الموسوعة التاريخية العسكرية الكبرى

لأحداث القرن العشرين



ترجمة ومراجعة

د. علي مقلد

الدار العربية للموسوعات

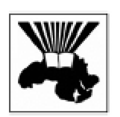
الموسوعة
التاريخية العسكرية الكبرى
لأحداث القرن العشرين

اسم الكتاب: الموسوعة التاريخية العسكرية الكبرى لأحداث القرن العشرين

المؤلف: ج.آ.س غرنفيل

الطبعة الأولى: ٢٠١٢م - ١٤٣٣هـ

ISBN 978-9953-563-80-0 (٤ مجلدات)
ISBN 978-9953-563-81-7 (المجلد الأول)



الدار العربية للموسوعات

المدير العام: خالد العاني

الحازمية - مفرق جسر الباشا - سنتر عكاوي - ط١ - بيروت - لبنان
ص.ب: ٥١١ الحازمية - هاتف: ٩٥٢٥٩٤ ٥ ٠٠٩٦١ - فاكس: ٤٥٩٩٨٢ ٥ ٠٠٩٦١
هاتف نقال: ٣٨٨٣٦٣ ٣ ٠٠٩٦١ - ٥٢٥٠٦٦ ٣ ٠٠٩٦١
الموقع الإلكتروني: **www.arabenchouse.com** البريد الإلكتروني: **info@arabenchouse.com**

الموسوعة
التاريخية العسكرية الكبرى
لأحداث القرن العشرين

ج.آ.س غرنفيل

J.A.S Greenville

A history of the world in the twentieth century

The Belknap Press of Harvard University press,
Cabmridge.

ترجمة ومراجعة

الدكتور علي مقلد

المجلد الأول

الدار العربية للموسوعات

بِسْمِ اللـهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

قد نما الاهتمام بتاريخ العالم نمواً عظيماً في السنوات الأخيرة. فقد قلّص السفر الصاروخي الكرة الأرضية وأصبحت الشعوب أقلّ انحباساً ضمن رقعتها من هذا العالم، منها في أي وقت مضى. وحصلت هجرات كثيرة في المجتمعات ذات الثقافات المتعددة في كل قارة، ونمت لدى مختلف المجموعات العرقية الرغبة في معرفة المزيد عن بعضها البعض. وهناك سبب آخر رئيسي لنمو الرغبة والاهتمام، هو أن الأحداث والتطورات - في أي جزء من العالم، كالحروب والثورات وحركات التجارة والتغييرات في الظروف الاقتصادية - أصبحت تُشاهَد في الحال.

وكتابة تاريخ العالم هي مهمة ضخمة. بدأتُ منذ أكثر من (20) عاماً ، أضيف إليها معلوماتٍ جديدةً إلى جزر المعرفة التي جمعتها بخلال (25) سنة من الدراسة الأكاديمية. في سنة 1980م، تمّ نشر القسم الأول من تاريخ العالم في القرن العشرين لـ كولنز Collins ، يغطّي أوروبا بشكل رئيسي وآسيا والولايات المتحدة من سنة 1900 إلى سنة 1945م، ونشرته دار فونتانا وتمّ الرجوع إليه بعد ذلك بشكل واسع. وبعد ذلك باثنتي عشرة سنة وصلت إلى سنة 1990 فوسّعت المجال بحيث شمل تاريخ إفريقيا وأميركا اللاتينية وجنوبي آسيا . أنا مدين لـ ستيورات بروفيت لتشجيعه ولإيحائه بأن يجب أن يُراجَع وأن العمل يجب - الآن - أن يغطي القرن العشرين في أكثر من مجلد واحد، ودعمه جعل تحقيق تصوري الأول ممكناً.

من أساليب كتابة تاريخ العالم التركيز على الحركات العامة التي تعتري العالم ككل ووصف القوى الكامنة في التاريخ - نمو السكان، معرفة القراءة والكتابة، الثورة التكنولوجية مثلاً - للدلالة على أساس هذه المقاربة. ولكنّا نتجاهل كون عالمنا في القرن العشرين هو عصر الأمم، فإننا نُغفل من الحساب واحداً من الينابيع الرئيسية للتغيُّر التاريخي في هذا القرن.

كان واضحاً أنه علينا أن نتعامل مع الواقع الكبير الذي أحدثته التغيُّرات الاقتصادية والاجتماعية في القرن العشرين، عبر الحدود القومية، ونتائج التصنيع، وتصادم الثقافات حينما

استطاع الغرب أن يسيطر على إفريقيا وآسيا، وردّات الفعل وما قابلها من ردّات فعل فرضت نفسها حتى أيامنا هذه. إن الردود المتنوعة على المشاكل، وعلى التغيير، وعلى التنافرات ليست مقصورة في القرن العشرين على الحدود القومية؛ إن نداءات أنظمة الحكم الاشتراكية والشيوعية والتوتاليتارية، ونداءات الحكومات البرلمانية الغربية، ونداءات الفاشية والنازية، اخترقت جميعها الحدود والمحيطات والقارات في العالم كله.

الشيء الذي يستطيعه مؤرخ تاريخ العالم - دون أن يشوِّه تماماً فهم حقائقه - هو ببساطة تجاهل الحدود القومية وحصر التأثيرات القومية ضمن حدود مطلق بلد. إن التعاون الدولي كان وما يزال أضعف من أن يُصيِّر الحدود القومية مجرد فواصل تاريخية وثقافية لا أكثر. ومن جهة أخرى، رغم أن التجارة الدولية جعلت الأمم أكثر ارتباطاً بعضها ببعض، من أجل ازدهارها وربما من أجل استمرارها في الحياة، فإن هذا الترابط لا يشكل علاقة بين أنداد أكفّاء كباراً وصغاراً. ومنذ أن نحلّل عن قرب الطبيعة الحقيقية لهذه التبعية المتبادلة، فإننا نرجع إلى مشاكل الدولة القومية. ولهذا السبب، لا يمكن لتاريخ العالم أن يجعل من «العلاقة المتبادلة» الموضوع المحوري.

في هذا القرن حصلت الإنجازات العلمية والتكنولوجية من خلال تغيُّرات رائعة: فقام برحلات إلى القمر روّادٌ منفردون، وأكثر من ذلك أصبح بالإمكان نقل الجماهير، بالجو، بين قارة وأخرى بقليل من الساعات، وأصبح بإمكان الزعيم السياسي الفرد أن يتصل بالناس بواسطة الراديو، وفيما بعد عبر التلفزيون أيضاً، مما أثّر تأثيراً عميقاً في المسار السياسي. ومن المدفعية ذات القذائف التي تقتل مائة من الناس دفعة واحدة، انتقلنا إلى القدرة على القضاء، بضربة واحدة، على العديد من الملايين وذلك بواسطة حاجز من الصواريخ النووية. وأكثر من ذلك، إن اعتبار القرن العشرين، في مساره، كمرحلة ثورية من مراحل التغيير التاريخي لا يجعله الأول في ذلك، ومن المرجح أن لا يكون المرحلة الأخيرة في هذا الشأن. فالتغيُّر التاريخي لم يحدث في الماضي بخطوات متّسقة متدرجة هنا وهناك. لقد كان التقدم يسرع ويبطئ، يتّسع وينحصر.

إن النصف الأول من القرن العشرين كان حقبةً لعب فيها التنافس فيما بين القارات، في أحيان كثيرة، دوراً مهماً في تاريخ العالم، إنما يتعيّن علينا أن نكون دقيقين في إبراز العلاقات المتبادلة. فالقدرة الصناعية لم تعد، فعلاً وواقعاً، احتكاراً أوروبياً. لقد وقعت في أوروبا حربان مدمّرتان، وعززت الأولى منهما الانتصار الجزئي للأيدولوجية الثورية الجديدة للشيوعية. إن مشاكل آسيا الشرقية هي بآن معاً نتيجة الضغط الأوروبي كما هي حصيلة الصراعات الآسيوية، وهي تُرى في أغلب الأحيان من خلال المنظور الغربي وحده. ولكن بعد سنة 1945م، أخذ الدور الذي لعبته أوروبا الغربية - وإن بقي مهماً رغم كل شيء - يتضاءل وينكمش إذا نُظر إليه من منظور شامل. إن أهمية إفريقيا والشرق الأوسط وأميركا اللاتينية قد ازدادت. إن أمم هذه القارات دافعت بعزم

عن حقوقها القومية وفرضت على أعظم الدول وأقواها في العالم أن تُحسَّ بمحدودية قدارتها الذاتية.

أنا لم أقدِّم نظريات جديدة منفرة أو فرضيات حول تاريخ العالم. فالمكان لا يتّسع لما تمكن كتابته بشأن مطلق موضوع: إن بعض المواضيع قد أُغفلت جملةً وتفصيلاً، وهكذا أمكن عن طريق الانتقاء التعمّق في ما كُتب. وقد فضَّلت أن أفعل ذلك على أن أقدِّم تقريراً موسوعياً فيه العديد العديد من المواضيع. حول المواضيع التي كتبت، حاولت أن ألتزم بمراعاة البحوث الحاضرة بقدر ما هو ممكن بشرياً.

- **ملاحظة تقنية:**

أولاً: بعض الإحصاءات الأساسية المقدَّمة عن السكان وعن التجارة والصناعة، في مختلف البلدان، الهدف منها هو المقارنة. وهي قد اعتبرت، في أغلب الأحيان، مقبولة. إلا أن السلطات في الغالب لا توافق عليها بالتفصيل، ولهذا يجب أن تُعتبر بالتالي دلالية أكثر مما هي دقيقة تماماً. إن المقارنة بين مستويات المعيشة فيما بين البلدان ليست صحيحة علمياً. لقد قدَّمت أرقاماً عن الناتج القومي القائم (بالنسبة إلى الفرد) كمؤشر تقريبي جداً. إن هذه الأرقام تمثّل فقط معدلات وسطية في المجتمعات حيث الفروقات في الدخل يمكن أن تكون كبيرة. زيادةً على ذلك، لقد عُبِّر عنها بالدولار الأميركي، ولهذا فهي متعلقة بمعدلات صرف العملات. إن أكلاف المعيشة الفردية تختلف أيضاً اختلافاً كبيراً فيما بين البلدان، والناتج القومي الفردي القائم لا يمكن بالتالي أن يظهر من خلال المقارنة بين مستويات المعيشة بل يُقدَّم فقط كمؤشر تقريبي.

ثانياً: إن تصوير الألفاظ [الكرشنة] الصينية بالحروفية الرومانية يطرح مشاكل خاصة. إن نظام بيناين للرومنة اعتُمد بصورة رسمية من قبل الصين بتاريخ أول كانون الثاني (يناير) سنة 1979 من أجل الاستعمال الدولي، بدلاً من نظام واد - جيلس. وعلى هذا يعتمد واد - جيلس اسم ماوتسي تونغ واسم تينغ هسايو - بنغ، في حين يعتمد بيناين اسم ماو زيدونغ واسم دينغ كزيابنغ. وبقصد الوضوح، لم يكن الاستعمال في هذا الكتاب ملتزماً بنسق واحد.

إن النظام المختار هو شكل بيناين، ولكن نظام واد - جيلس معتمدٌ بالنسبة لبعض الأسماء القديمة التي باتت معروفة وشائعة بيسر وسهولة، مثال ذلك: شنغاي، شان كاي شك والكومنتاغ. وتحولت بكين إلى بيجنغ بحسب نظام بيناين بعد تغلُّب الشيوعية.

إن مهمة الطباعة المتعبة قام بها حسب الاختصاص كل من الآنسة جيليان بريغس والسيدة س.أتكين، واستشرت العديد من الزملاء وهم أكثر من أن تحصيهم لائحة. فأرجو منهم أن يتقبلوا مني كلمة شكر جامعة.

والمؤلف الذي يحظى بأن يكون بيتر جامس ناشراً له حظوظ حتما. لقد تلقف المخطوطة بحماس، وأسئلته الكثيرة اقتلعت من الجذور الالتباسات والأخطاء، وهذا الكتاب يبدو أفضل بكثير نتيجة لجهوده. إن جهود كارولين وود في البحث عن الصور ساعدنا كثيراً على فهم تاريخ القرن العشرين. إن الصور والرسوم لم تُضَف إلا من أجل بعث الحياة في صفحات الكتاب. فوق كل ذلك، قام بمراقبة الطباعة فيليب غوين جونس مازجاً الشدة بالمرونة. إن الدعم الذي قدَّمه كل المعنيين في مؤسسة هاربر - كولنس لمثل هذا المشروع الضخم هو كل ما يستطيع أن يتمنّاه أي مؤلف. لقد عاشت زوجتي معي في حين عشت أنا شهوراً ولردح من الزمن مع المخطوطة، ولست أجد الكلمات المناسبة لشكرها على دعمها الدائب غير أن أقدِّم لها هذا الكتاب.

القسم الأول

* * *

التغيير الاجتماعي -

الخصومات الوطنية في الغرب

(1900 - 1914 م)

العالم في القرن العشرين

الحقب التاريخية لا تتطابق بالضرورة وبدقة مع القرون. فالثورة الفرنسية حصلت سنة 1789 وليس سنة 1800، رغم أنها تعتبر بداية حقبة تاريخية جديدة. إن بداية القرن العشرين، مثلاً، من الأفضل أن تؤرَّخ في سنة 1871 أي عندما توحّدت ألمانيا، أو أن تؤرَّخ في سنة 1890 عندما أصبح عدم الاستقرار الدولي واضحاً في أوروبا وفي آسيا، وعندما بدأت حقبة جديدة من المنافسة الإمبريالية سمَّاها الألمان «السياسة الدولية» «ولت - بوليتك». في القارة الأوروبية أصبحت ألمانيا، وبشكل كبير، أقوى دولة عسكرية وأصبحت بسرعة متقدمة وسبَّاقة في الصناعة. في آسيا الشرقية وبخلال سنوات 1890 شنَّت اليابان العصرية حربها الظافرة الأولى الاعتدائية على الصين. في أميركا بدأ وضع الأسس التي سوف تجعل من الولايات المتحدة القوة الأعظم في هذا القرن. فالولايات المتحدة لن تعود تشعر بالأمان في عزلتها. وإفريقيا قُطِّعَتْ أخيراً أجزاءً بين الدول الأوروبية. تلك هي بعض النذر الدالّة على التغييرات الكبيرة الآتية في القرن الجديد، وهناك الكثير غيرها.

لقد عمل التحديث على خلق صراع جديد صناعي وسياسي وعلى تقسيم المجتمع، وأصبحت الحكومة أكثر مركزية ونمت بيروقراطيتها، ومارست رقابةً أعلى درجة على حياة الأفراد، وخفَّ التوتر الاجتماعي في الإمبراطورية الروسية القيصرية، وبخلال العقد الأول من القرن العشرين انهزمت روسيا أمام اليابان. وكانت الإمبراطورية البريطانية في وضع المُدافع عن نفسه، وسعت بريطانيا تبحث عن دعم ولا تعرف أي طريق تسلك. واستفراسُ القومية، وبناء الجيوش والأساطيل، ثم غطرسة القومية التي اعتبرت الحرب فرصة لإثبات الرجولة أكثر مما هي كارثة، كل ذلك طبع المزاج العام في مطلع القرن الجديد. وأصبحت لعب الأطفال جنوداً من تنك وارتدى البالغون تقليد البزات العسكرية. إن وحول الخنادق الموبوءة بالجرذان والرشاشات التي تحصد مئات الآلاف من الشبان ما زالت تتستّر وراء الأوهام. فالعسكرة ما زالت منتصرة تتّسم بالفروسية

وفتنة السحر. إلا أن مطلع القرن العشرين وفّى أيضاً بالوعد، وعد الحياة الأكثر تحضُّراً في المستقبل.

في العالم الغربي لم تعتبر الحضارة قائمة فقط على الإنجاز الثقافي، بل أيضاً على القيم الأخلاقية. وعلى الرغم من الخصومات بين الدول الغربية فإن المذابح الوحشية للأقليات العرقية، كمذبحة الأرمن من قبل الأتراك سنة 1890، أثارت نقمة واسعة وسرَّعت في تدخُّل الدول الكبرى [1]. والمذابح المنظَّمة من قبل السلطة في روسيا ورومانيا ضد اليهود لقيت الإدانة من قبل الشعوب المتحضرة، بمن فيهم الألمان الذي سارعوا إلى تقديم العون والمأوى رغم تنامي العداء للسامية في الداخل. وأثارت قضية دريفوس حنق الملكة فكتوريا وشجَّعت إميل زولا على إثارة حركة احتجاج قوية داخل فرنسا، واعتُبر الأشخاص الذين اتهموا دريفوس وكأنهم يمثّلون العناصر الفاسدة في الجمهورية الفرنسية الثالثة. وبدت الحضارة في أعين المراقبين المعاصرين سائرة إلى الأمام. وقبيل سنة 1914 لم يكن هناك سبب للشك في أن التاريخ هو قصة تقدُّم الجنس البشري، وبصورة خاصة قصة الإنسان الأوروبي الأبيض.

كان هناك حسٌّ بالتعاطف الثقافي المتبادل بين الأرستقراطية والبورجوازية في أوروبا، واستلم الحكم فيها ملوك تجمع فيما بينهم رابطة القربى، عملوا وسعوا إلى أن يحكموا لحقب طويلة. أو استلم الحكم رؤساء - كما في فرنسا - يتغيَّرون بسرعة كبيرة فلا يُذكرون طويلاً، لكي يعمَّ الرخاء كل منزل في أوروبا وأين ما كان. وكان الأغنياء الكبار في المجتمع كوسموبوليتانيين عالميين ينتقلون بأنفسهم فيما بين الريفييرا وبرايس ودريسدن، وكانوا يشعرون أنهم متفقون متشابهون فيما بينهم وأنهم ينتمون إلى حضارة متفوقة، وكان بعض التقدم حقيقياً فعلياً. وخصصت، بصورة متزايدة، أموالٌ لمساعدة الغالبية الشعبية الفقيرة وذلك، من غير شك، من أجل قطع الطريق على المحرّضين الاشتراكيين من جهة، ومن جهة أخرى تجاوباً مع الضغوطات النقابية والسياسية التي توفّرت بفضل انتشار الحق الدستوري الانتخابي في الغرب. وأُقرَّت للعمَّال

---

(1) يقول المؤلف إن المذبحة سرَّعت في تدخل الدول الكبرى وهذا حق، لا انتقاماً للأرمن بل لأن الدول الغربية كانت تطمع في اقتسام أراضي السلطنة العثمانية «الرجل المريض». وكان الإنكليز في ذلك الحين في إيران ولم يكونوا بعيدين عن مدّ الأرمن بالمال والسلاح ليقوموا بالعصيان ضد السلطنة العثمانية. والنظر إلى الخارطة يوضح أن الشعب الأرمني موجود بين ثلاث دول متجاورة هي روسيا وتركيا وإيران. وكانت روسيا وإنكلترا تتصارعان على أذربيجان (الإيرانية) ولذلك يُفهم بسهولة كيفية تسريب المال والسلاح إلى الزعماء الأرمن، وحالهم في ذلك كحال الأكراد اليوم الموزَّعين أيضاً بين دول ثلاث هي العراق وتركيا وإيران. وموقف الدول الكبرى من هذه المسألة شبيه إلى حد بعيد بموقفها من المسألة الأرمنية. ولسنا هنا في مجال الدفاع عن السلطنة التي لسوء حظها أنها لا تلاقي من يدافع عن مواقفها حتى من قبل الأتراك الحاليين حكومة وشعباً. ولكن الحقيقة يجب أن تقال (المترجم).

حقوق التقاعد. والتأمينات أول ما أُقرَّت في ألمانيا أيام بسمارك ثم انتشرت حتى عمَّت بقية أوروبا الغربية. وتحسنت الرعاية الطبية أيضاً في المدن المتوسِّعة، وجرى تحديد ساعات العمل ونوعه والمسموح للأطفال القيام به، وأصبح التعليم الشامل هو القاعدة. والتقدم الحاصل في أواخر القرن التاسع عشر في مختلف الأشكال اتّسع وانتشر بعد سنة 1900.

وانتشرت الديمقراطية واتسعت في القرن الجديد، وتمتعت عامة الناس بحق الانتخاب في أوروبا الغربية وفي الولايات المتحدة. وأصبحت الأمم الأكثر تنوُّراً على علم بأن الحكومة الجيدة تحتناج إلى قيام علاقة موافقة وتفاهم بين أولئك الذين يسنّون الشرائع وبين عامة الشعب الذي عليه أن يُطيعها. وأفضل وسيلة لضمان التعاون يقوم على عملية انتخاب المجالس البرلمانية من قبل الشعب، المجالس التي تمنح الشعب بعض النفوذ وعلى انتخاب حكومة بإرادة الأكثرية ولو ظاهرياً على الأقل. إن الرايخستاغ، والجمعيات العمومية الفرنسية، وبلاط وستمنستر، ومجلسي الكونغرس، وحتى الدوما الروسية، كانت جميعها تجتمع في أبنية فخمة صُمِّمت لتعكس أهميتها. في الغرب، استقر الاتجاه على هذا النحو باكراً، في مطلع القرن، في مقابل الحكم التسلُّطي. ورغم أن الكثير من الدساتير قد تأجَّل، فإن شكلاً آخر من السياسة الحضارية مقبولاً على الأقل أصبح هو القاعدة في التشريع، حيث تمَّ توفير قضاء مستقل يُطبِّق العدالة بالتساوي على الغني والفقير والقوي والضعيف. قد يختلف التطبيق عن النظرية، ولكن العدالة بدت وكأنها معصوبة العينين: العدالة للجميع، دونما محاباة لأحد.

لم تكن المساواة بالحقوق شاملة في الغرب. وناضل الشعب العامل لتشكيل اتحادات فعَّالة، من خلال العمل الإضرابي المدروس، والتغلب على ضعفه الذاتي عند التفاوض من أجل أجور لائقة ومعاملة لائقة. إلا أن قلَّة قليلة فقط كانت بالتالي عضواً في الاتحاد. في الولايات المتحدة سنة 1900، كان مليون عامل من أصل أكثر من 27مليون عامل منتسبين إلى الاتحاد، وكانت الاتحادات في أميركا مؤلفة من الذكور بشكل مسيطر، وكان على النساء، كما في بريطانيا، أن تشكِّل اتحاداتها. والاتحادات الأميركية استبعدت معظم المهاجرين والعمَّال السود.

كانت الأقليات العرقية تواجه تمييزاً عنصرياً ضدها، حتى في النظم السياسية التي تشبه نظام الولايات المتحدة الذي يفتخر بأنه الأكثر ديمقراطية في العالم. وخيَّب التنظيم الجديد (إعادة البناء) بعد الحرب الأهلية آمال الأميركيين السود، وبشكل جارح، في الحصول على حقوق المساواة. وظلت مطالبهم بالعدالة والمساواة قضية قومية طيلة القرن العشرين (وما تزال). وعلى اتساع العالم، كان هناك تمييز عنصري ضد مجموعة تعدّ نصف سكان الأرض هي المرأة، واحتاجت الحركة المنادية بمنح المرأة حق الانتخاب في أميركا إلى نصف قرن من الزمن، حتى استطاعت الحصول على هذا الحق سنة 1920. وفي بريطانيا ارتدى التحرك من أجل حقوق المرأة

شكل المظاهرات العامة العنيفة بعد سنة 1906، ولكن النساء - حتى سنة 1918 - لم يحصلن على حق التصويت إلا بعد ثلاثين سنة من النضال. واللواتي يتراوح عمرهن بين الواحدة والعشرين والثلاثين كان عليهن أن ينتظرن زمناً أطول. ولكن منح المرأة حق التصويت في الغرب كان مَعْلماً بارزاً قبيل الحرب العالمية (الأولى). كانت نيوزيلندا، سنة 1893، أول دولة منحت النساء حق التصويت في الانتخابات العامة، وتبعتها في ذلك أستراليا سنة 1908. ولكن رغم أن هذا القرن قد شارف على نهايته، فإن هناك دولاً في الشرق الأوسط ما تزال تحرم المرأة من هذا الحق الأساسي [2]. وأكثر من ذلك، إن هذا النضال يمثل فقط رأس هذا الجبل من الثلج الذي هو التمييز العنصري ضد المرأة في قضايا، مثل التعليم، وممارسة المهن، وحقوق الملكية والحق في الأجر المساوي للعمل المساوي. والتحرر غير الكامل ما يزال من آثار الماضي وبقاياه في المجتمعات الغربية، إلا أن هناك العديد من البلدان في آسيا وأميركا اللاتينية وإفريقيا والشرق الأوسط، ما تزال المرأة فيها تُعامَل بحقارة وكأنها تِبْعٌ لوالدها أو زوجها. في الهند مثلاً، لم تتغير عادات الزوج الهندوسية القديمة بفعل القوانين حتى سنة 1955. وفيما خص ثقافة الحد من الولادة، التي بدأت في الغرب في القرن التاسع عشر، والتي حررت المرأة من عبء الحمل المتكرر، فإن هذه الثقافة لم تصل إلى نساء العالم الثالث إلا متأخرة في هذا القرن، رغم الحاجة الملحّة إلى هذا الأمر فيه.

إن التقدم المحدود في مجال الحقوق المتساوية قد اكتمل في الغرب باكراً في القرن العشرين، ولكنه لم ينعكس في بقية هذا العالم. وشهدت الإمبريالية في إفريقيا وآسيا نهاية ازدهارها عندما شارف القرن التاسع عشر على نهايته. وكانت المنافع التي قدَّمتها الإمبريالية للشعوب الأصلية في إفريقيا وآسيا، من خلال فرض نظام الحكم الغربي وقيمه، مؤكدة لا شك

(2) المؤلف هنا يتغافل عن أمر مهم بشأن حقوق المرأة. فهو يربط هناءها بتمتعها بحق الانتخاب، ولو أنصف لأدرك أن المرأة في الشرق الأوسط تتمتع بحقوق عرفية لا يمكن أن تصل إليها الدساتير الغربية، فالمرأة سيدة البيت وسيدة الأولاد وحبيبة زوجها. وإذا كان هناك من مظالم تلحق بالمرأة - الشرق أوسطية - فهذه المظالم تطال المرأة الغربية - المتحررة - أيضاً. المرأة الشرقية عموماً بعد المقارنة - ليست في وضع اسوأ من وضع المرأة في الغرب، رغم تباين الأوضاع في ما بين الشرق والغرب. وإذا كان يشير بصورة خفية إلى وضع «الحريم» فأعتقد أن جدته وأمه وأخته وكل سلالته من النساء يتمنين ويتمنى هو لهن أن تتاح لهنّ نعمة الدخول في «الحريم»، والدليل على ذلك الاستقصاء المشترك الذي قامت به بعض أشهر المجلات في كل من فرنسا وبريطانيا مثل الأكسبرس والتايم، حيث ظلت المجلتان تركّزان طيلة فترة من الزمن على وصف أوضاع الحريم. وبعد انتهاء الفترة، طرحت المجلتان بآن واحد أسئلة خلاصتها: هل تتمنين أن تكوني من «الحريم»؟؟ ولماذا؟؟ الغالبية أجابت بـ«نعم» والسبب: الخلاص من اللهاث وراء العمل والتفرُّغ للأطفال. فضلاً عن ذلك، تتمتع المرأة بحسب الشريعة بالذمة المالية المستقلة منذ أكثر من ألف وخمسمائة سنة.

لدى غالبية الشعوب البيضاء. «وكانت المشاعر الإمبريالية فخورة جداً بالإرث الإمبراطوري الضخم والفخم الذي حققته شجاعة وحيوية الأجداد السابقين». وهذا ما كتبه أحد المراقبين في سنة 1899: «...إن انتشار نظام الحكم البريطاني السريع وامتداده إلى أي عرق قدّم داخل نطاقه المكاسب التي لا تحصى للقانون العادل، وللتعامل المتسامح وللحكومة المعتبرة».

في سنة 1900 بدأ الأوروبيون وذريتهم، الذين توطَّنوا في الأميركيتين وفي أستراليا وجنوب إفريقيا، وكأنهم يحكمون الكرة الأرضية. وقد أكملوا هذا الانتشار الهائل للسلطة في العالم بسبب ضخامة حجم شعوبهم المتحدة، وبسبب التغيرات التكنولوجية التي عرفها الجميع باسم الثورة الصناعية. فقد كان واحد من كل أربعة من البشر يعيش في أوروبا (أي حوالي 400مليون من أصل سكان العالم البالغين 1900مليون في سنة 1900). وإذا أضفنا الملايين الذين تركوا أوروبا وتكاثروا في أميركا وغيرها، فإن واحداً من أصل ثلاثة من البشر كان أوروبياً أو من أصل أوروبي. وحكم الأوروبيون إمبراطورية عالمية «كبيرة» من السكان في إفريقيا وآسيا وأميركا وفي جزر الباسيفيك، تعدادها 500 مليون في سنة 1914. ولتصوير هذا بطريقة أخرى، نقول: إنه قبل سنة 1914 كان هناك واحد فقط من أصل ثلاثة من العالم غير محكوم فعلاً من قبل الأوروبيين وذريتهم، وكان معظمهم متيقناً في قناعته بأن حكمهم كان طبيعياً ومفيداً، وأن المشكلة الوحيدة المطروحة كانت في تنظيم هذه السيطرة بسلام بين هذه الشعوب.

بالنسبة للآسيويين والإفريقيين بدا الأوروبي وكأنه يشكل جبهة واحدة، وإن كانت ذات تنوُّعات محلية مختلفة في الشكل فقط: فبعض الأوروبيين يتكلم الألمانية وغيرهم يتكلم الفرنسية أو الإنكليزية، وكانت هناك عدة صور لهذه النظرة المشتركة. أولاً كان هناك شعور غربي بالتفوُّق متأتٍّ عموماً من قدرته على السيطرة على الشعوب الأخرى الأكثر عدداً من الجيوش الغربية الغازية. لقد صادر الأوروبيون مساحات واسعة من الأرض بثمن بشري ضئيل جداً بالنسبة إليهم وأخذوها عنوة من أهل البلاد من الشعوب غير المجهَّزة في آسيا وإفريقيا، وكان هذا أحد الأسباب الرئيسية في انتشار السيطرة الأوروبية فوق مناطق أخرى من العالم. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر تحاشى الأوروبيون محاربة بعضهم البعض من أجل السيطرة، وذلك أن كلفة الحرب فيما بينهم سوف تكون من معيار مختلف جداً.

كان التفوُّق المحقَّق في ساحة الحرب بشكل جازم يشكِّل، حسب المعتقد الأوروبي في سنة 1900، مظهراً من مظاهر حضارته. والشعوب الأخرى كلها كانت في نظره غير متحضرة، وإن كان يعترف إن هذه الشعوب كان لها في الماضي نوع من الحضارة خاص بها وأن بعض مظاهر هذه الحضارة الغنية كان ذا قيمة وقدر. كانت الصين والهند ومصر، ثم إفريقيا فيما بعد، ذات غنى بالأعمال الفنية الكبيرة، ومعظمها ما يزال باقياً حتى الوقت الحاضر في متاحف الغرب.

وكانت هناك نزعة أوروبية إنسانية تؤمن بوجوب فرض الدين المسيحي، بما فيه من أخلاقيات يهودية مسيحية ومفاهيم غربية للعلاقات العائلية وللسلوك على الشعوب المحكومة. وكان المستعمر الغربي، لحسن حظه، أبوياً في عمقه. فقد كان يعتقد أن السعادة سوف تتم بتبنِّي الأساليب الغربية، وأن تقدُّم الجنس البشري مادياً وروحياً سوف يتحقق فقط حين يتم التغلب على الحذر من المعتقد الغربي.

ومنذ بدايات القرن التاسع عشر الأولى، كان المكسب والربح أيضاً حافزين قويين من أجل السيطرة. في القرن العشرين أصبحت أوروبا المصنِّعة مرهونة باستيراد المواد الخام من الخارج من أجل مصانعها. كانت بريطانيا بحاجة إلى كميات كبيرة من القطن الخام لتحويلها إلى ملابس، كما كانت بحاجة إلى النيكل والمطاط والنحاس. ولمَّا حولها شعبها إلى أن تكون مصنِّعاً للعالم في القرن التاسع عشر فقد احتاجت إلى الطعام تستورده من وراء البحار، بما فيه الحبوب والقمح والسكر والشاي، من أجل تغذية سكانها المتزايد عددهم. وبعض هذه المستوردات تأتي من قارة أوروبا القريبة، والباقي كانت تستورده من بعيد أي من أميركا وأستراليا وجنوب شرق آسيا ومن الهند. وعندما تقدَّم القرن العشرون ارتدت استيرادات النفط أهمية متزايدة، وكان الأسطول البريطاني التجاري، وهو الأضخم، ينقل كل هذه البضائع عبر البحار. وكانت المستعمرات في نظر الأوروبيين أساسية لتأمين الموارد المضمونة من المواد الخام، كما كانت المستعمرات مهمة أيضاً كأسواق لتصريف المنتجات الأوروبية الصناعية.

وخارج أوروبا كانت الولايات المتحدة توازي، وبالتأكيد تتفوق، على نمو الصناعة الأوروبية بخلال العقد ين الأولين من القرن العشرين. وكانت أوروبا والولايات المتحدة تستولي تقريباً على كل التجارة العالمية للبضائع المصنَّعة التي تضاعفت مرتين بين سنة 1900 وسنة 1913. وكان هناك ازدياد متقابل في الطلب على المواد الخام وعلى الأغذية التي تقدمها قارة أميركا وآسيا، وبصورة أقل البلدان الصناعية في أوروبا. واستعمل جزء من الثورة الأوروبية في تطوير الموارد في مناطق أخرى من العالم مثل: السكك الحديدية وكذلك المصانع والمناجم في كل من آسيا وإفريقيا وفي أميركا الشمالية والجنوبية. ولكن أوروبا والولايات المتحدة استمرَّتا في السيطرة الإنتاجية حتى الوقت الحاضر. وتزايد الصراع في مجال التجارة الخارجية مما سعَّر المنافسة الاستعمارية على المواد الأولية وعلى الأسواق، ولم تكن الولايات المتحدة محصَّنة ضد هذه الحمّى. وأدّى تقسيم آسيا وإفريقيا إلى مستعمرات أوروبية خارجية أيضاً إلى تدخُّلها في السياسات الاقتصادية الوطنية كقوة استعمارية. ومن ضمن هذه السياسات امتيازها في الحصول على موارد الثروة في المستعمرات وعلى اليد العاملة الرخيصة والمواد الخام، والسيطرة على السوق الكولونيالية، وحيثما أمكن القضاء على المنافسين الوطنيين وحرمانهم من هذه

المكاسب. ولهذا بدت الولايات المتحدة خاسرة في منعطف القرن من جراء استبعادها ممَّا كان يُعتقد أنه آخر الأسواق الكبرى المتخلفة في العالم وهي الصين. وبحركة إمبريالية ذات أهمية كبرى، تقدم الأميركيون عبر المحيط الباسيفيكي فاستولوا على جزر هاواي واستلحقوها واحتلوا الفليبين في سنة 1898. وقدَّمت الولايات المتحدة أيضاً مذكرة بمعارضتها في تقسيم الصين إلى مناطق اقتصادية محظورة عليها. وعبر هذا القرن، قامت علاقات خاصة بين أميركا والصين، الأمر الذي ساهم في اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة واليابان سنة 1941، مع كل ما لحق ذلك من نتائج في تاريخ العالم.

في سنة 1900، كان معظم إفريقيا وآسيا قد قُسِّم بين الدول الأوروبية. وباستثناء الصين، التي وُضعت جانباً، فإن جزر ساموا Samoa ومراكش وحدود التوغو قد تسبّبت بمزيد من الأزمات السياسية أكثر مما تقتضيه أهمية مثل هذه الأراضي.

والفخر في توسيع الإمبراطورية البريطانية لم يكن مع ذلك موقفاً يشترك فيه الجميع. فقد كان هناك أيضاً تيار معارض خفي وكامن. فالحزب الليبرالي الجلاستوني لم تأخذه الحمّى الإمبريالية البريطانية سنة 1880. وفي سنة 1884 أثار مقال في مجلة «بال - مال - غازيت» Pal Mall Gazette مسألة الشعوب المحلية. يقول المقال: «كل الشعوب الملوَّنة تبدو وكأنها في نظرهم لعبة سهلة» مفترض أن «لا أحد له الحق في أي دور في الحكم أو في السيادة في النصف الآخر من الكرة الأرضية غير الرجل الأوروبي في مولده أو في أصله». وخلال حرب البوير (1899-1902) قامت مجموعة شجاعة من الليبراليين تتحدى العنجهية البريطانية السائدة، واضطر لويد جورج، الذي أصبح رئيساً للوزراء فيما بعد، إلى الهرب من غضب جماهير برمنغهام تاركاً سوق المدينة متنكراً بثياب رجل شرطة. وكانت برمنغهام القاعدة السياسية لجوزيف شمبرلين، وهو السكرتير الكولونيالي الذي عمل ما في وسعه من أجل نشر «الإمبريالية الجديدة» والذي كان صدى لنداء سيسيل رودس من أجل أخوَّة الأعراق الأنكلوسكسونية وهي العرق البريطاني والعرق الجرماني والأميركيين البيض من أصل بريطاني أو جرماني». ولم يكن الأميركيون رغم ذلك متحمسين للتجاوب مع هذا الطرح.

بعد الحرب الإسبانية - الأميركية سنة 1898، أدى استعمار الفليبين من قبل الولايات المتحدة إلى نقاش قومي شديد، وقد ندّد أحد أكثر البارزين والبلغاء من عصبة المناوئين للإمبريالية، والتي تكوَّنت بعد الحرب، بسياسات الولايات المتحدة في الفليبين وفي كوبا بهذا المقطع الحاد: «إن هذه الأمة لا تحتمل أن تكون نصف جمهورية ونصف مستعمرة - نصف حرة ونصف تابع. إن شكل حكومتنا وعاداتنا ومصلحتنا الحاضرة وسعادة مستقبلنا، كل ذلك يحظِّر دخولنا في مزلق السيطرة والاستعمار».

وبوضوح إذاً، كانت هناك معارضة للإمبريالية ترتكز على أرضية أخلاقية منذ مطلع القرن العشرين، وإن حجج المعارضين سوف تؤدي فيما بعد إلى مزيد من الضغط في هذا القرن. وبدت الأدبيات الأخلاقية أكثر جذباً عندما ساد الاعتقاد بأنها ذات فائدة عملية.

عندما شارف القرن التاسع عشر على النهاية، كانت المنافسة على السيطرة تتحكم بكل أمة من الأمم، مخافة أن يكون التراجع في الخارج مؤدياً حتماً إلى تراجع وطني في الداخل. وضمن حذر متبادل قررت البلدان الغربية التمسك بالمستعمرات وبمناطق النفوذ في مختلف المناطق الأضعف في العالم.

إن تمدد السيطرة الغربية في القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين حمل معه بذور تدميره الذاتي. فلم يكن هناك أي تفوُّق غربي زوَّد الإنسان الغربي بموهبة فريدة لتنظيم المجتمع وللحكم أو لزيادة إنتاجية الإنسان في المصنع وفي الأرض. وحمل الغرب معارفه إلى الأقاليم الأخرى من العالم، وعمل أحفاد الأوروبي على زيادة الإنتاجية في الصناعة في الولايات المتحدة زيادة على ما في أراضي الوطن. ولكن الإنتاجية العالية ليست امتيازاً غربياً. لقد كان اليابانيون أول برهان، في أواخر القرن، على أنهم يستطيعون تجاوز معدلات الإنتاجيات الغربية.

وبيَّنت حرب الاستقلال الأميركية أن الشعوب في مطلق منطقة من العالم لا تريد أبداً أن تحكم من قبل الشعوب البعيدة. في سنة 1900 حصل أحفاد آخرون للأوروبيين على الحكم الذاتي وعلى الاستقلال الوطني عبر الحرب أو بالتراضي، فكان هناك الأستراليون والبرازيليون والأرجنتينيون والكنديون وفيما بعد أهل جنوب إفريقيا.

هذه الثورات الوطنية المحلية قادها أوروبيون بيض، وما يزال عند الأوروبيين وهم بأن مثل هذا الحس بالاستقلال وبالوطنية لا يمكن أن ينمو لدى الشعوب السوداء في إفريقيا في المستقبل المنظور. وهذا الوهم يقوم على أن قدرة الشعب على حكم نفسه مرتبطة بعرقه وبلونه وهي في ذروة الهرم عند العرق الأبيض، يتبعه في ذلك العرق الهندي «الأسمر» الذي سيأتي يوم - حسب الاعتقاد - يستطيع فيه أن يحكم نفسه. وفي قاع الهرم يأتي العرق «الأسود»، أما العرق «الأصفر» أي شعوب الصين واليابان فلا تدخل بسهولة في الخارطة اللونية، ليس لأن اليابان قد سبق لها وأظهرت قدرة «عجيبة» على التغرب، بل خوفاً من مئات الملايين من الشعوب في الصين واليابان، وهكذا تخوَّر الغرب خوفاً ورهبة من العرق الأصفر فوضع جانباً «الخطر الأصفر».

إن انتشار المعرفة الأوروبية نسف أسس السيطرة الإمبريالية، فعمدت الشعوب الصينية واليابانية والكورية والهندية والإفريقية إلى تطبيق هذه المعرفة، وأصبحت البضائع تُصنَّع في طوكيو وفي هونغ كونغ بمثل الدقة التي تُصنَّع بها في أي مكان آخر من العالم. وولدت مشاعر جديدة بالوطنية همّها مقاومة السيطرة الغربية ومحاربتها بالمعرفة العلمية الغربية وبأسلحتها.

وعندما جاء الاستقلال عادت التقاليد القديمة لترسِّخ نفسها وتراكبت واندمجت بالمعرفة الجديدة لتشكل مزيجاً فريداً في كل منطقة، وبقي العالم أشد انقساماً وأكثر تنوعاً من أن تحيط به مجموعة من الأمم أو من أن يستوعبه شعب واحد أو تحكمه ثقافة واحدة مسيطرة.

كل ذلك كان كامناً للمستقبل، المستقبل القريب. كانت السيطرة الغربية على معظم العالم تبدو في سنة 1900 أمراً محتوماً لا تمكن زحزحته. كانت إفريقيا مقسَّمة، وكل ما بقي منها عرضة للاقتسام، وكانت فيها دولتان مستقلتان اسمياً هما مراكش ومصر، ولكن هذا الأمر لم يمنع ويقيِّد الدوائر الأوروبية من أن تتخذ لنفسها مناطق نفوذ فيهما. الحبشة وحدها بقيت خارج نطاق الهجوم الأوروبي.

كانت الإمبراطورية العثمانية تمتد من البلقان في أوروبا عبر آسيا الصغرى والشرق الأوسط وصولاً إلى المحيط الهندي، وكانت منطقة تتنافس عليها الدول الأوروبية بشدة. ولم تكن الدول المستقلة في هذا القسم من العالم تستطيع مقاومة التدخُّل الأوروبي الاقتصادي والسياسي، ولكن الحكام استطاعوا المحافظة على نوع من الاستقلال، وذلك بالمناورة عبر المنافسة القائمة بين الدول الأوروبية. وظل تقسيم الشرق الأوسط مؤجلاً لفترات تتجدد، لأنه في مثل هذه المنطقة الاستراتيجية الواقعة على طريق الهند لم تكن كل من بريطانيا وروسيا تثق إطلاقاً إحداهما بالأخرى، الأمر الذي منعهما من الاتفاق ولو على حد أدنى من التفاهم، فظلَّتا تفضِّلان الإبقاء على الإمبراطورية العثمانية وعلى فارس كدولتين مريضتين تفصلان بين مناطق نفوذهما ومصالحهما المتبادلة. وفي أقصى الشرق البعيد كانت الصين تشكل أكبر دولة في العالم بسكانها الـ400 مليون في سنة 1900.

عندما تهدَّد النفوذ الغربي في الصين من جرّاء ثورة ما سُمِّي بالبوكسر، عمل الغرب متكاتفاً ظاهرياً ضدّها. وأُنزلت جيوش دولية على أرض الصين لإنقاذ الأوروبيين، إذ لم يرتضِ الأوروبيون إخراجهم من البلاد من قبل قوة ناشئة. فقد كانت الدول الغربية لها مصالح مالية وأرضية على امتداد الصين المكبَّلة، كما كانت تخاف من مسؤولية حكم الصين كلها مباشرة بما فيها من مئات الملايين من الصينيين الذين كانوا تابعين بشكل رسمي للحكومة الصينية المركزية في بكين. واقتطع الغربيون الأوروبيون لأنفسهم عدداً من المراكز التجارية على أرض الصين ذاتها أو استولوا على قواعد استراتيجية على طول الشواطئ الصينية وفي الداخل، وأجبروا الصينيين على السماح لهم بإقامة نظام تسوية دولي نصف كولونيالي. وأهم هذه المراكز كان في شنغاي، واستخدمه الأوروبيون كمركز للتجارة الدولية. ووسَّعت بريطانيا مستعمرتها في هونغ كونغ مجبرة الصين على منحها عقد إيجار باستلحاق «أراض جديدة» في سنة 1898. وعملت روسيا على استلحاق أراض واسعة صينية في الشمال.

وتبيَّن فيما بعد أنه في نهاية القرن التاسع عشر بلغت الإمبراطوريات الغربية ذروة نفوذها، وعندهذه النقطة بالذات قامت دولة غير أوروبية غربية هي الولايات المتحدة الأميركية، تنادي بمطلبها الأول في السيطرة والنفوذ في الباسيفيك. ولكن أوروبا لم تكن تستطيع في سنة 1900 الاستنجاد بالولايات المتحدة من أجل تضبيط التوازن الذي كانت روسيا تهدّده في شرق آسيا، وقامت بهذه المهمة دولة آسيوية شرقية هي اليابان. كانت اليابان مثل الصين دولة خارج نطاق السيطرة الأوروبية، واضطرت إلى قبول النفوذ الغربي يمارسه عليها الأميركيون في منتصف القرن التاسع عشر. وكانت اليابان أقوى من أن تعتبر دولة ناشئة تُستعبد، فقامت أقوى إمبراطورية أوروبية هي بريطانيا واستطاعت الاتفاق مع اليابان في سنة 1902 على شروط وضعها زعماء اليابان.

كانت المصالح الأوروبية شاملة وعامة، بحيث إن زعماء أوروبا كانوا يهتمون بالصراعات المستقبلية المحتملة التي يمكن أن تقوم في مناطق النفوذ التابعة لهم وفي المناطق التي يمكن أن تكون هدفاً للسيطرة. كانوا إذا اتحدوا فإن سيطرتهم على العالم لا تُقاوَم، ولكن دول أوروبا لم تكن متحدة. فعلى الرغم من شعورهم وحسّهم بالهدف المشترك في العالم، كان الزعماء الأوروبيون يرون أنفسهم غارقين جميعاً في الصراع داخل قارتهم، وهو صراع حمل كل دولة على الاعتقاد بأن الخطر يتهدّدها من حيث استمرارها كقوة عالمية.

إن السباق على التسلح، والتنافس على السيطرة، وتجهيز جيوش كبيرة لمواجهة بعضها البعض، وتجهيز أساطيل حربية مزودة ببوارج، كان مؤشراً يدلّ على التوتر المتزايد وأيضاً على حتمية وقوع حرب كبيرة. وما زال المؤرخون يتناقشون حول السبب الذي أوقع الغرب في هذه المأساة الكارثية. لقد ساهمت التوترات الاجتماعية داخل كل بلد، ومخاوف الطبقات الحاكمة، وخاصة لدى قيصر ألمانيا، بصورة مباشرة في خلق قلق سياسي خلال حقبة تمّ فيها تغيير كبير. ولكن من أجل تفسير سبب اندلاع الحرب في سنة 1914 قامت نظرية تقول بأن الحرب القومية كانت هروباً إلى الأمام لتفادي وقوع صراع داخل البلد، هذه النظرية أخفقت في إيجاد قناعة كافية حتى في حالة ألمانيا. ويبدو تقريباً كحقيقة بديهية أن نزعم أن الحروب حدثت لأن الدول ببساطة لم تكن تؤمن باستمرار تعايشها. وهذه النظرية تبدو رغم ذلك تفسيراً أفضل من التفسير البسيط القائل بأن الهدف الأول من قيام الدول الأوروبية بالحرب فيما بينها هو بالضرورة السعي للاستيلاء على مزيد من الأراضي. ففيما خص روسيا واليابان قد يكون القول بالصراع على الأراضي صحيحاً في الحقبة الواقعة بين 1900 و1905، ولكن هناك فرضية أخرى قد تكون مهمة على الأقل هي المسؤولة عن وقوع الحرب الكبرى. فمن بين الدول العشر الكبرى كما كانت تسمى في مطلع القرن العشرين، كان هناك اعتقاد بالقدر المحتوم بأن نمو الدول وسقوطها يقضي حتماً بوقوع الحروب فيما بينها. فالقوي يتحول ضعيفاً ويقتسم الأقوياء الغنيمة فيما بينهم. ذلك كان رأي

رئيس الوزراء البريطاني الحكيم والمجرب الذي هو المركيز سالسبوري الثالث في نهاية القرن التاسع عشر، ومفاده: «يمكن تقسيم الأمم في العالم إلى أمم حية وأمم ميتة... والدول الضعيفة تزداد ضعفاً والدول القوية تزداد قوة... والدول الحية تزداد سيطرتها تدريجياً في أراضي الدول التي تموت. وبذور وأسباب الصراع بين الأمم المتحضرة سوف تظهر بسرعة. وبالطبع لا يمكن الافتراض أن مطلق دولة من الدول الحية يُسمح لها أن تحتكر لنفسها حق الاستيلاء أو تقاسم أراضي الدولة المريضة السيئة الحظ، وقام الجدل حول مَن يجب أن يكون له امتياز القيام بهذا العمل أولاً وإلى أي حد يتعين عليه أن يقوم بذلك. وهذا الاعتقاد أدى إلى خلق أسباب الخلاف المحتوم بين الدول الكبرى التي كانت جيوشها القوية تقف على أهبة الاستعداد لتهديد بعضها البعض. تلك هي المخاطر التي تهددنا في الحقبة المقبلة» (حسب رأي سالسبوري).

في سنة 1900 كان هناك بالتأكيد إمبراطوريات تحتضر، وكانت الدول القوية تتقاتل على اقتسام أراضيها. وهذه الدول القوية كانت الدول الأوروبية الكبرى واليابان. ولكن بخلال السنوات التي سبقت الحرب الكبرى مباشرة تغيّرت الصورة، إذ انقلبت الدول الكبرى ضد بعضها البعض اعتقاداً منها أن بعضاً منها يجب أن يموت، إذا كانت الدول الأخرى تريد أن تعيش بسلامة. حتى ألمانيا، وهي الأقوى من بينها، لم تكن لتبقى بأمان - حسب اعتقاد جنرالية القيصر الألماني - أمام تهديد مجموعة الدول المناوئة لها. كان هذا هو الافتراض المحتوم الذي أدى إلى حرب 1914-1918 أكثر من أي شيء آخر، وكان هذا المعتقد يقصر تعقيدات العلاقات الدولية على تطبيق فاسد للنظرية الداروينية. وهكذا قضت الحرب العالمية الأولى على التماسك الاجتماعي الذي كان سائداً قبل الحرب في قارة أوروبا. وانهارت الإمبراطورية النمساوية الهنغارية والإمبراطورية العثمانية، وانهزمت ألمانيا وأُذلَّت بعد أن كانت الأولى بين الدول الأوروبية القارية قبل 1914، وغنمت إيطاليا القليل القليل رغم تضحياتها الضخمة، وتفككت الإمبراطورية الروسية وانغمست في حرب أهلية وفي الفوضى. وفتشت الشعوب في يأسها عن أجوبة على المسائل التي كانت تتهددها وتسحقها وبحثت عن مُثُل جديدة تحلّ محل الاحترام الذي كان للملوك والأمراء ومحل النظام الاجتماعي القائم. في هذه الفوضى كان هناك قلة من الرجال الجبّارين قادرة على تقرير مصير الأمم قادوا أوروبا إلى ظلام منتصف القرن. كان لينين وتروتسكي وستالين قادرين على إقامة نظام تسلُّطي فظ وأعنف من نظام عائلة آل رومانوف، وكانت الحقائق الجديدة قد عُثر عليها في أعمال كارل ماركس كما فسّرها الدكتاتوريون الروس الذي فرضوا أفكارهم في الشيوعية على الشعب. وفي إيطاليا أدت خيبة الأمل من الحكومة البرلمانية إلى قيام الفاشية. وفي ألمانيا عاشت الديمقراطية ضمن هامش ضيق ولكنها دُمِّرت عندما يئس شعبها مرة أخرى خلال أزمة سنة 1930 المبكرة، عندما وجدت عقيدة هتلر حول العرق تجاوباً سريعاً وعملت انتصاراته في الداخل والخارج على تثبيته في الحكم.

والشيء المشترك بين هؤلاء الدكتاتوريين، رغم اختلاف جذورهم، هو رفض الأدبيات اليهودية المسيحية (المسؤولة عن إلقاء القنابل على اليابان)، واحتقارهم لقداسة الحياة البشرية وللعدالة وللمساواة أمام القانون. وارتضوا القضاء على الملايين من الناس باسم الاعتقاد بأن هذا الأمر يخدم الأهداف المرجوّة، وكانوا مسؤولين عن ثورة في الفكر وفي العمل قضت على قرون من التقدم.

لم يكن ستالين وهتلر أول الزعماء المسؤولين عن قتل الجماهير. فخلال الحرب العالمية الأولى قضى الأتراك على الأرمن مدفوعين بحقد عرقي تؤجِّجه المخاوف من خيانة الأرمن لهم خلال الحرب، وكانت المجازر المحسوبة التي أمر بها ستالين للقضاء على الطبقات المعادية، والتطهير الدموي الذي قام به ضد معارضيه المشبوهين، تعتبر أعمالاً دموية يقوم بها متسلط دموي بحيث اعتُبرت الأولى في التاريخ على الإطلاق. إن الاستغلال الاستعبادي لليد العاملة بدون شفقة، والقضاء على زعماء بولندا خلال الحرب العالمية الثانية، وطرد شعوب بأكملها من منازلها، كل ذلك يكشف عن الحطة التي يمكن أن تصل إليها دولة حديثة منظمة في الانحدار. ولكن لا شيء في تاريخ الأمم الغربية يعادل ما قامت به الحكومة النازية عند تطبيقها لنظريات الأعراق الراقية والأعراق الخسيسة، والذي انتهى إلى القضاء بشكل منظم ودقيق على ملايين الرجال والنساء والأطفال الذين كان معظمهم من اليهود ومن الغجر. وأمرت الحكومة النازية أيضاً بالقتل الجماعي «للسلافيين الحقيرين» من الروس والبولونيين، ومَن بقي منهم حياً إنما هم المؤهلون فقط للعمل لدى السادة الألمان.

وانتهى شر النازية سنة 1945، ولكن التغلب عليها تمَّ فقط بمساعدة القوة الشيوعية في الاتحاد السوفييتي. وطيلة حياة ستالين كانت حقوق الأفراد في الاتحاد السوفييتي وفي الدول التابعة له معدومة. وفي آسيا عانت الصين وجيرانها من الحرب والدمار عندما هاجمتها اليابان، التي اعتمدت عقائد التفوق العرقي آخذاً عن الغرب، وأجبرتهم على الدخول في ما سمَّته زوراً وبهتاناً بـ«دائرة الازدهار المشترك». ولم تنته المحنة بالنسبة إلى الصين عندما انتهت الحرب العالمية الثانية، فقد تبعتها حرب أهلية استمرت حتى انتصار الشيوعيين. وفرض ماو زيدونغ مفهومه «المخزي» للنظرية الشيوعية في تطبيقها على مجتمع فلاحي إلى حدٍّ بعيد، طيلة ثلاثة عقود، ومات الملايين في الإرهاب الذي أطلقه في الحرب الطبقية وكنتيجة للتجارب التي يُقصد بها خلق مجتمع شيوعي مزدهر. وفي آسيا أيضاً، دلَّ نظام حكم بول بون في كمبوديا على أمثلة حديثة كانت تدل على اللاإنسانية، سعياً وراء نظريات أيديولوجية تسمح بالقتل الجماعي.

وفي ختام القرن انقلب التيار أخيراً ضد التسلط الشيوعي وضد الدكتاتورية، وكانت المعاناة وكان الضغط على العالم كله في القرن العشرين أعظم وأكبر مما كان عليه في القرن التاسع عشر.

وحدها الأقلية التي تَحَسَّنَ مستوى معيشتها، والتي عاشت في جو من الحرية في بلدان ظلت فيها الحكومة التمثيلية تراثاً لم يتحطم، حافظت على وعد التقدم المنجز عبر فيض كبير من الثروة (سبق أن سلبتها من دول الشرق). ولكن حتى في هذه المجتمعات المحظوظة بقيت عائلات قليلة لم تتأذَّ بأضرار الحروب في القرن العشرين. لقد تفادت المجتمعات الغربية بعد سنة 1945 كابوس حرب عالمية ثالثة، رغم أنها بدت أكثر من مرة ممكنة. إلا أنها لم تنجُ من حروب محدودة، حروب اشتملت رغم كل شيء على مآس كبيرة جداً بالنسبة إلى الشعوب في آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط من دون الغرب.

إن الحرب الباردة قسَّمت الأمم القوية جداً في العالم إلى معسكرات متخاصمة. والغرب رأى نفسه كعالم حر، في حين رأى «الشرق» نفسه على أنه مجتمع المستقبل وأنه «اتحاد الشعوب» في العالم الشيوعي. وكانت الدول تتنافس على السيطرة على بقية العالم في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأميركا اللاتينية، حيث بدأ النفوذ الغربي المغلوب يواجه تحدي الشرق. هذا الصراع هيمن على النصف الثاني من القرن، وبدأت الصراعات الإقليمية في العالم عبر منظار الحرب الباردة. وداخل هاتين الكتلتين قامت الخلافات أيضاً، وأهمها الصراع بين الاتحاد السوفييتي والصين، الأمر الذي عقَّد النمو في آسيا. والسبب في أن الحرب الباردة لم تنقلب إلى حرب حقيقية واقعية بين الفرقاء يعود إلى توازن الردع المتبادل مخافة التدمير. فالجانبان كدَّسا ترسانة نووية يستطيع بها كل طرف تدمير الطرف الآخر وتدمير معظم العالم، ولم يكن هناك من دفاع مضمون يقي من الصواريخ القادمة. إن التدمير المتبادل المؤكد حافظ على السلام الخطر فيما بينها، وقامت المعارك من أجل السيطرة تنفَّذ بوسائل أخرى بما فيها الحروب بالوكالة فيما بين دول لم تكن تمتلك القنبلة النووية ولكنها كانت تُسلَّح وتُدعم من قبل الدول النووية.

بدت القوة الكامنة والثابتة للفكرة القومية، التي نشأت في القرن التاسع عشر واستمرت حية عبر القرن العشرين، مهملة في نظر المؤرخين الغربيين، فلم يقدِّروها حق قدرها بشكل عام. ونشطت الآمال بالسلام فيما بين البشر، وبتخفيف حدة الصراع بين القوميات بفضل تشكيل عصبة الأمم بعد حرب 1914-1918 وقبل اندلاع الحرب العالمية الثانية بوقت طويل سقط مبدأ «الأمن الجماعي» حين اصطدمت مشاريع عصبة الأمم بالمصالح الوطنية للدول الأعضاء فيها، وبدأت الأمم المتحدة في إطار من الأمل المتجدد بعد الحرب العالمية الثانية ولكنها لم تستطع تخطي العداء من جراء الحرب الباردة. ومارست عصبة الأمم والأمم المتحدة مهمات دولية مفيدة، ولكن فاعليتها كانت محدودة عندما كانت الأمم القوية ترفض التعاون معها.

وظلت المصالح القومية - رغم تنامي العلاقات المتبادلة العالمية في عدة مجالات من بينها التجارة الخارجية والبيئة والصحة - تؤول بشكل ضيق ومحدود بدلاً من أن تعتبر ثانوية بالنسبة إلى

مصالح المجموعة الدولية. لم تتراجع الفكرة القومية في القرن العشرين في عالم تقلص بفضل تنقُّل الجماهير، وبفضل المواصلات المعمَّمة، وبفضل تملُّك راديو ترانزيستور رخيص على مستوى العالم، وبفضل انتشار التلفزيون ورخصه، كما أنها لم تتراجع أمام الأيديولوجية التي تطالب بتكاتف الجنس البشري. ونكتفي بذكر مثل واحد أكيد: إن الاعتقاد بأن التقبُّل المشترك للانخراط في مجتمع شيوعي سوف يقضي على الصراع القومي والعرقي قد تسفَّه في نهاية القرن، وبقيت القومية كما كانت وما تزال تُقمع بالقوة عبر العالم كله، فإذا زال الضغط عادت القومية إلى البروز بأشكال مدمِّرة.

ولكن العالم، بعد 1945، شاهد تغيُّرات إيجابية أيضاً. فقد تغيَّرت فكرة القومية، على الأقل في الغرب، بفضل تجارب الحرب العالمية الثانية وبفضل نجاح التعاون. ومن علامات تحسُّن الوضع هو انتشار الحدود غير المحمية. فقبل الحرب العالمية الثانية كانت الحدود غير المحمية بين دولتين ذات سيادة هي فقط الحدود القارية الطويلة بين كندا والولايات المتحدة، وفي ختام السنوات الأخيرة من القرن العشرين بقيت الحدود بين الدول في المجموعة الأوروبية المشتركة بدون دفاع. واليوم، إن فكرة الحرب بين فرنسا وألمانيا أو بين ألمانيا وأية دولة من الدول جاراتها المباشرة أصبحت غير معقولة وغير محتملة، والصراع على الأراضي التي تمتلكها هذه الدول أيضاً بدا غير معقول. وكذلك الحرب التي يدفع إليها الاعتقاد بأن التعايش غير ممكن. في هذا المدى، بدأ المناخ الدولي متغيِّراً تماماً نحو الأحسن، ولكن احتمالات مثل هذه الحروب في البلقان وفي شرق أوروبا وفي آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط ما تزال قائمة حتى الآن. فلا تمضي سنة دون أن تندلع حرب في مكان ما من العالم، والكثير منها هو حرب أهلية وحشية، وما هو جديد في عقد 1990 هو أن هذه الحروب لم تعد تجرّ أعاظم العدول في العالم إلى صراع غير مباشر مع بعضها البعض.

إن قرار روسيا والولايات المتحدة إيقاف التسلح وإمداد المتنازعين في أفغانستان في حرب أهلية يعتبر منعطفاً يدل على نهاية الصراع غير المباشر الذي كان قائماً بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية في آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا وأميركا اللاتينية، ولكن هذا الفهم لم يلغِ الحروب. فالتدخل، سواء تمَّ على يد مجموعة من الدول تعمل تحت رعاية الأمم المتحدة أو تمَّ من قبل دولة قوية نصَّبت نفسها كشرطي للعالم، مكلف جداً. إن موارد الأمم المتحدة قد استنفذت إلى أقصى حد من جراء الجهود الرامية إلى حفظ السلام في قبرص وكمبوديا ويوغوسلافيا وغيرها من أماكن الاضطراب ولا توجد قوة لحفظ السلام عامة وشاملة، وأصبح التدخل محتملاً فقط عندما تكون مصالح الدول الكبرى في الدق «مهددة» كما كانت الحال في حرب الخليج سنة 1991، في حين أنه يصبح، ولسوء الحظ، أقل احتمالاً عندما يكون الدافع إنسانياً خالصاً.

إن تاريخ العالم ممـزوج بحركـات النـزوح والهجـرة، فـالفقير والمضـطهد يتركـان أرض الـوطن باتجاه دول أخرى. وأكبر حركات الشعوب النازحة مـن الشرق نحـو الغـرب الأوروبي، وأبعـد منهـا إلى الغرب عبر الأطلسي باتجاه الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين وأستراليا وجنوب إفريقيا، استمرت بعد القرن التاسع عشر. ومعظم المهاجرين يكونون عـادة مـن غـير المهـرة مـن العـمال، أي مـن المنـاطق الريفية. ولكن هذه الحركة الحرة للشعوب قد أوقفتها الحرب العالمية الأولى وسرعان ما توقفت تماماً بعد نهاية تلك الحرب. وفي البلدان التي كانت تقع تحت سيطرة الأوروبيين وحلفـائهم حُـدِّدت كوتـا معينة على سبيل المثال من قبل الولايات المتحدة الأميركية بموجب قانون الهجرة الصادر سـنة 1924، والذي منع حريـة المجـيء إلى الولايـات المتحـدة عـلى القـادمين مـن أوروبـا. وحـددت هـذه الـدول سياساتها الاستيطانية بحيث خفَّضت أو منعت بآن واحد دخـول الآسـيويين والإفـريقيين. في الولايـات المتحدة منعت السلطة منعاً باتاً الصينيين واليابانيين من الدخول إليها باكراً قبل سـنة 1914، وكانـت تسمح لهم بالدخول إليها عندما كانت تحتاج إلى عملهم. واتخذت بريطانيا نفس الموقف بوضـوح في سنة 1962، بعد أن كانت الهجرة من الهند الغربية مقبولة ومشجعاً عليها بعد سنة 1945.

إن الطلـب عـلى العمـل المتـأرجح وفقـاً لمقتضـيات اقتصـاد البلـد، وكـذلك اعتبـارات الفـرز التضييقي العرقي، كانا في أساس الأسباب التي حـددت السياسـات المتعلقـة بـالهجرة. وفي حـين منـع الغرب الهجرات فيما بين القارات بعد الحرب العالمية الأولى استمرت حركة الهجرة داخل آسيا، وذلك مـن جـراء التحـول الواسـع للسـكان مـن الهنـد واليابـان وكوريـا إلى بورمـا ومالايـا وسـيلان وبورنيـو ومنشوريا. ولعب الصينيون فيما وراء البحار في آسيا دوراً حاسماً، كـما فعـل التجـار الهنـود في جـوار صحراء إفريقيا.

بعد الحرب العالمية الثانية حصلت هجرات كبيرة مرة أخرى في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط. فقد عاد اليابانيون بالملايين إلى بلدهم، وأدى تقسيم الهند إلى أوسع حركات هجرة مفاجئة وإكراهية في التاريخ، فتهجر حوالي 25مليون إنسان من الشرق نحو الغرب ومن الغرب نحـو الشرق. وفي نهايـة الحرب في أوروبا استوعبت ألمانيا الغربية 20مليون لاجئ وضيف عمل مـن الشرق، وهـاجر مليونـان من أوروبا إلى كندا وإلى أستراليا، وهرب ثلاثة ملايين كوري شمالي نحو الجنوب.

عملت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية على تغيير نظام الهجرة فيها. اذ دلَّت التقارير على أن أحد عشر مليون إنسان سُـجِّلوا داخلـين إلى هـذا البلـد بـين سـنة 1941 و1980، وكانت غالبية المهـاجرين في بـادئ الأمـر مـن أصـل أوروبي. وبعـد سـنة 1945 اسـتفادت أعـداد متزايدة من بورتوريكو ومن الفليبين من الحقوق المعطاة لهم في الـدخول. وهنـاك تـدفق واسـع

من الإسبانيين الآتين من البحر الكاريبي، إضافة إلى ما يقارب الخمسة ملايين من المهاجرين غير الشرعيين اجتازوا حدود المكسيك تفتيشاً عن عمل بأجر زهيد في كاليفورنيا المزدهرة، أما نسبة الأوروبيين فقد سقطت إلى أقل من الخُمس من مجموع عدد المهاجرين. والتدفق الثاني العرقي الأوسع حصل في آسيا - تايوان، كوريا ثم من فيتنام بعد نهاية حرب فيتنام، وأصبحت الولايات المتحدة المجتمع المتعدد الثقافات أكثر من ذي قبل. ولكن الآسيويين، بخلاف معظم السود والإسبان، توصلوا إلى شق طريقهم ليصبحوا طبقة ليست هي الأدنى في المجتمع الأميركي.

وإن كانت هجرة الأوروبيين نحو إفريقيا «جنوب الصحراء» بعد سنة 1945 أقل ضخامة في العدد - ربما أقل من مليون إنسان في مجموعه - ولكن أثرهم كمقيمين وكإدرايين في تاريخ الدول الإفريقية بدا حاسماً بالنسبة إلى تاريخ هذه القارة.

أحد التطورات الأكثر دلالة في الشرق الأوسط حصل سنة 1945 ألا وهو خلق دولة جديدة من العدم، تلك هي دولة إسرائيل. ومع حفظ النسب عرفت الهجرة إلى إسرائيل أسرع نمو للسكان حصل بعد حالة حرب. فبموجب قانون العودة يستطيع أي يهودي من أي منطقة من العالم أن يدخل إلى إسرائيل وأن يتمتع بحق الجنسية والمواطنية في الحال. وبين أيار 1948 وحزيران 1953 تضاعف عدد اليهود مرتين، وفي نهاية 1956 تضاعف ثلاث مرات فأصبح عددهم 1.667.000 يهودي.

لا توجد إحصاءات دقيقة حول عدد السكان في العالم بعد سنة 1945 الذين نزحوا من الخوف والجوع أو أملاً بمصير أفضل، وربما تجاوز عددهم ثمانين مليوناً. وعندما أخذ القرن ينسحب إلى نهايته كان هناك أكثر من عشرة ملايين لاجئ ليس لهم دولة ينتسبون إليها. فقد أدى الهيجان السياسي والمجاعات إلى مزيد من اللاجئين كل سنة ، وعمدت البلدان المزدهرة في العالم إلى وضع مزيد من الحواجز والعقبات ضد دخول اللاجئين الفقراء من البلدان الفقيرة، وأخذت تضيق بشدة على كل الذين يفتشون عن ملجأ. وفي أوروبا زال الستار الحديدي، ولكن ستاراً آخر غير منظور حلّ محله ليوقف تيار الهجرة من الشرق إلى الغرب، ومن إفريقيا عبر المتوسط، ومن الجنوب الفقير من العالم نحو الشمال.

كان الحل الواقعي هو مساعدة البلدان الفقيرة على النمو، بحيث إن سكانها لديهم الأمل بارتفاع مستوى المعيشة. وبدا العون الذي تقدمه الدول الغنية غير نافع لمواجهة هذه الاحتياجات، وأدت القروض إلى تضخيم الديون الموجبة الأداء. وكانت البضائع التي يتعين على العالم الثالث بيعها قد ارتفعت أسعارها عموماً أقل من ارتفاع البضائع المصنَّعة التي يجب استيرادها. وهذا القصور الطبيعي فاقمه الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية وهدر الموارد على شراء الأسلحة وعلى

الحروب، وكذلك ضخامة الفوارق في الثروة. ولكن فوق كل ذلك كـان هنـاك تكـاثر السـكان الـذي لا يرحم والذي أفسد وأبطل كل الإنجازات المحققة.

كـان هنـاك انفجـار سـكاني بخـلال القـرن العشريـن. ففـي سـنة 1900 قُـدِّر سـكان العـالم بـ1200مليون إنسان، وفي سنة 1930 ارتفع العدد إلى 2000 مليون، وفي سنة 1970 صار 3600 مليوناً، وفي نهاية القرن يُتوقع أن يكون عدد سكان العالم 6000 مليون. إضافة إلى هـذه الزيـادة، كـان 90% منهم في العالم الثالث، مما أدى إلى تضخم حجم المدن مثل كلكوتا وجاكارتا والقاهرة إلى عدة ملايين، وعطّل الضغط السكاني، الذي لا يرحم، على المـوارد كـل الجهـود المبذولـة لرفـع مسـتوى المعيشـة في المناطق الأكثر فقراً في العالم مثل بنغلادش. واتسع الفـرق بـين الأقسـام الفقـيرة مـن العـالم والأقسـام الغنية بدلاً من أن يضيق. واليوم عهدت حكومات العـالم الثالـث إلى دعـم ثقافـة الحـد مـن الـولادة ولكنها - باستثناء الصين التي طبَّقت مبـدأ الحـد مـن الـولادة بشـكل قـوي - لم تـنجح حتـى الآن في الضغط منن أجل تقليص تزايد عدد السـكان السريـع. وعـلى الـرغم ن الآلام التـي تسـبّبها الحـروب والمجاعات، فإنها لم تؤثر إلا تأثيراً مؤقتاً في إحداث تغيرات في منحى التزايد السـكاني. وحـدها تجربـة مرض الإيدز قد تعطي نتائج مختلفة، إن لم يتم اكتشاف علاج له. في إفريقيا انـتشر هـذا المـرض، وفي أوغندا يوجد مريض من أصل كل ستة أشخاص. ومن التدابير المفيدة في مجال السيطرة على السـكان هو السعي إلى مزيد من التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان الأكثر فقـراً في العـالم. وفي مواجهـة 800 مليون إنسان يعيشون في حالة العوز، فإن العالم يبدو بعيداً عن تحقيق هدفه في المدى المنظور.

وفي نهاية القرن العشرين سيظل العديد مـن المشـاكل التـي ضربـت العـالم في مطلـع القـرن بدون حل. إن نبوءة توماس روبيرت مالتوس في كتابه حول السكان الذي نُشر سنة 1798، تقول: ما لم تحصل قارعة، فإن نمو السكان سوف يتجاوز نمو المحاصيل مما يُفسد آمال البشر بالتقـدم والسـعادة في العالم الثالث. وبموجب أحد التقديرات، فإن ثلاثة مـن أصـل خمسـة مـن الأطفـال، أي مـا يعـادل 150مليون تقريباً، في العالم الثالث هم تحت حد الغذاء وهم عرضة للمـوت. ومـن أصـل 122مليـون طفل ولدوا سنة 1979 مات واحد من أصل عشرة في مطلع 1981. وفي إفريقيا ما تـزال هنـاك بلـدان يموت فيها طفل من أصل أربعة بعد ولادته، وفي المجتمع الأوروبي أدى الغذاء الغنـي إلى تزايـد عـدد الوفيات بسبب أمراض القلب بشكل مأسوي.

في بلدان العالم الثالث، وبحسب تقرير السكرتير العام للأمم المتحـدة عـام 1989، هنـاك 500 مليون جائع. وفي كـل سـنة يـزداد العـدد 10ملايـين. وفي تقريـر برانـدت Brandt الشـمال والجنوب هناك برنامج من أجل البقاء (1980)، قدّم تقريراً أعلى من ذلك بكثير. وقال إن هنـاك «مهمة لا تعلوها مهمة أمام المجموعة الدولية هي القضاء عـلى الجـوع وسـوء التغذيـة في كـل

البلدان». ولا يستطيع أحد أن يحسب الأرقام الصحيحة بدقة إطلاقاً. إن المجتمع الدولي قد استجاب فقط للصور المتلفزة المأسوية التي تظهر الآلام والجوع في القرن الإفريقي مثلاً، ولكن لا يوجد اتجاه فعلي حول اتفاق شامل يتناول التدابير الضرورية لمعالجة هذه المشكلة. واليوم، حيث العالم الثالث مستقل سياسياً، فإن معظم دول الغرب الكولونيالية قد أراحت ضميرها وتنصَّلت من المسؤولية المباشرة عن هذا الأمر.

إن الاستقلال السياسي للقسم من العالم الذي كان خاضعاً لسيطرة الغرب يتعرض لتغيير ضخم، لتغيير يحدث بسرعة أكبر بكثير مما كان يتوقعه الغرب قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية. ولكن في الكثير من البلدان لم يؤدِّ هذا الاستقلال إلى قيام حكومة أفضل ولا إلى التنعُّم بالحرية. فمجتمعات العالم الثالث ليست مستعدة بما فيه الكفاية لتطبيق الديمقراطية، والثروة فيها والتعليم موزّعان توزيعاً مخلًّا فلا يسمح بقيام أي نوع من الديمقراطية المستقرّة، حتى ولو كانت الهند حققتها. ولكن في شبه القارة الهندية كما في غيرها من الدول التي كانت تحت الاستعمار ما يزال الصراع والنزاع قائماً وكذلك سفك الدماء، وما يزال الفساد منتشراً جداً، والحكم الفردي وعدم احترام حقوق الإنسان قائماً بشكل واسع.

في شرقي آسيا، وفي مطلع القرن، بدا تقسيم الصين شبه واقع، وكانت اليابان قد سبق وطالبت بأن تكون السيطرة لها، ولكن الصين قد أثبتت أنها أكبر من أن تُبتلع أو أن تُقسَّم. وانتهت الحروب العسكرية بين اليابان وجاراتها في الباسيفيك سنة 1945 فقط. وفي نهاية القرن العشرين برزت اليابان كقوة اقتصادية عظمى مؤثرة بشكل حاسم في العلاقات الاقتصادية الدولية، أما الصين فما تزال ضعيفة اقتصادياً ولكنها تتقدم بسرعة، وتبقى إلى حدٍّ بعيد أوسع أمة موحَّدة وأكثرها سكاناً في العالم. وفي نهاية هذا القرن سوف تعود إليها المراكز الخارجية التي اقتُطعت منها قبل القرن العشرين وهي هونغ كونغ وماكاو لتصبح من جديد من أرضها الوطنية. وباستثناء فييتنام وشمال كوريا، ما تزال الصين آخر دولة شيوعية قائمة في العالم سنة 1993.

في مطلع القرن العشرين أوحى كارل ماركس بالتفكير الاشتراكي وبكثير من العمل السياسي في العالم الغربي، وأكبر حزب اشتراكي في سنة 1900 كان حزب ألمانيا القيصرية. ولكن هذه الأحزاب الاشتراكية كانت تؤمن أن الطريق إلى الحكم تكمن عبر الأساليب الدستورية، وكان الثوريون على الهامش، وكان أحدهم المبعد إلى زوريخ هو لينين . وكانت توقعاتهم لا أمل لها، إلى أن وقعت الحرب العالمية الأولى فحوَّلتهم وغيَّرتهم وخلقت إمكانية وقوع ثورات عنيفة في الشرق من أوروبا. وفي نهاية القرن، وبموجب ثورة سلمية ساحقة، أصبح المعتقد الماركسي اللينيني غير موثوق في الاتحاد السوفييتي بالذات، وأي معتقد يحلّ محل الشيوعية سوف يغيِّر مجرى القرن المقبل. والثورات غير المتوقعة التي ارتدَّت إلى الوراء في أوروبا الوسطى

والشرقية منذ 1989 إلى 1991 لم تكن في معظمها أقل سلاماً. ففي كل زاوية من العالم واجهت الحكومة الفردية البيروقراطية تحدياً قوياً، وأثبت النجاح الاقتصادي المقارن والتقدم الاجتماعي الذي حققه الغرب في هذا العصر أنه مرغوب فيه من بقية العالم، وكذلك مؤسساته وخاصة «السوق الحرة» و«الديمقراطية» وما فيها من نظم «تعدد الأحزاب». ولكن المشكلة هي في كيفية نقل هذه المفاهيم إلى مجتمعات لم يسبق لها أبداً أن مارستها؟

إن الحرية والديمقراطية والسوق الحرة هي مفاهيم بسيطة، ولكن تطبيقها عملياً محفوف بالالتباس والغموض. فالمجتمعات التي خضعت طويلاً لحكم فردي، أيُّ قَدْر من الحرية يمكن منحها إياه دون مخافة التعرُّض للتفكّك والفوضى والإخلال بالنظام؟

لا توجد دولة غربية تسمح بقيام سوق حرة بدون قيد وبدون حماية لمصالح العمال والمستهلكين. هذه القيم المؤسساتية الداخلة في جسم السوق الاجتماعية الاقتصادية الناجحة استوجبت، في ألمانيا مثلاً، مرور سنين لكي تترسخ وتنمو. وما هو دور الدولة الذي يجب أن تلعبه؟ فليس كل شيء يجوز تخصيصه، وبكل تأكيد لا يمكن ذلك في الحال. وما هو اتساع نظام الضمان الذي يجب إقراره؟ إن كلمة شيوعية فقدت أيضاً معناها الدقيق، فالشيوعية في الصين اليوم تختلف تماماً عن الشيوعية التي كانت منذ ثلاثين سنة من قبل. فاليوم أصبحت المؤسسة الخاصة والمشروع الخاص هما المزدهران، والإعلانات تغيَّرت معانيها، ولم تعد مجرد الشعارات تقدم الأجوبة.

في مطلع القرن ساد الظن بأن عالماً أفضل هو في طريق التحقق تدريجياً، والتاريخ هو حكاية التقدم. ورأى البعض أن هذا يعني أن المثل الاشتراكية سوف توصلنا إلى المرتجى الطوباوي قبل أن يصل القرن إلى نهايته. وفي نهاية القرن تحطم الإيمان بالتقدم البشري كما تحطم الإيمان بمسير الحضارة نحو التقدم بشكل محتوم. إن قوة القومية الاشتراكية وعقيدتها المدمرة المبنية على العرق المتفوّق «السامي» قد تحطمت. لقد تحققت نهاية إمبراطورية الشر، ولكن إمبراطورية الظلم لم تسقط. وفي نهاية القرن ما تزال هناك أسباب قليلة جداً تدعو إلى التفاؤل. إن الأهوال والفساد والفشل الذي ترتكبها أنظمة الحكم الفردية وتصدّيها لكل ما هو إنساني تبدو مفضوحة، ولكن المشاكل التي تعترض الجنس البشري، في بداية هذه الحقبة الزمنية من التاريخ، تبدو مثبطة للهمم. فمع انهيار الاتحاد السوفييتي الذي كان النموذج للحكم الفردي الشيوعي خُيِّل للناس أن هناك إجماعاً في العالم (باستثناء الصين) على أن الديمقراطية وحدها وأن اقتصاد السوق وحده يمكن أن يصلحا بين الشعوب وحكوماتها ويتحكما بالمتطلبات الاقتصادية المعقّدة التي تقتضيها المجتمعات العصرية، هذا إذا كان للتقدم أن يتحقق وإذا كان للشعوب أن تُقلع عن الثورات.

هل كان كل هذا هو «نهاية التاريخ» ونهاية الصراع الأيديولوجي الكبير حول الاتجاه الذي

يتعين على الجنس البشري أن يسلكه؟ هل نستطيع نحن أن نكون أكثر اطمئناناً على مستقبلنا؟ إن العالم ما يزال متنافراً مختلفاً جداً، فلا يستطيع أن يسمح لنا بأن نكون أكثر اطمئناناً. فالحقائق الجديدة الظاهرة لن تعيش.

من الحق أن يقال في النهاية إن الأحداث الكبرى في هذا القرن لن تقضي على الأمل الذي كان يتوقّعه المعاصرون. إن الفصول التالية، وقد عالجت بعضاً من هذه التغيُّرات الكبرى الشاملة وقارنت مطلع هذا القرن بآخره، سوف تحكي التاريخ المضطرب الذي يرقد بين أوله وآخره.

الإمبراطورية الألمانية: الإنجازات والتجاوزات

تمثل الإمبراطورية الألمانية النجاح. فقد ولدت من خلال ثلاثة حروب ناجحة، وحلّت محل فرنسا كدولة عسكرية أولى في أوروبا. فالروح البروسية اقترنت فيها بتقدم مدهش في الاتجاهات الأخرى. ففي جميع الفروع: من التعليم إلى الاكتشافات العلمية، احتلت الإمبراطورية الألمانية المكانة الأولى بدون منازع. ففي الصناعة الآلية قفزت الصناعة الألمانية قفزاً قوياً، والسر في نجاحها بدا كامناً في العبقرية البروسية التنظيمية وفي الترتيب والانضباطية وفي حب العمل بقوة في شعبها. وكان عدد السكان كبيراً أيضاً: حوالي 67مليوناً في سنة 1913، وهذا جعل من الألمان الأمة الثانية من حيث عدد السكان في أوروبا سابقة على فرنسا وعلى بريطانيا وبعدها روسيا.

وعند منقلب العصر أصبحت ألمانيا أمة صناعية مسيطرة فيها مدن كبيرة، ومقابل كل ألماني عامل في الأرض كان هناك ألمانيان في الصناعة عشية الحرب العالمية الأولى. وبعد أن كانت متخلفة جداً عن بريطانيا في إنتاج الفحم، أصبحت ألمانيا في سنة 1914 وقد تجاوزت النقص تقريباً، وكانت بعد الولايات المتحدة وبريطانيا ثالث دولة صناعية في العالم. وإنتاج الفحم والحديد والفولاذ بكميات كبيرة جداً مكّن ألمانيا من وضع أساس لوثبة كبيرة إلى الأمام، متحدية دور بريطانيا في زعامة أوروبا.

وفيما بين 1871 و1914 تضاعفت قيمة الناتج الزراعي الألماني مرتين، وتضاعف ناتجها الصناعي 4مرات، أما تجارتها الخارجية فقد تضاعفت أكثر من 3 مرات. وأثار تقدُّم ألمانيا المخاوف لدى جيرانها، ولكن كان هناك أيضاً تعاون. وكان هناك اعتراف بأن تقدم أي دولة أوروبية سوف يغني فعلاً الدول الأخرى. كانت ألمانيا تتنافس بشدة مع بريطانيا التي كانت طليعية في الثورة الصناعية، ولكن بريطانيا وألمانيا كانتا شريكتين مهمتين في التجارة.

وبعكس بريطانيا، كان تطور الإمبراطورية الألمانية قد حصل بوقت قصير نسبياً، من دولة

زراعية منظمة بشكل رئيسي إلى أمة صناعية حديثة. وبعكس تقدُّمها الصناعي، كانت خطوة ألمانيا في التطور السياسي بطيئة، ومتأخرة عن عمد بفعل حكَّامها. كانت الحكومة البروسية الألمانية الملكية بعد سنة 1871 مزيجاً من المؤسسات التقليدية من بقايا منتصف القرن التاسع عشر، إلى جانب برلمان إمبراطوري هو الريخ ستاغ، أكثر تناغماً مع ديمقراطية العصر الجديدة. ولكن المجتمع البروسي التقليدي القديم وجد حلفاء له بعد 1871 من كبار الصناعيين من أجل معارضة التقدم الديمقراطي. والتباعد الموجود بهذا الشكل بين القلّة النافذة وبقية المجتمع، باسم المحافظة على سلطة العرش، هو الذي كان مسؤولاً عن استمرار الانقاسامات الاجتماعية والسياسية في ألمانيا «الولهلمينية» حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى (الولهلمينية: نسبة إلى العائلة المالكة).

إن التنظيمات الدستورية للإمبراطورية الألمانية في سنة 1871 لم تعمل أي شيء من أجل معالجة هذه الانقاسمات، بل على العكس قصد بسمارك، وهو واضع هذه التنظيمات، قطع الطريق على أية إمكانية تُمكِّن ألمانيا الجديدة من السيطرة على بروسيا. وفي بريطانيا، وبخلال حقبة التصنيع السريع في مطلع النصف الأول من القرن، كانت المجموعات الغنية الحاكمة من المجتمع قد وافقت في النهاية على الإصلاحات السياسية والاجتماعية الضرورية وقبلت بأن يشترك الأقل غنى في الحكومة عبر إصلاح انتخابي جذري، وهذا لم يحدث مثله في بروسيا.

إنتاج الفحم والحديد والفولاذ في ألمانيا وفي بريطانيا (المعدل السنوي)				
	١٨٩٥	١٨٩٩	١٩١٠	١٩١٣
	ألمانيا	بريطانيا	ألمانيا	بريطانيا
الفحم الحجري والليينيت (ملايين الأطنان)	٤٩,٩	١٣٥,٧	٢٥١,٥	٢٩٢
الحديد الخام (آلاف الأطنان)	١,٧٩١	٦٤٨٣	١٤,٨٢٩	٩,٧٩٢
الفولاذ (ملايين الأطنان)	٠,٩٧	١,٨٢	١٥,٣٤	٦,٩١
	(١٨٨٠-٨٤)			

كانت الإمبراطورية الألمانية مؤلفة من فيدرالية قوامها خمس وعشرون دولة، وأكبرها كانت مملكة بروسيا التي كانت تعدّ ثلاثين مليون إنسان سنة 1890، وهي كانت تلقي بظلها على الدولة الكبرى. الثانية بافاريا التي كانت تعدّ 5.5 مليون في ذلك الوقت. واستطاع بسمارك، ليس فقط إرضاء لمشاعر الدول الأخرى، حين احتفظ لها ببرلماناتها الخاصة وبحقوق خاصة بها واسعة، بل فوق ذلك كله حفظ لبروسيا وضعها الخاص. في بروسيا انتخب البرلمان في منتصف القرن التاسع عشر وفقاً لنظام الطبقات الثلاث بدون الاقتراع السري، بحيث أمَّن السيطرة الدائمة للأرستقراطية مالكة الأراضي وهم طبقة «الجنكر»، وحفظ كذلك حقوق التجار الأغنياء والصناعيين والمجموعات

المحافلظة اجتماعياً. وحين كانت بعض الدول الأخرى تتبنى الانتخابات كحقوق دستورية، فإن بروسيا احتفظت لنفسها ببرلمانها غير الديمقراطي إطلاقاً حتى سنة 1917.

كان الريخستاغ بالنسبة إلى الإمبراطورية ككل جسماً برلمانياً مستقلاً تماماً، منتخباً ديمقراطياً بالاقتراع الشامل للرجال فقط. وأساس السلطة البرلمانية يكمن في الرقابة التي يمارسها البرلمان على إنفاقات الحكومة، ولكن بسمارك عمل كل ما في وسعه لتعطيل الرقابة البرلمانية. في المقام الأول كانت الموازنة الإمبراطورية تُصرف على الشؤون العسكرية، وبالوسائل المختلفة نُزعت الرقابة السنوية على موازنة الجيش من الريخستاغ. وفي القرن العشرين اقتضت النفقات العسكرية المتزايدة من الرايخ أن يطلب المزيد من المال من الريخستاغ الذي اكتسب أهمية متزايدة في نظر الحكومة.

وكان الحق في فرض الضرائب والرسوم مقسوماً بين الريخستاغ المنتخب ديمقراطياً وبين البرلمان البروسي وغيره من البرلمانات المنتخبة بصورة غير دميقراطية. كان الريخستاغ يراقب فقط الضرائب غير المباشرة ومعدلات الرسوم الجمركية، والرسوم على التبغ والسكر والبراندي والملح، وكلها تثقل بشدة على الطبقة الفقيرة، أما الضرائب والرسوم على الدخل وعلى الملكية فيمكن فرضها فقط من قبل برلمانات الدول الأعضاء. وهكذا كان الريخستاغ عملياً بدون قدرة على تأمين عدالة اجتماعية أكبر عبر إدخال مزيد من الضرائب التصاعدية على «الجنكر» الأغنياء والملاكين. وبدورهم كان «الجنكر» مصممين على مقاومة كل هجوم على وضعهم الممتاز من قبل الريخستاغ، وبقدر ما استطاعوا حافظوا على الوضع الدستوري بما فيه من برلمانات مقسَّمة، بحيث تمكَّنوا من تجميد كل محاولة جدية من أجل الإصلاح الدستوري. وكان بسمارك مصمماً على التأكد من عدم تبني الحكومة البرلمانية وفقاً للنموذج البريطاني.

كان دستور سنة 1871 قد أعطى سلطات هائلة للإمبراطور. فهو وحده يستطيع تعيين وإقالة المستشار، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهم الحكم الفصل في تقرير الحرب والسلم. وكان المستشار مسؤولاً بالاسم أمام المجلس الفيدرالي المؤلف من مندوبين من الدول الفيدرالية - واسمه البندسرات - ولكن هذا المجلس لم يكن يمارس سلطة فعلية. وكان هذا النظام المنقسم على هذا الشكل يستطيع أن يعمل، طالما الريخستاغ لا يطلب رقابة حقيقية على سياسة الحكومة.

وفي الواقع، لم يكن الريخستاغ مستسلماً أبداً. فهو برفضه أن يزيد الضرائب والرسوم غير المباشرة يستطيع أن يحرم الحكومة الإمبراطورية من المال اللازم لها. «ورغم كل شيء، فإن كلمة حكومة هي اسم مغلوط للسلطة التنفيذية الفوضوية غالباً في ألمانيا ولهلمين». كان قادة الجيش والبحرية والقسم المدني من الحكومة والإدارة يتصارعون في أغلب الأحيان، وكان على المستشار أن يبذل الجهود لإيجاد توافق، فإذا نجح ذلك كان عليه أن يقنع القيصر مداورة أو أن يكسب

موافقته، وفي بعض الأحيان يكون تدخل المستشار قد جاء متأخراً فيجد القيصر السهل التأثُّر قد اقتيد باتجاه مختلف تماماً. وبعد بسمارك لم يستطع أي مستشار السيطرة على الحكومة والإمساك بها.

وزعماء الريخستاغ السياسيون كانوا هم أيضاً معزولين في وضعهم. كانوا يتناقشون ويعقدون الصفقات مع المستشار، ولكن نفوذهم لم يكن يستقوي بمسؤولية الوزارة أمامهم. كانت أحزاب اليسار والوسط واليمين في حالة طلاق عن الحكومة، ولهذا كانت تفتقر إلى الحافز الذي يحملها على التوصل إلى تسويات ثابتة وعملية. كانت أحزاب اليسار تنادي بالإصلاح بشدة وإلحاح وبإنهاء الامتيازات المترسّخة في بروسيا. وكان اليمين المحافظ، أو الزراعيون كما كانوا يُسمَّون، يطالبون بفرض الرسوم على استيراد الحبوب من أجل حماية أنفسهم، وكان اليسار يعارض فرضها لأنها تعني ارتفاع أسعار الأغذية بالنسبة إلى الشعب. ولهذا كان يصعب على المستشار في الإمبراطورية أن يعثر على أغلبية تصدق الموازنة وغيرها من التشريعات من قبل هذه التحالفات المتغيرة بين أحزاب الوسط واليمين، هذه التحالفات التي كان المستشارون يحاولون تشكيلها لتدعمهم بعد سنة 1890.

أمام هذا الوضع، أصبح دعم الريخستاغ ضرورياً في القرن الجديد، لأن نفقات الحكومة على البحرية وعلى الجيش وعلى المستعمرات قد ارتفع بسرعة. وأصبح مجال المناورة السياسية المتاحة أمام المستشار ضيقاً بشكل متزايد وذلك بفعل نمو الحزب الديمقراطي الاجتماعي، إذ أصبح في سنة 1912 أكبر حزب منفرد له 110مقاعد من أصل مجموع (391) مقعداً.

كان الحزب الديمقراطي الاجتماعي متهماً بالثورية، وكان أعضاؤه متهمين بأنهم أعداء الدولة، وكان هذا هجوماً عجيباً بدون مبرر لحزب يعمل ضمن نطاق القانون بشكل مطلق. كان انهزام الديمقراطية الاجتماعية هو الهدف الرئيسي لدى المحافظين ولدى الأشخاص المحيطين بالقيصر، فلم يكونوا يقبلون بإدخال الديمقراطيين الاجتماعيين في بنية الدولة السياسية، وكان هذا الأمر مقبولاً ومفهوماً عندما كان الحزب الديمقراطي الاجتماعي ماركسياً وثورياً. ولكن عندما تقدم الزمن بالقرن العشرين أصبحت الغالبية العظمى من أعضاء الحزب في سنة 1913، بقيادة فريديريك إيبرت الواقعي العملي، وأصبحت هذه الأغلبية ديمقراطية اجتماعية تعمل للإصلاح بصورة تدريجية. وأصبحت عقيدتهم الماركسية الثورية مجرد شعار ظاهري وخارجي أكثر مما كانت ممارسة فعلية أو توقعاً مباشراً. وفي عدد برلمانات الدول انضم الحزب الديمقراطي الاجتماعي إلى تحالفات مع الليبراليين لتشكيل قاعدة مسؤولة لتشكيل الحكومات، وبذلك تخلوا عن دورهم الثوري. ولكن هذا الأمر كان غير معقول في بروسيا.

ومن نتائج النظرة الضيقة التي اعتمدها المحافظون هو تصميمهم على رفض كل تغيير

دستوري يجعل من المستشار والوزراء مسؤولين أمام الريخستاغ كما هي الحكومة في بريطانيا مسؤولة أمام البرلمان، وهكذا لم يكن أمام المحافظين من خيار غير ترك الحكم، ولو نظرياً على الأقل، بيد القيصر كمرجع أخير. كان وضع القيصر «العالي السمو» سخيفاً، وحتى هذا الوهم لم يكن يستطيع الاستمرار والبقاء بعد أن أجرى القيصر مقابلة مع جريدة «الديلي تلغراف» في سنة 1908، وأعلن بشكل غير لبق أنه ساعد بريطانيا في حرب البوير وأن وزراءه الخاصّون حاولوا منعه.

لم يكن القيصر ولهلم الثاني يملك القدرة على قيادة ألمانيا في الاتجاه الصحيح. كان رجلاً ذكياً ذا دوافع عاطفية كريمة في بعض الأحيان، ولكنه كان أيضاً انفعالياً تماماً وغير محزور. كان يشعر أنه غير واثق من أهليته للقيام «بدعواته الإلهية». وكان متكلفاً مرتبكاً يمثل ويتصنّع، وكان هذا الأمر مما يرثى له، في حين كان حكمه في أغلب الإحيان إلهامياً سليماً صحيحاً. وكان لا يخالف الدستور تاركاً للرقابة على السياسة لوزرائه ولرجاله العسكريين، ولكن عندما يصل الأمر إلى حالة الحرج أو الصراع فيما بينهم يعود الأمر إليه، وعندها يتخذ قراراً حاسماً. ولكنه في أكثر الأحيان كان لعبة بيد الآخرين، وكان غروره يجعل منه ضحية سهلة للألاعيب. كان يحب أن يتواضع ليصبح قيصر الشعب وقيصر السلام، كما كان يحب أن يكون الإمبراطور الذي تصبح ألمانيا أثناء حكمه الإمبراطورية المساوية لأعظم الدول. وعكست أهدافه المتناقضة شخصية كانت سماتها غير متجانسة مع بعضها البعض.

كان التفاهم بين القيصر وبين اتحاد الصناعيين والمحافظين هو المسؤول عن الانقسام الحاصل بين المجتمع الألماني ورجال السياسة، وكان هناك كلام دائم عن الأزمة وعن الثورة وعن عمل استباقي من قبل العرش من أجل القضاء على المؤسسات الديمقراطية في الرايخ، وكان الكثير من ذلك يبدو هستيرياً وغير معقول [يجب أن لا يغيب عن البال أن هذا المؤلف هو بريطاني يتكلم عن ألمانيا] (المترجم).

انتخابات الريخستاغ، ١٩١٢	(عدد المقاعد)
المحافظون والمحافظون الأحرار	٥٧
الليبراليون الوطنيون	٤٥
التقدميون	٤٢
الوسط	٩١
الديمقراطيون الاجتماعيون	١١٠
القوميات	٣٣
المعادون للسامية	١٣

ولكن العهد الولهلميني في ألمانيا المتطورة لم يكن كئيباً تماماً. فالقضاء بقي مستقلاً تماماً، وكذلك بقيت الحقوق المدنية مضمونة للناس، وكانت هناك حرية صحافة، وكان هناك فهم متنام بين الناس ككل: إن ادعاء القيصر ولهلم أنه حاكم مطلق بمشيئة الله هو أمر مزيف وتمثيل، والازدهار المتنامي اقترن باعتدال متزايد لدى أحزاب اليسار وكذلك في تزايد النقابات. واستمر التثقيف السياسي للشعب الألماني بشكل مطّرد، حتى وإن اقترن بالنظرة الشوفينية الضيقة لدى العديد من معلّمي المدارس وأساتذة الجامعة، ولدى أرباب العمل في الحكومة ولدى العرش باعتباره مصدر الألقاب والنياشين والامتيازات. وبدا بشكل ظاهر أن الأحزاب المعارضة للمحافظين السياسيين، عشية حرب 1914، كانت تمتلك أكثرية ملموسة حتى وإن لم تكن الأحزاب تعمل معاً.

وكانت الانقسامات السياسية والاجتماعية العميقة لا تهدد على الإطلاق بإيقاع ألمانيا في العنف وفي الحرب الأهلية، في حقبة ما قبل الحرب العالمية الأولى. علاوة على ذلك الصراع، كان الشعب الألماني، بمن فيه الديمقراطيون الاجتماعيون، لديه إحساس قوي بالعزة الوطنية من أجل تقدم «أرض الأجداد». وأكثر من ذلك، اعترف المستشار المسالم في ألمانيا الإمبراطورية تيوبالد فون بيتمان هولوج أن الإصلاح الدستوري هو مسألة وقت، ولكن لم يكن هناك من وقت كاف.

كان الديمقراطيون الاجتماعيون والتقدميون والوسط، الذين اكتسبوا الأكثرية في انتخابات سنة 1912، يطالبون بملكية دستورية مسؤولة أمام الريخستاغ. ورأى المحافظون أن هذا التحدي يخلق أزمة دستورية تهدد مصير دولة ولهلمين. فهل هم أطلقوا حرباً مقصودة عامدة للحفاظ على مواقعهم ولتفادي الإصلاح؟ بالتأكيد كان هناك محافظون وعسكريون يرون أن حرباً مظفرة هي وسيلة من وسائل قهر الاشتراكية الديمقراطية، ولم يكن المستشار بيتمان هولوج من بينهم. ومع ذلك، كان هناك عنصر في هذا الوضع هو أن القيصر وأنصاره كانوا يرون أنفسهم وسط عالم عدائي تحيط بهم الأعداء في بلدهم وفي الخارج.

وهكذا انتشر في هذا البلاط المتعسكر بشكل متزايد جوٌّ من الوحشة ومن الحماس، كما نما الخوف والتشاؤم من المستقبل. في حين كان المجتمع الألماني ككل ينعم بالطمأنينة المحققة الرضى عشية الحرب، إلا أن الطغمة التي كانت تحيط بالقيصر، والتي كانت معزولة بشكل متزايد، كانت تعاني أكثر فأكثر من كوابيس هستيرية لا تتيح لها الحكم المتزن البارد.

لقد دفعوا إلى الأمام في سنة 1914 تياراً من الأحداث عملوا هم الكثير من أجل خلقه. في صيف سنة 1914 بدت الحرب وكأنها المغامرة المتهورة التي لا بد منها لدفع ألمانيا بعيداً عن كارثة محققة محتومة، وألقى بيتمان هولوج اللوم في اندلاع الحرب على القوى الخارجية، وعلى

الهجوم من قبل الإمبريالية ومن قبل الحركة القومية، وبصورة خاصة على إنكلترا وفرنسا وروسيا التي كانت تحسد ألمانيا على تقدُّمها. وهكذا زعم بأن ألمانيا لا تستطيع فعل الشيء الكثير من أجل تغيير هذا الواقع. ولكن هل عمل تقدُّم ألمانيا كقوة على تأجيج الصراع في أوروبا وجعله محتوماً، أم أن سياسة ألمانيا هي التي ساهمت في إشعال الحرب وفي تضييق الخناق عليها؟

في سنة 1888، أي قبل اندلاع الحرب بـ (36) سنة عندما اعتلى ولهلم الثاني العرش، لم تكن ألمانيا آمنة مطمئنة فقط، بل كانت أيضاً على عتبة توسُّع في قوتها. لقد كانت قوة عالمية. والفرق في المزاج وفي التوقعات بين 1888 و1914 كان يمكن أن لا يكون كبيراً. لقد رفع بسمارك القوة الألمانية إلى موقع جعل من برلين محور الدبلوماسية في أوروبا كلها. كانت الشؤون الأوروبية تدول حول محور الحلف الثلاثي القائم بين برلين وسان بطرسبرغ وفيينا، وحقق بسمارك ذلك الحلف عندما أقنع أوروبا بأن القوة الألمانية سوف تستعمل فقط من أجل الدفاع عن نفسها، وأن ألمانيا هي دولة ذات اكتفاء ذاتي ولا تحتاج إلى توسُّع في الأراضي، وأنه سوف ينضم إلى الأمم المحبة للسلام للمحافظة على سلام أوروبا جميعها. وبعد عشرين سنة من السلام لم يكن عزم ألمانيا السلمي موضع شك في أوروبا. لقد اتبع بسمارك هذه السياسة ليتفادى ما زعمه بيتمان هولوج بعد ثلاثة عقود، في آب 1914، بالأمر المحتوم، أي تشكيل تحالف معادي هدفه الحيلولة دون نمو ألمانيا قوة في أوروبا وفي العالم.

كل ذلك قد تغير جذرياً سنة 1890 بعد أن أقال القيصر بسمارك. لم تقع الواقعة بإزاحة «القائد العتيق». فبسمارك لم يكن الشخص الذي لا يُستغنى عنه، والشيء الذي ثبت أنه مضرّ بمصالح ألمانيا هو أن الهدف الرئيسي لسياستها في أوروبا قد تُرك عن عمد. لقد أعمت سياسة التوسع «ولت بوليتيك» القادة الألمان، وتذرعوا بقولهم إن ألمانيا في أوروبا لا يمكن أن تكتفي بوضعها الحالي في قارة أوروبا وحدها، بل يجب أن تصبح «قوة عالمية» وإلا فإن سقوطها سيكون محتوماً. إن ألمانيا، حسب زعمهم، تحتاج إلى مستعمرات وإلى الأسواق العالمية وإلى ضمان وصول المواد الأولية وإلى بحرية تجارية وإلى أسطول لا يجرؤ أحد على تحدّيه من أجل حماية تجارتها العالمية، ووضعوا أنفسهم على رأس المتعصبين في المجتمع الألماني فحفّزوهم أكثر فأكثر. فلا عجب إذاً من أن يكون خوف ألمانيا قد جعلها ترى أحلاماً مزعجة في التكتل ضدها. وكان من أشد المؤيدين الثابتين لهذه السياسة التوسعية «ولت بوليتيك» منذ بدايتها الأميرال ألفريد فون تيربيتز.

كان الهدف الأول في حياة تيربيتز هو بناء أسطول ألماني حربي كبير يمكنه أن يوازي في عرض البحار سطوة جيش البر، ولاحق هذا الهدف بعناد وبمهارة سياسية. وكان هم القيصر الأول أن يكون محترماً وأن يكون محبوباً من البريطانيين، وما هو الشيء الأفضل لتحقيق ذلك أكثر من

بناء أسطول ينافس، حسب معتقده، البحرية الإنكليزية ولـذا فقـد دعـم تيربيتـز. والمشـكلة هـي أن الأسطول الكبير، إضافة إلى جيش كبير، يتطلب نفقات ثقيلة. فهل حقـاً هـو ضروري؟ وانـبرى تيربيتـز يقنع الريخستاغ، وصدر قانون الأسطول الأول في آذار سنة 1898. وقد زعم تيربيتز أن الأمر أمر حياة أو موت من أجل حماية مصالح ألمانيا في أعالي البحار، وألمانيا بدون دفاع في هذا العهد الجديد، عهـد السياسة الخارجية التوسعية «ولت بوليتيك»، سوف تعود إلى الوراء حتماً. ورأى الأمير فون بولو، وهو وزير الخارجية، أن الأسطول سوف يكون وسيلة للضغط على القوى الأوروبية الإمبريالية التي سـبقت ألمانيا في مجال الاستعمار من أجل إفساح المجال أمـام ألمانيـا، بحيـث تسـتطيع هـي أيضـاً أن تحتـل «مكانها تحت الشمس». ولكن كيف يستطيع الأسطول الألماني أن يعادل الأسطول الفرنسي والأسطول الروسي، وبصورة خاصة الأسطول البريطاني؟

ولكي يواجه تيربيتز الحجج القائلة بأن محاولة ألمانيا بناء أسـطول حـربي هجـومي كبـير هـو خسارة على ألمانيا، اخترع نظريات معقولـة ظاهريـاً وبسـيطة في نظـر معاصريـه. فقـد زعـم أن بنـاء أسطول حربي يعادل ثلثي حجـم الأسـطول البريطـاني كـان يكفـي للـنصر، شرط أن يتجمـع الأسـطول الألماني في بحر الشمال. وعندها بـرزت نظريتـه الخطـيرة الشـهيرة القائلـة بـأن بريطانيـا تسـتطيع أن تضرب الأسطول الألماني غير الكامل مثلما اسـتطاع نيلسـون أن يضرب عـدوه في كوبنهـاغن. وعنـدها، وإلى أن يستطيع أسطول ألمانيا أن يتضخم بما فيه الكفاية، فإن ألمانيا ستكون عرضة لفترة من المخاطر وعليها في هذه الفترة أن تتفادى الحرب.

وحسب تيربيتز، فإن هذه الفترة من الخطـر سـوف تنتهـي سـنة 1920. في هـذه الأثنـاء، إذا طُبِّق برنامجه للبناء فإن ألمانيا سوف تمتلك 60سفينة حربية، وبعدها ماذا؟ صرح تيربيتز علناً أن هذا الأسطول سوف يعمل كرادع، بحيث يضمن حياد بريطانيا في أي صراع في المستقبل. وبالطبع، كان هو وآخرون أيضاً يزعمون بأن بريطانيا سوف تحترم ألمانيا وأنهـا سـوف تتعامـل «بلياقـة» عنـدما تكـون ألمانيا قد امتلكت القوة البحرية الكافية التي تضغط بها عليهـا مخافـة أخطـار الحـرب، فـإذا خافـت بريطانيا من العمل ضد ألمانيا فإن خطط ألمانيا في القارة مـن أجـل السـيطرة سـوف تتحقـق. وزعـم تيربيتز أنه يعتقد، في المدى البعيد، عملاً بمبدأ صعود الإمبراطوريات وزوالها في التـاريخ، فـإن الوقـت يكون قد حان من أجل توزيع عام للأراضي، وعندها تتمكن ألمانيا من أن تحتـل مركزهـا اللائـق بهـا، فقط إذا استطاعت أن تمتلك أسطولاً لـه قوتـه الكافيـة. وكتـب سراً أن عـلى هـذا الأسـطول أن يهـزم الأسطول البريطاني في الحرب قبلاً، وعندها تتوقف بريطانيا عن معارضة ألمانيا في سـعيها لتكـون قـوة عالمية. هل كان تيربيتز يؤمن بكل نظرياته، أم أنه كان يؤمن فقط بأسطول كبير؟ وهـل كانـت هـذه النظريات في الواقع مجرّد دعاية كاذبة «بروبجنده» قَصَد بهـا إقنـاع القـيصر والريخسـتاغ مـن أجـل تقبُّل تكاليف بناء هذا الأسطول؟ ربما كان تيربيتز، كغيره من الكثير من الرجـال الناشـطين في العمـل، أقنع نفسه بحجج قصد منها أول الأمر إقناع الآخرين.

كانت حملة تيربيتز الإقناعية ناجحة تماماً. فبالنسبة إلى الصناعيين الذين يقدمون الفولاذ، وبالنسبة إلى أصحاب مصانع بناء السفن، فإن خطة بناء الأسطول الحربي تبدو بآن واحد وطنية ومربحة جداً. وأصبحت قضية الأسطول شعبية وشائعة لدى العامة من خلال «عصبة الأسطول»، وأصبح القائلون بألمانيا الواسعة ناشطين مثل أولئك الذين يؤمنون بالسياسة الألمانية العالمية «ولت بوليتيك»، وذلك بفضل الأساتذة الوطنيين الناشطين لدى نواب الريخستاغ. وكان من نتائج هذه «البروبجنده» السيئة - التي لم يتضرر منها تيربيتز عندما مرّت ألمانيا في السنوات الخطرة فعلاً - أن الشوفينية الألمانية قد نمت بسرعة كبيرة. فالصعوبة في إقناع الريخستاغ من أجل الموافقة على مزيد من الإنفاق أضيفت أيضاً إلى المصاعب الدستورية التي كانت تعاني منها الإمبراطورية، وزاد هذا الأمر بدوره المخاوف لدى حكام ألمانيا. إن أسطول تيربيتز ساعد على تحفيز روح من عدم الرضا عدائية وغير مهادنة، وكان الوقع المباشر لهذا الأمر على العلاقات الإنكليزية - الألمانية ضخماً أيضاً طيلة سنوات السباق على بناء الأسطول، وذلك بعد إنزال أول دفعة من السفن الحربية من فئة «دردنوت» وذلك سنة 1906، إلا أنه لم يكن يشكل التحدي البحري الكافي الذي يدفع ببريطانيا إلى جانب فرنسا وروسيا. كانت الحكومة البريطانية تعرف أنها تستطيع الاحتفاظ بهامش من التفوق على ألمانيا وأنها تستطيع أن تضيف إلى أسطولها ما تستطيع ألمانيا أن تبنيه، ولكن كان هناك الخوف من أن تتجه ألمانيا بسرعة إلى أن تقذف بنفسها في سياق من سياقات الاعتداءات التي تتضرر منها كل القارة الأوروبية.

كان لدى كل العالم رؤية واضحة بأن زعماء ألمانيا الولهلمينية لم يكونوا يرون أن الإمبراطورية الألمانية يمكن أن تكتفي أو تشبع. فقد كان الألمان يرون أنه ليس هناك من سبب أدبي لبقائهم محرومين من «مكان تحت الشمس». لقد كانت هناك أسباب عديدة واقعية جداً ومعقولة كان يمكن أن تجعل الكثير من المسؤولين يتردّدون.

فبينما كان القيصر والأسطول يتطلعان إلى أبعد من حدود العالم الواسع، كان العسكريون يركّزون نظرهم بثبات على مسألة كيف تستطيع ألمانيا وهي في وسط أوروبا أن تتغلب على مشكلة مواجهة عدوّين - هما روسيا في الشرق وفرنسا في الغرب - بذات الوقت، وأن تنتصر عليهما. وكانت الحصيلة هي «خطة شليغن»، وهي تقضي بأن معظم الجيش الألماني يجب أن يتجه ضد الجيش الفرنسي تاركاً الجبهة الشرقية لمدة شهرين فقط محمية حماية خفيفة ضد الروس.

وكانت خطة شليغن رائعة لسببين في نظر الرسميين الألمان: أولاً عدم الاهتمام بالأدبيات الدولية أمام أولوية المكاسب العسكرية، والثاني الإيمان المسرف بالعقلية العسكرية الألمانية القائمة على التخطيط النظري الذي لا يهتم بالعنصر الإنساني ولا يهتم بما هو غير متوقع. رغم بُعدها عن الواقع، نالت خطة شليغن رضا السلطة المقدسة العالية «الإرادة الملكية»، وكانت هذه

الخطة من صنع الكونت ألفريد فون شليغن رئيس الأركان العامة الألمانية بين 1891 و1906 في كل صيغها، كانت تبدأ بخطة أولى وُضعت سنة 1899 تقضي بخرق حياد بلجيكا، رغم أن ألمانيا كانت أحد الفرقاء الضامنين لديمومته. وهذا الأمر سوف يجد مبرره «بالضرورات العسكرية» حسب رأي شليغن. ولم يجرؤ أحد على مناقشة الخطة العامة من حيث إنها تتجاهل وتتجاوز أية معاهدة. وكان شليغن ينظر ويتخذ مثلاً له انتصار هنيبعل في كاني قبل ألفي سنة عندما حاصر الرومان من الجانبين، وإن كانت خطة شليغن تركّز على جناح واحد هو الجناح الأيمن فقط الذي سوف يجرف أمامه الجيوش الفرنسية «فيُحطِّم جناحي العدو... ثم يقضي عليه قضاءً تاماً بمهاجمته من الخلف». وتقضي الخطة بأن جيوش فرنسا في الوسط سوف لن تنسحب بالوقت المناسب، وأن الحرب في الغرب تُربَح قبل أن يستطيع الروس الاستعداد للقيام بهجوم جدّي في الشرق، وأن فرنسا سوف تُهزم بخلال تسعة وثلاثين يوماً لا أكثر وأنها سوف تطلب الصلح. كانت الخطة ترتكز على فرضيات سياسية وعسكرية غير ثابتة. لقد كانت في الحقيقة مقامرة يائسة هدفها إنهاء الانتصار في جبهة، في حين أن هناك منذ البداية ثلاث جبهات: ألمانيا ضد فرنسا في الغرب، ألمانيا ضد روسيا في الشرق، النمسا - هنغاريا ضد روسيا في الجنوب الشرقي.

بدأت ألمانيا الإمبراطورية تعبّر عن توجهها الجديد بعد بسمارك في السياسة الخارجية في سنة 1890، حين تخلت عن تحالفها مع روسيا وأخذت تتقرب من إنكلترا. وكان قصدها إطلاق يدها واستغلال الخصومات الدولية للوصول إلى أهداف ألمانيا الشاملة. وحمل هذا الجمهورية الفرنسية وروسيا القيصرية على التقارب من بعضهما البعض بعد الشعور بالخطر، وعقدتا معاهدة دفاعية موجهة ضد احتمال وقوع اعتداء ألماني. وكان الخوف من ألمانيا هو الدافع الرئيسي إلى هذا التحالف المتناقض مع نفسه.

إن سياسة «إطلاق اليد» القائمة على الاستفادة من التناقضات الدولية هي من صنع أحد تلاميذ بسمارك، الشديد الإعجاب به المنعزل والبعيد عن الشهرة رئيس القسم السياسي في وزارة الخارجية الألمانية، البارون فون هول ستين. وأصبح استغلال حرية ألمانيا في حين تواجه الدول الأجنبية الأخرى مع بعضها البعض، أصبح أيضاً المحرك الموجه للسياسة طيلة السنوات التي كان فيها بيرنهارد فون بولو وزيراً للخارجية ومستشاراً (بين سنة 1897 و1909). كانت سنوات مصيرية بالنسبة إلى ألمانيا. فعند نهاية القرن التاسع عشر كان هناك عدد من الوزراء البريطانيين الميّالين إلى ألمانيا، وعلى رأسهم سكرتير وزارة المستعمرات جوزيف شمبرلين. وكانوا يسعون إلى التنسيق القوي مع ألمانيا لمواجهة التوسع الروسي في العالم. ربما لم يكن هناك إمكانية تجعل بريطانيا مستعدة للتوقيع على معاهدة خطية مع ألمانيا بين 1898 إلى سنة 1901، لكنها كانت مستعدة للتعاون الوثيق مع ألمانيا. فقد كانت الفرصة سانحة من أجل التوصل إلى تفاهم إنكليزي - ألماني بعيد المدى، ولكن هولستين رفضه ورفضه بولو أيضاً إلا ضمن شروط مستحيلة تقضي بأن تتقاسم

بريطانيا مع ألمانيا قسماً من إمبراطوريتها، وتوقَّع الألمان من بريطانيا المضغوط عليها بشدة أن تكون أكثر ليونة فيما بعد. وعثرت بريطانيا على سبيل آخر، فتدبّرت أمرها بدون دعم من ألمانيا، وذلك ما عبَّر عنه رئيس الوزراء اللورد ساليس بوري سنة 1898 في حديثه إلى سفير ألمانيا بقوله: «إنكم تطلبون الكثير الكثير لقاء صداقتكم».

والسبيل الآخر بالنسبة إلى بريطانيا كان التوصل إلى تسويات رضائية مع الخصوم الاستعماريين، وقد تم ذلك مع فرنسا في ربيع 1904. ويقضي الاتفاق بالسماح لفرنسا بالسيطرة على مراكش، وكانت سياسة ألمانيا هي السبب في تحويل التسوية الإنكليزية - الفرنسية لخلافاتهما إلى اتفاق ضد ألمانيا.

وكان للألمان أيضاً حقوق في مراكش، ولم يكونوا مستعدين لتجاهلها. وقد قام القيصر برحلة مأسوية إلى طنجة سنة 1905، ووعد بمساندة سلطان مراكش ضد الفرنسيين. وكان بادياً للعيان أن العسكرية الألمانية كانت تفتش عن ذريعة لتحارب فرنسا، في حين كانت حليفة فرنسا، روسيا، عاجزة دولياً حيث كانت تعاني من نتائج هزيمتها في حربها ضد اليابان، في الداخل وفي الخارج. ولكن القيصر وبولو لم يكونا يريدان الحرب بأي ثمن، وكان هدفهما إلقاء الفتنة بين فرنسا وبريطانيا وإرعابهما على أثر تفاهمهما منذ عهد قريب، وكانت النتيجة عكس التوقعات. ولم يربح الألمان شيئاً من الاجتماع الذي عقدوه في «الجزيرة» في سنة 1906 من أجل البحث في مسألة مراكش، وقام البريطانيون والفرنسيون بمحادثات سرية حول التعاون العسكري. فقد تزايدت مخاوف فرنسا من ألمانيا.

ولكن في سنة 1905 أدت دبلوماسية القيصر الشخصية إلى حادثة مشهودة. كان القيصر دائماً في حركة دائبة، وفيما كان يتنزه في يخته شمال ستوكهولم في خليج بجوركو، التقى هناك قيصر روسيا على مقربة من الحدود الروسية - الفنلندية وتكلم معه بشأن توقيع معاهدة ألمانية - روسية. وامتعض الوزراء في كل من سان بطرسبرغ وبرلين، فلم يكن الوزراء الروس يريدون التخلي عن المعاهدة الفرنسية ضد ألمانيا. لقد كانت معاهدتهم مع فرنسا قريبة العهد.

وبعد أربع سنوات، أي في سنة 1909، تنمّر الألمان على الروس بنجاح بخلال الأزمة البوسنية. وفي سنة 1911 حاولت ألمانيا أن تذلّ فرنسا مرة أخرى في مراكش، وفشلت السياسة الألمانية الحمقاء. إن التهديد بالحرب كان «بَلْفاً» وهراء. فرغم التفوق العسكري الألماني طيلة هذه السنوات، لم يكن القيصر ولا وزراؤه يرغبون في إشعال حرب هجومية. وطالما شعر زعماء ألمانيا الإمبراطورية بأنهم أقوياء أكثر من البلدان المجاورة لهم كانوا يتمسكون بالسلم. أما الاعتداء فكان يُقصد به صدّ شعور متزايد بالضعف، ناتج عن القناعة التي حصلت سنة 1912 ومفادها أن تفوّق ألمانيا يؤدي إلى انحدار وزوال.

وصلت إدارة بولو الخاسرة للسياسة الخارجية الألمانية إلى نهايتها بعد استقالته سنة 1909، وخلفه في منصبه المستشار بيتمان هولوج. وقد وعى المستشار الجديد ذو الفلسفة الصارمة تجاوزات السياسة الألمانية وتصدى لها بتصديه للبرنامج البحري وللتوسع في السياسة الخارجية (ولت بوليتيك). وقد اعتقد بأنه يستطيع، عن طريق الدبلوماسية الدؤوبة، أن يزيل مخاوف جيران ألمانيا، وقبل كل شيء أن يحسِّن العلاقات مع بريطانيا. وبدأ بداية صحيحة بأفكار جيدة، ولكنه سرعان ما وجد في ألمانيا الولهلمينية أن آخرين، إلى جانب المستشار المسؤول، يحظون بأُذن القيصر وسمعه وأنهم يستطيعون إلغاء جهود المستشار. وباءت بالفشل المحاولات البريطانية التي قام بها ريتشارد هلدان وونستون تشرشل سنة 1912 من أجل تبريد المنافسة البحرية، وعلى أثرها جاءت الترتيبات البحرية البريطانية مع فرنسا وروسيا من أجل تقاسم الدفاع عن المحيطات في سنة 1914. وبهذه الطريقة عملت ألمانيا على توثيق التحالف الذي تشكَّل من أجل ضبطها وردعها.

وكانت جهود بيتمان هولوج قد نُسفت أيضاً من قبل أمين عام الدولة للشؤون الخارجية، ألفريد فون كدرلين وختر، الذي فشَّل في سنة 1911 محاولات فرنسا تشديد قبضتها على مراكش في محاولة ثانية لاستعمال القوة والتهديد بأزمة دولية جديدة. وأرسلت بارجة ألمانية حربية إلى أغادير في مراكش لتخويف فرنسا، وكان رد فعل بريطانيا واضحاً جداً: إن بريطانيا تقف إلى جانب فرنسا إن هاجمتها ألمانيا. وبدا القيصر متضايقاً جداً لأنه لم يكن يقصد ذلك. وأخيراً انسحب الألمان من القضية المراكشية لقاء تعويض هو تخلي فرنسا عن منطقة أفريقية وتسليمها إلى ألمانيا، ولكن ظهر للعيان أن ألمانيا الإمبراطورية قد تلقَّت هزيمة دبلوماسية مُذلة.

وأدى التراجع في مراكش فقط إلى تقوية الرغبة الألمانية في أن تكون أكثر قوة، وحملها أيضاً على دعم حليفتها اللصيقة بها وهي الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية، وبالتالي ربط مصير ألمانيا بمصير آل هبسبورغ. وكان زعماء ألمانيا لا يرغبون في رؤية مستقبل يقوم ويتأسَّس، وفقاً لحساباتهم الخاصة، على تدهور قوتهم نسبياً. ودعا الجنرال لودندورف، وهو الرجل الثاني الأكثر تأثيراً في التخطيط بعد رئيس الأركان العامة مولتكي (الأصغر سناً)، إلى حرب وقائية استباقية قبل فوات الأوان. وكانت سنة 1912 نقطة تحول في ثقة القيصر وحاشيته بأنفسهم وبتفكيرهم. وقد اعترفوا بعد ذلك أن إمكانية بناء أسطول ألماني كبير بما يكفي لفرض هزيمة على بريطانيا في البحار هو حلم أو أمل فادح كاذب، فألمانيا لا تستطيع مجاراة بريطانيا في بناء الأسطول. إن المنافسة البحرية بدت خاسرة لكل من يرى، وفشلت معها السياسة الخارجية وبهتت سياسة القوة.

والأمر الأكثر مساساً والأكثر جدية بالنسبة إلى ألمانيا هو الوضع في القارة الأوروبية. فقد كان حلفاؤها من آل هبسبورغ في حالة قصوى من الضيق والضعف من جراء النزاعات بين

القوميات التي تتألف منها إمبراطوريتهم. وقد استعادت روسيا عافيتها بعد الهزيمة أمام اليابان، وانطلقت في برنامج ضخم من التوسُّع العسكري ومن الاستعداد للحرب.

أمام هذه النتائج الضئيلة لقاء هذا الجهد الكبير من أجل تنفيذ سياسة التوسُّع بالقوة، وأمام وضع آل هبسبورغ في ملكيتهم المتهاوية، وأمام استقواء روسيا في البلقان حيث كان المحميون من قبلها في حالة سيطرة بعد انتصارهم في حرب البلقان الأولى، وأمام تزايد عدد النواب الديمقراطيين الاجتماعيين في الريخستاغ بعد انتخابات سنة 1912 أكثر من ذي قبل، ساد مظهر من اليأس ظهر في مواقف مستشاري القيصر العسكريين.

وعمل بيتمان هولوج بين سنة 1912 و1914 بثبات ومثابرة من أجل تحسين العلاقات الإنكليزية - الألمانية، ولكن جهوده من أجل فصل بريطانيا وردعها عن مساندة فرنسا باءت بالفشل. ولم يكن يرى أن الحرب هي الحل لمشاكل ألمانيا في أوروبا، بل رأى أن ألمانيا تحتاج إلى الحرب من أجل ما يراه لها من أهداف حقة، وهو بقاء ألمانيا كقوة أعظم في القارة، الأمر الذي يمهّد أيضاً من أجل أن تكون قوة عالمية استعمارية. ومن الناحية الدبلوماسية، كان يعتقد أن تحقيق هذا الهدف يوجب خلخلة الحلف الثلاثي وحياد بريطانيا. وكانت سياسة بيتمان هولوج في خيالاتها كارثة لا تقل عن سياسة سابقه بولو الكارثية.

كانت سيطرة الجيش تنمو بوضوح وبعصبية سنة 1912، وظل بيتمان هولوج يعتمد على تيربيتز وعلى أسطوله الذي لم يكتمل بعد من أجل مساعدته في تأجيل وقوع الصراع. ونوقش موضوع الرغبة في شن حرب وقائية ضد فرنسا وروسيا مع القيصر ومع مستشاريه العسكريين الرئيسيين الذين اجتمعوا فيما يسمى بمجلس الحرب في شهر ديسمبر (كانون الأول) سنة 1912، وكان القيصر يومئذ في فورة نفسية دورية «حربجية» ناتجة عن تحذير تلقّاه من بريطانيا مفاده أنها لن تتخلى عن فرنسا في هزيمتها إذا كانت ألمانيا قد هاجمتها. ولم يكن شيء يستثير غضب القيصر بشدة مثل تحدي بريطانيا له، ولكن هذا الاجتماع السري الذي حصل في 8ديسمبر سنة 1912 لم يفعل شيئاً أكثر من أنه أجَّل الحرب. واتفق المجتمعون الحاضرون على أمر أجمعوا عليه في النهاية. فقد خالف الأميرال تيربيتز جيش البر الذي كان يطالب بشن الحرب بأسرع ما يمكن، واتفق الجميع أخيراً على الانتظار إنما ليس إلى أبعد من سنة 1914. واتفقوا أيضاً على أن ألمانيا ليس لها أمل في هزيمة روسيا وفرنسا في البر إذا طال أمر الحرب، فتعجيل الاستنفار الروسي يجعل من خطة شليغن عديمة الجدوى لأن روسيا تستطيع أن تخترق الجبهة الألمانية الدفاعية في الشرق قبل أن يستطيع الجيش الألماني في الغرب الانتصار على فرنسا.

والمظهر الأكثر كآبة في هذا الاجتماع الذي عُقد في ديسمبر 1912 هو الأسلوب المنكر الذي به خطّط عسكريو القيصر من أجل خداع الشعب الألماني والعالم حول حقيقة سبب الحرب،

فقد أرادوا التمويه بأن الجيش الألماني يقوم بحرب دفاعية ضد روسيا مساندة لإمبراطورية هبسبورغ. وفي الأشهر التالية وافقوا على أن الشعب الألماني يجب أن يستعد للحرب.

والحرب المؤجّلة هي حرب يمكن تفاديها. ولم يكن بيتمان هولوج حتى ذلك الحين مقتنعاً أو أنه لم يلتزم بها بعد. فبإمكان ولهلم الثاني أن يغيِّر رأيه، وها هو في تموز سنة 1914 يغيِّر رأيه فعلاً. وكما قال رئيس الأركان الألماني بصدق: «الشيء الذي نخشاه ليس فرنسا وروسيا، الشيء الذي نخشاه هو القيصر».

ورغم كل ذلك، كانت متطلبات الجيش في سنة 1913 لها الأولوية الأولى. فقد أقر الريخستاغ قانوناً بموجبه تتم زيادة عدد أفراد الجيش الفعلي، وذلك باستدعاء احتياطي مؤلف من 136 ألف جندي متطوع. وهذا التدبير اتُّخذ من أجل رفع قوة الجيش في أيام السلم إلى حوالي 800.000 رجل في خريف 1914. وسجل بيتمان هولوج انتصاراً أول، فقد أزال الثقة بسياسة التوسُّع بالقوة (ولت بوليتيك) في الخارج. وحوَّلت ألمانيا اهتماماتنها نحو آسيا الصغرى (تركيا ونحو ميزوبوتاميا (العراق))، وحسَّنت علاقاتها مع تركيا (السلطنة العثمانية). وكان مشروع الخط الحديدي من برلين إلى بغداد هو الشريان الاقتصادي لهذا التوسُّع الألماني الاستعماري التجاري الجديد. إن تدخُّل المصالح الألمانية في الشرق الأوسط لم يكن مكروهاً من بريطانيا، شرط أن تعمل ألمانيا على أن تكون مساعدة لبريطانيا في صد التوسُّع الروسي.

وفي البلقان، حيث اندلعت حرب بلقانية ثانية في سنة 1913، عمل بيتمان هولوج ووزير الخارجية البريطانية سير إدوار غري معاً من أجل حصر الصراع ومن أجل تأمين نتيجة سلمية. وأدى مؤتمر القيصر في ديسمبر 1912 أخيراً إلى تسهيل مهمة بيتمان هولوج من أجل اتّباع سياسة سلمية في سنة 1913، واستطاع أن يحقق لها بعض النجاح وإن لم يستطع إضعاف الدعم البريطاني لفرنسا الذي كان هدفه الرئيسي. ومع ذلك، فإن الاندفاع نحو الحرب في ألمانيا لم يكن خافياً على أحد. لقد عوَّد زعماء ألمانيا أنفسهم على فكرة الحرب، مقتنعين بهذا المنطق الذي لا يمكن دحضه ظاهرياً وهو منطق العسكر. وفي النهاية، وفي صيف 1914، وجد بيتمان هولوج نفسه محمولاً إلى الأمام، مع القيصر، إلى شفير الحرب.

فرنسا الجمهورية في عصرها الذهبي

كانت الإمبراطورية الألمانية تمثل بالنسبة إلى المعاصرين في سنة 1900 الانضباط والاتحاد والتقدم. أما فرنسا فقد كان يُنظر إليها كبلد مفكّك، سياسيوها مهرجون قلما يؤخذون على محمل الجد. كانت فرنسا مجتمعاً غارقاً في الفساد والعجز، وتجلى هذا الفساد في أسوأ مظاهره في أعلى مراتب الجيش والكنيسة والسياسيين في قضية دريفوس، وهو الكابتن البريء الذي اتُّهم سنة 1899 بتهمة التجسس. إن الافتراء ضد اليهود الذين يعيشون في فرنسا بلغ درجة من الفساد لم يشاهَد مثلها في بلد متحضر. وحدها روسيا كانت تنافس فرنسا في هذا الصدد، ومع ذلك فإن الأغنياء كانوا يتقاطرون مندفعين إلى فرنسا. واشتهرت باريس بأنها أجمل مدينة في العالم وأنها بالتأكيد عاصمة الفن في أوروبا، وأصبحت الريفييرا الفرنسية المنتجع السياحي للمجتمع الأوروبي كله.

كان الأجانب بالطبع يؤمنون أن في فرنسا شيئاً أكثر عمقاً مما يظهر في تألق باريس والريفييرا، والقليل منهم استطاع أن يفهم بلداً يمثل هذا التنوع ويمثل هذا الانقسام ويمثل هذه الفرادة. كانت الحكومات تتغير كثيراً، أكثر من أي بلد آخر، بحيث إنه في أي بلد آخر تسود فيه الحالة العامة مثلما هي في فرنسا فإن ذلك يعني أن البلد آيل إلى الفوضى وأنه غير قابل لأن يُحكَم. ورغم هذا، فإن فرنسا كانت في حياتها اليومية بلداً مستقراً ذا عملة قوية وحسن تنظيم. وكانت أوروبا الملكية تنظر بازدراء إلى جمهورية فرنسا وإلى أهل السياسة المزخرفين والمتحدرين من ثورة 1789 الفرنسية. رغم هذا، كانت فرنسا أكثر استقراراً مما تبدو في الظاهر، وفي سنة 1914 استعادت بشكل جيد جيداً مكانتها كقوة عظمى.

ونستطيع الآن أن نتفحّص بوضوح أكبر كيف تعمل الحكومة والمجتمع في فرنسا، وهذا شيء كان يحيِّر المعاصرين بشكل واضح.

إن المفتاح إلى فهم هذه المسألة هو أن الغالبية من رجال فرنسا كانوا يرغبون في التنكر لحكوماتهم ولبرلماناتهم ليفوِّتوا عليهم فرصة الحكم بوقاحة، وفرصة إدخال السياسات الجديدة

وإدخال التغييرات في مجرى الحياة الفرنسية. كانت فرنسا محافظة بشكل عميق، والشيء الذي كان يرغب به معظم الفرنسيين هو أن لا يحدث شيء من شأنه أن يغيِّر بصورة جذرية الوضع القائم للأشياء في الريف أو في المدينة أو يمسّ ملكيتهم وما يوفّرونه. وهكذا أصبحت الجمهورية رمز الاستقرار وخير ضمان للوضع القائم ضد أولئك الذين يطالبون بالتغيُّرات الكبيرة. وأصبح اليمين الملكي الآن هو «الثوار»، وهذا أمر اشتركوا فيه مع اليسار الأقصى.

ومن جملة تفسيرات هذه النزعة المحافظة، هو أن فرنسا لم تمرّ بتجربة تكاثر السكان بسرعة ولا بتجربة التصنيع السريع. فبعد مرور نصف قرن بكامله، أي من 1866 إلى 1906، لم تتغير أعمال ووظائف غالبية السكان العاملين إلا بصورة تدريجية. ففي حين كان نصف السكان العاملين في سنة 1866 يعملون في الزراعة وفي صيد السمك وفي الأحراش، في سنة 1906 ما زال 43% تقريباً يقومون بنفس العمل.

السكان بالملايين			
	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩١٠
فرنسا	٣٧,٤	٣٨,٤	٣٩,٢
ألمانيا	٤٥,٢	٥٦,٤	٦٤,٩

إنتاج فرنسا وألمانيا: الفحم الحجري، الحديد والفولاذ بحسب النسب المئوية (المعدلات السنوية)						
	١٨٨٠-١٨٨٤		١٩٠٠-١٩٠٤		١٩١٠-١٩١٣	
	ألمانيا	فرنسا	ألمانيا	فرنسا	ألمانيا	فرنسا
الفحم والليغنيت (مليون طن متري)	٦٥,٧	٢٠,٢	١٥٧,٥	٣٣,٠	٢٤٧,٥	٣٩,٩
الحديد الخام (ألوف الأطنان المترية)	٢,٨٩٣,٠	١,٥١٨,٠	٧,٩٢٦,٠	٢,٦٦٥,٠	١٤,٨٢٩,٠	٤,٦٦٤,٠
الفولاذ (ملايين الأطنان المترية)	٠,٩٧	٠,٤٦	٧,٧	١,٧	١٥,٣٤	٤,٠٩

وقلما تغير الاستخدام في الصناعة طيلة هذه السنوات إلا نادراً، من 29% إلى 30%، وقد حمت التعرفة الجمركية أولئك الذين كانوا في معظمهم يشكّلون مجتمعاً صغيراً من المنتجين والبائعين. وفي الصناعة قامت مصانع صغيرة تستخدم أقل من خمسة عمال وكانت هي المسيطرة، كما كانت تفعل المؤسسات العتيقة المستقرة في صناعة الألبسة والنسيج. ولم تكن هذه هي الصورة بكاملها، فقد ارتقى الإنتاج الزراعي والصناعي، ونشأت صناعات جديدة مثل الصناعة الكهربائية والكيميائية وصناعة محركات السيارات وازدهرت بنجاح كبير. وكانت فرنسا تمتلك احتياطاً كبيراً من الحديد في مقاطعة اللورين الفرنسية التي مكّنتها من أن تكون مصدِّرة للحديد بل وأيضاً منتجة للفولاذ. وقامت مصانع واسعة في مدينة لونجي على حدود اللوكسمبروغ

في مدينة بادوكالي بالمقابل. ولكن فرنسا بقيت محتاجة بشكل كبير إلى بريطانياوإلى ألمانيا لاستيراد الفحم الحجري لتغطية كل احتياجاتها. وتُظهر الأرقام أن فرنسا المستقرة في عدد السكان مسبوقة بشكل كبير كأمة صناعية من قبل ألمانيا التي زاد عدد سكانها كثيراً (راجع الجدول). لهذه الأسباب، لا يعتبر نجاح فرنسا في المحافظة على موقعها في التصدير والإنتاج صحيحاً، إذا أخذنا بنسبة الإنتاج تبعاً للفرد من السكان.

فمن جهة، تحتل فرنسا المكانة الأولى - من حيث احتياطها من رأس المال في أوروبا - ومعظم توظيفها الاستثماري العام الخارجي، الذي انتقل إلى روسيا بين سنتي1890 و1914، أصبح عنصراً رئيسياً في العلاقات الدولية.

ولم يكن معظم الفرنسيين يريدون مواجهة الواقع القائل بأن هناك مشاكل جديدة مطروحة تتطلب حلولاً جديدة. كانوا يرون أن «الدفاع» عن الجمهورية يقوم على محاربة الأهداف السياسية للكنيسة وللجيش. ولكن في مطلع القرن العشرين أدى نمو الصناعة وتمركزها، وأدّت الروح النضالية الجديدة بين مجموعات العمال، إلى تهديد الجمهورية من قبل اليسار. وكانت غالبية الكتل في مجلس النواب مصممة على هزيمة التهديدات الآتية من أقصى اليمين أو من أقصى اليسار، وكانت السلطة السياسية متعلقة بترتيبات مجلس الشعب المنتخب. كانت الحكومات تأتي وتذهب، ولكن التشريع الذي يضعه مجلس الشعب يؤمِّن الاستمرارية اللازمة. وكان الحكم الفعلي يُسند إلى عدد من الزعماء السياسيين الذين يستمرون في كل وزارة. وبهذه الطريقة كان القليل من الفرنسيين يهتم بكثرة تشكيل الوزارات وذهابها. فتغيير الوزارات الدائم شكَّل بذاته مانعاً من تسلط الحكم، لأن الإنسان الفرنسي كان قليل الثقة بأهل الحكم من السياسيين.

كان إلى جانب الحكومة المنتخبة إدارة من نوع خاص وروحية خاصة، وهي قليلة التعلق بجذور الحكومة الديمقراطية. هذه الإدارة المركزية قلّما تغيَّرت عبر التغيير الدستوري منذ نشأتها في سنة 1800 على يد نابليون. هذه الإدارة تجعل من رئيس الدولة رئيساً للسلطة التنفيذية، في حين يُعتبر المحافظون على رأس المحافظات ممثلين للدولة يتولون الإدارة في كل من المحافظات الجغرافية التسعين التي قُسِّمت فرنسا لها، وهم يتقاضون المعاشات منها ويمكن نقلهم وإقالتهم من قبل وزير الداخلية.

ويتعامل المحافظون مباشرة مع كل وزارة، وهم ككل بعيدون عن السياسيين. إنهم إداريون منتقون بعناية ينفِّذون مراسيم الدولة وقوانينها، وكل محافظ في محافظته له إدارته الخاصة التي يمكن الاعتراض عليها فقط بإقامة دعوى أمام مجلس الدولة [مجلس الشورى] في باريس.

والمحافظون لا يُنتخبون طبعاً، ولهذا لا يقيمون علاقات محلية متجذرة، ولكنهم يمثلون

نظرياً على الأقل عدالة حيادية غير شخصية. وهم يتمتعون بسلطة كبيرة ولهم رقابة ضخمة في محافظتهم، وهم يوظفون الموظفين والأجراء في العديد من المراكز المأجورة، ابتداءً من حافظ الأرشيف وصولاً إلى بعض درجات معلّمي المدارس وجباة الضرائب والرسوم على التبغ وموظفي البريد. وهم يقومون على رأس الهرم الاجتماعي ووجودهم ضمان للاستقرار وللمحافظة. وبهذا الشكل تعتبر فرنسا بذات الوقت وبآن واحد مركزية متشددة ولامركزية أيضاً. بالنسبة إلى الفرنسي العادي، «الحكومة» تعني عملياً ما يفعله المحافظ وإدارته وليس ما يجري في باريس البعيدة. وكانت فرنسا محظوظة في أنها اجتذبت إلى هذه المراكز العالية الإدارية الخدماتية، عبر حقبة طويلة من الزمن، العدد الكبير من الرجال الأكفّاء.

تقوم الجمهورية على أساس من الدفاع عن الملكية الشخصية وعلى مجتمع مستقر حسن التنظيم، وبذات الوقت تتماهى الجمهورية في أذهان مؤيديها بأنها ركيزة التنور. ويعتبر الجمهوريون أنفسهم - وهذا أمر عجب رغم موقفهم الجامد تجاه الرغبة في التغيير الاجتماعي - بأنهم الفئة من الشعب التي تؤمن بالتقدم وبالعصر الحديث. وهذا الأمر ممكن فقط لأنهم استطاعوا أن يجدوا «عدواً للتقدم» في الكنيسة وتعاليمها. والكثير من الحماس أضفى على مسألة دور الكنيسة الخاص ووضعها في خلال العقود الثلاثة الأولى من عمر الجمهورية الثالثة، أكثر من الاهتمام بالمسائل الاجتماعية. في كل قرية يمثل معلم المدرسة غير الديني «العلماني» الجمهورية وهو يقود صفوف المتنوّرين والمثقفين، أما الكاهن فيرعى الشأن الإيماني. وتطالب الكنيسة بالحرية في رعاية الشؤون الروحية للكاثوليك، ليس فقط في الشأن الديني بل أيضاً في التعليم. ويتهم الجمهوريون تأثير الكنيسة بأنه ظلامي، وهم يقاومون بشكل خاص محاولة الكنيسة التسلط على الأفكار في الأجيال الجديدة الصاعدة من «الشبيبة الفرنسية».

وتلاقي الكنيسة الدعم من قبل الملكيين ومن معظم الأرستقراطية القديمة ومن قبل القطاعات الغنية من المجتمع. ولكن تقسيم الطبقات ليس كاملاً بأي شكل ولا هو بسيط، كما يستفاد ما ذكر: فأنصار الكنيسة ليسوا بالضبط الأغنياء والنافذين، والفلاحون مقسومون: في غرب فرنسا وفي مقاطعة اللورين هم محافظون ويساندون الكنيسة، أما في بقية المناطق فهناك عداء للكهنوتية منتشر في الأرياف. وفي المدن، يعتبر غير الميسورين من الطبقة الوسطى والموظفون من الطبقات الدنيا عموماً متحمسين ضد الكهنوتية، وطلبهم فصل الدولة عن الكنيسة يعني عملياً أن على الكنيسة أن تفقد بعض حقوقها وبصورة خاصة حقها في إقامة مدارس لها منفصلة عن مدارس الدولة. فالكنيسة الكاثوليكية في فرنسا بمساندتها لقضية الملكية الخاسرة تعتبر مسؤولة إلى حد كبير عن المشاكل التي تتعرض لها. في سنة 1890 قرر الفاتيكان عن حكمة التغيير، ونصح كاثوليك فرنسا بالانضمام إلى الجمهورية والقبول بها. ولكن هذا «الانضمام» رفضه معظم أساقفة فرنسا من الكاثوليك، كما رفضه أنصار الكنيسة الملكيون.

استقطبت قضية دريفوس الصراع بين الكنيسة والملكيين والجيش من جهة، والجمهوريين من جهة أخرى. فإذا كان شخصٌ يهوديٌّ فردٌ ضابطاً في الجيش هو فعلاً مجرم أم لا بجريمة التجسس فالأمر قليل الأهمية، إلا إذا تعلّق الأمر بشرف الجيش أو شرف الجمهورية.

لقد جمعت قضية دريفوس بين الجمهوريين جميعاً فانتصروا. في مايو سنة 1902، وعقيب الانتهاء من الانتخابات النيابية، حصل الجمهوريون على 370 مقعداً وحصلت المعارضة على 220 مقعداً فقط. وبعدها، وطيلة ثلاث سنوات، مرّروا تشريعات كثيرة ضد الكنيسة، فأغلقت مدارس الكنيسة بكاملها وألغيت أسلاك دينية متعددة. وفي سنة 1904 حُرم أعضاء أسلاك دينية أخرى من التعليم. وفي ديسمبر 1905 صدر قانون يقضي بفصل الكنيسة عن الدولة، وهذا القانون يمثل بآن معاً ذروة العداء الجمهوري للكهنوتية وبداية علاقة طيبة معهم. وأصبحت حرية أسقف فرنسا مضمونة، ورغم معارضة الفاتيكان آلت الضغينة المُرّة إلى هذه النهاية تدريجياً. وتراجع العداء للكهنوتية، وخسر اليمين الملكي فرصته الأخيرة في استجلاب الجماهير بمساعدة الكنيسة، وجاءت بعد الحكومات المعادية للكهنوتية حكومات من جمهوريين معتدلين استلموا الحكم.

كانت حكومات فرنسا قبل سنة 1904 لا ترتبط بحزب واحد، بل بدعم عدد من الكتل السياسية في مجلس النواب. وكانت هذه الكتل تمثل غالبية الناخبين المحافظين اجتماعياً وهم: الفلاحون الملاكون لأراضيهم وصغار التجار والحرفيون والموظفون المدنيون والمتقاعدون الذين يعيشون على وفوراتهم الصغيرة. وكانت الحكومات تتألف من مجموعات الوسط، وفي بعض الأحيان كانت تجنح إلى اليسار قليلاً وأحياناً تجنح إلى اليمين. ولكن «اليسار» في فرنسا بالمعنى البرلماني للكلمة لا يعني الاشتراكية. فبعد أن هُزمت الكنيسة على يد تجمُّعات الجمهوريين الراديكاليين المسيطرين تحوَّلت راديكاليتهم إلى الاعتدال، وظلوا يدافعون عن مصالح الفلاحين الملاكين لأراضيهم وعن التجار الصغار والأقل ثراءً في المجتمع.

ولم تذهب اشتراكيتهم إلى أبعد من الرغبة في اعتماد ضريبة تصاعدية على الدخل. والجمهوريون الراديكاليون لم يكونوا على الأقل راديكاليين بل كانوا ينادون بقوة بمبدأ الملكية الخاصة، وقد رفضوا فكرة إدخال الصراع الطبقي بين مواطنيهم.وكانت إصلاحاتهم المحققة حتى سنة 1914 ضئيلة جداً. وحتى ضريبة الدخل التصاعدية كان عليها أن تنتظر إلى سنة 1917 حتى تصبح نافذة. وتطورت الاشتراكية فيما بعد إنما بصورة سريعة في فرنسا.

قاد جان موريس والماركسي المتعصب جول غيد الحزب في البرلمان، الذي حاز على 103 نواب وعلى مليون صوت في انتخابات 1914. ولكن الاشتراكيين لم يشاركوا في الحكم مع أحزاب الوسط، لسببين: أولاً لأن الحزب الاشتراكي اعتنق الخط الذي تقرر في المؤتمر الاشتراكي الدولي سنة 1904، والقاضي برفض التعاون في الحكم مع الأحزاب البورجوازية.

وثانياً، وفي مطلق الأحوال، كانت التجمعات المعادية للاشتراكيين تنبذ الاشتراكية، وكانت هذه التجمعات تتفق وتتوحّد في هذا العداء المشترك.

وإلى جانب أقصى اليسار كان أقصى اليمين متجمعاً ضد الجمهورية. فعلى أنقاض قضية دريفوس برزت مجموعة من المؤلفين يتزعمها شارب موراس، الذي ألّف لجنة «العمل الفرنسي». وتحت قناع الحركة الملكية كانت أفكار موراس تدور فعلاً حول بعض مظاهر الفاشية المتأخرة. كان موراس معادياً للديمقراطية وللبرلمانية بتعصب. كان يكره البروتستانت واليهود والماسونيين والمتجنسين الفرنسيين الجدد، وكان من أفكاره أن على النخبة الأرستقراطية أن تحكم البلد وأن تقضي على الاشتراكية في الجماهير. ولم تكن «لجنة العمل» الفرنسية تستطيع التوجه فعلاً إلى الجماهير نظراً لمناداتها الصريحة بالأهداف النخبوية، ومع ذلك فقد راقت لعدد كبير من الأنصار. ورأى البابا بيوس العاشر في هذه الحركة حليفاً ضد الجمهورية الملحدة. وجذب بغضها للجمهورية دعم الناقمين والساخطين ولكنها لم تحصل على دعم يمكّنها من أن تكون حركة سياسية بالمعنى الصحيح قبل سنة 1914. واشتهرت «لجنة العمل الفرنسية» بفضل صحيفتها اليومية التي تحمل نفس الاسم «العمل الفرنسي»، وكانت توزَّع على يد أجلاف يلبسون بزة خاصة أطلق عليهم اسم «سُعاة الملك». كانت هذه الصحيفة ممنوعة بموجب قانون التشهير، إذ فاقت بقية الصحف في الافتراءات والقذف.

إلى جانب اليمين المتطرف، اشتهرت أيضاً حركة العمال الثوريين والتي ظهرت في السنوات الأولى من القرن العشرين. وأصبح عمال المصانع عنصراً بارزاً ومتنامياً في المجتمع بين 1888 و1914. والواقع أن النقابات تشكّلت في سنة 1890 فعلاً. وبخلاف الاشتراكيين البرلمانيين آمن النقابيون بأن العامل يجب أن لا يثق بالجمهورية البرلمانية لأنها دائماً تحت سيطرة الملاكين، وتجمعت الاتحادات العمالية جميعاً في «الاتحاد العام للعمل» (CGT) . وفي سنة 1906 تبنى الاتحاد العام للعمل برنامج عمل مباشر وتبنى مسألة خلق دولة جديدة، ليس عبر البرلمان بل من خلال العمل المباشر داخل المجتمع. وكان سلاحه الأخير، حسب اعتقاد أعضائه، هو الإضراب العام. ونادوا بالعنف أيضاً كوسيلة لها مبررها من أجل قيام الثورة الاجتماعية. كان موقف الاتحاد العام للعمل شبيهاً جداً بالحالة البريطانية أيام ثورة النقابات سنة 1830، ورغم أن معظم العمال لم ينضمّوا إلى الاتحاد العام للعمل «النقابي» - فقط 7% سنة 1911 - رغم ذلك، فإن ضغط أعضائه السبعمائة ألف كان عظيماً. فقد نظّموا إضرابات عنيفة كثيرة كانت تُقمع من قبل الجيش بدون رحمة. ونادى النقابيون بأنهم لن يحاربوا من أجل الجمهورية، وفي 27تموز سنة 1914 تظاهروا ضد الحرب. ولكن الاشتراكية في فرنسا كانت ضعيفة جداً بعد أن انقسمت كحركة، لأن النقابيين رفضوا أية مصلحة مشتركة مع الاشتراكيين البرلمانيين، ونتج عن

ذلك انفصال عميق لقسم كبير من العمال عن الجمهورية الثالثة، ولكن الدفاع عن أرض الوطن والإجماع الوطني في سنة 1914 ضد العدو المشترك أدى إلى حجب هذا الانفصال لفترة قليلة.

إن حضور فرنسا في أرجاء العالم الواسعة يتعارض بشكل واضح تماماً مع نزعتها المحافظة في مجتمعها الداخلي. إن الإذلال الوطني والهزيمة على يد الألمان بين سنتي 1870 و1871 لم يلفت نظر فرنسا نحو ذاتها. فالاختلاف الكبير بين الحكم في فرنسا والحكم في ألمانيا بعد سنة 1870، وإن نُظر إليه من خلال السكان ومن خلال الإنتاج الصناعي، لم يكن، كما هو متوقع، ليعطّل جهود فرنسا في الخارج. فخلال سنوات حكم بسمارك من سنة 1870-1871 إلى سنة 1890، كانت فرنسا معزولة في أوروبا بفعل دبلوماسية المستشار الحديدي. ورغم ذلك، أخذ حسّ من الاطمئنان يعود إلى فرنسا فبقية أوروبا لم تكن كالسابق لتقف بليدة لو أن ألمانيا اختارت أن تهاجم فرنسا مرة أخرى. فمن أجل حماية نفسها ضد الخطر الألماني وسيطرته في أوروبا، سعت الدول الأوروبية للتصدي لألمانيا. وهكذا أعطى الضعف فرنسا تأييداً عالمياً وقوة، ذلك أن كل زعيم فرنسي كان يعلم أيضاً أن فرنسا تستطيع أن تنال المساعدة إن هي أصبحت ضحية اعتداء. كما كان يعلم أيضاً أنه ما من دولة حليفة تحب أن تخاطر بالحرب ضد ألمانيا وببساطة من أجل مساعدة فرنسا على استرداد أراضيها التي خسرتها من الألزاس واللورين. إن صرخة «الثأر» هي مجرد شعار وشعور، وعلى كل حال أخذت تضعف مع الأيام وهي لم تكن لتصبح يوماً أساس سياسات عملية واقعية.

والخيار الذي كان يواجه فرنسا في نهاية القرن التاسع عشر كان واضحاً. سياسة تأليفية وثقة بألمانيا الإمبراطورية يمكن أن تتبع، وهذا الأمر قد ارتكز على واقع مفاده أن ألمانيا لن تستغل تفوّقها بالقوة طيلة خمس وعشرين سنة من أجل شنّ حرب مدمّرة أخرى ضد فرنسا، وبالمقابل تستطيع فرنسا أن تتبع سياسة رادعة. فهي عاجزة حتى عن اللحاق بقوة ألمانيا وحدها، ولكنها تستطيع بمساعدة أي حليف ردع ألمانيا بأن تجعل حظها في النجاح في الحرب أقل احتمالاً. تلك هي السياسة التي اتّبعتها عموماً حكومات الجمهورية الثالثة بعد سنة 1890. فقد سعت هذه الحكومات أول الأمر إلى عقد تحالف مع روسيا القيصرية، وبعد عقد هذه المعاهدة سنة 1894 جعلت المحافظة على هذه المعاهدة حجر الأساس لسياسة فرنسا الخارجية. ومكَّن هذا التحالف فرنسا من متابعة سياسة هي سياسة دولة عظمى، رغم قلّة عدد سكانها نسبياً ورغم ضعف إنتاجها. والاتكال على علاقات جيدة مع ألمانيا وحدها يمكن أن يجعلها مرتبطة ومقيّدة في إرادتها، وبالتالي يجعلها ضعيفة، وفي النهاية يجعلها شريكاً ضعيفاً ما دامت العلاقات تؤخذ فقط على أساس القوة الوطنية الخالصة.

سهَّل التحالف مع روسيا القروض الكبيرة التي أُخذت من سوق باريس المالية، نظراً لحاجة روسيا إليها من أجل تطورها الصناعي والعسكري. فقد ارتفع المبلغ من حدود 3000 مليون فرنك

سنة 1890 إلى 12.400 مليون فرنك في سنة 1914، مما يمثل نسبة الثلث إلى الربع من مجموع استثمارات فرنسا في الخارج.

وكان في صميم التحالف الفرنسي الروسي الاتفاق العسكري الذي عُقد سنة 1892 وصُدِّق سنة 1894. ينص هذا الاتفاق على أنه إذا هوجمت فرنسا من قبل ألمانيا أو من قبل إيطاليا تدعمها ألمانيا فإن روسيا سوف تهاجم ألمانيا بكل قواها العسكرية، وأن روسيا إذا هوجمت من قبل ألمانيا أو من قبل النمسا تدعمها ألمانيا فإن فرنسا سوف تحارب ألمانيا بكل قواها العسكرية (المادة الأولى). وكان هذا الاتفاق واضحاً ودقيقاً ومحدوداً بأنه التزام دفاعي وتحالف فيما بين الطرفين ضد هجوم ألمانيا. وكانت المادة الثانية ذات أهمية عملية معادلة للمادة الأولى من حيث إعلان التعبئة العامة، لأن إعلان التعبئة العامة من حيث شروط الحرب الحديثة يؤدي حتماً تقريباً إلى الحرب. وبحسب هذه المادة، إذا أعلنت دولة من دول التحالف الثلاثي، وهي إيطاليا والنمسا وألمانيا، حالة التعبئة العامة فإن فرنسا وروسيا تعلنان التعبئة العامة حالاً. ولم تكن النتائج العملية للمادة الأولى وللمادة الثانية متطابقة. فقد رأت فرنسا فيما بعد أن المادة الثانية يمكن أن تعطّل مفعول التحديد الحذر (حصر احتمالية الصراع مع ألمانيا) الوارد في المادة الأولى. ففي ظل المادة الأولى لم يكن على فرنسا أن تلتزم بالذهاب إلى الحرب إن تحاربت النمسا مع روسيا وحدهما، ولكن فرنسا بموجب المادة الثانية تلتزم بإعلان التعبئة العامة أن أعلنت النمسا التعبئة العامة، وهذه التعبئة العامة تؤدي إلى إعلان ألمانيا التعبئة العامة، وهكذا تؤدي إلى قيام حرب أكيدة بين فرنسا وألمانيا، وهكذا تكون فرنسا عملياً مقودة إلى التدخل في حرب مع ألمانيا من جراء خلاف نمساوي - روسي. وكان الطرفان قد سهيا عن أمر خطير هو أن هذا الحلف إما أن يثبت عدم الثقة بينهما، أو أنه يجرّ أحد الطرفين إلى حرب تُسبّبها المطامع القومية لدى الطرف الآخر. ومع ذلك، كان هناك مصلحة مشتركة بينهما هي الخوف من مواجهة ألمانيا على انفراد.

ولاعتبارات أخرى، لم تكن مطامع روسيا وفرنسا متطابقة. كانت روسيا مهتمة بالبلقان وبالشرق الأوسط وبالصين، وكانت عين فرنسا على إفريقيا وحوض المتوسط.

كان خصوم روسيا هم اليابان والنمسا وبريطانيا، وكان خصوم فرنسا هم بريطانيا وإيطاليا لوقت من الأوقات وألمانيا بالنسبة إلى مراكش. قبل سنة 1912 لم تكن روسيا ولا فرنسا مهتمة أقل الاهتمام بالقيام بحرب أوروبية كبيرة: حرب الحياة أو الموت نتيجة لرغبات الدولة الأخرى التوسعية في البلقان وفي مراكش. قبل 1912 كانت فرنسا تنصح روسيا دائماً بضبط النفس وتحذّر الروس من استعمال التحالف من أجل القيام بحرب قومية على أساس المصالح الإقليمية والقومية، أما الروس من جهتهم فقد كانوا ينصحون الفرنسيين بذات النصيحة. وقد حدث هذا الأمر عندما طلبت فرنسا من روسيا، دون جدوى، تأمين الدعم الروسي ضد بريطانيا سنة 1890 وضد ألمانيا

سنة 1905 وسنة 1911. وبالمقابل، لم يتلقَّ الروس مساعدة فرنسا في آسيا سنة 1904 و1905 أو في البلقان خلال الأزمة البوسنية سنة 1909.

ما هو الشيء الذي جعل هذا التحالف حياً رغم هذه النواقص؟ كان هذا الشيء هو الخوف الذي يتهدد الطرفين في روسيا وفرنسا من نمو قوة ألمانيا الإمبراطورية، والخوف من أن تعمد ألمانيا مع حليفتها النمسا - هنغاريا إلى السعي من أجل السيطرة القارية.

وكان من الملحوظ أن ضعف فرنسا النسبي في قارة أوروبا قبل سنة 1914 لم يجعل دبلوماسيتها ككل في حالة دفاع، بل بالعكس لقد اتّبعت الحكومات الفرنسية المتتالية سياسة ذات أهداف توسّعية حازمة في الخارج ورفضت التراجع عن هذه الأهداف، وهذا ما أذهل جيرانهم الألمان.

الخوف من الحرب فقط هو الذي حمل الفرنسيين على الانسحاب عندما تواجهوا مع البريطانيين سنة 1899 في فاشودا من أجل السيطرة على السودان وعلى أعالي النيل، ولكن السياسة الاستعمارية الفرنسية قد وسَّعت بشكل ضخم الإمبراطورية الفرنسية منذ سنة 1880 إلى نهاية القرن، في غرب إفريقيا وفي شمال إفريقيا (حيث ضمّت تونس إلى الجزائر) وفي شرق آسيا في الهند الصينية. وهذه السياسة سارت قُدُماً وكانت تفتقر إلى الدعم الشعبي الذي لم يكن متحمساً لها. فالمستعمرات لم تكن إلا من صنع القليل من الفرنسيين المستكشفين والعسكريين، ولكن وكنتيجة للتوسع الاستعماري عندما حصل اصطدام مع الجار الأوروبي، عندئذ اشتعلت البلد بالحماس الوطني. وحتى سنة 1903 كان هذا العداء موجّهاً في معظمه ضد بريطانيا التي تصدّت وصدّت المطامع الإمبريالية الفرنسية أكثر مما وُجِّهت نحو ألمانيا. وفي حرب البوير (1899-1902) لم يُظهر أي بلد ما أظهرته فرنسا من تعبير عن الحقد الشعبي ضد بريطانيا.

وفي سنة 1905حصل تغيُّر عجيب لم يسبق له مثيل. فقد وقفت ألمانيا فجأة كسدّ ضد المطامع الاستعمارية الفرنسية وأصبحت بريطانيا هي الصديق، وقد كان هذا الأمر في جزء منه عرضياً وفي جزء منه نتيجة مدروسة لسياستيّ فرنسا وألمانيا. لقد صمّمت فرنسا السيطرة على مراكش لتكمل الدائرة في إمبراطوريتها الإفريقية الواسعة الممتدة من تونس والجزائر إلى الصحراء الداخلية وصولاً إلى إفريقيا الغربية الفرنسية. وفي أبريل سنة 1904 توصل وزير الخارجية الفرنسية ديوفيل ديكلاسي إلى تسوية شاملة مع بريطانيا تغطي المصالح الاستعمارية المتنافسة عبر العالم كله، وكان الهدف الرئيسي من ذلك الحصول على الموافقة البريطانية على سيطرة فرنسا على مراكش، مقابل أن تتوقف فرنسا عن وضع العراقيل أمام بريطانيا في احتلالها لمصر.

والأزمتان الرئيسيتان الوحيدتان اللتان واجهتا فرنسا بعد هذا الاتفاق مع بريطانيا تعودان إلى محاولات فرنسا تحسين هذا الاتفاق. فالألمان الذين كانوا يتمتعون بحقوق بموجب اتفاق وجدوا

أنفسهم في عزلة باردة، وفي سنة 1905 ردّوا متأخرين بالقيام بزيارة إلى طنجة قام بها القيصر مركّزين بشكل مأسوي على مصالح ألمانيا من خلال مستقبل ممتلكات السلطان. والأمر الذي كان حقيقة وراء تصرف الألمان رغم كل شيء لم يكن مستقبل مراكش، بل وضع فرنسا الدولي الجديد. فقد تحررت فرنسا من القيود التي وضعها بسمارك لعزلها، أولاً بعقدها تحالفاً مع روسيا سنة 1894 ثم حالياً بالتوصل إلى اتفاق حبّي مع بريطانيا. بالنسبة إلى الألمان بدا لهم أن وضعهم القوي كان وهماً وأن الطاولة قد انقلبت على رؤوسهم في ألمانيا نفسها، وأصبحوا مهددين بالعزلة و«بالتطويق». واستغلوا القضية المراكشية سنة 1905 وأيضاً سنة 1911 في محاولة لتعطيل وتمزيق هذه الاتفاقات والتسويات التي عقدتها فرنسا. في سنة 1905 وقّت الألمان ضربتهم الدبلوماسية بنجاح متناه، فقد كانت روسيا غارقة تماماً في حرب لا أمل بها مع الصين، وكان أسطولهم قد قضت عليه اليابان. فالروس لم يكونوا في وضع يمكّنهم من تقديم أي دعم عسكري لفرنسا، واعترفت قيادة الأركان العسكرية الفرنسية دائماً بأن بطء إعلان التعبئة الروسية يمكّن الجيوش الألمانية من أن تتدفق ضد فرنسا عند اندلاع الحرب. وهذا الأمر كان في الواقع جوهر خطة شليغن التي رأت أن تستبق الخطر على ألمانيا من حرب على جبهتين، وذلك بهزيمة فرنسا أولاً قبل أن تصبح روسيا جاهزة لتتقدم في الشرق. ولهذا كان وجهة النظر الفرنسية تقوم على أهمية الدور العسكري الحيوي لروسيا بأن تضرب ألمانيا بأسرع ما يمكن بعد اندلاع الحرب، وهذا من شأنه أن يساعد فرنسا القليلة العدد نسبياً. في سنة 1901 وعدت الأركان العامة الروسية بأن تبدأ هجومها حتى قبل أن تستكمل التعبئة العامة بخلال ثمانية عشر يوماً بعد اندلاع الحرب، وبدا واضحاً للفرنسيين في سنة 1905 أن الروس لا يستطيعون أبداً الوفاء بهذا التعهُّد، وبعد سنة من ذلك اعترف رئيس الأركان الروسي صراحة بهذا الأمر. والاتفاق الثنائي الثاني مع بريطانيا لا يجعلها تحل محل روسيا، فقد رفض البريطانيون عقد معاهدة خطية ملزمة وأنذروا فرنسا في مطلع سنة 1914 أنهم لا يستطيعون - أي الفرنسيين - الاعتماد على الدعم البريطاني العسكري، وحتى لو تحقق الدعم البريطاني فإنه سوف يقتصر على مئة ألف رجل فقط. وإلى أن تستعيد روسيا قوتها بشكل كاف حتى تستطيع الوفاء بالتزامها العسكري تجاه فرنسا في سنة 1912، وجدت فرنسا نفسها في وضع عسكري متدن ميؤوس منه. ورغم هذا الواقع، فإنها لم تغيِّر سياستها الأساسية في مراكش.

بدت فرنسا متساهلة في سنة 1905. وطلبت ألمانيا إقالة مهندس السياسة المراكشية وزير الخارجية ديكلاسي. واضطرت حكومة فرنسا إلى التنفيذ بإجباره على الاستقالة. ووافقت فرنسا أيضاً على مؤتمر يعقد في «الجزيرة» سنة 1906. وعندما اجتمعت الدول في مؤتمر «الجزيرة» أقرّت لها الغالبية من الدول بوضعها الخاص في مراكش. وهذا الدعم كان قد تأمن بفضل دبلوماسية ديلاكسي السابقة.

وكذلك سنة 1911 وبخلال الأزمة المراكشية الثانية فشلت ألمانيا في هدفها الرئيسي وتمسك حلفاء فرنسا بالتنسيق معها. ومن جديد أظهرت فرنسا ليونة بالاعتراف بمطالب ألمانيا وذلك بأن تخلت للألمان عن أراضٍ فرنسية مستعمرة كتعويض، ولكنها كسبت لنفسها مراكش. وتقربت بريطانيا من فرنسا أكثر فأكثر بعد أو أزعجتها النزعة الألمانية إلى الحرب، ولكن القيصر لم يسر في سنة 1905 أو في سنة 1911 بالسياسة الألمانية إلى حافة الحرب.

وفي السنوات التي تلت سنة 1912 أصبح ريمون بونكاري - وهو وطني متعصب وجمهوري متشدد وضد الكهنوتية صريح، ومحافظ في المسائل الاجتماعية - رئيساً للوزراء ثم رئيساً للجمهورية فيما بعد سنة 1913. وزادت مخصصات الجيش وبهذا أصبح الجيش الفرنسي يعدّ 540 ألف سنة 1913 في مواجهة جيش ألماني عدده 850 ألف في حال اندلاع الحرب. وهذا توقّع كارثي. ومن أجل ردم الهوة صدر تشريع يطيل مدة الخدمة في الجيش الفرنسي من سنتين إلى ثلاث سنوات وأصبح هذا التشريع قانوناً في سنة 1913. وتغير مجلس النواب الفرنسي من اليسار الاشتراكي، وأصبح الجيش أكثر احتراماً في نظر القادة السياسيين الذين يستلمون السلطة، إذ أظهر أنه وسيلة ذات قيمة ويُعتمد عليها لقمع الإضرابات والحركة النقابية الثورية. وقرر بونكاري أن فرنسا يجب أن لا تستسلم وتضع نفسها تحت رحمة ألمانيا وأصبح هم دبلوماسيته عقد اتفاق قوي مع روسيا. ولهذا فقد غيّر سياسة فرنسا السابقة وأكد للروس في سنة 1912 أنهم يستطيعون الاتكال على الدعم الفرنسي إذا أدت سياستهم في البلقان إلى صراع مع النمسا - هنغاريا. وإذا ساندت ألمانيا حليفتها فإن فرنسا سوف تهب لمساعدة روسيا. وهذا الأمر كان تفسيراً جديداً وتوسعياً للاتفاق الفرنسي - الروسي الأساسي الذي عُقد في سنة 1894. فقد تحول من أن يكون دفاعياً بأكمله. وشجع بونكاري أيضاً الروس على عقد اتفاق بحري مع بريطانيا.

وفي مواجهة قوة ألمانيا المتزايدة وجد بونكاري أن فرنسا تواجه اختياراً صعباً: إما أن تتخلى عن وضعها كقوة عظمى وتسلم بالمطالب الألمانية (وقد تجلت هذه المطالب بأسلوبهم في تقديمها بشكل واضح بخلال الأزمة المراكشية سنة 1911)، أو أن تقوّي فرنسا نفسها وقواها الذاتية وأن تتقرب بقدر ما تستطيع من حليفها الروسي (حتى ولو تعرضت لخطر الانجرار إلى الحرب من خلال المصالح الروسية الخالصة في البلقان) وأن تتقرب من شريكتها بتدعيم التفاهم بينهما. وفي المحادثات بين قادة الأركان وافق الروس في سنة 1912 على اختصار وتقصير دورهم الهجومي العسكري والبدء بهجومهم في شرق بروسيا بخلال 15 يوماً من التعبئة العامة. وتغلبت فرنسا على سنوات الخطر بتضحيات قليلة. والوجه الآخر لهذه العملية أن ألمانيا الإمبراطورية لم تستغل تفوقها العسكري خلال السنوات الواقعة بين 1905 و1911 وذلك بشن حرب وقائية كما يقال.

إن السنوات بين 1912 و1914 حققت تغييراً حيوياً. فقد ثبت لجميع الذين يتحكمون

بالسياسة أن الحرب هي حتمية لا مفر منها، ولهذا فقد تدربت الجيوش الكثيرة من أجل هذا الاحتمال في جميع أنحاء القارة. ومع بونكاري كرئيس لجمهورية فرنسا لم تجد روسيا نفسها متروكة من جديد في الأزمة من قبل حليفتها أي حينما تجد روسيا أن مصلحتها الحيوية أن تكون هي المسيطرة في البلقان وفي الإمبراطورية العثمانية. ولكن دبلوماسية فرنسا اصطدمت بشكل متزايد بالمشاعر العامة الداخلية. فقد قامت في الداخل معارضة قوية لتقوية الجيش، ورأى اليسار الفرنسي أن المخاطر الخارجية مبالغ فيها بشكل مقصود من قبل اليمين. وفي عشية حرب سنة 1914 أعطت الانتخابات الفرنسية الأكثرية لمجموعات اليسار المسالمة، ولكن الأمر جاء متأخراً جداً. فدعم بونكاري لروسيا لن يتأثر بخلال الأيام الأخيرة الحساسة التي سبقت اندلاع الحرب، وكان هذا الدعم عنصراً أساسياً حاسماً في قرار القيصر الروسي ووزرائه في اتخاذ قرار التعبئة العامة الذي جعل الحرب حتمية في سنة 1914.

إيطاليا: التوق إلى التسلط

ماذا يحصل عندما يُفرض دستور برلماني في مجتمع متخلف؟ الجواب يتجلى من خلال الرجوع إلى الظروف القائمة في العالم الثالث في القرن العشرين. وتقدم إيطاليا حالة تاريخية مبكرة مفيدة. من حيث حجم السكان تنتمي إيطاليا والنمسا - هنغاريا وفرنسا وبريطانيا إلى ذات المجموعة من الأمم الأوروبية الواسعة، ولكن الفرق بين نمو هذه الدول وقوتها بدا صارخاً. فالقسم الأعظم من إيطاليا، وبخاصة الجنوب، كان في أواخر القرن التاسع عشر، من بين المناطق الأكثر تأخراً والأكثر فقراً في أوروبا. ولكن حكامها في الشمال فرضوا حكومة برلمانية دستورية على إيطاليا جميعاً، المناطق المتخلفة كما المناطق الأكثر تقدماً. وأكثر من ذلك، كان هناك إدارة مركزية ارتأت أن تقسّم البلد كله إلى تسع وستين منطقة، وعلى رأس كل منطقة محافظ مسؤول أمام وزير الداخلية.

كانت المؤسسات البرلمانية تتلاءم تماماً مع منطقة الشمال الغربي من إيطاليا، التي كانت تشكل في الماضي مملكة البيمونت، المنطقة الأكثر تقدماً في إيطاليا، حيث كانت قد تجذرت الحكومة البرلمانية قبل التوحيد. وثارت المشكلة عندما انتشر النظام البرلماني البيمونتي ليعمم في إيطاليا كلها سنة 1861، وكان القصد منه آنئذٍ أن يغطي مختلف العادات الموروثة المختلفة وجميع المجتمعات في الدول - المدن السابقة، والممتلكات البالوية ومملكة نابولي. وكانت الوحدة قد فُرضت من أعلى، ولعدة عقود ظلت «الوحدة» على الورق أكثر مما هي في الواقع. كانت إيطاليا لها فقط مظهر دولة برلمانية أوروبية غربية.

وتدل النظرة القريبة إلى برلمان إيطاليا على مقدار اختلافه الشديد عن برلمان بريطانيا. ونبدأ بمثل بسيط جداً فقط، كان 2% من الإيطاليين يتمتعون بحق الانتخاب، وظل هذا الحق يتوسع حتى سنة 1912 حيث تم إعطاؤه للرجال جميعاً. ولكن طيلة نصف القرن الواقع بين القرنين، أدى صغر الجسم الانتخابي إلى سيطرة الحكومة على البرلمان. فقد سيطر عدة رجال أقوياء على الحكومات

المتتالية. ولم تكن هناك أحزاب سياسية قوية تجمعها مبادئ مشتركة وعقيدة، بل كان هناك بالكاد مجموعات متعددة من النواب. وكان الزعماء الوطنيون المسيطرون يحوزون على أكثريات برلمانية بعقد صفقات مع المجموعات السياسية لقاء خدمات وظيفية متنوعة أو لقاء وعود بمطالب محلية. وعندما تسقط الحكومة، يعقد الزعماء أنفسهم صفقات جديدة ويصلون إلى الحكم بخداع التجمعات السياسية ومراوغتها.

في مثل هذا الوضع كان النواب في البرلمان يأتون لا ليمثلوا الأحزاب بل المصالح المحلية، وكان همهم وشغلهم تأمين الخدمات والمنافع لناخبيهم. وسيطر السياسيون البارعون في الصفقات السياسية على نظام حكم النخبة البرلماني من سنة 1860 إلى سنة 1914 (في مطلع القرن العشرين أصبح جيوفاني جيوليتي الزعيم السياسي الأول). هؤلاء القادة تمكن إدانتهم بفساد سياستهم التي لا يمكن إنكارها كما يُدانون بنسفهم مبادئ البرلمانية الدستورية، وأيضاً بتخريبهم الحكم الديمقراطي. إن الناخب العادي قلما يستطيع النهوض للدفاع عن البرلمان، الذي بدا أنه كان يجتمع فقط من أجل مصلحة السياسيين ومن أجل المصالح الخاصة للمجموعات.

وبالمقابل، إن الظروف الخاصة لإيطاليا الموحّدة حديثاً كانت تحتاج إلى أن تؤخذ في الحساب. وكان لإيطاليا تراث عريق من الولاء والإخلاص للأعيان المحليين. وكانوا ينظرون إلى الحكومة المركزية كقوة خارجية. كانت الصعوبة في مد جسور بين القلة الحاكمة من السياسيين الذين يتولون الحكم وبين الجماهير الشعبية الكبيرة. خارج البيمونت كان هناك قليل من الاعتياد على الحكم الدستوري البرلماني من أي نوع كان. وفي زمن التوحيد كان ثلاثة أرباع السكان لا يعرفون القراءة والكتابة، وكان فقر الجنوب والوسط من إيطاليا في حالة تناقض كبير مع تقدم الشمال. وكان عداء البابوية، التي خسرت سيطرتها الزمنية، يعني أن الكاثوليك الخاضعين للبابا مستبعدون من الدولة ولا يريدون المشاركة في الانتخابات. وفي بلد ممزق إلى هذا الحد بالفِرق وبالخصومات الإقليمية، كما هو يمثل هذا التخلف، يمكن القول إن إقامة الوحدة بثبات وإن التقدم القومي الذي حُقِّق، يمثلان بذاتهما انتصاراً مشهوداً. وتوسعت الانتخابات، وزالت الأمية إلى حدٍّ بعيد حتى أن ثلثي السكان تقريباً في سنة 1911 كانوا يستطيعون القراءة والكتابة، وفي الجنوب كانت نسبة المتعلمين إلى الأميين معكوسة.

إن السياسة لم تكن لتنفصل عن المجتمع وعن الملكية. وبالمقارنة مع فرنسا وبريطانيا، كانت إيطاليا بلداً فقيراً. إن القسم الأكبر من إيطاليا، وبخاصة الجنوب، كان رازخاً في فخ الفقر الناتج عن اقتصاد زراعي متخلف، وكان القسم الأعظم من السكان يشتغل في الزراعة حتى قبيل الحرب العالمية الأولى، بخلاف أي بلد أوروبي غربي آخر بما فيها فرنسا. وحدث بعض التقدم الزراعي في الأراضي المملوكة وعند الفلاحين الذين اعتادوا تصدير زيت الزيتون

والأثمار والخمور، ولكن الحماية من تدفق القمح الأميركي الرخيص كان يفيـد بشـكل رئـيسي الملاكـين الزراعيين في الجنوب، في حين أن ارتفاع أثمان الأطعمة كان يحمـل ثقلـه الشـديد الفلاحـون الـذين لا يملكون أرضاً. وكانت جماهير الجنوب تشتغل لمصلحة الشـمال. وحمـل تجريـد الأرض مـن الأشـجار واستنفاد طاقة التربة والحتّ الأرضي والضرائب وتكاثر السكان، حمل كل ذلـك بعـض الفلاحـين عـلى الهجرة سعياً وراء حياة أقل شظفاً في أي مكان آخر من أوروبا أو عبر الأطلسي. وبخلال كل سـنة مـن عقد 1890 كان حوالي 280 ألف إنسان يترك إيطاليا وكـان أكـثر مـن نصـف هـذا العـدد يتوجـه عـبر البحار. هذا النزف ارتفع إلى 600 ألف في السنة في العقد الأول من القرن العشريـن وبلـغ 873 ألـف إنسان سنة 1913، ترك ثلثاهم البلد عبر البحار وبصـورة رئيسـية إلى الولايـات المتحـدة الأميركيـة. ولم يكن أي بلد أوروبي قد عانى من مثل هذا النزوح في سكانه في مطلـع القـرن العشريـن. وبخـلال سـنة 1927 أحصت الحكومة الإيطالية أن هناك أكثر من تسعة ملايـين إيطـالي يعيشـون في الخـارج حيـث كانوا يشكلون طوائـف متجمعـة: ومـن بينهـا نصـف مليـون في نيويـورك، وثلاثـة ملايـين ونصـف في الولايات المتحدة كلها، ومليون ونصف في الأرجنتين، ومليون ونصف في البرازيل.

أدى التحالف بين الصناعة في الشمال وبين ملاكي الأرض الكثر، والنـازحين مـن الجنـوب غالبـاً والذين يُزرع لهم القمح في الجنوب، إلى إفقار جماهير الفلاحين: كان هؤلاء الملاكون محميين بتعريفة عالية مرتفعة، فيستطيعون إبقاء أقسام واسعة من الأراضي كمزارع لا منتوجية لها ولا فائدة وبـدون أي عقاب. بخلاف الأمر في فرنسا حيث لم تتكوّن أية طبقة من الملاكـين الـزراعيين وحيـث كـان لكـل فلاح أرضه الخاصة به. وفي إيطاليا كان نصف الفلاحين تقريباً لا يملك أية أرض أبداً، والكثـيرون كـانوا يملكون أرضاً غير صالحة ولا تكفي حتى لتأمين معيشتهم.

في بداية القرن تنامى الاعتراف بوجود مشكلة اسمها مشكلة الجنوب، وأن سياسيي إيطاليا الموحّدة قد ارتأوا أنه لا بد من مماشاة شروط الشمال. وكان لا بد من تدخل الدولة بشـكل خـاص لمساعدة الجنوب. وفي ديسمبر سنة 1903 عبّر جيوليتي، عنـدما اسـتلم رئاسـة الـوزراء، عـن رغبـة الحكومة في التدخل فقال: «من أجل رفع المستوى الاقتصـادي للمقاطعـات الجنوبيـة، لـيس الأمـر ضرورة سياسية بل واجباً وطنيـاً»، وقـد صرح بـذلك أمـام البرلمـان. وبُـذلت جهـود كريمـة بفضـل التشريع من أجل تشجيع النمو الصناعي في مناطق نابولي، ومن أجـل تحسـين الزراعـة ومـن أجـل إصلاح النظام الضريبي وبناء سـكك حديديـة وطرقـات، ومـن أجـل تحسـين وزيـادة ميـاه الشرب، وفوق كل شيء القيام بحملة ناجحة ضد مرض الملاريا. ولكن القليل قد نفذ من أجـل زيـادة ثـورة الفلاحين ومن أجل زيادة الملكية الفلاحية. كانـت الطبقـة الوسـطى قليلـة العـدد، ونظـراً لانعـدام التصنيع انصرف معظم هذه الطبقة إلى التوظيف في الإدارة وإلى الحِـرَف. كانـت مسـاعدة الدولـة

في المجال الاقتصادي مجرد نقطة في خضم الفقر المنتشر وفي خضم التخلف. ورغم التقدم الذي لا شك فيه بقيت الهوة بين الشمال والجنوب تتسع. وقد تم إنجاز القليل حتى بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى في الربع الأخير من القرن العشرين ما تزال مسألة الجنوب الإيطالي قائمة (وحالياً قامت حركة شوفينية في الشمال تنادي بالانفصال السياسي عن الجنوب).

إن التصنيع في إيطاليا تقف في وجهه معوقات النقص في وجود الموارد الوطنية التي ارتكز عليها التصنيع في بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وهذه الموارد هي المواد الخام حيث تفتقر إيطاليا إلى الفحم الحجري وإلى الحديد. ولكن الصناعة الإيطالية، وقد ساعدتها الحماية بعد سنة 1887، نمت وتطورت في الشمال. وفي العقد الأول من القرن العشرين (وباستثناء حقبة قصيرة من الأزمة الاقتصادية بين 1907 و1908) لقيت الصناعة نمواً سريعاً واستثنائياً غطى أزمة 1890.

وانتشرت صناعة النسيج القائمة على الحرير بسرعة في بيمونت ولومباردي وسيطرت على الصادرات، وكان لا بد من استيراد كميات كبيرة من الفحم الحجري، ولكن الفحم الحجري كمصدر من مصدر الطاقة يمكن أن يردف باستغلال الطاقة الكهربائية المائية التي وظّفت فيها مبالغ كبيرة. ودخلت إيطاليا أيضاً في عصر الفولاذ، فبنت صناعتها الإنتاجية الفولاذية لتصل إلى مليون طن متري في مطلع الحرب العالمية الأولى، وهي كمية تعادل خمسة أضعاف الكمية المنتجة في سنة 1890. وشُرع أيضاً بصناعة جديدة واعدة من آلات الطباعة (أوليفيتي) ومن السيارات (فيات) والدراجات النارية. وقامت صناعة كيميائية تنتج الأسمدة وتطورت بسرعة. وساعدت الدولة بإصدار تشريع خاص يساعد في بناء السفن ويحفز على الطلب على بناء سكك الحديد؛ ومن خلال تعرفة الحماية ساهمت الدولة في نهضة التصنيع في مطلع القرن العشرين. وقدمت المصارف أموالاً للاستثمار وساعدت المداخيل السياحية والأموال التي يرسلها الإيطاليون من الخارج على الاستثمار الكبير أكثر مما كانت تنتجه الصناعة والزراعة في هذا البلد.

السكان بالملايين		
	١٩٠٠	١٩١٠
إيطاليا	٣٢,٤	٣٤,٧
فرنسا	٣٨,٤	٣٩,٢

إنتاج إيطاليا (المعدلات السنوية)			
النوع	السنة	إيطاليا	فرنسا
القطن الخام الاستهلاك (آلاف الأطنان المترية)	١٨٩٥-١٩٠٤ ١٩٠٥-١٩١٣	١٢٥,٧ ١٨٦,٠	١٧٤,٠ ٢٣١,٠
محصول الحرير الخام (آلاف الأطنان المترية)	١٨٩٥-١٩٠٤ ١٩٠٥-١٩١٣	٥٣,٦ ٤٣,٥	٧,٩ ٦,٨
منتوج الحديد الخام (آلاف الأطنان المترية)	١٩٠٠- ١٩٠٤ ١٩١٠-١٩١٣	٤٧,٠ ٣٦٦	٣٦٦٥ ٤٦٦٤
منتوج الفولاذ (ملايين الأطنان المترية)	١٩٠٠-١٩٠٤ ١٩١٠-١٩١٣	٠,١٥ ٠,٨٣	١,٧ ٤,٠٩
منتوج الطاقة الكهربائية (ملايين الكيلووات/ساعة)	١٩٠١ ١٩١٣	٢٢٠ ٢٢٠٠	٣٤٠ ١٨٠٠

كان الضعف في التصنيع الإيطالي ناتجاً عن تركيز الصناعة في ثلاث مناطق شمالية هي البيمونت (تورين) لومباردي (ميلانو) ولنغوريا (جنوا)، وهذا الأمر كان يفاقم الهوة بين التوحيد الإداري السياسي والتوحيد الصناعي الاقتصادي.

إن نمو الصناعة في الشمال أدى، كما هي الحال في أوروبا جميعاً، إلى توترات اجتماعية جديدة عندما طالب العمال الصناعيون بتحسين أوضاعهم أو من أجل الاحتجاج على الأوضاع في المراكز الصناعية الجديدة. وخلال أزمة 1897 و1898 انتشرت الإضرابات في إيطاليا وبلغت ذروتها في العنف في الإضرابات العنيفة في ميلانو وقابلتها الحكومة بالقمع الشديد. ولكن الشعوب شهدت انطلاقة جديدة وميلاً متزايداً نحو التسوية. وأبدى الحزب الاشتراكي رغبة في التعاون مع اللمبارديين والليبراليين وقبل بالملكية وبالدستور من أجل إقرار بعض تدابير الإصلاحات العملية، وكان ذلك درساً تعلموه من فشل العنف الذي وقع حديثاً في ميلانو. ورأى جيوليتي، الذي أصبح رئيساً للوزراء للمرة الثانية في سنة 1903، أن تدخل الجماهير في السياسة هو أمر محتوم، ولهذا فكر في أن يعمل بالتعاون مع القوى الاشتراكية الجديدة وأن يُدخلها في التشكيلات السياسية. ولكنه كان يتطلع من وراء هذا إلى إحداث إصلاحات اجتماعية وضريبية أصيلة.

كان لصعود الاشتراكية في عقد 1890 نتيجة حسنة لهذه الدولة المكافحة، وأدى هذا الأمر إلى خوف الكنيسة وإلى إعادة النظر في الحظر البابوي ضد هذه النشاطات، مثل المشاركة في الحكومة وفي الانتخابات البرلمانية، وأصبحت الحقوق الزمنية للكنيسة - واحتلال روما -

أصبحت مسألة مضى عليها الزمن بدل أن تكون مشكلة سياسية عملية. وأعرب البابا ليون الثالث عشر عن اهتمام الكنيسة بالفقير وحضّ على الإصلاح الاجتماعي كخيار أفضل لقمع الحركة المحافظة من جهة ولقمع الاشتراكية الملحدة من جهة أخرى. وتوصلت الكنيسة إلى تفاهم مع مجتمع القرن العشرين. وسمح خليفته البابا بيوس العاشر، وإن كان أكثر ميلاً إلى المحافظة في سنة 1904، للكاثوليك أن يصوِّتوا في المناطق التي يمكن أن ينجح فيها الاشتراكيون بالانتخاب. وأدى هذا الأمر إلى بداية واعية من التعاون بين الكنيسة والدولة، وإلى الشروع أيضاً في خلق قوة كاثوليكية سياسية (حركة الديمقراطيين المسيحيين) من أجل استبعاد الاشتراكيين عن الحكم بالتعاون مع المجموعات الأخرى.

ورحّب جيوليتي بدعم الكاثوليك له، وكانت نظرته التقدمية الاشتراكية لا تعني أنه يريد أن يمكِّن الاشتراكيين من أن يكون لهم صوت حاسم في الحكم.

من سنة 1903 وما بعدها انقسم الاشتراكيون إلى شيع تعادي بعضها البعض بعنف: الإصلاحيون وهم القلة كانوا مستعدين للتعاون داخل الهيكل الدستوري وكانوا مستعدين للعمل من أجل إصلاح فعلي. وهناك الأكثرية وهم النقابيون ويدعون إلى حكم طبقة ثورية تحكم بالعمل المباشر وبالعنف عبر النقابات والاتحادات العمالية. وسلاحهم، الذي كانوا يأملون أن ينجحوا من خلاله في التغلب على المجتمع الرأسمالي، كان الإضراب العام. وأدى الانقسام إلى اشتراكيين إصلاحيين وإلى اشتراكيين ثوريين وإلى نقابيين إلى مزيد من إضعاف الاشتراكيين الذين كانوا يواجهون في العصر الجديد المهمة العصبة القاهرة وهي قلب وتغيير الدولة الرأسمالية المتحصنة جداً. وفشلت إضرابات 1904 و1907 و1908، وكان الحزب الاشتراكي صغيراً في البرلمان في حين كانت قوى القانون والنظام قوية. واستطاعت حركة العمل الكاثوليكي أيضاً وبنجاح تحويل قلة من الفلاحين والعمال الصناعيين عن النقابات الاشتراكية.

كان غياب الأحزاب القوية والوضع المسيطر الذي أقامه قلة من السياسيين هو السمة الأكثر بروزاً في الحياة السياسية الإيطالية قبل الحرب العالمية الأولى. كانت المجموعة السياسية الكاثوليكية في بداية تكوينها بعكس ما كان حالها في الجارتين فرنسا وألمانيا. ولم تستطع الاشتراكية الإيطالية التغلب على عائق الصراعات الحزبية العنيفة التي اتسم بها صعود الاشتراكية في أوروبا. إن المناطقية والكنيسة والتخلف في معظم البلد منع أيضاً من نمو حزب محافظ ذي قاعدة واسعة، ولهذا كانت الحكومات يغلب عليها تجمعات الوسط الليبرالي التي تنادي فقط بالمحافظة على القانون والنظام والوحدة الوطنية، وتجمعها المعارضة المشتركة ضد الحركة المحافظة المتطرفة وضد الاشتراكية الثورية. هل كانت هذه الصفات المميزة للحياة السياسية الإيطالية هي النتيجة الحتمية لهذه المرحلة من النمو الوطني غير المتوازن ولهذه الخصوصية

المتمادية بإقليميتها في مجتمع منقسم بشكل حاد ويتمتع بحق انتخابي محدود؟ أم يجب أن يُنظر إلى هذا الشكل الجامد من الحكومة البرلمانية على أنه هو الذي أسس لقيام دكتاتورية فاشية متأخرة وإلى قيام دولة ترتكز على النقابات؟ ليس من المفيد النظر إلى جيوليتي على أنه السابق الممهد لبنيتو موسوليني، فهذان الرجلان وسياستهما يجب أن تفحص في سياق ظروف كل منهما في وقته. إن تجربة الحرب العالمية الأولى القاطعة فصلت بين حقيقتين في تاريخ إيطاليا الحديث وفصلت بين عصر جيوليتي وعصر موسوليني.

كان جيوليتي سياسياً ماهراً في التسويات البرلمانية بامتياز، وكان يتتبع أهدافاً كبرى واسعة ومتماسكة. كان هدفه الأول التحكم في المستنقع الموبوء للفِرق والشِّيع وأن يوفق بين جماهير العمال الواسعة والفلاحين وبين الدولة، وكان يعمل من أجل تقبل اندماج الجماهير في اللعبة السياسية وفي الحياة الصناعية وأن يقودها بعيداً عن الثورة باتجاه التعاون البنَّاء. صرّح في إحدى خطبه البرلمانية الملحوظة في سنة 1901 فقال: «يجب على كل واحد أن لا يفكر أنه يستطيع منع الطبقات الشعبية من أخذ نصيبها في النفوذ السياسي والاقتصادي». وقد قبل بوضوح التحدي واعتبره المهمة الرئيسية أمام الذين يحكمون، أن يُؤْمِنَوا أن هذه القوة الكبرى الجديدة يجب أن تُضبط لكي تساهم في الازدهار الوطني وفي العظمة الوطنية. ولم يكن مستعداً لتقبُّل العنف الثوري ولا حتى القمع واعترف بأنه، أي القمع، يقود فقط إلى إراقة للدماء غير ضرورية وإلى خلق ضحايا وإلى استلاب الإنسان العامل.

استخدم جيوليتي التغيير والإقناع ضد الإضرابات في سنة 1904 من أجل اكتساب مزيد من الدعم البرلماني، وذلك بالدعوة إلى انتخابات جديدة اعتمد فيها الاعتدال والاتزان. ونجحت تكتيكاته حتى أنه لم يخسر أبداً حتى سنة 1914 دعم الأكثرية له التي ربّحته. ولكن هذا الدعم كان يرتكز بآن واحد على الولاء لشخصه وعلى الخدمات السياسية أو الفردية للنواب، كما يرتكز على الموافقة على أي تصريح سياسي واسع وفضفاض. وعملت مهارته في حسن الإدارة البرلمانية (والفساد الانتخابي) على التقليل من مقامه ومن أهيمته.

كان جيوليتي يتمتع بدعم الملك فيكتور عمانوئيل الثالث مما حرر سلطته فعلاً طيلة عقد من الزمن، واستعمل هذه السلطة لكي يدبر البلد بفعالية ولكي يؤمِّن الاستقرار الذي مكَّن إيطاليا من أن تكون حائزة لظروف اقتصادية عالمية ملائمة لكي تتقدم ولكي تعصرن صناعتها. وكان اهتمامه بالجنوب أصيلاً وساعدته الدولة على سلوك هذه الطريق. ومن أجل تقوية الدولة عمل جيوليتي على استجلاب اليسار، وصرح بأنه هو محافظ. وقامت حركته الأولى من أجل تبني سياسة جماهيرية، بعيداً عن أصحاب الامتيازات، على استصدار مرسوم في سنة 1911 ليشمل حق الانتخاب كل الذكور، وأصبح هذا المرسوم قانوناً في سنة 1912. ولم يكن هذا التوسيع الجديد لحقّ الانتخاب

لينسف حصول جيوليتي على أكثريته النيابية: فقد ضمن عودة أكثرية واسعة في البرلمان الجديد لسنة 1913. والشيء الذي حوَّل سياسة إيطاليا هو تنامي الحماس الوطني بخلال الحرب مع تركيا سنة 1911، الحرب التي أشعلها جيوليتي بروحية مختلفة تماماً مبنية على حسابات باردة جداً.

كان من سوء حظ إيطاليا أنها تحولت، في القرن العشرين، عن طريق التطور الداخلي الضروري ضرورة قصوى إلى سياسة التعصب الوطني والاستعمار الاعتدائي. كانت إيطاليا تفتقر إلى الموارد وإلى القوة من أجل سياسة التوسع الخارجية إنما من أجل طموحاتها الخاصة كان بإمكان إيطاليا أن تبقى حيادية مثل سويسرا.

إن إيطاليا محظوظة بموقعها الجغرافي من حيث إنها لا تقوم على طريق الدول الأوروبية المعادية بعضها البعض. ولحسن حظ إيطاليا، فإن قوتها العسكرية تمثل بالنسبة إلى جيرانها «جبهة ثانية» يحرصون على عدم فتحها عندما يكونون في مواجهة عدوٍّ في مكان آخر. وهم إن كانوا يُكنون لإيطاليا القليل من الحب، إلا أنهم بالتالي يرغبون بحيادها بل وحتى أنهم رغبوا في شراء عطفها بمكافأة أرضية. وعلى هذا، فإن التوترات الدبلوماسية في أوروبا تبدو مفيدة لإيطاليا من حيث أمنها وسلامتها، التي لا تستطيع تأمينها بقوتها العسكرية الذاتية.

من بين أشكال التعصب الوطني الحاد ذلك الشكل الذي يعرف بـ«التحريرية الوحدوية على أساس اللغة الواحدة» "Irredentism" ، وهو يعني السعي لضم مناطق تقع خارج نطاق الدولة تسكنها شعوب تتكلم ذات اللغة. هناك مقاطعتان من مثل هذه واقعتان في شمالي الحدود الإيطالية: ترانتينو وتريستا. والمقاطعتان خُضعتا لحكم النمسا - هنغاريا بعد حرب 1866. وهناك مقاطعة ثالثة: نيس وسفوا، أعطيت لفرنسا لقاء مساعدة فرنسا لإيطاليا في حرب واحدة، وأصبحت هذه كلها هدف المطالبة «بتحريرها». إلى جانب هذه «التحريرية» رغب الزعماء الإيطاليون في المشاركة في حُمّى الاستعمار الأوروبي. وتحيط البحار بإيطاليا من جوانبها الثلاثة ونظر زعماؤها، نحو الجنوب عبر البحر المتوسط، إلى شواطئ إفريقيا الشمالية حيث تقع الأراضي شبه المستقلة تحت الحكم التركي: تونس وطرابلس الغرب واعتبروها منطقة طبيعية لتوسعهم الاستعماري. ونظروا نحو الغرب إلى جزيرة كورسيكا، الفرنسية الآن، والتي كانت تابعة لمدينة جنوى؛ وإلى الشرق عبر الأدرياتيك، كانت الإمبراطورية العثمانية الضعيفة تحكم شعوب البلقان المتنافرة.

كل إمكانيات التوسع هذه بدت لحكومات إيطاليا وكأنها خيارات على أساسها تكون جاراتها صديقة أو عدوة. كانت سياسة إيطاليا الخارجية من سنة 1878 إلى سنة 1915 هي في الواقع قصة روما ومناوراتها فيما بين الدول من أجل تأمين الغنيمة الخاصة أو الهدف المؤقت. إن هذه

«الأنانية» الوطنية هي التي أعطت السياسة الإيطالية مظهر الضعف ومظهر عدم التماسك. وإذا كان من السهل إعطاء حكم تقييمي على الوطنية الإيطالية بأنها إما أحسن وإما أسوأ من «وطنية» بقية الدول الأوروبية، إلا أن ما يمكن قوله بيقين هو إن سياستها الوطنية أساءت إلى مصالحها، وإنها كانت تتطلب بُعد نظر ورجال دولة من مستوى رفيع لكي تقاوم الشهوة إلى الاستعمار التي كانت قد انزلقت فيها كل الدول الأوروبية.

وأدى احتلال فرنسا لتونس في سنة 1881 إلى دخول إيطاليا بعد ذلك بسنة في الحلف النمساوي - الألماني، فنشأ ما سمي بالحلف الثلاثي سنة 1882. وبقيت إيطاليا عضواً شكلياً في هذا الحلف حتى وقوع الحرب العالمية الأولى، ولكنه لم يساعدها إطلاقاً في تحقيق مطامعها الإقليمية. وبالمقابل، وفي مطلع القرن، عقدت مزيداً من الاتفاقات مع فرنسا وبريطانيا اللتين كانتا تتقاسمان الاهتمام في شواطئ شمال إفريقيا فيما بينهما. وبهذا انتهت «تعريفة الحرب» أي سببها بين فرنسا وإيطاليا. في هذه الأثناء أقامت إيطاليا محمية في شرقي إفريقيا وكان حلمها الاستيلاء على الحبشة، ولكن هذه المطامع قد خابت بشكل مهين جداً عندما استطاع الحبشيون هزيمة الجيش الإيطالي في معركة عدوى سنة 1896. ومع ذلك لم يفقد الإيطاليون الشهية بالسيطرة وتكوين إمبراطورية، وأدى قيام النمسا - هنغاريا باستلحاق البوسنة في سنة 1908 إلى تحفيز الإيطاليين للبحث عن تعويض في الأراضي التي كانت تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية المُفكَّكة والمتقهقرة. ولكن زلزال مَسِّينا الرهيب في كانون الأول (ديسمبر) سنة 1908 استقطب الاهتمام الوطني بصقلية لمدة معيّنة.

ولم ينتظر الإيطاليون طويلاً بعد ذلك. فقد لفتت الأزمة المراكشية في سنة 1911 بين فرنسا وألمانيا الاهتمام إلى شواطئ إفريقيا الشمالية كمنطقة أراد الأوروبيون اتسكمال استعمارهم لها بسرعة. وربما خاف بعض الإيطاليين من أن فشل ألمانيا في مراكش لربما يحمل الألمان على الاستعاضة بطرابلس الغرب كبديل. كانت استعمارية جيوليتي أكثر براعة وانتهازية، فقد كان اهتمامه بالأثر الذي يحدثه التحرك من أجل التوسع الاستعماري في وضعه في الداخل أكثر من اهتمامه بالسيطرة الاستعمارية كسيطرة. كان مهتماً بالقوميين الوطنيين كمجموعة أخرى يجب إرضاؤها في الداخل، مجموعة أخرى يجب استجلابها لتدخل في جبهته البرلمانية الواسعة المؤلفة من الأنصار. عندما قيِّم الوضع الدولي في سنة 1911، استنتج أن على إيطاليا أن تكتفي بغنيمتها في الاستيلاء على طرابلس الغرب ورأى أن قبضته على السلطة في الداخل تستقوي أكثر بحرب قصيرة منتصرة.

في أكتوبر سنة 1911، وبعد إعلان الحرب على تركيا، أنزل الإيطاليون جيوشهم في (ليبيا) طرابلس الغرب وبعد شهر أعلن جيوليتي استلحاق ليبيا. ولكن الأتراك رفضوا التسليم بالأمر

الواقع، عندما سعَّروا الإيطاليون الحرب فهاجموا الدردنيل في نيسان 1912 واحتلوا عدداً مـن الجـزر في بحر إيجه، وفي أكتوبر (تشرين الأول) سنة 1912 سلَّم الأتراك وانتهت الحرب.

ولكن نتائج هذه الحرب ظلَّت بعيدة عن أن تنتهي رغم ما حصل. وبعد توقيع السلام بدأت مناطق مونتي نيغرو وصربيا وبلغاريا واليونان حرباً جديدة، وهـو مـا يسـمى بحـرب البلقـان الأولى، ضد تركيا. ولا يمكن القول إن سياسة إيطاليا هي التي تسببت بالحروب في البلقان، بـل إن انتصـارها على تركيا وثبات عزلة تركيا هو الذي شجع دول البلقان على التحرك. إن إيقاظ دول البلقان كان آخر شيء يريده جيوليتي رغم أن هذا قـد حصـل، في حـين كانـت ردات الفعـل في الـداخل في مثـل هـذه الخطورة. كان جيوليتي يريد توسعاً محدوداً، ولكن العودة إلى سياسـة سـلمية مترقبـة حـذرة كانـت صعبة. وقام القوميون الوطنيون يتعطشون إلى مزيد من المستعمرات وإلى مزيد مـن الأرض، وهكـذا أطلق جيوليتي قوة سياسية أكبر من أن يستطيع هو السيطرة عليها.

الإمبراطورية البريطانية: نذر الانحطاط

في ذروة عظمة بريطانيا الاستعمارية برز بشكل مميز، في العهد الإدواردي (نسبة إلى الملك إدوارد) في مطلع القرن العشرين نوع من الشعور بعدم الاطمئنان وحتى نوع من الخوف على المستقبل. لماذا حصل ذلك؟

أظهر المجتمع البريطاني نفسه ناجحاً تماماً في التكيف مع الظروف الجديدة التي جلبتها الثورة الصناعية. فقد استقرت التغييرات الاجتماعية الحتمية بدون عنف. لقد مرَّت بريطانيا بسلام في خلال عقدين تقريباً من المصاعب الاقتصادية الشديدة، وارتبط مزاج الخوف هذا بمستقبل دورها في العالم. في أحد وجوهها كانت الإمبراطورية البريطانية أقوى دولة في العالم: فقد كان أسطولها «يتحكم بالأمواج». كانت ثروة بريطانيا لا تعادلها ثروة أية دولة أوروبية أخرى. لقد آلت حرب جنوب إفريقيا إلى نهاية منتصرة في سنة 1902، هذا وإن لم تكن الحرب قد أبرزت شهرة بريطانيا العسكرية. في الظاهر كان عهد إدوارد أنيقاً فخماً، فقد كان الملك يقود مجتمعاً ولا يعمل غير ذلك، رغم ما شاع عن تأثيره في شؤون الدولة. ولكن كان من المؤكد أن بريطانيا في السنوات المقبلة سوف تواجه تغيراً كبيراً.

إن آثار التجارة العالمية على الصناعة البريطانية كانت موضوع نقاش واسع. فقد زُعم أن الإدارة البريطانية الصناعية ليست صالحة بما فيه الكفاية، وإذا كان الصناعيون البريطانيون لم يأبهوا للأمر فإن مؤلفي كتبٍ مثل كتاب «الصناعة في ألمانيا» (1896) وكتاب «الأميركيون الغزاة» (1902) كانوا نُذراً بأن بريطانيا سوف تُغلب وأنها سوف تكون دولة صناعية من الدرجة الثانية.

كان الشعب يخاف أزمة جديدة وكان يشعر بحق أن الصناعة البريطانية تأتي وراء صناعة الولايات المتحدة وألمانيا، وهذا الأمر كان يُرى بوضوح بالمقارنة بين قيمة الصادرات المصنعة لكل من الدول الثلاث الأولى في الصناعة.

إن الإنجاز الاقتصادي البريطاني بخلال السنوات الممتدة بين 1900 و1914 شاهد العديد

من حالات الضعف. إن الثورة الصناعية الأولى قد انتشرت في أقل بلدان العالم نمواً، فنمت صناعة النسيج في اليابان والهند. ولكن بريطانيا ظلت نائمة تعتمد على صناعة تقليدية قليلة مثل صناعة القطن التي كانت لفترة تنمو بسبب اتساع الطلب العالمي، وبعدها صناعة الفحم الحجري التي كانت تستخدم أكثر من مليون إنسان في سنة 1914. وكانت بريطانيا مسيطرة على تصدير الفحم في العالم وذلك بسبب حسن حظها بأن مناجمها للفحم كانت قريبة من البحر، مما يجعل نقلها في السفن إلى بقية أجزاء العالم رخيصاً. فالحديد والفولاذ والفحم الحجري والنسيج كان من أعظم مقومات الصادرات البريطانية.

جدول قيمة الصادرات (بملايين الدولارات الأميركية) بأسعار ١٩١٣				
	١٨٩٩		١٩١٣	
	البضائع المصنعة	مجموع الصادرات	البضائع المصنعة	مجموع الصادرات
بريطانيا	٤٧٩	٩١٢	٦٢٤	٩٦٩
ألمانيا	٤٣٧	٦٩١	٩٢٥	١٢٨٥
الولايات المتحدة	٢٧٢	١٣٦٦	٥٣٥	١٨٥٠

بعد سنة 1900 لقيت الصادرات البريطانية مصاعب متزايدة في تنافسها مع ألمانيا والولايات المتحدة، وذلك في البلدان المتخلفة صناعياً. وفي الوطن الأم زاحم الصناعيون الأجانب البريطانيين في السوق البريطانية. إن سرعة نمو الإنتاج في أميركا وألمانيا كان صارخاً، وهذا النجاح يعود في جزء منه إلى نمو الفرق في السكان بين بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة.

السكان بالملايين					
	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩٢٠	١٩٣٠
بريطانيا*	٣٥,٦	٤٤,٣	٤٥	٤٦,٩	٤٥,٨
ألمانيا	٤٥,٢	٥٦,٤	٦٤,٩	٥٩,٢	٦٤,٣
الولايات المتحدة	٥٠,٢	٨٩,٤	٩٢	١١٨٧١	١٣٨,٤
* بما فيها إيرلندا وشمال إيرلندا معاً					

والقصة التي تحكيها هذه الأرقام هي القصة التي كان يشعر بها المواطن في عظامه. لا شك أنه من الخطأ الاعتقاد أن بريطانيا وصناعتها كانتا في اتجاه التقهقر الحتمي والسريع. فقد نشأت صناعات «جديدة» ناجحة، هي من مواليد الثورة الصناعية (الثانية) مثل الصناعية الكيمائية والكهربائية. كانت بريطانيا حتى سنة 1914 قوية بشكل ضخم وغنية بفضل اتساع واستمرار توسع صناعتها النسيجية التقليدية وبسبب احتياطها من الفحم الحجري والسيطرة العالمية

لأسطولها التجاري ومدخولها من التوظيف عبر البحار وسمعة مؤسسات التـأمين والمصـارف وشـهرتها الحسنة التي جعلت من مدينة لندن الـ(سيتي) المركز المالي للعـالم. ولكـن كـان هنـاك حـتماً في سـنة 1900 شك في قدرة بريطانيا على التحرك بما يكفي وبسرعة في الظـروف المتغـيرة مـن أجـل المحافظـة على طليعتها في مكانتها الصناعية في العالم. ويومئذٍ شعر الصناعيون بالشكوك حـول اسـتمرار تعـاون العمال، فقد أسفرت الحركة النقابية عن وجه نضالي جديد طرح نوعاً من الخوف في السِّلْم الصناعي. فالحركـة لم تعـد محكومـة مـن قبـل الحـرفيين المـاهرين الـذين يقـدِّرون قيمـة الطبقـة الوسـطى الفيكتورية. إن الاتحادات الجديدة المكوَّنة من العمال الفقراء والتي نشأت في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر كانت تنظر إلى الدولة بأمل تصرف حاسم منها من أجل إعادة توزيع الثروة.

وظهرت أيضاً حركة العمال السياسية بخلال العقد الأخير مـن القـرن التاسـع عشر، وإن كـان الانفصال النهائي بين السياسيين الليبراليين والعمال لم يحصـل إلا بعـد الحـرب العالميـة الأولى. في سـنة 1900 أصبحت الحركة النقابية مقتنعة أن اشتراكها في السياسة البرلمانيـة قـد أصـبح الآن ضروريـاً إذا أراد العامل أن يحسِّن مسـتوى معيشـته. وتشـكَّلت لجنـة تمثـل العـمال وتضـم متحـالفين كـثراً مـن الأحزاب الاشتراكية ومن النقابات. في سـنة 1900، وفي انتخابـات آخـر هـذه السـنة ، نجـح مرشـحان عُمَّاليان فكسبا مقعدين في مجلس العموم. وكان مؤسسو الحركة العمالية رجـالاً عمليـين تحققـوا أن الأعضاء العمال في المستقبل المنظور سوف يكونون قلَّة، فصمموا بـالإجماع عـلى أن يتعـاونوا مـع أي حزب مستعد لمساعدة العمال. في بريطانيا كان حزب العمال مستعداً للعمـل داخـل النظـام البرلمـاني وأعرض عن الثورة والعنف، وبالمقابل أصبح هو من المقبولين وتمتع بذات الحرية كغيره من الأجـزاب السياسية الأخرى.

اتبع المحافظون، الذين كانوا في الحكم حتى نهايـة 1905، سياسـة اجتماعيـة متحفِّظـة. وتـم إدخال منهاج حكومي للمدارس الابتدائية والثانوية، وذلك جزئياً بسبب الاعتقاد أن المنهاج التعليمي الأفضل هو الذي مكَّن أميركا وألمانيا من التفوق على بريطانيا في مجـال الفعاليـة الصـناعية. وعنـدما جاء الليبراليون إلى الحكم في سنة 1906، كان موقفهم من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصـادية بـارداً. فالكثيرون من هذا الحزب كانوا يؤمنون بالاعتماد على الـنفس وبالقليـل القليـل مـن تـدخل الدولـة. والمفاجأة في البرلمان الجديد في سنة 1906 هو انتخاب ثلاثة وخمسـين عضـواً عماليـاً، وإن كـان هـذا العدد يعود إلى ترتيبات انتخابية مع الليبراليين. ومن بين هذه المجموعة العماليـة كانـت هنـاك قلـة من الاشتراكيين الأصوليين أمثال كير هـاردي ورامـزي مكدونالـد اللـذين لم يكـن يجمعهـما شيء مـع الليبراليين. ولكن كان هناك أعضاء عماليون آخرون أقل اهتماماً بالاشـتراكية وأكـثر تطلعـاً إلى تشريـع يفيد الرجال العاملين - مثل قانون النزاعات التجارية الذي حمى أموال النقابات من مطالبة أصحاب العمل بالتعويض بعد الإضرابات.

في سنة 1908 فاز هربرت أسيكت في الرئاسة، وفي ذات السنة تم إدخال واحد من هذه الإصلاحات القليلة - تعويض الشيخوخة الذي أزال مخاوف العمال من المسنين. ولكن موازنة سنة 1909 الشهيرة سببت أزمة سياسية، فهذه الموازنة التي وضعها وزير المال الليبرالي ديفيد لوي جورج رفعت الضرائب الغير مباشرة على الكحول والتبغ - وهو أمر لم يكن يرضي الفقراء - ولكنها أيضاً زادت قليلاً الأعباء على المتوسطي الغنى.

وشعر مجلس اللوردات - وإن بغير حق - أن هذه التدابير تشكل الطرف الدقيق للإسفين الذي سوف يقضي على امتيازاتهم. وضغط الليبراليون من أجل قضية إجراء إصلاح دستوري كوسيلة لإحياء شعبية الحزب في البلد، وكانت قدرة مجلس اللوردات، الذي يسيطر عليه المحافظون، على تعطيل القوانين التي تقدمها الأكثرية الليبرالية في مجلس العموم كانت حجمت، بحيث إنه بخلال حقبة برلمانية واحدة أصبحت الغالبية في مجلس العموم هي المسيطرة والمتحكمة.

وحصلت أزمة مستعصية في الحياة البريطانية السياسية لا تختلف عن الأزمة التي كانت تعاني منها ألمانيا الإمبراطورية في ذات الحقبة تقريباً. هل كان يحق للوردات، بالوراثة، المحافظين أن يجمِّدوا التشريعات الإصلاحية حتى المعتدلة منها، التي تقدمها الأكثرية الليبرالية المنتخبة؟ وبعكس ما كانت عليه الحال في ألمانيا، لقد تم حل الأزمة الدستورية. في نوفمبر سنة 1909، رفض مجلس اللوردات الموازنة بقصد طرح القضية على الانتخابات الشعبية. إن هذا الاستعداد من قبل الحكومة والبرلمان لتقبُّل رغبات الشعب من جهة، ثم قبول الملك الدستوري بذات الحكم (وإن كان جورج الخامس قد ألحَّ على إجراء انتخابين من دون لزوم) من جهة أخرى هو الذي شكَّل الفارق الجوهري بين ألمانيا الإمبراطورية وبريطانيا. كان تكتيك الليبراليين في طرح القضية الدستورية على البلد طرحاً خاسراً، فقد فقدوا أكثريتهم المطلقة وأصبحوا متساوين تماماً مع المحافظين. وبانتهاء الانتخابات الثانية في ديسمبر سنة 1910، كان لكل حزب بالضبط القوة ذاتها في مجلس العموم. ولكن الليبراليين المدعومين من قبل الأعضاء العمال ومن قبل القوميين الإيرلندنيين تمتعوا بغالبية جوهرية على المحافظين. وفي صيف 1911 أعطى مجلس اللوردات موافقته على القانون القاضي بتحديد صلاحيات اللوردات، وهكذا تم تفادي ثورة اجتماعية من شأنها تهديد تأثير الثروة والملكية بعد ذلك. ولكن الحس السليم واحترام رغبات الأغلبية في مجلس العموم، والتي عليها ترتكز الحكومة البرلمانية الدستورية، هو الذي ساد. واستمرت بريطانيا تلتزم بهذه السياسة وبالأسلوب الاجتماعيين من أجل التطور من دون الثورة.

في سنة 1911 صدر قانون الضمان الوطني فغطى غالبية العمال ضد المرض وغطى فقط العمال في القطاع البنائي الدوري والمهندسين المنتسبين إلى النقابات ضد البطالة. والشيء الذي لم

تفعله السياسة الليبرالية هو أنها لم تُرضِ العامل الذي يُلزَم بالدفع الإجباري (مع أرباب العمل) من أجل الضمان الوطني، وكذلك لم تُرضِ العمال الذين لم يرتفع معاشهم الحقيقي في السنوات الأخيرة. وعرفت سنة 1911 وسنة 1912 عدداً من الإضرابات لم يسبق لها مثيل، كما عرفت زيادة في نفوذ النقابات. ولم ينل الحزب الليبرالي دعم العمال الصناعيين المنظمين، ولا هو حظي بفرصة كسب عرفان الجميل من قبل الناخبات المحتملات من النساء، وذلك بعد إقرار إعطائهن حق الانتخاب. لم يكن الليبراليون - رغم ما اشتهر به لويد جورج من براعة وشهرة كوزير للمالية - مستعدين لاعتماد سياسة اجتماعية جريئة.

كان العديد من البريطانيين النافذين في السياسة يعتقدون أن ضمان المستقبل وازدهار بريطانيا يتعلق بإعادة بعث قوة الإمبراطورية ونشرها، وبهذه الطريقة فقط - حسب اعتقادهم - تستطيع بريطانيا أن تأمل في مواجهة الدول الكبرى الأخرى على قدم المساواة. ولكن السؤال المطروح أيضاً: هل ستبقى الإمبراطورية؟ هل ستظل على أسسها السابقة الدائمة إم هي فقط جسم سياسي في حالة من التفكك معينة؟ وهل تريد الدول الناشئة، وهي تسير نحو رشدها، وترضى بالبقاء داخل الإمبراطورية أم إنها ستسلك مسلك المستعمرات الأميركية التي سبقتها؟

لقد بلغ 400 مليون إنسان في الإمبراطورية البريطانية مراتب مختلفة من التقدم نحو الاستقلال في نهاية القرن التاسع عشر، وتقسيم الإمبراطورية يتم بشكل واسع وفقاً لخطوط عرقية. والشعب الأبيض في الإمبراطورية، حيث كان يشكل الغالبية وحتى حيث كانوا يشكلون أقلية ذات نفوذ في البلد، مُنحوا حق الحكم الذاتي، وتبقى أمامهم خطوة قصيرة للاستقلال التام. من الناحية العملية، كان الحكم الذاتي يعتمد نموذج الحكم البرلماني البريطاني في هذه البلدان، ومجموع هذه الدول شكل ضمن بنية فدرالية ما يسمى بالدومنيون: كندا في سنة 1867، نيوزيلندا في سنة 1876، كومنولث أستراليا سنة 1901 ثم في سنة 1909. وبعد سبع سنوات من إنهاء حرب البوير المُرَّة، نشأ اتحاد جنوبي إفريقيا، واعترفت بريطانيا بمسؤولية حماية السكان الأصليين في الأراضي التي تم الاستيلاء عليها والتي استُعمرت من قبل الأوروبيين. ولكن مهما كان هذا الأمر قليل الفعالية، فقد قامت به حكومة لندن الاستعمارية. فالهنود الحمر في كندا والموريس في نيوزيلندا والسكان الأصليين في أستراليا تُركوا لوحدهم عموماً لكي يناضلوا من أجل حقوقهم. وفي جنوبي إفريقيا شكَّل السود الأفريقيون أكثرية السكان الأصليين، ولكن الحقوق الديمقراطية لم تُعطَ لهم وتُركوا تحت رقابة الشعوب البيضاء. ولم تكن الحكومات البريطانية في لندن مستعدة للتضحية بعلاقاتها مع السكان الأصليين البيض الحاكمين، وكان التمييز العنصري خطراً ترتكبه الإمبراطورية البريطانية وإن كان الاهتمام الأبوي بالسكان الأصليين شأناً أصيلاً عند البريطانيين. إن أقسام الإمبراطورية التي لم تُمنح الحكم الذاتي كانت تحكم وتراقب بشتى أنواع مختلفة، وكانت

نتيجة ظروف لا نتيجة خطة مرسومة باعتبارها مستعمرات خاضعة للتاج (كما في البحر الكاريبي وغرب إفريقيا مثلاً) أو بصورة غير مباشرة عبر حكّام محليين - كما كانت الحال في الأصل في الحكومات الهندية، وفيما بعد في حكومات مالي والمحميات في إفريقيا الاستوائية. في نطاق الثقة هذه كانت الدولة الهندية هي الأكثر سكاناً والأوسع مساحة، وكانت تحكم من قبل نائب للملك تابع للعرش باعتبارها إمبراطورية منفصلة. فقد كان هناك ثلاث مائة مليون هندي تحت مسؤولية بريطانيا منذ سنة 1858 إلى سنة 1947.

في سنة 1900 كان إنشاء إمبراطورية بريطانية لا تتضمن الهند شبيهاً بمنظر كريه ككراهية لندن بدون البرج، ولكن صوت الهند قد سُمع وهي تنادي بالحكم الذاتي وبالاستقلال التام. في سنة 1885 اجتمع أول كونغرس وطني هندي، وكان المجتمعون يمثلون وجهة النظر الغربية وكانوا من المعجبين ببريطانيا، ولكن أن يتولى الحكم فيهم بريطاني فإن ذلك يعني أن الحكم ما يزال أجنبياً. أما الاستقلال من خلال حالة نظام الدمينيون فيُعتبر هدفاً قابلاً للاستكمال في المستقبل. لقد قدمت بريطانيا للهند الوحدة والسلم الخارجي والداخلي، ثم مع التعاون الناشط مع الهنود الذين كوَّنوا في السابق مختلف الولايات. كما أقامت إدارة لا مثيل لها فوق جميع أراضي شبه القارة الهندية، وقد كان هذا الأمر ممكناً بفضل المزاوجة بين الأعراف الإنكليزية والهندية. ولكن الهند كانت مستغلة أيضاً وقد عُمل الشيء القليل من أجل الجماهير ومن أجل الفقراء. على الصعيد الاقتصادي كانت الهند في حالة تبعية تجاه بريطانيا. إن عظمة نظام «الراجا» البريطاني لم تؤدِّ أبداً إلى تهدئة الشكوك البريطانية في ما خص دور الراجات الذي قوي إلى حدٍّ بعيد بالعصيان الهندي سنة 1857. لقد وعى البريطانيون إلى أن حفنة «صغيرة» من الأجانب يحكمون ملايين الناس. فهل يوافق الشعب الهندي على هذا دائماً وأبداً؟

في سنة 1905 لخص عضو خطير في الجماعة الإنكليزية القلة التي تحكم الهند النظرة العامة لأولئك المسؤولين عن السياسة البريطانية في الهند بقوله: إن بريطانيا تحكم معتمدة على خُلقها المحب للعدالة والتسامح ومراعاة المشاعر الوطنية بانتباه، ولكنها تعتمد أيضاً على الحراب من أجل المحافظة على قوة الجنود البريطانيين بشكل ملائم في الهند وفي السيطرة المطلقة على البحر.

إن ضعفت بريطانيا فإن سيطرتها على الهند سوف تنتهي عبر ثورة ربما تساعد عليها دولة أجنبية معادية، هي في الاحتمال القوي روسيا. وكان هذا يُعتبر الكارثة الكبرى.

كان وزير المستعمرات الناشط جوزيف شمبرلين المنادي الرئيسي للقيام بحركة إمبراطورية بهدف وحدة أقوى في حملته الكبيرة من أجل الإصلاح الكبير «للتعرفة» الجمركية. وبين 1903 و1905 سعى لكي ينال الدعم البريطاني من أجل إقامة سوق إمبراطورية حمائية وتفضيلية اعتقد

أنها سوف تُمتِّن العلاقات الإمبراطورية، ولكن هذه «التعرفة» تسببت أيضاً برفع الأسعار على المواد الغذائية بالنسبة إلى الشعب البريطاني ففشل في الحصول على إجماع الوطن بأكمله. وبشكل مختلف فشلت أيضاً محاولة وضع نظام أكثر وحدة من أجل الدفاع عن الإمبراطورية. فدول الدومنيون التي تتمتع بحكم ذاتي لم تشأ أن تتخلى عن استقلالها، وهكذا كُتب على قضية الوحدة البريطانية أن تخسر. ولكن في الحقبة الممتدة من سنة 1900 إلى سنة 1945 بقيت الإمبراطورية البريطانية واقعاً أكيداً وملموساً، كما ظهر ذلك من الجهود المدهشة التي بُذلت في حربين عالميتين. إن التعاون بين بلدان الدومنيون والبلد الأم كان خياراً مرتكزاً على تنوع المؤسسات المتغيرة، فاقتصر على مواجهة وتلبية الاحتياجات الملحَّة المباشرة.

إن أبرز مظهر في وضع بريطانيا العالمي سنة 1900 هو الاختلاف بين مظهرها كقوة عالمية وواقعها الفعلي. فأي شخص ينظر إلى خارطة العام وفيها الإمبراطورية البريطانية ملونة بالأحمر، فإنه يعتقد تماماً أن بريطانيا تحكم العالم. ولم يكن الواقع هو هكذا.

أن أمن الجزر البريطانية وأمن الإمبراطورية قد تعلق بظروف ثلاثة: في أميركا الشمالية تعلق بالعلاقات السلمية الجيدة؛ وفي شرق آسيا بمساعدة حليف؛ وفي أوروبا تعلق أمن بريطانيا بتوازن القوى بين الدول القارية الكبرى. حتى مع وجود أسطول حربي واسع، لم تكن بريطانيا تستطيع الاستمرار في الاعتماد الكامل على قوتها الذاتية وعلى الحلفاء المؤقتين الذين تتفق مصالحهم الخاصة بصورة مؤقتة مع المصالح البريطانية في أية لحظة من لحظات الأزمة. كان هناك شعور واسع الانتشار بأن بريطانيا مرهقة ومتعبة وأن تغيُّراً في علاقاتها الخارجية هو أمر أساسي وحتمي. كان هناك أولئك الذين يحبذون التحالف مع ألمانيا، ولكن الألمان بدوا متقاعسين، وهم لم يروا أي مكسب في مساعدة بريطانيا ضد روسيا إلا إذا كانت بريطانيا مستعدة لدفع الثمن بتقاسم إمبراطوريتها مع الألمان. والتحالف لم يكن أبداً في الحسبان، والمحادثات من هذا النوع توقفت سنة 1902.

وكان آخرون يعتقدون أن السلوك الطبيعي والمحسوس بالنسبة إلى بريطانيا هو أن تحاول التقليل من عدد معارضيها المحتملين عبر العالم كله. وتحققت بداية ناجحة من أجل تذليل أية إمكانية صراع مع الولايات المتحدة. في الجانب البريطاني تم التخلي عن الاستعداد للدفاع عن المصالح البريطانية في أميركا بالقوة وخاصة ضد الولايات المتحدة إذا لزم الأمر مهما دعت الحاجة إلى ذلك في القرن الجديد. وأظهرت الحكومة البريطانية رغبتها بالوثوق في الولايات المتحدة بأن سمحت للأميركيين بالسيطرة على قناة بنما المستقبلية وذلك بسحب الأسطول البريطاني من البحر الكاريبي، وبترك دومنيون كندا عملياً بدون دفاع. ومن جانب الولايات المتحدة فإن الفكرة القائلة بأن ابتلاع كندا هو قدر الولايات المتحدة الصريح قد بهتت، وظلت

خطط للحرب تُرسم لمدة من الزمن من قبل العسكريين على جانبي الأطلسي. ولكن الحقائق السياسية كانت مختلفة تماماً. ففي القرن العشرين أصبح بالفعل من غير المقبول التفكير بأن تذهب بريطانيا والولايات المتحدة إلى الحرب ضد بعضهما البعض مجدداً.

وأنهت بريطانيا بنجاح مماثل خصومتها الاستعمارية الطويلة جداً مع فرنسا في أجزاء متعددة من العالم، وآخر مرة بدا من الممكن أن تذهب بريطانيا وفرنسا إلى الحرب من جديد كان في سنة 1898 كما كانت حالهما في مطلع القرن التاسع عشر. كان في فرنسا قليل من الحب لبريطانيا وبذات الوقت كانت بريطانيا تلاقي الإدانة المرة بخلال حرب جنوب إفريقيا، في حين كانت حكومة فرنسا قد جعلت هدفها الأول السيطرة على مراكش. وحدث في نيسان سنة 1904 أن أظهر ديكلاسي وزير خارجية فرنسا استعداده لكسب الدعم البريطاني وذلك بتسويته حبياً لجميع الخلافات الإمبريالية العالقة مع بريطانيا. وكانت تهديدات ألمانيا لفرنسا في سنة 1905 وما بعدها قد عملت على تحويل هذا الاتفاق إلى اتفاق يتضمن وعوداً بريطانية بالدعم ضد ألمانيا وإن لم يكن هناك تحالف في زمن السلم. وسميت هذه العلاقات الحميمة المتزايدة بين فرنسا وبريطانيا بالتفاهم الحبي.

وحاولت بريطانيا أن تصل إلى تسوية مع أعظم خصومها في المسرح العالمي، أي روسيا، ولكنها لم تنجح. فقد أدى احتلال روسيا لمنشوريا في الصين، والذي بدأ سنة 1900، إلى قلق الحكومة البريطانية. فقد كانت سوق الصين أمراً حيوياً لبريطانيا في مستقبل ازدهارها، ولم تكن بريطانيا قادرة على صدِّ روسيا ولا على الوثوق بها فعقد ت اتفاقاً مع اليابان في سنة 1902.

هذا الاتفاق يُعتبر معلماً على مرحلة بارزة في تاريخ الاستعمار الغربي. فمن أجل تقاسم المستعمرات وقعت الدول الأوروبية في منافسة وفي صراع بعضها ضد بعض، وإن لم تؤدِّ هذه المنافسة إلى حرب بينها حتى منتصف القرن التاسع عشر. كانت إفريقيا والصين هي الشعوب التي قُسِّمت أراضيها وهي التي عانت من دمار الحرب، وعمل الأوروبيون رغم التنافس الوحشي فيما بينهم في هذا الشأن. وفي هذه المرحلة الأخيرة من التوسع الاستعماري، ضمن إطار فرضية مشتركة بأن مصيرهم المحتوم هو فرض السيطرة الأوروبية على الشعوب الأخرى. والأمر الجديد يومئذ، ولأول مرة في القرن الجديد، أن تعقد دولة أوروبية حلفاً مع دولة آسيوية هي اليابان ضد دولة أوروبية أخرى هي روسيا.

في الشرق الأوسط قررت بريطانيا بعزم مواجهة روسيا للدفاع عن المصالح الإقليمية التي كانت، قبل بدء عصر النفط تماماً، استراتيجية إلى حدٍّ بعيد: إن الطريق إلى الهند تمر عبر الإمبراطورية العثمانية وعبر فارس وعبر أفغانستان البلد الذي تعترضه الجبال. كانت الهند أكبر مملكة وكانت جوهرة الإمبراطورية البريطانية، وكانت روسيا القيصرية حسب الاعتقاد البريطاني

شديدة الرغبة في إخراج بريطانيا من الهند، وتحاول الحلول محل بريطانيا كأعظم قوة مسيطرة في جنوب آسيا. إن الدفاع عن الهند والدفاع عن السيطرة البريطانية الخاصة في جنوب آسيا كان الهدف الأول للسياسة البريطانية في القرن التاسع عشر، وظل كذلك في القرن الجديد.

ولكن أصبح من الصعب جداً الدفاع عن الدويلات «الحاجزة» التي تُبقي روسيا بعيدة عن الأراضي الكلاسيكية التي تشكل طريقاً إلى الهند. فقد أعرضت الإمبراطورية العثمانية، التي كانت في بادئ الأمر خاضعة للنفوذ البريطاني، عن بريطانيا ولم تستطع أية حكومة بريطانية بسهولة التوصل إلى الدفاع عن إمبراطورية كانت تحكم حكم السلطان عبد الحميد، والتي «أدينت» بمذبحة المسيحيين الأرمن الذين لا حول لهم ولا قوة في آسيا الوسطى. وبذات الوقت ازداد النفوذ الروسي في فارس وتقدم على النفوذ البريطاني [3].

في سنة 1904 حدث تغير مأساوي. فقد غطست روسيا في حرب مع اليابان من أجل الصين، وبدا ضعفهما العسكري واضحاً للعالم. واحتاجت روسيا القيصرية إلى سنوات يائسة من السلم بعد سنة 1905 لتستعيد قوتها، ووجد وزير خارجية بريطانيا السير إدوار غري الروس أكثر استعداداً في سنة 1907 للتوصل إلى اتفاق مع بريطانيا من أجل الاتفاق على تقاسم مناطق نفوذهم ومصالحهم في الشرق الأوسط مع بريطانيا. ولكن غري اعتقد أن هذا الاتفاق هو مجرد هدنة مؤقتة.

لقد ارتكز الأمن البريطاني في أوروبا على توازن فعلي بين القوى الموجودة في القارة، وكان هذا التوازن سياسة تقليدية التزمت بها بريطانيا في القارة حتى لا تسعى أية دولة إلى السيطرة المنفردة على القارة الأوروبية. وبعد هزيمة نابليون بدا أنه لا توجد إمكانية جدية لدولة منفردة لكي تتستر على مثل هذه المطامح أو أن تعمل على تحقيقها، ولكن في سنة 1905 بدأت الشكوك تزداد حول هذا الشرط الأساسي للسلام من حيث بقائه وديمومته. فمطامع ألمانيا في خططها من أجل التوسع البحري بدت جدية وملحوظة. إن ردة فعل ألمانيا الاعتدائية في سنة 1905 تجاه الصفقة الإنكليزية - الفرنسية حول مراكش أثارت مخاوف خطيرة من أن تكون ألمانيا تعد لحرب

(3) إن بريطانيا من أجل السيطرة الاستعمارية على ممتلكات السلطنة العثمانية وعلى أراضي فارس هي التي حرَّضت زعماء الأرمن في كل من تركيا وإيران وأمدَّتهم بالسلاح والمال من أجل الثورة على السلطان العثماني، وبالتالي هي التي تسبَّبت مباشرةً بتذبيح الأرمن لتوجد من ذلك ذريعة تبرر لها أمام الرأي العام الدولي التدخل في السلطنة العثمانية بشتى الوسائل. علماً بأن بريطانيا لم تتورع بذات الوقت عن التغاضي عن ذبح «البوير» وهم من المستوطنين الهولنديين المسيحيين في جنوب إفريقيا من أجل استعمارها، مع العلم أن جنوب إفريقيا لم تكن عن طريق الهند مباشرة، والمؤلف هو بريطاني - منحاز تماماً (المترجم).

جديدة ضد فرنسا، ومن سنة 1905 إلى سنة 1914 كان الشعار الذهبي للسياسة البريطانية التخطيط للمحافظة على السلام، ولكن في مطلق الأحوال تفادي تمكين ألمانيا من التفوق والسيطرة على القارة عبر انتصار ألمانيا على فرنسا الضعيفة جداً.

وتمشياً مع هذا كانت سياسة بريطانيا تجاه ألمانيا سلمية، وكان احتمال مساعدتها تحقيق بعض مطامحها الاستعمارية ممكناً شرط أن تلتزم بالسلم. ولكن بريطانيا أنذرت ألمانيا أنها إذا اختارت مهاجمة فرنسا لأي سبب من أجل السيطرة على القارة الأوروبية فليس لها أن تعتمد حياد بريطانيا، حتى ولو لم تكن بريطانيا بنفسها معرضة للهجوم بصورة مباشرة. ولم تكن الوزارة البريطانية الليبرالية من سنة 1906 إلى سنة 1914 موحدة الرأي، وإن كانت سياسة غرّي بالتقرب من فرنسا هي التي سادت في النهاية. وكان العديد من الوزراء الليبراليين أكثر كرهاً لروسيا منهم لألمانيا. فقد كانوا يفضِّلون السلم على أي شيء وكذلك لم يكونوا يرون أي مبرر للحرب مع ألمانيا أو غيرها. والتزم غرّي طريقه في بناء حاجز ضد تهديدات ألمانيا يعاونه في ذلك رئيسان للوزارة في تلك الحقبة هما كمبل بنرمان وأسكيت وعدد قليل من الوزراء. وفي محادثات سرية بين الأركان الفرنسيين والإنكليز، تم وضع خطط عسكرية بعد الأزمة المراكشية الثانية في سنة 1911 تقضي بإنزال جيش بريطاني قوامه 150 ألف رجل في فرنسا إن هاجمت ألمانيا فرنسا. وبذات الوقت استمر غرّي في التركيز على أن فرنسا يجب أن لا تعتمد على الإنكليز ما دام لم يقم بينهما تحالف رسمي. لقد كانت سياسة غرّي سياسة عجيبة أملتها من جهة الخلافات بين زملائه الوزراء، ومن جهة أخرى رغبة غرّي نفسه لعب دور الوسيط في الخلافات الحالية والمستقبلية. هذا التوفيق بين «التحالف» وبين «حرية التصرف» عمل في الواقع بنجاح جيد قبيل اندلاع حرب 1914.

لقد ساهم غرّي بشكل ملحوظ في تهدئة أوروبا خلال الأزمة البوسنية التي وقعت سنة 1909 وفي التعاون مع ألمانيا بخلال حروب البلقان التي وقعت سنة 1912 و1913 من أجل المحافظة على السلم الأوروبي.

والحذر من النوايا الألمانية ظل يكبر في بريطانيا منذ سنة 1910. ففي ذهن الشعب ارتبط هذا الحذر في توسيع الأسطول الألماني الحربي، ولم تؤدِّ الجهود من أجل ترسيخ السلم - التي منها زيارة وزير الحربية البريطاني ريتشارد هلدان إلى برلين من أجل هذه الغاية في مطلع 1912 وكذلك مناداة ونستون تشرشل لورد البحرية الأول من أجل سلم بحري في سنة 1913 - إلى أية نتيجة. بالمقابل طلب الوزراء الألمان من بريطانيا عدم فعل أي شيء، وطلبوا منها الوعد أن تبقى على الحياد إن غزت ألمانيا فرنسا. وكان الألمان يعلمون بأن مصالح بريطانيا الخاصة يقضي عليها الوقوف إلى جانب فرنسا إن وجدت فرنسا نفسها مهاجمة من قبل الآلة العسكرية الألمانية المتفوقة عدداً. هذا التهديد، أكثر من التحدي الألماني البحري، هو الذي كان يحرك السياسة البريطانية.

وكما رسم غرّي في سنة 1912، لم تكن بريطانيا معرضة لأي خطر يحملها على دخول أي حرب «ما لم تكن هنالك دولة أو مجموعة دول تسعى إلى تحقيق مطامح... كمطامح السياسة النابوليونية».

كانت الحكومة البريطانية تعلم أنها تمتلك الموارد التي تمكّنها من الاحتفاظ بالتفوق على أية زيادة تقوم بها ألمانيا في بناء أسطولها البحري. في سنة 1914 كانت بريطانيا تمتلك عشرين سفينة حربية جديدة متفوقة من نوع دريدنوت، في حين كانت ألمانيا تمتلك ثلاث عشر سفينة فقط. وفيما خص السفن الحربية القديمة كان تفوق بريطانيا أكبر بكثير: فقد كانت تمتلك 26 سفينة في حين تمتلك ألمانيا 12 سفينة. وبالتنسيق مع فرنسا تم تجميع هذا الأسطول في المياه الإقليمية تاركة حماية المتوسط للأسطول الفرنسي، كان تفوق بريطانيا البحري على ألمانيا مؤمَّناً كما أن علاقاتها مع فرنسا قوية بشكل ملحوظ.

ورغم ذلك، وبذات الوقت من أجل إقناع ألمانيا بنوايا بريطانيا الطيبة، عقد غرّي معها اتفاقين في سنة 1913 و1914. كان الاتفاق الأول مشكوكاً به تقريباً ويقضي بقسمة مستعمرتين برتغاليتين في إفريقيا وهما موزمبيق وأنغولا، مما يتيح لألمانيا أخذ إحداهما على أن تختار البرتغال أيهما تعطي لألمانيا منهما. والاتفاق الثاني ساعد ألمانيا على تحقيق الخطط لاستكمال الأقسام الأخيرة من مشروع خط برلين - بغداد للسكك الحديدة وبالتالي تسهيل الدخول التجاري الألماني إلى آسيا الصغرى وإلى ميزوبوتانيا، وقد تم الاتفاق عشية اندلاع الحرب في أوروبا. وحاول غرّي أن يسلك طريقاً وسطاً صعباً. لقد واجه الخطر الروسي باتفاقات جرب سنة 1907، في حين كان سلفه في وزارة الخارجية اللورد لانسدون قد أزال المنافسة الاستعمارية مع فرنسا سنة 1904 باتفاق شامل. ولكن بريطانيا كانت تؤمن دائماً بأن الاتفاقات مع روسيا - بخلاف الاتفاق مع فرنسا - لن تسمح بأكثر من فرصة لأخذ نَفَس من الضغط عليها الذي لا يرحم. إضافة إلى ذلك، وفي كل اتفاق من هذه الاتفاقات المعمولة لحماية الإمبراطورية البريطانية، كان هنالك ثمن كانت الحكومة البريطانية تفضِّل أن لا تدفعه. فمن أجل حماية حصتها الضخمة في الصين عقدت بريطانيا اتفاقاً مع اليابان في سنة 1902 وافقت فيه على اعتداء اليابان على كوريا وعلى جعل الحرب في شرقي آسيا - ضد روسيا - أكثر احتمالاً. وبعد انتصار اليابان على روسيا سنة 1904-1905 شرعت اليابان في العمل على السيطرة على الصين، عندها تم الاتفاق مع فرنسا حول مراكش وحول مصر في سنة 1904 والذي عُقد من أجل ردع ألمانيا. وكانت بريطانيا تفضِّل طمأنة ألمانيا بالسماح لها بحصة في مراكش ولكن الفرنسيين رفضوا ذلك، وعندها ربحت بريطانيا مرة أخرى هدفها الاستعماري بالسيطرة على مصر وذلك على حساب زيادة التوتر في أوروبا. إن أهم مَثَل صارخ على تصميم بريطانيا على حماية إمبراطوريتها على حساب التوتر الدولي هو اتفاقها مع روسيا، وبنتيجة هذا

الاتفاق مع روسيا سنة 1907 لتقاسم مناطق النفوذ في الشرق الأوسط، عرف السير إدوار غـرّي وزيـر الخارجية البريطاني أن الألمان سوف يعرفون أنهم مطوَّقون من كل جانب.

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا عمدت بريطانيا إلى محاربة ألمانيا سـنة 1914، وهـي تعلـم أن روسيا سوف تظل تُعتبر، منذ ما بعد سنة 1907 وإلى الوقت الحاضر، الخطر الرئيسي الذي يتهـدد قلب الإمبراطورية البريطانية في آسيا؟ الجواب: لم يكـن هنالـك صراع مبـاشر عـلى الأراضي بـين ألمانيـا وبريطانيا، ولم يكن هناك صراع على منـاطق النفـوذ لم يكـن قـابلاً للتسـوية. لـيس مـن السـهل الآن الجواب على هذا السؤال، ولكن كانت هناك إشارات فيما كتبه غرّي وقاله. الاتفـاق مـع روسـيا بـدلاً من معاداتها يعطينا الوقت، وإذا نظرنـا إلى المسـتقبل: كيـف يمكـن لبريطانيـا الاحتفـاظ بموقعهـا في أوروبا كدولة عظمى بأفضل من هذا؟ لا شك أنها كانت ترغـب في المحافظـة عـلى السـلم في أوروبـا، ولكن غرّي خاف أن تواجه بريطانيا في أوروبا تركيبة من الدول الأوروبية المتحالفة ضدها، هـذا عـلى الرغم من حذره من أن تصبح بريطانيا مدينة أو تابعة لألمانيا.

إن عدم ثقة بريطانيا بألمانيا يعود إلى حقبة حكم الملـك إدوار. فـالقيصر الألمـاني كـان يُعتـبر انفعالياً وغير مستقر على رأي. وكان الصناعيون الألمان ينافسون الصناعيين البريطانيين عبر العالم كلـه. لا شك أن ألمانيا كانت سوقاً ممتازة للبضائع البريطانية، وهذا أمر كان من المفروغ منه أي المسلمات. وفوق كل ذلك، لقد كان لبناء ألمانيا لأسطول ألماني قوي وقعٌ شديد في عامة الشـعب البريطـاني. وكـما لخَّص الأمر سير أري كرو، وهو عضوٌ رئـيسي في وزارة الخارجيـة في سـنة 1907: إن ألمانيـا المعاديـة لم تأخذ في الاعتبار «القواعد الأساسية في التعامل الشريف والمستقيم» وبريطانيـا عليهـا أن تـدافع عـن موقعها في العالم وعن تفوق أسطولها وعن التوازن الأوروبي. لا شك أنـه كـان هنـاك آخـرون يأسـفون لكره ألمانيا ومن بينهم أصحاب المصارف والصناعيون وبعض الساسة والكثير من عامة الشعب الـذين كانوا يفضلون الجرمان «النظيفين» على جيرانهم اللاتين أصحاب الأدبيات المفترض حقارتها ومغاسلهم المعيبة.

إن روسيا القيصرية الاستبدادية وما ترتكبه من تجاوزات على حقوق الإنسان بلغت الـذروة، وكانت تعتبر واحدة من الدول الأوروبية التي لم تكتفِ فقط بتهديد بريطانيـا في آسـيا بـل إنهـا عـلى الأقل لا تشارك بريطانيا في مُثُلها وفي احترامها لحقوق الإنسان.

لو لم يكن غرّي يشارك الناس بغضهم لألمانيا، كما كان يعتقد أنه من الضروري المحافظة على التفاهم مع فرنسا وتقويته باعتباره الهدف الأول للسياسة البريطانية في أوروبا. وكـان يأمـل بكسـب نوع من التأثير على السياسة الفرنسية كمقابل لدعم فرنسا ضد مطالب ألمانيا غير المعقولة. ولم يكـن يأمل بممارسة مثل هذا التأثير على السياسة الألمانيـة ولكنـه بالمقابـل كـان يسـتطيع ممارسـة التـأثير القليـل عـلى السياسـة الفرنسـية. ولكنـه كـان مـن دعـائم سياسـة غـرّي أن علاقـات الصـداقة مـع

ألمانيا يجب أن لا تتم على حساب فرنسا. وفي النهاية إن هذا يعني أن بريطانيا كانت تتأثر أكثر بالأهداف الفرنسية أكثر من غيرها من الدول المحيطة. وعلى سبيل المثال من أجل إرضاء فرنسا وروسيا في سنة 1914، وافق غرّي على المحادثات الإنكليزية - الروسية البحرية التي أثارت، من غير لزوم ولكن بشكل بالغ، المزيد من مخاوف ألمانيا من تطويقها. وعشية 1914 قيّم هذا العارف غرّي بوعي بالغ المخاوف الألمانية فقال: «الحقيقة أنه بينما كانت الحكومة الألمانية في السابق تكنّ نوايا عدوانية... فإنها اليوم وبحق خائفة من الاستعدادات العسكرية في روسيا ومن الزيادة المضطردة في قواها العسكرية وبصوة خاصة من عزمها بناء سكك حديدية تتقاطع عند حدود ألمانيا بناءً على طلب من الحكومة الفرنسية وبأموال فرنسية».

من أجل كل هذه المعطيات عندما وقعت الأزمة في تموز سنة 1914، فإن جهود غرّي في التوسط - ولأنها كانت محدودة بإلزامات مسبقة - بدت غير مجدية.

في عشية الحرب الكبرى كان المشكلة الجدية التي تواجه الحكومة البريطانية داخلية وليست خارجية. كانت المشكلة هي الحفاظ على وحدة المملكة المتحدة. إن إيرلندا كانت مقتل بريطانيا (عقب أخيل) وكانت الحكومات البريطانية قليلة الجهد من أجل إرضاء المشاعر الإيرلندية القومية المطالبة بالانفصال أو بالاستقلال الذاتي على الأقل. إن مشاكل إيرلندا استمرت تجرجر حتى بعد انتخابات ديسمبر سنة 1910، والآن أجبر تراجع حظوظ الليبراليين أسكيت على التعاون البالغ والناشط مع الحزب الوطني الإيرلندي في مجلس العموم.

ولم تكن هي المرة الأولى التي يمسك فيها الإيرلنديون ميزان السلطة البرلمانية. لقد قضى الليبراليون بمساعدة الوطنيين الإيرلنديين على مستقبلهم حين أجروا إصلاحات في مجلس اللوردات.

وكان أسكيت بالمقابل قد تعهد بمنح إيرلندا الاستقلال الذاتي. وفي نيسان سنة 1912 قدم إلى مجلس العموم قانون الحكم الذاتي. وقرر المناضلون البروتستانت في أولستر، الأقوياء في شمال إيرلندا، تعطيل هذا القانون أو على الأقل طلب الانفصال. وقررت حركة «سن فن»، وهي حركة إيرلندية جمهورية، قررت هي أيضاً الحفاظ على وحدة إيرلندا. وأعد الطرفان جيوشاً خاصة كانت تهدد، في عشية حرب 1914، بإغراق قسم من المملكة المتحدة في حرب أهلية. وأدى اندلاع الحرب إلى إعطاء أسكيت فرصة تأجيل المواجهات في إيرلندا. وقامت النساء المطالبات بحق الانتخاب بمظاهرة صخمة تطالب بحق الانتخاب للمرأة، وأضاف هذا إلى قلق الصناعيين بحيث وصلت إيرلندا إلى حافة الحرب الأهلية وظهرت بريطانيا بمظهر الضياع. لقد كانت الحالة ميؤوسة، ورغم ذلك دخلت بريطانيا المتحدة وإمبراطوريتها الحرب الكبرى سنة 1914.

بروز الولايات المتحدة كقوة عالمية

إن بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى بخلال منتصف القرن العشرين هو أهم تغير بارز في التاريخ الحديث. إن وضع الاقتصاد الأميركي وقرار أميركا التدخل أينما كان، وبأي شكل كان في أية بقعة من العالم، قد أثَّر بعمق في كل قارة. لقد أثرت الولايات المتحدة تأثيراً لم يتح لأية دولة أخرى بمفردها أن تمارسه من قبل، والشيء الملفت أن هذا الأثر البالغ في العالم هو حديث جداً وقلَّما سبق أن وقع قبل مطلع هذا القرن. فيكف استطاعت التوصل إلى هذا وأين تكمن جذور قوة أميركا العالمية؟

إن نمو السكان ونمو الإنتاج الصناعي والزراعي في الولايات المتحدة هما مظهران بارزان. إن نموها المتتابع خلال الأزمة الدستورية في القرن العشرين متجاوزة بذلك أزمتين في منتصف عقد 1870 وفي منتصف عقد 1890، إضافة إلى تغلُّبها على الأزمة الشديدة لعقد 1930، كل ذلك يُعتبر من العجائب الاقتصادية في العصر الحديث. كان هناك وعي معاصر لحظ أميركا السعيد، والنمو كان متوقعاً وبآن واحد يعتبر طريق أميركا الوحيد. وعندما نقارن نمو السكان في الولايات المتحدة مع نمو السكان في دول أوروبا الكبرى نرى بوضوح كيف كان هذا الانتقال مفاجئاً نسبياً في الولايات المتحدة في أيامنا لمن كان عملاقاً في الماضي. في سنة 1880 كان عدد سكان الولايات المتحدة يقارب عدد سكان ألمانيا وفي سنة 1890، ازداد عدد سكان الولايات المتحدة خمسة ملايين عن عدد سكان ألمانيا بذات الوقت، وبهذا - أي في السكان - وقفت أميركا في صف ذات العصبة من الدول التي هي الأكثر عدد سكان في أوروبا. ولكن منذ ذلك الحين يعتبر تجاوز الولايات المتحدة السريع للدول الأخرى سبباً أساسياً من أسباب بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى.

عدد السكان				
	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩٢٠	١٩٣٠
الولايات المتحدة	٥٠,٢	٨٩,٤	١١٨,١	١٣٨,٤
ألمانيا	٤٥,٢	٥٦,٤	٥٩,٢	٦٤,٣

هنالك عامل أساسي في هذا النمو السكاني يعتبر حدثاً آخر في العالم الجديد، هو ضخامة معدل الهجرة من أوروبا. لقد هاجرت كتلة كبيرة من البشر يدفعها الفقر والأمل بحياة أفضل وتدفقت نحو الولايات المتحدة بنسبة أكثر من 13مليون بين 1900 و1914 فقط، وكان معظمهم من الفلاحين من أوروبا الوسطى والجنوبية. واستقر معظم هؤلاء المهاجرين الجدد (لتمييزهم عن المهاجرين القدماء من بريطانيا وإيرلندا وألمانيا واسكندنافيا)، استقروا في المدن التي اختاروها لينضموا إلى مواطنين من بلدهم الذين تجمعوا في المدن ووجدوا عملاً صناعياً لا يتطلب مهارة. وساعد المهاجرون بشكل واضح في ضخامة المدن الكبرى ونشطوا التوسع الاقتصادي وساعدوا على تنشيط السوق التي كانت من مميزات أميركا في القرن العشرين. من أصل هذه الملايين الثلاثة عشر، كان مليون يهودي هربوا من مذابح روسيا الإمبراطورية، فساعدوا على جعل نيويورك واحدة من أكبر مراكز صناعة الثياب في أميركا.

إن تنوع الثقافة في الولايات المتحدة واختلاف المجموعات الغربية من الغرب ومن الشرق وكذلك كثرة أعداد المهاجرين، كل ذلك يعتبر من بين مميزات أميركا الوحيدة من حيث نموها القومي. إن أميركا، كما وصفها أحد المؤرخين، هي على الأقل «طبخة مخلوطة». فالتزاوج والانتماء المشترك لم يعطل بسرعة الفروقات القومية الأصلية، كما هي الحال في «شوربة الخضار». الجميع سواء. إن اندماج الشعوب من كل منشأ قومي وديني تم بفضل الحقبة الطويلة، ثم إن صهر هذه الأعراق السوداء والبيضاء في مجموعة وطنية وفّر قوة قوية جداً تغلبت على الفروقات القومية والعرقية وتغلبت على الصراع.

في القرن العشرين كانت التجارب المشتركة بخلال حربين عالميتين ذات تأثيرات قوية خلقت المزيد من التسامح والتقبُّل المتبادل، وهما مظهران من أبرز المظاهر في الولايات المتحدة في تاريخ العالم.

ساعد المهاجرون بشكل ضخم في حيوية الولايات المتحدة، فهم بدأوا من لا شيء فحصلوا وحصلت ذريتهم على مهارات جديدة وعلى ثقافة. إن الولايات المتحدة هي البلد حيث تؤثر حالة الوضع الاجتماعي للآباء أقل تأثير في العالم الغربي، وبمقدار ما يعني الأمر السود لا يعتبر تعميم القاعدة صحيحاً. قبل سنة 1868، فكَّر بعض الذين وضعوا التعديل الرابع عشر للدستور في حماية

حقوق السود. صرَّح التعديل أن الأميركيين يتمتعون بحقوق متساوية وبالمساواة أمام القانون، ونص بصورة خاصة على أن مطلق ولاية لا تستطيع «حرمان أي شخص من حياته ومن حريته ومن ملكيته، من دون محاكمة أصولية وفقاً للقانون». ورغم ذلك، ومن أجل حماية الحقوق المدنية للسود، فإن التعديل الرابع عشر بدا عديم الجدوى لأنه لم ينفذ بالقوة، بل استعمل بدلاً من ذلك من قبل الصناعيين الصاعدين وأصحاب المال لجمع الثروات الأضخم وللنفوذ من خلال الاندماج والاتحاد.

إن توزيع الأعمار لدى المهاجرين وميلهم إلى تكوين عائلات كبيرة ساعد في زيادة عددهم على عدد الأميركيين بالولادة، وجعل تزايد عدد السكان عند مستوى لا يمكن احتماله. إن أميركا هي، في الواقع، وفي صورتها الخاصة بلد شاب يجدد نفسه في كل وقت. في نهاية القرن كانت الولايات المتحدة قد انتهت من تخطي أزمة سنة 1890 يحدوها الأمل المتفائل بالتمام عند نهاية القرن، وبأنها على عتبة توسع اقتصادي وتجميع الثروة. وفيما بين 1890 و1914 تضاعف الإنتاج الصناعي مرتين تقريباً وتجاوز الزراعة باعتبارها المصدر الرئيسي للثروة القومية. إن أميركا التقليدية كانت وطناً للمزارعين وللحرفيين ولصغار رجال الأعمال، وأميركا القرن العشرين كانت صناعية بشكل غالب مع نمو المدن والسكك الحديدية التي تربط الوسط الغربي الصناعي بالشرق. كانت الصناعة هي المسيطرة بشكل متزايد من خلال الشركات العملاقة أمثال جون د.روكفلر ستندر أويل كومبني أو تروست ج.بيربونط مورغن، وإن كانت مؤسسات الأعمال الصغرى مستمرة أيضاً. إن تزايد السكان السريع وافتتاح أراضٍ بِكْر في الغرب جعل من الممكن، وبآن واحد، للإنتاج الزراعي أن ينمو بشكل كبير رغم تدفق السكان نحو المدن. إن زيادة هذا المنتوج كانت أكثر من كافية لإطعام سكان أميركا المتزايدين وإبقاء ما يكفي للتصدير، وأصبح تعليب اللحوم وتعليب الأطعمة صناعة مهمة قائمة بذاتها. إن هذه القارة الواسعة التي هي الولايات المتحدة كانت مباركة بشكل غريب في كل مواردها: أرض خصبة، غابات، فحم حجري، حديد، نفط. وأدى نمو كل هذه المواد بنجاح إلى إعطاء النشاط للنمو الاقتصادي الأميركي بحيث لم يكن لأية دولة أوروبية القدرة على مساواتها، ومكَّن الأميركيين من أن يكونوا أقل تبعية في وارداتهم أو صادراتهم من أية دولة غربية أخرى متقدمة. وفي مطلع القرن العشرين وسَّع رجال الأعمال رغم كل شيء صادرات أميركا، بحيث وصلت إلى أوروبا الصناعية باعتبار أن هذا الأمر تأمين ضروري ضد تخمة السوق المحلية، وإن كانت هذه الصادرات تشكل نسبة صغيرة من مجمل إنتاج أميركا الذي كان محمياً في الداخل بتعرفة عالية جداً.

في مطلع القرن العشرين كان استخدام الكهرباء كمصدر جديد للطاقة يقدم دفعة جديدة إلى الأمام، والآلات الكهربائية مع السيارات (هنري فورد وحده أنتج 125 ألف سيارة في سنة 1913

مما يعادل نصف إنتاج الأمة بأكمله) شكلت صناعات جديدة أمَّنت لأميركا الزعامة باعتبارها القوة الصناعية الأولى في العالم.

ولم يتم تقدم أميركا العاصف بدون توترات سياسية واجتماعية قاسية، وكان هذا الأمر هو الوجه الآخر المناقض للتفاؤل المعبَّر عنه في نهاية القرن التاسع عشر في مواجهة المستقبل. وأخذ الشعب يتساءل: مَن هو الذي سيملك السيطرة على مصائر الولايات المتحدة؟ هل هي الأجيال الجديدة من رجال المال الأغنياء والناجحين ورجال الأعمال؟ أليس هو نفوذهم الذي شكَّل السبب الرئيسي لفساد الحكومة التي لن تكون حكومة من أجل الشعب ومن الشعب بل لخير الصناعة والأعمال؟ إن التفاوت بين الغني والفقير بدا آخذاً في الاتساع عندما أخذت عائلات الأغنياء أمثال فاندربيلت ومورغن وروكفلر وهريمان تعرض ثرواتها.

إن المزارعين في الغرب الأميركي كانوا معرَّضين لتغيُّرات الفصول وكذلك لارتفاع وهبوط أسعار الحبوب في العالم، والموسم الجيد قد يدفع بالأسعار نزولاً. ورأى المزارعون أن السبب في خسائرهم يعود إلى ارتفاع الفائدة التي يتعين عليهم دفعها على القروض التي يحتاجونها، أما السبب في نظرهم فهو الحكومة التي يسيطر عليها الشرق الصناعي. وبقي الجنوب من الولايات المتحدة راكداً نسبياً وغير قادر على تنويع زراعته وذلك بعد أن هبطت أسعار القطن في العالم كله، فلم يعد القطن يعطي منتجيه نفس الأرباح التي كان يعطيها قبل الحرب الأهلية.

إن العمال الأميركيين في المناجم والمصانع حاولوا تنظيم أنفسهم أيضاً لمواجهة تسلط رجال الأعمال المتزايد، ونمت الاشتراكية كقوة سياسية في الولايات المتحدة كما نمت في أوروبا بخلال القرن التاسع عشر. وأقامت فترة قصيرة بعد 1872 قيادةُ أركان الأممية الدولية الأولى الماركسية في نيويورك، ولكن حزب العمل الاشتراكي لم يستطع أن يشكِّل لنفسه قوة سياسية جديدة. وفي مطلع القرن العشرين وتحت زعامة أوجين ف.دبس الساحر، حاول الحزب الاجتماعي الديمقراطي أن يستميل عمال النقابات إلى الأهداف السياسية بدلاً من الأهداف الاقتصادية ولكنه لم يكسب على الصعيد الوطني، وإن كان دبس عندما ترشح للرئاسة قد جمع حوالي 900.000 صوت. وعندها توسعت نقابات العمال، فقد كانت بقيادة رجل مثل سامؤيل غومبرس الذي رفض الاشتراكية السياسية باعتبارها طوباوية واعتبر نفسه وأتباعه رجالاً عمليين يسعون إلى تحسين الأجور وشروط يوم العمل بدون النظر إلى خلفيات مسبقة. في سنة 1886 نظمت نقابات العمال «اتحاد العمل الأميركي» ولكنها وجدت في سنة 1890 أن نضال الاتحاد لا يستطيع أن ينجح ضد أرباب العمل المسنودين من الحكومة الفدرالية. وكان لا بد من إحراز بعض النجاحات من أجل مواجهة هذا الضعف، وذلك بالحد تدريجياً من ساعات العمل القصوى وكذلك استخدام الأطفال في العمل.

عندما أصبح ثيودور روزفلت رئيساً للولايات المتحدة أظهر مزيداً من التعاطف مع العمال.

فالإضرابات على الصعيد القومي مثل إضراب عمال المناجم في بنسلفانيا سنة 1902 لم تحلها الحكومة الفدرالية بالانحياز إلى أرباب العمل، بل تدخل الرئيس روزفلت ورفض دعم أصحاب المناجم الذين اضطروا إلى رفع الأجور. وتميز عمل روزفلت بأنه وجه من أوجه عقلية جديدة عُرفت بالإجماع بأنها «حركة تقدمية».

ولكن وجهة نظر روزفلت لم تلقَ قبولاً من كل الولايات التي احتفظت لنفسها بحقوقها الواسعة المقررة في الدستور. في سنة 1903 و1904 جنَّد حاكم ولاية كولورادو الميليشيا وألقى القبض على زعماء النقابات المضربين في مناجم النحاس وقمع الإضرابات بالعنف وبإراقة الدماء، وهو في كل ذلك كان مدعوماً من قبل المحكمة العليا. وسُجن غومبرز من قبل المحاكم الفدرالية عقب إضراب آخر واعتُبر محرضاً خطيراً داعياً إلى مخالفة القانون. في مواجهة هجوم أرباب العمل ومع المحاكم التي يسيطر عليها أرباب العمل والحكومات المحلية لم يكن روزفلت يستطيع عمل الشيء الكثير، وإن كان اتحاد العمل الأميركي قد ازداد عدداً من نصف مليون إلى مليونين من الأعضاء في سنة 1914 إلا أنه قلما كان يستطيع الثبات في المواجهة. وحده الازدهار الاقتصادي الذي سبَّبته الحرب الكبرى والحاجة إلى اليد العاملة مكَّن النقابات المعتدلة من أن تلقى قبولاً وأن تفاوض من أجل شروط أفضل للعمال، ولكن جماهير العمال غير الماهرين والسود ظلوا في معظمهم خارج النقابات. إن نجاحات اتحاد العمل الأميركي قد تمَّت بصورة رئيسية باسم اتحادات الحرفيين المهرة ونصف المهرة.

وبعد الأزمة بخلال عقد 1880 ونصف عقد 1890 أصبح المزارعون، الذين كانوا قوة رئيسية وراء التحدي المتزايد لسيطرة رجال الأعمال في الشرق الأميركي، هادئين ساكنين.

من سنة 1897 إلى سنة 1914 تمتع المزارعون «بعصر ذهبي» قصير من الازدهار، فقد ازدادت أسعار المحاصيل الضعفين بخلال تلك الحقبة.

وإذا نظرنا إلى الولايات المتحدة الأميركية ككل، فإن التعميم الصحيح الوحيد هو أن المشاكل التي فرضت نفسها على وعي الشعب كانت تختلف بشكل كبير من منطقة إلى منطقة، وكذلك تجاوب أهل الحكم في أية ولاية من الولاسات. وعلى هذا، وبخلاف ما فعله حكَّام ولاية كولورادو، فإن حاكم ولاية وسكانسن روبرت م.لافولت أجرى عدة إصلاحات عملية في ولايته، وكذلك فعل ودرو ولسن بعد أن أصبح حاكماً لولاية نيوجرسي في سنة 1911.

إن كلمة «تقدمي» أصبحت نعتاً فضفاضاً يدل قليلاً على أكثر من الاهتمام بمختلف أنواع الأمراض التي تحدق بالمجتمع الأميركي وبالسياسة وبخلال سنوات التغيُّر السريع، وتدل على الرغبة في معالجة أي من هذه الأمراض التي يحسّ أي فرد تقدمي أنها هي الأكثر ضرراً. وتم التشهير بهذه الأمراض من قبل جيل جديد من الصحفيين الذين ارتضوا بفخر أن يُطلق نعت معين

عـلى عملهـم هـو «المُكريكـر» أو «المشـهّرون». وكانـت أهـدافهم متنوعـة منهـا: الفسـاد السـياسي، والتفاوت في الثروة، وخضوع السياسيين لكبار رجال الأعمال. كان هؤلاء الصحفيون يستقصون معظم مظاهر الحياة الأميركية، وقد هاجموا عقيدة الحريـة التـي تتـيح للمقـاولين الجشـعين تطـوير أميركـا بالثمن الكبير جداً، وأكدوا كثيراً على تقويض الديمقراطية، وأثبتـوا الحاجـة إلى حكومـة تـنظم أكـثر لا أقل.

وفي السياسة المحلية كانت سلطات الـرئيس محـدودة بحقـوق مجـلسي الكـونغرس (النـواب والشيوخ) وبحقوق المحكمة العليا، وهي الحكم النهائي في أي نزاع حول الحقوق الدسـتورية. والشيء الذي حققه فعلاً الرئيس ثيودور روزفلت ومن بعده الرئيس الأكثر محافظة وليم هوارد تافت ثم من بعده الديمقراطي ويدرو ولسن في مجال التشريع، هو أقل أهمية من كون الرئاسة قد تزعمت توجهاً إصلاحياً ومن ثم ساعدت على تغير مناخ الرأي العام الأمـيركي. وانـتصر التقـدميون في تحريـر قـوانين عمل الأطفال في أكثر من أربعين ولاية وقوانين تنظم شروط العمل للمرأة، ولكـن محـاولتهم تنظيـف السياسة وتحطيم نفوذ آلات الأحزاب فشلت، وانعدام الرقابة من أجـل تـأمين التنفيـذ أيضـاً أضـعف كثيراً التشريعات الاجتماعية المقررة. وبعد انتهاء الحرب العالمية في سنة 1919، تمَّ سنُّ قـانون بشـأن إصلاح مهم بالنسبة إلى العديد من التقدميين هو حظر شرب الكحول من قبـل الكـونغرس في جميـع الولايات، هنا أيضاً بدت فجوة سريعاً ما أصبحت ظاهرة بارزة بين القانون وتنفيذه الفعلي.

كان ثيودور روزفلت أول رئيس للولايات المتحـدة يلعـب دوراً عالميـاً كـرئيس دولـة. وكـما هي الحال في سياسته الداخلية حيث كان مقيَّداً بالمضايقات السياسية، كان في سياسـته الخارجيـة الدبلوماسية مقيَّداً بنقص القوة العسكرية وبعدم رغبة الشعب الأميركي تقديم تضحيات من أجـل مساندة السياسة الأميركية الخارجية بقوة. نجـح روزفلـت ظاهريـاً في جـذب الانتبـاه الـدولي نحـو الولايات المتحدة ونحو دوره هو الخاص كدبلوماسي، وفي هذا الشأن كان إنجـازه الكبـير تدخُّلـه في سنة 1905 كوسيط بـين اليابـان والـروس واستضـافته مـؤتمر السـلام في بورتسـموث في نيوهامشـير حيـث تـمّ إنهـاء الحـرب الروسـية - اليابانيـة. وبعـدها لعبـت الولايـات المتحـدة دوراً في مـؤتمر مراكش الدولي في مدينة الجزيرة سنة 1906، وفي السنة التالية وكحركة استعراضية مشـهودة أرسـل روزفلت أسطول الولايات المتحدة الذي بُنـي حـديثاً في رحلـة حـول العـالم مـن أجـل إظهـار علـم الولايـات المتحـدة. وعمـل روزفلـت عـلى إشـعار النـاس بوجـود أميركـا وحضـورها، ولكـن الشيء الذي كان كامناً وراء هذه العروضات تقدمها دولة كبرى كان الخوف من أن تكون الظـروف التـي أمَّنت للولايات المتحدة الأمن والسلام في القرن الماضي قد ذهبت وزالت. وراء هذا الإحساس الـذي كان يستبق فعلاً المخاطر التـي كانـت مـا تـزال كامنـة في المسـتقبل، كـان هنـاك سـببان رئيسـيان:

الاتجاه المحتمل للإمبريالية الأوروبية ثم نتائج مغازلة أميركا الخاصة للإمبريالية عند نهاية القرن، وهذان التوجهان كانا يعملان بوضوح أثناء الحرب التي كُسبت حديثاً ثم الحرب الإسبانية - الأميركية الصغيرة والمشهورة التي وقعت سنة 1898.

إن ردة الفعل الأميركية تجاه الإمبريالية الأوروبية التي أدّت إلى تقسيم إفريقيا والصين، تجلت في محاولتها استباق أي تحدٍّ خطر لمبدأ مونرو المتضمن إعلانه معارضة الولايات المتحدة لأي توسع استعماري أوروبي داخل نصف الكرة الغربي. ماذا لو حاول الأوروبيون بعدها توسيع نفوذهم في البحر الكاريبي وفي أميركا الوسطى وبالتالي عمدوا إلى تطويق الولايات المتحدة بالقواعد العسكرية المسلحة؟ كتب الكابتن أ.تمهان، وهو أكثر كاتب تأثيراً في عصره، مشيراً إلى أهمية القوة البحرية، فكتب في ذلك الوقت أن مثل هذا الخطر موجود ما دامت المناطق الاستراتيجية الحساسة ذات أهمية في التجارة الدولية، وهي ستصبح حتماً مناطق تنافس بين الدول الكبرى. وأحد هذه الشرايين بالنسبة إلى التجارة الدولية هي القناة (ما سمي فيما بعد قناة باناما) الذي كان قد تقرر تخطيط بنائها عبر برزخ أميركا الوسطى.

إن دول جزر الكاريبي المستقلة المتخلفة والضعيفة كانت أيضاً فريسة سهلة أمام أي غازٍ أوروبي مستعمر. إن جزيرة كوبا القريبة جداً من أراضي فلوريدا كانت كما هي اليوم هدفاً حساساً بشكل خاص. قبل الحرب مع إسبانيا كانت كوبا مستعمرة إسبانية في حالة عصيان دائماً وفي حالة فوضى، وكانت الحرب في الجزيرة بربرية كما هي الحال في كل حروب العصابات وما يمكن أن تكون عليها. والرأي العام الأميركي الإنساني في أساسه قد اشتعل بفضل صحافة الإثارة «الصحافة الصفراء». ولكن المظهر الخفي للوضع كما تراه الإدارة الأميركية هو أن إسبانيا الضعيفة، باعتبارها صاحبة السلطة العليا في الجزيرة، يمكن أن تزول لتحل محلها دولة اعتدائية مثل بريطانيا أو ألمانيا.

ناقضت مجموعة من الأميركيين، من بينهم عدد من ضباط البحرية الكبار ومن بينهم ثيودور روزفلت (الذي كان يومئذٍ سياسياً صاعداً) والسيناتور هنري كابوت لودج، ناقشوا الطرق والوسائل للقيام بعمل احترازي قبل أن تتحق هذه المخاطر. واعتُبروا فيما بعد «استعماريين» أو «توسعيين»، وكان هذا ولا شك الحصيلة العملية لأفكارهم، ولكن باعثهم كان في أساسه وجوهره دفاعياً - من أجل المحافظة على أمن أميركا في ظروف القرن العشرين المقبلة.

وكانت الإمبريالية مقرونة بشكل لا انفكاك له بهذا الموقف الدفاعي. وتدخل الأميركيون ونصّبوا أنفسهم حراس البحر الكاريبي. وبعد الحرب مع إسبانيا سنة 1898، وإن أُعلنت كوبا جمهورية مستقلة إلا أنها أصبحت في الواقع محمية للولايات المتحدة. وتمّ بناء قاعدة عسكرية على أرض الجزيرة، والأرض اللازمة لهذه القاعدة قُدِّمت للولايات المتحدة. وكان هذا الوجود

الأميركي القصد منه ضمان منع أية دولة أوروبية من الاستيلاء على كوبا أو الوصول إلى خط الدفاع الداخلي الأميركي البحري قبل الاصطدام بالأسطول الأميركي في غربي الأطلسي. وفرضت الولايات المتحدة أيضاً شروطاً على كوبا تمكّنها من التدخل في حالة الخلاف الداخلي. وهناك جزيرة كاريبية أخرى هي بورتوريكو أُلحقت بالولايات المتحدة بكل بساطة لأسباب استراتيجية ممثالة. في سنة 1904 وسَّع ثيودور روزفلت حق الولايات المتحدة القيام بدور الشرطي داخل أميركا الوسطى اللاتينية متذرعاً بمبدأ مونرو كمبرِّر. ووضع روزفلت، عندما ساعد ثوار باناما ضد كولومبيا في سنة 1903، حماية أميركية أخرى على دولة باناما الجديدة التي لم يكن لها من الدولة إلا الاسم. كما أن الولايات المتحدة لم تتردد بالتدخل في الجمهوريات المستقلة وهي الدومينيك ونيكاراغوا. وكذلك حاول ودرو ولسن، عندما أصبح رئيساً للجمهورية، العودة إلى روحية التعاون الأميركي الداخلي السابق، فلم يتردد في التدخل في المكسيك من سنة 1914 إلى سنة 1916.

وبخلاف القارة الأميركية الشمالية المتقدمة صناعياً والمتطورة زراعياً، كانت المناطق المسكونة في أميركا الجنوبية تعاني من كثرة السكان الذين كانوا في معظمهم في حالة فقر شديد (ولمزيد من الشرح حول أميركا اللاتينية راجع القسم الرابع عشر). إن أحفاد الإسبان الأوائل والبرتغاليين الأوائل والمهاجرين من أوروبا الذين شكّلوا أقلية بين المواطنين، كانوا يتمتعون بالثروة وبالسلطة السياسية في «الجمهوريات» الأميركية. كان هناك تنوع وفارق في السياسة والمجتمع في أميركا اللاتينية، وثوارتهم كانت بالتالي ثورات من فوق بخلال مطلع القرن التاسع عشر. وبقيت الدول الجديدة تسلطية على الرغم من دساتيرها المتقنة التي صيغت على النسق الفرنسي أو الأميركي، وكانت مُثلها الديمقراطية المعتمدة إلا القليل القليل منها تعرض تمويهاً وتغطية لحكومات ترتكز على القوة. كانت حكومات جنرالات ودكتاتوريات يتحكمون بالقوى المسلحة في الدولة، وكان العنف هو اللغة في السياسة، وكانت التجارة مع أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر وبخاصة مع بريطانيا وفرنسا أكبر بكثير من التجارة مع الولايات المتحدة التي كانت عُرضة للكثير من العدائية، وذلك من أجل مناداتها بحق الأفضلية لها في جميع أميركا. إن احتمال تدخل «اليَنكي» كان موضوع الريبة والعداء من قبل الأشخاص في أميركا اللاتينية.

في سنة 1900 رأى المخططون الاستراتيجيون في الولايات المتحدة بوضوح التناقض الحاصل بين مزاعم مبدأ مونرو وعدم جهوزية الولايات المتحدة لممارسة أي تأثير عسكري أو بحري جنوب نهر الأمازون في البرازيل. ماذا يحصل إذا قامت الدول الأوروبية، بعد تقسيم إفريقيا، بالهجوم للسيطرة على أميركا الجنوبية وأميركا الوسطى؟

الواقع أن الصراعات في أوروبا وفي البحر المتوسط وفي الشرق الأدنى وفي آسيا استنفدت الموارد العسكرية للدول الأوروبية الغربية، وأكثر من ذلك إن بريطانيا - وهي الدولة الأوروبية

الرئيسية ذات المستعمرات والمصالح الاقتصادية في أميركا اللاتينية، وصاحبة الإمبراطورية الممتدة من مستعمراتها في البحر الكاريبي إلى دومنيون كندا في الشمال - صرَّحت بوضوح عن عزمها أن لا تتحدى الولايات المتحدة في مطالبتها في السيطرة الإقليمية. في نهاية القرن عقدت بريطانيا والولايات المتحدة معاهدة هاي - بونسيفوت التي أعطت الولايات المتحدة وحدها الحق في الدفاع عن قناة باناما المستقبلية، وتبع ذلك سحب بريطانيا لأسطولها من البحر الكاريبي وتسويتها لكل النزاعات المعلقة مع الولايات المتحدة. فلم تكن بريطانيا تقدر على التعرض لعداء الولايات المتحدة في حين كانت مصالحها تتعرض للخطر في البلد الأم من قبل روسيا ثم بعدها من قبل ألمانيا، وفي البحر المتوسط وفي آسيا وفي أوروبا. وعلى هذا، فإن حرباً بين بريطانيا والولايات المتحدة أصبحت غير معقولة كلما تقدم الزمن بالقرن العشرين. وعلى هذا، فإن الصراعات بين الدول الأوروبية في السنوات الأولى من القرن العشرين استمرت في خدمة أمن الولايات المتحدة في نصف الكرة الأميركية.

ولكن الولايات المتحدة في الباسيفيك وفي شرق آسيا أصبحت متورطة بعمق ومكشوفة أكثر. إن مصالح الولايات المتحدة في التجارة مع الصين تعود إلى أيام تأسيس الولايات المتحدة بالذات. ولم تنتظر الولايات المتحدة نهاية القرن التاسع عشر مع ذلك حتى تستولي على موطئ قدم لها في الباسيفيك: إن استلحاقها لجزر هاواي في سنة 1898 قلما كانت تُعد موافقة مع الفكرة القائلة بأن هذه الجزر تشكل قاعدة خارج حدودها أساسية للدفاع عن الشاطئ الغربي للولايات المتحدة. ولم يكن هناك مجال لمثل هذه الذريعة من أجل استلحاق جزر الفليبين بعد الحرب الإسبانية - الأميركية. ومع ذلك هاجم الجيش الأميركي الفليبين وسحق نضالها من أجل الاستقلال (1899-1902)، وكان هذا هو الاستعمار بعينه. وحددت الولايات المتحدة مطلبها حول حصتها في سوق الصين الذي كان تقديرها المحتمل له مبالغ فيه. إن ظهور الولايات المتحدة في شرق آسيا كقوة استعمارية غربية أثار مخاوف اليابان وحدد معلم منشأ صراع جديد في شرق آسيا في القرن العشرين. واعترف ثيودور روزفلت أن الفليبين يصعب الدفاع عنها وكانت، بحسب تعبير روزفلت بالذات، «كعب أخيل» بالنسبة لأميركا. وبالمعنى العسكري، إن دور أميركا كقوة عالمية كان احتمالياً أكثر مما كان فعلياً طيلة العقد الأول ونصف العقد الثاني من القرن العشرين. إن الجيش الأميركي كان صغيراً وكان مهيأ للتعامل مع الهنود الحمر والمكسيكيين. وسميت سفنه الحربية في سنة 1880 من قبل الكونغرس بأنها مجموعة من «أحواض الغسيل». فكيف استطاعت الولايات المتحدة وبهذه السرعة أن تحول القوة المحتملة إلى قوة حقيقية، يدل على ذلك السرعة المذهلة في بناء الأسطول الأميركي. في سنة 1890 كانت القوة البحرية الأميركية تافهة تكاد لا تكفي للتعامل مع سفن إسبانيا الحربية العتيقة، وفي سنة 1920 أصبح أسطول الولايات المتحدة معادلاً للأسطول البريطاني. ولكن ممارسة دور القوة

العالمية لا يتطلب فقط الوسائل - إذ لم يكن أحد يستطيع أن يشك في قدرات أميركا في مطلع القرن العشرين - بل يتطلب أيضاً الإرادة. فقبيل سنة 1914 لم يكن واقعياً التصور بأن الولايات المتحدة سوف تتورط في حرب من أجل صراعات بين دول أوروبية أخرى. إن شعب الولايات المتحدة لم يكن يرى لزوماً للحرب، والأسطول الواسع الذي يستطيع تأمين الأمن في قارة أميركا الشمالية وجوارها، والجيش المحترف الصغير بما فيه الكفاية كان هدفه الدفاع عن مواقف الولايات المتحدة، ومع ذلك فإن تورطها في الحرب في سنة 1917 سوف يدرس في فصل متأخر. ولكن الأمر مرّ على كره شديد من الأميركيين حين قبلوا بأن الظروف بالنسبة إلى الولايات المتحدة قد تغيرت بشكل أساسي عن الوقت الذي نصح فيه جورج واشنطن أميركا بقوله: إن على الولايات المتحدة أن لا تورط ثروتها في خصومات أوروبا.

الإمبراطورية الروسية: الإطلاقية والتكيف

عندما دخل العالم القرن العشرين كان هناك سؤال كبير مرسوم فوق أكبر دولة غربية هي الإمبراطورية الروسية. إن حجم سكان روسيا ظل أكبر من حجم سكان الولايات المتحدة، ولكن في مجال التطور الصناعي بقيت روسيا متخلفة عن العالم الغربي. لقد كانت توصف بلغة اليوم بأنها بلد متخلف عظيم الاتساع، تمتد من الحدود الأوروبية مع ألمانيا ومع النمسا - هنغاريا عبر الشرق الأوسط وآسيا إلى حدود المحيط الباسيفيكي. والدولة الأكبر سكاناً من روسيا كانت الصين التي كانت في سنة 1900 تبدو وكأنها على عتبة التفكك. فهل ستتفكك روسيا في القرن الجديد؟ وهل ستكنس الثورة عائلة آل رومانوف أم إن حكم الفرد في روسيا يستمر ويسود لكي يرسل أضخم جيش في العالم للسيطرة على المزيد من الأراضي وليستمر في استيعاب المزيد من القوميات داخل الإمبراطورية الروسية؟ امتلكت روسيا كل الموارد من حديد وفحم حجري التي تمكّنها من أن تكون قوة اقتصادية عظمى، فكيف يمكن لجيرانها مقاومة التوسع الروسي إن هي أخذت بأسباب الحداثة؟

وكانت تشكل خطراً كامناً على مصالح وعلى أمن كل الدول المحيطة بها، وهذا الخطر سوف يتزايد حجمه بفعل النمو الحقيقي لقوة روسيا في القرنين التاسع عشر والعشرين.

السكان بالملايين					
	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩٢٠	١٩٤٠
روسيا	٩٧,١	١٣٢,١	١٥٥,٧	١٤٥,٣	١٩٥
الولايات المتحدة	٥٠,٢	٨٤,٤	١٠٢,٤	١١٨,١	١٥٠,٦

بحلول سنة 1914 اندمجت في روسيا ما يقارب من مائة من الشعوب والقوميات المختلفة، وهذا مما جعل منها أوسع إمبراطورية وأكثرها تنوع قوميات. كانت الحكومة مركزية شديدة تدين

بولاء مطلق للقيصر ويطلب هذا الولاء من كل مجموعة من القوميات، أما الشعب الروسي المسيطر فقد كان الوحيد الأكبر عدداً بكثير من غيره من المجموعات. وكان الروس يؤمنون بتفوق ثقافتهم ومذهبهم الأرثوذكسي المسيحي وبتفوق العنصر السلافي، وكان القيصر يسعى إلى فرض الروسية على الشعوب الأخرى وأن يلغي الديانات الأخرى. وشكلت الكنيسة الأرثوذكسية أيضاً دعامة الحكم الفردي القيصري وبرَّرته بأنه أمر اللـه. وكان أصغر الأقليات تعرضاً للاضطهاد وبشكل مستمر اليهود الذين كانوا وعن عمد يعتبرون كبش المحرقة بسبب المصائب التي تحدق بروسيا. وكانت معاداة السامية والتمييز العنصري وحتى اضطهاد اليهود مرضاً مستعصياً في أوروبا كلها، ولكنها كانت فتاكة في روسيا. وكان الرأي العام الليبرالي والتقدمي في أوروبا مصدوماً ومجروحاً من جراء معاملة النظام القيصري لليهود (ألا يطرح السؤال نفسه بإلحاح: لماذا؟ لماذا؟ الأنهم قدِّيسون؟).

من الصعب النظر بصورة موضوعية إلى تاريخ روسيا في حقبة حكم آخر القياصرة من سنة 1894 إلى سنة 1917، وذلك بعد معرفة ما تبع ذلك. هل كان نمو روسيا أيام حكم نقولا الثاني نوعاً من المصير المحتوم الأعمى الذي يؤدي إلى الانهيار وإلى الثورة وإلى انتصار البلشفيك، أم إن الدولة كانت في طريق الإصلاح والتغيير قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى؟

إن الجواب التأكيدي على هذا السؤال المتعلق بالتغيير الجذري يمكن أن يعطى بيقين أكبر إذا نظرنا إلى مسألة التصنيع. لقد بدأ النمو يتسارع في الاقتصاد الروسي بعد أربعين سنة من نموه في الولايات المتحدة. كان النمو غير متوازن بخلال الحقبة الواقعة بين 1890 و1914، كان سريعاً في عقد 1890 حيث تضاعف مرتين، ثم تراجع خلال أزمة جدية اعترت روسيا في مطلع سنوات القرن العشرين. ثم من سنة 1910 وما بعدها عرف توسعاً سريعاً حتى وقوع الحرب، وليس قبل سنة 1928 كان من الممكن أن يحقق الاتحاد السوفييتي مثل ذلك المستوى من الإنتاج ومن ثم التخلص من عاقبة الحرب والثورة والحرب الأهلية. كان التصنيع موضوع تشجيع وتعزيز من قبل الدولة وكان العقل الموجِّه لهذا التصنيع في سنة 1890 هو سرجي ويت وزير المالية. فقد عرف أن على روسيا لكي تحافظ على مرتبتها كقوة عظمى، أن تقطع صلتها بتراث الماضي وأن تلحق بجيرانها من الدول الأوروبية السريعة التصنيع. وعملت التعرفة الجمركية الحمائية (1891) والعملة المستقرة المربوطة بالذهب ومعدلات فائدة عالية على اجتذاب رأس المال الأجنبي الكبير، وبصورة خاصة من فرنسا، كما شجعت على تكوين رأس المال في روسيا. وعمَّت خطوط السكك الحديدية بسرعة وكان لها تأثير مشجع على النمو الاقتصادي. وإلى جانب المحلات التجارية الصغيرة التي ظلت حتى سنة 1915 تستقطب ثلثي كل الذين كانوا يعملون في الصناعة، كان هناك أيضاً صناعة حديثة ومتطورة إلى حدٍّ بعيد.

الإنتاج الروسي (المعدلات السنوية)			
النوع	١٨٨٠-٤	١٩٠٠-٤	١٩١٠-١٣
السكك الحديدية(كم)	٢٢٨٦٥ (١٨٨٠)	٥٣٢٣٤ (١٩٠٠)	٧٠١٥٦ (١٩١٣)
استعمال القطن الطبيعي (آلاف الأطنان)	١٢٧,٦ (١٨٧٩-٨٤)	٢٨١,٢ (١٨٩٥-١٩٠٤)	٣٨٨,٥ (١٩٠٥-١٩١٣)
إنتاج الحديد الخام (آلاف الأطنان)	٧٧,٠	٢٧٧٣	٢٨٧٠
إنتاج الفولاذ (ملايين الأطنان)	٠,٢٥	٢,٣٥	٤,٢٠
إنتاج النفط (آلاف الأطنان)	٧٦٤	١٠٧٩٤	١٠٦٢٥
الفحم الحجري والليتيت (ملايين الأطنان)	٣,٧	١٧,٣	٣٠,٢
هذه الإحصاءات المدوَّنة في الجدول تعطي فكرة عن نمو روسيا الإقتصادي.			

ويجب أن نذكر أيضاً أن نمو السكان كان سريعاً طيلة هذه السنوات، بحيث إن الزيادة الاقتصادية إذا حُسبت بالنسبة إلى الفرد من السكان تبدو متدنية جداً. ولكن بما أن روسيا واسعة جداً فإن إنتاجها الكامل يجعلها بالنسبة إلى الدول الأخرى في سنة 1913 الدولة الخامسة صناعياً بعد الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وفرنسا. في سنة 1913 كانت روسيا تأتي بعيداً جداً وراء الولايات المتحدة إذا قورنت بها وكانت أيضاً وراء ألمانيا وبريطانيا، ولكن الناتج الروسي أصبح مماثلاً لناتج فرنسا ولناتج النمسا - هنغاريا في بعض الصناعات الرئيسية. فروسيا، التي يعدّ سكانها أربعة أضعاف سكان فرنسا، قاربت بصعوبة مجموعة الإنتاج الفرنسي. كل هذه الأرقام تُظهر مدى تقدم روسيا الكبير منذ سنة 1890 إذا قورنت بالعقود السابقة، في حين أن هذه الأرقام من جهة أخرى بالمقارنة مع الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا تبقي روسيا متخلفة وأن الفرق فيما بينها ما يزال واسعاً. حتى في سنة 1917 كان المجتمع الروسي في معظمه ريفياً، والتصنيف الدقيق يبدو في غاية الصعوبة لأن العديد من العمال في المصانع بقي محتفظاً بِصلاته بالقرى، وكانوا يعودون في المواسم للحصاد. ولكن ليس أقل من 80% كانوا فلاحين أو «موشيكي» يعيشون عيشة صعبة ولا يكادون يحصلون على ما يسدّ الرمق وهم تحت رحمة الطقس والمواسم، وكان الدين عزاؤهم الوحيد وكانت مسيحيتهم غير عقلانية تقوم على الطقوس والأوهام. كان أكثر من نصف الفلاحين أميين. كان «الموشيكي» ممعوسين، ويرمزون إلى الجماهير الروسية التي توقر القيصر باعتباره أباً وحاكماً فرداً حتى عندما دفعهم الجوع والحرمان إلى اللجوء إلى العنف وإلى التدمير. هؤلاء الفلاحون دفعهم العوز حديثاً إلى العيش في المساكن المكتظة أو إلى العيش في البراكات حول المصانع في بطرسبرغ وغيرها من المراكز الصناعية من أجل العمل حتى ولو عاشوا مفصولين عن عائلاتهم.

في صميم مشكلة روسيا الساعية إلى تحديث نفسها وإلى الاتجاه نحو القرن العشرين تكمن

هذه الجماهير الواسعة من الفلاحين. لقد كانوا مقتنعين بصورة رئيسية أيضاً بأن عبء التصنيع يجب أن يدفع لأنهم كانوا يقـدمون قـوة العمـل الرخيصـة كـما كـانوا مصـدر فـائض الـثروة الـذي يجعـل التوظيف في الصناعات الجديدة المزدهرة ممكناً، وكان على الصادرات مـن الإنتـاج الزراعـي أن تـوفّر القسم الأكبر من رأس المال اللازم لدفع كل ما تصرفه الدولة على جيشها الضخم وعلى إدارتهـا وعـلى صـناعتها. في مطلـع القـرن العشريـن كانـت الجماهـير الفلاحيـة المثقلـة بالأعبـاء ناضـجة للقيـام بالاحتجاجات العنيفـة عـلى المـدى الواسـع. في المـدن وفي الريـف أدّت أعـمال العنـف المتقطعـة إلى الانفجار الذي وقع سنة 1905.

تعتبر سنة 1905 نقطة تغيُّر في تاريخ روسيا، حيـث قامـت جماهـير الفلاحـين بنهـب وحـرق الريف وتملّكت أراضي الأسياد. وكان السبب المبـاشر انعـدام السـلطة والصـدمة التـي أصـابت حكـم القيصر بخلال الحرب الروسية - اليابانية، وانفجـر العنـف في سـان بطرسـبرغ وفي المـدن الأخـرى. إن هزيمة الجيوش الروسية في الصين وإغراق الأسطول الروسي في قاع المحيط من قبـل اليابـان في معركـة ستوشيما في أيار (مايو) 1905 أضعفت سيطرة الحكم القيصري الفردي وأضعفت وزراءه.

وأصبحت العاصمة سان بطرسبرغ مسرحاً للعنف وللقمع الوحشي، وكانت الزعامـة الغامضـة لكاهنٍ ساحر شديد النفوذ الأخ جورجي غابون، الذي اشـتغل أولاً في خدمـة النظـام القـيصري، هـي التي أدّت إلى إراقة الدماء. ولما كانت النقابات ممنوعة في روسيا طوَّرت السلطات القيصرية مشروعـاً وهمياً ذكياً لتأمين صمَّام أمـان للظُّلامـات الصـناعية وكهمـزة وصـل بـين الحكومـة والعـمال. وكانـت الجمعيات الموجَّهة بعناية من أجل الإخلاص للقيصر يقودهـا منـاصرون موثـوق بهـم لـدعم الحكـم القيصري، من هذه الجمعيات، التي تشكَّلت بمباركة من وزير الداخلية، كانت جمعية غابون في سان بطرسبرغ. وأثبت غابون أنـه منـاصر غـير موثـوق، ونظَّـم إضراباً جماهيريـاً. وفي كـانون الثـاني 1905 تعطلت الصناعة كلها في سان بطرسبرغ بفعل الإضرابات. وقاد غابون في 22 كانون الثاني، الـذي عُـرف بالسبت الدموي، تظـاهرة ضـخمة مـن العـمال إلى قصر الشـتاء كـان فيهـا النسـاء والأطفـال، أي مـا مجموعه تقديراً 200 ألف شخص ارتدوا الثياب الفضـلى، ثيـاب الأحـد، سـعياً إلى رفـع ظلامـاتهم إلى القيصر. وعند جسر نارفا التقت طلائـع المتظـاهرين جنـود الكـوزاك الـذين هجمـوا عـلى الجماهـير وسيوفهم مسلولة فشوَّهوا وبتروا وقتلوا الكثير بصورة عشوائية، وأطلق الجنود النـار عـلى الجماهـير، واستمر القتل طيلة الصباح، وجُرح الكثير بالمئات وربما حوالي ألف شخص، ومـات أبريـاء. وانـكسرت صورة القيصر الأب الرحيم ولم يعد للقيصر أن يستعيد سلطته كاملة ولا الثقة به والاحـترام لشخصـه من قبل الجماهير التي كانت ترى فيه «الأب الأصغر» لها.

وفي البلدان المجاورة، مثل بولندا والبلطيق وفنلندا والقوقاز، قامت وانتشرت الاضطرابات وحركات العصيان. وإلى جانب الضحايا الأوائل الذين اغتيلوا في شباط 1905، أضيف ضحية شهيرة أخرى هي الدوق الأكبر سيرجي عم القيصر. فالإرهاب والإضرابات وتحركات الطلاب وثورات الفلاحين، إضافة إلى الهزيمة وسقوط معنويات الجيش والأسطول، كل ذلك أضيف إلى صورة روسيا الدكتاتورية الغارقة في الضياع. إن مشهد القوات المسلحة الساخطة التي تعتمد عليها السلطة الفردية بدا شبحاً زاده هزالاً، في حزيران سنة 1905، العصيان الشهير في السفينة الحربية «بوتمكين» في مرفأ أوديسا. ووصلت السلطة الروسية المطلقة إلى نقطة حساسة: فالقيصر يمكنه أن يستمر في إطلاق النار واتّباع سياسة قمعية قاسية، كما يمكنه أن يحاول ضبط الوضع بتنازلات وإصلاحات مؤقتة. واختار الحل الأخير، وإن كان في قلبه بقي مستبداً متعنتاً وبغير تحفظ.

إضافةً إلى ذلك فإن القيصر، ابتداءً من نقطة القصور في حكمه في سنة 1905 إلى وقت اندلاع الحرب بعد تسع سنوات، أبدى حنكة أفضل مما توقعه الكثيرون في البداية. فقد عيَّن لفترة قصيرة سرجي ويت القدير لحل الأزمة المباشرة، وكان ويت يقدِّر حق التقدير، وإن بصورة فظة صلفة، مشكلة الحكم في الإمبراطورية حين قال: «إن العالم سوف يعجب من أننا لا نملك حكومة في روسيا وليس أننا نملك حكومة غير كاملة». هذا ما قاله في تموز سنة 1905 وكان ويت مقتنعاً بأن الفوضى سوف تعمّ إذا سُمح للحكم بأن ينهار. فالقوميات وصراع الطبقات سوف يمزق روسيا مزقاً، والحكم الاستبدادي هو الجواب الوحيد على انعدام القانون وعلى التفكك. في مواجهة مثل هذه المعارضة الشعبية، رأى ويت بوضوح كافٍ أن على القيصر إما أن يلجأ إلى القمع مهما كان دموياً أكثر من أي وقت مضى أو أن يضع نفسه على رأس الحركة الإصلاحية وأن يحدّ من مجالها، وقبل كل شيء على القيصر أن يوقف ضياعه في بحر من التردد. وكان رأي ويت الشخصي يميل إلى الاستمرار في الحكم التسلطي بدون هوادة، ولكنه اعترف بأن هذا الحل غير مكتوب له النجاح لأن القيصر لم يكن يحتمل بأي شكل من الأشكال القمع الشامل. واستسلم القيصر لأولئك الذين ينادون بشكل من أشكال الدستورية يجب إدخالها، وأضعفت موجة جديدة من الإضرابات في أكتوبر مقاومته النهائية والأخيرة، وكانت النتيجة صدور مانيسفتو أو بيان أكتوبر 1905.

في شباط السابق صرح القيصر نقولا بأنه سيدعو إلى تشكيل جمعية دستورية استشارية سوف تُعرف باسم الدوما، وفي آب تمّ الأعلان عن طريقة معقدة للانتخاب سمحت بالقليل من التأثير للعمال الساخطين. ووعد مانيسفتو أكتوبر بإنشاء جسم برلماني أصيل يشارك القيصر في الحكم، فلا يصدر قانون من دون موافقة الدوما.

هذه الوعود لم تُحدث أي أثر على العمال الذين شكلوا بأنفسهم مجموعات اسمها السوفييت أو «مجالس العمال» بصورة عفوية. في سان بطرسبرغ وفي موسكو طلبوا علناً من الجيش أن ينحاز

إلى جانب الحركة الثورية، ولكن ولاء الجيش للقيصر لم يكن مشكوكاً به أبداً وتفرق السوفييت وأوقف زعماؤهم، وبصورة تدريجية تمّ إيقاف مدّ الثورة في المدن والأرياف بخلال 1906.

ومست الحاجة إلى تسوية ملحّة أظهر القيصر خلالها نواياه الحقيقية، وتمّ عقد أربعة اجتماعات للبرلمان: «الدوما» الأولى في 1906، الدوما الثانية في 1907، والدوما الثالثة من 1907 إلى 1912، والدوما الأخيرة من 1912 إلى 1917. في الدوما الأولى ظهر حزب جديد وهو الحزب الديمقراطي الدستوري أو «الكادت» كما عُرف يومئذٍ، وكانوا معتدلين وليبراليين ويأملون على أساس مانيسفتو أكتوبر تحويل روسيا الاستبدادية الفردية إلى دولة غربية برلمانية دستورية أصيلة، وشكلوا مع اليسار المعتدل أكثرية زاد عددها على عدد الاشتراكيين الثوريين الذين قاطعوا الدوما في معظمهم وكذلك فعل المحافظون المتطرفون، ولكن القيصر لم يشأ أن يتعاون مع الحزب الدستوري ولا مع زعيمه بافل ميليكوف. وبعد مدة الدوما الثانية القصيرة التي رأت استقواء الاشتراكيين الثوريين، عمد القيصر إلى تعديل النظام الانتخابي بحيث أمَّن أغلبية محافظة مطيعة في الدوما الثالثة والرابعة. ورفض القيصر فرصة تحويل روسيا إلى دولة دستورية أصيلة بالتعاون مع الرأي الليبرالي المعتدل. وطيلة حكم نقولا الثاني تجمد التغيير الدستوري الأصيل وفقاً للنموذج الغربي. في سنة 1917 انجرف الليبراليون وكذلك الحكم التسلطي من قبل قوى الثورة، علماً بأنه قبل الحرب كانت القبضة الفعلية للأحزاب الثورية الاشتراكية المتنوعة على عمال المدن وعلى الملاحين ضعيفة. وهنا تكمن أهمية الفرصة المضاعة من أجل تحديث وتحويل روسيا، مما كان يجنّبها العنف الرهيب الذي اقترن بهذه العملية بعد سنة 1917.

وعلى الرغم من القمع السياسي الرهيب، وعلى الرغم من السياسات الرجعية التي مارسها القيصر ووزراؤه، كانت هناك جهود حقيقية تُبذل من أجل معالجة مشاكل روسيا الأساسية وبالتالي قطع الطريق على انتشار النقمة. في سنة 1906 أسند القيصر السلطة إلى رجلٍ قاسٍ لا يرحم ولكنه قادر، هو بيتر ستوليبين، كرئيس لمجلس الوزراء، وبقي هذا الرجل في منصبه إلى وقت اغتياله في سنة 1911. كان ستوليبين يعيش على شهرته كرجل قوي، ومن خلال تدابير قاسية قامت المحكمة العسكرية فأعدمت المئات وأخمدت الاضطراب الثوري. كان هناك أيضاً بالطبع هجمات ثورية على الرسميين في الحكومة وكانت ضحايا هجماتهم أيضاً قد طالت عدة مئات قُتلوا وجُرحوا. وأقام ستوليبين حرباً على الإرهاب فألغى حقوق القوميين، وكذلك عانى اليهود منه بشكل خاص بعد أن تمّ اعتبارهم، كما في ذهن القيصر، مع الفوضى ومع الاشتراكية.

ولم يكن الأمر يحتاج إلى كبير عناية للاعتراف بأن شيئاً ما يجب أن يُفعل من أجل مساعدة الفلاحين. في نوفمبر سنة 1905 تم إلغاء الديون المترتب دفعها على الفلاحين من أجل الأرض التي يزرعونها (وكذلك في سنة 1907)، وهذا الأمر مكَّن الفلاح من أن يصبح مالكاً شرعياً

لأرضه. ولكن لما كانت معظم الأراضي داخلة في تنظيم بلدات القرية (مير)، فإن حرية الفلاح ظلت مقيدة بشكل قوي. كان التغيير الذي هدف إليه ستوليبين هو تحويل البلديات القائمة لتصبح طبقة كاملة جديدة مؤلفة من الفلاحين الملاكين، كل واحد منهم يزرع أرضه وليس الأراضي المستلبة كما من قبل بل المدموجة في مزرعة واحدة قابلة للحياة.

كان الملاكون من الفلاحين الأثرياء المستقلين سابقة ظاهرة جديدة وبخاصة في روسيا الغربية، وكان الهدف من الإصلاح الزراعي المقرون باسم ستوليبين هو تكثير عددهم في كل أرجاء روسيا. وصدر تشريع في سنة 1906 و1910 و1911 سهَّل إعادة توزيع الأراضي داخل البلدية وأعطى للفلاح الحق أن ينفصل عن البلدية وأن يطالب بالأرض التي يزرعها. ما هو مدى النجاح الذي حققته هذه الإصلاحات؟ إن مسألة الزراعة في روسيا كانت مشكلة ضخمة، تعود إلى كثرة السكان وإلى نقص رأس المال وإلى نقص المعرفة وإلى رفض الفلاح البسيط التغيير، وكان من المتوقع بأنه في نهاية 1916 يكون مليونان من العائلات قد تركت البلدية وأقامت مزرعتها الخاصة، ولم يكن هذا إلا بداية ولكنها بداية ذات دلالة. ولكن حتى نهاية 1916 كان أكثر من 80% من الأراضي قد تحولت إلى مزارع للفلاحين، وتمّ توزيع الأراضي بنزع ملكيتها من الملاكين الأسياد ومن الكنيسة. ورغم ذلك لا يمكن أبداً حل المشكلة الدائمة، مشكلة الحاجة إلى الأراضي، حاجة سببها كثرة السكان. وانقسمت جماهير الفلاحين إلى أغنياء وإلى فقراء، وأخذ الفلاح الذي لا أرض له يتجول بين المدن ويعاني التعاسة فيها إن التصنيع السريع الذي وعدت به الدولة وانتشار التعليم والاضطراب السياسي واستمرار زيادة السكان، كل ذلك أحدث توترات اجتماعية شديدة وقاسية.

كان نقولا الثاني غير مهيأ للمهمة الصعبة، مهمة حكم روسيا، وقد ازداد خضوعه أكثر فأكثر لزوجته الإمبراطورة ألكسندرا التي كانت مخلصة ولكنها كانت أيضاً ضيّقة الأفق، فضلاً عن أنها كانت متأثرة بالساحر راسبوتين الذي كانت رقيته الروحية تخفف من عذابات ولدهما المريض القيصر الصغير.

في مطلع سنة 1914 تتالت سلسلة الوزراء الأقوياء أمثال ويت وستوليبين، الأمر الذي أحدث نوعاً من التغيير. وأدى ارتفاع الأسعار للمنتوجات الزراعية والإصلاحات إلى إفادة أرياف روسيا وهدأ الفلاحون. ولكن في المدن كان مستوى معيشة العمال على حاله لم يتحسّن، وحصل العمال على حقوق محدودة من أجل تأليف النقابات، وأدت الظروف الصعبة وازدياد الوعي إلى الاقتناع بأن التغيير ضروري وممكن كما أدت إلى قيام الإضرابات بعد سنة 1910. وكان الجواب الوحيد من قبل الحكومة معروفاً، وهو القمع الذي بلغ ذروته المرعبة في مناجم الذهب في لينا سنة 1912 عندما قتلت الجيوش 170 عاملاً أضربوا من أجل زيادة الأجور. وعرفت سنتي 1913 و1914

تجدد الإضرابات الضخمة وخاصة في سان بطرسبرغ وموسكو، والأمر الملفت هو أن الإضرابات أصبحت سياسة بشكل متزايد.

في مواجهة هذه الاضطرابات الداخلية كان على القيصر ووزرائه أن يدرسوا، بخلال تموز المصيري من سنة 1914، مسألة الحرب والسلم. هل تطلق الحرب روحاً وطنية يمكنها أن تخمد صوت الثورة، أم إنها سوف تشعل نار الجَيَشان؟ إن تردد القيصر حول موضوع إعلان التعبئة العامة المصيري، يدل بصورة حادة كم كان واعياً إلى أنه قد يوقِّع على صك موت حكمه التسلطي وربما على انتهاء حكم عائلته. لا شك أنه خلال هذه الأسابيع الأخيرة الصعبة كانت القرارات التي تتطلب أقسى درجات البرودة في الحكم كانت تؤخذ تحت تأثير الضغوطات اليومية التي يمليها عدم الاستقرار الأكثر إلحاحاً والأكثر قسوة من تلك التي تواجه قيصر ألمانيا في برلين. كيف يتسنى للقيصر الروسي أن يسمح لروسيا بأن تصل إلى مثل هذا الوضع الخطر دولياً في سنة 1914، في حين أن روسيا كانت تحتاج كثيراً إلى السلم.

خلال القرن التاسع عشر كانت روسيا في سياستها الخارجية والاستعمارية تفتش، بوجه عام، عن خطوط هي الأقل مقاومة، ودليله توسعها العظيم في آسيا الوسطى وتمدُّد الأراضي الروسية وسلطتها إلى بحر اليابان ثم إقامة فلاديفو ستوك كمرفأ للأسطول بدلاً من التوسع في أوروبا الغربية. في أوروبا الغربية تبعت روسيا سياسة الحفاظ على علاقات جيدة مع بروسيا والنمسا وهنغارية، وكانت الدول الثلاث تلتزم سياسة محافظة، وكان كل واحدة منها تتأذى من إحياء الحركة القومية في بولونيا، تلك المملكة التعيشة التي تقاسمها الثلاثة فيما بينهم في القرن الثامن عشر. وفي آسيا، وفي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، دخلت روسيا في صراع مع المصالح البريطانية الإمبريالية على جبهة عريضة جداً. في أوروبا لم تنفك روسيا تخشى من أثر احتلال عدو لها قوي للقسطنطينية وممرات المضائق وعندها تغلق الطرق البحرية أمام جنوب روسيا، وأسوأ من ذلك أن تشكل مرتكزاً ومنطلقاً لهجوم على روسيا نفسها. ورغم هذه المصلحة الحيوية كانت روسيا تخشى من أن تتسبب في تحالف دولي ضدها إن هي حاولت الاستيلاء على المنطقة. وهكذا وفي مواجهة جيران لها أقوياء في أوروبا، التزمت روسيا طيلة قرن مسلكاً حذراً.

إن التعاون مع ألمانيا والنمسا قد خُرق في سنة 1887 عندما لم يتم تجديد التحالف بين الأباطرة الثلاثة، ثم أكثر من ذلك في سنة 1890 عندما رفض الألمان تمديد معاهدة الأمن الروسية - الألمانية المنفردة. ولم يكن ذلك بسبب أن الروس أرادوا تغيير اتجاه سياستهم بشكل سياسي، بل بسبب أن السباق الجديد قد بدأ من قبل ولهلم الثاني ملك ألمانيا الذي أقنعه مستشاره بعد سقوط بسمارك بعدم تجديد التحالف مع روسيا. وشعر الروس أنهم مهددون بخلال عزلتهم، وبصورة

خاصة عندما تقرّبت ألمانيا أكثر فأكثر من خصم روسيا الإمبريالي في آسيا الذي هو بريطانيا. وحمل الخوف من العزلة روسيا بتردد على التحالف الدفاعي مع فرنسا في سنة 1894.

خلال السنوات الخمس التالية قلّما دعت الحاجة إلى هذا الحلف، مع أن فرنسا أصبحت، وبشكل متزايد، مهمة باعتبارها مزوِّدة لروسيا بالقروض الخارجية. لقد بدا التحالف قليل الجدوى، ثم في القرن الجديد بدت فرنسا راغبة في التوصل إلى اتفاق حبي مع بريطانيا وذلك في الوقت الذي كانت فيه روسيا تواجه إمكانية حصول تعقيدات خطيرة بينها وبين الصين. وقررت روسيا أن تبقي طريقها الخاصة مفتوحة على استغلال منشوريا وشمالي الصين طالما بقيت الدول الأوروبية الأخرى واليابان بعيدة عن حدود روسيا في شرقي آسيا. وكما يحصل دائماً، فإن الشعور بالضعف والرغبة في الدفاع عن الأرض والمصالح قاد روسيا إلى العمل الهجومي. وعلى أثر الظهور الألماني فوق أراضي الصين ذاتها عندما استولوا على مرفأ كياشو في سنة 1897، ردّ الروس بإجبارهم الصينيين على تأجيرهم مرفأ بور آرثر الاستراتيجي المهم. وبخلال السنوات الممتدة بين 1898 و1903 تغلغلت روسيا بعمق في شمال الصين. إن السياسة السلمية التي انتهجها ويت بالتعاون مع الصين والبحث عن السيطرة الاقتصادية من خلال قيام روسيا ببناء وتشغيل خط السكة الحديدية في منشورية، هذه السياسة قد تم التخلي عنها. وأدت ثورة البوكسر في الصين سنة 1900 إلى إعطاء روسيا فرصة احتلال أجزاء كثيرة من شمال الصين بحجة إنقاذ الأوروبيين والقضاء على البوكسر، وبذات الوقت سعت روسيا أيضاً إلى السيطرة على جارتها مملكة كوريا. إن التوسع العسكري لروسيا في شرقي آسيا أثار مخاوف اليابان بشكل كبير. وبالتعاون مع بريطانيا سنة 1902، تأكد اليابانيون أنهم لن يُغلبوا أمام تحالف غربي إن هم اختاروا التصدي للروس وطلبوا من روسيا الانسحاب. ورأى القيصر ووزراؤه في سنة 1904 أنهم يواجهون الحرب إذا لم ينسحبوا، ولكنهم بحسّهم الخاص بتفوُّق العرق الأبيض - إذ كانوا ينظرون إلى اليابانيين وكأنهم سعادين - بدا نقولا الثاني أنه من غير المعقول أن يتراجع أمام آسيوي حقير. وظن وزير الداخلية أن حرباً صغيرة منتصرة سوف تؤدي إلى تهدئة الاضطراب الثوري في الداخل. واندلعت الحرب في شباط سنة 1904، وكانت لها نتيجتان غير متوقعتين: الأولى هجوم اليابانيين المفاجئ على الأسطول الروسي في بور آرثر في خلال ليلة 8-9 شباط 1904 بدون إعلان حرب، والثانية هي انتصار اليابان.

لقد كان منظراً محزناً أداء الجيش الروسي وحتى أسطوله أيضاً خلال الحرب الروسية - اليابانية. وسقط مرفأ جور - آرثر أخيراً أمام الجيش الياباني المهاجم في شباط 1905. في شباط وآذار سنة 1905 كبّد اليابانيون هزيمة منكرة لقوات الجيش الروسي البرية في منشوريا في موقعة موكدن، وتتويج الخسارة كان القضاء على الأسطول الروسي الأوروبي في البلطيق الذي

أبحر يطوف نصف العالم من أجل الوصول إلى المضائق التي تفصل كوريا عن اليابان ليلقى الغرق في معركة ستوشما في 27مايو (أيار) 1905.

انتهت الحرب بالتسوية. فقد كان اليابانيون أيضاً راغبين في إنهاء الحرب بعد أن تم لهم تحقيق هدفهم. بمساعدة ثيودور روزفلت عُقد سلم بورت سماوث في 5 سبتمبر سنة 1905، وانتهى التأثير الروسي في جنوب منشوريا وفي كوريا. وبقيت روسيا مسيطرة في شمال منشوريا وخارج منغوليا. وبعقد الاتفاق السلمي مع اليابان تم رسم حدود المصالح في الصين.

لا شك أن اندلاع الثورة في الداخل أقنع القيصر بتقبُّل هذا الإذلال، والأمر الأكثر ضغطاً كان الحاجة لإعادة إعمار الجيش والأسطول في مواجهة الخطر الدائم من التعقديات في أوروبا. إن التهديد الواقع على أمن الإمبراطورية في أوروبا لم يكن محدوداً بل كان يتهدد وجودها كله.

لم يكن لروسيا خيار إلا أن تبقى محبة للتفاهم والسلم في أوروبا وكان لا بد من إفهام فرنسا أن روسيا لا تستطيع في هذا الوقت أن تقوم بالتزاماتها العسكرية بموجب التحالف بينهما. وفي البلقان استمرت سياسة التحالف والصداقة مع آل هبسبورغ، فقد كانت الإمبراطورية بحاجة إلى السلم. وفي أغسطس (آب) سنة 1907 تم بالتراضي اتفاق مع بريطانيا ينهي التنافس بينهما في فارس وأفغانستان والتيبت، الأمر الذي أبعد مخاطر الصراع الأكثر إلحاحاً. إن العلاقات السلمية مع كل الجيران واتفاقات التسوية بدلاً من توسيع النفوذ الروسي الناشط، تلك كانت الخطوط الكبرى لسياسة وزراء الخارجية الروسية بخلال السنوات بين 1906 و1908، ولفترة وجيزة بدا الخطر الروسي أقل ظلاماً في أوروبا وفي آسيا.

من سنة 1909 إلى 1914 تمَّ الإسراع في إعادة بناء الجيش الروسي وإعادة تنظيمه وتخطيط توسيعه على إخافة جيرانها. وبعكس الجيش الألماني لم يكن الجيش الروسي - وربما كان هذا الأمر مثيراً للدهشة - علة الإطلاق قاعدة لطبقة مميزة. إن النبالة والعراقة العائلية لعبت دوراً كبيراً في الجيش على مستوى الضباط، ولكن اثنين من أصل خمسة ضباط فوق رتبة كولونيل كان من أصل فلاحي أو من طبقة دنيا أو متوسطة. لقد كان آباء العديدين من الضباط من طبقة العبيد. إن النهضة الصناعية وتقدُّم الزراعة السريع رفعا دخل الدولة بخلال هذه السنوات إضافة إلى القروض الخارجية من فرنسا مما مكَّن الحكومة من تخصيص الاعتمادات اللازمة للنفقات الإضافية الكبرى على الجيش وعلى الأسطول وعلى بناء خطوط السكك الحديدة الجديدة. وبحلول سنة 1914 كان من المحسوب أن روسيا قد أنفقت أكثر من ألمانيا على جيشها وعلى أسطولها. وعندما كانت برامج التسلح قد استكملت في سنة 1917 كان الجيش الروسي على الورق يستطيع أن يتمتع بتفوق غالب من خلال قوة في السلم تعادل تقريباً مليوني رجل. وأكثر من ذلك، كانت روسيا في سنة 1917 تستطيع تعبئة جيشها في ثمانية عشر يوماً مقابل تعبئة الجيش الألماني في خمسة عشر يوماً. إن

الخطة الألمانية المسماة «شليفن بلان» أو «التوسع بالقوة» التي كانت ترتكز على الإسراع في هزيمة فرنسا قبل أن تستطيع روسيا الاستعداد لمهاجمة ألمانيا كانت غير ممكنة التحقيق إذن، وفرنسا لا يمكن أن تُهزم في ثلاثة أيام. وألمانيا إذا وُضعت في حالة الدفاع يمكن أن تُغلب. واليقين أن هذا التشخيص الكئيب من قبل قيادة الأركان العسكرية الألمانية لم يأخذ في الحساب ضعف التخطيط الروسي وانعدام الفعالية في تركيبة القيادة والهدر في الإنفاق العسكري. والقيادة الألمانية لم تحسب أيضاً حساباً للنقص في خطة الاتصالات الروسية وضعفها في الصناعة، ولكن مما لا شك فيه أن القيادة العسكرية الألمانية في ذلك الوقت كانت واقعة في خوف موهوم وذلك باعتقادها بأن شروط السلامة الألمانية سوف تزول سريعاً.

إن الخطر الروسي كان مبالغاً فيه في برلين سنة 1914. في سنة 1908 أشعل فتيل البلقان، وعودة التوتر بين روسيا والنمسا إلى الاشتعال بدأ وللغرابة من خلال الاتفاق بين وزير خارجية روسيا اسكندر ايزفولسكي ووزير خارجية النمسا الكونت ايرنتال. فكلا الوزيرين كان يريد تسجيل نصر خارجي من أجل إحياء الوضع الداخلي الضعيف في كل من الإمبراطوريتين. كان ايزفولسكي يرغب في تغيير وضع المضائق في القسطنطينية بحيث يمكن إغلاقها بوجه كل السفن الحربية عندما تكون تركيا في حالة سلم، ووضع نظام جديد يسمح لروسيا بتمرير سفنها الحربية عبر المضائق. فقد كانت روسيا ترى دائماً أن السيطرة على المضائق هي واحد من أهم مصالحها الحيوية. وكان ايرنتال أقل طموحاً حين كان يرغب في تحويل احتلال المنطقتين التركيتين البوسنة والهرزيكوفينا إلى ضم فعلي، ووعد كل منهما الآخر بالدعم المتبادل. وفي أكتوبر سنة 1908 حصل ايرنتال على نصيبه من الصفقة، ولكن معارضة بريطانيا منعت الروس من تحقيق هدفهم. إن أزمة البوسنة تعتبر نقطة تحول في علاقات الدول قبل سنة 1914. فقد كان سلافيو صربيا يرفضون إلحاق البوسنة - هرزكوفينا بالنمسا وكانوا يطلبون الدعم من روسيا، وكانت النمسا تتكل على ألمانيا. ولم يكن أحد يريد الحرب. ولكن العلاقات الجيدة بين النمسا وروسيا انتهت وكذلك انتهى التفاهم النمساوي - الروسي على حل الخصومات الإمبريالية في البلقان والآن أخذ كل منهما يتحدى الآخر، واشتعل الفتيل المؤدي إلى حرب سنة 1914.

كانت هناك دول أوروبية أخرى لها مطامعها الخاصة، فساعدت على الإخلال بالتوازن في البلقان. وحاولت الإمبراطورية العثمانية أن تصلح نفسها بعد ثورة تركيا الفتاة في سنة 1908، ولكن تركيا كانت ضعيفة. هاجمت إيطاليا تركيا في سنة 1911 وضمت إليها طرابلس الغرب. ودول البلقان الصغرى أصابها الجشع أيضاً فطمعت بأراضي تركيا في أوروبا وكانت مستعدةً لمحاربة بعضها البعض على الغنائم.

إن ضعف تركيا وتأجج الوطنية في البلقان والخصومة بين النمسا وروسيا أخلَّت بتوازن الجنوب الشرقي من أوروبا.

في بادئ الأمر سارت دول البلقان لمحاربة تركيا، فقام حلفٌ بلقاني بين صربيا وبلغاريا واليونان ومونتنغرو (الجبل الأسود) وهاجموا تركيا في أكتوبر سنة 1912 فهزموها. وكان من نتيجة هذه الحرب أن صربيا وسَّعت أراضيها إلى حدٍّ كبير مما أخاف النمسا. وتقدمت كل الدول الأوروبية الكبرى لتشرف على السلم ووافقت روسيا على مطالب النمسا بالحد من مكاسب صربيا.

وما إن سويت المشكلة في لندن في مايو (أيار) سنة 1913 حتى أخذت دول حلف البلقان تحارب بعضها البعض، فهاجمت بلغاريا صربيا واليونان، وانضمت مونتغرو ورومانيا وتركيا إلى صربيا واليونان لمهاجمة بلغاريا، فاضطرت بلغاريا إلى التسليم وتخلَّت عن الكثير من مكاسبها التي كسبتها من حرب البلقان الأولى.

إن الخلافات بين دول البلقان كان يمكن أن تكون قليلة الشأن، على حدٍّ سواء خارج أراضي هذه الدول، وفي العالم لولا وقعها على النمسا - هنغاريا ولولا وقعها على روسيا. كانت السياسة الروسية في البلقان قليلة التماسك والاستمرارية، فقد كانت هناك مشاعر تحيُّز سلافيّ هي التي تحرك سفراء روسيا في البلقان وهذه المشاعر كانت مدعمة من بعض الفِرق التي لها أثر في الرأي العام داخل روسيا. ولكن الخط الرسمي الذي اتّبعه سرجي سازونوف الذي خلف ايزفولسكي في وزارة الخارجية في سان بطرسبرغ كان حذراً.

إن نتائج حروب البلقان كانت تضعف الموقف الروسي وكذلك موقف النمسا، لأن المستقبل بالنسبة إلى روسيا بدا مليئاً بالشكوك في البلقان، ولأن احتمال انضمام دول البلقان الفردية إلى النمسا - هنغاريا وألمانيا في جبهة واحدة وروسيا مع فرنسا في جبهة أخرى لم يكن متوقعاً. فقد كانت صربيا وحدها تشكل حليفاً قوياً لروسيا وذلك لم يكن حباً بروسيا بل بسبب عدائها للنمسا - هنغاريا.

هذه الشكوك جعلت الروس أكثر عصبية فيما يتعلق بمستقبل مضائق القسطنطينية. فهذه المضائق لم تكن بذات أهمية استراتيجية فقط، بل كانت مع انبعاث الاقتصاد الروسي تشكل أيضاً صلة وصل مهمة في سلسلة تجارة روسيا مع بقية العالم. إن ثلاثة أرباع صادرات الحبوب من روسيا كانت تصدّر عبر البحر الأسود وعبر المضائق، وكان القمح يُشكِّل حوالي أربعين بالمائة من مجموع صادرات روسيا التجارية. وكان الروس يرغبون في أن يبقى الأتراك هم حراس المضائق طالما أنهم غير واقعين تحتة تأثير دولة عدوة إلى أن يصبح الروس أقوياء بما فيه الكفاية ليسيطروا على المضائق. وأصبحت ألمانيا الآن خطراً مزدوجاً: فهي حليفة للنمسا - هنغاريا، وبعد 1909 أصبحت صديقة لتركيا. إن تعيين جنرال ألماني هو ليمان فون ساندر في نوفمبر 1913 لقيادة الجيوش الألمانية المقيمة في القسطنطينية أثار مخاوف سان بطرسبرغ بشدة، واحتجت روسيا على

هذا ورُفع الجنرال فون ساندر إلى رتبة فيلدمرشال، الأمر الذي جعله أكبر من أن يقود الجيوش في القسطنطينية فحسب.

ومن الناحية الإيجابية بالنسبة إلى الروس بدأ موقف فرنسا ممتازاً حين أحيت بقوة، في سنة 1912، التحالف الفرنسي - الروسي، ولكن سياسة روسيا تمليها في النهاية مصالح روسيا. وإلى أن تكمل إعادة تنظيم الجيش الروسي، وبما أن روسيا ما تزال تعاني من الإضرابات ومن عدم الاستقرار في الداخل ، أرادت تجنُّب الحرب. كان ذلك هو وجهة نظر مجلس الوزراء الذي استدعي لمناقشة القضية في شباط سنة 1914 أي قبل اندلاع الحرب بأشهر قليلة.

العقود الأخيرة لإمبراطورية آل هبسبورغ

ظلت إمبراطورية آل هبسبورغ دولة أوروبية هائلة طيلة أكثر من أربعة قرون. هل كان تفككها في القرن العشرين النتيجة المحتومة لتيارين هما الأكبر والأقوى في التاريخ الحديث: القومية والتصنيع؟ فهذان هدّدا معاً الوثاق المشترك وثاق الوفاء الذي كان تُكنُّه القوميات التي تتألف منها الملكية المزدوجة تجاه العائلة المالكة، ثم الإجماع حول نظام اجتماعي معيشي. من أوجهٍ كثيرة شكّل التصنيع والقومية قوّتين متناقضتين في النمسا - هنغاريا. إن اتساع سوق الإمبراطورية والتجارة الحرة داخلها ساعدت على التقدم الصناعي، والاشتراكية التي نمت مع الازدهار الصناعي تنادي أيضاً بولاء يتناقض مع الولاءات العرقية بين القوميات.

والقومية من جهة أخرى هي تقسيمية وتهدد بشطر الإمبراطورية، ولكن القومية تحتوي على بذور الخلاف داخل ذاتها. ولم يكن من السهل الاتفاق في قسم من أوروبا - حيث تتشابك القوميات - على رسم حدود قومية ما أو على مَن سيؤلف الأكثرية في بلد ما أو أية شعوب يجب أن ترضخ وتبقى أقلية. ستكون هناك صراعات وتوترات، وإن كانت القضايا قد رتّبت وإن كانت غالبية رعية الإمبراطور تأخذ بالمثل القائل: «بأن الشيطان الذي نعرفه هو أفضل».

سكان النمسا – هنغاريا (بالملايين)	
سنة ١٩٠٠	سنة ١٩١٠
٤٦,٩	٥٢,٤

هناك الكثير مما يكون قوله حول الحل - الذي تعالى على القوميات - والذي مثلته ملكية آل هبسبورغ. العديد من الدول المتعددة القوميات تشاطرت أجزاء في حين كان الحكم المركزي ينوء تحت عبء جمع الشمل. هذا الأمر لم يحدث في إمبراطورية آل هبسبورغ حتى سنة 1918. في روسيا المهزومة استطاع لينين وتروتسكي إحياء السلطة في الحكومة المركزية عبر الحرب

الأهلية ولكن مثل هذه العودة إلى الحياة لم تكن ممكنـة في سـنة 1918 بالنسـبة إلى آل هبسـبورغ. ومع ذلك فقد تطلَّب الأمر أربع سنوات من الحـرب المـدمِّرة لأجـل كسر سـلطة آل هبسـبورغ وفـك تماسك المملكة.

كثيراً ما قيل بأن السلطة قد تآكلت قبل نصف قرن من الزمن عندما تم وضـع دسـتور سـنة 1867، ولكن وضع هذا الدسـتور ظـل شـاهداً عـلى الـزمن إذ حُكـم عليـه وفقـاً للمعـايير في أوروبـا الوسطى. إن الخطر الأكبر على الملكية كان متأتياً من استقلال هنغاريا بعد سنة 1867 لم يعـد هنـاك من إمكانية جدية لحصول هذا الأمر. إن الحقوق الموسعة التي مُنحت للمجريين أيام مملكة هنغاريا التاريخية حبّبتهم بالوحدة داخل الإمبراطوريـة تحـت رابـط شـخصي هـو شـخص الإمبراطـور الملـك. بالنسبة إلى المجريين كان استمرارا الإمبراطورية يعني القدرة الكاملة للمملكـة وجهوزيتهـا مـن أجـل الدفاع عن وضعهم ضد الأعداء الخارجيين والداخليين.

إن دستور 1867 منح كل نصف من الإمبراطورية حكومته الخاصة من أجـل تسـيير الشـؤون الداخلية، وهذا يتضمن بشكل مهم صلاحية القرار بشأن الحقوق التي يمكن السـماح بهـا للقوميـات الأخرى التي تعيش ضمن تشريع مملكة هنغاريا ومملكـة سـيز - ليتانيـا، أي القسـم النماسـوي مـن الإمبراطورية الذي كان يحمل هذه التسمية رسمياً.

ولكن السلطة المركزية في الإمبراطورية ظلت قوية وفعلية بعد سنة 1867. فقد بقيت المالية والشؤون الخارجية والقضايا العسكرية من مسـؤولية الـوزراء الإمبراطـوريين في فيينـا، وكـان الـوزراء ينتقيهم الإمبراطور. كان الإمبراطور القائد الأعلى للجيش الإمبراطوري. وبطريقة أخرى مهمة هنا، كان الدستور الإمبراطوري هو وحده الذي يقوي فعلاً السلطة المركزيـة. إن التيـار الدسـتوري الـديمقراطي الذي ساد في القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين لم يكن يستطيع البقـاء قائمـاً في الإمبراطوريـة، إلا أن امتيازات دستورية قد مُنحت للبرلمانات المنفصلة التي كان مكانها في فيينا وفي بودابست. في سـنة 1907 عرفت النمسا إعطاء حق الاقتراع للرجال، ورفض المجريون قبول أية إصلاحات جذريـة. ولكـن البرلمان الهنغاري كان يمارس سلطة فعلية أكبر بكثير على الحكومة الهنغارية وأكـثر مـما كـان يمارسـه البرلمان النمساوي على الحكومة النسماوية. ولم يكن هناك برلمان جامع للإمبراطوريـة ككـل يسـتطيع التأثير والرقابة على الوزارات الإمبراطورية المهمة والمشتركة.

كان التأثير غير المباشر للبرلمان مستمداً، من حيث المبدأ، من نوع من نظام «التفويضـات» التمثيلية للبرلمانين النمساوي والهنغاري المجتمعين كـل عـلى انفـراد ثـم معـاً (مـن حيـث المبـدأ) مـن أجـل البحـث في المسـائل التـي تهـم الـوزارات المشـتركة. في الواقـع، كانـت الشـؤون التـي تهم التفويضات هي الشؤون المالية، والجمارك والسياسـة التجاريـة، والضرائـب العائـدة للموازنـة

المشتركة التي يتوجب دفعها من قبل النمسا وهنغاريا. كانت هذه المسائل تُقرَّر بعد الكثير من المشاحنات المرتكزة على مصالح خاصة أكيدة تمتد أحياناً لمدة عشر سنوات، وبقيت سلطات الإمبراطور الخاصة به في الشؤون الخارجية والعسكرية شبه مطلقة من خلال اختياره للوزراء ومن خلال رفضه الأخذ بأية ملاحظة رافضة تأتيه من أي برلمان. ولم تكن سلطته مطلقة بشكل كامل في القرن العشرين ومعها قوة السلطة المركزية من أجله بل من أجل ثنائية الإمبراطورية وبالتالي عدم وجود برلمان وحيد لكل الإمبراطورية. وبنتيجة ذلك كانت السياسة الإمبراطورية في الحرب وفي الشؤون الخارجية تُدار من قبل قلّة من الرجال، وهؤلاء الرجال هم رؤساء الوزارات في الوزارات الثلاث المشتركة ومعهم وزير الخارجية كرئيس. وفي المناسبات المهمة كان رئيس وزراء هنغاريا، الذي كان يتمتع بحق دستوري يخوِّله أن يؤخذ رأيه في مسائل السياسة الخارجية وكان هناك وزراء آخرون يُطلب منهم الانضمام من أجل المناقشة.

كان هناك من بين السلافيين من يرى أن الثنائية هي حيلة من أجل استبعاد الأكثرية السلافية وحرمانها من حقوقها ومن أجل هدر مكانتها التي تستحقها في الإمبراطورية، وبتقسيم الإمبراطورية أصبح المجريون والألمان يشكلون الأكثرية كل في نصفه. إن أكثرية 21مليون سلافي (وهي أرقام تقريبية في سنة 1910) داخل الإمبراطورية ككل قد تحولت بهذا الشكل إلى أقلية.

لا شك أن السلافيين لم يكونوا موحدين في دينهم وفي بنيتهم الاجتماعية وفي عاداتهم. إن الخصومات والمنافسات فيما بينهم كانت على الأقل مهمة بمقدار ما كانت بمثل أهمية مصالحهم المفترضة. إن المصالحة بين المجريين والألمان في سنة 1876 أدت إلى تسويات موازنة صغيرة داخل كل من نصفي الإمبراطورية. في النمسا كانت جماعة البولنديين قد أعطيت امتيازات على حساب الروتينيين Ruthenes . كان التشيك، من وقت إلى آخر، يُمنحون حقوقاً خاصة، ولكن النمو الثقافي للصرب والكروات والسلوفين كان محدوداً. وكان الصراع بين المتكلمين بالألمانية من رعايا آل هبسبورغ وبين القوميات الأخرى كان قوياً على المستوى المحلي وفي البرلمان، ولكنه لم يكن - كما هي الحال في هنغاريا - سياسة حكومية ثابتة. في هنغاريا أعطى المجريون الكروات وضعاً خاصاً، ولم يعطوا للسلوفاك وللصرب وللرومانيين أي نصيب في الحكم وأية حقوق خاصة بهم يمارسونها.

القوميات في الملكية الثنائية – ١٩١٠		
	النمسا	هنغاريا
ألمان	٩,٩٥٠,٠٠٠	٢,٠٣٧,٠٠٠
التشيك	٦,٤٣٦,٠٠٠	–
بولونيون	٤,٩٦٨,٠٠٠	–
رومانيون	٢٧٥,٠٠٠	٢,٩٤٩,٠٠٠
روتينيون	٣,٥١٩,٠٠٠	٤٧٣,٠٠٠
صرب وكروات	٧٨٣,٠٠٠	٢,٩٣٩,٠٠٠
إيطاليون	٧٦٨,٠٠٠	–
سلوفنيون	١,٢٥٣,٠٠٠	–
سلوفاك	–	١,٩٦٨,٠٠٠
مجر	–	٩,٩٤٥,٠٠٠

إن سياسة النمسا وهنغاريا كانت تختلف أيضاً في مجالات أخرى في القرن العشرين. في النمسا حصل تطور ملفت هو صعود الحزب الاشتراكي بقيادة فكتور أدلر الذي حصل على أتباع كثيرين في البرلمان سنة 1907.

كانت السياسة النمساوية تفسدها غرائب موروثات القوميين الألمان، والمسيحيين الاشتراكيين المعادين للسامية تحت إيحاء كارل لوجر. وكانت الصراعات بين القوميين في النمسا تشل في أغلب الأحيان البرلمان. وطلب التشيك المزدهرون صناعياً الحكم الذاتي. وسعى الألمان في بوهيميا لإبقاء التشيكيين في وضع قومي منحط. وكان التركيز في الصراع يدور على اللغة الرسمية المستعملة. فعندما كان وزراء الإمبراطور يعطون التشيك الامتيازات كان الألمان يرفضون التعاون مع الحكومة، وعندما كانت الامتيازات تعطى للألمان كان التشيك يقاومون ذلك بشدة. وفي جميع الأحوال كان البرلمان في نظر الإمبراطور مجرد هيئة استشارية لا أكثر ولا أقل.

واعتُبر إدخال الاقتراع العام للرجال في النمسا في سنة 1907 مدخلاً لكسر الخلاف القومي المستعصي. ولفترة وجيزة اتحد الديمقراطيون الاجتماعيون، بصرف النظر عن المنشأ القومي، سواء كان ألمانياً أو تشيكياً، ولكنه لم يدم. في ما بين 1908 و1914 انفجر الصراع القومي القديم بحدة كما في السابق، وأدى الصراع بين الأحزاب القومية إلى إضعاف البرلمان داخل مبناه الفخم المهيب في فيينا، وإلى شلّ حركته. أمام مثل هذه الأحداث، كانت الحكومة البرلمانية تتمتع بالقليل من الاحترام من قبل الأهالي جميعاً.

في هنغاريا جُمِّدت الإصلاحات المتعلقة بالحقوق الانتخابية الموسعة من قبل القادة المجريين خفية من أن تنسف السيطرة المجرية وتقضي عليها. وظلت العلاقات مع القوميات غير المجرية سيئة حتى سنة 1914. وكان القمع هو السياسة الوحيدة المعتمدة باستمرار. وكانت السياسات الهنغارية تدور حول محاولات فاشلة إلى حدٍّ بعيد من أجل تغيير التسوية التي جرت سنة 1867 وبموجبها استطاع المجر أن يمارسوا رقابة أكبر على الجيش. ولكن هذا الواقع كان يلاقي مقاومة شرسة من قبل الإمبراطور فرنسوا جوزيف الذي كان يهدد باستعمال القوة ضد أية حكومة هنغارية أو برلمان يسعى إلى التلاعب بالامتيازات الملكية.

ونحن عندما نُعجب الآن باستمرارية الإمبراطورية ، على الرغم من الصراعات القومية والدستورية التي بدت وكأنها تتزايد بدلاً من أن تتناقص بخلال السنوات الأخيرة من السلام، فإنا نميل إلى تناسي مسألة واحدة. مَن هو المستفيد من دفع الصراع إلى أقصاه وتهديد إمبراطورية آل هبسبورغ بالتفكيك؟ ليسوا هم المجريون ولا الألمان ولا البولونيون، الذين كانوا يتمتعون بحريات كبيرة في ظل الحكم النمساوي، بل هم قادة الروس وقادة الألمان، وليسوا هم اليهود، الذين نمَّت موهبتهم الثقافية في فيينا، وليسوا هم التشيكيون الذين كانوا يؤمنون بأن أمنهم وسلامتهم يوجب وجود الإمبراطورية، وليسوا هم أيضاً أكثرية الصرب والكروات في الأقاليم المستلحقة من بوسنيا وهرزكوفينا. في كل مكان كانت جماهير الفلاحين متعلقة بعائلة آل هبسبورغ. إن الاضطراب من أجل الاستقلال سواء أتى من التشيك أو من السلافيين الجنوبيين، كان من صنع أقلية من المثقفين. كانت الغالبية العظمى من رعية الإمبراطور فرنسوا جوزيف تريد بقاء الإمبراطورية حتى ولو كانوا يختلفون بحدة حول شكل الإمبراطورية التي يريدون. في حين أن العائلة الحاكمة وسلطتها المركزية، والجهاز الإداري الإمبراطوري والإدارة، والجيش الإمبراطوري كلهم كانوا يقومون بواجباتهم مستندين إلى القبول بالإجماع من قبل غالبية الشعب.

لقد اكتسب فرنسوا جوزيف محبة رعيته بمجرد حضوره الدائم بينهم. إن تحمُّله الشجاع للمصائب العائلية وبساطة عيشه وصدقه، وكبرياؤه في قوته في كبره وشيخوخته، كلها تجمّعت لتجعل منه الأكثر احتراماً بين ملوك أوروبا. وكل ذلك على الرغم من أنه أعلن الحرب على رعيته في سنة 1849 (هنغاريا)، وخسر كل الحروب التي خاضتها النمسا منذ اعتلائه للعرش ضد إيطاليا وفرنسا وبروسيا. كل ذلك كان إنجازاً رائعاً.

طيلة السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر وطيلة مطلع القرن العشرين، كانت الإمبراطورية تبدو من جديد وكأنها دولة حديثة. في هنغاريا كانت الإدارة مجرية عملياً، وهذا ينطبق على الإدارة القضائية ولكن البلد كان يتمتع بسمعة عالية من حيث العدالة، مع وجود استثناء مسلَّم به لما اعتبر بـ«جرائم سياسية». إن مملكة هنغاريا كانت مجرية. فالوطنية تعني وطنية مجرية،

والخروج على وجهة النظر هذه يعامل معاملـة قاسـية. ولكـن بـالرغم مـن عنـف محاولـة «مَجْـيَرَة» القوميات في أطراف المملكة، فإن هذه السياسة كانت تلاقي نجاحـاً قلـيلاً. فقـد حافظـت القوميـات على هوياتها. وفي النصف النمساوي من الإمبراطورية كانت الحكومات تحـاول التوصـل إلى تسـويات بين الألمان والتشيك والبولونيين، تسويات تكـون مقبولـة مـن جميـع الأطـراف، ولكنهـا كانـت تلاقـي القليل من النجاح.

ولأن الإمبراطورية في مجملها كانت محكومة بصورة جيدة، فـإن ذلـك يعـود، لـيس في قسـم صغير منه، إلى بيروقراطية مدنية جيدة وإلى قضاء ذكي في مجملـه وعـادل. لقـد كـان صـحيحاً أنـه في النصف النمساوي من الإمبراطورية كان الألمان يشكلون 80% من المـوظفين المـدنيين وإن كـانوا مـن حيث عدد السكان لا يشكلون إلا الثلث.

إن تقدم الألمان في التعليم لعب دوراً مهماً في تفوقهم. في هنغاريـا أدت المجـيرة [مـن مجـر] إلى جعل 90% من وظائف الدولة بين يدي من يسمون بالمجر. في الإدارة الإمبراطورية المركزية يقـوم الألمان أيضاً بالدور الرئيسي، وذلـك أن أكـثر مـن نصـف عـدد المـوظفين المـدنيين هـم ممَّـن يسـمون بالألمان. ولكن أحداً لا يستطيع القول إن الإدارة الإمبراطورية كانت تحت سيطرة الألمـان بكاملهـا. في الوزارات المشتركة الرئيسية، في الإمبراطوريـة، حـرص فرنسـوا جوزيـف عـلى أن لا يكـون ثلاثـة وزراء مشتركين آتين من نصف واحد من المملكة. إن منصب وزير الخارجية احتله مداورةً سكسوني وألمـاني، ثم هنغاري، ثم نمساوي ألماني، ثم بولوني، ثم هنغاري، ثم نمساوي ألماني.

عندما نلتفت إلى النمو الاقتصادي في الإمبراطورية، لا بد من القول وللأسف، أنـه كـان بطيئـاً في القسم الأخير من القـرن التاسـع عشر وفي مطلـع القـرن العشريـن، بالمقارنـة مـع أوروبـا الغربيـة والشمالية. ولكنه كان جيداً في وسط الإمبراطورية، أي في البلقان حيث سهول إنتاج القمح الهنغاريـة. وداخل الإمبراطورية تقع أيضاً مناطق مثل المناطق التشيكية التي حققت نمـواً شـبيهاً بـأكثر المنـاطق تطوراً في أوروبا كما تقع داخلها مناطق يضربها الفقر مثل غاليسيا.

وتتمتع الإمبراطورية بتفاوت كبير بين الثراء النسـبي والفقـر المـدقع. إن التـأخر الزراعـي وتزايد السكان حكما على الفلاحين في غاليسيا بالفقر المستمر، وكان مـن جـرّاء ذلـك نـزوح كبـير جداً (إن سكان الإمبراطورية ارتفع عـددهم مـن 46.9 مليـون سـنة 1900 إلى (52) مليـون سـنة 1910. في بوهيميا وفي أعالي النمسا وأدناها حوَّلت الزراعة، كما الصناعة، هـذه المنـاطق إلى أكـثر المناطق ازدهاراً في الإمبراطورية. وفي هنغاريا اتّبع ملاّكو الإقطاعالات الأرضية الكبرى نهج إدخـال أفضل طرق المزارعة. إن السهل الأوسط الهنغاري أصبح واحداً من إهـراءات أوروبـا. إن الاتحـاد

الجمركي الإمبراطوري حرّر كل التجارة داخل الإمبراطورية من الرسوم، فاتحاً أمام الزراعة الهنغارية سوق النصف النمساوي الأكثر تصنيعاً في الإمبراطورية.

في أوائل القرن العشرين حققت النمسا - هنغاريا نسبة عالية من النمو الصناعي في المناطق المحظوظة، ورغم ذلك فإن الإمبراطورية ككل كانت تزحف بعيدة جداً وراء الدول الغربية والشمالية الأوروبية المتقدمة. وكانت الفروقات الإقليمية ملحوظة سواء في النمو الصناعي أو في النمو الزراعي. إن الأقسام الأكثر نجاحاً في الزراعة داخل الإمبراطورية كانت أيضاً هي الأكثر تقدماً في مجال الصناعة: أعالي ومنخفضات النمسا وبوهيميا ومورافيا وسيليزيا وهنغاريا بالذات. وكان للتصنيع أثر قليل في غاليسيا ودلماسيا في ترانسيلفانيا. في سنة 1911 كانت الأنسجة والثياب والتبغ والمواد الغذائية كلها مع الخشب والجلد والورق تُحسب بما يقارب ثلثي الإنتاج الإجمالي للنصف النمساوي من منتوج الإمبراطورية الصناعي. وكانت السياسة الإمبراطورية حول حرية التجارة داخل الإمبراطورية قد ساعدت على إبقاء هذه الفروقات الإقليمية من حيث التقدم والتخلف. إنما من جهة أخرى لا بد من التذكير بأنه لولا مساعدة الدولة من حيث تطوير شبكة السكك الحديدة ولولا الأداء الإداري الجيد ولولا السلم الداخلي والأمن عبر الإمبراطورية، لكانت الظروف الاقتصادية لعامة الشعب أسوأ بكثير مما كانت عليه فعلاً.

ومن الملحوظ أن الإمبراطورية التي عانت من العديد من المشاكل الداخلية مثل التخلف في النمو الاقتصادي ومن الفقر أيضاً، حققت شهرة عالية في الفنون وما تزال تعتبر من أعاظم الدول في أوروبا في زمنها. وكانت جامعات الإمبراطورية لا مثيل لها، فالموسيقى والأدب والمسرح كانت حياة فيينا وبودابست وبراغ، وشهرة فرويد وليست وشتراوس صارت عبر العالم الغربي كله. ووضع الملكية كقوة عظمى قد تدنى، والحق يقال، ولكنه لم يرزح تحت الهزائم بخلال القرن التاسع عشر من جراء الحروب القارية التي أدت إلى توحيد إيطاليا وألمانيا. في سنة 1900 كانت الإمبراطورية ما تزال تعتبر واحدة من أقوى الدول عسكرياً في أوروبا، وكانت تشكل حصوناً ضد إمكانية السيطرة الروسية أو الألمانية على جنوبي شرقي أوروبا. وهكذا كانت أراضي إمبراطورية آل هبسبورغ عنصراً رئيسياً في التوازن الأوروبي لفترة ما قبل حرب سنة 1914، عنصراً في التوازن كان باعتقاد الدول أن زواله يؤدي إلى خلق مشاكل جديدة خطيرة.

إنتاج النمسا – هنغاريا (المعدلات السنوية)		
النوع	١٩٠٠-١٩٠٤	١٩١٠-١٩١٣
استهلاك القطن الخام (آلاف الأطنان)	١٣٥,٤	١٩١,٤
إنتاج الفحم الحجري واللينيت (ملايين الأطنان)	٣٨,٨	٥٠,٧
إنتاج الحديد الخام (آلاف الأطنان)	١٤٢٥	٢٢٠٤
إنتاج الفولاذ (ملايين الأطنان)	١,٢	٢,٤٦

كانت القدرة العسكرية للإمبراطورية مضخمة في الواقع، وكان النقص المزمن في الأموال أحد الأسباب في ضعفها. وهناك مشكلة أخرى وحيدة هي أن الإدارة كانت مقودة إلى حدٍّ بعيد بالنمساويين الذين يتكلمون الألمانية، وبقليل من الهنغاريين. وكانت الجيوش نفسها مؤلفة من كل القوميات وتتكلم عدة لغات. وأسوأ من ذلك كان عدم الكفاءة في قيادة الأركان. فقط في السنتين الأخيرتين، قبيل سنة 1914، زيد الجيش إلى مستوى قوة زمن الحرب أي إلى مليون ونصف رجل. وأدى الضعف العسكري والاقتصادي إلى التزام وزراء خارجية المملكة جانب الحذر والمحافظة.

كانت السيطرة الخارجية لآل هبسبورغ تتصف، شكلاً ومنطقاً واستمرارية، في القرن التاسع عشر بتركيزها على أهمية التقاليد وعلى أهمية الحكم الملكي الأُسَري ومعارضتها للقومية. إن خسارتها للمقاطعات الإيطالية كانت تعتبر يومئذ ضربة ثقيلة بشكل خاص. ولو أن جيران إمبراطورية آل هبسبورغ من الرومانيين والصرب حذوا حذو البيمونت في حروب الوحدة الإيطالية مبررين نضالهم بالدعوة إلى حق تقرير المصير الوطني عندما كانت إمبراطورية آل هبسبورغ ستتفكك حتماً بكاملها. وكانت الخشية أن تحذو صربيا حذو البيمونت هو الكابوس أو الهاجس الدائم الذي حمل الإمبراطور ووزراءه على رهن مستقبل الإمبراطورية في ساحة الحرب في تموز سنة 1914. ولكنهم عرفوا أيضاً أن الخطر الحقيقي لم يكن البيمونت بل تحالف البيمونت مع فرنسا سنة 1859 ومع بروسيا سنة 1866. والخطر الحقيقي في سنة 1914 لم يكن، بحسب الاعتقاد السائد، صربيا ولكن صربيا متحالفة مع روسيا.

كان الأمن وتمامية وحدة الأرض هدفين أساسيين في السياسة الخارجية لأية دولة، ولكن الدول الكبرى لما قبل سنة 1914 الأوروبية كانت تعتبر من المسلَّمات أن تمتلك مناطق نفوذ وسيطرة وراء حدودها، أي وراء حدود الدولة الخاصة. في القرن التاسع عشر اضطر آل هبسبورغ إلى التخلي عن دورهم التقليدي في التأثير والسيطرة أولاً في المناطق الإيطالية وثانياً في المناطق الألمانية. وفي القرن العشرين كانت الحدود المتروكة مفتوحة أمامها هي حدود البلقان. إن تحاشي هزيمة ثالثة في هذه الحدود الأخيرة كان يعتبر قضية ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى مستقبل الإمبراطورية.

مع تراجع الإمبراطورية العثمانية في أوروبا فإن مستقبل شعوب البلقان المقسمة والمتداخلة في المعتقدات الدينية وفي التقاليد وفي الثقافة وفي البنية الاجتماعية الاقتصادية، كان يشغل بال الدول الأوروبية الكبرى. ولكن الدول البلقانية اتبعت سياسات خاصة بها وكانت متورطة في الخصومة حول كيفية التصرف في الأراضي التي ما تزال تركية وفي الأراضي التي كانت سابقاً تابعة لتركيا.

وبعد أن استعادت روسيا قوتها بعد هزيمتها في الشرق الأقصى، توجه اهتمام سان بطرسبرغ نحو البلقان وأعادت اكتشاف مهمتها تجاه العنصر السلافي. وتطابقت السياسة الروسية الأكثر نشاطاً الآن مع فترة جديدة من الضعف العثماني الذي سببته الانتفاضات الداخلية التي قامت بها حركة تركيا الفتاة (1908-1910)، وتزامنت أيضاً مع تنامي طموحات وخصومات دول البلقان التي كانت تنظر بشهوة إلى ماكدونيا وغيرها من الأراضي التي كانت ما تزال تحت سيطرة تركيا. وأصبح البلقان برميل بارود.

كان بإمكان التعاون النمساوي - الروسي احتواء هذه التوترات، ولكن مطامع وزراء روسيا في مختلف عواصم البلقان أدت إلى تزايد الصراعات وتنميتها. وكانت نقطة التحول في سنتي 1908-1909.

في المملكة كان وزير الخارجية الكونت آرنتال معروفاً بأنه من المنادين بسياسة التعاون والتوافق مع روسيا. كان يرى أن النمسا - هنغاريا دولة «مكتفية» بذاتها وأنها لا تحتاج إلى مزيد من الأراضي ولا إلى مزيد من السلافيين. ولكن كخطوة أخيرة نحو التماسك - التماسك التقني تقريباً - كانت غايته تنظيم وتوضيح وإزالة كل غموض، فرغب أن يغيّر وضع المملكة في البوسنة - هرزكوفينا من وضع الدولة المحتلة (منذ سنة 1878) إلى وضع الدولة ذات السيادة الكاملة. وكان مستعداً أن يدفع تعويضاً للأتراك بأن يتخلى عن احتلال أراضي تركية أخرى هي الأراضي ذات الموقع الاستراتيجي المهم المعروفة بـ«نوفيبازار». وهذا الانسحاب من شأنه أيضاً أن يقنع الروس بأن النمسا - هنغاريا قد تخلت عن كل فكرة في التوسع الإقليمي. وتم ترتيب محادثات مع وزير خارجية روسيا الكسندر إيزفولسكي، وحصلت محادثاتهم الشهيرة وغير المدوَّنة في قلعة بوكلو سنة 1908. من الأدلة المتوفرة بدا واضحاً أن كامل أساس هذه المحادثات كان العزم على تقوية التعاون النمساوي - الروسي. قال إيزفولسكي إن روسيا ستساند النمسا - هنغاريا دبلوماسياً في رغبتها استلحاق البوسنة - هرزيكوفينا. وبالمقابل طلب من آرنتال، وحصل على مطلبه، المساندة الدبلوماسية من أجل الطلب إلى الدول الأخرى تغيير الترتيبات في المضائق. وتعجَّل آرنتال بعد الاجتماع، وأثناء دورة إيزفولسكي على الدول الأوروبية الغربية، وقبل أن يتسنى له الوقت لإعلام القيصر بصفقة بوكلو، فأعلن ضم البوسنة - هرزيكوفينا للنمسا.

وغضب إيزفولسكي غضباً شديداً لأنه لم ينجح في محاولته تغيير الترتيبات في المضائق، فقد رفضت بريطانيا الاقتراح في الحال. وليحفظ إيزفولسكي ماء وجهه صرَّح بأنه خُدع من قبل آرنتال.

وبعد هذا الذي حدث تجمعت الخيوط المؤدية إلى كارثة سنة 1914.

وكنتيجة لانقطاع العلاقات بين أيزفولسكي وآرنتال تفاقمت أزمة البوسنة الممتدة، وكانت مشاعر الصربيين القوميين قد استثيرت بشكل عنيف من جراء قيام المملكة بضم بوسنية وهرزيكوفينا التي كان يسكنها العديد من الصرب وساندت روسيا صربيا وأصرَّت على تعويض الصرب. كما أصرَّت على وجوب قيام المملكة بعرض مسألة الاستلحاق كلها لمؤتمر تعقده الدول. ورفض آرنتال بدعم من حليفته ألمانيا كلا الطلبين فتراجعت روسيا وفرنسا وبريطانيا، ولكن صربيا لم تتراجع. وفي سنة 1909 أوشكت الحرب أن تقع بين صربيا والنمسا - هنغاريا، وكانت روسيا تلعب دور الحامية للصرب. والواقع أنه لا روسيا ولا غيرها من الدول كان مستعداً للحرب سنة 1909. ولا يستطيع المرء التكهُّن كيف يمكن أن يكون مجرى التاريخ لو أن النمسا - هنغاريا استعملت قوتها المتفوقة من أجل هزيمة صربيا يومئذٍ. عندها - وكما حصل - يتراجع إيزفولسكي، وعلى ألمانيا يقع خزي كونها قد هددت روسيا بمذكرة عاجلة بأنها إن لم تعترف بالضم في الحال، فإن ألمانيا لن تمنع المملكة من مهاجمة صربيا. وعندما لأصبح بإمكان إيزفولسكي الادعاء بأن إنذار ألمانيا هو الذي أجبر روسيا على التراجع. وأكثر من ذلك، لحظت الأزمة نهاية العلاقات الجيدة - المتسامحة بين النمسا وروسيا. هل كانت خلافاتهما فعلاً غير قابلة للحل والتوافق؟ إن الاصطدام بين هاتين الإمبراطوريتين يعود إلى سوء الحسابات أكثر مما يعود إلى عزيمة قاصدة. في سنة 1909 كانت روسيا هي الأكثر عدوانية بين الدولتين.

إن الدبلوماسيين الروس في السنوات التي تلت سنة 1909 ضاعفوا الجهود لإعادة الهيبة الروسية المعطوبة في دول البلقان، وهذه التحركات توافقت مع مكائد ومع الطموحات القومية لدى دول البلقان ذاتها التي كانت سياساتها في المآل الأخير لا يمكن لروسيا أن تتحكم بها.

في سنة 1911 أعلن الإيطاليون الحرب على الإمبراطورية العثمانية، وهذا الأمر كان إبّان حقبة جديدة من التوترات المتتالية في البلقان. في سنة 1912 اعتقد آل هبسبورغ أن روسيا أوحت بقيام حلف بلقاني بين اليونان وصربيا ومونتنغرو (الجبل الأسود) وبلغاريا من أجل مهاجمة تركيا، وكانت هذه الدول قد دفنت مؤقتاً خلافاتها حول مكدونيا وغيرها من المنازعات على الأراضي لتستولي على المزيد من الأراضي التركية، ولكنها اختلفت على الغنيمة. في سنة 1913 عندما هاجمت بلغاريا صربيا واليونان ثم انهزمت بفعل التحالف بين دول البلقان.

إلى جانب حقيقة العداء بين النمسا وصربيا، لم يكن هناك شيء مؤكد على الإطلاق بين دول البلقان في السنوات الأخيرة قبل سنة 1914. فلا روسيا ولا المملكة كانت تستطيع أن تتأكد عند

وقوع أية أزمة من تحالفات هذه الدول البلقانية فيما بينهما وأيهما ستساند الأخرى حقاً (مَن مع مَن؟). إنما النتيجة غير السعيدة، بالنسبة إلى سلام أوروبا، هو أن روسيا والنمسا - هنغاريا كانت كل منهما تشعر بأنها مهددة بالمكائد الدبلوماسية من قبل الأخرى.

إن المملكة الثنائية لم تكن على الإطلاق متأكدة من أن حليفتها ألمانيا سوف تقف وراءها. وكما كانت الحال بشأن إيطاليا، فإن تحالفهما كان اسمياً. كانت إيطاليا تُعتبر عدواً كامناً، ولهذا شعر آل هبسبورغ بعدم الاطمئنان إلى المستقبل.

كانت أشد أعداء النمسا - هنغاريا - وهي صربيا - قد خرجت من حرب البلقان متوسعة إلى حد كبير. في سنة 1913 نجحت النمسا - هنغاريا في مساعدة قيام دولة مستقلة صديقة هي ألبانيا بأن عادلت توسع صربيا أكثر فأكثر في الأدرياتيك، وهذا الأمر لم يتم بفعل مؤتمر عقدته الدول الأوروبية بمقدار ما حققته التهديدات التي أرسلتها المملكة الثنائية بنفسها إلى صربيا. لقد علم الكونت ليوبولد بيرتولد، الذي خلف آرنتال في وزارة الخارجية النمساوية منذ سنة 1912، من هذه التجارب أن النمسا - هنغاريا يجب أن تعتمد على قوتها وثبات موقفها. إلى جانب صربيا كانت تقف روسيا، ولكن الإمبراطور فرنسوا جوزيف ووزراءه اعتقدوا أن الدبلوماسية الصارمة تستطيع دائماً أن تكسر عقد الدول المعادية وأن تحطم رغبة روسيا الظاهرة في تطويق المملكة شرط أن تدعم ألمانيا بإخلاص إمبراطورية آل هبسبورغ ولكن سراييفو غيَّرت كل ذلك.

على شفير الهاوية الأسابيع الخمسة من الأزمة
(من 28 حزيران إلى 1 آب 1914م)

اندلعت الحرب الكبرى فمزقت ودمرت حياة الكثيرين بمعدل لم يُعرف من قبل. فقد تمت تعبئة أكثر من (60) مليون إنسان مات منهم (8) ملايين ونصف وجُرح (21) مليوناً. وفي كل مدينة وقرية في أوروبا استُعمل العمي والمشوَّهون من الضحايا كمذكِّرين طيلة عقود وعقود بعد انتهاء الحرب. وفي كل مدينة وقرية أقيمت الأنصاب التذكارية تحمل أسماء الذين قدَّموا حياتهم لأوطانهم. لقد اندلعت الحرب التي غرق فيها الملايين والتي عانى منها الملايين بفعل قرار اتخذه القليل من الأشخاص الذين كانوا يتفاوضون ويتآمرون بالسر. إنهم يحملون مسؤولية ثقيلة. ماذا حمَّل هؤلاء الرجال على سلوك الطريق الذي سلكوه؟ وهل كانوا على علم بما هم فاعلون أم إنهم غرقوا في الحرب عبر الوهم والخطأ؟

كان هناك وهم منتشر حول المجرى الذي ستسلكه الحرب. لقد تحركت الجيوش نحو الجبهة وهي تعتقد أنها ستعود إلى البيت في عيد الميلاد. أمام هذه الجيوش الضخمة الجديدة ساد الاعتقاد بأن الحرب سوف تُحسم بفعل معارك مدمِّرة ما إن تبدأ، ولكن لم يكن هناك أحد يعتقد بأن الحرب سوف تكون حرباً مختلفة تماماً عن الحروب التي كانت تقع في منتصف القرن الثاني عشر وتنتهي بانتصار دولٍ تقتطع بعض الأراضي وتفرض عقوبات مالية على المغلوبين وتؤدي إلى توازن جديد. مع ذلك لم يكن هناك وهم حول الغنيمة. إن كلمات غري الشهيرة حول النار التي اشتعلت عبر أوروبا كلها تعبِّر عن شعور فُهم تمام الفهم في باريس وبرلين وفيينا وسان بطرسبرغ. تنبأ بيتمان هولويج بحرقة بسقوط عروش وبانتصار الاشتراكية. في فيينا كان مستقبل وجود مملكة يعتبر على شفير الهاوية: إن الهزيمة تعني انحلال المملكة. وكانت روسيا القيصرية تعاني من اضطرابات داخلية جدية، والمجتمع الفرنسي كان منقسماً بعمق حول جدوى الحرب. لم يكن هناك وهم حول النتائج السيئة لهذه الحرب التي منها سوف ينبثق عالم جديد. كان هناك تردد عند بداية الحرب ولكن فات الأوان. كيف سمحت هذه الدول للازمة أن تنطلق بسبب جريمة إرهابية

هي اغتيال أرشيدوق كان ولي عهد عرش آل هبسبورغ، وأن تتصاعد إلى حد اللارجوع لتكون حرباً أوروبية مدمِّرة؟ يبدو أنه لم يكن هناك من رابط أكيد بين جريمة القتل التي ارتكبها شاب من البوسنة وانطلاق جيوش تعدّ بالملايين.

إن اغتيال الأرشيدوق فرنسيس فرديننـد في سراييغو في 28 حزيران سنة 1914 كان من صنع حفنة من الشبان البوسنيين الذين نذروا حياتهم للقومية الصربية وكانوا متأثرين إلى حدٍّ كبير بالإرهابيين الروس الموجودين في المنفى، وقد تلقوا أسلحتهم من تنظيم سري صربي متآمر يحمل اسم القبضة السوداء ويرأسه الكولونيل دراغوتين ديمتري جيفش الذي كان أيضاً عضواً في جيش سري للتجسس. كان الشبان البوسنيون الذين أمضوا بعض الوقت في بلغراد قد تلقّوا مساعدةً عبر الحدود الصربية من قبل عملاء صربيين، وكان رئيس وزراء صربيا نيكول باشق والملك ألكسندر عاجزين عن مكافحة ضباط الجيش والقبضة السوداء ولكن باشق أرسل إنذاراً مبهماً إلى فيينا أن الأرشيدوق سوف يكون في خطر عندما يزور سراييفو.

وأوشك القتلة الهواة أن يفشلوا في مهمتهم. ففي صبيحة 28 حزيران فشلت المحاولة الأولى وسقطت القنبلة التي قذفها واحدٌ من المتآمرين الستة تحت السيارة التي تتبع سيارة الأرشيدوق، وبصورة لا تصدق تابع الأرشيدوق ومعه زوجته وحكّام البوسنة طريقهم عبر الشوارع المفتوحة مجدداً بعد ظهر ذلك اليوم. وعندما توقف سائق الأرشيدوق متردداً أي الشوارع يتبع، لسوء الحظ، وجد واحدٌ من المتآمرين، هو عفريلو برنسيب، نفسه وجهاً لوجه أمام عربة الأرشيدوق المتوقفة، فسدَّد طلقتين إلى الأرشيدوق وإلى حاكم البوسنة فجرحتا وقتلتا فرنسيس فرديننـد وزوجته.

لم تكن حكومة صربيا تريد الحرب في سنة 1914، لأن البلد لم تكن بعد قد استعادت قوَّتها بعد إجهاد حروب البلقان.والحكومة لم تكن تسيطر على الجيش ولم تستطع أن تمنع الجمعيات السرية من التآمر ومن مساعدة الحركات المعادية لآل هبسبورغ في البوسنة وفي هرزيكوفينا. كان اغتيال الأرشيدوق خبراً مشؤوماً بالنسبة للحكومة لأن الملك وحكومته سوف يدعيان الآن لتقديم الحساب عن سماحهم بقيام الفوضى السياسية التي مكّنت الإرهابيين من اتخاذ مركزٍ لهم وقوة.

في فيينا لم يكن وزير خارجية المملكة الثنائية الكونت بارتولد قبل هاتين الطلقتين المصيريتين في سراييفو ليفكر جدياً في الحرب، ولم يكن يرى أن الوضع الداخلي في مملكة آل هبسبورغ هو وضع ميؤوس منه. إن صربيا وروسيا سوف تُلجمان حتماً بفعل الدبلوماسية النمساوية - الهنغارية الحازمة المدعومة من قبل ألمانيا. إن آل هبسبورغ ظلوا يعتمدون على الخلافات وعلى العداء المتبادل القائم بين رعاياهم من السلافيين. فقد كان السلافيون من الكاثوليك أيضاً وكان الاتفاق مع اليونانيين الأرثوذكس الصرب يلاقي معارضةً من الغالبية

فيهم. ولم يكن الصرب أيضاً يحبذون وحدة بين السلافيين الجنوبيين (يوغوسلافيا) من شأنه أن يضعهم في وضع الأقلية في مثل هذه الدولة الجديدة. لقد كانوا يحلمون بصربيا الكبرى، ولكن هذا الأمر كان من شأنه أن يضع الكروات في موضع الأقلية. إن فكرة يوغوسلافيا نالت موافقةَ قلَّةٍ من الطلاب والمثقفين إن غالبية السلافيين الجنوبيين لم تكن تفكر في ترك ملكية آل هبسبورغ سنة 1914.

لقد ثبت لكل وزير نمساوي - هنغاري، منذ سنة 1909، أن الخطر الذي يتهدد إمبراطورية آل هبسبورغ يعود لا إلى التحدي من قبل أية دولة صغيرة من دول البلقان مثل صربيا مثلاً، بل من قبل روسيا التي تستخدم البلقان وخلافاته ضد المملكة الثنائية. ولهذا فإن سوء التفاهم والتنافس بين روسيا والنمسا - هنغاريا على ما يسمى بأزمة البوسنة، يُعتبر مَعْلماً ذا دلالة على طريق الحرب.

وقد اضطرت روسيا إلى التراجع عندما واجهتها عزيمة ألمانيا على مساندة النمسا - هنغاريا، وبهذه الطريقة كان تغيير الوضع في مقاطعتين في البلقان - الأمر الذي لم يُحدث أي تغيير في خارطة أوروبا - سبباً غير متوقع أدى إلى نتائج كارثية خرجت عن كل مقاييس القضايا العالقة. بنتيجة ذلك، كان حسن الفهم النمساوي - الروسي المطلوب من أجل تدارك هاتين الدولتين التورط في صراعات محلية في البلقان - وبالتالي أن تنجرّا إلى الحرب في ما بينهما - قد زال بفعل أزمات كانت تهدد السلم في أوروبا. إن المنافسة وسوء الظن والتآمر في البلقان قد حلّ محل التعاون الذي كان سائداً في السنوات السابقة. إن الأزمة الأخيرة سببها مقتل الأرشيدوق.

في فيينا غيَّرت أخبار الاغتيال تغييراً تاماً موقف بيرتولد وأكثرية وزراء المملكة، والهجوم الدبلوماسي لم يكن كافياً في رأيهم. إن هيبة آل هبسبورغ أصبحت اليوم مهددة بشكل جدي، بحيث إنه ما لم تؤدَّب صربيا فإن دور الإمبراطورية كقوة عظمى سوف يزول وينتهي. ولا يجوز السماح لصربيا أن تخلص من عواقب هذا التحدي الأخير والكبير جداً بالاحتماء وراء روسيا. وإذا استطاعت المملكة أن تثبت أن الحماية الروسية لن تُنجي صربيا من غضب النمسا، فإن الدرس لن يكون ضائعاً في ما خص دول البلقان الأخرى، كما أن هيبة النمسا - هنغاريا كقوة سوف تتأكد من جديد. واستنتج بيرتولد أن عداء صربيا يجب أن يوضع له حدّ وأن خضوع الصرب لإرادة المملكة وحدها هو الذي يسمح لها بأن تنجو من الحرب ومن الاستيلاء عليها.

وكان هناك ثلاثة عوائق: فالجيش النمساوي - الهنغاري لم يكن مستعداً للحرب، وهو يحتاج إلى شهر على الأقل للاستعداد، هذا أولاً. وثانياً كان رئيس الأركان كونراد فون هودزندورف فوق ذلك قد أشار بأنه إذا تدخلت روسيا فإن الجيش النمساوي - الهنغاري يحتاج إلى معونة عسكرية ألمانية من أجل مواجهة الحرب بنجاح على جبهتين، الجبهة الصربية والجبهة الروسية. وكان وزراء المملكة في جميع الأحوال مقتنعين بأن المملكة لا تستطيع أن تتورط في

حرب مع روسيا إذا لم تقف ألمانيا إلى جانب النمسا - هنغاريا في الحرب. فهل تريد حكومة الإمبراطورية الألمانية مساندة المملكة الآن؟ والعائق الثالث ضد الحرب كان داخلياً وهو معارضة رئيس الوزراء الهنغاري الكونت تيزا.

في 4 تموز سنة 1914 قرر مجلس الوزراء المنعقد في فيينا أن الخطوة الأولى هي التأكد من موقف قيصر ألمانيا ووزرائه. وأرسل الكونت هويوس إلى برلين حاملاً رسالة شخصية من الإمبراطور فرنسوا إلى قيصر ألمانيا مع سلسلة من الأسئلة من وزراء المملكة. ولم يسأل الوزراء أسئلة غامضة ولكنهم أرادوا معرفة ما إذا كانت ألمانيا سوف تسارع إلى مساعدة النمسا إن اختارت روسيا التدخل إلى جانب صربيا، وشرحوا أيضاً نواياهم تجاه صربيا. إن صربيا يجب أن تزول كقوة فاعلة في البلقان.

ويتبين من المحادثات المدوَّنة، وبعضها خرج منذ عهد قريب فقط إلى العلن، أنه بالإمكان الحصول على معلومات موثوقة في ما خص موضوع تفكير قيصر ألمانيا وبيتمان هولويغ والعسكر. طيلة سنتين أو أكثر كان هناك مخاوف متزايدة حول التوسع الروسي العسكري المخطط له. إن ضعف مملكة آل هبسبورغ أصبح بادياً للعيان بشكل متزايد وكان هناك شكوك جديدة حول مستقبلها بعد وفاة الإمبراطور العجوز، هذه الوفاة التي يمكن أن لا يكون أجلها متأخراً. وكانت هناك شكوك متكررة حول إخلاص النمسا - هنغاريا للحلف مع ألمانيا، وهل إن هذا التحالف سوف يبقى إن أجبرت ألمانيا المملكة مجدداً أن تتخلى عما تعتقده ضرورياً لبقائها: أي إثبات أنها أقوى من صربيا وأنها لن تحتمل عدوانيتها؟

كانت ألمانيا تشعر أنها تحتاج إلى مساندة النمسا - هنغاريا لها، ويجب أن تختبر هذه المساندة إذا كان لا بد من التصادم مع الجيش الروسي والصربي. إن حرباً مع روسيا تنطلق من صراع بين النمسا وصربيا من شأنه أن يؤمِّن مساندة المملكة لألمانيا، وإن حرباً تبدأ بين ألمانيا وروسيا أو بين ألمانيا وفرنسا فيمكن أن لا تحمل مملكة النمسا - هنغاريا على مساندة ألمانيا والوقوف بجانبها، وإذا كانت هناك حسابات من نوع آخر مختلف تماماً. كان بيتمان هولوج يأمل بإضعاف، وربما حتى بإبطال وإلغاء، التوافق الروسي الفرنسي البريطاني، وكانت حسابات بيتمان هولوج كلها على «إذا»: إذا أرادت روسيا أن تساند صربيا عندها تطلب من باريس دعمها، فإذا رفضت فرنسا المخاطرة بالحرب ضد ألمانيا بحيث إن روسيا إذا أرادت تهديد النمسا - هنغاريا بالحرب فإن روسيا سوف تجد أن تحالفها مع فرنسا لا قيمة له في الواقع. وإذا حدث كل ذلك فإن ألمانيا ستكون في وضع يمكِّنها من استرجاع صداقة روسيا لها وربما التحالف معها، من جهة أخرى إن هي أقدمت على الحرب فمن الأفضل لها أن تفعل ذلك الآن لا غداً.

ولكن الملكية الثنائية عليها أن تخطط للحرب بحيث تبدو، أمام شعبها في الداخل، وكأنها

تحارب للدفاع عن حليفتها ألمانيا ضد روسيا القيصرية، وبحيث تُعتبر روسيا في موقف المعتدى عليه.

إن المناقشات الدقيقة بين قيصر ألمانيا وبيتمان هولوج والعسكر حصلت في الحال بعد وصول الكونت هويوس إلى برلين، وكان القرار حين تم التوصل إليه لا يمثل رأي القيصر الألماني وحده، وهذا أمر ظل لفترة طويلة خرافة يؤخذ بها. كان القرار يقضي بمساندة النمسا - هنغاريا مساندة تامة، مع الدعم العسكري الألماني عند اللزوم، إذا تدخلت روسيا لمنع المملكة الثنائية من التعامل مع صربيا. وأعطى وزراء آل هبسبورغ يداً مفتوحة وحرة للتعامل مع صربيا بأي شكل يرونه مناسباً، وذلك كان موضوع الرسالة إلى فيينا في 6 تموز «شيك على بياض من قيصر ألمانيا شهير». وكذلك حُضَّ وزراء آل هبسبورغ أيضاً على التصرف بسرعة ضد صربيا عندما تكون حكومات أوروبا ما تزال مصدومة بجريمة سراييفو. في ألمانيا استمر رئيس الأركان الجنرال مولتكي في أخذ راحته الصحية في منتجع كارلباد، وظل الأميرال تيربيتز بعيداً عن برلين، وذهب القيصر الألماني في يخته للترِيُّض في بحر الشمال. واتُّخذت كل الإ«جراءات لتفادي جو الأزمة ولتغطية تصرفات آل هبسبورغ التي توشك أن تحدث. لماذا؟ ربما كان ذلك لاستبعاد شكوك بريطانيا وروسيا حول الظن بوقوف ألمانيا سراً وراء النمسا - هنغاريا. فالانتصار الدبلوماسي بالنسبة إلى النمسا - هنغاريا وألمانيا يظل أفضل من الحرب، وهكذا تكون أوروبا أمام أمر واقع مفاجئ.

ولكن ما هو وجه الخطأ في ذلك؟ ففي فيينا لم يكن الوزراء مجمعين على رأي واحد، حتى بعد أن تلقوا التطمينات الألمانية. فقد بقي الكونت تيزا، رئيس الوزراء الهنغاري القوي، معارضاً للحرب في اجتماعهم في 7 تموز (يوليو)، ولكنه في الأسبوع التالي رضي على شرط وحيد أن لا تقوم المملكة الثنائية بضم أي أرض صربية أولاً وقبل النصر المتوقع. كان تيزا مجرياً لا يريد أن يرى مزيداً من السلاف يضاف إلى السكان في الإمبراطورية. وإذن كان هناك مزيدٌ من المهلة تنفيذاً لما طلبه الجيش من مزيد من الوقت، واستخدم برتولد هذه المهلة ليجمع ملفاً تبريرياً حول أفعال صربيا الحديثة والمشينة لتقديمه إلى سفارات أوروبا عندما يحين وقت العمل. عندها قرر برتولد الانتظار إلى أن ينهي الرئيس الفرنسي ورئيس الوزراء الفرنسي ريني فيفياني زيارتهما إلى سان بطرسبرغ، وبعدها كان يأمل أن تتصرف النمسا في الوقت المناسب عندما تجد روسيا أنه من الأكثر صعوبة عليها أن تستشير حليفتها فرنسا.

ومرت أكثر من ثلاثة أسابيع منذ قُتل فيه فرنسيس فردينند في سراييفو، وتصرف النمساويون بسرية كبيرة وغرقت أوروبا بإحساس كاذب من الهدوء. وفي 23 تموز (يوليو) قُدِّم الإنذار النمساوي - الهنغاري في بلغراد، وبخلال ستة أيام غطَّست أوروبا رأسها بطيش في الحرب بدل

السلم. في 25 تموز أعلنت صربيا التعبئة العامة في جيشها، ثم بذات اليوم متأخرةً ردَّت بكلام ذكي وأبدت استعدادها لقبول العديد من المطالب النمساوية من دون نقطة إخضاع صربيا للإشراف النمساوي.

وفي ذات مساء ترك السفير النمساوي - الهنغاري بلغراد وأعلنت النمسا - هنغاريا التعبئة العامة ضد صربيا. حتى ولو لم يكن الجيش النمساوي - الهنغاري على قدم الاستعداد لمدة ثلاثة أسابيع إضافية، أعلنت النمسا - هنغاريا الحرب في 28 تموز. ولكي تجعل الحرب حرباً لا رجعة فيها ضربت بلغراد بالقنابل في 29 تموز.

بين قطع العلاقات الدبلوماسية وإعلان الحرب الفعلي، حاول السير إدوار غري التوسط وأرسل مقترحات إلى برلين في محاولة للحفاظ على السلم في أوروبا. ولم يقبل بيتمان هولوج مثل هذا التدخل وأدّت جهود غري إلى لا شيء. عندما علم القيصر الألماني كيف ردّ الصرب على الإنذار، بدا فرحاً شخصياً. إن حبه للأساطير جعله متعطشاً للذهاب إلى الحرب. وفي الحال كتب مذكرة في صباح 28 تموز من قصره في بوتسدام معبِّراً عن ارتياحه الأكيد أنه الآن لم يعد هناك أيّة حاجة على الإطلاق للحرب - «على العموم إن رغبات مملكة الدانوب قد تحققت، وكل سبب للحرب قد تلاشى» - وأضاف أنه على استعداد للتوسط.

ولكن في هذه الأثناء كان بيتمان هولوج (ألمانيا) وبرتولد (النمسا) قد حثَّا النمسا - هنغاريا على إعلان الحرب على صربيا، وهذا ما علمه قيصر ألمانيا متأخراً في ذات اليوم. وبذل بيتمان هولوج - الآن - كل جهد ممكن لحصر الحرب. وفي 30 تموز حثَّ فيينا على تبادل وجهات النظر مع سان بطرسبرغ، وقاوم الدعوة إلى إعلان التعبئة العامة في برلين واقترح بنفسه صياغة برقيات قيصر ألمانيا الشخصية إلى قيصر روسيا يناشد فيها عدم إعلان التعبئة العامة.

وكان القيصر الروسي الضعيف واقعاً تحت تأثير مستشاريه العسكريين يدعونه إلى إعلان التعبئة العامة، وحرّض العسكريون الفرنسيون هم أيضاً على إعلان التعبئة، ونقل سفير فرنسا موريس باليولوغ في سان بطرسبرغ وجهة نظرهم إلى وزير خارجية روسيا سازونوف.

وأصاب الرعب رئيس أركان الجيش الفرنسي من أن تبدأ الحرب في الغرب، ووجد الروس غير مستعدين للحرب. إن روسيا، إن ذهبت للحرب، يمكنها الاعتماد على الدعم الفرنسي؛ وقيصر روسيا عرف هذا تأكيداً منذ زيارة الرئيس بوانكاره ورئيس الوزراء الفرنسي فيفياني إلى سان بطرسبرغ (في 20-23 تموز). ولكن الروس في مثل هذه المسألة المهمة بالنسبة إلى الإمبراطورية [الروسية] عليهم أن يصلوا هم إلى قرارهم الخاص، بالضبط كما كان على النمساويين أن يفعلوا.

كانت ردة فعل القيصر الروسي وسازونوف ووزرائه هو العمل على «حصر» الأزمة بشكل لم

يكن ببال كل من ألمانيا ولا النمسا - هنغاريا. فعندما يتكلم بيتمان هولوج الألماني عن «حصر الأزمة» فإنه يعني أن المملكة الثنائية يجب أن يُسمح لها أن تملي شروطاً على صربيا، وأمِلَ قيصر روسيا وسازونوف، من جهة أخرى، أن تقف ألمانيا والدول الأخرى على الحياد في حين تدعم روسيا صربيا لمنع النمسا - هنغاريا من الهجوم على صربيا. في نظر الروس أن الإنذار النمساوي الموجَّه إلى الصرب هو تحدٍّ وقح (رمي للقفاز)، ولكن هل تستطيع روسيا المجازفة بالحرب الآن؟ لقد كانت تعاني الكثير من الاضطرابات الأهلية، وكان هناك إضرابات على درجة كبيرة من الضخامة، والجيش يمكنه أن يكون في موقع أقوى بكثير بعد ثلاث سنوات. وجاءت أخبار الإنذار النمساوي إلى سازونوف في صباح 24 تموز وكان أول عمل قام به هو تقديم النصيحة للصرب بالاستجابة لمطالب النمساويين وبعدم الحرب. ولكن مجلس الوزراء الروسي في وقت متأخر من بعض الظهر وافق على التوصية إلى قيصر روسيا بإعلان التعبئة الجزئية ضد النمسا فقط، وتورُّط الروس في مصير صربيا أعلن أيضاً بصورة رسمية، وكان القصد الآن الضغط على النمسا - هنغاريا.

في اليوم التالي، أي في 25 تموز أكد قيصر روسيا في مجلس إمبراطوري على الحاجة إلى اتخاذ استعدادات عسكرية تمهيدية تسبق الإعلان الجزئي للتعبئة، وخلال يوم 26 تموز كانت هذه الاستعدادات السرية في أوج تأرجحها. ووضع الإعلان النمساوي الحرب على صربيا وقصف بلغراد بالقنابل في 29 تموز سان بطرسبرغ في وضع الجنون. فوافق القيصر الروسي على التعبئة العامة، ولكنه بعد تلقِّيه برقية قيصر ألمانيا حوَّل روسيا القيصرية إلى تعبئة جزئية ضد النمسا فقط. الواقع أن القيصر الروسي بعمله هذا أراد تفادي دفع ألمانيا إلى إعلان التعبئة، الجزئية أو العامة لا فرق، لأن الاتفاق النمساوي - الهنغاري الألماني والخطط الميدانية كانت تقضي بالتعبئة الألمانية في أي حال. ولم يعد بالإمكان في برلين الاستمرار في لعبة الحصر، حصر الحرب النمساوية - الصربية. فقد كان العسكريون في برلين الآن في حالة حماس شديد. وشدد مولتكي رئيس الأركان الألماني على ضرورة التعبئة العامة ولم يعد بإمكان بيتمان هولوج وقيصر ألمانيا مقاومة «الضرورة العسكرية» طويلاً. وفي 31 تموز أقنع العسكريون الروس قيصر روسيا أن التعبئة الجزئية هي من الناحية التقنية مستحيلة، ووافق نقولا الثاني على التعبئة العامة. ولكن طبيعة التخطيط العسكري الألماني جعل الحرب لا مفر منها بعد إعلان التعبئة الروسية الجزئية في 29 تموز.

إن مقتضى خطة شليفن هي المسؤولة عن الوضع القائل بأن التعبئة تعني الحرب، ومقتضياتها يمكن أن لا تكون قد اكتملت تماماً في ذهن قيصر ألمانيا وبيتمان هولوج في تموز. ولكن في ألمانيا ويلهلمين العسكرية كانت وجهات النظر العامة حول الضرورة العسكرية حاسمة وقاطعة.

وإلى أن أعلنت روسيا التعبئة كان مولتكي، رئيس الأركان الألماني، مستعداً لترك الرقابة

إلى المستشار بيتمان هولوج، ولكن عندما اتضح في 30 تموز أن سياسة المستشار الرامية إلى إرغام روسيا على الموافقة قد فشلت فلم يعد هناك لحظة يمكن إضاعتها. ففرنسا يجب أن تُهزم قبل أن تستكمل روسيا التعبئة، وعلى الألمان الآن أن ينقضّوا دون تمهل على بلجيكا وفرنسا. وأُرسلت الإنذارات إلى روسيا وفرنسا وأُعلنت الحرب بدون تعجُّل ظاهر أو تهور على روسيا في أول آب سنة 1914 وعلى فرنسا بعد ذلك بيومين، وتبع الهجوم الألماني على بلجيكا إعلان بريطانيا إنذارها لألمانيا وإعلان الحرب في 4 آب.

وكانت خطة شليفن هي المسؤولة عن إجبار سان بطرسبرغ وباريس على الحرب، ذلك أن الألمان أرادوا في البداية توجيه معظم جيوشهم إلى فرنسا وليس ضد روسيا، وهذا أمر أصبح معروفاً. إن الخطط العسكرية الروسية - الفرنسية قد وُضعت بالاتفاق وتتضمن وعداً بهجوم روسي مُبكر لرفع الضغط عن فرنسا. ذلك يفسر حرص العسكرية الفرنسية على إعلان التعبئة الجزئية ضد النمسا - هنغاريا. وفي حالة الحرب أراد الفرنسيون من روسيا بذل الجهود العسكرية لكي توجَّه مباشرة ضد العدو الرئيسي (ألمانيا). فلا عجب أن حرَّض باليولوغ (سفير فرنسا) روسيا على إعلان التعبئة الكاملة في سان بطرسبرغ، وبهذا يكون الهجوم الدبلوماسي الذي قام به بيتمان هولوج (المستشار الألماني) قد تعطل بالهجوم الاستراتيجي من قبل رئيس الأركان الألماني الهادف إلى تحطيم إرادة فرنسا في المقاومة، وذلك بالعمل على الانتصار بصورة كاملة في الجبهة الغربية. ووراء الحكومات المؤلفة من قبضة من الرجال الذين يتخذون القرار في برلين وباريس وسان بطرسبرغ، تقف جماهير تريد الحرب من أجل الجمهورية أو من أجل الملك أو من أجل الإمبراطور، وكانت هناك قلَّة مخالفة. وبالنسبة إلى الحزب الاشتراكي الأوسع في أوروبا، وهو الحزب الألماني، قَبِل الحرب باعتبارها حرباً ضد الاعتداء الروسي القيصري.

وحاربت القوميات المختلفة في المملكة الثنائية من أجل آل هبسبورغ، وحارب الاشتراكيون الفرنسيون بحماس دفاعاً عن أرض الأجداد التي هاجمها الألمان القساة.

إن مسؤولية البدء بالحرب في تموز وفي آب يجب أن تقع أولاً على أكتاف الألمان والنمسويين الهنغاريين. وردَّت روسيا وفرنسا واختارتا الحرب بدلاً من الانسحاب من المواجهة التي من شأنها أن تعطي الانتصار الدبلوماسي للألمان وللنمساويين الهنغاريين، أما إذا كانوا قد أوَّلوا بحكمة مصالحهم القومية فمسألة أخرى. أما بالنسبة إلى بريطانيا فقد كانت الحرب وقائية. فبريطانيا لم تكن مهددة بصورة مباشرة من قبل ألمانيا ولكنها نظرت إلى المستقبل وما يخبئه لها المستقبل إذا استطاعت ألمانيا أن تتحكم وتسيطر على القارة الأوروبية. ولكن حرب بريطانيا كانت حرباً وقائية بمعنى مختلف جداً عن حرب الألمان الوقائية. لقد قامت الحكومة البريطانية بكل شيء ممكن لتفادي الحرب واندلاعها، ولكنها لم تكن تستطيع الوقوف على الحياد.

وهذا لم يكن يُبرِّئ بريطانيا من اللوم. فالحرب اندلعت في سنة 1914 لا كنتيجة للطلقات التي أُطلقت في سراييفو. إن التوترات التي حصلت في أوروبا وفي العالم الواسع طيلة عقدين من الزمن وأكثر قد خلقت حالة نفسية قادت مراكز القرار الأوروبي عبر طريق محتوم. وبالنسبة إلى بريطانيا التي كانت تواجه تراجعاً نسبياً في قدرتها، كانت مشكلة الدفاع عن إمبراطوريتها تلوح لها واسعة جداً. وفاوضت على اقتسام المصالح مع فرنسا على أراضٍ لم تكن لأي منهما على الإطلاق، وهي مراكش ومصر. وبدت روسيا راضية لفترة. وكانت المخاوف والعداءات أمراً لا مفر منه في أوروبا. وكانت وزارات الخارجية البريطانية على وعي بهذا الأمر وكانت تتمنى أن لا يكون الأمر كذلك.

ولكن مصالح بريطانيا الخاصة والمباشرة وُضعت قبل مصلحة الانسجام الدولي، ذلك هو الخط المظلم الذي كان يجتاح السياسة البريطانية. وبخلال العقد الأخير الذي سبق الحرب عملت بريطانيا أيضاً على اتّباع نهج بسمارك في سياسته الواقعية (Real politic) . وكما كانت ترغب في تفادي النزاع الاستعماري مع روسيا، كانت بريطانيا تخشى أيضاً أن يؤدي التفاهم مع فرنسا إلى أن لا يكون قوياً بما فيه الكفاية بحيث لا يمنع ألمانيا وفرنسا من التوصل إلى تسوية لخلافاتهما، وعندها تصبح إنكلترا في عزلة في العالم. إن سياسة بريطانيا كانت موفّقة جداً حين سمحت لـ غري في صيف 1914 بدور توفيقي قوي، ولكن نظراً للخطط الحربية الألمانية ونظراً لصغر حجم الجيش البريطاني في النهاية، فإن الأمل بأن تستطيع لندن التأثير بشكل حاسم على مجرى الأحداث في أوروبا بخلال تموز سنة 1914 كان وهماً على كل حال.

فقد كانت هناك اعتبارات سياسية داخلية ذات تأثير حاسم. كانت الحرب حرب قوميات ومطامع، وأيضاً حرب مخاوف تتعلق بكيفية استعمال القوة القومية في الحكم في المستقبل. فروسيا لم تكن راضية بإمبراطوريتها الضخمة، وكانت فرنسا تعي تماماً موقعها كدولة ثانوية في أوروبا بحيث إنها إن تُركت من دون حليف فإنها تصبح تحت رحمة ألمانيا. وكانت النمسا - هنغاريا تبغي استبعاد العداء السلافي عن حدودها أما ألمانيا الإمبراطورية فلم تكن تقبل بمستقبل لا تكون فيه قوتها العسكرية فوق كل القوى العسكرية المتحالفة لأعدائها المحتملين، وهذا الأمر يجب إزالته إما بالدبلوماسية وإما بحرب وقائية. كانت دبلوماسية ألمانيا الخاصة قد ساهمت كثيراً في مشاعر عدم الاطمئنان لدى فرنسا وبريطانيا، فقد وضعتها دبلوماسيتها أخيراً في موقع لا تُحسد عليه بجعلها على علاقات سيئة مع جيرانها في الشرق وفي الغرب. إن وضع خطة شليفن حملتها على ارتكاب جريمة خرق حياد دولة صغيرة [بلجيكا] وجعلتها مضطرة إلى أن تضرب الضربة الأولى، إذ كان على ألمانيا نفسها أن تعلن هي الحرب تمشياً مع ترتيبات خطة الحرب الشهيرة. والشيء الذي أفصحت عنه حرب 1914 هو كيف يمكن لعدم الثقة المتبادل وكيف يمكن للمخاوف

من المستقبل أن تكون خطيرة على السلم كخطر روح العداء العارية التـي كانـت السـبب في الحـرب العالمية الثانية بعد ربع قرن مـن الـزمن؟ إن حفنـة مـن الـزعماء الأوروبيـين في سـنة 1914 تصـوَّروا العلاقات القومية، بصورة فجة، وعلى أساس القوة والحرب، وتصوَّروا المستقبل على أساس الصراع من أجل البقاء وعلى أساس التنافس على العالم، ولهذا كان على الملايين أن تعاني وأن تموت.

القسم الثاني

* * *

موقف الصين واليابان

من السيطرة الغربية

الصين في حالة تفكك
(1900- 1929م)

خُمس البشرية تقريباً يعيش في الصين التي هي أكثر أمم الأرض سكاناً. ولكن الصين حتى القرن التاسع عشر، وإن كانت على اتصال بالعالم الغربي، فإنها سلكت طريقها الخاص في التنمية التاريخية غير آبهة باتصالها بالغرب. وبعض المشاهد من نموها التاريخي تستحق الملاحظة:

إن ضخامة الصين في اتساع أرضها وسكانها جعلتها من الأكثر غرابة بحيث إنها لمدة تزيد على (1000) ألف سنة حافظت على وحدتها بفضل مفهومها الخاص. أمم أخرى كثيرة انصهرت في حين أن الصين توسعت. إن المنشأ العرقي لبعض هذه الشعوب ما يزال يعيش حتى يومنا هذا بشكل أقليات قومية لا تتجاوز من حيث العدد الواحد على ثمانية عشر، وإن كان التزاوج قد محا معظمها. في الصين التقليدية ليكون الإنسان صينياً لا أهمية لشأن العرق أو القومية بمعناها الغربي ولكن يتعلق الأمر بتقبل عادات الصين وثقافتها. والذين لم يتقبلوا هذه العادات، حتى ولو كانت شعوباً مجاورة للصين، يعتبرون برابرة. إن الثقافة الصينية التقليدية في تراثها الحي قوية إلى حد إنها تستوعب الأغراب من الشعوب التي حكمت الصين فحولتهم إلى صينيين. ومن هذه الشعوب الأسرة الموغولية الحاكمة، ومنها في منتصف القرن السابع عشر أيضاً شعب المانشو الذي حكم الصين منذ ذلك الحين حتى ثورة 1911 باسم أسرة شي انغ. تندمج الشعوب الغريبة الآتية بفعل الغزو أو غيره فتمتصها الصين عندما تستولي هذه الشعوب على الإمبراطورية آتية من الخارج. إن استمرارية الصين السياسية والثقافية استمرت منتصرة حتى في الحقب التي جرب فيها ثورات داخلية وحروب: تكامل لا تفكك ذلك هو الموضوع المسيطر طيلة ألفٍ من السنين من تاريخ الصين وصولاً إلى منتصف القرن التاسع عشر. ولكن كيف يتعين على المؤرخين تأويل القرن اللاحق؟

إذا أوقفنا عقارب الساعة في سنة 1925 فإننا نجد أن تفكك الصين بدأ منذ زمن بعيد بحيث إن التراث الطويل من الوحدة الوطنية في أمبراطورية الصين لا يمكن إحياؤه. لقد كانت يومئذٍ بلداً ممزقاً بالمنازعات الداخلية، ومرتبطة بالغرب اقتصادياً وباليابان، دونما تقدم يذكر. وإذا نظرنا إلى

عامة الصينيين بعين الاعتبار، وهي تتطلع إلى التغلغل الاقتصادي الغربي مقسومة سياسياً، مع أقسام من الصين واقعة تحت سيطرة الدول الأجنبية منذ حقبة شي انغ، من سنة 1840 إلى نهاية الحرب الأهلية في سنة 1949 فإن الصين لم تعرف السلم. ومرت بالعديد من مراحل التفكك التي لم يستطع ولا حاكم واحد عقب أسرة شي انغ بعد 1911 أن يوقفها. ولكن الصين من منظور عقد 1990 بدت صورتها مختلفة تماماً ومن جديد. إن الإمبراطورية الصينية توحدت من جديد وأكدت على حقها في استعادة أراضيها التي كانت صينية في السابق أو كانت للصين عليها سيادة. فالتيبت عادت من جديد. وعقب الحرب العالمية الثانية أرادت الصين إزالة كل تسلل أجنبي وكل الامتيازات الخاصة الواقعة في أرضها: يابانية، روسية، بريطانية، فرنسية أو برتغالية. ولكن استعادة كامل الحقوق الأجنبية والمراكز التي أمَّنتها معاهدات غير متكافئة سابقة لم يكن بالإمكان تحقيقها في سنة 1945 أو 1949. إن مستعمرة هونج كونغ التابعة للتاج البريطاني بعدما أصبحت على ما هي عليه تدل على أنها ذات قيمة اقتصادية لا تقدر كشريك تجاري عند انتهاء عقد التأجير في سنة 1997، العقد الذي يشمل ما سمي بالأراضي الجديدة التي بدونها لا يمكن ضبط ما تبقى من هونج كونغ. أصرت الصين بنجاح على استعادة السيادة على كامل المستعمرة. وتحتل الصين الآن مقعدها بين دول العالم الكبرى وحكمها يسيطر على كامل أراضي الصين. والعادات الصينية القديمة في الصين مموهة بمُثُل ديمقراطية غربية متزاوجة مع ما يؤكد إثبات الذات القومية، ومع مطالب استعمارية، وبعد سنة 1917، مع الأيديولوجيا الماركسية، وهي تأثيرات تتعارض من عدة أوجه مع بعضها البعض. إلى هذا نمت أيضاً أرضية مشتركة: يبدو كما لو أن الصين قد استوعبت بعض الصور ومنها كونت مزيجاً صينياً موحداً من خلاله ثابتة تشكلت مؤكدة على الاستعداد للتغيير والتحول. ولكن الصين في هذا التحوّل المستمر قد تغيرت تماماً.

إن جوهر الثقافة التقليدية في الصين التي يعود تاريخها إلى زمن كونفوشيوس في القرن السادس قبل الميلاد يقوم على التركيز على كلِّية العالم الذي أقصى هدف للناس فيه هو النضال والمجاهدة معاً من أجل تحقيق الانسجام والسلم العالميين. ويمكن الوصول إلى الانسجام بفضل الفضلة الفردية وبفضل الفهم، وبفضل حسن تنظيم الأسرة حيث يتمتع الأكبر سناً بالسيادة على الأصغر والرجل على المرأة، وكل فردٍ في العائلة يتقبل واجباته ومسئولياته. وحسن تنظيم الدولة يأتي بعد ذلك.

إن نظرية الدولة ترتكز على أساس العائلة، وعلى التعاطف فيما بين أعضائها، ويمتد ليشمل العلاقات بين العائلات في المجموعة وبين المجموعات وصولاً إلى كامل الإمبراطورية. إن حاكم الإمبراطورية يحكم بتفويض من السماء وبأفعاله يظهر ما إذا كان يحسن استعمال هذا التفويض.

وعندما يرى الشعب أنه لا يفعل، عندها من واجبهم أن يقوموا عليه وأن ينزلوه عن الحكم. إن التعاليم الكونفوشية مثالية: وهي تتمحور لا على الدين والاعتقاد بإله خالد له كينونة منفصلة عن كلية العالم بل في الإنسانية وفي الاهتمام في إقامة علاقات منسجمة بين الأفراد وبين الحاكم والمحكوم. وتعاليم كونفوشيوس تركز على الفضلية وعلى السعادة وعلى القيم الإنسانية وهي تنظر إلى العائلة الفردية كوحدة تفلح أرضها، كما تنظر إلى الأرض الواسعة المسكونة بالفلاحين وهي تشدد على تقوية الاقتصاد المحلي وعلى المسئولية الاجتماعية. ولكن الملايين من الوحدات العائلية هي جزء من كلٍّ يحكمه إمبراطور بمساعدة موظفين وهذه هي الصورة الطوباوية للانسجام.

إن دور الإمبراطور هو دور الرأس الفاضل في عائلته التي هي الشعب الصيني بأكمله. وهو كأب فإن سلطاته لا حدود لها. من الناحية العملية تكون سلطاته مفوضة إلى طبقة من المثقفين الموظفين. ومساهمة الصين الوحيدة في الحكم هي بيد مجموعة من النخبة تُختار بموجب نظام امتحانات وتؤخذ من كل منطقة من مناطق الإمبراطورية بنسبة عدد السكان. وهناك هيئة من المراقبين مسؤولة عن تحري الفساد في الإدارة. وفي المناطق هناك جماعة من الأعيان تُختار أيضاً بالامتحانات وليس بالمولد وهي تعمل كوسيط بين الموظفين الإمبراطوريين والشعب فتمسك تحت سيطرتها وتقوم بتنظيم قوة الدفاع المحلية من أجل الحماية عند اللزوم. إن العقلية الكونفوشية تحض على الرضى والتسليم أكثر مما تحض على التغير والتطوير. ومن الخطأ تطبيق المعايير الغربية للتقدم وكذلك اعتماد التجديد التقني أو استخدامها للتنفير من تاريخ الصين.

فقد تغلبت الصين بتكنولوجيتها التقليدية على زيادة عدد السكان من 150 مليون سنة 1700 إلى 420 مليون في مطلع القرن التاسع عشر محافظة على مستويات معيشة فوق حد الفقر بقليل وفي كل الأزمنة إلا عندما تصاب بكوارث طبيعية. وهذه المقارنة تظهر فضل الصين وتفوقها على الجهود الحالية التي تقوم بها البلدان الأقل تطوراً اقتصادياً في القارة الهندية وفي إفريقيا وأميركا اللاتينية؟ حيث أدت زيادة السكان إلى المجاعات، وأدت الكوارث الطبيعية إلى الموت؟

في القرن التاسع عشر أدت أزمة مزدوجة إلى تهديد الصين في تماسكها واستقرارها ونسفت الصين التقليدية وقضت على حكم عائلة شي انغ. لقد حلّت كارثة كبرى بالسلطة المركزية من جراء هزيمة أسرة مانشوشي انغ حين هاجمها «البرابرة» من الغرب «الأوروبي». رأى الغرب الأوروبي الفرصة سانحة للمتاجرة مع الصين. وقام بالحروب من أجل إجبار الصين بالقوة على استقباله. فقامت بريطانيا بحروب الأفيون (1839-1842)، وسلمت الصينُ أرضها (هونغ كونغ) وأجبرت على تقبل المتاجرة مع بريطانيا. وهناك سبب آخر أساسي لعدم الاستقرار هو تزايد السكان الذي لم يقابله تزايد في الأراضي المفلوحة.

وبخلال هذه الكارثة العامة حصل أكبر عصيان في تاريخ العالم - هو العصيان في تايبينغ من

سنة 1850 إلى سنة 1864 - الأمر الذي أدى إلى دمار شامل وإلى موت ما يقارب عشرين إلى ثلاثين مليون إنسان. وتمت السيطرة على الثورة أخيراً بفضل جيوش إقليمية قادها الأعيان. وبعدها دُفعت الصين في طريق مكنت القوى الإقليمية من تثبيت نفسها واستقلالها إقليمياً عن السلطة المركزية [أليست هذه التجزئة هي الوسيلة التي لجأت إليها السياسة البريطانية من أجل تثبيت حكمها بعد حرب الأفيون؟].

طيلة هذه الحقبة وما بعدها من القرن التاسع عشر قامت دول غربية أخرى تحذو حذو بريطانيا وحصلت على امتيازات لها من الصين. وهكذا بدأت عملية بموجبها تملكت الدول الغربية مراكز أرضية لها ومستعمرات، وحصلت على عقود تأجير لمدد طويلة وعلى حقوق للمتاجرة بموجب «معاهدات المرافئ» وعلى امتيازات في حوالي ثمانين مدينة على الشاطئ وفي الداخل. وتمتع الأجانب ليس فقط بالحصانة ضد الحكومة الصينية بل تمتعوا داخل مراكزهم بدور الحاكم الفعلي على الرعايا الصينيين أنفسهم. وأعظم هذه المراكز الأجنبية هو مركز شنغاي الذي ضم في سنة 1928 عدداً من الصينيين يزيدون على مليون إنسان ويتبعون 35 ألف غربي فقط. ولم تهزم الصين فقط بل أجبرت على تقبل معاهدات «عدم تكافؤ الطرفين» من قبل الغرب، وبخلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر هوجمت الصين من قبل اليابان أيضاً.

وتحت وطأة الغرب واليابان وكذلك من جراء الثورات الداخلية في الصين أيضاً، قام المثقفون يناقشون دور الصين في المستقبل. وكانت ردة فعلهم الأولى هي البحث عن سُبل الحفاظ على التراث الصيني، إلا أن الصين يجب أن تقوي نفسها من خلال تبني التقنيات الغربية الصناعية والعسكرية. ولكن القليل من الإنجازات الفعلية أمكن تنفيذه عملياً. ولم يكن التراث الكونفوشي هو الذي سكر الطريق بل الواقع الاقتصادي. ظلت الصين مجتمعاً زراعياً مع مظاهر سطحية من التطور الصناعي حصلت في معظمها في المستعمرات المغلقة التي يسيطر عليها الأجانب. وكانت حركة «التقوية الذاتية» قد أوشكت أن تنجح في مقاومة قوى التفكيك. إن أسرة شي انغ تحت حكم الإمبراطورة العظيمة دواغر دسو شي حاولت وهي في آخر رمق أن تعتمد التقنيات الغربية في الحكم وفي التربية، إنما دائماً على قاعدة الهدف المحافظ وهو تقوية الصين التقليدية. وتمت الإصلاحات عشية ثورة البوكسر (انتفاضتهم) الكارثية في سنة 1900 التي حاولت طرد النفوذ الغربي الاقتصادي والسياسي والأرضي والديني بالقوة، والتي بدورها هزمت بفضل جيش دولي غربي انضمت إليه اليابان. ووقعت الصين تحت مزيد من الديون للغرب وفقدت السيطرة على مزيد من الأراضي منذ أن رفض الروس الانسحاب من شمال الصين ومن منشوريا. عندها اضطرت الصين أن تقف على الحياد عندما تحاربت روسيا مع اليابان في سنة 1904 و1905 من أجل السيطرة على هذا القسم من الصين الذي هو منشوريا. وتجزأت الصين أجزاءً كلٌ منها

دائرة نفوذ أجنبية. وبذات الوقت أعلنت المناطق استقلالها الذاتي عن الحكومة المركزية. في سنة 1908 ماتت الإمبراطورة. فزالت قوة أسرة شي انغ. وإذا كان بؤس حياة هذا البلد وشعبها يمكن أن يتمثل بشيء فهو يتمثل بفقد أسرة شي انغ تفويضها السماوي.

من بين المجموعة الصغيرة من المثقفين المحافظين والإداريين كان هناك البعض من الذين نظروا من خلال تجاربهم الذاتية إلى العالم فيما وراء الصين نظرة أكثر واقعية وفي تفهم أكبر. ونظروا إلى نجاح اليابان في المحافظة على استقلالها القومي حين رفضت المعاهدات التمييزية على أرضها الوطنية وحين هزمت عسكرياً دولةً غربية كبرى (روسيا) وقارنوه بعجز الصين التي بقيت ضعيفة وبدون قوة. لقد احتفظت الصين من حيث المبدأ بسيادتها على كل أراضي إمبراطوريتها باستثناء أجزاء صغيرة. ولكن الواقع مختلف تماماً منذ أن كان الأجانب يسيطرون على تجارتها في الداخل ويبنون خطوط السكك الحديدية فيها ويقيمون صناعات فيها تخصهم وحدهم (هنا لا بد من التمييز بين قلة من الغربيين نذروا أنفسهم لخدمة مصالح الصين كما يرونها هم. وكان هؤلاء من الموظفين أمثال روبرت هارت رئيس الجمارك البحرية الذي حذر بعد القضاء على ثورة البوكسر أن على الدول الغربية أن ترعى كيفية معاملتها للصين فقال منذراً: «إن الصين إذا تسلحت ستكون قوة عظمى في يوم من الأيام». وكتب يقول على الدول الغربية أن تتأكد من أن الصين: «في المستقبل تستحق أن نعمل لها شيئاً تشكرنا عليه حتى لا تنتقم منا». وكان هناك بعض المصلحين الصينيين الذين شعروا أن الصين تقف على مفترق طرق. وأن الصين تستطيع أن تنافس اليابان أو أن تعاني من مصير الهند ومصير جنوب شرق آسيا، التي كانت جزءاً من مستعمرات تابعة لإمبراطوريات بريطانية وفرنسية وهولندية.

العديد من هؤلاء المصلحين تلقوا قسماً من علومهم في اليابان أو في الغرب وأحدهم يآن فو وهو من المهمين صرف وقتاً ليس في اليابان فقط بل في إنكلترا أيضاً. وفي كتاباته أشار إلى المثل الصينية حول الانسجام والاستقرار وقارنها بتشجيع الغرب للفرد ودفعه إياه إلى المنافسة وإلى تحقيق هدف التقدم. وترجم يآن فو إلى الصينية كتباً غربية تشتمل على بذور التطور في السياسة والاقتصاد، أمثال كتب ت.هـ.هوكسلي وجون ستيوارت مل وآدم سميث وغيره وعملت ترجماته وكتاباته الخاصة على تحفيز المطالبة الرامية إلى قطع العلاقة بالتراث الكونفوشي واعتماد النمط الغربي في شكل الحكومة الدستورية. وهناك مصلح آخر ذو تأثير كبير في العقد الأول من القرن العشرين هو اليانغ كيشاو الزعيم الفكري للشبيبة الصينية التقدمية الذي كتب بشكل موسع عن الزعماء السياسيين الغربيين وعن المفكرين بأمل فتح آفاق عالم جديد أمام الصينيين وبالتالي تحويلهم إلى شعب جديد.

في سنواتها الأخيرة، لا بتأثرٍ كبير ومباشر بالمصلحين بل استجابة لذات المحفز - وهو

الرغبة في تقوية الصين ضد الأجنبي، أصدرت أسرة شي انغ إصلاحات مكثفة وواسعة واعدةً بإدخالٍ تدريجي للحكومة الدستورية، وهي عملية عندما وضعت موضع التنفيذ جرّت العائلة إلى سقوطها وإلى ثورة 1911.

آلاف الطلاب في العقد الأول من القرن العشرين ساحوا ودرسوا في الخارج. وكانت أفكارهم أكثر أصولية من أفكار المصلحين. وكان هدفهم الثورة ضد أسرة شي انغ «انغ الغريبة» وإقامة جمهورية. وقد تماهوا مع ثوري آخر ذي ثقافة غربية هو الدكتور صن يات صن. وهو ابن مزارع، وككثيرين من الصينيين هاجر إلى الخارج، لينضمّ وهو ابن اثنتي عشرة سنة ، إلى اخوته في هاوايّ. تعلم في مدرسة إرسالية بريطانية هناك، ثم فيما بعد في هونغ كونغ حيث تخرج مجازاً في الطب. ولم يمارس عمله كطبيب لمدة طويلة، وبالمقابل اعتبر أن مهمته هي إيقاظ الصين نحو الثورة. وخلافاً للتراث الصيني، شجع صن يات صن الصينيين على اعتبار أنفسهم وكأنهم عرق مميز. وأدّى سقوط أسرة مانشو شي انغ إلى وضع هدف لحركة الثورة. أراد صن يات صن جعل الصين دولة عصرية لها دستور يرتكز على أساس كالذي تعتمده الولايات المتحدة مع التمسك ببعض تراث الصين المتجذر فيها مثل فرع مراقبة الحكومة، إبقاء المراقبين القدماء تحت اسم جديد. وفي اليابان أسس «عصبة التحالف المشترك الثورية» وهي حركة سياسية منظمة انضمت في سنة 1912 إلى مجموعات أخرى لتشكل الكومنتانغ أو الحزب القومي، وحتى بعد زواله في سنة 1925 ظل الكومنتانغ يلعب دوراً قيادياً في تاريخ الصين.

ولخص صن يات صن برنامجه السياسي وأهدافه في ثلاثة مبادئ هي: أولاً، إحياء الهوية الصينية التي تعني إبعاد أسرة مانشو الأجنبية وإبعاد الإمبريالية الأجنبية. قال صن يات صن: إن الصين تفتقر إلى الروح القومية. إن الأربعة مائة مليون صيني هم «تلة من الرمل المتفكك، والصين هي أضعف وأفقر أمة - الناس الآخرون هم السكين المنقوش والصحن المقدم، ونحن السمكة واللحم». إن على الصين أن تفتش عن خلاصها باعتماد القومية بهذا تتفادى الكارثة «كارثة ضياع الصين والقضاء على شعبنا». إن الظلم الأجنبي - كما يقول - ليس سياسياً، وهذا يسهل التعرف عليه، بل هو اقتصادي، يحول الصين «إلى مستعمرة للدول الأجنبية». والمبدأ الثاني هو الديمقراطية ويقصد بها إقامة سلطة مركزية تنفيذية قوية وتكون السيادة المطلقة للشعب معبراً عنها بالعملية الانتخابية. أما المبدأ الثالث فهو الاشتراكية ومعناها غير واضح. ومن حيث المبدأ تعني الاشتراكية المساواة في ملكية الأراضي وبعض المراقبة على الدولة لتفادي فساد احتكار السلطة الرأسمالية، ولكن منذ أن استمد الكومنتانغ الدعم من رجال الأعمال أصبح المبدأ بائخاً. وطور صن يات صن هذه الأفكار بخلال حياته السياسية وإن كان في حياته الخاصة لم يطبقها إلا قليلاً.

إن الـدعوة إلى التغريـب كانـت تلاقـي دائمـاً مشـكلة جديـة عاطفيـة وفكريـة. إن الشـعب الحقيقي الذي كانوا يرغبون بمحاكاته هو الشعب الـذي يـؤمن بضـعة الصـين وتخلفهـا. إن المقيمـين الأجانب سواءً كانوا مبشرين أو تجاراً كانوا في معظم الأحيان ينظـرون باحتقـار إلى الإنسـان الصـيني معتبرين أن ثقافة الصين هي ثقافة وثنية. وأدوار المتحضرين والبرابرة أصبحت معكوسـة. في شـنغاي كانت توجد أماكن مخصصـة حصراً بالأجانـب. وهـي سـمة تـدل عـلى تحيـز عرقـي في هـذا الـزمن. والإرساليات المسيحية كانت ترى نفسها ملتزمة بتخليص النفوس وإلا فهـي تضـيع في دروب الوثنيـة. ولهذا تجاوب الصينيون مع الأساليب الغربية بالإعجاب الشديد وبالعداء المستحكم. إن سلوك الدول الغربية السياسي والاقتصادي كان يفاقم هذا العداء.

إن مسار ثورة 1911 التي سرعـان مـا أنهـت الملكيـة لم يحـدده صـن يـات صـن وإن كانـت الجمهورية الصينية قد ظهرت إلى الوجود. إن دولة صينية قوية كرست نفسها لأهداف وضعتها حركة التحالف المفككة المنحلة لم تظهر إلى الوجود عندما انتصرت الثورة في مهمتها الأولى التي قضت عـلى المانشو. إن عدد المنتسبين إلى حزب صن يات صن لم يبلغ إلا القليل من الآلاف داخل الصين. والشيء الأكثر دلالةً أن يكون مصير مجرى الأحداث بين يدي النافـذين مـن الأريـاف - أي التجـار والأعيـان - الذين استفادوا من الإصلاح الدستوري لكي يؤكدوا على استقلال الأرياف في المجالس المنتخبـة حـديثاً. إن شرارة البدء بالثورة أطلقها قيام مجموعة صغيرة من الجنود الثوريين في مقاطعـة وشـنغ في وسـط الصين في أكتوبر سنة 1911، مع أضعف روابط ممكنة مع «تحالف صن يات صـن». كـان صـن يـات صن في هذا الوقت في دنفر في الولايات المتحدة. وكان بالإمكان القضاء على هذه الانتفاضـة بسـهولة كلية. ولكن سلطة الحكومة المركزية أصبحت ضعيفة إلى درجة أن الأقاليم واحدة بعد الأخرى أعلنت استقلالها عن الحكومة المركزية البرلمانية في أكتوبر ونوفمبر من سنة 1911. وانتشر العداء ضد الأسرة الحاكمة وانتقل الحكم البرلماني إلى يان شيكي، الذي أصبح حاكماً جديداً لمقاطعة شمالية حيـث أنشـأ جيشاً صينياً شمالياً عصرياً.

كان يان شيكي، موظفاً متقاعداً عندما اندلعت الثورة. ورأت فيه الأسرة الحاكمة أنه الرجل الوحيد الذي يعتبر أهلاً لقيادة ولاء الضباط في الجيش الشمالي الذي تسـتطيع قوتـه العسـكرية أن تعيد السلطة إلى الأسرة الحاكمة. ولكن يان شيكي كان مصمماً على أن يأخذ الحكم لنفسه وفـاوض الثوار. فوافقوا على إسناد الرئاسة في الجمهورية الصينية إليه شرط أن يتعهد بتنـازل أسرة شي انـغ. في شباط سنة 1912 تم نشر مرسوم تنازل الأسرة وفي آذار سنة 1912 أصبح يـان شـيكي أول رئـيس للصين باعتباره الرجل الأكثر تأييداً من قبل الأعيان الريفيين ومن قبل التجار. وكـان هـؤلاء الرجـال محافظين تماماً، وكانت حركة صن يات صـن الثوريـة كارهـة لهـم. ولم تتحقـق الثـورة الاجتماعيـة. وبـدت الجمهوريـة وبرلمانهـا الجديـد الممثـل لوحـدة الصـين مؤسسـات ضـعيفة هزيلـة. وبخـلال

السنوات الأربعة الأخيرة من حياة يان شيكي، أي من سنة 1912 إلى 1916، حكم أكثر فأكثر كـدكتاتور عسكري مستعيناً بالجيش. وقبل موته بقليـل حـاول أن يحيـي الملكيـة بشخصـه كـإمبراطور، وخـلال سيطرته على الجيش لم تستطع الأقاليم أن تثبـت اسـتقلالها الكامـل عـن بكـين. ولكـن يـان شـيكي لم يستطع إقامة وحدة وطنية أصلية. وبعد وفاته تسارع تفكك الصين.

واعتبرت السنوات الممتدة من 1916 إلى 1928، الفترة الأكثر حروباً في تاريخ الصين الحـديث. بالنسبة إلى العالم الخارجي كانت جمهورية الصين تحكم من بكين. وفي الواقع إن حكومة بكين كانت واحدة من مئات الحكومات، وكل حكومة كان على رأسها أمير حرب له جيشـه الخـاص الـذي سـيطر على منطقة كانت صغيرة أحياناً وأحياناً تشمل كل المنطقة أو الإقليم. وكان أمـراء الحـرب يتنافسـون ويحارب بعضهم بعضاً. وقامت مئات الحـروب طيلـة اثنتـي عشرة سـنة مـن القتـال الـدائم وإراقـة الدماء. وكانت هذه السنوات الاثنتي عشرة معلماً يدل على أسوأ أوضاع تفكك الصين. وكان الفلاحون يعانون من النهب الذي لا يرحم ومن وطأة الضرائب ومن تدمير ممتلكاتهم ومن إراقة الدماء. ولكن هذه الحقبة (ورغم كل شيء) عرفـت أيضـاً تطـورات إيجابيـة كثـيرة. فقـد أدى تـزاوج بـؤس الصـين الداخلي والخارجي إلى ولادة حركة وطنية جديدة حاولت أن تعود إلى أهداف وضعها صن يات صن، كانت ثورة 1911 قد تخلت عنها تماماً.

إن التعديات الأجنبية على وحدة الصين أثـارت أعظـم ردة فعـل في نفـوس الطـلاب الشـبان والمثقفين. وأصبحت جامعة بكين مركزاً لخميرة فكرية وساهمت فيما أصبح يعرف بالحركـة الثقافيـة الجديدة. واستغنمت اليابان فرصة انشغال الدول الأوروبية بربح الحرب في أوروبا لتتقدم من الصـين بواحد وعشرين مطلباً في كانون الثاني سنة 1915. ولتطلب من حكومة الصين التسليم بتبعيتهـا فعـلاً لليابان. ولقيت هذه المطالب في الصين سيلاً عارماً من الاحتجاجات، واشتعلت نقمة أكبر من الغضب في مواجهة قرارات مؤتمر السلم في باريس سنة 1919. كانت الصين حليفاً، ومع هـذا أعطيـت اليابـان الحق في أخذ ما كان لألمانيا مـن امتيـازات واسـعة في مقاطعـة شـانتونغ، وكـان أمـير الحـرب، رئـيس حكومة بكين، يمثل الصين فقبل بهذا التحويل لما كان يعتبر رغم كل شيء أرضاً صينية.

يعتبر الرابع من أيار سنة 1919 تاريخاً مهماً في تاريخ الصين الحديث. وفيما بعد اعتبر وكأنـه اللحظة التي تدل عـلى عثـور الصـين بالتأكيـد عـلى هويتهـا مـرة أخـرى مـن خـلال ردٍّ غاضـب عـلى الإمبريالية. فقد أطلق حوالي ثلاثة آلاف طالب في جامعة بكين حركة قوميـة احتجاجيـة اتخـذت مـن هذا التاريخ اسماً لها.

أوقفت الحكومة بعض الطلاب والاحتجاج كان موجهاً ضد الحكومـة وضـد الإذلال الـوطني. وفي أوج طفرة المنشورات التي تلت كان لحركة الرابع من أيار (مـايو) أثـر قـوي عـلى حفـز المثقفـين

الشبان على رفض التراث الاجتماعي والسياسي للصين القديمة، المحتوي على المُثل الكونفوشية بشأن الواجب والطاعة الأبوية وتبعية النساء وخضوعهن. إن مقاطعة السلع اليابانية أدى بالمقابل إلى تنظيم العمل الصيني في المرافئ. ولكن الثورة الثقافية كان لها أيضاً تأثير تقسيمي بالنسبة إلى جماهير الأرياف والفلاحين الذين لم تبلغهم حمّى التغيير عملياً.

وطيلة حقبة سيادة أمراء الحرب، لم يحدث فقط أن القلق الفكري قد أحدث انقطاعاً حاسماً عن الماضي التقليدي بل أحدث أيضاً إعادة بعث لحزب سياسي قديم هو الكومنتانغ، وإنشاء حزب جديد هو الحزب الشيوعي؛ وأدت الخصومة بينهما إلى انقسام الصين سنة 1930 و1940. وأخذا بتجميع القوى، وكان الشيوعيون يدينون بالطاعة لأوامر موسكو. وفي عقد سنة 1930 وعقد 1940 قاموا بحرب ثلاثية الأبعاد بآنٍ واحدٍ ضد اليابان الغزاة، وثم ضد بعضهما البعض. وبلغت هذه الحرب ذروتها بخلال السنوات التي تلت هزيمة اليابان سنة 1945 وقيام الحرب الأهلية في الصين مرة أخرى. وفي سنة 1949 انتهت حقبة الحرب أخيراً وسارت معظم أراضي الصين على طريق الوحدة الوطنية. على الرغم من أن القوة الفعلية الحقيقية لكل من الكومنتانغ والحزب الشيوعي التي كانت تمارس من خلال قواعدهما في كانتون كانت ضعيفة في مطلع عقد 1920، وأنهما كانا معاً تابعين لحماية أمراء الحرب، فقد نهضا للسيطرة على تاريخ الصين المعاصرة.

في سنة 1923 كان صن يات صن يفتش عن طرق تقوّي حزبه الكومنتانغ الضعيف الذي كان بالاسم يحكم كانتون ولكنه في الواقع كان تحت أمر أمير الحرب المحلي. وتوجه طلباً للمساعدة، إلى الحزب الشيوعي الضعيف الذي لم يكن أعضائه يتجاوزون الألف عضو. ورحب الكومنترن بأي مناسبة تمكنه من توجيه ضربة للإمبريالية الغربية وكان يضم عناصر أرسلتها موسكو. وسرعان ما أثمر تعاون صن يات صن مع مستشاريه الروس. وكيّف صن يات صن مبادئه بحسب الوضع الجديد، وأمر الكومنترن الشيوعيين الصينيين لا بإقامة تحالف بل بربط مصلحتهم بالاندماج في الكومنتانغ. وشكل الشيوعيون عندئذٍ الجناح الأيسر من الكومنتانغ دون أن يتخلوا عن إحساسهم بهويتهم الخاصة. وتمت بمساعدة النصيحة الروسية إعادة تنظيم الحزب. وسرعان ما نمت التأثيرات الشيوعية بين العمال الصينيين العاملين من أجل المصالح الغربية. ونظمت الإضرابات ودعمت. وفي الأرياف شقّ الكومنتانغ طريقه بين الفلاحين مشجعاً مصادرة الأراضي من ملاكيها.

وكان الجناح اليميني في الكومنتانغ يسيطر على جيش الثورة القومية الذي كان ينظمه. وأسندت المهمة إلى واحدٍ من أتباع صن يات صن من الشبان المخلصين، واسمه شان كاي شك. وفي سنة 1923 ذهب شان كاي شك إلى موسكو ليدرس الجيش الأحمر السوفييتي الجديد. وبعد عودته كُلف بمهمة تدريب ضباط جيش الكومنتانغ الثوري. في سنة 1925 مات

صن يات صن. ولم يكن هناك من وارث مؤكد. وظل الحزب لفترة مستمراً تحت زعامة جماعية في وسط تشنجات متزايدة بين اليسار واليمين. ولكن شان كاي شك سرعان ما أعلن معارضته لليسار في الكومنتانغ. وانقلب شاي كاي شك على الخطط الاشتراكية لحلفائه الشيوعيين. وأخذ هو أيضاً ينافس للحصول على مساعدة الملاكين وعلى العون من الغرب. في هذه الأثناء صارت حال الشيوعيين المنفذين لأوامر موسكو في حالة يرثى لها. في نيسان 1927 قام القوميون وأنصارهم بهجوم على العمال المنظمين في شنغاي وأطلقوا النار على زعمائهم. وفي الريف قُضيَ على الفلاحين الثائرين بصورة دموية. وفي نهاية هذه السنة كانت القطيعة كاملة بين الشيوعيين والقوميين. وهرب الشيوعيون من المدن وأقاموا قواعد في مناطق نائية. كان ماوتسي تونغ (ماو زيدونغ) يومئذٍ في الثلاثين من عمره فأنشأ أهم قاعدة له في جيانغزي. هناك تدرب الجيش الأحمر على يد شوانلاي وتعلم مساعدة الفلاحين لا الاعتداء عليهم. وأجرى هناك إصلاحات منها إنهاء بيع البنات وتزويجهن بالإكراه، في حين كان أكبر همّ عند الفلاحين هو الإصلاح الزراعي. وبعد خمس سنوات أصبحت القاعدة منيعة واستعصت على قوات شيانغ التي حاصرتها. وبعمل جريء في الليل من يوم 19 أكتوبر (تشرين الأول) 1934، ترك الشيوعيون القاعدة تحت ستار من حرس المؤخرة متخلين عن الجرحى والموتى وشقوا طريقهم من خلال المحاصرين متجهين إلى الشمال ليطوفوا رحلة العشرة آلاف ميل المسماة بأسطورة «السير الطويل». ومع هذا لم تكن الحرب الأهلية هي التي سادت في عقد الثلاثينات. بل الاجتياح الياباني في سنة 1937. ومرة أخرى أنشأت المشاعر القومية الحماسية إحساساً بالوحدة أثناء مقاومة المعتدي العنيف.

وقبل انقطاع العلاقات الودية نهائياً استعمل شان كاي شك قوة الشيوعيين لدعم حملته العسكرية إلى الشمال التي بدأت سنة 1926 من أجل قلب الحكومة المحلية وتحلويلها إلى حكومة وطنية. وكان عملاً بطولياً رائعاً نجاح الاندفاع بقوة نحو الشمال من قواعدهم في الجنوب نحو بكين وحصلت بعض المعارك الصعبة؛ ولكن أمراء الحرب وافقوا عل تقبل سلطة شيانغ كاي شك باسم الحكومة الوطنية التي استقرت الآن في عاصمة جديدة في نانكنغ.

وحرص شيانغ كاي شك في هذه المرحلة على عدم إغضاب الدول الغربية في الصين. فقمع الحركة المضادة للغربيين من الشيوعيين داخل الكومنتانغ. وحدد لنفسه مهمةً أولى هي السيطرة العسكرية على الصين. ولكن وإن كان فوزه قد بدا مدهشاً إلا أنه لم يقض تماماً على سلطة جميع أمراء الحرب. وبنهاية عقد 1920 كان يسيطر على أقل من نصف الصين. في سنة 1930 قمع ثورة في الشمال بمعارك على مستوى واسع. وبعدها رضي المتبقون من أمراء الحرب وحكومة شان كاي شك التعايش مع بعضهم البعض. وأصبحت الصين إلى حد بعيد أكثر وحدة، ولكن صراعاً عسكرياً

جديداً بدأ بين الكومنتانغ والشيوعيين. وبذات الوقت اغتنمت اليابان فرصة ضعف الصين للاستيلاء على منشوريا في سنة 1931. وفي النهاية واجه شان كاي شك في نفس الوقت إلى جانب حرب اليابان حرباً أهلية ضد الشيوعيين، الأمر الذي أدى إلى فشله في تحقيق الوحدة الوطنية في الصين، هذه الوحدة التي كانت وصية صن يات صن إلى أتباعه.

صعود اليابان

(1900- 1929م)

إن قارة آسيا يمكن تقسيمها إلى ثلاث مناطق، كل منها لها علاقة مختلفة مع الغرب. فجنوب آسيا وجنوبها الشرقي كانا، في نهاية القرن التاسع عشر، موزعين بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة ويشكلان البلدان الأكثر سكاناً والأقسام الأكثر أهمية من إمبراطوريات الغرب العالمية. وفي شرقي آسيا، خضعت الصين لمختلف أشكال السيطرة الغربية، فبقيت نصف مستقلة، وفيها مناطق واسعة تحت السيطرة الاقتصادية، في حين سقطت أقسام أخرى من أراضيها تحت السيطرة الأجنبية. ومن شرقي آسيا أيضاً كانت جزر اليابان.

كان تاريخ اليابان مختلفاً بشكل ملفت عن بقية آسيا. لقد أجبرت اليابان على التسليم أمام سفن الحرب الإميركية بقيادة الكومودور بيري في منتصف القرن التاسع عشر وتعرضت لضغوطات الدول الغربية التي تدعمها قوة السلاح. ورفض الغربيون لليابان أن تستمر في عزلتها، وطلبوا منها كحقٍّ للغرب، أن تفتح أسواقها أمام التجارة مع الغرب. ولم يستطع حكام اليابان «ثوكوغاوا شوغن» مقاومة القوة العسكرية الغربية وكان عليهم أن يستسلموا. وبعد 200 سنة من العزلة الفعلية التي فرضها الشوغون لحمايتها من النفوذ الغربي، وجدت اليابان نفسها خاضعة لا حول لها ولا قوة فعلية. وهي كالصين أجبرت على الموافقة على «معاهدات غير متكافئة»، تمنح التجار الغربيين مكاسب اقتصادية وامتيازات أرضية خاصة من شأنها أن تقضي على حق اليابان في حكم كل الشعب المقيم على أراضيها. وبعد نصف قرن من الزمن، وفي مطلع القرن العشرين، وافقت الدول الغربية على إلغاء «المعاهدات غير المتكافئة»، فطورت اليابان قوة عسكرية لم تكن قادرة فقط على قهر جارتها الأوسع منها بكثير - الصين - بل أيضاً على هزيمة واحدة من أكبر الدول الغربية هي روسيا. لقد بدأت أسس دولة حديثة في الترسخ ووقفت اليابان على عتبة الحلول محل السيطرة الغربية في السيطرة على شرقي آسيا. وبحلول الربع الرابع من القرن العشرين، وإن بدأت قوتها العسكرية متواضعة وإمبراطوريتها الأرضية الآسيوية محطمة من قبل الغرب، فقد أصبحت

اليابان قوة صناعية عظمى تأتي ثانية بعد الولايات المتحدة. واليابان هـي الدولـة الآسـيوية الوحيـدة التي حققت هذا التحول المدهش في فترة قصيرة من الزمن تزيد قليلاً على مائة سنة ، منـذ 1860 إلى سنة 1990. ولكن منظور عقد التسعينات يجـب أن يقودنـا إلى الاسـتنتاج بـأن اليابـان تمثـل التقـدم الوحيد بين غيرها من الدول الجامدة الراكدة التي غالبيتها مجتمعات فلاحية في آسيا. أما اليوم، وعلى سبيل المثال، أظهرت تايوان وسنغافورة وجنوب كوريا أنها قادرة على اللحاق «بالأعجوبـة» الصـناعية اليابانية، والصين على أرضها تسـير نحـو النمـو بسرعـة متزايـدة. في أواخـر القـرن التاسـع عشر عمـل المصلحون اليابانيون - تجاوباً مع الغرب - على التفكير «بأن الغرب» هو صـيغة فريـدة متفوقـة مـن أجل التقدم البشري ومن أجل القوة الوطنية. وكل شيء فيه اعتبر وكأنه جزء مـن ذات الظـاهرة، وفي بادئ الأمر كـان هنـاك فهـم قليـل لمـا يميـز الـدول الغربيـة عـن بعضـها الـبعض اجتماعيـاً وسياسـياً واقتصادياً. وكذلك أيضاً، اعتاد الغرب أن ينظـر إلى تـاريخ آسـيا بصـورة لا تفريـق فيهـا ولا تمييـز. إن «بطء» الصين في «تحديث» نفسها قورن أحياناً بسرعة اليابـان في تحـديث نفسـها، وذلـك باسـتعمال المعايير الغربية ذاتها على مجتمعين مختلفين كل الاختلاف: الأول إمبراطورية ذات أرض واسـعة جـداً يسكنها 420 مليون إنسان في نهاية القرن التاسع عشر، والآخر مجموعة من الجـزر المتراصـة يسـكنها حوالي 30 مليون إنسان. إن التمايز في الظروف الفيزيائية (الطبيعية)، حتى ولـو تركنـا جانبـاً مسـائل الثقافة والتطور التاريخي، هو أكبر بكثير من التمايز بين الجزر البريطانية وروسيا. حتـى المقارنـة بـين روسيا والصين أقرب أن تؤدي إلى الغموض أكثر مما تؤدي إلى التوضيح. هذا ليس يعني إنكـار وجـود تأثيرات ثقافية مشتركة أصابت آسيا، كما يوجد صور مشتركة في الثقافة الغربية.

إن اليابان منذ القرن السادس ومـا بعـده تـدين بـالكثير إلى الحضـارات الكوريـة والصـينية، فهـي تبنت وكيفت ديانات الصين - بوذية ذات منشأ هندي وطاوية الصين - وفلسفة كونفوشـيوس. لا شـك أن بعض أوجه الكونفوشية من حيث تشديدها عـلى التراتبيـة العائليـة في العلاقـات وفي الواجبـات المتوجبـة نحو الأرشد والأعقل، تبدو أكثر تجذراً في اليابان الحديثة مما هي في الصين. لقد كان توكوغاوا شـوغن هـم حكام اليابان الفعليين أيام اليابان الإقطاعية منذ مطلع القرن السابع عشر، أيام أبـاطرة يقومـون بوظـائف احتفالية إلى حد كبير. وسعى الشوغون إلى الاحتفاظ بمجتمع جامد تراتبي يحكمه المحـاربون مـن عشـيرة «عشيرة الساموري»، وبيابان متحررة من عدوى العالم الخارجي. وقد نجحوا في ذلـك لمـدة قـرنين ونصـف. وكانت الكونفوشية في تشديدها عـلى واجـب طاعـة الصـغار نحـو كبـارهم، وفي مثاليتهـا حـول الانسـجام في المجتمـع التراتبـي، تشـكل أيديولوجيـة تلائـم «الشـوغونات». وتمشـياً مـع المثـال الكونفـوشي كانـت مهمــة المــوظفين تــنحصر في إغنــاء وفي تثقيــف النــاس. وفي الواقــع كــانوا يتصرفــون بديمقراطيــة في

دولة تسلطية. وبذات الوقت كانت النخبة الحاكمة في اليابان. وإن كانت متشبعة بالمعتقدات الكونفوشية المحافظة، قد أظهرت أيضاً أنها منفتحة على أفكار جديدة حيث ساهمت هذه النخبة في زيادة الثروة بشكل ثابت. إن التغير الاقتصادي والاجتماعي منذ مطلع القرن التاسع عشر وما بعده عمل على إضعاف المجتمع المنظم وفقاً للتقاليد. فإلى جانب التوترات الداخلية اضيفت توترات خارجية كلها تشير إلى الحاجة إلى دولة قوية وإلى إنهاء حقبة الشوغونات وإلى قيام دولة مركزية تدور حول ملك يبعث من جديد.

إن الحاجة الملحة إلى مثل هذه التقوية دخلت إلى اليابان من خلال ظهور الغرب القوي. إن ردة فعل اليابان في ظل الشوغون الأخيرين قامت على بذل الجهود لتملك التكنولوجيا العسكرية الغربية. إن تصنيع اليابان بدأ لا بوضع النول النسيجي بل في حوض السفن الذي بني سنة 1863 وكان قادراً على بناء سفن بخارية. واستمرت العملية تتسارع بعد ثورة 1868 التي عرفت «بعودة الميجي». إن الحاجة إلى السلاح ومحاولات الحصول على الاكتفاء الذاتي أدت إلى قيام مصنع الحديد في أوساكا (1881)، وبذات الوقت إلى صنع الفولاذ وفقاً لأسلوب كروب الألماني. إن الصناعة الثقيلة قد توسعت في الأصل لمواجهة احتياجات الدفاع الوطني قبل مد خط سكة حديد واحد. ولم ينس الدفاع الوطني هذه الأولوية في اهتمامات اليابان، على الأقل ليس حتى الحرب العالمية الثانية. إن سكان اليابان يعيشون في أراضٍ متلاصقة من شأنها أن تبعث الحس بالوعي الوطني وبالقومية بشكل أسهل مما هو في منطقة واسعة كالصين. والثورة التي أطاحت بالشوغونات وأتت بعصر الميجي كانت نقطة تحول في هذا الشأن أيضاً كما في غيرها من أوجه تحديث اليابان. وتم إلغاء المقاطعات الفيودالية الكبرى وأصبح الشعب الآن خاضعاً للسلطة الإمبراطورية التي قوّت سلطتها المركزية بعدة وسائل في عقد 1870 وعقد 1880.

إن هذا التقدم السريع الذي حققته اليابان يجد أصوله في الحقبة التي سبقت سنة 1868. فيومها وجدت مجموعات واسعة من الناس المثقفين - المحاربون السابقون (الساموري) والتجار والحرفيون الذين حصلوا على بعض المعارف التكنولوجية الغربية من خلال اتصالهم في مرفأ ناكازاكي، حيث كان التجار الهولنديون يسمح لهم بالبقاء تحت رقابة مشددة - والذين شكلوا خزاناً من الناس مؤهلين لتعلم المهارات الغربية الجديدة وتكييفها. وجلبت ثورة 1868 إلى الحكم مجموعة صغيرة مميزة من رجال الحكم (الساموري) ووضع هؤلاء الملك على عرشه القديم. ولكن الإمبراطور لم يعد مجرد صورة رئيس. كان يتخذ مجموعة صغيرة من المستشارين، وفيما بعد أصبح يستشير مجلساً من القدماء أو «جنرو» يتمتع بسلطات ضخمة. كان يستمع إلى مشورتهم، وفي أوقات الاختلاف بين آراء مستشاريه، كان رأيه هو القاطع، وفي الأوقات العصيبة من تاريخ اليابان كان الإمبراطور يستعمل امتيازاته كحكم نهائي. وتحت الإمبراطور ومجلس المستشارين

(جنرو) الذي ليس له مركز رسمي في الدستور، كانت هناك تشكيلة حكومية يرأسها رئيس وزراء ومجلس وزراء مصغر ومجلس نواب منتخب تم إنشاؤه في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. ورغم مظاهر النمط الغربي في الحكومة لم تكن اليابان ديمقراطية بل كانت تحكم من قبل قلة من الزعماء الكبار. إن عودة الميجي لم تشكل ثورة اجتماعية بل ثورة من فوق.

هذه القلة من حكام الميجي قدموا للعالم صورةً عن مجموعة مغلقة تعمل من وراء الستار باسم إمبراطور إلهٍ محجوب الصورة. الواقع أنهم كانوا رجالاً من أصحاب الشخصية القوية. وفي بعض الأحيان أصحاب سياسات متناقضة يحارب بعضهم بعضاً عند القرارات الدقيقة، خاصة فيما يتعلق بعلاقات اليابان مع بقية العالم، التي يجب اتخاذها، سواء في مجلس «الجنرو» أو عند تعيينهم في الحكومة وفي الجيش وفي البحرية. فإذا اتخذ الإمبراطور قراره قبلت المجموعة الحاكمة هذا الحلّ لخلافاتها. وبخلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر استطاعت ستةٌ من النخبات، في معظمهم أعضاء من الفريقين: كوشو وساتسوما، تحويل اليابان بإدخال تغييرات واسعة عسكرية وبحرية وصناعية واقتصادية وتربوية. إن زيادة الإنفاق الحكومي وبدايات التصنيع المغذى من قبل الدولة، وبناء السكك الحديدية، كلها ترتكز على زيادة الإنتاجية لدى المزارع الياباني. ولكن مستوى المعيشة قد تراجع وذلك من أجل توفير مزيد من رأس المال اللازم للتحديث الصناعي المبكر.

في نهاية القرن أصبح المصلحون الشبان، من عقد 1860 رجال دولة عتاق. وكان من بين المبرزين في هذه المجموعة الصغيرة ايتو هيروبومي وياماغاتا هاريتوجي. كان ايتو اعتق رجل دولة وأشهر ياباني في الغرب. لقد سافر ودرس في الغرب وكان مسئولاً عن دستور اليابان التمثيلي. أما الفيلد مارشال ياماغاتا فقد أنشأ جيش اليابان الحديث الذي حقق انتصارات في حروب الصين سنة 1894-1895، وضد روسيا في سنة 1904-1905. وكان معارضاً لسياسات ايتو في الداخل ومعارضاً لرؤية ايتو السلمية في الشؤون الخارجية. في سنة 1909 اغتيل ايتو في كوريا. وسرعان ما ضعف تأثير ياماغاتا عندما شاخ من تبقى من الجنرو بعد سنة 1914 واستبدلوا بمجموعات جديدة في السلطة.

ومن صور صعود اليابان كقوة دولية، التي يمكن استخلاصها من الماضي: عدم الشفقة وعدم احترام الكرامة الشخصية عندما تتعارض مع المصالح العليا للدفاع الوطني، ومع مواجهة الضغوطات الغربية. إن ردة الفعل الطبيعية لدى الشعوب التي تعامل باحتقار من قبل الإنسان الغربي هي أن تصبح متمسكة بل شديدة التمسك بتقاليدها وموروثها الخاص. وأصبح الياباني حساساً بعمق تجاه قضايا العرق وهو يتصرف بغضب ضد التمييز الأميركي العنصري ضد المهاجرين من اليابانيين. وهذا التمييز اعتبر ازدراءً مهيناً. وكذلك لم يساعد في تبديد الصورة

ما نشرته هوليوود عن الشرقيين من أنهم ماكرون وأشرارٌ قساة. وفي عقد سنة 1880 كتب موظف رسمي ياباني ما يلي: إذا كان على اليابان أن تبقى كأمة فعليها «إذا قبلت بالفرضية القائلة بأن تكويننا الجسدي والعقلي كيابانيين هو أدنى من تكوين الشعوب الأوروبية فإنه يتبع ذلك أنه في حال بقاءنا واستمرارنا عند مستوى عرقي متدني، هناك خطر من أن نعمل على تشويه السجل التاريخي لإمبراطوريتنا البريئة من كل عيب. ماذا علينا أن نفعل عندئذٍ؟ الحل الوحيد هو أن نحسن نوعية عرقنا وذلك بواسطة الزواج [من العرق الأبيض]. فعندما نتزوج من نساء أوروبيات فهنالك مكسب إضافي من خلال الاعتياد على اتباع رجيم لحمي».

طلب ايتو راي الاختصاصي الشهير في علم الاجتماع الدارويني هربرت سبنسر الذي ارتأى تكتيكياً معارضة التزاوج العرقي، كما قال، لأنه يقضي على السمات العرقية ويحطم تكامل الشخصية (ولا حاجة إلى إضافة القول أن هذا هو قسمٌ من علم عرقي كاذب ساد في القرن التاسع عشر وهو توسيع غير موثوق لنظريات داروين حول الحيوانات وتطبقيها على البشر، وهذه النظرية هي بقاء الأصلح أي بقاء الأفضل القادر على التكيف مع الظروف المتغيرة في المحيط البيئي الطبيعي. والسعي الكاذب لتطبيق مثل هذه الملاحظات على المزايا البشرية ساعد على حصول اضطرابات رهيبة في القرن العشرين. والشيء الذي أهمّ اليابانيين يدل على المدى الذي استعد الزعماء اليابانيون الذهاب إليه لكي يثبتوا ويتأكدوا من أن الأزمة اليابانية يجب أن لا تخضع للغرب. كان هذا هو مصدر إبداع التفكير الياباني ومصدر السياسات المعتمدة بخلال البعث الميجي وبعده.

في العلاقات الخارجية تعتبر سنة 1895 ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى اليابان. فبخلال هذه الحقبة، منذ أول التقاء دبلوماسي سابق وصولاً إلى سنة 1894، حافظت اليابان على استقلالها ضد الغرب. لا شك أن البداية كانت في التفاوض على معاهدات مع الدول الغربية التي ارتضت في هذه الأثناء أن تُلغي المعاهدات الخاصة المشينة. هذه المعاهدات وضعت الأوروبيين المقيمين في اليابان فوق حكم السلطة اليابانية على أساس أن اليابانيين تنقصهم الحضارة التي تستحق الثقة بها من أجل تطبيق القوانين اليابانية على الأوروبيين. ولكن هناك سبب جعل الغرب يحجم عن محاولة اقتطاع دوائر نفوذ أو مستعمرات في اليابان كما فعل في الصين، يجد أساسه في واقعة أن الأوروبيين قد أدهشتهم سرعة تقدم اليابان في تبني أساليب الغرب ثم كنتيجة لذلك سرعة تنامي قوتهم.

ولكن ما هو أكثر أهمية بخلال هذه العقود المبكرة الحساسة هو أن الغرب لم ينظر إلى الإمكانات التجارية وإلى سوق اليابان بمثل الأهمية التي أعطاها للصين بالنسبة إلى المستقبل. فجارة اليابان روسيا القيصرية رفضت متعمدة سياسة التسلل إلى اليابان مفضلة استثمار الصين.

وهذا الأمر كان صحيحاً أيضاً بالنسبة إلى الدول الأوروبية الأخرى. عند منعطف القرن بلغ التزاحم من أجل الامتيازات الأوروبية ذروته في الصين، ومكانة بريطانيا كدولة متفوقة في شرق آسيا لقيت التحدي الكثير. فقد أعلن وزير المستعمرات جوزيف شمبرلين قائلاً: «إن مصالحنا في الصين كبيرة جداً ومساهمتنا في التجارة هي ضخمة جداً والمكنات المحتملة لهذه التجارة ضخمة جداً إلى حد أني أشعر أنه ليس هناك من مسألة أكثر حيوية قد سبق وحدثت وعرضت علينا من أجل اتخاذ القرار بشأنها من أجل الوطن كهذه المسألة». إن تصور الغرب للصين حمى اليابان وساعد على مسارٍ مختلفٍ جداً في تطور هاتين الأمتين بعد دخول الغرب إلى شرق آسيا.

في سنة 1895 حققت اليابان نصراً عسكرياً مبيناً على الصين من أجل السيادة على كوريا. وكجزء من شروط الصلح أجبرت الصين على تقديم تنازلات أرضية. هذه الخطوة من قبل اليابان داخل ما تريد الدول الأوروبية الاحتفاظ به لنفسها خاصة أدى إلى ردة فعل غاضبة من قبل فرنسا وألمانيا وروسيا التي طلبت من اليابان أن تتنازل عن غنيمتها في الأرض إلى الصين. وتم الأمر مقروناً بإحساس قومي بالمهانة بعد أن خضع حكام اليابان لهذا الضغط.

فاليابان التي عاشت بسلام مع الصين طيلة ما يقارب من ألف سنة ، تعلمت من الغرب أن الدولة القوية يجب أن تمتلك إمبراطورية وأن تمارس سلطتها خارج حدودها القومية. هذا الإنجاز سجل نقطة تحول في النظرة الخارجية اليابانية. وكان من الضروري دراسة كل تحرك بحذر. إن اليابان تريد أن تنتصر فقط بالاستعمال الذكي للقوة مقرونة بالمكر وذلك فقط إذا انقسمت الدول الأوروبية بحيث لا تعود تتآمر ضدها.

وطورت اليابان عملية اتخاذ قراراتها بالتصويت بمعدل اثنين على ثلاثة منذ 1901، وبعدها لم يعد باستطاعة فرد واحد «جنرو» أن يقود الحكومة. تناقش السياسة أولاً بين مختلف المجموعات داخل الحكومة وبعد من قبل الجنرو. وهذا ما قوّى الاتجاه إلى مناقشة كل الأوجه كاملة، المكاسب والخسائر، لكل قرار سياسي مهم. والإمبراطور هو سلطة الموافقة عليه. ولكن في عهد الميجي كانت سلطة الإمبراطور ضخمة وكان بإمكانه إلى حد ما أن يوجه وأن يحدد قرارات الجنرو حول القضايا المهمة التي ثارت حولها اختلافات في الرأي. في شكلها الأكمل والأكثر إيجابية هذه الطريقة التداولية من أجل اتخاذ قرارات جماعية بعد نقاش طويل وحذر دامت حتى الحرب العالمية الأولى تقريباً؛ وعندما أضعف تقدم السن من تبقى من الجنرو ضعفَ تأثيرهم. إن نفوذ ذرية الإمبراطور ميجي، لم يكن يساوي نفوذه هو، فابنه الذي دام حكمه من سنة 1912 إلى 1926 كان ضعيف البنية ضعيف العقل. وحفيده، الإمبراطور هيروهيتو، كان متفوقاً في النظرية فقط، ولكنه اتبع حتى سنة 1945، آراء الزعماء العسكريين والسياسيين اليابانيين. إن مركز أباطرة الميجي ظل قائماً من دون أي دور فعلي في اتخاذ القرارات. وفي

العقود الأخيرة نظر اليابانيون إلى أيام حكم الميجي على أنها فترة حكم ناجح مشرق في الخارج كما في الداخل. إنه عصر ذهبي.

إن سياسة اليابان تجاه أراضي شرق آسيا منذ السنة 1900 إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى في أوربا تدل على الأمرين: الحذر ومنتهى الجرأة. كانت هناك محاولة لإتباع طريق وسط بين دعاة التوسع وبين المجموعات الأكثر تحفظاً الذين كانوا يريدون تقوية اليابان في كوريا بواسطة التجارة والنفوذ بدلاً من الاستيلاء على الأرض بصورة صريحة فجة. وحين رضيت بريطانيا بالتحالف عرضت - في كانون الثاني (يناير) 1902 - بعد نقاش طويل ودقيق - وزعماء اليابان يعرفون ذلك - أنه إذا دخلت اليابان في حرب مع روسيا فإنها تستطيع الاعتماد على المساعدة العسكرية البريطانية إذا انضمت أي دولة إلى روسيا ضد اليابان. وعن طريق الدبلوماسية تأكد الزعماء اليابانيون أنهم لن يواجهوا جبهة أوروبية موحدة تعمل ضد اليابان كما حصل في سنة 1895. وقرر الجنرو الحرب في شباط (فبراير) سنة 1904. ولكن بإعلان الحرب على روسيا لم يكن المزاج العام مزاج غرور. كان الزعماء اليابانيون يعرفون أنهم أقدموا على مخاطرة محسوبة بحذر. وكانوا يأملون أنهم يجيدون العمل بحيث يستطيعون تحقيق أهم أهداف اليابان: التوسع الأرضي في أراضي آسيا ثم الأمن لليابان وإمبراطوريتها. وبصورة خاصة صمم اليابانيون على إكمال السيطرة على كوريا وعلى جنوبي منشوريا.

كان الجنرو في الوقت الذي قرروا فيه الحرب قد درسوا كيفية إنهاء الحرب في الوقت المناسب. لم يكن هناك توقع بأن تهزم روسيا بالتمام والكمال. فروسيا لم تصل إلى نقطة تعجز فيها عن مواصلة الحرب وإن كان أسطولها البحري قد دمّر في حين حصلت اليابان على انتصارات على الأرض. وأيضاً بدت اليابان منهكة بالحرب، وبفضل توسط الرئيس ثيودور روزفلت، أمنت لنفسها معاهدة صلح أعطتها مكاسب كثيرة. هذه المكاسب بدت أقل مما كان متوقعاً. فقامت مظاهرات في اليابان عندما عُرِفت شروطُ السلم في سبتمبر (أيلول) 1905. فقد كان الشعب الياباني يريد أن تعترف روسيا بالهزيمة وأن تدفع تعويضات. ورفض الروس ذلك وعرف الجنرو أن اليابان، بعد أن استنفدت مواردها المالية، لم تعد في وضع يمكنها من متابعة الحرب من أجل الحصول على شروط أفضل. وفي الخامس من أيلول سنة 1905 تم التوقيع على صلح بورتسموث.

ولم تعد اليابان إلى استعمال القوة العسكرية مجدداً طيلة ربع قرن من الزمن، ومن جراء ذلك لم تخسر كل ما ربحته في حروبها مع الصين ومع روسيا. في هذه الأثناء مات الإمبراطور ميجي في سنة 1912. وحصلت اليابان على اعتراف دولي بها كدولة عظمى. وتجدد تحالفها مع بريطانيا، وتم الاعتراف لها بوضعها «الخاص» في شمالي الصين وبحقها الصريح باستلحاق كوريا.

وعلى الصعيد الدولي أيضاً خطت اليابان خطوات واسعة وعريضة طيلة هذه الخمس والأربعين سنة من حكم الإمبراطور ميجي.

ولكن في الجانب السلبي كانت هناك توترات نمت في اليابان. فقد كانت هناك ضغوطات من تحت، من قبل التجار النافذين والمزدهرة أعمالهم، ومن قبل رجال الإدارة وملاك الأراضي ومن قبل القلة المثقفة، وكلهم يطلبون نصيباً من السلطة. فقد ساءهم واقع أن قلة متحصنة تحكم اليابان من وراء الستار وتحتكر لنفسها المواقع المهمة في الدولة.

وداخل هذه القلة نمت الصراعات بين الحكومات المعتمدة على أحزاب والتي تطلب الاستقلال وبين الجنرو الذي كان يقدم المشورة للإمبراطور في كل الأمور المهمة. وظل الجنرو لمدة يمارسون وظيفتهم التقليدية. ولكن الجيش، وقد ارتفع مقامه بفضل النصر في الحرب الروسية - اليابانية احتل مركزاً جديداً بحيث أصبح له الحق بأن يقدم وجهة نظره إلى الإمبراطور مباشرة، متجاوزاً الحكومات المدنية. إن الوحدة العظيمة التي تم التوصل إليها طيلة سنوات تأسيس حقبة الميجي تحت زعامة الإمبراطور والجنرو لم يعد لها وجود في عقد 1920 و1930. وبالمقابل سعت المجموعات المتخاصمة المختلفة إلى السيطرة عل السياسة. وفي غياب الجنرو والإمبراطور القوي، افتقرت اليابان إلى أي هيئة عليا تنسق فيما بين سياستها الداخلية والخارجية. وبدأت الصراعات بين العمال وأرباب العمل تظهر عندما أخذت اليابان تزداد تصنيعاً في مطالع القرن العشرين. وأصبح المثقفون اليابانيون يعانون من أزمة ثقافية حول الانتماء والهوية. هل يجب التخلي عن الأساليب والعادات اليابانية بالكامل؟ وعمّ اللباس الأجنبي (الغربي) وتقليد العادات الغربية فشملت جميع التقدميين. وكان هناك أيضاً ردة فعل قومية وطنية. واضطرت النخبات اليابانية إلى الاختيار بين العادات التقليدية والأساليب الغربية، أو أن تختار لنفسها نوعاً من التوفيقية بين الاثنتين.

وأدخلت الحرب العالمية الأولى ونتائجها تغييراً حاسماً في العلاقات الدولية بين دول شرقي آسيا. وكانت الحقبة أيضاً إحدى حقبات الازدهار الاقتصادي والصناعي بالنسبة إلى اليابان التي زودها تقدمها الاقتصادي الباكر بأسس التوسع السريع. واستفادت اليابان، بعد الولايات المتحدة مباشرة، من الظروف المواتية التي خلقتها احتياجات الحلفاء في الحرب وغيابهم، كمزاحمين أقوياء، في أسواق آسيا. ومكنت الحرب العالمية الأولى اليابان من أن تظهر كأمة صناعية.

انضمت اليابان إلى الحلفاء في حرب 1914 بعد مداولات جدية. أما الصين، بعد ثورة 1911 فقد بدى عليها علامات التفكك وفقد التماسك القومي. أما بالنسبة إلى اليابان أعطتها الحرب في أوروبا الفرصة لتقوي وضعها وتتوسع خاصة في منشوريا. ولكن وراء التوسع الياباني كان هناك دافع دفاعي شبيه بالإمبريالية القديمة في الغرب، وشبيه أيضاً بالمخاوف التي عبّر عنها

المخططون الاستراتيجيون الأميركيون. ماذا كان يمكن أن يحدث عندما تنتهي الحرب؟ كان الجنرو ياماغاتا مقتنعاً بأن الحرب بين الدول الكبرى الغربية سوف يتبعها صراع عرقي شامل، صراع بين العرق الأصفر والعرق الأبيض. وعلى اليابان إذاً «أن تضع خططاً تستبق بها قيام تحالف أبيض ضد الأعراق الصفراء. وأخذ يتطلع إلى علاقات صداقة مع روسيا مع تفادي عداء الولايات المتحدة. أما العلاقات مع الصين فقد كانت حساسة. هنا كان تفكير ياماغاتا هو الأفضل في جميع العالم: إقامة فعلية لاتحاد صداقة تكون فيه مكانة اليابان هي الأعلى مقاماً. إن على اليابان أن تشعر الصينيين بأنها جديرة بثقتهم بها. فالصين واليابان متشابهتان في الثقافة وفي العرق ويستطيعان بالتالي المحافظة على هويتهما عند المنافسة مع من يسمى بالأعراق البيضاء الأكثر تقدماً ثقافياً. وعندما قدم اليابانيون واحداً وعشرين مطلباً من الصين سنة 1915 نظر الصينيون بالطبع إلى اليابانيين نظرة مختلفة تماماً، نظرة عدائية أكثر منها نظرة صداقة. في شكلها الأول كانت هذه الطلبات ترقى إلى مطلب فرض الحماية اليابانية وتضمن وجود مستشارين يابانيين في الشئون المالية والعسكرية والإدارية داخل الحكومة الصينية. وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى قلما استطاعت الدول الغربية العمل على ضبط اليابان بغير الضغوطات الدبلوماسية.

وفي حقبة تيشو (ومعناها الاستقامة الكبيرة) التي امتدت من موت الإمبراطور ميجي في سنة 1912 إلى موت ابنه في سنة 1926 بدا أنه على الرغم من تمكن اليابان في الصين طيلة الحرب الكبرى فإن التوجه العام الياباني كان نحو الليبرالية والسلام. فقد توقف الجنرو عن لعب دور حساس، خاصة بعد وفاة ياماغاتا سنة 1922، وعندها زال عائق كبير من وجه التطوير الدستوري البرلماني بفعل هذا الأمر. كان الإمبراطور الجديد ضعيفاً فازدادت سلطة الحكومة. وظهر التطور بعد سنة 1926 بوضوح كامل في نهاية حقبة تشو الليبرالية التي سجلت فقط نقلة نحو الدولة غير الليبرالية والدولة التسلطية أكثر مما كان عليه الحال بالنسبة إلى التطور في حقبة ميجي. وقد ظهرت دلائل أيضاً تدل على أن التيشو كان ليبرالياً فقط بمعنى ضيق جداً. فالتوسع الصناعي الذي تعزز أولاً بفضل الدولة، أصبح فيما بعد مقصوراً على مؤسسات واسعة جداً ما تزال حتى الآن هي المسيطرة. هذه المؤسسات الضخمة التي تشبه الإمبراطوريات «زيباتسو» تدار بشكل أبوي وتتطلب الولاء من موظفيها من المهد إلى اللحد. وكانت العلاقات بين المؤسسات الكبرى والدولة حميمة عادةً. ولم يكن هناك إمكانية لنمو حركة عمالية ديمقراطية مستقلة في ظل ظروف صناعية كهذه.

وعم البؤس في اليابان في نهاية الحرب بسبب الارتفاع غير المعقول في أسعار الرز الذي هو الأساس في الغذاء الشعبي. وأدى هذا الأمر إلى قيام تظاهرات عنيفة عمت اليابان كلها في صيف 1918. وقمع الجيش الإضرابات في المدن وفي القرى بقسوة كبيرة. ومات المئات من الناس

وأوقف الآلاف. وأدى انهيار الازدهار الاقتصادي بعد الحرب في سنة 1921، إلى مزيد من القمع خاصة عند ظهور أية علامة من علامات الاشتراكية وعند محاولة العمال تنظيم أنفسهم. وأدى زلزال طوكيو الكبير في أيلول سنة 1923 ليتخذ حجة لتوقيف الكوريين الشيوعيين والاشتراكيين الذين اتهموا بالتآمر للاستيلاء على الحكم. وأعدم الكثيرون بتهمة «العصابات القومية» وأعطي البوليس سلطة توقيف وحبس كل مشتبه به بأنه يحمل أفكاراً تهديمية. وأسيئت معاملة الكثيرين وفرض التدريب العسكري الإلزامي على الشبيبة اليابانية باعتباره أفضل وسيلة لمحاربة الأفكار الهدامة. وهكذا لم يكن بالإمكان اعتبار عقد 1930 انقلاباً كاملاً في حقبة تيشو (الاستقامة).

في علاقات اليابان بالعالم أيضاً كان هناك استمرارية أكبر مما ظهر لأول وهلة. فمن جهة أولى كان للثورة الروسية سنة 1917 وظهور الولايات المتحدة كدولة عالمية انعكاسات ذات أهمية بالغة في شرقي آسيا. لقد نجح الزعماء السوفييت لفترة بإقامة تحالف مع الوطنيين الصينيين في توجه مشترك ضد الغرب وضد الاستعمار الياباني. ومن جهة أخرى، دعت الولايات المتحدة إلى برنامج جديد (خطة) في الصين وإلى إنهاء التحالفات التي سبقت الحرب وبصورة خاصة التحالف الإنكليزي - الياباني، الذي قوى وضع اليابان في آسيا.

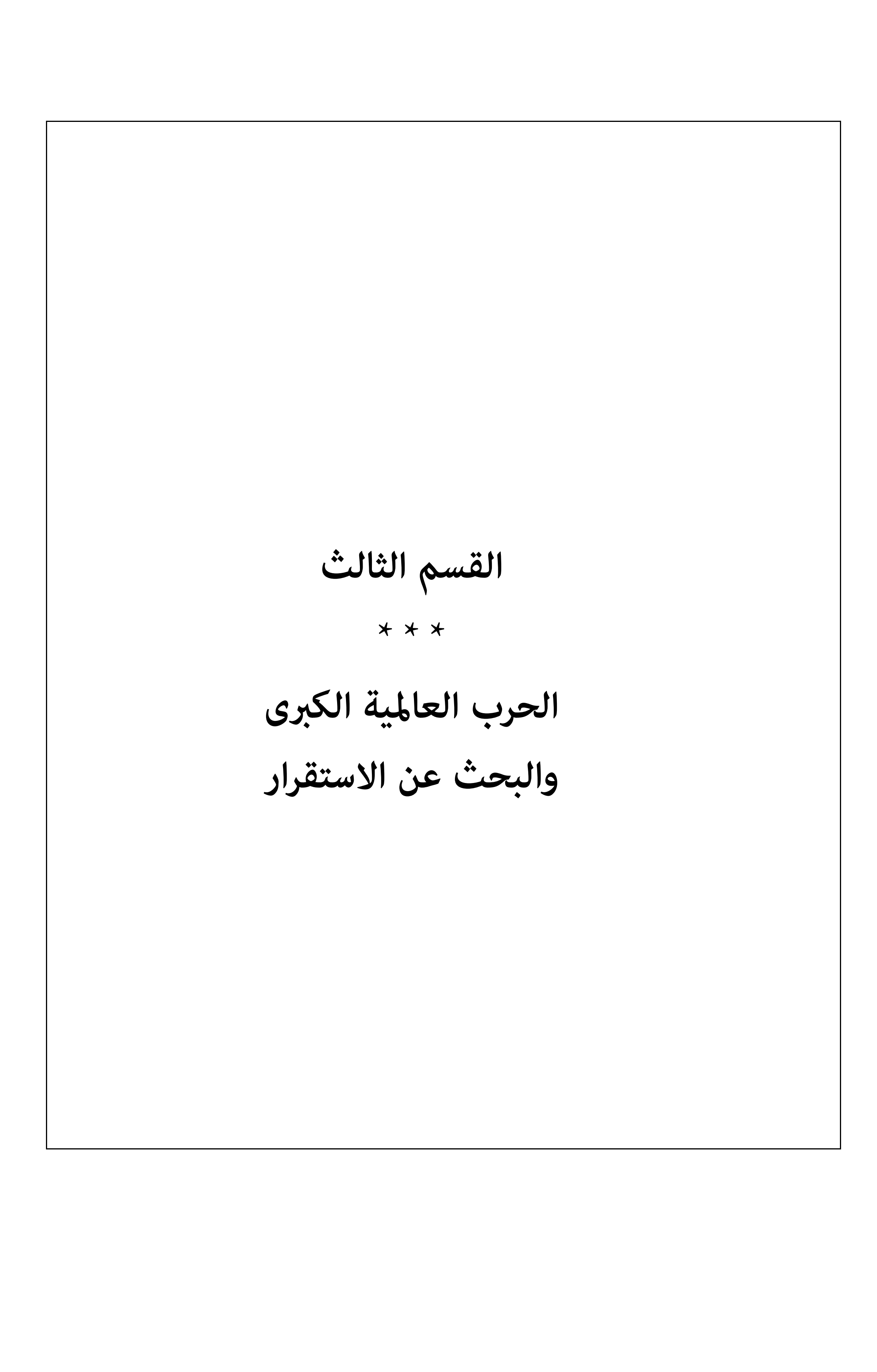
ولكن الحكومة اليابانية، المنزعجة من المشاكل الاقتصادية القاسية في عقد 1920. وبحكم تبعيتها للتجارة الأميركية، لم تكن في وضع يمكنها من مقاومة الولايات المتحدة. وبدا هذا الأمر واضحاً في مؤتمر واشنطن سنة 1921-1922. العديد من المعاهدات قد وقعت واضعة أمن شرقي الباسيفيك، وتكامل الصين على أسس تعدد القوميات. واضطر اليابانيون أن يعيدوا إلى الصين مقاطعة شانتونغ التي اكتسبتها اليابان في مؤتمر السلام في باريس. ووضعت معاهدة الحد من التسلح البحري الياباني في مرتبة بعد بريطانيا والولايات المتحدة، فسمحت لهما بخمس سفن حربية لكل واحدة ولليابان بثلاث. وفي الأخير أصبحت اليابان من الموقعين لمعاهدة الدول التسع الساعية إلى ضمان وحدة الصين. إلا أن اليابان تلقت أيضاً تطمينات خاصة تعترف لها بمصالحها الخاصة في منشوريا؛ ومع ذلك فقد وضعت معاهدات واشنطن سداً في وجه أي عمل انفرادي تقوم به اليابان ضد الصين.

إن «روحية واشنطن» الرامية إلى تعاون الدول الكبرى في شرقي آسيا قد سبقت الإشارة إليها. وثبت عدم نجاحها في المدى البعيد كما هي الحال في «روحية لوكارنو» في أوروبا.

إن وزير الخارجية كيجورو شيديهار قد تماهى مع سياسة اليابان السلمية في آسيا، وهو بإخلاص قد بذل جهده للعمل ضمن روحيتها. ولكن كان هناك نُذُر سوء توحي بالاضطرابات القادمة. فبعد زوال رقابة الجنرو، أصبح الجيش أكثر استقلالاً وأغضبته نتائج سياسة اليابان الخارجية الجديدة. وأثبت تعاون الدول الكبرى أنه غير فعال على الإطلاق في الصين. كما أنه

بالتأكيد لم يغير على الإطلاق شيئاً في الصراع الـداخلي لهـذا البلـد، ولا مشـاعرها المعاديـة للاسـتعمار. وأصاب العلاقات مع الولايات المتحدة فتور بفعل صدور قـانون الهجـرة الأمـيركي لسـنة 1924 الـذي استبعد اليابان منها مما عزز وجهة نظر العسكريين القائلة بأن الولايات المتحـدة أصبحت أقـرب إلى أن تكون عدوة لليابان. وتأججت الروح القومية في الصين. واعتبر ذهاب شـان كـاي شـك إلى الشـمال سنة 1926 كأنه تهديد لوضع اليابان في منشوريا.

واختار الإمبراطور هيروهيتو الذي بدأ حكمه في ديسمبر 1926 «شـو» أي «السـلم المسـتنير» كاسم لحقبة حكمه ولكن الصعوبات الداخلية والدولية التي أحدقت باليابان جعلـت مـن السـنوات الآتية حقبة حرب وعنف.



القسم الثالث

* * *

الحرب العالمية الكبرى
والبحث عن الاستقرار

الحرب الكبرى الأولى: حرب بدون حسم
(1914- 1916م)

إن شكل مستقبل العالم بعد آب (أغسطس) 1914 سوف يتقرر الآن بالقوة. في بداية الحرب كل الدول الرئيسية اندفعت في هجوم بقصد القضاء على الخصم بسرعة، وكل واحد من هذه الهجومات فشل في خريف 1914 مع خسائر كبيرة في الأرواح. وانتهت الحرب بعد أربع سنوات لا بفعل الهزيمة التي منيت بها الجيوش في الساحة فقط، كما كان الأمر في حروب القرن التاسع عشر، بل بفعل انهيار بنية المهزوم السياسية والاقتصادية، بعد أن ضعفت المجتمعات وتمزقت.

في حروب الجبهة الشرقية [من أوروبا] في آب 1914 كان الجيشان الروسيان المخصصان لغزو شرقي بروسيا سيِّئي القيادة. فالجيوش الروسية المتفوقة العدد، وفاء لتعهدها لفرنسا، هاجمت شرق بروسيا. وبعد عدة انتصارات روسية أساسية، استدعت ألمانيا الجنرال المتقاعد فان هندنبرغ ليتسلم قيادة الدفاع الألمانية واختار الجنرال لودندورف كقائد للأركان. ونشأت أسطورة هندنبرغ كقائد حربي مظفر. وفي معركة تاننبرغ في 28 و29 آب تحطمت فرقة روسية كاملة؛ وضُربَ الجيش الآخر في اشتباك لاحق - في معركة بحيرات ماسوريان - ولكنه ظل قادراً على الانسحاب إلى روسيا بانتظام. ويحتفل الألمان بمعركة تاننبرغ وفقاً لعادات المحاربين التتن القدامى الذين هزموا حشود السلاف. وما تبع ذلك كان بأهمية المعركة بالذات وإن كان أقل بطولةً واغنيرية [نسبة إلى فاغنر الألماني: مؤلف موسيقي أدخل الدراما إلى الأوبرا (1813-1883). فالجيش الألماني المتتبع للجيش الروسي الثاني هزم بدوره وتراجع بفعل الروس. وكانت حصيلة سنة من الحرب ثقيلة الخسائر على الطرفين دون أن يحصل الألمان ولا الروس على نصر حاسم، بل على ورطة ومأزق.

وفي الجنوب البعيد استطاع الروس أن يعوضوا هزيمتهم في بروسيا بإثبات تفوقهم العسكري على جيوش آل هبسبورغ. فقد هاجمت النمسا - هنغاريا بولونيا الروسية وفي أيلول لقيت هزيمة

ماحقة فحوالي نصف الجيش النمساوي - الهنغاري (400,000) قد ضاع واحتل الروس غاليسيا. ومنيت روسيا أيضاً بخسائر ثقيلة، ربع مليون إنسان. والحرب «المجنونة» في الشرق، التي دامت ثلاث سنوات طويلة من سنة 1915 إلى سنة 1917 قوضت قوة ألمانيا العسكرية بإجبارها على توزيع جيوشها على الجبهتين الرئيسيتين في الشرق وفي الغرب. وجاء نصر الألمان في الشرق متأخراً جداً من أجل إنقاذها.

وهناك معركة عسكرية أخرى تعتبر منسية، وإن كانت قد كلفت فرنسا 300.000 ضحية هي الهجوم الفرنسي على اللورين سنة 1914. إن المبادرة الفرنسية قد طغى عليها الاختراق الألماني في الشمال الشرقي لفرنسا. فتمشياً مع خطة شليفن (المعدلة) هاجمت الجيوش الألمانية بلجيكا، واندفعت كالسيل داخل فرنسا بحركة التفاف قوية. وهزمت الجيوش الفرنسية على الحدود وانسحب الجيش البريطاني الصغير، عل يمين مسار الألمان، من مونس بعد منيه بخسائر كبيرة. ولم يفقد القائد العام الفرنسي الجنرال جوفر أعصابه رغم هذه الهزائم الماحقة. وانسحب الجيش الفرنسي بانتظام ونجا من التطويق. وتقدم الألمان بسرعة، فقد كان هجومهم خارج نطاق السيطرة.

وعين الجنرال غاليني للدفاع عن باريس ففكر الآن بهجوم معاكس. واتجه الألمان بسرعة بالغة لتطويق باريس. وأوقف جوفر وغاليني الانسحاب والتراجع وهاجموا الألمان هجوماً معاكساً. وكانت الحصيلة معركة المارن التي كسبتها فرنسا بخلال الفترة من 6 إلى 13 أيلول (سبتمبر). والآن كان على الألمان بدورهم أن ينسحبوا؛ وتوقفوا على بعد 100 كلم من باريس بعد إقامة خط دفاع ثابت. وتسارعت المعارك في الغرب وعنفت، الكل متجه إلى الفلاندر، في «سباق نحو البحر» في محاولة من كل الجيوش لتلتف على بعضها البعض. وعانى البريطانيون والفرنسيون والألمان من خسائر فادحة في هذه الحروب الأسطورية حول ايبرس. وفي نهاية تشرين الثاني نوفمبر 1914، أثبتت البندقية والخنادق والأسلاك الشائكة أخيراً قوة الدفاع. إن الجبهة الغربية أصبحت الآن مجمّدة فالفرنسيون قد أصيبوا بخسائر فادحة في قتالهم في الشمال الشرقي من فرنسا، حيث بلغت قتلاهم 380,000 جندي و600,000جريح. ويقابل هذا خسائر معادلة في الجانب الألماني. ومع هذا فقد كانت هذه هي البداية. فالحرب في الغرب سوف تُربح بعد الآن لا بفضل الاستراتيجية المتفوقة ولا بالتحرك السريع والتطويق بل بفعل عملية التآكل البطيء. لقد ارتدت الحرب الكبرى إلى «حرب صناعية» بالدرجة الأولى، تكتسب حتماً على جبهة الوطن الداخلية، التي تنتج أكبر كميات من البنادق والعتاد، كما تكتسب في ساحة القتال.

في بريطانيا حافظت حكومة أسكيت الليبرالية على معظم الحريات المدنية فلم يكن تجنيد إجباري. وتقدم مليونان من المتطوعين تجاوباً مع مناشدة كيشنر من أجل جيش جديد. ولكن

سرعان ما ثارت شكوك حول إمكانية ربح الحرب بواسطة حكومة من نمط أيام السلم. وفي ربيع 1915 تلقت الحكومة لوماً للقصور في الذخيرة. وعزز أسكيت الحكومة بإدخال المحافظين فيها. ووجد حزب العمال مكاناً له فيها. وشكلت لجنة صغيرة لتولي الإدارة بصورة أدق. وأنشأ لويد جورج، وزير الذخائر والأعتدة الحربية الجديد شبكة رقابة على المواد الأولية وعلى الصناعة الآلية. وتحسنت تجهيزات الحرب وأخذ التخطيط الاقتصادي الوطني سبيله إلى العمل، الذي عزز بعد الحرب مطالب الاشتراكيين. إن الحرب لا يمكن أن تقوم على الجهود التقليدية السابقة الناجحة. وقد بدا هذا واضحاً عندما أدخل التجنيد الإجباري للخدمة العسكرية باكراً في سنة 1916. ورغم هذا لم تجلب سنة 1916 النصر المتوقع. وفكر السياسيون بزعيم جديد يتولى إدارة الحرب بمزيد من التصميم القاسي وبمزيد من القوة. في ديسمبر 1916، حلّ الناري والمحبوب الولشي، لويد جورج محل أسكيت كرئيس حكومة تحالف لما تبقى من أيام الحرب.

وبخلال سنوات الحرب فَقَدَ الأفراد الكثير من حقوقهم كما أن الأمل بانتصارٍ سريع قد تلاشى. وبفضل قبول إدارة الدولة، تم الإعلان عن تعاون العمال المنظمين مع الحكومة الوطنية وعن قيام هدنة سياسية في بريطانيا كما في البلدان الأخرى المتحاربة. إن النسق الجديد، ويعود الفضل فيه - وإلى حد ليس بالقليل إلى مهارة لويد جورج، كان التعاون أكثر مما كان الإكراه، وكان الهدف الحفاظ على الحكومة البرلمانية الدستورية قبل اللجوء إلى النظام التسلطي.

في فرنسا دعا الرئيس بوانكاره «إلى الاتحاد المقدس» من أجل الدفاع عن أرض الوطن. وتكرست الوحدة الوطنية من أجل الجمهورية المعادية للرهبانية. وتأجلت القضايا السياسية والاجتماعية التي مزقت في السابق الجمهورية من أجل مواجهة العدو المشترك الذي يجتاح فرنسا للمرة الثانية. واغتيل جان موريس الذي هاجم بحماس العسكرة وعمل من أجل التوافق الفرنسي الألماني، على يد وطني متعصب في بداية الحرب. رغماً أنه كان سينضم مع أتباعه الاشتراكيين إلى العمل من أجل الدفاع عن فرنسا.

فرنسا، المجتاحة، التي خسرت أقساماً كبيرة من أراضيها، تماماً عند بدء الحرب لم يعد بالإمكان أن تكون «تحكم كالمعتاد» - وفقاً لكلماتٍ غير موفقة ورصينة صاغها ونستون تشرشل عبر القنال [بحر المانش الذي تعتبره بريطانيا قنالها] - لأن فرنسا، منذ البداية كانت معرضة لخطر الهزيمة المحدق. ولهذا كانت فرنسا الأولى في إقامة حكومة وحدة وطنية تمثل جميع الأحزاب من اليسار إلى اليمين.

ورغم أن الحرب وقعت على أرض فرنسية، ورغم أن خسارتها شمال غربي فرنسا الصناعي كانت كاملة، ارتجلت فرنسا إنتاجها الحربي واعتمدت على المساعدة المالية والتجهيزية من بريطانيا ومن الولايات المتحدة. وأدى النقص في الطعام والضرورات الحياتية إلى ارتفاع

الأسعار بشكل صارخ. وتحتم على الدولة أن تزيد الرقابة القاسية على الإنتاج، وعلى أجور العمل وعلى التوزيع.

وكانت أول دولة محاربة لجأت إلى تنظيم إنتاجها واليد العاملة، رغم كل شيء، هي ألمانيا. إن الحصار البحري البريطاني، قلص استيراد المواد الأساسية عبر البحار - رغم أن المواد الأولية ظلت تمر عبر المرافئ الحيادية، السكندينافية والهولندية - وبدا وضع خطط حذرة أمراً ضرورياً للغاية. وابتكرت موادٌ بديلة (أرساتز Ersatz) بفضل المهارة العلمية وبفضل الاختراع والإبداع. ولما كانت قيادة الأركان - نتيجة نقص في الحرص شبه متأصل فيها - لم تضع خططاً لحرب طويلة الأمد، وهي الحرب التي تعين على ألمانيا أن تخوضها، قام رجل مدني هو والتر راثينو، في آب 1914، يضع تنظيماً مركزياً من أجل تأمين التزود بالمواد. في ألمانيا أيضاً رصت الأحزاب السياسية صفوفها لمساندة الدولة في الحرب. فقط قلة قليلة من الاشتراكيين ظلت تقاوم الحرب. وكان جواب القيصر مؤثراً وعاطفياً حين أعلن: «أنا لم أعد أعرف أحزاباً بعد الآن بل ألماناً». وبالفعل استقبل زعماء الديمقراطيين الاشتراكيين في قصره وكانوا سعداء بمصافحة قيصرهم. من كان يصدق - قبل سنة - أن شيئاً من هذا سوف يحدث؟ حتى سنة 1916 ظلت المغازلة (Burg friendem) قائمة (وهي عبارة وغنيرية أيضاً)، ولكن بعد ذلك بدأ التوتر يظهر، وأخذت مجموعة كبيرة من الاشتراكيين تعارض الحرب. وأخذ الرايخستاغ، بعد زوال القيود عنه، يناقش أهداف الحرب وسلوك الحكومة، وانتهى آخر الأمر إلى إعلان قرار السلم الشهير في تموز (يوليو) 1917. «يتطلع الرايخستاغ إلى سلم تفاهمي وإلى مصالحة دائمة بين الدول. ومثل هذا السلم لا يقوم على الاحتفاظ بأراضي الغير بالقوة...».

ولكن ثبت في النهاية، أنه إذا أثبتت الجيوش الألمانية أنها قادرة على الانتصار، فإن الرايخستاغ لا يتوقع لقرارته أن يؤخذ بها على حرفيتها. وفي مطلق الأحوال كان المستشار تابعاً لا للرايخستاغ، بل للقيادة العليا أكثر فأكثر. ثم إن القيصر الألماني هو أيضاً أصبح شبه ظل. فبعد تعيين هندنبرغ ولوندورف في القيادة العليا طلبا سنة 1917 إقالة المستشار بيتمان هولوج. لقد كان مستقلاً في آرائه هو أيضاً. أما خلفاؤه فقد كانوا تافهين. ووقعت ألمانيا عملياً تحت دكتاتورية هندنبرغ - لودندورف في السنة الأخيرة والنصف من الحرب.

كانت النمسا - هنغاريا على حافة الانحلال وذلك بعد تفلت الرعايا السلاف التابعين لآل هبسبورغ، فقد ظهر ذلك واضحاً عندما ذهبت الملكيات السلافية المجاورة أي روسيا وصربيا إلى الحرب. وساد القلق في فيينا وبودابست. لقد كانت الجماهير الصربية والروثنية والتشيكية فاترةً في بذل المجهود الحربي. وعمد بعض التشيكيين والبولونيين إلى تشكيل فرقهم الخاصة التي حاربت من أجل «الحلفاء». ولكن لم يكن هناك تفكك على مستوى واسع إذا تجاوزنا الحركات

القومية. لقد حارب الكروات والسلوفين والإيطاليون الرومانيون بشجاعة جنباً إلى جنب مع الألمان والنمساويين والمجيار، وكذلك فعل العديد من البولونيين والتشيكيين.

لقد كان الجيش النمساوي الهنغاري القوة الوحيدة المتعددة الجنسيات. ولكنه من منظور واحد لم يكن وحيداً؛ وهذا المنظور هو عدم كفاءة قيادته. فقد كان الجنود العاديون يعانون من حرمان مرعب. والخسائر التي وقعت في التسعة أشهر الأولى من الحرب زادت على مليونين.

ورغم كل شيء تقدم متطوعون جدد فشكلوا جيوشاً جديدة. في سنة 1915 واجهت مملكة النمسا حروب ثلاث جبهات: مع روسيا مع رومانيا وإيطاليا. وبدت عاجزة عن مواجهة كل أعدائها، وكان لا بد من جيوش ألمانية عديدة لمساندة الحليف. وعمل الانقسام القومي بين النمسا وهنغاريا على إعاقة الجهد الحربي. فقد رفض الهنغاريون، بسبب نقص الحبوب واستفادتهم من ارتفاع الأسعار، الذهاب إلى الحرب في النصف النمساوي من المملكة الذي كان يشكو المجاعة. وكان كامل الإنتاج الحربي متركزاً في بوهيميا وبدا غير كافٍ. ولكن الجيش المتعدد الجنسيات حارب بعناد، رغم أن المجندين الجدد عجزوا عن مساندة قوته بعد أن قضت عليهم الخسائر الكبيرة في ساحة الحرب. في سنة 1916 مات الإمبراطور العجوز فرنسوا جوزف. واعتقد خليفته شارل أن الملكية على وشك الإنهيار بعد أن استنفذت قدرتها، وسرعان ما سعى إلى عقد الصلح سراً. وبقي الجيش مخلصاً للأسرة الحاكمة فعلياً حتى النهاية.

إن الأسلحة الجديدة تقتل بأسلوب جديد: هجمات بالمنطاد زبلن من الجو وغاز سام على الأرض. وامتدت الحرب إلى غير المقاتلين وبدت أكثر جدية في مفاعيلها، فكانت الحرب في المحيطات. وحاولت ألمانيا أن تفك مفاعيل الحصار المفروض من قبل بريطانيا عندما أمرت غواصاتها في سنة 1915 بإغراق كل السفن العدوة والمحايدة التي تدخل منطقة الحرب حول الجزر البريطانية. ولتتفادى الاسر كانت الغواصات تطلق طوربيداتها بدون إنذار على السفن في محيط بريطانيا. وفي 7 أيار 1915 أغرق الألمان سفينة السياحة لويزيتانيا وكان على ظهرها ألفين من البحارة ومن المسافرين وفيهم نساء وأطفال فقدوا حياتهم. وبدا الرأي العام العالمي وخاصة في الولايات المتحدة مجروحاً من هذا الأمر. فقد كان بين الغارقين 128 أميركياً. واعتذرت ألمانيا بأن موت النساء والأطفال في ألمانيا كان ضحية الحصار البريطاني البحري على الأغذية. وبدا هذا الاعتذار مهلهلاً. وفشلت معركة الغواصات تماماً في هدفها. فقد عجزت عن منع وصول المؤن الحيوية إلى كل من فرنسا وبريطانيا. كما عجزت عن إرهاب الدول المحايدة من الاستمرار في توسيع تجارتهم مع الحلفاء.

وأطلقت ألمانيا حملة دعائية كلها حقد موجهة بشكل خاص ضد بريطانيا. وكان لهذه الحملة أثر قليل على أولئك الذين كانوا فعلاً في جبهات القتال وأكثر ما ضايق قادة الحرب على طرفي

الجبهة أن الجنود الألمان والحلفاء في الجبهة الغربية أوقفوا القتال عفوياً في عيد الميلاد سنة 1914 وتبادلوا الهدايا وحتى لعبوا «الفتبول» بين خنادق القتال. وكان هناك القليل من الكره بل وحتى مقدار لا بأس به من مشاعر الصداقة. لقد كان الجنود يعرفون أن لا مخرج من هذه الحرب من دون الموت أو الجرح أو النصر.

اختلفت الحرب الكبرى عن الحرب العالمية الثانية من منظور واحد مهم جداً. فلم تكن هناك عمليات تعذيب مخطط لها ترتكبها القوات المسلحة بحق أسرى الحرب وبحق المدنيين. لقد كانت الدعايات زمن الحرب، في معظمها كاذبة، فلم يكن هناك جنود متوحشون يقتلون كهنة بلجيكيين وراهبات وأطفالاً مدنيين وراء الخطوط يقتلعون أعين الجرحى الألمان. وكان الصليب الأحمر محترماً في جميع البلدان حتى في روسيا القيصرية. لقد حصلت أعمال عنف ولا شك ولكنها كانت أعمالاً فردية. إن الحد الأعلى الذي بلغه الألمان في بلجيكا وروسيا وبولونيا وغيرها بخلال الحرب العالمية الأولى لا يكفي بأي حال من الأحوال للقول بأن الألمان لم يحترموا حقوق الإنسان أو أنهم نظروا إلى الشعوب المغلوبة على أنها دونهم. لم تكن هناك مذابح جماعية للأهالي المدنيين كما حصل في الحرب العالمية الثانية. لقد كان هذا الأمر جوهرياً وإلى حد بعيد، بالنسبة إلى دعاية الحلفاء في بادئ الأمر بأنه بخلال الشهرين الأولين من الحرب عمدت الجيوش الألمانية المظفرة - الفرحة إلى قتل المئات من المدنيين البلجيكيين الأبرياء الذين اتهموا زوراً بارتكاب الفظائع ضد الجنود الالمان كما نشرت الدعاية الألمانية ذلك بين الجنود بقصد التحذير. ولكن القيادة الألمانية العسكرية في بلجيكا اتخذت بسرعة تدابير لمسك الوضع، وجرى الاحتلال بأسلوب إنساني من قبل السلطات العسكرية الألمانية وإن كان هناك خشونة لا تنكر.

إن الوصمة الشنيعة في هذا السجل هو اقتلاع حوالي ستين ألف بلجيكي، في سنة 1916، للعمل في المصانع الألمانية. وإن كان الوقت وقت حرب إلا أن الاشتراكيين في الرايخستاغ احتجوا بشدة: وتوقف الاقتلاع، وفي صيف 1917 كان معظم البلجيكيين قد عادوا إلى بيوتهم. وفي بلجيكا لم يحدث إكراه وضغط لإجبار الصناعة البلجيكية على العمل لصالح المجهود الحربي الألماني، وإن كانت المعامل قد فككت. وحدها المناجم وبإذنٍ من الحكومة البلجيكية ظلت تستخرج الفحم. وقامت ألمانيا والنمسا بمحاولة لجذب الأهالي إلى قضيتهما في كلٍ من بلجيكا وروسيا وبولونيا المحتلة. ووعدتا البولونيين بدولة مستقلة على الأقل في الشكل، بحيث تصبح بولونيا عملياً تابعة لألمانيا رغم استقلالها. وحارب البولونيون في بروسيا وفي مملكة آل هبسبورغ بإخلاص وتفانٍ ولآل هبسبورغ معتبرين أن قيصر روسيا هو المعتدي.

لا شك أن الأمر الأسوأ في مجال الضغط على المدنيين الآمنين حدث في تركيا ضد المسيحيين الأرمن في سنة 1915 و1916. عندما ساءت أحوال تركيا العسكرية في سنة 1915،

وتوغل الروس في أناضوليا، حاول الروس تثوير واستغلال الأرمن وقوميتهم ضد الأتراك. وحاربت فرقة أرمنية مع الروس وأقاموا دولة أرمنية مُصغّرة. وشك الأتراك في ولاء الشعب الأرمني في آسيا الصغرى فارتكبوا أسوأ مجزرة في الحرب، وأمروا بترحيل كل الأرمن من أراضيهم لإلحاقهم في جبهة القتال في سوريا. ويتهم المؤرخون الأرمن الأتراك بمذبحة عنصرية ضد شعب الأرمن. ويقول المؤرخون الأتراك أن مذابح كبيرة حصلت ولكن الحكومة التركية لم تخطط لحدوث هذا الأمر. وحدثت مذابح متفرقة على نطاق واسع قبل 1914 وضربت غربي أوروبا. الشيء المؤكد هو أن المأساة في سنة 1915-1916 كانت على نطاق واسع. إن ترحيل الرجال والنساء والأطفال بالقوة أحدث وفاة عشرات الألوف من الجوع والمرض. وبعض الأتراك لا كلهم أبداً، يعتبرون هذه المذابح وصمة. ولا توجد أرقام يمكن الاعتماد عليها فيما خصّ الذين ماتوا. وهذه الأرقام تختلف تبعاً للمصادر إذا كانت تركية أو أرمنية من 200 ألف إلى مليونين. ومن أصل مليون وستمائة ألف أرمني هناك قتلى بين نصف مليون وثلاثة أرباع المليون. في القرن العشرين «التقدمي»، تعتبر مذابح الأرمن سابقات لمذابح أكثر اتساعاً سوف ترتكب بدمٍ بارد.

ذهبت الدول الخمس الكبرى الأوروبية إلى الحرب في سنة 1914 لا من أجل أي مكسب أرضي خاص. لم تكن حروباً محدودة على طريقة ما بعد نابليون التي سادت في القرن التاسع عشر، كانت الحرب نزاعاً ضخماً بين الدول الأوروبية لتجديد سلطتها في أوروبا وفي أرجاء العالم. وهي تنتمي إلى فئة الحروب الدولية الجنونية التي وقعت في النصف الأول من القرن العشرين. فإذا تحدد هذا السياق، وهو أمر متفق عليه بشكل واسع، فقد أدت هذه الحرب بشكل محتوم، وبصورة تقريبية، إلى القضاء على المطامح الإمبريالية العالمية بالنسبة إلى الدول المهزومة، وخلقت توقعات إمبريالية واعدة للسيطرة وللنفوذ بالنسبة إلى الدول المنتصرة. وتعزز الوهم بأن هذا السياق سوف يؤدي إلى التخلص من صراع الدول فيما بينها إلى الأبد. من هنا نشأت العبارة حرب «لإنهاء الحروب».

بالنسبة إلى دولتين صغيرتين لم يكن هناك خيار. فصربيا كانت مذنبة في تحدي النمسا - هنغاريا. وفي سنة 1914 عندما واجهت الإنذار النمساوي وعندها اضطرت إلى الدفاع عن استقلالها. أما بلجيكا فلم تكن متهمة بأي جرم.

وكان من سوء حظ بلجيكا أنها واقعة استراتيجياً بين فرنسا وألمانيا. والمخططون الفرنسيون كما الألمان أرادوا الانطلاق عبر الأرض البلجيكية. ولكن بريطانيا أنذرت فرنسا بعدم اتخاذ هذه المبادرة. وأرادت بلجيكا الحفاظ عل حيادها. وظلّ ملك بلجيكا، حتى بعد اجتياح بلده حذراً من الطرفين معاً. فأعلن أنه سيدافع عن هذا الجزء الصغير من بلجيكا حتى يحرره من الاحتلال الألماني كبلد حيادي وليس كحليف لبريطانيا وفرنسا.

وفي البلقان كان هناك دولة صغيرة أخرى، هي اليونان، أجبرت على الحرب، في سنة 1917، مع فرنسا وبريطانيا على الرغم من رغبات ملك اليونان، لقد أرسلت بريطانيا وفرنسا حملة عسكرية إلى سالونيك في أكتوبر سنة 1915، وعندها حاولت أن تضغط على الملك قسطنطين الميال إلى الألمان لجره إلى جانب الحلفاء. هذا الاعتداء وإن لم يكن صارخاً كما الاعتداء الألماني على بلجيكا، إلا أنه يظل انتهاكاً لحقوق دولة صغيرة.

واختار عدد من الدول الأوروبية الحياد وسمح لها بالبقاء عليه بخلال الحرب ومنها البلاد الواطئة، الدانمرك، السويد، النرويج، سويسرا وإسبانيا، واختلفت عواطفها تجاه المتحاربين، وقد استفادت من توازن القوة وهي كانت تتمنى أن ترى الحرب تنتهي بالطريقة التي تمناها الرئيس ويلسن الذي قاد أكبر قوة في الحيادية، وهي الولايات المتحدة - أي بصلح حبي. أما الدول الأوروبية الحيادية فكانت أشد ضعفاً من أن تستطيع التمسك «بحقوقها الحيادية» أي بحرية التجارة. فحكومة هولندا مثلاً، كان عليها أن تتعهد بأن البضائع المستوردة للبلاد الواطئة عبر البحر والتي تمر عبر الحصار البريطاني لن يجرِ تصديرها إلى ألمانيا. في الواقع كانت هذه الدول الحيادية تلعب دور المراكز التجارية بالنسبة إلى الدول المتحاربة طيلة سنوات الحرب الثلاث الأولى. والتجارة «اللاشرعية» بين الدول السكندينافية والبلدان المنخفضة وألمانيا كانت ضخمة جداً. ولم يكن سراً بالنسبة إلى السلطات البريطانيا والفرنسية أن تجارة مربحة حتى من بلادهم بالذات عن طريق الدول المحايدة تقوم بين بلديهم وألمانيا.

وعرفت بعض الصناعات في الدول الحيادية ازدهاراً كبيراً. فمناجم الفحم الإسبانية في استوريا ومعامل النسيج في كاتالونيا كانت تمون فرنسا. ونمت صناعة هولندا. وعُرفت سويسرا بأنها سوقٌ جاهزة للساعات، والآلات والأنسجة. وأدى فقدان الغذاء إلى جعل الزراعة عملاً مربحاً. ولكن في السنتين الأخيرتين من الحرب، وفيما كان بعض المزارعين وبعض الصناعيين يغتنون، كان مستوى المعيشة في جماهير العمال، في الدول الحيادية من أوروبا ينحدر بما يعادل ارتفاع المواد الغذائية بشكل صارخ.

كانت الولايات المتحدة، وإلى حد كبير، أهم دولة حيادية وأقواها بين سنة 1914 وسنة 1917. إنها الدولة الكبرى الوحيدة التي لم تدخل الحرب. وكان شعور غالبية الأميركيين يعتبر أن الحرب في أوروبا هي فقط فصل آخر من تاريخ دول أوروبا الجنوبي. ورسخهم في وجهة نظرهم حكمة الآباء المؤسسين الذين أقاموا الجمهورية الأميركية، والذين فصلوا مصيرهم عن المنازعات في أوروبا. في أوروبا كان الفرنسيون والإنكليز والطليان والروس يحاربون الألمان والنمساويين والهنغاريين.

وخلال عصيان أستير في دوبلن في سنة 1916 ذهب بعض الأيرلنديين يحاربون الإنكليز

أيضـاً، في حـين ظـل أحفـادهم في الولايـات المتحـدة يعيشـون في السـلم مـع بعضـهم الـبعض. كـان الأميركيون على قناعة بأنهم يبنون حضارة عالية وبناء عليه ومن هنا نشـأت رغبـة أصـيلة في مـد يـد العون لجيرانهم في القارة الأميركية وفي العالم. لكي يحرزوا بركات الحرية. وهذا أيضاً كان إيمان الرئيس ويلسن وهو يساعد على فهم الأسلوب الرسالي للدبلوماسية الأميركية.

لا شك أن تحليلات ويلسن الأخلاقية قادته حتماً إلى سلوك متناقض. الولايات المتحدة تتدخل في قارتها، فترسل الجيوش إلى الـدول الضـعيفة مـن جيرانهـا في المكسـيك وهـاييتي، وسـانتو دومنغـو (الـدومينيك) وإلى نيكـاراغوا لتثبيـت السـيطرة الأميركيـة ولإقامـة القواعـد البحريـة في جـزر البحـر الكاريبي. ولكـن هـذا لم يكـن يـرى عـلى الإطـلاق وكأنـه «اسـتعمار» كالاسـتعمار الغـربي. إن هـدف الولايات المتحدة كـان «نقيـاً»: مـن أجـل تعلـيم جاراتهـا المحكومـة حكـم سـوء فوائـد الديمقراطيـة الأميركية. وإذا كانت الشعوب متنورة وأعطيت حق الاختيار فإنها - كما يعتقد الأميركيـون - سـتختار الأسلوب الأميركي.

في آب سنة 1914 أعلن ويلسن نداء الحياد. الألمان والحلفاء جميعاً في دعاياتهم حاولوا إقناع الشعب الأميركي بأن الحق والعدالة هما إلى جـانبهم. وشـدد الألمـان بـأنهم يحـاربون نظامـاً تسـلطياً وعنيفاً في روسيا التي كان اضطهادها لليهود سبباً في نزوح الكثير منهم إلى الولايات المتحـدة. وركـزت بريطانيا على حق الدول الصغرى وعلى الأخطار التي تتعرض لها أوروبا المسالمة إذا كان قـيصر ألمانيـا والعسكرية البروسية سينجوان بعد خرقهما للمعاهدات وهجومهما عـلى الجـيران الضـعفاء. وأحـدث سلوك الدول في الحرب إحساساً عميقاً في الولايات المتحـدة، وخاصـة عنـد قيـام ألمانيـا بـالحرب عـلى البواخر التجارية العزلاء وحتى على سفن النقل العاملة على خط نظامي.

واتخذ الرئيس موقفه الشرعي حول «حقـوق الحيـاد»، وحـق الأميركيـين في قطـع المحيطـات بسلام وحق السفن التجارية الأميركية في التجارة مع أوروبا. واحتج ويلسـن عـلى سـلوك بريطانيـا في ضرب الحصار البحري كما احتج على حرب الغواصات بدون شفقة التي قامت بها ألمانيا بقصـد عـزل الجزر البريطانية عن طرق التجارة البحرية الضرورية لمجهودهـا الحـربي. كانـت احتجاجـات ويلسـن صادقة وفعلية. وتجنباً لخطر إعلان أميركا الحرب عليها قررت الحكومة الألمانية الامتناع عن مهاجمـة السفن الأميركية في سنة 1915 ثم في أول أيلول تعهدت بعدم إغراق أيـة سـفينة تابعـة للحلفـاء تمـر على خطوط الإبحار النظامية. والتي من شأنها أيضاً أن تؤدي إلى إصابة حيـاة الأميركيـين ولكـن رغـم ذلك فإن موت أميركيين وحرب ألمانيا العديمة الشفقة جرّت غالبية الأميركيـين إلى رأي يميـل إلى قضـية الحلفاء. ولكن هذا كان مجرد مشاعر وليس عملاً فعلياً. ووقف الأميركيـون أيضـاً وراء رئيسـهم وهـو يبتعد عن الحرب.

ولم ير الأميركيون سبباً يمنعهم رغم كل شيء من الاستفادة من ارتفاع التجارة بشكل هائل ارتفاعاً سببته الحرب. وفي حين كانت ألمانيا قادرة بالكاد على إبقاء تجارتها مع الولايات المتحدة، التي كانت على حياد، كانت تجارة الولايات المتحدة مع الحلفاء تتضاعف أربع مرات. وبخلال سنة 1916 حسبت هذه التجارة فبلغت حد 3.214 مليون دولار، في حين أن التجارة مع ألمانيا والبلدان المحايدة قلما بلغت ما يزيد على 280 مليون دولار وأخذت الحرب تعتمد على التوسع الكبير في الصناعة الأميركية. وبخلال سنوات الحرب طور فورد سوقاً جماهيريةً للسيارات ذات المحرك وللكميونات. وكانت بداية ثورة المحرك، التي عادلت في أهميتها ثورة السكك الحديدية في النقل. وكانت الولايات المتحدة بمنجاة من أعباء الحرب فطورت وجددت في تكنولوجيتها وابتكرت المزيد من أساليب التصنيع الصناعي الفعالة، متجاوزة بكثير الأمم الأوروبية وبشكل متزايد. وفيما كان الحلفاء يستخدمون رساميلهم ليشتروا من الولايات المتحدة، حلت أميركا محل بريطانيا كمورد رئيسي للرساميل إلى الأمم الأخرى. وارتبط الازدهار الأميركي بمشتريات الحلفاء. وعندما عجز الحلفاء عن الدفع حُلحل المنع الذي كان مفروضاً على القروض إلى المتحاربين. وعلى كلٍّ، ولما كانت بريطانيا تتحكم بالبحار، منعت ألمانيا من استيراد السلع مباشرة عبر مرافئها من الخارج. ولهذا اضطرت ألمانيا أن تستورد ما يلزمها عبر المرافئ المحايدة. وأدى تجاوب أميركا مع احتياجات الحلفاء إلى ازدهار اقتصادها وتعلقه بالدرجة الأولى بقضية الحلفاء وذلك قبل تخليها رسمياً عن موقفها الحيادي.

لم يكن هناك من سبب لذهاب الولايات المتحدة إلى الحرب. فهي لم تزل سليمة من هجوم أوروبي، وباشرت بإنشاء أسطول حربي بهدف أن يكون أقوى من أي أسطول في العالم ليضمن سلامتها في المستقبل. ولم تكن تشتهي الاستيلاء على المزيد من الأراضي. ولكن الأميركيين لاحظوا ضعفاً في موقفهم. فتنامي قوة اليابان في آسيا، وذلك بعد انشغال الدول الأوروبية بالحرب في أوروبا، أخذ يهدد المصالح الأميركية في آسيا. ثم ظهر لها همّ جديد وهو استكشاف نهاية الصراع الأوروبي بالنصر الكامل لطرفٍ أو طرفٍ آخر. وهذا ما سوف يُخل بتوازن القوى الشامل. ألن تواجه الولايات المتحدة بعد هذا خطر أمة أوروبية عظمى؟ كانت خطط البحرية الحربية الأميركية قبل نيسان 1917 قد وضعت لمواجهة هذا الخطر وليس لاحتمال الانضمام إلى جانب الحلفاء.

وهذا يعني أن على ويلسن أن يحاول الحفاظ على التوازن الأوروبي وذلك بمحاولة إقناع المتحاربين لعقد صلح تسوية. ولكن كل جهوده في سنة 1915 و1916 قد فشلت. وقد فشلت لسببٍ بسيط. فطالما استمر الألمان في احتلال بلجيكا وشمال فرنسا فإنهم كانوا يشعرون بأنهم منتصرون جزئياً على الأقل. ولكن الحلفاء لم يؤيدوا أي سلام ما لم تتخل ألمانيا عن كل الأراضي

التي احتلتها. وهذا يعني أن كل تضحيات ألمانيا ذهبت عبثاً. والحقيقة أن أي طرفٍ من الطرفين لم يكن مستعداً لعقد صلح قد يكون مؤقتاً ولو بصورة محتملة. والطريقة الوحيدة في تصورهم للحصول على سلمٍ دائم هي عبر هزيمة العدو هزيمةً كاملةً.

وعندما لم تؤدِّ حرب الشهرين الأولين إلى القرار المتوقع، أصبحت فرنسا وبريطانيا وروسيا وألمانيا والنمسا - هنغاريا تأمل في تحسين وتقوية أوضاعها وذلك بكسب المزيد من الحلفاء وفتح جبهات حرب جديدة لتهديد الأعداء. وكان الألمان أول من نجح في هذا الشأن فأقنعوا الأتراك بمهاجمة روسيا ودخول الحرب في تشرين الأول سنة 1914. وقرار الأتراك لم يوسع منطقة الحرب في تشرين الأول سنة 1914، بل غيّر بعمق تاريخ الشرق الأوسط. وأصبح تاريخ الشرق الأوسط موقع مساومة بين الدول المتحاربة، فهاجمت بريطانيا ميزوبوتاميا (العراق) للمحافظة على حقول النفط ولمساندة الثورة العربية [4]، ولم تنجح الهجمة البريطانية الفرنسية على مضائق الدردنيل فصدها الأتراك في شباط وآذار سنة 1915. ومع ذلك فإن الهجوم على تركيا كان في نظر تشرشل ولويد جورج هو أفضل طريقة لتوجيه ضربة حاسمة لجمود الحرب في جبهة الغرب التي كانت تستنزف الكثير الكثير من الأرواح البشرية.

وفي نيسان سنة 1915 نزلت جيوش بريطانية وفرنسية في شبه جزيرة غاليبولي بهدف الاستيلاء على القسطنطينية. ولكن الأتراك دافعوا بعناد ففشلت الحملة الإنكليزية الفرنسية. وكانت خسائر تركيا وخسائر الحلفاء ثقيلة بحيث قرر الحلفاء أخيراً الانسحاب الذي تم في كانون الثاني سنة 1916. ولم تلعب الإمبراطورية العثمانية دوراً حاسماً في الحرب: إن مشاركة تركيا للفريق الخاسر (ألمانيا و...) أدى إلى تفككها وإلى تنامي الحركة القومية العربية المأسوي.

لقد اعتبرت الأراضي العثمانية كطعم طيلة الحرب من أجل إغراء حليف، هو روسيا، لتبقى في الحرب. في «المعاهدات السرية» الشهيرة، وعدت بريطانيا وفرنسا، في سنة 1915، روسيا بالقسطنطينية وبالمضائق. ووعدت إيطاليا بأقسام أخرى من الإمبراطورية كمستعمرات لها بموجب معاهدة لندن (نيسان 1915) من أجل جر الطليان إلى الانضمام إلى الحلفاء ومهاجمة النمسا - هنغاريا في الشمال الإيطالي.

كان الإيطاليون اسمياً في الحلف الثلاثي مع ألمانيا والنمسا - هنغاريا، ألا أنهم أعلنوا الحياد في آب 1914. وظلوا طيلة الشهور التسعة التالية عرضة لإغواء كلا الطرفين. واختارت الحكومة الإيطالية في النهاية الحرب من أجل مكاسب أرضية فقط. رغم أن السياسيين كانوا منقسمين حول الذهاب أو عدم الذهاب إلى الحرب. وسعت الحكومة بصلف إلى الحصول على أفضل غنيمة،

[4] الثورة العربية هي من بنات أفكار الاستخبارات البريطانية التي جنّدت أتباعاً لها بالوعود وبالمال والإغراءات. (المترجم).

وهو موقف عرفه رئيس الوزراء سالاندرا بأنه يتمشى مع الأنانيـة المقدسـة. الأمـر المهـم بالنسـبة إلى إيطاليا هـو العـزم عـلى اسـتكمال «التحريـر» واسـترجاع، مـن النمسـا - هنغاريـا، الأراضي الإيطاليـة المزعومة في ترانتينو وتريستا. ولكن شهيتها كانت أكبر من ذلك. لقد أمّلت الحكومـة الإيطاليـة أيضـاً الحصول على ما يسمى بجنوب التيرول الألماني، كما أمّلت بأن يكون لهـا نفـوذ وأراضٍ في البلقـان وفي الأراضي العثمانية في آسيا الصغرى. وشعر النمساويون بأنهم أصبحوا مبتزين «من قبـل قطـاع طـرق، كما هم الإيطاليون الآن، وليس أكثر مـن هـذا خـداعاً دبلوماسـياً» هـذا مـا كتبـه سراً رئـيس الـوزراء النمساوي. وقدم الحلفاء أقصى ما يمكن وفي أيار (مايو) 1915 أعلن الإيطاليون الحرب على النمسـا - هنغاريا. وبدون لزوم على الإطلاق قاموا بحرب كلفـتهم الـثمن الضـخم في الأرواح البشريـة والمـوارد والمعدات.

وبالنسبة إلى دول البلقان أعطتهم الحرب الكبرى فرصة البدء بحرب بلقانية ثالثـة مـن أجـل إرضاء المطامع البلقانية بالأرض. انضـمت بلغاريـا في أيلـول سـنة 1915 إلى الحـرب إلى جانـب ألمانيـا والنمسا - هنغاريا لقاء وعدٍ بمكاسب أرضية واسعة، تتضمن مقدونيا الصربية. وبعـد ذلـك سـنة ، في آب 1916 وعد الحلفاء رومانيا بترانسيلفانيا التي تتكلم الرومانية وبقسـم مـن إمبراطوريـة النمسـا - هنغاريا وبأراضٍ أخرى، فأعلنت الحرب لتضمنها لنفسها.

في شرقي آسيا اختارت اليابان سياسة تقوية وضعها في الصين. فأعلنت الحـرب عـلى ألمانيـا في آب 1914 واستولت على المستعمرات الألمانية في الصين وبعدها قدمت إلى الصين الواحـد والعشريـن مطلباً لتؤمن لنفسها وضعاً مسيطراً .

بدأت ألمانيا والنمسـا - هنغاريـا وروسـيا وفرنسـا وبريطانيـا الحـرب مـن أجـل سلسـلة مـن الأسباب توسعت لتشمل دولاً أخرى، جميعها (باستثناء الولايات المتحـدة) رأت فيهـا فرصـة لتوسـيع مدى إمبراطوريتها الأرضية.

في كل من الدول المتحاربة كان هناك بعض الساسـة الـذين تطلعـوا بعـد فشـل الانتصـار في الحرب في سنة 1914، إلى عقد صلح اتفاقي. ولكن على الرغم من جهود الـرئيس ويلسـن لبنـاء جسر بين المتحاربين عبر الوساطة فإن القادة العسكريين والحكومات كـانوا يفكـرون بسـلام ينتهـي بشروط المنتصرين. هذا الموقف، كما اندلاع الحرب بالذات غيّر مجرى تاريخ العالم.

في برلين رأى المستشار بيتمان هولوج، في الوقت المناسب، الدراما الواضحة بالمعنى الإغريقـي لكلمة تراجيديا: إنها ستكون كارثة على الحضارة سـواء ربحـت ألمانيـا أم خسرت. فـإذا انـتصرت هـل يستطيع هو أن يقف في وجه المفاهيم الفجة للمكاسب العسكرية؟

في خطط السلم الذي يتلو النصر الألماني التي وضعها بيتمان هولوج في أيلول 1914 حاول أن ينشـئ أوروبـا جديـدة، عـلى الأقـل أوروبـا قاريـة جديـدة، لأنـه لم يكـن يسـتطيع تصـور هزيمـة

بريطانيا، بل عزلتها فقط عبر إلحاق الهزيمة بروسيا وفرنسا. وصرح بأنه يرغب بعقد صلح على الطريقة البسماركية يتضمن استلحاقاً محدوداً. ومن جهة أخرى كان مقتنعاً بأن فرنسا وروسيا يجب أن تكونا ضعيفتين بحيث لا تستطيعان تهديد ألمانيا مجدداً. ويجب أن توضع بلجيكا وممرٌ على الشاطئ في شمال فرنسا، تحت السيطرة الألمانية المباشرة أو غير المباشرة. وعبر إقامة دول مستقلة تقتطع من الإمبراطورية الروسية، إنما تابعة لألمانيا، تدفع روسيا بعيداً إلى الشرق. ويقوم اتحاد جمركي اقتصادي يتناول القارة الأوروبية ويؤمن الازدهار للجميع ويوفق بين أوروبا القارية وبين السيطرة الألمانية في حين تستبعد بريطانيا.

وكل هذا سمي بأوروبا الوسطى ومن أجل إرضاء المطامح الاستعمارية فإن المستعمرات الألمانية في إفريقيا يجب أن تزاد بإضافة الممتلكات الاستعمارية الفرنسية والبلجيكية من أجل تشكيل «إفريقيا الوسطى». إن أساس قوة ألمانيا السياسية والاقتصادية كانت ترتكز رغم كل شيء على سيطرتها على أوروبا القارية. ويجب أن تتم العودة إلى توازن القوى. وهذا يعني عملياً تدمير روسيا وفرنسا كقوتين عظميين، ثم عقد سلم حبي مع بريطانيا التي يجب عليها تعترف بسيطرة ألمانيا على أوروبا - أنه سلم بسماركي محدود بصعوبة.

كانت أهداف روسيا بشكل خاص أرضية وإطلاقية بآنٍ معاً. فقد كانت الحكومة الروسية ترغب بالقيام بما يسمى بالرسالة الروسية التاريخية الرامية إلى الاستيلاء على القسطنطينية والسيطرة على المضائق. وهذا يقتضي تدمير الإمبراطورية العثمانية نهائياً وإحلال السيطرة الروسية محلها على البلقان وعلى آسيا الصغرى وكذلك على الشرق الأوسط. وذلك بمقدار ما توافق فرنسا وبريطانيا على هذه الخطة.

أما أهداف الحلفاء من الحرب فتقوم كلها على هزيمة ألمانيا. فمع ألمانيا مقموعة كقوة عظمى تبقى الإمبراطورية الهبسبورغية المصغرة والدول البلقانية المصغرة بدون قدرة على إثارة المشاكل لروسيا. وبدت المنافسة بين الحلفاء أكثر جدية من مطامح الأعداء السابقين. ونستطيع أن نلقي نظرة خاطفة على الأهداف الروسية. فسنداً لمذكرات سفير فرنسا، كان وزير خارجية روسيا زازونوف قد قال له في 20 آب 1914 «إن الحرب الحاضرة ليست من نوع الحروب التي تنتهي بمعاهدة سياسية، بعد معركة سولفيرنيو أو سادوا، إن ألمانيا يجب هزيمتها تماماً. إن صيغتي هي صيغة بسيطة جداً. يجب القضاء على الإمبريالية الألمانية [النزعة الاستعمارية]. ونستطيع القيام بذلك فقط بواسطة سلسلة من الانتصارات العسكرية ولهذا فأمامنا حروب طويلة وضروس... ولكن حدوث تغييرات سياسية كبيرة أمر أساسي... إذا لم يعد آل هوهنزولرن على الإطلاق في وضع يمكنهم من التطلع إلى السيطرة الشاملة. فإضافة إلى رد الألزاس واللورين لفرنسا، يجب إحياء بولونيا وتوسيع بلجيكا، وإعادة تكوين هانوفر وإعادة سلسفيك إلى الدانمرك وتحرير بوهيميا

وكل المستعمرات الألمانية تعطى لفرنسا وإنكلترا وبلجيكا الخ. لقد كان برنامجاً ضخماً ولكني أوافقك على أنه يتوجب علينا أن نعمل كل ما في وسعنا لتحقيقه إن أردنا لعملنا أن يدوم».

إنه لمألوف أن نقارن سلم برست ليتوفيك، الذي عقد في آذار سنة 1918 والذي فرضه الألمان على الروس السيئي الحظ، بسلم فرسايل ثم الاستنتاج بأن الألمان وحدهم أصابهم بحق ما فرضوه على الآخرين. والعكس أيضاً صحيح. لقد كان الروس عازمين دائماً على معاملة الألمان بقسوة تشبه قسوة الألمان في معاملتهم لروسيا عند هزيمتها. عندما نقارن أهداف الحرب يصبح من غير الدقيق إصدار أحكام أخلاقية عليها متشابهة.

إن حكومة فرنسا هي أيضاً رغبت في فرض شروط على المهزوم بحيث تؤمن لنفسها أن تبقى منتصرة طيلة الوقت المنظور. إن فرنسا من بين الدول الكبرى جميعاً حاربت ذات العدو مرتين من أجل البقاء على قيد الحياة وطنياً. كانت مطالب فرنسا الأرضية محدودة بالألزاس واللورين والمستعمرات. ولكن فرنسا في مطالبها ذهبت إلى أبعد من ذلك. فإضافة إلى إحياء بلجيكا سعت فرض شروط صرح عنها فيفياني رئيس وزراء فرنسا أمام مجلس النواب في ديسمبر 1914 وهي القضاء على العسكرية البروسية. إن التفاوت الاقتصادي بين ألمانيا وفرنسا يجب أن يتعادل ويصحح بتنازلات أرضية. وبإجبار ألمانيا بأن تحول لفرنسا ثروة من الذهب تحت عنوان التعويضات. فعلى ألمانيا أن تدفع ثمن الحرب لإضعافها وتقوية جيرانها.

أما النظرة البريطانية فكانت أكثر واقعية متجنبة التعهدات ما أمكن. فلم تكن لديها رغبة لإعادة تكوين هانوفر. لا شك أنه لم تكن هناك أهداف عسكرية مصاغة على الإطلاق طيلة السنتين الأوليين من الحرب باستثناء إحياء بلجيكا واستقلالها. وبعد ذلك أصبح هذا المطلب السبب الرئيسي الملموس للذهاب إلى الحرب. وكان الاهتمام قليلاً بالشروط التي يجب فرضها على ألمانيا المهزومة. بل التفكير أنصب أكثر على المشجعات التي يمكن أن تحمل حلفاء ألمانيا على التخلي عنها. فلم يكن لدى بريطانيا رغبة في تحطيم إمبراطورية آل هبسبورغ، ولكن الموضوع الملح كان القضاء على الروح الحربية لدى العدو الرئيسي، وهذا ما أعلن عنه مرات كثيرة. وقد لخص الجنرال السير وليم روبرتسون رئيس أركان الإمبراطورية في خطبة له أمام عمال الذخيرة في نيسان سنة 1917 هذه النظرة غير المفسدة فقال: «إن هدفنا، كما أفهمه أنا، أن نوجه إلى الطغيان الألماني ضربة من شأنها أن تمنع الأجيال القادمة من أن تعود إلى فظائع هاتين السنتين والنصف من الحرب». ولكن هذا لا يعنى أبداً ما كان يجول في أذهان الروس والفرنسيين. كان رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج ومثله أرثر بلفور وزير الخارجية مقتنعين بأن ألمانيا كقوة عظمى في القارة لا يمكن كبتها بصورة دائمة.

إن أفضل أملٍ بالسلام هو ظهور ألمانيا - بعد الحرب - مسالمة وديمقراطية. وعلى هذا فعلى

ألمانيا أن لا تتوجه للبحث عن الانتقام ولاستعادة الأراضي التي نزعت منها. إن الجور والشدة في معاملة ألمانيا المهزومة سوف يؤدي إلى بذر بذور الحرب في المستقبل. وتطلع الزعماء إلى تحالف وثيق مع الولايات المتحدة من أجل ضمان الحفاظ على السلم. إن الاختلافات المتأخرة التي برزت مع فرنسا حول السياسة الفضلى التي تعتمد قد ظهرت ظلالها بوضوح في أهداف بريطانيا الحربية. وكانت هذه الأهداف «مطلقة» في نقطة واحدة: أمن الإمبراطورية البريطانية من أي تحدٍّ ألماني مستقبلي. فألمانيا لن يسمح لها بعد بأن تنافس بريطانيا على سيادتها البحرية. أما بالنسبة إلى أهداف الحرب الأخرى، فكان على بريطانيا أن تصوغها بخلال الحرب تجاوباً مع طلبات الحلفاء: إما أن يكونوا حلفاء حقاً، وإما أنهم يتابعون أهدافاً عسكرية. والأمر الثاني أدى على سبيل المثال إلى تشجيع الثورات العربية ضد الأتراك، وبالتالي إلى تحول الشرق الأوسط بعد [إلى منطقة نفوذ غربية].

هل تم تحديد هذه الأهداف الحربية فقط أثناء الحرب من أجل تبرير حربٍ تزداد دمويتها - إضافة إلى أنها في أساسها غير عقلانية - في أعين الشعوب، كما قيل في كثير من الأحيان؟ إن هذه الأهداف تمثل استمرار فرضيات وضعت قبل الحرب؟ لقد كان كل هذا بالتأكيد. فلم يكن جائزاً القول أن فرنسا ذهبت الحرب من أجل الألزاس واللورين، أو أن ألمانيا حاربت من أجل الاستيلاء على بلجيكا، أو روسيا من أجل الاستيلاء على القسطنطينية. إن الشوق إلى الأراضي كان فقط انعكاساً لمعتقد أكثر عمقاً: إن توازن القوى لم يكن بحالة استقرار وثبات، إذ إن كلًّا من ألمانيا وحلفائها، أو بريطانيا وفرنسا وروسيا كان يحب أن يسيطر، ولهذا عاجلاً أو آجلاً أصبح قيام صراع عظيم بين الدول في القارة أمراً محتوماً. كانت روسيا على قناعة بأنها إما هي وإما إمبراطورية آل هبسبورغ، مدعومة بألمانيا، يجب أن تسيطر على البلقان. والصراع لا يمكن تجنبه. لا أحد يمشي إلى الحرب وهو يتعثر. ولا يمكن لأي دولة أن تخرج منها بطيّبها. إن النهاية يجب أن تفرضها الضرورات العسكرية.

إن محاولات الدول المتحاربة الربح الحاسم في سنتي 1915 و1916 قد باءت كلها بالفشل بعد أن تكلفت خسائر في الأرواح البشرية لم تكن معهودة من قبل. وكلٌّ من الطرفين، في الجبهة الغربية حاول اختراق دفاعات الآخر المحصنة بعناية. بالنسبة إلى الجنود إن ذلك يعني التخلي عن حماية خنادقهم الذاتية والتقدم عبر خطوط التماس المخروقة خرقاً شديداً بنيران الرشاشات للوصول إلى الخنادق المحاطة بالأسلاك الشائكة وبالحراب. فإن كنت محظوظاً، تكون المدفعية قد نظفت شيئاً من الممر أمامك وأحدثت خللاً في الدفاع، ولكن هذا كان نادراً ما كان فعالاً بشكل كامل. وإن ساعدك الحظ السعيد، فإنك تصل فعلاً إلى خندق العدو. قليلون فقط يقطعون عدة ياردات أمام خنادقهم بالذات قبل أن يقعوا تحت نار العدو. وقامت فرنسا وبريطانيا بالهجوم تحت قيادة جوفر وهيغ في ربيع سنة 1915. ولم يحدث أي اختراق كامل.

إن الأراضي القليلة التي تم الاستيلاء عليها لا تشكل تعويضاً عن الخسائر المتكبدة. في خريف 1915، جدد الحلفاء هجومهم الذي انتهى أيضاً بدون أرباح تذكر ومات 242000 رجل خسرهم الحلفاء في هجوم الخريف وحده. وتم استدعاء متطوعين جدد ليتضخم حجم الجيوش.

في الجبهة الشرقية بدت الجيوش الألمانية، في سنة 1915، مهمة لدعم الجبهة النمساوية - الهنغارية كما لدعم جبهتهم. ومن جراء الهجمات المتتالية النمساوية والألمانية من كانون الثاني إلى أيلول 1915 تكبد الروس هزائم ثقيلة، وطردوا من كل الأراضي الألمانية ومن غاليسيا الهبسبورغية وسلموا منطقة واسعة من الإمبراطورية الروسية ومعها بولونيا الروسية. وأدى انسحاب الروس إلى فقد الجيش معنوياته. وأسر الألمان والنمساويون أكثر من مليون أسير وخسر الروس مليون قتيل. ولكن مجهود روسيا الحربي لم يتوقف. وبفضل الجهد العظيم على الجبهة الصناعية الداخلية تم تجنيد جيوش روسية جديدة استقوت بها الجبهة الروسية فبلغت قوتها في خط القتال مليوني رجل مرة أخرى سنة 1916. وهكذا فقدت حتى حينه أربعة ملايين رجل. ولم تستطع الحكومة القيصرية على الرغم من الاحتياطي السكاني الهائل أن تفعل شيئاً آخر غير جعل الخسائر مبررة. إن الجيوش الروسية بأعدادها الكثيرة كان بأمكانها أن تكون محدلة بخارية سريعة باتجاه ألمانيا والنمسا - هنغاريا. ولكنها في الحرب العالمية الأولى لم تحقق فعلاً ما فعلته في الحرب العالمية الثانية. إن هذا التصور الكابوسي، في نظر الألمان، والذي كان قوياً جداً، إلى درجة حملتهم على أن قرروا الحرب سنة 1914، بدا وهماً.

فقبل نهاية 1915، كانت أولى الدول التي ذهبت إلى الحرب في آب 1914 قد سحقت. فقد اجتيحت صربيا بهجمات قامت بها بلغاريا وألمانيا والنمسا.

والجبهة الجديدة التي خلقتها إيطاليا في دخولها للحرب في آب 1915 أشبهت الحرب على الجبهة الفرنسية بدلاً من الجبهة الروسية. ورغم أن الطليان كانوا يتمتعون بتفوق على النمساويين فقد تكبدوا خسائر كبيرة في سلسلة من الهجمات طيلة سنة 1915 دون أن يتوصلوا إلى ربح أي معركة حاسمة، أو القيام بأن اختراق. هنا أيضاً بدا وهماً الأمل في حرب قصيرة منتصرة وحاسمة. ووقعت إيطاليا في معارك مكلفة استنزافية. لقد كان سهلاً دخول الحرب وأسهل بكثير من الخروج منها بربح.

كانت الدول المركزية وهي ألمانيا والنمسا - هنغاريا وتركيا وبلغاريا قد خططت لمواصلة الحرب في سنة 1916 بحيث يمكن بالاستنزاف إنهاك العدو. وقدَّرَ القائد الألماني في الجبهة الغربية الجنرال فلكنهين أنه إذا هاجم الألمان حصن فردان عندئذٍ تخسر فرنسا يدها العاملة التي هي ركيزتها ومعتمدها. وهذا من شأنه أن يحطم معنويات فرنسا العسكرية.

واقترن اسم فردان باسم بطلها العنيد، بطلها المدافع عنها الفرنسي «بتان» الذي سوف يلعب

دوراً أساسياً حساساً - مثل هنـدنبرغ بعـد الحـرب الأوروبيـة «الثانيـة» - وإن غـير لائـق بـه. وفشـل فالكنهاين في الاستيلاء على فردان أو في الحد من الخسائر الألمانية عن طريق استعمال المدفعيـة كـما خطط. وفي نهاية السنة كانت الخسائر الألمانية - ثلث مليون إنسان - ثقيلة تعـادل تقريبـاً الخسـائر الفرنسية التي بلغت 362 ألف إنسان.

وبخلال أشهر الصيف وإلى الخريف من سنة 1916، قامت الجيوش الإنكليزية الفرنسية غـير الملزمة بالدفاع عن فردان بهجومها الكبير من منطقة الصـوم، وذلـك بقصـد تحقيـق انتصـار. وكانـت الخسائر التي أصابت المهاجمين من الرجال ضد مواقع محصنة جداً مرعبة. إن الجيش الألماني لم يهزم بعد، ولكنه رفض تسليم الأرض بإنسحابات تكتيكية فتلقـى خسـائر فادحـة. لقـد ضـحى الفرنسـيون والبريطانيون والألمان بمليون رجل وكانت خسائر بريطانيا وحدها فوق 400 ألف، وفرنسـا 190 ألـف وألمانيا 500 ألف، ورغم ذلك لم يكن هناك حسم.

كان هجوم الصوم في الغرب جزءاً من خطة منسقة بين الحلفـاء لمهاجمـة القـوات المركزيـة. وحدهم الروس حققوا في سنة 1916 نصراً كبيراً. إن هجوم الجـنرال بروزيلـوف الصـيفي كـان نجاحـاً مبيناً حيث حطم الجهد الحربي المستقل للنمسا - هنغاريا. وخسر الجيش النمسـاوي الهنغـاري أكـثر من 600 ألف رجل بين قتيل وجريح وخسرت ألمانيا 150 ألف قتيل ولكن روسيا أيضاً فشلت في هـزم ألمانيا في الجبهة الشرقية. وكانت خسائر الروس ثقيلة ومتعـددة طيلـة حـرب آب إلى أيلـول. وعنـدما أعادت تجهيز نفسها - وهذا لم يكن أحد يتوقعه في ذلك الوقت - كـان هجـوم بروزيلـوف هـو آخـر هجوم روسي كبير قبل اندلاع الثورة في روسيا. لقد حققت الدول المركزيـة انتصـاراً عسـكرياً سـهلاً في الشرق، في سنة 1916 بعد توقـف الهجـوم الـروسي: هـو هزيمـة رومانيـا. وأصـبحت احتياطاتهـا مـن الطعام والنفط متاحة للدول المركزية.

وعندما كانت الحرب قائمة بخلال 1916 كانت قوى أخـرى تعمـل. وقـد غـير عملهـا مجـرى الأحداث بشكل أساسي: انه دخول أميركا في الحرب والثورة الروسية.

الحرب والثورة في الشرق من أوربا (1917م)

لقد غيّرت الأحداث في روسيا بخلال سنة 1917 تاريخ العالم. لقد قطعت روسيا مسارها التطوري الغربي من أجل النمو القومي. إن ولادة الدولة الشيوعية شاهدها لينين، وهو مؤسسها باعتبارها الوسيلة التي بها سوف تتغير لا أراضي روسية الواسعة وشعوبها بل يضاً العالم كله. طيلة سبعة عقود ظل لينين محترماً من قبل نصف العالم باعتباره القائد الروحي، على الرغم من الخلافات المرة بين الدول الشيوعية التي آلت إليها حقوق الميراث. إن رؤيته للشيوعية كقوة عالمية قد تحققت في أقل من 25 سنة على وفاته. من الأشياء المذهلة المحيرة في التاريخ هو كيف استطاع رجل عادي جداً في العديد من صفاته، متصف بالضعف الإنساني العادي، يرتكب الأخطاء ويربك معاصريه في أعماله غير المتماسكة وغير المتزنة، كيف استطاع أن يمارس تأثيراً ضخماً في زمنه وعلى العالم طيلة عقود من الزمن. لقد أحدث نابليون وهتلر اجتياحات. وترك نابليون بعض الأشياء الحسنة من بعده. أما هتلر فلم يترك غير الدمار. إن سمعة لينين اليوم قد تدنت بعد تفكك الاتحاد السوفييتي بعد أن كان قد رفع إلى الأوج بالدعاية (بروبغندا) الكاذبة، والآن جرد من الأسطورة إلا أن تأثير أفكاره كان عظيماً جداً.

إن نجاح ثورة لينين وولادة وتطور الدولة السوفييتية مارس جذباً كبيراً وكرهاً كبيراً. إن إنجازات لينين هي في أنه أعطى تعبيراً محدداً لنظريات كارل ماركس. إن الثورة الروسية قد بدت كبداية لتحقيق نبؤة ماركس «العلمية» ومفادها أن المجتمع الرأسمالي سائر إلى دماره المحتوم وأن البروليتاريا أي، العمال المستغلين، سوف يستولون على الحكم وسوف يجردون مستغليهم من ثروتهم. إن الفقير هو الذي يجب أن يرث هذا العالم وليس العالم الآخر. كان ذلك ولا شك رسالة مسمومة. بالطبع لقد كتب ماركس كتابه الكبير في متصف القرن التاسع عشر. وبعض التصويب لنبوآته ضروري لجعلها ملائمة مع حقائق مطلع القرن العشرين.

في ألمانيا، حيث كانت تعاليم ماركس تلاقي أوسع اتباعٍ سياسي، وحيث ظهر حزب ديمقراطي اجتماعي قوي، تحسن وضع الرجل العامل، ولم يسر نحو الأسوأ كما تنبأ ماركس. إن انهيار الرأسمالية لم يبدُ محتوماً وملحاً. وتساءل بعض الاشتراكيين الألمان هل إن الحزب يجب أن لا يُجمع على تأمين المكاسب العملية للعمال وأن يتقبل النظام السياسي كما هو؟ تلك هي سياسة غالبية الحزب. وحركة العمال البريطانية نهجت هذا النهج بوضوح هي أيضاً؟ وفي فرنسا لم يكن لفكرة الصراع الطبقي والصناعي المؤدي إلى الثورة من جذب إلا في المدن فقط. إن الرؤية الأخروية الماركسية حول الرأسمالية في احتضارها الأخير، كانت قليلة الصلة بالظروف والأحوال في معظم الدول الصناعية. ولكن لينين لم ينزعج أو يضطرب. وحكم بقسوة على كل «التعديليين التطويريين»، كما أدان كل تسويات المجتمع البرجوازي «المستغل». ووجد متأخراً جداً الجواب على المفارقة العجيبة في كتاب لأصولي إنكليزي حول طبيعة الإمبريالية، حيث يعتقد ج.آ. هوبسن أن الاندفاع الاستعماري من قبل الدول الأوروبية سببه حاجة الدول الغربية المتقدمة إلى إيجاد أسواق جديدة مربحة للاستثمار.

توسع لينين وذهب إلى أبعد. كتب يقول إن الاستعمار أو الإمبريالية هي آخر مراحل الرأسمالية. وهي تؤخر تحقيق نبؤة ماركس. ولأن الفلاح الآسيوي والإفريقي مستغلٌّ بشكل فظيع فإن أرباب العمل يمكنهم الدفع أكثر للعامل الأوروبي. ولكن توسع العالم الرأسمالي يستطيع أن يؤجل الكارثة لا أن يلغيها. إن على البروليتاريا أن تعدَّ نفسها للانتصار النهائي وليس للتسوية. إن صراع الطبقات، كما علمه ماركس هو القوة المحركة في التطور التاريخي وأي شيء يقلل من صراع الطبقات يعتبر خيانة ضد البروليتاريا.

وكانت آراء لينين متطرفة - تتعارض كثيراً مع العالم الذي يعيش فيه - حتى أن معظم الاشتراكيين سخروا منه، هذا إذا لم يتهموه بالسعى لشق الحركة الاشتراكية. والذين لم يكونوا اشتراكيين لم يأخذوه على محمل الجد. وأتباعه، حتى من بين الاشتراكيين الروس الذين ساندوا ثورة نوفمبر 1917 كانوا قلة.

هذا المفكر المتعصب المؤمن بانتصار البروليتاريا والعدو للمجتمع البرجوازي الرأسمالي وللانتيلجينسيا فيه من أساتذة ومحامين وإداريين، ولد بذاته في شريحة من المجتمع أدانها هو بحدة. وأهم من ذلك إن امتيازاته هي التي وفرت له التعليم والحرية اللازمين لنجاحه المبكر. إن مؤسس الشيوعية انطلق ولا شك من الطبقة الوسطى في روسيا القيصرية وهذا ما كان يضايق البعض من مؤرخي حياته من السوفييت. واسمه الحقيقي هو فلاديمير ايليتش ايليانوف. وانتحل لنفسه اسم لينين فيما بعد حتى يضلل البوليس القيصري. ولد سنة 1870 وكانت أمه ابنة طبيب متقاعد أصبح فيما بعد ملاّكاً صغيراً. وكان أبوه مثلاً في النجاح والتحرك الاجتماعي في القرن

التاسع عشر الروسي: لقد شق طريقه من منشأ متواضع إلى مدير إقليمي للمدارس، وهو موقع بين الموظفين الروس أهله لأن يخاطب بلقب «سعادة» إن لينين لم يكن من الشعب.

كان عمر لينين 16 سنة عندما مات والده فجأة. وبعد سنة ضربت مأساة غير عادية حياته العائلية. فقد تورط كبير الأبناء في هذه العائلة المحترمة جداً، وهو الكسندر، الطالب في سان بطرسبرغ، في مؤامرة إرهابية بقصد اغتيال القيصر. وتم القبض عليه فحُكم عيه وشنق. وبدأ لينين في الدراسة. وانضم إلى أفكار أخيه وأعماله التي كانت ساذجة وعنيفة كجواب على حكم الفرد في الحكم الإرهابي الروسي التقليدي. ولكن في روسيا لم تكن هناك جريمة «الاشتراك» وعوملت العائلة باحترام. وقُبل لينين ليدرس القانون في جامعة كازان. في هذه الأثناء انضم سريعاً إلى مظاهرات الطلاب فطرد وظل لثلاث سنوات يقرأ ويدرس وأصبح متضلعاً في الكتابات الأصولية في عصره.

وفي هذه الحقبة اكتشف أولاً في كتابات كارل ماركس فلسفة ثورية وهدفاً هو اليقين التاريخي حسب قول ماركس. وأمضى حياته يعمل على تحقيق السياسات والتكتيكات اللازمة ليتبعها الماركسيون بهدف تحقيق أهداف الثورة البروليتارية. وبخلاف العديد من الاشتراكيين الآخرين كانت ثقته في نبوءة ماركس مطلقة، فكأنه كان يتبع وحياً دينياً. هذا الإيمان وهذا اليقين أعطاه القوة، ولكن لينين لم يكن يؤمن أبداً بالتضحية. فتصرف أخيه كان بطولياً ولكنه غير نافع وغير مجدي إن على الزعيم أن يصون نفسه وأن يتجنب الخطر. وهذا مظهر من عقلانية لينين الباردة كالثلج وسبب هجومه على الانتيليجينسيا - فقد كان يجهل توبيخ الضمير من أنه يقذف بالآخرين إلى الخطر في حين يبقى هو يتمتع بدفء المنزل وبالسلامة في الخارج في لندن وجنيف وزوريخ.

والصورة المشرقة لروسيا القيصرية في ذلك الوقت أنه رغم رقابة البوليس على المشبوهين السياسيين - ولينين كان مشبوهاً بالتأكيد - لم يعدم أي معارض سياسي بسبب أفكاره، (بعكس ما حصل فيما بعد في البلدان الشيوعية) بل من أجل أفعاله. وحتى القصاص كان هيناً إذا قيس بالمعايير المتأخرة. إن عقوبة الموت كانت مقصورة على المتورطين بالقتل، وعلى القتل السياسي، أو التدبير لمثل هذا القتل. والمحكوم بالأشغال الشاقة مع الحبس إذا كان مريضاً يوقف الحكم عليه. وعقوبة النفي إلى سيبيريا القليلة الحدوث لا تقاس أبداً بمعسكرات العمل التي وضعها ستالين لروسيا. إن المناخ القاسي كان التقشف. ولكن لم تكن هناك سوء معاملة. فلينين على سبيل المثال عندما حكم عليه في الأخير، ترك حراً ليعيش في منزل مرفه ليدرس وليقرأ.

ولكنه قبل هذا كان قد عُفي عنه مرتين. وبعد ثلاث سنوات من الانتظار قُبل طلبه للالتحاق بجامعة كازان. وهكذا تمكن من استكمال دراسته الجامعية قبل أن يذهب مزوداً بشهادته كرجل

قانون إلى العاصمة سان بطرسبرغ. وهناك انغمس في النشاطات السياسية وأصبح عضواً قائداً لمجموعة من الاشتراكيين. وتبنى تقنيات الاضطرابات التي وضعتها جمعية ليتوانية يهودية اشتراكية اسمها «العصبة». وقرر اشتراكيو سان بطرسبرغ نشر رسالة الماركسية عن طريق الدخول بأنفسهم في تحركات النقابات باسم العمال وأثار لينين وشركاؤه الاضطرابات بنجاح بين عمال النسيج. وتدخل البوليس. وحكم على لينين بالنفي ثلاث سنوات إلى سيبيريا. وفي سنة 1900 سمح له بالعودة إلى روسيا الأوروبية. لقد نضج كثوري واعتقد أنه يستطيع خدمة الثورة بصورة أفضل إن هو ترك روسيا، كما فعل غيره من المهاجرين الاشتراكيين الكثيرين من قبله، ومن أجل تنظيم العمل برويّة في الغرب. وربما كانت سلطات البوليس سعيدة بالتخلص منه. وفي مطلق الأحوال تلقى لينين سنة 1900 الإذن المطلوب للسفر خارج بلده. وباستثناء شهور قليلة في روسيا بعد اندلاع ثورة 1905، أمضى لينين السنوات السابقة على عودته إلى روسيا، في نيسان 1917، سنوات طويلة مهاجراً في سويسرا.

في الخارج طور تنظيم حزبه الثوري المرتكز على أيديولوجيته المتشددة. في هذه الأثناء تخاصم مع معظم الاشتراكيين الدوليين الروس. وأخيراً ترك الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي. واشتهر فريقه الذي حاول في المؤتمر الثاني للحزب في بروكسل ثم في لندن في سنة 1903، والذي عمل لكسب الأكثرية، اشتهر باسم «البلشفيك» أي «الأكثرية». أما الأقلية فقد اتخذت لنفسها اسم «المنشفيك». ولكن سرعان ما تغيرت الحظوظ، وحتى سنة 1917 شكل المنشفيك أكثرية الحزب. واعتقد البلشفيك أن الزعامة قد تقررت بفضل قوة شخصية لينين وقسوته وحدة ذكائه. وفي كل نقطة من أزمة كان لابد من الرجوع إليه. وأشبع لينين البلشفيك بنظرته الثورية الخاصة التي لا تقبل المهادنة. ولهذا لم يكن هناك أي مجال للتعاون مع الأحزاب البرجوازية، ما لم تكن هناك أسباب تكتيكية يكون من المفيد فيها دعمها مؤقتاً ليشد حول عنقها انشوطة المشنوق [معاونتها من أجل القضاء عليها]. كان لينين يعتقد أن الحزب المتكل على جماهير واسعة يجب أن يسلك سبيل حزب العمل البريطاني وأن لا يتساهل إلا قليلاً. فقط قلة من النخبة تستطيع الفهم وتستطيع التحكم بإمساك السلطة نيابة عن البروليتاريا. إن الحزب يجب أن يكون مركزياً وموحداً. ولهذا فكر لينين أن يبني حزبه من الثوريين المخلصين الذين ينشطون بين الجماهير ويستغلون كل الفرص ويكون لهم هدف واحد فقط هو الثورة الاشتراكية.

لم يكن المنشفيك موحدين إطلاقاً مثل البلشفيك، وكذلك لم يكونوا تحت قيادة أي رجل ذي شخصية قيادية. وبالمقابل كانوا يتهمون لينين بالسلوك الدكتاتوري. وطور المنشفيك تأويلاتهم الخاصة للماركسية. وتقبلوا مقولة ماركس عن مراحل التطور فاعتقدوا أن روسيا يجب أن تمر بمرحلة البرجوازية الرأسمالية، وأنه قبل هذا الوقت لن تكون مستعدة للثورة الاشتراكية. وعلى

هذا عندما نهجت روسيا التجربة الدستورية بعد 1905 كانوا مستعدين لدعم حزب «القادة» الدستوري داخل الدوما. ورغم أيديولوجيتهم الثورية التسلطية الماركسية طرّت قيادتهم عملياً خط سياستها. لم يكن لينين على الإطلاق متمسكاً بتكتيكاته. ولكنه كان عنيداً في إيمانه بالثورة الاشتراكية وملاحقاً بصبر لهدفه الأول، في حين كان الآخرون في الحزب يترددون ويتساهلون، كل ذلك أعطاه نصراً حاسماً على المنشفيك الذين كانوا لا ينفكون يتناقشون وينادون بحرية الكلام للجميع - حتى للينين الذي كان مصمماً على نسف سلطتهم. وأي ثوري حقيقي يأبه في أي حال من الأحوال للأكثرية وللأقلية؟ كان لينين يرى أن الحكم باسم الأكثرية هو مفهوم ليبرالي برجوازي.

وداخل روسيا بالذات كان محبو أنصار الحزب الديمقراطي الاشتراكي لا يقدرون تماماً السبب في اختلاف المنشفيك مع البلشفيك وهم في مواجهة عدو مشترك هو حكم الفرد. ولم يكن بين الجماهير، القليلة في روسيا على كل حال من يرى أن الخلافات مهمة بين البلشفيك والمنشفيك. لم يكن عدد البلشفيك يتجاوز العشرين ألف عضو في شباط 1917. وفي مطلق الأحوال لم يكن المنشفيك والبلشفيك هم الذين كسبوا الدعم الشعبي الكبير. بل الثوريون الاشتراكيون. وهؤلاء تشكلوا سنة 1901، وكانوا يعطون أهمية أكبر إلى الفلاحين الأكثر عدداً بدلاً من عمال المدن. وبعضهم واصل تراث الإرهاب. فقامت مجموعة خاصة منهم بتنظيم الاغتيالات وبالتالي أرضت المنادين بالعمل الثوري المباشر. وعلى المدى البعيد سوف تأتي ثورة جماهير الفلاحين. وبعض الثوريين الاشتراكيين كانوا يعملون كحزب إصلاحي وكانوا يرغبون بالضغط من أجل إصلاحات دستورية ليبرالية ومن أجل وضع قوانين لحماية الفلاحين. وهذه الإصلاحات الليبرالية سوف تعبد الطريق أمام الاشتراكية فيما بعد. ولم يكن الجناح الإرهابي الثوري الاشتراكي، وأجنحة الحزب الأخرى تتعاون فيما بينها فعلاً. وهذه الظاهرة بدت أكيدة في أيرلندا أيضاً.

وأخذت ثورة 1905 البلشفيك والمنشفيك على حين غرة. في بادئ الأمر كان أتباعهم من العمال قليلو العدد جداً، إذ كان البلشفيك يعدون عدة مئات فقط. ولم يؤثر لينين بمسار الثورة أبداً.

وبعد تسع سنوات، اندلعت الحرب العالمية الأولى، وبدا اندلاعها معلماً يدل على انتهاء «الاشتراكية الدولية» كواحدة من الأحزاب الدولية الاشتراكية الأخرى التي فضلت الدولة على الأخوة البروليتارية. وشكل بعض الاشتراكيين جناحاً سلمياً. ولينين لم يشترك معهم في أي شأن. فقط عصبة صغيرة من الثوار تجمعت حوله وبزعامته. وسجن لمدة قصيرة كجاسوس روسي في بولندا النمساوية عند اندلاع الحرب، ولكن أخلي سبيله لينضم إلى الاشتراكيين الآخرين المبعدين

إلى سويسرا. والحزب الديمقراطي الاجتماعي، في روسيا، نزل عن الذروة من ما يقارب 150000 عضو سنة 1907 إلى أقل (ربما) من 50000 في سنة 1914 وقلة منهم فقط كانوا بلشفيك. ولكن ثقة لينين البالغة بنفسه واطمئنانه إلى تحليلات ماركس مكنته أن يتجاوز النكسات والتراجعات. بالنسبة إليه إن الصراع بين الإمبرياليين هو الفرصة التي ينتظرها الاشتراكيون. وكان يأمل ويرجو انكسار روسيا واستنفاد الإمبرياليين. وإذن فقد ردّ الحرب بين الدول إلى حرب أهلية مع اتحاد جماهير الشعوب أمام هدفها وهو القضاء على حكامها وإقامة «ديكتاتورية البروليتاريا».

ورؤية لينين للحرب ولدور الاشتراكيين لم تقنع حتى الجناح الأيسر من الاشتراكيين الذين اجتمعوا لعقد مؤتمرات لهم في سويسرا، في زيمروالد سنة 1915، وفي كينتال في السنة التالية. وكانت الغالبية ترغب في أن تنتهي الحرب إلى تسوية في إطار صداقة دولية دونما استلحاقات. وهكذا اتخذت موقفاً سليماً. وجذب لينين حفنة إلى جانبه، ومن بينهم الشاب اللامع المتقد تروتسكي الذي أوحى إليه بفكرة «نوادي العمال للتداول» «السوفييت» التي نمت أثناء ثورة1905.كان تروتسكي يؤمن بالعمل الثوري «وبالثورة الدائمة». وتنبأ بأن البرجوازيين من المرتبة الأولى سوف يتحولون إلى المرتبة الاشتراكية الثانية. وشارك لينين وجهات نظر تروتسكي تماماً، مؤمناً بأنه سيشاهد الثورة الاشتراكية في حياته. وعندما جاءت الثورة في شباط سنة 1917، أخذته الأحداث مرة أخرى على حين غرة.

وجرت الإطاحة بالنظام القيصري بسرعة هائلة. بالنسبة إلى الجيش البالغ 5.6 مليون جندي في ساحة القتال، ختم العام 1916 بأمل في المستقبل. فالجيش الروسي بعد أن فقد سبعة ملايين قتيل برهن على أنه أكثر من صنوٍ للجيش النمساوي. لا شك أن ضخامة قوة الجيش الألماني هي التي وقفت في طريق انهيار آل هبسبورغ انهياراً كاملاً. فقد أثبت الألمان أنهم عدو هائل، ولكنهم الآن أصبحوا في واجهة أعداد تفوقهم، والخطط من أجل هجوم منسق في الشرق والغرب والجنوب على جبهة الإيطاليين كذبت الوعود بأن الدول المركزية يمكن أن تغلب في سنة 1917. إن المشاكل الصعبة حول أسلحة وذخائر الجيش الروسي قد أمكن التغلب عليها إلى حد بعيد بجهود صناعية روسية هائلة بخلال سنة 1916. فبعد الخسائر الثقيلة التي وقعت في السنة الثالثة من الحرب، أصبح الجنود والضباط العاديون في الجيش يرون الحرب بعينٍ البطولة والتسليم لا بعين الحماس والاندفاع كما في الأشهر السابقة. ولكنهم لم يكونوا جيشاً فقد معنوياته وأصبح مستعداً لترك الجبهة. إن «جبهة الداخل» هي التي انهارت أولا.

إن شظف العيش الذي عاناه العمال وعائلاتهم في المدن التي تضخمت أعدادها إلى حد الانفجار تلبية للطلبات الصناعية من أجل المجهود الحربي بدت في شتاء سنتي 1916 و1917 لا

تحتمل. وليمت الحكومة على تقصيرها. وتحمل القيصر مسؤولية شخصية لقيادته الجيوش ولصرفه معظم وقته، بعد صيف 1915 في رئاسة أركان الجيش. لقد ترك وراءه الإمبراطورة ألكسندرا وكانت امرأة مستبدة ضيقة الأفق. أما الوزراء الموثوقين من الحكومة فكانوا أقل من الخيالات. وكان راسبوتين، السيء السمعة، من جهة أخرى، ممتلئاً بالحيوية إلى حين اغتياله في ديسمبر (كانون الأول) 1916، وهو حدث لاقى استحساناً قوياً من قبل الناس.

كان العصيان الذي انفجر، فجأة في بتروغراد - رسمياً سان بطرسبرغ - وباكراً في آذار (في 23 شباط (فبراير) بحسب التاريخ الروسي 1917، لم يكن تحت زعامة الاشتراكيين المبعدين. فقد كان تنظيمهم داخل البلد قد عانى بشدة، عندما قمعت الحكومة القيصرية حركة الاضطرابات باكراً في مطلع الحرب. ومع ذلك فالاضطرابات في بتروغراد وموسكو أخذت تنمو. فقط قسم من العمال وعائلات الجنود في الجبهة قد وصلوا إلى وضع ميئوس منه. وامتنع الفلاحون عن توريد المؤن إلى المدن وامتنعوا عن قبض العملة الورقية التي كانت قيمتها تتدنى باستمرار وأصبح نظام السكك الحديدية أقل فعالية، مع استمرار الحرب، فعجز عن نقل الحبوب إلى المدن بكميات كافية. واتجهت النقمة إلى الإمبراطورة الألمانية وإلى الإدارة والحكومة التي تسمح بمثل هذا القصور والعجز. وانتصرت الثورة في آذار سنة 1917 لأن الجيوش الحامية في الجيش المنتفخ الكبير لم تكن مخلصة في ولائها ولم تشأ أن تطيع أوامر القيصر «على العمياني» كما فعلت أيام السلم.

وبعفوية تامة بدأ الدوما اجتماعاته في الوقت الذي بدأ فيه هذا الاضطراب الجديد. ومن بين الطبقات الحرفية كان أعيان الريف وضباط الجيش الكبار (الجنرالات)، وكسب قادة الدوما الاحترام، وحتى الثقة. كما أن الإيمان بقدسية حكم [حكم الفرد] القيصر، وبجدوى الحرب أخذا يتضاءلان. كانت مشاعر الريف والمدن ما تزال وطنية. كل واحد كان يتألم. والحرب ضد الغازي يجب كسبها. ولكن بذات الوقت لا بد من تخفيف البؤس الذي يعاني منه الناس وخاصة نقص الطعام، في الحال، وبدون تأجيل. ولم يبد أن هناك تناقض. إن الدوما كان المؤسسة الوحيدة التي تؤمن الاستمرار وتتجسد فيها السلطة الدستورية. وتحت ضغط الاضطرابات العمالية وتزايد الفوضى في بتروغراد، حاول الدوما السيطرة على الوضع. ونصح زعماؤه القيصر بالتنازل. وتردد القيصر، وقد فقد كل عزيمة لفترة قصيرة قبل أن يتنازل عن العرش. ورفض أخوه الكأس المسمومة عندما عرض عليه العرش. وبعد أن انتهت مهلة تنازل القيصر لم يعد من خلاص للأسرة الحاكمة. أوقف الدوما اجتماعه وسلم السلطة لمجموعةٍ صغيرة من الرجال أصبحت الحكومة المؤقتة. وتتألف بصورة رئيسية من أناس ليبراليين معتدلين. وعلى رأسها شخص لا أهمية له من المدرسة القديمة هو الأمير الفوف. وضمت الحكومة الجديدة أحد الثوريين الاشتراكيين هو

الكسندر كرينسكي الذي كان تعاونه رغم كل شيء مخلصاً ووضعت لنفسها هدفاً هو تمويل المجهود الحربي عن طريق كسب الشعب الروسي بواسطة برنامج إصلاحي كبير وبواسطة الحرية.

ومنذ البداية لم تتمتع الحكومة المؤقتة بسلطة لا يزاحمها عليها أحد. في بتروغراد، وكما جرى في سنة 1905 برزت جمعية «السوفييت» من نواب العمال والجنود، مطالبة بالتكلم باسم العمال والجنود عبر روسيا كلها. ولم يكونوا مستعدين للحكم، ولكنهم دعوا لأنفسهم حق مراقبة الحكومة المؤقتة وحتى حرية التصرف من أجل مصالح الحرية السياسية والحكومة الشعبية. وسعت الحكومة المؤقتة إلى التعاون مع سوفييت بتروغراد ووافقت على إعطاء قوات الحامية التي بقيت إلى جانب الثورة صلاحية البقاء في بتروغراد. زيادة على ذلك كانت هذه القوات المتمردة تحت سيطرة سوفييت بتروغراد ولم يكن بالإمكان إبعادها. ووافقت الحكومة المؤقتة أيضاً على قيام جمعيات للجنود داخل الجيش، وأعلن السوفييت أمرهم الشهير «الأمر رقم واحد» مقرراً قيام سوفييت في كل وحدة من وحدات الجيش عن طريق الانتخاب. لكن السوفييت كان تحت سيطرة المنشفيك والثوريين الاشتراكيين ولم يكن مهيئاً لتشكيل حكومة منسجمة لروسيا ولم يكن عازماً أيضاً على الحلول محل الحكومة المؤقتة أو السعي إلى إنهاءٍ مبكرٍ للحرب من غير طريق الانتصار الروسي. وكان هناك زعيمان من البلشفيك في هذا الوقت هما ليف كامينيف وجوزف ستالين كانا مستعدين للتعاون مع الثورة «البرجوازية» وكان نواب سوفييت العمال ونواب الجنود ونواب سوفييت الفلاحين تحت سيطرة الثوريين الاشتراكيين. ولم يكونوا يفكرون بحكم البلد. في هذه الأثناء وجدت الحكومة المؤقتة صعوبة متزايدة في مواجهة وقوع البلد في الفوضى. وحده الجيش في جبهات القتال بقي ثابتاً. وفي الوطن كانت الحكومة المؤقتة تتكلم عن الإصلاح الزراعي وعن النظام وعن الحرية وعن النصر. وكان لا بد من دعوة برلمان منتخب بحرية يدعى إلى تقرير مستقبل روسيا ويشكل حكومة ترتكز على الرغبات الديمقراطية للشعب. ولكن في هذه الأثناء فقدت الحكومة المؤقتة القدرة والسبل لتحسين ظروف الناس في أسوأ حالات الوضع في أيار 1917. وأصرت الحكومة المؤقتة على أن الخصومة مع السوفييت يجب أن تتوقف وأن ممثلين اشتراكيين عن السوفييت يجب أن يدخلوا الحكومة «البرجوازية». ووافق السوفييت على الاشتراك في الحكم في تحالف وفي اندماج بدا أنه يتحقق عندما أصبح الكسندر كيرنسكي، وهو وزير الحرب، العضو القائد.

كانت هذه التطورات لعنة بالنسبة إلى لينين. وبمساعدة من القيادة الألمانية العليا التي كانت بالطبع تتمنى لروسيا مزيداً من التفكك، وصل لينين إلى بتروغراد في نيسان آتياً من سويسرا عن طريق ألمانيا. ولم يكن لينين يحرج من تقبل مساعدة الألمان أعداء طبقته. إذ سرعان ما اعتقد أن الثورة سوف تلف أيضاً ألمانيا. الشيء المهم الآن استرجاع الاشتراكيين الروس وردهم إلى المسار

الثوري الصحيح، وإن كان هو يقود أقلية البلشفيك. اعتقد لينين أن الثورة الاشتراكية يمكن أن تُخـرق من جراء تعاون الاشتراكيين والحكومة البرجوازية. وبهمة لا تعـرف الراحـة تغلـب عـلى مـا ثبـت أنـه ضعف مؤقت فاستطاع تغيير المد الثوري.

في نظر لينين كانت الثورة الجماهيرية التي حصلت في روسيا أكثر من ثـورة برجوازيـة. وكـان يعتقد أن الانتفاضة يجب أن تمر بالمرحلة البرجوازية قبل الوصـول إلى الاشـتراكية بـدون توقـف. «في طروحاته المسماة نظريات نيسان» زعم لينين أن الحكومـة المؤقتـة هـي العـدو الأكـبر «لجمهوريـة» سوفييت العمال والفلاحين المتكونـة مـن خـلال جـذور «أعشـاب المجتمـع». وكانـت هـذه النظريـة مرفوضة من قبل الثوريين الاشـتراكيين ومـن قبـل المنشـفيك، وفي بـادئ الأمـر مـن قبـل العديـد مـن البلشفيك أيضاً. ولكـن لينـين كسـب إلى جانبـه جميـع البلشـفيك وأصـبح بالتـالي المهنـدس الـرئيسي للمجرى الذي أخذته الثورة في نوفمبر (تشرين الثاني). كـان هـمّ لينـين الأول القضـاء عـلى الحكومـة المؤقتـة. وبواسـطة التلـويح بشـعار «كـل الأرض للفلاحـين»، و«كـل السـلطة للسـوفييت» اسـتطاع الاستمرار في العملية الثورية. ولكن لينين لم يكن السبب الحقيقي لتزايد الخـروج عـلى القـانون. لقـد استطاع فقط أن يزيد اشتعال النار الموجـودة مـن قبـل. إن الوضـع الاقتصـادي أخـذ يوميـاً يتـدهور بشكل لا يمكن إيقافه. وأخذ التضخم يقفز ويعدو. وبدت الحكومة المؤقتة عاجزة بشكل كامـل عـن توقيف الانزلاق في الفوضى داخل البلد. وكان الأمل الوحيد الباقي أمامها هو الجيش.

وعيّن كرينسكي قائـداً أعـلى للجـيش الجـنرال كورينلـوف وأمـره بالقيـام بهجمـة جديـدة في غاليسيا. وتجاوب الجيش فتقدم في بادئ الأمر، ولكنه تراجع عندما واجـه هجومـاً معاكسـاً. في هـذه الأثناء وفي تموز عنـدما كـان الهجـوم يتقـدم حصـلت اضـطرابات جديـدة في بتروغـراد يـدعمها آلاف البحارة من كرونستات. واعتبرت بمثابة بدء الثورة الجديـدة. واعتـبر لينـين أن القيـام في هـذا الوقـت سابق لأوانه. وكانت القيادة البلشفية مقسومة في موقفها. وترددت في إعطاء قيادة للجماهير. وفشل العصيان فشلاً كاملاً. وأعلنت الحكومة المؤقتة أن لينين هـو جاسـوس ألمـاني وأصـدرت أمـراً بإيقافـه. واضطر إلى التخفي وهرب إلى فنلندا فـيما بعـد. وتأجلـت ثـورة البلشـفيك. وبـدت متراجعـة. ورغـم احباط آماله، كان تشخيص لينين أن روسيا هي في قبضـة خمـيرة ثوريـة مسـتمرة تشخصـياً صـائباً في النهاية.

لقد ساعد توجه الأحداث في سبتمبر (أيلـول) البلشـفيك. واتجـه الجـنرال كورنيلـوف نحـو بتروغراد بجيوش وفي عزمه المعلن تدمير البلشفيك والقضاء عـلى الانشـقاق والانهزاميـة في مـؤخرة الجيش. وأمر كيرنسكي كورنيلوف بالتنحي عن القيادة. ورفض كورنيلوف وأعلن نفسه منقذاً للأمة. وطلب كيرنسكي المعونة العسكرية من كل الشعب بما فيهم البلشـفيك. وفشـل هجـوم كورنيلـوف عـلى بتروغـراد ولكـن ميليشـيا البلشـفيك أو الحـرس الأحمـر احتفظـوا بسـلاحهم. وعـزم لينـين

على إقالة الحكومة المؤقتة. في سوفييت بتروغراد تمتع البلشفيك في أيلول 1917 بالأكثرية. وعاد لينين إلى بتروغراد في تشرين الأول متنكراً. واستطاع إقناع اللجنة المركزية في حزب البلشفيك وجرها إلى وجهة نظره بأن الوقت قد حان لإعلان العصيان المسلح. وأسندت مهمة تنظيم العصيان من قبل سوفييت بتروغراد إلى لجنة عسكرية ثورية. وكان تروتسكي هو القائد الروحي لها. في مواجهة هذا الخطر جاء تصرف كيرنسكي والحكومة المؤقتة متراخياً ومتأخراً جداً.

وفي جانب البلشفيك لم تكن هناك ثقة كبيرة أيضاً. فرجال تروتسكي المسلحين كانوا غير مدربين. ورغم ذلك نظمهم تروتسكي من أجل استلام الحكم في 25 أكتوبر (بحسب التوقيت الروسي) 7 نوفمبر بحسب التوقيت الغربي. وبدت قوة البلشفيك، على ضعفها، كافية. فلم يستطع كيرنسكي العثور على ما يكفي من الجيش للدفاع عن حكومته. وبعد الاستيلاء على قصر الشتاء حيث كانت الحكومة المؤقتة مجتمعة. كانت الثورة غير الدموية قد انتصرت فعلاً. لقد وقت العصيان عن قصد بحيث يتطابق مع اجتماع المؤتمر الثاني لكل روسيا من سوفييت العمال ومن نواب الجنود. وكان البلشفيك وهم الأكثرية يسيطرون على مجرى الأحداث وإلى أن يحين وقت انتخاب جمعية تأسيسية واجتماعها، كلف المؤتمر بتأليف حكومة مؤقتة للعمال والفلاحين، وهذا ما أضفى الصفة الشرعية على السلطة التي كسبها لينين والمتحالفين معه. ولكن استلام الحكم من قبل البلشفيك كان مبكراً وغير ثابت. فهو يمكن أن يدوم يوماً أو أسبوعاً أو أطول من ذلك. ويمكن أن يتغلب عليهم قلة من مئات الجنود أو القوى الخارجية. وكان إنجاز لينين هو تثبيت سلطة البلشفيك إلى أن يتسطيع الاستيلاء على معظم الإمبراطورية السابقة.

هل كانت ولادة السلطة الشيوعية هي تحقيق «علمي» لتنبؤات كارل ماركس كما كان لينين يعتقد؟ وهل كان تحقيق هذه الولادة تحقيقاً لعملية الصراع الطبقي التاريخي الحتمية وفقاً للنظرية الماركسية؟ كان على لينين أن يكيف ماركس حتى يتماشى مع واقع أن الثورة قد انتصرت في بلد في معظمه هو بلد فلاحين. ولكنه اعتقد أن تكييف هذه الوقائع مع تحليلات ماركس، سوف يجعل الثورة في روسيا المتخلفة غير قابلة لأن تستمر بدون الثورة الاشتراكية الدولية، وبدون الثورة البروليتارية وخاصة في ألمانيا المجاورة.

لقد قدمت روسيا الشرارة فقط. إن الغرب المتقدم صناعياً مع ما فيه من بروليتاريا عريضة - هكذا فكر لينين - سوف يتولى القيادة في ثورة العالم. الواقع أن الأزمة الروسية لها سببها المباشر وهو الحرب - وليس الأزمة العالمية العامة التي وقعت فيها الرأسمالية - وفشل القيادة الروسية الاوتوكراتية، وخاصة فشل الحكومة المؤقتة في التصدي بنجاح لإدارة الحرب اقتصادياً وعسكرياً. فالقيصرية أولاً وكيرنسكي ثانياً دمرهما التضخم ونقص الطعام في المدن وكذلك

البؤس العام الذي ضرب الناس مع فقد الأمل بنهاية للحرب في الأمد المنظور أو بانتصارات أكيدة تعوض التضحيات الضخمة المقدمة.

وعاد المؤتمر الثاني لسوفييت كل روسيا إلى سلامٍ عادلٍ وديمقراطي بدون استلحاقات ولا تعويضات، كما ألغى أيضاً ملكية أصحاب الأرض. وأدت البروبغندا البلشفية في الجيش وحالة انعدام القانون في الأرياف حيث استولى الفلاحون على الأرض إلى زيادة حالة الفوضى في روسيا. وهددت الجيوش الألمانية الغازية وهي تنادي رعايا القوميات الأوكرانية والجيورجية والبولونية وشعوب البلطيق بتفكيك الأراضي الروسية. وبدا إلحاح لينين على السلام مع ألمانيا بأي ثمن أمراً انتحارياً حتى في نظر أقرب المقربين من أعوانه. وتم إيقاف الحرب ومفاوضات الهدنة سريعاً وانتهت رسمياً في مطلع ديسمبر 1917. في هذه الأثناء سمح لينين في نوفمبر بإجراء انتخابات من أجل تشكيل جمعية تأسيسية. وعندما اجتمعت الجمعية التأسيسية في كانون الثاني (يناير) 1918 لم يحصل البلشفيك على الأكثرية. فمن بين 520 نائباً محتملاً حصل البلشفيك على 161 مقعداً فقط وحصل الثوريون الاشتراكيون على 267 نائباً مما أعطاهم الأكثرية المطلقة. وأعرض لينين عندها عن هذه الجمعية ذات السيادة وكذلك عن العملية الديمقراطية بأكملها. تم تأجيل اجتماع الجمعية ومنعت من الاجتماع ثانية.

وأرسل تروتسكي للتفاوض في شروط السلم مع الألمان. وفي برست ليتوفسك راوغ وألقى خطباً ذكية. وعلق لينين وزعماء البلشفيك آمالهم على الثورة الألمانية القادمة ونشروا دعاياتهم الثورية في الجيوش الألمانية. وفقد الألمان الصبر أمام سموم تروتسكي وأمام ذكائه اللامع. واحتلوا أجزاء واسعة من غرب روسيا بدون مقاومة فعلية. وبهذا يكون تروتسكي قد دمر تقريباً الثورة في مهدها. وفي 3 آذار سنة 1918 رضي الروس بناءً على إلحاح لينين وبعد التخلي عن تكتيكات تروتسكي شروط السلم في رست ليتوفسك التي حرمت روسيا من قسم كبير من إمبراطوريتها السابقة.

وتملق لينين زملاءه وتنمّر عليهم في اللجنة المركزية من أجل تقبل الشروط القاسية. وبعدها كان عليه أن يحارب مجدداً لإكمال التصديق من قبل كونغرس حزب البلشفيك.

وأعطى السلم مع ألمانيا لينين والبلشفيك فترة لالتقاط النفس، وأنقذ الثورة البلشفية. وكان لينين ما يزال واثقاً من وقوع الحرب بين أمم الغرب ومن وقوع الحرب الأهلية الكبرى ومن انتصار البروليتاريا. ولكن في هذه الأثناء كان لا بد من الإبقاء على شعلة الثورة مشتعلة. وهي الآن مهددة بالفوضى وبالحرب الأهلية من قبل معارضي البلشفيك، يساعدهم في ذلك حلفاء روسيا السابقين، الذين كانوا يأملون بشكل من الأشكال إعادتها إلى الحرب.

في السنوات التالية وبسبب الحرب والمجاعة كان على الشعب الروسي أن يعاني أكثر بكثير

مما عانى في الحرب العالمية الأولى نفسها. ولكن في نهاية هذه الحقبة، كانت الدولة الشيوعية الأولى قد استقرت بثبات في عالم مختلف عن العالم الذي تخيله لينين في زمن الثورة، وعن عالم قدّم مشاكل من نوع مختلف تماماً إلى أولئك الذين من أجلهم أعد الزعيمان المؤسسان للدولة الشيوعية، لينين وتروتسكي، نفسيهما له وفقاً لتحليلات ماركس الدقيقة.

الحرب الكبرى - انتهاء الحرب في الغرب
(1917- 1918م)

لو كانت الحرب قد وصلت إلى النهاية في سنة 1917، ولو أن الصراع قد ربحه بصورة حاسمة أيٌّ من الحلفاء أو الدول المركزية - قبل ثمانية عشر شهراً، إذا، في نظر بعض المؤرخين - لكان تاريخ العالم مختلفاً تماماً. بدلاً من ذلك استمرت الحرب. فلا سلم حبي ولا حسم على الجبهة الغربية كان يمكن التوصل إليه. لقد تعايش المجتمع الأوروبي مع ضغوطات الحرب لمدة تزيد على السنتين والنصف بصورة جيدة وعجيبة، أكثر مما يتصور أي أحد في البداية. في السنة الثالثة، بدأ حجم الدمار أخيراً يحطم التماسك السياسي والاجتماعي في روسيا، وهي أكبر الدول الأوروبية؛ وحتى الدول الغربية الأقوى عسكرياً لم تستطع تفادي نتائج الصراع. وحملت سنة 1917 تغيراً كبيراً في توجه تاريخ العالم عن سنة 1914.

منذ البداية لم تكن الحرب أوروبية بالكامل. فمع دخول تركيا في الحرب سنة 1914، ارتبط مصير الشرق الأوسط بمصير الحرب. فمن وجهة نظر الحرب بالذات، وفيما هو مشهد جانبي، هاجمت بريطانيا، في سنوات 1916 و1917 و1918 الأتراك وفي نهاية الحرب أصبحت القوة العسكرية المسيطرة في هذه المنطقة من العالم. وارتبطت باتفاقات ووعود تجاه فرنسا (اتفاق سايكس بيكو) لتقاسم النفوذ بعد الحرب؛ وتجاه العرب وعدتهم بآمال وأماني في الاستقلال، وتجاه الصهاينة الذين تحت زعامة حاييم وايزمن كانوا يعملون لإقامة دولة يهودية «وطن قومي للشعب اليهودي» في فلسطين. من هذه الأسس في الحرب العالمية الأولى تطورت صراعات الشرق الأوسط التي ما تزال مستمرة حتى اليوم.

منذ البداية أيضاً كان شرقي آسيا داخلاً في الحرب. وتحت ذريعة متابعة الحرب ضد ألمانيا، أخذت اليابان تحتل مناطق الاستعمار الألمانية في الصين سنة 1914 واستمرت في محاولة كسب السيطرة على قطعة أكبر من الصين فيما كانت الدول الأوروبية عالقة في حروب مدمرة على بعد آلاف الأميال. وفي قارة إفريقيا بدت الحرب فقط نتيجة لإعادة ترتيب

المستعمرات: فصل جديد في تاريخ الإمبريالية. وإن كان «الانتداب» الجديد لعصبة الأمم على مستعمرات ألمانيا السابقة قد أعطت وعداً محتملاً بالاستقلال للشعب الإفريقي. ولم تنه معاهدات السلام الانعكاسات الواسعة وسع العالم للحرب. كانت الطموحات القومية - التي استقوت أثناء الحرب - قد ظلت تختمر حتى بعد أن انتهت الحرب.

إن عام 1917 كان سنة هامة وخطرة في تاريخ العالم. فقد تزامنت فيه حادثتان تقريباً: الثورة الروسية ودخول الولايات المتحدة الحرب. فكونها قد أصبحت دولة محاربة، وملتزمة بالالتزامات والتعهدات الدولية. خرقت الولايات المتحدة بشكل فاضح رأي جورج واشنطن والآباء المؤسسين للجمهورية. بعد الحرب، حاول الشعب الأميركي أن يعالج هذا الأمر على أنه انحراف وعاد إلى الحالة السوية «والعزلة». ولكن الأميركيين لا يستطيعون التهرب من التورط في الشؤون الدولية في القرن العشرين وهم يشاهدون أمنهم وازدهارهم مهددين بأحداث تجري في مكان آخر من العالم.

وبسبب حقائق السياسات الأميركية، ظل قرار الحرب على أكتاف رجل واحد هو الرئيس ويلسن. كان وزير الدولة (رئيس الوزراء) عند ويلسن، روبرت لانسن، رجلاً مقتنعاً بوجوب التدخل إلى جانب الحلفاء، قبل أن يصل ويلسن إلى هذه القناعة بزمن طويل. كان يرى الحرب في أوروبا على أنها حرب من أجل الديمقراطية ضد الروح البروسية «الجنكرية» المحبة للحرب. ولكن آراء لانسن لم تكن تؤثر كثيراً في الرئيس لا من قريب ولا بعيد. وكان يستمع أكثر لصديقه ومبعوثه الشخصي الكولونيل ادوار م. هوس. ولكن ويلسن كثير الاعتداد بنفسه، وواثقاً إلى حد بعيد بأحكامه الصائبة في وقت كانت فيه الرئاسة هي المرجع الأعلى في مسائل السياسة الخارجية، في السلم وفي الحرب. ولم يكن هناك شك في أن ميوله الخاصة هي للديمقراطيات. وأدت الإطاحة بالقيصر الروسي في آذار سنة 1917 إلى إزالة حاجز كان يمنع الولايات المتحدة من الانحياز إلى الحلفاء. ولم يكن هناك أدنى شك في أنه منذ بداية الحرب في أوروبا كان التأويل الفعلي للحياد الأميركي أنه إلى حد كبير في صالح قضية الحلفاء وذلك بتأمينها القروض المالية والعتاد الحربي، وإن كانت ألمانيا تتدبر أمرها لتأمين استيراداتها عبر المرافئ السكندينافية الحيادية وهولندا. وأكثر من ذلك إن سياسة الولايات المتحدة لم تكن منحازة ولكنها لم تكن تتقيد بنداء ويلسن الخاص إلى الشعب الأميركي «أن يتصرف وأن يتكلم ضمن روحية الحياد الحق». في نوفمبر (تشرين الثاني) 1916 حصل ويلسن - بصعوبة - على ولاية ثانية كرئيس، مستعملاً شعارات مثل «هو: بقاؤنا بعيدين عن الحرب». هل كان ويلسن يشتغل سياسةً ساخرة حين أعلن بخلال حملته الانتخابية: «لا أتوقع لهذا البلد أن يدخل في الحرب» ولكنه بعد خمسة أشهر من ذلك قاد الولايات المتحدة إلى الحرب؟

إن تهمة الخداع لا يمكن تفاديها ببساطة. إن تغيير لهجة ويلسن في نيسان 1917، وحماسه العلني للاستقامة والعدالة في قضية الحرب النبيلة، لم يكن هو الشيء الذي يحسه. لقد كان يكره الحرب. وجهوده من أجل إبقاء الولايات المتحدة خارج الحرب قبل شباط (فبراير) سنة 1917 كانت أصيلة. إن الإعلان أن الولايات المتحدة لم تتصرف بحق كدولة حيادية من 1914 إلى 1917، وأن ويلسن يأمل بإحباط نصر ألماني عن طريق مساعدة الحلفاء، وأنه وسّع - ضمن إطار الشرعية - مفهوم حقوق الحياد الأميركية غافراً لبريطانيا جرائمها ومديناً بقسوة خروقات ألمانيا لهذه الحقوق، لم يكن ثابتاً أن ويلسن يشتهي أو يتوقع دخول الولايات المتحدة الحرب وأنه كان يرغب في التضحية بحياة الأميركيين من أجل قضية الحلفاء. كان ويلسن يعلم أن المخاطرة تكمن في الحرب. فمنذ البداية لم يترك الألمان في الشك، وكانوا هم بالطبع في عدم الشك، إن اتباع حرب غواصات غير محدودة ضد السفن الأميركية الناقلة المؤن إلى الحلفاء سوف يؤدي إلى قيام حرب مع أميركا. أكان القيصر يأمل بكسب الحرب قبل أن تستطيع أميركا أن تنقل ثقلاً عسكرياً إلى أوروبا، ومحرضاً من قبل العسكريين الألمان، فعمد رغم ذلك في 9 كانون الثاني سنة 1917 إلى اختيار استعمال هذا السلاح أخيراً [هنا لا بدّ لي من الإشارة إلى أن بريطانيا هي التي تولت استعمال هذه الحيلة لتورط أميركا في الحرب ضد ألمانيا بعد أن انهارت جبهة روسيا وتحولت كل الجيوش الألمانية من الجبهة الشرقية إلى الجبهة الرئيسية في فرنسا [المترجم].

وكانت أمنية ويلسن أن يحافظ على قوة أميركا وذلك بغية تأمين سلم عادل ودائم. كان يعتقد أن الحرب سوف تترك العالم كله مستنزفاً ومستعداً للاستماع إلى كلماته عن العقل. ولكي يكتسب النهاية حاول، كخطوة أولى، أن يقود الدول المتحاربة إلى سلم حبي عبر توسطه شخصياً ولكن الحرب، مع ذلك، ربما فرضت عليه من قبل الزعماء العسكريين الألمان آخر الأمر.

في 22 كانون الثاني (يناير) سنة 1917، بعد فشل آخر جهوده في الوساطة، ظل ويلسن ينادي برؤيا «سلم دون انتصار» وبنظام عالمي جديد أو عصبة للأمم تشرف على هذا السلم، وأن هذه الرؤيا سوف تنتصر أخيراً. وبعد تسعة أيام أعلنت ألمانيا رسمياً عزمها على مهاجمة كل إبحارٍ حيادي. ولم يكن بإمكان ويلسن أن يتجاهل هذا التحدي، ولكن ردة فعله كانت وضع حدٍ للحرب. والضربة الثانية لمحاولته البقاء بعيداً عن الحرب كان الكشف عن ما يسمى «تلغرام زمّرمان» وهو رسالة من وزير الخارجية الألمانية إلى المكسيكيين تحرضهم على الذهاب إلى حرب الولايات المتحدة لاسترجاع أراضيهم الضائعة وإلى الاتفاق مع ألمانيا. وكان التلغرام قد التقطته المخابرات البريطانية وأعلنت عنه في أول آذار (مارس) [فعلة مرتبة قامت بها المخابرات البريطانية «انتليخس سرفيس» تجاوزت فيها الرئيس، إلى تحريض الرأي العام الأميركي. فالشواطئ الغربية الممتدة من سان فرنسيسكو إلى لوس أنجلوس إلى سان دييغو إلى حدود

المكسيك هي أراضٍ ما تزال تحمل طابع الاحتلال الإسباني. والخليج الجنوبي للولايات المتحدة، الذي هو خليج المكسيك كذلك تتأثر مدنه حتى اليوم بالمد المكسيكي - اللاتيني الثقافة والتراث. ولذلك يبدو الرأي العام الأميركي حساساً جداً تجاه كل حركة ترقي إلى المطالبة باسترداد هذه الأراضي التي ظلت لفترة كافية تحت الاحتلال الإسباني] (المترجم).

واجتاح الغضب والنقمة أميركا. وبعد أيام قليلة أغرقت الغواصات الألمانية ناقلة بضائع أميركية بدون إنذار [5]. وظل ويلسون متردداً. في الوثائق السرية والأوراق الخاصة التي تعود إلى ذاك الزمن لم يوجد أي إلماع أو إشارة إلى ميل إلى الحرب من جانب ويلسن، وإن كان مستشاروه (كابينه) الخاصون مجمعين على دخول الحرب. ولكن في نيسان 1917 عرض ويلسن على الكونغرس طلباً يقر بالتوقيع الالتزامي أن ألمانيا قامت بالحرب ضد الولايات المتحدة، فوافق مجلس النواب والكونغرس على الطلب في 6 نيسان 1917.

ورغم هذا ظل ويلسن يتمسك بوضع شرعي منفصل لمصلحة الولايات المتحدة. فلم ينضمّ ببساطة إلى الحلف. إن الولايات المتحدة أصبحت «دولة مشاركة» Associated Power . واحتفظ ويلسن بعدها بحرية التصرف دبلوماسياً. إنه يريد متابعة هدفه بالوصول إلى سلم عادل بوسائل أخرى [ذلك أنه كان مقتنعاً أن بريطانيا تلعب على عواطف الشعب الأميركي] (المترجم). إن الشعب الأميركي لن يعلن الحرب على الشعب الألماني بل على حكامه المجانين عسكرياً.

كان إيمان ويلسن بالديمقراطية يجعله يعتقد - بشكل أقرب إلى السذاجة - أنه يستطيع التوجه إلى الشعوب لتتبع أفكاره المثالية إن عمدت حكومات الحلفاء أو الأعداء السابقين إلى وضع العراقيل في طريق السلام العادل كما يتصوره هو.

لم تكن الولايات المتحدة مستعدة للحرب في نيسان (أبريل) سنة 1917. كانت استعداداتها العسكرية، وخاصة انتشار أسطولها، كما خططها الحربية، موجهة لتأمين السلامة الأميركية ضد المنتصرين المحتملين في الحرب العالمية الأولى، سواء حصل ذلك لبريطانيا أو ألمانيا. بعض العسكريين اعتقدوا بأن ألمانيا تستطيع إنزال أكثر من مليون رجل على أراضي الولايات المتحدة إن هم أرادوا غزوها؛ وكانت تقديرات البحرية أكثر تواضعاً 200000 رجل. ولذا بنت البحرية الأميركية أسطولاً من السفن الحربية الكبيرة «ليس له مثيل» - وهو يعادل في حجمه أسطول بريطانيا - لحماية الولايات المتحدة من الاجتياح بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. وكانت استعدادات أميركا العسكرية لا تتلاءم مع الحرب التي انضمت هي إليها. والحلفاء لم يعودوا بحاجة إلى المزيد من سفن الحرب بل كانوا بحاجة ماسة إلى الجيوش على الجبهة الغربية. لقد

([5]) {لم يعثر في وثائق البحرية الألمانية أنها أمرت بمثل هذه الفعلة ضد سفن الولايات المتحدة الأميركية} (المترجم).

منع ويلسن وضع خطط حربية للتدخل في الحرب العالمية الأولى قبل نيسان 1917؛ والآن لا بدّ من ارتجال كل شيء.

ولم يبدُ أثر التدخل العسكري الأميركي في أوروبا محسوساً طيلة سنة . وليس إلا في شهر أيار (مايو) سنة 1918، حيث أصبحت القوات الأميركية، تحت إمرة الجنرال جون برشنغ، قوية بما فيه الكفاية لتألف القتال في الجبهة الغربية. ولم يكن إلا القليل، مثل برهة التقاط النفس، في حساب القيادة الألمانية العليا، لإجبار القوات البريطانية والفرنسية على الركوع.

وعلى طول ساحات القتال في فرنسا لم تأت سنة 1917 بأي نتيجة بل بقيت تطحن مئات الألوف من الرجال وأسلحتهم. وخطط الجنرال روبرت جورج نيفل، الذي حلّ محل جوفر الشهير كقائد للجيوش الغربية لهجوم كبير في الربيع بالتنسيق مع الهجوم الروسي والإيطالي. وتزايد عديد الجيش البريطاني الآن إلى 1,200,000 رجل والفرنسي إلى 2,000,000 رجل؛ وجمعهم مع البلجيكيين الحلفاء الآن تتمتع بأكثرية بلغت 3,900,000 رجل مقابل 2,500,000 ألماني. ووقف الألمان مدافعين في الغرب فأحبطوا جهود الفرنسيين والبريطانيين في ربيع وفي صيف 1917، وأحدثوا في صفوفهم ثغرات وهزموا جيوشهم. ونتج عن فشل نيفل انهيار المعنويات بشكل واسع داخل الجيش الفرنسي. إن الأمة الفرنسية التي صمدت طيلة سنتين ونصف في الحرب بدت - بخلال ربيع 1917 - وكأنها تفقد تماسكها ووحدتها وعزيمتها. وبدأ الجنود يعصون الأوامر وتزداد مرارتهم عند مشهد باريس، في مقاهيها وشوارعها ونسائها الماكرات غير مزعوجة من الحرب. مرارة ويأس، خوف من العصيان ومن الموت، كل ذلك أعاد فتح الجروح القديمة للانشقاق الاجتماعي.

إن انهيار معنويات فرنسا تم حصره. واستطاع الجنرال هنري فيليب بتان بمهارة الإمساك بالوضع، من خلال ما أوحاه من أن الحرب يجب أن تكون في المستقبل بعد الآن حريصة على قيمة الحياة البشرية. وهكذا قضى على العصيان ومن أصل 30 أو 40 ألف رجل عاصٍ، أعدم رمياً بالرصاص 49 جندياً ليكونوا عبرة لغيرهم. في صيف 1917 انتهى «الحلف المقدس» أي الهدنة السياسية الفرنسية. وتبعاً لقيادة الروس البلشفيك، تكلم الاشتراكيون الفرنسيون الآن عن سلم اتفاقي. عند هذا المفترق الدقيق اختار الرئيس ريمون بوانكاره رئيساً للحكومة شخصاً وإن يكن مكروهاً من الاشتراكيين، هو البطل السياسي البالغ من العمر (76) عاماً، جورج كليمنصو والذي يتبنى ذكره متابعة الحرب حتى النصر وتجاوب معه البلد مرة أخرى أما بالنسبة إلى الإنكليز والكنديين. الذي تحملوا عبء الحرب طيلة صيف وخريف 1917 فقد كانت سنة سيئة، وقائدهم الفيلد مارشال لورد هيغ قد انتُقد بسبب الخسائر التي لم يسبق لها مثيل المتكبدة خلال هجومات الفلاندر. في نوفمبر (تشرين الثاني) وصل في هجومه إلى القرية المهجورة

«باسنديل»التي تقع عند أقل من عشرة أميال بعيداً عن نقطة انطلاقه. واعتبرت باسنديل رمزاً لمذبحة لا هدف لها ظاهراً. لم يعد في الحرب على الإطلاق رومانسية (أو فروسية).

في خريف 1917 كانت ثلاث دول من أصل ستة دول كبرى متحاربة على عتبة الانهيار العسكري والاقتصادي. إن النصف النمساوي من الملكية الثنائية كان يشكو بشكل يائس من نقص الطعام. ولولا الدعم الألماني لما كان جيش آل هبسبورغ يستمر بالحرب على كل الجبهات. وكان الإمبراطور شارل الأول يفتش سراً عن طريق للخروج من الحرب. وفي الطرف الآخر أصبح الطليان أيضاً، وبسرعة في مأزق ميئوس منه. فقد خسروا 340000 قتيل، وكان الجيش الإيطالي قد هُزم في معركة كابوريتو في تشرين الأول سنة 1917. ولكن بفضل بعض المساعدة من البريطانيين والفرنسيين استطاع تحصين خط دفاع جديد.

وروسيا، إحدى الدول الكبرى، انهارت. فالثورة التي أطاحت بالقيصر في آذار (مارس) سنة 1917، لم تخرج من الحرب في الحال. فالحكومة المؤقتة الجديدة عزمت على الحرب بحيوية أكبر وبنجاح أكبر من السابق. ولكن الكسندر كيرنسكي، وزير الحرب في الحكومة، وفيما بعد رئيسها، لم يستطع بالخطابات الذكية أن يفعل شيئاً لروسيا المستنزفة ولسوء الإدارة في «الجبهة الداخلية». وهجوم الصيف الروسي الذي أمر به، انقلب إلى هزيمة. وفي تشرين الثاني سنة 1917 استولى البلشفيك على الحكم وطلبوا السلام في الحال «دون استلحاقات ودون تعويضات». لقد خرجت روسيا من الحرب، وخروجها ضربة قاصمة للحلفاء.

إن سنة 1917 كانت سنةً كارثية بالنسبة إلى الحلفاء. فقط في المحيطات ربحوا معركة هي بالنسبة إلى بريطانيا وفرنسا معركة حياة. واستطاعت ألمانيا مرة واحدة أن تتحدى بجدية قدرة البحرية البريطانية. إن نتيجة معركة جوتلند في أيار 1916 كانت مدار نزاع يدعيها الطرفان وكأنها نصر له، ولكن الأسطول الألماني لم يعد يتحدى مجدداً الأسطول البريطاني في حين استمرت بريطانيا تفرض حصار ألمانيا. إن الخطر الحقيقي على الحلفاء كان «الحصار» المفروض من تحت السطح من قبل الغواصات الألمانية. في بادئ الأمر بدا وكأن الألمان سيغرقون العدد الكافي من السفن حتى يخرجوا بريطانيا وفرنسا من الحرب وذلك بقطع خط المؤن عبر الأطلسي، إذ استطاعوا إغراق 212 سفينة في شباط سنة 1917 ثم الحد الأقصى البالغ 335 سفينة ما مجموعه 874000 طن في نيسان. وبعد حراسة السفن نزلت الخسارة إلى 107 سفينة في كانون الأول (ديسمبر). تلك هي الخسائر التي فرضتها ما يقارب من مائة غواصة ألمانية. ماذا كان يمكن أن يحدث لو أن الألمان، ركزوا - قبل الحرب - على هذا السلاح الهجومي الفعال بدلاً من هدر مواردهم على معارك الأسطول الألماني المكلفة والاعتبارية؟ وقد كرروا الخطأ ذاته في الحرب العالمية الثانية.

خلال شتاء سنتي 1917 و1918 المروع المقيت أدى انتشار البغضاء والشكوك في إمكانية

ربح الحرب إلى إطلاق دعوات جديدة إلى السلم من كل الأطراف. لم يكن لدى لينين شيء يخسره حين دعى الجماهير العاملة في أوروبا إلى الثورة وإلى طلب إنهاء الحرب الرأسمالية الإمبريالية التي يقوم بها أسيادهم. وقرر لويد جورج الحرب حتى تتم هزيمة حكام ألمانيا، كجواب على الشكوك القائمة في بريطانيا، وذلك بخلال خطاب ألقاه في كانون الثاني (يناير) 1918 في مؤتمر نقابات العمال البريطانية. كانت الفكرة الأساسية في خطابه هي الاعتدال والإلحاح على أن الدول المركزية يجب أن ترد كل ما استولت عليه. وهكذا لتتحقق قداسة المعاهدات. ولقي خطاب لويد جورج تجاوباً بعد عدة أيام في 8 كانون الثاني سنة 1918 من خلال نقاط الرئيس ويلسن الأربعة عشرة واضعاً، بذات الأسلوب، أسس السلام. وكان انتشار نداء الأربع عشرة نقطة يعود إلى مرماها النبيل الداعي إلى قيام حقبة جديدة من العلاقات الدولية. إن العالم الذي تدعو إليه الولايات المتحدة و «دبلوماسية ويلسن الجديدة» يجب أن يكون «العالم مناسباً وأميناً للعيش فيه»؛ لكل أمة «أن تحدد مؤسساتها بنفسها، وأن تطمئن إلى عدالة وإلى حسن معاملة الشعوب الأخرى في العالم، كما أن تأمن العدوان والاعتداء الأناني عليها» ولكن نداءات السلام الخاصة الروسية والبريطانية والأميركية، مع ما فيها من تركيز على إعادة الأراضي المستولى عليها، كلها تفترض هزيمة ألمانيا. ولا يوجد ألماني يمكنه أن ينظر إلى «تسوية» تقضي برد جميع الأراضي التي ما تزال بثبات تحت قبضته.

في سنة 1918، بدا وكأن الحلفاء هم أقرب إلى الهزيمة من ألمانيا. فقد أقام الجنرال هندنبرغ والجنرال لودندورف دكتاتورية فعلية في ألمانيا وقيّما كل الموارد في البلد المستنفذ بالحرب. في آذار سنة 1918 قام لودندورف بهجوم رهيب في الغرب؛ وطيلة شهور نيسان وأيار وحزيران خرقت الجيوش الألمانية الدفاعات مرة أخرى ووصلت إلى محاذاة باريس. وكان مقدار الخسائر أيضاً ضخماً: 800 ألف ألماني وأكثر من مليون من الجيوش الحليفة. وبدا وكأن هذه هي أعظم وآخر محاولة ألمانية من أجل النصر، ولكن الحلفاء بقيادة المارشال فردينان فوش لم يعترفوا بها بل عرفوا أنها ومضة أنطفاء السراج.

ووجد هجوم الحلفاء المعاكس أمامه عدواً منهكاً فاقد الإرادة على القتال. والانهزامية الأكبر، لم تكن، مع ذلك، موجودة في جبهة القتال بل بين الجنرالين الألمانيين المبجلين حديثاً: هندنبرغ ولودندورف. وانهار حلفاء ألمانيا في أيلول 1918 فالجيش التركي انهزم في فلسطين.ولم يستطع البلغار صد تقدم الحلفاء في اليونان وطلبوا الهدنة. ورغم أن الجيوش النمساوية كانت ما تزال تدافع عن الجبهة الإيطالية بشجاعة فإن الإمبراطورية الثنائية كانت في طريق التفكك، وأخذت قومياتها المختلفة تطالب بالاستقلال. في فرنسا أدى مجيء الجيوش الأميركية الكثيرة الفارهة لا إلى إحباط التهديد الألماني السابق ضد باريس فقط بل إنها ملأت

القيادة الألمانية العليا بإحساس من اليأس. أدى هجوم الحلفاء الناجح إلى تعطيل إرادتهم بالمقاومة.

لقد طلب لودندورف في نهاية سبتمبر (أيلول) 1918 من الحكومة الألمانية أن تطلب هدنة عاجلة لأنقاذ الجيش. وحاول الساسة في برلين كسب بعض الوقت. وفيما بعد أشاع لودندورف كذبة - اعتاد عليها النازيون - أن الجيش قد ضرب من الخلف. والحقيقة أن لودندورف أراد إنهاء حرب أصبحت خاسرة عسكرياً في حين أن الجيش ما يزال يحتفظ بانضباطيته وتماسكه وذهب الجيش في سبيله. وكانت آخر طلقة أطلقها في فرنسا في 11 تشرين الثاني (نوفمبر) كانت سنة 1918.

صنع السلام في عالم غير مستقر
(1918- 1923م)

إن تاريخ الحقبة منذ الهدنة في تشرين الثاني (نوفمبر) 1918 حتى عقد معظم معاهدات السلام بعد سنة يرتدي مظهراً مزدوجاً. في الجهة الأولى طلب المنتصرون، المجتمعون في باريس، شروط سلم مفروضٍ على ألمانيا وحلفائها، وكانوا يعرفون أنه بعد أربع سنوات من الحرب وبعد كل التغييرات التي جلبتها، يتوق الشعب في الغرب إلى سلام عاجل ومستقر. في باريس أيضاً، كان لا بد من أخذ قرارات بإعادة بناء الخارطة، لا في أوروبا، بل في الشرق الأوسط أيضاً وفي إفريقيا وفي الصين. ولا بد من شبكة جديدة تحكم العلاقات الدولية بعد إنشاء عصبة الأمم. كل ذلك يمثل جانباً واحداً من التطور التاريخي لهذه المرحلة الدقيقة.

والجانب الآخر من الصورة هو شرق وجنوب ووسط أوروبا الذي أصبح أكثر فوضى يوماً بعد يوم. في تركيا قامت ثورة وطنية ترفض شروط السلام بكاملها. والصين استمرت في التفكك ممزقة بالخلافات الداخلية وبضغط اليابان والغرب. ومستقبل روسيا ومقدار الأراضي النهائي الذي سوف يقع تحت السيطرة السوفييتية كان أحد أكبرالأمور غير الأكيدة على الإطلاق. وبنهاية الحرب وبانهيار الحكام المهزومين كان هناك خوف من الفوضى. فالخلافات القومية والاجتماعية انقلبت إلى ثورات. في روسيا لم تنته الحرب بالوقت المناسب لإنقاذ البلد من العنف الداخلي. أما بالنسبة إلى بقية أوروبا هل جاء الأمر متأخراً أيضاً؟ إن أي حرب من قبل لم تنته بمثل هذه الفوضى. وهكذا لم يجلس صانعو السلام فوق خارطة فارغة للعالم تنتظر التسوية في ضوء قراراتهم المتخذة حول طاولة المفاوضات.

ولم تكن الدول الكبرى بعد توقف القتال تتحكم بجيوش منتصرة ضخمة. فقد جرى بسرعة تسريحها، والشعوب المتعبة من الحرب لم تكن مستعدة لتسمح لزعمائها بتجنيد جيوش شابة جديدة. وكان الرؤساء أصحاب الأهمية «الشجرة الكبيرة» : ويلسن، لويد جورج وكليمنصو، وكذلك ممثلو الديمقراطيات كانوا يتبعون المجالس النيابية، والناخبون أيضاً أصبحوا واعين

تماماً لحدود قدراتهم فلا يتبعون ما يأمرهم به تحليلهم الخاص. أوروبا أخرى وآسيا أخرى أخذتا تتشكلان تحت رقابة المنتصرين في باريس. لقد تشكلتا بفعل خصوماتها المحلية.

عندما افتتح مؤتمر السلام في 18 كانون الثاني (يناير) سنة 1919، أي بعد شهرين تماماً من توقيع اتفاقات الهدنة مع تركيا والنمسا وهنغاريا وألمانيا، كانت القضية التي تهم ويلسن وكليمنصو ولويد جورج هي مستقبل ألمانيا. إن شروط الهدنة كانت قاسية. ولكنها سقطت من جراء التسليم غير المشروط. فالحكومة الألمانية تقدمت من ويلسن بطلب هدنة على أساس النقاط الأربع عشرة بعد أن أعلن لودندورف وهندنبرغ فجأة بأن الجيش ليس في وضع يمكنه البقاء لمدة أطول. ووفقاً لجواب ويلسن الشديد الوضوح ومفاده أن الشروط التي يجب أن تفرض على ألمانيا سوف تكون قاسية جداً، إذا بقي قيصر ألمانيا في الحكم. وتدخل الجنرالات بأنفسهم للتعاون على إقناع القيصر بالتنازل والذهاب إلى المنفى في الأراضي المنخفضة. وكذلك أبدوا استعدادهم للتعاون مع الحكومة الجديدة المؤلفة من الديمقراطيين الاشتراكيين في برلين، وعلى رأسها فرديريك ايبرت.

أعاد هندنبرغ وجنرالاته الجيوش الألمانية إلى بلادها من فرنسا وبلجيكا بتنظيم ممتاز. واستقبلوا كما لو كانوا منتصرين لا منكسرين من قبل الجماهير الألمانية. ولكن الذي جرح الروح الألمانية هو حل هذه الجيوش الكبيرة مرة واحدة وببساطة. فلم ينتظروا ليتم تسريحهم وفقاً لخطط لم تكن موجودة. لقد ذهبوا إلى بيوتهم هكذا ببساطة. فقط في الغرب في بولونيا وفي البلطيق ظلت هناك وحدات من الجيش باقية وقوية بما فيه الكفاية ضمن هذه الظروف الفوضوية في هذه المنطقة من أوروبا التي وقعت في الحرب الأهلية من جراء الصراعات القومية التي تشكل عنصراً عسكرياً حاسماً. من أجل محاربة البلشفية فرض الحلفاء في شروط الهدنة المطلوبة فعلياً من الألمان البقاء محتلين للأراضي الشرقية وأراضي بحر البلطيق إلى أن تتمكن جيوش الحلفاء من الحلول محل الجيوش الألمانية لتحمل مسئولياتها كحراس ضد «الحمر».

على الرغم من هذه التغيرات في ألمانيا وإعلان الجمهورية فيها لم تتغير تجاهها مواقف الحلفاء في باريس بشكل ملحوظ.

والألمان سواء كانوا «جنكر» (أي جرمان متعصبين) أو كانوا ديمقراطيين اشتراكيين، ظل الحلفاء ينظرون إليهم كمتغطرسين وخطرين كألمان. وعاملوهم على هذا الأساس. ولكنهم أيضاً تعاملوا مع الألمان من بُعْد ورفضوا مسؤولية احتلال البلد وأخذوا لأنفسهم الاحتلال الاستراتيجي لقسم من أراضي الرين فقط. ونظراً للظروف المهددة استمر الحلفاء مرعوبين من الخوف بأن يستعمل الألمان هذه الهدنة لالتقاط النفس من أجل إعادة تنظيم أنفسهم والعودة إلى الحرب. هذه الأفكار راودت حتماً فكر لودندورف المضلل، وإمكانية المقاومة، ولهذا حتى ولو كانت شروط السلم غير مقبولة فقد نوقشت من قبل هندنبرغ والحكومة الديمقراطية الاشتراكية. وكان

الجواب أكيداً واضحاً. لن يكون هناك جيش ألماني على الإطلاق في سنة 1919 يأمل بإقامة دفاع حتى ضد جيوش الحلفاء الصغيرة. وأكثر من ذلك لقد مارس الحلفاء ضغوطاً هي الأقسى والأشد بخلال أسابيع الهدنة. وظل الحصار البحري مضروباً على ألمانيا من نوفمبر 1918 وطيلة الشتاء حتى آذار سنة 1919. وفيما بعد اتخذ النازيون هذا الأمر كنقطة دعاية صالحة لهم بعد أن ضخموا قسوة الحلفاء.

خلال الشتاء الأول وربيع سنتي 1918-1919 تركت ألمانيا تعيش على بؤسها كما تشاء. والجمهورية الديمقراطية الجديدة التي سرعان ما عرفت بجمهورية ويمار، نسبة إلى المدينة التي التقى فيها البرلمان الذي وضع الدستور، لم يكن أمامها أسوأ من هذا المنطلق. داخل ألمانيا نفسها كان هناك فراغ في السلطة شبيه بالذي حصل في روسيا سنة 1917 حيث حاولت المجموعات المتخاصمة أن تملأ الفراغ فهددت الاستقرار. وكان كل إنسان واعياً لهذه المقارنة وليس أقلهم المستشار الجديد ايبرت. ولكن ايبرت الذي كان في الماضي مجرد صانع سروج، كان سياسياً ذا تجربة عظيمة وذا قوة. فقد صمم على أن لا يقع في الدور الذي وقع فيه الروسي كيرنسكي. بالنسبة إلى ايبرت الشيء الأهم عنده إقامة القانون والنظام وإحياء الصناعة والزراعة بحيث يستطيع الشعب الألماني أن يعيش، وصيانة الوحدة الألمانية والتأكد أن «الثورة» التي بدأت بعد ذهاب القيصر هي التي تقود بذاتها إلى تحويل السلطة بانتظام إلى جمعية برلمانية منتخبة ديمقراطياً. كان ايبرت صارماً ومصمماً على أن تصبح ألمانيا ديمقراطية برلمانية وليس دولة شيوعية. وكان هذا برنامجاً لقي دعم قادة الجيش الذين اعترفوا بأن الجمهورية الديمقراطية الاشتراكية الاجتماعية يجب أن تكون بآن واحد أفضل المدافعين الحاليين ضد الثورة وضد البلشفية وستراً مقبولاً من الحلفاء وراءه تستطيع القوات الألمانية التقليدية تجميع نفسها.

إن الانصهار الذي تم الوصول إليه بين قيادة الجيش والحكومة الديمقراطية الاجتماعية في الجمهورية من أجل مواجهة خطر الثورة البلشفية قد انتقد انتقاداً شديداً. لماذا تخلى الديمقراطيون الاجتماعيون عن الثورة وتركوها نصف تامة. واحتفظوا بالجيش وبالإدارة الإمبراطورية، وتركوا المجتمع والثروة فلم يوزعوها؟ ألم يسعوا بأنفسهم وبعلمهم هذا إلى هلاكهم حين عبّدوا الطريق أمام النازية بعد عقد من الزمن؟ ومن خلال نظرة إلى الوراء يتساءل المرء وبحق هل أن مستقبل ألمانيا كان يمكن أن يكون أفضل من خلال ثورة شيوعية «مكتملة»؟ إن هذا السؤال هو بسيط بشكل يضلل ويضيع. إذ لم يكن من المعقول أن يسمح الحلفاء للشيوعيين باستلام السلطة في ألمانيا. إذْ عندها سيقوم احتلال واسع للحلفاء كنتيجة لذلك. إن انعدام النظام داخل ألمانيا ترك الاشتراكيين الديمقراطيين المخلصين معزولين وهكذا أجبروهم على السعي إلى التعاون مع قوى كانت قد ساندت قيصر ألمانيا في الماضي ولم يكن أمامهم من خيار آخر.

لم يكن هناك شك في أن استلام الشيوعيين للحكم كان سيمثل إرادة قلة قليلة من الألمان؛ والأكثرية الكبرى، بمن فيهم العمال لم تكن ترغب بالتشبه ببلشفيك روسيا. الجميع في ألمانيا، في نوفمبر سنة 1918، العمال و«جمعيات الجنود» نظموا أنفسهم عفوياً وفجأة.

إن النموذج الروسي لـ«السوفييت» سرعان ما اتبع بدقة من قبل الذين نظموا هذه «الجماعات». بدأت الحركة في كيال عندما أعلن بحارة الأسطول الإمبراطوري العصيان، رافضين في نهاية الحرب المخاطرة بحياتهم بدون معنى إرضاءً لأحاسيس ضباطهم بالشرف. خطط الضباط للاستيلاء على الأسطول الكبير والخروج إلى عرض البحر للتصدي لبريطانيا في معركة انتحارية مجيدة وأخيرة. ومن كيال انتقلت عدوى تأسيس «سوفييتيات» ألمانية إلى همبورغ وغيرها من مناطق ألمانيا. ولكن كل هذه «الجمعيات» التي أعلنتها جموع الجنود والعمال، والتي ادعت الكلام باسم الشعب، لم تحظ بقيام الدولة البلشفية. ففي العديد منها، كان أكثر الاشتراكيين اعتدالاً هم المسيطرون، والذين كانوا قبل الهدنة يعارضون الحرب (الاشتراكيون المستقلون) انضموا الآن إلى الأكثرية التي ساندت الحرب. وفي الأخير تحالف الاشتراكيون المستقلون مع أتباع سبارتاكوس وهو الاسم الذي أطلقته العصبة التي يقودها كارل ليبخت وروزا لوكسمبورغ على نفسيهما.

في برلين العاصمة، حسم الصراع الشهير بين مختلف الفرق الاشتراكية نهائياً. وتولى ايبرت منصب المستشار وقد تولى مهمته دستورياً من الأمير ماكس فون بادن، آخر مستشار أيام الإمبراطورية. وكان رفيقه الاشتراكي فيليب شيدمان، في الغموض الذي تلى، قد أعلن الجمهورية مستبقاً ليبخت. وبذات الوقت نادى ليبخت بـ«الجمهورية الاشتراكية» في أتباعه. وكان ايبرت يفضل ملكية دستورية، ولكن الآن سبق السيف العذل. وربح ايبرت وشيدمان على الاشتراكيين المستقلين بعد تنازلات أعطيت لجمعية جنود برلين وعمالها «كل السلطة إلى أن يجتمع البرلمان الدستوري». وتم انتخاب البرلمان الدستوري باكراً في كانون الثاني (يناير) 1919 واجتمع في ويمار في شباط (فبراير) ليبدأ أعماله لوضع دستور لكل ألمانيا.

كل هذا أعطى انطباعاً كاذباً بالانتظام. وبخلال الشتاء والربيع التاليين للهدنة لم يكن من المؤكد أن يستطيع ايبرت الاستمرار في الحكم. فقد مرت ألمانيا بأزمة سياسية عنيفة لم يسبق له مثيل. وحدثت حركات انفصالية في عدة مناطق أوحت بأن ألمانيا يمكن أن تتفكك وبالتالي تلقى مصير إمبراطورية آل هبسبورغ. في الدولة الثانية الأوسع بافاريا أخذ النضال يتسع وينتشر. فقد قاد الزعيم الاشتراكي كورت ايسنر ثورة عمال وجند في ميونيخ وأعلن جمهورية بافاريا، وأقال البيت الملكي بيت ويتلسباخ. وهرب الأمراء من كل ألمانيا. ولم تكن لهم أهمية إلا قليلاً وترك اختفاؤهم القليل من التأثير يومئذٍ. لم تكن جمهورية ايسنر شيوعية. وهو وإن كان قد عارض الحرب، فقد

كان مثل ايبرت راغباً في بارفاريا ديمقراطية وفي ألمانيا مؤلفة من دول تجمعها فدرالية واسعة غير ضيقة. وأدت الانتخابات التي جرت، حسب الأصول، في كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) سنة 1919، في بافاريا إلى هزيمة حزب ايسنر الاشتراكي المستقل. وهو في طريقه إلى برلمان بافاريا، لتقديم استقالته من منصبه، قتل ايسنر بعنف في الشارع. كانت هذه إشارة إلى قيام حرب أهلية في بافاريا، تحولت إلى فوضى وإلى تطرف.

كان شهر كانون الأول (ديسمبر) 1918 وكانون الثاني (يناير) 1919، شهرين حاسمين في برلين أيضاً. هنا قرر الانفصاليون الانطلاق بالثورة إلى أبعد مما كان الديمقراطيون الاشتراكيون مستعدين للوصول إليه. وحاول الانفصاليون القيام بعصيان في كانون الأول، فاستولوا على الأبنية الرسمية في برلين. وكان الديمقراطيون الاجتماعيون حتى ذلك الحين يفتقرون إلى قوة عسكرية فعالة خاصة بهم، فطلبوا العون من الجيش. وتشكلت وحدات من متطوعين غير نظاميين في ما سمي بالقوات الحرة: كل أنواع قطاع الطرق، والضباط السابقين ومحبي العنف انضموا إليها. وكانت قلة من الديمقراطيين الاجتماعيين الأصيلين بين هذه الوحدات شبه العسكرية. وكان المسرح مهيئاً للقتال بين هذه الشيع، من أجل إراقة الدماء والعنف. كان عصيان السبارتاكيين قد قضي عليه وقتل ليبخت وروزا لوكسمبورغ عندما خرجا من مخبئهما. وكان العصيان المتبوع بالاضطرابات يتهدد بشكل جدي حكومة ايبرت في السنة الجديدة، سنة 1919.

في بافاريا وجدت ثلاث حكومات متخاصمة - حكومتان للبلشفيك وثالثة ذات أغلبية اشتراكية. وحصل حسم النزاع في بافاريا في نيسان (أبريل) 1919. واستعان الاشتراكيون المعتدلون بوحدات القوات الحرة في بافاريا لمساعدتهم عسكرياً. وقضي على البلشفيك بالدم. وفي ميونيخ قتل الكثير من الأبرياء. لقد كانت فاجعة بالنسبة إلى ألمانيا والعالم أن تكون جمهورية ويمار قد قامت على إراقة الدماء، وأن يكون الديمقراطيون الاجتماعيون قد استعانوا بأسوأ العناصر المعادية للديمقراطية في الدولة لنجدتهم. وترك هذا أثراً من الارتياب والمرارة في نفوس الشعب العامل، وشقّ الاشتراكيين، ثم في النهاية ساعد جناح اليمين المتطرف على الوصول إلى السلطة. وألقى الشيوعيون الملامة على الديمقراطيين الاجتماعيين وكذلك فعل الديمقراطيون الاجتماعيون. لقد انتصرت الديمقراطية ولكن فيما بدا فيما بعد أنه ثمن كبير.

في باريس كان هناك وعي حاد بأن التمهل في إنجار السلام سوف يهدد الاستقرار أكثر فأكثر. إن على ألمانيا أن تُقَدم في الوقت المحدد وأن تُعطى مهلة قصيرة لتكتب تعهداً بالخضوع يتجسد في موافقتها السريعة ولا يجب أن تكون هناك مفاوضات بالمعنى الصحيح مع الألمان. بل سلام «مفروض» سريع بدلاً من تشاحن يمتد ويطول مما يمكن الألمان من استغلال اختلافات الحلفاء. وإنه لإنجاز عظيم ما تحقق. فرغم الاختلافات الجدية - كانت فرنسا تنظر بشكل

خاص إلى توسيع أراضي لضمان التعويضات - أمكن في هذا الوقت القصير، أربعة أشهر، تقديم معاهدة مقبولة إلى الألمان في 7 أيار (مايو) 1919. وهي تتضمن التسويات التي أمكن التوصل إليها بين ويلسن ولويد جورج وكليمنصو. وحصل الطليان على حصة قليلة، وبدا غضبهم عميقاً وبدوا غير راضين عن أرباحهم الأرضية ومن جراء رفض مطالبتهم بالفيوم بشكل خاص. ولم تكن هناك جدولة مقررة للمفاوضات في باريس. والقرارات الحاسمة كان يتخذها ويلسن [لأنه بدونه لما انتصر الفرنسيون والإنكليز وثبتت لكل منهما إمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس] (المترجم) ولويد جورج وكليمنصو والتفاصيل تترك للاختصاصيين الذين كانوا يرافقون رجال الدولة بأعداد كبيرة.

كان كليمنصو واعياً لضعف فرنسا العميق، وهي الأقل عدد السكان والأضعف إنتاجاً صناعياً من ألمانيا. وهذا ما كان يعيق استعادتها العافية. فكيف يمكن تأمين الاطمئنان لفرنسا؟ إن تحطيم وتقسيم ألمانيا لم يكن مأخوذاً في الاعتبار بشكل جدي، ولهذا فإن فصل أراضي الرين (رينلاند) يمكن أن يخدم مصالح فرنسا. وألمانيا رغم حرمانها من الألزاس واللورين ومن أراضي في الشرق، بقيت سليمة لم تمس، وظلت أقوى دولة أوروبية كامنة في القارة.

من التعهدات القليلة التي التزم بها الحلفاء وتضمنتها النقاط الأربع عشرة، التعهد بإعادة تكوين بولونيا كدولة مستقلة وبالتالي إبطال تقسيم بولونيا - الحاصل في القرن التاسع عشر - فيما بين روسيا والنمسا وبروسيا. وتنفيذ هذا التعهد خلق صعوبات كثيرة في إعادة رسم حدود ألمانيا الشرقية. إن المدينة الألمانية دانزيغ قد فصلت عن ألمانيا وحولت إلى مدينة حرة مستقلة ارتضت لها عصبة الأمم بعض المسئوليات وكان لبولونيا عليها حقوق خاصة.

إن ربط الأراضي البولونية بالبحر [بواسطة ممر ضيق كالاسفين] خلق «الممر البولوني» الذي فصل بالتالي ألمانيا عن شرقي بروسيا. في أقسام من سيليزيا جرى استفتاء عام عليها في آذار سنة 1921، وقرار العصبة في سنة 1922 قرر الحدود بوضوح مع بولونيا. ولكن معاهدة السلام وضعت عدة ملايين من المتكلمين بالألمانية تحت حكمٍ أجنبيٍ. في الغرب، وعدا عن الألزاس واللورين وقطعتي أرض أصبحتا لبلجيكا، لم تخسر ألمانيا من أرضها شيئاً؛ إن أراضي السار وما فيها من فحم حجري ثمين وضعت تحت رعاية العصبة، وأعطيت فرنسا حقوقاً في المناجم مع شرط بأنه بعد خمس عشرة سنة يجرى استفتاء عام يمكن السكان من اختيار مستقبلهم.

وأعطيت فرنسا ضمانة مهمة لأمنها هو القرار بأن الألمان ممنوعون من تحصين ومن وضع جيوش في أراضي الرين. وكل أراضي ألمانيا غربي نهر الرين والجسور الرئيسية فوق الرين ستصبح تحت رقابة الحلفاء لمدة خمس عشرة سنة . وتركها يمكن أن يتم على ثلاث مراحل، كل خمس سنوات، إن التزمت ألمانيا بشروط معاهدة فرساي. ولكن كليمنصو لم يغفل النظر في

أن فرنسا تبقى، حتى بعد هذه الخسارة الألمانية، متخلفة عن جارتها في السكان وفي القدرة الصناعية وبالتالي عسكرياً أيضاً على المدى البعيد. وتحقق كليمنصو أن فرنسا تحتاج إلى التحالف مع بريطانيا ومع الولايات المتحدة حتى بعد سنة 1918. لقد ضعفت فرنسا بشكل خطير من جراء الحرب. مع روسيا البلشفية، لم يعد بالإمكان بعد الآن المساهمة في توازن أوروبي كما كانت تفعل روسيا القيصرية قبل سنة 1914، إن السيطرة الألمانية على قارة أوروبا قد ازدادت كموناً. كان كليمنصو يفهم ذلك، وبعض الوقائع الأساسية أبرزت للعيان ما كان خفياً كامناً.

إنتاج الفحم الحجري واللينيت والفولاذ ١٩٢٠ – ١٩٣٩ (ملايين الأطنان)								
	فحم حجري ولينيت				فولاذ			
البلد	١٩٢٠	١٩٢٩	١٩٣٢	١٩٣٩	١٩٢٠	١٩٢٩	١٩٣٣	١٩٣٩
بريطانيا	٢٣٣	٢٦٢	٢١٠,٤	٣٣٥	٢,٩	٩,٨	٧,١	١٣,٤
فرنسا	٢٥,٣	٥٥	٤٨	٥٠	٢,٧	٩,٧	٦,٥	٨
ألمانيا	٢٢٠	٣٣٧	٢٣٧	٤٠٠	٧,٨	١٦,٢	١٧,٦	٢٣,٧

ولكن كليمنصو حاول عبثاً مع ويلسن ولويد جورج في باريس ليؤمن مزيداً من الضمانات الدائمة أكثر من احتلال أراضي الرين التي بقيت أراض ألمانية ذات سيادة. ورضى أخيراً أن ألمانيا لا يمكن أن تُصغّر أكثر في الغرب، وأن فرنسا لا تستطيع بلوغ حدود الرين. فقد خشي، إن هو رفض، أن توقف بريطانيا والولايات المتحدة الدعم عن فرنسا بعد الحرب. وبدلاً من الضمانات الأرضية أعطيت فرنسا بديلاً: الوعد بعد الحرب بالتحالف مع بريطانيا والولايات المتحدة. هذه المعاهدة، المعقود في حزيران (يونيو) 1919 كانت مشروطة بموافقة مجلس الشيوخ الأميركي للولايات المتحدة عليها. ورفض المجلس، وهكذا تلقى كليمنصو شيكاً مرفوضاً، وإن كان ويلسن - في وقتها - واثقاً بأن مجلس الشيوخ سوف يوافق.

وأصبح من وجهة النظر الفرنسية، أنه من الحيوي جداً أن تتضمن بنود المعاهدة تقليص الجيش الألماني والتسليح، وأن تعطى فرنسا الوسائل لمراقبة التقيد بهذه الشروط للتأكد من تنفيذها.

ولكن إلى كم من الوقت يمكن أن يستمر هذا؟ لقد قلص الجيش الألماني إلى العديد.... مائة ألف رجل، حجم يتلاءم فقط مع أصغر دول أوروبا. ومثل هذه القوة ليست حتى بالقادرة على تأمين النظام في الداخل. يضاف إلى ذلك بعض السفن الحربية العتيقة، بعد أن حبس الأسطول الكبير بموجب شروط الهدنة في المياه البريطانية، وتم الحظر على بناء قوة جوية. وشكلت لجنة

من الحلفاء لتراقب على إنتاج الأسلحة الخفيفة التي سمح للألمان بصنعها، وتمام الصورة هو ألمانيا مقصورة على عجز عسكري. وفي النهاية خسرت ألمانيا كل مستعمراتها.

وفي ألمانيا كانت هناك نقمة شديدة. ولكن في السابق، في سنة 1919 اقتصرت النقمة على العسكريين وعلى الأكثر تفكيراً من السياسيين وتبين فيما بعد أن مصادر قوة ألمانية سوف تقوى وأن صناعتها سوف تنتعش. ولما كانت ذكريات الحرب تتراجع وتستعاد من وقت لآخر فإن المناسبات سوف تتوفر من أجل التغيير أو من أجل حصر الممنوعات المفروضة على ألمانيا بموجب معاهدة فرساي المفروضة. إن الجمهور الألماني ركز نقمته بشكل خاص على مادة «جريمة حرب» في المعاهدة. فقد أسيء فهم هذه المادة واعتبرت خارجة على السياق. فهي تنص على أن ألمانيا فرضت الحرب على الحلفاء بفضل اعتدائها واعتداء حلفائها. واليوم إذا نظرنا إلى أزمة تموز سنة 1914 لا يخالج أدنى شك بأن ألمانيا النمسا - هنغاريا هما المعتديتان، وإن كانت دوافعهما والتبريرات تحتمل المناقشة حتى الآن. إن الشيء الذي لم يكن الألمان يتوقعون معرفته هو هذه المادة (231) والمادة التي تليها. حيث تعرضان تفاصيل التسوية بين الحلفاء في مسألة التعويضات.

إن فرنسا وبريطانيا رغبتا في أن يتحمل الألمان كل «نفقات الحرب». إن شمال شرق فرنسا، وهو المنطقة الفرنسية الصناعية الأولى قد اجتيحت ودمرت في حين أن ألمانيا لم تُمس. لقد تكبدت بريطانيا وفرنسا ديون حرب ثقيلة أصرّت الولايات المتحدة على وجوب دفعها إليها. وفرنسا وبريطانيا يجب أن ترضيا بالمادة المشكوك بها وهي المادة (231) في حين أن على ألمانيا وحلفائها أن تقبل بمسئولية التسبب في كل هذه الخسارة والضرر بسبب اعتدائها. ولكن في المادة (232) لم يكن على الألمان أن يدفعوا في الوقت الحاضر كل التعويضات عن الخسائر والأضرار، التي هي «كامل كلفة الحرب». إن على الألمان أن يدفعوا فقط الخسائر التي تسببوا بها للمدنيين وأملاكهم. وهذا يمثل نصراً لويلسن. فالرأي العام عند الحلفاء يتأسى ببند جريمة حرب.

وكان الاهتمام كبيراً بالرأي العام الألماني. ولم يتم الاتفاق على كامل المبلغ المتوجب. فقد ترك هذا الأمر للجنة تعويضات تحدد المبلغ في أيار سنة 1921. وتقدم الألمان بمسودة معاهدة في 7 أيار (مايو) سنة 1919 رفضها الحلفاء بشدة. وكان احتجاجهم الضخم واقتراحاتهم المضادة المسلمة في 29 أيار، تعتبر أن المبلغ قليل والتنازلات المعروضة ضئيلة وبعدها عرضوا مسودة نهائية لا تقبل الجدل بشكل إنذار فعلي في 16 حزيران (يونيو). ولم يكن الألمان قادرين عل العودة إلى الحرب. فقبلوا شكلاً ووقعوا على المعاهدة في 28 حزيران 1919. وبدأوا كما تعودوا: التهرب من بنودها. وقبل ذلك بأسبوع، أغرق البحارة الألمان الأسطول الألماني المحبوس في سكابافلو بخرق سفنهم في القاع.

هل تصرف الحلفاء بحكمة في معاملتهم ألمانيا؟ إن تفكير الحلفاء المالي، المقود من قبل الولايات المتحدة، افتقر إلى الواقعية، فالتعويضات وديون الحرب ونمو التجارة الخارجية والاستخدام كانت كلها مشاكل دولية وليست مشاكل ألمانية.

إن جون منياركينس الاقتصادي المميز، الذي أرسل إلى باريس كأحد المستشارين البريطانيين الماليين كتب في مؤلفه الشهير حول معاهدة السلام وعنوانه «النتائج الاقتصادية للسلم» يقول بإدانة الشروط المالية في المعاهدة. إن مجموع المبلغ من التعويضات التي توَّجب دفعها من قبل الألمان حددت في أيار (مايو) بمبلغ 132,000,000 مارك ذهب. هذا المبلغ لا يبدو اليوم مسرفاً. ولكن ألمانيا المزدهرة والمستقرة في سوق دولية حرة نسبياً تستطيع المساهمة في ازدهار أوروبا العام. وقد فهم لويد جورج بأن قصاص ألمانيا مالياً سوف يخلق منافساً قوياً في أسواق التصدير. ذلك أن ألمانيا سوف تفتش عن وسائل للدفع. وإذا كان من أمل في الاطمئنان إلى ألمانيا في المدى البعيد فهناك طريق واحدة هي تقليص القوة الألمانية بتقسيم البلد. ولكن هذا الأمر يخالف وجهات النظر السائدة حول القومية. والسبيل الآخر هو التأكد أن التطور السياسي في ألمانيا سوف يؤدي إلى تغيير أساسي في الأوضاع مثل: وجود ديمقراطية حقيقية أصلية يرافقها إقلاع عن التطلعات القومية. ولكن الذي حصل فعلاً هو العكس فالسلم أضعف الحركة الديمقراطية وقوّى ونشط المشاعر القومية.

إلى جانب ألمانيا والنمسا - هنغاريا كانت الدولة الكبرى المهزومة الأخرى هي روسيا. ووقف الغرب حائراً أمام المشكلة الروسية. فروسيا لينين كانت علناً عدائية تجاه المنتصرين والمغلوبين على السواء في سنة 1918. فهم جميعاً في نظر لينين برجوازيون إمبرياليون عرضة للثورة وأعداء الثورة.

كان هناك أصوات في الغرب تدعو إلى بذل جهد فوق القدرة للقضاء على سموم تأثير روسيا الحمراء منذ البداية. ولكن كان هناك أيضاً عطف على مأزقها وورطتها. وجرت محاولات خجولة من قبل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة من أجل توفير دعم للقوى المعادية للبلشفيك في روسيا. وهكذا أصبح الغرب متورطاً، وإن بشكل ضعيف في فوضى الحرب الأهلية الروسية.

إن استيلاء الشيوعيين على السلطة في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 1917 اقتصر على السيطرة على بتروغراد ثم موسكو. وهذا الاستيلاء لم ينل موافقة باقي روسيا. وسمح لينين بالانتخابات لاختيار مجلس برلمان دستوري، أشرف عليه كيرنسكي في حكومته المؤقتة. هذه الجمعية التأسيسية التي اجتمعت في كانون الثاني (يناير) 1918 كانت الأكثر تمثيلاً في المجالس المنتخبة؛ وجماهير الفلاحين توجهت بأصواتها نحو الثوريين الاشتراكيين الذين شكلوا الأكثرية في الممثلين المنتخبين. وربعهم فقط كان بولشفياً. ولم يكن لينين ينوى السماح لهذه الجمعية أن

تقضي على الثورة البلشفية. وتم تشتيت هذه الجمعية بالقوة بناءً على أوامره وكان ذلك نهاية أية عملية ديمقراطية أصيلة في روسيا. وبخلال 1918 قرر لينين أن على البلشفيك أن يستولوا على الحكم في روسيا بأكملها وتصرف بدون شفقة مع المعارضة وضد أي عصيان في وجه حكم البلشفيك. ولم يكن لينين يرتدع بأي حرج أخلاقي. ورأى أن الهدف الأكبر هو انتصار الثورة الشيوعية حتى ولو كانت غالبية الشعب أكثر تأخراً من أن تفهمها. وكل اعتبار آخر يجب أن يؤجل من أجل تأمين تكامل السلطة البلشفية التي يجب أن تعمل كمشعل ينير الثورة في أكثر البلدان تنوراً وتقدماً في الغرب. وتوجهت أنظار لينين نحو العالم، فبدون ثورة عالمية - كان يعتقد - لن تعيش الثورة الروسية الخالصة. واجه لينين قوة خصومه بالإرهاب والعنف. إن البوليس الرهيب الذي أقامه لينين في ديسمبر 1917 سمي الشيكا. وأعطى هذا التنظيم الحق بقتل الخصوم وحتى قتل المشتبه بأنهم معارضون بدون محاكمة بل بالتنفيذ الحالي. وقامت سلطة الدولة الآن على ممارسة القوة العنيفة المتجاوزة للقانون. لا أسئلة تطرح. واعتبر قتل الأبرياء كضرورة لا بد منها من أجل مصلحة تثبيت السلطة الشيوعية في روسيا: «إنه الهدف الأكبر». وكان على خلفاء لينين أن يتقبلوا مثل هذه الممارسة للرعب، الذي بلغ ذروته أيام ستالين في سنة 1930، لا كضرورة مؤقتة في ساعة الحرج بل كجزء دائم من سيطرة السوفييت على الجماهير.

اشتمل إرهاب السوفييت على قتل القيصر وعائلته في تموز 1918. وكانت افتراسية السوفييت مسؤولة جزئياً عن عناد وتصميم مراكز المعارضة ضد البلشفيك. فقد سبق أنه قبل سلم برست ليتوفسك أظهرت بعض الشعوب غير الروسية الواقعة على أطراف الإمبراطورية الروسية القديمة رغبة في الاستقلال. وبمساعدة الألمان سنة 1918 تشكلت دول في البلطيق (ليتوانيا، لاتفيا، استونيا). وأصبحت فنلندا دولة مستقلة بالكامل وانهزمت قوات البشفيك المحلية فيها. وأصبحت أوكرانيا دولة مستقلة. وفي آسيا الوسطى قامت الشعوب التي تعيش في هذه المناطق تطالب بالاستقلال. وحدها بولونيا وُعدت بالاستقلال وسعت إلى تحقيق مطالبها وأكثر من ذلك سعت إلى خلق أمة بولونية واسعة باقتطاع أراضي من روسيا ذاتها. ومعارضة «لبتراوغراد الحمراء» وضد موسكو وغيرها من المناطق الوسطى التي استولى عليها البلشفيك، كان هناك قوات روسية أخرى يقودها جنرالات قيصريون، تشكلت في أجزاء عدة من روسيا، وكانت أحياناً تتعاون مع القوات المحلية القومية، ولكن أحياناً ضدها. هذه المجموعات العسكرية المتفرقة وهذه الجيوش عرفت في مجموعها باسم الروس البيض وزعموا أنهم متماسكون أكثر مما كانوا عليه فعلاً. في العديد من المناطق كان هناك زوال كامل للقانون والنظام وقامت جيوش من قطاع الطرق مستقلون تنهب وتعبث في الأرياف. من بين هذه

الجيوش المستقلة والخارجة على القانون كان أغربها الفرقة التشيكية (مؤلفة من أبناء بوهيميا ومورافيا وسيليزيا) وعديدها حوالي خمسين ألف ضابط وجندي تشكلت في روسيا من سجناء الحرب، وقامت تحارب من أجل قضية الحلفاء. وبعد الصلح الروسي مع ألمانيا حاولت الفرقة التشيكية ترك روسيا عن طريق سكة حديد عبر سيبيريا ومرفأ فلادي فوستوك في سيبيريا. وخوفاً من نوايا البلشفيك أخذوا يحاربون علناً البلشفيك الذي أرسلوا لنزع سلاحهم. وفي سيبيريا شكلوا نواة تجمعت حولها قوات روسيا البيضاء. وكان على رأس هذه القوات رجل أعلن نفسه قائداً أعلى لروسيا وقاد هذه الجيوش والمنضبطة جزئياً والتي لم تنتظم في أغلب الأحيان، هو الأميرال كول شك. وتدخل الحلفاء أول الأمر في روسيا بأمل إعادة فتح جبهة حرب في الشرق من أجل تخفيف الضغط على الجبهة الغربية. وبعد انتهاء الحرب مع ألمانيا أصبحت بريطانيا وفرنسا غير واثقتين هل ينتصر البلشفيك أم الروس البيض ومن منهما سيتولى السلطة نهائياً.

كانت ميول لويد جورج في باريس مقتنعة في أنه غير راغب في جعل البلشفيك أعداء. فاقترح قيام الحلفاء بالوساطة بين الروس المتحاربين حرباً لا هوادة فيها. كان تدخل البريطانيين ضئيلاً ومحدوداً. وكانت فرنسا أكثر تصميماً فحاولت بدون جدوى التعاون مع قوى «البيض» في أوكرانيا عبر قاعدة لها في أوديسة. وانزل اليابانيون قوة كبيرة في سيبيريا تنفيذاً لطموحات استعمارية من جانبهم. وانزل الأميركيون قوة أصغر في فلاديفوستوك بقصد ظاهر هو إنقاذ الفرقة التشيكية، ولكنهم في الواقع قصدوا مراقبة اليابان. وكان تدخل الحلفاء ضئيلاً جداً فلم يؤثر بشكل واضح في نتيجة الحرب الأهلية في روسيا. وترك لينين الأمر لتروتسكي ككوميسار للحرب من أجل إنشاء جيش أحمر لإتمام الاستيلاء على الإمبراطورية الروسية السابقة، ومن أجل إلحاق الهزيمة بكل القوى المعارضة. وكان تفكك هذه القوى المعارضة جعلها سهلة أمام تروتسكي الذي هزم أولاً الخصم الأول ثم التالي. وبهذا فإن إنجازه إعادة تشكيل جيش باسم الثورة كان إنجازاً عظيماً. وأعيد الانضباط إلى الجيش، كما أعيدت عقوبة الإعدام. ولم يكن تروتسكي أكثر شفقة من لينين في اتخاذ التدابير الصارمة من أجل إعادة الانضباط واكتماله. وأعيد تجنيد الضباط القياصرة السابقين من أجل توفير الاختصاص اللازم والضروري وألحقت بالوحدات العسكرية شخصيات تسمى الكوميسيار السياسي للتأكد من أن الجيوش سوف تستمر في النضال من أجل القضية الحقة.

وأنهى لينين حقبة الحرب الأهلية جزئياً في سنة 1920، بالتسوية ثم عن طريق القوة في الجزء الباقي. فاعترف باستقلال دول البلطيق مثل فنلندا واستونيا ولاتفيا وليتوانيا. وكانت بولونيا بالنسبة إلى روسيا الشيوعية المنطقة الحساسة جداً. فبولونيا هي الطريق الرئيسية إلى ألمانيا، وبالتالي حسب اعتقاد لينين، إنها الجسر إلى الثورات العالمية. ولكن الشعب البولوني بدا قوياً

جداً في مواجهة الجيش الأحمر، وإن لم يكن قوياً بما فيه الكفاية ليهزم الجيش الأحمر هزيمة حاسمة. واستمرت الحرب بين بولونيا وروسيا من ربيع 1920 إلى شهر تشرين الأول (أكتوبر) التالي. وأعطى الحلفاء بولونيا مساعدة محدودة فكان على البولونيين أن يكسبوا أو يخسروا اتكالاً على أنفسهم. في بادئ الأمر انتصروا بشكل مشهود حتى وصلوا إلى كياف في أوكرانيا. ولكن الجيش الأحمر أرجعهم إلى الوراء حتى أن لينين ظن أنه سيستولي على بولونيا بأكملها ويقيم فيها دولة شيوعية خاضعة له. ولكن عند أبواب وارسو انهزم الجيش الأحمر بدوره وفي سنة 1921 وافق لينين على استقلال بولونيا. وخضعت الإمبراطورية الروسية تباعاً للسيطرة الشيوعية، وأدمجت الدول المستقلة مؤقتاً وهي أوكرانيا وجورجيا وترانسكوكازيا بالقوة وأدخلت في الاتحاد السوفييتي.

وفشلت روسيا الشيوعية في نشر الثورة. والشرارات التي أدت إلى قيام حكم شيوعي قصير الأمد في هنغاريا وبافاريا تم القضاء عليها بسرعة. وفشلت روسيا أيضاً في الاندفاع عبر بولونيا نحو الغرب. وفشل الغرب بدوره في القضاء على البلشفيك أو كسب صداقتهم. وظل الاتحاد السوفييتي لمدة عقدين من الزمن أي من سنة 1921 إلى 1941 معزولاً عن الغرب بشكل أساسي. فقد قامت إمبراطورية حجزت ذاتها واتبعت طريقها الخاص إلى التحديث وعاشت في روحٍ من التعايش العدائي مع الغرب.

وحتى نهاية السنة الأخيرة من الحرب ظل الحلفاء غير راغبين في القضاء على إمبراطورية آل هبسبورغ التي اعتبرت كثقل توازني استقراري في جنوب شرقي أوروبا. ووعدت نقاط نلسن الأربع عشرة بالمساعدة على الحكم الذاتي لشعوب الإمبراطورية ولم تعدهم بالاستقلال. إصلاح لا تدمير، كان هذا هو هدف الغرب. داخل الملكية بالذات، نمت روح الاستقلال الوطني بين السلافيين نمواً عظيماً، تذكيها الثورة الروسية والنداء الروسي من أجل الاستقلال والوطني لكل الشعوب. والآن أصبح التشيك والسلوفاك يرغبون في تشكيل وحدة وطنية داخل دولة فدرالية في ظل آل هبسبورغ تتمتع فيها كل قومية بحقوق متساوية. وكان السلوفين الكروات والصرب داخل المملكة يريدون تشكيل أمة يوغوسلافية مستقلة. وكان الروثينيون يطالبون بالاستقلال عن التبعية البولونية. وكانت عائلة آل هبسبورغ والطبقات الحاكمة لا تستطيع التجاوب بما يناسب كل هذه التطلعات حتى في النصف النمساوي من المملكة. فلم يكن من المعقول أن يقبل المجيار بسياسة ليبرالية كافية تجعلهم يكسبون على السلافيين، وإلا لكانوا فعلوا مثل ذلك من قبل في سنة 1917. إن المملكة كانت مقيدة بالثنائية. خارج المملكة، تلقى المهاجرون عوناً من الحلفاء من أجل إقامة دولٍ مستقلة. وعندما ضعفت المملكة تحت وطأة الحرب، نمت أهمية نشاطات هؤلاء المهاجرين أكثر.

في سنة 1918، تحول ويلسن تدريجياً إلى وجهة النظر القائلة بأن التشيكوسلوفاك واليوغوسلاف يشكلون قوميات مضطهدة وأن جهودهم من أجل الحربة تستحق العطف والمساندة. وقبل الهدنة حصل التشيكوسلوفاك على اعتراف الحلفاء بهم «كأمة حليفة»، ووعدت بولونيا بالاستقلال. أما قضية اليوغوسلاف وإن لم تحظ بذات الاعتراف، إلا أنها عند كل المستويات أصبحت معروفة تماماً، وعندما استنجدت النمسا - هنغاريا بويلسن من أجل الهدنة على أساس النقاط الأربع عشرة في أكتوبر (تشرين الثاني) 1918، رد ويلسن بأن الوضع قد تغير، وأن الاستقلال الذاتي للقوميات الأخرى، لم يعد كافياً، وكان صحيحاً ودقيقاً. فبعد الهزيمة عجل الهنغار والسلاف بفصل أنفسهم عن الجرمان. وأعلنت بولونيا ويوغوسلافيا استقلالهما كما فعل الهنغاريون. الجرمان والنمساويون وحدهم بقي أمامهم خيار واحد متروك، فصل النمسا عن هنغاريا وإعلان جرمان النمسا جمهورية. كانت الثورة في فيينا غير دموية عندما انسحب شارل الأول.

وتحطمت إمبراطورية آل هبسبورغ أشلاء قبل الهدنة في 3 نوفمبر (تشرين الثاني) 1918، ولم يعد أمام الحلفاء من سبيل إلى لمّ الأشلاء معاً من جديد. ولم يكن في أي جزء آخر من العالم شيء أكثر صعوبة من ملائمة مُثُل نلسن حول تقرير المصير الوطني بالذات مع الحدود القومية كما أن شعوب البلقان المختلفة لم تعش في أراضٍ محددة الحدود بشكل دقيق. فقد كان دائماً هناك شعب فيه أكثرية وأقلية. إن هزيمة النمساويين الهنغار المسيطرين حددت الآن أنهم هم وليس السلاف والرومان والطليان، سوف يشكلون أقليات جديدة داخل «الدول الخليفة» لإمبراطورية آل هبسبورغ.

لقد عدّل الحلفاء في باريس أوروبا الوسطى التي سبق أن تشكلت بفضل زعماء وطنيين أقوياء تبعاً للحدود، حاولوا تأمين معاملة حسنة للأقليات. وتشددوا في شروط العقوبات على المهزومين من الهنغاريين والجرمان النمساويين؛ في جوهرها، على كل حال، تحولت السلطة إلى الأمم الجديدة الآن. وحوّلت النمسا إلى دولة صغيرة من 6.5 ملايين إنسان. ومنعت معاهدات السلام اتحادهم مع ألمانيا. وخرق مبدأ تقرير المصير القومي بشأن هؤلاء المهزومين بالذات. ووعد الطليان بحدود طبيعية من ممر برينر Brener Pass . حتى ولو أدّى ذلك إلى دمج حوالي ربع مليون تيرولي متكلم بالألمانية في إيطاليا. ومنحت دولة تشيكوسلوفاكيا «حدودها الطبيعية» التي تتضمن بوهيميا وثلاثة ملايين ونصف مليون نمساوي يتكلمون الألمانية. وكذلك الروثينيون وزعوا بين التشيك والبولونيين وفصلوا عن أوكرانيا. وقلصت هنغاريا إلى حدودها يوم كان الماجيار هم المسيطرون. وأصبحت هنغاريا الآن دولة صغيرة فيها حوالي 8 ملايين وثلاثة أرباع المليون مجري أدمجوا في دولة تشيكوسلوفاكيا. وبقي الهنغاريون معادين بقوة للسلم المفروض، وكانت

تطلعاتهم إلى تعديل معاهدات السلام تثير مخاوف جيرانهم الرومانيين والتشيكوسلوفاك اليوغوسلاف.

إن إقرار السلام في الشرق الأدنى حمل «صانعي السلام» كلهم على المراوغة. بعد هزيمة الإمبراطورية العثمانية وقبول الأتراك الهدنة في 30 أكتوبر (تشرين الأول) سنة 1918 كان لدى الشعب العربي آمال في إكمال استقلالهم. وكان الأميركيون والبريطانيون والفرنسيون قد تعهدوا بتصريحات علنية بإقامة حكومات تعبر عن إرادة شعوب الإمبراطورية التركية السابقة. ولكن بريطانيا وفرنسا كانتا أيضاً وبخلال الحرب، وسراً قد توافقتا على تقاسم النفوذ في الشرق الأوسط. ومن أجل تعقيد الوضع أكثر وعدت الحكومة البريطانية الصهاينة «بإقامة وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي» فيما عُرف فيما بعد بوعد بلفور (2 نوفمبر (تشرين الثاني) 1917). كيف يمكن لكل هذه الطموحات المتناقضة، الآن، أن تتوافق؟

وظلت الحروب والثورات تمزق تركيا والشرق الأوسط لمدة خمس سنوات تالية. وحرم العرب من دول مستقلة فعلاً إلا فيما أصبح فيما بعد العربية السعودية أما بقية الأراضي فقد وضعت تحت الرعاية الفرنسية والإنكليزية، كانتداب رغماً عن رغبات السكان. وأصبح العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني وسوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي. وقامت دول سوريا ولبنان وشرقي الأردن والعراق، ولكنها بقيت تحت السيطرة البريطانية والفرنسية بثبات.

وبدا السلام مع تركيا أكثر صعوبة على الاكتمال. فقد قبلت حكومة السلطان شروط معاهدة سيفر في آب 1920، ولكن الجنرال مصطفى كمال، مؤسس تركيا الحديثة قام بانتفاضة ضد شروط السلام. وحاول اليونانيون، في هذه الأثناء، تحقيق طموحاتهم الخاصة وأنزلوا جيوشاً في آسيا الصغرى التركية. وزادت خلافات الحلفاء في الغموض وجعلت تنفيذ معاهدة سيفر أمراً مستحيلاً. وعن طريق الدبلوماسية الذكية - وتقسيم التحالف الإنكليزي الفرنسي، وبعد تأمين المعونات من فرنسا وروسيا - استطاع كمال إذكاء وجمع حركة تركية وطنية لتحرير تركيا من الهجوم الأجنبي. وهزم اليونانيين في أيلول 1922 ثم انقلب نحو الجيوش البريطانية المرابطة في مضائق اسطمبول. وفي تشرين الأول (أكتوبر) 1922، اضطر لويد جورج الذي خذله حليفاه السابقان، إلى قبول مطالب كمال من أجل إعادة النظر في معاهدة السلام. وتم ذلك في مؤتمر لوزان، ووضعت معاهدة جديدة في تموز (يوليو) 1923 حررت تركيا من الاحتلال الأجنبي ومن التدخل. وبعد ذلك بقليل أعلنت تركيا جمهورية وأصبح كمال أول رئيس للجمهورية. من بين كل الدول المهزومة تركيا وحدها تحدت بنجاح شروط السلام التي سعى الحلفاء إلى فرضها.

بدا واضحاً للرئيس ويلسن أن جهود بلوغ السلام تضمنت تسويات غير مرضية وأن الحلفاء والأعداء السابقين ظلوا غير راضين من بعض الشروط. حليف وحيد هو إيطاليا، تركت المؤتمر

بعد القرار الذي لم يعطها مرفأ فيوم، وعاد الطليان فقط لاستكمال الاحتفالات الشكلية. وبدت اليابان مجروحة من جراء خيبتها في الحصول على بند «المساواة العرقية» الذي يوضع في ميثاق عصبة الأمم. ولم ينظر الهنغار والجرمان إلى المعاهدات على أنها عادلة، وقرروا تعديلها. وحصر ويلسن - أمام هذا - آماله في مستقبل عصبة الأمم.

إن الغاية الحقة من عصبة الأمم كانت العثور على سبيل أفضل ليحل الخلافات التي يمكن أن تؤدي إلى حرب بدلاً من هذا الصراع المدمر الذي مرّ به العالم.

في عصبة الأمم كانت الدول الكبرى والدول الصغرى تجهد في التوصل إلى الأمن مع العدالة. وخلال عشر سنوات من تأسيس العصبة، بدت هذه الآمال العالية بعيدة الاحتمال عن التنفيذ. فبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة لم تعد تخاطر بالحرب في عقد الثلاثينات من أجل التمسك بمُثُل العصبة عندما كان المعتدون دولاً أخرى كبيرة مثل اليابان وإيطاليا وألمانيا والاتحاد السوفييتي. إن قوة العصبة ارتبطت بأعضائها لا بالأنظمة وبالإجراءات الموضوعة المقررة؛ وللتأكد من تطبيق هذه الأنظمة والتقيد بها فمن المفترض أن تكون العصبة قد حفظت السلام وصانته. في قلب ميثاق العصبة توجد المادة العاشرة وفيها يتعهد جميع الأعضاء بالمحافظة على الاستقلال القائم لكل الأعضاء الآخرين. وأكثر من ذلك، إذا حصل اعتداء على عضو أو تهديد بمثل هذا الاعتداء، عندها «يتشاور» مجلس العصبة في أفضل الطرق التي بها يستطيع الأعضاء القيام بواجباتهم. وتوجد عقوبات محتملة تتزايد قسوتها نصت عليها مواد أخرى من شأنها، إذا اعتمدت أن تردع المعتدي. وضعف العصبة يكمن في أن كل عضو يستطيع فعلاً أن يقرر أو يرفض الاستجابة لطلب المجلس تطبيق العقوبات. وأكثر من ذلك يستطيع المجلس، المؤلف من الدول الكبرى الأعضاء الدائمين مع بعض الدول الصغرى، أن يتصرف فقط بالإجماع، وهكذا يستطيع أي عضو من أعضائه أن يجمد كل عمل. إن العصبة لم تكن حكومة دولية، وكانت تفتقر إلى القوة المسلحة، وتبقى مرهونة بالتعاون الحر من قبل أعضائها لتتصرف وفقاً لمبادئها وللانضمام إلى غيرها من أجل معاقبة الدول التي لم تلتزم بالميثاق.

وكانت ضربةٌ ثقيلةٌ على العصبة عندما رفضت الولايات المتحدة - في النهاية - الموافقة على جهود ويلسن. فقبل أن تصبح مطلق معاهدة، تكون فيها الولايات المتحدة فريقاً، لا بدّ لها من ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ ليصوتوا لصالحها. وكانت هناك شكوك أصيلة حول شمولية المادة العاشرة وحصريتها حين تنص حرفياً على إلزام الولايات المتحدة بـ«حفظ» استقلال كل دولة. وربما كان الرئيس قد حصل على الأكثرية اللازمة لو أنه تعامل بلباقة مع المعارضة. ولكنه لم يستطع أن يسلم بالتعارض الأكيد بين الأهداف الطوباوية للعصبة والسياسات الواقعية الوطنية. ورفض ويلسن التسوية بأن يقبل تحفظات مجلس الشيوخ حول المعاهدة، وجال في الولايات المتحدة في أيلول

سنة 1919، محتكماً إلى الشعب بشأن زعماء الكونغرس. وعند عودته إلى واشنطن تلقى ضربة شديدة. إن الأمل بتسوية مع مجلس الشيوخ قد ضاعت الآن بالتأكيد. إن المعاهدة، بدون تعديل، رفضت مرتين عندما صوت ضدها مجلس الشيوخ في تشرين الثاني (نوفمبر) 1919 وآذار 1920. ولكن هذا لم يكن يعني أن الولايات المتحدة أصبحت بعد هذا «انعزالية». كانت الولايات المتحدة تتمنى الانضمام إلى العصبة بتحفظات لا تزيد فعلاً عن التحفظات التي تحتفظ بها الدول الكبرى الأخرى لنفسها. ومعاهدة التحالف مع فرنسا التي وُقعت بآنٍ واحدٍ مع بريطانيا في باريس سنة 1919، أصبحت في أغلب الأحيان متوارية وراء إخفاق ويلسن في موضوع العصبة. فويلسن هو الذي فقد كل اهتمام بها، بالنسبة إليه كانت العصبة هي الشأن وإلا لا شيء. إن معاهدة التحالف بين الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، لو إنها صدقت من قبل مجلس الشيوخ، ربما كانت غيّرت جوهرياً في التاريخ. إن خصوم الالتزامات الشاملة الغامضة في العصبة، أمثال السيناتور القوي هنري كابوت لودج، كانوا مع هذه المعاهدة التحالفية أو، كما قيل، الضمانة. ولكن المعاهدة لم تعرض أبداً على مجلس الشيوخ للتصويت عليها.

وعكست الانتخابات الرئاسية لسنة 1920 المزاج الجديد للشعب. فمع الشعار «العودة إلى المعتاد» ربح المرشح الجمهوري وارن هاردنغ بهامش كبير على المرشح الديمقراطي. وأعرض الشعب الأميركي عن زعامة ويلسن وعن رؤية ويلسن لمهمة أميركا في العالم.

لم توضع شروط سلم مستقر سنة 1920. ففرنسا وقد حرمت من معاهدة «الضمان» أصبحت واعية تماماً كم أن أوروبا قد عجزت عن تأمين توازن القوى الذي كان من قبل قد جلب السلم. الكثير الآن سيتعلق بموقف بريطانيا من قضايا القارة. والكثير أيضاً سيتعلق بمجرى تاريخ ألمانيا. وكذلك لم تجر أية تسوية لتضارب المصالح في آسيا. لقد «سوكرت» اليابان لنفسها حقوق ألمانيا السابقة في الصين في مقاطعة شانتونغ ومن ثمّ تملقت الوفد الصيني في باريس حتى يرفض توقيع معاهدة فرساي. وهكذا لم تكتمل أسس السلام الأكيدة في باريس سنة 1919. ربما كان من غير الواقعي توقع حصول ذلك.

الديمقراطية تحت التجربة: ويمار الألمانية

حتى قبل اندلاع الحرب كان أكثر الناس وعياً في المحافظين الألمان أمثال بيتمان هولوج يعرفون أن ألمانيا الإمبراطورية يجب أن تتجه نحو الملكية الدستورية بشكل أوسع وجذري. فقيصر ألمانيا والملاكون الكبار والمصالح الصناعية والعسكرية القوية، كل أولئك كانوا يحتقرون السياسات الدستورية التقدمية. وبعد الحرب حصل أمام ضخامة الهزيمة التي لحقت بألمانيا في نوفمبر سنة 1918 أن انضم الديمقراطيون الاجتماعيون إلى وزراة الأمير ماكس فون بادن. وهي حكومة خطط لها أن تكون في المستقبل تابعة للأكثرية في الرايخستاغ. والانتقال الكبير من التسلطية المعتدلة إلى الديمقراطية البرلمانية قد حصل بدون ثورة. فالثورة قد استُبقت ولم يعد لها من لزوم. وترك قيصر ألمانيا منفياً إلى هولندا مع عائلته غير المحبوبة وكان لا بد من ملء فراغ السلطة الحاصل.

إن انتقال السلطة سلمياً كان شبه ناجح تقريباً. ولم يكن هناك شك بأن هذا هو ما يريده معظم الشعب الألماني الواسع. فلم يكن الناس يريدون الوقوع في حرب أهلية وسفك الدماء في ذروة الهزيمة وكانوا يخافون الثورة، وبصورة خاصة ذاك النوع الذي حصل في الجارة روسيا. وبالتأكيد كان الناس مذهولين بعمق من سرعة الانهيار ومفاجأة الهزيمة، ولذلك كان اهتمامهم قليلاً بالسياسة إجمالاً. وكانوا يريدون القانون والنظام والاحتفاظ بممتلكاتهم. هذه الأكثرية الصامتة أظهرت قدرة عجيبة على تسيير أمور نفسها بصرف النظر عن الرجال المتوحشين وعن فرق البحارة الثائرين وعن العصابات المسلحة المختلفة القناعات السياسية التي أخذت تحوم وتدور باللوريات. كانت الحياة في برلين بخلال الأيام الباكرة للجمهورية تزداد كل يوم سوء انتظام. فحين يبدأ إطلاق الرصاص تختفي الناس في الملاجئ (مداخل البيوت) في حين يكون آخرون في الشوارع المجاورة يتسوقون ويأكلون ويمرحون كالمعتاد. واشتهرت بروسيا بسوء النظام فيها. ليس من أحد في حياة البروسيين قد مارس العنف في الشارع. اليوم اعتاد الألماني العادي على التعايش مع عالمه غير

المنتظم بتجاهله إياه والانصراف إلى سبيل آخر. كـان ذلـك مدهشـاً بمعنـىً مـن المعـاني. ومـن جهـة أخرى، إن هذه اللامبالاة هي فأل سوء لبناء دولـة ديمقراطيـة. بعـد ذلـك بعـدة سـنوات اسـتطاعت غالبية الألمان أيضاً أن تحوّل عينيها عن صراع النازي والشـيوعي في الشـوارع وعـن العنـف والاعتـداء على حقوق زملائهم المواطنين في أيام هتلر.

تتطلب الديمقراطية السياسـية أن تبـدي الأكثريـة اهتمامـاً بحقوقهـا وبحقـوق الآخـرين وأن تبدي استعداداً للدفاع عنها. في ألمانيا في السنوات الأولى من أيـام جمهوريـة ويمـار كـان مـن الممكـن للقلة الملتزمة التي لم تتورع عن استعمال القوة للتهديـد مـن أجـل الاسـتيلاء عـلى الدولـة، أن تهـدد التغيير السلمي. عندما أعلن الأمير ماكس فون بادن، في 9 نوفمبر (تشرين الثاني) 1918 تنازل القـيصر وتسليم منصبه إلى ايبرت الذي أصبح منذ الآن مستشاراً «على أساس الدستور»، رضي الشعب الألمـاني بحصول «ثورة» بل بـأن الثـورة قـد حصـلت لا بعلـم الجميـع بـل بعلـم القلـة. كـان الـديمقراطيون الاجتماعيون قد تخلـوا عـن أي عـزم حقيقـي للسـعي وراء الثـورة. وكـانوا كحـزب العـمال البريطـاني مقتنعين بالتغيير الديمقراطي البرلماني التدريجي. وقد أصبحوا الورثة الحقيقيـين لليبراليـي سـنة 1848 إضافة إلى كونهم فخورين بقوميتهم الألمانية. لقد سـاندوا الحـرب ويكفـي أن شخصـاً بمكانـة الفيلـد مارشال فون هندنبرغ الذي كان يمثل تراث الجيش البروسي، شهد بان ايبرت رجل مستقيم وأنه يحب أرض الأجداد.

ولكن مثل هذه الثورة «المدجنة» لم ترض السياسيين الأكـثر نشـاطاً. وتقليـداً للمثـل الـروسي، قامت «جمعيات الجنود والعمال» قومة واحدة في كل ألمانيا وهزأ بهـم ايـبرت، عارفـاً بـأن الجمعيـة التأسيسية البرلمانية، التي خطط لها، سوف تعطي عاجلاً لحكومة الريخ أساسـاً شرعيـاً متينـاً. ويومهـا هذا كانت الحكومة الديقمراطية الاجتماعية شديدة الضـعف لا تملـك أي قـوة عسـكرية تابعـة لهـا لمقاومة أي فريق يسعى إلى سلبها السيطرة. إن عصيان أتباع سـبارتاكوس في ديسـمبر (كـانون الأول) 1918 وشباط 1919 - المتبوع بإضرابات سياسية وباضطرابات، وكانت من صنع حزب ثوري لـيس لـه إلا القليل من المساندين بين العمال، رغم كل شيء - سـبّب تهديـداً لحكومـة ايـبرت. وبمسـاندة مـن قيادة الحيش ومن عصابات الجند من الفرق الحرة غير النظامية، جوبـه عنـف أقصى اليسـار بعنـف مقابـل وبإرهـاب غـير قـانوني. وقتـل الـزعيمان السـبارتاكيان (الشـيوعيان) روزا لوكسـمبورغ وكـارل ليبنخت. واسـتمر العنـف في أجـزاء أخـرى مـن ألمانيـا، وبصـورة خاصـة في بـرلين وميـونيخ. وقامـت مجموعات الفرق الحرة، وهم المعارضون المتعصبون ضد الديمقراطيـة وضـد البلشـفية معـاً، وطلائـع الذين سوف يدعمون النازيين، وفي كل مكان، وبقسوة شديدة، لتقضي على مناضلي اليسار.

إن الحكومة الديمقراطية الاجتماعيـة والجمهوريـة اسـتمرتا عـلى قيـد الحيـاة. والشيء الـذي

أبقاها في الحكم كان التحالف التكتيكي بين الفيلد مارشال فن هندنبرغ والجنرال ويلهلم غرونر رئيس أركان الجيش من جهة، وبين ايبرت وحكومته. وكانت دوافعهم إلى التعاون مع الحكومة الاشتراكية: الإبقاء على الوحدة الألمانية، وحماية «الوطنيين» من الألمان الديمقراطيين الاجتماعيين من أن يطيح بهم من الحكم البلشفيك «الدوليون». واعتقدوا أيضاً أن تراث الجيش البروسي يمثل «أفضل» ما في ألمانيا، وأن ألمانيا الجديدة المنبعثة قد تتشبع بهذه الصفات شرط أن يحتفظ الرايخ - شوهر بموقع قوة في الدولة.

كان من سوء الحظ أن الديمقراطيين الاجتماعيين كانوا بالضرورة ملطخين بمساوئ أفعال التجاوزات العسكرية. ولم يتم إلغاء الشيوعيين، بل استبعدوا عن استلام الحكم. ولم يكن الشيوعيون ليحصلوا على أصوات يمثل عدد أصوات الديمقراطيين الاجتماعيين، ولكن لما ضعف الديمقراطيون الاجتماعيون سقطت نسبة دعمهم عن المعدل المنخفض الذي كان لهم عند الانطلاق، أي 38% في انتخابات 1919. استفاد الحزب الشيوعي من هذا الانخفاض وتوصل إلى تأمين 13% في تصويت 1930، ثم ارتفع هذا المعدل في الانتخابات الحرة الأخيرة في نوفمبر 1932 إلى 17%. وبعد هذا انحدر دعم الديمقراطيين الاجتماعيين إلى 20%. ولا تُنبئ الأرقام تماماً عن أن سقوط الاشتراكيين قد أعاق تقوية الجمهورية البرلمانية الديمقراطية سنة 1920. إن نمو الحزب الشيوعي على يسار الديمقراطيين الاجتماعيين نافس على أصوات العمال وحكم إرادة السياسيين الديمقراطيين الاجتماعيين وثبطهم عن قيادة حكومات الجمهورية بجرأة، وإن كانوا رغم ذلك يشكلون الحزب الوحيد الأوسع في الرايخستار بخلال عقد 1920، رغم أنهم بعد سنة 1919 لم يحصلوا على الأكثرية المطلقة. وإذا كان عليهم أن يتطلعوا إلى الحكم فيترتب عليهم تشكيل تحالفات مع الأحزاب «البرجوازية» من الوسط ومن معتدلي اليمين وهذا بالطبع ما كانوا يخافونه أن يقودهم مباشرة إلى اتهامهم بأنهم خانوا الطبقة العمالية. ثم إن تجاربهم المبكرة في الجمهورية قوت استنتاجهم بأن الخطر على وجودها الديمقراطي يأتي من أقصى اليسار أي من استلام الشيوعيين الحكم.

نحن نعرف الأمر الآن بصورة أفضل. أن انتشار التصويت النازي المفاجئ والضخم فيما بين 1928 و1932 كان غير منظور على الإطلاق. كان الديمقراطيون الاشتراكيون يخافون من خسارة أصوات يأخذها اليسار السياسي إن هم تعاونوا مع الأحزاب «البرجوازية» في حكومة ائتلافية. واحد فقط من الستة عشر مستشاراً بعد سنة 1920 كان ديمقراطياً اجتماعياً. ومن نوفمبر 1922 إلى يونيو (حزيران) 1928 رفض الديمقراطيون الاجتماعيون المشاركة في أي حكومة على الإطلاق. باستثناء فترة وجيز مدتها ثلاثة أشهر سنة 1923 كانت بمعظمها من حياة الجمهورية البرلمانية التي عملوا كثيراً من أجل خلقها. إن أحزاب الوسط واليمين المعتدل شكلت القاعدة في كل حكومات

الائتلاف، وحاولوا في بعض الأحيان تقوية موقعهم في غياب الديمقراطيين الاجتماعيين عن طريق السعي إلى دعم أقصى اليمين من بين الوطنيين. وحتى في هذا كان كل تحالف من هذه التحالفات يشكل حكومة أقلية من دون الديمقراطيين الاجتماعيين. وكانت هذه الحكومات تعيش أشهراً قليلة فقط. إن معظم الأحزاب السياسية من المحافظين إلى حزب الوسط كانوا إما مُعادين للجمهورية الجديدة وإما ينقصهم الحماس من أجل هذه الجمهورية الجديدة، حتى قبل أن يظهر الاشتراكيون الوطنيون. كان الحزب الوحيد البرلماني الأصيل المناصر تماماً للديمقراطية بين الأحزاب البرجوازية غير الاشتراكية، هو الحزب الديمقراطي الألماني، الذي تراجع بشكل ملحوظ سنة 1920 وما بعدها. وعلى هذا عرف الزعماء الديمقراطيون الاجتماعيون أنهم سيخسرون أكثر من جراء تدمير الجمهورية الديمقراطية، وساهم موقفهم السياسي القصير النظر في عدم استقرار الحكومة بشكل مشهود، الأمر الذي قلل من احترام الحكومة البرلمانية في أعين الشعب الألماني في حين أن هذا الاحترام كان يتقوض بشكل دائم من جراء الأحزاب السياسية المعادية للديمقراطية.

إن المصاعب التي عملت في ظلها ويمار طيلة سنواتها الأولى كانت أكيدة، ولهذا كان من الأفضل النظر، رغم كل شيء إلى نهايتها نهاية بناءة. اجتمعت الجمعية التأسيسية في شباط 1919، في عاصمة الثقافة الألمانية، المدينة الصغيرة، مدينة ويمار. التي عاش فيها شاعران ألمانيان هما الأكبر: غوتيه وشيلر. فقد كانت برلين غير مستقرة سياسياً وخطرة بالنسبة إلى المداولات البرلمانية الطويلة. كانت الأغلبية في الجمعية الوطنية تنتمي إلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي وإلى حزب الوسط، وإلى خلفاء الحزب الليبرالي القديم.

وتم وضع الدستور في أغسطس (آب) 1919. وتم وضعه بروح 1848 وتضمن حقوق الفرد المقدسة بالحريات الأساسية: حرية الكلام، المساواة أمام القانون، حرية الدين. وكذلك الحريات السياسية، وحق الكلام وحق الاجتماع، ولكن الحق الآخر يمكن إيقافه لأن الرئيس أعطى سلطات طارئة للمحافظة على النظام العام إن هو أُخلّ به أو تهدد. وكان المشترعون يعيشون وقتئذٍ تحت ظل الخطر من ضربات شيوعية، ومقدرة الرئيس على التصرف بسرعة وبشكل حاسم بدت أساسية. وفيما بعد فقط، تبين أن السلطات العظيمة الممنوحة للرئيس سوف تمهد الطريق أمام تدمير الجمهورية الديمقراطية. وكان الرئيس ينتخب كل سبع سنوات بالاقتراع الشعبي المباشر، مثل رئيس الولايات المتحدة. ولم يكن هناك فصل للسلطات، كما في الدستور الأميركي، رغم أن سلطاته - وتتضمن حق تعيين المستشار - تعني أن دستور ويمار يختلف أيضاً عن الشكل البريطاني للحكومة البرلمانية.

وكان على المستشار أن يحصل على دعم الأكثرية له في الرايخستار. فإن فشل، يستطيع

الرئيس حلّ الرايخستار والدعوة إلى انتخابات جديدة. وكان إدخال التمثيل النسبي أحد الأوجه البارزة في الدستور. فقد أدى إلى تعدد الأحزاب وإلى حكومات ائتلافية محتومة. إن الدول القديمة السابقة على سنة 1918 - بروسيا وبافاريا والدول الأصغر - احتفظت بحكوماتها إنما بصلاحيات أقل. وشدد الدستور على سيادة الشعب، وحق كل بالغ راشد من الرجال والنساء في التصويت. ولم يكن هناك شك بأن القصد في الدستور استبدال الدولة التسلطية القديمة بديمقراطية مبنية «بشكل علمي».

وعيوب الدستور قد لمست هنا وجرى التركيز عليها بصورة دائمة. ولكن هذه العيوب لم تكن السبب الحقيقي في فشل الديمقراطية السياسية في ألمانيا. إن أسباب الفشل، لن يعثر عليها في انعدام المستندات الرسمية، بل في قصور السياسيين في حقبة ويمار، وفي ردات الفعل لدى الشعب الألماني تجاه المشاكل التي واجهته. إنه لحق تماماً أن الجيش بقي معادياً للديمقراطية بشكل عميق في موقفه رغم قَسَم الولاء للجمهورية. ولهذا حصل ارتفاع شأن الإدارة المدنية بمجملها. لا شك أن العديد من القضاة كانوا منحرفين سياسياً عندما كانوا يعالجون بتراخٍ الجرائم السياسية الكثيرة التي يرتكبها اليمين، وبقسوة بالغة جرائم اليسار القليلة. ولكنهم لم يلعبوا دوراً ناشطاً من أجل السعي إلى الإطاحة بالجمهورية. وبخلال سنواتها القليلة عينت ويمار ورفعت إلى أعلى المراكز الإدارية والقضائية ديمقراطيين مخلصين، لم يكونوا ليحصلوا على هذا التعيين في ألمانيا القيصرية. لقد انتهى كل تمييز على أساس السياسة والدين. ولو أعطوا الوقت لاستطاع هؤلاء القادمون الجدد مزيداً من التأثير ولتمتعوا بنفوذ متزايد في الدولة، ولكن الوقت كان قصيراً جداً.

كان الجيش في وضع خاص. كان الديمقراطيون الاجتماعيون يعاملون قيادة الجيش العليا والضباط على أنهم قطاع طرق لا بد منهم في الجمهورية. وكانوا يقاسمون الألمان الوطنيين احتراماً لآلهة الماضي أمثال هندنبرغ. ولم يكن يوجد أي مبرر لهذا الاحترام بعد سلوك قائد الجيش الجنرال هانس فون سيكت في ربيع 1920. فقد تآمر مع جناح اليمين لقلب الجمهورية، تعاونه وحدات من القطع الحرة، قرب برلين، وقد أوشك أن ينجح في آذار 1920. كان هذا بقيادة الجنرال لونويتز. ودخلت الجيوش فعلاً إلى برلين ونصبّت بيروقراطياً بروسياً اسمه ولفغنغ كابّ كمستشار. ولكن لماذا كانت حكومة ايبرت ضعيفة إلى هذا الحد؟ لقد كان تحت تصرفها الجيش النظامي. وذُهل ايبرت من رفض سيكت الدفاع عن الحكومة، معلناً أن «الرايخوهر لا يطلق النار على الرايخوهر». وهرب ايبرت والحكومة معه بنذالة من برلين طلباً للسلامة في ألمانيا الجنوبية. وأعلنت النقابات الإضراب العام. وفي برلين استمر بعض الموظفين المدنيين في العمل، وأطاع آخرون دعوة الحكومة ورفضوا العمل تحت إمرة

المستشار الجديد الذي عيّن نفسه بنفسه (المغتصب). ولكن المصارف رفضت صرف الأموال. رغم أنه لم تحصل معارضة عسكرية ضد استيلاء كابّ على السلطة، إلا أن البلد شُلّت اقتصادياً، وقلة من الناس رغبت في التعاون إيجاباً، في حين ظلّ الجيش «على الحياد». رغم ذلك سرعان ما عرف كابّ أنه لا يستطيع الحكم في مثل هذه الظروف. فبعد وصوله إلى برلين بعدة أيام، «استقال» وانسحب ومعه جيوشه. وعاد ايبرت، وظهر عندئذٍ ضعف الديمقراطيين الاجتماعيين بوضوح، فهم لم يقيلوا رئيس الجيش الخائن، ولا هم جربوا أن يقيلوا من خدمة الجمهورية أولئك الذين عصوا دعوة الحكومة إلى الإضراب. واعتبرت القضية بأكملها على أنها مغامرة تافهة. ولكن المتطرفين من اليمين لم يتخلوا عن حربهم ضد جمهورية «الخونة».

لماذا لم يدعم الجيش الجناح الأيمن من العصاة أمثال كابّ؟ إن ذلك لم يحصل حباً بالجمهورية، أو حباً بالديمقراطيين الاجتماعيين، هذا واضح. بالنسبة إلى الجيش، بدت الجمهورية ضرورية للتعامل مع الحلفاء الذين كانوا يحتلون أراضي الرين. كانت فرنسا ما تزال تتمتع بقوة عسكرية غالبة، وتستطيع احتلال أقسام من ألمانيا ساعة تشاء، كما فعلت سنة 1920 و1921 و1923. كان سيكت وقيادة الجيش العليا يعرفون أن فرنسا لن تقف مكتوفة اليدين إن قلبت الحكومة الألمانية الديمقراطية الشرعية من قبل الجنرالات. إن ذلك يعني إشارة إلى التدخل. وكان إذن من غير الواقعي دعم شخص مثل كابّ يريد عودة القيصر إلى ألمانيا.

إلى جانب محاولات الانقلاب والعنف من اليمين ومن الشمال، كان كل ألماني متأثراً من جراء تجربة التضخم الذي لم يسبق له مثيل. إن الاغتيال الذي حصل في يونيو 1922، على يد شاب وطني متحمس، لوزير الخارجية «اليهودي» ووفر راتينو نسف الثقة الداخلية والخارجية في الاستقرار السياسي في ألمانيا ويمار، الأمر الذي كان له حتماً نتائج كارثية بالنسبة إلى موقع ألمانيا المالي أيضاً. إن الضربة القاضية للاستقرار المالي الألماني وجهها الألمان أنفسهم.

إن الانهيار المالي لم يكن سببه دفع التعويضات من قبل ألمانيا بل قرار الحكومة تنظيم مقاومة سلبية، عندما قامت فرنسا - اتجاه تفكك ألمانيا ويمار المحتمل سياسياً واتجاه التهرب من دفع التعويضات - باحتلال الرور في يناير 1923. إن الوضع الصناعي الذي عقب ذلك الاحتلال للرور، والمساعدات التي تدفعها الحكومة للألمان المعدمين يومئذٍ أمكن مواجهتهما فقط بطبع المزيد من العملة، خصوصاً وأن الحكومة تمنعت عن زيادة الضرائب بشكل كاف لمواجهة الاستحقاقات المتوجبة عليها. وفي خريف 1923 أصبحت العملة الورقية عملياً بدون قيمة. إن «تيكت» الترام أصبحت تكلف ملايين الماركات وشحت السلع بما فيها الأطعمة ولم يكن أحد يقبل العملة الورقية التي كانت تخسر نصف قيمتها في يوم واحد. وبشكل من الأشكال عاش الناس ببراعة. وعانى صاحب المعاش التقاعدي والضعفاء من أعضاء المجتمع معاناة شديدة أكثر

من غيرهم. وارتفعت البطالة. وحدهم الملاكون والذين عرفوا كيف يتدبرون أمر الاستدانة أصبحوا أغنياء. واستطاع الصناعيون أمثال هيجو ستينس أن يستولوا على المصانع وعلى المناجم بواسطة العملة التي لا قيمة لها. وترك التضخم أثراً لا يمّحى.

بالنسبة إلى عامة الناس كان الأثر سيئاً بمقدار ما كانت الشيوعية مخشية من قبلهم وبمقدار ما كانوا يقاومونها. إن الطبقات الوسطى رأت أن ما جمعته من ثروة بقيت لها من سنوات الحرب، قد تبدد. والآثار البعيدة المدى للحرب أخذت تظهر الآن على حقيقتها. وأخذ عدد الذين يقولون بأن الخطأ هو خطأ الجمهورية بالتزايد: فهي المسؤولة عن خسارة الحرب وهي المسؤولة عن ضياع الأموال. وقدم بؤس الناس العام الأرض الخصبة للمتطرفين. في خريف سنة 1923، بدا موقف قائد الجيش والتساؤل حول ولائه أكثر الصور تعبيراً عن الوضع. واعتقد الشيوعيون أن ألمانيا مهيأة للثورة وحاولوا أن يقوموا بها في سكسونيا وتورنجيا. وكانت الحركة الانفصالية قوة كامنة في بافاريا، وبرز اسم جديد، أدولف هتلر، في الوعي الوطني، عندما حاول الاستيلاء على الحكم في ميونيخ وفشل. ولكن في ساعة الأزمة هذه، أزمة الديمقراطية والجمهورية أسند أمر قيادة علاقات ويمار بالخارج، إلى غوستاف ستريسيمان، وهو زعيم سياسي من جناح اليمين الأكثر اعتدالاً، وكان مناصراً سابقاً للملكية، وداعية من دعاة حرب 1914، ومن أنصار الخطط الألمانية للسيطرة على أوروبا القارية.

وقاد ستريسيمان حزب الشعب الصغير. ووافق الديمقراطيون الاجتماعيون على تعيينه مستشاراً في أغسطس 1932، وانضموا إلى أحزاب الوسط وإلى الوسط وإلى الجناح المعتدل من اليمين ليشكلوا تحالفاً حكومياً مؤقتاً كبيراً. في نوفمبر، أصبح وزيراً للخارجية في حكومة جديدة وبقي في هذا المنصب حتى وفاته. وثار جدل تاريخي حول تقييم دور ستريسيمان في جمهورية ويمار. هل كان قومياً لجوجاً، وحتى توسعياً؟ لم يكن هناك شك في أنه كان يتمنى تحرير ألمانيا من موجبات معاهدة فرساي الباقية: التعويضات، الاحتلال الأجنبي والمضايقات العسكرية. وقد التزم بالسياسة السلمية علناً، وإن كان مستعداً في السير لأن يمكر، بأية وسيلة كانت، من أجل بلوغ أهدافه لجعل ألمانيا محترمة وقوية. وكان من أهدافه البعيدة استعادة الأراضي الألمانية التي خسرتها في بولونيا، في الشرق، وكذلك استعادة المستعمرات السابقة: وباختصار كان يعمل من أجل العودة إلى ألمانيا ما قبل سنة 1914، إلى ألمانيا ما قبل جنون زعمائها، وخسارة الحرب التي أطاحت بمهابة ألمانيا السلمية في أوروبا. ولكن من الخطأ اعتبار ستريسيمان مبشراً بهتلر. كان في قلبه محافظاً وقومياً على النسق القديم. لقد تعلم من تجربة الحرب أن ألمانيا لا تستطيع السيطرة على أوروبا. ومحاولة ذلك سوف تؤدي إلى قيام تحالف آخر ضدها. كان واقعياً فارتضى القيود على السلطة الألمانية: إن ألمانيا كما يحلم بها، هي ألمانيا

القوية المحترمة كواحدة من دول أوروبا الكبرى، وليس كدولة وحيدة هي الأقوى. إن ألمانيا عشية الهزيمة تشبه في نظره النمسا بعد هزيمة نابليون. فهو، مثل مترنيخ، يريد استعادة موقع بلده وهيبته. وقد نجح في عمله هذا بخلال السنوات الست التالية حتى وفاته غير المتوقعة في أكتوبر سنة 1929.

كان ستريسيمان شجاعاً حين أقدم على تنفيذ ما هو غير شعبي سياسي فرغم المناداة الوطنية القومية ضد الفرنسي، وقيود معاهدة فرساي، فقد عرف أن ألمانيا تدمر نفسها وانتعاشها الاقتصادي في الداخل وسمعتها في الخارج إن استجابت لأهواء الشعب. كانت سياسته سياسة تعقل لطيف، سياسة «تنفيذ» كما عرفت فيما بعد: إن ألمانيا تقبل الآن بحرية معاهدة فرساي، وتعمل من أجل السلام والصداقة مع فرنسا، وهي ترفض أي مطالبة مستقبلية لاستعادة الألزاس واللورين، وأي قطعة من الأراضي التي خسرتها ألمانيا في الغرب. إن من حق فرنسا أن تشعر بالطمأنينة، وبالتالي أن تظهر تقبلها بالروح الجديدة كلياً روح المصالحة، وأن تظهر ثقتها [بألمانيا] بالتخلي عن الضمانات الباقية لأمنها وهي: احتلال أراضي الرين ولجنة الحلفاء التي تتولى الإشراف على نزع السلاح الألماني. ودعا إلى التخلي عن المقاومة السلبية، وسمح للرئيس الفرنسي، بوانكاره، بالتمتع بالنصر الموهوم، وبخضوع الألمان. ولم يكن الفرنسيون من السذاجة بمكان بحيث يتقبلون كل هذه المظاهر الحبية على حقيقتها الظاهرة. ولكن البريطانيين كانوا مسرورين بهذا الانقلاب الواعد للأحداث. كانوا يريدون نهاية الحرب وسيادة السلام والإرادة الطيبة بسرعة وفي الحال. وكان وزراء الخارجية البريطانيون أكثر حذراً تجاه فرنسا منهم تجاه ألمانيا، ولهذا فإن أحدهم على الأقل وهو الأستن شمبرلين كان يرى بوضوح كافٍ أن تشدد الفرنسيين عسكرياً هو نتيجة لمشاعر عدم الاطمئنان. ولهذا فقد تمسك هو أيضاً بالتخلي عن مناسبة التحالف الإنكليزي الفرنسي. وبدلاً من ذلك فقد أيّد عقد معاهدة عامة أوروبية غربية للأمن اقترحها ستريسيمان من أجل استبعاد أي إمكانية لقيام تحالف إنكليزي فرنسي. وتولى المساعدة في صياغة مسودة هذه المعاهدة السفير البريطاني في برلين. وكانت الحصيلة معاهدات لوكارنو في 16 أكتوبر 1925. وبموجبها تعهدت فرنسا وألمانيا بالاحترام المتبادل لأراضيهما ولحدودهما وقبولها على أنها الحدود النهائية. إن معاهدة «الضمان المتبادل» هذه، والتي دخلت فيها بلجيكا وقعتها أيضاً كل من بريطانيا وإيطاليا.

وتعهدت بريطانيا وإيطاليا بتقديم المساعدة المباشرة لأي بلد مهجوم عليه من قبل أي بلدٍ آخر من البلدان الموقعة على معاهدة لوكارنو. ولكن ستريسيمان رفض توسيع معاهدة لوكارنو لتغطي حدود ألمانيا الشرقية مع تشيكوسلوفاكيا وبولونيا. وكذلك رفضت بريطانيا ضمان حدود ما بعد فرساي، في الشرق كما فعلت بالنسبة إلى الغرب. وألمانيا وإن كانت وقعت على معاهدات

تحكيم بذات الوقت مع بولونيا وتشيكوسلوفاكيا، إلا أن هذه المعاهدات لم تشكل جزءاً من نظام لوكارنو الأمني. كان هدف ستريسيمان الواقعي - والبعيد المدى - هو إعادة النظر في الحدود الشرقية بصورة سلمية مستخدماً الهيمنة الألمانية الاقتصادية.

في مقابل التخلي عن تغيير الأراضي على حساب فرنسا، كسب ستريسيمان تنازلات من الحلفاء. فقد تمت إعادة جدولة التعويضات سنة 1924 و1929. وكان هدف ستريسيمان التخلص منها جميعاً وبالكامل. وقبلت ألمانيا في عصبة الأمم سنة 1926 واحتلت مقعداً دائماً في مجلس العصبة. وانضم ستريسيمان للشرط القائل بأن ألمانيا أيضاً لا تريد على الإطلاق دعم العصبة إن لم تطلب منها العصبة ذلك. إن لجنة الحلفاء المشرفة على مراقبة نزع السلاح الألماني قد انسحبت. ولم يعش ستريسيمان ليرى تنفيذ أحد أهدافه الحبيبة: الانسحاب الكامل للحلفاء من كل الأراضي الألمانية. ولكنه قبل موته كان قد أمّن الموافقة على إخلاء كل منطقة الرين في سنة 1930. وأعلن ستريسيمان مع نظيره الفرنسي، اريتسيد بريان، عن الصداقة الألمانية الفرنسية الجديدة، وهي جوهر ما يسمى بروح لوكارنو، حتى ولو كان ستريسيمان في مجالسه الخاصة كان دائماً يطالب بالمزيد من التنازلات التي لا توافق عليها فرنسا. أما بالنسبة إلى بريان، فقد كان يعتقد أن فرنسا ليس أمامها من خيار آخر إلا الإفادة إلى أقصى حدٍ من احتجاجات ألمانيا وتنازلاتها.

في الداخل أيضاً كانت السنوات من 1924 إلى 1927 حقبة ذهبية قصيرة بالنسبة إلى الجمهورية. كانت العملة قد استقرت. وكان الأمل بالسلام في الداخل وفي الخارج قد مكن الألمان المجدين الناشطين في العمل من جذب القروض الأميركية الكبيرة التي تغطي كلفة التعويضات. وكانت الفعالية الأميركية والوسائل الأميركية في الصناعة قد اعتمدت بنجاح من قبل الصناعة الألمانية. واندمجت اهتمامات رجال الأعمال لتشكل فيما بينها كارتيلات ضخمة في مجال الفولاذ، والكيميائيات والكهربائيات المصنعة وازدهر التصدير. والنقابات هي أيضاً تمتعت بالحرية، ولأول مرة نعمت بالحماية الإيجابية من جانب الدولة.

كانت هذه هي السنوات المختصرة للازدهار، ولو أنها استمرت لاستطاع الشعب الألماني أن يقدر أكثر فأكثر الديمقراطية في الجمهورية الجديدة. وبدلاً من ذلك، وعندما أخذت الأزمة الاقتصادية - التي بدأت أولاً عند المزارعين ثم انتشرت إلى الصناعة - تضرب في ألمانيا، انقلبت غالبية الناخبين، في مطلع الثلاثينات إلى الأحزاب التي كانت تفتش عن حلول جذرية دكتاتورية.

بريطانيا، فرنسا والولايات المتحدة من الحرب إلى السلم

إن الديمقراطيات في الغرب قد وضعت على المحك بخلال فترة ما بعد الحرب. وإن هي فشلت في استبقاء الدعم الناشط من الشعوب، فإن حكومات أخرى كانت جاهزةٌ حاضرةٌ لاستلام السلطة منها. في اليمين، نمت حركات الفاشيست وبعدها حركة النازية، واعدة بحلول جديدة، وفي اليسار، توجه الشيوعيون نحو الاتحاد السوفييتي، وتم خلق المجتمع الجديد هناك على أنه الهدف الحق لكل الشعوب التقدمية.

قبل الحرب الكبرى كان نجاح الديمقراطية الليبرالية يبدو مؤكداً في الغرب. حتى روسيا بدأت تقيم مؤسسات برلمانية أولية، وإيطاليا وسعت حق الانتخاب ليشمل كل الراشدين من الرجال. والحرب التي انتهت بنصر الديمقراطيات، كان يتوقع منها أن تثبت تفوق الشكل البرلماني للحكومة. وذهب المدُّ أولاً ضد الديمقراطية في روسيا بعد ثورة سنة 1917، وفي إيطاليا مع عقد سنة 1920 مع موسوليني وصعود الفاشيست. وانتشرت أشكال الفاشية إلى عدد من دول البلقان الجديدة التي خلفت إمبراطورية آل هبسبورغ. وظلت تشيكوسلوفاكيا الاستثناء المشع، كقاعدة للأفكار الليبرالية الغربية وللمؤسسات في شرقي أوروبا ووسطها. وكانت المسألة الأكثر دقة هل أن ألمانيا ستكون ديمقراطية ليبرالية.

إن الخطر المباشر الآتي من البلشفيك قد ذبل. إن هزيمة بولونيا للجيش الأحمر سنة 1920 أوقفت أي حلم في نشر الثورة بواسطة الجيش الأحمر كطليعة. ولم يفقد لينين وستالين إحساسهما بالعزلة وباللا أمن. وبالعكس، لقد توقعا أن يهجم الغرب الرأسمالي على روسيا الشيوعية ويهدمها. في العلاقات الخارجية، انتقلت المبادرة، رغم كل شيء، من أيدي الكرملين. إن السياسة السوفييتية في سنة 1920 كانت موجهة لزيادة مصاعب بريطانيا «الإمبريالية» عن طريق تشجيع الشعوب المستعمرة، وخاصة في آسيا، على النضال من أجل الاستقلال. وكان لها هدف آخر هو شق الدول الديمقراطية عن بعضها البعض؛ فعقدت اتفاقاً منفصلاً للتعاون التقني

والعسكري مع حكومة ويمار الألمانية (ربالو 1922، وبرلين 1926). وحتـى أثنـاء التعـاون، ورغـم كـل شيء، كانت الشوكة الثالثـة للسياسـة السـوفييتية، المحـافظ عليهـا بسريـة تامـة في الكـومنترن، هـي المساعدة على الانشقاق الداخلي داخل الديمقراطيات الغربية بهدف إضعافها وبالتـالي جعلهـا العـالم المسالم للدولة الأولى والوحيدة الشيوعية - روسيا. في سياسات ويمار مـارس الحـزب الشـيوعي الألمـاني أثراً مضراً ضد المحاولات الرامية إلى بناء ديمقراطية برلمانية. هذا في حين كان الاتحاد السوفييتي يفتقر إلى القوة التي تهدد السلم في أوروبا مباشرةً. كان تكتيك الشيوعيين في الـدول الديمقراطيـة، والخـوف من الشيوعية هما من طلائع تأثيرات عقد العشرينات (1920).

كـان الشـيوعيون هـم الأضـعف في البلـد الـذي اعتقـدوا خطـأ أنـه سـوف يقـوم «بالهجمـة الرأسمالية» على الاتحاد السوفييتي ذات يوم. لم يكن هناك على الإطلاق أي خطأ بين هذين العـالمين المتصارعين من شأنه أن يحمل بريطانيا عـلى الانحـراف عـن خطهـا الـديمقراطي التطـوري. إن تـراث البرلمان والإدارة اللامتحيزة في تطبيق القانون والحريات المدنية للأفراد كلها مترسخة بعمق في أسـلوب بريطانيا في العيش بحيث لا يمكن التخلي عنها من جـراء أيـة حركـة تسـلطية. ولكـن داخـل الهيكـل الدستوري المقبول من الجميع. باستثناء أقليات صغيرة، كان النضال مـن أجـل مـا سـمي بــ«العدالـة الاجتماعية» قد تزايد. أخذ عالم العمال يطالب بإرضاء الحقوق الاقتصادية الأساسية. وطـالبوا الدولـة بالتدخل لتأمينها عند اللـزوم؛ كـانوا يطـالبون بالعمـل وبـالأجر اللائـق وبالـدعم المناسـب لأنفسـهم وعائلاتهم خارج أوقات العمل أو عند العجز عن العمل بسبب المـرض. وكـانوا يتوقعـون إنهـاء أزمـة السكن ثم - عندما أصبحوا أكثر وعياً لوضعهم المتردي في المجتمع - تأمين مستقبل أفضـل لأطفـالهم. في الصناعة، كان أصحاب المصانع وملاك المناجم يتطلعون إلى العودة إلى حالة ما قبل الحرب، وأرادوا التخلص من كل رقابة أو إدارة حكومية فرضتها الحرب، وكذلك قطع المسـاعدات الحكوميـة في الأمـد القريب.

وما تريده الحكومة يتعلق بالحزب الحاكم. إن أكثريـة المحـافظين يؤمنـون بقـوى السـوق لعلاج المصاعب الاقتصادية في مجال السوق المالية وفي مجال توازن الموازنة. إن تدخل الحكومـة في إدارة الصناعة مباشرة - حسب اعتقادهم - يجب أن يريح نفسه بأسرع مـا يمكـن مـن مثـل هـذه الرقابات التي فرضت بخلال الحرب. إن حزب العـمال قلـما بـدأ في سـنة 1920 ومـا بعـدها ينقـل الطموحات الاجتماعية لتكون سياسة عملية مطبقة. وهذا العمل لم يتم إلا في عقـد الثلاثينـات. في حين أن حزب العمال كان يعرف بوضوح ما يجب عليه أن لا يرغب فيه: الشـيوعية عـلى الطريقـة الروسـية. إن الحـزب الشـيوعي البريطـاني الصـغير لم يُقبـل طلبـه الانتسـاب إلى حـزب العمـل وفي منتصف العشرينات لم يعد بإمكان الشيوعيين كأفراد أن يقبلوا أعضاء في حـزب العـمال. إن حـزب العـمال، وبـدعم مـن مـؤتمر النقابـات اسـتمد قوتـه مـن الدسـتور عارفـاً بأنـه إذا صـبغ بوصـمة

الشيوعية فإنه سيخسر الدعم السياسي المعتدل وبالتالي يحكم على الحزب في السياسات البريطانية بالدور الأدنى. وقد نجح حزب العمال في أن أصبح حزب المعارضة الرئيسي واستلم الوزارة بنفسه مرتين في هذه الحقبة. لمدة قصيرة في سنة 1924 كحكومة أقلية ومن سنة 1929 إلى وقوع الأزمة المالية سنة 1931.

وازدهر حزب العمال بعد تراجع الحزب الأكبر الليبرالي. لقد فقد الحزب الليبرالي هويته ببساطة، فقد امتص سياساته الإصلاحية حزب المحافظين اليمينيين، مع حزب العمال إلى اليسار مقدماً لحكم المحافظين اختياراً ديناميكياً أكثر احتمالاً. إن أصوات العمال العاملين في المدن الصناعية تذهب إلى حزب العمال؛ وتخلى الكثيرون من أنصار الحزب الليبرالي عن ليبراليتهم لينتقلوا إلى المحافظين، فأعطوا لهؤلاء قوة لا تكسر ليستلموا السلطة في السنوات الواقعة بين الحربين. لم يكن لليبراليين في سنوات ما بعد الحرب لا قضايا وطنية كبيرة ولا زعماء سياسيون يستطيعون قيادة جماهير تتبع شخصيتهم أمثال غلادستون الذي كان كذلك. وبدا لويد جورج المرشح الأكيد أنه الرجل الذي بفضل حيويته وقيادته تتوج مجهود بريطانيا في الحرب بالنصر؛ وبعدها أصبح لويد جورج زعيماً على المستوى العالمي في مؤتمر باريس للسلام. كان موقفه في سنة 1919 عالياً بشكل كاف. وكرئيس للوزراء في حكومة ائتلافية بين أولئك الليبراليين الذين تبعوه والمحافظين، أعطت انتخابات ديسمبر (كانون الأول) 1918 تحالف المحافظين (لويد جورج ومعه الليبراليون من الأحزاب المتحالفة) نصراً بأغلبية كبيرة. والليبراليون بقيادة اسكيت الذين عارضوهم لم يربحوا إلا ثمانية وعشرين مقعداً. وأصبح حزب العمال، بفضل 2.3 مليون صوت وثلاثة وستين مقعداً لأول مرة حزب المعارضة الرئيسي. وأدخلت هذه الانتخابات تغييراً كبيراً في السياسة البريطانية. وأخذت النتائج بعد ذلك تعكس جمهور ناخبين متزايداً بشكل كبير. وللمرة الأولى أصبحت المرأة في الثلاثين وما بعدها تنتخب. وقد أثبتت المرأة بخلال الحرب أنها تستطيع القيام بمهمات الرجل في الأرض وفي المصنع ولهذا لم يعد من الجائز حرمانها من هذا الحق.

ولفترة غطّى بريق لويد جورج الشخصي على انعدام الدعم الليبرالي في البلد. وقد اتفق مع شريكه في التحالف أندرو بونارلو، زعيم المحافظين بأن يساند المحافظون 159 مرشحاً ليبرالياً، وعندها تم انتخاب الأكثرية، بنتيجة هذا التحالف. مع ذلك ظلّ المحافظون مسيطرين على ليبراليي لويد جورج في التحالف بمعدل ثلاثة إلى واحد. وهذا عنى أن لويد جورج كان تحت رحمة دعم المحافظين له. وقد خذلوه وتخلوا عنه كزعيم للمحافظين عندما لم يعد قوة انتخابية يحسب لها حساب. وهذا ما فعلوه سنة 1922.

كانت هناك مشكلة ملحة تواجه بريطانيا ما بعد الحرب هي إيرلندا. فالحكم الذاتي لم يعد

يكفي القوميين الايرلنديين، الذي برزت قضيتهم بشكل مشهود من خلال ثورة ايستر في دوبلن سنة 1916. وحاربت «السين فين» الانتخابات العامة في ديسمبر (كانون الأول) 1918، وحصلت على كل شيء باستثناء أربعة مقاعد خارج الألستر، واجتمع في دوبلن - الأعضاء غير المسجونين - في برلمان ذاتي ايرلندي عين ذاته، وأعلنوا بسرعة كل ايرلندا جمهورية مستقلة. وتبع ذلك سفك دماء وحرب عصابات وسقوط حكم القانون والنظام.

بدأت الاضطرابات سنة 1919 وبالتحالف مع سين فين قام جيش الجمهورية الايرلندية بمهاجمة الشرطة المسلحة (الشرطة الملكية الايرلندية)، وعرف جنود المتطوعة البريطانيون باسم «السود» والتانس. وحاول الجيش الجمهوري الايرلندي الضغط على حكومة لندن لتعترف باستقلال ايرلندا وكان هذا أسوأ أنواع النزاع العنيف - الحرب الأهلية، بدون خطوط تقاتل - ينفذ بواسطة الكمائن، والاغتيالات والقتل من الطرفين.

وقام بوجه الحل مشكلتان: رفض لويد جورج إعطاء الاستقلال الكامل بدون أي علاقة أو رابط مع بريطانيا، وموقف الكونتيات الست في الألستر، حيث كانت هناك أكثرية بروتستانتية ترفض بشدة الاندماج مع الجنوب الايرلندي ذي الغالبية الكاثوليكية. ولم ترض محاولة الحل البريطانية في ديسمبر (كانون الأول) 1920 أهل الجنوب الكاثوليك، وتكاثرت المآسي من الطرفين ولكن نداء من الملك في حزيران 1921 أدى إلى هدنة وإلى حلٍ عن طريق المفاوضات في ديسمبر ذاك. وأصبحت دولة ايرلندا الحرة دومينيون، وهكذا بقيت داخل الإمبراطورية البريطانية. وأعطيت الكونتيات الست في الألستر الحق بالتصويت لنفسها خارج نطاق ايرلندا المستقلة، وهكذا بقيت جزءاً من المملكة المتحدة. ولكن زعماء ايرلندا في لندن، وهم يوافقون على التقسيم، أعلنوا شبه حرب أهلية جديدة في ايرلندا سنة 1922 على أولئك الذين رفضوا المعاهدة. وحتى ربيع سنة 1923 ظلت ايرلندا تعيش في سلام داخل التقسيم الفعلي. هذا على الرغم من بقاء بذور الصراع المأساوي.

إن نظام الدومينيون يعني الاستقلال عملياً. وأكدت دول الدومينيون على استقلالها الخاص، وإن كانت الروابط الشخصية بين زعماء الدومينيون - مثل الجنرال سمطس Smuts رئيس جنوبي إفريقيا والزعماء السياسيين ظلت حميمة، وكل دومينيون باستثناء دولة ايرلندا الحرة، انضمت إلى بريطانيا في إعلان الحرب على ألمانيا في سبتمبر (أيلول) 1939. ورغم الإصرار على قصر نظام الدومينيون على البيض في ممارسة الاستقلال أعلنت بريطانيا عن عزمها على أن يشمل نظام الدومينيون الأقسام السوداء من الإمبراطورية أيضاً. بخلال الحرب، في سنة 1917، أعلنت الحكومة البريطانية أن من هدفها قيام «حكومة مسؤولة» في الهند. وبعد أربع عشرة سنة أي في سنة 1931، قام نائب الملك في الهند بتقديم «نظام الدومينيون» للهند الحرة في آخر الأمر. ولم

يكن أحد في بريطانيا يعتقد بأن هذا سيحصل في جيل أو جيلين تقريباً. ولكن أكبر حزب استقلالي هندي «حزب المؤتمر» ناضل من أجل منح الاستقلال عاجلاً.

وفي حقبة الثلاثينات قام مهاتما «الروح العظيمة» غاندي بحركته البارزة حركة المقاومة السلبية في وجه السلطات البريطانية - الهندية. وأرسل مذكرة إلى «الراج» (الحاكم البريطاني في الهند) أن الهند لا يمكن أن تحكم، في المدى البعيد، بدون موافقة جماهير الهند. وتجاوبت هذه الجماهير الفقيرة في الهند مع هذا القانوني المثقف بالثقافة الغربية والذي تحول الآن إلى رجل مقدس وإلى أول سياسي بارع بإطلاق يمشي في طول الهند وعرضها بمئزر يستر عورته لا غير مع عصا.

إن الوجه النحيل الشاحب الهزيل لغاندي يبدو قوياً كرمز للتغيير بقوة دكتاتوريي أوروبا العسكريين المنتفخين المختالين. إن تعاليمه كيف يستطيع الفقير العديم القوة إجبار القوي المسلح أثبتت أنه واحد من أقوى المؤثرات في عالم القرن العشرين.

العنف في ايرلندا، واحتجاج الجماهير وتحركاتها في الهند لم تكن لتكفي بريطانيا مصاعب. داخل المنزل، كانت الحكومات البريطانية منذ 1920 وما بعدها إلى يومنا الحاضر، مشغولة بالتراجع الصناعي النسبي، والخوف من تدني مستوى المعيشة، وأكثر من ذلك كله، بؤس البطالة والعطالة. لم تكن بريطانيا دولة سعيدة بين هذه الحروب. إن المشكلة كانت عميقة الجذور، وهي تنبع من نماذج التغييرات. كانت بريطانيا تجني الأرباح من التجارة الخارجية بالمواد المصنوعة لكي تعادل كلفة استيراد الطعام والمواد الأولية. وبعد ازدهار قصير الأمد،بعيد الحرب، تقلصت التجارة العالمية، وبصورة خاصة في عقد الثلاثينات، وتدنت الأرباح التجارية العالمية بما يعادل ذلك. فلم يعد هناك طلب على السفن. وأحواض السفن في سكوتلاندا وفي الشمال الشرقي من إنكلترا أصبحت رمزاً لأعمق التراجعات والبطالة.

وتغيرت انساق (باترن) التجارة العالمية أيضاً. وتراجعت التجارة البريطانية التقليدية في النسيج وغيره من السلع مع الإمبراطورية، في حين أصبح الفقير في العالم أكثر فقراً. ولما كانت أسعار الخام قد تدتنت مع تراجع النشاط الاقتصادي، لهذا أصبحت أكثر البلدان فقراً في العالم تربح أقل فأقل؛ وهذا بدوره قلص قدرتهم على شراء السلع البريطانية. عندها نشطت معامل النسيج، وهي أولى مراحل التصنيع، في الهند وفي اليابان. ونظراً لتدني أجور العمال فيها فقد طردت بريطانيا من الكثير من الأسواق التقليدية. حالياً أخذت بريطانيا تطور بنجاح ملحوظ صناعات الثورة الصناعية الثانية، وهي الصناعات الكيميائية والكهربائية وصناعات المحركات (الموتورات). ولكن هذه النجاحات لم تغط تراجع الصادرات التقليدية لبريطانيا ما قبل الحرب.

وكانت صناعة الفحم الحجري هي واحدة من الصناعات التي تأثرت وضربت أكثر. لم تعد

المناجم فعالة، وأصبح الطلب على الفحم متدنياً مع تدني النشاط الصناعي في أوروبا ومن جراء مزاحمة البترول. ورأى اتحاد أصحاب المناجم النافذين جداً أن التأميم هو الحل الذي يمكن العديد من المناجم المملوكة - ملكية خاصة - من التطور على مستوى وطني. وواجه أصحاب المناجم، تدني الأرباح فعمدوا إلى زيادة ساعات العمل وإلى قطع الأجور. ولكن موقف أصحاب المناجم ضعف بفعل عدم استعمالهم أرباحهم الكبيرة أثناء سنوات الحرب من أجل تحديث المناجم. وهكذا أصبحت المناجم تحت رقابة الحكومة، ولكن عمال المناجم اغتاظوا عندما أرجعهم لويد جورج إلى رقابة أصحاب المناجم في سنة 1921. وفشل إضراب عمال المناجم من أجل الحصول عل شروط أفضل. في سنة 1925 أمكن في آخر لحظة تفادي الإضراب عندما دفعت الحكومة مساعدة مؤقتة إلى المناجم لتفادي قطع الأجور وفتحت تحقيقاً. وتقرير لجنة التحقيق (لجنة صموئيل) كان لصالح وجهات نظر عمال المناجم - في السنة التالية - ولكنه رفض التأميم واقترح بأن قطع الرواتب والأجور بشكل قاطع ربما كان أمراً لا مهرب منه. وكان العمال راغبين في تجنب الإضراب الذي كان يمكن أن يجر عليهم مزيداً من الشقاء، ولكنهم في تفاوضهم مع المالكين رفضوا الموافقة على مزيد من تخفيض الأجور أو زيادة عدد الساعات. وفي النهاية في أبريل (نيسان) 1926 انتهت معونة الحكومة، عندها أقفل أصحاب المناجم مناجمهم.

إن أهمية النزاع مع عمال المناجم يكمن في واقعة أنه أدى إلى الإضراب العام سنة 1926. وهو أوسع إضراب انتشاراً تسبب بهبوطٍ مأساوي لعلاقات بريطانيا الصناعية لمدة قرن من الزمن. وقد دام تسعة أيام من 3 إلى 12 مايو (أيار) 1926. ولكن هذه الأيام أبرزت انقسام بريطانيا بين الطبقة العاملة والطبقة الوسطى والطبقة العالية. اللتين كانتا في قسم كبير منهما ضد الإضراب وتحول الإضراب لأن يصبح أكثر من إضراب عمال مناجم وحشر مؤتمر النقابات نفسه في الإضراب. وبفعله هذا جعل «العمل المنظم» في مواجهة رئيس الوزراء ستانلي بلدوين من جهة والحكومة البريطانية من جهة أخرى. وكانت نيته الصادقة ترمي إلى إيجاد حل تسوية بين أصحاب المناجم والعمال. وعندما انهارت هذه الجهود استعمل مؤتمر النقابات سلطته الصناعية للدعوة إلى إضراب الصناعات الرئيسية، بما فيها النقل. وردت الحكومة بإعلان اتخاذها تدابير حالة الطوارئ من أجل الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية. وكانت محاولة مؤتمر النقابات إجبار الحكومة على إكراه أصحاب المناجم قد فشلت، وإن كان جمهور العمال بالإجماع قد دعم الدعوة إلى الإضراب. ماذا كانت حقيقة الإضراب فعلاً يومئذٍ؟ بالتأكيد لم يكن محاولة القيام بشبه ثورة، ولم يكن كذلك أيضاً صناعياً خالصاً. بعد انتهاء الإضراب العام، هذا الانتهاء الذي دعا له مؤتمر النقابات، ترك عمال المناجم وشأنهم يقومون بحربهم لأنفسهم، وقد ظلوا كذلك طيلة عدة شهور مرة وصعبة.

في سنوات 1920 و1930 كانت الحكومات ذات الأغلبية المحافظة هي المسيطرة: كانت حكومات فترة لويد جورج وبالدوين وشمبرلين واعية اجتماعياً وراغبة في اتخاذ تدابير من شأنها حماية المريض والعاطل عن العمل ومساعدة الفقير. وكانت سياساتها المالية تقليدية، كانوا يعترفون أنه من الأصلح للبلد أن تكون العملة متينة والموازنات متوازنة، ولكن من دون رقابة على الصناعة. وكانت حكومة الأقلية، العمالية في سنة 1924، تقليدية وأصيلة في المسائل المالية مثلها كمثل المحافظين. فلا المحافظون ولا حزب العمال اتبعوا سياسة المواجهة. وحتى الإضراب العام لم يكن مواجهة وإن كان الطرف الآخر ميالاً إلى المواجهة. ما يمكن أخذه على هذه الحكومات - في حقبة ما بين الحربين هو استمرار مليون عاطل عن العمل، وأكثر من ذلك بكثير في السنوات الأكثر قسوة من سنوات الأزمة العالمية (1930...) قد تركزت البطالة فوق كل شيء في شمالي البلاد. ولم توجد أي حكومة تعرف كيف «تعالج» هذه البطالة في ظروف عالمية متردية. وكان هذا هو أقوى حجة في وجه الديمقراطية، رغم أن الغالبية العظمى من الناخبين البريطانيين لم تتجند لا إلى الفاشية ولا إلى الشيوعية.

خرجت فرنسا من الحرب منتصرة، ولكن ليس من بلد - باستثناء روسيا - عانى كمثل فرنسا من الخسارة البشرية والمادية. في الصراع من أجل السلطة فوق القارة، كانت فرنسا هي الأكبر خسارة: كانت الخسائر البشرية عالية بحيث كان هناك فرنسيان قتيلان مقابل كل ثلاثة ألمان. لقد دمرت الصناعة الفرنسية في شمال فرنسا. لقد خربت الحرب تماماً المدن والأرياف في هذه المنطقة، في حين لم تقع حروب - باستثناء المناوشات المبكرة في شرقي بروسيا - على الأراضي الألمانية. لقد جندت فرنسا واحداً من كل خمسة رجال بخلال الحرب (واحد من أصل ثمانية في بريطانيا). وقتل 1.4 مليون وعطب ثلاثة أرباع المليون عطباً دائماً. وبطريق آخر جرى حساب مفاده أنه من كل عشرة رجال في عمر يتراوح بين عشرين سنة و45 سنة ، اثنان قتلا، وواحد معطوب بشكل كامل وثلاثة معطوبون لمدة طويلة، ويبقى أربعة فقط صالحون للعمل. وواجهت فرنسا مشكلة فك التعبئة العامة، والانتقال من حال الحرب والرقابة على الصناعة، إلى اقتصاد السلم. إضافة إلى ذلك كان على فرنسا أن تستعد لمهمة إعادة الإعمار في المناطق التي مزقتها الحرب في فرنسا.

إن امتلاك الألزاس واللورين واستخدام مناجم السار كانت تعويضات مهمة لقاء الخسائر النازلة ولكنها لم تعادلها. من الناحية المالية كانت فرنسا في ورطة. لقد مولت الحكومة الحرب لا عن طريق الضرائب بل إلى حد بعيد بواسطة القروض الداخلية وبقروض من بريطانيا والولايات المتحدة. وبعد الحرب، كان لا بد من تدبير أموال لإعادة الإعمار ولدفع تعويضات للمعطوبين والأرامل. وكانت فرنسا تحت رحمة الولايات المتحدة وبريطانيا. وكانت أيضاً رهينة قبض

العويضات من ألمانيا لتغطية الفرق بين ما يمكنها الحصول عليه وبين ما تنفقه. إن احتياجات فرنسا وسياساتها في عقد 1920 لم تلاق التفهم والعطف اللذين تستحقهما. في بريطانيا ساد الرأي بأن فرنسا تتصرف بصورة انتقامية وبعجرفة تجاه ألمانيا المهزومة، ولهذا فهي مسؤولة جزئياً عن تأجيج الحركة القومية الألمانية، وفي تأجيل وتمييع «العودة إلى الحالة العادية» وإلى حاجة السلام في أوروبا. كانت بريطانيا تنظر إلى دورها لا كحليفة لفرنسا بل كوسيط بين فرنسا وألمانيا التي لا حول لها. من أجل إعادة توازن القوى. هذا الموقف البريطاني موقف الدعم المشروط، يمكن أن يزيد من مخاوف فرنسا تجاه أمنها على المدى البعيد، حين تستعيد ألمانيا قوتها.

بالنسبة إلى فرنسا «المشكلة الألمانية» هي مشكلة لا حلّ لها. لأن فرنسا لوحدها لا تستطيع فرض أي حل على المدى البعيد. تستطيع بريطانيا والولايات المتحدة التعبير عن عدم موافقتهما فعلياً بتطبيق الضغوطات المالية على اقتصاد فرنسي ضعيف. ولكن تحصيل التعويضات من ألمانيا لا يشكل بالنسبة إلى فرنسا مجرد عملية مالية ضرورية. إنه أكثر من ذلك بكثير. لا شيء أقل من السؤال هل يُطلب من ألمانيا، وعند اللزوم هل تجبر ألمانيا من قبل الحلفاء على التقيد بمعاهدة فرساي بكل بنودها. في هذا الأمر تتعلق سلامة فرنسا. فإن استطاعت ألمانيا تفادي التعويضات بدون عقاب، إذن لماذ لا تعفى أيضاً من العقوبات العسكرية وبالنهاية لماذا الشروط الأرضية في معاهدة فرساي؟ أعرب المارشال فوش عن عمق هذه المخاوف حين وصف المعاهدة بأنها هدنة العشرين سنة . لقد فقدت فرنسا يومها أحد دعائم أمنها عندما تراجع مجلس الشيوخ الأميركي عن التصديق على معاهدة الضمانات، وكذلك عندما تراجعت بريطانيا عنها أيضاً، وفقاً لنص المعاهدة الأصلي. أما الدعامة والعمود الثاني في أمنها فكان حق الحلفاء (وفيه حقها هي أيضاً) في احتلال أراضي الرين ومناطقها والبقاء فيها بين خمسين إلى خمس عشرة سنة وهي مهل محددة. إن تخلفت ألمانيا عن القيام بموجباتها المنصوص عليها في معاهدة فرساي وبعد سقوط معاهدة الضمانات كانت فرنسا مصممة على المحافظة على حقوقها والدعامة الثالثة كانت عصبة الأمم وفرنسا لم تكن عملياً تثق بها.

في آذار سنة 1921 ظهر أن الألمان بدأوا يتملصون من الموجبات العسكرية والمالية المفروضة عليهم، فاحتلت فرنسا بمباركة بريطانيا ومعاونتها ثلاث مدن صناعية ألمانية. في الحال تقريباً تقدم الألمان بجدول بكامل العويضات وقدرها 132 بليون مارك ذهب (6600 مليون استرليني) وبكيفية الدفع. وخضع الألمان ودفعت التعويضات بانتظام حتى نهاية سنة 1922، رسمياً، باسم تحصيل المبالغ المتبقية. وكان الهدف الأهم هو إضعاف انتعاش قوة ألمانيا، وذلك باحتلال أهم منطقة صناعية فيها. كانت شكوك فرنسا حول نوايا ألمانيا النهائية قد تزايدت باغتيال راتينو، ومن جراء عدم الاستقرار السياسي في هذا البلد، ومن جراء ما بدا أنه

محاولات متعمدة للتهرب من الالتزامات. لم يكن تحرك فرنسا ردة فعل فجائية بل نتيجة سياسة مدروسة بعناية. وهذا التحرك فصلها عن بريطانيا - وهذا أمر لم يخف عن الألمان - وعندها استغلوا الانشقاق بنجاح سنة 1920. ودعت حكومة ألمانيا إلى مقاطعة صناعية في الرور، وبهذا زودوا فرنسا بذريعة للبقاء في الرور؛ وحدهم أصحاب مناجم الفحم الحجري أيدوا هذا التصرف الوطني واستمروا في تقديم الفحم إلى فرنسا. أما تدهور مالية ألمانيا الذي كان نتيجة قرار ألمانيا التذرع بالمقاومة السلبية الصناعية، في الرور، فهو انتصار لأسلوب بوانكاره. بحسب الظواهر، بدت مقاومته للضغط البريطاني من أجل التوسط مبررة هي أيضاً فقد طلب قيام ألمانيا بإلغاء مقاطعتها قبل الشروع في المفاوضات مجدداً حول التعويضات ومن أجل حلّ المشكلة الخفية التي أدت إلى الاحتلال. في سبتمبر (أيلول) 1923 تخلت حكومة ستريسيمان عن المقاومة وقبلت بالبدء في دفع التعويضات.

على كل حال وبصورة دائمة كانت التعويضات جزءاً فقط من سبب المشكلة. إن فرنسا كانت تشعر بأنها أعجز من السيطرة على الألمان بمفردها. وتميزت سنة 1923-1924 بجهد فرنسا الأخير للوصول إلى ما أخفقت في الحصول عليه في فرساي. أي الوصول إلى الوسائل لمنع خطر التهديد الألماني في المستقبل، الناتج عن أهمية ألمانيا في أوروبا. وفشلت فرنسا سنة 1924 وكان عليها أن تخضع لضغوطات الولايات المتحدة وبريطانيا. ودلّ على هذا موافقتها على قيام اختصاصيين بوضع خطة تعويضات جديدة، من شأنها إذا قبلت بها ألمانيا، أن تترك لفرنسا عذراً في البقاء في الرور. وأعطى الخبير الأميركي شارل ج. دوس اسمه لخطة التعويضات في سنة 1924، وهي لم تحدد مبلغاً إجمالياً نهائياً، بل، كما كان متوقعاً، حددت مبلغ المدفوعات السنوية المباشرة وقرنت الدفع بقرض يعطى للألمان. وقبل الألمان بالخطة ومع إعادة تقييم العملة أصبحت موثوقة دولياً. ونزل بوانكاره عن الحكم. ولم يكن أمام بريان الذي عاد إلى السلطة من خيار إلا بإنهاء الاحتلال. في هذه الأثناء فشلت كل الجهود التي بذلتها فرنسا لتشجيع فصل أراضي الرين.

ولم يكن أمام فرنسا إلا أن تحسن استغلال الوضع. وكانت الحصيلة المصالحة الأوروبية في لوكارنو. وعمل بريان وستريسيمان بحسب الظواهر الخارجية على دفن عداوات الحرب. في معاهدات لوكارنو، الموقعة في 16 أكتوبر (تشرين الأول) 1925، أقلع الألمان عن كل رغبة في تغيير حدودهم الغربية مع فرنسا وبهذا قبلوا بخسارة الألزاس واللورين. وضمنت بريطانيا وإيطاليا الحدود الغربية واستمرار نزع السلاح من أراضي الرين وكل «خرق فاضح» له، وتعهدت بنفسها مساعدة ضحية الاعتداء سواء كانت فرنسا أو ألمانيا. وهنأت بريطانيا نفسها بأن التزاماتها الأصلية بموجب معاهدة فرساي قد خفضت، خاصة وأن كلمة «فاضح» هي نعت مفتوح على

مختلف التأويلات. وأشارت فرنسا بانزعاج بأنهم كرسوا الدعم البريطاني لا ضـمن تحـالف بريطـاني - فرنسي متكافئ بل من خـلال دور بريطانيـا الجديـد كوسـيط وكحكـم. بعـدها أصـبح الكثـير يتعلـق بالرؤية التي تراها بريطانيا لكل وضع خاص.

بقيت فرنسا بدون حليف مضمون. كان حالها اسوأ من حالها سنة 1914 عندما كانت روسيا حليفتها القوية عسكرياً والتي كان يعتمد عليها فعلاً. وعقدت فرنسـا تحالفـات جديـدة مـع بولونيـا وتشيكوسلوفاكيا، لكن هذان البلدان لا يمكن الاعتماد عليهما في الحرب من أجل أمن فرنسا، ولا عـلى فرنسا من أجل أمنهما، ذلك أنه كان هنـاك «مراوغـة» في ترتيبـات الأمـن الأوروبيـة. فالألمـان رفضـوا تعيين حدودهم الشرقية مع تشيكوسلوفاكيا وبولونيا - ضمن نصـوص معاهـدات لوكـارنو. ولم توقـع بريطانيـا وإيطاليـا كضـامنين لهـذه الحـدود هـما أيضـاً. لقـد وقعـت ألمانيـا معاهـدات تحكـيم مـع تشيكوسلوفاكيا وبولونيا كلٍ على حدة، ولكن كلاً من الأطراف كان قليل الثقة بالطرف الآخر. فالألمان كان بإمكانهم دائماً اللجوء إلى القوة إن لم يعطهم التحكيم ما يريـدون. وحـدها التحالفـات المنفـردة بين كل من تشيكوسلوفاكيا وبولونيا وبـين فرنسـا كـان يمكـن أن تـردع ألمانيـا. ولكـن الآن، وبموجـب نصوص معاهدات لوكارنو، اعتبرت فرنسا معتديةً إن عَمِل الجيش الفـرنسي عـلى مسـاعدة الحليفـين الشرقيين بالوسائل المتاحة له فقـط: وهـو الهجـوم عـلى ألمانيـا. وكـان عـلى بريطانيـا أن تمـارس هـذا «الدعم» إلى أقصى حد عندما - بعد ثلاث عشرة سنة فيما بعد - أعلنت فرنسا أنها مستعدة لمساعدة حليفتها التشيكية ضد ألمانيا سنة 1938، ولكن بريطانيا يومئـذٍ أعلنـت أن هـذه الواقعـة إن أدت إلى حرب مع ألمانيا فهي ليست ملتزمة بمساعدة فرنسا.

وبحسب الذهنية الجديدة، للمصالحة، تخلت فرنسا - قبـل الأوان - عـن ضـماناتها الأرضـية المقررة لها بموجب معاهدة فرساي، وهي احـتلال منـاطق الـرين. ومـن أجـل إثبـات النوايـا الطيبـة سحبت بريطانيا وفرنسا جيوشهما بحلول 1930 ولم تكن هذه النوايا الطيبة و«الثقة» لهـا مـا يبررهـا كما دلت على ذلك تجربة عقد الثلاثينات. لقد لعب بريان هذه الورقة الأخيرة ورقـة تمييـع المشـكلة الألمانية في محاولة لجعل ألمانيا وفرنسا نواة أوروبا جديدة، ولكن عمله هذه كان عبثياً.

أين إذن كان أول تصدع جدي في الأسلوب الذي تعاملت به بريطانيـا وفرنسـا، بمواطـأة أميركية مالية مع ألمانيا؟ هل الطريـق الصـواب سياسـياً هـو الإكـراه أم المصـالحة؟ لقـد جربـوا الاثنين، فحصلوا على بعض النتائج الحسنة وعلى بعـض النتـائج السـيئة. لـيس بالإمكـان إعـادة التاريخ لكشف ما كان يمكن أن يحدث لو كان هناك إكراه أو إكراه أقل. ولكن الخطـأ الأسـاسي في سياسة الحلفاء كانت عدم الإبقاء على والوحدة الإنكليزية الفرنسية بعد الحـرب. إن سياسـة الحلفاء سواء كانت الإكراه أو المصالحة كان يجب أن ترتكز على القـوة وعـلى القـدرة والعزيمـة

على حفظ السلام، وإن هو هُدّد مـن جديـد مـن قبـل ألمانيـا. وتحققـت فرنسـا مـن هـذا وحاولـت التصرف على أساس أنها قوية. ولكن بريطانيا هي التي نسفت أساس هذا الوضع. لقد أرعبتها الحرب الكبرى وملايين القتلى والمشوهين فحاولت أن تنسحب وأن تحد من التزاماتها الأوروبية. ففي لوكارنو مثلاً رفضت ضمان حدود بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وأفسحت المجال أمام الدعوة إلى تعـديل الحـدود. كان هذا صحيحاً بشكلٍ خـاص في أوروبـا الغربيـة. وفي الوقـت الـذي كانـت فيـه بريطانيـا تعلـم أن الحدود الاستراتيجية أصبحت على طول نهر الرين، لم تشأ الحكومة البريطانية أن تعتمد هذه المفهوم عسكرياً بالإبقاء على جيش بريطاني قادر على الدفاع عن هـذه الحـدود المشـتركة المفترضـة. فوقفـت فرنسا وحدها حارسة لحدود أوروبا في فرساي، وفرنسـا لوحـدها أضـعف مـن أن تقـوم بهـذا الـدور. كانت سياسة بريان الصلحية التوفيقية مخلصة بما فيه الكفاية، بل بدت أيضاً وكأنها السـبيل الوحيـد الباقي لتأمين أمن فرنسا.

رغم الإشكالات الخطيرة في موقف فرنسـا مـن أوروبـا، ورغـم ضـعف وضـعها المـالي الـدولي، أنجزت في الداخل إنجازات مشهودة في عقد العشرينـات (1920). إن غالبيـة الفرنسـيين قـد قاومـت الدعوة الصارخة التي أطلقها أهل اليمين، «وفاشيست العمل الفرنسية» أو الحزب الشيوعي في أقصى اليسار الذين فكروا في قلب المؤسسات في الجمهورية الثالثة.

إن انتخابات نوفمبر (تشرين الثاني) 1919 كسبتها مجموعة من اليمين المحـافظ متحـدين في «جبهة وطنية». كانت قيادتها معقودة لاشتراكي سابق الكسندر ميليران، وكان أبرز قيادييها كليمنصـو «أبو النصر». وراء هذه الكتلة كانت المصالح الاقتصادية وكتلة الناخبين وخاصة كتلـة الفلاحـين الـذي أرعبهم بعبع البلشفيك. كانوا راضين عن سياسة التعامل مع ألمانيا بصرامة: تسحب التعويضـات بـدلاً من دفع الضرائب. وبعد انتخابها انقلبت الكتلة الوطنية على تراث الجمهورية الثالثة برفضـها رئاسـة كليمنصو سنة 1920. فقد فضّلوا رئيساً ضعيفاً، في هذه المرة فقط تجاوزوا الحد حين انتخبوا رجـلاً لم يمض عليه بضعة شهور حتى انتهى إلى أحد المصحات العقلية. وقضي أيضـاً عـلى مسـتقبل كليمنصـو السياسي.

وبدا أن أعمال الإعـمار في الشـمال الشرقـي مـن فرنسـا، وبواسـطة اعـتمادات الحكومـة أمَّنت ما يكفي مـن العمـل لتـأمين الاسـتخدام الكامـل في عقـد العشرينـات. وقـدمت الحكومـة الفرنسية أيضاً للعـمال بعـض التقـديمات في تشريـع يـوم العمـل بـثماني سـاعات وأعطـوا امتيـاز التفاوض الجماعي. ولكن الإشراف على الصناعة رُدّ إلى أصحاب المصانع وعارضت الحكومة بشدة التأميم والاشتراكية. ونمت عند العمال الصناعيين، بعد الحرب، نقمة شديدة، فأجورهم لم تساوق ارتفاع الأسعار. وقرر «الاتحاد العام للعمـل» تحـدي الحكومـة بواسـطة سلسـلة مـن الإضرابـات الواسـعة الشـديدة التنظـيم. وكانـت الإضرابـات ذات الإيحـاء الاشـتراكي سياسـية بقـدر مـا هـي

اقتصادية. كانت الحكومة واثقة من الجيش ومن دعم الأكثرية الانتخابية، فلم تشأ التسليم. ولم يكن أمام الاتحاد العام أي حظ فخسر الرهان. في سنة 1920 انشقت الأحزاب الاشتراكية على بعضها، كما فعلت في كل مكان من أوروبا. وشكل الشيوعيون حزبهم الخاص ونقابتهم المنفصلة. ونظم الاشتراكيون الديمقراطيون أنفسهم بقيادة ليون بلوم مع النقابات الديمقراطية أيضاً. واقترن انشقاق اليسار بانشقاق في اليمين، ففشلت سياسة بوانكاره في إحداث النتائج المتوقعة في سنة 1923.

أعطت انتخابات 1924 السلطة لتجمع الوسط من الراديكاليين والاشتراكيين وما سمي بـ«كارتل اليساريين». وتشكلت الكتلة الوطنية المعارضة الرئيسية لليمين. وبقي الحزب الشيوعي الصغير إلى اليسار، ولكن بقاء الشيوعيين على يسار الاشتراكيين كان له أثر موجع ونقدي منع الاشتراكيين من التعاون مع الراديكاليين من الوسط. إن انشقاق الاشتراكية الفرنسية هكذا حرم الجسم الانتخابي الاشتراكي العريض من ممارسة تأثير على حكومة الجمهورية يتناسب مع قوته. لقد أدى الانشقاق إلى صيغة من صيغ العقم. في هذه الأثناء كان سبب تعطيل عمل الكارتل الحكومي هو عجزه عن السيطرة على الوضع المالي. وتدهورت قيمة الفرنك بشكل سريع جداً. وفي حين وصلت القروض الأميركية إلى ألمانيا، فإن عدم اللباقة الفرنسية ورفض تسوية الديون مع الولايات المتحدة سكرت سوق المال الأميركية أمام فرنسا. في سنة 1926 رجع مجلس النواب الفرنسي مرة أخرى إلى سياسة رجل فرنسا القوي بوانكاره. ومنح بوانكاره سلطات خاصة لإعادة الصحة المالية إلى فرنسا ونجح في ذلك بسرعة عن طريق رفع الضرائب وخفض النفقات. وعرفت فرنسا يومئذٍ سنوات زاهية من التقدم والازدهار إلى أن حلّت الأزمة الاقتصادية العالمية الشاملة فتركت أثرها المحسوس في فرنسا سنة 1933. كقوة اقتصادية وكتأثير برزت الولايات المتحدة كقوة عالمية في نهاية الحرب العالمية الأولى. ولكن النصر ترك الشعب الأميركي واعياً جداً لدور الزعامة العالمية التي حاول ويلسن أن يلقي عبئها عليهم. حتى في عقد العشرينات وعقد الثلاثينات [من القرن العشرين] لم يكن من سبيل بها يمكن للأميركيين أن يهربوا من الشؤون العالمية وأن يعودا إلى ما يبدو فقط - من خلال النظرة إلى الوراء - ماضياً ذهبياً، ماضي الاكتفاء الأميركي الذاتي.

لأول وهلة بدا المزاج الأميركي بعد الحرب مباشرة يحبذ العودة السريعة إلى تحرير الفرد الأميركي من كل ضغوطات رقابة زمن الحرب، وإلى تحرير الأعمال أيضاً حتى تنطلق بمهمة توسيع الازدهار الأميركي. في نوفمبر (تشرين الثاني) 1920 تم انتخاب سياسي جمهوري محافظ ومحبوب، هو وارن ج. هاردنغ كرئيس في البيت الأبيض، تحت شعار انتخابي يعكس المزاج العام بالضبط: «القليل من التدخل الحكومي في نشاط الأعمال، والكثير من الأعمال في الحكومة». لم يعد رجال الأعمال يوصفون كما في السابق «ببارونات المطاط» الذي يجمعون

الثروة بدون رحمة. بل بدوا كزعماء وطنيين جدد يريدون رفع المستوى الأميركي. وفي 4 مارس (آذار) 1921 تم تنصيب هاردنغ ودخل رجال الأعمال في الحكومة وذلك بتعيين اندرو ميلون فيها وهو من أغنى الرجال في الولايات المتحدة، وكان يسبقه فقط روكفلر وفورد. وعين ميلون كوزير للخزينة. كانت ثروة ميلون ترتكز على الأعمال المصرفية، وتحويل المال إلى صناعة الفولاذ والسكك الحديدية وفي مجالات واسعة من الصناعة. وحصلت تعيينات أخرى لرجال ثبتت مهارتهم أمثال: هربرت هوفر، هنرى ولاس وأسندت وزارة الخارجية إلى رجل قانون لامع هو شارل ايفان هوغ. ولسوء الحظ ارتكب هاردن خطأً جسيماً أيضاً حين عيّن أصدقاء سياسيين له من ولايته أوهايو. كانت «عصبة أوهايو» تسيطر على هاردن سنة 1923، بخلال الأشهر الأخيرة من ولايته، ارتكبت أسوأ وأشهر الفضائح والفساد في تاريخ الحكم الأميركي.

إن الازدهار المبكر الذي امتص تجاوز هؤلاء الرجال في سنة 1919 انهار في سنة 1920، واستمر التراجع حتى سنة 1922. وبعدها جاءت سبع سنين من الازدهار الاقتصادي الملحوظ، مع تزايد الازدهار الصناعي الذي سببه مكننة صناعة السيارات وآلات الكهرباء وتطبيقاتها والعمارة. مع ذلك انتهى هذا لعقد بتراجع اقتصادي هو الأقسى والأكثر استمراراً في تاريخ أميركا. فعقد العشرينات لم ينته بكونه الحقبة الجديدة من الازدهار التي لا ينتهي.

ومن خلال النظرة المتأخرة، تبدو سقطات عقد العشرينات واضحةً. الصناعة كانت تتمتع بحماية في ظل تعرفات جمركية عالية، بحيث انتشرت انتشاراً كبيراً من حيث إنتاجيتها التي نمت نمواً كبيراً. وتدنت الأجور بحيث تتلاءم في خطوتها مع زيادة الإنتاج. واستطاعت المشاريع الكبرى أن تهزم بنجاح موجات الإضرابات الكبرى التي اجتاحت البلاد في سنة 1919، وذلك بإلقاء تهمة البلشفيك على المضربين وزعمائهم. وألقيت مسؤولية أعمال الإرهاب في المدن على الأصوليين وعلى الشيوعيين. واجتاحت البلاد هستيريا معادية للعمال. وتم توقيف الأجانب بتهمة الشيوعية وإن كان القليل منهم قد أبعد من البلد. وأشهر حالة اضطهاد بخصوص تهمة الراديكاليين، أثارت اهتمام العالم بأوسعه، تلك حالة توقيف ومحاكمة فوضويين في سنة 1920 هما نيقولا ساكو وبارتولوميو فانزيتي بتهمة السرقة والقتل. وأصرّ الليبراليون على أن محاكمتهما كانت تزويراً للعدالة، وطالبوا بإخلاء سبيلهما، ومع ذلك فقد تمّ إعدامهما في سنة 1927. وساد عدم التسامح والهستيريا وانتقل إلى الأقليات الأخرى: السود الضعفاء، وكذلك اليهود والكاثوليك. وانفجر التحيز العرقي لدى البيض، وكذلك التنافس على العمل في المدن، وتحول إلى إضرابات عرقية شملت حوالي 20 مدينة في سنة 1919. قبل الحرب الكبرى، كانت غالبية السود تعيش في الجنوب. وخلال الحرب انتقل نصف ملوين أسود هرباً من الفقر، وهاجروا إلى المدن الصناعية في الشمال. وكان جهود ويلسن لإقرار الديمقراطية وتقرير المصير

في أوروبا تبدو متعارضة بشكل فاضح من اللاتسامح والتميز العنصرى في داخل الولايات المتحدة. وفي الجنوب نشرت عصابة «كو - كلوكس - كلان» نشاطها العنفي.

وأحد المظاهر العجيبة جداً في الحكم الأميركي خلال حقبة «الحريات» الصناعية والمالية في عقد العشرينات كان خرق خصوصية الناس وحقهم في اختيار الحياة التي يريدون، وذلك من خلال تهمة. فقد أقرّ الكونغرس قانون تحريم المسكرات في سنة 1919، رغم الفيتو الذي وضعه ويلسن. وهذا القانون لم يكن بالإمكان تنفيذه بشكل سليم، لأن المواطنين العاديين كانوا يخرقونه دائماً بشرب الكحول بصورة خفية. والآن في ظل منع ونقل المشروبات الكحولية ازدهرت سلطة الكونغستر أو رجل العصابات. وكان أشهرهم آل كابوني في شيكاغو، وما يتمتع به من قدرة على العنف، ووقعت سلسلة من مذابح الشوارع قامت بها عصابات منافسة، حتى أصبحت رمزاً لأميركا في عقد العشرينات مثل الجاز ومثَّل الغباء في احترام الرئيس جون كالفن كوليدج الذي نجح في الفوز بالرئاسة في أغسطس (آب) 1923 بعد موت هاردنغ. ويعود إلى موقف اللاتسامح التغيير في قوانين الهجرة. فهي تعكس أيضاً مظهراً من مظاهر التمييز العنصري. فقد استبعدت آسيا تماماً. ووضعت بعدها كوتا للمهاجرين من أجل الإقامة لصالح البريطانيين والألمان والأيرلنديين والسكندينافيين وضد «المستوطنين الجدد» من وسط أوروبا وجنوبها. وانتهت حقبة الدخول الحر «تقريباً» إلى الولايات المتحدة من أوروبا. وهناك شيء خصوصي تميزت به الولايات المتحدة - جنة الخلاص من الاضطهاد العنصري - أن حقبة الاضطهاد قد انتهت.

وعاد الجنود الأميركيون من أوروبا وهم يعتقدون أنهم كسبا الحرب لصالح أوروبا. وعاد رئيسهم إلى الوطن وهو يعتقد أنه وضع العالم في طريق السلم والازدهار. أحلامٌ تلاشت. وأراد الشعب الأميركي الآن تركه وشأنه ليعيش حياته، وليبني بيته وليقتني سيارة فورد، موديل T ، وبراداً. بدأت صناعة الحلم الهوليودي «صناعة السينما» وتيرتها المتنامية. وخلال سنوات ما بين الحربين، تساءل الأميركيون بوتيرة متزايدة: لماذا تدخلت الولايات المتحدة بكليتها في الحرب. كان الشعور الغالب هو أن القارة الأميركية بعيدة بما يكفي عن مراكز العواصف في أوروبا وفي آسيا مما يؤمن لها أمناً جغرافياً. ولهذا لم يكن هناك سبب يدعو الأميركيين ليضحوا مجدداً بحياتهم من أجل الأمم الأخرى. إنهم لا يحتاجون إلى جيش كبير وأمنهم يمكن أن يحميه أسطول قوي يكفي لمواجهة أي تحدٍ.

إن نزع السلاح البحري دولياً كان مرحباً به لأنه يسمح بتخفيض النفقات على الأسطول في الولايات المتحدة. فقد خضع الرئيس هاردنغ للنقمة الشعبية على نفقات التسلح. وقد نجح وزير الدولة هوغ نجاحاً باهراً في عقد مؤتمر حول نزع السلاح البحري في واشنطن، والبريطانيون هم أيضاً كانوا راغبين في الإعراض عن الحرب وفي تقليص نفقات التسليح وكانت نتيجة هذه المعاهدة

أن توافقت فيها بريطانيا والولايات المتحدة على تحديد قوة أسطولهما الحربي عند حد 500,000 طن واليابان عن 300,000 طن. وقيل ان مؤتمر واشنطن بين تشرين ثاني 1921 وشباط 1922 اغرقت سفن أكثر من كل المعارك البحرية التي جرت خلال الحرب كلها. ولما لم يكن هناك قواعد بحرية لا أميركية ولا بريطانية في أي مكان قريب من اليابان، والدفاعات الأميركية والبريطانية البحرية تتجول في الأطلسي وفي البحر المتوسط أيضاً فإن تراجع قوة اليابان البحرية الظاهرية ليست فعلية كما تبدو. في المؤتمر ذاته، وفي مزيد من المعاهدات كانت الولايات المتحدة تسعى لتؤمن للصين البقاء طليقة ومستقلة والأكثر أهمية هو أن حكومة اليابان نفسها قررت الانسحاب من سيبيريا ومن الصين. وامنت هذه المعاهدات وهمَ السلم في شرقي آسيا دونما حلّ للمشاكل الكامنة بالضبط مثل ما خلقت معاهدات لوكارنو وهم السلم في أوروبا. وبلغت الأمور ذروتها سنة 1928 في معاهدة بريان - كلوغ «التي تنزع الشرعية عن الحرب» وبصرف النظر عن أنها غير مؤذية فعلاً إلا بمقدار ما استعملت كتضليلٍ للغرب، بوضعه في إحساس بالأمن كاذب. لا شك أن كثيراً من الناسُ تريد أن تُضلل.

لم يتكلم الأميركيون عن العزلة في سنة 1920، بل تكلموا عن «أميركا أولاً، حتى الوسط الغربي من أميركا عرف أن الولايات المتحدة لا تستطيع الانفصال عن بقية العالم. ما كان يبغيه الأميركيون هو أن التعامل مع بقية العالم هو من شأن الكونغرس. وعلى الإدارة الأميركية أن ترعى المصالح الأميركية. وأن لا تحشر نفسها في قضايا العالم أمام عصبة الأمم. وقبل كل شيء يجب أن لا تحشر أميركا نفسها في الصراعات عن طريق عقد تحالف عسكري مع أية دولة أخرى بل عليها أن تحتفظ «بيدها حرة»، واثقة من قدرتها على الدفاع عن مصالحها. وهو موقف يرتكز على الثقة بالنفس.

الدول الرئيسية المديونة والدائنة (نوفمبر ١٩١٨) (مليون)					
	مدينة للولايات المتحدة	مدينة لبريطانيا	مدينة لفرنسا	مجموع المديونات	مجموع الديون الصالحة
الولايات المتحدة	–	–	–	–	٧٠٧٨
بريطانيا	٣٦٩٦	–	–	٣٦٩٦	٧٠١٤
فرنسا	١٩٧٠	١٦٨٣	–	٣٦٥٣	٢٢٣٧
روسيا	١٨٨	٢٤٢٧	٩٥٥	٣٦١٥	–
ايطاليا	١٠٣١	١٨٥٥	٧٥	٢٩٦١	–
بلجيكا	١٧٢	٤٣٤	٥٣٥	١١٤١	–
دول أخرى	٢١	٥٧٠	٦٧٢	١٢٦٣	–

الواقع أن الإدارة الأميركية حشرت الولايات المتحدة في كثير من المشاكل الدبلوماسية الدولية أكثر مما كان الشعب الأميركي يريد.

من مظاهر «أميركا أولاً» الإلحاح على تحصيل كل الأموال التي أقرضت بصورة رئيسية إلى فرنسا وبريطانيا ولكن أيضاً لبقية الحلفاء الآخرين خلال الحرب الكبرى. رغم أن أوروبا بقيت بحاجة ملحة لقروض أميركا، وبإمكان الإدارة أن تضغط على حلفائها أيام الحرب بإقفال سوق المال الأميركية أمام هذه الدول المتخلفة عن الدفع. من النتائج العجيبة لهذه النظرة هو المعاملة الأميركية لألمانيا. وبعد طول عناء عندما عقدت الولايات المتحدة سلماً منفرداً مع ألمانيا عدوتها السابقة طلبت منها تعويضات رمزية فقط. ونتيجة لذلك منح الألمان حرية الدخول إلى السوق المالية الأميركية. إن السياسة الأميركية المالية التقليدية في عقد 1920 كان من أثرها وضع موضوع التعويضات جانباً في حين أنها كانت ذات أثر في عدم استقرار أوروبا.

ولعبت أميركا دوراً رئيسياً في سنة 1924 و1930 وتراخت حين وضعت جانباً مشكلة التعويضات ومنها الاقتراح البريطاني الرامي إلى ربط التعويضات المترتبة على ألمانيا بالديون المترتبة على الحلفاء. وكان يمكنها خلق مناخ مالي دولي صحي جداً لو تمت موازنة التعويضات الكبيرة بموضوع الديون الكبيرة بحيث يكافئ أحدهما الآخر. العديد من هذه الدروس أمكن تعلمها إنما فقط بعد الحرب العالمية الثانية. إن النظرة القومية الضيقة إلى المالية الدولية والتجارة العالمية أضرت في النهاية بالولايات المتحدة كما أضرت بأي دولة أخرى، لأنها أدت إلى الأزمة الخانقة والانهيار في سنة 1929 وإلى الضائقة التي وقعت في عقد 1930، وبالتالي - بصورة غير مباشرة - أدت إلى ظهور هتلر وإلى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

إيطاليا وصعود الفاشية

يختلف عالم القرن العشرين بشكل حاد عن عالم القرن التاسع عشر. إن القرن العشرين هـو عصر الجماهير. أولئك الذين يحكمون عندهم فرصة الاتصال - لأول مرة - مباشرة مع المحكـومين. إن الصحف السهلة الوصول إلى الجماهير، والراديو والسينما وبعـد الحـرب العالميـة الثانيـة، التلفزيـون، كلها خلقت ظروفاً جديدة تماماً للحكم. ولم يكن المعاصرون بطيئـين في التعـرف عـلى هـذا. فالحكـام يستطيعون خلق صورٍ عن أنفسهم، وعن سياساتهم وأهـدافهم وعـن المجتمـع العـالمي مـن حـولهم، ومن ثم يحاولون قيادة الجماهير وتوجيهها. وأصبح إقناع الجماهير أحد مقومـات الحكـم الأساسـية، وتقنيات هذا الفن تدرس بجدية وتطبق بدقة من قبل الحكومـات المنتخبـة، والأنظمـة التوتاليتاريـة تفعل ذلك أيضاً. اسـتعمل رئـيس الـوزراء البريطانيـة سـتانلي بالـدوين الراديـو بصـورة فعالـة خـلال الإضراب العام سنة 1926 عن طريق البث الموجه إلى الأمة. وبدأ الرئيس روزفلت «مصارحاته البيتيـة الشهيرة». والزعماء التوتاليتاريون أمثال ستالين وموسوليني وهتلر بدأوا استعراضاتهم التـي يمكـن أن «يشاهدها الملايين» عبر السينما. وهذه الاستعراضات تضخم بالمكبرات المنصوبة في الأماكن العامـة في حالة قيام أي أحد «بتسكير» الراديو في المنزل. ومشاركة الجماهير في السياسة كانـت هـي الحـدث في عالم ما بعد الحرب.

والقلة المميزة سياسياً واقتصادياً، وهي محقة في ذلك، شعرت بأنها قلقة وأنها مهـددة مـن قبل هذا الجيل الجديد الـذي أخـذ يتكـون. في المـدن ذات الطقـوس العريقـة في الحكـم التمثـيلي وذات المؤسسات الديمقراطية التوجه، يمكن تدجين هذه القـوة الجماهيريـة واكتسـابها والسـيطرة عليها والمؤسسات التمثيلية فيها تتكيف وتتمرن من أجل كسب ولائها لهم. هذا ما حـدث بصـورة جوهرية في بريطانيا وفي الولايات المتحدة في عقد 1920 وعقد 1930، كما حـدث وإن بشـكل أقـل كمالاً في فرنسا أيضـاً. في الاتحـاد السـوفييتي كانـت كتلـة الشـعب تنـدمج وتتجـاوب مـع الحكـام

من خلال «البروباغندا» ومن خلال الدعوة إلى المثالية الشيوعية، وعندما لا يكفي هذا، من خلال الإكراه والإرهاب. وخلقت الثورة طبقة جديدة بالكامل من أصحاب الامتيازات وربطتها بالنظام. ولكن الذين امتلكوا امتيازاً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً في روسيا ما قبل الحرب خسروه في معظمه. لقد كانت الثورة الروسية ثورة شاملة، كان شبحها يراود أكثرية المجتمعات الغربية حيث كانت الأحزاب السياسية تحظى بولاء قلة من المجتمع معينة. إن الدعوة الشيوعية إلى الجماهير واستخدامها لهذه الجماهير، كان يجب أن تكافح بفعالية حتى يمكن تفادي الثورات الشيوعية. ولكن إلى أي مدى كانت المؤسسات القائمة قوية بحيث تتمكن من مواجهة هذا الهجوم الضاري بكفاءة؟ إن الخطر المتأتي من أقصى اليسار كان على العموم مبالغاً فيه، بمقدار ما كان غير معروف وبالتالي لم يكن قياسه وتقديره على حقيقته. إن ضعف أشكال الحكومات التمثيلية الموجودة وعجزها عن معالجة القضايا الوطنية، أصبح على كل حال، واضحاً ساطعاً لكل أحد. والجنود العائدون من قساوة حرب طويلة إلى ظروف غير مستقرة في أوروبا ما بعد الحرب وما فيها من قلة إيجاد فرص عمل مستعصية ومزمنة في ظل اقتصادات تتحول من الحرب إلى السلم، بدوا محبطين.

إلى جانب الظروف غير المستقرة في ما بعد الحرب وإلى جانب الخوف من ثورات البلشفيك ومشاركة الجماهير في السياسة كان هناك عنصر جديد رابع في حالة ما بعد الحرب هو توقعات توسيع الحدود القومية والتعويضات المالية التي تلت النصر لتعويض الشعب عن تضحيات الحرب. والمنتصرون لم تكن لهم سابق تجربة بمثل هذه المكافآت. ولا يمكن لضم الأراضي ولا للتعويضات أن تكافئ الخسائر البشرية والعطب المادي الذي سببته الحرب. المهزوم، في جميع الأحوال، تنقصه الوسائل لتعويض المنتصرين تعويضاً مناسباً. وفي الدول المهزومة إن الشعور بالخسارة الحالّ يومئذٍ جعل تضحيات الحرب مستحيلة الاحتمال ولا تطاق. وأما الشعور بالقومية المتأجج فقد شكل قوةً عظيمة خربت الاستقرار في أوروبا ما بعد الحرب، لقد كان يختلف عن نوع الشعور الذي تلا حرب سنة 1914 في أنه لم يعد توسعياً تماماً. ثم إنه كان يتغذى بالغضب المحسوس من جراء الظلم الحقيقي والخيالي الناتج عن الحرب الكبرى وعن شروط الصلح. أن تكون الدول المغلوبة سوف تنتابها مثل هذه الأحاسيس العدائية هو أمر متوقع.

من بين الدول المنتصرة كان الطليان يشكون بشكل خاص من هذا الوجع. لقد استندوا إلى السلم «الجماعي» الذي لم يعطهم ما اعتقدوا أنهم يستحقونه. لقد هزمت الإمبراطورية العثمانية من قبل الحلفاء، ولكن اليونانيين والبريطانيين والفرنسيين كانوا المستفيدين الرئيسيين. والنقطة المؤسفة أكثر من كل شيء أن إيطاليا، رغم تضحياتها في الحرب، لم تحل محل آل هبسبورغ كقوة عظمى في البلقان. في مؤتمر السلم، إن أكثر المسائل التي أغاظت الطليان حصلت عندما طالبوا

بمرفأ فيوم الـذي يـتكلم أهلـه الإيطاليـة، والـذي كـان في السـابق ضـمن إمبراطوريـة آل هبسـبورغ، فرفضت مطالبهم من قبل الحلفاء. وبعد ذلك قام غبريل دانتذيو وهو شـاعر ووطنـي محـترف ينفـذ القانون بنفسه. وبالتواطؤ مع الحكومة وبتوجيهاتها وبدعم ملكي، فاستولى على مرفأ فيـوم عـلى رأس جـيش مـن المتطـوعين. وانفجـرت المشـاعر الوطنيـة، والتحـديات والعنـف وتقنيـات إثـارة الغوغـاء الديكتاتوريـة عـن طريـق الخطـب مـن فـوق الشرفـات التـي اعتمـدها دانتـذيو - جعلتـه الـزعيم «الدوتشي» الذي اعتمد موسوليني أسلوبه في مساره السياسي.

وعندما لا يكون للمؤسسـات التمثيليـة رسـوخ وتجـذر، عندئـذٍ يحصـل ميـل نحـو الأشـكال التسلطية في الحكم، لأنها تعد بحل العديد من المشاكل. والحركة الخاصة التـي عرفـت فـيما بعـد في العالم باسم «الفاشية» أولاً، أصابت الحكم في إيطاليا ما بعد الحرب. كان هناك العديد مـن الأسـباب العامة لنموها: فهي قد نمت كردة فعل على مشـاكل وعـلى ظـروف كانـت تواجـه الغـرب في القـرن العشرين وانبثقت عن الحرب الكـبرى. ولكـن نجاحهـا في ذات الوقـت يجـب أن يـدرس بالنسـبة إلى الظروف الإيطالية الخاصة. إن الشكل الذي ارتدته الفاشية فيما بعـد تنـوع تنوعـاً شـديداً بـين مثـلٍ وآخر. وذلك بعد أن انتشرت الحركة في عقد 1930 في النمسـا وهنغاريـا ورومانيـا وفرنسـا والبرتغـال وإسبانيا، ويختلف المؤرخون حول جدوى تطبيق عنوان مشترك عليها. واليوم يحط من قـدر الفاشـية عند وصفها أنها طبقت على أي شيء تقريباً، كان اليسار الماركسي يرفضه.

وما يمكن قوله عنها هو ما كان شائعاً قبل الحـرب العالميـة الثانيـة. إن الفاشـية هـي حركـة يقصد بها تأمين دعم الجماهير لزعيمٍ ما بدون وساطة البرلمان المنتخب بصورة ديمقراطية. إنهـا بـديل عن الديمقراطية، تعطي الجماهير وهم السلطة الكاذب. وعلى هذا، مهـما كانـت معاديـة للشـيوعية بعنف، تبدو الفاشية وكأنها دعـم للتراتـب الاقتصـادي والاجتماعـي القـائم في المجتمـع، ولهـذا فهـي تنتسب إلى اليمين. تعتبر الفاشية من الفضائل القضاء على سـلطة الأحـزاب والانقسـامات في الدولـة، وهي تؤيد «القوة بالوحدة» عـلى حسـاب الحريـات المدنيـة. وعبـادة الـزعيم تتعـزز بـالزعيم فـوق الجميع وأعوانه الرئيسيين. والفاشية هي حركة شوفينية ذات توجه رجولي تعطـي للنسـاء دور ولادة الأطفال ورعاية العائلة. وهي قومية وطنية متشددة، والزعيم يمسك عملياً بكل السلطات، دونما حد، وهو يقف على رأس الحزب والجيش الخاص والبيروقراطية. والعنـف ضـد الخصـوم يـقضي عـلى كـل معارضة محتملة. ويـؤمن الجـيش الفـاشي والإدارة البيروقراطيـة بـالطبع أن يكـون لـعشرات الألـوف مصلحة خاصة في المحافظة على الدولة الفاشية. هنـا يعطـى الـولاء للحركـة، لا المسـتوى الاجتماعـي، فرصة التقدم للوصوليين وللطامحين وعديمي الوجدان.

في إيطاليا كما في غيرها، استمدت الفاشية قوتها مما هو ضدها، كـما اسـتقتها مـما هـو لهـا. وبالتفصيل كان هذا يختلف تبعاً للضرورة التكتيكية في التحرك من أجـل بلـوغ الهـدف أي السـلطة،

وبعدها من أجل الاحتفاظ بالسلطة. لقد كانت الفاشية ردة فعل تسلطية في وجه القوى الاجتماعية الجديدة، وفي وجه التغيير، وضد المستاءين الحقيقيين والخياليين على المستوى الشخصي والوطني. لقد تصرفت الحكومة البرلمانية بصورة غير مكتملة قبل الحرب. ولم يؤد سلوك الحكومات في الحرب إلى إعلاء شأن البرلمانات. وكارثة معركة كابوريتو نسبت إلى سوء الإدارة المدنية. إن كتلة الفقراء من الإيطاليين في الجنوب، والعمال الزراعيين والمدنيين في الشمال - وبعد مرور نصف قرن من الزمن على الوحدة - لم يعوّدوا أنفسهم مع الدولة البرلمانية، التي أقامتها البيمونت، والتي ساد فيها الفساد والحظوة المحلية.

وقامت الحكومات على الأعيان وعلى الشخصيات أكثر مما قامت على زعماء الأحزاب. وكان الاقتراع محصوراً بالرجال وأدخل سنة 1912، وأدخل التمثيل النسبي سنة 1915. فنسف الأسلوب الذي كان ينظم في السابق البرلمان والحكومة. والحزبان الكبيران اللذان انبثقا عن الانتخابات سنة 1919 واللذان تقاسما أكثر من نصف المقاعد بينهما. وهما حزب الشعب الكاثوليكي 110 مقعداً، والاشتراكيون 156 مقعداً، كانا عاجزين عن وضع أسس لتعاون ثابت مع الأحزاب القومية والليبرالية في يسار الوسط أو في يمين الوسط. وكان الاشتراكيون منقسمين بين شيوعيين واشتراكيين معتدلين في سنة 1921. ومنذ 1919 لم يكن هناك أي جناح يريد التعاون مع الحكومة. والجميع كانوا يتكلمون لغة الثورة. لقد تألف الحزب الشعبي الكاثوليكي بدعم خفيٍ من البابا لمحاربة الاشتراكية. ولكنه لم يكن حزب طبقة. وكانت الأكثرية فيه ميالة بصدق إلى الإصلاح تنادي بتوزيع أراضي الملكيات الكبيرة على الفلاحين. لقد كان حزباً جماهيرياً يعتمد على دعم الفلاحين الزراعيين في الجنوب، بالضبط كما كانت القوة الاشتراكية تعتمد على المدن الصناعية في الشمال. ولكن الحزب الشعبي كان يضم أيضاً المحافظين والأنصار من أقصى اليمين. وكان دعمهم لسياسة الحكومة تبعاً لذلك غير محزور. والحكومات الخمس بين 1918 و1922 كانت تُواجه بالشلل البرلماني وبعدم وجود أسس فعلية يمكن بناء أكثرية عليها. وسيطر جيوفاني جيوليتي في السنوات الأخيرة على الحياة البرلمانية الإيطالية.

وحصل جيوليتي في مواجهة الكاثوليك والاشتراكيين على مساعدة الفاشيين من أتباع موسوليني الذي ربح في انتخابات مايو (أيار) 1921 بدعم منه خمسة وثلاثين نائباً من أصل أكثر من 500 نائب. لقد كانت بداية برلمانية متواضعة بالنسبة للفاشيست. ولولا جيوليتي لبقي موسوليني وحزبه قوة دستورية لا يؤبه لها. ولكن في الشارع جعل الفاشيون قوتهم وعنفهم محسوسين. لقد ازدهروا ونموا في رحم النقمة الصناعية والزراعية. كان هناك بعد الحرب بطالة على مستوى كبير. في الأرياف، استولى الفلاحون على الأجزاء غير المزروعة من الأراضي الواسعة المملوكة. وفي المدن طلب اتحاد المناضلين أجوراً عالية. وفي بعض المناسبات من

سنة 1920 احتلوا المصانع. إلا أن هذا لم يكن بداية للثورة. ومنحت الأجور العالية فارتفع مستوى معيشة عمال المدن بشكل ملحوظ رغم ارتفاع الأسعار. إذا ارتفعت الأجور الفعلية بما يتراوح بين الربع والثلث بين 1919 و1922، وفي خريف 1922 بقي الاضطراب قائماً. عند هذه النقطة جاء موسوليني إلى الحكم يزعم أنه أنقذ البلد من تهديد خيالي هو خطر البلشفية وقدم الفاشية كبديل عنها.

ونجح موسوليني في جذب الانتباه إليه وإلى وضعه كرجل دولة وكدوتشي. واستطاع أن يجعل إيطاليا تشعر بأنها أكثر أهمية في الشؤون الدولية مما يمكنها ضعف مواردها الصناعية والعسكرية من ضمانه. لقد كانت صورة خيالية مبنية بمهارة ضللت الناس البسطاء إلى أن تحطمت الصورة عندما ظهر عجز جيوش موسوليني على كل جبهة بخلال الحرب العالمية الثانية. إن نجاح الفاشية يرتكز بصورة واسعة على خلق مثل هذه الأساطير التي أصبحت بعد 1925 متماهية مع شخصية موسوليني العامة التي بناها بنفسه.

ولد موسوليني لأبوين «بروليتاريين» أصيلين في 29 يوليو (تموز) 1883 في قرية صغيرة هي بريدابيو في المنطقة الوسطى الشرقية الفقيرة من إيطاليا المسماة رومانغا. كان أبوه حداداً وجعل اسمه بنيتو، مثل اسم الزعيم المكسيكي الثائر جواريز. منذ الطفولة الباكرة كان موسوليني يحب العنف الثوري ضد «مجموعة نظم» المدرسة. وعندما كبر ثار على الأكثر غنىً وعلى أصحاب الامتيازات. لقد عانى الفقر، وحمله بغضه للامتيازات على أن يكون اشتراكياً متحمساً. وترك إيطاليا وأمضى بعض الوقت في سويسرا تحت رعاية اشتراكية. وعندها قبل بالنظرة الدولية والسلمية للاشتراكيين. وفي سنة 1904 رجع إلى إيطاليا لكي يقوم بالخدمة العسكرية الإجبارية، وبوضوح أعجبته الحياة في الجيش والنظام. لقد كان هذا أول تضارب في تطوره وليس الوحيد. ولفترة قام بوظيفة معلم. ولكن موسوليني كان يرى نفسه قبل كل شيء مناضلاً سياسياً اشتراكياً. وتوصل إلى المراتب العليا في الحزب الاشتراكي الإيطالي لما قبل الحرب، منتمياً إلى الجناح الثوري الأكثر تطرفاً. وتندر بالقومية كمظهر رأسمالي وسجن لفترة وجيزة لنشاطاته الرامية إلى وقف الجهد الحربي بخلال الحرب الليبية مع تركيا سنة 1911-1912. وعمل سجنه على كسب عطف الاشتراكيين الثوريين الذين كانوا يسيطرون على الحزب الاشتراكي سنة 1912. فعينوا موسوليني لتحرير جريدة آفانتي وهي جريدة الحزب الاشتراكي.

ولم يكن الثبات والوفاء للأصدقاء وللمبادئ سمة قوية عند موسوليني واجتذبته الحرب - وهي العنف الدولي - فيما بعد؛ فموسوليني لم يكن مسالماً بطبيعته. ولهذا سار كل شيء على ما يرام مع جهوده كمحرر اشتراكي حتى إلى ما بعد اندلاع الحرب الكبرى بقليل، عندها، ورغم غضب الاشتراكيين الذين شجبوا الحرب الرأسمالية وطلبوا بعدم التدخل، تغيّر موسوليني وأخذ

يدق طبول القومية والوطنية في الـ آفانتي. عندها طرده الاشتراكيون من رئاسة التحرير. فأسس صحيفته الخاصة في نوفمبر (تشرين الثاني) 1914 «بوبولو ديتاليا» [شعب إيطاليا] وأخذ ينادي بالتدخل.

وظل تأثيره مع ذلك مهملاً لعدم وجود ارتباطات سياسية له. وخدم في الجيش من سنة 1915 إلى 1917، فجرح، وبعد تسريحه من الجيش، عاد إلى الصحافة الوطنية. ولاحظ موسوليني عجز وضعف الحكومة البرلمانية بعد الحرب ورأى فيها فرصة له ليشكل وليقود حركة تسلطية. وبمساعدة هذه الحركة استطاع بعدها أن يلعب دوراً مهماً في الدولة، وهو شيء لم يسبق له أن فعله من قبل.

وفي اجتماع في ميلانو دعا إليه موسوليني مائتين من رفاقه، في مارس (آذار) 1919، بدأت شكلياً بداية الحركة الفاشية. كانت الحركة في بداياتها تظهر عداءها للملكية وللصناعة الرأسمالية، وتقلدت خط النقابية الفرنسية، الداعية إلى سيطرة العمال على الصناعة فيما يسمى بـ«الديمقراطية الاشتراكية» وهكذا حاولت حركته أن تكتسب دعم عمال المدن. وفي سنواتها الأولى تدفقت الأموال عليها لدعمها ولتأسيس جريدة موسوليني الخاصة، وذلك من الصناعيين في ميلانو. وحاول أصحاب الأراضي أيضاً الإفادة من عصاباته من «الزعران» ضد الفلاحين. وربما كانت ميول موسوليني الشخصية اشتراكية حتى سنة 1919، ولكنه في سعيه إلى السلطة، كان مستعداً أن يغيّر أشرعته وأن يعمل من أجل مصالح الملكية لتأمين دعم الصناعيين وأصحاب الأراضي له. وأصبح وصولياً خالصاً ومغامراً.

وكانت الفاشية المستفيد الرئيسي من نشاطات النقابات غير الفعالة، ومن احتلال المصانع في صيف 1920 ومن نداءات الاشتراكيين إلى العمال للقيام بإضراب عام. وطيلة شتاء 1920 والربيع التالي، قامت عصابات من الفاشيست، في قمصانهم السوداء في المدن وفي الأرياف بمهاجمة كل أشكال تنظيمات العمل والمجموعات الاشتراكية والصحف الاشتراكية وحتى الجمعيات الثقافية. وضرب المعارضون وعذبوا. وقامت «القمصان الحمراء» بالتصدي وبدأت حرب الشوارع. وتواطأت إيطاليا الليبرالية والكنيسة - في وقت كانت تشجب العنف كله - على تدمير المنظمات الاشتراكية على يد الفاشيست. وفي حين بدت الحكومة عاجزة عن إحلال القانون والنظام ظهر الفاشيست بمظهر حامي الملكية في عيون الطبقات الوسطى، لا بمظهر مخربي السلم، وهو ما كانوه فعلاً.

إن تنامي عصابات الفاشيست العنيفة بسرعة، بعد أن انضم إليها من تبقى من أتباع دانتذيو الذي انهار على أثر هربه من فيوم، جعلها بالفعل مستعصية على سيطرة موسوليني. وفي هذه المرحلة بالذات من سنة 1921، لم تلقَ ترحيباً منه. دخل موسوليني البرلمان بصفته زعيم حزب

صغير وسعى إلى السلطة بالتحالف مع أي من الحزبين الكبيرين: الحزب الشعبي الكاثوليكي أو الاشتراكيين. اختار الاشتراكيين مؤقتاً ليكتسب أصوات الجماهير من عمال المدن. ولكن زعماء العصابات الفاشية غضبوا من هذه «الخدعة» وخسر موسوليني زعامة الحزب لفترة وجيزة. واستمر الفاشيست في عنفهم في المدن وفي الأرياف. وكان موسوليني بدوره يغذي معتقد الليبراليين البرلمانيين الذين كان يريد التعاون معهم ضد اليسار الاشتراكي.

ولعب موسوليني ورقة معاداة البلشفيك بكل قوته. وكانت دعوة الاشتراكيين في يوليو (تموز) 1922 إلى الإضراب العام تحت مطلب إيقاف الخروج على القانون المتزايد والانجراف إلى اليمين، أعطى مبرراً ظاهراً لمطالب موسوليني. كانت الدعوة إلى الإضراب فشلاً خالصاً ولكنها زادت الرغبة في اتخاذ تدابير قاسية ضد العمال. إن الدعم الذي أعطي للفاشيست كان بشكل خاص قوياً من قبل هذه المجموعات - الحرفيين، أصحاب الياقات البيضاء من العمال وأصحاب المتاجر الصغيرة والطبقة الوسطى الدنيا - التي رأت وضعها مهدداً ومغتصباً بفعل مطالب العمال. كان الجيش يكره حكومة النظام البرلماني، الذي اضطر إلى تخفيض عديده المتضخم بفعل الحرب. وكانت وطنية موسوليني الحادة تتوجه إليهم بالطبع. وفي الأقاليم كان المحافظون والموظفون المدنيون أيضاً يتواطئون مع العنف الفاشي وعقدوا رهانهم على مجيء الفاشيست إلى الحكم في يوم من الأيام. كانت سياسة جيوليتي - القائمة على عدم التدخل في النزاعات التي، حسب اعتقاده، تجعلهم يضرب بعضهم بعضاً - تكتيكاً ذكياً يُضعف قوة النقابات والاشتراكيين بمقدار ما هو مطلوب. وخفت الإضرابات وزال بسرعة أي خطر خطط له اليسار. ولكن انخفاض هيبة الحكومة خلق أيضاً فراغاً في السلطة، ملأه الفاشيست حتى جاء الوقت الذي قاموا فيه علناً بتحدي القانون والنظام وحتى هددوا الدولة بذاتها. ولولا ضعف الحكومة، ولولا شلل البرلمان الذي منع الوسط الليبرالي من إقامة تحالف مستقر، لما استطاع الفاشيست أبداً الوصول إلى السلطة. وفي حين كان السياسيون يتآمرون ويتخادعون من أجل الحكم، يتقاسمهم الطموح كما السياسة، أصبحت الإدارة الحكومية في كل البلاد في الفوضى.

واختار الفاشيست شهر أكتوبر (تشرين الأول) 1922 للاستيلاء على الحكم من إدارة ليبرالية مزعزعة. وكانت خطتهم أولاً إثارة العصيان في الأقاليم بالاستيلاء على المحافظات وعلى المراكز الرسمية وعزل روما بالاستيلاء على الأرياف بالقوة إن لم يَكْفِ الإذلال والإقناع. ولحسن حظ موسوليني، سقط خصمه الدوتشي، دانونزيو، الذي كان يمكن أن يطلب الزعامة لنفسه، على رأسه من البلكون بعد تخاصمه مع عشيقته. وشاعت شائعة بأن سقوط الشاعر كان بمعونةٍ ما. هناك لمسة «اوبرالية» لم تغب أبداً عن هذه اللحظات المأساوية في التاريخ الإيطالي.

وبعد هذا كان فوز الفاشيست بعيداً عن أن يكون أكيداً. لقد كان رهاناً كبيراً، كما عرف ذلك

موسوليني وهو ينتظر في ميلانو. كان هناك معقل كبير للفاشيست ليس بعيداً جداً عن الحدود السويسرية في حال الفشل. كان الملك فيكتور عمانويل الثالث يملك مفتاح الوضع. كان الولاء للعائلة المالكة قوياً، وبدا في الأغلب أن الجيش - وإن كان مطعماً بالفاشيست من الضباط ذوي الرتب العالية، إلى أصغر الجنود - سوف يستجيب لقيادته وأمره. ولكن فكتور عمانويل لم يكن فيه أي شيء بطولي. فهو لم يضع ولاء الجيش على المحك أو تحت التجربة. وهو وإن كان ملكاً دستورياً، فقد فقَدَ الثقة، إلى حدٍ بعيدٍ جداً بالسياسيين المتآمرين وبالنظام الانتخابي الفاسد. وعندما وجد وزراؤه أخيراً الجرأة على مقاومة تهديدات الفاشيست، رفض الملك إعطاءهم الدعم، وهو بفعلته هذه سلّم إيطاليا لموسوليني.

عندما تلقت الحكومة في روما أخبار الثورة الفاشية، واستيلاءهم على أبنية الحكومة في الأقاليم، ترددت في بادئ الأمر كيف تتصرف فهي كانت قد استقالت سابقاً أثناء وقوع أزمة تعديل وزاري، ولكنها ظلت تصرف الأعمال بالوكالة. وبعد ليل من الهلع قرر لويجي فاكتا، رئيس الوزراء المؤقت، بعد أن ضمن تأكيدات حول ولاء الجيش المرابط في روما - مساندة وزرائه لاتخاذ موقف حازم. وصدر الأمر للجيش بإيقاف محاولة الفاشيست الاستيلاء على روما. وباكراً في صباح 28 أكتوبر (تشرين الأول) 1922 نشر مرسوم بإعلان حالة الطوارئ، بلغ حد إعلان حالة الحرب وقانونها. ورفض الملك إعطاء موافقته على هذا المرسوم ورده. وأصبح الطريق الآن مفتوحاً أمام موسوليني ليملي شروطه. فطلب أن يرأس هو الحكومة الجديدة. وكان عمل الملك قد ترك الدولة بدون سلطة في تلك اللحظة الدقيقة. وزالت الثقة في الحكومة وكذلك بالعرش عندما وصل موسوليني مرتاحا إلى روما بواسطة عربة سكة حديد للنوم في صباح 30 أكتوبر (تشرين الأول) وقبل من الملك مهمة تكليف حكومة جديدة.

وهكذا حدث السير نحو روما بعد وليس قبل صعود موسوليني إلى رئاسة الوزراء. لم يكن في الواقع هناك «استيلاء» على الحكم - وإن كان المؤرخون الرسميون الفاشيون يتبجحون ويتفاخرون بهذا الحدث - بل مجرد تهديد بالاستيلاء على الحكم. ولم يسر الفاشيست نحو روما، بل دعوا إليها بقطارات خاصة وهناك في العاصمة استعرضهم الملك والدوتشي قبل أن ينزوي الأول في بيته في 31 أكتوبر (تشرين الأول) وبدون التهديد بالاستيلاء على روما، لم يكن موسوليني ليستطيع الوصول إلى غايته التهديد كان حقيقياً، أما التساؤل: «هل كان يمكن لموسوليني أن ينجح إن هو حاول السيطرة على روما»، فتلك مسألة أخرى تحتمل الكثير من النقاش.

الآن وقد أصبح موسوليني في الحكم، لم يكن أمامه من برنامج يقدمه أمام البرلمان. فقد شغل نفسه فقط بمسألة كيفية وصوله إلى السلطة. هل سيعمل على استكمال «ثورته» الآن، كما كان يأمل المناضلون الفاشيست أم أنه سيتلاعب بالنظام البرلماني ويحاول أن يحكم على الأقل بشبه

دستور؟ هل يحل الحزب الفاشستي محل الدولة، أم أنه هو سيصبح تابعاً لها؟ هذه الأسئلة المهمة، المطروحة غالباً تبدو في الواقع غير حقيقية نوعاً ما. ما كان يهم موسوليني الآن بعد أن وصل إلى الحكم، هو أن يبقى ممسكاً بالسلطة بيديه أطول مدة ممكنة. لم يكن لديه مبادئ أو قواعد، ورغم الكلام عن دولة نقابية جديدة لها علاقاتها بالمؤسسات القائمة وبالمنظمات التي لها بعض السلطة في الدولة، كل ذلك أصبح تابعاً لإرادته. وكما ان الفاشيست المساندين له، بهذا المعنى، يشكلون حاجزاً أمامه شبيه بالحاجز الذي يشكله خصومه السياسيون وهم: الملكية والبابوية والجيش والإدارة البيروقراطية. و«السياسة» كانت عنده تقوم على كل أمر يُشعره أنه يخدم مصالحه أثناء تعامله مع كل مجموعةٍ من المجموعات.

هل أقام موسوليني نظاماً تسلطياً شاملاً؟ لقد أبقى على الملكية. والكنيسة والقوى المسلحة كانت تحتفظ ببعض الاستقلالية في حين أن استقلالية البرلمان قد زالت فعلاً. ولكن موسوليني تجنب ضربة ثورية مفاجئة. فقد سمح ببعض درجات الاستقلالية معتقداً أن هذا يخدم مصالحه. فقد كانت تنقصه في جميع الأحوال الإرادة الحديدية، واللاإنسانية المطلقة التي لا ترحم كالتي عند هتلر. فموسوليني بعكس ما كان عليه حال الحزب الفاشستي الأعلى، فضّل ترك بعض السلطة المفوضة بين يدي المجموعات المتنافسة ذات المصالح، وهكذا كانت مهمته من أجل السيطرة أسهل. لقد فهم موسوليني، في سنواته الأولى، قبل أن يعميه التضليل الذاتي، أن بعض الحدود الاختيارية في ممارسته للسلطة سوف تجعله أكثر قبولاً مما يزيد في قوته في الاستيلاء على الحكم. كان الدوتشي شخصية معقدة. كانت عجرفته التي لا شك فيها وعدم إحساسه يكملها ذكاء وبراعة سياسية غير عادية.

في أكتوبر (تشرين الأول) 1922، جعل موسوليني نفسه رئيساً للحكومة التي لم تكن في الظاهر تختلف كثيراً عن الحكومات الائتلافية السابقة التي ترتكز على المساومات الشخصية. ضمت الحكومة الكاثوليك والمحافظين. وأمسك موسوليني إضافة إلى رئاسة الحكومة بوزارة الداخلية وبوزارة الخارجية. ونال إجماع الأصوات بالثقة في البرلمان لهذه الحكومة. وكان هدفه وهو تحطيم السلطة السياسية للأحزاب الأخرى عن طريق حمل الأكثرية على التعامل معه في القضايا الوطنية، قد تحقق ببطء إنما بتأكيد. وعندما شعر أنه قوي بما فيه الكفاية وأنه في أمان. دعم مشروعاً فاشستياً من أجل الإصلاح البرلماني، وهو ما سمي بالقانون الفظ. فبدلاً من التمثيل النسبي أقر هذا القانون أن الحزب الذي يحصل على أكثرية الأصوات (ما دامت هذه الأكثرية تبلغ على الأقل 25% من مجموع الأصوات) فإنه يؤمن لنفسه، بصورة أوتوماتيكية ثلثي المقاعد في مجلس النواب. وهكذا تسرب الفاشيست واستولوا على إدارات المحافظات، واستطاعوا أن يضمنوا، في جميع الأحوال، أن أكثر من ربع الأصوات محبوسة للائحة مرشحي الحكومة.

ومرّ هذا القانون في نوفمبر (تشرين الثاني) سنة 1923 وجعل من المؤكد أن موسوليني سوف يكون تحت تصرفه أكثرية دائمة من النواب مستعدة للتجاوب معه ولتنفذ إرادته. وهكذا تحطمت بالتالي الآمال لدى أي حزب ينوي أن يعارض موسوليني. ولعب التخذيل دوره في إقناع النواب المترددين بالموافقة على احتفاظ موسوليني بالسلطة بالوسائل الشرعية والدستورية. كان دائماً يلوح بأنه يستطيع أن يتصرف بطريقة مختلفة، خاصة عندما أصبح له الآن جيش خاص، هو العصابات الفاشستية السابقة التي حوّلت إلى ميليشيا من المتطوعين للأمن العام تدفع لها الدولة معاشاتها من أجل ذلك وتحلف يمين الولاء للدوتشي لا للملك.

كانت انتخابات أبريل (نيسان) 1924 نصراً مبيناً لموسوليني. وساد التخذيل والفساد إلى درجة لم يبلغها من قبل مما أمن لمرشحيه ثلثي جميع الأصوات المقترعة. كانت سنة 1924 آخر سنة - رغم كل شيء - كان يمكن فيها اقتلاع موسوليني من الحكم. كان البلد مشبعاً بأحاسيس التقزز. عندما قتل نائب اشتراكي جيوكومو ماتيوتي، على يد عصابة فاشستية بعد أن هاجم الانتخابات الفاسدة في البرلمان. وقد تفاجأ موسوليني بمعنى هذه الإهانة، عندما اتهم في البرلمان في حزيران سنة 1924 بأنه كان محرضاً على الجرمية، وانسحبت مجموعة من النواب المعارضين من المجلس احتجاجاً، ولكن الملك لم يفعل شيئاً. وهكذا اجتاز موسوليني عاصفته الأولى والأخيرة الجدية قبل أن يسقط نهائياً سنة 1943. في سنة 1926 أصبح نظامه تسلطياً خالصاً بعد أن ألغى حرية الصحافة. وكما فعل موسوليني حين لم يشأ أن يكون تابعاً لأي مجلس تمثيلي صحيح، كذلك لم يشأ أن يكون تحت رحمة أتباعه الفاشست الأكثر ثورية منه فأنشأ في ديسمبر (كانون الأول) 1922 المجلس الأعلى للفاشية وكان رئيساً له ومسيطراً عليه. في أكتوبر (تشرين الأول) 1926 جاء دور استقلالية الحزب الشيوعي في النسف. وانتهت أي انتخابات داخل الحزب منذ ذلك الحين. وأصبح الحزب يُنظم من فوق على يد موسوليني باعتباره الرئيس الأعلى. وبخلال سنتين أصبح الحزب بيروقراطياً، وضبط موسوليني نشاطاته العنيفة الخارجة على القانون.

كان البابا والكنيسة الكاثوليكية سلطة أخرى مستقلة تترصد الحكم في البلد. وبمهارة فائقة استطاع موسوليني وهو اللاديني باعترافه أن يخفض التأثير السياسي للكنيسة. ولم تكن الكنيسة كثيرة العداء للفاشية كما كان منتظراً، لأنها نظرت إلى الفاشية باعتبارها سداً منيعاً ضد الشيوعية الملحدة وضد الاشتراكية. كان الخوف من الاشتراكية قد ردّ الكنيسة إلى الوراء، إلى سياسات الدولة الإيطالية قبل الحرب. وتمسك موسوليني بهذه المصالحة بين الدولة والكنيسة. وكانت حصيلة المفاوضات الطويلة من سنة 1926 إلى سنة 1929 اتفاقات لاتران: وباعتراف الدولة بالسيادة البابوية على حاضرة الفاتيكان، أرجعت الدولة للبابوية سيطرة زمنية رمزية على إيطاليا. بعد ذلك أصبحت الكاثوليكية الدين الوحيد للدولة. وعُدِّلت أكثرية القوانين المناوئة للإكليركية.

وأعطت المعاهدة للكنيسة وضعاً في إيطاليا لم تلعبه منذ إعلان الوحدة الإيطالية واعتبرت دبلوماسية الفاتيكان العملية دبلوماسية ناجحة. وماذا بشأن الموقف المعنوي للكنيسة؟؟ لقد حامت حوله الشبهات كثيراً خصوصاً عندما حاول الفاتيكان أن يحفظ المصالح الكاثوليكية في ألمانيا فقام بعقد «كونكوردا» مع هتلر سنة 1933. لقد أدت المكاسب الزمنية إلى إحداث أضرار على المدى البعيد. فقد منعت الكنيسة من اتخاذ موقف أخلاقي واضح ومن إدانة صريحة للجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها الدكتاتور في النهاية. وكُمِّمَ الاحتجاج الرسمي الكاثوليكي - خاصة في ظل حكم بيوس الثاني عشر بعد سنة 1939، أكثر مما كان عليه أيام بيوس الحادي عشر وإن كان الأحبار كأفراد، بما فيهم البابا سعوا إلى حماية الأفراد من الاضطهاد.

إن المساهمة الإيجابية للفاشية قامت على فرضية القول بإقامة الدولة النقابية. وهذا القول كان مرتكزاً على فكرة أن «صراع المصالح»، بدلاً من أن يتم بالعنف والتقاتل، يتم بالتفاوض عليه تحت توجيه الدولة من خلال مؤسسات هي النقابات. وعلى هذا في سنة 1925، اعترف اتحاد أرباب العمل والنقابات الفاشية كل منهما بالآخر على أنهما يدان متكافئتان، وعلى أن تحل النقابات (كوربوراسيون) خلافات مختلف الفروع الصناعية والزراعية والتربوية ويعاد النظر فيها. وتم بناء هيكلية بيروقراطية كبرى في رعاية وزارة النقابات (كوربوراسيون). واحتفظ الصناعيون، رغم كل شيء، وإلى حد كبير، باستقلالهم الذاتي عن الدولة. ولم يكن تمثيل العمال شبيهاً بتمثيل الصناعيين. لقد تمثلوا في النقابات البيروقراطية الفاشيست. وكان العمال مستغلين وحتى حقهم الأساسي في الانتقال من عمل إلى عمل بدون إذنٍ رسمي قد ألغي. وسقطت الأجور بصورة حادة، والفاشية، رغم بعض الإصلاحات الاستعراضية مثل زيادة أراضي القمح المزروع سنة 1930 وبعدها، وتجفيف أراضي المستنقعات، لم تعمل على إنعاش وإصلاح الاقتصاد المتخلف ودفعه إلى الأمام. من الناحية الاقتصادية بقيت إيطاليا متخلفة، ولم يعد العمل يرفع من شأن العامل اجتماعياً. وتنامي البيروقراطية الفاشية أصبح، زيادة على ذلك، عبئاً يصعب حمله. وأخذت «البروباغندا» المكثفة تظهر الإيطاليين سعداء ومنظر الدوتشي العاري حتى نصفه في وسط الحقول، كان يغش الأجانب ولكنه لم يكن يحسن من حصة الفقير.

أدت عبادة الدوتشي إلى الحلول محل التقدم الصحيح، ونصب موسوليني نفسه زعيماً عالمياً مثله كمثل أعاظم العسكريين العباقرة والاقتصاديين الحكماء، وكأنه رجل حوّل الإنسان الإيطالي المتحضر إلى روماني فاتح. إن إنجازاته في عقد سنة 1920 كانت ضئيلة رغم كل شيء. في ليبيا وفي صوماليا، حاربت جيوشه بوحشية للقضاء على رجال قبائل مسلحة تسليحاً ضعيفاً. وبعد عشر سنوات من الحرب، خضعوا. ولم يكن هذا بالحدث العسكري المجيد. في البلقان وفي الشرق الأوسط، حقق القليل القليل بفضل المساعدة الإنكليزية والفرنسية وتغاضيهما. وفي سنة 1923

حاول أن يتحدى عصبة الأمم بالاستيلاء على جزيرة كورفو من اليونان، بحجة اغتيال إيطالي في اليونان. ولكن بريطانيا وفرنسا تدخلتا، وبعد العثور على صيغة تحفظ ماء الوجه، كان على موسوليني أن ينسحب. وعلى كل حال احتفظ بفيوم لأيطاليا في السنة التي تلت. وفي مطلق الأحوال لم يكن بطلاً جداً. وفي الحصيلة حاول موسوليني، من دون أن ينجح، استغلال خلافات البلقان، وسعى إلى تسليط الأضواء عليه بتوقيعه عدة معاهدات.

وقبل صعود هتلر، كان أمام موسوليني القليل من الفرص الحقيقية لاستغلال الخلافات الغربية من أجل تنفيذ أغراضه في العظمة الإمبريالية. ولهذا فهو اعتبر خطأ في الخارج كرجل دولة حساس في عقد 1920. وحتى المحافظون أعجبوا بتنظيمه الخارجي الذي فرضه على حياة إيطاليا الغنية المتنوعة. وجاء عقد 1930 ليظهر للعالم - ما عرفه عنه خصومه في أيطاليا وفي المستعمرات، وعلى حساب مصالحهم - الصفات الأقل طيبة وصلاحاً في حكم موسوليني.

القسم الرابع

* * *

استمرار الأزمة العالمية

(1929 - 1939 م)

الكساد

(1929- 1939م)

إن إحباط الفقر صعب التصور بالنسبة إلى الذين لم يسبق لهم أن عانوا منه. بعد عقد من الزمن على نهاية الحرب بدأت حقبة الكساد الكبير، فحولت الملايين من الناس في الغرب المتّقد إلى مستويات الفقر الطاحن الذي عانت منه في القرن العشرين البشرية في آسيا وجنوبي أميركا وإفريقيا. والشعوب التي تعيش في إمبراطوريات الغرب يومئذٍ شعرت وهي تحت مستويات حد الفقر، كم أن الثمن الذي يستطيعون الحصول عليه لقاء المواد الخام يتدنى بسرعة مذهلة. إن اقتصادياتهم مرتبطة بالطلب الغربي. ومهما يحدث في الغرب الصناعي، فإن المفاعيل على الفقير في ما نسميه «العالم الثالث» يبدو كارثياً أكثر. إن الكساد الكبير، المنظور إليه عادة، وفقط من خلال النكبات التي تصيب البلدان الصناعية يجب أن ينظر إليه في شدة وطأته على أرجاء العالم الواسع. ذات يوم بدا بلد واحد ممتنعاً على الكساد - ذلك هو الاتحاد السوفييتي، حيث كان الإنتاج الصناعي يتزايد. وقد اتخذ هذا الأمر حجة إقناعية لدى البعض مفادها أن الشيوعية تقدم الحل الوحيد للازدهار والكساد الدوريين الأمر الذي يفسد دورة التجارة. ولكن في الاتحاد السوفييتي، فرضت خطة ستالين، للدولة تقشفاً فعلياً كبيراً وأكبر من أي شيءٍ حصل في الغرب (الفصل العشرون).

إن أثر الأزمة الاقتصادية على السياسة وعلى المجتمع كان ضخماً في الغرب، لم تسبقه إلا أزمة الحرب الكبرى. إن وطأة الكساد قد ازدادت خطورتها بفعل حصولها قبل حصول صدمة الحرب الكبرى. إن قصر الوقت الذي امتد بين الصدمة الأولى والصدمة التي تلتها هو الذي أضفى على السنوات من 1919 إلى 1939 سمتها الخاصة إذا قورنت بالحقبة الطويلة من الازدهار المتنامي في الغرب قبل سنة 1914، والتنامي الذي حصل خلال الخمس والثلاثين سنة بعد 1945. وبالمقارنة إن الحقبة بين 1919 و1939 يُنظر إليها على أنها «أزمة عالمية مستمرة». إن الكساد الصناعي، الذي بدأ سنة 1929 كان قد سبقته أزمة زراعية بدأت من سنة 1921، لم تكن

بعد قد أمكن التغلب عليها في منتصف عقد 1920، ثم سرعان ما تعمقت بعد 1926. إن «سنوات الازدهار» بالنسبة إلى التوسع الصناعي في عقد 1920 لم تكن متناسقة في ازدهارها كما هو مفترض غالباً. بالنسبة إلى كل انعكاساتها السيكولوجية المروّعة، إن انهيار «وُلْ ستريت» في يوم «الثلاثاء الأسود» 29 أكتوبر (تشرين الأول) 1929 لم يتسبب بالأزمة. إن العالم الغربي، رغم محاولاته العودة إلى الأحوال «العادية» التي كانت قبل سنة 1914، لم يكن يستطيع فعل ذلك بعد الحرب الكبرى. لا شك، أن في هذه الرغبة في العودة إلى الماضي كان يوجد اعتراف غير كاف بالقدر الضخم الذي مزقت به الحرب فعاليات الاقتصاد العالمي. لم توجد مبادرات مالية دولية جديدة وجذرية يُعتقد أنها مطلوبة من أجل ملاءمة الوضع. بالمقابل سعت كل دولة إلى العودة إلى إجراءات ما قبل الحرب، مثل ذلك، بريطانيا بالنسبة إلى معيار الذهب، والعملة القوية والموازنات المتوازنة.

إن المشكلة الجديدة الناتجة عن ديون الحرب للحلفاء وفي التعويضات المترتبة على ألمانيا كانت تقتضي نظرة جديدة ونقاشاً دُولياً وتعاوناً. بخلال عقد 1920، وقبل 1931، عندما وصلت كل هذه المدفوعات عملياً إلى حالة التوقف، اتبعت المدفوعات الدولية طريقاً دائرياً يدور حول مدفوعات التعويضات الألمانية، المخفضة بصورة مستمرة، الأمر الذي جعل مدفوعات ديون الحلفاء إلى الولايات المتحدة أيضاً تنخفض تباعاً، في حين كانت القروض الأميركية إلى ألمانيا التي تتجاوز مدفوعات التعويضات الألمانية، تكمل الحلقة الدائرية. لم يكن هذا محسوساً تماماً مالياً، ولكن المبالغ الحقيقية المترتبة، وإن لم تكن السبب الرئيسي في انهيار التجارة العالمية، كانت قد ساهمت في تخريب المالية الدولية عند نهاية العقد . إن أسباب الكساد كانت معقدة إلى حدٍّ أنها بقيت مادة نقاش حي ودائم بين الخبراء. ومن الأفضل هنا سرد عدد موجز من النقاط.

إن دراسة النمو الاقتصادي في كل دولة غربية يكشف كم كانت أسباب كساد عقد 1930 تذهب بعيداً إلى الوراء حتى إلى أبعد من الحرب العالمية الأولى. كما سبق وتبين، أن بريطانيا مثلاً، ظلت تعتمد على النسيج والفحم الحجري وصناعة بناء السفن التي هي من موّلدات الثورة الصناعية الأولى، وكانت تتحول على مهل، وعلى مهل جداً، إلى الصناعات ذات التكنولوجيات الأكثر تقدماً في القرن العشرين. إن هذا النقص في التقدم تسبب ببطالة مستمرة وثقيلة الوطأة حتى في عقد 1920، عندما انخفض الاستخدام، في سنة واحدة، إلى أدنى من 10% من القوة العاملة.

وقدمت الولايات المتحدة تبايناً في التنامي الكثيف في الصناعات الاستهلاكية الجديدة مثل صناعة السيارات، وفي البطالة التي تدور حول 4% فقط. إن المشكلة هنا هو أن هذه الصناعات الجديدة لم تنتج الضروريات والقرار بعدم شراء سيارة جديدة، بسبب عدم الثقة بالمستقبل يمكن أن يحدث ارتداداً مفاجئاً في الثروات نحو الصناعة السلعية. ولكن البطالة لم تنتظر حتى سنة 1931

لتصبح النوع الجدي مـن المشـاكل الـذي كـان موجـوداً في بريطانيـا في عقـد 1920. وكـان الاقتصـاد الفرنسي مختلفاً أيضاً، بسبب انشغال نصف السـكان في الزراعـة. ولكـن إعـادة الإعـمار بعـد الحـرب سهلت قيام صناعات جديدة (كما في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية). في سنة 1930 نهضت فرنسـا قوية، حتى أنها احتاجت إلى يد عاملـة أجنبيـة لتسـتكمل الـنقص في اليـد العاملـة الوطنيـة. إن أثـر الكساد العالمي كان الجمود طيلة عقد 1930.

في ألمانيا كانت وطأة الأزمة الاقتصادية العالمية ملجومة بتجـارب الألمـان الخاصـة مـن جـراء الحرب التي خسروها. فبفعل المعاناة أولاً من التضخم الجنوني الذي جعل العملة بدون قيمة، بـدت الحكومة الألمانية مصممة على الحفاظ على نقد قوي، من دون الالتفات إلى كلفة ذلك على البطالـة. وعانت الزراعة من تراجعات جدية طيلة مـدة سـنتين قبـل 1929، في حـين كانـت الصـناعة الألمانيـة تزدهر ازدهاراً قوياً. وعرفت السنوات الأخيرة من عقد 1920 تشكل كارتيلات صناعية كبـيرة ودخـول تكنولوجيا جديدة. لم تكتف ألمانيـا فقـط لتمويـل هـذا التحـديث باجتـذاب القـروض مـن الولايـات المتحدة الأميركية بل إنهـا دفعـت كامـل التعويضـات مـن القـروض. ومولـت قـروض أميركيـة أخـرى مشروعات «بلدية محلية» غير منتجة مثل القاعات الكبرى والردهات وحمامات السباحة. الكثير مـن هذه القروض الرأسمالية كان يمكن أن تسترد بإشـعار بسـيط. وعنـدما حصـل هـذا سـنة 1929 كـان الاقتصاد الألماني، المصاب بفعل تراجـع الأسـواق العالميـة، مهـدداً بانهيـار لـولبي يخرجـه عـن نطـاق السيطرة. إن أعلى نسبة مئوية للعاطلين عن العمل في الغرب كانت في ألمانيا سنة 1932، حيث بلغت 30% من اليد العاملة.

إن حالة اقتصاد الولايات المتحدة كـان القاسـم المشـترك في الأزمـة الاقتصـادية العالميـة. لقـد ارتدى الاقتصاد الأميركي مثل هذه الأهمية إلى حد أن الاقتصاديات الغربية الأخـرى أصـبحت متعلقـة بصحته الجيدة. وهكذا حصل توافق عام بارع على أن جـذور الكسـاد الكبـير في العـالم عـلى اتسـاعه يجب أن يبحث عنها في الولايات المتحدة. مع الاقتصاد الأميركي المتدهور تـدنت إلى الحضـيض أسـعار المواد الأولية. ونتيجة لذلك تقلصت الأسواق في العالم، عندما خفضـت الولايـات المتحـدة تـدفق رأس المال إلى الخارج. وفي سنة 1930 فرضت الولايات المتحدة تعريفةً عاليةً (القصد منها الحظر) كان من شأنها أنها منعت الدول الأوروبية من بيع سلعها في الولايات المتحدة. ولم تستطع بقية دول العالم أن تتحمل ذلك طويلاً.

لقد كانت هناك ثغرات ضعف في البنية الاقتصادية في الدول الأوروبية التـي سـبق لهـا أن لمست بنفسها ذلك، مثل بريطانيا، قبـل سـنة 1929. أن التراجـع الأمـيركي حـوّل هـذه المشـاكل إلى واحدة من أقسى الأزمات التي لم يسبق لهذه البلدان أن جربتها من قبل. إن الكسـاد أثبـت أنـه لم يكن مجرد انخفاض قصير الأمـد في الـدورة الأعماليـة، كـما كـان متوقعـاً. إن الحقبـة القبيحـة مـن

1929 إلى 1939 تبعتها حقبة أكثر سوءاً في سنة 1931. وعندما لم يحصل نهوض في سنة 1932، انهار الأمل بالتحسن الأوتوماتيكي. إن الظروف الاقتصادية العالمية، بدأت تتحسن عما كانت عليه في أحد درجاتها سنة 1931-1932 إنما بصورة تدريجية فقط. واستمر الكساد العالمي متراجعاً حتى الحرب العالمية الثانية، التي - مثل الأولى - حولته إلى نشاط اقتصادي عارم، واستوعبت البطالة من أجل تغذية آلة الحرب. إن الكساد بمثل هذا الطول وهذا العمق شكل تجربة جديدة وكانت الحكومات في أغلب الأحيان ضائعة حول أفضل طريقة للتعامل مع المشاكل الاقتصادية القائمة في أيامها. وفي بعض الأحيان، كما جرى الحال في ألمانيا من سنة 1931 إلى سنة 1933 أخذت الأمور تسوء أكثر فأكثر.

ووفر الكساد أيضاً تجربة رائدة بالنسبة إلى مختلف أشكال الحكومات التي تحكم شعوب العالم. وإنجاز مختلف الحكومات تحكم عليه حتماً عامة الشعب سنداً لمقدار ما يرونه من فعاليتها في العثور على علاجات لأمراض الكساد وأسوأها البطالة. في ذاكرة الشعوب يُمكن مقارنة حكومة الشيوعيين وحكومات الأنماط النازية والفاشستية المختلفة، مع سلوك الحكومات الديمقراطية، وكذلك مع سلوك الحكم الكولونيالي. وتبدو المقارنة فريدة في هذه الظروف.

إن أي حكم أو نظام سياسي سبق ووجد في سنوات الكساد الأولى، يتسحق أن يلام من أجل انتشار البؤس بسرعة. ولكن الحكومات التسلطية التي كانت مترسخة الدعائم بثبات قبيل سنة 1929 كانت في وضع أفضل للحفاظ على نفسها بالقوة الفظة وللتلاعب بمواقف الجماهير عبر البروباغندا. إن النقمة الشعبية مثلاً لم تستطع أبداً تهديد النظام السوفييتي الحاكم. إن إمبراطوريات الغرب الكولونيالية كانت تحت الرقابة العسكرية الشديدة. إن موسوليني خنق الاحتجاج: الإضرابات ممنوعة بحكم القانون؛ إن الدولة الإيطالية خفضت معدلات الفائدة. ومؤسسة إعادة الإعمار الصناعي أنشئت في سنة 1933 (في يناير - كانون الثاني) لمساعدة المصارف الأيطالية التي خدمت الدولة بأن تحملت مسؤولية مباشرة عن سلسلة من الصناعات من السفن إلى الفولاذ، رغم كل شيء كانت مرتفعة بشكل استعصى على الحل، منذ مطلع عقد 1930، وذلك في ظل مستوى للمعيشة متدنٍ بشكل مستمر. ومع ذلك لم يكن هناك انتقاد ظاهر، كما أعلن موسوليني بنفسه عن نفسه، وهو يتصور عارياً حتى نصفه وبيده رفش، يعمل في مشاريع الأشغال العامة مثل تجفيف المستنقعات أو توسيع الأراضي المعدة لزراعة القمح.

جاء هتلر إلى الحكم في أخطر حقبة من حقب الكساد وسرعان ما ثبت سلطته الدكتاتورية. ومع ذلك استطاع بكل تأكيد أن ينجح في تخفيف البطالة في ألمانيا من ستة ملايين في أكتوبر (تشرين الأول) 1933 إلى ما يقرب من أربعة ملايين بعد سنة وإلى 2.8 مليون في سنة 1935. وهذا ما زاد في الدعم الشعبي الوطني له. وعملت إعادة التسلح وتكبير الجيش بعد سنة 1936 على

إزالة البطالة تماماً في ألمانيا. وكم من المساوئ قرنت بحكم هتلر في أعين الشعب الألماني، إلا أنه أعطاه الثقة لأنه عالج البطالة بنجاح. وعرف هتلر أنه يستطيع أن يحول اليأس السائد إلى مصلحته إن هو استطاع أن ينفخ في الشعب روح العمل، وان يُحيي معرفته واهتمامه من أجل قضية العاطل عن العمل، واستطاع حمل الشعب على العمل فعلاً. ولم يكن نجاحه آنياً وعفوياً، فقد أكمله فيما بعد بأن حطّم بالقوة استقلالية العمال. واكتمل نجاحه أيضاً عندما رفض نصيحة المصارف التقليدية. استمع هتلر إلى اقتصاديين من نمط كينز في ألمانيا، إلا أنهم قوبلوا بالرفض من قبل برونغ. أنشأ جالمار شخت الذي عاد كرئيس لبنك الرايخ، تسليفات ورقية بشكل واسع. وأنفقت الأموال على طرق جديدة واسعة جداً - أوتوبهنن - ذات قيمة عسكرية. كما أنفقت على توسيع إعادة التسلح ودعم الزراعة. كان الاقتصاد النازي تحت سيطرة الدولة. من أجل إنهاء وإكمال الاكتفاء الذاتي للزراعة وبأسرع ما يمكن في الصناعة، دونما تغيير في الملكية الخاصة القائمة سواء في الصناعة أو في الأرض.

ولقاء هذا الثمن من الحرية نجح الاقتصاد النازي بين سنوات 1933 و1939 نجاحاً باهراً وذلك بالحفاظ على استقرار الأسعار وعلى الاستخدام الكامل وعلى ارتفاع بسيط في مستوى المعيشة للإنسان العامل. ونجحت عملية إعادة التسلح من دون أن يسمح لها بتخفيض مستويات المعيشة بشكل فاضح. كان هتلر راغباً في كسب الشعب وفي الحفاظ على دعم الشعب الألماني له وذلك عن طريق تقديم المكاسب الاقتصادية والاجتماعية، واستخدم العنف فقط ضد خصومه المعلنين منذ البداية، وضد اليهود منذ 1938. إن نماذج الإنجازات الجيدة والتسلطية التي أعلنت عنها الصحافة الخاصة الأسيرة والراديو والأفلام أثرت في العاطل عن العمل في الديمقراطيات أكثر مما أثرت فيه مساوئ الحكم. إن الحكومات الديمقراطية التي تحتاج إلى تعاون البرلمان معها بدت أقل فعالية وأكثر اضطراباً بالمقارنة.

إن حكومة بوانكاره الفرنسية المسماة حكومة الاتحاد الوطني، أوصلت المالية الفرنسية إلى العافية في سنة 1926. وانتخابات 1928 أعطت لليمين نصراً مبيناً، ولكن انسحاب بوانكاره بعد سنة مريضاً ومتعباً، دلّ على نهاية حقبة من الزمن حاولت بها فرنسا تثبيت مكانتها كدولة عظمى في أوروبا، وتطابق انسحابه أيضاً مع الوقت الذي أصبح فيه الكساد أكثر حدّة في العالم كله. وفقدت الحكومات الفرنسية بعد بوانكاره استقرارها مرة أخرى: فبين 1929 و1934 كان معدل عمر الحكومة بين ثلاثة أشهر وأربعة أشهر، وفي سنة 1932 انتخب البير لوبران رئيساً للجمهورية، وظل حتى سقوط فرنسا سنة 1940. ولكنه كان سياسياً لا لون له، لم يُبد عليه أي سمة من سمات الزعامة. في بادئ الأمر بدت مكانة فرنسا المالية القوية في حالة مناعة مفردة بين الدول الغربية وذلك منذ الكارثة التي تبعت انهيار أكتوبر سنة 1929 في الولايات المتحدة. وبخلال 1930 بقيت البطالة متدنية. ولكن في خريف سنة 1931، انتشرت الضائقة والبطالة أخيراً في فرنسا. وسعت

الحكومات الفرنسية يومئذٍ عن طريق المالية الكلاسيكية (أي تعادل النفقات والواردات) إلى مواجهة الأزمة، وذلك بتخفيض المعاشات والأجور والنفقات العامة بآنٍ واحد. ولما أوقفت ألمانيا دفع التعويضات في سنة 1931، وتزامن الإلحاح الأميركي على دفع ديون فرنسا إلى أميركا، كل ذلك عقّد الصعوبات. ورغم تخفيض قيمة العملة (الفرنك) فقد الفرنك قيمته، مما جعل مهمة التصدير صعبة للغاية. وبخلال السنتين الأسوأ 1933 حتى 1934، بدا مصير الجمهورية بالذات مشكوكاً به تماماً. فقد أظهر رجال الأعمال الكبار وكذلك أقصي اليمين إعجابه بالنظام الفاشستي كحل تسلطي يمكنهم من التستر وراءه وجنى الأرباح.وكان من بين رجال السياسة اليمنيين، بيير لافال واندري تارديو والمارشال بيتان بطل معركة فردان. وكانوا ميالين إلى نوع من الحل التسلطي للمشاكل والانقسامات التي تعاني منها الجمهورية.

ولعبت التدابير غير الشعبية التي اتخذتها الحكومات الفرنسية المتعاقبة - في أيام برلمان تسوده أحزاب الوسط، ويسار الوسط، وكذلك الخوف من الشيوعية - لصالح اليمين. ورفض الاشتراكيون بقيادة ليون بلوم الانضمام إلى أي حكومة تحالف تضم الاشتراكيين الراديكاليين والبرجوازيين الذي يجدون دعمهم الرئيسي في الطبقة الفلاحية المحافظة وفي الطبقات الوسطى والتي أهدافها ليست اشتراكية على الإطلاق. أما الشيوعيون بقيادة موريس توريس فإنهم اتبعوا في هذه الأثناء خط موسكو في الكومنترن، الذي أمرهم بأن ينظروا إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي على أنه عدوهم الأكبر. ولهذا كانت الحكومات تشكل بصورة رئيسية من قبل الزعماء البرلمانيين الراديكاليين الذين يسعون إلى التعاون مع اليمين.

وعملت وطأة الكساد بشكل خطير على إضعاف اليسار وعلى تقسيمه. وكان الشيوعيون حتى سنة 1934 يتبعون تكتيكاً خبيثاً بقصد نسف استقرار الجمهورية الأمر الذي يمكن أن يأتي ويساعد وصول الفاشية إلى الحكم في فرنسا، كما حصل ذلك من قبل في ألمانيا. إن اتباع وتحقيق جنون موسكو حط من قيمة توريس. وفي سنة 1934 تحوّل ليصبح قائداً، ومدافعاً عن تغيير هذا الخط، ونجح في ذلك.

وعرفت سنتي 1933 و1934 أيضاً في فرنسا نمو «الأحلاف» الفاشية البرلمانية وكانت عصاباتهم تصخب في شوارع باريس مثل الجيش النازي. وكان هناك أيضاً جماعة الملكيين المسماة (أكسيون فرنساز) وهو أقدم تحالف تأسس قبل الحرب العالمية الأولى. وكان هناك أيضاً تجمع الشبيبة القومية، وهو يتألف من الطلاب بصورة رئيسية. وكان فرنسوا كوتي المليونير الشهير يمول جماعة التضامن الفرنسي وينفق على جريدة فاشستية هي «صديق الشعب». أهم هذه العُصبات كان عصبة «صليب النار»، المؤلفة من أبطال الحرب بقيادة الكولونيل دي لابوك الذي كان همه الرئيسي هماً سلبياً هو الإطاحة بالجمهورية البرلمانية. وكانت الحركات المختلفة مثل: الملكية

والكاثوليكية المتطرفة ومعاداة السامية وغيرها من الحركات المستلهمة مثال موسوليني وهتلر، ولم يكن بينها شيء مشترك إلا عزمها على نسف الجمهورية. ووافق على هذا الهدف الخصم السياسي الأول أي الحزب الشيوعي. ولم يكتفوا في بادئ الأمر بالموقف السلبي، بل إن الشيوعيين كانوا مستعدين حتى للعمل مع الفاشيست لتحقيق هذا الغرض. كانت هذه العُصبات مدعومة بالعديد من الصحف الباريسية الفاسدة التي كانت على الدوام تحرض الحقد الشعبي ضد المشترعين.

وفي أسوأ اللحظات الممكنة، مع الحكومة التي فقدت الثقة بفعل عدم الاستقرار، وعدم القدرة على ضبط الكساد، ومع التقشف المالي الذي عمّق واستقطب العداء الطبقي، كان السياسيون مصبوغين بصبغة الفساد من خلال ما سمي بفضيحة ستافسكي. كان ستافسكي محتالاً استطاع عبر السنين تعويم عدد من السندات والأسهم وسلب المستثمرين بالاحتيال. وهو وإن كان قد أوقف، فقد تمتع بمنع المحاكمة، وفي ذات الوقت جمع الكثير من الأموال بعمليات وهمية مشبوهة. في يناير (كانون الثاني) 1934 أوقع نفسه بنفسه، والبوليس الذي كان بإمكانه إنقاذ حياته، سمح له بأن ينتحر. وقد شاع أن موته قد غطى مقامات عالية من السياسيين، وأنقذ البوليس من الكشف عن تورطهم في جرائمه وفي هذه المزاعم كان هناك ولا شك بعض الصحة. وتمسكت كل القوى المعادية للبرلمانية بهذه الفضيحة، للقيام بجهد منظم للإطاحة لا بالحكومة فقط بل بالجمهورية. وخرج أعضاء هذه العصبات المتنوعة بآلافهم إلى الشوارع في باريس يندددون بالسياسيين. وتحققت ذروة نشاطهم بخلال ليل 6 فبراير (شباط) سنة 1934 عندما احتدمت معارك الشوارع في باريس، واستطاع البوليس والحرس السيار التغلب على العصابات بمشقة. وجرح مئات من المتظاهرين، وبعضهم كانت جراحهم خطرة. والمعجب هو أن مجموع الموتى - حوالي ثمانية عشر شخصاً - كان ضئيلاً نسبياً. والحكومة المتوقع أن تكون قوية بزعامة رئيس الوزراء الراديكالي ادوار دالاديه انقلب الحال بها فأصبحت ضعيفة وسرعان ما استقالت بسرعة. وأنقذت الجمهورية بفضل قلة من المدافعين المصممين من رجال بوليس باريس، ولحسن الحظ، وقبل كل شيء من جراء التفكك التام الحاصل بين زعماء اليمين. ولم يكن بينهم لا هتلر ولا حتى موسوليني.

وتتالت الحكومات الفرنسية الضعيفة التي عجزت عن إيجاد حل للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يتبع بعضها بعضاً طيلة السنتين التاليتين. وبدت انتخابات مايو (أيار) 1936، رغم كل شيء، وكأنها المنعطف الخطير: فقد تحالفت أحزاب اليسار - الاشتراكيون والشيوعيون - معاً مع الراديكاليين شكلوا تكتلاً انتخابياً: الجبهة الشعبية. إن التغيير العجيب أمكن تحقيقه بفضل «الانقلاب» الكامل الذي قام به الحزب الشيوعي الفرنسي. في يونيو (حزيران) 1934 تغلب الشيوعيون والاشتراكيون على ريبتهم المتبادلة، ليشكلوا جبهة متحدة

لمحاربة الفاشية. وأسباب هذا التغير أذهل المؤرخين لأن الشيوعيين كانوا ينظرون إلى الاشتراكيين الديمقراطيين، أو «الفاشيين الاجتماعيين» كما كانوا يسمونهم، على أنهم أسوأ أعدائهم. فكانوا يتهمونهم بقيادة البروليتاريا بعيداً عن الهدف الحقيقي للثورة الشيوعية تحت شعار تمثيل مصالح طبقة الشعب العامل. والفاشيون، من جهة أخرى، يمكن أن ينظر إليهم على أنهم عدو البروليتاريا ولكنهم يشكلون ظاهرة عابرة مرتبطة بالمراحل الأخيرة من مراحل الرأسمالية، قبل زوالها المحتوم.

خارج الاتحاد السوفييتي، أخذت بعض الأحزاب الشيوعية التي وقعت على ميثاق الكومنترن بقيادة الاتحاد السوفييتي تتساءل حول وجهات النظر العقائدية هذه. كيف يمكن النظر إلى كل الديمقراطيين الاجتماعيين كأعداء في حين أنهم يحاربون ذات العدو كما في النمسا حيث قاوم الديمقراطيون الاجتماعيون بقوة حكومة دولفوس الاكليركية التسلطية، كما أنهم جوبهوا بالمدفعية في فيينا سنة 1934 من أجل إخضاعهم؟ في ألمانيا كان النازيون من أتباع هتلر يبدون وكأنهم ثبتوا سلطتهم. كان الشيوعيون يقاسون العذاب في معسكرات الاعتقال، بعد أن قضي على تنظيمهم الحزبي. وكان هناك خطر حقيقي في أن تستولي الفاشية على الحكم في دول أوروبية أخرى. وخاف الزعيم الشيوعي الفرنسي موريس توريس، خوفاً شديداً من انتصار الفاشيست في فرنسا. وأمسك الحزب الشيوعي الفرنسي بالمبادرة فأنشأ جبهة موحدة مع الاشتراكيين. ولم يكونوا قد خرجوا صراحة على طاعة الكومنترن في موسكو ولكن الزعامة السوفييتية انقسمت وأقنعها الزعيم الشيوعي البلغاري البارز جورج ديميتروف - بطل محاولة حرق الرايخستاغ [5] - بترك بعض حرية التصرف والتجريب في التكتيك. ومنذ صيف 1934 وما بعدها استمر توريس ووافق الزعماء السوفييت على عمله. واندمجت نقابة الاشتراكيين بنقابة الشيوعيين. ولم يكتف توريس بالتحالف مع الاشتراكيين وحدهم، بل وسع التنسيق إلى أبعد من ذلك حتى ضمّ الراديكاليين «البورجوازيين» وهكذا تحولت الجبهة المتحدة إلى «الجبهة الشعبية» الأوسع.

إن الاتفاق الانتخابي بين هذه الفرقاء الثلاثة - الاشتراكي والشيوعي والراديكالي - أعطى الجبهة الشعبية النصر الانتخابي على اليمين في ربيع 1936 وجاء ليون بلوم إلى الحكم كرئيس وزراء. وهكذا كسب الراديكاليون الأقل وربح الشيوعيون الكثير والأحزاب الثلاثة ربحت معاً 378 مقعداً ضد اليمين الذي ربح 220 مقعداً. إن الفضل يعود إلى الترتيبات الانتخابية. إن هذه الترتيبات هي التي أعطت هذه النتيجة وليس التحول في التصويت. ولكن المجتمع الفرنسي بقي

([5]) لم يعثر في وثائق البحرية الألمانية أنها أمرت بمثل هذه الفعلة ضد سفن الولايات المتحدة الأمريكية] (المترجم).

أكثر انقساماً عن ذي قبل. وهذا الاستقطاب كان يمثل أهمية نتائج الانتخابات. لم يشترك ليون بلوم في الانتخابات لقد ضرب في الشارع حتى الموت عندما أقدم المتعصبون من الـ«أكسيون فرانسيز» على مهاجمته. ولحسن حظه نجده عمال البناء الذين صادف وجودهم هناك. ذلك هو هو الجانب الآخر من السياسة الفرنسية.

وأخذ اليمين يهاجم بلوم الذي رئيس حكومة الجبهة الشعبية، ليس فقط ليشكل غطاء للشيوعيين، بل أيضاً كغريب، كيهودي. من بين دول قليلة خارجية كانت ألمانيا النازية معادية للسامية كمعتقدٍ وكتطبيق، وكان لها شبيه في بعض أقسام المجتمع الفرنسي. كان بلوم حساساً تجاه هذه الهجمات. واتبع السلوك الاشتراكي التقليدي من حيث المسالمة وتقديم الاعتبارات الإنسانية تجاه الفقير. ولم يستطع أبداً أن يتعالى على حقارة الهجمات عليه وأيضاً على تفكيره الذاتي بأن يثبت نفسه كوطني وكعامل مصالحة. في الوزارة عندما كان يواجه معارضة كان أميل إلى التردد وإلى الضعف، كما بدا ذلك واضحاً عندما طلبت حكومة الجبهة الشعبية في مدريد من فرنسا العون لمساعدتها على إنهاء الحرب الأهلية الإسبانية. كان هناك أكثر من سبب يوجب على حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية أن تساعد إسبانيا الجمهورية بالسلاح، ليس فقط على أرض الأيديولوجيا بل أيضاً لأن انتصار الفاشية يهدد فرنسا بالتطويق. كانت هذه أيضاً وجهة نظر ليون بلوم. ولكن احتجاج اليمين، وضعف زملائه الوزراء الاشتراكيين والراديكاليين غيّر رأي بلوم وانقلب على قراره السابق في إجابة طلب مدريد.

في الشؤون الداخلية سجلت حكومة بلوم نجاحاً باهراً. في الوقت الذي استلم فيه بلوم الحكم، كانت فرنسا مضروبة بموجة عارمة من الإضرابات ومن توقف العمال عن العمل (الاعتصامات). فالنقمة على تدني الأجور وعلى ظروف العمل الصعبة في الصناعة وفي الأراضي أدت في النهاية إلى هذه المواجهة التي اتخذها السياسيون ذريعة للدعوة - كما في الدول الغربية الأخرى - باستثناء إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية طبعاً - إلى القول بأن تنظيم العمل يتطلب حقوقاً أساسية وأجوراً عالية.

كان أرباب العمل والملاكون مرعوبين تماماً. وجمع بلوم أرباب العمل والنقابات - اتحاد العمال - معاً في مكتبه الرسمي، أوتيل ماتينيون في يوم أحد، 7 حزيران. وبعد ليلة من النقاش خرجوا بصفقة كاملة: زيادة محرزة في الأجور، أسبوع عطلة مدفوعة الأجر، أربعون ساعة عمل في الأسبوع، وأهم من ذلك كله: قبول أرباب العمل بحق النقابات في التفاوض؛ وبالمقابل تقنع النقابات العمال بإنهاء الاعتصامات والإضربات. واعتقد البرلمان أنه على حافة ثورة اجتماعية فأرسل هذا التشريع البناء بخلال أيام قليلة - نظرة غير مألوفة منه تدل على الحس السليم وعلى العجلة الملحة. وساد الهدوء الصناعي لفترة. ولكن وطأة حكومة بلوم على صحة الاقتصاد كانت قليلة،

رغم التخفيض المتأخر لقيمة الفرنك في أكتوبر (تشرين الأول) 1936. وصمم بلوم على العمل من أجل السلام، وذلك بالسعي إلى تعاون رجال الأعمال ورجال المصارف، وهذا أثار الاشمئزاز من كل ما جاهدت الحكومة من أجله. يجب أن لا تكون هناك اشتراكية بالقوة. وبعد سنة ، أطاح الركود الاقتصادي وارتفاع الأسعار بالكثير من مكاسب العمال التي تحققت لهم بفعل رفع الأجور.

وعندما عاد بلوم إلى مكتبه حظر «التجمعات». وبدا هذا غير فعال كما في ألمانيا سنة 1932. حيث «التجمعات» اتخذت لنفسها بزات سياسية «رسمية - ولكن الشجار في الشوارع استمر كما من قبل. وانتهى شجار عنيف، بشكل خاص، بين الشيوعيين واليمين في آذار 1937، إلى إراقة الدماء. وأرعب هذا الأمر بلوم وأضرّ بسمعة الجبهة الشعبية. وكان بلوم مستعداً للاستقالة في الحال ولكنه استمر حتى النهاية. واستقال بعد ثلاثة أشهر، في حزيران 1937، يائساً محبطاً من الداخل ومن السياسة الخارجية، عندما رفض مجلس الشيوخ المعادي له، والذي يسيطر عليه الراديكاليون، أن يعطيه السلطات التي طلبها من أجل أن تعالج حكومته الأزمة المالية. ولسنة أخرى ظلت الجبهة الشعبية مستمرة إنما بالخداع. إن تفكك اليسار، وضعفه، وشراسة حرب الطبقات، التي ارتدت شكلاً جعلها لصالح اليمين الذي جعل يردد «هتلر أفضل من بلوم»، كل ذلك حمل الحكومة على السقوط بين يدي تحالف الراديكاليين المختلفين واليمين. وظهر دالاديه في نيسان سنة 1938 على أنه رجل «قوي» آخر كذبت إنجازاته الفعلية شهرته. حاول وزيره للمالية، بول رينو إنعاش الاقتصاد عن طريق زيادة الضرائب وتطويل يوم العمل. واستطاع أرباب العمل، وقد تخلصوا من الأيام السابقة أيام الجبهة الشعبية، أن يعيدوا التوازن لصالحهم من جديد إنما على حساب النقمة الاجتماعية. إن انعكاسات ضعف فرنسا على السلم العالمي كان ضخماً. لقد كان من سوء الحظ أن يحدث ذلك كله في حين قام على حدود فرنسا الشرقية دكتاتور ذو عزيمة لا شفقة ولا رحمة عنده. استغل الأزمة الفرنسية الاجتماعية والسياسية إلى أقصى حد.

إن الانقسام السياسي في قلب الحكومات في السنوات الواقعة بين الحربين لم يكمن في جذور المصاعب الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا. لا شك أنه من الصعب التفكير بوجود أي عقد من الزمن في تاريخ بريطانيا. كان فيها مثل هذا الإجماع الحكومي. إن الحزب الليبرالي لم يستعد أبداً قوته إلى حد يمكنه من تأليف حكومة محتملة. واستلم دوره حزب العمال. لقد ألف حزب العمال لفترة وجيزة حكومة أقلية سنة 1924، وبعدها مرة أخرى من سنة 1929 إلى سنة 1931. وبعد سنوات ثلاث كاملة على نهاية الإضراب العام ذهب بلدوين في مايو (أيار) سنة 1929 إلى الريف واثقاً من الانتصار في الانتخابات. كان مجموع أصوات العمال 8.4 مليون أقل بقليل من أصوات المحافظين 8.7 مليون، ولكن طبيعة النظام الانتخابي أعطت العمال مقاعد أكثر

289 مقعـداً مقابـل 260 مقعـداً للمحـافظين. في حـين أدى الـنقص في التمثيـل النسـبي إلى خسـارة الليبراليين رغم حصولهم على 5.3 مليون صوت وعلى 59 مقعداً فقط. ولكن الحـدث المضـلل حقـاً في انتخابات سنة 1929، هو أنه لم يكن هناك فارق عملي يفصل بين شعار رمزي ماكدونالد، عن سياسـة العمال وبين سياسة المحافظين، كمثل الفرق الذي يفصل سياسـة الليبراليـين. فـالليبراليون هـم الـذين وضعوا استراتيجية اقتصادية مختلفـة جـذرياً، مـن وضـع أكـبر مفكـر اقتصـادي في عصره هـو جـون مانياركينس. وكينس مع آخرين هم الذين وضعوا قبل الانتخابات خطة «مستقبل بريطانيا الصناعي» التي تدعو إلى اعتبار الإنفاق الحكومي مقدمـة أو رأس حربـة النهـوض الاقتصـادي. «نحـن نسـتطيع السيطرة على البطالة»: كان شعار لويد جورج الأكثر شـعبية المسـتقى مـن هـذه الخطـة. كـان لويـد جورج ومن حوله «هيئته الاستشارية» مستعداً تزويد الشعب البريطـاني «بالخطـة الجديـدة (New Deal) ، ولكن لم يكن هناك من رجعة سياسية للويد جورج. وعلاجاته الجديدة لم توضع أبداً موضـع التجريب، على الأقل، إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

وأصبح حزب العمال البديل عن المحافظين. كانت قيادته غـير راغبـة في إظهـار الحـزب كثـير الميل إلى الاشتراكية، دعك من الثـورة، كـما الشـيوعيين الـذي لهـم وزن انتخـابي. إن الجنـاح الأيسر في الحركة العمالية وجد نفسه معزولاً فعزل نفسه عن الشيوعيين الذي كانوا يتبعون خط الكـومنترن في محاربة «الفاشيست الاجتماعيين» وعن كتلة النقابات وعن يمين حزب العمل المعتـدل. ورغـم تعهـد رامزي ماكدونالد بإيجاد حزب عمال يكـون هدفـه النظـري تحويـل الرأسـمالية إلى اشـتراكية، إلا أنـه كزعيم للحزب رأى أن هذا الأمر هو هدف بعيد جداً. وبالتأكيد لم يكـن مـن السياسـة العمليـة منـذ سنة 1929 وإلى هذا اليوم، الإفصاح الواضح عن ما هـو مكـوّن ومضـمون تعريـف حـزب العـمال لــ «الاشتراكية الديمقراطية» لأن ذلك يشق الحزب. إن الغالبية العظمى من حـزب العـمال، تقـف دائمـاً وراء زعماء يحذرون دائماً من الوصول إلى تدابير اشتراكية بالغة الإحاطة: مثل جعل القسم الأكبر مـن الصناعة تحت سيطرة الدولة لأن هذا من شأنه أن يبعد الناخبين وأن يحكم على الحزب بأن يظـل في المعارضة الدائمة. إن التحرك نحو اليسار يجب أن يكون تدريجياً وأن يكون عملياً.

الواقع أن حكومة الأقلية العمالية التي شكلها ماكدونالد في حزيران سنة 1929 اسـتبعدت إلى حد بعيد اليسار من حزب العمال. إن البرنامج الانتخابي مهد الطريق بنعومـة أمـام الاشـتراكية وأمام قضية الملكية العامة، باستثناء صناعة الفحم الحجري (لأنه حتى المحافظين سعوا نحو شـكلٍ ما من إشراف الدولة على صناعة الفحم الحجري)، ومثلهم أيضاً حزب العـمال الـذي دان بنجاحـه الانتخـابي إلى موقفـه «المحتشـم». إن فيليـب سـنودن، وزيرالماليـة كـان تقليـدياً، يعـارض بشـدة الموازنات غير المتوازنة كما يعارض، خوفاً، التضخم كأي وزير محافظ. إن حكومـة ماكدونالـد كـان يمكن أن تخرج من الحكم لـو أنهـا اتبعـت سياسـات تحمـل المحـافظين والليبراليـين عـلى التكتـل

ضدها. إن بقـاء الحكومـة كـان أولويتـه الأولى. ولكـن تجـدر الإشـارة إلى أن ماكدونالـد تراجـع عـن السياسة الراديكالية - كمثل التدابير التي تعالج البطالة - التي كـان يمكـن أن تـؤمن لـه دعـم التيـار الليبرالي.

إن المشكلة الوحيدة الأكبر التي كانت تواجه بريطانيا في الـداخل بخـلال عقـد 1920 كانـت البطالة، التي استمرت عبر أكـثر مـن مليـون، أي أكـثر مـن 10% مـن القـوة العاملـة. وهـذا المعـدل، بالنسبة إلى كل البلد، لم يكن يدل على كامل حدته، منذ أن كانت البطالة أكثر حدة في كليدسـيد مـن استكتلندا وتينيسايد في الشمال الشرقي من إنكلترا حيث كان بناء السفن في حالة ركـود، وفي منـاجم الفحم في هضاب والز الجنوبية واولستر، وفي مناطق النسيج في جنوب لانكشـير. كـان هنـاك منـاطق بأكملها (مصابة بآفة البطالة)، غارقة في الفقر مع بطالة مستمرة سنة بعد سنة . وسـاعدت مسـيرات الجوع الشهيرة نحو لندن في عقد 1930 على لفت النظر إلى هذه المناطق المنسية بخلاف ما هو عليه حال الأراضي الوسطى «ميدلاند» من جنوبي إنكلترا الأكثر ازدهـاراً. فقـد أعطـت حقـاً مكتسـباً لرجـل الشارع الأكثر بؤساً والذي بدا في مـأزق ميئـوس منـه بفعـل البطالـة. إن مجـيء حكومـة العـمال إلى الحكم أتبع، بعد أسابيع قليلة، بانهيار وول ستريت. إن مفاعيل الكساد الأميركي سرعان ما انتقلت إلى بريطانيا. وارتفعت البطالة بسرعة. ولم تحاول الحكومة عمل شيء كان يمكن أن يكـبح هـذا الارتفـاع. وكان في الحكومة أوزولد موسلي، المشبع بأفكار كينس،فاقترح اتخاذ تدابير جذريـة لمعالجـة البطالـة. واستقال من الحكومة في مايو (أيار) 1930 بعد أن فشـل في إقنـاع زملائـه، كـما اسـتقال بعـدها مـن الحزب بعد أن هزم اقتراحه ضد تقاعس سياسة الحكومة عن المعالجـة، وذلـك في اجـتماع الحـزب في اكتوبر (تشرين الأول)، وأكثر من ذلـك بعـد فشـل جهـوده في تغيـير سياسـة الحـزب. وكانـت ميولـه التسلطية قد عتمت على مسألة هل كانت أحكامه صـحيحة وفي مكانهـا. وبعـد أن كـان يُنظـر إليـه كزعيم محتمل لحزب العمال، انتقل بدلاً من ذلك إلى تزعم اتحاد الفاشيسـت البريطـاني وتخـلى عـن التدخل في السياسة البريطانية.

إن سجل حزب العمال في مسألة التشريع، وفي مواجهة البطالة المتزايدة حتى حـدود 2.8 مليون في صيف 1931، أضعفت بقسوة وضـع ماكدونالـد في الـداخل وفي حـزب العـمال، خاصـةً عندما ضربت الأزمة الماليـة لنـدن. وسـعت حكومـة العـمال إلى اتبـاع سياسـة ماليـة يقبـل بهـا أصحاب المصارف التقليديون وتبنت السـباق مـع الأحـزاب وبهـذا قلصـت اسـتقلالها في العمـل. وتركت التوصيات السياسية إلى اللجان وإلى مجموعـات الخـبراء. ونصـح هـؤلاء الخـبراء المـاليون التقليـديون الحكومـة يومئـذٍ بتخفـيض الإنفـاق الحكـومي وذلـك بتخفـيض معاشـات مـوظفي الحكومة، وبتقليص تعويضات البطالة وبفرض ضرائب جديدة. واحتج زمـلاء ماكدونالـد ولكـنهم في النهاية وافقوا على معظم هذه التدابير. وتمادت الحكومة في تدابيرها حتى ضد نصائح الوزراء

من حزب العمال المعتدلين. وعندما ألحّ ماكدونالد بناء على نصيحة أصحاب المصارف، على كل التخفيضات، قامت أقلية من الوزراء يدعمها المجلس العام لمؤتمر النقابات، الذي كان يعارض أي اقتطاع تنادي برفض المزيد من التوفيرات. وتنامت القناعة بأن الحكومة باستسلامها ببساطة للماليين تعمل على فصل نفسها عن كتلة الحركة العمالية. وإذا كانت هذه السياسة ضرورية أليس من الأفضل لحزب العمال تركها إلى المعارضة.

وبناء على اقتراح أصحاب المصارف - الذين أقنعوا ماكدونالد بأن الضرورة الأولى تقضي بإعادة الثقة الدولية إلى الحكومة عن طريق الاستقراض من الولايات المتحدة وأن هذا من شأنه أن يكون شرطاً كافياً لإنعاش اقتصاد الحكومة - قام ماكدونالد وسنودن بالتحدث في ذلك مع زعماء المعارضة. وفي ذروة الأزمة، لعب الملك جورج الخامس دوراً قيادياً بإقناع ماكدونالد وبالدوين والليبراليين للتحالف في حكومة وطنية جديدة. وكان لويد جورج (الذي كان بإمكانه أن يجمد تجمعاً يقوده ماكدونالد) في المستشفى. وفي 24 آب 1931، تحققت رغبة الملك «بإخلاص»: وهذا هو حتى الآن تأثير العرش الضمني. وفي اليوم التالي كان ماكدونالد على رأس حكومة وطنية جديدة ومعه بالدوين يتعاون معه ولحق بماكدونالد ثلاثة وزراء من حزب العمال فقط ومن بينهم سنودن. ورفض حزب العمال رسمياً الحكومة الوطنية وصوت لزعيم جديد. وفي الانتخابات العامة التي تلت في أكتوبر 1931، خسر حزب العمال خسارة فادحة. واستطاع فقط الحصول على اثنين وخمسين مقعداً، وربح المحافظون 471 مقعداً، مما يعني أكثرية مطلقة. وكان الليبراليون قد أصابهم أسوأ مما أصاب العمال. وبعد أن ساندوا الحكومة الوطنية لفترة وجيزة فإن ثمانية وستين عضواً من أعضاء الحزب انقلبوا ضدها في سنة 1932. وتضاءل أتباع ماكدونالد من الحزب العمالي الوطني إلى خمسة عشر. وحكمت بريطانيا من قبل المحافظين حتى سنة 1940 إلا لفترة وجيزة. واعتقد ماكدونالد بصدق بالأزمة المالية، وارتعب منها، الأمر الذي اعتقده حزب العمال خيانة وتراجعاً منه.

ماذا كان السجل الداخلي للحكومات الوطنية المحافظة (برئاسة ماكدونالد من سنة 1931 إلى 1935 ورئاسة بالدوين من 1935 إلى 1937 ورئاسة نيفيل شمبرلين 1937 إلى 1940) في مواجهة أمراض بريطانيا الصناعية والاجتماعية؟ لم يكن هناك شك أن هذه الحكومات اتبعت سياسة اعتقدت أنها هي الأكثر فعالية لتخفيف مآسي البطالة وأنها تشفي المرض الذي يعاني منه الاقتصاد البريطاني. لقد التزمت الحذر. ولكن فلسفتهم السياسية وتفكيرهم الاقتصادي أعاقهم عن اتباع العلاجات التسلطية الشيوعية أو الفاشية. وقد رفضت هذه الحكومات أيضاً الفكرة القائلة بأن الحكومة تستطيع توجيه الإنفاق الرسمي بسخاء بحيث تواجه البطالة بمعزل عن المفاعيل الأخرى المضرة بالاقتصاد كما يفعل الإسراف في الإنفاق. إن واقعة، أن الحكومة الوطنية بمكوناتها من

حزب العمال ومن الحزب الليبرالي في البرلمان، إنما المسنودة بغطاء الأكثرية المحافظة، كانت تستطيع التصرف بحزم بدون خوف من الهزيمة أمام البرلمان - ساعدت بذاتها على إحياء الثقة. لقد رئس ماكدونالد ومن بعده بالدوين سنة 1935 كل منهما وزارته ولكن النجم الصاعد كان نيفيل شمبرلان الذي أصبح وزيراً للمالية في عمق كساد نوفمبر 1931. وكان يمكن لونستن تشرشل أن يكون القوة الحقيقية في هذه الحكومات في عقد 1930 لو أنه لم يتخاصم مع بالدوين ومع أكثرية المحافظين، عندما كان المحافظون في المعارضة، حول كيفية التعامل مع القومية الهندية. إن حكومة العمال المدعومة من قبل بالدوين أرادت منح تنازلات. وهدد تشرشل ضد مراضاة القومية الهندية واستقال من حكومة الظل المحافظة وكانت منه غلطة مأساوية ليس فقط تجاه الهند بل ربما من حيث مفاعيلها على تاريخ العالم. كان تشرشل في عزلة سياسية في عقد 1930، وعندما حذر من مراضاة هتلر لم يستمع إليه الكثير من المحافظين.

كان القسم الأخير من عقد 1930 يخص شمبرلين وليس تشرشل. عالج شمبرلين المسألة الاقتصادية بما تميز به من نشاط بذله في السابق في وزارة الصحة في عقد 1920 رغم ذلك كانت سياسة الحكومة حذرة بشكل مناسب. كانت أقل استعراضية، ولكنها أكثر فعالية منطقية من سياسة روزفلت في أميركا. سعى شمبرلين لخلق ظروف تساعد الصناعة البريطانية على النهوض. والنهوض واستعادة العافية، رغم كل شيء، وإن كان همّ تخطيط الحكومة الاقتصادي، ألا أنه كان من المهم أيضاً سلوك الشعب البريطاني - الشعب العامل - الذي بإنفاقه المتدرج المتزن ساعد بريطانيا على الخروج من المأزق.

فقد سبق في سبتمبر (أيلول) سنة 1931 أن تخلت بريطانيا عن معيار الذهب وخفضت قيمة عملتها بما يعادل الربع لتجعل الصادرات البريطانية قادرة على المنافسة. وقد تقدمت الولايات المتحدة باعتماد تعريفة حمائية لتحدّ من الاستيراد المنافس من الخارج؛ وتم إدخال درجة محدودة من التفضيل للإمبراطورية قَبِل بها المؤتمر الاقتصادي الإمبراطوري في أوتاوا بخلال يوليو (أغسطس) وتموز (آب) سنة 1932، وخفضت التعريفات الجمركية بشكل متبادل في الكومنولث، لتحفيز التجارة الإمبراطورية. وتم إدخال الرقابة على القطع الأجنبي على أن لا يلغى حتى سنة 1979 (ولكنه ألغي سريعاً فيما بعد). وعمل التسليف الرخيص على تحفيز الاقتصاد الداخلي، خاصة في تجارة أبنية المساكن. وساعد برنامج المساعدات الحكومية المباشرة ومكاتب التسويق أيضاً المزارع البريطاني إلى حد كبير. وعملت الحكومة على تقنين وترشيد ووضع نظام موحد لمساعدات البطالة. كانت هذه المقاصد جيدة. ولكن «روائز الوسائل» العائلية الحاصلة التي تتقصى ما إذا كانت العائلة كلها لديها ما يكفي لسد احتياجاتها حتى إذا كان أحد أعضائها بدون عمل، تأتي لتدل على مقدار قسوة البيروقراطية الحكومية، فيما المطلوب هو سياسة متوازنة وحساسة. إن أصداء المرارة الحاصلة جعلتها محسوسة لعدة عقود.

إن التمايز الطبقي يبدو أكثر تقبلاً لدى رجل الشارع في الأحوال الحسنة أو في الحرب عندما يكون التقشف والمخاطر العامة عامة شاملة تطال جميع الطبقات في جميع الخنادق. في عقد 1930 كان الانقسام المتزايد بين الغني والفقير، بين العامل والعاطل قد ترك ذكريات مرّة عن حكم المحافظين لم تستطع شعبية ونستون تشرشل الشخصية أن تقضي عليها في سنة 1945. إن أمير ويلز، بما شاع عنه من اهتمام حسن ببؤس البطالين عمل شيئاً ما لردم الهوة. ولكن أزمة التخلي عن العرش في نوفمبر (تشرين الثاني) وديسمبر (كانون الأول) 1936 التي حملت إدوار الثامن على التنازل عن العرش ما لم يتخلَّ عن زواجه المقبل من المطلقة مسز سمبسون. نظر إليها بعض الحاقدين من العاملين كمناورة للإطاحة بملك يتعاطف معهم.

ومع ذلك أخذت حدة البطالة تتراجع ببطء منذ منتصف عقد 1930. ولم تبلغ أبداً النسب التي بلغتها البطالة في ألمانيا وأميركا في ذروتها سنتي 1932-1933، إذ سقطت عامودياً منذ 1933 إلى 1937 من أقل من ثلاثة ملايين بقليل إلى 1.7 مليون. وحتى مع إعادة التسلح الذي بدأ بعد ذلك، فإن البطالة لم تنزل عن المليون، إنها قد تركزت بكثافة في مناطق الكساد، حيث تراوحت يومئذٍ بين 26% في شمالي ايرلندا و24% في ويلز و6% في ميدلاند. إن الإجراءات البسيطة مثل تمويل إكمال السفينة السياحية كوين ماري في كليد، وغيرها من البرامج العامة المحدودة لم تستطع تخفيف حدة وطأة مشاكل البطالة في هذه المناطق. إن البطالة - رغم واقع أن مجموع الإنتاج سنة 1934 قد تجاوز معدل سنة 1929 - تركت أعمق الأثر في ذاكرة الجماهير في عقد 1930.

البطالة (المعدل المئوي لمجموع القوى العاملة)			
	بريطانيا	ألمانيا	الولايات المتحدة
١٩٢٣	٨,١	٩,٦	٢,٤
١٩٣٠	١١,٢	١٥,٣	٨,٧
١٩٣١	١٥,١	٢٣,٣	١٥,٩
١٩٣٢	١٥,٦	٣٠,١	٢٣,٦
١٩٣٣	١٤,١	٢٦,٣	٢٤,٩
١٩٣٤	١١,٩	١٤,٩	٢١,٧
١٩٣٥	١١,٠	١١,٦	٢٠,١
١٩٣٦	٩,٤	٨,٣	١٦,٩
١٩٣٧	٧,٨	٤,٦	١٤,٣
١٩٣٨	٩,٣	٢,١	١٩

نتيجة واحدة جدية لهذا الكساد هو أن الديمقراطيات أصبحت مشغولة بالمشاكل الداخلية.

كان شمبرلين يرى في إعادة التسلح تبديداً للموارد الوطنية. وبالتدريج بدأت عودة العافية. بالنسبة إلى العاملين ارتفعت مستويات المعيشة بدلاً من أن تسقط وجاءت الحرب تقضي على أفضل السبل لتحسين مستوى المعيشة التي سعت الحكومات إلى تحقيقها من أجل شعوبها. ولكن المجهود الحربي وحده هو الذي عالج البطالة في بريطانيا والولايات المتحدة.

إن النتائج الاجتماعية للكساد، وشقاء العاطل عن العمل، والعجز عن مد يد العون للفقير وللمريض، وسوء تغذية ملايين الأطفال، والسكن غير الصحي وغيرها من الأمراض في مطلع عقد 1930، حوّل جماهير الشعب في قارة أوروبا نحو التفتيش عن حلول جديدة.

ومنذ أن بدت روسيا ستالين قد وجدت الجواب على بطلان الدورة التجارية الرأسمالية، جذبت الشيوعية الملايين. وجاءت مساندتهم لها ليس لأسباب مادية فقط، بل أيضاً من أجل أسباب مثالية. كانت الشيوعية تحارب الفاشية، وهي حين ادعت أنها تقدم حياة أفضل مادياً وصحياً للفقير، تصرفت بطريقة تبدو أخلاقية وصالحة. وكانت حقائق نظام ستالين الظالم غير معروفة من الكثيرين، ومغفلة وغير واضحة وكان موسوليني وهتلر في نظر الملايين منقذين يريدان إعادة الوحدة الوطنية من خلال حكم منظم وإيجاد العمل لشعوبهم. وكان لهم العديد من المعجبين خارج إيطاليا وألمانيا، وحتى بعض المعجبين في بريطانيا. إن الانقسامات العميقة والاضطرابات في فرنسا شوهت سمعة الحكومة البرلمانية في هذا الجزء من أوروبا أيضاً. في بريطانيا فشلت حكومة العمال فشلاً ذريعاً، وإن كان البرلمان قد نجا من هذه الأزمة. كانت الاشتراكية الرحيمة والديمقراطية في كل مكان... متلازمين في هذه الأوضاع المشتتة، تمنى الملايين من البشر وطلبوا ليس التسوية بل الحلول الجذرية. كان اليسار يحارب الإنسانية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي دون أن يتبع أياً من أنظمة معظم بقية دول القارة الأخرى.

لم تتجنب السويد الكساد، ولكن التراجع الاقتصادي أدى إلى إقامة شكل من الحكومة الديمقراطية التي حددت سياسة اقتصادية واجتماعية للبلد لمدة أكثر من ستة عقود. قبل 1932 كانت الأحزاب الاشتراكية في جانب وكان الليبراليون والمحافظون في جانب آخر مقسومين، وكانت الحكومات التحالفية كثيراً ما تتعامل مع الأقليات في البرلمان. ولكن الضعف ذاته لم يكن مع ذلك أكيداً في النمو الاقتصادي القوي في السويد في النصف الثاني من عقد 1920. لقد توقفت السويد عن أن تكون بلداً زراعياً في معظمه: فالفولاذ فيها «والنورمانات» وغيرها من المنتوجات الصناعية المتطورة مثل التلفونات لها شهرة عالمية وعليها طلب عالمي إضافة إلى مصدراتها القديمة كالورق وعود الثقاب. ومع ذلك في هذه البلاد الواسعة القليلة السكان من مناطق أوروبا الشمالية ظلت الزراعة تلعب دوراً مهماً في عقد 1930.

كانت وطأة الكساد في ذروتها سنتي 1932 و1933، مدمرة ماحقة. كان واحدٌ من كل ثلاثة

عمال عاطلاً عن العمل. العديد من المزارعين لم يكن يستطيع إيفاء الرهن العقـاري، الأمـر يضـطرهم إلى بيع ملكيتهم. ولكن السويد اسـتعادت عافيتهـا بسرعـة متخلصـة مـن الانهيـار إذا قورنـت ببقيـة أوروبا. وكانت سياسياً قوية ومستقرة. والفضل في ذلك كله يعود إلى حد بعيد إلى الحكومة الائتلافيـة بين حزب المزارعين والديمقراطيين الاجتماعيين بقيادة الـديمقراطي الاجتماعـي بـر آلـبن هانسـن. ولـد هانسن سنة 1885، وتعلم على نفسه بعد أن ترك المدرسة في عمـر الثانيـة عشرة. وأسـس وهـو ابـن ثمانية عشر الحزب الديمقراطي الاجتماعي «حركة الشباب». كلف برئاسة الـوزراء في سـبتمبر (أيلـول) 1932، فأثبت أنه تكتيكي برلماني لا مثيل له وزعيم وطني قادر. كان يبقـى في مكتبـه باسـتمرار حتـى وفاته سنة 1946. وكان الوفاق المحقق مـع حـزب المـزارعين يقـوم عـلى الـتخلي عـن حريـة التجـارة وتحديد أسعار دنيا للمزارع وغيرها من الدعم. بالنسبة إلى العاطلين الصناعيين عـن العمـل، أطلقـت مشاريع أعمال للمساعدة وكذلك تم تشـجيع إنعـاش الصـناعة في السـنوات الـثلاث الأولى مـن عمـر الحكومة. أقرت قوانين تجيز تدخل الدولة الناشط، تنظم سـاعات العمـل للفلاحـين الـزراعيين، وأيـام العطل الرسمية وتعويضات البطالة. وكان الشعار البسيط جعل السـويد «وطنـاً لكـل شـعبها» ومـن أجل خلق التناسق الاجتماعي.

وبحلول سنة 1939 كانت مشكلة البطالة في السويد قد حُلّت كما تم وضع خطـط الإنعـاش من قبل الدولة. وأصبح حزب الديمقراطيين الاجتماعيين، منذ انتصارهم في الانتخابات سنة 1936، هو القوة السياسية المسيطرة في البلد. وأجلت الحرب توسيع الإنعاش الاجتماعي، إنما من سـنة 1946 إلى سنة 1950، تم تشريع الإصلاحات بما فيها ضـمان تعـويض الشـيخوخة الشـامل، ومخصصـات الأولاد، والضمان الصحي وإصلاحات تربوية. وأصبح الشعب السويدي محروساً «مـن المهـد إلى اللحـد» مـن المرض وفي الصحة. إن العنصر الاشتراكي في سياسة الحكومة هو فرض الضريبة العالية على الأكثر غنـىً لدفع ضمان الدولة للإنعاش الاجتماعي، ومن أجـل إعـادة توزيـع الـدخل، بـدلاً مـن محاولـة تـأميم الصناعة الخاصة. لأول مرة بدت النظرة الطوباوية وكأنها تتحقق فعـلاً. وازدهـرت السـويد وشـعبها. وكانت الأبحاث والتكنولوجيا والتصميم الفني في السويد لها المرتبة الأولى. وبعد وفاة هانسن، خلفـه تارج ارلاندر في رئاسة الوزارة (1946-1969). إن سـيطرة الحـزب الـديمقراطي الاجتماعـي منـذ سـنة 1932 - باستثناء ست سنوات انتهت سنة 1992.

إن السويد تضرب المثل لأسلوب في الحياة ثقافي وسياسي اجتماعي مميز ويثـير الإعجـاب، إن التشديد على الاقتراب من الطبيعة وعلى حرية الاختيار للفرد شملت مجال الحريـة الجنسـية قبل أي دولة أخرى في أرووبا. في العديد من مجالات الإصلاح الاجتماعـي كانـت السـويد سـباقة. ويتمتع السويديون بواحد مـن أرقـى مسـتويات المعيشـة في أوروبـا، ويوازيهـا في ذلـك سـويسرا

والنروج وفنلندا وألمانيا وشعب اللوكسمبورغ. إن المجتمع السويدي هو مجتمع مساواة وهو ديمقراطي لا جدل، وإن كان قد تبنى بعض الإصلاحات في مطلع عقد 1990.

على فرانكلين ديلانو روزفلت جاءت لتحط آمال أولئك الذين كانوا يتمسكون بإيمانهم بالليبرالية وبالديمقراطية في عقد 1930، باعتبارهما تقدمان أفضل جواب على أمراض العالم بدلاً من الزعامة التسلطية. إن إصلاحات روزفلت «البرنامج الجديد» سوف يكون الجواب على أولئك الذي يئسوا - في الأزمة - من التوفيق بين الحرية وبين التدابير الضرورية لاستعادة العافية الاقتصادية. كتب كينس في ديسمبر (كانون الأول) 1933 «إن روزفلت وضع نفسه قيّماً أمام أولئك الذين يبحثون في كل بلد عن طرد الشياطين من ظرفنا الراهن. فإن فشلت [أنت يا روزفلت]، فإن تغيراً جذرياً سوف يُضرُّ بالعالم ضرراً خطيراً، لتأتي الأصولية (Orthodoxy) أو الثورة لتقضي عليه». إن مواطن ضعف «البرنامج الجديد» تبدو مؤكدة اليوم أمام المؤرخين. فالبطالة ظلت عالية بشكل مؤكد وإن كانت سقطت من حوالي 13 مليوناً في سنة 1933 إلى أقل من 8 ملايين سنة 1937 ولكنها ارتفعت من جديد إلى 9.5 في سنة 1939. الواقع أن حكومة روزفلت فشلت في «معالجة» الآفات والهدر في الموارد البشرية إلى أن جيّرت الولايات المتحدة صناعتها نحو الحرب. ولكن موقف الرئيس وإدارته، التي نجحت في الدعاية لنفسها، أعطت أملاً متجدداً للأمة وقدمت زعامةً بدون تدمير الديمقراطية. وهكذا وجد فارق صارخ بين الأثر السيكولوجي الذي أحدثه «البرنامج الجديد» والنجاح الفعلي لهذه القوانين الكثيرة المتنوعة والوكالات الخاصة والبرامج التي تشكلها.

وأتاح الكساد لروزفلت فرصة الحصول على السلطة السياسية والاحتفاظ بها لأكثر من عقد من الزمن حتى وفاته سنة 1945. ولكن هجومه دمر السلطة السياسية لسابقه في البيت الأبيض هربرت هوفر. فقد بدأ هوفر سنة 1929 ولايته وكانت الثقة في أوجها. وأدى فشل سياسته الاقتصادية إلى إيقاف خطوة التقدم في التغلب على البطالة مما أدى إلى إضعاف سمعته. كانت لديه رؤيا عن دور الدولة وأراد الحد من السلطة الفدرالية التي قال بشأنها محذراً بأنها تخنق المبادرة الفردية. كان من حيث قناعاته محافظاً، وإن كان راغباً في اعتماد طرق جديدة لتحفيز التجارة ومع ذلك فإن قصوره عن إيقاف الانزلاق العنيف نحو الكساد قد عمل أكثر من نزع الثقة منه شخصياً. ذلك أنه سود صحيفة كل فلسفة تدخل للدولة مهما كان هذا التدخل خفيفاً. ولكن هوفر عمل على احتواء مفاعيل بداية الكساد. فتوجه إلى رجال الأعمال لا ليحد من نشاطاتهم بل لحثهم على زيادة نشاطهم. وطلب من المصارف توسيع التسليف. إلى جانب هذه المحفزات، كانت السياسة الفدرالية محدودة - حتى في الاتجاه السليم. إن على الأمة أن تساعد نفسها وذلك بتشجيع التعاون الإداري بين مختلف مصالح المجموعات. إن الازدهار «يكمن بالضبط عند الملتقى».

وعندما لم تعمل هذه المقاربة الاختيارية، اتخذ هوفر المزيد من الخطوات الحازمة للتأثير في الاقتصاد. لقد أقنع أصحاب المصارف بتأسيس جمعية التسليف الوطني في أكتوبر (تشرين الأول) سنة 1931. إن على المصارف القوية أن تساعد الضعيف والمتراجع من المصارف. ولكن المصارف ظلت بآلافها مغلقة أبوابها. ولم تعد الثقة إلى قطاع الأعمال. في، سنة 1931 أوقف هوفر متأخراً الفوضى المالية الدولية لفترة وذلك بإعلان موراتوريوم لمدة سنة للديون المتوجبة للولايات المتحدة [الموراتوريوم: قرار حكومي رسمي بتأجيل دفع الديون المستحقة عند اشتداد الأزمة الاقتصادية] (المترجم) على الحلفاء. وتوقفت أيضاً التعويضات الألمانية المتوجبة للحلفاء بطبيعة الحال. وخالف هوفر عاداته وذلك بإنشاء كوربورايشن لإعادة الإعمار المالي سنة 1932، وخولها صلاحية إقراض المصارف والمؤسسات المالية. وفي ذلك الصيف قبل قانوناً صادراً عن الكونغرس يسمح بتقديم قروض فدرالية للولايات ومساعدات للبطالة ولتمويل الأشغال العامة.

إن الموازنة الفدرالية، رغم توجساتها، أجازت قروضاً تعطى لتغطية زيادة نفقات كل ولاية على وارداتها. ولكن المبالغ المضخوخة في الاقتصاد طغت عليها سياسة الاعتماد المتشدد التي تتبعها المصارف، وللمفارقة لأنها (المصارف) أحسن وأفضل إدارةٍ وتتلقى دعماً مالياً. والنتيجة الخالصة أنه منذ 1929 إلى 1934 إن الاحتياطي النقدي الأميركي المتقلص بمعدل الثلث قد عمل، بآلية حتمية، على تعميق الكساد وعلى زيادة البطالة.

لم يكن روزفلت يتمتع بأي معرفة أساسية شاملةٍ للاقتصاد، وفي معركة انتخابات 1932 هاجم الرئيس هوفر بشأن الموازنات غير المتوازنة، واعداً بأن واحداً من علاجاته للكساد سوف يكون إنقاص الإنفاق الفدرالي بمقدار الربع! إن خطاب روزفلت الافتتاحي المفاجئ في 4 مارس (آذار) 1933، يكشف البرنامج الجديد الموعود. إنه يحترس من خوف لا لزوم له، ويهاجم «صرافي النقد القليلي الضمير» ويعد بعمل قوي «إن مهمتنا الكبرى والأولى هي جعل الناس يعملون». ويومها كان مصمماً أن يطبق عملياً ما كان أسماه قبل سنة «التجربة الصعبة الدائمة». وصرح: ان فشل شيء ما - كما صرح- اعترف به بصراحة «جرب شيئاً آخر». إن الملايين الذين هم في حالة الانتظار لن يقفوا جانباً صامتين إلى الأبد في حين تكون الأشياء التي ترضي حاجاتهم تحت متناول أيديهم بسهولة».

كان روزفلت يخاطب الناس العاديين، وكانوا على الأقل مقتنعين أن الرئيس الجديد لم يكن على استعداد للانهزام أمام القوى الاقتصادية المستعصية على التطويع ظاهراً، وأمام محركي الدورة الاقتصادية الذين لا يرعوون وأشاع روزفلت الثقة والسحر والإخلاص وكان يتمتع بشيءٍ آخر في شخصيته. ضربه مرض الكساح سنة 1921 ففقد قدرته على استعمال رجليه. والآن، كرئيس،

جسّد واقعة أن الخصم يمكن التغلب عليه والانتصار عليه. من الممكن جداً أن تكون إحدى نتائج عجزه الجسدي الجدي أن يكون نمّى في السياسة لمسة عطف جديدة، هي نفاذ الشخصية (كاريسما) في عيون الجماهير الشعبية التي أصبحت ركيزة لا تقدر بثمن بالنسبة إليه. كان روزفلت، الصبي المدلل لعائلة أميركية غنية، قد تلقى علومه الخاصة في أحسن المدارس في هارفارد، وكان يحمل اسم عائلة شهيرة. ولا شك أنه اتخذ لنفسه مثلاً هو قريبه الشهير ثيودور.

لقد تقدم مساره السياسي باكراً تقدماً سهلاً كعضو في مجلس شيوخ ولاية نيويورك، من وظيفة في الرتبة الأخيرة في وزارة البحرية (الأسطول) في إدارة ويلسن إلى حاكمية ولاية نيويورك، حيث أصيب بالكساح. كان الجمهوريون يسيطرون بقوة على الحكم في عقد 1920، ولكن الكساد أعطى الديمقراطيين فرصتهم. وأمَّن روزفلت تسميته سنة 1932. كان روزفلت يبدو في أسعد أوقاته حين يكون ناشطاً. بخلال المائة يوم الأولى من ولايته، اقترح تدبيراً بعد تدبير، مستنداً إلى جماعة من الأكاديميين والسياسيين كان يستعملهم كدرعه المفكر، أو هيئة استشارية (دماغه المفكر) كما سُمُّوا يومئذٍ. وكان أحد مساعديه الذي عرفه جيداً قد وصف عقل روزفلت بأنه «طائرة ورق». كان هناك عدد كبير من سياسات «البرنامج الجديد». وأصبحت واشنطن مركزاً ومصدراً لسلطات فدرالية جديدة لم تكن تحلم بها من قبل، وتولى جهازٌ بيروقراطيٌ واسعٌ الإشراف على البرامج. وارتوى عطش الجمهور إلى العمل. وارتوى العطش أيضاً بالتعديلات الواحدة والعشرين في فبراير (شباط) 1933، وصادقت عليها الولايات في ديسمبر (كانون الأول). وكانت نهاية حَظْر المشروبات الكحولية «وعادت الأيام السعيدة إلينا من جديد».

أعاد قانون الطوارئ المصرفية الثقة بالمصارف وفي يونيو (حزيران) 1933، أصبحت الودائع مضمونة من قبل مؤسسة ضمان الودائع الفدرالية. وفي مايو (أيار) 1933 صدر قانون الإصلاح الزراعي (AAA) فحاول رفع أسعار المنتوجات وذلك عن طريق دفع المعونات للمزارعين من أجل تخفيف الإنتاج. وأشرفت السلطات الفدرالية على عقود التسويق. وفي يوليو (تموز) سنة 1933 أصدر قانون الإنعاش الصناعي الوطني (NIRA) فأنشأ لجاناً تعاونية تمثل الجمهور وأصحاب الأعمال والعمال لوضع قوانين لتنظيم الإنتاج والأسعار والمنافسة. وتمت مساعدة العمال بتخفيض الحد الأقصى من الساعات وتحديد الحد الأدنى من الأجور، وبإعطائهم حق الانتساب إلى النقابات، التي أعطت على الأقل زخماً لتوحيد العمال الأقل مهارة. وكان من وراء قانون الأنعاش الصناعي الوطني (NIRA) (نيرا) الاعتقاد بالتخطيط الوطني. ولكن أكابر رجال الأعمال كانوا يوجهون التشريع، كما أن إشراف الحكومة كان ضعيفاً.

من بين أشهر التدابير المبكرة كان إنشاء مصلحة وادي التنسي (TVA) في مايو (أيار) 1933 التي منحت الحكومة سلطة في أراض فقيرة واسعة أقيم فيها سد مائي لتوليد الكهرباء ومصانع

للسماد. وشجعت السلطة العلوم الزراعية، واستبقت الفيضانات وقامت ببرامج اجتماعية متنوعة لمساعدة الفقير. وهناك قسم آخر من «النيرا» (قانون الإنعاش الصناعي الوطني) أنشأ «إدارة الأشغال العامة» برأسمال قدره 3.3 بليون دولار [البليون = ألف مليون في أميركا]. وفي أيام وزير الداخلية (سكرتير الداخلية) هارولد آيكس، تقرر تشجيع إقامة أبنية تكون لصالح النفع العام، واستخدم في السنة الأولى مليون رجل. ولكن آيكس كان حذراً في تعاطيه؛ ولم يكن مثل العامل الاجتماعي السابق هاري هوبكنز. عمل هوبكنز من أجل مساعدة عاجلة من أجل رفع معنويات العاطل عن العمل. إن إدارة العمل المدني، تحت إدارة هوبكنز الذي لا يكل ولا يتعب شغّلت أربعة ملايين إنسان في خطط الأشغال العامة وكلفت 2000 مليون دولار من سنة 1933 إلى سنة 1934. وظن روزفلت أن هذا إسراف وألغى العمل في ربيع 1934. وكان برنامجه الخاص سنة 1933 هو الهيئة المدنية للصيانة الرسمية للأنهار والغابات والموارد الطبيعية الذي قدم للعاطلين عن العمل من الأميركيين الشباب من المدن، فرص العمل في معسكرات على نمط معسكرات الجيش، للعمل في الأرياف. وعاش 300000 إنسان في أكثر من ألف معسكر يزرعون الأشجار ويعملون في مناطق ريفية. وعملت تدابير أخرى من «البرنامج الجديد» على مراقبة وتنظيم سوق القطع والمتعاملين ورجال المال.

إن تدابير «البرنامج الجديد» كان من عمل مفكرين كثيرين ولم يكن يقصد إدخال «الاشتراكية». حاول روزفلت أن يجعل الرأسمالية تعمل أفضل، وأن يستعمل قوة الحكومة الديمقراطية التمثيلية لكي تؤمن العدالة الاجتماعية لكل الناس. وعلى الرغم من التدابير التي يحتويها «البرنامج الجديد»، كانت أرقام البطالة في الولايات المتحدة تظهر مع الأسف تحسناً تدريجياً. والسبب في ذلك لم يعد اليوم يصعب العثور عليه. إن الكونغرس والرئيس في سنة 1933 و1934 لم يكونا على استعداد لتقبل موازنات ذات عجز واسع. كانت المبالغ المدفوعة على خطط «البرنامج الجديد» تغطى من وفورات تتأمن من اقتطاع من مخصصات قدامى المحاربين ومن تخفيض المساعدات المخصصة للعاطلين عن العمل، ومن صرف موظفي الدولة. وما كان يُعطى بيدٍ كان يؤخذ باليد الأخرى. والعجز في الموازنة الفدرالية زاد زيادة قليلة فقط في سنة 1933 و1934. ولعبت الحكومة الفدرالية دوراً أكبر، وكان روزفلت متجاوباً بإخلاص مع احتياجات الفقراء. ولكن في النهاية إذا قورنت الإنجازات الفعلية بضخامة المشكلة، فإنها تبدو غير كافية «لمعالجة» البطالة.

وسارت خطط «البرنامج الجديد» إلى الاضطراب سنة 1935. في حين عملت انتخابات الكونغرس في سنة 1934 على تقوية الإصلاحيين واتخذت المحكمة العليا وجهة نظر محافظة تجاه الحقوق الدستورية. وفي مايو (أيار) 1935 نقضت المحكمة العليا قانون الإنعاش الصناعي

الوطني باعتباره غير دستوري من حيث تفويض السلطة ومـن حيـث تنظـيم الأعـمال. وكانـت إدارة روزفلت قد سبق وتحركت نحو التغيير في البرنامج الجديد ولهـذا فلـم تحـاول أن تعيـد العمـل بـأي قسم من قانون الإنعاش الصناعي الوطني.

إن محاولة التعاون مع رجال الأعـمال لم تـؤد إلى النتـائج المرجـوة. وسـعى تشريـع البرنـامج الجديد من سنة 1935 إلى 1936 إلى إصلاح ممارسـات الأعـمال وإلى القضـاء عـلى احتكـارات سـلطة رجال الأعمال. وهناك قرار آخر مهم هدف إلى خلق المزيد من الوظـائف الجديـدة «المسـاعدة عـلى العمـل» وذلـك مـن خـلال إنشـاء «إدارة تقـدم الأعـمال». برئاسـة هـاري هـوبكنز، بعـد تزويـدها باعتمادات ضخمة 1.47 بليون دولار - وسطياً - في كل سنة ابتـداء مـن 1936 إلى 1940. وإلى جانـب الأشغال العامة، أنشأ هوبكنز مشاريع للنشاط خارج نطاق العمل برسم الفنانين والكتاب وقد جمـع الكتاب معلومات وكتبوا كتباً للإرشاد. واكتشف العديـد مـنهم تخصصـاً جديـداً للكتابـة. وقـدموا مـا يقارب من مليون ونصف مليون مشروع استخدمت واستعملت في حقبٍ مختلفة ما يزيـد مجموعـه على 8.5 مليون إنسان، بخلال سنوات عملها. إلا أن هذه البرامج كلها لم تستوعب ثلث العاطلين عـن العمل فقط.

ومن أهم الإصلاحات البارزة بموجب «البرنـامج الجديـد» إدخـال سياسـة الإنعـاش - مماثلـةً وتقليداً للدول الغربية - كمثل المعونات للمسنين. إن صدور قانون الضمان الاجتماعـي في آب 1935، المأخوذ والمستوحى مـن جهـود فرانسـس بركنـز، قـدم ضـماناً للبطالـة - إلى جانـب معـاش التقاعـد الفدرالي للمسنين - وقدم المساعدة للمعوزين. إلا قسماً كبيراً من القطاعـات الأكـثر فقـراً في المجتمـع الأميركي ظلت محرومة، ولكن القانون اعتـبر بدايـةً لمزيـد مـن التوسـع الـذي يبنـي عليـه. إن تنـامي نقابات العمال والاعتراف لهم بحقوقهم بموجب قانون علاقات العمل الوطني (قانون واغنر) زاد كثيراً من محدودية سلطات قطاع الأعمال. ومجمل القول، لقد أعاد «البرنامج الجديد» توزيـع السـلطة في الأمة وزاد إلى حد كبير صلاحيات الحكومة الفدرالية.

في نوفمبر 1936 أعيد انتخاب روزفلت لولايـة جديـدة، بانتصـار أكـبر بكثـير مـن انتصـار 1932، حيث فاز بواحد وستين من الاقتراع الشعبي. لقـد مثـل التغيـير غـير الثـوري الـذي أرادت غالبية المنتخبين تحقيقه. ولكن أكبر نكسة سياسية شخصية حصلت له سريعاً عقـب الانتخابـات، عندما حاول أن يغير في تركيبة المحكمة العليا، التي هددت تشريع برنامجه الجديد. فطلـب مـن الكونغرس أن يسن تشريعاً يسمح للرئيس بتوسيع المحكمة العليا بأن يعين عضواً إضـافياً مقابـل كل عضو حالي بلغ ما فوق السبعين ولا يرغب في التقاعد. ولكـن الكـونغرس رفـض التعامـل مـع المحكمة العليا بهـذه الطريقـة إلا أن شـكاوى روزفلـت مـن عـدم تجـاوب المحكمـة العليـا مـع الاحتياجات الاجتماعية، بدت وكأنهـا احـدثت تغيـيراً في الموقـف. فقـد توقفـت المحكمـة العليـا

عن أن تكون العائق المحافظ ضد تشريع «البرنـامج الجديـد» بعـد سـنة 1936. وعـلى كـل حـال إن المعينين من قبل روزفلـت توصـلوا تـدريجياً إلى أن يسـيطروا داخـل المحكمـة العليـا بعـد أن تقاعـد القضاة القدامى. أن لا يكون «قانون البرنامج الجديد» أوسع مجالاً، فذلك مـرده إلى هجـوم الخصـوم كما إلى السياسة التي اتبعتها الإدارة بنفسها. إن روزفلت لم يستطع أبداً الـتخلي عـن إيمانـه بسياسـة نقدية متوازنة. فهو كان دائماً يفضل الوقوف بالإنفاق عن حدود معينة تماماً. والكساد الحاصـل سـنة 1937 عقبه انتعاش بطيء ولكن حتى في سنة 1940 ظلّ 15% من القوة العاملة بدون عمل.

ومع ذلك فإن أميركا في سنة 1940 كانت مختلفة تماماً عن أميركا في سنة مجيء روزفلـت إلى البيت الأبيض. لقد سعى إلى مساعدة الناس العـاديين، والمحـرومين والمعـوزين، فهـو لم يغـرس فقـط الأمل حيث كان اليأس معششاً بل إن المجتمع الأميركي تغيّر ومعه تغيّر الحال والأوضاع.

روسيا السوفياتية:
" الشيوعية في حالة تحول "

استطاعت الزعامة السوفييتية - بعد خروج اليابانيين من روسيا سنة 1922، وهم الجيوش الأخيرة التي كانت في أراضي الاتحاد السوفييتي - أن تُفصّل وأن تخلق المجتمع السوفييتي حراً من التدخل الأجنبي. لقد انسحب الحلفاء وانهزم «البيض» وسيطر الجيش السوفييتي على منطقة القوقاز وعلى آسيا وعلى كامل أراضي سيبيريا بخلال 1920 و1921. وبنهاية الحرب الأهلية ربحت روسيا حربها الخارجية ضد بولونيا - فتوقف القتال في أكتوبر (تشرين الأول) 1920 - ولم تستقر سلطة الثورة السوفييتية فقط بل - ولمدة عقدين من الزمن - وحتى اجتياح هتلر في سنة 1941، لم تتحقق الهجمة الرأسمالية الجماعية المتوقعة أبداً. ولم تتحقق عملياً، وأبداً، عندما كان الاتحاد السوفييتي فعلياً وواقعياً يحارب ألمانيا، بل قام بالتحالف مع بريطانيا الرأسمالية والولايات المتحدة. ولكن الخوف من تدخل الحلفاء «الحقودين»، مباشرة بعد الثورة - لم يكن البداية بل مقدمة لمحاولة من قبل العالم الرأسمالي ليصفي أول دولة شيوعية - أثّر بشكل قوي على سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية خلال تلك الحقبة. وهذا الخوف جعلها - بناء على هذه الحسابات - في وضع يائس من الضعف ومن التخلف.

وللحفاظ على الدولة السوفيتية بدا كل سلاح أمراً له ما يبرره. وضعفت بريطانيا والغرب عن متابعة سياسة قوية مضادة للاستعمار في آسيا والشرق الأوسط. وعملت الأحزاب الشيوعية الغربية، الأعضاء في الكومنترن (المؤتمر الأول للدولية الثالثة قد التأم بدعوة لينين في موسكو في مارس (آذار) 1919 على الانضمام إلى النضال من أجل بقاء الاتحاد السوفييتي، وإن كانت هذه السياسة تتعارض كثيراً مع المصالح الوطنية الخالصة. وبذات الوقت أقيمت العلاقات مع الغرب على الأقل من أجل استغلال الخلافات بين دوله. وعقدت ترتيبات تعاون عسكري متبادل ومساعدات تقنية نامية مع ألمانيا ويمار بعد توقيع معاهدة رابالو في أبريل (نيسان) 1922. كانت مثل هذه السياسة ممزوجة بالدعم المناقض ظاهرياً لهجمات الحزب الشيوعي الألماني

على «الفاشيست الاجتماعيين»، مما ساعد على سقوط ويمار وعلى مجيء النازيين إلى الحكم، حتى عندما أصبح الشيوعيون الألمان الضحايا الأولى للعنف النازي، كانوا متمسكين بالاستقامة العقائدية للتحليل القائل بأن القضاء على الاشتراكيين البرجوازيين قد يقرب الثورة الشيوعية خطوة إلى الأمام.

إن مداهمة خطر التدخل الأجنبي كانت بالتالي وهماً لحِقَ بالزعماء السوفييت في عقد 1920، وكذلك فإن وهم توقع حدوث ثورة شيوعية متسارعة الانتشار في الغرب - مهما تأخرت في سنة 1921، كما اعتقدت الزعامة السوفييتية يومئذٍ - كان أمل روسيا في الحياة. ولكن بالنسبة إلى مطلق إنسان كان يعيش في روسيا في شتاء 1920-1921، لم يكن هناك وهم حول انهيار البلد انهياراً كاملاً ومحققاً بعد ست سنوات من الحرب ومن الحرب الأهلية. وبعدها جاءت كارثة جديدة تهدد الدولة. في صيف 1921 انهار محصول الحبوب. إضافة إلى ملايين القتلى في الحرب، إن عدداً لا يحصى من ملايين الناس يموتون الآن من الجوع والمرض، في ذلك الوقت كان «تدخل» الغرب مهمة إنسانية لتقديم العون والمساعدة. في آذار 1921، حتى قبل وقوع المجاعة خاطب لينين المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي بقوله: «نحن نعيش ظروفاً صعبة من الفقر والدمار بحيث إن كل شيء - الآن - يجب أن يؤجل أمام هذا الاعتبار الأساسي - يجب بأي ثمن زيادة كمية السلع...» وأهم شيء فيها هو الطعام والأدوية. وتم قبول المساعدة التي قدمتها إدارة المساعدات الأميركية باسم هوفر.

كل هذه الجهود كان لها تأثير محدود في مواجهة عظم الكارثة. لا يمكن فهم السنوات الأولى من حكم السوفييت من دون تقدير للمعاناة التي عاناها الشعب الروسي بين جبال من الفوضى كما لم يحصل أبداً في تاريخ أوروبا في الأزمنة الحديثة. إن التدخل العسكري الأجنبي، ولو ضعيفاً فاتراً، كان ساعد على الانهيار العام.

إن لينين - الذي كانت سلطته تعلو فوق مساعديه المتذمرين غالباً، وكان يرأس حزباً شيوعياً كان في بادئ الأمر ضئيلاً - فكر في إقامة نوع من الأساس الثابت الذي عليه يمكن بناء الشيوعية: بين 1919 و1922 أصبح حزب البلشفيك حركة جماهيرية تعد 700.000 عضو، وكانوا جميعهم ثوريين بكل معنى الكلمة. في سياسة لينين كان القليل من التماسك. كانت تصرفاته كلها ردات فعل في مواجهة الأحداث الطارئة.، بخلال الحرب الأهلية كان الجيش الأحمر يعد 5 ملايين رجل وكان لا بد من إطعامه وإطعام العمال في المدن. إن عبارة «شيوعية الحرب» استعملت لوصف التدابير المتخذة بخلال السنوات الواقعة بين يوليو (تموز) 1918 حتى 1921 والتي اتسمت بالتطرف كما كان الوضع الذي كان يواجه لينين. وتم إنشاء مجلس أعلى للاقتصاد الوطني في ديسمبر (كانون الأول) 1917 ليتولى إنقاذ الصناعة والمالية كما بدت ضرورية،

وليتولى وضع خطة مركزية للاقتصاد السوفييتي. بعد يونيو (حزيران) 1918، تم «تأميم المشاريع الصناعية» بسرعة وخضع العمال ومدراء الأعمال لرقابة صارمة. وأصبحت العملية عملياً بدون قيمة بعد انهيار الاقتصاد. ورأى النظريون في هذه الكارثة مكسباً: إن الشيوعية يمكن أن تتحقق ليس تدريجياً بل بقفزة واحدة؛ إن صناعات الدولة يمكن أن تخطط بنقاء [بدون عائق] إن اقتصاد النقد قد ألغي ومعه الغيت المؤسسة الخاصة والتجارة.

وكانت المشكلة المفتاح في هذه الفترة من الحرب الشيوعية: كيف يمكن تأمين الطعام من الفلاحين الذين كان انضمامهم إلى بروليتاريا لينين المدينية يعتبر أساسياً لنجاح الثورة. إن قيمة العملة قد تحولت إلى لا شيء تقريباً. ولم تعد المصانع تنتج السلع التي يمكن تبادلها (مقايضتها). وتمسك الفلاحون بعناد بملكية أراضيهم ورفضوا الانضمام إلى مزارع الدولة. وحاول لينين بادئ الأمر أن يشق ويقسم الفلاحين: الفقراء والأغنياء - الكولاك أو المستغلون كما كانوا يسمونهم. ونجح هذا الأمر ولا شك وبسرعة في إشاعة البغضاء والحقد في القرى ولكنه لم يعطِ الحبوب اللازمة. وعندها خطب ود من يسمون «بالفلاحين المتوسطين» - الذين يفترض أنهم أقل فقراً (هذا التصنيف يتوافق مع التكتيك السياسي أكثر مما يتطابق مع الواقع: فقد وُجِدَ 1% من الفلاحين الملاكين يستعمل أكثر من فلاح واحد). واستعملت القوة ما دامت الدولة لا تستطيع إعطاء أي شيء للفلاحين بدلاً من ما كان يسمى «بالفوائض». وبدون أي شفقة أو رحمة، أرسلت فرق بكاملها إلى الأرياف لمصادرة الطعام. وأطلقت النار على الفلاحين الذين رفضوا التخلي عن ملكيتهم. ونهبت القرى وترك الفلاحون معدمين، واستطاعت الحملات التأديبية البلشفية التغلب على مقاومة الفلاحين بالعنف. إن تجاوزات شيوعية الحرب شجع عليها لينين، إن الجواب الوحيد الذي استطاع العثور عليه عندما اشتدت الأزمة في مطلع 1920، هو المزيد من الضغط الذي لا هوادة فيه على الفلاحين، وحكم على الذين اتهموا بحبس الطعام على أنهم أعداء الشعب. إن الحرب الأهلية أدّت قبل كل شيء، وكذلك سياسة شيوعية الحرب الناتجة عنها، إلى الانهيار الكامل لما ظل يُسمى بالزراعة الروسية وبالاقتصاد الصناعي. وتوقف النقل وحصل نزوح واسع من المدن الجائعة ومن المصانع المقفلة باتجاه الريف.

وبخلال سنوات حكمه، لم يتردد لينين في تشديده على التمسك بالسلطة العليا للحزب، وعلى الرقابة المركزية. ولم يسمح بقيام أي تكتل عمالي أو فلاحي له مصلحة فرعية لينتظم بشكل نقابة يمكن أن تعمل كمقابل للحزب. واحتفظ بالسلطة للمركز وفق انضباط حديدي. وكان لينين في هذا مدعوماً من تروتسكي الذي كان يرغب بإعادة بناء روسيا وذلك بتجنيد الشعب وفقاً للانضباطية العسكرية. وتحت الوقائع القاسية للحرب الأهلية وما خلفته من نتائج تخلى لينين عن نظرته السابقة التي تقول بأنه بعد انتصار الثورة على الدولة أن تبدأ بالرحيل وعندها تتطور

الاشتراكية بفعل الحماس العفوي، وبفضل عمل الجماهير. وأقنع نفسه بأنه من الواجب استبدال الثورة بدولة الحزب الواحد. ولكنه كما تصورها، أوجد بعض الليونة، وبخاصة بعد سنة 1921 مما شجع الاختصاصيين من غير الحزب. وكانت البيروقراطية الحصيلة التي لا بدّ منها في الدولة المركزية وإن كانت قد أتعبت لينين كثيراً في الأشهر الأخيرة من حياته وأخذ يعدل ويبدل في المسار في سنتي 1921 و1922. وأخذ بالتالي يقلل من عدد موظفي الحكومة بشكلٍ قاسٍ. وكان لينين أيضاً هو الذي يأمر باستعمال القوة والإرهاب عندما تفشل الوسائل الأخرى في تحقيق النهايات المطلوبة. ومهما انتُقدت عواقب ونتائج إدارة سياسة الدولة، فإن لينين هو الذي وضع أسس الدولة السوفييتية.

وفي حين أنه من الصحيح أن لينين سمح بالنقاش داخل وخارج الدرجة العليا من الحزب كما في الصحف مثلاً، فإن رجالاً من الحرس القديم أمثال: ليف كامينيف وغرغوري زينوفياف وألكسي ريكوف ونيقولا بوخارين وليون تروتسكي، كان عليهم جميعاً أن يخضعوا لخط الحزب بعد أن يكون لينين قد اتخذ قراره وإن كانت وجهة نظرهم حول السياسة المتبعة مختلفة عن وجهة نظر لينين. وفي النتيجة حيث لا توجد إلا دولة الحزب الواحد لا يوجد هناك مجال ممكن للنقاش. وفي المؤتمر العاشر للحزب الذي عقد في مارس (آذار) 1921، تمّ إقرار مبدأ «وحدة الحزب» وهي تعني إلغاء كل نقاش وانتقاد وتمنع تشكيل أية مجموعات سياسية داخل الحزب «لها قواعد منفصلة من شأنها أن تحاول إلى حدٍ ما تفكيك الحزب، وبالتالي فهي تعني خلق انضباطية خاصة بمجموعتها» وبالتالي إلغاء وجهات نظر غير مجازة ومأذون لها من قبل الحزب. إن المقطع السابع الشهير في هذا القرار يعطي اللجنة المركزية الصلاحية بموجب أكثرية الثلثين طرد أي عضو من الحزب في اللجنة المركزية يختلف عن رأيها، وبالتالي الحكم عليه بالنفي السياسي. إن هذا السلاح الرادع - لكل وجهة نظر مخالفة لا تعجب الزعيم أو مجموعة الزعماء في السلطة - قد أُقر. وقد استعمل ستالين فيما بعد هذا القرار أسوأ استعمال من أجل أن يطرد أي شخص يختاره ليتهمه بالانفصالية.

في أول مارس (آذار) سنة 1921، وبذات الوقت مع قرار وحدة الحزب حدث شبه انقلاب في سياسة لينين - حين أنشأ شعار سياسة «الاقتصاد الجديد» (NEP) وقد صاغها ليغطي انقلابه المأساوي. إن القناعة الأكيدة - بأن القسوة والعنف الذي لا رحمة فيه، وخاصة في تشليح المؤن من الفلاحين، الذي يهدد كامل تماسك الريف - قد أخذت تتكون لبعض الوقت. إن عصيان الملاحين في قلعة كرونستاد في مطلع آذار 1921، والتي قمعت بالدم هي التي حملت لينين على التصريح بأنها «كانت الشعلة التي أنارت الحقيقة أكثر من أي شيء آخر». ولكن لينين كان قد اتخذ قراره بعد شغب الفلاحين والعمال وإضراباتهم في الأشهر الأخيرة.

إن السياسة الاقتصادية الجديدة بدأت عندما أخذ مؤتمر الحزب العاشر قراراً باستبدال مصادرة فائض الطعام بقرار آخر أقل كلفة وأكثر تنظيماً بعبارة «الضريبة العينية أو النوعية». وبعدها يستطيع الفلاح أن يبيع ما يفيض عنها في السوق بحرية. وبعد ثلاث سنوات أي في سنة 1924 تحولت الضريبة العينية إلى نقود تدفع نقداً وعدّاً. ومعها سمح بالتجارة الحرّة وبإحياء اقتصاد النقد. وسمح أيضاً لمؤسسات إنتاجية صغيرة لا يزيد عدد عمالها على عشرين عاملاً بالعودة إلى العمل من جديد. وبقيت الصناعات الكبرى في ملكية الدولة مع استثناءات قليلة. إن معظم الإنتاج كان يتم عن طريق مشاريع الدولة أو عن طريق الحرفيين الأفراد. وبين 1921 و1926 عاد الاقتصاد الصناعي المختلط إلى الوجود بحيث إنه تمت العودة في سنة 1926 إلى مستوى إنتاج سنة 1913. وفي مجال الزراعة، كان المزارعون الأفراد يشكلون 98% من الأراضي المزروعة قمحاً وحبوباً. واستعادت الزراعة معدلاتها الواطئة التي كانت سنتي 1921 و1922، ولكن المقدار الباقي فوق استهلاك الفلاح كان أدنى من مقدار 1913. ولهذا ازدادت الحاجة إلى الحبوب لإطعام الجماهير المتزايدة في المدن ومن أجل التصدير للحصول على رؤوس الأموال بحيث إن زراعة الفلاحين التقليدية لم تعد تلبي المطلوب. وكذلك لم يعد الفلاح مشبعاً بالحماس نحو الاشتراكية رغم محاولات إحياء الحس بالتضامن المشترك ضدّ الفلاحين الأغنياء أو الكولاك. إن الفلاح الذي يزرع أرضه تقليدياً والذي يشجعه الأمل بتحسين مستوى حياته والذي تحفزه الرغبة في الربح، قلما كان يتقبل المُثل الشيوعية. وكلما كان الفلاح ناجحاً كلما بعدُ عن الاشتراكية. إن السياسة الاقتصادية الجديدة فيما خص الأراضي، أنقذت روسيا من المجاعة. ولكنها لم تساعد على زيادة المحصول بحيث تساعد الاقتصاد على التقدم بسرعة.

وهناك عنصر متمم أقرب إلى الرؤية الاقتصادية الليبرالية في «السياسة الاقتصادية الجديدة» في عقد 1920 هو الإقلال أو التخفيف من الانضباطية ومن المركزية. وعلى سبيل المثال سمح بتسهيلات ثقافية للقوميات غير الروسية، إنما ليس على حساب مركزية الحزب والرقابة العسكرية. واتخذ المؤتمر العاشر للحزب في مارس (آذار) 1921 - والذي شهد بداية السياسة الاقتصادية الجديدة، كما سبقت الإشارة - قراراتٍ ضد تشكيل الفرق داخل الحزب. وتم تطهير الحزب الشيوعي المتضخم بإقصاء 200 ألف عضو عنه، اعتبروا غير مؤمنين بالمُثُل البلشفية. ونبه لينين إلى أن الحرس القوي الثوري يجب أن يتكاتف في كل المراحل الانتقالية في الشيوعية، حتى في المراحل التي ترسم تراجعاً عن الأهداف الاشتراكية، مثل «السياسة الاقتصادية الجديدة». كيف يكون التراجع مؤقتاً؟ إن هذه القضية هي أساسية، ومثيرة للنزاع. في حياة لينين ظل هو الزعيم الذي لا ينازع، وإن كان النقاش والانتقاد الشخصي داخل الحزب لم يُحدث حرباً ضارية تصل إلى حدّ الموت بين أتباع لينين وخاصته. إن موت لينين المبكر والعاجل، كان له دلالة كبرى في تشكيل

الدولة. إن الصراع في الثورة وفي الحرب هدّ قوى لينين. وحوالى أواخر 1921 سـقط مريضـاً بشـدة. في مايو (أيار) 1922، وكان عمره 52 سنة أصيب بضربة شديدة شلت جنبه الأيمـن. وفي أكتـور (تشريـن الأول) استعاد عافيته بشكل مكنّه من تحمل جزء من عبء العمل. في ديسمبر (كـانون الأول) 1922 تدهورت صحته من جديد، وفي 21 يناير (كانون الثاني) 1924 مات. ومن المفيد جداً بشكل خاص أنه في الأسابيع الأخيرة من نشاطه، أي من نهاية 1922 إلى 4 يناير (كـانون الثـاني) 1923، وضـع مذكراتـه التي أملاها، والتي تتضمن ما يسمى بوصيته. في هذه المذكرات شدد عـلى ضرورة تقويـة الوحـدة في اللجنة المركزية للحزب، وفصّل بدقة مزايا وقوة وضعف ستة قيادين أعضاء في الحزب. وميـز سـتالين بأنه أصبح «السكرتير العام، وأنه جمع سلطة ضخمة بين يديه، وأنا لست متأكداً إذا كان يستطيع أن يستعمل هذه السلطة بالحذر اللازم». وهذه العبارة كانت مهمة بالنسـبة إلى موضـوع: مـن يَخلُـف لينين. بخلال مرضه استاء من محاولة سـتالين أن يضـع حـداً لنفـوذه وذلـك في ينـاير (كـانون الثـاني) 1923، أي قبل سنة من وفاته. وقد أصرّ على أن يقدم ستالين استقالته ويستبدله بسكرتير عام جديـد «أكثر تساهلاً وأكثر إخلاصاً وأقل طموحاً»، ولكن الأمر جـاء متـأخراً جـداً. فلينـين كـان مريضـاً جـداً، بحيث عجز عن القيام بدور الزعيم الذي لا يُرد أمره، وقد انتقد تروتسـكي أيضـاً عنـدما وصـفه بأنـه الشخصية القيادية الثانية في الحزب، وبأنه «غير بولشـفيكي»، وبأنـه هـو أيضـاً «قـد تمـادى في الثقـة بنفسه»، وأنه ميال جداً إلى النظرية الخالصة في الإدارة. ماذا كان القصد من هذه الوصية الانتقادية؟ كان لينين منشغلاً بمـا سـيحدث بعـد وفاتـه، واسـتنتج بأنـه لا توجـد شخصـية واحـدة بـين الـزعماء البلشفيك يمكن تعيينها كخلفٍ له. وهو من خلال انتقاداته الصريحة لكل معاونيـه كـان يـدافع عـن الحل الذي يرتئيه من أجل خلافته. وذلك بزيادة عدد أعضاء اللجنة المركزيـة إلى خمسـين وحتـى إلى مائة، وذلك بإضافة عمال صناعيين وفلاحـين قـريبين مـن مشـاعر طبقـتهم بحيـث يشـكلون جمهـور اللجنة المركزية في مقابل القادة والزعماء. وهذه اللجنة عليها أن تراقب وأن تقود الزعامة الجماعية.

ولكن بعد وفاة لينين لم تخلفه زعامة جماعية مستقرة في الواقع. إن سـتالين الـذي عُـين سكرتيراً عاماً بدعم من لينين سنة 1922 لينظم تشكيل الحزب، حوّل هذا المركز المهم والثـانوي إلى عربة يستطيع الترقي بها إلى الاستيلاء شخصياً على السلطة. إن عمله من أجـل الحـزب قبـل ترقيته أظهره بأنه منظم جيد لا رحمة في قلبه. إلى هذه الصفات جمع أيضـاً البراعـة والمكـر في التوقيت للعمـل السـياسي. لقـد اسـتخدم سـلطته بأكملهـا، فوضـع في المراكـز الرئيسـية رجـالاً يطيعونه ويتبعونه وقوّى سلطته بأن أبعد الآخرين الذين يشكلون منافسين له. من بين الحـرس القديم كان تروتسكي مكروهاً بشكل كبير لغروره وإدعائـه، ولفكـره اللّـماع وحبـه للاسـتعراض. وانسجم ستالين مع زينوفياف للقضاء على نفوذ تروتسـكي. وبخـلال أقـل مـن خمـس سـنوات، استطاع إبعاد كل زعامة سابقة واعدة. ولكنه لم يكـن خليفـة لينـين التـي لا تنـازع. كـما أنـه لم

يكن يتمتع بالاحترام الذي كان يتمتع به الزعيم السابق. لقد شجع ستالين عبادة لينين. وبالتالي حفظ لنفسه مركز الزعامة عن طريق التصفية التي لا رحمة فيها لكل الخصوم الحقيقيين والمحتملين، والذين يمكن أن يتحدّوا سلطته ولو احتمالاً. فحتى نهاية حركة التطهير الكبرى المرعبة في سنة 1938 لم يكن ستالين قد أزاح أي شخص مزاحم لسلطته العليا. ولهذا كان خوفه المرضي من المؤامرات التي تحاك ضده يراود تفكيره إلى آخر حياته.

كان لينين يسمح بالنقاش داخل الحزب. أما ستالين فلم يكن يطيق ذلك، بخلال عقد 1920، وذلك كما عُرِفَ عنه. وكان هناك زعماء سوفييت أكثر شهرة منه وأعظم قدراً تغطي شخصيتهم على شخصيته. كان يقبل بسياسة اقتصادية داخلية معتدلة، ويؤيد السياسة الاقتصادية الجديدة ويتماهى بنفسه مع سياسة لينين بعد وفاته. ودعى إلى وحدة الحزب، في حين كان يملأ المراكز الرئيسية بأعوانه. كان ستالين مستعداً للالتزام بأخلاق الزعماء البلشفيك القدامى الأكثر اعتباراً. وحدث النزاع الكبير مع تروتسكي في آخر سنة 1923 وفي مطلع 1924 بعد أن هاجمه تروتسكي في الحرس القديم. لقد انهزم تروتسكي فعلياً في المؤتمر الثالث عشر للحزب في يناير (كانون الثاني) 1924. بالاتفاق مع زينوفياف زعيم الكومنترن والذي كان يستمد سلطته من حزب لينين غراد ومع كامينيف رئيس سوفييت موسكو، نصب ستالين نفسه العضو القائد في اللجنة الثلاثية التي كانت تسيطر على الحزب، أي المفتاح الذي كان يسيطر على البلد. نشر تروتسكي كتاباً عنوانه «دروس من أكتوبر» يهاجم بشدّة معتقدات زينوفياف وكامينيف اللذين كانا في يمين البلشفيك، وكانا معارضين لثورة أكتوبر سنة 1917. وفي اتهاماته يقرر تروتسكي بأن هذه النقائص هي المسؤولة عن فشل الثورة فيما وراء الاتحاد السوفييتي، أي في ألمانيا على سبيل المثال، وردت اللجنة الثلاثية مشددة على الخصام الطويل الأمد بين تروتسكي ولينين حول الثورة الدائمة، والتي دافع عنها تروتسكي بحماس شديد.

أطلق ستالين شعار «الاشتراكية في بلد واحد». وصرح ستالين، بصورة أكثر واقعية، أن الاتحاد السوفييتي قد عاش وادعى أن الظروف إنما وجدت وتحققت في روسيا من أجل بناء الاشتراكية. ورأى أن هذه هي المهمة الأولى. إن سياسة الشيوعيين في البلدان الأخرى أيضاً، يؤمل منها عملياً أن تجعل هذا الأمر هدفها الأول، جاعلة الاعتبارات الوطنية في المرتبة التالية لتقوية الاتحاد السوفييتي.

لم يكن تروتسكي بعيداً جداً عن ستالين كما ظهر ذلك من خلال تناظرهما. في لحظات الخطر الأكبر، كاللحظات التي اعتقد الزعماء السوفييت بوجودها في سنتي 1927 و1928، كان تروتسكي كما ستالين مستعداً لوضع سلامة الاتحاد السوفييتي أولاً. وفي هذا الاعتبار كانا معاً وارثين لسياسة لينين الواقعية، في الصراع على السلطة - على المستوى العالي في الحزب. حسب

ستالين أن الخط المعتدل سوف يكون أنجح، في حين اعتنق تروتسكي عقلية الثوري المناضل الدائم، وبطل «الديمقراطية» داخل الحزب. كانت مشاعر تروتسكي الديمقراطية الأصيلة لم توضع على المحك أبداً لأنه لم يتسلم أبداً السلطة العليا. لا شك أنه لم يكن أقل قوة من ستالين من حيث استعداده لربط الوسائل بالنهايات، ولكن سيطرة ستالين على آلة الحزب امَّنت استبعاد تروتسكي تدريجياً. في يناير (كانون الثاني) 1925 خسر تروتسكي حجته في كتابه «دروس من أكتوبر» وحرمته اللجنة المركزية من زعامته الاسمية لقيادة الجيش الأحمر.

بعدئذ أبعد ستالين عن مركز السيطرة اثنين من أعضاء المكتب السياسي وهما رفيقاه في اللجنة الثلاثية كامينيف وزينوفياف. وبدلاً منهما تحالف مع أولئك الذين دعموا السياسة الاقتصادية الجديدة نقولا بوخارين، رفيق قديم للينين ورئيس تحرير البرافدا وعضوين آخرين من المكتب السياسي ألكسي ريكوف وميخائيل تومسكي. ولكن تروتسكي وكامينيف وزينوفياف احتفظوا بمراكزهم في المكتب السياسي على الأقل حتى سنة 1926. في تلك السنة أعلن الثلاثة عن أنفسهم أنهم المعارضة المتحدة وأعلنوا مهاجمتهم لكفاءة الرفيق ستالين في توحيد الحزب ومواجهة الحالة الاقتصادية في البلد والبيروقراطية. وطرد ستالين الثلاثة من المكتب السياسي وطهر أنصارهم. وأدت انتقادات تروتسكي المتزايدة لستالين، وقيامه بتنظيم مظاهرة مفتوحة ضد زعامة ستالين في نوفمبر (تشرين الثاني) سنة 1927 إلى طرده وطرد زينوفياف وطرد العديد من أتباعهم من الحزب في ديسمبر (كانون الأول) 1927. وبعد سنة طرد تروتسكي من روسيا.

بعد سنتين جاء دور «المعارضة اليمينية». وفقد بوخارين زعامة الكومنترن في نهاية 1928 وفي سنتي 1929 و1930 جاء دور تومسكي وريكوف فاستبدلا وجميعهم ماتوا عنفاً، ضحايا تطهيرات ستالين في منتصف عقد 1930. ولكنه من التبسيط الساذج قصر الصراع في مركز السلطة على مناورات ستالين المتشددة تماماً من أجل الوصول إلى القمة. هناك اهتمامات ثلاثة عميقة شكلت جزءاً من هذا الخضم الواسع من المشاكل المجتمعة في مواجهة «الشيوعية في حالة تحول»: تحويل مجتمع فلاحي خالص إلى قوة صناعية تستطيع تحدي الغرب الرأسمالي، وفي ذات الوقت الاحتفاظ بهدف المجتمع الشيوعي، وبذات الوقت كانت الزعامة تتفحص بلهفة الأفق الدولي خوفاً من ضربة مفاجئة من قبل الدول الرأسمالية؛ ومعادل ذلك في الكارثية كان احتمال قيام خصومها الذاتيين الإمبرياليين بشنّ حرب عالمية ثانية تتورط فيها روسيا وهي في حالة الاضطراب الشامل. لم تكن أي مشكلة من هذه المشاكل ضخمة في ذاتها، ولكنها مجتمعة كانت تشكل حقاً الكارثة. ثم لم تكن هناك نماذج تتبع أن الماركسية تقوم على الثورة في أمة صناعية متقدمة، لا في مجتمع غالبيته العظمى من الفلاحين. كان لينين عندما يواجه مشاكل عملية، يضع سياسة تحتمل متغيرات واسعة جداً، يبرر كلًا منها بأحكام عقائدية قوية. إن طابع

الزعيم المسيطر كان يكمن في قدرته على تغيير السياسة بصورة جذرية والاحتفاظ بالسلطة. بعد لينين وحده ستالين، كما حصل فيما بعد، استطاع أن يفعل ذلك. ولكن هذا لم يعنِ أنه كان يغير السياسة ببساطة من أجل فضح خصومه، أو أنه قد أعد بصورة مسبقة خطة سياسية لمواجهة «اليمين» وبعدها خطة لمواجهة «اليسار».

إن خوف ستالين الذاتي من قدرته على الاحتفاظ بالسلطة العليا، في مواجهة السياسات التي يعتبرها ضرورية للاستمرار كان حتماً هو التفسير الأساسي لتطهيراته الدموية في عقد 1930. لقد ربط بقاء النظام الشيوعي بحياته هو وببقائه كزعيم لا مزاحم له. كان يريد أن يعتبر معصوماً. والدليل على ذلك أنه قدم سلسلة لا تنتهي من المخطئين الذين اعترفوا في محاكمات علنية بأخطائهم ثم أعدموا. إن اعترافاتهم بالتآمر مع الخارج كان يقصد منها إبراز الأخطار المميتة التي يتعرض لها الاتحاد السوفييتي، ولكنه أنقذ منها بفضل يقظة ستالين. وبذات الوقت إن فهم السياسة السوفييتية ليس ممكناً من دون افتراض وجود مشاكل عميقة وأصيلة، وأن أكثر من خيار محتمل للعمل عرض نفسه؛ وحتى لو قبلنا بأن ستالين لم يغفل أبداً عن تمسكه بالحكم وأنه كان لا يتورع عن أي شيء في سبيل الاحتفاظ به، فإنه كان معنياً ومهتماً باكتشاف السياسة الصحيحة ليتبعها.

وصل ستالين إلى زعامة المجموعة عبر تعيين لينين له. وكان لينين يتحرى الرجال الأكفاء ليعملوا كأعضاء ومؤسسين للدولة الجديدة. وبخلاف لينين وبقية الزعماء البلشفيك أمضى ستالين سنوات الإعداد لا في منفىً مريح يناقش ويجادل، بل في روسيا نفسها، في خطر دائم يعمل في تنظيم الحزب، عندما لم يكن في السجون القيصرية أو في منفى سيبيريا. إن ستالين، ابن الإسكافي، المولود في جورجيا في ديسمبر (كانون الأول) سنة 1879، وُجد ثورياً، زعيماً قاسياً، منصرفاً بكليته لعمله الثوري ، متصدياً للمتاعب، ومنظماً فعالاً. وأظهر ستالين قلة اهتمام «بمتطلبات» القانون والحقوق المدنية عندما تعترض ما يبدو له ضرورياً. وكثوري شاب في أيام القيصرية كان لا يحترم القانون من أجل القضية. وعندما تسلم السلطة كان لا يحترم القانون على الإطلاق وبدون حرج فملأ السجون وأماكن الإعدام ومعسكرات العمل، في عقد سنة 1930. وفيما بعد ملأ المعتقلات بالملايين من الناس الأبرياء من كل جريمة باستثناء جريمة إثارة شك ستالين وظنونه. إن هذا الزعيم ذا المظهر التافه المتواضع المنحني إلى الأرض - وكان سهلاً على ستالين أن يصور نفسه وكأنه أبٌ لشعبه بالضبط كما كان يفعل القياصرة من قبله - قد تحول إلى ظالمٍ وحش.

كان ستالين ممثلاً بارعاً يستطيع تخبئة طبيعته الحقة، وإذا أراد كان يسحر الذين يتحاورون معه، كما سحر تشرشل وروزفلت عندما اجتمع الزعماء الثلاثة بخلال الحرب العالمية الثانية. كان

قادراً على وزن الخيارات وعلى حساب المخاطر ويتصرف بعقلانية ويخدع أعداءه في الداخل وفي الخارج. كان كتوماً ظنيناً حاقداً ينقصه ذكاء لينين. وجعل نفسه وارثاً للينين، واعتقد أنه مثله. كانت جرائمه ضخمة. وكانت أخطاؤه تشمل كل البلد، وأوصلته إلى الكارثة في سنة 1930 وسنة 1941. ورغم ذلك فقد عاش هو وعاش الاتحاد السوفييتي. طيلة حكم ستالين حدثت تغيرات حاسمة نقلت الاتحاد السوفييتي من بلدٍ متخلف إلى دولة تستطيع أن تحارب، وبخلال القسم الأخير من الحرب العالمية الثانية أن تتغلب على ألمانيا. إن التغير العسكري والصناعي في روسيا، وإنشاء عشرات الألوف من الرجال التقنيين المتخصصين، والإداريين والأطباء وتحويله من مجتمع فلاحي متأخر، وإن عبر تضحيات كثيرة، كان من إنجازات حقبة ستالين من سنة 1929 إلى وفاته في سنة 1953.

ذلك أن السياسة الاقتصادية الجديدة، كانت مرحلة انتقالية في بناء الشيوعية، وهذا أمر مؤكد، إلا إذا كان على الشيوعية بذاتها أن تتخلى عن الأهداف الماركسية. إن السياسة الاقتصادية الجديدة أتاحت انتعاشاً تافهاً، ولكن هل كان بالإمكان الاستمرار في الخطوة السابقة من النمو، بعد السنوات الخمس الأولى، لولا هذا الانتعاش الذي شكل الأساس التحتي الذي أطلق منه النمو؟ ولولاها هل كان يمكن للاتحاد السوفيتي أن يلحق بإنتاج ما قبل الحرب القيصرية، أم أنه كان تحرك دون مستوى هذا الإنتاج بشكل مؤقت؟ وإذاً كيف مكنت السياسة الاقتصادية الجديدة الاتحاد السوفييتي من اكتساب الوضع الاقتصادي الحديث المعقد، بما فيه من صناعةٍ للفولاذ والحديد والآلات والأسلحة، وأن تحسن النقل والسلطة المناسبة؟ إن شبكة واسعة من القوة الكهربائية والمحطات، كانت إحدى أحلام لينين، وبواسطة اقتصاد مختلط، هل كان بإمكان العديد من الموارد أن يتضخم من أجل تزويد المستهلك باحتياجاته إضافة إلى التوظيف للمستقبل؟ هل كان بإمكان أساليب الزراعة القيصرية في أساسها أن تلحق بأقصى قدراتها الإنتاجية؟ على الصعيد الاقتصادي الخالص، وإذا تركنا جانباً الاعتبارات الأيديولوجية، كانت أسباب قوية من أجل تغيير السياسة عند هذه النقطة بعد أن فشلت السياسة الاقتصادية الجديدة في تحقيق النمو الاقتصادي الذي ترغب فيه الزعامة البلشفية.

خلال شتاء سنتي 1927 و1928 رد الفلاحون على زيادة الضرائب وعلى الأسعار الرسمية المخفضة، وعلى التهديدات بتهمة الخزن وعلى مجرد نقص السلع المتوفرة للشراء، ردوا بحبس حبوبهم. وعملت التوظيفات السابقة على تسريع التصنيع. أما «الأنانية» والسلوك البرجوازي الحقير من قبل الكولاك، فقد هددوا في نظر ستالين كل الاقتصاد. ومورس العنف ضد الفلاحين من أجل تشليحهم الحبوب اللازمة لتغذية المدن من جديد، وذلك بعد إعلان حالة الطوارئ. والفلاحون من غنيهم إلى فقيرهم ضربوا بقسوة سنة 1928 واستبعدوا من النظام

السوفييتي. وإن كان الكولاك حتماً والفلاحون الأغنياء هم الـذين لـديهم حبـوب أكبر ولكـنهم هـم الذين عانوا الأكثر. بعد صيف 1928 واجـه سـتالين احـتمال أزمـات سـنوية مـن أجـل شراء الحبـوب الكافية ما لم يحدث تغيرات أساسية في التعامل مع الفلاحين ومع المنتجـين الـزراعيين. كـان سـتالين لا يحب الفلاحين الروس لأنهم هم الذين أبقوا البلد في التخلف.

إن التوسع الاقتصادي قد أعاقته الأزمة الزراعية. ومراضاة جماعة الفلاحـين تسـتدعي إيجـاد وتوفير الكثير من السلع من أجل استهلاكهم. وهذا يتعارض مع سياسـة النهـوض الاقتصـادي السريـع للتساوي مع البلدان الرأسمالية المتقدمة.

لم يحدث لأي زعيم سوفييتي أن أغفل النظر إلى المقارنة في ضعف روسيا ضعفاً مـن شـأنه - حسب اعتقـادهم - أن يغـري الـدول الرأسـمالية بمهاجمتهـا. إن المواقـف الأكـثر إراحـة الحاصـلة في منتصف عقد 1920 والتي انعكست على السياسة الخارجية - وكان الشعار المستعمل في تلـك الفـترة لوصف الأهداف السوفييتية هو التعايش السلمي - قـد انتهـت في سـنتي 1927 و1928. إن الزعامـة السوفييتية كانت مزعوجة بمخـاوف جديـدة مفادهـا بـأن اجتياحـاً مـدبراً للاتحـاد السـوفييتي بـات وشيكا. إن السياسة السوفييتية في الصين القائمة على دعم الثورة الوطنية التي قام بها شان كاي شيك قد انهارت عندما انقلب شـيان عـلى شركائـه الشـيوعيين. وتراجعـت العلاقـات مـع بريطانيـا، وسـاد الاعتقاد بأن بريطانيا وفرنسا وبولونيا تخطط لمهاجمة الاتحاد السوفييتي. وكان هنـاك إحسـاس بـأن فترة الاستراحة في أوروبا وفي الشرق الأقصى مدتها قصيرة. وأضاف الكسـاد الاقتصـادي العـالمي عـنصراً جديداً للقلق.

لدينا معلومات قليلة عن تفكير ستالين طيلة هذه الفترة وغيرها. ويسـتطيع المـرء أن يخمـن أنه في سنتي 1928 و1929 كان أكثر اهتماماً بخصومه وبنقدهم لسياسته، وبالنمو الاقتصـادي، الـذي لم يكن يسير عـلى مـا يـرام. إن مشـكلة التغيـير في مسـار الاقتصـاد والسياسـة الاجتماعيـة في الدولـة السوفييتية قد ناقشها المؤرخون، ونحن لا نستطيع أبداً أن نفهم ما هـي ادراكـات وخطـط سـتالين في أي لحظة محددة. بالتأكيد كانت هناك مجموعة معربدة من أنصاره تدعو إلى التصنيع السريع وكان ستالين يتكل عليهم في صراعه مـع معـارضي سياسـته. إلى أي مـدى - بشـكل خـاص - كـان ينظـر إلى السياسة الاقتصادية الجديدة باعتبارها عائقـاً تجـب إزاحتـه مـن الطريـق إذا كـان لخطـوة التصـنيع الروسي، وتوجهاته أن تنسجم مع أهدافه الخاصـة؟ إذا كـان التصـنيع يجـب أن يُـدفع بـه إلى الأمـام بسرعة، فإن التوظيف اللازم لن يأتي من القروض الخارجية بكل تأكيد، ولا من تصدير الحبوب أيضـاً، بـل بفضـل زيـادة إنتاجيـة العمـل والفلاحـين وتخفـيض اسـتهلاكهم. وبـالكلام الصريـح إن التقـدم الاقتصادي يجب أن يتم على حساب مستوى معيشتهم، والعمل يجب أن يقابله أقل حدٍّ مـن الأجـر. إن خطة الدولة البعيدة المدى التي وضعتها «لجنة الدولة للتخطيط» كانت حتماً قيد التنفيذ وكانت

الأموال اللازمة تحوّل باستمرار للمشاريع لصناعية ذات المستوى الواسع. خلال 1926 أدى نقص السلع بشكل متزايد إلى إعادة تحديد أسعارها عدة مرات، أثناء وجودها في المحلات «التجارية» أو تسعيرها بأسعار زهيدة - بصورة مصطنعة - إنما بعد تقنينها تقنيناً قاسياً. ورغم رفع الأجور على دفعات فإن كلفة المعيشة الفعلية كانت ترتفع أكثر بكثير. وبرأي أحد المؤرخين الاقتصاديين آلك نوف، كان الأمر مع ذلك واضحاً: إن سنة 1933 كانت ذروة التدهور المتسارع، في أيام السلم، في مستويات المعيشة، في التاريخ المدون. ففي حين لم يكن هناك أي أثر للبطالة التي كانت تضرب الاقتصاديات الغربية، في ذلك الوقت، فإن القفزة إلى الإمام كانت مقرونة بعوز الجماهير وجوعها.

إن صيغة «مبالغ فيها إلى أقصى حد» من الخطة الخمسية الأولى قد اعتمدها المؤتمر السادس عشر للحزب في سنة 1929. وكان من المتوقع أن يزداد الناتج القومي بأكثر من ثلاثة أضعاف وأن يزداد الإنتاج الزراعي بمعدل النصف. ولكن النمو الصناعي الفعلي المحقق تراجع كثيراً عن الأهداف التي بدت غير قابلة للتحقيق. ومحاولة تنفيذها كانت تقضي بهدرٍ كبير وبالضياع. كان الإكراه والتقنين وسائل ضرورية من أجل دفع التصنيع إلى الأمام خاصة في المناطق البدائية من روسيا، خاصة في الأورال وسيبيريا، حيث، ومن أجل أسباب استراتيجية عسكرية، وضعت مجمعات صناعية جديدة. وكان التركيز على الصناعة الثقيلة: الحديد والفولاذ والآلات. إن الخطة الخمسية الأولى التي صُرّح بأنها أنجزت قبل سنة من موعدها، لم تحقق أهدافها فعلاً في معظم القطاعات الصناعية. ولكن تم بناء مشاريع كبيرة في مجال الحديد والفولاذ. والسد الكبير الضخم على نهر دنيبر قد تم بناؤه، وانتشرت الصناعة الهندسية بشكل واسع. لقد تم وضع قواعد الصناعة الحديثة.

وأدخلت الخطة الثانية (1933-1937) تحسينات لصالح الشعب الروسي. فالتضحيات الاقتصادية المطلوبة من الشعب لم تعد قاسية كما في السابق وقد جرى تركيز كبير على إنتاج السلع الاستهلاكية. وأصبح التخطيط أكثر فعالية وحصل تقدم كبير في مجال الاكتفاء الذاتي. وبعد 1937، خلق الاتجاه الضخم جداً إلى إنتاج الأسلحة مرة أخرى، أعناق اختناق (أزمات خانقة) وقصوراتٍ. وأصبحت الرقابة على اليد العاملة أكثر قسوة. وقيّد العمال في سنة 1940 في أماكن عملهم، وأصبح التغيب عن العمل جريمة. وبخلال عقد ونصف تحول الاتحاد السوفييتي وبدا قوياً إلى حد مكنه من الصمود في وجه صدمة الغزو الألماني. والإحصاءات يجب أن ينظر إليها دائماً بحذر، وهذا يصدق أكثر على الإحصاءات السوفييتية. ولكن الأرقام الموضوعة على طاولة البحث تدل وتعكس التغير في الصناعة الروسية. ومسألة الاعتماد على الإحصاءات السوفييتية ما تزال مسألة موضوعة على بساط البحث. والنتائج على كل حال ملفتة، والثمن البشري أيضاً يبدو ضخماً. إن الحماس من أجل بناء الاشتراكية قد زال وحلّ محلّه الرعب والإكراه.

إن المثال الأعلى للاشتراكية «المساواة» لم يمنع ستالين من إعطاء مكافآت تمييزية. فقد استعمل كثيراً مبدأ العصا بكثير من «العصا» أو «الجزرة» وقدم المكافآت العالية لإنجازات ماهرة وناجحة. لقد وجّه كتلة العمال - الفلاحين الجدد نحو الصناعة ليخرج روسيا من الموحلة. إن الاشتراكية لا يمكن أن تبنى في مجتمع معظمه فلاحي ومتخلف - حسب عقيدة ستالين. ولا يمكن أيضاً للاتحاد السوفييتي المتخلف أن يعيش وهو محاط بالأعداء. ولكن المجازر الدموية والكيفية في حكم ستالين في عقد 1930 لا علاقة لها بإنجاز مثل هذه الأهداف. بل بالعكس إنها شكلت خطراً كبيراً على التقدم. إن سياسته - في تعاملها مع الفلاحين والزراعيين - أدت إلى كارثة. هنا «الثورة من فوق»، لم تفرض فقط البؤس البالغ على معظم الأهالي، أي الفلاحين بل فشلت أيضاً في مقصدها وهو «تحديث» الزراعة على مستوى شبيه بالصناعة.

إن علاج ستالين لزراعة روسيا المتأخرة قام على تحويل الملكيات الفلاحية الصغيرة المبعثرة إلى مزارع جماعية واسعة تدار بشكل تعاوني. من حيث النظرية يبدو هذا معقولاً. من الناحية العملية. انحدرت الإنتاجية عندما ألغيت الملكية الخاصة الفلاحية الفردية للأرض وعندما صودرت المواشي. ولم يشأ الفلاحون أن يسلموا أراضيهم لينضموا إلى المزرعة الجماعية. وخلال سنة 1928 أقل من 3% من الأرض المزروعة فلحت في المزارع الجماعية أو المزارع الحكومية. في مطلع تلك السنة نظم ستالين من مكتبه مصادرة الحبوب بالقوة عندما رفض الفلاحون المساهمة في تسليم حبوبهم لقاء الأسعار المصطنعة المتدنية والمفروضة. وهذا شكل عودة إلى أساليب «الشيوعية المحاربة». وهاجمه بوخارين وريكوف وتومسكي - الذين كانوا في بادئ الأمر مع تدابير الطوارئ. وشجب بوخارين بشكل خاص طموحات ستالين الدكتاتورية قائلاً: «نحن نساند مبدأ العمل الجماعي ونرفض قبول مبدأ سيطرة الفرد الواحد مهما كانت سلطته كبيرة». وردّ ستالين بمهاجمة بوخارين بعنف شديد على أنه من الجناح اليميني المنحرف. وفيما بين فبراير (شباط) ويوليو (تموز) 1929 كان الموقف السياسي لهؤلاء الزعماء الثلاثة ملغوماً. وطرد تومسكي وبوخارين من المكتب السياسي في نوفمبر (تشرين الثاني) 1929 دلّ على طرد معارضتهم لخطط ستالين الصناعية والزراعية (واحتفظ ريكوف بعضويته في المكتب السياسي إلى سنة 1930).

منذ صيف 1929 أصدر ستالين توجيهات حزبية لتأمين المزيد من الحبوب تشتريها الدولة بأسعار متدنية. واستُفرِد الكولاك واعتبروا بأنهم الأغنى وبالتالي فإن الضغط عليهم - حسب الاعتقاد - سوف يعطي مردوداً حسناً. ولم تصادر حبوبهم فقط بل وأملاكهم. وانهارت «السياسة الاقتصادية الجديدة». وفي 7 نوفمبر (تشرين الثاني) 1929 أشار إلى بدء «التجميع» (الجمعنة) بالقوة وبأقصى سرعة ممكنة. وقد صرح علناً وبوضوح بأن الفلاح المتوسط وكذلك الفلاحين الفقراء قد تحولوا إلى المزرعة الجماعية. واستمرار الأزمة التي سببتها صعوبة الحصول

على القمح كانت السبب الحاسم في العجلة المفاجئة، ولكن وراء هجوم ستالين المفاجئ يكمن شعور مديد بسوء الظن بالفلاحين باعتبارهم حلفاء غير موثوقين للبروليتاريا المدينية.

بين البلشفيك والفلاحين كانت هناك هوة واسعة. إن فكرة الملكية الفلاحية الصغيرة البسيطة لا تتلاءم مع النموذج الشيوعي لمجتمع لا طبقات فيه. ورأى ستالين أن الفلاح - وإن كان هو الأفقر - الذي يدافع عن ملكيته للأرض والحيوان هو مثلٌ فاضحٌ لطبقة «الرأسمالي الصغير». وطالما بقي الفلاح الملاك في مجتمع روسيا - حسب اعتقاد ستالين - فإن الدولة الشيوعية لن تقوم أبداً. وربما كان اعتقاده هذا هو الذي حمله على القضاء على الكولاك الأكثر غنىً، وذلك عندما عرفهم بأنهم طبقة يجب القضاء عليها، وعندها يتعلم كل الفلاحين الدرس بأن المشروع الخاص الناجح ليس له مستقبل بالنسبة إليهم.

النمو الصناعي الروسي السوفييتي			
	١٩٢٨	١٩٤٠	١٩٥٠
الكهرباء (مليار كيلوات)	٥	٤٨,٣	٩١,٢
الفولاذ (مليون طن)	٤,٣	١٨,٣	٢٧,٣
النفط (مليون طن)	١١,٦	٣١,١	٣٧,٩
فحم حجري (مليون طن)	٣٥,٥	١٦٦,٠	٢٦١,١
آلات ومعدات (آلاف)	٢	٥٨,٤	٧٠,٦
تركتورات (آلاف)	١,٣	٣١,٦	١١٦,٧
سواد كيمائي (مليون طن)	٠,١	٣,٢	٥,٥
أحذية جلدية (مليون زوج)	٥٨	٢١١	٢٠٣

لا شك أن زعماء الأحزاب كانوا يعتقدون أنهم بإمكانهم تسعير الحرب الطبقية بين الفلاح والكولاك وبالتالي كسب دعم بعض الفلاحين. وكلمة كولاك أصبحت تعريفاً مطاطاً جداً وكان بالإمكان توسيعها لتشمل مطلق فلاح. حتى أولئك الفقراء جداً كان يمكن ببساطة وضعهم تحت عنوان «مؤيدي الكولاك». تحت هذا الغطاء، الكولاك العدو المفترض، تمكن مصادرة الأرض وإبعاد الفلاحين وإرسالهم في عربات الماشية إلى سيبيريا. وهكذا يتم ترويع جميع الفلاحين. وبدون التدابير العنيفة لم يكن بالإمكان القضاء على الأزمة الزراعية - حسب اعتقاد ستالين - وبالتالي لا يمكن إلا أن يفشل تسريع التصنيع. وزعم أحد أنصاره المقربين لا شك أن كل النمو الصناعي - سوف يقف في منتصف الطريق وفقاً للخطة الخمسية - أن لم يسرّع التصنيع.

وسارت خطط تسريع الإنتاج الصناعي، يداً بيد، مع خطط تسريع تجميع المزارع الفلاحية. منذ صيف 1929 وما بعده تم حضّ الفلاحين بواسطة ممثلي الحزب في القرى على الانضمام إلى

المزارع الجماعية. ورد الفلاحون بالعداء الكامن أو الصريح. ورغم التقدم الحاصل، فإن موقف جماعة الفلاحين ظلت بدون شك سلبية. ورغم ذلك في أكتوبر (تشرين الثاني) 1929، كانت الجمعيات الزراعية تزرع أكراً واحداً من أصل أحد عشر من الأرض المزروعة. وأدى الاستيلاء بالقوة على الحبوب يومئذٍ - بواسطة قوى الحزب للمهمات - في كل الريف إلى تحقيق نتائج. في خريف 1929 قرر ستالين يدعمه مولوتوف وكاغانوفيتش، القضاء على كل مقاومة، وبالقفز قفزة كبيرة إلى الأمام، وبالقضاء على النقمة الشعبية التي يمكن أن يولدها القهر الناتج عن الاستيلاء على الحبوب بالقوة.

كان هذا - في جزء منه - أمنياتٍ فكرية، وفي جزء آخر منه، أمراً بإنهاء التجميع بسرعة دونما الالتفات إلى وجود مقاومة. في ديسمبر (كانون الأول) 1929 بدأت عملية واسعة للقضاء على الكولاك. وقرر ستالين «تصفيتهم» كطبقة. وتصفية الفلاح الفرد بتسميته «كولاك» لم تكن تعني الموت، باستثناء حالة الذين يصنفون بأنهم أعداء الثورة الناشطون، بل كانت تعني مصادرة الأملاك والحبس، أو إبعاد كل العائلة إلى سيبيريا، حيث تبدأ بمعدات قليلة بالزراعة من جديد. وسمح لبعض الكولاك بالبقاء في مناطقهم وأدمجوا في النظام الجماعي. ونفذ البرنامج بأكمله بمنتهى العنف والبربرية ودونما التفات أبداً إلى حقوق الإنسان. وهلك الكثيرون من الحرمان أو بالانتحار. كانت مأساة ضخمة أخفيت بشكل شبه كامل عن نظر الغرب. إن مآسي الكساد في الغرب لا يمكن أن تشبّه بالكارثة البشرية التي حلت بروسيا ستالين.

وكانت النتيجة، في الريف، الفوضى. لقد جرى تجميع أكثر من نصف الفلاحين المزارعين في ربيع 1930. وعندما بدأ وقت فلاحة الربيع يقترب، جاءت التقارير من الأرياف إلى موسكو بأن التجميع بالقوة قد مهد الطريق إلى وقوع كارثة لا مثيل لها. كانت هناك مقاومة فلاحية كبيرة، تتضمن العصيان. وكانت الجمعيات الزراعية (التجمعات) تستطيع إنتاج جزء من الطعام الذي كان سابقاً ينتج من قبل الفلاحين الأفراد قبل التجميع. واضطر ستالين أمام هذا الفشل الذي يواجهه إلى المهادنة والتساهل فأمام هذا الفشل، ربما تزعزعت مكانته الخاصة. ونشر مقالاً بعنوان «مشدوه من الانتصار» وتم توبيخ عمال الحزب المحليين على تجاوزاتهم، الإكراه خطأ، الفلاحون الذين يرغبون بترك المزارع الجماعية يستطيعون ذلك. ولكن في مقابل هذه القلة المتوقعة كانت هناك هجرة جماعية؛ أكثر من نصف الفلاحين ترك الجمعيات وعاد إلى بعض من أرضه يزرعها. واحتفظ مزارعو الجمعيات بأفضل الأرض.

لمواجهة هذه النكسة في الأحداث، غير المتوقعة، أمر ستالين في صيف 1930 بالعودة إلى الجماعية بالإكراه. لم يعد من محل للتباطؤ في ذلك الوقت. وبحلول 1935 أصبح 94% من أراضي الإنتاج الزراعي داخلاً في الملكية الجماعية. وكانت النتائج من حيث الإنتاجية مرعبة.

وذبح الفلاحون حيواناتهم. وبدت المزارع الجماعية غير فعالة. وتناقص مردود الغلة وتم تطهير الحزب والإكراه لم يكن ليعوض النقص في الطعام. وأحيت ظروف مطلع العقد 1930 تجارب مطالع عقد 1920. وانتشرت المجاعات ومات الملايين. وكانت الحالة ستسوء أكثر لو أن ستالين لم يتعلم درساً من شتاء 1929 -1930 حيث انتشر العنف الفلاحي ومقاومة التجميع. وسمح للفلاحين الداخلين بالمزارع الجماعية بقطع صغيرة من الأرض وأن يتملكوا بعض الحيوانات منذ 1930 وما بعدها. بعد 1932 سمح لهم حتى ببيع ما زاد من الأطعمة لحسابهم الخاص. أي ما هو فوق الكوتا الواجب تسليمها للدولة بأسعار الدولة. وأصبح القسم الخاص من أرض الفلاح عنصراً مهماً في رافد الحليب واللحم. ونشطت الزراعة ببطء من كبوتها، ولكن لم تحدث قفزة إلى الأمام كما حدث في القطاع الصناعي. إن مستويات ما قبل 1928 قد تحققت فقط، وكذلك زاد عدد السكان في الحقبة ذاتها. ومن الناحية الاقتصادية لم تحل «جماعية» ستالين مشكلة حاجة روسيا إلى النمو في إنتاجها الزراعي قبل هجوم ألمانيا في سنة 1941 وتوجيهه الضربة المدمرة. حتى ستالين اضطر إلى التساهل مع الفلاحين فسمح لهم بإنتاجٍ خاص وبالبيع أو مواجهة احتمال الظروف الدائمة للمجاعة.

إن التوترات الهائلة التي خلقتها سياسة ستالين الصناعية والزراعية، منذ 1929 إلى 1934 اقترنت بسياسة إرهابية من أجل القضاء على كل معارضة محتملة. وعملت البروباغندا على رفع ستالين في عين الجماهير إلى مرتبة نصف إله، وهو الحكم في كل نشاط اجتماعي: فن، أدب، موسيقى، تربية، فلسفة ماركسية.

ولم يكن تكتيك الرعب جديداً أيام الحكم السوفييتي. كانت المحاكمات الوهمية التي تجعل بناة روسيا الجديدة معصومين عن الخطأ والزلل، قد بدأت سنة 1928. نحن نعلم القليل جداً عن الأعمال الداخلية للحكومة السوفييتية، ولهذا اضطر المؤرخون إلى الحدس والظن. يبدو أن سلطة ستالين لم تكن مطلقة بين 1928 و1934، وأن الفشل في الزراعة بصورة خاصة أضعف مركزه. وربما كانت لمعة في الهواء ذات دلالة وهي الحدث الغريب حين عمد المؤتمر السابع عشر للحزب، في مطلع 1934 إلى تغيير لقب ستالين من «السكرتير العام» إلى مجرد «سكرتير» الحزب. هل كان هذا رداً ضد محاولته جمع كل الصلاحيات في يده؟ هل كان زعيم حزب لينين غراد سرجي كيروف، الذي كان أيضاً عضواً في المكتب السياسي وبالتالي داعماً لستالين بين أولئك الذين حاولوا قص جوانح ستالين؟ في هذا الشهر ديسمبر (كانون الأول) من سنة 1934 قتل كيروف واشتبه الخبراء الغربيون بأن ستالين متورط في قتله. ذلك أنه تصرف كحامل بساط الرحمة في جنازة كيروف مما يدل بدون شك على عكس ذلك وتبعت موت كيروف الموجة الأولى من الإرهاب الجماعي: وحصلت توقيفات وإعدامات. وبعدها حصلت استراحة،

بالضبط كما حدث مع التجميع. في سنة 1936 أصدر ستالين دستوراً يضمن حياة كل إنسان حتى الجنين والحقوق المدنية. ولم يكن هذا الدستور أكثر من واجهة تخدع فقط البسطاء من الناس. وبعدها استأنفت التوقيفات والإعدامات. إن سنوات 1936-1938 عرفت بأنها حقبة الإرهاب الأكبر. وفي نهايتها خرج ستالين وهو الدكتاتور غير المنازع الذي لا يستطيع أحد مقاومته.

وهاجم ستالين نخبة المجتمع السوفييتي، وموظفي الحزب، وضباط الجيش من الصغير إلى القائد الأعلى والتكنوقراط والمدارء. ويعرف العالم القليل فقط عن المحاكمات الصورية التي جرت للزعماء الكبار، لآباء الثورة التي عرضوا يومئذٍ ليعترفوا علناً بأخطائهم، اعترافات تأمنت قبل كل شيء بالتعذيب والتهديد. وليسوا هم فقط بل نساؤهم وشركاؤهم أيضاً قتلوا. لا شيء مثل هذا حصل من قبل. وراء هذه الواجهة الناعمة من بسمة ستالين كان هناك مستبد شديد الارتياب بالآخرين، أقنع نفسه بأنه وحده يستطيع قيادة روسيا وأنه لا يأبه لأي ثمن بشي. قد يكون ستالين مجنوناً سنداً لبعض المعلومات ولكنه كان يتصرف بحسابات باردة لا رحمة فيها. إن ضحايا هذه التطهيرات لا تحصى ولا تعد. القضاء على الكولاك والمجاعات والتطهيرات قضت على الملايين من الضحايا. لم يكن أحد بمأمن. الموت، النفي أو الاعتقال في معسكرات العمل الكبرى، كان مصير أي شخص يقع تحت الظن. لقد كانت خسارة روسيا الفعلية من الناس الأذكياء لا تحصى.

إن إمساك بيريا الحكرية بالبوليس لم يتفكك حتى بعد موت ستالين. كان هناك آلاف تريد إطاعة أوامر ستالين وترتكب كل هذه الجرائم. وكان يبررها بالإدعاء أن هناك مؤامرات مع الخارج. فقد كانت الدول الغربية مع اليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا تريد التخريب وتريد مهاجمة الاتحاد السوفييتي. هل كان يصدق هو هذا؟ كان ستالين يفكر بأن ذلك ممكن نظرياً وهذا يكفي.

كان ستالين قليل الخبرة بالسياسة إلى الخارج. فوراء فكرته عن السياسة الخارجية السليمة بالنسبة إلى روسيا كانت هناك فرضيتان أو مبدآن يمكن تبيّنها. إن الدفاع عن روسيا في عالم رأسمالي معادي يجب أن يتم أولاً ومهما كان الثمن؛ ثانياً إن سلوك الدول الأخرى يمكن استنتاجه من تحليلات ستالين. فلم تكن هذه الدول مدفوعة بعداء مشترك للدولة الشيوعية الوحيدة فقط، بل إنها أيضاً مغلقة على صراع إمبريالي على التفوق يجعلها تتصارع فيما بينها. وعلى هذا فالمنظرون السوفييت، بمن فيهم ستالين في عقد 1920 كانوا يؤمنون باحتمال الحرب بين بريطانيا والولايات المتحدة. ولكن هذا لم يكن كما كان متوقعاً، مفيداً للاتحاد السوفييتي، لأن أي حرب كبرى وفي أي مكان قد تضطر الاتحاد السوفييتي إلى التورط ضد إرادته. وفيما بعد في عقد 1930، أمل ستالين بأن التنافس في شرقي آسيا سوف يقود الولايات المتحدة إلى صد التوسع الياباني في الصين. ولكن آمال السوفييت قد خابت من جراء عدم التدخل الأميركي بخلال أزمة منشوريا التي وقعت سنة 1931-1933.

إن رؤية السوفييت للغرب قد كذبت بشكل فاضح. إن الديمقراطيين الاجتماعيين في الغرب صنفوا في دور «اليمين المنحرف» أو «في دور الفاشيست الاجتماعيين» منذ 1929 إلى سنة 1934، وعلى أنهم أخطر من الفاشيست الحقيقيين. واعتبر النازيون على أنهم تطرف الجناح الأيمن القصير العمر وأن العمال سوف يقومون ضدهم في العاجل. وكان هناك خوف متلبث من بولونيا وحليفتها فرنسا الرأسمالية، ومن بريطانيا «المعادية». وهكذا من جهة الغرب كما من جهة آسيا، بدا الاتحاد السوفييتي بحالة خطر كبير ومستمر.

خلال سنوات 1934 - 1938 حصلت بعض التصحيحات في السياسة السوفييتية وحصل تقارب مع الديمقراطيات الغربية. وأخيراً قُبِلَ الاتحاد السوفييتي من قبل الولايات المتحدة عندما قبل روزفلت بإقامة علاقات دبلوماسية معه في سنة 1933. وفي سنة 1934 انضم الاتحاد السوفييتي إلى عصبة الأمم. وأصبح كوميسير الشؤون الخارجية مكسيم ليتفينوف، يومئذٍ يدعو إلى أمن جماعي ضد ألمانيا هتلر وإيطاليا موسوليني وسياساتهما التوسعية. إن السعي الأصيل إلى السلم لم يكن يعني، رغم كل شيء، أن الاتحاد السوفييتي كان مستعداً للذهاب إلى الحرب بالاتفاق مع الديمقراطيات الغربية ضد ألمانيا إذ كان الروس يرغبون في تفادي اندلاع حرب تحطم كل شيء، وكانوا يؤمنون بأن وقفة حازمة سوف تردع هتلر وموسوليني. وإن لم تكف، كما حصل في سبتمبر (أيلول) 1939، فقد كان الزعماء السوفييت مصممين على تفادي الانخراط في أي حرب. وإذا كانت هناك من حرب ستحصل - وهو وضع مليء بالخطر بالنسبة إلى روسيا - فإنها سوف تكون - أخيراً - مخصصة لحرب فيما بين الدول الغربية. وطالما أن ألمانيا النازية تمتنع عن التوجه أولاً نحو روسيا، فإن الاتحاد السوفييتي سوف يبقى على الحياد ويسترضي ألمانيا بأي ثمن لازم للمحافظة على السلم. ولكن الحلم المزعج عند الزعامة السوفييتية هو انقلاب في الوضع، بأن تقف فرنسا وبريطانيا على الحياد في حين يستولي هتلر على ليبنسروم Lebensraum في الشرق. وأكثر من ذلك، هل يحارب الأوكرانيون والجيورجيون وغيرهم من القوميات غير الروسية من أجل روسيا، في الوقت الذي يعاني فيه الشعب من مثل هذا القمع الشيوعي الرهيب؟ في الوقت الذي تكون فيه الاشتراكية في حالة تحول، لا تستطيع روسيا الذهاب إلى الحرب دون أن تعرض بقاء الاشتراكية للخطر.

سعى الاتحاد السوفييتي لإقامة «حاجز سلمي» وذلك بتوقيع معاهدات عدم اعتداء مع جيرانه، ومن بينهم - والأكثر أهمية - بولونيا. وحتى خريف سنة 1938 لم يستعمل هتلر العنف المباشر قرب حدود روسيا. في شرقي آسيا خَفَّتَ التهديد بالحرب بتحركات سياسية مزدوجة، قامت على استرضاء اليابان: في سنة 1935 باعت روسيا مصلحتها في خطط سكك حديد الصين الشرقية للدولة مانشوكيو ربيبة اليابان. وخف التهديد أكثر وذلك من خلال تشجيع المقاومة

القومية التي قام بها شان كاي شك ضد اليابان، بأمل أن تشتغل اليابان بحربها مع الصين بدلاً من الاتجاه نحو روسيا. وعند الضرورة، على كل حال، فإن الاتحاد السوفييتي لن يتردد في المقاومة العسكرية ضد هجمات اليابان على أي مناطق نفوذ سوفييتية، على شعب جمهورية منغوليا مثلاً، وعلى طول الحدود الروسية الصينية. وقد حصلت سلسلة من الحروب الحقيقية بين جيوش السوفييت واليابان سنة 1938 وفي صيف 1939. وهذه لم تكن أحداثاً عارضة بسيطة فالمارشال جوكوف، في سنة 1939 كان يتمتع بدبابات جديدة وبجيوش أفضل تسليحاً بكثير من اليابانيين. ولقي اليابانيون هزيمة منكرة وتركوا وراءهم 18000 قتيل. وبعد ذلك تجنبوا فتح أي معركة مع روسيا. وبقي الاتحاد السوفييتي واليابان في سلام، إلى أن جاءت المناسبة، قبل تسليم اليابان بقليل، فهاجم ستالين اليابانيين في الصين سنة 1945.

في الغرب عمل الاتحاد السوفيتي ما يستطيع لإقناع فرنسا وبريطانيا للوقوف بوجه هتلر وموسوليني. فالتهديد الذي يشكلانه بالنسبة إلى السلم وبالتالي ضد الاتحاد السوفييتي كان معروفاً منذ سنة 1934. عندها وقع الاتحاد السوفييتي معاهدة بالمساعدة المتبادلة مع فرنسا في مايو (أيار) 1935 لتقوية التنسيق المهلهل. وانضم الاتحاد السوفييتي إلى العقوبات غير الفعالة التي فرضتها عصبة الأمم لردع موسوليني عن الاستيلاء على الحبشة. في سنة 1934 تمت الموافقة على تكتيكات «الجبهة المتحدة الجديدة» عندما كانت فرنسا بذاتها في خطر الوقوع في الفاشية. ولكن بذات الوقت كانت الزعامة الشيوعية واعية دائماً ولم تشأ أبداً تكرار تجارب الحرب العالمية الأولى عندما وقعت روسيا في دور تقديم المساعدة العسكرية للغرب، وفي الجهد الذي انقلب إلى الهزيمة. كانت السياسة الروسية تسعى إلى حفظ توازن حذر وإلى تفادي الحرب وذلك بتقوية رغبة فرنسا وبريطانيا بالمقاومة. وعلى خط هذه الاستراتيجيا العامة كانت المساعدة الروسية المقدمة إلى الطرف الجمهوري بخلال الحرب الأهلية الإسبانية محدودة بحذر في محاولة لتفادي أي خطر محتمل من الحرب. وقد ترك للكومنترن أن ينظم الكتائب الدولية لتحارب كمتطوعين إلى جانب الفريق الجمهوري. ولكن المستشارين الفنيين السوفييت والدبابات والطائرات النفاثة والذخائر لعبت دوراً حاسماً في الحرب.

شهدت سنة 1937 تصفيات ستالين العسكرية من أعلى درجاتها. وأصبحت روسيا أقل استعداداً من أي وقت مضى لمواجهة أي هجوم عسكري من الغرب. وحاول الاتحاد السوفيتي بشبه إلحاح أن يبني جبهة سلمية دبلوماسية في سنة 1938. وفشل وذهبت بريطانيا وفرنسا إلى ميونيخ في سبتمبر (أيلول) ووافقتا على تقسيم تشيكوسلوفاكيا. في هذه الأثناء وعد الروس بدعم التشيك فقط ضمن حدود الموجبات الواردة في المعاهدة. وعلى كل حال إن المساعدة الروسية تكون في المتناول إن حارب التشيكيون، وبدا مؤكداً أن ستالين لا يريد المخاطرة بالحرب مع

ألمانيا. وميل الدول الغربية إلى إفساح المجال أمام النازيين لم يعطل السياسة السوفييتية. ولكنه قوى أهدافها في تفادي الحرب.

وبذات الوقت فكر الدبلوماسيون السوفييت بدعم المقاومة الفرنسية والبريطانية لهتلر بإنذار حكومتيهما أن هتلر ينوي هزيمتهما. وكان إيمان ستالين «بالأمن الجماعي» غير قوي، وازداد هذا الإيمان ضعفاً بعد أن احتلت ألمانيا تشيكوسلوفاكيا في مارس (آذار) 1939. ولم يعد من المحتمل أن يستمر السلم قائماً لمدة طويلة بين هتلر وجيرانه وكان هدف ستالين الأول تجنيب الاتحاد السوفييتي الذهاب إلى الحرب. وهكذا وبعد محاثات سرية متتابعة مع فرنسا وبريطانيا من جهة ومع ألمانيا من جهة أخرى - تهدف إلى اتباع سياسة ضمانية مزدوجة - عقد ستالين - بعد تأجيل طويل ما أمكن - ميثاق عدم اعتداء مع ألمانيا في 23 أغسطس (آب) سنة 1939. ومضت أيام قلقة وستالين ينتظر ليرى هل تفي بريطانيا فعلاً بواجباتها التعهدية لبولونيا؟ لقد حسب ستالين بشكل صحيح وأبقى الاتحاد السوفييتي في السلم. وحصل الألمان على الثمن عندما طلبوا تجهيزات من الاتحاد السوفييتي. وفي هذا المدى أصبح ستالين أكبر داعية ناشط للتسوية. والحرب التي اندلعت في سبتمبر (أيلول) 1939 - حسب اعتقاد ستالين - قدمت للاتحاد السوفييتي لحظة لالتقاط الأنفاس استطاعت بخلالها الشيوعية أن تقوي كفاءة الاتحاد السوفييتي لملاقاة المخاطر القادمة. ولكن فترة الراحة هذه التي حصل عليها فعلاً لم تدم أكثر من سنتين.

فشل الديمقراطية البرلمانية في ألمانيا وصعود هتلر
(1920 - 1934م)

النظر إلى الوراء لا يعني تقليلاً من أهمية تاريخ لا ينسى - 30 ينـاير (كـانون الثـاني) 1933 - عندما عُيِّن أدولف هتلر مستشاراً لألمانيا من قبل الرئيس فون هنـدنبرغ. وبخـلال ثمـاني سـنوات مـن وصوله إلى الحكم، استولت ألمانيا على أوروبا القاريـة مـن شـاطئ القنـال [بحـر المـانش] إلى عتبـات موسكو. لم يكن استيلاءً واحتلالاً كالذي حدث في الحرب الأولى. في أوروبا التي احتلتها ألمانيا قُتل فيها حوالى عشرة ملايين رجل ومليونا طفل، قصداً وعمداً. كان رايخ هتلـر قـد ارتـد إلى البربريـة. العرقيـة بهذا المعنى ليس فيها شيء جديد، ولم تكن حكراً على ألمانيا. فالبربرية والعرقية جذبتا مجموعات من المناصرين في معظم أوروبا، بما فيها فرنسا وبريطانيا، وجنوبي أميركا وفي الولايات المتحدة حتى. ولكن في ألمانيا مكنت موارد الدولة الصناعية الحديثة الزعماء المجرمين من قتل ومن استبعاد الملايـين. وإلى أن كشفت معسكرات الاعتقال عن ضحاياها كان العالم ميالاً إلى الاعتقاد بأن بلداً في طليعـة الثقافـة الغربية، ألمانيا غوته، لا يمكن أن تتراجع إلى هذا الحد. هذا الإيمان بالحضارة كان في محله فكيف كان ذلك ممكناً؟ في قسم واحد فقط من الأقسام التي يمكن تبينها بسهولة حول التفسير يجـب أن نرجـع إلى سياسة ألمانيا ويمار، التي فشلت في تقديم حكومات مستقرة إلى أن توقفت الديمقراطية السياسية عن العمل تماماً بعد بدء الأزمة الاقتصادية سنة 1929.

من سنة 1920 إلى سنة 1930 لم يكن هناك في ألمانيا حزب قـوي بمـا فيـه الكفايـة في ذاتـه ليشكل حكومة ويجمع لنفسه أكثرية ضرورية داخل البرلمان. ولكن حتى سنة 1928 لم يكن هنـاك من أكثرية في البرلمان مقبولة على الأقل تسهل اسـتمرار النظـام البرلمـاني في الحكومـة. كـان الحـزب الشيوعي أضعف في تمثيله البرلماني من أن يشكل خطراً على الجمهورية بخـلال السـنوات الوسـطى من ازدهار ويمار من سنة 1924 إلى 1928. كانت قوتـه صـغيرة بشـكلٍ ملحـوظ وأصـغر مـن قـوة النواب التابعين للحزب الاشـتراكي المعتـدل. لا شـك أن الاشـتراكيين قـد ربحـوا بـذكاء أصـواتاً ونوابـاً

في الرايخستاغ. من 100 في مايو (أيار) سنة 1924، ارتفع تمثيلهم إلى 153 في سنة 1928. وبشكل ملحوظ سقط الحزب الشيوعي في ذات الحقبة من 62 إلى 54 نائباً في الرايخستاغ. وفي الجناح اليمين المتطرف - المعادي للديمقراطية - كان النازيون قد حصلوا على أسوأ النتائج في الانتخابات البرلمانية؛ في مايو (أيار) 1924 كان هناك 32 نازياً انتخبوا للرايخستاغ وفي سنة 1928 كان هناك فقط 12 نائباً. حتى المحافظون - الحزب القومي الذي شكل المعارضة لحقبة طويلة من الزمن من سنة 1918 إلى سنة 1930.

هل كانت ألمانيا ويمار رابحة من حيث قوتها. إن هذا لم يكن صحيحاً. النازيون هم الذين اكتسبوا أنصاراً أينما كانت هناك محنة أو خطر. حتى في السنوات التي كان فيها ازدهار نسبي، العديد من المزارعين لم يكن يقدر مرابح الازدهار الاقتصادي. وعندها كانت الحكومات غير موثوقة نظراً لقصر حياتها - الذي لم يتجاوز معدل ثمانية أشهر. وبدت الأحزاب مجمدة بمعارك خالصة فيما بينها من أجل مكاسب شخصية. وكان للحزب الديمقراطي الاجتماعي نصيب من اللوم من أجل عدم استقرار حكومات ويمار التحالفية. فقد فضل أن يبقى في المعارضة على أن يشارك في عملية حكم البلد.

إن الصعوبات التي تعترض أي حزبٍ له ميول اشتراكية ينضم إلى تحالفٍ تبدو معقدة للغاية فالتحالف أو الائتلاف يعني التسوية أو التنازل في السياسة. وفي أي تحالف مع الوسط ومع اليمين المعتدل لا يستطيع الديمقراطيون الاجتماعيون الأمل بتمرير تدابير اشتراكية ويخافون بأن يكون التعاون مع الأحزاب «البرجوازية» خسارة لهم بالنسبة إلى قاعدتهم الانتخابية، التي تتكون بصورة رئيسية من العمال المدينيين ومن النقابيين. من ناحية نظر الحزب الانتخابية تبدو هذه التكتيكات مفيدة كما دلت على ذلك زيادة تمثيلهم في الرايخستاغ. ولكن الثمن المدفوع كان عدم الثقة بالحكومة البرلمانية، لأن استبعاد القوميين والشيوعيين من الحكومة وغياب الاشتراكيين عنها معناه أن التحالفات بين الوسط واليمين المعتدل عموماً يشكل حكومات أقلية تظل تحت رحمة الاشتراكيين.

في الحكومة كان هناك بالتالي إحساس دائم بالأزمة - وخاصة الأحزاب الأصغر - التي أصبحت أكثر اهتماماً بالكيفية التي يمكن لعدم شعبية سياسة الحكومة الخاصة أن تؤثر في شعبيتها هي الخاصة أكثر من اهتمامها باستقرار الحكومة ككل. هذا الوضع أضر بوضع النظام الديمقراطي البرلماني بكامله. بعد سنة 1925 كات هناك طريقة واحدة بواسطتها يمكن لأحزاب الوسط واليمين المعتدل، المرهقة بمسؤولية الحكم للوصول - منطقياً - إلى الاستقرار والحصول على الأكثرية، ألا وهو الاتجاه أكثر فأكثر نحو اليمين. وهكذا أصبح جناحها الأيمن قادراً على السيطرة على حزب الوسط، مما مكن المحافظين والحزب القومي (الوطني) الانضمام إلى وزارات تتحالف معهم. إن

حكومات التحالف هي أيضاً وأحياناً كثيرة حكومات شخصيات، تستند إلى دعم رئاسي، وفقط مرتبطة ومتعلقة برخاوة دعم أحزاب الرايخستاغ. إن الرابط الوثيق بين الحزب والحكومة كما هو موجود في بريطانيا كان مفقوداً في جمهورية ويمار بحسب الدستور. لا شك أنها لم تنجز إنجازات كبيرة متذرعة بذرائع بعد ذرائع.

في سنة 1928 عندما انضم الاشتراكيون أخيراً إلى تحالف واسع، بعد استبعاد اليمين الأكثر تطرفاً، بدوا وكأنهم يكفِّرون عن خطأهم في سياستهم السابقة. ولكنهم فعلوا ذلك متأخرين جداً في تاريخ الجمهورية البرلمانية. إن فرقاء التحالف - وخاصة حزب الوسط -، كانوا قد التقوا بعيداً وكثيراً جداً نحو اليمين بحيث شعروا - بعدها - أنهم غير مرتاحين بالعمل مع الاشتراكيين تحت زعامة مستشار اشتراكي. إن هذا المسمى بـ«التحالف الكبير» المزعوم قد واجه الصعوبة الأكبر في البقاء معاً طيلة هاتين السنتين (1928-1930) التي بقيت فيها الحكومة قائمة منتقلة من أزمة إلى أخرى. إن تأثير وزير الخارجية اللامع الناجح غوستاف ستريسيمان، قد عمل بدقة على إبقاء الجناح الإيمن من التحالف في الحكومة: فلكي ينفذ دبلوماسيته القائمة على إقناع الحلفاء بتخفيف قبضتهم على ألمانيا، كان يحتاج إلى حكومة مستقرة تسنده. ولكن التحالف لم يعش بعد وفاته في أكتوبر سنة 1929.

كانت السنوات الثلاث من 1928 إلى 1930 حاسمة في تراجع ألمانيا ويمار. فالخسائر الاقتصادية بدت قاسية على المزارعين الصغار. ثم جاء انهيار وول ستريت وسلسلة انعكاساته في أوروبا وتقلص المنتوج الصناعي وارتفعت البطالة. وكان النازيون قادرين على الإفادة من مآسي الفلاحين الصغار وبعدها عندما اتسع الكساد وتعمق استغلوا نقمة الطبقات الدنيا الفقيرة، وأصحاب الحوانيت والموظفين الصغار الذين كانوا يواجهون المصير المجهول وقسوة الحاجة المادية والذين كانوا يخشون ثورة بلشفية يقوم بها عمال الصناعة العاطلون عن العمل. وعلى الصعيد السياسي كان الحزب القومي المحافظ قد استبعد عن الحكم بفعل «التحالف الكبير» الذي ساند في سنة 1928 حكومة موسعة جداً. وسقط القوميون في تلك السنة بزعامة صناعي غني وناشر هو الفرد هوجنبرغ الذي كان يكره ويمار وديمقراطيتها والاشتراكية أيضاً. ولم ينجح القوميون في انتخابات 1928. وكان من أثر تراجعهم أن تشجع هوجنبرغ ليتمادى في توجهه نحو أقصى اليمين ليكسب أصواتاً. وعلى الجناحين، كان الحزب النازي العرقي العنيف والصغير يقف على عتبة الانتهاء من كسب الدعم الشعبي.

إن الفرصة السانحة الأولى بالنسبة إلى النازيين ليؤثروا بقوة في انتخابات الرايخستاغ حدثت في سنة 1930، إن الأزمة الاقتصادية قد حطمت «التحالف الكبير» بقيادة الاشتراكيين. وكان فرقاء هذا التحالف لم يقبلوا بأن يدفع أرباب العمل أو العمال ثمن معالجة الحكومة للأزمة، وذلك

بتخفيض النفقات. ومثل غالبية حزب العمال في بريطانيا لم يستطع الديمقراطيون الاجتماعيون البقاء في حكومة تخفض تعويضات البطالة. واستدعى الرئيس فون هندنبرغ زعيم حزب الوسط هنريك برونغ ليرأس حكومة جديدة. كانت هناك مخاوف من أن يستغني الرئيس عن موافقة الرايخستاغ ويلجأ إلى إصدار مراسيم الطوارئ المنصوص عليها في الدستور إن هو [الرايخستاغ] رد تخفيض قيمة العملة العنيف الذي اقترحه برونغ. وحدث هذا بخلال أسابيع، وقضى برونغ على مستقبله عندما أقدم على حل الرايخستاغ ودعا إلى انتخابات جديدة. وكان من نتائج كل ذلك غير المتوقعة ومن عواقبه السياسية الاتجاه إلى المرحلة الأخيرة من ديمقراطية ويمار. وارتفع عدد الأصوات التي نالها النازيون من 810 آلاف في سنة 1928 إلى حدود 6.5 مليون صوت في انتخابات سبتمبر (أيلول) 1930. وزاد عدد ممثليهم من 12 إلى 107 فجاءوا بعد الاشتراكيين تماماً الذين حصلوا على 143، وجاءوا قبل الشيوعيين الذين حصلوا على 77، ليصبحوا الحزب الثاني الأكبر. وخسر القوميون المحافظون نصف أنصارهم.

ربما كان هناك أمل باق تقريباً باستقرار حظ ويمار السياسي. ولكن «علاجات» برونغ المالية قضت على كل أمل بحدوث هذا. وذهبت الثقة - عبر البلد كله - من قدرة السياسيين على حل الأزمة. وأجمع الاقتصاديون من فكر المدرسة الكينزية [نسبة إلى كينز] على الرفض الكامل لحقبة برونغ (وأعطاهم النازيون إذناً أكثر استعداداً). كانت هناك خيارات حول سياسة التوسع والتسليف ومساعدة الدولة من أجل جعل العاطل عن العمل يعمل. من الناحية المالية كان البلد ينزلق نحو وضع شعر فيه الحكام بوجوب عمل شيء ما.

في البرلمان دعم الديمقراطيون الاجتماعيون، تحت تأثير صدمة انسحاب الاشتراكيين القوميين من الساحة، حكومة برونغ الأقلية وخلصوها من مخالب المعارضة بكل قوتهم. وكان برونغ يميل إلى حكومة تسلطية قاسية متقشفة، وبدعم من هندنبرغ حكم بموجب مراسيم رئاسية - طارئة.

لم يكن هندنبرغ يرغب في مجيء هتلر إلى الحكم. فقد شعر بالكره الشديد تجاه هذا «الكابورال البوهيمي» (وكان فعلاً كابورالاً من بافاريا). هذا النمساوي المجهول العنيف الذي لم يكن فيه أي من صفات هندنبرغ «الجونكرية» البروسية. عندما انتخب هندنبرغ رئيساً سنة 1925، بأغلبية ضئيلة أمام مرشح الاشتراكيين والوسط، فإن مشهد ملكيٍّ مخلص وبطل حرب اسطوري، وأكثر مارشالات القيصر الألماني أوسمة وقدراً. وهو يترأس جمهورية بدا غريباً مستهجناً بما فيه الكفاية. ولكن هذا الرمز - ذا السابعة والسبعين عاماً - لأمجاد قديمة فعل فعله بشكل لائق تماماً، حتى أنه رفع من شأن احترام الجمهورية حين وافق على أن يكون على رأسها. ولكن حياته كلها التي تعوّد عليها والتي جعلته يؤمن بالأمر وبالقيادة، ثم مشهد الشجار

البرلماني والموسيقى ترحب بالسياسيين عند دخولهم وخروجهم، كل ذلك بدا له دجلاً لا تحتاج إليه ألمانيا.

ومع ذلك فإن الفيلد مارشال ظلّ ملتزماً بالقسم الذي أداه بالوفاء لدستور الجمهورية. وهذا أعطاه الحق الدستوري بالتصرف في حالة الضرورة الطارئة، وقد اعتقد - وهو محق - أن السلوك السياسي الهدام للأحزاب طيلة الأزمة الاقتصادية لسنتي 1929 و1930 قد خلق أزمة حكومية.

إن «الخطة الجديدة» التي حددت إجمالي مبلغ التعويضات بـ121 ألف مليون مارك تدفع على أقساط خلال خمس وتسعين سنة، قد هوجمت من قبل النازيين ومن قبل اليمين. ورغم ذلك، في لوزان سنة 1932 خُفِّضَ المبلغ إلى ثلاثة آلاف مليون مارك. وفشلت محاولة بروننغ في أن يستميل رأي القوميين لمساعدة الاقتصاد المضروب، وذلك بالإعلان عن قيام اتحاد جمركي نمساوي ألماني في سنة 1930، لأن الحلفاء أعلنوا أن هذا الاتفاق يخالف معاهدة فرساي التي تمنع اتحاد النمسا وألمانيا. وأحدث هذا نقمة فازداد عدد القوميين الألمان أكثر. ولعب الجيش يومئذ دوراً كبيراً، وانتباه المؤرخين قد تركز بشكل خاص على هؤلاء الرجال القلة، بمن فيهم ابن هندنبرغ، الذين حازوا ثقة هذا النبيل العجوز والذين كان لهم تأثير على قراراته.

حكم بروننغ بمنتهى القسوة، وبتجرد خالص وبنتائج كارثية. إن رفع الضرائب وتخفيض الأجور هو أمر غير شعبي خاصة وأن الأزمة الاقتصادية أخذت تتعمق. وارتفعت البطالة من 2.25 مليون في سنة 1930 إلى ما يزيد على 6 ملايين في سنة 1932. وحاول برونغ في أبريل (نيسان) 1932 أن يقمع عنف الشارع بإلغاء كل الجيوش الخاصة مثل الـ SA والـ SS والتالهلم. كانت مقاصده جيدة ولكن هذا التدبير أيضاً بدا غير تطبيقي لأن التنظيمات بقيت تلبس علناً البزات العسكرية. في عمق الأزمة سنة 1932 انتهت مدة الرئاسة رسمياً. وبدا هندنبرغ حزيناً جداً أنه لم يُعَد انتخابه بدون معارضة. واختار هتلر أن يقف ضده ولكنه فشل، ولكن الأكثر دلالة على فشله هو أن أكثر من 13 مليون صوتوا له. وحصل هندنبرغ على 19 مليون صوت. ولكنه كان أعجز من أن يبقى طويلاً. وبعد الانتخابات الرئاسية بقليل، في مايو (أيار) 1932، أقال هندنبرغ بروننغ وأصبح فرانزفون بابن مستشاراً لا يتمتع بدعم في الرايخستاغ ولا في البلد. ومضت أقل من سنة قبل أن يتولى هتلر حكم ألمانيا. كيف استطاع هذا المجهول تماماً منذ إحدى عشرة سنة من قبل أن ينجز هذا التحول؟ لكي نفهم صعود هتلر يجب أن ننظر إلى هذه الناحية من سياسة ألمانيا ويمار: كيف تصرف هتلر ليتحدى بنجاح كامل الأساس الديمقراطي للدولة؟

أقل من 3% من الألمان صوتوا للنازيين في الانتخابات الوطنية سنة 1928. وكان هذا بعد سبع سنوات من البروباغندا النازية المتزايدة. ولكن النازيين أقاموا أساساً تنظيمياً وزادوا أعضاء الحزب بشكل ملحوظ. لم تكن الأيديولوجيا النازية متماسكة أو متطورة منطقياً كنظرية كما تدعي

الماركسية لنفسها. وليس من شيء أصيل في أي مظهر من مظاهرها. لقد اشتملت على أفكار عرقية وقومية مزعومة من القرن التاسع عشر وبصورة خاصة العقائد المعادية للسامية وعلى الاعتقاد بأوحدية الرسالة الجرمانية العالمية، كل ذلك إضافة إلى عناصر فاشية واشتراكية دعا إليها عمال المدن من قبل حزب العمال الاشتراكي القومي منذ أيامه الأولى.

إن الاشتراكيين القوميين أو النازيين باختصار، تزايدوا كمجموعة من أصل العديد من المجموعات العرقية والقومية الصغيرة التي ازدهرت يومئذ في ألمانيا - ومن بينها حزب نظم في ميونخ من قبل رجل اسمه أنطون دركسلر. ولولا انضمام هتلر إلى هذه المجموعة لبقي اسمه مجهولاً. وبزعامة هتلر منذ يوليو (تموز) 1921 وما بعدها، كان الحزب وصولياً يحاول أن ينمو بقوة رغم كل العداء الذي كان قائماً بين مختلف أقسام الشعب الألماني: المزارعين الصغار، الذين عانوا من الكساد الزراعي، ومن التضخم فيما بعد؛ الطبقة الوسطى، التي كان كيانها مهدداً وتوفيراتها قد تبددت؛ العمال العاطلون عن العمل، والصناعيون، في آخر السلم، الذين كانوا الأعداء المعلنين للاشتراكية حتى في شكلها المتوسط؛ رجال الدين البروتستانت في معظمهم الذين رأوا في النازية إحياء روحياً ضد مادية ويمار. إن القومية المتطرفة عند النازيين كانت تشكل جاذباً قوياً.

القليلون الذين كانوا الأنصار المبكرين ارتضوا كل الأهداف المختلفة التي ادعت النازية القيام بحملها، ولكن كل مجموعة من الأنصار كانت مستعدة، أن تتغاضى أو تتجاوز أو تتقبل (على أنها «الشيطان الأصغر» هذه الأشياء التي كانت ترفضها في داخلها. لقد رأوا في هتلر وحركته ما كانوا يتمنون رؤيته. هذا الموقف ذاته كان أيضاً محسوباً لدى وجهة النظر التي كانت منتشرة يومئذٍ بأنه هناك «هتلر صالح» يشفي من البطالة ويوحد ألمانيا. و«هتلر عاطل» اضطهد اليهود وقام بالحرب وعطّل العدالة عندما كان يتعامل مع الأفراد ومع مجموعات الأقلية. هذا الموقف يعبر عن مشاعر أولئك الذي حملوا النازيين إلى الحكم وظلّوا يساندونهم. وهم يزعمون أن على المرء أن لا يحكم على «الكل» بل يستطيع أن يقبل السيئات من أجل الحسنات.

واستغلت النازية النظرة الرجعية المحافظة التي ازدهرت في ألمانيا بعد الإحباط الحاصل على أثر هزيمة سنة 1918. وللمفارقة فرض هتلر ثورة في القيم والمواقف غرّقت المجتمع الألماني في التغيير المتسارع بعد سنة 1933. ولكن الشيء الذي رآه بعض أولئك الذين دعموا هتلر، فيه، في عقد 1920، هو العودة إلى ألمانيا قديمة ملهمة وقوية، ألمانيا بسيطة لم توجد في الواقع أبداً. إن قسماً من هذه العودة إلى الوراء يُمكن رؤيته في تشديد هتلر على الحاجة إلى شعب سليم الجسم يعيش بالقرب من الأرض. إن القول بأن ألمانيا الحديثة تفتقر إلى الأرض وإلى الفضاء من أجل انتشار صحي للشعب هو كلام خاطئ يتخذ حجة. من هنا الولع بكسب المجال الحيوي Lebensraum . وخطط هتلر لسد هذه «الاحتياجات» في الشرق. لقد تعامل هتلر أيضاً، وبشكل

هوسي، مع الصورة الوسيطية التي تنظر إلى اليهودي كغريب [7]. كأجنبي وطفيلي لا ينتج شيئاً بل يعيش على عمل غيره. و«العمل» يعني حراثة الأرض وعرق الجبين، والعمل لا يعني الجلوس في المصارف وإقراض الناس النقود. وهو أيضاً كان يتمتع بفطرة سليمة قادته إلى قبول بعض المفاهيم الاقتصادية الحديثة على أنها طريق تؤدي إلى الخلاص من مآسي السنوات الأخيرة من عمر ألمانيا ويمار. إن العقائد العرقية البالية التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر قد قويت وضخمت بواسطة دراسات جديدة عن بيولوجيا العرق. إن أيديولوجية العرق، كانت تضفي لحمة وتماسكاً على كل سياسات النازية.

كان ذلك يعتبر عودة إلى عصر العقل، وتبني العديد من المنظمات ابتداءً من الجمعية الطليعية الواسعة «الستاهلهلم» إلى الجمعية الصغيرة المسماة فولكش القومية المتشددة كما تبنت الإيمان القديم التوتوني الصوفي. لم يوجد أحد يجد في الديمقراطية البرلمانية الألمانية ويمار أي شيء غير التبعية المخزية، تبعية الأمة الألمانية للسيطرة الغربية الأجنبية. وكانت ألمانيا ويمار متماهية مع اليهود الذين لعبوا دوراً تغييرياً ولكنه مميز في اقتصادها وحياتها الفنية والإدارية والدستورية، رغم أنهم كانوا يشكلون فقط 1% من عدد السكان. لقد ألصقت بهم الأكاذيب النازية أنهم أغنياء الحرب وأنهم مفسدون. والشيء الأبرز هو أن هذه الأكاذيب راجت في ألمانيا واعتقد الناس بصدقها.

ومقابل هذا الدعم لتطرف الجناح اليميني بشتى أشكاله، كان هناك نقص في الدعم الإيجابي وفي الفهم من قبل غالبية الألمان لروحية الديمقراطية البرلمانية. وفي عقد 1920، كانت الأفكار المضادة للديمقراطية، منتشرة ليس فقط بفعل الشيوعيين، وبفضل الجهل وسوء الثقافة بل وجدت دعماً قومياً لدى الميسورين ولدى شبيبة الطبقة الوسطى، وبصورة خاصة لدى اتحادات الطلاب والجامعات. إن نجاح ستريسمان في تبديد المظهر العقابي لمعاهدة فرساي لم يكتسب التأييد الإجماعي لأنه في أساليبه كان سليماً وتوفيقياً، كما يتوجب أن يكون إذا كان يريد أن ينجح في السنوات المباشرة التي تلت الحرب. إن الفكرة القائلة بأن الديمقراطية تقبل بمختلف الأفكار وبمختلف المقاربات من أجل حل المشاكل قد اعتبرت بدلاً من ذلك بأنها تفكيك للوحدة أو ضرب للأحزاب وفوضى. وكانت الأحزاب نفسها - باستثناء النازيين التسلطيين في توجههم وباستثناء الأحزاب الشيوعية - قلما تفهم أن عليها أن تضع مصلحة الأمة بكاملها قبل المصالح الحزبية الضيقة. وأن هذه الأحزاب حتى وهي تهاجم بعضها البعض، فإن عليها أن تتفاهم على

(7) { لا أحد ينظر إلى اليهودي كغريب: اليهودي هو الذي يلح على غربته داخل مجتمعه حتى يميز نفسه عن الناس فيغترب} (المترجم).

هيكلية مشتركة وأن تدافع قبل كل شيء عن الديمقراطية البرلمانية فقط. كانت الديمقراطية تعتبر وكأنها تمثل القاسم المشترك الأدنى بين السياسيين وحكم الجماهير. والفاشية والنازية كلاهما يستعين بالنخبة الذين يرون أنفسهم قادة للجماهير.

وكان الأتباع من المثقفين ومن الميسورين يخافون أكثر من أي شيء، «الثورة الاجتماعية« وفضلوا عليها الثورة القوية التي وعد بها النازيون، والتي من شأنها حسب اعتقادهم أن تزيد أمامهم فرص الوصول. والشيء الذي جعل النازيين ناجحين إلى هذا الحد، هو بالضبط المزج بين القوة الجسدية في الشوارع، وهي قوة رحب بها أعداء الشيوعيين، ولقيت دعم «المحترفين» في الجيش وفي الخدمة المدنية وفي الكنائس وفي التربية. إن هذه النخبة المثقفة المفترضة قد ساعدت على نسف ديمقراطية ويمار حتى في سنوات الازدهار، وهذه النخبة هي التي جعلت النازية محترمة. وفي غياب الدعم الإيجابي القوي أصبحت الديمقراطية - ومعها حكم القانون - معرضة لخطر عظيم. فلم تستطع التغلب على الهزات الاقتصادية التي وقعت بين 1929 و1932، والتي لم تكن السبب الأساسي في سقوطها بل كانت الضربة الأخيرة التي قضت عليها. ورغم ذلك كان هناك في ألمانيا مناطق لم تقع تحت مد الموجة النازية حتى في سنة 1933. كان هذا الأمر صحيحاً بالنسبة إلى مقاطعات الرين الكاثوليكية القوية وبالنسبة إلى بافاريا. وفي المدن الصناعية الكبرى أيضاً مثل برلين وهمبورغ استمر عمال المصانع في البداية يدعمون الديمقراطيين الاجتماعيين والشيوعيين. إن وصول النازيين إلى الحكم لم يكن نتيجة محتومة من نتائج الحرب الخاسرة أو نتيجة التضخم والكساد. ولم يكن أوتوماتيكياً نتيجة محتومة للمآسي التي حلت بألمانيا بعد سنة 1918. لقد نجح هتلر لأن كتلة كافية من الشعب الألماني، ومن بينها العديد من القوى القائدة في المجتمع، قد اختارت ما وقف هتلر ينادي به وفيما لم يعلن عن كل مقاصده فإنه قد كشف ما يكفي لرفضه من قبل أي إنسان عاقل يؤمن بالديمقراطية وبحقوق الإنسان الأساسية. ثم إنه من بين معظم الشبيبة النازية المتزنة، كان يوجد الكثير من المتعصبين ومن المثاليين المجانين. وكان هناك أنصار آخرون وصوليون انضموا إلى التيار لأسباب شخصية كسبية. الكثيرون كانوا يرون في هتلر منقذاً سوف يخلص ألمانيا في المهانة ومن مظالم معاهدة فرساي.

لم تكن هناك استعدادات للحكم أكثر غرابة وأكثر تعقيداً من استعدادات هتلر. عاش ستاً وعشرين سنة منذ نشأته في قرية نمساوية صغيرة اسمها برونو في عشرين أبريل (نيسان) 1889 حتى انتحاره في 30 أبريل (نيسان) 1945، في مقره تحت مستشارية الرايخ في برلين. وبخلال الاثنتي عشر سنة الأخيرة من حياته، سيطر في بادئ الأمر على ألمانيا وبعدها على معظم أوروبا القارية. وكانت وطأته في حياة الملايين عظيمة. ومسؤولة كما هو مسؤول عن شقاء البرية شقاءً لا يقاس. كان يؤمن بأن على البشرية أن تلتزم بالنضال العظيم للفصل بين الخير والشر، وجعل هذه النزوة

الهستيرية تبدو حقيقة وأكثر قرباً إلى التحقيق من أي رجل فرد آخر فعل فعله من قبل. لا شيء في سنواته العشرين الأولى من حياته كان يدل على الأثر الرهيب الذي سوف يتركه في التاريخ. ويفتش المؤرخون عبثاً عن أي شيء غير اعتيادي في حياته الأولى.

في كتابه كفاحي الذي كتبه هتلر في الفترة القصيرة التي قضاها في السجن سنة 1924، مجَّد في ماضيه، ودلّت البحوث الحديثة على استعداده لأن يكون إنساناً لا يوثق به. لم يكن هتلر يعاني من عقدة غير عقدة نتائج حياته الخاصة غير المستقلة والباكرة. كان والده موظفاً في الجمارك، أميناً، مات وكان عمر هتلر أربعة عشر سنة. كانت أمه تقية، وقدمت لابنها أفضل ما عندها وكان تعلقه بها عميقاً. ولكن هتلر لم يكن يستطيع تعويد نفسه على العمل المنتظم، حتى أثناء أيام مدرسته الثانوية، كانت أمه تدعمه مادياً فانصرف إلى نمط من الحياة فريد يتفادى أي عمل منتظم وكان يميل إلى أن يكون فناناً. وحاول أن يحظى بالدخول إلى أكاديمية الفنون العالية في فيينا ولكنه رُفض مثل غالبية المتقدمين. وعندما بلغ التاسعة عشر، انتقل إلى عاصمة آل هبسبورغ. وكانت أمه قد ماتت من قريب بالسرطان. وكان هتلر قد اعتنى بها أثناء مرحلة مرضها الأخير. يعاونه طبيب يهودي اعترف له بالفضل.

في السنتين الأخيرتين عاش من المال الذي تركه له أهله ومن معاش اليتم مما يسّر له دخلاً كافياً. وقد سامح نفسه على بطالته. فقرأ الكثير ورسم أبنية ضخمة في صالون مسكنه. واستمر في ذلك وحيداً يعيش نمط حياة غير منتظمة. وسرعان ما نفذت الدراهم الموروثة. وهناك القليل من الأخبار الموثوقة حول السنتين التاليتين. لقد توارى عن الأنظار يعيش في الفقر دون أن يحاول الحصول على عمل منتظم، معتمداً على الصدقة، وعلى التردد على الفنادق الرخيصة. ومن المحتمل أن يكون ما يزال يحلم بأن يصبح مهندساً معمارياً، والأهم من كل ذلك أنه كان مشبعاً بعقيدة معاداة السامية، وبالأفكار العرقية السائدة في فيينا في ذلك الوقت. في مايو (أيار) 1913، وكان عمره 24 سنة انتقل إلى ميونخ وهي عاصمة بافاريا الفنية. وعاش هناك من بين السكتشات والصور المائية الملونة المنفذة بانتباه ومهارة فوتوغرافية، معجباً بصور الفنانين من غير الكبار. في هذه المرحلة يمكن أن يوصف بأنه كان يثقف نفسه إنما من غير انتظام، ومن غير مهارة فنية كافية تمكنه من كسب حياته، كحفار أو مصمم أوضاع بحيث يتيسر له عمل منتظم. كان في أساسه يحب العزلة ولم يكن يقيم علاقات عميقة، وكان مملوء بالنفور والبغضاء تجاه اليهود، وأخذت الفكرة تتركز أكثر فأكثر في نفسه ضد اليهود.

واندلعت الحرب الكبرى، واعتبرها فيما بعد نقطة تحول في حياته. وانخرط بحماس في الجيش البافاري واعتبر نفسه من دعاة ألمانيا الكبرى (بان جرمان)، وليس تابعاً مخلصاً لملكية آل هبسبورغ المتعددة القوميات، لأنه كان يكرهها. وبخلال الحرب جُرح فمُنح وسام الصليب

الحديدي من الدرجة الأولى. وبعدها خدم كناقل رسائل سريع، وإن كانت المواصلات في تلك الأيام تجري على القدمين عبر المسافات القصيرة بين خندق وخندق أو بين مركز قيادة وآخر. والملحوظ أنه لم يترقى إلى أكثر من رتبة كابورال، رغم الحاجة الملحة إلى الرتباء وذلك انعكاساً لوجهة نظر رؤسائه القائلة بأن الكابورال هتلر لا يصلح لأن يكون قائداً للرجال. وعندما رجع إلى ميونخ بعد الحرب كان عمره (29) عاماً. وكان النقص في ثقافته وفي مؤهلاته نموذجياً بالنسبة إلى الملايين الذين كان المستقبل بالنسبة إليهم غامضاً. ولكنه انطلق من هذه النقطة أي من حياته التي كانت بآنٍ واحد تافهة وغير ناجحة لينقلب انقلاباً جديداً عجيباً.

منذ البداية كان اهتمامه بالسياسة وصدقه قد أوصله إلى «الرايخ وهر» الجديد أي الجيش الألماني الجديد. واحتفظ به الجيش في قطعة ما للتعليم العسكري وكانت إحدى مهماته أن يستقصي وأن يتسلل في الخفاء إلى المشكوك بهم وإلى اليسار المحتمل وإلى المجموعات السياسية. وبهذه الطريقة توصل إلى الانتساب إلى حزب دركسلر الصغير من العمال الألمان، وهو حزب أقرب إلى أن يكون مجموعة شعبية بدلاً من أن يكون حزباً بالمعنى الأصيل. هنا بدأ تحول هتلر. واكتشف هتلر في نفسه توجهاً جديداً كمحرض جماهيري سياسي، وكخطيب يستطيع تحريك سامعيه بالانفعال إلى حد الهستيريا وذلك بقوة كلامه. بالطبع أنه لم ير نفسه كزعيم لألمانيا في تلك المرحلة بل الأولى أن يكون داعيتها الذي يساعد على تقوية القوميين المتطرفين - رجالٍ أمثال لودندورف الذي ينجي ألمانيا من البلشفية ومن اليهود والذي سيحطم قيود فرساي.

كان هتلر يتحرق من التآمر اليهودي العالمي ومن وول ستريت ومن البلشفية. وكان ضد مظالم معاهدة فرساي، إلى أن حوّل نادي دركسلر الجدلي إلى حزبٍ حقيقي له من (55) ألف مناصر في سنة 1923. وقاد هتلر هذا الحزب منذ سنة 1921 وأعاد تسميته باسم «حزب العمال الألمان الاشتراكيين والوطنيين» (ومختصر اسمه الألماني NSDAP). وصل هتلر وهو السياسي الكَلِبِ المسعور الهائج ووصوله أصبح ممكناً فقط بسبب الظروف السياسية الغارقة في الفوضى تماماً في بافاريا. حيث استطاع اليمين المشتت أن يهزم بالدم يساراً مشتتاً مثله. في نوفمبر (تشرين الثاني) 1923 أساء فهم الوضع وحاول أن يستولي على الحكم باسم قوى اليمين بنفس الطريقة التي استولى بها لينين على بتروغراد بواسطة عدد قليل من الثوريين المخلصين. وانتهت محاولته العصيان في ميونخ إلى الفشل الذريع فقد هرب هتلر سريعاً عندما أطلق البوليس عليه النار. وحده لودندورف بكثير من الشجاعة وبقليل من الحس السلمي مشى عبر طوق البوليس. وتوقع هتلر أنه سوف يستولي على السلطة بدون إراقة دماء وأن البوليس والجيش سوف ينضمان إلى تحالف لودندورف وهتلر. وفيما بعد اعترف بأن ضعفه أنقذ حياته. ولو أنه نجح في السيطرة وتوجه إلى «برلين الحمراء»، كما كان ينوي، لما كانت الحكومة قد استسلمت لمتعصب ولمتطرف. ولما

كانت فرنسا، كما كانت تعرف قيادة الجيش العليا، قد تساهلت للحظة بقبول انقلاب يقوده رجل يهاجم معاهدة فرساي، خصوصاً وأن فرنسا كانت يومئذٍ قد دخلت إلى الرور الألماني. ثم إن فرنسا ما زالت تحتفظ بقوتها وبالعزم على استباق مثل هذه الضربة. وهكذا كان يمكن أن ينتهي هتلر نهائياً.

وحوّل محاكمته بتهمة الخيانة أمام قضاة من بافاريا كانوا يتعاطفون مع قضيته، إلى انتصارٍ دعائي شخصي خالص. وحكم عليه بالحد الأدنى من الحبس (5) سنوات نفذ منها فعلاً بعض الأشهر. وبدأ في السجن يكتب كتابه «كفاحي». وبعد إخلاء سبيله، بدأ يعيد بناء حزبه الذي سوف يحمله إلى الحكم. و«ثورة» ميونخ أقنعته بأن اليمين الوطني لا يوثق به وأنه ضعيف جداً. وهو يريد الزعامة لنفسه، وهم لا يريدون. ومنذ سنة 1925 إلى 1928 حصل حادثان مهمان هما تزايد أعضاء الحزب النازي ببطء إنما باستمرار، ثم استمرار المنازعات الداخلية الأليمة بين الزعماء وبصورة خاصة جوزف غوبلز وجوليوس سترايخر والأخوة ستراسل، جورج وأوتو. ومُنع هتلر قضائياً من إلقاء خطاباتٍ عامة حتى مايو (أيار) 1928. ولم يجرؤ على تحدٍّ هذا الحكم خوفاً من أن ينفى من ألمانيا باعتباره مواطناً نمساوياً. ومع ذلك فقد سعى إلى خلق تنظيم نازي قومي متماسك مرتكزاً على الطاعة العمياء لشخصه. وبعدها سار فوراً إلى النصر النهائي في 30 يناير (كانون الثاني) 1933. عندما أصبح مستشاراً. وكان هناك خطر حقيقي في تفكك الحزب النازي الذي يقوده.

في سنة 1925 ارتأى هتلر أن الحكومة القائمة قوية جداً وأقوى من أن يستطيع الاستيلاء عليها بالقوة، فغيّر تكتيكاته. فاتبع الطريق الدستورية الشرعية عن طريق الدخول إلى انتخابات الرايخ ستاغ ليكتسب الأكثرية، وبعدها فقط يمكنه إقامة دكتاتوريته. ولم يظهر أي شيء غير محاولته الوصول إلى الرايخ ستاغ، وبعدها كزعيم للحزب، لم يشترك أبداً في اجتماعاته بنفسه. وكان يشير على أتباعه بأن يشمخوا بأنوفهم وهم في الرايخ ستاغ. وبخلال الحقبة من 1925 إلى 1928 بنى حزبه لكي يكون آلة دعائية حادة، وشدد على أن يكون هو وحده زعيماً له دون أن يستشير أو يأخذ آراء شخصيات الحزب القيادية. لأنه كان من عناصر خطته الأساسية تنمية الإيمان بالفوهرر أو القائد. وبلغ عدد أعضاء الحزب 97 ألفاً في سنة 1929. ألم تكن الأزمة الاقتصادية هي السبب في هذا النجاح المفاجئ؟ إن الأزمة الاقتصادية التي شملت العالم تؤرخ بدايتها عادة منذ تاريخ انهيار الوول ستريت (بورصة نيويورك) في سنة 1929. ولكن هذا يوقع في الخطأ. في شتاء 1927-1928، بدأ البؤس يضرب ألمانيا وظهر في المزارع الصغيرة وبين عمال الشمال الغربي من ألمانيا وبين المحترفين وأصحاب المحلات الصغيرة بشكل خاص. وانتشر الحزب الشيوعي انتشاراً كبيراً في المحافظات الريفية، ونجح في الانتخابات المحلية والحكومية في سنة 1929 وذلك على حساب أحزاب المحافظين التقليديين والأحزاب الاشتراكية.

في تلك السنة ذاتها ومع الأزمة الاقتصادية المتعمقة، طمح هوجنبرغ القومي المحافظ بالوصول إلى السلطة عن طريق تشكيل تحالف واسع بين اليمين. وطلب من هتلر أن يكسب له دعم الجماهير التي فشل المحافظون في اجتذابها، وانطلقت حملة قذرة ضد إصلاحات خطة يونغ لسنة 1929. واعتبرت التعويضات كما اعتبر ساسة ويمار مسؤولين عن أمراض ألمانيا الاقتصادية. وبدا الهجوم الاقتصادي والقومي متفجراً. ولكن ردة الفعل الألمانية في انتخابات الرايخستاغ في سبتمبر (أيلول) 1930 لم تأتِ كما يشتهي هوجنبرغ: فقد خسر القوميون خُسراناً مبيناً، وسجل النازيون أول اختراق لهم على المستوى الوطني في الانتخابات فحصلوا على 107 مقاعد ليصبحوا في المركز الثاني كحزب كبير بعد الاشتراكيين. وبخلال أقل من سنتين ازداد دعمهم الانتخابي من 810 آلاف صوت إلى 6.5 مليون صوت.

إن الحقبة من 1930 إلى آخر يناير من سنة 1933 تعتبر في العديد من الأوجه المعيار الأكبر بالنسبة إلى هتلر. فالصناعيون مع ذلك بدءوا يتخذون تدابير وقائية لرهاناتهم. وبدأت المعونات المادية المالية تتدفق إلى صناديق الحزب النازي. وأصبحت الحملة الدعائية ضد جمهورية ويمار أكثر حدة. ولم يكن بالإمكان كسب دعم الصناعيين في المدن الكبرى. والقاعدة الكاثوليكية بقيت أيضاً محصنة منيعة. ورغم قيام الحزب النازي من منشأه في بافاريا، فإن أتباعه كانوا في معظمهم من الريف في شمال ألمانيا. أما الموظفون والناخبون الريفيون، والعناصر من التي يطلق عليها اسم الطبقة الوسطى وبخاصة أولئك الذين كانت تدابير برونتغ المالية تتهددهم بتخفيض مستوى معيشتهم، جميع هؤلاء كانوا من المصوتين الجدد للحزب النازي. وعمل النازيون والقوميون كلما في وسعهم للتنفير من ديمقراطية ويمار. وأمَلَ بابن Papen المستشار الجديد بكسب دعم هتلر ومحبته، وذلك بإلغاء الحظر الذي كان مفروضاً على قوات الصاعقة (SA) ثم عمد في يوليو (تموز) إلى طرد الحكومة الاشتراكية من بروسيا من غير وجه شرعي.

إن وزارة بابن Papen ، أو وزارة البارونات، كما عرفت تحت اسم وزارة «التوافه» الذين تألفت منهم، لم تتمتع في أي دعم في الرايخستاغ. إن الانتخابين اللذين دعا إليهما بابن، بعد إقناع هندنبرغ في يوليو (تموز) ونوفمبر (تشرين الثاني) 1932، في محاولة غير ناجحة لتأمين بعض الدعم في الشارع وفي البرلمان شكلت المسمار الأخير في نعش الديمقراطية، لأن تلك الأحزاب التي صممت على تدمير جمهورية ويمار فيما بينها كسبت الأكثرية الكافية في الرايخستاغ. في تموز حصل النازيون على 230 مقعداً وعلى 37% من الأصوات، بحيث أصبحوا أكبر حزب فردي. وفي انتخابات نوفمبر حصلوا على 33% من الناخبين، ونزلت مقاعدهم إلى 196، ولكنهم ظلوا أكبر حزب. ونال القوميون 9% تقريباً فيما حصل الشيوعيون على 17% (مائة مقعد) - ولم تتورع الأحزاب الثلاثة المعادية للديمقراغطية عن العمل معاً بدون حرج. وسقط الاشتراكيون من 133

مقعداً إلى 121 مقعداً. وفرح بابن بأنه جعل النازيين أكثر طواعية وبأنه فرض عليهم هزيمة انتخابية. لا شك أن النازيين عانوا من التراجع في نوفمبر (تشرين الثاني) 1932. وكان بابن قد سرّ لـذلك، ولكـن هتلر خسر معركة ولم يخسر الحرب. في 17 نوفمبر (تشرين الثاني) استقال بابن، وظن هتلر أن ساعته قد حانت، واستدعي للمثول أمام هندنبرغ فأبلغه الفيلد مارشال بأنه يمكن أن يعتبر نفسه مستشـاراً إذا استطاع تأمين أكثرية برلمانية تدعمه. وأنه على العكس من بابن يستطيع أن يحكم بدون مراسـيم خاصة من رئيس الجمهورية. مثل هذه الشروط - وكان هندنبرغ وهتلر يعرفان ذلـك جيـداً لا يمكـن أن تلتقي، فهي تعني طرد هتلر.

كان هندنبرغ يفضل عودة بابن. وكـان بـابن يخطـط للتمديـد للرايخسـتاغ وتغيـير الدسـتور ولكن الجنرال كورت فون شليخر الذي يمثل اليمين من قيادة الجيش العليا، والذي لعب دوراً أساسـياً مؤثراً من وراء الكواليس. أقنع هندنبرغ بأن خطط بابن سـوف تـؤدي إلى حـرب أهليـة. وأن الجـيش فقد ثقته بقدرة بابن على السيطرة على الوضع. وعلى كره أكيدٍ منه وتحفظٍ، عيّن هندنبرغ شليخر في 2 ديسمبر 1932 ليرأس الحكومة الأخيرة التي سبقت حكومة هتلر. وكان حل شـليخر الخـاص يـقضي بمحاولة القضاء على الحزب النازي وكسب دعم غريغور ستراسر، والقسم الأيسر من الحـزب. وأصـبح ستراسر العظيم التأطير بحكم زعامته للتنظـيم السـياسي للحـزب واعيـاً لتكتيكـات هتلـر الراميـة إلى الحصول على السلطة المطلقة ورفضه المطلق لتقاسم السلطة مـع حلفـاء آخـرين. وعـلى الـرغم مـن التراجع الأكيد في الدعم النـازي في انتخابـات نـوفمبر (تشريـن الثـاني) 1932 ربـح هتلـر. فقـد سـهل ستراسر المهمة أمامه بأن استقال من الحزب في مطلع ديسـمبر 1932، بعـد خصـام شـديد مـع هتلـر الذي اتهمه بالخداع. وجعلت معارضة هندنبرغ والنزاعات الداخلية الكثير من النازيين يشـعرون بـأن حظهم في الاستيلاء على السلطة قد استبعد. ولكن هتلر أثبت أنه على حق بعد ذلـك بأسـابيع قليلـة فقط. فقد أعلن شليخر برنامج حكومته للقضـاء عـلى البطالـة والضـائقة. ورفعـت الأجـور والأربـاح، ورغم هذا ظل الرايخستاغ المنقسم على نفسه مجمعـاً عـلى أمـرٍ وحيـد - هـو رفـض إعطـاء شـليخر الدعم. في هذه الأثناء أكد بابن أن نتيجة فشل شـليخر الوحيـدة سـوف تكـون تحالفـاً يقـوده هتلـر بصورة رسمية ولكن بابن كان يأمل بالسيطرة على هذا التحالف الجديد.

وظـلّ هنـدنبرغ مخـدوعاً باسـتنتاجه بـأن الأزمـة البرلمانيـة يمكـن أن تنتهـي فقـط بإعطاء المستشارية إلى هتلر الذي هو زعيم لأوسع حزب. حتى ولـو أن هتلـر لمـن يطـأ برجلـه الرايخستاغ كزعيم برلماني. إن الحسابات مع أو ضد، المتجلية في المؤامرات الأخـيرة التـي حملـت هندنبرغ على التخلي عن تمنعه الأكيد، ما تزال موضوع نزاع بين المؤرخين. كان بابن والمحـافظون والاشتراكيون اليمينيون لا يثقون أبداً بهتلر ويحتقرونه. وظنوا أنهم يسـتطيعون إخضـاعه، ذلـك أنه مضطر إلى اللجوء إليهم وإلى مهارتهم في الحكم. في حين أن هتلر أنهى الأزمة البرلمانيـة بـأمر

مختصر منه أنه سينفذ ما يقوله هو. وذلك بإبطال دستور ويمار وإقامة دولة توتاليتارية. ولكن مؤامرات بابن هي التي وجهت الضربة الأخيرة - على الأرجح - لبنية ديمقراطية ويمار المنخورة. ولا يمكن الإغفال أن هتلر، الذي أعلن حزبه بصراحة بأنه يؤيد إبطال دستور ويمار، قد كسب ثلث الأصوات في نوفمبر (تشرين الثاني) 1932. وهذا يعني ارتفاع نسبة الناخبين الذين يدعمون الحزب النازي دعماً لم يتوفر لأي حزبٍ آخر بمفرده، كما سبق في انتخابات الرايخستاغ التي عقبت سنة 1920. ونظراً لكثرة الأحزاب ونظام التمثيل النسبي، كان من الصعب تصور حصول انتصار انتخابي أكبر من الانتصار الذي حققه النازيون. ولم تكن دبلوماسية الكواليس وحدها هي التي جاءت بهتلر إلى الحكم، بل أيضاً أصوات ملايين الشعب التي جعلت حزبه هو الأكبر بكثير في الرايخستاغ. في نوفمبر (تشرين الثاني) 1932 حصل النازيون على 11,737,000 صوتاً مقابل 7,2548,000 صوتاً للحزب الأكبر الثاني وهو حزب الديمقراطيين الاجتماعيين.

كان هناك فرق كبير بين طول انتظار الحكم وبين السرعة التي أسكت بها هتلر كل معارضة وجمدها من أجل إقامة نظام توتاليتاري. إن تدمير ديمقراطية ويمار والقضاء على الحقوق المدنية التي ضمنها الدستور لكل مواطن ألماني قد تمّ تحت غطاء شرعي خدع وعي كل الذين كانوا في هذه الدولة يريدون مقاومة هتلر. إن أسباب انعدام المعارضة تجد جذورها في الماضي. إن النخبة التي كانت تقود دولة ألمانيا - وهم غالبية المدراء والموظفين والجيش والكنائس أيضاً - قد اعتادوا منذ زمن طويل على هزيمة الديمقراطية. إن عداء هتلر للسامية ومهاجمته للأقليات لم تكن شيئاً جديداً على أفكارهم. إن هذا الضعف يشبه أن يكون شهادة ثقة لصعود هتلر. إن كل الاحترام جديرة به الأقلية التي رفضت قبول التغيير والتي قاومت بنشاط أو تركت البلد. كان نصف الناخبين الألمان مستعداً لمساندة هتلر أملاً بأوقات أفضل سوف تأتي عن طريق «ثورة قومية» تنهي ويمار وتنهي التفسخ.

احتل النازيون فقط ثلاثة مراكز في وزارة تحالف، كان هتلر هو المستشار. وكان هرمان هورنغ قد عُيّن لتولي مهام بروسيا كوزير بدون حقيبة وكوزير بروسي للداخلية تحت إمرة نائب المستشار بابن. وكان ويلهام فريك وزيراً للداخلية. ورتبت مراكز الحكومة بعناية بحيث إن الجيش ووزارة الخارجية وغيرها من الوزارات المهمة لم تكن تحت سيطرة النازيين. واكتشف بابن والقوميون سريعاً أن هتلر لم يكن يمتنع عن ممارسة الرقابة من خلال الثغرات التي وضعت للتضيق عليه. ولم تكن هذه الحكومة تشبه حكومة تحالفية ويمارية.

إن الانتقال السهل والغير المتعب تقريباً إلى الدكتاتورية التسلطية الكاملة تحزن القلب. إن تنحية الرايخستاغ والاستخفاف به في 27 فبراير (شباط) 1933، ربما كان من فعل المخبول «دوتشمان فان درلوب» وحده - وإن لم يكن هناك تأكيد لذلك - هذا العمل الذي اتخذ ذريعة لصدور مرسوم بإعلان حالة الطوارئ وقعه هندنبرغ فأوقف الحريات الشخصية والحقوق السياسية.

أصرّ هتلر على إجراء انتخابات جديدة كشرط لقبوله مهمته، وذلك بقصد الحصول على أكثرية مطلقة، وكان يقصد التثبت من ذلك. وسنداً لهذا ورغم أفضلية بابن المفترضة، استولى غورانغ على السلطة في بروسيا التي تشكل ثلثي ألمانيا، وتحت غطاء مرسوم الطوارئ اضطهد معارضي النازيين. وبعد حملة انتخابية استعملت فيها القوة والتخجيل بشكل لا مثيل له، بواسطة جوزف غوبلز الذي سخر الصحافة والراديو لتأمين نصر للنازيين مؤكد. أوشك النازيون أن يخسروا الحصول على أكثرية مطلقة كانوا يتوقعونها. وارتفعت أصواتهم على ما يزيد على 17 مليون صوت. في حين حصل الإشتراكيون على ما يزيد على 7 ملايين صوت، وحصل الشيوعيون رغم الحملة النازية على 4.8 مليون صوت. وحصل حزب الوسط على ما يقارب 4.5 مليون، وحصل القوميون (DNVP) على 3.1 مليون. ولكن النازيين مع القوميين استطاعوا تأمين أكثرية ضد جميع الأحزاب الأخرى، تكفي للحكم بدون دعم الرايخستاغ. ولم يكن هذا بالتأكيد هو هدف هتلر. كان يريد سلطة دكتاتورية وتغييراً للدستور، ولكن ذلك يتطلب أكثرية الثلثين وهو يريد تمويهاً أن ينطلق في طريق شرعية ليؤمن لنفسه دعم البلد كله له.

ولم يستطع أي نائب شيوعي واحد من أصل 181 منتخباً أن يحتل مقعده. فقد اعتقل الجميع من قبل الغستابو أو البوليس السري للدولة أو شُنقوا. وأكثر من عشرين من الاشتراكيين أيضاً أوقفوا أو مُنعوا من الحضور. وظل هتلر يحتاج إلى دعم القوميين. ولكي يطمئنهم أقام الجيش والرئيس حفلة مفتوحة للرايخستاغ في معبد جنكر دوم الملكي، وهو «الكنيسة - الموقع العسكري» في بوتسدام حيث أقام فردريك الأكبر ضريحه. ولكن حتى ولو منع الشيوعيون من التصويت وصوّت القوميون لجانبه، كان هتلر ما يزال يفتقر إلى أكثرية الثلثين التي يحتاجها. وإن العار الدائم قد لحق بأعضاء حزب الوسط الكبير أنهم لينوا مبادئهم ورموا أنفسهم في أحضان هتلر وقبلوا التصويت على قانونه الديكتاتوري. وفقدوا المقاومة، وفيما بعد عادت الزعامة فوافقت على اتفاق يضمن مصالح الكاثوليك.

انتخابات الرايخستاغ في ٥ أيار سنة ١٩٣٣		
الاشتراكيون الوطنيون (NSDAP)	٢٨٨ مقعداً	٤٣,٩٪ من الأصوات
القوميون (DNVP)	٥٢ مقعداً	٨٪ من الأصوات
الوسط	٧٤ مقعداً	١١,٢٪ من الأصوات
الاشتراكيون (SPD)	١٢٠ مقعداً	١٨,٣٪ من الأصوات
الشيوعيون (KPD)	٨١ مقعداً	١٢,٣ من الأصوات
آخرون	٣٢ مقعداً	٦,٣٪ من الأصوات

وبقي على الحزب الاشتراكي وحده أن يصوت ضد ما يسمى بقانون تمكين هتلر (أو تخويل

هتلر) هذا القانون الذي حصل على أكثرية الثلثين في 23 مارس (آذار) 1933. وكانت فرق الصاعقة تصرخ بالثأر خارج الرايخستاغ ضد أي أحد يجرؤ على معارضة إرادة هتلر.

الآن أصبح هتلر قادراً على تنفيذ أهدافه دونما أي عائق وفي ظل تطبيق عبارة «كلشالتنغ» (التعاون أو حرفياً المفتاح المستعمل لينسجم خط مع آخر) الكتيبة تحدد هدف شامل للجميع، مبهم وبالقوة يربط كل نشاطات المجتمع الألماني والحكومة الألمانية، والإدارة والصحافة الحرة والنقابات - بالمراكز النازية المقامة خصيصاً لمراقبتها والإشراف عليها. هذا في حين أنه إذا بقيت بعض المؤسسات القديمة فإنها كانت موضوع رقابة نازية جديدة. وأعطيت العملية كلها طابع المصادفة، وانتشرت التنظيمات النازية، ينافس بعضها بعضاً في أغلب الأحيان، وكما يجب. وكان على هتلر في المآل الأخير أن يفصل بين السلطات المتصارعة. ومن أجل أن يتم له ذلك كان لا بدّ من الفوضى التي لا مفر منها ومن التحارب ولفترة وجيزة وجد أنه من الأفضل له أن لا يتدخل كثيراً في الفروع الإدارية الخاصة، كأن يترك، على سبيل المثال، قيادة الجيش العليا دون مساس. وعملية التعاون الكاملة سوف تطبق فيما بعد حتى على الجيش أيضاً. وأصر هتلر على قراره الأخير الذاتي والرامي إلى إبقاء بعض البنيات التقليدية طالما اعتقد أنها ضرورية تكتيكياً للتغلب على شكوك القطاعات الواسعة من الشعب الألماني أو المجموعات النافذة مثل الجيش. إن ثورته يجب أن تكون شاملة إنما تدريجية. إن الدولة النازية لم تكن بالتالي وحدةً متراصةً فعليّاً إلى جانب الخطة العامة لقبول الفوهرر كزعيم، ازدهرت الخصومات ولكن السياسات المستقلة ظلت قائمة لفترة قصيرة. طيلة السنوات الأولى كانت هناك حتى جزر من الشرعية ومن الحالات العادية التي تضلل الرأي في الداخل وفي الخارج.

من بين الخطوات الأولى التي اتخذها هتلر هو القضاء على القوى المستقلة في الحكومة الفدرالية، بخلال شهر مارس (آذار) 1933. وفي نيسان صدر مرسوم طهر إدارة الموظفين من اليهود وخاصة من اليهود المحترمين ومن كل شخص شك النازيون بأنه يعارض أهداف النظام. في بروسيا تم إعفاء ربع موظفي الدولة من الخدمة، بمن فيهم القضاة الذين كانوا حسب الاعتقاد ممن لا تمكن إقالتهم. وعالجت المحكمة العليا في ليبزيغ سراً موضوع ما إذا كانوا يقدمون احتجاجاً ضد هذا العمل غير الدستوري، ولكنهم قرروا السكوت. ولا عجب أن ينخدع الجمهور الألماني بهذه الشرعية الظاهرة لهذه القوانين الجديدة. وبخلال صيف 1933، تم تفكيك ما تبقى من قطاعات مستقلة. وأصبح الزعماء الشيوعيون ومن زمان في معسكرات الاعتقال الجديدة. وقرر الفاتيكان وقتها عقد معاهدة - الكونكوردا - مع هتلر في جهدٍ خاطئٍ منه لحماية مصالح الكاثوليك. واضطرت النقابات المستقلة إلى الخضوع سريعاً ثم ألغيت، وانضم العمال إلى جبهة العمل النازية. ووضعت الصحافة والإذاعة تحت إدارة غوبلز. ولم تظهر الجامعات

بدورها أي مقاومة. وكان فيها أساتذة شهيرون مثل الفيلسوف مارتن هيدغر الذي - في الأخيرة ولفترة وجيزة - أعطى دعمه العلني للحركة النازية. والبعض أصبح نازياً ناشطاً، بدون اقتناع؛ والعديد منهم أيّدوا النظام - وصولية منهم - وللمحافظة على وظائفهم [أليس غرنفيل وصولياً ويحافظ على مركزه حين يعظم شأن اليهود في مأساتهم ويمر عابراً على مآسي الشعوب الأخرى وخاصة تلك التي عانت من الاستعمار الفرنسي والإنكليزي ثم الأميركي وكذلك الروسي؟!!] (المترجم).

وهكذا وجد الكثيرون الذين حاولوا استرضاء الحكام الجدد. واشتركت الأكاديميات في الحرق الشهير لكتب اليهود والمعادين للنازية من المؤلفين. وانضم العديد من الألمان المشهورين دولياً كعلماء وكتاب وفنانين إلى «الثورة القومية» النازية. ولم يَنْجُ التيولوجيون من الإفساد النازي: حتى المسيح أصبح آرياً. واليهود المأذون لهم بالهجرة، أمثال ألبرت اينشتاين، بدءوا يتركون البلد. وكذلك فعل بعض الألمان المسيحيين ومنهم حامل جائزة نوبل الكاتب توماس مانّ. أما الألماني الآخر في الأدب، والذي حصل أيضاً على جائزة نوبل في الأدب جرهارت هوتمان، فظلّ في ألمانيا النازية ، يمجد النظام الجديد.

كان هتلر حساساً تجاه الرأي العام الألماني. كان يعلم أن الشعب الألماني يحتاج إلى أن «يتعلم» على تقبل الفظاظة والعنف بالتدرج. ولهذا عندما أقيل اليهود من الوظائف العامة، أعطى البعض منهم معاشاتهم التقاعدية من الدولة شرط أن يكونوا قد أمضوا في الخدمة على الأقل عشر سنوات. واليهود الذين حاربوا في الحرب العالمية الأولى أو الذين سقط أولادهم أو آباؤهم في الحرب استثنوا مؤقتاً من الإقالة بناء على طلب من هندنبرغ. ومورس الإرهاب ضد بعض المعارضين بخاصة. كان معسكر داشو أول معسكر اعتقال، أقيم قرب ميونخ سنة 1933 من قبل هنريخ هملر، رئيس البوليس السياسي البافاري. وأصبح نموذجاً للمعسكرات الأخرى، وفي صيف 1933 كان هناك على الأقل 30 ألف ألماني في معسكرات الاعتقال. وسرعان ما ترقى هتلر ليصبح زعيم قوات الصاعقة (SS) (شخت ستاف Schutzstaffel) ورئيس البوليس في كل الرايخ. واستمرت المحاكم في العمل وكذلك البوليس.

وتركت ألمانيا كالموزاييك حينما كانت المسيرة الطبيعية للقانون والمسار الطبيعي للإدارة يستمران في العمل براحة، في بعض المحافل. في مناطق أخرى كان النازيون وذراع البوليس العسكري (SS) ، هم الأعلى. ولم يكن الرجوع إلى المحاكم ممكناً. وسمح للطلاب اليهود - بادئ الأمر - بإكمال دراساتهم الجامعية وفقاً لنظام الكوتا. حتى سنة 1938 استمرت بعض المؤسسات اليهودية الاعمالية في العمل، وإن كان العديد منها قد أفلس. في إحدى خطبه في اجتماع لزعماء الحزب في أبريل (نيسان) 1937 قال هتلر: «أنا دائماً أذهب إلى أقصى بعدٍ أجرؤ

عليه ولا أذهب أبداً إلى أبعد». وبذات الوقت، كان هتلر يدعو إلى المبادئ الحيوية للحقوق المدنية الأساسية، فيوحي بالتظاهر أنه يعمل بالاعتدال وبالتعقل ودائماً وفقاً «لقوانينه» الخاصة. أولم تكن شخصية الرئيس هندنبرغ ضماناً للحشمة واللياقة؟ الشعب الألماني لم يطلع أبداً على كيفية خسارة الرئيس كل سلطته. ولكن معرفة معسكرات الاعتقال كانت مانعاً من أي تفكير بالمعارضة من قبل الكل إلا من قبل الأكثر جرأة.

كان هتلر حريصاً جداً على إرضاء الجيش. وضمن له وضعاً استقلالياً وموقعاً خاصاً باعتباره القوة المسلحة الوحيدة في الدولة. وأراد الجيش اجتذاب هذه القوة الجديدة الشابة (قوات الصاعقة) التي دربها باعتبارها قوة سرعان ما تضاف إلى الجيش النظامي في أيام الأزمات. وهذا يعني تبعية قوات الـ SA إلى احتياجات الجيش. ولكن رئيس قوات الصاعقة، أرنست روهم، كان يفكر بشكل أخر تماماً. إن قوات الصاعقة ليست فقط جيشاً منفصلاً في الدولة، بل كان يرى فيها تحت قيادته القوة التي لا تتلوث والتي تستطيع أن تقوم بتنفيذ الثورة النازية الكاملة ضد هتلر الذي يبدو وكأنه يريد أن يهادن عناصر السلطة القديمة الجيش والصناعيين. وتصرف هتلر بدون شفقة، وبمساعدة جيش الرايخ (رايخوهر) وبخلال ما عرف فيما بعد بـ«ليل السيوف الطويلة» في 30 يونيو (حزيران) 1934 قُضي على روهم وعلى العديد من الضباط الكبار في الـ SA . واستغلت الفرصة ذاتها للقضاء على الجنرال فون شليخر وغريغور ستراسر وعلى اثنين من أتباع بابن الحميمين، كما اتخذت العملية كإنذار «لحلفاء» بابن من القوميين. وبمساعدة من الجيش وضع هتلر نفسه صراحة فوق القانون.

في 2 أغسطس (آب) 1934 مات هندنبرغ، الرجل الوحيد الذي ظلّ حتى ذلك الحين الأكثر شعبية من هتلر. وشُيع بمأتم عظيم، وحتى اللحظة الأخيرة ظلّ هتلر يجلس وراء مقعده. وبوفاة هندنبرغ شُيّع إلى مثواه الأخير آخر بقايا الرموز من جونكرات بروسيا ومعه بقية التراث العسكري في الشرف وفي الخدمة. ولحظة موت هندنبرغ، خطا هتلر خطوة أخرى مهمة نحو السلطة العليا. وصدر مرسوم يقضي بأن وظائف الرئيس والمستشار قد جمعت في شخص واحد هو هتلر، الذي أصبح الآن الفوهرر (الزعيم) ومستشار ألمانيا. واعتقد جنرالات الرايخوهر أنهم سوف يظلون مسيطرين على كل القرارات العسكرية، فلم يعارضوا طلب هتلر بأن يقسم الجيش يمين الولاء والإخلاص لشخصه باعتباره رئيساً للدولة. واجتمعت بين يدي هتلر سلطة ضخمة عظيمة. ولكنه ظلّ يتصرف بحذر، خطوة خطوة، راضياً بأنه يحتاج إلى الوقت لكي يحقق مراميه.

وشهدت سنة 1934 بدايات صغيرة متأخرة من الاحتجاج ضد التدابير النازية ضد السامية، وإن اقتصرت فقط على الاحتجاج ضد ما أصاب ممتلكات الكنيسة الكاثوليكية وضد محاولات هتلر السيطرة المذهبية البروتستانتية. ذلك أن هتلر لم يشأ، في الحال، أن يقضي على حركة معارضة

الكنيسة المذهبية البروتستنتية وغيرها من الاحتجاجات، وهذا التطويل لا يعود إلى الاعتدال كما ظنّ الشعب خطأ، بل إلى حذره، وإلى رغبته في السيطرة تدريجياً فقط على كل محافل الحياة الألمانية. لقد أخذ وقته تماماً.

كان لدى هتلر نظرة واضحة عن الأفضليات. في الداخل كانت المشكلة الكبرى هي مشكلة البطالة. فإذا استطاع هتلر أن يعيد إلى المصانع من هم خارجها وإلى قطاع البناء عماله وإذا استطاع تمكين أصحاب المحلات الصغيرة من الربح الكافي مجدداً وتأمين الأمن وفتح مجالات الفرص أمام الموظفين المدنيين فإن دعمهم له سوف يكون مضموناً. وإن هو فشل على الجبهة الاقتصادية، فإنه سوف يفشل كذلك على طول الخط. هذا هو السبب الذي جعل هتلر يقبل باستمرار «أعمال» اليهود ولهذا سمح للتجار اليهود بالاستمرار في السيطرة على التجارة الخارجية حتى سنة 1938، ولاستعمال التدابير المالية غير المستقيمة من أجل التخفيف السريع من حدة البطالة: إن المداخيل الحقيقية سوف تتوقف عن التدهور.

وفيما بين مارس (آذار) 1933 ومارس 1934 تراجعت البطالة بمقدار مليونين، في جزءٍ منها، لا بكاملها من جراء انتهاء الانحسار الاقتصادي. كان في خدمة هتلر رجال أكفاء من بينهم الخبير المالي اللامع جالمار شاخت الذي عيّنه الفوهرر رئيساً لبنك الرايخ. وتم وضع خطط مسبقة من قبل مستشاري هتلر الاقتصاديين وضعت حالاً قيد التنفيذ. وبفضل ضمان أسعار الإنتاج، غطى المزارعون بخلال السنوات الثلاث من العهد أرباحهم. وأعينت مؤسسات الأعمال الصغيرة بواسطة تقدمات من الدولة، وخفضت الضرائب، وأعطيت قروض للصناعيين لتجديد آلاتهم. وأنشئت أعمال في أحياء الفقراء وعمرت مساكن وبنايات وطرقات واسعة وبسرعة متناهية. وخرج الاقتصاد من الكساد وحُفِّزَ. ولما كانت الأسعار لم ترتفع بالمعنى الحقيقي، فإن تأمين فرص العمل كان مكسباً عظيماً لطالبي العمل. إن متابعة الاكتفاء الذاتي ساعدت على البناء وعلى الصناعات الكيميائية والفحم الحجري والحديد والفولاذ. ورحب الصناعيون بفرص العمل من أجل التوسع وتزايد الربح، ورحبوا بالقضاء على النقابات الحرة. ولكن الصناعة خسرت حريتها حيث أصبح سادتها تابعين لأوامر الدولة ولتخصيص الموارد من قبلها. وفرضت الخطة الرباعية الأولى والثانية رقابة الدولة القاسية التي حددت الأرباح الصناعية. وبقيت نفقات التسلح متدنية نسبياً من 1933 إلى 1935، ولكنها بعد ذلك تصاعدت بسرعة بحيث وضعت ألمانيا في حال كحال الحرب وقضت على البطالة. وكان لا بدَّ من شدّ الأحزمة - «السلاح قبل الزبدة». ولكن أصبح من المتأخر جداً، بالنسبة إلى أية معارضة أن تفك قبضة النازية الممسكة بالسلطة. وعلى كل لم توجد في حينه أية معارضة تستطيع أن تحرك مجموعة أتباع.

وبخلال 1934 أصبح نظام هتلر ثابتاً قوياً بعد أن أقام قاعدة قوية وأمَّن ما يكفي من «خبراء»

يريدون التعاون مع الإدارة الرسمية ومع مجال الأعمال ومجال الصناعة، وكذلك الجيش بالنسبة إلى دولته النازية، الكل يعمل، وإن كان بكثير من الغموض.

وتحالف الإيديولوجيون النازيون والمتعصبون مع المثقفين ومع المهرة من الصناع الذين يخدمونهم. ولولاهم لما استطاع النازيون حكم ألمانيا. والشيء الذي يظهره تاريخ ألمانيا بخلال هذه الحقبة هو أن الديمقراطية البرلمانية وحكم القانون، وإن كانا قد استقرّا فيها، فإنهما لم يستمرا. وبما أنه لم يجر الدفاع عنهما، فقد أمكن القضاء عليهما، لا بالثورة العنيفة، بل بالخفاء عن طريق رجال معينين لا رحمة في قلوبهم يستعملون تكتيكات مموهة كاذبة.

وفيما خص العالم الخارجي - فإن حكامه أيضاً لم يكتفوا فقط بإعطاء هتلر التنازلات التي يطلبها أو التي اتخذها بنفسه خارقاً المعاهدات، بل إنهم في سنة 1936 قدموا له المجد المشهود بإقامة الدورة الأولمبية تحت شعار الحرية والديمقراطية في برلين..

تصاعد الصراع في شرقي آسيا

(1928- 1937م)

يقال كثيراً إن الحرب العالمية الثانية بدأت في الصين سنة 1931، وسنداً لهذه النظرة فإن صعود الفاشية العالمي تبرعم أول الأمر من جراء الاعتداء الخارجي حين هاجمت اليابان الصين، عندها امتد مدُّ الحرب نحو أوروبا وإفريقيا والحبشة وإسبانيا، إلى أن اندلعت الحرب العالمية الثانية على يد هتلر، عندما دخل إلى بولونيا في سنة 1939. لا يستطيع أحد أن ينكر أن هناك ترابط بين أحداث أوروبا وآسيا في العقد 1930، فبريطانيا والولايات المتحدة كانتا بمعنى من المعاني محصورتين بين الصراعات في قارة أوروبا وفي شرقي آسيا، ولهما مصالح واسعة مرتبطة في مستقبل كل من العالمين: الشرق والغرب. ولكن مراجعة التاريخ المبكر لشرق آسيا من وجهة نظر الحرب الأوروبية في سنة 1939 يعني النظر إلى التاريخ من خلال المنظور الغربي وبالتالي يعني تحريف التاريخ. إن مشاكل شرقي آسيا قد وصلت إلى الذروة بصرف النظر عن الفاشية والنازية. إن مشاكل أوروبا، أيضاً، لها جذور مستقلة. إن «الترابط» بين آسيا وأوروبا قبل الأشهر الحاسمة في سنتي 1940 و1941 كان، على هذا، مبالغاً فيه.

من المهم أن نعترف أيضاً أن النظر من خلال الرؤية اليابانية والصينية إلى السياسات الغربية أخذ يتغير من جراء الخلط - بسرعة - فيما بين العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين. إن الصين واليابان، بوعيهما لضعفهما العسكري والصناعي، بالمقارنة مع الغرب وسنداً لهذا، كان عليهما أن تحسبا كيف يمكن التكيف الأفضل مع هذا التغير الدائم في الظروف الخارجية. وحساسٌ أيضاً السؤال عن ماهية العلاقة بينهما وما يجب أن تكون عليه. كل هذه المشاكل التي انبعثت من «التحديث»، ومن تغير العلاقات الآسيوية الداخلية والخارجية كانت قد بلغت الزخم التفجري بخلال عقد 1930. هذه المواقف المختلفة تمكن رؤيتها بوضوح أكبر أن فصلناها وحللناها.

في اليابان إن البنية المتماسكة بانتظام للحكومة الوطنية ولصنع القرار أخذت تنهار جزئياً في سنة 1930. وحصل التطرف وحصل تجاوز القانون ولا مركزية السلطة. كان تفكك اليابان سياسياً

وداخلياً محتوماً. في الصين كان هناك تفكك جغرافي. لا «حكومة» في «جمهورية» الصين استطاعت أن تحكم هذا البلد الواسع. كما كانت السيطرة الأجنبية قد استقرت فوق مرافئ الصين الرئيسية بخلال القرن التاسع عشر، وبخلال القرن العشرين سيطر الغرب على منشوريا، وفوق منغوليا الخارجية والتيبت. يضاف إلى هذه العقبات أن شان كاي شك وحزبه «الكيومنتانغ» قد دخلا في الحرب الأهلية بعد قطع العلاقات مع الشيوعيين. وبعدها قامت نزاعات دائمة بين أسياد الحرب الكبار والصغار الذين حكموا الكثير من أراضي الصين كحكام إقطاعيين عسكريين. في عقد 1930 حارب شان كاي شك بعضاً من هؤلاء الحكام، إنما لم يكن أبداً قوياً بما فيه الكفاية حقاً ليستطيع السيطرة عليهم أو على جيوشهم. الكثير منهم عقدوا معه الصلح، على أساس الموافقة على تبعيتهم الاسمية لشان كاي شك وحكومته، حكومة جمهورية الصين، في حين استمروا يحكمون مستقلين فوق إقطاعياتهم الواسعة أو الصغيرة.

من سنة 1928 إلى سنة 1937، وفيما كان شان كاي شك يقيم عاصمته وحكومته في نانكنغ، لم تكن هناك حكومة جمهورية صينية حقيقية موحدة. وتركت إصلاحاته أثرها في الحياة المدينية ولكنها لم تبلغ ملايين الفلاحين. إن نظرته كانت تهدف إلى صين موحدة. بالنسبة إلى العالم الغربي كان هو، يمثل الصين، وسفراؤه هو كانوا المقبولين كذلك في الدول الأخرى، وكانوا يمثلون الصين في عصبة الأمم في جنيف. ولذا فكر شان كاي شك في استنفار مساعدة الغرب له عندما قامت اليابان، في سنة 1931، بتحويل حقوقها الخاصة في منشوريا إلى احتلال خارجي وإلى حكم لكل الإقليم. وبدت القضية وكأنها مجرد قضية تقوم الدول الغربية بها بدعم «العصبة» والصين ضد العدوان الياباني. والفرق بين ظرف الصين الفعلي وموقفها القانوني الدولي، معاً، وبين صورتها في عيون الجمهور في العالم الغربي، كان أحد العوامل الحاسمة في أزمة شرقي آسيا في عقد سنة 1930.

إن الصراع بين قوة مركزية تطلب الكلام باسم الصين وبين الحكام الإقليميين والريفيين، لم يَعْنِ شيئاً جديداً في تاريخ الصين الحديث؛ وبصورة أكثر إيجازاً، إن النزاع بين الدمج والتفكك قد استمر طيلة عقود واستمر حتى سنة 1949. إن ضعف الصين المقيّم مكَّن الدول الأوروبية من إقامة مستعمرات وحقوق خاصة في شنغاي وغيرها من المرافئ بموجب معاهدات. ومنذ بداية القرن كان القادة اليابانيون واعين للانقسام الكبير، في خياراتهم تجاه سياسة الصين. إن اليابان تستطيع التماهي مع الصين باعتبارها دولة آسيوية زميلة وبالتالي مساعدتها على إكمال استقلالها عن الاستعمار «الأبيض». أو أنها تستطيع تقليد الغرب الإمبريالي والانضمام إليه بحيث تستولي على ممتلكات كولونيالية وعلى مناطق نفوذ في الصين. والتواطوء مع الصين ضد الغرب يعني قيام بعض النزاعات مع الدول الغربية الأقوى من اليابان بكثير. وبدت مصالح اليابان الأفضل بأن تقوم

بمنافسة الدول الغربية والانضمام إليها في الزحف على الصين. وهذا يعني المساهمة الكلية في الدبلوماسية التي تتبعها الدول الغربية الكبرى. وهذا ما فعلته الصين عندما عقدت تحالفاً مع بريطانيا سنة 1902. ورحبت بريطانيا من جهتها بالتحالف مع الصين لصد روسيا وللاحتفاظ بموقعها الخاص في الصين. وبعد الحرب الروسية اليابانية بثلاث سنوات حصلت اليابان على إمبراطوريتها الخاصة الضخمة باستلحاق كوريا والحلول محل روسيا وفرض منطقة مصالح لها في جنوبي منشوريا. وطيلة الخمس عشرة سنة التالية فكر اليابانيون بتوسيع نفوذهم في شمالي الصين بالتراضي مع الروس وعلى حساب الصين. وأعطت الحرب العالمية الأولى اليابان أكبر وأفضل فرصة، ولأول مرة تحقق طموحها بفرض سيطرتها على حكومة الصين بالذات،. ولكن عداء الصين وردات الفعل الدولية أجبرت اليابان على الانسحاب من هذه الطموحات المتطرفة. وكان هذا ضربة. وأسوأ من ذلك كان فشل الجيش عند تدخله في سيبيريا من سنة 1918 إلى سنة 1922. إن هذه السياسة لم تأت لا بأمجاد ولا بمكاسب.

إن اليابان في سنة 1920 بدت مستعدة لقصر إمبراطوريتها على ما سبق لها أن استولت عليه بعلم الدول الغربية، وبعد ذلك العمل مع الدول الغربية ضمن خطة متفق عليها في معاهدات دولية عسكرية وأرضية. في مؤتمر واشنطن في سنة 1921-1922 وضعت هذه الخطط. قبلت اليابان بمعدل أدنى من حيث السفن الحربية بالنسبة إلى بريطانيا وإلى الولايات المتحدة (3:5:5). ولكن هذه الحصة القليلة قد عوضها الاتفاق مع بريطانيا والولايات المتحدة على أن لا تقيما أي قواعد بحرية لها في الباسيفيك الغربي. عندها وقعت اليابان أيضاً معاهدة الدول التسع (1922). وبها تتعهد الدول بـ«احترام سيادة واستقلال وتكامل الصين أرضياً وإدارياً وأن لا تستغل ظروف الصين للحصول على حقوق خاصة أو خلق مناطق نفوذ». ولكن ماذا عن الحقوق القائمة؟ لم تكن الدول الغربية مستعدة للتخلي عن حقوقها في شنغاي. وفسرت اليابان أيضاً هذه المعاهدة على أنها لا تضير حقوقها القائمة ولا «مصالحها الخاصة» التي سبق للولايات المتحدة أن اعترفت بها في الماضي ولها أن تمارسها حيث تصل أراضيها الخاصة إلى القرب من أراضي الصين.

ومنذ مطلع القرن العشرين حاولت الولايات المتحدة أن تؤمن موافقة الدول الأخرى ذات المصالح في الصين على اقتراحين: الأول، يجب عليهم أن يسمحوا بقيام فرصة اقتصادية متساوية لكل الأمم الأجنبية، مع ذلك، أظهر أن هذه «الفرصة المتساوية»، لم تشمل الصينيين أنفسهم، الذين لم يمارسوا السيادة العليا على كل أراضي الصين. ثانياً، حثت الولايات المتحدة الدول على عدم تجزئة الصين أكثر (احتراماً للسيادة وسلامة الأراضي الوطنية)، ولكن في الواقع اعترفت الولايات المتحدة بحقوق اليابان الخاصة وبمناطق نفوذها.

إن البند الثاني كان مجرد ثمنٍ أخلاقي أكثر مما هو سياسة فعلية. ومع ذلك فإن هذه المبادئ لم تُترك. بل جرى التأكيد عليها في عقد 1920 وعقد 1930.

بالنسبة إلى اليابان، كانت معاهدات واشنطن لسنة 1921-1922 قد أقرت سلوكاً دولياً تجاه الصين المفككة وقللت من فرصة التصادم مع الدول الغربية.

أرادت اليابان الحفاظ على حقوقها القائمة يومئذ ضد تهديد جديد ممكن، من قبل بلشفيك روسيا، دونما خوف من صراع مع بريطانيا والولايات المتحدة. وسبب ثالث لتكيف اليابان السلمي مع العالم الجديد تماماً، فيما بعد الحرب العالمية هو عدم قدرتها على المنافسة في سباق التسلح البحري مع الولايات المتحدة. فالمالية اليابانية كانت مستنفذةً. واليابان كانت تتكل على الغرب اتكالاً لم يعدلها به أحد إلاّ قلة من الأمم الحديثة. إن قدرتها على التحديث كانت تحت رحمة الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة. لخص صحفي ياباني في سنة 1929 وضع اليابان وهو يعكس آراءً واسعة الانتشار في ذلك الوقت: «إن اليابان بلد موارده قليلة. وعليها أن تعتمد على دول أخرى لكي تؤمن مثل هذه المعدات. وأكثر من ذلك كان عليها لكي تعيل شعبها المتكاثر، أن تجعل من أولوياتها العالية تصدير منتوجاتها إلى الخارج»

وللعجب العجاب أن الكساد العالمي ضرب اليابان بشكل أقل قسوة مما ضرب الغرب. وشعب اليابان شعب ذكي حسن التنظيم يهضم التقدم الاقتصادي. وبمساعدة تخفيضٍ كبيرٍ لقيمة عملتها، استطاعت النجاة بنفسها من التدهور في سنة 1932. ولكن الحاجة إلى رأس المال، وبصورة خاصة من الولايات المتحدة، وحاجتها إلى المواد الأولية (القطن، والفحم الحجري والحديد والذهب والزيت) من الخارج أصبحت ماسة بشكل أساسي. اعتقدت اليابان أن استمرار وجودها الاقتصادي الذاتي، وقدرة الدولة على التقدم، يتعلق بتطوير موارد منشوريا (حيث استطاع اليابانيون تأمين بعض المواد الأولية التي يحتاجونها) ويتعلق باستمرار وصولها إلى السوق الأميركية. إن برنامج إعادة التسليح الثقيل الذي أطلق سنة 1936، والحاجة العسكرية في الصين، بشكل خاص، لا يمكن المحافظة عليها بدون استيراد المعادن والنفط من الولايات المتحدة. ذلك أن الفقر في المواد الأولية هو مقتل اليابان.

ومعرفة الزعامة اليابانية بضعفها جعلها تجمع على هدف واحد، سواء كانت هذه الزعامة عسكرية أم إدارة أعمال أم دبلوماسية أم بيروقراطية أم سياسية، هو: أن على اليابان أن تحافظ على إمبراطوريتها الاقتصادية في الصين. إن أربعة أخماس توظيفاتها الخارجية في نهاية سنة 1929 كانت في الصين. وحول أهمية الصين لم يكن هناك خلاف بين عقد 1920 «السلمي» وسنة 1930 العسكري. وحصل الشقاق بين الزعماء الذين زعموا أن اليابان تستطيع تحقيق هذا مع بقائها ضمن الأطر الشرعية للمعاهدات وللاتفاقات المعقودة بصورة مشتركة مع الغرب، وبين

أولئك الذين رغبوا في توسيع الامبراطورية الاقتصادية اليابانية لا على حساب الصين فقط، بل بصرف النظر عن المصالح الاقتصادية الغربية في الصين أيضاً. إن كامل شرقي آسيا وجنوب شرق آسيا أصبح إمبراطورية تسيطر عليها اليابان لخدمة مصالح يابانية تحت راية هدفٍ عالٍ من تعاون كومنولث ياباني يضم دولاً آسيوية اتخذ اسماً له: دائرة آسيا الكبرى للازدهار المتبادل.

كان وزير الخارجية ماشيوكا في أواخر سنة 1930 ينظر إلى السلوك الأوروبي وما فيه من تشديد منكر على الإمبريالية - وإلى دعمه الأخير لعصبة الأمم - فيصفه مستهزئاً بأنه أسلوب منافق لتغيير قواعد القانون الدولي للتلاءم مع مصالح الغرب الخاصة الأنانية. إن الدول الغربية علمت اليابان «لعبة البوكر» - هذا ما قاله أول الأمر، ثم بعدها «بعد أن استولت هذه الدول على معظم «الفيشات» وصفت اللعبة بأنها غير أخلاقية ثم اختارت العودة لى لعبة البريدج».

ومن المواقف ذات الدلالة على تفكير اليابان تجاه العالم هو الاعتقاد بأنها بسلوكها فقط يمكن قبول اليابان كند لدول العالم «البيضاء» التي لا تعاملها كندٍّ مساوٍ. إنها ما تزال ضمن عملية صراع عسكري وصناعي مع الدول الغربية القائدة؛ ولكي تستطيع العيش بين دول العالم فإن عليها أن تنمي قوتها أو إنها ستنزل إلى تحت. ومنذ أيام الميجي، فإن اليابان بخلاف محادثاتها الأخيرة حول التعاون الآسيوي تجاه الغرب، لم تبحث عن دور جديد كأمة قائدة ضد الإمبريالية. إنها تريد الانضمام إلى الدول الإمبريالية، وتتوق إلى تقسيم كل العالم فيما بينها. في هذا التقسيم يجب أن تسيطر اليابان وإمبراطوريتها على آسيا. عندها لا بد وأن يجعلها هذا في سباق تصادم مع الدول الغربية ومع المصالح الاقتصادية في آسيا وضد الدول الإمبريالية الأوروبية، وإن كانت اليابان هي الأضعف تجاه قواها مجتمعة، إلاّ أن لها حظ في الانتصار. بالضبط كما كان حال الولايات المتحدة الضعيفة، في القرن التاسع عشر، حين جعلت نفسها مسيطرة في نصف الكرة الغربي - والمقارنة ليست كاذبة مع اليابان - عندما اغتنمت فرصة مأساة أوروبا، وحروبها الداخلية الكبرى، وهكذا اليابان في القرن العشرين سوف تستفيد من الصراعات الأوروبية. إنما بخلاف ما كان عليه الحال في القرن الثامن عشر حيث كانت هناك قوة عظمى واحدة لم تتأثر بهذه الصراعات، وبقيت واقفة على الحياد، بعيدة عنهم وتلك هي - في ذلك الوقت - الولايات المتحدة. إن تحقيق طموحات اليابان سوف يكون من شأن الولايات المتحدة.

إن سياسة أميركا في آسيا في القرن العشرين قد أحيطت ببعض الغموض والتناقضات. وللمفارقة، هناك عقيدة واحدة أساسية في السياسة الأميركية - المحافظة على وحدة وعلى الاستقلال الوطني للصين، في مواجهة اليابان والمطامع الأوروبية الرامية إلى تجزئة الأرض وتقاسمها - انتصرت سنة 1949 بالانتصار الشيوعي. ولأول مرة في هذا القرن أصبحت الأرض الوطنية الصينية مدموجة في وحدة وطنية حقيقية. وما نادت به الولايات المتحدة - الصين هي

ملك للصينيين - قد تحقق. لقد استعملت الصين طريق الانضمام إلى الدول العالمية الكبرى. وحده فقط حضور رمزي باق اليوم يشكل حقبة إمبريالية غربية سابقة - ماكاو البرتغالية وهونغ كونغ البريطانية - وكلتاهما مركزان خارجيان المفترض أن يعودا إلى سيطرة الصين الكاملة في نهاية القرن. وأصبح الصينيون أسياد نموهم الاقتصادي الداخلي، وأسياد علاقاتهم التجارية وسياستهم تجاه العالم الخارجي. إن تحقق الأهداف الأميركية قد تبعته طيلة عقدين من الزمن نزاعات مرّة بين الولايات المتحدة والصين. بما فيها الحرب مع كوريا. سبب واحد وراء الغموض الماضي في السياسة الأميركية يجد جذوره في الرغبة الحقيقية في وحدة الصين، هذا من جهة، ثم من جهة أخرى، هناك الرغبة في علاقات تجارية متساوية لكل الدول الغربية. بخلال عقد 1920 وعقد 1930 كانت الولايات المتحدة مصممة على المشاركة في نصيب من سوق الصين التي كانت قدرتها الاستيعابية تقدر بأن تكون ذات أهمية حاسمة في الازدهار الأوروبي في المستقبل.

في سنة 1930 كانت الاستثمارات الأميركية في الصين، متمركزة في شغاني، وكانت أموال من الاستثمارات الأميركية في اليابان. وحاز اليابانيون أيضاً على حقوق وامتيازات، خاصة في جنوبي منشوريا، مرتكزة على سيطرة اليابان على خط السكة الحديدية في جنوبي منشوريا وما تبعته امتيازات، ولكن هذه الحقوق في منشوريا لا يمكن أن تشبه في شيء الممتلكات الكولونيالية الكاملة التي حصلت عليها الدول الأوروبية بالقوة من الصين الضعيفة في القرن التاسع عشر، أو «الحقوق خارج الأرض» النصف كولونيالية والتي تمتع بها الأوروبيون واليابانيون بموجب اتفاقية المرافئ. في جنوبي منشوريا، كانت السيطرة غير مطلقة. بل أمكن الحصول عليها من خلال التلاعب على المصاعب الصينية، ومن خلال العمل عبر أمراء الحرب المحليين في منشوريا. واعتبر اليابانيون - في العقد 1920 - أن مطالب الصين في منشوريا هي مطالب اسمية خالصة، محتجين بأنه لولا هزيمة اليابان لروسيا لكانت منشوريا قد أُلحقت بروسيا سنة 1905، وأن وجود اليابان في منشوريا مدة ربع قرن أمّن السلم فيها. هذا لم يكن رأي أميركا التي تمسكت بسيادة الصين على منشوريا؛ وقد تأجل أمرها للمستقبل إلى أن تتغلب الصين على مشاكلها الداخلية.

ولكن رؤساء أميركا المتتابعين منذ ثيودور إلى فرانكلين روزفلت لم يعتبروا أبداً إمكانية أن تكون مصالح أميركا التجارية أو الاستراتيجية من الضخامة بشكل كاف يبرر أن تقوم الولايات المتحدة بالدفاع عنها بقوة السلاح وبالتالي المخاطرة بحرب مع اليابان. ولم تكن حرب الباسيفيك من سنة 1941 إلى سنة 1945 للدفاع عن المصالح «الأميركية» في الصين. بالنسبة إلى فرانكلين روزفلت كانت هناك قضايا أهم وأكثر ضخامة في الساحة. وهذه القضايا كانت ترتكز على مبادئ أيديولوجية لم تكن مفهومة ولا مقبولة في اليابان. إن الحساب الأخاذ في العلاقات الأميركية اليابانية من سنة 1939 إلى 1944. في بداية الكساد بعد سنة 1927 كانت اليابان مشغولة بمشاكل

إضافية. وإن كانت الصناعة قد استعادت عافيتها بسرعة أكبر مما في أي مكان آخر في العالم، إلاّ أن المزارعين كانوا يعانون بقسوة. إن صناعة الحرير المحلية كانت توفر دخلاً إضافياً مهماً للفلاحين، ولكن أسعار الحرير في الولايات المتحدة تدهورت. وأصبح الريف الأرض الخصبة للاضطرابات المسلحة. وقامت مشاعر وطنية حادة، نوع من الوطنية اليابانية المتفوقة مع الرجوع إلى حروب إمبراطورية طبعت بطابعها سنة 1930. وكانت هذه المشاعر قد وحدت غالبية شعب اليابان. والقمع القاسي لأية حالة إخلال بالأمن أمّن انسجاماً واسعاً. وكان نظام التعليم يتمحور حول إعلاء شأن القيم الوطنية العسكرية. والميول الأكبر «ليبرالية» التي سادت في سنة 1920، الذي شهد تقوية الدين، والأحزاب السياسية، ونفوذ المؤسسات الأعمالية الكبرى (زيباتسو Zaibatsu) في السياسة، ودور الساسة المدنيين - في مواجهة العسكريين - قد طغت عليها القومية الوطنية العسكرية.

كل هذه التغيرات حدثت دونما أي تغيير شكلي في دستور الميجي. ولم يكن في هذا الدستور - في أي قسم منه - ضمان للحريات الفردية، وبالتالي لم يكن فيه أي شيء من شأنه أن يحد من سلطات الدولة. وعندما يلزم الأمر كانت تفرض الرقابة على الصحف ويتم التحكم بها. وقد تعلم اليابانيون على إطاعة الدولة، والوطنية كانت تتمحور على احترام الإمبراطور. ولكن الشيء البارز في دستور اليابان الرسمي وفي القوانين أنها كانت تسمح بالكثير الكثير من المرونة ومن التغيير في التطبيق.

إن مصدر السلطة كلها يبقى في يد الإمبراطور في جميع الأحوال. وهذا يعني أن مجموعة تنجح في الكلام باسمه تستطيع أن تنسب نفسها إلى سلطته التي لا تتحداها سلطة. لقد أخذ الإمبراطور ميجي دوراً حقيقياً في القرارات المتعلقة بالسياسة الوطنية الحاسمة، بناء على مشورة أعتق رجاله السياسيين من أهل الحكم «الجنرو». كان وضع خليفته أضعف. نشأ الإمبراطور هيروهيتو مؤلهاً معبوداً، وهو كربٌ، كان مبعداً عن التأثير الفعلي في الشؤون الوطنية. كان في طبعه لطيفاً، ومن الناحية التربوية التثقيفية كان الإمبراطور يتتبع مدّ الأحداث بدلاً من السيطرة عليها.

ولكن رغم إدخال الانتخابات العامة للرجال، لم تكن اليابان على عتبة الانقلاب إلى دولة دستورية برلمانية في سنة 1920. لقد كانت محكومة من فوق. إن فرديتها كمجتمع يقدس الإمبراطور ويعبده، ويقدس السلطة، بمؤسسات انتخابية، لم تاكن لتمكنها من التغير بصورة أساسية بفعل المطالب الديمقراطية. فرض «قانون المحافظة على السلم» عقوبة السجن على كل شخص يطلب مثل هذا التغيير. ولهذا فإن وصف عقد 1920 بأنه سنوات ديمقراطية تايشو هو وصف خاطئ. إن الشعب لم يكن مهيئاً ولا مشجعاً على التفكير بأن عليه أن يقرر سياسة الدولة من خلال أحزابها المنتخبة في البرلمان. ولهذا فالأحزاب السياسية لم تكن لهذا جذور حقيقية وكانت الضحايا السهلة للتدابير العسكرية في عقد 1930.

كان هناك ولا شك فرق حقيقي بين السياسة المتبعة من قبل اليابان في عقد 1920 والسياسة المتبعة في عقد 1930. هذا الفرق مرده التغير في الميزان بين المجموعات التي تمارس السلطة في الدولة. إن الجيش والأسطول لم يكونا تحت سيطرة الحكومة بل كانا يشكلان - من خلال حق الوصول إلى الإمبراطور بشكل منفرد - موقعاً منفرداً في السلطة. وكان الجنرو الاستشاري يوجد وينسق بين الشؤون العسكرية والمدنية القومية. وبعد زوال الجنرو الأصل من خلال وفاة أعضائه على التوالي، لم يتشكل أي جسم يشير على الإمبراطور ويكون مؤهلاً من جديد لممارسة مثل هذه الرقابة العليا التي لا ينازعها شيء. إن السياسيين المدنيين الذين يعتمدون على دعم البرلمان ويسندهم بعض المعتدلين في الجيش والأسطول، بدوا في عقد 1920 وكأنهم قد أصبحت لهم اليد العيا على الضباط المتطرفين في الأسطول وفي الجيش. هذا الانشقاق في الجيش بين متطرفين ومعتدلين جعل من الممكن السيطرة عليهم. ووجد هذا الأمر تعبيراً عنه في سياسة شيديهارا الخارجية، وبصورة خاصة في معاهدات نزع التسلح البحرية التي عقدت في مؤتمر واشنطن. ولكن تكونت ردة فعل عنيفة ضد سيطرة المدنيين في كلٍ من جيش كوانتونغ المرابط في منشوريا، وفي الأسطول.

ومن سنة 1928 إلى سنة 1937، كانت المجموعات القيادية مشلولة بصراع عنيف داخلها نتيجة تيارات متناقضة. ولم يكونوا قادرين على إعداد سياسة يابانية موحدة. ولهذا كان هناك فرق بين أمة موحدة خارجياً، وبين حكومة عاجزة ظهر عجزها بارزاً في مقتل أولئك السياسيين الذين سقطوا بيد جنون القوميين المتطرفين. ولم يكن الجيش تحت سيطرة موحدة. فالقيادة العسكرية في طوكيو كانت منهارة بالمؤامرات من أجل تشجيع جيش كوانتونغ أن يستولي على السلطة العسكرية في منشوريا، وبالتالي أن يسبق محاولات شان كاي شك، كي يمدد سلطته بالفتح أو بالدبلوماسية. وقرر شان كاي شك أن يعقد صفقة مع أمير الحرب في منشوريا على حساب مطامح اليابان، ونظمت قيادة جيش كوانتونغ اليابانية المذبحة المعروفة عالمياً حين ضربت القطار الذي كان يقل أمير الحرب في منشوريا. وبذات الوقت كانت هناك حكومة هجومية في اليابان تتولى السلطة في طوكيو. وكانت هذه الحكومة على استعداد لاستعمال القوة العسكرية في الصين حتى تمنع الصين الشمالية من الوقوع تحت سيطرة شان كاي شك. وأصبح جيش كوانتونغ قد تجاوز حدوده ولم يعترف له أحد بمحاولاته السيطرة على منشوريا. إن مذبحة امير الحرب افشلت الاستيلاء على السلطة في حكومة منشوريا الصينية وفي الجيش. وجاءت إلى الحكم حكومة يابانية أكثر اعتدالاً في سنة 1929، وعاد شيديهارا المسالم إلى وزارة الخارجية. وكبت الجيش في ذله. ولكن جيش كوانتونغ لم يعاقب - فقد استقال الكولونيل صاحب القيادة - وبعد سنتين أي في سبتمبر (أيلول) 1931 ضرب الجيش مجدداً وبفعالية أكبر.

في هذه الأثناء تورطت وزارة رئيس الوزراء هاماغوشي، في مواجهة مع الأسطول. فقد وافقت الحكومة على معاهدة جديدة تقضي بالحد من القوة البحرية وذلك في مؤتمر لندن سنة 1930، وكانت هذه المرة تطبق على المدمرات. ولم يؤمن الأسطول الياباني النسبة في المدمرات التي اعتبرها رئيس الأركان العامة للأسطول الأميرال كاتو كانجي، وضباط البحرية الذين كانوا يساندونه - ضرورية. وساند وزير الأسطول وهو أميرال في البحرية رئيس الوزراء الذي ربح المعركة بعد جدل مُرّ. إن الانشقاق إلى فرق حتى داخل المصالح المسلحة بالذات قد اشتهر بهذه «المأساة الكاملة». لقد انتهى بمأساة عندما قام قومي متعصب بإطلاق النار على هاماغوشي الذي بقي ينازع عدة أشهر قبل أن يموت متأثراً بجراحه.

في سبتمبر (أيلول) 1931، لفت عصيان جيش كانتونغ المرابط في منشوريا، انتباه العالم، وشكلت مؤامرته للاستيلاء على الحكم في منشوريا بالقوة من يد السيادة الصينية المبدئية ومن يد أمير الحرب المسيطر فعلاً، فضيحة بقيت سرية. كانت حكومة طوكيو عاجزة. وتلقى شيديهارا تطمينات كاذبة من وزير الحربية، بأن المؤامرة قد فشلت. وفي الواقع كان هناك تعاطف داخل القيادة العامة للجيش والمتآمرين. وبخلال ليل 18 و19 سبتمبر (أيلول) ضرب اليابانيون بأنفسهم عربات القطار في سكة حديد جنوب منشوريا بالقرب من موكدن في منشوريا. وبهذه الحجة المهلهلة هاجم جيش كوانتونغ الصينيين واحتل موكدن ونسق الجيش الياباني في كوريا مع جيش كوانتونغ واتجهت وحدات نحو منشوريا. وفي الحال أصبحت منشوريا كلها تحت الحكم العسكري.

لو أن هذا العمل كان من فعل الضباط العسكريين الصغار في جيش كوانتونغ، كما كان معتقداً لمدة طويلة، إذاً لاستطاعت الحكومة في طوكيو أن تعيد سيطرتها عليه. ولكننا نعرف الآن أن سلطة الحكومة كانت منخورة بقسوة بفعل انعدام الثقة من قبل العسكريين في مجرى السياسة المعتمدة. وانتقلت المؤامرة في موكدن إلى قيادة الجيش في طوكيو. وتفككت الحكومة. وحاول شيديهارا أن يغطي هذا الحدث عن أعين العالم الخارجي. وجعل الدبلوماسية تطغى عليه. إن الصعوبة التي واجهها شيديهارا والسياسيون يساندهم رجال الأعمال الكبار، كانت هي أيضاً من فعله جزئياً. ففيما كان الوزراء يستنكرون بشدة عدم انصياع الجيش وتدخله في السياسة، وكذلك لجوء الجيش إلى القوة، فقد كانوا يؤمنون كما الجيش بمصير اليابان في الصين. إن الجيش كان ينفذ بصورة أساسية الأهداف ذاتها التي للسياسيين. ولكن وسائلهم كانت مختلفة.

في الداخل كان الجيش خارج السيطرة، وكان يتبع سياسته الخاصة في حل المسألة السياسية اليابانية الصينية بالقوة. في فبراير سنة 1932، أقام الجيش دولة تابعة له سماها مانشوكيو وبهذا صرح بأن منشوريا أصبحت مفصولة عن سيادة الصين. وبعدها نصّب الابن الأصغر لإمبراطور

عائلة مانشو - المقالة، تحت اسمٍ مكروه هو: هنري بو يي، على عرش الدولة التابعة. ربما كان الدافع إلى هذا التصرف الغريب العثور على رمز نافع تحت سيطرتهم يستطيعون وضعه في الواجهة على أنه أمبراطور الصين الذي تدعمه اليابان.

الشيء المؤكد هو أنه خلال السنوات القليلة اللاحقة لم تعد طموحات الجيش تقتصر على المحافظة على حقوق اليابان في جنوبي منشوريا. إن جيش كوانتونغ سرعان ما وسع السيطرة اليابانية خارج منشوريا التي أصبحت كلها تحت السيطرة سنة 1933. إن الجدار الكبير، وهو الحدود الدفاعية التقليدية القديمة والذي بناه الصينيون لصد هجمات البرابرة الشماليين، لم يكن يشكل عائقاً أمام اليابانيين. واجتازت الجيوش اليابانية الجدار الكبير عبر خط السكة الحديدية الذي يمتد من موكدن في منشوريا إلى بكين.

إن حكومة شان كاي شك الوطنية كانت ضعيفة بما لا يحد عن أن تستطيع التصدي لجيش كوانتونغ بالقوة. في العديد من الأقاليم استمر أمراء الحرب يمارسون السلطة، وكان الشيوعيون، من مراكز لهم أعدوها، ينازعون الكيومنتانغ حقه في الكلام من أجل وحدة الصين وباسمها. وكانت المقاومة ضد اليابان لا أمل بها ما لم تستطع الصين أن تتوحد أولاً، وكان هذا الأمر قد أصبح أولوية شان كاي شك الأولى. لهذا كان مسروراً بالهدنة، التي كان اليابانيون مستعدين لعقدها مع الحكومة الوطنية في مايو (أيار) 1933. وجمّع شان كاي شك قواته ضد سيطرة الشيوعيين في الجنوب، لقمع عصيان الفلاحين والجيش الأحمر. ونجح تقريباً في ذلك في خريف سنة 1934. ولكن الجيش الأحمر اخترق طوق الجيوش الوطنية وبدأ مسيرته الأسطورية الطويلة، وهي مناورة عسكرية ليس لها مثيل في حوليات التاريخ. إن الجيش الأحمر والساسة الشيوعيين والكادرات الإدارية، ما مجموعه 80 ألف رجل فتشوا عن السلامة بالهرب من ملاحقة القوات الوطنية سيراً عبر طريق طويلة دائرية نحو القواعد الشيوعية المتبقية في الشمال الغربي من الصين. وكان عليهم أن يحاربوا على طول الطريق. إن المسافة التي قطعها هذا الجيش عبر الجبال والمنحدرات في الحرب وفي البرد الجليدي قاربت الستة آلاف ميل. إن السير الطويل استمر سنة وازداد من أجل إكماله ومن أصل 80 ألف انطلقوا في البداية ربما وصل منهم فقط إلى ينان في شاآنكسي 9 آلاف رجل في أكتوبر سنة 1935، رغم أن آخرين انضموا إليهم على الطريق. في هذه المقاطعة أعاد ماوزيدونغ بناء الحركة الشيوعية بنواة أساسية عددها 20 ألف رجل تضخمت لتضم الملايين تقريباً من أجل دحر جيوش شان كاي شك وطرده من أرض الصين الرئيسية كلها في سنة 1949.

إن جيش الكوانتونغ لم يكن في هذه الأثناء كسولاً: فقد ازداد عدده من عشرة آلاف ضابط وجندي سنة 1931 ليصل إلى 164 ألف رجل في سنة 1935؛ وبحلول 1941 بلغ قوة مدهشة

قوامها 700 ألف رجل. هذه الأرقام وحدها تدل بصورة واضحة ورقمية على تصاعد الجهد العسكري الياباني في الصين. لم يعلن شان كاي شك الحرب على اليابانيين، وكذلك فإن هدنة تانكو في مايو 1933 بين الصين الوطنية واليابانيين لم توقف جيش كوانتونغ. وفي نهاية 1935 كانت مناطق واسعة من شمال الصين ومن منغوليا الداخلية محتلة. وهذا ما جعل الجيش الياباني على اتصال بالاتحاد السوفييتي طوال مئات الأميال من الحدود الجديدة. كان جيش كوانتونغ يرى في روسيا السوفييتية تهديداً حقيقياً للمطامح اليابانية في شرق آسيا: فروسيا وحدها يمكنها أن تضع جيشاً حديثاً يعد بالملايين في ساحة المعركة في البر. أما الصين فكانت في نظر اليابانيين غير مؤهلة لتكون قوة عسكرية جدّية. ولكن بما أنه لم يكن هناك عوائق حقيقية ضد التوسع بالصين. وكان من الصعب على رئاسة الأركان في الجيش أن تقرر في أي مكان تتوقف. هناك ضباط زعموا أن الحرب في الصين يجب أن تكون محدودة حتى يستطيع الجيش أن يتمركز في مواجهة الاتحاد السوفييتي. وضباط آخرون أرادوا قبل كل شيء التوسع في الصين. وكان الرأي الأخير هو الذي انتصر في يوليو 1937 عندما قام الصينيون المحليون بهجوم على الجيوش اليابانية فوق جسر ماركوبولو خارج بكين فكان هذا عذراً لليابانيين ليشنوا حرباً بكل معنى الكلمة على الصين.

استعمل شان كاي شك السنوات من 1933 إلى 1937 لكي يثبت سلطة الكيومنتانغ على بقية الصين ببعض النجاح. ولكن الصورة الغربية للديمقراطية الصينية الجمهورية كانت بعيدة عن الحقيقة. إن نظام شان كان نظاماً توتاليتارياً له عصاباته وله بوليسه الرهيب وله جيش تجمعه المخاوف والانضباطية القاسية. كان شان مدعوماً من قبل المثقفين باعتباره نقطة جمع للمقاومة ضد اليابان كما كان مدعوماً من قبل رجال الأعمال الكبار ومن قبل الملاكين الكبار باعتباره سداً ضد الشيوعية. وحكم البلاد بالقسوة وبالفساد. وكانت جموع الفلاحين هي الضحايا الرئيسية والأكثر عدداً. وكان شان يفتخر بأنه طبق تقنيات الحكم المأخوذة عن موسوليني وعن هتلر. وكان المستشارون العسكريون الألمان يدربون جيشه. وقد سعى إلى تغذية الصداقة الأميركية من خلال موقفه تجاه رجال الأعمال ومن خلال ترحيبه بالمعلمين الأميركيين وبالإرساليات الأميركية. إن إنجازات الكيومنتانغ من أجل تحديث الصين طيلة عقد من الزمن تمت فيه الإصلاحات من سنة 1928 إلى سنة 1938، يجب أن لا تنتسى أيضاً. فقد نمت الصناعة وتحسنت الاتصالات ورفعت التقنيات الزراعية المنتوج وانتشر التعليم. وكانت المدن هي المستفيد الأكبر. ورغم ذلك بقي عشرات الملايين من الفلاحين غارقين بفقر مدقع. وتم المزيد من التقدم والتحديث وتوحيد الصين بفضل الحرب الشاملة التي قامت بها اليابان ضد الصين في سنة 1937.

لقد لعبت النخبة المثقفة بشكل خاص دوراً في نشر روح من العزة القومية في مواجهة

الصراعات الداخلية والاعتداء الخارجي. وتم تنظيم مقاطعة السلع اليابانية وأخذ الطلاب بالتظاهر. وكانت المجموعات تدعي بأن الكيومنتانغ والشيوعيين يجب أن يشكلوا جبهة متحدة جديدة لمحاربة اليابان. وكانت الأولوية الأولى عند شان كاي شك، رغم كل شيء، ملاحقة ماو إلى القاعدة التي بناها حديثاً في ينان للقضاء على العصابات قبل مواجهة الاعتداء الياباني. وأرسل شانغ سولينغ المسمى المارشال يونغ إلى كزيان في مقاطعة شنسي بقصد توجيه جيوشه نحو ينان لتصفية السيطرة الشيوعية. والذي حدث عندئذٍ هو من أغرب الأساطير المدهشة في حرب الصين. لقد كان للمارشال يونغ المقيم في كزيان مع جيشه أفكاره الخاصة. فقد استطاع ماو بمهارة أن يحول ولاءه عن شان كاي شك إلى نفسه ليشكلوا معاً جبهة مشتركة ضد اليابانيين. وفتش المارشال يونغ عن حلفاء، وعمل على اكتساب دعم الزعيم القوي في مقاطعة شانسي المجاورة. ووجده. متيقظاً حذراً ولكنه لم يكن عدائياً. وعندما ترك شان كاي شك في أكتوبر سنة 1936 نانكين واتجه نحو كزيان ليستنجد بالجنرالات ضد «الخونة» الشيوعيين كان الجواب فاتراً تعوزه الحماسة. ولهذا في مطلع ديسمبر سنة 1936 عاد شان كاي شك إلى كزيان مؤملاً بنجاح أفضل. وراودت المارشال يونغ مطامع الرئاسة. وربما رأى نفسه يحل محل شان كاي في حركة وطنية موحدة ضد اليابانيين الذين بدأوا حملة عسكرية بكل معانيها في الشمال. في 12 ديسمبر هاجمت جيوش المارشال يونغ مقر شان كاي شك بالقرب من كزيان، وقتلت العديد من حرسه الخاص وأخذت شان كاي شك نفسه أسيراً. وبعد أسبوعين أطلق سراحه وسمح له بالرجوع إلى نانكين. وقد دان بإطلاق سراحه، وربما بحياته لتدخل ماوتسي تونغ (ماوزيدونغ). لقد كان مسار أحداث عجيباً غريباً. فقد تلقى ماو تلغرافاً من موسكو يتضمن نصيحة من ستالين بأن ماو يجب أن يشكل جبهة موحدة مع شان كاي شك ضد اليابانيين. وأرسل ماو مساعده شو أن لاي إلى كزيان ليتفاوض وليقترح بأن الشيوعيين ينضمون إلى شان كاي شك لمحاربة اليابانيين على أنه الزعيم الوحيد الممكن للصين الموحدة. إن العرض الشيوعي الشكلي المقدم في فبراير 1937 لم يقبل بصورة رسمية من قبل شان كاي شك. ولكن الجهد العسكري الذي قام به الكيومنتانغ تحول إلى مقاومة لليابانيين.

أما فيما خص المارشال يونغ فقد أوقف وسجن. ولكن «حادث كزيانغ» دلّ على بداية التعاون على الأقل نظرياً بين الكيومنتانغ وقوى ماو الشيوعية. وبعد أن أطلق اليابانيون حرباً على كامل المستوى في صيف 1937، توصل الفريقان إلى اتفاق بأن 30 ألف جندي من الجيش الأحمر الصيني تصبح جيش الدرب الثامن تحت السيطرة الاسمية للكيومنتانغ. لم يكن اتحاداً روحياً بل تحركاً تكتيكياً على الجبهتين واحتفظ ماو بالسيطرة على مناطق القواعد الشيوعية.

من بين الدول الغربية جميعاً كانت بريطانيا وحدها على الوتد. كانت تجارتها العامة وتوظيفاتها التجارية في الصين واسعة جداً سنة 1930، أكثر من اليابان بقليل. وكانت بريطانيا

واليابان معاً تسيطران على التوظيفات الأجنبية في الصين بنسبة 72% من مجموع التوظيفات. وكانت توظيفات الولايات المتحدة إلى الوراء بكثير بمعدل 6% مثلها كمثل فرنسا. ولم يكن للدول الأخرى توظيف مهم. إن أهم نقطة حساسة بالنسبة إلى المصالح الغربية وإلى النفوذ كانت مدينة شنغاي الكبيرة. إن الدول الأجنبية واليابانيين كانوا أصحاب «امتيازات» في المكان الذي يتحرك فيه قلب المدينة ومرفأها بعيداً عن السيطرة الصينية. في يناير 1932 ضربت اليابان بالقنابل المقاطعة الصينية، وهاجمت إمدادات الجيش الأقسام الصينية فجوبهت بمقاومة ضارية من قبل جيش الصين.

إن الصراع في الصين قد دخل عندئذٍ إلى داخل منازل الشعب العادي في الغرب. ولأول مرة عرضت دور السينما نشرات تظهر مفاعيل الحروب العصرية. وأصيب الشعب بالرعب من جراء المآسي المفروضة على الشعوب (الناس المدنيين)، ومن جراء إرهاب القصف بواسطة الطيارات اليابانية على الصينيين العزل. هذه الصورة الجديدة للحرب، والتي قيض لها أن تصبح مألوفة أكثر بعد اندلاع الحرب الأهلية في إسبانيا سنة 1936، كان لها وقع رهيب على الرأي العام. فقد أحدثت تيارات متناقضة تقززاً ضد الحرب. ولهذا اتخذت أساساً لمحاولات أخيرة من أجل إرضاء هتلر في أوروبا. وكان الجمهور يتماهى مع الذين يعانون. واعتبر الجمهور المهاجمين بمنزلة المعتدين الذين يجب إيقافهم. واعتبرت الصين كأنها ضحية بريئة. وأحدث اليابانيون أذىً لا يحصى لقضيتهم لاعتمادهم مثل هذا النمط الفظ في صنع الحرب أمام صفوف من المصورين الغربيين.

وعندما اجتمعت عصبة الأمم لتنظر في نداء الصين حالاً بعد أن أطلقت اليابان هجومها على منشوريا، اصطف الرأي العام في الغرب إلى جانب الصين. كان هناك أمل واعتقاد بأن تستطيع عصبة الأمم أن تعاقب المعتدي بأن تستعمل آلية العقوبات المقررة لضمان الأمن الجماعي. وكانت الحكومات مستعدة لكي تساند، ولكن عصبة الأمم لم تستطع أن تحقق هذه التوقعات التي ليست قابلة للتحقيق. إن مواجهة اليابان بالقوة العسكرية على أرض الصين يتطلب جهداً عسكرياً ضخماً. من كان مستعداً في وسط هذا الكساد العميق أن يساعد أو يمد يد العون إلى هذه الجيوش الكبيرة؟ وبذات الوقت، وبجهد كبير وبواسطة أموال ضخمة تمكنت جيوش الصين أن تحسّن تجهيزاتها وقيادتها. وعملت ألمانيا كل ما في وسعها بأن قدمت مستشارين عسكريين لقوات شان كاي شك. إن الانقسام السياسي في الصين جعل من الصعب في سنتي 1932 و1933 تصور أي صدٍّ فعال لليابان.

إن وزارتي الخارجية البريطانية والأميركية كانتا لديهما تقييمات أكثر واقعية عن الوضع. فأمام مثل هذا المأزق، كان موقف بريطانيا تجاه اليابان غامضاً ومشبوهاً. إن «الوطنية الصينية»

كانت تهدد المصالح الإمبريالية البريطانية كما تهددها اليابان. وفي الولايات المتحدة كان من الواضح منذ البداية أن المصالح الأميركية المادية لم تكن كافية لتبرر إمكانية قيام أي صراع مع اليابان بل وحتى مجرد المقاطعة التجارية، التي من شأنها أن تضرّ اليابان بشكل عميق. تلك كانت وجهة النظر الرسمية الأميركية، طيلة عقد 1930. رغم أنه كان هناك شعور عميق وحقيقي بالإهانة من جراء قيام اليابان بالتعدي على القانون الأدبي الأخلاقي الذي كان يملي عليها كيفية إدارة علاقاتها مع جاراتها. لقد خرقت اليابان معاهدات رسمية مكرسة وهذا أمر تجب إدانته. وأصدر وزير الخارجية هنري ستيمسون بياناً شهيراً في يناير سنة 1932 أصبح فيما بعد معروفاً بمبدأ ستيمسون، وهذا البيان أدى إلى حزن الرئيس هوفر بعد ذلك، لأنه هو الذي طالب به وهو أول من فكر فيه. جاء في البيان أن الولايات المتحدة سوف لن تعترف بأي معاهدة أو بأي أوضاع تبنى على خرق اتفاقيات سابقة. ولهذا فإن الولايات المتحدة ترفض كل المحاولات اليابانية من أجل تنظيم سيطرتها على منشوريا. وتبنت عصبة الأمم بعد ذلك بقليل وجهة النظر هذه.

في هذه الأثناء أرسلت عصبة الأمم لورد ليتون، كرئيس بريطاني للجنة تتقصى في الحال المطالب الصينية ومطالب اليابان المقابلة. وكان تقريره في أكتوبر 1932 قد أدان إلى حد بعيد العمل العسكري الياباني واقترح حلاً تسويةً بإعطاء منشوريا استقلالها مع حفظ حقوق اليابان فيها. في فبراير 1933 قبلت هذه التوصيات من قبل الجمعية العمومية للعصبة في اجتماعها. فتركت البعثة اليابانية على أثرها عصبة الأمم ولم تعد إليها بعد ذلك. وعلقت عصبة الأمم آمالها على المصالحة وعندما فشل ذلك لم يعد هناك شيء غير ذلك لتقديمه أمام عدم إرادة بريطانيا والولايات المتحدة دعم أي عمل أكثر من ذلك. وخسرت العصبة الكثير من هيبتها. وهذا في ذاته لم يتسبب بحرب عامة بين الدول الأخرى في الحال؛ لا شك أن الأمر كان يمكن أن يستخدم كغرض مفيد لو أن الشعوب في البلدان الديمقراطية كانت قد توصلت، بسبب هذا، إلى حسٍّ من الواقعية أكبر. في أغلب الأحيان لقد ساد الاعتقاد بأن الدعوة إلى «مساندة العصبة» هي كل ما هو مطلوب. في حين كان يمكن براحة دمج محبة السلم برفض الحرب من «أجل ملك أو بلد».

وكان الكثيرون يفضلون بأن يعتقدوا بأنه لا يترتب عليهم تحمل مسؤوليات المحافظة على السلم أو تقديم التضحيات المطلوبة لصد الاعتداء - وهذا هو واجب العصبة. إن الرغبة الصادقة في السلم بالتالي إن الرغبة الأمنية أدّيا إلى تحويل الملامة والتوبيخ إلى عصبة الأمم.

في اليابان نفسها كان لنجاح جيش كوانتونغ ولفشل العصبة مفاعيل مهمة أيضاً. وأخذت الجماهير موجةٌ من الوطنية ومن التعصب القومي. وبدت الحكومة اليابانية يومئذٍ لهؤلاء اليابانيين «المتعصبين المتحمسين» كثيرة الحذر. وقامت جمعيات سرية قومية متعصبة، تضم أحياناً حوالى مائة عضو، تسعى للتأثير على السياسة بشكل حاسم. وكان من أساليبها اغتيال الوزراء الذين في

«نظر الجمعيات» لم يتخذوا سياسات قومية كافية وانضم ضباط من الجيش محبطون إلى مثل هـذه الجمعيات. وجرت محاولات متكررة للقيام بانقلابات عسكرية. واغتيل العديد مـن الـوزراء العظـام. إن سيادة الإرهاب قد نجحت في تخجيل العديد من معـارضي التطـرف. ولم يحـاول الجـيش في هـذه الأثناء أن يرتب بيته الداخلي (ينظم نفسه) على الأقل ليس قبل أن قامـت عـدة مئـات مـن الضـباط ومن القطعات المستعصية، في فبراير سنة 1936، بالاستيلاء على مقر الحكومة بكامله في طوكيو وقتـل عدد من الوزراء في المقر. كل ذلك جرى باسم الأمبراطور. ولعب أسطول اليابان يومئذٍ دوراً قياديـاً في القضاء على العصيان. ولكن ذلك لم يكن نصراً للاعتـدال. وبعـد ذلـك أصـبح الـوزراء المـدنيون تحـت سيطرة العسكريين. ووضع على السكة سباق التوسع. وحتى بريطانيـا والولايـات المتحـدة لم ترغبـا في محاربة اليابان، وفي المآل الأخير كانت قضية السلام مع الغرب تتعلق بالسؤال هل أن أهداف اليابـان في الصين كانت محدودة. إن المطامع سوف تجرها إلى السعي إلى القضاء عـلى كـل النفـوذ الغـربي في شرقي وفي جنوبي آسيا. إن ذلك اليوم قد جاء قريباً وبوضـوح، وذلـك عنـدما قامـت اليابـان في يوليـو 1937 بهجوم عسكري واسع المدى على الصين.

السلم المنهار

(1933- 1936م)

في الشطرنج، المهم في النتيجة إنهاء اللعبة، فالتحركات الافتتاحية وتلعيب الوسط كلها موجهة لإكمال تفوق في الوضع يجعل نهاية اللعبة قدراً مقدوراً، أي القضاء على الخصم. المشابهة تصلح لسياسة هتلر الخارجية. الكثير من الغموض في التأويل يمكن تفاديه إن أمكن الإمساك بنقطة أساسية. إن هتلر لم تغمض عينه أبداً عن هدفه - حروب سيطرة تحطم روسيا السوفييتية، وإخضاع فرنسا والدول الصغرى في القارة الأوروبية لسيطرة ألمانيا الجديدة. هذا الترتيب الجديد يجب أن يرتكز على أساس العرق. إن «عرقاً» كعرق اليهود هو عرقٌ ساميّ يجب أن لا يوجد له مكان أبداً في هذه الأوروبا الجديدة. والأعراق الأخرى المنحطة يجب الإمساك بها بدون رحمة. فالسلاف لا يستحقون أي وجود قومي ويمكنهم فقط الأمل بوضع الخدم لأسيادهم الآريين. وبالطبع إن هذه السياسة الخارجية البيولوجية لن تقتصر على أوروبا وحدها. وبعد التحكم بالقارة الأوروبية، يأتي الصراع الشامل العالمي. كان هتلر غامضاً حول التفاصيل. وهذه مهمة يتولاها خلفاؤه والأجيال المستقبلية. ولكنه التفت ببعض الاهتمام إلى علاقات ألمانيا باليابان في عقد 1930 لأنه عرف أن حرب اليابان في آسيا وتهديد المصالح البريطانية يمكن استغلاله. وقد فضّل أن يركز اهتمامه على مهمة «محددة» هي السيطرة الكاملة على قارة أوروبا.

من المفيد مقارنة أهداف هتلر بأهداف سابقيه في ويمار وفي ألمانيا ولهلمين. إن الرغبة في السيطرة على القارة الأوروبية كانت أيضاً لدى ألمانيا ولهلمين، في سنة 1914. وكانت أيضاً لدى ألمانيا هتلر في عقد 1930. إن السياسة الخارجية في ألمانيا ويمار، كانت كما سياسة هتلر تتضمن إعادة التسلح سراً وهدف بعث قوة ألمانيا العسكرية عن طريق إلغاء القيود التي فرضتها معاهدة فرساي. وأكثر من ذلك إن السياسة الخارجية في ويمار كانت موجهة نحو استعادة الأراضي المفقودة في بولونيا (ومن الصعب تصور كيف يمكن تحقيق ذلك فعلياً بدون حرب تعلن على بولونيا. ولكن لما كانت ألمانيا ويمار غير مستعدة للمخاطرة بحرب مع حليفة بولونيا وهي

فرنسا، فقد بدا من غير المحتمل أن تستطيع سياسة ويمار إجبار بولونيا على التخلي عن أراضٍ وعن حقوقها الخاصة في دانزيغ).

إن الفرق بين سياسة هتلر والسياسات السابقة أكيد أيضاً. لقد جُرّت ألمانيا ولهلمين إلى نقطة إعلان الحرب فقط بعد سنوات من محاولة تفادي مقل هذه الحرب؛ فقد أنكرت حتى فكرة الحرب الاستباقية عندما بدت الفرصة أكثر سنوحاً، في سنتي 1904-1905. إن قرار الحرب النهائي قد اتخذ فقط عندما تراجع الزعيم المزعوم، قيصر ألمانيا، يائساً محبطاً، محاولاً رد السياسة السابقة سياسة خلق التوترات في أغسطس 1914، إلى نقطة الاكتفاء بالأزمة بأمل أن تتراجع روسيا وفرنسا. في سنة 1914، أكثر من ذلك، كان خيار الحرب يعتبر دائماً وبأن واحد ممكناً ومرغوباً فيه. وتصبح الحرب غير ضرورية إذا أمكن فك التحالف بين فرنسا وروسيا «المحاصرتين» لألمانيا، بالتهديد باستعمال القوة فقط. حتى عندما وضعت ألمانيا ولهلمين خطط سلام، في خريف سنة 1914 في ضوء الانتصارات السابقة، لم يكن زعماء ألمانيا يفكرون في استعباد الشعوب ولا بالقتل الجماعي.

كانت نظرة ألمانيا ويلهمين نظرة طوباوية تحلم بأوروبا مزدهرة بقيادة ألمانيا قوية، وكانت سياستها الاحتلالية، أكثر من ذلك، تدل على أنها لم تكن تنظر إلى الشعوب غير الألمانية باعتبارهم أدنى أو أنهم أعداؤها الدائمون. وبالطبع إن الشيء الذي بدا طوباوياً في نظر الزعماء الألمان، وهو «السلم الألماني» كان أمراً لا يحتمل في نظر جيرانها.

عندما قارنا منذ قليل بين أهداف هتلر وبين أهداف ستريسمان كانت الفروقات أيضاً ضخمة. فألمانيا ويمار لم تكن ميالة لا إلى البربرية العرقية ولا إلى السيطرة القارية. وكانت المصالحة مع فرنسا حقيقية. كما كانت توقعات ستريسمان بأن حرباً أوروبية أخرى مع فرنسا وبريطانيا سوف تجر إلى دمار ألمانيا. إن هدفاً واقعياً - حسب اعتقاده - بالنسبة إلى ألمانيا هو أن تستعيد الموقع الذي كان لها كقوة عظمى قبل سنة 1914. والسعي إلى أكثر من ذلك يعني الوقوع في الخطأ الذي قاد الدول الأخرى إلى التواطؤ ضد ألمانيا الإمبراطورية والذي أدى إلى هزيمة ألمانيا الكارثية وإلى السلم القاسي. كان جوهر دبلوماسية ستريسمان يومئذ هو أن يكسب لألمانيا ما أمكن بدون التعرض لأقل خطر الوقوع في حرب. ونتج عن ذلك أن «سلاحه» هو تكرار المطالبة بالثقة وبالمصالحة. لم يهدد أبداً بالحرب. كانت سياسته أحياناً ملتوية، ولكنها كانت في جوهرها مخلصة من حيث إن تفادي الحرب كان هدفه الحقيقي. وقاد دبلوماسية ويمار بمهارة عجيبة وبنجاح ضخم، متخطياً الكثير من المصاعب، وللأسف الشديد أصبح هتلر هو الوصي على وضع ألمانيا الدولي الذي تحسن كثيراً. وأكثر من ذلك لقد نعت هتلر إنجازات ويمار بأنها من صنع «مجرمي نوفمبر». العديد من المؤرخين أثنوا على مهارة هتلر السياسية وعلى شخصيته

العجيبة، التي جذبت إليها دعم وولاء غالبية الشعب الألماني. إن هـذا الإنجـاز لا يمكـن التقليـل مـن شأنه. ولكن مهارته في بناء قوة ألمانيا، وفي قيادة سياسة ألمانيا الخارجية كثيراً ما يسهل المبالغـة فيهـا. من المتفق عليه منذ أن نشر آ. ج. ب. تايلور كتابه: أصول الحرب العالمية الثانية التشكيك في النتـائج التي توصلت إليها محكمة نورنبورغ حول جرائم الحرب والقائلة بأن هتلـر وشركـاؤه خططـوا بـوعي وانتباه لاعتداءاتهم وذروتها مهاجمة بولونيـا في سـبتمبر 1939. صـحيح أن هتلـر لم يتبـع مثـل هـذه الخطة الواضحة والمفصلة في الاعتداء. فقد تصرف بوضـوح وفقـاً للأحـداث، وكـما تظهـر المسـتندات، فإنه كان مستعداً عند اللزوم ليكون مرناً عندما يتعلق الأمر بالتوقيت وبالتفصيلات. وبعـد كـل شيء لم يكن بإمكانه أن يغفل الظروف القائمة وسياسـات الـدول الأخـرى، كـما لا يسـتطيع أيضـاً أن يتنبـأ بالفرص التي ستطرأ ويكون على ألمانيا أن تستغلها.

ولكن كل هذا لا يؤدي إلى الاستنتاج المعاكس من أنه لم تكن لديه خطة. لأن هذا يعني عدم فهم هتلر على الإطلاق. لا أحد يستطيع قـراءة كتـاب «كفـاحي» Mein Kampf أو كتاباتـه الأخـرى والقليل من الوثائق التي تعبر عن وجهة نظره، بدون أن يصدمه تماسـكها عمومـاً. إن عملـه ينسـجم مع الخطط التي وضعها. وهذا ليس مجرد صدفة. إن هتلر بخلاف سابقيه كان يعمـل لهـدف واحـد واضح: حرب أو عدة حروب، يمكنها أن تمكّن ألمانيا من أن تسيطر على أوروبا. إن مطلق دكتاتور بعد أن يحصل على قوة كافيـة في الـداخل، لا شيء يمنعـه مـن شـن الحـرب. والصـعوبة تكمـن في كسـب الحرب وتحديد وقت الاعتداء بصوابية. ومهمة حفظ السلام، وحـل المشـاكل، وتقريـر متـى لا يمكـن تفادي الحرب بسبب طموحات واعتداءات الأمم الأخرى - إن هذا يتطلب مهـارة وصـوابية حكـم. لم يكن هتلر مهيئاً لإفساد هدفه النهائي. ولكنه كان مستعداً إلى درجة محدودة جداً، كما سنرى، لتغيـير الخطـوات التـي عـن طريقهـا ينـوي الوصـول إلى هدفـه. أظهـر هتلـر مهـارة بدرجـة أكـبر كداعيـة (بروباغندا) عندما أخفى أهدافه الحقيقية لفترة عندما كان في الحكم.

إن تطميناته المتكررة بأنه يقوم «بآخر مطالباته بالأرض»، قد خدعت بعض الناس في الخارج، كما خدعت غالبية الألمان، الذين لم يكونوا بالتأكيد يتصـورون أنـه سـوف يقـادون مجـدداً إلى حـربٍ أخرى ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة.

إن النظرة إلى الوراء تجعل من السهل طرح السؤال والإجابة عليه، وهـو: لمـاذا لم يتوقـف هتلر وألمانيا في حالة انبعاث، أي قبل أن تصبح قوة ألمانيا صخمة بحيـث إنـه أصـبح مـن المتـأخر جداً إيقافها أو التغاضي عنها، لماذا لم يتوقف إلا لقاء ثمن فادح هو الحرب المـدمرة؟ وكـذلك أيضـاً هناك القليل من الشك في أن سياسة بريطانيا وفرنسا بين الحربين، وبصـورة أخـص في عقـد 1930، كانت كارثية. ولكن الأهمية الحقيقية لهذه السنوات تكمن في التناقض بـين تصرف هتلـر المصـمم على الحرب الاستيلائية، منذ البداية، وبين ردات فعل جيرانـه الـذين كـانوا مـترددين حـول غاياتـه

القصوى، والذين كان عليهم أن يواجهوا مسألة: ما هي أفضل السبل لمواجهة الأخطار غير المحددة الآتية من الخارج، في حين كانت الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية تواجههم في الداخل. وأكثر من ذلك، إن زعماء الديمقراطيات الغربية كانوا مشغولين بإلحاح بالمسائل المتعلقة بالانشقاقات السياسية الداخلية وبالمنافسة بين الأحزاب. في فرنسا تصاعدت الخلافات السياسية حتى دخلت مرحلة العنف، مما أضعف كثيراً قدرة الحكومات غير المستقرة على الرد بشكل حازم على الخطر الألماني. في هذه المناسبة، ربما كان من الأكثر إلفاتاً للنظر أن محاولة حقة على المستوى الدبلوماسي قد قامت بها فرنسا لصد هتلر. أما في بريطانيا، فرغم القوة البرلمانية الغالبة التي حازتها الحكومة الوطنية سنة 1931 فإن استمرار الكساد والبطالة وانتشارهما أعطى للمحافظين سبباً أكبر للاهتمام بالانتخابات. فقد لعبت السياسة الخارجية أيضاً دوراً ضخماً في انتخابات نوفمبر سنة 1935. كان بالدوين يعكس مزاج الجمهور البريطاني حين عبّر بآنٍ واحد عن دعم المحافظين لعصبة الأمم في حين طمأن الناخبين بأنه لن تكون هناك إعادة تسلح كبيرة. وبعد انتصار انتخابي آخر في سنة 1935 شبيه تقريباً بضخامة الإقبال الذي حصل سنة 1931، كان على المحافظين أن يخافوا أكثر من مؤيديهم، ومن واحدٍ منهم بشكل خاص هو ونستون تشرشل الذي كان من المقاعد الخلفية يهاجم باستمرار ضعف الحكومة في مواجهة إعادة تسليح ألمانيا.

عندما جاء هتلر إلى الحكم وسرّع إعادة تسليح ألمانيا تحدياً لمعاهدة فرساي لم يكن يرتكب أي مخاطرة حقة. فانعدام رد فعل الحلفاء الفعلي طيلة الحقبة الممتدة من سنة 1933 إلى سنة 1935 لم يكن عائداً إلى ذكاء هتلر أو ذكاء دبلوماسيته، ولا حتى إلى خطب هتلر المخزية المعلنة عن نواياه السلمية. إن الطبيعة الفجة للنظام النازي في ألمانيا تكشف عن نفسها بوضوح أمام العالم مع الإعلام الذي أخذ يلمح إلى الهزائم وإلى معسكرات الاعتقال، وهذه المشاعر قد قويّت بنزوح المضطهدين من اللاجئين الذين كان معظمهم من اليهود. وتساهلت بريطانيا مع أعمال هتلر غير الشرعية كما قبلت بإعادة التسلح في سنوات عمر ويمار. وفرنسا وإن كانت أكثر استنفاراً من بريطانيا، من جراء نمو قوة ألمانيا العسكرية، لم تتخذ أي إجراء عملي بدون دعم بريطانيا في حال أدت مثل هذه الأعمال إلى حرب مع ألمانيا. ولكن حكومة بريطانيا، حتى سنة 1939 رفضت دعم فرنسا ما لم تكن فرنسا بالذات عرضة لهجوم ألماني. وكان جيش فرنسا من المفترض أن يكون أكثر قوة من جيش ألمانيا في سنة 1933 و1934 وعند بداية أي حرب، ولكن قوة فرنسا العسكرية والصناعية واستعدادها للحرب كان أضعف بكثير.

ليس من الدقيق عزو ضعف فرنسا إلى الاستراتيجيا العسكرية الدفاعية الخالصة، المرموز إليها بخط ماجينو الكبير الحصين. بل الأولى أن يقال إن فرنسا وصلت إلى قناعة متعارضة تماماً مع

القناعة الألمانية أن فرنسا لم تكن تعتقد أن ضربة سريعة - بواسطة جيوشها قبل أن تصبح ألمانيا قادرة على تعبئة يدها العاملة الأكبر، وصناعتها الأقوى من أجل الحرب - يمكن أن تجلب لها النصر السريع. وباختصار لقد تخلت فرنسا عن فكرة العمل العسكري التأديبي المحدود، كما فعلوا في الرور منذ عشر سنوات. إن أي ردّ عسكري - هكذا أعلمت القيادة الفرنسية العليا، كل وزارة - قد يؤدي إلى حرب عامة، ولهذا، لا يمكن القيام به دون إعلان التعبئة العامة بصورة مسبقة مما يجعل فرنسا على عتبة الحرب. هذا الواقع جعل الحكومات الفرنسية دونما خيار غير الدبلوماسية الهادفة إلى تنسيق بين الحلفاء ضد ألمانيا من أجل ممارسة ضغط في زمن الحرب. ولكن أي حكومة بريطانية لم تكن مستعدة لمواجهة أي حرب أخرى ما لم تكن المصالح القومية البريطانية معرضة للخطر بشكل واضح، بحيث إن حياتها كقوة عظمى تصبح على المحك.

هذا الرابط بين التخلي عن أي ردّ عسكري محدود والرغبة المبررة تماماً لدى بريطانيا وفرنسا في تجنب كل حرب اعتدائية ما لم يكن هناك اعتداء على أراضيها، أو تهديد صريح لإحداهما جعل ممكناً تزايد ميل هتلر من خرق المعاهدة إلى الاعتداء وإلى القيام بالاعتداء الجدي على تشيكوسلوفاكيا في سبتمبر 1938. إن كل ما تجاسر عليه هتلر هو الإقدام في كل موضع لا يمكن أن تكون فيه مقاومة. لقد عرف فقط أن يندفع من خلال الأبواب المفتوحة، وعند اللزوم كان يتظاهر بالتردد المؤقت وبالانسحاب التكتيكي من عزماته الأصلية. وحتى هذه التكتيكات ربما كانت غير ضرورية.

وتم عقد مؤتمر حول نزع السلاح تحت رعاية عصبة الأمم في جنيف عندما جاء هتلر إلى الحكم. واستخدم هذا المؤتمر كستار دخاني للنازيين. ودافع الألمان عن قضية معقولة في الظاهر. لم يكن في مقدور الدول الأخرى أن تنزع سلاحها بمقدار مستوى التسلح الألماني. وإذن فإن لألمانيا الحق بأن يسمح لها بالتسلح إلى مستوى تسلح هذه الدول. ولم تكن فرنسا قادرة بإرادتها على مباركة هذا الاقتراح، ولهذا وضعت في موقف من يظهر بمظهر الدولة غير الواقعية، التي تعرقل تقدم المحادثات التي أرادت بريطانيا إنجاحها لأنها لم تكن تملك القدرة على زيادة نفقاتها من أجل التسلح وهي في صميم أزمة الكساد. وزعم البريطانيون أن مطلق اتفاق يسمح لألمانيا بالتسلح المحدود هو خير من لا شيء. ورغم كل ذلك رفضت فرنسا الموافقة على إعادة تسليح ألمانيا الواقع أنه لم يكن هناك فرق في متابعة أو عدم متابعة سياسة كل من فرنسا وبريطانيا. في أبريل سنة 1933، أسرّ المبعوث الألماني إلى مفاوضات عدم التسلح، للصحفيين الألمان قائلاً لهم: في حين أن ألمانيا تأمل في الحصول على موافقة الدول الأخرى على جيش فعلي قوامه 600000 رجل، فهي على كل حال وفي مطلق الأحوال قد بنت جيشاً بهذا الحجم. لقد أعطى هتلر لإعادة التسلح الأفضلية الأولى، دونما اهتمام بموقف الدول الأخرى، وعلى هذا فإن أي نعت

(وصف) يُعطيه التمنع الإنكليزي - الفرنسي لخرق هتلر معاهدة فرساي بنفسه يلقى بالطبع ترحيباً من قبله. في يونيو سنة 1933 وقع هتلر مرتاحاً معاهدة رباعية اقترحها موسوليني ضمت بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، لا تتضمن أكثر من تفاهات من النوايا الحسنة، تقضي بالتشاور فيما بينها في إطار عصبة الأمم.

في ألمانيا، في هذه الأثناء عقد اجتماع للدفاع الوطني سراً في أبريل سنة 1933 من أجل التنسيق في التخطيط العسكري. ان أعداد البنية التحتية اللازمة - انشاء المصانع وتجهيزها لكي يصنع كميات كبيرة من الدبابات والطيارات والأسلحة اللازمة للحرب - يتطلب وقتاً، إن النقص الحاصل بسبب عدم الاستمرار في التسلح بصورة منتظمة ومتدرجة يخلق مشكلة كامنة في إعادة التسلح الحديث المعقد، كما اكتشفت هذا بريطانيا فيما بعد وعلى حسابها. وعلى هذا فمن الخطأ القول بأن البداية البطيئة لإعادة تسلح ألمانيا هو إثبات جيد بأن هتلر لم يكن يستعد للحرب منذ البداية. إن المسؤولية المالية في تزويد هتلر بكل الاعتمادات التي يحتاجها تقع على عاتق جالمار شاخت الذي عُيّن رئيساً لبنك الرايخ من قبل هتلر عندما امتنع الرئيس السابق عن التخلي عن السياسة المالية التقليدية. شرح هتلر في فبراير سنة 1933 سراً لقادة الجيش وللنخبة النازية بأن حل مشاكل ألمانيا يمكن أن يوجد فقط في الاستيلاء على أراضي في الشرق. وكان من الواضح لهتلر أنه لم يكن يتوقع من فرنسا أن تقف ببساطة على الحياد وتسمح لألمانيا بأن تكبر سلطتها في الشرق. «أريد أن أطحن فرنسا طحيناً» هذا ما قاله لزائره رئيس ورراء هنغارية في يونيو 1933. ولكن إلى أن يمكن بناء قوة عسكرية ألمانيا متفوقة، شرح هتلر لشركائه أنه يريد أن يستعمل لغة السلم. الواقع أنه مزج إشارات السلام، مثل عرض الصداقة على فرنسا في خريف 1933، مع العمل العدائي الصريح.

إن الأفعال أقوى دلالة من الأقوال. في أكتوبر 1933، وجهت ألمانيا عن قصد وتصميم ضربة لعصبة الأمم حين انسحبت من اجتماع نزع التسلح في جنيف ومن عصبة الأمم أيضاً. وطلب هتلر يومئذٍ التأييد من خلال الاستفتاء العام وادعى في نوفمبر أن 95% من الشعب الألماني قد عبروا عن موافقتهم في صندوق الاقتراع. وقد تعوّد العالم اليوم وتماماً على هذه اللعبة من الأنظمة التوتاليتارية، حين تعلن عن حصولها على إجماع رقمي. في سنة 1933، قد يكون من المحتمل أن تكون غالبية الألمان قد صدقت ادعاء هتلر. لا شك أنهم كانوا مبتهجين بموقف هتلر العلني من شروط فرساي. إن ألمانيا لم تعد بعد الآن لتدفع رغماً عنها. ماذا تبع ذلك؟ انفجار غضب الدول الأخرى؟ الكلام عن عقوبات؟ لا. إن الحكومة البريطانية قررت أنه يجب استرضاء ألمانيا وأن تعود إلى مقعدها في جنيف وضغطت على فرنسا لتقدم تنازلات.

كانت أفضليات هتلر في سنتي 1933 و1934 واضحة: أولاً إعادة التسلح والتجنيد

الإجباري، الاستيلاء النازي على النمسا وعودة السار، وفي الداخل تمكين السلطة. وإن كان تحرك هتلر الدبلوماسي الثاني قد جفّل أوروبا إلا أنه كان بالتأكيد «سياسة واقعية». لقد أراد أن يضعف خطر الجبهتين القائم بفعل التحالف بين بولونيا وفرنسا. ولهذا في يناير 1934 عقد معاهدة عدم اعتداء مع بولونيا، بموجبها تتخلى ألمانيا عن مطالبها بدانزيغ وبالممر البولوني، وهو الممر من الأرض الذي يفصل بروسيا الشرقية عن بقية ألمانيا. ولم يكن ذلك منه إلا تهدئة مؤقتة. وهذا يدل على مدى عدم ثقة البولونيين بالتحالف الفرنسي. في أبريل 1934 قطعت فرنسا محادثات نزع السلاح مع ألمانيا. إن ضعف فرنسا السياسي في الداخل بعد فضيحة ستافيسكي قلب هذا الموقف الصلب (ظاهراً) إلى حركة فارغة. إن سياسة فرنسا لم يكن لها أسنان. لم يكن وزراء فرنسا على وهم بنوايا هتلر، ولكن حرباً وقائية قبل بلوغ إعادة تسليح ألمانيا حد الخروج على السيطرة قد رفضت من جديد. ولهذا كل ما تبقى أمامها هو الدبلوماسية. ولكن المزاج كان متشائماً بعمق، ورغم سعي فرنسا إلى مزيد من العلاقات الوثيقة مع بريطانيا، فإن القليل من الإنجاز قد تحقق بهذا الشأن حتى سنة 1936.

لقد بذل وزير الخارجية الفرنسي، لويس بارتو، جهداً حاسماً طيلة عدة أشهر من سنة 1934 لإحياء تحالفات بين دول شرق فرنسا والدانوب وتنسيقها كما جرى في عقد 1920. كما سعى إلى تزاوج هذا الضغط على ألمانيا مع عرض بتقييد ألمانيا بمعاهدة «لوكارنو شرقية» تضمن فيها كل الدول الموقعة أراضي الدول الأخرى وهي: الاتحاد السوفييتي، ألمانيا، بولونيا، تشكيوسلوفاكيا، دول البلطيق وفنلندا، وتتعهد بمساندة بعضها بعضاً. هذا العقد كان مرتبطاً بعصبة الأمم. لا أحد ينكر أن بارتو كان رجلاً قوياً بحق. ولكن فكرة «لوكارنو شرقية» كان «حلم ليلة». فقد استطاع هتلر بذكاء أن يستوعب مسبقاً تورط بولونيا الممكن. فقد كانت بولونيا تفضل الإبقاء على معاهدة عدم الاعتداء الخاصة مع روسيا ومع ألمانيا، وأن تحتفظ بيدها حرة. فهتلر لا يريد غيرها. ثم إنه لم يكن يشعر بأنه مربوط بمعاهدات. كان يفضل من أجل الحفاظ على مشاعر الجماهير في الداخل، ومن أجل أن لا يستثير عداء جيران ألمانيا مسبقاً، أن لا يوقع على معاهدات غير ضرورية سوف ينقضها فيما بعد.

الأكثر وعداً كان تقارب فرنسا في سنة 1934 من روسيا ومن إيطاليا، الذي أثمر سنة 1935. وفكر بارتو أيضاً بالتقرب من يوغوسلافيا ولكن سياسته قد توقفت بصورة مأساوية في أكتوبر 1934 عندما التقى الملك ألكسندر في مرسيليا. فقد أقدم إرهابي كرواتي على اغتيال بارتو وألكسندر، حدث صوّرته بمأساوية الكاميرات الصحفية وتابع خلفه بيار لافال، الذي سوف يلعب دوراً خيانياً في أيام الحرب في حكومة فيشي، في سنة 1935، سياسة بارتو بمهارة وبراعة. كان بارتو قد تمنى على موسوليني صداقة إيطاليا وحتى عقد معاهدة. في سنتي 1934 و1935 كان هذا

هدفاً عملياً، وإن كان موسوليني قد اشتهر بتقلبه وانفعاليته، ولكن من الناحية العسكرية كان التحالف مع إيطاليا ذا قيمة محدودة.

كان موسوليني يأمل أن تلحق ألمانيا بخطى إيطاليا الفاشية، إلا أنه كان غير مطمئن إلى هتلر شخصياً. كان هتلر من جهته معجباً بالدوتشي، الذي حاول - حسب اعتقاد هتلر - أن يعمل شيئاً للشعب الإيطالي. كان الدوتشي في نظر هتلر رجلاً متحجر القلب في عمله وكان مثله يؤمن بعظمة القوة. وكانت صورة موسوليني الفوتوغرافية الكاملة قائمة على طاولة هتلر في ميونخ سنة 1931 (كان فردريك الأكبر وبسمارك هما الزعيمان الآخران اللذان اعترف هتلر بأنهما سابقاه الجديران بالاحترام). ولم يكن إعجاب موسوليني بهتلر ليخلو من الانتقاد. كان يراقبه ويرسل له النصائح. وفي بعض الأوقات كان موسوليني يظن أن هتلر مجنوناً. وكان العديد من الإيطاليين الفاشيست يكرهون من ألمانيا بالطبع تشديدها على العرقية الشمالية وعلى تفوق أصحاب البشرة البيضاء على اللاتين السمر البشرة في عرقهم. لم تكن إيطاليا تعرف معاداة السامية صحيح أن القليل من اليهود كانوا يعيشون فيها. وكان اعتراض موسوليني على معاداة السامية لا ينطلق من منطلق أخلاقي. ولكنه ببساطة كان لا يؤمن بنظريات هتلر العرقية. وكان يعتقد أن حملاته ضد اليهود ليست سياسية في شيء. في يوليو 1934 التقى موسوليني وهتلر في البندقية. ورتب موسوليني الزيارة كلها للتأثير على هتلر لتفوقه. وبدا هتلر مصمماً ولكن كئيباً في معطفه الشتوي. وبدا وكأنه الزميل الصغير. وتناقشا في المسائل التي من الممكن أن تثير خلافاً بين إيطاليا وألمانيا، وهي الاضطرابات التي يقوم بها الذين يتكلمون الألمانية من سكان جنوبي التيرول، وتحدثا في مستقبل جمهورية النمسا. وقال هتلر أنه على استعداد للتخلي عن ألمان جنوب التيرول من أجل مصالح إيطاليا وصداقتها. ولكن موسوليني ظل حذراً لأن هذه الحركة العصيانية كان يشجعها الرسميون في الحزب النازي. والموضوع الجدي، الملح أكثر كان موضوع ضغط هتلر على المستشار انجلبرت دولفوس لكي يستقيل ويسمح للحركة النازية النمساوية بالحلول محله. وتصرف دولفوس بقوة. وأصبح النازيون النمساويون يتآمرون للإمساك بالحكم.

كانت النمسا، وعدد سكانها يومئذٍ 6.5 مليون، من دول أوروبا الصغيرة. وكان هناك 3.5 ملايين ألماني نمساوي سابق يحملون الجنسية الإيطالية والتشيكية. والنمسا لم تكن بالضبط قد أوجدها الحلفاء في باريس. إنها تكونت مما تبقى من امبراطورية آل هبسبورغ بعد أن انتزعت منها كل أراضي الدول التي خلفتها. كانت الدولة النمساوية ذات معنى اقتصادي ضئيل بما فيها عاصمتها الواسعة فيينا والمناطق الفقيرة العاجزة عن تمويل نفسها وأهلها. من الناحية الاقتصادية بقيت الجمهورية معومة بفضل القروض المرتبة عبر عصبة الأمم التي كان ممثلو الدول فيها يمدون مالية حكومة النمسا. وأدى الكساد إلى ضرب النمسا بشكل خاص ضربة قاسية فتضخمت

البطالة. وليس من العجيب أن يكون الانهيار المصرفي الأوروبي العام قد بدأ من النمسا في سنة 1931. وكانت الدولة الفقيرة أيضاً تتقاسمها النزاعات السياسية والاجتماعية. كان العمال النمساويون متحدين وراء الحزب الاجتماعي الديمقراطي الذي كان يدعم الدستور البرلماني. وكان يرفض الحلول التي يقدمها بآنٍ معاً الشيوعيون الثوريون أو الفاشيست. وفي اليمين يقف الحزب الاجتماعي المسيحي تدعمه الكنيسة الكاثوليكية وتدعمه مجموعات من المتطرفين القوميين من جناح اليمين. ولفترة وجيزة، من سنة 1918 إلى 1920 تولى الديمقراطيون الاجتماعيون الحكم. وبعد 1920، وإن كان الديمقراطيون الاجتماعيون قد احتفظوا بقوتهم إلا أنهم لم يكونوا يحوزون على الأكثرية المطلقة. وباستثناء سنتي 1929 إلى 1930، استلم الحكم «البورجوربلوك» وهم تحالف بين الاجتماعيين المسيحيين والقوميين والموالين لألمانيا وظلوا كذلك إلى أن انهار نظام التعددية الحزبية في سن 1934. وكانت القضية الوحيدة التي تجمع بين هذا الحلف هي كره حزب العمال والحزب الاشتراكي. كان الانشقاق عميقاً واجتماعياً إلى درجة أن الحرب الأهلية كانت دائماً بالمرصاد. كان الكاثوليك أي الاجتماعيون الميسيحيون يحبذون الحلول الدكتاتورية. وقد أقام حلفاؤهم النازيون والفاشيست تنظيمات شبه عسكرية مثل SA و SS أي البوليس المدني والبوليس الحربي وأقاموا أيضاً «دار الوطن الأم» (الهيموهر). وكان الديمقراطيون الاجتماعيون أيضاً قد فكروا بالدفاع عن أنفسهم وذلك بتجنيد العمال المسلحين في مجموعات للدفاع عن الجمهورية. في هذه الأثناء كان العديد من النمساويين يرون أن دولتهم بكاملها هي مخلوق مصطنع فالولاء كان إقليمياً وليس وطنياً، كان العديد من النمساويين يتوجهون في قلوبهم إلى الاتحاد مع ألمانيا. وتفاقمت المشاكل النمساوية الداخلية بفعل جيرانها الأقوياء. وكانت ألمانيا تشكل خطراً على استقلال النمسا ولكن موسوليني كان يريد الدفاع عن استقلال النمسا إن هي اتبعت النظام الفاشستي فقط. وقد أعلن بشكل خاص وألّح بأنه يجب على الديمقراطيين الاجتماعيين أن يخرجوا من المشاركة في السياسة. واعتمد دولوفوس الذي أصبح مستشاراً في مايو 1932 بشكل متزايد على دعم الدوتشي في مواجهة النازيين. في الربيع وفي الصيف ألغى الحزب الشيوعي ولجنة الدفاع عن الجمهورية والحزب النازي. وبعد أشهر قليلة أي في مطلع 1934 ألغى الحزب الاجتماعي الديمقراطي أيضاً. وقرر الحزب الديمقراطي الاجتماعي أن يعارض هذا الهجوم على وجوده وقاوم مقاومة مسلحة عندما هوجمت مقارته. وهزموا هزيمة عنيفة وأخضعوا بخلال حرب أهلية قصيرة في فبراير 1934. وانصدمت أوروبا الديمقراطية بشكل خاص بعد ضرب تجمعات البلدية من الفلاحين في فيينا. والواقع أن دولفوس قد دمّر القوة السياسية الوحيدة القادرة على مقاومة النازيين الذين كانوا يشكلون الخطر الحقيقي على استقلال النمسا.

إن مؤامرة الحزب النازي النمساوي للاستيلاء على الحكم قد أثمـرت في يوليـو 1934. واسـتلم النازيون أبنية الحكومة في فيينا واتجهوا نحو مقر دولفـوس وقضـوا عليـه. وكـان دولفـوس قـد خسر الكثير من دعم الشعب العادي له إلا أن أحداً لم يتحالف مع النازيين. ففشلت المحاولة وتعين كـورت شوشنيغ مستشاراً ووعد بمتابعة سياسة دولفوس. وإذا كان هتلر قد تواطأ مع هـذه المـؤامرة النازيـة وإلى أي حد، فالأمر ما يزال غير مؤكـد. ولكـن المـؤامرة كـما حصـلت بخـلال شـهر بعـد زيـارة هتلـر للبندقية، جعلت موسوليني يشعر بالإهانة فأرسل جيشاً إلى حدود بيرنر منذراً هتلر بعدم التدخل في النمسا. وظلت النمسا لسنوات عدة تعيش تحت حماية موسوليني.

في بريطانيا أقلقت الاضطرابات المتزايـدة في أوروبـا وفي آسـيا، حتـى الحكومـة، التـي كلفـت بالتفتيش عن الحلول السلمية كمثل الوزارة التـي قادهـا رامـزي مكدونالـد. حتـى مجـيء هتلـر إلى الحكم، كانت السنوات العشر الشهيرة مليئة بالمشاكل الصعبة. لقد اعتمدت الحكومة البريطانية منذ سنة 1919 التقشف الصارم من أجل الاقتصاد في نفقات التسلح وزعمت أن مثل هذه النفقات يجب أن تبنى على فرضية عدم وجود حرب لمدة عشر سنوات. لـذا لم يكـن هنـاك تحـرك فعـلي مـن أجـل إعادة التسلح لعدة سنوات حتى بعد سنة 1932. وبخلال عقد 1920 وعقـد 1930 أيضـاً كانـت كـل حكومـة بريطانيـا عماليـة أو محافظـة تعتقـد أن صرف المـال عـلى السـلاح سـوف يفـاقم الجمـود الاقتصادي في بريطانيا مما يجعلها أضعف وأقل استعداداً لمقاومة الاعتداء. وكان هـذا الاسـتنتاج غـير عاقلٍ وعجيباً. في فبراير 1933 أشعرت الوزارة بالنقص الهائـل في عسـكر الـبر وفي البحـر والجـو سـبّبه عقد من الزمن كانت فيه المالية ضعيفة، ولكن وزير المالية ورئيس الوزراء فيما بعـد نفيـل شـمبرلين، أجابا: «إن المخاطر المالية والاقتصادية الحالية هي الأسوأ، وهي الأكثر إلحاحاً بحيث يتعين على البلـد مواجهتها أولاً... والمخاطر الأخرى يجب أن تؤجل إلى أن يحين الوقت والظرف ليستعيد البلـد عافيتـه ولكي يتحسن الوضع المالي». كان الكساد هو خـير حليـف لهتلـر. وعنـدما هـاجم تشرشـل في البرلمـان الحكومة التي تهمل أمن بريطانيا خاصـة في الجـو أجابـه أنطـوني أيـدن وكـان يومئـذٍ مسـاعد وزيـر الخارجية بأن الحل يكون بإقناع فرنسا بعـدم التسـلح، وعنـدها تخفـف ألمانيـا مـن إعـادة تسـلحها. وبقول آخر «إنهم لا يستطيعون أن يضمنوا لأوروبا هـذه الحقبـة مـن الاسترضـاء التـي هـي بحاجـة إليها». وأضاف شمبرلين وهو يخطب في برمنغهام: «مـن واجبنـا وبكـل جهـد نسـتطيعه وبكـل تـأثير نستطيع ممارسته أن نخفف الخلافات كوسطاء، وأن نجرب وأن نبتكـر الأسـاليب التـي بهـا تسـتطيع الدول الأخرى التحرر من هذا الخطر الكبير الذي هو الحرب». هذه الخطابات من جانب الحكومـة، في سنة 1933 جمدت القابضين الرئيسيين على السياسة البريطانية طيلة السنوات القليلة التالية.

شيء ما، ولكنه قليل جداً، اتخذ من أجل الدفاع. كان الخوف الكبير أن يكـون الشـكل

الجديد لصناعة الحرب سوف يؤدي إلى الإضرار الشامل والـدمار الضـخم الـذي يلحـق بالمـدنيين. إن تفوق ألمانيا في الجو قد يصبح بهذا أسوأ شكل من أشكال الابتـزاز. وتركـزت زيـادة نفقـات الـدفاع - سنداً لهذا - على القوة الجوية. ومن الملفت هنا أنها لم تنفق على طـائرات حربيـة دفاعيـة بـل عـلى القاذفات. وكانت الفكرة من وراء ذلك أن القاذفات تستخدم دائماً لأي مهمة. إن الشكل المعقـول في الدفاع هو بناء قاذفة ذات قوة رادعة تستطيع حمل الحرب إلى العدو. إن الردع مفضل على الحرب. في الشرق الأقصى جمّد العمل في القاعدة البحرية في سنغافورة وأسوأ من ذلك لقـد أهمـل مـن قبـل الأسطول البريطاني مما يعنـي أنـه لـن ترسـل سـفن حربيـة إلى الشرق إن وقعـت اضـطرابات، بـذات الوقت، في أوروبا. وأشد من أصيب بهذا التقتـير في النفقـات الدفاعيـة كـان الجـيش البريطـاني. فـإذا وقعت حرب وحدها القوة المنقولة يمكن تسريعها إلى فرنسا. هذا الالتزام العسكري المحدود بالـدفاع عن قارة أوروبا التزمته الحكومات والمعارضة حتى سنة 1939. ويبقى عـلى فرنسـا العـبء الكبـير في صد الألمان في البر حتى ولو كانت الظروف السياسية في فرنسا قد أثارت الشكوك الخطيرة حول قـدرة جيش فرنسا على مواجهة الألمان. وبالتزامها بسياسة واحدة تجـاه العديـد مـن الافتراضـات الخاطئـة، كانت السياسة البريطانية الخارجية تتبع منطقهـا الخـاص وهـو: يجـب ردع وضـبط كـل مـن فرنسـا وألمانيا. وبريطانيا تكتفي بالتوسط بينهما. هذا مع العلم أن هتلر كان يتحدى المعاهدات سراً وجهـراً بحيث إن بريطانيا قد ذهبت بعيداً في استرضاء ألمانيا مؤكدة لها أن إعادة تسلح معقولة سوف تكون مقبولة من قبل الدول الأخرى. وعندما زار أيدن برلين في فبراير 1934 حاول أن يقنع هتلـر بـالرجوع إلى عصبة الأمم وظنه مخلصاً في رغبته عقد اتفاقية نوع السلاح. وكانت سياسة ايـدن الحصـول عـلى توقيع هتلر على معاهدة تمكن ألمانيا مـن إعـادة التسـلح وأيضـاً وبفضـل شروطهـا تضـع حـداً لهـذا التسلح. وعندما أعلنت الحكومة البريطانية في يوليو 1934 إعادة التسلح في الفضـاء لم يكـن السـعي إلى اتفاقية إنكليزية ألمانية قد فشل لقد كان هتلر حـذراً وحريصـاً أشـد الحـرص طيلـة هـذه السـتة أشهر: منذ صيف 1934 الذي بدأ بفشل النازيين في النمسا وانتهى في يناير 1935 بإجراء الاسـتفتاء في السار الذي قرر مصير ومستقبل هذه المنطقة.

لقد أعيد السار إلى ألمانيا إلى الرايخ بواسطة التصويت في صناديق الاقتراع وليس بالقوة تحت إشراف عصبة الأمم. ومع ذلك فقد أقام الدكتور غوبلز حملـة دعائيـة كبـيرة وأمّـن للنـازيين تصـويتاً بنسبة 90% بنعم. وازدادت هيبة هتلر.

في ربيع 1935 كان هتلر ببساطة ينتظر فرصة مناسبة ليعلن العودة إلى التجنيد الإجبـاري، ورفض ألمانيا الصريح للقيود العسكرية المفروضة بموجـب معاهـدة فرسـاي. لا شـك أن كـل واحـدٍ يعرف أن هذه القيود قد خرقت «سراً» ومنذ سنوات. لا شك أن الكتـاب الأبـيض البريطـاني، الـذي نشر في آذار 1935 الـذي يـبرر إعـادة التسـلح البريطانيـة المتواضـعة بالاسـتناد إلى إعـادة التسـلح

الألمانية غير الشرعية، وفرت لهتلر الذريعة التي يفتش عنها. وتبعه التأييد من البرلمان الفرنسي في 15 آذار 1935 الذي مدد الخدمة العسكرية من سنة إلى سنتين. وبعدها بقليل أعلن هتلر عن «مفاجأة السبت» برفضه لمعاهدات لوكارنو، وأعلن التجنيد في ألمانيا وأعلن عن وجود «اللفت واف» أي الطيران الحربي. وكانت ردة فعل بريطانيا ضعيفة بشكل ملفت.

السير جون سيمون سكرتير وزارة الخارجية، وأنطوني ايدن، وزير شؤون عصبة الأمم، أسرعوا إلى برلين ليتبادلوا وجهات النظر مع هتلر. وكان الفوهرر يومها مستعداً لاستقبالهما. مع قرار الخدمة الإجبارية في الحقيبة، استطاع هتلر أن يظهر لطيفاً محبباً. إن بادرة بريطانيا الاسترضائية سممت الاجتماع مع بقية الدول الأخرى - دول لوكارنو - في ستريزا، بعد وقت قصير، أي في أبريل سنة 1935. إن قيام هتلر بمفرده بخرق معاهدتي فرساي ولوكارنو لقي الإدانة، والحاجة إلى التمسك بالمعاهدات ظهر صريحاً في البيان الأخير. واصطف موسوليني مع بريطانيا وفرنسا وليس مع ألمانيا وعندها انضمت عصبة الأمم إلى الإدانة.

وإذا كان هتلر قد تأثر بهذه الجبهة المتحدة - وليس هناك من سبب يحمل على الاعتقاد بأنه قد تأثر بهذا كثيراً - فإن أي مخاوف تكون قد راودته سرعان ما تبخرت بفعل الحكومة البريطانية. فبريطانيا وبدون أن تستشير حليفتها فرنسا صرحت، بأن ألمانيا تستطيع أيضاً نقض القيود المفروضة في معاهدة فرساي لجهة تطور أسطولها، وذلك من خلال عقد اتفاق بحري ألماني إنكليزي في يونيو 1935. وهذا ما سمح لألمانيا أن تنمي مذخورها من السفن الحربية ومن الغواصات. إن كل ما التزمت به ألمانيا هو عدم بناء أسطول مجموع أطنانه يتجاوز 35% من مجموع أساطيل الكومنولث البريطاني مجتمعة. وأيضاً إن هذه المعاهدة أشارت إلى احتمال التعادل مع بريطانيا في الغواصات. لم يكن على هتلر أن يدفع الأبواب المفتوحة فقد كانت مفتوحة على مصراعيها أمامه. إن هتلر سبق له أن أعلن عن خطوته التالية: وهي إعادة تسليح أراضي الرين خارقاً في هذا الشأن معاهدة فرساي التي تمسكت بها فرنسا باعتبارها ضماناً لأمنها الخاص.

ولو أنه تحرك في صيف 1935 لكان حصل بكل تأكيد على مراده هذا أيضاً - ولكن حذره الشديد في ترتيبه أربحه اليد العليا. وقد كانت هناك فرصة أكبر بكثير سنة 1936 عندما كان موسوليني يتطلع إلى ألمانيا لتسانده بدلاً من أن تعترض عليه.

إن اجتماع ستريزا في أبريل 1935 لم يكن محصوراً فقط بألمانيا. فقد كان موسوليني يخطط لاختراق نظام العصبة على حساب الحبشة. وكانت فرنسا تريد التغاضي عن اعتداء موسوليني فقد كانت إيطاليا وفرنسا تسعيان إلى عقد صفقة دبلوماسية لكسب دعم موسوليني ضد هتلر. وكان وزير الخارجية الفرنسي لافال قد عبّد الطريق عندما زار روما في يناير 1935، ووافق موسوليني ولافال على أن تصد فرنسا وإيطاليا مطامح هتلر العسكرية. وفي مسألة الحبشة بدا لافال وكأنه أعطى

تطميناً للدوتشي بأن فرنسا لن تعترض طريق إيطاليا. ولكن في ستريزا لم يترك موسوليني دون أن يُفهم جيداً رفض بريطانيا ومشاعر الرأي العام فيها إن هاجمت إيطاليا الحبشة. إن بيان ستريزا في النهاية الذي تمسك بقداسة المعاهدات وأدان خرق ألمانيا لها، تفادى بحذر الإشارة إلى أي صراع خارج أوروبا. والشيء الذي لم يتم فعله كان أكثر أهمية. فقد تحققت الدول أن خطة هتلر التالية هي إعادة تسليح أراضي الرين، ولكن الدول الثلاث المجتمعة في ستريزا وهي إيطاليا وبريطانيا وفرنسا لم تتخذ أي قرار حول كيفية مواجهة هذا التهديد في وقته. وبقيت حكومة بريطانيا معنية أكثر بالمصالحة أكثر من عنايتها بالتحذير.

في خريف 1935، كانت أوروبا مشدودة لا على هتلر بل على حرب موسوليني واعتدائه على الحبشة، وهي المملكة التي لا حول لها ولا قوة ويرأسها الأمبراطور هيلا سيلاسي. وشعر موسوليني أنه مهد الطريق بشكل مناسب عن طريق الدبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا وأنه نظراً للخطر الألماني الذي استغله هو فإن هاتين الدولتين الديمقراطيتين ستوافقان على فعلته. واعتقد موسوليني أن الحكومة البريطانية سوف تتصدى لانفجار الرأي العام المؤيد لعصبة الأمم. ولكن موسوليني أخطأ في الحساب بأن الحكومة البريطانية كانت قد دخلت في سنة انتخابات. وبخلال 1935 أنشأ جيشاً عظيماً بلغ مقداره المحتمل 650 ألف رجل مع أسلحة حديثة وغازات سامة وذلك للتغلب على الحبشة ورجالها القبليين. وفي الثالث من أكتوبر سنة 1935، أطلق هجومه على الحبشة. وقد انهزم الجيش الإيطالي بعد أن حقق بعض النجاحات الأولية. وأعجب العالم الديمقراطي بالمقاومة الصلبة من قبل هؤلاء المظلومين. وفي جنيف أدانت عصبة الأمم إيطاليا بالاعتداء وصوتت على عقوبات. ولكن العقوبات لم تطبق بقوة كما أنها لم تنص على مصادرة النفط اللازم لتغذية آلة الحرب الإيطالية. وفي مطلق الأحوال كانت إيطاليا قد خزنت النفط في إفريقيا توقعاً للعقوبات. وبدت العقوبات مزعجة، وكانت النتيجة الرئيسية لها أنها خلقت في إيطاليا نفسها ردات فعل وطنية متعصبة.

في بريطانيا، في يونيو 1935 استقال رامزي مكدونالد أخيراً وحلّ محله ستانلي بالدوين كرئيس وزراء. وتحادث السير صموئيل هوار الذي حلّ محل سير جون سيمون في وزارة الخارجية، تحادث مع لافال في ديسمبر 1935، حول خطط تقسيم الحبشة الأمر الذي يؤمل منه أن يضع حداً للحرب عبر محادثات سرية بين الحبشة وموسوليني. إن العقد المسمى عقد هوار لافال كان مجرد خطة تسوية تقضي بإعطاء موسوليني قسماً كبيراً من الحبشة. وكان بإمكانه تماماً أن يقبل بمثل هذا الحل. ولكن عندما وقعت فرنسا الاتفاق في بريطانيا حصل احتجاج كبير في الرأي العام بأن عصبة الأمم قد خينت وأن المعتدي قد كوفئ. ووجدت الحكومة البريطانية نفسها في وضع سيء بعد أن خاضت انتخاباتٍ على أساس قضية دعم عصبة

الأمم، فوضعت اللوم على هوار ورفضت مساندة المقترحات التي تمت الموافقة عليها بينه وبين لافال من قبل. واستقال هوار في 19 ديسمبر 1935 وبهذا الشكل ورث أنطوني ايدن الذي وافق بذاته على التسوية، كرسي وزارة الخارجية.

أنهى موسوليني حملته العسكرية واحتلت جيوشه أديس أبابا في مايو 1936. وجرت الحرب بأكثر صورها بربرية. ولم يملك الحبشيون أي وسيلة دفاع ضد الهجوم من الجو أو ضد الغازات السامة. إن عنف الاحتلال الإيطالي، والقضاء على رجال القبائل الذين ظلوا يقاومون حتى سنة 1937 كان سابقة للإرهاب النازي حين احتل أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية. وتم ذبح آلاف الأحباش العُزل في حين كان هيلا سيلاسي يقدم احتجاجه الجدير بالاحترام في جنيف. لقد أعطت الحرب موسوليني نصراً رخيصاً، ولكنها أيضاً عزلته ودفعته إلى التفتيش عن علاقات أقرب مع ألمانيا.

إن الاختلافات في «جبهة ستريزا» حررت حركة هتلر التالية الرامية إلى إعادة تسليح مناطق الرين حتى ولو لم تكن معرضة لأي خطر بادٍ ظاهر. وفيما بعد وصف هتلر خطوته الجريئة، في مارس 1936، بنقطة التحول الكبيرة حين «بَلَفَ» فرنسا. والواقع أنها لم تكن نقطة تحول بل خطوة أخرى على طول الطريق التي سلكها من قبل بنجاح. وكان هتلر يفتش عن حجة جديدة. وقدم له الاتفاق الفرنسي السوفييتي الذي عقد سنة 1934 هذه الحجة وعندما وافقت الجمعية الوطنية الفرنسية على المعاهدة صرح هتلر في 7 مارس 1936 بأنها مخالفة لمعاهدات لوكارنو وأمر الوهر ماخت أي الجيش الألماني بالتحرك داخل المناطق المنزوعة السلاح في أراضي الرين. وبدا تحرك هتلر في توقيته الأخير وكأنه مفاجأة، ولكن احتلال أراضي الرين، كان قد سبق ونوقش. كان وزراء فرنسا واضحين بأنهم لا يستطيعون فعل أي شيء بل فقط تقديم الاحتجاجات حالاً وفيما بعد اللجوء إلى عقوبات عصبة الأمم وآليتها. وكان رئيس أركان الجيش العام الجنرال موريس غاملان قد شدد على أن أي تحرك عسكري ليس ممكناً من دون تعبئة عامة مسبقة تضع أكثر من مليون فرنسي تحت السلاح. وأوضح للوزراء الفرنسيين بأنه ليس لديه قوة ضاربة حالية. في هذه الأثناء لم تكن بريطانيا مستعدة أن تعتبر تحركات الجيش الألماني في أراضي الرين ومنطقتها سبباً كافياً لضربة عسكرية مضادة.

كانت فرنسا تتمزق بالصراعات الداخلية فلم تستطع، وبريطانيا لم تشأ، توقيف هتلر عند حده. وكان هتلر من جهته حذراً فلم يدخل إلى أراضي الرين إلا بقوة صغيرة من الجيش الألماني مسلحة تسليحاً خفيفاً. وبدلاً من ذلك وكما هي الحال بالنسبة إلى إعادة التسلح كانت إعادة تسليح أراضي الرين العلنية قد سبقت بإعادة تسليح سرية لما يسمى «بالبوليس» الذي كان متمركزاً من قبل في المنطقة المنزوعة السلاح. وكان هذا البوليس قطعة من جيش المشاة المدربة. إن مجموع «قوة

البوليس» ومن الجيش بلغت أقل من 40 ألف رجل وبالتالي لا يمكنها أن تهدد فرنسا. ولكن هتلر لم يكن يبلف. فهو لم يكن عازماً على تقبل الهزيمة لو أن فرنسا مشت إليه. إنها لخرافة أن يقال إن كل ما كان مطلوباً لردع هتلر في مارس 1936 هو أن تُظهر فرنسا القوة. في خطط الحرب الأخيرة الموضوعة عل عجل، كان على الجيش الألماني أن يسترجع كل أراضي الرور ثم يتمركز ويحارب. ولكن نظراً للقرارات الفرنسية السابقة، السياسية والعسكرية، فإنه من المؤكد أن التحركات الفرنسية المضادة الوحيدة سوف تكون دبلوماسية.

هذه التحركات المضادة قد تولاها بمهارة وزير خارجية فرنسا بيار فلاندن. فقد اقترح على الإنكليز تطبيق العقوبات الاقتصادية والعسكرية لإجبار هتلر على الانسحاب. ولكن ايدن كان ينظر إلى الوساطة. وخطة فلاندن لوحت بشبح الحرب مع ألمانيا. ولكن المفاوضات البطيئة في لندن وجنيف، كان مقرراً لها أن تنتهي في ذلك الوقت بدون نتيجة. إن إدانة العصبة المتوقعة كانت هي الحركة الفارغة المعتادة. ولكن فلاندن استطاع الحصول من الحكومة البريطانية على اعتراف بأن بريطانيا ما تزال متمسكة بالتزاماتها في لوكارنو، تجاه فرنسا وبلجيكا. إن الوزارة البريطانية قد دفعتها فرنسا إلى أكثر مما كانت تريد الذهاب إليه في اتجاه تحالف إنكليزي - فرنسي دفاعي تدعمه محادثات بين الأركان بدلاً من اتفاقات لوكارنو المطاطة. حتى ليقال، جدلاً، بعد هذا أن هتلر خسر أكثر مما ربح في ضربته في أراضي الرين. فقد أصبح التنسيق الإنكليزي الفرنسي أكثر قوة، وأخذت بريطانيا تعيد تسليحها، وإن كانت تفعل ذلك بخطىً بطيئة جداً. وفي جانب المديونية، ارتدت بلجيكا إلى الحياد المطلق.

كانت سنة 1936 سنة الإرادة الدولية الطيبة. فقد استضافت برلين الألعاب الأولمبية في تلك السنة. ورغم تحدي المعاهدات وقوانين نورنبرغ لم تجد مانعاً من إقامة تلك الألعاب في برلين. فقد أراد هتلر أن يأتي العالم إلى برلين وأن يعجب بالدولة الوطنية الاشتراكية. ولم يُدخر جُهداً من أجل جعل الألعاب نصراً مشهوداً له. وطيلة الألعاب كانت البروباغندا ضد اليهود قد خفت في أرجاء برلين. وأكد هتلر، فضلاً عن ذلك، أمام اللجنة الأولمبية أنه لم يكون هناك تمييز عنصري بين «الآريين» وغير الآريين. حتى التنظيمات اليهودية الرياضية سمح لها بالعمل. وقد كان من المؤسف أن يكون البطل البارز في الألعاب الأسود جيسي أوين. وفسر المعلقون النازيون هذا النصر - الذي ضايق العقائد العرقية حول التفوق، بالتشديد على أن السود هم عرقياً أدنى من سلم التطور وبالتالي من الطبيعي أن يكونوا أسرع. ورغم كل شيء، إن إقامة الألعاب في برلين استخدمت كاعتراف دولي بنظامه.

الحرب الأهلية الإسبانية وأوروبا
(1936- 1939م)

إن الحرب الأهلية الإسبانية، في نظر الكثيرين من المعاصرين خارج إسبانيا، مثلت صراعاً كبيراً شنته القوى التوتاليتارية لليمين الفاشستي ضد مقاومة الجمهوريين الذين كانت حكومتهم الشرعية مؤلفة من أحزاب الجبهة الشعبية المدافعة عن الديمقراطية. إن الحرب كما تدرجت فيما بعد توصلت ولا شك إلى أن تشبه نزاعاً أيديولوجياً. وهذا بسبب أن الحرب الأهلية - بخلاف الصراعات الإسبانية الداخلية السابقة - حصلت في وقت الانقسام الأوروبي العميق، عندما تحركت الفاشية والديمقراطية والشيوعية باتجاه نوع المناكفة الحاسمة، التي ظُنّ بأنها ستقرر مصير أوروبا. انتشرت الفاشية من إيطاليا إلى شرقي أوروبا. والفاشية، كما يعتقدها خصومها المتحمسون، كان يجب أن تتوقف في إسبانيا. إن المعركة في إسبانيا رؤيت وكأنها نقطة التحول كنصر أو انهزام للفاشيست. كان هذا هو الوهم الشعبي. إن الحكومات، شيوعية كانت أو ديمقراطية أم فاشية، كانت تفهم بصورة أفضل أن الأحداث في إسبانيا كانت مشكلة ثانوية. إن المشكلة الحقة الحاسمة والتي تتعلق بمستقبل بقية أوروبا، كانت: كيف ستتصرف ألمانيا هتلر وإيطاليا موسوليني في أوروبا وإفريقيا. هل ستكتفيان بمجرد مراجعة تفاوضية لأحكام معاهدة فرساي، أم أن أوروبا ستواجه نزاعاً على السيادة كما حصل في سنة 1914-1918؟

بالنسبة إلى معظم حكومات أوروبا كانت إسبانيا مسألة ثانوية والسياسة تجاه إسبانيا كانت لاحقة لأهداف أخرى سياسيةٍ أكثر أهمية. في فرنسا وفي بريطانيا بشكل خاص (وحتى في الاتحاد السوفييتي) حصل انقسام - بالنتيجة - في المشاعر الشعبية العاطفية، خاصة بين المثقفين الملتزمين باليسار المتحرر، وبين الحكومات التي بدت عاجزة عن العمل في مواجهة التهديد الفاشستي في إسبانيا. إن الخيط البسيط في الانقسام الأيديولوجي - كما رؤي من الخارج - قد استغل من قبل الجانبين خاصة وأن متبرعين أجانب، وحتى معظم الإمدادات الخارجية، لعبت دوراً حاسماً في النصر العسكري. إن الفِرق المتحاربة في إسبانيا فرزت ببساطة بأنها: القوميون الثائرون (اليمين)

والموالون الذين يدافعون عن الجمهورية (اليسار). وخطوط القتال بين الفرقاء لم تكن بمثل هذه البساطة، والمدافعون عن الجمهورية، بشكل خاص، كانوا منقسمين بشكل عميق. وفي اليمين لم تكن المماهاة مع الفاشية صريحة وبسيطة هي أيضاً. وهذا لا يعني تنكر العناصر الفاشية لسياساتها.

إن قيام الفاشية المعاصرة والشيوعية في عقد 1920 أثر في الصراع السياسي في إسبانيا ذاتها. لقد استخدمت حركة موسوليني كنموذج (كموديل) لبعض الأسبان، وكذلك الدكتاتور في عقد 1920 بريمودي ريفيارا، دان بدينٍ أيديولوجي خفيف لموسوليني. والاشتراكية والماركسية والفوضوية، أكثر من الشيوعية ذات الطابع الستاليني، اكتسبت مؤيدين لها في إسبانيا أيضاً. ولكن التراث الإسباني كان قوياً هو أيضاً. وإن كان الصراع السياسي قد افترض بعض أشكال الشيع الأيديولوجية الأوروبية الكبرى التي كانت سائدة في القرن العشرين، إلا أن جذورها كانت تكمن أيضاً في ظروف إسبانيا وفي تطور التوترات السياسية والاجتماعية الماضية. إن التفتيش عن جذور الحرب الأهلية، وعن الأسباب الإسبانية الخالصة تكمن دائماً، وبالضبط تحت السطح وهي تفسر لماذا انقسمت إسبانيا، في سنة 1936، إلى قسمين متحاربين ألحقا الفظائع الوحشية ببعضهما طيلة مجرى الحرب.

في الشمال كان الجمهوريون يمسكون معظم استوريا ومنطقة الباسك؛ وأصبحت كاتالونيا ومدينة برشلونة الواسعة معقل الجمهوريين، وفالانسيا وكل شاطئ المتوسط وإسبانيا الوسطى والمناطق الشرقية من أندلوسيا ونيوكاستيل مع العاصمة مدريد، كانت هي أيضاً مناطق جمهورية وبقية المدن الكبرى الأخرى، باستثناء أشبيلية (سفيل) وسارغوسا كانت جمهورية أيضاً. ووقعت بيد القوميين (الوقنيين) غربي إسبانيا وغربي أراغون، وكاستيل القديمة، وليون والجنوب ومعظم المناطق الجافة والمناطق الزراعية من إسبانيا. وداخل كل منطقة من إسبانيا التي يسيطر عليها القوميون والجمهوريون كانت هناك أقلية، تنتمي إلى الجانب المعارض ولهذا كانت عرضة لمذابح انتقامية. وكانت الكنيسة - موضوع حقد الجمهوريين - تعاني السوء في المناطق الجمهورية. وكان الفلاحون الذين لا أرض لهم قد جُنّدوا في الجنوب من قبل الاشتراكيين والفوضيين وكانوا عرضة للإرهاب من جانب القوميين.

وإذا نظرنا إلى الوراء إلى أبعد من القرن التاسع عشر، فإن النزاع حول هوية إسبانيا قد أدت إلى حروب أهلية. فالملكيون الأكثر تطرفاً، تدعمهم الكنيسة، حاربوا الدستوريين والملكيات الليبرالية التي تمتعت يومئذٍ بمساندة معظم الجيش. يضاف إلى هذا النزاع الدستوري، رغبة المناطق الشمالية بالاستقلال الذاتي: فقد عارضوا محاولات المركزية وعارضوا توحيد هذه المناطق التي كانت تتمتع بحقوق محلية واسعة وبأعراف خاصة. إن الاضطراب الداخلي في إسبانيا لم يأت إلى نهايته طيلة الربع الأخير من القرن التاسع عشر بعد إقامة الملكية الدستورية

وبعد إقرار الاقتراع العام للذكور. إن تصويت الفلاحين في الريف كان يدار بيد الأغنياء وبيد النافذين المحليين. ورغم الدستور الليبرالي، فإن النظام البرلماني لم يستوعب آمال كل الإصلاحيين: بل الأولى أن كل الديمقراطية البرلمانية بدت نوعاً من الخداع. إن النقمة الشعبية قد ازدادت بفعل ما يراه فقراء الأسبان من صورة إسبانيا في الخارج. إن خسارة المستعمرات، والحرب مع الولايات المتحدة في منعطف القرن التاسع عشر وفشل سياستها الاستعمارية في مراكش حيث عانى الجيش الإسباني من الهزائم، أضعفت سلطة الحكومة.

إلى جانب الصراع الدستوري، كانت مشكلة المناطق وضعف السياسة الخارجية والاستعمارية، والتصنيع الإسباني، وإن كان بطيئاً، قد تمركز في الشمال وهكذا أضاف إلى التمايز وإلى الخصوصية الإقليمية كما أدى إلى صراع اقتصادي مرير بين العامل ورب العمل. كانت إسبانيا بلداً فقيراً جداً وهي تعاني باستمرار من المشكلة الزراعية في جماهير الفلاحين الفقراء الذين لا أرض لهم. في مطلع القرن العشرين، عرفت الاشتراكية طريقها إلى إسبانيا. وكما هي الحال في فرنسا، كانت الحركة منقسمة وكان النقابيون - الفوضويون الذين يؤمنون بالعمل المباشر، قد شدوا إليهم العديد من المؤيدين من بين عمال الشمال وبعض الفلاحين في الجنوب. إن قوة نقابتهم الرئيسية وهي الـ CNT كانت تكمن في كاتالونيا وخاصة في برشلونة (قبل 1936 كان الحزب الشيوعي قليلاً على كل حال).

في أكثر من مناسبة في مطلع القرن العشرين بدت إسبانيا على شفا الوقوع في حرب أهلية. فبرشلونة عاصمة كاتالونيا كانت نقطة تمركز لصراع دموي وسياسي. إن الحرس المدني، المبغوض من جانب العمال، كان يصد الاضطراب بالرد بقوة وقسوة وبالسجن. كانت إسبانيا تتفكك بين الشيع المتحاربة، في حين كان السياسيون في الكورتس وهو برلمان إسبانيا، أعجز من أن يقدم حكومات قوية ومستقرة. في سبتمبر 1923 قام جنرال من الجيش، يكرر نغمة مألوفة في القرن التاسع عشر، بالاستيلاء على السلطة لكي يعيد السلم إلى إسبانيا وينقذها من السياسيين الملكيين. هذا الجنرال كان بريمو دي ريفيرا وكان، إذا قورن بغيره من الدكتاتوريين، شخصية محببة. ووافق الملك ألفونسو الثالث عشر على قلب الدستور. واتبع بريمو دي ريفيارا سياسة قمع ضد السياسيين، وضد الحزب الاشتراكي، والفوضويين وأنصار الكاتالان الانفصاليين. ولكن النقابة الاشتراكية (UGT) أصبحت دعامة النظام الأساسية. وافتتح أشغالاً عامة كان من شأنها في عقد 1920، أن توفر بعض التقدم الاقتصادي. وبحلول 1930 كان قد استنفد رصيده وفقد الدعم من الجيش فأقاله الملك. ولم يطل الأمر بالملك بعده. فقد انقلبت المدن ضده وانتقل إلى المنفى سنة 1931.

وهكذا قامت الجمهورية الثانية بدون عنف ولا إراقة دماء. كان تاريخها مقتصراً ومملوءاً

بالصراعات الاجتماعية والسياسية المتزايدة. واجتمع اليسار معاً، مؤقتاً كما تبين فيما بعد، لتولي شؤون البلد. ولكن السياسيين من اليسار ومن اليمين تميزوا بأنهم - بعد النصر الانتخابي الحاصل بفعل التحالفات - يقوم الخصام بين أحزابهم بحيث يستحيل عليهم بعد ذلك تشكيل أي تكتل تنتج عنه حكومة مستقرة. أولاً، وحتى نهاية سنة 1933، كانت الجمهورية محكومة من قبل تحالف من اليسار والجمهوريين المعتدلين بقيادة مانويل آذانا. وحاول أن يحل المشكلة الإقليمية بأن منح الكاتالانيين الاستقلال الذاتي. وبدأ بالإصلاح التربوي، وشرع في برنامج إصلاح زراعي أنتج القليل. في صيف 1932 قامت هناك نقمة عامة على الحكومة الجمهورية ولكنها فشلت، وانتهت إلى الإخفاق.

والشيء الذي تسبب بالمرارة الأشد كان التشريع المعادي للكهنوتية الذي وضعته الحكومة، والذي اعتبر الكنيسة ملاذاً يحتضن الرجعية. وحمل المؤيدين المعتدلين الذين كانوا كاثوليك مؤمنين إلى الانحياز للمعارضة. وحرض الفوضويون العمال على الإضرابات العنيفة فقمعتها الحكومة بالدم، وهذا الأمر أبعد عنها مؤيديها من اليسار. وكما جرى في الأيام الأخيرة من جمهورية ويمار فإن السياسيين المعتدلين، الذين كان مانويل آذانا نموذجاً لهم، قد حوصروا من قبل المتطرفين اليساريين واليمنيين. وحتى الاشتراكيين الأكثر اعتدالاً بدوا خائفين - وهم على أكتافهم يقع عبء مساندة الحكومة - من أن تخسر الحكومة ولاء أتباعهم الذين يذهبون إلى المجموعات السياسية الأكثر يسارية وخاصة الفوضويين. وبخلال انتخابات نوفمبر 1933 حارب اليسار - إنما ليس طويلاً - عن طريق الاتفاقات الانتخابية. وجاء دور اليمين ليعقد مثل هذه الصفقات، وليشكل معارضة مشتركة لتشريع الحكومة المعادي للكهنوتية. وأسس جيل روبلس الـ CEDA ، وهو كونفدرالية تمثل الجناح اليمين للمجموعات الكاثوليكية. وأعطى تحالف انتخابي جديد، مع الراديكاليين المتنقلين من طرف إلى طرف والذين ساندوا يومها الـ CEDA ، اليمين الوسط انتصاراً طناناً. من سنة 1934 إلى سنة 1936 كانت الجمهورية تكافح بين جبال من التوترات المؤدية إلى الحرب الأهلية.

استطاع التحالف الحكومي للوسط مدعوماً من قبل حزب الـ CEDA ، أن يتغلب على المظاهر التقدمية في تشريع حكومة مانويل آذانا. أمام تعاكس الأدوار بدأ عمال المناجم في استوريا، تحت زعامة متحدة من الاشتراكيين والشيوعيين والفوضويين إضراباً عاماً في أكتوبر 1934 واستولوا على أوفيدو، العاصمة الإقليمية. وبذات الوقت قامت ثورة انفصالية قصيرة في كاتالونيا. وردت الحكومة بعنف دموي باستعمال الفرقة الأجنبية والجيش الموري المراكشي، من أجل قمع العصيان في أستوريا. وأدت الاعدامات والتعذيب التي أنزلت بعمال المناجم إلى مزيد من غضب العمال، في حين كانت هناك مشاعر كاثوليكية ضد الماركسيين الملحدين ومؤامراتهم.

ومن بين مجموعات اليمين كان جوزي أنطونيو ابن بريمو دي ريفيارا. فجذب الدعم المتزايد إلى حزب الكتائب، الذي كان قد أسسه في سنة 1933 والذي أصبح أقرب إلى حزب فاشستي في إسبانيا. ولكن في انتخابات فبراير 1936، عقدت أحزاب اليسار، التي كانت خارج الحكم، تحالفاً انتخابياً فعلاً، وقدمت نفسها على أنها الجبهة الشعبية. وكان شعارها أن الجمهورية في خطر وأن أحزاب اليمين هي فاشستية. ودعت أحزاب اليمين الناخبين إلى التصويت من أجل إسبانيا ضد الثورة. وأصبح سياسيو إسبانيا مستقطبين إلى درجة أنه لا أحزاب اليمين ولا أحزاب اليسار كانت مستعدة لتقبل حكم «الديمقراطية» في الشعب. وأعطى تحالف الجبهة الشعبية اليسار النصر في الانتخابات، ولكن البلد كان أيضاً منقسماً بين اليسار واليمين في مجال الانتخابات. والشيء الذي كان ناقصاً الآن هو تجمع قوي في الوسط ذو أكثرية تؤمن سلاماً ديمقراطياً حقيقياً بمؤسسات دستورية.

إن المشهد المألوف في اليسار المؤتلف بعد الانتهاء من النصر الانتخابي، هو تفاقم الخلافات بعد تسلم السلطة، وهذا قد تكرر في ربيع وصيف 1936. إن الجناح الأيسر من الاشتراكيين، بزعامة لارغو كاباليرو، رفض كل تعاون مع حكومات اليسار «البرجوازي». لقد استمر كاباليرو في الجبهة الشعبية ولكنه رفض العمل في الحكومة. وقد دعمه الشيوعيون. ولكنه رغم كل لهجته الثورية، لم يكن يخطط لثورة. في اليمين بالمقابل، وضعت خطط لصد الصورة المفترضة من قبل اليسار. وبرر الجنرالات ثورتهم في يوليو 1936 على هذه الأسس بالضبط. والحكومة - وقد هاجمها أولئك الذين كان يفترض بهم أن يساندوا الجمهورية - بدت ضعيفة جداً فلن تستطيع إلغاء ثورة الجنرالات بسهولة كما حدث في سنة 1932. ولكن اليمين من جهته لم يكن قادراً على الاستلام الحكم من الحكومة، لا انتخابياً ولا بالقوة. فاستنجد بالجيش ليبعث النظام المحافظ وليحافظ على القيم وعلى موقع الكنيسة. والجيش قام بهذه المهمة بعمل كان أقرب إلى أعراف القرن التاسع عشر في إسبانيا، أي إنه تصرف وفقاً لتصرف بريمو دي ريفيارا حين تولى السلطة عسكرياً في سنة 1923، والجيش بهذا كان أبعد من أن يكون شبيهاً باستيلاء النازيين والفاشيست على الحكم مدعومين بأنصارهم من شبه العسكريين، في حين يقف الجيش على الحياد.

إن حكومة اليسار في سنتي 1931-1932 قد جرحت مشاعر الجيش بمحاولتها تنفيذ إصلاحاتها حيث أعادت تصنيف العديد من الضباط المشكوك بولائهم للجمهورية مع أولئك الذين كان ولاؤهم للجمهورية أكيداً. إن العديد من مثل هذه الترقيات بعد انتصار الجبهة الشعبية في سنة 1936 جرح مشاعر الضباط التقليديين؛ والجنرال فرنسيسكو فرنكو الذي أُبعد كحاكم عسكري لجزر الكناري البعيدة احتج بأن مثل هذا الفعل غير اللائق يجرح كرامة الجيش.

وكان زعيم الضباط المتآمرين هو الجنرال جوزي سان جرجو وليس الجنرال فرنكو. وكان الجنرال إميليو مولا هو رئيس التنظيم، وكان الجيش مقسوماً بين أولئك الذين كانوا مستعدين للإطاحة بالجمهورية وأولئك الذين كانوا مستعدين لخدمتها. وفرنكو بالذات كان متردداً تقريباً حتى آخر لحظة. وحملت الاضطرابات المتزايدة في إسبانيا - انعدام القانون والعنف في المظاهرات من قبل اليسار الذي بدت الحكومة عاجزة عن السيطرة عليه - أخيراً المتآمرين من ضباط الجيش في يوليو 1936 إلى القيام بانقلاب عسكري كانوا قد خططوا له منذ نيسان السابق للاستيلاء على الحكم في إسبانيا.

قرر فرانكو أخيراً أن ينحاز إلى جانب المتآمرين، وترك جزر الكناري في 18 يوليو ليستلم القيادة في إفريقيا. وفي 13 يوليو أدّى اغتيال السياسي الذي اشتهر بعدائه للجمهورية من قبل أعضاء في الحرس الجمهوري إلى وجود حجة إضافية للثورة العسكرية، التي كانت بالفعل قد بدأت تتحرك. وقبل يوم من ذلك أي في 17 يوليو ثار الجيش في مراكش وأمر الجنرال مولا الثائرين بالبدء من مراكش في 18 يوليو على أن تستولي الحاميات في أرض إسبانيا على الحكم في اليوم التالي. ولكن الاضطرابات في أرض الوطن بدأت هي أيضاً أبكر أي في 18 يوليو. وفي اليوم التالي انتشرت الثورة في أكبر مدينتين في إسبانيا هما مدريد وبرشلونة. وقمعت الثورة هنا بنجاح. ولكن الجيش فشل في الاستيلاء على إسبانيا بعمل واحد سهل. وبعد وقت قليل عرفت المناطق القومية والجمهورية بوضوح. وكانت مواردهما العسكرية متساوية تقريباً في الأرض الإسبانية حيث انقسم الجيش نصفين نصف معه القوة الجوية ومعظم الأسطول، انحازوا إلى حكومة الجمهورية.

والشيء الذي حسم المعادلة وجعلها متكافئة هو مساعدة هتلر وموسوليني لفرنكو، حيث قدما له طائرات نقل لنقل الجيش من إفريقيا إلى أرض إسبانيا. ولم يشأ فرنكو أن يخاطر باجتياز البحر. وكان الأسطول الجمهوري لم توضع كفاءاته المشكوك بها موضع تجربة. وانتقل سوء التنظيم في الجانب الجمهوري إلى القوة الجوية التي لم تعترض، ولم تحاول أن تعترض طائرات النقل الألمانية والإيطالية. وسرعان ما سيطر القوميون على غرب البلاد وعلى معظم الجنوب. وفي نهاية يوليو أصبحت برغس في الشمال عاصمة إسبانيا القومية. وأقام مولا فيها مجموعة من الجنرالات. وكان فرانكو هو الذي قبل به من جانب كل الجنرالات كقائد أعلى لهم. وفي آخر سبتمبر أعلن أنه هو رئيس دولة إسبانيا كما هو رئيس للحكومة. وعمله هذا دلّ على بدء حكم طويل غير منازع به استمرت له السلطة المطلقة إلى حين وفاته بعد 29 سنة أي في سنة 1975.

وعندما استولى القوميون على الأراضي التي كانت بحوزة الجمهوريين، أعدموا أعاظم

الزعماء الجمهوريين المدنيين والعسكريين بعشرات الألوف. وكان الإرهاب هو السلاح المستعمل لإخضاع جماهير الطبقة العاملة. وفي الجانب الجمهوري كانت الهجمات تتوالى وتوجه ضد الكنيسة بدون تمييز، وكان انحياز الكنيسة سياسياً إلى اليمين (ما عدا مناطق الباسك) وهذا جعلها موضع شك رغم أنها أي الكنيسة لم تشارك في العصيان. وقضى أثنا عشر أسقفاً وآلاف الكهنة والرهبان قتلاً. وتم إعدام الآلاف ممن يشتبه بهم أنهم يتعاطفون مع القوميين. ولم تكن حكومة الجمهورية تستطيع السيطرة على أتابعها في هذا الخروج الدموي على القانون. ومرارة البغضاء في هذه الحرب التي قتل فيها الأخ أخاه، استمرت تعيش - وهذا ليس بعجيب - طويلاً. وما يزال الناجون من الطرفين أحياء يتذكرون فظائع ثلاث سنين من الحرب. هذه المذابح من الطرفين قدرها البروفيسور هوغ توماس بـ130 ألف قتيل (75 ألف منهم قتلهم القوميون و55 ألف قتلهم الجمهوريون) يضاف إلى هذه الخسائر، الموتى في المعارك - 90 ألف من القوميين و110 آلاف من الجمهوريين - والموت بأسباب أخرى بلغ 500 ألف من أصل مجموع سكان قدره 25 مليون.

وكان الجمهوريون يعانون من صعوبة الاتفاق على تأليف حكومة مركزية فعالة في مدريد من خلال قوى مشتتة تحت اسم اليسار ومن صعوبة تأليف جيش متماسك من مختلف التشكيلات العسكرية التي تجمعت بصورة عفوية. وكان الشيوعيون يقولون بأن «الثورة» يجب أن تؤجل وانضم إليهم الفوضويون الذين كانوا يسيطرون على كاتالونيا وعلى برشلونة. ولكن اليسار لم يستطع التوحد خلال الحرب. وكان تذابحهم الأخوي مع الشيوعيين الذين كانوا يحاربون الفوضويين ويحابون الماركسيين المعادين لستالين والذين استهتروا برموزهم «بوم» Poum هو السبب الرئيسي في خسارة الجمهورية. وفي الجانب الآخر، ورغم اختلاف تجمع القوميين سياسياً، استطاع فرانكو والجيش السيطرة وأنشئوا وحدة فعالة وقوة محاربة مؤثرة.

كانت المساعدة الألمانية والإيطالية حساسة في المراحل الأولى من الحرب، بحيث مكنت فرانكو من التقدم إلى مداخل مدريد. ولكن المساعدة السوفيتية العسكرية الضخمة التي تضمنت طائرات ودبابات أنقذت مدريد في نوفمبر 1936. إن اتفاق بريطانيا وفرنسا رسمياً مع ألمانيا ومع السوفيات وإيطاليا، على تأليف لجنة عدم تدخل وعلى الالتزام بعدم إرسال أسلحة إلى كل من الطرفين هذا الاتفاق احترمته فقط الدولتان الديمقراطيتان الغربيتان. وأرسل الألمان الدبابات والخبراء كما أرسلوا كتيبة كندور الشهيرة التي معها مائة طائرة لعبت دوراً مهماً وأرعبت الديمقراطيات عندما قذفت بالقنابل المدن العزلاء من السلاح. إن التدمير الوحشي لمدينة غيرنيغا (26 نيسان 1937) لخص الرعب من الحرب الذي يصيب المدنيين. والدرس لم تنسه بريطانيا التي كانت تشاهد أسبوعاً فأسبوعاً على شاشات السينما الآثار الرهيبة لهذه الطلعات الجوية. وليس عجيباً

أن تكون هذه المناظر قد قوت الرغبة لدى الشعب البريطاني في الابتعاد عن الحرب العامة وفي دعم السياسيين الذين هم من هذا الرأي. وإن كان المتلزمون قد ذهبوا للحرب في إسبانيا. لقد أرسل موسوليني 70 ألف متطوع من الجيش. والروس، من معسكرات أقيمت في باريس نظموا كتائب من المتطوعين الدوليين وأرسلوا لهم الدبابات والطائرات. وكل هذه المساعدة الخارجية ساعدت على عدم هزيمة أي طرف من الطرفين ولكنها لم تكن كافية لتؤمن النصر.

بعد أن تقدم القوميون في أغسطس حتى أكتوبر 1936، ظل الجمهوريون يمسكون بنصف إسبانيا - كامل الشرق والجنوب الشرقي وكذلك مضيقاً في الشمال. وبقيت مدريد بيد الحكومة تصد هجمات القوميين. في سنة 1937 تغلب القوميون أخيراً على مقاومة الباسك في الشمال. وفي مدريد أعادت الحكومة تنظيم نفسها من أجل أن تتخذ موقفاً قوياً ضد العصاة. والشيوعيون الذي نمت قوتهم بسرعة استلموا الزعامة في الحرب ضد «البوم» Poum وضد الفوضويين. واستبدل كاباليرو بأستاذ اشتراكي هو الدكتور جوان نغرين الذي استلم الرئاسة من الأول. في هذه الأثناء كان الجمهوريون قد نظموا جيشاً حسن الانضباط. وفي شتاء 1937 قام الجيش الجمهوري بهجوم ضد القوميين. وقام فرانكو بهجوم معاكس فاسترد كل الأراضي التي خسرها واستطاع أن يشق الجمهوريين إلى نصفين بحيث فصل برشلونة وكاتالونيا عن الوسط وعن جنوب إسبانيا. وبدت هزيمة الجمهوريين وشيكة وبصورة غير متوقعة انتصر الجمهوريون انتصاراً قصير الأمد في صيف 1938، ولكنهم في الخريف أصيبوا بهزيمة كارثية عندما هاجمهم فرانكو. وكان الجمهوريون المدعومين دولياً بصورة متقطعة يوجهون ضربات تدميرية. ففرنسا التي سمحت بصورة متقطعة بمرور السلاح عبر جبال البيرينية التي تفصلها عن إسبانيا، سكّرت الحدود. وستالين أوقف إرسال المساعدة للجمهوريين. وعملت انتصارات فرانكو، وتخلي السوفييت وفرنسا على إضعاف الجمهورية. وفي يناير 1939 سقطت برشلونة. وبقيت نغرين تقاوم المقاومة الأخيرة. وانتهت الجمهورية في الفوضى بعد أن قام قسم من قوتها المسلحة بالعصيان. وفي آخر آذار 1939 استسلمت مدريد لجيش فرانكو. وانتهت الحرب الأهلية الإسبانية. وقد امتدت طويلاً واقترنت بخسائر ضخمة بالأرواح. وتدفق اللاجئون عبر جبال البيرينية باتجاه فرنسا. ولكن اهتمام أوروبا كان مؤقتاً موجهاً نحو هذا الاحتضار الأخير. فالحرب بين الدول الأوروبية كانت قد أمكن تفاديها بصعوبة في خريف 1938، وفي مارس 1939 كان هتلر ممسكاً بوسط الوضع. والعالم سوف ينقلب رأساً على عقب سريعاً. واعتبر الشيوعيون. في نظر جناح اليمين، من المثاليين كما اعتبروا الأخصام الحقيقيين للفاشيست وللنازيين في إسبانيا. في حين أنهم في ذات السنة أي في سبتمبر 1939 كانوا يعظمون هتلر ويدينون الديمقراطيات الغربية الرأسمالية الإمبريالية، لأنها تصدت وذهبت لتحارب التوسع النازي في أوروبا.

اندلاع الحرب في أوروبا

(1937- 1939م)

إن المسؤولية هي كلمةٌ مِشْجَبٌ تُعَلَّقُ عليها عدة معانٍ مختلفة. وكل الأمم في مجتمع دولي معقد تكون، بدرجة ما، متداخلة مع بعضها البعض. وبهذا المعنى «نتشارك» في المسؤولية عن الأحداث الأكثر أهمية دولية كالحرب مثلاً. وبهذا المعنى أيضاً، يكون - بآنٍ واحد - حقاً وباطلاً الاستنتاج بأن ألمانيا هتلر ليست وحدها المسؤولة عن اندلاع الحرب في سنة 1939، ويكون هذا الاستنتاج باطلاً عندما تكون المسؤولية نازلة بمنزلة اللوم، واللوم مثل المسؤولية، يعتبر شيئاً مقسوماً بين الأمم المتورطة.

مثل هذا التحليل للمسؤولية عن اندلاع الحرب العالمية الثانية في أوروبا، يوقع في التضليل أكثر مما يوقع في التوضيح. هذه النقطة تبدو بوضوح عندما نقارن مواقف هتلر وتشمبرلين كما تظهر في السجلات لا كما تظهر، في الوقت المحدد، للجمهور العام.

في سبتمبر 1939، أظهر هتلر نفسه أمام الشعب الألماني وكأنه الفريق المهان، وكأنه يدافع عن ألمانيا الفريق المضطهد من قبل الأقطاب، وجواباً على هجوم بولوني فعلي عبر الحدود (في الواقع نظمه الغستابو سراً). كان هتلر يعرف أن هذا الوضع هو كذبة وقحة. فمنذ مجيئه إلى الحكم أنشأ القوات المسلحة للرايخ، ليس فقط من أجل تحقيق أهدافه عن طريق بلف جيران ألمانيا الضعفاء المرهقين؛ إن الوهر ماتش (جيش البر) واللفتوف (جيش الجو) كانت تحاربان بالآت أعدت للاستعمال الفعلي. وإن كان من غير المؤكد يوضوح صحة التوقيت، كان هتلر عازماً - على طول الوقت - الانتقال من سياسة قضم الأراضي وضمها بالخداع، إلى الحرب الفعلية الاستيلائية.

في سبتمبر 1938 انزعج هتلر عندما لم يستطع إعلان الحرب على تشيكوسلوفاكيا. وبعد سنة من ذلك لم ينجيه من ذلك. في 23 نوفمبر 1939، وبعد عدة أسابيع بعد بدء الحرب، وعظ زعماء المصالح المسلحة وشرح لهم بأنه لم يكن متأكداً أين يهاجم أولاً في الشرق أم في الغرب (وتجدر

الإشارة إلى أن المسألة لم تكن هذا أو ذاك)، ولكن المقاومة البولونية بناء لطلبه هي التي قررت الأمر: «من يلومني لأني بدأت الحرب وأكثر من الحرب. أنا أرى أن هذا الصراع هو خط كل إنسان. لا يستطيع أحد تفادي الحرب إذا لم يرد لنفسه أن يكون دوناً. إن تنامي السكان يتطلب فضاءً حياتياً أوسع. وهدفي إقامة علاقة حسنة بين عدد السكان والفضاء الحياتي. ولهذا فإن الصراع العسكري يجب أن يبدأ. لا يستطيع أي شعب أن يتهرب من الحل على هذا الشكل ما لم يعتزل ويتخلف وبالتالي يسقط تدريجياً. هذا هو درس التاريخ...» (ماكس دوماريوس، «خطابات هتلر وإعلاناته».

لم يكن هناك شك أبداً يومئذٍ وسنداً للحقائق المتاحة، في أن هتلر عندما بقي في الحكم كان ينوي الانتقال من مرحلة الإعداد للحرب إلى مرحلة الحروب التوسعية الفعلية وأن الهدف من هذه التوسعات كان توسيع ألمانيا بالذات، وتصغير الدول المغلوبة التي كانت تريد أن تحفظ لنفسها وجوداً مستقلاً إنما كتابع ملحق. وكان على الشعوب المغلوبة جميعها أن تطيع خطة هتلر العرقية ضمن الترتيب الجديد في أوروبا. والأسس العرقية للسياسة النازية لم تكن تعني أن هتلر كان يقصد ما كانت تقصده ألمانيا من السيطرة على أوروبا، بل كان يخطط لثورة أوروبية تقتطع قطاعات جماهيرية كبرى في الشرق وتقتل وتستعبد الأعراق «الدنيا». بالنسبة إلى هتلر كانت مسألة الحرب والسلم يومئذٍ مسألة وقت أي مسألة اختيار اللحظة التي من شأنها أن تتيح أكبر فرصة للنجاح.

وكما رأينا في فرنسا التي كان تشخيصها لأهداف هتلر هو الأكثر واقعية من تشخيص بريطانيا، لم تكن تريد في أي حال من الأحوال المخاطرة بحرب مع ألمانيا بدون ضمان موثق لدعم بريطانيا لها. وحتى عندئذٍ فإن الشكوك حول بقاء فرنسا كقوة كبرى كانت قائمة إن هي ازدادت ضعفاً بسبب الخسائر الثقيلة في الرجال وفي العتاد الأمر الذي جعل الفرنسيين ينظرون إلى المستقبل برعب. والواقع الحق فيما يتعلق بفرنسا يصدق أيضاً على جيران ألمانيا الصغار. أما بالنسبة إلى الاتحاد السوفييتي فلم يكن له حدود مشتركة مع ألمانيا وكان يأمل احتواءها بالردع بالاشتراك مع الدول الغربية. ولكن هذه السياسة كانت تمويهاً إذ إن خيار السوفييت بالنسبة إلى فشل الردع لم يكن الحرب بل الهدنة، والتسوية مع ألمانيا. وكانت الولايات المتحدة داعية متحمسة للديمقراطية (وألقى روزفلت خطابات بليغة حول هذه المعتقدات) ولكنها كانت أيضاً متحمسة للحياد إن وصل الأمر إلى الحرب في أوروبا. وهذا ما أعطى لبريطانيا الدور المفتاح.

حتى ربيع 1939 كان نيفيل شمبرلين مسيطراً في وزارته، سيطرة لم يستطعها قبله إلا القلائل من رؤساء الوزراء. وكان الداعية الأكبر والأضخم لهتلر. وشمبرلين أيضاً وإن كان يخضع للرأي العام ولضغط زملائه، كان عليه أن يقرر متى يتحتم عليه أن يقبل بأن حرباً أوروبية عامة أصبحت

محتومة لا مفر منها، ما لم تلتزم بريطانيا بالوقوف على الحياد عندما يحقق هتلر السيطرة على القارة الأوروبية. إن غزو بولونيا كان لا بد أن تتبعه غزوات أخرى، وإن كان لا يستطيع أحد أن يتأكد في أي جهة يريد هتلر أن يضرب أولاً وبالتالي ما هي العواقب الدقيقة التي يريدها من وراء عمله. كما أن هتلر لم يكن يقصد أن يستبقي ويحيد بريطانيا العدائية والمستقلة. عندما انتقل هتلر من الحرب «الباردة» إلى الحرب «الساخنة» لم يستطع تشمبرلين أن يمتنع عن القبول بأن حرباً أوروبية كبرى سوف تكون محتومة إذا كان للحضارة في أوروبا، ولاستقلال بريطانيا، وللأمن، أن تبقى جميعاً.

كان موقف تشمبرلين مناقضاً تماماً لموقف هتلر. كان تشمبرلين يكره الحرب كثيراً. إنه ينتمي إلى جيل الحرب الكبرى. وكانت المشاعر الإنسانية هي المحرك الإيجابي في حياته. كان يتمنى أن يتحسن حال المجتمع، وأن يعالج مصائب الناس وبخاصة البطالة، التي كانت ما تزال تعيق حياة بريطانيا الصناعية. إن الحرب، بالنسبة إليه، كانت الخسارة الأعظم كما أنها تعني التنكر لنهوض البشرية. كان يومئذٍ يؤمن بقداسة الحياة الفردية البشرية. وكان ينكر الأفكار القائلة بقدر الشعوب. بالقوة والكفاح. وكان ينكر الوصول إلى الأهداف بالقوة العنيفة. كان يؤمن بانتصار العقل. وكان يعتقد بأنه هو نفسه سيحارب الحرب الخيرة من أجل السلام، كان مستعداً لأن يكون صبوراً وصلباً وعنيداً، يستمد قوته من ذاته، من داخله من أجل الإبقاء على التفاؤل الشخصي حتى ولو كانت الظروف المحيطة به تؤدي إلى طريق آخر. وفي المآل الأخير كان يأمل بحدوث عجيبة تؤمّن المخرج السلمي. وقبل أسبوع فقط من وقوع الحرب، في آخر أغسطس 1939 أعرب عن مشاعره بكتاب خاص أرسله إلى أخته هيلدا يقول: أشعر أني مثل رجل يقود عربة خرقاء مندفعة خلال طريق ضيق عسير على طول جرفٍ منهار... أنا أجلس مع آني «زوجته» في غرفة الرسم عاجزاً عن القراءة وعاجزاً عن الكلام، جالساً فقط ويداي مثقلتان وأحس بوجع في بطني» (كتاب تشمبرلين إلى هيلدا في 27 أغسطس (آب) 1939، أوراق تشمبرلين، جامعة برمنغهام، إنكلترا). وعندما توجه تشمبرلين إلى الأمة عبر إذاعة الـ BBC ، عند اندلاع الحرب، كان خلافاً لهتلر قد استطاع أن يقول بإخلاص: «تستطيعون أن تتصوروا أية ضربة مرة توجه إليّ، إن كل جهادي الطويل من أجل السلام قد فشل، مع ذلك أنا لا أستطيع أن أعتقد أن هناك أي شيء أكثر أو أي شيء مختلف كان يمكنني عمله وكان يمكن أن يكون أكثر نجاحاً. إن عمل هتلر يدل بما لا يقبل الشك أنه لم يكن هناك خيار أبداً في توقعي أن يقلع هذا الرجل عن ممارسته باستعمال القوة ليحصل على رغبته. إنه لا يمكن إيقافه إلا بالقوة فقط».

لم تكن هناك أية طريقة ذات معنى، كانت فيها مسؤولية تشمبرلين عن الحرب، موضوع نقاش ممكن، أو يمكن أن تقارن، على نفس الأساس بمسؤولية هتلر الذي كان حاله كحال رجل

يهاجم بعنف جاره فيعتبر أقل مسؤولية عن عمله بسبب ضعف قوة البوليس الرادعة. وقولنا هذا لم يكن يقصد به بالطبع القول بأن نشأة الحرب في أوروبا ترد إلى فارق بين رجلين، هتلر وتشمبرلين.

لم يكن هتلر ليستطيع، بسلامة، أن يشن حرباً بدون الاطمئنان إلى أن إعادة التسلح قد تقدمت بما يكفي - طمأنينة تتطلب تعاوناً بين الصناعة وترتيب المال اللازم. كما لا يستطيع تماماً تجاهل الاعتبارات العسكرية التقنية. فهو يحتاج إلى تعاون الجيش، وإلى الحزب المتراكب مع الدولة وآليتها الحكومية، وإلى تحويل الاقتصاد إلى الاستعدادات الحربية تحت رعاية هرمان هورنغ وإدارته. كل ذلك يخلق له العديد من المشاكل. إن «مجلس» القيادة النازي حول الفوهرر - هملر، غوبلز، هس، بورمان، غورنغ، والقياديين المساعدين - الأقل منزلة - أمثال روزنبرغ، رينبتروب، لي - قد وقعوا في مزاحمة مريرة قاسية، يتنافسون من أجل كسب رضا هتلر ومن أجل مراكز أكثر نفوذاً في الهيكلية. لم يكن صنع السياسة عند الألمان أوحديا، فالكثير من الأشخاص الكبار في مراكزهم والكثيرين من المنظمات يؤثر في السياسة. لا شك أن هتلر كانت له الكلمة الأخيرة في كل القضايا الرئيسية، ولكنه كان يحرص على أن يختبر وأن يستحوذ على زعماء الجيش والصناعة وجمهور الشعب. كانت خطاباته سيلاً من الأكاذيب المدروسة بعناية، وهو كان يعي تماماً أن الحرب مع بريطانيا وفرنسا كانت مرهوبة على نطاق واسع.

إن سياسة بريطانيا المتعددة الأبعاد وكل التأثيرات التي تشوبها معقدة وبهذا تكون متنوعة جداً. وتلعب اعتبارات الأحزاب السياسية دوراً مهماً في صنع السياسة في الديمقراطية البرلمانية. وتتأثر الحكومات مباشرة بالمشاعر الشعبية. التي تعبر عن نفسها بحرية، بخلاف ما كان عليه الحال في ألمانيا. وتؤخذ القرارات في بريطانيا من قبل اللجان، وأعلى لجنة حكومية هي مجلس الوزراء الذي يجتمع في مقر رئيس الوزراء. إن رقابة تشمبرلين لم تكن دكتاتورية كما هي الحال بهتلر. وكانت هيبة تشمبرلين على زملائه الوزراء في ذروتها سنة 1938، ولكن لم يكن يستطيع التصرف بدون أن يكونوا معه، والاستقالة تكون محصورة بالوزير الفرد المغضوب عليه. في سنة 1939 انخفض تأثير تشمبرلين، كما أن الباعث وراء سياسته قد رؤي متناقضاً أكثر فأكثر مع الأحداث المتدافعة في أوروبا. إن إعادة التسلح المتأخرة كانت عائقاً خاصاً قد ضيّق من خيارات بريطانيا السياسية.

وكان هناك أكثر من ذلك فرق صارخ بين السياسة الألمانية والسياسة البريطانية. كان هتلر يعير نسبياً القليل من الاهتمام «لحليفيه» إيطاليا واليابان وكان يفصل سياسته بدون أن يسمح لردات فعلهما من التأثير على قراراته الخاصة. ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة إلى الحكومة البريطانية، التي عندما كانت تتولى القيادة في رسم السياسة في الغرب لا تستطيع تجاهل ردات فعل فرنسا ثم بولونيا فيما بعد. كانت بريطانيا حلقة الوسط في الكومنولث، وكانت وجهات نظر كندا وجنوب إفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا أيضاً ذات أثر محسوس.

وأكبر فرق بين موقفي بريطانيا وألمانيا ينبثق من أن دور بريطانيا لم يكن فقط أوروبياً بل كقوة عالمية ذات مصالح إمبريالية في كل قارة. هذه المصالح كان كل منها مدعوماً من قبل مختلف السياسيين وقوى الضغط (مراكز القوى) التي تتضارب مع بعضها البعض عندما تطرح أولويات السياسة على بساط البحث. كانت التزامات بريطانيا الدفاع عن أستراليا ونيوزيلندا والهند من تهديدات اليابان، التزامات مطلقة كمثل التزامها باعتبارات الأمن في بريطانيا، مما يقتضي من بريطانيا أن تقف إلى جانب فرنسا إن هاجمتها ألمانيا. إن لجنة مستلزمات الدفاع، المخصوص بها أمر تحليل احتياجات بريطانيا العسكرية، توصلت إلى قرار واضح عندما رفعت تقريرها إلى الوزارة في فبراير سنة 1934 بأن «ألمانيا هي العدو المحتمل الأشد الذي يجب أن نوجه ضده في المدى البعيد السلسلة الطويلة من سياستنا الدفاعية».

ولسنوات طويلة لم تكن أي قوة من قوى بريطانيا المسلحة قوية بشكل كاف لمواجهة أي عدو محتمل. في المقام الأول كان هناك عدوان محتملان فقط: ألمانيا في أوروبا، التي تتسلح بسرعة واليابان في آسيا. وبعد اندلاع حرب إيطاليا - الحبشة ودعم بريطانيا للعقوبات التي فرضتها عصبة الأمم اوجد يومها عدواً ثالثاً محتملاً يملك قوة بحرية في المتوسط - إيطاليا. إن الحاجة إلى الدفاع عن كل ممتلكات بريطانيا كانت هي أيضاً مطلقة. فلماذا إذن هذا النقص في الموارد لمواجهة هذه المتطلبات؟ تلك كانت مهمة الدبلوماسية. والمسألة الحقة لم تكن مسألة «مراعاة أو عدم مراعاة» بل هي مسألة أي من الدول تجب مراعاتها وأيها تجب مواجهتها. في الشرق الأقصى الكثير من الأمر كان متعلقاً بموقف الولايات المتحدة. إن وضع بريطانيا تجاه الولايات المتحدة في آسيا كان شبيهاً بوضع فرنسا تجاه بريطانيا في أوروبا. إن فرنسا لا تستطيع المخاطرة بحرب مع ألمانيا من دون دعم بريطانيا. وبريطانيا لا تستطيع الإقدام على التفكير بحرب مع اليابان من دون ضمان الدعم الأميركي، ما لم تفرض عليها الحرب دفاعاً عن أراضي الإمبراطورية والكومنولث وفي أوروبا أيضاً تستطيع بريطانيا أن تتصرف دفاعياً فقط. إن قوتها الجوية، المعدة للردع، تأتي وراء قوة ألمانيا الجوية، وبالتالي فإن قيمتها الرادعة لم تتجسد أبداً. بل إنها لم تخطر أبداً في حسابات هتلر: لقد بذلت ألمانيا جهوداً كثيراً من أجل الاكتفاء الذاتي في ظل خطة غورنغ الرباعية بعد سنة 1936، وإن كان هتلر يقر بأن الاكتفاء الذاتي لن يتحقق أبداً بكامله بدون فتوحات. ومع ذلك فالارتهان للإمدادات الخارجية قد تقلص. وفي هذا المدى، فإن الضرر من الحصار البريطاني البحري قد انخفض كثيراً. فكيف يمكن لبريطانيا أن تتصور حرباً مع ألمانيا تدار بحيث تنتهي بهزيمة ألمانيا؟

كان أحد الافتراضات العسكرية المتماسكة التي نادى بها السياسيون في الوزارة البريطانية، حتى فبراير 1939 افتراضاً غريباً يقول : بأن بريطانيا لا تحتاج إلى جيش كبير لمحاربة ألمانيا في

القارة الأوروبية. وزعم تشمبرلين بصفته وزيراً للمالية، بأنه ليس هناك من المال ما يكفي لتوسيع كل الجيوش البحرية والجوية والبرية الثلاثة. وكل واحد من المعنيين باستثناء رئيس الأركان وافق على أن الجمهور البريطاني لن يقبل أبداً بأن ترسل بريطانيا كما فعلت في سنة 1914-1918، جيشاً بالملايين إلى فرنسا وبلجيكا. ورد الفرنسيون بأنهم ليسوا قادرين على تجهيز جيش بري كافٍ لصد ألمانيا وإذاً فالأضرار الثقيلة كلها سوف تقع على عاتقهم. فليس عجباً في مقل هذه الظروف أنهم فكروا بحماية أنفسهم وأراضيهم الممتدة بالاعتماد على خط ماجينو. وأنهم شعروا بالمرارة تجاه حليفتهم بريطانيا.

وفيما كان رؤساء القوات المسلحة في بريطانيا وفرنسا قد توافقوا على أن أخطر عدوٍ هو ألمانيا المعاد تسليحها. فإن سياستهم تجاه إيطاليا لم تكن متفقة. وعندما أرادت فرنسا مراضاة موسوليني سنة 1935 لم تدعمها بريطانيا. وفي يناير 1939 حصل الانقلاب وأصبح انتباه بريطانيا بعد ذلك وفرنسا أيضاً غير موجه حصرياً نحو ألمانيا. فمنذ 1931 إلى سنة 1933 أصبح الاعتداء الياباني على منشوريا ومسألة دعم عصبة الأمم موضع اهتمام الجمهور والحكومات. والتنبه للتسلح الألماني المتزايد قد تحول فيما بعد إلى الحرب الإيطالية الحبشية 1935. وقد كان هتلر محظوظاً بشكل فريد بفضل تحول الانتباه عنه بخلال سنوات الاستعداد العسكري. وبذات الطريقة أيضاً تمت إعادة تسليح أراضي الرين، التي هي ساحة إلمانيا الخاصة. وقد غطت عليها أيضاً الحرب الأهلية الإسبانية واندلاعها. وفيما كان هتلر يعمل بدون كلل في سياسته الخارجية من أجل توسيع ألمانيا وتقويتها كان بذات الوقت يحول البلد من الداخل عن طريق زيادة التشديد على العقيدة النازية وعن طريق عسكرة كل المجتمع. وشجعت نساء ألمانيا على إعطاء الفوهرر أطفالاً كثيرين هم جنود المستقبل. وزرع الفوهرر صورة الزعيم الأوحد الذي على كتفيه تقع أعباء كل شعبه وظهر في المناسبات بمظهر أكثر إنسانية من خلال جمعيات الأطفال والكلاب. ولكن وجود عشقيته الشقراء إيفا براون ظل أحد الأسرار المكتومة جداً في الرايخ الثالث.

وكانت سنوات منتصف عقد 1930 سنوات الاستعداد المحموم من أجل اللحظة الكبرى عندما استطاعت ألمانيا النازية أن تهضم ثورة هتلر وأن تقيم نظاماً عرقياً جديداً في أوروبا. وكانت الاستعدادات في أوجها تأخذ مكانها داخل حدود ألمانيا. فيما كانت «بروباغندا» الحزب قد تجاوزت الحدود إلى الخارج وطبعت بطابعها الأحزاب المحلية، ليس في النمسا فقط بل في الأماكن البعيدة مثل أميركا اللاتينية. داخل ألمانيا لم تتوقف أبداً الدعاية الموجهة ضد الأعداء الأساسيين بحسب الجنون النازي، وهم اليهود. ورغم انتشار معاداة السامية شعر هتلر أن عليه أن يتحرك بحذر حتى لا يستدر العطف على اليهود: فالعديد من الآريين الصلحاء يعرفون على الأقل يهودياً واحداً صالحاً. ولهذا لم يتمسكوا بالمعنى الحرفي للصرخة الوسخة التي تطلقها عصابات

الـ SA وهـي «المـوت لليهـود». وذهـل اليهـود. فكثـيرون مـنهم رأوا أنفسـهم مـواطنين ألمـان حقـاً، مربوطين بالثقافة الألمانية وافتكروا أن ظاهرة هتلر أقرب إلى أن تكون جنون صيف. وكان مد الهجرة بطيئاً. فقد كانوا يستطيعون تحويل جزء من ممتلكاتهم إلى خارج البلد. ثم إن فـرص كسـب العـيش في الخارج كانت ضيقة، وهناك العادات واللغة الجديدة. وتمسك معظم اليهود الألمان بأرضـهم. رغـم كل التمييز العنصري ضدهم، ظلوا يتمتعون بحماية القانون لهم من عنـف العامـة. ولم يكونـوا عـلى العموم يؤذون في أجسامهم قبل نوفمبر 1938. ومع ذلك فإن القبضة أخذت تشتد عليهم أكثر فـأكثر وسنة بعد سنة.

إن أشهر قوانين معـاداة السـامية صـدرت في نـورنبرغ، في سـباق الـرالي للحـزب النـازي سـنة 1935، وفي السنوات اللاحقة أخذت تتوسع باستمرار. ولكنها كانت خطـوة منطقيـة في توجـه العـالم النازي الجديد الذي خلقه هتلر وأتباعه. إن اضطهاد اليهود لم يكـن سـمة عارضـة في حكومـة هتلـر التي، كما يقال خطأ، يجب أن ينظر إليها باعتبارهـا نظامـاً ألمانيـاً قوميـاً اعتـدائياً آخـر. فبـدون كـره اليهود، وبدون الاضطهاد الذي لا هوادة فيه ضدهم فإن جوهر الأيديولوجية النازيـة ينهـار. في سـنة 1935 أُقيل كل اليهود الباقين في الخدمة المدنيـة. والتعـاريف «يهـودي كامـل» «نصـف يهـودي» أو مشلن أي المزيج من درجات متنوعة قد تحددت لا على أسـاس رأس شـخص أو عـلى أسـاس معتقـد شخصي بل على أساس تجذر النسب. إن وجـود ثلاثـة أجـداد يهـود تجعـل الجيـل الثـاني مـن الأولاد يهوداً بالكامل. وهكذا يكون التعريف عرقياً مرتكـزاً عـلى مـا يشـبه العلـم، ولـيس دينيـاً. فـاليهودي الكامـل أو غـير الآري كـما كـانوا يسـمونه، كـان يحـس بكـل ثقـل الاضـطهاد منـذ البدايـة. وكانـت الاستثناءات المؤقتة تتم في حالات تزوج اليهود فيها من آريين، فأولدوا أطفالاً مختلطين بفعل الزواج. ومورست ضغوط على الشريك المسيحي ليطلق الزوج اليهودي، والبعض فعل ذلـك. والأزواج الألمـان أو النساء الألمانيات حموا شريكهم وأطفالهم بكل شجاعة وإخلاص بخلال سنوات الاضطهاد وانقضـوا حياتهم لأن الحرب انتهت قبل أن يتخذ هتلر تدابير ضدهم. هؤلاء الناس الشـجعان يـأتون مـن كـل المراتب الاجتماعية في الحياة ومن بينهم ضباط في القوة المسلحة ومن بينهم أخيراً أميرال في الأسطول. وسلوكهم وحده يؤخذ كضمانة ضد التعميمات الفجة حول الصفة الألمانية، وبهذا المعنى شكلوا شـبه مقاومة ناشطة، إنما أقلية قليلة جداً من الشعب. وجعلت قوانين نورنبرغ الألمان اليهود في مرتبة ثانية من المواطنية الرسمية. ومنعت الزواج بين اليهـود وغـيرهم، ومنعـت أي علاقـة جنسـية بـين الآريـين واليهود. وهذه الجريمة الأخيرة سميت «راسن شندي» وقد حكم بالإعدام عـلى اليهـودي المـتهم بهـا. وبخلال فترة من الزمن منع اليهود من الاحتكاك المهنـي بغـير اليهـود. فقـط في النشـاطات العماليـة سـمح لليهـود بالاسـتمرار في عملهـم حتـى سـنة 1938، لأن طـردهم المفـاجئ كـان يُضرّ بالاقتصـاد

الألماني. وهذه التسهيلات لم تكن اعتدال هتلر، بل الأولى أن يقال إنها دلالة على أنه كان مستعداً لمنح برهة تكتيكية، ولكنه لن يحيد قدر أنملة عن أهدافه الأيديولوجية النهائية.

هذا الضغط على المواطنين اليهود الألمان القلة الذين لا نصير لهم في سنة 1933 - كان هناك ما يقارب من 500 ألف يهودي بحسب التصنيف العرقي - حملهم على مزيد من العزلة ومن التقشف. ورغم ذلك فإنهم لم يهاجروا إلى فلسطين أو غيرها بالسرعة الكافية. فالغالبية العظمى من اليهود الألمان أرادت البقاء في منازلها وفي وطنها حيث تراثها الثقافي، وحيث أعمال ليست وغوتيه وبيتهوفن التي يحبون. لقد كانت الثقافة الألمانية هي ثقافتهم، حتى في لحظات أسوأ الكوارث المروعة، لم يكونوا يتصورون أنهم في القرن العشرين وفي أوروبا الغربية، سوف تقتل النساء والأطفال في مصانع الموت. إنهم لم يحاصروا بمثل هذا في القرون الوسطى. كان العديد من اليهود ما يزالون يعيشون في رفاهٍ معقول، وفي قسم كبير منهم قامت علاقات مع زملائهم الألمان سليمة، وفي بعض الأحيان حتى حميمة. ولكن التمييز الرسمي ظل يزداد. فقد طرد اليهود في خريف 1938 من كل المهن، ولم يعد بإمكانهم الدراسة في الجامعات. ومتاجرهم بيعت بالقوة «وتأرينت» أي أصبحت آرية. وأصبح واضحاً بعد هذا أنه لم يعد هناك من مستقبل أمام الشبيبة اليهود بل إن الجيل القديم توقع فقط أن يمضي بقية أيامه في ألمانيا يعيش على معاشه ومدخراته. وبخلال صيف 1938، قررت الزعامة النازية أن تتخذ تدابير أشد ضد اليهود. في أول الأمر جاء دور يهود بولونيا الذين لم يكتسبوا الجنسية الألمانية ليطردوا بعنف ودون إمهال. وأعدت معسكرات الاعتقال داخل ألمانيا. وقد أريد إعطاء الشعب الألماني مثلاً عملياً عن كيفية معاملة جيرانه اليهود وكأنهم أعداء. وكان لا بد من وجود حجة أو ذريعة.

وجاءت هذه الذريعة في 7 نوفمبر 1938 بعد مقتل ثلاثة من موظفي السفارة الألمانية في باريس. وكان القاتل يهودياً نصف مجنون وشاب كان أهله البولونيي الأصل قد طردوا من بولونيا. وربما كانت هناك أيضاً أسباب أخرى. وللغرابة فإن الدبلوماسي أرنست فون راف لم يكن نازياً. وبعد أن جاءت الأخبار عن موت راث إلى ألمانيا في عصر 7 نوفمبر قامت مذبحة عبر ألمانيا كلها وأشعلت النار في الكُنُس. ونهبت المحلات التجارية اليهودية. وبمزاج أسود نموذجي أطلق البرلينيون على ليلة 9 نوفمبر اسم ليلة الشعانين أو ليلة البلور. وجالت في الشوارع عصابات من المراهقين، وأخذت تدخل إلى بيوت اليهود للقتل والنهب. وكانت ليلة رعب. وأوقف اليهود من الرجال في بيوت في اليوم التالي وسيقوا إلى معسكرات الاعتقال. وقد تم حديثاً اكتشاف مدخل في مذكرات غوبلز تتهم هتلر - وهذا مستند إضافي آخر لو كانت هناك حاجة إلى مثله - بأن لا عمل رئيسي كان يتم في الرايخ بدون موافقة خطية من الفوهرر. وهكذا حصل أنه في 9 نوفمبر تمت الفرصة السنوية عندما اجتمع كل الزعماء النازيين لإحياء ذكرى الانتفاضة الفاشلة التي جرت

سنة 1932. كتب غوبلز في ميونخ في مذكراته ما يلي: «نقلت الوضع إلى الفوهرر. فقرر ما يلي أترك المظاهرات تستمر. اسحب البوليس. وعلى اليهود أن يشعروا بكره الشعب لهم... وعندما توجهت إلى الأوتيل رأيت السماء حمراء كالدم. فقد كانت الكُنُس تحترق... وأمر الفوهرر بإيقاف 20 إلى 30 ألف يهودي في الحال».

إن الهدف من مذابح نوفمبر الكبرى سنة 1938 كان إجبار من بقي من اليهود في ألمانيا على الهجرة منها. فقد كانت الفيزا تعطى من بلد خارجي من معسكرات الاعتقال. والسؤال الذي يطرح غالباً: لماذا جرب هتلر إجبار اليهود على الخروج من ألمانيا حتى بعد بداية الحرب؟ هل يعني هذا أنه فضل هذا الحل على ذبحهم فيما بعد؟ نحن لا نعرف بالضبط ما كان يجول في فكر هتلر، ولكن من المعقول الاستنتاج أن الاعتبارات الإنسانية لم تدخل أبداً في حساباته فيما خص السؤال المركزي عن سبب بغضه لليهود. لا شك أنه كان حساساً تجاه مشاعر الشعب الألماني. وربما يستنتج أن الشعب الألماني لم يكن مستعداً لدعم حكمه بمزيد من الحماس إن هو قضى على كل اليهود نساء ورجالاً وأطفالاً داخل ألمانيا.

بخلال الحرب بذلت جهود عبثية من أجل الحفاظ على سرية الموت في المعسكرات. فقد أراد هتلر أن يطرد جسدياً كل اليهود من الأراضي التي كانت تقع تحت حكمه. والهجرة تعني تصدير اللاسامية. وعندما ربح حروبه فإن اليهود كانوا معرضين للهلاك في أي حال كما دلت على ذلك السياسة النازية في كل أوروبا المحتلة بخلال الحرب. بعد نوفمبر 1938 حاول اليهود المرعوبين المغادرة: كان العالم المتحضر قد ناقش الأمر ولكنه لم يوافق على استيعاب الـ300 ألف الباقين. ولكن هناك عشرات الألوف من الشعب أنقذوا بفعل «نقل الأطفال» إلى بريطانيا حيث شكلوا القسم الأكثر عذاباً بين المهاجرين. العديد من الأطفال قال وداعاً لأحد والديه الذي سمح له بالمجيء إلى المحطة في ألمانيا. معظم هؤلاء الأطفال لم ير أهله فيما بعد. وكان هذا النزوح قد صار ممكناً بفضل موافقة آلاف الأفراد المعنيين الذين جمعوا المال وضغطوا على حكوماتهم المتمنعة حتى تستقبل هؤلاء اللاجئين في الداخل.

إن اضطهاد اليهود من قبل الأجهزة البيروقراطية، تشير إلى تورط الكثير من الألمان في النشاطات الإجرامية للنظام النازي تحت غطاء تشريعي كاذب. وأصبحت المعارضة تزداد خطورة عندما اشتدت قبضة الدولة التوتاليتارية. وقد ظل هناك القلائل الذين تكلموا بصراحة مثل الراعي البروتستنتي مارتن نيمولر، وقد وضعوا في معسكرات الاعتقال. وخلال الحماس العام للنازية لا بد من التذكير، كان هناك الكثيرون أيضاً من الذين أرهبوا بصمت.

كان اليهود هم الهدف الأكيد والمكشوف للاضطهاد. ولكن كان هناك مئات الألوف من الآخرين الذين عانوا من الاضطهاد والتطبيق الصارم لمبدأ العرق الألماني السليم «فولك». صدرت

قوانين تم تمريرها سنة 1933 والتي تسمح بالتعقيم الجماعي للذين يبدون أنهم مؤهلين لأن يكون فيهم علة جينية (خلقية)، كالمعاقين طبياً، والمصابين بداء عصبي مزمن، والصمّ، والمصابين عقلياً أو حتى المصابين اجتماعياً، أمثال المدمنين على السكر أو المعتادين على الإجرام. ولا يقتصر الأمر على إجهاض الحامل بتعقيم الفرد المريض، بل إن العائلة كلها، بمن فيهم المراهقين الصغار - كلهم كان يؤمر بتعقيمهم. والذي يثبت عليه الشذوذ الجنسي كان يسجن في معسكرات الاعتقال. ومن أجل مصلحة «الصحة العرقية» كانت هناك خطوة باقية من أجل إعدام المعاقين بدعوى تخليصهم من آلامهم. وكان هذا هو برنامج «الأوتانازيا»] أو القتل من أجل التخليص من العذاب [. ولكن فيما خص ذبح اليهود، قرر هتلر بأن القضاء على «حيوات الذين ليسوا أهلاً للحياة» سوف يؤجل حتى انتهاء الحرب. وفرض التمييز العنصري أيضاً بعد 1935 على 22 ألف نوري (غجري) كانوا يعيشون في ألمانيا. هؤلاء أيضاً برجالهم ونسائهم وأولادهم وأطفالهم جميعاً مع عشرات الألوف من البولونيين والغجر الأوروبيين كانوا معرضين للإبادة.

استمر هتلر يقول للشعب الألماني أنه يريد السلام وأنه لا يبغي أكثر من أن يرد إلى بيوتهم - في الرايخ، أفراد الشعب الألماني الذي يعيش خارج حدود ألمانيا: وليس بالضبط الناس بل أيضاً الأراضي التي عليها يعيشون. في اجتماع قياداته العسكرية وبحضور وزير الخارجية ووزير الحرب - في مقره بالمستشارية في 5 نوفمبر 1937 صرح هتلر عن أفكاره. وكان الكولونيل هوسباك مقرر هذا الاجتماع فسجّل: الأهداف التي صرح عنها هتلر لم تحوِ شيئاً جديداً، كانت كلها مألوفة من خلال تصاريحه السابقة وكتاباته. وأفاد بأنه سيتم تحقيق هذه الأهداف بخلال ست أو ثماني سنوات على الأقل. إن «العرق» الألماني يحتاج إلى فضاء في الشرق] في ألمانيا [ليتمدد وليتكاثر وإلا فهو مرشح للتراجع. إن المزيد من الأرض والموارد هما ضرورة اقتصادية. إن حلّ مشاكل ألمانيا يمكن العثور عليها فقط باستعمال القوة.

وبخلال سنتي 1943-1945 بدأت إعادة تسليح أعداء ألمانيا تتفوق على تجهيزات ألمانيا التي بدأت تعتق. كان على ألمانيا أن تتحمل عدائية بريطانيا وفرنسا.

كان هتلر يضارب (يراهن) على التعقيدات الدولية كوقوع حرب أهلية في فرنسا أو كحرب بين دول البحر المتوسط من شأنها أن تقسم فيما بين أعداء ألمانيا لمصلحتها. كخطوة أولى، هناك ضرورة استراتيجية «الهجوم» على النمسا وعلى تشيكوسلوفاكيا. وكان من المؤكد عندها أن لا تخفض نفقات التسلح. والهدف المباشر من كسب النمسا وتشيكوسلوفاكيا، على كل حال، يمكن تحقيقه بحرب صغيرة تجري بسرعة البرق. وأكد هتلر للجنرالية أن ذلك لن يؤدي إلى حرب عامة.

وما هو جدير بالذكر بالنسبة إلى سياسة هتلر من 1937 إلى 1939 هو تسريع الخطوة، وكان تباطؤه يعود ببساطة إلى انتظار الأحداث المناسبة واستغلال الفرص. ولما أصبح أكثر ثقة بنفسه

أصبح أكثر تهوراً فأراد أن يمضي قدماً في تصميمه الكبير دونما انتظار طويل. وأصبح مهووساً بصحته «نرفوزاً» مضطرب المعدة، وأخذ يشيخ فأراد أن يتصرف بسرعة بالغة من خلال الحرب. إن الاستقلالية التي احتفظ بها الجيش والرأي المستقل للنقابات المهنية في تنفيذ وتطبيق خطط هتلر العسكرية، كانت تشكل عائقاً ضد تحقيقها، واضطر القائد الأعلى للجيش ووزير الحرب إلى الاستقالة باكراً في سنة 1938. وتولى هتلر شخصياً السيطرة العليا بمعاونة هيئة أركان خاصة به عندما استبدل وزير الحرب القائد الأعلى للقوات المسلحة (Ober Kommando Wher maacht OKW) . وكان قائد الأركان في الجيش تابعاً للقائد العام (OKW) . وطهر الجيش من الجنرالية غير المتحمسين للخطط النازية، وإن كانت معارضتها داخل هيئة الضباط لم تكن خافية. واستبدل وزير الخارجية قسطنطين فون نورات - وحل محله نازي متحمس جواشيم روبنتروب - وتم تطهير وزارة الدبلوماسية. وقبل الانطلاق في العمل كان هتلر قد استكمل قوته وسيطرته.

لم يكن لدى هتلر خطط مباشرة لاستلحاق النمسا المستقلة. ومع ذلك وبخلال أسابيع قليلة كان الاستيلاء واقعاً. والأحداث كما اتضحت جعلت من الممكن القضاء بسرعة على استقلال النمسا وأقنعت هتلر في أيلول 1938 أن المد يجري بسهولة أكبر وبيسرٍ نحو تحقيق مصير ألمانيا وبأسرع مما كان يتصور. كان يتمنى أن يربط النمسا بنظام تبعية لألمانيا ولوقت محدد - دون أن يقضي صراحة على استقلالها. من سنة 1936 إلى فبراير 1938 نجح تماماً مع المستشار النمساوي شوشنيغ الذي انتهى به الأمر أخيراً إلى التقاعد في معتزله الجبلي في برختسغادن، قبل شهر من شرعنة الإلحاق Anschhluss حبياً بحيث توفر الكثير الكثير من التنازلات للنازيين في النمسا مختصراً القضم الأكيد لما بقي من الاستقلال. وتخلى موسوليني عن المستشار النمساوي فاضطر إلى الاستسلام لطلبات الألمان.

كان موسوليني يفضل التنسيق والانحياز إلى ألمانيا منذ اختلافه مع بريطانيا حول اعتدائه على الحبشة ومنذ تدخله في إسبانيا. كان غيوراً من انتصار ألمانيا. ولكنه في سنة 1936 صرح بشكل إطنابي أن الشؤون الأوروبية أصبحت تدور الآن حول محور برلين روما. وزار هتلر في سبتمبر 1937 وقد تأثر بمشهد قوة ألمانيا، وأرضى غروره انتباه الفوهرر له. وقد أقلع سراً عن اعتراضاته على سيطرة ألمانيا على النمسا وقد تأكد له أن استقلالها لن يكون مقضياً عليه كثيراً وبشكل فاضح.

هذا هو أحد الأسباب التي حملت هتلر أخيراً في 28 فبراير 1938 على إعطاء مسار الأمور في النمسا مساراً «تطورياً». ولكن شوشنيغ لم يلعب في النهاية اللعبة: لعبة الأرنب المخدوع. وعندما عاد إلى النمسا أعلن أنه يريد أن يجري استفتاءً في 13 مارس بقصد سؤال الشعب، هل يرغب في الاستقلال أم في الاتحاد مع ألمانيا. ورغم القضاء على الاشتراكيين وعلى النقابات التي لم تكن تحب شوشنيغ، فإن أصواتهم سوف تجتمع حتماً ضد ألمانيا هتلر. وطلب هتلر تأجيل

الاستفتاء. ونزل شوشنيغ عند هذا الطلب واستقال. ولكن الرئيس النمساوي لم يشأ عندها تعيين مرشح اشتراكي قومي مكانه، وهو مطلب جديد. وأعطي غورنغ المسؤولية عن الاستيلاء النازي على النمسا، فأكمل الاستعدادات العسكرية. وفي 12 مارس 1938 اتجه «الوهيرماخت» أي الجيش الألماني إلى الحدود مع النمسا. وتبع هتلر تقدم الجيش. ولم تكن هناك مقاومة عسكرية. واستقبل هتلر في لينز بالهتافات والأزهار من قبل قسم من الشعب. وقرر أن يسرع فجأة تنفيذ خططه. وبدلاً من الدمج المتدرج بين البلدين أعلن الوحدة الكاملة أو «الانكلوس» في 13 مارس وفيما بعد تأيد ذلك بشبه استفتاء مموه.

وحصل كل ذلك بسرعة، حتى أن ردة الفعل الدولية كانت في أول الأمر شبه احتجاجات لا معنى لها. ولكن هذا التوسع المفاجئ في حدود ألمانيا حمل حكومتي بريطانيا وفرنسا على اتخاذ موقف ثابت جديد.

في فبراير 1938 استقال ايدن، وحل محله هاليفاكس في وزارة الخارجية البريطانية. وقد استقال ايدن على أثر اختلافه في الرأي مع رئيس الوزراء تشمبرلين حول مسألة ترضية موسوليني قبل أن يعطي إشارة واضحة على التزامه بالالتزامات الدولة وانسحاب جيوشه من إسبانيا. وكان ايدن قد تفحص مصداقية وخصوصية الثقة بالدكتاتور عندما كان تشمبرلين يتبع خطة كبرى في السياسة الخارجية، وكان مستعداً أن يتبع القضايا الثانوية بتنفيذ الالتزامات. وكان تصميم تشمبرلين الكبير من أجل السلام والاستقرار يتضمن التصرف كلاً على حدة مع هتلر وموسوليني. وقد توضحت أفكاره من قبل رسمياً في نوفمبر السابق 1937 عندما أرسل هاليفاكس، وكان يومئذ اللورد الرئيس للمجلس ولم يكن يومها سكرتيراً للخارجية، في مهمة إلى هتلر، وسنداً لسجلات بريطانيا الرسمية قال هاليفاكس لهتلر «إن إنكلترا ترضى بتغيير ممكن في الترتيب الأوروبي إنما بشرط أن يتم ذلك بمضي الوقت. ومن بين هذه المسائل دانزغ والنمسا وتشيكوسلوفاكيا. وإنكلترا مهتمة بأن يتم كل تغيير عبر التطور السلمي...». وتدل سجلات ألمانيا بوضوح أكثر، وهي تحتوي على شروحات وجهة نظر هاليفاكس بأنه لا يعتقد أن الوضع القائم يجب أن يبقى كما هو في كل الظروف». وفي مزيد من المحاولات لإقناع ألمانيا بالتزام طريق السلام، كان تشمبرلين مستعداً لتنازلات اقتصادية. بل إنه ارتأى إجراء ترضية في إفريقيا الكولونيالية عند اللزوم. وكتب تشمبرلين بصورة شخصية إلى أخته هيلدا بأنه يعتبر أن الزيارة كانت ناجحة جداً، لأنها خلقت جواً من شأنه أن يجعل من الممكن مناقشة ألمانيا «حول المسائل المتعلقة بالوضع الأوروبي»: «ما أردته هو أن أقنع هتلر بصدقنا ثم التأكد من أهدافه التي تجول في فكره... وكان هتلر وغورانغ قال لي كلٌ على حدة وشددا بأنهما لا يرغبان ولا ينويان القيام بحرب، واعتقد أنه كان بإمكاننا حمل هذا الكلام على محمل الجد على أي مستوى في الوقت

الحاضر. لا شك أنهما يريدان السيطرة على أوروبا الشرقية، ويريدان اتحاداً وثيقاً مع النمسا دون أن يدمجاها في الرايخ. ويريدان نفس الشيء بالنسبة إلى السوديت الألماني، كما فعلنا نحن بالنسبة إلى أوتلندر في ترنسفال... ولكني لا أرى لماذا لا أقول لألمانيا أعطينا التطمينات الكافية بأنك لن تستعملي القوة في معالجة النمساويين والتشكيوسلوفاك ونعطيك تطمينات مماثلة بأننا لن نستعمل القوة حتى نمنع التغيرات التي ترغبين بها، إذا استطعت أن تتخذيها بالوسائل السلمية».

إن أخطاء تحليلات تشمبرلين كانت متعددة وجدية أولاً، كان من الخطأ أن هتلر يتبع سياسة خارجية قومية يمكن أن تكتفي بتسويات أرضية محدودة. فقبل اندلاع الحرب في سنة 1939 فشل تشمبرلين في فهم المحرك العرقي المركزي في سياسة هتلر، وبالتالي مدلول اضطهاده لليهود. كان هناك جزء من الحقيقة مفيد حول هذا الأمر في رسالة خاصة لم تنشر مررتها هيلدا إليه وهي معلومة لا تصدق. أنه من الممكن بالنسبة إلى اليهود أن يكونوا مقبولين في «شبيبة هتلر» ورد تشمبرلين في يوليو 1939 بما يلي: «ليس عندي فكرة أن اليهود ما زالو مسموحاً لهم بالعمل، أو يسمح لهم الانضمام إلى مثل هذه المنظمات التي منها شبيبة هتلر في ألمانيا. وهذا الأمر يظهر، أليس كذلك مقدار الصدقية الموجود في الكلام عن النقاء العرقي. اعتقد أن الاضطهاد انطلق من دافعين الأول تشليح اليهود أموالهم ثم غيرة من ذكائهم العالي» (من تشمبرلين إلى هيلدا تشمبرلين 26 نوفمبر 1937، أوراق تشمبرلين، ثم من تشمبرلين إلى هيلدا تشمبرلين في 30 يوليو 1937، أوراق تشمبرلين).

لم يكن تشمبرلين، بخلاف تشرشل عنده مشاعر حارة تجاه اليهود عموماً. فقد كتب يقول إنه لا ينظر إليهم على أنهم شعب محبوب، ولكنه يشجب اضطهادهم: «أنا شخصياً لا اهتم بهم، ولكن هذا لا يعتبر سبباً كافياً لتفسير المذابح ضدهم». وفشل تشمبرلين أن يدرك باكراً لا محدودية طلبات هتلر. وعمل من أجل تسوية «معقولة» بحيث إن حرباً كبيرة تعتبر بدون لزوم وتضحية مجرمة بحق الحياة .

والخطأ، الثاني الذي قاد إلى الخطيئة الأخلاقية، هو أن تشمبرلين يعتقد ويؤمن بمبررات الخير الكبير أو بصورة أوضح بإمكانية تفادي الشر الكبير الذي هو الحرب العامة. وكان هذا الأمر سلاحاً بيد هتلر. فقد عزم هتلر على تأمين المكاسب الكبرى بأقل الثمن. وكان يريد ذلك ودون المخاطرة بحرب كبيرة. إعطاء ألمانيا قاعدة قوية قبل أن تبدأ حروبها الكبرى من أجل الغزو. وكانت التضحيات التي دعا إليها تشمبرلين ليست أرضاً بريطانيا على كل حال. بل كانت أرضاً نمساوية وتشيكية وأراضي غيرهم من الأغراب الذين سوف يعانون فعلاً من النتائج. وكذلك بالنسبة إلى التنازلات الكولونيالية في إفريقيا، فإنها سوف تقدم على حساب البرتغال وبلجيكا بصورة رئيسية، وأكثر من ذلك أهمية فإنها سوف تمكن النازيين العرقيين من التحكم بالشعوب

السوداء الذي كان هتلر ينظر إليهم على أنهم بشرٌ دون. وكان من المشكوك فيه أن يكون تشمبرلين قد وعى هذا الأمر حقاً. والخطأ الثاني هو الاعتقاد بضعف حلفاء فرنسا الحاليين والمحتملين في القارة الأوروبية. ولكن تشمبرلين كان على حق بصورة أساسية حين اعتبر أن الولايات المتحدة ليست حليفاً غير محتمل في مطلع كل حرب في أوروبا. وعلى كلٍ استطاع روزفلت أن يقول إنه أسير كونغرس انعزالي غلاب. ثم إن تشمبرلين كان على حق أنه لا ثقة يمكن الاعتماد عليها بالنسبة إلى الاتحاد السوفييتي الذي لم يكن مستعداً للحرب والذي لا يريد محاربة ألمانيا بالتحالف مع بريطانيا وفرنسا، ما دام الاتحاد السوفييتي يستطيع تحويل ألمانيا عن مجابهة أراضيه ذاتها.

في ربيع 1938 بلغ التحالف الإنكليزي الفرنسي أدنى درجاته فالوزارة البريطانية كانت مصممة على اتباع خطة تشمبرلين من أجل السياسة السلمية. وكانت من وقت لآخر تستشير الوزراء الفرنسيين. وظلت السياسة البريطانية ثابتة بخلال 1938. وقد كان من المؤكد أن السكان الذين يتكلمون الألمانية في تشيكوسلوفاكيا سوف يكونون الهدف الثاني. فقد أبلغت ألمانيا بأن التطمينات التي أعطيت لهتلر في نوفمبر 1937 ما تزال قائمة. وقد أرادت بريطانيا التوصل إلى اتفاق حول مسألة السوديت وفقاً للشروط الألمانية بشرط أن تتم هذه الشروط بالطرق السلمية. وأعطي الوعد للوزارة الفرنسية الجديدة برئاسة ادوار دالادية ووزير الخارجية جورج بوني بأن دعم التحالف البريطاني مع فرنسا يتم إذا قامت ألمانيا بهجوم غير مبرر على فرنسا. والعقدة في هذا التعهد الذي يرضى ظاهرياً هو أنه لا يشمل قيام فرنسا بإعلان الحرب على ألمانيا تنفيذاً لتعهداتها الدولية، بموجب التحالف الفرنسي التشيكوسلوفاكي. وبهذه الطريقة يصبح التحالف الإنكليزي سلاحاً محتملاً استعمله تشمبرلين وهاليفاكس لإجبار فرنسا على السير في خط سياسة التنازلات تجاه ألمانيا إن هي توسعت على حساب تشيكوسلوفاكيا. وليس هذا هو الذي أعطى الفرنسيين الحماس لأن فرنسا كانت لديها روح المقاومة قوية مما أعطى التشاؤم للجنرال غاملان من الموقف البريطاني.

إن فرنسا أساساً كانت تسعى إلى التأثير في السياسة البريطانية، إنما دون أن تتخذ موقفاً متقدماً على موقف بريطانيا بالنسبة إلى خطر الحرب. فقد قرر وزراء فرنسا في مارس 1938 «أن فرنسا تتفاعل مع الأحداث ولكنها لا تستطيع اتخاذ زمام المبادرة».

في تعاملها مع ألمانيا قدمت بريطانيا الجزرة والعصا. فالجزرات الكولونيالية: الأراضي والاقتصاد التي عرضت على الألمان قد سبق ولحظت من قبل. إما «العصا» فهي رفض التزام بريطانيا بالحياد إن لجأ هتلر إلى القوة. صرح تشمبرلين في مجلس العموم بعد «الانكلوس»: «إن حكومة صاحب الجلالة، مهما يكن من أمر، لن تزعم - عندما يتعلق الأمر بالسلام وبالحرب - أن الالتزامات القانونية هي وحدها المعنية، وأنه إذا اندلعت الحرب، فإنها توكلها

فقط، وببساطة، إلى الذين تحملوا موجباتها. إنه لمن المستحيل أبداً القول أين تنتهي الحرب وأي من الحكومات سوف تتورط فيها».

كان ذلك تحذيراً واضحاً لهتلر حتى لا يهاجم تشيكوسلوفاكيا، ولهذا وإن كان مجلس الوزراء قد استنتج من قبل أنه لا سبيل إلى مساعدة تشيكوسلوفاكيا عسكرياً.

إن سياسة بريطانيا من مارس 1938 إلى سبتمبر 1938، كانت تضغط على كل الذين من شأنهم أن يسرّعوا الصراع: فرنسا، ألمانيا، وليس أخيراً التشيك إن هم رفضوا المطالب الألمانية. ومشى تشمبرلين طريقه لأن العسكريين وحدهم كانوا واعين بضعف بريطانيا المعيب، وخاصة في الجو؛ وكانت دول الدومنيون قد نصحت بالسلام؛ والرأي العام البريطاني، وإن كان ناقماً على هتلر، كان في أغلبيته مع السلام هو أيضاً. هذه الضغوطات تطابقت مع قناعات تشمبرلين الذاتية بأن مهمته هي إنقاذ السلام في أوروبا.

كان هتلر قد ناقش خطط الهجوم على تشيكوسلوفاكيا مع الجنرالية في أبريل 1938. وللتأكد من أن تشيكوسلوفاكيا لن تتلقى دعماً، كان لا بد من خلق أزمة افتعالاً. في آخر مايو أعلن هتلر لضباطه عن «إرادته التي لا رجعة فيها في محو تشيكوسلوفاكيا من الخارطة». فوقع توجيهات عسكرية حددت التاريخ النهائي في أول أكتوبر 1938. وقد غضب غضباً شديداً من الأخبار القائلة بأن تشيكوسلوفاكيا لن تخضع بسهولة كما فعلت النمسا. وأدت الأخبار المتواترة عن التحرك الألماني إلى حمل التشيك في مايو على إعلان التعبئة الجزئية وعلى توجيه الإنذارات إلى هتلر من فرنسا وبريطانيا. وأصبح هتلر مسبوقاً الآن فعلاً وغضب لخسارة ماء وجهه علناً. وحتى علانية لم يكن مستعداً لتحطيم تشيكوسلوفاكيا إن لم يتم ذلك عاجلاً - فهذه الدولة «العرقية» المزدوجة كانت بالنسبة إليه تشويهاً خلقياً يتحدى أيديولوجيته القائلة بالنقاء العرقي.

من بين دول أوروبا الشرقية وحدها تشيكوسلوفاكيا احتفظت بالدستور الديمقراطي الغربي - وهو سبب إضافي لجعلها لا تتلاءم مع الشراكة الألمانية. خطيئة أخرى هو الدعم العظيم الذي قدمه رجال الدولة التشيك لمبادئ ومُثل عصبة الأمم. فتشيكوسلوفاكيا وإلى حد بعيد بسبب تركيبتها القومية، كانت تواجه صعوبات كثيرة كدولة وارثة جديدة. في سنة 1930 كان عدد سكان هذا البلد 7.1 مليون تشيكي و3.3 مليون ألماني و2.6 سلوفاك و720000 هنغاري و568000 روثيني و100000 بولوني وعدد أقل من الرومانيين واليوغوسلاف. وكان تماسك هذا البلد معلقاً على تعاون السلوفاك والتشيك وهو يتجلى بالرمزين الأبويين المؤسسين: توماس مازاريك وادوار بنيش. كان فلاحو سلوفاكيا محكومين بالتشيك الأكثر ثقافة، الأمر الذي كان يثير النقمة وأدّى إلى إنشاء «حزب الشعب السلوفاكي» بقيادة الأب لينكا، وكان يطالب بالاستقلال الذاتي. ولكن الصعوبة الأكبر كانت بسبب وجود علاقات بين المتكلمين بالألمانية من الشعب الذي كان تابعاً

لإمبراطورية آل هيسبورغ، والذي يعيش في بوهيميا ومورافيا وعلى طول الحدود مع ألمانيا ومع النمسا الجديدة. معظم هؤلاء الألمان - الذين كانوا أسياداً فيما مضى - أخذوا يحسون الآن بتبعيتهم للدولة «السلافية». وكانت ظنون التشيكيين في ولاء الألمان ومحاولاتهم تفضيل التربية التشيكية وتمييزهم ضد الألمان أثارا النقمة والحقد.

وأججت حالة الكساد في عقد 1930، وما تبعه من أزمات اقتصادية، صراع القوميات، كما أن السلوفاك والسوديت الألمان، معاً، كانوا يكرهون التشيك. وتوافق ذلك مع ظهور هتلر الذي أوحت حركته بالتقليد. في بوهيميا ومورافيا كان كونراد هنلين يقود الجبهة القومية الألمانية، التي كانت تطالب بحقوق الألمان داخل الدولة، ولكنها في سنة 1938 أخذت تعمل سراً من أجل انفصالها والاتحاد مع ألمانيا. في هذه الأثناء أخذ هتلر يطالب علناً بأنه يريد أن «يحمي» السوديت الألمان الذين يعجزون عن حماية أنفسهم. ولكن ليس كل الألمان كانوا مغرمين بالنازيين. وكانت منهم قلة معبرة من الديمقراطيين الاجتماعيين اختارت تشيكوسلوفاكيا دونما كره بهتلر، كما فعل أيضاً الديمقراطيون الاجتماعيون النمساويون. في سنة 1938، بذل التشيك محاولات بعيدة الدلالة لإرضاء الألمان الأقلية بالتفاوض مع هنلين. ولكن لما كان هنلين قد قيل له في اجتماع مع هتلر بأن يطلب دائماً أكثر مما يعطيه التشكيك، فقد فشلت المفاوضات. ورغم الجدول «الكاتلوغ» الحقيقي من المصاعب الداخلية، كان الجيش المتعدد القوميات وطنياً ومخلصاً في ولائه لتشيكوسلوفاكيا، والتي لم تكن في خطر من التفكك الداخلي.

كان اعتداء هتلر والدبلوماسية الإنكليزية - الفرنسية هي التي دمرت تشيكوسلوفاكيا على مرحلتين في سبتمبر 1938 ومارس 1939.

كان احتضار تشيكوسلوفاكيا قد وجد تعبيره في الاستقبال الانتصاري الذي لقيه تشمبرلين بعد أن أنقذ السلام في أيلول 1938. فلأول مرة أوشكت الديمقراطيات الغربية أن تجرّ إلى شفير الحرب. وكانت قيادة الجيش العليا الألمانية قد ذعرت هي أيضاً من تكتيك هتلر ونبهت هتلر بأن الوهرماخت ليس مستعداً للحرب ضد فرنسا وتشيكوسلوفاكيا. في أغسطس 1938، استقال الكولونيل لودويغ بك، رئيس أركان الجيش العام بشجاعة احتجاجاً على إلحاح هتلر على مهاجمة تشيكوسلوفاكيا بصرف النظر عن خطر الحرب مع فرنسا. وخلفه الجنرال هالدر. في أغسطس تآمر هالدر وبك ضد هتلر وخططا لتوقيفه قبل أن يغرق ألمانيا في الحرب. إن موقف معظم الجيش، بمن فيه الجنرال فون بروخشيت، القائد العام جعلت الأمر مشكوكاً فيه إلى أقصى حد: لو أن المؤامرة نجحت هل كانت انتهت إلى تحييد فعلي. لقد تعلقت، جزئياً بالنداء الذي أرسل إلى لندن سراً يحث تشمبرلين على الوقوف بصلابة. وليس ذلك بدون سبب، فتشمبرلين لم يكن مستعداً

للمخاطرة بربط الحرب والسلام بنجاح قلة من المتآمرين في ألمانيا الذين حاولوا الإطاحة بدكتاتور قوي وشعبي.

واستمر تشمبرلين في اتباع سياسته السلمية. وحضّ حكومة التشيك على «دعوة» لورد روسيمان عاجلاً في أغسطس للحضور «كوسيط» في المفاوضات بين الحكومة التشيكية وهنلين. ونظراً لتعليمات هتلر إلى هنلين بعدم التوصل إلى تسوية كانت المهمة تافهة فاشلة منذ بدايتها. في 7 سبتمبر قطع هنلين المفاوضات. عندها أخذ هتلر يعمل بقوة من أجل ذريعة الهجوم على تشيكوسلوفاكيا بعد أن أكمل بعناية كل ما يلزم من الترتيبات العسكرية. وآخر مرحلة من الحملة الدعائية الألمانية بدأت بمهاجمة هتلر للرئيس التشيكي بنيش في خطاب إلى المخلص نورنبرغ. ولكن تشمبرلين بدأ عندها التدخل في خطط هتلر الحسنة الإنجاز. إن دبلوماسية تشمبرلين الشخصية، وطيرانه لزيارة هتلر في برخستغادن في 15 سبتمبر، لفتت الانتباه العام لا في بريطانيا فقط بل في ألمانيا أيضاً. لقد جاء للعثور على ما يريده هتلر. إن الأزمة يجب أن تحل بالدبلوماسية وليس بالقوة. إن التشيك كانوا مكرهين دبلوماسياً على الموافقة على تسليم منطقة السوديت إلى ألمانيا وتم إقناع الفرنسيين بالتخلي عن حليفهم التشيكي. ولكن عندما التقى تشمبرلين بهتلر ومعه ثمرة دبلوماسيته في فرصة ثانية في غودسبرغ، رفض الفوهرر التخلي عن استعمال القوة فقطع تشمبرلين المفاوضات. وأعلن التشيك التعبئة العامة. وبدا كما لو أن الحرب توشك أن تنتج عن ذلك.

ماذا جعل هتلر يتراجع عن الشفير في نهاية سبتمبر ويتناسى حربه الخاطفة «بليتزبريغ»؟ يمكننا التخمين. لقد ألقى خطاباً آخر يشتم بشكل لا يصدق فيه بنيش في 26 سبتمبر. ولكن احتمال الحرب مع فرنسا وبريطانيا جعلت هتلر يتردد. وربما هناك تأثير رئيسي على قراره بأن لا يبدأ بالحرب مصدره حالة «عدم الرضى» في الرأي العام الألماني. فالجمهور السينمائي وهو ينظر إلى الشريط الإخباري المأسوي كان يصفق لهذا الجنتلمان العجوز المصمم على المجاهدة من أجل السلم. وكان الألمان يخافون من عواقب حرب أخرى مع بريطانيا وفرنسا. ولهذا سمح هتلر لموسوليني بمجد إجراء ترتيبات لمخرج سلمي. وتمت الدعوة إلى عقد مؤتمر في ميونخ فاجتمع هتلر وموسوليني ودالادية وتشمبرلين في 29 سبتمبر. وفي الساعات الباكرة من 30 سبتمبر تمت الموافقة على معاملات التسوية بموجبها تحتل ألمانيا منطقة السوديت بين 1 و10 أكتوبر، كما تمت الموافقة على تفاصيل أخرى مثل الإعلان أن ما تبقى من تشيكوسلوفاكيا سيكون مضموناً بعد موافقة بولونيا وهنغاريا ورضاهما. وطلب تشمبرلين من هتلر التوقيع على قطعة الورق التي لوّح بها في المطار عند عودته إلى بريطانيا واعداً بتسوية كل الخلافات الإنكليزية - الألمانية المستقبلية عن طريق الدبلوماسية. ولم يسمح للتشكيين بالحضور ولا للروس الذين كانوا في سنة 1938 ما يزالون البلشفيك الأعداء الألداء لألمانيا النازية.

ولم يطل الزمن بالدولة التشيكية - السلوفاكية المبتورة كثيراً، وإن كانت قد حاولت تجنب كل إهانة توجه إلى ألمانيا. وظهرت حركة الاستقلال الذاتي السلوفاكية ممزقة وفي مارس 1939 استدعى هتلر (بالقوة والترهيب) الرئيس التشيكي هاشا إلى برلين لكي يوافق على تسليم ما تبقى من استقلال بلده. وهدد غورنغ بأنه - إن لم يتم ذلك - سوف يمطر براغ بالقنابل. لقد تحطمت إرادة التشيك بالمقاومة سابقاً في ميونخ. وفي 15 مارس 1939 دخل الوهرماخت إلى براغ، وأسرع هتلر يتذوق حلاوة انتصاره الجديد. ولكن حذفه الأحمق لترتيبات ميونخ أحدثت تحولاً ضخماً في الغرب. والجماهير التي صفقت منذ عهد قريب لتشمبرلين من أجل عودته المظفرة من ميونخ، أخذت تطالب الآن بالعمل من أجل إيقاف هتلر عند حده. خمس وثلاثون فرقة حسنة التجهيز تشيكوسلوفاكية خسرتها فرنسا الحليفة. هل تستطيع فرنسا دون «جبهة ثانية» في الشرق أن تصد ألمانيا في البر؟ وسرت المخاوف علناً في مجلس الوزراء البريطاني أن فرنسا قد تتخلى حتى عن التحالف مع بريطانيا وأن تسالم ألمانيا بقدر ما تستطيع وفقاً لشروطها. وحملت هذه المخاوف مجلس الوزراء والخبراء العسكريين في الحكومة على قبول الحاجة إلى التزام قاري. وفي نهاية مارس 1939 تمت الموافقة على خطط تقضي بمضاعفة قوة الجيش البريطاني البري من ثلاث عشرة فرقة إلى 26 فرقة.

وكان على السياسة الخارجية البريطانية عندئذٍ أن تنسجم مع تغير المنظور الحديث في ميزان القوى في أوروبا القارية وبعد ترددٍ أصيل فيه تجاوب تشمبرلين في خطاب له ألقاه في بيرمنغهام في 17 مارس 1939 فاتهم هتلر بأنه أخل بكلامه، وأنه داس على القانون ثم تساءل مستنكراً «هل هذا هو نهاية مغامرة قديمة أم هو بداية مغامرة جديدة؟ هل هذه هي المهاجمة الأخيرة لدولة صغيرة أم أنها هجوم سيتبعه هجمات؟ هل هذا هو فعلاً خطوة في محاولة السيطرة على العالم بالقوة»؟

في لندن أصرّ مجلس الوزراء على خطوات من أجل إيجاد تحالف رادع من أجل إنقاذ السلم هذا إذا أمكن إنقاذه. وكانوا يعتقدون أن التهديد بالقوة فقط يمكن أن يوقف هتلر. وشاعت أقوال عن إنذار وشيك لرومانيا ظهر فيما بعد أنه كاذب. واستعمل هذا الإنذار الكاذب إلى دافع أساسي أدى إلى ضمانٍ إنكليزي فرنسي موحد أعلن عنه في 31 مارس 1939 يقضي بالدفاع عن رومانيا وعن بولونيا ضد اعتداء ألمانيا. ورغم ذلك استمر تشمبرلين يثق بالتراضي مع هتلر، وقد انقلب هو أيضاً إلى الإقناع بضرورة التحالف الرادع. وحضّ هاليفاكس ومجلس الوزراء على أن التحالف مع الاتحاد السوفييتي يجب أن يكون أيضاً موضع تفكير. واستسلم تشمبرلين المشكك لهذا الأمر. واستمرت المفاوضات الإنكليزية الفرنسية السوفييتية الطويلة والمتعبة إلى 23 أغسطس 1939، عندما قرر ستالين أن مصالح السوفييت تكون أفضل بالاتفاق على عقد معاهدة عدم اعتداء مع ألمانيا النازية بدلاً من التحالف الغربي.

إذا كانت مفاوضات بريطانيا مع روسيا وضمانها لاستقلال بولونيا، (ثم فيما بعد تحالفها) مع بولونيا يدل على أي شيء فإنما يدل على أن بريطانيا لم تعد تفكر أبداً بتوريط الألمان بحرب مع روسيا عندما يكونوا هم (أي الإنكليز) واقفين على الحياد.

ويستطيع هتلر أن يجتاح روسيا عبر جبهة عريضة فقط من خلال طريق بولونيا أو رومانيا. والسياسة البريطانية أقامت حاجزاً لا يمكن خرقه بدون توريط فرنسا وبريطانيا في حرب أيضاً. وأصبح مضحكاً أن تضطر الديمقراطيات الغربية الآن إلى أن تنسق مع بولونيا الاستبدادية بعد أن كانت قد ضحت بتشيكوسلوفاكيا الديمقراطية.

وكان قد قيل بأن بريطانيا وفرنسا قد جرتا إلى الحرب بدون ضرورة في مارس 1939 ضماناً منهما لبولونيا. وهتلر وفقاً لهذه التحليلات كان سيتبع الهجوم على بولونيا باجتياح للاتحاد السوفييتي. ألم يكن هذا من مصلحة بريطانيا ومن مصلحة فرنسا؟ إن التأمل في المنفعة المحتملة مشكوك في نتيجته تماماً. وأكثر من ذلك إن الحقيقة تبدو بأية حال مقنعة. في أوقات مختلفة بعد ميونخ تكلم هتلر عن ضرب فرنسا أولاً قبل التوجه نحو الشرق. وفي أوقات أخرى تكلم عن الخلاص من بولونيا أولاً. وكان يأمل عن طريق الإكراه والإغراء حمل بريطانيا على الحياد. ومن الناحية المنطقية توحي استراتيجية الحرب السريعة بحملة سريعة ضد بولونيا، وبعدها فرنسا وذلك قبل العودة إلى الحرب في الشرق من جديد. وفي مطلق الأحوال كان هذا هو الطريق الذي سوف يتبعه هتلر احتمالاً. وعدم اليقين فيه يتعلق فقط بأولويات هتلر الاستراتيجية والزمنية.

إن سياسة هتلر الناجحة وهي سياسة الخطوة خطوة الرامية إلى التوسع دخلت مرحلة جديدة في سنة 1939. فقد اعترف بأن الانتصارات غير الدموية أصبحت بعد الآن غير معقولة. ورحب باحتمالية الحرب وبصورة خاصة ضد جارٍ ضعيف وصغير. لقد حاربت بريطانيا وفرنسا في سبتمبر 1939 ليس لأن هتلر فرض الحرب عندها عليهما. لقد حاربتا لأنه لم يعد هناك أي شك حول دبلوماسية هتلر العنيفة ونمطها. وليس من أجل أهدافه البعيدة. فقد كان من الجنون السماح له بأن يختار ضحاياه ويفترسها واحدة بعد الأخرى ثم أن يختار وقته للقضاء عليها في حين يكون قد أرسل التطمينات إلى الذين سيأتي دورهم وإن لم يكن قد أتى الآن. وتبين فيما بعد بخلال سبتمبر 1939، أن هتلر لم يعد بعد قادراً على الاستعانة بهذه اللهجة وبهذا الموقف. بالنسبة إلى تشمبرلين كان خيار هتلر حول كيفية تسوية مطالبه في بولونيا، هو الاختبار الأخير.

إن الدبلوماسية المعقدة التي اعتمدتها الدول من مارس إلى سبتمبر 1939 يمكن أن تختصر بما يلي: كانت بريطانيا وفرنسا بحكومتهما ما تزال تسعى إلى تسوية مع هتلر بل وحتى كانتا مستعدتين إلى القبول بتنازلات كبيرة له بعد مارس 1939. فقد قبلتا باستيلائه على ميمل على بحر البلطيق بعد أسبوع من دخوله إلى براغ. وأكثر من ذلك فإن بولونيا لم تعط ضمانات غير

مشروطة فحدودها لم تكن تعتبر مقدسة ونهائية. وكما هي الحال في تشيكوسلوفاكيا لو أن هتلر قدم مطالب معقولة، فإن الدول الغربية كانت تأمل بأن يكون البولونيون عاقلين هم أيضاً. والشيء الذي كان يحكم هاتين الدولتين الغربيتين، في جميع الأحوال هو أن يستولي هتلر ببساطة على ما يريد من خلال الهجوم على بولونيا دون أن ينال عقاباً.

في أكتوبر 1938 فوتحت بولونيا أولاً من قبل وزير الخارجية النازي ريبنتروب بمطالب مفادها إعادة دانزغ إلى ألمانيا، وإنشاء ممر في أراضيها يصل إلى بروسيا الشرقية، وأن تنضم مع إيطاليا واليابان في حلفٍ معادٍ للشيوعية يعرف بميثاق محاربة الكومنترن. عندها في يناير 1939 زار وزير خارجية بولونيا الكولونيل بيك هتلر، وعرض عليه شراكة صغير لكبير كحليف لألمانيا مع وعدٍ بالأراضي التشيكية وبأوكرانيا السوفييتية. وبخلال الأزمة التشيكية السابقة كان هتلر مساعداً حين سمح للبولونيين بالاستيلاء على مقاطعة تيخن التشيكوسلوفاكية. ويبدو أنه بسبب العداء البولوني القوي الماضي، وبسبب التمازج العرقي بين البالت والسلاف في سكان بولونيا، كان هتلر مستعداً أن يرى في العناصر البولونية «الجيدة» كحليف ملائم، فالعداء الحار للسامية، ورغبة الحكومة البولونية في حمل السكان اليهود من البولونيين على الهجرة كان رابطاً آخر بينهما. ولكن البولونيين أثبتوا أنهم عنيدين. فقد كانوا مغرورين بقوة جيشهم وبعدد السكان الذي يزيد على 34 مليون ويعتبرون أنفسهم كقوة أوروبية كبيرة. وتسليم الأرض بالنسبة إليهم هو كفر وتجديف في تاريخ بولونيا يعني تسليم الأرض مقدمة للتجزئة.

قدم هتلر للبولونيين ما يوازي التحالف في الشرق. وفيما بعد وبخلال الحرب ضد الاتحاد السوفييتي أصبحت أمم أخرى سلافية هم السلوفاك والكروات حليفة له. هل هذا يعني أن هتلر كان مرناً بالنسبة إلى تعريفه للإنسان «المنحط» من غير اليهود؟ هل كان بإمكان بولونيا أن تنجو من المذبحة التي تلت؟ بالنسبة إلى ثلاثة ملايين بولوني كانوا يهوداً، الحصيلة لم تكن لتكون مختلفة. بالنسبة إلى بقية البولونيين الذين ذبح منهم أيضاً ثلاثة ملايين آخرين فإن الغالبية الكبرى ربما تكون قد عاشت ونجت من الحرب كما أصاب الحال بالتشيكيين. ولكن في المدى البعيد كان هتلر لا يلين. فالرايخ الألماني الكبير الجديد، بعد النصر، كان قد ضم إليه أقساماً واسعة من الأراضي في الشرق باعتبارها «مجالاً حيوياً». هذه الأراضي «كان لا بد من تنظيفها عرقياً ليعاد تأهيلها «تمصيرها» بالألمان. إن بعض السلافيين «انترمانشن Untermenchen » كان يمكن إبقاؤهم كعبيد فلاحين؛ والبولونيون والأكرانيون والروس الذي تمكن «ألمنتهم» كان يمكن استيعابهم. من الملايين المطرودة إلى الخارج، القليل كان سينجو من المرض ومن الاستبعاد. ولكن رفض البولونيين لعروض هتلر في وقت متأخر من سنة 1938 ختم مصيرهم في الحال. إن رفض بيك والضمان الإنكليزي الفرنسي حمل هتلر على التفكير بإبادة البولونيين عند أول فرصة.

في مـايو 1939 عقـدت ألمانيـا وإيطاليـا رسـمياً المعاهـدة المسـماة اسـماً كالقنبلـة «الميثـاق الفولاذي» الذي بحسب نصوصه يلزم إيطاليا بإعلان الحرب ساعة يختار هتلر لألمانيا أن تحارب، رغم شروحات الدوتشي بأن إيطاليا لن تكون مستعدة للحرب إلا بعد ثلاث سنوات أخرى.

إن الاستيلاء على الحبشة وقيامها حديثاً باحتلال ألبانيا الصغيرة بفضل الجيش الإيطالي (في إبريل 1939) هما شيء، والحرب مع فرنسا وبريطانيا هو شيء آخر مختلف. ومع ذلك فالتحالف قد خدم موضوع تبديد أي أمل يمكن لتشمبرلين أن يأمله في فصل إيطاليا عن ألمانيا بعد زيارة مُجهضة خاصة قام بها بنفسه لإتمام هذا الأمر إلى روما في ينـاير السـابق. وكـان المطلـوب حـث إيطاليـا عـلى الحياد. وأكثر من ذلك أهمية هو عقد ميثاق نازي - سوفييتي في 23 آب. أمّل به هتلـر إقنـاع فرنسـا وبريطانيا أنه من غير المفيد المحاربة من أجل بولونيا.

وانقلب شهر أغسطس 1939 ليصبح الشهر الأخير الكامل للسلام. وبدأت الأزمة عندما ألحت بولونيا على التمسك بحقوقها، بموجب المعاهدة، في دانزيغ، واختار هتلر أن يجعل من هذا التمسـك تحدياً له. ومع ذلك، لم تكن دانزيغ القضية الحقة؛ وكذلك لم يكن الأمر يتعلق حتى بمستقبل الأراضي الواقعة بين بروسيا الشرقية وبقية ألمانيا أو ما يسمى بالممر البولوني. الأولى أن يقال، أن هتلر لم يكـن يتحمل وجود بولونيا مستقلة تقفل هذا الممر إلى «البحر الحر» ليبـنسروم Lebensraum في الشرق. ولم يكن البولونيون مهتمين كذلك لا بالجهود المبذولـة لإضـعافهم، مـن قبـل النـازيين مـن جهـة، ولا بالضغوط من أجل أن يكونوا «عاقلين» والتي بذلتها بريطانيا وفرنسا من جهة أخرى. لم يكونـوا عـلى استعداد لتلقي مصير تشيكوسلوفاكيا. ولكن وزارة تشمبرلين في لندن وحكومة دالادية أمّلتا عبثاً أن لا يكون النزاع على أكثر من دانزيغ وعلى أكثر من الممر وأن الحرب يمكن تفاديها إن استسلمت بولونيا.

وعلى كل، فمن وجهة نظر هتلر، إن الحرب مع فرنسا وبريطانيـا يمكـن أن تؤجـل فقـط، ولا يمكن تفاديها، تأجيلها إلى أن يقرر هو أن ميزان القوى سوف يكون لصالح ألمانيا بشـكل أفضـل. وإلى المدى الذي يستطيع فيه المرء تخمين فكر هتلر، فإن الحرب مع بولونيا أصبحت الآن حقيقة مؤكـدة. طلب من قائد جيشه في 22 أغسطس أن تدمير بولونيـا ضروري حتـى ولـو أدى الأمـر إلى حـرب مـع بريطانيا وفرنسا. وأضاف أنه لا يعتقد أن الأمر يكون محتملاً أن تذهب بريطانيا وفرنسا إلى الحـرب. إن الشيء المطلوب سياسياً وعسكرياً، ليس تضبيط كل الحسابات، بل التركيـز عـلى مهمـة واحـدة. لم يكن هتلر يعتزم السماح لبريطانيا ولفرنسا بأي دور في وساطة.

فسنداً لخطط هتلر الأولى كان من المقرر أن يبدأ الهجوم على بولونيا في 26 أغسـطس، في 25 أغسطس وفي الثالثة بعد الظهر صدر الأمر بالهجوم، وبعـدها سـنداً لتعلـيمات الوهرماخـت -

الجيش البري) صدرت تعليمات بجعله في الساعة 7 ب. ظ، عندما أصبحت تحركات الجيوش النهائية في طريقها. وتأجل الهجوم بأمر من هتلر لعدة أيام. ماذا كان القصد من هذا التأجيل؟ هل كان هناك حظ حقيقي بالسلام، أضيع بنوع من الأنواع نتيجة النقص في الاتصال أو سوء الفهم؟ كان تشمبرلين واعياً لهذا التماثل مع يوليو 1914. في كتاب شخصي إلى هتلر في 22 أغسطس أوضح فيه بجلاء أن بريطانيا سوف تتمسك بالتزاماتها تجاه بولونيا رغم الاتفاق الألماني السوفييتي. واستلم هتلر الرسالة في 23 أغسطس. إن ازدهار المفاوضات بصورة رئيسية بين برلين ولندن بخلال الأيام الأخيرة من السلام قامت بها بريطانيا لحض ألمانيا وبولونيا على تسوية خلافاتهما حول دانزيغ والممر. وفي هذا الشأن كانت هناك مماثلة بين الأزمة التشيكية في سنة 1938 والأزمة البولونية. وكانت بريطانيا وفرنسا مستعدتين للموافقة على كل مكسب أرضي تحصل عليه ألمانيا من بولونيا بدون استعمال القوة. مطلق ابتزاز ألماني أصبح تقريباً واقعة مقبولة في الحياة عندما تكون الدبلوماسية هي المعنية. ولكن إذا هاجمت ألمانيا بولونيا لتحصل على مطالبها بالقوة عندها لا يوجد شك بأن بريطانيا سوف تساند بولونيا بإعلان الحرب على ألمانيا. وكان مجلس الوزراء يعلم أنه لا توجد سياسة أخرى ممكنة وأن البلد (بريطانيا) لن يقبل بميونخ أخرى، وبصورة خاصة مع البولونيين، بخلاف ما كان الأمر مع التشيك - الذين كانوا يحاربون من أجل وطنهم. في فرنسا كان دالادية مسيطراً على حكومته، وبوني وزير الخارجية، لم يكن يحسب له كبير حساب الآن. لم يكن هناك شك هناك أيضاً أن اجتياحاً فعلياً ألمانياً لبولونيا يعني الحرب.

إن هذا لا يعني أن بريطانيا وفرنسا كانتا ترغبان في محاربة ألمانيا. بل بالعكس من ذلك تماماً. إن الحكومتين كانتا مستعدتين للتحادث وللمفاوضة ما دام هتلر لم يهاجم فعلاً. لم يكن هناك يقين في أذهانهم أنه فعلاً يرغب في الذهاب إلى الحرب - ولهذا قاما بمحادثات منذ 25 أغسطس إلى اندلاع الحرب مع بولونيا وحتى بعد يومين من ذلك. وحده هتلر كان متأكداً أنه سيهاجم بولونيا وأن جدوله الزمني العسكري يسمح فقط بعدة أيام كإمهال. واستعمل هذه الأيام لا ليجري أي مسعى حقيقي من أجل التراجع عن الحرب مع بولونيا، بل ليحاول إقناع بريطانيا وفرنسا بالتخلي عن بولونيا. أراد تأجيل الحرب معهما إلى ما بعد هزيمة بولونيا وهكذا يتفادى، إن استطاع حرباً على جبتهين. وركز هتلر على بريطانيا وكان يوم 25 أغسطس أقسى يوم مأساوي في الأزمة في برلين. في الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر، تكلم هتلر مع سفير بريطانيا نفيل هندرسن، وعرض عملاً جيداً جداً؛ فصرح بأنه يرغب في العيش مع أحسن العلاقات مع بريطانيا، وأنه يريد أن يضمن شخصياً امبراطوريتها العالمية، وأن مطالب ألمانيا الكولونيالية محدودة، وأن عرضه بتسوية عامة سوف يكون بعد حل النزاعات البولونية الألمانية، التي صمم هو على تسويتها مهما كانت الظروف. ولهذا، شدد على القول، بأن هذا هو عرضه الأخير. وبالغ في

الأمر قليلاً، مؤكداً المصداقية إلى أبعد حدودها. وذلك بأن أسر إلى هندرسن بأنه بعد تسوية المسألة البولونية وإزاحتها من الطريق يريد أن يختم حياته كفنان وليس كصانع حرب.

بعد نصف ساعة من ترك هندرسن للمستشارية في برلين ليطير مع عرضه إلى لندن. أمر هتلر بالهجوم على بولونيا في الأيام المقبلة. وتحركت الآلة العسكرية في الساعة الثالثة من بعد الظهر. وفي الساعة 5.30 بعد الظهر استقبل هتلر سفير فرنسا ليبلغه أن ألمانيا ترغب في العيش بسلام مع فرنسا وأن قضية السلم والحرب هي متروكة لفرنسا. ولكن هتلر فوجئ في ذلك المساء بالأخبار عن توقيع الاتفاق الإنكليزي - البولوني الحاصل وبرسالة عاجلة من موسوليني يكشف له عدم رغبته في الانضمام إلى ألمانيا في الحرب. في لندن - في هذه الأثناء - جاءت الأخبار بأن الاتحاد السوفييتي وألمانيا قد وقعا اتفاقية، وأن مفاوضات التحالف الإنكليزي الفرنسي مع روسيا قد انتهت بالتالي إلى الفشل، وأنها - أي الأخبار - تعني أن لا شيء بعدها يقف في وجه التوقيع الرسمي على التحالف الإنكليزي البولوني، الذي تم التوقيع عليه في 25 أغسطس وهذا الاتفاق يعد بولونيا بأن بريطانيا سوف تذهب إلى الحرب ضد ألمانيا، إن هاجمت ألمانيا بولونيا. في برلين، بدأ يتضح لهتلر أن بريطانيا لا تستطيع ببساطة التخلي عن بولونيا في اللحظة التي هاجمتها فيها ألمانيا. عندها في ذلك المساء المتأخر من 25 أغسطس أعلم موسوليني هتلر بأن أيطاليا ليس لديها الموارد لتذهب إلى الحرب.

وليس عجيباً بعد هذا أن يفكر هتلر بأنه من حسن الحذر أن يعطي «عرضه» لبريطانيا الفرصة ليكون مقبولاً وليس ليعرّض انفتاحه عليها للخطر وذلك بالهجوم بذات الوقت على بولونيا. ولم يتكل هتلر على هندرسن وحده. واقترح غورنغ الاستعانة بمبعوث غير رسمي، بيرجر داهلروس، وهو رجال أعمال سويدي، كان يتوسط بين لندن وبرلين منذ 25 إلى 30 أغسطس. وبعد عودته الأولى من لندن قابل معاً غورنغ وهتلر، ومن غير توقع أصبح أداة لسياسة هتلر الرامية إل فصل وإبعاد بريطانيا عن بولونيا. فإن نجح ذلك، عندها يمكن الحساب بأن فرنسا سوف تبقى بعيدة عن الحرب. وكان جواب بريطانيا في 28 أغسطس على عرض هتلر «الأخير» كان الترحيب بفرصة التسوية الإنكليزية الألمانية، إنما ليس على حساب بولونيا. وبدلاً من ذلك حض مجلس الوزراء البريطاني على إجراء مفاوضات مباشرة بولونية - ألمانية، وعرضت أنها تعمل كوسيط وأعلمت هتلر بأن البولونيين مستعدون للدخول في مثل هذه المفاوضات. وتم تحذير ألمانيا من استعمال القوة. وقابل هندرسن هتلر في 28 أغسطس وكذلك مرة أخرى في صباح 29 أغسطس عندما عرض هتلر بغضب المفاوضات المباشرة - فقط ليثبت - حسب زعمه - رغبته في استمرار الصداقة مع بريطانيا. إن مثل هذا البرهان - حسب تأميله - من شأنه أن يردع بريطانيا عن دعم البولونيين غير العاقلين. وكما دون غوبلز في مذكراته، كان هدف هتلر «فصل وارسو عن لندن، وكذلك العثور على عذر للهجوم».

وطلب هتلر إرسال مبعوث خاص إلى برلين في الأيام القليلة المقبلة في 30 أغسطس. وبدا هندرسن منزعجاً من هذا الانقلاب الألماني المفاجئ. وأعطي مثل ما أخذ، عائداً بأسرع ما يمكن إلى هتلر وأعلمه أن بريطانيا مصممة مثلها مثل ألمانيا وأنها ستحارب. ورفض مجلس الوزراء القيام بالوساطة وهذا ما يعادل الإنذار. وتجوهلت المطالب الألمانية رغم أن هتلر ألح على البولونيين بوجوب الحضور في الحال إلى برلين لكي تتم تسوية كل ما تطلبه ألمانيا ضمن وقت محدود أقصاه عدة ساعات قليلة. وتم تجاهل الوقت المحدد في لندن وجرت مناقشات حول البدء بمفاوضات مباشرة واستمرت حتى 31 أغسطس. ومضى الوقت الذي حدده هتلر للمبعوث مطلق الصلاحية البولوني لكي يقدم نفسه في برلين في منتصف ليل 30 أغسطس. إذ لم يكن البولونيين مستعدين لتقديم رأسهم بأيديهم إلى هتلر.

ووصفت السياسة البولونية بأنها مجنونة وانتحارية. كيف يمكن للبولونيين أن يأملوا بالاحتفاظ باستقلالهم مشطوراً، كما هم فيه، بين ألمانيا والاتحاد السوفييتي؟ ولكن مثل هذه الحجة تنكر على الدول الصغيرة السياسة الاستقلالية، التي تمسكت بها عملياً. كيف يمكن أن يتوقع منهم الاستسلام من دون محاولة المقاومة على الأقل. ورغم كل شيء يبقى صحيحاً تماماً أن وضع بولونيا العسكري، في سبتمبر 1939 كان ميؤساً منه. هكذا فعل القائد العام الفرنسي الجنرال غاملان، الذي توقع أن يكون البولونيون قادرين على الصمود حتى الربيع المقبل. وكان البولونيون أيضاً يعتمدون على مساعدة فعالة من فرنسا وبريطانيا. وكان هناك منطق وعقل في رفض البولونيين إعطاء ألمانيا تنازلات محرزة في سنة 1939. إن المثل الحديث في تشيكوسلوفاكيا بيّن بوضوح أن الاستقلال لن يدوم طويلاً بعد إعطاء التنازلات لهتلر. لأن البدء بهذا الطريق - هذا ما اعتقده البولونيون وهم على حق - يعني أن النهاية المحتومة، مهما كانت حسنة، هي أن يسمح لهم بالبقاء تابعين لألمانيا. ولهذا حللوا بأنه إذا قرر الألمان تدمير الاستقلال البولوني، فإنه يكون من الأفضل محاربتهم منذ البداية مع بريطانيا وفرنسا كحلفاء بدلاً من الرضا بالتبعية - التي تقطعهم إرباً إرباً - إلى ألمانيا والتي تخسرهم صداقة ومحالفة بريطانيا وفرنسا.

وأكثر من ذلك كان هناك احتمال بأن تكون أهداف مقصورة على دانزيغ والمرور عبر الممر البولوني. ومثل هذه الأهداف وحدها ربما لا تحمل هتلر - حسب اعتقادهم - على المخاطرة بحرب أوروبية ولكن إذا كانت أهدافه غير محدودة فعندها لا يكون من خيار أمام بولونيا إلا التسليم أو الحرب. وتمشياً مع هذا توصلت الحكومة البولونية إلى الاستنتاج بأن المصالح القومية البولونية سوف تكون محترمة أكثر بفضل مقاومة طلبات هتلر، وبفضل البقاء متماسكين ثم تفحص مقاصده الحقيقية. إن تصميم هتلر - وعبثاً أمل البولونيون - يمكن أن ينهار إذا كانت سياسته مرتكزة على البلف.

هل أدى الموقف البولوني إلى القضاء على التسوية السلمية؟ كان يمكن أن يكون ذلك كذلك فقط في المدى الذي لا يعود فيه لفرنسا ولبريطانيا من سبب لإعلان الحرب في سبتمبر 1939، بعد أن تكون الحكومة البولونية قد خضعت لكل ما يطلبه هتلر. ولكن وإن كان مجلس الوزراء البريطاني والحكومة الفرنسية راغبين في أن يستكشف البولونيون كل الإمكانيات من أجل تسوية سلمية مع ألمانيا وذلك بفتح المفاوضات المباشرة مع هتلر، فإنهما لم تكونا تأملان من البولونيين الخضوع في الوقت المحدد والقبول بالتهديد بالحرب. وكان هتلر يرغب أيضاً في أن يثبت رغبة ألمانيا بالسلام واضعاً شروطاً معقولة من أجل التسوية، وعن طريق مفاوضات تجري بطريقة معقولة بدون إنذارات نهائية.

لأول وهلة بدا وكأنه يقدم من الشروط ما يمكن أن يعتبر في لندن وفي باريس «معقولاً». إن المطالب الألمانية حصرت في ست عشرة نقطة. أصعق السفير البريطاني في برلين اعتدالها عندما استمع إلى ماهيتها عرضاً. فقد تضمنت استيلاء ألمانيا حالاً على دانزيغ ثم إجراء استفتاء فيما بعد حول الممر من أجل تقرير ما إذا كان سيبقى بولونياً أو أن يصبح ألمانياً مع الحقوق الممنوحة حول الأراضي الخارجية المضيّعة. ولكن طريقة إجراء المفاوضات تميّع الاعتدال الظاهر في هذه النقاط الست عشرة. وقد وضعت بسرية تامة ولم تذع إلا بعد مضي الوقت المحدد لحضور المبعوث البولوني المطلق الصلاحية إلى برلين ومعه كل الصلاحيات التي تخوله التفاوض. الواقع أنها بلغت أولاً مسامع السفير البريطاني بالضبط بعد منتصف الليل - في الساعات الباكرة من يوم 31 أغسطس. وطلب هندرسن مقابلة وزير الخارجية الألماني ريبنتروب، الذي بعد نقاش فياض سحب ورقة من جيبه ثم قرأ النقاط الست عشر بصوتٍ عالٍ بالألمانية، سنداً لما ذكره هندرسن، وبسرعة قصوى.

وأضاف ريبنتروب ومنذ أنه لم يصل أي بولوني فقد ألغيت على كل حال. ورفض طلب السفير نسخةً عنها. وتعجب هندرسن من هذه التمثيلية في التعامل الدبلوماسي، وكان عليه أن يعتمد على ذاكرته لتلخيص المقترحات.

هندرسن في برلين وهاليفاكس في لندن، حاولا رغم كل شيء إقناع البولونيين بالتصرف بسرعة لفتح المناقشات في برلين. وقبل الظهر لا أكثر في 31 أغسطس، قام دالروس، الوسيط البريء الذي استعمله غورنغ وهتلر، من أجل القيام بمحاولة إبقاء بريطانيا بعيدة عن الحرب، فسلم كامل الشروط إلى سفيري بريطانيا وبولونيا في برلين. كل جهود المتخصصين والهواة من الدبلوماسيين كانت عبثاً. إن النقاط الست عشرة ومناورات هتلر الدبلوماسية، في أغسطس كانت مخصصة للعثور على حيلة تمويهية تضع البولونيين في موقع الخطأ وتبرر بالتالي الحرب أمام الشعب الألماني. وأكثر من ذلك ربما بدا وكأنه يأمل نوعاً ما - في ما لو بدا البولونيين غير

معقولين - عندها فإن فرنسا وبريطانيا ترفضان القيام بالتزاماتهما التحالفية. وحاول أن يزرع إسفيناً بين بولونيا وحلفائها الغربيين. ولكن في المآل الأخير كان مستعداً للمخاطرة بالحرب ضد فرنسا وبريطانيا ولا التخلي عن الحرب الذي كان يحضر لها ضد بولونيا. كان أول أمر أصدره إلى الوهرماخت يقضي بمهاجمة بولونيا في الساعة 4.35 صباحاً في أول سبتمبر ووصلت إلى قيادة الجيش العليا في الساعة 6.30 صباحاً من تاريخ 31 أغسطس، أي قبل عدة ساعات من تسليم نص المقترحات «المعتدلة» إلى سفيري بريطانيا وبولونيا في برلين. وقد تأكد الأمر أخيراً من قبل هتلر في الساعة الرابعة بعد الظهر. أي بعد الكشف عن كامل نص الست عشرة نقطة لأول مرة بثلاث ساعات وأكثر قليلاً.

هل كان من الممكن أن يقبل هتلر بتسوية مرتكزة على هذه المطالب لو أن بولونيا أقبلت ورأسها بين يديها إلى برلين ووافقت على كل شيء؟ ربما كان هذا قد جنّب الحرب مع بريطانيا وفرنسا. هذه الحرب التي كان هتلر في تلك المرحلة لا يرغب بها. ومن جهة أخرى كان هتلر محكوماً بقناعته بأن الوهرماخت والأسطول واللفتواف (الطيران الحربي) تحتاج إلى «فورتوف» أي إلى التعميد بالنار، من أجل الحفاظ على روحها القتالية. إن الشعب الألماني أيضاً يجب أن يتعلم تقبل حرب حقيقية لا أن يميع داخل الاعتقاد بأن كل انتصار يكون بدون دم. ولم يتردد هتلر طويلاً. وإذا كانت الحرب مع بولونيا تحمل خطر حروب أوروبية كبرى فإن هذا الخطر يجب أن يؤخذ به. وكما كتب هندرسن فيما بعد في مذكراته. إن الاستنتاج بأن هتلر لم يكن يرغب في المفاوضة على الإطلاق على أساس هذه المقترحات هو استنتاج لا مفرّ منه.

إن اجتياح بولونيا بدأ في الساعة 4.45 من صباح أول سبتمبر 1939. الآن أصبح صحيحاً أن باريس ولندن، فيما كانت بولندا تحارب متراجعة، كان الوزراء ما يزالون يتعثرون بالآمال في بعث السلام حتى ولو كان سلاماً وهمياً. وعرض موسوليني من جديد، كما فعل في أيام ميونخ، وساطته وصرح بآماله بأن مؤتمراً آخر بين الدول يمكن إجراؤه. ولكن رئاسة الوزارة البريطانية وضعت شرطاً مسبقاً ثابتاً أن على ألمانيا أن تنسحب أولاً بجيوشها من بولونيا. ولما كان هتلر قد رفض إطلاقاً. أخبر موسوليني بريطانيا وفرنسا أنه لا توجد في محاولته أكثر من التوسط. في هذه الأثناء كان التنسيق بين باريس ولندن، وللغرابة معدوماً في ساعة بداية الحرب. في أول سبتمبر واجه تشمبرلين مجلس عمومٍ معادياً له وسيء الظن به. هل هناك ميونخ أخرى في تصرف تشمبرلين؟ ولكن لم يكن هناك سبيل أمام بريطانيا وفرنسا في هذا الوقت لتفادي الحرب. في 3 سبتمبر أنذرت بريطانيا وفرنسا كلّ على حدة ألمانيا الأمر الذي أدى إلى إعلان الحرب على ألمانيا، وبالفعل ذهبت فرنسا إلى الحرب بعد بضع ساعات من بريطانيا وإن كانت لم تهاجما ألمانيا بالفعل لمدة أطول وعندما هاجمتاها فبدون فعالية.

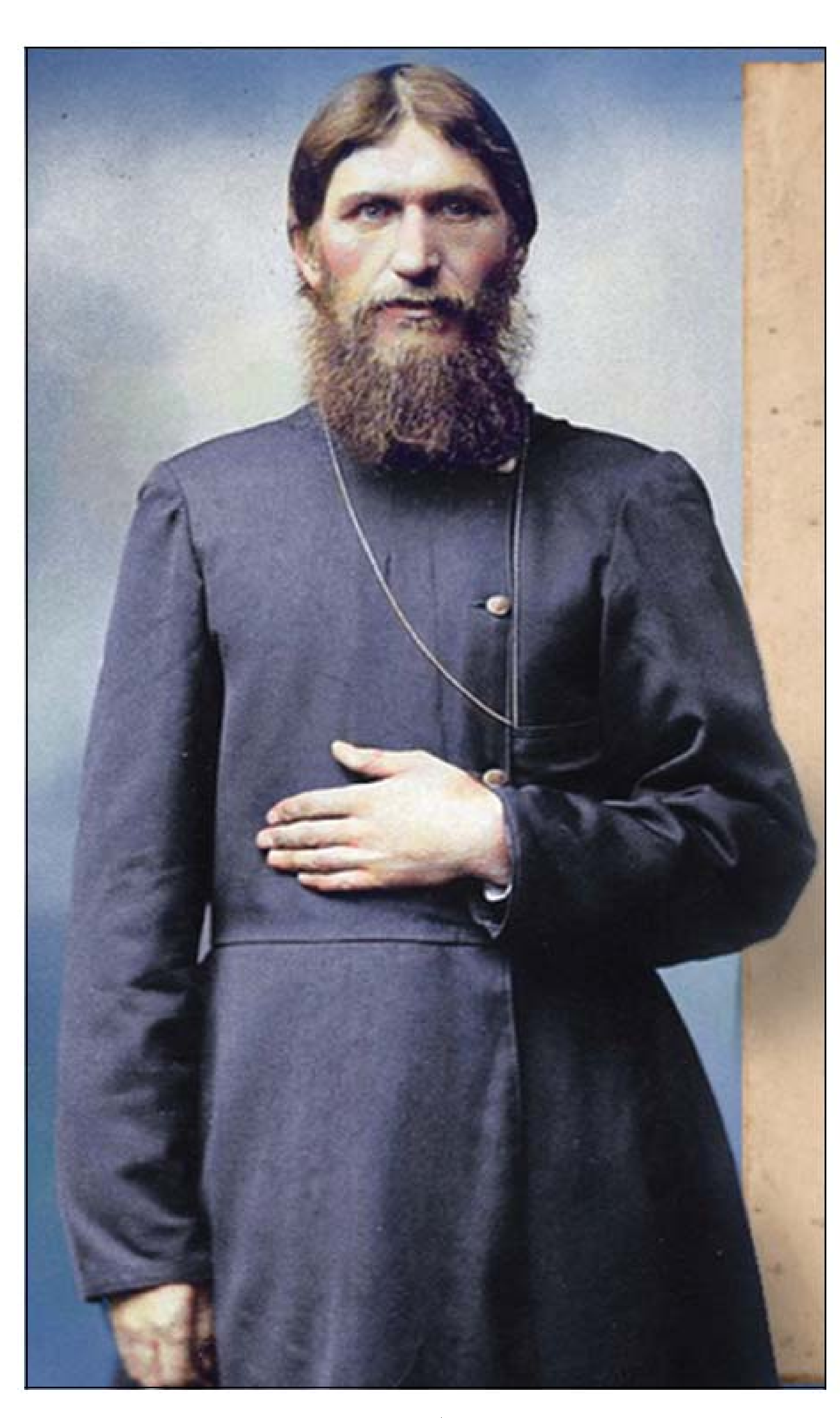
ولم يكن هناك من مخرج آخر غير الحرب الأوروبية بعدما أن قرر هتلر الهجوم على بولونيا. لم يكن هناك دولة واحدة في أوروبا ترغب في مهاجمة ألمانيا، ولكن في سبتمبر 1939، كانت حكومات بريطانيا وفرنسا مضطرة إلى الاستنتاج بأن عليهما أن يحاربا من أجل الدفاع عن أنفسهما. ولن يسمحا لهتلر أن يبتلع دولة أوروبية بعد دولة أخرى. كان هناك شك قليل بأن هذا هو بالضبط ما سوف يفعله هتلر لو سمح له بحربه ضد البولونيين. إن اعتداء هتلر على بولونيا رغم التحذيرات الواضحة التي تلقاها عن عواقب عمله من جهة ثم إدراك الحكومات البريطانية والفرنسية لنواياه الحقيقية بعد التنازلات التي لم يسبق لها مثيل أمام طلباته في السنة السابقة من جهة أخرى، كل ذلك جرّ إلى اندلاع الحرب الأوروبية الكبرى بعد 25 سنة من اندلاع الحرب الأولى.



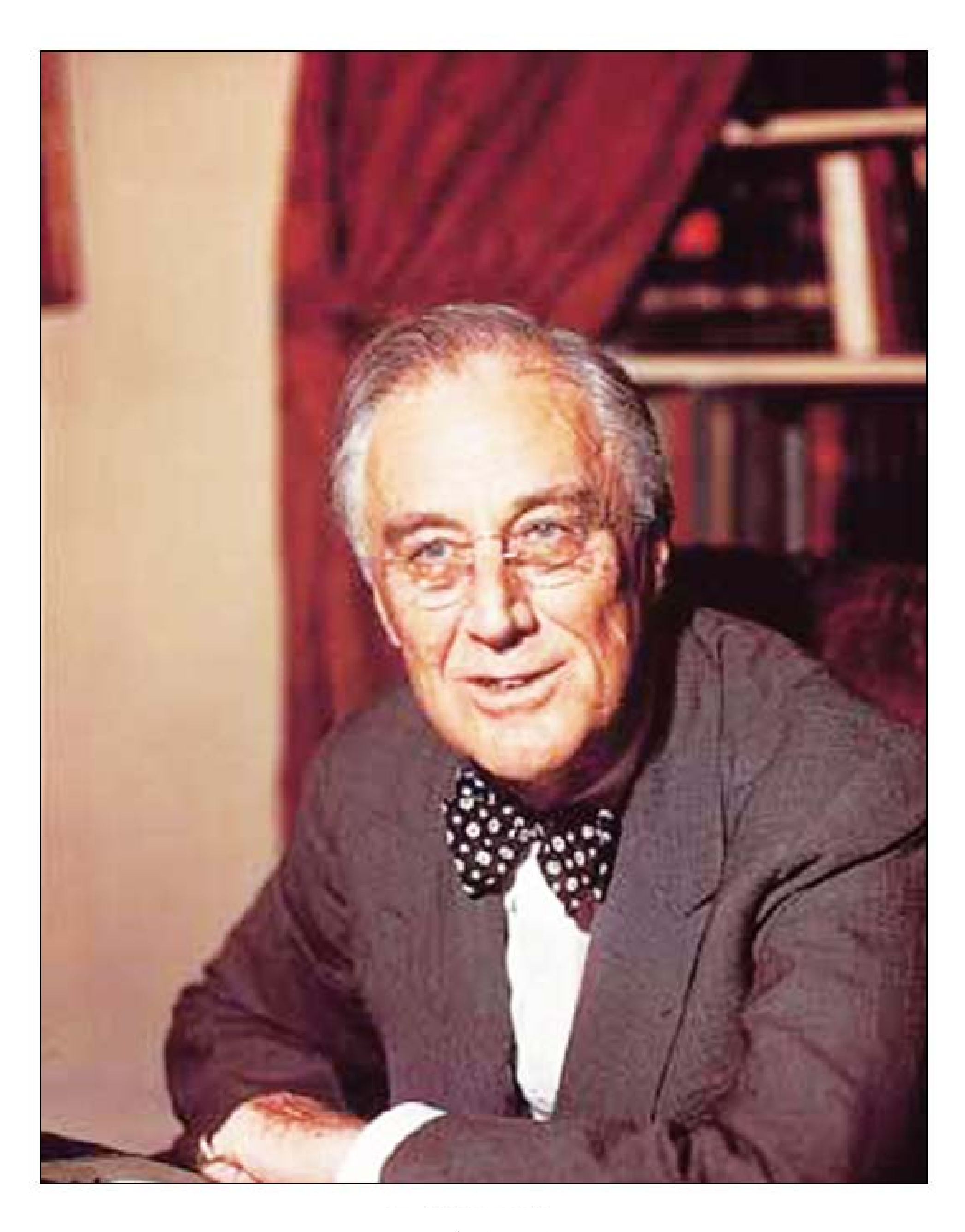
بسمارك



تروتسكي



راسبوتين



روزفلت (فرانكلين)



ستالين



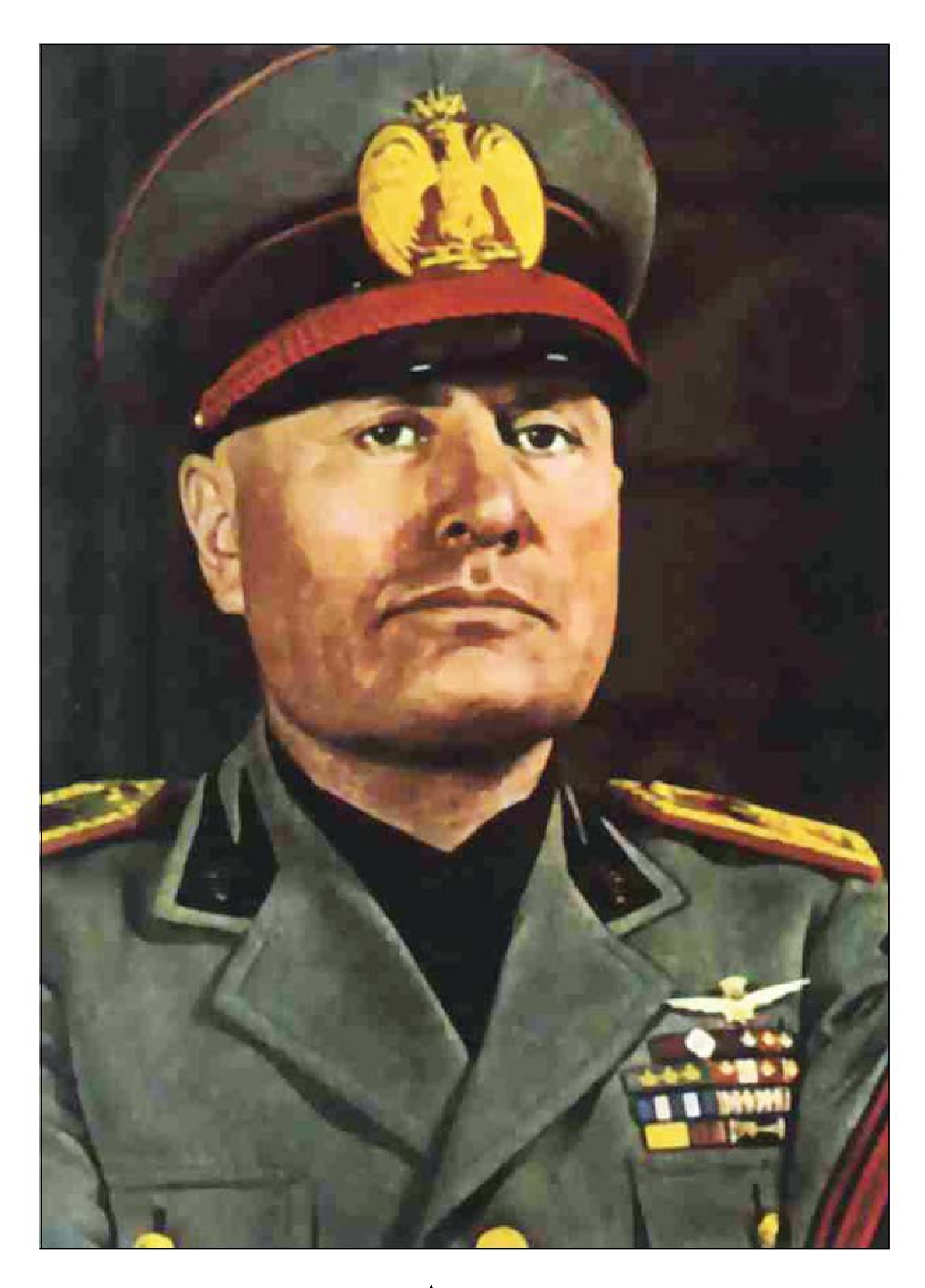
شان كاي شك



فرانکو

ا

ماو تسي تونغ



موسوليني



نقولا الثاني (قيصر روسيا)



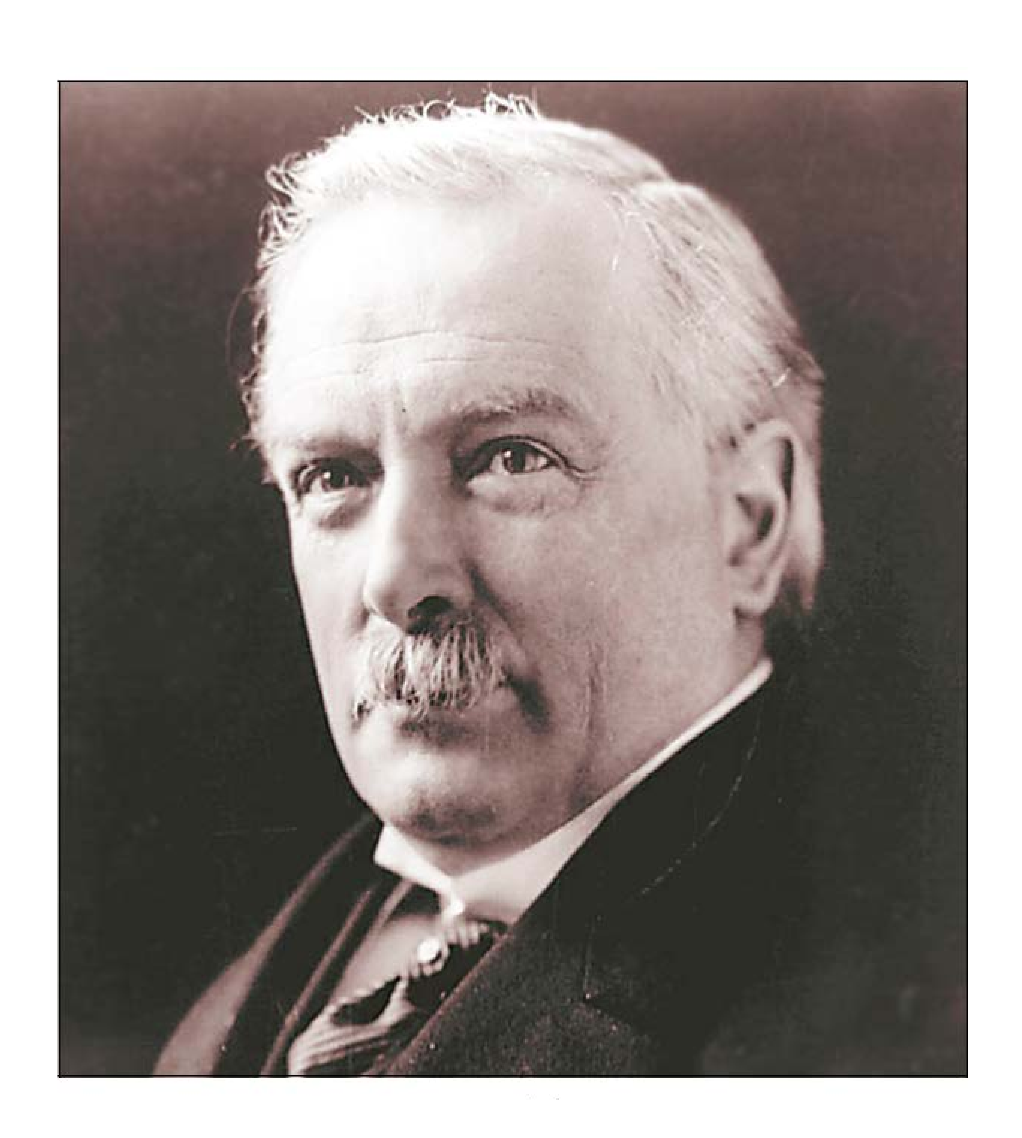
هتلر



هيلا سيلاسي



ولسن (رئيس أميركا)



لويد جورج



هيروهيتو

فهرس المحتويات

القسم الثالث: الحرب العالمية الكبرى والبحث عن الاستقرار...153

القسم الرابع: استمرار الأزمة العالمية (1929 - 1939م) 247

الموسوعة

التاريخية العسكرية الكبرى
لأحداث القرن العشرين

اسم الكتاب: الموسوعة التاريخية العسكرية الكبرى لأحداث القرن العشرين

المؤلف: ج.آ.س غرنفيل

الطبعة الأولى: ٢٠١٢م - ١٤٣٣هـ

ISBN 978-9953-563-80-0 (٤ مجلدات)
ISBN 978-9953-563-82-4 (المجلد الثاني)



الدار العربية للموسوعات

المدير العام: خالد العاني

الحازمية - مفرق جسر الباشا - سنتر عكاوي - ط١ - بيروت - لبنان
ص.ب: ٥١١ الحازمية - هاتف: ٩٥٢٥٩٤ ٥ ٠٠٩٦١ - فاكس: ٤٥٩٩٨٢ ٥ ٠٠٩٦١
هاتف نقال: ٣٨٨٣٦٣ ٣ ٠٠٩٦١ - ٥٢٥٠٦٦ ٣ ٠٠٩٦١
الموقع الإلكتروني: **www.arabenchouse.com** البريد الإلكتروني: **info@arabenchouse.com**

الموسوعة
التاريخية العسكرية الكبرى
لأحداث القرن العشرين

ج.آ.س غرنفيل
J.A.S Greenville

A history of the world in the twentieth century
The Belknap Press of Harvard University Press, Cabmridge.

ترجمة ومراجعة

الدكتور علي مقلد

المجلد الثاني

الدار العربية للموسوعات

القسم الخامس

* * *

الحرب العالمية الثانية

الفصل السادس والعشرون

حروب ألمانيا الاستيلائية في أوروبا

(١٩٣٩- ١٩٤١م)

طيلة السنتين الأولين من الحرب، كسبت ألمانيا سلسلة مـن الانتصـارات في قـارة أوروبا مما أذهل العالم وجعل الوهر ماهت يبدو قاهراً لا يغلب وتحول الشـعب الألمـاني من حَذرٍ خائفٍ عند البداية، إلى مسمم بالانتصارات العسكرية، وبدا كل مـا فعلـه هتلـر مبرراً بهذه النتيجة التي لم يسـبق لهـا مثيـل، والبـاهرة. إن الكـابوس مـن تكـرار تجـارب الحرب العالمية الأولى بدا للألمان وكأنه مجرد حلم مـزعج في سـنة ١٩٤٠. وعرفـت أوروبـا حقيقة «البليتزكريغ». لقد اتبع الوهر ماخت تكتيكات الدخول السريع بواسطة الدبابات تتبعه المشاة في الماكينات وبعدها ببطء أكبر المشاة على الأرجـل، تـدعمهم جميعـاً وعـن قـرب طيـارات اللوفتـواف: وتعرضـت مـدن لغـارات جويـة بـدون تمييـز، وكـان السـكان المرعوبين يتيهـون في الشـوارع للفـرار مـن الألمـان المتقـدمين. إن «البليتزكريـغ» يتطلـب تخطيطاً دقيقاً، وبنية قيادية حسنة التنظيم، وعالية الانضباطية وجيوشاً حسـنة التجهيـز. إن القوات المسلحة، من أعلى ضابط إلى المتطوع الجديد، يجـب أن يخـدم قضـية هتلـر، التي كانوا يماهونها مع قضية ألمانيا، بفعالية وبأكبر إخـلاص. إن الجبهـة الداخليـة كانـت تقدم الوسائل. إنها حربهم هم أيضاً وإن كانت حروب هتلـر الخاطفـة لم تتطلـب كامـل التجنيد لكل الجبهة الداخلية كما في بريطانيا. لم تكن النسـاء مجنـدات، وسـلع الرفاهيـة ظلـت تُنـتج مـن أجـل جعـل الألمـان سـعداء. الانتصـار العسـكري وحـده جعـل ممكنـاً الفظاعات التي فرضها نظام هتلر على ملايـين النـاس الـذين وقعـوا، كنتيجـة لهـا، تحـت قبضة الألمان.

في سـبتمبر ١٩٣٩ تـم الاسـتيلاء عـلى بولونيـا، وفي أبريـل ١٩٤٠ عـلى الدانمرك والنروج، وبخلال مايو عـلى البلـدان المنخفضـة وبلجيكـا؛ ثـم في يونيـو ١٩٤٠ كان الانتصار أكبر. لقد هزمت فرنسا. مع فرنسا راكعة، انسحبت بريطانيا من قارة أوروبا. ألم يرجح «الخير» الذي أنجزه هتلر على «الشر»؟ - هكـذا كـان العديد من الألمان يظنـون. بـل إن هتلـر عـرض علنـاً السـلام عـلى بريطانيـا. في يوليو ١٩٤٠ بدت الحرب وكأنها قد انتهت فعلاً، حرب قصـيرة بشـكل مـدهش،

بدلاً من تلك التي كانت متوقعة: كفاح طويل ودموي، وتركت ألمانيا منتصرة. لماذا تحطمت كل أحلام الألمان بهذه السرعة؟

إن هتلر لم يكتف بما أنجزه بسرعة. إنه لم يحصل على ما يكفي من المجال الحيوي «اللبنسروم» في الشرق أو على السيطرة المطلقة على أوروبا. إن أي «بالنسبة إليه بعد الآن أصبح تكتيكياً وقصير العمر. إن كل شيء كان يقوله لشركائه سواء كان سرياً في ذلك الوقت أو في محادثاته أو كتاباته قبلها، كان يشير إلى واقعة هي أنه يعتبر الانتصار في الغرب كمقدمة فقط لفتوحات أعظم ووضعت خطط لبناء أسطول كبير لا بقصد الحرب أوروبية القارية بل من أجل حروب تعقبها، تتضمن حرباً عالمية مع الإمبراطورية البريطانية ومع الولايات المتحدة. إن الصراع يجب أن يستمر طالما هتلر على قيد الحياة وإلى أن تتغير أوروبا عرقياً وإلى أن يتم ربح القوة العالمية. ولكن هتلر يفضل بالطبع العمل وفقاً لجدوله الزمني الخاص. إن الألمان لم يسمح لهم التمتع بثمرات الانتصار لمدة طويلة، أي بعرض النصر التي تسكب فيها الشمبانيا وغيرها من الرفاهيات المغتصبة من فرنسا.

بعد انتهاء الحرب في سنة ١٩٤٥. بدا جنون العظمة عند هتلر وكأنه سبب خراب ألمانيا. كانت هزيمتها يومها كاملة بحيث أصبح من السهل إغفال واقعة أنها، لأربع سنوات خلون من قبل، كانت أقرب إلى أن تكون شيئاً متصاعداً Close-run .

كان تحطيم ألمانيا لبولونيا سريعاً. وطوقت وارسو فقاومت حتى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٩. وحارب البولونيون بشجاعة، رغم سوء القيادة، ضد الوهرماخت، الذي كان يتمتع بقوة متفوقة غالبة. في أيام أولى من الحرب دمر اللوفتواف القوة الجوية البولونية، في معظمها على الأرض. وأي حظ للبولونيين في المقاومة لمدة أطول بقليل قد ضاع عندما هجم الروس عليهم في ١٧ سبتمبر من الشرق عملاً باتفاقهم السري مع ألمانيا في أغسطس الماضي. ولم يكن هناك انتصار سهل فقد كبد البولونيون الألمان خسائر كبيرة والوهر ماخت لم يكن في حالة لياقة ليبادر في الحال إلى الغرب ليهجم على فرنسا في نوفمبر ١٩٣٩ كما رغب هتلر.

إن عروض هتلر «السلمية» العلنية على بريطانيا وفرنسا باكراً في أكتوبر ١٩٣٩، بعد انتصاره في حملته البولونية، كانت موجهة بشكل شبه مؤكد إلى الرأي العام الألماني. وبالطبع لم يكن بعد قد تخلى عن فكرة أن على بريطانيا أن تقبل وأن تنسحب من التورط في شؤون القارة. وعندها لن تستطيع فرنسا الاستمرار في الحرب لوحدها وأنها سوف تستسلم لسلطته حتى بدون معركة. هل كانت بريطانيا تفكر بأي نوع من السلام؟ هل تخلى تشمبرلين عن كل سياساته السابقة جميعاً؟ مضمون المخطوطات الحديثة الكثيرة، ومن بينها أوراق تشمبرلين الخاصة، تضيف القليل إلى ما نعرفه عن هذه الحرب المسماة بفترة «الحرب الصوتية» في الغرب. بقيت هناك ثغرات في معرفتنا.

ولكن مهما اختلفت الآراء، فإن شروط السلام التي كانت تتضمن التخلي المحتمل عن فرنسا كانت غير مقبولة، ولا معقولة في سنة ١٩٣٩.

عسكرياً، على الأرض وفي الجو، نادراً ما بدأت الحرب بظروف المعارك الحقيقية على الجبهة الغربية. ففرنسا لم تكن مستعدة لتقوم بهجوم «سريع» ضد الحاجز الضعيف من الجيش الألماني المواجه لها وراء التحصينات غير المكتملة لخظ سيغفريد. في هذه الأثناء أعلنت التعبئة العامة في الجيش وحالة الاستعداد لعمل هجومي - كما رغب بذلك القائد العام الجنرال غاملان، في هذه الأثناء كانت المعركة البولونية تسير نحو نهايتها وأخذت القيادة العامة الألمانية ترسل النجدات نحو الغرب، انطلاقاً من بولونيا.

إن الجمود العسكري على الأرض يتطابق مع العقيدة (على الرغم من بولونيا) القائلة بأن الجيش الذي يهاجم يجب أن يتلقى أضراراً بالغة. وكل المكسب يرتكز على الدفاع من وراء تحصينات قوية مبنية مثل خط ماجينو - هكذا كان يعتقد عسكرياً - خصص ليكون منطقة حدود من أجل المناورات الهجومية. ولكن عندما عادت بلجيكا إلى وضع الحياد الكامل في سنة ١٩٣٦ أصبحت هذه الستراتيجيا أكثر صعوبة على التنفيذ. إن خطة المعركة الإنكليزية الفرنسية لسنة ١٩٣٩-١٩٤٠ كانت رغم كل شيء معمولة لمواجهة التقدم الألماني المتوقع، نحو بلجيكا في الوقت الذي تهاجم فيه ألمانيا هذا البلد. ولم يكن هناك تحرك أبكر ممكناً من جراء تمسك البلجيكيين بذعر بالحياد المطلق.

هذه الفرضيات العسكرية حول أفضل السبل لإدارة الحرب يقابلها فرضيات سياسية لدى تشمبرلين حول الحرب وحول مصيرها المحتمل. إنها ستنتهي - إن أمكن - بدون تضحيات كبيرة في الأرواح وذلك بفرض حصار دقيق على ألمانيا. وفكرت الحكومتان البريطانية والفرنسية، حتى في ضرب مصادر ألمانيا من احتياطي النفط في رومانيا وفي القوقاز السوفييتي. ومع حياد اسكندنافيا فإن دول البلقان والاتحاد السوفييتي تسلم ألمانيا النفط وغيره من المواد الأولية، فإن الحصار البريطاني بالبحر هو أقل فعالية مما كان عليه الحصار البحري في الحرب العالمية الأولى. والحصار لم يضغط بشكل جدي على ضربات هتلر السريعة ضد الغرب. وخوفاً من ضربات انتقامية واسعة فإن فرنسا وبريطانيا اكتفت في الرور الصناعي بتوزيع منشورات تافهة ميتة. ورغم كل ذلك فإن تشمبرلين لم يكن يؤمن بأن الحرب سوف تكتسب بالقوة العسكرية. في ديسمبر ١٩٣٩ كتب إلى رئيس أساقفة كنتربري «أشعر قبل حلول عيد ميلاد آخر أن الحرب سوف تكون منتهية وعندها تبدأ الاضطرابات وستبدأ حقاً». ماذا كان في ذهنه عندما كتب ذلك؟ هل كان يتوقع محادثات عاقلة ومعاهدة سلام؟ بالتأكيد أنه كان يعتقد أن الحرب سوف تنتهي بورطة أو بمأزق، وعندها إذا اقتنع الألمان بأنهم لن يربحوا عندها سوف يفاوضون من أجل السلام. إن السلم

سوف يكسب في الجبهة الداخلية. كان تشمبرلين بالتأكيد مشغولاً بأمر رغبة الشعب البريطاني في الثبات أثناء ورطة طويلة من نوع الحرب. كان يخشى أن يكون في بريطانيا حزب لـ«السلام بأي ثمن» ويكون تأثيره قد أصبح قوياً. كان يؤمن بأن هذا الأمر ممكن. بصرف النظر عما إذا كانت الجبهة الداخلية الألمانية سوف تنهار أولاً، مجبرة هتلر (ومحاسبة إياه) على سياسته الخاطئة «سياسة الهجوم».

وبعد أن انتهت كل مظاهر «التلطيف والترضية» تماماً بعد اندلاع الحرب في سبتمبر ١٩٣٩، تطرح تساؤلات تمكن الإجابة عليها بالمحاولة فقط. إن الأوضاع المستقبلية التي كان يتطلع إليها تشمبرلين كانت فرضيات ولا يستطيع أحد القول وهو متأكد، كيف كان يمكنه هو وزملاؤه في مجلس الوزراء وفي البرلمان أو في البلد كيف يمكن لهؤلاء أن يتصرفوا تجاه أحداث لو أنها لم تحدث أبداً.

من الواقع الحاضر نستطيع بتعقل الاستنتاج بأن تشمبرلين لم يكن ليوافق على سلم وفقاً لشروط هتلر؛ وإن كان تشمبرلين يعتقد بأن بريطانيا وفرنسا لم تكونا قادرتين على فرض سلام قرطاجي على ألمانيا. بالمقابل ربما كان تصوره أقرب إلى الإلحاح على هتلر للإقلاع عن أي ممارسة فعلية للسلطة في ألمانيا. ويبدو أنه قد فكر بأن تبديلاً في السلطة يضع هتلر جانباً يمكن أن يقدم حلاً «وإلى أن يتوارى وإلى أن ينهار النظام فلا أمل بالسلم». كتب يقول بعد أسبوع من اندلاع الحرب. كانت فرضيات تشمبرلين خاطئة. فالأحداث دارت بشكل مختلف تماماً، في حين أن الشيء الذي لم يكن في ذهنه ممكناً حدث وانهارت الجيوش الفرنسية. عندها فقط تبت له أن أوهام ما قبل الحرب التي عليها بنيت السياسة لمدة طويلة قد فشلت في النهاية.

في هذه الأثناء، وفي البحر، أنجزت بريطانيا أفضل ما في الحرب، فإن القتال الجدي على البر بدأ لا على الحدود الفرنسية بل في النروج. انضم ونستون تشرشل إلى الوزارة كلورد أول للبحرية في بداية الحرب وكان راغباً في توجيه ضربة بيّنة إلى مجهود ألمانيا الحربي. إن هجوم الاتحاد السوفييتي على فنلندا في ٣٠ نوفمبر ١٩٣٩ بدا وكأنه يقدم ذريعة جيدة ومناسبة. قرر الخبراء البريطانيون أن خامة الحديد في السويد أمر حيوي للحرب الألمانية وآلتها. وبخلال أشهر الشتاء من الصعب الإبحار عبر مرفأ نارفيك النروجي. وبخلال أسابيع تحت رئاسة تشمبرلين ناقش مجلس الوزراء إمكانية إجراء عملية من شأنها أن توقع الفوضى في تدفقه. وكان القصد من الفكرة مساعدة الفنلنديين ضد الروس عن طريق إرسال متطوعين من شأنهم السيطرة (على طريقة هكذا يقال) على خط السكة الحديدية من شمالي السويد إلى الشاطئ. واستخدمت هذه الخطة غضب الجماهير في الغرب من غزو روسيا وذلك من أجل الإضرار بألمانيا وبالاتحاد السوفييتي الذي اعتبر وكأنه شريك ألمانيا في الحرب الأوروبية الاعتدائية. واستطاع الفنلنديون

مقاومة الجيش السوفييتي السيء الإعداد بنجاح لمدة أسابيع، فكبدته أضراراً فاحدة في حرب سميت «حرب الشتاء».

وفرنسا أيضاً كانت تواقة لتحارب، إنما ليس في فرنسا. ووافقوا في فبراير ١٩٤٠ على الانضمام إلى بعثة من «المتطوعين» لمساعدة الفنلنديين والاستيلاء على خط سكة حديد الشمال الاستراتيجي. إلا أن التمنع البريطاني من اختراق حقوق الحياد وحرص النروج المرعوبة على الحياد - إذ لم تشأ النروج إعطاء ألمانيا أي عذر لغزوها - كل ذلك أدى إلى التأجيل. إلى أن قررت بريطانيا لغم مياه نارفيك الذي كانت منه تبحر السفن التي تحمل ركاز الحديد (وذلك فقط حتى الربيع حيث تم فتح الطريق اخرى عبر بحر البلطيق التي جمدت بفعل الجليد في الشتاء). ولكن قبل إرسال أي مدد إلى الفنلنديين كان هؤلاء قد هزموا وعقدوا صلحاً في ١٢ مارس ١٩٤٠. وبدا الساسة الفرنسيون حانقين من عجز الحكومة عن مساعدة فنلندا الأمر الذي أدى إلى سقوط وزارة دالادية وأصبح بول رينو الأكثر ميلاً إلى الحرب رئيساً للوزارة. وتأخر حل وزارة تشمبرلين بعد استقالته شهراً آخر. وهذا يعتبر من الناحية التاريخية أمراً مهماً.

فقد تعب الناس من الحرب «الإذاعية» وسهولة انتصار الدكتاتورين هتلر وستالين وسقطت بولونيا وبعدها فنلندا. ولحسن الحظ يومئذٍ لم تتخذ الوزارة البريطانية (بخلاف الوزارة الفرنسية) أية خطوات من شأنها أن تؤدي إلى توريط حرب مع الاتحاد السوفييتي أيضاً، ورغم هذا، أو ربما بسبب هذا فإن الاتحاد السوفييتي كان يمثل تهديداً بعيداً وأكبر ضد المصالح الإمبريالية البريطانية أكثر مما يشكله ضد فرنسا. وكان تشمبرلين وللغرابة غير محظوظ في بعض كلماته العامة. فبعد ميونيخ تهور فردد عبارات مثل «السلم في عصرنا». وفي مطلع أبريل ١٩٤٠ أطلق عبارات كثيرة حين كان يتكلم إلى الأمة حيث قال إن هتلر «فاته القطار». والحقيقة أن بريطانيا هي التي فاتها القطار. وبعد أن بدأت قوة صغيرة نسبياً بإنجاز عملية في البحر سراً في ٣ أبريل ١٩٤٠ وتبعتها قوة أكبر في ليل ٧و٨ أبريل، أقدم الألمان بحركة جريئة على احتلال كل مرافئ النروج الرئيسية بما فيها أوسلو في ٧ أبريل وقاوم النروجيون وألحقوا بالألمان خسائر وخاصة بالسفن الألمانية التي لاذت في مرافئ أوسلو. ولكن الهجوم الألماني كان ناجحاً بكامله تقريباً، وإن لم يكن ذلك أمراً مفاجئاً تماماً لبريطانيا ولفرنسا. وتفادى الأسطول البريطاني الأسطول الألماني. وتنفيذاً للسياسة المقررة من قبل الوزارة، قام الأسطول الملكي في ٨ أبريل بزرع ألغام في المياه الإقليمية النروجية وبرفقته فرقة صغيرة كانت مستعدة للنزول إلى البر في النروج، ولو أدى ذلك إلى انتقام الألمان بالغزو. والواقع أن الألمان كانوا قد سبقوا التحرك البريطاني. وكانت التعليمات للقوة البريطانية غير واضحة وتعكس مدى الضياع النفسي البريطاني حول النزول في النروج إذا اختار النروجيون المقاومة. ومن عدة نواحي، كان الفشل في النروج هزيمة «مشرفة». وثار تساؤل حول ما إذا كانت

بريطانيا وفرنسا تستطيعان هزم هتلر مع تمسكهما بهذا المعنى من «الشرف». فقط في أقصى الشمال في نارفيك استطاعت القوة الإنكليزية الفرنسية أن تلحق هزيمة مؤقتة بالقوة الألمانية الصغيرة البعيدة عن قاعدتها. وأغرقت البحرية البريطانية المدمرة الألمانية في المرفأ. وبعد شهر من ذلك أعادت ألمانيا احتلال نارفيك. وبعد دنكرك سحبت هذه القوى وسقطت النروج كلها تحت الاحتلال الألماني. ومع ذلك كانت خسائر البحرية الألمانية قاسية إلى حد إنه في يوليو ١٩٤٠ لم يعد هناك أسطول عائم في الخدمة الفعلية، فقط بعض السفن الحربية الخفيفة بقيت غير معطوبة.

والنتيجة السياسية الأهم لهذا النشاط الأكيد المتأخر جداً في النروج هو سقوط وزارة تشمبرلين. وكانت النتيجة - المفاجئة في وقت الأزمة - وهي مجيء ونستون تشرشل إلى رئاسة الوزارة في ١٠ مايو ١٩٤٠ ليشكل حكومة وطنية تضم العمال والليبراليين. ومع مرور الوقت حلّ الانتقاد المحق الموجه إلى تشرشل محل مدحه باعتباره زعيماً للحرب وأنكروا عليه دوره في صنع السياسة داخل بريطانيا، وفي العلاقات الخارجية وفي الاستراتيجية العسكرية التي شكلت كلها ما سمي بإدارة الحرب أو مسارها. إن مواطن الضعف عند تشرشل وفشله سوف تظهر الآن. ولكن هذا أمر لن يشوه تماماً الصورة القديمة التي تكونت لتشرشل. فتراجعه إلى الظل والانزواء أظهر أخطاءه كما أظهر نجاحاته، وأصبح تشرشل أكثر واقعية وأكثر مصداقية. والانسحاب إلى الظل فقط يُظهر ويبرز سيطرة وغلبة هذا الفكر العصبي وهذه الطاقة الضخمة وهذا الإيمان الذي لا يحد بالنصر النهائي الذي أصبح فيما بعد ركيزة ذات قيمة عالية في بريطانيا، وفي الجهد الحربي الحليف. ورغم قيود الحرب ظل تشرشل يقود ديمقراطية متجذرة في البرلمان ومرهونة بدعم الشعب. وكانت الأمة ترتعش لبلاغة خطاباته في الراديو وشعرت أنها الآن تملك زعيم حرب نظيراً كفوأً لهتلر على الأقل. إن تشرشل أكثر من أي رجل آخر بمفرده، رفع معنويات الشعب وأمله بالمستقبل.

وأصبح بعد الآن ظاهراً للعيان أن الأسرار أخذت تخرج من الأوراق الخاصة والسجلات العامة لتظهر كم كان وضع تشرشل في ذلك الحين غير مأمون خلال الأربعة أشهر الأولى من استلامه الوزارة. لقد نالت حكومته بالفعل ما يعادل التصويت على الثقة، وإن كان العديد من المحافظين قد تمنع وصوت مع المعارضة. وكان تشمبرلين هو الذي تأذى بعمق من قبل كثيرين من أنصاره السابقين الذين انقلبوا عليه. وهو الذي قرر أنه بخلال هذه الفترة من الزمن الشيء المطلوب هو حكومة وطنية حقة. ولكنه ظل زعيماً للحزب المحافظ، وظل يؤمن تماماً بإمكانية عودته إلى الحكم عندما تعود الصحة، وأن هذا الزمن قد يأتي حينما تصبح تجربته التي لا ينازعه فيها أحد تستخدم من أجل العودة إلى السلم. وحتى ذلك الحين لم يكن عنده أية فكرة عن السرطان الذي جعله بخلال عدة أسابيع إنساناً معطوباً وتسبب له بالموت العاجل في نوفمبر ١٩٤٠. كان تشرشل

رئيس الوزارة وتشمبرلين وهاليفاكس بقيا الأقوى في المحافظين في مجلس الوزراء. وعندما قدم تشرشل نفسه أول مرة أمام مجلس العموم، كان تشمبرلين هو صاحب التكريم الأقوى من قبل المحافظين. وكان تشمبرلين أكثر استعداداً لتقبل المركز الثاني تحت قيادة تشرشل، منه لتقبل الترحيب من قبل مجلس العموم.

كانت هزيمة النروج جدية بالنسبة إلى الحلفاء وإلى جهدهم الحربي. فالفجوات النروجية وهي الفجوات الطويلة الضيقة في الشواطئ الصخرية، أصبحت الآن تستعمل كمراكز مثالية لإيواء الغواصات الألمانية التي تهدد بضرب خطوط التموين البحرية والسفن الحاملة للمؤن والتي تجتاز الأطلسي آتية من الولايات المتحدة. وكانت أقسى ضربة بين كل الضربات هو سقوط فرنسا التي كانت جيوشها تصد السيطرة الألمانية الغالبة. وبدا من غير المعقول أن قوة عظمى مثل فرنسا سوف تنهار بمثل هذه السرعة، وكُلياً تحت ضربة «البليتزكريغ» حالها كحال أي دولة صغيرة كبولونيا والنروج. ولكن هذا هو الذي حصل.

إن الكارثة العسكرية التي أصابت معسكر الحلفاء في فرنسا يمكن إيجازها باختصار: كامل القوة لجيش ألمانيا من جهة في مواجهة جيوش فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وهولندا من جهة أخرى، كان من الصعب المقارنة بينها، وكذلك عدد الدبابات في كل جانب. إن فرنسا كانت تملك أعتق وآخر نوع من الدبابات والمدفعية. وقد أنجز الألمان تفوقهم في الفضاء ولكن هذا أمر لم يكن حاسماً. وبخلاف القناعة الشعبية، كان خط ماجينو الذي لحق به أسوأ الذم، كان مكسباً لصالح الحلفاء: فهو قد منع الألمان من الهجوم عن مدى نصف الجبهة بحيث أمكن صده بقوة صغيرة نسبياً. هذا يعني أنه لم يكن على الحلفاء أن يتجمعوا على الحدود الفرنسية الألمانية، ويعني أن المعارك الرئيسية تحصل في مناطق لم يكن يغطيها خط ماجينو. ولم يكن بالإمكان، أو بالأحرى لا يجب أن يكون بالإمكان أو يؤخذ على حين غرة. وكان من حق الحلفاء يومئذٍ أن يطمئنوا ظاهرياً وأن تكون لديهم كل الثقة قبل أن يبدأ الألمان بالهجوم.

وتحقق الحلفاء بأن الدرب الأكيدة التي سيتبعها الهجوم هو طريق الشمال أي هولندا وبلجيكا. وسنداً لهذا وضعوا خططهم. أما الألمان عندما هجموا، لم يكن من المسموح لهم أن يجعلوا من شمال فرنسا الصناعية منطقة معارك كما فعلوا في الحرب العالمية الأولى. وكان على الجيوش الفرنسية والبريطانية وهكذا فعلت، وكان لديها الوقت أن تصد الاندفاع الألماني في بلجيكا قبل أن يبلغ فرنسا. وكان خط ماجينو يمتد على طول الحدود مع ألمانيا، ابتداءً من لوكسمبورغ وصولاً إلى جنوب حدود بلجيكا. ووراء ذلك بالضبط كانت تمتد غابات منطقة الآردن الكثيفة التي كان الحلفاء يعتقدون أنها لا يمكن اجتيازها من قبل أي قوة ألمانية كبيرة بالدبابات. وكان هذا القسم من الجبهة خفيف التحصين. وإلى جانب خط ماجينو حتى البحر،

كان هناك حساب وحيد جيد - والحسابات الأخرى لم تكن تختلف بشكل رئـيسي - يـدل على أن أربعين فرقة فرنسية وتسع فرق بريطانية تواجه جيشين ألمـانيين مـؤلفين مـن ٧٤ فرقة. ولكن إلى جانب الحلفاء كان هناك ٢٢ فرقة بلجيكية كـان مـن المتوقـع أن تحـارب هذا إذا لم تحسب تسع فـرق هولنديـة التـي سرعـان مـا هزمـت. إن الفـرق الكبـير بـين الجيوش الإنكليزية الفرنسية من جهة والجيش الألماني من جهة كان يمكـن تلافيـه، لـو أن ٣٥ فرقة فرنسية وفرقة بريطانية لم توضـع عنـد خـط مـاجينو وفي أعـالي نهـر الـرين. إن مجموع الجيش الألماني ومجموع القوة الفرنسية البريطانية مندمجتين، لم تكـن متعادلـة. إن الـنصر الألمـاني لم يرتكـز عـلى التفـوق في العـدد أو التجهيـز بـل ارتكـز عـلى اختيـاره ومبادرته بالهجوم. وكذلك اتكـل النجـاح الألمـاني عـلى توزيـع الفـرق التـي كـما في لعبـة الشطرنج بدت كقوة غالبة عند نقطة الضعف في جبهة الحلفـاء. إن الاسـتعمال الكثيـف والمنسّق للدروع يؤمن بأن الاختراق الرئيسي يمكن استغلاله بسرعة كبيرة.

وكما سبقت الإشارة، إن الحلفـاء لم يتوقعـوا هجومـاً رئيسـياً عـبر غابـات الآردن ولكن الألمان فاجئوا الحلفاء مفاجئة تامة في هذه الجبهة. والخطأ الثاني غير المتوقـع كـان يتعلق باتجاه الهجوم. فحتى ذلك الحـين كانـت القيـادة العليـا الفرنسـية تفكـر بعقليـة ١٩١٤. فقد ظنوا أن الألمان سوف يتجهون قدماً من سيدان باتجاه الجنـوب الغـربي نحـو باريس. وبدلاً من ذلك وبحركة التفاف كبرى نسقت قـوات البـانزر مـع الطـيران القـاذف تتبعها المشاة واتجهوا نحو الغرب باتجاه شواطئ القنال الإنكليـزي أي بحـر المـانش عنـد ابيفيل، ثم اتجهوا شمالاً غرباً نحو غابات بولونيـا، ثـم إلى مدينـة كاليـه باتجـاه دانكـرك. وهكذا وقعت القوة البريطانية والجيش الفرنسي الشـمالي ضـمن الطـوق. وأخـذ الجـيش الألماني يدفع بهم نحو بلجيكـا. وأخـذ جـيش ألمـاني آخـر يلاحقهـم مـن المـؤخرة. وكانـت الصورة كصورة المرآة لخطة شليفن. وكانت ميزتها بأن الاتجاه نحو الشـاطئ كـان مسـافة محدودة ومحددة. في حين أن خطة يومئذٍ متطابقة مـع التوقعـات الإنكليزيـة الفرنسـية القاضية بهجوم رئيسي عبر بلجيكا وهي الصيغة القديمة لخطة شليفن.

وباختصار إن النصر الألماني يعود إلى البراعة في الخطة المعدلـة التـي وضـعت في مايو ١٩٤٠، وإلى تنفيذها الناجح من قبل القيادة الألمانية العليـا، وإلى الصـفات القتاليـة للجيوش الحسنة التدريب وخاصة فرق البانزر. وبالمقابل إن فشل الحلفاء يعود بالدرجـة الأولى إلى ضعف الاستراتيجية. وقد أرسلت الجيـوش الفرنسـية في فـوضى كاملـة وفقـدت القيادة السيطرة على الاتصالات وعلى تحركات الجيوش بأكملها.

إن أي عسكري لا يمكـن أن يحـارب في مثـل هـذه الظـروف، إلا في الأعـمال المحليـة. وفيما بعد، عمد القادة (الجنرالية) والسياسيون وبسرعة إلى عزو اللوم على كل أنـواع العوامـل: الشيوعيين، السابوتاج (التخريب)، ضعف التجهيز، المعنويات الضعيفة - باعتبارها قد سـاهمت

إلى حد بعيد على الهزيمة. إن اللوم يجب أن يقع في معظمه على غاملان وعلى العسكريين من الحلفاء.

إن الجدول الزمني التدميري يمكن أن يوضع بإيجاز: في ١٠ مايو ١٩٤٠ بدأ الألمان هجومهم الغربي، فهاجموا بآنٍ واحد هولندا وبلجيكا واللوكسمبورغ. وضربوا روتردام بالقنابل المرعبة. وتدميرها أضاف كلمة جديدة إلى قاموس الحرب. وتقدمت الجيوش الفرنسية والبريطانية وفقاً لخطةٍ - كما بدت فيما بعد - وضعتهم في الأنشوطة بشكل مؤكد. في ١٣ مايو اخترق الألمان الجبهة باتجاه نهر الموز. في اليوم التالي تلفن رئيس الوزارة الفرنسية رينو إلى تشرشل مخبراً إياه أن الوضع خطير، وفي ١٥ منه أن المعركة قد خسرت وأن الطريق إلى باريس مفتوحة. وظهر أول صدع بين بريطانيا وفرنسا في إدارة الحرب. كان رأي فرنسا أن مصير الحرب كلها يتعلق في معركة فرنسا، ورأى تشرشل أنه إذا كانت معركة فرنسا قد خسرت فإن الحرب يجب أن تستمر. فهناك معركة بريطانيا قبل أن يربح هتلر، ولهذا كان تاريخ ١٥ مايو ١٩٤٠ تاريخاً مهماً. وطلب رينو من بريطانيا أن تقذف بكامل قوتها الجوية في المعركة كفرصة أخيرة باقية لإيقاف الألمان. وبدا تشرشل والوزارة مستعدين لإرسال المزيد من مجموعات المقاتلات إلى فرنسا، ولكن بدا أنه لا بدّ من الاحتفاظ بخمس وعشرين فرقة من أجل الدفاع عن بريطانيا، كما أصر على ذلك القائد الأعلى لقيادة الطيران، مارشال الجو السير هوغ داودنغ، بأنه الحد الأدنى الضروري للحماية. في ١٥ مايو أجاب تشرشل على التماس رينو البائس: نريد أن نعمل كل ما نستطيع عمله، ولكننا لا نستطيع تعرية إنكلترا من دفاعاتها الأساسية.

في ١٥ مايو اجتاز تشرشل القنال ليرى الوضع بنفسه ولينفخ من روحه المحاربة في حكومة رينو. وعندما أصبحت الكارثة الكاملة أكيدة، حدث نوع من الرعب الجماعي في باريس في الوزارات وفي الحكومة. وأقيل الجنرال غاملان وحلّ محله الجنرال ويغان في ١٩ مايو. ولكن هتلر بطّأ التقدم نحو «القنال». لم يشأ أن يخاطر بدباباته في ساحات غير ملائمة. وأوكل إلى غورنغ «ولفتوافه» مهمة تحطيم معنويات بريطانيا المفخخة. وتوقفت الدبابات مؤقتاً. وتدبر الجنرال ديغول، الشهير فيما بعد، هجوماً معاكساً على نطاق ضيق في ١٧ مايو ولكنه لم يغير شيئاً في مصير المعركة. في الشمال كان الجيش البريطاني BFF والفرق الفرنسية تنسحب بانتظام وحتى ببطءٍ شديد. في ٢٠ مايو أدخل رينو المارشال بيتان في حكومته الجديدة. إن الهزيمة كانت في الجو في ٢٤ مايو وصلت البانزر الألمانية إلى شاطئ آبيفيل على مصب نهر السوم. وأصبحت جيوش الشمال محاصرة مقطوعة.

إن قصة الاستسلام الفرنسي أصبحت معروفة. وأخذ اللوم الفرنسي ينصب على بريطانيا لأنها لم تقذف بآخر احتياطها في المعركة. فلم يكن من الممكن في تصورهم أن تستطيع بريطانيا لوحدها

أن تستمر في الحرب بدون فرنسا. وعاد تشرشل إلى باريس في ٢٣ مايو ليفتش عن السبيل إلى إنقاذ الجيوش الحلفية في الشمال بما فيها الجيش الإنكليزي BBF . لقد وقعت في الفخ، هذا ما كان عليه تقريره إلى وزارة الحرب في لندن في اليوم التالي. في ٢٥ مايو بدأ الجنرال لورد غورت، قائد الجيش البريطاني BBF - رغم تعليمات تشرشل له في ١٩ مايو ومن رئيس الأركان بأن يرتبط بالجيش الفرنسي - وبصورة مستقلة تلقائية مناورة - تمت الموافقة عليها فيما بعد - جعلت من الممكن إنقاذ الفرق البريطانية والعديد من الجنود الفرنسيين أيضاً، من شواطئ دنكرك. وخطط ويغان لهجوم معاكس ضد خواصر الألمان ولكن دون جدوى. لم تعد لفرنسا قوة تستطيع أن تخيف الألمان جدياً. في هذه الأثناء في باريس، وفي ليلة ٢٥ مايو كان بيتان وأعضاء آخرين في الحكومة يبحثون عن سبيل لعقد معاهدة سلام منفصل مع ألمانيا. وأرسل رئيس الوزارة رينو على عجل إلى لندن ليتفحص ردات الفعل البريطانية تجاه مبادرات السلام. في هذا ليوم بالذات تم اتخاذ ترتيبات عاجلة من أجل إجلاء الجيش البريطاني.

كان الأسبوع الأخير من مايو ١٩٤٠ حقبة دقيقة ومأساوية هي الأشد في الحرب العالمية الثانية. إن القصة الكاملة لمداولات الوزارة البريطانية حول مفاوضات السلام الممكنة مع ألمانيا الهتلرية - وبعضها كان سرياً جداً بحيث إن سجلاتها وضعت في ملف خاص ومنفصل - تثير الاهتمام بشكل عجيب في ضوء التاريخ الأخير (ملف سجلات الوزارة المفروزة ما تزال محفوظة في السجل الرسمي للوزارة). لقد حان حين تشرشل ودقت «ساعته الأكثر حرجاً»: إن بريطانيا ستتصدى لهجمات ألمانيا الخاطفة. والحكومة والشعب مصممان على رد الغزو عن شواطئهم.

في خطابات تشرشل كانت روحية التصميم وإرادة القتال تصاغ بعبارات مصممة ومدروسة كأنما «الساعة الدقيقة» سوف لن تدق أبداً.

إن صورة تشرشل كقائد حربي لا يغلب ولا يقهر يتجول على زملائه ظلت محفورة عميقاً في تاريخ الحرب العالمية الثانية بحيث يبدو مفاجئاً أن يكون موقفه كرئيس للوزارة، بعد مضي أسبوعين من الاستلام الفعلي، ضعيفاً جداً بشكل لم يحصل لأي من الرؤساء الذي سبقوه منذ سقوط لويد جورج. ربما خيل لتشمبرلين عندما شاهد تشرشل لأول مرة، أنه أفضل زعيم للحرب طيلة فترة الصراع. كما أنه أحد المحافظين الذين يقبل بهم العمال والليبراليون للخدمة معهم. رئس تشرشل وزارة حربية مصغرة من خمسة أعضاء. فهناك نيفيل تشمبرلين وهاليفاكس وهما أقوى بين المحافظين وانضاف إليهم وزيران من حزب العمال كليمانت أتلي وآرثر غرين وود. ولكن تشرشل كان مثار كثير من الشك من قبل العديد من المحافظين الذين كانوا يتطلعون دائماً إلى تشمبرلين كقائد. داخل وزارة الحرب، ظل دور تشمبرلين حاسماً فإذا انضم إلى هاليفاكس ضد

تشرشل - ونظراً لولاء الحزب له باستمرار ونظراً لقوة المحافظين في مجلس العموم - فإن تشرشل لم يكن ليستطيع تغليب وجهات نظره حتى مع دعم حزب العمال له ومع دعم ممثلي العمال في وزارة الحرب. وكان يمكن للحكومة في مثل هذا الوضع أن تسقط - كما أصاب الحكومة الفرنسية - مع ما يتبع ذلك من نتائج كارثية في ساعات الأزمات. هذا الواقع السياسي راود الأذهان عندما كان مجلس الوزراء يجتمع فيه تشرشل وتشمبرلين وهاليفاكس وأتلي وغرين وود طيلة ساعات طويلة من الاجتماع الوزاري للمناقشة في مايو ١٩٤٠. والشيء الذي كان أكثر أهمية، كان مصير الحرب لا مصير الحكومة. هل ستبقى بريطانيا في الحرب. إن مستقبل أوروبا الغربية، ومسار تاريخ العالم سوف يتأثران بهذه النتيجة.

قدم هاليفاكس بصفته وزيراً للخارجية اقتراحاً محدداً بإقناع وزارة الحرب بالتحري عن دعاة السلم. وأجازت له الوزارة في ٢٤ مايو أن يحاول استكشاف الشروط التي يمكن أن تبقي موسوليني خارج الحرب. ولكن هاليفاكس ذهب إلى أبعد مما كلف به عندما تكلم مع سفير إيطاليا في ٢٥ مايو (سجل محادثات هاليفاكس مع باستياني في ٢٥ مايو ١٩٤٠ مجلس الوزراء ٦٥-١٣ PRO). ورفع تقريره إلى الوزارة صباح الأحد في ٢٦ بأن السفير الإيطالي فاتحه في موضوع ما إذا كانت الحكومة البريطانية توافق على اجتماع. وسنداً لأقوال السفير كانت رغبة موسوليني الرئيسية تأمين السلم في أوروبا. وأنه يرغب أن تبحث القضايا العالقة بين إيطاليا وبريطانيا «كقسم من تسوية أوروبية عامة». ووافق هاليفاكس بحماس ورد بأن السلم والأمن في أوروبا هما مطلب رئيسي أيضاً لبريطانيا وأننا «نكون بالطبع مستعدين لبحث أي اقتراح يؤدي إلى هذا شرط أن تكون حريتنا واستقلالنا مضمونين» (سجل محادثات هاليفاكس وباستياني في ٢٥ مايو ١٩٤٠ مجلس الوزراء ٦٥-١٣ PRO). وبهذه الطريقة فإن الجهود من أجل إبعاد إيطاليا عن الحرب - وهي جهود كرستها الوزارة من قبل وتضمنت الطلب إلى روزفلت تقديم مساعيه الحميدة - توسعت بحيث تنسحب على ألمانيا وفرنسا من أجل محاولة بلوغ سلم عام. وسعى هاليفاكس يومها إلى الحصول على إذن من مجلس الوزراء للطلب إلى الدوتشي توسطه من أجل هذا الغرض. وعارض تشرشل هاليفاكس. إن مشاعر رئيس الوزارة كانت صحيحة وعميقة. حتى عبارات «اللياقة» إذا قدمت في مايو ١٩٤٠ فإنها لن تكون مانعة من تقديم طلبات قاسية فيما بعد عندما تصبح بريطانيا تحت رحمة هتلر. وعرف تشرشل أيضاً أنه إذا وافق على البدء بأية مفاوضات، فإن ذلك يدل على استحالة الاستمرار في الحرب. وصمم على أن يجمد مناورات هاليفاكس بأية وسيلة بل بكل الوسائل.

بعد اجتماع الوزارة في صباح أحد في ٢٦ مايو تناول تشرشل الغداء مع رئيس وزراء فرنسا بول رينو الذي طار إليه من فرنسا. وحضه تشرشل على إبقاء فرنسا في حالة حرب. وسنداً لتشرشل لم يكن رئيس وزراء فرنسا «يتعامل بصورة غامضة مع موضوع إمكانية انسحاب فرنسا من

الحرب». وكان مطلب رينو الحالي بدء التفاوض مع إيطاليا من أجل إبقائها خارج الحرب وذلك بالتلويح لموسوليني بالعروض ومن بينها تحييد جبل طارق والسويس وكذلك نزع السلاح من مالطا. ولكن تشرشل لم يكن يريد التقرب من إيطاليا. إنه كان يعلم إن هذا يعتبر مزلقاً سهلاً للدخول في محادثات السلام مع ألمانيا. وقال لرينو بأن بريطانيا لن تستسلم بأي حساب بل إنها سوف تستمر بالحرب وتقع فيها بدلاً من الخضوع لألمانيا.

وبعد مزيدٍ من المحادثات مع رئيس وزراء فرنسا اجتمعت الوزارة البريطانية بعد الظهر. وألحّ هاليفاكس بأن وساطة موسوليني قد طلبت. وأضاف بأن هتلر لا يمكن أن يقدم مثل هذه الشروط غير المعقولة. وكرر تشرشل معارضته لمثل هذا التحرك. في مذكراته الخاصة كتب تشمبرلين عن هذه الساعات الحاسمة مدوناً أقوال تشرشل بما يلي «من غير المعقول أن يوافق هتلر على أية شروط يمكن أن نقبل بها، هذا إذا استطعنا أن نخلص من هذا الكأس بالتخلي عن مالطا وبعض مستعمراتنا في إفريقيا إذ بعدها سوف «يقفز إليها». ولكن الطريق الأسلم الوحيد هو إقناع هتلر بأنه لن يستطيع التغلب علينا. ونحن نستطيع أن نفعل فعلاً أفضل بدون فرنسا، أفضل مما لو كنا معها، إذ كانوا سيقيدوننا في أي مؤتمر ندخل إليه وقضيتنا خاسرة سلفاً. والشيء الذي نفعله نحن بملاحظة تشرشل «سوف يقفز» أنه سيقفز إلى غنيمة الخروج من الحرب؟ وإذا نظرنا إلى هذه الملاحظة بمفردها فإنها تبدي أن لا خلاف كبير يفصل تشرشل عن هاليفاكس. ولكن تصرفات تشرشل بخلال تلك الأيام الحاسمة وكل الحجج والبراهين التي أدلى بها تجعل من المستحيل الافتراض بأنه ينوي شيئاً آخر غير هزيمة هاليفاكس واكتساب بقية الوزراء إلى مطلبه وهو الاستمرار في الحرب. إن التقرب من موسوليني لن يكون فقط بدون جدوى بل إنه يوقع بريطانيا في خطر مميت حسب تحذير تشرشل «دعونا بعد هذا نتفادى الانجرار إلى تحت هذا المنزلق الخطر الذي وقعت فيه فرنسا».

إن تشرشل وهو يبذل الجهد لكي يبدو واقعياً، حين قبل ظاهراً بحجج هاليفاكس، إنما كان يناور ضمن زاوية خطرة في اجتماع مجلس الوزراء في اليوم التالي ٢٧ مايو. فقد كرر وجهة نظره القائلة بأن لا محاولة يجب أن نقدم عليها من أجل البدء بأية مفاوضات عن طريق موسوليني. وكان هاليفاكس خصماً ضخماً فاتهم تشرشل بعدها بعدم التماسك. وقال له بأنه في اليوم السابق عندما سأله هل أنت على استعداد إذا كانت القضايا الحيوية إلى استقلال بريطانيا مصونة، هل أنت على استعداد لمناقشة الشروط، عندها رد تشرشل بأنه «يكون شاكراً إن تم الخروج من مصاعبنا الحالية بمثل هذه الشروط، شرط أن نحتفظ بأساسيات وبعناصر قوتنا الحيوية. حتى ولو على حساب بعض التنازلات عن أراضٍ». وقال هاليفاكس غاضباً مخاطباً تشرشل والآن يتكلم تشرشل عن الحرب حتى النهاية. وبدا تشرشل مصدوماً. وحاول استرضاء من لم يكن ليرضى بقوله: «إذا كان الهر هتلر

مستعداً للسلام بشروط إعادة المستعمرات الألمانية وبالسيادة على وسط أوروبا، فهذا شيء. ولكن الأمر مختلف تماماً فهو لم يقدم أي عرض بهذا المعنى». وفي الحال لاحق هاليفاكس مكسبه ضاغطاً على تشرشل بقوله هل هو مستعد لمناقشة شروط هتلر. وأجاب تشرشل بضعف: «إنه لن ينضم إلى فرنسا طالباً الشروط ولكن إذا قدمت له هذه الشروط المعروضة، فإنه على استعداد للنظر فيها». وانتهى اجتماع الوزارة وقد ربح تشرشل بالكاد نقطة مهمة: إن بريطانيا لن تبادر أولاً إلى التفاوض المباشر مع هتلر.

واجتمعت الوزارة مجدداً في ٢٨ مايو وحاول هاليفاكس مرة أخرى بحجة أنه بدأ التفاوض من أجل إبقاء إيطاليا خارج الحرب، أن يعثر على سبيل من أجل مناقشة السلم مع ألمانيا هتلر. وكانت وزارة الحرب تعلم ذلك جيداً. إن الفرق الحقيقي بين هاليفاكس وتشرشل كان بسيطاً. كان هاليفاكس يعتقد بأن الحرب قد خسرتها بريطانيا. والاستمرار في القتال سوف يؤدي إلى تضحيات لا لزوم لها. وهو يحاول الآن بقوله أن بريطانيا تستطيع الحصول على شروط أفضل قبل أن تنسحب فرنسا من الحرب، وقبل أن يقوم الطيران الألماني (لوفتواف) بتدمير مصانع الطيارات في بريطانيا بالقنابل. «إن سفارة إيطاليا تريد أن تعرف الآن ما إذا كنا نحب قيام إيطاليا بالوساطة» هذا ما قاله هاليفاكس. فرد تشرشل أن بريطانيا لا تستطيع أن تفاوض من موقع ضعف «والوضع يكون مختلفاً تماماً عندما تكون ألمانيا قد قامت بمحاولة فاشلة لغزو هذا البلد» وأضاف أنه حتى لو انهزمت بريطانيا فيما بعد فإن الشروط لن تكون أسوأ مما هي الآن. إن الأمة التي تهزم وهي تحارب سوف تنهض من جديد في حين أن التي تستسلم صاغرة ذليلة تكون قد انتهت. إن مطلق مفاوضات، بعد الآن، سوف تنسف معنويات البلد. وساند تشرشل كلٌّ من أتلي وغرين وود. وظن وزير الخارجية ذو الحسابات الباردة أن تشرشل يتدفق بخطابات بليغة عن البطولة. وكان الصوت الحاسم هو لتشمبرلين.

لقد صدم تشمبرلين كثيراً وبعمق من الانهيار في فرنسا. إن الأساس الذي بنى هو عليه مسار الحرب قد تزعزع. في مذكراته وقبل أكثر من أسبوع بقليل من مناقشات مجلس الوزراء هذه «الحاسمة»، دوّن أنه يتوقع إنذاراً نهائياً ألمانيا، وأنه قد يكون من الضروري الاستمرار في القتال ولكنه «قتال واجب من أجل شروط أفضل لا من أجل النصر». وظن تشمبرلين مع هاليفاكس أن الواقعية وحدها تؤدي إلى الاستنتاج بأن الحرب قد خُسرت. ولكنه يأبى رشوة موسوليني. عندما تكون ألمانيا وبريطانيا في حالة استمرار في الحرب. وحول قضية هل يجب أن تكون مساعدة موسوليني مقبولة من أجل جمع ألمانيا وفرنسا وبريطانيا إلى طاولة المفاوضات كانت وجهات نظره متقلبة. كان هاليفاكس يعمل جاهداً من أجل حمله على الضغط على تشرشل. ولكن تشمبرلين حاول، على كل حال، أن يوفق بين تشرشل وهاليفاكس. وقال تشمبرلين مخاطباً مجلس الوزراء

في اجتماع ٢٨ مايو: «إنه يشعر بأنه ملزم أدبياً بأن يقول إنه متفق مع سكرتير الخارجية [وزيرها] في الأخذ بالرأي القائل أنه إذا كنا نفكر بأنه من الممكن أن نأخذ الشروط، وإن كانت جارحة، التي لا تهدد استقلالنا، فإننا نكون على حق بأن ننظر في مثل هذه الشروط». وأضاف ولكنه لا يعتقد أن فكرة فرنسا مفاتحة موسوليني سوف تنتج «شروطاً لائقة»، خاصة مع فرنسا في قبضة هتلر. عندها قال تشمبرلين أنه توصل إلى الاستنتاج بأن «التقرب من إيطاليا هو بدون فائدة في الوقت الحاضر، وقد يمكن أن يكون علينا أن نتخذ نظرة مختلفة في وقت قصير، ربما بعد أسبوع من الآن». وربح تشرشل، على الأقل في الوقت الراهن.

ولا يستطيع المرء أن يتنبأ بيقين ماذا كان حصل لو أن تشمبرلين، وليس تشرشل، كان رئيس وزارة. إذن لكان هاليفاكس كسب ذلك اليوم. إن الانطباع الذي تتركه الوثائق هو أن تشمبرلين قد تصرف لا عن قناعة بمقدار ما عمل بموجب الولاء لرئيس الوزارة. وتأجلت الجلسة إلى الساعة ٦,١٥ بعد الظهر. وكان تشرشل قد دعا إلى اجتماع للوزراء لا في المجلس الحربي بل في غرفته في مجلس العموم ذاك المساء. وخاطبهم بقوله: «رغم ما حدث في دنكرك، إن علينا أن نستمر في القتال». ورجع إلى اجتماع وزارة الحرب في الساعة ٧ بعد الظهر، بعد أن قبلت رسالته بحماس. وعندها وافق تشرشل على إرسال رسالة طويلة ولائقة إلى رينو يشرح فيها بأن «صيغة هاليفاكس» التي أعدت بمناسبة زيارة رينو قبل يومين والتي نظر فيها أمر الطلب إلى موسوليني ليقوم بدور الوسيط أصبحت هذه الصيغة ميتة. «نحن بتنا مقتنعين بأنه في هذا الوقت الذي أصبح فيه هتلر منتشياً بالنصر... فإنه من المستحيل على السنيور موسوليني أن يقدم اقتراحات من أجل اجتماع لا ينجح».

لم يكن نصر تشرشل نهائياً طالما أن هاليفاكس بقي في مجلس الوزراء [الحربي]. فهو يستطيع التأثير على تشمبرلين. ولا شك أنه في اليوم التالي تحدى وزير الخارجية تشرشل المحارب وأبرق إلى اللورد غورت. أراد هاليفاكس برسالته أن يترك لغورت خيار القرار باستسلام الجيش الإنكليزي الموجود في أوروبا (BFF) «لن يكون من المعيب وقف القتال من أجل إنقاذ حفنة من الرجال من الذبح». ولم يكن تشرشل قوياً بما فيه الكفاية حتى يعارض معارضة صريحة لمثل هذه الانهزامية، بل تفادى القضية طالباً الوقت لدرس الموقف. وتم الجلاء عن دنكرك سريعاً ولم يتطلب إعادة نظر لأنه لا لزوم له. لقد كان تشرشل يلعب على الوقت بنجاح.

في منتصف يوليو ١٩٤٠،وأثناء انسحاب فرنسا الوشيك من الحرب، حدثت لتشرشل لحظات دقيقة. في يوليو ألقى هتلر خطاباً أخيراً دعا فيه بريطانيا إلى التعقل وإلى عقد سلام. في ذات الوقت سخر من تشرشل الذي كان وضعه ما يزال بعيداً عن أن يكون مضموناً. وفي ٢

أغسطس عرض ملك السويد سراً وساطته ولكن وزارة الحرب في ٧ أغسطس وافقت على جواب هاليفاكس الذي يشترط انسحاب ألمانيا من كل مكاسبها كشرط مسبق. وكل حكاية المحاولات المستمرة من قبل أولئك الذين كانوا تحت تشرشل ساعين إلى السلم، هذه الحكاية تبقى للذكر ولكن ليس هناك من سبب يحمل على الشك بأن تشمبرلين استمر مخلصاً لرئيس الوزارة. فقد مكن تشرشل من البقاء وعلى الأقل جمد خصومه.

وأصبح تشمبرلين معاقاً في صيف ١٩٤٠. وقد أصيب بسرطان لا تجدى فيه الجراحة. وكان مرض تشمبرلين النهائي واستقالته من الحكومة في أكتوبر ١٩٤٠ هو الذي غير وضع تشرشل. فقد أصبح الآن زعيماً للحزب وفي نوفمبر ١٩٤٠ عندما مات تشمبرلين، كان تشرشل مديناً له بولائه وإخلاصه. وبخلال الأسابيع الأولى الحساسة من توليه الوزارة، كان مديناً له بالكثير. لقد عاشت بريطانيا بعد موته «إن رئاسة الأركان في تقرير خطير قدمته في مايو ١٩٤٠ لم تعط لحظوظ بريطانيا رقماً عالياً جداً. وخلص التقرير إلى القول: إن ألمانيا تملك معظم الأوراق. ولكن المعيار الصحيح هو ما إذا كانت معنوياتنا الخاصة من أجل الحرب عالية وكذلك الشعب المدني بإرادته سوف يرجح على المكاسب العددية والمادية التي تتمتع بها ألمانيا. نحن نعتقد أن الشعب البريطاني يريد». إن عودة بريطانيا إلى الحرب سببه الشعب المتحد والطيران الملكي، والأسطول الملكي والجيش الذي بقيت معنوياته عالية. وهذه الوحدة الوطنية كانت تعرضت لتجربة قاسية لو أن زعامة تشرشل قد رفضت في صميم الحكومة. ولكن الشكوك والانقسامات داخل وزارة الحرب بقيت سرية تماماً إلى فترة طويلة بعد انتهاء الحرب. في ديسمبر ١٩٤٠، أعاد تشرشل بناء وزارة الحرب وأرسل هاليفاكس إلى واشنطن كسفير وأدخل ايدن في الوزارة كوزير للخارجية. ويبقى علينا الآن أن نرجع بخطانا إلى مسار الحرب كما كانت في أواخر أيام مايو وفي صيف ١٩٤٠.

في ٢٨ مايو استسلم ليوبولد ملك بلجيكا متجاهلاً رأي وزرائه المعاكس. وبدأ جلاء الجيش البريطاني في الأيام السابقة. وتمت الاستعانة بكل مركب حتى مراكب اللهو البخارية وضعت قيد الخدمة. وتولى الأسطول الملكي عملية الجلاء. وتم تدبير غطاء جوي من قبل قوة الجو. وهاجم طيران غورنغ (لوفتواف) المراكب والرجال المنتظرين على الشواطئ الرملية. ولكن البحر الهادئ ساعد الحلفاء. واستمر الجلاء يوماً بعد يوم حتى ٣ يوليو. وتم نقل ٣٣٨,٢٢٦ جندي حليف أنقذوا من الأسر المؤكد وفيهم ١٣٩,٠٩٧ جندي فرنسي. ولكن التجهيزات كلها ضاعت. وفي الجنوب استمرت الحرب في فرنسا، بل إن بريطانيا أرسلت تعزيزات لتشجيع فرنسا. ولكن ويغان رأى أن الوضع شبه ميئوس منه. وأعطيت فرنسا مهلة عدة أيام فيما كان الجيش الألماني يعيد انتشار قطاعاته.

وفي ١٠ يونيو ١٩٤٠، صرّح موسوليني - وكان قد رفض عن عمد جهود روزفلت في تقديم

المساعي الحميدة - بأنه يعلن الحرب على فرنسا المهزومة، ورغم ذلك فإن القوات الفرنسية على الحدود الإيطالية صدت هجمات الإيطاليين. ولكن الجيش الألماني لم يمكن الوقوف بوجهه. وفي ١٤ يونيو دخل الألمان إلى باريس. وهربت الحكومة إلى بوردو. وأخذت تطالب بالانفكاك من التحالف البريطاني بحيث تستطيع أن تفاوض منفردة ألمانيا. ورد تشرشل أول الأمر بأن بريطانيا ستحترم هذه الرغبة شرط أن يلجأ الأسطول الفرنسي إلى الموانئ البريطانية. وتمشياً مع هذا الجواب تلفن الجنرال ديغول الذي جاء إلى بريطانيا ليدعو فرنسا إلى الاستمرار في الحرب من القاعدة التي ما زالت خارج سيطرة العدو وقدم اقتراحاً عجيباً. وقدمت بريطانيا تمسكاً بتضامنها مع فرنسا لكل فرنسي «وحدة لا تنفصم» بين المملكة المتحدة وبين جمهورية فرنسا. وكان تشرشل حذراً منذ البداية في أن تفعل هذه البادرة المأساوية فعلها المؤثر في بوردو وأن تبقى فرنسا في حالة حرب. وفي بوردو وافق رينو على اقتراح بريطانيا ولكن مجلس الوزراء الفرنسي لم يعتبر هذه الفكرة جدية. ففي هذه الأيام الصعبة، كان هناك شك في أوضاع بريطانيا الحالية، وقدرتها على فكاك فرنسا من تحالفها. وتم الاحتضار النهائي عندما جاء بيتان ليحل محل رينو كرئيس للوزارة. إذ في الحال بدأ مفاوضات الهدنة. وفي ٢٢ يونيو قبلت فرنسا بشروط ألمانيا ووقعت عليها فيما بعد في عربة سكة حديد كان المارشال فوش قد قبل فيها استسلام ألمانيا في نهاية الحرب العالمية الأولى.

وانقسمت فرنسا إلى قسمين، قسم محتل من قبل الألمان، ومناطق غير محتلة. وكان شاطئ الأطلسي بأكمله تحت السيطرة الألمانية. وفي الجنوب والجنوب الشرقي، كانت فرنسا تحت حكم بيتان الذي حكم من عاصمة جديدة في أقيمت في فيشي. وبقيت الإمبراطورية الفرنسية ومستعمراتها تحت حكم فيشي. وعمل الفرنسيون على أن لا يكون أسطولهم في خدمة ألمانيا ضد بريطانيا. وقضت شروط الهدنة بنزع أسلحة الأسطول تحت رقابة ألمانية. ولم تصدق وزارة الحرب البريطانية بأن الألمان في النهاية سوف لا يستولون على الأسطول الفرنسي. بالنسبة إلى بريطانيا أصبحت الحرب معركة من أجل البقاء القومي. وفي عمل من الأعمال التي لا تزال موضوع جدل عسكرياً في الحرب، هاجمت القوات البريطانية وحدات من الأسطول الفرنسي في «المرسي الكبير». وذلك في ٣ يوليو بعد أن رفض الأميرال الفرنسي الإنذار البريطاني الذي طلب منه أن يتبع واحدٍ من أربعة حلول، وكلها تصب في عدم تمكين الألمان من استعمال الأسطول الحربي الفرنسي. وكلف العمل البريطاني حياة ١٧٩٧ بحار فرنسي كانوا ما يزالون حلفاءهم. ودلّ هذا على أن تشرشل أراد متابعة الحرب بكل القسوة اللازمة لهزيمة عدو لا رحمة عنده. وقررت فيشي عندها لا إعلان الحرب بل قطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا.

في لندن انضم الجنرال ديغول إلى القوة الفرنسية الحرة الصغيرة. لكن معظم الفرنسيين ومعظم الإمبراطورية الكولونيالية قبلت بشرعية فيشي وبيتان. وظلت فرنسا فيشي عنصراً استراتيجياً

مهماً في الحسابات البريطانية، وبهذا بقي ديغول غير معترف به. ولم يمنح الوضع القانوني كرئيس لحكومة فرنسية في المهجر، كما كان الحال بحكومات بولونيا وهولندا وبلجيكا التي منحت هذا الاعتراف. وشعر ديغول بأن هذا التدبير هو إهانة لشرف فرنسا المتمثل بحركته هو.

إن مسار الحرب منذ سقوط فرنسا إلى ديسمبر ١٩٤١ يحتاج أن يعرض في ثلاثة مباحث متفرقة. الأول كان هناك الصراع القائم بين بريطانيا وألمانيا وإيطاليا في البر والبحر والجو. وكان الصراع أكثر دقة هو حرب الجو. كان هتلر يعتقد أنه ما لم يربح السيطرة على الجو لن يستطيع في مواجهة الأسطول البريطاني القوي البدء «بعملية أسد البحر». وهو الاسم الرمزي لهجومه على الجزر البريطانية. في ١٠ يوليو بدأت مطالع معركة بريطانيا فوق مضائق دوفر، ثم في منتصف أغسطس بدأ الهجوم الرئيسي على مطارات بريطانيا. وكان اللوفتواف يستعمل حوالي ٢٥٠٠ قاذفة ومقاتلة في المعركة. وكانت القوة المقاتلة في الخط الأول البريطاني حوالي ١٢٠٠ مقاتلة. وكانت محطات الرادار على الشواطئ التي تنذر باقتراب الطائرات الألمانية ودوي العمليات الألمانية، وكذلك السبيدفاير والهيروكان المتفرقة التي أمكن استعمال ٦٦٠ منها كلها كانت لصالح بريطانيا. ولكن حتى لو استمر الألمان في هجومهم على المطارات فإنهم لن يستطيعوا أبداً النجاح في مقصدهم وهو القضاء على القوة الجوية البريطانية. وبدلاً من ذلك توجه الهجوم الألماني نحو المدن. وقصفت لندن بعنف في ٧ سبتمبر. وذلك رداً على هجوم قام به الطيران الملكي البريطاني على برلين. في ١٥ سبتمبر بدا واضحاً أن الطيران الألماني أخفق في السيطرة على الجو، وبعد يومين من ذلك تخلى هتلر عن خطط غزو إنكلترا. ولكن بعدها أخذت الغارات الجوية على المدن تحدث أضراراً رهيبة في لندن وغيرها من المدن البريطانية.

وفي ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ ضربت كوفنتري بالقنابل. واستمرت الغارات الليلية ولكن رغم الأضرار ورغم الخسائر في الأرواح التي تسببت بها هذه الغارات لم تكن عنصراً حاسماً في نتيجة الحرب. وبدأ الشعب البريطاني يظهر من الملاجئ أثناء الغارات الجوية ليذهب إلى المصانع الحربية للعمل فيها.

أما الحرب في البحر فبدت أكثر صعوبة. وإن كانت بريطانيا تسيطر على سطح المحيطات فإن حرب الغواصات وضعتها في خطر ميئوس منه، إذ قطعت عنها الإمدادات الأساسية من أميركا. وبلغ خطر الغواصات ذروته الحاسمة بين مارس ويوليو ١٩٤١. وبمساعدة جيوش من الدومنيون أي من جنوب إفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا، وكذلك الجيوش الهندية، إن خسائر بريطانيا في الأطنان كانت ثقيلة. ولكن الولايات المتحدة قامت بشكل متزايد واتخذت موقف العداء وذلك عن طريق حراسة قوافل السفن من جهتها في الأطلسي. ولم يستطع الألمان كسب المعركة التي سماها تشرشل معركة الأطلسي.

وعلى الأرض حققت بريطانيا انتصارات مشهودة في إفريقيا وذلك عندما قام الجنرال ويفل بمعارك ضد الإيطاليين في ربيع ١٩٤١. وبمساعدة جيوش الدومنيون من جنوب إفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا وكذلك الجيوش الهندية، تمت هزيمة معظم الجيش الإيطالي وطرد من ليبيا من إفريقيا. وفي شرقي إفريقيا تحررت الحبشة وعاد هيلا سيلاسي إلى عرشه. ورد هتلر بأن أرسل الجنرال اروين رومل والجيش الإفريقي لمساعدة الإيطاليين في الصحراء الغربية. وارتدّ ويفل مقهوراً إلى الحدود المصرية.

وكانت بريطانيا قد خففت من قواتها في الشرق الأوسط عندما أرسلت جيشاً إلى اليونان. فقد هاجم موسوليني اليونان في أكتوبر ١٩٤٠ ليظهر لهتلر أنه هو أيضاً يستطيع العمل بصورة مستقلة. ولسوء حظه أنه كان يربح بدون معارك، ولكن سرعان ما طرد اليونانيون الإيطاليين إلى ألبانيا. وفي أبريل ١٩٤١ أرسل هتلر لنجدة موسوليني مرة أخرى. وفي نهاية الشهر انهزم اليونانيون فانسحبت القوات البريطانية من اليونان. وانهزمت قوات بريطانيا في جزيرة كريت التي استطاع المظليون الألمان الاستيلاء عليها في نهاية مايو ١٩٤١، وإن كان الألمان قد تكبدوا خسائر فادحة في العملية.

والمرحلة الثانية هي الحقبة من يوليو ١٩٤٠ إلى نهاية ١٩٤١ وتميزت بازدياد التعاون غير المعلن بين بريطانيا والولايات المتحدة. إذ بخلال «الساعات الأدق» بالنسبة إلى بريطانيا، لم تقف بريطانيا لوحدها. فإلى جانب قوات حلفائها الأوروبيين الذين شكلوا وحدات قتالية جديدة في بريطانيا، استفادات منذ مطلع الحرب من دعم دول الدومنيون التي اختار كلٌّ منها أن يقف إلى جانب بريطانيا، وحدها أيرلندا أعلنت حيادها. إن دعم الدومنيون والإمبراطورية كان إضافة مهمة لقدرة بريطانيا على مواجهة الحرب. ولكن بدون الولايات المتحدة كان بقاء بريطانيا على قيد الحياة أمراً مشكوكاً فيه. قبيل سقوط فرنسا كان روزفلت مقتنعاً بأنه لكي تكون قدرات الصناعة الأميركية متاحة لتقديم مستلزمات الحرب إلى بريطانيا وفرنسا يجب أن تكون كافية لتأمين نصر للحلفاء. في أواخر عقد ١٩٣٠ حاول الكونغرس أن يمنع الولايات المتحدة من لعب دور شبيه بدورها في الحرب العالمية الأولى، وذلك بتمرير قوانين الحياد في سنة ١٩٣٥ و١٩٣٦ و١٩٣٧. بحيث لا «تنجر» إلى الحرب. هذه القوانين منعت على الدول المتحاربة حق شراء الأسلحة والذخائر ما لم تؤمن لنفسها الاعتمادات اللازمة لمثل هذه الأغراض. في نوفمبر ١٩٣٩ أمّن روزفلت إعادة النظر (تعديل) بعض أحكامها. فأصبح بإمكان المتقاتلين بعدها الحصول على أسلحة وذخائر شرط أن تدفع أثمانها وأن تنقلها على سفنها الخاصة (سلفاً ونقداً). واستفادت بريطانيا وفرنسا في الحال من هذه الفرصة. ولما كانت ألمانيا تفتقر إلى وسائل النقل لتنقل مشترياتها إلى أوروبا، فلم تستطع أن تفعل مثلهما.

وبدا انهيار الحياد الأميركي سريعاً. فقد كان روزفلت مصمماً على مساعدة بريطانيا بكل وسيلة ممكنة لكي تستمر في الحرب ضد ألمانيا بعد ما اقتنع في يوليو ١٩٤٠ أن بريطانيا ليست بصدد الخروج من الحرب بالضربة القاضية. واهتمام الكونغرس بأن يمسك بالولايات المتحدة بعيدة عن الحرب كان العقبة الرئيسية. وتجاوز روزفلت الكونغرس فوافق في سبتمبر ١٩٤٠ على طلبات تشرشل المتكررة لخمسين مدمرة حربية من طراز الحرب العالمية الأولى يعاد استئجارها في القواعد البحرية في جزر الهند الغربية البريطانية. وحصل أيضاً على وعد رسمي من الحكومة البريطانية بأن لا تُسلم أبداً الأسطول البريطاني للألمان. ولكنه شعر بأنه من الجوهري سياسياً - بخلال الانتخابات الرئاسية في خريف ١٩٤٠ - أن يعد الشعب الأميركي ببساطة «إن أولادكم سوف لن يرسلوا إلى أي حرب أجنبية». وعند فرز الأصوات في نوفمبر كان انتصار روزفلت حاسماً.

وبعد الانتخابات طلب تشرشل من روزفلت كل أنواع المساعدات. فقد طلب الأسلحة والسفن والطيارات، إذ كان على بريطانيا أن تتحدى قوة ألمانيا. وعمل روزفلت جهده لمراعاة الرأي العام الأميركي، فصرح في خطاب له في ٣٠ ديسمبر ١٩٤٠ بأن الولايات المتحدة تريد أن تصبح مخزن الأسلحة من أجل الديمقراطية.

وجعل قانون التأجير البعيد المدى (مارس ١٩٤١) كل هذه السلع متاحة لبريطانيا بدون دفع. وفي مايو ١٩٤١، توصل إلى استنتاج مفاده أن على الولايات المتحدة أن تدخل الحرب، ولكن نظراً إلى موقف الكونغرس وموقف أكثرية الشعب الأميركي أراد أن تكون ألمانيا هي أول من يطلق الطلقة الأولى. ولم يتأخر هتلر عن ذلك. فقد تفادى بذكاء أن يعامل الولايات المتحدة كدولة عدوة حتى عندما أصبح الأسطول الأميركي يتولى مرافقة السفن التجارية البريطانية والأميركية والحيادية إلى منتصف الطريق في الأطلسي. وبعد أن احتلت أيسلندا، في أغسطس ١٩٤١ التقى روزفلت تشرشل خارج نيوفوندلاند (بعيداً عن اليابسة)، وأعلنا معاً المبادئ التي عليها سوف ترتكز ترتيبات ما بعد الحرب (والتي عرفت بـ«شرعة الأطلسي») والتي سوف تتخذ أساساً للاتفاقات بعد تدمير الظلم النازي نهائياً. ودعم روزفلت والكونغرس كل هذه التدابير غير الحيادية جزئياً بعيداً عن كراهية الحكم النازي، بل فوق كل شيء بسبب كون سلامة الولايات المتحدة تتعلق بنجاح المقاومة البريطانية. ووضع روزفلت والكونغرس - حقيقة - الولايات المحتدة في حالة حرب غير معلنة ضد ألمانيا التي أعلنت الحرب أولاً على الولايات المتحدة.

والموقف الثالث الحاسم في هذه السنوات تحول الزمالة النازية السوفييتية إلى عداء، اتسم ببدء الحرب الكبرى التي شنتها ألمانيا ضد روسيا في ٢٢ يونيو ١٩٤١. فمنذ ٢٣ أغسطس ١٩٣٩، عندما تم عقد الاتفاق النازي السوفييتي بعدم الاعتداء تجنب ستالين الانجرار إلى حرب ضد ألمانيا. إن عدم الاستعداد العسكري السوفييتي في سنة ١٩٣٩ كان من شأنه أن يجعل الحرب كارثية أكبر

بالنسبة إلى روسيا في سنة ١٩٣٩ أكثر منها في سنة ١٩٤١: إن الغرب كان سيبقى واقفاً وراء خطوطه الدفاعية تاركاً روسيا تواجه كل قوة الوهرماخت. ولو أن الوهرماخت نجح في هزيمة الاتحاد السوفييتي - وهذه مسألة فرضية خالصة - فإن الصورة العسكرية للحرب العالمية الثانية كانت تبدو مختلفة تماماً. لم يكن ستالين راغباً في سنة ١٩٣٩ - بالطبع - في إنقاذ الديمقراطيات الغربية. كان يريد أن يحمي روسيا ولم يغب على الإطلاق من ذهنه العداء المطلق الذي تكنه له الدول الرأسمالية الغربية. من وجهة نظر السوفييت إن الاتفاق مع ألمانيا له فائدة أخرى أنه مكنهم من التصدي لليابان دونما خوف من هجوم ألماني في أوروبا. وقد ذهل اليابانيون من براعة هتلر السياسية وألاعيبه، وتركوا معزولين فسرّعوا حربهم غير المعلنة ضد الاتحاد السوفييتي على حدود منشوريا ومنغوليا فانهزموا. ثم إن عقد عدم الاعتداء جلب لروسيا مكاسب أخرى. فبموجب بروتوكول إضافي «سوكر» الروس تفهم الألمان واعترافهم بمدى المصالح الروسية في أوروبا الشرقية. ووقعت دول البلطيق: فنلندا وأستونيا ولاتفيا وليوتيانيا، في المجال الروسي. وعبرت روسيا أيضاً عن «مصلحتها» في بسارابيا وهي يومئذٍ جزء من رومانيا. وقسمت بولوينا «في حال حدوث إعادة ترتيب أرضي وسياسي»، وهو تبرير مسبق لهجوم مؤكد على بولونيا.

وأخذت هزيمة بولونيا السريعة وغير المتوقعة، مع ذلك، الروس على حين غرة وأخافتهم. فأعلنوا التعبئة بشكل واسع ودخلوا إلى بولونيا في ١٧ سبتمبر ١٩٣٩. ولكن هتلر لم يخطط لمهاجمة الاتحاد السوفييتي على الأثر. ففرنسا تجب هزيمتها أولاً. وعلى كل كان ستالين واثقاً بأنه يستطيع «استرضاء» هتلر. وتمّ عقد معاهدة صداقة ألمانية سوفييتية جديدة في ٢٨ سبتمبر، عدلت في تقسيم بولونيا الذي كان لصالح الألمان. وندد الروس أيضاً بفرنسا وبريطانيا باعتبارهما مسؤلتان عن استمرار الحرب. ومنذ آخر سبتمبر ١٩٣٩ إلى يونيو ١٩٤١ كان الاتحاد السوفييتي يؤمن لألمانيا الحبوب والنفط والمعدات الحربية.

وبهذه الطريقة أصبح الاتحاد السوفييتي، وإن كان رسمياً على الحياد، منسقاً مع ألمانيا. والصدقية التي أدى بها ستالين القسم الذي يعود إليه من الصفقة تدل على خوفه من أن يتعرض للقدرة المسلحة المؤكدة التي لألمانيا، ولم يكن يتوقع أي عونٍ حقيقي من الغرب. والخوف من عدائية الحلفاء، خاصة بعد أن أصبح الاتحاد السوفييتي متعاوناً مع الألمان اقتصادياً كان في محله تماماً. فحتى مايو ١٩٤٠، عندما كشفت الانتصارات الألمانية في الغرب عن ضعف الحلفاء الميئوس منه، اعتبرت بريطانيا وفرنسا، ليس فقط أنهما أرسلتا المتطوعين إلى فنلندا، بل اعتبرتا أيضاً السبب في إيقاف تدفق النفط من حقول النفط في باكو وذلك بعد قذفها بالقنابل أو بوسائل أخرى. ولحسن الحظ أن هذا النوع من النشاط الذي ربما أدى إلى الحرب مع الاتحاد السوفييتي، لم تقم بها أبداً كل من فرنسا وبريطانيا.

إن الاعتـداء السـوفييتي في سـنة ١٩٣٩ و١٩٤٠ كـان في بعضـه مجـرد توسـع لاستعادة ما كان في السابق تابعاً للإمبراطورية الروسية، وأكثر مـن ذلـك، أيضـاً لتحسـين قدرة روسيا الدفاعية. لقد تم احتلال دول البلطيق دونما حرب. ولكـن الفنلنـديين رفضـوا قبول المقترحات السوفييتية من أجل قواعد بحرية ومـن أجـل تعـديل للحـدود في بـرازخ كاريليان، التي تبعد فقط عشرين ميلاً عن لينغراد. بالمقابل عرضـت روسـيا عـلى فنلنـدا أراض في روسيا. إن هذه الثلاثة أشهر من الحـرب الفنلنديـة السـوفييتية مـن ٣٠ نـوفمبر ١٩٣٩ إلى ١٢ مارس ١٩٤٠، التي تلت لم تعمل شيئاً لرفع شأن واعتبار روسيا عسكرياً. ولا بدّ أن هتلر قد لحظ جيداً عدم كفاءتها العسكرية. ولكن دورها لم يكن قد جاء بعـد، ولم تعمل ألمانيا شيئاً لمساعدة «الشماليين» الفنلنديين المدافعين ضـد الـروس السـلافيين. لقـد صدم ستالين - ولا شك - بقسوة من انتصار هتلر في فرنسا ولكن لم يظهر شيء عليـه. بـل بالعكس بدا في يونيو ١٩٤٠ عنيداً قاسياً بشكل غير متوقع فطالب رومانيا بإعادة بسارابيا إلى روسـيا وفوقهـا مقاطعـة بوكافينـا، وأراد اسـتباق السـيطرة الألمانيـة عـلى منطقـة استراتيجية تقع على حدود الاتحـاد السـوفييتي. وضـغط هتلـر عـلى رومانيـا لتسـتجيب ولكنه بالسر كان قد وضع أولى خططه لغزو روسيا.

وأدت مخاوف الكـرملين مـن السـيطرة الألمانيـة في البلقـان إلى تـدهور حـاد في العلاقات وأصبح هذا مؤكـداً بعـدما زار مولوتـوف وزيـر الخارجيـة السـوفييتية بـرلين في نوفمبر ١٩٤٠، فقد أغضبت طلبات مولوتوف هتلر وقـوّت عزيمتـه عـلى «محـو» روسـيا. ورغم ذلك - وبذات الوقت - كان ستالين حريصاً على عدم إعطاء ألمانيا أي حجة للهجوم عليه، وأنجز بأمانة وإخلاص وبالكامل كل التزامات روسيا الاقتصادية المتعلقـة بالمعـدات الحربية. وعندما هجم الألمان على روسيا في ٢٢ حزيران ١٩٤١، كانت القوات السـوفييتية غير مستعدة على الإطلاق. ورغم كل المعلومات عن الهجوم الألماني الوشيك والتي بلغـت ستالين من الجواسيس ومن قبل الحلفاء، فضّل أن لا يصدقها باعتبارها مؤامرة من جانب الحلفاء من أجل توريط السوفييتي بالحرب أو أنه كان خائفاً من اتخاذ تـدابير عسـكرية احترازية مضادة خيفة من إثارة الألمان. وفشله في يونيو ١٩٤١ ربما كان واحداً مـن أغـرب مظاهر الضعف التي بدت على هذا الدكتاتور القاسي الذي لا يعرف الشفقة.

إن قرار هتلـر إعـلان الحـرب عـلى روسـيا اعتـبر نقطـة تحـول كبـيرة في الحـرب العالمية الثانية وجعلت هزيمته النهائية مؤكدة عندما عجز عن تدمير روسـيا عسـكرياً في الهجـوم الصـاعق (البليتزكريـغ) بخـلال الأشـهر القليلـة الأولى. إن الانتصـارات الألمانيـة العسكرية السابقة جعلته عظيم الثقة. إن الحرب مع الاتحاد السوفييتي كانت في الواقـع تكراراً لـ«حرب الإنهاك» التي وحدها أنهكت ألمانيا في الحـرب العالميـة الأولى. لا شـك أن الحرب الروسية من ١٩٤١ إلى ١٩٤٥ كانت حرب حركة مأساوية - لا تشبه في شيء حـرب الخنادق على الجبهة الغربية - ولكن مفعولهـا في قتـل ملايـين الجنـود وتـدمير الكميـات الضخمة من المعدات قادت الرايخ الثالث في النهاية إلى الموت. لماذا هاجم هتلـر الاتحـاد السوفييتي؟

بعد سقوط فرنسا، أمّل هتلر بتهافت بريطانيا على السلم. وبعد فشل اللفتواف في معركة بريطانيا، تخلى هتلر، لفترة من الزمن عن إخضاع الجزر البريطانية عسكرياً. وفشل أيضاً في أكتوبر ١٩٤٠ في حمل فرانكو وبيتان على دعمه بالاشتراك في رسم استراتيجيا متوسطية لتدمير قوة بريطانيا في البحر المتوسط. وفكر هتلر بعدها بأن الحرب ضد روسيا، التي ظلّ هو يعتبر شنّها كنقطة أساسية في معتقده الأيدويولوجي، وفي طموحاته الأرضية، يجب شنّها قبل هزيمة بريطانيا. وهي أيضاً تستخدم من أجل مطلب إضافي - وإن لم يكن أولياً - وهو إقناع بريطانيا بأنه من غير المفيد الاستمرار في الحرب لمدة أطول. وأعطى هتلر أمر بالإعداد لحملة «عملية برباروسا» في ١٨ ديسمبر ١٩٤٠.

وأكدت سلسلة من المعارك القصيرة في البلقان في ربيع ١٩٤١ أن غزو روسيا سوف يتم على جبهة واسعة بدون إمكانية أي تطويق معادٍ. وأدى الخوف من ألمانيا، إضافة إلى العداء لروسيا، إلى حمل رومانيا وهنغاريا وسلوفاكيا إلى جعلهم شركاء - تختلف درجة حماسهم - للألمان فأعلنوا الحرب جميعاً على روسيا، كما فعلت إيطاليا وفنلندا. فقد شعرت هذه الدول بأمان تحت المظلة العسكرية الألمانية أما بلغاريا - وإن كانت محتلة عملياً من قبل الجيش الألماني - فقد بقيت على الحياد. وانجرت اليونان إلى الحرب أيضاً منذ أن قرر موسوليني بأن يكسب حربه الصغيرة الخاصة الاستيلائية عليها. وفي النهاية كان على الجنود الألمان أن ينقذوا الجيش الإيطالي وهكذا تم احتلال اليونان. وعمل هتلر على أن يجعل يوغوسلافيا أيضاً في «الجيبة» عندما وقع الوصي على العرش الأمير بول على معاهدة مع ألمانيا في مارس ١٩٤١. ولكن حصلت ثورة ضد الوصي على العرش، وعندها رفضت الحكومة الجديدة الانضمام إلى الألمان. ولم تستمر مقاومة يوغوسلافيا طويلاً. فقد هاجمها الألمان في ٦ أبريل وانضم الهنغاريون لضعف ثقتهم بأنفسهم فيما بعد بثلاثة أيام إلى الألمان. وفي أقل من أسبوعين تم التغلب على الثورة اليوغوسلافية. وحتى وقت قريب ساد الاعتقاد بأن الحربين ضد يوغوسلافيا وضد اليونان، وإن كانتا صغيرتين بالنسبة إلى ألمانيا، كان لهما تأثير مؤقت إذ أجلتا الهجوم على الاتحاد السوفييتي - مهلة تعني بأن الوهرماخت يدرس إمكانية التوقف في جبهة موسكو في شتاء ١٩٤١-١٩٤٢ المر القاسي. الواقع أن الاضطرابات العسكرية في اليونان وفي يوغوسلافيا كانتا خفيفتين جداً بحيث لم تؤثر أبداً - وبشكل ملحوظ - في الوقت الذي اقتضاه تجميع هذا البناء الضخم من الرجال والمعدات والذخائر من أجل غزو روسيا. في الساعات الأولى من ٢٢ يونيو ١٩٤١ بدأ الألمان هجومهم من الجو بحوالي ١٩٠ فرقة ألمانية وملحقة بالألمان. ولم يكن أمام الاتحاد السوفييتي من خيار إلا الدخول في حلف مع بريطانيا، وفيما بعد إلا التنسيق مع الولايات المتحدة أيضاً. وكانت نتائج هذه الحرب الجديدة التي أطلقها هتلر خطيرة جداً في مجرى تاريخ العالم.

الفصل السابع والعشرون

حرب الصين ومناشئ الباسيفيك

(١٩٣٧- ١٩٤١م)

عظُمت حرب الباسيفيك من جراء الحرب اليابانية - الصينية التي تجددت سنة ١٩٣٧. وإن كان هناك شكوك حول مدى اتساع الحرب التي سبق لليابانيين أن خططوا لها، فإن حادثاً بسيطاً اتخذته اليابان كنقطة انطلاق لحرب شاملة ضد الصين. كان مستقبل الصين بصورة أساسية هو الذي أشعل الحرب بين اليابان والولايات المتحدة لسنوات أربع خلت من قبل. إن قرار الحرب اتخذته طوكيو في سبتمبر ١٩٤١ بسبب اعتبار الولايات المتحدة كعدو دائم يعارض مفهوم اليابان لحقها في دور مسيطر في الصين وفي شرقي آسيا. إن فرصة السلام كانت تقوم على تغيير في مجرى السياسة الأميركية كما يراها اليابانيون، وهذا لم يحصل. كان الزعماء اليابانيون يعتقدون أن الخيار أمامهم هو القيام بمهمة الغزو أو الموافقة على تراجع اليابان قومياً؟ ويتساءل اليابانيون متعجبين لماذا تنكر الولايات المتحدة من بين الدول جميعاً على اليابان اتخاذ عقيدة كعقيدة (مبدأ) مونرو في آسيا؟

ولكن مجرى الأحداث الذي جرّ إلى الحرب لم يكن واضح المعالم، عندما يُنظر إليه بعمق؛ ويثير أسئلة ملحة. هل كان إدراك اليابان لسياسة الولايات المتحدة سليماً صحيحاً. فبريطانيا والولايات المتحدة، زيادة على ذلك، لم تكونا الدولتين الوحيدتين الغربيتين القويتين اللتين كانت لهما مصالح في شرقي آسيا. منذ بداية التوسع الياباني في الصين، كان الدولة الوحيدة التي تتحدى اليابان في البر، وتملك جيشاً يعد بالملايين، غير الصين الوطنية كانت روسيا. في ذلك الوقت، أي منتصف عقد ١٩٣٠، تسائل العسكريون اليابانيون هل يمكن أن تكون إمبراطورية اليابان بأمان كامل قبل أن تُبعد التهديد الروسي الكامن، أولاً؟ هل يجب بعد هذا القيام بحرب ضد جارتها الشمالية قبل بذل الجهود من أجل السيطرة على الصين؟ وبالطبع هل يكون التحالف مع الصين ضد الاتحاد السوفييتي ممكناً؟ ولهذا كان لا بدّ من محاربة الاتحاد السوفييتي أو لصده عن التدخل في سياسة اليابان في الصبن، إلا يمكن لأوروبا أن تساعد عندئذٍ - مستنجدة بالعالم القديم لتوازن العالم الجديد؟

مثل هذه الأفكار تتوافق مع تراث السياسة اليابانية الخارجية. منذ ١٩٠٢، وحتى انحلاله في مؤتمر واشنطن، بعد عقدين من الزمن، استفادت اليابان من دعم التحالف الإنكليزي الياباني لها. في الظروف الجديدة في عقد ١٩٣٠، كانت ألمانيا هتلر هي المقابل الأكيد لروسيا البلشفية. إن تاريخ العلاقات الألمانية اليابانية منذ ١٩٣٦ - عندما انضمت اليابان وحدها إلى «الحلف المضاد للكومنترن»، قبيل الحرب العالمية الثانية - هو موضوع آخر مهم يستحق الدرس: كيف يرى الألمان واليابانيون هذه العلاقة، وهل أن إدراك بريطانيا، وبصورة أهم الولايات المتحدة، هو في محله. إن مناشئ الحرب في آسيا هي أقل وضوحاً من مناشئ الحرب في أوروبا.

إن جذور الصراع تكمن في القيم الروحية العسكرية التي بثتها التربية اليابانية. بخلال عقد ١٩٣٠ تحولت هذه القيم إلى سياسة على يد مجموعة صغيرة من العسكريين في الجيش وفي البحر. ومن قبل القادة السياسيين الذي مارسوا السلطة. وأصبح هؤلاء يسيطرون على دولة بيروقراطية مركزية قلبت المشاركة السياسية الواسعة التي كانت من قبل تطبق في الحقبة المسماة حقبة تايشو الديمقراطية التي كانت سائدة في عقد ١٩٢٠. رجال أمثال امير كونّو، رئيس الوزارة في سنوات ١٩٣٧-١٩٣٩ وسنتي ١٩٤٠-٤١، كانوا يعتقدون أن اليابان من حقها أن تتساوى مع الدول الكبرى الأخرى. وبعكس الولايات المتحدة وبريطانيا، افتقرت اليابان إلى الموارد الضرورية داخل جزرها الخاصة المحصورة الضيقة لتستطيع أن تكون دولة كبرى. فقد كانت دولة محرومة، ولهذا يدعي اليابانيون بأن لهم الحق بالمطالبة بالفرصة من أجل الازدهار ومن أجل القوة التي تخولها إياها ثقافتها المتقدمة وحضارتها وقدرتها على التطور التقني. وبالنسبة إلى وزير الخارجية ماتسوكو في وزارة كونو، يعتبر سلوك اليابان الدولي مسألة فخرٍ قومي. فمطلق ياباني لا يرتضي الإهانة ولا الدور الحقير الذي تعطيه إياه الدول الاستعمارية الغربية. فقط عن طريق إظهار شجاعة القوة يمكن للغرب أن يقتنع بمساواة اليابان له. وكانت وجهة نظر العديد من الساسة الأميركيين معاكسة لهذا تماماً.

فاليابانيون سوف يزيحون من الطريق إذا أرادوا القبضة القوية.

وكانت المواجهة لا مفر منها نظراً لمفهوم الزعماء اليابانيين لمقتضيات شرفهم القومي. فهم يرون أنفسهم يقودون شعباً منفرداً بقيادة إمبراطور إلهي. وفي حين كانت السياسة الواقعية الغربية تمارس حتما من قبل صانعي السياسة اليابانية، كان العامل الرئيسي الذي يقرر السياسة القومية ليس السياسة العقلانية، بل التعصب الذي يرتدي قناع القيم الروحية. إن رئيس الأركان في الأسطول الياباني على سبيل المثل زعم في سنة ١٩٤١ أن اليابان يجب أن تشن الحرب حتى تبقى أمينة لروح الدفاع الوطني قائلاً: «حتى ولو لم نربح الحرب، فإن هذه الروح النبيلة، روح الدفاع عن أرض الأجداد سوف تستمر وازدهارنا سوف يبعث من جديد». إن «روحية» الحرب بذاتها كانت ممجدة.

والأمة التي تتنكر لهذه الروحية والتي لا تنهض ضد الظلم مصيرها الزوال. إن الظلم المقصود هنا هو إنكار أميركا أن اليابان لها الحق الوحيد في صياغة مصير الصين. إن كل هذه الروحانية التعصبية لم تشكل المعتقد الياباني الأوحد الموروث حتماً. فهناك وجهات نظر مخالفة اشتراكية سلمية مرتكزة على موروثات يابانية مختلفة. إن مزاج الحكومات في عقد ١٩٣٠ و١٩٤٠ يدل على وجود حقب متمايزة في تاريخ اليابان، مثل التغيرات التي حدثت بعد ١٩٤٥ في المواقف والتي تثبت ذلك أيضاً.

واحتجت بريطانيا والولايات المتحدة رسمياً على اعتداء اليابان على الصين، ولكن لم يكن هناك تفكير، في عقد ١٩٣٠، بالرد بالقوة على هذا الاعتداء ما دامت الصين وحدها متورطة فيه. واليابان زيادة على ذلك شددت على المظهر المعادي للشيوعية في سياستها عندما وقعت على الحلف المعادي للكومنترن مع ألمانيا في نوفمبر ١٩٣٦. وكان صيف ١٩٣٧ التالي حاسماً في السياسة التي اتبعها جيش كوانتونغ وجيش منشوريا. في يوليو كانت قدرة روسيا على رد أغراض اليابان في الصين قد وضعت موضع التجربة. وحصلت معارك متقطعة على الحدود مع روسيا في سنة ١٩٣٨. فقد تعافت القدرة القتالية في الاتحاد السوفييتي بشكلٍ كافٍ منذ القيام بتطهير القوى المسلحة بحيث استطاعت أن تلحق هزيمة قاسية بالجيش الياباني في نومونهان في أغسطس ١٩٣٩. وقتل أكثر من ١٨ ألف ياباني. هذه الحقيقة عن القوة السوفييتية جاءت مستكملة باتفاقية عدم الاعتداء الألمانية السوفييتية، مما حمل اليابان على إعادة النظر بتقديرها أن روسيا ضعيفة جداً بحيث لا تستطيع التدخل في الصين. وأصبح الاتحاد السوفييتي عنصراً مهماً حسابات اليابان. في هذه الأثناء لقد سبق السيف العذل في الصين. ولكن الجيش الياباني على الرغم من انتصاراته وتقدمه لم يستطع إنهاء حرب الصين. إن الجيش الياباني استمر يتدخل ويوسع نفوذه في شمال الصين من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٧. ولكن في كل شمال الصين كان مجموع الجيش الياباني ٦ آلاف رجل. وبعدها بالقرب من بكين وفوق جسر قديم تصادم الجنود الصينيون مع الجنود اليابانيين في تموز ١٩٣٧. كان حادث جسر ماركوبولو في ذاته حادثاً صغيراً. وبالضبط كم كان عدد الجنود اليابانيين والصينيين المتصادمين ما يزال غامضاً. ولم يكن هناك من تأكيد (بخلاف ما كان عليه الحال في منشوريا سنة ١٩٣١) أن الجيش الياباني قد خطط للحرب ضد الصين وتسبب بالصراع. وفي طوكيو اختلفت الآراء وانقسمت، وربح الهوك أي الصقور. في أول الأمر قامت أعمال محلية حادة بأمل أن تكون الصين الوطنية قد أخضعت وأرهبت. وتبع ذلك حرب على كل المستويات عندما اختار شان كاي شك المقاومة بدل الاستسلام، وانتشرت الحرب بسرعة في شمال الصين. وهجم اليابانيون على شنغهاي. وفي ديسمبر ١٩٣٧ سقطت نانكين عاصمة القوميين. وتتالت التعزيزات العسكرية اليابانية باتجاه الصين. في عملية شنغهاي نانكنغ خسر اليابانيون ٧٠ ألف رجل وخسرت الصين على الأقل ٣٧٠ ألف رجل. وبعدها بلغ عدد الجيش

الياباني في الصين ٧٠٠ ألف رجل. وبعد ١٩٣٨ قارب العدد المليون ياباني يتحاربون مع ثلاثة ملايين صيني. وتصرف الجيش الياباني بأقصى العنف فذبح ونهب وغنم المكاسب. ولم يكن سقوط نانكنغ نهاية الحرب كما كان اليابانيون يأملون، بل بدايتها. ومع ذلك فإن حرب الصين التي هي من أكثر حروب العالم تدميراً ما زالت غير معروفة تماماً في الغرب. وأصبحت الحرب في الصين صراعاً مثلث الجوانب بين الصينيين الشيوعيين والصينيين الوطنيين واليابانيين. وكانت أهداف الشيوعيين الرئيسية السيطرة على كل ما بستطيعونه من الأراضي التي يخليها الوطنيون. وحمل الجيش الصيني الوطني عبء الحرب النظامية.

وأدى إغراق سفينة حربية أميركية «باني» والإضرار بالسفينة البريطانية «لاديبرد» ١٩٣٧ إلى دخول هاتين الدولتين مباشرة في الصراع. ومنذ خريف ١٩٣٧ حاول روزفلت أن يوجه ضربة مؤثرة إلى الاعتداء الألماني والإيطالي والآن الياباني. وأدلى برغبته في «السلوك الإيجابي لحفظ السلام». وذلك في خطابه الشهير المسمى الكرنتينا (أي الأربعينات) الذي ألقاه في شيكاغو في ٥ أكتوبر ١٩٣٧. ووجه ندائه إلى الأمم المحبة للسلام لتقوم بجهد متناسق في مواجهة المعتدين الخارجين على القانون. وهذا الخروج على القانون حسب تصريح روزفلت أخذ ينتشر والمعتدون مثل المرض يجب وضعهم في الكرنتينا أي في الحجر الصحي. وكان هذا الخطاب كلاماً زائفاً لأنه كان ينقصه المعنى المحدد. إن الكساد كان شغل الولايات المتحدة الشاغل، وشغل بريطانيا في الداخل. فلا الكونغرس في أميركا ولا البرلمان في بريطانيا كانوا يريدون الحرب مع اليابان. وبعد غرق باني وقبل الاعتذارات اليابانية الكاملة المقدمة إلى روزفلت بقي هذا الأخير لفترة يفكر بالعقوبات الاقتصادية دون أن يسميها كذلك. وكان عليه أن يعود إلى سياسته هذه في سنة ١٩٤٠ و١٩٤١ وكانت لها نتائج اجتياحية.

في هذه الأثناء اجتمعت الدول التي لها مصالح في الصين في بروكسل، ولكن المؤتمر الذي عقد هناك لم يحقق شيئاً. فبريطانيا لا تريد تقرير شيء بدون دعم الولايات المتحدة أو استباقاً لسياسة هذه الأخيرة. وكانت احتياجات الدومنيون، أستراليا ونيوزيلندا إلى الحماية المناسبة أو السلم في الباسيفيك أموراً مؤكدة. ولكن بريطانيا لم تكن تستطيع مواجهة متطلبات الدفاع عن العالم في الكومنولث بما لديها من موارد عسكرية متاحة والتي أهملت لمدة سنوات عدة. وعندما تصاعدت الأزمة في أوروبا كان الأسطول البريطاني مرابطاً في المياه الإقليمية وفي البحر المتوسط ولم يكن بالإمكان تخصيصه لسنغافورة. ثم إن اليابان وتهديدها الواضح المعروف للمصالح البريطانية في الصين وآسيا أوجب اتباع سياسة حذرة: المهادنة والشدة دون التعرض لخطر الحرب وذلك بمناسبة تعاظم الخطر الأوروبي. في سنة ١٩٣٩ جمدت اليابان امتياز بريطانيا في تيان سين مطالبة بأن تتخلى بريطانيا فعلاً عن الصين الوطنية. وكانت أزمة جدية، ولكن خطر

الحرب بأوروبا بذات الوقت حمل الوزارة البريطانية في يوليو ١٩٣٩ على التوصل إلى تسوية مع اليابان.

وكانت أول محاولة تغيير في السياسة الأميركية قد حصلت فعلاً عندما وصلت بريطانيا إلى أدنى الدرجات في صيف ١٩٣٩. وأنه من المهم بصورة أساسية في تاريخ شرقي آسيا القول بأن الولايات المتحدة ظلت لعقد من الزمن ملتزمة بالعداء لليابان دون أن تكون ملومة في حين أصبح شان كاي شك تقريباً بطلاً أميركياً شعبياً.

وكان رئيس الوزارة الأمير فوميمارو كونو يرغب في وضع حد نهائي للحرب في الصين. ولكن «حلّه» يوجب على الصين أن تقبل باليابان كسيدة في العائلة الآسيوية. وهذا هو الذي حمل اليابانيين على الزعم كمن يخدع نفسه بأن اعتداءهم كان من أجل مصلحة شعب آسيا. إن اتساع الأراضي الصينية أعجز الجيش الياباني عن إمكانية السيطرة على كامل الصين حتى بعد مضي ثماني سنوات من الحرب. فداخل المناطق الواسعة التي احتلتها اليابان، ورغم بربرية الاحتلال القصوى التي كانت غير ممكن تصورها في عصر الميجي، بقي الكثير من الأرياف تحت حكم الشيوعيين أو القوميين. واستطاع اليابانيون في معظم الاقسام جعل احتلالهم فعلياً في المدن فقط وعلى طول خط السكة الحديدية الحيوي.

وكان شان كاي شك تشجعه الولايات المتحدة أدبياً ومادياً وتدعمه، قد رفض كل شروط السلم التي من شأنها أن تخضع الصين لشروط اليابان الواحدة والعشرين. في نوفمبر ١٩٣٨ فكر كونو بتوضيح الأمر لـ«شان كاي شك» وللعالم بأن اليابان لن تترك الصين أبداً. واليابان تريد أن تقيم نظاماً جديداً في آسيا وذلك عبر الاتفاق الاقتصادي والسياسي والثقافي بين اليابان وموسكو والصين. وبُلغ هذا النظام الجديد إلى الدول الغربية بأنه لم يعد هناك من مكان للمصالح الغربية على الشكل الذي كان في الصين من قبل. وفي مطلع ١٩٣٩ استقال كونو. ومن المؤكد أنه من الخطأ اعتباره معتدلاً محباً للسلام وإن كان قد تصرف بشكل يجنبه الحرب مع الولايات المتحدة دون أن يتخلى عن سياسة اليابان المضادة للغرب في شرقي آسيا. إن الانتصارات الألمانية في أوروبا من سبتمبر ١٩٣٩ إلى يوليو ١٩٤٠ وسعت كثيراً، وقوّت عدم صبر العسكريين. وبعد أن ألغت اليابان الأحزاب السياسية أصبحت أكثر ديكتاتورية.

في يوليو ١٩٤٠ تولى كونو رئاسة حكومة ثانية. وتقربت اليابان من ألمانيا فعقدت، كنتيجة لسياسة وزير الخارجية ماتسوكو وبناءً على إلحاحه الحلف الثلاثي (وكانت إيطاليا أيضاً من الموقعين) في ٢٧ سبتمبر ١٩٤٠. وكان هدف هذا الاتفاق إلى أن يكون توافقاً على قسمة العالم. ووافقت اليابان على زعامة ألمانيا وزعامة إيطاليا في إقامة نظام جديد في أوروبا. واعترفت ألمانيا وإيطاليا بزعامة اليابان في إقامة نظام جديد في آسيا الكبرى. مع التحفظ حول

حياد اليابان تجاه الاتحاد السوفييتي، تعاهدت الدول الثلاثة أن تساعد بعضها بعضاً بكل الوسائل حتى العسكرية في حال هجمت عليها «دولة لم تدخل في الوقت الحاضر في الحرب الأوروبية أو في الحرب الصينية اليابانية» هذه المادة (الثالثة) تتضمن الإشارة إلى الولايات المتحدة. ماذا كان غرض هذا التحالف؟ اليابان وألمانيا كانا يأملان لفترة أن يعمل هذا الاتفاق كرادع يردع الولايات المتحدة من الدخول بنفسها في حرب حول قضايا آسيوية. وكان هتلر أكثر من ذلك يأمل بأن تهاجم اليابان بريطانيا وبهذا يزيد الضغط على بريطانيا لكي تصالح ألمانيا. أو أن تواجه أسوأ تعقيدات عسكرية دفاعاً عن إمبراطوريتها. في طوكيو، وفي معظم الاحتمالات بدون علم برلين بالأمر، منح السفير الألماني بموجب تبادل رسائل إضافية مع ماتسوكو، اليابانيين قدراً كبيراً من المرونة في احترام موجباتهم في مساعدة ألمانيا عسكرياً هذا إذا دخلت الولايات المتحدة فعلاً بحرب ضد ألمانيا وحدها وليس ضد اليابان.

إن وجود معاهدة أثر تأثيراً عميقاً في روزفلت الذي رأى في الأمر تأكيداً بأن كل المعتدين في أوروبا وفي آسيا مربوطين في مؤامرة عالمية اعتدائية. ولم يكن الأمر كذلك في الواقع هذا ما اكتشفه روزفلت عندما بلغت المواجهة اليابانية الأميركية الذروة في سبتمبر ١٩٤١ حيث لم يجد اليابانيون غير الحرب من مفر. ولكن السبب الأول في توتر العلاقات الأميركية اليابانية لم يكن التحالف الألماني الياباني. إن هذا التحالف كان خالياً من أي معنى بالنسبة إلى الجانب الياباني. أرسل كونو تعليمات إلى السفارة اليابانية في واشنطن في سبتمبر ١٩٤١ يقول فيها للولايات المتحدة بأنها إذا دخلت الحرب ضد ألمانيا في أوروبا فإن اليابان لا تجد نفسها ملزمة إعلان الحرب عليها في الباسيفيك. ولكن إن تنفيذ الحلف الثلاثي يجب أن يقر باستقلالية تامة.

إن قصة كيفية توصل الولايات المتحدة واليابان إلى الوقوع في حرب الباسيفيك هي من أكثر القصص تعقيداً وتشويشاً. لم يكن روزفلت يرغب بالحرب في الباسيفيك معتقداً أن هزيمة ألمانيا النازية لها الأولوية. وحضَّ هتلر اليابان على ضرب المصالح البريطانية في آسيا بقصد إضعاف قدرة بريطانيا على مقاومته في أوروبا وفي البحر المتوسط. فإذا قرر اليابانيون ذلك فإن عليهم أن يهاجموا الولايات المتحدة أيضاً عندها تتأمن لهم محالفة ألمانيا. والشيء الذي كان اليابانيون يرغبون فيه هو إنهاء الحرب في الصين وليس إغضاب أميركا أيضاً.

في بريطانيا، رغب تشمبرلين في مايو ١٩٤٠ وكذلك تشرشل من بعده في تفادي توسيع الحرب في الباسيفيك. في ١٩٤٠ و١٩٤١ انشغلت بريطانيا بالحرب في البحر المتوسط وفي الشرق الأوسط لتحافظ على سلطتها فيه. ودومنيون نيوزيلندا وأستراليا أيضاً طالبتا بدفاع مناسب في شرقي آسيا. وهذا الدفاع كان يتأمن بصورة أفضل بالسلم والردع. ولكن تشرشل فكر بأنه لكي يكون للردع موثوقية تحتاج بريطانيا والولايات المتحدة إلى أن تشكلا معادلاً للحلف الثلاثي

الياباني الألماني الإيطالي، وهكذا تلمس اليابان أن توسعها وراء الحدود التي تقبلها بريطانيا والولايات المتحدة في جنوبي شرقي آسيا سوف يؤدي إلى حرب. هذا التقدير لدى كل من تشرشل وروزفلت ارتكز على نظرية الردع. إلا أن روزفلت، المرتبط بدعم الكونغرس لم يكن يستطيع الذهاب بعيداً في التهديد بالحرب أو في التحالف مع بريطانيا.

إن سياسة الردع المتبادل - بين اليابان من جهة أولى وبين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة أخرى - قد فشلت تماماً في غرضها. فالولايات المتحدة لم ترتدع من جراء تحالف اليابان مع ألمانيا وإيطاليا عن لعب دورها كقوة فاعلة في جنوبي شرقي آسيا. وبالتأكيد فقد دفعت إلى أمام مساندتها لشان كاي شك. وبدون مقاومة الصين الوطنية، فإن طموحات اليابان المتزايدة باستمرار والرامية إلى توسيع دائرة ازدهارها سوف تصبح حقيقة، فتضع المصالح الغربية تحت رحمة اليابان المطلقة. بالنسبة إلى بريطانيا كانت المناطق الحيوية هي التي كانت تحدد الإمبراطورية في ملايا وبورما والهند. وبهذه الطريقة تكون المستعمرات الفرنسية في الهند الصينية والهند الشرقية الهولندية وتايلاند المستقلة والفيليبين الأميركية كلها تعتبر المناطق المفاتيح التي يجب الدفاع عنها ضد اليابان. ولكن السياسة «الحازمة» ضد اليابان التي تم اعتمادها نهائياً من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا تفضل على هذا النوع من السلم، أي العودة إلى هيكلية سلم واشنطن في عقد ١٩٢٠ الذي كانت الدولتان الغربيتان تفكران فيه، والضحية فيه هي الصين. لم تكن بريطانيا والولايات المتحدة مستعدتين لقبول سيطرة اليابان على الصين. وتمسك روزفلت بالحقيقة البسيطة بأن الصين هي للصينيين. وبعد ذلك إذا كانت اليابان قد سمح لها باستكمال أغراضها في الصين فإن مصالح أي دولة غربية في شرقي آسيا لن تكون بخير.

إن مسار السياسة الأميركية بين سنتي ١٩٤٠ و١٩٤١ لم يكن - مع ذلك كله - واضحاً ولا متماسكاً. من الصعب أحياناً تخيل ماذا فكر روزفلت بوضوح. كان شديد الحساسية تجاه الرأي العام الأميركي الذي كان يطلب بصورة متزايدة تدابير محددة قاسية، مع الامتناع عن الحرب، ضد اليابانيين لمنعها عن إعاقة التجارة مع الصين. لهذا أثناء اشتعال الحرب في الأطلسي، أراد روزفلت بحصافة المحافظة على السلم في الباسيفيك أطول وقت ممكن. إنما ليس بشروط اليابان. إن الولايات المتحدة تمتلك أسلحة اقتصادية رادعة قوية: السوق الأميركية بالنسبة إلى السلع اليابانية، المواد الأولية الأميركية الأساسية بالنسبة إلى اليابان، بما فيه النفط، ورأس المال بالنسبة إلى الصناعة اليابانية. واقترح وزير الدولة كوردل هول الحذر في فرض أي عقوبة اقتصادية. ولكن البعض الآخر من مستشاري روزفلت، بمن فيهم وزير الخزينة القوي هنري مورجنتو، كانوا يعتقدون أن اليابان سوف تقبل بالشروط الأميركية من أجل تسوية عادلة في الصين، إذا استعملت الولايات المتحدة عضلاتها الاقتصادية كالنفط والمواد الخام اللازمة لدعم

الحرب اليابانية ضد الغرب. وسلك روزفلت طريقاً وسطاً غير واضحة. في يوليو ١٩٣٩، أُعلم اليابانيون أن معاهدة التجارة مع الولايات المتحدة تنتهي في يناير ١٩٤٠. وكانت هذه هي المحاولة الأولى لتطبيع ضغوطات اقتصادية صدمت الزعماء اليابانيين. وبعد انتهاء المعاهدة كان من الممكن فرض عقوبات غير المقاطعة الاقتصادية.

وبعد هزيمة هولندا وفرنسا من قبل ألمانيا في صيف ١٩٤٠ بدت حظوظ السلم في الباسيفيك أقل وأدنى. وأصبحت ممتلكات فرنسا وهولندا في جنوب شرقي آسيا بعدئذٍ أهدافاً مغرية لليابان، لأنها تشد أعين الشهوة إليها وخاصة الهند الشرقية الهولندية وما فيها من مواد أولية من تنك ومطاط ونفط. ولكن الحكومة الأميركية أوضحت أنها تنظر إلى أي تغيير في الوضع القائم لهذه الممتلكات الغربية إنما يعرض المصالح الأميركية والسلم في الباسيفيك للخطر. في سنة ١٩٤٠ زادت اليابان الضغط على فرنسا وبريطانيا من أجل إيقاف الدعم للصين. وكان على فرنسا فيشي أن تقبل بنزول الجنود اليابانيين في شمال الهند الصينية، ولفترة رضيت بريطانيا بإغلاق طريق بورما التي من خلالها كانت المؤن ترسل إلى الصين الوطنية. وإذ لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لاستعمال سلاحها الاقتصادي، عندها احتجت بريطانيا بأنه لم يبق من شيء أمامها لتفعله غير محاول استرضاء اليابان.

في يوليو ١٩٤٠ اتخذ روزفلت خطوة أخرى لفرض ضغوطات اقتصادية على اليابان. فأمر بتقليص تصدير البترول الصالح لصنع بنزين الطيران، إضافة إلى الزيوت ونفايات المعادن العالية الدرجة. ومع هذا فقد كانت المقاطعة محدودة جداً، وقد كان في واشنطن، عند حدوث هذا، أناس يحتجون وبحق بأن التشدد المتزايد سوف يحمل اليابان يأساً على غزو الهند الشرقية الهولندية. وكان روزفلت واعياً تماماً لهذا الخطر، وبصورة شخصية أراد تطبيق بعض الضغط إنما بدون أن يدفع باليابان بقسوة. وعمل الحلف الثلاثي بين اليابان وألمانيا وإيطاليا الذي عقد في سبتمبر ١٩٤٠ على تشديد موقف روزفلت. وفي خطاب عاجل بعد عقد الاتفاق صرّح روزفلت: «إن تواطوء دكتاتوريي دول أوروبا وآسيا لن يؤدي إلى وقف المساعدة التي نقدمها... إلى الذين يقاومون العدوان، وإلى الذين يتولون إمساك المعتدين بعيداً عن شواطئنا».

ومع ذلك كله، منذ صيف ١٩٤١، حاول روزفلت أن يلجم أزمة الباسيفيك، وقدم بعض العون الإضافي للصين ولكنه أيضاً شدد التضييق على اليابان. وأوضح بصراحة أيضاً أنه ما يزال يرغب ويريد في التفاوض من أجل تسوية. في هذه الأثناء، رفض إلحاح تشرشل على أن الولايات المتحدة وبريطانيا معاً يجب أن تتخذا خطوات بحيث تقتنع اليابان بدون أدنى شك بأن المزيد من الاعتداء في آسيا يعني الحرب.

وقامت مفاوضات في واشنطن بين السفير الياباني نومورا ووزير الخارجية كوردل هول في

ربيع ١٩٤١. في هذه الأثناء وقعت اليابان عقد حياد مع الاتحاد السوفييتي وأخذت توسع قواعدها العسكرية في جنوب الهند الصينية باتجاه لا شك فيه نحو الهند الشرقية الهولندية. واتخذت طوكيو قراراً حاسماً أثّر بكل مجرى تاريخ العالم. إن خطة ضرب شمال الصين والانضمام إلى ألمانيا في الحرب ضد الاتحاد السوفييتي قد رفضت. فاليابان تريد التقدم نحو الجنوب لتأمين المواد الخام الضرورية لاحتياجاتها الخاصة. وعقد اجتماع إمبراطوري في ٢ يوليو ١٩٤١ فأعطى موافقته النهائية على هذا القرار. إن الهدف هو الهند الشرقية الهولندية. إن اليابان لم تكن ترغب بالذهاب إلى الحرب ضد الولايات المتحدة وضد الإمبراطورية البريطانية. وحاول دبلوماسيوها إقناع لندن وواشنطن بأن الأمر بالنسبة إليها هو مسألة حياة أو موت. وإذا كانت بريطانيا والولايات المتحدة قد عارضتا رغم كل شيء، التوجه جنوباً فإن الإمبراطورية اليابانية لن ترتد عن الحرب أبداً.

اقترح روزفلت على اليابان أنها إذا انسحبت من جنوب الهند الصينية الفرنسية فإن المواد الأولية التي تحتاجها تُضمن لها من الدول وأن المنطقة سوف تحيد. والشيء الذي أثّر في اليابانيين أكثر هو قرار تجميد الأموال اليابانية في الولايات المتحدة، والمقاطعة التجارية الأميركية، التي تضمنت رغم رغبات روزفلت الأساسية، النفط. ولكن هدف روزفلت كان ما يزال تفادي الحرب في الباسيفيك، بعد أن تورطت الولايات المتحدة بشكل من الأشكال إلى جانب بريطانيا في أوروبا. بعد الهجوم الألماني على روسيا في صيف ١٩٤١، أمر أيضاً بإيجاد السبل من أجل تزويد الاتحاد السوفييتي بكل عون ممكن.

وهكذا في منتصف أغسطس سنة ١٩٤١ عندما اقترح نومورا استمرار المفاوضات بصورة غير رسمية من أجل تسوية الخلافات الأميركية اليابانية، وافق روزفلت فرحاً. واقترح نومورا لقاءً بين رئيس الوزراء كونو والرئيس الأميركي. وأعجب روزفلت بهذه الفكرة، ولكنه اتبع رأي وزارة الخارجية وألّح أولاً على الحكومة اليابانية أن تقبل بعدد من الاقتراحات الأساسية: يجب أن تتخلى عن توجهها الاستيلائي نحو الجنوب (وكان القصد هو اتجاه الهند الشرقية والهولندية)؛ يجب على اليابان أن توافق على سحب جيوشها من الصين، وأن تتخلى عن أي تمييز اقتصادي؛ وأن تنسحب من الاتفاق (الحلف الثلاثي). كانت كل هذه الشروط غير مقبولة من اليابان إلا شرطاً واحداً. فهي يمكن أن تقبل بإيقاف توسعها جنوباً إنما ضمن شروطها هي ولكنها لا تقبل بأي انسحاب من الصين.

والشيء الذي كان يطلبه الأميركيون حقاً هو تخلي اليابان على المقومات الأساسية لما يساعد على ازدهارها. وامتدت المحادثات طيلة شهر أكتوبر ونوفمبر. إن الفجوة بين اليابان وأميركا في مفاهيمها لمستقبل السلام في شرقي آسيا كانت كبيرة جداً، رغم سعي الدبلوماسيين لحل وسط.

وفي منتصف نوفمبر ١٩٤١، كان روزفلت يسعى دون نجاح إلى تسوية من شأنها أن تؤدي إلى تأجيل الحرب على الأقل ستة أشهر. وهذا يدل على أن روزفلت كان يعطي لألمانيا الأولية في جميع الأحوال، ولكن أحكامه بدت قابلة للتغيير.

في طوكيو، كان العد العكسي الأساسي للحرب قد تقرر في الاجتماع الإمبراطوري الذي حصل في ٦ سبتمبر سنة ١٩٤١. افتتح رئيس الوزارة الاجتماع بقوله بأن على اليابان أن تكمل استعداداتها الحربية، ولكن الدبلوماسية يجب أن تُعْطَى حظاً أخيراً لكي تحل سلمياً المشاكل التي تواجهها فإذا فشلت الدبلوماسية، ويجب أعطاؤها وقتاً محدداً لتنجح، عندها يجب على اليابان أن تحارب من أجل الدفاع عن نفسها. إن شروط الولايات المتحدة من أجل التسوية لا تتضمن فقط حاجزاً ضد التوجه جنوباً بل تتطلب أيضاً من اليابان أن تسحب جيوشها من الصين، وأن تتخلى عن مطالبها بالسيطرة الاقتصادية الكاملة، وهي بهذا - حسب رأي كونو - تسعى إلى حرمان اليابان من حقها في البقاء كقوة آسيوية مساوية. وبدون النفط وبعض المواد الأولية الأساسية تصبح اليابان تحت رحمة الدول الأجنبية. كان هذا هو تفسيرها للمقترحات الأميركية من أجل تسوية سلمية. وكان رئيس الأركان في البحرية أميرال أوسامي ناغانو واثقاً من أن الانتصارات التي يحققها الأسطول الياباني بصورة مبكرة سوف تضع اليابان في «وضع لا يقهر» حتى في حرب طويلة المدى. وطلب رئيس أركان الجيش الياباني البدء بالمعارك بأسرع وقت ممكن. إن اليابان ما تزال تتمتع بتقدم عسكري نسبي. وكانت اللهجة الغالبة في هذا الاجتماع هي أن الحرب مع الولايات المتحدة سوف تكون محتومة ما لم تتغير السياسة الأميركية بسرعة لتغير الاتجاه. في أكتوبر استقال كونو وأخلى السبيل لحكومة جديدة برئاسة الجنرال هيديكي توجو وتعيينه يدل دلالة واضحة على أن لحظة الحرب سوف تكون قريبة.

إن حصيلة اجتماعات طوكيو أصبحت معروفة في واشنطن من التعليمات التي التقطت عبر الهاتف المرسلة من طوكيو إلى السفير نومورا الذي كان ما يزال يتفاوض مع كوردل هول في واشنطن. وكان كود الشيفرة قد اخترق من قبل الأميركيين الذي أصبحوا بعد الآن على علم باسرار اليابان. وعرف الأميركيون بعد ذلك أن اليابان قد حددت وقتاً لنجاح هذه المفاوضات. وأكثر من ذلك لا يمكن أن يكون هناك بحث بأي انسحاب ياباني كامل من الصين وأنه عندما ينتهي الوقت المحدد فإن الجيش الياباني والأسطول الياباني سوف يوسعون الحرب بالاتجاه جنوباً ضد الممتلكات الهولندية والبريطانية. والشيء الذي لم يكن واضحاً لدى الأميركيين هو هل أن اليابان تنوي مهاجمة الولايات المتحدة بذات الوقت في الباسيفيك. وعندها كان الأميركيون واعين وهم يتفاوضون أنهم إذا لم يكونوا مستعدين للانسحاب من الصين فإن الحرب سوف تقع حتماً. ويمكن جر اليابان إلى تسوية حول توجههم جنوباً لقاء حياد أميركا إنما ليس بشأن قضية

الحرب في الصين. إن مفاوضات هول نومورا كانت بالتالي غير واقعية وتتمسك بها الولايات المتحدة بصورة رئيسية من أجل تأجيل اندلاع الحرب.

في ضوء هذا الواقع يجب أن تفهم ملاحظات روزفلت في اجتماع سياسي حصل في ٢٥ نوفمبر. كان روزفلت في ذاك الوقت يرى الحرب كاحتمال لا مفر منه فقال ملاحظاً: «إن المسألة الآن هي كيف نناور من أجل وضعهم في موقف البادئ بإطلاق النار أولاً دون أن نسمح بإضرار أنفسنا كثيراً».

ولكن مذكرة هول الشهيرة في اليوم التالي والتي أرسلها جواباً على مذكرة يابانية سابقة كانت مصنوعة بشكل «مسودة جذابة» تستعمل «كأساس لاتفاق». فهي تفصح عن أفكار أميركية من أجل التسوية نقطة فنقطة. وهكذا يأمل اليابانيون مستقبلاً بعودة التجارة إلى طبيعتها وبالحصول على المواد الأولية لقاء السلم في شرق آسيا. ووعد اليابانيون باحترام سلامة أراضي كل الدول المجاورة لهم. أما الشرط الأميركي «المستحيل» من وجهة نظر اليابان، فهي أن تنسحب اليابان والولايات المتحدة من حقوقهما الخاصة في الصين وإن تسحب اليابان كل قوتها العسكرية من الصين والهند الصينية.

في الاجتماع الإمبراطوري في طوكيو في ١ ديسمبر ١٩٤١ وضعت المذكرة الأميركية أمام الزعماء اليابانيين المجتمعين على أنها شبه إنذار نهائي. وحصل سوء عرض مقصود من قبل اليابانيين أنفسهم بقصد جمع شمل الوزراء وتوحيدهم. والاختلافات أصبحت الآن ملغاة حتماً. واتخذ القرار بالهجوم على بريطانيا وعلى الأراضي الهولندية وعلى الولايات المتحدة بآنٍ واحد. وأرسلت اليابان إعلاناً رسمياً بالحرب إلى واشنطن بقصد تسلميه إليها بخلال ٥٠ دقيقة قبل وقوع الحرب أي قبل أن تقوم الطائرات التابعة للأميرال ياماموتو بمهمتها. وكانت هذه الطائرات قد أرسلت سراً لضرب بيرل هاربر ولمهاجمة القاعدة البحرية الرئيسية لأميركا في الباسيفيك.

ولسوء الحظ كان سفير اليابان بطيئاً في فك شيفرة هذه الرسالة. وهكذا بدت الرسالة اليابانية في وزارة الخارجية بعد ساعة من بدء الهجوم على بيرل هاربر وفيها الأسطول الأميركي. هذا الأمر جعل يوم ٧ ديسمبر ١٩٤١ يوم «القدر الكبير» بخلال ساعتين قامت ٣٦٠ طائرة جاثمة في قواعدها فوق أسطول ياماموتو بإغراق وبإتلاف ٧ سفن حربية أميركية كانت فخر الأسطول الأميركي في الباسيفيك.

قررت اليابان البدء بالحرب بعد أن حددت وقتاً معيناً للمفاوضات في سبتمبر. وكان خطأ منها أن تعتقد أن الولايات المتحدة هي بصدد إعلان الحرب عل اليابان بعد مذكرة هول في ٢٦ ديسمبر حتى ولو كان روزفلت يعتقد أن الحرب واقعة حتماً. لم كين هناك تأكيد بأن الكونغرس سوف يسمح للرئيس بإعلان الحرب على اليابان من أجل الصين أو من أجل ممتلكات غير أميركية في

آسيا تهاجمها اليابان. إن الخسارة المؤلمة في الأرواح وفي السفن وهذا الفعل وكيفية حصول الهجوم الياباني أمّن عندئذٍ الإجماع الأميركي كجواب بالحرب على الحرب. بالنسبة إلى تشرشل غيمة كبيرة انزاحت. مع الولايات المتحدة في الحرب يعلم تشرشل بما يشبه التأكيد بأن هتلر سوف يهزم حتماً. وأكثر من ذلك وجدت الولايات المتحدة نفسها بآنٍ واحد في حالة حرب مع ألمانيا لا بفعل قرار من الكونغرس الذي يمكن الحصول عليه بصعوبة، بل بقرار من هتلر نفسه في إعلان الحرب على أميركا. وبهذه الطريقة تم في ديسمبر ١٩٤١ أمر بأن تدخل كل القوى العظمى في العالم في الحرب.

الفصل الثامن والعشرون

محنة الحرب العالمية الثانية

كانت الحرب العالمية الثانية آخر حرب عالمية تُحارب بأسلحة تقليدية والأولى التي انتهت باستعمال قنبلة ذرية أثارت الخوف من أن أي حرب عالمية ثانية قد تنتهي بتدمير معظم البشر من سكان الأرض. ثم إن الحرب العالمية الثانية أصبحت أيضاً نوعاً جديداً من الحروب الشاملة بقصد القتل المتعمد لعدة ملايين من السكان المدنيين غير المقاتلين.

إن التقدم التقني الرئيسي كان الحرب في الجو. فهذه المدن يمكن أن تتحول إلى حطام أو كومات من الحجارة من الفضاء. وأثبت الألمان هذا الإمكان، أولاً، في إسبانيا سنة ١٩٣٧ حين دمروا غيرنيغا. في سنة ١٩٣٩ جاء دور وارسو وفي سنة ١٩٤٠ عانت كوفنتري المصير ذاته. وردت بريطانيا والولايات المتحدة من سنة ١٩٤٢ إلى سنة ١٩٤٥ بقذفٍ مكثف لمعظم المدن الألمانية. ونتائج مثل هذه الغارات أنها أحدثت خسائر وأضرار ثقيلة للسكان المدنيين ودماراً واسعاً. إن قذف درسدن من قبل الحلفاء وهي مكتظة باللاجئين من الشرق، قبل نهاية الحرب بقليل قد لقي الإدانة الحادة. في فبراير ١٩٤٥ كان اجتياح المدن الألمانية، غير ذي أثر على نتائج الحرب. إن أثر مثل هذا القصف بالقنابل، على قدرة بلد ما على متابعة الحرب هو مما لا يمكن استباقه. لقد حارب الألمان بيأس إذ لم يكن أمامهم من خيار آخر. والخوف من الانتقام الروسي بشكل خاص أبقى المقاومة ضارية. وكذلك الاجتياح لم يمنع الانتشار السريع لصناعة الحرب في ألمانيا. هل أن الخسارة الكبيرة في الحياة البشرية - أحصت ألمانيا رسمياً بعد الحرب قتل ٥٩٣ ألف مدني - تبررها النتائج الحربية العسكرية؟

إن الانتقام من جانب الحلفاء كان سبباً إضافياً للهجوم بالقذائف. ومن أجل مجرد الانتقام تم قتل ٥٠ ألف من العاملين في الطيران، وكذلك القضاء عل إنتاج صناعي حربي ضخم. إن التصوير الاستكشافي للدمار في منطقة الرور الصناعية وغيرها من المدن بدا في ذلك الوقت وكأنه يبرر هذه الغارات بقصد التشديد على تدمير قدرة ألمانيا على شن الحرب. لم يكن هناك شك بأن موارد

ألمانيا قد دمرت وهدرت في إعادة التعمير وأن هذا قد أضعف قدرة ألمانيـا عـلى الحـرب. ولكن المرء لا يستطيع أن يقدر مدى مساهمة الحرب الجوية في التعجيـل بإنهـاء الحـرب وكـم هـي المـدة الأطـول التـي كانـت الحـرب سـتتأخر فيهـا إن لم تتبـع نظريـة القـذف «كالسجادة» أي القذف المنتشر الماحق. وهذا القذف لم يكن ليبلغ مداه التدميري الأقصى حتى سنة ١٩٤٤. ومنذ ذلك الوقت كانت الجيوش الألمانية بحكم المهزومـة، ولا تسـتطيع إلا تأخير حصول النهاية المحتومة. ولكن كان يمكن أن يكون هناك قليـل مـن الشـك بـأن إلقاء المزيد من القصف الجوي الاستراتيجي المخصص - مثلاً على معامل الزيت الصـناعي التركيبي وعلى المواصلات بشكل خاص، كـان قـد أعـاق الجهـود الحربيـة الألمانيـة ١٩٤٤-١٩٤٥. ومنع وزير ألمانيا للأسلحة ألبير سبير الذكي من أن يستمر لمـدة طويلـة في تعـويض الخسائر داخل الحدود الألمانية من الرايخ الممزق. ومهـم أيضـاً أن نعـرف أنـه قبـل غـزو فرنسا من قبل الحلفاء في سنة ١٩٤٤. كانت سـاحة المعركـة التـي شـنها الحلفـاء صـغيرة، وكانت قليلة الأهمية بالنسبة إلى الحرب القائمة على الجبهة الغربيـة. إن القـذف الجـوي كان السلاح الرئيسي الوحيد لشن حرب تثقل وطأتها على الشعب الألمـاني إلى أن اسـتطاع الحلفاء بناء جيوش كافية لهزيمة الجيوش الألمانية عـلى الجبهـة الغربيـة. بخـلال الحـرب العالمية الثانية لم يكن التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين موضوعاً غامًاً غـير واضـح بقـدر ما كان يلاقي تجاهلاً مقصوداً. إن عمال المصانع كانوا يعتبرون مـن المقـاتلين. وفي معظـم النظرة المعاصرة، كلما تقدمت الحرب كان المبرر لقتل هذا العامل موجوداً وكذلك تـدمير بيته. وقُتل الأطفال والنساء والشيوخ والمرضى وشوهوا وعُطلوا في هذا النوع مـن الحـرب الجديدة. وذهـب الألمان واليابـانيون والإيطـاليون إلى أبعـد مـما اعتبرتـه الحـرب العالميـة الثانية بالحرب المشروعة ضد كل الـذين تـدخلوا في المجهـود الحـربي. والشيء الـذي كـان مخبأ لأوروبا وكندا وآسيا وإفريقيا لو أن ألمانيا واليابان ربحتا الحـرب يمكـن أن نـراه مـن خـلال سـلوكهما الـوحشي العنيـف كـدول محتلـة. إن الفـرق بـين الحـرب العالميـة الأولى والحرب العالمية الثانية في هذا المجال لا يمكن أن يكـون كبـيراً. فالقتـل والإرهـاب أصـبح أعمالاً مقصودة في السياسة.

إن تدمير المدن والقرى بخلال المعارك العسكرية الألمانية وحصد طوابير اللاجئين بالأسلحة الرشاشـة، كـان حاصـلاً منـذ البدايـة. فـرايخ هتلـر لم يكـن أكـثر احترامـاً للقـيم الإنسانية لدى الشعوب التي كانت تعتبر منتميـة إلى الأعـراق الـدنيا، منـه لحيـاة الألمـان أنفسهم. إن الاوتانازيا أو القتل الرحيم مثلاً اعتمد كبرنامج للقضاء على «العديمي النفع» كالمرضى الذين لا أمل في شفائهم أو المختلـين عقليـاً مـن الرجـال والنسـاء والأطفـال. وفي اوشويتز قتل آلاف الغجر من المصنفين غـير آريـين. إن شـهود يهـوه الـذين كـان إيمـانهم يمـنعهم مـن الخضـوع لأوامـر هتلـر اضـطهدوا وقتلـوا وكـذلك العـدد الـذي لا يـحصى مـن المـدنيين الآخـرين مـن كـل الملـل والقوميـات الـذي اعتـبروا معارضـين لمثـل هـذا النظام. والرهائن كانوا يقتلون في الشوارع في المدن المحتلـة وتطلـق علـيهم النـار بصـورة

عشوائية لأنهم قاوموا الجنود الألمان وقتلوهم. وكانت الإهانات ضد السلطات المحتلة تعاقب بالموت وفقاً لهوى السلطات العسكرية المحلية. وإخفاء «الأنصار» أو اليهود يعني عقوبة الموت إن هي اكتشفت أو أخبر عنها. وبالنسبة إلى اليهود في أوروبا الذين لم يكونوا معارضين وكانوا ضحايا لا دفاع لديهم كان مصيرهم الوحيد محسوماً: القتل كما نص على ذلك خطاب هتلر في الرايخستاغ في ٣٠ يناير ١٩٣٩ [لقد قتل الكثير من غير اليهود ونسيهم الناس].

ومع ذلك إلى جانب هذه الفضائح سلكت الجيوش الألمانية التي حاربت جيوش الحلفاء في الغرب سلكت مسلكاً تقليدياً وأسرت أسرى فأحسنت معاملتهم باستثناء بعض الحالات المشهودة. وفي روسيا تورط الجيش الألماني بشكل متزايد لفرق خاصة شكلت بشكل مخصوص وألحقت بقيادة الجيش فارتكبت الفظائع من أعلى المستويات. في هذه الجبهة لم يكن السلوك العسكري مشرفاً على الإطلاق.

أكثر من ثلاثة ملايين روسي أسير حرب بيد الألمان ماتوا بالتعذيب والجوع. وهملر الذي كان على رأس تنظيم الـ SS تمتع بسلطات كبيرة اعترف بعد الحرب بقتل اليد العاملة المتدخلة في الحرب واستخدم أسرى الروس والمدنيين من أسرى الحرب كعمال إجباريين في الصناعة الحربية الألمانية. والعديد ماتوا من الإنهاك. ومن جانب الحلفاء، هناك ٣٠٠ ألف أسير ألماني حربي وقعوا بأيدي الروس ولم يعودوا إلى ألمانيا. ويذكر أيضاً قتل السوفييت للضباط البولونيين في كاتين. واكتشفت أجسادهم من قبل الألمان في قبور جماعية في أبريل ١٩٤٣. إن الأوامر بإطلاق الإرهاب في هذه المذابح كشف عنه الزعماء الروس الجدد في سبتمبر ١٩٩٢. إن الأوامر بإطلاق النار على الضباط البولونيين وعلى المدنيين في السجون لشبهة العداوة للاتحاد السوفييتي وقعها ستالين بنفسه في مارس ١٩٤٠ ووقعها معه ثلاثة رفاق في المكتب السياسي هم: فورشيلوف ومولوتوف وميكويان بناء على اقتراح بيريا رئيس البوليس السري. في غابة كاتين قرب سوملانسك كان هناك ٤٤٢١ ضابط بولوني أطلقت عليهم النار. وكان عددهم صغيراً نسبياً بالنسبة إلى مجموع الضحايا. وتم قتل ٤٣٦,١٧ عسكرياً آخر ومدنياً. كل الزعماء السوفييت مثل خروتشوف وبريجنيف وغورباتشوف ذكروا السر الأسود في الملفات التي حفظت في مكان أمين. وكتب بريجنيف عليها لا تفتح أبداً. وأفصح غورباتشوف عن بعض المعلومات إلى الحكومة البولونية. أما حكومة يلتسين فقد كشفت كل سجلات المذابح.

والجيش الياباني أيضاً أصبح يمارس العنف. والوقوع في الأسر يعني الوقوع في النقمة. وكان الأسرى الحلفاء في الحرب يعاملون بشكل لا إنساني من قبل السلطات العسكرية اليابانية ومات الآلاف منهم. واستخدم العديد منهم جماعياً كيد عاملة آسيوية في مشاريع مثل بناء خط

سكة حديد بورماسيام. ولكن الوقت الذي استكمل فيه عنف الموت وقع في أكتوبر ١٩٤٣ حين تم القضاء على ١٠٠,٠٠٠ آسيوي و١٦,٠٠٠ أوروبي.

إن فظائع الحرب ومحن الحرب والعنف والحقارة وراء جبهات المعارك والقتل الجماعي بالملايين هو فصل لا ينفصل عن تاريخ الحرب العالمية الثانية. ولكن المؤرخين أمام مثل هذه الأعداد الضخمة يجب أن لا يسمحوا لهذه الفظائع أن تغرق في الظلام الحالك. هذه الجنوحات يجب تحليلها من أجل فهم تغطيس المدنيين على مثل هذا المستوى العالي. لا يمكن لهذه المآسي أن تغفل بحجة بأن مرتكبات فريق غطتها ارتكابات الفريق الآخر.

في بولونيا - وبعدها في روسيا - نشر الألمان درجة من البربرية ليس لها مثيل. في سلوك الألمان بخلال الحرب العالمية الأولى في عقد ١٩٣٠. ولأسباب تكتيكية كان هتلر مستعداً للعمل مع البولونيين، وكانت نظرتهم إليهم حسنة. إن الدولة البولونية التسلطية، والفريق البولوني المعادي للسامية، وبولونيا المعادية للبلشفية رسمياً جعلتهم في عين هتلر شركاء صغار لائقين. ولكن المقاومة البولونية الشجاعة في سنة ١٩٣٩ غيرت كل هذا. وباستثناء اليهود الذين اعتبروا جميعهم مخربين للجنس الآري، كانت نظرات هتلر حول ما يجب صنعه «بالأعراق» الأخرى كالسلافيين مثلا مزاجيته. لم يكن يهتم أبداً بحياتهم. فحين قضى على «الانتيلجنسيا» البولونية لم يكن يتبع سياسة عرقية بقدر ما كان يتخذ ما كان يراه الخطوات الأنسب لقلع جذور الحس الوطني البولوني القوي. إن هذا اللاتماسك «العرقي» بدا ملحوظاً في معاملة السكان الأوكرانيين. إن الانتقام من كل أقل وأخف مقاومة لإرادته كانت العنصر المسيطر في شخصية هتلر. وباستثناء أجزاء الاتحاد السوفييتي المحتلة من قبل الألمان. لم تعامل دولة مستقلة واحدة أسوأ من بولونيا. خطط هتلر بأن على البولونيين أن يخسروا وجودهم الوطني بكامله. لقد أعدم قادة الفكر وأعضاء المهن جميعاً. إن الثقافة البولونية والوعي القومي يجب أن يمحيا تماماً. وألحقت أقسام من غربي بولونيا بألمانيا وأعطيت لـ«المزارعين الألمان» أي لمن يسمون «فولكس دوتش» وهم الألمان الذين ظلوا لأجيال يعيشون في أوروبا الشرقية.

والقسم الأكبر من باقي بولونيا نظم كمستعمرة سميت «الحكومة العامة» لأراضي بولونيا المحتلة وعلى رأسها هانز فرانك، وهو رجل نازي متعصب وخشن منذ أن تأسس الحزب. في هذه المستعمرة كان على البولونيين أن يرتقوا إلى وضع ليس أعلى من وضع العامل. وصف فرانك إقطاعه في نوفمبر ١٩٤٠ على أنه «معسكر عمل ضخم فيه يبقى كل شيءٍ يعني القوة والاستقلال في أيدي الألمان». كان فرانك نموذجاً للإرادة الألمانية النازية المكافحة المهتاجة، وكان كثيراً من يتنازع مع الـ SS الذين كانوا لا يطيعون زعيماً غير هنريك هملر. واختيرت أوكرانيا من قبل حكومة فرانك العامة ومن قبل الـ SS لتكون مكاناً لمعظم معسكرات الإبادة مثل معسكر تربلنكا. كان

فرانك يوافق على قتل اليهود ويعترض على إقامتهم في «الحكومة العامة». في ديسمبر ١٩٤١ صرح بما يلي: «أيها السادة، أطلب منكم أن تسلحوا أنفسكم ضد كل مشاعر الشفقة. يجب أن نقضي على اليهود أينما كان العثور عليهم ممكناً».

وكان معظم البولونيين يتوقع لهم أن يبقوا على قيد الحياة ما داموا يخدمون السادة الألمان ويفقدون كل حسٍ وطني. وما كان يخبئه النازيون لليهود كان لا يصدق، إلى درجة أنه، حتى عندما وقعت الوقائع، فإن معظم اليهود الذين ظلوا يعيشون في أوروبا المحتلة من الألمان لم يصدقوها، ولا كانت الفظائع قد انتشرت في الخارج. لا شك أن الجحيم الذي خلقه النازيون في معسكرات الموت في الشرق، كان كالجحيم تماماً، وكان أبعد بكثير عن ممارسة البشر حتى أنه لا يمكن تصديق حقيقة أن المحرقة تشكل أحد مظاهر التاريخ الحديث التي لا يمكن تفسيرها وفهمها.

ظلت نية هتلر الأخيرة حول مصير اليهود قبل ١٩٤١ موضوع نقاش تاريخي كبير. من بين أكثر الحقائق المتاحة، رغم كل شيء: هناك استنتاجات محددة ممكنة. في ظروف السلم، وذلك قبل اندلاع الحرب سنة ١٩٣٩، لم يكن يستطيع أن يأمر بالقتل الجماعي لليهود الألمان والنمساويين والتشيك داخل ألمانيا. وإذا كان المدى الألماني يجب أن يطهر من اليهو judenrein ، كان إجبارهم على الهجرة هو الخيار الوحيد. بالنسبة إلى هتلر، كان لليهود قيمة أخرى ممكنة، فهم يمكن أن يستعملوا لابتزاز الغرب. كان يصدق الدعاية القومية الاشتراكية القائلة بأنه وراء الكواليس كان اليهود ذوي نفوذ في الإمساك بخيوط السياسة في واشنطن ولندن وباريس. كان هدفه الاستيلاء على قارة أوروبا تدريجياً وكان الهدف الثاني بولونيا. في يناير ١٩٣٩، هدد يومئذٍ في خطابه الشهير في الرايخستاغ أن اليهود يجب أن يقتلوا إذا قاومت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة اعتداءاته على القارة وذلك بإعلان الحرب الشاملة العامة.

وإلى أن هاجمت ألمانيا الاتحاد السوفييتي في حزيران ١٩٤١، كان هناك أمل بسيط في السلم الغربي، فاليهود في ألمانيا وفي أوروبا القارة كانوا مسموحاً لهم بأن يعيشوا. كان هتلر يحب أن يبقي الخيارات مفتوحة: حلول ممكنة لعزل اليهود وإبعادهم عن أوروبا جميعاً، كانت قيد الدرس، كمثل خطة لإبعادهم إلى مدغشقر، ذلك أنه منذ البداية لم يكن عنده وازع أخلاقي ضد القتل الجماعي، إذا بدا ذلك أنه هو الخيار الأفضل، وهذ أمر غير مشكوك فيه. بخلال صيف وخريف ١٩٤١، أضيف ملايين «اليهود البلشفيك»، وهم العدو المميت في نظره، إلى ملايين الأوروبيين اليهود، الذي سبق ودخلوا تحت السيطرة الألمانية. والهجرة الجماعية الإبعاد إلى ما وراء البحار لم يعد بعد متاحاً. فأمام هذا العدد الهائل من العبيد المسخرين للعمل من السلافيين الذين وقعوا بين يدي الألمان (حسب هتلر)، لم يعد لليهود (كعبيد للعمل) من لزوم. وأصبح خيار القتل الجماعي كحل نهائي هو أكثر إغراء وأسهل عملياً.

وكما تظهر أحاديث هتلر الحماسية إلى الجنرالية بخلال ربيع ١٩٤١، قبيل الهجوم على روسيا أن الحرب «العرقية» أصبحت الآن مفتوحة مشنونة. وهذا هو الحكم المشئوم بالنسبة إلى اليهود وهم العرق الذي يحقد هتلر عليه ويراه طاعون المجتمع البشري. وهو يكرر قوله - يومئذٍ - في خطابه أمام الرايخستاغ، في يناير ١٩٣٩، وكتبرير أمام الشعب الألماني، لكي يدمر الشعب اليهودي. في ضوء هذا التحليل كانت السياسة النازية ترى وكأنها تتبع طريقاً يؤدي إلى القتل العرقي.

بكل الوسائل المتاحة حاول النازيون - قبل ١٩٣٩ - تطهير ألمانيا من اليهود وذلك بإجبارهم على الهجرة. ولم يكن الألمان وحدهم في اتباع مثل هذه السياسة. فالبولونيون أيضاً، قبل الحرب كانوا يأملون «بحل» مشكلة اليهود عندهم باعتماد التهجير الإجباري لليهود البولونيين. كانت اللاسامية [العداء لليهود] تنخر أوروبا والولايات المتحدة [هذا باعتراف مؤرخيهم بعكس ما كان عليه الحال في كل البلاد والدول الإسلامية، حيث كانوا مكرمين بل يشاركون في الحكم (المترجم)]. ولكن التمييز العنصري لم يكن سياسة حكومية في أي بلد غربي، تستهدف الحقوق المدنية الأساسية وتستهدف الحرية. كان السماح لليهود بالإقامة خارج ألمانيا محدوداً. كانت البطالة منتشرة في كل مكان بشكل مرتفع بحيث إن زيادة في اليد العاملة لم تكن مرحباً بها، خاصة إذا كانت بسبب مهاجرين حرموا من أموالهم ومن ممتلكاتهم. ومع ذلك هل يمكن إبعاد الجريمة عن ألمانيا النازية بإلقاء اللوم على جيرانها لعدم قبولهم المزيد من اليهود التاركين لألمانيا قبل تدميرهم فيما بعد؟ صحيح أن الحكومات الغربية كانت مشغولة بمشاكلها الخاصة بخلال سنوات الكساد، وأنه لجدير بالتذكر دائماً أنه قبل ١٩٤٢، لم تكن هناك حكومة في الغرب يمكنها أن تتصور أن «الحل النهائي» كان مخبوءاً لليهود في القارة التي سيطرت عليها ألمانيا.

وبريطانيا التي كانت تتولى الانتداب على فلسطين من عصبة الأمم وعدت اليهود بوطن قومي لهم في فلسطين، وكان عليها مسؤولية خاصة بمساعدة اليهود. وإلى أن أصبح اضطهاد الألمان أشد قسوة، كان معظم اليهود الألمان - رغم كل شيء - لا يرغبون في الهجرة إلى فلسطين. وعندما فكروا، يأساً، في ترك ألمانيا بعد نوفمبر ١٩٣٨ وأرادوا بفرح الهرب إلى فلسطين، كانت الحكومة البريطانية أكثر اهتماماً بالحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط. وأصبحت فلسطين ساحة صراع بين العرب واليهود والبريطانيين المحتلين. في نظر العرب كان اليهود والسلطات البريطانية مستعمرين أوروبيين للأراضي العربية. ورأى العرب، أكثر من ذلك، أن زيادة التوطن اليهودي تجد جذورها في عداء أوروبا للسامية، التي قوّت الصهيونية. وحاولت الحكومات البريطانية أن تنسحب بنفسها من هذه المصالح المتضاربة دون أن ترضي لا الصهاينة ولا العرب. وفي النهاية في مايو ١٩٣٩ اتخذت الحكومة البريطانية قراراً يقضي بإرضاء العرب وذلك بالوعد

بالحد من الاستيطان اليهودي عند العدد ٧٥,٠٠٠، بخلال السنوات الخمس القادمة، وبعد ذلك وعدت الحكومة العرب بأن المزيد من التوطين سوف يخضع لموافقة الأغلبية العربية.

وأعطى الرأي العام والمنظمات المتبرعة، قبل ١٩٣٩، لجهود إنقاذ اليهود حيوية افتقدتها الحكومات. وقبلت الدول الأوروبية المجاورة لألمانيا والولايات المتحدة وأميركا اللاتينية اليهود الألمان والنمساويين بعشرات الألوف. وكان النازيون أيضاً في بادئ الأمر قد سهلوا وسرعوا خروجهم حتى بعد اندلاع الحرب، ثم تباطأ النزوح حتى أصبح شحيحاً بخلال الحرب. وبالإجمال إن أكثر من نصف اليهود الألمان، حوالي ٢٨٠,٠٠٠ نجحوا في إيجاد مأوى فيما بين ١٩٣٣ و١٩٣٩، وازداد عدد المقبولين - بصورة مؤقتة - عندما اجتاح هتلر القارة. إن اليهود الناجين جاءوا من ألمانيا ومن البلدان - النمسا وتشيكوسلوفاكيا - المحتلة من قبل هتلر قبل اندلاع الحرب في سنة ١٩٣٩. وكانوا يمثلون فقط نسبة ضئيلة جداً من مجموع يهود أوروبا.

في بولونيا سنة ١٩٤٠ قتل العديد من اليهود البولونيين عمداً وبدون سبب، ومجموع الشعب اليهودي جمع في غيتوات - كما في القرون الوسطى - ضمن أماكن مسيجة أو ببناء حائط حول قسم من المدينة وترك اليهود يتدبرون أمر أنفسهم. وكان أوسع غيتو في وارسو وفي لودز. في الغيتوات كان الألمان يؤمنون بشكل خاص عمل العبيد من أجل تزويد الجيش الألماني. كان سكان الغيتو سيئي التغذية ومكتظين فقتلتهم الأمراض والإنهاك. والمذبحة المخططة والمعينة لقتل آخر يهودي بدأت في يوم ٢٢ يونيو ١٩٤١، عندما هاجمت الجيوش الألمانية الاتحاد السوفييتي.

إن هذا القتل الرهيب للناس: رجالاً ونساءً وأطفالاً، في روسيا، بإطلاق النار عليهم بعد أمرهم بحفر قبور جماعية لهم، قد تمّ عن سابق تصور تصميم. ولا يمكن تصور الأمر وقد تمّ بدون معرفة هتلر. إن كامل عنف هتلر قد تبين وانكشف من خلال تسجيل محاضرة الفوهرر التي ألقاها في رئاسة الأركان في ١٦ يوليو ١٩٤١. وفيها تكلم عن أهدافه واستند على أوامر الروس إلى مؤيديهم بإشعال الحرب وراء خطوط الجبهة الألمانية. ورأى هتلر في هذا الأمر «نوعاً من «الفرصة لنا. فهي تمكننا من استئصال كل من يعارضنا» وأسندت المهمة الفعلية بالقتل الجماعي الحر إلى فرق الصاعقة الـ SS الـ Einsatzgruppen . إن الجيش، أيضاً، أصبح متورطاً بشكل كثيف بالقتل الجماعي. فالعقيدة الألمانية أصبحت مقبولة من الشعب العادي. ولم يكن بإمكان هتلر ومجموعة القيادة الصغيرة أن ترتكب مثل هذه الجرائم بدون آلاف المساعدين الناشطين. وبدون الموقف غير المبالي بالضحايا من قبل العديد الذين لم يكونوا فعلاً معادين لليهود. إن «الحل النهائي» في الاتحاد السوفييتي تجنب وتفادى كل حاجة للنقل لمعسكرات الغيتو الخاصة.

في بولونيا، لم يجر القضاء على اليهود سريعاً بما فيه الكفاية. وبعدها فإن القضاء عليهم يجب أن يخطط لليهود الباقين في قارة أوروبا المحتلة من قبل الألمان، ولليهود الذين كانوا

يعيشون في الدول الحليفة لألمانيا. بعد نقاش بين الزعماء النازيين صدر أمر لهدريتش، وهو تابع لهملر، من قبل غورنغ في ٣١ يوليو ١٩٤١، لرسم خطط من أجل تدمير - أو من أجل ما كان يسمى «الحل النهائي» اليهود - غير الروس وفقاً لأسس منهجية. وعملاً بهذه التعليمات استدعى هدريتش إلى اجتماع في «وانسي» منطقة محببة للتنزه خارج برلين بالذات حيث تم الاجتماع. وكان من المفترض أن اليهود في بقية أوروبا لا يمكن ذبحهم كما هي الحال في روسيا. وإن كان هناك عدة معسكرات للاعتقال في ألمانيا نفسها، فإن المجتمعين يستطيعون قتل عشرات الألوف وليس الملايين. إن أكبر مركز تجمع لليهود كان في بولونيا، ولهذا إلى بولونيا وإلى الشرق يجب نقل اليهود: «إن أوروبا يجب أن تمشط من الغرب إلى الشرق». إن معنى «إعادة التوطين» يظهر واضحاً من سجل المحاضرة: «إن اليهود القادرين على العمل سوف يقادون إلى هذه المناطق بصفوف طويلة للعمل في بناء الطرقات، في حين - وبدون شك، أن قسماً كبيراً منهم سيسقط بالقصور الطبيعي... إن البقية الباقية المحتومة يجب أن تعالج بشكل مناسب، منذ أنها تمثل انتقاءً طبيعياً من شأنه بعد التحرير أن ينظر إليها كنطفة خلية لنمو يهودي جديد».

لم يكن أحد من الحاضرين ليشك أن ما يتم التخطيط له هو بدون شك قتل جماعي. إن أدولف غيخمان من الـ SS وكان حاضراً وكان أحد المنظمين الرئيسيين للمحرقة، شهد فيما بعد أن الجو كان جو موافقة عامة، إذ لم يثر أحد من الحاضرين المصاعب أو الاعتراضات الأخلاقية. إن الغيتوات الشرقية أصبحت محطات ترانزيت كما قضت بذلك الخطط. إن بناء معسكر الإبادة في اوشويتز كان قد بدأ من قبل اجتماع «وانسي». وتبعته معسكرات أخرى، من بينها شلمو، بلزك، سوبيور، تريبلنكا. هذه المعسكرات للموت الجماعي كانت مجهزة بشكل مخصوص لقتل الألوف كل يوم. عموماً في غرف غاز واسعة. و«اختيار» الذين يجب قتلهم لعدم الملاءة للعمل كان يتم لدى الوصول عبر السكة الحديدية آتين مباشرة من المعسكرات، والبقية - وهم عدد قليل، وليسوا أبداً العجزة والمرضى أو الأطفال كانوا يسمح لهم بالبقاء لعدة أسابيع. وكان العدد القليل منهم يبقى حياً.

إن القتل الجماعي كان عظيماً في اتساعه حتى أن المؤرخين لا يستطيعون تحديد العدد التقريبي - ما يقارب المليون - للذين قضوا. ورغم اليأس الفعلي من وضعهم في بعض الغيتوات والمعسكرات، القليل من اليهود قاوم، وبفضل الأسلحة التي أمكن تهريبها بالقوة من الجنود الألمان، هؤلاء المقاومون على الأقل باعوا أنفسهم بالثمن الغالي. وعلم العالم كله بعصيان اليهود في غيتو وارسو في أبريل ومايو ١٩٤٣ وتدميره. والأقل شهرة كان العصيان الحاصل في عدد من معسكرات الإبادة في تريبلنكا في أغسطس ١٩٤٣ وفي سوبيور في أكتوبر من السنة ذاتها على سبيل المثال. واستطاع ما يقارب الألف معظمهم من اليهود الهرب إلى غابات بولونيا

وأوكرانيا وشكلوا وحدات من الأنصار. ولم يكونوا دائماً مرحَّباً بهم، وكانوا في بعض الأحيان يقتلون بيد أبناء جلدتهم من المواطنين، كما كانوا يقتلون على يد الألمان. وقبل أن تنتهي الحرب كان هناك ٥ إلى ٦ ملايين يهودي قد قتل. إن أيديولوجيا النازية كانت قد انتشرت بحيث يكون من غير الواقعي قصر المسؤولية عن هذه الجرائم على هتلر وعلى أتباعه الخاصين. ففي حين يعتبر الألمان والجنود الـ SS والرسميون بشكل رئيسي، فإنهم كانوا يساعدهم في عملهم التدميري بعض قطاعات الشعب من سكان البلدان التي سيطرت عليها ألمانيا في كل بلد أوروبي.

في ألمانيا انتشر الخبر داخل البلد من قبل الجنود وأفراد الـ SS بعد رجوعهم من الشرق.

إن مقدار إطلاع الألمان الفعلي تمكن رؤيته من مقالة كتبها غوبلز ونشرت في المجلة الأسبوعية «المحترمة» «داز رايخ» في ١٦ نوفمبر ١٩٤١. «إن العالم اليهودي بدأ الحرب - كتب يقول - وهذا أمر ثابت بدون جدل: أراد اليهود حربهم والآن حصلوا عليها. والشيء الذي أصبح حقيقة الآن هو نبؤة الفوهرر في ٣٠ يناير ١٩٣٩ في خطابه في الرايخستاغ، عندما قال أنه إذا نجحت المالية الدولية للشعب اليهودي مرة أخرى لجر الشعوب إلى حرب عالمية، فإن النتيجة لن تكون بلشفية العالم وبالتالي انتصار اليهود بل تدمير اليهود كعرق في أوروبا. إننا نشهد الآن تحقيق هذه النبوءة، والمصير قد تحقق وهو قاسٍ ولكنه محق. إن مشاعر العطف أو الشفقة هي في غير محلها على الإطلاق... إن الشعب اليهودي، وفقاً لشرائعه العين بالعين والسن بالسن، هو الآن يقضي ويفنى».

إن طلب السلطات الألمانية إلقاء القبض على كل اليهود من أجل «الحل النهائي» المعد والمحضر لهم كان أعمق التحديات الأخلاقية التي واجهت أوروبا المحتلة، وحلفاء ألمانيا طيلة الحرب العالمية الثانية. ولم تكن هناك استجابة واحدة متشابهة في كل من فرنسا وبولونيا وهولندا أو هنغاريا. إن الاستجابة كانت متعددة الأوجه. كان هناك التعاون «الرسمي» من قبل الحكومات - وهذا أيضاً لم يكن واحداً في كل مكان. وكانت هناك استجابات المؤسسات والكنائس في أولها، واستجابات الشعوب العادية. في كل زاوية من أوروبا، كان هناك بعض الأفراد الذي خاطروا بحياتهم من أجل إيواء وتخبئة اليهود. ويقول آخر إن اليهود الذين ظلوا على قيد الحياة في ألمانيا كانوا في معظمهم من اليهود المختلطين «زواج يهودي مسيحي». وكانوا هم أيضاً على لائحة القتل ولكنهم جاءوا في آخر خطة «الحل النهائي». وانتهت الحرب قبل أن يتم القضاء عليهم هم أيضاً. عدة مئات من اليهود خُبئوا لأسباب إنسانية أو تدبروا أمرهم بأوراق مزورة تجعلهم آريين. إن المسيحيين الذي حموا اليهود في ألمانيا كانوا بطوليين، وكان عددهم قليلاً - أقل بكثير ممن كانوا في بولونيا أو غيرها من البلدان المحتلة. في ألمانيا كانت حظوظ غير المحظوظين من اليهود (أولئك الذين لم يتزوجوا من زوجات مسيحيات ولهم ذرية) في البقاء قليلة إلى حد إهمالها عملياً.

عاش البولونيون واليهود لقرون عدة، إنما ضمن طوائف منفصلة حتى سنة ١٩٣١. أكثر من ثلاثة ملايين يهودي في بولونيا كانوا إلى حد بعيد غير مستوعبين أو مندمجين أما أولئك الذين اندمجوا فكانوا متمثلين جيداً في المهن وفي الطبقات الوسطى.

في ظل الاحتلال النازي قويت اللاسامية بفعل الدعاية (بروباغندا)، ولكن كان هناك بولونيون وإن كانوا لا يحبون اليهود [هل يحب اليهود أنفسهم وهل زعماء الشعب اليهودي لا يسخرون عامة الناس منهم لمآربهم التي غالباً ما تكون مادية خالصة؟! (المترجم)]، فقد ساعدوهم لأنهم يكرهون الألمان أكثر. وكان هناك أيضاً بولونيون ساعدوا الألمان بقوة لإلقاء القبض على اليهود. عدة ألوف من البولونيين، مع ذلك، وتمشياً مع مشاعر الشفقة، خبأوا اليهود مخاطرين بأنفسهم رغم أن العقوبة كانت الموت. وجرى تقدير بأن ما يتراوح بين ٥٠,٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠٠ بولوني يهودي نجوا. البعض منهم حاربوا كأنصار أو مع الجيش الأحمر. في وارسو وجد ١٥,٠٠٠ يهودي مخابئ لهم أكثر مما في برلين. ولو أن ألماناً كثيرين بذلوا لحماية اليهود جهوداً مماثلة لوجد هتلر صعوبة أكثر في أجزاء المحرقة.

في البلدان المنخفضة وبلجيكا وفرنسا وفوق الكل إيطاليا، وجد اليهود حظوظاً أكبر في النجاة. العديد من اليهود خبئوا في المنازل وفي الأديرة وفي القرى. والمسؤولون في فرنسا فيشي أعطوا الألمان بعض العون بإحصاء اليهود، بمن فيهم المواطنين الفرنسيين من ذوي الإيمان اليهودي، لنقلهم إلى معسكرات الموت في الشرق. وبصورة فريدة استطاع ٥٠٠ يهودي من أصل ٧٠٠٠ يهودي كانوا يعيشون في الدانمرك الهرب بفضل المقاومة الدانمركية وذلك بتهريبهم ونقلهم إلى السويد. والمقاومة الدانمركية قد أعلمت بإبعادهم الوشيك بفضل الدكتور دكوتيز، وهو مسؤول ألماني شجاع في كوبنهاغن علم مصيرهم المقرر بفضل خبر رشح بفعل رجل مجهول في الغستابو. إن مصير اليهود الدانمركيين الذين لم يهربوا كان عجيباً، فقد أصر الحكام النازيون في برلين على وهمهم بأن الدانمرك بقيت مستقلة، وأن الدانمركيين يسمح لهم بعد هذا أن يحموا كل المواطنين الدانمركيين بمن فيهم اليهود الدانمركيين. إن الـ٥٠٠ يهودي دانمركي قد أبعدوا إلى الغيتو في ذريسينستاد حيث تم إيواؤهم كلاً على حدة في ظروف أفضل من ظروف غيرهم من اليهود. وظلوا على اتصال بالسلطات الدانمركية التي ألّحت على رعايتهم إلى نهاية الحرب. ولم ينقل منهم أحد إلى معسكرات الإبادة إلى الشرق البعيد، وبقي معظمهم وعادوا إلى الدانمرك بعد التحرير. فكانوا الاستثناء المحظوظ. وبقي الدكتور دكوتيز حياً وكرِّم على أنه «واحد من الشرفاء» في يادفاشم في ذكرى المحرقة في أورشليم.

وإيطاليا حليفة ألمانيا - من جهة ثانية، حمت عملياً اليهود رغم تشريع موسوليني المعادي لليهود. وإلى حين تسليم إيطاليا، وما تلاه من احتلال ألمانيا، كانت السلطات العسكرية

الإيطالية، في المناطق الكرواتية وفي المنطقة الإيطالية من فرنسا، قد منعت الجيش الألماني والبوليس الألماني من توقيف اليهود لنقلهم شرقاً أو لقتلهم من قبل أوستاش كرواتيا فوراً. إن الجيش الإيطالي لم ير أي فائدة من هذا القتل الجماعي العنيف لليهود بناء على تحريض الألمان «وحلفائهم» وفضلوا مخالفة الأوامر أو رفضها صراحة وعلناً. إن مشاعر الإنسانية واللياقة لم تمت؟.

إن الشرطة المحلية في أوروبا المحتلة وجدت نفسها مضطرة إلى القيام بالعمل المشين عمل الألمان، من أجلهم. في بعض الحالات كانت هذه الشرطة تلقى الموت لأنها لم تطع. وفي بعض الأحيان كان العمل يتم بحماس. إن سكوت البابا الرسمي والفاتيكان، وسكوت الكنائس الألمانية البروتستنتية يعني ضعفاً أخلاقياً جماعياً. بالمقابل في الكنائس الهولندية الكاثوليكية والعديد من الكنائس البروتستنتية قرأت احتجاجات من على منابر الوعظ بعد أول عملية نقل هولندية لليهود. فالقسس والرعاة، وإن كانت ألمانيا تمسك بزمام السلطة، عانوا من التعذيب من أجل احتجاجاتهم الشخصية. ورئيس الأساقفة غلن أوف منستر، أدان علناً إبادة حوالي ٦٠ ألف إلى ٨٠ ألف معاق عقلياً ومريض مزمن من الألمان في ما يسمى ببرنامج «الاوتانازيا». وكان هتلر يخاف أن ينهار جهد الشعب الحربي من جراء هجوم المعتقدات الدينية. وحركة عامة قوية من قبل الكنائس الألمانية ومن قبل العسكر كان يمكنها أيضاً ورغم كل شيء أن تنقذ العدد الذي لا يحصى من حيوات اليهود. وكان هتلر ونظامه حساسين تجاه رأي الشعب، وكانوا يراقبون ردات فعل الشعب الألماني. ولم تحصل حركة عامة كالتي حصلت مثلاً في البلدان المنخفضة.

إن أهمية وطبيعة المقاومة ضد النازيين داخل ألمانيا بالذات وفي بلدان أوروبا المحتلة من قبل النازيين كانت تختلف بشكل كبير. هذا الأسلوب بالانشغال الدائم والملح في موضوع اليهود والعتب على كل الذين لم يضحوا بحيواتهم من أجل إنقاذ اليهود هما بالضبط ما ينفر الناس في أقطار المعمورة من اليهود في كل الأزمنة. إن الدوخة وحالة الضياع الذي أصابت العالم في بداية الحرب العالمية الثانية كانت من القوة حيث أذهلت الناس جميعاً في حينه فعطلت أفكارهم وأعمت أبصارهم عن رؤية أنفسهم فكيف برؤية الآخرين والالتفاف إليهم. إن الزلزال الذي أصاب أوروبا يومئذٍ كان من الهول بحيث لا يصح - إلا إذا كان المرء يهودياً - محاسبة الناس على فعلهم وعلى عدم فعلهم في ذلك الوقت. أقول هذا لا كرهاً باليهود أبداً، بل لفت النظر إلى أن مأساة اليهود كانت فصلاً من مآسي كثيرة حصلت في الحرب. ولكن المآسي الأخرى لم تجد مؤرخاً يلح عليها كإلحاح غرانفيل على مسألة اليهود. ولن أسترسل في ضرب الأمثال لأنها كثيرة لا تحصى وفي كل أوروبا وفي كل الصين وفي كل اليابان (ولا حول ولا قوة إلا بالله) (المترجم).

هذه المقاومة لم تكن تآمراً بالضرورة. وظهرت للعلن بأعمال تخريبية عنيفة، وبعدة محاولات بالتآمر على حياة هتلر - وأبرزها مؤامرة ٢٠ يوليو ١٩٤٤ - والتي أوشكت أن تنجح

عندما انفجرت عبوة على بعد أقدام من هتلر ورئاسة أركانه في بروسيا الشرقية. إن تشكيل المقاومة كان يتكون من أعضاء من الأحزاب السياسية التي كانت قائمة قبل استلام النازيين الحكم من جمهورية ويمار ومن أفراد دفعتهم اعتبارات أخلاقية. وعلى هذا قامت في ميونيخ مجموعة من الطلاب أطلقوا على أنفسهم اسم «الوردة البيضاء» وزعوا - إلى أن تم القبض عليهم وتنفيذ الإعدام بهم - آلاف الأوراق الصغيرة والكراسات تدين بربرية النازيين. ولكن المقاومة الوحيدة التي كان لها القدرة فعلاً على الإطاحة بهتلر جاءت من داخل الجيش وبلغت مداها في مؤامرة القنبلة في ٢٠ يوليو ١٩٤٤.

كان الضباط المتورطون يرون بوضوح أن الحرب قد خُسرت وكانوا يأملون من إزاحة هتلر، توفر القدرة على إجراء السلم مع الحلفاء الغربيين، وبالاحتفاظ بالروس خارج ألمانيا. وآخرون كانوا في باعثهم أقل مادية. إنه بعد قتل هتلر، فإن المؤامرة قد تنجح، وإن لم ترض بريطانيا وأميركا بإجراء أي سلم من دون التسليم غيرالمشروط.

إن المقاومة المسلحة الناجحة التي أردت عدداً ضخماً من الجنود الألمان، قادها أنصار تيتو في يوغوسلافيا. وفي فرنسا فيما كان بيتان ونظام فيشي يتمتعون بدعم غالب قامت أقلية ملحوظة بالانضمام إلى المقاومة الفرنسية، للقيام بأعمال التخريب ولتأليف «جيش سري» كان يعيد الطيارين الذي أصيبت طائراتهم فوق فرنسا وبلجيكا سراً إلى بريطانيا عن طريق إسبانيا المحايدة. في الشرق، عمل أنصار الروس كمساعدين للجيش الأحمر وقطعوا طرق التموين على الوهرماخت. ولكن في أوروبا المحتلة لم يكن من السهل القيام بنضال ضد ألمانيا النازية. فبين مقاتلي المقاومة أنفسهم كان هناك صراع على أثر انضمام الشيوعيين إلى هذه المقاومة وذلك بعد عزو هتلر للاتحاد السوفييتي في يونيو ١٩٤١.

إن الصراع في يوغوسلافيا بين الملكيين من أتباع الكولونيل ميخائيلوفيتش والزعيم الشيوعي تيتو، أدى إلى حرب أهلية بينهم كما أنهم كانوا يقامون الألمان. في بولونيا، كان الجيش الداخلي أيضاً يعارض بشدة بالغة أنصار الحزب الشيوعي البولوني كما كانوا يعارضون العدو المشترك ألمانيا. هناك كان ستالين له الكلمة العليا. إن الحكومة البولونية في المنفى في لندن والجيش الداخلي الذي كان يتلقى أوامرها من لندن حاولا معارضة وإحباط خطط ستالين لإدخال بولونيا تحت السيطرة الشيوعية. في أغسطس ١٩٤٤، عندما وصل الجيش الأحمر نهر الفيستولا، أخذ الجيش المحلي يقاوم الألمان في وارسو. وكان قصدهم أن يثبتوا للعالم أن البولونيين، وليس الروس هم الذين حرروا العاصمة البولونية. واستولى البولونيون على نصف المدينة ، وحاربوا بقوة لمدة شهرين إلى أن استستلموا للألمان في ٢ أكتوبر. وتدمرت وارسو بكاملها. كانت مساعدة السوفييت ممسوكة - وللسخرية - بيد ستالين. فقط بخلال المراحل الأخيرة أخذت

المعونات الروسية ترشح ضئيلة. فهم بالكاد كانوا يستطيعون إطالة النضال المحكوم بالفشل، الأمر الذي نتج عنه موت الكثيرين من مقاتلي الجيش المحلي البولوني المتمسكين بمصارف مياه المدينة. والقيادة السوفييتية حذرت الوحدات البولونية المحاربة مع الجيش الأحمر من الاتجاه في حربها نحو المدينة. كانت مطارات الاتحاد السوفييتي مقفلة بوجه الفارين من الغرب. وأخيراً قبل الجيش البولوني المحلي بشروط الاستسلام الألمانية في ٢ أكتوبر ١٩٤٤. وبعد ثلاثة أيام دخل الجنرال بوركوموروسكي، مع البقية المنهكة من المقاتلين، واستسلم متخلياً عن المقاومة. وللغرابة، عومل أفراد الجيش المحلي كسجناء حرب، ربما من أجل زيادة الحقد بين البولونيين والروس.

وبخلال المرحلة المبكرة للعصيان ارتكبت وحدات إضافية من الـ SS فظائع رهيبة ضد السكان المدنيين، إلى أن تدخل الجنود النظاميون للقضاء على المقاومة.

ضحايا المحرقة والناجون		
	الضحايا	الناجون (بعد ١٩٣٩)
ألمانيا	١٦٥,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
النمسا	٦٥,٠٠٠	٦,٠٠٠
فرنسا	٧٦,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠
بلجيكا	٢٨,٥٥٠	٣٦,٠٠٠
هولندا	١٠٢,٠٠٠	٣٨,٠٠٠
الدانمرك	١١٦	٧,٣٨٠
النروج	٧٦٠	١,٠٠٠
إيطاليا	٦,٥٠٠	٢٩,٥٠٠
اليونان	٥٩,٠٠٠	١٢,٧٠٠
بولونيا قبل حدود ١٩٣٩	٢,٧٠٠,٠٠٠	–
بولونيا بعد حدود ١٩٣٩	١,٧٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
الاتحاد السوفييتي قبل حدود ١٩٣٩	١,٠٠٠,٠٠٠	–
الاتحاد السوفييتي بعد حدود ١٩٣٩	٢,١٠٠,٠٠٠	–
تشيكوسلوفاكيا حدود ١٩٣٧	٢٦٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠
سلوفاكيا	٦٥,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
رومانيا	٢١١,٢٠٠	٣٨١,٢٠٠
بلغاريا	١١,٠٠٠	١٤,٠٠٠
يوغوسلافيا	٦٥,٠٠٠	١٤,٥٠٠
هنغاريا	٥٠,٠٠٠	٢٩٠,٠٠٠

إن هذه الأرقام التقريبية عن الهولوكوست (المحرقة) قد احتسب أولاً على أساس حجم القتلى من الشعب volkermords الناشر و. بنز (ميونيخ ١٩٩١).

إن مجموع الإصابات (معظمهم من المدنيين) في وارسو بلغ حوالي ٢٠,٠٠٠. وخسر الألمان حوالي ٢,٠٠٠ قتيل و٩,٠٠٠ جريح. وكانت إصابات البولونيين العسكريين أعلى حوالي ١٧,٠٠٠ قتيل أو مفقود و٩,٠٠٠ جريح. إن القاعدة البولونية المعادية للشيوعية تدمرت سياسياً وعسكرياً تاركة فراغاً استطاع ستالين أن يملأه بالشيوعيين المستعدين لاتباع أوامر موسكو. إن عصيان وارسو دل مرةً أخرى على منعطف عظيم في تراجيدية بولونيا، وأشار لبقية العالم إلى القسوة التي بلغها ستالين في تأييد خطط الاتحاد السوفييتي لما بعد الحرب.

في الغرب، إن الصراع بين المقاومة الشيوعية والمقاومة غير الشيوعية لم تتردَ إلى حال الحرب الأهلية ولكن نموذجاً منها مماثلاً ظهر. ولما أوشكت هزيمة ألمانيا النازية أن تقترب، فإن المقاومة أصبحت الآن مشغولة بمسائل ما بعد الحرب العائدة إلى السلطة السياسية وكذلك بمسألة محاربة الألمان. كان الجواب النازي على كل مقاومة من أي فريق جاءت كان الإرهاب. فأحرقت البيوت إلى الأرض قمعاً، والناس غير المتورطين بالمقاومة كانوا يقتلون بالجملة. كانت تدمير قرية أورادور - سور - غلان في فرنسا وتدمير لديسيا في تشيكوسلوفاكيا والمذابح التي جرت فيها كانت من بين الأشهر في مثل هذه الأعمال البربرية. ولكن هذين المثلين كانا قليلاً من آلاف الفظائع التي أصبحت اعتيادية في أوروبا التي يحتلها الألمان. إن القمع الرهيب الذي مارسه الألمان المحتلون أثار مسألة ما إذا كان الحلفاء قد استفادوا حقاً من تشجيع المقاومة ومن نزول الأنصار بالباراشوت كعملاء لهم في البلدان المحتلة، رغم اليقين من أنهم سيقضى عليهم في معظمهم. (وكان تخريب المجهود الحربي الألماني كبيراً بشكلٍ كافٍ ليبرر مثل هذه التضحيات؟ من المستحيل المقارنة في مثل هذه المعادلة بين الربح والخسارة نظراً لأهمية رفع المعنويات في القارة، ودعم الاعتقاد بأن ألمانيا هتلر سوف تندحر. في أوروبا كلها، ابتداءً من شمال إيطاليا إلى النروج كانت القوات الألمانية الضخمة قد هزمت. وأصبح أمرُ النازي الجديد لا يمكن أن يفرض في أي مكان دون أن يجابه بالتحدي. وكانت القوات الألمانية لا تستطيع تخفيف رقابتها على السكان لأن أقسام كبيرة منها كانت معادية. ورغم ذلك فإن المقاومة الناشطة كانت ضئيلة، وكان أثرها أكبر من عددها بكثير.

كان اليابانيون في حالة حرب منذ ١٩٣٧. وفكروا في تبرير حروبهم التوسعية في الداخل وفي الخارج على أنها دفاع عن النفس وأنها تنفيذ لمهمة تحرير آسيا من الغرب الإمبريالي. في موقعها كانت اليابان تريد بناء قوة لها دائرة نفوذها وازدهارها في جنوب شرقي آسيا. وكان اليابانيون يشددون كثيراً على تضامن شرقي آسيا ضد الغرب. ولذك سموا تلك الحرب التي

شنوها بالحرب الشرق آسيوية الكبرى. وكانت غاية الزعماء اليابانيين الحقيقية تستخلص من القرارات التي اتخذت في اجتماعات سرية في طوكيو أكثر مما تؤخذ من منطق دعايتها. في المقام الأول في كل المناطق المفتوحة كان الاعتبار الأول للاحتياجات العسكرية. والاقتصاديات المحلية يجب أن تراقب بدقة كما يجب تثبيت الحركات الاستقلالية الوطنية. فلا تطوير للصناعة في المنطقة الجنوبية التي من المفترض أن تصبح المصدر الرئيسي للإمبراطورية من المواد الخام وأن تصبح سوقاً لصناعاتها. كان اليابانيون يرون أنفسهم الشعب الأعلى الذي يمتلك حق استعباد الشعوب المفتوحة واستغلالها. وفي كل مكان كانت البروباغندا وكانت عملية غسل الأدمغة تحاول أن تقوي تفوق وتميز كل ما هو ياباني. بالنسبة إلى السكان المحليين حلَّ محل الغربيين الأجانب الحاكمين حاكم ياباني أجنبي أكثر عنفاً. وحلت الكولونيالية اليابانية محل الإمبريالية الغربية. وكان أهل البلاد الأصليين يعتبرون من الدون.

حتى قبل الحرب وشنها أقرَّ اجتماع سري عقد في طوكيو في ٢٠ نوفمبر ١٩٤١، وضع مبدأً عاماً للاحتلال الياباني. والسلطات المحلية يجب أن تستخدم كثيراً بقدر الإمكان. ولكن في كل منطقة يشرف حاكم عسكري على الحكومة المحلية ويفرض عليها الاحتياجات اليابانية. ولم تتبع الحكومة اليابانية أية خطة متماسكة بشأن مستقبل شرقي آسيا. فبعض المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية الخاصة مثل ملايا خاصة ستبقى تحت الحكم الياباني مباشرة. أما المناطق الأخرى مثل الفليبين وبورما، فقد وعدت «بالاستقلال» المحتمل إنما عندما تصبح دولاً تابعة متعاونة. وكانت محاولات اليابان كسب جماهير الشعوب الآسيوية لدعم الحرب ضد أسيادهم الكولونيالين السابقين تلاقي فشلاً ذريعاً تقريباً إن معظم الناس العاديين لم يكونوا يرون الصراع مع أوروبا على أنه حربهم هم. وكذلك كان هناك القليل من الدعم للمستوطنين الغربيين ضد اليابانيين إلا في الفليبين وفي بورما. وبصورة خاصة في الفليبين. أصبحت قطاعات كبيرة من الشعب معادية لليابانيين بحماس ولكن الشعوب في مجملها رأت نفسها تعاني من حرب بين أسياد أجانب يتصارعون على السيطرة النهائية عليهم. في الهند، كما مرَّ معنا، فكر الزعماء السياسيون استغلال الوضع للحصول على استقلال حقيقي.

من بين كل الشعوب التي كانت تحت الحكم الياباني كان الصينيون هم الذين يعانون اكثر - سواء في الصين أو في أي مكان استقرت فيه طوائف صينية في جنوب شرقي آسيا. في سنغافورة بعد سقوطها بيد اليابانيين جرى حمام دم رهيب للصينيين قتل فيه على الأقل ٥ آلاف. وكانت فظاعات اليابانيين ضد السكان الصينيين (الذين كانوا يشكلون حوالي ثلث مجموع سكان ملايا) قد حملتهم على المقاومة المسلحة. وهكذا عمل تكتيك الإرهاب الياباني على عكس ما كان متوقعاً منه. ولكن لا يمكن الإنكار بأن الوحشية والفظائع التي ارتكبها اليابانيون لم تكن تعادل وحشية

حليفتهم ألمانيا في لجوئها لى سياسة إبادة كل الشعوب عملاً بخطة مدبرة ومنفـذة بدقـة وبشكل غير معقول. مع اليابانيين كأسياد حلـوا محـل الأوروبيـين ظلـت الإدارت المحليـة تعمل براحة وليونة بمعونة إداريين صغار من أهل البلاد ينفذون أوامر أسـيادهم الجـدد. ومن أجل سد حاجات الحرب ترك اليابانيون النظام الاجتماعي كـما هـو وحـاولوا تثبيـت الوضع القائم. ومن أجل كسب السكان وتوجيه المشاعر الوطنية أنشأ اليابـانيون حركـات يابانية للسيطرة على الجماهير. وكان التركيز الدائم على مكانـة اليابـانيين مـما جعـل مـن السكان المحليين جماعة مستلبة.

وكـان بعـض الـزعماء الـوطنيين نظـراً لشـعبيتهم الكبـيرة، أمثـال سـوكارنو في إندونيسيا، استطاعوا التوصل إلى درجة من الاستقلال الحقيقي مقابل الوعد بجر الشعب إلى التعاون مع مجهود اليابان الحربي. وأعطيت تنازلات أكثر لأهل بورما ولسكان الفليبين في سنة ١٩٤٣ عندما أصبحت الحرب تسير باتجاه معاكس لمصلحة اليابانيين. في أغسطس ١٩٤٣ أعلنت بورما استقلالها، إنما بالتحـالف مـع اليابـان وبحالـة حـرب مـع الحلفـاء. في أكتوبر ضمن اليابانيون جمهورية فلبينية مستقلة. وبـذات الشـهر أعلـن «بـوز» حكومـة هندية مؤقتة في المنفى. في الصين اليابسـة قامـت حكومـات تبعيـة ثبتـت منـذ البدايـة. وتحولـت منشـوريا إلى منشـوكيو في سـنة ١٩٣٢ وعـلى رأسـها إمبراطورهـا وهـو بـو إي وأقامت اليابان حكومة تحت سيطرتها في الصين كان مركزهـا نـانكين وذلـك سـنة ١٩٣٨. ولكن النهب والسلب والمذابح كانت ترتكب بشكل روتيني من قبل الجنـود اليابـانيين في الصين. ورغم مظاهر الاستقلال المحلي في بعـض منـاطق الصـين الواقعـة تحـت السـيطرة اليابانية فإن واقع التعاون لم يكن واقع تحرير بل سيطرة يابانية واستغلالاً استعمارياً.

في سنة ١٩٤٢ سيطر اليابانيون على أرجاء واسـعة مـن آسـيا بـثمن قليـل. وأعـدّ الأميركيون هجومهم المضـاد عـبر الباسـيفيك مبـاشرة نحـو قلـب اليابـان. وبهـذا الشـكل انهزمت اليابان في حين كان جيوشها ما تزال تحتل معظم الأراضي التي كانت قـد فتحتهـا واستولت عليها في مطلع الحرب. إن سقوط الجزيرة، جزيـرة سـايبان، التـي كـان يسـيطر عليها اليابانيون في يوليو ١٩٤٤ جعلت القاذفات الأميركيـة داخـل مسـتوى طوكيـو وكـان الأميركيون يقومون بضرب اليابان بالقنابل مـن أجـل أن تسـلم. وكانـت الغـارات الجويـة الكثيفة العشوائية قد أحدثت أضراراً كبيرة في المساكن اليابانية المبنية بشـكل مهلهـل. في ١٠ مارس ١٩٤٥ حدثت غارات جوية من أكثر الغارات تـدميراً بخـلال الحـرب كلهـا ضـد طوكيو. وكان لهب النار المنبعث قد أتى على نصف المدينـة تقريبـاً وتسـبب بــ١٢٥ ألـف إصابة في مـايو. وفي يوليـو ١٩٤٥ انـتشرت عمليـات القـذف الجـوي فشـملت ٦٠ مدينـة رئيسية أخرى في كل اليابان.

في ٦ أغسطس ١٩٤٥، ولأول مرة تم استعمال سلاح جديد هو القنبلة الذرية التي محت هيروشيما. وكان الدمار والعذاب شاملاً ومرعباً. معظم المدينة قد دمـر وقتـل ٧٠ ألـف شـخص في

الحال. وقتل مثلهم تقريباً بأمراض من صنع الإنسان كالأمراض التـي تسـببها الإشـعاعات. وطيلة عقود مـن الـزمن، كانـت القنبلـة الذريـة تتسـبب بضحايا بـين الأحيـاء. والأضرار الناتجة عن هجوم الربيع على طوكيو من قبل حاملة الطـائرات فـورترس، كانـت عظيمـة وأكبر ولكن الذي ملأ العالم كله بالعار وبالفظاعـة هـو أن تقـوم طيـارة واحـدة فتسـقط قنبلة واحدة من أعالي السماء الزرقاء فتحدث مثل هذه الآلام ومثل هذا الدمار. وألقيت قنبلة ثانية على مدينـة ناكـازاكي بعـد ثلاثـة أيـام فأحـدثت مـن جديـد خسـائر كبـيرة في الأرواح. في مواجهة مثل هذه الحرب استسلمت اليابان.

إن الحرب العالمية الثانية قد شنت على التوالي في آسيا وأوروبـا وشـمال إفريقيـا من قبل قوى مسلحة ضخمة مـن جميـع الجوانـب تـدعمها الـدبابات والطـيران النفـاث بأعداد غير معروفة. وفي نهاية الحرب شنت حرب بسـلاح جديـد حقـق القـوة التدميريـة للانشطار النووي. إن التدمير والتشويه على مستوى شامل تجاوز كـل شيء معـروف مـن قبل أن الحرب لم تتسبب فقط بقتل الملايين وجرح الملايين. ولكنهـا فرضـت عـلى الملايـين الأكثر عدداً من السكان هجـرات إجباريـة وتـدميراً كـاملاً للمـدن والقـرى. وكـل ذلـك في مجموعه شقاء بشري لا يمكن تصوره فعـلاً [هـل هـذه التضـحيات تسـتحق عنايـة مـن المؤلف أكثر من ما أولاه من عناية القتل اليهود؟ هذا إذا صدقت مزاعمهم (المترجم)].

ولما أخذ مد الحرب ينحسر، عانى الشعب الألماني بكشل متزايد من مآسي الحرب ودمارها. إن الخسائر في الجبهة الشرقية وحدها عادلت كـل مـا خسرتـه الحـرب العالميـة الأولى في كل الجبهات. إن معظم قتلى الحرب من الألمان ماتوا وهم يحاربون في روسيا.

إن السيطرة بواسطة الضرب بالقنابل مـن قبـل الحلفـاء أحـدث دمـاراً رهيبـاً لمدينة بعد مدينة. وأخذت هذه السـيطرة تتسـع بخـلال الأشـهر الأخـيرة مـن الحـرب. وأكثر من أي شيء آخر كان الشعب الألماني يخاف الروس، ويخاف الانتقـام مـن أعـمال الألمان حين غزوا روسيا. إن الألمان الاتنيـين والألمـان المسـتعمرين هربـوا مـن الجيـوش الروسـية المتقدمـة، متراجعـين داخـل ألمانيـا. والسـوديت الألمـان، الـذين عاشـوا في تشيكوسلوفاكيا قبل ١٩٣٨ طردوا منها. ومعظم الألمان الذين كانوا يعيشون في منـاطق ألمانية شرقية محتلة من قبل بولونيا - ابتـداء مـن بروسـيا الشرقيـة إلى سـيلزيا - التـي أعطيت للبولونيين ليـديروها تعويضـاً لهـم عـن الأراضي التـي خسروهـا تجـاه الاتحـاد السـوفييتي - طـردوا أيضـاً منهـا أو هربـوا خوفـاً مـن البولـونيين والـروس. والتحويـل «بانتظام وإنسانية» للسكان كرسه اجتماع الحلفاء في بوسدام في صيف ١٩٤٥. ولكن نزوح الجماهير البالغة ١٥ مليوناً مباشرة بعد الحرب لم يكن أبداً مقرراً وهو في أكـثر الأحيان غير إنسـاني. والحقـد الكـامن ضـد الألمـان انفجـر وانصـب لا عـلى المجـرمين من مناصري نظام هتلر بل انصبّت أيضـاً وبصـورة عشـوائية، عـلى عشرات الألـوف من الناس البريئين وعلى الأطفال والمرضى. إن النزوح من الشرق ومن وسط أوروبـا بـدا

بخلال الأشهر الأخيرة من الحرب واستمر بعد أن وضعت الحرب أوزارها. وإن كانت القلة نسبياً قد قتلت عن عمد فإن مجموع ما يقارب من مليوني ألماني قدر لهم أن يموتوا كنتيجة للحرمان الذي قاسوا منه.

مجرد الإحصاءات مهما كانت لا يمكن أن تصف المآسي التي حلت بكل عائلة في أوروبا تقريباً. وقد عانى الاتحاد السوفييتي من أكثر: على الأقل عشرون مليون عسكري ومدني ماتوا - وهي أرقام مذهلة. وبلغ عدد الألمان الميتين بين ٤,٥ و٥ ملايين شخص. ونسبة لعددهم فقد اليهود أكثر. القلة - من هؤلاء المقيمين في أوروبا عند اندلاع الحرب - بقيت لما بعد الحرب.

بالنسبة إلى بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، على كل حال، لم يبلغ عدد ضحايا الحرب العالمية الثانية عدد ضحايا حمامات الدم التي وقعت في الحرب العالمية الأولى. إن القتلى العسكريين والمدنيين في بريطانيا بلغ ٤٥٠,٠٠٠ يضاف إليهم قتلى الإمبراطورية البالغين ١٢٠,٠٠٠. أما الأرقام الفرنسية فبلغت ٤٥٠,٠٠٠ قتيل تقريباً. وخسرت إيطاليا ٤١٠,٠٠٠ قتيل. أما خسائر اليوغوسلاف والهنغار والبولونيين والرومانيين فكانت ثقيلة. في وسط أوروبا، خسر البولونيون أكثر من جيرانهم بكثير. وقتلى الأميركيين في حرب أوروبا وحرب الباسيفيك بلغوا ٢٩٠,٠٠٠ قتيل. لا أحد يعرف كم عدد ملايين القتلى من الصينيين الذي قضوا في الحرب. فالعدد قد يبلغ في أقصاه عشرة ملايين. وحوالي مليوني ياباني قدروا أمواتاً في الحرب. إن الخسائر المادية كانت عظيمة جداً في سنوات الحرب. ولكن الخسائر في الأرواح ظلت مفجعة طيلة ما بقيت الأجيال التي جربت الحرب حية. إن محنة الحرب العالمية الثانية تستعمل أيضاً كإنذارٍ باقٍ على الدوام للأجيال المستقبلية عن ما يمكن للاعتداءات القومية وعن ما يمكن لقلة تسامح الشعوب أن تؤديا إليه.

الفصل التاسع والعشرون

انتصار الحلفاء

(١٩٤١- ١٩٤٥م)

إن الحرب التي بدأت في سبتمبر سميت بالحرب الأوروبية، خلافاً للحرب العالمية التي تلت عندما دخل الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة واليابان في الحرب سنة ١٩٤١. من الناحية العسكرية كان هناك سبب أكيد لاعتبار سنة ١٩٤١ كخطٍ فاصلٍ. في آسيا إن حرب الصين قد شُنّت منذ ١٩٣٧. وكانت صراعاً منفصلاً إلى أن توسعت حرب الباسيفيك عندما هاجمت اليابان بيرل هاربر. في أوروبا كان غزو هتلر للاتحاد السوفييتي علامة انعطاف في مجرى الحرب. ولكن بالمعنى العميق إن التداعيات الشاملة لهجوم هتلر على بولونيا سنة ١٩٣٩ كانت ماثلة منذ البداية. قبل أن تعلن ألمانيا الحرب على الولايات المتحدة بوقت طويل، كانت هذه الأخيرة قد قذفت بدعمها وراء بريطانيا ودخلت فعلاً الحرب في معركة الأطلسي. إن «الصداقة النازية السوفييتية» المؤكدة في أغسطس ١٩٣٩ لم تكن بوضوح شيئاً بل تأخيراً مؤقتاً. هتلر لم يتخل أبداً عن غرضه وهو الحصول على المجال الحيوي في الشرق وتدمير «اليهودية - البلشفية». إن حصيلة الحرب بين ألمانيا وروسيا هي التي سوف تحدد ما إذا كان الاتحاد السوفييتي أو ألمانيا هو (أو هي) الذي سوف يخرج قوة عظمى في النصف الثاني من القرن العشرين.

في سنة ١٩٤٠ و١٩٤١ كانت بريطانيا بمفردها عاجزة عن إلحاق الأذى الجدي بألمانيا. هل كان بقاؤها كمحاربة - بعد ذلك - له أهمية كبيرة؟ بدون الحرب في الشرق إنه من الصعب تصور كيف يمكن لبريطانيا أن تشن حتى هجوماً مدمراً بالقنابل على ألمانيا. ليس فقط أن معظم القوة الألمانية الجوية كانت تحارب الروس، بل لو أن الحرب ضد روسيا لم تستمر وبالتالي لم تفشل خططه لكان هتلر قد قلل من حجم جيشه القاري المنتصر وحول معظم المجهود الألماني الحربي إلى بناء قوة جوية من شأن حجمها المجرد فقط وحده، أن يتغلب - ربما - على الطيران الملكي البريطاني. ولكن هتلر لم يعد أبداً قادراً على تحقيق هذه الخطة بعد أن أصبحت موارد ألمانيا الحربية، مستنفذة تماماً من جراء التمسك بالجبهة الشرقية. كانت بريطانيا الدولة الأوروبية

الغربية الوحيدة الديمقراطية الباقية سنة ١٩٤٠. إن رفضها تقبل المنطق الظاهر منطق الوضع العسكري أنقذ أوروبا الغربية - لما بعد الحرب - من الوقوع في أحد مصيرين: إما استمرار سيادة ألمانيا كقوة عظمى وإما الوقوع في مستقبل تحت ظل الجيش الأحمر الستاليني لو أن الاتحاد السوفييتي - وهذا أمر بدا أكثر احتمالاً - كسب الحرب. بدلاً من ذلك قدمت بريطانيا الديمقراطية الرابط، وفيما بعد القاعدة لقيام هجوم معاكس أنكلو - أميركي في أوروبا الغربية كان من شأنه خلق الظروف لاستعادة العافية محررة من السيطرة التوتاليتارية اليسارية أو اليمينية. لولا بقاء بريطانيا مستمرة في الحرب من ١٩٤٠ إلى ١٩٤١ لكان احتمال التورط الأميركي في المسرح الأوروبي للحرب قد تراجع.

إن الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية قد عرفت أنه كان عليها أن تواجه مشاكل عالمية ومواجهات على اتساع رقعة العالم بعد أن تنتهي الحرب. إن مستقبل الملايين الذين كانوا إلى حد بعيد مراقبين خفيين للحرب، ورعايا المستعمرات التي كانت خاضعة للإمبراطوريات الأوروبية أو الرعية التي كانت تحت الحكم الياباني، سوف يكون متعلقاً بنتيجة الحرب. إن عالماً جديداً أخذ يتكون وإن تاريخه كان سيختلف لو أن ألمانيا واليابان - بدلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي - خرجتا كقوتين عظميين فيما بعد الحرب.

إن حجم الجيوش وقوتها التدميرية التي حاربت في كل جانب طيلة الحرب العالمية الثانية تجاوزت بكثير ما كان في الحرب العظمى (١٩١٤-١٩١٨). وراء جبهات الحرب، كانت الحرب الاقتصادية قائمة تقذف بالمدافع والدبابات والطائرات النفاثة والسفن. وأحد المظاهر الأكثر إثارة في الحرب كان ظاهرة الجواسيس والعلم. إن السرية حول حرب التجسس قد كشفت جزئياً. الكثير منها ربما لن يُعلم أبداً. والتعميم في هذا الشأن بشكل خاص سوف يظل مخاطرة. ومع ذلك بدا أنه على الرغم من بعض الضربات المشهودة، كان دور الجواسيس في التأثير في مجرى الحرب أقل مما كان متوقعاً. إن صانعي القرارات لم يكونوا على يقين أبداً - في عالم الخيبات والحرتقات الذي كانت تعمل فيه شبكات التجسس على أنواعه - ما إذا كانت المعلومة المتوفرة صحيحة أو مختلقة. إن نجاح التجسس والتجسس المضاد يعني أنها كانت تحاول أن تلغي كل منها الأخرى، من الأكثر شهرة في هذا المجال فشل ريشار سورج، الجاسوس الشهير الذي كان يعمل للروس في طوكيو، في إقناع موسكو بأن معلوماته من السفارة الألمانية عن عزم هتلر (وعن توقيته) الهجوم على الاتحاد السوفييتي صحيحة. من جانب الحلفاء كانت هناك نجاحات تجسسية أكثر وضوحاً، ومنها التوصل إلى فك رموز «الآلة السرية» الغامضة، التي كانت تستعملها القوات المسلحة. فقد بنى البولونيون نسخة عنها، وقبل البدء بالحرب مرروا أسرارها إلى بريطانيا التي استمرت في عمل فك الرموز [فك الشيفرة] في «بلتكي بارك». ولم يشك الألمان أبداً بأن رموزهم

لم تكن مأمونة تماماً. وساعدت القدرة على قراءة هذه الرموز الحلفاء في التصدي للغارات الجوية في الهواء والبحر وعلى الأرض.

لم يكن هناك شكوك حول سبق الحلفاء من جراء نجاحهم في تطبيق العلم على فن الحرب. كان الرادار في الاستعمال باكراً في الحرب لدى كل من ألمانيا وبريطانيا. وربما كانت ألمانيا في الطليعة من حيث تطويرها عند اندلاع الحرب. ولكن بخلال ١٩٤٠-١٩٤١ أنتجت بريطانيا مجموعة رادارات هوائية صغيرة مكنت المقاتلات الليلية من حماية المدن أثناء القصف الجوي (بليتز). وأصبحت رادارات الجو مساعداً ضرورياً في الهجمات القاصفة التي قام بها الحلفاء. فقد مكنت القاذفات من تحديد أهدافها بدقة في الليل. وفي البحر، أعطى نوع متطور من الرادارات الحلفاء سبقاً حاسماً ضد الغواصات الألمانية في ربيع ١٩٤٣، وساعد على تغيير مد المعركة لصالحهم.

ولكن الإنجاز العلمي الذي عمل أكثر في حسم مستقبل الحرب كان القنبلة الذرية. وقرار استعمال هذا السلاح في نهاية الحرب هو الذي سرّع في استسلام اليابان.

كان علماء الحلفاء خليطاً من عدة أمم: أميركيين، بريطانيين، فرنسيين، دانمركيين، إيطاليين وألمان أيضاً (إن اللاجئين الألمان لعبوا دوراً حاسماً)، الأمر الذي جعل بناء القنبلة النووية ممكناً. وبهذا الشأن كان العلم في الولايات المتحدة مقروناً بتحدي الخبرة التقنية، وكانت التسهيلات الإنتاجية الضرورية لتصنيعه متوفرة. كانت التجربة الأولى قد جرت في الفضاء الفارغ في صحراء نيومكسيكو، وأسقطت القنبلة بعد ثلاثة أسابيع من تجربتها الأولى في أغسطس ١٩٤٥ فوق هيروشيما.

وظهرت إشارة مبكرة على ظنون الحلفاء وشكهم من خلال موقفهم المرجح تجاه الاتحاد السوفييتي فيما بعد الحرب. وتجلت هذه الإشارة في القرار بعد إفشاء أسرار التطور النووي إلى الاتحاد السوفييتي. لا شك أن الولايات المتحدة رغم اتفاقها مع بريطانيا، قررت احتكار صنع هذه الأسلحة المرعبة. كان السوفييت واعين تماماً بأن عليهم أن يطوروا قنبلتهم الذرية الخاصة بهم، وفي سنة ١٩٤٢ رغم التهديد الألماني الوشيك، بذلت روسيا جهوداً كبيرة في جهودها البحثية. إن العالم الذري الدانمركي ينلز بوهر نصح روزفلت بأن الروس سوف ينجحون في بناء قنبلتهم بعد أن يكون الأميركيون قد فعلوا ذلك. ويكون من الأفضل تبادل المعلومات معهم والعمل على رقابة دولية على هذا الموضوع؟ وأنجز الروس قنبلتهم في سنة ١٩٤٩. والجاسوس الذري كلوس فوش قدم بعض العون للروس. ولكن الروس كان بإمكانهم فعلاً بناء قنبلتهم بمطلق الأحوال. وبدا أنه من غير المحتمل أن مسار سياسة ستالين، كان سيختلف كثيراً حتى ولو مرر الأميركيون له أسرار الذرية. وكانت البحوث الألمانية الذرية - رغم عظمة بعض العلماء الذين كانوا جاهزين للعمل مع

النازيين - جاءت متأخرة. كان هتلر سنداً لشهادة وزير التسليح البير سبير غير مستعد أن يخصص الموارد الضخمة الضرورية لصنع القنبلة معتبراً أن الفيزياء الذرية هي فيزياء يهودية. وبالمقابل خصص الألمان مبالغ كبيرة لتطوير صواريخ جديدة لم تكن بذاتها ذات أثر حاسم في الحرب. وكان من نتيجة ذلك الطائرات بدون طيار المسماة «ف١» وكذلك الصاروخ المتطور جداً الذي تفوق سرعته سرعة الصوت، والذي لم يكن له ضد عندما استخدم في سنة ١٩٤٤. ولكن التعاون المتأخر بين الحلفاء والألمان في مجال العلم أنتج النظام الجديد في القذف والقوة التفجيرية الجديدة - وبكلمات أخرى تكنولوجيا الصواريخ والأسلحة النووية - كل ذلك أدى إلى العصر الحالي من الصواريخ النووية.

في صيف ١٩٤٠، كان من الصعب تصور أنه يمكن لجيوش ألمانيا المنتصرة أن تهزم. ولكن الهجوم على الاتحاد السوفييتي في يوليو ١٩٤١، ثم إعلان الحرب في ديسمبر ١٩٤١ على الولايات المتحدة أدى إلى اتجاه كفة الميزان احتمالاً ضد ألمانيا. إن تفوق الحلفاء كان احتمالياً فقط بمعنى أنه تعلق بكون بريطانيا وروسيا لم تستسلما. وجعلت الولايات المتحدة ثقلها العسكري ملموساً في أوروبا بين سنتي ١٩٤٣ و١٩٤٤.

بالنسبة إلى بريطانيا ارتفع خطر الهجوم عليها نهائياً في سنة ١٩٤١. فاستغراق ألمانيا بكاملها في الشرق قضى على إمكانية قيامها بغزو بريطانيا في جزرها. ولكن هذا لا يعني زوال الخطر تماماً بإجبار بريطانيا على الخضوع. فقد بقيت بريطانيا تتأرجح مرتبطة لأمد بعيد في حياتها على المعونات التي تصل إليها من الخارج وفوق كل شيء من الولايات المتحدة، فمواردها الخاصة الكبيرة جداً حتى عندما تستنفر كلها، لم تكن كافية لدعم المجهود الحربي ولتغذية شعبها. إن نجاح بريطانيا في تجهيز مواردها المادية والبشرية يعود الفضل فيه إلى ارنست بيغن وهو زعيم نقابي دخل حكومة تشرشل الوطنية كوزير للعمل في سنة ١٩٤٠. وارتضى الشعب البريطاني درجة من توجيه العمل ومن التقنين في الموارد لم يسبق لها مثيل. ورغم هذا كله كانت المعونات من الخارج قد أصبحت أساسية بشكل متزايد. والاقتراض لأمدٍ بعيدٍ جعل المعدات والذخائر الحربية من الولايات المتحدة ممكنة بدون دفع نقدي. ولكن لا بد من إيصال هذه الإمدادات إلى بريطانيا.

إن الحرب في البحر ومعركة الأطلسي كانت بعد هذا، مهمتين بالنسبة إلى حياة بريطانيا مثل ما كانت معارك البر بالنسبة إلى فرنسا سنة ١٩٤٠. إن النقص الحاد في الشحن بعد إغراق ألمانيا للمراكب المبحرة جعلت من السنتين ١٩٤١-١٩٤٢ سنتي شدة عظيمة عاشت فيهما بريطانيا ضمن هامش ضيق جداً. قبل بيرل هاربر في ٧ ديسمبر ١٩٤١، أعطى هتلر الأوامر بأن الأسطول الأميركي الذي ينقل المؤن إلى بريطانيا وما يرافقه من سفن حربية أميركية يجب أن لا تهاجم. فقد كانت يداه

مقيدتين. بعد بيرل هاربر رحب باندلاع الحرب بين اليابان والولايات المتحدة وأعلن الحرب على الأميركان بنفسه ورفع الحظر عن إغراق السفن الأميركية الحربية في حرب الأطلسي. وظن أن بريطانيا بعد هذا سوف تضطر إلى الركوع. في نوفمبر ١٩٤٠ أغرقت سفينة يوبوط حمولتها ٧٢٩,٠٠٠ طن وفي تلك السنة كلها تم إغراق ٨ ملايين طن أو ١,٦٦٤ سفينة. هذه الخسائر أوقعتها حوالي ٢٠٠ غواصة ولا يمكن تعويضها لمدة طويلة. وكان لا بد من أساليب جديدة للدفاع تتضمن استعمال الرادار بخلال شتاء ١٩٤٢ و١٩٤٣ مما أتاح تدريجياً صد التهديد وإن كانت الخسائر قد ظلت ثقيلة. وكانت الغواصة هي التهديد الأكبر. إن الأسطول العائم الألماني لم يكن كافياً في قوته ليتحدى تفوق بريطانيا. فقد أغرقت سفن هتلر الحربية بعد عدة مواجهات مشهودة. وتم إغراق غراف سبي سنة ١٩٣٩ وبسمارك سنة ١٩٤١. وكانت الإمدادات تأتي عبر الأطلسي محروسة بشكل قوافل. وكانت أخطر المناطق بالنسبة إلى هذا الأسطول التجاري واقعة بين سكوتلندا وأيسلندا وصولاً إلى مورمانسك بمساعدة روسيا. ولكن عند نهاية ١٩٤٣ لم يخسر الألمان فقط معركة البحر بل عانوا من هزائم في البر لم يستفيقوا منها. وبدت السنوات الحوالك من الحرب وكأنها قد زالت بالنسبة إلى بريطانيا وكانت مساهمة تشرشل في رفع معنويات البريطانيين مما لا يمكن تقدير قيمته.

إن حرب بريطانيا ضد إيطاليا وألمانيا في البر سنة ١٩٤١ و١٩٤٢ إذا قيست بعدد الرجال الداخلين فيها تبدو ثانوية إذا قورنت بالملايين من الألمان والروس المشتبكين في معارك ضارية داخل الاتحاد السوفييتي. وإن كانت المناطق المسماة بشرقي البحر المتوسط، والتي يطلق عليها تجاوزاً اسم الشرق الأوسط والتي تمتد من تركيا المحايدة إلى مستعمرة ليبيا الإيطالية، مناطق حيوية جداً. بخلال سنوات ما بين الحربين كانت هذه المناطق تحت سيطرة بريطانيا وفرنسا لا بصفتهما دولتين مستعمرتين بل كمنتدبتين من قبل عصبة الأمم على هذه المناطق. وكانت بريطانيا وفرنسا تعانيان من مشاكل مع البلدان المنتدب عليها. منذ ١٩٣٦ وما بعدها أجبرت حالة النضال العربي بريطانيا على الاحتفاظ بثلاثين ألف جندي في فلسطين. ولكن بعد قرار الحكومة البريطانية في سنة ١٩٣٩ الحد من هجرة اليهود هدأت الحالة نسبياً حتى سنة ١٩٤٤.

كانت سياسة هتلر العربية غامضة. ففي حين كان النازيون يشجعون عداء العرب لبريطانيا. إلا أنهم ل يكونوا مستعدين لإعطاء وعود حاسمة بالاستقلال المستقبلي للدول العربية. لكن المواقف العربية كانت محسومة بالعداء العربي لبريطانيا وفرنسا باعتبارها دولتين محتلتين. ورغم أن مصر كانت دولة مستقلة - اسمياً، وإن كانت بريطانيا قد «دافعت» عنها، فقد كانت ميالة إلى ألمانيا بخلال الحرب وكانت فعلياً محتلة من قبل بريطانيا. وكانت العراق محمية بريطانية (تحت الانتداب) وحصلت على الاستقلال سنة ١٩٣٠ تحت الرعاية البريطانية، ولكنها

كانت مربوطة ببريطانيا اقتصادياً وعسكرياً. الشيء المهم بالنسبة إلى بريطانيا أن العراق وجارته الشرقية فارس كانتا محل تموينها بالنفط في المنطقة.

كانت سيطرة بريطانيا على الشرق الأوسط مهددة بشكل جدي سنة ١٩٤١ من قبل ألمانيا. وانتصار ألمانيا على فرنسا هيج القومية العربية. وكانت سلطات فيشي الفرنسية في لبنان وسوريا غير مناصرة لبريطانيا في تعاطفها معها. في حين قامت في العراق مجموعة تحبذ ألمانيا وقامت بانقلاب عسكري وقلبت النظام الحاكم الذي كان صديقاً لبريطانيا. وكانت تركيا خائفة من سيطرة ألمانيا فقررت التزام الحياد ولهذا لم تنضم إلى بريطانيا كما كان متوقعاً. ولو كان هتلر قد استمر في معاركه في البلقان في ربيع ١٩٤١ من خلال تقدمه نحو الشرق الأوسط، لما وجد في وجهه قوة بريطانية كافية تقف في وجه الألمان. وبدلاً من ذلك هاجم هتلر الاتحاد السوفييتي في يوليو ١٩٤١. وكان بإمكان ألمانيا أن تصل إلى فارس وإلى الخليج الفارسي عن طريق جنوب روسيا. ولكن دفاع روسيا عن منطقة القوقاز سكر بوجه الألمان هذا الممر. وبريطانيا في هذه الأثناء رغم ضعف موقفها العسكري قررت القيام بهجوم معاكس. وبالاتفاق مع جيوش فرنسا الحرة وقوة بريطانية ضعيفة نسبياً هجمتا على سوريا ولبنان وتغلبتا على مقاومة فرنسا فيشي وتدخلت بريطانيا في العراق وأعادت النظام المناصر لبريطانيا.

وتمت مهاجمة فارس بالاتفاق مع روسيا. وفي فارس والعالم العربي كما في مصر حافظت بريطانيا على مصالحها الاستراتيجية بالقوة ضد المجموعات القومية السياسية المحلية. فمن وجهة نظرها هي لا تستطيع المشاعر القومية العربية ولا يمكن أن يسمح لها أن تهدد مجهود الحرب.

في شمال إفريقيا وعند الحدود الغربية من مصر حاربت بريطانيا مع جيوش الدومنيون البريطاني جيوش المحور. وكانت الحدود في حرب الصحراء هذه بين أخذٍ ورد بشكل مأساوي واستمرت حتى أكتوبر ١٩٤٢ عندما وقعت معركة العلمين التي صدت هجوم قوات الجنرال اروين رومل وصدت «الجيش الإفريقي الألماني». لقد جمع الجنرال برنار مونتغومري جيشاً قوامه ١٩٥ ألف رجل ومعه آلاف الدبابات أي ما يعادل ضعفي الجيش الألماني الأيطالي. في العلمين تغلب مونغومري على رومل الذي اضطر إلى الانسحاب بسرعة.

وأنهت معركة العلمين التي انتصرت فيها بريطانيا على النتائج الكارثية لانهزام بريطانيا. ووقعت جيوش رومل وهي منسحبة في فخ نصبه الإنكليز والأميركيون الذين نزلوا من البحر في مؤخرة جيشه. وكانت هناك مناقشة بين الحلفاء حول ما إذا كانت القوة الإنكليزية الأميركية تستطيع مهاجمة أوروبا هتلر في سنة ١٩٤٢. روزفلت والضباط الأميركيون حبذوا هجوماً عبر فرنسا. وكان تحليلهم سياسياً كما كان عسكرياً. فقد كان ستالين يلح من أجل فتح جبهة ثانية لرفع الضغط الألماني عن الجبهة الشرقية وذلك بإجبار الألمان على نقل ٤٠ فرقة من روسيا إلى الغرب.

ولكن الأميركيين كانوا غير واقعيين أبداً حول الوقت اللازم من أجل تنفيذ هذا الالتزام الصعب. وعملية الكومندو الفاشلة في دييب في أغسطس ١٩٤٢، أظهرت كم كان من الصعب إقامة راس جسر في أوروبا ضد الألمان. فالقصور في براعة النزول إلى البر تعني أنه لا يمكن إرسال أكثر من عشرة فرق عبر بحر المانش (القنال). في سنة ١٩٤٢، كان تشرشل ورئاسة الأركان البريطانية يعارضون في مطلق الأحوال أي هجوم مبكر على فرنسا. وتم الاتفاق بين الإنكليز والأميركان على أن تنزل قوة إنكليزية أميركية في الأراضي التابعة لفرنسا فيشي في شمال أفريقيا في نوفمبر ١٩٤٢. وكان الجنرال داويت ايزنهاور رئيساً لهذه العملية التي أعطيت الاسم الرمزي «طورش» أي «المشعل». في أول الأمر قاومت قوات فرنسا فيشي عمليات الإنزال ثم وافقت على اتفاق بالتراضي وعقد هدنة. وهكذا استطاع الحلفاء احتلال مراكش والجزائر بدون مقاومة فعلية.

ورد هتلر على غزو الحلفاء لشمال إفريقيا بإرسال جيوشه إلى المناطق غير المحتلة من فرنسا والتي تسيطر عليها حكومة فيشي الفرنسية. وكانت بريطانيا تخاف دائماً من حصول هذا الأمر. وبالتالي أن يقع الاسطول الفرنسي بيد الألمان. الواقع أن الأسطول الفرنسي المرابط في تولون تفادى مصادرة الألمان بأن أغرق نفسه. وأرسل هتلر أيضاً جيشاً من جزيرة صقلية لاحتلال تونس الفرنسية في شمال إفريقيا. وكان رومل في هذه الأثناء يحارب فتراجع غرباً بعيداً عن ليبيا. ووقعت المعارك الفعلية بين الحلفاء والقوات الألمانية الإيطالية يومئذٍ في تونس، واستمرت حتى مايو ١٩٤٢ إلى أن تم أسر ١٥٠ ألف جندي إيطالي وألماني. وكان نصراً مبيناً إلى القوات الأميركية الإنكليزية. ورغم كل شيء فإن حدة المعارك في شمال إفريقيا لا يمكن أن تقاس بحدة المعارك على الجبهة الروسية. فهنا وقعت أشد المعارك البرية. في ٢٢ يوليو ١٩٤١ هاجم جيش هتلري أمكن جمعه حتى ذلك الحين الاتحاد السوفييتي. إن الجيوش الألمانية في الشمال والوسط والجنوب التي قامت بالهجوم تكونت من ١١٧ فرقة ومن ٢٢ فرقة احتياطية. وكانت مدعومة بأربع عشرة فرقة رومانية. وكانت قوات البنزر تحارب في الطليعة وفقاً لأفضل تراث عسكري ألماني «برليتز كريغ». وتشتت الجيوش السوفييتية في الشرق بخلال ثلاثة هجومات متتالية. واندفع الجيش الألماني الشمالي عبر الدول البلطقية السابقة هدفه لينغراد. أما جيش الوسط الألماني فقد قام بهجوم باتجاه سمولانسك ثم موسكو أما جيش الجنوب فغزا أوكرانيا. وكان الهدف من هذه الهجومات العميقة هو تطويق وتدمير الجيش الأحمر في غربي روسيا. واستباق تراجع الجيش الروسي نحو مجاهل الأراضي الروسية الواسعة. وكانت الجيوش الألمانية المنتصرة تتوقع السيطرة على روسيا الأوروبية من الفولغا إلى اركنجيل. وعندها يمكن فتح جبهة عسكرية ضد روسيا الآسيوية حيث يمكن تشجيع الحليف الياباني فيما بعد لاستعمار أجزاء من سيبيريا. من الناحية الجغرافية حققت ألمانيا هدفها بالسيطرة على كل روسيا الأوروبية في سنة ١٩٤١و ١٩٤٢. ورغم ذلك فإن الاتحاد السوفييتي لم يهزم وتحول هجوم برليتز كريغ إلى حرب استنزاف بخلالها

استطاعت قوات السوفييت الضخمة في اليد العاملة وفي الإنتاج الحربي المتزايد أن تحول مدّ الحرب ضد ألمانيا هتلر.

وبعد الانتصارات العظيمة والمشهودة في معارك الحدود طيلة الأسابيع الأولى من الحرب حيث استطاع الألمان إلقاء القبض على مئات الألوف من الأسرى الروس. حيث تفكك الجيش الروسي. اختلف هتلر مع الضباط الألمان حول أي من هذه الهجمات الثلاثة هي التي يجب أن تعطى الأولوية الرئيسية. وحصل هذا في أغسطس ١٩٤١. وكان هو السبب الأساسي في ضعف الهجمة الألمانية الأخيرة مما جعل الهجوم يضعف. وتكلم هتلر مع غوبلز في ١٨ أغسطس فتشكا بمرارة من ضعف الجاسوسية العسكرية قبل الحرب. فبدلاً من خمسة آلاف دبابة متوقعة، كان الروس يملكون عشرين ألف دبابة. ويعتقد غوبلز لو أننا عرفنا قوة الاتحاد السوفييتي الحقيقية «لربما كنا تراجعنا عن الوقوع في مشاكل الشرق والبلشفية». ما هي هذه الـ«ربما» التي تعلق بها كامل مصير الحرب؟ بخلال الأسابيع الستة الأولى خسر الألمان ٦٠ ألف قتيل. وامتلأت أعمدة الصحف في ألمانيا بصلبان حديدية سوداء صغيرة تعلن وفاة ابن أو زوج من أجل الفوهرر ومن أجل أرض الأجداد. وكلما توغل الألمان في الأراضي السوفييتية كلما اتسعت الجبهة من البحر الأسود إلى البلطيق على طول ٥٠٠ ألف ميل وأكثر من الامتداد. إن التكتيك الذي نجح في مجال ضيق كفرنسا فشل أمام اتساع الاتحاد السوفييتي. وإن كان ستالين قد فوجئ تماماً بالهجوم الألماني غير المتوقع رغم كل التحذيرات المرسلة إليه بأن الهجوم سيقع قبل ١٩٤٢. كانت القوة الاحتياطية لروسيا الضخمة في اليد العاملة وإقامة المجمعات الصناعية وراء جبال الأورال، تعني أن قدرة السوفييت العسكرية على المقاومة لم تتحطم.

ولكن خوف ستالين من إثارة شكوك ألمانيا ومن تحديها، وذلك باتخاذ الاستعدادات المناسبة الأولية تركت الجيوش السوفييتية في حالة عدم استعداد وعرضت الجيش لتطويق الألمان له في بداية الحرب.

وأسر الألمان أكثر من ثلاثة ملايين أسير بين يوليو وديسمبر ١٩٤١. ولكن إذا كان الاتحاد السوفييتي قد استطاع أن يتجنب الهزيمة الفعلية في سنة ١٩٤١ و١٩٤٢، فقد أصبح من المستحيل بعدها على الجيوش الألمانية أن تهزم الجيوش السوفييتية الأكثر عدداً والتي كانت أسلحتها توازي، وفي حالة الدبابات «ت ٣٤» تتفوق على أسلحة الألمان. في البداية بدأت أمطار الخريف ثم الضباب ثم طقس الشتاء فأخذت الجيوش الألمانية غير المستعدة على حين غرة. فلم يتجمد الجنود فقط بخلال شتاء ١٩٤١-١٩٤٢ القاسي بشكل خاص، بل إن معظم الماكينات والتجهيزات أصبحت غير قابلة للاستعمال في هذا البرد الجليدي. إن مدينتي روسيا الكبريين لينغراد وموسكو كانتا هدف الجيشين الشمالي والوسط الألمانيين. كانت لينغراد قد حوصرت تقريباً من قبل الألمان ومن قبل الفنلديين.

وحصار لينينغراد كان واحداً من الأساطير في الحرب العالمية الثانية. فقد دام من سبتمبر ١٩٤١ إلى يناير ١٩٤٤. وبخلال هذا الحصار مات ٦٤١,٨٠٣ شخصاً من المرض والجوع فقط. ولم تتصدع روح المقاومة السوفييتية. وسقط ما يقارب ثلاثة أرباع مليون جندي ألماني حول المدينة بخلال ٩٠٠ يوم. ولم يستطع الألمان أيضاً إجبار موسكو على التسليم وإن كانوا قد بلغوا ضواحيها الجنوبية. إن الهزيمة الألمانية لا تعزى فقط إلى الجنرال شتاء فقط بل تعزى بصورة أولى إلى مهارة وإلى بطولة القوات السوفييتية التي واجهت الغزاة. واعترفت القيادة الألمانية العليا لأول مرة بأن البليتز كريغ قد فشلت. ولم تنته الحرب في الشرق. إن حرب الاستنزاف التي هزمت ألمانيا في حرب ١٩١٤-١٩١٨ والتي حاول هتلر كل شيء ليهرب منها قد بدأت هنا تماماً.

كانت هناك فرص عندما لعبت الجاسوسية دوراً في الحرب فقد كان للروس جاسوس في طوكيو هو ريشار سورش وهو مراسل صحفي ألماني كان قد تنبأ بالهجوم الألماني وبتحديد اليوم بالضبط. ويبدو أن التحذيرات قد وقعت في إذنٍ صماء. وحين مرر الخبرية بأن اليابانيين سوف يضربون في الجنوب ولن يهاجموا الاتحاد السوفييتي تمّ توقيفه كجاسوس - وكان الجمود العسكري الياباني قد أيد خبريته - رغم ذلك ظل ستالين على شكه. ومع ذلك صدقه وسحب تدريجياً جيوشه التي كانت تواجه اليابانيين بعد أن انتهى موسم الحملة السيبيرية (وقد سجن سورج ونفذ الإعدام به في سنة ١٩٤٤). وبمساعدة هذه الجيوش وغيرها من الإمدادات استطاع المارشال جوكوف وهو الجنرال الأبرز في الجانب السوفييتي خلال الحرب أن ينظم الدفاع عن العاصمة الروسية. في ديسمبر ١٩٤١ قامت فرق سوفييتية جديدة بهجوم معاكس واضطر الألمان إلى التراجع ولكن تراجعهم كان بانتظام. فلم يهزموا ولم يؤسروا بأعداد كبيرة كما وقع للروس من قبل. وربما لم يكن الروس يتمتعون حتى ذلك الحين بالتفوق في الرجال والمعدات على جبهة موسكو. وكان الألمان قد غلبوا بقوة من جراء طول طرق الإمدادات ومن عدم وجود خطوط سكك حديدية ملائمة وطرق تموين إضافية لازمة لجنودهم.

وأخطأ ستالين شخصياً حين أمر بالهجوم في ربيع ١٩٤٢، معتقداً أن الجيوش الألمانية قد هزمت فعلاً. فأوقع جيوشه بالكوارث في جبهة خاركوف في الجنوب، بخلال مايو ويونيو ١٩٤٢ وفي جزيرة القرم. ومات مئات الألوف من الجنود السوفييت. وتوقع ستالين أن يجدد الألمان هجومهم الرئيسي على موسكو، فجمع الاحتياطي الروسي الضخم في الجبهة الوسطى. في المقابل كانت الضربة الرئيسية الألمانية موجهة في الجنوب. وسقطت جزيرة القرم، وفيها مدينة سيفاستوبول. وتوجه الألمان نحو مدينة ستالينغراد على الفولغا، بقصد فصل كل الجنوب الروسي عن تلك المدينة وخاصة حقول نفط القوقاز الغنية التي تشكل جسراً إلى فارس.

في خرائب ستالينغراد أوقف الروس الألمان محاربين من منزل إلى منزل. ودامت المعركة من منتصف أغسطس إلى منتصف نوفمبر ١٩٤٢. وكان ستالين وهتلر في صراع ضخم على التفوق واقفين وجهاً لوجه. وقرر هتلر أن ستالينغراد يجب أن تؤخذ مهما حدث. وأن ألمانيا لن تنسحب. وأرسل ستالين جوكوف لينظم الدفاع عن المدينة بصرف النظر عن الضحايا. واستولى الألمان على معظم المدينة في أكتوبر. وحرم الروس المدافعين من الإمدادات ومن الفرق الجديدة. وكانت الفرق الجديدة قيد الاستعداد من أجل هجوم معاكس. وفي ١٩ نوفمبر ١٩٤٢ أطلق الروس هجومهم وطوقوا ٢٠٠ ألف جندي ألماني وهو سدس الجيش الذي كان يحارب في ستالينغراد. وأمر هتلر سدس الجيش بالصمود. وفقد القوات المحاصرة فرصة الاتصال بالجيش الألماني في المؤخرة فاستسلمت. واستمر القتال العنيف إلى أن بقي من الجيش ٩١ ألف وفيهم الفيلد مارشال فون بولوس الذي استسلم في ٣١ يناير ١٩٤٢. لا شك أن الوهر ماخت قد هزم هزيمة حاسمة، وأكثر من ذلك إن خرافة هتلر كعبقري عسكري لا يخطئ قد تحطمت. وشعر العالم بأن معركة ستالينغراد شكلت نقطة تحول في الحرب. فالقوة السوفييتية أخذت تتعاظم في حين أخذت قوة الألمان تتراجع. وفي صيف ١٩٤٣ استطاع الروس التفوق في الجو بفعل آلاف من الطائرات قذفت في المعركة من كل جانب.

لو حصل تفكك كامل في الاتحاد الإكراهي الذي كانت عليه الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية لكانت صورة الحرب قد تغيرت.

إن عدد الأسرى الذي لا يكاد يصدق والذي وقع في يد الألمان سنة ١٩٤١ يوحي لا بالهزيمة العسكرية فقط بل يوحي أيضاً بالضياع إلى حدٍ كبير. ولكن هتلر رفض رأي مستشاريه الذي أرادوا منه الاستفادة من معاداة الشيوعية ومن مشاعر العداء لروسيا ومن الفلاحين المتعطشين إلى الأرض وإلى التحلل من المزارع الجماعية. لقد عرض أحد الضباط الروس الأسرى أندري فلازوف تشكيل جيش من أسرى الحرب لمحاربة روسيا ستالين. ولكن عنصرية هتلر وتعصبه منعته من استعمال هذا الأسلوب لكسب الحرب بهذه الوسائل. إن روسيا الأوروبية كانت مخصصة كأرض كولونيالية وربما مخصصة لإفراغها من السكان عند اللزوم من أجل إعطاء المكان لمقيمين ألمان جدد. إن السلاف هم من البشر دون. وأرسل الألمان ثلاثة ملايين روسي إلى ألمانيا للعمل كعبيد فعليين. إن النهب الألماني للأراضي الروسية المحتلة حوّل الترحيب الذي كان لهم أولاً إلى حقد وتزايدت أعداد أنصار المقاومة وراء الخطوط الألمانية ولكنها جوبهت بالإرهاب القاسي. فقط فيما بعد سنة ١٩٤٣ و١٩٤٤ حاول هملر أن يغير السياسة الألمانية التي كانت مرتكزة على استلاب السكان المحليين، حاول أن يجند في الجيش الألماني بعض الأقليات. في هذه الأثناء أخذ ستالين يستنفر بمهارة القومية الروسية وشجع كل شعوب الجمهوريات السوفييتية للتصدي للغزاة.

وتمسك هتلر بأمل واحد حتى عندما حُصر في مقره داخل برلين المحترقة في سنة ١٩٤٥ بأن الحلف غير المقدس وغير الطبيعي بين بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سوف يتحطم. وأن الدول الغربية سوف تعترف له بأنه كان يحارب العدو المشترك البلشفيك. لم يكن هناك أدنى يقين بأن روزفلت وتشرشل قد فكرا ولو للحظة واحدة بأي نوع من الاتفاق مع هتلر. إن تشرشل، أكثر من روزفلت بكثير فكر متنبئاً بأن صراعاً سوف يقع بعد الحرب ضد الاتحاد السوفييتي. ولكن قناعته بالحاجة إلى تدمير شياطين النازية لم تكن لتتصدع أبداً. والتمسك من كلا الجانبين بالحلف الكبير هو شرط أساسي للنصر.

هل كان هذا إدراك ستالين أيضاً للسياسة البريطانية؟ وهل كان ستالين شكاكاً بصورة مرضية في دوافع كل الأعداء المحتملين، وهل كان عنده أي ثقة في تصميم بريطانيا على محاربة ألمانيا هتلر حتى النهاية؟ رغم وعد تشرشل المباشر وغير المشروط بالدعم عندما هاجم الألمان روسيا، كان الشك والظن السيئ في أي خصم ماضٍ أو حاضر أو مستقبل هو طبيعة ثانية عند ستالين. إن التأجيل المستمر في فتح جبهة ثانية في فرنسا بخلال ١٩٤٢ ثم ١٩٤٣، كان يجب أن يؤيد مخاوفه من أن سبب التأجيل هو سياسي بصورة رئيسية وليس عسكرياً. وقد شكا بمرارة ذلك إلى تشرشل متهماً إياه بالإخلال بالوعد. إن الأرشيف السوفييتي قد فتح منذ عهد قريب. وخواطر فكر ستالين وشواغله ما تزال موضوع فرضيات. ولكنه قد يكون على حق في الاستنتاج بأن الغرب قد تعمد إطالة الحرب لإضعاف الاتحاد السوفييتي من خلال حمامات الدم التي وقعت في الجبهة الشرقية وذلك بقصد التحكم بالمستقبل من موقع قوة. فكلما طال زمن الاستيلاء الألماني على روسيا الأوروبية كلما صعبت إعادة إقرار الديكتاتورية الشيوعية على الشعوب غير الروسية. من هنا كان ستالين يتفحص تقريباً حسن نية بريطانيا بأن حق روسيا في حدودها التي كانت قائمة سنة ١٩٤١ يجب أن تقبل من قبل بريطانيا ومن قبل الولايات المتحدة وأن لا تصبح مادة مفاوضات بعد الحرب. هذا المعيار قد ربحه ستالين. إن حدود ١٩٤١ ظلت قائمة بما فيها الإضافات الأرضية التي حصل عليها الاتحاد السوفييتي بموجب صفقة عقدت بينه وبين ألمانية النازية وهي بولونيا الشرقية ودول البلطيق وبيسارابيا وشمال بيكوفينا وكذلك الأراضي التي اقتطعت من فنلندا بعد الحرب السوفييتية الفنلندية.

كان موقف بريطانيا في أول الأمر رفض أي تغيير في الحدود إلى أن تنتهي الحرب وإلى أن تأخذ محادثات السلام طريقها. كان روزفلت مشغول الذهن بأقليته البولونية الخاصة في أميركا ومع إدانة كل «الصفقات السرية» التي حصلت في الحرب العالمية الأولى، فقاوم بشدة في بادئ الأمر حتى مجرد البحث في الحدود الأوروبية. ولكن تشرشل وايدن كانا راغبين في تهدئة ستالين في وقت كان الجيش الأحمر ما يزال يحمل حروق الحرب على الأرض. وعقد اتفاق أنكلو -

روسي لشن هجوم مشترك ضد ألمانيا وُقّع في موسكو في ١٢ يوليو ١٩٤١. في ٢٦ مايو ١٩٤٢ استبدل بحلف رسمي مدته عشرون سنة. ورد تشرشل بلباقة على غضب ستالين ورسائله الجارحة حول التخلف عن فتح جبهة ثانية. ولكن كانت هناك مخاوف كثيرة في لندن أن يفقد ستالين ثقته بحلفائه الغربيين. وجرى تفادي كل شيء يمكن أن يضيف شكوكاً إلى شكوكه. وكان لهذا نتيجة مهمة. وجرت مناقشات مع مبعوثين عن المقاومة الألمانية أو مع ممثلين أرسلتهم فرقة صاعقة هملر، لعقد صفقة حول يهود هنغاريا، وجرى تفادي استقبالهم خوفاً من توريطهم بريطانيا ومن ثم حمل ستالين على الاستنتاج الخاطئ أن عقد سلام منفصل يحاك خفية عنه.

من بين حاشيته كان مستشارون وحلفاء يحضونه على السعي إلى سلام منفرد مع الاتحاد السوفييتي. ولكن الصراع كانت بربريته ووحشيته في روسيا والسعي إلى حل نهائي فيما كانت الحرب قد حسمت خسارتها ضده يظهران أن الأيديولوجية كانت تحكم بصورة مطلقة تصرفات هتلر، في حين أن «السياسة الواقعية» كانت تخدم مصالح الرايخ الثالث. أما بالنسبة إلى ستالين فربما كان يرحب بالمعتقد الغربي، بأنه - أي ستالين - معه خيار الحرب ضد ألمانيا لأن الحرب تجعل بريطانيا والولايات المتحدة أكثر رغبة في الاستجابة لمطالب روسيا العسكرية والسياسية.

إن مسألة مستقبل بولونيا كان المشكلة الأصعب حلاً بالنسبة إلى بريطانيا والولايات المتحدة. إن حكومة بولونيا في المنفى قد طلبت بعث استقلال دولتها على أن يشتمل على حدودها التي كانت سنة ١٩٣٩. ولكن ستالين سبق له ألحق ودمج في الاتحاد السوفييتي الأقسام من بولونيا التي احتلها في سبتمبر ١٩٣٩. وألح ستالين على صداقة بولونيا ما بعد الحرب للاتحاد السوفييتي. وكان الجيش الأحمر حتماً سيجتاح بولونيا. وكان الهامش الفعلي لنفوذ الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل حمل ستالين على التخلي عن الأراضي التي يطلبها باعتبارها أراضٍ سوفييتية هامشاً ضعيفاً. إن الحكومة البولونية في المنفى في لندن كانت في وضع ميؤس منه.

والجنرال سيكورسكي الذي كان على رأس الحكومة البولونية في لندن حاول أول الأمر الاتصال بالروس. ووقع اتفاقاً رضائياً روسياً بولونياً للتعاون مع ستالين في سنة ١٩٤١، ولكن الأمرين الأولين غيما على العلاقات السوفيتية البولونية وهما: حدود بولونيا الشرقية ثم آلاف الضباط البولونيين المفقودين الذين خرجوا من معسكرات الأسر في الحرب الروسية بعد اتفاق ١٩٤١. إن أجساد الضباط البولونيين الذين عثر عليهم الألمان قرب سوملانسك قرب غابة كاتين قدم تفسيراً رهيباً لاختفائهم وأدى إلى قطع العلاقات بين حكومة بولونيا والكرملين في أبريل ١٩٤٣. وشكل الروس وحداتهم العسكرية البولونية وشكلوا نواة حكومة بولونية منافسة أسموها اتحاد المواطنين البولونيين.

إن مصير بولونيا قد تقرر فعلاً في اجتماع القمة الأول عندما اجتمع تشرشل وستالين

وروزفلت في طهران عاصمة فارس من ٢٨ نوفمبر إلى ١ ديسمبر ١٩٤٣. لم يكن هناك اتفاق رسمي ولكن تشرشل وافق باسم بريطانيا ووافق روزفلت شخصياً أيضاً على احتفاظ الاتحاد السوفييتي ببولونيا الشرقية ضمن خط كورزون (وهو خط الهدنة بين بولونيا وروسيا الذي اقترحه وزير خارجية بريطانيا اللورد كورزون في سنة ١٩٢٠). والقاضي بأن يجري التعويض على بولونيا بأراضٍ من ألمانيا الشرقية ما بين نهري الأودرو والنيس. في مؤتمر يالطا بعد سنة من اجتماع طهران (٤-١١ فبراير ١٩٤٥)، بعد أن كانت بولونيا قد اجتاحها الجيش الأحمر، وعلى الرغم من بعض الغموض في التصريحات الرسمية سوكر ستالين مطامحه الأرضية على حساب بولونيا. من جهته وعد ستالين بأنه سوف يسمح لكل الأشخاص المحررين في أوروبا الشرقية والوسطى بأن يختاروا حكوماتهم بحرية وديمقراطية.

وأعطيت السلطة لحكومة بولونية مؤقتة كان مقرها في الاتحاد السوفييتي والتي سمح لبعض البولونيين في لندن الانضمام إليها. في طهران وفي يالطا حملت الاحتياجات العسكرية والواقعية وكذلك الأمال بتعاون فيما بعد الحرب، حمل تشرشل وروزفلت على تقبل طلبات ستالين فيما أن شروط الاتحاد السوفييتي فيما يتعلق بمستقبل حدود روسيا سوف توضع كلها في معاهدة رسمية منذ ما قبل انتهاء الحرب.

حتى سنة ١٩٤٥ كان هناك رابط ضعيف بين الحرب المشنونة في أوروبا وفي إفريقيا والحرب والمشنونة من قبل اليابان وبريطانيا والصين والولايات المتحدة في شرق آسيا وفي جنوب شرق آسيا. لم يكن الاتحاد السوفييتي فريقاً في حرب الباسيفيك إلى ما قبيل انتهاء الحرب. في أبريل ١٩٤١ وقع اليابان والاتحاد السوفييتي معاهدة حياد وظلّ البلدان في حالة سلم إلى أن أعلنت روسيا الحرب على اليابان قبل أسبوع واحد من استسلام اليابان.

لم يتراجع روزفلت وتشرشل أبداً عن تصميمهم السابق بعد هجوم اليابان على بيرل هاربر في ديسمبر ١٩٤١، أنه على الرغم من الخسائر في شرقي آسيا فإن هزيمة ألمانيا يجب أن تأتي في المقام الأول. وكانت انتصارات اليابان صدمة مذهلة لبريطانيا والرأي العام في الدومنيون. إن الإمبراطوريات الغربية لكلٍ من هولندا وفرنسا وبريطانيا وأميركا تعلق مصيرها في انهيار الفيليبين بخلال أقل من أسابيع قليلة وسقطت المنطقة كلها لأول مرة بين يدي دولة واحدة هي اليابان. في الملايو أقامت بريطانيا القاعدة البحرية في سنغافورة. وأصرّ تشرشل على إرسال سفينتين حربيتين إلى هذه القاعدة هما برانس اوف ويلز ثم ريبولس وقصده من ذلك ردع اليابان من الذهاب إلى الحرب. وكان لبريطانيا في الملايو ٨٩ ألف جندي منهم ٣٧ ألف هندي و١٩ ألف بريطاني و١٥ ألف أستralي. وفي الهند الشرقية الهولندية كانت قوة هولندا المقيمة تبلغ ٣٥ ألف جندي. وأقام الأميركيون ٣١ ألف جندي نظامي في الفيليبين. ولكن الجنود البريطانيين والهولنديين والأميركيين

كانوا سيئي التجهيز. وكان الدفاع الجوي بشكل خاص قاصراً يعطي لليابانيين الأفضلية بشكل خاص. وعمدت اليابان بعد اندلاع الحرب مباشرة إلى إغراق البارجة برنس اوف ويلز وإغراق البارجة ريبولس من الجو. وبعدها لم يبق من سفن حربية تواجههم. إن الهجوم على بيرل هاربر قد قضى على قوة الولايات المتحدة وأسطولها للتصدي للهجوم الياباني. والاستيلاء على جزيرتي غوام وويك حرم الولايات المتحدة من مراكز بحرية فيما وراء جزر هاواي، في الملايو، بدأ الجيش الياباني الحسن التجهيز والتدريب هجومه في ٨ ديسمبر. ولهذا تغلب فقط ٦٠,٨٠٠ جندي ياباني على القوات الدفاعية البريطانية التي استسلمت أخيراً في سنغافورة في ١٥ فبراير ١٩٤٢. واستسلم حولي ٨٠ ألف جندي تحت قيادة بريطانية وهي هزيمة عسكرية مؤلمة مذهلة أضيفت إلى الصدمة التي أحدثها إغراق ريبولس وبرانس اوف ويلز. وشكل سقوط سنغافورة أيضاً ضربة سيكولوجية كبيرة نسفت إيمان الشعوب الآسيوية بتفوق العرق الأبيض.

ودافع الجنرال دوغلاس ماكأرثر عن الفيليبين. وسيطر اليابانيون على الجو وهزم جيشهم الغازي الأميركيين الذين انسحبوا إلى مضيق باتان في يناير ١٩٤٢. وكان على الأميركيين في النهاية أن يسلموا آخر قلاعهم الدفاعية في ٩ أبريل ومعها ٧٠ ألف جندي وهي كارثة تشبه كارثة سنغافورة باستثناء أن الدفاع هنا كان طويلاً وجرى بمهارة. بذات الوقت أثناء الهجوم على الملايو عبر جيش ياباني آخر من تايلاند إلى بورما. وفي النهاية أبريل طردوا القوات البريطانية الضعيفة إلى الهند. ووقعت الهند الشرقية الهولندية بين يدي اليابانيين بين يناير ومارس ١٩٤٢.

بخلال هذه الأشهر الخمسة من المعارك الناجحة، فقد اليابانيون حوالي ١٥,٠٠٠ قتيل وجريح وأسروا أكثر من عشرة أضعاف هذا العدد من جنود الحلفاء. ووقع كل جنوب شرق آسيا تحت السيطرة اليابانية.

وبدت السيطرة البريطانية مهددة - عندها - في صميم الإمبراطورية، في الهند. وبدا الوضع ميئوساً منه بما فيه الكفاية في نظر الحكومة البريطانية إلى درجة أنها أرسلت السير ستافورد كريبس مع وعد لزعماء حزب المؤتمر الهندي، بأن الهند سوف تمنح الاستقلال بعد الحرب. وتم استدعاء جمعية تأسيسية لتقرر ما إذا كانت الهند ستبقى ضمن الكومنولث أو خارجه. في هذه الأثناء، وبخلال الحرب، قُبل حزب المؤتمر للمشاركة ولكنه لم يقبل ليسيطر على الحكومة. ورفض حزب المؤتمر المقترحات، جزئياً لأن كريبس وعد أيضاً العصبة الإسلامية بإمكانية انفصال الأجزاء ذات الغالبية الإسلامية عن الهند (والتي شكلت باكستان فيما بعد) وطلب غاندي من بريطانيا - وهو صوت الهند الأكبر للمعارضة السلمية - «بهند مسالمة». وكان يأمل بأن يهزم اليابان ويهزم بريطانيا بدون استعمال العنف وبأن تبقى الهند لـ٣٨٥ مليون هندي. ورد نائب الملك - في الهند - بالقمع وأوقف زعماء الكونغرس (حزب المؤتمر) وغاندي. لم تنهض الهند

ضد بريطانيا، وحارب الجيش الهندي تحت القيادة البريطانية ضد اليابانيين. وأنشأت اليابان أيضاً جيش «تحرير» هندي من أسرى الحرب الذي تم أسرهم - بصورة رئيسية في سنغافورة - وأسسوا عصبة الاستقلال الهندي. في سنة ١٩٤٣، قام قومي هندي، صباح شندرا بوز، وهو رئيس سابق للمؤتمر الهندي برئاسة الحكومة الهندية المتعاملة مع اليابان. وكذلك كان لبوز حظ جيد من التجاج عند الهنود تحت الحكم البريطاني. كان تأثيره داخل الهند محدوداً ولم يهدد أبداً الحكم البريطاني. إن مسألة الاستقلال الهندي قد وضعت الآن على الرف إلى ما بعد الانتصار في الحرب.

من الناحية العسكرية صُدَّ التوسع الياباني في الباسيفيك وفي جنوب شرقي آسيا في صيف ١٩٤٢. في المعركة البحرية في «بحر المرجان» في مايو ١٩٤٢ صدت اندفاعه اليابان نحو أستراليا عندما فشل الهجوم على بور موريسبي في غينيا الجديدة نتيجة الصدام البحري. والأهم من ذلك بالنسبة إلى اليابانيين كان فشل هجومهم على جزيرة ميدوي التي يسيطر عليها الأميركيون. كان الأميرال ياماموتو هو القائد الأعلى على هذا الأسطول القوي جداً من السفن الحربية، وحاملات الطائرات والمدرعات والمدمرات والغواصات التي لم يسبق لليابان أن جمعتها. ولم تكن مهمة هذا الأسطول مقصورة على حماية قوة الإنزال اليابانية بل تدمير ما تبقى من أسطول للولايات المتحدة في الباسيفيك. ولكن الأميركيين اخترقوا قانون الشيفرة الياباني وكانوا على أتم الاستعداد عندما انطلقت الأساطيل في يونيو. ووقعت معركة بحرية سيطرت فيها حاملات الطائرات من الجانبين. وهرب اليابانيون من المعركة وبعدها فقدوا المبادرة في الباسيفيك. وأصبح من المؤكد بعدها أن مجهود أميركا الحربي، بعد أن بلغ مداه، سوف يتغلب على اليابان حتماً ونهائياً. وبالضبط كما حدث في أوروبا عندما فشل هجوم هتلر الصاعق (بليتز كريغ) أخيراً سنة ١٩٤٢، هكذا أصاب «بليتز كريغ» اليابان الشرقي حيث فشل في هدفه بإجبار أعدائها الرئيسيين على تقبل مطلبها في السيطرة على جنوبي وشرقي آسيا.

بدأ الهجوم الأميركي المعاكس في الباسيفيك في أغسطس ١٩٤٢ بالهجوم الأميركي على الجزيرة الصغيرة غواداكانال التي يسيطر عليها اليابانيون - وهي جزيرة من مجموعة جزر سليمان. كانت الحرب بين المارينز الأميركيين والمدافعين اليابانيين وحشية وكانت خسائر الطرفين ثقيلة، إلى أن تغلب الأميركيون على المدافعين العنيدين. كان هذا هو نموذج حرب الباسيفيك القاسية إلى أن استسلمت اليابان.

إن حرب اليابان مع بريطانيا، ومع الدومنيون ثم مع الولايات المتحدة قدمت المعونة للصين، التي كانت تتحارب وحدها مع اليابان منذ ١٩٣٧. وبعدها تفادى شان كاي شك المعارك القوية مع اليابانيين ما أمكنه ذلك. كان نظره مثبتاً بقوة على المستقبل، عندما هزم

الإنكليز والأميركيون اليابان، وكانت له السيطرة على الصين، ومعه الشيوعيون حلفاؤه المبدئيون ضد اليابان. ورغم فساد الكومنتانغ المتزايد وعدم فعالية جيش شان كاي شك، كانت الولايات المتحدة تضع آمالها، في المستقبل السلمي وفي تقدم شرقي آسيا، على ظهور جمهورية صينية ديمقراطية قوية تربطها صداقة بالولايات المتحدة. لم يكن روزفلت يرغب في إحياء الحقوق الخاصة للاستعمار الأوروبي في الصين والتي كانت سائدة قبل الحرب. في يناير ١٩٤٥ عبّر عن رغباته لوزير خارجيته بأن سياسة الولايات المتحدة «ترتكز على الاعتقاد بأنه رغم ضعف الصين المؤقت ورغم احتمال الثورات والحرب الأهلية، فإن ٤٥٠ مليون صيني سوف يستطيعون في يوم من الأيام الاتحاد والأخذ بالحداثة وأن يصبحوا عاملاً مهماً في كل الشرق الأقصى.

والمشكلة بخلال السنتين الأخيرتين من حرب البر في آسيا كانت في حمل جيش شان كاي شك على إبداء أي مقاومة مهما كانت لليابانيين، الذين جددوا هجومهم واحتلوا مناطق جديدة في شرقي الصين سنة ١٩٤٤. ودمر اليابانيون المطارات التي بنتها أميركا والتي منها كان يأتيهم القصف. في هذه الأثناء أقام شان كاي شك نصف مليون من أفضل جنوده في الشمال لاحتواء الشيوعيين وكان يهيئ جيوشه لحرب مستقبلية على السلطة في الصين بعد أن تكون الدول الغربية قد هزمت اليابان. وبخلال سنة ١٩٤٤ ازداد التوتر بين روزفلت وشان كاي شك. كان روزفلت قليل الثقة بالزعيم الصيني. كان يرغب في حمله على أن يعين قائداً أميركياً لقيادة كل جيوش الصين والعمل على قيام تعاون فعلي بين الشيوعيين والكومنتانغ ضد اليابانيين. إن سياسة صينية من شأنها الإصلاح في الصين وخدمة المصالح الأميركية العامة ما زالت تشغل الولايات المتحدة.

وبخلال عام ١٩٤٣ انقلب مدُّ الحرب بشكل حاسم ضد اليابان وإيطاليا وألمانيا. إن موارد الولايات المتحدة الصناعية الضخمة وحدها، عندما تستنفر للحرب بأكملها، فإنها تتجاوز قدرات ألمانيا واليابان وحلفاؤهما مجتمعة. إن الاتحاد السوفييتي أصبح بعد الآن أكثر من ندٍّ لقوة ألمانيا العسكرية التي بنتها في الشرق وإن صلابة ومهارة الجيوش الألمانية رغم تدخلات هتلر الكارثية كما حصل في ستالينغراد هي التي مكنت ألمانيا من تأجيل الهزيمة إلى هذا التاريخ.

لم تنهَر ألمانيا حتى عندما عرف الرجل العادي في الشارع أن الحرب قد خُسرت وأنه لم تعد هناك ثقة بوعود هتلر بالسلاح «المدهش». لقد حاربت من أجل نهاية أفضل إلى أن انتحر هتلر وإلى أن أحاطت به قوات الحلفاء مندفعة متفوقة من كل جانب فجعلت المزيد من المقاومة أمراً مستحيلاً. وإلى أن حانت النهاية في الحرب، استطاع نظام هتلر باستمرار وبنجاح أن يرهب وأن يقتل أي واحد يرفض أوامر الحرب حتى النهاية. والشيء المهم الآخر هو خوف الألمان من السيطرة الروسية واحتلالها. لقد نجحت الدعاية الألمانية بترسيخ الاعتقاد لدى الشعب الألماني بأن الروس المنحطين الآتين من الشرق سوف يدمرون ويخربون ويقتلون. وأنه من الأفضل الموت

في المقاومة بدلاً من الوقوع في أيدي الروس. والتجارب الأولى مع الجيوش الروسية التي اجتاحت بروسيا الشرقية بدت وكأنها تؤكد هذا الاعتقاد.

ولكن السلم المنفصل مع الغرب، وكان هذا هو الأمل الرئيسي لدى أولئك الذين تآمروا ضد هتلر في المراحل الأخيرة، لم يكن ممكناً. فمن الناحية العملية لم يكن الحلفاء الغربيون يستطيعون نهج أي سياسة غير الطلب إلى ألمانيا التسليم بدون قيد ولا شرط وعلى كل الجبهات بآنٍ واحد. والعبارة «التسليم بدون قيد ولا شرط» ظهرت أثناء محادثات جرت بين روزفلت وتشرشل عندما التقيا في الدار البيضاء في يناير ١٩٤٣ للتنسيق وللموافقة على استراتيجية إنكليزية أميركية. وأعطى روزفلت لهذا الأمر دعماً سياسياً رسمياً حين أعلنه أمام الصحف. وهو يعني أن بريطانيا والولايات المتحدة لن يعقدا أية صفقة حول شروط السلام مع ألمانيا وإيطالية واليابان وأنهما ستحاربان حتى النصر العسكري الأخير الكامل.

وقيل إن الدعوة إلى التسليم بدون قيد ولا شرط جعلَ أعداء الحلفاء يحاربون بضراوة أكبر حتى النهاية المرة وأن الحرب كان يمكن أن يقصر أمدها بموقف من الحلفاء أكثر ليونة. ولكن المؤكد من سلوك ألمانيا وإيطاليا في سنة ١٩٤٤ و١٩٤٥ لا يؤيد وجهة النظر هذه. فالإيطاليون كانوا يستطيعون الإطاحة بموسوليني. وفي الواقع لقد ناقشوا التسليم في حين أن قبضة هتلر على ألمانيا بقيت كاملة، وكان موقفه غير مهادنٍ على الإطلاق. وأنه لن يفاوض على السلم ما لم تنهر ألمانيا بصورة كاملة حتى ولو رغب أي من الحلفاء في المفاوضة من أجل السلم. أما المكاسب من التصريح بأن الحرب تهدف إلى التسليم بدون قيد ولا شرط. فقد بدت قوية. إن خلافات الحلفاء حول كيفية معاملة ألمانيا المستسلمة ظل سراً وإن كانت شعوب الحلفاء قد رضيت بشرط «التسليم بدون قيد ولا شرط». وأكثر من ذلك كان روزفلت وتشرشل يأملان بأن الدعوة إلى التسليم من دون قيد ولا شرط سوف تطمئن ستالين يوم لم تكن هناك جبهة ثانية مبكرة. في يناير ١٩٤٣ لم تكن جهود بريطانيا والولايات المتحدة العسكرية في البر توازي الجهود الروسية عندما كانت مراحل معركة ستالينغراد النهائية في أوج استسعارها.

وداخل الحلف الكبير أو الأمم المتحدة عندما أطلقت هذه التسمية على كل البلدان التي أعلنت الحرب على ألمانية. كان هناك تحالف ضمني أنكلو أميركي. وأقيمت هيئة مشتركة استراتيجية من رئاسة الأركان المشتركة وذلك بعد بيرل هاربر من أجل تحقيق ندوة تتناقش حول الاستراتيجية وحول صنع القرار. إن القيادة الإنكليزية الأميركية المشتركة أوجدت عند الضرورة. ولم يكن هناك سوابق في التاريخ الحديث لمثل هذا التعاون الوثيق في السياسة كما حصل بين الولايات المتحدة وبريطانيا بخلال السنوات الثلاث والنصف من السنوات الأخيرة من الحرب. كان هذا التعاون مبنياً على الثقة وعلى العلاقات في العمل بين القمة وروزفلت وتشرشل. لم يوافق

ستالين إطلاقاً على الاشتراك في القيادة وظل الاتحاد السوفييتي خارجها يحارب حربه بذاته مع ألمانيا التي قذفت إلى المعركة في سنة ١٩٤٢-١٩٤٣ ثلثي مجموع الفرق الألمانية.

إن الهيئات التخطيطية المشتركة الأنغلو أميركية لم تكن تعني أن هناك انسجام كامل بينها. كان العسكريون الأميركيون يفضلون تجميع وتركيز كل الجهد من أجل اجتياز بحر المانش بصورة مبكرة جداً ومهاجمة فرنسا وبالتالي ضرب ألمانيا ضربة مهلكة. أما تشرشل ومستشاروه العسكريون البريطانيون فقد حذروا من أي إنزال مبكر يمكن أن يفشل. أما روزفلت فقد كان خائفاً في سنة ١٩٤٢ من إمكانية انهيار القوات السوفييتية إذا لم يجر تشتيت وتوزيع القوات الألمانية، ولذلك كان ميالاً إلى الاستماع إلى دعوات ستالين بصورة أفضل. وهدأ تشرشل ستالين بإقناعه بأن مشروع الإنزال في شمال إفريقيا التابعة لفيشي هو حقاً جبهة ثانية. واستكمال هذه العمليات الناجحة في مايو ١٩٤٣ جاء متأخراً جداً بحيث يسمح - نظراً لقصور الموارد اللازمة - بالقيام بهجوم عبر بحر المانش في سنة ١٩٤٣. كان تشرشل يدعو إلى سياسة في البحر المتوسط وإلى الهجوم عبر إيطاليا البلد اللين في قوات المحور «الخاصرة الضعيفة». وكانت حجج تشرشل ترتكز على تقييمه للاحتمالات العسكرية. الألمان كانوا هم الأضعف في البحر المتوسط. وإذا استطاع الحلفاء نقل الحرب إلى البلقان عندها تصبح الجيوش الألمانية واقعة بينهم وبين الروس.

وعندها أيضاً يستطيع الحلفاء زيادة على ذلك الاتصال بالأنصار اليوغوسلاف من أتباع تيتو. أما الأميركيون فأرادوا تجميع كل قوتهم من أجل هجوم في فرنسا. ولكنهم وافقوا على أن تتولى القوات الموجودة في شمال إفريقيا الهجوم على جزيرة صقلية الإيطالية فيما بعد.

ولكن سقوط صقلية السريع بين يدي القوات الإنكليزية الأميركية في يوليو ١٩٤٣، جلبت نهاية سيطرة موسوليني على الحكم. واستطاع الزعماء الفاشيست والملك فيكتور عمانوئيل رؤية الكتابة على الجدران. وكانت طريقة إيطاليا في الخروج من الحرب تقوم على رفض التحالف مع ألمانيا وتغيير الموقف إن أمكن. وأضعفت الهزيمة العسكرية والهجوم الوشيك على إيطاليا موقف موسوليني بشكل كافٍ مكّن الإطاحة به. وأقيل الدوتشي من منصبه لا بثورة شعبية بل من قبل الملك وأعوانه الفاشستيين في ٢٤ و٢٥ يوليو ١٩٤٣. ووضع في السجن إلى أن فرَّ به الألمان من سجنه. وعين الملك المارشال بترو بادوغليو خليفة لموسوليني ولكن بادوغليو والزعماء الفاشيست أخفقوا في إنقاذ إيطاليا من أن تكون أرض معركة. فرغم الوعد بمتابعة الحرب ازدادت شكوك ألمانيا فأرسلت تعزيزات إلى إيطاليا. وأقام النظام الجديد في إيطاليا مفاوضات سرية مع الحلفاء. ولكنه لم يستطع إقناعهم بالنزول في شمال إيطاليا، حتى يتمكن الإيطاليون من تفادى احتلال ألمانيا لإيطاليا. أما الخطة الإنكليزية الأميركية فقد ارتأت احتلال جنوب إيطاليا فقط. وهذا الأمر مكن الألمان من الاستيلاء على بقية إيطاليا رغم أن استسلام إيطاليا أعلن رسمياً في ٨ ديسمبر ١٩٤٣.

وتم الوصول إلى نابولي في أكتوبر. وعندها أقام الألمان خط دفاع قوي عبر شبه جزيرة إيطاليا. وهرب الملك والحكومة الإيطالية إلى الجنوب عبر خطوط الحلفاء وأعلنوا الحرب على ألمانيا في حين أحيا هتلر موسوليني ليعمل كدكتاتور تابع له على الجمهورية التي أعلن إنشاءها. وإلى أن انتهت الحرب في مايو ١٩٤٥، ظلت جيوش الحلفاء تشق طريقها تدريجياً نحو الشمال مخترقة الخطوط المحصنة القوية التي أنشأها الألمان في طريقهم. في هذه الأثناء كانت حروب العصابات قائمة في الشمال من قبل الأنصار. وكان الهدف منها ليس طرد الألمان فقط بل إحداث تغيير اجتماعي جذري في إيطاليا.

ولم يعش موسوليني ليرى الهزيمة العسكرية لحليفه. فقد أسره الأنصار الإيطاليون هو عشيقته ونفذوا الإعدام بهما. ولم تكن معركة إيطاليا نصراً سريعاً بل كانت تعتبر من أثقل المعارك كلفة في الحرب. ولكن قرار هتلر الدفاع عن إيطاليا وبالتالي إبعاد الحلفاء ما أمكن عن جنوب ألمانيا حوّل العديد من الفرق الألمانية للدفاع عن إيطاليا وعن البلقان الذي أصبح مهدداً.

وفيما كانت الجيوش البريطانية الأميركية تغزو صقلية في يوليو ١٩٤٣، قامت معركة دبابات هي الأوسع في الحرب عند مدينة كرسك في الجبهة الروسية. إن الهجوم الألماني على الرأس البارز في الجبهة الروسية قد دُحر بفضل المارشال جوكوف. وكانت هذه المعركة هي الفرصة الأخيرة التي استطاع الألمان بها الهجوم هجوماً رئيسياً في روسيا. وقد تكبد الطرفان خسائر عظيمة. ولكن السلاح الروسي بدا متفوقاً واستطاع الروس بخلاف الألمان إجادة استعمال هذه الخسائر. وتتالت الهجمات الروسية فدحرت الجيوش الألمانية بعد معارك ثقيلة نحو بولونيا، ولكن الألمان أوقفوا الروس عند نهر الفيستولا. وثارت وارسو (فرصوفيا) بين ١ آب و١ أكتوبر ١٩٤٤، ولكنها لم تحمل الجيش الأحمر على بلوغ العاصمة البولونية بأي ثمن. وفي منتصف سبتمبر صدت محاولات الروس نحو التقدم من قبل الألمان الذين ظلوا مسيطرين على وارسو حتى نهاية السنة. وبعيداً نحو الجنوب تقدمت الجيوش الروسية من أوكرانيا إلى رومانيا، فبلغاريا فيوغوسلافيا فهنغاريا. وكما جرى الأمر في إيطاليا حاولت حكومات جديدة أن تغير موقفها بالانحياز من جانب ألمانيا إلى جانب روسيا. ولكن الألمان ظلوا أقوياء بما فيه الكفاية فتمكنوا من الإطاحة بالوصي الهنغاري الأميرال هورتي من الحكم، وتصدوا للجيوش الروسية. ولم تستسلم بودابست للروس حتى فبراير ٩٤٥. ولكن هتلر لم يستطع في سنة ١٩٤٤ أن يضع ثقل جيوشه للدفاع عن الجبهة الشرقية.

ففي ٦ يوليو ١٩٤٤ وبقيادة الجنرال دوايت ايزنهاور القائد الأعلى تم عبر بحر المانش البدء في غزو فرنسا. وتم التغلب على الحواجز العظيمة ضد مشروعه بفضل تخطيط دقيق وبفضل تنفيذ باهر. وتم الاستيلاء على الخلجان والقواعد. وفي نهاية يوليو ١٩٤٤ تم إنزال مليون ونصف جندي

في فرنسا. وبعد معركة نورماندي سقطت باريس في ٢٥ أغسطس. وتراجع الجيش الألماني من فرنسا مهزوماً. وتم إنزال جيوش في شمال فرنسا ضد القوات الألمانية المستنزفة، الأمر الذي مكن الحلفاء من تحرير معظم فرنسا بسرعة. ووصل الحلفاء إلى جنوب هولندا وإلى الحدود الفرنسية الألمانية بين آخن وترير في سبتمبر ١٩٤٤.

في هذه الأثناء أطلق هتلر سلاحه المدهش الموعود وهي الصواريخ النفاثة ف١ والصاروخ القنبلة ف٢ على لندن. كان الهجوم بهذه الأسلحة الجديدة على لندن وعلى انتيرب في صيف وفي خريف ١٩٤٤ قد أحدث أضراراً كثيرة ولكنه لم يؤثر في مجرى الحرب. وكانت آخر ضربة سقطت من هذه القنابل المبتكرة على انتيرب في مارس ١٩٤٥.

والمشكلة التي لم تكن تحتمل الانتظار لمدة طويلة والتي تحتاج إلى حل، كانت بمن يجب الاعتراف بأنه يمثل حكومة فرنسا الحرة. لم يكن هناك تساؤل أن فيشي بيتان هي نظام قد فقد كل حق له من جراء تعامله مع الألمان. من بين كل البلدان التي احتلتها ألمانيا كانت فرنسا هي البلد الأهم وكانت الدولة العظمى بلا منازع قبل الحرب. والسخرية لم تكن ممثلة بحكومة في المنفى في لندن باعتبارها بلداً حليفاً. إن فرنسا الحرة التي انضمت إلى الجنرال ديغول سنة ١٩٤٠ والتي شكلت حكومتها في لندن اعترف بها فقط بأنها لجنة فرنسية للتحرير الوطني. وقد حقد ديغول بعمق على معاملته بهذا الوضع. ولكن لم يكن من المستنكر القول بأن وضعه كان يلائم حقيقة حاله. من حيث إن معظم الفرنسيين في فرنسا وفي الإمبراطورية الفرنسية قد اعترفت بسلطة بيتان وقبلت بها. ولا يعني هذا أن بريطانيا وأميركا قد امتنعت أثناء الحرب عن الاعتراف بديغول. فالمصلحة كانت تقضي عليهم بعدم تحدي فرنسا فيشي بصورة مفضوحة. ثم إن فيشي ظلت تحتفظ بأسطول قوي فرنسي في سنة ١٩٤٢. وعندما أنزل الحلفاء جيوشهم في شمال إفريقيا في نوفمبر ١٩٤٢ في ما سمي بعملية تورش، تم الأمر بالاتفاق مع سلطات فيشي بعد مفاوضات سرية من أجل تفادي عدائية الجيش الفرنسي في وحداته المقيمة هناك. والأميرال دارلان الذي صادف وجوده في الجزائر قرر دعم الأميركيين. وسرعان ما تم اغتياله. واعتبر ديغول شيئاً يضايق. ولكن رغم مؤامرات الحلفاء عليه استطاع أن ينتصر حين ثبت زعامته على فرنسا الحرة. وكان روزفلت بشكل خاص يكره أن يلتزم بنفسه تجاه ديغول الذي توصل إلى فرض نفسه وفرض حقوقه بقوة وكذلك حقوق فرنسا. إن التناقض بين واقع فرنسا على حقيقته وبين سلوك ديغول أدهش تشرشل ورزفلت لأول وهلة واعتبراه مستهجناً. ولكن تشرشل، بكثير من التخيل والعطف والتبصير، أكثر من روزفلت، أصرَّ، بعد غزو الحلفاء لفرنسا، في يونيو ١٩٤٤، على الاعتراف بحكومة ديغول على أن تكون الحكومة المؤقتة لفرنسا.

إن مثل هذا الاعتراف قد تأجل - رغم ذلك - حتى أكتوبر ١٩٤٤. إن الأسلوب الذي عومل

به ديغول من قبل قوات الأنغلوساكسون أحدث أعمق الأثر في نفسه وألهب ضغينته لسنوات طويلة فيما بعد. إن رفع فرنسا من جديد إلى مرتبة القوة العظمى، واستقلالها عن السيطرة الإنكليزية الأميركية، أصبح موضوع استحواذٍ لدى ديغول بعد سنوات ما بعد الحرب.

وأخذت الحرب تنسحب بوضوح نحو نهايتها في خريف ١٩٤٤. ولكن عناد مقاومة الألمان خرب الانتصار العاجل. في الشرق ظلَّ الألمان يحاربون بضراوة. وفي الغرب استطاعوا أن يفرضوا على الحلفاء نكساتٍ مؤقتة. وحاول مونتغمري أن يقوم بمحاولة جريئة في سبتمبر ١٩٤٤ ليجتاز الرين الأدنى عند آرنهيم. ولكن عند آرنهيم بالضبط استطاع الألمان إيقاف اندفاعه. في هذه الأثناء كانت جيوش الحلفاء تتقدم ببطء نحو الرين على جبهة عريضة ووصلت عملياً إلى طول الحدود الألمانية في منتصف ديسمبر. وبقي عند الألمان مفاجأة واحدة. قامت فرق ألمانية قوية، تقودها الدبابات، وتساندها بقايا سلاح الطيران في الغرب، بهجوم عبر الآردن في ١٦ ديسمبر ١٩٤٤. وتقدم الألمان ستين ميلاً قبل أن يتم إيقافهم. وكانت هذه هي هجمتهم الأخيرة في الحرب.

ومع اقتراب انهيار ألمانيا هتلر الوشيك، أصبح الاتفاق مع الروس حول التقسيم العسكري للأراضي التي سوف يحتلها الحلفاء، وحول تحديد الحدود لما بعد الحرب وحول مناطق النفوذ، أمراً ملحاً. في أكتوبر ١٩٤٤ طار تشرشل إلى موسكو. في هذه الأثناء كانت الجيوش الروسية قد استقرت في رومانيا وبلغاريا وكان جيش بريطاني على وشك الدخول إلى اليونان. واقترح تشرشل على ستالين تقسيماً للنفوذ في دول البلقان. ووافق ستالين في الحال. ولكن حصيلة الاتفاق كانت أكثر بقليل من قصاصة ورق. إن الجيش الأحمر سيطر على رومانيا وبلغاريا وهنغاريا في حين كان يتقدم نحو ألمانيا الكبرى. ولكن ستالين سمح لبريطانيا بحرية التصرف في اليونان، شرط أن يتم تأليف حكومة موسعة تضم الشيوعيين في ذلك البلد.

ووجد الجيش الإنكليزي الذي نزل في اليونان نفسه في حالة حرب مع الأنصار الشيوعيين المنظمين. إن السلم غير السهل الذي أقامته القوات البريطانية قد انتهى بعد سنتين، في سنة ١٩٤٧، بحرب أهلية، رغم وعود ستالين باحترام سيادة وحقوق تقرير المصير لدول أوروبا والبلقان، كان هناك في ذهنه دائماً تعريف غالب أن حرية الاختيار للشعب يجب أن توضع جانباً، إن هي أدت - كما هو غالباً - إلى حكومة معادية للسوفييت. وحدها اليونان ويوغوسلافيا استطاعتا بعد الحرب تثبيت استقلالهما عن النفوذ السوفييتي. إن حقيقة «الحرية» السوفييتية كانت قد سبق وتجلت حتى قبل أن تربح روسيا الحرب على ألمانيا. ظهر تقسيم لأوروبا بين الأراضي التي يسيطر عليها السوفييت في الشرق والوسط وجنوب شرق أوروبا والغرب.

وكان روزفلت يأمل بتفاهم وثيق بين هذه القوى العالمية الثلاث: بريطانيا والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. ولكن أمله اصطدم بقسوة السلوك السوفييتي في سنة ١٩٤٤ و١٩٤٥. وثبتت آماله بإنشاء منظمة دولية جديدة - الأمم المتحدة - تحت رعاية ومرتكزة على اتفاق بريطانيا والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. ولكن ستالين قدّم مطالب غير معقولة. إن الجمهوريات السوفييتية الست عشرة يجب أن تكون بين الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة. وشدد على أن يعطى الأعضاء الستة الدائمون للمجلس المقترح - في الأمم المتحدة - الحق بممارسة حق الفيتو الحصري - وهذا يعني - أن يكون لها حق الفيتو عندما تكون النقاشات الجارية داخل المجلس تتعلق بها. وهكذا انتهى اجتماع دمبرتن اوكس الذي انعقد من أجل تنظيم الأمم المتحدة على هذا الشكل في سبتمبر ١٩٤٤ دونما اتفاق على هذه القضايا الحيوية. وما رئي من تشدد ستالين حمل الولايات المتحدة وبريطانيا على التقارب أكثر وعلى التعاون معاً.

في كيوبك التقى تشرشل وروزفلت في ذلك الشهر نفسه سبتمبر ١٩٤٤ ليتداولا في الاستراتيجية السياسية والعسكرية المشتركة. ووضعت خطط لنقل جيوش من إيطاليا إلى استريا وإلى النمسا في مواجهة الجيوش الروسية. ومن أجل مساعدة بريطانيا اقتصادياً وافق روزفلت أيضاً على الاستمرار في قانون الإعارة والتأجير طيلة المدة التي انقضت بين هزيمة ألمانية وهزيمة اليابان. إن ضعف بريطانيا الاقتصادي فيما بعد الحرب قد تغطى هكذا وتوارى إلى الظل: إن بريطانيا لن تبق قوة عظمى مساوية للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وبعد ذلك سوف تتعاون بريطانيا مع الولايات المتحدة من أجل التقدم العسكري والمدني في مجال الطاقة الذرية وبصورة خاصة حرمان الاتحاد السوفييتي من الاطلاع على هذه المعلومات.

أما مستقبل بريطانيا فكان موضوعاً آخر ذا أهمية أولية نوقش في كيوبك. وأعدّ مستشارو روزفلت خطة «لينة» من أجل شروط السلم وخطة شهيرة اقترنت باسم وزير الخزانة الأميركي هنري مورغنتو وفيها حرمان ألمانيا من صناعاتها الكبرى، وتخفيض مستوى المعيشة وردها إلى بلدٍ زراعي. في أول الأمر عارض تشرشل هذا الخيار «القاسي». وقد شدد بوضوح على عدم تكرار خطأ الحرب العالمية الأولى. إن أوروبا مزدهرة لا تستطيع أن تنمو بدون انتعاش الاقتصاد الألماني. ولكن مقابل هذه التنازلات من أجل استمرار المساعدة الاقتصادية الأميركية لبريطانيا وافق في النهاية على «تحويل ألمانيا بلداً زراعياً بالدرجة الأولى ورعائياً في صفته الغالبة»

ما هي دوافع روزفلت حين أقترح مساراً من شأنه أن يجعل انبعاث أوروبا أمراً صعباً؟ لقد تكلم روزفلت عن مقاصصة الشعب الألماني من أجل حروبه واعتداءاته. والشيء الأهم بالنسبة إليه كان اكتساب تعاون ستالين بأن يطمئن الزعيم السوفييتي بأن الحلفاء الغربيين لم يحاولوا إعادة بناء ألمانيا كفزيعة ضد روسيا. في خريف ١٩٤٤ قويت شوكة روزفلت إلى حدٍ كبير بعد إعادة انتخابه

رئيساً. وأراد أن لا يدخل في مفاوضات السلام دون ضمان الدعم الشعبي كما حصل لويلسن سنة ١٩١٩.

في يالطا وبخلال فبراير ١٩٤٥ التقى ستالين روزفلت وتشرشل مجدداً ولأول مرة بعد اجتماع طهران. وصل روزفلت وتشرشل ومعهما حوالي ٧٠٠ مسؤول. إن صورة الزعماء الثلاثة في واجهة قصر ليفاديا القيصري اقتضت مساواة لم تكن موجودة. كان روزفلت كرئيس دولة جالساً في الوسط يحيط به من الشمال ستالين ومن اليمين تشرشل. كان الإرهاق والمرض باديين عليه. وهذا تحول صادم عن ذاك الرئيس الواثق من نفسه الذي صور من قبل ١٥ شهراً في طهران. كان على عجل ويريد للاجتماع أن ينتهي بسرعة. وأرسل تلغرافاً لتشرشل يطلب فيه عدم تأخير الاجتماع أكثر من ٥ إلى ٦ أيام، وأجابه تشرشل «حتى الله القادر أخذ ٧ أيام». وفي الواقع بقي الاجتماع ٨ أيام من ٤ إلى ١١ فبراير ١٩٤٥.

كان روزفلت مصمماً على الوصول إلى تفاهم مع الزعيم السوفييتي ورأى في تشرشل - تقريباً - عقبة كبرى ضد إقامة شراكة جيدة - فيما بعد الحرب - بينهما، وكان هذا رأي ستالين أيضاً. بل إنه كره لقاء تشرشل في مالطا قبل الطيران إلى جزيرة القرم خوفاً من أن يؤول «العم جو» [ستالين] هذا على أنه تواطؤ أنكلوساكسوني عليه. إن المستقبل السلمي للعالم يرتكز - كما كان روزفلت يراه - على تفاهم سوفييتي أميركي جيد مبني على الثقة. كان ينظر إلى استعمارية تشرشل «الفيكتورية» وإلى تاريخه الطويل في العداء للشيوعية على أنهما قد تجاوزهما الزمن فيما بعد الحرب.

أما تشرشل، فقد أحس بحدة، على أثر هزيمة ألمانيا، أن أوروبا أصبحت في خطر تزايد قوة الدب بشكل ضخم وواسع. وكان ينظر إلى المستقبل نظرة أقل إشراقاً من نظرة روزفلت، في عالم لا تستطيع فيه منظمة الأمم المتحدة أن تلاقي الدعم لحفظ السلام بعدالة أكثر مما كانته عصبة الأمم. وأراد تشرشل أن يميع العلاقة الثنائية بين الولايات المتحدة وروسيا والتي يحاول روزفلت إقامتها. وكما فعل تاليران في فيينا سنة ١٨١٤، حاول تشرشل، وهو يعي ضعف بريطانيا أن يدخل حليفاً أوروبياً آخر هو فرنسا. وفشل في ذلك. ولم يدع ديغول إلى الاجتماع ولهذا فقد نظر إلى اجتماع يالطا بمرارة ولام الأنغلوساكسون عليه.

والتنازل الذي حصل عليه تشرشل أخيراً من روزفلت لأمر مشاركة فرنسا في لجنة رقابة الحلفاء على ألمانيا. هذه اللجنة التي تتولى تنسيق حكم الحلفاء على الرايخ المهزوم. وهكذا أصبح لفرنسا منطقة احتلالها ومنطقة خاصة بها في برلين. وفيما خص التعويضات تم التوافق على أن الاتحاد السوفييتي له مطلب خاص ولكن المبلغ النهائي ترك للجنة كي تقدم اقتراحها. وربما كان أبرز شيء في يالطا هو الأشياء التي لم تناقش ولم يتم التوافق عليها. إن مسألة مستقبل ألمانيا وضع

على الرف فعلاً. فقد تخلى تشرشل وروزفلت عن فكرة إرجاع ألمانيا إلى بلد «رعائي». إن تكبيل ألمانيا - كما يمكن لستالين أن يحسب - سوف يقوي الشيوعية داخل ألمانيا، ومن أجل الحصول على نتائج ملموسة كان مستعداً لتقديم وعود من شأنها أن تبدو وكأنها تنازلات رئيسية. ووافق على تغيير موقف السوفييت داخل منظمة الأمم المتحدة التي كان نجاحها محبباً إلى قلب روزفلت. ولكن روزفلت تكلم معه بدون حذر بأن الجيوش الأميركية سوف تنسحب من أوروبا بخلال سنتين وعندها عرف ستالين أن عليه أن ينتظر حتى سنة ١٩٤٧. وبعدها لا يوجد خطر عسكري من شأنه أن يعيقه عن القيام بما كان يحلم به من أجل المصلحة السوفييتية.

واحتل النقاش حول بولونيا معظم أوقات الاجتماع وكان أكثرها حدة. فالتاريخ في نظر تشرشل لم يكن له معنىً كما في نظر روزفلت وستالين. فستالين نظر إلى حدود ما بعد فرساي وإلى أوروبا بعين مختلفة. بالنسبة إلى الغرب كانت سنة ١٩٣٧ آخر سنة من السنوات «العادية» عندما عكست جعرافية أوروبا السياسية التسويات السلمية التي تم التوصل إليها بعد الحرب العالمية الأولى. بعد ١٩٣٧ ابتز هتلر الغرب أولاً ثم أعاد رسم خريطة أوروبا بالقوة. بالنسبة إلى روسيا. في نظرها طبعاً، كان الظلم الدولي قد لحق بها من قبل مجيء هتلر إلى الحكم ولحق بها أيضاً عندما خسرت هي حرب ١٩١٧. وإذاً فالتسوية التي حدثت بعد ١٩١٨ في حقبة فرساي تمثل الخضوع المهين للهيمنة العليا للغرب الرأسمالي في حقبة ضعف سوفييتي.

من وجهة نظر الاتحاد السوفييتي الخاصة، لم يكن الاتحاد السوفييتي في طفولته يمتلك القوة الضرورية لاستعادة حدود روسيا «العادلة» . ولهذا كان عليه أن يوافق على اقتطاع مناطق البلطيق منها، التي أصبحت دولاً مستقلة وهي: لاتفيا، ليتوانيا وأستونيا. وهناك مناطق واسعة اقتطعت أيضاً مما كان يشكل في السابق الإمبراطورية الروسية من أجل خلق دولة بولونيا التي تضم العديد من الأوكرانيين ومن الروس البيض. واقتطعت بيسارابيا وضمّت إلى رومانيا. وكما رأى ستالين، إن حدود ١٩١٨-١٩٢٠ هي الحدود التي فرضت على روسيا. وهذه الحدود ليست «لا عادلة» ولا مستقرة. واستغل الحرب بين ألمانيا وبولونيا وبريطانيا وفرنسا سنة ١٩٣٩-١٩٤٠ ليصحح ما يعتقده أخطاء الماضي بعقد صفقة أولى مع هتلر. وفي سنة ١٩٤١، بعد ابتلاع بولونيا الشرقية والدول البلطيقية الثلاث وبيسارابيا، استعادت روسيا معظم حدودها التاريخية. وطالب ستالين بأن الحدود الروسية لسنة ١٩٤١ هي الأكثر استقراراً وليس حدود ١٩٢١ أو ١٩٣٧. وكان مستعداً للنظر في تنازلات صغرى. وبتماسك ملحوظ اتخذ موقفه في هذه القضية في المناقشات والمفاوضات مع حلفائه الغربيين منذ مطلعها إلى نهاية الأشهر الأخيرة من الحرب.

في سنة ١٩٤٣ تدبر التشيكيون التسوية التي تخصهم حول الحدود وحول الحكومة المستقبلية لبلدهم. ولم يشأ بينيش - زعيم حكومة المنفى في لندن - بعد تجربة ميونيخ في

سنة ١٩٣٨، أن يعتمد على الدعم الغربي من جديد. فهو لم يسمح بمواجهة تتفاقم بين الشيوعيين التابعين لموسكو من التشيك والتشيكيين المنقادين للغرب في لندن، وقبل ببعض الشروط السوفييتية وببعض الخسارة في الأراضي. ولكن البولونيين في لندن لم يسالموا موسكو، بل بالعكس، إن العلاقات بين الحكومة البولونية في المنفى وموسكو كانت أقل بقليل من العدائية العلنية، ثم تفاقمت بعد إقامة (في لوبلين) حكومةٍ مؤقتة يسيطر عليها الشيوعيون.

وراء الحدود الروسية كانت الدول الصغرى، بشكل قوس من البلطيق إلى البلقان واستخدمت، في نظر ستالين، كمنصة وثب للاعتداء من الغرب ضد الاتحاد السوفييتي. إن الأمن السوفييتي - وشدد هو على ذلك - يتعلق بضمانات يجب أن تعطى «بصداقة» إلى الاتحاد السوفييتي. من أجل التعاون معه. وكلمة «بصداقة» ماذا تعني؟ في نظر ستالين إنها تعني أن عليهم أن لا يظلوا رأسماليين، ولهم حكومات معادية لروسيا مرتكزة على نوع من المجتمع سبق ووجد قبل الحرب. وحدها المجتمعات المتغيرة بواسطة الثورة هي التي تكون «صديقة» في المدى البعيد. ورفض الزعماء الغربيون هذا الربط بين الشأن الاجتماعي والتركيب الاقتصادي لجيران الاتحاد السوفييتي وأمنه الذاتي. وبالمقابل أصروا على انتخابات حرة تعني أن شعوب الدول المعنية يجب أن يسمح لها باختيار نوع الحكم والمجتمع الذي تختار.

وكان الأمل بالتوفيق بين هذه الآراء ضعيفاً. فمن وجهة نظر ستالين لا شأن للغرب بأن يفرض الشكل الذي يجب أن تكون عليه مجتمعات واقتصاد فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا. في هذه البلدان أعطت موسكو للأحزاب الشيوعية تعليمات بالعمل البناء ضمن تحالفات يسيطر عليها غير الشيوعيين. وكان يأمل «المعاملة بالمثل» أو المقابل لذلك. ولكن الغرب رأى القضية بعبارات بسيطة: الديمقراطية وحرية تقرير المصير.

بالنسبة إلى حكومة بولونيا في لندن كانت العلاقة مع الاتحاد السوفييتي نوعاً من العداء المفروغ منه. لقد احتل الروس بولونيا في سبتمبر ١٩٣٩ والآن ضموا إليهم أرجاء واسعة من شرقي بولونيا. إن القبور الجماعية لـ٤٤٢١ ضابطاً بولونياً، الذين أطلق عليهم الرصاص في قفا رؤوسهم من قبل الروس، قد اكتشفت سنة ١٩٤٣ في غابة كاتين من قبل القوات الألمانية المحتلة وقد استغلها جوزف غوبلز من أجل الدعاية النازية وغاياتها. هذا العمل المؤلم عكر العلاقات البولونية - السوفييتية. بخلال الحرب العالمية الثانية، كانت بولونيا الدولة المغلوبة التي عانت من روسيا الأسوأ. فهل عليها أن تصبح أيضاً التعديلات، كخط حدود لبولونيا الشرقية، وهذا يعطي للاتحاد السوفييتي ثلث أراضي بولونيا لما قبل الحرب. وكان هذا خيانة، حسب اعتقاد الحكومة البولونية في لندن. وسيق تشرشل وروزفلت إلى الاستنتاج المر بأنهم لا خيار آخر عملياً أمامهم. لقد احتل الجيش الأحمر بولونيا ولا يمكن إجباره على الانسحاب ما لم تكن الجيوش الأنكلو أميركية

مستعدة لتحارب. ستالين من جهته كان يعي تماماً مرارة الحكومة البولونية في لندن، التي تشكل خطراً أكيداً علي التسوية البولونية التي في ذهنه. إن البولونيين هم تقليدياً معادين للروس. ولن يسمح لهم بتأمين حريتهم على حساب الروس.

كانت المشادة الرئيسية بين المجتمعين حول الحدود الغربية لبولونيا. وعد ستالين حكومة لوبلن الشيوعية بأن الحدود ستكون مُعلمة عند نيسه الغربية. وقد أُتفق على أن تأخذ بولونيا بوميرانيا ونصف بروسيا الشرقية الواسعة. وتمسك تشرشل وروزفلت بنيسه الشرقية مما يعني عدم تخصيص كامل سيلزيا إلى بولونيا إضافةً. وتركت المسألة مفتوحة للحل فيما بعد. هذه الأراضي كانت معدة «لتدار» من قبل بولونيا إلى أن يتم عقد معاهدة السلام النهائية مع ألمانيا.

رغم هذه الحسابات وقع ستالين إعلان أوروبا محررة في يالطا. وسنداً لبنوده يتصرف الحلفاء كأوصياء، مؤكدين مبدأ شرعة الأطلسي - حق كل الشعوب في اختيار شكل حكوماتها التي في ظلها يعيشون، ويؤمن بعث الحقوق والسيادة والحكم الذاتي لهذه الشعوب التي حرمت بالقوة منها من قبل الدولة المعتدية. وتقوم حكومات بالوكالة تمثل العناصر الديمقراطية التي تجب إقامتها، تتبعها فيما بعد حكومات تقوم على انتخابات حرة. هذا الالتزام الذي لا يحمل أي غموض ظاهر أصبح غامضاً في النهاية لأنه سمح فقط بقيام أحزاب «ديمقراطية ومعادية للنازية» تقدم مرشحيها. وتأرجح الاتحاد السوفييتي بهذا لكي يضبط مقصده الخاص تأمين حكومات يسيطر الشيوعيون عليها.

وأراد تشرشل ورزفلت تسويات أكثر دقة لبولونيا من أجل التأكد أن حكومة لوبلن المؤقتة، والمطيعة لموسكو، سوف تستبدل بتحالف واسع، يضم الزعماء البولونيين المنفيين والداخلين في الحكومة التي قاعدتها لندن. ويتولى السفير البريطاني والسفير الأميركي في موسكو، معاً ومع وزير الخارجية الروسية فياشسلاف مولوتوف تسهيل المفاوضات بين الحكومتين البولونيتي المتنافستين في لوبلن ولندن. وبعد تأليف حكومة موحدة مؤقتة، تجرى انتخابات حرة. ووافق الظنين ستالين على هذا من أجل المحافظة على وحدة الحلفاء قبل انهزام ألمانيا بصورة نهائية. وفيما كان الجيش الأحمر يحتل بولونيا فقد أمسك بكل الأوراق واعتقد بأن هناك ما يكفي من الثغرات في اتفاق يالطا لتأمين السيطرة السوفييتية في الواقع. بالنسبة إلى الاتحاد السوفييتي إن بولونيا مستقلة - فيما بعد الحرب - هي أقرب أن تكون بولونيا معادية. ولهذا كان مستقبلها بالنسبة إلى ستالين قضية حساسة. لقد بحث في يالطا على الورق فقط الخلافات بين الغرب والشرق.

والسبب في استرضائية روزفلت وهو يتباحث مع ستالين، متخلياً في أوقات كثيرة عن تشرشل، هو رغبته وحرصه على تأمين المساعدة السوفييتية ضد الجيوش اليابانية الكبيرة المنتشرة في الصين وفي الجزر اليابانية الداخلية. إن مستقبل القنبلة الذرية كان ما يزال مشكوكاً

فيه. ولم يتكلم روزفلت بشيء إلى ستالين عن التقدم الحاصل بهذا الشأن. في الواقع وعبر العملاء كان ستالين على معرفة تامة من قبل. ولكن بدا من الأقرب إلى الاحتمال في فبراير ١٩٤٥ أن هزيمة اليابان تتطلب حرباً مرّة، ذورتها غزو أراضي اليابان التي سوف يجري الدفاع عنها بتعصب شديد من قبل اليابانيين. وافق ستالين في يالطا على دخول الاتحاد السوفييتي في حرب الباسيفيك بعد شهرين أو ثلاثة أشهر من هزيمة ألمانيا، ولكنه عيّن الثمن. ولما كانت أرواح الأميركيين في الدق، لم يكن روزفلت يسمح للمشاعر المعادية للإمبريالية أن تقف في الطريق. وطلب ستالين أن تتخلى اليابان عن جنوب جزر سخالين والكوريل، وأن تسلم الصين مرفأ دايرن ذا المياه الحارة وعن استعمال خط سكة حديد منشوريا. إن الحقوق الإمبريالية السابقة التي كانت لروسيا القيصرية في الصين قبل ١٩٠٤ يجب أن تعاد للاتحاد السوفييتي. ولم تجر استشارة الصين، وإن كان في قسم ن اتفاقهما السري تقرر أن تتأمن موافقة شان كاي شك على ذلك. ولكن في مكان آخر - وبصورة مناقضة - وضع فصل آخر تضمن: إن رؤساء الدول الكبرى الثلاث وافقوا على أن هذه المطالب السوفييتية يجب أن تنفذ بدون مساءلة بعد هزيمة اليابان. ووعد ستالين أيضاً بدعم الجهود الرامية إلى إيجاد التعاون بين الصينيين القوميين والشيوعيين. بالنسبة إليه، كان هذا مكسباً يمنع القوميين الأكثر عدداً بكثير من محاولة محو الشيوعيين ببساطة بعد انتهاء الحرب مع اليابان.

وإن كان روزفلت قد تنازل (ومنح) السيطرة السوفييتية على منشوريا، إلا أنه كان يعتقد أنه بذل وسعه لتقوية الوضع - فيما بعد الحرب - في الصين الضعيفة. وأنه قلل خطر الحرب الأهلية. أما النتيجة الفعلية لدبلوماسيته فقد انقلبت رأساً على عقب، وخليفته هاري س. ترومان، لم يرحب بالإعلان السوفييتي - في آخر دقيقة - الحرب على اليابان. في العلن كان روزفلت يتكلم عن يالطا على أنها نصر وعلى أنها بداية جديدة سوف تشهد استبدال التحالفات ومناطق النفوذ بالمنظمة الدولية للأمم المتحدة. في مجالسه الخاصة كان كثير الشكوك حول قيام ستالين بالوفاء بما سبق ووعد به. ولكن الحرب ضد اليابان ظلت أمراً لا بد من ربحه. وفي السنة الجديدة سنة ١٩٤٥، كان لا يأمل بمواجهة مع الاتحاد السوفييتي في شرقي أوروبا أو وسطها. إن التعاون مع روسيا ممكن - حسب اعتقاده - ولكنه لأول مرة اتفق مع تشرشل في الاستنتاج بأن الشدة بالتعامل مع ستالين هي أيضاً ضرورية. إن روزفلت لم يتَغَشَّمُهُ ستالين، ولكن رأى أن لا سلام مستقبلاً من دون تعايش لا بدَّ من إعماله كيف ما كان. وأنه لمن الأفضل التعبير عن الثقة بدلاً من الشكوك والحذر.

كان وجدان تشرشل مضطرباً وغير مرتاح لاتفاق يالطا الذي أعاد مرة أخرى ومن جديد تقسيم بولونيا حليفة بريطانيا الشجاعة زمن الحرب. إن ظلال الترضية، من ميونيخ إلى تشيكوسلوفاكيا، لم تكن تكمن بعيداً جداً عن هذا الاضطراب، وكانت هناك نقمة في مجلس العموم حيث أظهر تسجيل دقيق لأصوات النقمة ضد ما سبق واتفق عليه في يالطا. إن بولونيا

كانت قصوراً سياسياً كامناً. وكانت نقطة حساسة بالنسبة إلى تشرشل في الداخل. من الناحية الدولية، في ربيع ١٩٤٥ كانت هزيمة ألمانيا تحت العين، فازدادت مخاوفه أيضاً وهو يتأمل أوروبا غربية راكعة وبريطانيا متروكة لتوجه السوفييت وحدها. كان يخشى أن ينسحب الأميركيون ليركزوا على الحرب في الباسيفيك. في يالطا لم يكن يستطيع الضغط ليكون الفريق الثالث المتساوي، لأن روزفلت وستالين تفاوضا مباشرة كل مع الآخر.

لقد وافق السوفييت سراً على المساعدة في هزيمة اليابان، ولهذا كان من المغري، بالنسبة إلى الأميركيين، استرضاء الاتحاد السوفييتي في أوروبا. في مسرح الحرب بدا الجنرال ايزنهاور أيضاً مطمئناً إلى الروس، ومستعداً لتنسيق الاستراتيجية العسكرية مع نظرائه السوفييت بدلاً من احتلال المزيد من شمالي ألمانيا ومن أسر ما يمكن أسره ومن ثمَّ التوجه نحو برلين، كما كان تشرشل يحض عليه منذ مارس ١٩٤٥.

في هذه الأثناء كان ستالين يتهم الغرب بأنه ينسق سراً مع الجيش الألماني من أجل وقف القتال على الجبهة الغربية في حين كان الألمان مستمرين في مقاومة الروس بضراوة، على طول خط المعارك ومناطقها.

وكان هذا صحيحاً جزئياً، إن القوات الألمانية كانت مفككة في الغرب، بعد أن هرب الجنود بكثرة. واستسلمت مدن كثيرة للقوات الأنكليزية الأميركية، عاصية أوامر هتلر التي لا معنى لها والرامية إلى الحرب حتى النهاية. وكانت القيادة الألمانية العليا قد عرضت عقد استسلام عسكري منفصل في الغرب. ورفض العرض. وهذا لم يكن يعني أن تشرشل كان غبياً عن الخطر الذي كان يترصده من جراء التقدم السوفييتي في عمق أوروبا الغربية.

وأقام تشرشل حاجزاً من التحذيرات - بالتلغراف - أرسلها إلى روزفلت، وكان يحض على معاملة ستالين بحزم، ويطلب الانضمام للموافقة على اتفاقات يالطا. وأبرق إلى روزفلت قائلاً: في يالطا لقد وافقتم للروس على مسألة الحدود الغربية. وإن بولونيا خسرت حدودها، فهل هي الآن توشك أن تخسر حريتها؟ وكان تشرشل يتساءل بصورة بلاغية ولكن بالنسبة إلى روزفلت أيضاً كانت بولونيا قضية داخلية حساسة: كان هناك ستة ملايين أميركي من أصل بولوني في الولايات المتحدة. ولكنه في ذات الوقت كان يسعى إلى تأمين تعاون السوفييت بالانضمام إلى الأمم المتحدة. ولهذا بدا أكثر ميلاً إلى تكتيكات الترضية حتى يجنب استبعاد ستالين وبالتالي تعريض رؤيته لعالم جديد للخطر. وكان يرغب في التأكد من وعد السوفييت بالمساعدة ضد اليابان. ومع هذا فقد انضم إلى تشرشل في دعوة ستالين بحزم.

في ١٢ أبريل ١٩٤٥ تلقى روزفلت ضربة قاسية مات على أثرها بوقت قصير. لقد تجاوب مع حس قوي بمداهمة الخطر المتأتي من الدول التوتاليتارية. وعرف أن الحرية والديمقراطية أصبحتا

في خطر عبر العالم. وخطبته المسماة «الكرنتينا» في سنة ١٩٣٧ شكلت مرحلة مهمة في تحققه أن المشاكل الداخلية يجب أن تأخذ المحل الثاني بالنسبة إلى المشاكل العالمية. عمل روزفلت ضمن سياق شعور بانعزالية غالبة، فقدم زعامة - وإن بدت أحياناً تائهة - وضعت على الشعب الأميركي عبء تقبل دور الولايات المتحدة كقوة عظمى. في خططه لما بعد الحرب عمل من أجل تفاهم سوفييتي أميركي ومن أجل خلق منظمة للأمم المتحدة دائمة. ووضع الولايات المتحدة بجانب استقلال الشعوب في آسيا. وعلّق آماله على صين تصل إلى الوحدة وإلى الاستقرار. في أوروبا الغربية كان مستعداً لتقديم العون الأميركي من أجل استعادة العافية التي تمكن هذه الأمم المحررة جميعاً مع بريطانيا من أن تحافظ على حريتها. ولكنه لم يكن أبداً متوهماً بأن كل ذلك قد أصبح مكتملاً الآن وفعلاً. إن سلوك روسيا ستالين كان يملأه بالقلق، وإن كان قلقاً لا يخلو من أمل بالمستقبل. ورغم كل محدوديتها كانت مساهمة روزفلت في إعادة توجيه نظرة أميركا إلى مسئولياتها في العالم مهمة جداً. وجاء خبر موته كصدمة للعالم. إن هتلر، نصف المجنون المدفون حياً في مخبأه تحت الأرض في برلين رأى في ذلك العجيبة التي تنقذ رايخه من الهزيمة. في هذه الأثناء كانت الهجمات النهائية في الشرق وفي الغرب تضرب في قلب ألمانيا.

وفي مارس ١٩٤٥ اجتاز الجيشان الأميركي والبريطاني نهرالرين. وبخلال أبريل تجاوزا بكثير مناطق الفصل العسكرية المتفق عليها في يالطا. إن الشكوك من النوايا الروسية كانت عالية جداً وأخذ تشرشل يشدد على أن الجيوش الإنكليزية الأميركية سوف تنسحب إذا نفذ الروس تعهداتهم. وقد تم الاتفاق على أن برلين وإن كانت ضمن المنطقة الروسية من ألمانيا فإنها يجب أن تُحتل من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتي وكذلك فرنسا. ولكن هل يوافق الروس بعد استيلائهم على برلين على الوفاء بواجباتهم؟

وبدأ الهجوم الروسي الأخير في يناير ١٩٤٥. وأمر هتلر بالمقاومة العنيدة على كل الجبهات واتباع «سياسة الأرض المحروقة». فقد خلص إلى النتيجة، إذا لم تنتصر ألمانيا فإن الشعب الألماني يكون قد أثبت بنفسه عدم جدارته بالمُثُل التي للعرق الآري. وهكذا حكم على ألمانيا بالدمار الذي لا معنى له. مع غوبلز وبورمان إلى جانبه، أصدر سيلاً من الأوامر من رئاسة أركانه تحت الأرض في برلين ولكن أوامره لم تبق لمدة طويلة تطاع بدون اعتراض. حاول وزير التسليح البير سبير أن ينقذ الصناعة الألمانية من الدمار الكامل. وكان ينظر إلى ما بعد هتلر وإلى عودة العافية إلى ألمانيا بعد الهزيمة. وحاول هملر أن ينقذ جلده بالتفاوض على إنهاء الحرب، وتصور غورنغ وكان في جنوب ألمانيا، خليفة لهتلر. ولكن هتلر الغاضب أمر بتوقيف الفيلد مارشال. وانتهى الرايخ بالمؤامرة والدمار والمذابح وبالمهزلة الخسيسة. وأنهى هتلر حياته فتزوج صاحبته، وفي ٣٠ أبريل انتحرا معاً. وعندها قتل غوبلز وزوجته وأولاده أنفسهم وفي ٢ مايو استسلمت برلين

للجيوش السوفييتية. ورغم تفكك ألمانيا السريع، فإن الأميرال كارل دونيتز الذي عينه هتلر زعيماً جديداً للرايخ، استلم الحكم كرئيس للدولة متقيداً بالمراسم الشرعية. وشكل حكومة جديدة. ولكنها لم تدم إلا بضعة أيام. في ٧ مايو استسلمت ألمانيا على كل الجبهات بدون قيد ولا شرط. واصطدمت بريطانيا والولايات المتحدة بالاتحاد السوفييتي وسط دمار أوروبا القارية. وبعدها بدأت حقبة جديدة من الحقائق الدولية ومن الصراع.

إن موت روزفلت المفاجئ كان ضربة كبيرة لتشرشل. ففيما كان تأثير رئيس الوزراء على تسويات السلام قد تضاءل، فإن علاقته الخاصة بروزفلت والصداقة القديمة والدعوات إلى الوفاء للماضي ما تزال لها ثمة حساب. لكن هل يمكن للرئيس الجديد غير المجرب أن يستمع إلى آراء رجل دولة عتيق مثل تشرشل الذي أصبح الآن يوجه تحذيراته من روسيا إلى ترومان؟ وأرسل برقية معلناً عن نبؤته بأن «ستاراً حديدياً قد أقيم داخل جبهتهم» وهو أول من استعمل هذه الجملة التي سوف تصبح مشهورة فيما بعد، عندما تلفظ بها أمام الجمهور في فولتن في مارس ١٩٤٦. وأراد من ترومن المجيء إلى لندن للتنسيق من أجل مكاشفة سياسية مع ستالين في اجتماع جديد. ورفض ترومن الفكرة لأنها توحي ستالين أن الأنكلو - أميركيين يتواطئون عليه.

وحض تشرشل ترومن على تأجيل تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مناطق الاحتلال المختلفة من ألمانيا وعدم انسحاب القوات الحليفة التي استولت على أراضٍ داخل المنطقة المخصصة للاتحاد السوفييتي. وهي سوف تستعمل كمقابل يتفق عليه لإجبار الروس أخيراً على التخلي عن كامل برلين. ولكن ترومن كان رجلاً له رجولته. فلم يكن مفتوناً بالروس، ليطرق الحديد وهو حام، ولهذا فقد صمم على احترام الاتفاقات السابقة. وبهذا يستطيع الإمساك بستالين - هكذا ظنَّ، لتنفيذ ما تعهد به الروس. لو أن تشرشل استطاع إقناعه بأن الحرب الباردة قد بدأت باكراً، فإن معظم ألمانيا كانت قد بقيت خارج نطاق السيطرة السوفييتية، ولما كان الغرب قد أصبح مطوقاً في برلين، وبذات الوقت لكان ستالين قد ليَّن موقفه في وسط أوروبا. ولكن الصعوبة الكبرى في الوقوف بوجه الروس في ذلك التاريخ المبكر كان الرأي العام في الغرب، حيث كان الإعجاب بدون حدود بالجيش الأحمر، الذي لعب الدور الرئيسي على الأرض في دحر الوهرماخت.

وابتعد ترومن عن سياسة التنسيق مع تشرشل وسعى إلى تفاهم مباشر سوفييتي - أميركي على كل القضايا التي لم تحسم في مالطا. ولهذه الغاية أرسل هنري هوبكنز إلى موسكو في مايو ١٩٤٥. وانزعج تشرشل من هذا التصرف، الذي ترك بريطانيا خارجاً في البرد. وكان تواقاً إلى الحصول على تسوية مع الاتحاد السوفييتي تتعلق بالحدود وبمناطق النفوذ قبل أن يتم إلغاء الجيوش البريطانية والأميركية في القارة الأوروبية، لأنه كان يخشى أنه إذا تأجلت هذه التسوية فإن الروس

يستطيعون فعل كل ما يريدونه. وكان ترومن ومستشاروه أكثر رغبة في إقرار الأمم المتحدة مؤسسة من شأنها أن تؤمن السلم وأن تحلّ كل مشاكل العالم المستقبلية. كانت حالةٌ من الواقعية في مواجهة حالة من المثالية.

وحصل الاجتماع من أجل التفاوض على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرنسيسكو في ٢٥ أبريل ١٩٤٥. وكان الأميركيون يخشون أن تولد الأمم المتحدة ميتة من دون التعاون الروسي الذي يجب اكتسابه. ومشكلة كيفية إعمال «الفيتو» في مجلس الأمن لم تحلّ نهائياً في يالطا، وطلبُ مولوتوف التوسع في استعماله قد خلق المصاعب. وكان من المتفق عليه أن الأعضاء الخمسة الدائمين - الولايات المتحدة، الاتحاد السوفييتي، بريطانيا، فرنسا والصين - يستطيعون الاعتراض على أي عمل، ودار النقاش حول ما إذا كان الفيتو يطبق على مناقشة، وعلى درس أو على توصية تتعلق بقضية ترفع أمام مجلس الأمن. فإذا صح ذلك فإن أي عضو دائم يستطيع إيقاف أي نزاع من أن يُنْظر فيه. على كل إن الموقف الروسي يجب أن يفهم نظراً لأن الغرب يبدو وكأنه يتمتع بأكثرية دائمة في الجمعية العمومية. إضافة إلى ذلك إن مسألة أي حكومة تمثل بولونيا قد أثارت مرةً أخرى المسألة البولونية غير المحلولة.

إنه من أجل البحث في هذه القضية وغيرها من الخلافات أرسل ترومان هوبكنز إلى موسكو في مايو. في اجتماعهما حاول ستالين بشطارة أن يزرع إسفيناً بين الولايات المتحدة وبريطانيا، عندما كان هوبكنز يستمع بتحبب. حتما خرج ستالين بأفضل ما في الصفقة. وتنازل بأن توسع الحكومة البولونية وذلك بقبول بعض الزعماء البولونيين الموجودين في لندن الأمر الذي ترك «رغم ذلك» الشيوعيين في مركز السيطرة. في حين قبل هوبكنز وعداً مخلصاً من ستالين بعدم التدخل في الشؤون البولونية وبصورة خاصة أثناء إقامة «الإنتخابات الحرة»، وأن يظهر احتراماً لحقوق الإنسان وللحريات. ولم يكتف ستالين بعدم إعتاق البولونيين بل إنه أوقف من أسماهم الناشطين «المنحرفين»، وهكذا بدت الحقيقة وراء الكلمات جلية واضحة جداً. وكان هوبكنز حريصاً أيضاً على كسب التأكيد على الاتفاق السري فيما يتعلق بالشرق الأقصى الذي تم في مالطا. لقد وعد ستالين بمهاجمة اليابان في ٨ أغسطس ١٩٤٥، وأن يحترم سيادة الصين على منشوريا. وفي قضية «الفيتو» التي جمدت التقدم في ميثاق الأمم المتحدة، قدم ستالين تنازلات حقيقية، والاتفاقات النهائية التي تمت الموافقة عليها في سان فرنسيسكو شكلت تسوية معقدة بين وجهات النظر الأميركية والسوفييتية، فقد سمحت بإمكانية استكمال المفاوضات حول ميثاق الأمم المتحدة في ٢٥ يونيو ١٩٤٥.

وعاد هوبكنز من مهمته في مطلع يونيو، مع الطريق الواضح الآن المفتوح أمام اجتماع قمة في بوستدام. كان تفكير ترومن أن يلتقي ستالين بمفرده قبل أن ينضم إليه رئيس وزراء بريطانيا.

ورفض تشرشل بغضب هذه الفكرة وشدد على أنه «ليس مستعداً لحضور لقاء هو تتمة لاجتماع بينك وبين المارشال ستالين». وأصر على لقاء متعاقب بشروط التساوي.

كان اجتماع بوستدام هو الاجتماع النهائي، وكان أطول الاجتماعات في «التحالف الكبير». استمر الاجتماع من ١٧ يوليو إلى ٢ أغسطس ١٩٤٥، وشكل جسراً بين العالم في الحرب وبين السلم القادم. وأمل تشرشل بأن تستعيد بريطانيا قسماً من نفوذها الضائع، بأن يستمع الرئيس الجديد غير المجرب إلى رجل دولة عتيق. وانقهر أيضاً ديغول من جديد، وإن كانت فرنسا ستكون عضواً في لجنة الرقابة على ألمانيا، فإن ممثلي فرنسا لم يدعوا إلى الاجتماع للمناقشة حول ألمانيا. وتم الاتفاق على العديد من قضايا ما بعد الحرب، وخاصة معاملة الحلفاء لألمانيا، ولكن الشكوك بين الحلفاء تنامت. إن الضرورة العسكرية التي قضت بتماسك الجميع قد ولت. والعلاقة بين الشرق والغرب نقصتها الثقة. ثم، أثناء التلاقي الشخصي بين هؤلاء الثلاثة الكبار، تشرشل، وفيما بعد اتلي، وترومن وستالين كان ينقصه الإحساس القديم بالزمالة.

ورغم تداور العزائم والاستقبالات كان فقد الحرارة بادياً ملموساً. وحاول افريل هاريمان، سفير الولايات المتحدة في موسكو أن يبدي ملاحظة صداقة لستالين في بوستدام «مارشال يجب أن تكون فخوراً جداً الآن أن تكون في برلين» وتلقى الجواب المذهل تقريباً: لقد ذهب القيصر ألكسندر إلى باريس، وهو يشير إلى ألكسندر الأول، الذي دخل إلى باريس مع الحلفاء على أثر هزيمة نابليون في سنة ١٩١٤. وأخذ عدم الثقة يتسع عندما نقضت الاتفاقات التي تم التوصل إليها في بوستدام. واتهم الغرب الاتحاد السوفييتي بالنية السيئة. ولم يهُزَّ هذا ستالين الذي كان يواجه المهمة الضخمة مهمة إعادة إعمار الاتحاد السوفييتي ومهمة شد الزمام الدكتاتوري مرةً أخرى، إذا أراد لنظامه أن يعيش في مواجهة الخطر الرأسمالي الخارجي الذي كان هو يراه.

لم يكن ستالين يثق بالغرب الذي لم يكن يثق بستالين. وبدا هذا بوضوح من خلال واقعة أن بريطانيا والولايات المتحدة قد توصلتا إلى صنع القنبلة الذرية بسرية تامة. دون أن يشاطروا حليفهم السوفييتي في معارفهم خلال الحرب. والروس هم أيضاً قد توصلتا إلى صنع القنبلة الذرية بسرية. ولكن الأميركيين وصلوا أولاً. وبعد أن سمع ترومن أن قنبلة تجريبية قد ألقيت بنجاح في نيومكسيكو في ١٦ يوليو، أشار ترومن عرضاً إلى هذا النجاح في محادثاته مع ستالين دون أن يوضح بشكل خاص بأن قنبلة سوف تلقى عاجلاً على هيروشيما. ولم يظهر ستالين قلقه بأن الولايات المتحدة قد أمالت ميزان القوة لصالحها. وانشرح صدر تشرشل. وأعادت القنبلة الذرية تجليس الميزان: رغم قوة الجيش الأحمر، لم تعد بين يدي ستالين كل الأوراق. بعد رجوع ستالين إلى الكرملين، أمر العلماء السوفييت بمضاعفة الجهود لصنع قنبلة ذرية سوفييتية. الآن وقد عرف العالم أنها ممكنة الصنع، فإن الحواجز والعقبات الأساسية سوف تصبح صناعية

أكثر مما هي علمية: صعوبة استخراج المواد القابلة للانشطار. وساعد كلوس فوختس العلماء السوفييت في هدفهم في سنة ١٩٤٩، ولكن ليس من شك بأنهم كانوا سيحلون المشاكل، بدونه، إنما - ربما - بعد تأخير قليل.

وعلى العموم كان بإمكان ستالين أن يكون راضياً عن حصيلة الاجتماع في بوستدام. ولم يبق تشرشل حتى نهايته. لقد رجع ليكون في لندن عندما كان يجري الإعلان عن نتائج الانتخابات العامة. وتم استبداله في ٢٨ يوليو في بوستدام بكليمانت اتلي وبالرهيب ارنست بيغن، وزير الخارجية الجديد، الذي قاد في الأيام الأخيرة من الاجتماع معظم المفاوضات من أجل بريطانيا. وترك ترومان أيضاً معظم الصفقات الحساسة إلى وزير خارجيته جيمس بيرنس. وبدت القضية البولونية مرة أخرى موضوع نزاع شديد. فقد كانت هناك مجادلات كثيرة حول حدود بولونيا الغربية. وفي النهاية أصرّ ستالين على النيسة الغربية، مواجهاً الغرب بالأمر الواقع. واضطر بيغن وبيرنس إلى قبول هذا إنما بشرط أن تكون هذه الأراضي الألمانية تحت الإدارة البولونية وحدها وإن إقرار الحدود الغربية يجب أن ينتظر توقيع معاهدة السلام مع ألمانيا. والواقع أن المؤقت سوف يثبت أنه الدائم.

وكان الاتفاق البولوني جزءاً من صفقة بموجبها قبل الاتحاد السوفييتي مرغماً الاقتراح الأميركي حول التعويضات. من وجهة نظر التعويضات، رغب ستالين في أن تعامل ألمانيا ككل وهكذا يستطيع أن يشارك في الغنائم من الغرب ومن الرور الصناعي كما أن يستولي على ما يمكن نقله من المنطقة السوفييتية - وبكلام آخر، هكذا يستطيع أن يستفيد من العالمين معاً. ولكنه قد ارتضى صيغة تركت كل دولة من الدول المحتلة تستوفي تعويضاتها من منطقتها هي. ثم إن مطالب التعويضات على بولونيا سوف توفى من حصة السوفييت. إضافة إلى ذلك سوف يتلقى الاتحاد السوفييتي ١٠% من رأسمال التجهيزات الصناعية المأخوذ كتعويضات من قبل الغرب وأكثر من ١٥% بدلاً من الطعام والمواد الأولية الآتية من الشرق. وانتهت الاتفاقات إلى اتهامات مرة.

واستفاد ستالين بصورة أفضل من ذلك في مسألة تشكيل الحكومة البولونية. فاضطر البولونيون - اللندنيون - إلى قبول تسوية تضم بعض الوزراء اللندنيين في حكومة يسيطر عليها الشيوعيون في فرصوفيا. ولن تنجو أبداً بولونيا - بعد ذلك - من الحكم الشيوعي ومن السيطرة السوفييتية طيلة جيلين من البشر.

وإعادة رسم حدود بولونيا ثبتت فقط ما سبق حصوله على المستوى البشري. وانتقل ملايين البولونيين غرباً نحو الجانب البولوني من خط كورزون. وهرب ملايين الألمان أيضاً باتجاه الغرب خوفاً من الجيش الأحمر ومن القوات البولونية وكذلك من الأراضي الألمانية التي أصبحت تحت الحكم البولوني ومن مناطق السوديت في تشيكوسلوفاكيا. وهرب الشبان والشيب ومعهم فقط ما

يستطيعون حمله. فالروس والبولونيون والتشيك بعد الأسلوب الذي عوملوا به تحت الاحتلال النازي أصبحوا الآن لا يأبهون بآلام الألمان. وسقط الانتقام على المجرم والبريء على حد سواء وسقط العديد من الألمان في مشقة الهجرة.

وعندما سجل الحلفاء في بوستدام اتفاقهم بأن نقل الألمان من بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا يجب «أن يتم بانتظام وبأسلوب إنساني» فإن الغرب بهذا لم يفعل أكثر من أن يعبر عن أمل حصل عليه بعد نفاذ الواقعة بزمن طويل.

وكانت هناك قضية مركزية في بوستدام هي الحاجة إلى اتفاق حول معاملة ألمانيا. إن فكرة تقسيم ألمانيا إلى عدد من الدول المنفصلة قد تركت في النهاية. ولكن المبادئ التي عليها بنيت الرقابة على ألمانيا كانت متناقضة منذ بدايتها: فكر الحلفاء في معاملة ألمانيا كدولة واحدة، في حين وبذات الوقت ، قسمت إلى مناطق احتلال. إن مجلس الرقابة الحليف افترض له أن يشرف على ألمانيا ككل. ولكن كل حاكم منطقة - في منطقته كانت له الصلاحية الكاملة أيضاً. وخطة إقامة مقاطعات إدارية ألمانية مركزية «وعلى رأسها سكرتير دولة... في المجالات المالية والنقل والاتصالات، والتجارة الخارجية والصناعة» إنما تحت إشراف مجلس الرقابة، بدت مستحيلة التنفيذ، ما دامت كل منطقة احتلال تقع تحت رقابة منفصلة من جانب واحد من الحلفاء الأربعة. وكان لا بد في «الوقت الحاضر» من التخلي عن حكومة ألمانية مركزية، بل الاكتفاء بحكومة ذاتية محلية وتم تشجيع الأحزاب الديمقراطية. من جهة أولى وافق الحلفاء على أنه طيلة الاحتلال «يجب معاملة الاقتصاد الألماني على أنه وحدة اقتصادية واحدة، ومن جهة أخرى، إن التعويضات هي شأن من شؤون الدولة المحتلة لكي تتدبر شؤونها بنفسها في منطقتها».

وكانت النتيجة المباشرة لكل هذه القرارات - عملياً - هي الانتقال إلى تقسيم ألمانيا إلى أربع مناطق مستقلة. وبعد مضي أربع سنوات، اندمجت المناطق الألمانية الغربية لتؤلف فيها حكومة مركزية غربية ديمقراطية، وفرض نظام شيوعي على المنطقة الشرقية السوفييتية من ألمانيا. وكانت هناك قضايا تم الاتفاق بشأنها، رغم كل شيء، مثل محاكمة مجرمي الحرب، وتدمير الأيديولوجية النازية، ونزع سلاح ألمانيا تماماً، ثم إن السيطرة على مثل هذه الصناعة الألمانية لئلا تستعمل للحرب أدت إلى عدم خلاف حقيقي في بوستدام.

ولكن سبق للغرب ولروسيا أن اتفقوا على هذه المبادئ. إن العلماء الألمان ذوو قيمة عالية جداً «غنائم حرب» وحرام أن يعاقبوا كمجرمي حرب النازية. فالعلماء الذي طوروا صواريخ ١-٧ و٢-٧ في بينيموند كانوا - رغم ماضيهم - قد صودروا من قبل الأميركيين ورُشُوا من أجل المساهمة بمعرفتهم في التكنولوجيا العسكرية الغربية. والعديد الذين ثبتت عليهم جرائم الحرب، اشتهروا بدلاً من ذلك في الغرب وعملوا لصالح الولايات المتحدة في السباق

الفضـائي. وأسر الـروس علـماء صـواريخ ألمـان آخـرين وسـاعدوا في تطـوير الصـاروخ السوفييتي. في الحرب الباردة تم تجنيد نازيين سابقين ذوي خبرة بالجاسوسية العسـكرية من كلا الجانبين. وضباط الوهرماخت السابقين خدموا في جيوش الناتو وفي جيوش حلـف فرصوفيا. ومنذ عهد قريب رفع النقاب عن بعض احلك الأوجه لما حصل على أثر الانتصار على ألمانيا.

لقد فصلت النمسا مـرة أخـرى عـن ألمانيـا وكانـت محظوظـة أنهـا نجـت مـن التعويضات. فالحرس النمساوي - في معسكرات الاعتقال لم يتصرفوا بنذالـة أقـل - في الـ SS - من زملائهم الألمان، وكذلك لم يمكن رسم أي فرق بين الأعضاء الألمان والنمساويين في الوهرماخت. وسمح للنمسا بإقامة حكومة مركزية ولكنها احتلت مثل ألمانيا وقسمت إلى أربع مناطق: أميركية بريطانية، فرنسية وسوفييتية وكانت فيينا تحت رقابة مشتركة.

وأقام اجتماع بوستدام مجلساً من وزراء الخارجية، كان من المفـترض أن يجتمـع في لندن. وكانت مهمته الرئيسية إعداد معاهدات السلام مـع إيطاليـا ورومانيـا وبلغاريـا وهنغاريا وفنلندا. وأشير أيضاً إلى تسوية سلمية مع ألمانيا ولكنها بدت مشروعـاً بعيـداً في سنة ١٩٤٥ إذ كانت تقتضي بصورة مسبقة إقامة حكومة ألمانية بموافقة الحلفاء. وحـدها الدول التي وقعت على شورط الاستسلام سمح لهـا بالمشـاركة في مناقشـة شروط السـلام، باستثناء فرنسا، التي كانت قد قبلت مـن قبـل في مناقشـات شروط السـلام مـع إيطاليـا. بخلال الثمانية عشر شهراً من قيام هذه المناقشات وبعد الكثير من الحدة والقسوة، تمت الموافقة على معاهدات السلام من قبل كل هذه الدول باستثناء ألمانيا. إن المجلـس الـذي ظل يمثل التحالف في أيام الحرب، وصل إلى حـد الخـلاف حـول المسـألة الألمانيـة وبـدأت الحرب الباردة.

كانت بوستدام معلماً يدل على نهاية أي أمل بأن التحالف أثنـاء الحـرب سـوف يدوم بعد هزيمة ألمانيا، واليابان وإيطاليـا والـدول الحليفـة الصـغرى للمحـور، كـما أمـل روزفلت، وأنه (أي التحالف) سيستمر لإنقاذ السلام. لقد أكمل الانتصار عـلى أعتـى قـوة وعلى الخطر البربري الذي واجه روسـيا والـديمقراطيات الغربيـة في الوقـت الحـديث. إن سنة ١٩٤٥ كانت معلم الانقسام في تاريخ العالم. ففي جانب منه رأى الغرب مـرة أخـرى في الاتحاد السوفييتي أخطر عدوٍ له. لكن هذا الانقسام يجب أن لا يغطـي مـا يكمـن في الجانب الآخر، وما يـدين بـه العـالم المـتحضر مـن تضـحيات قـدمها الاتحـاد السـوفييتي والصين وبريطانيا والولايات المتحدة والدول الكبرى في أيامها التي شهدت الصراع معاً.

لم يكن أحد يتوقع أن تجبر اليابان على التسليم بخلال ثلاثة أشهر من انتصار الحلفـاء في أوروبا. وبحرب ضارية كما لم يشهدها أحد في الحرب العالمية الثانيـة قـام أسـطول الولايـات المتحـدة، والمـارينز والجـيش، بقيـادة الأمـيرال ينميتـز، بطـرد اليابـانيين مـن جزيـرة اسـتوائية

يتخذونها قاعدة لهم إلى أخرى. وفي صيف ١٩٤٣ أجبر اليابانيون على اتخاذ موقف الدفاع. وبعد سنة اقترب الأميركيون من اليابان فاستولوا على سيبان وتينيان وغوام. في هذه الاثناء قامت اليابان بهجوم من بورما على الهند فأوقفتها الجيوش البريطانية وجيوش الدومنيون. في أكتوبر سنة ١٩٤٤ بدأ الجنرال ماك أرثر هجوماً على الفليبين. وحصلت المعركة البحرية الكبرى في الحرب العالمية الثانية - معركة ليّت غولف. لقد خططت البحرية اليابانية لضربة معاكسة من أجل تدمير خطوط التموين لماك أرثر ثم لجيشه. وبعد اندحار الأسطول الياباني في ليّت غولف، سيطرت الولايات المتحدة على مياه اليابان الإقليمية.

في الباسيفيك الأوسط تقدم ينميتز من سيبان نحو جزيرة يوجيما، ثم من خلال أضرى معركة في الحرب استمرت من أبريل إلى يونيو ١٩٤٥ هاجم واستولى على اوكيناوا وهي جزيرة من مجموعة جزر ريوكو التي تبعد ٥٠٠ ميلاً عن اليابان. وتحولت مدن اليابان إلى خرائب - بصورة منهجية - بفعل نيران هجمات الطائرات المستمرة. في جنوب شرقي آسيا تولى الأميرال اللورد لويس مونتباتن قيادة القوات الحليفة التي استعادت بورما بين ديسمبر ١٩٤٤ ومايو ١٩٤٥ بعد تراجع اليابانيين. ولكن بصرف النظر عن المهارة، التي أديرت المعركة بها فإن تأثيرها على مجرى الحرب كان ثانوياً جداً. إن الأميركيين في الباسيفيك قد اندفعوا في قلب الإمبراطورية اليابانية.

وفي سنة ١٩٤٤ عرف العسكريون اليابانيون وقادة البحرية أن الحرب لن تكسب. ورغم هذا وحتى مايو ١٩٤٥ ظلوا يأملون بأن حقيقة الدفاع المستميت عن أوكيناوا وغيرها سوف يردع الحلفاء من مهاجمة اليابان نفسها، في حين أن الحلفاء - ولأول مرة - كانوا يريدون التوصل إلى القضاء على الجيش الياباني الكبير. وبدلاً من خسارة عشرات ألوف الرجال، إلا يستطيع الحلفاء أن يستعدوا لعرض شروط معقولة؟

إن مستشاري الإمبراطورية الذي كانوا يحبذون السلم المباشر لم يكونوا أقوياء بما فيه الكفاية ليفرضوا أنفسهم صراحة ضد العسكريين وقادة الأسطول. ولكن مستلزمات الحرب من المؤن والعتاد، وخاصة البترول، قد نفذت بسرعة وأخذ وضع اليابان يتدهور بسرعة. وفي يوليو ١٩٤٥ حتى العسكريين قبلوا بأنه من الجدير المبادرة إلى استكشاف أي نوع من شروط السلام يستطيع الحلفاء تقديمها. وجرت مقاربات مع الاتحاد السوفييتي ليعمل كوسيط. ورفض السوفييت بسرعة مساعدة اليابان في سلم تفاوضي. فلقاء الاستيلاء على منشوريا الموعودة في يالطا، كان لستالين أسبابه الخاصة من أجل تمني إطالة الحرب بحيث يتمكن الجيش الأحمر من التقدم في منشوريا. ورغم ذلك، أخبر ستالين تشرشل بمفاتحات اليابان عندما اجتمعا مع ترومن في اجتماع بوستدام في يوليو ١٩٤٥، حاضاً على أن الحلفاء يجب أن يتمسكوا «بالاستسلام غير المشروط».

ولكن تشرشل ألحّ على ترومن بالاعتدال من أجل إنقاذ أرواح الأميركيين والبريطانيين.

وكانـت النتيجـة أن أصـدر تـرومن وتشرشـل في ٢٦ يوليـو «إنـذاراً» إلى اليابـان يتضـمن الشروط الأساسية للسلم. فطلبا «التسليم بدون قيد ولا شرط» وإزالـة نفـوذ العسـكريين أولئـك الـذين دفعـوا باليابـان إلى طريـق الاعتـداء. ومجرمـو الحـرب تجـب معـاقبتهم والتعويضات مطلوبة. وعلى اليابان أن تتخلى عن كل مكاسبها الاستعمارية. وأخـيراً لا بـدّ من احتلال اليابان. ولكن بعد ذلك خرج البيان عن سياقه فوعد اليابـان بمسـتقبل «نحـن لا ننوي استعباد اليابانيين كعرق ولا تدمير اليابـان كدولـة... والصـناعات اليابانيـة سـوف تحفظ، ويسمح للجنود بالعودة إلى بيوتهم، ولا بد من إقامة الديمقراطية والعدالة، تحت إشراف الاحتلال، فـإذا تجـذرت الديقمراطيـة والعدالـة في اليابـان وتـم انتخـاب حكومـة يابانية بحرية تُعطى المسؤولية، عنـدما تنسـحب قـوات الاحـتلال. وباختصـار إن اليابـان الإمبراطورية وإمبراطورها المؤله يجب أن تتحول إلى دولة ديمقراطية مـن الـنمط الغـربي. والشيء الذي لم يكن واضحاً، وكان يشكل نقطة حساسة بالنسبة إلى اليابانيين، هـو : هـل سيسمح للإمبراطور بالبقاء على العرش؟

وأجاب رئيس الوزراء الياباني (ابن الثمانين)، الأميرال سوزوكي على الإنذار بجواب لا تعهد فيـه. فقـد اعتـدل في مواجهـة العسـكرية القويـة. ولسـوء الحـظ أدت الترجمـة الخاطئة إلى أن يبدو رده ازدرائياً. ولكن هل كان من الضروري حقاً إلقاء القنبلـة الذريـة، أم أن أياماً قليلة إضافية كانت كافية لإعطاء اليد العليا لحزب السلام في كل حال؟ الواقـع الحق يوحي أنه فقط بعد هيروشيما - وبعد التثبت من هول الدمار الذي قـد ينـتج عـن المزيد من مثـل هـذه القنابـل - اسـتنتج الإمبراطـور هيروهيتـو أنـه لـن يسـتطيع طـويلاً الاستمرار في تقبل قرار وزارئه القياديين والعسكريين، ولكن عليه هو أن يثبت نفسـه وأن يتغلب على العسكريين الميالين إلى متابعة الحرب. وللسخرية إن الأمر الأخير الصـادر عـن سلطة الإمبراطور الإلهية - التي سوف تزول سريعاً - هو الذي أنقـذ حيـواتٍ لا حصر لهـا من الأميركيين واليابانيين. ربما كان الرئيس ترومن عندها على حق حين اعتقـد أن القنبلـة الذرية وحدها هي التي تستطيع أن تدفع باليابان إلى التسليم الآني في الحال.

في ٦ أغسطس ألقت طيارة أميركية قنبلة واحدة فقط صغيرة على مدينة لم تكن بعد قد مستها الحرب. وأصبحت «هيروشيما» بعد ذلك مـثلاً للمحرقـة النوويـة، في عـالم مهدد جديد. وحصل اعتراف - في الحال - بأن طبيعة الحرب قد تغيرت.

لقد جهز العلماء أعمق قـوى الطبيعـة لتكـون سـلاحاً تـدميرياً لم يكن بالإمكان تصوره من قبل. في لمعة واحدة باهرة ربما كان البشر الذين تبخروا في الحال هم الأحسن حظاً: وقتل ٦٦٠٠٠ رجل وامرأة وطفـل في الحـال أو قضـوا عاجلاً بعد انفجـار القنبلـة الذريـة و٦٩٠٠٠ آخـرون معطوبـون بشـكل خطـير - فقد وجدوا يعانون من مرض جديـد، مـرض الإشـعاع، والعديـد مـات فـيما بعـد محتضراً. حتى الأجيال المستقبلية التي لم تولد بعد قد أصيبت وشوهت بفعل انتقال

جينات مريضة. واستمرت المعاناة عقوداً. أربعة أميال مربعة من المدينة دمرت تماماً في ذلك اليوم الرهيب. وبعد ذلك بثلاثة أيام كانت ناكازاكي المدينة الثانية - ولله الحمد - الأخيرة التي تعاني من مفاعيل الهجوم الذري. ولم تكن النهائية - على كل حال - لتطور أسلحة الدمار الشامل النووية الأكثر تدميراً. إن قنبلة هيروشيما الوحيدة تملك القوة الانفجارية لما يعادل ٢٠٠٠٠ طن من مادة ت.ن.ت. وفيما بعد تم تجريب القنابل الهيدروجينية في عقد ١٩٥٠ بقوة تعادل ٢٥٠ مرة أكبر من القنبلة التي أسقطت على هيروشيما ولا يوجد، حتى الآن نظام فعال للدفاع موجود يمكن إيقاف مفعول القوة التدميرية للقنبلة التي تستطيع أن تمحو الحياة المدنية من كل القارات. وكان اليابانيون الضحايا الأوائل والأخيرين، إذا كان للعالم أن يستمر في العيش.

ومنذ فظاعة هيروشيما ما يزال النقاش مستمراً حول ما إذا كان السلاح أعمى في قوته التدميرية للحياة البشرية الجماعية كان يجب أن يستعمل. قالوا أن السبب الرئيسي في ألقاء القنبلة هو تنبيه الاتحاد السوفييتي إلى القوة الجديدة التي لا تقهر والي تملكها الولايات المتحدة. لا شك أن امتلاك القنبلة الذرية قد مكّن الولايات المتحدة من أن تشعر أنها تستطيع بأمان فك التعبئة العسكرية في مقابل نقل التفوق للجيوش العسكرية السوفييتية. ولكن القنبلة كانت ستلقى حتى ولو لم يوجد الاتحاد السوفييتي. إن المبالغ التي وظفت في بناء قنبلتين نوويتين جاهزتين للاستعمال في ١٩٤٥ كانت ضخمة جداً. وكان من المعتقد أن استعمالها سوف يثبت الحسم في إنهاء الحرب بدون مزيد من القتال وما يتوقع من مزيد من الخسائر التي تزيد على مئات الألوف من أوراح الحلفاء التي ستتدفق على الجزر اليابانية الأم مقابل مقاومة ضارية. إن اوكيناوا ويوجيما تبدوان نزهة عند المقارنة. إن قتل العدو المدني من أجل تقصير أمد الحرب بدا مبرراً تماماً بعد هذا الموت الكثير والدمار. ولا أحد فكر في حدود رسم موازنة في خسائر العدو من الرجال والنساء والأطفال مقابل حيوات جنود الحلفاء. وهذا قد تجلى من خلال الغارات الجوية المدمرة على المدن الألمانية واليابانية بالأسلحة التقليدية. إن الخسائر في أرواح المدنيين كانت أعظم في طوكيو ودرسدن أكثر مما كانت في هيروشيما وناكازاكي. ولا يدخل أي اعتبار أخلاقي ما إذا كان هذا نتيجة لقنبلة واحدة أو لخمسة آلاف قنبلة. ولهذا لم يكن ترومن متردداً أبداً.

إن إعلان الاتحاد السوفييتي الحرب على اليابان في ٨ أغسطس، وغزوه للصين كانا كارثتين جديدتين ولكنهما لم يكونا عاملين حاسمين لإجبار زعيم طوكيو لاتخاذ قرار أن البرقيات المرسلة من قبل الحلفاء والمستلمة في طوكيو في ١٣ أغسطس ١٩٤٥ والتي تشير إلى أن الإمبراطور سوف لم يُزال عن العرش، كانت أكثر أهمية في المداولات الأخيرة. في أغسطس أعلن الإمبراطور - في الإذاعات - استسلام اليابان. وعبر الراديو تكلم لأول مرة إلى الشعب الياباني، قائلاً بأن الكأس المرة يجب أن نجترعها. إن الحرب العالمية الثانية قد انتهت.

القسم السادس

* * *

أوروبا بعد الحرب

(١٩٤٥- ١٩٤٧م)

الفصل الثلاثون

ساعة الصفر، الحلفاء والألمان

في مايو ١٩٤٥، بدا عالم وقد شارف على نهايته في ألمانيا. كان التغيير كارثياً إلى حد حمل الألمان على صك هذه العبارة: «الساعة صفر». إن بلدهم محتل وتحت رحمة الأجانب الذي يتولون السلطة الآن. إن الأيديولوجيات المنتصرة والقيم قد فرضت على ألمانيا الجديدة للخير أو للشر. ولكن لا شيء يمكن أن يكون أسوأ مما حدث من قبل.

في المناطق الغربية من ألمانيا، والتي تشكل ثلثي الرايخ السابق، لم تصب الأسس الاجتماعية بشكل جذري. فأصحاب المصانع، والمدراء في الصناعة، والطبقات المهنية، رغم تورطهم في ألمانيا هتلر، رتبوا أنفسهم مع الظروف الجديدة. وحدهم المتعاونون المشهورون أمثال كروب تم إيقافهم ومحاكمتهم. والمهارة والفعالية لا تتطابق مع التخلف أن ألمانيا المهزومة لن تخسر بالتالي المهارات ولا المدراء والمهندسين والعمال الذين صنعوا فيما بعد العجيبة الاقتصادية في عقد ١٩٥٠. بخلال السنوات الأولى من الاحتلال أي من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٩ كانت مهمتهم الأولى محاولة مقاومة أو محاولة تكييف وتليين التدابير الاقتصادية القاسية التي فرضها المحتلون بقصد إزالة تصنيع ألمانيا. في سنة ١٩٤٥ دهش الحلفاء عندما اكتشفوا كم كانت عظيمة القوة الصناعية الألمانية التي عاشت إلى ما بعد الحرب. إن خسائر إنتاج صناعة الفولاذ لم تتجاوز ١٠% كما أن مطلق صناعة رئيسية لم تخسر أكثر من ٢٠% من الناحية الصناعية إذاً لم تكن سنة ١٩٤٥ ساعة الصفر على الرغم من المشاكل الضخمة من أجل بعث بعض نوع من الحياة العادية.

إن المظاهر الخارجية الفيزيائية للمدن الألمانية تعكس قوتها الكامنة. الأجساد كانت ما تزال راقدة تحت أكوام الخراب الضخم. والعديد منها بقي إلى الأبد مقبوراً هناك. إن ألمانيا الجديدة يجب أن تبنى فوق الشوارع التي تحولت إلى مقابر. إن أقساماً من برلين وكولونيا وهمبورغ قد محيت تماماً إلى الأرض. في همبورغ كانت هناك مقاطعة قد سُورِّت. ولم يسمح لأحد بالدخول

إليها خوفاً من أن ينتشر الموت من الأجسام المتروكة هناك. وحدها الملاجئ البدائية جعلت صالحة لأولئك المدنيين الذين لم يسبق لهم أن هربوا إلى الريف.

إن الأسابيع الأخيرة من الحرب. وإن كانت خاسرة حتماً إلا أنها قد أضافت المزيد من الدمار في الأرواح دماراً لا لزوم له. لقد حارب الألمان كلهم مطيعين الأوامر. وكان البعض منهم يعتقد أن الفوهرر يمتلك سلاحاً مدهشاً سوف ينجيهم. أو أن الأميركيين والبريطانيين سوف ينضمون إليهم لمحاربة الروس «من أجل حفظ الحضارة». وكان هناك أيضاً سبب وجيه للاستمرار في المقاومة أطول ما يمكن في الشرق فالألمان الذين بقوا أحياء من الأسطول جعلوا مهمتهم إخلاء اللاجئين المتدفقين على الشاطئ من بروسيا الشرقية التي أصبحت مقطوعة عن بقية ألمانيا بفعل التقدم السوفييتي. عشرات الألوف نقلوا إلى همبورغ وغيرها من المرافئ في غربي ألمانيا. إن خسائر ألمانيا بخلال الحرب تثير الرعب.. وبحسب ما أمكن التثبت منه أكثر من ثلاثة ملايين جندي ألماني قتلوا أو فقدوا. وزيادة على ذلك هناك الملايين من الجرحى والمعطوبين. وقد امتلأت معسكرات الحلفاء الغربيين بأسرى الحرب. أما الأسرى عند السوفييت الذين ظلوا على قيد الحياة فإنهم لم يعودوا إلى بيوتهم لعشرات السنين. أكثر من نصف مليون مدني قتيل كانوا ضحايا قنابل الحلفاء في هجومهم.

إن الجنود من الحلفاء صادروا معظم المساكن والأبنية القابلة للسكن. وأقيمت مراكز رئاسات الأركان. وكانت المواقف الإدارية المحلية تحت إشراف الروس والبريطانيين والفرنسيين والأميركيين من ضباط الجيش. وعملت الحرب على نزوح الملايين. إن الجنود الألمان والمدنيين كانوا يحاولون العثور على منازلهم وبيوتهم. لقد جُلب البولونيون والروس إلى ألمانيا كعبيد عمل. وأطلق سراحهم الآن. وكان هناك أيضاً عشرات الألوف من الروس الذين غيروا انتسابهم وظنوا أنهم ينجون من الموت إن هم ساعدوا الألمان. وبعض الأوكرانيين واللاتافيين واللوتوانيين والاستونيين ساعدوا الشرطة العسكرية س.س. وشاركوا في ارتكاب الفظائع. واختلطت الضحايا بالقتلى الآن. وهناك الملايين من الأجانب كانوا على الأرض الألمانية. والكثير منهم كان مريضاً وعاجزاً عن العمل. فماذا سيحصل لهم؟ ماذا سيتم صنعه بأولئك المساكين من بقايا اليهود الأوروبين؟ ووضعت تدابير متفرقة لتدبير شأن هذا المزيج المتنافر من البشر الذي تجمعهم كلمة الأشخاص المهجرين. ووضعوا في المعسكرات من جديد في خيم بسيطة وقدمت لهم الأطعمة من مساعدات العمال. وكان لا بد من مرور سنوات لإخراجهم من المعسكرات ووضعهم، وليس دائماً في البلد الذي يختارونه.

أكثر من عشرين مليون إنسان كانوا بلا مأوى في أوروبا في مطلع صيف ١٩٤٥ هاربين من لا شيء ذاهبين من مكانٍ إلى مكان آخر.

كانت الطرقات تغص بالناس السائرين عل أقدامهم أو على الدراجات يحملون رزمات من المال يملكونها. البعض منهم كان يأتي جماعات أو يتعمشقون خارج القطارات القليلة التي كانت ما تزال تسير. إن ارتفاع معدل النزوح الإكراهي طيلة الحرب وفي سنة ١٩٤٥، والذي استمر طيلة سنتين إلى ثلاث سنوات كان يتحدى تقريباً الخيال. منذ منتصف ١٩٤٤، كان الألمان وحلفاؤهم يهربون من الجيش الأحمر المتقدم من الشرق في حين كان الوهرماخت أو الجيش الألماني يحاول أن يقيم خط جبهة حتى في الأيام الأخيرة من الحرب لكي يمكن الملايين من بلوغ الغرب. وزادت خسائر الأرواح عن مليونين ربما، في حين كانت الحرب أحياناً تسبق طوابير المدنيين الهاربين.والنازيون الألمان الذين تسودوا على البولونيين ربما إساءوا إلى مصيرهم ولكن ما ذنب الأطفال. إن المأساة أخذت في طريقها المجرم والبريء.

وعندما انتهت الحرب وفقاً لشروط اتفاق بوستدام، طرد البولونيون من بلدهم معظم الألمان الذين أقاموا في بولونيا قبل أن تصبح دولة مستقلة من جديد، وبوقت طويل. والملايين هربوا من الأراضي الألمانية المحتلة شرقي أودرنيس، الأراضي التي أصبحت جزءاً من دولة بولونيا.

من تشيكوسلوفاكيا تم طرد السوديت الألمان بعرقهم. وكان من المتوقع أن يتم ذلك بشكل إنساني ولكن الأحقاد الكامنة تفعل الأسوأ في البشرية. والفظائع ارتكبت من الجانبين البولونيين والتشيكيين. والمجموع ما يقارب من ١٠ ملايين ألماني أو عرق ألماني وصلوا إلى المناطق الغربية من ألمانيا وليس عليهم إلا ثيابهم التي يرتدونها. على الأقل كانوا يشعرون بأنهم في منازلهم ومع شعبهم وإن كانوا في الغالب لا يلقون الترحيب من المقيمين المحليين. فهم لم يكونوا أشخاصاً مهجرين بالمعنى ذاته مثل المليون ونصف مليون روسي ومثل المليون فرنسي ومثل ٦٠٠ ألف بولوني ومثل مئات الألوف من كل بلدٍ احتله الألمان وأجبروا شعبه على العمل في المصانع الألمانية. بعض هؤلاء المهجرين مثل المواطنين الغربيين كان عندهم بيوت يأوون إليها. وآخرون بما فيهم الكثير من الروس، كانوا لا يريدون العودة. فقد كانوا يعرفون أي مصير ينتظرهم لأنهم تعاونوا مع الألمان. والبريطانيون، وفقاً لاتفاقات جرت مع الروس واليوغوسلاف أجبروا الآلاف من الناس على العودة على رأس الرمح. من أكثر المهجرين استحقاقاً للشفقة الذين كانوا يعرفون بيوتهم ولكنهم يمنعون من العودة إليها كان اليهود. بقايا معسكرات الموت الذين كانوا يتوقون إلى الدخول إلى فلسطين المنتدبة من قبل بريطانيا.

كانت الإعاشة للألمان قليلة جداً، ما يكفي للبقاء على الحياة، وفقد الفحم الحجري من أجل التدفئة ومن أجل الصناعة. وقلما بقيت شجرة يمكن أن تستعمل كوقود للتدفئة واقفة لم تقطع. وجنينة برلين الجميلة «تيرغارتن» سرعات ما تعرت من أشجارها. إن تدمير نظام النقل جعل من الصعب تزويد الاحتياجات الأساسية لما يقارب من ٢٥ مليون إنسان بدون مأوى

وتائه، وكذلك حال بقية السكان. والكثير من العائلات فقدت معيلها في الجبهة بعد أن «سقط من أجل الفوهرر والوطن». الكثير من الرجال والنساء والأطفال أعيقوا من جراء جراحهم في الحرب. وكان التحدي المباشر في سنة ١٩٤٥ هو القدرة على البقاء على قيد الحياة. وكان حظر التجول وانعدام أنظمة البريد والتلفون قد قطع فيما بين المناطق في الأسابيع الأولى من السلم. في كاسل لم يكن الناس يعرفون ماذا يحصل في فرانكفورت. المزارعون الألمان فقط في الأرياف كانوا نسبياً أحسن حالاً. فلديهم بيوتهم وأرضهم والطحين والحليب والخضر واللحم التي كانوا يتبادلونها ويستبدلونها بالسجاد العجمي وبالجواهر يأتيهم بها سكان المدن الجائعون. وكانت مشاعر الصدقة قد خفت في أيام المأساة. وكان جنود الحلفاء أيضاً يستبدلون الأشياء الضرورية والسيجارات مقابل الكاميرات الثمينة والساعات الثمينة. لقد أصبحت السجائر عملة تداول متبادلة. إن الموت الجماعي من الجوع والمرض لم يجرف ألمانيا ووسط أوروبا في سنة ١٩٤٥ و١٩٤٦، وهو ضريبة ملحوظة فرضت على المنتصرين وعلى العمال من مستحقي المساعدة. وذلك بسبب فعالية المبيدات الجديدة: فلم تتكرر مأساة وباء الأنفلونزا التي حصدت ملايين الضحايا بعد الحرب العالمية الأولى. والقمل الذي كان ناقل الأمراض الرئيسي قتلته مادة د.د.ت. ومعظم تدبير هذه المهمات الكبيرة أسند إلى ضباط من الشباب المدربين من الحلفاء. ولكن الألمان الذين كانوا يعملون تحت إمرتهم والذين نجحوا في اكتساب بعض التنظيم خارج الفوضى يستحقون الثناء أيضاً.

يومئذٍ لاحظ المراقبون المعاصرون الكره والفتور من جانب الشعب الألماني. في المدن فقط أمكن توزيع الإعاشات الفقيرة التي تسد الجوع والعوز. وتطلب أول شتاء في السلم - وهو الأشد برداً بحسب السجلات - موت العديد من الضحايا من بين الأكبر سناً ومن بين المرضى في برلين وهمبورغ وميونيخ وغيرها من المدن، حيث تحولت الملاجئ إلى مساكن وبيوت. لقد هزمت ألمانيا تماماً وأصبحت تحت رحمة الجيوش المحتلة. ولكن هل يمكن لتفرق الحلفاء واختلافهم أن ينقذ الألمان من ورطتهم في حين يتنافس الروس والأميركيون والإنكليز في التجند لمساعدة الألمان؟

كان الحلفاء لا يثقون بالألمان: تلك هي النقطة الأولى - وسط كل المنازعات - التي عليها أجمع الكل. ولكنهم كانوا جميعاً يأملون ببقاء ألمانيا موحدة تحت إشرافهم. وكان السوفييت والزعماء الغربيون متفقين على ما تحول إلى أن يكون إدراكاً صحيحاً لقدرة الشعب الألماني على استعادة عافيته. ولكنهم كانوا يخافون من أن يعود الألمان - إن تركوا بدون رقابة - إلى إعادة بناء صناعتهم المتفوقة فحسب ومدنهم، بل ربما إلى إعادة بناء قوتهم العسكرية المدمرة. كانوا يرون الغالبية العظمى من الألمان متعسكرة، بشكل لا شفاء منه، وأنها تشكل تهديداً لأوروبا المسالمة.

والشعب الألماني، كما أثبت التاريخ، يبدو مستعداً للتضحية بالقيم الأخلاقية الفردية لمصلحة الدولة التي استغل زعماؤها قوة ألمانيا بدون رحمة على حساب جيرانها. وأضيف حجم جديد رهيب من البربرية من قبل دولة هتلر الألمانية المسلحة. إن الانتصارات الألمانية من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٢ قد اقترنت بالتدمير الذي حلّ بأوروبا القارة وبالتعذيب والقتل الذي أصاب ملايين الرجال والنساء والأطفال.

في نهاية الحرب، كان كل ألماني - مفترضاً - بأنه مشبوه بالتآمر مع الأشرار العاملين بالسوء. إن مواقف الحلفاء هذه لا يمكن أن تفهم اليوم من دون أن ننظر مجدداً إلى النشرات الإخبارية السينمائية عن معسكرات الاعتقال المحررة، المعروضة في السينما (بأمر من القيادة الحليفة) وبصورة خاصة المعتقلات الألمانية، بعد نهاية الحرب مباشرة، وما فيها من أكوام الأجسام العارية. ومن الناجين المشبهين للهياكل العظمية. ولأول مرة، جاء الناس العاديون من الغرب ليروا وجهاً لوجه الشيطان الكامل شيطان ألمانيا القومية الاشتراكية. في روسيا وبولونيا لم تكن الأخبار المصورة ضرورية. لقد شاهد الناس وجربوا عملياً على أجسادهم الاحتلال الظالم الغاشم.

كان تخطيط الحلفاء مرتكزاً على الاعتقاد بأنه كان على أوروبا والعالم أن يستمروا في العيش مع ما يقارب من سبعين مليون ألماني يشكلون تهديداً للمستقبل فإنه لا بدّ جرّهم إلى التغير الجذري. إن الروس، كما البريطانيين والفرنسيين والأميركيين، فكروا في فرض هذا التغيير من فوق - وإن كانت لديهم قناعات مختلفة جداً حول ما يجب عمله. لقد توافقوا، على كل حال، على الاجتذاذ الكامل للزعامة النازية السياسية، كمقدمة لا بدّ منها.

إن لزومية الإصرار على التسليم بدون قيد ولا شرط، الذي فرض على الدولة الألمانية قد نوقشت كثيراً من قبل المؤرخين، إنما من دون التوصل إلى نتيجة. إن بريطانيا وروسيا والولايات المتحدة ومعهم فرنسا وغيرهم من الدول الحليفة قد حاربوا ألمانيا حرب حياة أو موت. فكيف يمكن توقع تفاوضهم مع خلفاء هتلر من العسكر وفقاً لمطلق شروط تترك ألمانيا سليمة لم تمس وجيوشها من دون هزيمة؟ إن ألمانيا يجب أن تتعلم درساً في الهزيمة، فلا يمكن أن يسمح بأي شبهة حول الإحساس الكاذب بالشرف العسكري الباقي. إن جيران ألمانيا لن يكونوا قادرين على العيش بسلام من دون سلب الرقابة على ألمانيا من الألمان أنفسهم - وهذا أمر لم يتم حصوله سنة ١٩١٩ بشكل واضح جلي. إن هذا يعني الاحتلال وحكم الحلفاء على كل ألمانيا المنزوعة القدرة (والبعض تكلم عن الاستمرار في ذلك لمدة خمس وعشرين سنة، وحتى أربعين سنة). وحول هذا التفسير «للتسليم بدون قيد ولا شرط» اتفق أخيراً ستالين وتشرشل ورزفلت في سنتي ١٩٤٤ و١٩٤٥.

إن الحل الأول المقترح بخلال الحرب لهذه المسألة - مسألة ضبط ألمانيا - هدف إلى جعلها غير قادرة على الأذى، وذلك بحل قواتها المسلحة واستبعاد الأركان العامة باعتبارهم مشبعين

بالتراث البروسي العسكري. في شكلها الأول كانت خطة مورغنتو - التي وضعها سنة ١٩٤٤ - تقضي بعدم السماح لألمانيا بصناعة ثقيلة كصناعة السيارات والآلات الصناعية، والسماح لها بدلاً من ذلك بالصناعات الخفيفة كالتساكير (الأثاث) وفتاحات العلب. وهكذا تصبح ألمانيا بلداً رعائياً؛ والمنطقة الصناعية في الرور سوف تلغى وتزول، أما مستوى المعيشة الألماني فسيكون عند مستوى حد الكفاية، وليس هو أعلى من مستوى أفقر الدول في الشرق التي احتلها الألمان. يوجد ولا شك عنصر بدائي في هذه الخطط، ويبرره سلوك الألمان البربري أثناء الحرب. إن معظم القوى العاملة التي لن تستطيع إيجاد عمل في ألمانيا، فإنها تستخدم من أجل رد التعويضات كقوة عمل مجانية تعمل لصالح الحلفاء، من أجل إصلاح بعض الضرر الحاصل. ولكن هذه الخطة كانت بعيدة عن الواقع بشكل يجعلها مرفوضة. فسبعون مليون ألماني لا يستطيعون العيش بدون صناعات تصديرية. وأوروبا لا تستطيع أن يسير العمل فيها بدون فحم الرور وبدون فولاذه. والتعويضات في المدى القصير لا تساوي الكلفة التي يتوجب على الحلفاء تحملها لكي يبقى الألمان أحياء. إن الثغرات في هذه الخطة ظهرت في الحال. ولكن خصومها لم يستطيعوا إبعادها كلها مرة واحدة. فلم يستطيعوا إلا إدخال بعض التغييرات عليها.

وبعد أن رُبحت الحرب كانت أهداف الاحتلال الأميركي قد ضمنت في أمر صدر عن رئاسة الأركان المشتركة الأميركية (رقم ١٠٦٧، بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٤٥، ألمانيا). أما سياسات بريطانيا فلم تختلف عن الأميركية بشكل واضح، وإن كانت قد تضمنت رؤية أكثر بناءاً فيما يتعلق بإعادة العافية إلى ألمانيا في المستقبل. إن تدمير الصناعة الماسح وتفكيك الصناعة (من أجل التعويضات)، ومصانع ألمانيا كان أمراً إلزامياً. إن الشعب الألماني سوف يسمح له فقط بأدنى مستوى معيشة الذي يحول بينه وبين المرض. وعلى هذا لا يمكن إجبارهم على العبودية الجماعية: هناك ٧٠٠ مليون دولار سنوياً ضرورية تدفع من أجل استيراد الطعام ومن أجل الحفاظ على الألمان في المنطقتين البريطانية والأميركية. بالنسبة إلى بريطانيا بشكل خاص وحاجتها الملحة إلى الدولار كان هذا استنزافاً غير مقبول. إن الألمان يجب أن يتاح لهم أن يدفعوا ثمن ما يحتاجونه بأنفسهم، فهم يستطيعون ذلك فقط إن سمح لهم أن يصنعوا السلع من أجل التصدير مجدداً. وهذا يتطلب السعي إلى مراجعة التفكير في موضوع القيود المفروضة على الإنتاج الصناعي والتي أقرت في القرار المبكر الصارم الذي وقعته الدول الأربع في مارس ١٩٤٦ من أجل قصره (أي هذا الإنتاج الصناعي) ليكون بمعدل ٥٠% من إنتاج ١٩٣٨. إن السياسة الاقتصادية الاحتلالية من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٩ كانت كتلة من التناقضات: الاستمرار في تفكيك المصانع من أجل التعويضات، والدعوة إلى تحطيم القدرة الاقتصادية الألمانية الحربية، وإزالة الخصوم أو المزاحمين التجاريين الناضجين من الأسواق العالمية مثل الصناعات الصيدلانية.

وأصبحت رخص التصنيع من غنائم الحرب. وبذات الوقت كان هناك تقبل متزايد لفكرة إعادة بناء ألمانيا الغربية، لأن ازدهارها هو دعم أساسي للألمان الغربيين وللديمقراطية الأوروبية المهددة بالحرب الباردة. ولم يتم الانتظار حتى سنة ١٩٥٠ حتى كانت كل المحاولات الرامية إلى الحد من الصناعات الثقيلة الأساسية الألمانية قد تركت.

وعلى الرغم من المصاعب الشديدة في السنوات الأولى، فقد عاش الألمان أفضل حالاً مما كان يُظن بأنه ممكن في سنة ١٩٤٥. فقد تقبل الألمان بعض الممنوعات - على سبيل المثال - عدم صنع أسلحة نووية أو غازات سامة [!!!] وفيما عدا ذلك كانت جهود الحلفاء ضد إعادة بناء هيكلية الصناعة الألمانية وتحطيم الكارتيلات القوية وتخفيف قبضة المصارف، سرعان ما انقلبت رأساً على عقب.

عند بداية الاحتلال تم سجن الكثيرين ممن اشتبه بهم أنهم تعاونوا مع الرايخ الثالث بقوة ذات أهمية، وقد تم ذلك بصورة عشوائية. إن سجناء الألمان بسبب الحرب الذين وقعوا بين يدي الحلفاء والذين كانوا يعملون في الخارج، في المزارع البريطانية على سبيل المثال، لم يسمح لهم بالعودة إلى وطنهم في نهاية الحرب. وقد سمح الحلفاء الغربيون فقط لهم بالعودة بعد نهاية ١٩٤٨. ولكن معظم الملايين التي أخذت أسرى في ألمانيا ذاتها بخلال المراحل الأخيرة من الحرب، أطلق سراحهم بعد وقت قصير. ولم يعد مئات الألوف من الأسرى لدى السوفييت إطلاقاً إلى بيوتهم. وكان على النساء الألمانيات أن تقوم بأثقل الأعمال اليدوية مثل إزالة الأنقاض. فأين الرجال الأقوياء؟ ثلاثة ملايين وربع مليون رجل فقدوا أو قتلوا، وأعطب الملايين وتم أخذ الملايين كأسرى. وقبل موته بقليل كتب روزفلت: «لن يساق الشعب الألماني إلى العبودية...إنما يجب بالنسبة إليهم أن يعودوا إلى سابق عهدهم في الزمالة لحب السلام وإطاعة قانون الأمم». يجب أن لا يوثق بهم مجدداً في حمل السلاح. إن رؤساء الصناعات والزعماء القوميين الاشتراكيين يجب أن يحاكموا ويعاملوا كمجرمين. وما تبقى من الصناعة يجب أن يراقب وأن يحدد له صنف الانتاج.

إن الألمان قد قيل لهم بأنهم حرروا ولكن الجنود الحلفاء أعطوا الأوامر المشددة بعدم مؤاخاتهم، وتجنب أي اتصال اجتماعي بهم. وأجبر الشعب الألماني وعزل لكي يتغلب على الجوع والبرد فاضطر إلى الخضوع لعملية إعادة تعليمه ومحاولة تغيير أفكاره وعقليته.

كانت العقوبة «نزع النازية» هي أحد وجهي العملة وكان غرس الفضائل والديمقراطية هو الوجه الآخر. إن الرقابة على الصحف ثم إعادة تعليم قيم الحق في المدارس وترسيخها كانت من الأوليات. وبصورة تدريجية تم تشجيع الحياة السياسية بعيدة عن المركز. واعتماد التدابير الزجرية، وهذا ما قد جرى بسرعة، كان يعاكس محاولة الإصلاح في الشعب الألماني. وإذا كانوا سيعاملون كمنبوذين فكيف يستطيعون الاقتناع بذات الوقت بنعم الحرية؟

داخل ألمانيا المحتلة، وعلى الرغم من بعض الأشياء غير المعقولة وبعض التناقضات كانت عملية نزع النازية وإعادة التثقيف قد أعطت ثماراً إيجابية. وانتهت محاكمات نورنبرغ لزعماء دولة هتلر، التي بدأت في نوفمبر ١٩٤٥، وانتهت بحكم الإعدام على اثني عشر من المتهمين بعد مضي أحد عشر شهراً على البدء. وكشفت هذه المحاكمات عن الطبيعة البربرية للاحتلال في ألمانيا الشرقية. هذه الحقيقة واجهت الشعب الألماني العادي بحقائق ليست مسرة. كان الكثيرون منهم قد عرفوها من قبل ولكنهم لم يواجهوها؛ وحدهم المستعصون على الإصلاح ظلوا يصرون على أن غرف الغاز في أوشويتز هي بروباغندا. إن أعوان هتلر لم يستحقوا أي احترام لأنهم جروا ألمانيا إلى الخراب والآلام؛ وأشاع الرضا قيام غورنغ بمغافلة سجانية والانتحار قبل أن يعلّق في المشنقة. أما أفراد فرقة الـ SS فقد حكم عليهم جميعاً من قبل الحلفاء كمنظمة إجرامية. وفرضت أحكام قاسية على أصغر الأنصار. وكل ألماني فرض عليه أن يشعر بأنه مسؤول، وهو الأسلوب الشهير المسمى «فراجبون» الذي استخدم كأساس للقضاء على النازية. العديد من الملايين من الألمان كانوا من القوميين الاشتراكيين، عن غير قناعة، وكثير منهم كانوا من الأصوليين الذين يرغبون في الرايخ، والبعض القليل فقط كان تحت الضغط. كثيرون انضموا إلى الحزب أو إلى أحد تنظيماته. ولكن قلة منهم (حوالي ٢٠٩ آلاف من أصل ٤٤,٥ مليون ألماني) حوكموا فعلاً في المحاكم الخاصة التي أقيمت في المناطق البريطانية والأميركية والفرنسية (كثيرون حكم عليهم في المنطقة الأميركية أكثر من المنطقة البريطانية). في القطاع السوفييتي الذي يضم ١٧ مليون كان عدد الذين حوكموا حسب الأرقام المقدمة، أيضاً قليل، ١٧ ألف ونيف. وهذا لا يعني أن الروس كانوا أكثر تسامحاً. بل ببساطة يعني إنهم لم يزعجوا أنفسهم بإجراءات المحاكمة. فقد ألقي عشرات الألوف من الناس في معسكرات الاعتقال النازية السابقة وفقدوا فيه حياتهم. ولم يقتصر الأمر على المجرمين من النازيين بل شمل معارضي الشيوعية. وعند التصنيف فإن ١٦٦٧ شخصاً فقط حكموا بأنهم النازيين واعتبروا كمرتكبي جرائم واعتبر ٢٣٠٦٠ شخصاً من فئة نصف مجرم، واعتبر ١٥٠٤٢٥ أقل إجراماً، واعتبر أكثر من مليون بقليل بأنهم «أصدقاء مرحليون» واعتبر أكثر من خمسة ملايين من المشتبه بهم ولم يحكم عليهم بأي شيء. بل إن الحلفاء توصلوا إلى الاقتناع بعدم جدوى المحاكمة أصلاً. والمجرمون من القاصرين كثيراً ما عوملوا بقسوة أقل من الرجال الذي كان الإجرام «يبدو ثقيلاً على ضمائرهم» بمن فيهم.... غوليتز همبورغ الذين بعد فترة من السجن، وبعد مضي وقت قصير، عادوا فازدهروا من جديد في ألمانيا الغربية لما بعد الحرب. وبدت العدالة شخصية مسرفة مزاجية مسرفة. وبدت العقوبات عشوائية جداً. لم يكن هناك مسح نظيف لكل الذين تورطوا في جرائم الرايخ الثالث. كان الحكام، باستثناء القليل منهم يستمرون في الجلوس للمحاكمة، كما كانوا يفعلون في سنوات حكم النازية. وكان معظم الموظفين قد أصبحوا يخدمون أسيادهم الجدد،

وكانت الملفات التي يمسكونها في الغالب لا تظهر أنهم لم يأخذوا فرصتهم في شهر مايو ١٩٤٥. وكان هناك ببساطة الكثير الكثير من القوميين الاشتراكيين وكان لا بد من التخلي عن معاقبة الجميع باستثناء أسوأ المجرمين.

ومع ذلك فإن الغالبية العظمى من الألمان، قد تغيرت بعد الحرب. وساهم التعليم الجديد من قبل الحلفاء في هذا الأمر ولكنه لم يكن السبب الوحيد ولا حتى السبب الرئيسي في التغيير. كانت افتراضات الحلفاء صحيحة في ما خص قدرة ألمانيا على استعادة عافيتها بعد الهزيمة ولكن الحلفاء كانوا على خطأ حين اعتقدوا أن الألمان إذا سنحت لهم فرصة ولو ضئيلة فإنهم سوف يعودون مجدداً إلى هتلر آخر مع سياسة توسعية غزو. وكتب هنري مورجنتو كتاباً حول هذا الموضوع في سنة ١٩٤٥ عنوانه «ألمانيا هي مشكلتنا» وصف فيه أن عريفاً مجهولاً حتى حينه ما يزال يتآمر ببساطة وبسرية تامة بانتظار اللحظة المناسبة من أجل إعادة ألمانيا بقصد إعدادها لحرب انتقامية. وبعد مرور أكثر من أربعة عقود من السلم تبين أن مورغانتو كان على خطأ.

إن الانهيار العسكري الكامل ونتائجه المباشرة قد أقنعت الشعب الألماني (باستثناء شريحة صغيرة من المتطرفين) أن هتلر قد اتبع النبي الكاذب. ولدهشة الحلفاء كانت الحركات الخفية النازية المتوقعة مثل حركة ويروولفس (الرجال الذئاب) لا تعني شيئاً. إن الشعب الألماني أظهر بسرعة رغبته في التعلم من المنتصرين عليه الذين أثبتوا بعد كل شيء أنهم أقوى وأنهم أقدر على الانتصار. الهزيمة لكل شيء ألماني أثبتت أنها علاج جذري للعقلية القائلة بأن ألمانيا فوق الجميع. إن المؤسسات البريطانية التمثيلية أصبحت الآن هي النموذج والطريقة الأميركية في العيش أصبحت هي الأمنية: على الأقل هذا لقسم الذي يبدو من خلال أفلام هوليود ومن خلال المقارنة الوهمية في الثروة التي يدعمها الجنود الأميركيون المحتلون بأزيائهم اللطيفة.

من الروس كانت المكاسب أقل بكل تأكيد. ولم يوجد في ألمانيا أحد باستثناء الشيوعيين الأقحاح، يرغب في تقليد أسلوبهم في الحياة أو مستويات معيشتهم المتدنية. لم يكن هناك شك بأن سنة ١٩٤٥، بخلاف سنة ١٩١٨ كانت معلماً لثغرة حاسمة في التاريخ الألماني. إن وهم السيطرة والتوسع الجغرافي، والتسود على العالم من قبل «هيربر فولك» أو الشعب السيد، قد انتهت إلى فشل ذريع أكيد.

وهذا لا يعني نشوء وعي أخلاقي مباشر في ألمانيا. فالعديد من الألمان اعتقدوا وتعصبوا لهتلر، وأن ألمانيا سوف تُبعث من جديد في النهاية. وأولئك الذين شعروا بالعار الحقيقي وأسفوا للجرائم التي ارتكبها النظام ربما كانوا قلة. كثيرون أسفوا لأنهم خسروا الحرب. ولحسن الحظ كان هناك البعض الذين عرفوا أنهم قد «حرروا» على يد الحلفاء. وهؤلاء شكلوا نواة صغيرة لخلق مجتمع أفضل. إن ظروف الحياة بدت ميؤوساً منها في السنتين الأوليين من الاحتلال، والحكم من

قبل الروسي والأميركي والبريطاني والفرنسي، جنود وإداريون أوصل إلى كل ألماني في بيته الهزيمة الكاملة. لقد كان الألمان عندها يواجهون المهمة العملية مهمة كسب الحياة المادية من خلال أنقاض مدنهم. إن الشعور بالجريمة لم يكن في مثل هذه الظروف هو أول ما يخطر بالبال. فقد كانت هناك احتياجات أكثر إلحاحاً تجب مواجهتها. العديد من الجيل القديم من الألمان لم يرفضوا الماضي النازي، بل إن هتلر مات وهناك قادة جدد تجب طاعتهم وهناك حقائق سياسية جديدة تجب مواجهتها. وكان الأمر مختلفاً بالنسبة إلى الشبان. فقد كانوا يتساءلون بازدياد حول قيم أهلهم ولم يستطيعوا أن يجدوا الشيء المشرف الذي يعتز به في تاريخ ألمانيا أو بالتأكيد أن يكونوا ألماناً خالصين أبداً. لقد رأوا طريقاً أمامهم حين رأوا أنفسهم أوروبين صالحين. وهكذا أصبحت ألمانيا أول دولتين حديثتين كان المواطنون فيها قد أداروا ظهورهم عن وعي للماضي، وبعضهم أخذ يركز على إعادة بناء حياة جديدة وقلما أعار أهمية للمسائل الأخلاقية، وهناك آخرون كانوا بحق يشعرون بالخجل من الماضي. إن الحلفاء الغربيين لم يُجبهوا بمهمة ظنوا أنها سوف تأخذ على الأقل جيلاً يجب استكماله. مقابل ذلك وبخلال سنتين بعد استسلام ألمانيا كانت المجابهة بين الشرق والغرب فيما يسمى بالحرب الباردة قد حملت السوفييت والأنغلو أميركان على الاستعداد العلني لتقبل ألمانيا المتغيرة «الجديدة» وإن كانوا في مجالسهم الخاصة ما يزالون يحتفظون بتحفظ قوي تجاه جدارة الألمان بالثقة. هذا الشك العميق والتوجس من مخاطر ألمانيا القوية جداً ظل حياً طيلة ما يقارب نصف قرن عندما أصبحت وحدة ألمانيا حقيقة واقعة من جديد.

كان ستالين كذلك راغباً في إعادة تثقيف الشعب الألماني في المنطقة السوفييتية إنما على طريقته. إن تجارب حياته الخاصة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ربما جعله أكثر تفاؤلاً في توقعاته مما كان عليه الغربيون في توقعاتهم. لقد أظهر الشعب الألماني استعداداً يحسد عليه في اتباع الزعامة القوية. وبرأي البعض كانت المسألة استبدال قميص بني بقميص أحمر. وكان من السهل بشكل خاص تكوين كتائب من الشبيبة الحمراء الجديدة. إن الروس ومرشحيهم من الألمان سوف يوفرون هذه الزعامة. ولما كان المنتصرون سوف يأخذون من ألمانيا كل التعويضات التي يقدرون عليها فإن ستالين لم يرَ سبباً للانتظار حتى يقوم بإعادة تثقيف سياسي وبتحويل المجتمع الألماني. كان واثقاً بأن القوة الكافية في القمة ممكن أن تؤمن الولاء لدى الذين هم تحت، ولذا كان مستعداً لاستخدام أدوات، لا من الشيوعيين الحسني التدريب في موسكو، بل حتى استخدام قادة في الجيش الألماني السابق الذين أخذوا أسرى حرب والذين كما في السابق، في مطلع ١٩٤٣ قد تعلموا في لجنة ألمانيا الحرة. إن مؤيدين لهتلر سابقين أثبتوا أنهم نافعين بما فيه الكفاية وأنهم يستطيعون الآن إعادة تأهيل أنفسهم وذلك من خلال الوعد بالولاء لموسكو. وآخرون كانوا ببساطة قد بدأوا العمل فعلاً مثل العلماء والمتخصصين

في الصورايخ. وكان الحلفاء الغربيون في هذا الشأن يتصرفون بشكل غير مختلف. بالنسبة إلى ستالين كان يرى أن الصراع في ألمانيا سوف يكون بين «الرأسمالية والاشتراكية» وأن خلاص ألمانيا فقط يكون بأن تكون بلداً قد تم تغيير نماذجه السياسية والاجتماعية السابقة. ونظراً لفرضيات ستالين الأيديولوجية فقد كان حريصاً على أن يكون واعياً إلى أقصى حد للتطورات في المناطق الغربية المحتلة حيث تعيش أكثرية الألمان. ضمن هذه المخاوف بدأ تكون الحرب الباردة يظهر.

في علاقاتهم مع الحلفاء لم يكن الألمان كسالى تماماً. إن نواة من الزعماء السياسيين الألمان لما بعد الحرب أهينوا بخلال سنوات الحكم النازي ظهروا من جديد أشداء قساة. كانت لديهم رؤية خاصة عن ألمانيا جديدة وعن مستقبل أفضل. كان من الصعب بالنسبة إلى الزعماء الشيوعيين ولهيليم بيك وولتر أولبرخت العائدين من موسكو في سنة ١٩٤٥ أن يُكنّوا شيئاً آخر غير الاستهزاء والتهكم بعد سنوات ستالين الإرهابية التي أطاحت بالعديد من الرفاق الألمان كضحايا، وبعد تضحية ستالين بلجنة الحزب الشيوعي لصالح النازيين. ولكن كان هناك أيضاً شيوعيون مثاليون ظلوا أحياء بعد معسكرات الاعتقال وعادوا من المنفى، وما يزالون يحتفظون بأوهامهم حول روسيا ستالين، والآن أصبحوا جاهزين للعمل من أجل ألمانيا مناوئة للنازية. إنها السلطات السوفييتية في مناطقها المحتلة هي التي كانت الأولى في يونيو ١٩٤٥ في إعلان بعث العملية السياسية الديمقراطية حين سمحت بقيام الأحزاب السياسية: الحزب الشيوعي الألماني (KDP) ، بالطبع ولكن أيضاً الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني (SPD) ، والاتحاد الديمقراطي المسيحي وهو حزب محافظ جديد (CDU) والحزب الديمقراطي الليبرالي (FDP) المعروف في الغرب بالحزب الديمقراطي الحر. ولكن نظام الحزب الواحد الحاكم هو حجر الزاوية في النظام السياسي السوفييتي الذي وضعه لينين وقد صقله ستالين في حكمه التوتاليتاري المستبد وفيه لا وجود لحزب خارج يُسمح له برفع صوته ولا حتى بالوجود. في ألمانيا إذن كان ستالين مستعداً سنداً لإلهامه الخاص، أن يقدم تنازلات ضخمة وأن يُسود الشيوعيين إنما ضمن إطار يرضي عنه السكان المحليون وكذلك الحلفاء الغربيون.

وعندما حصل الشيوعيون النمساويون بموجب انتخابات حرة حقاً في نوفمبر ١٩٤٥ على خمس بالمائة فقط من الأصوات، عرف ستالين أنه لا بد من حصول أسوأ من ذلك في ألمانيا إن هو ترك الأحزاب تأخذ حريتها الكاملة. وتملقت السلطات السوفييتية ثم ضغطت على الحزب الديمقراطي الاجتماعي الذي كان يقوده أوتو غروتهول في مناطق السوفييت، حتى يندمج مع الحزب الشيوعي لكي يشكلا معاً حزب الوحدة الاشتراكي (SED) . في الانتخابات الريفية في خريف ١٩٤٦ لم يحصل حزب الوحدة الاشتراكية رغم المساعدة السوفييتية على أن يربح

الأكثرية ضد الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) والليبراليين وهكذا اضطر الـ SED إلى اللجوء إلى تشكيل جبهة شعبية ضد الفاشستية ليربح تكتيكياً السيطرة في المجالس المحلية الريفية (Lsnder) . وبرلين وإن كانت قد سقطت ضمن المنطقة السوفييتية فقد وضعت تحت السلطة المشتركة للدول الأربع. وهكذا لم يكن بالإمكان لموسكو أن تتلاعب بأحزابها السياسية كما فعلت في المنطقة السوفييتية. ولهذا السبب جرت تحركات لدمج الأحزاب الاشتراكية والشيوعية في برلين ولكنها فشلت تماماً.

هذه النتيجة أحدثت انشقاقاً حاسماً في ألمانيا. إن إعطاء حرية الاختيار جعلت الزعماء السياسيين الناشئين في البلد يرفضون الحكم التسلطي. وبدلاً من ذلك عمل الزعيمان السياسيان الأبرز في ألمانيا في السنوات التي تلت الحرب مباشرة وهما كورت شوماخر عن (SPD) وكونراد أدينهاور عن (CDU) على أقامة نظام سياسي حزبي يمكن أن تبنى عليه الديمقراطية البرلمانية المستقرة في ثلثي ألمانيا اللذين شكلا المناطق الغربية التي أضيفت إلى برلين الغربية فيما بعد لتشكل الجمهورية الفدرالية الألمانية. ويعود الفضل الأخير إلى شوماخر وإلى أدينهاور بأنهما معاً منعا الديمقراطية الألمانية من أن تموت في المهد. في المنطقة السوفييتية، من جهة أخرى لم يعط الشعب الألماني حرية الاختيار إلا بعد خمس وأربعين سنة كما يجب الإقرار أيضاً بأن الألمان في المناطق الغربية لم يعطوا حرية الاختيار كاملة: فرغم كل شيء لم تشأ السلطات الغربية أن تسمح لمناطقها بأن تتحول إلى دولة شيوعية تسلطية.

والنقطة الأهم على كل حال هو أن هدف الحلفاء من خلق مجتمع ديمقراطي قد عكس رغبة أكثرية الألمان.

والفرق بين زعيمي ألمانيا الغربية كورت شوماخر وكونراد أدينهاور كان صارخاً. فصحة شوماخر وليس عقله قد انهارت بعد سنوات طويلة من السجن في أحد معسكرات الاعتقال، وهي تجربة أوحت له بالحقد على كل أشكال التسلط. وهو الآن ينظر إلى حزب العمل البريطاني كمثل للحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي يدعم الشكل البرلماني في الحكم وكان شوماخر لا يهادن في أي قضية يعتقد أنها مبدئية: إن إنعدام المبادئ الثابتة هو الذي جر الألمان إلى الهاوية وكان ينوي قيادة حزب مستقل قوي وملتزم بالديمقراطية والاشتراكية وملتزم باستعادة الكرامة والسيادة عند اللزوم لألمانيا موحدة من جديد. وكان الحلفاء من جديد مضطرين إلى احترام مثل هذا البعث للأمة الألمانية.

وكان أدينهاور في وضع مختلف تماماً. فهو لم يكن يملك حزباً سياسياً باستثناء الـ SPD الذي انبعث بثقة أيام سنوات هتلر وقد لعبوا أيضاً لعبة هتلر قبل يناير ١٩٣٣ أو أنهم أجروا تسوية مباشرة فيما بعد ليسلموا له بالسلطة الديكتاتورية (وكان جمهور الشيوعيين لا خيار له: إما أن يغيروا الولاء

أو يلاقوا الاضطهاد). وهكذا كان على أدينهاور أو ينشئ حزباً جديداً بالخالص هو CDU وحليفه البافاري CSU . وهذا استدعى المرونة والمهارة ودرجة عالية من البراعة السياسية. وكان لا بد من تحديد أهداف الحزب السياسي ضمن الأساسيات. كان أدينهاور كاثوليكياً بدمه وزعيماً ريفياً من الرين يتمتع بأفضل الأشياء في حياته. كما كان قد تحدى النازيين بشجاعة عندما كان محافظاً لكولونيا في سنة ١٩٣٣، وفيما بعد لم يلعب دوراً ناشطاً في المعارضة الألمانية. وقد عاش حياة مرفهة منعزلة يخزن طاقاته لمستقبل أفضل. وفي الأشهر الستة الأخيرة فقط من الحرب أوقف وسجنه الغستابو على أثر القنبلة التي ألقيت على هتلر في مؤامرة في ٢٠ يوليو ١٩٤٤ والتي لم يلعب فيها أي دور كما يبدو.

وبصورة غير متوقعة كان أدينهاور في سبعينياته، وليس شوماخر، هو الذي سيطر على سياسة ألمانيا فيما بعد الحرب. إن عودة أدينهاور إلى السياسة لم تكن في بادئ الأمر نعيماً. فقد أعاده الأميركيون كمحافظ كولونيا. وكانت سخصيته القاسية ومؤامرات معارضيه السياسيين قد أوشكت أن تقوده إلى الاستقالة بعد أن استلم البريطانيون السيطرة على المدينة. ثم برز من جديد ليتحدى الدعم الذي لقيه شوماخر وحزب الـ SPD . وكان هناك حزب ثالث أصغر من الحزبين الآخرين هو الحزب الديمقراطي الليبرالي الحر (FDP) الذي مارس من وقت إلى آخر نفوذ لا يتناسب مع قوته لأنه لعب دور الثقل في الميزان بين الحزبين الكبيرين.

في صيف ١٩٤٦ أنشئت حكومات إقليمية (Lander) في المناطق البريطانية والفرنسية والأميركية وأعيد تشكيل مجالس منتخبة إقليمية ومحلية لتشرك ثلثي الشعب الألماني في العملية الديمقراطية البرلمانية. وكانت نظم الأحزاب السياسية قد انتعشت. إن الحزب الديمقراطي الاجتماعي الذي كان يقوده شوماخر قد انضم إلى الاتحاد الديمقراطي المسيحي الذي كان يعارض الاشتراكية ويعارض سلطة الدولة المركزية على حساب الحقوق الفردية، كما كان يشدد على القيم الأخلاقية المسيحية باعتبارها أساساً للدولة.

وكان كل من هاتين الدولتين المحليتين (Lander) بقيادة وزير - رئيس محلف لجمعية برلمانية منتخبة ديمقراطياً. وإنه في الدولة المحلية (Lander) توصل الزعماء السياسيون لقيادة ألمانيا ما بعد الحرب، إلى البروز - أول الأمر - رجال مثل رينهولد ماير، الوزير الرئيس في الدولة المحلية المسماة ورتمبرغ - بادن، وتيودور هس، وهانريخ لوبكي والبروفسور لودويج إر هارد. كان الحلفاء الغربيون الذين زكوهم وثبتوهم (وإن لم يكونوا جميعهم من المعارضين الناشطين للحزب النازي) هم الذين اختاروا هذه المجموعة من الزعماء بحكمة وتوفيق. وبهذا الشأن ساهم الحلفاء مساهمة حاسمة في بعث الديمقراطية في ألمانيا بعد الحرب. واستعادت الحياة السياسية عافيتها. وكان تقدمها، رغم كل شيء منوطاً بإرادة الحلفاء كي يحولوا المسؤوليات إلى

الألمان وللحصول على تعاونهم لا إلى مجرد موافقتهم فقط. وتم تسريع العملية بفضل شكوك الغربيين في الاتحاد السوفييتي وبفضل ابتداء الحرب الباردة.

إن الزعامة السياسية هي شيء، ولكن كيف ستتصرف الغالبية من الألمان عندما يطلب إليها أن تشارك ببساطة في العملية الديمقراطية بعد اثنتي عشرة سنة من الدكتاتورية هو شيء آخر؟ كم هو عدد الألمان الناشطين سياسياً، هؤلاء الألمان الذين كانوا قد خسروا؟ إن معظم أولئك الذين كانت أيديهم نظيفة كانوا ينتمون إلى اليسار. وكانوا يشعرون أن معاناتهم في معسكرات الاعتقال، واستبعادهم من الدولة الألمانية، أو أن سنوات النفي تعطيهم الآن حقاً أدبياً في قيادة ألمانيا الجديدة. إن المؤسسات الصناعية الكبيرة والصغيرة شكلت جزءاً من الدولة الاشتراكية القومية. ورجال الأعمال الألمان والمزارعون كانوا قد قبلوا مساعدة «العبيد السلاف» من الشرق واستغلوا في أغلب الأحيان اليد العاملة المكرهة وقلما عاملوها معاملة تليق بالبشر وبالاعتبار البشري.

إن معظم الألمان كانو متهمين بجريمة عدم الاهتمام بما فيه الكفاية بالأجانب وباليهود الألمان من جيرانهم. وهكذا وجد الملايين من الألمان كانوا يتمنون البقاء نكرات. فالبقاء على قيد الحياة قد يتعلق بعدم لفت الانتباه بدون لزوم في البروز في المجال السياسي. فالمثقفون من الناس والقادة المهنيون في الدولة والموظفون والقضاة ورجال القانون والميسورون والملاكون والدكاترة جميعهم كانوا متورطين في التدابير النازية، وكل الذين عاشوا عيشة مرفهة ومريحة بخلال سنوات حكم هتلر وقدموا خبرتهم وزعامتهم اعتبروا متورطين أكثر من غيرهم ولا يستحقون أن يلعبوا دوراً في السياسة لما بعد الحرب. والعمال والفقراء والمجندون في الجيش بإمكانهم بسهولة أن يدعوا أنهم أكرهوا وأنهم هم أيضاً قد استغلوا وهكذا يكون هناك اهتمام اجتماعي بسيط بين الذين أيدوا وبين الذين عارضوا الاشتراكية القومية، ولكن هذه القسمة لا تتوافق مع الوقائع. في الأشهر المباشرة بعد الهزيمة، حتى القوات الغربية المحتلة كانت تنظر نظرة تعاطفية إلى المقاومة الشيوعية أكثر مما كانت تعطف على الألمان من ذوي الماضي السياسي غير المؤكد. وبصورة تدريجية غربلت القوات الغربية نخبة صغيرة من الزعماء السياسيين في الـ Lander . وبدا الأمر ببساطة أنهم كانوا يريدون بكل تأكيد تأمين قوتهم الانتخابية المتبقية من الماضي بشكل قوي وعنيف. في جمهورية ويمار ذات المصير السيئ كان هناك تخريب سياسي كارثي وتخلٍ من قبل المتطرفين بعد أن استردت ألمانيا معظم استقلالها. هذا لم يحدث بعد سنة ١٩٤٥. إن الزعماء السياسيين الذين أقنعوا الحلفاء الغربيين بأن الديمقراطية سوف تكون مأمونة بين أيديهم، والذين التزموا بشروط الحلفاء لقوا منهم الدعم والمساندة فيما بعد واكتسبوا السلطة من انتخابات حرة.

ومعظم الألمان قد شفوا من القومية الاعتدائية من جراء هزيمتهم المنكرة وما استتبعته من هزائم كارثية. إن ألمانيا جديدة قد وُلدت من الازدهار.

الفصل الحادي والثلاثون

الاتحاد السوفييتي،

ثمن النصر وتوسع الامبراطورية

إن الانتصار على ألمانيا النازية وحلفائها جاء كمساعدة ضخمة للاتحاد السوفييتي. لم تعانِ أية دولة منتصرة أكثر منه. لقد اجتاحت الحرب روسيا الأوروبية وشرّد خمساً وعشرين مليوناً ودمرت مصانع وقطعت سكك الحديد وأزالت آلات المزارع الممكننة حتى بدت لا وجود لها. ومن أصل ١٩٤ مليون إنسان قبل الحرب فقد ما بين عشرين إلى أربع وعشرين مليون إنسان حياته. أكثر من واحد على أربعة من الروس قُتل أو جُرح. ولم يكن ستالين يتوقع مثل هذه المساعدة من الولايات المتحدة الدولة الرأسمالية، بعد أن تم القضاء على العدو المشترك وتدفقت المساعدات على روسيا تحت اسم برنامج الإعارة والتأجير في زمن الحرب. ولكن هذا العون قد قطع تماماً عن كل البلدان بعدما تم النصر على ألمانيا، وانتهى كل شيء في أغسطس ١٩٤٥ بعد هزيمة اليابان. ولكن المعونات الغذائية الغربية الحاسمة ظلت تصل إلى الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٤٦ تحت اسم إدارة الإنشاء والتعمير التابعة للأمم المتحدة (UNRWA) ، وهي تموّل بصورة رئيسية من الولايات المتحدة. وهذا البرنامج أنقذ الأرجاء الواسعة المجتاحة من المجاعة.

وحاول الاتحاد السوفييتي الحصول على مساعدة مباشرة يأخذها مباشرة من البلدان العدوة السابقة وذلك بالاستيلاء على كل ما هو منقول: خطوط السكك الحديدية، آلات المصانع وكل أنواع التجهيزات. وكانت عملية غير فعّالة وربما القليل القليل منها كان يمكن أن يستعمل مجدداً عندما تم إيصاله إلى الاتحاد السوفييتي. والباقي أكله الصدأ في محطات السكك الحديدية. وتم تأليف شركات أوروبية شرقية وسوفييتية مشتركة وفقاً لشروط أملاها الروس. وتم التوصل إلى اتفاقات تجارية خاصة مع الحلفاء السابقين كانت على العموم لصالح الاتحاد السوفييتي. وكان هناك مصدر آخر مهم للمساعدة جاء عن طريق التعويضات المفروضة، ليس فقط من المناطق السوفييتية في ألمانيا والنمسا بل أيضاً ولمدة قصيرة بالتعاون مع الأنكلو أميركان من المناطق المحتلة من الدول الغربية، وفقاً لما تم عليه الاتفاق في بوستدام. إن الدمار في الاتحاد

السوفييتي قد بلغ درجة لا يمكن للفكر تصورها تقريباً، وطيلة الحرب عامل الألمان الروس أسوأ من معاملة الحيوانات. وهذا يساعد على فهم الإصرار السوفييتي على التعويضات الضخمة من إنتاج الصناعة الألمانية الغربي. ولكن الطلبات السوفييتية سرعان ما ناقضت السياسة الاحتلالية الغربية. فقد تحقق الحلفاء الغربيون أنهم هم الذين سوف يدفعون في النهاية ثمن هذه الخسائر أو أنهم يتعين عليه دعم الألمان في المناطق الغربية بمساعدات خاصةٍ منهم، وطيلة سنوات مقبلة. إن الخلافات بين الحلفاء حول قضية التعويضات أصبحت إحدى أسباب الحرب الباردة.

وجرت مفاوضات عابرة حول قرض أميركي بعد الحرب لم تؤد في النهاية إلى أي شيء. وفي المال الأخير كان على ستالين أن يتكل على جهد الشعب السوفييتي. وكان هناك عمل لملايين الأشخاص الذين صرفوا من الجيش الأحمر. بخلال الحرب كان هناك نوع من الاسترخاء الأيديولوجي. الآن لا بد من العودة إلى الشدة والتشدد. وستالين لم يُلَيِّنْهُ العمر: وفُرض الإكراه ووقعت وطأة العمل الإجباري العسكري على أرخبيل الكولاك وهي شبكة معسكرات العمل الواسعة شرقي موسكو. مئات الألوف سيموا كخونة ونقلوا من دول البلطيق التي كانت قد ألحقت بروسيا سنة ١٩٤٠. والكثير الكثير من جميع أنحاء الإمبراطورية الروسية اقتيدوا إلى ما يشبه العبودية. وسمح للحزب الشيوعي أن يظهر من جديد باعتباره أداة ستالين للسيطرة على المجتمع السوفييتي. وكانت هناك رقابة أيديولوجية قاسية على العلم وعلى كل أنواع الثقافة حتى على التأليف الموسيقي. واستغلّ الحزب إلى أقصى حد جهد الفلاحين والعمال ورُدَّ أبطال عسكريون إلى وضع المواطن العادي.

إن العقد الأخير من حكم ستالين كان مأساوياً. وعاد الإرهاب. والاتحاد السوفييتي أيام ستالين كان بلد القسوة البالغة. والقوميات الداخلية الناشئة قمعت بعنف ولكنه لم يتم القضاء عليها تماماً. وكانت مشاعر اليهود القومية خاصة بعد تأسيس إسرائيل جلبت انتباه العالم إلى مظهر آخر من الاضطهاد السوفييتي. والحقوق المعتبرة مقبولة في الغرب لم يكن لها وجود في روسيا ستالين.

وتم اعتماد خطة خمسية جديدة في سنة ١٩٤٦. وكانت هناك مصاعب كثيرة لا بد من التغلب عليها. والإحصاءات السوفييتية يجب أن تعامل بحذر. ولكن الخبراء الغربيين في تقديراتهم أكدوا أن عودة الانتعاش إلى الصناعة الثقيلة السوفييتة قد تم بوضوح: الفحم الحجري والحديد والفولاذ والإسمنت والنفط والكهرباء والنقل. وكما جرى الحال في عقد ١٩٣٠ أعطت خطط ستالين الاقتصادية الأولوية للصناعة الثقيلة على حساب السلع الاستهلاكية ولهذا كان مستوى المعيشة قد وصل إلى المستوى الأدنى الأولي. وصدرت قوانين عمل صارمة جداً حرمت العمال من كل حرية وعرّضتهم للعقوبة للتأخر عن العمل والسكر. وأُلقيت أعباء ثقيلة

على الفلاحين بشكل خاص. والمزارع الجماعية أُمسكت بحزم وروقبت بشدة. وقُمعت المؤامرات الخاصة للفلاحين. في سنة ١٩٤٧ شمل التجميع دول البلطيق السابقة مثل أستونيا ولاتفيا وليتوانيا. ولكن الإنتاج الزراعي بعكس النشاط الصناعي وصل بمشقة إلى المستويات الدنيا في أثناء الحرب. وصودرت الأطعمة من الفلاحين بأبخس الأثمان. وحصلت مجاعة عامة في أوكرانيا في سنة ١٩٤٦-١٩٤٧. في سنة ١٩٥٢ كانت محاصيل الحبوب والبطاطا أدنى من محاصيل سنة ١٩٤٠ أي مستوى ما قبل الحرب. إن فشل الزراعة الاشتراكية بقي هو المقتل الدائم في الاقتصاد السوفييتي.

إن تشديد ستالين على الصناعة الثقيلة كان محكوماً بالخوف من التفوق الصناعي الغربي. فهو كان يؤمن إيماناً لا يتزحزح بعدائية الغرب الرأسمالي للاتحاد السوفييتي. وكان تمسكه وقبضته على أوروبا الشرقية، وإبقاؤه على جيش أحمر كبير في أيام السلم من أجل معادلة تأخر روسيا الاقتصادي. وكل الجهد كان أيضاً يبذل من أجل اللحاق بحقل الأسلحة النووية. ولكن ستالين كان يرغب بوضوح تفادي الحرب مع الغرب. في سنة ١٩٤٦ سحب بحذر طلبات كان قدمها إلى تركيا. وفي ما بعد سحب الجيش الأحمر خارج شمال إيران ومن منشوريا. ولهذا كان الموقع السوفييتي في عالم ما بعد الحرب مرهوناً بالدرجة الأولى بالجيش الأحمر. وعلى العموم اعتمد الاتحاد السوفييتي على نفسه مستنزفاً ومجروحاً بشدة من جراء الحرب.

وكان ستالين يخشى من الجيش الأحمر، لكونه داخلاً في المناطق الغربية، أن يصبح واعياً لمستوى المعيشة العالي جداً الذي يتمتع به الفاشيست والرأسماليون. ونجاح الدعاية السوفييتية كان يتعلق بإبقاء الشعب الروسي بعيداً عن الاتصال بالعالم الغربي. وكان التآخي مع السكان المحليين محدوداً جداً، في الأمكنة التي كان يسمح به أن يحصل. وداخل الاتحاد السوفييتي قامت رقابة شديدة حول العالم الخارجي. وتم نشر صورة مشوهة عن العداء الغربي وعن الحقد الغربي. والثقافة البرجوازية كانت ممنوعة باعتبارها غير لائقة ومنحطة. وكل شيء سوفييتي كان يعتبر عالياً ومتفوقاً. وتمجد الحزب وزعامة ستالين لأنهم كسبوا الحرب.

وكان انتقام ستالين لما بعد الحرب انتقاماً أعمى وعشوائي. وكانت الضحايا، ضحايا يالطا هم أولئك الروس الذين أجبروا على العودة إلى وطنهم من قبل البريطانيين والأميركيين، بعد الحرب من مناطق الاحتلال وكانوا يعتبرون أنفسهم سعداء إذا انتهى أمرهم إلى أرخبيل الكولاك. وبعضهم قتلوا رمياً بالرصاص. ولكن هؤلاء الآلاف من الناس، الرجال والنساء والأطفال كانوا قمة جبل الثلج. مجموعات قومية بأكملها مثل التتر المسلمون والكالميك رحّلوا بعنف شديد من القوقاز عندما عادت الجيوش السوفييتية إليه في سنة ١٩٤٣ و ١٩٤٤. ربما أكثر من مليون إنسان عوقبوا جماعياً ورحلوا. وكان وحشية ستالين تعكس تصميمه المتعصب على مسح

أي خطر يتهدد السلطة الشيوعية السوفييتية ويتهدد الوحدة السوفييتية من الداخل. إن السنوات بين ١٩٤٥ إلى سنة موت ستالين في ١٩٥٣ كانت سنوات قمع رهيبة تشبه سنوات العقد ١٩٣٠. لقد حكم ستالين بالإكراه والإرهاب. وكان دائم الحضور إنما دائماً من بعيد، ولم يتلق أبداً الشعب الروسي وجهاً لوجه. وكانت طبيعته وفقاً لكلمات خروتشيف نزواتية وتحكمية وكان ذا ميول عنيفة ازدادت حدتها عندما ضعفت قواه مع تقدم السن. ولكنه لم ينقصه أبداً وجود الأعوان والمؤيدين لسياساته السياسات التي لا يمكن لأي إنسان فرد أن ينفذها وحده. إن الإكراه والإرهاب شكلا العنصر الأساسي الأول فيها أما العنصر الثاني فكان الطاعة. وإلى هذه النهاية تلقى مساعدو ستالين المباشرون مكافآت مالية على حساب بقية الناس، أما الأيديولوجية الاشتراكية فقد تشوهت في البروباغندا. إن جيشاً من العبيد مكون من ملايين الروس أوقف لسبب أو لآخر، بصورة عشوائية أو غير عشوائية، وأُسكن في أرخبيل الكولاك ليقدّم أعمال السخرة من أجل استعادة السوفييت الحياة.

كان الحلفاء الغربيون على معرفة طفيفة بخوف ستالين المرضي على حكمه المستمر الذي لا ينازعه فيه آخر في بلده وكانوا قليلي المعرفة بتصميمه على أن لا يمكن أية مجموعة قومية داخل الاتحاد السوفييتي من أن تتحدى السيطرة الروسية. كان ستالين، وهو من جورجيا في مولده مقتنعاً، من خلال سلوكهم في الحرب، بتفوق الشعب الروسي. وهذا الأمر لم يمنعه من قمع القومية في الداخل أو الخارج عملاً بالعقيدة الماركسية اللينينية باعتبار القومية مرحلة تنتمي إلى المجتمعات البرجوازية. بالنسبة إلى قومية الاتحاد السوفييتي يتهددها خطر من طريقين: الخطر البرجوازي والخطر القومي وحيث أظهر الوعي القومي نفسه، خاصة في الدول الشيوعية، مثل يوغوسلافيا، كان دعاتها ملاحقين بعنف.

في الدول الشيوعية تمارس القيادة إرادتها عبر حزب واحد (الشيوعي) المسموح له بالعمل. والرقابة على الأحزاب تكون عادة بيد رجل واحد، وأحياناً بيد مجموعة صغيرة، تكون إرادتها هي القانون الأعلى. وجهاز الحزب أساسي كأداة في الحكم يؤمن الرابط بين القرارات السياسية وتنفيذها. حزب واحد فقط مسموح به في الدولة الشيوعية الكلاسيكية كما حصل حتى سنة ١٩٨٩، وإلا فإن تنفيذ كامل السياسة سوف يقع في الإبهام. بعد سنة ١٩٤٨ كان على الأمم التي سيطر عليها الاتحاد السوفييتي أن تلتزم من حيث الزعامة ومن حيث تنظيم الحزب وفقاً للنموذج السوفييتي، وحتى في الأمور الصغرى والتفصيلية مثل عبادة الشخصية، والتصفيق المسرحي للزعيم. إن ارتباطهم بالاتحاد السوفييتي لم يكن مسألة خيار حر: فالولاء لهذه التبعية هو ثمن يدفع لقاء التحرر من السيطرة السوفييتية العسكرية المباشرة.

بين ١٩٤٠ و ١٩٤٥ نشر ستالين قاعدة الحكم السوفييتية في أراضي جديدة وإن كان على علم تام بالصعوبات مثل امتصاص مجموعات إثنية معادية وما يمكن أن تخلقه من مصاعب

للإمبراطورية السوفييتية. وحيث ما استطاع ثبت الحقوق التاريخية التي كانت لروسيا القيصرية قبل ١٩١٧. وكانت بولونيا حالة خاصة وصعبة جداً نظراً لكثرة عدد البولونيين - حوالي ٣٠ مليون في سنة ١٩٣٩ ثم نقص عددهم إلى ٢٤ مليون في سنة ١٩٤٥. وبإعادة رسم الحدود التي جرت سنة ١٩٤١ بين روسيا وبولونيا دخلت شعوب مختلطة من البيلوروسيين ومن الأوكرانيين والروس البيض. إن الحدود بين بولونيا والاتحاد السوفييتي له مبرر تاريخي منذ أنه يتبع بصورة أساسية الخط الفاصل المقترح في مؤتمر السلام في باريس من قبل لورد كورزون في سنة ١٩١٩. وفنلندا أيضاً خسرت أراضي منها ولكنها احتفظت بمعظم استقلالها وامتنع ستالين عن دمج القوميين الفنلنديين المستميتين من أجل استقلالهم. وبالمقابل فقد عمل على التأكد من أنهم قد فهموا أنهم كجيران لروسيا وأنهم بحكم موقعهم بعيدون عن المساعدة الغربية المحتملة، فعليهم أن يتبعوا سياسة صداقة تجاه الاتحاد السوفييتي كثمن لحريتهم النسبية.

في سنة ١٩٤٥ احتفظ ستالين بدون أي خجل، ومن دون موافقة الحلفاء بالأراضي العائدة لدولٍ بلطيقية مستقلة هي ليتوانيا ولاتفيا وأستونيا التي تم الاتفاق عليها بين ستالين وهتلر في اتفاقهما المعقود في أغسطس ١٩٣٩ وقد وقعت هذه الدول ضمن الدائرة السوفييتية. واحتل الجيش الأحمر هذه الدول سنة ١٩٤٠ وأقام مجالس تابعة سرعان ما تخلت عن استقلال بلادها والتحقت بالاتحاد السوفييتي. وكذلك في سنة ١٩٤٥، إنما هذه المرة بالاتفاق مع الحلفاء، أُعطي الثلث الشمالي من بروسيا الشرقية التي كانت قبل الحرب للاتحاد السوفييتي «ليديره ويشرف عليه» - ومن الناحية العملية تم دمجه. في البلقان طمع ستالين بضم بيسارابيا (مولدافيا) فقد كانت هذه المقاطعة روسية حتى سنة ١٩١٨. بعد الحرب العالمية الأولى أعلن الرومانيون بعرقهم في مولدافيا عن رغبتهم بالاتحاد مع رومانيا. في سنة ١٩٤٠ وبموافقة هتلر أجبرت روسيا رومانيا على تسليمها هذه الأراضي. وفي النهاية ولكي يكسب طريقاً مباشراً وحدوداً مشتركة مع هنغاريا، ضغط ستالين على التشيكيين ليسلموه جزءاً من أراضيهم هو مقاطعة روثينيا إلى الاتحاد السوفييتي. وبهذه الطريقة حصل على مكاسب أرضية على طول الحدود السوفييتية من البلطيق عبر وسط أوروبا إلى البلقان في الجنوب ولكن حتى بعد هذه الاستلحاقات رغب الاتحاد السوفييتي بمزيد من النفوذ والسيطرة لكي يدمر كتلة الدول المعادية له قبل الحرب. وهو ما يسمى بشريط السلامة الذي بواسطته حاول الغرب قبل ١٩٣٩ أن يطوق أو يحبس روسيا الشيوعية.

وبخلال السنوات من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٨ أدخل ستالين السياسات في أوروبا الوسطى والشرقية ومجتمعاتها تحت السيطرة السوفييتية. وكان مهووساً بالخوف من أن تعمد الدول الرأسمالية ولو احتمالاً إلى اغتنام الفرصة من جراء تفوقها لكي تهاجم الاتحاد السوفييتي الذي لم يبق أمامه إلا سنوات قليل لكي يتم استعداداته. وفي آسيا بدا متمنعاً ومسالماً. كان لديه القليل من الوقت لهذه

القارة. فالخطر الحقيقي - حسب اعتقاده - يأتي من أوروبا. ولتفادي هذا الخطر المتوقع من حماس شديد لردة فعل غربية كانت أوروبا الوسطى والشرقية قد أدمجت بصورة تدريجية ضمن النظام السوفييتي. ورَبْطُ دول ذات حزب شيوعي واحد بالحزب الشيوعي السوفييتي كان هو الهدف. وللوصول إليه كان على ستالين أن يتغلب على عقبة لم تكن مقصورة فقط على المعارضة الغربية بل أكثر من ذلك جدية. كان عليه أن يقهر الحس القومي لدى هذه المجموعات الإثنية التي تعيش في المناطق الأوروبية. وثبت لديه استمالة القضاء على الولاء القومي لدى اليوغوسلاف والهنغار والبولونيين والرومانيين كل لبلده. وكان تقبلهم للانتماء الشيوعي، على الرغم من عرفانهم الحقيقي بالجميل من أجل تحريرهم، قد تراجع عند النظر إلى الاتحاد السوفييتي على أنه سيد الأسياد المرغوب فيه. التاريخ البولوني كان يقوم على النضال للتحرر من روسيا. والكنيسة الكاثوليكية القوية في كل من بولونيا وهنغاريا كانت تتماهى مع المشاعر القومية الوطنية. إضافة إلى مثل هذه المعارضة كانت هناك مقاومة الثورة الاقتصادية والاجتماعية التي كان يطلبها الشيوعيون. إن العلاقة بين الاتحاد السوفييتي وحلفائه في المعسكر الاشتراكي كانت تتحرك بشكل غير مريح بين محاولات حزب متصلب والرقابة السوفييتية وتراخي هذه الرقابة نزوعاً نحو استقلال محدود.

إن دول وسط أوروبا وشرقيها التي عبر خلالها الجيش الأحمر سنة ١٩٤٤ و١٩٤٥ في طريقه إلى فيينا وبرلين يمكن تقسيمها إلى مجموعتين: الدول الحليفة بولونيا، يوغوسلافيا، تشيكوسلوفاكيا وألبانيا من الناحية التقنية أيضاً. وهناك الأعداء السابقون: بلغاريا، رومانيا وهنغاريا. إن مهارة بريطانيا والولايات المتحدة في التدخل بصورة فعالة لصالح الحلفاء كانت - وهذا أمر عجب - أضعف من مهارتهما في تأمين أن يكون لهما نوع من الرأي في مستقبل أعداء الاتحاد السوفييتي. في حالة الحلفاء إن الخيار الوحيد كان بسحب الاعتراف من الحكومة التي أقامها الروس سنة ١٩٤٥. وهذا قد حصل، فقط من أجل الاعتراف لكي يكون مقبولاً بعد سنتين من التأخير.

وبالنسبة إلى مستقبل تشيكوسلوفاكيا كان نفوذ الحلفاء ضعيفاً بشكل خاص. فالرئيس بينش كان قد عرف منذ زمن بعيد قبل ١٩٤٥ بأن مستقبل تشيكوسلوفاكيا فيما بعد الحرب ليس له خيار إلا تقبل الصداقة السوفييتية التي تعني الموافقة على أي شروط يضعها ستالين على استقلالها. وكوفئ بينش بأنه أصبح الرئيس الوحيد، الصديق للحلفاء الذي يعود إلى بلده رئيساً للدولة عن طريق موسكو. أما بالنسبة إلى يوغوسلافيا، فإن الحكومة الملكية في المنفى لم تستطع العودة بدون دعم واسع من الجيوش الحليفة، ذلك أن تيتو وأنصاره الشيوعيين قد استولوا على السلطة في البلد من قبل بدون مساعدة سوفييتية مباشرة.

إن وضع الأعداء [أعداء السوفيت] مثل وضع هنغاريا ورومانيا وبلغاريا مختلف، من حيث إن كل واحدة منها واقعة تحت احتلال الجيش الأحمر. فحكوماتها وحدودها لا يمكن أن تحدد بدون معاهدات سلام تشترط فيها موافقة بريطانيا والولايات المتحدة. وأرسل الحلفاء سيلاً دائماً من الاحتجاجات ضد السلوك غير الديمقراطي الذي تسلكه هذه الأنظمة التي أقامها الاتحاد السوفييتي وعلقت اعترافها بها وتوقيعها على معاهدات السلام معها حتى سنة ١٩٤٧.

في بولونيا التي اعترف ستالين بأنها البلد الأكثر مقتلاً تحت السيطرة السوفييتية، شدد ستالين قبضته عليها بشكل قوي دون أي تنازل إلا القليل. وظلت بولونيا تحت الاحتلال العسكري للجيش الأحمر المقنع بشكل غير سافر. والجيش البولوني الذي رافق الجيش الأحمر كانت تحت إمرة ضباط خاضعين للضباط السوفييت. وفي الحكومة الجديدة التي يسيطر عليها الشيوعيون كان السياسي الوحيد ذو الأتباع الكثر هو ستانيسلاف ميخالوفيتش وهو غير شيوعي وزعيم لحزب الفلاحين وقد انضم إلى حكومة لوبلين من لندن وهو قد خدم كنائب لرئيس مجلس الوزراء. أما السكرتير الشيوعي لحزب العمال البولوني لاديسلاف - غومولكا فهو القوة الحقيقية في بولونيا. وكان الشيوعيون في الانتخابات على لائحة واحدة. وكان هذا يعني أن الناخبين لم يكن لهم خيار في انتقاء الأحزاب بل الموافقة على لائحة واحدة من المرشحين كان يسمح لحزب الفلاحين وغيرهم بالحصول على أقلية فيها فقط. كان ستالين قد وعد الحلفاء الغربيين بانتخابات حرة مبكرة. ولكن بما أن الشيوعيين لا يستطيعون ضمان النتائج في سنة ١٩٤٥ رغم أنهم يمسكون بالوزارات ذات الأهمية ويسيطرون على البوليس والجيش ومعظم المراكز الإدارية، فلذلك أجلوا الانتخابات لسنتين. وطيلة هاتين السنتين كان هناك عنف صريح وصراع مسلح.

كان الجيش في الداخل العامل الرئيسي في بولونيا ولكن ولاءه كان لحكومة لندن في المنفى ولذلك حُلَّ في يوليو ١٩٤٥. وبعض الوحدات المتفرقة وقد عضتها تجارب الماضي أخذت تعمل في الخفاء من جديد ثم مع بضعة آلاف من الأعضاء من جيش الاستقلال الأوكراني أخذت تقوم بهجمات إرهابية على المراكز الإدارية لحزب العمال الشيوعي.

في أجزاء من الأرياف تصاعدت حدة القتال إلى حرب أهلية وتمت مهاجمة الإداريين المدنيين والبوليس وقتلهم. ومن جديد أصبح اليهود الباقون مرة أخرى ضحايا الاغتيال واستمرت أعمال العنف حتى ١٩٤٨ حيث توقفت. وحتى ذلك الوقت كانت أعمال الإرهاب تخدم مصالح الشيوعيين إذ جعلت تأجيل الانتخابات عملاً مشروعاً.

وبالوسائل العاقلة والمجنونة عمل الشيوعيون جهدهم من أجل حرمان خصومهم السياسيين من الدعم، هؤلاء الخصوم الذين كانوا فعلاً شركاءهم التحالفيين في الحكومة. ورغم ذلك فإن الطريق إلى الاشتراكية كانت بولونية وليست سوفييتية. والخطط الاقتصادية كانت بصورة رسمية

تعلن أنها ترتكز على التعايش بين الخاص التعـاوني وقطـاع الحكومـة الرسـمي وكـذلك لم يكن هناك شيء كثير متروكاً للخاص بل كان هناك القطاع الصناعي التابع للدولـة في سـنة ١٩٤٧. فكل المشاريع الصناعية التي تستخدم أكثر من خمسين عاملاً في كـل حصـة عمـل كانت مؤممة وهذا ما يعادل فعلياً ٩١% مـن الصـناعة وكانـت المصـارف تحـت سـيطرة الدولة. أما مسألة الأراضي فكانت المسألة الأهـم مبـاشرة. في بولونيـا القديمـة كانـت كـل المـزارع والملكيـات الكبـيرة قـد قسـمت ووزعـت عـلى جماهـير الفلاحـين. وفي (الأراضي) الجديدة التي أخلاها الألمان كان المقيمون من الفلاحين يشجعون لكي ينضموا إلى المـزارع الجماعية. هذا التوسع يجمد الفلاحين سياسياً. وقليلون تذمروا من أن الطبقـة العليـا لمـا قبل الحرب والصناعيين الأغنياء لن يسمح لهـم بـأن تعـود إلـيهم ممتلكـاتهم. والترهيـب للخصوم السياسيين أكمل الباقي. وعلى الرغم من الظروف الإرهابية بدلت جهود عظيمة لأجل إعادة بناء الاقتصاد المنهار في المدن والقرى في بولونيا وخاصة وارسو.

في الإنتخابات التي جرت أخيراً في يناير ١٩٤٧ ربح الشيوعيون، واستبعدوا تقريباً خصومهم الرئيسيين حزب الفلاحين الذين لقـي العديـد مـن مرشـحيه الإهانـة والحـبس. وبقيت الكنيسة الكاثوليكية سليمة لم تمس، وإن كانت قد حافظت على علاقاتها بغالبيـة الشعب البولوني. وحـاول غومولكـا أن يجـذب البولـونيين نحـو الحكـم الشـيوعي ولكـن جهـوده كانـت تتنـاقض مـع الحاجـة إلى الـتخلي عـن الطريـق البولـوني والانـدفاع نحـو الاشتراكية وخلال سنوات القسوة سـنوات حكـم سـتالين الأخـيرة، بـدا الحـزب الشـيوعي ممزقاً بالتطهيرات وأعفي غومولكا من منصبه في يناير ١٩٤٩.

كانت السياسة السوفييتية في رومانيا مثالاً مختلفاً فقد حصلت مقاربة تدريجية اقتضتها أحكام داخلية ووضع عسكري. في أول الأمر خطط ستالين لاستيلاء عنيف ومطلق بواسطة رومانيين شيوعيين مدربين أمثـال: آنـا بـوكر التـي أسسـت إدارة في ظـل سـيطرة الجـيش الأحمـر. ولكـن الشيء غـير المتوقـع حـدث فعـلاً. في أغسـطس ١٩٤٤ قـام الملـك ميخائيل بانقلاب أطاح بالحكومـة الفاشسـتية، وغيرانـتماءه مـن ألمانيـا هتلـر إلى جانـب الحلفاء الغربيين. وهذا الأمـر جعـل البلـد مفتوحـة للجـيش الأحمـر الـذي قـام بمعاونـة الجيش الروماني بطرد الوهرماخـت أو الجـيش الألمـاني إلى هنغاريـا. ومـن جديـد خسرت رومانيا بيسارابيا التي أخـذها الاتحـاد السـوفييتي ولكـن رومانيـا استعاضـت عـن ذفـك باسترجاع ترانسيلفانيا التي تحولت في سـنة ١٩٤٠ إلى هنغاريـا بمسـاعدة هتلـر. في هـذه الأثناء قامت حكومة رومانية تضـمنت الشـيوعيين الرومـانيين لمـا قبـل الحـرب وإن كـان هؤلاء الشيوعيون «من أهل البلد» غير موثوقين من قبل ستالين وبأمر من موسكو عُدلت الحكومات من نمط الجبهة الشعبية التي كانت تضم الأحزاب غير الشـيوعية في ديسـمبر ١٩٤٤ ومارس ١٩٤٥ من أجل إعطاء الشيوعيين قسماً أكبر من الحكم وإن لم يكن الحكـم كله.

كان تدخل الجيش السوفييتي في الإدارة المحلية قد حرم الأحزاب غير الشيوعية من الدعم الشعبي. والشركات المشتركة السوفييتية الرومانية تأسست وتمَّ توزيع الملكيات الكبيرة ووسم الشيوعيون والرفاق المتعاطفون بسمة الديمقراطية أما بقية الأحزاب فلم تتمتع بأي مظهر من مظاهر الاستقلال واتهمت بأنها فاشستية. وتمت «الانتخابات الحرة» المزعومة في نوفمبر ١٩٤٦ وكانت هناك ضغوطات والنتائج كانت قد عُدلت وعولجت ولكن الشيوعيين ربحوا لأنفسهم قاعدة سلطة كافية جعلتهم يحصلون على انتصار انتخابي غالب مقبول من الشعب الروماني. وفي مطلق الأحوال كان الشعب لا يتمتع بالاختيار في ظل الإكراه وإن كانت الاحتجاجات الغربية قد اقتصرت على الكلمات. فبريطانيا والولايات المتحدة سبق واعترفتا بالحكومة التي يسيطر عليها الشيوعيون قبل الانتخابات. وعلى الرغم من الانتخابات غير المرضية وعلى الرغم من كره الإنكليز والأميركان للأنظمة الشيوعية فقد اعتبرت رومانيا على أنها جزء لا مفر منه من المعسكر السوفييتي، وجرى توقيع معاهدة سلام في فبراير ١٩٤٧ اعترفت بهذا الواقع. أما الملك ميخائيل فقد أجبر على الذهاب إلى المنفى أصبحت رومانيا ديمقراطية شعبية طيلة عقود أربعة رهيبة.

وإن كانت بلغاريا غير داخلة بحرب مع الاتحاد السوفييتي فإن تشرشل قد أوضح لستالين في سنة ١٩٤٤ بأنها سوف تكون ضمن دائرة السوفييت. أعلنت الحرب عليها بسرعة ودخلت الجيوش السوفييتية إلى البلد واستولت عليها في سبتمبر ١٩٤٤ بدون معارضة إنكليزية أميركية فعلية. وبعكس الزملاء الرومانيين كان الحزب الشيوعي البلغاري يمتلك شعبية ملموسة قبل الحرب وكان على رأسه قبل الحرب جورجس ديموتروف وهو زعيم ذو شهرة دولية بعد أن أعلنت تبرئته محاكم ألمانيا النازية من تهمة محاولات إطلاق النار في الرايخستاغ. ورغم أنه صار وجهاً مؤثراً في موسكو باعتباره السكرتير العام للكومنترن في عقد ١٩٣٠، لم يسمح لديموتروف أول الأمر بالرجوع إلى بلغاريا في ظل الغزو السوفييتي. في حين أدخل الشيوعيون البلغار في سنة ١٩٤٤ إلى حكومة جبهة شعبية أخرى هي «جبهة أرض الأجداد»، والابتداء مع المعارضة ظلَّ مقموعاً بدون رحمة. ولكن التأجيل كان مؤقتاً فقط. مع الجيش الأحمر الرابض في البلد قرر ستالين تثبيت السلطة السوفييتية، وأمام عدم وجود تدابير غربية معاكسة قدمت في حينه، فإن مصير المعارضة من قبل الديمقراطية الاجتماعية ومن قبل الفلاحين الزراعيين وقائد الحزب بولكوف، كان قد حسم. وبعدها سمح لديميتروف بالعودة إلى بلغاريا لتقوية الشيوعيين.

ورغم تكميم الصحافة فإن الانتخابات التي جرت في أكتوبر ١٩٤٦ عرفت نصراً ملفتاً حازته المعارضة غير الشيوعية. وبخلال عدة أشهر استطاع ١٠١ نائب منتخبون من قبل ما يزيد على مليون ناخب أن يشكلوا معارضة برلمانية للنظام الشيوعي. ولكن في أغسطس ١٩٤٧ أوقف بتكوف،

وحوكم وحكم عليه بالإعدام بخيانة أعباء عمله لصالح الإمبريالية الإنكليزية الأميركية وأطلقت عليه النار فقتل في الشهر التالي. وقدمت بريطانيا والولايات المتحدة احتجاجات رسمية قبل إعدامه، ولكن ديميتروف قوى فقط الشعور بوجود القتل الشرعي حين أعلن بيتكوف كان يمكن أنقاذه لولا الاحتجاجات الإنكليزية الأميركية. لاشك أن تنفيذ الإعدام لم يكن ليتم بدون موافقة ستالين. بالنسبة إلى بريطانيا والولايات المتحدة أظهرت الأحداث في شرق أوروبا المدى الذي كان ستالين مستعداً للوصول إليه بدون رحمة متجاهلاً واجباته الدولية. ومثل رصفائهم الرومانيين كان الشيوعيون البلغار قد حولوا بلدهم إلى جمهورية شعبية قمعية وعنيفة بشكل خاص.

كان الهنغار قد حكموا من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٤٤ بنظام مضاد للشيوعية تحت وصاية الأميرال هورثي. وكان خطأه المميت أنه ألقى مصيره بين يدي الألمان الغزاة الذين غزوا الاتحاد السوفييتي في سنة ١٩٤١. وعندما أظهرت الأحداث خطأه حاول أن يتحلل وعقد صلحاً مع الاتحاد السوفييتي ولكن جاء الأمر متأخراً جداً. لقد كان الألمان هم الذين احتلوا بلده أولاً. قبل الحرب دعم الجيش الهنغاري البنية التسلطية بشكل حازم، وكانت الحاجة إلى إصلاح اجتماعي قد ظلت بدون إرضاء. وكانت الأمنية المسيطرة على الحكومات الهنغارية المتتالية هي استعادة الأراضي التي خسرتها هنغاريا تجاه رومانيا (أي مقاطعة ترانسيلفانيا) وذلك من خلال معاهدة السلام في تريانون سنة ١٩٢٠. وكانت هذه الأمنية هي التي دفعت هنغاريا بين ذراعي ألمانيا، وحتى إعلان الحرب على روسيا سنة ١٩٤١ بعد ذلك كوفئت هنغاريا سنة ١٩٤٠ بتحويل شمال ترانسيلفانيا من رومانيا إليها وكذلك بأجزاء من تشيكوسلوفاكيا. ولكن هزيمة سنة ١٩٤٥ قضت مرة أخرى بخسارة كل هذه المكاسب عندما أعاد ستالين توزيع الأراضي، ولم تقدم بريطانيا والولايات المتحدة أي اعتراض.

إن استغنام ستالين للفرص ثابت من خلال إقامة حكومة هنغارية معادية للألمان على يد الجيش الأحمر وذلك في القسم من هنغاريا الذي حرره هذه الجيش. وكانت المتطلبات العسكرية السوفييتية في ذلك الوقت قد جعلت من المستحسن ضم العديد من أنصار هورثي السابقين، وكذلك الشيوعيين وأعضاء الأحزاب الأخرى. ولما تغيرت الظروف تغير معها تشكيل الحكومة. وكان الزعيم الهنغاري الشيوعي هو ماتياس راكوزي الذي عاش في موسكو حتى سنة ١٩٤٠. وعاد بعدها ليشارك في الائتلاف الحكومي. بدأ بالدعوة إلى الوطنية في سنة ١٩٤٤ واعداً بالديمقراطية وبالتقدم السلمي، في حين أن هنغاريا تحولت بخلال ٤ سنوات إلى دولة ديمقراطية شعبية ستالينية قاسية لا ترحم. وكان سلوك راكوزي موافقاً لنظرة ستالين: حذر في الوصولية ومتابعة بدون رحمة. وسمح للهنغاريين وليس للروس أن يحولوا السياسة والمجتمع وأن يضمنوا الولاء القومي للاتحاد السوفييتي. وسمح لثلاثة أحزاب إلى جانب الشيوعيين لكي ينظموا ويشاركوا في السياسة الوطنية.

ولعبت الكنيسة الكاثوليكية هي أيضاً دوراً مهماً عاملة كمحرض ضد الشيوعية الملحدة. وتصرف ستالين داخل هنغاريا بحذر فسمح بالانتخابات الحرة في نوفمبر ١٩٤٥. وخسر الشيوعيون خسارة كبيرة. ولذلك لم يكرر ستالين مثل هذا الخطأ.

وكان راكوزي بدعم من السوفييت قد احتفظ بمفتاح السلطة من خلال توليه وزارة الداخلية والبوليس السري. وبمهارة استغل الخلافات بين أحزاب التحالف الحكومي، وشرح بوقاحة في ما بعد بأنه قطعهم شرائح إلى حين استلام الشيوعيين. في أول الأمر أزيحت الأحزاب الصغيرة وبعدها أزيح الديمقراطيون الاجتماعيون. وفي انتخابات سنة ١٩٤٧ لم يترك فوز الحزب الشيوعي لميل ولرغبة الناخبين. بخلال أشهر قليلة استولى راكوزي وأعوانه على البلد ووضعوا «دستوراً» جديداً سنة ١٩٤٩ حوّل هنغاريا إلى ديمقراطية شعبية من نمط موسكو.

كانت هناك معلومات قليلة في سنة ١٩٤٥ تدل على أن يوغوسلافيا سوف لن تختلف بأي شكل بارز عن الدول الأخرى من أوروبا الشرقية المحررة من النازية بمساعدة الاتحاد السوفييتي. هذا إذا كان هناك أي شيء حقاً. كانت يوغوسلافيا بدون شك شيوعية يسيطر عليها منذ البداية المارشال بروز تيتو، كزعيم غير منازع نظم دولة ذات حزب واحد مرتبط أيديولوجياً بالماركسية اللينينية. إن الانتصار العسكري الذي حققه الأنصار الذين حاربوا الألمان ترك خياراً ضعيفاً إلا قبول شروط تيتو من أجل إعادة إعمار يوغوسلافيا بعد الحرب. وحده الاحتلال العسكري السوفييتي أو الحليف كان يمكن أن يغير الوضع. ولمصلحةٍ ما شجع ستالين في ١٩٤٤ فكرة نزول الحلفاء في يوغوسلافيا بعد أن تثبت من أن شيوعية يوغوسلافيا بقيادة تيتو تعتبر انحرافاً قومياً خطراً. والدراسة الأكثر عمقاً ليوغوسلافيا تظهر تشابهاً وبذات الوقت فروقات مهمة عن النموذج العام للاستيلاء الشيوعي على دول أوروبا الوسطى والشرقية. فلم تكن هناك أي قوة مقاومة شيوعية عندها من القوة ما يكفي لإلحاق الهزيمة بالجيش الألماني (وهرماخت) بدون انتصار الجيش الأحمر ولم يكن هذا لينطبق في يوغوسلافيا التي كان الأنصار فيها قد حرروا البلد من الاحتلال الألماني.

كان تيتو واعياً تماماً بأن انتصار الأنصار مرتبط بانتصار الاتحاد السوفييتي. وهو قد تبع أيضاً تعاليم لينين من حيث الحزب المنضبط بشدة اللازم والضروري من أجل المحافظة على السلطة الشيوعية. بخلال الحرب عمد الاحتلال الألماني والإيطالي إلى تدمير النظام الاجتماعي والسياسي الذي كان سائداً قبل الحرب. وحارب الشيوعيون اليوغوسلاف والملكيون بعضهم بعضاً من أجل السيطرة في الوقت ذاته الذي كانوا يحاربون فيه الألمان. هذا الصراع المثلث كان معقداً، فقد كان كل فريق من الفريقين اليوغوسلافيين يتهم الآخر بمساعدة الألمان من أجل إبادة العدو الداخلي. في الأساس استمد تيتو قوته الغالبة من الفلاحين الصرب الذين اجتذبتهم وعوده بمزيد من العدالة الاجتماعية وبحفز شعورهم الوطني. وكان الصرب أكبر مجموعة قومية ونجح تيتو

باجتذابهم إليه أكثر مما نجح الملكي شيتنيك. ولكن تيتو منذ البداية كان واعياً أن وحدة يوغوسلافيا تتطلب دعم كل المجموعات القومية الرئيسية مثل: الكروات والمقدونيين وسكان الجبل الأسود (مونتينيغرو) والسلافينيين. وألّف لجاناً شعبية في القرى والمدن والأرياف واعداً بمنح الحقوق القومية الكاملة للقوميات الرئيسية ضمن دولة فدرالية يوغوسلافية بعد الحرب. كان ميلوفان تجيلاس صديق تيتو حتى سنة ١٩٥٤. ووصف تيتو بوضوح بأنه رجل خلق ثائراً يتمتع بحب مميز للشيوعية مع رغبة جامحة للحكم الشخصي. وتيتو كرجل شرقي مستبد قسّته قيادة الأنصار، وبنى الفيلات والقصور بعد الحرب من أجل ملذاته الخاصة، وإن كان لا يستطيع صرف الوقت في أي من هذه القصور. وأصبحت دكتاتورية البروليتاريا عند الممارسة سلطة شخصية يتمتع بها زعيم اوتوقراطي. وأوجد تيتو هيكلية حزبية جديدة كان هو فيها واسطة العقد وأوجد بوليساً سرياً كأداة توفر الطاعة وذلك بالتعامل بدون رحمة مع خصومه. في سنة ١٩٤٦ وضع دستوراً وفقاً للنموذج السوفييتي، يضمن الحقوق الإدارية والثقافية لكل القوميات في دولة يوغوسلافية فدرالية. وأدى هذا بشكل ما إلى حل المشكلات القومية التي كانت قبل سنة ١٩٤٥ سائدة في يوغوسلافيا على الأقل في وقت من الأوقات. وإنجاز تيتو الثاني كان تصميمه على الدفاع عن طريق يوغوسلافيا الخاص بها نحو الاشتراكية، وذلك سنة ١٩٤٨ في مواجهة هجوم ستالين، واستطاع تثبيت استقلال يوغوسلافيا بعيداً عن رقابة موسكو. إن الإمبراطورية السوفييتية الوحدانية قد أصيبت بشرخ في نظر كل من يرى.

أن الطريق إلى السلطة الشيوعية الكاملة كان مختلفاً أيضاً في تشيكوسلوفاكيا. فقد وقع ادوار بينيش رئيس الحكومة التشيكية المنفية في لندن وقع تحالفاً رسمياً ومعاهدة صداقة مع الاتحاد السوفييتي في ديسمبر ١٩٤٣ بمقتضاها يتعهد الروس بعدم التدخل في تشيكوسلوفاكيا في شؤونها الداخلية. ولكن ستالين كان قد أنشأ من قبل مجموعة مهاجرة شيوعية في موسكو يقودها كلمانت غوتولد. إن تجربة ميونيخ سنة ١٩٣٨ عندما أجبرت بريطانيا وفرنسا التشيكيين على التسليم لهتلر بمطالبه الأرضية، أقنعت بينيش بأن عليه أن يحدد الشروط بوضوح مع الروس، لأن الحماية الغربية لا يمكن الاعتماد عليها. وكان يأمل بأنه حين يثبت صداقة التشيك الحقيقية فإنه يمكن أن يسمح له بالحفاظ على الديمقراطية وعلى القيم الغربية. كان يرى أن دور تشيكوسلوفاكيا هو دور الجسر بين الشرق والغرب. وحين شدد على اتكال التشيكيين على الاتحاد السوفييتي، عاد بينيش إلى تشيكوسلوفاكيا عبر موسكو في ربيع ١٩٤٥. وكأنما كتب عليه الآن أن يوافق على شروط جديدة تحد من حريته كثيراً في العمل. والحكومة التي كانت في المنفى يجب أن تستبدل بحكومة جبهة وطنية من أجل تشيكوسلوفاكيا المحررة التي كانت أحزاب اليسار فيها وحدها مشاركة على أن تكون الوزارات الرئيسية من أجل الرقابة الداخلية على البلد بين أيدي الشيوعيين. وبالمقابل تلقى بينيش وعداً فارغاً من ستالين بأن الزعيم السوفييتي سوف يتكفل بأي

شيوعي يزعج بينيش. وكان على بينيش أيضاً أن يوافق على تغيير اقتصادي واجتماعي (بقصد تمهيد الطريق إلى الشيوعية)، وإلى طرد الألمان السوديت. ولم تنشأ ديمقراطية حقيقية من خلال حكم تمثيلي سنة ١٩٤٥ بل مظاهرها فقط. تشيكوسلوفاكيا ملزمة باتباع الاتحاد السوفييتي في أية سياسة يراها ستالين مهمة حتى قبل أن يستولي الشيوعيون على البلد سنة ١٩٤٨. إن حرمان التشيك من المشاركة في برنامج مارشال للمساعدة في سنة ١٩٤٧ بناءاً على إلحاح موسكو هو خير دليل على ذلك.

طلبت موسكو من الزعيم الشيوعي التشيكي كليمانت غوتولد بأن يسلك بنفسه مسلكاً تدريجياً نحو الحكم المطلق. بخلال الحرب نظم الشيوعيون حركة مقاومة ضد الألمان، وبعد ذلك لم يكتفوا بالاستيلاء على الوزارات الرئيسية والسيطرة على النقابات فقط، بل أنشأوا لجانهم القومية في القرى والمدن والأرياف. وبدأ التحول الاقتصاي بتأميم الصناعات الكبرى والأعمال حتى قبل أن يجتمع البرلمان بصورة مؤقتة في أكتوبر سنة ١٩٤٥. ولكن في أواخر ذلك الشهر وافق الجيش الأميركي والجيش الأحمر اللذين حررا هذا البلد معاً على الانسحاب معطياً الأمل للديمقراطيين. وإن كان البلد منقسماً بين الشيوعيين والديمقراطيين في أحزاب اليسار. وجرت انتخابات في مايو سنة ١٩٤٦، ولكنها لم تكن حرة أبداً منذ أن سمح فقط للأحزاب التي تضم الجبهة الوطنية بالاشتراك فيها. وكان من غير المدهش أن يحصل الشيوعيون على ٣٧% من الأصوات. ولكن حتى مع رفاق الطريق من الحزب الديمقراطي الاجتماعي فإن ذلك لم يعط الشيوعيين السيطرة المطلقة. مع ذلك فالمعارضة الديمقراطية، وكانت قوية في سلوفاكيا أكثر من بوهيميا مورافيا، كانت ضعيفة من جراء انقسامها إلى ثلاثة أقسام.

في الحكومة الجديدة التي تشكلت بعد الانتخابات أصبح كليمانت غوتولد رئيساً للوزارة. واحتفظ الزعيمان التشيكوسلوفاكيان المعروفان في الخارج بموقعها السابق: بينيش كرئيس وجان مازاريك كوزير خارجية. ولكن سرعان ما بدأ الشيوعيون داخل الحكومة وخارجها بالتصرف التسلطي وأمروا بالتوقيف الجماعي لكل خصومهم. وحصلت اصطدامات داخل البرلمان بين وزراء الحكومة وتفاقم الحقد وفكر أنصار الأحزاب الديمقراطية ماذا إذا كان عليهم أن لا يقاوموا خرق العدالة إذا كان للديمقراطية أن تستمر. ولكن بالنسبة إلى العالم الخارجي كان وجود بينيش ومازاريك يبدو ضمانة لحفظ الحقوق المدنية. هذا الوهم قد زال باكراً في سنة ١٩٤٨.

والنظرة الشاملة إلى وسط أوروبا وشرقيها تظهر تنوعاً ضخماً في التجربة الوطنية وفي الدور الذي لعبه الشيوعيون. ولم يكن بإمكان موسكو أن تراقب كل ما يحصل. لا شك أن أحد الأشياء التي كانت تتعب الزعماء الشيوعيين في أوروبا الشرقية كانت صعوبة اكتشاف ما يريده ستالين حقاً. عند المستويات الدنيا، كانت التوجيهات والتعليمات في بعض الأحيان غامضة أو متناقضة. كان

غوتولد - كشيوعي مخلص - يعتقد في ١٩٤٧ على سبيل المثال، أن ستالين لن يعترض على مشاركة تشيكوسلوفاكيا في برنامج مارشال للمساعدة. وكما رأينا، كان عليه أن يتراجع وبسرعة. ولكن حين كشف ستالين عن وجهة نظره سارع الشيوعيون إلى الالتزام بالطاعة.

إن مجرد واجهة من المؤسسات التمثيلية كانت ترضي الغرب. ورغم أن الولايات المتحدة كانت تسحب قواتها المسلحة من أوروبا. كانت القواعد الشيوعية الثابتة تقام في تشيكوسلوفاكيا ورومانيا وهنغاريا وبلغاريا وبولونيا والمنطقة السوفييتية من ألمانيا. في كل مكان كان الشيوعيون يتحصنون بقوة وكانوا يسيطرون على حكومات جبهة التجمع الوطني. إن النشاطات السياسية للأحزاب الأخرى كانت مراقبة أما الأحزاب المسماة «فاشية» فكانت ملغاة. وأزيل نفوذ ملاكي الأراضي عن طريق توزيع ملكياتهم، وفي الوقت الحاضر استفادت جماهير الفلاحين من إعادة توزيع الأراضي: وهذا ما أكسب الشيوعيين الثقة. وتم تأميم الصناعات الكبرى ثم تلتها الصناعات الصغرى تدريجياً. وتمّ تدمير القاعدة الاقتصادية للمجموعات الاجتماعية التي كانت غنية قبل الحرب ومسيطرة. في بولونيا حصل تدمير هذه القاعدة من قبل الألمان الذين قتلوا أيضاً الكثير من أعضاء الطبقات المهنية. وحيثما كان، أقيمت لجان محلية في كل مجموعة قرى حتى أصغر قرية وقد حصّن الشيوعيون نفوذهم استعداداً للسيطرة النهائية. إن الشيوعية تستطيع التحرك من طريق واحد فقط هو طريق السيطرة. وهي تفعل ذلك بكل سرعة عندما يحكم الكرملين بأن الوقت مناسب. في كل بلد كانت توجد فروقات وانقسامات أيضاً. في بولونيا كانت الكنيسة الكاثوليكية قوية بما فيه الكفاية، وفي هنغاريا أيضاً، مما مكنها أن تشكل قوة معارضة. إن الظروف الاجتماعية والاقتصادية أيضاً تختلف. وقد عانت بولونيا الكثير الكثير من الآلام بخلال الحرب العالمية الثانية، أكثر من أي بلد أوروبي شرقي آخر باستثناء الاتحاد السوفييتي. إن قوة المعارضة المعادية للشيوعية كانت تختلف من بلد إلى آخر أيضاً، كما تقضي بذلك التكتيكات المعتمدة من قبل الزعماء الشيوعيين. في تشيكوسلوفاكيا كان الشيوعيون أقوياء بما فيه الكفاية إلى درجة مكّنتهم من السيطرة بواسطة وسائل نصف شرعية. في يوغوسلافيا سيطر الشيوعيون منذ البداية. ولكن كل الدول الواقعة في الفلك السوفييتي كانت تشترك فيما يلي: كل النشاطات من أجل التغيير السياسي والاجتماعي، الحاصلة بعد سنة ١٩٤٤-١٩٤٥ كانت مقيدة ومحكوم عليها بأن تنتهي إلى النصر الشيوعي.

إن السيطرة الشيوعية بعد ١٩٤٨ لم تكن تعني نهاية الصراع السياسي فقد تحول هذا الصراع إلى صراعات داخل الحزب، بين المجموعات التي كانت تعير أذنها لموسكو، والمجموعات التي كانت تتهم بأنها عدوة للاتحاد السوفييتي. وعاد الزعماء الشيوعيون المدربون في موسكو وأخضعوا الشيوعيين المحليين لالتزامات كبرى بخلال السنوات الأخيرة من حكم ستالين. وبدأت الثورة تأكل أولادها. إن سيطرة موسكو كانت فوق مناطق بركانية.

الفصل الثاني والثلاثون

بريطانيا والعالم:

إرث شديد الوطأة على الحامل

شاركت الجيوش البريطانية المنتصرة الأميركيين في استعادة إيطاليا وفرنسا وألمانيا من خلال معارك ضارية انطلاقاً من رؤوس شواطئ ساليرنو ونورماندیا وصولاً إلى نهر الألب. إن الشيء الذي تخشاه بريطانيا الآن هو ذهاب الأميركيين من أوروبا، وببساطة العودة إلى الانعزالية السابقة على الحرب، ومن ثم ترك بريطانيا تواجه الاتحاد السوفييتي بمفردها.

إن الشعب البريطاني هلل للنصر في أوروبا وعيّد له ورأى فيه أنه إثبات لقدرات التحمل والتفوق لدى البريطانيين. كانت حكومة تشرشل تعرف أكثر وتستكشف المشاكل الجدية التي ترقد في مواجهتها. إن الحرب في آسيا ضد اليابان كانت تنتظر من يربحها. وكان هناك شؤون خافية على الجمهور معرفتها: إن الوضع المالي الكئيب لموارد بريطانيا، ورصيدها الخارجي المالي مبدد من جراء شراء تجهيزات الحرب، والمدى الذي وصلت إليه الولايات المتحدة في إمداد بريطانيا بالأغذية الأساسية وبالمواد الأولية وبالأسلحة تحت اسم قانون الإعارة والتأجير لزمن الحرب والذي يعني تأجيل المدفوعات وليس التهرب منها كلها. بدون مساعدة الولايات المتحدة لم يكن الاقتصاد البريطاني وقد تحول حتى منتصف ١٩٤٥ إلى المجهود الحربي - لم يكن قادراً على تأمين زاد الشعب البريطاني حتى ولو عند مستوى معيشة ممكن بخلال الحرب. والآن إضافة إلى ذلك جاءت كلفة المحافظة على مستويات المعيشة الدنيا لأعداء سابقين يعيشون في منطقة الاحتلال. إن الطعام المستورد إلى ألمانيا يجب أن يدفع ثمنه من قبل بريطانيا من أصل احتياطاتها القليلة بالدولار.

وإذا كانت أوروبا الغربية القارية تريد أن تتفادى الانزلاق في الفوضى وأن تحمي نفسها من التوسع السوفييتي أو التخريب، فإن دعم الولايات المتحدة الناشط يجب أن يكون كافياً أساسياً. هذا بالرغم من وجود خلافات ضخمة ودائمة بين الإنكليز والأميركيين. في الولايات المتحدة انتشر الاعتقاد الواسع بأن بريطانيا ما تزال دولة استعمارية وقحة وكذلك هي خصم ضخم ومحتمل.

والسياسة البريطانية في فلسطين القاضية بالحد من هجرة اليهود أحدثت مـرارة في جانبي الأطلسي. وفي النهاية ورغم بلاغته القوية فكر الـرئيس هـاري س. ترومـان بـأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يمكنهما التوصل إلى تسـوية وأن بريطانيـا المشـغولة بالدفاع عن مصالحها الاستعمارية الواسعة هي التي يمكن أن تتحدى الاتحاد السـوفييتي وترده إلى الصراع.

وإلى أن أصبحت الولايات المتحدة مسـتعدة للاعـتراف بمسـؤولياتها الجديـدة في أرجاء العالم التي لم تعتبرها حتى الآن وكأنها واقعة داخـل مجالاتهـا الأساسـية مـن أجـل أمنها الذاتي، كان على بريطانيا أن تملأ الفراغ. في هذه الاثناء كان هناك عدم يقين وخـوف من التزام أميركا في المدى البعيد تجاه أوروبا الغربيـة، وشـك في اسـتعدادها للـدفاع عـن المصالح الغربيـة في آسـيا والشرق الأوسـط والبحـر المتوسـط. ولهـذا وحتـى مـارس ١٩٤٧ كانت بريطانيا هي التي تتحمل فعلياً وعسكرياً عبء دعم الحكومة المناوئـة للشـيوعية في اليونان.

وضـمن مـوارد مبـددة بهـذا الشـكل كانـت هنـاك حاجـة ملحـة إلى الحـد مـن مسؤوليات بريطانيا المكلفة جداً. كانت الهند قد وُعدت بالاستقلال وبعد الحرب لم يكـن بالإمكان تأجيل الوعد إلى وقت أبعـد. وأمسـكت حكومـة العـمال بهـذه الشـوكة: وصـل اللورد مونت باتن إلى دلهي باعتباره آخر نائب للملك بالهند في ٢٢ مـارس ١٩٤٧. وفي ١٤ و١٥ أغسطس أخذت الهند وباكستان استقلالها. وكان لا بد من التقسيم. وبـدأت مأسـاة العنف الطائفي والمذابح التي شوهت قرار بريطانيـا الحكـيم قـرار الـتخلي بإرادتهـا عـن جوهرة إمبراطوريتها.

في صيف ١٩٤٥ لم يكن يوجد بين وزراء الحكومة أي وهم حول ضعف بريطانيـا الاقتصادي وضرورة المساعدة الأميركية. ورغم ذلك لم يكن هنـاك مـن سـبب للشـك بـأن بريطانيا سوف تستعيد عافيتها بعد مرحلة انتقالية مدتها خمس أو ست سنوات.

إن أول قرار مهم بعد الحرب كان يجب أخذه هو قرار سياسي وهو مـن يحكـم بريطانيـا؟ إن انتخابـات يوليـو ١٩٤٥ حصـلت فـيما كانـت الحـرب مـا تـزال مسـتمرة في الباسيفيك. وكانت الجيوش البريطانية تحارب في بورمـا وكـان اليابـانيون يـدافعون بعنـاد ضد تقدم الأميركيين في الجزر القريبة مـن الجـزر اليابانيـة الأم. وكـان متوقعـاً أن تسـتمر الحرب لعدة شهور أخرى إلى أن أثبتت القنبلة الذرية قوتها الرادعة فأنهت القتال بصورة غير منتظرة. ولكن عقب استسلام ألمانيا بأسابيع كان كل ذلك موضوعاً جانباً وقـد سـاهم تشرشل عن غير قصد في مزاج ما بعـد الحـرب حـين أمّـن الاحتفـال بيـوم الـنصر الأوربي. كانت هناك منازعات في كل شارع. وكانت بورما بعيدة جداً إلا في نظر أولئك الذين لهـم أقارب ما يزالون يحاربون أو أولئك الأسرى الذين لا يزالون يعانون في معسكرات الاعتقال اليابانية كسجناء الحرب. إن معظم الشعب في بريطانيا كان في ذلك الوقت مملوءاً بأمـلٍ يستبق غنائم السلم. وكان تشرشل يرغب في التحالف مع العمال ليسـتمر في الحكـم إلى أن

تهـزم اليابـان في حـين كـان وزراء العـمال في حكومتـه يرفضـون هـذا الاقـتراح، ونـزل إلى الانتخابات في يوليو تحت شعار إعطائه الولاية حتى «ينهي المهمة» ولكنه بدون أن يريد نسف حظه في إعادة انتخابه حين ساعد عل خلق شعور بأن الحرب قد انتهت.

في الخارج بدا من غير المعقول أن الشعب البريطاني الذي يدين لتشرشل بـالكثير سوف يعرض عنه بنوع من سوء العرفان بالجميـل فيحرمـه المنصـب. حتـى في مقاطعتـه الخاصة نال مرشح حزب العمال دعماً معززاً. ولكن الانتخابات لم تكن تدور حول مجـرى الحرب. لا شك أن دور تشرشل الانتخابي كان نصراً شخصياً له مـع شـعب عـادي محتشـد متجمهر في كل مكان من أجل التعبير عن محبته وعن عرفانه للجميل.

وبدا زعيم العمال كليمانت اتلي رجلاً لا لون له قليلاً بالمقارنة مع تشرشل ورغم أن اتلي وليس تشرشل هو الذي دخل إلى مبنى الـوزارة في عشرة دونٍ - سـتريت بعـد أن نال الأغلبية العظمى في انتخابات ١٩٠٦ التي أعطـت الليبراليـين الفـوز السـاحق. ومهـما كـان النظـام الانتخـابي البريطـاني الأكـثري (الأول هـو الفـائز) يبـالغ في تشـتيت الأحـزاب وحظوظها فقد كانت انتخابات يوليو ١٩٤٥ مختلفة بشكل بارز عن آخر انتخابات جـرت في سنة ١٩٣٥ عندما حصل المحـافظون وأنصـارهم عـلى ٤٣٢ عضـواً والمعارضـة بأحزابهـا بالكاد حصلت على ١٨٠ عضواً فقط.

الانتخابات البرلمانية في سنة ١٩٤٥		
	مقعد	أصوات
العمال	٣٩٣	١٥٢٩٩٥١١
المحافظون	٢١٣	٣٠٦٩٨٨٩
الليبراليون	١٢	٢٢٦٢٤٨٢
الشيوعيون	٢	٧٨٠١٠٢

لماذا كان تأرجح الأصـوات كبـيراً بالنسـبة إلى العـمال وخاصـة بـين الجنـود؟ تشرشل نفسه كقاعدة انتخابية عليها كان زعـماء حـزب الطـوري يتكلمـون، لم يكـن كافياً لصد المد. ووعود المحافظين بنظام جديد اقتصادي مرتكز على تقريـر بفريـدج في سنة ١٩٤٢ لم تكن تختلف عن وعود حزب العمال. ولكن الناخبين كـانوا يشـكون في أن يكون قلب المحـافظين مـع الإصـلاح حقـاً. والصـحيح أيضـاً أن تشرشـل أخطـأ بالإمساك بالمعركة الانتخابية حين بالغ في إدانة الاشتراكية باعتبارها من ضمن برنامج حزب العمال. وقد شهّر بالعمال باعتبارهم يسيرون في طريق الحكم التسلطي الـذي يقود بريطانيا إلى أن تكـون محكومـة بالغيسـتابو. هـل كـان تشرشـل فعـلاً مقتنعـاً بهذه السخافات؟ إن حكمه أثبت أيضاً ضعفه وخطأه حين وصف اتـلي بأنـه نعجـة في

ثياب ذئب. كان من المستحيل إقناع الناخب البريطاني الدقيق النظر أن اتلي وبيفن وموريسن أصبحوا الآن غير أهل للثقة على الرغم من إنجازاتهم الباهرة كوزراء في وزارة الحرب التي شكلها تشرشل من كل الأحزاب. إن نعته بالغيستابو أخطأ الهدف بشكل قبيح.

ولكن ربما لا يكون كل ما قلناه يفسر هزيمة المحافظين العظماء. كان هناك عامل أكثر قوة من أي عامل آخر هو ذكريات أيام البطالة المرة الصعبة بخلال عقد ١٩٣٠، وذكريات الأحياء الفقيرة وذكريات المرض والمجتمع الذي فشل في إيجاد فرص عمل مناسبة لغالبية الشعب البريطاني. في يوليو ١٩٤٥ واجهت الملايين من الجنود الانفكاك من الخدمة العسكرية في الحال. هل كان المحافظون ببساطة يأخذون مصلحة هؤلاء المسرحين بجدية؟ هل تريد الحكومة تأمين العمل لكل فرد أم إن أرباب العمل سوف يسمح لهم في الانتقاء والاختيار وتخفيض الأجور وفقاً لنظام السوق الحرة، بصرف النظر عن فقر الجماهير؟ كانت هذه اللاثقة العميقة بحزب المحافظين المنظور إليه من قبل أنصار حزب العمال على أنه حزب الأغنياء والأثرياء، هي التي حملت نسبة واسعة من الشعب العامل ومن الجنود، أكثر من أي وقت مضى، إضافة إلى أنصار العمال التقليديين ليضعوا ثقتهم بحكومة اشتراكية وبرئيس وزراء هو كليمانت اتلي الذي كان من قبل قد طغت عليه شخصية تشرشل. أما ارنست بيفن وهربرت موريسن فقد كانت لهما أهمية أكبر قبل الحرب وفي سنوات الحرب ثم إن اتلي أثبت فعاليته وحتى زعامته الماكرة. فهو بغليونه، وسرواله الفضفاض وشاربه الكثيف الطويل وصورته صورة الإنسان البارد الطبع كل ذلك يختلف اختلافاً حاداً عن تشرشل الضخم الواسع وسع الحياة.

إن الانتقال من الخدمة العسكرية إلى والوظيفة السلمية أدارته حكومة العمال بمهارة فائقة فكانت مثلاً فعالاً للتخطيط الجيد. ثم إن النساء اللواتي شغلن المعامل كان عليهن الآن أن يتركن عملهن للرجال. في هذا الوقت أطلق سراح الجنود - بعكس ما جرى عليه الحال في الحرب العالمية الأولى - بتنظيم وبأسلوب لائق وبالسرعة التي يمكن من خلالها استيعابهم في العمل المدني. وهذا يعني أن بريطانيا ظلت تحتفظ بحوالي أكثر من تسعمائة ألف رجل تحت السلاح في سنة ١٩٤٨. إن الثياب «ماركة اتلي» المدنية التي كانت توزع لكل جندي يترك الجيش كانت إشارة أولى صحيحة متاحة كما أن إنتاج أيام الحرب قد دوزن وفقاً لأيام السلم. وكان هناك طلب كبير على السلع وكانت هناك حاجة إلى مساكن جديدة وإلى أشغال عامة.

وهناك نص كثير الأهمية في تقرير وليم بفيريدج الموضوع سنة ١٩٤٢ يقضي بوجود ثلاثة أحزاب بآن واحد: المحافظون والعمال والحزب الليبرالي، وهو التزام يعني أن الحكومة التي تتولى شؤون البلاد الاقتصادية يتوجب عليها أن تؤمن العمل للجميع. فلا عودة إلى الجوع الذي حدث في عقد ١٩٣٠ وما رافقه من تجارب بغيضة. إن حكومة العمال والمحافظين كانت قادرة

على الوفاء بهذا التعهد لجيل من الزمن. والبطالة قلما تجاوزت ما يقارب ٢% أو ما يعادل نصف مليون. أما الوعود الأخرى في خطة بيفيريدج وقد التزم بها بصدقٍ كاملٍ حزب العمال والليبراليون أكثر من المحافظين فكانت تنص على ضمان جميع السكان في احتياجاتهم الأساسية الحياتية، وبعد الوفاة تؤمن المنحة من أجل دفن الموتى. وهكذا التزمت الدولة بالمواطنين «من المهد إلى اللحد». وأقيمت مصلحة للصحة تؤمن المعالجة الطبية لكل عائلة بصرف النظر عمن يعمل ومن لا يعمل.

هذه التدابير جميعاً قادت إلى تأسيس دولة الضمان الاجتماعي لما بعد الحرب. وشكلت هذه التدابير تقدماً في مستويات الحياة للشعب العامل كما أمنت الأجر الاجتماعي غير المباشر تقدمه الخزينة من خلال مختلف الضرائب والرسوم المفروضة على كل الناس. وقد التزم المحافظون بمثل هذه الإعانات تقدمها الدولة ولكنهم أرادوا التصرف بشكل مختلف وربما بخطىً أكثر بطئاً. فقد كانوا يشكون منذ البداية في قدرة الدولة على تقديم مثل هذه الوعود المبالغ بها والتي تقتضي إنفاقاً واسعاً. كان هناك إصلاحيون من حزب التوري في تحالف أيام الحرب أيضاً، ولكنهم في سنة ١٩٤٥ مرروا فقط تدبيراً مهما عبر البرلمان هو قانون ر.آ. بتلر الثقافي لسنة ١٩٤٤ وهذا القانون حينما نفذ رفع سن التعليم الإلزامي في المدرسة إلى الخمس عشرة سنة وأعاد تنظيم التعليم مما يفسح المجال لفرص أفضل أمام الجميع. وترجمت حكومة العمال الضمان الاجتماعي النظري إلى تدابير عملية وصدر قانون الضمان في سنة ١٩٤٦ - بعد نقاش بين انورين بيفن وزير الصحة من مقاطعة ويلز المتعجرف، والأطباء وانتهى بتسوية حول استمرارية التطبيب الخاص - وكذلك صدر قانون الخدمة الصحية الوطنية الذي نشر في ذات السنة. وكانا أهم تدبيرين اتخذتهما الحكومة الجديدة تنفيذاً لخطة بيفيريدج وتوسيعاً لها.

إن الالتزام تجاه الاشتراكية بقي رغم كل شيء موضوعاً نظرياً. من الناحية التطبيقية كانت نظرة اتلي الإدارية نظرة عملية واقعية تهدف إلى التحول التدريجي في الاقتصاد البريطاني. وهذا يعكس مزاج الناخبين بشكل مناسب ودقيق. إن غالبية الشعب كانت معنية بمصالحها وليس بالنظريات الاشتراكية بل كانت معنية بصورة أولى بمستوى معيشة أفضل وبالمساهمة الأفضل في الإنتاج الوطني وبفرص عمل متساوية - أي أن الشعب كان معنياً بالعدالة الاجتماعية باختصار. إن تقنين الطعام المستمر كان أحد السبل في المشاركة بما هو أساسي نظراً لقلة الاحتياط. كانت الأطعمة الأساسية مؤمنة ومعانة بحيث يستطيع أفقر الناس شراء إعاشتهم. واتسعت ملكية الدولة لتشمل فقط ما هو ضروري جداً بالتأكيد. وتم تأميم بنك إنكلترا ولكن البنوك التجارية ظلت خاصة وكذلك شركات التأمين. إن مناجم الفحم الحجري، والطيران المدني، والسكك الحديدية وإنتاج الغاز والكهرباء أخضعت لرقابة الدولة في نهاية ١٩٤٧، مع

الموظفين وحملة الأسهم الذين أعطوا تعويضات. ولكن وإن كانت هذه القطاعات قد أصبحت «ملكية الشعب» فإن العمال لم يلعبوا دوراً جديداً بارزاً في تشغيل صناعات الدولة.

وعينت الحكومة لجنة إدارة لم تكن في أغلب الأحيان مؤلفة من غير المدراء السابقين، والعمال في أحسن الأوضاع استبدلوا طقماً من أرباب العمل بطقم آخر. وكانت النتيجة أن التأميم كان له وقع قليل على حسن العلاقات الصناعية.

والأهم من هذه الجهة، كان التنازع التجاري وقانون النقابات لسنة ١٩٤٦ الذي أعاد القيود التي كانت موضوعة على سلطة النقابات بعد الإضراب العام الذي جرى سنة ١٩٢٦. وبعد جيل من الزمن بذلت جهود جدية من قبل حكومة العمال وحكومة المحافظين من أجل الحد من صلاحية النقابات مرة أخرى فيما خص الأعمال التي يمكن اتخاذها بدون التعرض للعقوبات القانونية. وبعد هذا اخذت غالبية الجسم الانتخابي تشعر بأن توازن القوة قد مال إلى حد بعيد إلى صالح النقابات وضد المصلحة العامة.

إن المهارة في توفير الطعام للبريطانيين بخلال سنوات التي تلت الحرب مباشرة، ولدفع أثمان المواد الأولية، ولإنعاش التجارة كانت متعلقة لا باتباع سياسة حكيمة فقط وهذا أمر فعله حزب العمال ولا بتجنيد موارد رأس المال البريطاني فقط بل أيضاً تعلق الأمر بالمساعدة الأميركية. لو تُرك البريطانيون وشأنهم لما استطاعوا الحصول على ما يكفي من الدولارات لدفع أثمان المستوردات اللازمة للبريطانيين ولتغذية منطقة الاحتلال الألمانية. ولم يكن هناك وهم حول ورطة البلد في هذا الشأن. وأيضاً، وكما سبقت الإشارة، كان من المتوقع نظراً للمساعدة التي أعطيت في السنوات الأولى من الحرب، فإن إعادة بناء الصناعة البريطانية كان يمكن أن يتحقق. إن المشكلة بدت هكذا وكأنها مشكلة عابرة.

إن إدارة روزفلت قد أوضحت بأنها مستعدة للمساهمة في إعادة التعمير بعد الحرب وأنها لن تعود إلى سياسة العزلة. وبدا من المؤكد أن الولايات المتحدة تريد أن تخرج من الحرب وهي الدولة العظمى الاقتصادية على الصعيد العالمي غير مرعوبة وغير معطوبة بأضرار من الداخل من جراء الحرب. في هذه المهمة التعميرية كانت بريطانيا شريك أميركا الرئيسي. وقد وُضعت خطط اقتصادية إنكليزية أميركية لعالم ما بعد الحرب. بواسطة دورات مستمرة من المناقشات منذ ١٩٤٢ وارتدت هذه شكلاً محدداً في اجتماع عقد تحت رعاية فعاليات من الولايات المتحدة في ضاحية واشنطن المسماة بريطن وودز.

في تخطيطها لمستقبل الاقتصاد العالمي عرفت الإدارة البريطانية والإدارة الأميركية أنهما تتعاملان مع مواضيع تذهب إلى أبعد من التفصيلات التقنية. وإذا كانت أخطاء ما بعد الحرب العالمية الأولى، التي أدت إلى حرب اقتصادية عالمية وإلى ارتفاع البطالة وإلى الكساد الكبير، هذه

الأخطاء ببساطة يجب أن لا تتكرر. والمنهج الحساس في إنجاز تعاون اقتصادي ودعم متبادل يحتاج إلى عمل تنفيذي. إن على الولايات المتحدة، لفترة من الوقت على الأقل، أن تقدم مساعدات ضخمة. وعلى هذا الأمر تم الاتفاق بين الأميركيين والبريطانيين. وهي تنطبق مع الأعراف الأميركية بأن نوع هذا التعاون يجب أن يرتكز على تأسيس قانوني. في بريطن وودز تم وضع الأسس الكبرى وإن لم توضع الحلول لكل مشكلة دولية يمكن أن تنبعث في عالم ما بعد الحرب.

إن تفصيلات اتفاقات بريتون وودز كانت معقدة ولكن النقاط الجوهرية يمكن أن تبسط وأن تفهم بدون اختصاصي في الشؤون المالية. والمفتاح فيها هو اهتمام الولايات المتحدة بالتمييز الحاصل في التجارة الدولية عبر العالم كله. في عقد ١٩٣٠ كانت بعض البلدان بمفردها قد وضعت قيوداً قاسية لمراقبة استيراداتها الخارجية. ومن أهم الآليات التي تستطيع الدول القومية استخدامها بفعالية كبيرة لهذه الغاية هي الرقابة على القطع: أي وضع قيود على التبادل النقدي بين عملتها وعملة البلدان الأخرى. وكانت الليرة الاسترلينية عملة تستخدم في المعاملات الدولية. فإذا وضعت قيود على مبادلتها وصرفها بالدولار، عندها لا تستطيع بريطانيا والكومنولث (باستثناء كندا) ودول أخرى تتعامل بالاسترليني لا تستطيع أن تشتري من الولايات المتحدة؛ عندها وعبر العالم كله يكون قد أقيم عائق ضد التجارة العالمية. إن قسماً مهماً من اتفاقات بريتون وودز كان تعهداً بجعل كل العملات قابلة للتحويل بحرية بعد فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، معدلات التبادل بين العملات، بما فيها الدولار سوف تحدد وتنظم من قبل مؤسسة دولية جديدة هي صندوق النقد الدولي. وقد اتفق على أن أسعار الصرف يجب أن تبقى مستقرة وأنها يجب أن تعدل فقط بعد موافقة صندوق النقد الدولي أما واردات الصندوق فتتكون من مساهمات كل عضو بالذهب وبالعملات بما يتناسب مع قوة اقتصاد هذا البلد العضو. وساهمت الولايات المتحدة بأعلى مساهمة فردية. ويستطيع كل بلد أن يسحب من الصندوق احتياجاته من النقد الأجنبي إذا كانت تجارته غير متوازنة، ولكن إن هو سحب من الصندوق أكثر من حدٍّ معين فالصندوق يفرض شروطاً على الاقتراض وأن يتخذ البلد المستقرض تدابير يراها الصندوق لازمة من أجل تصحيح خلل اللاتوانات التجارية. وجهاز التقرير في صندوق النقد الدولي حاسم في صورته، والأعضاء لا يتمتعون بأصوات متساوية والقرارات تتخذ بالأكثرية في القضايا المهمة، وقد كان تقرر أن أسعار الصرف، مثلاً، يمكن أن تتغير فقط بأربعة أخماس الأغلبية مكتب مديري الصندوق. ويعين كل بلد مديراً واحداً، ولكن صوته يزن بما يتناسب مع مساهمة بلده في الصندوق. وهذا يعطي الولايات المتحدة نفوذاً غالباً، ثم إن مقرَّ الصندوق في واشنطن. ولقاء مساهمة الولايات المتحدة في موارد الصندوق، تمت الموافقة على شروط تهدف إلى الحيلولة دون التمييز في

التجارة الدولية، وبالتالي التمييز ضد الولايات المتحدة من أجل نقص في الدولارات. وتوأم صندوق النقد الدولي هو البنك الدولي، الذي يقدم قروض التنمية، ولكنه لعب دوراً أقلَّ أهمية من الصندوق في التجارة الدولية لما بعد الحرب وفي الاقتصاد العالمي. ولكن الآمال التي وضعت في هاتين المؤسستين من أجل تسهيل التدفق الحر للتجارة الدولية ومن أجل الصرف الحر للعملات كانت قد تحققت جزئيًّا فقط بعد ١٩٤٥م.

ومن الملفت أنه سعياً وراء التجارة الحرة لم تعد الرسوم والتعرفات تلعب دوراً مهماً في التفكير الأميركي. واحتفظت الولايات المتحدة بتعرفاتها العالية الخاصة ضد المستوردات وفكرت فقط بلغة تخفيضها الدولي التدريجي عن طريق الاتفاق الدولي. وبدأت مفاوضات تخفيض التعرفات في نيسان (أبريل) ١٩٤٧ عندما التقت ثلاثة وعشرون بلداً في جنيف؛ وفي تشرين أول (أكتوبر) من تلك السنة أبرموا الاتفاقية العامة حول التعرفات والتجارة (GATT) وما ابتغته الولايات المتحدة هو إتمام القضاء على التكتلات التجارية الواسعة التي تتاجر فيها بينها بشكل أفضلي منشئة تعرفات عالية ضد الأغراب. وكان الكومنولث البريطاني قد أقام مثل هذا النظام سنة ١٩٣٢ بموجب اتفاقية أوتاوا التي أقرت الأفضلية الإمبراطورية وعرض المفاوضون الأميركيون تخفيضات واسعة في تعرفات الولايات المتحدة ولكن بريطانيا - في مواجهة مليارات الصعوبات المالية - مالت إلى الأفضليات الإمبراطورية إلى أن اضطرت إلى إلغاء معظمها عندما التقت الجماعة الأوروبية الاقتصادية سنة ١٩٧٣م. واستمر المزيد من دورات المفاوضات التجارية تحت رعاية الغات (GATT) بدون التوصل إلى إزالة كل الحواجز التجارية كما كانت صممت في الأصل. ومع ذلك فقد قدمت الغات مساهمة قيِّمة عبر السنين من أجل الزيادة في حجم التجارة الدولية

إن الترتيبات التي وضعت في بريتون وودز لم تحل، مع ذلك، المشاكل البريطانية أو الأوروبية الغربية القائمة. الولايات المتحدة وحدها كانت قادرة على تقديم ما تحتاجه بريطانيا وأمم أوروبا الغربية من أجل إعادة الإعمار ومع عدم القدرة على السداد في أوروبا التي تنتج صادرات غير كافية إلى الولايات المتحدة. لم يتوفر ما يكفي من الدولارات من أجل التسوق الضروري من الولايات المتحدة (أميركا). وسمي هذا بنقص الدولار (ثغرة الدولار).

عند محاربة ألمانيا النازية رهنت بريطانيا كل سياساتها الاقتصادية إلى هدفٍ واحد، من أجل تذرية (الوصول إلى الذروة) المجهود الحربي. وكان من نتيجة ذلك فإن صادراتها التجارية تدنت إلى ثلث مستوى ما قبل الحرب؛ ولم تنتج ما يكفي في الداخل لمواجهة الأجور، وبهذا وقع التضخم. واستعمل الدولار البريطاني واحتياطي الذهب وموجودات بريطانيا الواسعة عبر البحار، من أجل تمويل الحرب؛ وراكمت بريطانيا أيضاً ديوناً بالليرة الاسترلينية كنتيجة للإنفاق زمن

الحرب؛ وتضاعف الدين الوطني ثلاثة أضعاف وطورت الصناعة البريطانية لكي تنتج الأسلحة، والآن يجب تحويلها نحو الصناعة السلمية من أجل الاستهلاك الداخلي ومن أجل أسواق التصدير. وكان التمزق ضخماً في بريطانيا كما في غيرها. وظلت الملايين في الخدمات العسكرية ويمكن تسريحها بصورة تدريجية. وكانت المعضلة بالنسبة إلى بريطانيا هي أنها يجب أن تستورد الأغذية والمواد الأولية من أجل إعالة شعبها وتزويد صناعتها، ولكي تدفع من أجل هذا فقد كانت تحتاج إلى تصدير المواد المصنّفة كما كان عليها تربح عائدات من سوق لندن المالية ومن خدمات التأمين. وهو ما يسمى بالأرباح غير المنظورة. وبدا مستحيلاً تحقيق مثل هذا التحول عن الإنتاج الحربي بصورة سريعة وفي الحال. بخلال الحرب كانت احتياجات بريطانيا الأساسية تتم تغطيتها بفضل قانون الإعارة والتأجير الأميركي. وبعدها جاءت المصاعب. في أغسطس ١٩٤٥، وبفضل مستشاري الرئيس الاقتصاديين حكموا بأن ظروف الحرب الخاصة قد زالت، ثم مع الكونغرس الرافض منح اعتمادات لتسوية الحال في زمن السلم كل ذلك حمل ترومن على قطع الإعارة والتأجير بسرعة.

وكان لا بد من عمل شيء ما من أجل سد فراغ نقص الدولار الذي كان واقعاً في الحال. وسارع أبرز اقتصادي بريطاني جون مايزكينز إلى واشنطن ليفاوض على قرض بالمدد لبريطانيا. وكان لا بد من تسوية ديون الإعارة والتأجير. وهذا بدا للبريطاني خاصة أمراً غير عادل خصوصاً وأن المبالغ قد أنفقت من أجل محاربة العدو المشترك: وأكثر من ذلك إن الإعارة والتأجير قد استمرت فقط في سنة ١٩٤٢ بعد أن كانت بريطانيا قد مضى عليها في الحرب ثلاث سنوات.

في هذه الأثناء كانت بريطانيا قد أنفقت معظم احتياطاتها الدولية ومالها من ديون في الخارج. تمت تسوية ديون الإعارة والتأجير بموجب قرض لم يسدّد. ومُنحت بريطانيا قرضاً مقداره ٣٧٥٠ مليون دولار بفائدة ٢% من أجل تغطية حاجاتها إلى الدولار. وإعادة الدفع تبدأ في سنة ١٩٥١ بموجب أقساط متساوية سنوية مقدارها خمسون قسطاً. ولم يكن هذا القرض كما كانت تأمل بريطانيا، ولكن المساعدات من كندا أضافت مبلغ ١٢٨٧ مليون دولار. ومجموع ذلك كان كافياً لتغطية حاجات بريطانيا الخاصة الملحة بما فيها نفقات المنطقة البريطانية المحتلة في ألمانيا من دون كل منطقة الاسترليني. والمشاكل التي أثارها هذا القرض تعود إلى بعض الشروط التي ربطها الأميركيون بالقرض.

وكانت هناك مشكلة قوية هي مشكلة «الموازين الاسترلينية» (لو أن كل دول منطقة الاسترليني حاولت أن تستبدل ما لديها من استرليني بذات الوقت فإن بريطانيا لا تستطيع الدفع وعندئذٍ سوف تتخلف عن الدفع). في بريتون وودز احتفظت بريطانيا لنفسها بالطريقة التي تستطيع بها تسوية ديونها بالاسترلينية على ضخامتها مع دائنيها بخلال المرحلة الانتقالية، بدلاً من قبول

المساعدة الأميركية وبدلاً من مواجهة دائنيها باتفاق مشترك بينها وبين الأميركيين. فبريطانيا كانت لديها شكوك محقة من مواقف أميركا المعادية للاستعمار، ولم تكن ترغب في تمكين الأميركيين من التدخل في الكومنولث البريطاني وفي علاقاتها مع مستعمراتها. وإن كانت هذه الديون بالاسترلينية سيف ديموقليس المسلط على الاقتصاد البريطاني لأن هذه الديون كانت ضخمة تعادل ٣٣٥٥ مليون دولار. الولايات المتحدة أثناء المفاوضات على القرض الذي عقد في ديسمبر ١٩٤٥ ضمنته شرطاً مفاده أنه بخلال سنة من إعطاء القرض (وكان هذا في مطلع ١٩٤٧) فإن كل العقود الجارية بين كل دول منطقة الاسترليني يجب أن تصبح قابلة للصرف بصورة حرة. أما بالنسبة إلى الديون الكبيرة فإن الفرقاء لم يستطيعوا عمل شيء إلا التوصل إلى اتفاق مبدئي دون تحديد للأرقام: قسم ضئيل من هذه الديون يجب تحويلها في الحال إلى دولارات. وهناك قسم آخر يصبح قابلاً للتحويل في سنة ١٩٥١ وفيما خص المبلغ الباقي فإن على بريطانيا أن تعقد اتفاقات لشطبها. وبدون تحديد الأرقام فإن هذا يعتبر نوعاً من التسوية الخالية من المعنى - وفيما عدا ذلك - فإن هذه التسوية التي لا يستطيع أبداً أحد أن يتخيلها تعني أن الديون بالاسترلينية معرضة للزوال بطريقة ما سحرية. ولقيت هذه الشروط الأميركية معارضة شديدة في بريطانيا ولكن لم يكن هناك خيار آخر. فقبلت بها بريطانيا.

في فبراير ١٩٤٧ احترمت بريطانيا اتفاق القرض وجعلت الاسترليني قابلاً للتحويل. وكانت النتيجة كارثة عليها. فلم تستطع الخزينة البريطانية السيطرة على كل الدول التي حولت ما لديها من استرليني إلى دولارات تحتاجها. وليس هذا فقط فيما يتعلق بالعقود الجارية كما نُص على ذلك في اتفاق القرض بل إن بعض الديون بالاسترليني لصالح دول أخرى قد حولت هي أيضاً. في أغسطس ١٩٤٧ بعد أن أوشك الاحتياطي بالدولار على النفاذ اضطرت بريطانيا إلى إيقاف التحويل. وانتعاشها لم يكن نتيجة تحسن أو تقدم ما يكفي لوقف النزف. فاضطرت إلى العودة إلى نظام مراقبة القطع الذي يشكل بنداً مهماً من بنود اتفاقية بريتون وودز. وأساء الأميركيون فهم الوضع وأوجبوا مسألة التحويل الحر بأسرع ما يمكن. وفي عقد ١٩٥٠ أصبح الاسترليني قابلاً للتحويل بصورة جزئية وفي ديسمبر ١٩٥٨ أي بعد ثلاثة عشر سنة من بداية أول قرض بالدولار أصبح الاسترليني قابلاً للتحويل بكليته. في هذه الأثناء أصبحت صادرات أوروبا الغربية منتعشة، وزال النقص بالدولار في أوروبا وأصبحت تجارة أميركا الخارجية ومصروفاتها تتحرك نحو النقص. مع ذلك ظلت بنود أخرى من بريتون وودز تعمل لمدة ثلاثة عقود. وكانت أسعار الصرف تصحح من وقت إلى آخر إلى حين تركها في مطلع عقد ١٩٧٠، ليعاد العمل بها من جديد في الجماعة الأوروبية في سنة ١٩٧٩ وفي بريطانيا في سنة ١٩٩٠ (ليتم التخلي عنها من قبلها سنة ١٩٩٢) بعد مرور فترة انتقالية مدتها خمس سنوات. وحددت معدلات التبادل بين العملات بما فيها

الدولار ونُظمت بفضل مؤسسة دولية جديدة هي صندوق النقد الدولي (IMF) . وتقرر أن معدلات الصرف أو التبادل يجب أن تبقى مستقرة وأنه يمكن تعديلها فقط بعد موافقة صندوق النقد الدولي (IMF) . أما موارد الصندوق فتأتي من مساهمة كل دولة عضو، بالذهب وبالعملات بما يتناسب مع قوتها الاقتصادية. وقدمت الولايات المتحدة المساهمة الكبرى بمفردها. وكل بلد يستطيع أن يسحب من الصندوق ما يحتاج إليه من عملات أجنبية إن لم تكن تجارته في حالة توازن ولكن إذا سحبت دولة ما في الصندوق ما يتجاوز الحد فإن الصندوق يفرض عليها شروطا لقاء القرض ويطلب منها اتخاذ تدابير يراها هو مناسبة من أجل إعادة التوازن إلى ميزانها التجاري.

إن جهاز اتخاذ القرارات في صندوق النقد الدولي هو هيئة حاسمة. فالأعضاء ليس لكل واحد منهم صوت مساوٍ للآخرين في القرارات التي تتخذ بالأكثرية في القضايا المهمة. فقد تقرر أن معدلات التبادل، على سبيل المثال، يمكن أن تتغير فقط بأكثرية أربعة أخماس مجلس المديرين في الصندوق. وكل بلد عضو يعين مديراً واحداً، ولكن صوته يوزن وفقاً لمساهمة دولته في صندوق النقد الدولي. وهذ أعطى للولايات المتحدة تأثيراً غلاّباً، ثم إن الصندوق قد اتخذ مركزه واشنطن. مقابل هذه المساهمة الواسعة في موارد الصندوق، اتخذت تدابير - تمت الموافقة عليها - هدفها تفادي التمييز في التجارة الدولية، (أي البنك الدولي) يلعب دوراً أقلّ أهمية بكثير من الصندوق في التجارة الدولية لما بعد الحرب وفي الاقتصاد العالمي. ولكن الآمال التي عقدت على هاتين المؤسستين من أجل تسهيل التدفق الحر للتجارة العالمية. وتسهيل التبادل بين العملات قد تحقق جزئياً بعد سنة ١٩٤٥.

من الملفت أنه، من أجل ملاحقة التجارة الحرة، لا تلعب الرسوم على المستوردات أو التعرفة الجمركية دوراً أكثر أهمية في التفكير الأميركي. واحتفظت الولايات المتحدة بتعريفاتها التي بدأت في أبريل سنة ١٩٤٧، عندما اجتمعت ثلاث وعشرون دولة في جنيف. في أكتوبر من تلك السنة لعقد الاتفاقية العامة حول التعرفات والتجارة التي سميت «الغات» GATT . والشيء الذي أرادت الولايات المتحدة إنجازه كان القضاء على التكتلات التجارية الكبرى التي تتاجر فيما بينها بشروط تفضيلية، وتفرض التعرفات الأعلى على الخارج. وقد أقام الكومنولث مثل هذا النظام سنة ١٩٣٢ بموجب اتفاق اوتاوا. وعرض المفاوضون الأميركيون تخفيض التعرفات الأميركية بشكل واسع، ولكن بريطانيا - التي تواجهها عشرات الآلاف من المصاعب المالية - تمسكت بالأفضليات الإمبراطورية إلى أن اضطرت إلى استبعاد معظمها عندما انضمت إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة ١٩٧٣. وجرى المزيد من دورات التفاوض التجاري واستمرت تحت رعاية الغات دون أن تتوصل إلى التحرر من كل الحواجز التجارية كما كان متوقعاً في الأصل. ومع ذلك فقد قامت الغات بإنجازات ذات قيمة عبر السنين من أجل زيادة حجم التجارة العالمية.

إن التدابير التي وضعت في بريتون وودز لم تعمل، مع ذلك، على حل المشاكل المباشرة بالنسبة إلى بريطانيا وأورربا الغربية. فالولايات المتحدة وحدها هي القادرة عل تزويد بريطانيا ودول أوروبا الغربية بما تحتاجه من أجل إعادة الإعمار. ومع عدم استعادة أوروبا لعافيتها بشكل مناسب وبإنتاج يكفي للتصدير إلى الولايات المتحدة، فإن الحاجة إلى الحسابات بالدولار بدت ملحة من أجل المشتريات الضرورية من أميركا. هذه الحاجة سميت عدم تكافؤ أو نقص الدولار.

إن بريطانيا حين حاربت ألمانيا النازية ربطت كل سياستها الاقتصادية بهدف واحد فقط هو الوصول بالمجهود الحربي إلى أعلى المستويات. نتيجة لذلك فإن صادراتها التجارية تهاودت إلى ثلث ما كانت عليه قبل الحرب. ولم تنتج بريطانيا في الداخل ما يكفي لمعادلة الأجور. واستنفذت بريطانيا دولاراتها واحتياطها من الذهب ومالها من ديون خارجية ضخمة من أجل تمويل الحرب. وراكمت بريطانيا أيضاً ديوناً على نفسها بالاسترليني نتيجة النفقات الحربية. وبلغ الدين الوطني ثلاثة أضعافه في أيام السلم. ثم إن الصناعة البريطانية التي تكيفت من أجل إنتاج الأسلحة أصبح عليها بعد الحرب أن تتحول إلى مصانع للإنتاج السلمي من أجل الداخل ومن أجل الأسواق الخارجية. وكان التمزق ضخماً في بريطانيا كما في غيرها فقد بقي الملايين من الشبان في الخدمة العسكرية ليصار إلى تسريحهم بصورة تدريجية. والمشكلة المستعصية بالنسبة إلى بريطانيا كانت في وجوب استيراد المواد الغذائية والمواد الأولية من أجل تغذية شعبها وصناعتها ثم لتدفع ديونها. من أجل هذا كله كان عليها أن تصدر السلع المصنعة كما كان عليها أن تقع تحت العجز. وظلت بنود كثيرة لبريتون وودز رغم ذلك تعمل طيلة ثلاثة عقود. وكانت معدلات الصرف المحددة تصحح من وقت لآخر إلى أن تم التخلي عنها في مطلع عقد ١٩٧٠. ليعاد إدخالها من جديد في المجموعة الأوروبية سنة ١٩٧٩ وفي بريطانيا سنة ١٩٩٠ (ثم ليتم التخلي عنها من جديد سنة ١٩٩٢).

في أواخر ١٩٤٧ أصبح الوضع في بريطانيا وفي أوروبا سيئاً نتيجة النقص في الدولار المتوقع مرة أخرى لو لم يأت مشروع مارشال بالمساعدة للإنقاذ بخلال السنة التالية.

إن أثر هذه القضايا المالية الغامضة بالنسبة إلى حياة الناس العاديين في بريطانيا كان سيئاً للغاية. إن الأزمة المالية التي هي من صنع الإنسان بلغت الذروة خلال شتاء رهيب سقط فيه ثلج كثيف وجليد. ونفذ الفحم الحجري وارتفعت البطالة بشكل مؤقت عندها اضطرت الحكومة في الصيف إلى إعلان برنامج تقشف وإيقاف الاستيراد. وأصبح التقنين أكثر قسوة. وأوجز السير ستافورد كريبس حالة التقشف الجديدة حين تولى شؤون الخزينة كوزير للمالية في نوفمبر ١٩٤٧. كانت الإعاشة من الطعام صغيرة، وإن كان الشعب في مجموعه بصحة جيدة وأفضل من ما قبل الحرب. كانت الأجور منخفضة، والزيادة البسيطة أبقتها متدنية. وطُلب من الشعب

العامل المزيد من الإنتاج بدون المزيد من المدفوعات. وهذا موضوع أصبح مألوفاً في حقبة ما بعد الحرب. ربما كانت بريطانيا دولة من الدول القليلة في العالم حيث الحس بالواجب والانضباط يجعل من الممكن تقنين العمل سنة فسنة دون قيام سوق سوداء متنامية.

في سنة ١٩٤٨ أصبح الناتج القومي ٣٦% أعلى من ناتج ما قبل الحرب، والإنتاج قد وُجّه لدعم مدّ الصادرات. ونظراً لصعوبة الظروف التي تواجه الحكومة، فقد تسجلت لها يد من أجل إنجازاتها الكثيرة. إن «الزمن الأفضل» بالنسبة إلى الشعب كان مايزال رغم كل شيء بعيداً. واعتبر تمام التشغيل أمراً مقبولاً، وهكذا واجه حزب العمال المصاعب عندما حاول الشعب أن يحصل على إنهاء لحال التقشف.

إن مأزق بريطانيا المالي القاسي أجبر الحكومة أن تُصنّف الأولويات البريطانية بالنسبة إلى بقية العالم. عندما كان هوبر دالتون وزيراً للخزانة من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٧ حثّ ارنست بيفن وزير الخارجية على الاستمرار في تخلي بريطانيا عن مسؤولياتها في العالم. ووزارة الخارجية التي سرعان ما أعجبت به، لم تعرف من قبل وزير خارجية شبيه ببيفن الصارم، الصريح، المتحمس والفخور بخلفيته العمالية وبطول تجربته كزعيم لأوسع نقابة هي نقابة النقل واتحاد العمال العام. وكان أيضاً وزيراً عمالياً فعالاً في وزارة تشرشل الائتلافية أثناء الحرب. كان بيفن ملتزماً بعمق باليسار الديمقراطي. وكان مصمماً كما تشرشل على أن لا يسمح للشيوعية بأن تتخذ لها قاعدة قوية في بريطانيا ولا في أي منطقة محيطة تكون فيها مصالح بريطانيا معنية. وهو يختلف عن تشرشل عندما يتعلق الأمر بإنقاذ الإمبراطورية البريطانية. ولهذا فقد دعم سياسة تشرشل عندما ألغى الجبهة التي يسيطر عليها الشيوعيون (EAM) في اليونان، رغم الاحتجاج الشديد من قبل اليسار البريطاني، وذلك بسبب أن الإمبراطورية البريطانية «لا تستطيع أن تتخلى عن الوضع في المتوسط» حسب قوله. في أوروبا في سنة ١٩٤٥ رأى بيفن أن بعث ألمانيا هو خطر كبير أخطر من الاتحاد السوفييتي. كان إلى رأي روزفلت أقرب منه إلى رأي تشرشل العملي. وإن كان، حسب اعتقاده، أن الحرب كان يمكن تفاديها بتنظيم عالمي قوي هو الأمم المتحدة تسندها الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتي لضمان سلام في منطقة نفوذ كل منها.

كان بيفن في بادئ الأمر أكثر استعداداً من الأميركيين لتقبل موقع الاتحاد السوفييتي في هذا الخط باعتباره ذا مصالح خاصة واهتمامات أمنية في شرقي أوروبا وفي وسطها. وكان يعتقد بإمكانية التفاهم العملي مع ستالين. وفي مسار هذا العمل ساعدت بيفن حياته الطويلة كمفاوض يعرف كيف يقدّر متى يجب أن يكون مهاجماً تكتيكياً ومتى يجب أن يكون ليّناً. وهو لم يرغب بأن يرى حلفاء الحرب منشقين إلى كتلة شرقية وكتلة غربية. وكان في أي حال حذراً من سياسات الولايات المتحدة. وعندما كان يحادث ستالين في ديسمبر ١٩٤٥ أوضح له بأن نوايا بريطانيا هي

نوايا سلمية. ولكن هناك حدود لا يمكننا بعدها أن نتساهل بالتسلل السوفييتي المستمر وبالتالي نسف وضعنا وإضعافه.

إن عدائية البروباغندا السوفييتية حتى صيف ١٩٤٦ كانت موجهة بصورة رئيسية ضد بريطانيا مع تهديد لتركيا وإيران وشكاوى من سياسات الحلفاء في ألمانيا. كل ذلك أفسد العلاقات البريطانية مع الاتحاد السوفييتي. في مارس ١٩٤٦ في فولتون ميسوري أعلن تشرشل في خطبته الشهيرة عن قيام الستار الحديدي. ورأى أن بريطانيا هي خط المواجهة لإيقاف المد الشيوعي والتخريب في ما وراء مناطق النفوذ السوفييتية الخاصة به والمقبولة في شرق أوروبا. وحاول يومئذٍ جرّ الأميركيين على أن يأخذوا هذه التهديدات بجدية. كان بيفن أيضاً يرى الخطر السوفييتي ولكنه لم يكن قد تخلى بعد عن محاولة إقناع ستالين بالعمل معاً لا بالتعاون من أجل حل المشاكل رغم بقائه صارماً في مواجهته. وجاء تحالف غربي موجه ضد الاتحاد السوفييتي ليثيره ويتحداه. وبيفن كان يرى أن إدانات تشرشل العلنية قد أحدثت ردات فعل معاكسة. إن الحزم بصبر كان هو سياسة بيفن حتى سنة ١٩٤٨. في هذه الأثناء كان حذره من الألمان ما يزال يلعب دوراً كبيراً في نظرته الأوروبية.

كان همّ بيفن الرئيسي هو تنفيذ الولايات المتحدة عزمها المعبّر عنه بالانسحاب الكامل لقواتها العسكرية من أوروبا. ولهذا فقد شجع فرنسا على لعب دور في ألمانيا كحليفة لبريطانيا. ولكن العلاقات الفرنسية الإنكليزية لم تكن سهلة. بعد كثير من الصعوبات وبصورة خاصة رغبة فرنسا في فصل الرور عن ألمانيا وهذا شيء كانت تعارضه بريطانيا، ومع ذلك فإن معاهدة دنكرك التحالفية عُقدت مع فرنسا في ٤ مارس ١٩٤٧. وبنودها حُددت لمواجهة خطر تجدد الاعتداء الألماني ولكنها أيضاً كانت موجهة لخدمة استحداث نواة تجمع أوروبي غربي من الدول دونما تسبب بإحراج للاتحاد السوفييتي وبالتالي القضاء على أي حجة تتعارض مع أي توافق مستقبلي وتعاون. والتجمع سوف يؤدي إلى تقوية الديمقراطية الاجتماعية الداخلية في غربي أوروبا. وفوق كل ذلك كانت الأحزاب الشيوعية قوية في كل من فرنسا وإيطاليا. وباتباع هذه السياسة مهدت بريطانيا لتتولى القيادة طيلة هاتين السنتين. هذه القيادة التي أصبحت المرسى الكتابي للأمن الغربي أي لمعاهدة حلف شمالي الأطلسي.

في سنة ١٩٤٧ اصطدم بيفن بصعوبتين تتعلقان بمشكلة منطقتين على شاطيء البحر المتوسط متواجهتين: فلسطين واليونان. إن مشكلة فلسطين المستعصية ألقت ظلاً على سمعته أكثر من أي مشكلة أخرى وأثرت بالطبع على أخلاقية الموقف البريطاني ككل تجاه اليهود المضطهدين منذ ما قبل الحرب، عندما ضيّقت الحكومة البريطانية القيود على دخول فلسطين لليهود الراغبين في الفرار من ألمانيا هتلر فجعلت الحد الأقصى ٧٥ ألفاً لمدة خمس سنوات. وكنتيجة لذلك اتهمت اليهودية

المتشددة بريطانيا بأنها تعمل كشريك متواطئ في المحرقة [1]، رغم أن بلداناً أخرى وبخاصة الولايات المتحدة كانت أكثر تمنعاً عن قبول اللاجئين اليهود [بالطبع إن تمنّع الولايات المتحدة عن تقبل اللاجئين الفارين من ألمانيا من اليهود يدل على عدم وجود فارين يهود].

بخلال الحرب راقبت السفن الحربية البريطانية شواطئ فلسطين ومنعت اليهود الهاربين من النزول (واليهود لم يُعادوا بشكل لا إنساني إلى حيث أتوا بل جمّعوا في جزيرة موريتوس). وهذا حمل الميليشيا اليهودية السرية (الهاغانا) على معاداة البريطانيين. وقامت مجموعات أكثر تطرفاً مثل الإرغون زويلبومي (أو المنظمة القومية العسكرية) ومجموعات إرهابية صغيرة مثل المحاربين من أجل حرية إسرائيل والتي اشتهرت باسم عصابة شترن في بريطانيا نسبة إلى زعيمها) وأخذت هذه جميعاً تهاجم رجال الأمن البريطاني والمنشآت البريطانية في سنة ١٩٤٣. وفي نوفمبر سنة ١٩٤٤ اغتالت عصابة شترن لورد مووين. وهو الوزير البريطاني المقيم في القاهرة. ومع ذلك فإن معظم اليهود في فلسطين والذين يعيشون في الدول الحليفة حاربوا مع بريطانيا ضد العدو المشترك.

فيما كان الغالبية العظمى من الصهاينة تدين الإرهاب بلسانها وترتكبه في فعلها، خفّت المحبة البريطانية لليهود نظراً للفظائع التي ارتكبوها ضد الجنود الإنكليز بخلال الحرب العالمية الثانية وبفعل تأثير هذه الأعمال الإرهابية ضد الجنود البريطانيين على الرأي العام البريطاني. من جملة الحوادث الأسوأ كانت حادثة نسف اوتيل الملك داوود في القدس في ٢٢ يوليو ١٩٤٦ حيث كان فيه إقامة رئاسة الأركان العسكرية البريطانية. وقتل ٩١ شخصاً منهم ٤١ من العرب و٢٨ بريطانيين و١٧ يهودياً و٥ من قوميات أخرى وهناك إهانة أخرى ألحقتها العصابات الصهيونية وأحدثت أعمق الكره في النفوس وهي شنق جنديين انتقاماً لتنفيذ حكم الإعدام في اثنين من عصابة ارغون الإرهابية. وفي المجموع فقد ٣٠٠ شخص تقريباً حياتهم كنتيجة للإرهاب بين أغسطس ١٩٤٥ وسبتمبر ١٩٤٧ نصفهم على الأقل من البريطانيين [إن بريطانيا وهي الراعية الأولى لقيام إسرائيل لقيت هي وجنودها أسوأ مكافأة من اليهود]. بعد الحرب كانت الحكومة البريطانية تتعذب على الخشبة لأنها استمرت تمنع هجرة اليهود بأعداد كبيرة، من أولئك الباقين في أوروبا. وضغط ترومان لرفع العدد إلى مائة ألف مسموح له بالدخول، ذريعة أدانها بيفن بأنه سمسرة سياسية معيبة من أجل كسب أصوات اليهود الأميركيين. وأظهرت الأخبار المصورة الأسطول الملكي يعترض المراكب المتداعية المثقلة بأحمالها من اللاجئين يحتبسون بالقوة.

[1] المحرقة نسيج خيال. يراجع بهذا الشأن غارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية العقيدة الصهيونية، وأيّده بذلك الأب بيار وآخرون كثيرون. ولكن الدعاية الصهيونية لاحقت الرجلين كما لاحقت الممثل الشهير مارلون براندو، الأمر الذي اضطر هذا الأخير إلى التراجع عن قوله إن اليهود مخربون يخربون هوليوود.

وأشهر عملية اعتراض كانت عملية اكسودوس «سفر الخروج». وكان هناك احتجاج عندما أعيد اليهود إلى ألمانيا من كل مكان.

لم تكن السياسة البريطانية سياسة شهمة. ولكن لا يجب تحميلها كل اللوم من أجل ما حدث. إن البحث عن تسوية بين العرب والصهاينة قد فشلت منذ ما قبل الحرب. وكانت دائماً تسير في ذات الممر الأعمى المظلم. إن اليهود لا يريدون العيش داخل دولة عربية. وأرادوا خلق دولتهم الخاصة بهم في فلسطين والسماح لكل اليهود الراغبين بالدخول بحرية وبدون مضايقات. وهذا يعني نوعاً من التقسيم، كان الصهاينة راغبين به. ولكن العرب رفضوا تقسيم فلسطين، هذا إذا كان التقسيم هو الحل الوحيد، كان يجب فرضه على العرب بقوة السلاح. وبريطانيا لم تكن مستعدة لاستعمال جنودها من أجل محاربة العرب، نظراً لمصالحها المنتشرة في الشرق الأوسط العربي. وفي جميع الأحوال، لماذا تجعل بريطانيا وحدها مسؤولة عن خلق دولة يهودية في فلسطين؟ إنه واجب دولي. حتى ولو ترك ذلك مسألة التقسيم مفتوحة وفيما إذا كانت تتطابق مع العدالة بالنسبة إلى العرب.

وهكذا كان هناك بعض المنطق عندما عمدت بريطانيا في أبريل ١٩٤٧ إلى اتخاذ قرار بإنهاء مسؤولياتها غير المشكورة وإلى تسليمها إلى الأمم المتحدة، خليفة عصبة الأمم التي سلمت الانتداب إلى بريطانيا. وأمهلت بريطانيا الأمم المتحدة حتى ١٥ مايو ١٩٤٨ لتجد حلاً. ولكن أمل بيفن الأخير بأن التاريخ النهائي للحكم البريطاني في فلسطين يمكن - كما حصل في الهند - أن يجر الأطراف المتنازعة إلى طاولة المفاوضات، بدا أملاً بدون رجاء. وتدرجت فلسطين في هذه الأثناء نحو الحرب الأهلية. وبريطانيا كما بدا ذلك هي التي تركت اليهود أمام القوة المتفوقة ظاهراً قوة العرب المحيطين بهم، كأمم دول في الأمم المتحدة، التي قامت بواجبها فصوتت على التقسيم. وكما فعلت بريطانيا فعلت الأمم المتحدة حين تركت العرب واليهود يتقاتلون على مصيرهم. في المدة المتبقية على الأقل حافظ البريطانيون على مصالحهم الخاصة في الشرق الأوسط، وكذلك فعل الأميركيون. إن في هذه الحاجة إلى حفظ المصالح البريطانية - في المتوسط كما في الشرق الأوسط - يكمن أيضاً السبب في سعيها إلى دعم الحكومة الملكية في اليونان ضد الشيوعيين.

ويعود الفضل الكبير إلى التدخل البريطاني في أن اليونان لم تسقط بين يدي الشيوعيين بعد انسحاب الألمان منها في أكتوبر ١٩٤٤. حارب اليونانيون الغزاة الإيطاليين والألمان بشجاعة في سنة ١٩٤٠-١٩٤١ ولكنهم هزموا رغم تدخل الجيوش البريطانية الشجاع. في ديسمبر ١٩٤٤ عادت الجيوش البريطانية إلى اليونان مع تركيا واحتلت موقعاً استراتيجياً حيوياً في شرق البحر المتوسط. وكان ستالين قد قبل السيطرة الغربية على اليونان وإن يتحدى بريطانيا مباشرة ولكن

الشيوعيين الألبان والبلغار واليوغوسلاف أو ما يسمى بالأنصار قدموا العون للشيوعيين اليونان الذين شكلوا جبهة أسموها جبهة التحرير الوطني اليوناني (EAM) وجناحها العسكري إيلاس (ELAS) . وكسبت جبهة التحرير الشيوعية إعجاب الشعب اليوناني من جراء مقاومتها للألمان أثناء الاحتلال. وكان ملك اليونان جورج الثاني منفياً مع حكومته إلى القاهرة. وكان معظم الشعب اليوناني لا يرغب في العودة إلى الظروف الاجتماعية والسياسية التي كانت سائدة قبل الحرب خصوصاً وأن الجبهة الشيوعية «إيام» تلقت دعماً كبيراً من غير الشيوعيين. وكان في مواجهة «إيام» وجناحها العسكري «إيلاس» مجموعة أخرى أصغر اسمها مجموعة المقاومة الجمهورية إيديس (EDES) . واندلع القتال في أثينا في ديسمبر ١٩٤٤ ومساعدة البريطانيين منعت «إيام» الشيوعية من الاستيلاء على البلد. وعُقدت هدنة في يناير ١٩٤٥، ولكنها لم تكن إلا استراحة في تصعيد التوتر (وما ارتكبه الجانبان من فظائع) الأمر الذي أدّى إلى اندلاع الحرب الأهلية في مايو ١٩٤٦ وأصرت بريطانيا على الانتخابات في مارس ١٩٤٦ ولكن هذه الانتخابات قاطعها اليساريون، ولهذا جاءت حكومة من جناح اليمين إلى الحكم وبواسطة الاستفتاء الشعبي الذي جاء لصالحها في سبتمبر ١٩٤٦، عاد الملك إلى أثينا واستمر الجيش البريطاني في تقديم الدعم للحكومة. ولكن «إيام» الشيوعية احتفظت بسيطرتها على الأرياف البعيدة.

وأثناء عودة الملك اندلعت الحرب الأهلية. وبالنسبة إلى بلد سبق له أن عانى الكثير من الاحتلال الأجنبي ومن تخريب أثناء الحرب، كان هذا يعني ذروة المأساة. وبمساعدة الشيوعيين المجاورين في بلغاريا وألبانيا ويوغوسلافيا كانت «إيام» الشيوعية قادرة على الاستمرار في الحرب الأهلية لمدة ثلاث سنوات حتى أكتوبر ١٩٤٩. ربما كانت غالبية الشعب اليوناني مع التغيير ومع السياسية اليسارية المعتدلة. ولكن البلد كان قد تدمر بفعل المتطرفين.

ولعبت الحرب الأهلية في اليونان دوراً رئيسياً في العلاقات ما بعد الحرب بين حلفاء الحرب العالمية الثانية. إن العصيان الشيوعي يفترض أنه مخطط له من قبل موسكو. وكما هي الحال في الأزمات المتأخرة التي أحدثت توترات دولية كبيرة كانت «نظرية الدومينو» تدخل في اللعبة. وتم الاتفاق في لندن وواشنطن أنه إذا سقطت اليونان بيد الشيوعية فإن كل الشرق الأدنى وقسماً من شمال إفريقيا أيضاً سوف يسقط حتماً تحت السيطرة الشيوعية. ووقع بيفن في ورطة. فهو لم يكن يتعاطف مع الحكومة اليونانية الملكية الفاسدة وأحس أن ما يرغب به الشعب اليوناني حقاً هو التغيير السياسي والاجتماعي. ولكن باعثه العظيم يكمن في عدائه للشيوعية. وكان أيضاً مضغوطاً عليه باستمرار من قبل زملائه بأن لا يبدد موارد بريطانيا المالية المحدودة في دعم النظام اليوناني بأموال دافع الضرائب البريطاني. وقرر وزير الخارجية أن يضرب ضربة قوية للفت انتباه الولايات المتحدة إلى الخطر السوفييتي الذي يتهدد منطقة البحر المتوسط وبالوقت ذاته يرفع عبء النفقات

المالية عن بريطانيا. في ٢١ فبراير ١٩٤٧ أرسل برقية إلى واشنطن بأن المساعدة البريطانية الاقتصادية لليونان سوف تقطع في آخر مارس. من الناحية العسكرية استمرت بريطانيا في دعم الحكومة الملكية إن أن تمت هزيمة الشيوعيين في ١٩٤٩. ووقفت الولايات المتحدة لتسد هذه الثغرة المالية. بما سُميَّ «مبدأ ترومن» الذي أعلن عنه في ١٢ مارس ١٩٤٧ وهو يتعهد بتقديم المساعدة الأميركية من أجل الدفاع عن قضية «الشعوب الحرة».

واستكمل «مبدأ ترومن» في يونيو ١٩٤٧ مشروع مارشال للمساعدة. وبسرعة تجاوب بيفن فتداول في الأمر مع فرنسا من أجل اتخاذ موقف إيجابي أوروبي غربي. ومن جهة أخرى أمر ستالين الدول الشرقية التابعة له أن تنسحب من اجتماع باريس الذي انعقد من يونيو إلى سبتمبر ١٩٤٧ لمناقشة تفصيلات مساعدة مارشال. وأصبح انقسام الشرق والغرب واضحاً كما اتضح العون الأميركي لأوروبا الغربية. ولكن هذا العون بدا أقل من الالتزام العسكري الصارم هذا إذا لم نتكلم عن تحالف. وفي سنة ١٩٤٧ وعلى الرغم من ضعفها ظلت بريطانيا الدولة الرئيسية الوحيدة الساهرة على الدفاع عن أوروبا الغربية.

وأدى فشل اجتماع وزراء الخارجية في لندن بخلال ديسمبر ١٩٤٧ للبحث في قضية مستقبل ألمانيا إلى إقناع بيفن المتمنع بأن الأولوية يجب أن تعطى لتقوية أوروبا الغربية اقتصادياً وعسكرياً. إن الانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا في فبراير ١٩٤٨ تأول في الغرب وكأنه إشارة إلى مرحلة جديدة من الاعتداءات السوفييتية. لم يشأ بيفن أن يتكل كل الاتكال على الاستعداد الأميركي للدفاع عن أوروبا الغربية وللدفاع عن المصالح الغربية في الشرق الأوسط وفي آسيا. صحيح أن بريطانيا وأوربا الغربية تستظل تحت ظل الأسلحة النووية التي احتكرت الولايات المتحدة امتيازها. ولكن أميركا تملك مخزوناً صغيراً من القنابل الذرية والقاذفات الأميركية لم تُرسل إلى بريطانيا لتعمل كرادع للاتحاد السوفييتي إلا بعد أن وقعت أزمة برلين في سنة ١٩٤٨. وهكذا يتعين على أوروبا أن تمسك شوكة السهر على دفاعاتها الذاتية. وتمسك بيفن بهذا الأمر بقوة. وكانت حصيلة جهوده الدبلوماسية هو عقد معاهدة بروكسل في مارس ١٩٤٢ وهي معاهدة بين بريطانيا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ وفرنسا. ولم تقتصر أهدافها على تحسين التعاون الاقتصادي في أوروبا الغربية. فالمادة الرابعة تنص على تقديم العون العسكري لأي عضو في التحالف يصبح «غرضاً لاعتداء عسكري في أوروبا». ونصت مقدمة المعاهدة أيضاً على أن ألمانيا وحدها هي العدو المحتمل ويطبق الاتفاق الدفاعي على أي معتد في أوروبا، والمعتدي المقصود في مارس ١٩٤٨ هو الاتحاد السوفييتي. وانضمت بريطانيا وقتها إلى الكتلة الغربية وكان بيفن هو المهندس الرئيسي.

كانت نظرة الحكومة العمالية بأن تعمل من أجل السلام وكوسيط من دون تحالفات حصرية

مع أي مجموعة من الدول، وهي رؤية تتطابق مع التراث الطويل في السياسة البريطانية الخارجية، ولكنها تُركت من قبل بيفن ومن قبل حكومة اتلي عندما أصبحت المخاطر فيما بعد الحرب متلازمة مع الحرب الباردة التي أصبحت أكثر بروزاً في سنة ١٩٤٨. ولكنه تخلٍّ جزئي. فلا المحافظون ولا العمال يريدون الانضمام إلى أوروبا غربية موحدة أو أوروبا فوق الدول. إن تحالفات بريطانيا مع جيرانها القاريين لم تكن حصرية: فبريطانيا تتمسك بالروابط الواسعة لعالم الكومنولث بقوة. واعتقد بيفن أيضاً بأن أوروبا الغربية لا تملك القوة الكافية للدفاع عن نفسها. إن معاهدة بروكسل في نظره كانت الحجر الأول في تحالف واسع عبر الأطلسي يبنى عندما تكون الولايات المتحدة مستعدة للانضمام إليه. وهذا الحدث الذي لم يتم حتى سنة ١٩٤٩ عندما أنشئ حلف الناتو. وهكذا يكون بالمعنى الصحيح أن وزير الخارجية البريطانية هو المهندس الرئيسي لأهم تحالف غربي منذ ١٩٤٩ إلى ١٩٩٠. كان بيفن يرغب بأن تقوي أوروبا الغربية نفسها حتى لا تصبح تابعة بسيطة للولايات المتحدة وهذه فكرة عاقلة أيضاً. ولعدة سنوات ظلت سيطرة الولايات المتحدة هي الغالبة داخل التحالف الغربي.

الفصل الثالث والثلاثون

فرنسا، ستار على الماضي

إن الانتصارات النازية في أوروبا ألقت ظلًا على كل البلدان التي احتلتها ألمانيا. ولم يكن هذا صحيحاً بمقدار ما صح على فرنسا. سمح هتلر لحكومة فرنسية بالاستمرار في العمل. وهي حكومة فيشي تحت إمرة المارشال هنري فيلي بيتان. كان بيتان يتمتع بدعم أعظم أكثرية الفرنسيين سنة ١٩٤٠. بالنسبة إليهم انتهت الحرب. وفيشي مثلت تصحيحاً للحقائق الجديدة ولإعادة الإعمار لأن «فرنسا القديمة» أثبتت عجزها في الهزيمة. وبدا أنه لا خيار آخر واقعي غير «التعاون الشريف» وغير تقبل الشروط التي فرضتها ألمانيا. ولكن هل ينتهي الشرف؟ وساعد جيش فيشي والبوليس الفرنسي الألمان في توقيف الفرنسيين الآخرين وتسليمهم إلى تعذيب الغستابو وتم التفتيش عن اليهود لإرسالهم إلى حتفهم في الشرق. ليس فقط اللاجئين الأغراب الذين استقبلوا قبل اندلاع الحرب، بل اليهود الفرنسيين من الرجال والنساء والأطفال. وأفرزت الحرب أبطالاً كباراً في فرنسا: رجال ونساء يخاطرون بحياتهم من أجل المضطهدين ومن أجل قضية الحلفاء. ولكن كان هناك عشرات الآلاف من الفرنسيين الذين خدموا حكومة فيشي، بعضهم في مناصب مهمة، وآخرون ذوو كفاءات قليلة، ابتداءً من بيار لافال، رئيس الوزراء إلى أصغر رجل أمن وموظف مدني. لقد أمضوا حياتهم يخدمون الدولة، والغالبية العظمى كانوا قادرين على تكملة حياتهم الوظيفية بعد الحرب دونما أي لطخة ظاهرة في شخصيتهم.

في فرنسا تغير الوضع فقط بصورة تدريجية لصالح ديغول، فازداد زخمه بعد غزو ألمانيا للاتحاد السوفييتي في يونيو ١٩٤١. كان الحزب الشيوعي الفرنسي القوي قد غيّر سياسته التعاونية وأصبحت المقاومة، التي كانت حتى ذلك الحين مشتتة وضعيفة، فأصبحت بعد انضمام الشيوعيين نامية تتحرك بقوة. وبعد أن تراجع حظ ألمانيا في النصر بعد هزائمها في روسيا وفي شمالي إفريقيا، وبعد أن شرع النازيون يستغلون بدون رحمة الموارد البشرية واليد العاملة الفرنسية، مجبرين العديد من الفرنسيين على العمل في المصانع الألمانية، ولهذا تراجع التأييد لفيشي. في سنة ١٩٤٣

ارتضت مجموعات المقاومة المتنوعة الاندماج، والتفتوا نحو ديغول في لندن كزعيم وألفوا مجلساً وطنياً للمقاومة، بمساعدة مبعوث لديغول أنزل بالباراشوت في فرنسا آتياً من إنكلترا. لا شك أن هذا لايعني أن المطامح السياسية المتخاصمة قد انتهت. في حين كانت أعين الشيوعيين مثبتة لا على التحرير فقط بل على التحويل الشيوعي لفرنسا ما بعد الحرب. ونفذ ديغول خطته بمهارة كي يفشلهم ولكي يثبت نفسه على رأس الحكومة الوطنية. وهذا يعني السيطرة على المقاومة وربطها بإداراته هو. وبعد التحرير في سنة ١٩٤٤، انتهت الوحدة المبنية على محاربة ألمانيا، وبدا مستقبل فرنسا السياسي مشتتاً وغير ثابت. هل يستطيع الشيوعيون استلام الحكم؟ أم هل يستطيع ديغول أن يستولي على الحكم؟ هل ستكون حرب أهلية ومن ثم احتلال إنكليزي أميركي؟

في الواقع ملايين الناس العاديين كانوا عندها سعداء في التماهي مع بطل فرنسا والانضمام إلى منقذ جديد يحل محل المارشال بيتان ابن الثمانين الذي فقد الثقة به. وبمساعدة هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) ، أشاع ديغول أسطورة فرنسا التي لا تقهر، وكان بشخصه يلائم الصورة المرجوة. فقد كان عملاً بطولياً حين أشرق الشعب بإيمان لا يلين بفرنسا واستعادتها لموقعها الذي تستحقه كقوة عظمى عالمية، معتبراً أن سنة ١٩٤٠ هي خسارة معركة لن تؤثر بمصير فرنسا. كان موهوباً في خطابه مما مكن ديغول أن يعمل من أجل فرنسا ما أنجزه تشرشل في الساعات الحالكة من حرب بريطانيا. وأقبل السياسيون في فرنسا من كل لون ومن كل معتقد على ديغول باعتباره ضرورة لا بد منها في الأشهر التي تلت مباشرة طرد الألمان. في ٢٦ أغسطس ١٩٤٤ عرضت أخبار مصورة مشاهد عن ديغول يتجول في باريس المحررة ومعه مرافقون يطلقون النار من رؤوس السطوح ورغم هذا وبسبب التمنع الأميركي إلى حد بعيد، انتظر الحلفاء حتى أكتوبر ليعترفوا اعترافاً كاملاً بحكومة ديغول المؤقتة.

في حركة المقاومة كان الشيوعيين هم الأكثر عدداً والأشد انضباطاً. وكان الاشتراكيون، كما في إيطاليا فيما بعد، مختلفين حول قضية التعاون أو عدم التعاون مع الشيوعيين الماركسيين في جبهة يسارية واسعة. وكان رئيس مجلس المقاومة جورج بيدرو وهو معادٍ للماركسية ويتبنى أهداف الكاثوليكية التقدمية. وتزعم حزباً جديداً هو الحركة الجمهورية الشعبية (MRP) . وهذه الحركة كانت بعد الشيوعيين والاشتراكيين المجموعة الثالثة الصغرى في المقاومة. ولكن ديغول وعن قصد وقف موقف المتحفظ من الأحزاب السياسية في سنة ١٩٤٤ و ١٩٤٥ رافضاً أن يتزعم أي حزب لحسابه الخاص. ونادى بأنه يتكلم باسم فرنسا فوق الأحزاب ولهذا عندما حدد أهداف سياسته كان بعث عظمة فرنسا الوطنية ثم التجديد السياسي والاجتماعي والاقتصادي لفرنسا. وهو بهذا نادى المشاعر الشعبية في اليسار: إن التحرير من ألمانيا سوف يسير جنباً إلى جنب مع الإصلاح والأعمال الكبرى التي تعاونت مع الألمان وكذلك أنصار فيشي المحافظين وكذلك كل

من عمل بخضوع أيام الاحتلال الألماني يجب أن يزاح سياسياً وإلى أن حان موعد التحرير كان أنصار ديغول ممثلون فقط الأقلية من الفرنسيين. وبعد التحرير أصبح بإمكانهم أن يطالبوا بالحكومة لأنفسهم بدون معارضة.

فكيف حصل ذلك؟ كان الشيوعيون على الأهبة، كانوا مسلحين جيداً ومنظمين جيداً. وقد تعاونوا مع المقاومة غير الشيوعية تحت توجيهات ديغول. ولكنهم الآن: هل يسلمون موقفهم القوي في البلد ويتخلون عن الحكم؟ مرة أخرى وكما في إيطاليا لم يقدم الشيوعيون على هذه الخطوة لتحدي ديغول مباشرة. كان زعيمهم موريس قد عاد من موسكو في نوفمبر ١٩٤٤، وصرح علناً بموافقته على تعاون الشيوعين مع الأحزاب الأخرى ومشاركة الشيوعيين في حكومة مؤقتة بقيادة ديغول. ربما كان الشيوعيون الفرنسيون قد تلقوا تعليماتهم من موسكو. فالألمان لم يكونوا قد هزموا بعد. وكان من مصلحة روسيا الحفاظ على وحدة الحلفاء. وأي محاولة صريحة من قبل الشيوعيين للاستيلاء على الحكم في مطلق دولة غربية ربما كان يبعد بريطانيا والولايات المتحدة. وفكر ستالين حتى بأن مثل هذا الحدث يمكن أن يفتح المجال إلى تغيير في التحالفات فيقف الحلفاء الغربيون إلى جانب ألمانيا وهي خوفه الأكبر، ضد روسيا. ونجح ديغول بهذا بسهولة أكبر مما كان يتوقعه أي أحد. واستطاعت الحكومة المؤقتة أن تقيم سلطتها على كل فرنسا بعد أن استولى الشيوعيون فقط على أقل الوزارات أهمية. إن اللجان المحلية المستقلة والميليشيا قد حُلّت بدون مقاومة. وطيلة سنتين، من سنة ١٩٤٤ إلى ١٩٤٦ شارك الشيوعيون في الحكومات مع الاشتراكيين ومع الحركة الجمهورية الشعبية (MRP) . ورغم قوتهم، لم يستطع الشيوعيون السيطرة على سياسة فرنسا في السنوات التالية، واستبعدوا من الحكومات. كانت حقبة ديغول الأولى في الوزارة قصيرة وانتهت سنة ١٩٤٦ ولكنه أحدث أثراً دائماً في السياسة الفرنسية.

بخلال السنة الأولى تصرف ديغول بحذر في الداخل وجرت محاكمات إجبارية لكبار المتعاونين مع فيشي وحكم على رئيس وزارة فيشي بيار لافال بالإعدام ونفذ به وإن كان حكم بيتان بالموت قد حول إلى سجن لمدى الحياة وعرضت الصحف المصورة صوراً لبنات محلوقات الرأس لاستقبالهن شباناً ألمان وأقيمت أحكام «عدالة مباشرة» نفذتها قوات التحرير. وهذا أتاح الفرصة أيضاً لتصفية حسابات قديمة وأفضل التقديرات تفيد بأن عشرة آلاف فرنسي قتلوا والمحاكم المشكلة بصورة قانونية ونظامية أصدرت ٧٠٣٧ حكماً بالموت ولكن معظمهم شملهم العفو الرئاسي ونفذ الحكم فعلاً بـ٧٦٧ محكوماً. ومن أصل ١٦٧,٠٠٠ محاكمة برئت ساحة نصفهم وحكم على ٢٧ ألف شخص بالسجن. وامتلأت السجون بالمتعاونين. وعلى هذا لم يكن بالإمكان محاكمة المواطنين الفرنسيين الذين رأوا في فيشي حكومة شرعية وساندوها على هذا الأساس. بعد ١٩٥٠ ظل في السجن أقل من خمسة آلاف شخص.

توقفت المحاكمات. وقصد منها تنظيف فرنسا من صبغة فيشي. الواقع، كانت السياسة العملية فقط تقصد إلقاء ستار على سنوات فيشي واسترضاء الأمة وتوحيدها. وترك لقلة من الأفراد الناشطين الاستمرار حتى حينه لكشف عن مرتكبي جرائم فيشي، وأكثر من ذلك لمضايقة البعض من الأجيال القديمة من الفرنسيين. وعلى كل إن الكلاب المتعسة لا تغفل، إن جيل الحرب بأكمله يجب أن يمضي أولاً.

إن الحكومة المؤقتة بعد التحرير واجهت مشاكل عويصة لجهة إنعاش الاقتصاد الفرنسي الممزق والمتوقف. كان هناك نقص خطير في الطعام وفي المحروقات. إن بنية النقل التحتية، كالجسور والسكك الحديدية تجب إعادة بنائها. وتدخل الدولة لدعم الصناعات بدا ضرورياً لتمكين الأمة من الانطلاق وبدا ذلك أفضل من السياسات المنسجمة مع الأيديولوجية الاشتراكية. إن الحكومات المؤقتة في سنة ١٩٤٥ كانت تتجاوب مع متطلبات المقاومة، فأممت المصارف الكبرى والتأمين والغاز والكهرباء والفحم وكذلك الشركات أمثال رينو التي تعاونت مع الألمان. وهذا خلق أوسع قطاع حكومي صناعي تميزت به فرنسا فيما بعد الحرب. وشكلت لجان مشتركة للإشراف على المؤسسات التي تستخدم أكثر من عشرين عاملاً لإعطاء الموظفين دوراً ونصيباً في إنجاح الشركة. ولكن الآمال في «الديمقراطية الصناعية» لم تتحقق، لأن أرباب العمل ظلوا هم أصحاب القرارات المالية الدقيقة. وكسب الموظفون - على كل حال - من زيادة التعويضات العائلية ومن إدخال الضمان الإلزامي. ولكن هذا لم يفد كثيراً في تحسين الوضع الاقتصادي. كان مستوى معيشة العمال دائماً تحت ضغط مستمر من جراء التضخم. وبخلال سنوات فيشي (١٩٤٠-١٩٤٤) ارتفعت اسعار السلع التفريقية أكثر من ثلاثة أضعاف ولكن أجر الساعة قد تضاعف ضعفين. وفي نهاية الحرب، وبواسطة الكثير من الأوراق النقدية التي تشتري القليل القليل من السلع، ارتفعت الأسعار. كان هناك عدم استقرار اقتصادي وكان وقعه السياسي أكثر خطورة لأن النقابة الكبرى: الكونفدراسيون العام للعمل (CGT) كانت واقعة تحت سيطرة الحزب الشيوعي. ورفض ديغول السياسة النقدية التقييدية الضرورية لتقليص تدفق الأوراق النقدية الموجودة بين يدي الناس وبالتالي هزم التضخم وإعادة قيمة العملة. وبدلاً من ذلك، وللحفاظ على شعبيته قرر رفع الأجور وأجل ببساطة معالجة المشاكل الأقتصادية الفرنسية.

مع ذلك كان إنجاز ديغول كبيراً جداً يجب الاعتراف له به. لقد أوقف فرنسا عن الانزلاق في حرب أهلية بين أنصار فيشي الناشطين، بمن فيهم البوليس والميليشيا من جهة والمقاومة من جهة أخرى. داخل هذه الفوضى استخدم هيبته الضخمة كتجسيد لفرنسا ليفرض دولة مركزية موحدة على الفرقاء المتحاربين.

عرف ديغول أنه بعد زوال ساعة الخطورة وبعد انتهاء الحرب تحتاج الحكومة المؤقتة لأن تتحول إلى حكومة ديمقراطية منتخبة، والدولة المؤقتة إلى جمهورية مستقرة. وعلى أثر استفتاء وطني أقيم في أكتوبر ١٩٤٥ صوّت الشعب الفرنسي بأغلبية عظمى لدستور جديد يوضع ومن أجل إيجاد جمعية تأسيسية تنتخب وتعطى صلاحية وضع مسودة الدستور. في ظروف ما بعد الحرب الفريدة حصل اليسار على أكثرية المقاعد في الجمعية العمومية أكثر مما تمكنه قوته الانتخابية العادية، علماً بأن نصف الناخبين كانوا أقرب إلى أن يكونوا محافظين. وقد استفاد الشيوعيون من أكثر من ١٦٠ مقعداً وحصل الاشتراكيون على ١٤٢ مقعداً. وحصل الحزب الكاثوليكي التقدمي الجديد (MRP) على نتائج مدهشة، على ١٥٢ مقعداً. وهكذا حصل الاشتراكيون والشيوعيون على الأكثرية المطلقة في الجمعية العمومية المكونة من ٥٨٦ نائباً.

وحصل انشقاق عميق وبسرعة بين ديغول والأكثرية في الجمعية العمومية حول مسألة الدستور المقبل. كان ديغول واضحاً في ما خص الأساسيات: يجب أن لا تغرق فرنسا من جديد في عدم الاستقرار السياسي الذي كانت عليه الجمهورية الثالثة. ولهذا شدد على سلطة تنفيذية قوية برئاسة رئيس الجمهورية. وأن الجمعية الوطنية يجب أن يكون لها نصيب في الحكومة، ولكنها لا تستطيع أن تمارس سلطة عليا عليها. في هذه الأثناء، في الجمعية التأسيسية حاول الشيوعيون الحصول على تحالف مع الاشتراكية من أجل برنامج مشترك من شأنه استبعاد حركة الجمهورية الشعبية (الكاثوليك). ولكن الاشتراكيين الذين كانوا يمسكون بالمفتاح والذين كانوا لا يريدون أن يبتلعهم الشيوعيون أصرّوا على توافق الأحزاب الثلاثة (الشيوعيين والاشتراكيين والحركة الجمهورية الشعبية). واختار الشيوعيون أن ينتظروا فرصة ملائمة. ووافقت كل الأحزاب على تقديم الرئاسة لديغول. في هذه المناورات السياسية المعقدة التي تلت رفض ديغول إعطاء الشيوعيين أي وزارة مهمة طلبوها: مثل الحربية والداخلية والخارجية وهدد بالاستقالة. ودعمه الاشتراكيون والحركة الشعبية الجمهورية. وواجه الشيوعيون خيار الاستبعاد أو المشاركة فسلّموا. وهكذا كانت الدورة الأولى لديغول بمساعدة الاشتراكيين والحركة الجمهورية الشعبية. إن الأزمة السياسية التي حصلت في نوفمبر ١٩٤٥ والتي سببتها مطالب الشيوعيين قد حلّت وتشكلت حكومة برئاسة ديغول وتضم وزراء أخذوا من كل الأحزاب الرئيسية.

ولكن القضية الأساسية ظلّت قيد الحل: فرغم الانقسامات العميقة بين الاشتراكيين والشيوعيين داخل الجمعية العمومية، بدا واضحاً أن هذين الحزبين يرفضان مفهوم ديغول لرئاسة مستقلة وقوية ولسلطة تنفيذية ويفضلون إبقاء سلطات الرقابة بيد الجمعية العمومية (أي البرلمان). وكانت الجمعية الوطنية بوسائل متعددة قد أمنت لنفسها حق محاسبة الحكومة عن السياسات التي يريد ديغول اعتمادها. في المسألة الدستورية يستطيع ديغول الاعتماد فقط على دعم حركة

الجمهورية الشعبية (الكاثوليك). وكانت ردة فعله حادة أمام احتمال هزيمته داخل الجمعية الوطنية. واعتقد أنه يستطيع الاعتماد على دعم جمهور الشعب الفرنسي. كان مقتنعاً أن السياسيين في الجمعية الوطنية يتآمرون ضده لكي يحافظوا على مصالحهم الخاصة بدلاً من مصالح فرنسا. كان ناقماً على البرلمانيين ولا يحترمهم وقرر التغلب عليهم. وأسرّ إلى أحد وزرائه في ذلك الوقت بما يلي: «لا أشعر أني خلقت لمثل هذا النوع من المعارك. ولا أريد أن يهاجمني أو ينتقدني أو يتحداني، كل يوم، رجال ليس لهم أي ميزة إلا أنهم استطاعوا أن يجعلوا أنفسهم منتخبين في مكان ما صغير في فرنسا... ولا أستطيع أن أوطن نفسي على تحمل انتقادات من الأحزاب ومن أناس غير مسؤولين، وأن أرى قراراتي غير منفذة، وأن أرى وزرائي ينتقدون، وأنا شخصياً منتقد وأن أرى هيبتي منتقصة. وإني لا أستطيع أن أحكم كما أشاء - أي بقول آخر صريح، إني أفضل أن أذهب على أن أرى سلطتي مفككة».

هذا الحديث جرى بإيجاز عندما ألقى ديغول قنبلة في ٢٠ يناير ١٩٤٦ واستقال. كان إحباطه وكان غضبه أصيليين. وكل سياساته الخارجية في ألمانيا وفي الهند الصينية والشرق الأوسط لقيت الفشل أيضاً. ولكن كان هناك حسابات فيها أيضاً. كان يؤمن أن الأمة (الفرنسية) لا تستطيع أن تنهض بدونه. كان انسحابه تكتيكياً وكان يأمل بالرجوع إلى الحكم ضمن الشروط التي يضعها هو. بعد مضي عدة سنوات عرف خطأ حساباته «لقد ارتكبت على الأقل خطأً سياسياً في حياتي هو ذهابي في يناير ١٩٤٦. كنت أعتقد أن فرنسا سوف تستدعيني سريعاً، ولأنهم لم يفعلوا ذلك فقد أضاعت فرنسا عدة سنين».

بعد استقالة ديغول رفض الشعب الفرنسي - تحت تأثير المعارضة - مشروع الدستور بموجب استفتاء عام جرى في مايو ١٩٤٦. وبعد ذهاب ديغول انتخبت جمعية تأسيسية ثانية لوضع مشروع دستور معدل. وأعطى الدستور الجديد المرأة حق الانتخاب، واعتمد التمثيل النسبي وأنشأ مجلساً ثانياً، ولكنه ترك السلطة السياسية الفعلية بين يدي المجلس الأدنى - الجمعية الوطنية التي تنتخب أيضاً رئيس الجمهورية. كان هذا الدستور يشبه في أهم بنوده دستور الجمهورية الثالثة. وكان من شأنه أن يخلق عدم الاستقرار الحكومي ذاته. ولكن رغم معارضة ديغول القوية له، أقرّ الدستور بعسرٍ شديد بموجب استفتاء في أكتوبر ١٩٤٦. وكان ضده ثمانية ملايين وما يزيد بقليل عن تسعة ملايين معه. مع ثلث الناخبين تقريباً لم يصوتوا أبداً. وكانت بداية غير موفقة للجمهورية الثالثة.

كانت سنة ١٩٤٧ سنة سوء خاص بالنسبة إلى فرنسا. وأصبح الطعام أكثر ندرة في المدن. وتراجع إنتاج الفحم وتضاعفت الأسعار. والعمال الذين تراجعت أجورهم بسرعة خرجوا للإضراب العام، بتشجيع قليل من الاتحاد العام للعمال الذي يسيطر عليه الشيوعيون (CGT) .

ووجد الحزب الشيوعي نفسه في ربيع ١٩٤٧ يواجه خياراً صعباً إما البقاء داخل حكومة الثلاثة أحزاب (مع حركة الجمهورية الشعبية [الكاثوليكية] ومع الاشتراكيين) التي كانت تعارض الإضرابات وتعارض العمال في مطالبهم. وأكثر من ذلك إن سياسة فرنسا القاسية لاستعادة سيطرتها على المستعمرات، وتفاقم الحرب الباردة، جعلت من الصعب (أكثر) على الشيوعيين التعاون مع رصفائهم في التحالف. وحل رئيس الوزارة الاشتراكي المشكلة بالنسبة إليهم بإقالته الوزراء الشيوعيين. ورغم سيطرتهم على النقابات ورغم دعمهم من قبل الناخبين، لم يعد بإمكان الشيوعيين بعد ذلك غير لعب دور المعارض فقط في سياسات فرنسا وفي مجتمعها. ولم يتح لهم بعدُ المشاركة في الحكم في الحكومة لمدة أربع وثلاثين سنة.

وكان استقرار الحكومة أيضاً مهدداً من قبل اليمين. فالمعجبون بديغول كانوا يتآمرون في السر من أجل تأسيس حزب كمركبة توطئ لعودة الجنرال باكراً. وفكر ديغول نفسه بوضع الخطوط ذاتها وبدأ يجمع الأنصار في خريف ١٩٤٦ لتشكيل حركة وطنية تستمد الدعم من كل الفرنسيين «لإنقاذ فرنسا». في أبريل ١٩٤٧، اغتنم فرصة موجة الاضطرابات فألقى خطاباً سياسياً عاماً في ستراسبورغ وهاجم الشيوعيين، وأعلن عن حركته الجديدة - والتي هي نوع من الحزب المناوئ للأحزاب داعياً إلى «تجمع الشعب الفرنسي» تحت راية زعامته «تجمع الشعب الفرنسي» (RPE) .

ويظل السؤال: إذا لم تكن حركته «حزباً» كيف استطاع ديغول أن يستعيد الحكم في ظل الدستور؟ والجواب يظل بعيداً عن الجواب باستثناء أن ديغول لم يكن لديه نوايا دكتاتورية، وأنه يقبل الرئاسة فقط إن عرضت عليه بشكل دستوري. ولكن الحركة ظلت يُنظر إليها نظرة التسلطية الخطرة، وبالتأكيد غير البرلمانية، نظراً إلى محاولة ديغول «تجميد الأحزاب» ودعوته لدولة مركزية «آمرة». ووعد بأن تعمل الحركة ضمن إطار الدستور إنما «خارج اختلافات الآراء وفوقها» بحيث إن «الجهد الكبير للخلاص المشترك وللإصلاح العميق للدولة يمكن القيام به وتحقيقه بنجاح».

وبدا لأول وهلة أن ديغول سوف ينجح، وكان ملايين الفرنسيين مستعدين لتأييده في تلك السنة الصعبة. في الانتخابات المحلية في أكتوبر ٤٠% من الناخبين أعطوا أصواتهم لمرشحي «التجمع».ولكن بعد مضي أربع سنوات فيما بعد، انتخابات الجمعية الوطنية الجديدة في سنة ١٩٥١، تراجع دعم ديغول إلى النصف وأصبح «الديغوليون» بالضبط برلمانياً آخر قوة تقريباً. واستمرت اللعبة لوقت وبعد سنتين انسحب ديغول إلى قريته المسماة «كولومبي لدواكليز».

وانتعش الاقتصاد في الجمهورية الرابعة. وهناك معلمٌ في هذا الانتعاش هو تبني الجمعية الوطنية - في يناير ١٩٤٧ - ما عرف فيما بعد بخطة موني. كان ديغول قد عيّن جان موني بعد «التحرير» ليرأس لجنة لإعداد خطة لإعادة إعمار ولتحديث الاقتصاد الفرنسي. كانت جذور خطة

موني مرتكزة ومتجذرة في التراث الفرنسي: كان موني من مواليد ١٨٨٨ في كونياك من عائلة من مقطري البراندي. ولكنه تعلم أن يمزج فهمه لفرنسا المحافظة بالتجربة الدولية التي اكتسبها كبائع لبضاعة الكونياك. وبشكل خاص كان قادراً بصورة مباشرة على مراقبة انطلاقة ومرونة وفعالية أميركا القرن العشرين. إن معارفه الدولية وإيمانه المثالي في تحسن المجتمع من خلال التعاون قد تعمقا بخلال خدمته في عصبة الأمم وفي الحكومة الفرنسية قبل اندلاع الحرب في سنة ١٩٣٩.

وانضمّ موني إلى فرنسا الحرة وانتقل إلى بريطانيا بعد كارثة ١٩٤٠ وهو الذي أوحى إلى تشرشل بفكرة الاتحاد الإنكليزي الفرنسي. وفي سنة ١٩٤٣ أصبح عضواً في اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، التي من أجلها نظم مجموعة من الخبراء. وأولد عمله في اللجنة ثمرة هي الخطة التي اقترحها سنة ١٩٤٧. وكان لموني تأثير دائم، ليس على التخطيط الاقتصادي الفرنسي، بل في تعاون اقتصاديات أوروبا الغربية وفي إقامة السوق الأوروبية المشتركة. واعتمد على تجاربه العملية فتحمس مؤمناً بالعمل الجماعي، على الصعيد الوطني والدولي واعتقد بأنه ضروري لحل المشاكل التي تواجه فرنسا وأوروبا.

والخطة التي وضعتها لجنته - الهيئة العامة للتخطيط - لم تكن توجيهات بل مشاريع وأمثال تظهر كيف أن العناصر المختلفة في الاقتصاد يمكن حسنُ تنسيقها من أجل تحقيق الزيادة المقترحة في الإنتاج. لم يكن موني ينوي مراقبة الصناعة كما حصل في الأقطار الشيوعية. والكثير الكثير يتعلق بفضل تأثيره الشخصي. وقدمت الصناعات المؤممة نقطة انطلاق جيدة ذلك أنها كانت أكثر رجوعاً إلى التخطيط الحكومي. وخطة موني تتعامل بالدرجة الأولى مع تحسين مردود الوقود والطاقة، كما مع مصافي الزيت والنقل والفولاذ والإسمنت والتركتورات لزيادة الإنتاج الزراعي. كان هدف الخطة رفع المنتوج الصناعي والزراعي بمعدل ٢٥% زيادة على منتوج ١٩٣٩ بخلال ثلاث سنوات. وهذا من شأنه أن يمكن من رفع مستوى المعيشة بشكل محسوس. وقدمت الخطة على أنها خطة طوارئ عمل. وبدلاً من ذلك أصبحت أقرب إلى أن تكون مؤسسة دائمة من خلال سلسلة من خطط خمسية. إن النجاح الملحوظ في الاستمرار بالتخطيط الاقتصادي المرتكز على أهداف بعيدة المدى أنه يختلف عما بدا أنه السيناريو السياسي العاجز الميئوس منه والذي بدا سمة ملحوظة من سمات فرنسا. هذا اللااستقرار السياسي قاد الكثيرين إلى سوء تقدير مستوى قوتها الأساسية.

في الشؤون العمالية لم تكتسب فرنسا مكانة مساوية لمكانة بريطانيا سنة ١٩٤٥. إن سياسة فرنسا تجاه ألمانيا - في محاولتها فصل أراضي الرين والرور - انتهت إلى الفشل. فالولايات المتحدة وبريطانيا كانتا متفقتين على تنسيق وعلى تركيز ألمانيا الغربية، بعد عزل منطقة الاحتلال الفرنسي الألمانية. كان ديغول يطمح إلى جعل فرنسا القوة الثالثة وكجسر بين الأنغلوسكسون

والروس، وهذا الأمل الذي قاده إلى موسكو وإلى عقد معاهدة جديدة بين فرنسا والاتحاد السوفييتي، في سنة ١٩٤٤، كان حلماً تافهاً. لم يكن ستالين ينوي استخدامه كوسيط ثم إن حقائق الحرب الباردة دمرت أي أثر لجسر فرنسي بناء. وحين أرادت فرنسا التأكيد على حقوقها الكولونيالية باستعمال القوة في مدغشقر والشرق الأوسط والجزائر والهند الصينية أوقعت فرنسا نفسها في نضالات العالم الثالث من أجل الاستقلال، التي ظلت لأكثر من عقدين من الزمن والتي تسببت بموت الكثيرين، واستنزفت مواردها وأضعفتها في الداخل والخارج، لتنتهي محاولتها بالفشل. وأخيراً كانت سنة ١٩٤٧ سنة أزمة اقتصادية وسنة عدم استقرار اقتصادي. ومن العودة إلى الوراء يتبين أن هذه الصدمات القوية وهذه المصاعب هي التي وجهت أفكار فرنسا نحو وجهات جديدة.

إن انتعاش فرنسا الاقتصادي لم يكن ممكناً بدون انتعاش ألمانيا اقتصادياً وبدون التعاون الفرنسي الألماني. كان ديغول أول رجل دولة فرنسي قدم لألمانيا وشعبها المصالحة إنما بشرط أن تصبح ألمانيا الشريك الأصغر وأن تقبل بدولة ألمانية ضعيفة محرومة ليس فقط من السار بل وأيضاً من أراضي الرين والرور، التي يجب تدويلها وإدخالها في دولة أوروبية منفصلة. ولكن مثل هذه الأهداف كانت تلقى معارضة من الولايات المتحدة وبريطانيا كما من ألمانيا. ولما كان الصراع مع الاتحاد السوفييتي قد أخذ يتعمق، فقد عادت المخاوف القديمة تتجدد. إن على ألمانيا أن تبقى هكذا مقسومة بين الغرب والاتحاد السوفييتي. والرقابة على الاسلحة وعلى الرور سوف تبقى في جميع الأحوال. ولكن دعم ألمانيا الغربية يجب أن يستمر: وهذا يعني التنازلات وليس المزيد من اقتطاع أراضي ألمانيا.

بالنسبة إلى حكومات الجمهورية الخامسة الفرنسية لم يكن هناك - بعدئذٍ - تهديد روسي مباشر منظور، أي الخوف من عبور الدبابات السوفييتية نهر الإلب والتوجه مباشرة إلى فرنسا، هو الذي كان الدافع إلى تغيير السياسة. بالدرجة الأولى كان الاقتناع بأن أهداف فرنسا في قارة أوروبا - السيطرة على ألمانيا، بناء جسر إلى الشرق والمحافظة على استقلال فرنسا في مواجهة دول الأطلسي الأنغلوسكسونية - قد باءت بالفشل كنتيجة مباشرة للحرب الباردة. وفرنسا نفسها أصبحت الآن مهددة بالعزلة بعدما اختارت بريطانيا والولايات المتحدة البدء ببناء ألمانيا الغربية وإعمارها. واستطاعت فرنسا - في هذه الأثناء - أن تأخذ وقتها لكي تغير مسارها ولو كان ذلك لم يتم وفقاً لصالح ظروفها الاقتصادية المتردية، الأمر الذي أجبر الحكومة على الاتكال على العون الأميركي.

في سنة ١٩٤٧ كانت الضغوطات الداخلية والخارجية تتصاعد بالتالي لتجبر فرنسا على إعادة توجيه سياساتها. وسرعان ما بدت الحقائق ملموسة بأن مساراً جديداً قد اتخذ وقامت معاهدة

إنكليزية فرنسية تحالفية في مارس ١٩٤٧ (معاهدة دنكرك) لتطمين فرنسا من إحياء ألمانيا، وكخطوة أولى نحو تعاون وثيق اقتصادي سياسي في أوروبا الغربية. في يونيو ١٩٤٧، أطبق الجنرال جورج مارشال خطابه الشهير في هارفارد واعداً بالمساعدة الأميركية شرط أن تتعاون الدول الأوروبية في تنسيق تخطيطها. ولقي اقتراحه الترحيب في فرنسا وسرعان ما تبع ذلك اتفاق إنكليزي فرنسي على كيفية التصرف. وبناء على اقتراح وزراء الخارجية البريطاني والفرنسي، بيدو وبيفن، دعيت الدول الأوروبية إلى اجتماع في باريس بقصد صياغة أجوبتهم على عرض مارشال. كانت ألمانيا الغربية في خطة مارشال للتعاون الاقتصادي الأوروبي (مبدئياً إن منطقة ألمانيا الشرقية، وكل الدول التي تقع تحت السيطرة السوفييتية والاتحاد السوفييتي تدخل أيضاً، إنما كان من المتوقع أن ترفض شروط المساعدة).

إن تقبل مساعدة مارشال كان أساسياً بالنسبة إلى فرنسا كما هو أساسي بالنسبة إلى الدول الأوروبية الأخرى الغربية، إذا أريد لانتعاش أن يُسرّع. والخطة تطرح أيضاً الأمل بأن تقدر أوروبا الغربية في يوم من الأيام، وبصورة أفضل، على المحافظة على استقلالها من نفوذ الولايات المتحدة. وتثبت ديغول من ذلك أسرع من غيره، ونادى الديغوليون باتحاد أوروبي مرتكز على فدرالية الدول. وإن كان حافزهم وأهدافهم في السياسة، لا تتطابق بأي شكل من الأشكال، إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وجدت سياساتها متلاقية في سنة ١٩٤٧. كانت بريطانيا ما تزال ترى نفسها دولة منفصلة عن القارة الأوروبية ولكنها أيضاً حبذت تقوية الدول الأوروبية الغربية من خلال التعاون.

وعلى الرغم من المنازعات المبكرة، ربما كان أبرز محصول في هذه السنوات المبكرة التي تلت الحرب ليس فقط انتعاش فرنسا بل انسجام أوروبا الغربية معاً تحت الزعامة الإنكليزية الفرنسية مع دعم الولايات المتحدة الثابت. إن هيكل أوروبا الغربية المستقبلية والمساهمة الاقتصادية الأطلسية الواسعة أخذت تظهر إلى الوجود سنة ١٩٤٧. إن صدمات أزمات السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨، وانقلاب تشيكوسلوفاكيا وحصار برلين، أحدثت كلها حساً بالخطر المشترك الذي قوّى الروابط، ولكن بريطانيا التي كانت الأولى في تقديم الدفع القوي، أخذت تتراجع عن الالتزام بتعاون اقتصادي وثيق مع بدايات الانصهار في أوروبا الغربية في عقد ١٩٥٠.

الفصل الرابع والثلاثون

إيطاليا العدو المسامح

إن حليف ألمانيا النازية الرئيسي طيلة الحرب العالمية الثانية هو بنيتو موسوليني رئيس إيطاليا الفاشستية. كان هناك دمار كثير، خاصة في المنازل، عندما اندفعت الجيوش الحليفة عبر شبه الجزيرة الإيطالية بعد نزولهم في الجنوب. ولكن منطقة الشمال الشرقي الصناعية من إيطاليا، حيث سلّم الألمان بدون معارك قاسية، مكنت الصناعة الإيطالية من الانتعاش بسرعة. والزراعة أيضاً استطاعت أن تعود إلى سابق عهدها بخلال موسم أو على الأكثر موسمين، ولكن التمزق المباشر الذي حصل بفعل الحرب، ظل رغم كل شيء ضخماً. إلا أن معظم المدن الإيطالية، بخلاف مدن ألمانيا، لم تتحول إلى خرائب وأشلاء، ومستوى معيشة معظم الإيطاليين انحدر إلى حد كفاية وأدنى. وكان لا بد من إعادة إعمار طرق المواصلات والبنية التحتية. وكان العون من الخارج أساسياً هذا إذا كان أفقر العائلات الإيطالية لا يُراد له أن يموت جوعاً. والعون يأتي بصورة رئيسية من الولايات المتحدة.

في سنة ١٩٤٥ كانت إيطاليا تنتج أقل من نصف مجمل إنتاجها القومي في سنة ١٩٣٨، وحتى بعد مضي ثلاث سنوات على انتهاء الحرب ظل الاقتصاد الإيطالي عند مستويات ما قبل الحرب.

من جملة أوجه كان الإيطاليون في وضع أفضل من وضع الألمان عند نهاية الحرب. فإيطاليا لم تقسم. وقد جرى احتلالها إنما في الواقع تحت رقابة الحلفاء الغربيين وحدهم. وكانت نظرة الحلفاء إلى الإيطاليين هذه النظرة التي قوتها كيفية انتهاء الحرب في إيطاليا، كانت عطوفة أكثر من نظرتهم إلى الألمان. وفي ذات الوقت تقريباً، أي في خريف ١٩٤٤، وسنداً لخطة مورغانتو حول الريف وحول تخفيض مستوى المعيشة الأدنى، اعتبرت هذه الخطة منطبقة على الألمان لأنهم يستحقونها ولكن بريطانيا والولايات المتحدة وعدتا إيطاليا بالمساعدة لكي تتعافى من جراح الحرب. لماذ هذا الفرق الكبير؟ لقد تزعم موسوليني نظاماً فاسداً تابعاً في شمال إيطاليا في حين

كان الحلفاء في سنة ١٩٤٤ يستولون ببطء على شبه الجزيرة الإيطالية. ولكن الحرب لم تترك الحلفاء وحدهم. فقد قامت في إيطاليا حركة أنصار قوية معادية للفاشستية وأخذت تهاجم الجنود الألمان وتطردهم كما حاربت المليشيات الإيطالية الفاشستية. وبهذه الطريقة يكون الإيطاليون قد ساعدوا بنشاط في تحرير بلدهم. أما الألمان فقد حاربوا من أجل ألمانيا هتلر إلى النهاية.

وكانت نظرة الحلفاء إلى الفاشيست نظرة إشفاق أكثر مما كانت نظرة حقد طيلة الحرب. إن الفاشيست الإيطاليين، زيادة على ذلك لم يرتكبوا الفظائع على المستوى الرهيب كما فعل الألمان. وإن كان نظام موسوليني قد ازداد استعداداً لتقبل الأوامر الألمانية فإن قيادة الجيش العليا الإيطالية بخلال الحرب العالمية الثانية لم تنحدر إلى المستوى الذي بلغته قيادة الجيش الألماني (وهرماخت). بل إن القادة الطليان من الضباط قاوموا الأوامر المجرمة. لقد تعب الشعب الإيطالي من الحرب واستقبل حقاً الجيوش الأميركية والبريطانية استقبال المحررين. ثم إن قضية إيطاليا لقيت أيضاً العون بفعل وجود جالية إيطالية أميركية كبيرة في الولايات المتحدة. ولم ينس أعضاء هذه الجالية حبهم لوطنهم الأم: وكان روزفلت يريد أن يكسب دعمهم في الانتخابات الرئاسية التي جرت سنة ١٩٤٤. وأهم من ذلك لقد انقلب الإيطاليون أنفسهم على موسوليني عندما أقاله المجلس الأعلى الفاشيستي والملك. كان الحلفاء مستعدين للتعامل مع خليفة موسوليني المارشال بيترو بادوليو وإن كان هو الفاتح العنيف للحبشة. الشيء المهم في نظر الحلفاء هو أنه كان مستعداً للخروج بإيطاليا من الحرب. وهكذا سمح الحلفاء الغربيون للإيطاليين بتغيير موقفهم ليصبحوا مساعدين في الحرب وليس حلفاء تماماً،بل ليسوا أعداء بصورة أولى.

لقد حققت إيطاليا شيئاً ملفتاً. بدون ثورة حوّل الفاشيست القدامى والملكية حكمهم الفاشستي إلى حكم يقبل به الحلفاء. وفي مطلق الأحوال والغايات لقد نجوا من عواقب طلب الحلفاء إليهم «بالتسليم غير المشروط». وفي ما خص شؤون إيطاليا كانت احتياجات الحرب تطغى على أي اعتبارات أخرى في رأى الحلفاء. بالنسبة إلى تشرشل وإلى البريطانيين كان بادوليو والملكية يمثلان أفضل حاجز ضد الشيوعية. والسياسيون الليبراليون من حقبة ما قبل الفاشية فشلوا نهائياً ولم يعودواً محلاً للثقة من جديد.

إن النصف الجنوبي من إيطاليا كان بشكل غالب محافظا وملكياً. ولما كان الحلفاء في الجنوب والألمان في الشمال، كانت إيطاليا في سنة ١٩٤٤، منقسمة أشد الانقسام جغرافياً. في إيطاليا الوسطى والشمالية قام تحالف بين الأحزاب المعادية للفاشيست، في سبتمبر ١٩٤٤، يضم المعادين للفاشية من الليبراليين والكاثوليك الديمقراطيين المسيحيين ومن الاشتراكيين وصولاً إلى الشيوعيين. وأطلقوا على أنفسهم اسم «لجنة التحرير الوطني» وطلبوا القيام بالحرب ضد الألمان

المحتلين. وللمفارقة بدا الملك وحكومته الذين كسبوا رضا الكثير من الإيطاليين عندما هربوا إلى الجنوب طمعاً بالسلامة، وراء خطوط الحلفاء مشلولين ومترددين. وملأت لجنة التحرير الوطني الفراغ وتصرفت بحزم رغم الاحتلال الألماني لوسط ولشمال إيطاليا. ولهذا السبب أصبحت هذه اللجنة السلطة السياسية الفعلية في إيطاليا سنة ١٩٤٥.

وتجمع ٢٥٠ ألف من الأنصار المسلحين وقامت حرب شرسة في الشمال ضد فرق الجيش الألماني الحسنة التسلح. ولقي الأنصار خسائر كبيرة في سنتي ١٩٤٤ و١٩٤٥ ولكنهم نجحوا في تحرير ميلانو والمدن الإيطالية الشمالية الأخرى حتى قبل أن تتقدم جيوش الحلفاء من الجنوب لتصل إليهم. وانهار نظام موسوليني العميل في الشمال وحاول أن يهرب. وأسره الأنصار وأعدموه مع عشيقتهُ وعُرِضَ جسداهما لانتقام الجماهير. والأخبار المصورة التي عرضت هذه المشاهد الرهيبة وإن كانت قد صدمت الكثيرين في الغرب تعطي لمحة عن الأهواء العنيفة التي سببتها الحرب.

لماذا لم يحاول الشيوعيون استغلال قوتهم المنظمة بين الأنصار من الوسط ومن الشمال، والاستفادة من انتصاراتهم العسكرية عندما انسابوا عبر وادي نهر البو في ربيع ١٩٤٥ «الربح من الشمال» لماذا لم يحاولوا الاستيلاء على السلطة الفعلية؟

كان باليرمو توغلياتي الزعيم الشيوعي سياسياً بارداً يعيد الحسابات، وقد ترك موسكو ووصل إلى جنوب إيطاليا قبل سنة أي في مارس ١٩٤٤. وحال وصوله أعلن أن الشيوعيين سيتعاونون مع الحكومة الملكية ومع الأحزاب المعادية للفاشية وأنه لن يتحول عن هذا الخط إلى حين حصول النصر في سنة ١٩٤٥.

من المحتمل أن تكون هذه الاستراتيجية قد نسقت مع موسكو. والمشابهة مع موقف الشيوعيين الفرنسيين كانت ملفتة للنظر. كان ستالين حريصاً على الإبقاء على وحدة الحلفاء إلى أن يتم اكتساب الحرب، وبعدها كذلك، وقد ألح على مناطق النفوذ في أوروبا التي اجتاحتها جيوش الحلفاء، وهو الآن يحاول أن يظهر للحلفاء الغربيين أن الشيوعيين في المناطق التي قبل بها كمناطق نفوذ غربية، لن يسمح لهم بالقيام بأي اضطرابات.

والواقعية - حسب اعتقاد ستالين - تملي بأن الحلفاء الغربيين الذين تستولي جيوشهم على كل إيطاليا هم الذين يقررون مستقبل إيطاليا السياسي. إن الاعتراف السوفييتي بحكومة بادوليو الملكية في جنوب إيطاليا في مارس ١٩٤٤ أُرْسِلَتْ هذه الإشارة بوضوح. وستالين أيضاً كان يرغب، بالمقابل أن يقبل الحلفاء الغربيون سيطرة السوفييت على شرق أوروبا ووسطها. ولهذا حضت موسكو الأحزاب الشيوعية في الغرب أن تتبع تكتيك الجبهات الشعبية حتى يأخذوا وقتهم وحتى يكتسبوا القوة عن طريق العمل الدستوري من داخل النظام.

والتزم دوغلياتي أيضاً سياسة الحذر. إن أية ثورة أو عصيان سوف يقضي عليه الحلفاء.

وطريق الشرعية، من جهة أخرى يضمن بقاء الحزب الشيوعي خصوصاً إذا كان قد دخل ضمن الدعوة بأن على الإيطاليين أن يتحدوا ليهزموا الفاشية وليهزموا الألمان. كانت أهداف دوغلياتي بعيدة المدى، حتى يستجلب الجماهير الإيطالية نحو خط ماركسي إيطالي بعد الحرب من أجل أن يقيم ما يسميه بصورة غامضة «الديمقراطية التقدمية». إن التراجعات المحتومة في سياسته بدت من خلال مساندته للحكومة الملكية وبالوقت ذاته تقوية القوى المعادية للشيوعية التي ، عندما انقلبت سيطرت على سياسة إيطاليا منذ ١٩٤٥.

إن الحزب الذي عانى من أشد الصعوبات بعد الحرب كان «الحزب الآخر» اليساري، أي الحزب الاشتراكي. هل كان مستعداً الآن لتوحيد اليسار، ولكسب الأكثرية في البلد وللتعاون مع الشيوعيين؟ كان زعيمه بترو ننّي رجلاً متقداً وشعبياً «رجلاً من الشعب، وكان يعتقد أن تفكك الطبقة العاملة هو الذي سمح لموسوليني وللفاشيست بالربح وبالاحتفاظ بالسلطة». من هنا كان قراره بعد سنة ١٩٤٥ بالحض على التعاون الوثيق مع الحزب الشيوعي. ولكن هذه السياسة قسمت الحزب سنة ١٩٤٧. واتبعت الأكثرية ننّي، والأقلية ظلت بقيادة غيسيب ساراغات الذي كان لا يثق بموسكو ولا بالشيوعيين، وترك الحزب من أجل هذه القضية وشكل حزبه الخاص الحزب الديمقراطي الاجتماعي.

كان مقدراً على الديمقراطيين المسيحيين أن يلعبوا دوراً حاسماً في السياسة الإيطالية لما بعد الحرب. كان الهدف الرئيسي للحزب هو إعادة الدولة البرلمانية الدستورية التي كانت قبل حقبة الفاشيست. إن الحماس من أجل الإصلاح كان يختلف بين أعضاء الحزب. الذين إلى اليسار كانوا هم أكثر حدة. ولكن الديمقراطيين المسيحيين تمتعوا بدعم انتخابي واسع: هو دعم الفاتيكان. إن زعيم الحزب الذي سيطر على سياسة إيطاليا في السنوات التي تلت الحرب هو السيد دي غاسبيري كان كاثوليكياً مؤمناً. إن الديمقراطيين المسيحيين لم يكونوا الحزب الكاثوليكي فقط وإن كانوا متعلقين بدعم الكنيسة لهم من أجل الفوز بالانتخابات. ذلك أن دي غاسبيري قلما كان أسير الكنيسة. فرغم عدم موافقة الفاتيكان للعمل مع الشيوعيين في مجلس التحرير الوطني بخلال الحرب كان يشجع المشاركة الشيوعية في التحالف الحكومي فيما بعد الحرب حتى سنة ١٩٤٧.

هذه السياسة خدمت مصالح الحكومات التي رئسها بعد ديسمبر ١٩٤٥، بأنها لم تدفع بالشيوعيين إلى المعارضة في الحال.

فيما بعد الحرب، حصرت الكنيسة نفوذها الضخم في حياة المؤمنين، فالفاتيكان والكهنة من خلال رعيتهم الديمقراطيين المسيحيين كانوا ضد الشيوعيين الملحدين. ونجح الديمقراطيون المسيحيون في اجتذاب أكبر الدعم سابقين بهذا أي حزب آخر بمفرده. ولكن اتحاد شيوعي توغلياتي وحزب ننّى الاشتراكي - مع احتلال الحلفاء لإيطاليا حتى توقيع اتفاقية السلام في

١٩٤٧ - كـان علـيهما أن يكتفيـا بموقـع شركـاء الائـتلاف في الحكومـات التـي ألفهـا دي غاسبيري الديمقراطي المسيحي.

كان الشيوعيون وحلفاؤهم الاشتراكيون - في مطلق الأحـوال - راغبـين في إثبـات حسن سلوكهم كتجمعات سياسية غير ثورية. كان الشـيوعيون يسـيطرون عـلى النقابـات المعاد تأليفها، وكانا يحضون على تَقْيِيْد العمال في الشمال، وفي آخر الحرب عملوا عـلى أن يسلم الأنصار سلاحهم. وهكذا انتفت إمكانية قيام أي ثورة. هل كانت هـذه التكتيكـات خيانة للطبقة العاملة وللثورة، كما نادى بذلك فيما بعد المنظرون مـن أقصى اليسـار؟ إن الثورة في هذه الظروف السائدة في إيطاليا قلما كانت ستنجح. فسـتالين لم يكـن مسـتعداً لتقديم أي دعـم. ثـم إن تفـوق قـوة الجيـوش الإنكليزيـة الأميركيـة الغالبـة، وواقعـة أن الأنصار لم يكونوا كلهم شيوعيين، وحاجتهم إلى دعم الحلفاء بالذخائر ضد الألمان جعلـت فكرة الاستيلاء على السلطة في سنة ١٩٤٤ و١٩٤٥ مستحيلة التحقيق.

ورغم دعم الكنيسة المقدم للملكية أصبحت إيطاليا جمهورية سنة ١٩٤٦، سنداً لاستفتاء شعبي. إن الأكثرية المؤيدة للجمهورية كانـت هزيلـة كـدليل عـلى ضـعف قـوة اليسار [والسـبب الحقيقـي هـو القـرار الأمـيركي بإلغـاء الملكيـة]. وتـم انتخـاب جمعيـة تأسيسية بذات الوقت، مع أحزاب ثلاثـة نالـت غالبيـة الأصـوات. وحصـل الـديمقراطيون المسيحيون على ٣٥% وحصل الاشتراكيون على ٢١% وحصـل الشـيوعيون عـلى أقـل مـن ١٩%. أما بقية أحزاب اليمين المتطرف - شبه الفاشستي فحصلت على ٥,٣%. في القضـايا الأساسية كان الاشـتراكيون والشـيوعيون يتصرفـون باعتـدال، وهكـذا تمـت الموافقـة عـلى دستور يقيم حكومة ذات شكل برلماني في سنة ١٩٤٧. وتـرك الكثـير مـن القضـايا غامضـة وسمح بالتحول نحو اليمين باستمرار.

وتعاونت الأحزاب الثلاثة في الحكومة من أجل المهمة الملحة مهمـة إعـادة الإعمار فيما بعد الحرب، ومهمة البطالة، والتضخم الزاحـف وقلـة الأغذيـة. قضـايا خلقت مصاعب كثيرة في وجه الحكومة والشعب الإيطالي. وقدمت الطحين منظمة إعادة التأهيل والعون التابعة للأمم المتحدة (الانـروا UNRR: United Nationd Relief and Rehabilitation Administration) التـي تمولهـا الولايـات المتحـدة بصورة رئيسية. والقروض الأميركية للطوارئ العاجلة زيادة على ذلـك شـددت عـلى تبعية إيطاليا للولايات المتحدة. وتقرر أن إعادة التعمير يجـب أن يسـبق الجمعنـة أو التشريك (Socialization : تحويل المؤسسـات الكـبرى إلى مؤسسـات اشـتراكية يسـيطر عليهـا العـمال). إن السـيطرة الفاشسـتية الاقتصـادية عـلى الصـناعة قـد تفككت، وشجعت المؤسسة الخاصة والمشروع الخاص، على حساب الصناعات التي تــديرها الدولــة - بفضــل الاقتصــاديين الكلاســيكيين الــذين كــانوا يســيطرون على الخزينة. وكانوا قليلي الثقة بالتدخل الكنسي في الاقتصاد، بعد سـنوات الدولـة

الفاشية النقابية. وربحت النقابات بعض العون من أجل العمال لقاء ارتفاع الأسعار. ولكن البؤس ظلّ واسع الانتشار، رغم أن الإنتاج قد ارتفع وحصيلة مواسم ١٩٤٦ كانت أفضل من حصيلة موسم ١٩٤٥.

وكما كان الحال في أي مكان آخر من أوروبا كان شتاء ١٩٤٦ - ١٩٤٧ القاسي قد تسبب بأزمة خطيرة في إيطاليا. إن السنتين الأوليين بعد الحرب كانتا فترة تقشف بالنسبة إلى الشعب الإيطالي حيث كان هناك مليون عاطل عن العمل في الصناعة وحدها. وتبعهما تزايد عجيب في الإنتاج، لم يكن ببساطة بالإمكان نسبته إلى مساعدة مارشال. فقد وصف بالعجيبة الاقتصادية ولكن أسسه كانت ترتكز على السنوات القاسية بعد الحرب. وعادت الثقة بالعملة من جديد. وتراجع خطر الاستيلاء الشيوعي السياسي والاقتصادي. وأكد دي غاسبيري ضعف الحاجة إلى الشيوعيين والاشتراكيين عندما أخرج هذين الحزبين من حكومته الجديدة في ربيع ١٩٤٧. وبخروجهم زال آخر أثر للجنة التحرر الوطني منذ أيام الحرب. وسياسة الحرب، أي سياسة التغيير الثوري، زالت، وعادت إيطاليا إلى نوع من الحياة الاعتيادية. وهكذا وبخلال أقل من سنتين تم التوصل إلى نوع من الاستقرار السياسي، والقضايا الحيوية مثل مستقبل السيطرة على الصناعة، الملك ودور الكنيسة الكاثوليكية كلها قد تحددت.

لم يوجد أبداً عدو سابق قد سومح بمثل هذه السرعة ثم احتضن بسرعة أكبر باعتباره حليفاً جديداً كمثل إيطاليا. في فبراير ١٩٤٧- بخلاف ألمانيا - حصلت إيطاليا على معاهدة سلام. وبدت خسارتها لمستعمراتها ضربة قوية لأول وهلة، ولكنها فيما بعد جنَّبت إيطاليا صدمة التخلي عن المستعمرات كما حلّ بالمنتصرين. ولم يطلب الحلفاء من إيطاليا تعويضات، والتعويضات التي دفعت إلى المتضررين من ضحايا البلقان والاتحاد السوفييتي كانت مبالغ زهيدة، مولتها تقدمات وقروض قدمتها الولايات المتحدة. علماً بأن الطليان لم ينجوا تماماً سالمين. فبالإضافة إلى خسارتهم مستعمراتهم، كان على إيطاليا أن تتخلى عن ألبانيا وعن مكاسبها في حرب البلقان. وكانت الأرض المتنازع عليها بمرارة هي مقاطعة فينيزيا جيوليا، التي كانت حتى سنة ١٩١٨ جزءاً من الإمبراطورية النمساوية الهنغارية، ومرفأها تريستا الذي تسكنه غالبية من الطليان. ولم يكن لإيطاليا أن تأسف كثيراً للخسائر الفادحة التي أصابتها في الحرب العالمية الأولى، ومكاسبها في سنة ١٩١٨ كان لها مدلول عاطفي ضخم. ولكن اليوغوسلاف الذين عانوا الكثير من الألمان والإيطاليين المحتلين قد منحوا سنة ١٩٥٤ معظم الأراضي من قبل حلفاء زمن الحرب. واستعاد الإيطاليون فقط السيطرة على مدينة تريستا بالذات، التي جعلت مدينة حرة.

وكانت هناك أراضٍ أخرى «هبسبورغية» سابقة ذات أهمية اقتصادية كبيرة، وذات أهمية قومية عاطفية، هي أراضي جنوب التيرول. وكان معظم سكانها من الذين يتكلمون الألمانية وكانوا

معادين للحكم الإيطالي. وكسب الإيطاليون هذه الأراضي لقاء دم أكثر مـن مليـون قتيـل في الحرب، الحرب العظمى. ولم يريدوا الآن أن يتخلوا بسهولة عن حـدود ممـر برينـز أو عن محطة توليد الطاقة المائية التي بنوها في المنطقة. واعترف هتلر بالحساسية الإيطالية فأكد موسوليني أنه لا يضمر أي هـدف عـدواني في التـيرول. ورفـض الحلفـاء سـنة ١٩٤٦ المطالب النمساوية، ليس بسـبب رغبـات معظـم السـكان. فالنمسـاويون الـذين عـاونوا الألمان يسهل، بعد كل شيء ردهم وتفضيل اليوغوسلاف عليهم الذين حاربوا مع الحلفاء. وكذلك أيضاً كان الطليان غير راضين أبداً عن شروط السلم. فقـد طـالبوا - بعـد أن غـيروا مـوقفهم في سـنة ١٩٤٧- بـأن تكـون معـاملتهم أفضـل. فـلا الحـرب ولا السـلم - بعـد الريزورجيمنتو [الانقلاب على موسوليني] حققا رغبة الإيطـاليين. ولكـن إيطاليـا الآن قـد تغلبت على شياطين التأميم، ووحدها قنبلة موقوتة في جنوب التيرول استخدمت كـذكرى للظلامات الماضية في هذه الحقبة الجديدة من التعاون الأوروبي الغربي.

وافق الروس على معاهدة السلام، الأمر الذي بدا عجباً في منـاخ الحـرب البـاردة لسنة ١٩٤٧. ولكن المعاهدة لحظت أيضاً نتائج اتفاقات يالطا المنطقية. إن قرارات الدول المحتلة يجب عدم تحديها في مناطق النفوذ التي اعترف بها السوفييت. وبمقابل الموافقـة على الشروط الإيطالية كانت الأنظمة التابعة في مناطق السيطرة السوفييتية مثل بلغارية ورومانيا وهنغاريا قد نالت الاعتراف ومعاهدات السلام بذات الوقت، كما فعلـت كـذلك فنلندا. إن مكاسبها والتصحيحات الأرضية، بالنسبة إلى حلفاء ألمانيا، قد انعكسـت. ولكـن الاتحاد السوفييتي احتفظ بـ«بيسارابيا» (مولدافيا) وشمال بيكوفينا اللتـين تـم احـتلالهما أولاً سـنة ١٩٤٠ وكـان عـلى فنلنـدا أن توافـق عـلى الـتخلي عـن أراضٍ لصـالح الاتحـاد السوفييتي في سنة ١٩٤٠، كما أن الاتحاد السوفييتي - بالإضافة - أمن لنفسه تأجيراً لمـدة خمس وعشرين سنة في قاعدة بوركالا البحرية.

وبخلاف حال دول البلقان، لم تصبح فنلندا دولـة تابعـة وسـمح لهـا بالاسـتقلال الكامل شرط أن تتبع سياسة صداقة مع الاتحاد السـوفييتي. وأظهـرت العلاقـات جودتهـا حين وافق السوفييت على رد القاعدة سنة ١٩٥٥.

منذ البداية كانت إيطاليا لم تعامـل كـما عوملـت ألمانيـا. حتـى تحـت الاحـتلال الأميركي منذ ١٩٤٥ إلى ١٩٤٧، حـذفت الحكومـة العسـكرية المؤقتـة «كلمـة رقابـة» مـن اسمها باعتبارها لجنة حليفة. وتم إلغاء الفاشية ولكن الحيـاة السياسـية لم تعـد أبـداً إلى الجمود. فبعد معاهدة السلام شاركت إيطاليا بـذات الشروط، كـما فرنسـا وبريطانيـا، في مشروع مارشال (وإن كانت قد تلقت أقل بكثير) واسـتطاعت أن تحتـل مكانهـا في الأمـم المتحـدة. وعوملـت إيطاليـا بسـخاء ولم تضـمر حقـداً عـلى الـدول التـي هزمتهـا. ونجـا الإيطاليون أيضاً من العبء الثقيل، عبء الجريمة الذي ظل يرواد أذهان الشعب الألمـاني لمدة أكثر من جيل.

القسم السابع

*   *   *

الولايات المتحدة وبداية الحرب الباردة

(١٩٤٥- ١٩٤٨م)

الفصل الخامس والثلاثون

الولايات المتحدة:

مشاكل كافية في الداخل

كما رأينا في أوروبا في السنوات الأولى التي تلت الحرب، فإن الولايات المتحدة هي أرض الخيرات الوافرة. إن الجنود الأميركيين عندما أتوا إلى لندن وباريس بدوا بشكل ملحوظ حسني التغذية ومصقولين ومختلفين تماماً عن الأوروبيين بعد سنوات أربع من الحرب. إن عنابر الجيش الأميركي الخرافية الأسطورية (Pxs) كانت مملوءة بالسكريات والسجائر والولاعات والساعات والأقلام، وكل الأشياء التي كانت تنقص الأوروبيين كانت متاحة للجنود الأميركيين بوفرة. إن صورة الغنى قد اغتنت بأحلام المطابخ والسيارات المشاهدة في أفلام هوليوود، ولكن هذه كانت مظاهر كاذبة. إن حياة جون دو لم تكن تشبه ما تعرضه الأفلام.

في الداخل كان الأميركيون يعانون العوز أيضاً والتمزق الاقتصادي بعد أن تحول البلد، بعد ١٩٤٥، من احتياجات الحرب إلى احتياجات السلم. والأسوأ حالاً هم الـ٢٠ مليون مواطن أسود. فقد عانوا من التمييز العنصري في الجيش عندما حاربوا «صليبية الحرية» ، والآن رفضوا تقبل ظروف سكن الغيتو أو إجحاف أو تمييز الجنوب العميق، عندما كانوا محرومين من الحقوق المدنية الأساسية، وممنوعين من الاقتراع لأتفه الأسباب مثل ذريعة «فحص القراءة» الشهير. وكان المحلفون في الجنوب في معظمهم يؤخذون من المواطنين البيض. وبالطبع إن فرصة الحصول على مساواة حقة أمام القانون لم يكن أمراً سهلاً بالنسبة إلى غير البيض ليحصلوا عليه في الولايات المتحدة في سنة ١٩٤٥. والعزل أو الفصل العنصري كان شائعاً في المطاعم وفي حافلات القطار وفي النقل. في التعليم كان صغار السود يذهبون في ولايات الجنوب إلى مدارس للسود أقل مستوى. حتى الإعدام من غير محاكمة - أحياناً - كان قائماً في الولايات الجنوبية العميقة. وبحق يتساءل المواطنون السود أنفسهم: «من أجل ماذا نحارب؟».

ولكن هناك مواطنين من الفريقين سود وبيض يريدون تصحيح هذه الأخطاء. وأخذت الجمعية الوطنية - القديمة التأسيس - من أجل تقدم وترقي الشعب الملون تكسب بعض

المعارك القانونية ذات الدلالة. ولكن النضال من أجل الحقوق المدنية بدا طويلاً وشاقاً. واتخذ الرئيس هاري س. ترومان - بحذر بادئ الأمر - ثم بشجاعة أكبر، موقفه من هذه القضية. وكانت دوافعه في آن معاً إنسانية - محبة للغير - وعملية. إن إنصاف السود أخذ يزداد أهمية بعد أن أندمج السود أكثر في السياسة. ودعمهم أخذ ينتقل من الديمقراطيين إلى الجمهوريين. وكان ترومان يريد أن يلغي الشعور بالغبن في مجال الحقوق المدنية، فإن حزبه يسيطر عليه الجناح الديمقراطي الجنوبي. وهو لم يستطع إقناع الكونغرس بتمرير تشريع الحقوق المدنية. والنتيجة العملية لاهتمامه كانت إقامة لجنة الحقوق المدنية.

ولم يكن كل الأميركيين البيض أغنياء أيضاً كما اكتشفت عروسات الجنود الأميركيين، في أوروبا، عندما سرح أزواجهن من الخدمة وخلعوا بزاتهم. ولكن الحرب قضت على البطالة تماماً في الولايات المتحدة. إن قانون الحقوق للجنود الأميركيين يضمن تقديمات فدرالية تعطي للأميركيين العاديين فرصاً لتحسين أوضاعهم في التعليم ولكسب مهارات جديدة. وكانت تقديمات الجيش تمكّن العديدين من الحصول على أعمال صغيرة يمكنهم البدء بها أو بناء بيت يسكنه. ومستوى الأميركي قد تحسن كثيراً عن ذي قبل. ولكن هل يدوم الازدهار لفترة قصيرة كالفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى؟ وهل قانون «نيوديل» الذي وضعه روزفلت ومعاونوه في ما خص التقديمات للمحتاجين سوف يبقى بعد موت مخترعها؟ كانت هناك معارضة جمهورية قوية للخطة الجديدة (نيوديل) وكذلك للتدخل الفدرالي في العلاقات الصناعية وفي التقديمات الاجتماعية. إن الخطة الجديدة - حسب مزاعم السناتور الجمهوري تافت - قد ذهبت بالاستقلال وبالمشروع من الشعب الأميركي وأحلت محلها هيمنة الحكومة. وأخذ يجول في البلد واعظاً بقوله: «إن علينا أن نحارب هذه الفكرة الفاسدة بأننا نستطيع عن طريق التشريع تشريع الازدهار والمساواة وحظوظ العمل. إن كل هذه الأشياء الحلوة حصلت في الماضي بواسطة الأميركيين الأحرار الذين يعملون على هواهم من أجل صنع مصيرهم...» وهوجم روزفلت ومشروعه من قبل الأميركيين المحافظين بعنف يقرب من الحقد.

أي طريق سوف تسلكها أميركا بعدئذٍ؟ الجواب لم يكن واضحاً بأي حال وترومان الذي خلف روزفلت بدا متردداً ومحيراً بعد أن ثقل عليه حجم المهمة التي سقطت على كتفيه بشكل غير متوقع. إن المشكلة الآنية التي تواجه الولايات المتحدة، كما في أي مكان آخر، هي تحويل الاقتصاد إلى ظروف السلم. هل مراقبات زمن الحرب على الأسعار والأجور ستستمر؟ إن التضخم أخذ يسرع الخطى، فالكثير من السيولة النقدية كانت تصطاد القليل من السلع. وأخذ العمال يطالبون برفع الأجور للحاق بالأسعار المرتفعة. في ميوله كان ترومان مع الخطة الجديدة، وكان يعتقد أن نوعاً من التدخل الفدرالي هو أساسي لحماية الغالبية الواسعة من المحتاجين من

الأميركيين، وإن كان بذات الوقت يعتقد أن رقابة الحكومة كما تقرر زمن الحرب يجب أن تخفف، خاصة التعرفات التي تبقي الأسعار متدنية. وبخلال ١٩٤٥ و١٩٤٦ أخذت الرقابة على الأسعار تخف بصورة تدريجية، وكان من نتيجة ذلك أن العمال المنظمين طالبوا بإنهاء الرقابة على الأجور. وجاءت الكارثة عندما طالبت نقابة السيارات المتحدة القوية برفع الأجور من جنرال موتورز تحت تهديد الإضراب والحصول على مستوى معيشة للعمال عادل. وفي أبريل ١٩٤٦ قاد جون ل.لويس الرهيب ٤٠٠ ألف عامل منجم فحم حجري إلى الإضراب، وفي الشهر التالي كان مهندسو القطارات مستعدين لإيقاف العمل في نظام السكك الحديدية. وتصرف ترومان وكأن الأمر هو إعلان حرب مهدداً بصفته القائد الأعلى بإرسال كل المضربين إلى السجن باعتبارهم مضربين ضد حكومتهم. وانتهى إضراب السكك الحديدية، ورغم ذلك فإن الأجور قد ارتفعت حتماً وبسرعة كلما تراخت الرقابة أكثر. ولكن ترومان أثبت أنه مستعد لاستخدام الرئاسة والسلطات الفدرالية ضد أية مجموعة تتصرف حسب رأيه هو ضد المصلحة الوطنية.

في صنع السياسة الكثير من الأمور تتعلق بالتعاون الحاصل بين الرئيس والكونغرس. في سبتمبر ١٩٤٥ حصل ترومان في الكونغرس التاسع والسبعين على أكثرية ديمقراطية في مجلس النواب وفي مجلس الشيوخ. ولكن الحزب الديمقراطي كان يفتقر إلى التماسك أكثر من الحزب الجمهوري، وانضم الديمقراطيون الجنوبيون مع الجمهوريين المحافظين في العديد من القضايا الداخلية. وهكذا تجمعت أكثرية من معارضي الخطة الجديدة في الكونغرس. واستعمل ترومان خبرته في مجلس الشيوخ ليحسن علاقاته مع الكابيتول هيل. في خطابه الأول إلى الكونغرس أشار إلى واحد وعشرين نقطة في برنامج إدارته وأشار إلى مسار معتدل ولكنه ضمنه مقترحات من سياسة الخطة الجديدة تتعلق بتعويض البطالة الإضافي، وتعهد بالتشغيل الكامل وبالمساعدة للسود وغيرهم من الأقليات ونجح ترومان جزئياً. أما في قضايا الحقوق المدنية بدا تعاون الديمقراطيين الجنوبيين والجمهوريين المحافظين حاجزاً لا يمكن التغلب عليه.

كانت نقطة الضعف الكبرى الوحيدة عند ترومان هي عجزه عن إيقاف التضخم. لقد رفعت قيود الحرب بسرعة بالغة بحيث عجزت عن إيقاف ارتفاع الأسعار المتصاعد، ورد المطالبة بالأجر المدعومة بالإضرابات. ووبخ الكونغرس ترومان وألقى ترومان المسؤولية على الكونغرس. وبدا تراجع شعبية ترومان واضحاً في انتخابات نوفمبر ١٩٤٦ من أجل الكونغرس الثمانين. وخسر الديمقراطيون خسارة كبيرة وربح الجمهوريون الأكثرية في مجلس الشيوخ وفي مجلس النواب. ورئيس ديمقراطي وكونغرس جمهوري سوف يقعان بسهولة في الاتهامات المتبادلة وفي الشكل الحكومي، وهو أمر سيء بالنسبة إلى الولايات المتحدة وبالنسبة إلى حاجة العالم الغربي إلى المساعدة الأميركية وإلى الزعامة الأميركية. في القضايا المحلية وجد الكونغرس والرئيس

أنفسهم وجهاً لوجه. وسيطر تافت والمحافظون على الكونغرس الثمانين. وكان الأعضاء في لجان مجلس الشيوخ الأساسية مستعدة لرد «الخطة الجديدة» وتقليصها ووُزعت ضريبة الدخل لصالح الأكثر غنى وردت الاقتراحات المتعلقة بزيادة المساعدة الفدرالية للمزارعين ولدور العجزة وللتربية وللضمان الاجتماعي. ونفذ تافت وجهات نظره «بتحرير القضايا المحلية من الرقابة». إن أهم تدبير اتخذ سنة ١٩٤٧ ربما كان قانون تافت هارتلي يرمي إلى حد من سلطات الاتحادات أو النقابات. إن سجل الاضرابات الذي قامت به النقابات والضرر الذي تسببت به جعل هذا القانون مقبولاً خارج دوائر العمال المنظمين، كما أن الفيتو الذي وضعه ترومان ضد هذا القانون عطّله الكونغرس.

ورغم المشاكل التي لا شك فيها، انتقل الاقتصاد بنجاح من الحرب إلى السلم. إن كساد ما بعد الحرب الذي كان الكثير من الأميركيين يخشونه، تكراراً لتجربة ما بعد ١٩١٩ لم يحصل. كان هناك طلب كثير على المنازل وعلى الأثاث وعلى السلع الاستهلاكية والسيارات. وفي أوروبا العاجزة عن إنتاج ما تحتاج إليه، كان هناك طلب كبير على السيارات الأميركية. واستمرت بطالة خفيفة في الولايات المتحدة. ولكن معظم الملايين المسرحين من الخدمة العسكرية وجدوا عملاً. واستوعبت الصناعة الأميركية المتروكين من جراء توقف الإنتاج من أجل زمن الحرب. وبخلال السنوات التي تلت الحرب من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٩ تمتعت أميركا بازدهار متزايد.

ربما كان من الطبيعي أن يتمنى الشعب الأميركي أن ينصرف إلى حياته الخاصة في الداخل. الكثيرون شعروا أنهم حلوا مشاكل العالم. كانوا واعين للمصاعب الكبرى التي عانت منها أوروبا وهم كأفراد تجاوبوا بسخاء فأرسلوا على جناح السرعة أنواع الأطعمة عبر منظمات أنشئت لرعاية المحتاج. ولكن دفع الضرائب شيء وبالتالي موافقة الكونغرس على مبالغ ضخمة كهبات لبقية العالم في حين ما يزال هناك الكثير من الفقراء في المدن في الداخل وفقر حقيقي كبير - هو شيء آخر. ألا تجب الصدقة أن تبدأ أولاً في الداخل؟ شيء ما مقارب لعقلية التضحية - زمن الحرب - كان لا بد منها لتغيير هذا المواقف. إن شبح الشيوعية فعلاً قد قدم هذا الحافز، إنما ليس في سنة ١٩٤٥، عندما كان الروس ما يزالون في نظر غالبية الشعب الأميركي كحلفاء أبطال. والكونغرس أيضاً عكس الرغبة في العودة إلى الأحوال العادية بأسرع وقت ممكن وبالتالي التخفيف من التزامات زمن الحرب الضخمة في أميركا. بعد نهاية الحرب ضد اليابان ألغت الإدارة الأميركية ترتيبات الإعارة والتأجير فجأة. والتدابير الخاصة كانت مبررة زمن الحرب، وليس زمن السلم. إلى هذا فإن خبراء المال في واشنطن كانوا على أتم الوعي بأن التدابير الانتقالية ضرورية لتلطيف الانتقال من الحرب إلى السلم. وتم وضع مخطط عمل للمالية الدولية وللتجارة لما بعد الحرب في بريتون وودز منذ ١٩٤٤ مرتكز على تحرير التجارة والعملات من القيود. ولكن كيف يتم الوصول إلى ذلك مع وجود حالة اللاتوازن بين الاقتصاديات الأميركية والأوروبية؟

صـدّرت الولايـات المتحـدة سـنة ١٩٣٩ مـرتين أكـثر مـما اسـتوردت. وصـادراتها أصبحت عندها ثلاثة أضعاف صـادراتها سـنة ١٩٤٦. والصـادرات مـن فرنسـا ومـن بقيـة أوروبا مجتمعة عادلت أقل من نصف استيرادات هذه الدول من الولايات المتحـدة. لقـد تهمّشت ألمانيـا وإيطاليـا واليابـان بفعـل الحـرب، واحتياجاتهـا إلى الاسـتيراد - مـن أجـل المحافظة على أدنى مستوياتها المعيشية - تتجاوز قدراتها التصديرية. وهكـذا كـان هنـاك اختلال كبير وواضح في موازين التجارة. وواجهت أوروبـا الغربيـة القلـة والعـوز، والآمـال بحياة أفضل كانت معلقة على الولايات المتحدة. حتى أوروبا الشرقية تلقت مساعدة عبر الأونروا حتى سنة ١٩٤٦، ولكن وبعدها انقسم الشرق والغرب عـن الشراكـة. وكـان عـلى الاتحاد السوفييتي والدول الواقعة تحت سيطرته أن يواجهوا المهمة الصعبة مهمة التعافي بدون المساعدة الأميركية. إن الثغرة بين التقدم في شطري أوروبا أخذت تتسع سنة ١٩٤٥، واستمر سوء الإدارة الشيوعية يُفاقم الفروقات في الحقبة الممتدة من سـنة ١٩٤٥ إلى سـنة ١٩٩٠.

الولايات المتحدة كانت يومئذٍ تملك القدرة الماليـة لتكـون مصرف العـالم ولتعيـد التوازن عبر القروض والمساعدات إلى موازين التجارة وما تشتمل عليه من فوائض ضخمة لصالحها تكتسبها. لقد زادت الحرب إلى حد بعيد في مدى قدرتها الإنتاجيـة، وإلى امتـداد أقل من مدى كندا. إن احتياجات الأميركيين في الداخل واحتياجـات العـالم عـلى اتسـاعه، وفّر الأسواق لها. كانت سياسة أميركـا الماليـة تتوافـق مـع مصـالحها الخفيفـة وتـم عقـد قروض جديدة وفقاً لشروط مالية سخية. بحيث أن السـلع كانـت تشـحن مـن الولايـات المتحدة لقاء أثمان تُدفع فيما بعد. ولكن الولايات المتحدة رغبت في العـودة إلى الممارسـة التجارية الطبيعية بأسرع وقت ممكن. كان المستشارون الماليون الأميركيون متفائلين جداً ولا شك من جهة جدول انتعـاش أوروبـا الغربيـة، ولهـذا فـإن المسـاعدة الخاصـة كانـت تحتاج برأيهم إلى سنتين أو ثلاث سنوات فقط. وفي رغبتهم بالانتقـال السريـع إلى ظـروف التجارة الحرة وإلى صرف العملات بشكل غير مقيد من أجل تفـادي تكـرار مـا حـدث في عقـد ١٩٣٠، ربـط الأميركيـون قروضـهم بشروط كانـت الاقتصـاديات الأوروبيـة الغربيـة عاجزة عن الوفاء بها عندما حان وقت المطالبـة بهـا في سـنة ١٩٤٧ ولـذا كـان لا بـد مـن المزيد من المساعدة يومئذٍ.

الفصل السادس والثلاثون

قوة عالمية ممانعة والحرب الباردة

إن الفراغ الذي تركه موت روزفلت بدا محسوساً بصورة أعمق عندما حان وقت التخطيط للمسار الذي يجب أن تتبعه الولايات المتحدة في الشؤون الدولية أكثر من الشعور بفقده في الشؤون الداخلية. لقد تابع روزفلت طريقاً تبدو لأول وهلة وكأنها تؤدي إلى أهداف متعارضة. إن الدعم القوي الذي قدمته الولايات المتحدة لتأسيس الأمم المتحدة، وتحرير التجارة الدولية يتضمن التزاماً شاملاً بسلم العالم. إن الصراعات المحتومة يجب أن تحدد وأن تحل سلمياً من فوق منبر الأمم المتحدة. وبذات الوقت جاهد روزفلت للمحافظة على تحالف الأربع الكبار زمن الحرب وهم الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا والصين. إن كل دولة من هذه الأربعة الكبار يجب أن تكون مسؤولة عن السلم والأمن في القسم الخاص بها من العالم وكان لروزفلت مخزون كبير بفضل الدبلوماسية الشخصية بحيث نمّى العلاقات الدولية مع ستالين وتشرشل. وكان مستعداً للتعامل مع ستالين مباشرة ولو رغم عدم رضا حليفته بريطانيا. ولكن عندما حانت الحاجة لصد ستالين فقد عرف قيمة العلاقة الخاصة التي كانت موجودة بين بريطانيا والولايات المتحدة وشدد عليها. كان يعارض الاستعمار وكان ينظر بعيداً إلى تحول تدريجي في الحكم الأوروبي الاستعماري في آسيا وفي الشرق الأوسط وفي إفريقيا بمساعدة مجانية من بلاده. ولكن هذه الأفكار المثالية لا يمكن وضعها موضع التنفيذ بسهولة بدون خسارة ثقة ودعم دول أوروبا الغربية.

ومشكلة كيفية التعامل مع الصين بدت يومئذٍ واسعة في سنة ١٩٤٥، مع الوطنيين بقيادة شان كاي شك في مواجهة الشيوعيين المتحصنين جيداً بقيادة ماو زيدونغ (ماو تسي تونغ) وصراع الفريقين للسيطرة على الصين. كان هدف روزفلت توحيد الفريقين المتعاديين في مواجهة الغزاة اليابانيين بإقناع الشيوعيين بالالتحاق بالوطنيين، وهو تصرف غير عملي وغير مأمول.

تجنب روزفلت عن عمد وضع أي خطة رئيسية مفصلة لتوجيه سياسة أميركا في فترة ما بعد

الحرب. كان عملياً تجريبياً. الأحداث هي التي تقرر درجة التركيـز الـلازم وضـعه في هـذا التكتيك أو ذاك بحيث يتمم أحـدهما الآخـر ضـمن طريقـة قابلـة للتنفيـذ. إن الإمسـاك بخيوط السياسات المتنوعة يتطلب وجود شخص ملهم في البيت الأبيض، يقـوم باسـتمرار بتصويب السياسة هنا في حين تجري مبادرات جديدة في مكان ما آخر. وإذا كان روزفلت يستطيع الإمساك بهذه المشاكل بنجاح - كما يفترض - فهو أمر كان مشكوكاً به.

ولكن التضارب لم يكن محتوماً في سنة ١٩٤٥ أو ١٩٤٦. إن حرباً «حامية» مبكرة لم تكن متوقعة لا في موسكو ولا في واشنطن. ولم تطرح فكرة ما، حتى الآن، لبنـاء جيـوش متنافسة أو تحالفات لمواجهة مثل هذه الاحتمالات. إن الولايات المتحـدة بعـد الـنصر في ساحات الحرب رغبت في إرجاع جنودها إلى وطنهم من أوروبا وآسيا بأسرع ما يمكـن. إن جيش البر والأسطول والقوة الجوية قد تم تسريحها بشـكل جماعـي. الطـائرات والسـفن الحربية والدبابات إن لم تتحطم فعلاً كانت تفكك أو تترك للصدأ في السـاحات والمرافـئ. شعر روزفلت وبعده ترومان بـان الاتكـال عـلى قـوة أميركـا النوويـة واحتكارهـا. ورغـب الشعب الأميركي بالعودة بدون تأجيل لازم إلى الحـال الطبيعيـة. فلـم يكونـوا مسـتعدين لدفع الضرائب العالية من أجل قـوات مسـلحة كبـيرة في زمـن السـلم. وترومـان لأسـباب سياسات محلية داخلية أراد موازنة متوازنة.

إن قوات الاحتلال في ألمانيا واليابان احتفظ بها عند أدنى المستويات التي تـتلاءم مع الأمن الداخلي. واقتصرت مساعدة الحلفاء السـابقين عنـد حـدود العـون الاقتصـادي، وعلى القروض والسلع، وفي حال الوطنيين الصينيين اقتصرت المساعدة على الأسـلحة. كـان ترومان يتكلم بخشونة وأعطى مولوتوف وزير الخارجية السوفييتي المهان توبيخـاً كسـاه به في أبريل ١٩٤٥. ولكن في المناطق التي دخلت في دائرة السيطرة السـوفييتية في شرقـي وفي وسط أوروبـا لم يكـن للولايـات المتحـدة ولأوروبـا الغربيـة لا الوسـائل ولا الرغبـة في التدخل بفعالية؛ وكل ما يفعلونه هو الامتناع لوقت قصير عن الاعتراف بالحكومات التـي ينشئها السوفييت.

إن تجربة ترومان في شـؤون العـالم كانـت محـدودة. في المشـاكل المعقـدة التـي واجهت الولايات المتحدة في ربيع وفي صيف ١٩٤٥، حاول اتبـاع سياسـة روزفلـت. ولكـن مجالس مستشاريه الرئيسيين كانـت منقسـمة. وأهـم قضـية كانـت هـل تجـب مجابهـة روسيا أم محاولة التوصل إلى نوع من التسويات العملية مع ستالين حول القضايا المتنازع عليها مثل مستقبل ألمانيا. اتفاقات من شأنها أن تمكن الشرق والغـرب مـن أن يقبـل كـل منهما بالخلافات القائمة بيـنهما وبالتـالي إمكانيـة التعـايش جنبـاً إلى جنـب. إن مسـتقبل بولونيا وتصميم ستالين تأمين «جار صديق» وفقاً لشروطه الخاصة، خلـق علاقـات رديئـة منذ البداية. ولكن إذا كانت الأمم المتحدة تستطيع أن تقف بقوة، فإن منبراً عالميـاً لحـل المشاكل يمكن من تسوية المشاكل المتكررة والمستقبلية من هذا النوع.

وتم الاجتماع لوضع ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في أبريل ١٩٤٥. وظلت هناك خلافات حادة قائمة. وأمكن مع ذلك تأسيس الأمم المتحدة وكانت الولايات المتحدة أشد المتحمسين في إقامة المنظمة العالمية. وإن هذا الأمر قد تم في نهاية يونيو ١٩٤٥، وكان هذا أهم انتصار دبلوماسي في الأشهر الأولى من إدارة ترومان.

وبدا من الواضح بالطبع أن الأمم المتحدة لن تكون «حكومة العالم». إن أعضاءها تبقى دولاً ذات سيادة، وإجراءات اتخاذ القرارات مع ذلك تبقى مبنية على عملية ديمقراطية غربية، هي أكثرية الأصوات، وهذا من شأنه أن يضع الاتحاد السوفييتي وشركاءه في حدود الأقلية. وبعدها، فإن لب المشكلة هو إلى أي حد يمكن لأية دولة أن تتقبل قراراً بأكثرية الأصوات. من الواضح أن الدول ليست متساوية بالحجم أو القوة، ولا هي تتفق على المثل في الحكم. إن اللامساواة بين الدول يجب أن تُعرف بإعطاء الدول التي تعتبر الدول الأكثر أهمية - الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة، الصين وبريطانيا، وعاطفياً فرنسا - وضعاً خاصاً. لهم أن يكونوا أعضاء دائمين في مجلس الأمن. عدد قليل من الدول الصغرى، ست في سنة ١٩٤٥ ينتخبون من قبل الجمعية العمومية للأمم المحدة ليكونوا أعضاء في مجلس الأمن ينضمون إلى الخمس الكبار الدائمين، لمدة محدودة. كل الأعضاء المؤسسين، ٥١ عضواً سنة ١٩٤٥، هم أعضاء في الجمعية العمومية.

ولكن هذه القسمة بين الجمعية العمومية ومجلس الأمن لم تحلّ المشكلة. فالاتحاد السوفييتي أراد أن يحدّ من سلطات الأمم المتحدة، بصورة خاصة من أن تتدخل عندما يتعلق الأمر بمصالحه الخاصة، وكان واضحاً أنه عند التصويت بالقوة في كل من الجمعية العمومية ومجلس الأمن فإن الولايات المتحدة والدول الغربية ستكون متأكدة من الأكثرية. وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا مثل الاتحاد السوفييتي أصحاب مصلحة لإعطاء أنفسهم وضعاً خاصاً. إن الخمس الدائمين أعطي لكل منهم حق الفيتو. والمشكلة في سان فرانسيسكو حيث كسب مولوتوف شهرة بالموقف السلبي المعرقل تعلقت بمدى شمول حق الفيتو: هل يجب أن يشمل كل شيء عملي أو أنه يقتصر على مقترحات تقوي قرارات الأمم المتحدة؟ كان مولوتوف يرغب بأن يتمكن من الاعتراض حتى على مناقشة أبسط القضايا، وتم التوصل إلى صيغة معقدة مليئة بالغموض وهي تدور حول متى يمكن ومتى لا يمكن ممارسة حق الفيتو من قبل الأعضاء الدائمين؟ لم يكن هناك شك مع ذلك بأن مطلق عضو دائم في مجلس الأمن يستطيع إيقاف أي عمل عسكري أو أي شكل آخر من العقوبات بواسطة استعمال الفيتو.

ربما كانت القيود الموضوعة على سلطات الأمم المتحدة في النهاية قد أنقذت المنظمة، إذ كيف يمكن بخلاف هذا للأمم المتصارعة أن تستمر في الانتماء إلى المنظمة؟ إن الثقة التي وُضعت في الأمم المتحدة باكراً، بفضل الحماس العام لها في الغرب المعبر عن الإيمان بأنها تستطيع حل

مشاكل العالم بالطرق الدبلوماسية وبالنقاش، كانت في غير مكانها. وكان الروس أكثر واقعية في طروحاتهم بأن الأمم المتحدة مقيمة في نيويورك وأن هذا الأمر له مدلول خاص من وجهة نظرهم. وكان من الملحوظ بعد ذلك أنهم وافقوا على كل شيء وأن ميثاق الأمم المتحدة قد أقرّ بالإجماع في ٢٥ يوليو ١٩٤٥. وكانت الأمم المتحدة عبر هذه السنين قد أثبتت نفسها كأداة ذات دلالة في حل المشاكل، والمفاوضات أصبحت في أغلب الأحيان تُجرى في الكواليس وفي المقهى، كما تُجرى في المناقشة العلنية.

إن الأمم المتحدة استُخدمت بالتالي كرديف مهم لقنوات الدبلوماسية الدولية، وفي بعض الأحيان أيضاً تجاوزوها جميعاً.

كانت سياسة ترومان تجاه الأمم المتحدة سياسة ناجحة كما كان يتمنى الغرب، ولكن التوقعات الأميركية لم تتحقق في الصين. بخلال الحرب العالمية الثانية كان الشعب الصيني وزعيمه الجنرال شان كاي شك قد مكّنوا لأنفسهم كحلفاء أبطال، وكانت المشاعر المحبة للصين قوية في الولايات المتحدة طيلة عقود، طالما كان شعب الصين داخل الصين ولم يهاجر إلى الولايات المتحدة. وقد تطور شيء ما من العلاقة الخاصة. وقد أصبحت الصين مجال الاهتمام الرئيسي للمبشِّرين الأميركيين الذين شكّلوا لوبي مؤثر في واشنطن. أما بالنسبة إلى العلاقات الأعمالية الأميركية في الصين فكانت قديمة قدم جمهورية أميركا نفسها، وعلى هذا لمعت الصين لمعاناً كبيراً في الوجدان الأميركي.

وأكمل ترومان سياسة روزفلت التوسطية بين القوميين والشيوعيين، إنما ليس على أساس المساواة بين الطرفين. حاولت الولايات المتحدة إقناع الشيوعيين بالاكتفاء بدور المشارك الصغير في حكومة صينية وطنية على أن تسلِّم قطاعات الجيش الشيوعي لقيادة عليا وطنية. وبذات الوقت، ورغم فساد حكم شيانغ وفساد حزبه الكيومنتانغ، فإن الولايات المتحدة دعمت شيانغ بالأسلحة وبالدعم اللوجستي. في واشنطن ساد الاعتقاد بأن الحرب الأهلية يمكن تفاديها دائماً. وكانت واشنطن تقدِّر قوة الشيوعيين أقل من حقيقتها في سنتي ١٩٤٥ و١٩٤٦.

وكان الاتحاد السوفييتي أيضاً يرغب في تفادي صراع مكشوف يندلع في الصين في سنة ١٩٤٥، ولهذا كان مستعداً للاعتراف بالنظام الوطني والتعاون معه. ورغم هذا فإن الأمر لم يمنع السوفييت عندما أخلوا شمال الصين ومنشوريا من إعطاء الشيوعيين المحليين المساعدة بأمل أن يأخذوا مكانهم. في هذه الأثناء قدَّمت الولايات المتحدة دعماً ضخماً لقوات شان كاي شك. وفي نهاية الحرب نقل الأميركيون ما يقارب من نصف مليون جندي بالجو والبحر إلى الشمال ليقيموا مقام اليابانيين في المناطق التي أخلوها قبل أن يستولي عليها الشيوعيون. وحصل أيضاً تدخل عسكري مباشر من قبل الولايات المتحدة عندما أُنزل ٥٣ ألف من المارينز بالجو

ليحتلوا مناطق رئيسية في شمال الصين. وأصبحت المجابهة في شمال الصين محتومة عندما تصادمت القوات الوطنية بالقوات الشيوعية التي كانت لها ميزةُ الحرب بالقرب من قواعدها، في حين كان الوطنيون بعيدين مئات الأميال عن قواعدهم.

من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٤٩ أرسلت الولايات المتحدة كميات كبيرة من الأسلحة إلى قوات الصين الوطنية لمساعدتها بالسيطرة على كل الصين، ولكن سياسة الولايات المتحدة وأهدافها منذ البداية كانت خاسرة. فشان كاي شك لم يكن ليتلقَّى هذا المقدار من الدعم العسكري إلا بعد أن ظن أنه يستطيع الاستغناء عن الخبراء العسكريين الأميركيين وعن جهود الوساطة الأميركية وبالتالي البدء بحرب أهلية شاملة، وإن كان قد أعطي ما يكفي من الأسلحة من أجل جر الشيوعيين إلى طاولة المفاوضات. وبهذه الطريقة رغب الأميركيون في دفع الشيوعيين إلى الاندماج بحكومة شان.

كان الجنرال جورج مارشال، أبرز الجنود الأميركيين في الحرب العالمية الثانية، قد أرسل من قبل ترومان للتوسط وذلك في يناير ١٩٤٦. وأمضى سنة بدون جدوى في الصين. واستطاع أن يجمع بين شان وماوتسي تونغ إلى طاولة المفاوضات، وكل الدلائل الظاهرة دلَّت على أنهما توصلا إلى اتفاق. ولكن المظاهر كذَّبتها الوقائع. فلا شان ولا ماو كانا مستعدين للمساومة على مواقعهما، وكل واحد منهما كان يسعى إلى السيطرة الكاملة على الصين. لم يكن يظن ماو أن عداء أميركا كان محتوماً. وكان الزعيمان يأملان بالقدرة على إقناع أميركا بأن فشل الوساطة يعود إلى تشدد الطرف الآخر.

كان ماو يؤمن بالنصر النهائي الأكيد. وكذلك في سنة ١٩٤٥ كان هناك مائة مليون صيني يعيشون تحت زعامة الحزب الشيوعي. كان الشيوعيون من حيث العدد أضعف من الوطنيين بكثير الذين كانت نسبة جيشهم إلى الشيوعيين نسبة ٤ على ١. إذا وقعت الحرب توقعت الولايات المتحدة أن قوات شان كاي شك الوطنية سوف تهزم الشيوعيين في المدى البعيد، ولكن الضرر سوف يحل بالصين. وحضّ الأميركيون شان على إصلاح نظام الكيومنتانغ الفاسد، وأن يشكل حكومة أكثر قبولاً من قبل شعب الصين. ولكن في صيف ١٩٤٦ اندلعت حرب على كل المستويات خرجت عن نطاق السيطرة في شمال شرقي الصين عشية انسحاب السوفييت. وأعطيت المشورة العسكرية والمساعدة العسكرية لشان، ولكن الأميركيين في الوقت نفسه انسحبوا من التورط المباشر في الحرب. وانسحبت قوات المارينز الأميركية وعقدت إدارة ترومان عزمها على أن نظام شان إذا لم يستطع التغلب بواسطة المساعدة، فإن خيار التدخل الأميركي العسكري الواسع في الصين هو مسألة خارج نطاق الوقوع، وتُركت القوات الصينية المتخاصمة لنفسها كي تقرر مصير الصين. كانت هذه نظرة حساسة تدل على أن إدارة ترومان

كان لديها حس بمحدودية القوة الأميركية. وإذا كانت واشنطن بذات الوقت لـديها نظـرة متوازنة إلى القوات الشيوعية، وإذا كان قـد فهـم أن الشـيوعيين هـم أيضـاً وطنيـون وأن العلاقات بين موسكو وبيجين كانت كثيرة الغموض، عندها كان يمكـن بـروز سياسـة أكـثر واقعية تجاه الصين.

إن إحيـاء صـين صـديقة كقـوة كـبرى - واحـدة مـن الأربـع الكبـار - كـان أمـلاً وعلاقات الصين بالغرب كانت حجر زاوية أساسي في مقهوم روزفلـت المفضـل لعـالم بعـد الحرب منظمٍ ومسالم. كان يعتقد أن الصين يمكن أن تساعد الولايات المتحدة عـلى حفـظ السلام في آسيا وفي الباسيفيك وأن تمسـك باليابـان وتجمِّـدها. إن اليابـان سـوف تسـتعيد عافيتها في يوم من الأيام، بصورة أكيـدة، وفي ذلـك اليـوم يـأتي دور الصـين لاسـتباق دورة جديدة من الاعتداءات اليابانية.

إن الشعب الصيني بخلاف الشعب الياباني كان يُنظر إليه عالمياً على أنـه شـعب إنساني وحضاري، وأنه صديق يوثق به في مسألة الحريـة. ولكـن في السـنوات الحاسـمة» (١٩٤٥-١٩٥٠) ارتسمت صيغة مختلفة لعالم ما بعـد الحـرب في آسـيا. وأصـبحت الصـين الشيوعية العدو، وأصبحت اليابان القاعدة الضرورية في آسيا للعالم الحر.

بخلال الحرب كان سلوك اليابان في نظر الحكومات الحليفة والشـعوب الغربيـة من أسوأ سلوكات الشـعوب حتـى أنـه أسـوأ مـن الألمـان الاشـتراكيين الـوطنيين. في نظـرة واحدة مهمة، فيما عَنَىْ الدول الغربية الحليفـة أي الأميركيـين والبريطـانيين والهولنـديين، كانت هذه النظـرة حقيقيـة... فقـد عامـل اليابـانيون الأسرى الـذين أسروهـم في الحـرب بهمجية وبربرية حتى مات العديد من الآلاف من التعب ومن سـوء المعاملـة. في الصـين ارتكب اليابانيون الفظائع بدون تمييز على المدنيين والعسكريين الأمـر الـذي صـدم العـالم المتحضر. وحين بدأت حرب الصـين في سـنة ١٩٣٧ في وقـت كـان بـاقي العـالم - باسـتثناء إسبانيا - في حالة من السلم وفي حالة نفسية تقبل الصدمة.

إن النظرة المعادية لليابان قد قـوت بفعـل المواقـف الغربيـة الراسـخة بالإيمـان بالتفوق العرقي. إن الشعب الياباني مثل الشعب الألمـاني قـد صُـنع ليـذل أبـداً ولا يمكـن الوثوق به. ووزارة هنري مورجنتو المالية رسمت خطة عشوائية مـن أجـل التعامـل فـيما بعد الحرب ليس فقط لألمانيا بل أيضاً لليابان. كان من المتوقع أولاً أنه لا بد مـن احـتلال اليابان وأن تحكم اليابان لمدة طويلة، وذلك لا من أجل صالحهم هم بل لتخلـيص العـالم من عدوانيتهم ومن دوافعهم البربرية.

رغم التسليم غير المشروط، جرت محاكمـة مجرمـي الحـرب وتطهـير الآلاف من مراكز النفوذ في ألمانيا وفي اليابان، ولكن تاريخ الاحتلال في هذين البلدين تطـور بشكل مختلف من وجهة نظـر واحـدة مهمـة. وإن كانـت اليابـان قـد حرمـت مـن مكاسبها الخارجية التي حصلت عليها منذ حربها مع الصين في سنة ١٨٩٤، فإن أرض الوطن الياباني لم تقسـم إلى منـاطق احـتلال منفصـلة بـين الحلفـاء، بـل ظلـت أمـة واحدة. وفوق كل شيء، إن دخول الاتحاد السوفييتي في الحرب قبل أيام قليلـة مـن

تسليم اليابان، وواقعة أنه لم تطأ أرجل القوات العسكرية السوفييتية في الجزر اليابانية الرئيسية، كل ذلك يعني أن النزاع بين الشرق والغرب حول معاملة اليابان بعد الحرب، ظلت على المستوى الدبلوماسي الخالص. إن الروس كانوا ممثلين في لجنة الشرق الأقصى في واشنطن، وأرسل جنرال روسي ليشارك في المجلس الحليف العاجز في طوكيو، ولكن السلطة الحقيقية والفعلية ظلت بين يدي الأميركيين. والقوات الأميركية شكلت كتلة القوات المحتلة. في طوكيو، كانت السلطة بيد رجل واحد، وبطل من أبطال الحرب. وكان قد شكل أسطورة في حياته، هو الجنرال دوغلاس ماك أرثر القائد الأعلى للقوات الحليفة من أجل الاحتلال ومن أجل السيطرة على اليابان (وباختصار الألقاب: سكاب Scap).

كان ماك أرثر مخولاً لفعل ما يريد ومطلق الصلاحية في السنوات التي تلت الحرب مباشرة. كانت المشكلة هي مناطق العالم التي تجتذب انتباه واشنطن ولندن وموسكو: كانت أوروبا والصين. وفي هذه المناطق وقعت الأزمات المشهورة تماماً. وكانت المشاكل الأوروبية هي الأبرز وحتى هي الأكثر إلحاحاً والأكثر تهديداً من التغيرات الكارثية في الصين. كانت اليابان في الظاهر قد أصبحت قضية خلفية. كانت قبضة الجنرال ماك أرثر القوية في تنفيذ سياسات الاحتلال دونما التفات كبير إلى رؤسائه في واشنطن أو إلى حكومات الحلفاء الأخرى قد أثارت الغضب، ولكن كما كانت اليابان قد أصبحت مسألة ثانوية، فقد تركت الأمور بين يديه. وكان من المخاطر حتماً التعامل مع أسطورة حيّة. فماك أرثر وإن لم يكن يرى نفسه نصف إله إلا أنه تقمص بالغصب ألوهية الإمبراطور هيروهيتو السابقة، فرأى نفسه بأنه المرشد الرحيم للشعب الياباني وأن على كتفيه يقع عبء رسم مصير هذا الشعب. لقد عمل على تحطيم البنية الإقطاعية التي كانت سائدة قبل الحرب في المجتمع الياباني، وقرر أن يحرم الأرستقراطية العسكرية ونخبة رجال الأعمال التي حكمت اليابان قبل ١٩٤٥ من كل سلطة، وأن يقضي على كل أوهام الفتوحات العسكرية المستقبلية من أذهان اليابانيين، وأن يشيع الديمقراطية في اليابان بأمر من فوق. كان الجنرال ماك أرثر القائد الأعلى الذي انتهت قيادته باستقالته في سنة ١٩٥١ وكانت حقبته من وجهة نظر متعددة حقبة كثر الخلاف حولها في تاريخ اليابان.

هل كان أثره كبيراً كما يفترض هو أم أن اليابانيين استمروا يتحكمون في تطورهم أكثر مما هو مفترض؟ هلى التغييرات الكثيرة كان يمكن أن تحدث بدون تسلطية ماك أرثر؟ وهل كانت الأمركة الظاهرية العميقة قضية مظاهر خارجية شكلية في حين أن جوهر العقلية اليابانية ظل لا مساس به؟ هذه الأسئلة تدعو إلى التفكير، ولكن الواقع لم يكن مستقطباً إلى هذا الحد.

لا شك أن المؤسسات اليابانية ومواقفها قد استمرت ولكن الهزيمة من قبل الغرب قد أحدثت أثرا شديد الوطأة.

إن اليابان هي أول دولة عانت من تجربة فظائع التدمير الذري والآلام الطويلة الأمد التي عانى منها الضحايا الذين لم يقتلوا مباشرة استُعملت كمذكر دائم بأن الحرب تستطيع اليوم أن تدمر شعباً بأكمله وأن تشوه الأطفال المولودين بعد سنوات من تعرض أهلهم للإشعاعات. المادة ٩ من دستور اليابان لسنة ١٩٤٦ والذي أملاها إلى حد بعيد ماك أرثر وأركانه كان فريداً في تصريحه «إن شعب اليابان يرفض إلى الأبد الحرب كحق أعلى من حقوق الأمة اليابانية... إن قوات الأرض والبحر والجو وكذلك القوة الحربية الأخرى لن تبقى أبداً. وفيما بعد بدت هذه النصوص محرجة للأميركيين الذين أرادوا من اليابان أن تكون في موقف المدافع عن نفسه ضد الصين «الشيوعية». وسريعاً ما تغيرت نظرات العالم البعيدة المدى. فهل أن ماك أرثر ودستوره المصنوع هو الذي حول اليابانيين بعيداً عن المغامرات العسكرية؟ من الواضح أن التجربة اليابانية أثبتت عدم جدوى الحرب وغدت حركة سلمية قوية.

إن العديد من الإصلاحات التي أدخلها الأميركيون أثناء سنوات احتلالهم دخلت مع تراث اليابان وأصبحت متكيفة مع احتياجات اليابانيين بحيث تلائمهم. وعلى هذا فإن التجمعات التي شجع اليابانيون على تشكيلها في اللجان الريفية والمدنية من أجل الأهداف الثقافية والسياسية الاجتماعية لم تكن شيئاً جديداً. ونفس الشيء كان صحيحاً بالنسبة إلى تعاونيات الصيد والزراعة. في عقد ١٩٣٠ وجدت تنظيمات مثل هذه بصورة كبيرة. لم تكن هذه التنظيمات ديمقراطية بل كان تحت إشراف ورقابة الحكومة بشكل ما. وكانت الحكومة تستخدمها كوسائل مفيدة للمواصلات. وأدخل الاحتلال أيضاً حريات قانونية جديدة من أجل الحد من إشراف الحكومة المركزية ومن أجل وضع أسس الديمقراطية. ولكنهم، كما تبين فيما بعد، لم يلغوا «التوجيه» من الحكومة الوطنية التي تتالت على العموم. إن الشعب الياباني تعود على العمل الجماعي وأن يأخذ السلطة على أنها زعامة ولم يؤدِّ التشجيع الأميركي على تشكيل النقابات إلى صد سلطات الصناعيين ولا إلى الوصول إلى النتائج الحاصلة في الولايات المتحدة. إن النقابات اليابانية نزعت إلى أن تكون مختلفة. وهي منظمة على أساس كل مشروع وإلى أن يشكل المستخدمون الدائمون في كل شركة وحدة تفاوض الإدارة بدلاً من أن يجتمع عمال نقابة خاصة فينظموا أنفسهم على الصعيد الوطني. وأصبحت العائلة والشركة هما التجمعان المسيطران في يابان ما بعد الحرب.

إن لا مركزية التعليم، ومساواة الحقوق السياسية للنساء وكذلك الضمان الاجتماعي كانت من بين التغييرات المشهودة التي أحدثها الاحتلال والتي أمليت على الشعب الياباني من فوق. والدستور المخصص الذي جعل الجمعية البرلمانية المنتخبة سيدة، وقلل من قيمة الإمبراطور ليجعله حالة رمزية كل ذلك وضع هيكلية سياسية ليابان ما بعد ١٩٤٥. وإلى أن بدأت الحرب

الباردة سنة ١٩٤٧ بدأت تظهر ظلال الحرية السياسية والنشاط السياسي الحر الذي سمح به. ومن السجون اليابانية خرج الشيوعيون والاشتراكيون وعملوا على تأهيل النقابات والسياسة. كان ماك أرثر كل شيء ألا أن يكون اشتراكياً ينظر إلى مثل هذه الحرية على أنها ضرورية لقد صمم على أن يعلم اليابانيين معنى الديمقراطية.

إن الفرق الأكثر بروزاً والوحيد بين احتلال اليابان واحتلال ألمانيا، هو استمرارية المؤسسات التي حافظ عليها اليابانيون. حكم ماك أرثر بصورة غير مباشرة من خلال الحكومة اليابانية ومن خلال الدييت. وظل قاسياً وصورةً متحفظة، مغرقة جداً في تراث «الجنرو» الياباني وهو أقدم رجل دولة كان مستشاراً للإمبراطور والذي من وراء الكواليس مارس الكثير من السلطة الفعلية. كان ماك أرثر يحترم اللياقات الشرقية ويحترم الرجال باستثناء أولئك الذين اتهموا بجرائم حرب ما عدا التي كانت تافهة. وقامت علاقة غريبة بينة وهو ممثل السلطة المحتلة والشعب الياباني. لم يصدر ماك أرثر أوامر ضد التآخي كما ثبت عدم جدواها في ألمانيا: إن الشعب الياباني لا يجب أن يعامل كعدو أو كخارج على الأعراف. ولم يكن مؤنساً لهم أن يكونوا تحت الحكم المركزي ولكن في الأشهر الأولى القليل من ذلك كان مفيداً لهم. إن قوات الاحتلال جلبت معها الطعام لإنقاذ الشعب الياباني من الجوع وساعدت على إعادة بناء البنية التحتية للاقتصاد الياباني.

إن الإدخال الكامل للنماذج الغربية وبخاصة الأميركية وفرضها على اليابان، كما لو كانت اليابان صفحة بيضاء، في سنة ١٩٤٥، لم يكن مقبولاً دائماً ولا فعالاً. على سبيل المثال أدان ماك أرثر المشاريع الأعمالية الكبرى مثل شركة ميتسو وشركة ميتسوبيشي - الزايبتسوا - التي سيطرت على اقتصاد اليابان والتي كانت على صلة وثيقة جداً بالطبقة السياسية الحاكمة قبل سنة ١٩٤٥ - باعتبارها تحمل مع الجهات العسكرية مسؤولية الحروب التي أطلقتها اليابان. وقرر حل هذه الشركات. ومع ذلك فقد عادت إلى الحياة بشكل مأساوي عندما انتهى الاحتلال. وعادت بشكل جديد وفعّال تحت اسم تعاونيات «تجمعات رجال الأعمال» باسم «كيريسو». إن العلاقة الوثيقة بين الحكومة والأعمال الكبرى في تخطيط نمو الصناعة ورسم السياسة الاقتصادية قد عاد وانتعش. إن الكيريتسو كان الخطوة الأولى الثابتة في نهضة اليابان المدهشة صناعياً في عقد ١٩٥٠ وعقد ١٩٦٠.

إن إصلاحات الأرض التي أحدثها ماك أرثر عن طريق نزع الملكية من الملاكين الكبار وتشجيع أصحاب المزارع الصغيرة، قد استمرت. ولكن المزارع الصغيرة لم تكن فعالة ولم تكن منتجة نسبياً. وبالازدهار الصناعي الذي حدث في عقد ١٩٥٠ نزحت اليد العاملة نحو المدن، وهكذا انخفضت الإنتاجية الزراعية وكان لا بد من استنهاضها. فاقتضى الأمر المكننة والتوظيف. وهكذا نمت التعاونيات (الكوبيراتيفات) التي جمعت الموارد واجتذبت الأموال

واتخذت مركزاً متقدماً في السلم الاقتصادي. وإن كان الكثير من المزارعين الصغار قد قرنوا مداخيلهم بعمل آخر. من الناحية السياسية والاجتماعية شكل الإصلاح الزراعي أثراً مهماً في حرمان الملاكين الغائبين والأرستقراطيين من ثروتهم ومعها انخفض نفوذهم الخاص في حين ارتفع مستوى المعيشة لدى المزارعين الذين شكلوا نسبة متدنية من السكان اليابانيين.

بالنسبة إلى النخبة المحافظة في الحكومة وفي مجال الأعمال كانت سنة ١٩٤٧ نقطة تحول. فقد عدل ماك أرثر وأركانه خلال تلك السنة عن التشجيع الديمقراطي الباكر للعلاقات الاجتماعية عندما دعت النقابات إلى إضراب عام في فبراير سنة ١٩٤٧. وفي أعقابها تم انتخاب حكومة تحالف اشتراكية (مايو ١٩٤٧ إلى أكتوبر ١٩٤٨)، ومع ذلك فهي لم تكن على مستوى المشاكل الاقتصادية اليابانية والبطالة والتضخم المتسارع. وهبت ريح جديدة بالكامل أيضاً آتية من واشنطن بقصد احتواء الشيوعية. وهذه الإعادة للترتيبات بالنسبة إلى أولويات واشنطن في أوروبا وآسيا أفادت اليابان، التي سُمح لها بالانتعاش بحيث تفقد الشيوعية جاذبيتها. وعندما اندلعت الحرب الكورية في سنة ١٩٥٠ قويت هذه المواقف. في اليابان تم القضاء على الشيوعيين والمتعاطفين معهم من الجناح اليساري. ولأول مرة تجمعت الأحزاب المحافظة داخل الحزب الديمقراطي الليبرالي في منتصف عقد ١٩٥٠. وتم إيقاف النمو السياسي لليسار لمدة تزيد على ثلاثة عقود بخلالها سيطرت النخبات المحافظة والأعمالية على اليابان. وتحولت اليابان إلى الحليفة الرئيسية لأميركا في شرقي آسيا وتحولت إلى عملاق اقتصادي شامل. وبذات الوقت استمرت وعاشت حكومة ذات لون ياباني وحيد واستطاعت التغلب على الهزيمة وعلى الاحتلال. ورغم كل شيء فاليابان هي التي تغيرت بفضل تجارب حرب الباسيفيك وبفضل الهزيمة وبفضل الاتصال الوثيق بالولايات المتحدة.

واغتنم ماك أرثر الفرصة ليثبت سلطة آرائه بصورة غير مباشرة عبر الحكومة اليابانية. وقام رجل ملفت كرجل دولة هو شيجوري يوشيد فحكم طيلة معظم سنوات الاحتلال وبعدها (من ١٩٤٦ إلى ١٩٤٧ ومن ١٩٤٨ إلى ١٩٥٤ كرئيس وزراء ياباني) وكان هناك دبلوماسي ذكي محب للغرب هو يوشيدا فأنشأ علاقات شخصية مع ماك أرثر ولكنه كان مصمماً بذات الوقت على الاحتفاظ بما يراه هو كحكومة يابانية محافظة سليمة، متحررة من أي مغامرة عسكرية جديدة.

كان الشعب الياباني في حالة يأس في آخر القرن يعتمد على الطعام من أميركا لإنقاذه من الجوع. كان يوشيدا أقل اهتماماً بالسلوك الديمقراطي من اهتمامه بعودة العافية. ونظر بأسف شديد إلى قوانين ماك أرثر العمالية الجديدة التي تشجع النضال النقابي في السنوات الباكرة من التقصير الاقتصادي القاسي وكذلك إلى نهوض اليسار. وكانت عودته إلى البيروقراطية وكذلك

تعاون رجال العمال بشكل وثيق مع الهيئات الحكومية التي سيطرت منذ الأيام الباكرة على إنعاش اليابان، هؤلاء هم الرجال أنفسهم هم الذين نظروا إلى تعبئة اليابان بفعالية من أجل الحرب في عقد ١٩٣٠.

والآن هم يجندون موارد اليابان من أجل السلام متجنبين استذكار توجيهات هيئة الأركان العامة الأميركية فيما يتعلق مثلاً بتفكيك المصانع أو بالتعويضات التي من شأنها أن تعيق الانتعاش. وكما جرى الحال بالنسبة إلى مناطق الاحتلال الغربية في ألمانيا كان مدراء الأعمال رغم اتحادهم الباكر مع النظام التسلطي، هم الأشخاص الوحيدون المهيئون للنهوض بالاقتصاد الذي عليه وحده تبني الهيكلية الاقتصادية المضمونة والتي عليها تُبنى الحقوق الفردية والحريات... وهذا تناقض عجيب.

كانت سنة ١٩٤٧ سنة إعادة نظر بالسياسة الخارجية في الولايات المتحدة بعد فشل التوصل إلى تسوية مع الاتحاد السوفييتي. إنها السنة التي أمر فيها جورج كينان من قبل وزير الدولة مارشال لوضع سياسة لوزارة التخطيط في وزارات الدولة، وهي السنة التي خرج فيها مبدأ ترومان القاضي بإيقاف التسلل السوفييتي في شرقي البحر المتوسط وتركيا وهي السنة التي وضع فيها مارشال خطته الرامية إلى بعث الإنعاش الاقتصادي في أوروبا الحرة وبالتالي صَدِّ الاتحاد السوفييتي من نشر الشيوعية.

في شرق آسيا أيضاً كان لا بد من رسم خط دفاعي جديد. إن الأوهام المتعاظمة بشأن الصين الوطنية جرت إلى أفكار في نهاية تلك السنة، مفادها أن مصالح الولايات المتحدة لا تحتاج بالضرورة إلى وجود حليف على الأرض الرئيسية في آسيا. إن أمن أميركا في الباسيفيك يمكن أن يرتكز في الجزر اليابانية وفي الفليبين. واليابان يجب أن يُعاد بناؤها اقتصادياً وعسكرياً على أرضها وفي البحر وفي الجو بشكل يكفي لأن تدافع عن نفسها. ومنذ إقرارها بأن لا تكون لها قوات مسلحة على الإطلاق سمح لها بتشكيل بوليس وطني احتياطي يمكنه عند اللزوم (بعد ١٩٦٠) أن يشكل قوة دفاعية وطنية ضخمة حسنة التجهيز لها سفنها الحربية وقوتها الجوية ودباباتها. ودعا ماك أرثر إلى معاهدة سلام في سنة ١٩٤٧. واقتراحاته ترك اليابانيين وشأنهم وُضعت على الرف عندما رفضت روسيا والصين هذه المبادرة.

في هذه الأثناء تغير مسار الاحتلال الأميركي. وتم تظهير أنصار المحافظين من أنصار يابان ما قبل ١٩٤٥، الذين طهروا بمئات الألوف، ثم أعيد السماح لهم باستعادة حقوقهم المدنية. وقوانين النقابات الحرة علقت وفي هذا الوقت تم تطهير الشيوعيين واليسار المتطرف. إن المحافظين اليابانيين عاشوا مرحلة سياسية قلقة والسياسيون منهم عادوا فعلياً إلى السلطة بشكل دائم.

إن انتعاش اليابان السريع يجب أن يعزى إلى الشعب الياباني العامل بقوة ومهارة. ورغم أن الولايات المتحدة طيلة «حكم ماك أرثر» قد وضعت في الميزان مساهمة إيجابية مهمة فهي حين سمحت لليابانيين بالاحتفاظ بمؤسساتهم بكل معدّل، وهي حين حكمت من خلال حكومة يابانية مع دعمها الكامل للإمبراطور هيروهيتو وبعد إعادة إعمار اليابان ذاتياً وذلك بإعادة الاعتبار إليها وبتقديمها للمساعدات الإنسانية والتشجيع على الإصلاحات الضرورية، بعد كل ذلك أصبح الاحتلال خفيف الوطأة.

وتم كل ذلك رغم الأضرار التي سببتها اليابان للولايات المتحدة وحلفائها بخلال الحرب. ولم تصبح الولايات المتحدة فقط السوق الأهم للصادرات اليابانية فقط، بل أصبحت أيضاً نموذج رغبة المستهلك الذي بشغفه الثابت مكن اليابانيين من دخول السوق. إن مرارات سنوات الحرب قد مسحت ورغم هذا لم تمر العلاقات الأميركية اليابانية بمراحل هنية دائماً، إلا أن أساساً متيناً لربط اليابان بالعالم الغربي قد وضع بخلال هذه السنوات التي كان فيها التأثير الأميركي غالباً.

إن المواجهة التي قامت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي عكست في كل جانب الاهتمامات الأيديولوجية القوية. إن الغرب اعتقد أنه يواجه توجهاً شيوعياً لا يلين في أوروبا وفي آسيا وفي الشرق الأوسط الغني بالنفط، في حين شعر الاتحاد السوفييتي أنه معرض لعدائية رأس مالية غربية. في أوروبا سنة ١٩٤٥ لم يكن الاتحاد السوفييتي ولا الدول الغربية متأكدين من «الحدود» وأين ستنتهي بينهما فقط بعد الاستيلاء على ألمانيا بدا التقسيم واضحاً.

في ألمانيا كانت الجيوش الحمراء بأعدادها الكبيرة تواجه عدداً أقل من الأميركيين والجيوش البريطانية عبر خطوط مناطق الاحتلال التي سرعان ما تغيرت بسرعة إلى حدود مسلحة. ولم تعامل ألمانيا لا سياسياً ولا اقتصادياً كدولة موحدة وفقاً لما تم الاتفاق عليه في بوستدام سنة ١٩٥٤.

وتنامت الاتهامات المتبادلة. وأخذ الغرب والشرق كل واحد منهما يجمع الشكاوى ضد الآخر. بالنسبة إلى الأميركيين، كانت مشاكل أوروبا بعد هزيمة ألمانيا، ترى أكثر من الناحية الاقتصادية والسياسية أكثر من الناحية العسكرية. إن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في بوستدام كان من الصعب تنفيذها. إن الاتحاد السوفييتي بدا «حليفاً» غير مناسب. ولكن في سنة ١٩٤٥ و١٩٤٦، رغم تنامي التوتر مع الاتحاد السوفييتي، تركت القوات الأميركية أوروبا ليعاد ترسيخها في بلدها. والفرق التي بقيت لم تكن للدفاع ضد روسيا، بل الحد الأدنى المطلوب لمراقبة الألمان. إن الهدف الرئيسي للسياسة الأميركية كان التأكد من أن مستويات المعيشة الأساسية قد تم التوصل إليها، وأن العملة متاحة من أجل سد الحاجات الضرورية. كل دولة محتلة في ألمانيا: الاتحاد السوفييتي، بريطانيا، فرنسا والولايات المتحدة - ذهبت سبيلها في التصرف. بالنسبة إلى

البريطانيين، الضعفاء هم أيضاً اقتصادياً، كانت مهمة تأمين المواد الغذائية في منطقتهم عبئاً ثقيلا، فكانوا يستعملون دولارات القروض المأخوذة من الولايات المتحدة لهذا الغرض.

كان الجنرال لوسيوس كلاي، الرجل المعين للإشراف على المنطقة الأميركية. فاتهم السلطات السوفييتية المحتلة بأنها لا تنفذ الاتفاقات المعقودة، في مايو ١٩٤٦ فقطع المساعدات المخصصة لألمانيا الشرقية. ولما تعاظم التوتر، استمرت الولايات المتحدة تشعر بأنها في أمان لمعرفتها بأنها الدولة الوحيدة التي تمتلك القنبلة الذرية. وكان من غير العملي التوقع منها أن تشارك في أسرارها الاتحاد السوفييتي، وكذلك الروس أكثر لم يشاءوا أن يطلعوا الأميركيين على أسرارهم التسلحية. ولكن السلاح الذري هو شيء آخر مختلف. في يومٍ ما سيتمكن الاتحاد السوفييتي من أن يصنع أسلحته النووية الخاصة به - وبأسرع مما كان متوقعاً - وأمم أخرى كذلك. وتستطيع الولايات المتحدة استعمال موقعها المتقدم لبلوغ اتفاق دولي من شأنه أن يراقب الإنتاج عند اللزوم. وربما استبعاد هذا السلاح مرة واحدة، وهكذا يمكن تجنب سباق التسلح. ووضع الأميركيون خطة (خطة باروخ) في يونيو ١٩٤٦، فصَّلت - كما هو المقصد منها - الرقابة والتفتيش على مراحل بشأن المواد الأولية وبشأن المصانع الذرية، عبر إقامة مؤسسة للطاقة الذرية دولية تابعة للأمم المتحدة. ولكن الولايات المتحدة شددت على أنها ستحتفظ بقنابلها إلى أن تتم جميع مراحل الرقابة والإشراف بشكلٍ مرضي. وهذا يعني أن على الروس أن يكشفوا كل أسرارهم النووية وأبحاثهم السرية في حين تكون الولايات المتحدة وحدها مالكة لأسلحة نووية حيّة. ورد الروس بخطة حظر إنتاج الأسلحة الذرية على أن تستكمل بتدمير الأسلحة (الأميركية) الموجودة، وفي الأمم المتحدة استعملوا حق الفيتو ضد الأسلحة الأميركية.

وبدون الثقة المتبادلة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة لم يكون لأي خطة أن تنفذ. كان الروس مصممين على اللحاق بالأميركيين. والأميركيون بالطبع لم يكونوا مستعدين أن يضيعوا فرصة سبقهم وأن يتخلفوا. هل يمكن لعمل نال ثقة الجانب الأميركي أن يقنع السوفييت بأن يكونوا أكثر استجابة للمطالب الغربية فوق ألمانيا أو في شرقي أوروبا؟ بدا الأمر غير محتمل.

بالنسبة إلى واشنطن كانت الضرورة الملحة هو التأكد من نوايا ستالين المستقبلية. كان هناك اتفاق بأن السوفييت مهتمون بأمنهم الذاتي. وأن ستالين قد عزل الاتحاد السوفييتي في حين استمر في بناء قوته الصناعية وبالتالي قدرته العسكرية الكامنة على حساب مستوى معيشة شعبه. ولكن حين يؤمن الاتحاد السوفييتي أمنه، كم سيكون اعتدائياً بعدها؟ كم من البلدان على أطرافه لم تكن بعد تحت قبضته الكاملة يريد هو السيطرة عليها؟ إن درجة التدمير التي عانى منها الاتحاد السوفييتي في حربه، وشدة حاجته إلى إعادة التعمير هي التي أجبرت الزعماء السوفييت على عدم المخاطرة بمحاربة الغرب، وكذلك هموم ستالين في تثبيت سلطته في الداخل ثم سلطة الاتحاد السوفييتي في

شرقي أوروبا ووسطها، وحذره الغريزي. كل هذه العوامل كان لها وزن غير كافٍ. لا شك أن جورج كينان وهو الدبلوماسي الأميركي الذي خدم في السفارة في موسكو، قد أخذ هذه الأمور في اعتباره أكثر من أي شخص آخر. وهو الذي اشاع في الجانب الغربي فكرة حقيقة الحرب الباردة. في يناير ١٩٤٦ أرسل ٨٠٠٠ كلمة كرسالة تلغرافية إلى واشنطن مع حكمه السيكولوجي على نظرة القيادة السوفييتية للشؤون العالمية. في هذه الرسالة شرح كينان بأنه لا يتصور أن ضعف الاتحاد السوفيتي مقارنة مع أميركا سوف يجبر القيادة السوفييتية على السعي وراء أهداف محدودة بل مهما كانت طوباوية فكرة قلب العالم إلى عالم ماركسي شيوعي فإن هذه الفكرة راسخة عند معتقديها حتى لتبدو وكأنها حقيقة جارية وأنها هي التي تملي مسار السياسة السوفييتية. واقترح كينان بأن سلوك السوفييت في الشؤون العالمية ليس نتيجة لأي تحليل موضوعي للوضع خارج حدود الاتحاد السوفييتي بل إن هذا السلوك يمليه إحساس غريزي وموروث بعدم الاطمئنان الروسي. ويتصرف الزعماء السوفييت بردات فعل يمليها هذا الشعور بعدم الأمن من خلال اتخاذهم الهجوم «في كفاح صبور ولكن مستميت من أجل تدمير قوة الخصم بصرف النظر عن النتائج ودونما مهادنة».

بعد هذا إن التعايش بين الغرب والاتحاد السوفييتي لم يكن ممكناً. إن السوفييت يسعون إلى كامل السيطرة ليحصلوا على القوة السوفييتية الكاملة فلا بد إذاً من تدمير التأثير العالمي للولايات المتحدة. إن الاتحاد السوفييتي مغلق على العقل: نبّه إلى هذا كينان، وهو يستجيب فقط للقوة وهو سينسحب عادةً ما يفعل ذلك - أضاف كينان - عندما يصطدم بقوة قوية تصده في أية نقطة. إن الأهداف السوفييتية هي ثورية ولا حدود لها وهي شاملة.

ألا يكون الغرب في مثل هذه الحال يواجه وضعاً مشابهاً للوضع الذي كان سائداً في عقد ١٩٣٠ عندما هدف هتلر إلى السيطرة في حين كان يضلل جيرانه بالحديث عن السلام وعن الأهداف المحدودة؟ إن ميونخ والجنون وخطر التلطي كل ذلك قدّم درساً حيّاً من التاريخ حوله لا يحتاج إنسان إلى إعادة التفكير بعد عقد من الزمن. إن مقاومة الاسترضاء هي المبدأ الجديد من أجل الردع أو الأحتواء. إن الاتحاد السوفييتي لن يسمح له بالتوسع أكثر عن طريق الاعتداء المباشر أو بواسطة التخريب غير المباشر. إن التزويد بالأسلحة العسكرية وبالمساعدة الاقتصادية للبلدان المحيطة بالمجال السوفييتي من شأنها أن تخلق «مقاومة قوية» في كل نقطة أشار إليها كينان في «رسالته التلغرافية الطويلة» (كما سميت بهذا الاسم فيما بعد).

إن التشدد السوفييتي في الدبلوماسية حول المسألة الألمانية، وفي الامم المتحدة بدا وكأنه يؤكد على تحليل كينان، عندما رفض السوفييت الانسحاب من شمال إيران. وفي الحال بعد وصول رسالة كينان إلى واشنطن، وقد أثارت الإعجاب الكثير ووزعت بشكل واسع، اندلعت الأزمة في إيران.

كانت إيران بخلال الحرب العالمية الثانية قد استعملت كطريق إمداد حيوي لإيصال المساعدة الغربية إلى الاتحاد السوفييتي. ولكن ميول الشاه كانت نحو الألمان. ولهذا في سنة ١٩٤١ عمد الروس في الشمال والبريطانيون في الجنوب إلى احتلال البلد بآنٍ معاً. وأجبر الشاه على التنازل لصالح ابنه الذي عقدت معه بريطانيا وعقد معه الاتحاد السوفييتي معاهدة يتعهدان بموجبها بترك إيران بعد ستة أشهر من انتهاء الحرب. ووعد الروس بعد الحرب بالانسحاب في مارس ١٩٤٦. في هذه الأثناء كانوا يشجعون في المناطق التي يحتلونها على طلب الاستقلال الذاتي، مشجعين الحركة الاستقلالية ورافضين دخول الجيش الإيراني. وكثمن لانسحاب جيوشه طلب الاتحاد السوفييتي امتيازات بترولية واستقلالاً لهذه المناطق وجرت في مجلس الأمن الدولي مناقشات حادة وكان وزير الخارجية الأميركي في ذلك الوقت جامس ف. بيرنس، وكان قد سلك خطأ استرضائياً تجاه الاتحاد السوفييتي. ولكنه بعد ذلك دعم إيران بقوة. في مايو ١٩٤٦ انسحب الروس من إيران دون أن يحققوا أي هدف من أهدافهم.

وكانت الأزمة درساً مهماً بالعبر المقرونة فيها. إن الثبات في مقاومة التوسع الروسي قد أعطت ثمارها. وأخذ الروس تحذيراً مهماً. وانضمت الولايات المتحدة إلى بريطانيا في منطقة تقع بصورة تقليدية ضمن دائرة النفوذ البريطاني. ووجدت الولايات المتحدة أن مصالحها القومية سوف تتأثر بأحداث تجري في بلدٍ واقع على الحدود الروسية وبعيد آلاف الأميال عن حدود الولايات المتحدة. وكانت هذه الخطوة خطوة سيكولوجية مهمة اتخذت.

إن التصور الجديد المعبر عنه بسياسة الاحتواء قد تم بعد توسع دائرة النفوذ السوفييتية توسعاً كبيراً وسيطرتها في أوروبا الوسطى والشرقية. والمزيد من التوسع يجب أن يقاوم في مناطق على حدودها لم تشملها بعد السيطرة السوفييتية. ومن هذه البلدان تركيا وأفغانستان وما بينهما إيران. إن البواعث الأميركية لم تكن كلها غيرية فاضلة.إن النفط أصبح قضية حيوية. واحتياطات النفط في الولايات المتحدة لم تكن لتكفي لأمدٍ بعيد لمواجهة احتياجاتها المستقبلية. وهي كانت قد دخلت في منافسة تجارية مع بريطانيا من أجل توسيع مصالحها البترولية في الشرق الأوسط. إن الشركات البترولية الأميركية لقيت من أجل هذا دعماً قوياً من واشنطن.

عندما أرسلت روسيا في صيف ١٩٤٦ مذكرة قوية حول مطالبها في تركيا بدت في الغرب - خاصة وأنها جاءت عقب أزمة إيران مباشرة - أنها جزء من تكتيك سوفييتي حسن التخطيط للضرب على نقاط ضعف الغرب القوية. الواقع أن رغبات السوفييت في إعادة النظر بالممرات قد أثارها ستالين في اجتماعات الحلفاء أيام الحرب. لقد حصل الأتراك في سنة ١٩٣٦ على كامل حقوق السيادة على المضائق، وأشار الروس إلى رغبتهم في تعديل هذا الوضع مستندين إلى درجة من الرقابة الدولية. في ذلك الوقت قال روزفلت وتشرشل لستالين أنهما يظنان أن أهداف روسيا معقولة

وعادلة. ولكن في أغسطس ١٩٤٦ أعطت الزمالة في السلاح زمن الحرب مجالاً إلى خيبة أمل عميقة. ولم يلح الاتحاد السوفييتي في ضغطه على تركيا وخف التوتر.

في شتاء ١٩٤٦-١٩٤٧ ظلت القوات الشيوعية تهدد استقرار جارة تركيا، اليونان التي كانت عالقة في شباك الحرب الأهلية. في حين كانت بريطانيا تساعد الحكومة اليونانية الملكية مالياً وعسكرياً. في هذا الوقت ظهرت فكرة اجماعية في واشنطن مفادها أن الغرب يواجه هجوماً شيوعياً تقوده موسكو وهو عنيد ومستمر والقصد منه توسيع السيطرة السوفييتية ونسف التماسك الغربي من خلال التخريب أو من خلال الأحزاب الشيوعية المحلية في كل مكان ضعيف يمكن استغلاله. الشيء الذي كان ربما حقيقة مبالغاً فيها قليلاً في واشنطن هو الاعتقاد بوجود خطة رئيسية قائمة في موسكو. وأن كل شيء قد حصل إنما قد تم وفقاً لمثل هذه الخطة. لا شك أن هناك رسيمات قد وضعت في الكرملين ونوقشت وغيّرت بصورة مستمرة عندما لم تتطبق الأحداث على وجهات النظر العلمية الماركسية اللينينية. ولا شك أن الشيوعيين خارج الاتحاد السوفييت كانوا على علم تماماً بالانجرافات القومية الأولية، كما في يوغوسلافيا حيث تبين سريعاً ذلك أمام العالم. في سنة ١٩٤٧ كانت الإمبراطورية الشيوعية الموسكوفية آمنة مطمئنة وأرجاء الاتحاد السوفييتي الواسعة كانت تمتد بعيداً وراء الغرب بالنسبة إلى القوة الاقتصادية. لم يتردد ستالين من الإفادة من ضعف الغرب عندما يستطيع، وفي المدى البعيد كان يأمل الاستفادة من الثورة الاجتماعية في الغرب. ولكن الاتحاد السوفييتي لم يكن في وضع يؤهله للمخاطرة بالحرب.

إن حرب العصابات الشيوعية في اليونان تلقت مساعدة من الجيران الشيوعيين، وفي واشنطن ولندن ساد الاعتقاد بأن الروس هم فعلاً وراء الصراع، في حين أن الشيوعيين اليونانيين شعروا أنهم قد تخلى عنهم ستالين.

والأرجح في التفسير أن ستالين التزم بوعده عدم مساعدة الشيوعيين اليونانيين مباشرة. والمساعدة التي تلقوها من يوغوسلافيا وألبانيا وبلغاريا ورومانيا جعلتهم في أعين الكثير من اليونانيين كخونة للقضية الوطنية، وبخاصة عندما جاءت المساعدة من أعداء سابقين. ولم تكن الإدارة الأميركية موالية للحكومة الملكية العاجزة والفاسدة ولكن الحاجة إلى صد الاتحاد السوفييتي الذي يقف رابحاً من الانتصار الشيوعي في اليونان، غطى على الاعتبارات الأخرى. عندما وصل تلغراف وزير الخارجية بيغن في فبراير ١٩٤٧ معلناً أن بريطانيا لا تستطيع طويلاً تحمل العبء المالي في دعم المناهضين للشيوعية في اليونان وحكومته كانت واشنطن مستعدة للاستجابة فتلغراف «كينان» الطويل والمناقشات في واشنطن طيلة ١٩٤٦ و١٩٤٧ هيأت الطريق أمام ردة فعل أميركية مشهودة في مواجهة «التهديد السوفييتي الشيوعي». وكانت ردة فعل شاملة وليست جزئية

ولذلك فهي سوف تعكس التهديد الشيوعي الشامل كما هو مرئي. إن اليونان كانت المساعد ولم تكن السبب.

كان وزير الخارجية جورج مارشال يساعده في وظيفته الجديدة دين أتشيسون الرجل المجرب كمساعد لوزير الخارجية وكان من أنصار الردع السوفييتي بقوة. وكان لا بد من التغلب على صعوبة هي الكونغرس الذي كان عليه أن يصوت على المال اللازم. وكان مجلس الشيوخ يسيطر عليه الجمهوريون، الذين كانوا لا يستمزجون النفقات الفدرالية العالية، وقد سبق لهم أن جمدوا الكثير من برنامج ترومان الداخلي. فإذا لا بد من أن يتأمن دعم المزدوجي الولاء، كان ترومان يعرف أن سياسته العالمية سوف ترتد كما حصل بالتأكيد لسياسة ويلسن بعد الحرب العالمية الأولى. ولهذا فقد عمل بحذر كان رئيس مجلس الشيوخ آرثر فوندن برج من ميتشيغن. كان هذا الرجل انغزالياً في أول الأمر ولكنه تحول بعد بيرل هاربر إلى رجل ذي نظرة عالمية فيما يتعلق بمصالح أميركا القومية وأمنها. في ٢٧ فبراير ١٩٤٧ التقى ترومان زعماء الكونغرس بمن فيهم السيناتور فوندن برج في البيت الأبيض وطرح أمامهم قضية مساعدة اليونان. وكان الشيء الأكثر إلفاتاً من المصاعب اليونانية هو إقناع الكونغرس وتولى دين أتشيسن هذه المهمة. إن المساعدة لليونان وضعت في إطار محاربة الهجوم الشيوعي على العالم الحر. اعتقد كينان ومارشال أن رسالة ترومان الشهيرة إلى الكونغرس والتي عُرفت في التاريخ بمبدأ ترومان كانت هي أيضاً مغالية بما فيه الكفاية إلى حد أنها حكم من فوق في القضية، خاصة وأن تركيا أصبحت داخلة في الشأن.

ولكن في ١٢ مارس ١٩٤٧سار ترومان إلى الأمام بسرعة دونما تروٍ وألقى خطابه شخصياً في الكونغرس. لم يأت على ذكر الاتحاد السوفييتي بالاسم. ولكن لا أحد كان يشك بأي عدو كان يقصد. قال ترومان: «أعتقد أنه يجب أن تكون من سياسة الولايات المتحدة دعم الشعوب الحرة التي تناضل محاولات الاستعباد من قبل أقليات مسلحة أو بواسطة ضغوطات خارجية...».

وأضاف: «إذا ساعدنا الدول الحرة والمستقلة لكي تحافظ على حريتها فإن الولايات المتحدة تكون قد أعطت مفعولاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة». وبعدها طلب ترومان المساعدة المالية لتركيا ولليونان والإذن للعسكرية الأميركية وللمدنيين لكي يساعدوا حكوماتهم. وقامت أصوات تعارض. ولكن الأكثرية الكبرى في كل من مجلس النواب وفي مجلس الشيوخ وافقت. وفي كل ما يتعلق برأي أميركا ورأي العالم كان مبدأ ترومان يُعتبر منعطفاً مأساوياً في سياسة الولايات المتحدة. والغوص عن قرب كان يمكن أن يُرى هذا المبدأ وكأنه يتطور باستمرار بخلال السنتين الأوليين من حكم ترومان. ولكن ظلت هناك قضايا كثيرة لا جواب عليها. هل التزمت الولايات المتحدة بمساعدة كل حكومة، مهما كانت فاسدة، شرط أن تكون في مواجهة ضغط شيوعي خارجي أو داخلي؟ إن العالم بعد كل شيء لم يكن مقسوماً ببساطة بين «الظلم» الشيوعي والأمم

الحرة. ومبدأ ترومان لم يقدم إرشاداً لا يمكن انتقاده أو يمكن تطبيقه بصورة أوتوماتيكية بمعزل عن كل الاعتبارات الأخرى.

إن مبدأ ترومان وضع مرحلة القاعدة لتتمةٍ له طبيعية هي خطة مارشال التي كشف عنها علناً خطاب ألقاه وزير الخارجية جورج مارشال في ٥ يونيو ١٩٤٧. إنه يتوجب على الغيرية الأميركية وعلى كرم أميركا أن تعمل من أجل المساعدة على صد الجوع والعوز في أوروبا. ولكنه لم يشر إلى محاربة الشيوعية وإن كانت هذه هي الهدف الرئيسي من الخطة. وبالعكس كل أوروبا وكذلك الاتحاد السوفييتي قد دخل في حجمها. في سنة ١٩٤٥ وسعت الولايات المتحدة العون الاقتصادي على لا أكثر من أسس قصيرة المدى اعتقاداً منها أن أوروبا الغربية سوف تتعافى بسرعة. وكانت المشكلة في ذلك الوقت تبدو وكأنها مشكلة آنية حالية دولية أي مجرد احتياج مؤقت إلى الدولارات، ويمكن حلها بتزويد الخزانات الأوروبية بالقروض الأميركية ثم تقبل النظام المالي الدولي الجديد الذي تم وضعه في بريتون وودز. في سنة ١٩٤٧ عرفت إدارة ترومان أن انتعاش أوروبا الغربية كان بطيئاً بطأً حزيناً وأنه بدون المساعدة الأميركية المتزايدة فإنه سيتباطأ أكثر. إن النقص القاسي في الغذاء استمر وأوروبا الغربية لا تستطيع أن تدفع من صادراتها أثمان ما تحتاج استيراده من أميركا الشمالية وبدون المساعدة الأميركية فإن الشعوب في أوروبا الغربية سوف تعاني ليس فقط من الجوع القاسي بل ربما من الاضطرابات الداخلية المحتملة. إن البؤس هو الأرض الخصبة التي تنمو فيها الشيوعية. إن ألمانيا الغربية المحتلة وإيطاليا وفرنسا هي التي كانت مهددة مباشرة أكثر من غيرها في نظر واشنطن.

ومن خلال توسيع المساعدة الاقتصادية الضخمة لتشمل أوروبا الغربية واجهت إدارة ترومان مشاكل عديدة. كيف يمكن التأكد من أن الأموال الضخمة المطلوبة سوف تستعمل بالشكل الصحيح؟ قصد الأميركيون تشغيل البرنامج، ومع ذلك كان لا بد من طريقة ينفذ فيه البرنامج بدون جرح مشاعر الأوروبيين القومية، الأمر الذي كان يجب إبعاده. ما هي الدول التي سيقدم لها العون؟ اعتقد الأميركيون بحق أن الأمر الأساسي في انتعاش أوروبا الغربية مرتبط بإدخال مناطق الاحتلال الغربية في ألمانيا ضمن برنامج المساعدة وإن كان انتعاش ألمانيا الغربية سوف يخلق مشاكل مع فرنسا.

إن هدف أميركا الواضح لم يكن يهدف إلى إشمال الاتحاد السوفييتي بالمساعدة الاقتصادية وإن كان مارشال لم يكن يرغب بأن يتهم أنه قسم أوروبا، ولهذا تجنب استبعاد أي دولة أوروبية بالاسم من مقترحاته.

كان مارشال ومستشاروه وفوق الجميع دين اتشيسون يريدون حل هذه المسائل بذكاء ولطف. في خطابه الذي أعلن فيه عن خطته قال مارشال أن هذه المساعدات هي مساعدات

مباشرة وليست ضد أي بلد بل هي ضد الجوع واليأس والفوضى. وأضاف أن المساعدة يجب أن لا تكون «سدة جوع» أو أن تكون مجرد تسكين بل يجب أن تقدم الشفاء. كان أساس اقتراح مارشال هو أن الدول الأوروبية لن تتوصل إلى تفاهم فيما بينها حول ما يمكنها أن تفعله، وما هي المساعدة المطلوبة من الولايات المتحدة. إن الولايات المتحدة لن تضع برنامجاً - لأن هذا الأمر هو من شأن الأوروبيين، وأن المبادرة يجب أن تصدر منهم. «إن البرنامج يجب أن يكون واحداً يوافق عليه عدد من الدول الأوروبية إن لم يكن كل الدول الأوروبية. ودور هذا البلد يجب أن يكون المساعدة بصداقة من أجل وضع مسودة برنامج أوروبي، ومن أجل دعم متأخر لمثل هذا البرنامج، إلى الحد الذي يظل فيه بإمكاننا أن نعمل فيه». وبعد أسبوع أكد مارشال أن الاتحاد السوفييتي داخل في العرض. واختار الأميركيون لتشغيل العرض بول هوفمان رئيس شركة ستديبيكر للسيارات. ولما حان الوقت لتجاوب الدول الأوروبية في لندن عرف بيفن الأول مرة مدلول الأفكار التي قدمها خطاب مارشال. إنه يعني ليس فقط تدخل الولايات المتحدة في الإنعاش الاقتصادي في أوروبا الغربية بل استعداد أميركا الشمالية في الدفاع عنها ضد الشيوعية. المهم هو تأمين جواب موافقة سريعة من فرنسا. وبمبادرة منه خاصة طار بيفن إلى فرنسا احتراماً لها وذلك في يوليو لاستشارة وزير الخارجية بيدو وأعضاء آخرين في حكومته. وألح الفرنسيون على أن روسيا يجب أن تدعى وأن تعطى فرصة الانضمام.

وجاء مولوتوف خصيصاً إلى باريس في ٢٧ يوليو ١٩٤٧، لينضم إلى اجتماع باريس حول خطة مارشال. ولو أنه بقي واستمر في المفاوضات فإن حظوظ موافقة الكونغرس الأميركي على المبالغ الضخمة لمساعدة روسيا ستكون معدومة. ولكن مولوتوف لم يلعب لعبة ذكية معقدة. لقد رفض خطة مارشال وأجبر الدول الأوروبية الشرقية على مقاطعة العرض. والتشيكيون الذين سبق لهم أن وافقوا على دعوة للحضور أجبروا على التراجع. وسار الغرب في طريقه. واجتمع وزراء ستة عشر دولة في سبتمبر ١٩٤٧ مع ثلاثة حكام عسكريين يمثلون مناطق ألمانيا الغربية الواقعة تحت الاحتلال. ووافقوا على الخطوط الرئيسية لبرنامج إنعاش أوروبي مدته أربع سنوات ولكن في أبريل التالي سنة ١٩٤٨ تم تشكيل منظمة دائمة من أجل التعاون الاقتصادي الأوروبي رموزها الأحرف "OEEC" وهذه اللجنة وضعت البرامج الفردية لكل دولة مشاركة (وكانت جمهورية ألمانيا الفدرالية تتألف من مناطق وأصبحت عضواً كاملاً في أكتوبر ١٩٤٩).

وكان الكونغرس في هذه الأثناء قد شكل فريقاً مقابلاً في سنة ١٩٤٨ هو منظمة التعاون الاقتصادي الأميركية. وعبر هذه الهيئة تم إرسال ٩٩٢,١٢ مليون دولار أميركي كمساعدة بين ١٩٤٨ و١٩٥٢ كما تم تقديم مساعدة تقنية أكثر من ٩٠% منها لا يتوجب تسديده. وهذه المبالغ أرسلت إلى دول أوروبا الغربية. وفي هذا الشأن تم دمج اقتصاد أوروبا الغربية، وهو هدف من

أهداف مارشال. ولكن المساعدة كانت تسريعاً ذا دلالة للإنعاش الذي بُدئ بـه مـن قبـل، قبل ١٩٤٨.

إن الحاجة إلى إعادة إعمار المجتمعات الأوروبية كـما رأتهـا أميركـا لم يكـن كلـه بدافع الغيرة طبعاً. فقد رأى الأميركيون أن إعادة الإعمار هـي شرط ضروري لمنـع انتشـار الشيوعية. والشيء الذي تلاقى رغم كل شيء مع أهداف السياسـة الأميركيـة هـو ازدهـار وسعادة شعوب أوروبا الغربية. وقيل إن هناك الرغبة بإيجاد أسواق للصادرات الأميركيـة وهذا كان الدافع وراء عرض مارشال. الواقع أن الصادرات إلى أوروبـا تشـكل فقـط جـزءاً صـغيراً مـن تجـارة الولايـات المتحـدة. والشيء الأهـم هـو التركيـز الأمـيركي عـلى التعـاون الاقتصادي الأوروبي. وأهم شيء كان يهم إدارة ترومان لم يكن مكسـباً اقتصـادياً للولايـات المتحدة ضَيِّقاً. لا شـك أن بعـض السياسـة الأميركيـة كـان بهـدف الحصـول عـلى مصـالح اقتصادية مباشرة، ولكن الهدف الأساسي كان تقوية أوروبا الغربية. إن السياسـة الأميركيـة في هذا الشأن توافقت مع أهداف وآمال الحكومات الأوروبية الغربية.

وتدهورت العلاقات مع الاتحاد السوفييتي إلى أدنى درجاتها عشية مبدأ ترومان، وعشية وضع خطة مارشال وتصميم بريطانيا والولايات المتحدة الأكيد عـلى التوجـه نحـو إقامة دولة منفصلة في ألمانيا الغربية. إن الاتفاقات التـي تـم التوصـل إليهـا في بوتسـدام لمعالجة ألمانيا كوحدة واحدة قد ماتت في أهدافها العملية وذلك في ربيع ١٩٤٨. هل كان يمكن المحافظة على اتفاقات بوتسدام بالنسبة إلى دول الاحتلال في برلين. وعمل الكـرملين على تفحص التصميم الغربي. وفي صيف ١٩٤٨ عزل السـوفييت بـرلين مـما أدى إلى خلـق أزمة هي الأكثر خطورة في حقبة ما بعد الحرب مباشرة.

الفصل السابع والثلاثون

أزمة في أوروبا- براغ وبرلين

(١٩٤٨م)

من وجهة نظر الكرملين تجاه نهاية ١٩٤٧، لم تكن الأمور تسير على ما يرام. كان الغرب ينازع السوفييت السيطرة على شرقي أوروبا ووسطها بواسطة مبدأ ترومان وخطة مارشال. ألم يكن الاتحاد السوفييتي مخولاً من أجل أمنه الذاتي أن يوسع نفوذه على جيرانه؟ لقد مات عشرون مليون إنسان لتحقيق هذا الأمر. إن الاتحاد السوفييتي له الحق أن يحمي نفسه ضد هجمات الغرب الرأسمالي المحتملة، وهذا النضال الكبير الذي يمكن تأجيله، إنما وفقاً لمبدأ الحتمية التاريخية لا يمكن تفاديه. بعد الترحيب الحقيقي والباكر بالجيش الأحمر المحرر بين العديد من البولونيين والبلغار والتشيك أصبح الدعم الشيوعي يتفتت وأخذت القومية تعيد تثبيت نفسها.

وكان جواب الاتحاد السوفييتي على التدخل الأميركي في أوروبا مع ذلك جواباً فيه تردد. في سبتمبر ١٩٤٧ أقيم الكومنفورم ليحاول أن يجمع بين كل الأحزاب الشيوعية ضمن تنسيق أيديولوجي كما هو مقرر من قبل موسكو. إن الإيديولوجي الرئيسي في الاتحاد السوفييتي أندريه زدانوف وضع مبدأ أن العالم الآن مقسوماً «بين قوى إمبريالية معادية للديمقراطية في جانب، والديمقراطية المعادية للإمبريالية ومعسكرها في الجانب الآخر، وأن الولايات المتحدة أخذت تبني قواعد أجنبية وأنها توسعية في أهدافها. وكانت هذه رسالة واضحة لكل الرفاق لأن تأويل موسكو يجب أن يقبل على أنه هو الصحيح. في بولونيا أصر واديسلو غومولكا بعناد على اتباع الطريق البولوني نحو الاشتراكية. وهذا لا يتضمن على سبيل المثال تجميع المزارع البولونية. وسُمح لغومولكا بأن يبقى في الحكم لمدة أقل من سنة. وفي تشيكوسلوفاكيا كانت الهيكلية الدستورية البرلمانية وحكومة الجبهة الوطنية التحالفية والأحزاب السياسية لم تتحرك إلى الأمام وذلك مخافة استكمال السيطرة الشيوعية. وأقيمت استعدادات لتوثيق السيطرة الشيوعية في شرق أوروبا. وكان هذه ضمن التخطيط المفروض الذي لا شك فيه بعد اجتماع الكومنفورم، ولكن كان من مصلحة ستالين تأجيل فتح أزمة مكشوفة ما دامت هناك إمكانية لتجميد الخطط الإنكليزية

الأميركية الرامية إلى تثبيت ودمج مناطق الاحتلال الغربية في ألمانية لتصبح دولة منفصلة بتوجيه غربي.

بعد الفشل الحاصل في ديسمبر ١٩٤٧ في مؤتمر وزراء الخارجية في لندن من أجل التوصل إلى تسوية حول ألمانيا، أظهر الروس ليونة عجيبة فيما يتعلق بالنمسا وفي العديد من القضايا الغربية الشرقية الأخرى. إن الإشارة من موسكو كانت بأن التقدم ما يزال ممكناً وأن الغرب يجب أن يكون صبوراً. إلا أن الصبر الإنكليزي الأميركي قد نفذ في ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٨، وتم الاتفاق على اجتماع آخر في لندن لمناقشة مستقبل ألمانيا. وهذا الاجتماع حضره فقط سفراء جيران ألمانيا الغربية وهم هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ وفرنسا إضافة إلى بريطانيا والولايات المتحدة. وتم التوصل إلى اتفاق ينهي وضع اليد على ألمانيا وما يستتبعه من نتائج مضرة بغرب ألمانيا وبانتعاش أوروبا الغربية. وقد تم الاتفاق على أن التسوية الجديدة المخططة لتشمل المناطق الغربية من ألمانيا سوف تؤدي إلى ثغرة مع الاتحاد السوفييتي وتم توقع التوتر من دون أزمة ١٩٤٨. وقد حدث هذا مصادفة أثناء وضع الخطط الغربية لألمانيا مع وقوع الضربة الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا.

من وجهة نظر موسكو إن الضربة التشيكية لم تكن سيئة التوقيت. إن أزمة الحكومة في براغ استمرت من ٢٠ إلى ٢٧ فبراير ١٩٤٨، في الوقت عينه عندما كان وزراء الخارجية الغربيون مجتمعين في لندن. أسفرت الشيوعية عن وجهها غير المقبول بإطلاق. وبدت موسكو - هكذا اعتقدوا في الغرب - عاكفة على التوسع الغاشم وعلى إلغاء الحريات. إن إنهاء الديمقراطية التشيكية اقترن بالدم من خلال سقوط جان مازاريك من شباك مكتبه ليموت. ويتساوى في هذه المسأة أن يكون وزير الخارجية التشيكي الشعبي مدفوعاً، أم أنه اختار لنفسه هذه النهاية، عن قصد. هل كان هذا الانتحار المأساوي إشارة منه للعالم، الأمر لم يعرف أبداً. وبعد عدة أشهر، قضى أيضاً العامود الآخر لتشيكوسلوفاكيا الحرة، الرئيس إدوار بينيش. لقد جاهد ليرقد في الخراب.

ما زال المؤرخون حتى الآن محتارين حول أحداث براغ في ذاك الشهر، شهر فبراير. هل كانت هناك خطة شيوعية أم أن خصوم الشيوعيين أخطأوا الحساب. هل كانوا حقاً مسؤولين عن ما حدث؟ في معنى من المعاني كانوا مسؤولين. كانت الحكومة التشيكية مؤلفة من تحالف واسع يتضمن بعض الشيوعيين. وليس أقلهم رئيس الوزراء كليمانت غوتولد. ولكن أزمة فبراير لم تأمر بها موسكو ولا هي من مبادرة غوتولد. لقد استقال الوزراء المعارضون للشيوعية، واستبدلهم غوتولد بوزراء شيوعيين. في الانتخابات العامة التي حصلت في صيف ١٩٤٨، بدا أن المعارضة الشيوعية قد ارتكبت الانتحار السياسي، وأنه لم تكن هناك جريمة كما ادعي في الغرب في ذلك الوقت. ولكن المظاهر توقع في الخطأ. فلنتفحص الأحداث عن قرب.

بخلال شتاء ١٩٤٧-١٩٤٨ أدى التوتر في الوزارة وفي البرلمان بين الشيوعيين وأخصامهم إلى وقوع صدام متفاقم مر. وكان وزير الداخلية الشيوعي محمياً من قبل رئيس الوزراء فوسع صلاحياته بصورة غير شرعية. إن جهاز الأمن والبوليس تحولا إلى أدوات بيد الحزب الشيوعي الأمر الذي هدد بالخطر الحريات المدنية الأساسية. واحتج الوزراء غير الشيوعيين وأصروا على احتجاز المعتدين الشيوعيين لدى الحكومة. وعارض الوزراء الشيوعيون مهددين باستعمال القوة، ولكي يتفادوا الهزيمة في البرلمان جندوا مجموعات من أنصارهم في البلد. كان الشيوعيون يسيطرون على مجالس عمال المصانع فاجتمعوا في براغ في ٢٢ فبراير ١٩٤٨ وقد فهم أن مطالبهم المدروسة والمنظمة سوف تؤدي إلى ذريعة للتغلب على أنصار الحكومة من غير الشيوعيين.

ولكن اثني عشر وزيراً غير شيوعي اختاروا استباق مناورة غوتولد. وفي ٢٠ فبراير عندما رفض وزير الداخلية الشيوعي إعادة ثمانية ضباط كبار في الشرطة من غير الشيوعيين رغم الأكثرية في تصويت الوزارة لصالح إعادتهم استقالوا. إن الإجراء الدستوري العادي يقضي لهم بأن يستمروا في الحكومة بصورة مؤقتة لتسيير الأمور. وكان من المتوقع من الرئيس بينيش - وهذا ما فعله في بادئ الأمر - أن يصر على أنه لا يمكن تشكيل حكومة جديدة لا تضم وزراء يمثلون الأحزاب غير الشيوعية. لو أن بينيش تمسك بهذه الخطوة، لما استطاع الوزير الشيوعي غوتولد أن يشكل حكومة. والطريقة الوحيدة غير العنفية، لهذه الأزمة بالنسبة إليهم، إما قبول الوزراء غير الشيوعيين أو التعرض لخسارة في الانتخابات العامة التي كان يجب أن تجري فيما بعد. وهذا ما كان ليمكن الشيوعيين من لغم الانتخابات. وكانت حسابات خصوم الشيوعيين بأن انتخابات مبكرة هي أفضل طريقة لضمان الحفاظ على الديمقراطية في تشيكوسلوفاكيا. إذ كلما طال بهم الانتظار كلما قلَّ حظ غير الشيوعيين من الأحزاب للقيام بحملة حرّة، ولهذا عمد وزير الداخلية إلى تحطيم حيادية البوليس فوضع الشيوعيين في المراكز الرئيسية. وهكذا كان من مصلحة أنصار الديمقراطية، الوصول بالأزمة إلى منتهاها بسرعة رغم الافتراض أنها كانت ضربة يائسة، خسرها الديمقراطيون.

وأثبت غوتولد أنه جبار وأنه عديم الشفقة ولجأ إلى ضربة عنف في براغ. وقامت الميليشيا المسلحة والبوليس بالسيطرة على براغ. وكانت مظاهرات الشيوعيين عارمة وقمعت مظاهرة طلابية غير شيوعية. وتم تنظيم لجان عمل في البلاد من أجل القيام بتطهير خصوم الشيوعية. وتم احتلال وزارات الوزراء غير الشيوعيين، واستقال موظفون مدنيون ومنع الوزراء من دخول وزاراتهم. وأمر الجيش بالتزام الثكنات وبعدم التدخل. وبدا مظهر القوة كافياً. وقبل بعض المنشقين من الأحزاب الديمقراطية العمل مع الشيوعيين وأعطوا للائحة غوتولد بالوزراء الجدد مظهر الجبهة الوطنية

الكاذب. وكان بينيش كبيراً في السن وضعيفاً. ولم يصمد طويلاً وقد اعتقد أن البلد يمكن أن يغرق في حرب أهلية وظن أن تدخلاً سوفييتياً هو أمر ممكن إن هو لم يستجب لمطالب غوتولد. وعندها وافق على حكومة جديدة يسيطر عليها الشيوعيون بدون إجراء انتخابات مباشرة. وفي ٢٧ فبراير ١٩٤٨ أقسمت الحكومة الجديدة اليمين وانتهت الديمقراطية.

إن حزباً في انتخابات أخيرة حرة أمّن لنفسه ما يقارب من ثلث أصوات الناخبين، ولكنه لم يحكم رغم هذا الدعم في سنة ١٩٤٨، لأنه ما كان ليسيطر على الحكومة ثم على البلد بدون تهديد باستعمال العنف وبدون نسف المؤسسات الديمقراطية وبدون ضمان البوليس بصورة مسبقة. صحيح أن غير الشيوعيين اختاروا الوقت لكشف أوراقهم السياسية الحتمي. ولكن الأمر كان سيحصل في أي حال. ربما كانوا قد ضللهم المشيرون في التكتيك. ولكن لم يكن الفرق حقيقياً. إن الشيوعيين كانوا مصممين على الربح والسيطرة وعرفوا أنهم لن يستطيعوا القيام بذلك إذا جرت انتخابات حرة بعد أشهر قليلة. واستغلت الأقلية رغبات الأكثرية. وغطى غوتولد ضربته بواجهة شفافة من الدستورية لم تخدع الشعب التشيكوسلوفاكي ولا الغرب في ذلك الوقت. وإن كانت قد غشت بعض المؤرخين فيما بعد.

إن أثر الحكومات الغربية والرأي العام كان ضخماً مما قوى تصميمهم. إن أكثرية الكونغرس الأميركي كانت مقتنعة بأن أمن أميركا الذاتي يتطلب التعاون الوثيق مع أوروبا الغربية ضد الشيوعية التي يقودها السوفييت. إن حركة براغ قد نزعت الثقة نهائياً من تحركات السوفييت من أجل منع تشكيل دولة ألمانية غربية وسرعت عقد اتفاق أوروبي غربي تجلى في معاهدة بروكسل في مارس ١٩٤٨.

وكان من المؤكد (بذات الوقت) في الغرب أن الخوف من تدخل سوفييتي هو الذي مكن الشيوعيين التشيكيين من ابتزاز الدولة بأكملها. إن التهديد السوفياتي يجب أن يصد بتدابير أمنية متبادلة.

إن تشكيل التحالف الغربي والخطط من أجل إنهاء احتلال ألمانيا كانا مربوطين ببعضهما تماماً. واستمرت فرنسا تخاف من انبعاث ألمانيا، وحاربت عملاً مؤخراً هو إبقاء السيطرة الحليفة على الرور. وحاول بيفن أن يهدئ من مخاوف فرنسا مشدداً على أن فرنسا تستطيع الاتكال على المعاهدة الإنكليزية الفرنسية في دنكرك التي عقدت في مارس ١٩٤٧. والتي نصت على تقديم مساعدة عسكرية بريطانية مباشرة إذا هاجمت ألمانيا فرنسا.

في يناير ١٩٤٨ بدا بيفن أكثر انزعاجاً من جراء النوايا السوفييتية، وأكثر من انزعاجه مما يمكن أن يفعله الألمان في يوم من أيام المستقبل. وطالبا باتحاد أوروبي غربي. وكان مقصده من

هذا على كل حال ليس أوروبا موحدة. إن دول أوروبا الغربية تحتفظ بسيادتها ولكن عليها أن تعقد معاهدات فيما بينها من أجل الدفاع المشترك.

في ١٧ مارس ١٩٤٨، عقد بيفن وبيدو ورفيقهم البلجيكي بول هنري سباك معاهدة بروكسل. وهي تربط بريطانيا وفرنسا ودول البينيلوكس (أي بلجيكا والبلدان المنخفضة واللوكسمبورغ) لتتخذ الخطوات اللازمة «في حال جددت ألمانيا سياستها الاعتدائية». ووعد الموقعون أيضاً باللجوء إلى الدفاع عن الآخر إذا هاجمه أي معتدٍ في أوروبا. هذه المادة الرابعة تنطبق على الاتحاد السوفييتي دون أن تسميه بالاسم. وكان هناك مجال لدول أخرى كي تنضم إلى المعاهدة. ثم إن معاهدة بروكسل كانت تمهيداً أساسياً لتوثيق الروابط بين دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة. وكان المقصود منها من قبل بيفن بشكلها هذا، بعد سنة أخرى، أن تمر قبل عقد حلف شمالي الأطلسي (الناتو NATO). إن معاهدة بروكسل لم تكن دولة فوق الدول. فلا بريطانيا ولا فرنسا لم يقصدا ربط سيادتهما بأي مجلس أوروبي أو بأي برلمان أوروبي.

وبعد معاهدة بروكسل جرى تقدم سريع في مسألة مستقبل ألمانيا الغربية. إن الجواب السوفييتي على كل هذا كان الاحتجاج والانسحاب من مجلس الرقابة الحليف في ٢٠ مارس ١٩٤٨. وكما حدث فيما بعد، إن هذا قد أنهى السيطرة الرباعية الشكلية على ألمانيا. ثم إن الروس ضغطوا على الحلفاء الغربيين بأمل ردعهم عن إنشاء دولة ألمانية غربية منفصلة. وأخذ تدخلهم يتزايد في الأراضي التي يشرف عليها الحلفاء والتي توصلهم إلى برلين، والتي تمر بالطبع ضمن المنطقة السوفييتية.

كانت برلين مقسومة إلى ٤ مناطق احتلال. وقد وضعت في نهاية الحرب العالمية الثانية تحت إشراف مستقل لكل من الدول الأربع. وكان الوصول إلى برلين مشكلة حادة بالنسبة إلى الدول الغربية.

الوصول إلى برلين كان مشكلة حقة بالنسبة إلى الدول الغربية. هذا لم يكن متوقعاً سنة ١٩٤٥، كما كان يدعي البعض في أحيان كثيرة. إن قيادات فرنسا وبريطانيا وأميركا في برلين توصلت إلى اتفاق (في ٢٩ يونيو ١٩٤٥) مع القيادة السوفييتية يضمن لها استعمال خط سكة حديدية واحد ورئيسي وطريقاً رئيسياً واسعاً وممرين جويين. وفيما بعد أضيف خط سكة حديدية ثان وممرٌ جوي ثالث. في يناير ١٩٤٨ بدأ المفتشون السوفييت يقتربون من القطارات العسكرية الأميركية والبريطانية يطلبون التثبت من أوراق المسافرين الألمان. كانت هذه البداية. وتبعها ما هو أسوأ. وبذريعة الصعوبات التقنية، والحاجة إلى إصلاحات، تم إغلاق خطين حديديين في أول أبريل ثم تبعها قنال وطريق تجاريين أقفلا. ولكن تصاعد الضغط لم يثن الدول الغربية على الاستمرار في عملها في ألمانيا. وعقد اجتماع مشترك في لندن انتهى في أول يونيو

باتفاق على إقامة دولة ألمانية غربية. ولم يعد بعد ذلك من سبب لتأجيل إجراء إصلاح نقدي منفصل في الغرب، وتم هذا بعد تجاهل الاعتراضات السوفييتية. بدون عملة قوية لا يمكن أن يتم انتعاش اقتصادي. وفي نهاية يونيو تم تنفيذ الإصلاحات النقدية في ألمانيا الغربية، ثم بعد محادثات فاشلة مع الروس، تم إدخال هذه الإصلاحات لتدخل في القطاعات الغربية من برلين. وبعد هذا، في ٢٤ يونيو، قطع الروس كل الطريق البرية المتبقية الموصلة إلى برلين من الغرب: سكة حديد أو طريق واسعة، وبعد ثلاثة أسابيع تم أيضاً إيقاف كل الشحنات الكبرى. إن حصار برلين بالبر والقنال أصبح الآن كاملاً.

وبررت السلطات السوفييتية الحصار بالإدعاء أن الدول الغربية الثلاث الحليفة قد أنهت الاتفاقات الرباعية حول ألمانيا. وذكروا الإصلاحات المالية الغربية بصورة خاصة بأنها تخالف الاتفاق على معاملة ألمانيا كوحدة اقتصادية واحدة. واحتج الحلفاء الغربيون وأصروا على حقهم في الوصول. والطريق الوحيد الباقي إلى المدينة المحاصرة كانت الطريق الجوية - وترك الروس الممرات الجوية مفتوحة، لا شك تمنعاً منهم عن الانسياق وراء التحدي الذي لا رجعة فيه. ويستطيع المرء تخمين حساباتهم. إن الممرات الجوية تكفي لتزويد الثكنات الحليفة وتوابعها في القطاعات الغربية من برلين. وبدا من غير المعقول أن ٢٥,٢ مليون برليني غربي محاصرين يستطيعون تلقي المدد عبر الفضاء أيضاً.

كان الحصار يقصد به لعبة: «تخسر الذَنَبَ أنت، فأربحَ الرأسَ أنا». على الحلفاء أن يختاروا إما أن يسلّموا برلين أو التخلي عن سياستهم في ألمانيا. وبعد الانسحاب يتوجب عليهم بذل المزيد من الانتباه للمصالح السوفييتية. كل ذلك ينفذ دون المخاطرة الحقيقية بالحرب. إن وضع الحلفاء في برلين كان عسكرياً ميؤساً منه. هل كان رأي الجمهور الغربي يتعاطف مع البدء بحرب عالمية ثالثة من أجل مدينة ألمانية ومن أجل مصير شعب بذلوا من قريب قصارى جهدهم من أجل تدميره؟

إن الخبراء العسكريين الغربيين في الواقع نصحوا دولهم، أنه من الأفضل التفاوض والانسحاب بشرف بدلاً من أن يطردوا خارجاً بعد عدة أسابيع. حتى ولو كان الغرب مستعداً للحرب من أجل برلين، من وجهة النظر العسكرية إن فتح الطريق بالقوة للوصول إلى المدينة المحاصرة لم يكن بالاستراتيجية الحكيمة. وكان اقتراح الجنرال لوسيوس كلاي إرسال قافلة مسلحة إلى برلين غير عملي.

ومع ذلك، فقد تمّ تجاهل «الحقائق» العسكرية. ورفض الرئيس ترومان وبيفن «التساهل والترضية». ورغم برلين، سارت الخطط الحليفة لتحويل «بيزونيا» (التي أنشئت بفعل دمج منطقتي الاحتلال البريطانية والأميركية) إلى دولة ألمانيا الغربية. وعُقد مجلس في بون في أول سبتمر ١٩٤٨. وحضر مندوبون عن أحد عشر برلمان مقاطعة «لاندر» وعن برلين الغربية، هذا

الاجتماع التاريخي. وانتخب المراوغ الداهية كونراد أدينهاور رئيساً لهذا المجلس. في مايو ١٩٤٩، تم وضع قانون أساسي، دستور بديل لجمهورية ألمانيا الفدرالية، وتمت الموافقة عليه بعد التغلب على اختلافات في وجهات النظر وبعض الصعوبات ذللت. وحسب كل المظاهر كان دستوراً لدولة مستقلة ذات سيادة. ولكن بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا احتفظوا لأنفسهم بالسلطة العليا. لم يسمح لألمانيا الغربية بالعودة إلى التسلح، واقتصاد الرور الصناعي وإن لم ينفصل عن ألمانيا الغربية، وبقي تحت رقابة الحلفاء مجتمعين. إن ألمانيا لم تكن بعد موثوقة. وظلت المؤسسات الديمقراطية الجديدة تحت الرعاية التجريبية من قبل الحكام العسكريين الغربيين الثلاث الذين أطلق عليهم تسمية المفوضين الأعلين. إن دولة ألمانيا الغربية الجديدة ودستورها لبت مطالب تمثيل رغبات كل الشعب الألماني سواء عاش في المنطقة الشرقية أو في الغربية. ولم يستطع الروس عمل شيء بل ردوا بذات الطريقة فجعلوا منطقتهم جمهورية ديمقراطية ألمانية أسيرة الشيوعية. وقد عزلها الغرب.

إن التغيرات في ألمانيا الغربية وعاصمتها المؤقتة بون، كانت خطوة عملاقة إلى الأمام من أجل استعادة السيادة. وكان القانون الأساسي أي دستور ألمانيا الغربية قد وضع موضع التنفيذ في ٢٤ مايو ١٩٤٩. وفي أغسطس جرت انتخابات عامة ربحها اديناور وحزبه CDU بشكل غير متوقع. واختار البرلمان تيودور هس ليكون أول رئيس للجمهورية واختير اديناور كمستشار. وهكذا بدأ سنواته الطويلة في الوزارة بما عرف باسم حقبة حكم ادیناور. وفي ٢١ أغسطس توقف الاحتلال العسكري الغربي.

كان حصار برلين أول مأساة كبرى في سنوات ما بعد الحرب. وانتهى بانتصار دبلوماسي صاعق انتصار القوة والحس السليم. وكثر الضغط على الممرات الجوية بين الغرب والمدينة المحاصرة، بعد التدفق المستمر لتيار طائرات النقل الأميركية والبريطانية تحمل كل شيء للمدينة من أجل الإبقاء عليها حية، بما فيه الفحم الحجري. وكان الألمان في فرانكفورت، وهانوفر وهمبرغ وبرلين - تمبلهوف والطائرات المحملة وغير المحملة، التي تحط كل بضعة دقائق، هم الأبطال المجهولون في تلك الأيام. وانضم فريدي لاكر إلى «المسرح» واستطاع فيما بعد، بعد الأرباح إلى جناها أن يؤسس شركة طيران. وكان الروس حذرين متنبهين أيضاً حتى يتجنبوا هفوة لا تغتفر.

وقدمت أبراج المراقبة الجوية السوفييتية التوجيه الأساس على طول العشرين كيلومتراً من الممرات، وبعض الخدمات المتمركزة في القطاعات الشرقية من برلين ظلت شغالة من أجل القطاعات الغربية. وقبل أن يسوى كل شيء، تم نقل ٣,٢ مليون طن من الطعام واللوازم جواً إلى المدينة بكلفة ٢٢٤ مليون دولار. بذات الوقت بدأ الألماني البغيض يتحول في نظر الغربيين

إلى برليني مستعد شجاع محب للحربة. الواقع أن الشعب الألماني سواء في الشرق أم في الغرب لم يكن له الخيار. ولكن الفضل يجب أن لا يُنكر، بالنسبة إلى زعماء ديمقراطيين مخلصين مثل عمدة برلين الاشتراكي الساحر، أرنست دوتر، الذي كانت سلطته المعنوية ترمز إلى المقاومة وإلى المثل الغربية الديمقراطية ضد التحديات العنيفة من جانب التسلطية.

إن أزمة برلين المعقدة بينت لستالين عزم الغرب على صد الاتحاد السوفييتي وعلى مقاومة الضغط. لقد أخطأ السوفييت في الحسابات. وكانت الأزمة الأولى أيضاً هي التي استطاعت أن تمنع تحول الحرب الباردة إلى حرب ساخنة. وهذا الذي حصل لم يكن متروكاً للصدفة بل تم بفضل الحسابات الدقيقة الحذرة وبفضل ضبط النفس. كانت برلين المثل الأول للمواجهة بين الشرق والغرب ووصلت إلى حدود جديدة من دبلوماسية ما بعد الحرب، وانتهت بشكل خطير إلى أن توشك أن تكون صداماً مسلحاً أوقف في آخر لحظة.

إن الدفاع عن كيموا وعن ماتسو البعيدتين عن شواطئ الصين وأزمة صواريخ كوبا هي أمثلة أخرى ربما كان السوفييت قد أخطأوا الحساب في سنة ١٩٤٨، وربما كان الغرب قد أخطأ التفسير، ولكن في موسكو ولندن وواشنطن تم التزام الحذر منذ البداية بأن الوضع يجب أن لا يتطور ليؤدي إلى الحرب. إن الإدارة الأميركية والوزارة البريطانية رأتا أن النقل الجوي هو مخرج يجنبهما المذلة مع القليل من المخاطرة. ومكن الغرب من المحافظة على وضعه في برلين بدون استعمال القوة. والروس أيضاً امتنعوا عن استعمال القوة، وتركوا عملية النقل الجوي تعمل بدون انقطاع. في يناير ١٩٤٩ تكلم ستالين إلى صحفي أميركي وأعطى أول إشارة بإنه مستعد للتفاوض ولرفع الحصار لقد عمل بكل قوته لإنقاذ شيء ما، وللحصول على تنازلات من الولايات المتحدة ومن بريطانيا حول المسألة الألمانية، ولكنه لم ينجح.

وبعد مفاوضات سرية في مايو ١٩٤٩ تخلى الروس عن الحصار فأقامت الدول الغربية حصارها المضاد للاتحاد السوفييتي وللمنطقة الشرقية من ألمانيا، الحصار الذي أوقف انتقال السلع ذات القيمة نحو الشرق.

إن أزمة الحرب الباردة في ١٩٤٧ و١٩٤٨ عجلت في إعادة تقييم جذرية للسياسة الأميركية. إن التزام الولايات المتحدة بالمساهمة في الدفاع عن أوروبا الغربية قد تضاعف بشكل حاد ولكنه ظل يفتقر إلى إقامة قوات مسلحة تتمركز في أوروبا. إن تسريح الجنود الأميركيين بعد الحرب دلّ على أنه لم يعد هناك من حاجة على الإطلاق لإرسال الجنود. وإلى أن اندلعت الحرب الكورية في صيف ١٩٥٠، عندها بدأت الولايات المتحدة فعلاً إعادة التسلح على مستوى لازم وضروري لمساندة وعدها بالمساعدة العسكرية الشاملة. وقبل ذلك بسنة أي في ٤ أبريل ١٩٤٩ أخذت الولايات المتحدة خطوة حاسمة إلى الأمام عندما أنشأت مشاركة عسكرية أوروبية غربية شمالية

أطلسية. إن منظمة معاهدة شمال الأطلسي الناتو، وإن كانت بـالمعنى الـدقيق لا تشـكل تحالفاً شبيهاً لمعاهدة بروكسل مع نص للمساعدة العسكرية الأوتوماتيكية ولكنها عملياً، ورغم صيغتها الحذرة، قيّدت الولايات المتحدة بالانضمام إلى حليفاتها الأوروبيـة الغربيـة للدفاع ضد تهديد الاتحاد السوفييتي.

إن عقد الناتو والمصادقة عليـه مـن قبـل الولايـات المتحـدة في مجلـس الشـيوخ يعتبر ثورة في المواقف الأميركية تجاه مشاكل العـالم. إن الـدفاع عـن الولايـات المتحـدة لم يعد بعد الآن ينظر إليه محصوراً بنصف الكرة الأميركية. إن حـدود الـدفاع عـن الولايـات المتحدة قد امتد بوضوح إلى أوروبا وهو يتجاوز حدود نهر الألب وعـبر البلقـان. إن أمـن أميركا أصبح كونياً في حجمه. لقد سبق وكان هذا الأمن داخلاً في شرقي آسـيا. أمـا بعـدها فقد اتسع فعلياً حتـى شـمل كـل جـزء مـن أجـزاء العـالم. إن جهـاز التخطـيط السـياسي للولايات المتحدة المسمى مجلس الأمن القومي والذي أنشئ سنة ١٩٤٧، أعطـي صـلاحية صياغة وضع برامج طويلة المدى من أجل «تحقيق أهداف السياسـة الخارجيـة للولايـات المتحدة». وهو يعمل على وضع سلم الأولويات ويعين الوسائل لتحقيقها. وأصـبح جـورج كينان أول رئيس لهذا المجلس. ومجلس الأمن القومي هو الذي وضـع المبـدأ القائـل بـأن الخطر الأكبر هو التقـدم السـوفييتي وأن الأولويـة يجـب أن تعطـي للـدفاع عـن أوروبـا الغربية. وتقبل الرؤساء المتعاقبون النصيحة هذه. بالنسبة إلى أوروبا الغربية كان كـابوس التخلي عنها من قبل الولايات المتحدة قد ارتفع. وكان بـيفن وبيـدو مـع ديـن انشيسـون وزير خارجية ترومان بعد مرض مارشال وتقاعده في يناير ١٩٤٩، كانوا جميعـاً المهندسـين الرئيسيين لمعاهدة حلف شمال الأطلسي. إن معاهدة بروكسـل كانـت الخطـوة الأساسـية الأولى. والآن تم تشكيل الحلقة التي تـربط بـين دول معاهـدة بروكسـل وهـي بريطانيـا وفرنسا واللوكسمبورغ وبلجيكا والبلاد المنخفضة وبين الولايات المتحدة وكندا. وبناءً عـلى إلحاح فرنسا أصبحت إيطاليا عضواً مؤسساً في الناتو وأيسلندا والنروج والدانمرك والبرتغال انضمت إليها سريعاً. إن كلمة شمال الأطلسي أصبحت شـيئاً مـا مـن الاسـم المغلـوط. إن الأراضي التي يشملها الناتو تتضمن الجزائر الفرنسية، والأهم ما يكون فيها النص بـأعمال التحالف إذا تم الهجوم على أي فريق بالاحتلال العسـكري. وبهـذه الطريقـة تـم إدخـال ألمانيا الغربية والقطاعات الغربية من برلين والمناطق الغربية من النمسا وكذلك فيينا.

وقلب الالتزام في هذا التحالف موجود في المـادة الخامسـة التـي تـقضي «بأن الهجوم على دولة عضو يعتبر هجوماً على الجميع. وكل عضو من التحالف عليه أن يساعد البلد الذي وقع عليه الهجـوم وذلـك بمسـاندته فرديـاً وجماعيـاً مع الأفرقاء الآخرين. ومثل هذا العمل عندما يبـدو ضروريـاً يتضـمن اسـتعمال القوة المسلحة...» وهذه التدابير يجب أن تسند إلى مجلس الأمـن التـابع للأمـم

المتحدة، وهي تتوقف عندما يأخذ مجلس الأمن الخطوة اللازمة من أجل إعادة السلم والأمن. وكان الفرقاء الغربيون يفضلون التزاماً عسكرياً أوتوماتيكياً. ولكن هذا الأمر كان فوق قدرة دين أتشيسون. إن الغالبية العظمى في مجلس الشيوخ الأميركي في طرفيه الجمهوري والديمقراطي قد تخلوا عن المبدأ الأميركي القائل بالعزلة ولكنهم لم يتخلوا عن السلطة الدستورية برئاسة آرثر فوندنبرغ الذي الذي أخذ الأغلبية العظمى. وهذا القرار ينص على أن الولايات المتحدة يجب أن تطور «دفاعها الذاتي» الإقليمي وأن تطور التسويات الجماعية داخل ميثاق الأمم المتحدة، مع الدول الأخرى، في حالة هجوم مسلح من شأنه أن يهدد أمن الولايات المتحدة. وتجنبت الكلمات الدقيقة عن عمد «كلمة تحالف» وهناك إضافة ذات دلالة تفيد أن مثل هذا التشارك يجب أن يكون محكوماً «بالصبغة الدستورية» التي تعني بصريح العبارة أن مجلس الشيوخ لا يتخلى عن حقوقه بأن يقرر بالتصويت على الأكثرية في قضايا الحرب والسلم. وهذا القرار مهد الطريق أمام معاهدة شمال الأطلسي التي صادق عليها مجلس الشيوخ في ٢١ يوليو ١٩٤٩.

ولم تكن الولايات المتحدة وحدها بل كندا أيضاً التزمت بالمساعدة تجاه أوروبا الغربية. وبخلال أزمة الدولار في بريطانيا التي تلت الحرب العالمية الثانية قدمت كندا ١٢٥٠ مليون دولار أميركي أي ربع القرض الكامل الممنوح لبريطانيا في حين قدمت الولايات المتحدة ٣٧٥٠ مليون دولار أميركي في سنة ١٩٤٥، وتحت قيادة أطول رئيس وزراء خدمة في العالم الغربي، الليبرالي وليام مكنزي كينغ. قدمت كندا مثلاً ملحوظاً في الانتعاش الاقتصادي بخلال سنوات الكساد التي حصلت في عقد ١٩٣٠ بعد أن أصبحت في نهاية الحرب قوة تجارية عظمى على المستوى العالمي. وازداد عدد سكان كندا بشكل ملحوظ وساعدت الهجرة من أوروبا على ملء الثغرات التي أحدثها الازدهار المستمر في عقد ١٩٥٠ وعقد ١٩٦٠. وتدفق الرأسمال الأميركي على كندا وأصبح التعاون الاقتصادي الكندي الأميركي بارزاً بشكل واضح وقد تجلى ذلك من خلال المشروع المشترك لنقل الطاقة الكهربائية وتطويرها وتعميق الطريق المائي العميق من نهر سان لوران إلى البحيرات.

ومن مزج المهارة السياسية بعدم الضعف استطاع مكنزي كينغ أن يتحكم بالمشاكل الضخمة التي واجهت كل الحكومات في كندا: إن نظام تعدد الأحزاب هو في الغالب نتيجة حكومة ترتكز على أقلية من أصوات الناخبين. إن المشاكل الكامنة في إدارة الدومنيون تقوم على العلاقات بين الأقاليم، وصعوبة الموازنة بين المتكلمين بالفرنسية والمتكلمين بالإنجليزية وبالحزب الليبرالي ذي القوة المتمركزة في كيبك. كانت سياسات كينغ الحذرة قد نمّت حساً كندياً بالوطنية مشدداً على الوحدة الأساسية للدومنيون الفدرالي ومقوياً لسلطة البرلمان وللحكومة الفدرالية المركزية بمقدار ما تسمح به المقاومة الإقليمية. إن الليبراليين قدموا تشريعات تقدمية فيما خص الضمان الاجتماعي

والسكن، وإن كانت ميول مكنزي كينغ الخاصة هي ميول محافظة. وإذا كانت السياسة هي فن الممكن وهي مبدأ مفضل عند مكنزي كينغ. وفي الشؤون الخارجية عكس الموقف الانعزالي الموقف الذي كانت تفضله غالبية الكنديين في عقد ١٩٣٠. ومع ذلك انضمت كندا إلى بريطانيا ضد ألمانيا في ١٠ سبتمبر ١٩٣٩، وقررت حكومتها عدم فرض التجنيد الإجباري داخل كندا. ورغم هذا تميز المتطوعون الكنديون بخلال الحرب وأصيبوا بأضرار جسيمة في غارة دييب سنة ١٩٤٢. وشاركوا أيضاً في معركة إيطاليا وفي النزول في نورماندي. وكانت مسألة التجنيد الإجباري قد قسمت بعمق كندا المتكلمة بالإنجليزية وكندا المتكلمة بالفرنسية كما تعارضت مع القاعدة السياسية الطبيعية لكينغ في كيبك. ولم يحسم الاستفتاء العام الذي جرى في سنة ١٩٤٢ حول مسألة التجنيد الإجباري والسماح به عندما ترى الحكومة أنه ضروري الأمر وجاءت نتيجته ٧٢% لا في كيبك و٨٠% نعم في كندا المتكلمة بالإنجليزية. وظل الأمر معلقاً حتى توفمبر ١٩٤٤ حيث سمح للمجندين بإرسالهم ليحاربوا خارج كندا. وفي انتخابات ١٩٣٥ استمر كينغ متغلباً على معارضة الحزبين الرئيسيين وهما اتحاد الكومنولث التعاوني الميال إلى اليسار والمحافظون التقدميون في اليمين. وفي سنة ١٩٤٨ مرض كينغ في صحته فسلّم الرئاسة إلى ليبرالي فرنسي هو لويس ستيفن سان لوران وهو رجل قوي مؤمن بالإبقاء على سلطة الدومنيون مثل إيمان مكنزي كينغ. إن الازدهار الاقتصادي المستمر هو الذي ساعد على نجاح الحكومة الفدرالية في المحافظة على كيبك الفرنسية ووطنيتها الإقليمية المحدودة حتى بعد تقاعد سان لوران في سنة ١٩٥٧ على أثر انتصار الحزب المحافظ التقدمي في انتخابات يونيو التي أصبح على أثرها جون ديفن بيكر رئيساً للوزراء.

السكان (بالملايين)			
كندا		الولايات المتحدة	
١٩٣١	١٠,٤	١٩٣٠	١٢٣,١
١٩٥١	١٤,٠	١٩٥٠	١٥٤,٣
١٩٦١	١٨,٢	١٩٦٠	١٨٠,٦
١٩٧٩	٢٣,٧	١٩٧٨	٢١٨,٠
١٩٨٩	٢٦,٢	١٩٩٠	٢٤٩,٦

وكما هي الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة، تراجعت كندا عن العزلة التي كانت عليها قبل الحرب وتغيرت النظرة الكندية من حيث الدفاع الوطني تغيراً تاماً منتصف هذا القرن منذ ١٩٠٠. وفي نهاية القرن التاسع عشر كان الخوف الرئيسي الذي كان يعتقد به الكنديون هو إمكانية غزوها من قبل الولايات المتحدة، و«عزمها البارز» الذي يشتمل على خطط لابتلاع

جارتها الشمالية. ووضعت حتى خطط حربية من قبل وزارة الحرب البريطانية تضمنت إنزال بريطاني في نيويورك وبوسطن دفاعاً عن الدومنيون. والواقع أن الولايات المتحدة وكندا في مسألة الحدود كانت أول حدود غير مدافع عنها بين دولتين كبيرتين في العالم الحديث، وهو مثل اتبع في ألمانيا الغربية فقط منذ ١٩٤٥. وكندا والولايات المتحدة ارتبطتا رباطاً وثيقاً في الدفاع عن قارة أميركا الشمالية منذ أن تم التوصل إلى اتفاق في أودنسبورغ سنة ١٩٤٠.

إن العلاقة بالولايات المتحدة تدل على تعاون وثيق من جهة، وعلى التأكيد على استقلال كندا من جهة أخرى. من خلال لستر بيرسن وزير الشؤون الخارجية من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥٧ - بصفته دبلوماسياً من مستوى عالمي - ساهمت كندا في الشؤون الدولية. فقد لعب بيرسن دوراً طليعياً في الأمم المتحدة وساهم في نشاطاتها من أجل حفظ السلام واستحقاقه جائزة نوبل للسلام تدل على الاعتراف له بمهارته في إيجاد حل دبلوماسي لأزمة السويس في سنة ١٩٥٦. وهو أيضاً أوصل بلاده إلى منظمة معاهدة شمال الأطلسي. وأصبحت كندا أحد الأعضاء المؤسسين. وهكذا توصل العالم الجديد إلى إنقاذ العالم القديم بحيث انعكست تماماً العلاقة الإمبريالية.

إن الناتو شكل حجر الزاوية في الدفاع الغربي عن أوروبا. وأصبحت اليونان وتركيا أعضاء فيه في سنة ١٩٥٢. ولكن دور ألمانيا الغربية بقي موضوعاً حسّاساً ذلك أنها حتى حينه لم ينظر إليها كحليف كامل في الغرب. هل ينوي الغرب إعادة تسليح ألمانيا وجعلها شريكاً في الناتو؟ كلا يقول وزير خارجية فرنسا روبير شومان في الجمعية الوطنية الفرنسية في يوليو ١٩٤٩. إن ألمانيا «ليس لها سلاح ولن يكون لها سلاح...» من غير المتصور بالنسبة إلى فرنسا وحلفائها أن يسمح لألمانيا بالانضمام إلى حلف الأطلسي كدولة قادرة على الدفاع عن نفسها أو مشاركة في الدفاع عن الدول الأخرى. ولكن التاريخ يتحرك بسرعة وأصبح اللامعقول أمراً واقعياً بعد خمس سنوات من قول وزير الخارجية الفرنسي أي في سنة ١٩٥٤.

القسم الثامن

*   *   *

تحول آسيا

(١٩٤٥- ١٩٥٥م)

الفصل الثامن والثلاثون

النضال من أجل الاستقلال:

الفليبين، الملايو وإندونيسيا

في سنة ١٩٤٥ كانت كل المظاهر تدل على أن الدول الغربية تسيطر على العالم مرة أخرى بما فيها آسيا كلها. فقد كانت الدول الغربية قد خططت في ما بينها في اجتماعها بخلال الحرب توزيع السيطرة على العالم. فقد كانت تستطيع تجميع قوة عسكرية جبارة في البر والبحر والجو وتفوقها الدبلوماسي ظهر في أجلى قسوته في هيروشيما وناكازاكي. إن اليابان التي بدت لا تقهر قد رُكّعت وسُحقت وخضعت لحاكم أميركي. وعلى هذا في سنة ١٩٤٥ لماذا لا يتوجب على الأوروبيين أن يستعيدوا مستعمراتهم القديمة في آسيا؟ اختارت بريطانيا وعزمت على استعادة الهند الشرقية الهولندية. وفرنسا استعدت للرجوع إلى الهند الصينية. ولكن شعوب آسيا لم تكن ببساطة تنتظر الترحيب بعودة آسيادها القدامى ففي كل مكان قامت حركات سياسية تطالب بالاستقلال. وهي مستعدة للحرب لأجله. على العموم تحت زعامة تستوحي الأيديولوجيا الماركسية. وكان على الأوروبيين أن يستعملوا القوة لاستعادة سيادتهم الكولونيالية.

في سنة ١٩٤٥ لم تكن الحرب الباردة بعد قد أصبحت ذات تأثير حاسم في رسم السياسات الغربية. فالاتحاد السوفييتي لم يكن يومئذٍ أضخم خصم لبريطانيا ولفرنسا ولهولندا في سياساتها الكولونيالية. كل ما في الأمر أنه كان يعطي الدعم الأيديولوجي للحركات الوطنية. إن الولايات المتحدة هي التي كانت حقاً خصم الكولونيالية الأوروبية.

حتى قبل الحرب العالمية الأولى، كانت الخصومات الغربية والتغلغل في الصين قد أثارت ردات فعل وطنية آسيوية لدى الصينيين أنفسهم. وبثبات أقل لدى اليابانيين. في سنة ١٩٠٥ حلت اليابان محل روسيا القيصرية كدولة إمبريالية في كوريا وشمال الصين. وعملت الحرب العالمية الثانية على تحطيم صورة التفوق الغربي في آسيا. وبخلال عقد من الزمن من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٥، كانت تقريباً كل المستعمرات الغربية والأراضي الإمبريالية قد تغيرت. ونالت الفيليبين استقلالها سنة ١٩٤٦. ونالت الهند استقلالها سنة ١٩٤٧. ونالت سيلان وبورما استقلالهما في السنة التالية.

في سنة ١٩٤٩ تخلت البلاد المنخفضة عن حكمها الذي دام ٣٠٠ سنة على الهند الشرقية الهولندية. وانهزمت فرنسا في الهند الصينية سنة ١٩٥٤. ومنحت بريطانيا الاستقلال للملايو في سنة ١٩٥٧. وأبعد ما أمكن التوصل إليه في التغيير حصل في الأراضي الرئيسية من شرق آسيا أي في الصين. إن حقبة تفكك الصين قد انتهت مع انتصار الشيوعيين سنة ١٩٤٩. وطيلة العقود الأربعة التي تلت استطاعت الصين بنجاح أن تثبت استقلالها عن السيطرة الغربية. هذا النموذج من التغير الضخم انبثق بخلال السنوات الأربع الحساسة التي عقبت الحرب العالمية الثانية. إن المرحلة الأولى القصيرة دامت ما يقارب أسابيع قليلة منذ انهيار السيطرة اليابانية إلى أن استطاعت القيادتان البريطانية والأميركية العسكريتان إرسال جنود: أميركيين إلى الفليبين وكوريا وبريطانيين إلى ملايو وإلى الهند الصينية «الفرنسية» وإلى الهند الشرقية الهولندية. بخلال الحقبة القصيرة، وقبل وصول الجنود كان جنوب شرقي آسيا في دوله ما يزال خاضعاً للقيادة العسكرية اليابانية غير المستقرة. وقامت فِرق متعددة من أهل البلاد الوطنيين ومن الفرق الاشتراكية تتنافس على الحكم. كان هدفهم جميعاً الاستقلال، ولكنهم كان عليهم أن يقرروا ما هو التكتيك الذي يجب اعتماده في مواجهة عودة الاحتلال العسكري الغربي المتوقع. إن العودة إلى الاحتلال تحت مرحلة جديدة لقي بعدها مقاومة شديدة في بادئ الأمر. إن الأمل بالوصول إلى الاستقلال عن طريق التوافق مع الغرب لم يتحقق باستثناء قارة الهند، وفيما بعد في الملايو.

إن الولايات المتحدة لم تشعر أبداً بالراحة كقوة كولونيالية. وكان لدى الأميركيين فكرة سيئة عن إلغاء الوطنية الفيليبينية بالقوة في منعطف القرن. كانت هناك اعتبارات استراتيجية حملت الولايات المتحدة وأسطولها أولاً، إلى جزر الفيليبين الإسبانية في سنة ١٧٩٨، التي أصبحت بواسطة القاعدة البحرية في خليج مانيلا القاعدة الأميركية الأكثر تقدماً في الباسيفيك. ولمدة تزيد عن القرن احتفظت الولايات المتحدة بحضور قوى في الفيليبين لذات السبب.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة كان المكسب الاقتصادي من الممتلكات الكولونيالية غير كافٍ أبداً إلا في ما خص بعض المجموعات ذات المصالح الخاصة من أجل علاقات سيطرة. وأكثر من ذلك كانت الفيليبين بعيدة جداً وكان السكان الفيليبينيون «السمر» كثيري العدد جداً - ٦ ملايين سنة ١٩٨٠ و٤٨ مليون سنة ١٩٠٠ - بحيث يمكن اعتبار استيعابهم أمراً غير مقبولاً في مجتمع أميركي حسّاس عرقياً. إن الحكم الذاتي، وعند اللزوم، إن شكلاً ما من أشكال الاستقلال قد اعتبر عندئذٍ هو الحل الوحيد المبكر. إن الأميركيين كحكام كولونياليين كانوا فريدين في تسليمهم غير المباشر إدارة البلد للسكان الأصليين. في سنة ١٩٠٣ شغل الفيليبينيون نصف المراكز الكولونيالية الأميركية. وفي انتهاء عقد سنة ١٩٢٠ كانت أجهزة الحكومة الكولونيالية في الفيليبين بين أيدي الفيليبينيين. إن ٤٠ سنة من السيطرة الأميركية ومن الرعاية الأميركية، تركت طابعاً لا ينمحي على

الفيليبين. إن نخبة من الفيليبينيين سياسية واقتصادية قد نمت من بينها ثروات كملاك أراضي وتجار مستثمرين وصناعيين وكانوا مرتبطين بقوة بالولايات المتحدة.

وازدهرت التجارة بعد فتح السوق الأميركية أمام صادرات الفيليبين، وبعد تثمير رأس المال الأميركي في الجزر نفسها. من وجهة نظر أميركية وبخلال سنوات الكساد بدأ إعطاء ضمانات تفضيلية اقتصادية إلى الفيليبين مخسراً. وارتفعت مطالبات تنادي بالحد من المستوردات الفيليبينية إلى الولايات المتحدة. ودفعت الفيليبين بدون إرادتها الكاملة نحو الاستقلال في عقد ١٩٣٠. والطبقة العليا من الفيليبينيين التي ربحت الكثير من الارتباط بأميركا ظلت مترددة في ما يتعلق بالاستقلال الكامل وسعت إلى إقامة علاقة فيليبينية أميركية خاصة. وجرت محاولات للتوفيق بين الرغبة الفيليبينية بالاستقلال والمصالح الاقتصادية الفيليبينية. والولايات المتحدة استجابت أخيراً بالوعد بالاستقلال في سنة ١٩٣٤ بعد اثنتي عشر سنة كمرحلة انتقالية. ولكن في سنة ١٩٤٢ أدى الاجتياح الياباني إلى إمكانية إيقاف الانتقال. إن الاحتلال البربري وثق الروابط الأميركية الفيليبينية رغم مناداة اليابان باستقلال الفيليبين ووجود بعض الفيليبينيين المتعاونين مع اليابان. وعندما عاد الجنرال ماك أرثر رحب به ترحيباً صادقاً من معظم الفيليبينيين الذين كانوا يكرهون اليابانيين. إن الدمار الذي سببته الحرب كان ضخماً ومات مليون إنسان وتحطم الاقتصاد ودمرت الصناعة كما دمر الإنتاج الزراعي وأصبحت مانيلا مهدمة.

وعلى كل لم تؤشر عودة الاحتلال الأميركي إلى حقبة هادئة. واستبقى الأميركيون النظام الاجتماعي القائم لصالح ملاك الأراضي والثروة. إن النظام المحافظ بعد ١٩٤٥ والذي كان قائماً في الفيليبين انهار مع حرب العصابات بين هوكبالاهاب أو الهوك باختصار. والهوك حاربت أول الأمر اليابانيين كما حاربت خصومهم. واحتفظوا بأسلحتهم سنة ١٩٤٥ ليبدأوا من جديد بالتعاون مع ماك أرثر. وأرادوا تغيير مجتمع الفيليبين بصورة جذرية مرتكزين على قوتهم التي قوامها المعدمون والفلاحون المثقلون بالديون وعلى فقراء المدن. وكانوا أيضاً وطنيين يريدون إنهاء العلاقة نصف الاستعمارية مع الولايات المتحدة. ولكن سندهم في البلد ككل لم يكن قوياً في سنة ١٩٤٥، وأعلنوا عن استعدادهم للمشاركة في الانتخابات وفي العملية الدستورية. ومع أهدافهم في الثورة الاجتماعية وقدرتهم على الدخول في نضال مسلح، كانوا في نظر المحافظين الذين يتولون السلطة في الحكومة كخطر مميت على الاستقرار وعلى النظام. وكانت ميليشيا الهوك المسلحة قد استمرت تشكل تهديداً للزعامة الفيليبينية المزدهرة. وباكراً في مطلع ١٩٤٥ تم تنفذ الإعدام بأعضاء ميليشيا الهوك من قبل الحكومة الفيليبينية.

في انتخابات سنة ١٩٤٦ شارك الحزب الشيوعي الفيليبيني، ولكن النواب الستة الذين انتخبوا شطبوا من كونغرس الفيليبين. وانفصل واحد منهم هو لويس طاروق، عن وسط الهوك

في لـوزون. وقـام بعصـيان فلاحـي. في سـنة ١٩٤٩ اتخـذ قـرار جـدي ضـد نشـاط الهـوك المستمر، اقترن بتمشيط عسكري لاقتلاع جذور ميليشيا الهوك من وسـط جزيـرة لـوزون. ورد الهوك بعصيان مسلح كامـل في سـنة ١٩٤٨ وكـان أنصـارهم يقـاربون الــ ٢٠٠ ألـف مقاتل. في سنة ١٩٤٩ انضم إليهم الحـزب الشـيوعي الفيليبينـي وشـكلوا حكومـة ثوريـة مؤقتة. واستمر النضال عدة سـنوات. وكـان الهـوك قـابعين في داخـل الـبلاد مـن لـوزون. ولكنهم في سنة ١٩٥٤ غُلِبُوا. فقضت عليهم قوات الحكومة المتفوقة. وكانت الحكومة قد اسـتمالت أيضـاً بعـض الفلاحـين حتـى لا يسـاندوا العصـاة بالمسـاعدة الأرضـية وبإعـادة التوطن في قرى محمية.

في الولايات المتحدة في هذا الوقت كان الهوك يشبهون بأنهم يشكلون جزءاً مـن المؤامرة الشيوعية العالمية للتخريب في آسيا، أكـثر مـما كـانوا يعتقـدون بـأنهم يشـكلون حركة فيليبينية اشتراكية شيوعية متطرفة تلجأ إلى تكتيكات الإرهاب وتستمد دعمها مـن الظروف الاقتصادية لدى الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً. وكان الدعم الشيوعي الـدولي لا يذكر. وكان على رأس الضحايا في إرهاب الهوك إضافة إلى أخذ المجندين، وكـذلك في قمـع الحكومة، هم الفلاحون العالقون في شـباك عصـابات الهـوك الـذين كـانوا كـذلك ضـحية مـلاكي الأرض والحكومـة. في سـنة ١٩٤٦ منحـت الولايـات المتحـدة الاسـتقلال الرسـمي للفيليبيين، ولكن الاستقلال اقترن بقيود وشروط. طلبت الولايات المتحـدة إعطاءهـا مائـة بناء تخصص كقواعد عسكرية أميركية تؤجر لها لمدة ٩٩ سنة. ثـم خفـض عـدد السـنوات في سنة ١٩٥٩ إلى ٢٥ سنة. وبنت الحكومة الأميركيـة قاعـدتين بحـريتين كبيرتـين، وقاعـدة جوية ومعسكراً للراحة الأمر الذي شكل مفتاح للتخطـيط الأمنـي الأمـيركي في الباسـيفيك حتى عقد ١٩٩٠. إن الاتفاق الدفاعي الفيليبني الأميركي وتحالفهما ووجود القواعـد التـي يتواجـد فيهـا آلاف الأميركيـين اعتـبر مـن قبـل الـوطنيين الفيليبينيـين كأنـه وضـع نصـف كولونيالي. وكانت الولايات المتحدة لا تعتبر نفسها معزولة عن السياسة الداخلية. وأعطي رجـالُ الأعـمال الأميركيـون حقوقـاً اقتصـادية خاصـة أيضـاً. وكـل هـذه الشروط ربطـت بمساعدة أميركية عالية وبامتياز الدخول إلى السوق الأميركية.

وأجرت الحكومة الفيليبينية إصلاحات أرضية محدودة منذ ١٩٥٤ ورفضت الاشتراكية. وكانت علاقـة مـلاكي الأراضي بمسـتثمريها قويـة، ولكـن اسـتغلال مـلاكي الأراضي القاسي قد تحدد نوعاً كما. وبدعم أمـيركي احتفظـت المجموعـات الحاكمـة الفيليبينية بالسلطة. ولكنهم بالمقابـل لم يكونـوا راغبـين بقطـع علاقـتهم بالولايـات المتحـدة. وعانـت الولايـات المتحـدة مـن مماهاتهـا بالأغنيـاء وبالـدوائر الحاكمـة الفاسدة داخل الفقر المنتشر. ورغم المبالغ الضخمة من المسـاعدات الماليـة بهـدف مساعدة الفيليبينيين الذين ضربتم الحرب، وبهدف مسـاعدة الفلاحـين والفقـراء في المدن، نفذ القليل من إعادة الإعمار، وغالبية الفقراء لم تستفد شـيئاً: ومـلأ الأغنيـاء

من الفيليبين جيوبهم الخاصة. إن استمرار البؤس بين الفلاحين مهد المكان المناسب لتغذية حركة الهوك.

إن تنوع الأغراض الأميركية داخل ما كان يشكل فعلاً مستعمرة لا يمكن من التوفيق بينها بشكل يرضي الجميع. والأغراض هي: منح الاستقلال، ومنع حدوث تحالف اشتراكي شيوعي من أجل الوصول إلى الحكم عن طريق صناديق الاقتراع أو السلاح، وتأمين إصلاحات اقتصادية حقيقية أساسية، العمل للمصلحة الأمنية الشاملة للولايات المتحدة في آسيا، العثور على شركاء أصدقاء يمكن الاعتماد عليهم بين الزعماء السياسيين في الفيليبين. وفي النهاية عملت الولايات المتحدة على تقوية القلة التي كانت تستغل الضعيف والتي كانت تلام لفسادها.

ولكن سياسة الولايات المتحدة قد طغى عليها بشكل خاص بعد ١٩٥٠ - هدف واحد: القضاء على تقدم الشيوعية في آسيا. وهذا لم يعتبر - أولاً - مشكلة آسيوية داخلية. إن الهدف الطاغي كان خلق كتلة آسيوية دفاعية ضد العدو الخارجي، الاتحاد السوفييتي، وحليفته الصين الشيوعية. ومن أجل متابعة هذا الهدف شعرت الولايات المتحدة أن خياراتها كانت مقصورة على دعم الزعماء السياسيين الذين لم تكن تريد على الإطلاق مساندتهم. واضطرت الولايات المتحدة أيضاً. بالرغم من شجبها الباكر للأمر، إلى اعتماد سياسة دعم فرنسا، التي كانت تعمل على إحياء إمبراطوريتها الكولونيالية في الهند الصينية.

من كل المحاولات التي بذلتها الدول الأوروبية لاستعادة إمبراطوريتها في جنوب شرق آسيا بدا وكأن عودة بريطانيا إلى ملاوي وإلى أرخبيل الملايو وإلى سنغافورة سوف تكون الأقل إزعاجاً. وبخلال الحرب كانت المقاومة الأقوى ضد اليابانيين من قبل الصينيين في الملايو. وكانت أكثرية هؤلاء يماهون أنفسهم مع الزعامة الشيوعية بما يسمى بالحزب الشيوعي الملاوي. وساندهم الحلفاء بخلال الحرب وبعدها اعترفوا لهم بمساهمتهم. وهؤلاء الصينيون من بين ثلاثة أعراق في الملايو. ودون غيرهم حاربوا اليابانيين بقوة ولسبب بسيط: اليابانيون، خلال الاحتلال، في سنواته المبكرة، ١٩٤٢-١٩٤٣، ظلموا الصينيين بوحشية أكثر من غيرهم من القوميات التي تعيش في الملايو وهي الهنود المتوطنون ثم الملايين الأصلاء. لا شك أن العديد من الملاويين والهنود تعاونوا مع اليابانيين وأملوا بالحصول على الاستقلال بموافقة اليابانيين. وأصبح اليابانيون فيما بعد أكثر تساهلاً ضد المعادين للشيوعية من الصينيين، من جماعة رجال الأعمال لأنهم يحتاجون إلى مساعدتهم. وربما كان اليابانيون قد وعدوهم بالاستقلال، على الأقل اسمياً، الأمر الذي لم يحصل بسبب انتهاء الحرب بسرعة مفاجئة في آب ١٩٤٥.

وعاد البريطانيون إلى الملايو بدون مقاومة. وقرر الشيوعيون الصينيون التعاون معهم، وسلوك السبل الدستورية إلى الاستقلال. وخرجت مجموعات العصابات الصينية المحاربة من

الغابات حيث كانوا يشنون حرب عصابات، وتفرقوا، بعد تخبئة أسلحتهم في الأدغال تحوطاً. وكانت الإدارة الكولونيالية تطمح إلى إعادة إقرار السلام والنظام، والأعداد للمشاركة الانتخابية من قبل الأعراق الثلاثة الموجودة في الملايو على أساس المساواة. وكانت الخطط المبكرة ترمي إلى وجوب توحيد شبه جزيرة الملايو، وأن يحرم حكم الملايو التقليديين من معظم سلطاتهم وإدخال نظام سياسي أكثر ديمقراطية. كانت سنغافورة في معظمها صينية، وهي مستعمرة بريطانية، ولذا تقرر أن يبحث مصيرها على حدة.

ولكن الحل البريطاني لم يرض أي أحد. إن زعماء ٥,٣ مليون ملاوي، معظمهم من الفلاحين من القطاع الأكثر فقراً في المجتمع، خافوا من إعطاء الحقوق بالتساوي لأكثر من مليوني صيني ولـ ٧٠٠,٠٠٠ هندي مقيم، فهم بهذا سيخسرون السيطرة على بلدهم. ولذلك عارضوا الحد من سلطات حكام الملايو الذين يؤمنون على الأقل بقاء حكم الملايو بيد الملاويين. واعترض الصينيون أيضاً. فهم كانوا يعارضون فصل سنغافورة عن باقي الملايو، لأن ذلك يخفف من نفوذهم خارج سنغافورة. وفي النهاية اضطرت الحكومة البريطانية إلى سحب اقتراحاتها. في هذه الأثناء، سريعاً ما تحقق الشيوعيون الصينيون والملاويون أن قصد البريطانيين من التراخي في الحكم إنما كان لأن جدولهم الزمني لاستقلال الملايو كان حتماً طويل الأمد. إذ أقر الإنكليز حكماً إمبريالياً في الملايو لا بسبب الغرور الوطني الكاذب بل لأن المطاط الملاويني والتنك الملاويني هي من الصادرات الحيوية الرابحة بالنسبة إلى الاقتصاد البريطاني الضعيف فيما بعد الحرب. وعندما كان مستوى المعيشة للشعب البريطاني على الحافة كانت حكومة العمال التي جاءت إلى الحكم في سنة ١٩٤٥، كانت حكومة إمبريالية كما حكومة المحافظين.

في سنة ١٩٤٦ كان من بين معظم الملاويين حزب غير عسكري قد تشكل باسم المنظمة الوطنية للملايو الموحدة وكان هدفها المحافظة على حقوق أهل الملايو الأصليين وعلى حكامهم. والصينيون الشيوعيون أصبحوا أيضاً ناشطين في السياسة. وطالبوا بأن تنسحب بريطانيا من الملايو وحاولوا جعل إقامتهم فيها غير مريحة وذلك من خلال التسلل إلى النقابات والدعوة إلى الإضراب. وعندما وجدوا أن الإضراب لم يؤثر صعدوا الضغط باللجوء إلى الهجمات الإرهابية على مزارع المطاط البريطانية وباغتيال المزارعين. وكان الصينيون الشيوعيون عاجزين عن تحقيق غايتهم بالوسائل الدستورية فقاموا في سنة ١٩٤٨ بعصيان مسلح شامل انطلاقاً من الأدغال. ولكن في الملايو كانوا يشكلون أقل من نصف السكان، وفي الحرب - وفي حالة الطوارئ كما يسميها البريطانيون - التي تلت لم يتمتعوا بأي دعم ولا بأي عطف من قبل الملاويين. وبالاستعانة بحوالى ١٠٠ ألف شرطي ملاوي و١٠ آلاف بريطاني وجندي من الكومنولث وفيهم الغورغاس، لاحق البريطانيون الصينيين إلى الأدغال. وإن كانت عصابات الصينيين لم تبلغ أبداً أكثر من ستة آلاف،

كان لا بد من أجل هزيمتهم من عملية عسكرية صعبة. وهذه العملية تتطلب إعادة توطين حوالى نصف مليون صيني فلاح من الذين اعتادوا العيش في الأدغال وكانت عصابات الصينيين تعتمد عليهم من أجل التزود بالطعام. واستمر الصينيون في المقاومة لمدة تزيد عن عقد من الزمن ولكن في سنة ١٩٥٢ كان الخطر الحقيقي الذي شكلوه قد زال.

ومن وجهة نظر أولى، بسطت ثورة الشيوعيين الأمور التالية:

الصينيون الذين لم يقاوموا الشيوعيين وجدوا لأنفسهم أرضية مشتركة مع الملاويين. إن مستقبل سنغافورة طل مسألة شائكة، ولكن مستقبل الملايو أصبح الآن يتقرر بموجب المفاوضات مع البريطانيين.

إن الملاويين والصينيين المعادين للشيوعية لم يكونوا يريدون ثورة اقتصادية ولا اجتماعية وبالطبع لم يكونوا يريدون نضالاً مسلحاً من أجل الاستقلال.

إن الملاويين بقيادة ماهرة من قبل الأرستقراطي تنكو عبد الرحمان، والصينيين المعتدلين بقيادة تان شنغ لوك شكلوا حزباً تحالفياً ينادي بالاستقلال. وسرعان ما اكتسب هذا الحزب دعماً قوياً من الفلاحين.

كانت مفاوضات الاستقلال طويلة ومطت كثيراً ولكنهم توصلوا إلى نتيجة ناجحة في سنة ١٩٥٧. إن فدراسيون الملايو أصبح مستقلاً ولكنه عضو في الكومنولث وقد نشأ أخيراً. وسنغافورة نالت استقلالها على حدة عندما انسحبت من الفدراسيون (الاتحاد) في سنة ١٩٦٥.

في سنة ١٩٥٧ انتهى الحكم البريطاني وتم انتقال السلطة سلمياً إلى الممثلين المنتخبين في الملايو. ولم تعد حرب العصابات الصينية تدعى بعد الآن وتصدق أنهم إنما ناضلوا من أجل الاستقلال والتخلص من العبودية الكولونيالية. ولم يعد بالإمكان تصوير تنكو عبد الرحمان وتان شينغ لوك من قبل الشيوعيين على أنهما صنيعة - ألعوبة بيد البريطانيين. إن موقفهما الصلب في المفاوضات ونجاحهما فيما بعد أكسبهما في نظر الغالبية في الملايو شهرة حقيقية كمواطنين صادقين استطاعوا أن ينشئوا أمة مستقلة.

وذهب البريطانيون بإرادتهم مع الاحترام والصداقة تؤدي لهما من مؤسسي الأمة تاركين الملايو بعد أن أزالوا عنها تهديد العنف الشيوعي حقيقة وواقعاً. إن أكبر إنجاز بريطاني إمبريالي ربما لم يكن حصولهم على إمبراطورية واسعة باتساع العالم، بل إن إنجازهم الضخم هو الأسلوب الذي استطاعوا به التخلي عن هذه الإمبراطورية. إن موقف بريطانيا الأكثر واقعية والأبعد نظراً يقع في الفرق العظيم بينه وبين موقف فرنسا وموقف هولندا.

إن بريطانيا في النهاية قد انسجمت مع الأماني الوطنية في جنوب شرق آسيا رغم تفوقها

العسكري. ولكن هولندا بالعكس كانت ضعيفة عسكرياً، ولكنها رفضت التساهل مع القومية الإندونيسية إلى أن أجبرت على التسليم. ثم إن المستعمرين الهولنديين هم الذين قاموا في القرن التاسع عشر بالمساهمة الحاسمة من أجل ظهور حس وطني إندونيسي وذلك باستيلائهم من أجل مصالح إدارية على الزراعة وعلى المجموعات الاثنية في العديد من الجزر الواقعة ضمن إمبراطوريتهم الهولندية في جزر الهند الشرقية. إن المجموعة الغالبة ٤٠% من مجموع السكان، كانت من الشعب الجاوي المسلم، الذين كانت طبقة الحكام فيهم تستند إلى ثقافة قديمة ومشرقة. وكان وضعهم الاجتماعي وضعاً تبعياً لم يستطع الأسياد الهولنديون الجدد تدميره.

إن معظم سكان إندونيسيا الكثر والذين بلغوا ٦٠ مليون إنسان في سنة ١٩٣٠ يعيشون في جزيرة كثيفة السكان في جاوا. إن مستوى المعيشة كان منخفضاً رغم الجهود المثمرة التي بذلها الهولنديون من أجل تحسين ما يعود إلى السكان الأصليين، وزيادة السكان - كما هي في غير جاوا من بلدان العالم المتخلفة - كانت تسبق التحسينات وتخفض مستويات المعيشة إلى ما هو دون الحد الأدنى. إن إنتاج الأرز في جاوا لم يعد يكفي لإطعام السكان بشكل مناسب وأثمان السكر وهو المادة المصدرة الرئيسية قد انهارت أثناء اشتداد الكساد الاقتصادي العالمي الذي حصل في عقد ١٩٣٠ أما الجزر الأخرى الأقل كثافة من السكان فكانت تصدر صادرات مهمة من النفط والمطاط.

إن هذه المنتوجات الأساسية في كل مجهود حربي حملت اليابان على الهجوم باتجاه الجنوب من أجل الاستيلاء عليها مما جعلتها تتصادم مع الدول الغربية.

في جزر الهند الشرقية الهولندية رحب السكان بالغزاة اليابانيين باعتبارهم محررين وذلك في الربيع من سنة ١٩٤٢. وانهارت البيروقراطية الهولندية انهياراً سريعاً غير مأسوف عليها. إن كتلة الشعب تكاتفت ضد الهيكليات الاجتماعية التقليدية وضد الأرستقراطية. وفي جاوا أولاً، ومن خلال هذه الهيكليات حكمت هولندا الجزر وفرضت عليها سياستها. وبعد سنوات من القمع الهولندي انتشرت الحركة القومية - بعد تاريخ طويل - بقوة لم تعرف من قبل. وفشلت الشيوعية في أن تجد لها مكاناً، وذلك يعود بصورة شبه كاملة إلى القمع الرهيب الذي مارسته الحكومة الكولونيالية في عقد ١٩٢٠، وكان هذا القمع يتراوح بين الحبس والتوقيف الجماعي للزعماء. واستمر العداء ضد الهولنديين، مما مكن أبرز زعيمين وطنيين وهما الاقتصادي محمد حطة والمهندس أحمد سوكارنوا من جمع الحركات الوطنية المختلفة ومن كسب الأنصار ضمن النخبة المثقفة. وبدت ساعتهم قد أذنت بالظهور عندما غلب الهولنديون من قبل الجيش الياباني الغازي. ولكن بالنسبة إلى الإندونيسيين لقد تم استبدال نظام قمعي بنظام قمعي آخر.

ورغم مرور أربعة قرون من الحكم الأوروبي فقد قضى هذا الحكم بضربة واحدة ولكن «المحررين» الآسيويين الجدد لم يشجعوا الثورة الاجتماعية ولا الحركات الوطنية وقاوموا كل

أفكار الاستقلال الحق. وتركوا البنية الاجتماعية التقليدية وفكروا ببساطة العمل من خلالها كما فعل الهولنديون - والأشياء تتشابه فقد أصبح الآن المجال مفتوحاً على فرص جديدة أمام الزعامة الوطنية الإندونيسية التي حكم اليابانيون بأنها تستطيع القيام بدور مفيد من أجل تجنيد الإندونيسيين من أجل خدمة المجهود الحربي الياباني. وكل ما كان يهم اليابانيين بالفعل هو استغلال الموارد البشرية والمادية الموجودة في الجزر. وأجبر اليابانيون الفرق الوطنية المختلفة على أن تضع جانباً خلافاتها وأجبروا الزعماء الوطنيين الإندونيسيين على التسلل إلى المناطق البعيدة النائية داخل أرخبيل إندونيسيا. وكان هؤلاء الزعماء لم ينظروا إلى الهولنديين على أنهم حقاً أسيادهم وأصدقاءهم، ولذا لم يكن لديهم مانع من التعاون مع اليابانيين. ثم إنهم أقاموا علاقات بالحركات السرية المضادة لليابانيين. وكان حلمهم هو استقلال إندونيسيا، وللوصول إلى هذا الأمر لم يكن يهمهم مع من يعملون ولا ضد من يناضلون في الخارج سواءاً كان هذا الغير هو هولندا أو اليابان. المهم هو التكتيك وليس الولاء للحاكم الأجنبي. ولهذا لم يتردد سوكارنوا بإقامة علاقات جيدة مع القيادة العسكرية اليابانية في جاوا، نظراً لمصالحهما المشتركة ونظراً لكون اليابان واقعاً دولة عظمى. وفيما بعد عندما تدهور وضعهم العسكري وجد اليابانيون أنهم من المفيد لهم إعطاء تنازلات للمشاعر الوطنية الإندونيسية ثم إعطاء الوعد بالاستقلال. لقد تم الاستقلال - باستثناء فترة في جاوا في مايو ١٩٤٥ قصيرة - من حيث مظاهره الخارجية في ظل الحكم الياباني ولكن هذه الحكم انهار سريعاً مما جعل التغيير في السياسة أمراً واقعاً.

إن الهولنديين واليابانيين قد انهزموا بدورهم، وأخيراً بدا وكأن استقلال إندونيسيا قد تم بصورة سلمية. ولكن سوكارنو وحطة عرفا رغم كل كل شيء أنهما يواجهان عقبات خارجية وداخلية جدية. ففي داخل البلد، وإن كان الشيوعيون غير قادرين فعلاً على إعادة تنظيم أنفسهم بعد أن قضى عليهم الهولنديون إلا أن جيلاً جديداً من الشباب والزعماء الأصيلين أخذوا يعملون من أجل ثورة اجتماعية وبرزوا بخلال الحرب العالمية الثانية. وبصورة أكثر جدية نزلت قوات هندية وبريطانية تحت قيادة عليا هي قيادة مونتباتن في الأرض الإندونيسية في سبتمبر ١٩٤٥ ليس ببساطة من أجل نزع سلاح اليابانيين بل من أجل إعادة إندونيسيا إلى الحكم الهولندي كما ظهر ذلك فيما بعد. وكان الإندونيسيون في هذه الأثناء قد أحسنوا استخدام فترة الفراغ بين تسليم اليابان ووصول الجيوش الحليفة.

في أغسطس أي قبل شهر من النزول البريطاني، تمت الموافقة على دستور وعلى إقامة وإعلان جمهورية إندونيسيا المستقلة. وقام جيش ضخم مسلح بشكل ميليشيا مؤلف من الإندونيسيين ومدرب في معظمه من قبل اليابانيين الذين زودوه بالسلاح فسيطر على جاوا وكان مستعداً للدفاع عن الجمهورية.

رغم كل شيء بعد نزول البريطانيين إلى البر قرر سوكارنو عدم المقاومة بالقوة وسمح للبريطانيين باحتلال جاكارتا العاصمة. ولكن سلطة سوكارنو وحطة لم تكن كافية لمنع تطور المقاومة الإندونيسية. وفي أكتوبر ١٩٤٥، رغم جهودهما، أصبحت المقاومة المسلحة أشد. وفي نوفمبر جرى قتل القائد العام البريطاني للقوات المحتلة من قبل قناص إندونيسي. واندلعت المعارك على أشدها وبلغت الذروة في معركة سورابايا. ومات حوالى ١٥ ألف إندونيسي، وليس بمقدارهم من الجنود البريطانيين في هذا الصدام المأساوي. وعمّد الدم الوطنية الإندونيسية واعتبرت معركة سورابايا كيوم عمل بطولي في إندونيسيا.

وجرت جهود من أجل استعادة العافية من آثار الحرب العالمية الثانية في أوروبا. وحاولت الحكومة الهولندية بعناد أن تستعيد سيطرتها الكولونيالية على جنوب شرقي آسيا. وبمساعدة بريطانيا، أرسلت جيوش هولندية على جناح السرعة من أوروبا وكانت تستطيع إعادة السيطرة على المدن الرئيسية. ولكن الريف الواسع كان شأناً آخر. إن القضاء على الوطنية الإندونيسية يتطلب موارد أكبر من ما تستطيع هولندا تأمينه. وكذلك لم يكن الرأي العام العالمي في الأمم المتحدة أو في واشنطن متعاطفاً مع هولندا. والبراغماتية البريطانية رأت أن محاولة هولندا هي جهد ضائع وغير فعال، وبعد فشل المحاولات الأساسية من أجل إعادة السلام والهدوء، توصلت بريطانيا إلى نتيجة أن على هولندا أن تسلك نفس السبيل الذي سلكته بريطانيا في الهند وفي بورما.

ووجدت هولندا نفسها في عزلة متزايدة فتوقفت. إن إندونيسيا كانت ذات قيمة ضخمة لما فيها من نفط ومن مطاط. ولكن الهولنديين وجدوا أنفسهم في وضع خاسر ضد أمة هي خامس أمة في عدد السكان في العالم. وكانت أكثرية المواطنين فيها تريد التخلص من حكم الكولونياليين البيض. لم يكن الإندونيسيون قادرين كفاية لكي يتغلبوا على الجيش الهولندي ويطردوه. ولذلك اضطر الوطنيون الإندونيسيون إلى توقيع سلسلة من التسويات ومن محاولات استعمال القوة. وكانت الحكومة البريطانية فرحة لتستغل هدنة نوفمبر ١٩٤٦ لتنسحب تماماً وتترك الجزر للإندونيسيين ولهولندا.

ورغم أن الوطنيين الإندونيسيين اتفقوا مع السلطة الهولندية إلا أن هذه السلطة حاولت جهدها لخرق التسويات. في سنة ١٩٤٧ حاولت هولندا، كما فعلت قبل الحرب أن تقضي على المعارضة الوطنية. وذلك بما سمي بالعمل البوليسي. في سنة ١٩٤٨ جمعوا قوتهم العسكرية وحاولوا فرض حل فدرالي من شأنه أن يقضي على السيادة الإندونيسية، ولكن الزعماء السياسيين الإندونيسيين لم يريدوا التعاون مع هولندا. وعندها واجه الهولنديون التزامات عسكرية لا قبل لهم بها في إندونيسيا. إن الوطنية الآسيوية تغلبت على التفوق الاقتصادي والعسكري، بالإنهاك الصرف في إندونيسيا، كما فعلت فيما بعد في مكان آخر في جنوب شرق

آسيا. هذا، أكثر من الضغط المتزايد من قبل الأمم المتحدة التي أقنعت هولندا بالخضوع للمحتوم.

في ديسمبر ١٩٤٩ أعطت هولندا الاستقلال إلى إندونيسيا وفي أغسطس من السنة التاية انسحب ٨٥ ألف هولندي عسكري والإدارة الاستعمارية. وخرج معهم عدة آلاف من الإندونيسيين الذين فضلوا جعل هولندا موطنهم، وكنتيجة لذلك حولوا هولندا ذات اللون الواحد إلى مجتمع متعدد الأعراق. ولكن سنة ١٩٥٠ لم تشهد نهاية الصراع بين إندونيسيا وهولندا. لقد تمسكت هولندا بغينيا الجديدة الغربية، التي كان الإندونيسيون يطالبون بها، أما هي فكانت تأمل بتسوية ما دستورية تربط بين إندونيسيا وهولندا لعقد آخر من الزمن. إن جمهورية إندونيسية موحدة لم تقم حتى سنة ١٩٦٠، وليس قبل سنتين - فيما بعد - وافقت هولندا على التخلي عن غينيا الجديدة الغربية (أو إيريانا الغربية كما اسماها الإندونيسيون). وهكذا بدا التخلي عن المستعمرات عملية مؤلمة وطويلة المدى تضر بالطرفين، إندونيسيا وهولندا. إن كيفية تخلي الأوروبيون عن السيطرة على الإمبراطوريات الكولونيالية فعلياً ومادياً يحتاج إلى بقعةٍ في الذهن، لأن السرعة التي بها حلت المرارة بين الرعايا في المستعمرات السابقة والدول الأوروبية، هي مظهر بارز جداً ومعجب من مظاهر تاريخ القرن العشرين.

بين ١٩٤٥ و١٩٥٤ إن الانسجام الدولي في العالم قد تغيّر. لقد تحولت الصين إلى الشيوعية وروسيا ستالين أصبحت في نظر الغرب خطراً يتهدد السلم العالمي. وبدأت الولايات المتحدة تعيد تقييم سياستها في آسيا سنة ١٩٤٩ و١٩٥٠، عشية انتصار الشيوعية في الصين وبعد حرب كوريا. في حقبة الحرب الباردة، انقلب الدعم الفاتر للقضية الكولونيالية الفرنسية إلى تأييد مادي ملموس لما كانت فرنسا تراه يومئذٍ واجب الإجراء: عدم فرض الكولونيالية من جديد بل النضال من أجل إيقاف انتشار الشيوعية في جنوب شرقي آسيا. لقد تحول جنوب شرقي آسيا من منطقة مهملة لا تعيرها أميركا إلا القليل من الاهتمام إلى خط مواجهة في العالم الحر.

الفصل التاسع والثلاثون

بدايات حرب فيتنام

ونهاية الاستعمار الفرنسي

إن الفرنسيين كبناة إمبراطورية في جنوب شرقي آسيا كانوا - مثل الأميركيين - قد جاءوا متأخرين، حين استولوا على الهند الصينية في القرن التاسع عشر. وقد فرضوا الحكم الفرنسي على ثقافة فيتنامية قديمة، ذات حس بوحدتها الوطنية التي لم تتقلص طيلة قرنٍ من الاحتلال الفرنسي. لقد وضع الفيتناميون من قبل فرنسا تحت مظلة إمبريالية مع اللاّوس وكمبوديا لتشكل كلها وحدة الهند الصينية الفرنسية. وكما في كل مكان من العالم الكولونيالي إن امتزاج الأفكار الغربية بالثقافة المحلية يحدث تغييرات سريعة ويخلق ولاءات متجزئة. إن الميسورين وملاكي الأراضي، والمزارعين المستقلين والتجار الكبار يقاومون التغيير الكبير البالغ اجتماعياً، ولهذا الغرض، فهم يماهون أنفسهم بالإدارة الفرنسية. ثم إن التربية الفرنسية تغذي طبقة من المثقفين (انتليجنسيا)، الكثير منهم يستوحون مُثُل ماركس ويلتزمون بنضال معادٍ للاستعمار.

وأخذت فرنسا رسالة الإنسان الأبيض المتحضر بجدية في جنوب فيتنام (كوشين - شين) حيث كانوا يتولون الإدارة بصورة مباشرة؛ وكان وسط فيتنام أقل تأثراً. وفي الشمال. حولَ هانوي قام تطور صناعي أساسي. ومدّ الفرنسيون السكك الحديدية والطرقات، وأقاموا جامعة في هانوي، ومدارس ومستشفيات. وعملوا على زيادة نسبة المتعلمين، وحدّوا من انتشار الأمراض الوبائية، وانخفض معدل الوفيات. وخفت حدة التعصب العرقي، أكثر مما في المستعمرات البريطانية، وارتفعت نسبة التعليم بقوة. وتم تشجيع الاتصال بفرنسا وقامت قلة من النخبة الفيتنامية بالانتقال إلى فرنسا في عقد ١٩٣٠ بمن فيهم هو شي منه. ومن الناحية السلبية، كان التطور الاقتصادي في الهند الصينية تمليه مصالح فرنسا الأم. ونما التصنيع ببطء. ولكن تكاثر السكان في المنطقتين الأكثر خصباً، حوض نهر الميكونغ في الجنوب والنهر الأحمر في الشمال كان مشكلة مستعصية. إن الأكثرية العظمى من أصل ١٦ مليون فيتنامي كانت من الفلاحين الفقراء، المضروبين بأشد أنواع الضرائب وجباية الرسوم. إن الكساد في عقد ١٩٣٠ الذي

تسبب في تراجع أسعار الأرز والسكر، قد ضرب بشدة أولئك الذين هم أعجز الناس عن تقديم الضرائب وأدى ذلك إلى موجات من الاضطرابات. وكانت كل مظاهراتت الفلاحين والطلاب تجابه بالقمع من قبل فرنسا.

وقام حزب فيتنامي شيوعي صغير يستلهم الثورة الروسية وذلك في سنة ١٩٢٩ على يد مؤسسة هوشي منه. وفي ما خص الظروف الاجتماعية والسياسية التي كانت سائدة في عقد ١٩٣٠ كان أتباع هذا الحزب كثيرين. واعتمد الحزب تكتيكات الجبهة الشعبية فليّن مطالبه الثورية الخاصة لصالح الوحدة كي يكتسب دعم الثوريين من دون الحزب الوطني الماركسي الذي ألفته فرنسا. وكان المثقفون الفيتناميون يحبون الثقافة الفرنسية ويرهبونها. كانوا فخورين بحضارتهم الخاصة. واكتشفوا فراغ المساواة الفرنسية الثورية التي تبدو وكأنها تنطبق على الفرنسيين فقط وليس على أبناء المستعمرات. ورغم ذلك فإن قوة فرنسا الغالبة أعطت لحكمها مظهر الاستقرار والديمومة.

إن إدعاء فرنسا بالتفوق في الهند الصينية قد كذبته هزيمتها في أوروبا في حزيران سنة ١٩٤٠.

في الشمال كان اليابانيون يندفعون بحربهم التي لا هوادة فيها ضد الصين وينادون بإمبراطورية تسيطر عليها اليابان في «آسيا الشرقية الكبرى ذات الازدهار المتبادل». إن ضعف فرنسا في سبتمبر من تلك السنة أوصل اليابانيين إلى الهند الصينية، كخطوة ممر نحو الهند الشرقية الهولندية. إن سلطات فيشي الفرنسية تعاونت مع اليابان وقضت على حرب العصابات الوطنية بواسطة الجيوش الفرنسية. وقامت ثورة جدية في جنوب فيتنام فقمعت بالدم، وفي أثناء العملية تم تبديد المنظمة الشيوعية الفيتنامية الجنوبية. وكان هذا الأمر ذا أهمية حاسمة في المستقبل حيث إن الشيوعيين ظلوا أقوياء فقط في الشمال. إن المقاومة ضد اليابان التي نظمت في الشمال من قبل الحلف الوطني الفيتنامي من أجل استقلال فيتنام أو الفتنمة كانت بقيادة الزعيم المحبوب هوشي منه.

وأصبح هوشي منه صورة معبودة في حياته. وقبل موته ففي سنة ١٩٦٩ كانت صورته الفوتوغرافية قد انتشرت بكثرة كما صورة كاسترو وغيفارا وماوتسوتنغ. وهو يرقد مدفوناً في صندوق زجاجي داخل متحف هانوي وتزوره المئات من الناس كل يوم ليقدموا احترامهم له. وقبل ١٩٤٥ لم يكن أحد في العالم الخارجي قد سمع به وهو كوطني وكمناضل شيوعي قد استعمل عدة أسماء مستعارة في حياته وسافر في أرجاء العالم وعمل في السفن، وإن كان فيما بين ١٩١٣ و١٩١٧ قد عمل في مطبخ في لندن في أوتيل كارلتون. وهو كوطني فيتنامي اشتهر تماماً في الدوائر الاشتراكية في باريس وزار الصين وهونغ كونغ حيث أسس الحزب الشيوعي الهندي الصيني مع عدد من المناضلين الزملاء في سنة ١٩٢٩. وزار موسكو في عقد ١٩٢٠ وعمل

كمندوب في الاجتماعات المختلفة، قبل أن يتوارى عن الأنظار من ١٩٣٣ إلى ١٩٤١، حينما ظهر من جديد في موسكو. ربما أنه أمضى هذه السنوات في روسيا ستالين. ليس من شك أن هوشي منه أصبح شيوعياً متفرغاً، كما كان وطنياً مخلصاً أيضاً. ويقول بالحرف: «في بادئ الأمر كانت الوطنية والشيوعية هي التي حملتني على الإيمان بلينين وبالأممية الثالثة. ولكن قليلاً قليلاً دمجت الدراسات النظرية الماركسية اللينينية بالنشاط العملي. وتبين لي أن الاشتراكية والشيوعية وحدهما تستطيعان تحرير العمال والشعوب المغلوبة على أمرها في جميع أرجاء العالم».

كان هوشي منه من الناحية التكتيكية حرباء، مستعداً لتلبس عدة قضايا وعدة أدوار. ولكن محك أفكاره كان الوطنية: فيتنام واحدة موحدة، أمة مستقلة والماركسية. كان رجل فكر لامع وكان ذا استقامة كاملة في شخصه نادرة الوجود في الزعماء الآسيويين. كان متواضعاً في احتياجاته، مستعداً للاقتداء بالشعب العادي. وإن كان في منتهى القسوة والصلابة في ملاحقة أهدافه الكبرى. ليس من ثمن مهما بلغ ارتفاعه إلا ويرخص أمام إنشاء دولة فيتنامية شيوعية متحررة من التدخل الخارجي كله.

عندما بدأت قوة فرنسا فيشي بالانهيار في فرنسا الأم، على أثر هجوم الحلفاء في صيف ١٩٤٤، عرف هوشي منه أن وقت حدة النضال في بلدة قد اقتربت. استمر اليابانيون المحتلون يتساهلون مع إدارة فيشي في فيتنام لأنها تعاونت معهم تحت الضغط ولكن في ٩ مارس ١٩٤٥ حاول اليابانيون تقوية موقفهم حين طلبوا دعم الفيتناميين. وكان الحكام الفرنسيون مسجونين بإذلال وتم إنشاء دولة فيتنامية مستقلة عن فرنسا. وتم ذلك بمرسوم. واحتاج اليابانيون إلى زعيم يعطي للاستقلال بعض الموثوقية في عيون الناس. وتوجهوا إلى باودي الذي كان قد نصب إمبراطوراً في سنة ١٩٢٥ وعمره اثتني عشرة سنة. وهو كان مكرماً في فرنسا نظراً لدوره ولتعلمه فيها، ولكن باودي لم يكن سيئاً وفي عقد ١٩٣٠ حاول أن يحصل على استقلال حقيقي لفيتنام إنما بدون نجاح وكان بالإمكان استخدامه نقطة تجميع من أجل الوحدة ومن أجل الاستقلال ولهذا كان زعيماً له بعض الأهمية في سنة ١٩٤٥.

وتحقق اليابانيون من هذا فعينوه على رأس دولة فيتنام «المستقلة» في مارس ١٩٤٥. ورأى هوشي منه أن تنصيب باودي ملكاً في أعين الفلاحين يجعل منه خصماً قوياً، ولكنه قرر أنه من الأنسب له ظاهراً تعزيز سلطته بالقضية الماركسية. وكان باودي - بدون جيش يحميه - مضطراً لا خيار له، بعد أن سلّمت اليابان، إلا أن يقبل بما طلبه هوشي منه، منه. وتنازل عن الملك ونقل وكالته السماوية إلى إرسالية هوشي منه وعينه مستشاره الأعلى.

كان شهر أغسطس ١٩٤٥ وقتاً حرجاً. من هي السلطة التي سوف تحل محل اليابانيين بعد استسلامهم في ١٤ أغسطس وقبل رجوع فرنسا؟ ولعب هوشي منه أوراقه جيداً وسريعاً. لقد جمد

باودي، وبمساعدة المتظاهرين من الفلاحين المنظمين وبمساعدة الجنرال فونغوين جياب ومعه قوة محاربة صغيرة، سيطر على هانوي بسرعة وعلى سايغون وعلى غيرهما من المراكز الكبرى الرئيسية في فيتنام.

في ٢ سبتمبر ١٩٤٥، وفي هانوي، وبلغة دستورية مأخوذة عن إعلان الاستقلال الأميركي الذي يعود لسنة ١٧٧٦ وعن إعلان الثورة الفرنسية لحقوق الإنسان المعلن في فرنسا سنة ١٧٩١، أعلن عن قيام جمهورية فيتنام الديمقراطية المستقلة وأعلن نفسه رئيساً عليها. وطلب المساعدة من أميركا. وكان روزفلت قبل موته متعاطفاً مع قضية هوشي منه الوطنية، وقد الجنرال جوزف ستيلّول (القائد الأعلى للقوات الأميركية في الصين وبورما والهند) العون لقوات هوشي غير النظامية. في هذا الوقت كانت واشنطن أكثر اهتماماً بشياطين الاستعمار في إمبراطوريات أوروبا السابقة أكثر من اهتمامها بالخطر الشيوعي الشامل. كل ذلك سوف يتغير في ظل إدارة ترومان عند بداية الحرب الباردة. لم تكن أميركا، بل بريطانيا وفرنسا من خلال مجهود مصمم حازم هما اللتان فشلتا خطط هوشي منه من أجل قيام فيتنام مستقلة وموحدة وماركسية.

إن المنطقة الواقعة جنوبي خط العرض ١٦، المشتملة على كل جنوب فيتنام وعلى معظم وسط فيتنام سقطت بموجب اتفاق الحلفاء سابقاً تحت منطقة نفوذ اللورد مونتباتن وقيادته. والشيء الذي حصل فيما بعد هو من أعجب المراحل التي وقعت في حقبة ما بعد الحرب. ولو أن الجنوب سمح له اتباع الشمال، ولو أن استقلال كل الهند الصينية قد قُبل من قبل البريطانيين فإن جرح الحرب الطويلة في آسيا أدت إلى مقتل ٢ مليون ونصف إنسان وإلى بؤسٍ لا يوصف كان بالإمكان تفاديها.

كان مونتباتن شخصياً يتعاطف مع الشعوب الآسيوية ورغباتها في الاستقلال. ولكن الجنرال دوغلاس غراسي القائد البريطاني المرسل إلى الهند الصينية، كانت له وجهة نظر مختلفة. فقد صمم على عدم التساهل مع زعماء الاستقلال المحليين في سايغون. وعمل كل ما في وسعه على إعادة الحكم الفرنسي. لم يكن لفرنسا جنود في أول الأمر في الهند الصينية، وكان غراسي يمتلك بضعة مئات من الجنود الهنود والبريطانيين تحت تصرفه. ولهذا «أقرّ النظام بما هو متاح له من جنود منضبطين من اليابانيين. فهو لم ينزع منهم أسلحتهم بل تدبر الأمر مع القطع اليابانية وعلى رأسهم ضباطهم، إنما تحت قيادة بريطانية، كي يحاربوا الفيتناميين الجنوبيين المحليين بخلال صيف وخريف ١٩٤٥. وذلك بعد أن قلب معادلة التحالف. ولم يكن بإمكان الأميركيين صنع شيء. قال الجنرال ماك أرثر متأوهاً: «لو أن شيئاً ما يجعل دمي يغلي لكان هذا الذي أراه من حلفائنا بالهند الصينية حين جاءوا يستخدمون الجنود اليابانيين من أجل استعباد الشعب الصغير الذي وعدناه بالتحرر».

وفي خلال ميلاد ١٩٤٥ دخل ٥٠ ألف جندي فرنسي إلى الهند الصينية ليحلوا محل البريطانيين والهنود الذين استطاعوا بعدها الانسحاب. والباعث البريطاني ليس مستعصياً على الفهم. فقد كانت لندن تظن الظنون بالمقاصد الأميركية: إذا كان على فرنسا أن تحرم من مستعمراتها باسم التحرير، فما هي مزاعم البريطانيين من أجل استعادة مستعمراتهم في جنوب آسيا، وبخاصة الملايو؟

إن فرنسا بعد الآن أصبحت حليفاً مستقبلياً حيوياً في أوروبا. وهي القوة الوحيدة القوية القادرة على الدفاع ضد انبعاث ألمانيا أو ضد التهديد السوفياتي في الوقت الذي انسحب فيه الأميركيون. ولكن فرنسا أغلب الظن لن تتفق في أوروبا مع بريطانيا، لو أن بريطانيا ساعدت على حرمانها من الهند الصينية. علماً بأن كل هذا هو حسابات قصيرة المدى وخاطئة. بالنسبة إلى فرنسا، إن عودتها إلى الهند الصينية آيلة إلى الهزيمة وإلى المذلة.

والأميركيون الذين حلّوا فعلاً محل فرنسا كان عليهم ويا للسخرية أن يعانوا من هزيمتهم هم أيضاً وحتى من الإذلال الأكبر. لأن الفيتناميين أنفسهم، كانوا في مأساة ضخمة. فالحكم الشيوعي بدا صارماً وقاسياً ومدمراً، ولكنه مصمم على ذلك بأي وسيلة كانت.

لم تندلع الحرب في الحال بين فرنسا والفيتنام في الشمال. في ربيع ١٩٤٦ سيطرت فرنسا على الجنوب وفاوضت على انسحاب الصينيين من الشمال. وهادن شان كاي شك لأنه كان محتاجاً لجنوده في الصين. وهوشي منه لم يكن مستعداً في هذه المرحلة للبدء في الحرب فوافق على دخول قوة فرنسية صغيرة إلى الشمال مقابل اعتراف فرنسا بالجمهورية الفيتنامية التي نادى بها. وأكثر من ذلك اشترط الفرنسيون أن تبقى الجمهورية الفيتنامية داخل الاتحاد الفرنسي.

كانت هذه تسوية لم تستطع الصمود طويلاً. لقد استثنت فرنسا معظم أراضي الجنوب الفيتنامي من الاعتراف بالاستقلال للشمال الذي كان عليه في كل حال أن يوافق على ذلك وإن لم يفعل فلا يوصله ذلك إلى الاستقلال الحقيقي. وذهب هوشي منه إلى باريس حيث فشلت المفاوضات في وضع حل ثابت. ورجع بعدها إلى هانوي وطالب بالاستقلال لفيتنام موحدة.

في نوفمبر ١٩٤٦ بدأت فرنسا في الحرب فضربت بالمدافع المرفأ الشمالي هايفون، وقتل ستة آلاف فيتنامي. في ديسمبر ١٩٤٦ وقعت الحرب كاملة.

وأرسلت فرنسا المزيد من الجنود من أوروبا لكي تقوي الحرس الفيتنامي الجنوبي. هرب باودي من جماعة هوشي منه، والتجأ أول الأمر إلى هونغ كونغ ثم إلى الكوت دازور حيث عاش عيشة رفاهية. في مارس ١٩٤٩ عقد رئيس جمهورية فرنسا والإمبراطور باودي معاهدة تعطي لفيتنام الاستقلال مع الاحتفاظ لفرنسا بكل حقوقها. ولكن حكومة باودي كانت حكومة تابعة لفرنسا بشكل جعلها غير جديرة بالاحترام في الغرب. في هذه الأثناء بدت فرنسا مسيطرة بخلاف

السنوات الخمس الأولى. ومن سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٥٠، كان الجنرال جياب يبني جيشه الكثير العدد من الفيتمنه، إنما بدون أمل، في وادي النهر الأحمر ذي حقول الأرز الخصبة في الشمال. وكانت المعارك نسبياً خفيفة. ولكن المهارة والانضباط وروح القتال التي بثها في قواته التي نمت في سنة ١٩٥٤ حتى بلغت ١١٧ ألف رجل، أثبتت في أكثر من معركة أنها كافية لتواجه ١٠٠ ألف جندي فرنسي من الفرقة الأجنبية تساندها قوة فيتنامية مؤلفة من ٣٠٠ ألف رجل.

إن انتصار الشيوعيين الصينيين في سنة ١٩٤٩ غَيَّر طموحات جياب حينما وصلت إمدادات عسكرية تضمنت مدفعية ثقيلة، من الشمال لدعمه في الجنوب. إن إنتصار ماو واندلاع حرب كويا غَيَّرا موقف واشنطن. بين ١٩٥٠ و١٩٥٤ قدمت الولايات المتحدة إلى فرنسا ما يقارب من ثلاثة بلايين دولار أميركي لتمكنها الاستمرار في الحرب. ولكن رغم انتصاراتهم المبكرة وجد الفرنسيون أنفسهم غير قادرين على قهر الفيتمنة. كانت خسائرهم ٩٠ ألف فرنسي بين قتيل وجريح في نهاية ١٩٥٣ مما أثار الانتقاد التزايد داخل فرنسا. في فيتنام أدى مقتل الجنرال الفرنسي الباهر في تكتيكه الجنرال جان دي لاتر دي تاسيني إلى ترك استراتيجيته بين يدي ضباط لم يكونوا بمستوى كفاءة الجنرال جيَّاب. وكان الفرنسيون لا يعرفون كيف يحاربون الفلاحين المعبئين سياسياً والمدربين عسكرياً على حرب العصابات.

في سنة ١٩٥٣ جر الجنرال جيّاب الفرنسيين إلى الدفاع عن ديان بيان فو. كانت قواته فعلياً تفوق عدد الحامية الفرنسية البالغة ١٣ ألف رجل بمعدل ٤ لواحد، وكانت مدفعيته مسيطرة في المرتفعات المحيطة بالموقع الفرنسي، وقضي جياب على الحامية الفرنسية واستولي على ديان بيان فو التي سقطت في ٧ مايو ١٩٥٤. وسقوطها شبيه بسقوط سنغافورة بيد اليابانيين. بدا انتصار جياب انتصاراً آسيوياً كبيراً على جيش أوروبي كولونيالي، وكان انتصاراً غيّر التاريخ.

لقد انتصر الفيتناميون الشيوعيون وربحوا ليس معركة بل ربحوا الحرب ضد فرنسا. وإن كان الانتصار السياسي الكامل لم يتحقق لهم.

ووصلت الأخبار إلى اجتماع جنيف الذي كان يعقد دورته منذ ٢٦ أبريل ولم تشارك الولايات المتحدة فيه مشاركة كاملة. ولكن شو أن لاي كان يمثل الصين، الصين التي كانت مصممة على إظهار التعقل بأمل إبعاد حليفي أميركا الرئيسيين في أوروبا، بريطانيا وفرنسا عن الحرب الباردة في آسيا. كان أيدن رئيس المؤتمر، ولسوء حظ الفيتناميين: فيتنام الشمال، فيتنام الفيتناميين الشيوعيين، ممثلي الجمهورية الديمقراطية الفيتنامية، وجمهورية فيتنام في الجنوب، كان من الملائم للصين الإبقاء على فيتنام مقسومة مما يجعلها ضعيفة بحيث لا تظهر عداءها التقليدي للصين. إضافة إلى الشيوعيين المدعومين من الشمال، كان الأميركيون الذين ساندوا فرنسا وجمهورية فيتنام في الجنوب، يريدون البقاء بعيدين عن حدود الصين الجنوبية وذراعها الطويلة.

وتقرر التخطيط لانتخابات في صيف ١٩٥٦ بقصد توحيد البلد: وكان شو أن لاي أعقل من أن يصدق تحقيق ذلك، نظراً للعداء بين نظامي فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية، ولم تجر الانتخابات. وكانت فرنسا راضية لأنها وجدت طريقة للتخلص من هذه الموحلة.

كانت بريطانيا تجيد دور صانعي السلام في العالم. ولكن الأميركيين كانوا عدائيين. وكانوا بحق يشكون بوعود الشيوعيين وكانوا حذرين من تجدد القتال من قبل الشمال. ولكنهم تساهلوا أيضاً حينما قبلوا برسم حدود بعيدة عن حدود الصين. أي بقسمة فيتنام عند الخط السابع عشر من خطوط العرض. وبهذه الطريقة بدا أن وضعاً مماثلاً لوضع كوريا الشمالية قد نشأ ونشأت معه حدود أرضية محددة بوضوح على بعد من دولة شيوعية.

وبدا هذا فيما بعد وهماً. إن الفيتناميين كانوا أكثر واقعية. إن النضال من أجل الوحدة لم ينته بعد. وكان على الجانبين أن يستعدا له: هوشي منه في الشمال، ولكن من يكون في الجنوب؟ إن باودي قد ضعف الآن لأن حاميته فرنسا قد انسحبت. وأراد الأميركيون رجلاً أقوى وأكثر قوة في فكره. فدعوا نغودين ديم وهو وطني مجرب وعضو في كنيسة كاثوليكية متزعمة. وقد سبق له أن أثبت موثوقيته الوطنية، حينما عارض تدخل فرنسا في عقد ١٩٣٠. وقد سافر وعاش في فرنسا وبعدها عاش عيشة تقشف في دير كاثوليكي في الولايات المتحدة.

في سنة ١٩٥٤ استدعاه باودي وجعله رئيس وزرائه. في سنة ١٩٥٥، أقال نغودين باودي، وبموجب استفتاء شعبي عام، أعلن قيام جمهورية فيتنام ونصب نفسه رئيساً عليها. كان ديم عدواً لدوداً للشيوعية، وكان أوتوقراطياً، وبعد فترة أصبح فاسداً فرفض التسوية التي جرت في جنيف كحل نهائي. إن فيتنام لم توقع أي شيء غير وقف إطلاق النار. وهوشي منه أيضاً أخذ وقته قبل أن يبدأ الصراع من جديد من أجل وحدة فيتنام في ظل الحكم الماركسي. إن السلم لم يؤت فرصته.

الفصل الأربعون

الهند: من حكم "الراج" (من الحكم البريطاني) إلى الاستقلال ١٩٤٧م

بالنسبة إلى أي تلميذ مدرسة يستخدم التلوين لرسم شبه القارة الهندية بالأحمر، تبدو كتلة الأرض، من حيث الطبيعة أقرب إلى أن تكون وحدة طبيعية. ولكن حتى تحت خارطة نائب الملك تبدو هذه الوحدة غير مكتملة فعلاً. تبقى الهند عملاً غير مكتمل. بعض المناطق تخضع مباشرة للحكم البريطاني في حين أن ٣٦٠ إمارة وبعضها كبير مثل حيدر أباد، وغيرها صغير قد منحت كلها نوعاً من التدبير الذي يشبه الحكم الذاتي الداخلي. ويحتل الأمراء موقعاً خاصاً.

عندما كانت الأرستقراطية ما تزال قائمة، كان المهراج الهنود يبددون ثروتهم بشكل باذخ. وكانوا يرسلون أولادهم إلى جامعتي أيرو وهارو، وأصبحوا جزءاً من الطبقة العليا البريطانية أو ما يشبه ذلك. وهكذا بدأت المعارضة لحكم الراج. كان أشهر الرجال الوطنيين الهنود هو مهندس كارامشند غاندي وجواهر لال نهرو ومحمد علي جناح. وكانوا أعضاء في النادي البريطاني. ولم يشكلوا معارضة للحكم البريطاني، بل كانوا أيضاً من أنصار التعاون البريطاني الهندي. في المستويات العليا من الإدارة، كان الهنود والإنكليز الهنود يقومون بخدمة فعالة وأمنية. وأفضل مثل على الوحدة الهندية كان الجيش الهندي. كان مؤلفاً من أعراق ولكنه كان مخلصاً في ولائه. وظل لمدة طويلة محصوراً بالضباط البريطانيين. وحتى عقد ١٩٣٠ لم يكن الهنود يتولون المهمات العليا. وأكثر من ذلك كان الجيش يضم مختلف الثقافات الهندية السائدة في شبه جزيرة الهند مثل النبالية والغوركاس والسيخ والمسلمين والهندوس. وكلهم كانوا مشبعين بالولاء القوي لقطاعاتهم وللتاج البريطاني.

ماذا حدث لهذا التأليف البريطاني الهندي عندما زال التاج الموحد والمؤسسات التي تدعمه، وذلك بفعل الاستقلال؟ تلك كانت هي المشكلة الحاسمة والملحة التي واجهت البريطانيين الهنود في عقد ١٩٤٠. كانت رؤية غاندي للهند توحيدية وكل من يسكن فيها هم إخوة. وكان يرى أنه من الطبيعي أن تحل محل الهند البريطانية دولة من الكومنولث هي الهند. ولكن طيلة القرن من الحكم البريطاني لم تظهر الانقسامات العميقة، وإن كانت تتنامى بعمق [بفضل الرعاية البريطانية].

وبالقوة فقط وبإراقة الدماء أمكن خلق دولتين في سنة ١٩٤٧. وظلت القومية تهدد تماسك هاتين الدولتين الخليفتين الهند وباكستان. في سنة ١٩٧١، ناضل القسم الشرقي من باكستان وحصل على استقلاله باسم دولة بنغلادش. والآن أصبحت شبه دولة الهند مؤلفة من ثلاثة دول سياسية. هل ستكون هيَ هيَ في النهاية؟ وهل ستطالب مجموعات أخرى مثل السيخ مثلاً في البنجاب في تقسيم الخارطة السياسية للهند؟ يبدو أن الاتجاه منذ ١٩٤٧ لم يكن باتجاه الوحدة والتساهل المتبادل بين شعوب الهند الكثيرة.

إن الدين كان أول سبب في التقسيم. إن الهندوسية هي دين غالبية الهنود. ولكن هناك عدة أصناف مختلفة. الهندوسية تعلم التسامح الواسع، ولكنها قلما تمارسه. وهي تتضمن الكثير من الممارسات الدينية المختلفة ويمارس الهندوس ادعاءات الحقيقة المحصورة التي تدعيها الديانات الأخرى لنفسها. ولكن من الواضح أن كل هذه المزاعم الهندوسية الواسعة الآمال هي التي ترى وكأنها الخطر على تلك الديانات التي تركز إيمانها على تقديم طريق خاص للخلاص. ويشكل المسلمون أكبر طائفة في هذه الأقليات. عددهم ١٢٠ مليون وكانوا يشكلون ربع سكان الهند جميعاً في سنة ١٩٤٧ البالغ حوالى ٤٨٠ مليون يومئذٍ. وتليهم أقلية مؤلفة من ١٢ مليون مسيحي. ويعود تأسيس ديانتهم في الهند إلى القرن السادس بعد المسيح، وهم متهمون بالانحياز الشديد إلى الإرساليات الغربية النافذة التأثير. إن مسيحيي كيرالا في جنوب الهند فقراء ولهذا دعموا الحزب الشيوعي. وكان من أهم المتحدين للوحدة الهندية في عقد ١٩٩٠ هم المناضلون السيخ في شمال الهند، وشعوب كشمير. في سنة ١٩٤٧ كان عدو السيخ الأكبر المسلمون، رغم أنهم أخذوا عن المسلمين بعض ممارساتهم. ولكن منذ الاستقلال قام ٧ ملايين ونصف من السيخ يطالبون بحقهم بالاستقلال عن هند الهندوس أيضاً. وبلاد السيخ هي مقاطعة البنجاب في شمال الهند. في حين أن غالبية المسلمين تعيش في شمال غربي الهند وفي الشرق. وهاتان المنطقتان تفصل بينهما أرض الهند الكبرى والوسطى الواسعة التي يقطنها الهندوس. ولكن هناك طوائف أقلية من الهندوس ومن المسلمين ما تزال موجودة في الهند وفي باكستان. وفي البنغال في الشرق تختلط الطوائف المسلمة والهندوسية. وفي البنجاب في الشمال هناك خليط ديني من المسلمين والهندوس والسيخ. وهناك حوالى ٢٠ لغة سائدة في الهند، وفيها ثلاثة آلاف طائفة وفروعها من الهندوسية. وملاكو الأراضي منقسمون عن الفلاحين. والتجار الأغنياء وأصحاب المصانع منقسمون عن العمال. والبيروقراطية والحكومة لها درجات تأثيرها الخاصة. ومئات الأمراء الصغار والكبار يساهمون في هذه التجزئة. وكانت السلطة البريطانية الإمبراطورية هي التي قدمت الوحدة للهند والتي كانت سائدة قبل الاستقلال، ولكن من ١٩٠٩ إلى ١٩٤٧ لم يعثر البريطانيون على صيغة دستورية ناجحة كان يمكن أن تؤمن لنفسها البقاء بعد خروج الإنكليز.

كانت الخلافات العرقية بلاء الهند البريطانية قبل الاستقلال كما كانت بلاء جنوب إفريقيا. وهذه الخلافات العرقية أدانها معظم المتنورين الإنكليز ومن بينهم اللورد ساليس بوري الذي كان رئيساً للوزراء في سنة ١٩٠٠، كتب جواباً إلى حاكم بومباي يقول فيه: «لقد لفت اهتمامي أن أجد أنك منحاز ضد العناصر الزرية في المجتمع البريطاني في بومباي. وهذا الأمر مكروه تماماً في الدوائر الرسمية والعسكرية هنا. وأنا أنظر إلى هذا الأمر على أنه ليس إهانة فقط، وأنه غير لائق بل وكأنه يمثل الآن وفي المستقبل... خطراً سياسياً جدياً».

وبعد جيل من الزمن كتب نهرو في كتابه «اكتشاف الهند» الذي كتبه في سنة ١٩٤٣ وعبر فيه عن غضبه الشديد ضد التمييز العنصري البادي في إعلانات وضعت في عربات السكة الحديدية على جدران غرف الانتظار وحتى معلقة على أعمدة السيارات وتتضمن هذه الرسالة المهينة: «للأوروبيين فقط». هذا هو تعليق نهرو: «إن فكرة العرق السيد ملازمة للإمبريالية. وليس من عذر كاذب لتغطيتها، كانت تعلن بلغة غامضة من قبل أولئك الذين في السلطة... جيل بعد جيل، وسنة بعد سنة. إن الهند كدولة والهنود كأفراد هم عرضة للإهانة وللتحقير وللمعاملة المذلة... إن ذكرى هذا الأمر تجرح، والشيء الذي يجرح أكثر هو أننا ما نزال ملتزمين وخاضعين لمدة طويلة، لهذا الانحطاط».

أين يقع التوازن بين الضرر المحدث من قبل الحكم البريطاني الإمبريالي، وبين المكاسب التي جلبها هذا الحكم؟ لا يمكن تحديد ذلك. حتى الحجج الاقتصادية تجد لها ما يناقضها. والشيء الذي كان يمكن أن ينمو بدون الحكم البريطاني، أصبح حكماً افتراضياً. من بين المكاسب الكبرى يمكن تعداد خلق لغة مشتركة في الحكم عبر الهند كلها. وإقامة قانون ونظام، وإنشاء السكك الحديدية كشبكة تغطي القارة كلها. وتطور بعض الصناعات وحمايتها بعد الحرب العالمية الأولى. وتنامي الثقافة العالية وتدريب الموظفين المدنيين وإقامة جيش وشبكات للري، والسيطرة الكاملة على المجاعات عندما كانت تقلبات الطقس تقضي على المحاصيل الزراعية، وإيجاد أفضل نظام صحي، والسيطرة على الأراضي القتالة.

ولكن الهند ليست صفحة بيضاء، قامت بريطانيا بتحديثها. إن الحكم البريطاني قد فرض نفسه على حضارة قديمة كانت لها نخبتها المثقفة التي انتجت الفلاسفة والشعراء والمؤرخين والكتاب والفنانين والعلماء من ذوي الشهرة العالمية، رجال أمثال رانبدراناث طاغور (١٨٦١-١٩٤١) شاعر وفيلسوف وداعٍ مبكر للتفاهم العالمي المرتكز على الاحترام، والمعرفة بمختلف ثقافات العالم. ومنهم العالم الفيزيائي س. ف. رامان المكرم بجائزة نوبل سنة ١٩٣٠.

ومن مساوئ الحكم البريطاني، على سبيل المقارنة، هو عدم نشر الثقافة بين الجماهير. ذلك أن كره الإمبريالية البريطانية وتلاعبها باقتصاد الهند ونموه من أجل الحفاظ على المصالح

البريطانية هو الذي خلق ردات فعل وطنية كانت محتومة بسبب تعاظم النخبات الهندية والطبقة الوسطى في القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين. ورغم أن البريطانيين لم يحاولوا تشجيع النشاطات السياسية الهندية الاستقلالية، إلا أنهم في الإجمال لم يكونوا عديمي الرحمة. مع كل غرور الإنكليز وكل أضرارهم، كانت لديهم أيضاً رغبة صادقة في الإصلاح وفي إشراك الهنود في حكم البلد، مع الاحتفاظ للتاج البريطاني ممثلاً بنائب الملك بما كان يعتبر من السلطات اللازمة للمحافظة على الحكم البريطاني. وتم وضع مؤسسات برلمانية وانتخابية أسندت في أول الأمر إلى انتخابات بسيطة صغيرة تم توسيعها فيما بعد مما شكل الأسس للتطور الدستوري زمن الاستقلال. إن كامل حجم التقدم الدستوري في ظل الحكم البريطاني لا يمكن تفصيله هنا. لكن التدابير الصامتة قد تضمنها قانون ١٩٠٩ المتعلق بالمجالس الهندية والمعروف أيضاً باسم إصلاحات مورلي مينتو، الذي سمح للهنود بأن ينتخبوا في المجلس الاستشاري لنائب الملك وللمجالس الإقليمية.

وبعد ثماني سنوات كانت المطالب المتزايدة للمؤتمر الوطني الهندي الذي تأسس سنة ١٨٨٥، أدت إلى حمل أدوين مونتاغ وزير الدولة لشؤون الهند إلى إعلان الوعد بزيادة مشاركة الهنود «في كل فرع من فروع الإدارة ثم زيادة التطور التدريجي نحو الحكم الذاتي ومؤسساته، مع النظر في التحقيق المتدرج والمتزايد لإنشاء حكومة مسؤولة في الهند كجزء متكامل من الإمبراطورية». كل هذا لم يكن استقلالاً بالمعنى الصحيح. والحكم الذاتي كان تدريجياً ولا شك. وقد أخذ ثلاثين سنة أخرى قبل أن يصبح حقيقة واقعة. ثم جاء تقرير مونتاغ شلمس فورد في سنة ١٩١٨ الذي منح مسؤوليات جديدة للمجالس الإقليمية عندما بدأت الإصلاحات تنفذ في سنة ١٩٢١.

في عقد ١٩٢٠-١٩٣٠ وفي ظل الحكم البريطاني، كانت الطريق معبدة بالنوايا الحسنة. فالهند تسير نحو الاستقلال تدريجياً بواسطة وسائل من شأنها استباق حزب المؤتمر الراديكالي ذي الميول الديمقراطية والاشتراكية حتى لا يكتسب سيطرة غالبة. والأمراء وهم حلفاء بريطانيا الخلص سوف يعطون مكانة سامية، ومخاوف المسلمين والسيخ من الغالبية الهندوسية سوف تطمئن بفضل إعطاء استقلال ذاتي ضخم وجداول انتخابية منفصلة. إن التجربة الطويلة في الحكم الإمبريالية أعطت لبريطانيا ثقة ذاتية لممارسة «مصداقيتها». ولكن بعض زعماء الهنود أرادوا تسريع الأمور نحو الاستقلال أكثر مما كانت بريطانيا مستعدة لمنحه. وكان غاندي من بين هؤلاء الزعماء. إن حكومة نائب الملك البريطانية في الهند والحكومة البريطانية في الداخل وجدت هذه المطالب معقدة جداً وصعبة على حسن التعامل مع هذا الرجل الصغير الحجم الهزيل في ثيابه القديمة، نصف القديس ونصف السياسي الذي كان يحرك الجماهير الهندية كما لم يستطع أحد من قبله أن

يفعل، والذي تحدى حكم الراج أي الحكم البريطاني عندما شجع على العصيان المدني ليثبت أن الحكم البريطاني ليس شرعياً حين واجه المقاومة السلبية باستعمال القوة.

كان غاندي في أول الأمر محامياً أمضى عدة سنوات في جنوب إفريقيا حيث كان التمييز العنصري قد أثار غضبه أول الأمر، وحيث اكتسب الأساليب الجديدة في تجييش القوة الشعبية حتى تواجه وتتغلب على القوة التي لا تقهر ظاهراً في الحكم الإمبراطوري. كان الحكم البريطاني في الهند قد واجه هذا التحدي غير العنيف والقوي للجماهير الذي استوحي من قبل غاندي.

كان نواب الملك مسؤولين عن سيادة القانون الإمبراطوري لحفظ الأمن والنظام وقد حاولوا تجنب العنف، مفضلين الحكم عبر التعاون. ولم يكتفِ غاندي بالخطوة الموعودة من قبل البريطانيين بإجراء الإصلاح. وكذلك لم يكن راضياً عن وطنية حزب المؤتمر النخبوي والذي كان قليل الاحتكاك بالجماهير. وقد أنهى هذا النضال بتنظيمه احتجاجاً ضد القوانين البريطانية التي خصصت لمكافحة الإرهاب ولرفع الضرائب (إذ كان على الهنود بأنفسهم أن يدفعوا كلفة الإدارة وكلفة جنود الراج).

في أبريل ١٩١٩ تجمع جمهور كبير في «أمرتسار» في البنجاب. لم يكن المتظاهرون مسلحين ولكن الجو كان جواً يحتمل الثورة الممكنة فأمر الضابط البريطاني القائد في أمرتسار جنوده بإطلاق النار على الجماهير فقتل أكثر من ٣٠٠ شخص وجرح ١٠٠٠ آخرين. بالنسبة إلى غاندي اعتبر هذا الأمر الدموي في عنفه ما يوجب تغيير نظرته: لم يعد هناك من سبيل للتعاون مع حكم الراج. وبواسطة العصيان المدني غير العنيف سوف تجعل الهند بلداً لا يمكن السيطرة عليه. كانت هذه هي خطته في معركته.

واعتقل غاندي وأودع السجن لفترة. وكانت الأولى من عدة مرات أوقف فيها. في سنة ١٩٣٠ قاد المسيرة الشهيرة المعروفة بمسيرة الملح حيث سارت الجماهير معه مسافة ٢٤٠ ميلاً إلى الشواطئ تحدياً لضريبة الحكومة على الملح. وبهذا العمل البسيط بين أنه بالإمكان الحصول على الملح من الطبيعة دونما حاجة إلى دفع الضريبة لحكم الراج. وتجاوب تحديه في أرجاء الهند. فأوقف ثانية ليطلق سراحه فيما بعد وليتلقى بترحيب نائب الملك. وأثار المشاعر حينما ألقى بثيابه الهندية البسيطة القديمة محاضرة عن الإصلاحات في لندن سنة ١٩٣١. وبعد عودته إلى العصيان المدني من جديد في الهند أودع السجن مرة أخرى. وكانت الصحف الشعبية البريطانية تصفه بأنه «هندي فقير». ولكن الدوائر السياسية في لندن وفي دلهي كانت تنظر إليه بمزيج من الغضب والإعجاب من جراء السلطة التي كسبها ببساطة سلوكه. وأسماه الهنود مهاتما أي الروح الكبيرة.

في عقد ١٩٣٠ حاولت بريطانيا مجدداً أن تدفع إلى الأمام بالتمثيل الهندي. إن قانون حكومة الهند أقر سنة ١٩٣٥. وحكم الراج (أي الحكم البريطاني) بعد حملات العصيان المدني

في عقد ١٩٢٠ وعقد ١٩٣٠ قد اقتنع بأن الإعداد للاستقلال في الهند يجب أن يؤخذ على محمل الجد. وقانون ١٩٣٥ أقام أحد عشر إقليماً بريطانياً هندياً لكل منها برلماناته المنتخبة والرقابة المحدودة على شؤونه. وكانت المجموعات الدينية الطائفية قد وُضعت على مختلف السجلات الانتخابية. وكان الهدف حكومة هندية فدرالية، مع دول أميرية حرة أن تنضمّ إلى الاتحاد أولاً. في هذه الأثناء احتفظ نائب الملك بسلطات أساسية لنفسه، وفي الوسط كان السياسيون الهنود الوطنيون يتمتعون بتأثير محدود وبدا هذا الإصلاح أشبه بتسوية قابلة للتنفيذ من وجهة النظر البريطانية ولكن في نظر زعماء الكونغرس الوطني الهندي في الوسط بدا هذا الإصلاح ضعيفاً جداً. فسلطات نائب الملك تتناقض مع المطلوب الهندي بالاستقلال، ثم إن الفيتو المعطى للأمراء المحافظين سوف يجر الهند إلى مرحلة الدول المستقلة والفدرالية. وشكك الوطنيون الهنود بأن بريطانيا تعمل وفقاً للمبدأ القديم «فرق تسد» وهي عن عمد تشجع الانفصال الديني والأمرائي.

وحدها المجالس الإقليمية انتخبت سنة ١٩٣٧، والقسم من القانون المتعلق بها نفذ فقط. وكان هذا الأمر على كل حال بداية عملية برلمانية ديمقراطية في الهند. ثم إن الانتخابات المحدودة والمحصورة بـ ٣٥ مليون ناخب ردت أعضاء الكونغرس بأغلبيتهم إلى المجالس الإقليمية. وتم بعدها تشكيل الإدارات ولكن السلطة الحقيقية مهما بدت ضئيلة فإنها سوف تتطور سريعاً لتصبح حقيقة. وعندما أعلن نائب الملك في سنة ١٩٣٩ ببساطة أن الهند دخلت الحرب بعد إعلان بريطانيا الحرب على ألمانيا، لم يستشر الزعماء الوطنيين الهنود أبداً. واستقالت الوزارات الإقليمية. ولكن قوة الكونغرس في هذه الأثناء قد تنامت على أساس انتخابي شرعي. وهكذا كان حال عصبة المسلمين التي كان رئيسها جناح (محمد علي).

بعد اندلاع حرب ١٩٣٩ رجع نائب الملك إلى الحكم رغم أن الكونغرس بقيادة غاندي ونهرو رفض التعاون وتمسك بالمضمون الدستوري لقانون حكومة الهند الذي كانوا من قبل قد شجبوه، والذي أوقف مفعوله الآن. كانت ردة فعل الهند تجاه اندلاع الحرب في أوروبا والشرق الأوسط وهي حرب حياة أو موت بالنسبة إلى الدولة الأم منشقة ومقسومة فمن جهة كان السياسيون الوطنيون ضد التعاون. ومن جهة أخرى كان الجيش الهندي يحارب بشجاعة وبتميز بقيادة ضباط بريطانيين وهنود بعيداً جداً عن أرض الوطن، في الشرق الأوسط وفي شمال إفريقيا وفيما بعد في إيطاليا. وولاء هذا الجيش لم يوضع أبداً موضع شك. وبعدها هاجمت اليابان الملايو بصورة مفاجئة في ديسمبر ١٩٤١ حاربت جيوش الكومنولث والجيوش الهندية معاً. ولقي عشرات الآلاف معاملة غير إنسانية في السجون والمعسكرات اليابانية وأذلوا وقتلوا. بالنسبة إلى الجنود الهنود قدمت اليابان مخرجاً لكي ينضموا إلى جيش التحرير الهندي الذي يتعهده اليابانيون. وحتى

عندما انضم المايجور الهندي الوطني الوحيد إلى جانب ألمانيا واليابان حاول صباح شاندرا بوز اجتذاب المجندين إلى جانبه، إلا أن معظم السجناء الهنود فضل البقاء إلى جانب زملائهم البريطانيين في الشقاء بدلاً من كسب حريتهم والعيش ضمن شروط محمولة وذلك بالخيانة والتنكر. ومن الملحوظ المؤكد هو الولاء والفخر الذي أظهره الهنود العاديون لكتيبتهم ولعلمها. وتصرف السياسيون الوطنيون الهنود بشكل مختلف ووجدوا الفرصة سانحة لمزيد من المطالبة بالاستقلال في وقت كانت فيه الإمبراطورية البريطانية تقع تحت ضغط قاسٍ.

وتوصل الزعماء في الكونغرس إلى نتيجة مفادها أن الفرصة سانحة لإجبار الحكم البريطاني للتخلي عن سيطرته على الهند، ولكنهم لم يريدوا استبدال أسيادهم البريطانيين بالفاتحين اليابانيين.

لو أن اليابان هاجمت الهند من بورما لكان زعماء الكونغرس نظموا مقاومة الهند الحرة مع حلفائهم في التحالف العسكري في الأمم المتحدة، بمن فيهم بالتأكيد الكومنولث. لم يكن من المؤكد معرفة ماذا كان سيحدث، خاصة وأن اليابانيين في بورما كانوا راضين بالبقاء في حالة الدفاع حتى سنة ١٩٤٤. كان غاندي ونهرو والكونغرس راغبين استباق تحويل بريطاني للسلطة. الأمر الذي كان سيسمح للأمراء المحافظين وللعصبة الإسلامية بسلطات منفصلة. إن هذا من شأنه وحده - حسب اعتقادهم - أن يؤدي إلى الإقطاعية وإلى الفدرالية في الهند التي كان فيها التعصب الديني سيفتح الطريق إلى حرب الطوائف وإلى العنف. لقد سبق لجناح أن صرح أن هدف العصبة الإسلامية هو استقلال باكستان. وحاول الأمراء التمسك بسلطاتهم وهكذا يقضون على تطلع غاندي ونهرو إلى هند موحدة، وإلى هند متغيرة اجتماعياً بصورة تدريجية، بعد أن تزول منها التفرقة العرقية، إلى هند تناضل من قرون للوصول إلى الانسجام الديني، إلى هند ديمقراطية تتقبل أشكال التمثيل الانتخابي في الحكم.

تجاه اليابان على الأبواب كان البريطانيون مشغولين جداً بالولاء الهندي وبقائه. في ربيع ١٩٤٢، أرسل السير ستافورد كريبس ليقدم استقلال الهند بعد انتهاء الحرب. ولكن لكي يهدئ طموحات المسلمين أعطاهم خيار الانفصال إن شاءوا. هذا الشرط جعل من المؤكد رفض العرض من قبل زعامة الكونغرس، التي - بالمقابل - وعدت بتقديم الدعم للحرب. وزعماء الكونغرس لم يكونوا لينخدعوا بحكومة لا سلطة لها، تحت إمرة نائب الملك، وهذا يعني أنهم قبلوا بالحكم الإمبراطوري. بالنسبة إلى الكونغرس كان هناك اعتراض مهم وهو أن القبول يعني تشجيع المسلمين، بعد الحرب، على تقسيم الهند وإقامة دولتهم الخاصة. وشككوا بأن بريطانيا ترغب في التقسيم لتحكم. وبدا البريطانيون معنيون أكثر ببقاء الولاء الإسلامي طيلة الحرب. في أغسطس ١٩٤٢ أطلق الكونغرس معركة «الهند الساكنة الهادئة». عندها وضع نائب الملك حداً لكل نقاش. وقرر أن أسلم شيء يمكن عمله هو أن يلقي القبض على الزعماء السياسيين في حزب المؤتمر بمن

فيهم غاندي، حتى يمنعهم من الاستمرار من نشر البغضاء داخل الهند. وعمل إسكات سياسيي المؤتمر على تمكين جناح وعصبته الإسلامية من تقوية موقعهم كثيراً. إن الوقت لتقسيم الهند وخلق باكستان لم يعد، بعد هذا، ليتوقف.

في أغسطس ١٩٤٥، بعد هزيمة ألمانيا واليابان أوشك الستار أن يسدل على الفصل الأخير. فتشرشل الذي كان متمنعاً عن «التخلي» عن الإمبراطورية، قد استبدل بــ أتلي وبحكومة عمالية. كان حزب العمال لا يشارك تشرشل بأي حساسية تاريخية. كان نائب الملك فيسكونت وافل قد اكتشف ذلك سريعاً. بخلال ١٩٤٣ و١٩٤٤ حدت لندن من صلاحياته، لأنها كانت تخشى من أن تؤدي المحادثات مع الوطنيين الهنود إلى عدم التفاهم، وإلى بذر بذور الشقاق. وبعد كسب الحرب أصبح كل ما يستطيع تقديمه، بعد أن شارفت سنة ١٩٤٦ على النهاية، خيارين. الخيار الأول هو تقوية الجيش والشرطة، وتوفير ما تيسر من الموارد اللازمة لممارسة الحكم الاستعماري إلى أن تتوافق كل أجزاء الهند على حكومة مستقلة للهند يشاركون هم (الإنكليز) في حكمها. وكان هناك التزام قوي، وتأكيد أبوي بأن بريطانيا لن تتخلى عن مسؤولياتها إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل - في نظرها هي.

والخيار الثاني كان بالنسبة إلى بريطانيا أن تنسحب من الهند مقاطعة بعد مقاطعة متخلية عن المسؤولية عن النتائج الدموية الناتجة عن الحرب الطائفية التي سوف تحصل على أثر ذهابها. وكان هذا حقاً خيار هوبسن. ما هو الشيء الذي أوصل نائب الملك إلى هذه الاستنتاجات الكئيبة؟

كانت محاولات وافل التوصل إلى تسويات بين الزعماء السياسيين الهنود، لم تؤد إلى نتيجة مبكرة، خصوصاً بعد فشل المحادثات فيما بينهم في اجتماع سيلما الذي حصل في يونيو ١٩٤٥. وأرسلت الوزارة البريطانية بعثة إلى الهند في مارس ١٩٤٦، ولكنها لم تتوصل إلى النجاح القريب. ولكن في هذه المرة لم تكن المسألة بالضبط مسألة اجتماع سياسيين - تافهين متشاجرين - في الهند. ولإظهار قوة المشاعر الإسلامية وللاحتجاج على تكتيكات الكونغرس، دعا جناح إلى «يوم عمل مباشر» في ١٦ أغسطس. وارتكب المتعصبون أعمال عنف طائفية، وفي كلكتا وحدها وقعت ٢٠,٠٠٠ إصابة بين المتظاهرين.

وهكذا انتهت الآمال الأخيرة «بهند واحدة». وكانت أيضاً نهاية خطة وافل بقدر ما كانت حكومة العمال معنية بالأمر. فهي لم تكن تريد التعرض للّوم بأنها تخلت عن الهند في حالة فوضى، ولا هي أيضاً أرادت إغداق الموارد على الهند التي كانت لازمة إذا كان وقت التوصل إلى حل هو وقت يجب اكتسابه. إذا كانت بريطانيا لا تستطيع بعد الآن ضمان الحياة والنظام من جراء اندلاع أعمال العنف الجماعية الطائفية، فإن شيئا حازماً وجذرياً أصبح لازماً.

في فبراير ١٩٤٧، تم استدعاء وافل من جديد. بعد أن كان قد استُبدل بـ«ملكي»، بجندي ذي

شهرة كبيرة، الفيسكونت مونتباتن، حتى ذلك الحين ساحر وقائد أعلى ناجح في جنوبي شرقي آسيا. وفي محاولة لجعل الهنود يقبلون بالمسؤولية عن نتائج خلافاتهم، تم تحديد تاريخ هو يونيو ١٩٤٨، لانتقال السلطة.

وجاء مونتباتن إلى دلهي في ٢٢ مارس ١٩٤٧ مع كل الأبهة التي تليق بنائب ملك، وصهر ملك. لم يسبق لزوجة نائب ملك أن أثرت تأثيراً عميقاً في الهنود مثل ما فعلت أدونيا مونتباتن، التي اندفعت بكل قوتها في مساندة أعمال الخير والبرامج الصحية في وقت إضرابات وبؤس محيق بالكثيرين. وبدأ مونتباتن سلسلة متعبة من المحادثات مع البانديت نهرو وغيره من الزعماء في الكونغرس ومع محمد جناح ممثلاً للعُصْبة الإسلامية. وكان غاندي قليل التدخل. فقد استعمل ما تبقى له من قوة - كان يومئذٍ كبيراً في السن ورجلاً هزيلاً في متوسط السبعينيات - في محاولة إيقاف الصراعات الدينية المتصاعدة بين الهندوس والمسلمين. وكانت السنتين الأخيرتين من حياته، مكرسة للأعمال الإنسانية، وهي الأكثر قدسية حقة.

وكان مونتباتن على تفاهم تام مع الحضري الرقيق نهرو. في حين وجد جناح سلبياً ومتمنعاً. كان الزعيم المسلم يناضل من أجل المستضعفين، والأقل عدداً والمشتتين، من أجل ١٠٠ مليون مسلم، المغلوبين عددياً أمام الهنودس بنسبة واحدة على ثلاثة. وكان تشدده قد أقنع أخيراً البريطانيين وزعماء المؤتمر بالتخلي عن آمالهم الطموحة بهند موحدة وأجبرهم على تقبل باكستان مستقلة. وحتى عندئذٍ حاولوا إضعاف وحصر باكستان «التي يأكلها العث» ضمن حدود محصورة تجعل مسألة بقائها حيّة ومسألة استمرار استقلالها أمراً مشكوكاً به بعد انتقال السلطة. وعكس جناح خوف المسلمين وشكوكهم بالنوايا الحسنة لدى الغالبية الهنودسية، متأثراً بذكريات مرة من التمييز الثقافي والسياسي والاقتصادي. إن هنداً موحدة ومركزية - وهذا ما كان يخشاه - سوف تستمر باضطهاد الأكثرية للأقلية. ولكن هنداً بدون سلطة مركزية قوية تعطي لمناطق المسلمين الاستقلال الذاتي هي «الكفر» بعينه بالنسبة إلى نهرو وإلى زعماء الكونغرس، الذين كانوا يعتقدون بأن هذا الأمر لا يمكن التحكم به.

كان مونتباتن واعياً للتوتر المتصاعد، فحسب بأن أفضل سبيل محتمل لنقل السلطة بسلام ولتوافق بين الزعماء جعلهم يواجهون أجلاً قصير الأمد. فأعلن بأن الانتقال لن يتم بعد سنة. بل بعد ستة أشهر أي في أغسطس ١٩٤٧. وكان على نهرو وجناح، وعلى الكونغرس والعصبة الإسلامية أن يصلوا إلى حل عملي للتقسيم أو إنهم سيكونون مسؤولين عن الفوضى في تاريخ الانتقال. إن الزعماء الهنود وقد وضعوا في مواجهة الكارثة اضطروا إلى تقبل عواقب البرنامج الزمني الذي وضعه مونتباتن والخطة التي أصبحت موضوعة على الطاولة. إنها تتضمن التقسيم إنما مع مقاطعات مختلطة بين المسلمين وهندوس البنجاب ومقاطعات النبغال سُمح لها بالاختيار أي

فريق تريد الالتحاق به. وهم أيضاً صوتوا للتقسيم وترأس رجل قانون إنكليزي لجنة كلفت بمهمة رسم الحدود بين الهند وباكستان. وامراء ٥٦٢ دولة أعطوا سنة ١٩٤٧ الحق بوضع أفضل الشروط التي يمكنهم وضعها داخل أي دولة من الدولتين الوارثتين لحكم الراج.

حتى ولو كان المسلمون وزعماء المؤتمر قد قبلوا خطوط الحدود بين البلدين بمساعدة اللجنة، فقد كانت هناك مشاكل ضخمة عملية تحتاج إلى التغلب عليها. إن الإدارة الموحدة وقوات الشرطة والجيش والمالية العامة كان لا بد من قسمتها. ومعظم الصناعات كانت متمركزة داخل الأقسام من الهند حيث كان الهندوس يشكلون الأكثرية. والاقتصاد وطرق المواصلات يجب تمزيقها. هل يمكن لهذه القسمة إلى دولتين أن ترفع التوترات بين الهندوس والمسلمين وتؤدي إلى تجدد العنف والاضرابات؟

كان من الواضح منذ بداية العملية أن إنشاء الباكستان مرتبط باقتطاع البنغال وقسمته في الشرق والبنجاب في الشمال ضمن قسم كبير أغلبيته من المسلمين ليدخل في باكستان. والمقاطعات ذات الأكثرية الهندوسية سوف تنضم إلى الهند. ثم إن السكان المسلمين والهندوسيين كانوا مختلطين في كل أرجاء شبه الجزيرة الهندية. مع ملايين من الناس يعيشون في الجانب «الخطأ» من أي خط تقسيم يمكن وضعه. كان البنجاب منجم بارود للصراعات حيث توجد فيه أقلية أخرى من المناضلين السيخ وجدت الفرصة كنتيجة للتقسيم لتصبح أكثرية وحتى لتكسب استقلالها في دولة خالستان. وثارت الأحقاد الطائفية والمشاعر العدائية والحقد فلم تعد تحتاج إلى كثير من التحدي حتى تشعل شبه القارة. إن البنغال والبنجاب ودلهي وكالكوتا كانت مناطق خاصة خطرة في وقت كان ولاء الجيش والشرطة قد ضعف بشكل خطير نتيجة انتقال السلطة. ولم يكن غاندي يستطيع إطفاء نار الأحقاد الدينية والعرقية بل إنه هو سقط ضحية رصاص هندوسي متطرف أطلق عليه النار في اجتماع للصلاة في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٨. إن الصراع العرقي والديني وسفك الدم، ليس فقط في الهند وباكستان بل عبر العالم قد أثبت صعوبة إيقافه وهو العائق الأكبر لتقدم الحضارة المفترض.

إن العنف الطائفي الدموي قد انفجر في البنجاب أيضاً. وكان جناح ونهرو وغاندي وزعماء الكونغرس واعين للمخاطر التي تواجههم وقد صمموا على تفاديها أو على الأقل ضبط العنف. وجاءت التقارير من البنجاب قبل التقسيم تنذر بوضوح بالصراع المحتمل. وتم وضع خطط مسبقة لتفادي ذلك. وقامت قوة بريطانية في قيادتها (وتتضمن غوركاس) قوامها ٥٥ ألف رجل كانت مستعدة لتسويد القانون والنظام في البنجاب. ولكن مستوى العنف الذي تبع التقسيم لم يكن قد استدرك تماماً في دلهي بل قرن تحول السلطة بالدم فسقط عدة مئات من الألوف من الضحايا البريئة.

إن يوم الاستقلال في باكستان يقع في ١٤ أغسطس وفي الهند في ١٥ أغسطس. ومضى

اليومان بالاحتفالات وفي تكريم مونتباتن والبريطانيين. وأعلن جناح اعترافه بأن مثل هـذا النقل للسلطة المطلق والإرادي وتسـليم الحكـم مـن قبـل دولـة لـدولتين أخـريين أمـر لم يسبق له مثيل في كل التاريخ في العالم». وتمنى أن يعيش صـديقاً لجارتـه. ومـا أن انتهـت الاحتفالات حتى بدأت مأساة الانتقام لتصبح ظاهرة بينة. وأصبحت العلاقات بـين الهنـد وباكستان سيئة ومضرة طيلة العقـود اللاحقـة. وتـم تحديـد الحـدود وأعلـن عنـه في ١٦ أغسطس. وكان المناضلون السيخ قد انقضوا على المسلمين بالقتل والنهب وتدمير المنـازل ومهما كانت الخسارة في الأرواح فإنها لم تقدر أعدادها أبـداً إلا تقـديراً إنمـا يمكـن الجـزم بأنها على مستوى ضخم.

وبخلال أغسطس وسبتمبر هرب ما بـين ٢٠٠ ألـف ونصـف مليـون مسـلم مـن النصف الهندي إلى شرق البنجاب ففقدوا حياتهم. لم تكن هناك رحمة تجاه الناس العـزل والأطفال والنساء. حتى القطارات المكتظة بالركاب أوقفـت وذبـح المسـافرون بـدم بـارد. وكانت السلطات المحلية تغض الطرف أو كانت لا حول ولا قـوة لهـا لوقـف المجـازر. ولم تغفر باكستان ذلك. كان مـن المؤكـد أن المـذابح مخططـة بحسـب اعتقـاد الباكسـتانيين وبمعرفة مسبقة من دلهي. واستنكر غاندي ونهـرو الـذي أصـبح رئيسـاً للـوزارة الهنديـة. وحدثت أعمال قتل في باكستان إنما على مسـتوى ضـعيف. لا شـك أن العصـبة الإسـلامية كانت ترغب في طرد السيخ والهندوس مما أصبح فيما بعد دولة باكستان وذلـك بتنظـيم المظاهرات. واجتاز ملايين اللاجئين الحدود في الاتجاهات المتعاكسة بين الهنـد وباكسـتان. وقامت المظاهرات الطائفية تنتشر في دلهي حيث جرى قتل الكثير من المسـلمين الأقليـة. وأسرع غاندي إلى كالكوتا ليوقف المظاهرات في البنغال. وهناك أعلن الصوم حتى الموت. وقد كان تأثيره المعنوي واسعاً وكبيراً حتى استطاع أن يوقف المجـازر. ولكـن في البنجـاب كان السيخ عن عمد يطردون جيرانهم المسلمين حتى يستطيعوا الاستيلاء على الحكم.

كان من المؤكد أن العنف والإرهاب المنظم كانا مطلـوبين لطـرد الشـعوب يأسـاً من منازلهم ومن أملاكهم ومن مزارعهم التي عاشـوا في البنغـال بقـي حـوالى ٣٠ مليـون هندوسي في أماكنهم. ومن الهند انتقـل حـوالى ٩ ملايـين إلى عشرة ملايـين مسـلم لاجئـين وقطعـوا الحـدود إلى غـربي باكسـتان أو إلى شرقهـا. وبقـي ملايـين المسـلمين في أمـاكنهم يشكلون الأقلية الكبرى بين ٣٤٠ مليون هندوسي. وقامـت الاضرابـات الطائفيـة والمجـازر تتكرر في السنوات اللاحقة إنما لم تبلـغ مـن جديـد المسـتوى الرهيـب الـذي حصـل سـنة ١٩٤٧. والسيخ والهندوس في شرقي البنجاب لم يريدوا التعايش السلمي. ففـي حـين كـان السيخ المبغضون لباكستان يؤمنون الحدود الهندية مـن أي خطـر أو مـن أي اضـطرابات داخلية في أي صراع مع باكستان، كان المناضـلون السـيخ - بسـبب أنهـم يشـكلون أقليـة تقارب العشرة ملايين - يسعون سراً وأحياناً بالعنف إلى الاستقلال الـذاتي أو إلى الاسـتقلال الكامل. وكان هذا منبعثاً من مخاوفهم أن يفقدوا هويتهم وطريقة عيشهم.

وفي جو من المرارة، كانت باكستان والهند - بعد أسابيع قليلة فقط من الاستقلال - قد دخلتا في صراع حول مستقبل دول أميرية تقع على الحدود شمال الهند وباكستان: وهي إمارة كشمير وجامو. وكان أمير كشمير الحاكم مهراجاً متأرجحاً فرفض الاختيار بين باكستان أو الهند. كان هندوسياً وإن كانت غالبية السكان من المسلمين. وكان المفتاح في كشمير لا بيد المهراجا بل بيد الشيخ محمد عبد الله، وهو زعيم لحزب لم يكن منحازاً دينياً. وجرى بينه وبين زعماء الكونغرس اتفاق في الهند.

وحاولت باكستان إنهاء القضية بالقوة وشجعت رجال قبائل باتان على غزو كشمير فاحتلوها تقريباً. فهرب المهراجا إلى الهند حيث وافق بدون استشارة شعبه أو الزعماء السياسيين في كشمير على أن تكون دولته ملحقة بالهند وذلك لقاء وعد بمساعدة عسكرية هندية له. وعلى أثر ذلك أرسل نهرو الجيش ووعد بالسماح للشعب باختيار مستقبله عن طريق الاستفتاء العام. وفي كشمير سلم الهندوس والمسلمون أمرهم إلى الشيخ عبدالله وقاوموا عشائر الباتان وقاوموا فكرة الانضمام إلى باكستان التي كانت تطالب بكشمير باعتبارها أرضاً ذات أكثرية إسلامية.

وكان الشيخ عبدالله بعد كل ذلك صديقاً حميماً ومعجباً بنهرو وكان يتفق معه حول دولة قبائل الباتان. ولم يبق على باكستان إلا التدخل بجيشها النظامي. في هذه الأثناء أضعف نهرو موقفه حينما لم ينفذ وعده بإجراء استفتاء. وبينما كانت الدولتان الجديدتان تقفان على حافة الحرب تدخلت الأمم المتحدة. وفي أول يناير ١٩٤٩ تم رسم خط للهدنة ترك ثلثي كشمير للهند وثلثها مع باكستان. وقد انزعج نهرو كثيراً من هذا الظلم. ولم تنته مشكلة كشمير ولا أوقفت العداء الهندي الباكستاني. وفي أساس كل هذه المخاوف يكمن اعتقاد الزعامة الباكستانية بأن الهند، تعمل ليوم من الأيام تستطيع فيه إعادة توحيد شبه القارة وتدمير استقلال باكستان الذي اكتسب بصعوبة ومشقة.

الفصل الحادي والأربعون

الصين:

نهاية الحرب الأهلية وانتصار الشيوعية

هل كان انتصار الشيوعيين الصينيين في سنة ١٩٤٩ داخلاً ضمن بُعد تاريخ الصين الطويل بحيث يشكل مرحلة أخرى من سلسلة الكوارث والحروب الأهلية التي لحقت بها؟ الماركسية الصينية التي رسمت سياسة الصين وتطورها لمدة تزيد على أربعة عقود، قد فرضت على ربع سكان العالم فرضاً. ومنشأها يكمن في دائرة صغيرة من المثقفين ومن السياسيين الناشطين الذين تثقفوا بثقافة الغرب في موسكو وطبقوها على ظروف الصين.

وبعد وصولهم إلى الحكم استطاع الشيوعيون إقامة حكم فاعل فوق أرض الصين وأنهوا حالة الحرب التي مزقت البلد شيعاً منذ العقد الأول للقرن العشرين. إن سيادة الصين امتدت سريعاً إلى الجزر خارجها وفي سنة ١٩٥٠ توسعت بالقوة نحو التيبت. وحدها فورموزا وبعض الجزر الصغيرة ظلت خارج سيطرة الجمهورية الصينية الجديدة. في فورموزا أقام شان كاي شك، متعهداً كل سنة بمتابعة الحرب الأهلية وأقام فيها دولة منفصلة حين احتل الجزر بواسطة جيشه الهارب. إن تايوان (فورموزا) مع البسكادور والجزر الصغيرة، كيموا وماتسو استمرت كلها تمثل الصين الأخرى غير الشيوعية. وعلى كل حال إن أمكانية تجديد الحرب الأهلية قد تلاشت منذ زمن بعيد. والجمهورية الشعبية قد توقفت عن أن تكون متباعدةً عن الغرب وممثلوها اتخذوا أماكنهم كأعضاء دائمين في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن. حتى القضاء العنيف على الحركة - التي كانت في معظمها من الطلاب والشبان - التي اندفعت بالدم إلى ساحة «تيانان من» في سنة ١٩٨٩، لم تعزل القيادة الصينية الشيوعية عن الغرب إلا لمدة قصيرة جداً.

إن أبا الشيوعية الصينية هو ماوتسونغ. إن الصين التي عرفها في طفولته قد استغلها واجتاحها على التوالي دول أجنبية هي بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا واليابان، وذلك في القرن التاسع عشر ومن خلال النصف الأول من القرن العشرين. إن الجمهورية الصينية التي أسسها ورئسها صن يات صن، كانت أضعف من أو توقف الاجتياح الغربي. وفشلت جهود التحديث في مواجهة ضخامة

مشاكل الصين، والتأخر الذي يعيش فيه الغالبية العظمى من السكان الفلاحين، وكذلك عقود الحروب الداخلية التي لم تتوقف.

تلك هي الصين التي عرفها ماوزيدونغ في حياته الراشدة. ولد ماو سنة ١٨٩٣ أي قبل سنتين بالضبط من أول انتصار ياباني على الصين في الحرب. وهذا الانتصار أضاف هزيمة جديدة على سجل الهزائم المذلة أمام الأوروبيين: هزيمة على يدي دولة آسيوية صغيرة مجاورة. كان والد ماو فلاحاً فقيراً يدين بالفائدة. ومن خلال اقتصاده وعن طريق تديينه لوفوراته بالفائدة الربوية جمع ما يشكل بالنسبة إلى الفلاح البسيط ثروة. واشتغل ماو في مزرعة والده يجمع الديون لوالده. وقد علمه معلم خاص وكان يقرأ كثيراً. وفي السنوات الأخيرة المضطربة لعائلة مانشو وبخلال ثورة ١٩١١ التي تبعتها، اكتسب ماو تجربة الفقر والبؤس لدى جماعة الفلاحين وأحس بغليان الثورة الاجتماعية وبالوطنية في تلك السنين، ولمدة قصيرة أصبح جندياً في خدمة الثورة. ومثل غيره من الصينيين التقدميين قرأ بنهم الكتب الغربية ليكتسب المعرفة الجديدة التي يؤمن بها التقدميون والتي من شأنها أن تنقذ الصين. ولكن كما لاحظ ماو فيما بعد «إن الاعتداءات الإمبريالية هدت من الأساس أحلام الصينيين فيما خص التعليم من الغرب. وكان الأمر العجيب: لماذا يقوم المعلمون دائماً بالاعتداء على تلامذتهم؟».

إن الثورة الروسية قدمت إلى الصين معرفة جديدة هي الماركسية اللينينية. وكان ماو من المتحمسين ومن أنصار شهر مايو الذي قامت فيه الحركة الرابعة الماركسية سنة ١٩١٩ تظهر وتعلن الاحتجاج ضد المجتمع المحافظ وضد الاستعباد الأجنبي. كانت نظرته القومية الوطنية والجذرية قد حملته سريعاً في ظل «مايو» الحركة الرابعة إلى الماركسية. وفي ١٩٢١ أصبح عضواً مؤسساً في الحزب الشيوعي الصيني. ورغم تكييفه لهذه العقيدة لكي تتناسب ع ظروف الصين، ظل ماو أميناً للأسس التي تقوم عليها الماركسية اللينينية طيلة حياته. وفيما بعد ادعى أن روسيا بعد موت ستالين هي التي تخلت عن المسار الذي خطه ماركس ولينين والشاب ستالين. وأن صولجان زعامة العالم للإيمان الحقيقي انتقل إلى الصين. ولكن حسه بالرسالة العالمية لم يقض على شعوره القوي بهوية الصين الواحدة الوطنية. إن العالم سوف يتغير إنما ليس بفضل الفتوحات الصينية بل من خلال المثل الصيني وبفضل النضال الناجح للطبقات الجماهيرية المسحوقة في الدول الأخرى.

ومن خلال سلسلة الحروب ضد أعداءه الصينيين منذ ١٩٢٧ وما بعد ومن خلال مقاومته لليابان أيضاً، كانت رؤية ماو تنصب على أن الصين سوف تنشأ من جديد «قوية ومزدهرة جمهورية شعبية جديرة بهذا الاسم». كان ماو يكره أعداءه بحماس. وكان يستطيع العمل بدون شفقة للقضاء على الخصوم، ولكنه كان أيضاً قادراً بحس جيد وتكتيك مدهش على الإقناع والمراضاة، كي يفتت المعارضة وبالتالي لكي يخرج منها وهو الأقوى.

بالنسبة إلى ماو كان مستقبل الصين يقتضي تجيش الجماهير الفلاحية الذين يشكلون الأغلبية المطلقة بين المواطنين الصينيين. والطبقات الاجتماعية التي لا تستطيع تفضيل خير الجماعة على رغباتها الفردية المحبة للربح يمكن تغييرها. فإذا فشل ذلك فيجب تدميرها. ولاحظ ماو أنه: في جذور الثورة الاجتماعية تكمن ثورة الفكر البشري. وهذا لن يحدث بذاته بل فقط عبر الصراع الطبقي الذي لا يهدأ، وعبر تعليم الجماهير.

كان ماو يحذر ويكرر «بأن الثبات والاستمرارية ضروريان لإنجاح الثورة الاقتصادية الاجتماعية ولكن هذا لا يكفي إذ من الواجب أيضاً تنفيذ النضال الثوري الاشتراكي بحماس وبصورة مستمرة، وكذلك الاستمرار في التربية الاشتراكية على الجبهتين الأيديولوجية والسياسية». كانت أيديولوجيته متعصبة. وهو في متابعته لها تسبب بموت الملايين وآلامهم. قدمت الماركسية اللينينية لماو الوسائل التي يجب اعتمادها والأهداف التي يجب تحقيقها. إن الحزب المنضبط - حزب المجموعات والكادرات - أرسل لاجتذاب الجماهير بواسطة اجتماعيتها. وهذا الحزب كان الطريقة الأساسية المستعملة في الاتحاد السوفييتي وفيما بعد في الصين أيضاً. في الصين ركز ماو على الأرياف وعلى الفلاحين الفقراء المدفوعين إلى اليأس وذلك من جراء اجتماع ظلم البشر للبشر وظلم الطبيعة معاً وهي آفات أصابت الصين في العقود الثلاثة ١٩٢٠ و١٩٣٠ و١٩٤٠. إن اتحادات القرى، وحركات الشبيبة واتحادات الطلبة والتنظيمات النسائية وغيرها من الجمعيات ضمت ملايين الأعضاء بعد ١٩٤٩ واستخدمت كأدوات لربط السلطات المركزية بالجماهير. ولكن لا رحمة تجاه أولئك الذين يكتشفون على أنهم أعداء الشعب. والمصلحة العامة تبرر قتل مئات الألوف إذ لزم الأمر. والموت العنيف على مستويات ضخمة لم يكن شيئاً جديداً في تاريخ الصين.

إن ثورة أكتوبر في روسيا كانت رأس الحربة بيد البروليتاريا الصناعية. كانت مساهمة ماو في النظرية الثورية - وهذا كثيراً ما يزعم - هو أنه ارتكز على الفلاحين وذلك لكي يطوق المدن بواسطة الأرياف وبالتالي لكي يستولي عليها؛ كان هذا هو النموذج في الثورة الصينية. بالنسبة إلى ماو لم يكن هذا الأمر موضوع اختراع عقيدة جديدة بل هو ضرورة عملية. وكان عليه أن يتكل فيما خص السلامة على العزلة أي من بعيد لبعيد، وعلى جماهير الفلاحين لكي تقدم له الأنفار لجيشه ولكي تقدم له المؤن. وهذا جره إلى تنظيم الأقاليم التي سيطرت عليها السلطة الشيوعية. وأقامت عليها مناطق أساسية ريفية حيث يتم اكتساب جماهير الفلاحين عن طريق إعادة توزيع الأراضي. إن صراع ماو الثوري هذا يعود إلى الإرث المستمر في ثورات الفلاحين الكبرى في تاريخ الصين.

إن قدرة ماو على التنظيم أثبتت نفسها في سنة ١٩٢٩ عندما حلل الحاجة إلى هذه المناطق

ليتخذها كقواعد شيوعية. وركز على الحاجة إلى الانضباط وإلى الزعامة القوية التي لا ترحم وعلى الحس المخلص بالهدف. إن أمراء الحرب الصينيين كانوا أيضاً بلا شفقة ولكن عدم الانضباط والوحشية في جيوشهم كانت عمياء لا تميز. كان هدف ماو السلطة السياسية، والوسائل للوصول إليها هي الجيش الأحمر. ولكن هذا الجيش يجب أن لا يكون وفق النماذج التي كانت قائمة في جيوش الصين التي كانت تشجع بالأطماع بالسلب والنهب أو توجه إلى القتال تحت خوف العقاب. وشرح ماو ذلك فقال: «إن الجيش الأحمر يجب أن لا يحارب فقط وببساطة. فإلى جانب القتال عليه أن يحمل على كتفيه مهمات عظيمة حين يتحرك بين الجماهير، فينظمها ويساعدها على إقامة السلطة السياسية».

وكان مثاله جيش يؤخذ من المتطوعين، إنه جيش الشعب، ومهمته التعليم والمساعدة لشعب الصين في عملهم اليومي، واكتساب دعم الجماهير وتحريكها من أجل انتصار الشيوعية. إن الجيش الأحمر هو أداة الحزب وليس هو سيده. وهدف الجيش الأحمر الأكبر جعل الثورة ممكنة على طول الخطوط التي يرسمها الحزب. إن الجيش يجب أن يكون قسماً من الجماهير وأن يكون عادلاً وأن يكتسب احترام الناس باستقامته وانضباطيته. النظرية والواقع ينطلقان معاً. إن «أداة الحزب» أي الجيش يطيع ما يعتقده زعماء الحزب أنه لصالح الشعب وليس ما يعتقده الشعب أنه صالح له، وهو يستخدم حيثما تقضي الضرورة لقمع النقمة الشعبية ولتنفيذ الأوامر ضد المجموعات الصينية الأخرى التي تريد الزعامة إبادتها.

وفعل ماو كما فعل لينين حين رأى أن المشكلة الأساسية في كل المجتمعات هي العلاقة بين الزعامة وبين كتلة الشعب. فإذا كانت الأوامر تعطى من قبل مجموعة قادرة وصغيرة في الحزب فكيف يمكن نقلها إلى الجماهير بواسطة بيروقراطية فاسدة وغير فعالة تفاقم الهوة بين الفريقين؟ هذا الأمر لا يشكل قضية نظرية على الإطلاق. بخلال مراحل الحرب ضد اليابان التي قام بها الشيوعيون الصينيون من سنة ١٩٣٧-١٩٤٥، كانت المناطق المتخذة قواعد للشيوعيين قد حصنت ليس فقط في الأراضي التي يسيطر عليها شان كاي شك بل أيضاً وراء الخطوط اليابانية. إن الموارد والإنتاج اللازمين للمحافظة ولتوسيع المناطق التي يسيطر عليها الشيوعيون والتي مكنت الجيش الأحمر من الاستمرار في محاربة اليابانيين قد تطورت داخل هذه المناطق. وكان تجاوب ماو في تلك السنوات يتصف بالمرونة التكتيكية التي يجب أن تقدم في تلك المرحلة على الأيديولوجيا الشيوعية وعلى استصلاح الأراضي وعلى المساواتية. إن طموحات الفلاحين يجب أن تؤخذ بالحساب، وتعاون الجماهير يجب أن يكتسب ما أمكن وذلك بالإقناع وبالمساعدات المادية. وكان شعار ماو «من الشعب وإلى الشعب». وطور برنامج التواصل مع الجماهير وسمي «خط الجماهير» وكان هذا الشعار شعاراً ذكياً في محاولة لكسب الفلاحين.

وكان الشيوعيون المدربون المشحونون عقائدياً قد أرسلوا بشكل مجموعات داخل مجموعات القرى والطوائف حيث يقولون إنهم جاءوا للاستماع إلى رغبات وإلى أفكار الناس. وفي عودتهم كان الحزب يعرف أي تدابير يجب اتخاذها والتي تستجيب بشكل خاص والتي تجتذب وتكيف الناس بحسب سياسة الحزب. وكانت العملية قد خططت لتكون مستمرة ولتصبح أداة قادرة في الدعاية.

في سنة ١٩٤٥ بلغ عدد الشيوعيين مائة مليون إنسان. وكان خط الجماهير قد أصبح الآن يوصل إلى الشعب من خلال مليون عضو في الحزب. وكانت المحافظة على وحدة الحزب قد ثبتت وتقبل الأهداف المشتركة من قبل الشيوعيين المنتشرين في أرجاء مناطق الصين الواسعة كان تاماً. ومع ذلك كانت هناك مشكلة دائمة. وكان حظ الشعب أن يلقي التحديات من خلال محاولات دورية لتشديد الانضباط وتكثير فترات المناقشة الداخلية و«النقد الذاتي». وفوق كل هذا وبواسطة كل هذا أقام ماو في عقد ١٩٤٠ سلطته وزعامته.

كان هناك نسبة كبيرة من زعامات الحزب الشيوعي المدربة لم تأت من الفلاحين الفقراء أو من العمال. فإذا عاد هؤلاء إلى مناطقهم فقد كانوا يتعاطفون مع الأقارب والأصدقاء وحتى مع طبقتهم الاجتماعية الخاصة. الأمر الذي يؤثر في طريقتهم في تنفيذ مهماتهم. وأصبح هذا الأمر مؤكداً بصورة خاصة بخلال السنتين الأوليين من استلام الشيوعيين الحكم. ودلت دراسة دقيقة حول الحكم الشيوعي أن الحزب احتاج إلى عدة سنوات ليستطيع السيطرة على المناطق الواسعة في وسط الصين وفي جنوبها التي غلبته على أمره عسكرياً في فترة قصيرة من الزمن. والعديد من المهمات الإدارية تركت حتى للكومنتانغ التابع لشان كاي شك ليقدم المشورة اللازمة. إن الانتقال المبكر من الكومنتانغ إلى الحكم الشيوعي قد تم عن طريق المثال وعن طريق الإقناع وعن طريق الإرهاب حيث كان الأعداء يعدمون في الحال.

ومنذ البداية كانت هناك فروقات كبيرة بين الثورة الروسية والثورة الصينية. ففي حين كان ماركس ولينين وستالين يتخذون كنماذج وملهمين، كان الصينيون عازمين على تطوير شيوعية صينية تتلاءم مع الظروف المختلفة جداً ومع احتياجات بلدهم. واعتمد ماو أيديولوجية شيوعية دوغماتية في تجربته في السنوات التي سبقت انتصاره في سنة ١٩٤٩. إن زعامة ماو قبلت سنة ١٩٣٥. وهو لم ينس أبداً الدروس التي تعلمها قبل عقد من الزمن حينما حاولت الزعامة البلشفية القديمة نشر الثورة بمحاولة الاستيلاء على المدن أولاً. لقد أقدم الشيوعيون على بناء قواعدهم في المناطق الريفية ومنها انطلقوا إلى المدن وإلى بقية الصين لتثويرها. إن الثورة في الصين لم تستقر داخلها في فترة قصيرة من الزمن، كما كان حالها في روسيا. فهي على الأقل أخذت عقدين من الزمن حتى تكتمل. إن الثورة الصينية لم تكن نتيجة حملة عسكرية ناجحة. بل كانت تدين لظروف ملائمة

تسبب بها الاجتياح الياباني للصين. إن بربرية اليابانيين حولت الصينيين ضدهم ففتشوا عن الحماية من قتل الجيش الياباني وتدميره ونهبه ووجدوا الملاذ حيث كان قد أمكن للشيوعيين أن يبسطوا سيطرتهم.

ودعا ماو إلى المقاومة كل الطبقات في الشعب الصيني ليواجهوا الغزاة اليابانيين. ومزج دعوته هذه ببرنامج للإصلاح الريفي، الأمر الذي جذب إليه دعم الجماهير.

إن تركيب الحزب الشيوعي في سنة ١٩٤٩ قد يقدم دلالة واضحة على هذا الزعم:

الفقراء ومتوسطو الحال من الفلاحين ٣,٢٤٠,٠٠٠ منتسب.

الفلاحون الأغنياء ومتوسطو الحال من أهل المدن (الطبقة الوسطى) ١,١٣٥,٠٠٠ منتسب.

العمال ٩٠,٠٠٠ منتسب.

مجموع الأعضاء ٤,٤٦٥,٠٠٠ منتسب.

كما أن الحرب ساعدت على نمو الشيوعية، كذلك كشفت الفساد وعدم الكفاءة وعدم الفعالية في الكومنتانغ وفي قيادة شان كاي شك.

إن أخطاء الجنرالات واخطاء الـ«جنراليسم» وهو لقب أطلقه شان على نفسه قد اقترنت بالتضخم النقدي الذي دمر الاقتصاد في المؤخرة.

إن الأسلحة التي قدمتها الولايات المتحدة كثيراً ما كانت تنقلب ضد الجيش الوطني وذلك عندما كان الجيش الأحمر يأسر هؤلاء الوطنيين أو عندما كانت قطاعات من القوى الوطنية تهرب. إن جماهير الشعب الصيني فقدت كل ثقة بالكومنتانغ ونظامه وسعت إلى إنهاء المجاعة والموت والحرب الأهلية.

إن سنة ١٩٤٩ كانت سنة انتصار ماو. وأصبح بعدها يواجه مشكلة مختلفة تماماً - ليس فقط بتنظيم ثورة ضد سلطات الدولة بل في إدارة أراضي الصين الواسعة تحت حكم الثوار كحكام. إن القسم الأكبر من الصين سقطت بين يدي الشيوعيين فقط بالأشهر الأخيرة من الحرب الأهلية، وبأسرع مما كان هو يتوقع. وبعكس حال مناطق القواعد المحررة، حيث كان الحكم الشيوعي قد عمل لعدة سنوات، فإن أكثر من نصف أراضي الصين كانت إلى عهد قريب تحت حكم وسيطرة الكومنتانغ.

وإذا لم يكن هناك ببساطة عدد من الشيوعيين المدربين إدارياً على حكم آلاف القرى والمدن الكبيرة والصغيرة، كان هناك خياران أمام ماو: إما الانهيار الكامل أو المقاربة التدريجية لتغيير الصين، واختار ماو أن يأخذ وقته ليربح الدعم الواسع.

إن أيديولوجية ماو وتكتيكه والمستشارون القلائل من أهل الثقة سوف يحددون مصير ملايين

الصينيين. ولكن الشعب الصيني لم يكتسب حقوقاً أكبر. كان ماو يفكر في حدود التاريخ والمصير وفي مستقبل ربع البشرية، ويفكر في مصير العالم. وعلى طريقة تشبه الأسلوب الإلهي. لم يشك لحظة في رسالته وأصبح قليل الصبر حينما كبر في السن. إن التضحية بملايين الصينيين من أجل تمثيل ما كتب للصين يعتبر قليل الأهمية في مدارج التاريخ كما يراها هو. وتبرير الوسيلة بالغاية يرتدي أكثر من المظاهر إرهاباً حينما يطبق على حياة كل الشعوب من قبل الرسل الأيديولوجيين في القرن العشرين. إن هؤلاء الرسل الأيديولوجيين يكونون طغاة وبلاشفة في ملاحقة رؤاهم للعالم الأفضل. وكان ماو واحداً منهم.

كان ماو مستعداً بعد الانتهاء من انتصاره العسكري في سنة ١٩٤٩ لتقبل المساعدة من جميع الجهات شرط أن تساعد الصين في تحقيق الهدفين الرئيسيين الأولين اللذين وضعهما الشيوعيون وهما: التحرر من الأجنبي وسيطرته أولاً، وثانياً الخلاص من الإقطاعية. والإقطاعية بهذا المعني لها شمول واسع: فهي تشمل استغلال ملاك الأراضي «والرأسماليين»، بحيث إن القضاء على الإقطاعية في الصين يحمل في طياته الثورة الصناعية والاجتماعية في الريف وفي المدن.

كان ماو واثقاً إلى حدٍ كبير بأن دور الصين الثوري له معانيه ومدلولاته مثل الدور الرسولي. فثورة الصين مثل الثورة الروسية سوف ترتكز على المفاهيم الماركسية اللينينية. ولكنها يجب أن تظل متميزة عنها. في السنوات الأولى، اعترف ماو بالزعامة الروسية الثورية ضمن اتحاد الدول الشيوعية. ولكن كل دولة، حسب اعتقاد ماو يجب أن تبقى سيدة مصيرها، وأن تكون سيدة حرة ومستقلة تماماً.

وقرين هذا الموقف يعني أن الثورة لا يمكن أن تفرض من الخارج. وأنها يجب أن تتفاعل من الداخل. كان ماو في بعض الأحيان مستعداً لتبني السياسة الوصولية. وفي بعض الأحيان الأخرى كان يفرض أفكاره العقائدية الخاصة ولا يمكن لأي تفسير خاص للماركسية أن يقف في طريق يريد هو إتباعه.

من بين هذه المهمات الأكثر إلحاحاً في سنة ١٩٤٩ كان على إقامة علاقة جديدة بالزعماء الشيوعيين السوفييت. لم يكن لدى ماو إلا الأوهام البسيطة حول ستالين أو الاتحاد السوفييتي. كان اهتمام ستالين الرئيسي في الظاهر عدم تحدي الولايات المتحدة وجرها إلى الحرب وكان في نظرته المحافظة كما في نظرة روزفلت وترومان من بعده أن آسيا تحتل المركز الثاني بعد أوروبا في الصدام الغربي الشرقي. كان ستالين يواجه مهمة إعادة تعمير الاتحاد السوفييتي وذلك ببناء قوته بشكل كافٍ يردع الغرب الرأسمالي ويصده، وكان هم ستالين تقوية هيبة الاتحاد السوفييتي في شرق أوروبا ووسطها وبذات الوقت كان يريد آسيا أن تبقى هادئة نسبياً. والتعويضات هي إحدى الوسائل الأكيدة التي تساعد على إصلاح الصناعة الروسية المدمرة وبقدر ما يمكن ذلك كانت الآلات

والمصانع بكاملها تنقل إلى روسيا من الصين. ونصف التجهيز الرأسمالي الذي جمعه اليابانيون في منشوريا من أجل تقوية صناعتها أُخذ من قبل الروس دونما أي اعتبار للصين. وأكثر من ذلك كان ستالين قد أسقط من حسابه تماماً قوة الصين الشيوعية وتوقع لشان كاي شك أن يستولي على الحكم وأن تكون له القوة على القضاء على الشيوعيين. ورغم تقديمه المساعدة المحدودة للشيوعيين في شمال الصين اعترف ستالين بشان كاي شك وتحالف مع الكومنتانغ الوطني، وهكذا راهن على الجواد الخاسر.

ولهذا كان ماو قليل الاعتراف بفضل ستالين أو بفضل الاتحاد السوفييتي. إن الصينيين قاموا بثورتهم بالرغم من الروس. ولم يكن ماو أيضاً ينظر إلى الولايات المتحدة وإلى الغرب بأن الصدام معهما حتمي وذلك في سنة ١٩٤٩. إذا كانت هناك أقسام مهمة من الصادرات التجارية الصينية ما تزال قائمة مع الغرب بعد الانتصار الشيوعي.

ورغم كل ذلك كان لماو في سنة ١٩٤٩ اهتماماته وهو يتلقى العون السوفييتي وتغيير السياسة السوفييتية تجاه الصين. كان يأمل بإعادة بناء القوة الصناعية في الصين وكان الشيوعيون الصينيون قليلو الخبرة في إجراء التغييرات اللازمة في اقتصاد المدن وفي المجتمعات الريفية. إن الاتحاد السوفييتي الذي واجه هذه المهمة بعد ١٩١٧ يمكن أن يستخدم كنموذج مفيد. إن الكادرات الشيوعية - كما خاطب ماو رفاقه في الحزب سنة ١٩٤٩ - عليهم أن يتعلموا بسرعة مهمة إدارة المدن الجديدة. ولم يكن عن محبةٍ لستالين ولا عن تقبل للزعامة السوفييتية أن أعلن ماو في مطلع ١٩٤٩ أنه لا توجد طريق وسطى وأن على الصين أن تنحاز إلى جانب أو إلى آخر ولهذا عليها أن تكون ضد «الإمبريالية الرأسمالية». كانت الصين ضعيفة. وكان لا بد من ردع الولايات المتحدة عن دعم قضية شان كاي شك أكثر مما فعلت وبالطبع كان لا بد من ردعها عن حماية ما تبقى من الوطنيين في فورموزا على الإطلاق. إن «تحرير» الجزيرة هو من أولويات سنة ١٩٤٩ من أجل استكمال أراضي الصين من قبل الثورة.

ولكن هنا سبب أكبر للتليين والتنسيق مع الاتحاد السوفييتي. لم يكن هناك من مكان آخر يستطيع الشيوعيون الصينيون الذهاب إليه. واعتبر ماو نفسه كتمليذ لماركس ولينين واعتبر الاتحاد السوفييتي كأول دولة ثورية ناجحة. وكما كان يرى الأمر، هناك تقسيم أيديولوجي واسع موجود في العالم. والصين تنتمي إلى المعسكر الماركسي الاشتراكي المناوئ للدول الإمبريالية المعتدية. وهو أيضاً يعترف بأعظمية القوة في الاتحاد السوفييتي وسيطرتها على وحدة الدولة الشيوعية. وكان يؤمن أن هذه القوة هي أساسية للمحافظة على الدول الاشتراكية الضعيفة. والشيء الذي لم يكن يقبله هو: أن هذه الأسبقية لا تعطي للاتحاد السوفييتي الحق في التدخل في الدول الشيوعية الصغيرة والسيطرة عليها، ولا تمنع من أن يكون لكل دولة الحق بأن تختار طريقها الخاص في

التطور المرتكز على التعاليم الماركسية اللينينية. وأن يكون لكل دولة الحق بأن تكيف التعاليم بحسب مجتمعها الخاص ووفقاً لاحتياجاتها ولكن هذا حسب استعمال الأداة التحليلة المفضلة لدى ماركس وجد تناقضاً في العلاقة الصينية السوفييتية.

إن الصين وهي الحليف الضعيف تحتاج إلى دعم الاتحاد السوفييتي لها مالياً وتقنياً وعسكرياً ولهذا فالصين صراحة تماهي نفسها مع الدول الشيوعية التابعة لأقوى هذه الدول. ولكن الصين ترفض زعامة موسكو في تحديد مسار الثورة الصينية. إن إحساس ماو بوطنيته الخاصة وباستقلاله الأيديولوجي أبرز نفسه هنا.

بعد أن كسب الحرب الأهلية في الصين التفت ماو في الحال نحو الاتحاد السوفييتي فسافر إلى موسكو في ديسمبر ١٩٤٩. واستقبله ستالين بدون ترحيب قوي. وعلى كل حال لم يكن انتصاره كزعيم في الصين ليدل على خطأ ستالين، بل لأن ستالين عرف في ماو زعيماً ذا قوة ضخمة في إرادته وفي مستوى فكره يقارب ما يعتقده هو في نفسه. وبعدها تم الانتقال إلى الاهتمامات المادية الأكثر إلحاحاً والتي تدخل في نطاق المصالح السوفييتية في الصين، والتي أصبحت الآن هي المشكلة.

كان يمكن لستالين بفضل الدعم الأميركي والبريطاني له أن تفرض روسيا شروطها على شان كاي شك الذي كان يحاول السيطرة على بلده ومن ثم هزم الشيوعيين. ولكن أصبح من الصعب جداً تبرير هذه المكاسب عندما يقف وجهاً لوجه مع حليف شيوعي يريد ويصمم على تخليص الصين من كل آثار «الاستعمار» الغربي.

رجلان قويان وبلا شفقة يواجه أحدهما الآخر في موسكو بخلال شتاء ١٩٤٥. ولاحق ماو وأتباعه مهمتهم بصلابة فظلوا في العاصمة السوفييتية لمدة ثمانية أسابيع الأمر الذي لم يسبق له مثيل وذلك من ديسمبر ١٩٤٩ إلى فبراير ١٩٥٠.

وعقدت معاهدة تحالف جديدة في ١٤ فبراير ١٩٥٠. وتم الاتفاق على إنشاء شركات تجارية مختلطة صينية سوفييتية تعطي للاتحاد السوفييتي موقعاً خاصاً في منشوريا وإن بدا من المهين لماو أن يتنازل ويعطي هذا الامتياز الاستعماري الأجنبي. وفي نص المعاهدة كان على ماو أيضاً أن يؤكد أن الصين تتخلى عن أي مطلب في منغوليا الخارجية. ولكنه كسب إعادة النظر في معاهدة التحالف المعقودة سنة ١٩٤٥ بين ستالين وشان كاي شك. فقد اعترف وأكد السيادة الصينية على خط سكك الحديد في منشوريا (وهو ما يسمى بالخط الصيني الشرقي). كما أن مرفأ ديرن وبور أرثر أعيدت إلى الصين على أن يتم قبل ١٩٥٢. ووعد ستالين بإرسال مستشارين إداريين لمساعدة السلطات الصينية خاصة في التنمية الصناعية والمدينية. وهو الأمر الذي كان الصينيون الشيوعيون يحتاجون إلى التجربة فيه. ووعد ستالين ماو المساعدة المالية. ومنح الصين اعتماداً هزيلاً بما يعادل ٣٠٠

مليون دولار أميركي تقدمه موسكو. وأخيراً وربما أهم من كل ذلك في نظر ماو ربط الاتحاد السوفييتي والصين نفسيهما بمعاهدة دفاعية بموجبها يهب كل طرف لمساعدة الآخر في حال اعتداء تقوم به اليابان أو أي دولة حليفة لها: وهذا يردع الولايات المتحدة وإن لم تذكر بالاسم. وبعد عدة سنوات ذكر ماو كم كان صعباً عليه أن يقنع ستالين بتوقيع هذه المعاهدة. لأن الزعيم السوفييتي كان يرغب بأن يترك له الخيار بإزالة الحواجز مع الولايات المتحدة. إن ستالين لم يكن يريد ثورة شيوعية منتصرة في الصين في المقام الأول والآن بعد أن انتصرت الثورة خاف أن يصبح ماو تيتو آخر في آسيا. وعمل كل ما بوسعه على تأمين الخضوع الصيني الشيوعي له وعلى تبعيته للاتحاد السوفييتي من خلال قيود اقتصادية وعسكرية وأيديولوجية. وحتى مماته كانت الصين تلعب دوراً ثانوياً من الناحية الدولية. وهي كانت ضعيفة جداً ومتكلة جداً على مساعدة الاتحاد السوفييتي بحيث لم تكن تستطيع غير ذلك.

واتبع ماو داخل الصين طريقه الخاص. وفي حياته كانت له تغيرات مفاجئة كثيرة. والسياسة التي اتبعها ماو والحزب الشيوعي الصيني في ربيع ١٩٤٩ كانت من أجل تأمين دعم شعبي واسع وتحالف قوي بين القوى السياسية تحت زعامة الحزب بعد استبعاد الكومنتانغ. ونادى ماو بهذا الخط الأيديولوجي لينسجم مع تكتيكات الجبهة الشعبية الخاصة التي كان يرغب في إتباعها باعتبارها «الدكتاتورية الديمقراطية الشعبية». كان كل شيء يتعلق بتحديد ماو. وعلى هذا فالدكتاتورية كانت مخصصة لتدمير «أعداء الشعب» في حين أن الشعب يتضمن ليس فقط الفلاحين «المتوسطين» والعمال بل يشتمل على المهنيين والمثقفين والملاكين والتجار وكل أصحاب الثروات المحدودة.

إن الفلاحين يظلون يمتلكون أرضهم - حتى الميسورين من الفلاحين ظلوا محتفظين بأملاكهم - وهكذا ظل ملاكو المزارع الكبار يستثمرونها بأنفسهم. إن قانون الإصلاح الزراعي الذي وضع موضع التنفيذ في صيف ١٩٥٠ عكس هذا الاعتدال. وهذه المقاربة التدرجية في سنة ١٩٤٩ و١٩٥٠ أمكنت مشاهدتها في تعامل الشيوعيين مع الصناعة. وكانت الفكرة الكامنة وراءها ليس الاعتراف بمزايا الاقتصاد المختلط بل الأقرب هو التحقق أن الإنتاج بيد الفلاحين الأغنياء والصناعة باليد الخاصة كان أمراً أساسياً إذا كان لأهداف الاشتراكية أن تتحقق وإذا كان تحديث البلد يجب أن يتحقق. ولكن الإدارة الشيوعية أيضاً استمرت تستعين بالوسائل الإكراهية لممارسة السيطرة المتزايدة على كل الإنتاج في العديد من مناطق الصين.

إن الإنجازات المبكرة لهذا الاستيلاء كانت ملفتة. فقد حدث أقل ما يمكن من التخريب، وأقل مما كان سيحدث لو أن الثورة الاشتراكية الشيوعية الخالصة كانت قد فرضت منذ البداية. إن البلد بأكمله وعلى اتساعه وبسكانه البالغين ٥٤٠ مليون نسمة كان هادئاً وكان مجموعاً موحداً تحت

سيطرة واحدة. إن شيطان التضخم المتسارع أمكن التحكم به أيضاً بخلال السنتين الأوليين من الحكم الشيوعي.

إن نضال الصين لكي تحدث نفسها قد سيطرت عليه سياسة الدول الأوروبية الكبرى التي كانت قد قسمت البلد إلى مناطق نفوذ وامتيازات اشتملت على مرافئ أصبحت مثل هونغ كونغ مستعمرات أو أطراً «لمرافئ تعامل» كان الأجانب يتمتعون فيها بحقوق خاصة. إن تأثير الأجانب قد وفر حافزاً للتحديث في المدن الكبرى مثل شاناغاي، ولبناء السكك الحديدية ولنمو الصناعة التي سيطر عليها اليابانيون في منشوريا. ولكن كل هذه التنمية كانت مخصصة لإفادة الأجانب أكثر من إفادة الصينيين.

في سنة ١٩٤٩ وضع ماو والزعامة الشيوعية خطة لتغيير بنية المجتمع الصيني ولتوحيد ولتقوية البلد وكان التحديث على الطريقة الغربية مفهوماً على أنه - تحسين التكنولوجيا والنمو الصناعي وتحسين الإنتاج الزراعي وتسريع اثقافة ومحو الأمية وتطوير طرق المواصلات والتخلي عن الفلسفات التقليدية القديمة - كل ذلك كان ضرورياً ليس فقط لإنقاذ الجماهير من مصيدة الفقر الكريه والمجاعة المزمنة، بل لتمكين الأمة الصينية من الاستمرار في الحياة. وكيف يمكن بغير هذا التحكم بالقوة لطرد الأجانب ومنع عودتهم لأي مقصد أو غرض إلا ضمن شروط الصين؟ وحاول ماو أيضاً إيجاد طريقة للإفادة من الثقافة الغربية بدون الوقوع في التغريب جملة وتفصيلاً. وتمثل الثقافة الغربية وفقاً للطريقة الصينية الخاصة بها. يمكن إتباع النموذج السوفييتي إنما وفقاً لنماذج غربية أخرى ليس فيها تقليد أعمى ولا الخضوع. كان ماو مصمماً على محو المهانة التي كانت موجودة في «المعاهدات غير المتكافئة» التي كانت تستغل موارد الصين والتي كانت مفروضة من الدول الغربية بمن فيها روسيا. في الوقت الحاضر كان ماو يحتاج إلى حماية الاتحاد السوفييتي خاصة عندما شغل نفسه بطرد «الرأسماليين» الغربيين وفي حين كانت الحقيقة أن عشرات الألوف من الصينيين قد أقامت علاقات وثيقة مع الغرب وان الوجود الغربي - على شكل بعثات إرسالية وثقافية وطبية - كانت ذات أهداف نسانية أيضاً، كان الكثير من الصينيين يكرهون الأجنبي باعتباره يمثل عنجهية في أرض ليست أرضه.

وكان العديد من الغربيين المقيمين قد تركوا أرض الصين في الوقت الذي وقعت فيه هذه الأرض تحت السيطرة الشيوعية والذين ظلوا، سرعان ما طردوا عشية الحرب الكورية.

إن الحرب الكورية في ذاتها كانت خطاً فاصلاً في نمو وتطور السياسة الشيوعية الداخلية في الصين وفي العلاقة مع آسيا وفي التنسيق الثلاثي الجوانب بين الاتحاد السوفييتي والصين والولايات المتحدة. إن الأثر الضخم لحرب كوريا شعرت به أوروبا أيضاً. إن الصدام بين الشيوعيين والمعادين للشيوعية نظر في واشنطن وموسكو ولندن في إطار العلاقات الشاملة

القائمة بين هذه العواصم. فالاستراتيجيات الشاملة التي كنت تهدف لمواجهة خطر القوى المستقلة التي ترسم المستقبل في آسيا، أصبحت منظورة من قبل أمم ودول العالم الأول والعالم الثاني الشيوعي والعالم المعادي للشيوعية والذي يعكس نظريات كل منها الأيديولوجية الخاصة. وهناك نتيجة ذات مدلول ضخم بالنسبة إلى الصين هو عزلتها عن الغرب.

الفصل الثاني والأربعون

أزمة في آسيا- الحرب في كوريا

(١٩٥٠م)

هناك مناطق في العالم حيث تكون الحروب معدية. بين خطوط العرض ٣٥ درجة شمال و٤٠ درجة شمال و١٢٥ درجة جنوب - شرق و١٣٠ درجة شرق تمتد شبه جزيرة جبلية كثيفة الأحراش باتجاه الجنوب ابتداء من منشوريا. وتحاذي أراضيها الصين وروسيا في الشمال. ومن خلال المضائق مع اليابان في الجنوب. الشعب هناك يسمي بلده شوذون (أو أرض الصباح الهادئ). وهذه التسمية تعبر عن الأمنية لا عن الواقع لأن أهمية كوريا الاستراتيجية وغناها الكامل قد اجتذب أطماع الجيران منذ القرن الثاني قبل المسيح.

وأصبحت كوريا الممر الذي عبره بلغت ثقافة الصين اليابان التي بدورها غزت كوريا. إن الشعوب الكورية كانت عادة ضعيفة جداً ومقسومة على بعضها فلا تستطيع ردّ جيرانها الأقوياء. ولكن في هذه الصراعات القديمة والحديثة ضد الغزاة الأجانب قامت هوية كورية وتنامت كما تنامى الفخر بالثقافة الكورية وبالتراث الكوري. ومنذ العصور القديمة أيضاً كان مصير الشعوب الكورية متعلقاً بنمو وتطور الجيران في آسيا. وتعرضت كوريا للغزو وأذلتها الصراعات المذهبية واستعبد شعبها. والأمر العجب أنه في معظم القرن التاسع عشر نجح الكوريون في مقاومة المحاولات الغربية الفاترة من أجل فتح هذه البلاد. واستطاع الكوريون المحافظة على عزلتهم. وكانت اليابان هي التي استطاعت مرة أخرى إجبار كوريا على التسليم في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ولكن الصينيين أرادوا تأكيد حقوقهم القديمة فيها أيضاً.

في الأزمنة الحديثة قامت ثلاثة حروب ذات مدلول كامل من أجل السيطرة على كوريا. الحرب الأولى بين الصين واليابان في سنة ١٨٩٤-١٨٩٥ وانتهت بنصر اليابان. وفي ختام القرن التاسع عشر أصبحت روسيا طامحاً جديداً لكوريا. والحرب الثانية كانت بين اليابان وروسيا. ومرة أخرى انتصرت اليابان على روسيا في سنة ١٩٠٥. وبخلال الأربعين سنة التالية احتلت اليابان كوريا وحكمتها. ولكن رغم القمع الياباني قامت حركة قوية تنادي باستقلال كوريا واستطاعت أن تنمو.

والحربان الاثنتان حول كوريا، وبخاصة الحرب الروسية اليابانية وما نتج عنها كانت لهما عواقب وانعكاسات واسعة على مدى العالم. بعد انكسار روسيا في كوريا وجهت روسيا القيصرية اهتمامها نحو الغرب، وكانت النتيجة أن اهتماماتها في البلقان أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى في أوروبا. وظل استقلال كوريا حلماً، ولكن هذا الحلم بدا أخيراً قابلاً للتحقيق في أذهان الكوريين السياسيين في سنة ١٩٤٥ بعد انكسار اليابان. فقد وعد الحلفاء وهم في ذلك الحين الولايات المتحدة والصين وبريطانيا في مؤتمر القاهرة الذي عقد في سنة ١٩٤٣ بأن كوريا المستقلة الحرة والموحدة سوف تقوم. ولكن هناك حقبة امتحان ثقة كان لا بد منها، لأن الكوريين لم يكونوا - بحسب الاعتقاد - أهلاً لأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم. ولما دخلت روسيا في الحرب ضد اليابان في ٨ أغسطس ١٩٤٥ دخل إلى المسرح طامح كبير يرغب في كوريا.

إن سرعة تسليم اليابان تركت في كوريا جيشاً يابانياً قوياً يحتلها فعلياً. وكان الروس هم الأقرب. وكانوا قادرين على دخول كوريا من الشمال في ١٢ أغسطس. أما الجيوش الأميركية فلم تستطع الدخول إلى كوريا إلا بعد ثلاثة أسابيع. وتعاون السوفييت مع الشيوعيين الكوريين، ومع حركات المقاومة الوطنية، ووعدوها باحترام استقلال كوريا واستطاعوا إقامة حكومة كورية متحدة موالية لهم قبل أن يدخل الأميركان إلى كوريا. وإن كانت ببساطة أخذ سلاح اليابانيين واحتلال البلد شمال خط العرض ٣٨. إن جمهورية كوريا الشعبية أعلنت في ٦ ديسمبر ١٩٤٥ استدراكاً لفراغ الحكم في الجنوب. في هذه الأثناء أمرت الولايات المتحدة القيادة العسكرية اليابانية بالحفاظ على السلطة ريثما تصل القوات الأميركية التي وصلت في ٨ ديسمبر. لقد نفذ الأميركيون في الواقع وبالضبط ما فعله البريطانيون في الهند الصينية الفرنسية. وكانت جمهورية كوريا الشعبية قد وجدت لها معارضاً هو الحكومة المؤقتة التي ألفها الكورويون في المنفى والذين تدعمهم الولايات المتحدة والكومنتانغ الصيني. وكان الروس في شمال خط العرض ٣٨ وكان الأميركيون في الجنوب. وهذا يعني تقسيم كوريا الذي اعتقد بأنه مؤقت. والحدث الملفت هو أن الشعب الكوري الشمالي والجنوبي لم يعط الخيار الديمقراطي الكامل حول مستقبل بلدهم كما وعدوا من قبل. وبعد نصف قرن من الزمن أي في عقد ١٩٩٠ ما تزال كوريا مقسومة حتى الآن.

وكانت هناك شبه مقارنة بين ألمانيا المحتلة والمقسومة. في كلا البلدين ألمانيا وكوريا، كان الروس يأملون أنهم إذا أقاموا نواة حكومة شيوعية قوية. فإنهم يستطيعون جذب معظم السكان إليهم في بقية البلد. وذلك باتباع سياسة وتكتيك الجبهة الشعبية التي يسيطر عليها اليسار. واتبع الأميركيون في كوريا تكتيك الجبهة الشعبية، إنما بشكل معاكس كما يقال، وذلك في محاولة لجمع تحالف بين اليمين والمعتدلين واليسار في ظل سيطرة جناح اليمين.

هذا التحالف أمل منه الجنرال جون هودج القائد العام للقوات الأميركية في جنوب كوريا، أن يجتذب المعتدلين من الشمال. كانت استراتيجية الروس والأميركيين تتضمن بهذا الشأن بناء قاعدة ميالة إلى السوفيات أو قاعدة ميالة إلى الغرب في كل من المنطقتين قبل توحيد كوريا. هذا التوحيد الذي كان كل من الدولتين يأمل بأنه يتوافق مع مصالحها ووجهة نظرها. وكان الكوريون وخاصة في الجنوب الأكثر سكاناً بكثير، قد أثبتوا أنهم ذوو مراس لا يسهل قياده.

في القسم الجنوبي الذي تحتله أميركا، كان اليميني الدكتور سنغمان ري قد برز كسياسي كوري مسيطر. فهو لم يكن معادياً شديداً للشيوعية، بل كان أيضاً وطنياً متحمساً ومصمماً في الواقع على كوريا موحدة ومستقلة. كان زعيماً قوياً ضخماً وقد أنفق معظم حياته الراشدة من ١٩١٢ إلى ١٩٤٥ في المنفى في الولايات المتحدة منادياً بالاستقلال الكوري. والآن بعد هزيمة اليابان أسرع ري إلى المطالبة بخروج الروس والأميركيين من بلده، وعمل على هزم الشيوعيين في الشمال وبالقوة إن لزم الأمر. وكان يخشى مساومة الروس والأميركيين حول مستقبل كوريا. ورغم اهتمام الأميركيين بتطرف ري لم يكونوا يستطيعون العمل بدونه خاصة وأنه سيطر بوضوح على المعتدلين الضعفاء وعلى التجمعات السياسية اليسارية في الجنوب.

وكانت المشكلة الصعبة فهم ما يريده ستالين مما حققه في كوريا الشمالية بالضبط. إن المساعدة الروسية بين ١٩٤٥ و١٩٥٠، بنت دولة قوية عسكرياً لا يستطيع جنوب كوريا أن يأمل بالتغلب عليها. وقامت حرب عصابات ناشطة بالعبث بجنوب كوريا ودخلت كوريا المقسومة في الحرب الأهلية. وكان الشمال الأكثر استعداداً هو الأكبر حظاً في الربح منها. ولكن ستالين حرص على عدم التورط الروسي المباشر في كوريا. كان كيم إيل سونغ الزعيم الشيوعي المستقل المتسلط قد فرض سطوته لإقامة مجتمع ماركسي داخل الشعب الكوري. وكانت أفكاره تتساوى مع أفكار المشهورين ماو ولينين. ولم يكن عملاً بسيطاً. وبعد أن تمكن من إقامة دولة في الشمال انسحب الروس في ديسمبر ١٩٤٨ تاركين وراءهم مستشارين عسكريين. وهذا الانسحاب شكل ضغطاً متزايداً على الأميركيين لترك الجنوب.

وكان الأميركيون راغبين جداً في الانسحاب. فقد أصبح الجنوب كعش الدبابير. ولكن كيف يمكن للأميركيين أن يخلصوا بأنفسهم منه؟ عندما نظر الخبراء العسكريون الأميركيون إلى الوضع الاستراتيجي استنتجوا أن كوريا الجنوبية ليست قاعدة مريحة للدفاع عن المصالح الغربية في الباسيفيك. في حين أن اليابان وجزر الباسيفيك بما فيها الفيليبين تشكل القوس الدفاعي الأفضل. إن تقسيم كوريا والقسم الجنوبي منها ميال إلى الغرب كان هو الحل الأفضل والمقبول. ولكن كان هناك الالتزام بتوحيد كوريا. كان الروس والصينيون يرغبون في كوريا شيوعية موحدة تتحقق في حين كان الأميركيون يرغبون في كوريا معادية للشيوعية وميالة إلى

الغرب وموحدة. وليس من العجب بعد هذا أن الروس والأميركيين لم يستطيعوا التوافق في اجتماعاتهم المشتركة على أن يكونوا أوفياء للوعد.

إن الانتخابات الحرة تماماً عبر كوريا كلها كان يمكن أن تجعل الشيوعيين أقلية خاصة إذا أدار الكوريون الجنوبيون اليمينيون الانتخابات. ولهذا عارض الروس في إقامة انتخابات. في هذه الأثناء وفي القسم من كوريا الخاضع للسيطرة الأميركية، كانت الحكومة العسكرية (الأميركية) تخضع للهجوم من جميع الجهات من أجل التخلي عن السياسيين الكوريين الجنوبيين. فالأميركيون في الوقت الذي كانوا فيه يثورون العالم الحر ضد الشيوعية، وجدوا في سنغمان ري «الدكتاتور» حليفاً مزعجاً.

هذه المشكلة المستعصية سلّمت إلى الأمم المتحدة في نهاية ١٩٤٧. كانت الأمم المتحدة واقعة تحت السيطرة الغربية، وهذا قد عنى بالتالي عدم التخلي الكامل عن جنوب كوريا. وكان من المفترض أن تنظم الأمم المتحدة انتخابات في كوريا تمهيداً لتوحيد البلد. ولكن هذا كان حتماً حلماً أو وهماً. لم يكن بالإمكان إجراء انتخابات في سنة ١٩٤٨ في الشمال، وفي الجنوب كانت الانتخابات فاسدة بما فيه الكفاية من خلال آلاف الاعتقالات التي تثير الشكوك حول قبول الأمم المتحدة اعتبار الانتخابات صالحة. وأجرت الأمم المتحدة رغم كل شيء الانتخابات وأصبح سنغمان ري أول رئيس لجمهورية كوريا مدعياً بأنه يتكلم باسم كل كوريا. وبسرعة تم الاعتراف به من قبل الغرب.

وفي يونيو ١٩٤٩ عمد الأميركيون كما فعل الروس إلى سحب جيوشهم من كوريا. في الشمال تم الاعتراف بالجمهورية الديمقراطية الشعبية بقيادة كيم إيل سونغ من قبل الصين ومن قبل الاتحاد السوفييتي والدول التابعة له. وبعد أن تخلى الروس والأميركيون عن السيطرة المباشرة على كوريا كانت الحرب الأهلية قد اقتربت من اندلاعها. وكان الهجوم الكلامي في معظمه قد استمر بين الحكومتين حتى صيف ١٩٥٠.

فيما بين ١٩٤٨ و١٩٥٠ كان التوازن بين الشرق والغرب في آسيا قد اختل بشكل جذري. فقد انتشرت الشيوعية بأشكال متنوعة قوية فوق أراضي آسيا. وبذات الوقت من ١٩٤٨ و١٩٤٩، في ألمانيا، واجهت الولايات المتحدة وبريطانيا الروس في برلين. وكان الروس والأميركيون يمارسون كل من جانبه ضبط النفس بشكل كافٍ لمنع تصاعد التوتر حتى لا يبلغ حالة الحرب الشاملة. ومثل هذا الضبط للنفس قد مارسته أميركا وروسيا والصين في ذروة الأزمة في آسيا من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥٠. وتم تركيز الانتباه على الصين قبل يونيو ١٩٥٠ أكثر من تركيزه على كوريا. إن الجهود الأميركية داخل الأراضي الآسيوية أصبح محدوداً، ومبهماً وغير مجدٍ إلى حد بعيد. فقد انهار شان كاي شك ونظامه الفاسد في الصين ورفض الأميركيون القيام بمجهودٍ قوي وأخير لإنقاذه. والمساعدة الأميركية لفرنسا في الهند الصينية كانت محدودة أيضاً.

والجنود الأميركيـون لم يتورطـوا بـأي حـرب في أي مكـان، وكـان مـن المـأمول أن انسحاب الروس والأميركيين سوف يخفف التوتر بين الشرق والغرب في أراضي آسيا أيضاً.

إن إدارة ترومان كانت مجبرة في مطلع ١٩٥٠ على اتخاد قرار حول ماهية العـالم الحر في آسيا. كيف يمكـن الـدفاع عنـه وقبـل كـل شيء كيـف يمكـن تفـادي أي خطـأ في التقدير قد يؤدي بالحرب الباردة إلى أن تكون حرباً ساخنة.

كان على على الشيوعيين في الصين والاتحاد السوفييتي أن يعلموا ما هي المصالح الغربية الحيوية التي يمكن أن يدافع عنها الأميركيون بقوتهم العسـكرية. وسـادت حقبـة غامضة بعد الحرب كان يجب أن تنتهي.

فالروس والأميركيون كانوا على قناعـة بـأن أوروبـا لهـا الأفضـلية حيـث لا يمكـن التسامح بالمس بمناطق النفوذ والمصالح فيهـا. ففـي أوروبـا كانـت الحـدود ثابتـة بشـكل نهائي. وآسيا اعتبرت واسعة جداً في نظر أميركا وروسيا وبالتالي مستعصـية عـلى السـيطرة. والتحول من إمبراطورية مستعمرة إلى الاستقلال، والتغيرات السريعة الحاصلة في العديـد من المجتمعات، والصراعات الداخليـة كـل ذلـك خلـق مشـاكل غامضـة حـول المسـتقبل بشكل كان يحمل أخباراً سيئة إلى الغرب الذي كان متماهياً مع الاستعمار والإمبريالية.

من هذا المنظـور كـان الغـرب في موقـف حـرج في مواجهـة «مطالـب التحـرر» الصادرة عن الحركات الاشـتراكية والشـيوعية المتنوعـة. إن المسـتقبل بالنسـبة إلى معظـم جنوب شرق آسيا بدا معلقاً في الهواء، ولكن الموارد الأميركية لم تكن بدون حدود. وأوروبا الغربية كانـت مـا تـزال في ظـروف حرجـة عـلى الأقـل كـان الأميركيـون يسـيطرون عـلى غنيمتهم في اليابان. كان الخبراء العسكريون في إدارة ترومان عـاقلين ومتماسـكين في سـنة ١٩٤٧ إلى صيف ١٩٥٠: فقد أجمعوا عـلى أن خـط الـدفاع في شرق آسـيا الـذي يجـب أن يكون والذي يمكن أن يكون قابلاً للدفاع عنه يقع في الباسـيفيك، لـيس بعيـداً عـن أراضي آسيا بالذات.

كان ترومان أكثر اهتماماً بأوروبا وقبـل نصـيحتهم. ولكنـه في نقطـة ذات دلالـة تبنى وجهة نظر وزير الدولة دين اتشيسون وفضلها على وجهة نظر رئيس الأركـان. كـان اتشيسون يرى أن الشيوعيين الصينيين يمكن تشجيعهم على إتباع خط مسـتقل عـن خـط موسكو. وإذا كان لا بد مـن استرضـائهم الآن بعـد أن أعلـن مـاو قيـام جمهوريـة الصـين الشعبية في أكتوبر ١٩٤٩. وكانت نقطة الخلاف الحساسة هي جزيـرة تـايوان أو فورمـوزا التي انسحب إليها شان كاي شك مع ما يقارب من نصف مليون جندي ظلـوا مـوالين لـه في هذه الأثناء دعا ماو أن تايوان هي جزء من الصين ولكن الولايات المتحدة اسـتمرت في تقديم المساعدة إلى شان كاي شك وإن لم يكن في تايوان أي وحدة قتالية أميركية تسـاعد شان كاي شك.

وفي خطاب استرضائي في ٥ يناير ١٩٥٠ صرح ترومان علناً بأن الولايات المتحدة لن تتدخل في الحرب الأهلية الصينية وأن تايوان هي صينية. ولو أن ماو كان قوياً بما فيه الكفاية لغزو الجزيرة فإن الأميركيين لم يكونوا مانعيه من ذلك، ولكنهم كانوا يعرفون أنه لم يكن قوياً. وللتشديد على أن الولايات المتحدة ليست بصدد اتباع سياسة تساهل أطلق دين اتشيسون خطاباً مهماً وحاسماً بعد أسبوع في ١٢ يناير موجهاً إلى آذان موسكو وإلى الرأي العام الأميركي من الداخل: «إن الولايات المتحدة تريد أن تدافع عن مصالحها في الباسيفيك وكان خطها الدفاعي الأساسي يمتد من جزر الألوثين إلى اليابان إلى ريوكوس والفيليبين». إن أرض الصين القارية حسب ما أشار اتشيسون قد حصلت خسارتها بعد أن انهزم شان كاي شك وليس بفعل الأميركيين أنفسهم الذين لم يستطيعوا أن يفعلوا شيئاً لمنع ماو من الانتصار.

وكان من الملحوظ أن جنوب كوريا وتايوان قد حذفتا من خطاب دين اتشيسون. والافتراضات وراء سياسته وسياسة ترومان في سنة ١٩٤٩ وفي مطلع ١٩٥٠ كانت نصف صحيحة ونصف خاطئة. إن الرأي القائل بأن الصين الشيوعية لها مصالح وطنية لا تتماشى مع مصالح روسيا وأنها لن تسقط بين يدي روسيا كانت نظرة معقدة سرعان ما بدا فشلها ولن تعوض إلا بعد أن قام نيكسون وكسينجر بمبادرتها بعد ثلاثة عقود. كان خاطئاً الاعتقاد بأن الخطابات سوف تؤدي إلى تخفيف حدة التوتر. إن الدعم الأميركي للكومنتانغ في تايوان كان بالتأكيد في نظر ماو أنه لا يليق بأميركا أن تحمس عدوه الرئيسي وعدم اعتراف أميركا بالصين الشيوعية حرم الجمهورية الشعبية من حقها في مقعدها في مجلس الأمن ويضاف إلى هذه الإهانة الضرر الحاصل من استمرار إعطاء الحكومة «العميلة» من تايوان، مقعد الصين الدائم في مجلس الأمن مع كل السلطة الممنوحة لهذا الموقع حتى سنة ١٩٧١.

في الولايات المتحدة كان توقيع المعاهدة الصينية السوفييتية في فبراير ١٩٥٠ بدا وكأنه يثبت أن اتشيسون كان مخطئاً، والضغط ضد إرادة ترومان التي كانت قد اتهمت بأنها «خسرت الصين» قد غلب على محاولات صياغة سياسة أكثر شفافية. إن التحول الحاسم في سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين الحمراء حدث في ٢٥ يونيو ١٩٥٠ يوم هجمت كوريا الشمالية لتغزو كوريا الجنوبية. ورداً على الاعتداء اعتبرت الصين متدخلةً في المؤامرة الشاملة. فأمر ترومان الأسطول السابع الأميركي المرابط في المضائق في فورموزا منع الصين من غزو تايوان. وفي نظرة تبغي الموازنة الموهومة أعلن ترومان أن أسطول الولايات المتحدة سوف يمنع أيضاً أية محاولة يقوم بها شان كي شك (وهذا أمر غير محتمل على الإطلاق) من غزو أرض الصين الرئيسية. وبخلاف تصريحاته السابقة تدخل الآن ترومان في الحرب الأهلية الصينية. وظل الصينيون الشيوعيون والأميركيون ثابتين على عدائهما المتبادل. ولم تجرِ محاولات أميركية أخرى من أجل العودة

بالعلاقات مع الصين الشيوعية إلى حالتها الطبيعية، والصينيون الشيوعيون من جهتهم نظروا إلى الولايات المتحدة على أنها عدوتهم الرئيسية.

إن تشكيل حلف الناتو في سنة ١٩٤٩، وإن خصص لأوروبا، حمل الصينيين على الاستنتاج بأن هذا التحالف الغربي يعني حصول صراع شامل بين الشيوعية والإمبريالية. وأنه ضد هذه الخلفية من تطور الحرب الباردة، كانت ردات الفعل لكل من الولايات المتحدة والصين تجاه هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية في ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٠ قد أصبحت مفهومة. إن إغفال خطاب اتشيسون ذكر كوريا الجنوبية على أنها خط دفاع حيوي بالنسبة إلى الولايات المتحدة هو الذي شجع كيم إيل سونغ على مهاجمة كوريا الجنوبية. هل أن زعيم كوريا الشمالية، حينما زار موسكو، قبل الغزو بقليل، قد أعطي الإذن بغزو الجنوب؟ سنداً لمذكرات خروتشيف إن خطة كوريا الشمالية كانت معروفة لدى الصين ولدى الزعامة السوفييتية. وربما فاجأ التوقيت فقط المحدد للهجوم موسكو. هو حتماً قد جاء مفاجأة كاملة لواشنطن التي فشلت مخابراتها في تقديم أي إنذار. إن ردة فعل إدارة ترومان كانت رغم كل شيء سريعة وحاسمة. وبسبب الفرق في التوقيت العالمي وصلت أخبار الغزو الكوري الشمالي إلى واشنطن في الساعة العاشرة بعد الظهر في عشية السبت من ٢٤ يونيو وكان الرئيس قد أوشك الانتهاء من غداء عائلي هادئ على بعد مئات الأميال في بيته الواقع في اندبندنس ميزوري حيث ذهب لعطلة الأسبوع. وهناك تلقى تليفون اتشيسون المستعجل يخبره عن الغزو وفي اليوم التالي رجع الرئيس إلى واشنطن.

كانت سياسة أميركا الأولى وهي تدخيل الأمم المتحدة من أجل التفتيش عن حل لمشاكل كوريا قد أعطى إدارة ترومان كارتاً لتلعبه. إن الولايات المتحدة لم تكن تريد الرد وحدها من أجل الدفاع عن مصالحها الآسيوية بل أرادت فعل ذلك وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وبناءاً لطلب من مجلس الأمن. وكان يمكن أن يكون ذلك مستحيلاً إنما في ظروف عارضة واحدة. إن عضوية بلد ما في الأمم المتحدة تتطلب موافقة ثلثي أعضاء الجمعية العمومية بناءاً على توصية من مجلس الأمن. مع إمكانية استعمال حق الفيتو تمارسه مطلق دولة من الأعضاء الخمسة الدائمين. عندما لم يسمح للصين الشيوعية بالحلول محل نظام شان كاي شك في مجلس الأمن، رفضت روسيا حضور اجتماعات مجلس الأمن. ودل هذا على خطأ تكتيكي كبير. لو أن الاتحاد الشوفييتي كان موجوداً واستعمل حقه في الفيتو أو أن حكومة ماو كانت ممثلة في مجلس الأمن لما كان مجلس الأمن قد صوت على عمل عسكري. لقد تخلى الاتحاد السوفييتي عن سلاحه الحقيقي وهو حق الفيتو الذي ناضل من أجله بقوة عندما أسست الأمم المتحدة.

وبسرعة وضع دين اتشيسون ردة الفعل الأميركية الدبلوماسية. واجتمع مجلس الأمن نهار الأحد في ٢٥ يونيو وطلب إلى كوريا الشمالية أن توقف غزوها وأن تسحب قواتها إلى خط عرض

٣٨. وبصورة مستقلة سمح ترومان باستعمال القوة الجوية الأميركية المرابطة في كوريا جنوب الخط ٣٨ بإخلاء ٣٠٠٠ أميركي واستلم الجنرال ماك أرثر قيادة العمليات في كوريا وأمر ترومان أيضاً بإرسال تجهيزات وأسلحة من المراكز الأميركية في الباسيفيك لمساعدة جيش كوريا الجنوبية. هذه القرارات الأميركية المتخذة من جانب واحد سبقت قراراً آخر أشد قسوة اتخذه مجلس الأمن في ليلة الثلاثاء ٢٨ يونيو قدم مسودته سفير الولايات المتخذة لدى الأمم المتحدة. هذا القرار يطلب إلى الأعضاء تقديم «العون اللازم لجمهورية كوريا الذي من شأنه أن يردع ويصد الهجوم المسلح ويعيد السلام الدولي والأمن إلى المنطقة».

إن الأسبوع الأول من حرب كوريا استدعى انقلاباً آخر في السياسة الأميركية. إن تراجع الجيش الكوري الجنوبي السريع أوجب إرسال تعزيزات لا بد منها لإنقاذه من الهزيمة النهائية. ورفض عرض شان كاي شك إرسال جنود ولكن ترومان من خلال صلاحيته كقائد أعلى للجيش الأميركي، أمر القوات الأميركية البرية بالتحرك داخل كوريا. من الناحية العسكرية كانت الولايات المتحدة غير مستعدة بسبب «الموازنة الاقتصادية» التي وضعها ترومان. مما قلص النفقات الدفاعية إلى حدها الأقصى. كما أن مجلس الأمن القومي في واشنطن قد وضع من قبل خططاً تقضي بزيادة ضخمة في نفقات الدفاع وبتوسيع سريع للقوات المسلحة ولكن هذه الخطط لم تكن بعد قد وضعت موضع التنفيذ. ولكن في ضوء هذه الخطط أعلن ترومان في الأيام الأولى من حرب كوريا أنه - من أجل مواجهة الخطر في آسيا - يتوجب على الولايات المتحدة أن تدافع عن كوريا وعن تايوان وأن تساعد حكومة الفيليبين والفرنسيين في معاركهم ضد الشيوعية.

وكان هذا مضاداً للتخطيط الاستراتيجي السابق القائم على فرضية: أن موسكو تتبع استراتيجية شاملة، كان الاستراتيجيون الأميركيون قد استنتجوا منها مفهوماً آخر بأن هناك مناطق ذات أهمية أولى يجب الدفاع عنها وأن هناك مناطق أقل أهمية. والدفاع لا يمكن تحويله من مناطق الاهتمام الأولى إذا حاولت موسكو إلهاء وتضليل الولايات المتحدة عن أهدافها. هذا التفكير الاستراتيجي قد تقيّد به كثيراً ترومان في صيف ١٩٥٠. بالنسبة إلى ترومان واتشيسون كان الالتزام في كوريا له ما يبرره سياسياً. فالشيوعيون يجب أن لا يسمح لهم بالتمدد وأن لا يتغلبوا على الدول المستقلة في أي مكان. فإذا لم يتم التصدي لهم عندما يضربون، أينما كان ذلك، حتى في بلدٍ ككوريا لا يهم استراتيجياً، عندها أية ثقة ستكون لدى الحلفاء في أوروبا في استعدادية أميركا في التصدي للعدوان.

بالنسبة إلى ماك أرثر من جهة أخرى تأتي أميركا في المقام الأول. والآن بدأت الحرب الحارة فعلاً في آسيا، وكما يراها أن الهدف العسكري هو هزيمة العدو والتوصل إلى ذلك بكل

الوسائل الضرورية. وهذا يمكن أن يتضمن استعمال بعض أشكال الأسلحة النووية. وإذا انضمت الصين إلى الحرب فلا بد من ضرب المعابد الصينية في منشوريا وراء حدود كوريا الشمالية بالقنابل.

كانت رؤية مستشاري ترومان للأهداف السياسية التي يجب تحقيقها والوسائل العسكرية التي يمكن استعمالها تختلف عما يراه ماك أرثر منذ البداية في حرب كوريا. فلا ماك أرثر ولا ترومان يرغبان في تحدي الصين الشيوعية ولا السوفيات ليدخلوا في الحرب. وماك أرثر الذي رأى نفسه الوحيد القادر على فهم العقلية الشرقية لم يكن يعتقد أن الصينيين يحبون التورط في حرب ضد الولايات المتحدة وجيشها. إن السياسة الشجاعة - وهذا ما نصح به - تقوم على الردع أكثر مما تقوم على الترضية.

وترومان الذي لم يكن على يقين مثله تردد محاولاً من جهة تطمين الصين الشيوعية ومن جهة أخرى حرص على سياسة تردع الكوريين الشماليين. ولكن الخلاقات بين القائد العسكري في الساحة وبين واشنطن لم تشكل خليجاً لم يمكن العبور فوقه. إلا أن تصرف ماك أرثر - في خصومته العسكرية، تصرفاً فيه التحدي لسلطة الرئيس. وبمقدار ما حوّل ماك أرثر الهزيمة إلى نصر فقد كان الوطن كله وراءه وكذلك الإدارة، حتى عندما حامت الشكوك في واشنطن حول طبعه الحربي وثقته بنفسه التي يمكن أن تحول السياسة الأميركية عن الهدف في إعادة السلم إلى كوريا.

في واشنطن تتطور مفهوم «الحرب المحدودة» ونما وطبق لأول مرة في كوريا. فالصراع قد حدد عن قصد بوسيلتين. فقد جرت الحرب باعتبار أنها حرب محلية جغرافياً. وإدارة ترومان لم تكن تريد امتدادها إلى الصين. حتى ولو كان المتطوعون الصينيون يتدفقون إلى كوريا، ولم تشأ أيضاً أن تخاطر بدخول السوفييت وما يتبع ذلك من حرب شاملة. وكانت أيضاً محدودة من حيث إنها كانت تجري بأسلحة تقليدية: واستعمال الأسلحة النووية قد استبعد. إن كل الحروب التي جرت منذ الحرب العالمية الثانية كانت حروباً محدودة. ثم إنها كانت ذات طابع مشترك. فلم تقع أي حرب حتى سنة ١٩٩٣ كان فيها الطرفان المتحاربان يريدان استعمال أسلحة نووية. إن الولايات المتحدة فضلت في حرب فيتنام الهزيمة بعد عقدين من الزمن على حرب كوريا، على استعمال الأسلحة النووية لكي تدمر الشمال الفيتنامي.

إن أسباب قرار ترومان الحد من الحرب في كوريا، وهو قرار حيوي اتخذ بحق، ولم يستطع فهمها الجنرال ماك أرثر ولا وافق عليها. فقد رأى كما يقضي واجبه عليه أن ينقذ أرواح الجنود العاملين تحت إمرته وإن عليه أن يحارب لتحقيق نصر كامل ولو جزئياً. خاصة وأن البيت الأبيض لم يسمح له بقبول الجنود التي عرضها شان كاي شك. وأعلم ماك أرثر أيضاً أنه ليس من أهداف الأمم المتحدة مساعدة الصينيين الوطنيين على استعادة أراضي الصين القارية. إن مهمته الحالية هي

إيقاف الهزيمة الكاملة لجيش كوريا الجنوبية. وقد نجح بشكل باهر في إقامة جبهة متكافئة بخلال شهري يوليو وأغسطس ١٩٥٠ وغطى رأس الجسر عند موقع بوزان وهو أقرب أن يكون موطئ قدم كوري. وتردد الكوريون الشماليون وأضاعوا فرصة الاستيلاء على كل كوريا.

وبواسطة أفضل جنود كوريا الشمالية المتمركزين عند رأس شبه الجزيرة الكورية جرت محاولة لصد الإمدادات الأميركية المتعاظمة ورميها في البحر، قام ماك أرثر بهجوم معاكس هو الأجرأ والأنجح في التاريخ العسكري. ففي وسط سبتمبر قام بهجوم برمائي على الشاطئ الغربي من كوريا عند إنشون مسقطاً في البر الجنود الأميركيين بدعم بحري وجوي بعيداً داخل الشمال الكوري في حين كان الكوريون يحاربون في جنوب كوريا. وهكذا استطاع أن يقطع خطوط إمداداتهم. وأصبح جيش كوريا الشمالية في فوضى كاملة الأمر الذي اضطره إلى التراجع بخط مستقيم. بالنسبة إلى الجمهور الأميركي كانت العملية تحولاً مشهوداً في الحظوظ في الحرب. وأثبتت العبقرية العسكرية لرجل في الواحدة والسبعين من عمره يحمل رتبة جنرال بخمسة نجوم.

وتقدم ماك أرثر، نحو الشمال بسرعة فوصل إلى الخط ٣٨. ومن رأس جسر متقدم تمت السيطرة عسكريا على كامل كوريا الجنوبية وتشليحها من الشيوعيين بخلال أسبوعين فقط. وأصبحت الجيوش الكورية الشمالية عاجزة تماماً عن إبداء أي مقاومة فعلية.

عندما وصل ماك أرثر إلى خط العرض توقف. وبدلاً من إنهاء الحرب الكورية بحسم، كان على الكوريين الجنوبيين وعلى الأميركيين وحلفائهم أن يعانوا من هزيمة أخرى ومن خسائر ثقيلة ومن حرب تقارب مدتها الثلاث سنوات. وكان هذا فقط نتيجة لقرار الصين تخصيص قوات كثيرة لحماية كوريا الشمالية. والمؤرخون يميلون إلى لوم ماك أرثر وعدم انضباطيته حين تجاهل مظهراً مهماً من الأوامر العسكرية المعطاة له من واشنطن بأن لا يدفع بالجنود الأميركيين قريباً من حدود الصين ومن حدود الاتحاد السوفييتي بل أن يستخدم فقط الجنود الكوريين الجنوبيين في مثل هذه العمليات. ورأى ماك أرثر أن هذا لا يطبق عسكرياً، ذلك أن جيشين أميركيين واجها مقاومة ضعيفة فاندفعا نحو الشمال الغربي والشمال الشرقي باتجاه حدود منشوريا. فوق نهر يالو ريفر وكان الاحتكاك الأول بالجنود الصينيين في أواخر أكتوبر. عندما اختفى الصينيون وبمناورة بارعة ضرب القائد العسكري بينغ دي هو في المقدمة القطاعات الأميركية المتقدمة نهار الاثنين في ٢٧ نوفمبر التوقيت المحلي. وتراجع الجنود الأميركيون وانسحبوا من الشمال فقط بصعوبة بالغة. وتمت خسارة سيول من جديد وبسرعة. في ديسمبر استلم الجنرال زيدوي القيادة المباشرة في خط الجبهة تحت إمرة ماك أرثر. وفي يناير ١٩٥٢ أقام خط جبهة جديدة ثابت بعيداً بثمانية أميال جنوب خط العرض ٣٨.

إن اللوم بسبب التدخل الصيني يحتاج إلى أن ينسب إلى إدارة منقسمة في واشنطن أكثر من

أن يعزى إلى ماك أرثر. إن نهر يالو كان حداً حساساً وذلك بسبب وجود سدٍ كبير وبسبب وجود منشآت مائية كهربائية هناك تزوّد بالكهرباء منشوريا وكوريا الجنوبية. وصدرت الأوامر إلى ماك أرثر أن ينسحب من الاحتكاك إن بدت إشارة تفيد بتدخل صيني أو سوفييتي في الشمال وأن يتراجع إلى الوراء من أجل تلقي معلومات من واشنطن. وكان أُمر بعدم استعمال جنود القتال الأميركيين بالقرب من الحدود. ولكنه تلقى أيضاً أوامر واضحة باجتياز خط العرض ٣٨ وهكذا بدأ تقدمه في ٧ أكتوبر ١٩٥٠. ومنح الكثير من التفويض. وكان هذا بذاته إشارة إلى عدم تصميم عسكري في واشنطن. ودليل على الضعف السياسي لدى ترومان الذي كان يتعرض لضغط قوي في الداخل. وقد تمنّع عن ضبط ماك أرثر بقوة في ساعة انتصار الجنرال. وكان انتصار ماك أرثر جواباً مقنعاً أيضاً على انتقادات الرئيس في الداخل. هذه الانتقادات التي تزعم أن الإدارة لم يكن لديها الحزم الضروري لردع الشيوعية وإيقافها عند حدها في العالم.

إن إمكانية التدخل الصيني لم يكن محسوباً، رغم الإشارات الواضحة الدالة على العكس. ورفض ستالين التدخل كان بادياً كما كان مهماً أيضاً. إن القدرات القتالية عند الصينيين الشيوعيين الذين كان ينظر إليهم ببساطة على أنهم آسيويون كان تقديراً خاطئاً. كما أن استعدادية الزعماء الشيوعيين تقبل الخسائر الضخمة لم يكن متوقعاً. واعتقد ماك أرثر أنهم لا حظ لهم في مواجهة أفضل جيش تدريباً في العالم وأحسنه تجهيزاً. في بادئ الأمر أعطت التقارير الصحفية أيضاً الانطباع بأن الهجوم الصيني يجري من قبل شراذم بدائية غير منضبطة تقرع طبولها وتدق مزيكتها. كان في هذا أكثر من لمسة غرور عرقي. إن الانتصارات الصينية تحققت بثمن باهظ في الأرواح وأجبرت القطاعات الأميركية على التراجع العشوائي، وجاءت كصدمة للعالم الغربي.

إن الزعماء الصينيين الذين كانوا متمنعين فقط أصبحوا متورطين في حرب مع أقوى دولة غربية. وسعى ماوزيدونغ وشو أن لاي إلى تسوية مفادها كوريا جنوبية غير أميركية، والجيوش تستطيع تجاوز خط العرض ٣٨. والاتحاد السوفييتي في هذه الأثناء أرسل إشارات من أجل تسوية تفاوضية وانسحاب القوى الخارجية من كوريا. في واشنطن اعتبر هذا كمحاولة لإنقاذ كوريا الشمالية من هزيمة عسكرية شاملة بدونها لا يمكن إيجاد سلام دائم في كوريا. ترومان بعد انتقادات حادة مبكرة وجهت إلى إدارته بأنها كانت لينة تجاه الشيوعيين ولم تقدم الدعم الكافي لشان كاي شك، وجد من الصعب سياسياً معارضة ماك أرثر ورغبته في متابعة ضرب خصمه الشيوعي.

في اليوم التالي بعد اجتياز الجنود الأميركيون خط عرض ٣٨، أصدر ماو الأمر بتدخل الصين وإن كان مموهاً بأنه عمل متطوعين صينيين. فقد كان مصمماً مهما كان الثمن على الحفاظ على كوريا الشمالية كعازل بين الصين والولايات المتحدة. وبعد أن اتخذ ماو هذا

القرار بالحرب، وجد أن على الصين أن تعتمد على مواردها الخاصة لأن الاتحاد السوفييتي لم يقدم أي مساعدات عسكرية ذات قيمة طيلة السنة الأولى من الحرب. وهكذا تأجل غزو تايوان كما تأجل إعادة إعمار الصين نفسها نظراً للحاجة إلى تخصيص الموارد للحرب. بالنسبة إلى الصين جاءت حرب كوريا مبكرة بعد الحرب الأهلية وكانت تعني تراجعاً جدياً. ولكن نجاحها في استعادة معظم كوريا الشمالية باتباعها سياسة مستقلة عن سياسة موسكو، وبإقامتها جبهة ضد الأميركيين وضد جنود الأمم المتحدة رفع من معنوياتها دولياً. لقد أثبتت حرب كوريا بوضوح للعالم أن الصين أصبحت الآن على موازاة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي قوة يجب الاعتراف لها في آسيا.

بخلال شتاء ١٩٥٠-١٩٥١، كان على إدارة ترومان أن تتخذ قرارات حاسمة. كانت هيبة أميركا تعاني سلبياً بمقدار نجاح الصين. وواجه ترومان يومئذٍ الانتقاد من المعسكرين المتضادين. فقد كان هناك من يلوم الإدارة لأنها اجتازت الخط ٣٨. وهناك قلة معربدة يشجعها دائماً ماك أرثر بنفسه الذي كان ينادي توسيع الحرب وهزيمة الصين على الأقل في كوريا. وأرسل ماك أرثر تقارير عسكرية متشائمة مفادها أنه، ما لم تقم الولايات المتحدة وتستعد وتتخلى عن الحرب المحدودة وتستعد لضرب الصين بالقنابل في ملاذاتها في منشوريا، فإن الانسحاب الكامل من كوريا يصبح ضرورياً. ومن بين خطط ماك أرثر المقترحة أن تزرع الولايات المتحدة «حقلاً دفاعياً إشعاعياً واسعاً» عبر خطوط التموين المؤدية إلى شمال كوريا. إن الانتصارات العسكرية التي حققها الجنرال ريدج وي عندما طرد الكوريين الشماليين على أعقابهم وراء خط العرض ٣٨، لم تغير من انتقادات ماك أرثر العلنية لسياسة ترومان العسكرية الخارجية. هذه السياسة التي تسعى إلى تسوية مع الصين.

ورغم التحذيرات المتكررة استمر ماك أرثر في جهوده من أجل تغيير في السياسة داخل الإدارة. وآخر فصل كانت رسالة من ماك أرثر أرسلها إلى أحد شيوخ الكونغرس الجمهوريين من شأنها أن تنسف سياسة ترومان، وفي هذه الرسالة يعطي ماك أرثر دعمه لاستخدام جنود شان كاي شك. إن الحرب في كوريا - حسب ما كتبه ماك أرثر - يجب أن تربح: «إن نحن خسرنا هذه الحرب أمام الشيوعية في آسيا فإن سقوط أوروبا يصبح محتوماً. وإن نحن ربحنا الحرب فإن أوروبا ربما تتجنب الحرب وربما نحفظ الحرية». وكان ماك أرثر يعتبر نفسه فوق السياسة وكأنه مرشد حكيم للعالم الحر وهو يدل على مخاطر المؤامرة الشيوعية الشاملة. وهو لا يستطيع تقبل تردد السياسة في واشنطن وأنها عبرت عن استعدادها لإنهاء الحرب بدون انتصار كامل. وذلك عن طريق مفاوضات تسوية مع المعتدين. وكان اعتباره الضخم ونصف قرن من الخدمة قد أقنع ماك أرثر بأنه لا يخطئ وجعلته لا يُمس. وعجزت واشنطن عن القدرة على الحد من حريته في التعبير عن

أفكاره. وبدا ترومان، وقد ولد في الداخل، على يقين من هذه العاصفة التي ستنطلق إن هو أقال ماك أرثر، وكذلك كان على يقين من أن خصومه الجمهوريين في مبنى الكابيتول سوف يجعلون الخلافات بين الرئيس المدني والجنرال الكبير قضية حول كيفية إدارة الحرب. بالنسبة إلى ترومان المشكلة الكبيرة أصبحت مشكلة مختلفة. من يدير السياسة الرئيس أم الجنرال؟ وإذا استجمع ترومان أفكاره فلا تنقصه الشجاعة لينظر إلى الأشياء بوضوح. لم يكن هناك شك في أنه سيدافع عن الرئاسة. في أبريل ١٩٥١ أقال ماك أرثر بتأييد من رئيس الأركان. وعبر الراديو شرح للأميركيين بأن أهداف الولايات المتحدة في كوريا محدودة. وبكلمة موجزة بدا موقف ترومان معانياً. فقد أظهر استفتاء غالوب أن شعبيته قد انخفضت إلى مستوى متدنٍ لم يسبق له مثيل، إلى ٢٤% ولكنه تحسن. وإعمال الفكر أدى إلى إعادة تقييم الأمور وإلى تجاوب أقل عاطفية وإلى الاعتراف بمخاطر التورط في حرب شاملة مع الصين.

إن الحرب الكورية - بالتأكيد - كانت حرباً مهينة، كما أنها استمرت مع تكبد خسائر فادحة. إن النصر الكامل كان أفضل بالطبع، إنما ليس لقاء التعرض لخطر أكبر لحرب تتسبب بخسائر أكثر فداحة من أجل البلد. القليل من الأميركيين يهتمون به.

من أجل القيام بحرب محدودة، القرار الحاسم أخذته إدارة ترومان منذ البداية. والتمسك بهذا القرار في مواجهة خسارة الاعتبار الأميركي في شتاء ١٩٥٠-١٩٥١ يتطلب الشجاعة والحكمة. إن حرب كوريا لم تتوسع. ربما يكون ترومان يستحق أفضل مما فعلته بكين حين تخلت بعناد عن كل محاولات حل القضية الكورية عن طريق المفاوضات في الأمم المتحدة. إن الخط في إنهاء الحرب الكورية لم يخسر كله. فانقلاب ماو الجذري في الصين منع انطلاقة جديدة في العلاقات الصينية الأميركية بأن تحل الصين الشيوعية في مقعدها في مجلس الأمن. إن قرار ترومان بالدفاع عن تايوان وضع الولايات المتحدة في سباق فتح هوة لا يمكن اجتيازها في علاقاتها مع الصين لعدة سنوات.

في الولايات المتحدة كان للحرب الكورية أثر كبير فقد حذر ترومان وقرع أجراس الإنذار من خطر يشمل العالم هو خطر الشيوعية منذ أيام إدارته الأولى. إن مبدأ ترومان وخطة مارشال ودعم برلين الغربية والناتو كلها لقيت الدعم من قبل أكثرية الكونغرس والشعب الأميركي. ولكن هناك خطر أحمر جديد مفزع يفوت اليد. هو الكشف عن أن عالماً ذرياً بريطانياً هو كلوس فوتش مرر أسراراً إلى الروس، يضاف إليها خبر تفجير الروس أول قنبلة ذرية لهم في أغسطس ١٩٤٩، الأمر الذي صعد المخاوف من أخطار التخريب الشيوعي الداخلي. وخلق جواً يقارب الهستيريا.

كانت التحريات الكونغرسية حول التخريب من قبل لجنة المجلس النيابي في نشاطات غير الأميركيين في حالة تصاعد منذ ١٩٤٥. إن المحاكمات المثيرة التي تورط فيها آلجر هس، وهو

مسؤول في وزارة الخارجية، ووايتكر شمبرز الذي كان يعمل لحساب مجلة «تايم»، زادت من المخاوف الأميركية حول التآمر الأحمر على مستويات جديدة وقسمت المجتمع الأميركي. إن شمبرز، وهو عضو سابق في الحزب الشيوعي، اتهم هس بأنه عمل للقضية الشيوعية في عقد ١٩٣٠ وأنه تورط في التجسس. وأنكر هس التهم، ولكنه حكم عليه في يناير ١٩٥٠ بعد محاكمة ثانية. وانفتح الطريق الآن لتعويض «خسارة الصين» بواسطة «النشاطات الغرارة» يقوم بها موظفو الوزارة المفتاح، وزارة الخارجية، وما فيها من مستشارين ناشطين. إن أستاذاً هادئاً، أوين لاتيمور، خبير في منغوليا الخارجية وضع فجأة تحت الأضواء، بكونه شخصية بارزة في التآمر. واغتنم سناتور شاب جمهوري، من ولاية فيسكونسن الفرصة ليظهر نفسه أمام الانتباه العام باتهاماته المثيرة ولكن بدون أساس، حول التسلل الشيوعي إلى الحكومة الأميركية وخاصة وزارة الخارجية. وكان دين اتشيسون الذي رفض طرد هس من بين أهدافه، ولكن ترومان وقف إلى جانب دين اتشيسون. واستدعت اللجنة للمساءلة ممثلي مشهورين ومدراء في هوليود، كما استدعت نقابيين ومعلمين وغيرهم كثيرين. إن تهمة الاشتراك كانت كافية. ونظر إلى هؤلاء الأشخاص المتهمين بأنهم مخاطر سيئة فكان معظمهم موقوفاً لعدة سنوات. وأصبحت الهجرة أكثر قيوداً من أجل استبعاد المخربين المزعومين.

ولحسن الحظ لم يكن هناك ماكارثي في بريطانيا حيث كانت تجاوزات هذا السيناتور قد أثارت الاهتمام العام حول النقص في التوازن والاستقرار البادي داخل البلد الحليف الرئيسي. وحين لم يستطع ماكارثي أن يكتشف أي جاسوس في وزارة الخارجية باستثناء هس، كان هناك في وزارة الخارجية البريطانية ثلاثة جواسيس، اثنان منهما في واشنطن يقومون بنقل المعلومات إلى موسكو عبر لندن. وهم فيلبي وكان سكرتيراً أول في السفارة البريطانية في واشنطن. وكان السكرتير الثاني هو غي بورغيس. والقسم الأميركي في وزارة الخارجية البريطانية في لندن كان على رأسه جاسوس آخر هو دونالد ماكلين. وحذر فيلبي بورغيس وماكلين بأن مصلحة الأمن، M15 (وكالة الأمن الداخلي في بريطانيا) تتعقبهم وعندها هربا في مايو ١٩٥١. وحافظ فيلبي على غطائه، أي بقي لم يكتشف حتى ١٩٦٣ حين هرب بدوره إلى موسكو. إن مقدار الأذى الذي أحدثوه يبقى سراً. في سنوات الكساد من عقد ١٩٣٠ وعندما كان الشيوعيون يدعون في إسبانيا وغيرها بأنهم يقودون الحرب ضد الفاشية، اجتذب الحزب الشيوعي العديدين بمن فيهم المثقفين الذين كانوا مثاليين ويحلمون بصنع عالم أفضل. وكشفت الصحف والكتب في ذلك الوقت عن معسكرات الاعتقال وعن الفظائع التي ارتكبتها ألمانيا النازية. أما فظائع روسيا ستالين، وسلسلة معسكرات العمل الإجباري وأرخبيل الكولاك فقد بقيت مغطاة عن الأعين. كان الاتحاد السوفييتي محجوباً عن الغرب - بعكس ألمانيا النازية - وبعض الزوار البسطاء بمن فيهم عميد كانتربري، اطلعوا فقط على وجه البلد السعيد، وعندها عادوا إلى الغرب ليكتبوا حكايات جمالية مُفرحة عن ما

شاهدوه. إن إعجابهم بالجيش الأحمر وبالشعب السوفييتي الذي نال رسمياً مباركة الدعاية الحليفة بخلال الحرب العالمية الثانية، أقنعت آخرين بالدعم المؤقت للشيوعية.

بالنسبة إلى معظم الشيوعيين الغربيين زال الوهم بصورة متزايدة بعد سنة ١٩٤٥ على أثر ثبات القضاء على الحرية في شرقي أوروبا ووسطها من قبل السوفييت. في الوقت الذي تم فيه قمع الانتفاضة الهنغارية سنة ١٩٥٦، زالت الأوهام ولم يعد لها أثر. وترك العديد من شيوعيي عقد ١٩٣٠ الحزب على أثر ذلك. ووقعت أعداد كبيرة من الشباب في سن الدراسة تحت وطأة البروباغندا الصادرة عن المنظمات الشيوعية الطليعية. كان هناك ولا شك آلاف من هؤلاء وبعضهم دخل في خدمة الدولة واستطاع ماكارثي أن ينمي المخاوف على أساس من الواقع. ولكن هؤلاء الرجال والنساء لم يكونوا بصورة آلية خونة لبلدهم أو عملاء للأسياد الأجانب لقد كانوا الذين خدموا موسكو، غالباً من أجل الربح، أو من أجل بواعث بسيكولوجية غريبة. دائماً هناك جواسيس وخونة طالما أن الدول مغلقة على حال من المواجهة العدائية. والشر الناتج عن الماركارثية هو أنها شوهت سمعة كل واحد بنفس الفرشاة الواسعة، سواء كانت البراهين أكيدة أو ضعيفة أو حتى بدون أية براهين. واستعان السيناتور بالغرائز الحقيرة كغرائز الحسد والكره للمؤسسات الفكرية وهكذا ضرب على وتر اللؤم وأسوأ من اللؤم. وبدأ جو من الخوف يسود الولايات المتحدة، الأمر الذي قضى على الحريات المدنية. وبعدها هاجم الجنرال جورج مارشال، الذي يعتبر جدلاً مهندس الانتصار العسكري الأميركي بخلال الحرب العالمية الثانية والذي أصبح في ما بعد وزيراً للخارجية أيام ترومان، على اعتبار أنه جزء من «مؤامرة ضخمة، وحقارة سوداء تصغر أمامها كل حقارة التاريخ». وحاولت إدارة ترومان أن تواجه الهجوم العام التي أثارتها الماكارثية حول الشيوعية بأنها أدخلت ضوابط ولاء في الخدمة الحكومية. في مجلس الشيوخ ضعفت المعارضة ضد ماكارثي بمقدار ما ازدادت سطوته. وبلغت ذروتها في سنة ١٩٤٥ أيام إدارة أيزنهاور. وتمثل الماكارثية ردة الفعل المسرفة من قبل كل الذين كرهوا «الخطة الجديدة (New Deal) » والذين كرهوا السياسة العادلة التي وضعها ترومان والذين كرهوا تشريع الحقوق المدنية.

هؤلاء كانوا يعتقدون أن أميركا سوف تسقط تحت وطأة الاشتراكية الزاحفة وتحت وطأة الذين يعملون لخلق دولة فدرالية متحكمة ومعادية للفردانية القوية التي عليها (بحسب معتقدهم) بنت أميركا ازدهارها وقوتها. وقدمت الماكارثية مخرجاً للقهر الناتج عن الإنجازات التي لم يستطع العالم أن يفصّلها وفقاً للصورة التي تراها الولايات المتحدة.

لقد حققت الشيوعية تقدماً ضخماً وشكلت قوة كامنة للتغيير: وفشلت الولايات المتحدة في إيقاف تقدمها بل إنها عملت - بحسب وجهة الماكارثيين - على «خسارة الصين». والمكارثيون

يشكون من محدودية السياسة الأميركية العامة، ويزعمـون أن التحـديات تفرضـها الإدارة على نفسها لأن هذه السياسة ذاتها قد اسـتوحيت في الـداخل مـن قبـل الشـيوعيين. وإذا وضعت جانباً شياطين التكتيكات الماكارثية غير المؤيدة بـدليل، فـإن الشيء الـذي صـعب على كثير من الأميركيين تقبله هو، أن الحرب العالمية الثانية لم تحل المشـاكل العالميـة، ولم تثبت أنها الحرب التي تنهي كل الحروب.

قبل اندلاع الحرب الكورية كان هناك فرصة للتعامل مع المشاكل الإقليميـة عـن طريق الانتباه الواعي لجذورها الإقليمية وليس بمقارنة ومشابهة الوضع في آسـيا بالوضـع في أوروبا. ولكن في موسكو وبكـين (بيجنـغ) وواشـنطن - بعـد ١٩٥٠ - بـدا العـالم وكأنـه مقسوم إلى ثلاثة كتل: الشيوعية والرأسمالية عالقتان في مواجهة وإلى جانبهما عالم ثالـث ضعيف وحيادي، يمكن جره إلى جانب أو إلى جانب آخر.

هذه النظرة السطحية المبسطة الشاملة للعلاقات الدولية، في عالم سريع التغـير، سادت حتى عندما كانت بعض الصراعات لا تتلاءم بوضوح مع النموذج.

إن الحرب الكورية تحتل مكاناً له مدلول رئيسي عموماً. من جهة الآلام والمعاناة البشرية - مع أربعة ملايين قتيل وجريح، معظمهـم مـن الكـوريين - ومليـون واحـد مـن الصينيين - تبدو الحرب الكورية حرباً عظمى. إن الجنوب قد استعيد فعلاً. وبقي الشمال مجمداً في الفقر تحت قبضة حديدية هي قبضة الرفيق كيم إيل سونغ.

القسم التاسع

* * *

نهاية السيطرة الأوروبية

على الشرق الأوسط

(١٩١٩- ١٩٨٠م)

الفصل الثالث والأربعون

الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط

ما يزال الشرق الأوسط حتى اليوم غارقاً في الصراع. فالدول العربية ما تزال مختلفة فيما بينها: الأصوليون المسلمون مختلفون مع المسلمين المعتدلين الذي يقبلون الدولة العلمانية، الفرس (الإيرانيون) مختلفون مع العرب، الملكيات التقليدية مختلفة مع الجمهوريات العلمانية، دول النفط الغنية مختلفة مع الدول الفقيرة.

لماذا يوجد هذا الاختلاف الكثير؟ هل هناك سبب واحد جذري؟ لو أن الصهاينة لم ينشئوا إسرائيل هل كان هناك سلم؟ هل أن العرب يقوم بعضهم ضد البعض بفعل الدول الخارجية مثل روسيا أو بريطانيا أو أميركا؟ أم أن المشاكل الحالة في المنطقة تتفرع من ردات فعل عكسية ضد فرض العادات الغربية على مجتمع إسلامي تقليدي؟ كل هذه التطورات وكثير غيرها ساعدت على عدم الاستقرار.

إن الأهمية الرئيسية في الشرق الأوسط الجغرافي السياسي هي للنفط اليوم، وهو سلطة حيوية منذ ١٩٤٥ ساعدت على ازدهار دول النفط، والغرب، واليابان. قبل الحرب العالمية الثانية، كان نفط الشرق الأوسط أقل مدلولاً وأهمية: فالولايات المتحدة والمكسيك وفنزويلا كانت الدول النفطية المصدرة بصورة رئيسية. فالإنتاج الفنزويلي وحده في سنة ١٩٣٩ كان أعلى من كل إنتاج الشرق الأوسط. ولكن بخلال الحرب أصبح نفط العراق حيوياً بالنسبة إلى بريطانيا التي احتلت هذا البلد بالاشتراك مع الاتحاد السوفييتي. وكان الانتشار المأساوي لاستهلاك النفط بعد الحرب العالمية الثانية وهو السلطة الأكثر ضخامة في المستقبل. فالتحول الصناعي من الفحم الحجري إلى النفط، وانتشار المحرك والنقل الجوي أعطى للدول المنتجة للنفط في الشرط الأوسط دوراً مهماً جداً في الاقتصاديات الغربية. يومها توقفت الولايات المتحدة عن أن تكون مصدرة للنفط وأصبحت مستوردة له. بين ١٩١٩ و١٩٣٩ استولت الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا بصورة شبه حصرية على بترول الشرق الأوسط وامتيازاته واستطاعت بالتالي التحكم

بالسوق العالمية. كانت إيران المنتج الرئيسي للنفط في المنطقة واستطاعت بريطانيا التحكم بالمنافسة الأجنبية واحتفظت بالسيطرة حتى نزاع التأميم في سنة ١٩٥١. إن عمالقة النفط الأميركيين اهتموا باحتياطات النفط في الولايات المتحدة بدعم من الإدارة الأميركية فحصلوا على نصيب كبير من امتيازات النفط التي بدت أنها هي الأكثر غنىً في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية: أرامكو وهي مجموعة شركات أميركية أمنت لنفسها حقوق النفط في العربية السعودية. أما شركة أويل غولف فكان لها نصف موارد النفط في الكويت. وحصلت الولايات المتحدة أيضاً على حصة في نفط العراق. ووافقت بريطانيا بعدها على تقاسم نفط العراق مع فرنسا. وكانت مناطق التأثير الفرنسي في الشرق الأوسط تحتوي على القليل من النفط. استولت فرنسا على سوريا وعلى لبنان قبل ١٩٤٥ فحصلت على عائدات إضافية من خطوط النفط التي تنقل النفط من حقل النفط في كركوك العراق إلى طرابلس. وامتد خط بريطاني عبر الأردن وفلسطين إلى حيفا. وحتى منتصف عقد ١٩٥٠ ظلت بريطانيا، ليس فقط الدولة المسيطرة سياسياً في الشرق الأوسط، بل أكبر دولة نفطية مهمة.

والشرق الأوسط هو منطقة من العالم الأكثر عدم استقرار بين مناطق العالم نتيجة الحروب بين الإسرائيليين والعرب ونتيجة العداوة بين العرب التي تبدو أقل بروزاً. وينظر الغربيون إلى هذه المجتمعات ذات العقيدة الدينية وذات التنوع العرقي على أنها ذات أغلبية عربية وإسلامية منسجمة أكثر مما هي فعلاً وواقعاً كذلك.

والصحيح رغم كل شيء، أنه فيما عدا الترك والأكراد والأرمن واليهود والفرس في إيران، فالشرق الأوسط غالبيته عربية، وإن غالبية العرب هم من أتباع الإسلام. وهذا خلق إحساساً بالوحدة الثقافية: فالقرآن واللغة العربية المحكية ساعدت العرب على الشعور بأنهم ينتمون إلى حضارة واحدة. إن مئات الألوف من المصريين والفلسطينيين ودول عربية أخرى هم بصورة رئيسية تقنيون ومعلمون وطلاب يعملون ويشعرون أنهم في وطنهم عندما يكونون في دول أخرى غير دولهم، خاصة في دول الخليج الغنية بالنفط. وإن كان الإسلام هو الدين المسيطر على الغالبية العظمى من شعوب الشرق الأوسط، إلا أن هذه الشعوب ليست كلها مسلمة ولكنها عربية. والترك والإيرانيون والكرد هم عرقياً مختلفون تماماً عن العرب، كما أن العديد منهم قد اعتنقوا الإسلام. إن مدّ وجزر الفتوحات قد انعكس في تنوع الثقافات والأديان في الشرق الأوسط. ويبدو هذا أكثر وضوحاً إذا نظر المرء إلى السكان بلداً فبلداً.

إن تركيا الحديثة بعد أن انتزعت منها إمبراطوريتها العربية سنة ١٩١٩، كانت الأكثر تجانساً من بين دول الشرق الأوسط. ولكنها أصبحت أقل تجانساً في حدود ١٩٩٠، بفضل وجود أقلية واسعة من عدة ملايين من الأكراد بين كامل سكانها البالغين ٥٦,٥ مليون. وسكان سوريا بلغوا

حوالي ١١,٢ مليون إنسان سنة ١٩٨٧، من بينهم يوجد أكثر من مليـون مسـيحي ينتمـون إلى ما يقارب أحد عشر فرقة مسيحية مختلفة. معظم السوريين هم من المسلمين السنة. ولكن هناك أقلية من العلويين المسلمين، قد أقامت لنفسها دوراً عسكرياً مسـيطراً ودوراً سياسياً في السنوات الأخيرة، وكـذلك الـدروز وهـم فرقـة إسـلامية أخـرى ذات أهميـة في الحياة السياسية السورية. وفي حلب توجد أقلية مسيحية واسعة.

وإيران (فارس) سكانها هم بصورة رئيسية من المسلمين الشيعة، وعـددهم بلـغ ٥٩ مليون إنسان سنة ١٩٩٠. وانقسام الإسلام بين سنة وشيعة حدث بعد جيل من الزمن على أثر وفاة النبي محمد (صلى اللـه عليه وسلم) في سـنة ٦٣٢م، عـلى أثـر نـزاع حـول إرث الخلافة. فعلي وهو ابن عـم محمـد (صـلى اللـــه عليـه وسـلم)، خسر هـذا النـزاع، وأسس أتباعه الفرق الشيعية التي ينظر أعضاؤها إلى أئمتهم الروحيين على أنهم ملهمـون من اللـه حول تأويل القرآن. وأهل السنة عرفوا أيضاً بأنهم المسلمون الأصلاء. والخلافات بين الشيعة والسنة كانت لها انعكاسات سياسية، لأن الشيعة يشـكلون الأكثريـة في إيـران وأقلية مهمة في لبنان المجاور. وعبر العالم تشكل الفرقة الشـيعية عـددياً عُشر المسـلمين. ويجب التذكر أن هناك مسلمون غير عرب، مثل الأكراد السنة والشيعة في العراق وإيران وتركيا، النازعين بشراسة إلى الاستقلال ويقاومون كل المحاولات الرامية إلى إخضاعهم.

في العراق أكثرية السكان البالغين ١٩ مليوناً (١٩٩٠) هم مـن الشـيعة المسـلمين في حين أن ربع السكان العرب هم من أهل السنة. وهناك أيضاً قلة واسعة من الأكراد في الشمال مقسومين بين سنة وشيعة وهم من غير العرب. في المنطقة حـول الموصـل يوجـد أقلية مسيحية آشورية. في العاصمة بغداد كانت توجد طائفة يهودية كبيرة إلى أن نزحت جماهيرها في سنة ١٩٥٠-١٩٥١.

والبلد الأكثر انقسـامات دينيـة وعرقيـة هـو لبنـان البلـد الجـبلي. وبـين سـكانه البالغين ثلاثة ملايين اليوم لا تشكل أي مجموعـة فـيهم غالبيـة مطلقـة. فالمسـلمون مـن السكان مقسومون بين شيعة وسنة ودروز. والموارنة هم من الكاثوليك المسيحيين، ولهـم بطريركهم، ولكنهم يقولون بالبابا رأساً للكنيسة، هم المجموعة المسيحية الوحيـدة الأكـثر عدداً، وهم كانوا يشكلون مع الطوائف المسيحية الأخـرى، في المـاضي، مـا يقـارب نصـف السكان جميعاً. اليوم المسلمون أصبحوا يشكلون الأكثرية. إن ضبط عـدد السـكان بدقـة يشكل قضية حساسة جداً في لبنان، إذ لا يوجد إحصـاء رسـمي للطوائـف منـذ أكـثر مـن نصف قرن [آخر إحصاء رسمي حصل سنة ١٩٣٢]. إن انهيار التوافق على تقاسـم الحكـم سنة ١٩٥٧ (يقصد ١٩٧٥) بين الموارنة والسـنة، والمسـمى «الميثـاق الـوطني»، إضـافة إلى تدخل الجيران، وكذلك تدخل المقاتلين الفلسطينيين من منظمة التحرير الفلسطينية أوقع لبنان في حرب أهلية دامية.

إن السكان في الأراضي الواقعة تحت السيطرة الأردنية، بعد حرب ١٩٦٧ مع إسرائيل كانوا

٣٠٨ ملايين. في الضفة الغربية الملحقة بالأردن (شرقي الأردن) سنة ١٩٤٩ بعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، كان هناك أكثر من ٨٠٠,٠٠٠ عربي فلسطيني تحت الحكم الإسرائيلي. كانت العلاقة بين العرب الأردنيين والعرب الفلسطينيين - الذين كانوا يسعون إلى استقلالهم الخاص بهم - كانت متوترة جداً. الأردنيون مسلمون سنة في الضفة الغربية وفيهم قلة مسيحية.

في إسرائيل بالذات كان هناك ما يقارب ٩٠٠,٠٠٠ عربي من أصل مجموع السكان البالغ حوالي خمسة ملايين (١٩٩١) منذ احتلال الضفة الغربية وغزة في سنة ١٩٦٧. تحكم إسرائيل ما يقارب من ٥،١ مليون عربي. بشأن السكان العرب واليهود وأرقامهم في فلسطين قبل ١٩٤٧.

إن أهم دولة في شبه جزيرة العرب هي السعودية التي وحدَّها الملك عبد العزيز آل سعود وأتباعه المتحمسين، الوهابيون بعد هزيمة خصمه الشريف حسين شريف مكة في عقد ١٩٢٠. وفي سنة ١٩٩٠ كان عدد سكانها ١٤ مليون. في الأصل كان الفقر يضرب بدو العربية السعودية. وكان لزعماء القبائل فيها أهمية سياسية لأنهم كانوا يحكمون المدينتين المقدستين مكة والمدينة، وبدعم من بريطانيا أمكن تنصيب خليفة منافس يدعو المسلمين في الإمبراطوريتين العثمانية والهندية للقيام ضد الخليفة سلطان تركيا. وكان في هذا فائدة لبريطانيا في الحرب العالمية الأولى ولكن وصايتها ورعايتها بدت غير كافية لتوحيد العرب [لأنها في الأصل لم تأت لتوحد بل لتفرق حتى تسود وتحكم وإلا كيف تتقاسم مع فرنسا وسوريا ولبنان والعراق وفلسطين سراً وفي الوقت نفسه تخدع الشريف حسين بالتلويح له بالخلافة ليقوم على السلطان العثماني في الحين نفسه تعد اليهود بوطن قومي لهم في فلسطين كل ذلك في سنة واحدة تقريباً هي ١٩١٧ (المترجم)]. إن قبائل شبه الجزيرة العربية كانت من بين الأفقر في الشرق الأوسط. ومعظم شبه الجزيرة باستثناء طرق الحج والخطوط الشاطئية كانت معزولة عن بقية العالم. كانت مملكة ابن سعود الجديدة متأخرة وفقيرة. وكان الحكم فيه قبلياً. والحكم القبلي ما يزال قائماً حتى اليوم. ولكن المملكة أصبحت واحدة من أغنى الدول في العالم بسبب الاكتشافات النفطية العظيمة التي نمت لديها بعد الحرب في عقد ١٩٣٠. قبل ذلك أي قبل النفط لم يكن هناك شيء يشد البريطانيين الذي أقاموا علاقات صداقة ولم يتدخلوا في شؤون العربية السعودية الداخلية. كان ابن سعود سنة ١٩٣٣ يفتش عن مدخول فأعطى امتيازات التفتيش عن النفط لشركات نفط أميركية التي استغلته بعد الحرب على يد شركة النفط الأميركية الغربية أرامكو.

وشبيه بذلك اكتشاف آبار نفط وتطويرها على طول الخليج العربي، في الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة (دول متهادنة) وعُمان الذي حول هذه المناطق من شبه الجزيرة العربية إلى مناطق هي الأغنى في العالم. بالمقابل كانت اليمن وسكانها أحد عشر مليوناً في سنة ١٩٩٠ قليلة الموارد وكانت فقيرة جداً. ولكن عدداً من الشركات ما تزال مستمرة في التفتيش عن الغاز

وعن النفط والإنتاج يتوسع. واليمنيـون ينتمـون إلى فـرعٍ مـن فـرق الشـيعة المسـلمين - وأغلب العرب هم مـن السـنة. وكانـت مصـالح بريطانيـاً في شـبه الجزيـرة العربيـة قبـل اكتشاف النفط في معظمها استراتيجية.

فمن أجل الحفاظ على الطـرق التجاريـة ومـن أجـل تـأمين الـنفط مـن العـراق وإيران استوطنت بريطانيا في عدن في اليمن وأقامت علاقات حمايـة مـع شـيوخ القبائـل على طول شواطئ بحر العرب والخليج العربي.

وكانت مصر من بين أكبر دول الشرق الأوسط ولكنها أيضاً من أفقرها. وكما هـو في كل مكانٍ آخر في المنطقة ازداد عدد السكان بسرعة كبيرة في القرن العشرين. والجهـود الرامية إلى التحديث، وبخاصة تحسين وضع الفلاح، قلما استطاعت أن توازي معـدل نمـو السكان الذي تصاعد من ١٨ مليون سنة ١٩٤٧ إلى ما يقـدر بــ٥٢ مليـون بعـد ٤٥ سـنة. وإن معظم المصريين هم من المسلمين السنة. ولكن هناك أقلية كبيرة تعـدادها حـوالي ٤ ملايين من الأقباط الذين يتكلمون العربية (يونانيون في مصر) والـذين اعتنقـوا المسـيحية بقيادة بطاركتهم. ومعظم أفـراد الجاليـة اليهوديـة القديمـة أجلـوا عـن مصر سـنة ١٩٥٦ [تجب الإشارة إلى أن الدول العربية المختلفة لم تأمر بإجلاء أي يهودي ولكـن هـم الـذين رحلوا بأمر من إسرائيل]. المترجم.

إن السودان في الجنوب الذي يشارك مصر في خير النيل كان اسمياً تحت الحكـم الإنكليزي المصري منـذ ١٨٩٩ إلى الاسـتقلال في سـنة ١٩٥٦. ولكنـه كـان في الواقـع تحـت الحكم البريطاني. إن التقسـيم العرقـي الـرئيسي يقـوم بـين الشـعوب المسـلمة السـنية في معظمها في الشمال وفي المناطق الواسعة، وبين القبائل الجنوبيـة التـي هـي أقـرب إلى أن تكون وثنية أو متحولة إلى المسيحية. وبعض هذه القبائل تحول إلى الإسـلام. وبعضـها مـا يزال يقاوم محاولات الأسلمة الشمالية. هذا التقسيم الذي أدى في كثـير مـن الأحيـان إلى صراع وإلى حرب ما يزال يشـكل أحـد المشـاكل الداخليـة الجديـة التـي تواجـه السـودان الحديث المؤلف من ٢٤,٥ مليون سوداني (أرقام ١٩٨٩)، منهم أقل من الثلث ينتمـون إلى العرق الأسود الإفريقي.

إن معظم سكان ليبيا البالغ عددهم ٤,٦ مليون في سنة ١٩٩٠ هم من المسـلمين السنة. واللغة هي اللغة الوطنية. وتوجد بعض الأقضية التي تتكلم البربرية. وكانت ليبيـا في الماضي واحدة من أفقر الدول، وتشتمل على صحراء واسعة. وأدى اكتشاف النفط فيها في عقد ١٩٦٠ إلى تحول في الاقتصاد وإلى مطامح لدى الزعامة السياسية الليبية.

إن معظم الشرق الأوسط هو في غالبيته العظمى عـربي إسـلامي. وكانـت هنـاك دعـوات دائمة إلى الوحدة العربية وإلى التضامن الإسلامي. كما كانت هناك دعوات للتنظيم السياسي من أجل

قيام ميثاق عربي واتحاد الدول العربية المختلفة يجري الكلام عنه دائماً وقد تحقق لفترة وجيزة فقط.

إن دولة إسرائيل تعتبر العدو المشترك. وهي الدخيل الذي استولى على الأراضي العربية وفصل معظم فلسطين عن الحكم العربي. وكما رأينا من قبل أن الحس بالحضارة المشتركة وباللغة الواحدة وبالافتخار بالإسلام هي لدى العرب جميعاً ولدى ملايينهم. والطبقات المثقفة تعي هذه الروابط عبر الحدود القومية. ولكن القومية هي شيء جديد على العرب نسبياً، باستثناء مصر التي تأثرت بالغزو النابوليوني وبالأفكار الغربية في القرن التاسع عشر.

إن الاشتراكية والنمو الاقتصادي ومحاولات إدخال الحكومات الدستورية هي بشائر تدل على أثر الغرب في الشرق الأوسط بخلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

بعد هزيمة ١٩١٨ أصبح الأتراك دولة وطنية قوية بقيادة مصطفى كمال المعروف بكمال أتاتورك (أي أبو الأتراك). إن تركيا الحديثة وعدد سكانها ٥٧ مليون في سنة ١٩٩٣، ارتكزت على الانتصارات العسكرية التي حققها أتاتورك، الذي تحدى الحلفاء الغربيين، وفي سنة ١٩٢٣ استعاد السيادة التركية الكاملة على أراضيها بعد أن اقتطعت منها الإمبراطورية العربية، بعد أن هدد بإشعال الحرب من جديد من أجل بلده. وكانت لتركيا خصومة مُرّة مع اليونان التي تخلت عن محاولات توسعها في آسيا الصغرى. كانت هذه الخصومة وما تزال مستمرة حتى أيامنا هذه على النزاع على بحر إيجة، أو على مستقبل جزيرة قبرص.

وتخلص مصطفى كمال من العثمانيين ومن التراث الإسلامي، وطيلة حكمه الذي دام ١٥ سنة كرئيس للدولة، أجبر تركيا على اتباع سمة الغرب وحطم سلطة رجال الدين. إن تراث أتاتورك، وفي ظله أصبح العسكر هم حماة الأمة، ما يزال مستمراً. وبعد أن كيف أتاتورك المؤسسات الغربية في عقد ١٩٣٠ مزج النظام البرلماني مع حكم حزبه الواحد ومع، عبادة الشخصية.

وكان خليفته ومولاه عصمت أنيونو. وقد بقي رئيساً من سنة ١٩٣٨ إلى ١٩٥٠، ثم من جديد من ١٩٦١ إلى ١٩٦٥. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتحالف مع الولايات المتحدة حدثت ضغوطات خارجية وداخلية من أجل مزيد من الحكم الديمقراطي. إن الحكومة المدنية المثقلة بالنضال قد استبدلت من وقت إلى آخر بحكومات عسكرية قامعة. إن التراث الديمقراطي ضعيف في تركيا.

هناك ثلاثة شعوب أنكر عليها حقها في تشكيل دولتها الوطنية بعد زوال الإمبراطورية العثمانية، وهي الأرمن والعرب الفلسطينيون والأكراد.

إن الأرمن بتاريخهم المملوء بالاستقلال والعبودية يعـودون إلى الأزمنـة القديمـة. وبدوا أنهم هم الأقرب إلى الحصول عـلى اسـتقلالهم بعـد انهيـار الإمبراطوريـة العثمانيـة التي حكمتهم وأصابتهم بالمذابح العرقيـة [وذلـك بتحـريض بريطانيـا لـزعماء الأرمـن كي يثوروا على السلطان العثماني. وكانت بريطانيا قد أمدتهم بالسلاح عبر إيران لأنهـا كانـت تريد الاستيلاء على منابع النفط في شمال العراق وشرق تركيا، الموصل].

وأملت بريطانيا وفرنسا أن تقبل الولايات المتحدة بالانتـداب عـلى أرمينيـا التـي كانت مقسمة بين تركيا وروسيا. ولكن الولايات المتحدة رفضت الفكرة (لأنها لم تكن تريد الاصطدام بروسيا بعكس بريطانيا).

ورغم أن معاهدة سيغر نصت على قيام جمهورية أرمنية مستقلة تـم الاعـتراف بها سنة ١٩٢٠. ولكن الغرب لم يقم بأي محاولة للدفاع عن الدولة الجديدة عندما قامت تركيا وروسيا السوفييتية بالهجوم على الجمهورية واقتسامها فيما بينهما وذلك في ديسمبر من ١٩٢٠.

إن الأكراد الذي ناضلوا من أجـل الاسـتقلال أيـام الحكـم العـثماني نـالوا عطـف ويلسن ووعده بالحكم الذاتي. وزادهم أملاً انهزام الأتراك. ونصت معاهـدة سـيفر إياهـا على قيام كردستان المستقلة. ولكن كمال أتاتورك مزق هذه المعاهدة وأجبر الحلفاء عـلى إعادة النظر بها بموجب معاهدة لوزان في سنة ١٩٢٣. وبعدها استولى عـلى كردسـتان. في أيام الإمبراطورية العثمانية الأخيرة وجد الأكراد أنفسهم أقليات مقسومة بين خمس دول. في سنة ١٩٩١ هناك تقديرات وضعت تفيد بأن نصف مليون كـردي يعيشـون في الاتحـاد السوفييتي و٦,٧ مليون يعيشون في إيران و٤,٩ مليون في العراق و١,٤ مليون يعيشون في سوريا و١٢ إلى ١٤ مليـون يعيشـون في تركيـا. كـان الأكـراد يثـورون مـن وقـت إلى آخـر. ولكنهم كانوا يقمعون بوحشية بالغة. ومأساة الأكـراد بعـد نهايـة حـرب الخلـيج الثانيـة وقعت في مارس ١٩٩١ عندما ثاروا على صـدام حسـين في العـراق. وسـبب المأسـاة أنـه لا توجد دولة تريد حيث قضية كردستان المستقلة. وكانت الولايات المتحدة ترغب في إقامة سلام دائم في المنطقة عبر تحالف بين الدول العربية وإيـران وتركيـا والاتحـاد السـوفييتي وكل هذه الدول لها مصلحة مشتركة بإلغاء القومية الكردية في داخل أراضيها.

إن التشريد الفلسطيني حصل أول الأمر بعد الحرب العالميـة الأولى وطيلـة أكـثر من نصف قرن كان الحس بالهوية القومية هو الذي ميز هـذه الشـعوب الثلاثـة. وحتـى نهاية القرن العشرين ما يزال هذا الحس حياً قائماً.

إن الراديو والتلفزيون يستطيعان تجييش الجماهير بطرق لم يكن أحد يحلم بهـا في أيام الإمبراطوريـة العثمانيـة. إضـافة إلى ذلـك إن حركـة الجماهـير الشـعبية في المـدن أصبحت ظاهرة شائعة في الكثير من العالم الأقل تقدماً بما فيه الشرق الأوسط.

لقد تجمع ما يقارب من ٦ ملايين إنسان في العاصمة الإيرانية طهران. وسكان القاهرة يزيدون على ٦ ملايين. وحتى في لبنان البلد الصغير في عدد سكانه فإن ثلاثة أرباع المليون يعيشون في بيروت. إن النمو التفجري في الحياة المدنية، وتزايد القراء، خاصة في المدن، وخيبات الأمل، والتعطش إلى النشاط بين مجموعات الطلاب، واضطرابات اليد العاملة العاطلة عن العمل والتي تعيش على هامش حد الفقر، والفقر الكريه الذي تعيشه معظم شعوب الشرق الأوسط. كل هذه العوامل اجتمعت من أجل المساعدة على تفجر هذه المنطقة وخلقت هوة كبيرة بين سكان المدن وسكان الريف.

في المناطق الريفية، رغم طموحات بعض المشاريع أدى تنامي السكان السريع إلى تعطيل زيادة المحاصيل، كما أن الأساليب الزراعية القديمة تركت الفلاح في حالة التخلف والفقر.

في الدول النفطية الغنية - العربية السعودية والدول المحاذية للخليج العربي - كانت الزراعة قليلة الأهمية. في إيران وفي العراق ورغم إيرادات النفط استوعبت الزراعة معظم اليد العاملة ووفرت الطعام والحياة لأكثر من نصف السكان. ومع ذلك فإن امتلاك النفط وحده لم يحل المشاكل الاقتصادية في هذه الدول.

إن القوة الشرائية في دول النفط الغنية حولها إلى عناصر مهمة في التقدم الاقتصادي في العالم الغربي. إن التخلف والتراجع في التنمية يحد من القيام بمشاريع عصرية طموحة وإنشاء مطارات دولية في دول الشرق الأوسط. وفي صراعات الدول الكبرى ظل الشرق الأوسط منطقة ذات أهمية استراتيجية. إن استمرارية الثقافات والأديان هيأت الروابط مع الماضي ولكن بقيت هناك فروقات كبيرة ناتجة عن التحول الذي حصل في القرن العشرين.

إن انبعاث الأصولية المتعسكرة خصوصاً بعد الإطاحة بالشآه في إيران على يد آية اللـه الخميني في سنة ١٩٧٩، أوشك أن يخل بالتوازن في المنطقة. فلم تكن ثورة الخميني ردة فعل ضد السيطرة الغربية بما فيها روسيا وبريطانيا وأميركا فقط بل كانت انكفاءً لطريق التحديث الغربي الذي سلكته تركيا أيام مصطفى كمال بعد الحرب العالمية الأولى.

فالصراعات الأيديولوجية الإسلامية المتقاسمة أضيفت إلى صراعات الأيديولوجية الغربية القائمة بين الاشتراكية والرأسمالية. فيما بين أهم الدول القوية كان هناك أيضاً صراع مستمر من أجل السيطرة الإقليمية. في عقد ١٩٨٠ كان هناك صراعات دولية وقومية. إن حرباً دامية بين العراق وإيران قد تلتها غزوة صدام حسين. الأمر الذي أدى إلى قيام حرب الخليج الثانية في يناير ١٩٩١. وعندما يشارف القرن العشرين على نهايته ما يزال الشرق الأوسط إحدى المناطق المحتدمة الصراع في العالم.

الفصل الرابع والأربعون

الشرق الأوسط بين حربين عالميتين

(١٩١٩- ١٩٤٥م)

بعد انعقاد اتفاقات السلام التي تلت الحرب العالمية الأولى، حاولت بريطانيا - ونجحت في ذلك أول الأمر - أن تحافظ على مكاسب الإمبراطورية في الشرق الأوسط. في الوقت ذاته حاولت أن تقلل من كلفة سيطرتها. إن طريقتها الدقيقة في إتمام ذلك كانت تقوم على المحافظة على البنيات الاجتماعية القديمة على الحكام التقليديين المتحجرين. إن التحديث وإشاعة الديمقراطية كانت من الأشياء غير المحسوبة خاصة وأن القومية الوطنية لدى الجماهير كانت تهدد السيطرة البريطانية.

إن خديوي مصر العثماني أصبح ملكاً تحت الإشراف البريطاني. والأمراء الهاشميون من الجزيرة العربية جعلوا حكاماً ملوكاً. والدول العربية زودت بالدساتير أيضاً. وانتخبت المجالس النيابية وعين الوزراء الذين أصبحوا مسئولين أمام البرلمانات. وكان «المستشارون» البريطانيون يشرفون بحيث تكون القوانين والأنظمة محفوظة والمصالح البريطانية مؤمنة. وثبت أن هذه الترتيبات لم تكن مستقرة. وبعد الحرب العالمية الثانية انهارت تدريجياً في مصر وفي العراق وفي السودان. ورغم أن إيران لم تكن دولة عربية فقد خضعت لنموذج مشابه من الحكم غير المباشر بعد الحرب. وببساطة في هذه المناطق استمرت السياسة التي كانت متبعة قبل سنة ١٩١٤. وكانت بريطانيا مبتكرة حين فصلت الترتيبات الدستورية عن الترتيبات الدولية التي أعطتها ما هو ضروري لحماية مصالحها الإمبراطورية دون أن تحملها مسؤولية تحسين حالة الشعب الفقير في المناطق التي كانت تحت حكمها. وكان الاستثناء في عدن التي ألحقت ببريطانيا في القرن التاسع عشر وأصبحت مستعمرة تحكمها بريطانيا مباشرة. وكان سكان عدن قليلي العدد وأوجدت بريطانيا حلاً أكثر عبقرية للسودان الذي سيطرت عليه سنة ١٨٩٨ والذي أصبح نصف مستعمرة أو ما يسمى بالكوندومينيون. وتقاسمت حكمه مصر وبريطانيا سنة ١٨٩٩. في الواقع كانت مصر والسودان أيضاً تحت الإدارة البريطانية. ولم تحاول بريطانيا أن

تحكم مباشرة العرب الذين كانوا حكام المشيخيات في المحيط الهندي أو الخليج الفارس أو في داخل الجزيرة العربية. إن العراق وإيران وشرق الأردن والعربية السعودية ومصر كانت رسمياً دولاً مستقلة تربطها فقط ببريطانيا معاهدات تحالف «عقدت بِحُرِّية». وضد هذه الخلفية العامة التي ترتكز عليها سياستها الإمبريالية في الشرق الأوسط، كان وضع فلسطين، وهي أرض عربية بشكل غالب. كانت بريطانيا تتحمل المسؤولية المباشرة عنها بناءاً على انتداب عصبة الأمم، وكان لها وضع مختلف. منذ البداية كانت فلسطين محمية مضطربة. فبدلاً من أن تؤمن لبريطانيا قاعدة صديقة ومأمونة في الشرق الأوسط فإن أعداداً متزايدة من الجنود من جيش بريطانيا الصغير قد خصصت لفلسطين من أجل محاولة حفظ السلام فيها.

إن فلسطين كانت أكبر نقطة اضطرابات أكيدة بالنسبة إلى بريطانيا بين الحربين العالميتين. ولكن في الأقسام الأخرى من الشرق الأوسط تعرضت أيضاً سياسة بريطانيا لمشاكل دائمة. فقد كان من المتأخر جداً مد السيطرة الإمبريالية بواسطة مزيج من القوة والإدارة الفعالة والرعاية التي نجحت بريطانيا كثيراً في اعتمادها في أوج أيام الإمبريالية.

ورثت بريطانيا إرث الحكام العثمانيين بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وهذا الإرث بدا أكثر إتعاباً لها مما توقعته. لم تكن المجموعات الدينية والعرقية المختلفة كلها ما تقبل بالحكام العرب المفروضين عليها. إن المناطق الصحراوية الواسعة في معظمها والتي كانت في السابق من أراضي الدولة العثمانية التي استولت عليها بريطانيا يومئذٍ مع ما فيها من أراضٍ مروية على طول شواطئ البحار وضفاف الأنهار قسّمت إلى فلسطين وشرق الأردن والعراق.

إن الملوك صنائع بريطانيا والذين عينتهم لحكم الدول العربية كانوا ابنيّ الشريف حسين الهاشمي أمير مكة وهما عبدالله وفيصل. أما ما هي الأراضي التي سيحكمونها فعلاً فقد ظلت غير محددة، وهو تفصيل لم يدرس بصورة كافية في سنة ١٩١٩ خاصة أن فرنسا كانت لديها أفكارها الخاصة في كيفية حكم سوريا ولبنان وهما من الأراضي العربية التي خصصت للفرنسيين. أمّل عبدالله أن يكون ملكاً على العراق على أن يكون فيصل ملكاً على سوريا. وبالفعل أقام فيصل في سوريا لمدة وجيزة إلى أن طرد منها من قبل الفرنسيين. عندها قرر البريطانيون تنصيب فيصل ملكاً على العراق الأمر الذي أزعج أخاه كثيراً. وحاول عبدالله على رأس كتيبة من القوات العشائرية أن ينتقم بدوره لطرد أخيه من سوريا الفرنسية، وفي ذات الوقت قدم طلبات للحكم على فلسطين الغربية. وهذه المطالب كانت كلها رفضت من الحكومة البريطانية. وبدلاً من ذلك كانت الأراضي عبر نهر الأردن أو ما يسمى بشرقي الأردن مفصولة عن فلسطين وشكلت دولة مستقلة في سنة ١٩٢١ ونصّب الأمير عبدالله حاكماً عليها. وكان هذا التدبير في أول الأمر تدبيراً مؤقتاً إلى ن تسمح فرنسا للملك عبدالله لكي يكون ملكاً على سوريا. ولكن

فرنسا لم تقبل بهذا الأمر أبداً. وهكذا حضنت سوريا شعوراً بالإجحاف تاريخياً (ظل يحز في قلب الملك عبدالله) وظل حاكم شرق الأردن الدولة الصغيرة الجرداء يتوق إلى القدس ولكنه كان تابعاً بشكل كامل لبريطانيا.

من المهم أن نذكر أن إنشاء كل هذه الدول لم يكن مبنياً على أي تقسيم طبيعي أو منطقي ومن الصعب تصور كيفية إنشاء هذه الدول. ولا هي بنيت على أساس مبدأ ويلسن الذي يقول بتحقيق رغبات الشعوب، حتى ولو افترضنا أن معرفة هذه الرغبات ممكن اكتشافها بدقة. وبدلاً من ذلك اشتقت هذه التقسيمات من ألاعيب زعماء قلة ومن تلاعب بريطانيا وفرنسا بالسلطة. إن الدولة الوحيدة ذات الحدود الوطنية الواضحة كانت مصر. إن السيطرة البريطانية كانت صعبة التبرير بعد الحرب. وتلقت مصر مباركة الوصاية الغربية المستمرة منذ أن بدأت بريطانيا باحتلالها، وكان لها إدارة فعالة بنيت على يد حكام بريطانيين قادرين وواثقين من أنفسهم أطلقت عليهم بتواضع تسمية القنصل العام (لأن السيادة التركية ظلت معترفاً بها حتى سنة ١٩١٤). وكان السودان أيضاً تحت الحكم البريطاني الفعلي كما رأينا، وإن كان من الناحية النظرية تتقاسمه بريطانيا ومصر. بخلال حرب ١٩١٤-١٩١٨ أعلنت مصر محمية بريطانية. وأقيمت فيها قاعدة عسكرية ضخمة وتم القضاء على كل احتجاج. ولكن الحرب رغم كل شيء أدخلت التغيير. فقد خلقت ثروات لدى أقلية من التجار المصريين وكذلك تطورت نخبة صغيرة من المثقفين أعضاؤها أصبحوا مصممين على إزالة الحكم البريطاني وحكم البلد بأنفسهم ولمصلحتهم بدلاً من المصلحة البريطانية. ولكنهم كانوا مقسومين بين أنصار الملكية والحكومة التسلطية وبين أنصار حزب الوطنيين وهو حزب الوفد الذي يقوده سعد زغلول الذي نصب نفسه في سنة ١٩١٨ ناطقاً باسم القضية الوطنية.

كيف يمكن إنكار الاستقلال على مصر في حين يعطى الاستقلال لعرب بدو متأخرين؟ بعد التظاهرات والإضرابات أعطيت مصر استقلالاً محدوداً. واعترض سعد زغلول وطالب هو أيضاً بأن يكون لمصر كلمتها في السودان من أجل السيطرة على منابع المياه في النيل التي تعتبر ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى المصريين الذي تتعلق حياتهم بالمياه. ولم يقبل أي مصري بالتوقيع على معاهدة وفقاً للشروط البريطانية. وفي سنة ١٩٢٢ أعلنت بريطانيا من جانب واحد استقلال مصر المحدود ولكنها احتفظت لنفسها بكل الحقوق التي تعتبرها بريطانيا أساسية لمصالحها.

إن مثل هذه السياسة الدستورية كانت تدور حول صراع من أجل السلطة بين مجموعة سياسي الوفد تدعمهم مجموعة ملاك الأراضي وأنصار الملك الفاسدين. وبين بريطانيا وحكومة الوفد المصرية المنتخبة أُقر اتفاق تعايش بعد نقاش طويل. وقد تم التوقيع على التحالف الإنكليزي المصري في أغسطس سنة ١٩٣٦. وانسحبت الجيوش البريطانية من مدن مصر الرئيسية ولكن القوة الجوية البريطانية كانت لها قواعد أرضية بقيت بيدها من أجل حراسة قناة السويس كما أن

الأسطول الملكي كان له حق الاستعمال الحر في مرفأ الإسكندرية. في حالة الحرب أو في حالة الخطر الداهم بالحرب وعدت الحكومة المصرية بريطانيا بتقديم كامل الدعم لها وبحق استخدام التسهيلات المصرية الأرضية وغيرها بدون حدود. وبموجب بنود هذه المعاهدة ينتقل الجيش المصري ليصبح أيضاً تحت القيادة البريطانية في زمن الحرب. ولأول وهلة بدا كل شيء هادئاً ومنسجماً حتى أن وزير الخارجية البريطانية أنطوني ايدن وضعت صورته على طوابع البريد المصرية. ولكن بعد سنتين تجددت المرارة من استمرار وجود الجنود البريطانيين في كل القواعد وفوق أرض مصر.

بخلال الحرب ١٩٣٩-١٩٤٥ (الحرب العالمية الثانية) أثبت فاروق والحكومة المصرية أنهم حلفاء غير موثوقين [هذا كلام مؤرخ متحيز لإنكيزيته: إن فاروق وحكومته يحبون مصلحة مصر على مصلحة بريطانيا. وهذا حقهم. ولذلك كان المصريون يريدون لبريطانيا المستعمرة التي تعد ولا تفي بالوعد. فلا يقال أن المصريين هم غير موثوقين (المترجم)]. فمصر لم تعلن الحرب على ألمانيا وإيطاليا [وهل تركت بريطانيا المستعمرة لمصر وغيرها إرادة. هل طلبت بريطانيا من مصر إعلان الحرب. وتمنعت مصر. وهذا إذا كانت تستطيع التمنع؟]، ولكنها - رغم كل شيء - كانت تحت حماية الجيش البريطاني الثامن ضد الجيش الألماني الإفريقي بقيادة رومل [هل دافعت بريطانيا عن مصر كرامة لعين مصر أم أنها كانت تدافع عن مصالحها الاستعمارية؟!]. بالطبع كان الملك فاروق وحكومته قد قاموا باتصالات سرية مع هتلر سنة ١٩٤١، مبدين ترحيباً بالاحتلال الألماني. لقد لعب بغض بريطانيا قسماً، ولكن كان يمكن أن يكون هناك أيضاً عنصر من التأمل في قضية رومل - كما ظهر احتمالاً - بأنه سيدخل إلى القاهرة منتصراً. إن الانتصار البريطاني في العلمين سنة ١٩٤٢ قرر المستقبل القريب، خصوصاً أن احتياجات زمن الحرب البريطانية قد قضت على أي فكرة حقيقية حول استقلال مصر.

بالنسبة إلى مصر بعد نهاية الحرب الشيء الذي بقي عالقاً في الأذهان ليس أنهم قد دوفع عنهم ضد غزوٍ ألماني رغم اعتراف بريطانيا باستقلالهم سنة ١٩٣٦ [كأنما هذه مِنّة عظيمة من بريطانيا] بل إن الراسخ في الأذهان هو أن البريطانيين ظلوا فعلاً دولة مستعمرة لمدة عشر سنوات أخرى. في هذه الأثناء كانت بريطانيا المستنفذة اقتصادياً وإن كانت مسيطرة عسكرياً، قام كورس حاد من المطالب الوطنية تنادي بتعديل المعاهدة الإنكليزية المصرية لسنة ١٩٣٦ وإعطاء مصر كامل استقلالها على أن تتسلمه زعامة مصرية سياسياً مخاصمة لبريطانيا. وكما هي الحال في أي مكان آخر في العالم العربي بعد ١٩٤٥ واجهت بريطانيا في مصر مهمة صعبة وضخمة هي استرضاء حركة قومية عربية بدت يومئذٍ أقوى من أي وقت مضى.

وحمت معاهدات وعلاقات خاصة أيضاً مصالح بريطانيا في العراق. وبعدة أساليب نجحت

بريطانيا في كل مكان فشل فيه الحكام العثمانيون. إن النخبة العربية الحاكمة بلداً فبلداً قد اختيروا من المجموعة ذاتها، من السنة المسلمين، حيثما كانوا يشكلون الأكثرية كما في شبه الجزيرة العربية أو حيثما كانوا أقلية كما في العراق. والأقليات الأخرى والطوائف المسيحية واليهودية تركوا تحت رحمة أهل السنة، كما هو حال بعض الأكثريات الكبرى كالشيعة المسلمين في العراق. والشيعة العراقيون لم يكونوا يطيقون الأجنبي أو الحاكم السني [هذا رأي المؤلف طبعاً]، فثاروا في سنة ١٩٢٠. وساعدت القوات البريطانية في القضاء على العصيان، فضرب الطيران الملكي البريطاني الحربي العصاة بعنف بالقنابل حتى تم إخضاعهم. وعمدت بريطانيا عندئذٍ إلى تنصيب الأمير فيصل كملك على العراق، ولكن العراق ظل مملكة غير مستقرة، وفيه برلمان غير فعال وفاسد [وهل ترضى بريطانيا بغير هذا النوع؟].

وبعد سنوات قليلة، نفذ الجيش العراق مجزرة رهيبة بحق الآشوريين المسيحيين [لماذا؟ لأن بريطانيا حرضت زعماءهم على الثورة والعصيان حتى تجبر الملك والحكومة على توقيع المعاهدة مع بريطانيا وفقاً للشروط البريطانية!!]. ولم تتدخل بريطانيا. فالعلاقات الحسنة مع العراق كان لها الأفضلية [يجب على القارئ أن يفهم أن المؤلف هو إنكليزي من جيل الشباب البريطاني الحاقد لأن بريطانيا تقلص نفوذها] (المترجم).

إن الملكية التي أقامتها بريطانيا لم تستطع تثبيت الأوضاع ولم يكن لها تأثير كبير مستقر. بعد موت فيصل سنة ١٩٣٣، خلفه ابنه الماجن المنغمس بالملذات حتى قتل نفسه بعد ست سنوات في واحدة من سياراته «السبور» المتعددة [إن بريطانيا كانت وراء مقتل الملك غازي الذي كان استقلالياً لا ينقاد، كما كان شرساً يصعب إقناعه]. وكما هي الحال في الدول الحديثة الاستقلال - ولكنها المتخلفة سياسياً - يلعب الجيش الوطني دوراً مهماً ومتزايداً. بخلال عقد ١٩٣٠، كان استقلال العراق معترفاً به دولياً. وبدت بريطانيا وقد أنجزت مهمتها وحافظت على مصالحها بواسطة معاهدة وقعت سنة ١٩٣٠ مع عراق مستقل اسمياً. ولكن في الداخل ظل العراق غير مستقر كما من قبل(!!). وفي سنة ١٩٣٦ حدث انقلاب ناجح كان منطلقاً لسلسلة من تدخلات الجيش في الحكم [الملحوظ أن الكاتب يمر كالبرق الخاطف على أوضاع قد يضطره تفصيلها إلى تحميل تبعه ما حصل للدول المستعمرة. ولذلك يبدو من خلال عرضه أنه يجتزئ أحداثاً كثيرة] (المترجم).

في بداية الحرب العالمية الثانية بدا الاشتراكيون الوطنيون الألمان لكثير من العراقيين وكأنهم حلفاء طبيعيون. فهم لم يكونوا فقط في حالة حرب مع البغيض البريطاني، بل كانوا ينفذون برنامجاً لسياسة عرقية ضد اليهود، وكانوا في الظاهر على استعداد للسماح للعرب بتنفيذ طريقتهم الخاصة في فلسطين. [يجب لفت النظر إلى أنه لم يسبق للعرب ولو لمرة واحدة أن اعتدوا

على اليهود - من المواطنين - بعكس ما هو عليه حالهم في كل البلدان الأوروبية قاطبة - بما فيها بريطانيا. وهذا الذي نقول لا يحتاج إلى برهان. فليأخذ القارئ علماً بهذا. ولعل أن يكون المؤلف يهودياً متعصباً].

إن انتصارات ألمانيا في سنة ١٩٤٠ و١٩٤١ بدت أكثر إقناعاً للعراقيين بحيث حولتهم عن الحلفاء [هذه الكلمة الأخيرة فيها تمويه كبير. إن العراقيين لم يكونوا - في تلك الأيام - لا يرون إلا بريطانيا كيفما اتجهوا. وإذن فالحلفاء هو اسم وهمي يغطي به المؤلف بريطانيا وشغايلها في العالم العربي. هذه الشغايل الشنيعة التي يعتبرها المؤلف براعة سياسية]. وبدا لهم عندئذٍ وببساطة كأنما السيطرة البريطانية على الشرق الأوسط سوف تنهار. رغم أن العراق كان مربوطاً ببريطانيا بمعاهدة خاصة، فإن هذا البلد أصبح مركزاً لنشاط عربي ضد بريطانيا. وفي ربيع ١٩٤١ قامت حركة موالية لألمانية أطاحت بالوصي على عرش العراق [الأمير عبدالإله] وبالحكومة. بالنسبة إلى بريطانيا كان هذا الوضع خطراً جداً. أمام المصالح البريطانية الحيوية، بما فيها استمرار تدفق النفط من آبار كركوك، أمر تشرشل في الحال باحتلال العراق بواسطة الجنود (الضباط) البريطانيين والهنود في مايو ١٩٤١. وطيلة الأيام الباقية من الحرب، وبالطبع وطيلة سنوات بعدها، ظلت بريطانيا قادرة على تثبيت سيطرتها، إلى أن انهار كل شيء في ضربة عراقية دموية أخرى في سنة ١٩٥٨.

إن فارس بخلال الحرب العالمية الأولى، كانت بلداً مقسوماً تتوزعه روسيا وبريطانيا إلى أن انسحب الروس بعد الثورة البلشفية. وتركت نهاية الحرب، في سنة ١٩١٨، بريطانيا في وضع المسيطر الوحيد الذي له وحده حقوق استغلال نفط فارس. وكما كان الحال في العراق في سنة ١٩٢١ تخلت بريطانيا عن السيطرة المباشرة إلى السيطرة غير المباشرة. من بين الزعماء الذين استولوا على الحكم في فارس كان قائد فرقة الكوشاك رضا خان. وسرعان ما نشر سلطته العسكرية على كل البلد فقمع العصيان القبلي والمعارضة السياسية وجلل حكمه التسلطي بواجهة دستورية. إن البرلمان الإيراني «المجلس» كان تابعاً للحكام، وليس العكس.

في سنة ١٩٢٥ اختار رضا خان نفسه كشاه جديد وأعلن عن تأسيس عائلة بهلوي التي كان بقاؤها حسب سعيه بفضل الحكم الدكتاتوري وقتل المعارضين. وبريطانيا لم تتدخل بل نظرت إلى الأمر على أنه أفضل لمصالحها بأن تتعامل مع حاكم قوي الأمر الذي يجعل الاتفاقات منفذة فلا تتعرض للتغير بفعل الزعامة. الأمر المهم كان الإبقاء على امتيازات النفط الإنكليزية الفارسية وعلى مجمل الأرباح. ولما ازداد إنتاج النفط ارتفعت العائدات المدفوعة إلى الشاه واستعمل هذه الإيرادات لتقوية جيشه. واتبع مثل كمال أتاتورك بفرض التغريب. إن تحرير النساء وانتشار التأثير الغربي وبخاصة التعليم أخذ يغيّر إيران، وخاصة في المدن أكثر مما في الأرياف.

وتحسنت طرق المواصلات وبعض التنمية الصناعية. وأدى تركيز الحكم ونمو البيروقراطية والجيش الجديد كل ذلك مثل الوجه العصري لفارس التي أعيدت تسميتها بإيران سنة ١٩٣٥. ولكن جماهير الفقراء لم يصبها شيء من التحسين. وقرب الشاه منه الأغنياء والتجار والملاكين الكبار وفضّلهم على أكثرية الفلاحين الفقراء الذين كانوا يدفعون الضرائب ويؤدون الخدمة العسكرية. إضافة إلى كره الفقراء ضد الأغنياء أضيف البعد الديني: فالفلاحون ظلوا مؤمنين بالتراث الإسلامي وتعاليمه في حين أن الطبقات الوسطى والعليا مالت نحو العلمنة الغربية. وعملت جهود الشاه لتشجيع العصرنة والتحديث على توسيع لا على تضييق الفوارق بين الفقراء ونسبتهم ٩٠% من الشعب وأصحاب الامتيازات القلة في أعلى الهرم الاجتماعي. وبرزت بذور ردات الفعل.

وأراد الشاه التخلص من النفوذ الإنكليزي وانجذب عندما أعلنت الحرب العالمية الثانية بألمانيا الاشتراكية الوطنية، كما كان حال زعماء الشرق الأوسط الآخرين. في منتصف حرب بريطانيا المدمرة لم تكن بريطانيا تستطيع قبول تعريض مواردها النفطية للخطر. إن الهجوم الألماني على الاتحاد السوفييتي في يونيو ١٩٤١ أعطى لإيران أهمية إضافية باعتبارها طريقاً إضافياً حيوياً بالنسبة إلى الحلفاء للوصول إلى روسيا. وبعد أن أصبحت بريطانيا والاتحاد السوفييتي صديقين قاما بعمل مشترك اتفقا عليه سريعاً. في أغسطس ١٩٤٠ دخلت الجيوش البريطانية والروسية إلى إيران وأنزلت الشاه عن العرش. وخلف محمد رضا وهو ابن ٢١ سنة والده الشاه على إيران. وتحت إشراف الحلفاء شجعت السياسة الجماهيرية مع الروس والأميركيين والبريطانيين الذين سعوا إلى توسيع قاعدتهم لدى الشعب. وعلى هذا أقام الروس حزب تودة المقرب من السوفييت وكانت قاعدته في شمال إيران المحتل. ودعمت بريطانيا زعماء القبائل في الجنوب. وحمل اندلاع الحرب إلى إيران المشاكل المعقدة التي كان البلد من قبل يعاني منها في السابق. ولكن الأزمات الوطنية أجلت إلى حين انتهاء الحرب.

كانت سلطة فرنسا ودورها في الشرق الأوسط تأتي بعد نفوذ بريطانيا. ورغم نجاحها في إدخال ثقافتها وتجارتها في شرق البحر المتوسط - إذ أصبحت اللغة الفرنسية هي لغة النخبة المتعلمة - إلا أن سلطة فرنسا قد انقرضت بفعل الحربين العالميتين. ونجحت بريطانيا بالتقليل من حصة فرنسا من الغنائم العثمانية فقصرتها على لبنان وسوريا بعد أن صغر حجم هذه الأخيرة. إن منطق الرئيس ويلسن لم يسمح لها بجعل هذين البلدين من مستعمراتها. ولكن حتى منتصف عقد ١٩٣٠ قلما اهتمت فرنسا بتوجيه انتدابها وتحويله إلى استقلال.

في سنة ١٩٢٠ قبضت على مملكة فيصل السورية. وبعدها قسمت البلاد المنتدبة إلى خمسة دول منفصلة إدارياً. وعندما بدا هذا التدبير غير عملي اكتفت بتقسيم سوريا إلى دولتين سنة ١٩٢٥ دولة لبنان ودولة سوريا. وكانت حكومات الانتخاب تحت قبضة العسكريين الفرنسيين وفقاً لنموذج

مراكش. وقامت مظاهرات وطنية وأكثر من ذلك قامت حركات عصيان قمعت بوحشية. وكانت السلطة العسكرية الكاملة هي أفضل في مهمة فرنسا الحضارية. وعلى أثر العصيان الإسلامي الجدي في سوريا سنة ١٩٢٥-١٩٢٦ قررت فرنسا أنه من الأريح لها إعطاء البلد المزيد من الاستقلال الداخلي وأعلنت قيام الجمهورية السورية في سنة ١٩٣٠ مع دستور برلماني. في حين كانت بريطانيا تقيم الممالك العربية كانت فرنسا تشجع الجمهوريات. في سنة ١٩٣٦ وقعت معاهدة فرنسية سورية على أثر المثل البريطاني في العراق. وعملت المعاهدة على وضع أسس المشاركة بين سوريا وفرنسا بدلاً من الحكم الفرنسي المباشر. وكان كل ذلك خطوات حقيقية إلى الأمام في طريق الأستقلال. ولكن طالما أن الاستقلال لم يكن كاملاً فإن القومية العربية في سوريا أو الحركة الوطنية لم ترض. ولم تتخلى فرنسا عن سيطرتها العسكرية وهكذا استطاعت عندما قضت بذلك مصالحها أن تقلب العملية بكاملها كما فعلت بريطانيا في العراق وإيران بخلال الحرب العالمية الثانية. لقد أقامت العسكرية الفرنسية والبيروقراطية رقابة شديدة عليا ووجود هذه القوات يدل بالتأكيد على من هم الحكام الحقيقيون.

في لبنان حيث كان السكان الكاثوليك يعادلون المسلمين، لقيت فرنسا معارضة أقل، والدستور الذي فرضوه عمل بحذر على توزيع المناصب والتمثيل بين المجموعات الرئيسية من السكان. ولكن المعارضة الوطنية للاحتلال الفرنسي نمت بين الفريقين المسيحيين الموارنة والمسلمين. وأصبحت الهيمنة الفرنسية في الشرق رمزاً حيوياً يدل على استمرار دورها كقوة عظمى الأمر الذي يعوضها عن الكلفة الضخمة من أجل إبقاء قواعد عسكرية في سوريا ولبنان، وهذه الكلفة كانت أكبر من أية مكاسب اقتصادية مقابلة.

وكانت فرنسا تحمل رسالتها الثقافية على محمل الجد وقدمت من أجلها تضحيات فأرسلت المال والمعلمين من أجل نشر الثقافة الفرنسية وإقامة المستشفيات وتبني القوانين القضائية الفرنسية. وتحسنت طرق المواصلات وتحولت بيروت إلى واحد من أفضل مرافئ الشرق الأوسط. وقامت مدن حديثة وفيها مباني عامة جميلة وخدمات مناسبة حولت المدن العثمانية وغيرتها. وأهم من ذلك كله بذلت جهود حقيقية من أجل تحسين حالة الفلاح وذلك بزيادة الإنتاج الزراعي. وهكذا عملت فرنسا على تقديم مساعدة حقيقية وفعلية لمصلحة الشعب في سوريا ولبنان وتركت وراءها إرثاً ذا قيمة. ولكن من طبيعة الحماس الوطني ومن طبيعة التعصب الديني أن ينكر كل هذه النتائج الحسنة إن جاءت عن طريق الإكراه الأجنبي.

في أوروبا عانت فرنسا من ذل هزيمة ١٩٤٠. في سوريا ولبنان كما في شمال إفريقيا ظلت الإدارة الفرنسية والجيش موالين لحكومة فيشي الفرنسية وأطاعت أوامرها. وكان القواد الكبار في الجبهة يريدون متابعة القتال، وظلت الشكوك في المقاصد والنوايا البريطانية قوية رغم كل شيء.

فهل ستغتنم بريطانيا الفرصة من أجل أغراضها فتشتري تحالف تركيا بوعدها بتسليمها الأراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي إلى تركيا؟ بعد أن هاجمت بريطانيا الأسطول الفرنسي في المرسى الكبير في ٣ يوليو ١٩٤٠ كان حب الفرنسيين لبريطانيا قليلاً جداً، ولكن الجيش الفرنسي، مع ذلك لم يكن محباً لألمانيا.

وطالما أن سوريا ولبنان لم يصبحا قواعد أجنبية ضد بريطانيا، ولما كانت بريطانيا مثقلة بالمشاكل ما يكفيها، فكانت مستعدة للسماح لفيشي بالبقاء بالشرق دون إزعاج. ولكن السوريين وقد تأثروا بالانتصارات الألمانية أصبحوا أكثر ميلاً إلى النازية. وفي العراق المجاور، في ربيع ١٩٤١ عمل الانقلاب الموالي للمحور على تهديد الإمدادات البريطانية بالنفط وعلى تهديد مصالحها الاستراتيجية. وكان للانتفاضة العراقية وقعها المرحب به في العالم العربي وخاصة في سوريا. هل بزغ اليوم الذي ستطرد فيه فرنسا وبريطانيا من الشرق الأوسط، وهل بمساعدة ألمانيا سيعود للعرب حقهم في إرثهم؟ واستغل هتلر الفرصة لاستنهاض عربي ضد بريطانيا. وكانت سوريا هي المفتاح. وتدبر الألمان الأمر من أجل إرسال معدات عسكرية إلى العراق عن طريق الجارة سوريا التابعة لفيشي. ووافقت فيشي على التعاون مقابل تنازلات ألمانية محرجة في فرنسا. ووافقت حكومة بيتان على الدفاع عن سوريا ضد هجوم بريطاني. وهكذا حطت طائرات ألمانية في مطارات سورية تحمل معدات للعراق. ولكن الجهد كان ضائعاً. وتصرف تشرشل بدون شفقة. وإذا قضت الضرورة فإن بريطانيا سوف تحارب حلفاءها السابقين. واحتلت بريطانيا العراق قبل وصول الذخائر الألمانية إلى العراقيين. وبعدها في يونيو ١٩٤١ غزت بريطانيا ومعها قوات فرنسا الحرة سوريا ولبنان.

وأحدثت معارك سوريا ولبنان إهانة عميقة لفرنسا. إن قوام القوات الفرنسية رفض الانضمام إلى قوات فرنسا الحرة ولهذا سلموا وسمح لهم بالعودة إلى فرنسا فيشي. ورغم العودة الاحتفالية لسورية وللبنان إلى فرنسا الحرة فقد بدا واضحاً أن البريطانيين هم أسياد الوضع. وبعد التسليم طلبت بريطانيا من فرنسا الحرة أن تعلن - من أجل استجلاب الرأي العام العربي في الشرق الأوسط - إعلان استقلال سوريا ولبنان. ولم يكن أمام ديغول إلا الخضوع. وبجرح عميق اتهم بريطانيا بأنها تعمل على إخراج فرنسا من الشرق.

وكان ديغول أكثر اهتماماً بتثبيت سلطة فرنسا أكثر من اهتمامه بمنح الاستقلال كما طلبت بريطانيا. ولكن جهوده في هذا الصدد لقيت مقاومة مسلحة قوية من قبل السوريين. وفي مايو ١٩٤٥ أمر بالقيام بعمل عسكري فضربت مدن سوريا بالقذائف وبالقنابل من الجو. ولكن هذا لم يكن في سنة ١٩٢٠. فقد كان بريطانيا في وضع عسكري غالب، كما كانت ذات تأثير سياسي

حاسم في أوروبا وفي الشرق الأوسط. وبدعم من الولايات المتحدة عملت على إخراج الفرنسيين بالقوة. كانت نهاية مهينة للحكم الفرنسي وديغول لم ينس ولم يسامح.

كان الفرنسيون في وضع أفضل وأقوى بعد سنتين، عندما أصبح الحكم البريطاني في فلسطين منتهياً. وإن كان وعد بلفور البريطاني قد ساعد بقوة على خلق دولة إسرائيل. فقد كان كثير من اليهود في سنة ١٩٤٥ لا يرون في بريطانيا صديقاً وفياً. إن السياسة البريطانية لم تكسب أيضاً صداقة العرب. هل كان هذا الفشل محتوماً. وهل كانت مصالح اليهود والعرب في ذات الأرض يمكن التوفيق بينها؟

إن فلسطين التوراتية هي مفهوم مألوف في الغرب. ولكن في نهاية الحرب العالمية الأولى كانت قلة من الناس في بريطانيا وغيرهم لديهم أفكار مبهمة عن امتدادها الجغرافي. إن الملك داوود والملك سليمان كانت لهما مملكة تضمنت الكثير من سوريا الحالية والأردن وسيناء المصرية إضافة إلى إسرائيل الحالية، ولم يكن هناك دليل بسيط يدل على الحدود الأرضية الحديثة وأين تقع لأن فلسطين كبلد زالت من الوجود في ظل الأتراك العثمانيين.

وبريطانيا هي التي أعادت خلق فلسطين داخل حدودها بعد سنة ١٩١٩. في الشمال توجد سوريا ولبنان: إلى أي مدى يمتد هذان البلدان؟ وتم الاتفاق على الحدود مع الحكومة الفرنسية. وبعدها في سنة ١٩٢٢ قرر البريطانيون أن يقسموا ويحددوا منطقتهم على طول نهر الأردن الذي شكل بالتالي الحدود الشرقية لفلسطين. ووراء النهر نحو الشرق ولدت دولة جديدة هي شرق الأردن الخاضعة إلى الانتداب البريطاني.

إن أهمية الحدود المصطنعة التي رتبتها الدول الكبرى بسرعة بعد الحرب العالمية الأولى هو أنها أي الحدود لم تكن مقبولة كحدود نهائية من قبل الشعوب التي كانت تعيش في داخلها. فسوريا كانت تحلم بإعادة ضم لبنان إليها لإقامة سوريا الكبرى وذلك بدمج أراضي تدخل في إسرائيل الحالية. وطالب الأردن بأراضٍ فلسطينية في غرب النهر تضم القدس. وتطالب إسرائيل بالضفة الغربية أيضاً - لأنه في الأزمنة التوراتية كانت تسمى يهودا والسامرة - وكانت هذه الأراضي قبل ١٩٤٧ قسماً من فلسطين الواقعة تحت الانتداب. وتم الامتلاك بواسطة الحرب والاستيلاء. والعرب الفلسطينيون الذي لم يكونوا راغبين لا بالأردن ولا بإسرائيل لم يعد لهم بلد يخصهم. إن تسويات الحرب الكبرى لم تجلب السلم إلى الشرق الأوسط: وكان داخل الأراضي المنتدبة من فلسطين كما عُرفت جعرافياً في سنة ١٩٢٢، أن أقام اليهود وسمح لهم ببناء وطنهم القومي بين ٦٥٠ ألف فلسطيني عربي ما زالوا يعيشون هناك.

كان عدد اليهود الذين يعيشون في فلسطين ١٩١٩ فقط ٦٨ ألف يهودي. وبهؤلاء لا يمكن التفكير بإحداث دولة يهودية في الحال. إن كلمة وطن قومي هي عبارة مبهمة. ولكن الشك زال في

نهاية المنظورة. فالصهاينة، وكذلك رجال دولة أقوياء أمثال تشرشل وسمطس ولويد جورج كانوا يعتقدون بقيام دولة يهودية في السنوات المقبلة. إن وعد بلفور في سنة ١٩١٧ اعتبر وكأنه أعطى اليهود وعداً بالمساعدة على تحقيق هذا الهدف لقيام دولة يهودية موالية لبريطانيا. وإذاً كيف سيكون المستقبل في نظر غالبية الشعب الذي يعيش في فلسطين؟ وإلى أن أثبتت الأحداث ما هو مخالف للمعتقد، كان السكان العرب الفلسطينيين في نظر البريطانيين غارقين في الفقر والتخلف بحيث لا يستحقون الاعتبار. في بعض الأوراق الرسمية كان ينظر إليهم باحتقار على أنهم بقايا شعوب شرقية مختلطة. إن الغرور العرقي في إطار تفكير إمبريالي عتيق، أن هؤلاء كانوا مفروضين في قضية فلسطين المعقدة. وقد كان هناك صمت ذا دلالة حول الحقوق السياسية التي لغالبية سكان فلسطين في إعلان بلفور. فقد أعطوا تأميناً بحقوقهم المدنية والدينية التي تعطى لغير السكان اليهود. وأن حقوقهم لن تهضم. وهذه اللغة تدل على أنهم كانوا قد نظر إليهم باحتقار كما لو كانوا أقلية بدلاً من الأكثرية الغالبية. ويعترف الزعماء الصهاينة بأن الدولة اليهودية هي هدف بعيد وأنها تتطلب هجرة يهودية على مستوى واسع. ولكن اليهود في معظمهم من أين يأتون فعلاً فذلك مسألة إيمانية. في سنة ١٩١٩ كانت الأكثرية من يهود فلسطين عددهم ٦٨ ألف تقيم في القدس وكان معظمهم من اليهود الأرثوذكس الذي عاشوا هناك تحت الحكم العثماني طيلة ٤ قرون داخل طوائفهم الدينية الخاصة دون أن يعتدي عليهم أحد.

وهؤلاء اليهود المتدينون كانوا على العموم يعارضون أهداف اليهود الجدد المهاجرين في القرن التاسع عشر من أوروبا بفعل إيحاءات المثل الصهيونية القومية والدولية. إن اضطهاد اليهود في روسيا الإمبراطورية خاصة وانتشار المعاداة للسامية هو الذي أدى إلى ولادة الصهيونية قبل الحرب العالمية الأولى. وقدم ما يقارب من ١٦ ألف صهيوني طليعي للتوطن في الأرض التي كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وكانوا في معظمهم قد نزلوا في مستعمرات زراعية وفي المدن [أي إن الدول الغربية كانت تعادي اليهود في حين أن الدول الإسلامية كانت تستقبل من تطردهم الدول الغربية]. وعملوا في أرض استقبلتهم تحدوهم فكرة أنهم يؤسسون ويضعون أساس لدولة تضم الشعب اليهودي. كان الصهاينة يرفضون العرقية والاضطهاد الديني ومعاداة السامية ويؤكدون مع تيودور هرزل الذي كان أب الصهيونية الحديثة وكان اليهود هم شعب مشتت بالتاريخ ولكن شعب واحد حيثما كان أفراده يعيشون. وفي يوم من الأيام سوف يعودون إلى فلسطين وطنهم التاريخي. ورأى الصهاينة الأوائل أنفسهم على أنهم مستعمرون يطالبون بأرض يهودية وأنهم طلائع الأمة اليهودية. ولكن العالم كان محكوماً من قبل الدول الكبرى. ولهذا فإن الصهاينة يحتاجون إلى عطف وحماية إحدى هذه الدول الكبرى إذا كانوا يريدون البدء ببناء وطنهم الخاص. وحاول تيودور هرزل الحصول على مساعدة القيصر الألماني. ولكن الزعيم الصهيوني حاييم ويزمان اتجه نحو بريطانيا.

اشترى اليهود الأراضي في فلسطين وعليها أقاموا مزارعهم (الكيبوتزيم) وفيها أقاموا طوائفهم الزراعية. وكان معظم السكان العرب في نظر الصهاينة ومن يدعمهم من الدول الغربية وكأنهم مستفيدين أكثر مما هم خاسرين من التطور الاقتصادي الذي أصاب أرض فلسطين المجدبة التي عمل الحماس اليهودي والمهارة اليهودية على تحويلها إلى مزارع منتجة. وكانت هذه الرؤية تجرح كبرياء الصفوة العربية الواعية لثقافتها الخاصة والتي كانت تكره هذا العنوان المتخلف وتشبيههم بسكان إفريقيا السوداء. من هذه الزاوية جاءت العبارة التي تسمع كثيراً من الأفواه العربية والتي تشبه الصهيونية بالاستعمار الغربي. وكان هناك أيضاً عرب مثقفون معتدلون يتعايشون بسلام مع جيرانهم اليهود. ولكن المجتمعات العربية واليهودية في فلسطين كانت مختلفة منذ البداية وكانت هذه الخلافات تتسع ولا تضيق وبعد تعاظم موجة اليهود المهاجرين أصبح المجتمع اليهودي في معظمه أوروبياً ديمقراطياً واشتراكياً. أما المجتمع العربي بالمقابل فقد كان تقليدياً وأبوياً. وكان الملاكون العرب الأغنياء القلة يسيطرون على المزارعين الفقراء الذي يكدحون من أجل العيش في الأراضي. وللمفارقة فإن ملاكي الأراضي العرب استفادوا كثيراً من الصهيونية لأن اليهود كانوا راغبين في شراء الأرض فدفعوا المبالغ الضخمة لقاء التملك وازدادت الثروة العربية كثيراً.

إن تنامي الزراعة اليهودية والتجارة أدخل أيضاً عنصراً جديداً وحوّل قرى عربية صغيرة مثل تل أبيب إلى مدن يهودية حديثة. وزادت التنمية الهوة بين الأكثر ازدهاراً من سكان المدن وبين اليهود الزراعيين، وبين جماهير العرب الفقراء. وكانت المشكلة الأساسية هي سياسية على كل حال تتعلق بمسألة من سيسيطر في النهاية على فلسطين العرب أم اليهود؟.

إن معدل الهجرة اليهودية ومسألة شراء الأراضي اليهودية كانت في السنوات الأولى هي لب المشكلة. فالعرب لن يتحولوا بعد والآمال قد ارتفعت بتنصيب فيصل ملكاً عربياً في دمشق سنة ١٩١٨. وفي أكتوبر ١٩١٩ حلّ كورزن محل بلفور في لندن كوزير للخارجية ولم يكن يحمل كما كان سابقه بلفور محبة للصهيونية. وهذه السياسة تعني أخذ وجهة نظر العرب في الحساب. والشيء الذي كان يخافه العرب أنه بمقدار تزايد السكان اليهود في فلسطين فإن الصهاينة سوف يفرضون دولتهم اليهودية على كل الشعب الفلسطيني. وتبعاً لذلك رغبوا في تحديد الهجرة اليهودية. وفي مطلع ١٩٢٠ ارتفع التوتر بين الصهاينة والعرب بشكل خطير. وردت بريطانيا بتحديد الهجرة اليهودية وفرضت كوتا سنوية. وهذه السياسة اعتبرها الصهاينة كفراً لأنهم كانوا يريدون دخول اليهود إلى فلسطين حراً ومطلقاً. ومع ذلك فإن بريطانيا فرضت بمقدارها ١٦٥٠٠ يهودي في سنة ١٩٢٠ لسنة واحدة. وكان هذا الأمر، مع ذلك، أكثر مما يستطيع الزعماء السياسيون العرب قبوله، وأمروا أتباعهم بالرفض بعنف. في مايو ١٩٢١ هاجم العرب اليهود

ورد اليهود منتقمين. في ذلك الوقت كانت بريطانيا قادرة على السيطرة على العنف فقتل ٤٨ عربياً و٤٧ يهودياً. وكانت بداية مأساة من الحروب المستمرة دامية بين العرب والصهاينة. وحاولت بريطانيا يومئذٍ التخفيف من مخاوف العرب والتساهل أكثر مع وجهات نظرهم. فعلقت الهجرة أولاً ثم أعلنت بأن الهجرة اليهودية يجب أن تكون مراقبة بدقة ومحدودة بالقدرة الاستيعابية الاقتصادية للبلد. إن اليهود لن يأخذوا كل فلسطين: إن وطنهم القومي يجب أن يقام على جزء من فلسطين ولكن هذه التطمينات كانت لها ردة فعل عكسية بالنسبة إلى تشرشل كوزير للمستعمرات. ولهذا صرح بأن الأكثرية العربية الفلسطينية لا تستطيع أن تتوقع أن تُوضع على طريق الاستقلال مثل بقية العرب الموضوعين تحت الانتداب بسبب تعهد بريطانيا بضمان الوطن القومي المعطى لليهود. إن الحرمان من الاستقلال لليهود بسبب العرب وحرمان العرب من الاستقلال بسبب اليهود كان أسوأ سياسة خاسرة. في النهاية رأت بريطانيا أن تأخذ في الحساب المواقف السياسية المحلية فألفت لجنة تشريعية أكثرية أعضائها من العرب أكثر من اليهود وكان فيها موظفين بريطانيين. وكانت بريطانيا تأمل بأن يعمل اليهود والعرب ضمن هذا المجلس ولكن العرب رفضوا الاقتراح منذ البداية. ورفضوا أيضاً تشكيل أي منظمة عربية تمثلهم مقابل المنظمة الصهيونية القائمة التي عرفت في ما بعد بالوكالة اليهودية. إن رفض العرب التعاون سياسياً مع البريطانيين ورفضهم تشكيل مجلس منتخب من الفلسطينيين العرب كان قد أضعف موقفهم. إن الوكالة اليهودية في هذه الأثناء أصبحت نواة حكومة فعلية بالنسبة إلى اليهود.

رغم هذا فإن قضية الدولة اليهودية والضغط من قبل من سيصبحون مقيمين يهود بدا المسألة الأسهل في عقد ١٩٢٠. بعد موجة أساسية من اليهود تجمدت الهجرة. في سنة ١٩٢٧ ترك الكثير من اليهود فعلاً فلسطين أكثر من الداخلين إليها. وفي سنة ١٩٢٨ كانت الزيادة فقط ١٠ أشخاص. في هذه الأثناء كان الصهاينة والعرب ما يزالون يطلبون الأمان حول المستقبل. والحكومة البريطانية العمالية التي انتخب سنة ١٩٢٩ المثقلة بالمطالب الصهيونية التي تطالبها بإتباع سياسة محددة ومتماسكة لم تتبع مساراً واحداً محدداً: في سنة ١٩٣٠ أعطت وعوداً بوقف الهجرة اليهودية بتاتاً. ثم في سنة ١٩٣١ سمح للهجرة بالاستمرار. هذا الاتجاه باتخاذ طريق واحد مرة ثم طريقاً آخر شجع العنف بفلسطين وزاد في الضغط على لندن من قبل الجانبين المتصارعين من أجل التأثير في السياسة البريطانية.

إن اضطهاد هتلر لليهود في ألمانيا ورفض بقية دول العالم استقبال أعداد كبيرة من اليهود هو الذي عقَّد أكثر من أي شيء آخر قضية فلسطين في عقد ١٩٣٠ وبعد الحرب العالمية الثانية. وفجأة كان هناك مئات الآلاف من اليهود الذين يرغبون في الهرب من الرايخ. إن مصير اليهود في قارة أوروبا بدا وكأنه يؤيد قضية الصهاينة القائلين بأن اليهود سوف يكونون دائماً عرضة لسوء المعاملة

ولهذا يجب أن يمتلكوا وطناً لهم. قبل ١٩٣٣ كان القليل من اليهود يدعمون الصهيونية رغم أن رجالاً عظاماً كانوا من بينهم. إن الموجة الكبرى من المهاجرين اليهود منذ أواخر القرن التاسع عشر وما بعده جاءت من روسيا ورومانيا غرباً إلى ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وبعد ذلك إلى الولايات المتحدة. إن اضطهاد هتلر الشديد لليهود حوّل الكثير منهم إلى الصهيونية في عقد ١٩٣٠ أكثر مما فعل هرزل. ولكن منذ ١٩٣٦ وما بعد كان التحول نحو الصهيونية أقل أهمية كعامل ضاغط من أجل الدخول إلى فلسطين من غلق أبواب الدول الأوروبية والولايات المتحدة بوجه هجرة يهودية ذات مستوى واسع هرباً من الضغط الألماني المتزايد والحامل على اليأس. ثم فيما بعد من هجرة يهود النمسا وتشيكوسلوفاكيا الذين وقعوا تحت الحكم الألماني النازي. وكان زملاؤهم من اليهود في فلسطين يريدون تأمين مأوى ويريدون مقاسمتهم أملاكهم. وقدم اليهود في البلدان الأخرى الدعم المادي لتمكين أبناء دينهم المضطهدين من الهجرة. وكان الألمان يريدون إكراه اليهود على الخروج من الرايخ المتوسع، في حين كانت السلطة البريطانية المنتدبة في فلسطين تخاف ردات فعل العرب فسدت الطريق على الهجرة إلا ضمن نطاق مراقب. ورغم كل شيء بين ١٩٣٢ و١٩٣٦ كانت الكوتا كافية بشكل واسع بحيث إن اليهود الذين رغبوا في ترك ألمانيا والتوطن في فلسطين قد أتيح لهم الدخول إليها يشجعهم الاشتراكيون الوطنيون الذي قبلوا أول الأمر تحويل الملكية اليهودية إلى اليهود الخارجين. وتزايدت الهجرة من ألمانيا حتى بلغت ذروتها ٦٢ ألف في سنة ١٩٣٥ وحدها.

وكما رأينا إن الهجرة اليهودية هي التي أثارت في الأساس المخاوف العربية. ولو أن اليهود في فلسطين توفرت لهم الغالبية، فإنهم لن يكتفوا بالوطن اليهودي في فلسطين بل يريدون دولة يهودية مستقلة سيدة يصبح العرب فيها (وهم الأكثرية يومئذٍ) عبيداً لليهود. وخلال عقدين من الزمن فقط أي سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٣٩ تزايد عدد اليهود في فلسطين ٧ مرات في حين أن عدد العرب لم يتضاعف مرتين. وبدا الاتجاه في معظمه واضحاً. فبواسطة المساعدات المالية من الخارج اشترى اليهود الأراضي من الملاكين العرب الكبار الموجودين خارج فلسطين. ووجدوا عملاً لأبناء دينهم. وليس عجيباً أن يتحول المزارعون العرب، يقودهم مفتي القدس الحاج أمين. كان الحاج أمين وطنياً فلسطينياً فاسداً لا يتورع أبداً عن شيء تجاه من يعارض زعامته من العرب. كما لا يتورع عن قتل خصومه العرب. وهكذا أصبح الإرهاب جزءاً لا يتجزأ من برنامجه السياسي. وهو أيضاً قد تمتع بدعم حقيقي على مستوى واسع من قبل الفلسطينيين العرب الخائفين من طيف أو خيال فلسطين التي يسيطر عليها الصهاينة [هل هذا الكلام يليق بمؤرخ محترم. إن أمانة النقل إلى العربية حملتني على إيراد النص كما هو وارد بالإنكليزية. وإن كان من مثلبة فيه فهي تلحق بالمؤلف].

سكان فلسطين من سنة ١٨٨٠ إلى سنة ١٩٣٩

	يهود	عرب
١٨٨٠	٢٤,٠٠٠	٤٧٥,٠٠٠
١٩١٩	٦٠,٠٠٠	٦٤٠,٠٠٠
١٩٣١	١٧٧,٠٠٠	٨٥٩,٠٠٠
١٩٣٩	٤٢٩,٠٠٠	١,٠١٠,٠٠٠

إن حركة القومية العربية كانت معادية لأي تزايد يهودي أو لأي تعاون عربي بين العرب واليهود. وجيّش المفتي العرب ضد اليهود وضد البريطانيين أيضاً.

في ربيع ١٩٣٦ دعا العرب للإضراب وانفجر العنف. وكان اليهود مرة أخرى هم الهدف. ولأول مرة ظهرت الزعامة العربية السياسية في جبهة موحدة على غير المعتاد. وردت بريطانيا بعنف ورفضت تخفيف الهجرة اليهودية وسجنت [الإرهابيين] العرب. ودخلت فلسطين في مرحلة الحرب الأهلية.

وصممت بريطانيا على إقرار النظام وعلى إيجاد حل المشكلة. وأدخلت قوات دعم كبيرة من الجنود. وأرسلت لجنة ملكية لتقصي الحقائق، وضمنت اللجنة استنتاجاتها في تقرير بيل الذي نشر في يوليو ١٩٣٧. واستنتج المحققون فعلاً وواقعاً أن الطائفتين العربية واليهودية لا يمكن التوفيق بينهما واقترحت اللجنة تقسيم فلسطين بين العرب واليهود. وفلسطين بلد صغير وهو أصغر من أن يحوى الصهيونيين والعرب ويستوعبهم. ورضي اليهود بعد مداولات واعية بالتقسيم، باعتباره حلًّا يعطيهم دولة صغيرة في شمال فلسطين. وكانت نقطة بداية ولكن العرب رفضوا الاستقلال إذا كان يعني تقسيم فلسطين. ولم يكن رفضهم إلا ليؤدي إلى خسارتهم للقدس التي بحسب خطة التقسيم سوف تبقى تحت الانتداب البريطاني الدائم.

وقبلت الحكومة البريطانية التقرير كأساس لسياستها في فلسطين. ولكن القبول بالسياسة شيء، وإجبار الغير على تنفيذها شيء آخر إذا كانت المعارضة قوية. ورد الفلسطينيون العرب بتصعيد العنف. وفي سنة ١٩٣٨ تجددت الثورة وجرت معارك داخل فلسطين ضد المستوطنات اليهودية وضد الجيش البريطاني وضد البوليس بهجمات قام بها المناضلون الفلسطينيون العرب.

وردت بريطانيا بعنف ونفذت حكم الإعدام بالإرهابيين العرب وسلحت اليهود ليدافعوا عن مستوطناتهم التي بدورها قوت الهاغانا أو الجيش اليهودي السري. واستمرت الثورة العربية في سنة ١٩٣٩ ورغم الرد البريطاني القوي في فلسطين تراجعت لندن عن فرض التقسيم بالقوة ضد رغبات العرب. وعندما أصبح اليهود بحاجة ماسة إلى ترك أوروبا ضيقت بريطانيا سبل الهجرة إلى فلسطين

[هذا الكلام يناقضه ما سبق قوله من أن بريطانيا فتحت أبواب الهجرة أمام اليهود الهاربين من الحكم النازي بين سنتي ١٩٣٧ و١٩٣٩]. ولمدة خمس سنوات حددت الهجرة اليهودية بنسبة ٧٥ ألف. وبعد ذلك سمح بها فقط وفقاً لرغبة العرب [هذا أمر عجيب حقاً وينقضه ما سبق قوله من تشدد بريطانيا على العرب].

ورد الصهاينة بغضب متعمد: فالكوتا الجديدة لم تعن فقط أن اليهود المهددين في سوط أوروبا لن يستطيعوا النجاة بل تعني أن العرب سيظلون أكثرية كبرى في فلسطين غير مقسومه. وأحلام إنشاء دولة، التي تبنتها بريطانيا منذ عهد قريب، قد تبددت من جديد. إن الحسابات البريطانية كانت بسيطة: إن العرب يتفوقون عدداً على اليهود في الشرق الأوسط؛ في الحرب مع ألمانيا تبدو صداقة العرب مهمة وغير مضمونة. في حين أن الدعم اليهودي أمر حاصل يمكن الاعتماد عليه لأن الحرب سوف تكون ضد عدو مشترك هو ألمانيا.

في فلسطين قمع الجنود البريطانيون العصيان العربي ولكن الزعامة السياسية العربية الفلسطينية ظلت تحتج بأن سياسة بريطانيا منحازة جداً إلى اليهود وأنها تنكر على الفلسطينيين استقلالهم. إن الحرب العالمية الثانية والقضاء الجماعي على ما يقارب خمس إلى ست ملايين يهودي أوروبي [رقم غير صحيح] على يد جلادي هتلر أحدث تغييراً في القضية الفلسطينية. وظهرت دولة إسرائيل من التجربة المرة وقد سكنتها جماعات يهودية مستعدة للدفاع بحياتها عن وطنٍ هو ملكهم.

في عيون اليهود إن الظلم الذي أصاب العرب الفلسطينيين يعتبر قليلاً في معناه إذا قورن بالمصير الذي أصاب خمسة ملايين يهودي أوروبي تحت الحكم النازي في عالم قد وضع عقبات أمام سبيل إنقاذهم وإخوتهم [هذا الكلام هو كلام مؤرخ يهودي ينقصه الواقع الذي تكشف فيما بعد].

إن مثل هذه اللامبالاة بالقتل الجماعي خلقت قسوة جديدة ومرارة عند اليهود. ثم إن القضية العربية في ذات الوقت ليست مستفيدة من الموقف الذي وقفته الزعامة السياسية العربية من مجمل النزاع. إن الحرب العالمية الثانية وجدت العالم العربي منحازاً، وهو أكثر معاداة لبريطانيا«حامية العرب» من معاداتهم للمعتدين النازيين.

في سنة ١٩٤١ أصبح المفتي الحاج أمين الحسيني حليفاً لهتلر وأداة من أدواته وأصبح «فوهرر» العرب المختار: إن الانتصار الألماني، كما هو واضح كان يعني تدمير اليهود في فلسطين وفي أوروبا. ولكن في هذه الأثناء كان اليهود عبر العالم كله يريدون النصر للحلفاء وحاربوا في جيوش الحلفاء. وكان الصهاينة مستعدين لحقبة ما بعد الحرب. وكان من بينهم وطنيون متطرفون مستعدون ليس لمحاربة العرب فقط بل الحكام البريطانيون إذا لزم الأمر من أجل إقامة دولة يهودية.

الفصل الخامس والأربعون

بريطانيا وإسرائيل والعرب

(١٩٤٥- ١٩٤٩م)

عمل الانتصار العسكري في سنة ١٩٤٥ على إحياء أوهام السيطرة الإمبريالية البريطانية لعقد من الزمن. ولكن تصاعد مد القومية في تركيا ومصر وعبر الشرق الأوسط منذ عقد ١٩٢٠ بدا وكأنه إشارة تحذيرية. وبعد الحرب العالمية الثانية كان الدعم الشعبي لبريطانيا للإمبراطورية قد تبدد خاصة بعد أن بدا أنه يتطلب تضحيات وتحمل أعباء مالية.

كانت حكومات العمال والمحافظين تواجه صعوبات في الدفاع عن البقاء في المراكز الخارجية التي تعتبر مهمة استراتيجياً واقتصادياً. وهذان السببان حصلا معاً في العراق الذي تم احتلاله بخلال الحرب من قبل الروس في الشمال ومن قبل البريطانيين في الجنوب. وعندما انتهت الحرب تمنع الروس عن الخروج من العراق. وكان النفط هو دم الحياة في الغرب. وقد صممت بريطانيا والولايات المتحدة على الاحتفاظ بالشرق الأوسط محجوزاً للغرب. في سنة ١٩٤٦ خضع الروس للضغط الذي فرضته عليهم الأمم المتحدة وسحبوا جنودهم من العراق.

ولم يهدد الروس فلسطين ولكن مستقبل هذه الأرض وما تحمله من معاني خاصة للثقافات الكبرى وللأديان كانت مرة أخرى معرضة لصراع دموي. هنا كان التحالف الإنكليزي الأميركي متصدعاً مباشرة بعد الحرب. إن السلام في فلسطين قد أقيم فقط بفضل القوة العسكرية الغالبة للدولة الخارجية المحتلة: الأتراك أولاً وبعد ١٩١٩ البريطانيون (هنا الكاتب يناقض نفسه فقد قال في الصفحات القريبة السابقة أن الجالية اليهودية التي كانت تعيش في فلسطين أيام الحكم العثماني كانت وما تزال كارهة للطموحات الصهيونية ولم يسمع مرة واحدة أن العرب قد اضطهدوا اليهود أو تعدوا على أملاكهم منذ قيام الدولة الإسلامية حتى مجيء أمثال هذا المؤرخ المتحيز).

إن العرب واليهود يزعمون كل من جانبه أن الأرض هي أرضهم وأرض أجدادهم. وعلى هذا واجهت بريطانيا في نهاية الحرب التحديات في الشرق الأوسط. في إيران والعراق ركزت الحركة القومية على السيطرة الأجنبية على موارد النفط. في مصر كان الاحتلال العسكري البريطاني لهذا

البلد، وسيطرت بريطانيا على قناة السويس. إن خميرة الشرق الأوسط لم تكن فقط بسبب الصراع ضد القوات الأجنبية بل أيضاً بسبب الخصومات بين دول الشرق الأوسط فيما بينهم وبسب الصراع الاجتماعي بين النخبات الحاكمة، والطبقات الوسطى الناهضة وجماهير الفقراء.

على أثر انتهاء الحرب مباشرة لعبت بريطانيا دوراً حاسماً. كان ارنست بيفن وزير الخارجية البريطاني في حكومة العمال سنة ١٩٤٥ واضحاً فيما خص الخيار الذي يواجه بلده فهو قاوم الذرائع القائلة بأن ضعف بريطانيا بعد الحرب سوف يجبرها على التخلي عن لعب دور مسيطر في الشرق الأوسط. كان يعرف تماماً وجيداً أن مجتمعات الشرق الأوسط هي مجتمعات متخلفة وإقطاعية، وأن النهوض الاجتماعي على المدى الطويل هو أمر محتوم. كان اشتراكياً في الداخل وإمبريالياً في الخارج. إن مستوى المعيشة البريطانية مربوط بنفط العرب والشيء المهم هو المستقبل القريب المباشر. وبريطانيا لا يجب أن تنسحب. ولكن كان هناك حل... يمكن جعل السيطرة الإمبريالية أكثر خفاءً وذلك بإيجاد شبكة من الشراكة الإنكليزية العربية. وإذا كان هذا يعني الشراكة مع الأمراء الإقطاعيين ومع الملوك فليكن. إن التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية للدول العربية سوف يؤدي إلى رفع صراخ العرب بوجه الإمبريالية. فإذا تم النهوض الاجتماعي فإن بريطانيا تستطيع عندها إقامة علاقات جيدة مع الزعماء الجدد. ولم يوافق الجميع في الوزارة البريطانية على مثل هذا.

كان رئيس الوزارة كليمانت اتلي يعتقد أن الإمبريالية - حتى ولو تغطت بتوقيعات ومسكنات بيفن - فإنها صعبة إبقاؤها حية. أليس من الأفضل بعد هذا لبريطانيا أن تنسحب بإرادتها في قوت قريب كما فعلت في الهند؟ إن الغرب يواجه مشكلة أساسية في الشرق الأوسط: «كيف يمكن تأمين الاستقرار المستقبلي في هذه المنطقة وما هو أفضل سبيل لمواجهة الاحتياجات والرغبات المتحصلة لشعوبها دون ما تعريض مصالح الغرب الحيوية والاقتصادية والاستراتيجية للخطر.

في العراق بدت المصالح البريطانية على الأقل مؤمنة سنة ١٩٤٥. كانت لندن تؤمن أنها تجد في رئيس الوزارة العراقية نوري السعيد صديقاً للغرب موثوقاً. وتم عقد تحالف إنكليزي عراقي بموجب معاهدة جديدة في يناير ١٩٤٨ بموجبها تمت السيطرة العراقية على القواعد البريطانية في العراق أيام السلم. وتنص المعاهدة على تقديم مساعدة عسكرية زمن الحرب، وهذا يعني فعلاً أن بريطانيا تستطيع العودة إلى هذه القواعد لإحيائها من جديد. وكان من المضحك أن الأشتراكيين البريطانيين عقدوا صفقة مع سياسيين أمثال نوري السعيد الذي يمثل مصالح الطبقة الغنية من ملاكي الأراضي المعارضين للإصلاح الاجتماعي. ولكن نوري السعيد أخطأ في تقدير المشاعر المضادة للبريطانيين في العراق. هذه المشاعر التي التهبت بشكل جنوني بعد عقد معاهدة التحالف وأصبحت المعاهدة بعد ذلك ميتة وأصبح نفوذ بريطانيا أكثر عرضة للخطر وإن كان قد استمر لحقبة مدتها عقد آخر من الزمن.

شجعت بريطانيا التوافق بين الدول العربية هذا التوافق الذي تجلى بتجمع إقليمي. في مارس ١٩٤٥وبمباركة بريطانيا تم تأسيس جامعة الدول العربية. رغم التوق إلى وحدة عربية أكبر في العالم العربي، لم يستطع الحكام العرب من النخبة التوصل إلى ذلك. فالملك عبدالله الهاشمي على شرقي الأردن كان يأخذ على المصريين رجعيتهم ويعتبرهم عرباً متأخرين. ولم يكن هناك أي ود بين الهاشميين وخصومهم المنتصرين من عائلة ابن سعود في المملكة العربية السعودية. كان هناك زعماء عرب وطنيون ينظرون إلى الفقر الضارب إطنابه في شرقي الأردن باعتباره دولة عميلة تدفع لها بريطانيا نفقاتها. كان العرب منقسمين بشكل عميق. وكانت مصر تنظر إلى العراق بعداء وكذلك العراق. والبلدان يسعيان إلى تزعم العالم العربي.

والعرب بمن فيهم المصريين كانوا مشاهدين معادين إلى حد كبير للحلفاء في حربهم ضد ألمانيا. وإن كانت مصر مستقلة اسمياً فقد كانت القواعد البريطانية منتشرة في القاهرة والإسكندرية وتحرس القواعد البريطانية على طول قناة السويس أثناء الحرب الأمر الذي كان يعطي كل المظاهر وكل التحركات كأن البلد بلد محتل. ولم تغير نهاية الحرب هذا الوضع بصورة جوهرية. فقد ظلت قناة السويس والقواعد فيها تحت السيطرة الأجنبية. وكان يمكن تحسين العلاقات فقط لإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦.

في هذه الأثناء كانت الأزمة الاقتصادية البريطانية فيما بعد الحرب توجب عصر النفقات أينما كان. وعلى هذا كان بيفن مستعداً لمنح مصر تنازلات واسعة إرضاءاً للمشاعر الوطنية الاجتماعية. ولكن ألح على ضمانات متشددة في معاهدة تضمن بأن لا تقع قناة السويس بأيدي معادية لبريطانيا. في مايو ١٩٤٦ قبلت حكومة اتلي مبدأ الانسحاب الكامل في أوقات السلم. وبالفعل في أكتوبر من تلك السنة وضعت مسودة لمعاهدة تحالف تم القبول بها ضد خلفية عنف مصري متصاعد في الشوارع. وتعهدت بريطانيا بسحب قواتها في سبتمبر ١٩٤٩ ولكن كان على المصريين أن يقبلوا باستدعاء البريطانيين للعودة إلى قواعدهم في السويس، والتعاون مع بريطانيا إذا قام صراع يهدد «أي بلد ملاصق لمصر» وإن كانت هذه المعاهدة الجديدة لم توقع. الشيء الذي أفشل المفاوضات كان مطالبة مصر بالسيادة على السودان وهذا أمر لم تقبل به بريطانيا. في هذه الأثناء تحول الانتباه عن مصر وذلك بسبب المصاعب التي طغت بفعل أزمة فلسطين.

العرب واليهود اعتقدوا معاً، في سنة ١٩٤٥ أن الحكم البريطاني في فلسطين مرشح للزوال سريعاً. ونمو القومية عند العرب وعند الصهاينة كان يعني أن الحكم الأجنبي يمكن أن يبقى فقط بفضل مزيد من استعمال القوة. ولكن ما هو الشكل الذي ستتخذه الدولة الفلسطينية؟ بخلال السنوات الواقعة بين الحربين العالميتين لم تظهر أي دلالة. بعض أقسام السكان الفلسطينين كانوا مستعدين لحمل السلاح ضد الصهاينة وضد البريطانيين لمنع التزايد في معدل الهجرة

اليهودية. وكانو يخشون أن يكون الكلام عن وطن قومي يهودي في فلسطين إنما يغطي الهدف الحقيقي من تحويل فلسطين إلى دولة يهودية. وبدت هذه المخاوف أقوى من علاقة الصداقة بين العديد من اليهود المعتدلين والزعماء العرب وبين العديد من العرب العاديين واليهود.

إن ذبح خمسة إلى ستة ملايين يهودي [هذه ثالث مرة يذكر فيها هذا الأمر] على يد النازيين بخلال الحرب العالمية الثانية، في حين كانت بقية العالم تغض النظر، قد غيّرت موقف اليهود تماماً، كلام نبيل ووعود كاذبة بمعاقبة المتسببين، وعدم مساعدة اليهود المقتولين في معسكرات الموت. علماً بأن العديد من العرب، قد تعاطفوا مع النازيين، كرهاً بالاستعمار البريطاني، مفضلين الألمان على قضية الحلفاء بخلال الحرب [ولكن روجيه غارودي الفرنسي يقول في كتابه «الأساطير المؤسسة للسياسة اليهودية» أن الوكالة اليهودية كانت متواطئة مع النازيين ضد شعبها من أجل ترحيل اليهود من ألمانيا إلى فلسطين، فضلاً عن القول بأن العدد مبالغ فيه جداً جداً].

وكان الدعم للصهيونية وللدولة اليهودية سنة ١٩٤٥ قد أصبح أمراً غالباً بين اليهود في فلسطين وفي بقية العالم. فلن يسمح بتجدد المذبحة الجماعية من جديد. وأصبح اليهود مستعدين للحرب من أجل تفادي المذبحة ولإنشاء دولتهم التي تخصهم، ولضمان عيشهم المستقبل كيهود أينما كان. ذلك إن خلق إسرائيل يقتضي ظلماً للعرب في فلسطين وهو أمرٌ محتم كنتيجة لأن الأرض لدولة يهودية قابلة للعيش سوف يضم عرباً بمقدار ما يضم اليهود. بعد اوشويتز أصبح الحظ في إيجاد حل داخل دولة فدرالية لحقوق متساوية للعرب ولليهود، ومع شيء أقل من السيطرة اليهودية الكاملة قد تلاشى. والشيء الذي حدث بين ١٩٤٥ و١٩٤٩ كان صراعاً دامياً بين اليهود والبريطانيين والعرب.

ويئس البريطانيون من إيجاد أي حل يوافق عليه العرب. وكان التقسيم هو السياسة العملية الوحيدة. كحل أخير رضي اليهود بالتقسيم ولكن العرب كانوا مستعدين لمقاومته بالقوة. وهكذا أصبح الصراع بالسلاح هو الذي يحسم القضية. ولفرض التقسيم اضطرت بريطانيا إلى محاربة العرب. ولكن مصالحها كانت هي الغالبة. وكانت تقضي بالمحافظة على حسن التعامل مع الدول العربية. وحل بيفن المعضلة بأن أحال المسؤولية إلى الأمم المتحدة. في هذه الأثناء، وفيما كانت بريطانيا مستمرة في إبقاء جنودها في فلسطين، وفي تحمل المسؤولية عن القانون والنظام والإدارة، فقد تعرضت لعداء اليهود والعرب بآن واحد.

كان وضع اليهود في فلسطين دقيقاً فقد كانوا يواجهون الكارثة إذا انسحبت بريطانيا قبل أن يستطيعوا الإسراع في زيادة قوة دفاعهم المسلح الخاص بهم وهو الهاغانا. وحاول الزعيم الصهيوني دافيد بن غوريون إقناع بريطانيا بتأجيل رحيلها وتوجه بطلبه إلى بيفن في أواخر فبراير سنة ١٩٤٧. وعرض عليه الإقلاع عن الإرهاب اليهودي ضد البريطانيين شرط أن تبقى الجيوش

البريطانية مقيمة في فلسطين. واعتقد بيفن أن عرض بن غوريون هو مجرد تكتيك حتى يتسنى لليهود الحصول على أكثرية يهودية تحت غطاء الانتداب البريطاني.

كان الوجه المقبول للصهيونية يتمثل بحاييم وايزمن الذي كان أكثر من أي شخص آخر مسؤولاً وصاحب فضل في الحصول على وعد بلفور سنة ١٩١٧ القاضي بتأمين وطن قومي يهودي في فلسطين بمساعدة بريطانية ومشاركة مع دافيد بن غوريون. وكانت الهاغانا الجناح المسلح المقبول في الوكالة اليهودية. أما مجموعة شتارن فقد كانت أسوأ وأكثر تطرفاً من الأورغون. وكان بيغن وشتارن مستعدين لمحاربة البريطانيين (لأنهم كانوا في نظر المتطرفين اليهود متواطئين مع النازيين من خلال فشلهم في اتخاذ الخطوات الممكنتة لإنقاذ اليهود من المذبحة).

كان بيغن بولونياً وكان عضواً في جماعة الشعب اليهودي في أوروبا الشرقية الذين أصبحت أملاكهم وبيوتهم مقبرة كبيرة. وفي الصراع من أجل بقاء إسرائيل كان مقاتلو الأورغون وكل اليهود والقادرين على حمل السلاح لازمين بعد أن تنسحب بريطانيا. ولذلك كانت الهوة بين بن غوريون وبيغن غير مطلقة.

إن اليهود من كل الاتجاهات السياسية في فلسطين كانوا يستعينون بالمكر والخداع لجعل السلطات البريطانية تمكن اليهود الباقين على قيد الحياة من الإبحار في سفنهم المتداعية من معسكرات الأشخاص المعتقلين في ألمانيا والوصول سراً إلى الأرض المقدسة. وعلى الشواطئ كان الرجال والنساء ينتظرون القادمين ويهربونهم إلى المراكز الزراعية اليهودية المسماة الكيبوتزيم. وبكلام صريح، لم يكن هؤلاء اللاجئون لقطة سهلة. كانوا معدمين رجالاً ونساءً وأطفالاً. وكان المرض والشيخوخة غالبين على القادرين منهم. وكانت فلسطين بالنسبة إليهم النعيم. وقد كانت المثال الذي يصبو إليه الجميع لتكوين دولة يهودية. ولم تكن الهجرة غير الشرعية ناجحة دائماً فقد كان الأسطول الملكي يقوم بمهمة لا يحسد عليها فيعترض السفن ويضع اللاجئين في معسكرات أخرى في قبرص. وكان إلقاء القبض على سفينة من هذه السفن واسمها اوكسيدوس قد جعلت العالم كله يدين بريطانيا خاصة عندما أجبر اللاجئون على العودة أعقابهم إلى همبورغ أي إلى البلد المسؤولة عن مذبحة اليهود. وكان هذا العمل لقطة للبروباغندا الصهيونية [إن وضع المعسكرات في قبرص لإيواء اليهود كان من أجل تمكينهم من التسلل إلى فلسطين عبر تركيا «الصديقة» وعبر قبرص أيضاً].

بالنسبة إلى بريطانيا كان خيار البقاء في فلسطين أقل جاذبية والثمن الذي كان عليها أن تدفعه للبقاء في هذه القاعدة الاستراتيجية عالياً جداً. فقد اضطرت إلى إبقاء ١٠٠ ألف جندي بريطاني في فلسطين من أجل المحافظة على السلم الذي كانوا يفشلون في تحقيقه. إن الإدارة البريطانية

والجيش والبوليس كانوا معرضين للعداء والهجوم. وكان المجندون البريطانيون يقتلون بهجمات تقوم بها عصابات الأورغون والعصابات المتفرعة عنها. كان رد أرغون على الهجمات العسكرية الضخمة وعلى أعمال الشرطة لتطويق المشتبه بهم ولنزع السلاح اليهودي غير المرخص به القيام بتهديم أوتيل الملك داوود في القدس والذي كان يأوي قيادة الجيش البريطاني والسكرتارية ورئاسة الأركان وذلك في ٢٣ يوليو ١٩٤٦. وفيما بعد ادعى مناحيم بيغن أنه من أجل تجنب خسائر في الأرواح قد أرسل إنذاراً كافياً أعطي بالتلفون. ولكن الوقت المسموح به بين الخبر التلفوني والانفجار كان قصيراً جداً. وانهار جزء من الأوتيل وقتل واحدٌ وتسعون شخصاً.

وجرت محاولة لزرع قنبلة أيضاً في القدس (في محطة سكة الحديد) ولكنها عطلت لحسن الحظ في الوقت المناسب. وعلى العموم بين أغسطس ١٩٤٥ وسبتمبر ١٩٤٧ فقد حوالي ٣٠٠ شخص حياتهم نتيجة العمل الإرهابي اليهودي وكان نصفهم من البريطانيين. وتم إلقاء القبض على سبعة إرهابيين يهود واعدموا، وقد انتحر اثنان من المعتقلين وقتل سبع وثلاثون وهم يحاربون. إن أسلوب خسارة هؤلاء حياتهم، كما أن عددهم الفعلي هو الذي يبعث على التقزز [ممَّن التقزز؟!].

إن القرار بالانسحاب من هذه المهمة غير المحمودة، مهمة حكم فلسطين لقيت دعماً واسعاً من الشعب البريطاني.

لم تكن الحكومة البريطانية مستعدة لإجبار العرب على التقسيم بالقوة العسكرية. وكذلك لم تكن إدارة ترومان، رغم كل انتقادها للسياسة البريطانية، تريد أن تفعل ذلك.

وكان على اليهود أن يتركوا ليحاربوا من أجل بقائهم الوطني. وهو قرار جاء دون أن يكون مفاجئاً للزعماء اليهود أمثال بيغن. في فبراير ١٩٤٧، قررت الحكومة البريطانية تقديم مذكرة إلى الأمم المتحدة لتسليمها مشكلة فلسطين في منتصف مايو ١٩٤٧ إن الأمل الأخير الفارغ، هو أن يحمل هذا التاريخ الذي لا رجوع عنه العرب واليهود إلى طاولة المفاوضات.

وعينت الأمم المتحدة لجنة خاصة حول فلسطين، ولكن الزعماء العرب من السياسيين قاطعوها. وفي أغسطس ١٩٤٧ قدمت هذه اللجنة تقريرها بوجوب تقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية، ولكن الوحدة الاقتصادية لكل فلسطين تبقى قائمة: واقترحت اللجنة أيضاً أن تبقى بريطانيا لمدة سنتين أخريين تدير شؤون فلسطين تحت رعاية وباسم الأمم المتحدة، وأنه خلال هذه المدة يجب استقبال ١٥٠,٠٠٠ يهودي جديد.

وإمكانية تمديد المرحلة الانتقالية، قد بحثت أيضاً. وهكذا توصلت لجنة الأمم المتحدة تقريباً إلى ذات الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة بيل البريطانية من قبل عشر سنوات. هل كان من المأمول لها أن تلاقي حظاً أفضل بالقبول من العرب وأعدائهم؟ إن الولايات المتحدة والاتحاد

السوفييتي أكثر من ذلك أرادوا إعطاء خطة الأمم المتحدة الدعم إذا توفرت أصوات كافية من أجل الحصول على أكثرية الثلثين في الجمعية العمومية.

في هذه القضية، ورغم الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي متفقتين على المستوى المطلوب فصوتتا لصالح خطة الأمم المتحدة القاضية بالتقسيم. وكون الاتحاد السوفييتي دائماً ضد الصهيونية كأيديولوجية ربما كان يلهب مشاعر المواطنين السوفييت من اليهود. ويمكن للمرء أن يخمن حول الأسباب التي جعلت روسيا تغير موقفها. ربما كان الزعماء السوفييت ويعتقدون أن إنشاء دولة إسرائيل سوف ينسف العلاقات الغربية بالدولة العربية، وهكذا تتوفر للاتحاد السوفييتي الوسائل للدخول إلى الشرق الأوسط، وربما إن إسرائيل الاشتراكية ربما تصبح حليفاً طبيعياً للسوفييت. وكانت وزارة الخارجية الأميركية ووزارة الخارجية البريطانية على وعي تام بهذه المخاطر. وكانتا على وعي أكثر بأن نفط الشرق الأوسط قد أصبح عاملاً حاسماً في النمو الاقتصادي الغربي. وكانتا راغبتين في تجنب سياسة من شأنها ن تثير عدائية العرب.

في هذه المرحلة الدقيقة ربما كان موقف الرئيس ترومان حاسماً. كان تعاطفه مع الصهيونية عميقاً وصادقاً. ولكن المكسب الانتخابي في الحصول على الصوت اليهودي الأميركي، هو على الأقل مكافأة، حين يدعم خطة التقسيم التي وضعتها الأمم المتحدة التي من شأنها خلق دولة يهودية.

مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي أصبح الدعم للأمم المتحدة مضموناً، إن أكثرية الثلثين المطلوبة - في الأمم المتحدة، قد توفرت عندما جرى التصويت في الجمعية العمومية في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧.

كانت الأشهر المقبلة من الأشهر الأسوأ بالنسبة إلى الإدارة البريطانية المتوقفة عن العمل وبالنسبة إلى الجنود البريطانيين. وفي محاولة يائسة من أجل إنقاذ إرهابيي ارغون من الإعدام تم اختطاف جنديين بريطانيين من قبل ارغون ووجدا مشنوقين (معلقين بأرجلهما) في ٣١ يوليو ١٩٤٧. وعلا الاستنكار والقرف في بريطانيا.

كانت الحكومة البريطانية قد استنتجت أن الانسحاب البريطاني الكامل أصبح محتوماً.

كانت الأشهر بين آخر نوفمبر ١٩٤٧ عندما ترك آخر جندي بريطاني و١٤ مايو ١٩٤٨ تاريخ إعلان دولة إسرائيل أشهراً عجيبة. لم يشأ البريطانيون التعاون مع الأمم المتحدة حول خطة التقسيم وعندما بدأت الحرب بين العرب واليهود في ديسمبر ١٩٤٧ قصروا سلطتهم على المعسكرات العسكرية وعلى مراكز الشرطة. وبرزت الوكالة اليهودية كحكومة يهودية فعلية وقامت باستعدادات يائسة للحرب من أجل الدولة اليهودية ضد هجمات العرب المتوقعة.

كان مفتي فلسطين قد جند أيضاً الفلسطينيين العرب. ووقعت معارك متفرقة بين اليهود والعرب. وراء فلسطين كانت جامعة الدول العربية قد بدأت التخطيط لجمع «المتطوعين» من أجل تكوين جيش استعداداً ليوم رحيل البريطانيين. وكانت مهمتهم القضاء على الدولة اليهودية وهي في المهد.

في أبريل ١٩٤٨، وقبل رحيل البريطانيين أصبح التهديد العربي بعزل القدس تماماً بمن فيها من السكان اليهود الكثيري العدد، وكذلك بقية المستوطنات اليهودية، خطراً حقيقياً مؤكداً. وبدأ القتال، ورأت القيادة اليهودية أن حظها في الخلاص هو عدم الانتظار حتى تكامل الهجوم العربي.

وفي أبريل ومايو أخذت الهاغانا زمام المبادرة، وقامت بعدد من العمليات الهجومية، واستطاعت صد العرب.

إن الحرب العربية الإسرائيلية الأولى خلقت مشكلة خاصة من شأنها أنها أفسدت وسمحت وأثارت الاضطراب في الشرق الأوسط حتى الوقت الحاضر وهي مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. في الأراضي المخصصة لإسرائيل من قبل الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، كان يعيش ٥١٠ آلاف عربي و٤٩٩ ألف يهودي. كانت أكثرية هؤلاء العرب قد هربت نجاة لحياتهم، تاركين أرضهم وأملاكهم التي استولى عليها الإسرائيليون [هنا الكاتب لا يدخل في تفاصيل المجازر التي ارتكبها ارغون والرامية إلى تهريب العرب].

نصف هؤلاء تركوا قبل أن ينتهي الانتداب البريطاني وكانت أسباب حقيقية للخوف. فالعديد منهم أصيب الرعب من جراء وقوعه وسط الحرب بين اليهود والعرب الغزاة. وكانت القرى العربية تشكل خطراً خاصاً على الإسرائيليين عندما كان وحدات الجيوش العربية تهاجم فيقدمون لها الدعم. والإنسان العربي العادي الذي عاش على الأرض لأجيال وأجيال وقع بين الفريقين المتحاربين مثله مثل اليهود. فاليهود والعرب كانوا معرضين لخطر الوقوع ضحية للعذاب. وانضم مقاتلو ارغون البالغين ألفين إلى المعركة متعاونين مع الهاغانا دون أن يخضعوا لقيادتها. وكانت أفظع الهجمات اليهودية التي كان يقصد بها تخويف العرب وتهجيرهم وقد وقعت في ليلة ٩ و١٠ أبريل ١٩٤٨ على يد الأرغون في قرية قريبة من القدس اسمها دير ياسين. قتل في هذه القرية ٢٤٥ رجل وامرأة وطفل. وإن كانت الحكومة الإسرائيلية والهاغانا قد انتقدت وحشية الأرغون إلا أن ذكرى دير ساسين ثبتت أسس إسرائيل. بعد دير ساسين هرب عشرات الآلاف من الفلسطينيين العرب من الأرض الواقعة تحت الحكم الإسرائيلي إلى فلسطين الواقعة تحت سيطرة العرب في الضفة الغربية وإلى شرقي الأردن وإلى لبنان وسوريا وإلى قطاع غزة المصري. هؤلاء الناس السيئو الحظ لم يستطيعوا العودة إلى إسرائيل فأصبحوا سلعة في سياسة الشرق الأوسط وأصبحوا بذوراً لتقديم المتطوعين من المقاتلين الفلسطينيين في التنظيمات «الإرهابية» والعسكرية والسياسية

الفلسطينية. ورد العرب أيضاً على إرهاب دير ياسين بقتل ٧٧ يهودياً بين طبيب وممرض كانوا في طريقهم إلى جبل سكوبوس وكان صراعاً وحشياً.

كانت الوكالة اليهودية في الأسابيع الأولى من الحرب بحاجة إلى السلاح. ومرة أخرى كان الدعم السوفييتي دقيقاً وحاسماً. فشجعوا التشيكيين لنقل سلاح إلى الوكالة وبدأت عملية نقل جوي أوصلت السلاح في الوقت المناسب. وفي عملية دقيقة جرت في أبريل ١٩٤٨ نظمت الهاغانا قافلة لإنقاذ الـ٣٠,٠٠٠ يهودي المنهوكين في القدس. في بادئ الأمر هاجمت الهاغانا وأخذ مجهود العرب الحربي المفكك يتهاوى. وبعد أن أعلن دافيد بن غوريون استقلال إسرائيل في ١٤ مايو ١٩٤٨ تجدد القتال بين القوات العربية المتنوعة وبين هاغانا وأرغون عبر البلاد كلها.

وأدهش اليهود العالم بكسبهم الجولة الأولى رغم وضعهم الميئوس منه ظاهراً تجاه العالم العربي. وبدت الجيوش العربية أقل ضخامة من سمعتها. ومع ذلك فقد كانت صراعاً يائساً من كل الأوجه مقارنة بالأعداد الكبرى. لم يكن اليهود يمتلكون طائرة حربية واحدة ولا أي تجهيز عسكري ثقيل. ولكن الجيوش العربية لخمسة دول هي العراق وسوريا ولبنان وشرق الأردن ومصر كانت غير منسقة في ما بينها. فالملك عبدالله ملك الأردن كان أكثر اهتماماً بالاستيلاء على الضفة الغربية من نهر الأردن ليضيفها إلى مملكته مع القدس أكثر مما كان مهتماً بالقضاء على إسرائيل. ولم يكن يرغب بإنشاء دولة فلسطينية عربية مستقلة. والمصريون والسوريون هم أيضاً كانوا يضمرون خدمة مصالحهم الخاصة. وجاوب اليهود بقوة وشجاعة فصدوا الهجوم اللبناني السوري في الشمال والهجوم لم يكن شديداً. أما التقدم المصري فقد كان أكثر جدية عبر الشاطئ إلى تل أبيب. وأوقف الجيش المصري على بعد أميال قليلة من المدينة. وتقدم المصريون أيضاً إلى ضواحي القدس التي كانت بيد الجيش الأردني الذي يقوده بريطاني والذي كان مدرباً باسم الفيلق العربي وكان هذا الفيلق محارباً من الدرجة الأولى. وكان الصراع على القدس هو الحرب لأكثر مرارة. واستولى الفيلق العربي على المدينة القديمة ورغم ضرب المدينة الجديدة من القدس بالقنابل وقتل المدنيين بكثرة (١٤٠٠) فقد فشل في الاستيلاء على المدينة الجديدة وتخليصها من اليهود [هنا لا بد من التفتيش عن النوايا الصادقة لدى كل زعماء الدول].

وسدت القوة العربية طريق الإمدادات اليهودية الرئيسية بين تل أبيب والقدس. وفي عملية من أشهر الفصول الرائعة في هذه الحرب، شق الإسرائيليون طريقاً جديدة إلى المدينة المنهوكة القوى.

في الأمم المتحدة، في هذه الأثناء، تم التصديق على قرار يقضي بفرض هدنة بالقوة على المتحاربين المنهوكين. وبدأت الهدنة فعلياً في ١١ يونيو ١٩٤٨. واستغلها الطرفان، بحيث حولوها إلى مجرد فترة التقاط أنفاس ليقوّوا مواقعهم العسكرية، متجاهلين شروط الهدنة.

واعتبر تجدد القتال أمراً مؤكداً. في حين كان العرب يزيدون جيوشهم النظامية إلى ٤٥٠٠٠، كان التشيك والفرنسيون يرسلون كميات كبيرة من الأسلحة [والمتطوعين المتدربين والمخططين] إلى الإسرائيليين ومعهم طائرات مقاتلة [وطيارون مدربون].

في ٨ يوليو ١٩٤٨ تجدد القتال. وبدأ الإسرائيليون بالهجوم. ومن جديد خرقت هدنة ثانية في الثامن عشر من يوليو. وكلف الكونت برنادوت من قبل الأمم المتحدة من أجل عقد صلح دائم، ولكنه قتل في القدس في سبتمبر، ربما من قبل مجموعة من المتطرفين [الله على المؤرخين الصادقين]. وعمدت الحكومة الإسرائيلية إلى سجن بعض أعضاء مجموعة سترن (ليهي). إن فقد إسرائيل سيطرتها على المتطرفين المجرمين شكل عائقاً جدياً في علاقاتها الدولية في وقت كانت فيه بأشد الحاجة إلى الأصدقاء.

في منتصف أكتوبر ١٩٤٨ تجدد القتال مرة أخرى بين اليهود والمصريين الذي ظلوا يحتلون قسماً من النقب الذي كان مخصصاً لإسرائيل في خطة التقسيم الأساسية التي وضعتها الأمم المتحدة. وانتهى القتال بهزيمة المصريين في يناير ١٩٤٩. وكان حلفاء مصر من العرب بعيدين عن مساعدتها، بل استفادوا من كارثتها. فالملك عبدالله ملك شرقي الأردن الذي أوقف القتال أول ديسمبر ١٩٤٨، وعقد وقفاً لإطلاق النار مع الإسرائيلين، أعلن اتحاد فلسطين مع شرقي الأردن واستلحق الضفة الغربية وبعدها سماها المملكة الأردنية هذا الحاكم العربي الداهية (Wily) ، وحده من بين الزعماء العرب قد استفاد كثيراً لجهة اتساع الأرض من الحرب العربية الإسرائيلية، وجرّ على نفسه خاصة حقد المصريين.

وتحت رعاية الأمم المتحدة عقدت إسرائيل في ربيع ١٩٤٩ اتفاقات هدنة مع كل جيرانها: مصر الأردن سوريا لبنان، إنما من دون العراق. ولم يكن الاتفاق سلماً لأن الدول العربية لم ترض بمعاهدة سلم دائمة مع إسرائيل. وقضية اللاجئين العرب ما زالت تتفاقم طالما أن اللاجئين يعيشون بصورة رئيسية في كامبات (مخيمات) منفصلة تدعمهم منظمة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين.

وفي أعقاب الحرب، وطيلة العقد التالي، انتهى التراث القديم الذي دام مئات السنين في بعض أمم الشرق الأوسط المسلمة، تراث تقبل الطوائف اليهودية التي تعيش فيما بينهم [هنا المؤرخ يريد أن يتناسى أن اليهود - داخل الدول العربية - حتى أيام الحرب مع إسرائيل لم يلقوا الأذى حتى ممتلكاتهم. ولكن الصهاينة لكي يستجلبوا اليهود ويزدادوا عدداً كانوا يدبرون - على أبناء دينهم - عمليات داخل الدول العربية - كما في مصر ولبنان وسوريا - لكي يطفشوهم منها تخويفاً وترغيباً].

فتم إخراج ما يقارب من نصف مليون يهودي - ولكن هؤلاء - بخلاف اللاجئين العرب، وجدوا بيتاً جديداً ينتظرهم داخل إسرائيل، التي بنتيجة الحرب ربحت أراضٍ كثيرة واسعة في

الشمال، وقسماً من الضفة الغربية وأرضاً في الجنوب. وأصبحت أراضيها أكثر تكـاملاً بـدلاً من أن تكون مقسومة إلى ثلاثة أقسام تتصل فيما بينها بواسطة أراض ضيقة كالجسور.

وشعر العرب بالهوان والمذلة من جـراء انتصـار اليهـود الـذي صـاروا في نظـرهم دخلاء إمبرياليين غربيين. واعتبرت بريطانيا وهـي أكـثر الـدول سـيطرة في الشرق الأوسـط اعتبرت مسؤولة عن الكارثة.

إن حوالي ست مائة ألف فلسطيني عربي حرموا من مزارعهم وأملاكهـم أصـبحوا لاجئين لا يملكون شيئاً. وتلاشت الآمـال بدولـة عربيـة فلسـطينية، وأصـبح الفلسـطينيون العرب يغذون إحساساً حارقاً بالظلم. إن القضية الفلسطينية، وكره إسرائيـل والصـهيونية أيضاً أصبحا سلاحاً قوياً وعاطفياً في الصراعات السياسية بين الدول العربية فيما بينها.

إن الحرب العربيـة الإسرائيليـة أظهـرت، كـما لم يفعلـه أي شيء آخـر مـن قبـل، أظهرت خصومات الدول العربية وتنافسهم على الأرض وعـلى الزعامـة وعـلى النفـوذ. في الحرب بالذات كانوا حريصين على تحقيق أهدافهم الخاصة أكثر مما كانوا حريصـين عـلى مساعدة بعضهم بعضاً أو مساعدة الفلسطينين العرب. إن الخصومة والحقد فـيما بيـنهم لم يكمن طويلاً. إن تشـتتهم وتخلفهـم عسـكرياً وتـراث مجتمعـاتهم التـي فيهـا يسـتغل الغنى ملاك الأرض الفقير تركهم أعجز من أن يتصدوا لدولة إسرائيل، الناشـطة، القوميـة، الحديثة والتقدمية التي يشعر فيها كل يهـودي أنـه لـه فيهـا حصـة، والتـي تزايـد قوتهـا ووجودها هو ضمانهم الوحيد - هكذا يشعرون - ضد محرقة (مذبحـة) جديـدة (اليهـود يعرفون على يد من ذبحـوا في السـابق وعـلى يـد مـن يـذبحون في اللاحـق إنمـا مـن غـير العرب).

الفصل السادس والأربعون

أزمة في الشرق الأوسط: السويس ١٩٥٦م

إن انتصار إسرائيل سنة ١٩٤٩ شكل خطاً فاصلاً في تاريخ الشرق الأوسط. فقد أدى بشكل عنيف وحاد إلى ضعف الدول العربية بالمقارنة إلى القوة المتزايدة لدولة إسرائيل الجديدة. في الدول العربية كان الجَيَشَانُ الذي حصل حملَ قوى جديدة إلى البروز. كانت هذه القوى قد نمت، منذ وقت بعيد قبل اندلاع الحرب. إن تأسيس إسرائيل في أواخر الحرب لم يكن وحده مسؤولاً. ولكن، بخلال عقد من الزمن على هذه الهزائم العربية، كانت القواعد العسكرية في مصر والأردن والعراق قد اقتلعت بموجب هجمات متجددة من القومية العربية. وعندما تمّ الأمر [وكأنما بتشجيع من الولايات المتحدة؟!] كانت الولايات المتحدة غير قادرة على الحلول محل بريطانيا. وفي المدى البعيد لم يكن الاتحاد السوفييتي قادراً على فعلٍ أفضل. فقد حاول استغلال الصراع. ودخل دخوله المكلف فقط ليربح حلفاء مزعجين «ولا يعرف لهم حرف من طرف». وتراجع النفوذ الغربي طيلة الحرب الباردة لسبب غريب هو أن الدول العربية كانت تعرف أن الدول الغربية كانت تحميهم من هجوم سوفييتي. والشرق الأوسط، بموارده الضخمة من النفط، في الخليج والعربية السعودية هو حيوي بالنسبة إلى الصناعة الغربية ولليابان، بصرف النظر عن الأهمية الاستراتيجية للمنطقة.

وبقدر ما أصبح الغرب مرتهناً للرضى العربي بقدر ما ضعف النفوذ الغربي وتأثيره على التطورات الداخلية في الدول الشرق أوسطية. فالدول العربية الملكية لم تصبح أكثر «تغريباً» ودستورية وليبرالية؛ وبالطبع كان هناك تحول حاسم إلى الحكم التسلطي من قبل النخبات الجديدة، فازداد القمع الداخلي والحكم البوليس والتعذيب. وكانت هناك ضرورة ماسة جديدة إلى بناء قوة عسكرية واقتصادية ضد الخطر المزدوج: خطر إسرائيل والخطر الغربي. إسرائيل وحدها بقيت «غربية» وديمقراطية، وتابعة متكلة بشكل ثقيل على الدعم الغربي وخاصة الدعم الأميركي، مالياً وعسكرياً [إن كلمة ديمقراطية تحتاج إلى توضيح: الدول لا تُحكم بالفوضى:

كل الدول تستعمل وسائل تمويهية لإضفاء المحاسن وإخفاء المساوئ: الدول الغربية نجحت عن طريق وسائل الإعلام المملوكة من القوى القادرة والضاغطة «القوى الحاكمة فعلاً: المالية الاقتصادية العسكرية في استعمال وسائل الإضفاء ووسائل الإخفاء. الاتحاد السوفييتي برع في وسائل الإخفاء بواسطة الستار الحديدي واالصحافة الحكومية ومتفرعاتها ولم تعرف بعض أساليب ستالين وغيره إلا بعد زوال الاتحاد السوفييتي. الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة تستعمل النوعين: إظهار المحاسن وإخفاء المساوئ عن طريق وسائل الإعلام المملوكة للكارتل «الاقتصادي - العسكري «الذي حذر منه الرئيس إيزنهاور في وصيته. ومخطئ من يظن أن الـ٣٤٠ مليون أمريكي المتعددي الأعراق والثقافات والقدرات يمكن أن يحكموا «ديمقراطياً» إن «القفازات الحريرية» تخفي مخالب حادة. وإن «الأقنعة الباسمة» و«الوسائل الأقناعية الكلامية» (آلاف الإذاعات والتلفزيونات) تخفي يداً حديدية موجهة بشدة تخيف المطلع. و«ديمقراطية» إسرائيل هي «الذروة» في إخفاء الحكم الذي لا يرحم أبداً ولا أحداً عندما يعارض الحكم الإسرائيلي. وإسرائيل بعد دولة تغذي العداء للخارج في نفوس «شعوبها» لكي تصهرها وتسكتها. ولو حلّ السلام - وهو غير مرغوب فيه من إسرائيل أولاً - لأصاب إسرائيل ما تعاني منه دول الشرق الأوسط لأن إسرائيل مكونة من بشر يتنفسون هواء الشرق الأوسط ويسربون ماءه ويتغذون بأرضه، فهم بالتالي محكومون بعقلية أهل الشرق الأوسط (المترجم)]. إن إسرائيل كحليفة وحيدة يعتمد عليها للولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفييتي، كان قادرة على إتباع سياسة شرق أوسطية مستقلة، وفي أحيان كثيرة، ضد رغبة الحلفاء الغربيين.

إن حرب فلسطين في سنة ١٩٤٩ أضعفت القبضة المطلقة التي كانت للطبقات العربية الحاكمة، طبقة ملاك الأراضي والسياسيين، على الأمم التي ولدت تحت الرعاية الغربية بعد الحرب العالمية الأولى. إن النخبات الحاكمة القديمة، لم تُقلب كلها بآنٍ واحد بل كانت قد استبدلت، بثبات في عملية عرفت تغيراً جذرياً في العقد الذي تلى سنة ١٩٤٩ وهذا الأمر لما ينته بعد. إن حركة قومية عربية جديدة، أكثر عنفاً تجرر أذيالها الآن عبر الشرق الأوسط.

إن الانقسامات عبر العالم العربي، بين العراق ومصر، تتعمق، والصراع الدولي، صراع الحرب الباردة أضاف توترات جديدة، كما أن الفرص أمام الزعامة العربية الجديدة لتلعب على التناقضات بين الشرق والغرب لابتزاز الذخائر من السلاح والمساعدات التنموية قد ازدادت [هذا قبل سقوط الاتحاد السوفييتي].

إن الحاجة إلى زعامة جديدة تكمن في دعواتها إلى تجديد العزة الوطنية العربية وإلى الاستقلال الكامل عن الدول الغربية سواء أكانت بريطانيا أم فرنسا، أو - فيما بعد - الولايات المتحدة، حتى ولو كان العرب يستفيدون من الدرع الأمني الغربي ضد خطر التوسع السوفييتي

الأرضي [هذا المؤرخ يحيِّر: أين يتوسع الاتحاد السوفييتي السابق أرضياً وليست له حدود مباشرة مع أي دولة عربية؟!].

ووعد الزعماء الجدد بالتعجيل في التغيير الاجتماعي، وبالاهتمام بحالة الجماهير الفقيرة، بواسطة الدولة التي تقوم بمهمة تخطيطية.

ونشأت تطرفية جديدة، من جراء التذمر من الفساد في الماضي، والتبعية للإمبريالية الغربية: كل ذلك خضّ المجتمع العربي. وجرى البحث عن حلول مجدية، وكثيراً ما حدثت صراعات حول أفضل السبل التي يجب اعتمادها. كان الشيوعيون يفتشون عن التغيير الثوري، ولكن الحكام الجدد خافوا من أن تطيح مثل هذه الخطوة بهم هم أيضاً. وبعض المجموعات، مثل الإخوان المسلمين الأقوياء، كانت تصر على أن الطريق الوحيد إلى الخلاص العربي هو التخلي عن الزمنية «الدنيوية» الغربية جملة وتفصيلاً والعودة إلى الماضي الإسلامي الذي يسمح للدين بأن يشمل كل سبل الحياة، وأن يوجه كل أوجه السياسة الاجتماعية وشؤون الدولة. وآخرون أصروا على أن العون الخارجي، أكان غربياً أم سوفييتياً، هو أساسي للتقدم السريع وأن الأصولية الإسلامية هي عائق ضد التحديث. إن الزعامة الصاعدة استمدت سلطتها لا من صناديق الاقتراع أو من الإجراءات الدستورية، بل من الانقلابات العنيفة. وبهذه الطريقة حلت جماعة العسكريين محل جماعة الملاكين، كعامود فقري للأنظمة الجديدة. عندما جاء الضباط إلى الحكم لم يكن لديهم - غالباً - استراتيجية مركزية ولا أي سياسة تفصيلية. إن تماسك برنامجهم يتعلق بنوعية الزعامة. في مسألة واحدة فقط كان هناك توافق: لا اعتراف أبداً يمكن إعطاؤه لمغتصب أرض العرب «دولة إسرائيل» [يتناسى المؤلف وهو يتكلم عن الحكم العسكري في الشرق الأوسط أن إسرائيل هي أيضاً محكومة من العسكريين وكذلك تركيا وأن المايسترو واحد]. في سوريا كان من ردات فعل خسارة الحرب حدوث انقلاب عسكري في آذار ١٩٤٩. وحدثت ثلاثة انقلابات عسكرية إضافية أيضاً بخلال السنوات الثلاث المتعاقبة، ولكن ليس قبل ١٩٦٦، استلم حزب البعث العلماني الاشتراكي، القوي في الجيش، الحكم بشكل لا ينازعه فيه أحد، وذلك بالقيام بانقلاب آخر أيضاً.

أما لبنان المجاور لسوريا، في تسوياته الدقيقة، فقد أخذ يتفكك وذلك عندما قام رئيس الجمهوية المسيحي [شمعون] في سنة ١٩٥٨، باتخاذ إجراءات مسبقة ضد حركات القومية العربية المعادية للغرب والموالية للرئيس جمال عبد الناصر. وكان القتال بين المجموعات المسيحية والمسلمة قد أوقع البلد في الفوضى، وأضاف وجود اللاجئين الفلسطينيين عنصراً إضافياً يخل بالتوازن في دولة لبنان الفسيفسائية التركيب.

وألقت الولايات المتحدة بثقلها وراء الرئيس المسيحي، فأنزلت جنودها «المارينز» ولفترة

من الزمن ساد سلام غير مستقر بين هذه الفرق المسلحة الموالية كل منها لزعيمها: الدروز، السنة، الشيعة، والكتائب المسيحية المارونية. إن خطر الحرب الأهلية لم يُلغ بل تأجل فقط.

وفي الأردن أيضاً أدى تصاعد القومية العربية إلى الإطلال برأسها. وكان الملك عبدالله الداهية، الذي أراد أن يعيش بسلام مع اليهود، شرط أن يقبلوا بحكمه على فلسطين والذي استطاع يومئذٍ الاستيلاء على الضفة الغربية وعلى نصف القدس خلال حرب الفلسطينيين، فاغتيل على يد فلسطيني عربي في يوليو ١٩٥١. وكان وارثه في سنة ١٩٥٢ - بعد فترة انتقالية - الملك الشاب حسين الذي تدبر أمره للاحتفاظ بعرشه عن طريق ضمان ولاء الجيش له - رغم أن الاردن ظل عالة على بريطانيا مالياً وعسكرياً - وبقطع روابط المعاهدة مع البريطانيين بحيث أمن لنفسه الاستقلال الأردني.

كانت المملكة العربية السعودية منضبطة بتراث إسلامي وبفضل الجنود الباكستانيين المتطوعين لخدمتها. وقد ظلت المملكة الدولة العربية الرئيسية الوحيدة إلى جانب الأردن حيث استمرت الملكية في الربع الأخير من القرن العشرين.

في العراق، كان الملك فيصل الثاني، وأقوى رجل سياسي في المنطقة نوري السعيد محافظاً على ضمان حكومة محافظة موالية للغرب بقوة، ولكن القومية العربية في العراق في سنة ١٩٤٨ كانت قد حدت من حرية العمل المحافظة. ولم تكن هناك مقاطعة علنية صريحة مع بريطانيا، ولكن حتى نوري السعيد لم يكن يسمح لنفسه بأن يتقرب بشدة من الغرب. كانت الجامعة العربية، وكان العراق عضواً مؤسساً فيها، تضم أيضاً مصر. وكانت مصر تنافس العراق على زعامة الشعوب العربية. كانت سياسة الإصلاح والتنمية بطيئة جداً في العراق. فالملاكون والسياسيون المحافظون لم يريدوا القيام بتغيير جذري. ولهذا كانت مصر الثورة. ومصر ثورة عبد الناصر، تشكل خطراً جدياً على الطاقم العتيق في العراق. في سنة ١٩٥٨ قام الجيش العراقي بإنقلاب دموي. وبدا هذا الانقلاب كصدمة في وجه الغرب وليس أقله بسبب الموت الفظيع الذي أصاب الملك فيصل ونوري السعيد. وتم التخلي عن التحالف مع الغرب.

في إيران المجاورة وبعد الحرب العالمية الثانية كانت هناك نقمة عميقة تهدد مصير الشاه ومصير السياسيين المحافظين لإخراجهم من الحكم. إن انسحاب الروس وتقديم المشورة الأميركية ومساعدتها لم يحل المشاكل الداخلية في المجتمع الإيراني. وانتشر العداء للنفوذ الغربي البريطاني والأميركي. واعتبر دلالة على تنامي الحركة القومية. وكانت شركة النفط الأنكلو إيرانية المتقدمة تكنولوجياً أكبر إشارة مرئية على الاستثمار الأجنبي. ورغم أنها تقدم معظم واردات الدولة فهي كانت تستخدم فقط نسبة صغيرة جداً من العمال الإيرانيين. ورغم تطور صناعة النفط فقد كانت إيران ما تزال واحدة من أكثر دول الشرق الأوسط تخلفاً وكانت

جماهير الفلاحين غارقة في الفقر. إن الثورات لم تكن بفعل الجماهير الرجعية بل بفعل مجموعات واعية سياسياً وناهضة. كان التطور المديني، وبخاصة تضخم طهران قد وسع عدد الحرفيين وأصحاب المحلات التجارية في عمق السلم الأجتماعي الذي كان يشكل مع البيروقراطية المتفتحة، طبقة وسطى دنيا ومشتتة. ولكن الطلاب هم الذين أصبحوا رأس الحربة في المشاعر الثورية والوطنية، مستندين إلى أصولية إسلامية معادية للطرق الغربية الحديثة وما يرافقها من فساد ومن علمنة.

في ربيع ١٩٥١ فقد الشاه السيطرة السياسية عندما قام ضغط معارض فأجبره على تعيين رئيس وزراء رجلاً عتيقاً وسياسياً متجذراً هو محمد مصدق. ومع الصراع الذي يركز على النفوذ الأجنبي - وكان من أبرز رموزه شركة النفط الأنكلو إيرانية. وجعل مصدق نفسه على رأس الحركة الوطنية. إن أهمية نفط الشرق الأوسط قد ازدادت بشكل قوي منذ حقبة ما قبل الحرب العالمية الثانية. وهكذا أصبحت السيطرة على إمدادات النفط العنصر الحيوي الجديد في سياسة المنطقة بعد ١٩٤٥. ففي السنوات الخمس التي تلت الحرب كان إنتاج النفط الخام قد تضاعف من ٢٥٠ مليون طن إلى ٥٠٠ مليون طن. وبحلول ١٩٦٠ بلغ الإنتاج ١٠٠٠ مليون طن. كان طلب الغرب على النفط طلباً لا يرتوي حتى بلغ الإنتاج سقف ٢٠٠٠ مليون طن في سنة ١٩٦٨. وكانت المنتج الأول هو العربية السعودية التي كان لديها أيضاً احتياطي عظيم من النفط.

وكان وضع بريطانيا في الشرق الأوسط مهدداً تماماً عندما قام مصدق في مايو ١٩٥١ بمصادرة وتأميم أكبر مصفاة لتكرير النفط في العالم، مصفاة عبدان وكل التجهيزات التابعة لشركة النفط الأنكلو إيرانية. وقامت مظاهرات معادية لبريطانيا بلغت ذروة التوتر. وفكرت حكومة العمال البريطانية باستعمال القوة لحماية التوظيف البريطاني القيّم. ولكن رئيس الوزارة كليمانت اتلي فضل بحكمة التعاون مع الأميركيين ومع الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سلمي. فالأمة لا يمكن حرمانها من الاستيلاء على مواردها. شركات النفط لم تكن تدفع الثمن العادل والمناسب لقاء النفط الذي كانت تستخرجه. وتم الضغط من أجل تسوية الوضع على الإيرانيين من قبل بريطانيا والولايات المتحدة، وذلك بسحب التقنيين البريطانيين من عبدان، الأمر الذي أدى إلى توقف المصفاة عن العمل.

ولكن الدرس الأكثر أهمية الذي تعلمته البلدان المنتجة للنفط كان يقوم على أن تملك الموارد والتجهيزات لن يعطيهم كامل السيطرة. ذلك أن منتجي النفط كانوا بحاجة إلى تصدير كتلة النفط إلى الغرب، وتشكل الشركات العالمية، من خلال سيطرتها على السوق تسليم المستهلكين قوة تمتلك نفوذاً كبيراً تمارسه.

وهكذا في سنة ١٩٥١ تعاون الأميركيون مع بريطانيا لتجميد بيع النفط الذي تنتجه شركة

النفط الإيرانية الوطنية. إن حركات مصدق، لاقت الاستحسان أولاً، ولكنها أوقعت إيران في مشاكل اقتصادية وأخذ أنصارها السياسيون يقاتل بعضهم بعضاً. في أغسطس ١٩٥٣ قام الشاه بانقلاب لاستعادة السلطة التي فقدها وذلك بواسطة دعم قوي قدمته وكالة المخابرات المركزية الأميركية والانتليجانس سرفيس البريطانية. في السنة التالية تمت تسوية الخلاف حول النفط. وبخلال الخمسة والعشرين سنة التالية وحتى سنة ١٩٧٩ بدا حكم الشاه التسلطي، مع الدعم الأميركي له، وكأنه حليف مضمون للغرب.

كانت الثورة المصرية ذات نتائج بعيدة المدى في كل الشرق الأوسط وهي ثورة ١٩٥٢ التي أنتجت الزعيم العربي المسيطر في عقدي ١٩٥٠-١٩٦٠ وهو جمال عبد الناصر. إن هزيمة فلسطين لم تؤد مباشرة إلى سقوط الملك فاروق. فقد كان هناك الكثير من الصواعق المتفجرة إلى جانب فلسطين تؤدي إلى الثورة. فتوزيع الأراضي غير العادل، الذي زاد في أضراره تكاثر جماهير الفلاحين بسرعة فائقة، كان يعني أن مستوى المعيشة لدى الجماهير المحرومة من المصريين قد تدهور ولم يرتفع. وكان الترف والفساد في القصر الملكي قد أصبح رمزه وجه الملك فاروق السمين الناصح. وأسوأ من ذلك فشل الملك والسياسيون في طرد الجنود البريطانيين من منطقة السويس وكانت خسارة حرب فلسطين الأخيرة دلالة أخيرة على عجز الحكام المصريين عن التصدي للحكم الأجنبي الإمبريالي. ومع الزمن أصبح حزب الوفد أيضاً متماهياً مع الضعف والفساد وحاولت حكومة وفدية في سنة ١٩٥١ حرمان البريطانيين من أي حق في البقاء في قواعد السويس، وذلك بإلغاء المعاهدة الأنكلو - مصرية، من جانب واحد. وكانت هذه المعاهدة قد عقدت سنة ١٩٣٦. ولكن البريطانيين في قواعدهم، رد عليها البريطانيون بهجمات معاكسة بلغت ذروتها بهجوم بريطاني على قيادة أركان الشرطة المصرية في الإسماعيلية.وقتل واحد وأربعون شرطياً في المعركة التي تلت. وتصاعدت المشاعر الوطنية إلى حد الهستيريا. وحرقت القاهرة وساد السلب من قبل جماعات المصريين الغاضبين. داخل مصر كانت القوة الوحيدة، غير البريطانيين، القادرة على ضبط الوضع وإعادة النظام هي قوة الجيش المصري.

لقد فقد السياسيون السيطرة وأمسكت قيادة الجيش بمفتاح مستقبل مصر. منذ زمن طويل أصبح فاروق مستنفذاً. داخل الجيش كانت هناك مجموعة وطنية من الضباط من ذوي الرتب المتوسطة ومن الشبان الضباط تتآمر للاستيلاء على الحكم ولتقدم لمصر زعامة جديدة. وأطلقوا على أنفسهم «الضباط الأحرار» وكان زعيهم الليوتنان كولونيل «بكباشي» جمال عبد الناصر. ولإعطاء رئيس صوري بين الجنرالات، تمت استمالة الجنرال محمد نجيب إلى المجموعة. ولكن معظم ضباط القيادة العسكرية الكبار ظلوا موالين للملك.

وظن الملك فاروق أنه يستطيع الاعتماد على الجيش، وأخطأ في تقدير قوة المتآمرين.

واستولو على السلطة بانقلاب غير دموي في يوليو ١٩٥٢. وانهار النظام القديم بدون معركة وبسرعة مذهلة. وسمح لفاروق بالسفر في يخته الفخم إلى المنفى. كانت ثورة من فوق دونما أي مشاركة شعبية. ولكن لم يكن هناك أسف على فاروق وعلى بقية السياسيين المقتلعين أيضاً. لقد جلبوا لأنفسهم عداوات كثيرة بين الجماعات ذات النفوذ، بمن فيه الإخوان المسلمون الأقوياء فلم يستطيعوا المقاومة على الإطلاق. والبريطانيون لم يروا أي سبب يحملهم على الدفاع عن فاروق، الذي كان منذ عهد قريب قد انقلب بعنف على الوجود البريطاني في مصر. واعتمدوا تكتيك انتظر وراقب. لم تقم مظاهرات في القاهرة، والشعب تقبل انتقال السلطة.

وقام الضباط الثوريون بتطهير الجيش من الضباط الكبار الذين ظلوا على ولائهم لفاروق. علاوة على ذلك لم يكن لدى الضباط الأحرار أي خطط مدروسة من قبل لمجتمع جديد أو دولة جديدة. كانوا يعرفون على كل حال ماذا يريدون إنهاءه: الملكية والفساد، والاستعمار البريطاني وضعف مصر العسكري. وعندما حاول نجيب السعي إلى السلطة الفعلية أقاله «ناصر» في ربيع ١٩٥٤ وأصبح حاكم مصر الوحيد وزعيمها. ووقف في طريقه الإخوان المسلمين والوفد، وهما القوتان الوحيدتان اللتان تستطيعان الاعتماد على الجماهير الشعبية. وانحازوا إلى جانب نجيب، وعندها استطاع ناصر القضاء على نفوذهم. كان اتكاله الخاص - حسب ما ذكر هو - على الجيش وعلى الفقير. والاشتراكية ووعودها، كانت تشد الجماهير، وتحقق ناصر أنه إذا اعتمدها فإنه يقوي قاعدته الشعبية. لقد جاء إلى السلطة دون أن تكون لديه أيديولوجية معينة جاهزة. وكانت السمتان البارزتان في حكمه: الاشتراكية والقومية العربية قد تبلورتا تدريجياً فتمّ اعتمادهما. وعلى كلٍ فقد ظلت أيديولوجيته دكتاتورية كسبت دعم الجماهير المصرية. وكانت ترتكز على السحر الشخصي لجمال عبد الناصر(كاريسما).

كان هناك انقسام واضح في منتصف القرن العشرين بين البلدان التي استعملت القوة لشق طريقها وتلك الدول التي قبلت المعايير الدولية والتزمت بموجباتها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة بشكل جدي؟ حتما كان هناك شيء من هذا أو هكذا يفترض. إن أزمة السويس والعصيان الهنغاري حدثا في ذات الوقت في نوفمبر ١٩٥٦. وقد بينتا للعالم الفرق بين السلوك الدولي الذي يسلكه القوي عندما يواجه الضعيف. إنما يجب أن لا يبدأ بهذا على الأقل. كانت هناك الاحراجات البريطانية والرغبة بالظهور بمظهر المتصرف عن حق من جانبها هو الذي حتّم فشل الهجوم الإنكليزي الفرنسي في مصر. إن ورقة التين ورقة الاستقامة التي ابتكرتها فرنسا في محاولة تغطية الاعتداء بدت شفافة للغاية ومفضوحة. وعلت الضجة في بريطانيا وفقدت الحكومة الدعم الضروري من خلال انقسام الناخبين بعمق داخل بريطانيا ودون دعم لا يستطيع بلد ديمقراطي أن يشن حرباً بعيدة طويلاً. وفي النهاية إن العالم الحر لم يتصرف كما تصرف السوفييت في هنغاريا

وذلك لسبب وحيد أن أقوى دولة ديمقراطية وهي الولايات المتحدة أجبرت فرنسا وبريطانيا على الانسحاب وأن تتقبلا إرادة الأمم المتحدة في حين أن السيطرة السوفييتية على هنغاريا بعد القمع العنيف قد سمح لها بالاستمرار.

إن السويس مثلٌ ليس له مثيل في عملية التفريق بين القوة العظمى وبين الدولة الهرمة مثل بريطانيا وفرنسا اللتين أصبحتا الآن في المرتبة الثانية. كان عليهما أن تتقبلا تبعيتهما وأن يصلحا ولو بألم عظيم عدم مهارتهما في متابعة السياسة الإمبريالية الشاملة ولو على حسابهما. إن الأثر في الشرق الأوسط وفي إفريقيا وفي آسيا كان عميقاً حينما قامت نخبات داخل المستعمرات السابقة تناضل من أجل السيطرة ومن أجل الاستقلال الذاتي لبلادها.

لهذه الأسباب كلها من الجدير متابعة الأخذ والرد والتردد في اتخاذ القرارات السرية بشأن أزمة السويس. لم يكن أي بلد من البلدان المعنية بهذه الأزمة وهي مصر وإسرائيل وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا والدول العربية الأخرى، يتبع سياسة واضحة ومتماسكة منذ بداية المفاوضات في سنة ١٩٥٤ إلى حين بدء الهجوم في نوفمبر ١٩٥٦. وهذا ما يزيد أحياناً في صعوبة التمييز بين خشب الأشجار وخشب الجذور تحت الأرض.

بالنسبة إلى ناصر والمصريين كانت الرغبة واضحة في الخلاص من وضع نصف كولونيالي، ومن الخضوع لبريطانيا في المقام الأول. إن الجنود البريطانيين المقيمين في منطقة قناة السويس هم جيش احتلال على الأرض المصرية. إن شركة القناة ومركز رئاستها في باريس كانت أجنبية. وكانت تدير وتنظم مرور السفن عبر القناة وهي بعيدة آلاف الأميال. وليس من العجيب أن يرى المصريون في منتصف القرن العشرين الشركة وحماتها كوارثين للإمبرياليين الذي سبق لهم أن احتلوا مصر في عقد ١٨٨٠. وكان المصريون في نظر الغربيين متأخرين ورجعيين وأوغاد غير قادرين على إدارة القناة بأنفسهم وبكفاءة. كل هذا كان إهانة عميقة للوطنيين في مصر. وأكثر من ذلك كانت مصر ما تزال تعاني من أثر هزيمتها في إسرائيل. ولما كان معظم الإسرائيليين قد جاءوا من أوروبا منذ عهد قريب فقد كانوا أيضاً يعتبرون غربيين وتعتبر الصهيونية كشكل من أشكال الإمبريالية. وقد طردوا مئات الألوف من الفلسطينيين العرب من ديارهم من أجل استقلال إسرائيل. والآن هؤلاء العرب لاجئون في أقطار العالم. ليس هذا لأن الكولونيل ناصر أو أي زعيم عربي كان أكثر تعاطفاً وأخوة للعرب الفلسطينيين بل إن معتقدات ناصر الراسخة كزعيم للقومية العربية تتعلق بتبني القضية العربية والمناداة بعداوته للدخلاء الصهاينة.

كان عبد الناصر يعلم أن مصر ضعيفة عسكرياً ولكن لديه بعض الأوراق يريد أن يلعبها. إن قناة السويس كانت من تصميم فردينان فيكونت ديلسبس. وقد شقت بطريقة إمبريالية نموذجية كانت سائدة بالقرن التاسع عشر. كان ديلسبس بدون شفقة وكان باهراً. فأسس شركة قناة السويس

ونهب الخزينـة المصريـة وأثقلهـا بالـديون في حـين قـدم المصريـون عشريـن ألـف عامـل يعملون بالسخرة. بدا شق القناة سنة ١٨٥٩ وانتهى سنة ١٨٦٩. وعندما أعلـن الخـديوي إفلاس مصر باع الأسهم المصرية في القناة إلى بريطانيا مقابل حوالي ٤ ملايين ليرة استرلينية في صفقة مالية شهيرة دبرها آل روتشلد اليهودي لصالح رئيس الوزراء البريطاني اليهـودي ديزرائيلي [وكل العمليـة كانـت تـدبيراً خبيثـاً تواطـأت فيـه القـوى الاسـتعمارية الكبرى بالسيطرة على مصر وعلى القناة وهي الشريان الحيوي للتجارة الدولية الأوروبيـة باتجـاه الهند وجنوبي شرقي آسيا]. إن شركة القناة وحملة أسهمها هم الفرنسيون والبريطانيون لم تعد فعلاً تمتلك القناة. والأرض التي شقت فيهـا القنـاة ظلـت تحـت السـيادة العثمانيـة المصرية. والشركة حصلت على امتياز لتشغيل القناة لمدة ٩٩ سـنة بعـد افتتاحهـا. وبهـذا تكون مدة الامتياز منتهية في نوفمبر ١٩٦٨. وهذا أعطى ناصر ليس فقط مطلبـاً تاريخيـاً أدبيـاً لمصر كي تشرف عـلى إدارة القنـاة بـل أعطـاه حقـاً شرعيـاً شرط أن ينتظـر قلـيلاً. وبالمقابل كان الزمن بالنسبة إلى فرنسا وبريطانيا يسرع المسير.

إن المنطقة التي تجري فيها القناة كانت فعلاً تحت سيطرة الجنـود البريطـانيين. ووفقاً لاتفاق القسطنطينية المعقود سنة ١٨٨٨ كانت القناة «حرة ومفتوحة زمن الحـرب وزمن السلم». وكانت المعاهدة المصرية الإنكليزية التي عقدت سنة ١٩٣٦ قد نصت على إعطاء مصر الاستقلال الفعلي وكانت المعاهدة خطوة نحو هذا. ولكن البريطانيين ضغطوا وأخذوا ثمناً للاستقلال الفعلي الحق بالاستمرار في احتلال منطقة القناة لمدة عشرين سـنة وإضافة إلى ذلك إعادة احتلال مصرإذا لزم الأمر في حال وقوع حرب. استخدمت بريطانيا هذا الحق بخلال الحرب العالمية الثانية.

جاء الوقت الذي يجب فيه إعادة النظر بالاتفاقية بسرعـة في عقـد ١٩٥٠ وهنـا تكمن المشكلة الورطة بالنسبة إلى الغرب. في حقبة الحرب الباردة وصراعاتها، كان التنازل الكامل عن كل الحقوق في قناة السويس لكل البلدان كـما نـص عـلى ذلـك اتفـاق ١٨٨٨ يعني أن الاتحاد السوفييتي قد أمن لنفسه موطئ قدم فيها. وكان هذا الأمر غـير مقبـول طالما أن لندن وواشنطن معنيتان به وكان هناك مخرج في نظر الغـرب وهـو الحـل الـذي وجده الغرب بالنسبة إلى قناة دوليـة مهمـة جـداً هـي مضـائق اسـطمبول. وكـان هنـاك استثناء واحـد حـول مطلـب المـرور الحـر في المضـائق الدوليـة. إن الـدول ذات السـيادة المطلقة التي تمر القناة عبرها يمكنهـا أن تتخـذ تـدبيراً تـراه ضروريـاً للـدفاع عـن نفسـها. وبدخول تركيا في حلف الناتو أصبح بالإمكان إخراج السوفييت من الإفادة مـن المضـائق. وهكذا إذا أمكن حمل مصر على الاستمرار في التحالف مع الغرب فإن الاتحاد السوفييتي يحرم من كل تأثير. والوضع سيكون بالطبع كارثياً إذا جرى العكس وعقـدت مصر تحالفـاً مع الاتحاد السوفييتي.

وبعد المحادثات المتأخرة حول حرمة الالتزامات الدولية، فإن الحرب الباردة والخوف من

التغلغل السوفييتي في الشرق الأوسط وفّر المفتاح لتفهم سياسة واشنطن ولندن في المفاوضات المبكرة مع ناصر. كان أنطوني ايدن وزيراً للخارجية في حكومة تشرشل وقد عمل جهده لتأمين اتفاق حبي مع ناصر حول القضايا العالقة بين بريطانيا ومصر وكان يدعمه في ذلك وزير الخارجية الأميركي جان فوستر دالاس. وكان هناك قضية إضافية تتعلق بمستقبل السودان الذي كان ما يزال تحت السيطرة الإنكليزية المصرية.

في فبراير ١٩٥٣ تم الاتفاق على أن يقرر السودانيون مصيرهم بأنفسهم. ولدهشة ناصر اختاروا الاستقلال بدلاً من الاتحاد مع مصر. وفي السنة التي تلت كان ناصر أكثر نجاحاً وتوفيقاً. في أكتوبر ١٩٥٤ أمكن التوصل إلى معاهدة جديدة إنكليزية مصرية نصت على الانسحاب الكامل لكل الجيوش البريطانية من قواعد السويس ضمن عشرين شهراً. وكان لا بد من تفكيك القواعد. هذه التسوية في صيغتها تسمح لبريطانيا بإعادة تشغيل القواعد إذا اندلعت الحرب في المنطقة. وكانت المعاهدة لمدة سبع سنوات تنتهي سنة ١٩٦١ في أي حال. ورغم كل شيء ومع كون القناة مملوكة لمالك أجنبي وإدارتها أجنبية فإنها كانت أقل من حرية كاملة ومباشرة بالنسبة إلى مصر. وكان الإخوان المسلمون قد نددوا بموافقة ناصر واتفاقه مع بريطانيا على أنه عمل خياني في حين اتهم ايدن في لندن من قبل اليمين المحافظ على أنه هرب من منطقة القناة. وقد بذل ايدن جهوداً وقدم تنازلات ضخمة باسم بريطانيا وخاطر بشعبيته في الداخل الأمر الذي جعله في ما بعد شديد الحساسية تجاه تهمته بأنه استرضى الدكتاتور المصري.

طالبت بريطانيا ومعها فرنسا والولايات المتحدة بحق ممارسة دور رئيسي في تأمين الاستقرار الذي يجب المحافظة عليه في الشرق الأوسط. وبخلال السنوات التي تلت توقيع الهدنة بين مصر وإسرائيل كانت إسرائيل والدول العربية الأخرى في سنة ١٩٤٩ تعيش حالة سلم متأرجح. ولكن العرب رفضوا زوال فلسطين وتقسيم أرضها بين الدولة الجديدة دولة إسرائيل وبين الأردن الموسع. ولم يكن بالإمكان تحويل الهدنة إلى سلام دائم. ولإيقاف اندلاع حرب جديدة سعت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من خلال «الإعلان الثلاثي» الذي صدر عنهم في ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠، إلى الحد من سباق التسلح بين إسرائيل وجيرانها العرب. ونصبت هذه الدول نفسها شرطياً في الصراع العربي الإسرائيلي. فقرروا «أنهم إذا وجدوا أن أياً من هذه الدول تستعد لخرق حدود أو خطوط الهدنة فإنها (أي الدول الثلاثة) سوف تلتزم بواجباتها كأعضاء في الأمم المتحدة وتتخذ إجراءاً مباشراً داخل الأمم المتحدة وخارجها لمنع هذا الاختراق». لم تكن الدول العربية وإسرائيل في هذه المعاهدة ولم يكن الاتحاد السوفييتي قد دعي أيضاً للانضمام إليها. لا شك أن الخوف من أن يستغل الاتحاد السوفييتي الفرصة من صراعات الشرق الأوسط كان واحداً من البواعث التي حملت هذه الدول الغربية على التعاون. ولكن ترك الروس في الخارج

جعل التزود بالأسلحة بصورة غير نظامية من كتلة الدول الشرقية ممكناً مما أدى إلى سباق تسلح حاول الغرب أن يمنعه.

وكان الإعلان الثلاثي مع ما يفترض فيه من هيبة كونه صادراً عن القوى العظمى كان أكثر تأثيراً على الورق مما هو في الواقع. وكانت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة شركاء غير مرتاحين. واعتقدت الولايات المتحدة - وليس ظلماً - أن بريطانيا ما تزال متمسكة بمواقفها الكولونيالية القديمة الرامية إلى استبعاد الدول العربية واستعبادها.

كان البريطانيون من جهتهم يكرهون تعاظم النفوذ الأميركي والطريقة التي اتبعتها الولايات المتحدة في تقليص نصيب بريطانيا التجاري. وكانت فرنسا قد تعاونت مع بريطانيا في منتصف عقد ١٩٥٠، في وقت أزمة السويس، تعاوناً قائماً على أساس اعتبارات السياسة العملية. ألم تكن بريطانيا هي التي دمرت بدون شفقة سيطرة فرنسا في لبنان وسوريا في نهاية الحرب العالمية الثانية؟ إن غاية فرنسا من استمرارها التورط في شؤون الشرق الأوسط، إنما كان على الأقل بقصد الاحتفاظ، وإن أمكن بقصد توسيع نفوذها المتدهور في شمالي إفريقيا بعد الكارثة في الهند الصينية. وأهم صراع دقيق هو تورطها في الجزائر، التي جعلتها فرنسا جزءاً لا يتجزأ من فرنسا. ودعمت دعاية عبد الناصر الثوار الجزائريين، وازداد التوتر متعالياً باستمرار لأن فرنسا قد بالغت في تقدير الأسلحة التي بعثها عبدالناصر والتي يقدر على إرسالها إلى الوطنيين الجزائريين.

وواجهت الولايات المتحدة أيضاً معضلة. إن بريطانيا وفرنسا هما أهم حلفائها الغربيين. ولكنها هي أيضاً تريد أن ينظر إليها كصديقة للدول العربية المستقلة. وأظهرت نفسها وكأنها متحررة من الصبغة الكولونيالية وأدانت مواقف بريطانيا وفرنسا القديمة. كيف يمكن الوقوف إلى جانب الوطنيين العرب وبذات الوقت إلى جانب بريطانيا وفرنسا؟ ولم يكن من سبيل إلى تغطية هذا التناقض في الموقف الذي التزمت به بعد ٦ سنوات بخلال أزمة السويس سنة ١٩٥٦ بعد استقواء النفوذ الاقتصادي الأميركي في المنطقة عبر شركات النفط العملاقة. كانت صداقتها البريئة على أي حال تحمل القليل من الصدق. إن معارضة أميركا للثورة الاجتماعية - وإلى أي شكل من أشكال الاشتراكية كان ينظر إليه على أنه شكل مصغر من أشكال الشيوعية - يعني أن الدعم الأميركي قد أعطي فقط للملوك والأمراء والقلة الإقطاعية و«الطاقم العتيق»، وهذا جعل معارضة أميركا شعاراً جذاباً جعلته المعارضة السياسية في دول الشرق الأوسط حافزاً لاستنهاض الجماهير. إن الحكومات البريطانية سواء كانت من العمال أو المحافظين اتبعت خطاً مشابهاً للخط الأميركي، وفعلت نفس فعلة أميركا لمدة أطول فربطت نفسها بالزعماء الإقطاعيين في العالم العربي وفشلت في تغيير مسارها بعد الحرب العالمية الثانية. بالنسبة إلى هؤلاء الملوك العرب وإلى وزرائهم أصبح الغرب دعامة أساسية تدعمهم ضد شعوبهم المعارضة لهم. ولكن هذا

التصرف عرضهم لاتهامات بأنهم يقضون على الاستقلال العربي من أجل المحافظة على الأنظمة الفاسدة. وإن كان متهموهم هم أيضاً من الذين لا يقل فسادهم في الحكم، فساداً لم تنقصه قوة دعايتهم.

في سنة ١٩٥٤ بدا أن العلاقات الإنكليزية المصرية، وبالتالي النفوذ الغربي في حرز أمين معقول. ولكن الشرق الأوسط بعد الحرب العربية الإسرائيلية كان منطقة غير مستقرة فالصراعات الإقليمية والعداوات كان بإمكانها أن تنسف الغرب. ولتأمين السلم العام في الشرق الأوسط كان هناك الجانب الآخر من قطعة العملة وهو هدف الحرب الباردة الرامي إلى استبعاد الروس عن منطقة الشرق الأوسط.

إن رفض العرب القبول بإسرائيل يعني أنه لا وجود لمعاهدات سلام تعقد بينها وبين جيرانها العرب. إن الدولة العربية استمرت علناً تصرح بأنها تريد مهاجمة إسرائيل تدميرها. في الواقع كان ناصر يسعى إلى حل سلمي منذ ١٩٥٠ إلى فبراير ١٩٥٥. وقامت مفاوضات سرية بين إسرائيل ومصر على أعلى المستويات ولكنها لم تؤد إلى تسوية. في هذه الأثناء اعتبرت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة نفسها ضامنة للحدود.

والحصول على صداقة ناصر لم تبدُ سهلة. فقد كانت هناك موانع أخرى. فقد كان هناك صراع حتى العظم آخر. كانت مراهنة عبد ناصر في تزعم القوميين العرب الثوار تلقى معارضة من حكام الدول النفطية الإقطاعية. وكان هؤلاء يستندون إلى دعم الولايات المتحدة وبريطانيا. وكانت طموحات ناصر تلقى معارضة أيضاً من مملكة العراق التي كانت حكومتها الميالة للغرب قد عقدت ووقعت على حلف بغداد العسكري مع تركيا والدول العربية الميالة للغرب لتشكيل حاجز ضد التغلغل السوفييتي. كان العالم العربي في منتصف عقد ١٩٥٠ يعاني من الخصومة المرة ومن العداوة بين مصر والعراق. وبريطانيا حين حاولت أن تكون صديقة للطرفين، كانت كأنما تحاول امتطاء جوادين بآنٍ واحد. إن مشروع السلام الإنكليزي الأميركي في الشرق الأوسط كان جهداً سرياً معروفاً باسم سري هو «ألفا». في ذات الشهر الذي تم فيه توقيع حلف بغداد بين العراق وتركيا في فبراير ١٩٥٥، طار ايدن إلى القاهرة للقاء ناصر. وأظهر له الزعيم المصري من دون أي شك عداءه لحلف بغداد. ولكنه بدا أكثر اعتدالاً في القضية الفلسطينية، بل إنه ناقش معه إمكانية الصلح مع إسرائيل. وهذا الأمر بعث الأمل في «ألفا». وإن لم يعط الأمل للمناضلين الفلسطينيين. والمحاربون الفلسطينيون الذي عرفوا باسم الفدائيين، بدؤوا بالقيام بعمليات داخل إسرائيل منذ ١٩٥٣ انطلاقاً من قطاع غزة الذي تشرف عليه مصر وانطلاقاً من الضفة الغربية الأردنية. وردّ الإسرائيليون بعمليات انتقامية ضخمة من الجو أمِلوا منها ردع الدول العربية الي تؤوي الفدائيين الفلسطينيين وتسمح لهم بالقيام بعمليات داخل إسرائيل. في غارة من إحدى الغارات الانتقامية في

أكتوبر ١٩٥٣ تم تدمير معظم القرى الأردنية، في قلقيلة وتم قتل أكثر من ٥٠ رجل وامرأة وطفل في الغارة. ووقع أكثر من ذلك وإن بعنف أقل كعمليات انتقامية ضد الأردن في سنة ١٩٥٤.

لماذا بعد هذا استمر الفلسطينيون في القيام بهجماتهم؟ إن زعيمهم ياسر عرفات ظن أن استثارة الضربات الإسرائيلية داخل الأردن ومصر سوف يحدث ردة عكسية من جانب الإسرائيليين. فالأردن لن يكون قادراً على الرد على إسرائيل ولكن مصر تستطيع، وقع الإسرائيليين في الفخ. إن هجوماً فلسطينياً من قطاع غزة أدى إلى رد إسرائيلي في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥ قتل فيه ٦٩ شخصاً معظمهم من الجنود المصريين وجرح فلسطينيون وقتلوا وأدى هذا الأمر إلى إنهاء الاتصالات المباشرة بين إسرائيل ومصر سعياً وراء حل سلمي لخلافاتهما، فناصر لم يستطع قبول مثل هذه المهانة. كان الأمر المهم عند المصريين هو تقوية مصر عسكرياً حتى تستطيع مواجهة إسرائيل على الأقل مواجهة الند للند في المستقبل. وكان عبد الناصر يرغب في الحصول على كميات ضخمة من الأسلحة وكان يرغب في الحصول عليها من الغرب إن استطاع. وإن لم يستطع فإنه سوف يحصل عليها من الشرق. إن إمكانية نجاح ألفا قد تضاءلت. وحدث المزيد من المحادثات العابرة من أجل تسوية مع إسرائيل ولكن ناصر أصر على إعطاء الأردن النقب الإسرائيلي وأن الحدود الجديدة يجب أن تمر عبر غزة. بحيث يصبح مصر وللأردن حدود مشتركة. ومصر كدولة أقوى سوف تستولي على الأردن. مثل هذا الهدف لم يكن ذا حظ في النجاح. في أبريل ١٩٥٥ تقاعد تشرشل وأصبح ايدن رئيساً للوزارة في بريطانيا. وعبر مجلس وزاري داخلي مصغّر استطاع ايدن أن يسيطر على السياسة الخارجية في حكومته. وبخلال صيف ١٩٥٥ ظل هو ودالاس يأملان في التأثير في ناصر. وكان طلبه للأسلحة قد لقي صغوبات في واشنطن. ووجد خروتشوف الفرصة سانحة لينسف حاجز حلف بغداد ووعد بتحقيق أي مطلب يطلب ناصر تأمينه من الغرب مع تقديم طيارات ودبابات وفقاً لشروط ميسرة يصعب على مصر رفضها. في هذا الشهر، أكتوبر، تم علناً التأكيد على صفقة الأسلحة مع الاتحاد السوفييتي. وكانت خيبة الأمل في لندن وواشنطن لا تعتبر شيئاً بالنسبة إلى ما حصل في إسرائيل من قلق وخوف. في نوفمبر بدأ رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون يخطط لحرب. إن موقع إسرائيل الجغرافي جعلها سهلة المأخذ إلى أقصى حد. إن أقل من ١٥ ميلاً يتقدمه العدو يجعلها بلداً مقطوعة إلى نصفين. والشيء الأسوأ هو أن سكان إسرائيل بالنسبة إلى مجموع سكان جيرانها في الدول العربية يجعلها تبدو قزماً. وبخلاف جيرانها من الدول العربية كان على إسرائيل أن تسحب اليد العاملة فيها من أجل تغذية الحرب. ولكنها لا تستطيع فعل ذلك لمدة طويلة دون مواجهة الإفلاس في الداخل. وهذا الأمر هو الذي حسم استراتيجية إسرائيل. إن الحرب يجب أن تنقل إلى داخل أرض العدو ويجب الوصول بفرص الانتصار على العدو إلى أقصى حد بحيث إن الميزان يكون لصالحها مطلقاً. في مثل هذه المعركة معركة حياة أو موت، لم يكن الإسرائيليون

يهتمون بالذرائع الشرعية حول من يبدأ الحرب تقنياً. وبحسب التفسير الإسرائيلي إن حصول مصر علي كميات ضخمة من الأسلحة تعني أن الهجوم العربي هو مسألة وقت. ولكن على من تستطيع الاتكال لمساعدتها. إن الإمدادات الغربية من السلاح كانت مراقبة عملاً بالتصريح الثلاثي الذي صدر في مايو سنة ١٩٥٠.

وإن كان الاتحاد السوفييتي وناصر قد اخترقوه اختراقاً عنيفاً. في شتاء ١٩٥٥ بدأت فرنسا تزود إسرائيل بالسلاح وخاصة مقاتلاتها الفخمة ميستير ٤. بدأت علاقة حميمة بين إسرائيل وفرنسا تركت جانباً بريطانيا والولايات المتحدة.

ولم يفقد ايدن ودالاس، رغم كل شيء، الأمل (في ذلك الخريف والشتاء) في تراجع عبد الناصر عن الدخول في فلك السوفييت. إن مطمح عبد الناصر الكبير كان يهدف إلى تحسين اقتصاد مصر. وقد خطط لذلك بوسائل منها بناء سد جديد هو السد العالي في أسوان الذي من شأنه توفير الطاقة الكهربائية وإرواء أعالي النيل. والتمويل اللازم كان عن طريق البنك الدولي بشرط أن تساهم الولايات المتحدة وبريطانيا فيه أيضاً. وحث ايدن دالاس على دعم الصفقة بقصد استبعاد الترتيبات المالية السوفييتية المصرية. وقدمت بريطانيا والولايات المتحدة عرضاً لتمويل المرحلة الأولى فعلاً في ديسمبر ١٩٥٥.

وفي هذه النقطة لم يكن هناك توافق بريطاني مع فرنسا - التي تركت لوحدها مع إسرائيل - لأن دعم إسرائيل سوف يبعد الأصدقاء الذي أرادت بريطانيا والولايات المحتدة كسبهم من بين الدول العربية.

ولكن بعد عدة أشهر تغيّر الوضع تماماً. إن بريطانيا والولايات المتحدة - وبصورة متزايدة - أساءت كل منهما الظن بسياسة الأخرى، وبلغ تعاونهما نهايته. وبريطانيا - بدلاً من ذلك - اصطنعت اتفاقاً مع فرنسا وإسرائيل، وتورطوا في خطة سرية بقصد هزيمة مصر والإطاحة بناصر. ما هو الشيء الذي أحدث مثل هذا الانقلاب الغريب في الأهداف البريطانية فوق كل شيء؟.

في مارس ١٩٥٦، اعتبر ايدن أن ناصر يشكل خطراً على المصالح البريطانية في الشرق الأوسط، باعتباره زعيماً لا يوثق به، وهو متورط بعمق مع الاتحاد السوفييتي.

إن دعاية القاهرة ضد أصدقاء بريطانيا من العرب، وبصورة خاصة ضد نفوذ بريطانيا في الأردن، وعداء مصر ضد إدخال الأردن في حلف بغداد وسّع الهوة. كان الملك حسين ملك الأردن أضعف من أن يقاوم المشاعر المحبة لعبد الناصر التي تغلغلت في بلده وتحت تأثير الضغط أقال الضابط البريطاني المعروف بغلوب باشا الذي كان قائد الفيلق العربي الأردني. ورد

ايدن بغضب: إذ بدا له أن ناصر ينـوي أن يطـرد بريطانيـا مـن الشرق الأوسـط. مـن الآن فصاعداً صمم ايدن بأي وسيلة أن يخلص الشرق الأوسط من عبد الناصر.

في أبريل ١٩٥٦ توافق دالاس وايدن عـلى المماطلـة في مفاوضـات قـرض أسـوان. فلم يعد عبد الناصر بعد الآن - في نظرهما - مؤيداً محتملاً للغـرب. وأعلـن دالاس في ١٩ يوليو ١٩٥٦ انسـحاب بريطانيـا وأميركـا [مـن القـرض] رسـمياً. وهـذا يعنـي أن تصـويت الكونغرس على المال اللازم للمساهمة في تمويل سد ناصر مع البنك الدولي قد أصبح بعـد الآن غير معقول. ولكن الأسلوب الفج في الإعلان - والذي لا لزوم له وربما لم يكن مقصوداً - كان مبالغة في زجر ناصر الذي لا يستطيع أن يقبل بخنوع مثل هذه النكسـة. وتحركـه اللاحق لم يكن مفاجئاً. في ٢٦ يوليو، في خطاب شهير في الإسكندرية أعلن عبـد النـاصر أن مصر قد أممت شركة قناة السويس، وهذ يعني إنهاء السيطرة الغربية قبـل اثنتـي عشرة سنة من تاريخ انتهـاء امتيـاز السـويس. وفي الليلـة ذاتهـا أصـبح بطـل العـالم العـربي. ولم يتصرف بخلاف القانون - رغم كل شيء - إذ عرض أن يعوض على حـاملي أسـهم الشركـة. وقلب عبد الناصر الطاولة في وجه بريطانيا والولايات المتحدة. لأول وهلة لم يقدر تصرفـه حق تقديره. فمن خلال الشيء الذي ما يزال غروراً غربياً مشتركاً، ساد الاعتقاد واسعاً بأن المصريين لن يستطيعوا إدارة القناة بعد سحب المرشدين الأوروبيين ومعهم التقنيين. وكم كانت الصدمة بالغة عندما قام المصريون بمسـاعدةٍ مـن الأصـدقاء الشـيوعيين الشرقيـين، وأظهروا أن السفن سوف تستمر في عبور القناة بدون مشقة.

بالنسبة إلى ايدن، إن سلوك عبد الناصر بخلال أكثر من شهر بقليل، بعـد خـروج آخر جندي بريطاني من القناة، عمـلاً باتفاقيـة ١٩٥٤، اعتـبر إهانـة شخصـية لـه عرضـته لتجدد هجوم الجناح المحافظ. وأكثر من ذلك، وبما أن ثلثي النفط اللازم لأوروبـا الغربيـة يمر عبر القناة، اعتقد ايدن أن سيطرة عبد الناصر عليها سوف يعطيه ممسكاً على اقتصاد بريطانيا واقتصاد أوروبا الغربية، أو كما عـبر عـن ذلـك ايـدن «إن الـدكتاتور المصري قـد وضع يديه على منخنقنا». وإذا سمح لناصر أن يذهب سالماً بهذه الغنيمة - وهذا استنتاج ايدن - فلا شيء يمنعه من القفز على المصالح البريطانية الأخرى. ألم مبرح شخصي، مبالغـة في تخويف بريطانيا وصحة معتلة كل ذلك تجمع ليدفع بايـدن (رغـم دعـم الـوزارة لـه) نحو مغامرة دولية غير مدروسة.

إن القـرار في لنـدن بالإعـداد لعمـل عسـكري قـد اتخـذ مـن قبـل الـوزارة البريطانية في ٢٧ يوليو، أي بعد يوم مـن خطـاب عبـد النـاصر الـذي أمـم فيـه قنـاة السويس. وكان هناك توافق، وإن كان قد فشل كله في ما بعد، على الهجوم على مصر وإجبارها على قبـول اتفـاق دولي يـؤمن العبـور الحـر لقنـاة السـويس لـيس فقـط إلى حين انتهاء امتياز شركة قناة السويس في نوفمبر ١٩٦٨ ولكـن إلى الأبـد. وكـان المفـترض أن المصريين ليسوا قـادرين عـلى إدارة وعـلى تشـغيل القنـاة بأنفسـهم أو عـلى تـأمين

تنفيذ الاتفاقات الدولية. وعملاً بهذا أصدرت الوزارة تعليمات إلى رئاسة الأركان البريطانية كي تعد خطة حربية. وفي هذه الأثناء لم يكن هناك تفكير حقيقي وأمر بالتعاون العسكري والدبلوماسي مع فرنسا. ذلك جاء في ما بعد منتصف أغسطس. أما في ما خص إسرائيل فقد أصر ايدن على أن تبقى بعيدة عن المعركة بحيث لا يقاومها أصدقاء بريطانيا من العرب. وأنشأت لجنة وزارية خاصة من ٦ أشخاص من بينهم وزير المالية هارولد ماكميلان، وذلك من أجل اتخاذ التدابير اللازمة. وفوتحت الولايات المتحدة بالأمر في هذه المرحلة في أواخر يوليو. وأرسل ايدن برقية إلى الرئيس أيزنهاور بأن بريطانيا لا تستطيع ترك عبد الناصر رابحاً. وشدد على أن هناك حاجة إلى موقف صلب من قبل كل الدولة البحرية لأن ناصر إذا لم يوقف عند حده «فإن نفوذنا في الشرق الأوسط سوف يدمر نهائياً، ونحن على يقين من ذلك».

وفي المآل الأخير سوف تستعمل بريطانيا القوة، ثم أضاف: «وقد أصدرت تعليمات هذا الصباح إلى رئيس الأركان لإعداد خطة عسكرية مناسبة». وطلب حضور ممثل إميركي إلى لندن للمساعدة في التنسيق السياسي. وفي حين كان ايدن يتوقع العمل مع الأميركيين فإن الفرنسيين كانوا أكثر تصميماً على كعم ناصر أكثر من البريطانيين، عارضوا وضع قواتهم تحت إمرة قائد بريطاني. فليس تأميم القناة فقط، وشركة قناة السويس كانت ملكيتها فرنسية في معظمها بحيث إن التأميم يشكل إهانة لاعتبار فرنسا الدولي، بل إن ناصر كبطل للعالم العربي كان قد قوّض نفوذ فرنسا في الجزائر. إن دعم عبد الناصر المكشوف لجبهة التحرير الوطنية الجزائرية ودعمها بالدعاية والسلاح، اعتبر جدياً في مفاعيله بحيث إنه ميّل الميزان ضد فرنسا في الحرب الجزائرية.

واشتغل الفرنسيون بقوة لعقد تحالف عسكري مع بريطانيا، ولكنهم كانوا يخافون من أن يقوم ايدن - في النهاية - بالعمل مع دالاس واعتماد السياسة الأميركية الرامية إلى أيجاد تسوية سلمية.

وإن لم تعمل بريطانيا مع فرنسا على تدمير ناصر هل كان هناك خيار آخر بديل؟ إن الرؤساء الفرنسيين فكروا عندها بتحالف عسكري مع إسرائيل. ولكن التحالف مع بريطانيا أفضل وكان عليهم أن يكونوا حذرين وليس أن يخاطروا بهذا عن طريق محادثات مبكرة مع إسرائيل. ولهذا فرئيس وزراء فرنسا غي مولّي ووزير خارجيته فرنسوا بينو كان عليهما أن يلعبا لعبة صعبة. إن المحادثات مع الإسرائيليين يجب أن تبقى سرية وعلى قيد ذراع من التخطيط العسكري مع بريطانيا. كان رئيس الوزراء الإسرائيلي حذراً جداً من سياسة ايدن الموالية للعرب وكان قليل الثقة في الاعتماد على مصداقية بريطانيا. وهكذا تكون معارضة ايدن لأي تدخل إسرائيلي قد لقيت مقابلها من خلال الشكوك الإسرائيلية حول حكمة التعامل مع البريطانيين.

وقبل أن تكون فرنسا مستعدة للبدء في المحادثات العسكرية مع الإسرائيليين، كانت أفضليتها موجهة نحو التعاون والتنسيق بين التخطيط العسكري الإنكليزي الفرنسي. وهذا لم يحدث حتى

منتصف أغسطس ١٩٥٦. وكان ايدن في هذا الوقت يتبع سياسة ذات خطين: الاستعدادات العسكرية يجب أن تستكمل وبذات الوقت تقوم مفاوضات دولية بين الدول البحرية ومصر.

وكان وزير خارجية الولايات المتحدة جان فوستر دالاس هو الذي تولى القيادة في الجهد من أجل حل أزمة قناة السويس عن طريق الاجتماع الدبلوماسي. لقد وجد دالاس والرئيس أيزنهاور أيضاً نفسيهما في وضع صعب. إن بريطانيا هي أهم حليف للولايات المتحدة في الحرب الباردة. ولكن أيزنهاور كان يشك في القيادة المحافظة البريطانية من الوقوع في المواقف الكولونيالية. فالقيام بحرب على على مصر لم يكن له مبرر شرعي وأخلاقي، وهو لم يلق تأييداً في الأمم المتحدة وهو من شأنه - حسب اعتقاد أيزنهاور - أن يحمل كل العالم العربي على معاداة الغرب. وجرى تطمين بريطانيا لجهة الدعم المحب في حين حاول أيضاً ردعها كل ذلك أحدث غموضاً والتباساً بشأن الولايات المتحدة هل هي تريد أو لا تريد.

رغم عقد اجتماع في لندن فيما بين ١٩ إلى ٢٣ أغسطس ١٩٥٦، وحضرته الهند وشارك فيه الاتحاد السوفييتي. ورفض ناصر الاقتراحين اللذين كانا حصيلة اجتماع لندن باعتبارهما ينالان من حقوق سيادة مصر. وكذلك لم تجد المقترحات التي صدرت عن الاجتماع الثاني الذي عقد في لندن في ٢١ سبتمبر، أي قبول لدى القاهرة. عندها حملت بريطانيا وفرنسا نزاعهما إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة في مطلع أكتوبر. وبدا ناصر لاعباً على عنصر الوقت، اعتقاداً خاطئاً منه بأنه كلما طال الوقت كلما قلّ خطر أي اعتداء عسكري تقوم به بريطانيا وفرنسا. وظلّ دالاس وأيزنهاور في هذه الأثناء يحضان على ضبط النفس وعلى الصبر، وعلى البحث عن حلول جديدة.

كانت الخطط العسكرية لعملية الموسكيتير أو الهجوم على مصر قد سارت مشواراً طويلاً. ولكنها كانت تعدل باستمرار لأسباب عسكرية ودبلوماسية. فقد أخذت وقتاً لنقل الطائرات النفاثة الكافية والمظليين إلى قبرص ولتجميع الجنود هناك وفي جزيرة مالطا. ومن بعدها تنقل بواسطة أسطول البحر المتوسط إلى بور سعيد. وبخلال أغسطس وسبتمبر كان التطور الواضح هو أن ايدن علم أن الأميركيين لا يدعمون بقوة استعمال القوة. ولهذا فاتح فرنسا. ولكن حتى وإن كانت بريطانيا وفرنسا على شراكة وثيقة عسكرياً فإن ذلك لم يتعد إلى أهدافهما العسكرية في الشرق الأوسط، أبعد من مصر. وهنا كانتا تقريباً في موقفين متعارضين: ففرنسا كانت تدعم إسرائيل وبريطانيا كانت تدعم الدول العربية وهي أيدت بكل قوة تحالفها مع الأردن ضد إسرائيل، خصوصاً عندما أصبح الأردن ضحية غارتين إسرائيليتين انتقاميتين في سبتمبر ١٩٥٦. ومن الأوجه العجيبة في أزمة القناة هو تأخر السياسة البريطانية في التحول، فقط قبل أيام قليلة من الهجوم على مصر. وافق ايدن فجأة على دخول إسرائيل في خطة لتبرير الهجوم على مصر. ولكن إلى حين حدوث هذا التغيير كانت فرنسا قد احتفظت بسرية الاتصال بإسرائيل وأخفتها عن حليفتها بريطانيا.

وبخلال القسم الأخير من سبتمبر بدأت فرنسا بذكاء دبلوماسي بتدخيل الإسرائيليين والبريطانيين في لعبة سرية مخططة للقيام بحرب على مصر. وعندما زار ايدن ووزير خارجيته سلوين لويد باريس للتحادث مع موليه وبينو في ٢٦ سبتمبر فربما كان ممكناً أن تكون فرنسا قد كشفت لهما عن اتصالها بالإسرائيليين.

وكان هدف فرنسا أن تختلق سبباً يجعل القناة مهددة بالتوقف عن العمل لأن إسرائيل هاجمت مصر وأنها متقدمة نحو القناة. ألا يمكن لبريطانيا وفرنسا عندها أن تجدا الذريعة - وهي إبقاء القناة مفتوحة أمام التجارة الدولية - لتتصرفا كرجال الشرطة، وذلك بالطلب إلى الفريقين الانسحاب من قناة السويس، ثم احتلالها إذا لم يستجب أي من الطرفين، إسرائيل أو مصر، للطلب.

ونظراً لمخاوف إسرائيل من إعادة تسليح مصر فإنها تقوم بهجوم مسبق على مصر، وأمام هذا الحدث تستطيع بريطانيا وفرنسا تبرير التدخل العسكري من أجل الفصل بين المتحاربين، وإبقائهما على بعد من القناة.

وجاءت بعثة إسرائيلية تقودها غولدا مائير «الرهيبة» إلى باريس ودخلت في محادثات سرية من ٣٠ سبتمبر إلى ١ أكتوبر. وعرض موليه وبينو باختصار مخططهما. بالنسبة إلى الإسرائيليين إن الحرب مع مصر يمكن أن تحسم وجود إسرائيل في المستقبل، في هذه الأثناء كانت العلاقات مع بريطانيا بعد الغارات الإسرائيلية على الأردن قد تدرجت نحو تراجع جديد.

لا شك أنه منذ أيام الانتداب لم تكن بريطانيا ذات اعتبار كبير في إسرائيل ولم تكن تعتبر جديرة بالثقة. وماذا لو اشترك الأردن وتدخل في الحرب المصرية الإسرائيلية؟ وأرادت غولدا مائير معرفة الجانب الذي ستحارب معه بريطانيا عندئذٍ. وحاول بينو جهده أن يقنع الإسرائيليين بأن أفضلية البريطانيين تتجه إلى هزيمة مصر. ثم أضاف شارحاً بأن الحكومة البريطانية تحتاج إلى ذريعة لمهاجمة مصر.

كان الأسبوعان الأولان من أكتوبر حاسمين. في مطلع هذا الشهر كان ايدن ما يزال متردداً، وكان وزير الخزانة هارولد ماكميلان صقراً، وكان وزير الخارجية سلوين لويد حمامة. وتحت ظل الأمم المتحدة كان سلوين لويد في نيويورك يحاول المفاوضة على تسوية لمشكلة القناة أيضاً، أقل رغبة في المخرج السلمي. في ١٢ أكتوبر توصل الجميع أخيراً إلى اتفاق مرتكز على ثلاثة مبادئ وافق عليها رئيس مجلس الأمن في الأمم المتحدة. وأبرق ايدن إلى سلوين لويد وقت الغداء في ١٤ أكتوبر أنه مستعد للتفاوض أكثر مع المصريين وأن أعضاء مجلس الأمن راغبون في حل هذه القضية سلمياً.

وبدا أن إمكانية العمل العسكري الإنكليزي الفرنسي قد تراجع، وإن كان ايدن من أجل إبقاء الضغط على مصر قد احتفظ بحق بريطانيا باستعمال القوة، إن لم يقبل المصريون بتسوية مرضية

لبريطانيا. ولكن في ساعة متأخرة من ذلك اليوم استقبل ايدن مبعوثين من باريس. فرئيس وزراء فرنسا يريد أن يعرف ماذا تفعل بريطانيا إذا هاجمت إسرائيل مصر. إن الإعلان الثلاثي الصادر سنة ١٩٥٠ نصّ على أن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا سوف تدعم ضحية الاعتداء، وإن كان عبد الناصر - حسب ما أشارت فرنسا - قد رفض حديثاً تطبيق هذا الإعلان على مصر. وعندها كشفت فرنسا عن الخطة التي ناقشتها مع إسرائيل في ٣٠ سبتمبر وأول أكتوبر، تهاجم إسرائيل مصر، وبحجة الفصل بني المقاتلين والمحافظة على القناة تغزو قوات فرنسية إنكليزية مصر وتحتل قناة السويس. ووعد ايدن بالجواب في ١٦ أكتوبر ولكنه بدا منجذباً إلى هذه الخطة.

ورأى ايدن أن الاقتراح الفرنسي هو مخرج ممكن من المصاعب المتزايدة. فالحرب أصبحت وشيكة في الشرق الأوسط وبريطانيا لا تستطيع أن تبقى بعيدة عنها.

وكان الأردن في أزمة، في ١٠ أكتوبر، فقد حدث قبل أربعة أيام من المحادثات الإنكليزية الفرنسية الحاسمة في لندن، أن قامت إسرائيل بغارة انتقامية مكثفة على قلقيلة بلغت فيها إسرائيل ذروة العنف في هجماتها على الأردن، مات فيها أكثرمن سبعين أردنياً. وحاول الإسرائيليون إحباط اتفاق بين العراق والأردن، تدعمه بريطانيا، بموجبه يرابط الجنود العراقيون من أجل مساعدة الأردنيين. أين تقف بريطانيا؟ إن مصداقيتها لدى عرب الشرق الأوسط وتقويتها لحلف بغداد أصبحت تتعلق الآن في احترام التحالف الدفاعي المعقود مع الأردن. وهكذا تبدو بريطانيا وكأنها قد انجرت إلى الوقوف ضد إسرائيل، ومالت إلى جانب الدول العربية إذا وقعت الحرب بين إسرائيل من جهة وبين الأردن من جهة ثانية. إن هذا التورط في العداء الغربي العام لإسرائيل يتقاطع الآن بخط مستقيم مع مشكلة بريطانيا الخاصة مع مصر. ودعمت فرنسا إسرائيل بقوة أكبر. فلا عجب أن يعتقد سلوين لويد أن أي اندلاع للحرب سوف يكون كارثة بالنسبة إلى بريطانيا.

وفيما كانت الأركان العسكرية الفرنسية والإسرائيلية تضع الخطط لهجوم على مصر. غيّر ايدن رأيه بأن أفضل طريقة هي قبول الخطة الفرنسية في عمل عسكري إنكليزي - فرنسي بالتعاون مع إسرائيل. وكجزء من هذه الخطة فإنه يستطيع التأكد من أن إسرائيل لن تهاجم الأردن، وهكذا تتخلص بريطانيا من ورطة الدفاع عن الأردن. ومضى الزمن بسرعة: فالخطط العسكرية لا تمكن مراجعتها وتعديلها باستمرار وتأجيل تنفيذها بدون إضعاف معنويات الجنود البريطانيين الذي وضعوا في حالة تأهب استعداداً للهجوم.

في ١٦ أكتوبر ذهب ايدن ولويد جورج من جديد إلى باريس لمزيد من المشاورات مع موليه وبينو. ونوقشت «احتمالية» هجوم إسرائيل باتجاه قناة السويس، كما نوقش «الجواب المقترح» للإنذار الإنكليزي - الفرنسي، الذي يطلب من الفريقين الانسحاب من القناة. ويعقب هذا غزو إنكليزي فرنسي لمنطقة قناة السويس، وذلك بعد أن يكون المصريون قد رفضوا الإنذار. ووافق

ايدن على الخطة - بخيبة أمل - وبعد عودة رئيس الوزراء ووزير الخارجية إلى لندن، وافق مجلس الوزراء عليها أيضاً.

وتحركت الأحداث بسرعة نحو ذروتها. وكما اختص الإسرائيليون لأنفسهم دور البدء بالحرب، فقد أرادوا أن يتأكدوا من الدعم البريطاني الفرنسي. فالمعلومات العامة لا تكفي - ولا بد من وجود جدول زمني أيضاً دقيق. وكان هناك شيء واحد كان على ايدن ولويد جورج قوله: ماذا ستفعل بريطانيا، إذا حدث فرضياً وللأسف - أن هاجمت إسرائيل مصر وهددت القناة. أنه لشيء آخر التشجيع والخطة المسبقة مع إسرائيل للهجوم على مصر يتبعه تدخل إنكليزي فرنسي. إن هدف إسرائيل من حربها لم يكن القناة السويس في أي حال، بل تحطيم حصار بحري عبر مضائق تيران التي تسيطر عند مدخلها المدفعية المصرية في شرم الشيخ. إن التوجه العسكري نحو القناة هو بقصد تقديم الذريعة لبريطانيا وفرنسا، كحجة يحتاجانها للانضمام إلى إسرائيل من أجل هزم عبد الناصر.

سيفتح الإسرائيليون الحرب كجزء من خطة عامة فقط إن هم ضمنوا لأنفسهم ضمانات بحق المرور من بريطانيا. وطار رئيس الوزراء بن غوريون يرافقه الجنرال دايان إلى باريس بناء على دعوة من الفرنسيين للتحادث معهم ومع البريطانيين. إن سرية المحادثات كانت حاسمة ولذا عقدت في فيلا في ضاحية سيفر.

واجتمع بينو ومولية مع الإسرائيليين وانضم إليهم في ٢٢ أكتوبر ١٩٥٦ وزير الخارجية سلوين لويد الذي لم يكن مرتاحاً لكل الخطة. وبناء على تعليمات ايدن كانت المناقشات سرية إلى درجة أنه لم يكن هناك تسجيل رسمي لها. ولكن الإسرائيليين مع ذلك أخذوا ودونوا ملاحظاتهم. أكد سلوين لويد أنه أذا قرر الإسرائيليون مهاجمة مصر فإن بريطانيا وفرنسا ستتدخلان للمحافظة على قناة السويس. ونوقش الجدول الزمني. إن الهجوم الإسرائيلي سيبدأ في ٢٩ أكتوبر. ووعد الإسرائيليون بدعم الطيارين الفرنسيين لهم بالطائرات وبالسفن. في سيفر نوقشت مسألة المدة التي يتم خلالها بعد الإنذار البدء في ضرب المطارات المصرية. لم يتم تحديد أي شيء نهائياً قبل أن يعود لويد جورج لاستشارة ايدن والوزارة.

الواقع أن الاجتماع لم يسفر عن شيء حسن. إن عدم ثقة بن غوريون بالبريطانيين عموماً وبسلوين لويد وبإيدن بشكل خاص لم يخف في اللقاء. في لندن، في اليوم التالي، ٢٣ أكتوبر، تلقت الوزارة تقريراً من سلوين لويد حول لقاء باريس السري أشار إلى أن الإسرائيليين لن يقوموا بحرب من أجل البريطانيين. هناك توريط واحدٌ إذاً هو أن إسرائيل ستبدأ الحرب لتتيح لبريطانيا وفرنسا التدخل فقط إذا أمكن التوصل إلى اتفاق مسبق مع بريطانيا وفرنسا. واجتمع مجلس الوزراء مجدداً في ٢٤ أكتوبر. ومن خلال نقاش غامض لم يكن هناك توكيد للمجتمعين بأن اتفاقاً مع إسرائيل فعلي للقيام بحرب، قد تم درسه.

في ذات اليوم أرسل مسؤول في وزارة الخارجية هو السير باتريك دين إلى باريس بعد أن تلقى تعليمات من ايدن. وقد سمح له بالتوصل إلى اتفاق مع الإسرائيليين حول البرنامج الزمني.

إن محادثات باريس انتهت بثلاث صفحات مطبوعة تتضمن قراراً بالفرنسية يشتمل على: «نتائج محادثات جرت في سيفر من ٢٢ إلى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٦ بين ممثلي حكومات المملكة المتحدة ودولة إسرائيل وفرنسا أن الاتفاق الشهير الذي نوقش كثيراً والذي لم ينشر رسمياً ينص على ما يلي:

أولاً، أن يقوم الإسرائيليون بهجوم واسع على القوات المصرية في ٢٩ أكتوبر وأن يتوجهوا باتجاه قناة السويس في ٣٠ منه.

ثانياً، في ٣٠ منه تدعو بريطانيا وفرنسا الحكومتين الإسرائيلية والمصرية إلى وقف الأعمال الحربية وإلى سحب الجيوش عشرة أميال بعيداً عن القتال (وهذا يعني بقاء الإسرائيليين في الأراضي المصرية) ثم القبول المؤقت باحتلال المواقع الرئيسية في القناة من قبل القوات الإنكليزية الفرنسية إلى حين التوصل إلى تسوية تضمن العبور الحر لكل الدول يمكن التوصل إليه. وإذا لم توافق مصر وإسرائيل ضمن اثنتي عشر ساعة فإن القوات الإنكليزية الفرنسية سوف تتدخل.

ثالثاً، إذا لم يقبل المصريون فإن بريطانيا وفرنسا ستقومان بعمليات عسكرية في ٣١ أكتوبر. وكان هناك نص يقضي بأن تحتل القوات الإسرائيلية الضفة الغربية المصرية من خليج العقبة.

ربعاً، تتعهد إسرائيل بأن لا تهاجم الأردن إذا لم يهاجمها. وفي هذه الحالة لن تسرع بريطانيا إلى مساعدة الأردن.

وأضيفت مادة جديدة تقضي بأن يظل الاتفاق سرياً تماماً. وأخيراً تقرر أن يدخل الاتفاق في التنفيذ الحكومات الثلاثة.

في ٢٦ أكتوبر تلقت إسرائيل تأكيدات فرنسية برسالة أرسلها رئيس الوزراء. أما الموافقة البريطانية فكانت غير مباشرة. فقد اتخذت شكل رسالة إلى موليه من ايدن ذكر فيها المحادثات في سيفر ويؤكد فيها «أنه في الحالة المدروسة فإنها (أي بريطانيا) سوف تقوم بالعمل الموصوف». لماذا مثل هذا التحفظ أو اللف والدوران؟ إنها محاولة من ايدن لوضع أسس للإنكار بعدم وجود أي معاهدة سرية بين الدول الثلاثة للهجوم على مصر. واعتقد ايدن أن هذه الرسالة يمكن تقديمها ببساطة على أنها احتمال خطة تضع على الورق ما تريد بريطانيا فعله في بعض الظروف.

كان يريد أن يدعي أنه لم يكن متأكداً من أن الظروف سوف تتحقق. إن الفرق لسوء الحظ لم يكن إلا مجرد تصور واهٍ ضعيف. لقد كان ايدن طيلة الوقت يرغب في تجنب عقد معاهدة، أو أي

اتفاق مكتوب وموقع. ولكن ايدن السيء الحظ، لم يكن يعرف هذا فأضاف توقيعه إلى نسختي بينو بن غوريون وأخذ نسخته راجعاً بها إلى لندن، وثار ايدن حينما علم أن هناك الآن تسجيل مكتوب. لا شك أنه لو أن كل شيء كان قد جرى علناً - فوق الطاولة - لما كان تذكر. وأرسل دين راجعاً إلى باريس لكي يسحب كل النسخات من أجل إتلافها. ولكنه لم يوفق. فبن غوريون السيء الظن دائماً بالبريطانيين كان قد احتفظ بالمستند في محفظته ورجع بها إلى إسرائيل. فلا هو ولا بينو لم يكونا ليخليا عن نسختيهما. وأضاف الطلب البريطاني لمسة مهانة إلى الألاعيب المعتمدة لتغطية الاتفاقات السرية. وهكذا أصبحت الطريق واضحة لتسير الخطط العسكرية في طريقها.

لو أن التواطؤ مع إسرائيل لم يكن مؤكداً فإن الغزو الفرنسي الإنكليزي لمنطقة قناة السويس كان سيأخذ طريقه فقط من أجل أسباب لوجستية بعد ستة أيام من بدء إسرائيل بالمعركة. إن الجيوش التي أعدت لترسل إلى بور سعيد قد تجمعت في مالطا وقبرص. وكان من المتوقع أن تأخذ العملية ثمانية أيام من بدء الهجوم الإسرائيلي لنقل هؤلاء الجنود إلى مصر. ولم تكن فرقة المظليين المتوقفة في قبرص لتنزل مباشرة بدون دعم أرضي ولهذا كان على هؤلاء المظليين أن ينتظروا.

ولكن كان في قسم من الاتفاق السري الثلاثي أن تضرب مطارات مصر بالقنابل في فجر ٣١ أكتوبر أي بعد ٣٠ ساعة من الهجوم الإسرائيلي، بحيث إنه يستحيل على السوفييت بعدها تزويد مصر بالقاذفات ومنعها من العمل. وقد وافقت فرنسا بصورة سرية على توقف مقاتلاتها في إسرائيل لتحمي مدن إسرائيل.

وكانت الاستعدادات الأخيرة قد تمت مع الأميركيين إنما بقيت تحت التعتيم. إن الثورة الهنغارية قد شغلت الصفحات الأولى من فاليتا وهو المرفأ في مالطا يوم الأحد في الليل أي في ٢٨ أكتوبر. ثم سمح لحاملات الطائرات القاذفة بالتحرك في ٢٩ أكتوبر صباحاً أي قبل الهجوم الإسرائيلي، بعد الظهر من ذات اليوم. كل هذه الترتيبات في آخر الأسبوع جرت بنشاط في مالطا وفي قبرص. وأنذرت تحركات الجيوش الإنكليزية الفرنسية الإسرائيلية دالاس وأيزنهاور في واشنطن. ولكن من لندن إلى واشنطن كان هناك تجميد لكل الاتصالات حول حرب السويس الوشيكة. إن معظم الوزراء في الحكومة في لندن لم يكونوا على علم تماماً. ونفس الشيء أنطبق أيضاً على السفارات البريطانية في الخارج نظراً للسرية الكبيرة التي أصرّ عليها ايدن.

في الساعة الخامسة بعد الظهر من يوم ٢٩ أكتوبر بدأ الإسرائيليون هجومهم كما هو مخطط. وكان هدفهم الأول الوصول إلى رأس شبه جزيرة سيناء حيث كانت بطاريات شرم الشيخ تغلق مضائق تيران أمام السفن الإسرائيلية. وتم الاستيلاء على البطاريات في ٥ نوفمبر. وتم هجوم تمويهي أيضاً في ٢٩ أكتوبر باتجاه قناة السويس واستكمل في ٢ نوفمبر بواسطة المظليين

الإسرائيليين بعد أن تكبدوا خسائر قاسية. وبعد أن استولوا على ممر متيلا الذي يبعد ٤٠ ميلاً عـن القنـاة. وفي ٣٠ أكتـوبر أرسـلت بريطانيـا وفرنسـا إنـذارهما إلى مصر وإسرائيـل لتنسحبا بعيداً عن القناة بمسافة ١٠ أميال وفقاً لمخطط سيفر وأعطيت مصر اثنتـي عشر ساعة للجواب.

في واشنطن كانت ردة الفعل الغضب الذي زاده تفـاقماً كـون بريطانيـا وفرنسـا وإسرائيل قد تحدت القانون الدولي وحولت الانتبـاه عـن القمـع السـوفييتي العنيـف في هنغاريا. وأوضح أيزنهاور علناً أن الولايات المتحدة لن تدعم بريطانيـا وفرنسـا. في داخـل بريطانيا أنذر هوغ غيسكل وهو زعيم حـزب العـمال ايـدن في ٣١ أكتـوبر أن حزبـه لـن يدعم الحكومة في أعمالها الحربية هذه ضـد مصر. ولم يتلـق غيسـكل أي جـواب عنـدما سأل ليعرف هل أن بريطانيا في حالة حرب. في صباح ٣١ أكتوبر انتهت مدة الإنذار ولكن بريطانيا وفرنسا لم تطلقا قذيفة واحدة. وكان مجلس الأمن في حالة انعقاد في نيويورك في ذلك اليوم. في القاهرة لم يصب عبد الناصر بالذعر. ولكنه أخذ يسـتعد للـدفاع عـن مصر ضد الهجوم الإنكليزي الفرنسي. وكان السفير البريطاني في القـاهرة بأمـان في سـفارته. مـن أجل المحافظة على السرية فإنه لم يستدع إلى لندن. وكذلك الموظفـون المـدنيون الإنكليـز والفرنسيون العاملون في شركة قناة السـويس، لم يسـحبوا في الوقـت المناسـب. وهـذا مـا عرض العديد من أرواح المدنيين للخطر. وفي مساء ٣١ أكتوبر أخذ الطيران الملكي البريطاني (بطائرات بكيرا) وفاليانت يضرب مطارات مصر. وكـان الطـيران المصري قـد تحطـم عـلى الأرض بخلال حرب السويس وهذا كان هم إسرائيل الرئيسي وقد زال.

إن الهجوم على مصر خلافاً لميثاق الأمـم المتحـدة أحـدث انقسـاماً عميقـاً لـدى الشعب البريطاني. في مجلس العموم أمنت الأكثرية المحافظة هزيمة اقتراح بسحب الثقـة من الحكومة قدمه حزب العمال. والكثير من الرأي العام رحب بتصدي بريطانيا ضد عبد الناصر. وإن كان معظم المثقفين قد أدان الاعتداء.

ولكن لم يكن هناك شك حول موقف الولايات المتحدة. وحـاول دالاس مسـاعدة بريطانيا وذلك بتأجيل عمل الأمم المتحدة. واستطاعت فرنسا وبريطانيا باستعمال حقهما بالفيتو أن يعطلا مجلس الأمن ولكنهما لم تستطيعا منع الجمعية العمومية من العمل في ظل الأمم المتحدة من أجل قرار سـلام شـبيه بـالقرار المتخـذ ٦ سـنوات مـن قبـل عنـدما اندلعت حرب كوريا.

وفي مثل هذه الحالة كانـت الفـترة بـين الهجـوم عـلى مصر في ٣١ أكتـوبر والإنـزال الـرئيسي الفعـلي للجنـود المنقـولين بـالبحر كانـت طويلـة. في ٣ نـوفمبر، ولسوء حظ بريطانيا دخل دالاس إلى المستشـفى - بعـد أن كـان يحـاول تخفيـف الضرر عن بريطانيا - بسبب عملية جراحية للسرطان جعلته غير قادر على العمل. في ٤ نوفمبر طلبت الجمعية العمومية من سكرتيرية مجلـس الأمـن إعـداد وقـف لإطلاق النار. وأصبحت الضغوط على المعتدين الثلاثة ضخمة. ووعد الإسرائيليـون

بالاستجابة إذا وافق المصريون على وقف النار. ولم يكن عبد الناصر بالطبع ضعيفاً نظراً للإدانة الواسعة دولياً لبريطانيا وفرنسا. وقدكان مستعداً لشن هجوم حرب عصابات ان احتلت بريطانيا وفرنسا منطقة القناة. في هذه الأثناء قامت خلافات أيضاً بين فرنسا وبريطانيا حول أفضل السبل للاستمرار في العمليا العسكرية. بعد قرار الأمم المتحدة بوقف النار، قرر ايدن بأن الغزو يجب أن يتم حتى وإن كان قبل من حيث المبدأ دخول قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لتحل محل البريطانيين والفرنسيين. وتمت الموافقة على إنشاء قوة سلام من قبل الأمم المتحدة في ٤ نوفمبر. وفي اليوم التالي هبط المظليون الفرنسيون والبريطانيون في منطقة قناة السويس. وتبع ذلك في اليوم التالي نزول القوات الآتية من البحر. واحتاجت القوات الإنكليزية الفرنسية إلى ٣ أيام إضافية لتتقدم جنوباً من بور سعيد لاستكمال احتلال منطقة القناة. ولكن الوقت السياسي كان قد مضى لتنفيذ ذلك.

وبلؤم هدد الاتحاد السوفييتي باستعمال السلاح النووي ولكن تهديده لم يحمل على محمل الجد. وفي مطلق الأحوال كان السوفييت قد أدينوا بما قاموا به من قمع دموي في الانتفاضة الهنغارية.

ولكن الضغط الأميركي على إسرائيل إضافة إلى استيلائها على شرم الشيخ، حمل إسرائيل على وقف القتال. كيف يمكن لبريطانيا ولفرنسا الآن الاستمرار بمعقولية بعد أن كانوا قد ادعوا أن الهدف من العمل العسكري هو التفريق بين مصر وإسرائيل؟ كانت فرنسا مستعدة لتحدي قرار الأمم المتحدة لمدة قصيرة. ولكن ايدن رأى أن لا خيار أمامه من تقبل وقف إطلاق النار في ٦ نوفمبر. وأعلن هارولد مكميلان، وزير الخزانة البريطانية، عن وقوع كارثة مالية عندما أقدم الأجانب على استنفاد مدخراتهم بالاسترلينية وبعد أن رفضت الولايات المتحدة تقديم المعونة. وعلى كل حال أضيف إلى ذلك الزيادة في أكلاف نقل النفط بعد أن أقدم المصريون على إقفال القناة بأن أغرقوا فيها خمسين سفينة.

ماذا تحقق؟ إن سمعة ايدن كرجل دولة قد بهتت كما أن صحته المتدهورة أجبرته على الراحة. وترك ليذهب إلى جامايكا في ٢٣ نوفمبر. وهذا كان مقدمة لاعتزاله في يناير ١٩٥٧. نهاية مأساوية لخدمة طويلة ومميزة. بدأت جنود الأمم المتحدة بالتوافد على بور سعيد في أواخر نوفمبر ١٩٥٦. وبلغت العلاقات الإنكليزية الأميركية أدنى درجات التدهور في الخريف مع إعادة انتخاب أيزنهاور لولاية ثانية بعد أن رفض شحن النفط من خليج المكسيك، كما رفض المساعدة في رفع الضغط عن الليرة الاسترلينية. وبدون دعم الدولار لم تكن بريطانيا تستطيع دفع أثمان النفط من نصف الكرة الغربية. ولكن العلاقات تحسنت عندما سلم الجنود الإنكليز والفرنسيون مراكزهم إلى قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وفي النهاية ترك البريطانيون والفرنسيون مصر، قبل

عيد الميلاد بيومين. أما رئيس وزراء فرنسا فقد لقي ترحيباً في واشنطن. ولسخرية القدر أن ماكميلان، وهو في الأصل مؤيد كبير لمغامرة السويس، هو الذي خلف ايدن في يناير ١٩٥٧ وهو الذي استقبله أيزنهاور ودالاس في مارس التالي في برمودا. إن التحالف قد بعث وفي ٢٤ أبريل من تلك السنة فتحت هيئة قناة السويس المصرية القناة أمام الملاحة من جديد، لم يسقط عبد الناصر. إن منطقة القناة والقناة أصبحتا ملكاً لمصر. وأعلنت أميركا عن مبدأ أيزنهاور في يناير ١٩٥٧ محاولة ملء الفراغ الذي تركه انهزام بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط.

وإذاً هل كان هناك خطأ في تصور عملية السويس، مكتوب عليها الفشل منذ البداية؟ السؤال لا ينظر إليه معزولاً. إن الصراع حول قناة السويس هو جزء من أزمة الشرق الأوسط المستمرة التي فشل الغرب في حلها سابقاً ولاحقاً. ذلك أنه لم يفرض أي حل سلمي في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية. عندما وصلت الأزمة إلى الصراع المسلح، لم تكن بريطانيا ولا الولايات المتحدة لتخرب علاقاتها مع الشرق الأوسط الغني بالنفط من أجل خلق دولة إسرائيل المستقلة في فلسطين. وكان على إسرائيل أن تفعل ذلك بقوتها الخاصة. إن الإعلان الثلاثي الذي صدر سنة ١٩٥٠ كان يمكن أن يستخدم يومئذٍ كأساس لسلام من قبل الدول الكبرى، ولكن الحرب الباردة وصعود ناصر وتحديه الفعلي لإسرائيل ولفرنسا ولبريطانيا خلق انقسامات في الغرب وأزاح ببريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بعيداً عن دور حفاظ السلام المحايدين. واستغنم الاتحاد السوفييتي الفرصة لكي يذكي التوتر المصري الإسرائيلي بتسليمه كميات ضخمة من السلاح لناصر. إن الهجوم الإنكليزي الفرنسي على مصر بالتواطؤ مع إسرائيل بدا كأنه يخدم مصالح هذه الدول الثلاثة التي كانت مطامع عبد الناصر تتهددها.

ودخل ايدن متأخراً فقط في منتصف أكتوبر ١٩٥٦ في الخطة. كان يعرف أن الولايات المتحدة لم تكن تعتقد بخلال صيف ومطلع خريف تلك السنة أن الدبلوماسية قد استنفذت. وبدا سنداً لإدراكات واشنطن أن مصر قد أظهرت استعداداً للتسوية من أجل الوصول إلى حل حول القناة. أما فرنسا فمن البداية كانت شديدة الاستعداد للعمل بصورة مستقلة. والفرنسيون هم الذين أقنعوا ايدن بالدخول فيها من خلال سيناريو سيفر والعمل من وراء ظهر أميركا. وأخطأ ايدن وموليه في الاعتقاد بأن أيزنهاور الذي كان يواجه انتخابات رئاسية في ٦ نوفمبر ١٩٥٦ لن يكون قادراً على التصرف ضد إسرائيل وفرنسا وبريطانيا إن هي هاجمت مصر قبل الانتخابات.

وأخيراً إن الشرط الذي وضعه الإسرائيليون بأن هجومهم على مصر إنما هو من أجل تقديم ذريعة للتدخل البريطاني الفرنسي شرط أن تعطل فرنسا وبريطانيا قوة مصر الجوية وذلك بضرب قواعدها بالقنابل بخلال ٣٦ ساعة من الهجوم الإسرائيلي. هذا الشرط قد وضع ليكشف عن التواطوء. وفي محاولة غير مجدية، للاحتفاظ بمظهر رجال الدول المحايدين، فإن القوات

الرئيسية المحاربة لم يكن يفترض حتماً أن تجر من قواعدها في مالطا إلا بعد بدء الحرب بين إسرائيل ومصر (الواقع أن هذه القوات تركت قواعدها أبكر من ذلك).

وكان سائداً في الاعتقاد أنها تحتاج إلى ٨ أيام على الأقل، في حين أنها قامت بمهمتها فعلاً في ٦ أيام ووصلت إلى بور سعيد في ٦ نوفمبر الأمر الذي أعطى فرصة أسبوع للهيئة الدولية في الأمم المتحدة لتتدخل. ولو كانت فرنسا وبريطانيا أقل اهتماماً بالمحافظة على هذا الوهم أو لو أنهما لم تتواطأ مع إسرائيل، لكانتا وصلتا أبكر وواجهتا الولايات المتحدة والأمم المتحدة بالأمر الواقع واحتلتا منطقة السويس. ولكانتا قد استغنتا عن التعاون مع إسرائيل كليهما. ولكن حتى لو تمت بنجاح عملية احتلال منطقة القناة لما كانت القضية قد انتهت. في المآل الأخير لم تكن القضية فعلاً قضية توقيت. ولم يكن الأميركيون هم الذين عطلوا عملية السويس وأوصلوها إلى الكارثة، حتى أن دالاس من سرير مرضه لم يفهم القضية حين سأل سلوين لويد: «لماذا توقفتم؟ لماذا لم تستمروا في العملية وتقضوا على ناصر؟ إن القومية العربية ليست من صنع رجل واحد ولا يمكن لمشاكل الشرق الأوسط أن تحل بإزاحته. حتى أقوى الأمم الغربية لا تستطيع أن تفرض لمدة طويلة وببساطة إرادتها على كل المنطقة دونما ثمن غير مقبول منه تدفعه.

الفصل السابع والأربعون

الصراع من أجل السيطرة في الشرق الأوسط

جامع مشترك بين الدول العربية هو كره إسرائيل. وفيما عدا ذلك إن الخصومات بين الحكام العرب، القدامى والجدد، تؤدي إلى مناورات دبلوماسية مذهلة ومحيرة، انقلابات وتغيرات في المواقف، ووصل الحد بالبعض إلى طلب مساعدة إسرائيل سراً. ثم إن الحرب الباردة زادت في تعقيد ما كان تغييراً في المواقف في الشرق الأوسط بعد ١٩٥٦. إن الصراعات الدولية والإقليمية والداخلية من أجل السيطرة قد خلقت فيه حرباً مستمرة واختلافات.

إن الكارثة الإنكليزية الفرنسية في السويس قد رفعت من مكانة عبد الناصر بشكل ضخم. ولكن كان يعيقه فقر مصر ونقص الموارد ذات القيمة كالنفط مثلاً. وبفعل تزايد ديون مصر تجاه الاتحاد السوفييتي لدفع أثمان الأسلحة الجديدة، اضطرت إلى رهن الموسم الوحيد الذي يوفر لها العملة النقدية، القطن، كمقابل. إن تسارع ازدياد السكان يعني أن الانتاج المتزايد بمشقة وصعوبة قد حسن نصيب الفلاحين، والفقراء في المدن. ولكن سد أسوان العالي لم يؤد إلى التحول الموعود في جماهير الفلاحين المصريين. ولكن مصر من الخارج بدت وكأنها تستطيع أن تحتل مكانة قوة الشرق الأوسط. إن قضية القومية العربية بدت وكأنها في حالة صعود عندما بادرت سوريا في ١٩٥٨ إلى اتخاذ خطوات للوحدة مع مصر لتشكيل الجمهورية العربية المتحدة. وطلب إلى دولة عربية أخرى الانضمام. ولكن سوريا كانت فقيرة، كحال مصر، والوحدة كانت إلى حد بعيد وحدة على الورق فقط. والبلد الوحيد الآخر الذي انضم إلى هو البلد الأفقر بين الدول العربية: اليمن. ولم يكن هناك اتصال جغرافي بين هذه الدول الثلاث. ولم تدم الوحدة طويلاً: في سبتمبر ١٩٦١، تم التغلب على الناصريين في دمشق بانقلاب عسكري في سوريا، التي أعلنت انفصالها عن الجمهورية العربية المتحدة. ولم تكن الخسارة كبيرة. ولكن ارتباط اليمن بدا مكلفاً جداً لمصر.

في سنة ١٩٦٣ اندلعت الحرب الأهلية في جمهورية اليمن العربية. فالحكام بالوراثة كانت

تدعمه العربية السعودية، والضباط الذين أعلنوا العصيان كانوا يتطلعون إلى موسكو وإلى مصر طلباً للدعم. وفصلت مصر حوالي سبعين ألف جندي فعلاً، أرسلوا إلى اليمن واستمر القتال طويلاً، نزف مكلف للخزينة المصرية. واليمن الأخرى التي اشتملت على ما كان يشكل من سنة ١٩٥٦ إلى ١٩٦٧ عدن البريطانية والداخل التابع لها، حوّلت نفسها إلى جمهورية عدن الديمقراطية الشعبية التابعة لموسكو (واتحاد اليمنيين قد أعلن فعلاً في مايو ١٩٩٠، وسميت الدولة الجديدة جمهورية اليمن). ومن أجل المزيد في تعقيد الأمور، كانت مصر والعربية السعودية قد أقسمتا على العداء وكانت تتحاربان بالوكالة في اليمن، في حين أن العربية السعودية تناصر مصر في صراعها مع إسرائيل، ولكن عبد الناصر، إلى أن يستكمل تسلحه لم يكن يأمل بحرب أخرى مع إسرائيل. ولمدة عشرة سنوات ظلت الهجمات داخل إسرائيل من الأراضي المصرية متوقفة. كان سلماً مسلحاً. كما لم تجر أي محاولة لإيقاف تجارة إسرائيل من استخدام مرفأ إيلات، مروراً بخليج العقبة عبر مضائق تيران. كان المرور مضموناً من قبل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة. وأرجعت سيناء إلى مصر بعد سنة ١٩٥٦. ورابطت قوات من الأمم المتحدة تحرس الحدود وكانت ترابط في صحراء سيناء في الجانب المصري من الحدود المصرية الإسرائيلية.

في الواقع كان عبد الناصر بعد السويس في موقف ضعيف. ولم يكن شيء يستر واقع هزيمته من قبل إسرائيل. ولم يعرف ذلك حقاً وبوضوح مثل الداهية الملك حسين ملك الأردن. قبل السويس كان قد دفع من قبل مجموعة ضاغطة في مملكته على مهاجمة الغرب وعلى التقرب من مصر. وبعد هزيمة ناصر من قبل إسرائيل، لم تكن مصر في وضع يمكنها من التدخل. في أبريل ١٩٥٧ أحبط حسين انقلاباً وأعلن حالة الطوارئ وحصر السلطة بنفسه بمساندة الجيش.

مع مصر وسوريا اللتين سبق اعتمادهما على الدعم السوفييتي، قامت الولايات المتحدة بسد الفراغ الذي أحدثه تراجع بريطانيا بعد السويس. إن المبدأ المسمى مبدأ أيزنهاور، والذي وافق عليه الكونغرس والذي وقعه الرئيس في مارس ١٩٥٧، حشر الولايات المتحدة بعمق أكبر في الشرق الأوسط. وقدمت الولايات المتحدة العون الاقتصادي والعسكري. وفوضت إلى الرئيس استعمال القوات المسلحة لمساعدة أي دولة في الشرق الأوسط تطلب مثل هذه المساعدة ضد أي اعتداء مسلح «من قبل أي دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية».و إن لم تكن الحرب الباردة هي السبب الجذري لعدم الاستقرار وللصراع في الشرق الأوسط، ألا أن مبدأ أيزنهاور لم يساهم كثيراً في السلم.

بالنسبة إلى الزعماء العرب لم يكن الإقبال على الولايات المتحدة بانفتاح واتخاذها كصديق وحامٍ، وذلك في عقد ١٩٦٠ وعقد ١٩٧٠، ممكناً من الناحية العملية بل كان مستحيلاً بسبب الدعم الأميركي لإسرائيل. لبنان وحده - برئيس مسيحي غير عربي - تجاوب بإيجابية مع

أيزنهاور. ولصد الانحياز السوفييتي إلى مصر وسوريا، أمر أيزنهاور الأسطول السادس الأميركي، بالمرابطة في شرقي البحر المتوسط، وأرسل دعماً مالياً إلى الأردن. وحاولت الولايات المتحدة أيضاً أن تقلب النظام في سوريا. ولكن المحاولة فشلت. وأسوأ من ذلك أيضاً، إن أصدق حليف للغرب يمكن الاعتماد عليه، العراق، تم الانقلاب على نظامه وترك حلف بغداد.

في يوليو ١٩٥٨ حدثت ثورة دامية في العراق وقتل الملك ورئيس وزرائه الغربي الميول بشكل مأساوي. واستلم الجنرال عبد الكريم قاسم بمساعدة شيوعية محلية الحكم. في الأردن خاف الملك حسين خوفاً شديداً على عرشه، فطلب المساعدة من بريطانيا. وأرسلت بريطانيا جنوداً إلى الأردن، وتمسك الملك بالسلطة متداعياً. ولأول مرة أيضاً، وبناء على طلب مساعدة وعون من الرئيس اللبناني [كميل شمعون]، نزلت قوات المارينز، من الأسطول السادس على شواطئ بيروت. وكما تبين فيما بعد، لم يكن تطبيقات مبدأ أيزنهاور هي التي حشرت السوفييت في الشرق الأوسط بل خصومات الدول العربية فيما بينها.

كانت الخصومة بين العراق ومصر هي الأساس في الصراع العربي الداخلي. واعتبر ناصر أن الدعم الشيوعي لزعيم العراق عبد الكريم قاسم كعمل عدائي ضد مصر. وفي ربيع ١٩٥٩ هاجم قاسم عبد الناصر وهاجم عبد الناصر عبد الكريم قاسم.

في النهاية لا الاتحاد السوفييتي ولا الولايات المتحدة استطاعت تجنيد دول الشرق الأوسط وإدخالها في الحرب الباردة. إن زعماء هذه الدول كانوا مشغولين في صراعاتهم الإقليمية والداخلية بالدرجة الأولى. وكانوا يستخدمون خصومات الحرب الباردة لمصالحهم الخاصة بالدرجة الأولى. إن التسهيلات في القواعد البحرية التي طلبها الأسطول السوفييتي، عبر السنين في مصر وسوريا وليبيا وفي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وكذلك في البحر الأحمر، اقتضت أثماناً باهظة مباشرة وبصورة غير مباشرة.

وأكثر من ذلك إن القواعد البحرية الأجنبية، كانت متعلقة بالمواقف المتغيرة وبسياسات الزعماء في الحكم في هذه الدول غير المستقرة. إن سياسة الاتحاد السوفييتي التوسعية كانت سياسة غير ناجحة بشكل فريد. من جهة أولى، مع ذلك، كان الاتحاد السوفييتي لاعباً رئيسياً في الشرق الأوسط وذلك من خلال دوره في توفير السلاح لأعداء إسرائيل الرئيسيين مصر وسوريا والعراق.

وهذا بدوره حفز الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية، جزئياً من أجل أسباب استراتيجية وأيضاً من أجل الربح، أن تحل محل الاتحاد السوفييتي كمزود للسلاح.

وتدفقت الأسلحة الأكثر حداثة على هذه المنطقة ذات الدول المتعادية. وبصورة محتومة أصبح الشرق الأوسط خطراً على العالم. إن إسرائيل رغم جذورها التاريخية، هو بلد جديد، كان نموها بعد الحرب العالمية نمواً مدهشاً [بفضل الستة مليارات دولار التي يدفعها المكلف

بالضرائب الأميركي تعطى لإسرائيل نقداً وأسلحة]. إن الغالبية العظمى من هذا الشعب الذي بنى الدولة قد ترك أوروبا التي ارتوت تربتها بالدم اليهودي. إن المحاربين الشبان والطليعيين (الرواد) الذين وصلوا إلى ما كانت فلسطين قبل ١٩٤٧، كانوا قد فقدوا غالباً عائلاتهم في محرقة هتلر وفي بولونيا، حتى بعد أن انتهت الحرب.

إن اليهود الأوروبيين المتنوعين، الذين كانوا لا يتكلمون لغة مشتركة قد أجبروا في دولة تتقاسم هدفاً واحداً قبل كل الأهداف: أنهم لن يكونوا أبداً ضعفاء بدون دفاع. لقد تكاتفوا فيما بينهم تجمعهم ذكرى مشتركة هي ذكرى المحرقة - حينما لم تلتفت إليهم أي دولة بشكل كاف - في محاولة لإنقاذ ملايين الناس اليهود [كأنما يعتب الكاتب على البشرية جمعاء لأنها لم تنس مصائبها وهمومها وخوفها لتسارع إلى إنقاذ شعب يعاني من القتل. وكأنما البشر في أوروبا لم يكونوا يقتلون ويحرقون وتدمر بيوتهم وتسلب أموالهم. وكأنما أوروبا في شعوبها المسيحية كلها كانت تعيش النعيم والرفاه - إلا اليهود. إنه لقصر نظر وأنانية ما بعدها...] الرجال والنساء والأطفال من الجوع والغاز السام أو الرصاص. بخلال الحرب العالمية الثانية كان هؤلاء اليهود المطرودين بدون حول في أقوى قوة مسلحة هي ألمانيا الوطنية الاشتراكية. لقد شهّر باليهود واضطهدوا عبر القرون في العالم الغربي [دون العالم الإسلامي]. إنه شعب تشكل ديانته الأساس الأخلاقي للمسيحية، متهم من المسيحيين زوراً ومنذ العصور القديمة بأنه «قتلة ابن اللـه».

وبررت مذابح - كفراً وتجديفاً على اللـه - على أنها من عمل وبإرادة «الرب المسيحي». فقط وبصورة تدريجية أعطيت لهم الحقوق ذاتها والفرص ذاتها باعتبارهم جيران المسيحيين في القرن التاسع عشر والعشرين، لأن اليهود كانوا يعتبرون «عاراً على العمل» و«ركشاي» وغير شرفاء، متمنعين عن إنجاز العمل اليدوي والخدمة العسكرية أذلاء وجبناء. إنه لمن الإجحاف بشكل جوهري أن تعزى كل الصفات السلبية المشتركة إلى كامل مجموعة من البشر دونما نظر إلى الفروقات الفردية. والحرب العالمية الثانية أعطت المثل الملموس إلى أي ضرر رهيب وإلى أي لا مبالاة يمكن أن يقود ذلك.

إن المهاجرين إلى فلسطين لم يأتوا إلى أرض غير مأهولة. أقام اليهود في المدن التي ازدهرت عندئذ وتقدمت. كان هناك ما يكفي من المكان الذي يتسع للعرب واليهود في فلسطين. كان هناك الكثيرون الذين يؤمنون بأنهم يستطيعون العيش بصورة جيدة معاً بدلاً من أن ينتهي اليهود المهاجرون إلى القتال وإلى الصراع من أجل السيطرة. إن العرب وقد طردوا من أرضهم، قد امتلأوا بالحقد وبالبغضاء لأن متوطنين جدد - جاءوا إليهم من جميع أقطار العالم. كان هناك كثيرون من اليهود يدعون ملكية الأرض بأنها أرضهم بفعل الحق التاريخي، ناظرين إلى الوراء إلى مملكة داوود وعاصمتها أورشليم التي قامت منذ ألف سنة قبل المسيح. ولكن لم تكن

هناك دولة يهودية منذ ألفي سنة، منذ القضاء عليها في أيام الرومان. لقد تشتت اليهود (السبي Diaspora) ليعيشوا في العالم المسيحي والإسلامي. وعاشت ديانتهم وثقافتهم وعاش معهم الاعتقاد بأن يوماً سيأتي يعودون فيه إلى الأرض المقدسة. وعاشت طائفة يهودية أرثوذكسية شكلت أوسع مجموعة دينية في أورشليم منذ ١٨٤٠ (وكان الآخرون هم المسيحيون والمسلمون). وحصل اضطهاد في الإمبراطورية الروسية في أواخر القرن التاسع عشر ثم الاضطهاد النازي ثم التمييز العنصري السوفييتي في القرن العشرين، الأمر الذي خلق نزوحاً كثيفاً من اليهود من أورربا الوسطى والشرقية. حتى ذلك الوقت كانت الصهيونية قد اجتذبت فقط قلة ضئيلة من يهود أوروبا. كانت الأكثرية فخورة بأن تكون ألمانية وبولونية وهنغارية (إن يهود بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ما يزالون فخورين بمواطنيتهم في هذه الدول، وإن كانوا يقدمون الدعم المادي لإسرائيل بذات الوقت). [هذا المؤرخ لا يجد مناسبة إلا ويحشر فيها مآسي اليهود الكاذبة].

كان الرواد الأوائل من وسط أوروبا وشرقها قد شكلوا الأكثرية الكبرى من زعماء إسرائيل السياسيين حتى وقتنا الحاضر. إن حاييم وايزمن، أول رئيس لإسرائيل، ودافيد بن غوريون أول رئيس لوزرائها والزعيم السياسي المسيطر حتى سنة ١٩٦٣، كانا معاً قد ولدا في بولونيا الروسية. كانت غولدا مائير قد ولدت في كييف الروسية، وبعد ذلك هاجرت هي وأهلها إلى الولايات المتحدة سنة ١٩٠٦، وتوطنت في سنة ١٩٢١ وكان عمرها ١٨ سنة في كيوبتز. وبرعت في السياسة والدبلوماسية وأصبحت رئيسة للورزاء سنة ١٩٦٩ بعد وفاة ليفي اشكول. وقضت عائلة مناحيم بيغن في بولونيا. وقد رئس عصابة أرغون وكان متشدداً لا يساوم في المطالبة بكل أراضي إسرائيل التوراتية. إن النفوذ الكبير السياسي لليهود الآتين من وسط أوروبا وشرقها لم يكن عجباً. فقد شكلوا أكبر مجموعة من المهاجرين من سنة ١٩٠٣ إلى سنة ١٩٣٩. وبلغ عددهم حوالي ٢٠٠٠٠٠. في عقد ١٩٣٠، جاءت موجة جديدة من المهاجرين من ألمانيا حوالي ٨٠٠٠٠ دخلت إلى فلسطين. وكان أقليتهم من المهنيين: أطباء ومحامون، ومعلمون وتجار أو أطفال من أبناء الطبقة الوسطى في حين الأكثرية من وسط أوروبا وشرقها كانت من أصحاب المهارات اليدوية من العمال والمزارعين. ربما يكون من المعجب أن يكون اليهود - الألمان لم يلعبوا دوراً سياسياً كبيراً ولهذه المدة الطويلة. بعد سنة ١٩٤٥ كان الناجون من معسكرات الموت الذين جاءوا إلى فلسطين، في معظمهم أيضاً وبصورة رئيسية من يهود شرقي أوروبا ومن البلقان.

وأوسع هجرة يهودية تلت الحرب الاستقلالية جاءت من الشرق الأوسط، وهم اليهود الشرقيون: من مراكش، وتونس وسورية ومصر واليمن. وكانوا على الأقل مثقفين وكمجموعة كانوا اقتصادياً واجتماعياً الأقل امتيازاً [في إسرائيل وليس في بلدهم الأصلي]. وبعد ثلاثة أجيال

كانت الهوة بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين ما تزال واسعة، وهي تضيق على مهل، رغم الخدمة العسكرية في الجيش التي هي من المستوى الأعلى. وأكبر مجموعة ذات قوة كافية من المهاجرين هي مجموعة اليهود التي أتت من الاتحاد السوفييتي السابق. وحتما هي التي شكلت أوسع مجموعة من المهاجرين في عقد ١٩٧٠ و١٩٨٠.

إن سكان إسرائيل، باستثناء الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في حرب سنة ١٩٦٧، ازدادوا ست مرات من ٧٥٠٠٠٠ في سنة ١٩٤٨ كان هناك حوالي ٩٠٠٠٠ فلسطيني عربي قد هربوا إلى الدول العربية المجاورة وأصبحوا لاجئين في مخيمات، ولكن بقي ١٥٠٠٠٠ فلسطيني عربي في بيوتهم في إسرائيل. وبحلول سنة ١٩٨٧ ازدادوا فبلغوا ٦٥٠٠٠٠، ثلثاهم من المسلمين والباقون مسيحيون. لقد تمسكوا بأرضهم كفلاحين ومزارعين وقرويين فقراء. من الناحية الاقتصادية كانت أكثريتهم قد بقيت متأخرة. ومنذ ١٩٤٩ حتى عقد ١٩٦٠، كان ولاؤهم مشكوكاً فيه، فخضعوا لكثير من القيود والمضايقات، والأحكام العرفية ومنع التجول والحكم العسكري. وإن كانوا ظاهرياً وأمام العالم الخارجي يتمتعون بالحقوق المدنية التي لكل الإسرائيليين، بما فيها حق التصويت للبرلمان الإسرائيلي «الكنيست».

في عقد ١٩٦٠ جرت سياسة دمج هؤلاء واستمرت ببعض النجاح. وبقي الفلسطينيون الإسرائيليون طائفة على حدة تتعاطف مع الفلسطينيين الذي حرموا حرية تقرير مصير أنفسهم في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وفي غزة (بعد حرب ١٩٦٧) ولكنهم ظلوا إسرائيليين يناضلون من أجل المساواة ومستواهم المعيشي الاقتصادي هو أعلى الآن من مستوى الفلسطينيين العرب خارج دولة إسرائيل.

إن إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط وفيها تعددية الأحزاب مستقرة تماماً في فلسطين قبل الاستقلال. والحزب المسيطر الذي يشكل قلب كل التحالفات حتى سنة ١٩٧٧ هو حزب العمل (الماباي). وحزب الماركسيين (المابام) لم يتمتع بأي حال من الأحوال بما يقارب مثل هذا الدعم. وحزب حيروت ينتمي إلى مجموعة الجناح اليمين من الأحزاب. والمجموعة الأقلية الثالثة مؤلفة من الأحزاب الدينية التي تسعى إلى نشر القانون الديني في الدولة اليهودية. وتأثير الأحزاب الدينية كثيراً ما يكون أكبر من عددها في الكنيست وهذا له ما يبرره لأنها تستطيع أن تطلب ثمن موافقتها على الانضمام إلى التحالف الحكومي المتشكل بعد الانتخابات. إن المساومات التي تسبق اتفاقات التحالف - وخاصة في عقد ١٩٨٠ عندما أصبح انضمام الأحزاب الصغيرة مهماً - يضيف نفاقاً وإحباطاً إلى العملية الديمقراطية في سياسة إسرائيل.

إن التحدي الأكبر الذي يواجه الحكومات الإسرائيلية كان وسيظل كيف يمكن استيعاب

آلاف المهاجرين المعدمين. إن إسرائيل مفتوحة لكل اليهود الذي يرغبون في الإقامة فيها. والكلفة عالية جداً فإذا أضيف إليها عبء الدفاع فإنها تمثل مصاعب في إدارة الموازنة فريدة من نوعها بين البلدان المتطورة [والولايات المتحدة أليست موجودة لتمتصها إسرائيل كما تمص الفاسوقة البقرة؟].

إن حزب العمل هو حزب واقعي يرغب في تكييف المبادئ الاشتراكية ويتبع سياسة تشجع التوظيف الرأسمالي. إن النمو الاقتصادي كان واحداً والأكثر سرعة بين البلدان المتطورة وتموله القروض والهبات والمنح (وبخاصة من الولايات المتحدة الأميركية) ومن مدفوعات التعويضات الألمانية. وهذا الأمر قد أثقل على كل حال الاقتصاد بالديون الخارجية الضخمة. وهذا الأمر أيضاً خلق تبعية إسرائيلية لصدقات الولايات المتحدة وخلق علاقات قويت بفعل التبعية التسليحية نحو الغرب وأولها فرنسا ثم الولايات المتحدة التي تقدم الدبابات والطيران النفاث الضروري لأمن إسرائيل. إن القيادات العسكرية الباهرة بخلال الانتصارات الإسرائيلية في الحرب لعبت دوراً مؤثراً في السياسة الإسرائيلية الجاهزة لتقديم الخدمات العسكرية الناشطة وتبادلها مع المراكز الوزارية في الحكومة. كان موشي ديان زعيماً ناجحاً في الحرب وكان صقراً في أيام السلم منذ إنشاء إسرائيل إلى حرب يوم كيبور في سنة ١٩٧٣. وكان إسحاق رابين قد استلم رئاسة الوزارة من غولدا مائير بعد أن خدم كرئيس للأركان في حرب الستة أيام سنة ١٩٦٧. والجنرال إيفان آلون منافس ديان كبطل عسكري خدم - كوزير خارجية في عقد ١٩٧٠. والجنرال آريال شارون البطل العسكري في حرب ١٩٧٣ عندما عبرت دباباته قناة السويس ونصبت كميناً للجيش المصري الثالث في سينا وأصبح عضواً مسيطراً في وزارة مناحيم بيغن وهو الذي خطط لغزو إسرائيلي في لبنان سنة ١٩٨٢ [هذا الغزو الذي فجر إسرائيل من الداخل وموّت بيغن فقعاً وقضى على مستقبل شارون على أثر قيام سناء محيدلي وبلال فحص بتفجير نفسيهما في الجيش الإسرائيلي]. ونعمت إسرائيل ببرهة التقاط أنفاس مدتها عشر سنين بعد حرب السويس - سينا في ١٩٥٦. فلا عبد الناصر ولا حسين أراد تغطيس بلديهما في حرب أخرى مع إسرائيل من أجل عيون الفلسطينيين. لا شك إن إنشاء دولة الفلسطينيين العرب لم تكن جزءاً من برنامج أي من هذين الزعيمين. ولكن عندما سعى عبد الناصر إلى الزعامة العربية وجهوده لتصدير ثورته لقيت معارضة قوية من قبل ملك الأردن وملوك العربية السعودية، مع عداء سوريا والعراق فإن مناداته بالقومية العربية كانت تقوم على التشديد والتركيز على العدو المشترك إسرائيل. كان راديو القاهرة يبث حملات الكراهية ضد الدولة اليهودية والرئيس ناصر بنفسه أعلن في خطاب له في الإسكندرية في ٢٦ يوليو ١٩٥٩ ما يلي: «أعلن من هنا باسم شعب الجمهورية العربية المتحدة أننا هذه المرة سوف نقضي على إسرائيل».

وفي ٢٧ مايو ١٩٦٧ وقبل ٩ أيام من بدء حرب الأيام الستة أعلن: «إن هدفنا الأساسي هو

تدمير إسرائيل». ولم يكن رئيس العراق أقل تطرفاً في ٣١ مايو ١٩٦٧ حين أعلن ما يلي: «إن وجود إسرائيل كان خطأً يجب تصحيحه. وهذه هي فرصتنا لكي نمحو العار الذي لحق بنا منذ ١٩٤٨. إن هدفنا واضح محو إسرائيل من الخارطة». هذه الخطابات النارية الذي تثور الدم يمكن اعتبارها لغة طنانة أمام الجماهير خاصة. إلا أنها دحضت بمواقف أكثر حذراً كان الزعماء العرب يلعبونها. ولكن الإسرائيليين في تل أبيب والقدس أخذوها على محمل الجد بأن بقاءهم فعلاً مهدد إن هم أظهروا الضعف في هذا الصراع المستمر لأن الدول العربية ترفض السلم أو الاعتراف بحق إسرائيل بالحياة.

وكان رد إسرائيل على على العداء العربي أنها جعلت كل الأمة الإسرائيلية تحت السلاح. وقامت نواة من الضباط المحترفين ومن (NCOS) يعاونها مجندون جدد: كل رجلٍ وكل امرأة يجب أن يخدم لمدة سنتين أو ثلاث سنوات. وبعدها يتبع ذلك حقبة طويلة في الخدمة الاحتياطية (بالنسبة إلى الرجال إلى سن ٤٩ سنة) مع تدريب سنوي على الحرب[٢].

إن قوام الجيش في الأحوال العادية هو ٨٠ ألف يمكن عند الضرورة استنفاره بسرعة ليصبح ٣٠٠ ألف. إن الجيش والقوة الجوية والأسطول الصغير هو في حالة استعداد دائم للحرب وقد أثبت كفاءة عندما وضع قيد التجربة. العرب الإسرائيليون لم يكونوا مجندين ولكن القلة منهم خدمت الجيش الإسرائيلي وحاربت.

عندما كان ناصر بيني جيشه من جديد ويعيد تجهيز الجيش المصري بمساعدة سوفييتية، كانت إسرائيل مستمرة بتقوية علاقاتها مع فرنسا التي كانت مصدر بعض أفضل أسلحتها وطيرانها النفاث. وساعدت فرنسا أيضاً إسرائيل لتبني نواة مركز نووي وذلك ببناء مفاعل ديمونة. وكان التحالف غير الموقع مع الولايات المحتدة هو مرساة النجاة لأمن إسرائيل دولياً. بعد سبع سنوات من السلم النسبي، في سنة ١٩٦٤ أخذ التوتر الإسرائيلي العربي يرتفع. وأكمل الإسرائيليون مشروعاً بتحويل بعض مياه نهر الأردن وبحيرة طبريا الأمر الذي أشعل رداً سورياً عدائياً. وشعر عبد الناصر بأنه مضطر إلى القيام بدور زعيم القومية العربية ودعا إلى اجتماع بالقاهرة سنة ١٩٦٤. لم تكن الدول العربية مستعدة للحرب. ولكن سنة ١٩٦٤ كانت سنة مشهودة لأنها فوضت إلى ياسر عرفات في تلك السنة لكي يشكل منظمة التحرير الفلسطينية وكان هذا الأمر مضافاً إلى عدم اعتراف العرب بإسرائيل قد شكل تطوراً مشؤماً. ولكن عبد الناصر كانت له مشاكل كثيرة في الداخل: محاولة تنشيط الاقتصاد، حرب اليمن، وخسارة

(٢) يتغنى الكاتب بتفاصيل تبعده عن مهمته. ولولا أن يكون الواجب يقضي بإبراز وجهة نظر العدو لما كان من الضروري تجرع سموم كتابه (المترجم).

المساعدة الاقتصادية الأميركية. الأمر الذي كان يشغله عن التفكير بالقيام بأي حرب بصورة آنية. إن أكثر الأنظمة العربية تطرفاً كان النظام السوري.

كانت السياسة السورية تقوم على صراع على السلطة بشكل مستمر بين المجموعات المتخاصمة. في سنة ١٩٦٦ استلم الجناح الأكثر راديكالية في البعث السلطة وحاول أن يقوي قبضته بأن يتولى القيادة والزعامة من خلال الحرب من أجل تحرير فلسطين. وأخذت المدفعية السورية تدك المنشآت الإسرائيلية على الحدود. وكان المسلحون الفلسطينيون المنتمون إلى فتح (وهي أكبر مجموعة من الفدائيين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية) تدعمها سوريا، أخذت تتسلل إلى إسرائيل بخلال خريف وشتاء ١٩٦٦-١٩٦٧ فتغير على المنشآت وتضع المتفجرات. وقامت إسرائيل بغارات انتقامية في الأراضي العربية المجاورة، وفي بعض الأحيان كانت تهاجم القواعد الفلسطينية وأحياناً كانت تضرب العرب الأبرياء في الأردن وفي لبنان وتتسبب بقتل الكثيرين. وكانت إسرائيل وسوريا والأردن ومصر قد دخلت في حرب غير معلنة. وصعّد عبد الناصر الأزمة على مضض. إلا أنه كزعيم عربي من نمط خاص غير قادر على الظهور بمظهر التابع لخطوات سوريا العسكرية. وكانت الحكومة الإسرائيلية أيضاً حذرة ولم تكن تعتقد أنها تواجه حقاً حرباً وشيكة. وكان السوفييت، في هذه الأثناء، يزودون المصريين بالتقارير السرية بأن إسرائيل تستعد لغزو سوريا بصورة كاملة، في حين أن الإسرائيليين كانوا يستعدون لضربة انتقامية أخرى ضد سوريا لأنها تدعم العمليات الفلسطينية. وحرك ناصر وحدات من الجيش نحو سيناء في منتصف مايو ١٩٦٧. وأنهى حق جنود الأمم المتحدة والمراقبين التابعين لها في البقاء ضمن الحدود المصرية الإسرائيلية في سيناء. ولكن تحديه العدائي الأكبر في ٢٢ مايو ١٩٦٧ هو إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية. وعندها في ٣٠ مايو وضع الملك حسين جنوده تحت قيادة مصرية. وحاولت واشنطن تخفيف التوتر. ولكن في إسرائيل كان القرار الحاسم قد اتخذ عندما عيّن رئيس الوزراء المعتدل ليفي أشكول الجنرال ديان، الذي كان رئيساً للأركان سنة ١٩٥٦ ليصبح وزيراً للدفاع. وألح ديان بأن إسرائيل يجب أن تدافع عن نفسها بالحرب. وفي ٤ حزيران انضمت العراق إلى الحلف العسكري الأردني المصري. وباكراً في صباح ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ بدأ الإسرائيليون بالهجوم. وأذهلت حرب الأيام الستة العالم حين بينت التفوق العظيم للقوات المسلحة الإسرائيلية، فخلال ٢٤ ساعة تم القضاء على القوات الجوية المصرية وحلفائها. فالطيارون المصريون لم يكونوا مدربين بما فيه الكفاية. والطيارون السوفييت في قواعدهم تنحوا جانباً. وبعد ستة أيام انتهى كل شيء. ووصلت القوات الإسرائيلية إلى قناة السويس. وأخذت تتسابق نحو رأس شبه جزيرة سيناء فاحتلت شرم الشيخ من جديد وهي التي تتحكم بالمرور في مضائق تيران. احتلت القوات الإسرائيلية أيضاً قطاع غزة الذي كان يسكنه الفلسطينيون والذي كان تحت القيادة المصرية. وانضم الأردن إلى الحرب رغم الإنذار

الإسرائيلي له بالبقاء خارجاً. وحارب الجنود الإسرائيليون من بيت إلى بيت ضد القوات الأردنية التي منيت بخسائر فادحة قبل أن تسلم القدس الشرقية والضفة الغربية. وفي الشمال اندفع الإسرائيليون عبر خطوط الدفاع السورية واحتلوا مرتفعات الجولان التي كانت منها المدفعية السورية تضرب القذائف المنشآت الإسرائيلية. وانتهى الانتصار الإسرائيلي ضد مصر وسوريا والأردن. بفوز كامل. وجرى كل شيء وفقاً للخطة العسكرية الإسرائيلية. وقسم كبير من القوات العسكرية الإسرائيلية المحترفة والفعالة كانت مؤلفة من جنود غير متفرغين الذي كانوا يقضون عشرة أشهر من أصل ١٢ شهراً كمدنيين. وكان إنجازاً مدهشاً ترك الإسرائيليين مذهولين وواثقين من أنفسهم بشكل كامل. إن انتصار ١٩٦٧ غير إسرائيل لمدة جيل كامل فخلق اعترافاً وخلق مشاكل لم تجد لها حلاً حتى اليوم الحاضر.

كان قرار الشريف حسين الانضمام إلى مصر كلفه أراضي الضفة الغربية، التي كان الأردن قد استولى عليها سنة ١٩٤٨-١٩٤٩. قبل ذلك كانت تشكل جزءاً من فلسطين للانتداب البريطاني. وواجهت إسرائيل يومئذ مشكلة ماذا تعمل مع ٨٤٥٠٠٠ فلسطيني عربي معادٍ يعيشون هناك. عندما كانوا مواطنين أردنيين كانوا يشكلون مشكلة أردنية وكان بإمكانهم أن يهضموا ويستوعبوا. ولكن تحت الاحتلال الإسرائيلي استعادوا هويتهم الفلسطينية وطلبوا كياناً خاصاً بهم. إن إمكانية «حلّ أردني» تراجع بعد أن استولت إسرائيل على المدينة القديمة من القدس وبعد تصميمها على الاحتفاظ بها وجعلها واحدة غير مقسمة باعتبارها عاصمتها، الأمر الذي جمد أي تسوية سلمية مع الأردن. يضاف إلى ذلك الفلسطينيون الذي يعيشون في قطاع غزة، عندها تحمل الإسرائيليون مسؤولية أكثر من مليون عربي فلسطيني. وبعكس ما جرى لسابقيهم سنة ١٩٤٨-١٩٤٩ لم يهرب العرب، ولا هم استطاعوا ارتضاء العيش تحت الاحتلال الأجنبي. نظر الإسرائيليون بادئ الأمر إلى الأراضي المحتلة كورقة مساومة للوصول إلى السلام. والأمن كان يقتضي أن يحتفظ الإسرائيليون بقسم صغير نسبياً. والباقي يرجعونه لقاء معاهدات سلام. وعندها سوف تتأمن لإسرائيل حدود آمنة وسلام. ولكن الأمر لم يجر على هذا الشكل. وإذن، وبعد عدة سنوات، وهذا صحيح، تحقق السلام على هذا الأساس مع مصر. ولكن طالما أن إسرائيل تحتل غزة والقدس الشرقية والضفة العربية ارتفعت عالية أصوات الذين ينادون بأن الأرض هي أرضهم التاريخية.

إن القرار ٢٤٢ الشهير الصادر عن الأمم المتحدة قد مرّ بمجلس الأمن في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧، ورغم غموض فيه واختلاف العرب والإسرائيليين حول تفسيره، إلا أنه يقدم هيكلية لمفاوضات سلام. إنه يؤمن لإسرائيل حدوداً آمنة، ويطلب إليها أن تنسحب من الأراضي ويقرر حلاً عادلاً للاجئين الفلسطينيين. ولكنه يبقى فقط مجرد هيكلية. فليس فيه جدول زمني للتنفيذ. لقد سبق لعبد الناصر في سبتمبر ١٩٦٧ في اجتماع لرؤساء الدول العربية في الخرطوم أن قدم طلباً لا

يقبل المساومة بانسحاب لإسرائيل المعتدية وشدد على أنه لا سلام مع إسرائيل ولا مفاوضات بدون الاعتراف «الخاص للشعب الفلسطيني بحقه في وطنه الخاص». إن الدول العربية لم تتحرك عن هذا الموقف حتى خرقت مصر الصف في سنة ١٩٧٧. أما الإسرائيليون من جهتهم فلم يكونوا مستعدين لتسليم ما كسبوه بدون أن يأخذوا المقابل. وكان تفسيرهم للقرار ٢٤٢ أنه يؤمن لإسرائيل حدوداً آمنة وسليمة، وأنه بالنتيجة إن انسحابهم ومداه يجب التفاوض عليه بين إسرائيل والدول العربية المعنية بالأمر. وهذه المفاوضات يجب أن تسبق أي انسحاب. ورفضت إسرائيل الانسحاب السابق على المفاوضات المحتملة.

واقتضى الأمر حرباً أخرى قبل أن تصبح مصر مستعدة للتفاوض وعقد سلم منفرد مع إسرائيل. ولكن في السنوات التي تلت ازداد نفوذ اليمين في إسرائيل ونفوذ السياسيين أمثال بيغن الذي كان متحمساً ضد التخلي عن أراضي الضفة الغربية التي هي أرض إسرائيل التوراتية (الجليل والسامرة). وأعلن ناصر الحرب الاستنزافية ضد إسرائيل سنة ١٩٦٨. وأدت العمليات الفدائية الفلسطينية وهجمات المصريين المتقطعة على إسرائيل إلى بقاء إسرائيل في حالة استنفار دائم. وكان الفريقان يتراشقان بالمدفعية عبر قناة السويس إلى أن تم التوافق على وقف إطلاق النار في أغسطس ١٩٧٠. وبدا هذا الوقف وكأنه استراحة لالتقاط الأنفاس.

في سبتمبر ١٩٧٠ مات عبد الناصر. وبكى موته ملايين المصريين والعرب عبر الشرق الأوسط. لم يكن في عمقه دكتاتورياً. ولا هو تجسيد لهتلر كما سبق ورآه في وقت من الأوقات البعض في بريطانيا وفي فرنسا. وبخلاف الزعماء في أمكنة أخرى في الشرق الأوسط في عصره وفيما بعد، في سوريا وإيران والعراق لم يكن مستبداً ولا قاتلاً الألوف من المعارضين. ولا كان مثل الملوك من سابقيه فاسداً. لقد أراد حقاً أن يرفع مستوى معيشة الجماهير المصرية، ولكن دولته الاشتراكية وبوليسه الأمني أقرّ النظام والأمن ولكن لم يوفق إلى الازدهار (شكراً لاعترافك بشيء من الفضيلة لأحد العرب).

لقد هزم في أهدافه بفعل تزايد السكان وبفعل الحروب المكلفة التي خاضها ضد إسرائيل وفي اليمن. لقد حارب ليستعيد المجد العربي ورغم هزيمته ظل منتصراً فأكمل هدفه الواسع. في الغرب كان المصريون والعرب الآخرون منظورين علي أنهم من الأنواع المنحطة من البشر وأنهم أذلاء وعاجزون. كل هذا تغير سنة ١٩٥٦ عندما أمم عبد الناصر قناة السويس وأذل بريطانيا وفرنسا. وقد استعمل كتذكير للملكيين الإقطاعيين الباقين في العالم العربي بأن الوقت قد حان لإنهاء الوقت الذي يستطيعون فيه الحكم بدون مساهمة شعوبهم. كل هذا أعاد ثقة العرب بأنفسهم التي بدونها لا يمكن أن يكون سلام بين إسرائيل وجيرانها في الشرق الأوسط.

إن موقف عبد الناصر من الحرب الباردة أيضاً يمكن الآن أن يحكم عليه من منظور مختلف.

لقد تحايل على موسكو وواشنطن بتزويد بالسلاح والعون ولكنه دعم حياد العالم الثالث عالم البلدان الأفقر التي تستطيع أن تخسر فقط ولا تربح عندما تتورط في صراعات الدول العظمى.

إن رئيس مصر الجديد، بعد فشل الولايات المتحدة في الجمع بين الطرفين اعتقد أنه أمام خيارين، إما قبول شروط إسرائيل من أجل السلام أو محاربتها مرة أخرى. واختار الحل الأخير. في ٦ أكتوبر ١٩٧٣ وفي عيد اليهود يوم الكيبور هاجمت القوات السورية والمصرية إسرائيل. وبخلال ساعات قبل البدء بالهجوم لم يكن الإسرائيليون يتوقعون حرباً شاملة وكانت وزارتهم قد رفضت القيام بضربة وقائية أخرى. وتم استدعاء الاحتياط متأخراً. وبدت الهجمات الأولى نافذة عبر القوة الإسرائيلية الصغيرة جداً. ولم يكن بالإمكان إيقاف القوات السورية في الشمال إلا بعد أن تم تجنيد المدنيين. وبدت الحرب ضد القوات المصرية صعبة بعد أن شقت دباباتها بنجاح طريقها إلى سيناء. وظل الأمر كذلك إلى أن شق الجنرال شارون بشجاعة طريقه إلى الجانب المصري من قناة السويس بالمدرعات [الأميركية التي نزلت من حاملات الطائرات] الإسرائيلية في ١٥ أكتوبر. وهكذا قطع الإمداد عن ١٠٠ ألف جندي مصري هو قوام الجيش الثالث في سيناء. وعندها عاد الإسرائيليون إلى الهجوم. ولكن الإسرائيليين بعد أن خسروا خسائر كبيرة في طياراتهم الحربية التي أسقطتها الصواريخ السوفييتية لم يستطيعوا قلب الطاولة بوجه سوريا ومصر إلا بعد أن استلموا مقاتلات بديلة وكميات كبيرة من السلاح تدفقت عليهم من الولايات المتحدة. [على شواطئ سيناء فضلاً عن صور الأقمار الاصطناعية التي دلت على الثغرة]. إن التحالف غير المكتوب بين إسرائيل وفرنسا انتهى بعد ١٩٦٧. وبعدها أصبحت فرنسا مهتمة بتحسين علاقاتها مع الدول العربية. ولم تكن بريطانيا ولا ألمانيا الغربية مستعدتين لتعويض الأسلحة التي خسرتها إسرائيل والتي كانت بأمس الحاجة إليها. هذا التمنع لم يكن ليساعد الدول الغربية كثيراً. إن الدول العربية النفطية أعلنت عن تضامنها مع مصر وسوريا بأن فرضت حظر النفط على الولايات المتحدة وعلى الدول الأخرى التي لم تناصر القضية العربية. وأصاب أوروبا الغربية نقص في النفط وارتفاع في أسعارها.

كان هنري كيسنجر وزيراً للخارجية الأميركية وهو صانع سياسة الولايات المتحدة. وكان الرئيس نيكسون تحت قبضة أزمة وترغيت ولكن كان يدعم بكل قوته سياسة كيسنجر وهو يعمل من أجل سلم عربي إسرائيلي دائم. وكان مستعداً لمساعدة إسرائيل ضمن المدى الذي يمكنها من الدفاع عن نفسها بفعالية، إنما ليس بالمقدار الذي يجعلها تحرز نصراً إسرائيلياً طاغياً كنصرها سنة ١٩٦٧. في هذا الشأن كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يعتمدان ذات وجهات النظر. وكان بريجنيف وكيسنجر ونيكسون يتعاونون جيداً في الأيام الأولى القليلة من حرب يوم كيبور من أجل وقف إطلاق النار. في ٢٠ أكتوبر طار كيسنجر إلى موسكو بناء على دعوة بريجنيف. واتفقت

الدولتان العظميان على تقديم قرار وقف إطلاق النار إلى مجلس الأمن في ٢٢ منه فقبلت سوريا ومصر وإسرائيل بعد جدل (رقص) بالسلاح السوفييتي الأميركي. ومع هذا بعد يومين غيَّرت الأحداث هذا المنحى؟ لقد حدث شيء ما أشبه بأزمة صورايخ كوبا من جديد. هل كان العالم على حافة حرب عالمية ثالثة؟.

الإسرائيليون كانوا هم المجرمين في الأساس، وفي هذا فقد تخلفوا عن الالتزام بالهدنة تماماً، وفي محاولة من أجل تحسين وضعهم العسكري فقد أحكموا شدة العقدة (تطويق الجيش المصري الثالث). ورد بريجنيف باقتراح على الولايات المتحدة يقضي بإرسال قوة سوفييتية أميركية لحفظ السلام. ولم يرد كيسنجر أن يرى الجنود السوفييت في الشرق الأوسط، ولكن ردة فعل الولايات المحتدة العنيفة كانت ضد القسم الأخير من اقتراح بريجنيف وفيه تهديد بأنه إذا لم توافق الولايات المتحدة فإننا سنواجه بالضرورة الملحة من أجل التفكير باتخاذ الخطوات المناسبة منفردين. ولا يمكن السماح لإسرائيل أن تستمر في اعتداءاتها. وبذات الوقت اكتشفت الأقمار الاصطناعية حقيقة الاستعدادات السوفييتية العسكرية. ورد كيسنجر برفض قاس، ووضعت القوات الأميركية عبر العالم في حالة استنفار وسطي. ولكن في ٢٥ أكتوبر أرسل كيسنجر غصن زيتون: «إذا تخلى بريجنيف عن العمل من طرف واحد فلن تكون هناك حاجة للمواجهة على الإطلاق». وعندها تراجع بريجنيف في الحال وفي ذات اليوم انضم إلى الولايات المتحدة لرعاية قرار آخر عن الأمم المتحدة بوقف النار وتكوين قوة لحفظ السلام يستبعد منها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. بذات الوقت أكدت الولايات المتحدة بأن الإسرائيليين سوف يوقفون كل عمل عدائي. وهكذا أنقذ الجيش المصري الثالث، وأنقذت سوريا ومصر من مزيد من المهانة.

إن حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ لم تكن نزهة بالنسبة إلى إسرائيل. هذه المرة كانت خسائرها في الرجال والمعدات ثقيلة: ٥٥٠٠ قتيل وجريح و٨٠٠ دبابة مدمرة. كانت خسائر مصر وسوريا أكبر بالأعداد المطلقة ولكنها لم تكن أكبر بالنسبة إلى عدد السكان. ثم إن حرب يوم كيبور طوّرت نتائج إيجابية. فقد تحققت مصر وسوريا أنه غير مسموح لهما [من قبل الولايات المتحدة] أن يلحقا هزيمة شاملة بإسرائيل. ولكن نجاحاتهما الأولى أحيت عزة العرب. بالنسبة إلى الإسرائيليين إن حالة اللاسلم تفرض عليها أعباء ثقيلة ومخاطر خطيرة. فقد أصبحوا بعدها مستعدين أكثر لإعادة الأراضي العربية إن استطاعوا الحصول على السلام. بالنسبة إلى الأميركيين كانت الحرب العربية الإسرائيلية فرصة، فرصة فقط، لإعطاء السوفييت فرصة للتدخل في الشرق الأوسط. بناءً على هذه القاعدة من المصالح نجحت الدبلوماسية الأميركية. بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد في سبمتبر ١٩٧٨ في إعطاء مصر وإسرائيل معاً فرصة للموافقة على معاهدة سلام. وكانت هذه المعاهدة حجر الزاوية الذي عليه ما زال السلم ينتظر أن يُبْنَى.

في وسط الاضطرابات الناتجة عن الحروب فيما بين العرب وعن التوتر بين العرب والإسرائيليين والناتجة عن التدخل السوفييتي في الشرق الأوسط وعن سياسة العراق المعادية للغرب. كان الغرب يجد في رضا بهولي شاه إيران حليفاً قوياً غنياً بالنفط ومضموناً.

وإلى أن فرضت إيران الإسلامية نفسها على الأخبار في عقد ١٩٨٠ كانت الشعوب الغربية تمتلك معلومات مضطربة عن إيران وعن شعبها. تقع إيران بين بحر الخزر (الغاسبين) وبين الخليج العربي وهي لها حدود مع من خمسة دول: في الشمال هناك الاتحاد السوفييتي، وفي الغرب تركيا والعراق وفي الشرق أفغانستان وباكستان. وهي تحتل الشواطئ الشرقية من الخليج العربي. ومن الشاطئ الغربي هناك العراق وله منفذ عبر مضيق شط العرب ومن الشمال وصولاً إلى الشواطئ الغربية تكمن إمارة الكويت الغنية بالنفط ثم المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعُمان. إنه النفط الذي أعطى لهذه المنطقة معناها وأهميتها لأنه يغذي الكثير من احتياجات أوروبا الغربية واليابان مع تصدير إضافي إلى الولايات المتحدة والشرق الأوسط وإفريقيا. ونظرة إلى الخارطة تكشف عن موقع إيران المهم وموقع العراق المهم. إن إيران بلد واسع مساحته ٦٢٧ ألف ميل مربع أي ما يعادل خمس مرات مساحة أرض بريطانيا وإن كان نصفها صحراء. في الشرق الأوسط (دون أن نحسب باكستان وتركيا) وحدها مصر فيها عدد كبير من السكان.

ونظراً لحجم إيران ومواردها النفطية وسكانها وإرثها من الحضارة القديمة وتاريخها كأمبراطورية فارسية عظمى، كل ذلك جعل حكامها يحلمون - عن فهم - بأن يجعلوا بلدهم قوة عظمة مرة أخرى. ولكن إيران (التي عرفت باسم فارس إلى أن أعيد تسميتها من جديد سنة ١٩٣٥) كان عليها أولاً أن تحرر نفسها من السيطرة الأجنبية. إن النفط وموقعها الاستراتيجي على طريق الهند شجع بريطانيا على الاستيلاء على جنوبي فارس والخليج، بعد موافقتها على تقاسم المصالح مع روسيا التي ترك لها أن تستولي على الشمال. لم يتسنَّ لفارس أن تكون مستقلة حقاً، فأعيد احتلالها مرة أخرى سنة ١٩٤١ من قبل الجنود الروس والبريطانيين خيفة من أن يندفع الشاه مع هواه نحو ألمانيا. وأجبر على التنازل وخلفه ابنه على العرش.

وبخلال السنوات التي أعقبت الحرب حاولت الحركة الوطنية بقيادة مصدق أن تحصل على استقلال حقيقي، وأن تتخلص من سيطرة عمالقة النفط البريطانية على مورد البلد الرئيسي. وقاومت الحكومة البريطانية، وحصلت معاناة جديدة وصلت إلى نهايتها سنة ١٩٥٣ مرة أخرى بمساعدة تدخل أجنبي. ساعد الأميركيون والبريطانيون الشاه على الإطاحة بمصدق وبالسياسيين الوطنيين والقيام بانقلاب. في نظر الوطنيين أصبح الشاه يدين بسلطته للتدخل الأجنبي، وهذا ما نقّص أكثر من سيادة إيران واستقلالها. في سنة ١٩٥٥ انضمت إيران إلى التحالف الغربي - حلف

بغداد (الذي أعيدت تسميته «منظمة المعاهدة المركزية»، بعد ثـورة العـراق سـنة ١٩٥٨ وتخليه التالي عـن الحلـف)، الأمـر الـذي جعـل الشـاه أكـثر تبعيـة «للإمبريـاليين الأنكلـو أميركيين». إن الحماس الوطني الإيراني لم يكن ليتآلف أبداً مع الشاه الغربي».

كان الشاه - وإن كان يدين بصعوده إلى السلطة الفعلية - على الأقل جزئياً - إلى المساعدة الأميركية والبريطانية في سنة ١٩٥٣ - عازماً كل العزم على تثبيت استقلال إيـران وعلى بناء قاعدة عسكرية لعظمة جديدة. ولما كان حكمه قد اتجه باستمرار نحو الحكم الدكتاتوري، فقد عيّن برلمان إيران وسجن السياسيين الذي أظهروا أي علامـة مـن علامـات المعارضة. وأنشأ المنظمة الوطنية للمعلومات والأمـن المعروفـة باسـم «السـافاك»، وهـي بـوليس أمنـي يجمـع المعلومـات عـن المعارضـين، ويسـجنهم ويعـذبهم ويقـتلهم غالبـاً. وفشلت المحاولات الأميركية في التأثير على الشاه وإقناعه بإدخال الإصلاحات الديمقراطية، وذلك باستخدامها للمساعدات الاقتصادية والعسكرية كقوة ضاغطة، وكان تجاوب الشاه مظاهر مموهة. كان السفراء الغربيون على إطلاع كامل بسوء حكم الشاه وبفساد القصر والحاشية ولكن في واشنطن ولندن لم يكن هناك من سياسة بديلـة مقبولـة غـير مسـاندة الشاه. لأن الثورة إذا قلبت نظام الشاه فإن فقر الجماهير في البلد - هكـذا كـان الاعتقـاد سائداً- سوف يؤدي إلى الاستيلاء الأصوليين والشيوعيين على الحكم.إن حالة الاضطراب في الشرق الأوسط قد سمحت للاتحاد السوفييتي أن يقـيم قواعـد في سـوريا والـيمن. وكـان العراق غير موثوق ومصر غير مستقرة. ولهـذا كانـت إيـران الـدرع الـذي يحمـي مصـالح الغـرب الحيويـة في الخلـيج الفـارسي. الشيء الـذي لم يكـن الغـرب يتوقعـه هـو الثـورة الإسلامية.

إن الجماهـير في الغـرب قـد أعطيـت صـورة إيجابيـة عـن الشـاه. إن الصـحافة المصورة تعالجت بإيجابية مع زواجه من الجميلات ومع الظاهر المأساوي لطلاقـه عنـدما كانت نساؤه يفشلن في إنجاب وارث ذكر لعرشه. ووافق الحظ السعيد زواجه الثالث. إن الحاكم النحيف الجالس على عرش الطاووس في ثياب عسكرية جميلة يبدو في كـل إنـش منه ملكيا الأمر الذي سهّل عليه أن ينسى أن والده ضابط فرسان جريء، قد اسـتولى عـلى الحكم سنة ١٩٢١ ليصبح مؤسـس سـلالة آل بهلـوي. إن نقـص الـدم الأزرق [الملـكي] في عروقه قد عوضه بالأبهة وباستغلال الترف الذي بلغ حد الجنون عندما أقام الشاه في سنة ١٩٧١ احتفالاً فخماً حضره أعيان من كل الدول من أجل إحياء مـرور (٢٥٠٠) سـنة عـلى تأسيس الإمبراطوريـة الفارسـية. إن الاحتفـال، الـذي أقـيم مـن أجـل التـأثير في الـزوار في برسبوليس، وهي العاصمة القديمة للاخمينيين ملـوك فـارس، كلفـت عشرات الملايـين مـن الدولارات وقد صورته محطات التلفزة العالمية. لأول مرة كانـت طموحـات الشـاه وحبـه الجنوني للعظمة بادية للعيان. ولكنه على العموم، كان يعتـبر صـديقاً ثابتـاً للغـرب، عـلى الصعيد الدولي، كما كان يعتـبر مصـلحاً في الـداخل يعمـل عـلى إخـراج شـعبه مـن ظـلام التخلف وعقلية الجمود إلى العصر الحديث.

كمصلح كان سجله مخدوشاً بعمق. كان متسلطاً وقليل الاهتمام بالحقوق السياسية والإنسانية. وقد لجأ الشاه إلى القمع العنيف لكي يحفظ حكمه. في مطلع عقد ١٩٦٠ حينما ضغط عليه الأميركيون من أجل إجراء إصلاحات، كان الاقتصاد قد دخل مرحلة الاضطراب، فنمت قوة الجبهة الوطنية المؤلفة من السياسيين. ورد الشاه بإلقاء القبض على زعماء الجبهة الوطنية. وفي سنة ١٩٦٣، أجرى استفتاءً عاماً حول جملة من الإصلاحات الشاملة. وتضمنت هذه الإصلاحات إصلاح الأراضي وقانون انتخاب جديد تضمن إعطاء المرأة الحق بالانتخاب، وتأليف هيئات لمحو الأمية، وتقاسم الأرباح وبيع المصانع إلى المؤسسات الخاصة الصناعية. وكان القصد من الإصلاحات جعل الشاه زعيماً شعبياً وقدمت على أنها ثورة الشاه الشعبية. ولكن الاستفتاء كان قد خضع للتلاعب.

إن أكبر معارضة ضخمة جاءت يومئذ من الزعماء الدينيين وأتباعهم، ولأول مرة جاءت من واحد منهم، هو روح الله الخميني الذي سمع باسمه لأول مرة. وقُتل طلابٌ عندما هاجم المظليون المدرسة الدينية في قم، حيث كان الخميني يدرس ويرشد. وأدت إعادة توقيفه في يونيو ١٩٦٣ إلى إشعال الثورة والعصيان في طهران وغيرها من المدن. وأمر الشاه الجنود والدبابات بإطلاق النار على المتظاهرين وأعلن الأحكام العرفية. ولم يعرف بالضبط عدد القتلى أبداً. وادعت حكومة الشاه أن العدد أقل من مائة، ولكن شهوداً موثوقين يتكلمون عن الآلاف. وزيادة على ذلك أودع الآلاف في السجون. وتم إطلاق سراح آية الله الخميني، ولكن بعد إصراره على المعارضة في سنة ١٩٦٤ أجبر على الرحيل عن إيران وكان عمره اثنان وستون سنة. وكان هذا النفي أكبر غلطة ارتكبها الشاه. فمن منفاه على التوالي في تركيا والعراق وباريس، استطاع الخميني أن يرسل تياراً من الدعايات السرية إلى داخل إيران، تدين بشكل لا يلين الشاه على أنه تابع لأميركا، وأن جهوده لتحديث الدولة وتغريبها مخالف للشريعة الإسلامية. وبعد مرور خمس عشرة سنة على نفي الخميني، اعترفت له الجماهير بالزعامة الروحية والسياسية، الأمر الذي كان أكبر تحدٍ فعال لأهلية الشاه للحكم.

في إيران شدد الشاه قبضته على البلد، تسانده القوات العسكرية التي أغدق عليها بالمال. وبواسطة السافاك. وأنفق ربع دخل إيران بشراء أحدث الأسلحة والدبابات والطائرات من الولايات المتحدة رغم أن الحكومة الأميركية والكونغرس قد تمنعت عن الاستجابة لكل رغباته. إن الزيادة الضخمة في الواردات النفطية، خاصة بعد ارتفاع الأسعار سنة ١٩٧٣ أعطت الشاه الدولارات التي بواسطتها اشترى ما حقق أحلامه وأوهامه. إن الغرب، في هذه الأثناء، قد رغب بتعديل الخلل في الميزان التجاري الذي سببّه ارتفاع أسعار النفط وذلك ببيع كل ما يمكنه إلى إيران وإلى دول الشرق الأوسط النفطية - التي جعلت السلاح في المكان الأول من فاتورة تبضعها.

وفرضت خطط التنمية المتتالية الإصلاحات من فوق. وأدى إصلاح الأراضي إلى حرمان الملاكين الكبار الذين يعيشون بعيداً عن أملاكهم، من معظم ما يملكون، الأمر الذي ضاعف مرتين عدد صغار الملاكين من الفلاحين. وتم إنشاء عدد كبير من الكوبراتيفات الزراعية واستعملت التراكتورات والأسمدة. ولكن كما هو الحل في الاتحاد السوفييتي، ثبت أنه من الصعب جداً تحسين الإنتاجية الزراعية التي استمرت تتصاعد إنما ببطء لا يعادل تزايد السكان. وحلّ الموظفون الحكوميون محلّ ملاك الأراضي كزعماء على الفلاحين. إن النمو الصناعي، كان أكثر محسوسية، رغم انطلاقه من أساس متدنٍّ. وتم بناء مصانع جديدة، ومصانع للفولاذ ومعامل كبيرة لتجميع محركات السيارات. واستفادت خدمات التعليم والخدمات الصحية من توظيفات كبيرة، وأرسل العديد من الطلاب الإيرانيين إلى الجامعات الغربية في الخارج.

وتعكس الإحصاءات نمواً صناعياً ملحوظاً. والشيء الذي لم تكشفه هذه الإصلاحات هو عدم عدالة التوزيع في الثروة والتمزق الاجتماعي الذي أحدثه هذا الإنفاق الموسع السريع. إن الهوة بين النخبات المميزة - ضباط الجيش الكبار، وكبار الإداريين، وزعماء التجار [من اليهود؟!] السماسرة [اليهود] - وبين الجماهير المدينية الفقيرة، والمزارعين والفلاحين ظلت واسعة. في الأقسام الشمالية من طهران، كانت المحلات التجارية والأوتيلات والمكاتب تعكس الغنى والثراء المسرف وفي الجنوب من طهران يقطن عالم مختلف من المعدمين حيث يسكن معظم المدينة البالغين ٥،٤ مليون في ظروف قاسية. ونزع العديد من الفلاحين إلى طهران وإلى غيرها من المدن، حيث كانوا يتوجهون إلى المُلاَّ وإلى الجوامع طلباً للإرشاد الديني وإلى احترام الذات.

في الريف كان دخل ثلاث أرباع العائلات الريفية متواضعاً إلى حد انتشار سوء التغذية. إن الطبقات الوسطى القليلة العدد والمتنامية لم تكن راضية عن نظام الشاه التسلطي. بالنسبة إلى آلاف الطلاب لم يكن هناك أمل بمستقبل أفضل ينتظرهم بعد التخرج من الجامعات. وهكذا بدا أن كل أقسام المجتمع كان لها أسبابها للحقد على نظام الشاه. إن تسارع ضعف وضع الشاه أدى إلى الإطاحة به في يناير ١٩٧٨، الأمر الذي بدا مفاجأة.

إنتاج إيران من النفط ومدخولها ١٩٣٨ - ١٩٧٤		
السنة	المنتوج (بالبرميل في اليوم)	المدخل أو الإيراد بالملايين من الدولارات الأميركية
١٩٣٨	٢٠٣,٩٠٠	١٧
١٩٥٠	٦٣٥,٠٠٠	٤٥
١٩٦٠	١,٠٢٠,٠٠٠	٢٨٥
١٩٧٠	١,٨٤٥,٠٠٠	١,٠١٣
١٩٧٤	٦,٠٢١,٠٠٠	١٨,٥٢٣

بالرغم من الانتقادات الموجهة إلى إيران بسبب خرقها للعملية الديمقراطية ولحقوق الإنسان، ظلت الولايات المتحدة تشعر أن نظام الشاه هو أفضل ضامن للمصالح الغربية في الخليج الفارسي. بعد الانسحاب البريطاني كحامٍ لسلطة المشيخات سنة ١٩٧١، اعتبر الشاه بجيشه الحسن التجهيز وقوته الجوية البالغ ٣٥٠,٠٠٠ رجل، كشرطي لا يستغنى عنه في منطقة تكمن فيها الإضطرابات. إن الرئيس جيمي كارتر، الذي دخل إلى البيت الأبيض في يناير ١٩٧٧، تمنع هو أيضاً عن انتقاد نظام الشاه علناً، رغم الأهمية العظمى التي أعطاها لحقوق الإنسان. في نوفمبر ١٩٧٧، عندما زار الشاه واشنطن، هب الغاز المسيل للدموع حول مرجة البيت الأبيض من جراء مظاهرات الاحتجاج وراء عتبة المدخل، تعهد له كارتر بسماجة بدعم الولايات المتحدة له. في زيارته المقابلة إلى طهران في ديسمبر، امتدح كارتر في حفل العام الجديد «إيران» فقال: «إنها جزيرة من الاستقرار في منطقة هي من أكثر المناطق اضطراباً في العالم... ويعود الفضل الكبيرفيه إليك، يا صاحب الجلالة، وإلى زعامتك وإلى الاحترام والإعجاب والمحبة التي يمنحك شعبك إياها». إن قمعية نظام الشاه كانت قد رفعت بها تقارير وافية إلى واشنطن في حينه. إن دعم كارتر كان قد كلفه غالياً عندما جاء خصوم الشاه إلى الحكم.

في الغرب كان قلة في الحكم يستطيعون تخيل كيف أن الشاه، على رأس قوى مسلحة تدين له بكل شيء، قد عجز عن أن يقمع بدباباته أي احتجاج شعبي يمكن أن يرتفع. ثم إن الشاه كان بإمكانه أن يعتمد على أعلى درجة في السلّم الاجتماعي التي استمدت ثروتها من النمو الاقتصادي ومن عطاياه. إن الجهل بحيوية المجتمع الإيراني أدى بالمحللين الغربيين إلى تقليل أهمية إمساك الشيوخ (المُلاّ) بالشعب وبالحس الكامن الذي لا ينطفئ لديهم بمهمة آيةٍ من آيات الله منفي في ضاحية من ضواحي باريس. وعندما أعطت كاميرات التلفزيون التفاتها نحو آية الله الخميني، كل ما عرضته هو صورة زعيم ديني عجوز في سنواته السبعين متربعاً على الأرض فوق سجادة. لم يكن يأمر جيشاً ولا حكومة في المنفى، ومع ذلك فقد بدا أقوى من الشاه.

كيف حصلت الثورة ومن أين جاءت؟ منذ منتصف عقد ١٩٧٠، توقف الاقتصاد الإيراني عن التقدم، رغم ارتفاع إيرادات النفط. إن ارتفاع أسعار النفط الذي حصل سنة ١٩٧٣-١٩٧٤، أدى إلى كساد في الغرب وإلى التدهور في الطلب. وكانت نتيجة التضخم، وخاصة ارتفاع أسعار المواد الغذائية. إن ارتفاع هذه الأسعار كان أكثر قسوة بالنسبة إلى الفقير الذي كان دخله في طهران قد تدنى بذات الوقت.

وما كاد كارتر أن يترك طهران في مطلع يناير ١٩٧٨ حتى بدأت المظاهرات باسم الخميني في مدينة قم المقدسة. ورد الشاه بوحشية بالغة. وفتح البوليس النار على الطلاب، وقتل بعضهم،

فكان أول شهداء الثورة. وبعد ذلك تصاعدت الاحتجاجات في مدنٍ أخـرى وفي طهـران في آذار ومايو وأغسطس سنة ١٩٧٨.

وطالب المعتدلون والأصوليون، وسياسيو الجبهة الوطنية، ورجال الدين والتجـار، بالإجماع بإنهاء حكم الشاه الشخصي. في سبتمبر قامت مظاهرة كبيرة لتتجمـع في «مربـع جاله» في طهران. وأعلن الشاه الأحكام العرفية. وعنـدما رفضـت الجماهـير التفـرق أخـذ الجـيش يطلـق النـار عشـوائياً. والتقـديرات اللاحقـة للإصـابات تـتراوح بـين عـدة مئـات وألفين.وكانت نقطة الانعطاف. وعمت الإضرابات كل البلاد.

إن الثورة كانت مثلاً على قدرة الشعب، وهي مثل من عدة أمثلـة، مثـل تبعتـه أمثلة في عقد ١٩٨٠، في كوريا الجنوبية وفي الفيليبـين وفي أوروبـا الشرقيـة حيـث تغلبـت جماهير الشعب على قوة النار من الجيش ومن البوليس. كـان معظـم جنـود الشـاه مـن المجنـدين للخدمـة العسـكرية، الـذين آلمـتهم الأوامـر بـإطلاق النـار عـلى المـدنيين غـير المسلحين. بـل إن بعضـهم انحـاز إلى المتظـاهرين. وتجمهـرت الجماهـير حـول ملصـقات الخميني، الذي قبلت به كزعيم لها. واندفع الشعب في صراع حـق ضـد حـاكمهم الظـالم. وأصبح الشاه حائراً هل يرسل مزيداً من الجند أو يحاول أن يتفاوض مع المعتدلين. وأخيراً فقد السيطرة.

في ديسمبر ١٩٧٨، عندما كانت الإدارة الأميركية تحض الشاه عـلى قبـول الملكيـة الدستورية، كان الأمر قد فاته أيضاً. في ١٦ ينـاير ١٩٧٩ تـرك الشـاه البلـد دون أن يتنـازل رسمياً، وأدى ذهابه إلى موجة عارمة من الفرح عمت شوارع طهران. وفي النهاية، لم يكـن من المهم من يدير البلد مؤقتاً للاستيلاء على الحكم في حكومة إيران. هنـاك زعـيم واحـد فقط هو صاحب الأمر فعلاً ذلك هو آية اللـه الخميني.

في أول فبراير ١٩٧٩ بثت شاشات التلفزيون عبر العالم صورة رجـل عجـوز ينـزل ببطء من طائرة لشركة الطيران الفرنسية، لتستقبله جماهير طهران بالهتافات المدوية.

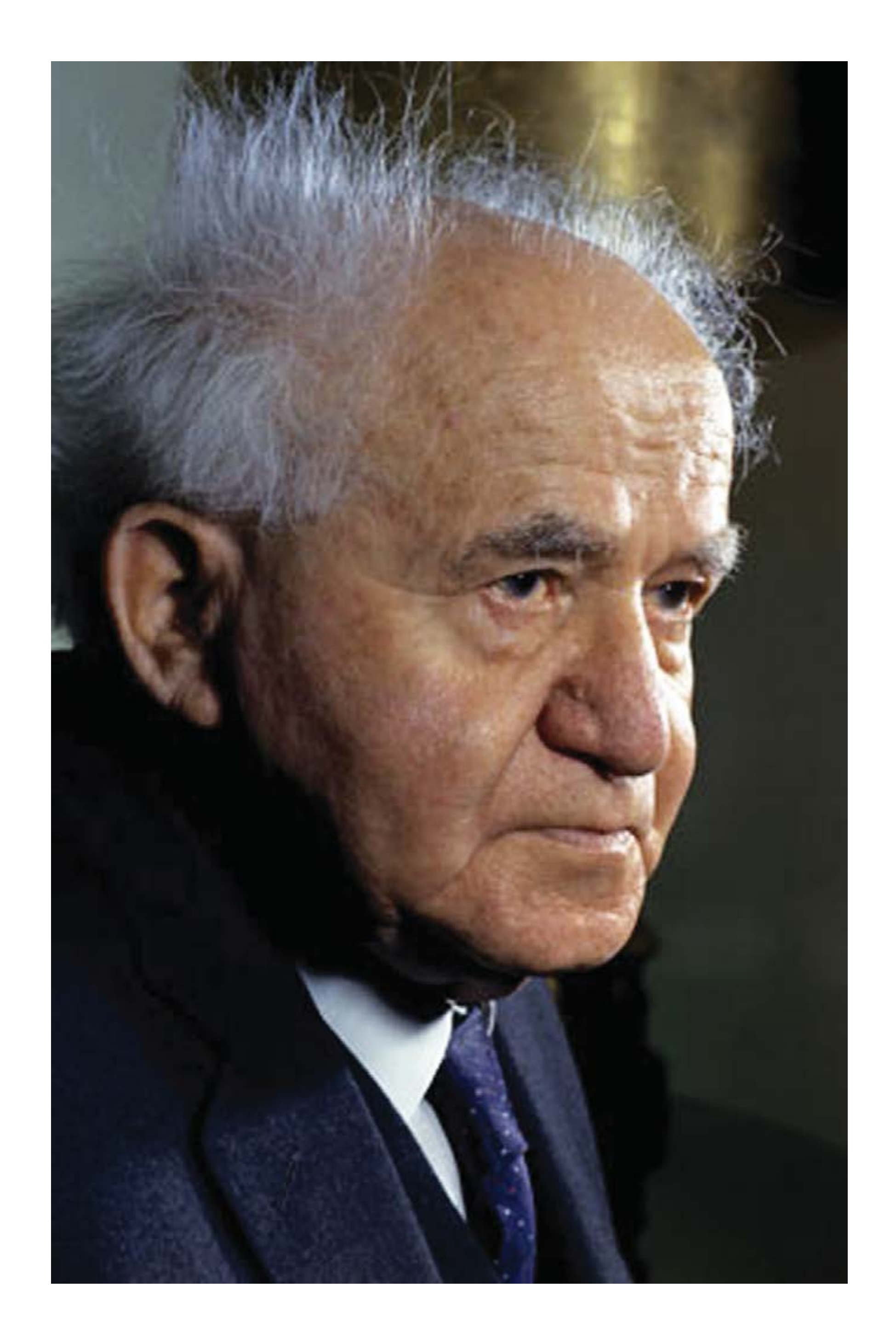
كانت الأشهر الأولى القليلة من الثـورة كالحـة. واختـار الخمينـي، الـزعيم بـدون منازع، رجلاً علمانياً هو مهدي بازركان، ليرأس الحكومة الإسـلامية المؤقتـة. كـان بازركـان رجل دين إسلامياً وكان معارضاً لحكم الشاه التسلطي. وجرى تقسـيم السـلطة. وأخـذت المحاكم الثورية تصدر الأحكام وتنفذها بحق جنرالات الشـاه المسـؤولين عـن القمـع. وفي منتصف آذار تم إعدام ثمانية وستين زعيماً من أنصار الشاه.

في أول أبريل أعلن الخميني إنشاء الجمهورية الإسلامية التـي اسـتظهرت باسـتفتاء عـام. كانت السلطة الفعلية بيد مجلس الثورة الإسلامية الذي كان يتلقى الأوامر من الخميني. «ولحماية الثورة، وافق الخميني على إنشاء «الحرس الثوري»، حـزب الثـورة الإسـلامية. وتـم تطهـير الجـيش

والإدارة من الذين ناصرو نظام الشاه. وحاولت الأقليات الكردية والعربية استغلال عدم استقرار الوضع لتشق طريقها إلى الاستقلال فقمعت بشدة. وهكذا أصبحت الثورة في مأمن.

وحمّل الخميني الأميركيين كلّ المآسي التي أصابت إيران، ولامهم على دعمهم لنظام الشاه الفاسد، وحرّض الجماهير على أن ترى في الولايات المتحدة الخطر الأكبر [الشيطان الأكبر] الذي يتهدد نجاح الثورة واستقلال إيران. ورفضت جهود واشنطن لإقامة علاقات عادية. وأمام المشاعر الإنسانية سمح الرئيس كارتر للشاه المريض - مرض الموت - لتلقي العلاج في نيويورك. وطلبت الحكومة الإيرانية تسليمها إياه ليواجه الحكم عليه في إيران. ودعم الخميني هذه المطالب، وحض طلاب طهران على توسيع هجماتهم ضد أميركا وإسرائيل. وعلى أثر ذلك وفي نوفمبر ١٩٧٩ تم الاستيلاء على السفارة الأميركية من قبل مجموعة من الطلاب الثوريين الذي اتخذوا الدبلوماسين الأميركيين (السكرتاريا) كرهائن.

واستقال رئيس الوزراء بازركان واستلم مجلس الثورة الإسلامية أعباء الحكم وأصبحت الولايات المتحدة «الشيطان الأكبر» وأصبح كارتر العدو. ودخلت الثورة في الأصولية ولمدة ١٤ شهر ظل الرهائن محبوسين. وحاول كارتر في أبريل ١٩٨٠ إنقاذهم بإرسال قوة خاصة بمهمة سرية إلى إيران الغاضبة Mksfired . ولكن ثلاثة من أصل الثمانية مروحيات تعطلت. وفشلت الغارة ولكن لسوء الحظ سقطت طائرتان من الطائرات الهاربة وهي تستعد للعودة فقتل ثمانية رجال. وسرعان ما انكشفت المهمة وخرجت إلى العلن. وكان وقعها على خط كارتر الانتخابي كارثة. واستطاع الخميني أن يثبت أن إيران تستطيع بأمان أن تتحدى الولايات المتحدة. وترك كارتر البيت الأبيض ولم يطلق سراح الرهائن ليعودوا إلى وطنهم. في هذه الأثناء كانت إيران تحارب لمدة أربعة أشهر جارتها العراق. وهكذا كانت بداية حرب الخليج الماحقة التي استمرت ما يقارب السبع سنوات وأدت إلى موت مليون شاب من الجانبين. وكانت هذه الحرب هي الأكثر دموية في الشرق الأوسط في العصر الحديث.



ديفيد بن غوريون



بيغن



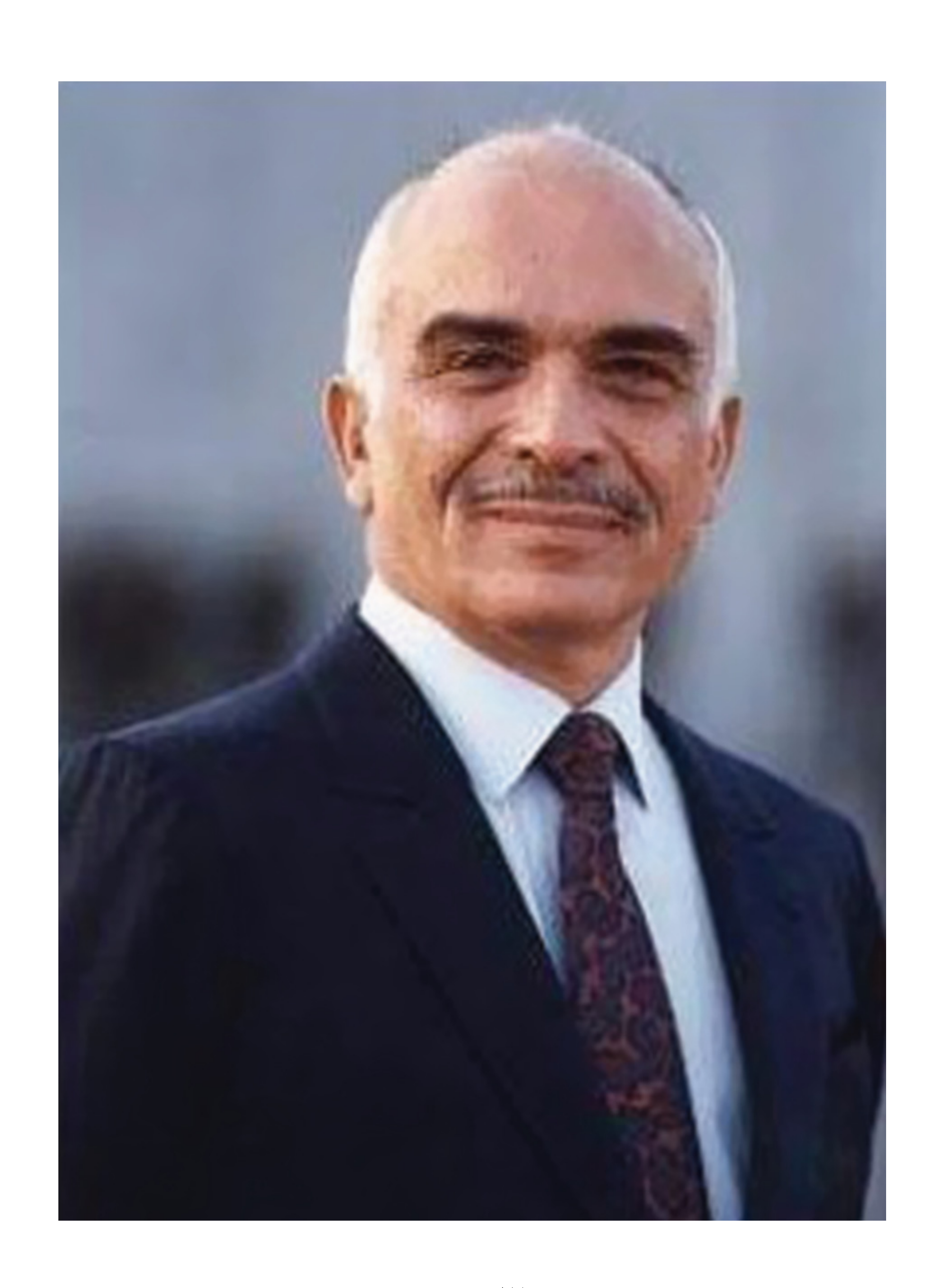
هاري ترومان



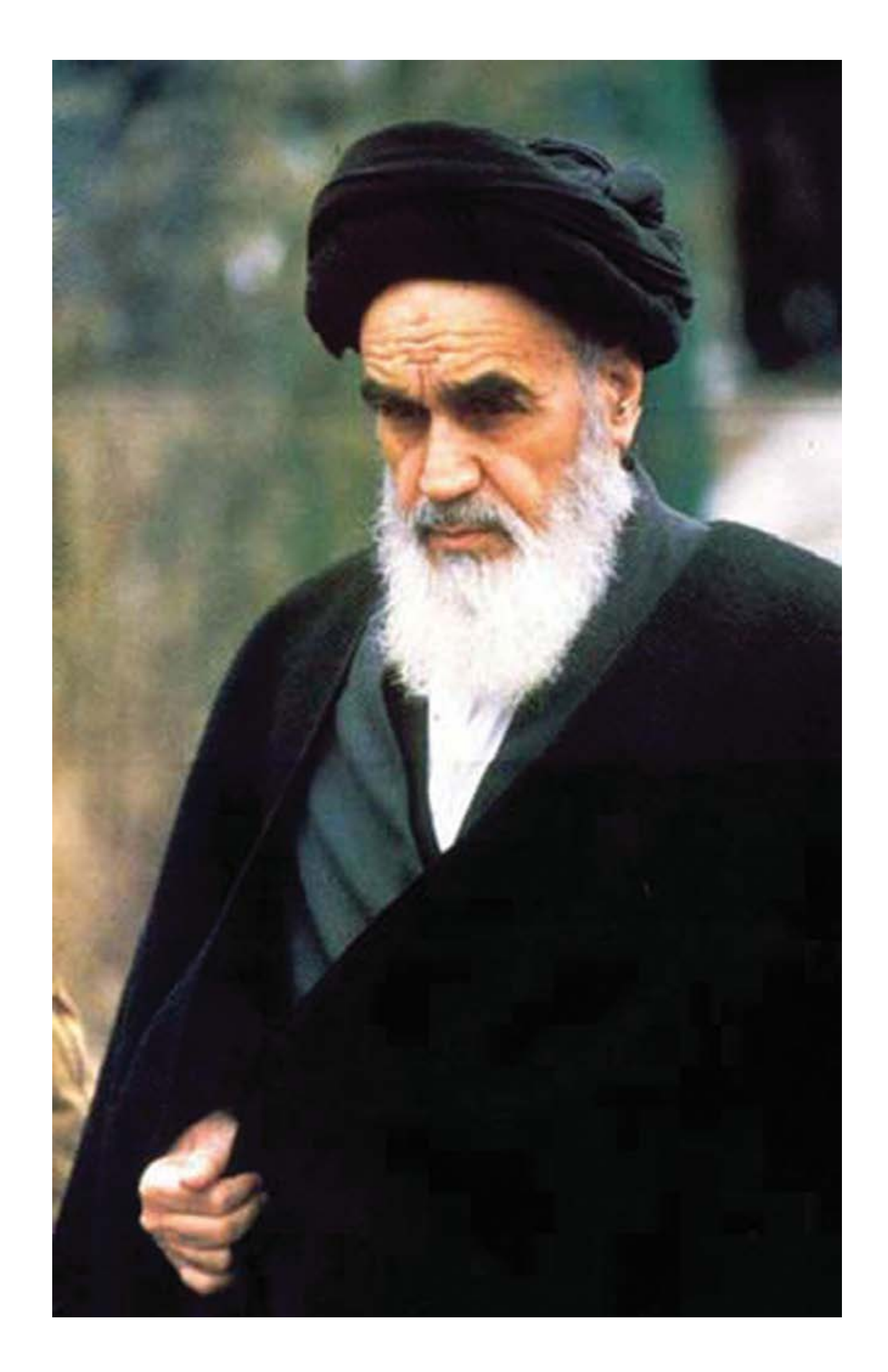
تيتو



جمال عبد الناصر



الملك حسين



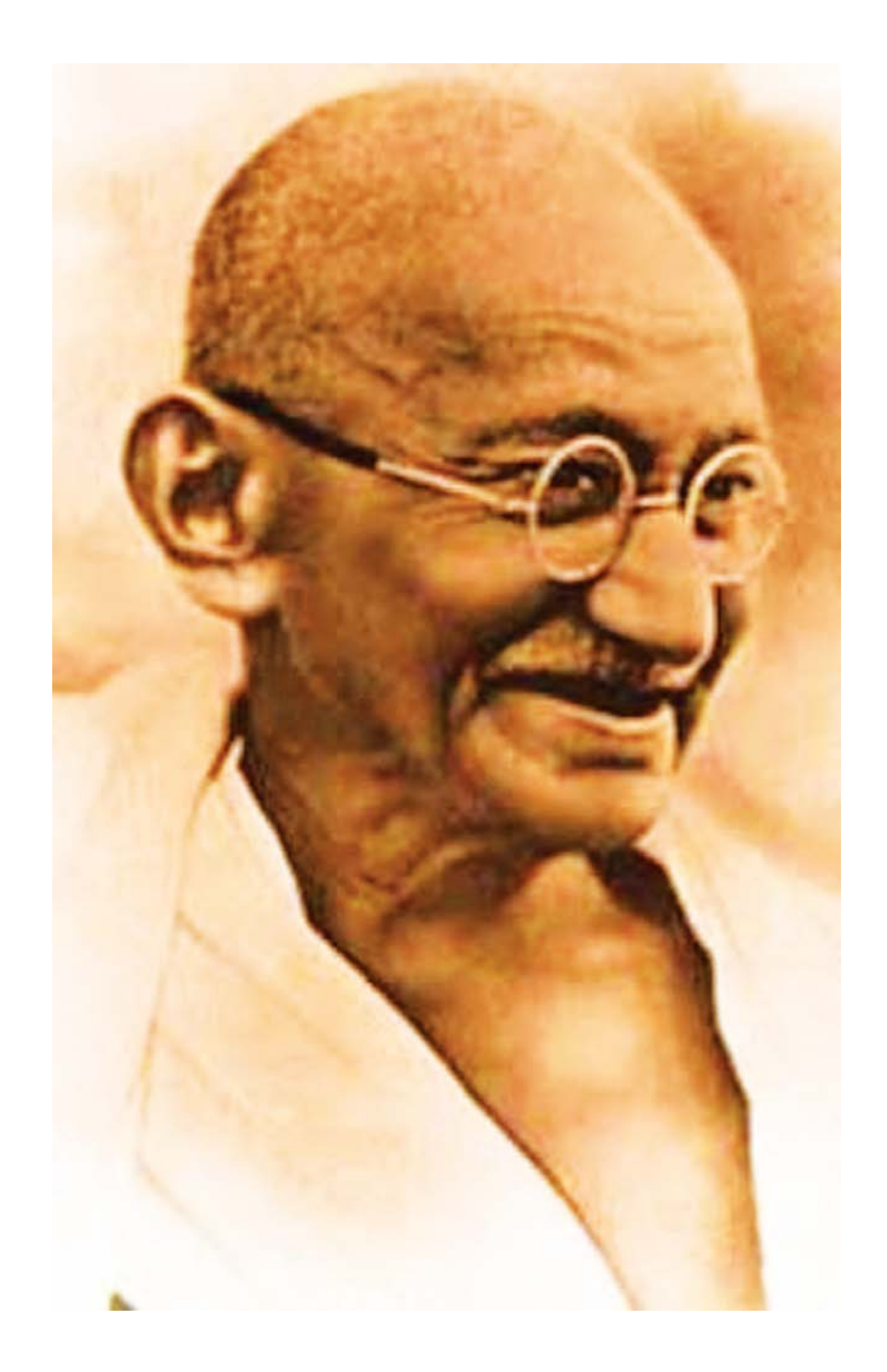
الإمام الخميني



شارل ديغول



رومل



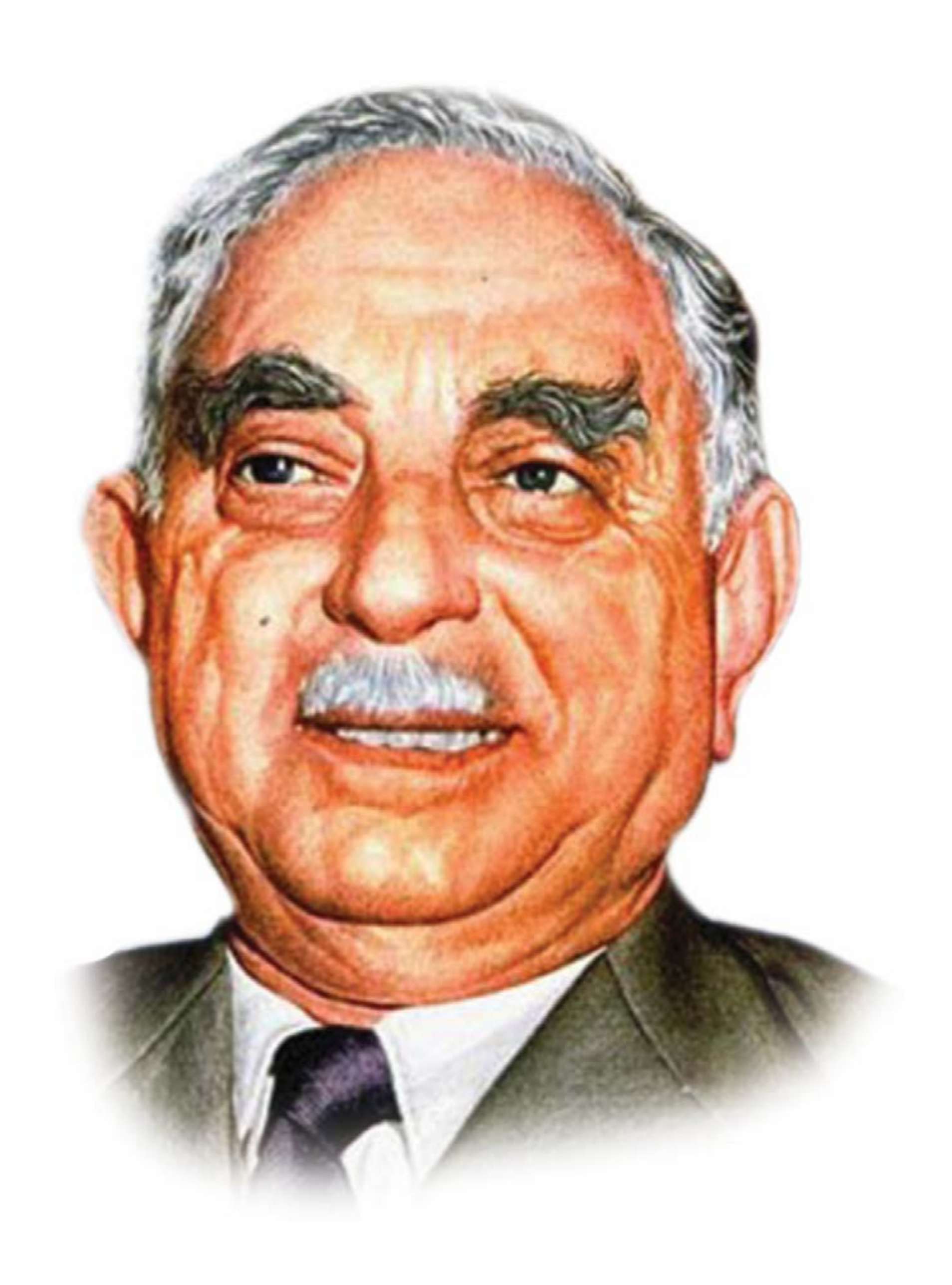
غاندي



سعد زغلول



الملك فاروق



نوري باشا السعيد



ياسر عرفات



كيم إل سونج



جون كيندي

فهرس المحتويات

الموسوعة

التاريخية العسكرية الكبرى

لأحداث القرن العشرين

اسم الكتاب: الموسوعة التاريخية العسكرية الكبرى لأحداث القرن العشرين

المؤلف: ج.آ.س غرنفيل

الطبعة الأولى: ٢٠١٢م - ١٤٣٣هـ

ISBN 978-9953-563-80-0 (٤ مجلدات)
ISBN 978-9953-563-83-1 (المجلد الثالث)



الدار العربية للموسوعات

المدير العام: خالد العاني

الحازمية - مفرق جسر الباشا - سنتر عكاوي - ط١ - بيروت - لبنان
ص.ب: ٥١١ الحازمية - هاتف: ٩٥٢٥٩٤ ٥ ٠٠٩٦١ - فاكس: ٤٥٩٩٨٢ ٥ ٠٠٩٦١
هاتف نقال: ٣٨٨٣٦٣ ٣ ٠٠٩٦١ - ٥٢٥٠٦٦ ٣ ٠٠٩٦١
الموقع الإلكتروني: **www.arabenchouse.com** البريد الإلكتروني: **info@arabenchouse.com**

الموسوعة
التاريخية العسكرية الكبرى
لأحداث القرن العشرين

ج.آ.س غرنفيل
J.A.S Greenville

A History of the world in the twentie the cenury
The Belknap Press of Harvard University Press, Cabmridge.

ترجمة ومراجعة
الدكتور علي مقلد

المجلد الثالث

الدار العربية للموسوعات

القسم العاشر

* * *

الحرب الباردة:

المواجهة بين القوى العظمى

(1948 - 1964م)

صعود خورتشوف:
الاتحاد السوفييتي والغرب

لم يثق ستالين بالغرب أبداً، وإن كان لم يتوقع أبداً أي اعتداء غربي مباشر. فالأرثوذكسية [الأصولية الماركسية] ظلت مستمرة في أيامه بأن الرأسمالية لن تغفر أبداً للشيوعية [ولن تتقبلها] وأن الحرب بين العالمين هو تاريخياً حتمي [وهذا ما ثبت فعلاً سنة 1990 وما بعدها لأن الحرب الشرسة لم تكن بالسلاح بل بالدولار والاقتصاد والدعاية و...]. إن الحالة المزرية التي وصل إليها الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية، على كل حال، جعلت تأجيل أي صراع جديد هو الأفضلية العظمى للسياسة السوفييتية. وعنى هذا تفادي أي تحديات قصوى للغرب، الأمر الذي حافظ - أطول فترة ممكنة - على التعاون الذي كان سائداً زمن الحرب. وهذا المسلك ساعد على مقاومة التحركات الغربية الخطرة على أمن الاتحاد السوفييتي، وفوق كل شيء ساعد على إنهاض ألمانيا وإعادة تسليحها. وكان أساسياً أيضاً - حسب اعتقاد ستالين - أنه رغم الحاجة إلى إعادة الإعمار ورغم فقر الشعب الروسي فإن القوات المسلحة يجب المحافظة عليها قوية وأن التطور النووي والصواريخ يجب أن يستمر، بحيث إن مخزون الغرب من الأسلحة يجب أن لا يتفوق. إن الاتحاد السوفييتي يجب أن يتفادى الظهور بمظهر الضعف. وإن على الجيش الأحمر أن يستمر قابضاً من الناحية الإستراتيجية على وسط أوروبا وشرقيها، حيث يلعب الحلفاء وغير الموثوقين كدرع صدام. نظراً لهذه الخلفية الشاملة المتشائمة [الصائبة؟!] فإن الآمال ببناء ثقة وبتخفيف الشكوك السوفييتية لم تكن أبداً جيدة جداً. كان هناك ومضة أمل سنة 1945 و1946 بعد هزيمة ألمانيا النازية، ولكن مطالبة الغرب الاتحاد السوفييتي بأن ينسحب متراجعاً إلى حدوده المعاد ترسيمها، والسماح لدول أوروبا الشرقية والوسطى بالاختيار الحر لحكوماتها وحكمها - وهي مطالب مبررة من وجهة النظر الغربية - وفقاً للاتفاقات التي عقدت في يالطا وبحسب القيم الغربية - أفزعت ستالين. أن الأمن السوفييتي ظل عندئذٍ - في نظر ستالين - مرتبطاً بالسيطرة

العسكرية السوفييتية على أوروبا الشرقية والوسطى: إن المطالب الغربية قد رفضت تماماً، وكان من شأنها فقط أن خلقت خطاً من الدول المعادية على طول الحدود السوفييتية.

وحاول ستالين المهادنة أساساً بالتخفيف من تشديد القبضة (سنداً للمعايير السوفييتية وليس للمعايير الغربية) على بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا، حيث لم يتشدد في إقامة حكومة شيوعية ذات حزب واحد، وسمح بحرية لم تكن مأمولة في الاتحاد السوفييتي في ذلك الوقت. وابتعد خارجاً عن الحرب الأهلية في اليونان، ولم يقدم التشجيع للأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية رغم أنها كانت قوية بشكل خاص في إيطاليا وفرنسا. وبحسب النظرة السوفييتية، إن هذا التسامح لم يثمر أبداً أي مردود. ولم يظهر الغرب أي تقدير للخسائر الروسية وللتضحيات المقدمة بخلال الحرب العالمية الثانية، بل إن الغرب تمادى في ضغطه حين أوقف طلب التعويضات المفروضة على المناطق الألمانية الغربية.

إن إعادة إعمار المناطق الغربية من ألمانيا، كانت في نظر ستالين مشبوهة شبهة عميقة. إن فشل الوصول إلى إتفاق شرقي - غربي حول مستقبل ألمانيا شكل سبباً حاسماً ومهماً في البدء بالحرب الباردة. إن كابوس الجيوش الألمانية الجديدة، ضمن تحالف رأسمالي كان يراود ستالين ومستشاريه. إن مبدأ ترومان وعون مارشال اعتبرت حجة أكيدة تدل على العداء الغربي الذي لا يلين، وعلى خطة كبيرة لإحياء وبعث الأعداء السابقين وللقضاء على قدرة الاتحاد السوفييتي الضعيف اقتصادياً والإمساك بالدول التابعة له. وأخيراً إن بريطانيا والولايات المتحدة لم تريدا مقاسمة الروس في أسرارهما النووية إلا ضمن حدود وشروط هي غير مقبولة على الإطلاق، وهما تحتفظان بمخزون من القنابل الذرية كتهديد للاتحاد السوفييتي.

إن الرؤية السوفييتية - كما تم التعبير عنها في الصحف والإذاعات - سارت ضمن الخطوط التي تم وضعها. وقلما كان هناك واقع آخر أكيد. إن المحفوظات السوفييتية لما تزل بعد لم تحلل من قبل العلماء، بخلاف السجلات الأميركية والبريطانية التي كانت سرية في الماضي، والتي أفصحت الآن عن المناقشات وعن الأفكار التي كانت سائدة منذ أكثر من ثلاثين سنة مضت. إن المحفوظات الغربية قد كشفت، على سبيل المثال، أن المخابرات الأميركية والبريطانية كانت بالطبع قد خططت بصورة خفية للقضاء على السيطرة السوفييتية على أوروبا الشرقية. منذ 1949 إلى مطلع عقد 1950، كان هناك على سبيل المثال، مخطط عجيب لإعادة الملك زوغ [أحمد زوغو] إلى عرش ألبانيا، وهذا يمكن، حسب المأمول، من البدء بموجة عدائية ضد الحكومات الموالية لروسيا في البلقان. إن المبعدين الألبان قد عادوا إلى بلادهم يومئذٍ ولكنهم سرعان ما ألقي القبض عليهم وأعدموا وجرت عدة عمليات مع ذلك بخلال حقبة عدة سنوات. ولكن ولا واحدة منها حالفها أي حظ بالنجاح. وهذا لم يكن مستغرباً، منذ أن كان الجواسيس البريطانيون في

المقامات العليا - في وزارة الخارجية والانتليجانس سرفيس السرية (M16) ، يمررون معلومات عن هذه العمليات إلى موسكو. وقد كان هؤلاء الجواسيس قد وظّفتهم KGB (المخابرات السوفييتية) منذ عقد 1930 لمثل هذا الدور. في البلطيك أيضاً في عقد 1950، حصلت حرب عصابات في أستونيا لاتفيا وليتوانيا، وهذه البلدان كان الاتحاد السوفييتي قد انتقص استقلالها في سنة 1940. بعد الحرب نظمت المخابرات البريطانية M16 عودة المهاجرين اللاتفان والليتنان من أجل تشجيع أعمال الشغب. وتم إحباطها بعد أن تصدت لها المخابرات السوفييتية KGB وتم إعدام العائدين أو حبسهم. وفي كل حدث من مثل هذا أو غيره، من النضالات الوطنية، حتى ولو كانت قد نظمت من قبل هذه البعثات، لم تكن لتثير ردات فعل سوفييتية غير القمع الدموي.

لقد أخطأ ستالين عندما حاول أن يخيف الغرب ليتخاذل في ألمانيا أثناء أزمة برلين وحصارها سنة 1948. كانت سياسته الألمانية الغالبة، والفظاظة السوفييتية في شرقي أوروبا تحدث ردات فعل معاكسة كارثية عليه، لأنها أدت إلى تشكيل تحالف غربي قوي هو حلف الناتو NATO ، وإلى إعادة تسليح ألمانيا الغربية فعلاً. ولو - ولو هنا كبيرة - كانت هناك فرصة، أي فرصة، لإقامة علاقات سوفييتية غربية، على أسس سليمة، لكانت حتماً فشلت سنة 1948.

من وجهة نظر الكرملين، كانت روسيا تواجه ثلاثة تحديات عظمى، في عالم ما بعد الحرب:

كان هناك الخطر الخارجي المنظور من قبل العداء الرأسمالي للشيوعية.

وكان هناك عدم تجاوب غالبية شعوب أوروبا الشرقية والوسطى لتقبل الشيوعية، التي فرضتها القوة التي يدعمها السوفييت، وما تفرضه من تغيير في مجتمعاتها واقتصادها.

وأخيراً كان هناك الخطر المتأتي من وعي أكبر لمستويات المعيشة الغربية وما يخلقه من نقمة داخل الشعوب السوفييتية، التي كانت قد نشأت على الاعتقاد بأنها قامت ببناء مجتمع أفضل وأكثر عدالة. وأكثر من ذلك، تحقق ستالين بعد الحرب، أن الاتحاد السوفييتي وما فيه من أراضيه الخربة المدمرة، قد بلغ حالة من الضعف مريعة وأن التصدي للأمن ولإعادة الإعمار يقتضي مرة أخرى تقديم تضحيات ثقيلة من قبل الشعب الروسي.

في أوروبا الشرقية والوسطى فرض السوفييت أقلية شيوعية على الغالبية، وعندها واجهت هذه الأقلية معارضة شعبية عارمة في سياساتها الاجتماعية والاقتصادية كما واجهت معارضة الكنيسة الكاثوليكية التي احتفظت بموالاة أكثرية البولونيين والهنغاريين. وأضيف إلى هذه المعارضة الشعور القومي المتعصب لهذه الشعوب - وهو شعور يتقاسمه بتميز البولونيين واليوغوسلاف والألبان. وحدهم اليوغوسلاف والألبان «زمطوا» من السيطرة السوفييتية المباشرة. وفي الأمكنة الأخرى كان زعماء الأنظمة الشيوعية التابعة، التي نصّبها ستالين،

والذين لقبوا بـ«ستالين الصغير»، قد استحقوا سريعاً ليس الكره فقط، بل كانوا يعتبرون في نظر شعوبهم كألعوبة بيد أسيادهم السوفييت. كل هذه النقمة داخل دائرة النفوذ السوفييتية كانت مصدر عدم استقرار. ولم يكن هذا يحتاج إلا إلى القليل ليتحول إلى ثورة صريحة، حتى بدون المساعدة الغربية. إن الحضور القوي للغرب على طول الحدود الواسعة المديدة من الإمبراطورية السوفييتية كان تحدياً، بصرف النظر عن السياسات الغربية.

إن المشاكل الكامنة في الحكم عبر الاتحاد السوفييتي نفسه يمثل أخطر المشاكل بالنسبة إلى النخبة الشيوعية المنفردة. لقد كشفت الحرب ضد ألمانيا عن المشاعر الوطنية (القومية) القوية في أوكرانيا وفي غيرها من الأمكنة وعن كثير من النقمة في وجه حكم ستالين. ومن جهة أخرى، إن فظائع الحكم الألماني والحماس الوطني قد ساعد أيضاً على توحيد شعوب الاتحاد السوفييتي. وبدا واضحاً أن الحرب عرفت لا بأنها الصراع الشيوعي الكبير ضد الرأسمالية - في مظاهرها الفاشستية - بل بأنها الحرب الوطنية القومية الكبرى، وهذا ركز على الوطنية وعلى القومية التي تجاوزت الثورة السوفييتية والدولة السوفييتية. وبعد انحسار الحرب، كيف تستطيع فظاظة الحكم الشيوعي من فوق أن تجد مبررها؟ إن خطر العالم المعادي وراء الحدود السوفييتية، قد تكشف، وصوِّر الغرب بأبشع الصور.

طالما كان ستالين على قيد الحياة كان يحرص على أن لا يكون لأحد غيره قاعدة سلطة غير سلطته. وحتى في هذه الحالة، لم يكن الاتحاد السوفييتي مجتمعاً من معدن واحد. كان يستطيع التدخل كيف يشاء، ولكن الحكم تحت، في أسفل السلم، كان يجب تركه للآخرين، لبوليس بيريا السري، ولعشرات الألوف من الموظفين في البوليس، وللحزب وللأجهزة الحكومية التي تدير الجمهوريات السوفييتية. فبفضل تغييرالخدم الخاصين - في الذروة، وقتل المشبوهين والذين يظهرون أقل إشارة من الاستقلالية، وبملء معسكرات الاعتقال بالغولاك، وبرفع الموثوقين دفعة واحدة، بفضل كل ذلك ظلت قبضة ستالين قوية لا تتزحزح حتى يوم موته. كانت البيروقراطية تحكم الشعب من فوق وكانت الحرية الشخصية الفردية عرضة لنزوات السلطة. قد يمكن أن تكون هناك بعض المناقشات الحقة حول السياسات داخل الكرملين، ولكن فقط إذا سمح بها ستالين.

وعندما أخذت صحة ستالين تتدهور بعد الحرب، أصبح القمع السياسي أكثر شراسة، وأي استقلال في التفكير كان يقمع حالاً. وعكست الصحف والمجلات وجهة نظر الحزب. في العلوم والمسرح والتاريخ والأدب والفن، وحتى في الموسيقى، كانت الخطوط التي يرسمها الحزب يجب أن تتبع. وقبل موت ستالين بقليل ربما كان يعد لتطهير كبير آخر لينقذ سلطته وليحافظ على النظام. إن مؤامرة الأطباء قد اكتشفت في يناير 1953. كانت نغماتها العليا Overtones قوية (وشعبية) ومعادية للسامية. وبدايات الإعلان العام عنها تقول أن تسعة أطباء، كلهم إلا

اثنين من اليهود، كانوا يشرفون ويعالجون الزعماء السوفييت، قد أوقفوا قبل عدة أسابيع واعترفوا بأنهم قتلوا زادنوف وغيره من نخبات الزعماء السوفييت، واتهموا بأنهم كانوا يعملون بأوامر من الإسرائيليين الصهاينة وأوامر المخابرات الأميركية والبريطانية. وأصبح اليهود في المراكز العليا أهدافاً خاصة لآلاف التوقيفات التي تلت. كما كانت قليلةً في الحساب عقود من الولاء لستالين. لقد ثبت ذلك بعد توقيف زوجة وزير الخارجية مولوتوف التي كانت يهودية. ولحسن حظ الكثيرين لقي ستالين مصرعه ومات في «داشته» في 5 مارس 1953. وذهب أعضاء المكتب السياسي مذعورين يقرعون باب غرفته، عندما سمعوا بموته، ليتأكدوا من صحة الأمر.

إن الزعيم الذي فصل مصائر روسيا بخيرها وشرها قد ذهب بصورة غير متوقعة. رغم جرائمه، كان ستالين مقدراً بشكل واسع على أنه أحد أكابر عظماء الاتحاد السوفييتي، ثانياً بعد لينين «رفيق السلاح للينين والحامل المثالي لعبقريته ولقضيته» هكذا عبّرت التأبينات عنه بعد موته. لقد حكم الاتحاد السوفييتي بقبضة من حديد، كان مسؤولاً عن موت الملايين ولكنه كان صاحب إنجازات مادية ضخمة. رجال ونساء في مطلع حياتهم، وبالطبع كل إنسان تحت سن الخامسة والأربعين، لم يصل إلى سن الرشد إلا تحت ظل ستالين. لقد أصبح الاتحاد السوفييتي قوياً ومحترماً في العالم في ظل حكم ستالين، وبخلال الحرب الوطنية الكبرى، التي كانت الحدث المركزي في حيواتهم. لقد أنقذ ستلين بلده من الهزيمة، وبعدها أشرف على انتصار الجيش الأحمر وعلى دخوله النهائي إلى برلين. ويتبع ذلك توسع لم يسبق له مثيل للسلطة السوفييتية، وتبع ذلك حتى تحسن ضئيل ولكن أكيد في مستوى المعيشة منذ سنة 1948 إلى وفاته. لقد حجّم الزعماء السوفييت السياسيين الذي عاشوا من بعده، وحجّم حتى أولئك الذين - مثل ما ذكر خروتشوف - خافوا مما بدا وكأنه مستقبل غير مأمون بدون ستالين وإن كان طيف إرهابه قد ارتفع عن حيواتهم.

إن روسيا التي ساعد ستالين على تفصيلها والتى تركها وراءه هي دولة قد نخرتها البيروقراطية دونما منقذات الحريات المدنية، حيث كل شيء Apparatchiks ، سواء في السياسة أم في الصناعة يخضع - بدون نقد - لأوامر الرؤساء. إن النظام يجعل كل فرد يعمل من أجل السلامة، متلطياً وراء أمر الرجل الذي فوق، بدلاً من المخاطرة باتخاذ المبادرة من ذاته. الشيء المهم هو من يغطيك ويتطلع إليك ويزودك بالمكاسب والمغانم المكتسبة بفعل أداء خدمة للنظام. إن الفساد كان مستشرياً. إن اقتضاء الأمر ثابت بقوة مع كل ما فيه من قصور، قصور أصبح ساطعاً بيّناً أكيداً، بعد ثلاثين سنة من موت ستالين. لقد وضع الاتحاد السوفييتي على سكة بدت وكأنه لا محيد له عنها بدون الوقوع في الفوضى. لقد استغل ستالين بدون حياء المصالح الثابتة التي أنشأها. في الكرملين كان على الأشخاص الذين يخدمونه أن ينقادوا لنزواته، وأن يتكيفوا مع نمط حياته الشاذ في العمل

ضمن ساعات الهزيع الأخير من الليل يشرب أو يتفرج على أفلامه المفضلة. كانت صورته الشعبية صورة الأب الرحيم بشعبه، منبع كل الحكمة، أعماله - كأعمال أنصاف الآلهة - كثيراً ما لا تفهم من قبل الناس العاديين.

لم يشأ ستالين أن يعين رسمياً خليفة له. في حياته كان يحب أن يظهر بمظهر الشخص الذي لا يستغنى عنه. في هذا الشأن يبدو التاريخ وكأنه يعيد نفسه. إن لينين، أب الاتحاد السوفييتي ألمح ولم يصرح مشاعره حول خليفته المحتمل، وبدا وكأنه يترك فراغاً لا يمكن ملؤه، ولكن الزعامة استلمها ثلاثة زعماء بولشفيك قبل أن يظهر ستالين كدكتاتور ويقضي على خصومه. بعد موت ستالين، ظهرت أيضاً زعامة جماعية من جديد. لم يكن أي واحد من أتباع ستالين المخلصين قوياً بما فيه الكفاية ليقضي على خصومه ومنافسيه مباشرة. وأصبحت السلطة تحتاج إلى دعم الزعماء البولشفيك الآخرين، وكذلك إلى دعم جمهرة الناخبين، والإرادة لم تكن إرادة الشعب بالطبع، بل إرادة الحكم باعتباره إدارة أعمال الدولة اقتصادياً وصناعياً، أو إرادة الحزب الذي يشكل الناخب الأعلى، أو البوليس السري المنظم بصورة منفصلة، ووحداته المسلحة وأنظمة السجون التي تسيطر على قوة عاملة من عدة ملايين.

وأخيراً هناك زمرة ناخبي قيادة الجيش الأحمر. وإن كان طموحاته السياسية الواسعة تحت رقابة الحزب الشديدة إلا أن دعمه مهم لكل طامح إلى الحكم.

لقد سيطر ستالين على روسيا دون أن يستعمل أي سبيل للسيطرة وحيد حصراً،ولهذا عند تاريخ وفاته كان من غير المؤكد أين تكمن السلطة،أو بالأحرى كيف هي موزعة في غياب الحكم الأخير المستبد. قدم جورج مالينكوف التقرير الرئيسي لمؤتمر الحزب في أكتوبر سنة 1952، وربما كان هذا هو أسلوب ستالين في التدليل على أنه هو مختاره كخليفة له. وبيريا كرئيس للبوليس السري كان قد خدم ستالين بإمانة وبدون شفقة، وبقسوة بالغة إلى درجة أن المطالبين الأخيرين لم يعودا يخافونه أو يخشونه. وقد شهد مولوتوف خدمة طويلة منذ ثورة 1917، وقد تولى مناصب مهمة، من بينها منصب وزير الخارجية الذي يتطلب عدم الابتسام وعدم اللين. وأخيراً نيكيتا خروتشوف الذي خدم ستالين بإخلاص في الحزب أثناء الحرب وبعدها. كان مالنكوف غير قادر على فرض نفسه كزعيم واحد. ولكن الصراع على السلطة كان مخفياً عن العالم الخارجي، كما يحدث غالباً عندما تتغير الزعامة في الحكم. وتسلم رئاسة الحكومة أو زعامة الحكم إلى مالنكوف. وأصبح خروتشوف سكرتير اللجنة المركزية في الحزب. واستلم زعماء آخرون شيوعيون مختلف الوزارات التي أهلتهم تجربتهم فيها أيام ستالين لاستلامها: مولوتوف للشؤون الخارجية، وبولغانين للدفاع وبيريا للداخلية والأمن. وكان هؤلاء الثلاثة أعضاء في المكتب السياسي الذي ضم أيضاً خروتشوف كاغانوفيتش وفوروشيلوف واثنين آخرين، وكان يرأسه

مالينكوف. كانت الحصيلة الأولى للصراع على الحكم عزلة بيريا. وبعد أسابيع قليلة فقط تم إعطاؤه منصباً تشريفياً لكونه زميلاً مشاركاً في حمل نعش ستالين. وتم إيقاف بيريا سراً وحوكم وأعدم. وكان أول إشعار علني بسقوطه حذف اسمه من تقرير إخباري حول الزعماء الشيوعيين الذين حضروا استعراضاً لمسرح البولشوي. وأصبح هذا الأمر المادة التي عليها أصبح يبنى علم سياسة خارجية جديد: هو علم الكرملين Kremlinology . وظل العمل الداخلي داخل المكتب السياسي مغلفاً بالسرية قبل حقبة غورباتشوف، ولهذا كان المتخصصون بعلم الكرملين مجبرين على العامل مع الإشارات الأكثر مواربة، الدالة على الصراع وعلى التغييرات في توزيع السلطة: ترتيب ظهور وذكر الزعماء في عرض يوم مايو، الأفضلية المعطاة في الاستقبالات، التواري عن الأنظار، الغياب المعزو إلى «الرشح».

وبدا يومئذٍ أنه بخلال الأشهر التي تلت موت ستالين حدثت تغييرات مهمة. واستعاد الحزب خطوة خطوة سلطته العليا السابقة. وتمت المناداة بأن دكتاتورية ستالين الشخصية قد مزقت الخط السليم الذي وضعه لينين. والشيء الذي بقي ثابتاً هو الصلاحية الأبدية للأيديولوجيا الشيوعية. إن إدانة حكم ستالين - من قبل خروتشوف - لم تكن لتدل في تلك المرحلة على انعدام الثقة والإيمان بالشيوعية نفسها.

في ربيع وفي صيف 1953، كانت الأفضلية الأولى لدى الزعامة الجماعية هو الحفاظ على السيطرة. كان الجيش حليفاً قوياً ضد بيريا، وإذا آلة الرعب لم تكن قد ارتكزت على ذات الاتساع كما في السابق، فإن الرقابة يمكنها أن تكون أفضل تركيزاً بفعل التنازلات. وتم الحصول على بداية حسنة بإطلاق سراح بضعة مئات الألوف الذين حبسو زوراً. وخفض مالينكوف الأسعار، وسمح بتخصيص المزيد من الموارد للسلع الاستهلاكية. وللتخفيف من عدم وجود الطعام، وعد الفلاحين بمعاملة أفضل، وتمت زيادة الأسعار التي تدفعها الدولة لقاء النتاج الزراعي وخفضت الرسوم. واستلم خروتشوف المسألة الزراعية - مفتاح مستوى معيشة أفضل - وساعد على تنمية «الأراضي البكر» ووضع خطة واسعة لزراعة الحبوب في أراضي المناطق النائية من الاتحاد السوفيتي. الأراضي لم تكن قد وزعت من قبل بسبب أنها كانت تحت وطأة الجفاف أو غيره من الظروف غير المساعدة. كان برنامجاً جريئاً أعطى نتائج مشهودة بين 1953 و1956. وجاءت النتائج اللاحقة مخيبة للآمال.

وكما هي الحال دائماً واجهت الزعامة السوفييتية مشكلة تدبير الموارد غير المتوفرة من أجل تنفيذ سياسات كل واحدة منها مرغوبة إلى أقصى حد في ذاتها مثلاً المزيد من التوظيف في الزراعة، وهي مفتاح، وإن يكن من أكثر المفاتيح تواضعاً، من مفاتيح التحويل من الصناعة الثقيلة إلى الصناعات الاستهلاكية، ثم كامل الدعم للمؤسسة العسكرية وللدفاع. وتم التوصل

إلى استنتاج هو أن سياسة عدائية مفضوحة تجاه الولايات المتحدة وحلفائها، كالسياسة التي اتبعها ستالين سنة 1948 و1949، من شأنها فقط أن تمتن التحالفات ضد السوفييت وأن تؤدي إلى زيادة في إعادة التسلح الغربي. وهذا يعني توسيع الهوة بين الغرب والاتحاد السوفييتي حتى ولو تمت زيادة النفقات الدفاعية السوفييتية. وهكذا أصبحت العلاقات السوفييتية مع بقية العالم بعدها تتبع مساراً هادئاً. ولكن مسألة التوازن كانت دائماً محل درس منتبه. كان من المهم جداً أن الغرب يحب أن لا يطلع على الاتحاد السوفييتي ينطلق من موقف ضعف، وقبل كل شيء في مجال الأسلحة النووية. وكذلك يجب أن لا يترك الغرب يشعر بأن الفرصة سانحة الآن للغم السيطرة السوفييتية على شرقي أوروبا ووسطها، التي تعتبر أساسية في نظر الاتحاد السوفييتي من أجل أمنه المستمر. وهكذا كان لا بد من المشي على حبل مشدود بين التنازل والتشدد. وبالطبع كان هناك صراع بين أصحاب الخط المتشدد وبين الإصلاحيين على قضية سياسية، ودخلت الطموحات الشخصية السياسية في اللعبة. ومع ذلك قام خط سياسي متماسك بشكل مدهش من سنة 1953 إلى سنة 1956.

في أبريل 1953، وبعد موت ستالين بشهر فقط، أخذ الاتحاد السوفييتي يستعمل نفوذه في المساعدة على إنهاء الحرب الكورية. وبعدها تبين أن معاهدة سلام يمكن التوصل إليها حول النمسا. ولكن من أجل حفظ التوازن جرى التشدد على متابعة الاتحاد السوفييتي سياسته. وبلغ الأمر ذروته عندما قمعت الدبابات السوفييتية الاضطرابات في برلين التي أوشكت أن تنقلب إلى شبه ثورة ضد نظام ستالين غير الشعبي. ولكن في صيف 1953 تم إرسال المزيد من إشارات الصداقة. فقد أطلق سراح صحفي أميركي في براغ كان قد سجن كجاسوس، منذ سنتين سابقتين، وأطلق مالنكوف خطاباً أعلن فيه أنه لا توجد مشاكل إلا ويمكن تسويتها بالمفاوضات ولإرضاء المتشددين، فإن هذه الرؤى كانت مبعثرة ضمن تصاريح من النمط الستاليني أيضاً. ودلت الأعمال، في كل حال، على المقاربة الجديدة بوضوح أكبر: إعادة إحياء العلاقات مع اليونان ومع إسرائيل وحتى مع أعدى أعداء ستالين: تيتو يوغوسلافيا. واتخذت ترتيبات تهادنية لتحسين العلاقات في الشرق الأوسط مع تركيا وإيران. وفي ربيع 1954، شارك الاتحاد السوفييتي والصين مع بريطانيا وفرنسا في اجتماع مشترك تم فيه التوصل إلى تسوية فيما يتعلق بحرب فرنسا في الهند الصينية. وأعظم تنازل وأكثره عدم توقع، قدمه الروس هو التوصل إلى نهاية في المفاوضات الجارية منذ وقت بعيد حول النمسا حينما تمت الموافقة على الانسحاب من المنطقة السوفييتية ومن فيينا؛ وقد فعل الروس ذلك تكتيكياً لرأب صدع «آذار رادزكي». إن المعاهدة النمساوية وقعت في 15 مايو 1955. إن حقبة جديدة من العلاقة بين الشرق والغرب بدت متحققة، بعد شهرين فيما بعد في اجتماع بين الأربعة الكبار (الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) عقد في جينف. إنه وإن لم يحدث على الإطلاق أي تقدم في

محادثات نزع السلاح، بين الجانبين، وكذلك لم يحدث أي تقدم حقيقي فيما يتعلق بأي قضية مهمة، ولكن التواصل البشري بصداقة بين الزعماء السوفييت - وقد ظهر خروتشوف بوضوح أنه صوت روسيا الحاسم في الشؤون الخارجية - وبين الرئيس أيزنهاور، خلق شعوراً وهمياً بأن حقبة جديدة قد بدأت تقريباً. وبدت الحرب الباردة وكأنها قد صفيّت. ورغم هذا، فإن السياسة السوفييتية فشلت في واحد من أهدافها الرئيسية وهو الحد من إعادة تسليح أوروبا الغربية عموماً وألمانيا الغربية بصورة خاصة. كما أن تراخي التوتر لم يبلغ حد تشجيع الغرب على التخلي عن «الناتو» أو إزالة المسار الحياتي العسكري في أوروبا الغربية وفي أميركا الشمالية. وكانت الشكوك تجاه الاتحاد السوفييتي قد ازدادت عمقاً. فقد كانت القوة العسكرية السوفييتية غالبة جداً إلى درجة أغرت فرنسا وبريطانيا وجمهورية ألمانيا الفدرالية بالتحالف مع أميركا بدلاً من تصديق الوعود السوفييتية بالتعايش السلمي وبنوعٍ من الوحدة الألمانية.

إن قرار الانسحاب من النمسا تطابق مع سقوط مالينكوف في فبراير 1955. إن العلاقات الخارجية كانت واحدة من القضايا التي كان يدور حولها الصراع الداخلي فيما بين الزعامة السوفييتية في المكتب السياسي (أو بصورة أولى في المجلس الرئاسي praesidium كما تسمى المكتب السياسي فيما بين 1952 الى سنة1966) كان خروتشوف مستعداً الى الذهاب الى أبعد مما يذهب اليه مالينكوف ومولوتوف في تحسين العلاقات مع الغرب ومع الصين ومع يوغوسلافيا.وأظهر مالينكوف عن تردد وقلة حصافة بالمقارنة مع خروتشوف وقسوته وبراعته في المناورة وخاصة في افضليات التوظيف وغيرها من القضايا الداخلية. لقد تقدم خروتشوف منذ موت ستالين من سكرتير أكثر تميزاً الى سكرتير وحيد أول في الحزب. وبعكس بيريا، الذي كان أعدم، إن مالينكوف خفضت درجته بدون إراقة دماء وبقي عضواً في مجلس الرئاسة (البريزيديوم). ومع ذلك بقي خروتشوف مقيداً بالزعامة الجماعية في البريزيديوم، حيث كان المتشددون أمثال مولوتوف قد تواروا بصورة مؤقتة. إن عقلية ستالين تجاه الحكم المطلق لم تسقط أبداً. فخروتشوف لم يصبح حتى الآن قوياً بما فيه الكفاية لكي يجمع بين موقع رئيس الحكومة وموقع رئيس الحزب. ولهذا حل بولغانين محل مالنكوف كرئيس.

ولكن خروتشوف كان يسير عالياً. كان رجلاً ذا حيوية شديدة، فقد أظهر عجرفة مبتذلة داست على الرسميات وعلى البرتوكول. لقد نقصه ضبط النفس والتطبيق اللائق للسياسة الحسنة الإعداد بحذر وانتباه، وصلت به إلى حد الوحشنة. فقد حاول أن يتجاوز بسفه وحماقة ثقل البيروقراطية المميت في الدولة. وذلك بالتأثير شخصياً وإنسانياً، تماماً بخلاف تحفظ وترفع وتقشف الحقبة الستالينية، ومن خلاف البراغماتية، محاولاً إتباع نهج ثم آخر. كان على قناعة بأن الزعامة في الحكم يجب أن تحظى بالتأييد الشعبي، وعليها أن تقنع وأن تتملق وأن تستعمل إلى

أدنى حد قوة السلطة. ومع تأخر الزراعة في روسيا لنقص الحوافز، رفع خروتشوف أسعار الإنتاج الزراعي، وزاد التثميرات في آلات الزراعة والسمادات وتوسع في الأراضي الكبيرة. وزادت مزارع الدولة، فسارت مسار المشروعات الصناعية، كما فتحت الأراضي البكر الجديدة. وزاد المنتوج الزراعي بشكل ملحوظ، وإن كان ذلك بعد زيادة الكلفة في المخصصات، ولكن الإنتاجية الزراعية ظلت منخفضة بالمقارنة مع البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة، حتى ولو كانت المقارنة أكثر إيجابية مع مزارع البلدان الأقل فعالية كفرنسا أو جنوبي ألمانيا مثلاً. وكما هي الحال مع الصناعة السوفييتية، أدى الإفراط في مركزية التخطيط إلى كثير من الهدر ومن عدم الفعالية.

كان خروتشوف أقل تمسكاً بالأيديولوجية، بمعناها الضيق، فكان مستعداً لتجريب علاجات جديدة. ورغم ذلك فإنه ظل متمسكاً بالمعتقد المركزي للأيديولوجية الستالينية القائلة بأن الاتحاد السوفييتي في النهاية يجب أن يحكم من فوق، ليس فقط على الصعيد السياسي بل أيضاً بالنسبة إلى تحديد الأفضليات الاقتصادية وأساليب التنمية. إن الفرق بين الحقبة الستالينية والحقبة اللاحقة لها يكمن في جهد خروتشوف الصادق لجعل الشيوعية تعمل لصالح الشعب، لإعطائه نوعية أفضل في الحياة. كان ذلك هو الهدف من الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي: وجرت محاولات لتخفيف العجز البالغ في المساكن والتوفير الحد الأدنى للأجر؛ وأصبح العمال أحراراً في تغيير عملهم. وعلى الأقل أخذت تظهر بعض الحقوق الأساسية الشرعية للمواطن العادي. ولكن التغيير الأكثر ملحوظية - من بين كل التغييرات - كان إطلاق سراح المعتقلين السياسيين بكثرة من الغولاك، وهو الأمر الذي بدأ فقط بعد سقوط مالينكوف. كان هذا هو الدلالة الأكثر بروزاً على نهاية نظام ستالين المرعب للجماهير، رغم أن الزعامة استمرت في حماية النظام ضد الأفراد الذي يعتقد أنهم يشكلون خطراً عليه، وذلك بفرض أحكام السجن والإبعاد، أو بصورة أكثر رقة، في السنوات الأخيرة، بالاعتقال في مستشفيات العلاج النفسي. ومنحت الحقوق فقط لأولئك الذين كانوا مستعدين للعمل ضمن النظام، لا للذين يتهمون بالقيام بنشاط لنشر وجهات نظر معادية له. وبقيت الرقابة، وإن كانت أقل شدة. وسمح بنقد بعض الصور الخاصة المعينة في الحياة السوفييتية. وأصبح الكتاب والفنانون يتنفسون بحرية أكبر، كما تم تشجيع الزوار الأجانب على زيارة الاتحاد السوفييتي. ولكن لا خروتشوف ولا خلفاؤه لم يسمحوا أبداً بأي شيءٍ يشبه الحرية التي يتمتع بها الإنسان العادي في الغرب.

إن المواطن السوفييتي لم يكن يستطيع ترك البلد إلا بعد أقصى درجات التقصي عن ماضيه حتى ولو كان يقصد زيارة بلد شيوعي شقيق من بلدان الكتلة الشرقية الشيوعية. كانت زيارة الغرب على العموم مسموحة فقط لأعضاء البعثات الرسمية على أن يرافقها مراقب من البوليس السري KGB ؛ أما أعضاء العائلة فيجب أن يظلوا حيث هم كرهائن، والنساء لم يكن يسمح لهن بمرافقة

أزواجهن. إن مصير اليهود السوفييت الذي رغبوا بالهجرة إلى إسرائيل كان صعباً بشكل خاص، نظراً لأنه كان ممنوعاً التصريح بالولاء لأي شيء إلا للحزب الشيوعي وللدولة السوفييتية. وظلت القوميات تخضع للضغط والمنع. إن الكنيسة الأثوذكسية كانت رمزاً من رموز الوعي الوطني وكانت تخضع لرقابة قاسية. واعتبرت الصهيونية أيديولوجية معادية للدولة - مجرد النسب اليهودي لم يكن له وجود رسمي - وتعليم العبرية والثقافة اليهودية كان ممنوعاً. كانت العقوبات قاسية. ومحاولات قمع الفساد المنتشر في النظام تضمنت الأحكام بالإعدام أو مخالفة القوانين الاقتصادية [ومحاولات الفساد لم تأت إلا على يد فئات معينة موجهة ومزودة بالنقود من الخارج. روى لي أحد الطلاب أن الدولة حينما كان تخصص بعض الحاجيات المطلوبة (كالراديو الترانزيستور مثلاً) لقرية أو لحي - وطبعاً بصورة تدريجية كانت بعض الفئات المعينة والقادرة مالياً تقف بالصف: الصغير والكبير منها، المرأة والرجل، الولد والعجوز ويأخذون الكوتا ثم يجمعون ما يأخذون ثم يذهبون إلى أماكن لم يصل دورها بعد فيبيعونها بربح إضافي وهذا كله كانت تقوم به عائلات يهودية].

كان تحرك خروتشوف الأول بعد إسقاط مالينكوف بالقوة، بمساعدة بولغانين وفورشيلوف في فبراير 1955 إبعاد خصومه في البريزيديوم. في شتاء 1954-1955 احتج بأنه في الظروف الدولية الخطرة السائدة في ذلك الوقت أخطأ مالينكوف في تبنيه الصناعات الاستهلاكية الخفيفة على حساب الصناعة الثقيلة الضرورية للدفاع. ولم يستطع مولوتوف إلا بمشقة مناقشته في ذلك. وبعد أشهر فيما بعد انصرف خروتشوف إلى مهاجمة تشدد مولوتوف في مواقفه في السياسة الخارجية.

وأصبحت يوغوسلافيا حجر محك للسياسة السوفييتية والمفتاح للانقطاع الكامل عن الستالينية، وهو تطليق قاومه مولوتوف. كان مولوتوف مستعداً لإعادة العلاقات الدبلوماسية إنما بصورة شكلية مع يوغوسلافيا وبلدين آخرين، ولكنه لم يكن مستعداً لقبول القول بأن الحزب يوافق على المصالحة مع الحزب الشيوعي اليوغوسلافي الوطني. وغلب رأي خروتشوف وترأس بعثة سوفييتية زارت بلغراد في مايو 1955. هذا القبول السوفييتي الرسمي في حق تيتو بإتباع طريقه الوطني الخاص إلى الشيوعية بدون أن يكون عليه تقبل الزعامة السوفييتية.

في الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي في موسكو التي عقدت سراً في يوليو 1955 وصل الأمر إلى حد التقاتل بين خروتشوف ومولوتوف. كانت حجج خروتشوف أقوى. إن على الاتحاد السوفييتي أن يتجنب الصراع مع الغرب، ولكن الفرص قد تسنح في البلدان غير النامية الملتزمة والتي يمكن جرّها وكسبها إلى المعسكر الاشتراكي. وبهذا اعترف خروتشوف أن هناك بلداناً مستقلة يمكن تشجيعها على إتباع سياسة صداقة للاتحاد السوفييتي وإن لم تقبل بالزعامة

السوفييتية. وبذات الوقت، إن التفسخ في الكتلة السوفييتية، مع يوغوسلافيا والصين يجب ردمها بأسرع ما يمكن. ودافع مولوتوف عن الخط التقليدي المتشدد في السياسة بحيث إن الغفران لتيتو انشقاقه عن رقابة الحزب الشيوعي السوفييتي سوف يعرض الموقف السوفييتي للخطر - فقط - لدى الديمقراطيات الشعبية الأخرى مثل بولونيا مثلاً. ولكن قبل أن ينتهي هذا الاجتماع الخطير، كان على موتولوف أن يقبل بأنه أخطأ، لأنه بعدها لم يستطع التصدي لخط خروتشوف السياسي. ولكن خروتشوف لم يصبح بعد قوياً بما فيه الكفاية حتى يستطيع إخراجه، وهكذا ظل أعظم أعوان ستالين يعيش في السلطة.

وتقريباً كما كانت زيارة خروتشوف لبلغراد حساسة، كذلك كانت زيارة مستشار ألمانيا الغربية، كونراد ايديناور لموسكو في سبتمبر 1955. لقد أدخل ايديناور جمهورية ألمانيا الفدرالية في «الناتو» ورفض الاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية)، على أنها دولة ذات سيادة، مطالباً بأنه يتكلم باسم كل ألمانيا. والقضيتان اللتان أثارهما في موسكو هما توحيد ألمانيا، وعود أسرى الحرب الألمان، وكنتيجة لزيارته عاد من بقي من الأسرى الألمان حياً إلى ألمانيا. وأصبحت العلاقات بين ألمانيا الفدرالية والاتحاد السوفييتي طبيعية وكأنها بين دولتين ذات سيادة. وبعد عدة أسابيع فقط، في نوفمبر وديسمبر 1955، زار خروتشوف وبولغانين الهند وبورما وأفغانستان ليستقبلا هناك بالترحاب والحماس. وإلى أفغانستان المتنازعة مع باكستان أرسلت مساعدات عسكرية ضخمة، وقدمت مساعدات اقتصادية إلى الهند وبورما. وحدها باكستان لم يمكن التودد إليها بل بقيت مخلصة لحلف بغداد الغربي. وبعد العودة إلى موسكو بدا واضحاً أن هيبة خروتشوف وبولغانين قد ارتفعت كنتيجة لزياراتهما الخارجية.

واستطاع خروتشوف أن يدّعي بأن النفوذ السوفييتي وأمنه قد ازداد بفضل السياسة التي اتبعها: تقارب مع يوغوسلافيا والصين، علاقات حسنة مع بلدان جنوب شرقي آسيا، تراخي التوتر مع أوروبا الغربية، وبعد قمة جنيف في يوليو 1955، انتفاء التوتر مع الولايات المتحدة أيضاً. وأخذ يتزايد النفوذ السوفييتي مع العالم الثالث الحيادي، أي مع المستعمرات الغربية السابقة الأوروبية. وأخيراً قفز الاتحاد السوفييتي فوق حلف بغداد حين رتب صفقة سلاح مع مصر، بعد قمة جنيف بوقت قصير. ودلّ هذا على أن سياسة خروتشوف لم تكن دفاعية خالصة، بل كانت تهدف بصورة أولى إلى خلق فرص من أجل توسيع النفوذ السوفييتي وقوته دونما التعرض لخطر الحرب.

وارتفع مقام خروتشوف عالياً في شتاء 1955. في المؤتمر العشرين للحزب الذي اجتمع في فبراير 1956، قدم أجرأ طلب له من أجل الزعامة، ساعياً إلى دعم الحزب السوفييتي له والنخبة الحاكمة في «خطابه السري» الشهير. في هذا الخطاب أطلق بمكرٍ ودهاءٍ حسب ما يعتقد، هجومه

الذي يصعب إخفاؤه على مولوتوف ومالينكوف وكاغانوفيتش، وهم خصومه في البريزيديوم. وكان القسم الأكثر دوياً في خطابه، تشهيره بتسلط ستالين، وبالجرائم التي ارتكبها ستالين وأقرب أعوانه إليه (وبالتالي بمن فيهم مولوتوف ومالينكوف)، مثل قتل كيروف سنة 1934 وكان السكرتير الأول لحزب لينغراد. وتكلم خروتشوف بصورة تصويرية نابضة بالحياة عن التعذيب وعن التطهيرات التي تلت. ونزع الأسطورية عن صورة ستالين باعتباره عظيم الحكمة، واصفاً خطأه في الحساب في يونيو 1941 عندما هاجم الألمان وكيف فقد السيطرة تماماً لفترة. وشدد على كيفية توقيف بعض أعضاء في الحزب والدولة والقوات المسلحة، خطأً وإعدامهم. لقد اغتصب ستالين الحزب. لم يكن النظام ولا الحزب هما المخطئان، بل تكالب ستالين على السلطة وشكوكه غير الصحية والتي أصبحت تتجلى واضحة في دمويته سنة 1934. وحرص خروتشوف على أن لا يهاجم الطريقة التي اتبعتها الدولة في تطورها ومنحاها بعد موت لينين، بل وضع كل اللوم على ستالين وشركائه أمثال بيريا. ورغم ذلك فقد بقيت المعارضة، التي يقودها مولوتوف والتي لقبت فيما بعد بـ«المجموعة المناوئة للحزب» قائمة حتى يونيو 1957، عندما فشلت أخيراً في تحديها الذي دبرته.

في الخطاب ذاته الشهير قام خروتشوف أيضاً، وبشكل أساسي، بإعادة تحديد للعلاقات الخارجية للاتحاد السوفييتي. فأعلن لقد تغير العالم بعد أيام لينين، ولم تعد الحرب أمراً محتوماً لا يمكن تجنبه. إن الإمبرياليين الرأسماليين يمكن ردعهم الآن بفعل القوى الاجتماعية والسياسية القوية، والاعتداء يمكن رده بشكل حاسم وحارق. إن الغرب الرأسمالي لن ينهار بسرعة، وإن كان خروتشوف لم يشك أبداً بانتصار الشيوعية النهائي في العالم. في هذه الأثناء يمكن وجود «تعايش سلمي» بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة. كان خروتشوف راغباً في اجتذاب العالم الثالث الاشتراكي. العالم الثالث وبخاصة الهند، بدستورها الديمقراطي تؤكد بأن التحول الاجتماعي الاشتراكي للمجتمع لا يحتاج في تحقيقه إلى الثورات العنيفة، بل يمكن أيضاً الوصول إليه بواسطة المؤسسات الدستورية. وكان يأمل حتى بتهدئة الأحزاب الاشتراكية في أوروبا الغربية ضد الشيوعية والمساعدة على خلق جبهة متحدة بين الطبقات العمالية. إن الأمم الأوروبية الغربية يمكن تشجيعها على قطع روابطها بالولايات المتحدة، التي كان هدفها الوحيد استغلالها.

ولتحقيق هذه الأهداف سعى بولغانين وخروتشوف (K-K) كما عُرفا شعبياً إلى إكمال رحلاتهما، فزارا بريطانيا في أبريل 1956. وأقاما مع حاشيتهما بدون استهجان في أفضل أوتيلات لندن الأرستقراطية، كأوتيل كلاريدج وهناك وضعا الأكاليل على قبر كارل ماركس. ولكن الزيارة لم تكن ناجحة، سواء لدى الجمهور أو في الاجتماعات الوزارية. إن ظلال الشرق

الأوسط كانت تحوم فوق المحادثات مع رئيس الوزراء، أنطوني ايدن الذي لام الروس على تشجيع ناصر والإخلال بالتوازن في الشرق الأوسط عن طريق تزويد المصريين بالسلاح عبر تشيكوسلوفاكيا. وكان هجوم خروتشوف المدهش على ستالين، في هذه الأثناء يقرأ بدهشة وباهتمام بالغ. إن العالم الغربي لم يكن يأمل بأن تقطع السياسة السوفييتية صلتها بالماضي عندئذٍ مرةً واحدة.

في الأوساط التي يسيطر عليها السوفييت، كانت التغيرات في السياسة السوفييتية، منذ موت ستالين قد أحدثت انعكاسات مشهودة إن جهود خروتشوف لجعل الشيوعية أكثر قبولاً لدى الشعب، وللتقليل من إساءة استعمال السلطة على يد «الستالينيين الصغار»، وعلى يد أدوات الحزب التابعة بذلة ظهرت في انتفاضات شعبية وفي مطالب بحريات أخرى لم يكن الكرملين مستعداً لإعطائها: إن الاستقلال الوطني والتخلص من القبضة السوفييتية كان هو المطلب. وللمفارقة كان الزعماء الشيوعيون في شرق ألمانيا وفي بلغاريا وفي رومانيا هم الأكثر شجباً من قبل خروتشوف لتمسكهم بالستالينية القاسية ولأنهم كانوا الأكثر قدرةً على الاحتفاظ بالسيطرة ضد الحركات القومية الناشطة.

أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتي:
التحدي البولوني والانتفاضة الهنغارية

كانت روسيا الستالينية مصممة على تحويل بولونيا إلى دولة مطيعة يسيطر عليها السوفييت. وكل علامات التأثير الديمقراطي يجب إزالتها. في بولونيا لا يمكن التساهل بتحدٍ كالتحدي الذي قام به تيتو لأن بولونيا كانت من الناحية الاستراتيجية أكثر حيوية وأهمية من يوغوسلافيا بالنسبة إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية. كان الخوف من أن يقوم الشيوعي الأصيل إنما المشبع بالروح القومية البولونية، السكرتير الأول للحزب الشيوعي لاديسلاف غومولكا من أن يقوم باضطرابات ولذا عزله ستالين وسجنه. وكان خصم غومولكا في السلطة رئيس بولونيا بوليسلو بيرون من أعضاء الكومنرن السابقين، قد عُيّن في المنصب الحساس كسكرتير أول. وللتأكد تكراراً من الولاء عين جنرال سوفييتي المارشال كومستني روكوسوسكي نائباً للرئيس ووزيراً للدفاع، مما يجعل بولونيا غير قادرة على التخلص من القبضة السوفييتية. كان روكوسوسكي يستطيع إصدار الأوامر إلى جيش بولوني مؤلف من 400 ألف رجل وكما كان يستطيع الاستعانة بالفرق السوفييتية المرابطة في بولونيا والتي كانت محكومة من قبل الحزب بطريقة ستالينية قوية. وكانت المخاوف من مطالبة ألمانيا الغربية باستعادة الأراضي الألمانية التي خسرتها ألمانيا في الحرب وهي مناطق سيليسيا وبروسيا الشرقية تتضافر لتجعل من بولونيا أهم عضو بعد الاتحاد السوفييتي في حلف فرصوفيا الذي أنشئ من قبل الروس في سنة 1955 لمواجهة تشكيل الناتو في الغرب. ومن الناحية الاقتصادية أيضاً كانت بولونيا عضوا في الكوموكون وهو مجلس اقتصادي للتعاون الاقتصادي المتبادل يسيطر عليه السوفييت. وقد أنشئ الكوموكون سنة 1944. في السنوات الأولى من إنشائه كان الكوموكون يوفر القليل من المكاسب المتبادلة لأعضائه، بل كان إلى حد بعيد عديم النشاط وهو مجرد بروباغندا جوابية على التعاون الغربي وعلى مشروع مارشال. كانت الصناعة والأعمال الصغيرة مؤممة بشكل شبه كامل في بولونيا. وكان الاقتصاد موجهاً بموجب خطة مركزية كانت تركز بقوة على الصناعة الثقيلة وعلى التسليح. وكان العمال

يعانون من استغلال عملهم كما أن النقابات المستقلة قد حُلّت. في مواجهة هذا الحرمان كان الجواب الأسهل هو التغيب والسرقات الصغيرة والعمل بقرف. وهكذا لم تكن الدولة الاشتراكية البولونية في هذا الاقتصاد الموجه تألو مساندة الطبقة التي عليها يفترض أن تبنى الاشتراكية بقوة وهم: العمال الصناعيون. وحاول الحزب أن يدفع بالزراعة الحكومية إلى الأمام ففرض الأسعار والرسوم الباهظة. وأدى التأميم الستاليني فقط إلى بطء التقدم رغم كل شيء. إن أقل من عشرة بالمائة من الأراضي القابلة للزراعة قد جُعلت جماعية في سنة 1955. والباقي بقي بين يدي المزارعين الصغار ولكنهم كانوا لا حول لهم ولا قوة في مواجهة رقابة الدولة القاسية. وكانت ردات فعلهم هي إنقاص الإنتاج بصورة تدريجية.

كانت الكنيسة الكاثوليكية هي الراعي التقليدي للثقافة البولونية، وقد تبنت الاستقلال الوطني ومقاومة الشيوعية والروسنة. كانت العلاقات بين الدولة والكنيسة تسوء بسرعة بعد سنة 1949. وصودرت امتيازات الكنيسة وممتلكاتها. وفي سنة 1952 صودرت البِيَع والأديرة وأوقف الأساقفة والكهنة وسجنوا. عندها وفي سنة 1953 أجبر رئيس أساقفة بولونيا ستيفان بيزنسكي إلى الاعتزال في أحد الأديرة.

كل هذه التدابير القمعية فشلت في تحطيم المشاعر الدينية لدى غالبية البولونيين وتمسك المزارعون بأرضهم وأقتنع العمال بأنهم لن يبنوا دولة اشتراكية بولونية لا توفر لهم إلا القليل من المنتوج. إن البيروقراطية والبوليس السري والحزب لقبوا بـ«هم» وكان لا بد من القبول بهم أطول مدة لازمة. وهذا يعني، كما تثبت من ذلك البولونيون، تقبلهم ما دامت القوة العسكرية السوفييتية تمسك بولونيا في قبضتها.

إن موت ستالين لم يجرّ وراءه إي تغيير مباشر في بولونيا. وظل بيرون في السلطة وإن كانت موسكو تلح على الزعامة الجماعية واعتمادها وذلك بالفصل بين موقع سكرتير الحزب وموقع رئيس الحكومة. وسرعان ما تطور الانشقاق، كما حصل في موسكو، بين المتشددين الستالينيين وبين الإصلاحيين. واضطر بيرون إلى إعطاء تنازلات. وأدى سقوط بيريا في الاتحاد السوفييتي إلى ضعف قوة كل الأجهزة الأمنية القوية جداً في السابق داخل الاتحاد السوفييتي الأمر الذي حد من نشاطاها الإجرامي. وكان على نظام بولونيا أن يتبع الأثر. فتم إطلاق الشيوعيين الذين سجنوا بغير حق وأعيد إليهم اعتبارهم. وتم إطلاق سراح غومولكا من السجن. وأصبحت المناقشات أكثر حرية وأكثر انتقاداً. حتى الجاز الغربي أصبح الآن مسموحاً به. إن السنوات الستالينية أثبتت أنها لم تكن إلا مرحلة عابرة طالما أن ذاكرة الشعب هي المعنية: فالجماهير الوطنية والدينية والمنتقدة ظلت حية وبقوة في المدن وفي الأرياف. وهكذا بينت عن عزلة الزعامة الشيوعية البولونية. إن خطاب خروتشوف الذي لم يكن سرياً إلى أقصى حد في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الذي

عقد في فبراير 1956 والذي انتقد فيه ستالين، كان ضربة ثقيلة لبيرون وللمتشددين في بولونيا. لا شك أنه قد ساهم إلى حد كبير في إصابة بيرون بالنوبة القلبية ثم بالموت في موسكو بعد أسابيع قليلة.

وخلفه إدوار أوشاب وهو ستاليني سابق مال مع الريح الجديدة التغييرية الآتية من موسكو. وكان شيوعياً أكثر ليونة فاستلم سكرتارية الحزب خلفاً لبيرون وانقلب إصلاحياً. وقرئ خطاب خروتشوف في اجتماعات الحزب الشيوعي في كل بولونيا وبموجب عفو عام تم إطلاق العديد من السياسيين السجناء وعملت الإصلاحات على زيادة حصة المزارعين والعمال. ولكن رقابة الحزب القوية جعلت الشعب ينظر إلى الحديث عن الديمقراطية بهزء وسخرية. وظل الروس مقيمين في بولونيا. وبعد مضي ثلاث سنوات على موت ستالين كان الضغط الشعبي يزداد من تحت في أوروبا الشرقية، وكان يشتعل بدلاً من أن يهدأ بفعل الإصلاحات المبتورة كما انقلب إلى انتفاضات علنية في هنغاريا في نوفمبر 1956. ولكن الأزمة الأكثر قوة ظهرت أول الأمر في بولونيا وذلك عندما قام عمال الحديد في بوسنان بتصعيد النزاع حول الأجور فحولوه إلى اضطرابات ذات مدلول واسع.

أصبحوا الآن يطالبون علناً «بالخبز وبالحرية»، وهكذا تحدوا كل النظام المسنود من السوفييت. وإن كان ذلك بالتظاهرات السلمية. وردت السلطات بقوة بالغة العنف. وأطلقت وحدات الجيش النار على الجماهير فقتلت وجرحت أكثر من 300 شخص. وقتل البولونيون البولونيين. وبعد انتهاء هذه الأحداث في بوسنان وقع المكتب السياسي للحزب الشيوعي البولوني في الفوضى بفعل الانقسام العميق بين الستالينيين والإصلاحيين. سنداً لأقوال الستالينيين كان الشغب في بوسنان من فعل «العملاء الأعداء»، وسنداً للإصلاحيين، أنه تعبير عن عدم الرضى الشرعي.

والأكثر إزعاجاً كانت المطالبة بالحرية، ليس فقط الحرية الداخلية، بل التحرر من الاتحاد السوفييتي. وهذا أمر لم يكن أي زعيم سوفييتي، في ذلك الوقت، يتساهل فيه أو يقبله. والبولونيون كانوا يعلمون أن الوضع الروسي إذا تهدد بصورة جدية، فإن بولونيا ستجبر بالقوة على الالتزام والطاعة. ومع ذلك ربح الإصلاحيون من البولونيين المعركة. فأنشأت مجالس العمال لتدخل عنصراً ديمقراطياً في إدارة الأعمال. وتم اعتماد برنامج إصلاحي وبرز غومولكا كزعيم ينادي به في اللجنة المركزية. وفي صراعه مع الستالينين سرعان ما تمتع بتأييد شعبي واسع في وارسو وفي مدن أخرى. وبلغت الأزمة ذروتها في منتصف أكتوبر سنة 1956 وانزعجت القيادة السوفييتية إلى حد أن خروتشوف ولجنة سوفييتية عالية الصلاحية وصلت بدون دعوى إلى وارسو لإيقاف التدهور الذي يمكن أن ينتهي برفض السيطرة السوفييتية وبرفض الاشتراكية وتحركت

قطاعات الجيش السوفييتي بقوة. وأصبحت بولونيا على حافة صراع دموي. ومن المفيد مقارنة الوضع في بولونيا بالوضع في هنغاريا ذلك الوقت. ثم التساؤل لماذا حصلت معركة مسلحة في هنغاريا ولكنها أجهضت في بولونيا.

من الواضح أن خروتشوف أراد تجنب وقوع معركة عسكرية، سواء في بولونيا أو في هنغاريا لأنه كان يعلم العواقب الضخمة التي يمكن أن تؤثر في سياسته الإصلاحية وفي موقعه الخاص في موسكو. من وجهة النظر السوفييتية إن الخطر الذي يمثله غومولكا يكمن في قوميته البولونية فقد يقوم تيتو آخر وهذا أمر غير مسموح به. وعندها يتحقق خطر أكبر وهو قيام حركة شعبية وطنية وعندها سوف يفقد الزعماء البولونيون سيطرتهم. وأقنع غومولكا خروتشوف بأنه هو والإصلاحيون يستطيعون الاحتفاظ بالسيطرة وأنه يرغب فقط بتصحيح الأخطاء الستالينية التي وقعت في الماضي وأنه هو شيوعي مؤمن وأن القومية البولونية عندما تطالب حصول بولونيا على الحق بأن تعامل كدولة بولونية ذات سيادة فإنها ستبقى أمينة للتحالف مع السوفييت.

والشيء الذي كان واضحاً أمام خروتشوف أيضاً هو أن غومولكا لا يتمتع بدعم شعبي ضخم فقط من أجل موقفه، بل إن الجيش البولوني سوف ينحاز أيضاً إلى جانب الزعامة البولونية مهما كان الصراع ميؤساً منه. وكان خروتشوف يواجه من الاضطرابات ما يكفي فلم يكن يرغب بالمزيد ولكنه رجع إلى موسكو متوجساً تساوره الظنون. وقبل نهاية السنة تم تطهير الحزب البولوني من الستالينيين وقبل الروس التخلي عن التدخل المباشر في الشؤون البولونية. وانفتح الطريق أمام «الشيوعية الوطنية».

وحرر غومولكا أيضاً نفسه من الصفقة. وظلت بولونيا دولة شيوعية. ولم تتخل عن عضويتها في حلف وارسو ولم تتدخل إلى جانب هنغاريا. وعرف الزعماء البولونيون حدود التسامح السوفييتي. ولم يعرف ذلك الهنغاريون، وللمفارقة كان الدعم الهنغاري لبولونيا هو الذي أصّل الانزعاج الهنغاري وحوله إلى عصيان شامل ضد السيطرة السوفييتية.

لقد عانت هنغاريا بشكل خاص تحت الوطأة الحديدية للسكرتير الأول ماتياس راكوزي الستاليني. فبدأت منذ صيف 1944 تتحول إلى دولة شيوعية من النموذج السوفييتي. وتخلص راكوزي من خصومه الشيوعيين حتى أنه شنق لاسلوراجك وزير الداخلية السابق. وأجبرت جماهير الفلاحين على التجمع في الهيئات الجماعية ووضعت الصناعة تحت سيطرة الدولة المركزية. وامتلأت السجون وقام بوليس سري بغيض جداً وكبير جداً بتوسيع نشاطه بشكل هائل. وبالنسبة إلى خروتشوف وإلى غالبية الزعامة في الكرملين كان راكوزي غير المصلح عبئاً فريداً. وكان راكوزي بدوره ينظر بهلع إلى تطور نزع الصفة الستالينية عن بولونيا وصدمته المصالحة الظاهرة بين السوفييت واليوغوسلاف. وكان جوابه على المطالب بالإصلاح

الاقتصادي وبمزيد من الحريات داخل النظام الشيوعي وهي المطالب التي قدمها المثقفون والشيوعيون الأكثر تقدمية حول إمري ناجي قد أصبحت أكثر صرامة وشدة في الصيف 1956. ومع ذلك أجبرته موسكو على الاستقالة في يوليو 1956.

ولم يكن هناك شيوعي شعبي وقوي مثل غومولكا يحل محل راكوزي. وأعطي مركز السكرتير الأول إلى شخص آخر هو أرنوجيرو وكان ستالينياً غير مكروه. وعلى الأقل كان جنوس كادار وهو إصلاحي حذر هو الذي لعب فيما بعد دوراً حاسماً في الثورة وفي تاريخ هنغاريا بعد الثورة، وذلك بعد أن انضم إلى المكتب السياسي الهنغاري.

وبعد يوليو فشلت الزعامة الهنغارية المنقسمة وكذلك فشلت آلة الحزب الستاليني في معظمه في تقديم إدارة شيوعية وطنية قوية تستطيع إرضاء الطلاب والمثقفين وإرضاء الكثيرين من الهنغاريين من سكان المدن الذين كانوا يتطلعون إلى التغيير. كان إمري ناجي الشيوعي الشعبي الوحيد الذي التفت حوله الأمة، ولكنه كشيوعي جيد رفض تنظيم معارضة. وكانت التنازلات من قبل المكتب السياسي قد اعتبرت كعلامة على الضعف. وتزايدت المعارضة وازدادت في التحدي تحت تأثير أكتوبر البولوني. وفي أكتوبر 1956 تصدر الطلاب مظاهرة شعبية تنادي بتأييد بولونيا، وذلك داخل العاصمة الهنغارية. وحظرت المظاهرات واعتبر هذه الحظر بدون معنى فألغى. في بادئ الأمر تم كل شيء بصورة سلمية. ولكن بخلال الليل قام بوليس الأمن الهنغاري المكروه واسمه آفو بإطلاق النار على المتظاهرين. وكان المتظاهرون قد انضمت إليهم جماهير ضخمة تطالب بإمري ناجي. ووافق جيرو عندئذٍ على تدخل الجنود السوفييت لإعادة النظام. وفي هذه المرحلة سلكوا مسلكاً محدوداً. وفي اليوم التالي في 24 أكتوبر قام المكتب السياسي الهنغاري وبأمل ضبط الوضع الثوري بتعيين ناجي كرئيس للوزراء ولكن جيرو بقي السكرتير الأول للحزب.

وفقد الحزب الدعم الشعبي وكذلك فإن القسم الكبير من الجيش الهنغاري لم ينضم إلى العصيان. وشعر المكتب السياسي بأنه غير واثق من أمانة الجند لاستعمالهم ضد مواطنين من البلغار. وانتشر العصيان في كل هنغاريا وارتدى شكل الثورة الوطنية. وفي ليل 24 أكتوبر بالذات وصل مبعوثان مهمان آتيان من موسكو هما ميخائيل سوسلوف وهو الأيديولوجي في الحزب وانستاس ميكويان وهو أقدم عضو في المكتب السياسي السوفييتي من الذين نجوا من تطهيرات ستالين، وكان رجلاً ماهراً في المفاوضات وماهراً في التسوية. ووافق ناجي على أن التدخل السوفييتي كان غلطة ووافق على استقالة جيرو وإحلال كادار محله. ورأى الكرملين أن حلاً على الطريقة البولونية هو أهون الشرين على الرغم من خطر السماح بالانتفاضة وانتشارها مما يزيد في نقمة تشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا. ولم يحدث هذا، ولم يحدث أيضاً حل على الطريقة البولونية في هنغاريا.

وانتصر ناجي بفعل الانتفاضة وقامت اللجان والتنظيمات تتفجر في كل هنغاريا. إن نجاحه في تأمين انسحاب الجنود السوفييت من بودابست فقط خلق الوهم بأن احتجاج الجماهير الهنغارية ضد التسلط الشيوعي وضد الاحتلال الأجنبي قد نجح. وثبتت القومية الهنغارية المتزعمة نفسها.

وحاول ناجي أن يركب الموجة الثورية بهدف توجيهها في مسالك أقل خطراً. في 29 أكتوبر رجع سوسلوف وميكويان من جديد إلى بودابست. وفي اليوم التالي أعلن ناجي أن هنغاريا سوف تعود إلى نظام تعددية الأحزاب مما يعني إحداث ثغرة حاسمة في الحكم الشيوعي «وليس بالضرورة أن يكون اشتراكياً». ولكن حين صرح بمطلبه بأن هنغاريا يجب أن تنسحب من حلف وارسو وهو ما يكتب على الحيطان، ولم يكن الكرملين يقبل بفقدان السيطرة الكاملة أو بالمخاطرة بأن يحل الغرب محله في هنغاريا. وكان انشغال الإنكليز والفرنسيين في أزمة السويس جعل القرار الروسي بالتدخل أكثر سهولة. وكان واضحاً أيضاً أن الولايات المتحدة سوف تقتصر على الاحتجاج الدبلوماسي والأمر الذي كان على الزعماء السوفييت حمله هو الأثر الذي سيعقب قرارهم بالتدخل أو عدم التدخل في أوروبا الوسطى والشرقية. إن حلف وارسو وموقع روسيا بكامله كان في الميزان. وكان زعماء الصين وبلغاريا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا يحضون على التدخل. كانت بولونيا مشغولة بشؤونها الخاصة وكان يوغوسلافيا لا تستطيع معارضة الاتحاد السوفييتي في هنغاريا.

وهكذا اتخذ الكرملين قراره بقمع الانتفاضة الهنغارية. وكانت الذريعة من أجل التدخل قد قدمها كادار بنفسه. وكان السكرتير الأول قد ترك بوادبست وقطع علاقته بناجي الذي كان أنصاره في نظر كادار قد أدينوا كمعارضين غير ثوريين. وفي 3 نوفمبر 1956 دخلت الدبابات السوفييتية بالقوة إلى العاصمة الهنغارية. وكان الهنغاريون الذي تسلحوا على عجل قد انضم إليهم بعض الفرق القليلة من الجيش الهنغاري. وقاوم المدنيون الجنود المدربين وتم القضاء الروسي على الهنغاريين الذين كانوا يحاربون من أجل الاستقلال والديمقراطية. وكانت المعارك تشاهد على شاشات التلفزيون الغربية. ودامت المعركة ما يكفي للتأثير في الرأي العام الغربي ضد الروس. وفي الغرب فتحت أيضاً عيون العديد من الشيوعيين ومن الرفاق السياح الذين انسحبوا من الحزب وتم إيقاف ناجي وقائد الجيش الهنغاري بال مارتير أثناء المفاوضات. وفيما بعد حوكموا وأعدموا ولم تظهر الدبابات السوفييتية أي حرج في ذلك الوقت بل رَشَّت كل بناء أطلقت منه النيران. وهرب الآلاف الهنغاريين كلاجئين إلى الغرب وتم قمع المقاومة المسلحة في هنغاريا بسرعة.

وعاد كادار إلى السلطة تدعمه الدبابات السوفييتية وحاول بعدها إقامة نوع من الاستقلال الهنغاري الظاهري المقبول وقبل ما قرره الكرملين بعدم السماح لأي حكومة ديمقراطية متعددة

الأحزاب أو بأي حياد هنغاري. والكرملين بعد أن اطمأن على عدم حدوث هاتين النقطتين المهمتين سمح لهنغاريا كما في بولونيا ببعض درجات الاستقلال الذاتي وببعض الحرية لتختار طريقها.

تلك هي سياسة خروتشوف وأمام تعجب الغرب رسم كادار بحذر في بادئ الأمر ثم بشجاعة أكبر فيما بعد مجرى الاستقلال الهنغاري داخل التحالف السوفييتي.

وفي مجال السياسة الاقتصادية اتبع كادار مساراً جديداً أقل قمعاً وأقل مركزية فسمح بمقدار للمشاريع الخاصة وهكذا عاد فعلاً بهنغاريا إلى أن تكون الدولة الشيوعية الأكثر ليبرالية ولأول مرة بأن تكون الأكثر ازدهاراً. إن كادار في وطنيته الواقعية وفي الازدهار النامي لبلده قد وفق في النهاية بين نظامه وبين الهنغاريين الأمر الذي أنقذهم من خوف تدخل سوفييتي آخر.

سقوط خروتشوف:
الاتحاد السوفييتي والعالم الأوسع

إن الأزمة البولونية والأزمة الهنغارية، اللتين تلتا هجوم خروتشوف العنيف على ستالين والدعوة إلى الإصلاح أضعفتا مكانة الزعيم السوفييتي داخل الكرملين. فلم يكن أبداً يملك القوة الكافية لإبعاد الستالينيين من البريزيديوم (المكتب السياسي) ومن بينهم مالنكوف ومولوتوف، اللذان أخذا بعدئذٍ يهاجمانه في أبسط الأهداف: أي الاقتصاد الذي لم يكن في ظل الرقابة المركزية، يحقق التوقعات على الإطلاق.

واتخذ الصراع شكل النقاش حول أي الإصلاحات هي الأصوب لكي تتبع: إصلاح يجعل وزارات الحكومة أكثر فعالية، وهي سياسة يدعمها مالنكوف ومولوتوف، أو إصلاح يرتكز على رقابة الحزب بعد إعادة تكوينه على الاقتصاد المنظم بحسب المناطق، كما يدعو له خروتشوف. وبلغت المعركة ذروتها في يونيو 1957، عندما صوت البريزيديوم بأكثرية سبعة ضد أربعة ضد خروتشوف. وكان يفترض بهذا أن يكون النهاية. ولكن خروتشوف قلب الطاولة عندما لجأ إلى قوام الحزب الأوسع، إلى اللجنة المركزية التي تستطيع هي وحدها، حسب ادعائه، أن تقيله من منصب السكرتير الأول. وبمساعدة المارشال جوكوف، قامت الطائرات الحربية النفاثة بنقل ممثلي الحزب إلى موسكو من المناطق النائية. وكسب خروتشوف الدعم الذي يحتاجه واتهم ووصف معارضيه في البريزيديوم بالمجموعة «المناوئة للحزب». وفقد كل هؤلاء المعارضين كل سلطة حقيقية تماماً، ولكن ليس هناك من عودة الآن إلى الانتقام الستاليني. ولكنهم أرسلوا بعيداً. ومن روح النكتة عند خروتشوف أنه قرر إرسال مولوتوف الصارم كسفير في منغوليا، ومالنكوف كمدير لشركة الطاقة في كازاخستان. وحده بولغانين سمح له بالبقاء في المركز وبحمل لقب رئيس وزراء سابق حتى سنة 1958.

منذ سنة 1957، إلى حين إقالته المفاجئة من قبل البريزيديوم سنة 1964، سيطر خروتشوف على الاتحاد السوفييتي في الداخل وفي العلاقات الخارجية، وإن بأسلوب غير أسلوب ستالين. فلم

يعد المعارضون يخشون الموت. ولكن خروتشوف المستاء يستطيع إنهاء خدمتهم وإقالتهم أو إبعادهم. إن مساهمة الباقين اقتصرت على القضاء على نظام ستالين الإرهابي، والتهشيم فيه. لا شك أن تهشيم نظام ستالين أصبح سلاحاً كامناً به هزم خصومه الذين لعبوا دوراً تابعاً له. وأعاد خروتشوف إحياء الحزب، وتراتبيته التي عيّنها هو، لتتولى الأولية في الإدارة السياسية والاقتصادية في البلد. وهذا أدى إلى عدم إمكانية بلوغ الإصلاح الاقتصادي مداه البعيد: لقد بقي اقتصاد الاتحاد السوفييتي اقتصاداً موجهاً. ولكنه أصبح بلداً أكثر تساهلاً. فرئيسه هو ابن عامل منجم، متين البنية، صلب له حس المرح، غير مهذب في كلامه ومتكلف، ولكنه كان في نظر الغربيين شخصاً يمكن التعامل معه. صرح خروتشوف أنه يؤمن بالتنافس السلمي، وأن الاتحاد السوفييتي هو الذي سيربح. وأضاف متبجحاً: «سنقبركم، أو سنباريكم». وأخذت الكلمة على حرفيتها تماماً في الغرب. وأراد خروتشوف بإخلاص أن يحسن وضع الناس العاديين في حياتهم اليومية، وليس التضحية بهم من أجل هدف مستقبلي. وتصرف على هذا الأساس كرجل يريد أن يعرف كزعيم عارٍ من خطر إعادة إحياء عبادة الفرد.

رغم أهداف خروتشوف، التي بدت وكأنها لا تختلف عن أهداف الغرب، فإن تلاقي الشرق والغرب ظلّ وهما. لقد عاش خروتشوف كل حياته داخل نظام دولة محكومة من أعلى. وأراد أن يصلّح أخطاءه البارزة، ولكنه كان يؤمن بأن التخطيط المركزي هو أساسي للشيوعية. وأراد للاتحاد السوفييتي الاستمرار في أن يحكم من فوق؛ والإصلاحات التي دخلت باعتبارها ضرورية إنما كانت في نظر الكرملين ضرورية. وبذات الوقت جرت محاولة لإدخال الشعب في مزيد من المساهمة. وحاول خروتشوف أن يخفف من ثقل وطأة الإدارة ولكنه وقع في نقيضه أن هذا الأمر لا يمكن إجراؤه ما لم يكن صنع القرار خارج المركز. إن المظهر الأكثر تجنيناً في حقبة حكم خروتشوف كانت صعوبة «أن تحزر عليه» وهو انعكاس لمزاج خروتشوف الزئبقي. كان يرتاح للمفاجآت والكتاب والمثقفون لم يستطيعوا أبداً فهم أفكاره. وهكذا في سنة 1958 تم اضطهاد بورس باسترناك ومُنع من قبول جائزة نوبل ولكن قصة زول هنيستين Zohl Henistyn حول «يوم في معسكر العمل الستاليني» قد سمح لها بأن تنشر لأنها كانت ضمن خط خروتشوف في التنديد بستالين. وبقيت الرقابة غير مستقرة تائهة وإن كان قد سمح للكتاب بمزيد من الحرية. ولكن خروتشوف كان أقل تسامحاً مع الدين المنظم وأمر بإغلاق الكثير من الكنائس والكنس اليهودية [لأنها كانت على اتصال بالغرب].

ولم يكن خروتشوف يعبأ بقوة خصومه فكانت سياسته تتغير كثيراً مما جعلها تفتقر إلى النجاح. إن تنظيماته المتنوعة في ما يتعلق بالرقابة الصناعية والزراعية خلقت البلبلة وتسببت بالخسارة. في المجال الأكثر أهمية بالنسبة إلى مستوى المعيشة السوفييتي، أي الزراعة، كانت

التحسينات التي أجريت في السنوات المبكرة من حكمه لم تلاق الدعم بعد سنة 1958. وأدى الطقس السيئ وأساليب الزراعة المتأخرة إلى نقص في مردود الأراضي البكر. وفي المجال الصناعي كانت إصلاحات خروتشوف المبنية على اللامركزية، قد نقلت مستوىً واحداً من التخطيط إلى المناطق، ولكنها أيضاً أحدثت خللاً قوياً. إن المردود التنموي في الصناعة السوفييتية قد تدنى وعجز عن تحقيق خططه الغير واقعية والتي لا يمكن تحقيقها.

وفهم خروتشوف التغيرات الضخمة التي كان يمر فيها الاتحاد السوفييتي عندما كان يتطور من بلد ريفي بصورة رئيسية إلى بلد متمدن مع شعب قد ازدادت ثقافته وفيه قطاع واسع من المهنيين الذين يطلبون مستويات معيشة أفضل ويطلبون سلعاً استهلاكية أكثر وسكناً أكثر راحة وخدمات صحية أفضل وطعاماً أكثر تنوعاً وأكثر غذاءاً ويطلبون فرصاً أكثر للتعليم العالي. وأطلق خروتشوف حملات خاصة تركزت على قطاع أو آخر من الإمداد، ونظم وأعاد تنظيم مسار الاقتصاد وأطلق الوعود وحدد أهدافاً طموحة لم يكن بالإمكان تحقيقها. في الحقبة الواقعة بين 1955-1965 كان النمو ملحوظاً ومؤثراً ولكنه لم يكن يعادل توسع التوقعات. إن فشل الزراعة في تحقيق أي تقدم مخطط له يظهر في الأرقام التالية:

	المحاصيل من الحبوب (ملايين الأطنان)	اللحوم (ملايين الأطنان)
١٩٥٨	١٣٥	٣,٤
المخطط لسنة ١٩٦٥	١٦٤ – ١٨٠	٦,١
المحقق فعلاً ١٩٦٥	١٢١	٥,٢٥

إن خروتشوف لم يكن فقط يطمح إلى زيادة الإنتاج وإلى رفع القدرة في الصواريخ النووية، بل كان يطمح أيضاً وبذات الوقت إلى العمل من أجل تجديد شباب الحزب وجعله أكثر فعالية. ولم يستطع هو ولا استطاع خلفاؤه حل المشكلة الأساسية وهي كيف ينظم الاقتصاد المتزايد التعقيد، دون جعل الحزب ذا دور ثانوي في الدولة، وهو دور كانوا يخشون من أن يقوِّض الزعامة والحكومة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية.

النمو في الاتحاد السوفييتي بين ١٩٥٨ – ١٩٦٥								
	العمال (بالملايين)	الدخل القومي	السلع الاستهلاكية	الفولاذ (ملايين الأطنان)	الفحم الحجري	النفط	الغاز	الكهرباء
١٩٥٨	٥٦	١٠٠ مقياس	١٠٠ مقياس	٥٥	٤٩٣	١١٣	٢٨	٢٣٥
١٩٦٠	٧٧	١٥٨	١٦٠	٩١	٥٧٨	٢٣٤	١٢٨	٥٠٧

إن بنية الحزب التسلطية المركزية وهي تحاول أن تتخذ القرارات الرئيسية دونما رجوع إلى قوى تنظيم السوق لنفسه ذاتياً، لم تكن، ببساطة، مجهزة لإدارة الصناعة الواسعة والمعقدة في دولة حديثة. وفي الزراعة إن الجهود الشيوعية المتنوعة لحفز الإنتاج أثبتت أيضاً أنها هدر للموارد.

كان مسار خروتشوف التائه (العشوائي) قد برز بصورة خاصة في إمساكه للعلاقات الخارجية في الاتحاد السوفييتي. لقد استكشف بصورة سليمة أهمية الأسلحة النووية والصواريخ العابرة للقارات كرادع حيوي وكمقياس للقوة العسكرية. و«الذهاب النووي» بعيداً، يسمح بتخفيض في حجم الجيش الأحمر في وقت تقل فيه العمالة نتيجة تراجع معدل الولادة بسبب الحرب. إن إطلاق «السبوتنيك» إلى الفضاء في أكتوبر 1957، كان نصراً دعائياً نادراً: لقد بدا الاتحاد السوفييتي لفترة وجيزة وكأنه في الطليعة تكنولوجياً وسابقاً للولايات المتحدة. ولكن العكس هو الصحيح وقد دفع الاتحاد السوفييتي الثمن غالياً لهذا السبق الدعائي الأول. فقد ساعد على تفشيل سياسة أيزنهاور الرامية إلى حصر زيادة التسلح، وحملت جون ف.كيندي على تسريع إغلاق «الفجوة الصاروخية» التي لم تكن كذلك أبداً. إن سباق التسلح النووي قد تسرّع بشكل ملحوظ عندما استدرك الاتحاد السوفييتي الفجوة الحقيقية في مجال الصواريخ، بينه وبين الولايات المتحدة في عقد 1960.

في الشرق الأوسط، استفاد خروتشوف من عداء الغرب لمصر لأنها لم ترض بإقامة قواعد في مصر وسوريا، ومن رفضه المساعدة في بناء سد أسوان العالي. ولكن المكاسب التي حققتها روسيا كانت محدودة وحلفاؤها العرب أثبتوا أنهم أصدقاء غير موثوقين، وأنهم كانوا مهتمين بالإفادة من المساعدة السوفييتية دون أن يقدموا لها الكثير بالمقابل. ولكن الالتزامات السوفييتية، وإن كانت مكلفة من حيث الثمن، كانت نسبياً محدودة. لقد هدد خروتشوف بريطانيا وفرنسا، بخلال حرب السويس في نوفمبر 1956، ولكنها كانت تهديدات تافهة لا قيمة لها. فالولايات المتحدة لم تتراجع عن دعمها الأساسي جداً لإسرائيل، والاتحاد السوفييتي لم يخاطر في مواجهة عسكرية مباشرة مع الأميركيين وذلك بتوريط «المتطوعين» الروس والطيارين في القتال الفعلي في الشرق الأوسط. والدول العربية لم تشأ إدخال الشيوعية من النمط السوفييتي ولا أرادت أن يسيطر عليها الاتحاد السوفييتي كما فعل مع حلفائه في شرقي أوروبا [هل هذه مذمة؟!].

لا شك أن تماهي المصالح كان ضعيفاً جداً. إن التحول عن سياسة ستالين المتمحورة حول أوروبا إلى سياسة ما بعد ستالين الشاملة كلفت اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية تكاليف باهظة وردت له مردوداً قليلاً. إن رأس إفريقيا وأفغانستان ومصر وكوبا وغانا وإندونيسيا، والحبشة والعراق وأنغولا والهند، كلها تلقت مساعدات سوفييتية، في أوقات متنوعة، وغازلها الاتحاد السوفييتي. ولكن الروس عانوا خيبة أمل في كل هذه العلاقات وبخاصة في الصين.

أمّلت الصين بأن تعامل كمساوٍ بعد موت ستالين، ولكنها وإن كانت قد نهجت سياسة عالمية مستقلة إلا أنها كانت تعتمد على المساعدة السوفييتية. إن الخلافات بين وجهات النظر الصينية والسوفييتية قد زادت عندما أوشك عقد 1950 على الانتهاء. فبحسب رأي ماو إن تركيز خروتشوف على التقدم العسكري المادي السوفييتي يقضي على الروح الثورية الحقيقية التي يجب أن تدفع بالمعسكر الشيوعي إلى الأمام في العالم. إن سعي الزعيم السوفييتي إلى تخفيف التوتر مع الولايات المتحدة، بعد 1958 حمل الصين على الاستنتاج بأن العالم أصبح مرة أخرى مهدداً بالسوفييتية الوطنية القومية لدى القوتين العظميين. وأصبح هذا الأمر أكثر تأكيداً بالنسبة إلى الصين عندما رفض الروس مساندتهم لكي يصبحوا قوة نووية. وبخلال السنتين الأخيرتين من زعامة خروتشوف أصبحت القطيعة بين الصين والسوفييت نهائية لا تلتئم.

والعجيب أن المهادنة السوفييتية الأميركية لم تدم طويلاً، نظراً للطريقة التي تعامل فيها خروتشوف معها [عجيب أمر هذا المؤرخ كم هو غير متجرد!!!]. إن قمة باريس في مايو 1960، وكان القصد منها السعي إلى حلول حول برلين وحول المشكلة الألمانية، قد فشلت قبل أن تبدأ، بعد أن قرر خروتشوف رفض التفاوض مع أيزنهاور في المرحلة الأخيرة من رئاسته. ثم إن حادث الطائرة (U2) قدمت الحجج للتجريح بالرئيس الأميركي والاجتماع مع الرئيس كيندي في فيينا في يونيو 1961 لم يقرب الروس كثيراً من حلهم المرغوب فيه للمسألة الألمانية. في هذه الأثناء ظلت برلين الباب المفتوح الذي عبْره كان مواطنو ألمانيا الشرقية يتدفقون ليعبروا عن تفضيلهم للغرب.

إن بناء جدار برلين في أغسطس 1961 لتسكير هذا المخرج أصبح دليلاً واضحاً لفشل السياسة السوفييتية ولسياسة نظام ألمانيا الشرقية. فلا التحركات الاسترضائية ولا التهديدات التي تلت من كل من الطرفين كان لها تأثير كبير على الغرب، إلا أنها عجلت في سباق التسلح. وأجرأ محاولة قام بها لتعويض المكسب الأميركي الجغرافي في المواجهة مع الاتحاد السوفييتي أدت إلى كارثة أو إخفاق في البحار المحيطة بجزيرة كوبا. إن حلفاء على حدود الإمبراطورية السوفييتية الشرقية، قدموا قواعد منها تنطلق صورايخ تستطيع أن تضرب المدن السوفييتية. في هذه الأثناء كان الاتحاد السوفييتي يستطيع فقط تهديد حلفاء أميركا الأوروبيين ولم يكن يملك الصواريخ القادرة على ضرب الولايات المتحدة.

وبعد أن رفضت الولايات المتحدة في سنة 1960 استقبال كاسترو اتجه نحو روسيا من أجل المساعدة، وعقدت اتفاقات تعطى كوبا قروضاً لقاء شراء منتوجها من السكر في السنة ذاتها. إن فشل وكالة المخابرات المركزية (CIA) في خليج الخنازير، حين أنزلت إلى البر المبعدين الكوبيين لكي يقوموا بقلب نظام كاسترو في أبريل 1961، أقنعت الزعيم الكوبي بأن الولايات المتحدة

مصممة على استعباد بلده الأمر الذي دفعه أكثر إلى أحضان الروس. ووعده خروتشوف بالدفاع عن الجزيرة واتهم الولايات المتحدة بالقرصنة. وفي السنة التالية 1962، قرر خروتشوف أن يركز صواريخ نووية في كوبا وأن يبني قاعدة سوفييتية هناك. هذا التحرك السوفييتي الجريء الذي من شأنه أن يجعل الولايات المتحدة تحت مدى المزيد من الصواريخ السوفييتية، قد نفذ بسرية تامة. إن أزمة الصواريخ الكوبية، التي تلت ذلك بدت وكأنها جعلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على شفا الحرب النووية. ولكن خروتشوف اضطر إلى الانسحاب (الفصل60). بالنسبة إلى الاتحاد السوفييتي دل هذا الفشل على تراجع كبير، ليس في علاقاته مع الغرب، التي سرعان ما تحسنت من جديد، بل في موقعه داخل المعسكر الاشتراكي.

وأخذت الصين الدرس: إن الاتحاد السوفييتي هو أيضاً نمر من ورق. وأخيراً ليس من أي أمل يرتجى بعد أمام الكرملين لكي يتغلب على الغرب في المفاوضات المقبلة حول برلين أو ألمانيا. ولكن العالم وراء الدولتين العظميين استطاع أن يتنفس من جديد، واكتشف أن التعقل قد انتصر وأن التعصب الأيديولوجي لم يغطس العالم هذه المرة - كما في سنة 1939 - في الخراب الذي لا يمكن تصوره.

إن حيوية خروتشوف وتجاربه خوفت بيروقراطية الحزب. إن فشله، وخاصة في الزراعة، لم يُعوّض، فالاقتطاعات المستمرة التي فرضها على المنشآت العسكرية، وفي مجال القوة [قد ذهبت هدراً]. وربما أنه كان أكثر فأكثر لا يأبه لأعضاء البريزيديوم الآخرين، وكانت النتيجة أنهم قرروا التخلص منه، بعد أن عانوا الكثير من «سياساته الفاشلة ومن خططه الطائشة» حسب تعبيرهم هم.

في أكتوبر 1964، وفيما كان يرتاح في منتجع البحر الأسود، أعلن عن إقالته من منصبه في موسكو. وسمح له بالتقاعد بهدوء ومات «على السكيت» مغموراً في سنة 1971. وعلى الأقل إن هذا ما كان قصد إليه الزعماء السوفييت الجدد.

وعبروا عن ازدرائهم عندما لم يكرموا بقاياه، بمأتم رسمي أو بمدفن مكانه قرب لينين. ولكن خروتشوف رفض أن يكون نكرة، فقد خبأ مفاجأة أخرى خزنها قبل موته غير المحتفل به. فقد سجل ذكرياته على شريط، وقبل موته بقليل رأى نشرها لأول مرة في الغرب. ومثل باقي خروقاته للماضي، كان هذا النشر هو الأول في تاريخ الاتحاد السوفييتي. في العقود التي وقعت بين عهد ستالين وعهد غورباتشوف، عمل خروتشوف من أجل تغيير الاتحاد السوفييتي أكثر من أي زعيم آخر، هذا على الرغم من أنه لم يعثر على العلاجات لمواطن ضعف الحكم الشيوعي في الاقتصاد. ولا تستطيع الشيوعية أن تتلاءم مع الحريات الأساسية. ومع ذلك فالتاريخ منحه مكانة أكثر أهمية مما تريد الزعامة السوفييتية أن تعترف له بها.

من ناحية الأفضلية في عقد 1990، كانت سنوات حكم خروتشوف ترى من زاويـة مختلفـة

داخل وخارج الاتحاد السوفييتي. إن الشعب الروسي ينظر إلى خروتشوف باعترافٍ بالجميل له لأنه أول من أدخل نفس الهواء الجديد للحرية، وإن كانت قد خنقت من جديد طيلة الحقبة الطويلة من حكم بريجنيف. إن خروتشوف وقد استبعد من الساحة الحمراء ثاوياً في تربة دير نوفوديفشي مع غيره من مشاهير الروس أمثال تشيكوف وسكريابين وغوغول. والقبر ليس مهمولاً بل هو مغطى بالزهور تذكراً للرجل الأول الذي فتح أبواب السجن الواسع المعقد لغولاك ستالين [وهذه الزهور ترسلها السفارات الغربية اعترافاً بجميل خروتشوف الذي دق أول إسفين في عظمة دولة كانت هاجساً بالنسبة إلى الدول الغربية وإلى الولايات المتحدة بشكل خاص].

سنوات حكم آيزنهاور:
المحافظة والحذر في الداخل

كان دوايت د. أيزنهاور بطلاً عسكرياً قبل أن يصبح رئيساً [للولايات المتحدة]. كان زعيماً شعبياً، ذا بسمة عريضة بريئة مُعدية. وقد مثّل أبراهام لنكولن، وجهاً مهماً من أوجه التراث الأميركي. لم يكن أهله من أصحاب النفوذ ولا من الأغنياء. نشأ في آبيلين، كنساس، وهي قرية مزرعة صغيرة حيث كان أبوه يدير ملبنة لصنع القشدة. وبفضل حدة قوة ذكائه وشخصيته استطاع آيك (وهو مختصر اسمه منذ طفولته) أن ينجح في اجتياز امتحانات الدخول التنافسية بشكل عال، إلى الأكاديمية العسكرية في وست بوانت. من الناحية العملية لقد أمضى حياته الراشدة في الجيش، وبلغ في الخدمة ذروتها عندما عيّن القائد الأعلى لجيوش الحلفاء المسماة «قوات يوم الغزو (D) » في سنة 1944.

ولبث في ألمانيا لعدة أسابيع فقط بعد قبول استسلام القوات المسلحة النازية في مايو 1945، كحاكم أميركي عسكري. كانت قيادته الأوروبية أبعد بكثير من أن تكون إمرةً عسكرية فقط. كان عليه أن يمسك بحساسيات وأمزجة قواد الحلفاء كما يمسك بأمزجة القادة الأميركيين، وليس أقل من ذلك رجال الدولة المختلفين أمثال تشرشل وديغول. وقد نجح في ذلك نجاحاً باهراً، فلعب دوراً حاسماً من الناحية العسكرية والدبلوماسية. وبعد ثلاث سنوات (1945-1948) كرئيس هيئة أركان الجيش الأميركي، وبعد فترة غير مريحة كرئيس لجامعة كولومبيا. عيّنه الرئيس ترومان في سنة 1951 كقائد أعلى للقوات الحليفة التي تم تشكيلها في أوروبا في ظل الناتو.

إن انتقاله إلى المسرح السياسي، المؤدي إلى تعيينه كمرشح رئاسي للجمهوريين في يوليو 1952 في مؤتمر شيكاغو، كان سهلاً وسريعاً بفضل الجمهوريين النافذين أمثال السناتور هنري كابوت لودج، والحاكم ديوي والمالي بول هوفمان. وسمح أيزنهاور لنفسه بأن يقتنع بعد إلحاح، رغم هواجسه وشكوكه حول مساهمة العسكر في السياسة: إن التاريخ الأميركي يقدم المثل غير

السعيد لبطل عسكري تحول إلى رئيس هو أوليس س. غرانت الذي غرقت إدارته بالفضائح. ولكن كان هناك سابقة أخرى: جورج واشنطن وهو الأب المؤسس الحكيم. واقتنع أيزنهاور بأن يتبع جهاده في أوروبا بجهاد آخر، ليخدم النظام الحزبي الثنائي والديمقراطي في الولايات المتحدة، وليحرر الأميركيين من الحكم المغالي، وفوق كل شيء، للتأكد من أن الجناح المحافظ يقوده السناتور روبرت تافت الذي كان يمثل اعتقاداً راسخاً وواسع الانتشار بأن إدارة ترومان كانت لينة تجاه الشيوعية، بل أكثر من ذلك كان يمثل، بشكل منحرف، الوطنية الأميركية الانعزالية القائلة بمبدأ «أميركا أولاً». كان أيزنهاور يرى أن العودة إلى الانعزالية وإلى عقلية «أميركا القلعة» هي خطأ كارثي. لقد رأى أن من واجبه أن يواجه هذا التحدي، إذا استطاعت شعبيته الخاصة بكليتها أن تنتصر على قوى تافت داخل الحزب الجمهوري، وعلى المرشح الديمقراطي أدلاي ستيفنسون، في الولايات المتحدة بطولها وعرضها. في معركة تخللتها هجمات على شخصه من قبل السليط اللسان سناتور وسكونسين السناتور مكارثي، وهجمات الجمهوريين على إدارة ترومان لفشلها في الدفاع عن الولايات المتحدة في الداخل والخارج ضد العدو الشيوعي.

بدا أيزنهاور منعزلاً قليل النفوذ، غير قادر على صد تجاوزات أولئك الجمهوريين الذين يمثلهم. كان يعتمد على شعبيته الخاصة، وعلى الثقة التي يوحي بها كإنسان يملك البلاغة في الكلام، وشرف الإنسان المتعالي على السياسات الحزبية، وعلى وعده إذا كسب الانتخابات نهائياً بأنه سوف يذهب إلى كوريا ليصنع السلام هناك. وبهذه الطريقة أقنع الناخبين بأنه كقائد مجرب وكرجل دولة، هو الاكثر استعدادية لإنهاء حرب طويلة وصلت إلى حد الجمود اليائس ولكنها ظلت تسبب للولايات المتحدة خسائر كبيرة وكان مرشحه لنيابة الرئاسة في انتخابات 1952 هو السيناتور الشاب ريشار مين نيكسون الذي استطاع أثناء الحملة أن ينجو من اتهام بأنه قد قبل رشوة من أجل معركته السياسية. إن الأهمية المتزايدة للتلفزيون في السياسة قد ثبتت بفضل نجاحه في خطابه المؤثر طالباً فيه الدعم وإلى جانبه عائلته وكلبه الصغير.

كان الحاكم ادلاي ستيفنسون هو المرشح الديمقراطي ولم يكن يملك أي شيء من السحر الذي يملكه أيزنهاور، وهو سحر يمكن أن يستغل على شاشات التلفزيون ليدخل إلى بيوت الناس. ولم يقدم نفسه على أنه «رئيس صورة» كما هو حال أيزنهاور الذي يجعل القضايا غير واضحة والذي يقدم نفسه على أنه صورة للأب الجدير بالثقة. وبدلاً من ذلك بدأ حملته مستنداً إلى القضايا الواقعية مثل: حقوق الإنسان - السياسة الخارجية والمشاكل العائلية التي تواجه الأميركيين فقال «دعونا نتكلم بالعقل إلى الشعب الأميركي». وكانت خطبه تحلل المشاكل بذكاء حاد وتعقل ودهاء. كان خصومه يهاجمونه بأنه «واسع المعرفة» موزع الأزرار التـي «يحمل شعاراً بسيطاً هو I like Ike .

وخسر ستيفنسون ولكن خسارته لم تكن فادحة فقد صوت له 27.3 مليون ضد 33.8 مليون لأيزنهاور. وكان الجمهوريون أيضاً قد ربحوا أكثرية ضئيلة في مجلس الشيوخ ومجلس النواب. في سنة 1956 ترشح أيزنهاور لدورة ثانية ضد ستيفنسون أيضاً وربح وازدادت شعبيته في الانتخاب ولكنه خسر في مجلس النواب وفي الكونغرس هذه المرة. وبدا أن الشعب الأميركي عندما يواجه القضايا الداخلية يثق بأيزنهاور أكثر مما يثق بالحزب الجمهوري.

الفصل الحادي والخمسون / سنوات حكم أيزنهاور أدخل معه سلسلة من القيم الثابتة لم تكن مصوغة بصياغة على طريقة السياسات الخاصة. إن الازدهار الأميركي مرتكز على الفردانية المتشددة وعلى الاعتماد على النفس في مشاريع الأعمال وعلى تخفيف وطأة الحكومة على المواطن وفي الصناعة. وكانت الولايات المتحدة في نظر أيزنهاور والعديد من الجمهوريين الآخرين تعاني من مرض زحف الاشتراكية ومن الهدر الحكومي الذي يستنفذ الموارد من ثروة النشاطات المنتجة. إن زيادة الإنفاق الحكومي، فوق ذلك وعجز الموازنة قد أديا إلى التضخم. كان أيزنهاور يستعين في إدارته الخاصة برجال ناجحين وعمليين أمثال وزير الخزانة جورج همفري. وكان هؤلاء الأعوان يفترض بهم أن يأتوا إلى الحكومة بمهارات الإدارة الفعالة التي بها استطاعوا إدارة أعمالهم والمصارف. حتى الخبير العالمي الدولي وزير الخارجية جون فوستر دالاس كان قانونياً بالتدريب ولكن كان ذا خبرة واسعة بالشؤون الخارجية وقد تتبع بدقة عالم الشركات. إن روح إدارة أيزنهاور ربما كانت معلبة بكلمات وزير الدفاع شارل اي ولسون الذي كان في السابق مديراً للجنرال موتورز حين قال: «الشيء المفيد لبلدنا مفيد للجنرال موتورز والعكس بالعكس». وبعد عقود من الزمن قد يبدو هذا ساذجاً لأن مقارنة المصالح الأعمالية بالرفاه الاجتماعي شيء لا معنى له. ولكن الأميركيين في ذلك الوقت كانوا يحبذون مثل هذه المشاعر. وأكثر من ذلك إنه لشرط مسبق لا يمكن إنكاره أن الرفاه الأفضل هو أن ينتج البلد أولاً المزيد من الثروة.

في الشؤون الداخلية أظهر أيزنهاور شعوراً بالضعف والتردد، ضعف رجل بسيط داخل بيته في لعبة الغولف أكثر مما يتعاطى في الاقتتال السياسي في كابيتول هل. لا شك أنه كان يريد تجنب المواجهات وبصورة خاصة مع الحرس القديم في الحزب الجمهوري. كان هذا الحرس القديم مستحكماً داخل الكونغرس. كان هؤلاء المحافظون يقودهم أولاً السيناتور تافت وبعد موته قادهم السيناتور وليام نولاند. كان أيزنهاور يؤمن بالاعتدال وبالتسوية. وعلى الرغم من الخطابات التي أطلقها أثناء الحملة الجمهورية فإنه لم يبذل الجهود اللازمة لتقديم المساعدات الاجتماعية للفقير. لا شك أنه وسّع مدفوعات الضمان الاجتماعي حتى شملت 10.5 مليون إنسان إضافيين ووضع أيضاً معاش البطالة عندما ازدادت تحت وطأة كساد سنة 1953 و1954، الكساد الذي تبع نهاية

الحرب الكورية. وقد وصف نفسه بأنه «ليبرالي في القضايا الإنسانية» وأنه «محافظ في القضايا الاقتصادية». صحيح أنه كان ليبرالياً في بعض القضايا مثل الرفاه الاجتماعي أو الهجرة، ولكنه بوجه عام لا يوصف بأنه تقدمي. في السياسة المالية أيضاً عجز عن تخفيض الإنفاق الفدرالي الذي حدث في السنتين الأخيرتين من حكم ترومان وبالمقدار الذي كان يأمله. لقد رفض أيزنهاور وجورج همفري الأخذ بالحل الكينسي بتغذية الإنفاق الحكومي رغم عجز الموازنة من أجل حفز الاقتصاد وتنشيطه.

إن فشل أيزنهاور في محاربة السناتور ماكارثي، أحدث الكثير من الضرر في الداخل وفي سمعة أميركا في الخارج أبرز النقص في مهارات الرئيس السياسية. ولما كانت اتهامات السناتور قد تنامت واتسعت وولدت جواً هداماً من الشك والريبة ومن الوشاية بين عشرات الألوف من المواطنين الأميركيين المخلصين وصلت إلى البيت الأبيض دعوات كثيرة تطالب الرئيس بأن يرد على ماكارثي. وأجاب أيزنهاور أن ذلك هو من مهمة زملاء ماكارثي من الشيوخ أن يضبطوا واحداً منهم. وقال «إن الرئاسة يجب أن لا تتدخل في الكونغرس». وقد اشمئز من تكتيكات ماكارثي الدنيئة، وكره هذا الرجل، ولكنه هو - إلى حد ما أيضاً - كان يشارك في الاعتقاد بأن التخريب الشيوعي للمجتمع الأميركي الحر يجب أن يصدّ بالولاء المخلص، وبالتحريات، وعند اللزوم بتدابير أكثر شدة.

وكان السبب الرئيسي في عدم تدخله، هو سبب سياسي بدون شك «كان يريد أن يكسب ود الجمهوريين المحافظين، حتى وإن كان هو لا يحبذ، بصورة شخصية، أساليبهم. وقد برر ضعفه في الشجاعة السياسية بأساليب مختلفة. كان يدعي أن مجرد ذكر اسم ماكارثي على لسانه فإن ذلك يزيد من أهمية هذا السناتور. إن مهمة الزعيم هو كسب الود. وينتج عن ذلك - كما فسر أيزنهاور ذلك - أن على الزعيم أن يترفع عن كل انتقاد تاركاً الأمر للمناقشة الخاصة. وفي العلن يجب أن يظهر المشاعر الطيبة. ولكن في النهاية إن استمرار ماكارثي في الهجوم أجبر أيزنهاور أن يدافع عن بعض أغراض السناتور. وعلى هذا استمر ماكارثي بدون مقاومة، إلى أن قام مجلس الشيوخ في ديسمبر 1954، بلومه، بعد أن حشر نفسه بإطلاق هجمات عشوائية ضد الجيش وضد الإدارة. بعد ذلك فقد ماكارثي المصداقية والدعم العام من الجمهور، فأصبح السناتور بنفسه مسبة سياسية، وأصبحت أساليبه وسلوكه مدانين من قبل غالبية الشيوخ، وإن كان العديد منهم رغم ذلك ظل يشارك في الخوف المبالغ فيه من «الخونة الشيوعيين» في الداخل.

ورغم ذلك حاول السناتور أن يستمر في حملته بعد ديسمبر 1954 ولكن الصحافة أصبحت لا تأبه له باستمرار. ولكن وقت مماته بعد ثلاثة سنوات في 1957، فقد كل نفوذه بعد أن كان أول الأمر مخيفاً ومرهوباً.

ما هو مدلول المكارثية التي شوهت السياسة الأميركية لمدة تزيد على الخمس سنوات؟ لقد هدمت ظلماً حيوات كثيرة وحطمت مستقبل أناس لامعين. إن تهمة «جرم المشاركة»، وسّع الشبكة جداً إلى حد أن الآلاف من الأبرياء عانوا منها. ضد هؤلاء الآلاف من المواطنين الشرفاء كم من الخونة الحقيقيين الذي جلبوا الأذى لكنهم ظلوا حقيقة مجهولين؟.

صحيح أن المجتمع الحر يجب أن يدافع عن نفسه، وأن السلامة الوطنية يجب أن تحمى، وهذا أيضاً أمر لا نزاع فيه، وأنه من المعقول جداً أن يستنتج أن الاتحاد السوفييتي يشكل خطراً على الغرب وأنه يجب الاحتراس من هذا الخطر. ولكن المجتمع حين يدافع عن نفسه ضد المخاطر، يجب أن لا يدوس القيم الحقيقية الي يسعى هو إلى التمسك بها. إن الشيء الذي هو «غير أميركي» ويتعارض مع مُثُل القيم الأميركية هو المكارثية بذاتها. إن المكارثية هي أيضاً غواية وإغراء: إنها تتعلق بكره مَن لا مال له ضد المميز أي ضد ما يسمى بالمنشأة الشرقية. صرح ماكارثي بأن الخونة يجب أن يكشف عنهم لا بين الفقراء أو بين المجموعات الأقلية بل بين «أولئك الذين يتمتعون بخيراتها». أولئك الذين يماهون أنفسهم مع المكارثية وبالتالي يعلنون عن وطنيتهم بشكل أوتوماتيكي. إن معظم مدلول السنوات المكارثية هو رغم كل شيء أن السناتور وعمله قد رفضا في النهاية وأن المؤسسات الأميركية أثبتت أنها قوية بما فيه الكفاية حتى تطهر نفسها بعد حقبة من الضعف.

ولكن هناك قضية أخرى ذات أهمية بالغة تعود إلى الوراء إلى ماضي أمريكا الاستعماري الذي يكشف بوضوح عن الفرق بين التطلعات المتبناة دستورياً والتي تدور حول الشعب الحر الديمقراطي وحول الواقع.

إن قضية الحقوق المدنية والمساواة بدت مسيطرة على الحياة السياسية الأميركية. في عقدي 1950 و1960 حوالي واحد من أصل 9 أميركيين صنف في الإحصاء على أنه غير أبيض. وإن الغالبية العظمى من هؤلاء الأقليات هي سوداء: في سنة 1950 كان هناك 15 مليون أسود، في سنة 1960 أصبحوا 18.9 مليون. وفي سنة 1970 ومن أصل عدد سكان الولايات المتحدة البالغ 203.2 مليون هناك 22.7 مليون أسود. وكان السود محرومين من الحقوق المدنية، ليس في الجنوب بل أيضاً في الشمال حيث يزداد تجمعهم في مدن خاصة بهم «غيتو» وهم يعانون أكثر مما هو نصيبهم من الفقر. فهناك الحرمان الاجتماعي وهناك التمييز العنصري وهناك حذر وحرج الأكثرية البيضاء والذي يعني أنه من جيل إلى جيل تصبح فرص الحظوظ من أجل التقدم محدودة.

إن التجربة المشتركة في الحرب العالمية الثانية أخذت تغير المواقف. فالجنود السود والبيض ماتوا من أجل ذات القضية. وبشكل خاص حاربوا ضد «العرق السيّد» وكل جرائمه ضد أولئك الذين كان يعتبرهم من «الأعراق المنحطة». ولكن الجنود المشاة السود الأميركيين

المعسكرين في قلعة النازية نورمبورغ في نهاية الحرب لم يكونوا يشاركون معسكراتهم مع الجنود المشاة البيض. وكان معظم ضباطهم من البيض. وكان هذا يعكس بالطبع السيد والمسود. أي الموقف العرقي الذي ما يزال سائداً في الولايات المتحدة. وإلى حين وقوع حرب فيتنام كان السود الداخلين في خدمة الجيش قد أدمجوا فعلاً وحقيقة في الخدمة العسكرية. وإن كانوا في الولايات المتحدة لا يختلط البيض الأميركيون بالسود اختلاطاً اجتماعياً وهم مفصولون في المدارس وفي المساكن وفي النقل وعلى العموم في الديانة. هناك ألف طريقة وطريقة تشعر الأميركي الأسود أنه معزول وأنه دون.

في العاصمة الأميركية لا يستطيع الشخص الأسود الدخول إلى مطعم راق وتوقع الخدمة. وهذا الأمر يصبح حرجاً بشكل خاص عندما يرسل الدبلوماسيون السود من الدول الإفريقية المستقلة حديثاً إلى واشنطن. إن الفصل العنصري، أكثر من ذلك، كان هدية لم يتورع الاتحاد السوفييتي عن استغلالها على سبيل المثال عندما كرّم الأميركي الأسود الكبير بول روبنسون الذي كان يطالب بمساواة السود وأعرب عن إعجابه بالاتحاد السوفييتي.

وبخلال عقد 1950 وعقد 1960 قامت الاضطرابات في الجنوب بين السود والبيض، وكان معظم طلاب الكليات من البيض ومن شرق الولايات المتحدة. وقد احتلت هذه الاضطرابات الصفحات الأولى من الصحف. وكان البوليس يضرب المدنيين العزّل بالعصا وبالقنابل وكانت الاضطرابات تمثل الوجه الأسود للحضارة الأميركية. ولكن أخذ البيض أكثر فأكثر يساندون مطالب السود ضد الظلم. وأولئك الذين كانوا يؤمنون بالشعب الأميركي والمؤسسات يعتقدون أنهم سوف يتغلبون على التمييز المتأصل. إن نجاح حركة الحقوق المدنية في القوانين المتغيرة وفي الإجراءات العملية أخذت تظهر بطيئة رغم الكثير من العوائق في عقد 1950 قبل أن تستجمع قوتها في عقد 1960 الأمر الذي أعطى واقعاً صارخاً مفاده أنه في العالم المعاصر أخذ التمييز التقليدي يتراجع أمام الإصلاح. والذرائع لصالح التفوق العنصري الضمني أصبحت غير مقبولة في النصف الثاني من القرن العشرين. إن قلاع «جيم كرو» للتمييز ضد السود والممارس في الجنوب أخذت تتهاوى واحدة بعد الأخرى.

والولايات المتحدة تتقاسم مع العديد من الدول الأخرى المشاكل التي يسببها عدم التسامح الديني والعرقي ولكن القلائل استطاعوا توقع التغيرات في المواقف والتي حدثت في الولايات المتحدة بخلال جيل واحد. إن السود الأميركيين يتمتعون الآن بقوة سياسية مؤثرة. ورغم ذلك فإن التطبيق على أنه يتعارض مع التساوي القانوني في التعليم وفي فرص العمل والمساكن إلا أنه يظل يحتاج إلى التغلب عليه في نهاية القرن العشرين. وفي ما خص ظروف البطالة والانحسار الاقتصادي يظل السود يعانون أكثر بكثير من مواطنيهم البيض.

إن معالم تذمر السود في عقد 1950 وعقد 1960 قد رسمت بوضوح. ورجال القانون في الجمعية الوطنية لتقدم الشعب الملون حصلت على قرار من المحكمة العليا في سنة 1923 يلغي ويزيل الذرائع التمييزية القائلة بالفصل وعدم المساواة في المدارس الرسمية. لم يعد هناك من تبرير على الإطلاق لفصل الأطفال. فقط بالنظر إلى عرقهم، وهذا المبدأ أصبح مطبقاً في المدارس العليا والجامعات. ولكن القانون، مهما كانت قيمته، هو شيء وتنفيذه هو شيء آخر في بلدٍ حيث حقوق الولاية وسيطرة الجماعية على الخدمات المحلية قوي جداً.

إن الدمج مقاومٌ بعنف في كل مكان. والإزعاج والحذر العنصري العرقي، بالطبع، يلعب دوراً واسعاً، ولكن المقاومة قد انطلقت أيضاً ناشطة بفعل التوترات الاجتماعية والتربوية حيث وجدت العائلات الميسورة نفسها مجبرة على تقاسم التسهيلات مع المحرومين.

إن نقل الأطفال بالأوتوبيس بين مختلف أرجاء المدينة الغنية والفقيرة، أثار حقداً عنيفاً، على سبيل المثال حينما بدا أنه من الصعب المحافظة على مستويات التعليم ذاتها بين مختلف المجمعات الاجتماعية المخلوطة. إن المحك الحقيقي حصل في الجنوب حول قضية هي: هل تستطيع المجموعات المحلية تحدي قرارات المحكمة العليا حول الحقوق الممنوحة بفعل هذه القرارات؟.

إن الصراع لا يمكن أن يترك للمحامين. في سنة 1956، منعت فتاة سوداء واستبعدت من دخول جامعة ألاباما. في السنة التالية حصلت مواجهة مأساوية بين السلطات الفدرالية وولاية اركنساس عندما طالب مسؤولو المدارس في ليتل روك منع تسع بنات سوداوات من دخول المدرسة المركزية العالية. ودعم حاكم الولاية اورفال فوبيس مسؤولي المدارس. فقط عندما واجه أيزنهاور فيما بعد التحدي، فأرسل الجنود الفدراليين لحماية الصغار السود عند دخولهم إلى المدرسة، عندها تراجعت السلطات المحلية في الولاية عن قرارها.

إن الأزمة - طالما أن الأمر يتعلق بالأطفال - قد استمرت مديدة لعدة أشهر، طالما بقي الجنود لحماية حقوقهم: وبلغت المصادمات الحساسة الصحف وغيرها من وسائل الإعلام، ولكن آلاف الحوادث التافهة التي لا تستحق النشر، حصلت عبر الولايات المتحدة، فأحدثت أضرارها في العتمة.

إن تغير المواقف قد جرى بفضل الزعامة السوداء، واشتهرت بفعل مجموعات ناشطة من البيض الأميركيين ودعمتها الجماهير السوداء بتأييدها.

إن السلطات الفدرالية والرئاسة والكونغرس كانوا بطيئين في تحركهم. وكان أيزنهاور أكثر حذراً في القضية من ترومان حين ادّعى أن المسألة هي مسألة تغيير في النفوس والعقول، وهذا التغيير لا يتم بالقانون وبالقوة. وهكذا قبل أن يستطيع السود الحصول على العدالة، عليهم أن ينتظروا التدرج في تغيير عقلية مواطنيهم. كانت عيون أيزنهاور معلقة بالانعكاسات السياسة في

الجنوب، الناتجة عن استعمال القوة في القضية، وهكذا تصرف بزعامة صغيرة، إلا عندما كانت السلطة الفدرالية عرضة للتحدي المباشر، كما حدث في ليتل روك. في عقد 1960 كان على الأخوين كيندي وعلى الرئيس جونسون أن يتخذوا مواقف أكثر إيجابية من مطالب الزعماء السود الناشطين.

إن الأب مارتن لوثر كينغ - وهو قسيس معمداني - بلغ الذروة عندما نظم مقاطعة سوداء للباصات [عربات للنقل المشترك] في مدينة مونتغمري في ألاباما سنة 1955 بعد قضية روزا باركس وهي خياطة سوداء شجاعة، رفضت أن تتخلى عن مكانها لرجل أبيض وتنتقل إلى مؤخرة الباص. وأدت مقاطعة السود إلى إفلاس شركة الباصات وإلى أن تدخلت المحكمة العليا بعد سنة فقضت بأن التمييز العنصري في النقل، في الولاية أو فيما بين الولايات، هو أمر غير دستوري.

وأظهر السود عضلاتهم الاقتصادية، وسرعان ما تعرضت مشاريع وشركات أخرى للضغط المماثل. إن كل مظاهر التمييز العنصري، في المدارس والمطاعم والمساكن والحقوق السياسية، أصبحت أهدافاً للاحتجاج بواسطة التحرك المنظم في العقد التالي.

سنوات حكم أيزنهاور:
تأجيج الحرب الباردة

إن عقد 1950 كان عقد الحرب الباردة، عندما عاش العالم، لأول مرة، تحت ظل دولتين سميتا يومئذ «العظميين»، وكان كل منهما يملك أسلحة نووية. في أغسطس 1949 جرب الاتحاد السوفييتي قنبلة ذرية وفي منتصف عقد 1950 استكمل القنبلة الهيدروجينية. إن تجارب هذه الأسلحة من قبل الدول النووية قد سمم البيئة، وإن كان القلائل في ذلك الوقت كانوا واعين لهذه السرطانات الإضافية التي تسببت بها التجارب. إن البحوث والتجارب على الصواريخ العابرة للقارات اللازمة لنقل التدمير قد تقدمت هي أيضاً وبسرعة. وأصبح الاتحاد السوفييتي موازياً للولايات المتحدة، وإن لم يكن مثلها وبذات السرعة فيما خص الصواريخ، كما ظن الأميركيون.

كانت سنة 1950 مشهودة في تاريخ الحرب الباردة. إن حكومة الولايات المتحدة وصلت إلى قرار مفاده أن العون الاقتصادي والمساعدات العسكرية ليست كافية على المدى البعيد للدفاع عن الغرب. إن الاستراتيجية الأميركية جعلت من أولوياتها حصر الشيوعية داخل الأراضي الآسيوية الداخلية. فأرسلت جنوداً إلى كوريا، وكانت كوريا هي الأرض الوحيدة ضمن آسيا التي دافع عنها جنود الولايات المتحدة، وذلك بقصد إثبات أن الاعتداء الشيوعي لا يفيد. في سبتمبر 1950 أخذت واشنطن قراراً بإرسال جنود محاربين من الولايات المتحدة إلى أوروبا أيضاً، ليشكلوا قسماً من قوة الدفاع العسكرية في الناتو. وبعد ثلاثة أشهر عُيّن دوايت د. أيزنهاور قائداً على للقوات الحليفة. ودلّ هذا على التزام جذري جديد. في هذه الأثناء، بدأ أيزنهاور كرئيس للولايات المتحدة الأميركية في 20 يناير 1953، وواجهت الولايات المتحدة أثناءها حرباً باردة في أوروبا وحرباً ساخنة في كوريا، مع تحديات كبرى ومع توقع لزوم نفقات عسكرية ضخمة.

أمَّا وقد أصبح للولايات المتحدة رئيسٌ كان جنرالاً في الجيش ذا خبرة كبيرة، فإن الحرب سوف تؤجج بدون انفعال بل وفقاً لتخطيط عسكري متقن. كان أيزنهاور رجلاً حذراً، واعياً تماماً لمخاطر الحرب العظيمة، ولكنه مدرك للمخاطر اللازمة للاستعداد الدائم للحرب.

إن انتهاء الحرب الكورية التي هدرت الكثير من الحياة والموارد أصبحت أولوية أكيدة. لقد اقتنع أيزنهاور أن من الجنون عسكرياً إبقاء القوات الأميركية غائصة في مواجهة القوات الصينية والكورية الشمالية. وتعرقلت مفاوضات الهدنة في كايسونغ وبانمونجن منذ صيف 1951. إن قضية 22000 كوري شمالي وصيني سجناء حرب في معسكرات الأمم المتحدة الذين رفضوا العودة إلى بلادهم جمدت كل المفاوضات التي كانت الهند، كوسيط شريف، تحاول تسهيلها. وبالفعل في 27 يوليو 1953، وعلى أثر أكثر من ثلاث سنوات من الحرب، وبعد جدال مرّ متواصل، ورغم مقاومة سنغمان ري، الذي لم يكن يرغب في إنهاء الحرب بدون التوحيد وفقاً لشروط كوريا الجنوبية، عقدت هدنة وتوقف القتال وقسمت كوريا بالفعل.

ووقعت حكومة أيزنهاور في 10 أكتوبر معاهدة أمنٍ أخرى، مع كوريا (كوريا الجنوبية) لتأمين ضمان دفاع مشترك، إذا تجدد الهجوم من الشمال. ووعدت الولايات المتحدة أيضاً بتقديم عون اقتصادي. ولكن الهدنة لم تشكل خطوة أولية نحو التوحيد رغم المفاوضات الطويلة. إن «ديمقراطية» كوريا الجنوبية، أكثر من ذلك كانت مسخرة طيلة حكم سنغمان ري، ومدته ثماني سنوات، وحتى بعد ذهابه من الحكم في سنة 1960. إن الرابط مع الغرب ومع الولايات المتحدة بشكل خاص، قدم رغم كل شيء، الأساس للمعجزة الاقتصادية - في كوريا الجنوبية - طيلة ثلاثة عقود متتالية.

إلى حين وفاته في مايو 1959، كان وزير الخارجية جون فوستر دالاس يمارس تأثيراً فعالاً في سياسة الولايات المتحدة الخارجية طيلة حكومتي أيزنهاور، وبخاصة في كيفيتها ولهجتها.

كان علمانياً من أتباع الكنيسة المشيخية، ذا خبرة بالشؤون الدولية، وقد مثل تراثاً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة مؤكداً على الأخلاقية [التي تحرف الكلم عن مواضعه] وعلى المبدأ باعتبارهما أساس يجب أن يرتكز عليه تعامل أميركا مع العالم. انتقد سياسة ترومان الرامية إلى منع انتشار الشيوعية وكبحها، مؤكداً بأنها ليست أكثر من ردة فعل سلبية تجاه الشر بل يجب إجبار الشيوعيين على تسليم ما استولوا عليه بصورة غير شرعية. إن دائرة نفوذ الاتحاد السوفييتي يجب أن تتراجع في أوروبا الشرقية والوسطى. لا هوادة ولا اتفاق مع روسيا. ولم يتورع دالاس عن التهديد باستعمال الأسلحة النووية دفاعاً عن العالم الحر. وقد أدان الحياد في العالم الثالث - كما رآه. إن الخيار هو بين نوعين من المجتمعات: عالم الخير وعالم الشر. وهو يتصدى للتحدي الشيوعي، اعتبر دالاس بأنه «محارب الحرب الباردة» ومؤججها. إن خطبه وتصاريحه المتطرفة عن عمد، وهو يهدد بالحرب، بدت مثيرة للقلق بكل ما في الكلمة من معنى. إنه لردعٌ لفظي المراهنةَ على الردع النووي. كان دالاس ماهراً شديداً حازماً وصريحاً. في عالم جياش بالغليان وبالغموض كانت السياسة التي يعتمدها - إنشاء التحالف الدفاعي في

آسيا وأوروبا - قد ساهمت في استقرار الوضع القائم إلا في الهند الصينية. في كل كلام عن ردع الشيوعية كان الحذر هو الغالب عندما انتشرت الاضطرابات عبر الدول التابعة للسوفييت في شرقي ألمانيا وبولونيا، وهنغاريا. وإن كان دالاس يحمل جزءاً من اللوم لأنه شجع الانتفاضة ثم تراجع عن كل مساعدة مادية. كان أيزنهاور يمثل الجانب الأكثر تساهلاً في الدبلوماسية الأميركية، وكانت مساهمته ضخمة وفي مجملها ناجحة.

إن تقليص عديد القوات المسلحة الأميركية في كوريا، كان يتناسب مع إدراك أيزنهاور (ودالاس) للكيفية الأفضل لمواجهة خطر العالم الشيوعي. ففي حين اعترفا بوجود فروقات قومية داخل التحالف الشيوعي يمكن استغلالها والاستفادة منها، فقد وافقا أيضاً على وجهة النظر القائلة بأن الشيوعية هي أيديولوجية متماسكة وخطرة. وأن الكرملين ينسق سياسة تهديدية شاملة في كل مكان يبدو الغرب فيه ضعيفاً. هذا التنسيق يمكن أن لا يكون كاملاً، ولكن أيزنهاور ودالاس اعتقدا أن كل سياسات الكرملين كانت هادفة ويمكن رؤيتها وهي تعمل من خلال ما يظهر وكأنه أحداث غير مترابطة: الهجوم الكوري، نشاطات الهوك في الفيلبين، الجهد المصمم في اجتياح فيتنام، المحاولة التخريبية في لاوس وكمبوديا وبورما، محاولة الاستيلاء الناجحة على الجارة القريبة جداً: إيران، استغلال نقطة الاضطرابات في تريستا ومحاولة التسلل إلى غواتيمالا.

استنتج دَالاس أن الزعماء السوفييت يعرفون أن نظامهم لا يستطيع العيش جنباً إلى جنب مع العالم الحر. وبالتالي ليس لديهم أي خيار إلا محاولة تدمير الحرية في العالم. إن موت ستالين في مارس 1953 - حسب اعتقاد دالاس - جعل السياسة السوفييتية أمام بقية العالم أكثر رهافة، دون أي تغيير في الهدف. وزعم دالاس أن سياسة الضغط إلى أقصى حد على حلفاء روسيا هي أقرب إلى إبعادهم عن الاتحاد السوفييتي أكثر من السعي إلى كسب رضاهم. إن الصين الشيوعية بشكل خاص هي - باعترافه - حليف كامن غير موثوق بالنسبة إلى السوفييت.

إن سياسة أميركا تجاه الصين كانت سياسة عداء صارم. في رسالته الأولى إلى الكونغرس عن حالة الاتحاد، صرح أيزنهاور أن الأسطول السابع، لن يستعمل بعد الآن لحماية الصين الشيوعية. كان هذا مجرد عداء لفظي، منذ أن كان الأمل بأن يستعيد العجوز شان كاي شك بنجاج أرض الصين انطلاقاً من قاعدته في تايوان، أملاً غير معقول. في ديسمبر الآتي عقد تحالف أميركي مع الصين الوطنية، تحالف دفاعي. وفي يناير 1955 حصل أيزنهاور على قرار مشترك (تبناه المجلسان) من الكونغرس ينص على أن القوات الأميركية سوف تنشر عند اللزوم، من أجل حماية جزيرتين صغيرتين من الغزو هما ماتسو وكيموا، تقعان على مقربة من أرض الصين وتقيم فيهما جيوش شان كاي شك. إن الحرب القائمة بين الوطنيين والصينيين الشيوعيين قد اقتصرت يومئذٍ على تبادل القصف المدفعي العديم الجدوى بين الجزيرتين وبين أرض الصين الرئيسية.

وبدا مستغرباً يومئذٍ أن يعتبر أيزنهاور ودالاس الحرب جدية، حتى الحرب النووية مع الصين من أجل الدفاع عن جزيرتين صغيرتين. ولكن بالنسبة إلى الأميركيين كانت الجزيرتان لهما أهمية معنوية ومعنى كبير.

إن حاجز الردع بالنسبة إلى الصين الحمراء يجب أن يرسم في الباسيفيك، رادعاً لها من المغامرة وراء حدود شواطئ أرضها، وإلا فإنها ستوسع هجماتها لا إلى تايوان فقط بل إلى اليابان وحتى إلى الفيليبين. لقد أصبحت الصين الشيوعية شبحاً مرعباً إلى حد أن حكمة أيزنهاور الحذرة قد تأثرت به. ووصل الحد بدالاس إلى اعتبار دفاعه الناجح عن كيموا وماتسو على أنه أعظم نصرٍ له واعتقد أن التحدي (Brinkmanship) قد أنقذ السلام.

اتبع أيزنهاور قوساً واسعاً من السياسات لمواجهة ما يراه الخطر الشيوعي الشامل. وهو كآمر عسكري مجرب كان مستعداً لاستعمال كل الأسلحة والوسائل المتاحة له ورفض الفكرة الساذجة القائلة بأن التجسس والعمليات التخريبية الخفيفة يجب تجنبها من قبل الغرب عملاً بالقواعد الأخلاقية حتى ولو كان العالم الشيوعي الذي لا يرعى حرمة للأخلاق الغربية يستعمل كل هذه الأسلحة. وقد اعترف أيضاً كغيره بأن الحرب النووية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة لا يمكن أن تربح وأنها سوف تؤدي إلى نهاية الحضارة الغربية. هذا على كل حال ما كان بالضبط دافعه إلى أن يكون مستعداً إلى «تأجيج السلام» كما أجج الحرب مستعملاً كل الأساليب المتاحة في جعبته. إن وكالة المخابرات المركزية (CIA) بإمرة آلن دالاس شقيق فوستر دالاس، أعطيت يومئذٍ دوراً سرياً واسعاً لا يمكن أن يعرض عنه الرأي العام. وحتى يومنا هذا لم تعرف بعد كل التدابير التي اتخذت يومئذٍ كما أنه لم تتضح بعد إلى أي مدى تضمنت من اغتيالات ارتكبت.

لا شك أن التخريب في الدول الأجنبية أصبح جزءاً من مهمة الـ CIA ، حتى ولو كانت وزارة الخارجية تعتمد الدبلوماسية العادية مع هذه الدول. وسمح أيزنهاور بالإطاحة بنظام مصدق الذي كان حسب اعتقاده قد فتح إيران وبترولها الحيوي أمام تسلل السوفييت. وهو وإن كان قد تفادى أي تسجيل من شأنه أن يثبت بصورة رسمية ارتباطه كرئيس بالعمليات المشبوهة (مثل عملية مصدق التي أعطيت اسماً حركياً «أجاكس» Ajax)، وذلك من أجل إعادة الشاب المحب للغرب الشاه إلى العرش.

وأجاز الرئيس وراقب بدقة هذه العملية. إن تنفيذ «أجاكس» تصرفت فيه وكالة المخابرات المركزية بالتنسيق مع الجيش الإيراني الذي أوقف مصدق وأعاد الشاه إلى العرش في أغسطس 1953. وبذات السنة اهتم أيزنهاور ودالاس بالتقارير حول غواتيمالا التي وقعت «تحت وطأة التسلل الشيوعي». إن أميركا الوسطى هي أقرب إلى «المنزل» الأميركي من إيران. ونظرية الدومينو، وإن لم يعلن عنها أيزنهاور حتى أبريل 1954، إلا أنها كانت في عمق تفكيره. إذا

سمح بوقوع غواتيمالا بين يدي الشيوعيين، فإن الشيوعية سوف تنتشر إلى جيرانها وحتى إلى المكسيك وإلى حدود الولايات المتحدة. هذه الصورة الكارثية حملت أيزنهاور على التصرف. إن الكولونيل جاكوبو أربنز رئيس غواتيمالا منذ 1950 قد أبحر في سياسة اقتصادية وطنية مستصلحاً الأراضي الغير المزروعة والنقل وتسهيلات مراسي السفن المملوكة من قبل الشركات الأميركية ومن بينها الشركة الأقوى وهي شركة الأثمار المتحدة «يونايتد فروت كومباني» في بوسطن. إن المصالح الأعمالية الأميركية تتعارض بشكل قاطع مع الإصلاح الاقتصادي. ومن أجل تنفيذ هذه التدابير اعتمد أربنز بشكل متزايد على الشيوعيين داخل النقابات ووزارات الدولة التي لم تكن بالطبع مهتمة بإيجاد تسوية مع الولايات المتحدة.

ووجد الاتحاد السوفييتي الفرصة سانحة ليصطاد في الماء العكر. واستنتج أيزنهاور ودالاس بأن الحركة الشيوعية الدولية عندما تخرب بنية غواتيمالا السياسية والاقتصادية، فإنها تشكل خطراً على نصف الكرة. ولم يكن بالإمكان إقناع دول أميركا اللاتينية باتخاذ إجراء جماعي ضد غواتيمالا، عندئذٍ التجأ الرئيس إلى وكالة المخابرات المركزية لكي تنظم الإطاحة بأربنز. وتم تسليح المبعدين في هندوراس وبمساعدة الطيران الأميركي تم توجيه أربنز إلى المنفى. وظلت الجماهير حيادية ووقف جيش غواتيمالا على الحياد. وبهذه الطريقة وباستعمال قوة صغيرة تم تغيير كل البنية السياسية.

وبعدها وقعت غواتيمالا تحت سيطرة الجناح العسكري الديكتاتوري [الذي يرضي مصالح أميركا]. كانت جماهير الفقراء في البلد هي الخاسر الأكبر في هذا الصراع على السلطة. وحكمت غوايتمالا من قبل أنظمة عسكرية فاسدة فأخذت تصرخ طالبة الإصلاح السياسي والاجتماعي. ومع ذلك فقد اتهمت حكومة أيزنهاور بأنها عملت لصالح الشركة الأميركية للأثمار (United fruit company) التي تزرع الموز الذي يشكل المصدر الرئيسي في غواتيمالا. ولكن هذا غير صحيح. أيزنهاور قد تصرف لأنه اعتقد أن غواتيمالا سقطت تحت السيطرة الشيوعية ولأنه اقتنع بأن الخيوط تحركها موسكو. وهكذا كما رأى فإنه قد دافع في سنة 1954 وبنجاح عن مبدأ منرو (أميركا للأميركيين). ولكن الضعف الكامن في سياسة أميركا في غواتيمالا وغيرها وغيرها من البلدان الأميركية الغربية ومفارضته للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية. وكان العسكر مستعدين لحماية شركات الولايات المتحدة باعتبارها قسماً من الصفقة لاكتساب دعمها لهم.

وتدفقت المساعدات الأميركية على غواتيمالا بعد الانقلاب. إن استراتيجية محاربة الشيوعية الشاملة. وبالتالي تأمين ولاء وصداقة من يكون في كرسي الحكم للولايات المتحدة، طغت، في سياسة الحكومة الأميركية على الحاجة لدى معظم سكان غواتيمالا إلى الإصلاحات

الأساسية [المعيشية والاجتماعية والحريات...]. وطالما أن الحكومات الموالية لأميركا هي التي تمسك بالحكم في جمهوريات أميركا اللاتينية - مهما كانت فاسدة وديكتاتورية - كانت إدارة أيزنهاور تتغاضى عن المشاكل الأساسية التي تعاني منها هذه القارة. كان الراديكاليون في أميركا اللاتينية هم أيضاً غير عمليين حينما حَمَّلوا الولايات المتحدة مسؤولية فقر الجماهير ومسؤولية حكم القمع الدكتاتوري.

في إيران وفي غواتيمالا قامت وكالة المخابرات المركزية بمهمتها بنجاح. ولما بدأت باعتماد التقنية ذاتها في كوبا فقد لقيت خذلاناً وفشلاً مهيناً. وبالتالي أضرت بمصالح وبهيبة الولايات المتحدة. كانت كوبا محكومة من قبل دكتاتور آخر فاسد وضاري وهو فولجانسيو باتيستا. وكان اقتصاد كوبا تسيطر عليه مادة قصب السكر. وكانت زراعته وإنتاجه تدخلان في ملكية الشركات الأميركية وتحت سيطرتها. وهنا أيضاً لم يكن بالإمكان إصلاح الأراضي ورفع مستوى معيشة الفلاحين الفقراء بدون الإطاحة بمصالح الشركات الأميركية. والحال هذه لم تتحرك حكومة أيزنهاور مرة أخرى من أجل الرغبة في دعم الملاكين الأميركيين، بل تحركت مخافة من الشيوعية ومن سيطرة الكرملين على كوبا [هذا القول يشهد لكاسترو بالفضل. وقد وعى شعبه هذا فأحبه على الفقر]. منذ عقد 1890 كانت الحكومات الأميركية تخشى من أن تؤدي الصراعات في كوبا إلى تمكين دولة أوروبية قوية من اتخاذها كقاعدة تبعد حوالي 90 ميلاً عن شواطئ فلوريدا. إن مصالح الولايات المتحدة فرضت مواقف رسمية من الزعماء الكوبيين. وطالما أنهم يحافظون على هذه المصالح، ولو كانوا من الحكام الدكتاتوريين، فإنهم كانوا يتمتعون بالدعم الأميركي. ولكن كان هناك عطف شعبي في الولايات المتحدة على فيديل كاسترو وحربه الثورية ضد باتيستا. وهذا العطف كان ممزوجاً باعتراف متزايد بأن الولايات المتحدة يجب أن تدعم الأنظمة الديمقراطية والشعبية. من جهة أخرى كانت وكالة المخابرات الأميركية تحذر الرئيس من التسلل الشيوعي إلى حركة العصابات التي يقودها كاسترو. في أول يناير 1959 أطاح كاسترو بباتيستا واستولى على الحكم في هافانا. إن قتله لمعارضيه على أثر استلامه للحكم أحدث انقلاباً في المشاعر داخل الولايات المتحدة [؟!!].

أصبح الحزب الشيوعي الكوبي شرعياً. ودخل في الحكومة شخصان مهمان شيوعيان كبيران. هما شركاء لكاسترو: تشي غيغارا وانطونيا جيمينز، وجعل كاسترو نفسه زعيماً للبلد وفقاً للتراث الأميركي اللاتيني. وبدا واضحاً أنه زعيم يتمتع بشخصية ساحرة (Charisma) وله دعم شعبي حقيقي، فوعد بإجراء إصلاحات جذرية من أجل الجماهير الفقيرة، وأخذ يصادر ملكيات واسعة من الأراضي والمصانع كانت في معظمها لملاكين أميركيين.

إن الدعم الأميركي السابق لباتيستا قد أثار مشاعر قوية ضد أميركا في كوبا. وكانت ردات

فعل الولايات المتحدة في مواجهة إدراكها للمشاعر المتعاطفة مع الشيوعية والمبغضة للأميركيين (الولايات المتحدة)، في حكم كاسترو، هي فرض الحصار التجاري على كوبا وسكانها.

ولكن سياسة العقوبات الاقتصادية كانت لها نتيجة عكسية سيئة لأنها قدمت لروسيا الفرصة لتدخل من هذه الثغرة حين قدمت لكوبا المساعدة واشترت منها السكر. وهذه السياسة أيضاً دفعت كاسترو إلى أن يقيم علاقات أوثق مع الاتحاد السوفييتي. وكان أمام الولايات المتحدة خيار واضح كثيراً ما كانت تلجأ إليه وهو التدخل. ومرة أخرى توجه أيزنهاور إلى وكالة المخابرات. وتم تدريب المبعدين الكوبيين في البلد الذي أصبح الآن صديقاً، أي غواتيمالا، وذلك من أجل دعم الفريق المعادي لكاسترو. ولكن عملية غواتيمالا لا يمكن تكرارها لأنه لم يكن هناك زعيم كوبي منفي ذا شخصية كافية وذا شعبية قادرة على توحيد المجموعات السياسية المناوئة لكاسترو. عندها امتنع أيزنهاور عن الموافقة على التدخل العسكري في كوبا. إن حذر كاسترو من «اليانكي الاستعماري» كان في هذه الأثناء قد كسب دعماً شعبياً قوياً عبر أميركا اللاتينية كلها. ولكن الشرارة التي أدت إلى عملية خليج الخنازير في سنة 1961 قد زرعت.

أثناء ولايتي أيزنهاور اتسعت الهوة، هوة المصداقية بين أهداف السياسة المتبعة علناً وبين السياسات الفعلية المعتمدة سراً في التعامل مع قضايا العالم. وهذا قد قضم الركائز الشخصية الرئيسية لشخصية أيزنهاور وسمعته كرجل شريف. وكان الأثر كبيراً وبالغاً على نظرة الشعب الأميركي وعلى نظرة حلفاء أميركا أكثر مما كان مؤثراً في الاتحاد السوفيتي الذي لم يكن زعماؤه يقيمون الاعتبار الكبير للاحتجاجات الأخلاقية الرأسمالية: حتى بدون هذه الثلمة في المصداقية لم يكن الروس يريدون التجاوب مع مقترحات أيزنهاور المتعددة من أجل نزع التسلح، طالما أن الاتحاد السوفييتي كان متخلفاً في مجال القدرة النووية. ولكن أيزنهاور - حين جعل وكالة المخابرات السلاح السري للولايات المتحدة وسياساتها، وبعد أن وسع دورها إلى أقصى حد - ترك تركة خطيرة لخلفائه [أي طيبة أيزنهاور هي التي مكنت دالاس ووكالة المخابرات من تغطيسه].

ومن أجل ردع التوسع الشيوعي اعتمد أيزنهاور وبصور متزايدة على الحلفاء في آسيا وأوروبا ليساعدوه في حمل أعباء القتال على الأرض إضافة إلى الدرع النووي الأميركي المتنامي. وعن طريق ارتفاع إمكانية تجاوز العتبة النووية بسرعة، سعى إلى منع حتى الحروب المحلية في آسيا وأوروبا. إن الأسلحة النووية بدأت تخزن في أوروبا الغربية مع بقائها تحت السيطرة الأميركية. وكان بريطانيا تمتلك ردعها النووي الخاص وكانت فرنسا تنمي قوة نووية ضاربة مستقلة أيضاً. وكان جزء من الردع السيكولوجي الذي يعتمده أيزنهاور ودالاس، حمل الاتحاد السوفييتي والصين وكوريا الشمالية على مراقبة المرحلة التي من أجلها سوف تستعمل أسلحة الصراع النووي. وكان

الرئيس على أتم الوعي بالنتائج الخطيرة التي يمكن أن تترتب على تبادل استعمال الأسلحة النووية ولهذا فقد رأى أن المحافظة على القوات التقليدية المحلية هو أمر ضروري. ولكنه كان يأمل ببناء قوات أوروبية غربية وكورية جنوبية، وقوات صينية فنية حتى يتفادى ما أمكن الاتكال على القوات الأميركية التقليدية. وقلص القوات الأميركية من أجل أن يقوي الاقتصاد، في حين قوى التحالفات في آسيا وفي أوروبا وقدم المساعدات الاقتصادية والعسكرية. وفي المآل الأخير كان على الولايات المتحدة أن تصد العدوان الشيوعي بواسطة قواتها النووية الخاصة.

سعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إلى تأمين بقائهما، إذا كانت الأسلحة النووية سوف تستعمل في ساحات الحرب في ما وراء حدودهما. ولكن البلدان الكثيفة السكان مثل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وتايوان وكوريا الجنوبية واليابان حيث تقوم القواعد الغربية وحيث تتجمع القوات المسلحة، سوف تتعرض للدمار. ولهذا كان على الحكومة الأميركية أن تعد خطة استراتيجية بديلة وإن كانت غير مرغوب بها. هذا ما شرحه دالاس في خطابه الشهير في مجلس العلاقات الخارجية في 12 يناير 1954 حين أعلن: «إن الدفاع المحلي يجب أن يقوى بفضل القوة الرادعة الكثيفة والانتقامية» هذه الجملة الأخيرة التي اختصرت بكلمة «الردع الكثيف» حينما تضاف إلى تصاريح أخرى مفادها أن الضربات النووية سوف توجه إلى أهداف تختارها أميركا، كان القصد الواضح منها تحذير موسكو وبكين بأن الحرب لا يمكن أن تقتصر على المناطق التي يقرر الشيوعيون تخريبها أو مهاجمتها.

وهكذا أشارت الولايات المتحدة إلى أن الهجوم الشيوعي على واحدة من حلفائها في آسيا أو في أوروبا سوف تؤدي إلى رد أميركي ضد الصين أو روسيا. وفي نفس السياق هدد الاتحاد السوفييتي بالرد المعاكس. فأي هجوم من أي قاعدة أوروبية على الاتحاد السوفييتي سوف يحمل السوفييت على الرد الانتقامي داخل الولايات المتحدة. وهذا ما تحكم بمنطق الدبلوماسية النووية.

في خطاباته القوية المعادية للشيوعية أعرب دالاس عن استعداد أميركا للوصول إلى حافة الحرب وتكلم عن رد الشيوعية إلى الوراء. وكانت هذه الخطابات جزءاً من البعد السيكولوجي لإدارة أيزنهاور للسياسة الخارجية [ولم يكن للعجوز أيزنهاور أي يد فيها].

ولكن هذه المواقف اللفظية المتينة كان لها أيضاً هدف سياسي محلي. فعلى الرغم من تخفيض موازنة الدفاع. أراد أيزنهاور إقناع الكونغرس والأميركيين أن هذا لا يعني أن حكومته طرية في مواجهة الشيوعية. وبصورة خاصة أراد أن يسترضي الانعزاليين (من الحرس القديم) الجمهوري المحافظ داخل حزبه الخاص الذي رفض يالطا وسياسة روزفلت القاضية بالاستسلام لروسيا والذي أدى إلى لوم ترومان وأتشيسون ومستشاريهم «الحمر» الذين خسروا الصين.

ولكن هذه السياسات كان لها أيضاً انعكاسات سلبية في الخارج. فدالاس قد أسيء فهمه فاعتبر «المقداح المناسب»، أي الرجل الذي يستطيع من خلال الخطأ في الحساب أن يغرق العالم في مهوار الكارثة النووية. في سنة 1954، كشفت محاضر جلسة سرية للحكومة البريطانية، أن أحد وزراء حكومة تشرشل الكبار كان يعتقد أن دالاس يشكل خطراً أكبر على السلم العالمي من الروس.

وهذا الإحساس كان منتشراً في العالم أجمع. وأكثر من ذلك كان الزعماء السوفييت ينشرون ما يُشعر بتخلف روسيا التكنولوجي، وخاصة في الحقل النووي. هل كان هذا عن حكمة؟ في اقتصاد قومي أضعف بكثير من الاقتصاد الأميركي، ضاعف الزعماء السوفييت جهودهم لإقناع الولايات المتحدة بأن اقتصادها القوي لا يعني أن الاتحاد السوفييتي مقيد ليبقى الأضعف عسكرياً. وأخذ الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة يخزنون الأسلحة النووية بكميات تمكنهم من أن يدمر كل منهما الآخر في مراكز تجمعاته البشرية عدة مرات.

وإن كان الاتحاد السوفييتي - في عقد 1950 - يمتلك أسلحة نووية أقل من الولايات المتحدة إلا أنه انتقل بنجاح من الطيران النفاث إلى الصواريخ. وقد جرب أولى صواريخه العابرة للقارات (ICBM) سنة 1957، ولكن مشاكل جدية بقيت للتغلب عليها، ولم تنتشر الصورايخ حتى عقد 1960. كان الاتحاد السوفييتي يركز على أوروبا الغربية أولاً، حيث كانت توجد صواريخه المتوسطة القاذفة (البالستية) الأكثر اعتماداً، والتي كانت أعدادها تتكاثر باستمرار منذ 1959. وقد سجل الروس نصراً سيكولوجياً في 5 أكتوبر 1957 عندما أرسلوا إلى الفضاء القمر الاصطناعي الأول «سبوتنيك» وبعد فشل متعدد ومبكر تم إرسال أول قمر اصطناعي أميركي بنجاح من كاب كانا فيرال بعد ثلاثة أشهر، أي في يناير 1958. ولكن العلم السوفييتي أولاً سدد ضربة قوية للثقة الأميركية وخلق خرافة مفادها أن الولايات المتحدة تتجرجر وراءه وأن أيزنهاور سمح بوجود «هوة صاروخية» يجب ردمها. وهكذا حفزت البروباغندا والإنجاز العلمي سباق التسلح النووي منذ عقد 1950 وما بعد.

إن الانطباع الذي أوحته أميركا في القسوة، وحتى في التهور والإهمال، وذلك من خلال استعدادها لتصعيد كل حرب محلية في الدول الشيوعية وغير الشيوعية إلى حدود كل شيء خارج الحرب النووية كان في الواقع انطباعاً كاذباً. فالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة كانا يتشبثان بالحاجة إلى رادع أقصى. ولكن أيزنهاور ومالنكوف (وخلفه من بعده خروتشوف) قد توافقا على أن الحرب النووية لا تقدم أي أمل بالنصر لأي من الجانبين. إن الضربة الأولى المفاجئة لن تقضي على كل القدرة النووية لدى الجانب الآخر، فسوف تبقى أسلحة نووية كافية لأن تفرض على المهاجم الأول رداً انتقامياً كارثياً. في منتصف سنة 1950، سادت حقبة من العلاقات بين الدولتين وفي تاريخ العالم لم يعرف لها التاريخ مثيلاً.

وهذه الحقبة عبّر عنها كتابةً بحروف ثلاثة (MAD) (أو التدمير المتبادل المؤكد)، إن واقعة «تبادل القصف النووي سوف يدمر البلدين». سيطرت بعدها على العلاقات السوفييتية الأميركية. إن قدراتهما النووية المرعبة جعلت الحرب المباشرة بينهما غير ممكنة التصور. ولسوء الحظ أن الحروب لم تتوقف بين الدول الصغرى.

إن ما أنجزه أيزنهاور ودالاس بخلال السنوات الممتدة من يناير 1953 إلى نهاية مدة رئاسة أيزنهاور في يناير 1961، هو إنهاء نهاية التورط الأميركي في الحرب الكورية وإبعاد الولايات المتحدة عن التورط في المزيد من الحروب. إن الفرق بين الخطابات الحربية والسجل الفعلي بدا واضحاً منذ السنة الأولى من حكومة أيزنهاور عندما بدأ الشرخ - بعد موت ستالين - الأول في السيطرة السوفييتية واضحاً في ألمانيا الشرقية.

لم تكن هناك حتى ومضة أمل أو بادرة تنم على أن عملاً عسكرياً سوف تقوم به الولايات المتحدة نيابة عن الدول التابعة للاتحاد السوفييتي والتي ثارت عليه. في 16 و17 يونيو 1953، قام عمال برلين بالعصيان ضد الحاكم الشيوعي. وتبع ذلك مدن صناعية أخرى في شرق ألمانيا. ولو أن الخطابات كانت تعني أي شيء، لكانت اللحظة هذه هي المناسبة بالنسبة إلى الغرب بقيادة الولايات المتحدة كي يتجاوب مع نداءات المساعدة. وعمت الفوضى لمدة قصيرة عندما عجز نظام ألمانيا الشرقية عجزاً كاملاً عن قمع الانتفاضة. عندها تدخل الروس الذين كانت تجمعات جنودهم كبيرة في تلك المنطقة فقمعوا الانتفاضة بسرعة. وباستثناء تقديم التصاريح المنمقة حول الدعم الأدبي، لم تفعل الولايات المتحدة أي شيء. فقد كان هناك قبول تكتيكي بأن التقسيمات التي قبلت في يالطا كانت هي الأساس لاستمرار السلام، وأن تدخل الدولة الكبرى ضمن دائرة النفوذ المخصصة للطرف الآخر تحمل معها الحرب النووية وخطرها. في الواقع لم يكن بالإمكان ترجيع الطرف الآخر بالقوة عن حدوده. ولكن راديو أوروبا الشرقية. وفي حين تموله بالكامل تقريباً وكالة المخابرات الأميركية كان مع ذلك يخرق الحاجز من الدعاية الموجهة باتجاه أوروبا الشرقية. وفي حين كانت أوروبا تعتبر المسرح الأول للعمليات في الحرب الباردة، كان حلفاء أميركا الغربيون يحاربون الشيوعية في آسيا: بريطانيا في الملايو وفرنسا في الهند الصينية (التي عرفت فيما بعد بفيتنام ولاوس وكمبوديا). كان أيزنهاور يشارك الأميركيين التقليديين في كرههم للكولونيالية التي تعتبر كخطيئة تنسب بصورة رئيسية إلى الإمبراطوريات الأوروبية القديمة. وكان الرئيس أيزنهاور يعتقد أن منح الاستقلال سوف ينسف الدعم الذي يتلقاه الشيوعيون في حربهم ضد فرنسا مثلاً.

من جهة أخرى وافق أيضاً فوستر دالاس على أن نضالات الشيوعيين الوطنيين في هذا القسم من آسيا كان تحت سيطرة الكرملين الذي يستطيع إيقافها إن شاء. كان هدف السوفييت، حسب

اعتقاد أيزنهاور ووزيره هو إضعاف الغرب. وخلص أيزنهاور إلى الاستنتاج بأن الولايات المتحدة سوف تلعب لعبة الكرملين إن هي سمحت لقواتها المسلحة في التورط في حروب الجماهير الواسعة التي لا تنتهي في أراضي آسيا. والولايات المتحدة بدلاً من ذلك سوف تقدم المال والسلاح والمشورة إلى الحلفاء الأوروبيين والآسيويين ليقوموا بحروبهم ضد التوسع الشيوعي. والسؤال الذي بقي بدون جواب هو ماذا يجب صنعه إذا كان حلفاء أميركا أضعف من أن يقاوموا أو إن كانوا غير راغبين في المقاومة. كان رأي الأميركيين يبسط جداً المشاكل التي تواجه بكين وموسكو اللتين لم تكن سيطرتهما على الأحداث في مجالات نفوذهما تامة ولا كاملة بعكس ما كانت تعتقد الولايات المتحدة.

إن الحرب الفرنسية في فيتنام كانت تسير من سيئ إلى أسوأ. وكلما ازداد الجهد الفرنسي العسكري في فيتنام كلما نقصت قدرة الفرنسيين على لعب دور مخصص لهم في الدفاع عن غرب أوروبا ضد الاتحاد السوفييتي. والمنطق العسكري يقضي عليهم بأن ينسحبوا من الهند الصينية، هذا رغم أن الدفاع عن فيتنام كان يبدو أيضاً أمراً حيوياً. ووقع دالاس وأيزنهاور على نظرية الدومينو القائلة إذا سقطت فيتنام بيد الشيوعيين فعندئذٍ سوف تسقط كل أراضي جنوبي آسيا. ولكن الدعم الأميركي المتزايد لفرنسا لم يغير اتجاه المد. في سنة 1954 لم تكتف فرنسا بالطائرات الأميركية القاذفة فقط بل طلبت أيضاً الطيارين ليشغلوها. وعندها تجاوب أيزنهاور، رغم حذره الشديد فأرسل أول طاقم عسكري أميركي إلى فيتنام وظل مصمماً رغم ذلك على الابتعاد بأميركا عن أي تورط واسع المدى: إن حكمه العسكري كان ضد التدخل وأكثر من ذلك كان لا يريد أن تتماهى الولايات المتحدة مع القضية الكولونيالية. إن الصراع الحاسم في ربيع 1954 أخذ يتمحور حول الموقع الفرنسي المحصن المسمى ديان بيان فو وقد حاصره الفيتمنة (الفيتناميون الشماليون).

في مارس وأبريل 1954 طلبت فرنسا تدخل القوات المسلحة الأميركية المباشر ولكن أيزنهاور رفض الطلب. وجرى الكلام عن استعمال القنابل الذرية: فرفض ذلك بحزم. واستسلمت ديان بيان فو في 7 مايو 1954 وقبل أيزنهاور عندئذٍ حتمية السلم الاتفاقي وتقسيم فيتنام مما يعني رسم خط جديد ضد التوسع الشيوعي. لقد أقر السلم في كوريا فلم يشأ أن يبدأ بحرب جديدة في فيتنام بحيث تتولى الولايات المتحدة دور فرنسا. في أثناء سقوط ديان بيان فو عقد اجتماع في جنيف حضرته فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفييتي وجمهورية الصين الشعبية وفيتنام الشمالية والجنوبية واستمر انعقاده عدة أيام. عندها تحققت فرنسا أن الولايات المتحدة ليست مستعدة لتقديم المساعدة العسكرية اللازمة لكسب حربهم ضد الفيتمنه، فقررت أن تعقد أفضل صفقة ممكنة مع الشيوعيين الفيتناميين.

وفيما كانت المفاوضات تجرجر في جنيف فكر الفرنسيون والأميركيون أنهم يواجهون خطر قيام هوشي منه بأمر قواته المنتصرة لطرد الفرنسيين من كل فيتنام. في واشنطن، في مايو 1954 ساد جو من الخوف من الحرب حقيقي واجتمع مجلس الأمن القومي وتوصل إلى نتيجة مزعجة مفادها أن القوة الأميركية يجب أن لا تستخدم للدفاع عن جنوب شرق آسيا بل أن توجّه مباشرة إلى مصدر الخطر أي الصين وأنه في مثل هذا الواقع فإن الأسلحة الذرية يجب أن تستخدم.

وبدا دالاس موافقاً على ذلك حين قال: إن أي تدخل صيني في فيتنام يجب أن يعتبر «موازياً لإعلان الحرب ضد الولايات المتحدة».

في هذا الجو المشحون جداً في واشنطن أثبت أيزنهاور أنه هو الرجل المالك لزمام نفسه. في هذه اللحظة المصيرية في تاريخ العالم كان من حسن الحظ أن الرئيس هو رجل ذو اعتبار عسكري كبير.

قال أيزنهاور لرئاسة الأركان المشتركة: إن الحرب الشاملة لن تحارب فقط ضد الصين بل ضد حليفتها روسيا أيضاً. ورد مستشاريه إلى الواقع من خلال سؤال منطقي هو: «إذا دُمِّرت روسيا ماذا يكون ناتج مثل هذا النصر؟». من نهر الألب حتى فلادي فوستوك سوف يكون الدمار وسوف تعم الكارثة فلا حكم ولا اتصالات. «أنا أسألكم - قال أيزنهاور متحدياً الرؤساء العسكريين ماذا يصنع العالم المتحضر أمام هذا الوضع؟ وأضاف مدلياً بالجواب «إني أكرر أمامكم لن يكون هناك نصر إلاّ في الخيال». وبتحمله عبء السياسة في ذلك الوقت الدقيق، مسؤوليات سياسات العالم رفض الرئيس بحزم النظر في المعلومات الواسعة عن هجوم مسبق نووي حربي ضد روسيا والصين.

إن التفوق الذي تمتعت به الولايات المتحدة في مخزون الأسلحة النووية في سنة 1950 كان يمكن أن يستخدم فقط في الدفاع عن مصالح الغرب الأكثر حيوية لا من أجل الهجوم على أخصام ضعفاء. كان يمكن لإيزنهاور أن يستخدم الأسلحة إذا هاجم الجيش الأحمر ليجتاح أوروبا الغربية أو لو أن الصين غزت تايوان أو لو أنها هاجمت اليابان وهو أمر غير محتمل. ولكن مخزون الأسلحة بالنسبة إلى أيزنهاور له قيمة فعلية حقيقية تكمن في مفعولها الرادع. فهو لم يكن مقداحاً سعيداً لإطلاق النار بل كان يأمل بأن لا يستعمل هذه الأسلحة على الإطلاق. هذا مع أنه لم يكن يعتقد بأن السلم في آسيا يمكن أن يبعث بالمفاوضات السلمية وبالتسويات. تلك هي في ذهن الرئيس سياسته المتساهلة في ميونيخ. في يوليو 1954، عندما عقدت هدنة أخيرة في جنيف بين فيتنام الشمالية والفرنسيين وقسمت فيتنام قريباً من خط العرض 17، لم تشأ الولايات المتحدة أن تشارك في التسوية لأنها تركت مستقبل فيتنام كلها ليتقرر بعد انتخابات 1956.

في سنة 1954 كانت جهود أيزنهـاور وجهـود دالاس الرئيسـية متوجهـة إلى إيجـاد حلـف آسـيوي

دفاعي شبيه حلف الناتو في أوروبا. وبخلال سبتمبر عقدت معاهدة الدفاع الجماعي عن جنوب آسيا وسميت السيتو (SEATO) ووقعت في مانيلا من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأستراليا ونيوزيلندا وباكستان وتايلاند والفليبين. وقد وعدت بالمساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة من أجل تطوير البلدان الموقعة فردياً وجماعياً في قدراتها على مقاومة الهجوم المسلح أو التخريب. واعتبر الهجوم على واحدة من هذه الدول وكأنه تهديد للجميع. وتعهد المتحالفون على العمل لمواجهة الخطر المشترك. وكانت كمبوديا واللاوس وجنوب فيتنام ضمن المنطقة التي يجب الدفاع عنها. ولكن السيتو لم يصل إلى حد المصداقية التي كانت للناتو. فلم يكن في المعاهدة نص أوتوماتيكي ينص على المساعدة العسكرية وانسحبت بريطانيا وفرنسا من تقديم أي دعم عسكري.

إن الفرق بين أوروبا وآسيا في عقد 1950 وما بعده بدا واضحاً. إن الناتو أصبح تحالفاً فعلياً. أما السيتو فلم يكن كذلك بل كان يرتكز في قوته على الولايات المتحدة. في أوروبا وسياستها كانت القرارات تتخذ بالمشاركة مع الحلفاء في كل القضايا التي تهم الدفاع عن أوروبا. في آسيا كانت الولايات المتحدة تتخذ قراراتها الخاصة في مواجهة التأييد الفاتر من قبل الحلفاء الأوروبيين الغربيين. على سبيل المثال كان هناك قرار منفرد اتخذه أيزنهاور بناءً على ضغوطات أميركية واسعة للانحياز إلى الدول الغربية التي أحيت الجمهورية الفدرالية «الألمانية» والتي أعطتها كامل السيادة وأدخلتها كعضو في الناتو سنة 1955. ورغم التهديدات والمواجهات الدبلوماسية لم تقع حرب بين الدول الشيوعية والغرب في أوروبا. وبالمقابل كانت الشعوب الآسيوية تعاني من الاضطرابات والحروب. وأصبحت أميركا بعد أن خرج أيزنهاور من الرئاسة متورطة بشكل متزايد في حرب فيتنام الأهلية المتجددة.

في سنة 1956 كانت الخطب السياسية الفارغة حول تحرير الأمم المستعبدة من السيطرة الشيوعية معروضة بشكل منفر إلى حد أنها لم تستعمل مجدداً. فالاتحاد السوفييتي أثبت أنه قوي بما فيه الكفاية ليفرض إرادته على دول أوروبا الشرقية والوسطى. في أكتوبر من تلك السنة تحدى البولونيون الروس وشجع هذا الهنغاريين الذين فهموا معنى الاستقلال عن السوفييت وسيطرتهم أكثر من اللازم. وبخلال الأسبوع الأخير من ذات الشهر اندلع القتال بين الجنود السوفييت والهنغاريين. وانسحب الروس بشكل غير متصور من بوادبست ليعودوا إليها بغتة نهار الأحد في 3 نوفمبر سنة 1956. وكان دالاس في المستشفى بعد عمليته الأولى التي أجراها بسبب السرطان فعالج أيزنهاور المشاكل التي حصلت في حرب بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر كما عالج الثورة الهنغارية في حين كان يتطلع إلى قرب موعد إعادة انتخابية في 6 نوفمبر. وتزايدت النداءات الهنغارية اليائسة تطلب العون الأميركي فرفضها أيزنهاور ورغم أن وكالة المخابرات كانت ترغب في إنزال السلاح من الجو. كان أيزنهاور يعرف أن هنغاريا تقع ضمن الفلك

السوفييتي وأن الاتحاد السوفييتي قد يفضل الحرب أكثر من أن يتقبل تفكك حلف وارسو. وهكذا التزمت الولايات المتحدة بالقرارات التي قد يستخدم فيها الاتحاد السوفييتي حق الفيتو داخل الأمم المتحدة واكتفت بقبول بعض اللاجئين الهنغاريين الهاربين عبر الحدود النمساوية.

كانت سياسة أيزنهاور ودالاس الشرق أوسطية أقل نجاحاً. إن التزام أميركا الأعلى بإبعاد الاتحاد السوفييتي عن هذه المنطقة الحيوية وما تحويه من احتياطي نفطي عظيم، وإن كانت ترغب أيضاً بأن ينظر إليها العرب كصديق يتعاطف مع نضالهم لتحرير أنفسهم من أوضاع نصف كولونيالية، وبصورة خاصة في علاقاتهم مع بريطانيا. ولكن دعم الولايات المتحدة اللامحدود لإسرائيل أثار الشكوك العربية وعدائها. وأكثر من ذلك كانت بريطانيا أهم حليف لأميركا في أوروبا. ولم تستطع الولايات المتحدة التهرب من التناقض في مواقفها. رغم ذلك، كانت كل سياستها تقوم على حفظ السلام من جهة والمحافظة في الوقت ذاته على الوضع القائم بعد 1949 في المنطقة. هذه الأهداف خدمت مصالح بريطانيا أيضاً. وعمل البلدان معاً من أجل هذه النهاية إلى أن أصبح تعاونهما مفككاً بعد حرب السويس.

لقد نسق أيزنهاور ودالاس سياستهما مع ايدن لمحاربة جمال عبد الناصر الذي ارتبط مع موسكو. وتوافق الجميع في ربيع 1956 على سحب دعمهما المالي لسد أسوان العالي وأعلنا عن ذلك رسمياً في 5 يوليو. وعندها أعلن ناصر تأميم قنال السويس وعمل دالاس ما يستطيعه من جهد من أجل التنسيق في ردات الفعل الدولية [للإطاحة بناصر ولكنه دخل المستشفى مريضاً وترك بريطانيا تتخبط].

ورغب أيزنهاور ودالاس التخلص من عبد الناصر، إنما ليس لقاء ثمنٍ هو تثوير كل العرب ضد الغرب. ولذلك لم يتحمسا للاقتراح البريطاني القائل بأن العمل العسكري قد يكون ضرورياً. وحضا على الحذر والتمهل. ولكن بريطانيا وفرنسا بالتواطوء مع إسرائيل ركبوا رأسهم في 31 أكتوبر فضربوا مصر بالقنابل دون أن يعلموا واشنطن بخطتهم العسكرية الواضحة.

مثلت السويس أزمة جدية في علاقات الولايات المتحدة بحلفائها الأوروبيين الأكثر أهمية. بعد تردد أساسي قرر أيزنهاور أن ينهي الغزو البريطاني الفرنسي الإسرائيلي لمصر ولهذا دعم نداءً من الأمم المتحدة يدعو إلى وقف إطلاق النار في نوفمبر 1956 وقد استغل ضعف بريطانيا المالي لكي يكره وزارة ايدن على قبول قرار الأمم المتحدة وخضع الإسرائيليون والفرنسيون للمحتوم. وحرصت الولايات المتحدة على ترميم ما تخرب مع بريطانيا في السنة التالية، ولكن لم يَخْفَ أن الدبلوماسية الأميركية وهي تتعامل مع مصر ناصر قد اتبعت سياسة غير متماسكة.

وبعد السويس، ورغم جهودها لحمل الغزاة على الانسحاب، لم تنل الولايات المتحدة كثيراً من التصفيق من العالم العربي. إن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ظلت مرتبطة

بمسألة كيف يمكن التوفيق بين دعم إسرائيل دون خسارة الصداقة العربية. وبعدها في سنة 1958 أنزلت الولايات المتحدة جنودها في لبنان، وبذات الوقت أعلنت عن مبدأ أيزنهاور، وفيه يلتزم الأميركيون بتقديم العون للدول الشرق أوسطية المهددة بالاعتداءات الشيوعية أو التخريب. ولما كان هذا لا يعكس الواقع في صراعات الشرق الأوسط، بدا المبدأ غير عملي، ولكن التردد حول أفضل السبل للتعامل مع الشرق الأوسط في ضوء المصالح الأميركية المتناقضة لم يكن حصراً على إدارة أيزنهاور بل استمر طويلاً بعدها.

وبخلال ولايتيه (1953-1957 و1957-1961) كرئيس دُعم أيزنهاور بمهارة من قبل دالاس، الواقع أن سياسة أيزنهاور الحريصة على القيم الأخلاقية الفاضلة قد عطلتها سياسة دالاس البراغماتية المبنية على قيم مختلفة عن أخلاقيات الرئيس ولذا بدت سياسة الولايات المتحدة في تلك الفترة غير متماسكة. وهذا ما حصل كثيراً فيما بعد فاستطاع على العموم أن يؤسس لسياسة أميركية واضحة خلال العقد وبعده. لم تحصل تدخلات عسكرية في مناطق العالم الواقعة تحت السيطرة العسكرية السوفييتية والصينية حتى عندما كانت تحصل انتقاضات داخل المعسكر السوفييتي. في أوروبا التزمت الولايات المتحدة بالدفاع عن بلدان حلف الناتو. في آسيا كان خط الدفاع قد رسم قريباً من أراضي الصين لحماية جزر كيموا وماتسو كما تايوان.

في أغسطس وسبتمبر 1958 اندلعت أزمة جديدة مع الصين الكبرى حول «خارج شواطئ» الجزر التي كان شان كاي شك - الذي ظل يعتقد أن الانقسام الداخلي سوف يسمح له بإعادة الاستيلاء على الصين - قد حصنها بشكل ثقيل. وعندما حاصرت الصين الشيوعية الجزر وضربتها بالقذائف، رأى الفرصة سانحة لتوريط الولايات المتحدة بحرب مع الصين. وأمر أيزنهاور الأسطول السابع أن يبحر لمساندة الصين الوطنية، ولكنه مرة أخرى رد اقتراح رئيس هيئة الأركان المشتركة باستعمال الأسلحة الذرية ضد أراضي الصين. وتراجع ماوتسي تونغ وشو ان لاي عن هجومهما على الجزر، الأمر الذي أنهى كل مسألة الحرب مع الصين ولكن أيزنهاور تابع سياسة ترومان القائمة على رفض الاعتراف بالجمهورية الشيوعية كدولة شرعية للصين. وبدعم أميركي استمر شان كاي شك صاحب تايوان في احتلال مقعد الصين في مجلس الأمن والأمم المتحدة. وفي الشرق الأوسط أوجد حلف بغداد حاجزاً عسكرياً على طول الحدود بين تركيا - إيران والاتحاد السوفييتي تدعمه العراق وباكستان.

كان مستقبل ألمانيا مشكلة حساسة بالنسبة إلى الشرق والغرب وكذلك بالنسبة إلى الألمان. هل هناك إمكانية فعلية لفك الاشتباكات وللتوافق على توحيد ألمانيا ضمن شروط الحياد؟ لقد تمنع الزعماء السوفييت من ستالين حتى خروتشوف عن تحقيق هذا الهدف، طالما أن النظام السوفييتي في شرق ألمانيا مستمراً وسائداً. والاتحاد السوفييتي فوق كل شيء حاول أن يمنع تسليح ألمانيا

الغربية ودخولها في الناتو. من أجل هذه النهاية عمل خروتشوف بكل قوته لتخفيف حدة التوتر في أوروبا. وطلب أيزنهاور إثبات إخلاص السوفييت، على سبيل المثال، عقد معاهدة سلام في النمسا التي ظلت لمدة سنوات موضوع نقاش غير مثمر. وبعد عدة أسابيع، وأمام اندهاش الغرب، وافق خروتشوف على المعاهدة النمساوية فتم توقيعها في مايو 1955 ولكن نتائج اجتماع جنيف في يوليو من تلك السنة لم تحقق أي تقدم حقيقي في المسألة الألمانية الأكثر أهمية. ورفض أيزنهاور المبدأ الذي أصر عليه خروتشوف والقائل بأن ألمانيا الموحدة لا يمكنها أن تنضم إلى الناتو. وبدوره رفض خروتشوف اقتراح أيزنهاور الرامي إلى «السماء المفتوحة» (أي حرية الطيران) الذي يمكّن الأميركيين من مراقبة القواعد العسكرية السوفييتية وبالعكس.

وكذلك لم يتوقف سباق التسلح النووي. ولكن خروتشوف وأيزنهاور توافقا على قيام علاقات مبنية على روح التفاهم أو ما سمي «بروح جنيف». وبدأت المرحلة الأولى من الانفراج. ولكنها لم تعمر طويلاً: لقد حدثت تبدلات حامية خلال أزمة السويس في سنة 1956. لقد حكمت العلاقات بمبدأ أيزنهاور في الشرق الأوسط، وقام التوتر من جديد عندما هدد الزعيم الزئبقي السوفييتي بأن الاتحاد السوفييتي سوف يعقد معاهدة سلام مع ألمانيا الشرقية وينهي الحقوق الغربية في برلين. ولكن خروتشوف ظل شخصياً ودوداً ودعا أيزنهاور لزيارة الاتحاد السوفييتي. ورد أيزنهاور بأن أشار على خروتشوف بأنه مستعد - إذا ظلت المصالح الغربية محفوظة - للتفاوض حول برلين وحول توحيد ألمانيا وحول معاهدة لمنع التجارب الذرية. وبدأت، سنداً لهذا، مفاوضات منع التجارب الذرية في جنيف وأجل خروتشوف تغيير وضع برلين من جانب واحد. وأراد أيزنهاور أن يتوج رئاسته، وهي مقبلة على نهايتها، بإقامة أساس متين لسلم عالمي. لقد اضعف مرض جون فوستر دالاس الأخير، نفوذه، وإن ظل حريصاً على تحذير أيزنهاور من اعتماد أي سياسة فيها مقدار ضئيل من المهادنة [وهذا يعكس كما سبقت الملاحظة إلى أن أيزنهاور لم يكن حراً في إتباع سياسته الفاضلة. وقدكان العائق فعلاً هذا المريض. ولو أن عفوية خروتشوف سمح لها بالتلاقي الحر مع عفوية أيزنهاور لتجنب العالم الكثير من الويلات في كل مكان]. في مايو 1959 مات دالاس فخلفه في وزارة الخارجية كريستيان هرتز.

وبدت المهادنة مؤكدة حينما قبل خروتشوف دعوة أيزنهاور لزيارة الولايات المتحدة في سبتمبر 1959. لقد كانت الزيارة حدثاً لم يسبق له مثيل أن يأتي زعيم الكرملين ليرى بأم عينه البلد الذي كان في نظر الاتحاد السوفييتي قائداً للكتلة من الدول الرأسمالية المعادية للشيوعية. وكانت الزيارة ناجحة. وإن كان خروتشوف قد حاول أن لا يظهر بمظهر المعجب بإنجازات الرأسمالية. واتفق مع أيزنهاور على عقد مؤتمر قمة في باريس في مايو القادم، على أثره سوف يزور أيزنهاور وعائلته الاتحاد السوفييتي.

وسرعان ما خابت آمال أيزنهاور بخروتشوف. لقد اعتادت الولايات المتحدة منذ 1955 أن ترسل طائرات تجسس فوق الاتحاد السوفييتي على ارتفاعات لا يستطيع الاتحاد السوفييتي إصابتها وإنزالها فيها. ولكن قبيل انعقاد قمة باريس بقليل في مايو 1960، استطاع السوفييت أخيراً إنزال واحدة منها بصاروخ. واعتقدت حكومة الولايات المتحدة أن الطيار قد مات وأن الطائرة قد تحطمت، فورطت نفسها بكذبة مزورة بأن الطائرة (يو2- U2) هي طائرة بحث حول الطقس وأنها ضلت طريقها. عندها عرض الروس - بفخر - الطيار الأسير مع اعتراف لا يقبل الدحض بأن الطائرة هي طائرة تجسس. وطلب خروتشوف الذي كان وصل في هذه الأثناء إلى اجتماع باريس، الاعتذار وتصريحاً من أيزنهاور بأن مهمات التجسس كانت تجري بدون علم الرئيس. ولم تكن كذلك. ولكن الرئيس لم يكن يريد أن يمسك في كذبة. ولا هو أراد الوقوع في فخ التصريح علناً ورسمياً بأنه لم يكن على علم بما جرى. ولهذا عمد خروتشوف - وقد عجز عن تخذيل الرئيس - [؟!أبعد كل هذا يقال إنه عجز؟ لقد تم الأمر ولكن مستشاري الرئيس لم يحسنوا اختيار الحل الأمثل. تسوية الأمور بالطرق الدبلوماسية. وهذه القضية تدل على أن أصحاب الحكم كثيراً ما يقعون في شرك أو جهل أو سوء نية المستشارين والأعوان] عمد إلى قطع مؤتمر القمة قبل أن يبدأ فعلاً. ليس لأن قضية يو2 هي الأولى من نوعها: فقد عرف الروس بهذه المهمات منذ ثلاث سنوات. وعلى كل حال، كانت الأقمار الاصطناعية لكلا الجانبين قادرة على العبور دون أن تكتشف أو يعترض سبيلها فوق أي منطقة تختارها. ربما كان خروتشوف ببساطة قرر أن لا جدوى من التعاقد مع رئيس في نهاية الأشهر الأخيرة من حكمه، وأنه من الأجدى تأجيل المفاوضات الجدية.

لقد سيطر أيزنهاور على الجانب الغربي في العلاقات الدولية الشاملة لمدة ثماني سنوات. إن أعظم إنجازاته رفض استخدام الأسلحة الذرية وإغراءاتها ورفضه البدء بحرب ضد الصين، كما حضه بعض مستشاريه على ذلك. ولا هو أنهك بلده بالسعي المسرف إلى الزعامة في صنع الأسلحة النووية لسبق الاتحاد السوفييتي. ورغم أنه سعى حقيقة إلى نزع التسلح، كان من الصعب تصور كيفية قدرته على إيقاف سباق التسلح، والظروف والمخاوف تسود الجانبين ذلك الوقت. في خطابه «الوداعي» الشهير حذر رجال بلده من سطوة وسيطرة المؤسسة الصناعية العسكرية، التي نمت كنتيجة للحرب الباردة. وحذر من «قوة النهوض الكارثي للسلطة الموضوعة في غير محلها» التي يجب أن لا يسمح لها على الإطلاق «العبث بحريتنا، أو مساراتنا الديمقراطية». إن صناعة الأسلحة والعسكر - حسب اعتقاده - يطلبان دائماً ما هو أكثر من اللازم.

إن عقد 1950 كان عقداً خطراً. في كل تبسيطاتها الأيديولوجية «للعالم الشيوعي الدولي» كانت تدخلات أيزنهاور ودالاس محدودةً في العالم الثالث: في إيران وغواتيمالا وفي فيتنام -

ولحسن الحظ، في العالم، كان هناك رئيس - ذو اعتبار عسكري، لا ينازع عليه، في وضع يمكنه من السيطرة على مؤسسة عسكرية تنادي - في أوقات الأزمات - باللجوء إلى سياسة من شأنها أن تهدد السلم العالمي في العصر النووي.

القسم الحادي عشر

* * *

إبلال أوروبا الغربية

في عقدي (1950 - 1960 م)

ألمانيا الغربية:
النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي

لا يستطيع أحد أن يتصور التحول الملحوظ الذي حصل في ألمانيا المهزومة في مدة عقد من الزمن فقط. ظهرت ألمانيتان في عقد 1950 بفعل الحلفاء العسكريين الأعداء سابقاً وهم روسيا وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا. فالألمان في الغرب لم يعودوا يعاملون بازدراء أو تعطف بل أثاروا الإعجاب بانضباطهم وبحبهم للعمل الذي تسبب بعودة الازدهار إلى ألمانيا. ولم يزدهر نصفا ألمانيا بشكل متساوٍ. إن اقتصاد السوق الحرة في الجزء الغربي من ألمانيا أثبت أنه أكثر فعالية في إنتاج الثروة من اقتصاد القسم الشرقي ذي الاقتصاد المخطط من قبل الدولة. إن الجمهورية الديمقراطية كانت دولة مبتورة: فالأراضي الصناعية والزراعية من ألمانيا السابقة والواقعة شرقي نهر الأودرنيس قد ألحقت ببولونيا وبالاتحاد السوفييتي. في سنة 1945 كان ما يقارب من 17 مليون ألماني يعيشون في المنطقة السوفييتية من ألمانيا الجمهورية الديمقراطية. وكان ما يقارب من 44 مليون يعيشون في المناطق الغربية. وبعد عشرين سنة جمعت الألمانيتان بأجزائهما في برلين وكانت سيطرة ألمانيا الغربية على ألمانيا الشرقية قد أصبحت كبيرة جداً بعد أن عاش ما يقارب من 60 مليون ألماني في الجمهورية الفدرالية وفي برلين الغربية، و17 مليون في جمهورية ألمانيا الديمقراطية بما فيها شرق برلين. وبرهنت الألمانيتان على ما يشبه التجربة الدالة على الفعالية النسبية للاقتصاد الغربي وتفوقه على الاقتصاد الموجه في ألمانيا الشرقية، مع العلم بأن الدولتين الجديدتين قد انطلقتا تقريباً من الأساس ذاته في سنة 1945.

وكانت النتائج قريبة من درجة الاستغراب. لقد حصل ولا شك تقدم في القسم الشرقي ولكن الاختلاف في الثروة بصرف النظر عن الحرية وعن نوعية الحياة بين دولتي ألمانيا قد تنامى سنة فسنة. ومهما كانت دولة ألمانيا الشرقية متأخرة فإن ذلك لم يظهر وبقي مستوراً عن الغرب إلى أن انهارت دولة ألمانيا الشرقية في سنة 1990.

وقبل بناء جدار برلين في سنة 1961 كان الملايين قد هربوا إلى الحرية إلى الغرب. وكان

معظمهم صغير السن وأكثر نشاطاً وأكثر قدرة على القيام بالمشاريع. إن الأسلاك الشائكة وأبراج المراقبة والأوامر بإطلاق النار، عايشت نظام ألمانيا الشرقية تقريباً ثلاثة عقود أخرى. ومن الممكن أنه بدون الحاجز المحصن بين ألمانيا الشرقية والغربية فإن جمهورية ألمانيا الديمقراطية كانت ستنهار قبل عدة سنوات بفضل النزف وهرب سكانها الناشطين الذين يفتشون عن حياة أفضل في الغرب.

إن الانتقال إلى الديمقراطية البرلمانية في الغرب بدا أسهل والممر أكثر سهولة تقريباً. إن انتشار المشاعر بأن الشعب الألماني ككل هو مجرم لأنه سمح بالتجاوزات النازية والتي ازدادت قوة بفضل إعادة التثقيف وبفضل التنكر للنازية لم يقدم أساسات ثابتة يمكن أن تكتسب محبة القلوب والأفكار للديمقراطية وللحرية الديمقراطية.

في السنوات الأولى من الاحتلال كانت السلطات الحليفة كثيرة الشكوك فيما خص الانتقام الألماني المعشش. على الأقل جيل واحد قد مضى قبل أن يصبح دعم المؤسسات الديمقراطية في جمهورية ألمانيا الفدرالية شيئاً أكثر من الوصولية بالنسبة إلى الأكثرية وليتحول إلى قناعة بأن القيم الديمقراطية هي جديرة بالدفاع عنها ولو بالنفس إن لزم الأمر. إن اهتمامات جمهور الراشدين في السنوات التي تلت الحرب مباشرة كانت بالضرورة مادية: وذلك من أجل الحصول على الضروريات اللازمة لحياة العائلة وبعدها لتحصيل قسم من الأشياء الترفيهية مثل المنزل والأثاث والمزيد من الطعام والبراد والسيارة.

وطلب إلى الألمان أيضاً في عقد 1950 أن يساعدوا في الدفاع عن الغرب. إن التغيير المفاجئ في مواقف الحلفاء فيما خص قضية إعادة ألمانيا وإحيائها لم يكن يلاقي الإجماع الشعبي، وذلك أنه قبل عدة سنوات كانت العسكرية الألمانية مدانة على أنها أصل الشر. ولكن الحرب العالمية الثانية قد أحدثت تغييراً كبيراً في التفكير الألماني: لو اندلعت حرب عالمية ثالثة فإنها سوف تقع في ألمانيا وكل واحد كان يعرف أن الحرب سوف تدمر البلد كله وبشكل كامل. لقد ماتت الروح العسكرية. لا شك أنه في عقد 1950 كانت هناك حركة قوية خارج الحركة البرلمانية تعارض إعادة التسلح الذي كان يبدو في المشاعر وكأنه الشيء الأول الذي يؤدي فيما بعد الحرب إلى تورط سياسي شعبي في قضية مهمة. إن ضعف وفشل جمهورية ويمار التي عبدت الطريق أمام الاشتراكية الوطنية (النازية) ونهاية الحرية، استخدمت كدروس كانت مستوعبة عند إعداد مسودة الدستور الجديد. إن جمهورية ألمانيا الفدرالية في جميع الأحوال كانت قد بدأت بداية أفضل من بداية جمهورية ويمار. وبدلاً من ذلك فمنذ ولادتها في مايو 1949 لم تتطابق مع ساعة الهزيمة كما حصل لجمهورية ويمار وبدلاً من ذلك فإن الحلفاء وسياساتهم الاحتلالية هي الملومة والمسؤولة عن قسوة السنوات الأولى. إن تطور الدولة الديمقراطية البرلمانية ذات السيادة

الكاملة كان تدريجياً بشكل لم يكن مأمولاً ومتوقعاً إلا بعد ست سنوات أي في سنة 1955 كانت الأحزاب السياسية والمجالس والإدارات قد تمركزت داخل اللاندر العشرة أي الأراضي الإقليمية علماً بأن ألمانيا الغربية لم تكن داخلة في الجمهورية الفدرالية. في ربيع 1948 وافقت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة على تشكيل حكومة ألمانية مركزية بالنسبة إلى المناطق الغربية. ولكن السلطة العليا ظلت بين يدي الحكومات الحليفة الثلاث وكان الوزراء - رؤساء للاندر أو المحافظات الألمانية الإقليمية - يُدعون لتشكيل جمعية تأسيسية لوضع مسودة الدستور. ولكن الوزراء الرؤساء خافوا أن يؤدي هذا الأمر إلى تقسيم ألمانيا الدائم فوافقوا فقط على تأليف «مجلس» وعلى وضع مسودة «قانون أساسي» وهكذا ركزوا على الطبيعة الانتقالية للشيء الذي هم بصدد فعله: إن ألمانيا لن يكون لها دستور ما لم تتوحد. وكان الحزبان الرئيسيان (SPD)-(CDU)-(CSU) قد حصلا على العدد ذاته من المندوبين إلى المجلس النيابي. واستطاع أيديناور بترتيب ذكي أن يحصل على الرئاسة وهكذا ضمن لنفسه نوعاً من التفوق في السياسة الألمانية الأمر الذي استمر مدة خمس عشرة سنة.

ونظراً للعلاقات الشخصية السيئة وللخلافات بين حزب (SPD) وحزب (CDU)-(CSU) بصرف النظر عن الخلافات العميقة داخل هذه الأحزاب بالذات حول مدى السلطات الفدرالية وحول الحكم الذاتي الإقليمي وحول إجراءات التصويت وحول عدد آخر من المسائل العملية، كانت مسودة قانون أساسي متفق عليه تعتبر إنجازاً عظيماً. ووراء كل هذه الأسئلة يكمن دائماً الافتراض كيف يمكن تحقيق السيادة الكاملة فعلاً. إن توحيد ألمانيا كان دائماً هو الهدف. ولكنه كان يبدو بعيداً عن التصور يومئذٍ أن تبقى ألمانيا مقسمة لمدة طويلة.

إن القانون الأساسي أو دستور ألمانيا الغربية شكل تجربة الساعة أو امتحان الزمن. وفي عقد 1980 فقد مظهره المؤقت بالضبط عندما تحول حتماً إلى أن يكون غير مؤقت. إن ضعف جمهورية ويمار قد أمكن تفاديه بوعي: فالتصويت كان يجري بمزج نظام التمثيل النسبي «على أن يكون المرشحون مأخوذين من لوائح حزبية في كل محافظة إقليمية» (لاندر)، مع تمثيل دستوري بالأكثرية البسيطة. ووضع حاجز ضد لائحة اللاندر بحيث إنه لا حزب ينال أقل من 5% من الأصوات في الجمهورية الفدرالية يستطيع أن يكسب مقعداً في البرلمان أي في البندستاغ (وأيضاً إذا تم كسب ثلاثة مقاعد بالانتخابات المباشرة الدستورية في محافظة واحدة فإن قاعدة الـ5% لا تطبق) أما السلطات الرئاسية فكانت أقل اتساعاً من سلطة رؤساء جمهورية ويمار. وأصبح المستشار أقوى عنصر في السلطة التنفيذية. وهو وحكومته يستطيعون الحصول على الثقة إن هم حصلوا على تأييد الأكثرية البرلمانية. ولكن التصويت ضده، من قبل الأكثرية، من شأنه أن يؤدي إلى سقوطه إذا وافق البندستاغ بأكثريته على خليفة له. والحكمة «من هذا التصويت المبني على اللاثقة» كان

من أجل منع تكرار انطفاء جمهورية ويمار الذي حصل بفضل تواطؤ أو دمج حزبين معاديين للديمقراطية هما الحزب الاشتراكي الوطني والحزب الشيوعي. ويمكن تغيير الدستور بأكثرية الثلثين فقط وهو يعتمد على تسع عشر مادة تحدد الحقوق الأساسية التي لا يمكن المساس بها. وتم إنشاء محكمة دستورية لتقضي في المطالب التي تدعي ضد مخالفة الدستور. والتشريع الذي يضعه البندستاغ المنتخب يمكن توقيف مفعوله من قبل البندسرات وهو المجلس الثاني الذي ترسل إليه كل محافظة ممثلين ووظيفته مراقبة التشريع الذي يعنى بشكل خاص بكل محافظة (لاندر).

كان الدستور مستنداً طويلاً ومعقداً ونحن نذكر هنا فقط أوجهه البارزة.

كدستور مكتوب، نص هذا الدستور على الحقوق الفردية وعلى المحكمة الدستورية التي تحميها. وهو ينص على ضمانات ضد إساءة استعمال السلطة من قبل أكثرية من حزب واحد في المجلس البرلماني. والعنصر القوي وهو التمثيل النسبي الذي يسمح بإعطاء صوت لوجهات نظر أولئك الذين لا يرغبون في الاختيار بين الحزبين الكبيرين. إن قاعدة الـ5% تمنع من تشتت الأحزاب الصغيرة التي كانت قد جلبت عدم الاستقرار لجمهورية ويمار والتي أدت إلى نسف الحكومات في إيطاليا. ومن جهة أخرى يسمح التمثيل النسبي بنفوذ كبير للأقلية. في معظم السنوات التي تلت 1949 استطاع الحزبان الكبيران الحصول على الأكثرية فقط بمساعدة حزب ثالث هو الحزب الديمقراطي الحر الذي يستطيع الاتفاق مع أي من الحزبين لكي يحصل على مطالبه ويقدم الدعم تبعاً لذلك.

لا يوجد دستور كامل. ونجاحات كل دستور تتعلق بالسياسيين وبالأحزاب التي تعطي الدستور الحياة ويتعلق نجاحه أيضاً بموقف الناخبين من الحكومة ومن المؤسسات التي ينشئها الدستور. وتمتعت الجمهورية الفدرالية باستقرار كبير في أيام حلوة، وأهم من ذلك في الأيام السيئة. إن الدستور أو القانون الأساسي قد خدمها جيداً. ولكن إذا أصبحت الديمقراطية جزءاً لا يتجزأ من حياة الأمة فإنها تتطلب أكثر من الاكتفاء بوجود المؤسسات السليمة: يجب أن يتوفر حسٌ بالعدالة وبالخصوصية بين الأحزاب المتعارضة وبين الأفراد المتنازعين واعتراف بشيء كلي جامع أكبر منهم. إن المخاطر التي تطرحها عودة العرقية أصبحت معروفة جيداً في ألمانيا أكثر من غيرها.

إن الحزب الاشتراكي الألماني (SPD) كان الأكثر تماسكاً والأكثر تنظيماً بين الأحزاب الكبيرة بحيث استطاع أن يفرض نفسه أمام الناخبين عندما جرت أول انتخابات للبندستاغ سنة 1949. وعلى الرغم من الميل إلى زعامة مركزية قوية فإن التنظيمات الإقليمية والمحلية تصرفت بخلال العقود الأربعة التالية كمجموعات حذرة. وفي بعض الأحيان وقفت تماماً في يسار زعامة الحزب. وقد تجلى هذا بشكل خاص عند الاشتراكيين الشباب أثناء انتفاضة الشباب

في عقد 1960. وكانت هناك عقبة جدية أمام الحزب هو فصل برلين والمنطقة السوفييتية عن الجمهورية الفدرالية لأنها (أي برلين) كانت تقليدياً قلعة الحزب الديمقراطي الاجتماعي. كان زعيم الاشتراكيين الشباب في سنة 1949 كورت شوماخر وكان رجلاً متحمساً ومتسلطاً بطبعه. ولكن معاناته في معسكرات الاعتقال قد دمرت صحته فمات في أغسطس 1952 أي بعد ثلاث سنوات من الانتخابات. وقد وقف بوضوح مع سياسة عدم المهادنة في الشؤون الدولية والداخلية. كان عداؤه للشيوعية شاملاً وكان يؤكد ويحرص على أن الـ SPD الغربي لن يهادن الشيوعيين. وكانت اشتراكية شوماخر تقوم على أساسات أخلاقية: كان يدعو إلى الخُلق من أجل تحسين الأكثرية الأقسام الأكثر فقراً في المجتمع، وإلى إنهاء استغلال رأس المال للعمال وللشعب العامل. ولكن الحزب كان يشدد على أن الاشتراكية بدون ديمقراطية سوف تؤدي إلى العودة إلى السنوات السوداء سنوات حكم هتلر التسلطي الشمولي أو إلى الظلم السوفييتي.

إن حزب العمال البريطاني، قد أثبت منذ 1945 أن سيطرة الدولة على الصناعات الرئيسية وبخاصة الفحم الحجري والفولاذ، وتقسيم الملكيات الكبيرة لا يتعارض مع الديمقراطية ومع احترام الحرية المدنية. وكان هناك بندان في برنامج الحزب مهمان: معاداة الكهنوتية بقوة أي إدانة تدخل الكنيسة في السياسة وفي التعليم، ثم التشديد على استعادة الاستقلال الوطني لكل ألمانيا وليس فقط للمناطق الغربية. إن الديمقراطيين الاجتماعيين حرصوا على أن لا يشبهوا بـ«مجرمي نوفمبر» الذين اتهموا في سنة 1919 بأنهم كانوا ينفذون أوامر الحلفاء المنتصرين.

هذه المرة أراد حزب الـ SPD أن يظهر كحزب وطني. وهذا الموقف أدى إلى تصادمات مرة مع حزب الديمقراطيين المسيحيين الحاكم.

كان حزب الديمقراطيين أقل تماسكاً من حزب الديمقراطيين الاجتماعيين حتى في ما خص تفادي كلمة حزب إذ أطلقوا على أنفسهم اسم حركة أو اتحاد. ثم إنهم باشروا أيضاً بتعلم الدروس من سنوات هتلر. إن السياسة يجب أن ترتبط بالقيم الأخلاقية، وليس بشكل مبهم بل بالقيم المسيحية بشكل خاص. ولهذا لم يصبح الديمقراطيون المسيحيون حزباً كاثوليكياً ملتزماً وضيقاً. ومنذ تأسيسه ساهم البروتستانت مع الكاثوليك في تنظيمه. ومجد الديمقراطيون المسيحيون الديمقراطية البرلمانية ورأوا في الشيوعية الخطر الرئيسي على الحريات المدنية في الغرب. وكانوا معادين بشدة للماركسية وكانوا شديدي العداوة في معارضتهم لطبقة دعاة الحرب ولملكية الدولة لوسائل الإنتاج. إن حزب أراضي الرين (CDU) ومعه قاعدة الرور الصناعية القوية كان في معظمه كاثوليكياً وقام بجهود ناجحة من أجل انسجام الحزب مع السياسة التي تحد من استبعاد العمال عن ممارسة السلطة وحصرها (أي السلطة) بين يدي الصناعيين. إن مساهمة العمال في الإدارة الصناعية أصبحت دعامة من دعائم حزب CDU في

عقد 1950 ولهذا فقد اجتذب مساندة أقسام من نقابات العمال. وكان لا بد من تكييف الرأسمالية والحد منها: إن السياسة الصناعية يجب أن تقوم على المشروع الحر. ولكن الخير الاجتماعي يجب أن يؤخذ في الحسبان.

إن الحزب الشقيق لحزب CDU هو الحزب البافاري CSU ، الذي كان يتبنى، تراثياً، وجهات نظر محافظة. كان ايديناور أكثر محافظة من حكام الأقاليم الذين كان يقودهم، وقد استطاع بمهارة أن يوفق بين هذه العناصر المختلفة.، وأن ينقل الحزب إلى وسط اليمين عن طريق ذلك. وحتى سنواته الأخيرة القليلة ظل الرجل العجوز (لقب يعبر عن الاحترام والمحبة) مسيطراً بالكلية على حزب رفاقه، وقد نجح بوضع بصمته على حزب واسع براغماتي استطاع أن يجتذب الليبراليين التقدميين والنقابات والمزارعين والمحافظين.

عاش ايديناور خلال احتضار جمهورية ويمار في سنواتها الأخيرة عندما أدت انقسامات الأحزاب إلى أن تكون أحد عوامل مجيء هتلر إلى الحكم سنة 1933. لم يكن له رأي محترم في غرائز مواطنيه الألمان الديمقراطية. إن ميولهم إلى تشكيل كتل سياسية ودينية ومصالح، التي تلاحق بحماس أهدافهم دونما اعتبار لمفاعيلها المدمرة على السياسة ككل، قد تركت ايديناور يقتنع بأن الزعامة القوية ضرورية. كان يعرف شعبه، ضعفه وقوته، ولهذا كان مصمماً على أن يستمد حزب CSU\CDU قوته من تشكيلة واسعة من المحافظين والليبراليين ومن كل الطبقات والأديان. وهذا من شأنه أن يعزل الحردانين، حتى ولو تخطوا حاجز الـ5% الانتخابي. وأكثر من ذلك كان بعض الاشتراكيين الوطنيين القدامى داخل الـ CDU ، حيث كان بالإمكان لجمهم بصورة أفضل مما لو كانوا خارجه لتشكيل معارضة. وكان على حزب CSU\CDU أن يواجه مهمة صعبة في هذا الشأن بخلاف الـ SPD ، مهمة من شأنها في البداية أن تعتبر ضمن الخط أو المسار التقليدي. ذلك أن خطر الإعراض عن الديمقراطية هو خطر حقيقي وهو بادٍ على الكثير من الملايين الألمان الذين فضلوا الابتعاد عن المشاركة الديمقراطية السياسية بكليتها.

وإلى اليسار من الـ CDU - المعارض للاشتراكية - يقف الحزب الديمقراطي الحر (الليبرالي) الذي كان برنامجه مزيجاً مختلطاً من التسويات شبيهاً ببرنامج الـ CDU : فهم كانوا يتفقون مع الـ SPD في رغبتهم استبعاد النفوذ الكهنوتي ولكنهم كانوا ينافسون الـ CDU في دعم اقتصاد السوق أخلاقياً أو اجتماعياً. وأحزاب أخرى حصلت على أكثر من 5% جاءت ولكنها ذهبت على العموم. وعلى الرغم من بعض الانقسامات الداخلية كان الحزب الأخضر يضخم مخاطر الاستثمار الصناعي المستمر للبيئة، وخاصة من جراء مراكز الطاقة النووية وكان يدعو إلى ديمقراطية شعبية أكثر فوضوية وقد عاش كحزب احتجاج مدة أطول مما توقعه العديد من المعلقين السياسيين عندما كان هذا الحزب قد تأسس سنة 1980.

إن الانتخابات الأولى للباندستاغ في أغسطس 1949 ضيعت توقعات استطلاعات الرأي العام وغيرها حول نجاح الحزب الديمقراطي الاجتماعي ضمن الفوضى العامة كان كورت شوماخر هو الذي سيؤلف أول حكومة كمستشار. وخاض شوماخر معركة دقيقة مهاجماً سياسية الـ CDU والزعماء الكبار مؤكداً على حق ألمانيا بأن تقرر مصيرها بنفسها وعلى احترامها لذاتها. وصرح: الآن جاء حظ الشعب الألماني ليحطم بصورة حاسمة البنيات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية وكل السياسة وتداعي رجال الدين الذين جاءوا بهتلر إلى الحكم. وجذبت هذه السياسة 9635.000 صوتاً ليس فقط من الطبقة الفقيرة ومن طبقة العمال، بل إن التحالف الواسع بين الـ CSU\CDU ربح 2% أكثر من الأصوات. لماذ خسر حزب SPD ؟ لقد هاجم شوماخر المعارضة أيضاً في عدة جبهات فاستبعد الناخبين ومن بينهم عدد من العمال الكاثوليك في الرور. وجاءت النتائج متقاربة ولكنها أثبتت منعطفاً حاسماً. لو أن ايديناور استمع إلى جوقة من المستشارين تقول بوجوب تشكيل مثل هذه الأكثرية الضئيلة من الـ CDU والـ SPD ، لكانت الديمقراطية البرلمانية قد قضت في المهد. ولم يفهم العديد من السياسيين هذا الأمر ثم إن مثل هذه التحالفات كانت موجودة في المحافظات الريفية (لاندر) مجبرة المعارضة الباقية والصغيرة على الصمت والعجز. بدلاً من ذلك قرر الديناور أن يتبع سياسة تتناقض بصورة واضحة مع سياسة المعارضة أي مع سياسة الاشتراكيين.

لقد برز حزب CSU\CDU كأوسع حزب مشكور لمقاربته الواسعة وللتسويات التي أقرها مع الرأسمالية، وكلها من صنع البروفسور لودويغ إرهارد الذي سمى نظامه اقتصاد السوق الاشتراكية. إن المشروع الحر والمنافسة وفقاً للأسلوب الأميركي سوف تخلق الوطنية. ولكن الشعب العامل سوف يُحمى بتدابير ضمان اجتماعي واسعة النطاق تضمنها الدولة.

انتخابات البندستاغ (باستثناء برلين الغربية) ١٩٤٩ و١٩٥٣				
	١٩٤٩		١٩٥٩	
	٪	المقاعد	٪	المقاعد
CSU\CDU	٣١,٠	١٣٩	٤٥,٢	٣٤٣
SPD	٢٩,٢	١٣١	٢٨,٨	١٥١
FDP	١١,٩	٥٢	٩,٥	٤٨
الشيوعيون	٥,٧	١٥	٢,٢	–
آخرون	٢٢,٢	٦٥	١٤,٣	٤٤

إن الاقتصـاد النـازي وإدارة الأعـمال الاقتصـادية مـن قبـل السـلطات المحتلـة كانـت مخططـة

بقسوة ومراقبة. وطالما أن الحلفاء قد سمحوا فقد تجرأ إرهارد (وهو لم يكن أكثر من مستشار) أن يتخطى المراقبات ووضع أمام الألمان حرية الاختيار. إن الإصلاح النقدي في سنة 1948 كان مفتاحاً آخر فاستبدل الماركات القديمة التي لا قيمة لها بدوتش مارك ذي قيمة وُضع في التداول وطوال الليل كانت شبابيك التبضع مملوءة بالسلع وعادت الثقة بالنقد وبعد حقبة من التضخم استقرت الأسعار أثناء حدوث الانتخابات. إن سياسة إرهارد ومعونة تقديمات مارشال أخذت تنعش الاقتصاد. كانت ظروف المعيشة قاسية ولكنها كانت تسير نحو التحسن.

أمام هذه المعطيات ولأسباب اجتماعية وسياسية استطاعت جميع الأحزاب أن ترتكز على أساس متين يعادل ثلث الناخبين. أما الأصوات العائمة فهي التي كانت تقرر وتحسم نتائج الانتخابات. وطالما أن الـ SPD ظل متمسكاً بمبادئه الاشتراكية (وقد ظل كذلك حتى 1959) فإنه كان عاجزاً عن أن يحصل على أكثر من 40% من الأصوات.

من جهة أخرى كان CSU\CDU يتمتع بقوة كافية فقط في سنة 1957 ليحكم بدون دعم بقية الأحزاب له. وكان شريكه الرئيسي هو الـ FDP . وهذه المشاركة أعطت الـ FDP دوراً في سياسة ألمانيا أكبر من وزنه الانتخابي الذي بلغ في أحسن حالاته 10% واستطاع الشيوعيون بجهد تجاوز حاجز الـ5% في سنة 1949. وفي سنة 1953 لم يحصلوا على شيء حتى حاجز الـ5% وهكذا خسروا تمثيلهم في الباندستاغ. وظلوا مستبعدين حتى سنة 1969 وذلك على أساس أن الحزب لا يدعم الدولة الديمقراطية، وركيزته أقل من 1%. وبعد ذلك ظل صغيراً جداً وعاجزاً عن استعادة تمثيله في الباندستاغ.

وهكذا سيطر ايديناور على سياسة ألمانيا من سنة 1949 إلى سنة 1963 حتى سميت تلك الحقبة في أغلب الأحيان بعهد ايديناور. وقد قررت هذه السنوات بشكل لا عودة فيه مسار تاريخ ألمانيا حتى أن تغيير الحكومات وتغير الظروف الدولية عجز عن تغييرها قبل 1990. لا شك أن ايديناور كان محظوظاً حين لم تقع الانتخابات في سنة 1947 أو 1948. وبعد أن عين مستشاراً اتبع نهجاً واضحاً عارضاً وجهة نظر بصيرة وتداعي أدبيات وسلوك غالبية الجسم الانتخابي والاحتياجات الخاصة بدولة ألمانيا الغربية الجديدة.

إن الحاجة الماسة القريبة كانت تخليص الجمهورية الفدرالية من شبكة العوائق المسيطرة المستحكمة: الرور وإنتاجه من الفولاذ والفحم الحجري قد وضع تحت إشراف سلطة دولية، وقد صوت اليسار ليبقي علاقة وثيقة مع فرنسا. والجمهورية الفدرالية بذاتها لم يكن مسموحاً لها أن تتبع سياسة خارجية مستقلة. فقد كانت مربوطة الإرادة بالحلفاء بموجب نظام الاحتلال (10 أبريل 1959)، الذي يعطي السلطة العليا للولايات المتحدة ولفرنسا ولبريطانيا الذين كانوا يعملون

بواسطة مفوضين أعلين. إن الجمهورية الفدرالية لم تكن حقيقة ذات سيادة في سبتمبر 1949 بل كانت قيد التجربة.

وقدم ايديناور تنازلات وأخذ مقابلها أيضاً. وقد ثبت له أن عليه أن يكتسب ثقة الحلفاء الغربيين كشرط مسبق للحصول على السيادة الكاملة. ورغم كل مناداته بوحدة ألمانيا، فإنه لم يكن يعتقد بصورة جدية أنها ممكنة وأن الاتحاد السوفييتي سينسحب وأن حرية اختيار حقيقية سوف تمنح للشعب الألماني الذي يعيش في المنطقة السوفييتية. وبعد اثني عشرة سنة من الحكم النازي التوتاليتاري كان على الشعب الألماني في الجمهورية الفدرالية أن يتعلم وأن يمارس نعم الديمقراطية والحرية المدنية طيلة عدد من السنين وأن يقاوم أي إغراء للمصالحة مع الاتحاد السوفييتي أو أن يدخل في شراكة مع الشيوعيين كثمن للوحدة. في عالم عقد 1950 رأى إيديناور أن أمامه خياراً لا محيد له عنه: إما الوقوع في قبضة ألمانيا الشرقية التي يسيطر عليها الشيوعيون أو تشكيل شراكة وثيقة ما أمكن مع الدول الغربية المستعدة للدفاع عن حرية الألمان. ولم يكن هناك من طريق حيادي. وأكثر من ذلك دوّن ايديناور في مذكراته ما يلي: «كانت قناعتي أن الطريق الوحيد إما بلدي وإما الشعب لكسب الحرية يكمن في التعاطي الوثيق وفي التعاون مع المفوضين الأعلين». ولكن الألمان لم يكونوا بالضرورة خائفين ولا كانوا متعلقين بشكل كامل بإرادة الحلفاء. في توترات الحرب الباردة التي بلغت ذروتها. لم تكن الولايات المتحدة بصدد ترك أوروبا الغربية كما كانت قد عزمت على ذلك في سنتي 1944 و1945. وفهم ايديناور ورأى أنه في مثل هذه الظروف كانت مصالح ألمانيا الحيوية تقتضي بخلق أوروبا غربية قوية، ومن أجل هذا - كما كتب في مذكراته - كان الألمان ضروريين جداً. قال: «إن البلد المجزأ أجزاءً لا يشكل شريكاً حقيقياً كاملاً. وقد فكرت عندئذٍ بأن قيودنا سوف تتساقط بصورة تدريجية». في هذه الأثناء كان على الجمهورية الفدرالية أن تصبح شريكاً كاملاً. ولكن اعترف بأن «إن الركيزة المهمة في كل مشاركة هي الثقة».

واستفاد ايديناور بثبات ومهارة من المنطق الذي يعشيه بلده في وضعه الراهن. وهذا عنى أنه كان عليه أن يعمل بآنٍ على جبهات متعددة... أن يطمئن الأميركيين على التزامه بمعادة الشيوعية، وأن يبرهن للحلفاء الغربيين الثلاثة بأن تقطيع الصناعة الألمانية يجب أن يتوقف وأن ازدهار ألمانيا وتناميه هو أمر جوهري لمصالحهم. وكان عليه أن يرتكز على أنهم - وبصورة خاصة فرنسا - يجب أن لا يخافوا من بعث القومية الألمانية ومن الاعتداء. ولكي يبرهن على أن ألمانيا ترغب في المساهمة في وحدة أوروبا الغربية والدفاع عنها وأنها تعمل للمصلحة المشتركة. وبذات الوقت كان يجب إقناع الشعب الألماني بالمكاسب وبخاصة وقبل كل شيء المكاسب المادية التي تولدها هذه السياسة. وكان على ايديناور أن يكون مرناً وحاذقاً وفي بعض الأحيان أن يكون خشناً وفي

بعض الأحيان أن يكون مستعداً لتقبل صفقات خاسرة وأن يكون قادراً على أن يحزر تماماً مشاريع جيرانه، في حين يكون هو عاملاً على تنفيذ أهدافه الرئيسية خطوةً خطوة. في هذه الأثناء كان محاصراً بهجمات شوماخر الذي كان يصدح بنغم القومية الحاد والرافض للتصالح مع فرنسا - باعتباره «مستشار الحلفاء». ولكن ايديناور استطاع أن يقدم النتائج الملموسة.

في سنة 1950 أصبحت ألمانيا الغربية عضواً في المجلس الأوروبي. وتم التخفيف من حدة تقطيع الصناعة الألمانية في بادئ الأمر ثم تم إيقافه. ثم في مايو 1950 تجاوب المستشار بحرارة مع المقترحات الفرنسية المعروفة بخطة شومان والقاضية بوضع إنتاج ألمانيا وفرنسا من الفحم الحجري ومن الفولاذ تحت رعاية سلطة عليا مشتركة بين عدة دول وبالتالي إزالة المخاوف الفرنسية والمخاوف الألمانية من الاعتداء إلى الأبد ما دام أي من البلدين لا يستطيع بناء وصنع أسلحة ضد الآخر بدون رقابة وطنية على صناعته الثقيلة إن مشكلة الرور كمصدر للقلق الفرنسي قد حلت بهذه الطريقة بصورة بارعة. إن إيطاليا وبلجيكا وهولندا (البلاد الواطئة) ولوكسمبورغ قد اشتركت في مفاوضات باريس. واستكملت هذه المفاوضات في أبريل 1951 وقام ايديناور بأول زيارة له إلى باريس ليوقع المعاهدة المشتركة للفولاذ والفحم الأوروبيين المؤقتة. وكانت هذه المعاهدة أول خطوة لتشكيل السوق الأوروبية المشتركة أو مجموعة الستة، في 1958. في باريس كان ايديناور أول ممثل رسمي لدولة ألمانيا الجديدة يستقبل فيها كصديق. وقد تحرك بثبات إلى الأمام رغم التحركات الفرنسية المعادية في 1950 وذلك بقصد التأكيد على أن السار سيكون فرنسياً.

الصبر مفيد: وأعطي ملاكو الأراضي في السار (السارلاندر) فرصة الاقتراع على الانضمام إلى ألمانيا الغربية. وفي أول الأمر كانت المصالح المادية قد جعلتهم يتوجهون نحو فرنسا. أما في سنة 1957 فقد صوتوا للانضمام إلى الجمهورية الفدرالية باعتبارها «اللاندر» العاشر.

وقبل سنتين من ذلك أي في 5 مايو 1955 كانت الجمهورية الفدرالية قد نالت سيادتها وانتهى الاحتلال وإن كان قد بقي بالطبع مستمراً في القطاع الذي يسيطر عليه السوفييت أو ما يسمى بالجمهورية الديمقراطية الألمانية « DDR » وفي برلين المقسومة. وتم فعلاً عقد اتفاقية في 26 مايو 1952 لإعطاء ألمانيا السيادة. ولكن هذه المعاهدة كانت مرتبطة بمعاهدة أخرى وقعت في باريس بعد يوم وتنص على مساهمة ألمانية في الدفاع الغربي. وكانت المعاهدة تقتضي التصديق عليها من قبل برلمانات الدول المشاركة بما فيهم الجمعية الوطنية الفرنسية. ما هو الشيء الذي غيّر الوضع الذي كان مأساوياً منذ 1949 وما هو الشيء الذي أجّل الإتمام الفعلي لعلاقة متغيرة مع ألمانيا الغربية؟ إن العملية كما رأينا كانت تتعلق تماماً بتزايد التوترات في الحرب الباردة كنتيجة لأزمة برلين وللحرب الكورية. إن تكاليف الدفاع عن أوروبا الغربية أصبحت عالية جداً إلى درجة

أن فرنسا وبريطانيا رأتا أن مساهمة ألمانيا فيها بشكل من الأشكال ضرورية وإن كانت الجيوش في منظمة معاهدة شمال الأطلسي التي أسست في أبريل 1949 قد حملت عبء التكاليف وحدها. وبعد الاعتراف بحساسية مسألة إعادة تسليح ألمانيا من الناحية الدولية لم يظهر ايديناور امتناعاً حاداً بل اقترح أنه - فقط إذا اشتد ضغط الحلفاء فان أعيان بلده يعتبرون أن ألمانيا الغربية هي عنصر داخل في هيكلية الجيش الأوروبي وبعد مناقشة استعداد ألمانيا الممكن مع المفوضين الأعلين في أغسطس 1950 - ربط ايديناور بدهاء القضية بمسألة استعادة السيادة. وأصبح العرض الآن على الطاولة. وكان الأميركان يحضون على اغتنام الفرصة وقبول العرض. وكان الفرنسيون مترددين جداً ولكن رغم ذلك، وفي أكتوبر 1950 وجد رئيس الوزراء رينيه بليفن طريقة لتهدئة المخاوف الشعبية من عودة الجيش الألماني «الوهر ماخت». لماذا لا نوجد شيئاً شبيهاً بالاتحاد الاقتصادي الذي أوجدته خطة شومان وتطبيقه على النطاق العسكري؟ واقترح بليفن ما سمي فيما بعد بخطة بليفن ومفادها: قيادة جيش أوروبي واحدة. إن المماطلة في تصديق المعاهدة القاضية بايجاد لجنة دفاع أوروبية قد انتهت ووقعت المعاهدة في 7 مايو 1952 ورفضت الجمعية الوطنية الفرنسية المصادقة على المعاهدة الأمر الذي أدى إلى تأجيل قبول الجمهورية الفدرالية باعتبارها مساوياً ولكن ذلك لم يكن إلا تأجيلاً. ولكن سبق السيف العذل. إن جيش ألمانيا الغربية هو ضرورة لحلفاء حلف الناتو. إن الانتقال إلى السيادة الألمانية كان أمراً معقداً. إن اجتماع الدول التسع قد تم في لندن سنة 1954 وفيه الدول الخمس الأصلية الحليفة: بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، اللوكسمبورغ وهولندا (دول معاهدة بروكسل) - يضاف إليهم حلفاء الناتو وهم إيطاليا، كندا والولايات المتحدة. ودعيت إلى هذه المعاهدة الجمهورية الفدرالية وانتقل الاجتماع إلى باريس حيث تم عقد عدد من المعاهدات المتداخلة فيما يسمى باتفاقات باريس وذلك في 23 أكتوبر 1954. وأصبحت الجمهورية الفدرالية داخلة في التحالفات الغربية - التحالف الأوروبي (التي عرفت فيما بعد باتحاد غربي أوروبا) والناتو. ولكن النصوص نصت على إعادة تسليح ألمانيا وأهم ما فيه هو منع صنع الأسلحة النووية. إن نظام الاحتلال قد انتهى، باستثناء ما يعود إلى حقوق الحلفاء في برلين التي بقيت سلامتها وبقاؤها يعتمدان على اتفاق الحلفاء الجاري مع الروس في سنة 1945. وحصل ايديناور على حق إعطاء الجمهورية الفدرالية لكي تتكلم باسم كل ألمانيا. إن الجمهورية الفدرالية بالنسبة إليه ربطت نفسها بعدم محاولة تغيير حدودها ولا محاولة إعادة توحيد ألمانيا بالقوة وهكذا أوضحت الجمهورية الفدرالية أنها سوف تعمل فقط على الدفاع عن نفسها بالتعاون مع حلفائها الجدد باعتبار أن الناتو هو حلف دفاعي. وهذا الأمر عكس أفكار إيديناور الخاصة وفي هذا الشأن كانت أسس العمل من أجل سياسة جديدة تجاه جارة ألمانيا الغربية في الشرق في أيام حكم المستشار براندت في عقد 1970 قد وضعت في عقد 1950. وفي النهاية

وافقت فرنسا والجمهورية الفدرالية على الاستفتاء الشعبي الجديد في السار وكانت هناك تصفية شاملة لكل المشاكل. إن معارضة شوماخر كانت في جزء منها معارضة لايديناور شخصياً ومعارضة لما يقف من أجله ايديناور حسب رأي شوماخر أي إعادة إدخال تدريجية إلى زعامة المجتمع الألماني كل أولئك الذين خدموا وازدهروا في ظل حكم هتلر. كان شوماخر يرغب في إجراء إصلاح كلي وعميق وجذري. كان عدواً لدوداً للشيوعية وكان مستعداً ليرى ألمانيا تنسق مع الغرب وهو أيضاً كان قد تزعم الدمج الأوروبي الغربي. ولكنه طلب أن تستعيد ألمانيا كل سيادتها أولاً وأن تحصل على الاحترام حتى تستطيع الجمهورية الفدرالية كعامل حر، أن تتحالف مع الغرب.

إن الشيء الذي كان موضوع إدانته هو أسلوب التصافق (عقد الصفقات): مساهمة عسكرية ألمانية غربية لقاء السيادة. بهذا أراد ايديناور أن يلتزم بروحية السياسة الواقعية. ولكن لهجة شوماخر الوطنية وطلباته للتوحيد ارتدت صورة غير واقعية. إن شروطه أن يُعطى للألمان في المنطقة السوفييتية حق الاختيار بحرية وأن ينسحب الروس هما مطلبان غير مقبولين من الزعماء السوفييت، رغم تملقهم للرأي العام في ألمانيا الغربية وذلك بالتلويح لهم بأمل التوحيد شرط أن تبقى ألمانيا على الحياد وأن تبقى غير مسلحة. إن مثل هذا الشرط كان غير مقبول من شوماخر ولا من أريك ادولينهاور الذي خلف الأول زعامة الحزب بعد موت شوماخر في سنة 1952. ولا هو مقبول من غالبية زعامة حزب SPD كما لم يكن مقبولاً من ايديناور. إن حزب SPD كان أيضاً مجمعاً على معارضة كل التدابير العملية من أجل إعادة التسلح التي فاوض عليها ايديناور على أساس أن ألمانيا الغربية قد فاوضت من موقع الضعف. ولكن في قضية إعادة التسلح بذاتها، كان الحزب مختلفاً اختلافاً عميقاً. فهم كمعارضة لا تتحمل المسؤولية النهائية للسياسة كان بإمكانهم بسهولة أكبر التمسك بموقفهم الرئيسي المتشدد.

إن مقاربة ايديناور لإعادة التسلح وللسيادة قد نالت دعم الأغلبية في الباندستاغ. إن العدو القديم أصبح الآن مقبولاً ومرحباً به كحليف. وربط ايديناور السياسة الخارجية وسياسة إعادة التسلح ربطاً وثيقاً. وقد تغلبت سياسته على أشد الانقسامات في الداخل وقاومت أيضاً الهجمات التي شنها عليهم حزب SPD . في ما خص الألمان الشباب الذين واجهوا الآن الخدمة الإجبارية العسكرية، كان هناك معارضة غير مفهومة. كان من الصعب على الشبيبة الألمانية المعاد تثقيفها أن تتصور مثل هذا الانقلاب وكان هناك أيضاً المقتنعون بحق بفعل تجربة الحرب بأن الألمان يجب أن لا يحملوا السلاح مجدداً. في الجناح اليميني، داخل التنظيمات العسكرية السابقة، تعالت طلبات بأنه يجب إعادة الاعتبار إلى شرف جيش هتلر المثلوم. وكانت حجج شوماخر في الباندستاغ قوية: إن ربط إعادة التسلح بالتنازلات السياسية عن السيادة الألمانية - حسب تهديده - هو صفقة نفاق تدل على نهاية الديمقراطية. ولكن ايديناور سوكر التصديق على معاهدات باريس من قبل

الباندستاغ في مارس 1953. وبعد انتصاره الانتخابي الكبير في سبتمبر من تلك السنة، صدر قانون فرض الخدمة العسكرية الإلزامية وذلك في فبراير سنة 1954. والنقاش لم ينته. مرددة صدى الدكتور غوبلز تساءلت الصحيفة الأسبوعية الواسعة الانتشار در سبيغل ببلاغة: «هل تريدون الحرب الشاملة؟ بكلام آخر ماذا سيحصل لألمانيا إذا اندلعت حرب نووية؟ إن المعارضة الشعبية لتكديس الرؤوس النووية والصواريخ في ألمانيا أطلقت صرخات قوية جامعة في المظاهرات خارج المناقشات البرلمانية استمرت حتى سنة 1969 ثم تصاعدت من جديد في عقد 1980.

إن سياسة ايديناور الخارجية وسياسته التسليحية لم تلق التأييد الشامل بل إن قبول مستشارهم كندٍّ محترم في العواصم الأوروبية الغربية، وحتى في موسكو في سبتمبر سنة 1955، أحيا انعاش الحس المجروح في الكبرياء الألماني. وأكثر من أي شيء آخر إن نجاح سياسة ازهارد الاقتصادية والتحسن الملحوظ في مستويات المعيشة، والانتعاش الاقتصادي الذي تحقق في ألمانيا الغربية، بعد إعادة تعمير مدنها، أمّن لايديناور وللتحالف الذي يقوده، النصر المحتوم ظاهراً في الانتخابات. إن حزب CSU\CDU قد ساعدته كثيراً في سنة 1953 انتفاضة يونيو في برلين وفي المنطقة السوفييتية، وفي سنة 1957 ساعدته أيضاً المخاوف المستمرة من الاعتداء السوفييتي. في كل هذه السنين ربح ايديناور بسهولة أكثرية غالبة. وفي الانتخابات التالية في صيف 1961 كانت الثقة في الرجل العجوز تتراجع. إن ردة فعله المترددة ضد أزمة جدار برلين وسنه البالغ 85 سنة قد اجتمعا مع تمنعه عن الاستقالة ليفسحا الطريق أما إرهارد، الخليفة الظاهر بعد أن خسر حزب الـ CDU والـ CSU الأكثرية المطلقة. كانت سنتاه الأخيرتان في الوزارة غير سعيدتين. كان الوزراء يتشاجرون في ما بينهم وكان الشركاء من الـ FDP يضعون العراقيل. وعندها أحيا وزير الدفاع المتحمس فرانز جوزيف شتراوس بغباء ذكريات الماضي التوتاليتاري. نشرت سبيغل مقالاً عن موضوع الدفاع في أكتوبر 1961 واعتقد شتراوس أن معلومات سرية قد هُرّبت فأمر البوليس بتفتيش مكاتب المجلة وتم إيقاف أحد المحررين. في حين أن ايديناور نَسَبَ إلى در سبيغل أنها «وكر للخيانة». ولكن كل شيء انتهى بهزيمة الحكومة. فالديمقراطية مرت بتجربة قوية في مواجهة تسلط الحكومة. وبعد سنتين في أكتوبر سنة 1963 أفسح ايديناور أخيراً الطريق أمام إرهارد.

لم يشّك ايديناور أبداً في الطريق الذي يجب على ألمانيا سلوكه. وبدون ضياع ركّز الجمهورية الفدرالية وألحقها بمجموعة دول أوروبا الغربية وبالناتو. ورفض كل الإغراءات السوفييتية والتلميحات بأن الحياد وبأن ألمانيا غير مسلحة يساعدان على توحيدها. هل كانت هناك إمكانية حقيقية لأن تعتمد ألمانيا الغربية الحل النمساوي؟.

إن الفرضيات في التاريخ لا تمكن الإجابة علها بيقين. وأنه لبعيد الاحتمال أن يكون العالم

مكاناً أكثر أمناً مع ألمانيا حيادية، أو أن تكون هذه الألمانيا أكثر ازدهاراً بغير إعطائها الفرصة لتزدهر، كما فعلت الجمهورية الفدرالية بصفتها عضواً مؤسساً في المجموعة الأوروبية الاقتصادية.

كان ايديناور يرى أن محور إنجازه هو المصالحة الألمانية الفرنسية، وخلق «حدود غير مسلحة» بينهما كما هي الحال بين الولايات المتحدة وكندا. إن معاهدة الصداقة الفرنسية الألمانية في يناير 1963، ترمز إلى هذه الصداقة الخاصة التي قامت بين البلدين. ولم يقصد ايديناور خلق توتر مع الاتحاد السوفييتي حين دفع بأهل بلده إلى أحضان الحلف الغربي. إن قمع الحريات في المنطقة السوفييتية، وقسوة نظام اولبرخت في جمهورية ألمانيا الديمقراطية هما اللذان أديا إلى إقامة جدار برلين في سنة 1961، حتى يتم منع المزيد من ملايين الألمان من ترك جمهوريتهم الشعبية. إن التهديدات السوفييتية الدورية لبرلين الغربية، وكثرة الجنود السوفييت والدبابات، ليس على مسافة أمينة بعيدة بل عند الحدود تماماً واستخدامها في برلين الشرقية في سنة 1953 وفي بودابست سنة 1956 كانت كافية لإقناع الأكثرية بأن السلامة تكمن مع شركاء ألمانيا الداخلين في الناتو.

في حقبة حكم ايديناور كانت هناك فرص قليلة لتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفييتي ومع جمهورية ألمانيا الديمقراطية. إن مطالبة ايديناور بأن حكومته تستطيع التكلم باسم ألمانيا كلها وأن تحصل انتخابات حرة في المنطقة التي ما تزال تعتبر في نظر الغرب المنطقة السوفييتية قد رفع عالياً المعنويات، حتى ولو كانت هذه المطالبة تعتبر غير ممكنة التحقيق. وقطعت الجمهورية الفدرالية العلاقات الدبلوماسية مع أي بلد يعترف بسيادة جمهورية ألمانيا الديمقراطية، ويتبادل معها السفراء (عملاً بمبدأ هالشتين).

في زيارته لموسكو سنة 1955، كان على ايديناور أن يخالف هذا النهج ووافق على تبادل السفراء مع الاتحاد السوفييتي، كجزء من صفقة لتحرير الأسرى الألمان في الحرب الذين ظلوا يعانون داخل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية. إن الاتحاد السوفييتي في عقود ما بعد ستالين كان واقعياً أيضاً وقبل بالجمهورية الفدرالية كدولة مستقلة قوية ولاؤها للتحالف الغربي لا يتزعزع. وتجاوباً مع خطة شومان ساعد ايديناور وبسرعة أيضاً على إرساء أساسات المجموعة الأوروبية الاقتصادية، موافقاً على أن ألمانيا، في علاقاتها مع فرنسا، يجب أن تظهر الاحترام والتقدير لتطلعات ديغول إلى العظمة الفرنسية.

في ظروف تتغير، استطاع خلفاؤه تغيير السياسة المعتمدة تجاه الاتحاد السوفييتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية، ولكن في القضايا الجوهرية كان ايديناور قد رسم المسار الأساسي الذي يجب على ألمانيا اتباعه في علاقاتها مع جيرانها ومع بقية العالم. كان يملك هذه الموهبة النادرة، موهبة

رجل الدولة، والبراعة في تمييز ما هو مهم عما هو ثانوي، والاستعداد لملاحقة الأهداف الرئيسية في سياسته دون أن تضلله الاعتبارات النافلة.

في سياسته الداخلية كان ايديناور أقل نجاحاً. كان متسلطاً في مجلس الوزراء، وكان يتلاعب بزملائه ويوجههم، ويشعر بقليل من الولاء لهم. كانت نظرته إلى الماضي والحاضر واضحة إلى حد الصلف.

كان فوق المآخذ في سلوكه الخاص طيلة سنوات النازيين، وعرف أن الشيء ذاته لا يمكن أن يقال عن الأكثرية من أهل وطنه. ولكن الدولة لا تستطيع ببساطة استبعاد كل المنتسبين السابقين إلى الاشتراكية الوطنية - التي اجتاحت البلد والتي أعادت إعماره؟.

إن كل الناس يجب أن تتكاتف معاً، مهما كان ماضيهم، إلا فيما خص قلة من الأعضاء في النخبة النازية، لن تكون هناك حملة ضد أحد. إن الحكومة التي قادت البلد قبل 1945 هي التي سيرت أعماله مجدداً في عقد 1950. فالملاكون ورجال الأعمال والعمال يتوقون جميعاً من أجل تحقيق مستويات معيشية أفضل. وكان كلمة الساعة (أو الأمر اليومي) هو العودة والانبعاث (Wieder Gutmachung) . وبقيت معاشات التقاعد والعويضات تصرف لأولئك الذين ساعدوا هتلر وباحترام. وكان اللاجئون من ألمانيا الشرقية يعطون رأس المال من أجل الانطلاقة مجدداً. والذين عاشوا بعد الحرب دون أن تمس ملكياتهم فرضت عليهم الضريبة من أجل هذا الغرض. وتلقى الضحايا من اليهود التعويضات. وأما الذين قتلوا بخلال الحرب فقد دفعت تعويضاتهم إلى الدولة الجديدة، دولة إسرائيل، التي قبضت مبلغاً وصل في سنة 1980 إلى ما يقارب 3.5 بليون مارك ألماني [البليون في ألمانيا يساوي مليون مليون]. ولكن رغم ضخامة هذه المبالغ المدفوعة فإنها لا تعادل الثروة الضائعة ولا تعوض قتل الملايين - وإن كان هذا ليس هو رأي الكثير من الألمان في ذلك الوقت [لو فرضنا أن عدد سكان إسرائيل في سنة 1980 كان 3.5 مليون فإن نصيب كل إسرائيلي من التعويضات هو 3.500.000/3.500.000.000 = 1 مليون مارك ألماني: أي أن كل إسرائيلي أصبح مليونيراً بالماركات الألمانية التي هي أقوى قيمة من الدولار الأميركي] (ولا يستطيع المؤرخ ألا يظهر يهوديته في كل مناسبة ممكنة).

في هذه الأثناء كان ايديناور يدعم الانبعاث باستمرار، باعتباره أمراً ضرورياً من الناحية المعنوية، وباعتباره اساسياً من أجل سمعة ألمانيا الجديدة. وبذات الوقت كان يدافع عن استخدام الموظفين الكبار السابقين في الدول النازية، حتى أنه استعان في مكتبه هو بـ«هانس غلوبكي»، الموظف المدني الذي ساعد في إعداد مسودة قوانين نورنبرغ المعادية للسامية في سنة 1935. كانت بداية جديدة بمعنى أن الماضي قد مضى وأن الولاءات الجديدة أصبحت مسموحاً لتحل محل الولاءات القديمة.

ولكن هذه الفلسفة السياسية كان لها جانبها السلبي: الضعف العام في مواجهة الماضي بصراحة وشرف. كان ايديناور يدين في وزارته لرجل واحد أكثر مما يدين لأي رجل آخر. ذلك هو لودويغ إرهارد وزير الشؤون الاقتصادية، والذي يتلخص فيه الازدهار الألماني المؤسس حديثاً. كان قليل الظهور في العلن بدون سيكار عريض. إن التصويت لـ CDU\CSU يعني التصويت لإرهارد ولتصوره لاقتصاد السوق المسؤول اجتماعياً، كما كان كذلك بالنسبة إلى ايديناور، صورة الأب «صورة الرجل ذي الخوذة»؟.

*** كيف حصل التحول الاقتصادي؟**

إرهارد وحده يستطيع تقديم الشروط الصحيحة للعمال ولإدارة العمل من أجل خلق الازدهار التصديري الموجه. إن نوعية الصناعة الألمانية ومصداقيتها في آلاتها وأدواتها وإنتاجها الفني الثقيل المبدع وسياراتها هي التي جلبت النجاح. وهناك أيضاً إرادة زعماء النقابات التخلص من طبقة صناع الحرب، وطيلة عقدين من الزمن تجميد المطالبة بزيادة الأجر. في الخارج وفي الداخل، كانت هناك شهية لا ترتوي تقريباً للسلع الرأسمالية وللسيارات. إن المدن يجب إعادة بنائها: إن «الحلم الأميركي» وقد عممت دعايته هوليود خلق رغبات وتوقعات لا يمكن تحقيقها إلا بالعمل الشاق. إن التحول إلى الأفضل انطلاقاً من النقطة الدنيا من سنة 1945 إلى سنة 1947 كان مأساوياً، في منتصف عقد 1950، حتى أن الشعب تكلم عن «الأعجوبة الاقتصادية» الاقتصاديون يستطيعون تفسير كل شيء - على الأقل في النهاية. ربما كانت عبارة «الأعجوبة الاقتصادية» لم تعد مقبولة أبداً من قبل الأكاديميين، ولكنها تصف ما كان شبه ذلك بالنسبة إلى الألمان في ذلك الوقت: الثقة بمستقبل أفضل قد استعيدت «وتنامت».

تدل الإحصاءات في الجداول الدالة على النمو المستمر وعلى تراجع البطالة إلى نسبٍ لا تستحق الذكر في سنة 1971، وإن كان التضخم قد ارتفع من 1% إلى 5% في عقد 1960. والبطالة كانت قضية حساسة في ألمانيا. إن ارتفاع البطالة في سنة 1932-1933 هو السبب - حسب الاعتقاد الشائع - الذي جعل صعود هتلر ممكناً.

هل تستطيع ديمقراطية الجمهورية الفدرالية أن تعيش من ارتفاع البطالة؟ التقدم ليس سهلاً: بين 1954 و1958 بلغت البطالة 7% وسقطت لا إلى أقل من 4% الأمر الذي أرعب الناخبين. ولكن بعد ذلك وحتى سنة 1973 لم تتجاوز البطالة 3% وطيلة حقبة 1961-1966 ظلت تحت 1% إن النقص في اليد العاملة قد سُدّ أول الأمر بالتدفق المستمر من اللاجئين الآتين من المنطقة السوفييتية من ألمانيا، ثم بعد ذلك - وبصورة متزايدة - من «بحر البطالة» في دول المتوسط وخاصة من إيطاليا وتركيا. وفي سنة 1973 كان هناك 2.6 مليون ضيف عامل في الجمهورية

الفدرالية. هذا الوفر في فرص العمل هو أحد أسباب الازدهار الاقتصادي السريع في ألمانيا الغربية.

إن الارتفاع الدوري العالي في الازدهار يعزى إلى مساعدة مارشال، وإلى الازدهار الذي عقب اندلاع حرب كوريا سنة 1950 وبعد إقامة السوق الأوروبية المشتركة سنة 1958. كان رجال الأعمال والنقابات مستعدين للعمل معاً، والتوظيف أتاح الحصول على أساليب الإنتاج المعاصرة، والسلع الألمانية اكتسبت شهرة بجودة نوعيتها في الأسواق العالمية والواسعة المتلهفة على السلع.

مؤشرات الإنتاج الصناعي في ألمانيا الغربية ١٩٤٥/٦-١٩٥٩ (١٩١٣=١٠٠)					
	فحم	حديد	فولاذ	كيميائيات	سيارات
٦/١٩٤٥	١٨,٧	١٠,٩	١٤,٦	–	–
١٩٥٠	٥٨,٣	٤٩,١	٦٩,١	٢٤٠,٦	٩٣٦,٦
١٩٥٥	٦٨,٨	٨٥,٤	١٢١,٤	٤٣٩,٨	٢٦٥٦,٠
١٩٥٩	٦٦,١	٩٥,٣	١٤٧,٣	٦٣٠,٩	٤٢٦٦,٠

الإنتاج والبطالة في ألمانيا الغربية ١٩٥٠ - ١٩٧٠ - ١٩٧١			
	البطالة		مؤشر نمو الإنتاج الصناعي
١٩٥٠	١,٨٧٠,٠٠٠	٪٨	١٠٠
١٩٦٠	٢٧٠,٠٠٠	٪١	٢٤٨
١٩٧٠ - ١٩٧١	١٨٥,٠٠٠	٪ (أقل من واحد)	٤٣٥

إن قوة العملة الألمانية بخلال عقد 1950 وما بعده قد لعب دور المهماز في الفعالية وفي الإنتاجية. وفي المآل الأخير إنها المهارة والإرادة عند أصحاب العمل والعمال هما اللتان خلقتا «أعجوبة» العافية المرتكزة على النمو الريادي في الصادرات. لقد توصل الألمان إلى توقع التحسينات في مستويات المعيشة وإلى تدني التضخم. إن الاقتصاد القوي يعتبر الحالة الطبيعية في الأعمال.

في سنة 1963، لم يطل بإرهارد حتى تأمن له الازدهار الألماني كما كان من قبل، إن الوريث الظاهر قد حبس لمدة طويلة في الفريق المعارض. وعندما فقد المستشار الفدرالي البريق ووقع في المصاعب والخلافات مع شركائه في الـ FDP وخاصة مع الطامح فرانز جوزف شتراوس حدثت منازعات في مجلس الوزراء حول تفضيل إرهارد لأميركا على فرنسا ديغول وحول دعم أسعار الحبوب الذي سبب تصادماً فرنسياً - ألمانياً وحول تقديم الأسلحة لإسرائيل. إن الناخبين في عقد 1960 رغم كل شيء - كانوا مهتمين أكثر باستمرار السياسة الاقتصادية التي

خدمتهم جيداً ولكنها لم تكن لتزكي الحكومة في نظر الديمقراطيين الاجتماعيين المعارضين. ورغم تراجع هيبة إرهارد فقد حصل CSU \ CDU على نصر انتخابي آخر مبين في سنة 1965. وبعد سنة بالتمام والكمال استقال وزراء الـ FDP . وساء المناخ الاقتصادي مؤقتاً، بين 1965 و1967 ارتفع الناتج القومي غير الصافي بنسب تقل عن 2% . وسادت المخاوف من التضخم - وهو جرح آخر من عقد 1920 لم يستطع الألمان البرء منه - وخفض الانفاق الحكومي وبلغ معدل البطالة 3% في المنظور الألماني بدا الأمر وكأن أزمة خطيرة توشك أن تقع. الشيء الذي حصل فعلاً لم يكن أكثر من تأرجح في الدورة الأعمالية. وطالما أن الاقتصاد ينمو فإن الجمهورية الفدرالية لم تستطع دعم معدلات النمو المحققة في السنوات السابقة. ولكن إرهارد فقد ثقة حزبه هو، الـ CDU ، وكان شتراوس والزعماء السياسيون الآخرون مستعدين للحرب من أجل الوراثة. في هذه الأثناء برز كورت جورج كياسنجر كحليفة لشتراوس وكزعيم لـ CSU\CDU .

إن حصيلة كل المؤامرات السياسية والمفاوضات كانت حصيلة مدهشة. فقد شكل الـ FDP ، الحزب المعارض مع حزب زعامة المستشار كياسنجر، مع براندت، كنائب له ووزير للخارجية. إن التحالف أصبح ممكناً فقط بسبب أن الـ SPD كان في السابق قد تخلى عن مبادئه الماركسية في سنة 1959 في اجتماع حزب غوتا. ولكسب فرصة أن يكون حزب الحكومة، تحول الـ SPD إلى الوسط السياسي. وشبيه بالـ CDU ، تحول الـ SPD ليغطي نفسه تحت مظلة حزب يدعو إلى المجالات الواسعة، من اليسار الاشتراكي إلى لا مكان آخر يذهب إليه، إلى الوسط الليبرالي. وهذا أصبح مصدر قوة انتخابية، ولكن جلب معه ضعفاً داخلياً عندما اختلف الجناح اليسار مع الجناح اليمين فيه.

إن سنوات التحالف الكبير، رأت أيضاً نوعاً من أزمة منتصف العمر بالنسبة إلى الجمهورية الفدرالية. إن ولادة جسم انتخابي شاب جديد بعد الحرب نشأ على القيم البرجوازية وعلى الازدهار، عبرت عن وجودها بعنف ظهر في سنة 1967. إن المجتمع التقليدي، في الجمهورية الفدرالية وغيرها من الأمكنة في أوروبا والولايات المتحدة كان في حقبة التغييرات الأساسية.

فرنسا: الجمهورية الرابعة:
النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي

إن تاريخ فرنسا بعد الحرب مملوء بالتناقضات. بحسب المظاهر الخارجية، كانت الجمهورية الرابعة مبتلاة بدرجة من عدم الاستقرار السياسي تعدُ بتكرار ضعف وسفاهات الجمهورية الثالثة التي انتهت بعار فيشي وخزيها. إن فرنسا المسرفة في فردانيتها، المقسومة حول العديد من القضايا، وبالكثير من الأحزاب والتجمعات تبدو مريضة بعدم الملائمة مع الديمقراطية البرلمانية. كان ديغول يعتقد بهذا حتماً عندما انسحب من الحكم في يناير 1946 ثم، بعد أقل من سنة بقليل سنة 1947 أطلق حركته المسماة تعظيماً لها«تجمع الشعب الفرنسي» مقدماً وعارضاً زعامته المتعالية على الأحزاب بدلاً من تنازع وتشاجر السياسيين الضعفاء الذي في تكالبهم على الحكم جعلوا الجمعية الوطنية شبه مسخرة. ولكن دستور الجمهورية الرابعة جعل السلطة بين يدي الجمعية الوطنية، أكثر مما جعلها في الرئيس وفي السلطة التنفيذية. وكان على ديغول أن ينتظر في الظل لمدة إحدى عشرة سنة.

إن مشهد الاثنتي والعشرين حكومة من ديسمبر 1946 إلى مايو 1958، وأقصرها عمراً دامت أربعة أيام وأطولها بقيت أكثر من سنة بقليل، بدا وكأنه يبرر مسلك أولئك المجموعات الذين عاملوا الديمقراطية البرلمانية بازدراء واحتقار. إن الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان يتطلع إلى روسيا ستالين لتلقي التوجيه، والذي استبعد من المشاركة في الحكم المسؤول بعد مايو 1947، كان يهاجم كل حكومة على التوالي، ولم يشعر بأي حس بالالتزام تجاه مؤسسات الجمهورية. إن سيطرته على النقابات عبر «الاتحاد العام للعمل» (CGT) ذي القيادة الشيوعية، الذي كان عدد أعضائه أكثر من أعضاء الحركة الجمهورية الشعبية (MRT) - الاتحاد الكاثوليكي والاتحاد الاشتراكي (القوة العاملة 1947) المدموجين، مكنته من هرس الحكومات في الجمهورية الرابعة. بخلال سنوات التضخم الحاد وقلة الموارد (1945-1948)، عندما تضاعفت أسعار الجملة ثلاثة مرات في حين بقيت الأجور تجرجر في الوراء، كان هناك الكثير

من وقود النقمة. إن التفسخ الأيديولوجي والدعوة الدائمة إلى الإضراب الذي كان باعثه سياسي ومنظمه هم العمال قد اقتصر على الدور البناء الذي كان بإمكان الحزب الشيوعي أن يلعبه من أجل المساعدة على الإصلاح وعلى تحديث الاقتصاد. إن الشعب العامل الفرنسي لم يشعر أن مستوى المعيشة قد تحسن بشكل ملحوظ طيلة الـ12 سنة من حكم الجمهورية الرابعة أو أن الفروقات في الثروة قد تراجعت. وباستثناء حقبة وجيزة من استقرار الأسعار نسبياً من سنة 1952 إلى سنة 1955 أصبح التضخم مرضاً عضالاً.

إن الظروف الصعبة في حياة الشعب العامل تساعد على تفسير السبب الذي جعل - رغم الحرب الباردة - الحزب الشيوعي الفرنسي قادراً على كسب الدعم الانتخابي بنسبة واحد لكل أربعة من الأصوات، جامعاً أعلى نسبة مئوية من الأصوات في كل انتخاب من نوفمبر 1946 إلى يناير 1956. ولكن بعد اليسار عن الاشتراكيين المعادين بشراسة للشيوعية، حرم هذا اليسار من السيطرة على الدور البرلماني. إن الدعم للاشتراكيين لم يكن كبيراً بما يوازي الدعم للشيوعيين. وقد تراجع عن ذروته التي بلغها بعد الحرب من 23% إلى 15% سنة 1956. إن الجمهورية الرابعة الفرنسية كانت مهددة أيضاً بعودة انبعاث اليمين وتكتيكات ديغول الذي عاد ودخل السياسة بنشاط في سنة 1947. كان أصحاب اليمين غير راضين عن تصرفات الجمهورية الرابعة ابتداءاً من تجمع ديغول وصولاً إلى مختلف التجمعات المحافظة وقد حصلوا في الانتخابات على 26% سنة 1951، وحصلوا في ما بعد مع البوجاديين الشعبيين في انتخابات 1956 على 32%. وهذا فإن الحكومات التحالفية كانت مهددة دائماً باحتمالية الاختلاف بين الشركاء. إذا أضفنا إلى هذا اللاستقرار، البنية المحافظة لدى القسم الأعظم من الصناعة الفرنسية الي تسيطر عليها المشاريع الصغيرة والمشتتة بشكل واسع. في سنة 1956 كان هناك 499 ألف مشروع صناعي. وكان كل مشروع يستخدم ما يقارب معدله أحد عشر عاملاً - إضافة إلى زراعة متأخرة معظمها ينزلق في مزارع صغيرة غير منتجة اقتصادياً، ويضاف إلى ذلك منسوب عالٍ جداً من التضخم أعلى من منسوب تصاعد الصناعة. كل ذلك يجعل الصورة العامة قاتمة حقاً.

إن المقاومة المسلحة كانت تهدد بخسارة الإمبراطورية بعد 1945، مما زاد إلى حد كبير في الأعباء العامة بخلال العقد الأول والأصعب بعد الحرب. لم يكن ديغول أول زعيم فرنسي يحاول أن يعوض مهانة الهزيمة بالتشديد على عظمة فرنسا في ما وراء البحار. حتى الزعيم الشيوعي الفرنسي موريس توريس ساند الجيش الفرنسي ضد الحركة الاستقلالية الفيتنامية الشيوعية، فصرّح بأنه «لا يريد أبداً تصفية الوضع الفرنسي في الهند الصينية». وحرب الفرنسيين الفاشلة في الهند الصينية منذ بدايتها في ديسمبر 1946 أضعفت فرنسا وكلفت الفرنسيين أكثر مما تلقوا من معونة بموجب مشروع مارشال. إن 10% من الموازنة الوطنية ابتلعتها حرب فيتنام. وفقدت

فرنسا في هذه الحرب 75 ألف قتيل. في هذه الأثناء وفي شمال إفريقيا واجه الفرنسيون صراعاً مريراً في محمياتهم في تونس ومراكش. وهنا أيضاً رفضوا الاستجابة للمطالب الوطنية إلى أن أرغمهم الإرهاب والمقاومة على التخلي عن حكمهم. وأعطيت مراكش وتونس الاستقلال في سنة 1956. إن الانسحاب من هذين البلدين في شمال إفريقيا كان له سبب آخر. إن وجود فرنسا في هذين البلدين يعتبر ثانوياً بالنسبة إلى استمرار الحكم الفرنسي في الجزائر. لأن الجزائر لم تكن محمية بل كانت «فرنسا». إن القتال الوحشي الذي بدأ سنة 1954 والذي استمر ثماني سنوات أدى في النهاية إلى إنهاء الجمهورية الرابعة وأعاد ديغول إلى الحكم. في صيف 1958 أوشكت فرنسا أن تدخل في حرب أهلية وعندها سلّم السياسيون مرغمين الحكم لديغول في جمهوريته الخامسة.

هذه السلسلة من الكوارث ومن الأعباء كانت رغم كل شيء جانباً فقط من تاريخ الجمهورية الرابعة. فوراء الواجهة السياسية المضطربة افتتحت الجمهورية الرابعة ثورة صناعية بواسطة تداخل ملحوظ بين التشجيع الحكومي والتخطيط المركزي والمشروع الخاص. من سنة 1944 إلى 1947 تملكت الدولة قوة اقتصادية ضخمة فأدخلت في الملكية العامة وتحت سيطرتها شركة رينو لصنع المحركات والطيران الفرنسي وبنك فرنسا وأكبر المصارف الخاصة والتأمين والغاز والكهرباء وصناعة مناجم الفحم الحجري. إن ترك الشيوعيين للحكومة وضعف الاشتراكيين قد أوقفتا توسع ملكية الدولة، ومع ذلك، لم يؤد الأمر إلى نزع ملكية الدولة، والمشاريع التي أممت قد تنامت بقوة. وكانت نتائج تحديث الزراعة بطيئة وأقل توفيقاً. ورغم ذلك بخلال أكثر من عقد ونصف حدث تقدم حقيقي. إن المفهوم الجديد للتحديث قدم نموذجه جان موني وهو من أبرز موظفي الدولة الفرنسية العامين.

أقنع موني ديغول بعد الحرب بأن يسمح له بتنظيم مجموعة من الخبراء لإعداد خطة من أجل الإنعاش ومن أجل تحديث فرنسا. وتمت الموافقة على الخطة الخمسية في يناير 1947. وهذه الخطة وضعت موني على رأس مؤسسة صغيرة ذات مكاتب بسيطة في «مفوضية خطة التحديث والتجهيز» وكُلّفت بتنفيذ وتحقيق أهدافها.

أشارت الخطة الفرنسية إلى أهداف تنموية في بعض القطاعات المخصصة من الاقتصاد. إن تحديث اللجان قد تحدد لكل قطاع وحددت له تفاصيل كيفية تنفيذ النمو بالاتفاق فيما بين الصناعيين والموظفين العامين والنقابات، وذلك بمساعدة من أعضاء في سكرتيرية موني. كانت خطة موني قليلة الشبه بالخطط الخمسية السوفييتية، من حيث تفصيل الأهداف والتوجيهات. فبدلاً من البيروقراطية الخانقة المعيقة في الخطة المركزية السوفييتية الجامدة وغير الفعالة، كان هناك تزلف، وإغراءات ووسائل أكثر نعومة من أجل الإقناع، استعملت. هذا الأسلوب في التصرف ساعد عليه إلى حد كبير مجموعة قوانين فرنسية مساعدة ومناسبة تماماً.

إن خصوصية التشريع الفرنسي تقوم على العلاقات المتبادلة بين الحكومة، والإدارة الإقلمية، وموظفي القطاع العام الكبار، والسياسيين، وإدارة الأعمال، والثقافة العالية.

إن الزعامة الفرنسية تنتقى من نخبات المؤسسات التربوية. والشبان يختارون بناء على كفاءات أكاديمية للدخول في مدرسة البوليتكنيك أو مدرسة الإدارة الوطنية، وبعدها يلتحقون بإحدى الهيئات الكبرى (الإدارة العامة) Grands corps ذات السُلّم الوظيفي الذي يصل إلى أعلى المراتب في الوزارات أو الإدارات المحلية (في المحافظات). هذه المجموعات النخبوية من أصحاب الشهادات العليا هي أيضاً التي تسيّر صناعات الدولة، وقد توجد أيضاً في القطاع الخاص. هذه الشبكة المتماسكة من الشبان الكبار تعمل على تنفيذ الأعمال وعلى توازن التقسيمات الإدارية الجامدة في الدولة. إن الخبرة المتنامية بفعل مجموعات التكنوقراط اللامعين - في الهندسة والإدارة وفي مهارات الأعمال، وتوجهها وانصرافها إلى الدولة التي تدفع لهم بسخاء الرواتب العالية خلقت نخبة متسلطة استطاعت، في الظروف السياسية غير المستقرة في الجمهورية الرابعة، أن تنْفُذ كالسهم إلى التحديث في الصناعة والزراعة.

إن مثل هذه الدرجة العليا من النخبوية المؤسسية (والمستقلة ذاتياً) لها نقاط ضعفها ومخاطرها أيضاً: إنها غير ديمقراطية على الإطلاق. قلما يتاح للفقراء الأصل، من خلال مواهبهم النافذة أن يدخلوا إلى إحدى هاتين المدرستين، إنما من السهل جداً أمام الميسورين من العائلات الباريسية، الذين يستطيعون الحصول على ثقافة أفضل، أن يكونوا أكثر استعداداً لامتحانات الدخول التنافسية. بالطبع ليست فرنسا الوحيدة في هذا الصدد. إن هذا ينطبق أيضاً على بريطانيا فيما خص الدخول إلى أكسفورد أو إلى جامعة يال أو الدخول إلى هارفرد في الولايات المتحدة، إن النظام الفرنسي يختلف في أنه لا يعطي المساواة في الفرص لأولئك الذين لم يحصلوا في طفولتهم وشبابهم على التعليم الأكاديمي للوصول إلى أعلى المراتب «من خلال الصف». إن هذا النظام نزعَ إلى غمط الموهبة وشد المبادرة إلى أسفل. وهو أيضاً يشجع التبعية ويتيح نفوذاً بالغاً لعدد صغير من الناس. ومن جهة أخرى إنه زود فرنسا بهيئة كافية من المجددين ومن الإداريين في المراكز الحساسة. كما أنه عدّل وخفف من النقص الناتج عن الصراعات في مجال الصناعة والسياسة هذه الصراعات التي سفهت الجمهورية الثالثة.

إن خطة موني الأولى (1947-1952-1954) ركزت على القطاعات المفاتيح الأساسية من أجل برنامج تحديث عام في مجالات: الفحم الحجري، الكهرباء، الفولاذ، الإسمنت مكننة الزراعة ، التسميد والنقل، ولكن أهم احتياجات العمال المباشرة - في مجال السكن وفي السلع الاستهلاكية - كانت قد ضحي بها إلا فيما خص الأغذية، وذلك استعداداً لمستقبل أفضل. ومن دون الرقابة المالية والسيطرة عليها فقدت العملة قيمتها الأمر الذي خلق عدم استقرار صناعي في

معظم سنوات حكم الجمهورية الرابعة. وقد انصبت الجهود كلها على تحسين الإنتاجية في الصناعة والزراعة. وكانت النتيجة تقدماً إنما غير شامل وغير متوازن عموماً. فقد وجدت بعض الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة والفعالة والحديثة وبعض المزارع الكبيرة إلى جانب المشاريع الزراعية التي يمسك بها الفلاح وهي مشاريع صغيرة متخلفة تعود إلى القرن التاسع عشر. من المغالاة توقع الكثير من الخطة الأولى والثانية (1947-1957) من أجل تغيير الاقتصاد الفرنسي بأكمله. معظم الزراعة ظلت متخلفة وكانت المواقف التقليدية هي السائدة في فرنسا. لا شك أن الصعوبات تواجه العاملين على التحديث في فرنسا وهي كبيرة. واليد العاملة لم تنمو ولو تنجز كثيراً كما حصل في ألمانيا الغربية. من سنة 1929 إلى سنة 1945 سقط الإنتاج الصناعي تدريجياً إلى أقل من الثلث بالنسبة إلى مستوى 1929. واشتعال الحروب الكولونيالية والنظام الضريبي غير المباشر وغير الفعال، والتضخيم العالي كلها شكلت عوائق. ولكن بخلال هذه الأزمنة الصعبة التي عملت بشكل كبير على عودة ديغول سنة 1952 كانت التأسيسات التي أدت فيما بعد إلى التوسع الذي حصل في عقد 1960 وما بعده. إن تحديث القطاعات الرئيسية ساعدت فرنسا على أن تنافس بنجاح ألمانيا الغربية. وقدمت هذه القطاعات مليونين من فرص العمل، إذا قورنت بما قبل الحرب. كما أن الإنتاجية قد زادت بشكل ملحوظ. منذ 1947 حتى مطلع عقد 1960، تتابعت الخطط وكان لها تأثير مهم. وبعد أن أصبحت أكثر تعقيداً وشمولاً بعد 1966 تحولت الحكومات الفرنسية إلى أن تكون أقل تدخلية. وكان على الخطط أن تتكيف، على أي حال لتعكس الواقع الاقتصادي، وتواجه الصدمات النفطية في عقد 1970.

الناتج الصناعي الفرنسي				
	١٩٢٩	١٩٤٦	١٩٥٢	١٩٥٧
فحم حجري (مليون طن)	٥٥,٠	٩٣,٣	٥٧,٤	٥٩,١
فولاذ خام (مليون طن)	٩,٧	٤,٤	١٠,٩	١٤,١
إسمنت (مليون طن)	٦,٢	٣,٤	٨,٦	١٢,٥
بترول (مليون طن)	٠,٧ (١٩٣٨)	٠,٢٨	٠,٣	١,٤
كهرباء (بليون كلواط)	١٥,٦	٢٣,٠	٤٠,٨	٤٧,٥
تراكتورات (ألف وحدة)	١,٠	١,٩	٢٥,٣	–
أسمدة (ألف طن)	٧٣,٠	١٢٧,٠	٢٨٥	–
لحوم (ألف طن)	–	–	٢٠٦٥,٠	٢٥٠٠,٠
قمح (مليون طن)	–	–	٨٤,٢	١١٠
إسكان (وحدات كاملة)	–	–	٧٤٩٢٠,٠	٢٧٠٠٠٠,٠

نمو معدلات الناتج المحلي القائم وإنتاجية العمل (المعدل السنوي المئوي ١٩٤٩ - ١٩٥٩)		
	الناتج المحلي القائم	إنتاجية العمل
فرنسا	٤,٥	٤,٣
إيطاليا	٥,٩	٤,٨
ألمانيا الغربية	٧,٤	٥,٧
المملكة المتحدة	٢,٤	١,٨
الولايات المتحدة	٣,٣	٢

ولكن بالنسبة إلى غالبية العمال الفرنسيين، والمزارعين الصغار، كان تحول فرنسا التدريجي، مع وجود جزر ذات تكنولوجيا عالية، لم يكن يعني ارتفاع مستوى المعيشة، تماشياً مع توقعاتها. ظلت فرنسا مجتمعاً منقسماً تسوده اللامساواة بين الغني والفقير، وبين التكنوقراطيين المميزين (من خريجي مدرسة البوليتكنيك) وبين رجال الأعمال والفلاحين التقليديين الذين كانوا يفرغون شعورهم في دعم الحركات الشعبية المتطرفة.

والمفارقة الغريبة في الجمهورية الرابعة أن هذا التقدم المتين في تغيير البنية الصناعية والاقتصادية الأساسية في فرنسا يمكن أن تتخذ مكاناً لها على موازة الصراع السياسي والاجتماعي المستعاد من عقد 1930 ومن الجمهورية الثالثة.

إن التمثيل النسبي والنظام الانتخابي الفرنسي أتاح تعدد الأحزاب. إن ما يسمى بالقوة الثالثة والتي تقف بين الحركة الديغولية والشيوعية لعبت دور المستفيد في مختلف الحكومات التحالفية المتعاقبة. إن استبعاد الشيوعيين والديغوليين من الحكم كان نقطة التوافق بين الأحزاب الأخرى من اليسار إلى اليمين. ومن سنة 1947 إلى 1951 زاد الديغوليون والمحافظون في قوتهم في حين ضعفت الحركة الجمهورية الشعبية (الكاثوليك) ولكن الاشتراكيين قرروا مقاطعة الحكومة والعودة إلى المعارضة وذلك بقصد إعادة بناء ركيزتهم.

منذ 1951 إلى سنة 1954 كانت الحكومات تقوم على تحالفات الوسط - اليمين. ومن 1954 إلى سنة 1958، عاد الاشتراكيون من جديد إلى الحكومة بالتحالف مع الوسط. في القضايا السياسية الخاصة كانت الأحزاب المتحالفة تتمسك بوجهات نظرها المتعارضة وكان هناك تسويات لا آخر لها، ومصالحات ومقاطعات ثم عودة إلى التسوية.

كانت الحركة الجمهورية الشعبية (الكاثوليك) تميل إلى المحافظين في عقيدتها وإيمانها باقتصاد السوق وبالملكية الخاصة ولكنها كانت تقدمية في محاولتها التغلب على الصراع الصناعي التقليدي من خلال التعاون بين رب العمل والمستخدم. وفي قضايا المجتمع وفي

سياسات الرفاه الاجتماعي كانت تقف إلى جانب الاشتراكيين ولكنها كانت تختلف عنهم وعن الراديكاليين في محاولتها المحافظة على التعليم الكاثوليكي المستقل بمساعدة الدولة. ولكن في السياسات المتعلقة بتعاون أوروبا الغربية المميز عموماً كانت هذه الحركة الجمهورية الشعبية تقف مع الاشتراكيين ضد اليمين المحافظ. إن أحزاب الجمعية الوطنية كانت مستعدة لإجراء تنازلات إنما فقط على أساس المدى القصير. إن عدم الاستقرار الذي دمر الجمهورية الثالثة كان نتيجة محتومة. ورغم ذلك كانت هناك استقرارية كبيرة لم تكن متوقعة أول الأمر منذ أن كان عدد من الوزراء الأكفاء مثل الاشتراكي جول موخ، يعينون في العديد من الحكومات. وظلت وزارة الخارجية منذ 1944 إلى 1954 بين يدي الحركة الجمهورية الشعبية، يتولاها على التوالي جورج بيدو وروبير شومان.

وضد الكوارث الناتجة عن الحروب في المستعمرات يجب أن نذكر نجاح سياسة الجمهورية الرابعة فيما خص أوروبا الغربية وفيما خص قيام تصالح ثم تعاون عملي بين فرنسا ودول البينيلوكس من جهة ودول كانت في الماضي عدوة لفرنسا مثل ألمانيا الفدرالية وإيطاليا. وبخلال حكم الجمهورية الرابعة كان زعماء ألمانيا الغربية من الديمقراطيين الاجتماعيين المسيحيين وزعماء إيطاليا وفرنسا: وغاسبيري وشومان يعملون ويضعون الأسس لعلاقات سياسية واقتصادية جديدة بين دول أوروبا الغربية. وهذه العلاقات أثبتت أنها قوية بدليل أنها نشطت النمو الاقتصادي المتبادل والازدهار في كل هذه الدول وعملت على عدم تنامي عداواتها التاريخية والجغرافية الأرضية.

عرفت فرنسا أن اللاتوازن في أوروبا كان قد حل مؤقتاً بهزيمة ألمانيا. إن الحيوية الألمانية سوف تبرز - وهذا ما كانت تخشاه فرنسا وسوف تؤدي إلى استعادة ألمانيا قوتها وإلى تجدد التهديد بالعدوان. اتبع ديغول أول الأمر تقاليد الماضي بالتمسك «بالنظرية الفرنسية، القائلة بأنه حتى بعد تقسيم ألمانيا بين الشرق والغرب يجب أن تبقى ألمانيا الغربية خاضعة أكثر وبصورة دائمة». وفي المسار الأوروبي الواسع كان يرى الحاجة المستمرة إلى رابط شرقي مع روسيا. في تعاملهم مع ألمانيا المحتلة قاوم الفرنسيون بشكل غريزي الجهود الإنكليزية الأميركية الرامية إلى توحيد مناطق الاحتلال الغربية وإلى إعطائها إدارة مركزية موحدة. وأكثر من ذلك طلب الفرنسيون فصل الرور والسار اقتصادياً عن ألمانيا الغربية، كما طالبوا بنوع من تدويل الرور الألماني الصناعي. إن الحرب الباردة وما نتج عنها من وجود عسكري أميركي وبريطاني في قارة أوروبا حدّ من وجهة نظر ديغول التي كان يشاركه فيها لفترة من الزمن العديد من الوزراء الفرنسيين وذلك بعد انسحابه من الحكم في سنة 1946 ومفادها أن فرنسا تستطيع أن تكون الدولة الأوروبية الغربية القارية المسيطرة التي تستطيع أن تكون حَكَماً بين الشرق والغرب. وبدلاً من ذلك أوشكت فرنسا أن تكون معزولة تماماً.

وعندها سار الفرنسيون مع الخطط الإنكليزية الأميركية التي وضعت في اجتماع لندن سنة 1948 حول مستقبل ألمانيا. وتم الاتفاق على إنشاء دولة ألمانيا الغربية ذات دستور فدرالي. والتدابير الاحترازية سوف تبقى، وبصورة خاصة الإشراف من قبل الحلفاء على الصناعة الثقيلة وعلى الفحم الحجري وعلى الحديد وعلى الفولاذ في الرور الصناعي ومعامله. ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين رأتا في الاحتلال نزفاً لهما مكلفاً صممتا على مساعدة ألمانيا الغربية كي تستعيد عافيتها اقتصادياً ولكي تستقر سياسياً واجتماعياً. وفي مواجهة التهديد السوفييتي المستمر يمكن أن تكون ألمانيا الغربية الواقعة في الفوضى وفي النقمة خطراً كبيراً. ووافق الفرنسيون على الحاجة إلى تغيير الوضع. في سبتمبر 1949 ظهرت إلى الوجود دولة ألمانيا الغربية الفدرالية. وكانت حكومتها مع ذلك ما تزال خاضعة لبعض الإشراف من جانب الحلفاء ولبعض الرقابة. إن منطقة الاحتلال الفرنسي قد انتهت. وسعت فرنسا إلى إيجاد طريقة أخرى للتعايش مع جارتها القوية.

ورتبت فرنسا سياستها الخارجية لتتماشى مع الظروف الدولية المتغيرة في الحرب الباردة ومع ظهور ألمانيا الغربية، إنما بصعوبة، وبعد مناقشات حادة في الجمعية الوطنية التي كان لها أن تصدق على المعاهدات التي تتضمن التغيير في موقف فرنسا. في سنة 1949 وافقت فرنسا على أن تكون عضواً مؤسساً في معاهدة شمال الأطلسي ومنظمته. ولكن الخوف من طيف ألمانيا كان أهم شاغل للفرنسيين. هل ستعود ألمانيا لتبني نفسها عسكرياً بمساعدة الأميركيين ولتصبح أيضاً عضواً في الناتو يغطي فعلاً على فرنسا؟ رغم رفض شومان القوي لمثل هذا الاحتمال «حتى في المستقبل» ورغم إلحاحه على أن ألمانيا سوف تبقى منزوعة السلاح، كان آخرون ينظرون إلى ما يكتب على الجدران. إن مناقشات الجمعية الوطنية الفرنسية تدل على مقدار بعد فرنسا عن المصالحة مع ألمانيا.

وكان هناك أيضاً تيار آخر يعمل هو الدعوة إلى قيام اتحاد في أوروبا (فيديراسيون) وهو اقتراح تبناه بقوة ونستون تشرشل. إن موضوع أوروبا الموحدة هو موضوع مغرٍ خاصة أمام الجيل الشاب الساعي إلى تفادي الماضي القريب. إن أعلى نقطة في التحرك الأوروبي قد تم الوصول إليها في مؤتمر هيغ في مايو 1948 ولكن النتائج العملية كانت قليلة.

في مايو 1949 اجتمعت حكومات عشرة دول أوروبية غربية في المجلس الأوروبي. وكان الهدف من الاجتماع التوصل إلى وحدة أكبر بين الأعضاء. ولم يكن هناك رهان مشترك على موضوع السيادة قبل كل شيء. كان عمل المجلس محصوراً بصورة كبيرة في الدوائر الثقافية في عقد 1950. إن توقيع اتفاق حول حقوق الإنسان سنة 1950 كان رغم كل شيء إنجازاً مشهوداً وباقياً. لقد وصلت الحركة الأوروبية إلى نهاية ميتة بعد ذلك وذلك بمقدار ما كان التكامل

السياسي لأوروبا الغربية هو المهم. فلا فرنسا ولا بريطانيا ولا أي عضو من الأعضاء الآخرين كان مستعداً لدولة حقيقية تسمى «الولايات المتحدة الأوروبية». ولكن الدعم الشعبي ولّد فكرة «أوروبا الموحدة» ولعب دوراً في تعبيد الطريق من أجل مقاربة جزئية للتكامل الاقتصادي الذي تلا ذلك في عقد 1950.

بالنسبة إلى فرنسا، المشكلة الأساسية هي التغلب على قوة ألمانيا حتى ولو كانت مقسومة، هو أمر لا بد من مواجهته. كان اندلاع حرب كوريا وكذلك استمرار الحرب الباردة قد جعل الأميركيين والبريطانيين يصرون على عودة ألمانيا الغربية إلى البروز. إن سياسة أيام الحرب القاضية بنزع السلاح من ألمانيا الغربية وتفكيك صناعتها قد انتهى. وعاد الفرنسيون من واشنطن بعد ضغط أميركي كبير ليسمحوا بإعادة تسليح ألمانيا الغربية وبمشاركتها في الدفاع. بل إن فرنسا فعلت أفضل من ذلك: إنها لا يمكن أن تدافع عن نفسها بدون التحالف مع بريطانيا والولايات المتحدة. عندها اتخذ رئيس الوزراء الفرنسي رينيه بليفن المبادرة في أكتوبر 1950 ليدعو إلى تشكيل جيش أوروبي خاضع إلى لجنة أوروبية للدفاع (EDC) من شأنها تجنب خطر تشكيل جيش ألماني غربي منفرد. وتحت شعار خطة بليفن كانت الوحدات القتالية الألمانية صغيرة بالتالي عاجزة عن القيام بعمل مستقل. في مايو 1953 تم إلغاء نظام الاحتلال واتخذت جمهورية ألمانيا الفدرالية خطوة أخرى إلى الأمام من أجل استعادة كامل سياستها. وبذات الوقت تم التوقيع على معاهدة مجموعة الدفاع الأوروبية بين فرنسا وجمهورية ألمانيا الفدرالية وإيطاليا ودول البينيلوكس وهي بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. ولم تكن بريطانيا عضواً فيها. إن انفصال الأنغلوساكسون عن أوروبا القارية كان قد أزعج الفرنسيين منذ البداية خشية من مواجهة بعث ألمانيا، وتذكراً لتخلف بريطانيا عن تقديم الدعم إلى فرنسا في فترة سنوات الحرب. وكانت الذكريات ما تزال حية. ولتطمين فرنسا عقدت حكومة المحافظين البريطانية معاهدة دفاع مشتركة مع دول EDC . وكان على فرنسا على كل حال أن توافق على أن تكون وحدات الجيش الوطني [الألماني] ما بين 12 ألف إلى 13 ألف رجل بدلاً من أن تكون 1000 إلى 2000 رجل يزدادون باضطراد كما كانوا قد ارتأوا من قبل وأن ألمانيا الغربية سوف تشكل مساهمة بنصف مليون رجل.

إن توقيع المعاهدة لم يكن كافياً ليضمن تبنيها إذ كان لا بد من المصادقة عليها من قبل البرلمانات الوطنية أيضاً بما فيها الجمعية الوطنية الفرنسية. ولم تكن قضيةٌ قد قسمت فرنسا منذ قضية دريفس بعمق أكثر من معاهدة الدول الأوروبية المشتركة (EDC) وما يتلوها من موافقة على إعادة تسليح ألمانيا. إن الحكومات الفرنسية المتعاقبة كانت غير متأكدة من المصادقة عليها بعد التمنع حتى أغسطس 1954 عندما عرضت على الجمعية الوطنية أخيراً فرفضتها. إن معارضي

الـ EDC كانوا في الأساس يعلمون تماماً عدم قدرة فرنسا على وضع فيتو على خلق جيش ألماني جديد في المدى الطويل منذ أن كانت الدول الأوروبية الغربية الأخرى والولايات المتحدة قد ألّحت على قبول الجمهورية الفدرالية كحليف كامل.

في ديسمبر من ذات السنة كان عدد كافٍ من أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية قد غيروا رأيهم في موضوع إعطاء السيادة الكاملة للجمهورية الفدرالية وعضويتها في الناتو وقبولها فيه. وهكذا دارت السياسة دورتها الكاملة منذ محاولة بليفن إنشاء جيش أوروبي من شأنه تفادي إنشاء قوة ألمانية وطنية جديدة وصولاً إلى قبول إعادة تسليح ألمانيا وخلق جيشها «الباندسوهر» إن خطة بليفن مقابلة القوة الألمانية بلعبة ورقة التكامل الأوروبي قد أجهضت على المستوى العسكري.

إن قوة ألمانيا الصناعية قد ربطت بقوة بالاعتداء الألماني [أي تحالف الصناعة مع العسكر] - على سبيل المثال - تحالف مصانع كروب مع آل هوهالزولورن قبل 1914. ومع هتلر بعد 1933. إن تكامل أوروبا يستطيع أن يحطم هذه الروابط وتمشياً مع هذا طورت فرنسا سياستها الأوروبية وحركتها بقصد تغيير الوضع السياسي والاقتصادي لأوروبا الغربية. ولكن ما هو الشكل الذي يجب أن يأخذه التكامل الأوروبي؟ بخلال 1950 بدا واضحاً أن الآمال بحل فدرالي من أجل خلق «ولايات متحدة» في أوروبا بحيث تكون مصالح أي دولة عضو مرتبطة بحكومة أوروبية فدرالية، لم يتحقق. إن المجلس الأوروبي لا يمكن أن يتطور أكثر من ذلك تمشياً مع الخطوط التكاملية بل كان هناك طريقة أخرى.

إن زولفرين بروسيا [اتحاد جمركي أنشئ في عام 1834 و1867 بين الولايات الألمانية بزعامة بروسيا] في القرن التاسع عشر، أظهر كيف أن المصالح الاقتصادية يمكن أن تربط فيما بين الدول. والطريقة لإجراء ذلك ليست في القمة، على الصعيد الوطني العام، بل الأولى أن يكون الأمر «بصورة وظيفية عملية» أينما بدا التعاون مفيداً للمعنيين. وقد اتبعت بلجيكا والبلدان المنخفضة واللوكسمبورغ هذه الطريقة. بخلال الحرب وافقت هذه الدول على تشكيل اتحاد جمركي دخل حيز التنفيذ سنة 1948. إن رجل الدولة بول هنري سباك كان من المتحمسين للأَورَبة. وتم انتخابه لرئاسة المجلس الأوروبي. ولعب فيما بعد دوراً مهماً في إقامة السوق الأوروبية المشتركة.

وسعى الأميركيون إلى مزيد من التكامل الأوروبي الغربي. إن العون المارشاللي كان يقدم تحت شرط أن يقوم الأوروبيون أنفسهم بالتعاون فيما بينهم وأن يضعوا خطة مشتركة لإعادة الإعمار. وهذا أدى إلى إقامة المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (OEEC) في أبريل 1948. إن جزرة المساعدة الأميركية حفزت ست عشرة دولة أوروبية غربية (في أكتوبر 1949 انضمت إليها جمهورية ألمانيا الفدرالية، وفي سنة 1949 انضمت إليها إسبانيا) على الموافقة على كيفية تقاسم

المساعدة. إن مجلس الـ OEEC مؤلف من ممثلين عن الدول الأعضاء، ولكنه لا يستطيع فرض قراراته على كل دولة بمفردها. لم يكن هيئة فوق الدول بل إن لجانه من الخبراء قد طوروا عادة النقاش الاقتصادي التعاوني. وكانت مهمتهم الأهم والأصعب الموافقة على تقاسم الدولارات التي قدمتها الولايات المتحدة.

إن سياسة الاندماج الأوروبي أصبحت، بمقدار اهتمام القادة المعنيين، مسألةً ليست مسألة مثالية بل سياسة واقعية شاغله ومتعبة. بالنسبة إلى فرنسا إن الترتيبات الشاملة مع ألمانيا حول مسائل الحديد والفحم الحجري ومجمعات الفولاذ ولدت حساً اقتصادياً جيداً بشأن سلامة الصناعة الفرنسية الثقيلة. وبذات الوقت كانت الرقابة - فوق الدولة - قد ابعدت أي شبهة في إعادة تسليح ألمانيا بشكل خفي وغير مراقب. إن تصميم فرنسا على تأمين الوصول إلى مناجم الفحم الحجري في السار، بدون التسبب في وقوع الشقاق بشأن فصل السار عن ألمانيا الغربية، كان حافزاً إضافياً. إن حصيلة كل هذه الاعتبارات كانت خطة شهيرة قدمت في مايو 1950 من قبل وزير الخارجية روبرت شومان.

إن خطة شومان كانت في معظمها من بنات أفكار موني، وقدمت الهيكلية العامة لتجميع الانتاج الفرنسي والألماني من إنتاج الفحم الحجري والفولاذ - وهي مفتوحة أمام الدول الأوروبية الأخرى للانضمام إليها متى شاءت. أحد مظاهر هذه الخطة الحاسمة هو النص على قيام «سلطة عليا» تعلو على سلطة كل دولة، أعطيت حق اتخاذ قرارات لا على الصعيد الوطني، بل بشأن المصالح العليا للصناعات المندمجة. ورأى ايديناور حسنات الخطة فوافق عليها في الحال. إن ألمانيا الغربية تعامل فيها كندٍّ، والحل الأوروبي يسمح بقيام علاقات ثقة متبادلة ومن شأنها تسهيل الحصول على كامل السيادة للجمهورية الفدرالية. وقد تم التوصل إلى هذا الأمر أخيراً بعد خمس سنوات فقط أي في مايو 1955.

إن المنظمة الأوروبية للفحم والفولاذ لعبت الدور الرئيسي حين حملت الدول الأعضاء الأوروبية الغربية (فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا ودول البينلوكس) أخيراً إلى طريق التعاون الاقتصادي والسياسي. بهذه الوسيلة، أصبحت، «القضية الألمانية» قابلة للمعالجة، وأكثر من ذلك، جعل التعاون الاقتصادي الأوروبي الغربي كل الدول المشاركة أكثر ازدهاراً. إن نجاح الـ ECSC يعود الفضل فيه - في المقام الأول، إلى أن أهدافه كانت محددة بدقة.

وكما هي الحال بالنسبة إلى خطة موني المتعلقة بتحديث فرنسا، كانت الإنطلاقة الفعلية قد تمت في قطاع واحد رئيسي من قطاعات الصناعة. أولاً إن إنشاء اتحاد شامل اقتصادي وسياسي أوروبي كان مستحيلاً، باعتراف الجميع، ثانياً أنشئت مؤسسات كانت تنتقص من السيادة الوطنية - هو سبب مهم حمل بريطانيا على عدم الانضمام - ونقلت صنع القرار إلى السلطة العليا التي تعلو

كل الدول. وكان يعمل معها مجلس وزراء، وجمعية عمومية ومحكمة قضائية. وهكذا تشكلت نواة سلطة أوروبية تنفيذية مع برلمان ومحكمة قضائية، وكلها تعمل مع ممثلي الحكومة في مجلس الوزراء - ولكن معظم القرارات لم تكن تقتضي الموافقة المنفصلة من جانب الحكومات الوطنية. وتم انتخاب جان موني كرئيس أول لـ ECSC .

تغلبت الـ ECSC ، في حقبة باكرة، على جملة من الصعوبات والصراعات المماحكات بين المصالح الوطنية المتصارعة لتثبيت (في منتصف عقد 1950) المكسب لجميع المشاركين، إنهم أقاموا سوقاً مشتركة للفحم والفولاذ. إن مصالح رجال الأعمال في فرنسا وألمانيا، والأربع الأخرى من الدول، أصبحت الآن تؤيد توسيع السوق المشتركة للفحم والفولاذ لتشتمل ما تبقى من قطاعات في اقتصادياتها.

هذا الضغط قد تنامى بطريقة عملية ليصل إلى مزيد من التكامل الطموح. إن هذا لم يكن من شأنه أن يخفض من معدل الحماس المستمر لفكرة «أوروبا». إن «الحركة الأوروبية» التي أسست في «هاغ» سنة 1948 ما زالت ناشطة وجرّت إليها منتسبين مهمين في العالم السياسي المؤلف من الدول الست. قدمت «أوروبا» الطريق إلى الأمام، والبعد عن الماضي الخائض في إحَنِ الحروب، وبخاصة لجيل جديد من الشبان الألمان.وقدمت أيضاً أفضل الوسائل للمصالحة بعد حربين عالميتين مدمرتين. إن تأسيس مثل هذه المصالحة يرتكز على العلاقة الجديدة النامية بين فرنسا وألمانيا الغربية، تحملها إلى الأمام مجموعات متعددة سياسية واجتماعية في البلدين. ونظمت لقاءات بين سياسيين وصحفيين ومربين وغرف التجارة، ومدنٍ متآخية وتبادل ثقافي، وتبادل مدرسي، ومراجعات لكتب لتغيير الانحراف الوطني، كل ذلك هو بعض أمثلة لهذا لجهد المتعدد الجوانب. وذلك مَكَّنَ من أحداث تغيير جوهري في المواقف. وقد نجح لأنه يعكس رغبة جامحة بالتغيير لدى الملايين من الناس العاديين.

إن الأفكار - المغروسة بفعل البروباغندا والمدارس -: أن القومية الوطنية تعني بصورة أوتوماتيكية العداء للجار، وأن الحدود الوطنية يجب أن يحافظ عليها بالحرب بحيث إن أحد البلدين يمكن أن يوسع أراضيه على حساب الآخر، وأن العداوات بين الدول هي قانون طبيعي، كل هذه قد زالت في أوروبا الغربية.

هناك خطر مشترك منظور، هو الاتحاد السوفييتي، قاد أيضاً إلى التحالف وإلى التعاون العسكري. ولكن تعاون أوروبا الغربية يشتمل على أكثر من نوع من المحالفات التي تشكلت من أجل أغراض مشتركة بخلال التاريخ الحديث. إن مثل هذا التغير الجوهري في العلاقات الوطنية وقد تحقق في منطقة من العالم كانت ما تزال تُمزّق بالصراعات، يشكل إنجازاً ضخماً في تاريخ القرن العشرين.

إن الوزراء الثلاثة في دول البينيلوكس: الهولندي جوان بايين، والبلجيكي بول هنري سباك وجوزف باك من لوكسمبورغ، أخذوا المبادرة في ربيع 1955 على المستوى الحكومي لوضع القوة الدافعة للتكامل الأوروبي: أنهم مثل عن رجال دولة من دول صغيرة قامت بنفوذ أكبر من حجمها، وكان هدفهم توسيع التعاون الاقتصادي الذي لقي دعماً من المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ. إن الفشل في التكامل العسكري بعد أن رفضت فرنسا المجموعة الدفاعية الأوروبية في السنة السابقة اعتبر وكأنه خطوة إلى الوراء دون أن يعتبر نهاية للتكامل في المجالات الأخرى.

في مايو ويونيو سنة 1955 التقى وزراء الدول الست في مسينا في صقلية، وعبدوا في اتفاقهم الطريق أمام اجتماعات أكثر تعقد بين الدول، وأمام مفاوضات تجرى في السنتين التاليتين. ولم تستبعد بريطانيا. ولكن تعاونها كان ضعيفاً ثم انسحبت دون أن تبذل جهداً جدياً للتغلب على مشاكل تخص اشتراكها.

كانت الدول الست تواجه مشاكل صعبة تجب إزالتها وهي لم ترغب في أن تخذلها بريطانيا. ولذا استطاعت أن تحل مشاكلها بسرعة أكبر مما توقعته بريطانيا. ووقعت هذه الدول على معاهدة تم بموجبها إنشاء المجموعة الأوروبية الاقتصادية (الاوراتوم) في روما في شهر مارس 1957. هذه المعاهدات صدقت في الأشهر التالية من ذات السنة. وصدقت الجمعية الوطنية الفرنسية عليها في يوليو من أجل تعاون أوروبي، وهكذا زالت المخاوف التي كان طيف الهزيمة يثيرها بعد فشل الـ EDC خوفاً من تكرارها. في ذاك الشهر بالذات أكمل البندسرات في ألمانيا الغربية عملية التصديق الألماني. كانت هذه المعاهدات قد دخلت في التنفيذ في أول يناير سنة 1958.

كل أعضاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية قدموا تنازلات وتسويات. إن عوائق التجارة بين الدول الست قد أزيلت فعلاً. أما العقبات ذات الأهمية المباشرة فكانت تتعلق بالرسوم المفروضة على السلع الصناعية من أجل حماية الصناعة الوطنية من المستوردات الخارجية. وكانت فرنسا وإيطاليا بشكل خاص تخاف المزاحمة من ألمانيا الغربية باعتبارها أكثر فعالية. وتمت الموافقة على حقبة انتقالية تتراوح بين اثنتي عشرة سنة وخمس عشرة سنة وإن كان الغاء الرسوم قد تم بأسرع من ذلك وتحقق في يوليو سنة 1968. والتجارة الحرة تقتضي وجوهاً أخرى كثيرة من أوجه الإدارة الاقتصادية حتى يتم تنسقيها تماماً. وتمت الموافقة على تسويات معقدة بخلال هذه السنوات: على سبيل المثال وضعت قوانين مشتركة للمنافسة وحرية تنقل العمال وحرية تنقل الرساميل والخدمات وتنسيق الرسوم والاتفاق على مقاييس النوعية وعلى النظام إدارة معدلات تبادل العملات. وقامت صورة جوهرية للسوق الأوروبية المشتركة (EEC) ، بعد إزالة الحواجز الداخلية أمام التجارة بين الدول الست وهو وضع تعرفةٍ مشتركة بمقتضاها لا يتعين على الدولة العضو أن تدفع شيئاً لقاء تصديرها الصناعي، ولقاء تصديرها السلع الزراعية إلى السوق المشتركة. وهذا الأمر شكل حماية

كانت الدول الست باشد الحاجة إليها. وهذه الدول مجتمعة وبواسطة مدفوعات من قبل أعضائها وفرت المال اللازم للموازنة مشتركة للـ EEC يمكن استعمالها لدعم النشاطات الاقتصادية والتربوية والثقافية داخل البلدان الست، ومن أجل دفع ما يترتب لإدارة السوق المشتركة. ولكنها أدت أيضاً إلى توتر شديد مع الولايات المتحدة التي كانت صادراتها الزراعية بشكل خاص تعامل معاملة غير متساوية وغير فضلى.

كان الموضوع الأكثر إثارة للجدل في المجموعة الدعم المقدم للمزارعين من قبل الكاب CAP أو «مجموعة السياسة الزراعية». وتحددت أسعار التدخل سنوياً من قبل مجلس الوزراء لكل نوع من المنتوجات الزراعية. وهو يضمن هذه الأسعار للمزارعين. أما البضاعة التي لا يستطيعون بيعها في السوق المشتركة، وهي ما تشكل الفوائض فتشتريها المجموعة. والصادرات إلى خارج الدول الأعضاء في المجموعة كانت تلقى الدعم بحيث إن المزارع يؤمن لنفسه سعر التدخل. وتكاليف المزارعة تتحملها موازنة الـ EEC التي كان عليه أن تخصص لهم أكبر قسم من ماليتها. إن الـ CAP تفيد الدول ذات المزارعين الأكثر عدداً - مثل فرنسا وأيرلندا والدانمارك وهي غير مفيدة لدول مثل بريطانيا - وهي عضو منذ سنة 1973 - لأنها تستورد الغذاء، ولأن الأسعار العالمية كثيراً ما تكون أقل من الأسعار التي حددتها السوق المشتركة من أجل دعم مزارعيها. وإذا كانت هذه التدابير لم تصحح بواسطة آليات آخرى، فإن هذا ما يجعل بريطانيا وألمانيا تدفعان مساهمات أعلى وغير متناسبة إلى الموازنة المشتركة.

وهناك وضع آخر غير مرغوب فيه وهو ارتفاع الأسعار التي يتحملها المستهلك في الدول الأعضاء. والتحضير للإنتاج الزراعي الذي من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع سعر الحبوب واللحوم والزبدة وإلى تراكم مقادير تحتفظ بها الـ EEC عندما تشتري الزوائد غير المباعة بأسعار مقررة. إن الأموال التي تحتاجها الـ CAP أصبحت ضخمة سنة فسنة، ولكن الدول الأعضاء وجدوا من الصعب التهرب من مزارعيهم الذين يشكلون كتلة سياسية مهمة. وحتى أواخر عقد 1980 لم يتم التوصل إلى إصلاح جدي لهذا الوضع.

ولما كانت فرنسا قد ألزمت نفسها بكل آثار المنافسة الصناعية الألمانية في أسواقها فإن أهل السياسة فيها يستطيعون التبجج بأنهم قد أمنوا مرابح للقطاع الزراعي الواسع. ولكن السوق المشتركة قد حققت نصراً حالياً تجاوز الآمال الكبيرة، آمال الذين فاوضوا على إقامتها. إن الصناعة الفرنسية قد حفزتها المنافسة وفرص التصدير الجديدة. وارتفع الانتاج الصناعي بين 1958 و1962 بدلاً من أن يتراجع، وذلك بمعدل الربع. والألمان الغربيون حققا أفضل من ذلك فقد زاد إنتاجهم الصناعي بمعدل الثلث. وتضاعفت التجارة الألمانية الغربية والتجارة الفرنسية مع الدول الست بمقدار ضعفين، والتجارة بين فرنسا وألمانيا الغربية تضاعفت ثلاثة

مرات في ذات الحقبة. إن استمرار النجاح الصناعي في السوق المشتركة وفر لها دعم الشعوب الموجودة في الدول الست حين استفادوا من الازدهار الناتج عن التعاون الاقتصادي. ولكن الآمال بأن يؤدي هذا إلى وحدة سياسية أكبر قد خابت خاصة بعد عودة الجنرال ديغول إلى الحكم في سنة 1958.

إن اللجنة هي الهيئة التي تتولى تشغيل المجموعة الاقتصادية الأوروبية الـ EEC . وتم تعيين مفوضين من قبل كل دولة عضو. من الناحية العملية وفيما خص القضايا المهمة تستطيع اللجنة أن تضع الخطط وأن تقدم الاقتراحات. أما القرارات فيتخذها مجلس الوزراء الذي يمثل وجهات نظر الحكومات الوطنية. وهنا أيضاً تستطيع بنود معينة أن تسمح للدول الفردية أن تخرج عن القرارات المشتركة إذا اعتقدت أن مصالحها الحيوية سوف تتضرر. وأكثر من ذلك تبين فيما بعد أن الدول الفردية تستطيع استعمال الفيتو. وفي هذه الحال أيضاً وصلت درجة التكامل الفعلي إلى أوضاع أكثر تقدماً مما توقعته بريطانيا وشركائها في منطقة التجارة الأوروبية الحرة وأكثر مما أرادت قبوله في ذلك الوقت. إن البرلمان الأوروبي للدول الست أعطى فقط سلطات إشرافية محددة. وأهم هيئة تفتيشية انبثقت كانت مجلس الوزراء. وظل الوضع على هذه الحال حتى يومنا الحاضر.

اثنان من أهم إنجازات الجمهورية الفرنسية الرابعة هما إنشاء السوق الأوروبية المشتركة والمصالحة الألمانية المشتركة. وبعد أقل من سنة بعد توقيع معاهدة روما وصلت الجمهورية الرابعة إلى نهاية مخزية قبل عودة الجنرال ديغول إلى الحكم بناءً على شروطه الخاصة. لم يكن لدى الجنرال وقت يتسع لرؤى موني حول تجاوز الدولة الوطنية. إن المؤسسات الأوروبية يجب أن لا يسمح لها بأن تعطل اتخاذ القرار الوطني. إن المؤسسات الأوروبية بحسب رأي ديغول يجب أن تكون لا أكثر من منابر فيها تناقش الخلافات بين الدول ويتم التفاوض حولها.

وبخلال 1958 رأى معظم الساسة الفرنسيين أن خصومات الأحزاب السياسية، في الجمعية الوطنية جعلت نشاط الحكومة - في العديد من القضايا الحاسمة التي تواجه فرنسا، مستحيلاً فعلاً. إن الإنجازات - السوق المشتركة، المصالحة مع ألمانيا الغربية، الأمن عبر الناتو NATO ، قد تم تناسيها بسهولة، لأن فوائدها أصبحت ظاهرة فيما بعد.

كان ديغول هو صاحب الحظ في منحه الثقة أثناء تنامي الازدهار وأثناء تحديث فرنسا. إن ارتفاع التضخم من 1947 إلى 1951 عندما ارتفعت أسعار المفرق بأكثر من ضعفين قد تلته خمس سنوات ذات استقرار كبير (1952 إلى 1956) والعودة إلى التضخم بدت مقلقة علماً بأن الأجور والرواتب ظلت جنباً إلى جنب. إن التدابير الاقتصادية القاسية التي تم اتخاذها في خريف 1957 - رسوم عالية، تخفيض قيمة النقد للحد من التضخم - كلها ضربت مجدداً جيوب العائلات الفرنسية.

إن الإضرابات المستمرة وبعضها كان لأسباب مبتذلة، كانت إحدى مؤشرات النقمة والقلق العام. ولكن الضربة الأخيرة كانت في عجز الحكومة عن معالجة أزمة الجزائر حيث قامت ثورة مسلحة فاثارت ذعراً في باريس وخوفاً من المستقبل ومن وقوع البلد ضحية انقلاب عسكري دكتاتوري.

حرب الاستقلال الجزائرية:
الجمهورية الفرنسية الخامسة وعودة ديغول

إن الدفاع عن الإمبراطورية في الهند الصينية وفي شمال إفريقيا شكل عبئاً باهظاً على فرنسا ما بعد الحرب. إن سقوط ديان بيان فو في مايو 1954 أسقط أيضاً حكومة فرنسية أخرى، ولكن رئيس الوزراء الجديد بيار منديس فرانس كان سياسياً من طينة مختلفة. كان مثل ليون بلوم يهودياً صارماً مفكراً وأخيراً مستعداً لمواجهة الواقع، على الأقل ببعضٍ من هذه الحقائق. لقد نفذ التزاماته بإخراج فرنسا من الحرب الخاسرة القدرة في الهند الصينية في يوليو 1954 عندما وافق على شروط السلام في اجتماع جنيف، وكان يفاوض من أجل الاستقلال التونسي، ولكنه بشكل ظاهري متعالٍ على الضعف كان يتعامل مع شمالي إفريقيا كلها. وأسقطت حكومته في فبراير 1955. إن تصميم الديغوليين اليمينيين الإبقاء على الحكم الكولونيالي الفرنسي أدى إلى مزيد من سقوط الحكومات إلى أن تم منح الاستقلال لكل من تونس ومراكش في سنة 1956. ولكن الجزائر كانت مختلفة. إن السياسيين من كل الأحزاب - الشيوعيين والاشتراكيين والمحافظين كانوا ينظرون إلى الجزائر، المحكومة عبر وزير الداخلية الفرنسي، كجزء من فرنسا. كان هناك مليون فرنسي مقيم، من أصحاب «الأقدام السوداء» من الأغنياء إلى العاملين الكادحين من صيادي الأسماك والحطابين، الذي عاشوا في الجزائر طيلة جيل أو أكثر كانوا يرون أنفسهم فرنسيين في الجزائر الفرنسية، لا كفرنسيين يعيشون في مستعمرة فرنسية. كان كل زعماء فرنسا من السياسيين يرددون أصداء منديس فرانس حين صرح «إن فرنسا بدون الجزائر لن تكون فرنسا».

علماً بأن كل كلام عن الجزائر كجزء من فرنسا هو كلام غريب ونفاقي، كما هو البيان الوارد في الدستور - دستور الجمهورية الرابعة، الذي منح في مقدمته المساواة بدون تمييز في العرق أو الدين. كانت العرقية تتنامى وتزحف في الجزائر كما لم تكن في أسوأ المستعمرات الأوروبية في ما وراء البحار. كيف يمكن أن تكون الجزائر فرنسا في حين أن معظم سكانها - 9 ملايين مسلم عربي، غير فرنسيين في حقوقهم المتساوية؟ لم يكن هناك مكان للجزائريين في الإدارة الفرنسية

العليا في هذا البلد. والاقتصاد كان بيد المقيمين الفرنسيين الأغنياء. إن حالة الجماهير الجزائرية المسلمة الفقيرة الجائعة في أرضها كانت تفاقمها نسبة الولادة العالية. في هذه الأثناء كانت مزارع المقيمين الواسعة تزداد مكننة فلم تعد تتطلب العدد الكبير من الفلاحين والحراث. وأحدثت الجمهورية الرابعة بعض الإصلاحات، ولكن القضية المفتاح، قضية الحقوق السياسية، وهي فقط تدبير المشاركة في السلطة المزعوم وغير الحقيقي قد أدخلت. وتم انتخاب جمعية عمومية جزائرية، تختارها مجموعتان انتخابيتان الأولى مؤلفة من مواطنين فرنسيين أوروبيين يضاف إليهم بعض أعيان من المسلمين حوالي نصف مليون ناخب، يختارون ستين عضواً. حتى هذا لم يكن كافياً بالنسبة إلى الأوروبيين المقيمين: إن الفساد الانتخابي جعل من المؤكد - بصورة مضاعفة - الأقلية الأوروبية مستمرة في سيطرتها.

إن مأساة الجزائر قامت على العنف والأذى، واقتضت خسارة كبيرة في أرواح الأبرياء وهذا فتح الطريق إلى حالة إثارة المشاعر الوطنية. إن القضية لم تكن قضية غالبية المسلمين المعتدلين وحصولهم على حقوقهم. إن قصر النظر والحقارة وتصميم الأوروبيين «ذوي الأقدام السوداء»، المدفوعين بالخوف وبالمصلحة المادية الذاتية حملتهم على عدم إعطاء المسلمين الجزائريين حقوقاً مساوية فعلاً، وحق تقرير المصير، كما جعل حصيلة الصراع يقررها المتطرفون.

كان المقيمون يعتقدون أن قوتهم تساندها قوة الجيش الفرنسي كله، تستطيع دوماً التغلب على وحدات حرب العصابات من أمثال جبهة التحرير الوطنية، وما تستطيع حشده وتجميعه. في النهاية ضعف الفرنسيون بفضل المجازر الدموية ومذابح المدنيين الأمر الذي انتشر في فرنسا الأم. إن الأكثرية التي يحسب لها الحساب في المآل الأخير لم تكن أكثرية المستوطنين الفرنسيين في الجزائر بل أكثرية الناخبين في فرنسا. بالنسبة إلى هؤلاء كان الثمن من أجل الاحتفاظ بالجزائر ومن أجل الدفاع عن المقيمين الأوروبيين بدا عالياً جداً. وأنهى ديغول حرب الجزائر وفق الشروط التي تم الحصول عليها: أي شروط طلبتها زعامة جبهة التحرير الوطنية.

إن الدروب المتعرجة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى حين استقلال الجزائر في سنة 1962 كانت مرقطة بموجات من العنف والمفاوضات الفاشلة والأزمات الدستورية. إن تحرير أوروبا في مايو 1945 قد رفع من توقعات الشعوب المستعمرة بأن حقبة جديدة قد بزغت بالنسبة إليهم. في سطيف وهي قرية جزائرية كالسوق أدت هذه التوقعات إلى قتال دموي وكان الأول من قتالات كثيرة. كان المتطرفون المسلمون يحملون أعلاماً وطنية ويدورن بها على المقيمين الأوروبيين، في ذلك الشهر مايو، فقتلوا ونهبوا أكثر من مائة. وكان رد فرنسا «تهدئة» المنطقة على الطريقة الكولونيالية النموذجية فقتلوا آلافاً من المسلمين. وسيطر الشعور بالصراع العرقي والدموي على كل الخطابات السياسية. وكان ديغول قد وعد شعوب المستعمرات الفرنسية بمعاملة

جديدة فهم يستطيعون التوصل فعلاً إلى الحكم الذاتي ولكن الوقت والكيفية يقررها الفرنسيون. وهكذا فإن الموقف الأساسي الذي وقفه الأوروبيون كان يقضي بأن العنف لن يعطل قرار إلغاء الاستعمار من أيديهم. إن قوة الفرنسيين العسكرية كانت غالبة حتى أن المقترحات التي قدمها الزعماء الجزائريون الوطنيون الأكثر اعتدالاً مثل فرحات عباس من أجل تسوية سلمية لم تؤخذ بعين الاعتبار (كان عباس قد اقترح جزائر مستقلة مرتبطة بعلاقة فدرالية مع فرنسا). وهكذا أصبح التحرك من أجل الاستقلال أكثر تجذراً وبرز زعماء جدد مثل أحمد بن بيلا وبالقاسم كريم مستعدون لاستعمال العنف. وبواسطة ما يقارب من 100 رجل مسلح بدأ بالقاسم كريم ثورة مفتوحة في أول نوفمبر 1954. وفي جميع البلاد وزعت مناشير موجهة إلى «الشعب الجزائري» وتعلن تشكيل جبهة التحرير الوطنية وهدفها الحصول على الاستقلال الجزائري. ولكن جبهة التحرير الوطنية وعدت بحسن معاملة المقيمين الفرنسيين وبالحفاظ على مصالح فرنسا: ويستطيع المقيمون الفرنسوين أن يختاروا الهوية الجزائرية. واستمرت جبهة التحرير الوطنية تحارب لمدة7 سنوات دون أن تنحرف عن أهدافها. ولكن عداء المقيمين الفرنسيين الذي لم يتزعزع جعل من المستحيل التوصل إلى اتفاق يمكن أن يحفظ لهم مستقبلهم. في سنة 1954 رفضت الجمهورية الرابعة على أنه غير معقول طلب أو فكرة استقلال الجزائر. وكان رئيس الوزراء في ذلك الحين بيير مانديس فرانس، وكان وزير الداخلية في حكومته وقت ذاك فرنسوا ميتران. وكانا مستعدين للتخلي عن الاستعمار في الهند الصينية وفي مراكش وفي تونس ولكن ليس في الجزائر. لأنهم كانوا يصرحون تكراراً بأن الجزائر هي فرنسا. وكان حلهم هو القمع العسكري الذي كان ممزوجاً بإصلاحات اقتصادية لتخفيف وطأة البطالة. ولكن الإصلاح لم يكن له حظ في النجاح. وردت جبهة التحرير الوطنية على القمع بالإرهاب. وبعد عشر سنوات من مجزرة سطيف في أغسطس 1955 تكررت عملية الإرهاب العشوائية العمياء في مدينة فيليب فيل. إن مذبحة الأوروبيين وحلفائهم من المسلمين على يد جبهة التحرير الوطنية حرضت بدورها على قتل ما يزيد على ألف مسلم كردة فعل انتقامية.

إن مثل هذا العنف كان مفيداً لجبهة التحرير الوطنية التي اعتبرت أن أعداءها ليست فرنسا فقط بل المسلمين المعتدلين الذين كانوا مستعدين لتقبل الحكم الفرنسي. وتوجهت جبهة التحرير الوطنية بالقتل أيضاً ضد الخونة من المسلمين إضافة إلى الفرنسيين. لا شك أن المسلمين الجزائريين الذين وضعوا ثقتهم في فرنسا أصبحوا الضحايا الأكثر إثارة للشفقة في الحرب. ولجأت جبهة التحرير الوطنية إلى ضرب المقاهي وصالات الرقص في الجزائر بالقنابل فتسببت بإراقة الدماء في الأماكن التي يجتمع فيها الأوروبيون بأعداد كبيرة. ورد الجيش الفرنسي بعنف مقابل وأخذ يعذب المشتبه بهم لأنهم من أعضاء جبهة التحرير وذلك للحصول على معلومات.

ومع ذلك لم تستطع القوة العسكرية القضاء على الإرهابيين. والشيء الذي كان يحصل كان انتصاراً مؤقتاً على جبهة التحرير الوطنية في ما كان يسمى بمعركة الجزائريين.

في هذه الأثناء أصبح الأوروبيون المقيمون يشكون في نوايا حكومة باريس وهل ستفاوض حكومة باريس جبهة التحرير الوطنية من فوق رؤوسهم؟ وأخذت جبهة التحرير الوطنية تكتسب الاحترام دولياً في الأمم المتحدة وتلقت الدعم من تونس في حين كانت مصر ناصر - المنتصرة منذ عهد قريب على فرنسا - تذيع من القاهرة الدعاية المناصرة للجزائر. أما المساعدة الفعلية فلم تقدم جدياً.

وفي ربيع 1958 تلاقت طرق المقيمين الفرنسيين والجزائريين الرافضين من فرنسيّي الجزائر، من جهة، مع طرق السياسيين في الجمهورية الرابعة، من جهة أخرى، تلاقت في مصيرها. منذ 15 أبريل إلى 13 مايو 1958 بدت باريس مشلولة سياسياً: فلم يكن بالإمكان تشكيل حكومة. وبدت الطريق مفتوحة أمام عودة ديغول في نهاية مايو. وهذا استدعى انهيار الجمهورية الرابعة بعد 4 سنوات أخرى من السياسة الغامضة ومن القمع العسكري ومن إراقة الدماء في جزائر فرنسا أيضاً.

في سنة 1949 أخطأ ديغول الحساب. وكنتيجة لاستقالته أمضى عقداً طويلاً من البعد عن المجال السياسي رغم أنه كان يتهيأ للعودة. ورغب في إنهاء الجمهورية الرابعة والشيء الذي كان يرى مصيره المحتوم كان تصديع الدستور البرلماني الذي تسبب بحسب رأيه لكل الأخطاء التي حدثت في الجمهورية الرابعة. ولكنه لم يشأ أن يستولي على الحكم بصورة غير دستورية. إن الجمهورية الرابعة يجب أن تعود إليه وأن تطلب منه إنقاذ فرنسا من الفوضى. وهذا لم يكن يعني أنه كان ممتنعاً عن استغلال مشاعر الفئات الفرنسية في فرنسا وفي الجزائر الذين كانوا مستعدين للتآمر ضد الجمهورية الرابعة. إن رفضه شجب عدم الولاء للجمهورية الرابعة أو إدانة أولئك الذين كانوا مستعدين لتحدي الحكومة في باريس قبل أن يأتي هو إلى الحكم كان كافياً لتشجيع الاعتقاد بأن سياسته الجزائرية سوف تكون بالتأكيد سياسة فرنسا. كان خطيباً بارعاً سيداً في الكلام بحيث يرضي الجميع في كل شيء. وبعد ثلاثة أسابيع من سقوط الحكومة في 15 أبريل سنة 1958 عندما لم يجد الرئيس رينيه كوتي أي سياسي كفوءٍ لتشكيل حكومة جديدة استشار ديغول. ولكن في 13 مايو كان بيير فيملان وهو رجل بغيض إلى الجيش في الجزائر هو الذي اختاره رينيه كوتي لتشكيل الحكومة.

في مدينة الجزائر كان يوم 13 مايو 1958 يوماً مصيرياً. فقد كان الجنرال جاك ماسو وقائد الجيش راوول سالان ومعهم شركاؤهم كانوا عملياً خارجين على إرادة باريس بصورة صريحة. وإن كان فيملان قد تلقى دعم الجمعية الوطنية لتشكيل الحكومة الجديدة فإن المؤامرة من جانبي البحر

المتوسط كانت في أوج تأرجحها. وكان على ديغول أن يتحرك. وإن كان عصيان الجيش في مدينة الجزائر والتهديد بالحرب الأهلية هو الذي غلّ يدي الرئيس وشرعية حكومة الجمهورية الرابعة. لقد أظهر ديغول استقلاله التام وعزوفه الشخصي عن أي شيء باستثناء إنقاذ فرنسا. وفي تصريح له شهير وعلني في 15 مايو تجنب ديغول الإشارة إلى العصيان في الجزائر تحت تغطية عبارة «اضطراب في القوات المقاتلة» وأدان «نظام الأحزاب» الذي لا يستطيع حل مشاكل فرنسا ثم ذكّر بمهمته في سنة 1940 ليخلص إلى القول «ليس بعيداً، من قبل، على هذا البلد، في ساعة الخطر، أن يثق بي لأقوده... إلى الخلاص. واليوم وأمام التجارب المرة التي تواجهه مرة أخرى يجب أن يكون معلوماً أني مستعد لتحمل المسؤولية في الجمهورية».

وحين وضع نفسه تحت تصرف الشعب الفرنسي متجاوزاً رئيس الجمهورية والحكومة والجمعية الوطنية نسف ديغول السلطة التي كانت لهذه المراجع الثلاثة والتي كانوا يمارسونها.

إن الشعب الفرنسي لم يكن ليسلم بسهولة بأن يغتصب الجيش السلطة الأمر الذي أثار الاحتجاجات والانتفاضات وانتشار الاضطرابات المدنية.

كانت هناك عقبات ما تزال ضخمة أمام انتقال «شرعي» للسلطة. وبعد كل شيء كانت وزارة بيار فيملان تعمل ولم يكن هناك خطر حقيقي على الثورة في فرنسا غير تلك التي قامت بها وحدات مسلحة من الجزائر. كان الجنرال ماسو يعرف أنه يحتاج إلى تغطية لاستعمال القوة. وخطط لانقلاب في باريس كان اسمه الحركي «البعث»: تظاهرات جماهيرية منظمة تحميها فرق من المظليين تنقل بالجو من مدينة الجزائر، وفي المنطقة الجنوبية الغربية من فرنسا يقوم هو باحتلال مباني الحكومة الاستراتيجية. وبلغت الأزمة ذروتها في 28 و29 مايو. كانت علاقة ديغول «بالبعث» هي علاقة قد اثارت الجدل الحامي والتناقض البالغ بين المؤرخين. هل كان الجنرال نفسه هو الذي أعطى الأمر بالقيام بالانقلاب والتحرك أم أن الأمر كان من صنع أنصار ديغول في باريس الذين أعطوا الضوء الأخضر لقادة الجيش في الجزائر؟.

الشيء الأقرب على ما يبدو أن ديغول قد عبر بنفسه بطريقة غامضة أو أنه قد أشار تلميحاً واضحاً أنه إذا فشل في الاستيلاء على الحكم بالطرق الشرعية التي يفضلها هو فإنه سوف يستعين بالمؤامرة في الجزائر.

وبدأ الإنزال الجوي فعلاً عندما أقلعت 6 طائرات داكوتا باكراً في عصر 28 مايو. في ذاك المساء في باريس طلب الرئيس كوتي من ديغول أن يشكل حكومة انقاذ وطني لأن فرنسا كانت على وشك الوقوع في شفير الحرب الأهلية. وكان على كوتي أن يقبل أيضاً طلب ديغول بأنه يقبل تشكيل الحكومة فقط إذا سمح له بإعداد خطط لوضع دستور جديد. وبقول آخر، كان يريد أن يحكم بدون

وجود جمعية وطنية. ووافق ديغول على أن يعطى سلطات استثنائية لمدة 6 أشهر على أن يمثل أمام الجمعية الوطنية كرئيس للحكومة لأخذ الثقة والصلاحية للتخطيط ولعرض دستور جديد.

عندما تلقى جنرالات الجيش الأخبار أجلوا تنفيذ عملية «البعث». وصوتت الجمعية الوطنية في أول يوليو 1958 بأكثريتها على الثقة بديغول كرئيس للحكومة مع سلطات خاصة، ولكن أقلية ملحوظة صوتت ضده أي 224 عضواً من أصل 553 نائباً. في اليوم التالي نال أكثرية الثلاثة أخماس اللازمة لعرض دستور جديد على الشعب الفرنسي بواسطة الاستفتاء العام. وهكذا أصبح ديغول وهو في سن 67، رئيساً للحكومة من جديد، ولكن كوتي ظل رئيساً للجمهورية، وهو تدبير يعطي الشرعية والاستمرارية في مرحلة انتقالية طبعت بطابعها الأشهر الأخيرة من الجمهورية الرابعة.

وحقق ديغول انتقالاً دستورياً للسلطة لهذه الناحية من الشرعية. ولكنه لم يكن ليستطيع ذلك من دون التهديد العسكري الآتي من الجزائر. وكانت المشكلة المباشرة بعد ذلك في فرنسا الأم. ولكن الجزائر وما فيها من مقيمين ومن ضباط ومعهم السياسيون الديغوليون الفرنسيون العائدون إلى الوطن سوف يتطلعون إلى الانسحاب من الجزائر الفرنسية على أنها خدعة مفضوحة سوف تقيلهم من تقديم الولاء لأي حكومة ترتكب هذا الجرم.

ولكن بماذا فكر ديغول حقاً؟

إن مسألة الإجابة على هذا السؤال مسألة صعبة. في المراسلات وفي المحادثات الخاصة يبدو أنه استقصى الأفكار مستعملاً الأفكار التي صرح بها كأدوات سبر. ولكن كان براغماتياً بصورة واضحة. إن الأزمة يجب أن تصل إلى حل، وكان ديغول يعتقد بأن هذا الحل لا يمكن التوصل إليه عن طريق الاستمرار في التفريق العنصري ضد غالبية المسلمين. أو باستعمال القوة العسكرية وتعذيب الخصوم. واتكل على ما له من رصيد احترام ضخم لدى المقيمين ولدى ملايين الجزائريين المسلمين الذي تلقوا منه عرضاً باتفاق جديد. وفيما خص المقاتلين من جبهة التحرير الوطنية قدم لهم غصن زيتون عندما امتدح شجاعتهم. ولم يكن أبداً مأخوذاً بالوهم بأن الجزائر في يوم من الأيام لن تكون مستقلة. ولكن الاستقلال يجب أن ينتهي الوصول إليه بصورة تدريجية وبالاتفاق مع فرنسا وبنوع من المشاركة معها. من خلال كل خطاباته وعظمته كان ديغول أبعد ما يكون واثقاً بقدرته على فرض سياسة تعارض رغبات المقيمين الفرنسيين وقادة الجيش الذين هنئوا أنفسهم بأنهم هم الذين قضوا على الجمهورية الرابعة. ولم ينته القتال أو يتوقف بالجزائر بعودة ديغول وبالتأكيد كانت الوحشية أكثر سوءاً من ذي قبل بخلال السنوات الأربع التي كان فيها الجنرال يؤجل، متحولاً من المفاتحات التنازلية أمام جبهة التحرير الوطنية إلى تجديد الجهود من أجل إكمال التهدئة السلمية وعدد الموتى يزداد والتعذيب يشتد.

لو أن ديغول يمثل عظمة فرنسا حقاً كما يدعي هل كان يستحق الإدانة من أجل محاولته عبثاً إنقاذ وضع فرنسا في الجزائر؟ إن غموض سياسته قد تكشف منذ زيارته الأولى للجزائر بعد ثلاثة أيام من نيله الثقة، بالنسبة إلى الجزائر بين المسلمين وإلى جماهير المقيمين الفرنسيين. صرح في مناسبات مختلفة بتصاريح غامضة ملتبسة مثل قوله «لقد فهمت عليهم» ولكنه في إحدى خطبه تجنب بحذر التلفظ بشعار المقيمين الفرنسيين «الجزائر فرنسية».

إن تأثير ديغول على الجماهير في فرنسا وفي الجزائر كان ضخماً. إن الغالبية العظمى من الفرنسيين ومن المسلمين الجزائريين كانوا مستعدين لوضع ثقتهم فيه ولإقامة علاقات جديدة وإقامة مستقبل أفضل. كان أفضل ضمانة بأن فرنسا لن تغرق في حرب أهلية. والمزعج هو أن المقيمين الفرنسيين والعسكر الواثقين به كانوا يتوقعون منه نتيجة مختلفة تماماً عما كان يتوقعه المسلمون الجزائريون. ومع هذا فإن الاستفتاء العام على الدستور الجديد الذي جرى في فرنسا وفي الكومنولث الفرنسي والجزائر كان انتصاراً شخصياً لديغول. في فرنسا الأم أكثر من 80% صوتوا لصالحه. في الجزائر حيث كان المسلمون الجزائريون يستطيعون التصويت على قدم المساواة مع الأوروبيين لأول مرة كان تخذيل الجيش قد شوه الأكثرية الواسعة التي بلغت 76.4% في مواجهة تهديدات جبهة التحرير الوطنية. فلماذا إذاً لم تكن هناك تسوية سريعة تتوافق مع رغبات الغالبية العظمى من المسلمين الجزائريين الذين كانوا مستعدين بوضوح للقبول بنوع من المشاركة مع فرنسا؟ وعلى كل كان ديغول يقصد عمداً استعمال سلاح الديمقراطية وسلاح الأكثرية كأفضل الوسائل للعثور على حل [أليس هذا التقصد هو عين الحكمة؟!].

لم تكن الأكثرية هي التي قررت القضية في الجزائر بل هي القوة المنظمة التي كان يتمتع بها المقيمون، والجيش الفرنسي والمناضلون الجزائريون الذي شكلوا جبهة التحرير الوطنية. إن جبهة التحرير الوطنية لم تشأ أن تترك سلاحها لقاء أي شيء أقل من الاستقلال الكامل. وعاشوا كقوة مناضلة (حرب عصابات في البلد وفي المناطق الريفية على الرغم من العمليات العسكرية الفرنسية (الناجحة) وكانت المقاومة تهاجم المقيمين الفرنسيين وأنصارهم من الجزائريين المسلمين). إن محاولات ديغول التفاوض معهم حتى في أوقات ضعفهم العسكري الكبير لم تؤد إلى نتيجة. وأكثر من ذلك كان المتطرفون من أصحاب «الأقدام السوداء» من الفرنسيين سرعان ما عرفوا أن ديغول - مهما كانت ميوله الشخصية - سوف يسلم في النهاية مع الجزائرين المسلمين وسوف يتخلى عن المقيمين إذا قضت الضرورة بذلك. وقام هؤلاء المتطرفون من المقيمين كطرف ثالث بمحاولات اغتيال ديغول. وفي بعض المرات أصيبت سيارته 14 رصاصة وأوشكوا أن يقتلوه مع زوجته وذلك في أغسطس 1962. في فبراير 1961 شكلوا المنظمة المسلحة السرية في الجزائر التي اشتهرت

في العالم باسم OAS وصرحوا بأنهم سوف يتصرفون بنفس الضراوة التي تتصرف بها جبهة التحرير الوطنية، ونقلوا عملياتهم الإرهابية إلى باريس إن تخلى ديغول وسكان فرنسا الأم عن الجزائر الفرنسية.

في 30 مارس 1961 أعلن ديغول بأن محادثات السلام مع منظمة التحرير الوطنية سوف تبدأ قريباً في أفيان. وكانت هذه إشارة إلى عصيان صريح قامت به في أبريل منظمة الـ OAS بمساعدة أربع جنرالات من الجيش متقاعدين في الجزائر. ومرة أخرى حذر ديغول من خطر الحرب الأهلية. وبخلال المفاوضات الطويلة الأمد في أفيان قامت منظمة الـ OAS بأبشع عملياتها ولكنهم لم يستطيعوا منع الموافقة التي تمت عملياً وفقاً لشروط منظمة التحرير الوطنية في 18 مارس 1962. في 1 يوليو من تلك السنة تمت الموافقة على الاستقلال الجزائري بعد استفتاء عام جرى في فرنسا وفي الجزائر. كانت منظمة الـ OAS في الشهر السابق قد عدلت عن النضال الميؤس منه في الجزائر. إن المتطرفين قد اتضح لهم أن لا أمل للمقيمين الفرنسيين في الجزائر. وكان معظمهم قد هاجر إلى فرنسا الأم.

هل كان سلماً مشرفاً؟ لم يستطع الفرنسيون حماية الجزائريين الذين كانوا موالين لهم والذين اعتبرتهم منظمة التحرير الوطنية خونة. المسلمون الجزائريون الذين خدموا في الجيش الفرنسي كان عددهم 210 آلاف جندي. قلة منهم لجأت إلى فرنسا. ولم يعرف بالضبط عدد أولئك الذين ظلوا في الجزائر فقتلوا وذبحوا. التقديرات تتراوح بين 30 ألف و150 ألف. إن زعماء الجزائر الجدد اعترفوا فيما بعد أنه كانت هناك أخطاء. عائلات بأكملها حتى الأطفال قد ذبحت. العديد من دول العالم الثالث مرت بآلام القمع الكولونيالي وبعده عبر حروب التحرير الوطنية التي تضمنت ليس فقط الحرب ضد المحتل بل أيضاً الوحشية في قتل الأخ أخاه في حرب أهلية. وكانت الجزائر أسوأ مثل في هذه العلميات. إن ماضي ديغول العسكري قد ساعده في مواجهة هذه النتيجة المحتومة. لا شك أن اللوم لا يقع عليه بمفرده فقط [؟!!].

مهما كانت الأخطاء المنسوبة إلى ديغول في معالجته لأزمات الجزائر من سنة 1958 إلى 1968، فإن هيبته الضخمة وحدها في الجيش ولدى الشعب الفرنسي هي التي أنقذت الجزائر من سيطرة عصيان الجيش تسانده قوة المقيمين وأنقذت فرنسا من مواجهات كان يمكن أن تؤدي إلى نظام فاشستي جديد في باريس. إن إنهاء الحرب قد تم بفضل المساندة الضخمة التي قدمها معظم الفرنسيين، وليس بدون إرسال لا أقل من نصف مليون جندي متطوع إلى الجزائر. إن الحكم الصادر على ديغول والذي قدمه المؤرخ أليستير هورن يبدو صحيحاً إلى حد كبير: «إن طريقته في تخليص فرنسا من الجزائر قد لا تكون قد جرت بصورة جيدة. ولكن من المؤكد أن لا أحد غيره كان يستطيع أن يفعل ذلك بصورة أفضل».

نجح ديغول في سنة 1958 بإعادة تثبيت السلطة الدستورية في فرنسا بوجه الجيش المستعصي وبوجه أشد اليمين تطرفاً. ولم يكن أقل أسلحته أهمية ظهوره المؤثر شخصياً على شاشة التلفزيون ومن خلاله كان يخاطب الأمة الفرنسية حتى معارضوه كانوا منشدين بإعجاب إلى أسلوبه، أسلوب شارل الكبير المهيب، وهو يلبس الزي العسكري زي الجنرال بخلال تلك السنوات الباكرة من الاضطرابات. لقد أعطي ستة أشهر فقط ليحكم بدون برلمان وليعيد تفصيل مؤسسات الحكومة. ولم يضيع الوقت. كان يتمتع بسلطات خاصة في يونيو 1958. فأنشأ ديغول لجنة استشارية (وكان هو رئيساً لها) ليضع مسودة دستور جديد. وقد تمت الموافقة على هذا الدستور. وقد تمت الموافقة عليه بأكثرية غالبة في استفتاء جرى في 28 سبتمبر 1958.

إن دستور الجمهورية الخامسة، الذي وُضع موضع التنفيذ في يناير 1959، قوّى بشكل كبير سلطات رئاسة الجمهورية وبموجب المادة 16 التي تسمح لرئيس الجمهورية في حالة الأزمة الوطنية الكبرى أن يتخذ «كل التدابير اللازمة التي تطلبها الظروف». وحتى سنة 1958 عدّل الدستور في 1962 بموجب استفتاء «رفرندوم» آخر فلم يعد رئيس الجمهورية ينتخب مباشرة من قبل الشعب بل تنتخبه لجنة انتخابية مؤلفة من كل أعضاء الجمعية الوطنية ومن غيرهم من «الأعيان»: لقد تصرف ديغول بحذر. على الورق كان رئيس الوزراء يشارك في السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية، ولكن الرئيس هو الذي ينتقي رئيس الوزراء وينتقي الوزراء الآخرين بناءاً على توصية من رئيس الوزراء.

على الورق كان للبرلمان سلطات ضخمة. كانت الحكومات مسؤولة أمام البرلمان وكانت مضطرة إلى الاستقالة إذا لم تمنحها الجمعية الوطنية الثقة أو رفضت برنامجها. كان رئيس الوزراء بموجب المادة 20 مكلفاً بتحديد وبإدارة سياسة الأمة وكانت له مسؤولية الدفاع الوطني كما أعطي أيضاً سلطة تعيين كبار المسؤولين. وأكثر من ذلك إن توقيعه الإضافي مطلوب على المعاهدات. إن رئيس الجمهورية مسؤول عن إجراء المفاوضات. وله صلاحية اقتراح القوانين الجديدة وهو قائد الجيش الأعلى ويرئس مجلس الوزراء وبموجب الدستور تتصرف الحكومة كشريك تابع لرئيس الجمهورية. وهذا التدبير قضى على السلطات المتضاربة وعلى مصدر الخلافات الممكنة. وفسّر ديغول صلاحياته تفسيراً واسعاً وكان من الناحية العملية قادراً على اتخاذ قرارت يراها لازمة وضرورية في الداخل وفي الخارج. الواقع أنه كان يعامل رئيس الوزراء والوزراء في الحكومة وكأنهم موظفون. وكانت الحكومة أكثر بقليل من وسيلة تنفيذ إرادة الرئاسة وسلطته التنفيذية. كان رئيس الوزراء ميشال دوبري (1959-1962) وجورج بومبيدو (1962-1968) وموريس كوف دي مورفيل (1968-1969) من رجال الرئيس، وكان الكثير من الوزراء التكنوقراط أكثر مما كانوا من زعماء الأحزاب. وكان الطلاق بعيداً عن الأحزاب السياسية قد برز تماماً بموجب النص القائل بأن

أعضاء الحكومة لا يستطيعون أن يكونوا من أصحاب المقاعد في الجمعية الوطنية. وهذا النص من شأنه أن يبعدهم عن المناورات السياسية التي كانت تجرى بين الوزراء والتي تسببت بعدم الاستقرار في الجمهورية الثالثة والرابعة. وبدعم من الديغوليين وأنصارهم في الجمعية الوطنية، على أثر انتخابات نوفمبر 1958 ونوفمبر 1962، فشكلوا أوسع مجموعة بواسطتها كان ديغول يتمتع بسلطات واسعة كان دستور 1958 قد أعطاها على الورق إلى رئيس الوزارة وإلى الحكومة وإلى البرلمان. ووضع ديغول حكماً رئاسياً غالباً لحقبة حكمه الذي انتخب له بصورة ديمقراطية. لكنه كان متيقظاً لحفظ الحريات الفردية والحقوق المدنية للفرنسيين. وهذا الأمر ميز بشكل بارز ديغول عن ديكتاتوريات إسبانيا والبرتغال والكثير من دول أميركا اللاتينية. إن موقع الرئيس قد تقوى أكثر في سنة 1962 كما رأينا عندما قضى تعديل لدستور 1958 بانتخاب غيرمباشر محل الانتخاب غير المباشر من قبل الشعب لمدة سبع سنوات.

قاد ديغول فرنسا فعلاً وبفعالية. ومن خلال استعماله النصوص الخاصة بالرفرندوم كان يستطيع تجاوز البرلمان والحصول على موافقة على سياسته بتفويض من الشعب مباشرة. وظل بوضوح حبيب الأكثرية الواسعة من الفرنسيين حتى أواخر 1968-1969 رغم أنه كان هناك كثيرون لا يحبذون سيطرته القوية ويعتبرون معاملته للحكومات وللبرلمان واحتكاره للسلطة السياسية في الراديو والتلفزيون كتهديد للديمقراطية. ولكن بدا أنه لم يكن هناك خيار آخر ولم يكن هناك رجل بهذا المستوى يستطيع أن يقدم الاستقرار السياسي لفرنسا التي كانت بأشد الحاجة إليه. لقد بدا ديغول يومئذٍ وبآن معاً لا يطاق ولا غنى عنه. إن التحول الاقتصادي في فرنسا، الصناعي والزراعي بدا سريعاً منذ 1949 وتسارع أكثر طيلة سنوات ديغول الإحدى عشرة من سنة 1958 إلى 1969. وقد استكمل تقدمها بفضل الاقتصاد المختلط ومعه تدخل الدولة والمحفزات التخطيطية وتشجيع الحكومة. وتم تحديث القطاعات الرئيسية الصناعية في فرنسا ووافق ديغول على معاهدة روما والمنافسة الاقتصادية التي منحتها هذه المعاهدة في ما بين المتعاهدين الستة. ولم تكن هناك عودة إلى الوراء، إلى السياسات الحمائية التقليدية في فرنسا. والتجول الحر للسلع في السوق الأوروبية المشتركة قد استكمل في أول يوليو 1968 بعد العشر سنوات الانتقالية الممنوحة لفرنسا: إن تجارتها أصبحت متقدمة بعد أن أعيد توجيهها نحو الأسواق الأوروبية الجديدة التي أخذت تتوسع بسرعة. وامتازت فرنسا في فروع كثيرة من الصناعات التكنولوجية العالية المستوى والجديدة مثل الكيميائيات وعلم الطيران والبترول والهندسة الدقيقة والسيارات. في حين أن رخص الطاقة المرتكزة بدرجة أولى على الفحم ثم على الطاقة النووية بشكل متزايد، كل ذلك ساعدها على أن تكون أكثر قدرة على المنافسة. وفي ما بين 1948 و1969 زاد النمو الاقتصادي الفرنسي بمعدل سنوي 4.6% في عقد 1950 وبمعدل 5.8% في

عقد 1960 بحيث إنها تركت وراءها جيرانها من الدول الأوروبية الغربية. لقد سبقت فرنسا بريطانيا في سنة 1960. وقد تحرك المؤشر الاقتصادي الصناعي كما يلي:

1937	100
1949	112
1959	193
1969	341

إن زراعة فرنسا قد جرى تحديثها بسرعة. وانخفض عدد المزارع بمعدل الثلث بين 1955-1970، وانخفض عدد المزارعين وعدد العاملين الأجراء في المزارع بشكل أقوى في حين زاد المنتوج. إن الزراعة التي انخفضت أهميتها في الاقتصاد الفرنسي بعد نهاية عقد 1960 استخدمت 16% من الشعب العامل مقابل أكثر من الربع بعد نهاية الحرب.

إن أبرز صورة سلبية لنمو اقتصاد فرنسا كان التضخم الذي بدا سريعاً في أيام الجمهورية الرابعة. عندما جاء ديغول إلى الحكم بذل مع وزير المالية أنطوان بيني جهداً مصمماً من أجل خلق نقد مستمر. أولاً خفض قيمة الفرنك ثم أدخل فرنكاً جديداً. وعادت الثقة بالنقد وتقلص التضخم. إن إضرابات 1963 تبعتها جملة تدابير تقشفية أخرى اتخذها وزير المالية الجديد فاليري جيسكار ديستان. إن التوسع الاقتصادي ساعده التزايد المفاجئ في اليد العاملة عندما عاد ما يقارب من مليون من المستوطنين المسمين «بالأرجل السوداء» من الجزائر إلى فرنسا الأم. ودخلت يد عاملة أرخص آتية من إيطاليا بشكل خاص ومن شمال إفريقيا ومن إسبانيا. في عقد 1960 كانت سوق الاستهلاك الأوروبية الغربية متعطشة لا ترتوي بالسيارات والبرادات والتلفزيونات. واستحكمت الصناعة الفرنسية بهذه الفرصة الي قدمتها لها السوق الموسعة. وظل الاستخدام الكامل قائماً حتى سنة 1968-1969 وحتى في ذلك الوقت حين بلغ عدد العاطلين أقل من مليون (وهذا الرقم قد أثار ذعر المعاصرين)، بلغت البطالة أقل من 4% من الشعب العامل.

لما كانت البنيات التقليدية العتيقة قد كيفت لتلائم الظروف الحديثة كان هناك العديد من الفرنسيين يندبون ويقاومون هذه التغييرات المؤلمة. إن جماعة الفلاحين الفرنسيين أظهروا تكراراً وأحياناً بشكل عنيف مُتنَفَّسهم من الظلامات التي لحقت بهم. والحرفيون وأصحاب المحلات الصغيرة احتجوا في حين عبّرت الاضطرابات المتكاثرة عن قهر العمال الصناعيين. إن ازدياد الثروة الوطنية، أكثر من ذلك لم يوزع بشكل متساوي. كان الأجراء الصناعيون ينتجون بصورة أفضل من غير الصناعيين. وكانت المهارة تكافأ بشكل جيد وحسّنت إدارة الأعمال بشكل ضخم مستويات المعيشة ولكن مجتمعاً مشتتاً طبقياً كالمجتمع الفرنسي يتعرض لتوترات مستمرة برز بشكل غليان في مايو 1968.

لم يكن ديغول متحمساً لأوروبا موحدة كما عرضها موني وأتباعه وقد انتقد إقامة المجموعة الاقتصادية الأوروبية وما تقتضيه من تعيين لجنة فوق الدول المشتركة. لو أن اللجنة الأوروبية الاقتصادية قد ظهرت إلى الوجود في أول يناير 1959 متطلبةً كما فعلت من فرنسا أن تبدأ إلغاء تعريفتها الصناعية الحمائية؟ كانت فرنسا في أزمة مالية عميقة ولكن ديغول لم يحاول أن يجهض ولادة السوق المشتركة. بالنسبة إليه لم تكن الأوجه الاقتصادية من معاهدة روما هي الشيء الأهم بل كان الأوجه السياسية. واكتشف يومئذٍ الوجه المهم الإيجابي وحسب أنه عبر زعامة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، تستطيع فرنسا استعادة نفوذها في العالم وتخليص أوروبا من التبعية العسكرية والاقتصادية للدول الأنجلو ساكسونية. إن استعادة فرنسا لموقعها الدولي كان أهم شيء في ذهن ديغول. إن التحالف مع الولايات المتحدة سوف يبقى أساسياً لمواجهة التهديد السوفييتي ولكن هذا لا يعني الحاجة إلى الخضوع أو المشاركة الأوروبية «من تحت». في أوروبا غربية ما تزال تنظر إلى الولايات المتحدة من أجل الدفاع عنها ومن أجل التكنولوجيا المتقدمة كان لديغول نظرة جريئة إلى المستقبل.

عندما عاد ديغول إلى الحكم في سنة 1958 كان هناك عائق رئيسي ضد طموحاته هو ما يسمى «بالعلاقة الخاصة» بين الولايات المتحدة وبريطانيا. لم تكن بريطانيا تريد اختيار أوروبا إذا اقتضى منها ذلك إضعاف روابطها مع الولايات المتحدة والكومنولث. وبناءً على هذا وإن كانت السياسة البريطانية تحبذ إنشاء منطقة تجارة حرة وصناعية في غربي أوروبا فإن التعرفة المشتركة الخارجية التي من شأنها أن تعمل ضد كل عضو غير أوروبي، كما هو منصوص عليه في معاهدة روما، كانت تعتبر غير مقبولة. ولكن بدون بريطانيا في السوق المشتركة ومع ألمانيا داخلها وراغبة بأن لا تظهر متفوقة على الآخرين فإن فرنسا تكون زعيمة أوروبا الغربية بدون منازع. وبمقدار الاهتمام بالعالم الواسع اقترح ديغول في سبتمبر 1958 على الرئيس أيزنهاور وعلى رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان بأن يدار العالم الواسع من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. هذه السياسة كان يمكن أن تجرح بشكل خطير حلفاء أميركا الآخرين في الناتو أي إيطاليا وجمهورية ألمانيا الفدرالية ورفضها كان استنتاجاً مفروغاً منه. وبذات الوقت سعى ديغول إلى علاقة خاصة مع المستشار الألماني الغربي ايديناور الذي دعاه ديغول إلى زيارته في بيته في كوومبي ليدو اغليز. وكانت الشروط التي قدمها لأيديناور أن على ألمانيا أن تتخلى عن أية فكرة تتعلق بالمشاركة النووية مع فرنسا وأن تقوم بينهما سوق زراعية مشتركة تضاف إلى السوق المشتركة الأوروبية، وأن تعمل فرنسا وجمهورية ألمانيا الفدرالية على تنشيط السوق المشتركة المؤلفة من الدول الست لسبق اتحاد التجارة الحرة الواسع بقيادة بريطانيا . إن ديغول الذي جاء إلى الحكم بيد مطلقة أصبح في نهاية 1958 وقد أنجز الكثير من أجل فرنسا وقوى مركزها الدولي. والعداوة التاريخية بين ألمانيا وفرنسا قد زالت وحلت محلها صداقة خاصة وجديدة

ختمتها معاهدة الصداقة بينهما في يناير 1963. إن دور فرنسا هو دور رئيسي في السوق الأوروبية المشتركة من أجل مزيد من النمو. واستبعدت بريطانيا ويمكن أن تظل مستبعدة ما دام ديغول قد اختار أن يستعمل حق فرنسا بالفيتو. ولكنه رغب في تفصيل السوق المشتركة لتصبح تحالفاً وثيقاً بين دول ذات سيادة وقد عارض تحول السلطات إلى بروكسل حيث يقوم المركز الرئيسي للجنة الأوروبية.

كان هم ديغول توثيق موقف فرنسا في العالم من جديد. لقد استبعدت فرنسا من تسويات زمن الحرب واستبعدت من النادي النووي وبدون أسلحتها النووية الخاصة لن تعطى فرنسا مكاناً على طاولة الدول الكبرى. في سبتمبر 1959 أعلن ديغول أن فرنسا سوف تبنى قوتها الضاربة النووية الخاصة. ولكن هل كان هناك أي فكرة أخرى؟ إن فرنسا لا تستطيع أبداً أن تجاري المخزون الأميركي والسوفييتي. وديغول ولا شك يعرف ذلك. ولكنه كان يخشى ويظن أن الولايات المتحدة لن تريد الدفاع عن أوروبا الغربية بواسطة أسلحتها النووية إذا كان ذلك يعني تدمير الولايات المتحدة. وإذا فرنسا تحتاج إلى بناء قوتها النووية الضاربة الخاصة بها لتكون مستقلة عن الدول الأخرى. إن مبدأ أميركا الجديد القائم على «الرد المرن» قد زاد من مخاوف ديغول من أن حرباً نووية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة يمكن أن يحصر بين نهر الألب والأطلسي. وأكثر من ذلك إن الأميركيين هم بصدد تغيير خططهم الاستراتيجية بشكل أساسي دون أن يستشيروا أولاً حلفاءهم الأوروبيين. في فبراير 1960 فجر العلماء الفرنسيون أول قنبلة ذرية لهم وبعدها أخذت فرنسا تكرر تجاربها النووية في الباسيفيك.

وأرسلت إشارات أيضاً إلى الولايات المتحدة مفادها أن فرنسا تنظر إلى الناتو وكأنه حلف غير متكافئ وطلبت تغييراً كثمن لها لتبقى عضواً فيه. وفي أبريل 1959 منع ديغول وجود الأسلحة النووية الأميركية في قواعد في فرنسا. ولكنه بالغ في الضغط الفرنسي من أجل تغييرات في الناتو من شأنها أن تعطي فرنسا صوتاً أقوى. ولكن المحاولة فشلت في الضغط على الولايات المتحدة وبريطانيا. وأنه وإن كان الألمان يرغبون في الاحتفاظ بعلاقات حسنة مع فرنسا، فإن مطلق مستشار ألماني لن يخاطر استبعاد الولايات المتحدة التي عليها يقوم الدفاع عن ألمانيا الفدرالية ضد الاتحاد السوفييتي بصورة رئيسية. في يوليو 1966 بعد سنوات من عدم التعاون اتخذ ديغول خطوة مأساوية فسحب فرنسا من حلف الناتو ذي البنية القيادية العسكرية المدموجة. ولكنه كان حريصاً على إبقاء تحالفها السياسي مع الناتو. لا شك أن ديغول كان رائعاً حين يدعم الولايات المتحدة وحلفاء الناتو في كل مواجهة مع الروس، عبر أزمات برلين المتتابعة، عند بناء حائط برلين سنة 1961 وفي أزمة الصواريخ الكوبية في سنة 1962.

في سنة 1966 بدا ديغول مبالغاً في الاتكال على قوته وبدت سياساته أقل إقناعاً. إن زياراته

الرسمية لدول العالم الثالث ولأميركا اللاتينية وكندا أكسبته تأييداً شخصياً لكن من دون مكاسب ملموسة لفرنسا التي بدت معادية لأميركا بشكل خطير. وبدا إرهارد وكيسينجر خليفتا ايديناور أقل استعداداً لقبول رعاية فرنسا في حين استعادت ألمانيا ليس فقط قوتها الاقتصادية بل ثقتها بنفسها أيضاً.

وأغضب ديغول شركاءه في الـ EEC سنة 1965 حين قاطع السوق المشتركة عندما حاول أعضاؤها أن يصلوا إلى الأكثرية في التصويت في مجلس الوزراء. وبعد عدة شهور، توصلت فرنسا إلى ربح ما يسمى بتسوية لوكسمبورغ التي تسمح، في هذا الشأن، لكل عضو أن يعارض أكثرية الأصوات عندما يعتبر أن مصالحه الحيوية هي في الميزان. لقد أوقف ديغول التحرك نحو «تجاوز الوطنية». هذا الموقف الذي يتوافق مع وجهة نظر الحكومة البريطانية والذي استعمل ديغول ضده حق الفيتو في يناير 1963 ونوفمبر 1967. كان شركاء فرنسا الخمسة أيضاً راغبين في إدخال بريطانيا لصد فرنسا فلم يأخذوا بلطف خطابها الأولمبي المتعالي على الممارسات البريطانية.

انتخب ديغول لدورة جديدة في ديسمبر 1965 بموجب أكثرية منخفضة، باعتراف الجميع وكان عمره خمساً وسبعين سنة، باعتبار أنه ضروري للاستقرار، ولكن ميزات مرشح اتحاد اليسار، كان أيضاً قد برز من خلال 32% من الأصوات متخلفاً عن الجنرال بـ11% على الصعيد الدولي نجح ديغول في استرجاع دور فرنسا المستقبل. والمسألة التي أثيرت يومئذٍ هي ما هو صانع بهذا الدور، وكيف سيستغل موقف فرنسا من أجل كسر الجمود بين الدولتين العظميين. إن زيارته إلى الاتحاد السوفييتي في صيف 1966 أدت إلى اتفاق فرنسي سوفييتي على الاستشارات، ولكن ديغول لم يستطع السير قدماً في تحقيق هدفه الحقيقي في تحرير أوروبا من السيطرة العسكرية السوفييتية والأميركية. إن الزمن لم يحن بعد لتحقيق رؤية ديغول.

في الشؤون العالمية اتخذ ديغول مواقف معارضة تماماً للسياسة الأميركية. لقد أشار على الأميركيين بترك فيتنام وبخلال حرب الأيام الستة في سنة 1967 قلب السياسة الفرنسية التقليدية في مناصرة إسرائيل ضد العرب. وعندما زار كندا في ذلك الصيف بدا سلوكه مستغرباً بصراحة بلغت حد الوقاحة عندما شجع انفصال كندا الفرنسية صارخاً في مونتريال «تعيش كيوبك الحرة» وكان هذا تدخلاً فاضحاً في الشؤون الكندية وإن كان نفوذ فرنسا قد خسر خسراناً مبيناً في هذا البلد منذ قرنين من قبل. وزار بولونيا فحرض ديغول علناً القوميين البولونيين. إن ديغول لم يدهش العالم فقط بسياساته وبتصريحاته. بل إن ممارسته للسلطة الشخصية في فرنسا أخذت تتسبب بمشاكل أيضاً. وفي نهاية عقد 1960 كان رقاص الساعة قد بلغ مداه. فالمجتمع الفرنسي لم يكن مستعداً بشكل تام للوثوق بديغول واتباع تفرده وعزلته واعتباره زعيماً عظيماً. إن الانقسامات جعلت نفسها

محسوسة عندما انفجر الوضع في مايو 1968 بشكل أقلق ديغول وسيطر على الأزمة ولكن اعتباره كان قد عطب بشكل لا يمكن إصلاحه.

إن انتفاضة مايو كان لها عدة أسباب بعضها لم يكن مرتبطاً ببعض كثيراً. فقد تبع هذه الانتفاضة نصر انتخابي غلاب لديغول إنما ظاهراً وجاءت إصلاحات متأخرة مؤجلة ثم عاد الهدوء والاستقرار. هل كانت هناك حقبة صغيرة من الاضطرابات ليس لها دلالة كبيرة؟ إن النظرة المؤخرة تدل على أحداث 1968 تبدو مختلفة. إن التغيير المأساوي في المجتمع الغربي كان بطيئاً في تكونه. لقد كانت ثورة بالدرجة الأولى ضد السلطة: في المهن وبصورة خاصة فيما بين الطلاب الذين سيصبحون مهنيين في الجامعات. دلت الانتفاضة على رفض للنماذج المقبلة وعلى رفض للإخضاع وللقيمومة وما يرافقها من فساد. إنها انتفاضة جيل الشباب ضد الجيل القديم الذي اعتبر مسؤولاً عن سوء الإدارة في الماضي. ومع الأمان الذي وفرته حالة الرفاه والعمالة الكاملة نسبياً والمنح الطلابية كان الطلاب غير مشغولين بتحصيل حاجاتهم اليومية بل كانوا يتوقون إلى شيء أفضل. إن نجاح الهجوم على قواعد الامتيازات وعلى الهيكليات العتيقة في التعليم وفي المنهن كان متفاوتاً وغير منتظم ولكن الاعتراف بالحاجة إلى التغيير وتفكك الهيكليات الجامدة وإعطاء دور أكبر وحرية أكبر للشباب الأعضاء في المجتمع كانت من بين النتائج الإيجابية لانتفاضة 1968 إن هذه الانتفاضة تعكس حركة أكيدة ومنتشرة في المجتمع الغربي بخلال عقد 1960 وعقد 1970.

[إن المؤلف هنا يبدو متناقضاً حقاً فهو يكره ديغول بالتأكيد لأنه عادى إسرائيل سنة 1967 ولأنه سعى إلى الاستقلال بفرنسا، عن السياسة الأميركية: إنه لم يذكر اسم الطالب الذي أثار الطلاب «كوهن» ولم يذكر أن أميركا صممت على التخلص من ديغول: إن ديغول لم يخسر في الاستفتائين اللذين أجراهما بعد انتفاضة الطلاب ليتأكد من حسن الرأي العام تجاهه. ولكن ديغول شعر أو أنه تبلغ أن أميركا تريد التخلص منه. وأن مصلحة فرنسا في الميزان. ولا قبل لفرنسا بمعاداة أميركا. ولذلك فضل مصلحة فرنسا على «المجاكرة» وعلى مصلحة نفسه فاستقال من مركز قوة. والقول بأن الأجيال الجديدة تريد أوجهاً شابة ليس بصحيح ففرنسا دائماً كانت تحكم وما تزال من قبل الكبار في السن: إن بومبيدو خليفة ديغول لم يكن شاباً ولا جيسكار ديستان ولا ميتران...]. (المترجم)

إن أزمة مايو في فرنسا دلت على نقمة ناشطة في قطاع من السكان، لم تكن على ثقة بأن التغيير يمكن أن يتحقق عبر القنوات البيروقراطية القائمة وعبر الحكومة. الآلاف اندفعوا إلى الشوارع، يعطون للانتفاضة لوناً خاصاً: نصف ثورة، نصف احتفال، يهزون بعنف الركود الروتيني المحكم الربط والمتزمت المتماهي مع فرنسا ديغول. وتمت السيطرة بسهولة على

الأزمة لأن فرنسا، باستثناء بعض أجزاء باريس، كانت في معظمها محافظة في مواقفها، وهي محافظة تشترك فيه كل الفئات والأحزاب من اليسار إلى اليمين، كما أن السياسيين من كل لون يفضلون قيادة الجماهير بدلاً من ترك السيطرة بين يدي هذه الجماهير. إن جهود مجموعة صغيرة من المتطرفين من الطلاب مثل الماركسي داني كوهين بنديت الذين كانوا يعملون من أجل التغيير، كانت محكومة بالفشل وإن كانوا لأول وهلة قد شدوا الأضواء نحو أنفسهم. إن الأعلام الحمراء والخطابات التي لم تتوقف من قبل الطلاب في جامعة مونتير والسوربون لم تكن المكون الحقيقي الذي تقوم عليه الثورات بل تزايد أعداد الطلاب إلى أكثر الأسباب جدية للثورة لأنها جوبهت بعنف مضاد في الشوارع في باريس واستعملت فيها الحواجز وحرق السيارات [وأساليب المخابرات الأميركية فيها بارزة فكوهن بانديت يهودي ماركسي أي أفضل عميل لوكالة المخابرات].

وهناك سبب جعل الثورة لم تندلع هو أن العمال لم يؤازروا المثقفين والطلاب وهذا كان واقعاً رغم أن العمال كان لهم مظالمهم الخاصة ومطالبهم. إن زيادة أجورهم الحقيقية كانت قد توقفت بسب برنامج اقتصادي تقشفي، وكانت البطالة صغيرة ولكنها تتزايد. وكانت النقابات لا تتلقى تعاون رجال الأعمال فدعت إلى الإضراب فقام العمال في فرنسا كلها فجأة باحتلال المصانع. ولكن النقابات ومن بينها النقابة الشيوعية كانت تسعى إلى شروط أفضل لا إلى الثورة. ولم يصدق ديغول هذه العاصفة المفاجأة فترك إدارة الأزمة لرئيس الوزراء بومبيدو . وفي أوج الأزمة في 29 مايو انسحب سراً ثم طار عندما صارت نقطة الحسم قريبة إلى القاعدة العسكرية الفرنسية في بادين بادن في غربي ألمانيا بقصد الخروج من الرئاسة بصورة دائمة والخروج من فرنسا. ولكن الجنرال ماسّو أقنعه بعدم التسليم فعاد إلى باريس في اليوم التالي. أما بومبيدو الذي ترك الأمر إليه وحده فقد استرضى في هذه الأثناء النقابات بأن قدم لها تنازلات كبيرة. في هذا الوقت ظهر ديغول من جديد ليذيع مناشدة لدعم الجماهير له ولطلب مظاهرة معاكسة مضادة للمسيرة اليسارية في الشانزليزيه. وكان تجاوب الجناهير مباشراً ومؤثراً. في حزيران انتهت أعمال الشغب فعلاً وذهب الطلاب إلى دروسهم وعاد العمال إلى العمل وحلت الجمعية الوطنية بما فيها من أكثرية ديغولية هزيلة، في سنة 1967. حُلّت في يونيو 1968 وأعطت فرنسا حكمها في صناديق الاقتراع: إن المعارضة بدت ضعيفة بشكل قاسي وحصل الديغوليون على أكثرية غالبة. ولكن هذا لم يكن بالتصويت الإيجابي لديغول كما ظهر فعلاً. لقد كان التصويت ردة فعل خائفة من اليسار ورسالة دعم لبومبيدو الذي أدى اعتداله إلى عودة النجاح. وعرف ديغول ذلك فعزل بومبيدو وعين كوف ديمورفيل كخليفة له وجوبهت المشاكل الاقتصادية ببرنامج تقشفي آخر في الخريف بدلاً من تخفيض قيمة النقد. وفي ربيع 1969 قرر ديغول أن يُخضع زعامته للامتحان وذلك بواسطة استفتاء شعبي على القضايا الإقليمية وعلى الإصلاح المجلسي الأعلى في البرلمان الفرنسي (مجلس الشيوخ). وخاطب الشعب الفرنسي طالباً دعمه ليختار بين شخص

ديغول وبين شغب الوقوع في الفراغ. في 27 أبريل صوّت 52% ضده عندها استقال ديغول بسرعة. وكان المجتمع لافرنسي قد استقر بما فيه الكفاية ونضج لكي يستفيد من نمط أقل تحكمية ويستفيد من زعماء لا يدعون لأنفسهم أنهم يجسدون روح فرنسا الخفية. ورغم ذلك من الصعب التهرب من القول بإن ديغول كان ضرورياً وأن الديغولية رغم كل سيئاتها قد شكلت جسراً بين الحكم القديم والحكم الجديد.

بريطانيا:
والانسحاب من الامبراطورية

لقد كسب الشعب البريطاني الحرب وهو يعمل بتناغم نادر. إن الاختلافات الطبقية التقليدية قد اختفت في تجارب زمن الحرب أمام الخطر المشترك وأمام الخسارة. ولكن في الجوهريات ظلت البنية الطبقية قائمة فأعاقت التقدم البريطاني في ما بعد الحرب. وظل التمايز الطبقي موجوداً قبل كل شيء في التعليم بحيث لم يسمح بتساوي الفرص للأطفال الموهوبين من الطبقات الدنيا. إن التحرك الاجتماعي قد تحسن ولكن ببطء شديد. إن أول حكومة عمالية بعد الحرب، وإن لم تكن ثورية إلا أنها نقلت البلد إلى اتجاهات جديدة متبعة طريقاً تدريجياً في فرض رقابة حكومية متزايدة وفرض تخطيط على الصناعة الخاصة. ولتقديم مجتمع من شأنه أن يرعى احتياجات الجميع وذلك عبر التشريع الاجتماعي. إن السياسة الاجتماعية العمالية نجحت أكثر من سياستها الاقتصادية. إن غنى بريطانيا كان موزعاً بشكل أعدل ولكنه كان يتنامى بمعدل بطيء وراء الاقتصاديات الأوروبية الأكثر نجاحاً والتي تحققت بعد الحرب. واتخذت حكومة العمال بين 1945 و1950 تدابير تشريعية وضعت الأسس لدولة العدالة الاجتماعية في ما بعد الحرب. ووضعت أيضاً المصلحة الوطنية للصحة وأممت الفحم الحجري والصناعات الفولاذية والسكك الحديدية. إن وضع مثل هذا البرنامج التشريعي الجذري الواسع تطلب العديد من التسويات. وهذه التسويات جميعها إضافة إلى تجنب سيطرة الدولة مباشرة وعن قصد أمّن لبريطانيا عدم الوقوع في تجربة نوع الثورة الاجتماعية التي فرضتها الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية.

استمرت حكومة العمال الأولى في ما بعد الحرب في نجاحاتها الضخمة في الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم. إن مآسي عقد 1920 وعقد 1930 كانت تراود الشعب العامل أيضاً. إن التخطيط الحذر وإعلان حل التعبئة العامة بصورة تدريجية للملايين العاملين في القوات المسلحة. أمّن العمل لأولئك الرجال العائدين. ولم تكن الوظائف المعدة وظائف مؤقتة كما حصل في ما بعد الحرب العالمية الأولى. إن التقنين الدقيق قد استمر واستمرت الأجور متدنية

وأسعار الغذاء المدعوم جعل كلفة المعيشة متدنية في حين أن تقديم العناية الصحية والضمان الاجتماعي قد انتشرت بشكل شبكة سلامة تقدم لمجموعات الدخل المتدني. وبالمقارنة مع أوروبا القارية المهدمة كانت بريطانيا في ما بعد الحرب في عقد 1940 بحالة جيدة نسبياً. كان هناك سوق لكل الأشياء التي تستطيع إنتاجها وكانت هناك منافسة قليلة جدية. والمشكلة الملحة كان ميزان المدفوعات: فبريطانيا لم تكن تصدر ما يكفي لكسب الدولارات اللازمة لدفع أثمان مستورداتها من الولايات المتحدة وللاستمرار في نفقات الدفاع العالية في الخارج ولمساعدة المنطقة البريطانية المحتلة من ألمانيا التي كان شعبها يعيش في ذل الفقر والعوز. وقد رأت نفسها أيضاً أنها ما تزال قوة عالمية تحتل المركز الثالث وراء الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وهي وإن كانت تعترف بأن التحالف مع أميركا يظل الشرط الأول الضروري لضمان أمن أوروبا الغربية، إلا أنها قررت الحفاظ على قدرة مستقلة لتدافع عن نفسها في أوروبا وعن مصالحها الإمبريالية الواسعة الانتشار حتى ذلك الحين. في سنة 1945 بدا أنه من غير الحكمة الاتكال على أي التزام أميركي طويل المدى تجاه أوروبا الغربية. وفي مطلق الأحوال كانت المصالح البريطانية والأميركية في ما وراء البحار تصطدم كثيراً مثاله ما حصل في الشرق الأوسط.

إن الحكومة العمالية أظهرت نفسها، على الأقل، متعلقة بولع بالديمقراطية البرلمانية، وبالحريات المدنية وباستقلال القانون، أكثر من أي حكومة أخرى ولكنها أيضاً أظهرت اهتماماً أكبر بالضمان الاجتماعي. لا شك أن السنوات الأولى التي تلت الحرب كانت «حقبة تقشف» بالنسبة إلى الملايين القليلة التي كانت قبل الحرب تتمتع بمستويات معيشة عالية وبغذاء متنوع وبخدم في المنازل رخيصة، ولكنها كانت أيضاً حقبة بخلالها كان الفقراء الأكثر عدداً، كانوا لأول مرة متحررين من خوف البطالة والعمل المنزلي والمرض والجوع وحتى من الدفن العوزي. إن الشعب البريطاني كأمة لم يتمتع من قبل أبداً بمثل هذا الغنى. والعيش على تقنين مناسب جعل الشعب شعباً معافى. وتميزت هذه الحقبة بصحة انطباق هذا الوصف عليها بأن كلمة «منفعة» (utility) كانت تلصق على الأثاث والثياب للدلالة على مستوى جيد ونوعية من دون أي تصنع.

بالنسبة إلى مستويات المعيشة لما قبل الحرب أحرزت بريطانيا تقدماً ملحوظاً عندما تحولت مصانعها إلى الإنتاج السلمي. وكانت هناك مشكلة رئيسية هي كيفية الحصول على ما يكفي من الدولارات لقاء التصدير من أجل دفع أثمان المستوردات التي تحتاجها بريطانيا لتغذية شعبها وللحصول على التبغ ولتزويد الصناعة المتغيرة. إن ما أحرزه العمال من سنة الأزمة، سنة 1947 لم يكن بفضل اتلي الذي أظهر عن قليل من الزعامة، بل بفضل ستافورد كريبس الذي قد برز كوزير للمالية وكرجل قوي. إن سياسته الاقتصادية الصارمة والحد من الأجور وتخفيض

النفقات أرجع بريطانيا إلى مسارها القديم. ولكن رغم مساعدة مارشال كانت بريطانيا تدخل في أزمات متجددة. وخفضت قيمة الاسترليني في سنة 1949 عن مستواه الذي كان لها قبل الحرب من 4.03 دولار أميركي إلى 2.80 دولار. كان الخبز مقنناً أول الأمر من سنة 1946 إلى سنة 1948. وعندما سقط العمال أخيراً من الحكم في سنة 1951 بعد أن ربحوا انتخابات 1951 بفضل هامش ضيق من المقاعد الأمر الذي حمل اتلي على الدعوة إلى انتخابات جديدة أخرى، كانت بريطانيا ما تزال تتمتع بمستوى معيشة أعلى من مستويات جيرانها في قارة أوروبا. وكان هناك نوع من التحول من العمال إلى المحافظين، 3% في سنة 1950، ثم أكثر من ذلك 4% في سنة 1951. وكان هذا كافياً بالضبط لإنهاء الحقبة الأولى من حكم العمال في بريطانيا ما بعد الحرب.

أدت الانتخابات إلى مجيء حكومة بزعامة تشرشل إلى الحكم. فقد حصل المحافظون على 321 مقعداً. والعمال حصلوا على 295 مقعداً. وكان التأرجح غير ملحوظ نظراً لوجود العمال في الحكم طيلة 6 سنوات. وإن الزعماء الاشتراكيين قد أصبحوا شيوخاً ومرضى. واعتزل سير ستافورد كريبس في أكتوبر سنة 1950 بعد إصابته بالسرطان. ومات بيفن في أبريل 1957. وسقط اتلي أيضاً مريضاً. وحصل انشقاق داخل حزب العمال، وأصبح علنياً ومعروفاً، وأضعف الحزب. وكان أجنحة اليسار بقيادة انورين بيفان قد استاءت من إدخال نفقات النظارات والأسنان الاصطناعية، الأمر الذي دمر مبدأ مجانية الخدمة الصحية على الصعيد الوطني بكاملها. كان بيفان وهارولد ويلسن وهو نجم شاب صاعد قد استقالا على أثر ذلك من الحكومة. ولكن غالبية مناصري حزب العمال بالإصلاح قد ضعفت في مواجهة الضائقات العملية الناتجة عن بطء تحسن الصناعة.

وفي حين كان العمال يتراجعون كان حزب المحافظين قد سجل نقطة استجلبت أصوات البريطانيين «الخضر»، واعدين بتخليص البلد (التي كانت قد تعبت من الانسجامية ومن تقنين أيام الحرب) - من المضايقات غير الضرورية ومن التقنيات - ولكنهم أيضاً تعهدوا بالإبقاء على مساعدات الدولة الجديدة التي أنشأها حزب العمال. وأهم تأمين من بين تأميناتهم كان وعدهم بالمحافظة على العمالة الكاملة: فقد كان المحافظون الجدد يتقمصون أشباح عقد 1930.

لكل هذه الأسباب، ثم إن إعادة توزيع حدود المناطق الانتخابية قد ساعد المحافظين. فربحوا الحكم في سنة 1951 واستمروا فيه بدون انقطاع لمدة ثلاثة عشر سنة حتى سنة 1964.

وعاد تشرشل إلى الحكم أي إلى الرقم عشرة (Number 10) . كان عمره 77 سنة، كان ما يزال رجل دولة من مستوى عالمي يستطيع الكلام بصورة الند للند مع ترومان وستالين. لم يكن هناك رجل دولة آخر مثله. وهذا ربما عتم قليلاً على كون بريطانيا لم تعد قوة عالمية إذا قيست بمعايير القوة الاقتصادية. مع ر.أ.بتلر الذي قبل قبولاً تاماً تقرير بفريدج فاستلم وزارة المالية، عندها اطمئن البلد أن لا عودة إلى حزب الثوري (أي حزب المحافظين الذي كان سائداً قبل

الحرب). ضمت وزارة تشرشل وزراء أرادوا إعادة النظر في أيديولوجية المحافظين لكي تشتمل على اهتمام أكبر بالفقير. كانوا يؤمنون بقوة وبفضل التوافق السياسي، وذلك بتقبل دولة الانعاش الاجتماعي وبتطبيق السياسة الاقتصادية الكينزية لمواجهة مفاعيل الكساد الدوري. كان بتلر أبرز الأعضاء في الحكومة بعد تشرشل وكان يمثل الجناح المسيطر يومئذٍ في الحزب وإن كان المعبر الرئيسي عن الحكومة هو هارولد ماكميلان. كان ماكميلان يتمتع بالثقة عندما أنجز وعوداً وعدها حزب الثوري ببناء 300000 مسكن سنوياً، وقد نجح في ذلك بشكل باهر. كان لورد وولتون وزيراً شعبياً آخر؛ كان مسؤولاً عن الطعام. وكان نجاحه مؤكداً مربوطاً بزيادة مضمون اللحم في «السجق البريطاني» (المقانق). وقد تمتع انطوني ايدن في وزارة الخارجية باعتبار دولي، مرتكز جزئياً على استقالته قبل تسوية ميونيخ، وجزئياً على تعاونه الوثيق مع تشرشل بخلال الحرب.

إن حكومة تشرشل الأخيرة وضعت الخطوط الكبرى للحكومات المحافظة المتتالية، لمدة تزيد على عقد من الزمن. في العلاقات فيما وراء البحار والشؤون الخارجية اتبعت السياسة البريطانية ما كان يقصد بالتسمية الأهداف الخمسة المتكاملة:

- تقوية التحالف أكثر ما يمكن مع الولايات المتحدة.
- الاحتفاظ بقدرة عسكرية مستقلة كقوة عظمى وذلك باللحاق بالدول النووية العظمى، الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، وذلك عن طريق صنع الأسلحة الذرية.
- الدفاع عن ما يعتبر المصالح البريطانية الأساسية في اتساع العالم، الاقتصادية والاستراتيجية في شرقي آسيا والشرق الأوسط.
- تحسين التعاون بين بلدان الكومنولث، والتكيف مع علاقات جديدة.
- وأخيراً المساعدة في الدفاع كحليف عن أوروبا الغربية دونما التورط في التحركات والتغيرات في قارة أوروبا من أجل تعاون أوثق.

هذه التركيبة من السياسات، تعكس ما كان يرى يومئذٍ مصالح قومية، وهي مبنية على مزيج من التطلعات، وأكثر على مزيد من الإدراك المؤخر (التجارب السابقة). وهي قد أجلت تراجع نفوذ بريطانيا في الشؤون العالمية فقط لتُسرِّعها فيما بعد، مثل محاولة لعب دور أكثر استقلالية الذي كشف زيادة عجز بريطانيا عن التمسك به. في الداخل كانت هذه الجهود عبر البحار قد بددت موارد كانت ضرورية بشكل ملح من أجل القاعدة الصناعية. ولكن الانسحاب من القوة ربما كان أصعب تنفيذاً ناجحاً وأكثر صعوبة من السيطرة على مشاكل التوسع.

وبتغذية التحالف مع أميركا أملت بريطانيا تعويض تدهور قوتها وذلك بالتشديد على العلاقات التاريخية الخاصة التي كثيراً ما قيل أنها تربط فيما بين البلدين الناطقين بالإنكليزية. إن

رجال الدولة البريطانيين استطاعوا أيضاً التشديد على تجارب بلدهم الطويلة في الشؤون الخارجية ورأوا أنفسهم قادرين على تقديم المشورة الحكيمة لأبناء عمومتهم الأميركيين القليلي التجربة. في العالم الواقعي كان معظم هذه الافتراضات وهماً بوهم. وعلى الرغم من قوتها النووية، توقفت بريطانيا من أن تعتبر في عقد 1950 القوة العالمية الثالثة. إن المصالح الإنكليزية الأميركية في حقبة ما بعد الحرب كانت تتطابق في بعض القضايا، وبصورة خاصة الدفاع عن أوروبا الغربية ضد التهديدات السوفييتية، ولكنها أيضاً قد تتعارض وخاصة في الشرق الأوسط. وقد ظهر هذا بوضوح في أزمة قناة السويس سنة 1956 بعد أن تولى انطوني ايدن رئاسة الوزارة البريطانية. إن التحالف الأميركي والتزام أميركا المستمر في الدفاع عن أوروبا، الذي لم يكن مأخوذاً على محمل الضمان في سنة 1945 و1946 ظل حجر الزاوية في السياسة البريطانية الخارجية. ولكن منذ عقد 1950 أصبح التعاون الإنكليزي الأميركي في حال لا يمكن أن يقال عنه فيها أنه بلغ مرتبة العلاقة الحصرية والخاصة.

إن اختيار بريطانيا للقوة النووية لم يعطها الوزن الإضافي في الشؤون الدولية الذي أمّله زعماؤها منه ولا كان دورها على رأس دول الكومنولث المتنافرة جداً فيما بينها مفيداً. ظلت بريطانيا لفترة الدولة النووية الوحيدة وراء الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. في سنة 1946 رفض الأميركيون الموافقة على مقاسمة بريطانيا أسرار القنبلة ولهذا قرر اتلي صنع وتطوير قنبلة خاصة مستقلة. وأثمرت البحوث والتطوير في بريطانيا فقط في سنة 1952 أي بعد سنة من رجوع المحافظين إلى الحكم. وحتى إلى ذلك الحين وحتى في ذلك الحين كانت النتائج المميتة للإشعاعات غير مفهومة بعد وقد أوصى رئيس العلماء البريطانيين بأن التجارب الذرية في ذلك الوقت لم تكن تدل على النتائج المميتة للإشعاعات وأشار رئيس علماء بريطانيا أن تجري التجربة الذرية خارج شواطئ سكوتلندا. وبهذا الشأن اختيرت مونتي بلو بعيداً عن شواطئ استراليا لتكون مكاناً للتجربة وهكذا تعرض للخطر حياة أشخاص استراليين بدلاً من البريطانيين وبعد شهر فقط من التجربة البريطانية الناجحة في سنة 1952 ارتفع الرهان عندما جربت الولايات المتحدة قنبلتها النووية أو ما سمي بالقنبلة الهيدروجينية. كان تشرشل قد صمم على أن يواكب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي: فبريطانيا لن تتخلى عن خيارها في متابعة السياسة المستقلة. وبعد خمس سنوات في مايو 1957 جربت بريطانيا قنبلتها الهيدروجينية الخاصة بنجاح. في هذه الأثناء حل هارولد ماكميلان في رئاسة الوزارة محل ايدن بعد فشل عملية السويس سنة 1956. كان ماكميلان مناصراً قوياً للاستقلال البريطاني التقليدي وبذات الوقت مناصراً للتحالف مع أميركا فاستطاع أن يعيد نوعاً من القوة إلى العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة وذلك بأن أقنع أيزنهاور أن يعود إلى بعث التعاون الإنكليزي الأميركي في المجال النووي. كان هذا من حسن حظ بريطانيا فلفترة كان من الصعب على المهارة البريطانية أن تبقى مستقلة تماماً في الأسلحة النووية.

وفشلت بريطانيا في تطوير صاروخها الخاص الذي يحمل رؤوساً نووية ولهذا اضطرت إلى شراء هذه الصواريخ من الولايات المتحدة. في ديسمبر 1962 التقى ماكميلان بالرئيس كيندي في جزر البهاماس وفاوضه بنجاح على اتفاق ناسو بموجبه تعهدت الولايات المتحدة بتزويد بريطانيا ببولاريس لتتلاءم مع الغواصات الذرية البريطانية الصنع.

إن الصفقة الإنكليزية الأميركية كان لها انعكاسات عميقة على العلاقات الإنكليزية الفرنسية وكذلك على محاولات بريطانيا الانضمام إلى السوق المشتركة في عقد 1960 لأن ديغول فسر ذلك على أنه قرار حاسم من بريطانيا اختيار الولايات المتحدة وتفضيلها على أوروبا الغربية. كما كان له تأثير على رغبة بريطانيا جعل فرنسا في وضع المرتبة الثانية. وكنتيجة لذلك، وفي سنة 1963، رد الجنرال طلب بريطانيا الانضمام إلى السوق المشتركة. ورغم أن بريطانيا والولايات المتحدة سعيا فعلاً إلى تهدئة حلفائهما غير النوويين في الناتو وذلك بتأليف لجان دفاع نووية مشتركة، في سنة 1966، من شأنها مقاسمة التخطيط النووي من دون الأسلحة، رغم ذلك فإن فرنسا، التي أصبحت لديها صواريخها النووية، أصرّت على رفضها المشاركة في البنية النووية المندمجة في الناتو، وذهبت في سبيلها تجرب أسلحتها في جنوب الباسيفيك. إن النقاش النووي المستمر ألقى الضوء على مدلول هذه القرارات في الداخل، وعلى الصعيد الدولي. في الداخل إن فظاعة الرعب التي أثارتها الأسلحة التي تدمر بدون تمييز الجماهير فجرت في سنة 1958 حركة احتجاج شعبية واسعة في بريطانيا ما بعد الحرب. وفجرت معها الحملة من أجل نزع السلاح النووي (CND) . في الأصل قامت نداءات أخلاقية من خلال الحزب التقليدي ومن خلال صفوف الطبقات المختلفة. وأصبحت الحملة هذه حركة قوية متجذرة تقودها الطبقة الوسطى من أجنحة اليسار، التي سعت إلى إقناع حزب العمال بالتخلي عن القنبلة من جانب واحد وهكذا تعطي المثل الأخلاقي الأول للعالم. وداخل حزب العمال أصبحت الطلبات من أجل نزع التسلح من جانب واحد مضايقة جدية للزعماء ابتداءً من غيتسكل وصولاً إلى نيل كينوك في عقد 1980.

كانت الأهداف السياسية البريطانية الخمسة تبدو جيدة على الورق. ولكن جوهر الستراتيجيا الناجحة والمتماسكة قامت على أن كل عناصرها يجب أن تنسجم وأن أفضلياتها يجب أن تنتظم بشكل صحيح. إن بريطانيا قد أعيقت بفعل نجاحها في الحرب العالمية الثانية وبفعل تراثها التاريخي غير المنقطع. وأنه لمن الصعب عليها يومئذٍ أن تتنبأ في عقد 1950 بسرعة عودة العافية إلى أوروبا الغربية بعد دمار الحرب. في مواجهة جيرانها الأوروبيين تابعت بريطانيا سياستها التقليدية الساعية إلى توازن القوى. وهذا يتضمن تشجيع الدول الأوروبية الغربية على التعاون وهي جمهورية ألمانيا الفدرالية وفرنسا وإيطاليا ودول البنلوكس، دون أن تتورط بريطانيا بشكل عميق في تدبيراتهم الاقتصادية والسياسية الطارئة. ورأت بريطانيا دورها كحليف قوي تدعم

الجميع مع الولايات المتحدة وتعمل على تقوية أوروبا الغربية دون أن تحاول قيادتها. وكان هذا الأمر جزئياً بسبب الأهمية الضخمة التي ظلت بريطانيا تعطيها لروابطها الاقتصادية والسياسية لدول الكومنولث وللدومنيون المستقل المؤلف من كند واستراليا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا، والتي انضمت إليها الهند وباكستان، وفيما بعد العديد من المستعمرات السابقة بعد أن نالت استقلالها.

استمرت بريطانيا تعمل في الشؤون الاستعمارية والإمبريالية في تصحيح المستجدات الجديدة بصورة تدريجية إنما لم يخلُ الأمر من صعوبة. حتى لو أرادات هي ببساطة التخلي عن ممتلكاتها الكولونيالية بسرعة، فإن ذلك لن يتم بدون أن يعقبه أزمة. فقد كان هناك دائماً خصوم يريدون الحلول محل بريطانيا. والذين حتى قبل ذهابها حاولوا أن ينفذوا مطالبهم عن طريق الحرب من أجلها. إن الجيوش البريطانية وغالباً عائلات الجنود أيضاً تعرضت للإرهاب. وكانت فلسطين هي أول مثل في هذا الشأن من العديد من الأمثلة.

كانت قبرص قاعدة بريطانية مهمة انفجر فيها العنف في سنة 1955 بعد اجتماع وزراء خارجية بريطانيا واليونان وتركيا في مؤتمر، وفشلوا في الاتفاق على حل لمسألة حكم الجزيرة ذاتياً. كان زعيم القبارصة اليونانيين هو الإسقف مكاريوس ويمثل حوالي 80% من السكان وكان يريد الوحدة مع اليونان، أو ما يسمى بالأنيوزيس. وكان هذا الأمر هرطقة بالنسبة إلى القبارصة الأتراك. وكانت بريطانيا تريد أن تحتفظ لنفسها بقاعدة في الجزيرة. وهذه القاعدة أصبحت ذات أهمية كبرى بعد خسارة منطقة قناة السويس سنة 1956. وانطلقت أعمال الإرهاب في الجزيرة بفعل ايوكا (وهي منظمة وطنية قبرصية يونانية) وكان على رأسها كولونيل يوناني سابق اسمه جورجيوس غريفاسز وكان اليونان تدعم القبارصة اليونانيين، وحذت تركيا حذوها فساندت القبارصة الأتراك بقوة عسكرية أكبر.

في سنة 1959 فقط أمكن التوصل إلى اتفاق كافٍ بين بريطانيا واليونان وتركيا على قيام جمهورية مستقلة في قبرص أعطيت فيها الأقلية التركية ضمانات خاصة كفلتها كل من اليونان وتركيا بوعد باحترام السيادة القبرصية. واحتفظت بريطانيا لنفسها بقاعدتين مستقلتين. وكان الحل مفروضاً من الخارج من قبل دول ثلاث. واحدة منها تنكر على الأغلبية من سكان الجزيرة الحق في الانضمام إلى اليونان. وتمتعت قبرص بسلم غير مريح في ظل مكاريوس تتخلله عمليات قتالية جدية بين اليونانيين والأتراك. وظل الأمر كذلك إلى أن انهار الاستقلال. إن الغزو التركي للجزيرة وقسمتها الفعلية إلى نصفين منفصلين تركي ويوناني في سنة 1974. وظلت المشكلة بدون حل حتى يومنا الحاضر. ولكن مسؤولية بريطانيا عن الجزيرة توقفت بعد أن تسلمتها الأمم المتحدة مثل العديد من القضايا الدولية الخاسرة الأخرى.

في الملايو نجحت بريطانيا أكثر. فقد انطلقت حملة عسكرية بريطانية قوية ضد الانتفاضة

الشيوعية، التي بدأت سنة 1948 بقصد الاستيلاء على الحكم من البريطانيين. كان هناك ما يقارب من 4000 مقاتل شيوعي يقاتلون بعصبية انطلاقاً من مخابىء عميقة لهم في الادغال. ولكن العصيان هزم في سنة 1954. ومنحت بريطانيا الاستقلال لاتحاد الملايو بعد ثلاث سنوات. ومنحت سنغافورة الحكم الذاتي ضمن شروط هذه التسمية. ولكنها أصبحت مستقلة بشكل كامل بعد سنتين.

في ذات السنة التي منحت فيها الملايو الاستقلال بدأت بريطانيا انسحابها من ممتلكاتها الكولونيالية في غربي إفريقيا. وأخذت ساحل العاج استقلالها وكذلك غانا في سنة 1957 ونالت نيجيريا استقلالها في سنة 1960، وسيراليون في سنة 1961 وغامبيا في سنة 1965. وأصبح الكومنولث متعدد الأعراق، وأصبح قوة (كما كان مأمولاً) تجمع الأعراق المختلفة بالعالم. وبدت بريطانيا وكأنها تتخلى عن مسؤولياتها وعن أعبائها بلطف وبقليل من المصاعب. وعكس ماكميلان في خطاب له أمام الأمم المتحدة التفاؤل الكاذب في ذلك الوقت حين أعلن في سنة 1960 «من يجرؤ على القول إن هذا الذي حدث هو لا شيء بل هو حكاية عن تقدم نبيل وليبرالي».

إن عقد 1960 سريعاً ما سيشهد فشل الحكم البرلماني من النمط البريطاني في دول غربي إفريقيا. لقد غرقت نيجيريا في الحرب الأهلية.

إن انسحاب بريطانيا من مستعمراتها في شرقي إفريقيا ووسطها بدا أكثر صعوبة من انسحابها من الغرب في الغرب كان المقيمون البيض الذي يزعمون أن الأرض أرضهم والذين كانوا يملكون ثروات غير متناسية والذي يتملكون السلطة على الغالبية السوداء رأوا أن حكم الأكثرية والاستقلال كان يعني نهاية امتيازاتهم وسيطرتهم. رغم ذلك نجحت حكومة المحافظين في سنة 1961 في التوصل إلى تسوية مغرية في تنجنيقا التي أصبحت فيما بعد وبسرعة مع زنجبار تشكلان دولة تنزانيا. وبعكس ذلك إن التخلي عن السيطرة ومنح الاستقلال لأوغندا في سنة 1962 أغرق البلد في مستنقع الخصومات القبلية وإراقة الدماء.

في كينيا كان البيض المقيمون والأوروبيون وعددهم ثلاثون ألفاً يمتلكون سيطرة أكبر من السيطرة التي كانت للبيض في تنجنيقا. ولهذا فإن الطريق إلى الاستقلال في كينيا بدا أكثر عنفاً.

وكما هي الحال في الملايو واجهت بريطانيا عصياناً في عقد 1950 نظمته قبائل الماوماو وهي جمعية سرية عسكرية تتألف بصورة رئيسية من الكيكيو.

وردت بريطانيا على هذه الثورة بأن أوقفت نشاط السود السياسي واستعملت القوة العسكرية. ونجح العمل العسكري كما في الملايو، ولكن خلافاً لما جرى في الملايو لم يكن زعماء الاستقلال

السود إلى جانب بريطانيا. فقد كانوا جميعاً في السجن. وأعلن ماكميلان ريح التغيير في خطاب شهير له في جنوب إفريقيا سنة 1960 وشدد فيه على سياسة إنهاء الاستعمار التي وضعت كينيا تحت حكم الغالبية السوداء وأعطتها استقلالها سنة 1963. ولكن من وجهة النظر البريطانية كانت سياسة «التقدم المستمر والليبرالي» الممزوجة مع القوة العسكرية قد استمرت مرنة ودبلوماسية وهدفت إلى نقل السلطة تدريجياً إلى الزعماء السياسيين السود. وبدت هذه السياسة فاشلة بشكل جدي في إفريقيا الوسطى.

إن نياسلاند وشمال روديسيا اللتين أصبحتا دولتين مستقلتين باسم ملاوي وزمبيا سنة 1964 دخلتا في اتحاد فدرالية مع روديسيا الجنوبية. هنا استلمت أقلية من المقيمين البيض الحكم السياسي، ولكن طلباتهم للاستقلال لم تكن مقبولة ضمن المناخ التقدمي الذي كان سائداً في سنة 1962. وتغير الوضع بشكل جذري في منتصف القرن. ومع ذلك ظل الجنوبيون الإفريقيون البيض يمسكون بكل السلطة السياسية، وأوكل إليهم مصير البلد في المستقبل.

ويومئذٍ كان الكومنولث متعدد الأعراق فيه الآسيويون والسود بدولهم الأعضاء. وأجبرت جنوب إفريقيا على ترك الكومنولث في سنة 1961.

وجرت محادثات من أجل وضع تسوية في جنوب روديسيا. ولكنها توقفت في سنة 1965 وأعلن البيض في روديسيا استقلالهم من جانب واحد في نوفمبر 1961. وسعى رئيس الوزراء يومئذٍ هارولد ويلسون إلى حل بالتفاوض مع رئيس الوزراء الروديسي ايان سميث الذي كان فيما مضى طياراً بريطانياً مقاتلاً. والذي تمتع بتأييد شعبي ضخم في بريطانيا، ليس أقله بسبب ما كان حدث في الكونغو وأوغندا والذي اعتبر تحذيراً سيئاً لحكم السود.

إن الحكومة البريطانية لم يكن لديها الرغبة ولا النية في استعمال القوة لإنزال سميث والإطاحة به وفرض حكم الأكثرية. وبدلاً من ذلك، اتخذت عقوبات اقتصادية، ولكنها بدت غير مجدية، بعد أن كان النفط وغيره من السلع يصل إلى روديسيا عبر جنوب إفريقيا وعبر موزمبيق البرتغالية.

واستطاع سميث أن يصمد حتى سنة 1979. والقضية حسمت في إفريقيا وليس في لندن. إن بريطانيا التي كانت في الماضي مركز السلطة الإمبريالية، قد تحولت إلى أن تكون طرفاً.

الشيء الذي ربما كان مثيراً للعجب بالنسبة إلى المراقبين الأجانب هو رباطة الجأش التي بدت على غالبية الشعب البريطاني في تقبل خسارة إمبراطوريته [إن ذلك يعود حسب رأينا إلى أن عامة الشعب البريطاني لم تكن هي المستفيدة حقاً وفعلاً من وجو الإمبراطورية والمستعمرات. إن التاريخ يقول إنه في أيام فيكتوريا الناجحة كان عمال المناجم يتسولون زيادة أجورهم وإن خليفة

فكتوريا ولي العهد يومئذٍ قد اكتسب شعبية عظيمة حين التفت إليهم واعداً إياهم بالخير (المترجم)].

بالنسبة للجنود البريطانيين العاملين في الخدمة، كانت تجربتهم مع الفساد ومع الفغفر في ما أصبح يعرف بالعالم الثالث قد اصبحت واقعاً حل محل وهم الوطنية البسيطة التي كانت في العصر الماضي. قلة فقط استفادت مباشرة أخذت تأسف على حكم الراجات [حكم بريطانيا في الهند بواسطة المهراجات]. والمحافظون العمليون الواقعيون لم يغيرو شيئاً في سياسة العمال بعد 1951، كما كان متوقعاً لو كان تشرشل قد أخذ الأمر بصورة جدية، ولكنهم وسعوا وسرعوا عملية منح الاستقلال. بالنسبة إلى رجل الشارع إن إطلاق سراح الكولونياليين لا يحل المشكلة: إنهم يهاجرون إلى بريطانيا، ويستعملون حقهم كرعايا التاج لكي يقيموا في البلد الأم، وإن كانت نسبة ضئيلة من السكان في الإمبراطورية قد فعلت ذلك.

لم يكن هناك أي شيءٍ جديد في تجربة قبول المهاجرين - اليهود الروس وفيما بعد اليهود الألمان، وبخلال الحرب العالمية الثانية، الحلفاء الأجانب - إن عدداً كبيراً من المهاجرين، قد استقر في بريطانيا. عدد كبير من البولونيين، ما يقارب من 157000، كانوا قد حاربوا مع البريطانيين رفضوا بعد الحرب العودة إلى بلدهم، التي أصبحت يومئذٍ تحت حكم الاتحاد السوفييتي. إن عمال المناجم البولونيين في مانسفيلد ومعهم ناديهم الاجتماعي الخاص بهم. إن اللاجئين الألمان في أكواخ سويسرية وغيرهم - من مختلف القوميات في أمكنة أخرى من بريطانيا ويمثلون مختلف الثقافات - قبلوا بتسامح وبروح طيبة. إن أولادهم الذي تثقفوا بالثقافة البريطانية سرعان ما أصبحوا لا يميزون عن الآخرين. وإن كانت الهجرة قد اثارت بعض النقمة المؤقتة، إن تمثل وهضم ما يقارب من 300000 مهاجر لم يشكل معضلة على المدى البعيد، وعن تمركزهم المبكر داخل بعض المناطق قد أفسح في المجال بعد جيل أو جيلين إلى انتشارهم وإلى امتصاصهم عبر الجزر البريطانية. كانت تلك الهجرة البيضاء. أما مشكلة الهجرة الملونة من المستمعرات السابقة ومن دول الكومنولث الجديدة فبدت مختلفة تماماً. إن هجرة الهنود الغربيين والآسيويين بدأت في العقد 1940 و1950. في لندن وفي المرافئ البحرية مثل كارديف وليفربول، كانت هناك مجموعات كبيرة من السود قد توطنت، جذبتها آمال العمل. إن القضية المشكلة تكشفت عن نفسها منذ البداية. فقد كانت هناك رغبة طبيعية لدى كل المهاجرين كي يتجمعوا في مدن معينة بين أهلهم وجماعتهم لخلفيات ثقافية متماثلة. في مثل هذه الأمكنة كانوا يشعرون بأنهم مجميون ويتوقعون بعض العون. إن التمييز العنصري من قبل البيض يعني أن المهاجرين الملونين - وخاصة السود - كانوا يحصلون فقط على أعمال فلاحية، وهم لا يحصلون حتى على هذه عندما يصبح الاستخدام ضعيفاً ونادراً.

وأكثر من ذلك، إن إيمان البيض بالتفوق العرقي وقيامهم بأعمال تحقير كانت تسبب في دفع المجموعة السوداء الفقيرة بشكل متزايد للإنكفاء على نفسها. وكان أعمال شغب في كارديف ونيو بور ولندن وفي ليفربول هاجم الشبان البيض السود.

إن استيعاب وهضم المهاجرين الملونين لم يجر بسرعة وبهدوء كما حصل للبيض. كان الآسيويون والجماعات السوداء تتابهى بثقافتها الخاصة والمميزة، الأمر الذي كان يساعده كثيراً تمسكها بدياناتها الخاصة. إن الهنود الغربيين والسود من المستعمرات والهنود كانوا قد رحب بهم كجنود مقاتلين بخلال الحرب، وبعد 1945 شجع الجنود الغربيون العمال للمجيء إلى بريطانيا للقيام بالمهمات التي لم يكن البيض يقومون بها بشكل كافٍ. فالنقل في لندن على سبيل المثال كان بحاجة إلى 4000 جيء بهم من جزر البحر الكاريبي. ومصلحة الصحة الوطنية لم تكن تستطيع العمل بدون منظفين وبدون ممرضات من الخارج. والحاجة تقلل الخجل والضرر. وبصورة متزايدة جاء الأطباء من الهند ومن الكومنولث ودخلوا في مصلحة الصحة أيضاً. وهذا أدى إلى امتصاص العالم الثالث وحرمانه من الشبان المثقفين والماهرين. وبلدان العالم الثالث تحتاج إليهم أكثر. والتقديرات تقول أنه بخلال 1973، إن ربع الأطباء في مصلحة الصحة الوطنية لم يكونوا مولودين في الجزر البريطانية.

وعندما يريد المهاجرون الفرار من الفقر المستشري في وطنهم الأصلي، ولا يمكن استيعابهم في مجالات العمل البريطانية المتنامية، كانت الضغوطات على الهجرة تزداد أكثر فأكثر. وابتكرت ذرائع جديدة تفسر لماذا لم يعد المواطنون الجدد في الكومنولث يقبلون في بريطانيا. إن قانون 1962 الخاص بالمهاجرين من الكومنولث أنهى فتح باب الهجرة. واستبعاد المهاجرين فيما بعد أصبح أكثر شدة. ولكن دخول مجموعات جديدة مثل حوالي 100 ألف من شرقي إفريقيا ومن أوغندا الآسيوية كانوا يحملون باسبورات بريطانية قبلوا مجدداً - بعد أن كانوا قد رفضوا في أواخر عقد 1960 وعقد 1970 بفعل المشاعر البغيضة الاقتصادية والعرقية - طمعاً بثروتهم، ودخول أقارب المهاجرين الموجودين، وقلة من المهاجرين الجدد، يضاف إليهم الجيل الثاني من الأولاد المولودين لمهاجرين قدماء: كل ذلك كبّر المجموعات الملونة في بريطانيا من 392 ألف في سنة 1962 إلى 1.85 مليون في سنة 1976 من أصل مجموع السكان في بريطانيا البالغين 55 مليون.

المهاجرون الملونون الذين عاشوا في بريطانيا قبل قانون مهاجري الكومنولث في سنة ١٩٦٢					
	باكستانيون	هنود	من جزر الهند الغربية	من آسيا الشرقية	من إفريقيا الغربية
١٩٥١	٥٠٠٠	٣٨٨٠٠	١٥٣٠٠	١٢٠٠٠	٥٦٠٠
١٩٦١	٢٤٩٠٠	٨١٤٠٠	١٧١٨٠٠	٢٩٦٠٠	١٩٨٠٠

ولكن ما هو معنى النشأة على كل حال؟ هل هناك حقاً «مشكلة عرقية» جدية - كما تنبأ الوزير المحافظ السابق اينوخ باول مع الأشخاص من ذوي الثقافة الأجنبية - تؤثر في «أسلوب الحياة البريطانية»؟ وهل إن التطرف الأبيض والأسود سوف يسمم العلاقات؟ إن الدلالات أصبحت غامضة اليوم. إن التمييز العنصري، وبصورة خاصة في الاستخدام يستبعد المولودين في بريطانيا من الجيل الثاني من الهنود الغربيين. والسود أيضاً كانوا أسوأ من يعاني في أوقات الكساد، والكثيرون منهم بالتالي كانوا مرتبطين بمستقبل إدارة الاقتصاد البريطاني.

وكان في الأمر أيضاً وجه إيجابي. لقد قطعت بريطانيا شوطاً بعيداً في التقبل منذ أن دخل الأميركيون السود من الطيارين (الداخلين في القوات الجوية الأميركية) إلى بريطانيا في سنة 1944 وحطوا في قرية نورفولك البريطانية التي كان سكانها لم يروا في حياتهم رجلاً أسود من قبل. إن بريطانيا أصبحت الآن مجتمعاً متعدد الأعراق وهناك جيل جديد قد ولد فيها. إن الفروقات العرقية أصبحت مسألة عادية مقبولة كجزء من الحياة في بريطانيا اليوم حيث التزاوج فيما بين الأعراق أصبح كثير الحدوث. وكما أن الحواجز القاسية بين اليهود والمسيحيين قد زالت. ومعاداة السامية قد تضاءلت كثيراً. كذلك التحفظات العرقية قد خفت. ومدلول المشاركة من قبل المهاجرين في الثروة في بريطانيا ما تزال تحتاج إلى مزيد من التركيز عليها، وتثير الحساسيات ضد هذه المشكلة. حتى هذه المشكلة ليست مشكلة عرقية ببساطة.

في أزمنة الكساد وعند ارتفاع البطالة كانت المدن الداخلية المحرومة تفجر غضبها وقهرها ضد القوات المتمركزة. وكان أبرز من يظهر للعيان هم رجال الشرطة. إن أضرار البطالة زادت في الإجرام. والحفاظ على القانون والنظام، كان في نظر المحرومين مقروناً بالعرقية. ثم إن أعمال الشغب المشهودة التي حصلت في عقد 1970 وعقد 1980 كانت هي الاستثناء وليست هي القاعدة. إن العنف الذي قامت به قلة استرعى المزيد من الانتباه أكثر مما استرعاه صبر الكثيرين.

كان هناك إجماع واسع لدى الشعب البريطاني منذ عقد 1950 إلى عقد 1970 حول نوع المجتمع الذي يريدونه: يجب إلغاء الفقر المدقع والبؤس سواء كان سببهما اعتلال الصحة أو الكبر في السن وذلك عن طريق المعونات من قبل الدولة وعن طريق الانعاش الاجتماعي والرعاية الطبية. السكن اللائق والتعليم لجميع السكان. زيادة مخزون السلع الاستهلاكية. سيارة لكل عائلة، وعطلة صيفية بعيداً عن المنزل. إن توسيع الاقتصاد ضروري لمواجهة هذه المكاسب، حرية شخصية أكبر لاختيار أسلوب الحياة. التقليل من حدود العقوبة القانونية في المسائل الأخلاقية. تغيير المقاييس الدكتاتورية التي كانت سائدة في العصر «الفكتوري». وأخيراً حياة لائقة للجميع والعمل للجميع. إن رعاية القانون والنظام هي من المسلمات التي عليها الإجماع واحترام القانون والبوليس هو شامل والعنف هو الاستثناء. البحث عن الأشياء الجميلة في الحياة.

وكان هناك توقع بأن تتوفر هذه الأشياء الجميلة بدون جهود كبيرة عن طريق نوع من التقدم الطبيعي، وإن كان هذا التقدم يتوقف من وقت إلى آخر بفعل عقبات قصيرة الأمد.

كانت حركة CND حركة سلمية طاغية وكان زعماؤها المحترمون، مثل كانون كولنز من كنيسة أنكلترا، على رأسها. وكانت ترافقها قلة من رجال الشرطة بخلال سيرها الطقوسي من استير إلى الدرماستون. وكان شبان التدس والمودس والروكر يقدمون المزيد من التسلية أكثر مما يقدمون تحدي المراهقين وهم أولى بالمسامحة بروح طيبة. وبذات الوقت كان الأكثر تطلباً للانتباه هم الشبان الغاضبون الذي حصروا غضبهم ضد المزاج المادي السائد، مزاج الرضا والتفاؤل بالقصص الجديدة وبالمسرح.

الانتخابات البرلمانية ١٩٤٥ - ١٩٧٠ (نسبة الأصوات المئوية)			
الانتخابات سنة	العمال	المحافظون	الليبراليون
١٩٤٥	٤٧,٨	٣٩,٨	٩,٠
١٩٥٠	٤٦,١	٤٣,٥	٩,١
١٩٥١	٤٨,٨	٤٨,٠	٢,٥
١٩٥٥	٤٦,٤	٤٩,٧	٢,٧
١٩٥٩	٤٣,٨	٤٩,٤	٥,٩
١٩٦٤	٤٣,٤	٤٤,١	١١,٢
١٩٦٦	٤٨,٠	٤١,٩	٨,٥
١٩٧٠	٤٣,٠	٤٦,٤	٨,٥

واستغل هارولد ماكميلان المزاج السائد في عبارته المنسوبة إليه كثيراً: «إن غالبية شعبنا لم تكن أبداً بمثل هذا الوضع الجيد». ولكن الاختلاف الطبقي بقي يسوده عدم التكافؤ في الثروة بشكل كبير. والنظام التعليمي وإن وسّع الفرص فإنه لم يؤد إلى أي شيء مثل تساوي الفرص. إن التمايز من أجل الوظائف الرئيسية كان يرتكز على افتراض غير واع «بالأحقبة النوعية». إن تفضيل المتخرجين من أوكس بريدج للعمل الخارجي وللعمل في «البورصة» (السيتي) وفي غيرها من من المحلات قد استمر. بالطبع كان هناك استثناءات ولكنها ظلت استثناءات.

وبخلال هذه العقود الثلاثة كان الحزبان الرئيسيان حزب العمال وحزب المحافظين يستطيع الاتكال على ركيزة قوية من الدعم الطبقي. وكانت الانتخابات تحسمها الأصوات الطيارة العامة. بالنسبة إلى الأصوات العائمة لم يكن العمل عملاً أيديولوجياً صعباً منذ أن وُجدت أرضية مشتركة واسعة بين الحزبين في ما خص الشؤون الخارجية وفي ما خص الدفاع وفي ما خص الانعاش الاجتماعي. إن تحكيم أصحاب الأصوات الطيارة كان يرتكز على مسألة أي حزب يمكن أن يقدم

رئيس وزراء كفوء وعلى أي سياسة حزبية تعد بتقديم التقدم الثابت في الاقتصاد الذي عجز الحزب الحاكم عن تحقيقه. إن الصوت العائم كان يعبر في الغالب عن الحاجة إلى التغيير. إنه صوت ضد الحزب الحاكم أكثر مما هو تعبير عن قناعات أيديولوجية. لم يكن حزب العمال، وهو في السلطة، عازماً على توسيع الاشتراكية ولكنه كان يرغب في العمل داخل الاقتصاد المختلط. وكان المحافظون مستعدين لتقبل التشريع الاجتماعي الذي كان حزب العمال قد وضعه قبلهم.

من سنة 1950 إلى 1970 بدا أنه كان هناك تغييرات طفيفة فقط في معدلات التصويت وأكبر تأرجح بعيداً عن حزب العمال كان أقل من 5% وحدهما حزب العمال وحزب المحافظين كانا يحصلان على الدعم الكافي لاعتبارهما مؤهلين ليكونا حزبي حكومة. أما الحزب الليبرالي فكان أعجز من أن يكسر قالب الحزبين. الواقع أن قاعدة طبقة العمال بالنسبة إلى حزب العمال التقليدي كانت تتقلص وكانت السياسات البريطانية تتجه نحو إعادة تغيير جذري في عقد 1970.

إن حكومة تشرشل من سنة 1951 إلى 1955 يعاد تذكرها بالنسبة إلى عملاق زمن الحرب العجوز الذي كانت خطبه النادرة ما تزال توحي. ولكن القلائل خارج الحلقة الذاتية من السياسيين كانو يعرفون كم كان رئيس الوزراء ضعيفاً جسدياً وذلك بسبب نوبتين أصابتاه. وكان زملاؤه من الوزراء المتمرسين ينجزون عملهم بشكل مرضٍ باستثناء ر.أ. بتلير الذي كان وزيراً للمالية الذي أعطى الاقتصاد دفعة قوية قبل الانتخابات عندما خفض ضريبة الدخل فقط ليرفعها في ما بعد ومباشرة بعد كسب الانتخابات. إن نجاح ماكميلان في سياسة الأركان عملت أفضل من أي سياسة فردية أخرى في حكومة تشرشل لتعيد الثقة إلى فعالية المشروع الخاص مع الإبقاء على الصور الرئيسية للإنعاش الاجتماعي وتناغم سياسات العمال والمحافظين الاقتصادية والاجتماعية عرف باسم «بوتسكليسم» (كان هيوغ غيتسكل وزيراً للمالية في حزب العمال).

وجعل تشرشل إيدن - خليفته الذي لا يتحداه أحد - جعله ينتظر طويلاً. كان إيدن قد دخل الوزارة لأول مرة وعمره 36 سنة وكان أصغر وزير. وأمضى حياته في السلك الدبلوماسي، منتصباً لا يتزعزع، مبرءاً من الإدانة، في عقد 1930، التي أصابت نفيل تشمبرلين بسبب سياسته الاسترضائية [لهتلر]، مشكوراً لمقاطعته هذا الأخير في سنة 1938.

كان مساعداً لتشرشل في الشؤون الخارجية، وخدم البلد بخلال الحرب العالمية الثانية، وقد أظهر مجدداً مهارته الدبلوماسية، كوزير للخارجية بعد سنة 1951. إن مستقبل أوروبا الغربية كان غير مستقر في سنة 1951. هل يمكن الوثوق بالأعداء السابقين، كالمانيا الغربية مثلاً؟ إن المشكلة الشائكة كانت هل يمكن، وتحت أي شروط، السماح بإعادة تسليح ألمانيا، كجزء من الدفاع المشترك في منظمة معاهدة شمالي الأطلسي. كان الأميركيون يضغطون من أجل إعادة تسليح ألمانيا الغربية، في حين كانت فرنسا، تنظر إلى الماضي، إلى تجربتها التاريخية فتحس

بالهواجس والريبة. إن محاولة التغلب على هذه الصعوبات من خلال إنشاء مجموعة الدفاع عن أوروبا الغربية (خطة بلفين)، قد فشلت في النهاية لأن الجمعية الوطنية الفرنسية رفضت التصديق عليها في أغسطس 1954.

أرادت بريطانيا أن تنضم لا كعضو كامل بل كحليف، وهذا يدل من جديد على عدم رغبتها في التخلي عن وضعها كدولة عظمى ثالثة، وعلى رغبتها في الاندماج مع حلفائها القاريين كندٍّ أوروبي. وكان إيدن المهندس الرئيسي للتسويات التي شكلت الهيكلية الأساسية للدفاع عن أوروبا الغربية في اجتماع الدول التسع الذي رئسه هو في لندن في خريف 1954. وتبع ذلك توقيع المعاهدة رسمياً في اتفاقات باريس في أكتوبر. وبعد قبول إيطاليا وجمهورية ألمانيا الفدرالية، أصبحت منظمة معاهدة بروكسل منسوخة بمجلس اتحاد أوروبا الغربية، في ذلك قبلت ألمانيا الغربية كعضو في الناتو. وبعثت جمهورية ألمانيا الفدرالية بكامل سيادتها. ولكنها وافقت على بعض القيود، وأهمها عدم السعي لصنع أسلحة نووية. واحتفظت برلين وحدها بوضعها كمدينة محتلة، لأن أي مساس غربي بالاتفاقات التي تم التوصل إليها مع الاتحاد السوفييتي قد يفتح المجال أمام الروس لإبطالها. وأظهر إيدن كامل دعم بريطانيا لانبعاث ألمانيا الغربية وللدفاع العسكري عن غربي أوروبا بالاتفاق مع الولايات المتحدة وكندا. ذلك أن اتحاد أوروبا الغربية والناتو متلازمين. ولكن سياسة بريطانيا البقاء على مسافة من أوروبا الغربية قد تأكد أيضاً.

النجاح الثاني الذي حققه إيدن هو ترؤسه لاجتماع جنيف في سنة 1954 والخروج به إلى نتيجة ناجحة. وهذا الاجتماع هو الذي خلص فرنسا من الهند الصينية. ولسوء الحظ وفي المدى البعيد تبين فيما بعد أن هذا قد شكل نقلة أخرى في مأساة فيتنام. ففي السنة ذاتها التي حصلت فيها هذه النجاحات بدأ إيدن يفاوض بشأن المعاهدات التي من شأنها أن تجعل العلاقات الإنكليزية المصرية على أساس جديد خالص وصديق، وكان إيدن يعدّ لانسحاب البريطانيين من السويس على أن يسمح لهم بقواعد عسكرية عند حالة الخطر. وأخذت مجموعة من أعضاء حزب المحافظين باتهامه بالتساهل، ثم إن ظلّ ميونيخ أخذ يغلب على حسن حكمه. ولكن فتيل شر قد وضع في مكانه من أزمة السويس بعد سنتين. وأخيراً وافق تشرشل على الانسحاب في أبريل 1955، نتيجة محتومة لسنه ولاعتلال صحته. ودعا إيدن لانتخابات في مايو وربح براحة.

ودخل رئيس الوزراء الجديد عشرة دون ستريت بدعم كبير من الحزب وبدعم من الناخبين المحافظين وراءه. ورغم ذلك فقد تنامى الانطباع سريعاً بأنه فقد ميزات الزعامة المطلوبة في رئيس الوزراء. والاقتصاد لم يكن في سبيله الجيد أيضاً. وصحة إيدن كانت مشكوكة وكان الذم الدائم يخرجه عن طوقه لأنه بطبيعته كان لا يحب الانتقاد. إن هجوم السويس قد أكسبه التأييد من جمهور رأى أن هذا العمل الجريء هو إشارة إلى بقية العالم بأن بريطانيا لا يمكن التغلب عليها. ولكن

وجهة نظر جديرة بالاحترام انتقدت إيدن على مستوى عالٍ وظهرت بين المحافظين والعمال من أعضاء البرلمان وكان غيتسكل الذي حل محل أتلي في زعامة حزب العمال في ديسمبر 1955، قاسياً بشكل خاص في هجومه على رئيس الوزارة. وعندما فشلت حملة السويس انهارت صحة إيدن تماماً فترك لندن إلى جزر الهند الغربية. وبخلال غيبته استلم بتلر رئاسة الوزراء فعلاً.

وعندما استقال إيدن في يناير 1957 لم تنتقل رئاسة الوزارة إلى بتلر كما كان متوقعاً. ولما كان حزب المحافظين بدون زعيم له، عملت الملكة على أخذ رأي أكبر المحافظين سناً ومن بينهم تشرشل ولورد ساليس بوري. وأخذ رأي الوزراء أيضاً. إن ظل ميونيخ والتراخي ما زال يعلق ببتلر وكان المرشح المفضل هارولد ماكميلان. وسجله بدا ممتازاً. فقد كان ممثل تشرشل في المتوسط منذ 1943 إلى 1945 وقد نجح في ضبط القضايا السياسيا المعقدة والمتنافسة لكل من مصالح فرنسا وأميركا وبريطانيا في شمال إفريقيا وأخيراً في إيطاليا. كان ماكميلان داهية طموحاً وقاسياً ولا رحمة في قلبه عندما يريد الصعود وقد سيطر سياسياً منذ منتصف عقد 1955 إلى أن اعتلت صحته وتعب فانحلت صحته. وهو كان قد احتل المراكز العالية في الدولة بخلال فترة قصيرة امتدت من 1951 إلى 1957 مثل الإسكان والدفاع ومكتب وزارة الخارجية ووزارة الخزينة. كان ماكميلان الآتي من الخارج بين المحافظين في عقد 1930 وقد قبل بالنظريات الأقتصادية الجديدة التي نادى بها جونماينركينس وانتقد بقسوة السياسة التي أدت إلى البطالة في ذلك العقد. كان وطنياً قوياً. وكان يرغب في إعادة بناء حزب المحافظين حتى يستوعب رؤية «الأمة الواحدة» وإحلال الانسجام بين الطبقات. وبمناداة المحافظين بالتحرك الاجتماعي خسروا تأييد قضية العمال. إن توسيع الجامعة في عقد 1960 ساعد على الوصول إلى هذه النهاية وغيرها. إن الشعب العامل في بريطانيا لم يكن هو العدو الذي يجب إبقاؤه في وضع مزري بحسب فلسفة ماكميلان بل إنه مؤلف من الرجال «الأشداء» الذي هزموا جيش قيصر ألمانيا وجيش هتلر. وقد تجاوبوا [العمال] مع سياسة السماح التي اعطتهم نصيباً من الازدهار المتنامي. إن البطالة هي شيطان وشر وليست هي من مقتضيات السياسة. واعتقد ماكميلان بأن غالبية مواطنيه سوف يتجاوبون مع التشديد على القيم البريطانية التقليدية ومع أسلوب أرستقراطي عطوف في الزعامة. إنها رؤية ذكية معلبة قد مضي عليها الزمن مأخوذة عن رؤية دزرائيلي «الثوري».

كان ماكميلان أول سياسي بريطاني يحكم بالتلفزيون الجديد كأداة بث. وقد أظهر نفسه كرجل دولة مستقيم لا مصلحة له، نبيل يريد أن يقود البلد إلى الإصلاح بدون دموع. إنه نقيض الطرح الأخلاقي الطهوري «النقي» الذي كان يقول بأن الشيء المؤلم فقط هو الشيء الذي يفيد حقاً. إن أسلوبه في الحكم كان استرضائياً أكثر مما كان صارماً في الداخل وفي الخارج. وبعد صدمة السويس كان لا بد من ضبط السياسة بحذر لمراعاة الموارد البريطانية في العالم، هذه

السياسة بدت ضرورية. لا شك أن المحافظين كانوا في أدنى المستويات عندما استلم ماكميلان الرئاسة . وفي أقل من ثلاث سنوات استطاع «ماك» العظيم (كما صوَّره أحد المعلقين السياسيين بالكاريكاتور) قد أعاد إلى الحزب معنوياته ورفع حصته في الأصوات في انتخابات أكتوبر 1959، بما يكفي لكسب أكثرية متفوقة بأكثر من 100 مقعد في مجلس العموم. والحقيقة أن حزب العمال لم يكن في وضع جيد لمحاربة هذا الانتخاب. فقد كان مقسوماً بين المنادين بنزع السلاح من طرف واحد وبين أكثرية غيتسكل التي تقول بصنع القنبلة الذرية وبين أولئك الذين يرغبون في توسيع التأميم وجماعة غيتسكل الذين يقولون بأن التأميم ليس مضراً فقط بل إنه عائق انتخابي. وكانت أصوات الليبراليين قد تضاعفت أكثر من مرتين. ولكن في غياب التمثيل النسبي ظل الحزب الليبرالي على ذات الأعضاء في مجلس العموم بعددهم السابق أي ستة أشخاص.

ماذا فعل ماكميلان بشأن عودة الانتعاش؟ في الشؤون الخارجية كانت آثار عملية السويس الضارة قد مضت وقامت علاقات جيدة مع الولايات المتحدة من جديد. ولعب ماكميلان دور رجل دولة عالمي ببراعة فحضر مؤتمرات القمة مع أيزنهاور في برمودا ومع خروتشوف في موسكو قبل إجهاض اجتماع جنيف في سنة 1960. كان يملك برودة الرد بثبات على التهديدات السوفييتية عبر برلين وكانت له رؤية الضغط على المستعمرات الإفريقية السابقة المطالبة بالاستقلال. وكان بارعاً بما فيه الكفاية ليعرف بأن الدور العالمي يضع تكاليف غير مقبولة على الاقتصاد البريطاني ويمكن أن يخرب هدف الازدهار القوي. إن بريطانيا ما تزال تحتفظ بـ 700 ألف رجل تحت السلاح وقد أبقت على نظام الخدمة الإجبارية مخصصة قسماً كبيراً من إنتاجها القومي غير الصافي للدفاع زيادة على جيرانها في القارة. إن الكتاب الأبيض المتعلق بشؤون الدفاع والموضوع سنة 1957 قد ارتأى الحل باعتماد الرادع النووي مما خفض القوات المسلحة إلى 400 ألف وأوقف التجنيد الإجباري لصالح الجيش المحترف في هذه الأثناء وبشكل ملحوظ في بريطانيا تم إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية بموجب معاهدة روما سنة 1957. وقد رفضت بريطانيا الفرصة لتكون عضواً مؤسساً على أساس أنها لا ترغب في إضعاف روابطها في الكومنولث. كان ماكميلان ما يزال يرى أن بريطانيا تلعب دوراً عالمياً وليست دولة أوروبية كالأخريات مثل جمهورية المانيا الفدرالية أو فرنسا أو إيطاليا ولكن بريطانيا حتى لا تظل معزولة فقد شكلت اتحاد التجارة الأوروبية الحرة مع النمسا والدانمارك والنروج السويد وسويسرا. وتعهدت هذه الدول بإزالة التعرفة الجمركية فيما بينها ولكنها لم تعتمد تعرفة مشتركة. وكان هذا فرق جوهري بين هذه الدول وبين دول السوق الأوروبية المشتركة التي كانت قد اعتمدت تعرفة مشتركة ضد المستوردات الزراعية من الخارج بقصد حماية المزارعين الفرنسيين والألمان الأقل فعالية. وظلت بريطانيا حرة في استيراد المنتوج الزراعي الأرخص من نيوزيلندا واستراليا وكندا وغيرها من دول العالم.

إن معاهدة روما بدت وكأنها مضادة لمصالح بريطانيا الاقتصادية وشروطها التي تعلو على حقوق الدولة لم تكن مقبولة لدى الحكومة ولدى البرلمان البريطانيين اللذين رغبا بالاحتفاظ بسيادة غير منقوصة.

وبخلال سنوات قليلة تقدمت الدول الست على بريطانيا في النمو الاقتصادي وفي الازدهار. وبنظرة إلى الوراء يبدو عجيباً أن النجاح الانتخابي الذي أحرزه «ماك العظيم» كان إلى حد كبير معزواً إلى الشعور بأن بريطانيا كانت على الطريق الصحيح وأن مستويات المعيشة سوف ترتفع بشكل متواصل في حقبة من الاستخدام الكامل. هذه النظرة المتفائلة حسنتها مشاعر الشعب تجاه عزلته في الجزيرة وكذلك الاعتقاد الراسخ بأن بريطانيا في كل ما تفعله تختار الأحسن.

إن الكساد الاقتصادي في سنة 1957 و1963 قد عجز عن تحقيق ما وعد به في حكومته الأولى. وعاد الاقتصاد سريعاً إلى التدهور في حين كانت بريطانيا من جديد تواجه أزمة اقتصادية أكثر صعوبة من الأزمة الأخيرة.

إن تأمين العمالة الكاملة هو تعهد لم يكن ممكن التحقيق أو الوفاء به بعد أن بلغت البطالة 800000 عامل بخلال شتاء 1962. إن الخيار النووي لم يعد خياراً وطنياً - وذلك بسبب الاتكال على الصواريخ من الولايات المتحدة - كما لم يكن أرخص كلفة من الأسلحة التقليدية. وكان «العلاج» لازدهار جديد من ابتكار وزراء المالية المتتالين في وزارتي ماكميلان. ولكنه لم يكن علاجاً على الإطلاق، سواء في الاقتصاد أو في حظوظ المحافظين من أجل إعادة انتخابهم في 1964. في هذه الأثناء فتش ماكميلان عن الأضواء في دور رجل الدولة، مثبتاً نفوذ بريطانيا على أساس تجربتها الكبيرة كقوة عالمية. الواقع أن دوره في الاسترخاء الأميركي السوفييتي الذي عقب أزمة الصواريخ الكوبية في أكتوبر 1962 كان هامشياً. ولكن معاهدة إلغاء التجارب النووية لسنة 1963، التي سعت إلى منع انتشار الأسلحة النووية تدين بالكثير إلى دبلوماسية ماكميلان الدائبة، واستحق الفخر عن جدارة من أجل إتمامها. في الناحية السلبية قوت المعاهدة الأوهام البريطانية بأنها احتفظت بمكانتها كقوة عظمى وكعضو في النادي النووي المحصور.

ولما كان الانجاز الاقتصادي البريطاني الضعيف قد بدا واضحاً وأكيداً، اتجه ماكميلان نحو الدول الست التي كان تقدمها ونفوذها المتزايد يهدد بريطانيا بتركها على حدة مهمشة. وقدمت بريطانيا عندها في أغسطس 1961 طلباً - متأخراً - للانضمام إليها، ولكنها تميزت بأنها لم تتقدم مترجية - لقد عرضت تجربتها السياسية وسوقها الداخلية الخاصة، كرهان بالمقابل توقعت شروطاً خاصة من شأنها أن تسمح بدخول تفضيلي إلى بريطانيا - للغذاء من الكومنولث وصادرات المواد الأولية وأيضاً يسمح لبريطانيا في مواجهة التزاماتها تجاه شركائها في أفتا EFTA . كانت بريطانيا تستطيع تحقيق أهدافها الرئيسية لو أنها كانت عضواً مؤسساً في سنة 1957: وبعد أربع سنوات أدى

احتدام النقاش حول الصفقات الصعبة بين الدول الست. وبخاصة نجاح فرنسا في حماية قطاعها الزراعي المتأخر، إلى خلق اهتمام ناجح. كان كل عضو من الأعضاء الستة - الدول يعتقد أن مصلحته الوطنية سوف تخدم بصورة أفضل بالبقاء داخل السوق الأوروبية المشتركة، وكانت مستعدة لدعمها، حتى دول البنلوكس الأقل قوة وإيطاليا رحبت بقوة مكافئة توازن محور فرنسا - ألمانيا بين ايديناور وديغول.

كان الرأي العام في بريطانيا مقسوماً بعمق. وكان العديد من الناس متخوفين من الالتزامات الخارجية. إن مفاوضات «الصفقة المعلبة» Package deal بدت رغم كل شيء تتقدم تقدماً معقولاً عندما أوقفها ديغول في يناير 1963، معلناً أن التزامات بريطانيا في الكومنولث، والمصالح الأطلسية تمنعها من أن تصبح شريكاً أوروبياً ملتزماً بالكامل. وكانت ضربة قاسية لهالة نجاح ماكميلان.

وبدت حكومة «ماك المتفوق» الثانية خيبة أمل للناخبين، ليس أقله بسبب تطبيق الكوابح على الاقتصاد مباشرة بعد انتخابات 1959. وحاول وزير المالية الجديد إدخال «التفسيح في الدفع» في سنة 1961، ولكن انعدام الاتفاق مع النقابات أدى بها إلى الفشل ثم إن تطبيقها على الأجور المراقبة من قبل الحكومة أدى إلى إضراب عمال السكك الحديدية والبريد والممرضات.

في سنة 1962 أحلّ ماكميلان رجينال مودلن محل سلوين لويد الذي أوحى بالثقة وبالتفاؤل وهي صفات لازمة جداً في مواجهة البطالة المتزايدة، وبصورة خاصة في الشمال حيث بلغ عدد العمال العاطلين 800 ألف رجل في شتاء 1962 و1963. واتبع مودلن سياسة توسعية وخطط للخروج من دوامة «الإيقاف ثم الانطلاق» من الانكماش إلى الازدهار. واستمر يدعم النمو وذلك بتقبل العجز المتمادي في ميزان المدفوعات. والمشاكل التي أحدثتها هذه السياسة ورثتها حكومة هارولد ويلسن العمالية في 1964.

وبدا ماكميلان وكأنه خسر لمسته السحرية. في خضم هذه المصاعب الاقتصادية كانت محاولة بريطانيا الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية قد لقيت الرفض من ديغول، إضافة إلى تعلق الرادع النووي بالصواريخ الأميركية. كان النجاح النسبي قائماً على الاستمرار في التخلص من المسؤوليات الاستعمارية في: إفريقيا ونيجيريا وسيراليون وتانجنيكا وأوغندا وكينيا وزامبيا وزانجبار. كل هذه البلدان أخذت استقلالها بين 1961 و1964. وهكذا فعلت قبرص ومالطا وترينداد وجمايكا. وكسبت الملكة العديد من الألقاب الجديدة عندما أصبحت المستعمرات الشابة أعضاء كاملة السيادة داخل الكومنولث. ولكن الاستقلال لا يحل المشاكل بضربة واحدة. فقد قصمت نيجيريا بحرب أهلية رهيبة وأوغندا عانت من ويلات خطيرة على يد حكامها بالذات ثم إن أوغندا وكذلك قبرص لم تحل مشاكلها الداخلية. إن مشكلة روديسيا ورطت

على التوالي حكومات المحافظين والعمال لمدة تزيد على عقد من الزمن. ولكن أهم مشكلة واجهت ليس بريطانيا والكومنولث فقط بل العالم الغربي بأكمله كانت عدم إعطاء الحقوق المتساوية لغالبية السكان غير البيض في جنوب إفريقيا.

في سنة 1961 عرفت جنوب إفريقيا أنه أصبح من المستحيل عليها البقاء في الكومنولث الجديد بعد أن أصبح معظم أعضائه من الدول الآسيوية الإفريقية. ولكن بريطانيا احتفظت معها بعلاقة وثيقة وصديقة خاصة في التجارة في حين أنها بذات الوقت عارضت سياستها العنصرية. وكانت المعارضة كلامية فقط، وفيما بعد اقتصرت على الاتصالات الرياضية، وماكميلان في إحدى خطبه الأكثر شهرة حذر الحضور من بيض جنوبي إفريقيا في سن 1960 بقوله أن صعقته قوة الوعي الوطني الإفريقي وأن «رياح التغيير تعصف بالقارة».

وفيما بعد كان ماكميلان يشعر أن «رياح التغيير» قد هبت بقوة أكبر وبسرعة أقوى في الداخل. كان الناخبون المحافظون، وقد زالت عنهم غشاوة هيبة الحكومة، بدأوا يتعلقون بالليبراليين المتقهقرين. واتخذ ماكميلان في سنة 1962 تدبيراً حاسماً بإعادة تعديل المناصب الوزارية، وذلك بأن صرف بشكل ليس له مثيل [من الخدمة] عدداً من الوزراء - في وزارته، وبذات الوقت. لقد كان عملاً قاسياً عرف فيما بعد بـ «ليلة السكاكين الطويلة». وبعدها أخذت الفضائح الأمنية تراود وتنتاب الحكومة وتنشر الشكوك حول إمساك ماكميلان بشؤون الحكم. وكانت الفضيحة الأكثر مأساوية هي المتعلقة بجون بروفيمو، وزير الدولة في الشؤون الحربية الذي شارك عشيقة جميلة مع الملحق العسكري السوفييتي. لم تكن هناك ثغرة أمنية في الفراش، ولكن وزير الدولة كان قد أنكر من قبل وجود هذه المشاركة في مجلس العموم، وفيما بعد اعترف بها واستقال. إن الفضيحة الجنسية في المقامات السياسية العليا تشكل بالطبع حدثاً صحفياً مثيراً. ووصف ماكميلان بأنه سهل الخداع وفاشل.

وفي مجلس العموم كان زعيم العمال الشاب اللامع، هارولد ويلسن، قد قام بأكبر هجوم على الحكومة. ولكن ماكميلان - وربما كان أذكى وأمهر سياسي في حقبة ما بعد الحرب - استطاع النجاة والاستمرار لو لم يمرض مرضاً خطيراً قد أعجزه في أكتوبر 1963. لقد نقل من عشرة داوننغ ستريت إلى المستشفى وهناك استقال من رئاسة الوزارة.

المحن والنجاحات
في الديمقراطية الإيطالية

تبقى إيطاليا الدولة الكبرى الأقل اعتباراً في أوروبا الغربية وباستمرار هي المتوارية بذاتها في الشؤون الدولية. إن الشعب الإيطالي قد أدار ظهره بشكل بارز إلى السنوات «المجيدة» للدوتشي المنمق الطنان. عقدان من حكم الفاشيست وحربان أوروبيتان دمويتان ردتا إيطاليا إلى نقطة في تاريخها في سنة 1945 حينما بدت غير مؤهلة من جديد لممارسة دور كبير نافذ، حتى ولو كانت بلداً عظيم الجمال، إليها، على الأقل، يرغب السياح أن يعودوا. ومن نواح أخرى كثيرة (باستثناء الناحية الاقتصادية) أهمل العالم الخارجي إيطاليا، معيراً القليل من الاهتمام للغتها وثقافتها.

إن الإهمال الدائم هو الأكثر إثارة للعجب، عندما انبعثت إيطاليا مع بريطانيا وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية كواحدة من أربع دول كبرى ديمقراطية في أوروبا الغربية، مع عدد سكان مشابه بالعدد ومع اقتصاد واسع يعادل - في 1987 - خمس الناتج الوطني غير الصافي للمجموعة الأوروبية. لقد ركز الإيطاليون عبقريتهم على إنعاشهم الذاتي. كانت سنوات ما بعد الحرب - في العديد من الأوجه - عقود إنجازات ونجاحات، عقود رفع لمستويات المعيشة، وإن كانت سنوات أيضاً مملوءة بالمشاكل.

كانت حظوظ الحرب وتقلباتها هي التي قررت مستقبل إيطاليا بالدرجة الأولى. إن جيوش الحلفاء - الغربية - هي التي حررت شبه الجزيرة الإيطالية سنة 1944 و1945. وهكذا وجدت إيطاليا نفسها إلى جانب «الأمم الحرة» الغربية عند انقسام أوروبا الأكبر بعد الحرب. وهذا الأمر لم يقرر فقط موقفها الدولي بعد عقد اتفاقية السلام في 10 فبراير سنة 1947، بل أيضاً قرر سياستها الداخلية ونموها الاجتماعي. إن علاقاتها بالشرق (وأسواقها هناك) قد انقطعت تماماً. من الناحية الاقتصادية كان مستقبلها يتعلق بصلاتها الوثيقة مع الغرب. إن الاقتصاد الليبرالي، والتخلي عن الاكتفاء الذاتي الفاشستي، إن الصيغة الإيطالية - هي من الرأسمالية الأكثر مسؤولية اجتماعياً - كل ذلك وضع إيطاليا على طريق غربي - بشكل أساسي - من حيث النمو الاقتصادي والسياسي.

إن سياسة إيطاليا لما بعد الحرب كانت بيد الحزب الديمقراطي المسيحي، الملتزم بقوة بالنظام البرلماني. في عالم ما بعد الحرب احتلت إيطاليا موقعاً استراتيجياً حاسماً في البحر المتوسط وفي بحر الأدرياتيك واعتبرت كحاجز ضد شيوعية أوروبا الجنوبية الشرقية.

كانت إيطاليا فقيرة في مطلع سنوات ما بعد الحرب، على أثر التدمير والتمزق الذي أحدثته الحرب، وهي تواجه فقراً رهيباً في مناطق عدة، مع بروليتاريا صناعية في الشمال، ولهذا لم تبدُ بمأمن من الاستيلاء الشيوعي عليها من الداخل.

سكان دول السوق وسكان إيطاليا (بالملايين)			
	١٩٤٦	١٩٦٢	١٩٧٩
إيطاليا	٤٤,٩٩	٥٠,١٧	٥٦,٨٠
بريطانيا	٤٩,١٨	٥٣,٤٤	٥٥,٩٣
ألمانيا الغربية	٤٣,٢٩	٥٦,٩	١٦,٨
ألمانيا الشرقية	١٨,٦	١٧,١	١٦,٨
فرنسا	٤٠,٦٠	٤٦,٩٩	٥٣,٣٨

اجتذبت المقاومة جماهير العمال نحو الشيوعية، وبخاصة في الشمال. يعد الحزب الشيوعي الإيطالي مليونين وهو أكبر حزب في العالم الغربي. وبحسب أيديولوجية الحرب الباردة، يسعى الشيوعي أينما كان إلى هدف واحد تخريب الديمقراطية والاستيلاء على الحكم بالقوة عندما تسمح الفرصة متبعاً نموذج لينين الناجح الذي خلقه سنة 1917. وساد الاعتقاد أيضاً أن جميع الشيوعيين يخضعون تماماً لستالين ويتبعون تعاليم الكرملين. في سنة 1945، كان الأنصار في شمال إيطاليا أقوياء وكان بينهم العديد من الشيوعيين الذين اعتقدوا أن ساعة الثورة قد حانت، ولكنهم كانضباطيين مطيعين لزعامتهم، تجنبوا توجيه أي تحدٍّ مباشر للقوات الأنكلو أميركية المعادية للشيوعية.

إن الحزب الشيوعي الإيطالي بعد 1945 تصرف بشكل كان معاكساً للتراث الشيوعي فسعى عن عمد إلى جعل نفسه مقبولاً من الجميع مخفياً صورته الثورية العنيفة. وكان الحزب بقيادة الرائد اللبق بالميرو توغلياتي الذي عاد من موسكو في سنة 1944. إن الشيوعيين حسب اعتقادهم هم الذين سيغلبون إنما باتباع المسار الديمقراطي فيجتذبون الدعم الشعبي في الشعب الإيطالي أولاً. ثم يسيطرون على المجتمع من موقع قوة. وهذا الأمر يأخذ وقتاً. وهو يعني التخلي عن خط لينين الثوري وكان على توغلياتي أن يثبت نفسه ضد الشيوعيين التقليديين الأكثر نشاطاً. ربما أيد ستالين هذه الاستراتيجية بالنسبة إلى الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية حيث كان الأنكلو ساكسون قد

سيطروا بقوة لأنه كان يأمل بأن يترك وشأنه لكي يُدَعِمَ السلطة السوفييتية في أوروبا الوسطى والشرقية. ومناداة توغلياتي بسلوك الطريق الدستوري غير العنيف للوصول إلى الاشتراكية مهد الطريق إلى قيام تحالف انتخابي وثيق يشبه الدمج مع الحزب الاشتراكي الذي كان يقوده رائد آخر هو رفيق توغلياتي في السلاح أثناء الحرب الأهلية في إسبانيا واسمه بترونني.

كان هناك سؤال محوري يتعلق بالمستقبل، هل سيكون هناك يسار ديمقراطي يتضمن الشيوعيين دون أن يكون بالضرورة تحت سيطرتهم، ينبعث من إيطاليا ما بعد الحرب. كانت سنة 1974 سنة حاسمة بالنسبة إلى السياسات الإيطالية في المستقبل. لقد اكتشفت الولايات المتحدة وبريطانيا تحدياً سوفييتياً حاسماً في أوروبا: إن تركيا كانت تحت الضغط في حين كانت الحرب الأهلية في اليونان تستعر. وكان هذان البلدان حسب كلمات ترومان: «ما تزال هناك بلدان حرّة تلقى التحدي من التهديد الشيوعي من الداخل ومن الخارج». في حين في بولونيا وبقية أوروبا الشرقية كان الاتحاد السوفييتي، وكان الشيوعيون من أهل البلد قد شددوا قبضتهم. وكان رد ترومان، أن قدم لدول أوروبا الغربية الديمقراطية دعم الولايات المتحدة. وكان الحصيلة مبدأ ترومان وخطة مارشال ومنظمة معاهدة شمال الأطلسي. وكان من أثر هذا الدعم على السياسة الإيطالية هو أن الزعيم المسيحي الديمقراطي السيد دي غاسبيري بعد زيارة له إلى واشنطن أبعد زملاءه من الشيوعيين والاشتراكيين عن حكومة التحالف في مايو 1949. وأدت توترات الحرب الباردة التي بلغت ذروتها أيضاً إلى إحداث توترات داخل التحالف الشيوعي الاشتراكي. هل يمكن أن يوثق الشيوعيين. إن قلة من بين الاشتراكيين بقيادة جيسيب ساراغات، طلبت أن يقطع الحزب الاشتراكي علاقاته الوثيقة مع الشيوعيين. وعندما فشلوا في إقناع زملائهم تركوا الحزب في سنة 1947 وألفوا فعلاً الحزب الديمقراطي الاجتماعي (PSDI) . وببلوغ الانشقاق داخل الحزب الاشتراكي وانفصال الاشتراكيين، ترك حزب PSDI الشيوعيين في وضع يمكنهم في العقود الثلاثة المقبلة أن يسيطروا على اليسار. وهكذا عارض الشيوعيون مشروع مارشال وإن كان تحالف الشيوعيين والاشتراكيين في السابق قد قبل المساعدة الاقتصادية الأميركية. ولكن الشيوعيين واشتراكيي نني لم يكونوا أقوياء بما فيه الكفاية لتشكيل أكثرية في البرلمان. في الداخل حاول الحزب الشيوعي أن يجعل نفسه مقبولاً بتبنيه الديمقراطية ونظام تعدد الأحزاب والطريق الإيطالي إلى الاشتراكية. ولكن التنظيم الأتوقراطي ومبادئ الزعامة الذي اعتنقه الحزب الشيوعي بدقة أديا إلى نسف الثقة في مصداقية تصريحاتهم الديمقراطية. إن دعمهم الذي لا يتزعزع لموسكو في القضايا الدولية كان له أثر مشابه: فقد دافعوا عن الهجوم السوفييتي على تشيكوسلوفاكيا في فبراير 1948. وعارضوا عضوية إيطاليا في الناتو والروابط العسكرية مع الولايات المتحدة. وكانوا أيضاً ضد عضوية إيطاليا في المجموعة الأوروبية الاقتصادية. وامتنعوا عن التنديد بالغزو السوفييتي لهنغاريا.

وإلى ما يقارب عقدين من الزمن، لم تستطع الشيوعية الإيطالية أن تتولى الزعامة في تشكيل ما كان قد سمي بالشيوعية الأوروبية وهي سياسة استقلالية عن موسكو وعن الولايات المتحدة، والإعلان عن متابعة المصالح الوطنية الخاصة.

الواقع أن توغلياتي كان قد انتقد موسكو من زمن بعيد، كما غير موقفه بالتأكيد منها. على سبيل المثال: قبول الشيوعيين العضوية والسيطرة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1962. ولكن الاجتياح السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا في سنة 1968 والتأكيد العنيف على السيطرة السوفييتية على بلدٍ يفترض أنه ذو سيادة، رغم كونه حليفاً للسوفييت، كل ذلك هزّ الحركة الأوربية الشيوعية الواسعة في أوروبا الغربية. في منتصف عقد 1970 ووافق الشيوعيون الإيطاليون على تزكية الناتو أيضاً.

إن الوجه المقبول للشيوعية مع تأييدها الاحتكام إلى الناخبين قد سبب مخاوف أكبر في واشنطن تزيد على مخاوفها التقليدية. وفي هذا الشأن قليلاً ما تغير موقف واشنطن بخلال أربعين سنة. في السنوات التي تلت الحرب مباشرة ساد الاعتقاد بأن الشيوعيين يتلقون العون المادي والدعم بأي الوسائل الممكنة. ولكن منذ أن أصبح الأعداء السابقون وقد تعلموا الفنون الديمقراطية فإن التدخل لم يعد مؤكداً جداً. من أجل الحفاظ على التحالف الغربي من السيطرة الشيوعية في إيطاليا، قامت منظمة سرية أسمها حركة «غلاديو» سميت نسبة إلى السيف الروماني ذي الحدين. وهذه المنظمة كان عليها أن تلعب دوراً تعيساً وفاسداً في السياسة الإيطالية وإن كان وجودها لن يكشف عنه إلا في سنة 1990 بعد تحقيق قضائي.

إن الخوف من الشيوعية كان له مفعول مفيد بالنسبة إلى أوروبا الغربية وبالنسبة إلى إيطاليا أيضاً فقد قدمت الولايات المتحدة بشكل رئيسي مساعدة رئيسية إلى إيطاليا عبر منظمة الأمم المتحدة للمساعدة والتأهيل (الأونروا UNRRA). وبعدها قدمت الولايات المتحدة مساعدة اقتصادية مباشرة بسبب (في كلمات وردت في تقرير هيئة التخطيط التابع لوزارة الدولة) أن هامش السلامة السياسية والاقتصادية في أوروبا الغربية قد أصبح دقيقاً للغاية. إن طلبات سد الثغرة بالمساعدة قد تبعتها بعد سنة 1948 المقاربة التخطيطية لمساعدات مارشال.

بين 1948 و1952 تلقت إيطاليا أكثر من 1400 مليون دولار منحاً وقروضاً من الولايات المتحدة. وبعد أن انطلق الاقتصاد الإيطالي في 1950 أمن رأسمال الدولة والرأسمال الخاص والرأسمال الأجنبي، منسوباً استثمارياً في الصناعة غذى التوسع السريع. إن ملايين المهاجرين الإيطاليين الذين يعيشون في الولايات المتحدة جعلوا هذا الكرم أكثر سهولة لتبريره. ولكن على وجه العموم، كانت هذه المعونات استجابة لمصالح أميركا الخاصة وفوق كل شيء الرغبة في ضبط الشيوعية هي التي أقنعت الكونغرس والشعب الأميركي بتحويل هذه الموارد الضخمة إلى إيطاليا وإلى أوروبا الغربية.

إن أحد الأهداف المهمة في مشروع مارشال كان استجلاب الدول الأوروبية غير الشيوعية إلى مزيد من التعاون. وكانت الوسائل هي برنامج إنعاش أوروبا الذي كان لا بد من التخطيط له بالاشتراك مع الأوروبيين المساهمين. في إبريل 1948 وقعت ست عشرة دولة معاهدة أنشأت من أجل هذا الغرض منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OEEC) وكان مقرها في باريس. هذه الدول كانت النمسا، بلجيكا،الدانمارك، فرنسا، بريطانيا، اليونان، ايسلندا، جمهورية ايرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، البلدان المنخفضة، النروج، البرتغال، السويد، سويسرا وأخيراً تركيا، وجميعها مع المناطق الغربية الثلاث من ألمانيا.

وكانت إيطاليا واحدة من الأعضاء المؤسسين، ولكن انتسابها إلى هذه الكتلة من الدول غير الشيوعية ظل يعتبر احتمالياً في واشنطن حتى بعد انتصار الحزب الديمقراطي المسيحي المطنطن في انتخابات 1942. وبعكس التجربة التي حصلت في المناطق الغربية من ألمانيا، لم تؤدِّ الحرب الباردة إلى نزع الثقة من الحزب الشيوعي الإيطالي في نظر الناخبين الإيطاليين. كان الأميركيون يأملون بأن مشروع مارشال سوف يضعف اليسار الشيوعي. ولكن هذه الآمال لم تتحقق.

في علاقات إيطاليا مع البلدان الأخرى لم تسع إيطاليا إلى دور ريادي. بعد انتهاء الحرب خلق النزاع حول منطقة تريستا بعض الاضطرابات إلى أن حلت المسألة في منتصف عقد 1950. وتم الاتفاق مع النمسا في سنة 1969 فسويت المشكلة الأخرى الوحيدة المتعلقة بأرض إيطاليا الخاصة المسماة التواديج أو منطقة التيرول الجنوبي وما فيها من سكان يتكلمون الإيطالية بصورة رئيسية، وذلك رغم أن الإرهاب المتمادي كان يقلق القانون الداخلي والنظام في هذه المنطقة من وقت إلى آخر. إن إيطاليا بعد الحرب لم تهتم بالسيطرة عدوانياً على أي منطقة باعتبارها منطقة نفوذ لها في حوض المتوسط. والشعب الإيطالي بحركة رافضة لتجربة أيام حرب الأمجاد الإمبراطورية البائخة أظهر [الشعب الإيطالي] رغبته بأن يترك بسلام وأن يترك الآخرين يعيشون بسلام. وكانت السياسة الإيطالية تقوم على الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع كل الجيران وأن تبتعد عن الصراعات في المنطقة سواء في الشرق الأوسط أو في قبرص. وكان هناك بالضبط ميل قوي إلى الحياد في مواقف كل الأحزاب السياسية. ولكن التحالف بقيادة الحزب الديمقراطي المسيحي ظل قوياً في التوجه الأطلسي، والتحالف مع الولايات المتحدة، وعضوية الناتو وعضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وظلت السياسة الخارجية الإيطالية لمدة أربعة عقود ثابتة بشكل ملفت.

إن عبارة «سياسة متماسكة» لم يكن النعت الملائم للسياسة الإيطالية. إن الصورة الفردية للديمقراطية هي أن الحكومة لم يتناوب عليها حزب حاكم وحزب في المعارضة. كان الشيوعيون وحلفاؤهم من جماعة اشتراكيي نني لا يحصلون في صناديق الاقتراع إلا على ما يتراوح بين 31 و36 بالمائة من الأصوات في الانتخابات العامة. حتى بعد أن انشق الاشتراكيون عن الشيوعيين في سنة

1963، ظل الشيوعيون يحصلون في صناديق الاقتراع على أكثر من 30% من الأصوات لحسابهم الخاص. وحدهم الديمقراطيون المسيحيون استطاعوا أيضاً الادعاء أنهم حزب جماهير، إذ كانوا يجتذبون 38% من الأصوات. ولا أي حزب من الأحزاب الأخرى بلغ حتى 10%.

ولما كان لا الديمقراطيون المسيحيون ولا الأحزاب الصغرى المتنوعة، من الوسط حتى الفاشيست اليمين، كانوا يطيقون وجود الشيوعيين في الحكومة الوطنية، فقد شكل الشيوعيون فعلاً المعارضة باستمرار، في حين كان الديمقراطيون المسيحيون مستمرين دوماً في الحكم مشكلين تحالفات عارضة متنوعة مع أحزاب أصغر وذلك من أجل الحصول على أصوات تنيلهم الثقة في البرلمان. ولكن كانت هناك صراعات دائمة بين أعضاء التحالف كما حول الأشخاص وخلافاتهم، وكما هي الحال بالنسبة إلى مسائل السياسة وتوزيع المراكز الوزارية كان الطمع يشكل مصدراً أساسياً من مصادر التحاسد والبغضاء. إن الانضباط الحزبي قلما كان يوجد خارج الحزب الشيوعي. لا شك أنه بسبب أن التصويت في البرلمان يجري سرياً كان أعضاء الأحزاب يستطيعون التصويت بدون خوف من القصاص ضد وزرائهم في الحكم. وأصبح الطموح الشخصي سبباً رئيسياً لعدم الاستقرار. بين 1944 و1988 تعاقبت 47 حكومة إيطالية جاءت وذهبت. وبعد حياة قصيرة من الاستقرار من سنة 1983 إلى سنة 1986 كان معدل التغيير الدائم يتجدد. وكانت هناك صورة أخرى مهمة من سمات السياسة الإيطالية وهي قوة التنظيمات الشعبية والتعلق بمصالح الفئات والمجموعات. إن عقوداً من استلام السلطة بدون انقطاع مكنت الديمقراطيين المسيحيين أن يرعوا أنصارهم رعاية أبوية منذ المراكز العالية التعيينية إلى سعاة البريد. إن الديمقراطية المسيحية الإيطالية التي ضمت عناصر من اليسار ومن اليمين فلم يكن لها أيديولوجية مميزة تخصها ولم تكن تمثل مصلحة فردية لأية جماعة. ولم تشكل حزب الصناعة أو المشاريع الكبرى بل إن الصناعة والمشاريع الكبرى لم يكن لها حزب جماهيري غير الديمقراطيين المسيحيين يتوجهون إليه. وكان المحافظون المعتدلون أيضاً يدعمون الديمقراطيين المسيحيين. وبذات الوقت كان تدخل الدولة في الصناعة صورة ثابتة تلتزم بها الحكومة الديمقراطية المسيحية وهذا كان يتعايش مع المشروع الخاص وبالطبع أيضاً مع الملكية الخاصة في الاقتصاد الإيطالي المختلط. في السنوات الأولى بشكل خاص تميز الحزب بدعم الفاتيكان له. ومن خلال كهنة الأبرشيات وبخاصة في الجنوب كان دعم الفلاحين يتوجه نحو الديمقراطية المسيحية. ثم إن الديمقراطية المسيحية وإن كانت تنادي بالتمسك بالقيم الكاثوليكية إلا أنها لم تكن حزباً مذهبياً بسيطاً بل كانت في روحها الجامعة معارضةً حادة للشيوعية. ومنذ عقد 1950 عارضت تماماً كل السياسة الشيوعية وذلك من خلال توجهها نحو أوروبا الغربية والتزامها بالروابط الأطلسية.

كان ألسيد دي غاسبيري رئيس الوزراء من ديسمبر 1947 إلى أغسطس قد رئس ثماني

حكومات متتالية وكانت معتقداته المضادة للفاشستية ثابتة لا تتزحزح. كان واحداً من مؤسسي حزب الشعب وكان رئيس تحرير جريدة وعضواً في البرلمان منذ 1921 وقد عارض موسوليني وسجن من أجل معارضاته. وبناءً على تدخل البابا تم إطلاق سراحه في سنة 1929 وأمضى سنواته القليلة التالية بهدوء يعمل في الفاتيكان في المكتبة. وكان على اتصال دائم بالكاثوليك المعادين للفاشية في ميلانو وفلورنسا وروما. وكان في سنواته الستين حين انضم إلى المقاومة الناشطة قد حاز على احترام واسع ولكنه كان يفتقر إلى السحر الشخصي كزعيم شعبي حقيقي. كان كاثوليكياً ملتزماً وكانت علاقات مع الفاتيكان وثيقة ولكن بخلال السنوات الأخيرة من حياته السياسية حرص على عدم تمكين الكنيسة من السيطرة على الحزب الديمقراطي المسيحي. وبعد أن رئس الحكومات، حكومات الوحدة الوطنية، حتى مايو 1947، تزعم بعد ذلك التحالفات مع أحزاب الوسط الصغيرة، وكانت انتخابات 1948 قد أعطت الديمقراطيين المسيحيين - كما تبين ذلك للمرة الأولى الوحيدة - أكثرية مطلقة. في هذه الأثناء مات دي غاسبيري فجأة بالسكتة القلبية في سنة 1954 (وقد كان قد استقال من رئاسة الوزارة قبل سنة من وفاته). وقد ارتكزت إيطاليا على مسار يجسد الاعتدال والسياسة المحافظة والسعي إلى الازدهار الاقتصادي وإلى مزيد من التكامل مع الحلفاء الغربيين ومع أوروبا الغربية في اتحاد اقتصادي.

ولمدة أربع عقود ظل الناخبون الإيطاليون يتمسكون باستقرار عجيب في تفضيلاتهم السياسية. وبدا هذا وكأنه يدل على أن التحالفات والمنافع التي كان الحزب يؤديها للأفراد كانت على الأقل كمثل أهمية اعتبارات السياسة الوطنية. كانت التغيرات في نماذج التصويت صغيرة، وإن كانت حاسمة عندما تصل إلى عقد صفقات لتأمين أكثرية برلمانية من أجل التشريع.

قاوم دي غاسبيري ضغوطات الفاتيكان من أجل التحالف مع اليمين. وبدلاً من ذلك أقام الديمقراطيون المسيحيون تحالفات مع الوسط في برنامج إصلاحي. في الجنوب كان الإصلاح الزراعي قد قسّم ملكيات كبيرة وأعطى أراضي للفلاحين للمزارعة. وأرادت الحكومة أيضاً أن تقلل من التفاوت بين المناطق الأفقر وبين الشمال الصناعي. وتم إنشاء الصندوق الإيطالي الجنوبي لتمويل بناء الهيكلية التحتية، طرق وقنوات وشبكات الري. وكان الأصل من الإعفاءات الضريبية، والحوافز المتنوعة أنها سوف تشد الصناعة الخاصة إلى الجنوب. في أواخر عقد 1950 أقامت الحكومة مصانع في الجنوب، ولكن القليل منها نجح. وكانت نتيجة كل تلك الجهود الإصلاحية قد قصرت عن أهدافها.

إن حصة الديمقراطيين المسيحيين من الأصوات قد تراجعت بعد أن بلغت ذروتها في سنة 1948 وكل عقد 1950 ومطلع عقد 1960. ومع هذه الخسارة كانت تحالفات الوسط قد أصبحت ضعيفة بشكل متزايد، بعد أن وجدت نفسها في وضع الأقلية بخلال عمليات التصويت البرلمانية

العامة. ومع التوترات داخل الديمقراطيين المسيحيين، عندما نظر الإصلاحيون إلى اليسار وسعى المحافظون إلى الانتقال إلى اليمين. شكل هذا الأمر السبب الرئيسي في عدم الاستقرار الحكومي. وحاول الديمقراطيون المسيحيون أن يقوّوا وضعهم البرلماني باعتمادهم أداة فاشستية: فعدلوا قانون الانتخابات بحيث إن تحالفاً انتخابياً يحصل على أكثر من النصف من أصوات الناخبين يمكنه أن يفوز بما يقارب ثلثي أكثرية المقاعد في البرلمان. وهاجم الشيوعيون والاشتراكيون بعنف هذا «القانون الأخرق».

ولكن قانون الانتخابات الجديد لم يساعد الديمقراطيين المسيحيين في الحصول على تحالف مع الوسط في انتخابات يوليو 1953 لأنهم فشلوا في الحصول على 50% من الأصوات الشعبية وبعد ذلك كان عليهم أن يتكلوا على أصوات اليمين. والحكومات، من سنة 1953 إلى 1958، لاقت صعوبة في الاستمرار في سياستها الإصلاحية، رغم أن بعض التقدم قد حصل، وبصورة خاصة تبني خطة تنمية عشرية كان الهدف منها الحد من البطالة في المناطق الأكثر تأخراً في إيطاليا وذلك بزيادة التوظيف.

ولكن لمدة تزيد على العقد كانت التحالفات الوسطية محبوسة في جمود داخلي، تهتم بإرضاء الزبائن. وبناءً عليه تعاون الديمقراطيون المسيحيون في الجنوب مع المافيا ومع الملاكين الكبار وحاولوا أيضاً مساعدة الفلاحين. في حين أن الديمقراطيين المسيحيين استعانوا في الشمال بالعمال وبالزعماء الصناعيين. وكان المبدأ السياسي الرئيسي ليس تمثيل أيديولوجيا متماسكة بل الحصول كيفما كان ومما أمكن على الدعم من أي مصدر كان.

وكانت هناك حركة سياسية في اليسار أيضاً. إن تحالف الشيوعيين الاشتراكيين من أتباع نني سقط بصورة تدريجية تحت وطأة الأحداث التي حصلت في الإمبراطورية السوفييتية بعد موت ستالين سنة 1953. وكان فضح خروتشوف لجرائم ستالين في فبراير 1956 قد هز الاشتراكيين، ولكن غزو هنغاريا في نوفمبر من ذات السنة بدا أسوأ في تشويه صورة الشيوعية. وإن كان توغلياتي قد صرح بأن الحزب الشيوعي الإيطالي منفصل عن زعامة الكرملين فإنه لم يستطع الإمساك بالاشتراكيين الذي قبلوا عندها بالناتو كما قبلوا بالحاجة إلى دولة متعددة الأحزاب باعتبارها ضمانة ضد الديكتاتورية المتنوعة عن دكتاتورية ستالين. ومع ذلك فإن اشتراكيي نني انتقلوا ببطء وإلى أن جاء يناير 1959 قام مؤتمر الحزب الاشتراكي ووافق رسمياً على الانفصال عن الشيوعيين. في هذه الأثناء قاد أمينتوري فانفاني الذي كان السياسي المسيطر في حزب الديمقراطيين المسيحيين في أواخر عقد 1950 و1960، قاد الحزب بعيداً عن دعم يمين الوسط الذي لم يستطع لمدة طويلة السيطرة على أكثرية في البرلمان. إن الأزمة السياسية بلغت ذروتها في سنة 1960 حيث لم تستطع أي حكومة ولمدة عدة أشهر أن تحصل على كسب الثقة في مجلس

النواب ولذلك امتنع إمكان تشكيل حكومة. وكان على الديمقراطيين المسيحيين أن يختاروا بين الفاشيست وبين الاشتراكيين. والانسجام مع الاشتراكيين لقي معارضة الفاتيكان ومعارضة الجناح الأيمن من حزب الديمقراطيين المسيحيين بالذات. ولكن سياسة الفاتيكان الإيطالية قد تغيرت أيضاً تحت تأثير البابا المصلح يوحنا الثالث والعشرين. ورغم هذا فقد ظل الحال كما هو حتى ديسمبر 1963 بعد ازمات حكومية متزايدة إلى أن توصل ألدومورو خليفة فانفاني إلى تشكيل تحالف حكومي دخل فيه الاشتركييون من أتباع نني.

إن التغيير في تحالف الديمقراطيين المسيحيين مع حزب اشتراكي صغير لم يؤد رغم كل شيء إلى أي استقرار دائم. وكانت العلاقة غير مريحة على الإطلاق في عقد 1960. فالاشتراكيون كانوا يخافون من خسارة الأصوات أمام الأحزاب التي تقف على يسارهم وبخاصة الشيوعيين الذين كانت اشتراكيتهم قد اعتدلت كثيراً. والتحالف الجديد لم يستطع القيام بإصلاح قوي ولا في التخطيط الاقتصادي. واهتم فانفاني بصناعة الكهرباء في سنة 1962 كثمن لتعاون الاشتراكيين، ولكن فيما يتعلق في التخطيط وفي مجال الإصلاح الاجتماعي كان مورو - خليفة فانفاني - حذراً.

وكان له في حزبه، بعد كل شيء، جناحٌ يميني مشبوه ينافسه. وكانت الصورة المفتاح في تحسين سياسته صحة الاقتصاد. إن الحقبة العجيبة في التوسع الاقتصادي لم تصل إلى نهايتها ولكنها كانت بالتأكيد متراجعة، خصوصاً في وقت كانت فيه النقابات والعمال قد أصبحوا أكثر تشدداً في الضغط من أجل مطالبهم. وبخلال الخمس عشرة سنة السابقة كان الشكل الصناعي قد تغيّر، ونتيجة هذا التغيير تدنت أجرة العمل. وهكذا فشل العامل الإيطالي في الحصول إلا على رفعٍ ضئيل للأجور.

إن الاقتصاد الإيطالي بين سنتي 1945 و1963 قد بني على حساب الأجور المتدنية. والمرابح التي حققها التوسع الصناعي الناجح وظفت في المشاريع ذاتها، بدلاً من توزيعها على المساهمين أو على العمال. وقد كان هذا ممكناً بفضل وضعين في الاقتصاد الإيطالي: هناك بحر من العمال يفيض من الجنوب، وهذا جعل البطالة مرتفعة وأضعفت بالتالي النقابات وسلطتها في المفاوضة، وإن كان صحيحاً أنه بين 1946 و1973 كانت هناك خسارة بشرية صافية من جراء الهجرة، مقدارها ثلاثة ملايين إنسان (سبعة ملايين ومائة ألف مهاجر و4.1 مليون داخل متوطن)؛ ثم إنه لم يكن هناك مجموعة كبيرة من حملة الأسهم يجب إرضاؤها. فمنذ سنوات الحكم الفاشستي كانت الحكومة الإيطالية قد سيطرت بصورة غير مباشرة على قسم واسع من الصناعات عبر الـ IRI ، وهي شركة هولدنغ من أجل إعادة بناء الصناعات يعود تاريخها إلى أيام الكساد. كانت الـ IRI تسيطر على المصارف، التي كانت بدورها تمتلك الكثير من شركات الهولدنغ (القابضة) في مجالات الهندسة والفولاذ وأحواض السفن والأسلحة. وبعد 1945

افتتحت أيضاً برامج للأشغال العامة في الجنوب، ولكن مساهمتها الكبري بين 1945 و1955 كانت تحديث صناعة الفولاذ، الأساس لنجاح الصناعات الخاصة، التي كانت تستكمل وتدعم من قبل القطاع العام. وبعد حقبة من التضخم الكبير بعد 1947 كانت السياسة الضريبية للحكومات الإيطالية تعمل على استقرار الأسعار حتى عقد 1960، الأمر الذي ساعد على خلق الظروف الصحيحة للنمو الصناعي. إن التوظيف الحكومي في بناء المساكن والنقل والسكك الحديدية ومحركات النقل البري والتلفزيون والتلفون والزراعة قد غذى النمو في عقد 1950. ومن خلال شركة قابضة أخرى، طورت الدولة أيضاً حقل ألغاز الضخم في سهل بو، ونشأت صناعة بتروكيميائية. وكان الدخول إلى السوق المشتركة سنة 1957 كعضو مؤسس نافعاً للتصدير. إن القطاعات الصناعية الفعالة جداً في إيطاليا كانت بيد القطاع الخاص وقد تأهلت لتستفيد كامل الإفادة من تغيير التعريفات الجمركية. إن عملاق الصناعة الإيطالية الأكبر والأكثر نجاحاً كانت شركة فيات. وكانت الصناعات الإيطالية الأخرى قد أصبحت أسماء مألوفة في كل منزل من أوروبا الغربية مثلاً: أوليفيتي، بيِّرَكي، سينافيسكوزا وفي الكيميائيات مونتيكاتيني. وكان رجال الأعمال الناشطين قد جعلوا السيارات الإيطالية، وآلات المكاتب، والأدوات المنزلية والمنتوجات المطاطية والأنسجة والكيميائيات قادرة على المزاحمة لبقية صناعات العالم الأخريات. إن الزيادة في الإنتاج الإيطالي من 1958 إلى 1963 وصل إلى الذروة بحيث سمي «الأعجوبة الاقتصادية».

الناتج القومي الإيطالي القائم – النمو والبطالة ١٩٥١ – ١٩٧٤ (النسب المئوية)					
	١٩٥١–٨	١٩٥٩–٦٣	١٩٦٤–٥	١٩٦٦–٧٠	١٩٧٢–٧٥
النمو في الناتج	٥,٠	٦,٣	٣,٢	٦,٠	١,٦
البطالة	٧	٥	٣	٦٥	٥٢ في الشمال من إيطالية ١٩٧٢–٧٦ ٥ في الجنوب ١٩٧٢–٧٦

ولكن الازدهار المتنامي في الشمال كان يتناقض مع الجمود المستمر في الجنوب. إن الهوة بين الغنى والفقر في المناطق الإيطالية قد اتسعت.

كانت سنوات الصناعة، السهلة ذات التوسع والأرباح والاستثمارات العالية، المرتكزة على الأجور المتدنية وصلت إلى نهايتها سنة 1963. بالنسبة إلى عامة الشعب، على كل حال، ظل مستوى المعيشة يرتفع في عقد 1960، ومع تدني معدلات البطالة عادت إلى النقابات قوتها. وأخذت الأجور بعدها ترتفع بانتظام فسبقت الإنتاجية وأخذ البلد يعاني مجدداً من ارتفاع معدلات

التضخم. وأصبح النمو الاقتصادي تائهاً. وأدى نوع السياسة المألوف في بريطانيا (إيقاف ثم انطلاق) وتزايد مصاعب ميزان المدفوعات، بالحكومات المتتالية، إلى شد الكوابح الاقتصادية في منتصف عقد 1960.

ورغم كل شيء فإن عقد 1960، إذا حوكم ككل، فإنه أظهر نمواً اقتصادياً بارزاً إذا قورن ببقية دول أوروبا الغربية. وتفردت إيطاليا بذاتها في السوق المشتركة وفي المنافسة العالمية، بصادرات محرزة في السيارات، والغسالات والبرادات، والآلات الطابعة، والمنسوجات والكيميائيات والسلع الاستهلاكية.

كان هناك حسٌّ راق في التصميم، ومهارات تسويقية وإدارية إعمالية جعلت صناعات إيطاليا الأفضل تنافس الصناعات الأجود في أوروبا. وعندما بدأت إيطاليا تخسر فقد كان ذلك في الصناعات التكنولوجية الأقل حفزاً للعمل من صناعات الثورة الصناعية الثالثة.

كان الإيطاليون في خطر من التخلف والتأخر ما لم يستدركوا ببرنامج تحديثي يوضع عاجلاً. وكبريطانيا سقطت إيطاليا وراء المنافسة العالمية في عقد 1970. وظل الجنوب متأخراً مع استخدام وأجور أسوأ بكثير مما هي في الشمال، رغم أن الحكومات المتعاقبة قد وضعت أموالاً واسعة وكثيرة فيه. إن تطور الأموال العمومية والإصلاحات الإقليمية المتمادية فشلت في إحداث النتائج المرجوة.

كانت سنة 1968 وسنة 1969 علامة حد فاصل بين عقدين: حقبة من الاستقرار والنمو المستقر، وحقبة انسداد سياسي واقتصادي واجتماعي، وأزمات وصراعات. وكانت سنة 1968 سنة انتفاضات الطلاب عندما تحدى الشبان المواقف وسلطة الجميع في كل أوروبا الغربية. إن الأجيال الجديدة في عقدها العشرين والثلاثين لم تكن راضية عن كل ما كان أنجز منذ نهاية الحرب: فمستوى المعيشة بالمقارنة لم يكن أفضل من المستوى في عقد 1930 ولا في مستوى بؤس الحرب والهزيمة. لقد كبر الشباب بخلال الاستقرار وليس بخلال أيام الشدة، أيام إعادة التعمير، حيث - بالنسبة إلى الإنسان العادي - بدت الحياة بدون إثارة. إن توقعاتهم فشلت كثيراً وراء ما تحقق. إن الزعامة السياسية من اليسار إلى اليمين اتبعت طريق التسوية والصفقات، في حين كان الشبان الناشطون يحلمون بأحلام طوباوية عن الثورة الاجتماعية وعن إعادة التجدد. إن المثل الأبرز في الديمقراطية وفي الازدهار - الولايات المتحدة - قد سقط في دور المعتدي البربري في فيتنام. وكانت خيبة الأمل - وزوال الوهم - مبالغاً فيها كما كان الإعجاب أيضاً في السابق مبالغاً فيه. واندلعت حركات العصيان والمشاغبة في المدن.

وحينما كان الزبد على سطح هذه الأحداث المثيرة، سرعان نفخ بعيداً، في إيطاليا 1968، حيث كان له أثر بعيد المدى على العلاقات الصناعية وعلى النمو الاقتصادي.

القسم الثاني عشر

* * *

من كان يريد تحرير العالم الثالث؟

لاوس وفيتنام (1954 - 1968 م)

من كان يريد تحرير العالم الثالث؟
لاوس وفيتنام 1954 - 1961م

إن الاستقرار المهتز المستكمل بعد هدنة الحرب الكورية (1953) وتسويات جنيف فيما يتعلق بالهند الصينية وقضيتها (1954)، لم يدم طويلاً. مع صعود نجم خروتشوف، تابع الاتحاد السوفييتي سياسة أكثر حيوية وأشد اعتدائية في مناطق لم يكن له من نفوذ فيها، من قبل على الإطلاق. فقد دعم الاتحاد السوفييتي مصر ناصر في الشرق الأوسط، وحاول أن يعطل الضغط الاقتصادي الأميركي على كوبا عندما اشترى صادراتها الرئيسية من السكر؛ وفي الحرب الأهلية التي اندلعت في دولة الكونغو البلجيكي (الآن زائير)، دعم زعيم الجناح اليساري لومومبا (وهكذا بدأ يتدخل في إفريقيا)؛ في أوروبا كانت العلاقات غير مؤكدة حتى حول قضية ألمانيا المجزأة وبصورة خاصة حول مستقبل برلين. في جنوب شرقي آسيا وبعد هزيمة الفرنسيين على يد هوشي منه والجنرال جياب في صيف 1954، بدا هناك حظ في إتمام حل تفاوضي. إن اجتماع جنيف في تلك السنة قد انتهى بعدد من الاتفاقات والتسويات. وانتهى القتال وقسمت فيتنام على موازاة خط العرض 17، وأصبح شمالي فيتنام ما عرف بجمهورية فيتنام الديمقراطية واعترفت بها الدول الشيوعية. وفي الجنوب قامت جمهورية فيتنام المعادية للشيوعية. وقدم اقتراح بتوحيد فيتنام مجدداً على أثر انتخابات جرت في يوليو 1956. في لاوس التي لم تقسم أحرز الشيوعي «باتت لو» تقدماً أقل وإن كانوا قد استولوا بالفعل على الإقليمين الشماليين. وتعهدت فرنسا بسحب قواتها من لاوس وفيتنام ولم يعد لجنودٍ أجانب أن يدخلوا هذه البلاد أو أن يقيموا فيها قواعد. واستثني من هذا التدبير عدد محدود من المستشارين العسكريين. وهكذا بقيت بعثة فرنسية صغيرة ولمدة قصيرة في جنوب فيتنام وفي لاوس.

إن الصورتين المهمتين في اتفاقات جنيف هما أن تبقى فيتنام ولاوس دولتين مستقلتين وأن لا يقوم جنود أجانب بمساعدة شمال فيتنام أو جنوب فيتنام. ولكن منذ بداية الحظر على إدخال أسلحة أجنبية ومعدات بموجب المادة 4 بدا هذا الحظر ميتاً. إن أيزنهاور ووزير خارجيته دالاس نظرا إلى

اتفاقات جنيف وكأنها ترضية للشيوعية وهزيمة للعالم الحر. وهكذا ابتعدا بأنفسهما عن الاتفاقات ولكنهما وعدا بعدم تجاوزها بالقوة شرط أن لا يكون هناك اعتداء من الشمال. وأعربا عن أملهما أيضاً في انتخابات كل فيتنام. وأصرا على أن تجرى هذه الانتخابات تحت رعاية الأمم المتحدة. ولكن حكومة فيتنام الجنوبية التي يرأسها الكاثوليكي نغودين ديم رفضت توقيع أي من هذه المعاهدات ولكنها التزمت بشروط الهدنة العسكرية. ودل سلوك أيزنهاور في سنة 1954 على منعطف آخر في تاريخ فيتنام المأساوي وتورط الولايات المتحدة في هذه المأساة التي قادت إلى تضحيات كبيرة في الرجال والعتاد وبعد عقد من الزمن إلى التلاحم الاجتماعي.

الشيء الذي رفض أيزنهاور ودالاس قبوله هو أنه لم يكن هناك خط ثابت مرسوم ضد المزيد من التوسع الشيوعي، وضد فرض الموقع الغربي في جنوب شرق آسيا، ولهذا لم تكن لديهما الرغبة بأن تحل الولايات المتحدة محل فرنسا المستعمرة أو أن تستثمر جنوب فيتنام [في التاريخ أحداث لا يريدها ولكنها تفرض عليه بقوة الأشياء. إنه يراها وما فيها من مخاطر لا يريد الوقوع فيها ولكنه لا يستطيع الانفكاك منها. والملاحظة التي تحصلت لي من الوضع الإيطالي والوضع الألماني هو أن الانتعاش الاقتصادي لا يتم إلا إذا ضحى العمال بإطلاقٍ بحقوقهم. وهم على كل حال المستفيدون من الازدهار - بانتفاء البطالة عنهم - إما إذا أصروا على أخذ حقوقهم كاملة من أرباب العمل فإن فرص العمل سوف تخف وتعم البطالة. وينقطع رزق الكثرة في حين يحصل القليلون على أجور عالية. فكأنما النضال العمالي يتحول في الأخير لصالح القلة على حساب الكثرة].

إنها استراحة كما سميت في أوروبا وفي كوريا: الآن بدا أن الشيوعيين أصبحوا في وضع يمكنهم من التحرك جنوباً. إن ردات فعل أيزنهاور - دالاس وإن كانت مأسوية في عواقبها إلا أنها يجب أن لا يحكم عليها بأنها غير إنسانية أو أنها محكومة بأيديولوجية ساذجة. لا شك أن الشيوعيين هم الذين شهروا تهمتها بالقسوة. في سنة 1955 و1956 آلاف من الفيتناميين «الخونة»، مناصري فرنسا والملاكين الكبار، ومن بينهم العديد من الفلاحين، قتلهم الشيوعيون في الشمال. وهربت الجماهير كلها من القرى الكاثوليكية من الشمال واتجهوا جميعاً (تقريباً حوالي المليون لاجئ) نحو الجنوب عندما قامت دولة فيتنام الشمالية.

ليس لأن ديم وأخوه نغودينه نهو كانا نموذجين للفضائل الديمقراطية في الجنوب، لا فقد سجنا زعماء المعارضة، ورفضا أي إصلاح زراعي حقيقي لمساعدة الفلاحين وسمحا بالفساد أن يستشري بوفرة؛ ورغم هذا فإن حكمهما التسلطي لم يكن ليوازي الفظائع التي ارتكبت في فيتنام الشمالية طيلة السنوات الأولى التي تلت تأسيس الدولتين الجديدتين. رفض ديم المشاركة في الانتخابات الفيتنامية لعدم ثقته بنتائجها، وهي قد جرت في يوليو 1956 في ظل اتفاقات جنيف.

كان يعرف أن الشمال سوف يُكره الناس على التصويت بالقوة للشيوعيين وصالحهم وأن أحزاب المعارضة في الجنوب سوف تنضم إليهم ليشكلوا ما يمكن أن يثبت أنه الأكثرية. إنها انتخابات لن تكون حرة وإن كانت تحت الإشراف. كانت سيطرة ديم على الأصوات في الجنوب أقل بكثير من أن تكون فعالة مثل سيطرة الشيوعيين في الشمال. هذه النظرة كان يشاركه فيها دالاس وأيزنهاور. وكان ديم هو الذي رفض التمسك بالانتخابات، وكان يعلم أن الحكومة الأميركية لم تكن راغبة في إجرائها في سنة 1956 واقترح «تأجيلها» حتى «يليّن» مخالفة اتفاقات جنيف [مصداقية هذا المؤرخ مع نفسه تحيّر وتثير التساؤل: هل هو صادق مع نفسه في رؤيته للأمور. وإذا كانت الأمور كما يصف أفلا يتحصل من وصفه أن دالاس كان يقود أيزنهاور «الطيب» إلى توريط أميركا، وقد تورطت حقاً، في علقة سخنة. فلماذا لا يستنتج المؤرخ ذلك ويقوله؟: إنه كخصم يعرض وقائع فلا تناقشه في عرضه. ولكنك تندهش من استنتاجاته المغايرة لاستنتاجك. وأظن أن هذا أمر طبيعي. ونخلص إلى القول: [استمع وجهة نظر القائل ولكن على حذر من أن يفرضها عليك وأنت غير واعٍ] (المترجم).

كان أيزنهاور ودالاس مستعدين لقبول خط العرض 17 كحد فاصل لمنتهى التقدم الشيوعي في جنوب شرق آسيا. ولم يشجعا ديم على الاستيلاء من جديد على الشمال [وهل هم قادرون؟!] أو حتى على التفكير في مثل هذا الاستيلاء وأيضاً لم يكونا مستعدين للتسامح مع أي تقدم للشيوعيين في أراضي فيتنام الجنوبية. وكانا أيضاً مضطرين لتقبل حكم ديم [ولكن؟ أليسا هما اللذان يساندانه ولا يريدان حاكماً إلا بمواصفاته: حتى في إيطاليا المتحضرة حيث اليسار قوي فرضا حاكماً كاثوليكياً بقوة المال المتدفق على إيطاليا وبتحريض الاشتراكيين على الانشقاق عن زعيم اليسار القوي بترو ني] إذ بدا أنه لم يكن هناك غيره من يستطيع جمع شمل البلد. في بادئ الأمر بدا ديم وكأنه مسيطر على الوضع. إن سنة 1956 مضت، وللعجب، ورغم احتجاجات فيتنام الشمالية لم تتجدد الاشتباكات بين الشمال والجنوب. وكان لهذا الواقع أسباب وجيهة. كان هوشي منه يثبت بدون شفقة الحكم الشيوعي في وجه «الخونة» و«ملاكي الأراضي» والفلاحين، في حين كان «إصلاح الأراضي» قد اقترن بآلاف من القتلى. في الجنوب تصرف ديم بمثل ذلك وبدون تسامح ضد بقايا فيتنام الشمالية من «الفيتمنة» الذين ظلوا في الجنوب كنواة، حولهم يمكن للعصيان الشيوعي أن ينبني.

إن الفيتناميين الجنوبيين الشيوعيين «فيتكونغ» بدؤوا بتنظيم أنفسهم في الريف في سنة 1957، فخططوا لاغتيال رئيس قرية ديم والرسميين فيها. ولكن هوشي منه ظل قابعاً في الخلف. كان حكم ديم التسلطي، وقسوته وفساده قد أثار المعارضة لا في أوساط الفلاحين بل بين كل المجموعات التي استبعدت من الحكم إلا من أخذ نصيباً في الغنيمة. إن جرائم الفيتكونغ

قد أخذت تظهر للعيان، محدثة عدم ارتياح عميق في كل البلاد. وكان اغتيال رسميي الحكومة قد ارتفع من 1200 سنة 1959 إلى 4000 في السنة في 1961.

كان رد ديم نقل الفلاحين إلى أماكن محصنة، ولكن هذا الأمر بدا غير فعال وبذات الوقت أعطى نتيجة عكسية. فإبعاد جماهير الفلاحين أثار نقمتهم فاعترضوا على وضعهم تحت قيادات عسكرية، وكانوا في جميع الأحوال واقعين تحت وطأة انتقام ديم في النهار واليفتكونغ في الليل.

وفشلت الإدارة الأميركية في تقدير أن الفيتكونغ لم يكونوا أتباعاً للشيوعيين في الشمال ولم تدرك أنهم كانوا جيشاً يتنامى ويتنظم بقوة تابعاً للشيوعيين الجنوبيين الملتزمين بحرب عصابات في حرب أهلية. وأخذ الاستقرار في فيتنام الجنوبية يتدهور بوضوح، رغم أن ديم كان ما يزال يسيطر على المدن وعلى كثير من أرياف فيتنام الجنوبية.

إن الوضع في لاوس المجاورة، عند نهاية حكم أيزنهاور (يناير1961) كان أكثر حراجة. رسمياً كانت لاوس مملكة ضمنت وحدتها اتفاقات جنيف سنة 1954، ولكنها كانت ممزقة في صراع إقليمي وعشائري وفئوي. وكان (الباتت لو) الشيوعيون (الحركة الوطنية اللاوتية) يتنامون بقوة في الشمال. وكانت فرقة أخرى من الجيش، معادية للشيوعية، تلقى الدعم من الأميركيين. وكان هناك مجموع ثالث، ويسمون الحياديين، يحاول الحفاظ على الأقل على مظاهر الوحدة من خلال بناء تحالف يضم كل الأحزاب والفرق التي كان كل منها يسيطر فعلياً على المناطق التي يمسك بها. وكان هذا الوضع لا يرضي الأميركيين، خصوصاً ما دامت المناطق الشيوعية - من البلد - على حدود فيتنام الشمالية والجنوبية، تستعمل كممر لعبور الذخائر والرجال عبر شبكة من الممرات المعقدة في الأدغال المنتشرة، المعروفة باسم «ممرات هوشي منه» والتي يقتضي المرور عبرها مدة شهرين للوصول إلى الجنوب من الشمال. وكان الباتت لو يهددون أيضاً بنشر نفوذهم في سهل «الجار» المركزي الاستراتيجي، الذي يسيطر على الطرق بين العاصمة فينتيان والقصر الملكي في ليوانغ برابانغ وشمال فيتنام. هذه المناطق القليلة السكان جداً (2.5 مليون) كانت محاذية ليس فقط لفيتنام الشمالية والجنوبية، بل أيضاً للصين ولبورما وتايلاند وكمبوديا، وهذه تشكل ميدان صراع محتمل بين جيران أكثر قوة.

في واشنطن بدت لاوس وكأنها تمسك بمفتاح الدفاع عن جنوب شرقي آسيا. ولهذا كانت حكومة أيزنهاور مصممة على الحفاظ على حكومة لاوتية قوية نقية لا يعيقها الشيوعيون أو الحياديون كشركاء في تحالف. في كمبوديا المجاورة كان الأمير سيهانوك يحافظ بمهارة على توازن فعلي بين الفرق المتخاصمة، وبكياسة ليست أقل حافظ على حياد هش وعلى الوحدة من سنة 1954 إلى سنة 1970. كان ذلك أيضاً هدف أحد الزعماء اللاوسيين الأكثر بقاءً الأمير سوفانا فوما الذي حاول أن يقيم تحالفاً حيادياً مع أخيه الأمير الأحمر سوفانو فونغ الذي كان يمثل الباتت

لو ومع، المدعوم أميركياً، الجنرال فومي نوسافان. ونجح لفترة، ولكن الدعم الأميركي لفومي وللجيش الملكي اللاوسي خرب أي حظ في حل سلمي. ولما كان التغلغل الأميركي قد تزايد، كذلك فعل الدعم الفيتنامي الشمالي الباتت لو. ولكن بخلال سنة 1961 أصبح ضعف وعدم فعالية الجنرال فومي أكيداً بشكل مؤلم. ومع الدعم السوفييتي والفيتنامي الشمالي، أخذ الشيوعيون يهددون بالاستيلاء على كل لاوس. كان كره أيزنهاور وكره كندي للحيادي سوفانا فوما قد أبعد الزعيم اللاوتي الوحيد الذي كان يستطيع، ولو لفترة فقط، التصدي للباتت لو.

إن معاهدة السيتو SEATO (معاهدة الدفاع الجماعي عن جنوب شرق آسيا) التي نظمها دالاس، في سبتمبر 1954، بخلاف الناتو، لم تكن تملك جيوشاً جاهزة، ولا كان مسموحاً للموقعين عليها بالدعم العسكري لبعضهم البعض.

وإن كانت قد وسعت لتغطي الدفاع عن كمبوديا وعن فيتنام الجنوبية، ولكنها لم تتضمن ضمانات مساعدة وتبين أنها ذات قيمة محدودة عندما طلبت الولايات المتحدة المساعدة العسكرية.

إن حكومة أيزنهاور أرسلت أيضاً «مستشارين عسكريين» إلى جنوب فيتنام وإلى اللاوس. رغم أن الجيش الملكي اللاووسي لم يصبح قوة عسكرية مقاتلة فعالة مؤهلة للتعامل مع تكتيكات حرب العصابات للباتت لو. إن تدفق الأميركيين والدولارات، بعد ذلك، أفسد وخرب الفيتناميين الجنوبيين واللاوتيين. كان المستشارون الأميركيون، في مطلق الأحوال، يعانون من عجز لم يستطيعوا التغلب عليه. إنهم أجانب وبيض من الخارج. كان الباتت لو والفيتكونغ رغم العنف والتهديم الذي جلبوه لأبناء وطنهم، كانوا من شعبهم الخاص. وقدمت أميركا مبالغ مالية ضخمة كمساعدة وزعتها في جنوب شرقي آسيا. ومعظم هذه المساعدة ذهبت إلى جيوب العسكر أو ملأت جيوب الرسميين الفاسدين. لقد كشف مستوى الدعم العسكري عن أفضليات الولايات المتحدة في جنوب آسيا منذ منتصف عقد 1950 إلى منتصف عقد 1960. إن مقدار مبالغ المساعدة كما حسبت بالنسبة إلى عدد السكان قد فاقت المبالغ التي أرسلت إلى اللاووس وإلى جنوب فيتنام في عقد من الزمن امتد من عقد 1955. إن ما يقارب نصف هذا المبلغ محسوباً بالنسبة إلى «الرأس» قد ذهب إلى كمبوديا والفيليبين. وتلقت تايلاند أيضاً مساعدة محرزة في حين أن أندونسيا وبورما وماليزيا قد اعطيت مساعدة ضئيلة جداً نسبياً.

وقد التزم أيزنهاور بتقديم مساعدة تقنية ومالية وعسكرية لتمكين القوات المضادة للشيوعية في جنوب شرق آسيا لتدافع عن نفسها ضد الشيوعيين. ولكنه عارض استعمال القوات العسكرية الأميركية في الأراضي الآسيوية (باستثناء جنوب كوريا).

إن الأسطول السابع الأميركي القوي بأسلحته النووية كان يناور عن قرب فلماذا لم يردع

التهديد النووي الباتت لو الفيتمنة؟ في حين تتدفق المعونات إليهم من الصين ومن الاتحاد السوفييتي؟ ماذا يحدث رغم المساعدة الأميركية إذا كانت المجموعات المناوئة للشيوعية أضعف من أن تقاوم بفعالية؟ هذه المعضلة خلفها أيزنهاور لحلفائه من بعده.

رسالة أميركا في العالم:
سنوات كيندي

في نوفمبر 1960 كسب السيناتور الديمقراطي من ماستشوشس انتخابات الرئاسة الأميركية بعد أن هزم منافسه الجمهوري نائب الرئيس ريشارد نيكسون بهامش ضيق رغم مرور أربع عشرة سنة على جون ف. كندي في الكونغرس فإنه لم يكن عنده معرفة قوية بالوضع الدولي، بل مواقف عامة تجاه المشاكل الدولية: تفاهة الكولونيالية الأوروبية، الحاجة إلى التصدي إلى الشيوعية وللاتحاد السوفييتي، الميل إلى التوجه إلى الشعب الأميركي من أجل الإيحاء له بمهمته النبيلة: مهمة قيادة العالم الحر. كان الموضوع الانتخابي عند كيندي إنه إذا انتخب فإنه سيدفع بالأميركيين إلى الأمام وكان خطابه يرتدي البلاغة اللفظية التي تذكر بأيام روزفلت والسياسة الجديدة (New Deal) . وكان موضوعه الخاص «الحدود الجديدة». ولكنه كان يفتقر إلى معرفة تفصيلية ومحددة للقضايا الجدية التي تواجه الولايات المتحدة وبخاصة بالداخل. إن مثل هذا الابهام قد غشى على الحملة الانتخابية. بحيث كان من العجب العجاب أن يكون لكندي أي حظ في التغلب على نيكسون. إن قضايا الحقوق المدنية والإصلاح الاجتماعي لم يكن هناك خلاف بشأنها بين الجمهوريين والديمقراطيين لأنها تتجاوز مخططات الأحزاب. إن الجمهوريين الذين كانوا يساندون الحقوق المدنية صوتوا بأعداد ملحوظة للبطاقة الديمقراطية. وغالبية الديمقراطيين البيض في الولايات الجنوبية، من جهة أخرى لم يجمعوا كلهم على دعم كيندي. بل إن العديد من الديمقراطيين الجنوبيين نظروا إلى المرشح الذي كان نائباً للرئيس أيزنهاور وهو التكساسي ليندون جونسون، نظروا إليه كمحافظ وهذا ما ساعد كندي على الاحتفاظ بأصوات الديمقراطيين الجنوبيين في ثماني ولايات جنوبية منها تكساس.

كانت الهوامش ضيقة بالطبع بدون تكساس وإيلينوي حيث كان المايور الزعيم السياسي الأسطوري ريشار دالي من شيكاغو قادراً على أن يسيطر على الأصوات المتعددة الإثنيات من سود وبولونيين وألمان، الذين لولاهم لكان كيندي قد خسر المعركة.

وكان على الديمقراطيون أن يتملقوا أصوات الأقليات مثل الأميركيين الإفريقيين واليهود والمحرومين من كل الأصول الأثنية المختلفة. وكان على كندي أيضاً أن يتغلب على عقبة كبيرة أنه رئيس كاثوليكي - ولهذا لم يكن هناك تماسك في أصوات الديمقراطيين بل كان يشكلون مجموعات متفرقة. وإذا وضعنا جانباً مسألة سعيه إلى أن يبعث في البلاد شهوة التقدم بعد الكساد الخفيف وبعد سنوات حكم أيزنهاور ذات الإصلاح البطيء، فقد كان على كندي أن يلجأ إلى الخط السياسي الوسط وإلى المناداة بالاعتدال في تجاوز عمل أيزنهاور ونيكسون باعتبارهما حراس العالم الحر. وهاجم كندي سجلهما تجاه كوبا. وأراد أن يكون أشد قسوة. واكتشف قضية جعلت الجمهوريين يقفون في حالة دفاع عن أنفسهم هي مسألة «الفجوة الصاروخية» المفترضة بين الروس والأميركيين. ذلك أن فكرة هذه الفجوة التي عظمتها تبجحات خروتشوف بحيث جُعلت أسطورة انكشف زيفها سنة 1960 في المناظرة التلفزيونية الشهيرة التي شاهدها ما يقارب من 7 مليون أميركي واجه نيكسون كندي وجهاً لوجه وبدا كندي شاباً مملوءاً بالنضارة والحيوية وبدا نيكسون تهكمياً ساخراً وحتى مراوغاً مخدخداً لم تستطع المساحيق أن تغطي تجاعيده. وحاول نيكسون أن يبرز تجربته الطويلة في الحكم في مواجهة قلة خبرة كندي. ولكن دفاعه عن سجل أيزنهاور لم يكن له صدى مقنع وشق كندي طريقه كالسيف نحو النصر.

جسّد كندي في نظراته وحيويته (ونشاطه) التوجه الشاب الفتى لجيل جديد، وهو وزوجته جاكلين قدما بلاغة جديدة وطرقاً في السلوك عفوية مريحة في واشنطن. والعقبات المثارة بخصوص الأذى الذي أصابه في ظهره من جراء غرق الطراد السريع الذي كان يقوده في الحرب العالمية الثانية قد زال وكان يحتاج بصورة دائمة إلى حقن لتزيل الألم وإلى معايير يومية من الكورتيزون لكي تنعشه وتعيد إليه شيئاً يقربه من الصحة العادية ثم إنه كان يعاني باستمرار من فقر في الدم بسبب أصابته بمرض أريسون ورغم كل ذلك فقد كان رئيساً يعمل بشكل جبار ومدهش الأمر الذي أثار الإخلاص والمحبة له من قبل أنصاره المقربين ومستشاريه في البيت الأبيض. وأهم من ذلك كانت صحافة واشنطن إلى جانبه بشكل واسع وكان ذلك بسبب أن كندي يتميز بصفة أخرى كان هو يريد إخفاءها الا وهي علاقاته الجنسية غير الشرعية.

إن الأميركي العادي - قبل إباحة التحلل المستشري في عقد 1960 - كان سينصدم من شهية كندي التي لا ترتوي ابتغاء لشريكات جديدات في الجنس داخل البيت الأبيض وخارجه. وقد وضع زواجه حتماً تحت أشد المراقبة والشدة وكانت علاقاته مع النساء الجميلات توصله حتى إلى الاتصال بالسفليات من النساء. وبعد موته ادعت نساء كثيرات أنهن كن عشيقاته. ولكن، كما أشارت إحدى حبيباته الحقيقيات، لو أن كل اللواتي يصرحن بأن جاك [جون] كندي قد تعاطى معهن الحب وكن صادقات فلن تكون له قوة لحمل فنجان من الشاي.

في سياسته في الداخل كان كندي جريئاً للغاية فقد عين كينيزيين كمساعدين له اقتصادياً ولكنه استدعى أيضاً عالماً مالياً محافظاً هو دوغلاس ديلون وزيراً للخزانة. وكان كندي واعياً بأن الأغلبية التي نالها في بلده كانت ضئيلة وأن الكونغرس لم يكن في مزاج لتمرير التدابير التوسعية بما فيها النفقات العامة الكبيرة. كانت المعونة الفدرالية تعطى لمناطق معينة يسود فيها الكساد وحيث تعلو البطالة بشكل خاص. إن زيادة الإنفاق الحكومي على الدفاع والإفاضة في تقديمات الضمان الاجتماعي أعطت حافزاً للاقتصاد ولكن الاقتصاد كان في كل حال في تموج دوري في صيف 1961. في سنة 1962 صدر قانون توسيع التجارة الخارجية لإنقاص رسوم التعرفة الجمركية ولكن الكونغرس - الذي لم يكن على علاقة طيبة مع كندي - خفض بشكل قاسٍ برنامج الأشغال العامة الذي اقترحه كندي كما أن علاقاته مع رجال الأعمال الكبار لم تساعده عندما ضغط على شركة الفولاذ في الولايات المتحدة لكي يمنعها من زيادة الأسعار كل هذا أحدث انهياراً قاسياً في أسعار الأسهم في بورصة الأسهم. في سنة 1962 ضغط كندي أكثر وبتصميم أشد على القضايا المتعلقة بالإصلاح الاجتماعي. لقد أراد تنفيذ الرعاية الطبية وإقرارها بشأن العمال المتقاعدين فوق الخامسة والستين مرتكزاً على الضمان الاجتماعي ولكن اللوبي الطبي القوي اعترض على جعل الطب «اشتراكياً» ورعب الكونغرس من ارتفاع الكلفة فخذل اقتراح كندي.

في سنة 1963 ظلت معدل العمالة مرتفعاً (5.5%) نسبة إلى معدلات تلك الحقبة حقبة التشغيل الكامل واقترح كندي بشجاعة تخفيضاً لضريبة الدخل محرزاً حتى يدعم الكونغرس هذا التدبير. وقبل موته المأساوي المبكر كان كندي قد أنجز القليل من مشروعه مساعدة الأكثر حرماناً في قطاعات المجتمع الأميركي. ولكن تركيزه على مساعدات السكن والتعليم والمعونة الطبية دلت على طريق المستقبل عندما تم إقرار كل هذه البرامج. إن أبرز وأسطع إغفالاته كانت تشريعات الحقوق المدنية. ولكن كندي في هذه المسألة المتفجرة، لم يكن ليؤجل العمل الحاسم وذلك بتأسيس تغييرات بسيطة متواضعة، صادقة النية بموجب مراسيم رئاسية تنفيذية. إن معركة مساواة السود قد بلغت حدة بالغة الزخم إلى حد انشغال أميركا كلها بها.

وشعر كندي أنه مجرور أكثر نحو القضايا الكونية، ونحو المسائل الكبرى المتعلقة بالحرب والسلم وعلاقات أميركا مع بقية العالم. في الصراع مع الشيوعية بدا العالم الحر وكأنه يدخل في مرحلة جديدة وخطرة. فبرلين وكوبا والهند الصينية كانت ترقد في قلب «العمل الناقص» الذي لم ينته والذي تركته حكومة أيزنهاور وكل القضايا الثلاث وصلت إلى حالة الغليان في الستة أشهر الأولى من سنة 1961. في خطاب ألقاه خروتشوف في 6 يناير سنة 1961 أعلن أن الاتحاد السوفييتي سوف يساند ما سماه «حركات التحرير الوطنية» في بلدان العالم المتخلفة الأمر الذي لفت انتباه كندي إلى قضايا العالم الثالث.إن الخفايا الأيديولوجية في خطاب خروتشوف التي

اثارت مناقشات مرة بين الشيوعيين لمعرفة قصده بالضبط، لم تفهم على حقيقتها تماماً في واشنطن رغم أن الانشقاق المتزايد بين الاتحاد السوفييتي والصين لم يعد سرياً.

في البيت الأبيض اعتبر قرار خروتشوف تحدياً: بمعنى أن العالم الشيوعي سوف يدعم حركات العصيان في البلدان التي قاومت السيطرة الشيوعية وكانت المفارقة ومفادها أن الغرب وإن كان يقدر معنى الوطنية وغيرها من العناصر التي تحسم الصراعات الدولية والداخلية، إلا أن الشيوعية ظلت تعتبر حكماً أحادياً متحجراً وتهديداً غير مؤجل للعالم الحر.

أحاط كندي نفسه في البيت الأبيض بمجموعة من أفضل الأدمغة في البلاد وكلفها في مساعدته على صياغة رد فعل تجاه خطر التقدم المستمر للشيوعية وخاصة في العالم الثالث. وقرر أن الولايات المتحدة لا يجب أن توازن موازنتها بشكل دقيق كما حاول أيزنهاور أن يفعل وأن ارتفاع الدين العام في ضوء روح الأرذوكسية من شأنه أن يعطي دفعاً للاقتصاد المتوقف، ومن شأنه أن يخفف البطالة ويوسع التجارة ويرفع الأرباح والمداخيل وبالتالي يزود الإدارة بمزيد من النقود لتنفقها. وكندي وإن كان حذراً من توسيع العجز في الموازنة إلا أنه كان يعتقد أن الولايات المتحدة لن تعدم الموارد اللازمة لتقوم بكل ما هو ضروري لأمنها ولوضعها كقائدة للعالم الحر. إن الموازنة العسكرية قد رفعت في الحال. ووزير الدفاع روبيرت ماكنمارا بخبرته في إدارة الشركة العملاقة فورد موتور كلف بتطبيق أحدث تقنيات الأعمال حتى يؤمن أفضل استعمال فعال لأموال الدولة، فيما يتعلق بالحصول عليها وفيما يتعلق بمعرفة أفضل للسياسة المالية التي يجب إتباعها. وكان هناك مستشار آخر هو وولت روستو وهو أستاذ اقتصاد وكان قد درس مراحل النمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة ذات الأهمية الخاصة. وكان دين راسك وزيراً للخارجية. وفيما خص المستشار العسكري الشخصي عيّن كندي الجنرال ماكسويل تايلور. وعند العودة من مهمة استطلاعية في جنوب فيتنام اقترح راسك وتايلور معاً زيادة الالتزام الأميركي هناك. بالنسبة إلى كندي كانت القضية الأساسية هي إلى أي حد؟ إن الوضع العسكري لم يكن قد تدهور بعد إلى حد يستدعي إرسال جنود أميركيين بأعداد كبيرة إلى هناك. ومع ذلك فقد كان الأمر قيد الدرس.

إن أبريل 1961 كان شهراً حاسماً بالنسبة إلى البيت الأبيض. فقد أصبحت كوبا وفيتنام ولاووس في مركز واحد لأزمة تستدعي الرعاية. في 19 أبريل فشل المبعدون الكوبيون تدعمهم أميركا في غزو بلدهم الأم فشلاً ذريعاً في خليج الخنازير وفي اليوم التالي أمر كندي بمراجعة ما يجب فعله عسكرياً وسياسياً واقتصادياً - بشكل علني وبشكل خفي - حتى تتمكن الولايات المتحدة من القيام بما هو ضروري لمنع السيطرة الشيوعية في جنوب فيتنام. في السادس والعشرين أُعْلِنَ عن ضربات جوية ضد فيتنام الشمالية وضد جنوبي الصين. في 29 أبريل بحث أمر انتشار الجنود الأميركيين في تايلاند وجنوب فيتنام داخل الحكومة. واحتفظ كندي بأعصابه وأنذرت القواعد

الأميركية وصدرت الأوامر بإرسال 400 جندي إضافي من القوات الخاصة وبسرعة. وأقرت اعتمادات جديدة لتمكين الجيش الفيتنامي من أن يزداد من 150 ألف رجل إلى 170 ألف. وفي النهاية كان الجنود الأميركيون مرابطين في تايلاند.

في أواخر مايو هذا ظل الخوف في البيت الأبيض حول لاووس مقيماً. إن وضع أميركا المهدد بدا فعلياً في ضبط وكبح الصينيين والفيتناميين الشماليين. وخروتشوف أيضاً قد أصيب بالذعر وأراد تهدئة الوضع. كان اهتمام البيتك الأبيض الأول مرة أخرى، منصباً على فيتنام.

وثارت الشكوك حول الرجل القوي في فيتنام الجنوبية نغودين ديم. إنه وأخوه نغودين نهو وزوجة هذا الأخير الجبارة، كانوا يرأسون حكومة نخرها الفساد، والمعارضة الداخلية أخذت في التنامي. إن انعدام الخلقية في جيش فيتنام الجنوبية كان مؤكداً أيضاً. ألم يكن التدريب الأميركي والمشورة والقيادة هي أفضل الطرق لتجميد قرارهم؟ ولكن هذا كان يقتضي زيادة ضخمة في الوجود الأميركي في جنوب فيتنام.

في خريف 1961 اقترح الجنرال تايلور على الرئيس إرسال 8000 جندي أميركي مقاتل على جناح السرعة. وفي تقرير رئيس هيئة الركان المشتركة، قدر أن 40000 جندي أميركي يستطيعون القضاء على خطر الفيتكونغ وأنه إذا تدخل الفيتناميون الشيوعيون والصينيون فإن 128 ألف جندي آخر يكفون لردعهم. وفكرة معاقبة فيتنام الشمالية على تدخلها وقمع المزيد من الغزوات عن طريق ضرب فيتنام الشمالية بالقنابل أثيرت أيضاً. كل هذه المقترحات كانت من أجل أمركة الصراع الفيتنامي. وكان نائب الرئيس - جونسون - قد أيّد هذا بعد عودته من مهمة استطلاعية في الربيع السابق. فقد اقترح على الرئيس بأن المعركة ضد الشيوعية يجب أن تبدأ في جنوب شرقي آسيا وإلا فإن الولايات المتحدة سوف تخسر الباسيفيك وأن عليها أن تدافع عن شواطئها بالذات. ولكن، حتى ولو كانت تواجه هذه الكارثة التي رسم لها هذا السيناريو الكارثي، قاوم كندي إرسال أعداد محرزة من الجنود الأميركيين. لقد كان يشك في أن يستطيع عدد قليل من الجنود الأميركيين معادلة الفرق الضخم في الوضع العسكري. ومع ذلك وفي أكتوبر 1963، وقبل قليل من اغتياله كانت حكومته قد أرسلت أكثر من 16000 جندي إلى جنوب فيتنام. إن اتفاقات جنيف قد ماتت، عندما تصدت الولايات المتحدة عسكرياً لصد نشاط الفيتكونغ من الجنوب.

وأكثر أهمية من الأعداد، التي كانت صغيرة إذا قورنت بقرار جونسون خوض الحرب بكل الوسائل مستخدماً ما يقارب من نصف مليون جندي أميركي محارب - كان التعهد الذي قدمته الولايات المتحدة لفيتنام الجنوبية خلال رئاسة كندي والقرارات التي اتخذت والمتعلقة بالاستراتيجية الأساس، هو منع وقوع فيتنام الجنوبية بين يدي الشيوعيين. كان كندي قد عبر عن شكوكه عدة مرات حول أهمية فيتنام ضمناً. وفي مناسبات أخرى أيد الفكرة القائلة بأن خسارتها

سوف تؤدي إلى خسارة جنوب شرق آسيا. لقد تجاهل الرأي الذي أشار عليه به الجنرال ديغول في صيف 1961 بأن لا ينجر، فيعلق بحرب لا تنتهي في الحرب الصينية كما فعلت فرنسا، كما لم يرتدع برفض بريطانيا، حليفته الرئيسية، الانضمام إلى الجهد العسكري - كما سبق وفعلت من قبل من أجل وقف الاعتداء الشيوعي في كوريا. وأصبحت فيتنام معركة اميركية بالذات، مع مساعدة ضئيلة من حلفاء أميركا في الباسيفيك: تايلاند، كوريا الجنوبية، أستراليا والفيليبين.

كان نوعاً من الصراع السيء، وأكثر فيه سوءاً، كان مبدأ أيزنهاور العسكري القائل بالتصدي لأي عدوان شيوعي بردع نووي كثيف - ضد موسكو أو بكين - وقد بدت سفاهة هذا المبدأ عندما اكتشف ذلك أيزنهاور فيما بعد في لااووس.

إن المفهوم العسكري الجديد الملائم للعالم الثالث وصراعاته ضد الشيوعية، كان بصورة رئيسية من صنع روستو والجنرال تايلور وماكنمارا. وفي صميمه كانت فكرة الرد المرن. فالعصيان وتكتيكات حرب العصابات سوف تقابل بعصيان وتمرد مقابل وبوحدات خاصة مدربة من أصحاب القبعات الخضر. يجب أكتشاف الفيتكونغ وتدميرهم في مخابئهم في الأرياف وفي الأدغال. إن معارك الجند يجب أن تواجه جنود العدو بالقوة الكافية لهزيمتهم. وهذا سوف يمكن الولايات المتحدة من أن تواجه القوة بقوة مضادة في أوضاع وفي مواجهات لا يمكن أن تعتبر بذاتها مهمة بالقدر الذي يمكن أن يعرض لخطر التدمير بتداول التراشق بالسلاح النووي من قبل الاتحاد السوفييتي.

فقط من أجل الدفاع عن أوروبا الغربية وفي موضوع برلين يجب على الولايات المتحدة أن تهدد باستعمال الصواريخ النووية. ولكن حتى هذا التصميم كان مشكوكاً فيه من قبل ديغول، الذي طور القدرة الصاروخية الفرنسية الخاصة، ومن قبل البريطانيين الذين وإن كانوا فيما بعد قرروا الاعتماد على الصواريخ الأميركية، المعارة لهم، إلا أنهم احتفظوا برادعهم النووي الخاص بهم.

في فيتنام كان قبول كندي بمبدأ التجاوب المرن يعني أن الولايات المتحدة سوف تنجر إلى التزام متزايد. وهذا قد بدا مسبقاً من خلال تقارير المخابرات التي وصلت إلى واشنطن والتي بينت أنه لا الضرب بالقنابل للشمال ولا رفع مستوى جنود القتال الأميركيين - في فيتنام - سوف يردع الشمال من تحدي أي تصعيد. إن الولايات المتحدة سوف تنجر إلى حرب استنزاف لا نهاية منظورة لها. أو - بصورة أولى - سوف تنتهي أولاً من قبل الولايات المتحدة عندما يصل الشعب الأميركي والكونغرس إلى حد القول لا لأي مزيد من الموارد، لا لأي مزيد من الخسائر في أرواح الأميركيين.

وتساءل كندي بذاته مرة ما هو الشيء المهم بشأن فيتنام، ووزير الخارجية دين راسك - الصقر أكثر مما هو حمامة - تعجب كيف يمكن للأميركيين أن يكسبوا حرباً في جنوب فيتنام في

حين أن الفيتناميين الجنوبيين أنفسهم هم سيئوا الإدارة بل وحتى فاسدين ضائعين. بالنسبة إلى كندي لم يكن الصراع حول فيتنام وحدها في الميزان بل حول زعامة أميركا وحول أدراك عزم أميركا على الدفاع عن العالم الحر مهما كلف الأمر. كانت هذه هي رسالة أميركا في العالم في حملته الانتخابية وفي خطابه الافتتاحي وفي خطاباته اللاحقة الى الشعب الأميركي حض كندي الأميركيين على النهوض لإحياء مثلهم ولكن الحض على لعب دور عالمي له مخاطره. في نقاشه المتلفز مع نيسكون صرح كندي بما يلي: «في انتخابات 1860. قال أبراهام لينكولن المسألة هي هل تعيش الأمة نصف مستعبدة أو نصف حرة. في انتخابات 1960... المسألة هي هل العالم سيبقى نصف حر أم نصف مستعبد» هذا الخطاب رفع توقعات الأميركيين إلى حد وإلى ما فوق التشديد على قوة الولايات المتحدة بأن الانسحاب أو الهزيمة في أي مكان من العالم لم تعد مقبولة. وهكذا أصبحت رئاسة الولايات المتحدة ضحية لطرحها بأن أميركا لا تتراجع وبأن أميركا دائماً على حق وأنها معصومة من الأخطاء الأدبية في أي مكان من العالم (شرط أن تكون مهددة من قبل الشيوعيين). لو أن أميركا استطاعت الوصول إلى القمر فإن الأميركيين سيصبحون قادرين بالتأكيد على هزيمة بلد من العالم الثالث ومن المرتبة الثانية فيه. هذا التضليل المسبق للشعب الأميركي سوف ينقلب إلى شعور بأنهم أسيئت قيادتهم وأن الهزيمة في الحرب يجب القبول بها وهذا ما شغل بال الرؤساء على التوالي. لا شك أن الفجوة بين التوقع والواقع سوف تضلل الرؤساء الثلاثة القادمين جونسون في فيتنام ونيكسون في ووترجيت وكارتر في قضية الرهائن الأميركيين في إيران.

كان من حسن حظ كندي أنه لم يواجه نتائج تورط أميركا المبكر في فيتنام. في حين كان الرجال الأذكياء ونظرياتهم يدفعونه إلى الأمام كان حكمه الشخصي المصيب والثابت يشده إلى الوراء. كان ميالاً إلى الازدواجية. في أول الأمر استسلم لرأي الخبراء ولكنه وبحذر أعرض عن توصياتهم وطرحها جانباً. إن تطبيق هذه الأزدواجية في معالجاته لكوبا أدت إلى هزيمة مهينة اعتبرت خسارة شخصية مبكرة سوف تضع نقطة سوداء على خطابه الانتخابي.

تركت حكومة أيزنهاور «القضية المعلقة» قضية كوبا للرئيس القادم ولمستشاريه. فلم يكتف كاسترو بتأميم المشاريع الأميركية وبالاستيلاء على مصافي النفط التابعة للولايات المتحدة بل إن بلده أقام علاقات وروابط وثيقة مع الاتحاد السوفييتي. في سنة 1962 حوّل كوبا إلى دولة ذات حزب واحد شيوعي. بل إنه حين قبل المعونة السوفييتية كان كاسترو في قلبه وطنياً أميركياً لاتينياً ولم يكن يرغب ببساطة أن يصبح بيدقاً روسياً في الحرب الباردة.

والمشكلة التي واجهت كندي كانت هل يقبل باستمرار كاسترو أم أنه يتبع الخطط التي وضعها أيزنهاور لاستعمال المبعدين الكوبيين المدربين في غواتيمالا لغزو الجزيرة من أجل الإطاحة بزعيمها. وقد حض بعض المستشارين كندي على المضي قدماً في الغزو وأن يساند

الغزو بدعم جوي. وقيل له أن الكثير من الكوبيين في الجزيرة ينتظرون فقط الفرصة للانقضاض ضد كاسترو. ومستشارون آخرون ومن بينهم السيناتور الذكي فيليب رايت حذر الرئيس من المغامرات الخارجية. وضرب كندي ضربة وسطى لا أمل بها فسمح بغزو كوبا والشروع به في حين حاول أن يخفي التورط الأميركي. وتمشياً مع هذا حصر الدعم الجوي بالطيارين المبعدين الذين يمتطون طيارات أميركية مموهة ورفض المصادقة على أي مشاركة أميركية مباشرة في الجو وفي البحر.

إن النزول في خليج الخنازير بدأ في 17 أبريل 1961 من قبل المبعدين الكوبيين وأصبح بالنسبة إلى الحكومة وبالنسبة إلى الرئيس شخصياً فشلاً مهيناً. على الأقل احتفظ كندي برباطة جأشه عندما استطاع كاسترو في 18 و19 أبريل 1961 أن يقضي على المبعدين بفضل جنوده على الشاطئ وبعد ذلك أصبح من الواضح أن الغزو قد فشل وأن تدخل الولايات المتحدة فقط يمكن أن يحييه. وخروتشوف لكي يضع الملح في الجرح صرح بأن الاتحاد السوفييتي يريد أن يدافع عن كوبا ولكن كندي لم يرفع التحدي أكثر من ذلك وتُرِكَ المبعدون الكوبيون لمصيرهم واستسلم أكثر من ألف من الأحياء ووضعوا في السجن من قبل كاسترو.

ولم يحاول كندي أن يتهرب من المسؤولية الشخصية وبذل كل شجاعته كي يحافظ على اسم أميركا مندفعاً إلى الأمام بالتحالف من أجل التقدم الذي أعلن عنه في مارس 1961 وهذا الأمر يمثل الجانب الإيجابي في سياسة الولايات المتحدة. إنه جهد من أجل تحسين وضع أميركا اللاتينية ولحل مشاكلها الاجتماعية والسياسية مجتثاً الفقر بخلال العقد التالي وهكذا يستبعد الثورات الشيوعية. وارتدى العمل السري ضد كوبا في هذه الأثناء أشكالاً سوداء وغريبة عجيبة على يد وكالة المخابرات المركزية (CIA) التي نظمت شتى أنواع المؤامرات لاغتيال كاسترو وذلك باستعمال أدوات مبتكرة مثل السيجار المسموم أو تنقيط السم في مشروبه. وفي أكتوبر 1962 كانت كوبا على صفحات الصحف من جديد عبر أزمة الحرب الباردة بعد حصار برلين 1948-1949.

إن التحالف من أجل التقدم كان المظهر الإيجابي في رسالة أميركا إلى العالم. فقد وعد هذا التحالف بتقديم عشرين بليون دولار أميركي من أجل تطوير البلاد على أن يقابله مبلغ 80 مليون من موارد أميركا اللاتينية وإنتاجها بحيث تنمو الثروة لتتجاوز تنامي السكان، بل قصد بها أيضاً استحداث تغيير دستوري ديمقراطي وسياسي أساسي ومن أجل القيام بالإصلاح الزراعي الضروري جداً.

إن أميركا اللاتينية سوف تتحول عن طريق الثورة الإصلاحية لتسلك طريق التطور والتقدم البشري. إن تقدم الاشتراكية التسلطية وتهديدها يقدم السلاح كما حصل في أوروبا حيث تم

التعجيل بمساعدات مارشال إضافة إلى وجود بواعث إنسانية حقيقية خالصة يجب عدم تجاوزها. وإن كان التحالف قد خلق تنمية مشهودة إلا أنه عجز عن تحقيق هدفه الأساسي وهو تحويل أميركا اللاتينية اجتماعياً وسياسياً. والتحالف بدلاً من أن يضيق الفجوة بين الغني والفقير فقد وسعها حينما وجه الأموال إلى المشاريع الكبرى التي كانت تملكها الشركات الأجنبية أو التي كان يملكها المواطنون الأغنياء من قلائل أهل البلد. وقام حكام تسلطيون فتملكوا المزيد من الأموال وقامت المصالح المترسخة بالطبع تقاوم تحويل ثرواتها وسلطانها إلى الفقير وعندما كانت الولايات المتحدة تواجه خيار إما دعم هؤلاء المتسلطين أو سقوط الثروات في مواجهة ثورات اشتراكية راديكالية فإنها كانت تمد المتسلطين بالدعم العسكري وهذا الوضع قوى الزعماء العسكريين وبالتالي أضعف التوجيهات نحو الديمقراطية كثيراً واستشرى الفساد والقمع وهكذا وقعت أميركا اللاتينية في مواجهة عدم الاستقرار والثورات العنيفة ولم تصل إلى الثورة السلمية التي تصورها كندي.

إن فشل كندي في كوبا لم يبدُ أنه قلل من جاذبيته في الداخل. فقد أظهر استطلاع للرأي العام قامت به مؤسسة غالوب - على أثر خليج الخنازير - أن شعبيته قد ارتفعت إلى رقم لم يسبق له مثيل إلى 83% من المؤيدين. إن الشعب الأميركي انضم إلى رئيسه، ولكن هذا الدعم حتى في مواجهة الفشل أظهر شيئاً ما أكثر دلالة، إنهم يثقون بحكومتهم وإنهم يتطلعون إلى زعامة قوية، إلى حكم يسير الأمور ويحل مشاكل الوطن العالقة.

لم يكن كندي مرتاحاً حينما قابل خروتشوف في فيينا في صيف 1961. فقد كان اللقاء اجتماعياً صامتاً وكل زعيم كان يتفحص قوة الآخر. كان كندي مشغول الذهن بلاووس وكان خروتشوف يريد ردع الفيتناميين الشماليين والصين حتى لا يتسبب بردات فعل أميركية قوية وكان لكل منهما أسبابه تجاه الصين، ولهذا كان كل منهما مستعداً أن ينظر نظرة بعيدة الأمد، وهذا ما جعل الاتفاق ممكناً على اجتماع ثاني في جنيف في مايو 1961 والذي بعد أربعة عشرة شهراً من المفاضاوت المملة تم الاتفاق في يوليو 1961 على تحييد لاووس مع اتفاق كل الفرقاء على حكومة ملكية يرأسها الأمير سوفانا فوما. وكان مجرد اتفاق على ورق لتغطية الانهيارات. فلم يكن أي من الفرقاء المعنيين في لاووس أو خارجها قد تخلى فعلاً عن طموحاته في السيطرة على البلد.

وكانت أزمة أخرى معلقة فوق وضع برلين الغربية. إن تصميم الغرب على الاحتفاظ بموقعه في المدينة داخل الفلك السوفييتي أصبح رمزاً قوياً لمقاومة أي محاولة روسية للاستيلاء على المدينة بالقوة أو بالدبلوماسية.

وهدد خروتشوف بتوقيع معاهدة سلام مع سلام الجمهورية الديمقراطية الألمانية التي أنشأها

السوفييت وبهذا فإنه يسلم السيطرة على الوصول إلى المدينة إلى نظام شيوعي يرفض الغرب الاعتراف به. وهذا حل غير مقبول طالما أن دول الناتو بما فيها الولايات المتحدة معنية بالأمر.

ولكن خروتشوف قام بخلق مثل هذه الأزمة وذلك بتسليم مسؤولية طرقات الجو والبر إلى الجمهورية الديمقراطية الألمانية. في اجتماعات فيينا في 3 و4 يونيو 1961، أوضح كندي بأن الغرب سوف يقاوم بكل الوسائل المتاحة أي تحرك سوفييتي من طرف واحد وأنذر خروتشوف بأن لا يخطئ الحساب. وتفاتح الرئيسان في قضية العالم الثالث.

كان خروتشوف غير معروف من الغرب وله مشاكله الخاصة مع زملائه في الكرملين وفي البريزيديوم، إذ لم يتح لأي زعيم سوفييتي بعد موت ستالين أن يتمتع بسلطة الدكتاتور العجوز غير المنازع بها. في ذلك الوقت كان خروتشوف مقبولاً كأول بين متساويين. ولكن الزعامة السوفييتية كانت في النهاية قضية جماعية. وكان هناك متشددون غير راضين عن جهود خروتشوف الرامية إلى الانفراج. وكان آخرون ينتقدون مسلكه المضلل ووصوليته. وكان الايديولوجيون يرغبون الاستمرار في عقيدة ماركسية لينينية «نقية» معتقدين أن القضية الثورية يمكن أن تحمل فقط بيد البروليتاريا. أما خروتشوف فكان أكثر واقعية، وكان مستعداً لاستغلال التطورات التي تضعف الغرب والتي تخدم في المدى البعيد مصالح الاتحاد السوفييتي الشاملة. في حقبة ستالين كانت الأحزاب الشيوعية في العالم الثالث قد تعلمت حمل الصراع الثوري لا ضد المستعمرين الإمبرياليين بل أيضاً ضد البرجوازيين الوطنيين الأتباع. ولكن الصراع ضد الاستعمار في العالم الثالث كان وطنياً قوياً وكان يقوده ويدعمه أهل البلاد والمثقفون من الطبقة الوسطى أكثر مما هو فعل الفلاحين أو العمال. وعندما كان الراديكاليون في العالم الثالث بمن فيهم المجموعات الناشطة التي تؤمن بضرورة التحولات الاشتراكية أو حتى الشيوعية في المجتمع والتي تؤمن أيضاً بالاقتصاد التخطيطي المركزي من أجل القضاء على النخبات الاقطاعية القائمة، فإنهم كانوا يحاربون لا لاستبدال تبعية للغرب بتبعية أخرى للشرق. إن الوطنيين في جميع الأحوال كانوا تجمعات واسعة تجمعها فقط الرغبة في تخليص بلدهم من الأوضاع الكولونية. في مصر كانوا بقيادة ضباط الجيش في غيرها كانوا بقيادة ثوريين مدنيين. لقد قدم خروتشوف الدعم الروسي لناصر في مصر سنة 1955. وبدأ الاتحاد السوفييتي يوزع برنامجه في المساعدة المالية والعسكرية ليكسب الأصدقاء وليؤثر في الدول.

لقد كان برنامجاً أصغر مستوى من البرنامج الأميركي. ولكنه يطبق بانتباه حيث كان يبدو أنه يخدم المصالح الروسية بصورة أفضل. وتلقت مصر والهند معظم المساعدة. من الناحية الإقليمية كان للشرق الأوسط الأفضلية. ونسبياً القليل كان يذهب إلى أميركا اللاتينية. إن المبالغ المخصصة للمساعدات العسكرية كانت تزيد بمقدار الضعفين عن المبالغ المخصصة للاعتمادات الاقتصادية.

ورغم وجهات نظر «الأنقياء» كان خروتشوف مستعداً لدعم الحكومات المضادة للكولونيالية، حتى ولو كانت تتضمن عناصر بورجوازية. وهذا هو ما قصده حين عرض مساعدة «حركات التحرير الوطنية».

في فيينا أكد على دعمه لحركات التحرير الوطنية، متهماً الولايات المتحدة بأنها تمثل الوضع القائم وأنها تتدخل لدعم هذا الوضع. ورد كندي بحجة بأن ميزان القوى بين العالمين الشيوعي وغير الشيوعي تجب المحافظة عليه. وهكذا لم تتلاقى الأفكار. وعاد كندي إلى الولايات المتحدة وفي يوليو من تلك السنة زاد في موازنة الدفاع وفي قوة القوات المسلحة.

واختار خروتشوف طريقاً آخر لكسر الجمود في برلين. كان أيضاً مخالفاً لاتفاقات المعاهدة ولكنه لم يهدد الحقوق الغربية في برلين الغربية. إن ولتر أولبرخت الزعيم الشيوعي في ألمانيا الشرقية أخذ يضغط من أجل اتخاذ تدبير فعال من أجل إيقاف التدفق المتزايد للمواطنين الألمان الشرقيين، عبر حدود برلين المفتوحة نحو الغرب.

إن سيل اللاجئين قد بلغ حدوداً جعلت الاستقرار في دولة ألمانيا الشرقية مهدداً بالضرر. في 13 أغسطس 1961، مدت أسلاك شائكة على طول الحدود عبر برلين، وفيما بعد استبدلت بحائط، واستكمل بأبراج للمراقبة العسكرية. وتحولت برلين الشرقية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى حبس كبير. واحتج الغرب ولكنه لم يحاول أن يزيل الجدار بالقوة. وكانت تسوية أخرى، ولكنها اعتبرت تسوية أنهت مشكلة برلين. وبخلال سنة 1961 المليئة بالأحداث وحينما شارفت على الانتهاء، تم تأجيل عقد معاهدة سوفييتية مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية مرة أخرى، ولم يتحدد تاريخ لعقدها يومئذٍ.

كانت سياسات خروتشوف العالمية قد وفرت للاتحاد السوفييتي القليل من الأرباح المحددة. إن النزاع مع الصين قد تفاقم. وفي برلين كان على خروتشوف أن يتخلى عن موقفه. وحتى نجاح الصاروخ السوفييتي في تطوره كان سُبق بفضل حكومة كندي القوية. وكان خروتشوف بحاجة إلى أن يضرب ضربة مأساوية، أو على الأقل أن يتخذ مثلها ظاهراً. هذه الحاجة ربما هي التي أوحت بالمبادرة السوفييتية الجريئة التي أدت إلى أزمة الصواريخ الكوبية.

على شفير الكارثة النووية:
أزمة الصواريخ الكوبية - أكتوبر 1962م

في يوم الأربعاء 24 أكتوبر، وعلى بعد ما يقارب 500 ميل من شواطئ كوبا، كانت سفينتان تجاريتان سوفييتيتان: غاغارين وكوميل، تحرسهما الغواصات السوفييتية تتجهان نحو الجزيرة الكاريبية. في الساعة 10.15 صباحاً بالضبط التقتهما السفن الحربية للولايات المتحدة التي تقوم بدورياتها المعتادة. وكان لدى ايسكس أوامر بإغراق الغواصات السوفييتية المرافقة إن هي رفضت الصعود إلى السطح عندما يطلب إليها ذلك. وقبل يومين كان الرئيس كندي قد أعلن الحصار البحري على كوبا بعد اكتشاف قواعد صواريخ سوفييتية في الجزيرة. في بر الولايات المتحدة، كان الطيران النفاث المسلح بأسلحة نووية في أقصى درجات الاستنفار. وكانت قوات ضاربة خاصة مستعدة لغزو الجزيرة (كوبا). وحبس العالم أنفاسه. هل كانت حياة المدنيين على شفير الدمار، على عتبة الوقوع على كارثة نووية؟ ماذا لو أن البيت الأبيض أو الكرملين في هذه الورطة استعمل القوة الخطأ في الحساب؟.

في صباح الخميس توقفت السفن السوفييتية في الساعة العاشرة والربع، شاعت الأخبار في البيت الأبيض. وأعلن وزير الخارجية دين راسك بارتياح أكيد استنتاجه الخاص: «كنا العين بالعين واعتقد أن الند الآخر هو الذي تراجع». الشعوب في العالم كله، كانت تراقب بلهفة شاشات التلفزيون. ولم يكن أقل ارتياحاً: إن الأزمة المفجعة قد انتهت.

الواقع أنها لم تكن قد انتهت. إن الخطر الحقيقي الجدي من الصدام حصل بعد ثلاثة أيام. في سبت 27 أكتوبر تراجع كندي في آخر لحظة عن إصدار الأمر بضرب قواعد الصواريخ في كوبا من الجو، على أن يتبعه غزو للجزيرة. ولكن في صباح الأحد 28 أكتوبر، تلقى البيت الأبيض الأخبار من موسكو بأن خروتشوف وافق على سحب الصواريخ، عندها انتهت الأزمة حقاً.

إن التصادم النووي بين الدولتين العظميين كان حقيقياً بما فيه الكفاية. ولكن كم كان العالم قريباً فعلاً من حافة الحرب العالمية الثالثة؟ كان كندي ومستشاروه في البيت الأبيض وخروتشوف

في الكرملين يتصرفون وهم يعلمون أن أي خطوة خطأ تؤدي إلى تبادل القصف النووي وإلى نهاية الحضارة. كان الضغط على الرجلين قوياً ضخماً. كانت المأساة ضخمة ولكن المظاهر لا تعكس الوقائع بالضبط. إن الاتحاد السوفييتي بوضعه صورايخ قصيرة المدى وعابرة للقارات مزودة برؤوس حربية، على بعد تسعين ميلاً من شواطئ فلوريدا، ربما أعطى الانطباع بأن التهديد العسكري للولايات المتحدة قد تزايد بشكل ملحوظ. والواقع أن الأمر كان مسألة بروباغندا ومسألة اعتبار، ومسألة استعراض في مجمل الحرب الباردة. وانقلبت المصارعة إلى مطالبة روسية بمكانة مساوية في العالم، وإلى المطالبة بحق منافسة الولايات المتحدة على النفوذ في أي مكان في العالم الثالث، وفي مناطق آسيا غير الواقعة تحت السيطرة السوفييتية، وفي أميركا اللاتينية. إن مجرد وجود كوبا كاسترو، هو من وجهة النظر الأميركية، إخلال بمبدأ مونرو. بعد مذلة خليج الخنازير، في السنة السابقة، إن القبول الضمني بإقامة قاعدة عسكرية سوفييتية في الجزيرة هو أمر غير ممكن تصوره. وقد ثارت الشكوك حول ما إذا كانت الولايات المتحدة، عندما تكون أمام مواجهة نهائية حاسمة، ستكون لديها الشدة والعزيمة لتواجه مثل هذا التحدي السوفييتي بعزيمة وبفعالية.

لو أن الولايات المتحدة فشلت على عتبة دارها، فأي ثقة يمكن أن توكل إلى الاستعداد الأميركي للدفاع عن المصالح الغربية في أوروبا أو الشرق الأوسط أو آسيا؟ تلك هي الفكرة التي سادت في واشنطن بخلال خريف 1962. هذا ولقد كان الصدام بالمعنى السياسي والدولي هو صدام حقيقي. بالنسبة إلى كندي كانت هزيمة أخرى في كوبا ستكون جارحة وكارثية على الصعيد الداخلي بالنسبة إلى وضعه كرئيس. كان خصومه سيذهبون إلى حد الصراخ باتهامه بالليونة مع الشيوعية. إن الرهانات عالية وكان كندي واعياً لها تماماً ولتداعياتها.

من وجهة نظر عسكرية خالصة توافق كندي مع وزير الدفاع ماكنمارا بأن الصواريخ السوفييتية الموضوعة في كوبا لن تضيف شيئاً مهماً إلى التهديد السوفييتي. فقبل بضعة أشهر من قبل، في مارس 1962، استنتج بأنه لا يوجد فرق كبير بين الصواريخ الموضوعة في نصف الكرة الأميركية وتلك الموضوعة على بعد 5000 ميل. بخلال أزمة أواخر أكتوبر من تلك السنة طبق ماكنمارا المنطق البارد حينما حلّل مفاعيل وجود صورايخ في كوبا.

لو أطلق السوفييت صواريخهم في كوبا بعددها المحدود، فإنها ستصل إلى الولايات المتحدة قبل أي صورايخ تنطلق من الاتحاد السوفييتي ولهذا فهي تعمل كإنذار إلى رد كثيف من الولايات المتحدة برؤوسها النووية لبالغ عددها 1685 بحيث تشل معظم الاتحاد السوفييتي. إن الأضرار التي ستصيب اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ستكون مليون مرة أكثر من الأضرار التي ستتسبب بها الصواريخ الاثنتان والأربعون النووية المركزة في كوبا ضد الولايات

المتحدة. والشيء الذي لم يعرفه ماكنمارا هو أن حفنة من الصورايخ السوفييتية العابرة للقارات فقط كانت تعمل. وهكذا تكون الصواريخ الأربعون ونيف المركزة في كوبا قد جلبت أكثر من مضاعفة الأذى لروسيا (إذا قورنت بقدرة الولايات المتحدة النووية). ورغم كل ذلك فإن تحليل كندي وماكنمارا قد أصاب الحقيقة إنما بالنسبة إلى المستقبل. في أكتوبر 1962 لعب كندي على قلق الشعب الأميركي حول هذا الخطر «الجديد» النووي لكي يكسب جمعهم من أجل تجاوبه القوي والأساسي مع مناورة خروتشوف الانفتاحية.

لم يكن كندي قد خاف كثيراً من الدعم السوفييتي لكاسترو قبل سبتمبر 1962. وهذا لم يكن يعني أنه كان ليناً مع الدول الشيوعية في نصف الكرة الغربي. الواقع أن الإطاحة بكاسترو أصبحت هاجساً شاغلاً. إن الاستشارة الخاطئة وفي النهاية إن السياسة غير الواقعية المتبعة قبل وبعد أزمة الصواريخ الكوبية، قد تكشفت فقط عندما رفعت السرية عن تقارير وكالة المخابرات المركزية (CIA) سنة 1975، من قبل مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة تحت عنوان «مؤامرات الاغتيال المزعومة لبعض الزعماء الأجانب». إن خبيراً بمكافحة التمرد، الجنرال ادوار لانسدال، كان قد كلف من قبل كندي لكي يقدم مقترحات بأعمال من شأنها أن تؤدي إلى الإطاحة بكاسترو. في ديسمبر 1961، وبدعم من الرئيس وأخيه روبرت كندي، المدعي العام انطلقت عملية «منغوز» والأوامر المقروءة: لا وقت، لا مال ولا جهد أو طاقة بشرية توفر، نحن مع كوبا. إن الاغتيال وقد اعتبر خياراً شرعياً استنفر وكالة المخابرات المركزية للمؤامرات «للقضاء على كاسترو».

وكل الجهود بذلت لعزل كوبا سياسياً واقتصادياً، وتسللت فرق التخريب إلى الجزيرة مطلع 1962 لتخريب الأهداف الاتسراتيجية، بما فيها الجسور، وطرق المواصلات الحيوية ومصافي النفط، ومصانع السكر. ووضعت خطط حتى لتسميم طيور «ديك الحبش» (التركي). وهناك خطة قذرة أخرى، لم تنفذ وذلك بـ«تعجيز» المزارعين الذين يجمعون محصول قصب السكر بالأدوية الكيميائية، أو بدلاً من ذلك تسميم السكر المرسل إلى روسيا من أجل خلق ثغرة بين الاتحاد السوفييتي وكوبا.

وتم جمع المعلومات.

كان الهدف من كل ذلك خلق حالة إحباط ونقمة في كوبا وبالتالي التحريض على الثورة الشعبية. وجرى النظر في إمكانية التحريض على الانتفاضة بدعم من القوات المسلحة الأميركية، تجنباً لخذلان كخذلان خليج الخنازير. وكانت نتائج كل هذه النشاطات غير مرضية. وفي مطلع أكتوبر 1962، وقبل أيام قليلة من أزمة الصواريخ مرر روبرت كندي تعليمات جديدة من الرئيس لتصعيد عملية «مونغوز»، ولزيادة عدد مهمات التخريب، والنتائج قد تحققت. وأصبح كاسترو نفسه أمام مثل هذا العداء كثير الشك والارتياب أكثر مما كان. وبالتالي أصبح غير مفهوم. ولجأ

إلى موسكو لتساعده، معتقداً أن الغزو الأميركي أصبح وشيكاً وتجاوب خروتشوف فأرسل إليه السلاح والصواريخ. وصرح علناً بأن مبدأ مونرو [أميركا للأميركيين] «مات ميتة طبيعية».

ولم تهتم واشنطن كثيراً بردة فعل الكرملين تجاه التهديد ضد كوبا. كان خروتشوف مزيجاً غريباً من الحالم والواقعي، بارعاً، واثقاً من مهاراته، ومتفوقاً في ألاعيبه، مستعداً ليلعب على عدم كفاءة خصمه في الجواب. وخلص في ربيع 1962 إلى الاستنتاج بأن الولايات المتحدة أصبحت شديدة الثقة بنفسها وأنها مغرورة، وتحتاج إلى صدمة لتفيق إلى وعيها. كان روبير ماكنمارا وأعضاء آخرون في الحكومة قد أصبحوا علناً يتباهون بتفوق أميركا المتزايد في القوة النووية وبقدرتها على نقلها وضرب الاتحاد السوفييتي. وأسوأ من ذلك، إن الرئيس كندي، في مقابلة صحفية نقلتها الصنداي ايفنن بوست في مارس 1962، قد أشار إلى أن ظروفاً قد تطرأ من شأنها أن تحمل الولايات المتحدة على أن تبدأ هي بالضرب ضد الاتحاد السوفييتي. كان خروتشوف يعلم علم اليقين أن الاتحاد السوفييتي متأخر بشكل لا أمل فيه في ما خص القوة النووية الصاروخية وأنه محاط بالقواعد النووية ابتداءاً من تركيا حتى أوروبا الغربية وأن التفوق الأميركي يضعه هو في موضع تفاوضي ضعيف حول برلين وحول المناطق الأخرى من الصراع.

وكان جوابه «البلف». إن الاتحاد السوفييتي قوة عظمى ويستطيع اللحاق. وقد تبجج خروتشوف بأن سير الشيوعية في العالم لا يمكن أن يتوقف. وكانت كوبا هي المحك. إن الاتحاد السوفييتي سوف يُري أميركا أنه يساند حليفه الوحيد في أميركا «إن التعايش لا يعني الليونة» كما صرح بذلك ماو.

بخلال أبريل ومايو 1962 خطط خروتشوف لتحرك معاكس «برّاق». إنه سوف يحرك الصواريخ إلى كوبا وهي سوف تكون رادعاً وحماية لكوبا من الغزو وسوف تساعد إلى إعادة التوازن في القوة. وأعرض خروتشوف عن تحذيرات وزير الخارجية غروميكو وتحذيرات البلشوفيكي الأرمني ميكويان وسار قدماً في خطته. كان يلعب على رهانات عالية في الداخل والخارج.

إن التحرير في موسكو والوصول الحر إلى محفوظات الولايات المتحدة يمكنان من إعادة بناء ما جرى في البيت الأبيض وفي الكرملين بخلال الأزمة. أن الاتحاد السوفييتي قد التزم في سنة 1962 بتسليح كوبا وهذا لم يكن أمراً سرياً. والسفن التي نقلت الصواريخ في عنابرها وتحت مظلات، لا يمكن أن تبقى غير مرئية في أعالي البحار. إن طيارات يو2 كانت قادرة على التجسس فوق الجزيرة وأن تصور بدقة وتفصيل ما يجري. في 29 أغسطس أخذت طيارة متجسسة صوراً للتقنيين السوفييت وهم يبنون قاعدة لإطلاق صواريخ سام (سطحاً لصاروخ فضائي). وبعد أربعة أيام أصبحت واشنطن مكان تسريب للأخبار. وأثار أحد الشيوخ الجمهوريين بأن السوفييت يمكن

أن يقيموا في كوبا صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى مداها الأقصى 2500 ميل وهذا يمكنهم من الوصول إلى واشنطن وإلى نيويوك وغيرها من المدن في الولايات المتحدة. وأقر المجلسان مجلس الشعب والكونغرس قرارات تسمح بالتدخل العسكري إذا بدا ذلك ضرورياً. وكان على كندي أن يعمل شيئاً ما، حتى ولو كانت صواريخ سام دفاعية بشكل واضح، ولكنه لم يكن يريد أن يثير أزمة لا لزوم لها. ولم يعتقد لا هو ولا مستشاروه أن خروتشوف يريد ببساطة أن يكون مجنوناً إلى حد إدخال صواريخ نووية هجومية. وكانت مخاوف الجمهور والمطالبة بعمل شيء تقتضي إلقاء خطبة من العيار الثقيل. وجاء الخطاب في 12 سبتمبر حين عقد كندي مؤتمراً صحفياً صرح فيه بأن الولايات المتحدة سوف تتخذ ما تراه مناسباً لحماية أمنها وحماية أمن حلفائها إذا أقيمت قواعد هجومية من قبل الاتحاد السوفييتي في النصف الغربي من الكرة الأرضية.

وأصبحت الأزمة بعد ذلك محتومة. إلى أي مدى غيّر كندي فكره حول المدلول العسكري للصواريخ السوفييتة في كوبا هذا الأمر لم يكن واضحاً. الشيء المؤكد هو أن الواقع السياسي في الولايات المتحدة سوف يكون مدمراً ما دامت الحكومة قد قبلت ضمناً بوجود صواريخ سوفييتية في كوبا. كان خطأ كندي أنه وثق بخروتشوف. والآن جاء التحذير متأخراً جداً فقد سبق لخروتشوف أن أرسل الصواريخ وبدا الآن أنه لا مخرج ولا مفر. لقد أخطأ خروتشوف - من جراء جهله بالمناخ السياسي في الولايات المتحدة - خطأً كبيراً بتقدير ردة فعل الرئيس الممكنة. فالانتخابات الرئاسية على الأبواب جعلت خروتشوف يظن أن كندي سوف يخبئ واقعة أن قواعد الصواريخ قد بنيت في كوبا إن هو اكتشف ذلك. إن مثل هذه التغطية هي ممكنة في الاتحاد السوفييتي وليست ممكنة في الولايات المتحدة حيث الخصوم السياسيون وحيث الصحافة الحرة التي لا يمكن إسكاتها.

ولم يكن كندي يستطيع السماح بهزيمة أخرى له في كوبا. لقد سمح للروس بإرسال كميات كبيرة من التجهيزات العسكرية إلى كوبا بعد عملية خليج الخنازير وكان قليل الحيلة في مواجهة خروتشوف وتبجحه في الدفاع عن كوبا. ولكنه لا يستطيع أن يسمح لموقفه أن يتهاوى علناً أكثر من ذلك. إنه لا يستطيع بالطبع كشف أسراره الخاصة ومخططاته للتخلص من كاسترو. إن عملية مونغوز كان يمكن أن تمكنه من تكذيب الادعاءات بأنه لين مع الشيوعية. ولكن إذاعة الأمر علناً كان يمكن أن تسبب احتجاجاً عالمياً.

بخلال الأزمة بالذات يجب الإقرار لكندي بفضل ترك الخيارات مفتوحة وبعدم التسرع في ردة الفعل. لقد تلقى مشورات متضاربة. حتى أخوه روبرت كندي المدعي العام قد تأرجح بين مزاجي الصقر والحمامة خلال أيام الأزمة. كان معظم المستشارين العسكريين يميلون إلى الاندفاع في المهمة وضرب كوبا. وكان العسكريون يقومون بقسطهم من الواجب. ربما في النهاية كان

هناك شيء واحد حسن كان نتيجة لكارثة خليج الخنازير في السنة الماضية. فكندي لم يكن ليُدفع من جديد وتحفظه الغريزي وحذره هو الذي فاز وانتصر.

وبعد أن مضت الأزمة أظهر انضباطاً محموداً أنه لم يحاول التفاخر بأنه تغلب على الروس. ومأساة أيام الأزمة والمواجهة يمكن ذكرها الآن بإيجاز. في 14 أكتوبر 1962، أخذت طيارة يو2 صوراً لبناء قواعد صواريخ محتملة. ولم يكن تفسير هذه الصور سهلاً ولكن المساعدة جاءت من مصدر غير متوقع، من أولغ بالكوفسكي وهو جاسوس سوفييتي كان يومئذٍ في موسكو ومرر المعلومة إلى دوائر المخابرات الغربية. وقد قبض عليه في ما بعد ونفذ به حكم الإعدام من قبل الروس. وكان الرئيس أول من أطلع على الصور في اليوم التالي في صباح 15 اكتوبر وقد قدمت هذه الصور حقيقة لا تدحض - حسب ما قيل له - بأن الروس هم بصدد بناء قواعد صواريخ هجومية. وهذا كان بدء الاستنفار. والبيت الأبيض حيث تصاعدت الشكوك قد أخذ على حين غرّة بالوقائع التي لا تدحض. وأخذ خبراء الولايات المتحدة على حين غرة وهم الخبراء المتخصصون في قضايا الاتحاد السوفييتي والذين على رأيهم كان كندي يعتمد. لا شك أنه قبل سبتمبر كانت متاعب واشنطن قد تركزت على التهديدات السوفييتية ضد برلين الغربية أكثر من كوبا. في السنة السابقة كانت واشنطن تخشى من أن تواجه بحتمية التخلي عن برلين للروس أو الذهاب إلى الحرب.

إن الأيام الثلاثة عشر من الأزمة التي تلت اكتشاف القواعد، كانت موسومة بمناقشات مكثفة بين المستشارين في الحلقة الداخلية وقد شكلوا لجنة تنفيذية في مجلس الأمن القومي أو «اللجنة التنفيذية». منذ بداية الاجتماع في 16 أكتوبر إلى نهاية الأزمة، كان الافتراض أن تعمل الولايات المتحدة على إخراج الصواريخ من كوبا بالدبلوماسية أو بالقوة مهما كانت المخاطر. وبخلال هذه الأيام الشديدة الوطأة تتابعت حلقات المناقشات الحرة الدائرة: كل الاحتمالات الممكنة قد نوقشت. وهذه الاحتمالات تدرجت من ما سمي بما يشبه العملية الجراحية الجوية ضد قواعد الصواريخ وصولاً إلى الاقتراحات بالحصار البحري وبضربة من الجو لقواعد الصواريخ وبغزو كامل لكوبا. وكان العسكريون يفضلون الضربة الجوية على قواعد الصواريخ. وروبرت كندي الذي كان قد اقترح في بادئ الأمر إيجاد ذريعة للهجوم على كوبا عاد في مابعد وعارض هذا الخيار وفضل عليه هجوماً مفاجئاً شبيهاً بالغارة الجوية المفاجئة التي قامت بها اليابان على بيرل هاربر في سنة 1941.

في هذه الأثناء كان كندي ومستشاروه يشعرون أنهم واقعون تحت ضغط شديد من الوقت. لا بد من الوصول إلى قرار. إذا سُمح بعدم التدخل والإزعاج - حسب حسابات الدوائر الجاسوسية في الولايات المتحدة - فإن الروس سوف يكملون تركيز الصواريخ ويقدرون على تسليحها برؤوس

نووية بخلال 14 يوماً. وفي النهاية أجمعت اللجنة التنفيذية على تفضيل الحصار البحري كخطوة أولى. والقرار النهائي يمكن أن يتخذه الرئيس وحده. في 21 أكتوبر توصل الرئيس إلى تفضيل خيرا الحصار وبعد هذه النقطة تم إبقاء إثبات إقامة الصواريخ سرياً في واشنطن كذلك المناقشات في البيت الأبيض حول أفضل السبل لمعالجة الوضع وسريعاً ما ستصبح الصواريخ جاهزة للإطلاق: وكان لا بد من الوصول إلى قرار. لا أحد في واشنطن كان يعرف ما إذا كانت مجهزة برؤوس نووية حربية. ولكن كان يعتقد أنه من الأسلم الافتراض أنه بعض الرؤوس النووية قد وصل فعلاً إلى كوبا. وبالفعل أظهرت المحفوظات السوفييتية في ما بعد أن حوالي 20 رأساً نووياً كانت في الجزيرة إنما تحت سيطرة سوفيتية خالصة. فخروتشوف لم يشأ أن يسمح لكاسترو بأن يضع يده على الزناد.

في اليوم التالي أي 22 أكتوبر أذاع الرئيس خطاباً متلفزاً قاتماً إلى الشعب الأميركي في الساعة السابعة مساءً. وأعلن عن قراره بفرض حصار حول كوبا كخطوة أولية وقرنها بطلب سحب الصواريخ. وقد أنذر الروس صراحة بعدم التحرك ضد برلين الغربية. كان الخبر التلفزيوني مأسوياً. فقد أنذر بأن الصواريخ النووية السوفييتية والقاذفات المتمركزة في كوبا تشكل خطراً صريحاً على السلم وعلى الأمن في كل أميركا. وأضاف بأن الاتحاد السوفييتي لا يحتاج إلى قواعد صواريخ خارج أراضي الاتحاد السوفييتي. وأخيراً اتهم الزعماء السوفييت بالكذب المتعمد عندما أكدوا له أن لا أسلحة هجومية ستقام في كوبا. إنهم قد كذبوا هذا صحيح. أما خطر الصواريخ فقد كان مبالغاً فيه. وليس من عجب أن يشعر الشعب الأميركي بأنه مهدد عندما ظهرت خارطات تشير بالأسهم إلى أن الصواريخ إذا أطلقت من كوبا فإنها سوف تطال معظم الولايات المتحدة. إن المقامرة السوفييتية عرضت وكأنها تسدد خنجراً إلى قلب أميركا. وقد حان الوقت لأن يلتف كل واحد حول الرئيس. وكان أول تحرك مضاد قام به كندي هو الحصار البحري. هذا الخيار الأقل هجومية كان منسجماً مع مشورة قدمها السفير البريطاني في واشنطن ديفيد أورسباي غور وكان صديقاً مقرباً من آل كندي. أورسباي غور اقترح بأن خط الحصار يجب أن لا يكون 800 ميل من كوبا بل 500 ميل وذلك من أجل إعطاء الكرملين مزيداً من الوقت للتفكير. ولكن ما اتخذ قد فات. ووضعت القوات الأميركية بما فيها بـ 52 القاذفات المسلحة بالقنابل النووية وضعت في حالة التأهب.

ولكن كيف ستكون ردة فعل الروس الآن؟

في أكتوبر، كما دُوّن من قبل، وصلت سفينتان سوفييتيتان إلى خط الحصار وتوقفتا. بخلال الخمسة أيام التالية، سمح لناقلات النفط وللسفن السوفييتية «غير الهجومية» بالعبور. ولكن الأزمة كانت ما تزال بعيدة عن الانتهاء. فقواعد الصواريخ ظلت في كوبا تجهز وتُعد بحرارة. وأصرّ

كندي على وجوب تفكيكها. وبرزت أزمة جديدة. إن النوايا السوفييتية بدت غامضة بشكل خطير في واشنطن.

إن الصواريخ وضعت في كوبا وفقاً لنظرية الردع الكلاسيكية. إن نية خروتشوف في الدفاع عن كوبا كانت صادقة. فهو مثل كاسترو، كان يتوقع من الأميركيين غزو الجزيرة ما لم يرجعوا فعلاً. ولكن في المآل الأخير إن الردع كان «بلفاً». إن الصواريخ لن تطلق. إن الدفاع عن كوبا لا يستحق تدمير الاتحاد السوفييتي. وسنداً لمجموعات مذكرات الرسميين السوفييت السابقين، كان خروتشوف قد تعرض لضغط شديد من قبل العسكريين في ذلك الوقت حتى اضطر في النهاية إلى الموافقة على السماح للقائد السوفييتي في كوبا أن يستعمل الصواريخ ضد القوات الغازية - قوات الولايات المتحدة. ولكن مثل هذه المزاعم لا يمكن الركون إليها.

في 25 أكتوبر، وفي الأمم المتحدة قام ادلاي ستيفنسون بالتغلب على المندوب السوفييتي بإثبات مأساوي للخداع الروسي، وأظهرت صور التلفزيون المواجهة بينهما في الأمم المتحدة لكل العالم الغربي. في اليوم التالي، أعلن الجانب السوفييتي أولاً أمكانية التفاهم. إن الكسندر فومين، مستشار في السفارة السوفييتية - ولكنه سنداً لمصادر مخابرات الولايات المتحدة، كولونيل في الـ KGB - طلب إلى جون سكالي، أن يتغدى معه في مطعم الاوكسيدنتال، وهو مطعم قرب البيت الأبيض حيث يشير إعلانه المعروف جيداً «حيث رجال الدولة يتعشون». وقد رسم العميل خطوط الصفقة: إذا تعهدت الولايات المتحدة بعدم غزو الجزيرة الآن وفيما بعد فإن الصواريخ الروسية تسحب. وعندما أخبر وزير الخارجية دين راسك بالأمر، رافق سكالي إلى البيت الأبيض لإعلام الرئيس. في مساء ذلك اليوم جاءت رسالة متلونة من خروتشوف، مشوشة ولكنها ذات لهجة ودودة سلمت إلى البيت الأبيض . إن المقاطع الأكثر أهمية تقترح أن الاتحاد السوفييتي لن يقدم السلاح إلى كوبا إذا أعطى الرئيس تأكيداً بأن الولايات المتحدة لن تغزو كوبا. وكانت الرسالة أكثر إبهاماً من اقتراح فومين، ولكنها أيضاً تبدو وكأنها تدل على بدايات الصفقة. وأعطيت التعليمات إلى سكالي لكي يلتقي فومين مجدداً وأن يؤكد له أن الولايات المتحدة ترى إمكانيات في هذه الصفقة ولكن الوقت أصبح ضيقاً وحرجاً. في الوقت الحاضر لسنا نعرف إذا كان فومين قد تصرف بمبادرة منه خاصة. ولكن في واشنطن، اعتبر اقتراحه وكأنه صادر عن الكرملين. إنه يعطي مزيداً من الجوهر لمقترحات خروتشوف الغامضة المبهمة.

في اليوم التالي، السبت 27 أكتوبر، وصلت رسالة أخرى من خروتشوف، أكثر مخادعة وأكثر تحديداً. هذه المرة تعهد بسحب الصواريخ الهجومية من كوبا، ولكنه أضاف مؤكداً على المساواة طالباً سحب الصواريخ الأميركية من تركيا. كانت حيلة لإنقاذ ماء الوجه ولا شيء يدل على عدم الواقعية العسكرية في هذا الطلب أفضل من الواقعية التي مفادها أن الولايات المتحدة

تعتبر أن صواريخ جوبيتير في تركيا غير صالحة على كل حال وأنها كانت عازمة على سحبها سنة 1961. ولكنها الآن لا تستطيع الموافقة صراحة بدون أن تظهر وكأنها تعطي خروتشوف تبريراً لإرسال الصواريخ إلى كوبا.

وفيما كان كندي ومستشاروه يتداولون في كيفية التصرف تجاه رسالتي خروتشوف، وصلت أنباء إلى البيت الأبيض بأن طائرة يو2 فوق كوبا قد أسقطت بواسطة صاروخ أرض جو قتل الطيار. وتغير الجو تماماً. واعتبر الأمر بأنه تصعيد سوفييتي متعمد. وكان هذا الاعتبار خطأً. والواقع أن القائد السوفييتي في كوبا قد تصرف بمبادرة منه خاصة وأنه قد أنب رسمياً على ذلك.

إن رئيس الأركان الأميركي، الذي كان قد حرض على اتخاذ عمل أشد وأقوى من الحصار البحري، أخذ يدعو الآن إلى ضربة من الجو وإلى البدء بالغزو. وسأل كندي أيضاً كيف يتم إرسال طائرات يو2 لتراقب ما يجري إذا كانت حياة الطيار معرضة من جراء هذا الخطر «إننا الآن في لعبة كرة جديدة تماماً».

وبدا التصعيد النهائي للأزمة وقد جاء فجأة وسريعاً في نوع من الأحداث التي كان كندي دائماً يخافه والتي قد تؤدي إلى خطأ في الحساب مميت. إن طائرة يو 2 ظلت في الفضاء السوفييتي فوق سيبيريا وقد عطبت بواسطة صاروخ (وقد عادت إلى قاعدتها في الولايات المتحدة فيما بعد). ولكن الحدث «التالي» كان يمكن أن يكون أكثر خطورة، وحظوظ حصوله كان يمكن أن تكون أكبر طالما أن الأزمة ما تزال قائمة.

وأنه لذو دلالة أن يكون خروتشوف قد تفادى اتخاذ أي تدابير عسكرية فعالة في الاتحاد السوفييتي، وإن كان وزير الدفاع السوفييتي قد اتخذ ولا شك تدابير احترازية سرية. كان خروتشوف راغباً في عدم تصعيد الحرارة أكثر. فقد نقلت الأنباء أن الطائرة يو2 التي أسقطت فوق كوبا كان لها وقع كبير في الكرملين كما في البيت الأبيض. وخاف خروتشوف بحق أن تفلت المواجهة من سيطرته ومن سيطرة كندي عليها. ربما كان عند هذه النقطة قرر خروتشوف أن الأزمة أصبحت خطرة للغاية وقرر أن يسحب التهديد بالصواريخ إن هو أمّن بالمقابل الدفاع عن كوبا.

في هذه الأثناء - في البيت الأبيض - كان كندي وحده هو الذي يمتنع عن إصدار الأمر المباشر بالعمل المسلح ضد كوبا والمنشآت السوفييتية. وكان كل شيء يجب الآن إعادة النظر فيه وأرسلت رسالة أخرى إلى الكرملين. كان كندي يعتقد بحق أن الروس لا يرغبون على الإطلاق في الحرب كما الأميركيين. وطلب الرئيس إلى أخيه أن يرتب لقاء في الحال مع السفير السوفييتي أناتولي دوبرينين. وأسرع دوبرينين إلى وزارة العدل بعد نصف ساعة من تلقيه المخابرة الهاتفية. وإن كان روبرت كندي قد أنكر فيما بعد، فإن الرسالة التي نقلها إلى السفير كانت عملياً إنذاراً. فقد

طلب إلى دوبرينين بأنه في اليوم التالي الأحد، يجب على الاتحاد السوفييتي أن يوافق على نقل القواعد والصواريخ وإلا فإن الولايات المتحدة سوف تتولى إزالتها. كانت هذه هي العصا. أما الجزرة فهي أن صواريخ جوبيتير سوف تزال من تركيا لاحقاً، ولكن ليس تحت التهديد السوفييتي. وبناء على اقتراح من ماك جورج بوندي، مستشار الأمن القومي، لم يُرسل أي جواب على رسالة خروتشوف الثانية. لقد تجوهلت. وبدلاً من ذلك، كان الاقتراح في الرسالة الأولى مقبولاً: إذا أزال السوفييت صواريخهم، فإن الولايات المتحدة تتعهد بعدم غزو كوبا. وهذا هو أقصى تنازل أراد الرئيس تقديمه.

في هذا السبت بالذات - مساءً، بعد عودة روبرت كندي إلى البيت الأبيض كان هناك ارتياح ضخم. هل سلّم خروتشوف؟ وأمر الرئيس العسكر بالاستعداد لغزو كوبا. وكان القرار بشأن الضربة الجوية قد أعيد النظر فيه نهار الأحد. وعندما تفرق الجميع في ذلك الليل من السبت كانوا يعجبون من ما إذا كانوا سيستيقظون على صباح سلم. في موسكو أمضى خروتشوف ليلة السبت في «داشا» [فيلته]. ووصله جواب كندي هناك السبت صباحاً في 28 أكتوبر. ودعا «البريزيديوم» إلى الاجتماع الذي وافق على إرسال جواب إيجابي إلى الإذاعة مباشرة، إذ إن كل دقيقة تأجيل تعتبر خطرة. وفي أواخر ذاك الصباح، تلقت وزارة الخارجية الرسالة عبر راديو موسكو بأن خروتشوف قد قبل الاقتراحات الأميركية. إن الصواريخ الهجومية سوف تزال تحت رقابة الأمم المتحدة مقابل تعهد أميركي بعدم غزو كوبا - الذي أضاف إليه خروتشوف «ولا أي دولة أخرى من دول نصف الكرة الغربي».

كان جواب كندي استرضائياً. وشكر القرار «المسؤول» الذي اتخذه الزعماء السوفييت، ولكنه لم يساعده على إنقاذ ماء وجهه بإشهار وعد الولايات المتحدة نقل الصواريخ الأميركية من تركيا. إن أزمة الصواريخ قد انتهت. ولكن التوتر بقي لعدة أسابيع. وطلب الأميركيون أيضاً نقل القاذفات السوفييتية. واستجاب الروس لهذا الطلب إنما فيما بعد في نوفمبر. وكاسترو الذي لم يستشر، غضب غضباً شديداً. وشعر بأنه قد استخدم كبيدق في المواجهة الأميركية السوفييتية، وسمى خروتشوف ابن العاهرة. وتدخل ماوتسي تونغ ليزيد الحقد. ورفض كاسترو التجاوب مع هذه الإجراءات التفصيلية من أجل إزالة الصواريخ ولكن الروس وفوا بعهدهم إزالتها. ورفع كندي الحظر المفروض على كوبا واستغل حاجة كاسترو إلى التعاون وخفف من التزام الولايات المتحدة بعدم غزو كوبا عندما كتب إلى خروتشوف يقول حرفياً «لا حاجة إلى الخوف من أي غزو لكوبا ما دامت الأمور تتخذ مجراها الحالي الجيد» أبرز العبارة الأخيرة. لم تعقد أي معاهدة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة تبرز بشكل رسمي ما تم الاتفاق عليه، ولكن البلدان تصرفا بخلال العقود الثلاثة الأخيرة كما لو كانت بينهما معاهدة فعلية.

ماذا تعني أزمة الصواريخ الكوبية؟ وما هو الدرس المستخرج منها من قبل المعاصرين وماهو الحكم الذي يمكن إصداره بشأنها في ما بعد؟ إن المذكرات التي مررها المشاركون وفيض الأعمال الأكاديمية يكشف عن وجهات نظر متنوعة وكثيرة. يمكن القول بشكل عام أن وجهة نظر كندي المؤيدة كلياً للانضباط قد اشاعها أخوه في كتابه ثلاثة عشر يوماً، وموضوعه هو أن كندي بمرونة تجاوبه وبانضباطه الحذر كسب للولايات المتحدة مصالحها الأساسية مجبراً الروس على التراجع عن تحدي الولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي، وأقنعهم بأن الولايات المتحدة لديها الشجاعة لكي تتصدى للابتزاز النووي. هذا الحكم الإيجابي قد تحداه الجمهوريون والمؤرخون المتشددون (Revisionist) في سنة 1964 لام نيكسون كندي لأنه «قد انتزع الهزيمة من بين فكي النصر». وبكلام آخر كان لدى كندي الفرصة لكشف البلف السوفييتي والإطاحة بكاسترو. وبدلاً من ذلك أصبح كاسترو في مأمن.

الواقع أن كندي قد استرضى خروتشوف. في الطرف الآخر من المشهد، العديد من المؤرخين انتقدوا تصعيد الأزمة غير الضروري لأن التهديد الصاروخي لم يتفاقم حقيقة بالصواريخ أو بوجود القاذفات السوفييتية في كوبا.

إن التصوير الرومنسي «لجو السعادة» (كاملوت) لكندي لم يثبت في السنوات الأخيرة. فقد كان هناك الكثير مما يمكن انتقاده عليه فيما يتعلق بتصرف الولايات المتحدة تجاه علاقاتها مع كوبا. إن عملية مونغوز كانت مبنية على تصور خاطئ وفشل. ولكن لصالح كندي التحليل الدقيق للأزمة بذاتها لم يثبت التهمة القائلة بأنه حاول أن يبرز صورة الرجل الفذ فيه. الواقع يدل على رئيس حذر يزن كل النتائج المحتملة لكل تحرك. ماذا كان سيحدث لو أن كوبا غزيت؟ في العصر النووي إن اتخاذ مجرد خطوة - تحتمل حتى مخاطرة بسيطة نحو التدمير الذي لا يمكن وصفه - غير مقبول. وما كان يمكن أن تكون نتائج غزو كوبا بالنسبة إلى الولايات المتحدة؟ إن تقارير المخابرات في الولايات المتحدة قد قللت كثيراً من أهمية القوات الكوبية ومن أهمية القوات السوفييتية الحليفة لها. إن الخسائر كان يمكن أن تكون ثقيلة وحرب العصابات والمقاومة كانت ستستمر لسنوات طويلة. لقد مضى الزمن الذي كان يمكن فيه لحكومة كوبية تدعمها الولايات المتحدة أن تستمر في الحكم بدون اضطرابات. بدلاً من ذلك تجنب كندي جر خروتشوف إلى الزاوية التي لا يجد مفراً له منها ولا مهرباً. واستطاع العالم أن يتنفس الصعداء وأن الزعماء في الكرملين أثبتوا أنهم لم يكونوا أيديولوجيين متعصبين بل براغماتيين عقلانيين.

لو أن تحرك خروتشوف نجح سنة 1962 لما كان التوازن النووي في المدى القصير قد تحول بشكل ملحوظ إلى صالح روسيا. لقد كانت الولايات المتحدة في عقد 1960 في موقع غلاب من حيث تفوقها النووي. ولكن إقامة قاعدة سوفييتية مجهزة بصواريخ نووية وإقامة قاذفات بالقرب من

الولايات المتحدة كان يعتبر تقدماً سوفييتياً داخل نصف الكرة الغربي وكان يمكن أن يدعم تبجج خروتشوف بأن مبدأ مونرو قد مات. وكانت هناك أيضاً انتقادات كثيرة داخل حلفاء الناتو لعجز أميركا وتخلفها عن استشارتهم كما يجب بخلال الأزمة وأنها ترددت في قبول هذا التحدي المباشر لما تعتبره هي بأنه مصالحها الحيوية الخاصة - حتى أنه كان هناك كثيرون ممن انتقدوا التأويل الأميركي الساري لمبدأ مونرو. وقامت شكوك حول استعداد أميركا للدفاع عن أوروبا الغربية في مواجهة الروس عند تهديدهم بالأسلحة النووية بدون الخوف من أن يؤدي ذلك إلى هجوم نووي على الولايات المتحدة.

وكما رأينا الآن لم يكن كندي دائماً يحافظ على حكمه البارد بخلال الأزمة. وأعصابه في بعض الأحيان توترت ولكنه كان يستعيد توازنه في الوقت المناسب فهو لم يجرّ إلى استنتاجات متسرعة لو أنه لم يحط نفسه برجال لا يقولون له ما يريد هو أن يسمعه. بل بالعكس لقد قبل النقاش الحر من جميع وجهات النظر المختلفة وشجع تمحيص كل خيار في حين احتفظ لنفسه بالقرار الأخير. إن تعامله مع زملائه كان بارعاً كما أنه كان حريصاً على استخلاص كل جزء من معلومة يمكن أن تكون مهمة في اتخاذه قراره. ولم يسمح لنفسه أن يندفع مع ردات الفعل المتسرعة. وفي حين أنه من الصحيح أن جذور الأزمة يجب أن تنسب إلى تعاملها مع كاسترو منذ 1959 إلاّ أن السبب المباشر كان قرار خروتشوف تحدي سيطرة الولايات المتحدة على منطقة الكاريبي. لو أن خروتشوف قد نجح في هذه التحدي ماذا كان يمكنه أن يفعل بعد ذلك؟ إنه كان سيتشجع من أجل تصحيح الوضع السوفييتي الضعيف في مكان آخر، في برلين مثلاً.

إن الأزمة استتبعت إعادة النظر بنظريات الحرب النووية وتحول ماكنمارا إلى وجهة نظر قائلة بأن الأسلحة النووية لا يمكن أن تستخدم في حرب محدودة. لا شك أنه لا توجد أسلحة يمكن أن تستخدم إلا كرادع من دخول الحرب. وهكذا فإن مبدأ التدمير المتبادل MAD قد تطور. سنداً لهذه النظرية يمكن الحفاظ على السلم بين محالفات الغرب والشرق شرط أن يعرف الطرف الآخر أنه لا يستطيع أن يتهرب من مخزون صواريخ الخصم النووية إن هو ضرب أولاً. وبكلام آخر إن عدداً كافياً من الصواريخ سوف يبقى بعد ضربة العدو الأولى وأن هذه الصواريخ المتبقية سوف تستخدم في هجوم معاكس لتدمير بلد الخصم.

وهناك درس مهم قد تمت الإفادة منه بفضل الأزمة هو أن اللعبة التي تمس العلاقات الدولية هي لعبة خطرة جداً في العصر النووي.

الشيء الواضح هو أن خطراً ضخماً يتأتى من السماح لأي أزمة بأن تتصاعد إلى درجة ما وصلت إليه أزمة صواريخ كوبا. إن مثل هذه المواجهات يجب أن تعالج وأن تحل بأسرع ما يمكن وفي أدنى مراحلها. إن استنتاج دين راسك بأن الروس «هم الذين ركعوا أولاً هو أكثر ملاءمة لحقبة

«غرب هوليودي» لا للعصر النووي وما فيه من مآزق في مرحلتها الأخيرة». هناك نتيجة ملحوظة من الأزمة هي وجوب إقامة «خط ساخن» بين الكرملين والبيت الأبيض في سنة 1963 وذلك في محاولة جاهدة لتفادي أي إمكانية للخطأ في الحساب مستقبلية. والواقع أنه لم يكن خطاً تليفونياً بل هو طابعة تليفزيونية (تيليبرنتر). وفيما بعد تم تحسينه وفي سنة 1983 أصبح بالإمكان إرسال الخرائط وغيرها من الأرقام عبره بسرعة.

لقد اكتشفت الدولتان العظميان مصالحهما المشتركة. وأهم مصلحة تحصلت هو أن «المفاجآت» هي خطيرة للغاية في العصر النووي. وكان هناك أيضاً حاجة ملحة لمنع الدول التي تتزايد عدداً من الحصول على القدرة لصنع أسلحتها النووية. إن السيطرة يجب أن تكون بين يدي القوتين العظميين. وتم الاتفاق على اتفاقين في السنوات الخمس التي تلت وذلك من أجل منع التطور النووي وخطره على الدول الأخرى. في أغسطس 1963 تم توقيع معاهدة حظر التجارب النووية. وهذه المعاهدة تمنع التجارب في الفضاء الخارجي وفي فضاء الأرض وتحت المياه. ولكن بما أن الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ترغبان في تطوير أسلحتهما أكثر، تم السماح بالتجارب تحت الأرض. وكان هذا مطعناً جدياً وصدعاً معيباً. وهناك مخالفة أخرى هو أنه لا يمكن الدول الأخرى من الأنضمام إلى المعاهدة. واستمرت فرنسا والصين في تجريب أسلحتهما في الفضاء. إن المعاهدة الثانية التي تم التوقع بأن تكون ذات مدلول أكبر هي الاتفاق على عدم انتشار الأسلحة النووية وقد تم توقيعها في أول يوليو 1968. هذه المعاهدة تلزم موقعيها بأن لا ينقلوا أسلحتهم النووية إلى دول ليست نووية ولا مساعدة هذه الدول في صنع أسلحتها الخاصة. وقد اعترف الاتحاد السوفييتي بالمصالح المشتركة مع الولايات المتحدة بأن امتنع عن تقديم أي مساعدة نووية إلى الصين.

ومِثل أهمية القنابل كانت أهمية الصواريخ التي تنقل هذه القنابل. وكانت بريطانيا ثالث موقِّع على هذه المعاهدات في ما يسمى «النادي الدولي». صنعت بريطانيا قنابلها الهيدروجينية ولكنها تحتاج إلى الصواريخ من الولايات المتحدة لنقل هذه القنابل. وعندما التقى رئيس الوزراء هارولد ماكميلان الرئيس كندي في ناسو في جزر الباهامس في ديسمبر 1962 كانت العلاقات الخاصة الإنكليزية الأميركية ما تزال قوية بشكل كافٍ وكانت بالنسبة إلى الرئيس الأميركي جديدة لم تمس. وكان الرئيس ينظر إلى العم ماكميلان نظرة احترام فوعده وزوده بصواريخ بولاريس من أجل الغواصات البريطانية. وحاول الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ومعهما بريطانيا كشريك جديد استلام القيادة والقيام بدور الشرطي من أجل منع انتشار الأسلحة النووية وإن كانوا هم جميعاً في ذلك الوقت يحدثون ويزيدون في مخزونهم من الأسلحة النووية. إن الجهود للحد من انتشار الأسلحة النووية في العالم كانت مقرونة بالفشل.

في عقد 1960 وعقد 1970 تميزت الحقبة بسباق لا مثيل له حول الأسلحة النووية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. لم يكن أحدهما يثق بالآخر أبداً كما في الماضي رغم مصالحهما المشتركة في الحفاظ على العالم ضمن الحد الأدنى من الخطر وذلك بعدم جعل السيطرة على الأسلحة النووية بين يدي الدول الأخرى وهذا لم يمنع الكرملين من إقامة قواعد للرؤوس النووية وللصواريخ تحت السيطرة الروسية في بولونيا وفي ألمانيا الشرقية. كما أنه لم يمنع أيضاً الولايات المتحدة وبريطانيا من القيام بمثل ذلك العمل في ألمانيا الغربية وفي إيطاليا.

إن حالة الانفراج بين السوفييت والولايات المتحدة في عقد 1960 وعقد 1970 تطابقت ليس فقط مع نفقات عسكرية ضخمة بل تطابقت أيضاً مع منافسة حادة بينهما حول العالم الثالث.

إن الحقيقة المرة جداً التي استخلصت من أزمة الصواريخ الكوبية هي أن القرار بنشر أو عدم نشر الإشعاعات السامة في معظم العالم يقع بين يدي الزعماء القادرين بشكل لا يصدق في كل من موسكو وواشنطن. في كل من الدولتين الديمقراطية والشيوعية كان صنع القرار يتعلق بين يدي رجال يتحكمون بالاستقرار وبالحس السليم وبالاتزان عندما يعملون وراء الأبواب المغلقة. أخبر الرئيس الأميركي الحلفاء الغربيين بل إنه تشاور معهم ولكنه في النهاية هو الذي يتخذ قراره. والكرملين قلما كان يستشير حلفاءه. والشيء الذي يريح رغم كل شيء هو أن الغرب لم يكن يتعامل بكل تأكيد مع المتعصبين من نوع هتلر. بالنسبة إلى الزعامة في الكرملين كان مزاج خروتشوف المتقلب قريباً جداً من موقع الخطر، والمخاطر التي اتخذها بخلال أزمة الصواريخ ساهمت في إسقاطه سنة 1964.

وبالعودة إلى سياسة الولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي كانت جهودها في تكتيل كل أميركا اللاتينية ضد كوبا بعد فشل عملية خليج الخنازير، غير مقرونة بالنجاح الكامل. طردت كوبا من منظمة الدول الأميركية في فبراير 1962، ولكن دول أميركا اللاتينية رفضت اتباع الولايات المتحدة بفرض الحظر الكامل والمقاطعة العامة عليها. كما أن الولايات المتحدة لم تكن قادرة على منع التجارة بين دول الناتو وكوبا. فكندا على سبيل المثال أصبحت مصدراً رئيسياً إلى كوبا ومستورداً منها. إن خسارة السكر الكوبي للسوق الأميركية وهي المصدر الرئيسي المدر الربح الأكثر هدد بالتمزق الكبير في كوبا إلى أن سد الثغرة الاتحاد السوفييتي. ووصولاً إلى عقد 1990 أصبح كاسترو عالة على كرم السوفييت من أجل مساندة الاقتصاد الكوبي المتهاوي وكذلك لسد النقص في القروض من المصارف الغربية التي لم ترغب في إعادة توظيف أموالها في كوبا. وكانت أعمال التخريب الموجهة من قبل الولايات المتحدة ضد المواقع الكوبية الحياتية مثل مصانع السكر ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومراكز الاتصالات قد استمرت إلى أن أمر الرئيس جونسون بإنهائها في أبريل 1964. إن السياسة الأميركية أضرت ضرراً كبيراً بكوبا، ولكن

الهدف وهو التخلص من كاسترو ومن نظامه الشيوعي عبر القوة العسكرية والوسائل الاقتصادية في بادئ الأمر وفيما بعد بواسطة العزل الاقتصادي والعزل الدبلوماسي، كل ذلك فشل بشكل بين لأول مرة منذ 1898 عجزت الجارة القوية عن السيطرة على مصير الجزيرة.

إن العنفوان الوطني الكوبي هو أحد أسباب استمرار كاسترو طيلة أكثر من ثلاثة عقود. إن إعادة توزيع الدخل لصالح الفقير ومن المدن إلى المناطق الزراعية أكسب كاسترو دعماً قوياً من قبل الفلاحين. وتحسين العناية الصحية والتعليم هما من المنجزات الحقيقية لثورة كاسترو. إن الفقير بخلال السنوات الأولى أصبح مؤيداً متحمساً للثورة. ولكن كوبا عانت من النقص والعجز في سياستها الاجتماعية وفي اقتصادها الموجه. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي يبدو مستقبل الشعب في كوبا مظلماً. إن كاسترو يسيطر على الجيش وعلى البوليس. ولكن إلى أي مدى يستطيع هذا الزعيم المسن أن يحتفظ بسلطته؟ عندما يأتي التغيير في كوبا على كل حال فإنه سيحصل فيها لا بفضل الغزو اليانكي بل من قبل جيشها ومن قبل جماهيرها الناقمة.

بعد أن انجلت الأزمة مباشرة بعد سنة 1962 انشغلت بقية العالم بمسألة جديدة: هل من سلامة حقاً في الاتكال على الاتحاد السوفييتي وعلى الولايات المتحدة فيما خص القضايا الحيوية المتعلقة بأمن القوى العظمى الخاص وبراحتها؟ وهل حقاً أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي مهما يقولان يرضيان فعلاً بالكارثة تحل بشعوبهما من أجل الدفاع عن الآخرين؟ دولتان كبيرتان الصين وفرنسا تحدتا علناً الدولتان العظميين وبنتا قواتهما النووية الخاصة وصواريخهما. فلا أحد قبل دور الشرطي يقوم به الاتحاد السوفييتي والولايات المتحد في العالم. سعى ماو إلى إتباع سياسة آسيوية مستقلة وسعى ديغول إلى بناء دور أوروبي حين رفض السيطرة الأميركية. وعاقب بريطانيا من أجل طموحاتها ومن أجل خضوعها للولايات المتحدة حينما استعمل ديغول الفيتو ضد طلبها الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة. ولكن الحكومات البريطانية المتعاقبة تبعت بشكل جوهري سياسة ديغول النووية وذلك بإصرارها على الاحتفاظ بقوة نووية ضاربة مستقلة وإن كانت قد اعتمدت على الصواريخ الأميركية. وكانت هناك مواقف وطنية كثيرة اتخذت ولكن حلف الناتو ظل يعتبر أمراً جوهرياً بالنسبة إلى الدفاع عن الغرب.

الواقع أن الاتحاد السوفييتي وحده كان قادراً على تجميد انتشار الأسلحة النووية داخل حلفائه من دول عقد وارسو. لم تحاول ألمانيا الغربية واليابان أن تدخلا في هذا السياق. إن انتشار المعرفة لا يمكن منعه ولا الحد منه. وباعث الكسب يؤمن بأن المفاعلات النووية «السلمية» سوف تصدر من الأمم المتقدمة إلى العالم الثاني وإلى العالم الثالث. وتستطيع هذه المفاعلات أن تمنع انتاج البلوتونيوم من أجل الأسلحة، كما فعلت الهند حين فجرت قنبلتها في مايو سنة 1974. وقدمت ألمانيا الغربية مفاعلات إلى البرازيل. وقدمت الولايات المتحدة هذه

المفاعلات إلى مصر وإسرائيل وقدمتها فرنسا إلى جنوب إفريقيا وإيران وجنوب كوريا وليبيا وقدمتها كندا إلى الأرجنتين.

ليس من المؤكد بالضبط كم هو عدد الدول، إلى جانب الدول النووية الكبرى أي الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين، القادرة على صنع أسلحتها الخاصة. وهناك دول أخرى منها الهند وباكستان وجنوب إفريقيا والأرجنتين والبرازيل وإسرائيل والعراق حتى حرب الخليج كانت قادرة على صنع الأسلحة النووية. إن عدم انتشار الأسلحة النووية بدا أملاً متلاشياً. وهناك الآن أصابع كثيرة على زناد الأسلحة النووية. والشيء المؤكد أن هذه الأسلحة الرهيبة لا يمكن أن تستعمل بدون التعرض للتدمير الذاتي وهذا أمر قد حفظ العالم. إن الطيف طيف الحرب النووية الذي كان ممسوكاً من قبل الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة قد سيطر على أربعة عقود وهذه السيطرة قد تفلت حين أقبل القرن العشرين على نهايته.

حدود القوة:
الولايات المتحدة في عقد 1960م

كان عقد 1960 أكثر العقود اضطراباً في تاريخ الولايات المتحدة. أقامت الولايات المتحدة حرباً لا يمكن أن تربح في فيتنام، على بعد الآف الأميال من أرض الوطن بواسطة شبان في معظمهم من المدعوين إلى الخدمة الإجبارية. وتزايدت الاحتجاجات ضد الحرب عندما وصل عدد الجنود إلى أكثر من نصف مليون إنسان أرسلوا إلى الهند الصينية وعندما بلغ عنف الحرب حداً رآه واضحاً الأميركيون في بلدهم. وأكثر من ذلك كان العقد عقد احتجاجات من قبل السود لم يسبق لها مثيل. وعنف غير معتاد ضد الزعماء السياسيين السود والبيض. ووقعت ثلاثة اغتيالات كان لها وقع خاص: اغتيال الرئيس كندي سنة 1963 ثم اغتيال أخيه روبرت وهو مرشح رئاسي في سنة 1968 وقبل ذلك بقليل مارتن لوثر كينغ القائد المنادي بعدم العنف في حركة الحقوق المدنية. إن اغتيال الأخوين كندي بثهما التلفزيون فبلغ مقتلهما كل منزل في الولايات المتحدة تقريباً. وكان السؤال هل أن الولايات المتحدة دولة تحكم؟.

في دالاس في 22 نوفمبر 1963 وقعت مأساة أمام أعين الناس. إن الرئيس المبتسم وزوجته الشجاعة بجانبه كانوا يركبون سيارة تمشي ببطء يحيون الجماهير وعندما وصلت سيارة الرئيس إلى نقطة مقابل مكاتب بناية موحشة هي مستودع لكتب مدرسة تكساس، صدرت طلقات من شباك في الطبقات العليا. ووقع الرئيس على ظهره. لقد مرت رصاصة من رأسه إلى زلعومه.

إن لي هارفي أوزولد وهو شاب ابن 24 سنة كان في البحرية سابقاً يعتنق المبادئ الشيوعية والدفاع عن كوبا عاد حديثاً من الاتحاد السوفييتي ومعه زوجته الروسية المولد قد اغتال الرئيس كندي. واتهم اليمين في الولايات المتحدة الشيوعيون بمؤامرة الاغتيال. وادعى آخرون من اليسار أن المحافظين الناقمين قد دبروا الاغتيال للرئيس الليبرالي الشعبي. ويبدو أن هناك وقائع غير واضحة كانت وراء الاستنتاج بأن لي هارفي أوزولد قد تصرف بمفرده. بمشهد غريب التقطته كاميرات التلفزيون بعد أيام قليلة، كان أوزولد بدوره قد قتل من قبل صاحب نادي ليلي قبل أن

يقدم شهادته أمام المحكمة. وكان العنف له تيار خفي قوي في المجتمع الأميركي. إن نائب الرئيس ليندون جونسون الذي كان قد طغى عليه بروز كندي أصبح الآن تحت الأضواء. وبدون أن ينتخب للمنصب كان عليه أن يظهر في الـ14 شهراً الباقية من مدة الرئاسة.

كان ليندون جونسون الابن الأكبر لمزارع صغير تزوج ابنة محامي شهير وقد ارتقى درجات السلم السياسي الصعبة بكثير من الحسابات الواعية ودخل المجال السياسي في واشنطن في سنة 1937 كسيناتور معجب جداً بروزفلت. في هذه الأثناء خدم في مجلس الشيوخ وأصبح فعلاً رئيس الأكثرية في سنة 1955. وقد تحول أكثر فأكثر إلى أن يكون محافظاً يعكس آراء غالبية ناخبيه من تكساس. وكانت مهارته في إدارة مجلس الشيوخ مستخدماً قدرته على إقناع الشيوخ كل فرد بمفرده بحيث اشتهر بكلمة «معالجة جونسون» وهذه قد اكسبته شهرة بالفعالية بين خبراء السياسة الداخلية في واشنطن.

وردد جونسون صدى كلمات روبرت لويس ستيفنسن وأعلن أن سياسته تقوم على «تغيير ما نستطيع، وأن نحقق ما نقدر عليه...». وهذا يعني إرضاء الإصلاحيين وأولئك الذين يعارضون التغيير الاجتماعي، بإقناع المشرعين الأكثر ليبرالية بأن «نصف رغيف خير من عدمه» وأولئك المتمسكين بالمحافظة كثيراً بأن تقبل بعض الإصلاح سوف يبعد خطر الأكثر أصولية وخطر التغيير غير المرغوب فيه. كما كان جونسون، كنائب للرئيس غير معروف على الصعيد الوطني، إلا أن كل شيء تغير، عندما وقف، مغبّر الوجه بالقرب من جاكي كندي في طيارة القوات الجوية رقم واحد ليقسم اليمين كرئيس.

المظاهر تبدو مخيبة للآمال. إن صورة كندي وحيويته يبدو أنها ماتت مع الرئيس المقتول عندما بدأ الرجل العجوز، الذي سبق له أن عانى من نوبة قلبية، بداية عهده بهذه الكلمات «دعونا نكمل». وبدا جونسون أكثر نجاحاً من كندي عندما كسب تأييد رجال الكونغرس من أجل التدابير المعتدلة التي أرسلت إلى الكابيتول هيل، حيث كانت قد رقدت جامدة بفعل معارضة الكونغرس. إن مشاريع قوانين المساعدات الخارجية، وتسهيل الوصول إلى الكلية والجامعة - في التعليم، وقوانين تخفيض الرسوم من أجل تحفيز الاقتصاد كل ذلك مرّ في التشريع. ومن أبرز التشريعات التي كانت مقدمة من حكومة كندي، ثم صارت قانوناً في أيام خليفته كان مشروع قانون يتعلق بالحقوق المدنية.

«والحقوق المدنية» تعني فعلاً، التشريع لإزالة التمييز العنصري والحرمان الذي كان يعاني منه غير البيض من الأميركيين، ومعظمهم كان من السود. فيما بين 1950 و1960 كان مجموع سكان الولايات المتحدة قد زاد من 152.3 مليوناً إلى 227.7 مليوناً. وغالبية هؤلاء الأميركيين التي كانت مصنفة «غير بيضاء» كانت مؤلفة من السود الذين كانوا يعدون 15 مليوناً في سنة 1950

ثم 26.6 في سنة 1980. ثم الأسبان من بورتوريكو (مواطنون أميركيون) وأميركا اللاتينية، كانوا يشكلون أكبر أقلية عرقية ثانية، وعددهم 14.6 سنة 1980. والجماهير الآتية من آسيا قد ازداد عددها أيضاً بسرعة وتضم الصينيين والفيليبينيين والكوريين والفيتناميين. ولكن السود هم الذين كانوا يقودون الاحتجاج من أجل الحقوق المدنية بنجاح أثر على حركة الأثنيات الأخرى من الأقليات.

إن العقد الممتد من مطلع عقد 1960 إلى مطلع عقد 1970 أصبح عقداً من المفارقات الصارخة فالحكومة الفدرالية والكونغرس والمحكمة العليا كلهم لعب دوراً قيادياً في مساندة الحقوق المدنية والتدخل ضد محاولات الولايات المتحدة الجنوبية تطبيق قوانين الولايات لإلغاء احتجاجات السود ومظاهراتهم. وبذات الوقت سعت الحكومة الفدرالية إلى إلغاء الفقر وذلك عبر توسيع استحقاقات الضمان الاجتماعي ومدفوعاته. وهكذا كان العقد عقد إصلاح لم يُشهد له مثيل منذ «الخطة الجديدة» التي وضعها روزفلت. ولكن كان يتوالد ذاتياً شرط أن تظل الحكومة مستمرة في الإنفاق. وعرف عقد 1960 أيضاً تراخياً في القيود والعادات، لأن الأجيال الجديدة خلقت عادات جديدة وذلك بالتخلي عن الحرم الجنسي وعن المحظورات. ولكن الأمل الليبرالي في دمج المجتمع، دمج السود والبيض وغيرهما من الأقليات الإثنية وفي تضييق الهوة بين الغني والفقير، وإقامة جوامع مشتركة لرسالة أميركا في قيادة العالم الحر، انتهت بدلاً من ذلك بصراع مرير وبعودة إلى زوال الوهم، عميقة.

في نهاية هذه الحقبة واجه رئيس الولايات المتحدة تهمة بالخيانة جعلته يترك البيت الأبيض مغضوباً عليه، فكان ريشار نيكسون أول رئيس يستقيل من منصبه. والمسؤولون في المكتب الفدرالي للاستقصاء والتحري، المحترمون، «المعصومون» الذين لا مساس بهم والذين حطموا رؤساء عصابات الكانغستر، تبين الآن أنهم قد اعتدوا على الحريات المدنية تحت رئاسة ج. ادغار هوفر. إن وكالة المخابرات المركزية (CIA) أصبحت كذلك وفعلاً سلطة بذاتها، والأسوأ من ذلك أن سياسة واشنطن تسببت بانتشار خيبة الأمل من تصرف الحكومة ككل.

لعشر سنوات سابقة، في الجنوب جمعت حركة الاحتجاج السوداء، في عقد 1960، قوة غلبت جهود الديمقراطيين، فكسبت تأييداً واسعاً من أنصارهم البيض من أجل إبقاء الزنوج حيث هم.

إن التمييز العنصري الإجباري ضد المواطنين السود، والتحقير الذي يتعرضون له يومياً يذكرهم بأنهم «منحطون» عرقياً - وهو نظام اسمه «آبرتهيد» في جنوب إفريقيا - وكان حياً جداً وقوياً في الولايات المتحدة في عقد 1960، وليس في الجنوب فقط. في عاصمة الأمة واشنطن، كان التمييز العنصري عائقاً جدياً في طموحات أميركا لقيادة العالم الحر في إفريقيا الجديدة

المستقلة وفي غيرها. «للبيض فقط» آرمات يمكن أن ترى موضوعة في مكان بارز في العديد من المطاعم في الجنوب. ولكن آلاف السود الأميركيين لم يكونوا قانعين أبداً بهذا الوضع.

كان مارتن لوثر كينغ قسيساً مدنياً وقد ارتقى إلى مقام عالٍ في الشهرة كواحد من الزعماء الجماهيريين المحتجين في مدينة مونت غوميري في ولاية ألاباما وذلك في عقد 1950. وكانت كنائس السود هي إحدى الأماكن حيث يستطيع السود جمع أكبر عدد من الجماهير دون أن يتعرضوا للحظر الذي تفرضه قوانين الولاية والتي تنص على منع المظاهرات واجتماعات السود.

كان السود في مدينة مونت غوميري يستوحون مبدأ كينغ بالنضال السلمي وعدم العنف وعدم الخوف من التوقيف ومن السجن. وقد حقق السود أمرين بالتأكيد بالنسبة إلى حقوقهم. إن حركة الاحتجاج السوداء كسبت الثقة بنفسها وكسبت شعوراً ذاتياً بقوتها. وكذلك جعلت احتجاج السود في الجنوب ملفتاً لانتباه الأمة كلها. وبخلال عقد من الزمن عندما أصبحت أخبار التلفزيون السحري تستطيع حمل الصور، صور البوليس يطلقون كلابهم على المحتجين العزل ويستطيعون نقل مزاج الشعب الأسود المصمم وزعماءهم إلى ملايين البيوت الأميركية، كل ذلك خرج باحتجاجات السود عن الإطار المحلي واستجلب العطف والدعم من الجميع في البلد. إن العنف الذي قام به البيض من أهل الجنوب ضد أنصار الحقوق المدنية العزل من السلاح صدم الكثر من الأميركيين. إن الرؤية وعدم القراءة عن الموضوع جعلت الفرق كبيراً بينهما.

في سنة 1960 جلس أربعة طلاب شبان سود على طاولة طعام مخصصة للبيض في ضاحية وول وورث في غرينس بولو في كارولينا الشمالية، ورفض القائم على المكان تقديم الطعام لهم وسرعان ما انتشرت في كل مكان حركة «الاعتصام». الشيء الجديد في الأمر أن السود أخذوا زمام المبادرة ولم ينتظر من الكونغرس ومن المحاكم أو من الحكومة الفدرالية تثبيت حقوقهم وحمايتها. إن التمييز بين البيض والسود في الباصات التي تنقل الركاب بين ولاية وولاية غير شرعي. وهذا الحق أيضاً كان لا بد من التأكيد عليه، لأن الكثير من القوانين التي كانت من حيث المبدأ تحفظ حقوق السود من التمييز لم تكن تنفذ. في سنة 1961 حاول السود في الشمال يدعمهم البيض السفر عبر الولايات الجنوبية بالباصات. «هؤلاء الركاب الأمراء» كما جرت تسميتهم ومعظمهم من الطلاب هوجموا وضربوا بعنف في الجنوب وحرقت باصاتهم. لقد تحدوا عن قصد حكومة كندي لكي تحمي حقوقهم. كان روبرت كندي المدعي العام قد قدم الحماية الفدرالية فعلاً من عنف الجماهير وليس من التوقيف غير الشرعي وكان يأمل بالوصول إلى تسويات مقبولة في الجنوب في وقت كانت هذه التسويات قد مضى زمنها منذ وقت طويل. كانت جهود الحكومة متركزة على تشريع الحقوق المدنية، وقبل كل شيء منع إبطال أصوات السود عن طريق التخجيل وعن طريق شرط القراءة في الولايات الجنوبية. وكان هذا القانون موقوفاً في الكونغرس.

في أغسطس 1963 نظم مارتن لوثر كينغ وزعماء سود آخرون مسيرة كبرى في واشنطن قوامها 200 ألف أسود وأبيض محذرين «من هبوب ريح العصيان» إذا لم تعالج قضية الظلم العرقي ولكن حكومة كندي سحبت مبرر هذا الاحتجاج حين تبنت بنفسها مطالب المحتجين.

كان كندي ولا شك مقتنعاً بالحق الأدبي لقضية السود ولكنه كان يكره العنف وكان يكره أن تجبر الحكومة بالقوة من قبل المناظلين السود. وشعر أنه لن يستطيع التصرف بعيداً ضد الكونغرس أو شد الرأي الأبيض في الجنوب. إن عملية التعليم كانت عملية تدرجية جداً بالنسبة إلى السود. كانت اقتراحات كندي بخصوص الحقوق المدنية متواضعة ومع ذلك فقد أوقفت في الكونغرش يوم وفاته. فأسرع جونسون بدفعها إلى الأمام بمساعدة روبرت كندي الذي استمر مدعياً عاماً. واستمر العنف ضد السود وضد المتطوعين من الشمال الذين كانوا يمارسون حقهم في الاجتماع وفي الاحتجاج. في المسيسيبي ضرب حتى الموت ثلاثة سود وأبيضان من العاملين للحقوق المدنية. وإهانة السود ونقمتهم قد ثارت ليس فقط من جراء العداء الذي يمنعهم من حقوق التصويت بل أيضاً من سلسلة طويلة من الممارسات التمييزية. إن البطالة بين السود هي ثلاثة أضعاف مما هي بين البيض. ومدارس السود هي أوطى مستوى من مدارس البيض في معظم الضواحي المزدهرة. وهم ليسوا سوداً فقط بل هم أيضاً فقراء. وقد استطاع القلائل من السود تجاوز العوائق ليصلوا إلى الطبقة الوسطى. وقلائل من بينهم كانوا يمتلكون العلم الضروري لتحسين أوضاعهم. والفرص المتساوية حتى حينما تنوجد في الخدمة الفدرالية قلما كانت تطبق على غالبية السود قبل التحسين في مستوى ظروفهم الأساسية. وفي خضم المدن الكبرى يعيش السود في أماكن محصورة (غيتو) مكتظة بالسكان وموبوءة. والجريمة هي القانون. والشعب محبط. إن الخطابات النبيلة حول التحاب وحول المقاومة السلبية التي كان يلقيها الزعماء من أمثال مارتن لوثر كينغ أوحت للكثيرين من السود لكي ينضموا في حركة تنادي بالحرية وشعارها «يجب أن ننتصر».

ولكن من جهة ثانية كان هناك زعماء سود أكثر تشدداً وقد كسبوا أتباعاً متزايدين. ولم يكونوا ينادون بالمحبة الأخوية وبالاندماج مع المجتمع الأبيض وبالمشاركة في القيم المسيحية وفي الطموحات المادية. لقد كسب السود حريتهم الوطنية واحترامهم لأنفسهم في إفريقيا. فلماذا لا في أميركا أيضاً؟.

كان نداء هؤلاء الزعماء السود يحمل حساً بالهوية الذاتية «الأسود جميل»، ورفضاً للقيم البيضاء. ومن بينها «النظام الرأسمالي الظالم». في الشمال دعا مالكولم إكس إلى مزيج من الاحتجاجات العنيفة وإلى الثورة وإلى هوية سوداء مستقلة. صرح في أحد خطبه «أنا أنظر إلى أميركا بعيني الضحية. أنا لا أرى أي حلم أميركي أنا أرى الكابوس المزعج الأميركي»؟.

وفي فبراير سنة 1965 قتل مالكولم إكس. وقاد إليجا محمد حركة سوداء دينية محاولاً تحويل السود من دياناتهم الأمريكية الرئيسية إلى الإيمان الإسلامي الذي اكتسب العديد من المؤمنين بالإسلام في إفريقيا. ولكي يشددوا على هويتهم المنفصلة غير أتباعه أسماءهم. وكان من أشهرهم البطل العالمي في الوزن الثقيل في البوكس والذي لم يهزم وهو محمد علي. والآن يوجد العديد من السود الذين يرون أن المقاومة السلبية لا تكفي. وسلّح النمور السود أنفسهم واستعدوا للدفاع عن السود بقوة السلاح. وفي نهاية عقد 1960 عندما أحدثت القوانين الفدرالية تغييراً بسيطاً في ظروف المعيشة بالنسبة إلى غالبية الذين يعيشون في الغيتو كان مبدأ الانفصال والاحتجاج العنيف - القوة السوداء - قد كسب العديد من المنتسبين الجدد.

إن العنف الذي انفجر في نيويورك سنة 1964 كان عفوياً ولم يكن منظماً ولكنه انتشر في الغيتو من شاطئ إلى شاطئ في السنوات التالية القليلة. إن وجود البوليس الأبيض وهو رمز السلطة البيضاء يستطيع أن يشعل الآن منطقة بأكملها في أي مدينة ويؤدي إلى التدمير. ومن أسوأ ثورات المدن تلك التي انفجرت في حي وات الأسود في لوس انجلوس في صيف 1965. لا شك أنه صيفاً بعد صيف عندما تجعل الحرارة الغيتو المكتظ بالسكان أقل احتمالاً ينفجر العنف في مدن كثيرة عبر أميركا كلها.

في سنة 1967 التهبت أقسام من ديترويت ونوارك. وبعد مقتل مارتن لوثر كينغ في مدينة منفيس في التنسي في 4 أبريل 1968 قامت مظاهرات ومشاغبات في مئات المدن في كل أميركا. وجمع مأتم كينغ الزعماء البيض والسود مع بعض في منظر من الوحدة ومن نبذ العنف ضد التعصب العرقي الذي كان يتهدد حياة كل الرجال السود البارزين. ولكن العوائق الأساسية ضد المصالحة العرقية لا يمكن إزالتها بسرعة. إنها ما تزال قائمة.

إن الاندماج يتقدم ببطء في مجالات التعليم وفي فرص العمل. ومن خلال تدابير الحقوق المدنية المتتالية ومن خلال تدخل الحكومة الفدرالية المتزايد لتنفيذ هذه القوانين حصل تقدم مشهود على الأقل في مجال واحد هو مجال تصويت السود. والمنتقد قد يلاحظ أن السود يصوتون للديمقراطيين وأن الديمقراطي جونسون وحكومته هما اللذان اتخذا زمام المبادرة في العمل. ومع ذلك فإن شوكة السياسيين البيض العرقيين قد انكسرت. في سنة 1952 فقط كان واحد من أصل خمسة من السود في الجنوب مؤهلاً لأن يقبل في الاقتراع. في سنة 1968 أصبحوا 3 من أصل خمسة أي بنسبة الأصوات البيضاء.

وأصبح السود يحتلون مراكز مهمة في المدن أيضاً. في سنة 1977 كانت 76 مدينة أميركية قد انتخبت مخاتير من السود. وحيث فشلت الأغلبية السوداء شق طريقها إلى المراكز العليا مثل العناية الصحية والإسكان والدخل والقوة الاقتصادية ظلت مناطق الغيتو قائمة. إن ما يعادل ثلاثة

عقود من الاحتجاجات والعنف لم يغير كثيراً في الحظوظ الاقتصادية السيئة لغالبية السود وفي البطالة، وخاصة لأولاد العشر سنين. في نهاية عقد 1970 كان واحد من أصل ثلاثة من السود له مدخول دون خط الفقر، ووضع الشبان السود والنساء السود قد سار إلى أسوأ من جراء ارتفاع وقع الفشل العائلي عندما أصبح العديد من الأمهات مع الأطفال الصغار يعيشون على حساب الإنعاش الاجتماعي. ولكن فرص التعليم أعطت القلة من السود من أصحاب المداخيل المتوسطة ومن الملاكين ما يعادل الثلث. ومن مفاعيل هذا الارتفاع في الطبقة الوسطى السوداء أنها قسمت المجتمع الأسود. وهذا لم يجعل بالطبع أحياء الغيتو أقل عنفاً أو أفضل مكاناً للعيش فيه. لا شك أن بعض مناطق نيويورك في بيوتها المهدمة ومساكنها الممزقة أخذت تظهر كالمدن التي تهدمت بالقصف في أوروبا سنة 1945. ولكن في منتصف عقد 1960 كان العنف في الداخل يعكس عنفاً في الخارج في البعيد البعيد من جنوب شرق آسيا.

في سنة 1964 كانت تكاليف حرب فيتنام في البشر وفي المعدات لا يؤبه لها في نظر الأميركيين. ورأى جونسون أن لا سبب أمام تنامي ثروة الوطن يمنع من تطبيق مزيد من المساعدة لجنوب فيتنام وبذات الوقت برامج في الداخل للإنعاش بحيث يشمل كل المواطنين الأميركيين. في نوفمبر 1964 كسب الانتخابات الرئيسية بفضل انتصار ساحق على الجناح اليمين من الجمهوريين الممثل بـ باري جولد ووتر ولكن ردة محافظة محرزة قد نمت ضد الأفكار الديمقراطية، وضد الإصلاح عبر العمل الفدرالي. هؤلاء المحافظون المتشددون أرادوا لأميركا العودة لتتكل على نفسها من دون الاتكال على الحكومة ثم التشدد في محاربة الشيوعية. وقد حان حينهم وجاء وقتهم عند انتخاب رونالد ريغان بعد عقدين من الزمن.

بخلال الحقبة القصيرة الأولى من حكمه قام جونسون بأكبر ما يمكن من العمل الإصلاحي الذي يمكن تنفيذه. صدر قانون تخفيض الضرائب وقانون الحقوق المدنية بعد أن صدق عليهما الكونغرس. في خطابه الأول الموجه إلى الأمة أعلن جونسون الحرب بلا هوادة على أكبر لطخة وطنية وهي الفقر والعوز بين قطاع كبير من المجتمع الأميركي.

بين 1964 و1967 أنفقت حكومة جونسون ما يزيد على ستة بلايين دولار أميركي في مشاريع لمحاربة الفقر وتأمين الطعام والتدريب على العمل والقروض للمشاريع الصغيرة ولبرامج العمل الاجتماعي من أجل حفز الفقراء على إعانة أنفسهم. حتى هذا المبلغ الضخم بدا نسبياً صغيراً جداً. ثم إن العون الفدرالي لا يساعد دائماً المعوزين. لا شك أن الفقر لم يُلغ.

إن استحداث ضريبة كبيرة بما فيه الكفاية على المداخيل، لمساعدة الفقراء وأن البرامج الضخمة بإدارة الدولة المباشرة التي عمل بدون تبديد مبالغ كبيرة تهدر أو تملأ الجيوب المعيوبة، قد ثبت وهمهما.

لا شك أن العون لم يكن كله هدراً. إن التعليم الحكومي والتعليم الجامعي دعماً كبيراً وتحسن في نوعيته وفي عدد الطلاب المستفيدين. في تشريعها للإنعاش الاجتماعي «وشبكة السلامة» الطبية لصالح الفقراء والعجزة، تقف الولايات المتحدة بعيداً وراء ما سبق أن تحقق في العديد من دول أوروبا الغربية منذ 1945. وحتى في هذا الحال، إن المجموعات ذات المصالح الخاصة مثل الاتحاد الطبي الأميركي احتجت ضد «الطب الاشتراكي». في سنة 1965 أمن جونسون تمرير تشريع الرعاية الطبية. وتم تمويله بالضريبة ويديره نظام الضمان الاجتماعي، وهو يقدم الخدمة الاستشفائية والتمريض المنزلي للعجزة. والعون الطبي أتاح توفير الأموال الفدرالية لسد حاجة المعوزين. ولسوء الحظ أثبتت الأكلاف الطبية سريعاً، عبر السنين، أنها بئر لا قاع له. بين 1964 و1968، وبدعم من الكونغرس المستجيب، وفّر جونسون الأكثرية التي قوننت «برامج المجتمع الكبير» التي تضمنت تقديم الأموال الفدرالية من أجل الإنعاش المديني.

وإنه لجدير بنا الآن أن نصف هذه البرامج الاجتماعية وأن ننعتها بأنها فاشلة. إن مشاكل الفقر، ونقص الفرص المتساوية وما شاكلها، هي عميقة جداً ومتشعبة بحيث استحال القضاء عليها ببرامج المجتمع الكبير الذي وضعه جونسون. ولكن ملايين الأميركيين تلقوا المساعدة، وليس أقلهم العجزة، ثم إن فرصاً تعليمية جديدة قدمت المرقاه للوصول إلى التقدم الاجتماعي. مع ذلك فحكومة الولايات المتحدة اكتفت فقط بتقديم ما اعتبر موضوع سباق في فرنسا وفي بريطانيا في عقد 1960 وعقد 1970، ثم إن رعايتها الأبوية لا تشبه بشيءٍ السويد المزدهرة. إن الاستعدادات للمساعدة الموسعة عبر العقدين القادمين - في الولايات المتحدة - ومجموع الأكلاف يهدد بجعل الضمان الاجتماعي غير مليء. في عقد 1980 بدأت حكومة ريغان بتخفيض برامج المجتمع الكبير في حين أخذت نفقات الدفاع تتزايد تزايداً وصل بعجز الموازنة إلى أقصاه بشكل لم يسبق له مثيل في أية حكومة أميركية.

وبخلال السنوات الأولى من رئاسته رأى جونسون أن النمو الاقتصادي الأميركي يمكن أن يمول برامج المجتمع الكبير بدون الاضطرار إلى رفع معدلات الضرائب. هذا الرفع الذي يعتبر سياسياً غير شعبي. ولكن بخلال 1966 أظهرت استطلاعات الرأي العام أن الدعم لجونسون نزل من 63% إلى 44%. لماذا؟ الأسباب ليست بعيدة المنال: إن الاضطرابات السوداء في المدن تسببت بتقصير في «المجتمع الكبير»، اضطرابات الاقتصاد التي سببها التضخم المرتفع وكذلك طيف تصعيد الحرب في فيتنام، وعدم اهتمام الرئيس الظاهر بالإصلاح الاجتماعي بعد تنامي انشغاله بالمجهود من أجل الوصول بالحرب إلى نهاية منتصرة. إن الأكثرية الصامتة كانت ولا شك ترى أنه من غير المعقول أن لا تستطيع الولايات المتحدة كسب الحرب. ولكن الانتفاضة ضد

التورط الأميركي في فيتنام بدأت تشجع تزايد المعارضة الصاخب التي زاد في نقمتها ضخامة فراغ الادعاءات بأن الانتصار وراء الأبواب.

في هذه الأثناء كان عنف الحرب في فيتنام يصور على الحي في ملايين شاشات التلفزيون: الهجوم على الفلاحين الفقراء وحرق أكواخهم وفظاظة المحاربين. وربطت الحقوق المدنية والاحتجاجات ضد فيتنام معاً. هل هي حرب على الرجل الأسود؟ في سنة 1967 خطب مارتن لوثر كينغ مهاجماً فيتنام: «هذا الجنون يجب أن يتوقف» إن كيفية فقدان حكومة جونسون كل حسٍ بالتناسب والتوجه كان قد سُجل بالتتالي وبدقة في مستندات كانت تنشر في مثل «أوراق البنتاغون» المسربة. في سبتمبر 1964 قبل أي تورط جوهري للولايات المتحدة، سأل جونسون مستشاريه هل تستحق فيتنام كل هذا المجهود؟ إن شكوكه قد جوبهت بإجماع الجواب بأن فقدان فيتنام الجنوبية سوف تتلوه خسارة كل جنوب شرقي آسيا. كان خطأ جونسون في امتناعه عن التدقيق في هذا الحكم «الخبرائي» الخاطئ. إن كلمة خسارة في هذا السياق تعني سيطرة الشيوعية لا على جنوب فيتنام بل أيضاً على الملايو وتايلاند ولاووس وكمبوديا وأندونيسيا وربما حتى على الفيليبين. وبالضبط كيف يمكن لهذا أن يحصل فعلاً هذا ما لم يفسر أبداً. لقد كان مجرد افتراض. وهكذا أصبحت جنوب فيتنام محور الحرب الباردة في آسيا كما كانت ألمانيا الغربية بالنسبة إلى أوروبا، وإن كانت المقارنة أكذب ما تكون. إن كل جنوب شرقي آسيا لن يتحول إلى الشيوعية. والشيوعيون في فيتنام ولاووس وكمبوديا سوف يقعون في حرب في ما بينهم. بين أتباع الاتحاد السوفييتي وأتباع الصين. إن أياً من هذه الخصومات بين الوطنيين والشيوعيين لم تكن متوقعة في واشنطن.

في أغسطس 1964، في حادث خلافي مثير للجدل، هاجمت سفن طوربيد فيتنامية شمالية بارجة أميركية في خليج تونكين: رغم الادعاءات الأميركية، ليس من المؤكد أن تكون البارجة هي التي أخذت زمام المبادرة أو إنها هي التي بدأت بالهجوم. بعد يومين ادعى أن هناك هجوماً ثانياً، وإن كان فيما بدا قد ثار شك حول حصوله حقاً ولكن مدلول هذه الحوادث كان في ردة الفعل القوية في الولايات المتحدة. بعد خليج تونكين جاء قرار الكونغرس بمنح جونسون أوسع صلاحية ليصد الهجمات المسلحة على القوات الأميركية «ولاستباق المزيد من الاعتداء». وأكثر من ذلك أعطي الرئيس صلاحية اتخاذ «كل الخطوات الضرورية، بما فيها استعمال القوة المسلحة لمساندة أي دولة مغطاة بمعاهدة السياتو تطلب المعونة «للدفاع عن حريتها». هذا التفويض الشامل ينطبق على جنوب فيتنام. وهو يعني أن الرئيس يستطيع عملياً الذهاب إلى الحرب في فيتنام دون أن يعلن رسمياً الحرب أو أن يطلب الدعم من الكونغرس من أجل الحرب.

في ذلك الوقت لم يتوقع الكونغرس - مسبقاً - نتائج القرار، ولا كان الرأي العام الأميركي

مهتماً كثيراً له. ولا توقع جونسون - أيضاً - في سنة 1964 - مجهوداً حربياً واسع النطاق. إن قرار تونكين كان يقصد به فقط إعطاءه صلاحية معاقبة فيتنام الشمالية، ولكنه مع ذلك، اعتبر اساسياً لإقرار الاستقرار لدولة مستقلة وغير شيوعية هي فيتنام الجنوبية، ومن أجل مواجهة أعداء خروتشوف الحق بدعم «حروب التحرير الوطنية». وكان الوزير مكنمارا قد أثار بعدها «نظرية الدومينو» من أجل تبرير تدخل الولايات المتحدة في فيتنام [نظرية الدومينو مفادها إذا تحول بلد إلى الشيوعية فإن البلدان المجاورة سوف تتحول إليها أيضاً عملاً بمبدأ التداعي أو العدوى].

ولهذا في أغسطس 1964 كانت فيتنام في نظر الجماهير لا تعدو أن تكون مشكلة صغيرة: وليس على الولايات المتحدة إلا أن تعرض عضلاتها حتى يتراجع الشيوعيون خائبين.

وبعد سبعة أشهر، في مطلع ربيع 1965، كانت معاقبة الفيتناميين الشماليين قد تصاعدت بعد قيام الولايات المتحدة بغارات لقصف مواقع عسكرية منتقاة بحذر. وسميت العملية «عملية الرعد الدائر» وكان من المتوقع منها أن تجلب النصر بدون خسائر مكلفة للولايات المتحدة. وتحولت المطارات في جنوب فيتنام، التي كانت تستخدم كقواعد لهذه الغارات - وبسرعة - إلى أهداف لهجوم شيوعي بري. وتبع ذلك تصعيد محتوم: في مارس 1965، أرسلت قوات المارينز للدفاع عن المطارات الأميركية وذلك قبل أن يتم استخدامهم للقيام بمهمات حربية واسعة النطاق.

واتفق مستشارو جونسون على أمر: وجوب هزيمة الفيتكونغ، ويجب إجبار فيتنام الشمالية على التفاوض وذلك عندما تتأكد أنها لن تستطيع الانتصار. وقد افترض أن النسق الحاصل في الحرب الكورية يمكن أن يتكرر وأن الفيتكونغ بدون دعم فيتنام الشمالية لا يرتقون إلى تشكيل خطر حقيقي. «واختيار مكنمارا العسكري» لقي التأييد من كل أحد، وليس أقلهم من زعماء الكونغرس الذين تمت استشارتهم. ولكن الموافقة لم تكن شاملة: رجل واحد حذر بأن زيادة عدد الجنود المقاتلين، وكثر غارات القصف لن تحقق هدف الولايات المتحدة في جلب الاستقرار إلى جنوب فيتنام غير الشيوعية. لقد حذر السكرتير في وزارة الحربية جورج بال الرئيس من التصعيد العسكري. وكان جونسون أيضاً غير مطمئن في بادئ الأمر، فتساءل عن قدرة فيتنام الشمالية على التصدي لأي تصعيد أميركي. ولكنه اقتنع في النهاية بأن موقع أميركا في العالم سوف يعاني بشكل كارثي إن «تنكرت» الولايات المتحدة «للزعامة» والشيوعيون سوف يستمرون بعدها في اعتدائهم. إن النتيجة المحتومة لمثل هذا الاسترضاء قد ظهرت لشمبرلين في ميونيخ سنة 1938. أحد الجنرالات تكلم عن الحاجة إلى 500 ألف جندي والحرب ستستمر خمس سنوات. وخلص الرئيس إلى نتيجة: إن المزج بين تزايد الضغط العسكري على الأرض والعقاب من الجو، شرط أن يقترن كل ذلك بعروض للسلام، سوف يجبر فيتنام الشمالية على طلب إيقاف القتال وعلى القبول بتقسيم فيتنام القائم، وهكذا يتم إنقاذ الجنوب ليبقى للعالم الحر.

إن القرار الآني بالتخطيط لحرب كبرى قد اتخذ في البيت الأبيض في يوليو 1965، بعد مناقشات موسعة بين الرئيس وأقرب مستشاريه. ولم يكن هناك معرفة بأن الفيتناميين الجنوبيين يتحاربون فيما بينهم وأن الفيتناميين الشماليين هم أيضاً فيتناميون. وأسوأ من ذلك كله بعد رسم هذا السيناريو الكارثي، بدا أنه من المبرر التكتم عليه بكل وسيلة. ومن 175 ألف جندي مقاتل أصبح التدخل الأميركي في نهاية 1967 قد ارتفع إلى 525 ألف رجل. إن الفيتناميين الشماليين والفيتكونغ قد قبلوا التحدي وتفوقوا على التعزيزات الأميركية. إن أثر هذا الواقع على فيتنام موصوف في مكان آخر. ولكن النصر على الشيوعيين بدا مستحيلاً بإطلاق. إن الجنرال وليم وستمورلاند، قائد قوات الولايات المتحدة في جنوب فيتنام طلب يومئذٍ المزيد من الدعم الكبير. ولكن إلى أي حد يمكن أن يتجاوب الرأي العام الأميركي، والخسائر الأميركية تتصاعد كل يوم؟؟ بخلال 1967 كان التقييم الذي وضعه العسكر ودوائر المخابرات على أرض المعركة، متفائلاً: إن الجنود الأميركيين وحلفاؤهم من الفيتناميين الجنوبيين كانوا يطحنون العدو طحناً. كان ذلك هو البيان المطمئن المرسل إلى الشعب الأميركي - إن العزم الصادق والتصميم سوف يُكسبان الحرب.

وبعدها تتالت التحذيرات المرة القاسية. بخلال أعياد «تت» الفيتنامية، في 31 يناير 1968، قام الفيتكونغ بهجوم كبير، فدخلوا إلى عدة مدن في محاولة لتحطيم معنويات الفيتناميين الجنوبيين والأميركيين، الذين كانوا يعتقدون أن نفوذ الفيتكونغ محصور في الأرياف. في النهاية، تم صد الشيوعيين بعد أن خسروا كثيراً. ولكن المناظر الرهيبة للقتال التي ظهرت على شاشات التلفزيون الأميركية أقنعت الكثير من الأميركيين بوجوب سحب الجنود ليعودوا إلى الولايات المتحدة. إن براعة الشيوعيين في التسلل، وحتى في الاحتفاظ بمواقعهم في عدد من مدن فيتنام الجنوبية التي كانت بحسب الاعتقاد الراسخ أنها بيد الفيتناميين الجنوبيين وبيد الأميركيين، قد نجحت في تدمير المعنويات الأميركية في أطول حروبهم وفي أكثرها خسارة لهم. إن تأكيدات الرئيس بأن هجوم التيت كان أقسى هزيمة كارثية للفيتكونغ في الحرب كان صحيحاً، ولكن هذه التأكيدات لم تجد من يصدقها.

لم يكن أي شيء يسير في دربه الصحيح. إن إسقاط 1.2 مليون طن من القنابل سنوياً لم يحطم عزيمة الشيوعيين ولم يدمر القدرة على القتال لدى الفيتناميين الشماليين. وكل الجهود الدبلوماسية لدعوتهم إلى طاولة المفاوضات، عبر عملية الجزرة والعصا ومن خلال تناوب إيقاف القصف ومعاودته أثبتت أيضاً عدم جدواها. كانت سنة 1967 مفترضة أنها سنة الانتصار. ولكن في مطلع 1968، وبعد هجوم تيت، اضطرت واشنطن إلى الوصول إلى استنتاج مريع: إن الولايات المتحدة لن تستطيع أبداً كسب الحرب. إن روبرت مكنمارا وهو واحد من المهندسين

الكبار للرد العسكري، فقد الثقة والأمل بالانتصار وفي أول مارس 1968، استبدل كوزير للدفاع بوزير آخر هو كلارك كليفورد. ولكن الرئيس ظلّ مصمماً على وجوب إرسال 206 آلاف جندي آخر إلى فيتنام، مما يوصل العدد هناك إلى ما يقارب من ثلاثة أرباع المليون؟ ورفض كليفورد ومستشارو الرئيس هذه الزيادة. إن الأمل الوحيد الآن هو أن الاستمرار في حرب الاستنزاف سوف يحطم إرادة فيتنام الشمالية قبل أن يطلب الرأي العام الأميركي الانسحاب مصدوماً بخسائر يوم تيت وبتضاؤل الأمل بالنصر.

وتصاعدت الإضطرابات ضد الحرب بسرعة في سنة 1965. إن أولاد المميزين وأبناء الأكثر تعلماً من طبقات المجتمع في عقد 1960 شعروا بمعنىً آخر للتحرر، حيوية غضة تطلب منهم أن يتحدوا فرضيات الكبار. وانفجرت الاحتجاجات والمظاهرات. في أبريل 1965 تقدمت مسيرة نحو البيت الأبيض قوامها 25000 رجل. في أكتوبر قامت لجنة وطنية تطالب بإنهاء الحرب في فيتنام. وفي مطلع السنة التالية بدأ السيناتور الجليل الاحترام ج. وليام فولبرايت بعقد جلسات عامة للاستماع إلى آراء حول ما إذا كانت هناك مصلحة وطنية تخدمها هذه الحرب. إن الفرق في المواقف العامة تجاه هزيمة اليابان وهزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية وحتى تجاه الحرب الكورية يكاد لا يكون كبيراً. إن أميركا ممزقة بعمق. وظل جونسون يتمتع بدعم الأكثرية له، ولكن معارضة قوية بدأت تتشكل. إن الأكثر تألماً من الحرب هم الشبان المدعوون لتدوين أسمائهم على الجدول مع إمكانية إرسالهم إلى فيتنام قبل أن تنتهي الحرب. وبالنسبة إلى الشبان المطلوبين للخدمة هناك 110 آلاف شاب قد أحرقوا دفاترهم للخدمة وهناك أربعون ألف شاب هربوا من الدعوة الموجهة إليهم بالفرار إلى كندا المجاورة أو إلى أوروبا.

وتبين واضحاً لجونسون في ربيع 1968 أن أمركة الحرب، وأن إرسال أكثر من نصف مليون جندي محارب إلى فيتنام أصبح أمراً لا يطاق. كان وضعه السياسي في الداخل قد تأذى بشكل قوي بفعل الحرب. وقد تحداه «مرشح السلم» السيناتور أوجين ماكارثي، وكذلك روبرت كندي، وكلاهما يسعيان إلى تسمية ديمقراطية لهما، من أجل التسابق إلى الرئاسة في نوفمبر من ذات السنة 1968. وفي 31 مارس 1968 أعلن جونسون عن قراره بعدم ترشيح نفسه لإعادة انتخابه. وأعلن أيضاً أنه اتخذ تدبيراً للخلاص من الحرب، عاكساً بذلك ما أجمع عليه من جديد مستشاوره بمن فيهم الصقور القدامى. وهذا على الأقل يحرر يديه من الصراع السياسي الداخلي الشديد والمحتوم، عند اقتراب الانتخابات، ويمكنه من التفرغ للتفتيش عن خيار آخر لاستراتيجية مقبولة في فيتنام. وهذه اتخذت شكل رفض إرسال المزيد من القوات الأميركية، والتركيز الكبير على مساعدة الجيش الفيتنامي الجنوبي والاتكال عليه ليحمل المزيد من عبء الحرب.

وفي ذات الشهر مارس أعلن جونسون أيقافاً جزئياً للقصف ودعا الفيتناميين الشماليين للبدء

بمحادثات سلام. وجاء الجواب من هانوي باكراً في أبريل. وكان مدهشاً: فقد كان إيجابياً. ولكن الآمال بسلام عاجل، سرعان ما تبددت، بعدما أصبحت محادثات باريس تسير في طريق طويلة متعرجة منذ بدايتها في مايو 1968 إلى انتهائها بعد مضي خمس سنوات في يناير 1973.

مع ذلك دل مارس 1968 على الوقت الذي اتخذت فيه الولايات المتحدة أول خطوة للتخلص من فيتنام. وترك لكيسنجر ونيكسون إكمال العملية، ومحاولة شيء ما لإنقاذ جنوب فيتنام والوصول بالحرب إلى نهاية مشرفة.

إن الانتخابات الرئاسية في سنة 1968 كانت مظللة بتراجيديا مأساوية. في فجر 5 يونيو، وفيما كان يحتفل بفوزه في الانتخابات الأولية في كاليفورنيا، اغتيل المرشح الديمقراطي الأكبر حظاً روبرت كندي (المكافح المناضل) أمام كاميرات التلفزيون بكاملها. إن للشخصيات أثرها في التاريخ وفعلها فيه.

وبعد استبعاد أوجين ماكارثي وقع الاختيار الديمقراطي على ترشيح شخصية ليبرالية عتيقة، نائب الرئيس هوبرت همفري الذي كان اشتراكه مع جونسون في سياسته في فيتنام قد خففت الثقة به بين العديد من أنصاره الليبراليين. في شيكاغو جرت مظاهرات ضد ترشيحه، فرقها البوليس بعنف. كل ذلك كان دليل شؤم بالنسبة إلى تطلعات الحزب الديمقراطي في نوفمبر. إن المرشح الجمهوري الدائم ريشارد نيكسون ربح بأكثرية كبيرة في كل الولايات؛ وإن كان التصويت الشعبي لصالحه قد جاء ضعيفاً (31.7 مليون صوت لصالحه، 31.2 مليون ضده). ماذا لو كان روبرت كندي هو المرشح البديل؟ ربما كان نيكسون قد فشل أمام المرشح الديمقراطي تحت بريق اسم كندي. وربما لم تكن حقبة نيكسون قد حدثت، وما حققه من نجاحات دولية في البداية (مثل انفتاحه على الصين)، ومن تقصير مشهود على الصعيد الداخلي، ومن تحقير لمقام رئاسة الجمهورية من جراء فضيحة ووترغيت.

إن عقد 1970 بدا للعديد من الأميركيين عقداً مضطرباً في الداخل وعقد خزي في العالم الأوسع. إن حلم جونسون بمجتمع جديد وبزعامة أميركية للعالم الحر قد فشلت بفعل تجربة حرب فيتنام التي غطت بشكل كامل على إنجازات الحكومة. ما هو الشيء الذي قاد الشعب الأميركي وزعماءه إلى مشروع انقلب إلى مأساة للاثنين: الهند الصينية والولايات المتحدة؟

أولاً وقبل كل شيء إنه الجهل، والعجز عن فهم الطبيعة الحقة للصراع في فيتنام، بعد تحويله إلى مجرد معادلة كانت جزءاً من صراع على اتساع العالم بين العالم الحر والشيوعيين.

ولكنها لم تكن حرباً ثارت ببساطة من جراء الاعتداء الشيوعي من شمالي فيتنام. إن الفيتكونغ كانوا قوة فيتنامية جنوبية إنهم كانوا التعبير السياسي عن معارضة وعن عدم رضاً عن حكام فيتنام الجنوبية. إن سوء قراءة الوضع هي التي كانت في أساس قرار الولايات المتحدة التدخل على

مستوى واسع. والاعتقاد بأن التكنولوجيا المتفوقة والقصف من الجو، يمكن أن يحطم الإرادة والقدرة على الحرب عند الفيتناميين الشماليين والفيتكونغ قد تسبب بخسائر كبيرة في الأرواح وبدمار رهيب، ولكنه بدا في النهاية غير فعال.

وكذلك لا تستطيع قوات البر إلحاق الهزيمة بعدو مستعد للجواب على التصعيد بالتصعيد. إن الخبراء العسكريين كانوا مخطئين في حساباتهم المتفائلة، والرئيس جونسون بعد أن ورط الهيبة الأميركية وجد من المستحيل عليه الانسحاب والقبول بالهزيمة. ولكن بعدما تم جعل الحرب أميركية خالصة - وبعد الهجوم فإن التمسك بحكومة فيتنامية جنوبية كسيحة أصبح مشكلة متفاقمة.

لقد وقعت الولايات المتحدة بين فكي حرب أهلية وواجهت عدواً مصمماً لا يرحم.

إن الاستنزاف قد حطم أخيراً الإرادة الأميركية وردعها عن الاستمرار في الحرب في بلد بعيد آلاف الأميال ومن أجل قضية لا يمكن ربحها [إن درس فيتنام ودرس جنوب إفريقيا يجب أن يعلمنا الصمود والتصدي وهو حاصل].

القسم الثالث عشر

* * *

وجهان لآسيا:

(1949 م)

اضطراب ، حرب وسفك دماء
في جنوب شرق آسيا

خلال المرحلة الكولونيالية كانت القوات المسلحة في الدول الأوروبية قد أسكتت إلى حدٍّ بعيد النضالات الحزبية والوطنية في جنوب شرقي آسيا. وحاول البريطانيون أن يغادروا آسيا بطريقة منتظمة. وحتى مع هذا فإن تقسيم الهند اقترن بتجييش وهيجان داخليين وبسفك دماء وتركة التوزيع كانت حربين بين الدولتين المستقلتين الهند وباكستان. والانسحاب، من منظور المصالح البريطانية فقط، تصرفت فيه حكومة العمال بحكمة، مخلِّصة بريطانيا من المسؤولية المباشرة عن صراعات جنوبي شرقي آسيا. وحاولت هولندا التمسك أطول مدة ممكنة بإمبراطوريتها. وحتى بعد أن انسحبوا في ديسمبر 1949 احتفظوا لأنفسهم بغينيا الجديدة الغربية التي كانت تطالب بها إندونيسيا وإن كان سكانها بصورة رئيسية منذ أيام العصر الحجري لم يكونوا إندونيسيين. وبعد سنوات من الصراع انسحب الهولنديون وأصبحت البلد تحت اسم آريان الغربية ثم تحولت إلى إندونيسيا بواسطة الأمم المتحدة سنة 1963. وحاولت فرنسا إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء بإدامة سيطرتها الاستعمارية التي كانت سائدة قبل الحرب فحاربت حرباً مرة في الهند الصينية حتى سنة 1954. ومن السخرية أن بريطانيا وهي قوة عظمى منتصرة أرادت التخلي عن التزاماتها الإمبراطوية، في حين أن الدول الغربية المهزومة في الحرب العالمية الثانية حاولت التمسك بكيانها كدولة مستعمرة.

ولمأساة 330 مليون إنسان، بحسب أرقام 1989، الموجودين في جنوبي شرق آسيا، لم يؤدِّ انسحاب الأوروبيين إلى حصول حقبة سلم أكبر. فما كان يسمى بالهند الصينية الفرنسية أي لاووس وكمبوديا وفيتنام ظلت تحارب طيلة عشرين سنة أخرى، وفي مطلع عقد 1990 كانت كمبوديا ما تزال تحاول مجهدة العثور على تسوية سليمة. إن الدمار والإفقار لهذه المناطق الخصبة في أساسها في جنوب شرق آسيا والتي يسكنها حوالي 75مليون إنسان وفقاً لإحصاء 1989، تعتبر أن الحقبة التي تلت 1945 هي أكبر حقبة تدميرية في العصر الحديث. بالنسبة إلى الغرب كانت مملكة

تايلاند المستقلة تشكل حليفة غير موثوق بها لأميركا بعد أن قدمت قواعد للولايات المتحدة بخلال حرب فيتنام وعلى حدودها مع لاووس. قبلت تايلاند 400 ألف من الخمير الحمر كلاجئين بعد 1975. وبالنسبة إلى الجنوب كانت ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا قد احتفظت بنفسها بعيدة عن أي تدخل في الهند الصينية ولأسباب داخلية أقلها أنها بخلال 1963-1966 كانت عالقة بحروب فيما بينها. كانت إندونيسيا وهي الأوسع والأكثر سكاناً في جنوب شرق آسيا ودولها تعد 178.2 مليون مواطن وذلك في سنة 1989، وقد اتبعت خططاً طموحة للتوسع إلى أن سقط أحمد سوكارنو في الحكم سنة 1967. واتبعت بورما سياسة عدم الانحياز، تحت الحكم العسكري بقيادة الجنرال «ني ون» من سنة 1962 إلى 1988 بقيت في حالة عزلة كبيرة. وأخيراً أن الفيليبين المستقلة والتي لا تزال حليفة مقرَّبة جداً من الولايات المتحدة الولايات المتحدة والمرتهنة للمساعدة الأميركية، أجرت للولايات المتحدة المتحدة قاعدتين: قاعدة بحرية في خليج سوبيك وقاعدة كلارك الجوية من أجل الدفاع عن غربي الباسيفيك. إن الوجود الأميركي والنفوذ الأميركي مكروه من قبل قسم كبير من السكان باعتباره انتقاص من السيادة، وبخلال عقود ما بعد الاستقلال حدثت تغيرات عميقة في كل من هذه الدول.

وفي البلدان التي وقعت تحت الاحتلال الياباني من سنة 1941 إلى سنة 1945، وهي: إندونيسيا، الملايو، بورما والهند الصينية، كانت المقاومة المحلية الوطنية وحركات الاستقلال التي استمرت تناضل من أجل الاستقلال بعد سنة 1945، قد خلقت توازنات جديدة في القوى. ولأن الاستقلال قد حصل بواسطة النضال المسلح كما هي الحال في الهند الصينية وفي إندونيسيا، فقد حاول الجيش أن يكون عاملاً مهماً فيما بعد النضال بالقوة، فإما أن يعقد تحالفاً مع واحد من أولئك السياسيين من النخبة أو يتولى الجيش الحكم بنفسه. إن بلدان جنوب شرق آسيا كان عليها أن تتعامل مع مشاكل تنموية قاسية - مثل تغذية سكان يزداد عددهم بسرعة وهذا كان تحدياً كبيراً وضخماً. وداخل البلدان المستقلة حديثاً كان الصراع على السلطة بين الشيوعيين وغير الشيوعيين يحدث انشقاقاً وحرباً أهلية. وكانت الحدود الوطنية الموروثة بصورة كيفية عن حقبة الاستعمار موضوع دفاع من قبل تلك الدول التي كانت مصالحها تتعارض وتلقى اعتراضاً من الدول المجاورة التي كان ترفض التسوية بعد زوال الاستعمار. إن الغالبية العظمى من شعوب جنوب شرق آسيا ما زالوا من الفلاحين والفقراء. وإن كانتة درجات التخطيط من قبل الدولة ما تزال مشتركة في كل هذه المنطقة إلا أنه من الملحوظ أنه، باستثناء الهند الصينية الفرنسية سابقاً وعدد سكانها 75 مليون بإحصاء 1989، لم تحدث فيها إصلاحات زراعية جذرية في أي مكان من هذه المنطقة. وحدهم الشيوعيون في فيتنام اعتمدوا بدون رحمة تجميع المزارع واعتمدوا برنامج كان له نتائج كارثية. في البلدان غير الشيوعية من جنوب شرق آسيا كان النظام الإقطاعي يقوم على الملكيات

الخاصة الكبيرة واستمرت المزارع التي لا يملكها الفلاحون والأراضي التي يشتغل فيها فلاحون غير مالكين. إن المجاعات وسوء التغذية قد ضربت المنطقة وقد ازدادت خطورتها من جراء نمو الولادة، ولكن الأساليب الزراعية هي الأفضل التي أُدخلت سنة 1960 والتي سميت بالثورة الخضراء، وكذلك زيادة استخدام المبيدات والأسمدة، مكَّن من إنتاج الغذاء بسرعة أكثر من تنامي السكان، ولكن شدة التفاوت الصارخ والضربات المناخية ما تزال تترك الملايين يعيشون في الفقر أو ما يقاربه.

الكثير من الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً نزحوا يائسين نحو المدن وبأعداد كبيرة من الفتيات اللواتي اتجهن نحو الدعارة. إن تنامي هؤلاء السكان المعدمين في مدن الأكواخ المجاورة لمدن العالم الثالث أصبحت من أكثر الصور مأسوية في الوقت الحاضر. بخلال سنوات ما بعد الاستقلال نمت جاكارتا عاصمة إندونيسيا من أقل من مليون ونصف ساكن إلى ما يزيد على أربعة ملايين ونصف ساكن. ووصلت كلكوتا إلى سبعة ملايين، وسكان دلهي تضاعفوا إلى ما يزيد على ثلاثة ملايين، وسكان عاصمة باكستان كراتشي ارتفع عددهم من مليون إلى ثلاثة. في هذا الفقر المدني الشائع من آسيا هناك استثناءان بارزان هما: سنغافورة المزدهرة وهي جزيرة جمهورية يتجمع سكانها في مدينة سنغافورة بالذات التي ازداد عدد سكانها من مليون إلى ما يزيد على مليونين، والمدينة الثانية هي مدينة نومبنه عاصمة كمبوديا التي طُرد سكانها منها بوحشية إلى الأرياف حيث أبيدت الأكثرية عندما دخلت كانت قوات الخمير الحمر بزعامة بول بوت تستولي على المدينة في سنة 1975. تحت الاحتلال الفيتنامي لمدة عشر سنوات انتعشت نومبنه ببطء بحيث وصل سكانها إلى 600 ألف في سنة 1988.

وكأنما كان الصراع على الحدود الوطنية بين النخبات السياسية المتنافسة على توزيع الموارد لا يكفي لإراقة الدماء، فجاءت الصراعات الدينية والعرقية في هذه المناطق الواسعة لتضاف إلى الصراع المرير العام. لقد استقر الصينيون والهنود عبر جنوب شرق آسيا.

في سنغافورة يشكل الصينيون الأكثرية. في ماليزيا قامت انتفاضة صينية شيوعية قُمعت قبل الحصول على الاستقلال سنة 1963، وما يزال التاميل في سريلانكا يقومون بعصيان مسلح ضد الأكثرية السنغالية. إن التدخل الهندي سنة 1987-1988 لإجبار التاميل على التسليم قد فشل. والهند نفسها تواجه العديد من المشاكل في البنجاب، حيث يقوم المتطرفون السيخ بالمطالبة بدولتهم المستقلة. في بورما قام عدد من الأقليات بالعصيان والثورة. إن الخصومة التقليدية بين الصينيين وفيتنام أدت إلى قيام الفيتناميين بمعاملة الأقلية الصينية بقسوة. في الفيليبين تقوم حركة انفصالية إسلامية بحركة عصيان متزايد. إن كل دولة من دول جنوب شرق آسيا تقريباً تعاني لا من مشكلة أقليات واحدة بل من عدة مشاكل. منذ نصف قرن تستمر هذه الصراعات قوية لا تخمد، وتسير نحو الأسوأ، وغالباً ما تؤجِّجها تدخلات خارجية.

إن تنافس الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة انقلب إلى حروب إقليمية وإلى حرب مدمرة ومستمرة في فيتنام وكمودبيا ولاووس، وسعت الصين والاتحاد السوفييتي في تقوية نفوذهما مع الحرص على إبعاد كل منهما الدولة الأخرى والأميركيون أيضاً، وذلك بتقديم الأسلحة إلى الفرقاء المتخاصمة من سكان اللاووس وكمبوديا وفيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية. والأميركيون وحدهم - من بين الدول الرئيسية - دخلوا الحروب في فيتنام بجيوش مقاتلة. إن خصومات الحرب الباردة كانت بالتالي تفرض من فوق إضافة إلى الصراعات الموجودة الداخلية وفيما بين المناطق من جنوب شرق آسيا.

كانت أغلبية الأمم في جنوب شرق آسيا في مطلع 1990 محكومة بأنظمة استبدادية حكومية. إن الطبيعة الحقيقية للكولونيالية الهولندية والفرنسية قد زادتها خطورة الفترة التي تمَّ فيها الاحتلال العسكري الألماني، وهذا يعني أن الديمقراطية والحكومة الدستورية والانتخابات النظامية والقضاء المستقل والحريات المدنية الأساسية بما فيها حرية الصحافة كانت مقلوعة من الجذور.

إن الإمبراطورية البريطانية في آسيا من جهة - باستثناء مالايو وبورما - قد نجت من الاحتلال الياباني، والحكم البريطاني الكولونيالي كان هو الأكثر إنارة وأدخل بعض الملامح الأساسية للحكم الدستوري. إن جمهورية الهند كانت أوسع دولة في جنوب آسيا وقد تغلبت على انشقاقها الداخلي بحكم ديمقراطيتها. كانت ماليزيا وسنغافورة قد فعلت مثل ذلك، ولكن سريلانكا رغم نظامها البرلماني كانت ممزقة بالحرب الأهلية. وبورما وباكستان وبنغلادش وقعت تحت حكم استبدادي تسلطي. وكل دول الهند الصينية التي كانت سابقاً فرنسية، وبعد ثلاثين سنة من الحرب وقعت تحت حكم الشيوعية.

على الرغم من انتشار الفقر وما يخلقه من مشاكل، من الملاحظ أن القسم الأعظم من جنوب شرق آسيا لم يكن أرضاً خصبة للنماذج الصينية أو السوفييتية الشيوعية، ووراء هذا كانت هناك أسباب وجيهة. فالتراث كانت له قدم راسخة في المنطقة التي كانت مملوءة ومشبعة بمعتقدات دينية قوية تتعارض مع الشيوعية الملحدة. ثم إن القومية الوطنية في دول شرق آسيا كان عليها أن تؤكد نفسها أولاً ضد الأوروبيين ثم ضد اليابانيين وأخيراً ضد الأوروبيين أيضاً. وهناك مساوئ أخرى للشيوعية كانت في أول الأمر وبعد 1949 أن الدولة الأسيوية الكبرى ظلت هي الصين الحمراء. إن الدول المستقلة حديثاً لم ترغب في الوقوع في أيدي الإمبراطورية الصينية الجديدة وهي خطر كان يتهدد حتى الأقليات الواسعة التي تعيش خارج حدود الصين والتي كان يمكن أن تتصرف كقوة تفجيرية داخلياً. وفي الحروب الداخلية المستمرة من أجل الحكم كان قوّاد الانقلابات يميلون إلى استبعاد القطاعات الأكثر تأثيراً في المجتمع أي الطبقات الوسطى والطبقات

الملاكة. إن التوزيع الجذري للثروة والإصلاح الزراعي إذا تُرك لوحده فإنه يؤدي إلى الوقوع في الشيوعية وهو مما يثير المعارضة، وبهذا الشأن، كما في غيره من الشؤون الكثيرة بدت بورما وكأنها الاستثناء.

ما إن حصلت بورما على الاستقلال في يناير 1948 حتى أخذ التفسخ الداخلي يهدد بإغراق البلد في الفوضى. وكان الأوروبيون قد تركوا وراءهم دستوراً ديمقراطياً شبيهاً بالنظام البريطاني الأمر الذي ثبت أنه غير ملائم لبلد بمثل هذا التخلف وبمثل هذا التفكك وعدم التنظيم. في زمن الاستقلال أصبحت بورما تحت زعامة يونو، وهو سياسي من خارج الصف تصرَّف بشكل يُبقي على الديمقراطية الدستورية سليمة لمدة عشر سنوات أي حتى سنة 1958، وقد عاشت هذه الديمقراطية السنوات الأربع الأولى التي بخلالها كانت الأقليات الاثنية ومجموعتان شيوعيتان هما البيارق الحمر والبيارق البيض كانت كلها تتعاون للسيطرة على الوسط وعلى أقصى جنوب بورما وإلى حدود رانغون تقريباً. وقد أنقذ يونو والحكومة الدستورية الجنرال قائد الجيش ني ون وكذلك تفكك المجموعات الثائرة التي كان بعضها يكره البعض الآخر كما كانوا يكرهون النظام الذي كانوا يرغبون في الإطاحة به وحتى هذا اليوم لم تستطع أية حكومة أن تسيطر سيطرة فعلية على المناطق البعيدة من بورما.

في العالم الواسع تبدو بورما غير معروفة باستثناء مناسبتين: أن يوثانت، وهو المربي البورمي والدبلوماسي (وكلمة يو تعني لقباً نبيلاً أي السيد الشريف) قد انتُخب مرتين كأمين عام للأمم المتحدة في سنة 1962 و1966، وقد خدم بكفاءة من سنة 1971 بخلال حقبة من الصراع المرير في العالم الثالث. وكانت مساهمة بورما السلبية التجارة غير الشرعية بالأفيون وذلك خارج المثلث الذهبي، وهي تسمية تُطلق على الأراضي المحيطة ببورما وهي لاووس وكمبوديا.

كان العسكر في بورما أول الأمر مستعدين لدعم الحكومة الدستورية التي كانت برئاسة يونو الذي حرص على إبعاد بورما عن الغرب ليقف موقفاً محايداً، وقد استطاعت بورما فوق ذلك الحصول على دعم الهند لها كما أنها أقامت علاقات طيبة مع جارتها القوية الصين التي كان لها معها حدود طويلة. وثبت أن هذه السياسة هي التي يمكن اتّباعها من دون غيرها وإلا كان على بورما أن تسقط في الحرب الباردة. كانت بورما في الأساس بلداً غنياً لها موارد من الرز جعلتها تحتل المركز الأكبر في تصدير الحبوب، هذ دون أن نشير إلى غابات الخشب والمعادن. ولكن النمو الاقتصادي قد تراجع رغم ذلك تحت حكم يونو. وهناك سبب واحد يشكِّل المشكلة المستمرة هو الصراع الاثني. وهناك سبب آخر فشَّل خطط التنمية الطموحة جداً التي اقترحها المستشارون الأميركيون (وهل يقترح الأميركيون الخير؟!). في سنة 1958 ساءت حالة البلد بشكل جدي إلى حد أن يونو سلَّم السلطة إلى سنده في الحكم الجنرال ني ون، وبعد سنتين نظَّم ني ون

انتخابات عامة خرج منها يونو منتصراً فأعاده ني ون إلى الحكم. ولكن ني ون ذاق طعم السلطة العليا وبعد أن رأى أن وحدة البلد مهددة مرة أخرى استولى على الحكم في سنة 1962 وأطاح بيونو بانقلاب سلمي وألغى الدستور معتقداً أن الاشتراكية التسلطية يمكن أن تنقذ بلده. وحكم بورما لمدة 26سنة فأدخل نظام الحكم ذي الحزب الواحد (حزب البرنامج الاشتراكي في بورما) وثبت النظام التسلطي. وكان حريصاً على إيجاد سبيل بورمي إلى الاشتراكية يناقض الشيوعية التدخلية ويناقض ليبرالية يونو وادعى ني ون أنه يتبع الطريق الوسط أي الطريق البوذي الحقيقي. والواقع أن الزمرة العسكرية تحت زعامته عزلت بورما وأجبرتها على الاعتراض على التراث الغربي. وتم تأميم الصناعة والمصارف ولكن الاقتصاد وصل إلى الفضل. وحاول ني ون تحريك الاقتصاد فأمَّن مبالغ كبيرة للتنمية من الخارج حتى بلغت ديون بورما الخارجية 3.8 بليون سنة 1988 بعد أن كانت 231 مليون دولار في سنة 1973. إلا أن مستوى المعيشة ظل من أدنى المستويات في آسيا، وكان الأرز الحاصل لا يكاد يكفي لإطعام السكان البالغين 38مليوناً.

إن شعب بورما الصبور، الذي عانى لمدة خمس وعشرين سنة من جنوح بورما إلى الاشتراكية، بدأ يعبِّر عن حرمانه من خلال اضطرابات الطلاب الواسعة في رانغون في سبتمبر 1987، إن الجنرال ني ون ابن السبع وسبعين سنة قرر التحرك نحو الاعتزال واستقال في صيف 1988، وسط بوادر غضب العسكر. وقُدِّمت وعود بالإصلاح. ولفترة وجيزة، وتحت القيادة المدنية، تم إطلاق سراح السجناء ووُعد بإجراء انتخابات حرة، وبدا كما لو أن بورما قد اتجهت لإخراج نفسها من العزلة التي فرضتها على نفسها ومن الظلام، ولكن بعد شهر تماماً، في سبتمبر 1988، عاد العسكر فاستلموا الحكم والجنرال سومونغ ظهر على رأسهم. إن «إحياء القانون والنظام» وسم بطابعه بدايات القمع ضد الطلاب والمنشقّين، القمع الذي بدا عنيفاً حتى في المقاييس البورمية. ويُعتقد أن حوالي ثلاثة آلاف متظاهر من أجل الديمقراطية قد أُعدموا.

في سنة 1989 غُيِّر اسم بورما إلى ميانمار، وهو ترجمة للكلمة الإنكليزية بورما إلى اللغة البورمية. وللعجب، وعد الزعماء العسكريون الجدد أن الأحزاب السياسية الجديدة يمكن أن تتسجل وأنه سيكون هناك انتخابات حرة في مايو سنة 1990، ولكنهم بعد ذلك في صيف 1989 وضعوا تحت الإقامة الجبرية أكثر الزعماء شعبية من أية جهة من المعارضة كانوا بمن فيهم أونغ سان سيوكي ابنة أونغ سونغ (الذي لعب دوراً حاسماً في ولادة استقلال بورما) وزوجة محاضر إنكليزي في أوكسفورد. وعادت سيوكي إلى موطنها الأصلي لتقود حزباً جديداً هو العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية. إن انتقاداتها لني ون ودعوتها إلى العدالة والديمقراطية هي التي أدت إلى توقيفها. ولكن لسوء الحظ الزمرة العسكرية التي تهربت من حزبها بالذات في تأليف ربح حزب الوحدة الوطنية. وربحت العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية المعركة بوضوح

في انتخابات سنة 1990، وحصلت على أكثرية كبيرة في الجمعية الوطنية، ولم يكن في نية الزمرة الخضوع لهذا الواقع. وفي سنة 1992 ظلت أونغ سان سيوكي تحت الإقامة الجبرية وأعلن العسكر عن عزمهم على إطلاق سراحها فقط بشرط أن تغادر البلاد، وقد رفضت هي ذلك. ومن أجل شجاعتها وتمسكها بمبادئها مُنحت جائزة نوبل للسلام سنة 1991. ولن تظهر بوادر في آخر سنة 1992 تدل على أن الزمرة تخطط لتسليم الحكم للأغلبية الديمقراطية، وبدلاً من ذلك استمر حكمها الإرهابي وحملاتها ضد الأقليات العرقية والطلاب والقبائل الثائرة في الشمال الغربي والشمال الشرقي لحدود بورما واستمرت الملاحقات بعنف. وأدت الحملة الجديدة ضد المجموعات المسلمة في الجنوب الغربي إلى تدفق اللاجئين الهاربين نحو بنغلادش. ورغم خرق بورما لمحاضر حقوق الإنسان فإنها لم تُقاطَع من قبل المجموعة الدولية التي كانت تقدرها من أجل مواردها ومن أجل سوقها. إن شركات النفط أخذت تستكشف وعقدت معها اتفاقات الانتاج المشترك وفتحت البلد بشكل متزايد أمام الاستثمارات الأجنبية، ونمت التجارة مع تايلاند بسرعة خاصة.

بورما ، إندونيسيا ، ماليزيا ، سنغافورة وتايلاند ١٩٨٧		
	السكان (بالملايين)	الناتج الوطني القائم بالنسبة إلى الفرد بالدولار الأميركي
بورما	٣٩,٣	٢٠٠
إندونيسيا	١٧١,٤	٤٥٠
ماليزيا	١٦,٥	١٨١٠
سنغافورة	٢,٦	٧٩٤٠
تايلاند (١٩٨٩)	٥٥,٦	١٠٣٨

إن إندونيسيا هي الأوسع في جنوب شرق آسيا، وعدد سكانها يزيد على سكان بريطانيا وألمانيا. وإن كانت الجزيرة الوحيدة من جزرها الـ3600، التي تمتد على مساحة 3000 ميل من المحيط من الشرق إلى الغرب والتي أسرت خيالات السكان، هي جزيرة بالي. إن الغالبية العظمى من الشعب هي من المسلمين، ولكن هناك العديد من المجموعات الاثنية، ووحدة هذه الدولة المكوَّنة من الجزر المنتشرة والمتباعدة مبنية منذ قرون على كونها إمبراطورية هولندية لا على كون أكثرية السكان متجانسة أو ذات مواقف مشتركة فيما بينها. وهناك رجلان استمرا في الحكم منذ الاستقلال في سنة 1949 إلى منتصف عقد 1980 هما أحمد سوكارنو والجنرال سوهارتو. بعد الاستقلال دامت الحكومة الدستورية حتى سنة 1958 فقط، وأخيراً وبشكل عام بُنيت الحكومة وفقاً للنماذج البرلمانية الغربية. ولكن سوكارنو، وهو الرئيس الأول، قضى عليها بفعل القيود التي وضعها واستخدامه الجيش ليُخضع البرلمانيين ولينسف التطور السياسي. إن

الحكومة من النمط البرلماني لم تعمل بصورة جيدة، ولا أي حزب من الأحزاب الأربعة التي كانت موجودة يومئذ، بمن فيها الحزب الشيوعي وهو أكبر حزب في جنوب شرق آسيا، استطاع إقامة زعامة مسيطرة. وكانت تقوم حكومات تحالف ثم تتساقط مزقاً بصورة منتظمة. والولاء في السكان كان على أية حال ولاءً إقليمياً ومحلياً، وكان على سوكارنو أن يتعامل مع سلسلة من الانتفاضات في الجزر الخارجية. وفي سنة 1958 حصلت انتفاضة عسكرية في سوماترا، والخصومة السياسية وانتشار الفساد لم تكن لتُنمِّي الكبرياء القومية.

حاول سوكارنو أن يكوِّن صورة وطنية، وهوية إندونيسية، تحاول أن ترفض الغرب بشكل متزايد، وكانت الواجهة الدستورية قد خدمت على الأقل هدف تشجيع المساعدات الغربية ونموها، وذلك عندما شاركت إندونيسيا سنة 1952 في خطة كولومبو للكومنولث. قبل سوكارنو المساعدة الغربية كما قبل سنة 1960 العون السوفييتي أيضاً ورأس مقاربة العالم الثالث للمشاكل العالمية العامة، فاستضاف في سنة 1955 مؤتمر باندونغ للدول الإفريقية الآسيوية الذي حضره نهرو وشوانلاي. ولكن واشنطن نظرت بحذر كبير إليه لأنها كانت تعتبر موقف عدم الانحياز على أنه موقف ضد الغرب وقريب من الشيوعية. وكان حكم سوكارنو مدعوماً من الحزب الشيوعي وأيضاً من الجيش المعادي للشيوعية. وقد اغتنم خروتشوف الفرصة ليوسِّع النفوذ السوفييتي في حين لا موسكو ولا واشنطن عرفت كيف تتعامل مع إندونيسيا سوكارنو، عندما استطاع سوكارنو بذكاء أن يلعب لعبة الحرب الباردة مستفيداً من الطرفين.

في سنة 1958 اتجه سوكارنو إلى شكل من الحكومة التسلطي. وفي فترة وجيزة خنق نفوذ الضمانات الدستورية مثل البرلمان المنتخب والأحزاب السياسية والقضاء المستقل والصحافة، وأصبح الزعيم الأعلى في ديمقراطيته الموجَّهة. في هذه الأثناء كان هناك فريقان قويان ينظر أحدهما للآخر بعداوة: الشيوعيون والعسكر. معظم العسكريين حبذ انقلاب سوكارنو. وبعدها في أكتوبر 1965 وخلال عملية كانت هي الأعنف في السياسة الإندونيسية قتل الشيوعيون ستة جنرالات. والشيء الذي حدث فعلاً لم يُكشف عنه بشكل مناسب. هل كان هناك حقاً بداية انقلاب شيوعي؟ وتصرف الجيش بوحشية ودبَّر انقلابه الخاص ضد سوكارنو. وبرز الجنرال سوهارتو الذي لم يكن على لائحة المقتولين وكأنه الرجل الأقوى في إندونيسيا. وبخلال أشهر قليلة تلت، قُتل أنصار الزعماء الشيوعيين في حمام دم والبعض يقول إن نصف مليون شيوعي قد قُتل. واستلم سوهارتو الحكم فعلاً وإن كان سوكارنو بقي رئيساً إلى أن حل سوهارتو محله.

في الشؤون العالمية بدأ سوكارنو وكأنه زعيم من زعماء العالم الثالث، ساحر. كان يجاهد في هجومه ضد الإمبريالية الغربية وكان حاداً في المناداة بالوطنية الإندونيسية، وهذا أعاق النمو

الاقتصادي حين حاول أن يقلع بإندونيسيا بدون مساعدة هولندا تقنياً. وفيما بعد فشلت جهوده في تشجيع واجتذاب الاستثمار الدولي بسبب صراعه مع هولندا حول مستقبل القسم الغربي من غينيا الجديدة أي آريان الغربية التي لم تتخلَّ عنها هولندا حتى سنة 1963. تابع سوكارنو في جنوب شرق آسيا توسُّعه وبصورة خاصة اتخذ موقف مواجهة مع ماليزيا وندد بالاتحاد الماليزي على أنه موطئ قدم للاستعمار الغربي. ولفترة وجيزة في سنة 1963 و1964 وبتشجيع إندونيسي للأحداث المسلحة بدا هناك خطر حقيقي من حرب بين البلدين. وبسرعة تجمعت جيوش الكومنولث من بريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا وماليزيا فوضعت قوة دفاع فعلية ردعت سوكارنو من مزيد من التحدي. إن انقلاب سوهارتو العسكري في سنة 1965 استُقبل بتشجيع من قبل الدول الغربية.

إن الجنرال سوهارتو والعسكر معه قد تصدوا للشيوعيين طويلاً قبل أن يقتلوا مئات الألوف منهم بعد السيطرة على البلد في أكتوبر 1965. عكس انقلاب سوهارتو المعارضة الدولية لصداقة سوكارنو للصين وللاتحاد السوفييتي، واتجه سوهارتو بالبلد نحو الغرب بسبب مخاوف الولايات المتحدة التي فاقمتها حروب فيتنام، من استيلاء شيوعي على كل جنوب شرق آسيا، وحلت الولايات المتحدة محل الاتحاد السوفييتي كمزوِّد للسلاح وكمقدِّم للمساعدات الخارجية إلى إندونيسيا. وفُتح البلد أمام المشاريع الغربية ولكن رغم الموارد العظيمة ورغم أنها أصبحت في عقد 1970 أكبر منتج للنفط في آسيا، فإن الفساد وعدم الفعالية أعاقت نموها الاقتصادي [وهذا دليل دامغ على أن الغرب ومعوناته ومشاريعه لا تأتي بأي خير للبلد بل بالعكس تأتي بالويل، ولو أن المشاريع الخاصة تعطي أهل البلد الحد الأدنى من الحياة لكان الأمر مقبولاً]. وهكذا بقيت إندونيسيا بلداً فقيراً من بلدان العالم الثالث، وفشل التخطيط الموجَّه من قبل الدولة في إزالة الفوارق بين غنى القلة الفاحش وبين فقر الأكثرية. ولم تُشغَّل القروض بشكل مناسب وارتفع دين إندونيسيا الخارجي بشكل فظيع بحيث ابتلعت خدمة الدين الخارجي ثلث مدخول صادراتها سنة 1991، على الرغم من ارتفاع الصادرات من النفط ومن الغاز في عقد 1980. وفي أواخر عقد 1980 بدأ النظام سياسة ليبرالية بالابتعاد عن سيطرة الدولة [أليست هذه هي مشيئة الشركات الدولية الأميركية؟].

وفي الشؤون الخارجية كانت علاقات إندونيسيا مع جاراتها ماليزيا وسنغافورة أحسن بوجه عام مما كان عليه أيام حكم سوكارنو لأنها أصبحت غربية، وأصبحت إندونيسيا عضواً في اتحاد دول جنوب شرق آسيا، وإن لم يكن الاتحاد يعمل بصورة جيدة إلا أنه حسَّن نوعاً ما التجارة والسلام. وفي نهاية عقد 1980 لعبت إندونيسيا دوراً إيجابياً في الشؤون الدوزلية حين ساعدت على الوساطة في اتفاق السلم الذي تم الوصول إليه أخيراً في كمبوديا، ولكن الجنرال سوهارتو لم يتخلَّ عن التوسع الإندونيسي. ومن بين أسوأ المآسي في تاريخ جنوب شرق آسيا كان غزو

إندونيسيا في سنة 1976 لتيمور الشرقية التي كانت البرتغال قد تخلت عنها سنة 1975، وكان الغزاة قد قضوا على الحركة استقلالية في تيمور الشرقية وذلك بحيث أن خُمس السكان البالغين 700 ألف إما قُتلوا وإما فُقدوا. ومع ذلك فلم يمكن التخلي عن الاستقلال كهدف مثالي يعمل له سكان تيمور الشرقية بنشاط سياسي - [إن سوهارتو هو صنيعة الغرب أليست الولايات المتحدة هي التي حرَّضته على غزو تيمور الشرقية لا لشيء إلا لتبيعه السلاح لقاء النفط والغاز كما صنعت مع غيره في عقد 1990؟!]. ورُكِّز الانتباه مجدداً على العسكر الإندونيسي حينما أدت تظاهرة في 28 أكتوبر 1991 إلى مقتل العديد من المتظاهرين وسط إدانة دولية واسعة. داخل إندونيسيا قامت انتفاضات في بعض الجزر وقد قُمعت بعنف شديد وذلك بدعم خفي من الأكثرية التي تفضِّل الحكم العسكري على المشاغبات المستمرة وعلى سفك الدماء الذي تسبَّبت به أقلية المنتفضين.

ولم يسمح حكم سوهارتو العسكري بأية معارضة ولا بأي عمل دستوري، ورغم أنه قام بانقلاب من أجل إحداث تغيير في ديمقراطية سوكارنو الموجَّهة بحيث يتجه بالحكومة التسلطية إلى المنحى الليبرالي في البلد. وتجمعت كل السلطة الفعلية بين يدي سوهارتو، وخلعه للبزة العسكرية لم يستطع أن يخفي حقيقة أن حكمه مرتكز على القوة العسكرية كان يُعاد انتخابه بصورة دورية كرئيس من قبل برلمان مسيطر عليه بشدة واحتفالي إلى حدٍّ بعيد. وأشاع الاستقرار بعد سنوات من حكم سوكارنو متعبة، ولكن تنامي الثورة بين يدي طبقة وسطى صغيرة وتزايد النقمة من قبل الطلاب تسببت في التساؤل عن جدوى الحكم التسلطي. وهنا، كما بقية آسيا، نُفخت ريح التغيير وإن بشكل لطيف.

إن الاستقرار والوحدة الوطنية كانت كلمات تتكرر على لسان العسكر الذي كان يقمع وسائل استكمالها، في حين تحارب الشيوعية (غير الإندونيسية) وتحارب الوطنية كما تحارب مطالب المجموعات المسلمة الأصولية. وكانت الاستراتيجية المقررة تترك مجالاً ضيقاً لنمو الحكم الديمقراطي المدني. إن الاستقرار الذي يوفره النظام العسكري التسلطي شجع أيضاً العالم المتقدم على التوظيف في إندونيسيا. في مطلع عقد 1990 حاول الرئيس سوهارتو والجيش أن يعطوا صورة أكثر ليبرالية للعالم الخارجي، وذلك بسماحهم لبعض النشاط السياسي ومحاولتهم ترضية المسلمين المعتدلين بعد سنوات من منع الإسلام من لعب أي دور في سياسة الدولة. ولكن كل ذلك كان بدايات ضئيلة.

وبدون معونة من بريطانيا ومن الكومنولث لما استطاعت ماليزيا، بعدد سكانها القليل نسبياً، أن تقف في مواجهة الضغط الإندونيسي في مطلع عقد 1960، وإن كانت مواردها من المطاط والتنك والخشب تجعلها واحدة من أغنى البلدان في جنوب شرق آسيا. وهي مثل غيرها من المستعمرات البريطانية السابقة اتّبعت طريقاً ديمقراطياً دستورياً بعد حصولها على الاستقلال

سنة 1957، ولكنها واجهت مشاكل قاسية حول الوحدة الوطنية منذ البداية. إن أمراء ماليزيا الإقطاعيين كانوا غيورين على سلطاتهم الاحتفالية، وأسوأ من ذلك كان السكان يتألفون من مجموعات عرقية مختلفة هي الماليزيون ويشكلون الأكثرية، ولكن الصينيين الكثيري العدد تقريباً كانوا هم الأكثر غنى والمجموعة الأكثر نشاطاً. وكان هناك ثالثاً مجموعة صغيرة عرقية من الهنود. وكان الحل في تقسيم السلطة بين الاثنيات الثلاثة ضمن حزب اتحادي، وكان هذا الحزب تحت سيطرة أبرز رجل دولة أنجبته ماليزيا هو تنكو عبد الرحمن وهو أبو الاستقلال.

وكان هناك رئيس للوزارة محافظ ولكنه متسامح، ظل في منصبه من سنة 1957 إلى سنة 1970. كان عبد الرحمن يتمسك بحكومة ديمقراطية دستورية وكان يدعم الاستقلال القضائي والصحافة الحرة.

ومع ذلك لم يكن التوتر بين الماليزيين والصينيين ممكن الاحتواء دائماً. والسياسة التي حُدِّدت لتعويض الماليزيين من الغبن في وضعهم ولَّد الحقد عند الصينيين. وأدت الاضطرابات الطائفية إلى إعلان حالة الطوارئ القصيرة لمرتين فعلقت الحقوق الديمقراطية. ولكن حتى عند تجدد التدخلات الشيوعية بعد انتصار الشيوعيين في فيتنام سنة 1975، كان هناك دائماً عودة إلى الحكومة الدستورية وإلى الانتخابات الحرة.

إن الخلافات بين الصينيين والماليزيين أدت أيضاً إلى ظهور الفدراسيون الموسع الماليزي الذي ضم المستعمرتين البرونيتين الشماليتين وسنغافورة. كان الشيوعيون يسيطرون في سنغافورة، والحزب العامل من أجل الاستقلال، حزب العمل الشعبي بقيادة لي كوان يو، هو الذي سبق واقترح على عبد الرحمن خطة الفدراسيون في هذه البلاد. وظهر هذا الفدراسيون إلى الوجود سنة 1963 وحولت إليه بريطانيا السيطرة على سنغافورة وعى البورنيتين الشماليتين.

واحتجت الفيليبين وقدمت مطالبها الخاصة في بورنيو الشمالية، وأكثر من ذلك جدية كان الصدام مع إندونيسيا. فيما بين 1964 و1965 اندلعت المعارك المتقطعة عندما تحرك الفدراسيون للدفاع عن أراضيه.

في سنة 1965 سحب لي كوان يو سنغافورة من الفدراسيون الماليزي ليشكل جمهورية مستقلة داخل الكومنولث، وبعد ذلك حصل على الفوز في كل انتخاب إلى أن اعتزل سنة 1990. كانت أبوَّته المسيطرة تتداخل بشكل ملحوظ مع الحكومة الدستورية، في حين كانت نقاوته قد حفظت سنغافورة متحررة بشكل فريد من الجريمة والمخدرات والبغاء الجنسي، التي كانت في نظره صوراً منحطّة من مقتضيات طريقة العيش الغربية. وبدون موارد طبيعية، باستثناء السمك، كانت سنغافورة قد تحولت إلى مركو مالي وصناعي في جنوب شرق آسيا، وسكانها وعددهم 2.5 مليون تمتعوا بأعلى مستوى معيشي في المنطقة (باستثناء الشعب المحظوظ شعب

بروني، الذي جاءت ثورته لا من تحمله بل من النفط)، لهذه الاعتبارات شُبِّهت بهونغ كونغ. إن سنغافورة هي مثل على الصعود المدهش للتخلص من الفقر صعود حول هذه البلدان من حافة الباسيفيك منذ 1945 وهي: سنغافورة تايوان واليابان (العملاق الاقتصادي) وجنوب كوريا، إلى عمالقة في الاقتصاد.

إن ثورة ماليزيا ارتبطت بالأسعار العالمية لمواردها الطبيعية. فبفضل نظامها التعليمي الدقيق والحسن التدريب وقضائها البريطاني التوجه كانت بذور الحكومة الديمقراطية قد ضربت عميقاً هنا أكثر من أي مكان في المنطقة. مع حزب التحالف المضطرب ادعى مهاتير محمد، رئيس الوزراء منذ 1981، أن التهديد الشيوعي والصيني، في مطلع عقد 1990، يستدعي المزيد من الوعي. في سنة 1987 تذرع بقانون أمني ليسجن العديد من المعارضين وأسوأ من ذلك تجرأ وأضعف القضاء، وهكذا وضع علامة تساؤل حول مستقبل ماليزيا الديمقراطي الدستوري. في سنة 1993 لم يؤدِّ القمع إلى ردة فعل صينية جدية، بل حتى ولو حدث ذلك فإن غالبية الصينيين الماليزيين لم يدعموا الشيوعيين الصينيين أو الفيتناميين في الشمال.

إن سيام التي أعيدت تسميتها بتايلاند سنة 1949 هي واحدة من الدول الخمس المزدهرة نسبياً في جنوب شرق آسيا، والبقية هي سنغافورة وماليزيا والفيليبين وسريلانكا. كان سكان تايلاند يعدّون 50 مليوناً في عقد 1980، وهي تمتلك موارد غنية خاصة التنك والتنجستين والمطاط والأرز. في العاصمة بانكوك، وهي مركز تجاري مركزي تقوم بعض المصانع بشكل الفكين على طول مئات القنوات التي أقيمت على جانبيها المساكن التي تفتقر إلى الوسائل الصحية. في الغرب وفي اليابان اشتهرت تايلاند بأنها تشجع السياح الذين تجتذبهم طبيعة دعارتها التي لا حدود لها والتي تقدم كل أنواع الأطعمة الغربية والشرقية من كل مذاق. ومرض الإيدز زاحف الآن في بازار الجنس مهدداً السياحة المربحة، وأسوأ من ذلك مهدداً سكان البلد. كل حاكم جديد في كل حكومة يعد بتنظيف تايلاند وهو يقصد ليس تنظيف هذه السياحة المتخصصة بل يقصد قمع انتشار الفساد الإداري. إن تايلاند ملكية، ولكن السلطة هي بيد مجموعة من الجنرالات الذين يقومون بصورة دورية بانقلابات ضد بعضهم البعض. حتى سنة 1993 حصلت ستة انقلابات متتالية منذ 1945، والعديد من المحاولات الفاشلة. في ثلاث مناسبات سلَّم العسكر الحكم إلى المدنيين إنما ليس لمدة طويلة، ونتج عن ذلك أن الديمقراطية البرلمانية كان لها حظ قليل في النمو.

إن تايلاند واليابان هما البلدان الوحيدان اللذان نجوا من الاستعمار من قبل أي من الدول الأوروبية، ولكن تايلاند خسرت قسماً من أراضيها في القرن التاسع عشر أمام لاووس وكمبوديا، ثم الهند الصينية الفرنسية. كان موقعها الجغرافي يطرح مشاكل خاصة بالنسبة إلى سياستها الخارجية، لأنها لا تستطيع أن تقدم لنفسها عدة أعداء بآن واحد. فهي لها حدود مع خمس

دول. في الشمال والغرب تقع بورما التي أقامت معها علاقات جيدة، في الجنوب الغربي تقع ماليزيا وهي تتشارك معها في مسائل معاداة الشيوعية وفي الرغبة في عدم الانجرار إلى الحرب، إن مشاكل تايلاند تنبع من حدودها الشمالية الشرقية مع لاووس ومن حدودها الجنوبية الشرقية مع كمبوديا، وكل من البلدين كان مهدداً بالتدخل الشيوعي في عقد 1960. واستولى الشيوعيون (الباتث لاو) على لاووس بدعم من فيتنام الشمالية، فشكلوا خطراً خاصاً. كما كان هناك ما يقارب من ثلاثة أضعاف من السكان الذين يتكلمون اللاووتية داخل تايلاند (أكثر من ثمانية ملايين)، كما في لاووس نفسها. وقدمت تايلاند الدعم والقواعد للجنود الأميركيين بخلال حرب فيتنام في عقد 1960، ولكنها انتقدت التمنع الأميركي عن محاربة الشيوعية في اللاووس بتصميم، ورأت أن التوافق الدولي على تحييد لاووس في سنة 1962 هو أقرب أن يشكل خطوة باتجاه استيلاء شيوعي كامل.

كانت مخاوف تايلاند الأسوأ قد تحققت سنة 1973 عندما انسحبت الولايات المتحدة من الحرب في فيتنام، وبعد سنتين انتصرت الشيوعية في فيتنام وكمبوديا ولاووس. ولكن في عقد 1980 استمرت الحرب الأهلية مشتعلة في الجارة كمبوديا، مع بقاء معظم هذا البلد محتلاً حتى سنة 1989 من قبل فيتنام. في مطلع عقد 1990 وجدت تايلاند نفسها المضيف غير المشكور لـ400.000 لاجئ اجتازوا حدودها الشرقية، وإن كانت حدودها محفوظة. إن الولايات المتحدة داخل السياتو (1955) وتصريحاتها المتتالية ألزمتها بالدفاع عن تايلاند، ولكن في سنة 1976 وكقسم من انسحاب عام من جنوب شرق آسيا تخلت الولايات المتحدة عن قواعدها في «تي» أحد الأعضاء البارزين في آسيان (اتحاد الدول الآسيوية في جنوب شرق آسيا) المؤسس في سنة 1967، أملت تايلاند مع شركائها الأربعة: ماليزيا، سنغافورة، إندونيسيا والفيليبين، في الحفاظ على السلم القائم. ولكن حمايتها الأفضل التي كانت حماية غير متوقعة هي التفكك والغموض والانهيار الأخير النهائي للعالم الشيوعي.

من بين كل الدول المتورطة في حرب أهلية وفي إراقة الدماء والحروب بين الدول الكبرى، لم يوجد بل، ولا حتى فيتنام، عانت كمثل ما عانت كمبوديا. تحت السيطرة اليابانية من سنة 1941 إلى سنة 1945، وصلت البلد إلى عشية الهزيمة اليابانية في مارس 1945، عندما أعلن الملك نورودوم سيهانوك استقلال كمبوديا. وبعد عودة فرنسا، وضع سيهانوك نفسه على رأس الحركة الوطنية ونجح في الحصول على استقلال كامل من فرنسا لمملكة صغيرة (خمسة ملايين في سنة 1954)، وبعد ذلك كان على الملك أن يكافح ضد الخصوم الشيوعيين المدعومين من قبل فيتنام الشمالية.

وحاول سيهانوك أن ينجو ببلده بأن أنشأ تحالفاً حيادياً يمكنه أيضاً أن يساعد على التغلب على

الخصومات الداخلية التي تمزق البلد مزقاً. من سنة 1945 إلى سنة 1970 كان الأكثر احتراماً من بين السياسيين الكمبوديين، ومن أجل أن يلعب دوراً فعالاً في السياسة، اتخذ الخطوة غير المعتادة وتنازل عن العرش لولده. وبعدها (1955) قدَّم نفسه على أنه مستر سيهانوك العادي وإن كان قد استمر معروفاً بأنه أمير.

وتحقق باكراً أن فيتنام الشمالية والباتث لو هما الأولى أن يكونا الأقوى في الحرب، فتخلى عن أميركا وعن الغرب ليسعى إلى صداقةٍ مع الصين في عقد 1960، وكان أضعف من أن يمنع فيتنام الشمالية من استعمال (وفقاً لخطة هوشي منه) أراضي الحدود الكمبودية لتحريك الجنود والعتاد من الشمال الشيوعي إلى جنوب فيتنام. ولكن ميله إلى الصين وموقفه القريب من الشيوعية لم يلقَ ترحيباً من الولايات المتحدة، وأثناء وجوده في بكين بخلال سنة 1970 أُقيل عن عرشه. وبدعم أميركي استولى لون نول على الحكومة الملكية في العاصمة الكمبودية بنوم بنه، وهذا كان نهاية أي أمل بأن تحقق كمبوديا حيادها: واجتاحها الأميركيون وعزم الجنود الأميركيون والفيتناميون الجنوبيون على تدمير القواعد الفيتنامية الشيوعية، وخطوط التموين على الحدود التي كانت تضرب بالقنابل. في بكين جرب سيهانوك خطة مع الخمير الحمر الشيوعيين المعارضين. إن السياسة الأميركية في كمبوديا لقيت فشلاً ذريعاً. وبعد انسحاب الأميركيين من فيتنام سنة 1973، على أثر رفض الكونغرس القبول بأي التزام عسكري في كمبوديا، حُرم نظام لون نول من الدعم العسكري الأميركي فانهار غير قادر على البقاء بعد انقضاض القوات الشيوعية، وهكذا عندما ترك الأميركيون نهائياً، استولى الخمير الحمر بسهولة على بنوم بنه في أبريل 1975 واستولوا على كل البلد.

هل انقلب الأميركيون ضد سيهانوك، وهو أحد أدهى وأمكر الزعماء في جنوب شرق آسيا، حين كان يعمل على تجنيب كمبوديا الفظائع التي لا يمكن تصورها؟ كان سيهانوك يومئذٍ أسيراً بين يدي الخمير الحمر، ولفترة وجيزة استُخدم كرئيس صوري، ولكن رئيس الخمير الحمر الغدار، المعروف باسم بول بوت، استولى على كل السلطة. وأجبر سكان بنوم بنه على الانتقال إلى الضواحي، حيث قضى معظم السكان المدنيين الذين لا حول لهم ولا قوة. وجرت حملة قتل جماعية ضد المثقفين والمتعلمين الكمبوديين الذين قاوموا نظامه الشيوعي المتعصب. لا أحد عرف بالضبط كم من مئات الآلاف قضوا في أماكن القتل الشهيرة التي اعتبرت كمقامات وطنية، من الممكن أن يكون العدد حوالي مليوني ولكن ما يزيد على ثلث السكان قد اختفى. ونقص سكان كمبوديا من حوالي 7.5 مليون إلى 5.5 مليون.

ولكي يُرضي الفيتناميون الشيوعيون طموحاتهم في الخلاص من نظام بول بوت المتعطش إلى الدم، أثناء غزو كمبوديا التي أعيدت تسميتها باسم كمبوشيا في ديسمبر 1979، ومن أجل إقامة

حكم تحت سيطرتهم، احتل جيش فيتنامي كبير معظم البلد حتى سنة 1989. حيث انسحب الغزاة أخيراً. وتبين أنه تدخل مكلف، والنظام التابع لم يعترف به الغرب أبداً.

صحيح أن الفيتناميين لم يكونوا يستطيعون أن يكونوا إلا وجهاً بشعاً وضخماً لجرائم بول بوت، ولكن دول جنوب شرق آسيا غير الشيوعية كانت تخاف من فيتنام قوية أكثر مما كانت تخاف الخمير الحمر. وبشكل غريب كان الخمير الحمر، وهم جزء من جبهة التحرير الوطنية لشعب الخمير، ظلوا لمدة طويلة معترف بأنهم يمثلون كمبوديا في الأمم المتحدة (كمبوشيا).

إن السعي وراء تسوية سلمية في كمبوشيا كان طويلاً وشاقاً، وسنحت الفرصة فقط بعد انتهاء الحرب الباردة، إذ بعدها صار أيضاً من مصلحة الصين ومن مصلحة روسيا إنهاء الحرب الباردة في كمبوشيا. في يناير 1990 وضعت خطة سلم أسترالية قبلت كأساس لتسوية من قبل الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي، ومن بينهم بالطبع الدول التي كانت بينها الحرب الباردة قائمة وهي: الولايات المتحدة والصين والاتحاد السوفييتي. وقام اتفاق سلام بين الفرق الكمبودية ضمنته الأمم المتحدة، ثم وُقع فيما بعد في باريس في 23 أكتوبر سنة 1991. وقد سُمح للخمير الحمر القتلة جماعياً أن يشاركوا في حكومة انتقالية سُمِّيت المجلس الوطني الأعلى. وهناك ما يقارب من 400.000 لاجئ في حدود تاي - كمبوديا ينتظرون السماح لهم بالعودة إلى ديارهم، وهم يتخذون ذريعة لتضخيم المساعدة التي يمكن للخمير الحمر أن يطلبوها.

في سنة 1991 عاد الأمير سيهانوك إلى قصره في بنوم بنه ووصل معه قسم متقدم من رسميي الأمم المتحدة. وقامت الأمم المتحدة بدور مراقبة وإشراف كـ«سلطة انتقالية» لتمشية الوزارات الرئيسية، ولتنفيذ حظر السلاح وتأمين صرف وتسريح المجندين في الجيوش المتخاصمة 35.000 من مقاتلي الخمير الحمر و18.000 جندي تابعين لجيش سيهانوك و8.000 جندي تابعين لجبهة التحرير الوطنية المضادة للشيوعية، وكلهم جميعاً يشكلون «تحالف المقاومة الوطنية». وأجرت الأمم المتحدة الانتخابات في سنة 1993 ولكن الخمير الحمر رفضوا المشاركة فيها. وبُذل جهد دولي من أجل السلام تطلب تمويلاً من الدول الغنية مقداره ما يزيد على بليونين من الدولارات الأميركية و16.000 جندياً تابعين للأمم المتحدة و5.000 مدنياً قد دخلوا تحت رعاية الأمم المتحدة «كسلطة انتقالية». من سنة 1993 لم يتوقف العنف والنتيجة السلمية ما تزال مشكوكاً بها.

لاووس كمبوديا (كمبوشيا) وفيتنام ١٩٨٩		
	السكان (مليون)	الناتج القومي القائم (بالنسبة إلى الفرد بالدولار الأميركي)
لاوس	٣,٩	١٥٦
كمبوديا	٦,٨	أقل من ١٠٠ (لا توجد تقديرات متوفرة)
فيتنام	٦٥	١٠٠ (١٩٨٤)

حرب فيتنام وما بعدها

لم يكن هناك بشر يعانون أكثر من آسيا بخلال عقد 1960 وعقد 1970، أكثر مم عاناه أهل فيتنام وكمبوديا ولاووس. إن حرب فيتنام كانت حرباً بين إخوة (؟!) داخل الشعب الفيتنامي [الحقيقة أن منطق المؤرخين الغربيين لا يستقيم مع فهمنا نحن لأحداث التاريخ] المترجم ، وهي معلم هو الأبرز في الحرب الباردة في آسيا، الحرب التي زادت بما لا يقاس من آلام الشعوب الآسيوية. ولأن زعماء أميركا اعتقدوا أن الرهان الأكبر هو مستقبل فيتنام الجنوبية، وأن أمن العالم غير الشيوعي إنما برز هنا في أدغال وفي حقول الرز في آسيا، فقدموا أول الأمر المال والسلاح وعند اللزوم نصف مليون جندي مقاتل في محاولة لمساعدة أحد الأطراف في الحرب الأهلية الفيتنامية ليهزم الآخر. ولكن حلفاء أميركا الغربيين رأوا الأمر بشكل مختلف، ولهذا لم تكن الوحدة بادية للعيان هنا كما كانت في حرب كوريا. قدمت بريطانيا وفرنسا رأييهما ولكنهما لم يرسلا جنوداً. في آسيا كانت أستراليا الأكثر حماساً في الدعم، فأرسلت مع نيوزيلندا عدة مئات من الرجال. وغيرهما من الحلفاء الصغار الرمزيين أرسلوا بعض الجنود مثل تايلاند والفيليبين. وقدم الروس والصينيون المساعدات والسلاح للشيوعيين ليدعموا حربهم ولكنهما حرصا على الابتعاد عن المعركة بأنفسهما. كان الصينيون الشيوعيون لا يريدون أميركا عند حدودهم الجنوبية، وقد حاربوا من قبل كوريا الشمالية ليبعدوا العدو عن حدودهم اشمالية في منشوريا. وكان من المناسب للروس، من جهة أخرى، أن يرو أميركا غارقة في موحلة جنوب شرق آسيا بعيداً عن مناطقهم المحاذية للاتحاد السوفييتي.

والشعب الأصلي في فيتنام، في معظمه من الفلاحين، احبَّ زعماءه، سواء عن قناعة أو بسبب أنه لا خيار أمامه غير هذا، فتطوعوا أو أجبروا في كل من الجيشين المتخاصمين أو في وحدات متقاتلة غير نظامية. في فيتنام كان التمنع عن المقاومة معاقَباً بالموت. في الديمقراطية الغربية وحدها يكون الاحتجاج ممكناً علناً. معظم الشبان الأميركيين تقبلوا دعوتهم، ولكن كان

هناك عشرات الألاف كانوا يرون أن حرب فيتنام ليست ضرورية أو ليست عادلة وتجنبوا التطوع في القرعة العسكرية. في الولايات المتحدة تحولت الحرب، بشكل متزايد، لأن لا تكون مقبولة بعد 1968، لما رافقها من خسائر ثقيلة في الأرواح الأميركية وبد أن أخذت الولايات المتحدة تنسحب من القتال بصورة تدريجية - في البر - ترك الفيتناميون يحاربون لينتهي المزيد من التورط في الدمار. كانت القوات الشيوعية هي الأقوى، وكانت قد ربحت بصورة أسرع الحرب لو لم تتدخل الولايات المتحدة مع الفيتناميين الجنوبيين. ولولا أن الصينيين والروس قد قدموا السلاح بسخاء لما كان الأميركيون تدخلوا كمقاتلين: إن هذا الأمر يبقى سؤالاً مفتوحاً. لقد دعم الاتحاد السوفييتي والصين الفيتنمة ضد فرنسا، ومن منطق الحرب الباردة إن الإمداد الكثيف بالسلاح للطرفين يعني أن تصعيد القتال أصبح النتيجة التي لا مفر منها، إنه لمأساوي أن تكون حكومة جونسون قد قصرت في فهم الطبيعة الحقة للصراع الذي كان يواجهها.

إن حرب فيتنام كانت أيضاً مأساة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وبالنسبة إلى أهل 57.000 قتيل، وبالنسبة إلى النساء اللواتي رأين أزواجهن تعود أجسامهم في الأكياس، وبالنسبة إلى أكثر من 300.000 جندي جريح الذين لم تكن أعطالهم جسدية فقط. لقد كانت حرباً خاضها أبناء التسعة عشر من الأميركيين في حقول الأرز وفي الأدغال. كان العدو في كل مكان ولم يكن معروفاً بالضرورة ببزته. لم يكن هناك شيء يميز المقاتل الفيتكونغ عن الفلاح غير المسلح وعن المرأة وحتى عن الأطفال. وخوفاً على حياتهم كان الجنود الأميركيون يطلقون النار أولاً على كل شخص يهرب منهم أو على كل شخص يبدو لهم مشبوهاً. وارتُكبت الفظائع، وحُرقت قرى وقُتل البريء والمذنب. وكان حلفاء الأميركيين من الجنود الفيتناميين أقل اهتماماً بحيوات مواطنيهم الذين كانوا يساعدون الفيتكونغ والفيتنمة. كانت أعنف حرب، حرباً وحشية حتى في معايير القرن العشرين.

إن الخسائر التي أصابت الأميركيين تعتبر صغيرة إذا ما قورنت بالخسائر التي أصابت الشعب الفيتنامي. إن هذا المقياس من الوفيات ومن الإصابات بالعطل والشلل والدمار في فيتنام كان كبيراً إلى حد يصعب على الغربيين فهم وإدراك [السر] كيف استطاع هذا أن يستمر بعناد وتشبث في القتال. كان هذا هو الخطأ الأول الذي وقع فيه الأميركيون، الذين ظنوا أنهم بأسلحتهم المتفوقة يقومون بحرب [نزهة بالنسبة إليهم] واستنزاف بالنسبة إلى خصومهم. ومذ كان هدف أميركا أن لا تربح نصراً شاملاً بل «فقط» إجبار الشيوعيين من الفيتناميين الشماليين على التخلي عن مساعيهم لاحتلال وسط وجنوب أراضي فيتنام، بدا لأي غربي بأن نقطة ما يمكن الوصول إليه فيها يؤمن زعماء جمهورية فيتنام الديمقراطية بأن ثمن توسيع سيطرتهم على وسط وجنوب فيتنام هو عالٍ جداً بالأرواح البشرية وتدمير المعدات. إن بشاعات حرب فيتنام تحفر عميقاً في السلوك البشري: كان الأسرى يُعذَّبون من كلا الجانبين، وعملياً كانت اتفاقات جنيف حول الحرب لا يُحسب لها

حساب. إن فظاعات الشيوعيين كانت في معظمها مخبأة عن عيون الغرب. إن حرية الصحافة في الغرب، رغم كل شيء، أمَّنت تكوين فكرة ما عن الوحشية التي ارتكبها جيش فيتنام الجنوبية وأعمال صنَّاع الحرب الأميركية قد بلغت كل غرفة جلوس. صورتان بشكل خاص حُفرتا عميقاً في أعين الجماهير: قُتل المشتبه به بأنه فيتكونغ، وقد ضرب رأسه بيد رئيس البوليس في شارع في هيو، ومشهد البنت الفيتنامية العارية المحروقة بالنابالم وهي تركض مولولة نحو الكاميرا.

إن ساحة القتال في جنوب ووسط فيتنام التي كانت تشكل جمهورية فيتنام كانت تتألف من حقول الأرز ومن الأدغال. و«عاقب» الأميركيون فيتنام الشمالية بأن بدأوا في مارس 1965 بالهجوم بالقنابل وأسموه «الرعد الزاحف» والقصد العودة بالسكان إلى العصر الحجري. سقطت قنابل على فيتنام الشمالية أكثر مما سقط بخلال الحرب العالمية الثانية كلها. إن متابعة الحرب ضد هذا المستحيل (ضد رابع المستحيلات) حسب ما اعتقدت واشنطن، ليس لها أي معنى عقلاني. لقد زُرعت فيتنام بثغرات القنابل، وعُرِّيت مناطق واسعة من الأدغال من أوراقها بواسطة مادة كيميائية «العنصر الليموني» في محاولة للكشف عن مخابئ الشيوعيين. لقد سُمِّمت الأرض وكذلك شعبها. عقلاني؟ إن هوشي منه ومكتبه السياسي الشمالي الفيتنامي لم يكن «عقلانياً» إذا قيس بالمعايير الأخلاقية الغربية. إن هوشي منه والجنرال فونغوين جياب كانا مستعدين لأن يدفعا إلى القتال عدداً من عدة مئات الألوف من الفيتناميين وبأن يدفعوا إلى المعركة ما تحتاجه من أجل التغلب على الأميركيين وعلى الجيش الفيتنامي الجنوبي. إن الاهتمام بجسد الفيتنامي لا يعنيه، فمعدل الولادة الفيتنامية عالٍ. إن الاهتمام بالجسد هو شأن من شؤون الأميركيين الذين سوف يتخلون عن الحرب عاجلاً أم آجلاً، حرب تبعد كثيراً عن أرض الوطن. وهي حرب لا تشكل بنتيجتها خطراً محتملاً على أمن الولايات المتحدة. لو تأخرت الحرب عشر سنوات أو أربعين سنة ، كان هوشي منه يعرف أن الأميركيين أخيراً لن يحاربوا إلى الأبد. لم يكن هدف الشيوعيين أن يهزموا القوات الأميركية في ساحة القتال هذا أمر لا يكون، ولكن شرط أن يستمروا في فرض الخسائر ومنع الأميركيين وحلفائهم من الجنوبيين الفيتناميين من الانتصار. إن الولايات المتحدة سوف تترك في النهاية فيتنام. كانت حرب استنزاف. إن الشعب الأميركي يرضى بالخسائر المقبولة في حرب آسيوية تجري من أجل مسائل أيديولوجية وهو أقل إيماناً من إيمان العدو، بالنسبة إلى الفيتنمة. كانت الحرب لها غاية هي تحرير الجنوب من الإمبريالية الأميركية. ولكن موت هوشي منه في سبتمبر 1969 لم يغيّر في الأمر شيئاً. كانت سياسته مستمرة وتتبع بدون شفقة من قبل رفاقه في السلاح.

إن الثمن بالدم الذي دفعه الفيتناميون من أجل انتصارهم كان رهيباً. لا توجد أرقام دقيقة. لقد قُدِّرت بحوالي 900 ألف فيتنامي شمالي محارب قُتلوا وجُرح مليونان. ومن أجل تقدير

مستوى هذه الخسائر البشرية يجب أن يُنظر إليها بالمقارنة مع مجموع سكان فيتنام الشمالية البالغين 18 إلى 20 مليون. وبالمقارنة، فإن هذه الخسائر تعني أن عشرة ملايين أميركي قد قُتلوا وأن 20مليون أميركي جُرحوا في الحرب، إضافة إلى ذلك يوجد على الأقل مليون مدني قد قُتل في فيتنام. إن جيش جمهورية فيتنام الجنوبية خسر ربع مليون قتيل و600 ألف جريح، والخسائر في الأرواح عبر فيتنام بلغت مليونين ونصف والجرحى عدة ملايين.

إن ما يسمى بالدروس من التاريخ تصبح أشد خطراً عندما تُستعمل لتبرير اعتماد سياسات معينة. إن الفشل في الوصول إلى استرضاء هتلر في عقد 1930 قد بُعث من جديد في ظروف مختلفة تماماً بعد 1945. كان هناك افتراض أن كل ديكتاتور يتصرف تماماً بذات الطريقة وأن مطامحه دائماً لا حدود لها وأن التنازلات تغذي شهيته. ولم يكن هناك من حاجة إذاً للتفريق أو حتى لدرس الوضع في منطقة الصراع. لا يهم ما إذا كانت الأزمة قد وقعت في أوروبا على سبيل المثال في برلين المقسومة أو في آسيا في فيتنام المقسومة. إن الحرب الباردة قد بسَّطت الأمور بشكل مدهش إلى حد أن كل شيء اعتُبر شاملاً ضد الشيوعية وتوسعها. من وجهة نظر واشنطن العدو الحقيقي كامن في بكين وموسكو، وهناك يُفترض بالخيوط أن تشد مع الدول الشيوعية الصغرى المعتبرة كتوابع لا إرادة لها ولا قوة. لم يكن هناك مجال لإنكار نفوذ روسيا والصين في فيتنام، ولكن هذا النفوذ لم يكن دائماً حاسماً. إن القرارات الحساسة كانت تؤخذ في هانوي، وأكثر من ذلك إن الولايات المتحدة لا تستطيع نقل الحرب إلى الصين أو إلى روسيا بدون خطر التبادل النووي. وهكذا لم يكن هناك من خيار إلا القيام بحرب تقليدية ضد الدول الشيوعية الصغرى التي بدت ظاهراً وكأنها مدفوعة إلى الأمام للاعتداء على العالم الحر [إن الاغترار بالقوة يجعل الحكام، كالأفراد، عمياً عن رؤية المستحيل أنه مستحيل: إن الضفدع لن تقدر على أن تكون فيلاً مهما نفخت نفسها أو نفخها النافخون].

حوَّل هوشي منه فيتنام الشمالية إلى دولة شيوعية قاسية على مراحل. من يوم ابتداء الحرب ضد فرنسا - من جنوب شرق آسيا سنة 1946 إلى سنة 1949 - لعب لعبة الشيوعية تحت شعار «أرض الوطن كلها». وبعد أن استولى على معظم الريف حتى سنة 1950، بدأت مرحلة جديدة تحت شعار جديد «إن الحرب ضد الاستعمار والحرب ضد الإقطاع هما بذات الأهمية». إن «الإصلاح الزراعي» منذ سنة 1953 حتى سنة 1956 كان يحتذي نموذج ماو وبدون شفقة قضى على طبقة ملاكي الأراضي، وعلى أي مرتبط بهم وعلى كل «العناصر الرجعية». إن موجة الإرهاب قضت على حيوات كثيرة، وبعد اجتماع جنيف في 1954، حصل نزوح قوي لمئات ألوف اللاجئين من الشمال نحو الجنوب. بعض الفيتناميين الجنوبيين كانوا مدفوعين بمعتقدات قوية أيديولوجية أو دينية، ولكن الغالبية بين هؤلاء الفلاحين الفقراء لم يكونوا يريدون أن يحكموا رغماً عنهم من

قبل الحزب الشيوعي في الشمال أو من الحكومات الفاسدة المتتالية في الجنوب، أما بالنسبة إلى الأقلية - وهم المهنيون والأغنياء وضباط الجيش والسياسيون - فقد كانوا ينظرون إلى مصالحهم الخاصة أو يدعمون من يعتبرونه أهون الشرين. إن فيتنام في التاريخ المعاصر هي حصيلة، لا ما يريده شعبها ويختاره، بل هي حصيلة نصف قرن من صراع القوة بين الزعامات الفيتنامية ضمن خلفيات الحرب الباردة.

إن اتفاق جنيف قسَّم فيتنام عند خط العرض 17. في الجنوب جمهورية فيتنام، وقد أقام نغو دين ديم فيها نظاماً تسلطياً متزايداً على طريقة محاباة الأقارب، موزِّعاً المناصب بين أهله وأقاربه. وكان مدعوماً من قبل ملاكي الأراضي، الأمر الذي حدد بالضرورة حجم الإصلاحات الزراعية. ونظامه اقتلع ملايين الفلاحين وأجبرهم على السكن في «قرى استراتيجية» ليقطع علاقاتهم مع الفيتكونغ [وبالطبع كان هذا أمر من صنع المخططين الأميركيين]. والفلاحون الذين كانوا يرغبون فقط في تركهم وشأنهم يعيشون حياتهم الشظفة، كانوا يُعذَّبون أيضاً من قبل عصابات الفيتكونغ ومن قبل رجال الأمن التابعين لـ«نغو دين ديم». البعض منهم اجتذبته الوعود الشيوعية بتوزيع الأراضي على الفلاحين، ولكن معظمهم كان يخشى بحق على حياته إن لم يواطئ أياً كان قادراً على ممارسة الضغط الأكبر في أي وقت كان. والفلاحون لم يكونوا يشعرون بأي ولاء لنظام ديم. والمطالبات الداخلية المنادية بالإصلاح كانت تُقمع وتُخنق، ومحاولات الانقلابات كانت تُقمع. وعندما أشعل البوذيون النار بأنفسهم لجلب الانتباه إلى شكاويهم، كان العالم مشدوداً مذعوراً، ولكن ديم بقي واثقاً أن الولايات المتحدة ليس أمامها أي خيار غير دعم حكمه المضاد للشيوعية.

رغم كل جهود ديم العسكرية وكل جهود المستشارين الأميركيين «لتهدئة» الريف، ظل الفيتكونغ قوة مستعصية قادرة في الأدغال وفي حقول الأرز، رغم خسائرهم الثقيلة، مركَّزة على قتل موظفي حكومة جنوب فيتنام. في سنة 1960، ألف هوشي منه جبهة التحرير الوطنية لينسِّق بين القتال في الشمال والقتال في الجنوب، وليحاول السيطرة على الفيتكونغ، ولكنهم رغم حاجتهم إلى الإمدادات من الشمال، التي كانت تمر عبر الأدغال كبحوا محاولة هوشي منه بالضبط عند الحدود. وظل الفيتكونغ محافظين على هويتهم السياسية المنفصلة [الجنوبية].

في واشنطن اعتُبر إنشاء جبهة التحرير الوطنية مؤيداً للفكرة الخاطئة بأن الصراع هو في الحقيقة مع فيتنام الشمالية الشيوعية، وأنه لا يوجد صراع فيتنامي جنوبي داخلي. ولكن أمام سلطة ديم المطلقة والمحرجة وأمام فساده كان لا بد لهم من السكوت. وكانت ثالثة الأثافي أو الضربة القاضية الهجوم على المعابد البوذية الذي نظمه الإخوة ديم ومظاهرات الاحتجاج في الشوارع، في أغسطس 1963، عندها سحبت واشنطن دعمها لديم وعصابته العائلية. وكان

انقلاب يدبّره الجنرالات الساخطون قيد الإعداد. وكان هنري كابوت لودج، الذي وصل حديثاً إلى سايغون كسفير للولايات المتحدة، على علم مسبق بالانقلاب، وباتصالاته مع الجنرالات شجعهم على ذلك معتقداً بأن الإطاحة بديم ستلقى الترحيب في واشنطن. في أول نوفمبر 1963 نفذ الضباط انقلابهم وأخرجوا ديم الذي هرب من القصر الرئاسي. الشيء الذي لم يتوقعه الأميركيون هو قتل ديم في اليوم التالي. وحكمت زمرة الجيش الحاقدة وضباط القوات الجوية فيتنام الجنوبية بعدم كفاءة. وأدت الضغوطات الأميركية إلى تأمين إجراء نوع ما من الانتخابات ولكن في ظروف الحرب الممزقة التي تعيشها الجمهورية أمَّن العسكر لأنفسهم السلطة.

وتنامت قوة الفيتكونغ والفيتنمة واكتسبوا دعم الفلاحين بأساليب الإرهاب وغسل الدماغ والإقناع. وقد تلاشت الثقة بنظام جنوب فيتنام الفاسد. في صيف 1965 بدأ أمركة الحرب. وبخلال ثلاث سنوات كان أكثر من نصف مليون شاب أميركي مقاتل يقاتلون في فيتنام ومات الآلاف في سنة 1967، وبقتل العديد من الشيوعيين في مئات المناوشات، في حقول الأرز والغابات والهجمات على القرى في النهار التي كانت تساعد الفيتكونغ في الليل، اعتقد الأميركيون أنهم حتماً سوف يربحون الحرب. ولكن تلك المهمات الاستطلاعية لقتل العدو لم تؤدِّ بالصراع إلى نهايته، والتكتيك الأميركي أثبت أنه غير مجدٍ في أدغال فيتنام وكمبوديا واللاووس. والهليكوبتر المزوَّدة بالرشاشات لم تكن بمثل فاعلية عشرات آلاف الفيتكونغ والفيتنمة التي كان كل من أفرادها مزود برشاش وكان قادراً على العيش بكوب من الأرز يومياً. وكان من المستحيل قتلهم جميعاً. والمقتولون يحتل محلهم مجندون جدد والزيادات في الجنود المقاتلين الأميركيين تقابلها زيادات في أعداد الفيتنمة. وكان الفيتكونغ يسيطرون على معظم الأرياف في الجنوب. وبعد عقد من الزمن من تطبيق هذا التكتيك خطط الشيوعيون لضربة ماحقة. وكان هجوم «التيبت» الذي بدأه الفيتكونغ والفيتنمة في يناير 1968 ضد المدن في جنوب فيتنام، وكان الهدف منها بذل الجهد الكبير لإفهام الأميركيين بأن الفيتكونغ هم أقوى مما ظن الأميركيون. وكان هجوم «التيبت» قد أخذ الأميركيين والفيتناميين الجنوبيين على حين غرّة لأن «التيبت» هو اليوم المقدس في أول السنة الجديدة الوطنية، وبخلاله كان الجميع يلتزمون بالهدنة ولأن مدن فيتنام الجنوبية اعتقدت أنها في أمان من هجمات الفيتكونغ الريفيين في معظمهم. وإعداداً «للتيبت» عمدت فيتنام الشمالية إلى حيلة لسحب الجنود الأميركيين من المدن وذلك بالقيام بهجوم تضليلي على القاعدة الأميركية الشمالية في كيزان. وعندها في 31 يناير كان العديد من المدن الفيتنامية يقع تحت هجوم قام به حوالي 70 ألفاً من قوات الفيتكونغ والفيتنمة الذين أحدثوا تخريباً واسعاً وحتى أنهم استطاعوا الدخول إلى مجمع السفارة الأميركية المحصن تحصيناً شديداً في سايغون. وكانت المذبحة الأسوأ في مدينة هيو القديمة في وسط فيتنام. هناك

تغلب الفيتكونغ على الكتيبة الفيتنامية الجنوبية، وبخلال احتلالهم الذي دام 3 أسابيع قتلوا 3 آلاف شخص ودفنوهم بعجلة في مقابر جماعية.

وقبل أن يستطيع الأميركيون والجنود الفيتناميون الجنوبيون السيطرة على الوضع من جديد، كان هجوم يوم «التيبت» قد كلفهم 6000 قتيل عسكري. ومات إلاف الفيتناميين الجنوبيين، وقعوا في الحرب. بالنسبة إلى الفيتكونغ، بلغت الخسائر خمسين ألف قتيل. وكقوة مقاتلة لم يستردوا أبداً خسائرهم. وضعف الفيتكونغ لم يكن له وقع سيئ في هانوي. بالطبع كان هجوم «التيبت» بمعنى من المعاني نصراً مزدوجاً بالنسبة إلى فيتنام الشمالية: فقد قضى على الثقة الأميركية بأن الحرب يمكن أن تُكتسب في يوم من الأيام، وهو قد منع الشيوعيين المستقلين في الجنوب من القدرة على تحدي النظام الشيوعي الشمالي. وبعده بدأ الفيتنمة بلعب دور عسكري رئيسي، وهكذا أصبحت لهم اليد العليا في تقرير مستقبل فيتنام.

وبالتأكيد، تشجع الفيتناميون الشماليون بفضل تنامي الحركة الاحتجاجية ضد الحرب في الولايات المتحدة، وبفضل نجاحهم في القضاء على سلطة نظام فيتنام الجنوبية. وحسبوا أن انسحاباً أميركياً يكون سريعاً إن هم أظهروا استعداداً للحديث عن السلام، في حين يستمرون في فرض خسائر ثقيلة على الأميركيين في فيتنام: نقطة يجب الوصول إليها عندما يجبر الرأي العام الأميركي حكومته على قبول شروط الصلح الشيوعية في كل أساسياتها. كانت سياسة نيكسون في الفيتنمة تلعب لصالحهم عندما كانوا يفاوضون بصبر طويل في باريس. كان هدفهم الرئيسي الوصول إلى اتفاق يضمن إخراج الولايات المتحدة شرط أن تترك لهم القدرة على الاستمرار في الحرب داخل البلد إلى أن يتم لهم النصر الأخير، ولهذا رفضوا بشدة أي اقتراح قدَّمه هنري كيسنجر الذي كان يومئذٍ رئيس المفاوضين الأميركيين في باريس والذي يقضي بسحب القوات الفيتنامية الشمالية والقوات الأميركية من الجنوب. إن الضرب بالقنابل الأميركية أحدث خسائر خطيرة ولكن استخدام المصانع المنتشرة، إضافة إلى الإمدادات بالسلاح من الصين وروسيا، جعل القيادة الشيوعية في هانوي مستعدة لتأجيج الحرب لعدة سنوات قادمة.

في يناير 1973 تم الاتفاق أخيراً على وقف لإطلاق النار. ينسحب الأميركيون من فيتنام بخلال ستين يوماً ويُترك البتّ بأمر فيتنام إلى الفيتناميين، ولكن وقف إطلاق النار لم يكن مقدمة للسلام. وسرعان ما بدأ الفيتناميون الشماليون الحرب من جديد، ورغم المعونات الأميركية الضخمة بالسلاح كانت القيادة السيئة في جيش فيتنام الجنوبية قد انهارت بشكل كامل. إن فضيحة ووترغيت أقالت نيكسون في أغسطس 1974، وكان خليفته الرئيس فورد يعرف فقط وبصورة جيدة أن الشعب الأميركي لم يكن ليوافق على تجديد التورط الأميركي في الحرب. ولما اندفع الجيش الفيتنامي الشمالي نحو الجنوب هرب ملايين اللاجئين مرعوبين نحو

سايغون، ولكن العاصمة نفسها سقطت في أبريل 1975 بعد أن أخلاها الأميركيون ومَن رافقهم من الفيتناميين. وتم الإخلاء من السفارة الأميركية بصورة متشنجة، فقد أقلعت 70طائرة هليكوبتر تحمل ألف شخص إلى الأمام على ظهر السفن الحربية الأميركية المرابضة بعيداً عن الشواطئ، ولكن مئات الألوف من الفيتناميين الرسميين ومن الموظفين المدنيين الذين كانوا أمناء لنظام فيتنام الجنوبية المدعوم من أميركا قد تُركوا لمصيرهم يواجهون التشدد في «إعادة التثقيف» من قبل أسيادهم الجدد، ونُقلوا إلى معسكرات حيث أمضى بعضهم الأشهر وبعضهم الآخر السنين في «غولاك فيتنام».

طبّق الشيوعيون بعدها سياستهم الماركسية في الاقتصاد المركزي مباشرة في الجنوب، وفرضوا حكومة الحزب الواحد، وحرصوا على إلغاء الرأسمالية، وجعلوا الأراضي ملكية جماعية مع ما يرافقها من خسائر كارثية. وعانى الشعب مرة أخرى من الفساد في الحكام ومن عدم الكفاءة في الحكم وفي الإدارة. وبخلال عقد 1980 تم إدخال سياسة اقتصادية موجَّهة للسوق تتيح للمقاولين وخاصة في الجنوب إدارة مصانع صغيرة وخدمات من أجل الربح. وداخل المرتبة العليا في الحزب كان هناك صراع دائم بين الإصلاحيين والعمليين الذين كانوا يريدون اتّباع المثل الصيني، وبين أيديولوجيي الحزب الذين كانوا يعتقدون أن هذه التجارب تُضعف الماركسية اللينينية.

كان الصراع يدور حول السياسة الاقتصادية السلمية من أجل النهوض بمستوى المعيشة المتدني في فيتنام الذي كان يؤدي في سنوات الشح إلى نشر المجاعة. ولم يكن هناك على الإطلاق تفكير في العودة بنظام الحزب الواحد إلى نظام الديمقراطية ذات الأحزاب المتعددة. إن تحرير الاقتصاد قد كانت له اليد العليا في النصف الثاني من عقد 1980 ولكن سوء الإدارة في الدولة أدى إلى التضخم النقدي الذي كان يعارض دورياً بتدابير قاسية. وجرت محاولات لجلب الاستثمارات الأجنبية ولكنها لم تلاقِ النجاح إلا قليلاً. وبعد اندلاع الثورة في أوروبا الشرقية وبعد البيروسترويكا السوفييتية تشددت السيطرة السياسية الفيتنامية مرة أخرى في سنة 1989 و1990، وظلت فيتنام إحدى الدول الأفقر في العالم بحيث إنها قلما تستطيع تغذية السكان المتسارعي العدد والذين وصلوا إلى 66مليوناً في سنة 1989. وكان هناك سبب رئيسي للفقر الفيتنامي، إلى جانب سوء الإدارة الشيوعية، وهو المبالغ الكبيرة المخصصة حتى الآن للدفاع. إن جيش فيتنام يزيد عن مليون جندي، ومنذ سنة 1975 عاشت فيتنام في عزلة إقليمية. وحده الاتحاد السوفييتي قدم لها المساعدة التي سرعان ما تناقصت بعد 1985، ولم تعد روسيا تقدم المساعدات في مطلع 1990. إن الولايات المتحدة ما زالت تفرض حظراً تجارياً. والفشل في إحصاء عدد الجنود المفقودين بخلال الحرب هو أحد الأسباب المعيقة لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، هذا رغم أن

بعض المساعدة الأميركية قد قُدِّمت لفيتنام. إن العلاقات مع الجارة الشمالية بلغت أسوأ درجات الانحطاط عندما هاجمت فيتنام واحتلت معظم كمبوديا في ديسمبر 1978 وأطاحت بنظام بول بوت الذي تدعمه الصين. إن الحكومة التي أقامتها فيتنام بدت منبوذة من المجتمع الدولي، كما أدينت كدولة. وقامت الصين بهجوم مسلح عبر الحدود الفيتنامية في فبراير 1979 ولكنها انسحبت بعد ثلاثة أسابيع في مارس بعد أن أعطت درساً للفيتناميين حسب قول بكين. وبعد ذلك في عقد 1980 وقفت الصين موقفاً مهدداً على حدود فيتنام الشمالية وتقوم من وقت إلى آخر بهجمات مسلحة. ولكن العلاقات أصبحت أقل تشنجاً بعد أن انسحبت فيتنام من كمبوديا سنة 1989. إن التيار الدائم من اللاجئين الهاربين من جنوب فيتنام بالبحر أو ما يسمى «شعب السفن» وكذلك بالبر نحو تايلاند والملايو وهونغ كونغ أقلق جيران فيتنام. وقبلت الولايات المتحدة مئات الألوف من الفيتناميين، ومنذ وقت قريب قبلت عدداً من «الأميريزيان» أو الأطفال الخلائط الذين ولدوا من جنود أميركيين ونساء فيتناميات. وظلت فيتنام معزولة حتى مطلع عقد 1990، ولم تُقدَّم لها معونات دولية على مستوى واسع ولا استثمارات رأسمالية وصلت إليها. وما تزال القوة العاملة الكامنة والقادرة على التكيف في فيتنام غير مستثمرة. إن شعباً قد عانى بمثل هذا المقدار يستحق مصيراً أفضل. وهناك إشارات متزايدة بأن الولايات المتحدة بدأت تشعر أن عليها مسؤوليات أدبية للمساعدة وللعون.

ثورة مستمرة: صين ماو

كان هناك مظهر واحد للحياة الصينية لم يتغير بعد انتصار الشيوعيين سنة 1949. فقط ظلت الصين تحكم بصورة ديكتاتورية من قبل زعيم حصر السلطات بنفسه واستعمل الرعب ليبقى الشعب تحت السيطرة. كان ماو تسي تونغ يدير مجموعة موثوقة من الأنصار داخل أجهزة الحزب المركزي لحراسته من أعدائه. وبخلال السبعة وعشرين سنة من 1949 إلى سنة وفاته في سنة 1976 كان هو القائد الروحي. وكان يحسن استخدام أعضاء المكتب السياسي ليقدم تشكيلة من السياسات ابتداءً من السياسة الاشتراكية الثورية الراديكالية إلى السياسات البرغماتية الإصلاحية. وكان يعتقد أن تحديث الصين بأكبر سرعة ممكنة، وزيادة ثروة الشعب الذي يعتبر من أفقر الشعوب في العالم هو أكثر أهمية من الاشتراكية الثورية. وكان ماو يدعم فريقاً ضد فريق آخر تبعاً لما يلائم هدفه المباشر. وهو لا يؤمن بالولاء الشخصي. هذه الطريقة في العمل سمحت له اختيار أي حل وبواسطة تغيير سياسته سوف ينزع الثقة عن رجال الأمس بدلاً من نزعها من الرئيس. اعتقد ماو أنه يدفع بالثورة إلى الأمام عن طريق التقرب إلى الجماهير، ولكنه بذات الوقت أعطى أهمية لممارسة السيطرة عبر الإكراه. إن الانتفاضات الكبرى التي قام بها المتحمسون الثوريون كانت من تخطيط ماو بنفسه وإن كان في وقت الأزمات الشديدة يقبل بالتوقف الملائم وحتى بالارتداد إلى الوراء مؤقتاً. هذه التوجهات الثورية تخللتها حقبات تراجع بخلالها كان يسمح للإنعاش الاقتصادي بأن يأخذ مكانه بأفضلية على الثورة. ولكن ماو كان يخشى أن حقبة الليونة الطويلة تضعف الحماس الثوري لدى الجماهير وتجر الصين إلى الوراء إلى طريق الرأسمالية وإلى «القيم البرجوازية» بدلاً من التقدم بالصين نحو الطوباوية الشيوعية.

إن الثورة المستمرة والإيمان بقوة الجماهير وبراعته في حملهم على اتّباع قيادته وإلى مساعدة الذات عندما تتوفر المساعدة الخارجية بدون قيود مقبولة، والحاجة إلى دفع الصين بشكل لا عودة فيه نحو الهدف الشيوعي: كل هذه الأمور ظلت هي الخطوط الموجهة الدائمة حتى عندما كانت

تحدث تغييرات مفاجئة في الإدارة التي كانت تذهل العالم الخارجي. كان الذين يعارضون ماو يلقون سوء المصير بدون شفقة. إن صورة ماو الطيب الأب الرحيم هي في معظمها من صنع البروباغندا كالصورة التي كانت للعم ستالين.

وبعد موت ماو في سنة 1976 حلت بسرعة محل الثورة ومحل الاشتراكية أفكار جديدة حول التحديث. إن صراع الطبقات قد زال من لغة الرسميين حتى الخبرات الرأسمالية لقيت التشجيع. والكثير من ماركسية ماو الثورية أصبح الآن مُداناً. ولكن هناك نقطة جوهرية لم تتبدل أو تتغير. إن السلطة المطلقة داخل مجموعة زعماء الحزب هي التي تستطيع وحدها تقرير المسار الخاص الذي يتعين على الصين اتّباعه. إن شعب الصين ليس له خيار. ولما كان ورثة ماو لم يوجد فيهم أي زعيم تكون له هيبة ماو فإن الصراع داخل الحزب وزعامته يفترض وجود دلالات جديدة. فلا ماو ولا ورثته استطاعوا أو يستطيعون تسيير الصين على مسار متماسك.

إن تجييش الجماهير يقتضي استعمال الرعب ضد الذين يشار إليهم أنهم أعداء. عائلات بأكملها عانت من جريمة مزعومة أو من جراء معارضة أي من أعضائها.

الثورة تقتضي وجود أعداء وبعد 1949 كان هؤلاء الأعداء هم «من رفع الغطاء عنهم» ليس في خارج حدود القارة الصينية بل أيضاً في داخلها. وكان الهدف الأول هم طبقة ملاكي الأراضي المكروهين الذين تركوا لانتقام الفلاحين منهم. وبخلال السنوات الأربع الأولى من الحكم الشيوعي، تم تنفيذ الإعدام مباشرة بما يقارب ثلاثة أرباع المليون معظمهم من ملاكي الأراضي. أربعة أخماس سكان الصين يعيشون في الأرياف، ولهذا حرص ماو على أن ينظروا إلى الثورة نظرة محبة. وكان هذا أول خطوة نحو السعي إلى تعبئتهم عقائدياً. ولهذه الغاية سمح ماو بتقسيم ملكيات الملاكين الكبار بين الفلاحين، وهي خطوة إلى الوراء بالنسبة إلى إدخال مجموع الفلاحين في الاشتراكية. وربما قد أخذ درساً من فشل محاولة ستالين إجراء «جمعنة» سريعة ما بين 1929-1931. ولفترة سمح للفلاح الصيني بأن يمتلك أرضه الخاصة به.

إن إعادة توزيع الأراضي بعد سنة 1950 أعطى للفلاحين أكثر ما تلهفوا عليه. كانت ملكياتهم الصغيرة، وإن كانت ضعيفة إلا أنها، وسطياً ضوعفت مرتين أو ثلاث مرات من حيث الحجم. كان الفلاحون الأغنى الذين يسمون الفلاحين الوسط هم المستفيدون الأكثر، وألغيت جباية الرسوم وأدخل نظام أكثر عدالة. وقبل أن تسلك الصين طريق الاشتراكية كانت قوتها الاقتصادية بحاجة إلى البناء. وتوفرت محاصيل كبيرة من الأرض. إن رئيس دولة الصين ليو شاوكي أعلن أن هذه هي الأهداف الرئيسية لسياسة البلد، وماو رئيس الحزب والزعيم غير المنازع في الصين كان يستعد حتى منتصف عقد 1950 متربصاً قبل أن يدفع بالثورة إلى الأمام. من سنة 1949 إلى سنة 1955 كان الحزب يدعو إلى الانسجام (باستثناء عدائه ضد الملاكين

الإقطاعيين وعملاء شان كاي شيك). في المدن قامت المشاريع الخاصة وسمح بالملكية الخاصة في الاستمرار ضمن اقتصاد مختلط، في حين أنه في المناطق الريفية الواسعة كانت الخطط الاشتراكية تدخل بصورة تدريجية وكانت دائماً اختيارية. كان الفلاح يمتلك أرضه ولكن «فرق المساعدة التعاونية» أدخلت مساهمة العمل والمشاركة في استخدام الحيوانات والتجهيزات وكذلك تم إنشاء عدد من الكوبيراتيفات. وكانت المهمة الأكثر إلحاحاً في سنة 1949 هي إعادة التعمير. ولهذا الغرض كان الحرفيون والمهندسون ورجال الأعمال وملاكو المصانع في المناطق المحررة من جديد يشكلون لأول مرة طبقة ضرورية، وقد أطلق عليهم تسمية طبقة «البربجوازية الوطنية».

كانت صين ماو في سنة 1949 لا تسمي نفسها الجمهورية الشيوعية بل دكتاتورية الشعب الديمقراطية. وكلمة ديمقراطية لا تعني أن البروليتاريا سوف يكون لها المقام الأعلى في الدولة بل الأولى أن يقصد بها أن الطبقات الأربع من الفلاحين والعمال والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية سوف تعمل معاً تحت زعامة الحزب من أجل تحقيق ازدهار الصين، إلى أيّ مدى كان هذا الانسجام الظاهري مسموحاً له أن يستمر؟ ماو وحده كان يعرف. وحينما كان يرأس لجنة حزبية مركزية متماسكة ظاهراً، كان يسمح لمساعديه الرئيسيين بمناقشة واسعة لمختلف السياسات الممكنة وكان يتصرف كرئيس حقيقي يتلقى المشورة من مختلف الأركان، وكان هدفه الأعمق يتكشف من خلال اكتشافه الدائم لتناقضات جديدة ومن خلال إثارته لمشاكل جديدة. في سنة 1951 أطلق حملة ضد الشياطين الثلاثة وهي الفساد والهدر والبيروقراطية داخل كادرات الشيوعيين المحليين، وكان هدفه زيادة السيطرة المركزية وجعل المسؤولين الحزبيين المحليين مشدودين على رؤوس أصابعهم. وفي السنة التالية أضاف حملة ضد الشيطان الخامس، وهذه المرة ثارت الجماهير ضد البرجوازية في محاولة للقضاء على الرشاوى داخل موظفي الحكومة وضد التهرب من الضرائب وسرقة أملاك الدولة والغش في عقود الحكومة والمضاربة. وبهذه الطريقة كانت المشاريع الخاصة الصناعية والمشاريع التجارية مهددة بصورة دائمة. وقامت ثورة ماو على الخوف والترهيب والتشهير، وهي ثلاثة شياطين حقيقية قام عليها النظام دون أن يعترف بها.

ومع ذلك، كانت السنوات الأولى من الحكم الشيوعي قد أدخلت تحسينات حقيقية استفاد منها الشعب في الصين. إن إيقاف القتال والتخريب كان أكبر فضيلة وأقربها. وكان هناك أيضاً تدبير يتعلق بمثالية الجماهير مثالية حقيقية حملت الشعب على العمل معاً من أجل تحسين الأوضاع. وقد ظهر هذا ملحوظاً وجلياً في المدن حيث نظمت مجموعات متجاورة بفضل مسؤولي الحزب مهمة التحسينات الصحية ونشر المبيدات للتخلص من الجرذان التي تحمل الأمراض. كانت الحياة في الريف وفي المصانع أكثر تهذيباً، وأحد تدابير النجاح هو الإقلال من معدل الوفيات. وبعد

التضخم المدمر الذي كان سائداً في سنوات حكم الكومينتاغ أصبحت الأسعار مستقرة، وتحسنت وارتفعت مستويات المعيشة خاصة بالنسبة إلى الفلاحين الفقراء. وفي المدن انعدمت البطالة وتضاعف الدخول إلى المدارس والكليات مرتين تقريباً. وتمت السيطرة على الكوليرا والأوبئة، وناتج الصناعة الإجمالي ازداد مرة ونصف في سنة 1952 عما كان عليه في سنة 1949. والمحصول الزراعي الذي هو قوام عيش البلد ارتفع بمعدل 50%. وبنيت الطرق وخطوط السكك الحديدة. وكانت هذه إنحازات ضخمة حققتها الديمقراطية الجديدة.

في سنة 1952 حدد ماو الخط العام للسياسة التي يجب اتّباعها. كانت الصين في حقبة انتقالية، منذ تأسيس ما يسمى الآن الجمهورية الشعبية، نفِّذ التحول الاشتراكي في الزراعة وفي الصناعة وفي الحِرَف، وهذا التحول يجب أن يتحقق «خطوة بعد خطوة طوال حقبة طويلة من الزمن». إن الهدف هو زيادة الإنتاج، ورفع مستويات المعيشة وتقوية الدفاع عن الصين. أعلن ليو شاوكي في مؤتمر الحزب الثامن في سنة 1956 أن الانتقال إلى الاشتراكية قد تحقق إلى حد كبير ويجب استكماله في العقد المقبل.

طوال السنوات الأولى من حكم ماو وقفت الصين موقفاً هجومياً اعتدائياً على الصعيد الدولي. في سنة 1950-1951 ادعت سيادتها على التيبت وقضت على المقاومة المحلية بعنف شديد، رغم أن التيبتيين بقيادة الدالاي لاما وُعدوا بالاستقلال (بالحكم) الذاتي. واتبعت الولايات المتحدة تجاه الصين عداءً لا يلين واستمرت في دعمها لشان كاي شيك في تايوان. إن اندلاع حرب كوريا فتح جبهة أخرى حينما قرر ماو، مخالفاً مستشاريه الأكثر حذراً، تدخل الصين في نوفمبر 1950. كانت الصين معزولة عن الغرب وكان لا خيار لها من أن تصطف إلى جانب الاتحاد السوفييتي، وفرضت حرب كوريا جهداً شديداً وتضحيات كبيرة على الصين، وإلى حين توقيع الهدنة في بانمونجون في يوليو 1953 كان على ماو أن يحد من توجهه الثوري.

وعندما بدأ التخطيط سنة 1953 لكي يقوي القاعدة الصناعية في الصين اعتمد النموذج السوفييتي، وقدم الروس مساعدة ضخمة وأرسلوا 10.000 مهندس للعمل مع الصينيين، في حين كان قُبِل ثلاثة أضعاف هذا العدد من الصينيين ليتدربوا في الاتحاد السوفييتي. وجاءت المعامل والآلات والرسومات التقنية كلها من روسيا، وكان التركيز على توسع مزودات الطاقة وعلى الصناعة الثقيلة - معامل الفولاذ والحديد، محطات توليد الكهرباء، مصانع، ماكينات وآلات - والمجموع 156 مشروعاً تعهد به الاتحاد السوفييتي وبدون هذه المساعدة كان تحديث الصين أكثر بطئاً بكثير. إن مساعدات مارشال الأميركية إلى أوروبا شرعت، أيضاً، انتعاش وازدهار أوروبا الغربية، ولكنها جاءت بشكل قروض وهبات مكَّنت الأوروبيين من أن يستوردوا من الولايات المتحدة ما يحتاجونه. أما المساعدات السوفييتية فجاءت بشكل تدريب للشعب

وبشكل تكنولوجيا. ولكن كان على الصينيين أن يدفعوا الثمن. كان الاتحاد السوفييتي يحتاج إلى رأس المال من أجل إعادة إعمار نفسه، وقروضه كانت قليلة. ولكن الشركات السوفييتية - الصينية التي تأسست لم تكن ناجحة، فقد أصرّ ماو على سيادة الصين الكاملة، ولذا حُلَّت بصورة حُبِّيَّة سنة 1954 بعد موت ستالين.

وعندما تم الشروع في تنفيذ أول خطة خمسية تجاوز ماو زعامة الحزب، وفي سنة 1955 بدأ حملته الطويلة ليحوِّل الفلاحين المستقلين في ملكية أرضهم إلى عمال اشتراكيين جماعيين عاملين في الأرض. ورغم التقلبات، لم يتخلَّ ماو عن هذا الهدف، وأكمل معظمه قبل أن يأتيه الموت. ولكن الثمن بالنسبة إلى الصين كان كبيراً جداً. إن المجاعات التي تلت تسببت وحدها بموت 20مليون وفاة.

اختلفت خطط ماو في الجمعنة عن خطط ستالين وهي خير دليل على تصميمه على بناء الاشتراكية بالسمات الصينية. ظلَّ الفلاح يمتلك منزله، وبخلال مراحل التشدد ظلّ يملك قطع أرض صغيرة - ولكن بقية الأرض وكل العمل المأجور قد جمعن في ثلاثة أثلاث: ثلث القاع ويسمى فريق الإنتاج، وربما يتألف من قرية من ثلاثين أو أربعين عائلة. كل شيء يجمع ومكاسب الفريق يوزع فيما بينهم. أما الوحدة المجمعنة الأوسع فتشكل فرقة الإنتاج، وهي تتألف من عدة فرق [من فريق] إنتاجية. وفرقات [من فرقة الإنتاج [ ] أو ألوية الإنتاج] جميعاً تشكل الكولكتيفات (أو الجمعيات). ثم كانت المكاسب تحسب ثم توزع على مستوى الفريق (تيم) أو على مستوى الفرقة (بريغاد) أو اللواء أو على مستوى الكولكتيف (الجمعية) وذلك يتعلق بمرسوم من ماو ويتنوع بحسب اختلاف نوعية السياسات المتبعة من حيث جذريتها (تشددها أو ليونتها).

في سنة 1955 قام ماو بحملة لتشكيل كوبراتيفات اشتراكية: حصيلة العمل والموارد تجمع وإن كانت الحصص [المملكوكة بصورة خاصة] الصغيرة تظل باقية. ولكن أغنياء «الفلاحين الوسط» يجبرون على التعاون مع الأفقر، ومنتوج الأرز وحبوب الصويا، وهما قوام الطعام الصيني، قلما كان يتوازن مع نمو السكان في البلد. لفترة قصيرة وضع الحزب مسؤولية النتائج الفقيرة لا على ماو بل على التسرع في إقامة الكوبراتيفات الكبيرة الواسعة. إن تقليد الموديل السوفييتي، بحسب استنتاج زعماء الحزب، أدى إلى رجحان النمو في الصناعة الثقيلة على حساب الصناعة الخفيفة والزراعة. من سنة 1956 إلى مطلع 1957 كانت حقبة استرخاء وتماسك. وكان التركيز في المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي في سبتمبر 1956 قد تحوَّل من بناء الاشتراكية الذي كان - حسب الادعاء - قد تحقق نوعاً ما، إلى زيادة الإنتاجية وإلى تصليح تأخر الزراعة.

هذ الخط الجديد، الذي قُصد به مساعدة الصين للحاق بالغرب، تطلَّب مشروعاً فردياً

شجعه، جزئياً، توفر الحوافز. والطلاب المثقفون، وقد روَّعتهم حملات سابقة، أصبحوا الآن مدجَّنين، وهذا يعني حسب التعريف الصيني مشاركة أكبر إنما دائماً عرضة لموافقة زعامة الحزب.

في فبراير 1957 ألقى ماو خطاباً عنوانه: «حول المعالجة السليمة للتناقضات بين الناس». مقطع واحد - بشكل خاص - لقي انتشاراً واسعاً لجهة تبنيه الظاهر لحرية الأفكار بين مجموعة العلماء والمثقفين «لندع مئات الأزهار تتفتح وتزدهر ومئات مدارس الأفكار تتبارى». ولكن الشيء الذي بدا للغرب تحركاً باتجاه التسامح والتعددية لم يكن أكثر من شعار تكتيكي ووسيلة غوغائية والشرط المسبق المتوقع لما أصبح يُعرف فيما بعد «القفزة الكبرى إلى الأمام». لقد شجع هذا الخطاب المثقفين الصينيين وقُصد به أن يعمل كضابط لبيروقراطية الحزب على المستوى المحلي. إن حرية التفكير لم يُسمح بها - مع ذلك - أن تتحدى السيطرة المركزية والقيادة.

بخلال شتاء 1957 وربيع 1958، أجبر 60 مليون فلاح على العمل في بنيات خزانات المياه من أجل مساعدة الزراعة. إن قدرة الجماهير البشرية قد استُخدمت بدلاً من أكثر التكنولوجيات تطوراً للحصول على نتائج سريعة، وبذات الوقت كانت خطط «القفزة الكبرى إلى الأمام» تُنفَّذ، وجرى تطهير للمثقفين بنوع من الارتداد المذهل إلى الوراء خلافاً للسنة السابقة، وهكذا تأرجح رقاص الساعة مرة أخرى. وتدخَّل ماو ليرسم خطاً جديداً بعد أن رصد اضطراب العملية الستالينية في بولونيا وهنغاريا سنة 1956، وكان هذا قد سمي «الحملة ضد اليمينيين». إن «مئات الأزهار» قد تفتحت لأكثر من فصل كامل بقليل. في كل مصنع كان 5% من العمال قد وُشي بهم على أنهم من «اليمينيين» وتعرضوا للتعذيب والمطاردة، وتم إخراج أكثر من 700.000 مثقف أو متعلم صيني من عملهم ومصانعهم وأرسلوا إلى الأرياف من أجل العمل بما يسمى «إصلاح العمل». إن ازدراء المثقفين والحاجة إلى السيطرة عليهم وإخضاعهم أخذ الآن وجه الأولوية على احتياجات الصين اليائسة إلى مهاراتهم. كان من السهل معاملتهم بخشونة باعتبارهم معزولين عن جماهير الصين من الفلاحين والعمال. إن الاتهام من قبل العائلة أو الأصحاب أو الزملاء أو زملاء العمل، الذي يزرع ويبرز الشك، كان من أبرز وأفعل وسائل الحزب في السيطرة.

في الخارج كان خط الصين الليِّن في التعاون مع العالم الثالث الحيادي، الذي تجلى في مؤتمر باندونغ سنة 1955، وشعار «التعايش السلمي» قد استُتبع بمزيد من العسكرة في الداخل والاعتماد على الذات. في سنة 1958، كانت علاقات الصين مع تايوان قد بلغت من جديد ذروة التوتر، وعلى الحدود مع الهند وقعت في سنة 1959 مناوشات مسلحة.

كان ماو يؤمن أن الفلاحين والعمال المعبئين يستطيعون التغلب على كل العقبات، وأن الجماهير التحتية هي الشيء المهم وليس المهنيين والمفكرين. وهذا الإيمان وجد تعبيره العملي

في ما وصفته دعاية الحزب بأنه القفزة إلى الأمام. الواقع كانت هناك قفزتان في سنة 1958 وفي 1959-1960، وتبين أنهما شكَّلتا كارثة شديدة بالنسبة إلى الاقتصاد الصيني وإلى الشعب.

في الأرياف كانت كوبراتيفات الشعب قد دُمجت داخل الكومونات الكبيرة تحت زعامة الحزب المحلي الأيديلوجية، وأصبحت بعدها تشتمل ليس فقط على الزراعة بل أيضاً على الوحدات الصناعية الشعبية. إن الأهداف الإنتاجية غير الممكنة التحقيق قد وُضعت وحُدِّدت. والآن لم يعد الفولاذ يُصهر في محارق جديدة فعالة وحديثة، بل إن الحديد سوف يُنتَج في أفران الفلاحين الصغيرة. وعمَّت الفوضى وتدنى الإنتاج الصناعي، وتراجع المحصول الزراعي بمعدل الربع. وكانت «قفزة» جديدة سنة 1959 و1960 تسببت بخسائر صناعية وزراعية أكثر كارثية. في الربع الأول من سنة 1961 تراجع المنتوج في خمس وعشرين من الصناعات الرئيسية ما بين 30 إلى 40%، وكانت هناك حاجة دائمة ومستعصية إلى الغذاء الحيوي نتيجة تزايد سكان الصين والمجاعات عمَّت وانتشرت، وحسب التقديرات مات 19مليون إنسان من الجوع.

وبعد فشل القفزة الكبرى إلى الأمام، سمح ماو بزعامة حزبية إصلاحية تتبع سياسة ذات بدائل لها أهدافها البعيدة المدى لأن الأفضلية يجب أن تعطى لزيادة مردودات الطعام وتأجيل النمو الصناعي، وبكلمات أخرى إن الأفضلية يجب أن تعطى لتصحيح الأضرار الناتجة عن القفزة الكبرى إلى الأمام، ولهذا فإن الحزب - من سنة 1960 إلى سنة 1963 - عاد إلى مزيد من التخطيط العقلاني، واستُرضي المهنيون في الصين وقيل لهم إنهم قسم من الشعب العامل. وسُمح بالملكيات الصغيرة وبالحرف اليدوية ومشاريعها من جديد، وسُمح للفلاحين ببيع محصولهم في السوق الحرة شرط أن ينجزوا كوتا الدولة. ولتغذية شعب الصين المتزايد العدد - لقد ازداد عدد السكان 80مليوناً بين 1957 و1965 - كان لا بد من حوافز لزيادة الإنتاج، ورغم هذا قلَّما استطاعت الزراعة أن تصل من جديد إلى مستواها سنة 1957 والنقص كان يجب أن يُعوَّض بالحبوب المستوردة.

كل هذه السياسات الموصوفة بأنها إصلاحية كانت تلقى المعارضة من قبل مجموعات في أقصى اليسار كانت تضع في المقام الأول نضال الطبقة الثورية، وكان الإصلاحيون بقيادة رأس الدولة الاسمي ليو شاوكي ودنغ كزيوبنغ ووزير الدفاع لين بياو، الذي حلَّ في سنة 1959 محل بنغ ديهيوي الذي أُقيل لأنه انتقد علناً «القفزة الكبرى إلى الأمام» التي وضعها ماو. وكان وزير الدفاع لين بياو المتملق الذليل الذي يدعم سياسات ماو المتطرفة. وكانت زوجة ماو - الممثلة السابقة جيانغ كوينغ - أيضاً متطرفة لا تهادن. وكانت هناك تجمعات مختلفة بين هذين الفريقين. وكان رئيس الوزراء شوان لاي هو الأكثر صلابة والأكثر كفاءة، وكان يناور ببراعته بحيث إنه لم يخسر أبداً تأييد ماو له. وانتظر ماو حتى وجد الوقت مناسباً قبل أن يستعيد قيادة الثورة.

لا شك أنه كان هناك صراع داخلي جدي في الحزب، وذلك على مستوى القمة في المكتب السياسي من 1958 إلى 1966 وسمح ماو بهذه التجمعات المختلفة بالوجود لتعمل فقط كما لو كان هنتاك مجال لانتقاد الزعيم نفسه من خارج، مثل الانتقاد الذي وجَّهه المغضوب عليه بنغ. إن المسارات الداخلية لسياسات الحزب الشيوعي تحتمل أكثر من تفسير واحد. من الممكن أن يكون ماو بصدق كان يناضل ضد خصومه داخل الحزب لكي يثبت سلطته، والأكثر احتمالاً هو أن يكون ماو قد اختار أن ينسحب عن قصد، من وقت إلى آخر، لكي يدرس ولكي يفكر ولكي يفصل نفسه عن السياسات التصحيحية التي كان فيما بعد يهاجمها ويدينها، وهذا ما يفسر مسارات سياسات الصين المتعاقبة والمتناقضة.

في خريف 1962 أشار ماو بالعودة إلى مسار أكثر راديكالية مع حملة ضد الكُتَّاب وضد عودة البرجوازيين إلى الظهور وإلى التوجهات الرأسمالية، وتوجه إلى جيل جديد: «الشباب يجب أن يربوا وهكذا تبقى أمتنا ثورية وغير قابلة للفساد طيلة أجيال وإلى الأبد».

في ربيع 1963 أعلن أن ملاكي الأراضي والفلاحين الأغنياء قد استعادوا نفوذهم، مفسدين ومتلاعبين برسميي الحزب المحليين و«ينمون تنظيمات معادية للثورة». في ذات الوقت أعطى دنغ كزيوبنغ - بعد أن أصبح السكرتير العام للحزب - الأفضلية للأنعاش الاقتصادي، وقبل كل شيء لإصلاح الكساد في الزراعة. وأعرب دنغ عن هذا الرأي بدون مهاودة: «طالما نحن نزيد في الإنتاج فإننا نستطيع العودة إلى المشروع الفردي، وقلما يهم أن تكون الهرة الجيدة سوداء أو بيضاء المهم أن تتصيد الفئران». هذا لم يكن يعني أن دنغ كان ليبرالياً بالمعنى الغربي للكلمة، وأنه كان ينوي التخلي عن الشيوعية أو عن السيطرة التسلطية ابتداءً من المركز. إنه اعتمد مقاربة براغماتية لمواجهة مشاكل الصين الاقتصادية المباشرة - إن أي حافز يقدم للمشروع الخاص يجب أن ينطلق من الحزب. إن الحزب ما يزال يقود الصين ويسيطر عليها.

في سنة 1963 أعد ماو العدة للتحرك ضد دنغ والسياسة التي نادى بها ولكن «الانتقاد الذاتي» أنقذه سنة 1966. ولكن ليو شاوكي لم يكن الحظ حليفه، فأقيل من مناصبه كلها سنة 1968، ومات في السجن بعد سنة . وبمساعدة من لين بياو أبحر ماو في حملة مكثفة لتأهيل الجيش الشاب المؤلف من المجندين بـ«أفكار ماو» الزعيم.

والكتاب الأحمر الشهير كُتب لتعبئتهم: «ادرس كتابات الزعيم ماو واتبع تعاليمه واعمل وفقاً لتوجيهاته»: هذه هي أوامر لين بياو. وتعاليم ماو يمكن بالطبع الإدلاء بها لتبرير كل التغييرات في السياسة المتبعة وتغطي كل ظرف ممكن، وهي مأخوذة من كتاباته وخطبه منذ العقد 1920 إلى عقد 1950. وبتجميعه ضمن ثلاث وثلاثين فصلاً موضوعياً تحت عناوين مثل: «الاعتماد على الذات والصراع الضاري»، «في خدمة الشعب» وما شابه، ولكنها مخلوطة دونما تسلسل زمني

داخل كل مقطع، فبالإمكان استخدامها لدعم مختلف المطالب المتعددة وذلك بانتقاء المقتطفات منها، وهي ترتدي معنى العصمة والنجاح رغم تناقضاتها. وأصبح الكتاب الأحمر الصغير الكتاب المقدس لانتفاضة الطلاب الشباب في سنة 1966 الذين أصبحوا الحرس الأحمر.

كانت مصاعب الصين معقدة نتيجة عزلتها الدولية، وأدت حركة خروتشوف إلى التحرر من الستالينية في الاتحاد السوفييتي إلى القطيعة مع ماو الذي اتهم خروتشوف بالانحراف والارتداد وبالعودة بالاتحاد السوفييتي إلى الوراء على طريق الرأسمالية. واتهمه بأنه خان الثورة في حين أنه يزوِّد الشوفينية بالقوة عندما يلغي القومية في أوروبا الشرقية. ورفض ماو بحماس المحاولات التي قام بها الزعماء السوفييت لاستخدام المساعدة المقدمة إلى الصين من أجل السيطرة على سياستها. في سنة 1959 سحب خروتشوف أولاً المساعدة السوفييتية من برنامج محاولة الصين بناء قوتها الذرية الخاصة بها، وفي مواجهة الخطر النووي الأميركي كان على الصين أن تُصنِّع أسلحتها النووية بنفسها، وقد نجحت في ذلك. في سنة 1960 وجَّه خروتشوف ضربة قوية إلى الاقتصاد الصيني، فأوقف كل مساعدة واستدعى حوالي 30.000 مهندس سوفييتي وتقني من الصين.

ولاحظ ماو بوادر وشيكة للتواطؤ السوفييتي الأميركي بعد الفشل السوفييتي في كوبا، ومعاهدة تست بان سنة 1963 هي دلالة واضحة بيَّنت له أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سيشكِّلان معسكراً قوياً كبيراً.

ووضع ماو الصين في مواجهة هذا التواطؤ المفترض، داعياً بلدان العالم الثالث في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية أن لا تخاف وأن تناضل من أجل استقلالها: «يا شعوب العالم اتحدوا واهزموا المعتدين من الولايات المتحدة وأتباعهم الكلاب... الوحوش من كل نوع يجب القضاء عليها». إن الأسلحة النووية يجب أن لا تبعث الخوف في قلوب الشعوب المناضلة ضد الإمبريالية: هكذا صرح ماو مستعملاً صوراً مجازية لأن الأسلحة النووية هي نمور من ورق. ولكنه في سنة 1962 عندما تصور الخوف من أن تدعم أميركا شان كاي شك في هجومه، سمح لنفسه بأن يضمن بسرعة ترتيب اتصال بين السفارة الصينية والسفارة الأميركية في وارسو.

وحرص ماو على أن لا يورط الصين مرة أخرى وبصورة مباشرة في حرب مع عدو قوي. إن هجماته ضد الاتحاد السوفييتي والولايات الأميركية ظلت مجرد كلام، وكان يعارض أي تصادم عسكري مع الولايات المتحدة، حتى حينما اضطر إلى التدخل في فيتنام عندما كان الأميركيون يصعدون دعمهم لجمهورية فيتنام الجنوبية المعادية للشيوعية. والعلاقات الجيدة السابقة مع نهرو تدهورت حينما أعلن الهنود تعاطفهم مع أهل التيبت المستعبدين وعندما استقبلوا الدالاي لاما واللاجئين التيبتيين بعد ثورة 1959. وعندما احتل الهنود بعض مراكز الصين الحدودية في جوار جدار الصين غير المحدد المعالم تصرف ماو بعنف، فأرسل حملة عسكرية كبيرة في

أكتوبر 1962 فهزم القوات الهندية القليلة العدد، ولكنه بعد أن أعطى الهند درساً موجعاً أعلن من جانب واحد وقفاً لإطلاق النار في نوفمبر وانسحب نحو خط حدود مصحح قبلته الهند فيما بعد، وهكذا كانت مطالع عقد 1960 سنوات خطر وأزمات كما رآها ماو. ولم يكن جوابه تجاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وتايوان التسوية والترضية بل الاستقلال والتصميم على الدفاع عن الصين، لكنه بذات الوقت كان حذراً بتجنب المصادمات العسكرية المباشرة باستثناء الحدود الهندية حيث كان الصدام محدوداً بشكل دقيق.

وفيما كان ماو يتأمل في أخطاء خروتشوف في عقد 1960، كان يخشى أن يعمد أعضاء الحزب القياديين في الصين إلى محاولة تقليده واتباع الطريق الرأسمالية. ولهذا كانت إدانته لخروتشوف يقصد بها أن تستخدم كتحذير للحزب في الداخل. إن أحد جذور الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى كان بالتأكيد اهتمام من إن الثورة قد تسممت بأفكار دنغ وليو «البرجوازية».

وفكر ماو أن ينعش روح الثورة بافتعال صراع بين الجماهير من جهة وبين مسؤولي الحزب من جهة أخرى، ومعهم البيروقراطيين وكل الذين لهم مصلحة في الحفاظ على الوضع القائم في الصين بالنسبة إلى الغربيين. هناك صورة هي الأكثر إثارة للفضول في السياسة الصينية وهي الطريق الجانبية التي رُسمت بها السياسة الجديدة وذلك التطور قد يبدو مبتذلاً تماماً. وقد فضَّل ماو هذه الطريقة فبدأ هجومه سنة 1965 بانتقاد الكاتب هو هان الذي كان واحداً من الذين كانت لعبتهم في السنوات القليلة الماضية مهاجمة ماو شخصياً. وبدا هذا غير مؤذٍ ولكن هو هان كان تحت حماية دينغ زيابنغ السكرتير العام للحزب، وترك ماو يومئذٍ العاصمة وناور لكي يكسب الدعم من قبل الأطراف المتنوعة داخل هيكلية السلطة الصينية الواسعة. في فبراير 1966 ومع زوجته جيانغ كوينغ التي تلعب اليوم دوراً بارزاً، أعلن عن عزمه بإطلاق الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى. يقول المؤرخ الاقتصادي الصيني البارز إكزو موجياو مدير مركز البحوث الاقتصادية الصينية في عقد 1980 أنه انتقد الثورة الثقافية لأنها انطلقت من قبل زعيم يعمل تحت وطأة الخوف والجهل الذي تنمِّيه زمرة مع معارضي الثورة. وهذه الثورة أدت إلى شلل داخلي وجلبت الكوارث على الحزب وعلى الدولة وعلى الشعب بأكمله. إن مثل هذا الانتقاد لماو أصبح ممكناً فقط في عقد 1980 الموسوم بالإصلاح. في ذلك الوقت حاول أعضاء الحزب الدفاع عن أنفسهم وذلك بإعلانهم الولاء والطاعة للزعيم، وكانوا محظوظين من دون ليو الذي لم يحالفه الحظ إن اضطرابات الثورة الثقافية كلفت ملايين الأرواح. فمن 1966 إلى 1968 كانت الاضطرابات قد ارتدت حجم الحرب الأهلية واقترنت بقتال مرير وبلصوصية شملت عدة أقسام من البلاد لقد أثار ماو الشعب لكي يشي كلٌّ بالآخر، وفي هذه العملية وصل بتعاليمه إلى عبادة شخصه بشكل لم يسبق له مثيل. بدأت الثورة من قبل الطلاب الناقمين والمعلمين الفاشلين الذين نظموا أنفسهم بصورة عفوية ليصبحوا حراس الثورة

ولينفذوا مشيئة ماو. كانت الثورة الثقافية فريدة في نوعها من بين ثورات الطلاب التي حصلت في أواخر عقد 1960، وذلك أنها شُجِّعت من قبل رأس الهرم ضد النخبة المميزة الأعتق.

بدأ الطلاب يتصرفون بمهاجمة «الوحوش والغيلان» وكل المرتدين عن الثورة من نمط خروتشوف مهاجمة جسدية، ونُهبت منازلهم وانذروا بأنهم سوف يصلون بثورة ماو الاشتراكية إلى نهايتها، وكانت أدواتهم الإرهاب والإذلال. في 18 أغسطس 1966 ظهر ماو في صالون إتيان نان صن غيت المسمى بالسلام السماوي، لكي تصفق له الجماهير العظيمة من الحراس الحمر الذين ملأوا المكان قبل وصوله طوال النهار. وبالفعل نزل هو في الساحة نفسها ليكون بينهم. وكان هناك أكثر من مليون من الحرس الحمر جاءوا من خارج بكين لينضموا إلى أولئك الموجودين في العاصمة. وأعطيت لهم الأوامر بنشر الفوضى وبمهاجمة البيروقراطيين في الحزب وباقتلاع جذور التراث الصيني والبرجوازية المرتدة، وبالطبع القضاء على كل العناصر التي تسربت إلى الحزب واتبعت طريق الرأسمالية الكاذب.

وانتشر طلاب الحراس الحمر في أرجاء البلاد ليعبئوا الجماهير في المدن، وبقي الريف الصيني الواسع أقل تأثراً. في المعامل والمصانع صنفوا العمال، وكانت الحركة تحولت إلى الفوضى والعنف. وكان المعلمون والمهنيون وكل فرد في السلطة معرضاً لأن يكون هدفاً لهجومهم. إن الحراس الحمر جعلوا المراكز المدينية في الصين مدناً غير محكومة بالفعل، كما أن هيكليات الحزب المحلية قد شُلَّت بفعل هجومهم وحصل دمار كثير بأوامر من ماو. ولكن الحراس الحمر كانوا عاجزين عن وضع هيكلية منظمة جديدة مكان الهيكليات التي توقفت عن العمل.

وبعد أشهر قليلة دعا ماو إلى وقفة مؤقتة. وكان جيش التحرير الشعبي القوة الوحيدة القادرة على الإمساك بتحركات الحراس الحمر، وقد تدخل فعلاً في بعض المواضع ولكنه لم يكن أداة ملائمة لدفع الثورة إلى الأمام. فقد كان أكثر ملاءمة لقمع الاضطراب من النوع الأيديولوجي مهما كان.

في ربيع 1967 أصبح الجيش القوة المسيطرة في البلد وأخذ يعيد النظام بشكل تدريجيٍّ وقضى على الراديكاليين وحل محل الحزب واحتل المصانع وراقب المتطرفين، ولم يكن ذلك هو المحصل الذي خطط له ماو بثورته. لقد دُمِّرت المدن وقضى مئات الألوف من الناس.

وأطلق ماو بعدها المرحلة الثانية من الثورة محاولاً إخضاع الجيش، وذهب الحرس الحمر إلى الهياج. وعبر الصين كلها قامت فرق مختلفة تتصارع فيما بينها، وكان ماو قادراً على التأثير في الأحداث ولكنه لم يكن قادراً على السيطرة على إنهائها. ومن بين الأصوات الحادة التي كانت تشجع الحراس الحمر على الاستمرار كان صوت زوجة ماو جيانغ كينغ. ووصل العنف إلى ذروات

جديدة في أغسطس 1967، وأخذت اللجان الثورية التي حلت محل آلات الحزب المحلية تتحارب ضد الشباب المتطرفين جداً وكانت القطارات التي تحمل الأسلحة الموجهة إلى فيتنام قد نُبهت وانقسم الفلاحون إلى فرق متخاصمة ووحدات الجيش ومجموعات الحرس الأحمر، كل ذلك أخذ يحارب بعضه بعضاً. في يوكان رفضت مجموعات من الجنود إطاعة الأوامر الآتية من بكين. وكان ليو شاوكي وهو رأس الدولة الاسمي قد بقي رمزاً لمعارضة الحزب لماو واضطر إلى الاعتراف بجرائمه. ولكن سيطرة ماو وأنصاره كانت تمارس على الجهاز المركزي ولكنها كانت عاجزة عن فعل أي شيء من أجل إعادة النظام والسلام إلى الصين.

في سبتمبر 1967 كان ماو مستعداً لتقبُّل فكرة أن أهم عمل أصبح الآن منع الصين من التفكك أكثر. وحده الجيش النظامي يستطيع إعادة النظام واللوم من أجل التجاوزات يمكن توزيعه على مستشاري ماو وعلى الحراس الحمر الذين تجاوزوا وظائفهم. إن القضاء على أشد مناصريه حماسة لا يعني شيئاً بالنسبة إلى ماو. إن أسطورة عصمته وعدم وقوعه في الخطأ يجب أن تبقى وإن كان هو السبب في آلام الصين. وارتضت زوجته بصورة غير مباشرة أن تعترف أنها أخطأت وانحازت الآن إلى الجيش ضد الحراس الحمر الذين أُجبروا على القيام بالنقد الذاتي. وقد قبل ماو بأنهم أثبتوا أنهم غير مؤهلين لمساندة الزعامة وأنهم عقبة أمام الصين الثورية. وخلفوا من بعدهم الفوضى والدمار. ووراء هذه المشاهد كان رئيس الوزراء شوان لا ووين بياو وزير الدفاع قد عادا إلى مهماتهما. وأصبح التمييز بين الحرس الأحمر والمجرم صعباً. وتم إعدام الكثيرين. وكان إحلال النظام مهمة صعبة تم التوصل إليها بصورة تدريجية وظل الغليان الاجتماعي والاغتيالات من قبل الفرق الراديكالية مستمراً بصورة متقطعة حتى أواخر 1968. وتم تمجيد الجيش لأنه فرض الانضباط الثوري ولأنه دافع عن ديكتاتورية البروليتاريا. والحراس الحمر الذين كانوا بالأمس في طليعة التقدم الاشتراكي أصبحوا الآن منحرفين وصوليين وأصبحوا فوضويين وأصبحوا أعداء الشعب. وجيش ماو «الفِرق الفكرية» أرسل ليتكفل بالجامعات وبالكليات.

الصين ١٩٤٩ - ١٩٦٨ مؤشرات قيم الناتج الصناعي والزراعي بالأسعار الثابتة (١٩٥٢ - ١٠٠)					
		الزراعة	الصناعة الخفيفة	الصناعة الثقيلة	السكان بالملايين
١	١٩٤٩	٦٧,٤	٤٦,٦	٣٠,٣	٥٤٢
٢	١٩٥٣	١٠٣,١	١٢٦,٧	١٣٦,٩	٥٨٨
٣	١٩٥٨	١٢٧,٨	٢٤٥,١	٥٥٥,٥	٦٦٠
٤	١٩٦٠	٩٦,٤	٢٦٩,٧	١٠٣٥,٨	٦٦٢
	١٩٦١	٩٤,١	٢١١,٤	٥٥٤,٢	٦٥٩
	١٩٦٢	٩٩,٩	١٣٩,٦	٤٢٩,٠	٦٧٣
	١٩٦٥	١٣٧,١	٣٤٤,٧	٦٥١,٠	٧٢٥
٥	١٩٦٦	١٤٩,٠	٣٩٤,٧	٨٣٠,٠	٧٤٥
	١٩٦٨	١٤٧,٥	٣٤٨,٧	٦٣٠,١	٧٨٥

المفتاح
١- إعادة الإعمار
٢-الخطة الخمسية الأولى (١٩٥٣ - ٨)
٣- القفزة الكبرى إلى الأمام (١٩٥٨ - ١٩٦٠)
٤- الانتعاش التدريجي والصراع مع الاتحاد السوفياتي (١٩٦٠-٥)
٥- الثورة الثقافية البروليتارية (١٩٦٦-٨)
المصدر: ليو سوينيان ومو كونغان: الاقتصاد الاشتراكي الصيني ٤٩ - ١٩٨٤ (بكين ١٩٨٦)، ص٤٧٧-٤٧٩.

وخطط ماو لحركة جديدة لقيت قبولاً من الجيش ومن المعتدلين في بكين، ونظفت المدن والجامعات من الطلاب ومن المثقفين ومن الشبان المتسكعين. وكانت على كل حال مكتظة بالسكان، وتم إجبار حوالي عشرين مليون صيني في الأرياف، في سنة 1968 و1969 على التعلم كيف يحرثون كالفلاحين، والشبان المثقفون خضعوا لإعادة التثقيف.

في أكتوبر كان ليو شاوكي قد أبعد تماماً مغضوباً عليه. وحده ماو خرج سليماً لم يمس. ولين بياو في المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي الصيني في أبريل 1969 برّأ ماو من كل ملامة ودفن الثورة الثقافية واصفاً تخريباتها بأنها نصر عظيم. وكانت الكلفة في الحياة وفي تعطيل المستقبل ضخمة للغاية ورُدَّت الصين إلى الوراء عقد اً من الزمن حتى الخسائر المباشرة في الإنتاج في سنة 1967 و1968 كانت تعتبر لا شيء بالنسبة إليها.

بخلال السنوات الأخيرة من حياته أصبح ماو أكثر عزلة وتخلى عن إدارة الدولة يومياً، إذ أصبح واقعه مؤلماً واستمر يُعتبر رمزاً للصين وللنصر الشيوعي فيها ولبروز الصين كقوة عالمية.

وهما يكمن التناقض الأكبر. إن سمعة ماو التافهة لم تتأذَّ. وكان الإرهاب والعنف هنا حصيلة الطوباويات الأيديولوجية التي سعى إليها. لقد قضى على ملايين الأرواح فيما يسمى بالقفزة الكبرى إلى الأمام. ومن خلال الثورة الثقافية ومن خلال النزوح الذي تسبب به، حاول ماو أن يضمن لنفسه أنه بعد أن تنتهي حياته فإن نار الثورة لن تنطفئ معه. إن تجاوزات الثورة الثقافية رغم كل شيء علَّمت بعض الزعماء الصينيين درساً مريراً حول مخاطر خط ماو في فكره وعمله. وفي الوقت الذي مات فيه في سبتمبر 1976، وفي سياق التخطيط الاقتصادي، ظلت هناك بقية ثورية من أفكاره الراديكالية حية. ولكن إرثه في دولة ذات حزب سياسي واحد قمعية ظلت سليمة لم تمس.

إن الثورة الصينية قد خلقت لنفسها «غولاقها» (مقبرتها) وخلقت شبكة من العمل الإكراهي ومن معسكرات الشغل، ملايين السجناء أجبروا على العمل الإكراهي وأحياناً لعدة عقود بدون محاكمة وبخلال المجاعات الكثيرة، مثل المجاعة التي حصلت على أثر تجربة متز الكارثية. في سنة 1958 اضطرت عامة الناس إلى التفتيش عن الطعام في المزابل. نحن نعرف من شهود عيان أحياء أن مثل هذه المعسكرات كان هوس الطعام والتفتيش عنه قد حل محل كل المشاعر وكل الرغبات، والذين كان يُشتبه بأنهم أصحاب أفكار مضللة، واليمينيون وغيرهم من المنشقين كانوا يخشون الأسوأ وكانوا يخضعون لجلسات إعادة تثقيف تحرمهم من حرية التفكير. كم من مئات من الألوف لم تستطع العيش ولا يمكن إحصاء عددهم. منذ عهد قريب استطاع المنشقون الذين وصلوا إلى الغرب من تمكين العالم من معرفة كاملة بنظام العقاب والمعسكرات التأهيلية ومعسكرات العمل الإلزامي.

كانت هناك تنوعات بين الظروف في مختلف المعسكرات وكان هناك ذل تبعاً لأمراء المعسكر وتبعاً للعمل الذي يجب إنجازه وتبعاً للمزاج السياسي السائد. حقيقة واحدة تظهر من كل هذا الإرهاب البغيض: أن مقاومة وشجاعة الذين ظلوا أحياء تدل على أن الروح البشرية لا تعرف حدود القومية ولا حدود الوطنية ولا حدود العرق [ولا حدود اليأس].

السنوات الأخيرة لماو وورثته:
الثورة تغير مسارها

حتى بعد قتلى ساحة تياناتمن في سنة 1989، تصرف الزعماء الصينيون الشيوعيون وكأنهم سلك من كبار الكهنة. فهم وحدهم كانوا يستطيعون تحديد الصراط المستقيم التي يجب اتباعها من قبل بليون من المواطنين الصينيين. هذا ومنذ 1949 طبع تاريخ الصين بتغيرات مفاجئة. إن الخط السليم في أي وقت من الأوقات كان يتحدد من قبل مجموعة صاعدة من بين النخبة.

بعد موت ماو سنة 1976 لم يحمل أحد من الاعتبار ما يكفي ليقوم بحمله، ولهذا رتَّب دنغ كزيو بنغ لنفسه عقداً من الزمن يمارس فيه النفوذ الأعلى. وعندما يحصل تغيير في السياسة يلتفت الزعيم إلى أنصاره السابقين، فيتكشفون له عندئذ أنهم منحرفون وأعداء أو معادين للثورة كما هو معروض من خلال وعي وسهر الفريق المنتصر. إن بقية الصين، وابتداء بالكادرات الإقليمية وصولاً إلى الفلاح البسيط، كانت مجبرة على اتباع الخط الجديد. إن حبس المخالفين وحتى قتل المعارضين هو إرث شائع مشترك كما هو معروف قتل المجرمين. والتماسك موجود فقط في ممارسة السلطة المركزية بدون شفقة والحفاظ على دولة الحزب الواحد بدعم من العسكر والبوليس والمخابرات.

هذه الهيكلية، على كل حال، تمنع بأي شكل من الأشكال الصراع على السلطة بين زعماء الصين، وقد استمرت قائمة حتى عقد 1990. ولكن التوترات والصراعات داخل المكتب السياسي يمكن أن يُحْزَر من إقالة - أو من النقمة على مجموعة على يدي مجموعة أخرى تتولى إخراج التوترات إلى العلن. إن تناقضات المجتمع وهي التي تقدم التفسير الماركسي الأساسي للتطور التاريخي، تقدم بآن واحد الأسلحة المستعملة ضد الخصوم والتبريرات المعتمدة من أجل السياسات الجديدة، يستطيع الحزب أن «يصلح» فقط منذ القمة حتى القاعدة. الإصلاح من تحت أو من خارج الحزب - وهو الديمقراطية الحقة - سوف يؤدي إلى نسف الديمومة الذاتية لهذا النظام. ولهذا فإن أي تغيير جذري في طريقة حكم الصين يجب أن يتحقق عن طريق الزعامة

بالذات كما حصل في أواخر عقد 1980 في الاتحاد السوفييتي، أو من خلال ثورة ناجحة تكون ممكنة بفعل نقمة الجيش. بالنسبة إلى أي زعيم صيني تبدو السيطرة على الجيش، هكذا، مهمة كمثل السيطرة على المكتب السياسي. إن رئاسة لجنة الشؤون العسكرية هي موقع مفتاح للسلطة العليا، ومن يحتل هذا الموقع يحرص على أن تكون المراكز التي تحت، مثل نائب الرئيس ورئيس الأركان ومدير المخابرات السياسية مملوءة بأنصاره.

استمر ماو حتى وفاته سنة 1976 مسيطراً على الصين حينما كان يريد أن يرسم الخط السياسي الذي يجب اتباعه. إن التغيرات العنيفة من سنة 1949 إلى 1976 تعكس تمرده على العقيدة الكونفوشية القائمة على الوسيلة الذهبية Golden Mean وهي تحرك جذري أصولي متبوع بشدٍّ وإرخاء، مثل تغيير وجهة الثورة. إن الطلاب من الحرس الأحمر قد مارسوا السلطة العليا الحقيقية. وباسم ماو وضعوا القانون بأيديهم، معتقدين بأن عليهم أن يقودوا المجتمع الصيني من خلال الثورة إلى الطوباوية الشيوعية. لقد ساروا قُدُماً بمباركة ماو وتسببوا بالتعطيل والإضرار وهاجموا ليس فقط الرسميين المحليين كما علَّمهم ماو في «إعلانه السلوكي الكبير» في 5 أغسطس 1966 «هاجموا رؤساء الأركان»، كما هاجموا أيضاً أياً ينتمي إلى المؤسسة التقليدية. كانت مرارتهم وخيبتهم كبيرة ولا شك عندما ألغاهم ماو وزعامة الحزب وأجبرهم على الحراثة في الأرياف. والمفارقة أن الثورة الثقافية أحيت أيضاً «الحركة الديمقراطية» التي كانت مثلها مثل حقوق الفرد والحريات هي النقيض التام لصرخة الحراس الحمر: الخضوع لعقيدة ماو ولرؤيته.

بخلال سنواته الأخيرة تصرف ماو بشكل دكتاتوري متزايد. وقد وجد ذلك نافعاً لكي يبقي المكتب السياسي في السلطة، إذ كان فيه مجموعة اليسار المتطرف (عصبة الأربعة) التي تتضمن جيانغ كوينغ، وزوجته الممثلة منذ 1938، التي يوازنها الإصلاحيون بقيادة دنغ كزيوبنغ، الذي رجع إلى الموقف الوسط سنة 1973 باعتباره واحداً من نواب الرئيس. وكان رئيس الوزارة شوان لاي الذي عاصر كل هذه التقلبات في السياسة، متحركاً بالمقدار الكافي في أي اتجاه ينفخ فيه الريح. وكان له تأثير ملطف معتدل. كان ولاؤه الذي لا يوصف لماو ومرونته قد ساعداه على فهم السبب في بقائه وحيداً من بين النخبة السياسية الصينية في الوسط. إن محاولات عصبة الأربعة نسفَ موقعه فقط علَّمتهم رفض ماو هذا، ولكنهم هم أيضاً احتفظوا بنفوذ ضخم حتى موت الزعيم. كان هذا هو أسلوب ماو في حفظ توازن القوى المتنافسة. ومع ذلك كان لا بد من إيجاد ضحية يمكن إلقاء اللوم عليها من جراء تجاوزات الحراس الحمر. من أعلى صفوف المكتب السياسي، اختار ماو خليفته المنتظر، لين بياو وزير الدفاع منذ 1960. واتهم لين بالتآمر من أجل قتل ماو، ولم يقدم إلى المحاكمة، ومات كما يليق بمقامه في حادث جوي سنة 1971 أثناء محاولته المزعومة الفرار.

في سنة 1975 سقط شوان لاي مريضاً مرضاً خطيراً، وماو الذي كان يعرف مهارة دنغ أسند

إليه أمر تسيير شؤون الدولة رغم عداوة عصبة الأربعة. ومات شوان لاي في السنة التالية في أبريل 1976 ولكن صعود دنغ كان قصير الأجل. وتظاهر الألوف من الناس في ساحة تيانانمن في بكين، رسمياً من أجل الحزن على شوان لاي وفي الواقع احتجاجاً ضد قمع اليسار المتطرف. ووقعت صدامات مع البوليس وأخليت الساحة بالقوة، وكانت سابقة غير مريحة بالنسبة إلى ما سوف يحدث هنا بعد ثلاثة عشرة سنة . بين 1970 و1974 كان الانتعاش الاقتصادي يمشي خطوات ثم يتوقف، وهذا لم يمنع زعامة الحزب من إعداد خطط طموحة للمستقبل. في المؤتمر الرابع للشعب الوطني، في يناير 1975، أعلن شوان لاي أن هدف البلد أن يلحق بالعالم المتقدم في نهاية القرن وذلك بالتركيز على أربعة أمور عصرية: تحديث الزراعة والصناعة والدفاع الوطني والعلم والتكنولوجيا. ولكن بفضل ضوابط ماو والأيديولوجية كان من الصعب الوصول إلى مثل هذه النتائج. وتركت لورثة ماو ليحاولوا أساليب جديدة لتحقيق النمو اللازم.

وما سمي فيما بعد بالمرحلة الثانية من الثورة الثقافية ظل يعيق الصين. إن 12مليون طالب ومهني ومثقف أرسلوا إلى الريف ليتعلموا حقائق حياة الفلاح الصيني. العديد من السجناء المظلومين ما زالوا يعانون. والتربية والعلم قد وقعت في الفوضى وأعيد فتح المدارس والجامعات بصورة تدريجية في عقد 1970. إن سياسة الأرجحة (التناوب) المتبعة من قبل تراتبية ماو تفرض قساوة لا توصف وتفرض الألم على ملايين الصينيين وهم يتذكرون العقد الممتد من سنة 1966 إلى 1976 باعتبارها سنوات النكسة الكبرى.

ومع ذلك ما يزال هناك أيضاً، على الأقل مبدئياً، بعض الأوجه المفيدة. إن إعادة توزيع النشاط الصناعي عبر الصين، بعيداً عن المدن الصناعية في الشواطئ الجنوبية للصين، حفز النمو أكثر وقضى على بلية العالم الثالث بتنمية المدن الكبرى جداً بحيث تعجز عن استيعاب التدفق البشري. وقد حصل تخطيط أكثر عقلانية في النقل والاتصالات وسار قُدُماً، مع بقاء الاتصال بالمراكز المدينية القديمة، مع تجديد ما يلزم تجديده بدلاً من تركها مهملة. إن نمو الصين الاقتصادي قد يكون أفضل لو أنه عانى أقل من ثورة ماو الثقافية. لقد كان إيمان ماو بقوة الأيديولوجيا قد خلق عوائق مميتة. لم يكن يفكر عبر خططه وهذا هو أحد التفاسير في فشلها الذريع.

من الملحوظ أن فرعاً في التكنولوجيا ظل محتفظاً بتماسكه طيلة العقد عندما كان أهل الفكر يطاردون ويضطهدون بقسوة، ذلك هو قطاع الصواريخ والقنابل الذرية. بعد أن انسحب الروس من البرنامج النووي، تابع علماء الصين أبحاثهم بأنفسهم. وفي أكتوبر 1964 فجَّرت الصين قنبلتها الذرية الأولى، بحيث أصبحت القوة النووية الخامسة في العالم. وبعد عامين أرسلت صواريخ موجهة مما مكَّنها من نظام الإطلاق.

بخلال 1967 بنت الصين القنبلة النووية الأكثر خطورة ورهبة. وبعد ثلاث سنين أرسلت

قمرها الصناعي الأول وفي سنة 1975 أطلقت النموذج الذي تمكن استعادته إلى الأرض. والصواريخ هي من بين الصواريخ الأكثر موثوقية ويمكنها أن تنقل الشحنة المتفجرة في رأس القذيفة إلى الفضاء بكلفة أقل من كلفة الصواريخ الأميركية أو صواريخ آريان الأوروبية.

من أهم الأشياء المجفلة في تطورات ماو في السنوات الأخيرة هو إعادة توجيه سياسة الصين الخارجية. العلاقات مع الاتحاد السوفييتي سارت من سيئ إلى أسوأ بعد سقوط خروتشوف. وفي مارس 1969، كان هناك صراع بالأيدي فعلي من أجل جزيرة تافهة وسط نهر أوسوري طالب بها الجانبان الروسي والصيني. ولكن نزاع الحدود فوق «باسيفيك» السوفييت على طول نهري آمور وأوسوري كان أقل من سبب بقدر ما كان رمزاً يدل على العداء الصيني السوفييتي، حيث مع بريجينيف في عقد 1970 وقفت فرق من أميز الفرق الروسية على الحدود، استكملت بإقامة تجهيزات صواريخ نووية. وعلى كل يعرف الصينيون أنهم لا شيء أمام الروس. لقد أولى ماو السياسة الخارجية الصينية بأنها دخلت مرحلة إمبريالية جديدة، وبإمكانه أن يذكر كدليل مؤكد مبدأ بريجينيف الذي استخدم كتبرير لغزو تشيكوسلوفاكيا سنة 1968، في حين أن الولايات المتحدة - بالمقابل - أصبحت في نظر ماو متمددة أكثر من اللازم. وفي مطلع عقد 1970 كانت تفتش عن مخرج لائق لتخرج من فيتنام. ورأى ماو في المنافسة الأميركية السوفييتية تناقضاً تستطيع الصين أن تفيد منه: إنه الآن مستعد للبحث في اتفاق مع البلد الذي كان في ما مضى عدو الصين الرئيسي: الولايات المتحدة. في واشنطن أيضاً رأى الرئيس نيكسون وهنري كيسنجر فرصة لإقامة توازن أفضل - في القوة - ضد الاتحاد السوفييتي وذلك بلعب ورقة الصين.

وبدأ الأمر على الطريقة الصينية المتميزة باتفاق في مطلع 1971 على أن يزور فريق التنس الأميركي الصين، كان هذا أول حلقة اتصال بين البلدين. وكانت والولايات المتحدة ما تزال تعترف بنظام شان كاي شك في تايوان على أنه جمهورية الصين الشرعية، وكان ممثلوها يحتلون مقعد الصين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. في يوليو سافر كيسنجر، وهو مستشار الرئيس نيكسون في مجلس الأمن القومي، سراً إلى بكين. وهذه الرحلة مهدت الطريق أمام تحول مفاجئ وخطير في تاريخ العلاقات الدولية.

وطار الرئيس نيكسون ومدام نيكسون ووليم روجرز وزير الخارجية وكيسنجر إلى بكين لمناقشة ماو وشوان لاي والتفاوض معهما في فبراير 1972. وكانت النتائج قد تضمنها تصريح الولايات المتحدة والصين الذي نشر في شنغاي في 28 فبراير وفيه أعلن الموقِّعون الأميركيون والصينيون عن رغبتهم في عودة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها. واستعرضا الوضع الدولي وأصدر كل من الأميركيين والصينيين بياناً كلٌّ فيما يخصه. ورغم اختلاف الأيديولوجيات، صرح البيان الأميركي بأن لا بلد معصوم عن الخطأ. وشددت الولايات المتحدة على التزامها

بالحرية وعلى دعمها لفيتنام الجنوبية ولكوريا الجنوبية. ورد الصينيون بأن الضغط يولد المقاومة، وأن الدول القوية يجب أن لا تستذل الدول الضعيفة: «وأن الصين لا تريد أبداً أن تكون دولة عظمى وأنها تعارض سياسة القوة والهيمنة من أي نوع كانت. وأعرب الصينيون عن دعمهم الثابت لشعوب لاوس وفيتنام وكمبوديا (وهنا وقف الصينيون موقفاً مناقضاً للموقف الأميركي تماماً). ولكن الفريقين صرَّحا عن رغبتهما في تخفيف حدة الصراع الدولي وأنهما لا يسعيان إلى السيطرة. وكان الفرق الملموس والأكثر دقة هو مستقبل تايوان، المتحالفة منذ زمن بعيد مع الولايات المتحدة. وصرح الصينيون بشكل لا يقبل المساومة بأن تايوان مسألة داخلية وشددوا على أن تايوان - باعتبارها مقاطعة من الصين - يجب أن تعود إلى الوطن الأم. وطلبوا أيضاً سحب القوات الأميركية من الجزيرة. ووافق الأميركيون على أن هناك صين واحدة وهي نقطة - أضافوا بصورة لاذعة - تشترك فيها تايوان وبكين. والولايات المتحدة ترغب في حصول اتفاق سلمي وأعطت تعهداً خطيراً، وإن كان مبهماً إلى حدٍّ ما: أنها تؤكد الهدف النهائي وهو سحب قوات الولايات المتحدة ومنشآتها العسكرية من تايوان».

في ديسمبر سنة 1978 بدأت علاقات دبلوماسية كاملة بين بكين وواشنطن. وكان الحظر الأميركي قد رُفع منذ زمن طويل واحتلت الصين مقعدها كاملاً في المجموعة الدولية. وحلَّ مندوبها محل مندوب تايوان كعضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وعادت العلاقات مع الغرب إلى طبيعتها، وهي عملية بدأت مع الاتحاد السوفييتي فقط في أواخر عقد 1980. وهكذا بدأ الانفتاح على الغرب تحت رعاية ماو في عقد 1970. وقد قُدِّر له أن يبلغ مداه في عقد 1980 بإرسال عدة آلاف من الطلاب الصينيين للدرس في الخارج، ومعظمهم إلى البلد الرأسمالي الولايات المتحدة، حيث جاء أكثر من 20 ألفاً ليدرسوا التكنولوجيا المتطورة وإدارة الأعمال، ودرس ابن دنغ الأصغر الدكتوراه في جامعة روشستر. لقد كانت ردة مضحكة: في عقد 1950 كان الاتحاد السوفييتي هو الذي يقدم التعليم.

كان خليفة ماو المباشر - وقد اختاره المكتب السياسي الهرم - ماوياً تقليدياً: هوا غوفنغ. وكانت أعظم مساهماته أن عزل عصبة الأربعة - أي أقصى اليسار - من المواقع الأكثر أهمية. ويمكننا أن نتحزر فقط الصراع داخل المكتب السياسي الذي أدى إلى إعادة دنغ إلى مركزه السابق في سنة 1977. إن الكوارث الطبيعية التي ضربت الريف الصيني في سنة 1977 و1978 بطأت الانتعاش الاقتصادي الثالث للجنة المركزية الصينية الاثني عشرية للحزب، والذي عُقد في سبتمبر 1978، بأنه نقطة تحول ذات مدلول بعيد المدى. وأقيل هوا من منصبة كرئيس للحزب في سنة 1978 بعد اتهامه بأنه مستمر في اتباع سياسة الكليّين: أي إنه تمسك بكل القرارات السياسية التي اتخذها ماو، وبكل التوجيهات التي سبق أن تخلى عنها ماو.

لقد تم التخلي عن بند رئيسي من الاستراتيجية الماركسية الآن هو إسقاط «صراع الطبقات» كمفتاح للنمو ثم التحول إلى «التحديث الاشتراكي». إن هذا يعني في الواقع، رغم الولاء الكلامي الكاذب للفكر الماوي، الانفصال عن التوجهات الثورية لماو، القائمة على الاعتقاد بأن خلق الإنسان الشيوعي يجب أن يأتي أولاً من خلال التثقيف وتنظيم الفلاحين في مجمعات والعمال في مشاريع تديرها الدولة. إن أرباح الرفاه والتقدم الاقتصادي يفترض بها أن تتحقق بصورة أوتوماتيكية. والآن أصبح التفكير بأن المهمة الأولى هي تحديث الصين، والعمل لكل ما هو ضروري لزيادة الإنتاج في الأرض وفي الصناعة بأسرع ما يمكن بحيث يتم - في مدة جيل - رفع مستوى المعيشة الصيني من واحد من أدنى المستويات في العالم إلى مرتبة مستوى المعيشة في الغرب.

إن الخط الجديد (الذي كان لا بد من وضعه كشعار حتى ينسجم مع الممارسة السياسية) سمّي «التفتيش عن الحقيقة من خلال الوقائع» وعندما تثبت أن الأيديولوجيا الماركسية هي العائق، عندها لا بد من التخلي عنها ونبذها. والحزب الذي وصل موقعه إلى الحضيض بخلال الثورة الثقافية لا بد من بعثه إلى الواجهة حتى يؤمن أن الإصلاحات التي قررتها الزعامة يجب تنفيذها. وجيش التحري الشعبي دُلِّل حتى يثبت أنه باق الأداة المخلصة بيد السلطة وأن يحفظ النظام والوحدة والطاعة لزعامة الحزب. إن الديمقراطية بالمعنى الغربي للكلمة: التعددية واختيار القيادة من قبل الشعب لم تكن تلعب أي دور في هذا البرنامج. لا شك أن طلب مثل هذه المسائل رؤي أنه يهدد بالخطر أهداف التحديث وأنه يهدد الوحدة الأساسية للهدف.

إن دنغ كزيو بنغ، الرجل الذي يمثل الخط الجديد والذي سبق أن لعب دوراً ملحوظاً في محاولة جعل الصين أكثر حداثة من الناحية الاقتصادية، ينتمي إلى المجموعة الأعتق من الثوريين الذين كانوا ناشطين في عقد 1950. إن الابتعاد الواضح عن عصمة ماو المفترضة قد تمَّت الإشارة إليه من خلال إخضاع عصبة الأربعة لمحاكمة متلفزة سنة 1980 من أجل عرض أخطاء الثورة الثقافية. جيانغ كوينغ، أرملة ماو، وحدها عرضت دفاعاً جريئاً، رافضة الاعتراف بأية جريمة: «إنكم لا تستطيعون أن تتعايشوا بسلام في هذه الحقبة من الأيديولوجيا» صرخت بهم: «إنكم تتعايشون مع وهم، وهم سوف يفسدونكم». وحُكم عليها بالموت، ولكن ذلك الحكم حُوِّل إلى سجن مدى الحياة. وكرمز للثورة الثقافية أصبحت أبغض امرأة في الصين في هذه الأثناء صعد جيل شاب من السياسيين فاحتل المراكز العليا: هو يابنغ أصبح زعيم الحزب، وزهاو زيانغ رئيس الحكومة، وكلاهما من المصلحين من أتباع دنغ. ودنغ نفسه تحاشى عبادة شخصية ماو، وإن كان كعضو في المكتب السياسي مكلف بالجيش كان حذراً في معارضة «الحارس القديم» للمحافظين الذي ظل قوياً وقادراً مستعداً للتراجع إلى الوراء إذا فشل إصلاحه أو فقد السيطرة

على الحزب أو هدد وحدة الصين. وهكذا يتبين أن موقف دنغ لا تمكن مقارنته بموقف ماو. وعندما أصبحت احتجاجات الناس قوية جداً، كان دنغ نفسه مستعداً لدعم خط أكثر محافظة.

إن إصلاحات دنغ التي أدخلها على البنية السياسية لم يكن يقصد بها أبداً أن تنشئ ديمقراطية من النمط الغربي، كان هو يدينها على أنها «ليبرالية بورجوازية». ولكن بدون إدخال بعض الإصلاحات على البنيات القائمة فإن برنامجه الاقتصادي سوف يفشل. وظل طوال سنين يداور الانقسامات في الصين بمهارة لاعب البوكر. وبالضبط إن مقداراً من الانتقاد كان لا بد من تشجيعه من أجل رد (تلميع) البيروقراطيين في الحزب الفاسدين أو العاجزين ومن أجل الحد من نظام الحماية الأبوية الذي يعطي الأفضلية لمن نعرفه. فيما بين 1982 و1985 تم التوصل إلى تقدم بطيء ولكن مستمر، وذلك بإخراج العجزة أو غير الأكفياء وذلك عن طريق منحهم شروطاً سخية للتقاعد في اجتماع خاص وطني للحزب. في سبتمبر 1985 انسحب نصف أعضاء المكتب السياسي وخمس اللجنة المركوية ومُنِحَتْ لدينغ كزيو بنغ ولهيويا ولزاهو زاينغ أكثرية الأصوات في المكتب السياسي. عند هذه النقطة وصل دينغ إلى ذروة نفوذه وقوته.

استطاع دينغ أن ينظر إلى الوراء، من خلال بداية ناجحة بشكل ملحوظ، إلى برنامجه في الإصلاح الاقتصادي في مجالي التعليم والتقدم التكنولوجي ولكن بشكل خاص جداً في الزراعة. وتم تغيير الاشتراكية بصورة تدريجية وأعطى الفلاح الحافز ليبيع بعضاً من محصوله من أجل الربح ومن أجل الدخول في الصناعة اليدوية الماهرة. وكانت كومونات الشعب (أي مجمعات القرى) قد استبدلت بين 1979 و1984 بنظام جديد من شأنه أن يعيد عملياً الأرض إلى الفلاح ضمن عقد يسمى التأجير الطويل المدى، بحيث يختلف قليلاً جداً عن الملكية الخاصة وهذا العقد قد استُخدم من قَبْلُ لحقبات قصيرة من أجل إنعاش المحصول الزراعي، ولكنه الآن أصبح النظام المعتمد بدلاً من الكولكتيفات أو المجمعات. وأجريت عقود مع أصحاب المنازل الفردية: على أن يدفعوا الضرائب ومبلغاً من الحبوب يتفق عليه يباع للدولة ولكن بعد ذلك يستطيع صاحب المنزل (أو مجموعة الفلاحين) أن يحتفظ بما كسبه. وأصبحت الأسرة بعد ذلك شبه مالكة للأرض وتستخدم أحياناً مئات الفلاحين والحراث. وارتفعت الأسعار، وحدث ازدهار اقتصادي في بعض أرجاء الصين عندما استطاع المزارعون الناجحون أن يبنوا بأنفسهم بيوتاً واسعة وأن يشتروا السلع الاستهلاكية التي لم تكن تشاهد من قبل في الأرياف مثل التلفزيون الملوَّن والبرادات، ونمت المشاريع الريفية والمصانع وأصبح الملاكون أغنياء. والشيء الأهم بالنسبة إلى الدولة كان رغم كل شيء الزيادة في المحصول الزراعي الذي أصبح في السنوات التي تلت 1979 مشهوداً بعد أن انطلق من أسس متدنية كانت في الكولكتيفات أو المجمعات. وبخلال 1984 بدت إصلاحات دينغ الزراعية وكأنها قد حققت مطلبها وبررت نفسها بنفسها.

إن إصلاح مصانع الدولة والمشاريع الريفية قد انطلق فيما بعد، في منتصف عقد 1980، وكان دينغ قد أعطى الأفضلية للإصلاحات الزراعية. ورجع المصلحون إلى الصناعة الحرة بدلاً من عوائق الدولة وحوَّلوا المسؤولية عن المصنع إلى المدير. وهنا أيضاً كان حافز الربح هو الذي يشكل المشجع. وتم تشجيع المشاريع الخاصة الصغيرة. وبخلال 1987 انطلق عشرون مليون مشروع عائلي أسري. ولكن الإصلاح الأكثر بروزاً هو نمو ما سمي المناطق الاقتصادية الخاصة وهي محميات رأسمالية داخل الصين الاشتراكية.

وإن كان الغرب قد استغل الصين في القرن 19 ومطالع القرن العشرين مقيماً فيها محميات غربية على الأرض وفي المرافئ بموجب معاهدات وبموجب امتيازات، وهذه كلها كانت قنوات بها تم نقل الإدارة والأيديولوجيا إلى الصين. وأكثر هذه الامتيازات الدولية نجاحاً وجدت في شنغاي التي كان تقدمها التجاري الدولي والمحلي في الصين يعود الفضل الكامل فيه إلى وجود الرجل الغربي. ولكن الشيوعيين أكدوا على سيادة الصين وطردوا الغرب من كل تلك المحميات،. ولمدة عقد من الزمن ملأ الاتحاد السوفييتي الفراغ كمعلم، ولكنه انسحب بعدها أيضاً. في زمن الشيوعيين أقام مصنع باركر معملاً له في شنغاي واستمر في الإنتاج من أجل التصدير الرخيص تقليداً لقلم باركر 10 بدون تجديد أو تغيير لمدة ثلاثة عقود. وأراد دينغ والمصلحون استجلاب المعرفة الغربية وعودة رأس المال إلى الصين. تلك كانت غاية إنشاء مناطق المشاريع الخاصة. ومنها مثلاً شن زن التي وضعت في موضع استراتيجي عند حدود هونغ كونغ. وكانت أول مثل للتعاون بين مهارة الصينيين والنظام الرأسمالي وما يمكن تحقيقه. وأعطيت شروط تفضيلية. وتوفر رخص اليد العاملة الصينية جذب التوظيفات على مستوى واسع من هونغ كونغ. لا شك أن دينغ أراد أن يقتل عصفورين بحجر واحد. فهو بإظهاره أن الرأسمالية والشيوعية يمكن أن يتعايشا جنباً إلى جنب دفع بتوحيد الصين كلها إلى الأمام: وذلك باستلحاق المستعمرات البريطانية هونغ كونغ والمحمية البرتغالية محمية ماكاو وجزيرة تايوان المعادية. لقد عاد معظم هونغ كونغ إلى الصين عندما انتهى عقد الإيجار الطويل البريطاني. وفي سنة 1984 عقدت الحكومتان البريطانية والصينية اتفاقاً يتضمن صيغة دينغ ومفادها: «بلد واحد ونظامان». وبعد أن ينتهي العقد البريطاني الطويل الأمد في 1997 تعود هونغ كونغ إلى الصين على أن يُسمح لها بالاحتفاظ بنظامها الرأسمالي وبحرياتها لمدة خمسين سنة باعتبارها منطقة إدارية خصوصية في جمهورية الصين الشعبية.

وفي حين يبدو أن دينغ والمصلحين معه قد حولوا الصين وفتحوا البلد أمام الغرب واجتذبوا السياح والرأسمال الأجنبي وطوروا المشاريع المشتركة الجديدة ووضعوا الأنظمة من أجل الآلات والمصانع الكاملة مع الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وغيرها من البلدان، برزت مشاكل طُرحت في سنة 1989 مسألة الماركة على البضائع المصنوعة وفقاً لبرنامج دينغ الإصلاحي.

إن المشروع الزراعي الحر قد تركز على إنتاج المحاصيل الصناعية الأكثر ربحاً من غير الحبوب مثل القنب والتنباك. في سنة 1985 شح إنتاج الحبوب نتيجة تزايد سكان الصين، رغم المشجعات على ضبط الولادة وفقاً لبرنامج: «بيت واحد ولد واحد». لقد تنامى عدد السكان بكثرة. إن الإنتاجية المتزايدة في محصول الأرض تعني استعمالاً أقل لليد العاملة [وزيادة المكننة]. إن سكان المدن في الصين تضاعفوا تقريباً بين 1980 و1986 فكان لا بد من إطعام 180مليون فم جديد في المدن. وكانت هناك بطالة واستخدام ناقص في المدن، وتفاقم النقص في المنازل للسكن بشكل قاس. إن المشاريع المختلطة والسوق الحرة شجعت الفساد، وانتشرت الرشوة والحظوة، وارتفعت الأسعار فصدمت السكان وهجرتهم وهم الذين اعتادوا على الاستقرار مع الركود الاقتصادي. وكان النمو الاقتصادي غير منتظم فهو أكثر ثباتاً في أواخر عقد 1980 في المدن الساحلية فقط. إن المنتوج الزراعي من المزارع الصغيرة في معظمها كان صغير الحجم وأعجز من أن يوازي الزيادة الضخمة جداً في سكان الصين. داخل اقتصاد ليست الأسعار فيه موجهة للسوق يحصل التباس وتمزق، والأسوأ من ذلك أن الصين مثقلة ببيروقراطية واسعة حيث وظائفها التخطيطية ما تزال مستمرة في التدهور. والمصالح الخاصة قد تضررت بفعل هذه التغييرات فبذلت قصارى جهدها من أجل تبطيء أو تفشيل إصلاحات دينغ.

والمشكلة الكبرى هي اعتراف دينغ بالحاجة إلى تغيير هذه المواقف عند الأفراد الصينيين حتى يصبحوا أكثر استقلالاً في تفكيرهم وأكثر مسؤولية وأكبر مبادهة. ومن أجل أن ينجح في ذلك رفع هو أيضاً التوقعات فيما خص ما يستطيع الحزب أن يفعله. إن الإصلاح التربوي خلق طبقة مهنية واسعة وعدداً أكبر من الطلاب الميالين إلى المثالية أخذوا يطالبون بحريات جديدة وبالديمقراطية، وهذا ما وضع مصلحي دينغ وزعامة الحزب في مسار تصادمي مع قلة مدينية مثقفة وسليطة جريئة أخذت تنادي بالإصلاحات السياسية وفقاً للنموذج الغربي. إن الغرب قد توقع من الزعامة الصينية الكثير على أثر تنامي الاقتصاد الصيني وازدياد التغلغل الدبلوماسي مع بقية العالم. وزار السياح الصين فوجدوا شعبها كريماً ودوداً. وسمحت بكين بفتح بعض النوادي الليلية السرية التي تقدم خدمات الضيافة، وبدا كأنما الصين تريد تبني الطريقة الغربية في الحياة فلم تستورد فقط الرأسمال الغربي والسلع بل أيضاً بعض القيم الغربية. ولكن في سنة 1989 أظهرت القيادة الصينية وجهاً مختلفاً وغير متوقع وامتلأ الغرب رعباً ورهبة.

في الصين، صين القرن العشرين، كانت هناك عادة متأصلة هي الاحتجاج الطلابي واحتجاج المثقفين. والتاريخ موسوم بأحداث شبيهة بالمظاهرات التي جرت في 4 مايو 1919 ضد الأجانب والذين أصبحوا هدفاً لمظاهرات جديدة في عقد 1980. إن مثالية الطلاب وانزعاجهم كانت تدار من وقت إلى آخر من قبل زعامة الحزب المسنَّة ضد خصومهم وليس فقط من قبل ماو نفسه،

وذلك حين تم إطلاق الحراس الحمر في سنة 1966. كان هذا تكتيكاً خطراً والذين اتسخدموا مظاهرات الطلاب من أجل أغراضهم الخاصة، كان عليهم أن يحموا الذين ساعدوهم على العصيان. وقرر دينغ وخليفته المختار أي الرجل الذي اختاره هو ووضعه في مركز زعامة الحزب، هويا بانغ، قررا معاً بالاتفاق مع رئيس الحكومة زهاو زيانغ أن يسمحوا بتعبير أكثر حرية عن وجهات النظر. واحتفظ دينغ بخطوطه مفتوحة مع المحافظين المسنين في المكتب السياسي وذلك بتنديده بالنفوذ الغربي البرجوازي المتهاوي.

ولم يكن مفاجئاً أن يكون طلاب الصين في مقدمة الجبهة في الاحتجاجات والمظاهرات. فقد كانوا يعيشون في ظروف تعيسة وكانوا محكومين بقسوة من قبل الأكبر سناً. وكان مستقبلهم موضوعاً بين يدي الدولة أو جهاز الحزب الذي كان يخصص لهم وظيفة في مكان ما من الصين وربما في المناطق البعيدة البرية الموحشة. يضاف إلى هذه الرغبة لدى الشباب، وهي التحرر من المضايقات التي تفرضها الأجيال القديمة والعثور على حلول جديدة للمشاكل القديمة المطروحة، كل ذلك نمَّى التذمر من سياسيي الحزب إضافة إلى الفساد والقمع [إضافة أيضاً إلى تغلغل المخابرات الغربية بين الطلاب]. إن القناعات القديمة المترسخة مع الاعتقاد بعصمة ماو قد حل محلها جملة من الأفكار. إن الخطوة السريعة التي حققها التغيير الاقتصادي والاتصال بالأجانب والاتصال بالأدب الأجنبي والاتصال ببعض معلميه الذين كانوا يتكلمون بشجاعة لغة الطلاب، كل ذلك خلق خميرة من عدم الاستقرار. في شتاء 1986 نزل الطلاب إلى الشوارع وتجمهروا في ساحة تيانانمن. لم تكن الإصلاحات الاقتصادية كافية، وأرادوا لأنفسهم أن يتحكموا بمصيرهم. وكان هذا الطلب يعني الديمقراطية المرموز إليها بشعاراتهم وبتمثال الحرية. كان تعبيراً عفوياً عن المشاعر. ولكن الطلاب ليست لديهم فكرة كيف يتم الانتقال إلى الديمقراطية وترتيب ذلك ضمن الظروف السائدة في الصين. كانوا شجعاناً ومندفعين وقد رفضوا خطة دينغ الحذرة من حريات أكثر ومن الازدهار الذي من شأنه أن يحدث يومئذ المزيد من التمزق بدلاً من التقدم. إن احتجاج الطلاب قد ضبط وفرق الطلاب بدون استعمال القوة. وكان أصحاب الخط المتشدد في المكتب السياسي قد رأوا في ذلك تساهلاً في غير مكانه.

إن إصلاحات دينغ الاقتصادية التي شجعت على المزيد من حرية الاختيار ومن الحرية في حياة الصينيين قد لقيت التوبيخ من أجل هذه المطالب الخطرة التي تنادي بالحرية السياسية والتي تتحدى دور الحزب ودور زعامته. ولم يكن دينغ يستطيع التوقف في نصف الطريق على درب الإصلاح الاقتصادي. ولكنه اتفق مع المحافظين بأن حرية التعبير لا يمكن منحها في هذه المرحلة الدقيقة التي من شأنها أن تؤثر في سيطرة قيادة الحزب على سياسة القرار. وتم نقل الرجل الذي فكر هو باختياره كخليفة له وهو الإصلاحي البرجماتيكي هيزيا بانغ، تم نقله من

قيادة الحزب من دون إقالته من المكتب السياسي. وبخلال 1987 رتَّب دينغ الأمور من أجل إعادة التوازن بين المصلحين والمحافظين في حين استمر سائراً إلى الأمام في التحديث الاقتصادي وفي تشجيع الرأسمالية الغربية على التوظيف في الصين. وحل زاهو زيانغ محل هويا بانغ، وكانت مهارة هذا الأخير الإدارية يقصد بها المساعدة على إصلاح الحزب وتخليصه من الفساد.

إن عضواً أصغر في المكتب السياسي لي بنغ، يغلب عليه أنه لا لون له، تعلم في موسكو التكنوقراطية، وضع على رأس الدولة. وبضربة معلم ماكر انسحب دانغ من مناصبه، وبعدها أقنع العديد من الأعضاء المحافظين المسنين في المكتب السياسي أن ينسحبوا معه، ولكن توافقاً حزبياً سرياً عرَّف بأنه يستطيع الاستمرار في اتخاذ قرارات الحزب الرئيسية.

وأحدث التغيير السريع المزيد من المشاكل الاقتصادية، في سنة 1988 و1989. وبلغ تضخم الأسعار 30%. ومع الحريات الاقتصادية الجديدة اغتنى البعض، ولكن الجيش، ومئات الألوف في الحزب ورسميي الدولة، وكل الذين يستمدون دخولهم من أجور الدولة، ظلوا في الخلف محتاجين. وكان المحرومون قد بدأوا يرون المجتمع الصيني وكأنه مجتمع يسير نحو مزيد من عدم العدالة. وظهرت صفوف طالبي الطعام في بكين تدل على حقيقة مؤلمة: حركة القصور الزراعي والفساد. ربما كان هذا شبيهاً بسياسة غورباتشوف في «الغلاسنوست» الجريئة وزيارته الوشيكة لبكين التي حملت الطلاب في ربيع 1989 على التظاهر وعلى المطالبة بالإصلاح السياسي وقامت يافطات لا عدّ لها في ساحة تيانانمن تحيي «رائد الغلاسنوست» وتهتف للزعيم السوفييتي باعتباره «رسول الديمقراطية». ومجيء غورباتشوف في مايو كان بذاته نقطة تحول في علاقات الصين الدولية. وفي نهاية الزيارة التشويشية التي دامت أربعة أيام أعلن دانغ وغورباتشوف أنه بعد ثلاثين سنة من العداء فإن العلاقات بين الصين والاتحاد السوفييتي عادت إلى طبيعتها. ولكن لم يقم أي دليل معين على أن التعاون قد انبثق من جديد. وعلى كل حال لقد غطت على الزيارة الأحداث المأساوية التي حدثت خارج القاعة الكبرى قاعة الشعب في ساحة تيانانمن. مثل هذا الهياج لم يُرَ فى الصين منذ الثورة الثقافية التي مضى عليها عشرون سنة .

فالطلاب الذين كانوا يتظاهرون منذ أبريل احتلوا الساحة طيلة مايو وجذبوا المزيد من الانتباه. إن تقدم الصين في تكنولوجيا التلفزيون والاتصالات عبر الأقمار الصناعية نقلت على الحي هذا الاحتجاج الشعبي، ومطالبته بالديمقراطية وإنهاء الدور الحصري المعطى للحزب الفاسد في كل المعالم. وبدا كل شيء طبيعياً، حتى عندما تشدد الطلاب في مطالبهم بصورة سلمية حينما أعلنوا الإضراب عن الطعام. ولمدة سبعة أسابيع تسامحت القيادة الصينية مع احتلال الطلاب للساحة، مع فارق كبير مع سنة 1976 حينما قمعت احتجاجات طلابية سابقة بالقوة وفرِّق الطلاب مع إسالة الدماء. في المناسبة الأخيرة سقط دانغ من الحكم. الآن ظل هو في منصبه. إن الصين حقاً تبدو متغيرة.

داخل القاعة الكبرى - قاعة الشعب - قام صراع على السلطة بين رئيس الحزب زهاو زيانغ ورئيس الوزراء الأكثر تشدداً لي بنغ. إن إعلان حالة الطوارئ في 20مايو واستدعاء المكتب السياسي ذي الأربعة مسنين الثمانيين الثوريين، كل ذلك دلّ على أن دانغ مستعد للتصرف بقوة وأنه لم يكن مهيئاً للتسامح أكثر مع الاحتجاجات الشعبية تحدياً للحزب. لا بد أنه كان واعياً جداً للضرر الضخم الذي يحدثه الصدام الدموي في صورة الصين الإصلاحية، وبالضبط في الوقت الذي تتصاعد فيه المصاعب الاقتصادية التي تحتاج إلى مساعدة الغرب أكثر من أي وقت مضى. وهل إن الجيش يمكن الاعتماد عليه، حتى ولو كان هو رئيساً للجنة العسكرية؟ وفشلت محاولة أولى باستخدم الجيش المرابض في بكين، وللحظ الأسوأ قام العمال بإضراب وأخذ الطلاب يحصلون على الدعم الشعبي. وفي عرض أخير لقوة التحدي أقاموا في الساحة نُصباً من الجفصين لآلهة الحرية التي تشبه نصب الحرية الأميركي. واستدعى دانغ آلاف الجنود من جميع أرجاء الصين إلى بكين. ولم يكن لدى هؤلاء المجندين الجدد أية فكرة عن الأشخاص الذين أعطيت لهم الأوامر بالقضاء عليهم باعتبارهم ثواراً خطرين. ولم يكن الطلاب المتجمعون في الساحة يظنون بأن جيش التحرير الشعبي يمكن أن يكون مستعداً لإيذاء رفاقه الصينيين، من الشبان والشابات الذين هم في عمرهم. وفي دعوة مأساوية أخيرة حاول زهاو زيانغ، والدموع في عينيه، أن يسترضي الطلاب.

وبخلال الساعات الباكرة من نهار الأحد 4 يونيو 1989 أطلق الجيش النار من الدبابات والبنادق على الطلاب العُزَّل. وأمكن تتبُّع المجزرة التي تلت - وفيها قُتل المئات، ومشاهدتها من قبل العالم أجمع جينما قامت طواقم تلفزيونية شجاعة ومعلِّقون بتغطية حية لمشاهد سفك الدماء، ولأجسام الطلاب يتعاوون وللجرحى فوق ناقلاتهم المرتجلة يُنقلون إلى مستشفيات بكين. ولم تعد المستشفيات تستطيع استقبال الجرحى، فأخذت تكوِّم الأجسام في الممرات [لو كنت أنت حاكماً ماذا تستطيع أن تفعل؟؟ هل تترك الاعتصام يتحول إلى ثورة وأعمال تخريب؟ ومعروف كم عانت الصين منها أثناء الثورة الطلابية. وإذا استقال الحكام القديمون وجاء حكام جدد ماذا يفعلون؟ هل يرضى الطلاب بمجرد التغيير أم يريدون المطالب؟ وهل يستطيع الحكام الجدد تنفيذ المطالب؟ ماذا غيَّر ذهاب ديغول بعد إضرابات فرنسا الطلابية في حزيران 1968، هل حل مشاكل فرنسا، أم إن الاستخبارات الدولية هي التي صنعت باقتصاد فرنسا ما صنعت؟ فالإضرابات أدت إلى هبوط قيمة الفرنك وإلى تعطيل الخطة الاقتصادية أي إلى تخفيض معدل مستوى المعيشة في فرنسا. هذه هي بعض حصائل إضرابات الطلاب المدبَّرة من قبل السياسات الخارجية المتصارعة وهي معروفة...]. وطوال السبت ظل الجنود يطلقون النار بصورة عشوائية، فقتلوا الرجال والنساء والأطفال وحتى المتفرجين الذين لا علاقة لهم بالمظاهرات [أي المتنزهين الجواسيس؟؟ في هذه الساعات الحرجة؟؟].

وهُدِّد العمال المضربون وأجبروا على العودة إلى العمل. وفي المكتب السياسي اعتُبر الطلاب كثوريين وأن مؤامرة محاكة من قبل قوات خارجية معادية للصين قد اكتُشفت. وتم إنكار المذبحة ببساطة واتُّهم المتظاهرون بقتل الجنود. والصحيح أن الجماهير في غضبها أحرقت بوحشية بعض السيارات العسكرية والدبابات وقتلت مَن فيها من الذين تصل أيديهم إليهم. وانتقلت الاضطرابات إلى المدن الأخرى أيضاً. في شنغاي جرت مظاهرات ضخمة ولكن من دون إراقة دماء.

وبعد انتهاء الكارثة مباشرة تم إيقاف زعماء الطلاب والمتظاهرين، وفرغت الجامعات بعد تشتُّت الطلاب والأساتذة وظل مصيرهم مجهولاً. وجرى بث المحاكمات العلنية على التلفزيون وصدرت أحكام بالإعدام، بدأت مطاردة زعماء الطلاب وأنصارهم من الحركة الديمقراطية الذين اعتُبروا الآن ثوريين. وطُرد زهاو زيانغ من زعامة الحزب ووُضع في الإقامة الجبرية وأصبح لي بنغ الناطق باسم الخط المتشدد. ولكن الصراع على السلطة لم ينتهِ حتى عندما عادت الصين في معظمها إلى الحياة العادية. وذنغ، كثمانيني، لم يكن متوقعاً أن يحتفظ بالسلطة لمدة قوية. ومع السكان المتزايدي العدد، رغم حملات الحد من النسل، بدت الصين وكأنها سوف تنتقل من 540 مليون إنسان في سنة 1949 إلى ما يُقدَّر بـ1300 مليون في العام 2000. وكانت الحاجة إلى زيادة الإنتاج عبر التحديث ماسَّة وملحَّة. ووقفت الصين بين المشروع الحر والتخطيط الاشتراكي، وبين بعض الحريات المحدودة الفردية وسيطرة الحزب، تحكمها عصبة صغيرة من الزعماء السياسيين محكومة بالصراع فيما بينهم. ورغم التقدم الحاصل منذ 1949، ما تزال الصين تواجه مستقبلاً صعباً جداً. آلاف من أفضل المثقفين الصينيين قد اضطروا إلى الدخول في معارضة سرية، وإن كانوا هم الشبان والشابات الذين لا بد منهم لجعل التحديث ممكناً: إن استخدام الجيش، جيش الشعب، ضد الشعب قد فتح ثغرة لن تندمل إلا بعد مدة طويلة. إن قضية ما إذا كان الإصلاح الاقتصادي والتحديث يجب أن يسبق التغيير السياسي الجذري [أي العودة إلى الرأسمالية الليبرالية التي تعيد الصين إلى حالة مطلع القرن العشرين]، كما يعتقد دنغ، أو ما إذا كان الإصلاح الاقتصادي قد بلغ الحالة التي لا يمكنه معها التقدم إلى الأمام بدون إصلاح سياسي قد تقررت وحُسمت.

إن ما يعتقده زعماء الصين هو أن إفساح المجال أمام المطالبة «بالديمقراطية» قد أغرق ويُغرق الصين في الفوضى والتفسخ وربما أيضاً في إراقة الدماء على المستوى واسع. إن الرقابة والانضباط لا بد منهما كشرطين من أجل التقدم المادي، وهم لا يرون أي سبب يمنع سلطة الحزب الواحد من الوصول - في المستقبل القريب - إلى توسع وإلى ازدهار ما يسمى بالسوق الاقتصادية الاشتراكية.

إن التقدم الاقتصادي الذي تحقق منذ 1989 قد أثبت خطأ العديد من المنظرين الغربيين المتشائمين. وعلى الصعيد السياسي، إن أحداث 1989 قد بددت الكثير من التفاؤل السهل - في الغرب - حول مستقبل الصين. ولعدة أشهر قطع الغرب علاقاته بالصين.

في هونغ كونغ حصل قلق كبير حول ما إذا كانت التسوية الإنكليزية الصينية ستبقى جاهزة ولكن الصين تظل أكثر أهمية، وحقها في الفيتو في مجلس الأمن حاسم أيضاً بالنسبة إلى الغرب بحيث لا يمكن نبذها أو التخلي عنها [إن عدد سكانها يمثل ربع البشرية أي ربع السوق العالمية بالنسبة إلى الرأسمالية الصناعية ولذلك فهي لا تُترك وشأنها طويلاً].

ولهذا رغم كل شيء تتطلب الواقعية تطبيقاً تدريجياً من المتعاملين الغربيين مع الصين في سنة 1990. والصينيون حريصون على تفادي الخروقات الزائدة وهم يحاولون إظهار النوايا الحسنة تجاه الغرب وذلك بدعم قرارات مجلس الأمن ضد العراق بعد غزوه للكويت في أغسطس 1990. وفي مطلع عقد 1990 رتَّبت القيادة الصينية أن تعزل بلدها عن الثورة التي اكتسحت أوروبا الشرقية الشيوعية وأحدثت تغييرات كبيرة في الاتحاد السوفييتي. في الصين إن الخطوة نحو الإصلاح جاءت من فوق.

الصين: ١٩٦٨ - ١٩٨٤

مؤشرات دالَّة على قيمة الناتج الزراعي والصناعي بالأسعار الثابتة (١٩٥٢=١٠٠)

السنوات	الزراعة	الصناعة الخفيفة	الصناعة الثقيلة	السكان بالملايين
١٩٦٩	٥١٤٧	٨٣٤٨	١٦٣٠	٧٨٥
١٩٧٦	١٣٠٧	٤٧٦٦	٣٢١٠٤	٩٣٧
١٩٧٨	٦٢٢٩	٦٩٧٠	٤٢٧٨٠	٩٦٣
١٩٨٠	١٢٥٩	٥١٢٥٩	٤٢٠٢٦	٩٨٧
١٩٨٤	٧٣٩٣	٧١٨٨٠	٤٤٠٧٨	١٠٣٥

المصدر: ليو سوينيان ويو كونغان: اقتصاد الصين الاشتراكية (١٩٤٩-١٩٨٤) بكين، ١٩٨٦، ص٤٧٧-٤٧٩.

في داخل الصين الواسعة، قامت محاكمات المنشقّين ونُفِّذت أحكام الإعدام والاعتقال وبرزت كدرس قاس بعد يونيو 1989. إن الولاء للحزب وللقيادة يجب أن لا يتحداه أحد. إن الصين ستبقى محكومة سياسياً من قبل الحزب الشيوعي وزعمائه كما من قبل. والزعماء هم الذين يقررون حدود النقاش والحريات الفكرية. وحصلت بعض الليبرالية في عقد 1990، وتم الترحيب بالزوار وظل الطلاب يدرسون في الخارج [وهذا أمر مهم بالنسبة إلى الغرب لأنه يتيح انتقاء العملاء أو إرسال العملاء]. إن الخميرة الفكرية في الصين قد خمدت بسرعة وبشكل مدهش، والانشقاق موضوع تحت المراقبة.

ومن تفسيرات الازدهار الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة، اللذين تزايدا في عقد 1990 في المدن أكثر منه في الأرياف، أن الزعيم الكبير دنغ كزيو بنغ يراقب برضًى أنه قد اختار المسار الصحيح، لأن الليبرالية السياسية (البيريسترويكا) في الاتحاد السوفييتي اقترنت بالإصلاح الاقتصادي وجعلت التحديث التجاري أصعب بكثير وأدت إلى الصراع وإلى تفكك الدولة السوفييتية.

إن الشعب الصيني يبدو أقل اهتماماً بالمعاني القيمية من نموذج الديمقراطية الغربية. يكفي أن الحزب استطاع أن يطلق مسار ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة السلع الاستراتيجية في السوق. لقد تحولت بكين، ودليله أوتيلاتها، ومخازنها الكبرى التنويعية، والسلع الأجنبية، وسترات وكنزات بنيتون، وسكان يحملون المال.

إن جماهير الصين الواسعة الضخمة يُقسمون بين بعض مناطق غنية ومناطق فقيرة. إن مؤتمر الحزب الشيوعي الرابع عشر الذي اجتمع في أكتوبر 1992 أيّد السياسة التي اتّبعها ابن الـ89 سنة العجوز دنغ بإصرار لمدة خمس عشرة سنة : إن الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي سمي حفاظاً على المظاهر اقتصاد السوق «الاشتراكية» ينفذ باستمرار إنما بقيادة رئاسة الحزب الشيوعي مع احتكار السلطة السياسية. إن الصين تسير بطريقها الخاص بها مرة أخرى.

الحركة والصراع في شبه القارة الهندية:
الهند، باكستان وبنغلادش

في النهاية كانت ثورة سلمية هي التي جلبت الحرية من الحكم الكولونيالي لخُمس الجنس البشري. إن الفرق المتجمهرة من الجيش الهندي ومن جيش «هضاب اسكتلندا» في ثيابهم الاستعراضية جنباً إلى جنب يدقون نشيد «الـلـه يحفظ الملك» وبعدها عندما ارتفع علم الهند الأصفر والأخضر والأبيض الهند الحرة وفي وسطه مغزل غاندي النسيجي دقت الفرق معاً النشيد الوطني الهندي. وكان رمزاً للعلاقة الجديدة. وطلب نهرو رئيس الوزارة من اللورد مونت باتن أن يبقى كأول حاكم عام للهند المستقلة. ولكن الاستقلال حلّ فقط مشكلة واحدة هي العلاقة مع بريطانيا المستعمرة. وكانت مهمات صعبة مضنية تواجه الحكام الجدد. وكان عليهم حفظ القانون والنظام في حين كان مرجل العداوات العرقية والدينية يغلي متحولاً إلى عنف دموي قاتل. وكان عليهم أن يحددوا وأن يؤمِّنوا الحدود الوطنية الجديدة في فراغ السلطة الذي حدث حين انسحب البريطانيون، والذي لم يُملأ تماماً من خلال الاتفاقات التي تم التوصل إليها عند الاستقلال. وكان عليهم أن يجدوا السبيل إلى رفع مستويات المعيشة لمئات الملايين الذين كانوا يعيشون عند حد الفقر في الهند الريفية وفي مدنها المكتظة. كل هذه الأشياء يجب أن تعالج بآن واحد. وحتى بعد أن تحقق الاستقلال، إن تمازج الفقر وحدة الحماس العرقي والديني لدى الأقليات وألاعيب السياسة من قبل النخبات الثرية قد تحول إلى حلقة من العنف والقمع استمرت لمدة نصف قرن. إن نظرة غاندي إلى هند يعيش فيه كل سكانها كإخوة لم تتحقق.

قبل 1947 كان من البديهي الافتراض أن الهند البريطانية سوف تُستبدل بكومنولث هندي. ولكن الانقسامات العميقة التي لم تظهر طيلة القرن من الحكم الإنكليزي بدت قوية. فقط بالقوة وبإراقة الدماء كان من الممكن إنشاء دولتين في سنة 1947. إن الصراع العرقي والوطني ظلّ يهدد الانسجام فيما بين الدولتين الخليفتين: الهند وباكستان. في سنة 1971 قامت البنغال، وهي المنطقة الشرقية من باكستان، بعصيان. وبمساعدة هندية حصلت على استقلالها عن باكستان

الغربية. الدولة الجديدة سُميت بنغلادش. إن شبه القارة الهندية انقسمت هكذا إلى ثلاث دول. هل تريد مجموعات أخرى كالسيخ في البنجاب أو سكان كشمير الانفصال وزيادة تقسيم الخارطة السياسية لشبه القارة الهندية؟

إن جمهورية الهند والجمهورية الإسلامية «الباكستانية»، وإن كانتا تواجهان العديد من المشاكل المتشابهة من الفقر والصراع العرقي داخل الدولتين ورغم وراثتهما للعادات الإمبريالية البريطانية ذاتها وللمؤسسات، إلا أن كلاً منهما قد تطور بشكل مختلف. وبخطوة جريئة منذ الاستقلال حكمت باكستان من قبل تحالف بين البيروقراطية والجيش تحت حكم عسكري متسلط، في حين أن الهند احتفظت بالهيكلية الديمقراطية للحكم. في الهند تحالف السياسيون مع الموظفين المدنيين من أجل استبعاد العسكر عن مركز القرار. إن القائد الأعلى للجيش الهندي ليس عضواً في الحكومة، وهو خاضع لأوامر رئيس الوزراء ولأمر وزير الدفاع، وحتى يتم التأكد من أنه لا يستطيع أن يبني لنفسه سلطة ذاتية في الجيش، فإنه يُستبدل كل سنتين.

إن الجيش الهندي لم يعتد القيام بانقلابات ضد الحكم المدني. وبدلاً من الحكام العسكريين المتسلطين، كانت عائلة نهرو - نزولاً تحت رغبة راجيف غاندي - تتصرف في معظم تاريخ الهند وكأنها «أسرة مالكة» قادرة على كسب الدعم الانتخابي الضروري لتبقي نفسها في الحكم إلا لفترات قصيرة. والزعماء الهنود جعلوا كهدف أساسي لهم بناء الوطن وتأمين الجمهورية وأن تكون الأغلبية الهندية والأقلية المسلمة من السكان تتمتعان بالحقوق المدنية المتساوية، لا وطنية مبنية على أساس ديني تعتبر مقبولة.

في السنوات الأخيرة، عرَّفت باكستان نفسها على أنها دولة إسلامية. ولكن المظاهر تضلل. إن بعض مظاهر الإسلام، مثلاً فرض أحكام الشريعة التي تقضي بالقطع وبالجلد قد أدخلت من قبل الجنرال ضياء الحق الذي استلم الحكم سنة 1977 وفرض دكتاتوريته العسكرية بواجهة إسلامية بغية الاحترام. وأدى موته في أغسطس 1988 في سقوط طائرة، ربما بسبب عمل تخريبي، إلى إزالة مستبد كان أمر بجلد أكثر من 4000 من المجرمين ومن الخصوم السياسيين طيلة العقد من الزمن الذي حكم فيه. ولكن في أيام حكم ضياء الدين كان رجال الدين (العلماء) معدومي الأثر والسيرة بخلاف ما هي الحال في إيران الإسلامية الخمينية. إن استبعاد العلماء من إدارة شؤون الدولة السياسية قد ظل مطبقاً بحزم من قبل كل زعماء باكستان منذ الاستقلال.

في سنة 1947، قرر محمد علي جناح، زعيم العصبة الإسلامية الهندية، إقامة دولة إسلامية مدنية (لا دينية) مستقلة، إن لم يستطع إقامة دولة هندية رخوة البنية إنما ذات سلطة مركزية محددة، لأن هذا الأمر لم يوافق عليه نهرو ولا زعماء حزب المؤتمر. وكان الخيار الاستقلالي الآخر هو باكستان. وهذا الخيار الأخير هو الوسيلة الوحيدة لحماية حياة المسلمين وأملاكهم داخل

شبه القارة الهندية. ولكن فصل باكستان يمكن أن يبرره فقط مبرر ديني وعرقي، ولهذا ركزت العصبة الإسلامية على الدين كأساس لطلب الاستقلال وكأرضية لمناداتها بتجميع المسلمين من كل الهند. وكان هناك مسلم مقابل أربعة من غير المسلمين (ومعظمهم كان من الهندوس) وكان النداء من قبل العصبة الإسلامية ناجحاً في وسط الهند حيث كان المسلمون يواجهون عداء وتمييز الأكثريات الهندية. والدولة الإسلامية المستقلة لن تحرر فقط المسلمين داخل حدودها من الخوف بل إنها أيضاً توحي بتحسُّن اجتماعي واقتصادي بالنسبة إلى المسلم المضغوط عليه والفقير. إن تأجيج المشاعر الدينية بدا مربوطاً بالمخاطر، فهو يؤدي إلى التعصب وإلى المذابح التي تلت التقسيم، وهذه النتائج عملت العصبة الإسلامية كل جهدها من أجل تجنّبها إنما فقط في الأماكن التي كانت تحت سيطرتها.

كانت دولة جناح المسلمة المدنية، ومنذ البداية، تقوم على الغموض. فالعلماء كانوا رغم كل شيء أقوياء في الدولة المستقلة وكان بإمكانهم إثارة الجماهير ضد النخبة الحاكمة، وإن كان تأسيس الدولة بدا أمراً يتطلب الوقت الطويل. عاش جناح مؤسس الدولة سنة واحدة بعد الاستقلال، وبخلال العقد من سنة 1948 إلى 1958 عندما استولى العسكريون لأول مرة على الحكم كان التطور السياسي في باكستان مجمَّداً من جراء فشل العصبة الإسلامية في تحويل نفسها إلى حزب جماهيري. وكان هذا العقد موسوماً بالتفارق والفساد والانشقاق بين السياسيين.

وكان بناء الدولة في جميع الأحوال يسير بصعوبة. ولم يكن هناك رجل بمقدرة جناح ليحل محله. كانت باكستان مقسومة إلى قسمين ومفصولة بآلاف الأميال داخل أراضي الهند. في باكستان الشرقية تواجدت أغلبية السكان (54%) وكان المسلمون فيها من العرق البنغالي المتجانس. في باكستان الغربية كانت هناك أعراق متنوعة منها البنجاب والسندي والباتاني والبالوشي. وكانت حكومة باكستان المركزية قائمة في النصف الغربي وادَّعت لنفسها مهمة السيطرة على القسم الغربي المنقسم على نفسه، وسعت أيضاً إلى حكم القسم الشرقي. في القسم الغربي كان أكثر من نصف السكان يعيشون في البنجاب والنصف الآخر في المقاطعات الأربعة الباقية وفيها العاصمة إسلام أباد. وكان الجيش وكبار الموظفين المدنيين في معظمهم من البنجاب وكانت الزعامة السياسية في العصبة الإسلامية لها جذور قوية في اللاجئين الذين هربوا من الهند حيث كانوا يشكلون أقلية. إن إقامة قاعدة ديمقراطية جماهيرية سوف يؤدي إلى إخراج النخبة اللاجئة من مسلمي البنجاب مما سيؤدي إلى تسليم الحكم إلى القسم الشرقي البنغالي الأكثر وحدة. ولكن الرغبة في الاحتفاظ بالحكم تعني أن النخبة اللاجئة من مسلمي البنجاب تريد الاحتفاظ بالحكم بمساعدة من الجيش والإدارة المدنية العليا بعد إلغاء القومية العرقية من أجل تأمين السيطرة على النصف الشرقي الأكثر سكاناً. من هنا نشأت الأسباب في

تدهور الأوضاع في السياسة الباكستانية. إن المظاهر غير الديمقراطية وفساد الجيش وقلبه للحكم المدني دون الاستناد على قاعدة شعبية واسعة أدت في النهاية إلى العصيان وإلى الانفصال من قبل المحرومين والناقمين في باكستان الشرقية سنة 1971.

ولترتيب الدستور وفقاً لمصالحهم، عمل حكام باكستان على دمج مقاطعات باكستان الغربية بالقوة ليشكلوا مقاطعة باكستانية غربية واحدة بحيث أعطيت صوتاً مساوياً لباكستان الشرقية الأكثر عدداً. ولكن دستور 1956 تسبب بنقمة كبيرة في نفوس المشاركين المتحمسين في الشرق والغرب. ولم يستطيع سياسيو العصبة الإسلامية إقامة حكومة مدنية مستقرة ترتكز على مجلس برلماني. فيما بين 1948 و1954 كانت الجمعية التأسيسية قد عاشت أقل من 100يوم خلال انعقادها وقُتل رئيس الوزارة اغتيالاً.

في دستور 1956 جاء النص على إجراء انتخابات في فبراير 1959، وقد أظهرت الانتخابات الإقليمية في باكستان الشرقية سنة 1954 أن هناك حزباً سياسياً واحداً هو الجبهة المتحدة سوف يتولى كل شيء. وهكذ جاءت العصبة الإسلامية وراء بحيث كسبت عشرة مقاعد من أصل 309مقاعد. في باكستان الغربية، ومن جراء المنافسة العرقية المتجذرة، لم يستطع أي حزب وحيد الأمل بالحصول على ما حققه الحزب المتحد. وهكذا بدا أن الحزب المتحد وباكستان الشرقية سوف يتوليان الحكم في البلد كله. ولم يكن الحكام مستعدين لتقبُّل هذا الواقع. في سنة 1958 ألغى الجنرال أيوب خان البرلمان وهو الأول في شرق باكستان وأرسل إليها حاكماً عسكرياً. ثم في باكستان الغربية وفي ذات السنة أصبح هو رئيساً للدولة. كان انقلاباً عسكرياً ولكن القلائل أسفوا على ذهاب السياسيين الذين لا يخدمون إلا أنفسهم.

وابتكر الرئيس أيوب خان حيلة دستورية ذكية وهي الاستفتاء الشعبي غير المباشر: فقد شكَّل جمعية انتخابية مؤلفة من «ديمقراطيين أساسيين» وهذه الجمعية ثبتَّته بالإجماع في منصبه. وكانت السلطات كلها مجمَّعة بين يدي الرئيس. وكان يدير الحكم يومياً بواسطة الإدارة المدنية. ولم يكن هناك مجال للأحزاب السياسية بموجب الدستور الذي وضعه سنة 1962. وكان أعضاء الجمعية الوطنية يُختارون بناءً على كفاءتهم الشخصية كما يحكم بذلك الرئيس ومستشاروه. وقُيِّد القضاء والصحافة وخضعا لحكم الرئيس. وكان الاستقلال الإقليمي الذي كان في معظمه ما يزال باقياً أدخل بالكامل تحت السيطرة المركزية. وهكذا حُرمت باكستان الشرقية حتى من الحقوق التي منحها إياها دستور 1956 فقامت فيها أعمال الشغب والمظاهرات. وشكلت المعارضة السياسية عندئذ «حلف عوامي» بقيادة الشيخ مجيب الرحمن الذي اقتراح إقامة دولتين مجتمعتين من مسلمي البنجاب في دولة فدرالية الأمر الذي أدى به إلى السجن. في المقاطعات المحرومة من باكستان الغربية ازدادت النقمة ضد النخبة اللاجئة من مسلمي البنجاب والتي ظلت بمساعدة الجيش تتحكم

بالسياسة وبالهيمنة في ظل رئاسة أيوب خان مما أدى إلى تنامي النقمة. وكان أقوى منافسي أيوب خان هو ذو الفقار علي بوتو الذي كان حزبه اسمه حزب الشعب الباكستاني ويستمد الدعم والتأييد في المناطق الريفية وتأييد المجموعات في المدن المحرومة التي حدثت من جراء التصنيع.

وكان على أيوب خان أيضاً أن يواجه المشاكل الأمنية في كل باكستان، فالعلاقات مع الهند كانت من سيئ إلى أسوأ بعد الاستقلال. واستفادت باكستان من توترات الحرب الباردة لكي تعيد التوازن ضد دولة الهند الأوسع والأقوى وذلك بأن ربطت نفسها بالخط الذي تنتهجه الدول المناوئة للشيوعية والذي تدعمه الولايات المتحدة فانضمت إلى منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا في سنة 1954 وانضمت إلى حلف بغداد في السنة التي تلت. وكما هو متوقع تلقت باكستان عوناً عسكرياً أميركياً محرزاً ومساعدة مالية.

بالنسبة إلى باكستان والهند لم تكن الحرب الباردة هي شغلهما الشاغل الأول بل العلاقات فيما بينهما. وفي صميم الصراع كانت تكمن مشكلة كشمير. وكل محاولات باكستان للتفاوض مباشرة مع الهند باءت بالفشل. ولم تستطع الأمم المتحدة إيجاد حل سلمي للتوسط. وكل محاولة كانت تُجمَّد من قبل نهرو الذي رفض إقامة استفتاء شعبي سبق له أن وعد به من قبل. إن احتمال قيام الأغلبية من شعب كشمير لاختيار باكستان لأنهم مسلمون تضرب في قلب الأمة الهندية كما تصورها نهرو وغيره من زعماء المؤتمر. إن الهند دولة علمانية فيها يعيش المسلمون والهندوس بحقوق متساوية. إن انفصال مسلمي كشمير يمكن أن يؤدي إلى مطالبة المسلمين في أمكنة أخرى من الهند بإجراء استفتاء شعبي وفي النهاية المطالبة بالانفصال وهذا يهدد الوحدة الهندية. والهند هي الأقوى وتستطيع القيام بالسيطرة في معظم كشمير. داخل كشمير قضى الهنود على كل معارضة واجتذبوا المطالبة المتنامية بالاستقلال. والشيخ عبدالـلـه، وهو صديق نهرو، أُوقف وسُجن في سنة 1953 حين صرح بأنه يرى بأن دمج كشمير في الهند هو حل غير مقبول. ولم يطلق سراحه إلا في سنة 1964. وكانت هند نهرو تُعامَل بحذر من قبل الولايات المتحدة ومن قبل الغرب. فقد اتبع نهرو سياسة عدم الانحياز في الحرب الباردة وكان أحد مهندسي مؤتمر باندونغ لعدم الانحياز في أبريل 1955. وقد تمتع أيضاً بدعم خروتشوف بالنسبة إلى كشمير وذلك عندما زار الزعيم السوفييتي دلهي في ديسمبر 1955. وسعى نهرو أيضاً إلى تحسين العلاقات مع الصين الشيوعية.

إن مطالبة الصين بالسيادة على التيبت تسببت للهند بالقلق، ولكنه زال بفضل الاتفاق الهندي - الصيني حول «التعايش السلمي» سنة 1954. عندما هاجم الجيش الصيني التيبت لقمع عصيان سنة 1959، وهرب الدالاي لاما إلى الهند، تدهورت العلاقات بين الهند والصين إلى حد الصراع المسلَّح. ولإتمام السيطرة على التيبت احتلت الصين منطقةً من كشمير، منطقة آسي شن، وبنت طرقاً عبرها من الصين إلى التيبت. وعندما هاجمت الصين فيما بعد الحدود المختلَف عليها بين

كشمير والصين والحدود الهندية في أكتوبر 1962، كان الجيش الهندي غير مستعد بشكل موجع وانهزم. وطلب نهرو المساعدة من الغرب، ورغم أن الخصم كان الصين الشيوعية فقد تلقَّى العون من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتي. ولإظهار قوتها هاجمت الصين عندها المنطقة الحدودية من الهند ولكنها انسحبت منها تلقائياً بعد أن ضمنت الحدود التي تريدها. وجرى وقف لإطلاق النار في ديسمبر 1962 فحسم القضية لصالح الصين. ولم تستغل باكستان الهزيمة العسكرية الهندية.

كانت السياسة الغربية محكومة باعتبارات الحرب الباردة وكانت غير واضحة بشكل خاص في شبه القارة الهندية، مترجرجة بين الدعم لباكستان والدعم للهند بعد 1962، فكانت تُسلِّح الطرفين. وفكر الاتحاد السوفييتي أيضاً في لعب دور مؤثر عن طريق مد الهند بالسلاح والمال طيلة حقبة خروتشوف الطموحة إلى السياسة العالمية. في هذه الأثناء كانت الهند تنظر دائماً إلى باكستان على أنها العدو الرئيسي. ولما كان الغرب بعد 1962 قد دعم بشكل كثيف القوات المسلحة في الهند، أعادت باكستان علاقاتها الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي إلى طبيعتها وتقربت من الصين أيضاً.

إن التجربة المحزنة للجيش الهندي ضد الصين شجعت باكستان على الاعتقاد بأنها تستطيع الآن استعادة كشمير. وفي آخر أغسطس 1965 دخل الجنود الباكستانيون عبر خطوط الهدنة التابعة للأمم المتحدة إلى كشمير. في 6 سبتمبر رد الجيش الهندي بكل قوته الحربية ضد باكستان. بلدان من بلدان الكومنولث أصبحا الآن في حالة حرب ضد بعضهما البعض. ورغم تفوق الهند العسكري قاومت القوات الباكستانية بفعالية. وللمرة الثانية اتفق الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة على وجوب إنهاء الحرب (المرة الأولى كانت الحرب على السويس). والطرفان كانا راغبين في بقاء الصين مكبوحة. ولم تساعد الولايات المتحدة حليفتها باكستان والاتحاد السوفييتي لم يساعد «حليفته» الهند. وبعد خمسة عشر يوماً وفي 23 سبتمبر توقف القتال وفقاً لقرار مجلس الأمن الموافَق عليه من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، مع الدعم البريطاني الكامل. واستطاع ألكسي كوسيغين رئيس الوزراء السوفييتي القيام بعمل دبلوماسي خارق، حين جمع خليفة نهرو لال بهادور شاستري والرئيس الباكستاني أيوب خان في مؤتمر للسلام في طشقند في يناير 1966. الواقع أن مسألة كشمير وُضعت في الثلاجة. ووافقت الهند وباكستان على سحب قواتهما إلى ما وراء الحدود كما كانت قبل أن تندلع الحرب. وهكذا انتهت الحرب القصيرة بين باكستان والهند، إنها لم تحقق شيئاً غير الأضرار للطرفين. ولكن وضع الاتحاد السوفييتي في آسيا كصانع للسلام قد قوي.

في وجه من الأوجه بدا تطور باكستان يبرز عن تطور الهند: وهو تنامي اقتصاد باكستان في

حقبة أيوب خان العسكرية. إن الاستقرار السياسي، حتى النوع التراجعي، كان في نظر المستثمرين كعنصر إيجابي. في الزراعة والصناعة كانت ثروة باكستان وإنتاجها قد نميا سريعاً في عقد 1960. إن الصيغة السحرية كانت في تشجيع اقتصاد رأسمالي سوقي الاتجاه وتخفيف القيود البيروقراطية التي وُضعت في عقد 1950. لقد اتَّبع أيوب خان وبنجاح ظاهر الأصول التنموية للاقتصاديين النظريين. واحدة من النتائج التي عجَّلت بها هذه الأصول بخلال مرحلة النمو السريع في ما كان عليه بلد من بلدان العالم الثالث، نموٌّ لا حدود له، طمعاً في الربح بين مالكي المشاريع القليلة القائمة على مستوى واسع. إن التفاوت القائم في الثروة كان في الحقيقة مذهلاً. فقط اثنتان وعشرون عائلة كانت تملك معظم الصناعة والمصارف والتأمين - أو بقول أوضح، ثلثي الصناعة وأربعة أخماس المصارف وتقريباً معظم مؤسسات التأمين.

إن ثرواتهم كانت أسطورية. وإن قائد الجيش والموظفين المدنيين اغتنوا أيضاً وكذلك الطبقة الوسطى القليلة العدد. في الريف استفادت الزراعة مما سمي «الثورة الخضراء» ومن تأصيل بذور نباتات جديدة تعطي محصولاً أكبر. وهذه تتطلب ساقاً قصيرة، لا تنحني عندما يقل الرأس بحمل الحبوب.

إن البحوث الزراعية أعطيت أولوية في الهند وفي باكستان. إن تنامي السكان السريع يحتاج إلى إطعامهم. إن عدم تساقط الأمطار بشكل ملائم خلال حقبة الرياح الموسمية المتبوعة بجفاف مدته تسعة أشهر من السنة كانت هي المشكلة في شبه القارة الهندية. إن البذور التي تنتج «الثورة الخضراء» الجديدة، من الأرز والقمح والذرة والسرغوم (الذرة السكرية) وبذور الدخن (الحاورس) كانت تستورد من الفيليبين وتايوان والمكسيك، وكان لا بد من تعليم الفلاحين تقنيات أفضل في التلقيح وفي الاستعمال الصحيح للأسمدة. في الهند قامت الحكومة، وبمساعدة من مؤسسة فورد، بوضع برنامج متكامل. في الباكستان كانت الجامعات تتولى التربية والبحوث. والمكسيك أيضاً قدمت مساعدات بأن درَّبت العديد من العلماء الزراعيين. في باكستان كان أصحاب المزارع الكبيرة في البنجاب هم المستفيدون بدلاً من الفلاحين مع قلة من المزارعين، ومن دون أولئك الذين كانوا في الشرق في البنغال الذين لم يستفيدوا شيئاً.

إن الثمن المدفوع من أجل التقدم الاقتصادي في الباكستان، والذي جعل الأغنياء يزدادون غنًى والذي جعل الفقير أفقر رغم النمو السريع المقاس على الصعيد الوطني، كان ثمناً ثقيلاً. إن تدني مستويات المعيشة لدى العمال الصناعيين والفلاحين سقط أكثر. ثم إن النمو كان أيضاً مختلفاً باختلاف المناطق. فباكستان الغربية تتقدم أكثر من النصف الشرقي من البلد، والتوترات قد ازدادت إلى أن حصل الانفجار الذي انتهى بحرب أهلية وأنزل الحكام العسكريين من السلطة ولو لفترة من الزمن.

في سنة 1969 كانت هناك مشاغبات وإضرابات عمالية وتظاهرات طلابية رافقتها مطالبات بإعادة إحياء الحكم البرلماني. ووعد أيوب خان بإجراء انتخابات، ولم يعد لديه رغبة بالاستمرار في حكم البلد بأي شكل من أشكال القمع العسكري الذي لم يكن من خيار غيره، إذ لم يكن كمثل ضياء الحق دكتاتوراً عنيفاً. وسلَّم الحكم إلى جنرال آخر هو يحيى خان الذي بدوره حاول مخلصاً أن يرأس حقبة تؤدي إلى انتقال الحكم إلى المدنيين على أن يكون الجيش قاعدة ضد الصراع السياسي المرير الذي لا حدود له والذي يمكن أن يؤدي إلى الفوضى والكارثة. في ديسمبر 1970 جرت انتخابات حرة وصادقة. وكانت النتائج وسلوك السياسيين قد أدت إلى صراع مدني وإلى حرب بين باكستان والهند بعد اثني عشر شهراً. وقسمت الانتخابات البلد سياسياً إلى قسمين تبعاً للانقسام الجغرافي. لم يحصل أي حزب كبير على مقعد في كل من باكستان الغربية والشرقية. في باكستان الشرقية كان التجمع السياسي القوي المعروف بحزب عوامي والذي ما زال بقيادة الشيخ مجيب الرحمن ينادي على المنابر بالاستقلال الذاتي الواسع وبرابط فدرالي رخو مع باكستان الغربية. وكان قد حصل على كل المقاعد أي ربح 151مقعداً وخسر مقعدين فقط.

في باكستان الغربية تصارع أحد عشر حزباً في ما بينهم ولم يحصل أي منها على عدد فوق المائة باستثناء ذو الفقار علي بوتو زعيم حزب الشعب الباكستاني الذي حصل على 81مقعداً. كان علي بوتو سياسياً ذا سحر وزعيماً شعبياً وهو ابن عائلة غنية من الملاكين في مقاطعة السند، وكانت قوَّته مرتكزة في تلك المقاطعة. وكان إلى حد ما يتحيَّن الفرص بالمعارضة ضد الحكم الرأسمالي العسكري. فالاشتراكيون في السند والبنجاب وعمَّال المدن الناقمون والمصلحون الليبراليون والملاكون الإقطاعيون في السند الذين كانوا يتوقون إلى معاملة إقليمية أفضل، كل هؤلاء ساندوا حزب الشعب الباكستاني وجعلوه حزباً جماهيرياً.

وكانت قطاعات من الجيش الناقمة من جراء نتيجة الحرب الخاطفة بين باكستان والهند في سنة 1965، هؤلاء أيضاً كانوا يساندون بوتو. وانتهت الانتخابات وكان على الجمعية الوطنية أن تجتمع بعد وقت قليل، ولكنها لم تجتمع. فقد أراد حزب عوامي أن يكون هو الفريق الحاكم بموجبها، والرئيس الجنرال يحيى أراد أولاً ضمانة بأن سياسة حزب عوامي لن تؤدي إلى دولة ضمن الدولة أي تقسيم الدولة، وهو حين اتخد هذه الخطوة كان مؤيداً من قبل القوميين الباكستانيين الغربيين المتشددين من أتباع بوتو. وجرت مشاورات بين مجيب الرحمن ويحيى وبوتو وفشلت وتم توقيف مجيب الرحمن. وفكر بوتو وبعض عناصر الجيش بالقيام بعمل تهديدي لمنع اجتماع الجمعية الوطنية. وقبل اجتماعها بقليل في مارس 1971 أجَّل يحيى الاجتماع إلى وقت غير محدد.

وكان المسرح مهيئاً الآن للأحداث المؤسفة التي تلت: إن محاولة الجيش إخضاع باكستان

الشرقية بالقوة فاقمت الأمر. وكانت البنغال قد عانت من كارثة طبيعية أخرى من الفيضانات والعواصف. وكان وقع ذلك أن شعرت باكستان الشرقية أنها مهملة نتيجة عدم تقديم مساعدة فعلية من باكستان الغربية، خصوصاً وأن حقها في التمثيل الديمقراطي قد أنكرته باكستان الغربية. وكان نتيجة كل هذه الأخطاء المتراكمة الحرب في باكستان الشرقية. وهجم عشرة ملايين هندوسي لاجئ عبر الحدود إلى الهند مما أجبر الجيش الهندي على التدخل في باكستان الشرقية وعلى الهجوم في كشمير، وانتهى كل شيء بخلال أسبوعين. لقد أصبح الجيش الباكستاني في باكستان الشرقية أسير حرب فيها، وعقدت الهند اتفاقية سلمية في سيملا في ديسمبر 1971، وولدت دولة بنغلادش المستقلة.

ولكن الاستقلال لم يساعد شعب بنغلادش كثيراً، فهي واحدة من أفقر الدول في العالم، وشعبها يتعرض لكوارث ونكبات دورية من الأعاصير والطوفانات، وفيها أيضاً يلعب الجيش، في معظم تاريخها، دور العنصر الفعّال لصالح الحكومة القمعية. في سنة 1975 قُتل مجيب الرحمن بانقلاب عسكري، وحكمت البلد برلمانات عديمة القوة مع رجال الجيش الأقوياء، وكانت هناك مشاكل اقتصادية ضخمة وتزايد في السكان سريع معيق. واستلم الجنرال أرشاد الحكم سنة 1982، وظل فيه إلى أن أطاحت به موجة من الاحتجاجات الشعبية سنة 1990 أنهت سنوات من الفساد، إنما للبدء في مرحلة جديدة من المعاناة والاضطرابات. في هذه الأثناء، وبخلال أقل من عقد، ارتفع عدد السكان من 84.6 إلى أكثر من 110 ملايين.

في باكستان الغربية عملت الحرب الخاسرة على تراجع نفوذ الجيش ونقل يحيى السلطة إلى بوتو وإلى حزبه «حزب الشعب الباكستاني». هل يستطيع بوتو الآن أن يرشد إلى الإصلاحات السياسية والاجتماعية المؤجلة منذ زمن بعيد؟ وهل مجيئه يبشّر بحقبة من الحكم البرلماني الديمقراطي؟؟ في هذا الشأن، كانت سنوات بوتو من سنة 1972 إلى سنة 1977، إلى أن أطيح له بانقلاب عنيف من الجيش مخيبة للآمال. إن دستور 1973 كان يُقصد به ولا شك أن يحول باكستان إلى دولة برلمانية ديمقراطية، ولكن بعد سنة فقط تم تعديله. إن الفساد السياسي أيام بوتو نسف تطور الأحزاب السياسية الديمقراطية، كما أنه قام أيضاً كسابقيه بقمع أخصامه السياسيين بعنف. وكانت الحريات المدنية محدودة بقسوة، وفي الإقليم كان الحكم الذاتي مستشرياً يشق طريقه.

وسرعان ما خف حماسه الاشتراكي بعد تدابير تأميمية مبكرة ومحدودة. والمبالغ الموعودة من أجل مجانية التعليم ومن أجل تقديم العناية الصحية المجانية للفقير انعدم تحقيقها، تاركة الثغرة الواسعة غير مسدودة في الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتراجع النمو الاقتصادي. ولكن حدثت بعض الإصلاحات التي أفادت بشكل خاص عمال المصانع والفقراء في المدن - إعادة النظر في

قوانين العمل ورفع الأجور. واستمر بوتو يتمتع بدعم شعبي، حتى بعد سقوطه في سنة 1977، من ملايين الباكستانيين الذين يذكرون له عنايته بالفقير.

كانت علاقات بوتو بالجيش مهمة حاسمة في بقائه السياسي. فقد سعى إلى إرضاء العسكريين برفع نفقات الدفاع، وعيَّن كرئيس مخلص وأمين لأركان الجيش ضابطً شاباً كان قد أفشل انقلاباً عسكرياً ضده سنة 1972. كان خطأ بوتو المميت أنه اختار الرجل الخطأ - الطموح الذكي والقليل الشفقة ضياء الحق. انتظر ضياء إلى أن وقع بوتو في أزمة سياسية. حدث ذلك بعد انتخابات مارس 1977 حين تلاعب بوتو بحماقة بالنتائج بحيث لم تقبلها المعارضة. وخشي من التدخل العسكري لقمع الاضطرابات التي حصلت فوافق على إجراء انتخابات جديدة، ولكن قبل إجرائها، في 5 يوليو 1977، رتَّب ضياء الحق انقلابه العسكري، وادَّعى أن باكستان هي على شفير الحرب الأهلية، وأنه سيجري الانتخابات بخلال 90 يوماً بعدها يعيد تسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة، وكانت أولى وعوده الكاذبة الكثيرة. ولكي يتخلص من بوتو أجرى لرئيس الوزراء المقلوب محاكمة حكم عليه فيها بالشنق. ورغم الاحتجاج العالمي نُفِّذ الحكم فيه سنة 1979. وبعد ذلك حكم ضياء حكماً دكتاتورياً غير آبه بأحد.

كان عذر ضياء في ممارسة الحكم المطلق حاجته إلى تأجيج المشاعر الدينية من أجل إنشاء دولة إسلامية. ونذر نفسه للقضاء على خصومه السياسيين فسجن وقتل، وكذلك فعل في خصومه في الجيش. وأعلن الأحكام العرفية وعطَّل ما تبقَّى من حريات مدنية ومن أحزاب سياسية. ورغم كل ذلك لقي هذا المستبد تأييداً من الغرب. ومرة أخرى ضللت الحرب الباردة إدراك الغرب للأولويات [لم تضلل الحرب الباردة الغرب بل حملته على تشجيع مجيء العسكر].

وكان الحدث الحاسم غزو الاتحاد السوفييتي لأفغانستان في ديسمبر 1979. وأصبحت باكستان القاعدة التي منها يتم تموين المجاهدين الأفغان. وأكثر من ذلك، لما كان الغزو السوفييتي قد اعتُبر تهديداً لمنطقة الخليج الفارسي الغنية بالنفط، اعتُبرت باكستان مرةً أخرى قلعة عسكرية مهمة بالنسبة إلى الغرب. وانقلب الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة، على توريد السلاح إلى باكستان، إلى مساعدات عسكرية واقتصادية ضخمة جداً تُعطى لها.

في سنة 1983 بدا لضياء أنه من الأنفع له - لأسباب داخلية ولتحسين صورته في الغرب - أن يُدخل بعض الوزراء المدنيين، وشكَّل هيئة انتخابية في الهيئة الحاكمة للبلد. والجمعيات الوطنية التي تم انتخابها كانت إسلامية أكثر مما كانت برلمانية، ولم تكن تشكل أحزاباً سياسية متنافسة. والجمعية الوطنية التي انتُخبت سنة 1985 أظهرت، رغم كل شيء، بوادر أنها ترى أن إنشاءها بذاته يعتبر الخطوة الأولى في انتقال السلطة من العسكر. وعاد النشاط السياسي حياً وقوياً، وسُمح

للآنسة بنازير بوتو، ابنة رئيس الوزراء المشنوق من قبل ضياء، بالعودة إلى باكستان سنة 1986 وجذبت إليها جماهير غفيرة من أنصارها.

وأظهرت الحكومة والوزراء الذين عيَّنهم ضياء عدم رغبتهم بالحكم فعلاً. ولم يكن عجيباً أن يُقال رئيس الحكومة في مايو 1988 وأن تحلّ الجمعية الوطنية. ولكن العودة إلى مزيد من الحكم العسكري الاستبدادي قد تفُودي بفضل حادث هو موت ضياء الحق في سقوط طائرته في أغسطس 1988. وجرت الانتخابات الجديدة الموعودة في نوفمبر وبرزت الآنسة بنازير بوتو رابحة مع حزب الشعب الباكستاني الذي نال العدد الأكبر من دون أي حزب آخر. كانت نتيجة مروعة بالنسبة إلى بلد إسلامي: إنها أول امرأة رئيسة للوزراء.

أما الغرب، وبخاصة حكومة الولايات المتحدة، فقد تنفَّس الصعداء إذ تخلص من لوم التواطؤ مع ضياء. ووعدت رئيسة الوزراء بنازير بوتو بالاستمرار في اتباع السياسة الموالية للغرب تجاه أفغانستان والتي كان ينتهجها سلفها، ولكن تخفيف حدة العداء بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بعد أن انتهت الحرب الباردة جعلت القاعدة العسكرية [في باكستان] أقل أهمية في أعين الأميركيين. كان مركز بنازير بوتو في الحكم ضعيفاً، يرتبط بالاحتفاظ بتحالف شراكة مع حزب عرقي لا يوثق به. والحكومة كانت عاجزة عن شق طريقها إلى حل المشاكل الاقتصادية في البلد، وإلى التخفيف من التوتر داخل المناطق وإلى تحسين الموقع الدولي. واستمرت الحرب الأفغانية الأهلية حتى بعد ذهاب الجيوش السوفييتية في ديسمبر 1989، وظلّ ملايين اللاجئين داخل حدود باكستان. وأعيد إحياء الديمقراطية، فتم الترحيب بباكستان وعودتها إلى الكومنولث. ولكن المشكلة الأهم - وهي الصراع الدائم على كشمير - لم تقترب من الحل. في سنة 1990، أقيلت بنازير، بعد اتهامها بأنها تقود حكومة فاسدة. وبعد انتخابات جديدة تبين أن سقوطها من الحكم قد لقي تأييداً من قبل الناخبين. وفي مطلع عقد 1990 ظل الجيش ملتزماً بتعهده عدم التدخل، ولكن الديمقراطية البرلمانية ظلت رغم كل شيء نبتة ضعيفة في باكستان.

إن ديمقراطية الهند متجسدة في دستورها الذي وضعته الجمعية التأسيسية في نوفمبر 1949، ووضع موضع التنفيذ في يناير 1950. من حيث الشكل الحكومي تعتمد الجمهورية الهندية بقوة على النظرية الدستورية البريطانية. فرئيس الجمهورية له دور شبيه بدور الملك، وسلطة الحكومة يمارسها رئيس الوزراء الذي يختار زملاءه في الوزارة وهو يعتمد على دعم الأكثرية بحزب سياسي ينتخب بصورة منتظمة في الانتخابات العامة. والدستور الهندي ينطلق من منطلقات غير مكتوبة وفقاً للنموذج البريطاني وذلك باعتماده وثيقة حقوق الإنسان. وهناك صورة أخرى جديدة وهي تضمُّنه لـ«مبادئ عامة» في سياسة الدولة. وهي تفهم بشكل إيجابي لمعالجة الظروف الهندية

الخاصة من حيث الاستثمار ومن حيث التمييز، كما هو موجود في نظام جماعة المنبوذين. أعلنت الهند عن نفسها أنها دولة علمانية، وباستثناء حقبة وحيدة كان الحكم فيها مطلقاً أيام أنديرا غاندي وإعلانها لحالة الطوارئ بين 1975 و1977، إن الديمقراطية - بواسطة الانتخابات العامة المتحققة باقتراع الراشدين وبحرية القول وبحرية الصحافة وبقبول وجود المعارضة السياسية غير العنيفة وبوجود استقلال قضائي ومنع التوقيف التعسفي - كل ذلك قد ساد منذ الاستقلال. هذه المبادئ تعكس انسجاماً بين التراث البريطاني والإرادة السياسية الهندية بعد الاستقلال، ولكن في الواقع العملي تبدو الديمقراطية الهندية هندية خالصة وليست نسخة بسيطة كالديمقراطية في بريطانيا أو في الولايات المتحدة.

إن الأحزاب السياسية لا تعمل وفقاً لما هو جار في معظم البرلمانات الغربية. إن دور رئيس الوزراء أصبح غالباً ومتفوقاً ليس فقط إذا قورن بدور رئيس الجمهورية - في أيام نهرو - في علاقته بالجمعية الوطنية أيضاً. وهذا الأمر هو نتيجة لسيطرة نهرو الكاملة على سياسة الهند طيلة ثماني عشرة سنة متتالية من الحكم كرئيس للوزراء. ونهرو لم ينتخب كزعيم لحزب المؤتمر بل كخليفة لغاندي وقع على كتفيه عبء الحمل بدون منازع. وقد تمتع نهرو بدعم كل البلد له وكان يحيط به أنصاره من الجماهير. وحمل معه حزب المؤتمر في كل انتخابات عامة جرت سنة 1952 و1957 و1962. وفي الجمعية الوطنية كان حزب المؤتمر «لوك صبها» هو أقوى حزب يتمتع بما لا يقل عن 45% من كل الأصوات. وكانت الأحزاب الأخرى مجزأة وتستمد دعمها فقط من قواعد واسعة إقليمية. وبدت الهند وكأنها دميقراطية الحزب الواحد. وكان هناك شبه مع إيطالي، وكان لهذا أثره في حزب المؤتمر. وكان ينقصه أي أيديولوجية مشتركة أو سياسة. وكان بالضبط «الحزب الرابح» ومنقسم إلى فريقين، مع أنصار لليمين وأنصار للاشتراكية. كانت المصالح المتنوعة تعتقد أنها محمية أكثر إن هي انحازت إلى جانب الحكومة، وكان هذا من الصعب أن يشكل أساساً صحياً لنمو ديمقراطية برلمانية.

إن السلطة تفسد حاملها أو هي توشك أن تكون كذلك دائماً. كان طموح نهرو إلى رئاسة الحكومة وإلى العظمة بادياً إلا أن السلطة لم تفسده. كانت لديه الوسائل ليصبح متسلطاً ويحذو حذو غيره من الحكان السحرة ولكنه لم يفعل. إن زعماء العالم الثالث الذين انطلقوا من الانتخابات أول الأمر تحولوا إلى متسلطين، ولكنه هو رسم لنفسه مهمة إنجاح التجربة الديمقراطية في هذا البلد الضخم حيث الغالبية العظمى فقيرة أو معدمة أو عاجزة عن القراءة.

ودار في أرجاء البلد يعلِّم الناس كيف يستعملون حقهم الثمين في ممارسة الانتخاب. كان مستعداً لأن يسمع وأن يناقش وأن يجادل مع زملائه الوزراء ومع زعماء حزب المؤتمر. وكان بعضهم يعارضه في سياسته هذه أو تلك مثل تشدّده في جعل الدولة علمانية وفي اشتراكيته

العملية وفي معارضته للتمييز بين المذاهب وفي علاقته بولايات الاتحاد. وفي تعامله مع أولئك الذين كانوا يعارضونه كان ميَّالاً إلى الدعابة وكان صبوراً وكان متسامحاً وكان لا يثق بالنظريات والتفكير الجامد وبالحلول العقائدية، ونتج عن ذلك أنه لم يكن لديه سياسة متماسكة وواضحة اتَّسمت بها سنواته الأخيرة في الحكم.

كان نهرو يثير غضب الغرب حين يدعو إلى السلم. كان الغرب يتهمه بالنفاق وعدم تقدير خطورة الشيوعية وكان الغرب يشير إلى تناقضاته من حيث تسامحه ومن حيث سلميته، وبصورة خاصة عدم تسليمه بحق شعب كشمير في الحكم الذاتي، وكذلك استعداده لاستعمال القوة في مواجهة الحركات الانفصالية في عقد 1950 و1960. وكان أيضاً مستعداً لاستعمال القوة ضد الدول الخارجية. كانت غوا البرتغالية هي آخر معقل من معاقل الكولونيالية الغربية في الهند، وبعد محادثات غير مثمرة وطويلة أمر نهرو بدخول الجنود الهنود إلى غوا في ديسمبر 1961 واستسلم البرتغاليون له.

وضع نهرو لنفسه عدداً من الأهداف الواضحة بالنسبة إلى مستقبل الهند. وأمام هذه الأهداف لم يكن يساوم أبداً. الهدف الأول كان الحفاظ على الوحدة الجغرافية للدولة، والهدف الثاني كان تأمين الحقوق لكل سكان الهند مهما كان دينهم أو عرقهم أو ثقافتهم الخلقية، وهذا يعني أن الهند يجب أن تكون دولة ديمقراطية علمانية. وكان الهدف الثالث رفع مستوى المعيشة والسير بالهند لكي تصبح دولة عصرية كبيرة، والهدف الرابع كان تأمين سلامة الهند، وهذا يتضمن تحرير الهند من التبعية الاقتصادية للدول الأخرى. وهي تحتاج أيضاً إلى جيش قوي ولكن هذا الجيش يجب أن يكون خاضعاً للسيطرة المدنية عليه. وكانت أهداف نهرو تساعد على تفسير تناقضاته الظاهرة. إن تمسكه بكشمير كان واحداً من هذه التناقضات. فالسماح للدين بأن يكون أساساً للولاء يمكن أن يوقع الهند في الفوضى، ولأسباب مشابهة أرسل الجيش الهندي أيضاً للقضاء على حركات استقلالية قامت بها شعوب قبلية في أقصى الشمال الشرقي للهند.

ومع وجود مئات من الأمراء ودويلاتهم كان نهرو يشعر بقليل من التعب فيما عدا كشمير وجامو. وترك الأمر لمعاونه الكفي سرادار باتل كي يفاوض على تخليهم عن حقوقهم ودمج دويلاتهم مقابل تعويضات تُدفع لهم. والأمراء كباراً وصغاراً كانوا في وضع ميؤوس منه في مواجهة الجيش الهندي. إن الأمير المسلم نظام أمير حيدر أباد أجَّل القرار: فشعبه مؤلف من الهندوس وكانت أراضيه الواسعة محاطة بالهند. ولكنه لم يترك له الخيار لكي يلتحق باكستان أو بالهند. الواقع أنه كان يحلم بالاستقلال. وقام الجيش الهندي بعمل بوليسي في سبتمبر 1948 وضع حداً لتهربه وتم دمج إمارته في سنة 1950 وذلك في السنة نفسها التي توفي فيها باتل وهو أكفأ زعيم سياسي قادر بعد نهرو. ولم يبقَ هناك مكان للأمراء في شمال الهند.

وأظهر نهرو المزيد من الصبر عندما واجه مشكلة أخرى كانت تهدد بتقسيم الهند وكانت المشكلة الحادة هي مسألة اللغة «الرسمية» التي يجب على كل الهنود أن يتكلموا بها. كانت اللغة الإنكليزية هي اللغة المشتركة الوحيدة، ولكنها كانت مقصورة على نسبة مئوية ضئيلة من المثقفين. ومن بين الثلاثين لغة الرئيسية كانت لغة شمال الهند أو الهندوسية تتكلمها أكبر مجموعة بمفردها ولكن الغالبية العظمى من الهنود لا يتكلمونها، وكانت هناك أقليات كثيرة يرتاوح عددها بين 20 و45 مليون في سنة 1971 يتكلمون الأوردية والتولوغية والبنغالية والمراثية والتاميلية والجواجاراتية وغيرها. وكانت هناك ما يقارب أربع عشرة لغة رئيسية. كانت الأوردية هي لغة أكبر أقلية: المسلمون. والأوردية في لغتها المحكية هي هندوسية ولكنها تُكتب بحروف مختلفة عربية وهي تتضمن الأقلية المسلمة ولذا كانت ذات أهمية بالنسبة إلى نهرو ليجد الحل المقبول. إن حساسية قضية اللغة هي أنها تتحرك من وراء هوية ثقافية وإثنية عرقية للتأكيد على الاستقلال الوطني. وبحكمة من نهرو تساهل وسمح بعدة لغات للوجود مع الإنكليزية ومع الهندية وأجَّل جعل الهندية كلغة وطنية لمدة خمسة عشرة سنة أُجِّلت أيضاً فيما بعد من جديد. إن استعداد نهرو تقبُّل هند متعددة الثقافات برد الحماس لقضية اللغة الحاسمة، ولكن عندما يصبح استعمال اللغة كجزء من مطلب استقلالي كما جرى الحال في شمال الهند استعمل نهرو القوة لإلغاء مثل هذه الحركات.

وضع نهرو المبدأ الأساسي بأن الدين والسياسة يجب فصلهما وأن الهند دولة علمانية، وأن كل مواطنيها مهما كان دينهم يتمتعون بذات الحقوق المدنية. وهذا بالضرورة يمثل خطوة بعيدة عن الروحانية التي تكمن في صميم رسالة غاندي. والمسلمون الذين يشكلون 11% من سكان الهند، كانوا تقليدياً من أنصار حزب المؤتمر واستمروا ينتخبون في البرلمان ويخدمون في الحكومات الهندية. وعمل نهرو وخلفاؤه بقوة لإلغاء أي تمييز ضد المسلمين ولكن تحسن العلاقة الإسلامية الهندوسية ظلت مهددة في النصف الثاني من عقد 1980 بتصاعد مجموعة من الأصوليين الهندوسيين، وأخذوا يثيرون الأعمال العدائية في محاولة للمطالبة بالأماكن الهندوسية السابقة التي عليها أقيمت الجوامع، ولهذا عملت مجموعات هندوسية متعصبة ضد تراث اشتهر بالتسامح تجاه الديانات الأخرى.

كان نهرو شخصاً مميزاً من عائلة غنية، وكان مع ذلك ينظر إلى الاشتراكية الديمقراطية والإنسانية لا على أنها خير وسيلة لتنمية الاقتصاد الهندي بل أيضاً على أنها أفضل سلاح لتحطيم الشر المحيق بالهند من جراء التمييز الطبقي والتفاوت المذهبي في المجتمع. فقبل الاستقلال وبعده أيَّد الاشتراكية في الهند - وهي حسب اعتقاده سوف تحرر الفلاح والمعدم في المدن من التبعية ومن الحقارة - بتحرير المغلوب على أمرهم في آسيا وفي إفريقيا من التبعية المفروضة من قبل

الغرب وإمبرياليته. كان متفائلاً بأن العقل والقانون والديمقراطية سوف تتغلب على التراث وعلى الأحكام المسبقة والتحفظات. كانت نظرته النبيلة تختلف بشكل ملحوظ عن الواقع في زمنه وبعد زمنه. ولكن ديمقراطيته نحو الفقير لن تحقق النتائج التي كان يأملها. إن البنية الديمقراطية أضحت ممزقة بفعل الارتباط العائلي القوي النافذ بالمذهب وبهذه الطبقة من المالكين والأغنياء من الصفوة. كانت البيروقراطية المحافظة والضخمة تعطل وتقضي على فعالية الحكم وعدالته. ولم تحقق الهند التقدم الذي كان يأمله نهرو عندما اعتمد الاشتراكية العلمية والقيم الغربية الليبرالية. ولكن هذا لم يعنِ أن المبادئ الأساسية في سياسته كانت خاطئة. فالهنود وهم يطورون بلدهم لم يكونوا يرضون بالمصير القاسي الذي يضرب ملايين الرعايا من الخاضعين لستالين ولا من الفلاحين التابعين لـ«ماوتسي تونغ». إن النمو الاقتصادي في الهند منذ الاستقلال حتى عقد 1990 استطاع فقط أن يواجه بنجاح تزايد سكانها. فمن خلال الخطط الخمسية المتتالية ارتضى نهرو نتائج التجربة السوفييتية الأولى التي تأتت من كون الهند دولة مستقلة تحتاج إلى إعطاء الأولية من أجل أن تصبح قوة صناعية عصرية وقوة عسكرية بواسطة صناعاتها الثقيلة الخاصة بها.

إن القطاع العام يجب أن يتعاقد مع الصناعات الرئيسية، وعلى المخططين المركزيين أن يراقبوا مراكز الثقل في هذا الاقتصاد. وكما في بريطانيا كانت الشيوعية والاشتراكية العقائدية مرفوضتين لصالح الاقتصاد المختلط، وحتى عقد 1980 كان التشديد يقضي بالاتكال الكبير على القطاع الخاص. وعلى الرغم من إقامة صناعة فولاذية حديثة في معظمها ونفط وكيميائيات وطاقة ونقل كان الاقتصاد الهندي في تطوره يفيد بصورة رئيسية الطبقة الوسطى المتنامية في المدن والتي كانت تطلب كل حاجيات الرفاهية الاستهلاكية من الغرب، هذا النمو ترك وراءه الفقير في المدينة والمعوز يعيشون في الشقاء وعلى الطرقات في المدن. مدن تشبه في هذا الشأن الأكواخ في حواضر العالم الثالث من حيث الفروقات الكبيرة بين الغني والفقير.

إن الزيادة في الإنتاج الزراعي كانت مخيبة للأمل إذا قورنت بالنتائج التي وصلت إليها الدول الآسيوية الأخرى مثل كوريا الجنوبية. إن الثورة الخضراء التي ضاعفت ثلاث مرات الحبوب في الهند بدت أقل نجاحاً بكثير من أجل رفع الناتج مما تحتاجه الهند من الطعام والأرز. من جديد إن الإنتاج الزراعي واكب عن قرب تنامي السكان، والتشديد على النمو الصناعي أخَّر التوظيف الضروري من أجل تسريع نمو الزراعة. بالنسبة إلى مستويات العالم يعتبر محصول الهند منخفضاً وإن كان يوحي من حيث حجمه بتحسُّن مشهود له. ولكن مثل هذه التحسينات لم تتحقق بدون تغيير اجتماعي مثل توزيع الأراضي على من لا أرض لهم أو على الفلاحين بدون ملكيات دائمة لم يتنفَّذ على نطاق واسع. إن فقر الجماهير ما يزال قائماً في الهند في عقد 1990.

مات نهرو سنة 1964 وترك موته فراغاً سياسياً. فهل ستعيش هذه الديمقراطية المجتزأة بعد

هذا العدد من السنين من الاستقرار أيام زعامة نهرو؟ إن زعماء المونغرس أصبح عليهم أن يختاروا بين شخصين: موراجي ديزي المحافظ والمحب للغرب وهو وزير مالية سابق، ولال بهادور شاستري وهو من أتباع غاندي القدامى من جهة أو بين ابنة نهرو - إلى اليسار - وهي السيدة أنديرا غاندي.

ووقع اختيارهم على شاستري. واستلم رئاسة الوزارة لمدة قصيرة، ولمزيد من التناقض، حقبة مشهودة من الحرب مع باكستان قبل أن يموت فجأة حينما حاول في طشقند أن يصنع السلام مع باكستان. وخلفته أنديرا غاندي في رئاسة الوزارة. في حزب المؤتمر، هزمت السيدة غاندي خصمها موراجي ديزي، وتقدمت حتى ربحت انتخابات 1967. إن الاحترام الذي مُنح لوالدها كان قاعدة ضخمة لها، وإن كان حزب المؤتمر قد خسر مقاعد. ولكن خصوم السيدة في حزب المؤتمر، وبخاصة زعماء الحزب في الولايات، لم يتخلوا عن الصراع ضدها. في سنة 1969 انشق الحزب وأُخرجت أنديرا غاندي، ولكنها حصلت على غالبية الحزب في الجمعية الوطنية، التي سُمِّيت وعُرفت فعلاً باسم الكونغرس الأول الحزبي. ودعت إلى انتخابات عامة أخرى في مارس 1971 وهزمت خصومها تماماً في حزب المؤتمر الخصم. إن تدخلها في البنغال عندما اندلعت الحرب الأهلية في باكستان سنة 1971، وما تلاها من هزيمة باكستان من قبل الهند وإقامة بنغلادش، جعلها زعيمة شعبية وطنية ومكّنها من ربح الانتخابات العامة أيضاً في سنة 1972.

كانت أنديرا غاندي تفتقر إلى اعتدال والدها وتحفظه، فأقامت نوعاً من الحكم قوي ومركزي وشخصي. وسعت إلى السيطرة على سياسة الدولة تماماً بأن عيَّنت خاصتها والتابعين لها في المراكز العليا. هل كان باعثها هو التسلط الشخصي فقط؟ إن الأعيان العتاق القدامى قد جمدوا كل إصلاح للأراضي جذري. وحاولت أنديرا غاندي أن تساعد الفلاحين، ولكن سياستها الجديدة القائمة على إجراء «الثورة الخضراء» وبرامج مكافحة الفقر كانت حققت نتائج محدودة. وسرعان ما وقعت في المشاكل. فقد كان هناك نقص في الطعام، وقيام حركات عنف في بعض الولايات واحتجاجات في طول البلاد وعرضها. إلى أن صدر حكم عن المحكمة العليا في يونيو 1975 فاعتبر أن انتخابها في سنة 1971 غير شرعي يعود إلى الفساد. وأمرت بأن توقف عن ممارسة الحكم، ولكنها وضعت حداً مفاجئاً للحركات المعارضة الرامية إلى نزع الثقة منها بأن طلبت من رئيس الدولة إعلان حالة الطوارئ.

ووضعت أنديرا غاندي على بساط البحث عمل والدها ومستقبل الديمقراطية في الهند، بعدما علقت الحقوق المدنية، وفرضت الرقابة على الصحف، وسجنت آلاف المعارضين وأجّلت الانتخابات المستحقة إلى سنة 1976. وكان المكروه بشكل خاص ابنها المدعي سنجاي، أقله بسبب حملته المحمومة إنما غير الإنسانية من أجل الحد من زيادة السكان وذلك

بإقناع الفلاحين في القرى بالخضوع للتعقيم. وثارت النقمة ضد التدابير التعسفية التي اتخذتها الحكومة.

ولم تكن السيدة غاندي على علم بالمشاعر الحقة في البلد فدعت للانتخابات في ديسمبر 1977، وانهزمت أمام تحالف من الأحزاب المعارضة عُرف باسم «جاناتا». وبطريقة ملتوية، حدثت عندئذ ديمقراطية مؤقتة عقبت أول هزيمة لحزب الحكومة. ولكن «جاناتا» كان مجرد تحالف عابر لإخراج السيدة غاندي، وكان بقيادة الشريف موراجي ديزي فأقام حكومة عادية. ولكن في سنة 1979 تفرق شذر مذر، ما سمح للسيدة غاندي أن تعود إلى الحكم بعد انتخابات يناير 1980.

واعتمدت بشكل متزايد على ابنها سانجاي إلى حين موته في حادث، وعلى أعضاء آخرين من عائلتها وعلى أعوان مخلصين. واحتفظت بالحكم لأن المعارضة كانت منقسمة بحيث عجزت عن التغلب عليها.

إن أهم أزمة مشهودة في حكم أنديرا غاندي حدثت في البنجاب. هناك نظم السيخ حزبهم السياسي الخاص «آكالي دال». حتى بعد التقسيم كانت الخلافات البلدية والدينية في البنجاب السبب في صراع بين الهندوس والسيخ. ثم إن السيخ في الجيش الهندي كان مشكوكاً في ولائهم. ففي عقد 1980 طلبت مجموعات متطرفة منهم إنشاء دولة مستقلة خاصة بالسيخ في خالستان. وأكثر من ذلك، كان التعصب الديني يتعاظم فيما بين السيخ في عقد 1980. وزادت أنديرا غاندي الأمور سوءاً عندما حاولت أن تستعمل السيخ المعتدلين ضد الإرهابيين في محاولة لها تأمين السيطرة المركزية على الدولة. وفي النهاية، في سنة 1984، أدى قتل الهندوس الأبرياء المعتدلين إلى أن تشن حملة على المتطرفين الذين انسحبوا بعصاباتهم المسلحة إلى معبد مقدس للسيخ «المعبد الذهبي» في أمر ستار. وفي يونيو أمرت بمهاجمة المعبد الذهبي، ثم بعد سقوط مئات القتلى تم تنظيفه إنما بإراقة الدماء. وأدى هذا الهجوم إلى شعور بالإهانة داخل طائفة السيخ، الأمر الذي كلف أنديرا غاندي حياتها: فقد قام اثنان من حراسها من السيخ بقتلها في نوفمبر 1984، وعلى أثر ذلك قامت أعمال عنف وقتل السيخ الأبرياء في دلهي وفي غيرها من المدن الهندية، وكان هذا بعد صارخ عن أيام نهرو الذي كان يسعى إلى المراضاة وإلى إزالة التقاتل الطائفي وإراقة الدماء.

وفي موجة من المحبة والتضامن الهندية خلف راجيف غاندي أمه في رئاسة الوزارة واكتسب نصراً في كل البلاد بخلال الانتخابات التي جرت سنة 1984، ولكن هذه الحكومة لم تجد حلولاً لمشاكل الهند المستديمة، وكان أعظمها الصراع العرقي القومي في بعض ولايات الهند المضطربة.

كانت هجمات الإرهابيين في البنجاب قد أحدثت فعلاً مئات الوفيات وحملت على فرض حالة الطوارئ. ورغم التقاء بنازير بوتو لم يستطع راجيف غاندي أن يسد الثغرة بين باكستان والهند في الصراع على كشمير. وكان تحركه الجريء لمساعدة حكومة سريلانكا من أجل القضاء على نمور التاميل، وذلك بإرسال الجيش الهندي إلى الجزيرة في سنة 1987، قد انتهت بالفشل عندما انسحبت قواته في صيف 1989. وظلت سريلانكا تفرقها الحرب الأهلية وما تزال. واتهم راجيف غاندي ووزراؤه بالفساد وبقبول الرشوة عندما عقدوا في سنة 1986 اتفاقاً على أسلحة سويدية من صنع بوفوز. وكان مؤتمر الحزب الأول في هذه الأثناء مقسوماً بكشل عنيف، ولهذا لم يكن من المستغرب أن يخسر الانتخابات العامة بشكل حاسم والتي جرت في نوفمبر 1989.

وقام تحالف من الأحزاب المعارضة فتولت الحكم بقيادة رئيس الوزراء وانات براتاب سينغ، وكانت علاقات الحكومة المركزية وحكومات الولايات هي شغل الحكومة الجديدة الشاغل. وانفجرت كشمير في ما يقارب العصيان، وفي سنة 1990 عانت كشمير من القمع العنيف الدموي من قبل الجيش الهندي الذي احتلها، وهذا زاد التوتر بين الهند وباكستان اللتين تملكان أسلحة نووية. في الجنوب، سقطت حكومة دولة التاميل الهندية، التي كانت عاونت التاميل في سريلانكا. في الداخل كانت جهود براتاب سينغ من أجل مساعدة الطوائف الهندية الدنيا عبر تمييز إيجابي في وظائف الحكومة قد أدت إلى احتجاجات عنيفة في سنة 1990 من قبل المثقفين والطوائف الهندية العليا، وقام أشخاص شبان بحرق أنفسهم. إن سينغ وتحالف شركائه الإقطاعيين في الحكومة لم يمكّن سياسة التطور من التماسك ومن الاستقرار رغم حاجة الهند إليها بشكل ملحّ.

منذ مقتل راجيف غاندي جعلت انقسامات الأحزاب من الصعب إنشاء حكومات ترتكز على أكثرية برلمانية مستقرة. إن صعود حزب جاناتا بهاراتيا القومي الهندي هدّد حتى تماسك الدولة. والزعماء الهندوس الطموحون ألهبوا المشاعر الدينية، فأدانوا الامتيازات المعطاة للأقلية المسلمة كوسيلة إلى الحكم في محاولة للحلول محل حزب المؤتمر (الأول) باعتباره أوسع حزب في البرلمان. ونجحوا فقط تماماً في 1992 بإثارة المشاعر القبلية. وحدثت نقطة الذروة في ديسمبر 1992 عندما قام جمع متعصب من عشرات الألوف من الهندوس بتدمير الجامع الإسلامي آيودهيا (المبني منذ القرن السادس عشر). واتم زعماء حزب جاناتا الماضلون المسلمين بأنهم انتهكوا معبداً سابقاً في المنطقة كان مخصصاً للإله الهندوسي رام. وكانت المشاغبات بين الهندوس والمسلمين وإراقة الدماء التي تلت هي إحياء لمواجهات جرت في السنوات السابقة. هل إن الهند المتحضرة لم تسر في طريق التقدم؟ حتى بومباي حيث كان المسلمون والهندوس منصرفين إلى جمع المال، والذين عاشوا من عقود وعقود، غطسوا في العنف في مطلع 1993 على القبور، وتركت المشاغبات مئات القتلى.

إن رئيس الوزارة الهندية، ابن الاثني وسبعين سنة، المعيَّن في يونيو 1991، باعتباره «سد فراغ» مع مساندة كفية من وزير المالية مانموهان سنغه، قام بتحريك برنامج إصلاحي يقضي بتخفيض الضرائب، وإطلاق حرية التجارة، ومن شأنه أنه جرَّ الاستثمارات الخارجية وتخفيض التضخم. إن تأثير حزب جاناتا قد ضعف والتطلعات إلى الاستقرار وإلى النمو في سنة 1994 أخذت تبدو أفضل. إن العنف رغم كل شيء يجد طريقه إلى الانفجار بصورة غير مرتقبة في الهند.

إن تاريخ شبه القارة الهندية منذ الاستقلال في سنة 1947 إلى عقد 1990 مشوَّه بصراعات مستمرة بين الطوائف والأعراق والأقاليم. في الهند وحدها توجد ديمقراطية مدنية رغم أنها مصدَّعة بأشكال كثيرة، إلا أنها مستقرة. وهذا إنجاز ضخم. إن انفجار العنف الديني وإراقة الدماء وضعف الكونغرس، وفساد السياسيين المحليين وصعود حزب جاناتا الهندوسي الوطني كمعارض رئيسي قد هزّ بقسوة الوحدة في دولة ديمقراطية علمانية كما تصوَّرها الآباء المؤسسون للهند المستقلة. ولكن رغم هذه الانقسامات العميقة ورغم الحركات الانفصالية الوطنية والإقليمية انتصرت الهند على أزمات من قبل وهي تستطيع ذلك من جديد. ولحسن الحظ، في عقد 1990، هدأت الأهواء مرة أخرى. والمشاكل الأساسية الأخرى التي ضربت شبه القارة الهندية لعقود ما تزال عالقة. إن التخلف، والفشل في الحد من تزايد السكان والعقبات أمام الإصلاح الأرضي والتعليم تظل تمنع معظم شعوب القارة من القضاء على الفقر.

حافة الباسيفيك المزدهرة:
اليابان، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة وكوريا الجنوبية

إن وطأة سنوات الاحتلال الأميركي على اليابان كانت مؤقتة. فالمنتصر كان محل إعجاب والبايسبول، الرياضة الأميركية الوطنية، والثياب والأساليب كانت مقلّدة بشكل واسع وخاصة من قبل الشباب. ووجد المحتلون صعوبة في تصديق أن هذا هو العدو الذي كان منذ عهد قريب يحاربهم بشراسة وضراوة. في كل المظاهر الخارجية كيَّفت اليابان بسرعة نفسها مع الصورة الجديدة «مصنوع في أميركا». إن نوعاً جديداً من الدساتير أُدخل في سنة 1947 «الديمقراطية» وكان مبنياً على المثل الدقيقة الغربية. إنه مزيج من جيفرسون ومونتسكيو. وقد نص على برلمان مؤلف من مجلس أعلى (الشيوخ) ومن مجلس أدنى (النواب)، منتخب بالاقتراع الشامل، مع أحزاب سياسية، ورئيس للوزراء ووزراة مرتبطة بالأكثرية في مجلس النواب، وقضاء مستقل. وأصبح الإمبراطور إنساناً من البشر يموت، ورمزاً وطنياً بدلاً من أن يكون إلهاً. والتغييرات كانت أكثر من واقع ولكن النموذج الغربي للمؤسسات الدستورية كان يرتدي توجهاً يابانياً تقليدياً تماماً. لقد اندمجت المواقف الغربية واليابانية لتشكل شيئاً ما مختلفاً عن الحكومات الدستورية - في الغرب - ولكنه مختلف أيضاً عن النظام الأوتوقراطي الذي كان يسيطر عليه العسكر في نيبون ما قبل الحرب (اليابان).

إن بقاء العادات القديمة في مجتمع تسلسلي كان يركز كثيراً على العلاقات الشخصية بين المتبوع والتابع، وكل يعرف مكانه - إن المجتمع الياباني أخذ يميل إلى أن يكون منظماً في جماعات لكل منها زعيمها السحري - والمجموعات «الأبوية» تمتلك المجموعات «الابنة». وهذه تشكل عوائل قوية. كانت السياسة تتقرر بفعل مناورات المجموعات القائدة. وروح المجموعة هي التي تغلب وتتقدم. والديمقراطية وتركيزها على الفرد لم تجد لها مكاناً بسهولة مع هذه الروحية أو هذا المزاج. وضعف آخر في الديمقراطية اليابانية كان في أن حزباً واحداً كان يسيطر على السياسة اليابانية لمدة نصف قرن، بعد الحرب العالمية الثانية. إن الأبوة والفساد

أصبحا منتشرين، وقد أصبحتا داخلين عملياً في المؤسسات. وفي هذا الشأن لم تكن اليابان وحيدة، كان لها في الغرب شبيه في إيطاليا.

وهناك صورة مهمة في الحكومة اليابانية وهي دور البيروقراطية، ودور الشخصيات القيادية التي كانت توجه الوزارات وتعمل بالاشتراك الوثيق مع رجال الأعمال. لم يكن هناك موظفون مدنيون بالمعنى الغربي للكلمة، بل منفذون لتعليمات السياسيين الذين هم أسيادهم المختارون. والأعيان اليابانيون قد بنوا شبكة مستقلة، تقدم توجيهاً دائماً وتتبادل المعلومات مع نخبة رجال الأعمال. هذا الدور لم ينصّ عليه في الدستور ولكنه كان يتوافق مع التراث الياباني. ورئيس الوزراء والوزراء يعتمدون على البيروقراطية لا من أجل تنفيذ السياسة بل في أغلب الأحيان من أجل ابتكارها والمبادرة بها.

ولهذا فالبيروقراطيون هم عملياً المشرعون لأنفسهم، وتصرفات «الديات» أو المجلس ليست أكثر من معاملة إجرائية. في علاقاتهم مع المواطنين يقدمون البيروقراط «جيوزي شيدو» أو «التوجيه الإداري» الذي ليست له صفة التشريع وهم يقيمون علاقات وثيقة مع الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم. ويتطلب الأمر وجود رؤساء للوزراء من أصحاب القوة الاستثنائية والمهارة حتى يفرضوا إرادتهم على البيروقراطية وهؤلاء هم قلة قليلة نسبياً.

إن وظيفتي البيروقراط والسياسي لا تتناقضان معاً، وهذا يفسر فهم علاقتهما الحميمة عندما كان يجري تفحص وظائف الوزراء بين 1955 و1980. إن البيروقراط السابقين يعتبرون منصب رئيس الوزراء وظيفة تدوم لا أقل من عشرين سنة من أصل الـ25 سنة . وفي التعامل بين النخبة من رجال الأعمال والسياسة المالية لعب البيروقراط في عدد من المؤسسات المالية دوراً ريادياً عالياً متقدماً، ومن بينهم بنك التنمية الياباني وبنك التصدير والاستيراد، العاملون مع وزارة المالية ووزارة التجارة الدولية والصناعة MITI . العديد من الأجنسيات الأخرى تلعب دوراً، بما فيها أجنسيت العلم والتكنولوجيا. والتنافس بين هذه المؤسسات كان مستشرياً، مما يجعل التنسيق بينها صعب. إن الحكومة اليابانية لم تكن بالتالي - كما هو مظنون في الغالب أنها - ماكينة فعَّالة حسنة التزييت. فالأخطاء كثيرة ومتوقعة، على سبيل المثال: نتائج النمو الصناعي، المهملة إلى عهد قريب، على البيئة. وقد يمر وقت طويل قبل أن يتم التوصل إلى قرارات بهذا الشأن.

رغم هذه المعيقات المؤخرة، كان الساسة اليابانيون، البيروقراطيون ورجال الأعمال من النخبات، منذ الحرب، يشتملون على ما يكفي من الرجال من أصحاب الرؤية البعيدة ممن يمتلكون المهارة لدفع النمو الاقتصادي الياباني الضخم إلى الأمام وباستمرار.

كانت مجالات العمل حسنة التنظيم، إن اتحاد المنظمات الاقتصادية (كدانرن) قد تأسس سنة 1946 عندما بلغت ثروة اليابان الصناعية الحضيض، وبعدما نمَّت سريعاً المصالح الوطنية

والدولية، محافظة على اتصالات وثيقة مع البيروقراط ومع الحزب الحاكم. إن الاتحاد الياباني للمستخدمين كان يتعامل مع أصحاب العمل والعمال، وعندما يلزم الأمر كان يتخذ دوراً قيادياً فيحارب مطالب العمال. والهيئة الأخرى النافذة، التي كانت مستقلة ولكنها تعمل مع البيروقراط عن قرب، كانت غرفة التجارة والصناعة اليابانية. كل هذه المنظمات التجارية كانت تنشر وجهات نظرها حول السياسة الوطنية، وكانت تمارس نفوذاً قوياً على العملية السياسية. وهذا لم يكن منقطع الصلة بالمساهمة المالية الضخمة التي كانوا يقدمونها للحزب الديمقراطي الليبرالي، وللمجموعات وحتى للأفراد داخل الحزب. والأحزاب الأخرى الصغرى - غير الشيوعية - كانت تستفيد إنما بدرجة أقل من المساهمات التي تقدمها المشاريع. ولم يكن البيروقراط محصنين ضد «الرعاية» الأكثر لطفاً في شكلها التي تقدمها المشاريع الأعمالية.

إن ما يريده رجال الأعمال من الحكومة هو أن تكون قادرة على السير بعملياتهم بقدر ما يمكن من الربح في الداخل وفي الخارج مع الحد الأدنى من التدخل. وبكلمات أخرى، إن المشاريع الرأسمالية تريد حكومة تقدم حوافز ومعلومات وتنزيلات ضرائبية وما شابه، وتضيق على الاستيراد وتترك الباب مفتوحاً أمام التصدير. والحكومة، بكلام آخر، مطلوب منها أن تخلق بيئة تستطيع فيها الأعمال أن تزدهر.

بخلال العقد الأول بعد الحرب، تنافس عدد من الأحزاب على الحكم، معظمهم من الأحزاب المحافظة، وإن كان هناك حزب اشتراكي وشيوعي. والاشتراكيون بالتحالف مع المحافظين، استلموا الحكم فعلاً لأشهر قليلة في سنة 1947 و1948. والخوف من مزيد من تحالف اليسار، ومن أن يعود الحزب الاشتراكي الياباني إلى الحكم، تم التغلب على الخلافات فيما بين الأحزاب اليمينية وحمِلُوا على أن يشكلوا في نوفمبر 1955 الحزب الديمقراطي الليبرالي (LDD) . ولكن اليسار انشق مجدداً. ومن 1955 وإلى 1990 لم يستطع التغلب على التحدي الفعلي أو أن يقدم حكومة موثوقة بديلة من الحزب الديمقراطي الليبرالي. وهذا مكَّن هذا الحزب من أن يشكل حكومة بذاته أو مع حلفاء صغار على أثر الانتخابات الاثنتي عشرة التي جرت بين 1958 و1990. فقط مرتين في سنة 1976 و1979 فشل الحزب الديمقراطي الليبرالي في الحصول على أكثرية مطلقة في مجلس النواب؛ وفقط في هاتين المرتين بالضبط. وكانت المعارضة أكثر انشقاقاً بحيث تستطيع تشكيل حكومة تحالف بديلة. إن الحزب الاشتراكي الياباني في أوج قوته في عقد بين 1958 و1967 لم يستطع أبداً أن يجمع ما يكفي من الأصوات ليكسب أكثر من 166 من أصل 467 (1958). واستمر يزداد ضعفاً في عقد 1980 باستثناء استفاقة له في سنة 1989. ولمدة تزيد عن ثلاثة عقود ظل الحزب الديمقراطي الليبرالي هو الحزب الحاكم «الدائم».

رغم كل ذلك، كانت هناك حرب داخلية تحت مظلة الحزب الديمقراطي الليبرالي. إن المجموعات المختلفة داخل الحزب كان كل منها يتبع زعيمه الخاص، وكانت وجهات نظرهم هي التي يتبعونها بالإجماع. إن العضوية في المجموعة لم تكن مسألة موقف سياسي بل مسألة تعلق شخصي وولاء. ويقرر «الزعيم» قوة المجموعة أو الفرقة، وهذه القوة ترتفع وتنخفض أو تنقسم تبعاً لنجاحه في التأثير على الزعامة الجماعية. وهكذا يسيطر الرجال الأقوياء على الحزب ويتفاوضون وتقام التحالفات بين الست أو السبع مجموعات القوية. إن مناصب الوزراء، والحقائب الوزارية بما فيها الوظائف التنفيذية في الحزب تدخل ضمن الرعاية التي يستطيع رئيس الحزب أن يوزعها بعد أن يحصل على دعم ما يكفي من الفرق ليحصل على الزعامة أو القيادة. إن «الفرق القيادية»، إذا ساندت الحصان الرابح، تتمتع بسلطة أقوى. و«الفرق غير القيادية» تعمل عندئذ من أجل التغيير لعلها تصبح هي الفريق الرابح في المرة القادمة. وهكذا تعمل الديمقراطية بشكلها (fashion) ليس بين الأحزاب بل داخل الحزب الديمقراطي الليبرالي. والتركيز يتم على السياسة أقل مما يتم على التنافس على الحكم بين الفرق. ويصبح رئيس الحزب بصورة آلية رئيس الوزراء في البلد. هذه هي الكيفية التي تمّ بها اختيار رؤساء الوزراء منذ عقد 1950 في اليابان.

واليابانيون الذين يشكلون مجموعات في السياسة والأعمال والبيروقراطية يعرفون الأصول ويعرفون كيف يتعاملون معها ليجعلوا نفوذهم محسوساً. كأفراد عليهم أن ينسجموا مع رغبات قيادة مجموعة مصالحهم الخاصة. وبفضل اللعبة الداخلية بين هذه المجموعات، يظهر التوافق عند اللزوم. ولكن ماذا عن الأقلية المحرزة التي لا تشكل قسماً من المجموعة الداخلية؟ ماذا عن سياسيي اليسار، وعن النقابيين الأكثر نضالاً، والمواطنين الذين لم يشاركوا الحزب الديمقراطي رأيه؟ ماذا بشأن الفراغ بين الأجيال، هؤلاء الشبان الذين يستعصون ضد ممارسات الكبار الذين يحاولون أن يحددوا كل وجه من حياة الآخرين؟ وماذا عن العصبة الصغيرة من التقليديين أو الوطنيين الذين يرفضون الثقافة الأميركية المستوردة ونمط السياسة الغربية؟ لا يوجد صمام أمان لوجهة نظرهم (متنفس). إنهم مضطرون لأن يظلوا في الخارج بصورة دائمة، وانعدام نفوذهم عبر القنوات المستقرة يؤدي إلى شعور دائم بالحرمان، فتنفجر نقمتهم بصورة دورية بشكل عنيف. كما حصل في التظاهرات الضخمة عندما تم التصديق على معاهدة الأمن المتبادل اليابانية - الأميركية في أبريل ومايو 1960.

وكما فعل الطلاب في الغرب بالضبط، غلى احتجاجهم وفار سنة 1968 و1969 في طوكيو، من أجل الحاجة إلى إصلاح الجامعة. في سنة 1968 حصلت تظاهرات على نطاق واسع تطالب برد أوكيناوا، الجزيرة التي تحتلها الولايات المتحدة في الباسيفيك، وتهتف بنقل القواعد الأميركية. وجرت حرب شوارع بين البوليس والطلاب حول قرار الحكومة بناء مطار دولي

آخر خارج طوكيو في الأراضي الزراعية. واستمرت المناوشات بخلال عقد 1970. هذه هي «الديمقراطية المباشرة»، علماً بأن الوسائل الدستورية الأخرى مثل التصويت على عدم الموافقة كانت مقفلة. ولكن الاحتجاجات لم تكن كبيرة بشكل كاف وجدي بحيث تهدد طريق اليابان في الحكم أو تهدد بتغيير مسار الأعمال.

إن التقدم الاقتصادي والوعد بالربح المادي شجع الأكثرية في الشعب على التنافس من أجل فرص أفضل وعلى الرضوخ. إن الزعيم السياسي المسيطر بخلال سنوات الاحتلال وما بعدها مباشرة سيجيرو بوشيدا لم يكن على وئام مع الجنرال ماك آرثر صاحب النظرية الليبرالية الديمقراطية. وقد رحب هذا الأخير «بتغيير المسار» الذي اعتمد بسرعة بعد أن أصبحت واشنطن معنية بالدرجة الأولى باحتواء الشيوعية. رأس يوشيدا الحكومة خمس مرات: من مايو 1946 إلى مايو 1947، وبعدها من أكتوبر 1948 إلى ديسمبر 1954. كان موظفاً في السلك الدبلوماسي ثم أصبح رئيساً للوزارة فقط بسبب أن إيشيرو هاتوایاما، الذي كان رئيساً للحزب الليبرالي، قد اختاره خليفةً له. وكان هاتوایاما قد ترك السياسة لفترة لكنه كان غير مقبول من الأميركيين: وككثير من الزعماء غيره السابقين، بمن فيهم يوشيدا، قد تبنى أيديولوجية «دائرة ازدهار اليابان المشترك» في آسيا قبل 1945. وحسَّن يوشيدا وضعه في أعين الأميركيين حين ضغط بشجاعة من أجل السلام بعد أن تمَّت خسارة الحرب تماماً. بعد ذلك وبَّخ العسكريين على استعدادهم للمغامرة بالذهاب إلى الحرب ضد الغرب سنة 1941. في سنة 1946 عرف أن استعادة اليابان عافيتها تقوم على كسب ثقة الولايات المتحدة من جديد، وهذا يعني كسب رضا ماك آرثر وتلقِّي التوجيهات من قيادة أركانه (SCAP) ، عندما لا تمكن مخالفتها بأمان. وهكذا لعب دوراً مشابهاً لدور أديناور في ألمانيا الغربية. إن تصعيد الحرب الباردة في آسيا وخسارة واشنطن للصين كحليف واندلاع حرب كوريا سنة 1950، عجَّلت في إعادة تأهيل اليابان.

واستغل يوشيدا بمهارة المواجهة الأميركية الشيوعية. كان ماك آرثر مقتنعاً منذ زمن طويل أن تعليماته قد حوَّلت اليابان إلى ديمقراطية. في يونيو 1950 جاء وزير الخارجية الأميركية جون فوستر دالاس إلى اليابان ليكسب اليابانيين كحليف في آسيا، وأراد أن يضع جانباً المادة (9) التي فرضها ماك آرثر في الدستور الياباني بحيث تستطيع اليابان أن تعود إلى التسلح. ورفض يوشيدا العودة إلى التسلح مشدداً على النتائج السلبية التي سوف تحدثها على اليابانين وعلى جيران اليابان. وبدا دالاس «محبطاً ناقماً» ولكن ماك آرثر انحاز إلى يوشيدا. إن على اليابان أن تبني قوتها الصناعية وبهذه الطريقة تساعد العالم الحر. وبسرعة بعد اندلاع الحرب في كوريا أمر الأميركيون بتدفق السلاح على اليابان. وأعطوا للاقتصاد الياباني ما يحتاجه من زخم.

في الواقع، وبضغط من الأميركيين، عمد اليابانيون إلى إنشاء قوة دفاع خاصة بهم كان قوامها في بادئ الأمر 75000 ثم رُفعت إلى 165000 رجل سنة 1954 ثم إلى 250000 رجل سنة 1980. وزود الأميركيون الجيش والأسطول والقوة الجوية بأحدث الأسلحة، ولكن نظراً لحجم اليابان وغناها كانت قوة صغيرة. إن اليابان لم تنفق أكثر من 1.3% من ناتجها القومي القائم على التسلح، و«المقتصد» المدخر، بالمقارنة مع نفقات بلدان الحرب الباردة، بدا ضخماً قد توفر ليوظَّف في الصناعة. ولكن النخبة اليابانية كانت أقل أسفاً حينما تم بناء قوة شبه عسكرية من البوليس قوامها 250000 رجل من أجل حفظ النظام في الداخل.

إن المفاوضات التي أدت إلى معاهدة سلام وإلى إنهاء الاحتلال الأميركي كانت طويلة وشاقة. كان يوشيدا لا يقدم تنازلات إلا القليل ما أمكنه ذلك. اليابان لا تريد العودة إلى التسلح بشكل ثقيل، ولم تكن تريد أن تتدخل بنفسها في الصراعات الدولية. إنها تريد الاتكال على الولايات المتحدة وعلى مظلتها النووية من أجل أمنها. إن اليابان تريد أن تكون الحليف الموثوق ولكن السلبي للولايات المتحدة، فتقدم لهذه الأخيرة القواعد وتتعهد بعدم تقديم قواعد لأي بلد آخر بدون الموافقة الأميركية.

واحتفظ الأميركيون بأوتاوا للاستخدام العسكري فقط، وكان على اليابانين أن يتخلوا عن كل ما استولوا عليه منذ 1895. وكان على يوشيدا أيضاً أن يسلِّم بهذا، وإذا طلبت الحكومة اليابانية فإن الولايات المتحدة ستقدم المساعدة «من أجل إحباط أعمال الشغب الداخلية ذات النطاق الواسع، وللقضاء على الاضطرابات في اليابان...». إن الحقوق الأميركية داخل اليابان ظلت حتماً تذكِّر اليابانين بالحقوق الخاصة التي يتمتع بها الأجانب في اليابان إلى أن تم إلغاؤها في نهاية القرن التاسع عشر. لقد كانت مهينة، ورغم هذه الشروط التي تضمنتها معاهدة الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة واليابان والتي وُقِّعت في سان فرنسيسكو في ذات اليوم - 8 سبتمبر 1951 - الذي وُقِّعت فيه معاهدة السلام بين الدول الحليفة. وتمنَّعت أستراليا ونيوزيلندا عن التوقيع، منذ أن خافتا من عودة اليابان إلى التسلح، ولكنهما أمَّنت على أنفسهما بمعاهدة دفاعية أنزوس ANZUS مع الولايات المتحدة. إن بنية حلف الباسيفيك - الولايات المتحدة استكملت بمعاهدات بين الولايات المتحدة مع الفيليبين (1951) ومع جنوب كوريا (1952) ومع تايوان (1954) ومع بالسيتو 1954) SEATO). وهكذا تكون اليابان قد ارتبطت بسياسة الاحتواء المضادة للشيوعية التي اتَّبعتها الولايات المتحدة وبالتالي قيَّدت قدرتها على انتهاج سياسة خارجية مستقلة.

كان على اليابان أن تسير في خط الولايات المتحدة بالاعتراف بشان كاي شك في تايوان باعتباره يمثل الصين. وهكذا منعت من تطبيع علاقتها مع الجمهورية الشعبية الصينية. ولم يكن عجيباً أن يرفض الاتحاد السوفييتي توقيع أية معاهدة صلح مع اليابان. بل إن اتفاقاً يابانياً سوفييتياً

ينهي الأعمال الحربية بصورة رسمية لم يحصل حتى سنة 1986، وظلَّ النزاع حول الأراضي يقف حائلاً في طريق معاهدة سلام نهائية.

إن معاهدة الأمن المتبادل بين اليابان والولايات المتحدة لسنة 1951 أصبحت قضية محرقة في السياسة اليابانية. إن احتمال استعمال الولايات المتحدة للأسلحة النووية في حروبها أصبح مشكلة خاصة. وقد عدَّ اليسار هذه المعاهدة على أنها شكل من الهيمنة الأميركية، التي أبقت أيضاً المحافظين في السلطة. إن عداء الجمهور لها بدا قوياً جداً من خلال التظاهرات ضدها، إلى درجة حملت واشنطن على الموافقة على تعديلها في سنة 1960. إن التغيرات كانت سطحية تجميلية وإن كانت مكَّنت اليابان من أن يكون لها صوت معادل. شدد اليابانيون على ما تبقَّى لبلدهم من سيادة في الجزر التي ما زالت محتلة عسكرياً من قبل الولايات المتحدة. إن المعاهدة المعدَّلة رفعت عندئذ للمصادقة عليها من قبل الديّت. في أبريل ومايو 1960 حصلت تظاهرات لم يسبق لها مثيل، وعلقت المعارك في الشوارع بين الطلاب والبوليس وغيرهم من المتظاهرين. ورغم مشاهد لم يُرَ مثلها في الديّت نفسه فاز الحزب الديمقراطي الليبرالي بالتوقيع على المعاهدة forced ratification through . وقد تأثر الرئيس أيزنهاور بهذه المشاعر القوية المعادية لأميركا حتى إنه ألغى زيارة كانت مزمعة له إلى اليابان.

في سنة 1970 جددت المعاهدة بدون تحديد نهاية لها، على أن يكون لكل بلد الحق بطلب إنهائها قبل سنة. في السنة التالية حلت مشكلة كانت تمس مشاعر الاعتزاز الياباني. إن جزر ريكو، بما فيها أوكيناوا، أعيدت إلى اليابانين في ربيع 1972، على أن يسمح للقواعد الأميركية بالبقاء بناءً على اتفاق. ولكن المطالبة بالأرض في جزر أربع تقع في أقصى الجنوب من سلسلة جبال جزر الكوريل المحتلة من قبل الروس ظلت تمنع قيام علاقات جيدة مع «الجمهورية الروسية». وهكذا بعد عام1951، كان التحالف الأميركي، رغم كل المصاعب التي تسبب بها للسياسة اليابانية الداخلية، ورقة الخلاص sheet anchor في موقف اليابان الدولي والدفاعي.

كان يوشيدا هو الذي وضع اليابان على هذا المسار. إن العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة مكَّنت اليابان من أن تتخلص من الطموحات العسكرية الواسعة، التي يمكن أن تعدّ تهديداً لجيرانها الآسيويين وتهدد بالخطر الاستقرار السياسي في الداخل. ولكن العلاقة أيضاً ارتكوت على الاعتراف بأن الولايات المتحدة ضرورية لليابان وازدهارها. وبصورة رئيسية بتزويدها بالسوق الوحيدة التي ارتكز عليها ازدهارها. إن اليابانين قد اتبعوا في مناسبات قليلة خطاً مستقلاً عن واشنطن عندما كانت مصالحهما تتطلب ذلك. إن أكبر مناسبة كانت في تعامل اليابان مع دول النفط العربية في الشرق الأوسط. بعد أن عانت اليابان من مفاعيل مقاطعة النفط العربي سنة 1973، أوضحت اليابان للدول العربية أنها لا تشاطر واشنطن رؤيتها في القضايا العربية

- الإسرائيلية وأنها تريد دعم القضية العربية. وهكذا اشترت رضى الدول العربية التي استمرت تزودها بالنفط الحيوي للصناعة اليابانية. وبخلال الحرب العراقية - الإيرانية في عقد 1980 حاول اليابانيون أن يقفوا على علاقة طيبة من الطرفين، رغم تباعد أميركا عن إيران، خاصة بعد إلقاء القبض على رهائن السفارة الأميركية. في سنة 1990-1991 وبخلال أزمة السويس،أظهرت اليابان مجدداً عدم حماسها للموقف الأميركي. فقد أظهر الأميركيون القليل من التفهم - أحياناً - للمشاعر اليابانية. مثاله عند انفتاح نيكسون المفاجئ على الصين والتخلي عن الوطنيين في تايوان بخلال عقد 1970. كل ذلك اتخذ دون استشارة اليابان التي اتبعت بإخلاص خط واشنطن برفض الاعتراف بالصين الشيوعية. ولكن رغم التشنجات، وخاصة في ما خص مسائل التجارة بين اليابان والولايات المتحدة، فالتحالف بقي صامداً، واستمر ما عُرف فيما بعد «بمبدأ يوشيدا» يحكم مسار السياسة اليابانية مع تعديلات طفيفة.

والآن ما هو جوهر هذا المبدأ؟ اعتقد يوشيدا أن عليه أن يرضي المطالب الأميركية من اليابان كحليف وذلك بتقديم التسهيلات والقواعد وبالحد من بناء القوة العسكرية اليابانية. والقوات اليابانية يجب أن تكون محض دفاعية ومستعدة للعمل فقط على أرض الوطن. وعلى اليابان أن تمتنع عن تطوير الأسلحة النووية. في الصراعات الدولية يجب أن يكون جانبها منخفضاً. وهي قد أدارت ظهرها أخيراً معرضة عن ابتغاء العظمة عبر السيطرة العسكرية. وكل جهودها يجب أن تنصبّ على إعادة التأهيل الاقتصادي وعلى النمو. ومن أجل أمنها الذاتي ليس أمام اليابان من خيار إلا الاتكال على حليفها الأميركي الذي يشكل أقوى شريك تجاري لليابان وأهمه. إن استراتيجية يوشيدا من أجل استعادة اليابان عافيتها قد قبلها الحزب الديمقراطي الليبرالي باعتبارها أساس سياسة اليابان الوطنية. وقد عاشت طويلاً بعد أن تخلى يوشيدا عن رئاسة الحكومة في سنة 1954. هذا المبدأ وضعه معاونو يوشيدا وطبَّقه يوشيدا وتلامذته ومحميوه مثل هاياتو أيكيدا الذي أصبح رئيساً للوزارة من سنة 1960-1964، وأيساكو ساتو رئيس الوزارة من 1964 إلى 1972 واستمر في عقد 1970 و1980. وساعدت رؤية يوشيدا على جعل اليابان قوة عظمى صناعياً ومالياً، ثانية بعد الولايات المتحدة، بخلال النصف الثاني من القرن العشرين.

إن الإنجازات الداخلية لمجتمع ما كثيراً تعتم بالمظاهر الخارجية، وهذا يصدق حقاً على اليابان. إن نجاحاتها الصناعية وانتشالها من وهدة الحرب يمكن لأول نظرة أن يُنسب إلى الحكومات التي عمدت إلى وضع أهداف مخططة ثم، بمساعدة البيروقراط في الوزارات المعنية، وخاصة وزارة المالية ووزارة التجارة الخارجية الدولية والصناعية (ميتي MITI) الشهيرة ووكالة التخطيط الاقتصادي التي تكملها جميعاً بدون فشل. منذ نصف عقد 1950 وما بعده، خطة

بعد خطة، بضع عشر منها بخلال ثلاثين سنة، قد وضعت وأوقفت غالباً وعدلت أو اجتزئت قبل أن تكمل سنواتها الخمس أو العشر. لم يكن هناك شك بأنه في خلال السنوات التي تلت الحرب، كان تأثير البيروقراطية الحكومية في تدابيرها ضخماً. في المقام الأول، أعطيت الأولوية للفحم الحجري وللفولاذ من أجل الحصول على الطاقة الأساسية وعلى المواد للصناعة، وبعدها أخذت القطاعات الأخرى تتطور بنجاح: المخصبات الكيميائية، الأبنية الرخيصة، السيارات، الآلات، الأدوات، ترانزيستور راديو، كاميرات، أجهزة تلفزيون، آلات مسجلة وميكروشيب. وشجعت «ميتي» على تشكيل الكيرتو وزايبتو ما قبل الحرب. كانت ميتشوبيشي وميتسوي متأخرتين في مجال الأعمال وأخذت تتكون تجمعات جديدة ضخمة مثل سوني المجددة في الإلكترونيات ومعامل صنع السيارات تويوتا ونيسان.

وساعدت البيروقراطية الحكومية في السنوات الأولى وبشتى الطرق، وبصورة أهم عن طريق حسن تدبير مالية البلاد والاستثمار عبر مراقبة المداخيل والمصارف وبتقديم القروض الميسَّرة من أجل تشجيع أهداف الصناعة عبر بنك التمويل لإعادة التعمير، وبنك الاستيراد والتصدير وبنك اليابان للتنمية. وازدهرت الصناعة بسرعة بعد أن تغذَّت بمبالغ صخمة. كانت التدابير الحكومية - البيروقراطية والتشريع في عقد 1960 وعقد 1970 تحمي الصناعة المنزلية الناشئة، باستعمال أدوات كثيرة من أجل منع الاستيراد من الخارج من أن يصبح منافساً عندما لا يمكن منعه بتاتاً، وهذا ما كان يؤدي إلى التوتر مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية اللتين كانتا مهددتين بفيض من الصادرات اليابانية. وأصبحت النقابات اليابانية أكثر استعداداً للتعاون بعد عقد 1950 المضطرب. إن استمرار الحكومة المحافظة والازدهار المتصاعد قد دمَّرا النضالية النقابية والعضوية، يومئذ لم يعد ينكر أن تكون الحكومة البيروقراطية قد لعبت دوراً مهماً في النمو الاقتصادي السريع في اليابان. ولكن الفكرة القائلة بأنها قد طوَّرت كل شيء مثل الاقتصاد الموجَّه هي قول خاطئ تماماً.

منذ سنة 1945 كان الاقتصاد الموجَّه قد فشل عبر العالم كله، ويكون من المستغرب أن تكون اليابان هي الاستثناء الوحيد. الواقع أن التخطيط الحكومي الياباني فيه الكثير الكثير من مقاربة جان موني في فرنسا الذي هو تخطيط ترشيدي، وبعيد كل البعد عن الأشكال الستالينية التي تسيطر على الإنتاج والتوظيف والتوزيع والتسعير. كان الاقتصاد الياباني وما يزال اقتصاداً رأسمالياً صحيحاً ذا هدف ربحي موجَّه، شديد التنافسية في الداخل والخارج. ودور «الميتي» قد تراجع بعد مطالع عقد 1960. وهو ما يزال مصدراً للمساعدة الإضافية للصناعة، ولكنه توقف منذ زمن طويل عن أن يكون حاسماً. إن الزعامة الأعمالية كانت بالتأكيد حاسمة.

ولكن لا الحكومة البيروقراطية ولا رجال الأعمال كان يمكن أن يولِّدوا هذا التوظيف الضخم في التكنولوجيا الضروري للاقتصاديات ذات المستوى العالي والواسع الذي تحقق بشكل مجمعات

صناعية ضخمة تحققت ونفذت لولا توفر الأموال اللازمة. والأموال لم تأتِ من الخارج بل من الرجل الياباني في الشارع، الذي يعيش على الكفاف ويدَّخر خُمس معاشه سنةً بعد سنة . ومردود هذا التقشف لم يكن واسعاً في الأمد القصير. إن المردود من الفائدة وتنامي التعويضات ظلّ متدنياً، إنما بهذا استطاعت الشركات أن تقترض المال برخص. وفي الأمد البعيد استفاد كل ياباني من الازدهار الاقتصادي، في حين أن نفقات الحكومة من أجل الأغراض غير الصناعية ظلت ممسوكة ومتدنية - إن مدفوعات الإنعاش والسكن والبنية التحتية كلها أهملت. إن الفرق بين صناعة ممكننة تستخدم العديد الكبير من الروبو في العالم من جهة ونظام المجارير غير الملائم في العديد من المدن الكبرى والشوارع والطرقات المكتظة والتلوث المستشري من جهة أخرى، هو الثمن المدفوع من أجل متابعة التفكير فقط في التنمية الصناعية.

في مطلع عقد 1960 وعد رئيس الوزراء أيكيدا هاياتو أن يضاعف دخل كل فرد مرتين بخلال عشر سنوات، وحققت الأعمال هذا الهدف المحدد بسرعة عجيبة، بل أكثر من أربعة أضعاف في تصدير السفن والنسيج والسيارات والسلع الإلكترونية بخلال عقد 1960. وكانت مفاعيل هذا التوسع قد انعكست بعيداً عبر الجزر اليابانية وامتدت إلى أستراليا حيث استخراج تراب الحديد ore لتزويد اليابان بالفولاذ، وإلى الشرق الأوسط حيث تتزود بمعظم نفطها، وإلى جنوب شرق آسيا وبصورة خاصة إندونيسيا والملايو حيث تستورد منها النفط والمواد الأولية. وأخذ باقي العالم الفكرة وحاول أن يصل إلى سوق اليابان من أجل السلع المصنَّعة. وألغت الحكومة اليابانية القيود وبذلت جهوداً صادقة في عقد 1980 لفتح سوقها الداخلية بشكل أكثر حرية حتى تواجه العداء الدولي وخاصة من أميركا. ولكن البيروقراطية والأعمال استخدمتا الحواجز الإدارية لتصعيب الأمر ما أمكن أمام السلع الأجنبية حتى لا تدخل إلى السوق اليابانية، لو أن الأعمال اليابانية، رغم كل شيء، لم تكن قادرة على الاستفادة من السوق الداخلية المحمية لتتخذها قاعدة منها تتوسع وتنتشر، فإن الحماية في النهاية سوف تجعل الصناعة الداخلية أقل فعالية، وهذا ما يحصل عادة للصناعات المحمية بعناية وحرص من الداخل. وبدلاً من ذلك لماذا أصبحت الصناعة اليابانية أكثر فعالية؟

إن زعماء الشركات الكبرى كانوا ببساطة غير قانعين بالمكاسب السهلة كتدبير من أجل النجاح. إن صناعتهم الخاصة يجب أن تصبح هي الأجود في العالم قاطبة، من أجل مجد الشركة ومجد اليابان. إن تويوتا ونيسان بدأتا بصنع السيارات قبل الحرب، مستعملتين النماذج البريطانية والأميركية. في سنة 1950 صنع المنتجون اليابانيون للموتورات أقل من ألفي سيارة. إن التغلب على العمالة الأميركيين فورد وكرايزلر، أو على البريطانيين أوستن وموريس بدا طموحاً تافهاً. في أول الأمر عقدوا اتفاقاً مع منتجي السيارات الغربيين لاستعمال تصاميمهم

وتكنولوجياتهم، ودرسوا المصانع الأميركية. في سنة 1970 أنتجت اليابان خمس ملايين سيارة، فزوَّدت المستهلكين الغربيين بما يريدون وبأسعار أدنى من أسعار السيارات الأوروبية المماثلة. في عقد 1990 أصبح منتجو السيارات اليابانية يعقدون اتفاقات معاكسة حتى ينقلوا تكنولوجيتهم إلى مصانع السيارات البريطانية ailing مثل روفر في برمنغهام التي عقد اتفاقاً مع هوندا. وللقضاء على العداء الغربي وحتى تستدرك وتتفادى استبعاد الصادرات اليابانية، عمدت المؤسسة الإلكترونية اليابانية سوني وعملاق صناعة السيارات اليابانية إلى إنشاء مصانع لها في الولايات المتحدة وأوروبا. وفي صناعة بعد صناعة حسَّن اليابانيون تقنياً المنتوج الغربي سواء في الكاميرا أو الآلات والمعدات. ثم استخدموا توظيفات كبيرة، واستفادوا من العمل الشاق لعمَّال مهرة. ومن الاقتصاديات المتأتية من الإنتاج على نطاق واسع ومن سوق داخلية مقفلة إلى حد ما ومن سوق تصديرية واسعة باتساع العالم، فزادوا الإنتاجية بحدة بحيث أمكن إنتاج أجود السلع وبأسعار رخيصة جداً. وكانت هناك معركة دائمة من أجل التحسين، ومن أجل احتلال مكان الطليعة في البحوث وفي التصميم وفي مناهج الإنتاج. إن الأجيال الجديدة في الكومبيوترات، في عصر المعلومات القادم، كانت آخر صناعة خططت لها اليابان لتصبح فيها المصارع الأكبر على صعيد العالم. وقد كانت هناك صناعات قليلة جداً لم تمهر فيها اليابان، من هذه الصناعات - في عقد 1990 - وما تزال تسيطر فيها الولايات المتحدة، هي صناعة الطيران النفاث. بعد نمو ملفت في معدل الناتج القومي القائم، الذي بلغ 10% كل سنة في عقد 1960، تباطأ النمو السنوي في اليابان في عقد 1970 وعقد 1980 إلى معدل يقرب من 6%. ولكن هذا كان من جراء مضاعفة الحصيلة مرتين بخلال عقد من الزمن (output) .

اليابان بين ١٩٥٠ و١٩٩٠		
	السكان بالملايين	الناتج القومي القائم بالرأس الواحد (بالدولار الأميركي)
١٩٥٠	٨٣,٠	٢٠٠ في سنة ١٩٥٥
١٩٧٨	١١٥,٢	٧٣٠٠
١٩٨٧	١٢٢,١	١٥٨٠٠
١٩٩٠	١٢٤,٠	٢٧٠٠٠

تُحكم اليابان من قبل سياسيين محترفين (موظفين)، ومن قبل زعماء «جماعات» عصبات ومن قبل أبناء ذوي الحظوة المحليين أعضاء في الدييت. الولاء لأحزاب الجماهير قليل، وهو للأفراد أكثر. ويلعب السياسيون دوراً ضخماً في الطوائف والمجموعات التي تنتخبهم، فيستمعون إلى مئات الأحداث، بما فيها الزواج والمآتم ومناسبات الأعياد حيث ينتظر منهم توزيع العطاءات والهدايا. إن احتياجهم الدائم إلى المال يعمم وينشر الفساد. إنهم يقدمون الخدمات والرشاوى

المجانية لمناصريهم، مستخدمين نفوذهم كأعضاء في الدييت لدى الوزراء. بالمقابل إنهم يتلقون عطاءات نقدية. مثلاً إن المزارعين الذين يتلقون معونات المزارعة يدعمون الحزب الديمقراطي الليبرالي. إن دعم المعارضة يأتي من المناطق الحضرية الجديدة، التي كانت تعامل معاملة غير عادلة من حيث إن كلًّا من دوائرها الانتخابية يضم عدداً من الناخبين أكبر من عدد الناخبين في الأرياف. هذا الوضع يلائم الحزب الديمقراطي الليبرالي، وعندما يأتي الشاب السياسي الجديد المنتسب إلى الحزب إلى طوكيو عليه أن ينتسب إلى إحدى هذه الفرق، وبعدها يتدرج ارتفاعاً في التراتبية السياسية العامة (الوطنية)، وكلما ارتفع كلما ازدادت قدرته على نيل الحظوات.

إن عصبة أو مجموعة يوشيدا وأتباعه سيطرت على سياسة اليابان من سنة 1946 وهكذا حتى سنة 1980. كان له خصم هو هاتوياما الذي كان قد سقط باكراً ومرر الرئاسة إلى يوشيدا الذي توقع منه أن يشق له الطريق فيما بعد. منذ 1956 حتى سنة 1960 توصل محميان من أتباع هايوتاما إلى أن يصبحا على التوالي رئيسين للحزب ورئيسين للوزارة، ولكن الثاني منهما نوبوسوك كيشي سقط من الحكم سنة 1960. كان موقف كيشي ضد الاتحاد وضد الاشتراكية قد جلب له كره التجمعات الواسعة بين المعارضة. إن تجديد المعاهدة الأمنية بين الولايات المتحدة واليابان سنة 1960 أصبح القاسم الذي دفع المعارضة إلى الشوارع في أبريل ومايو 1960. إن الاستقطاب وعنف المتظاهرين والبوليس والمشاهد غير المتزنة داخل الدييت بالذات أظهرت الوجه البشع للسياسة اليابانية. هذه المشاهد ومناورات الفرق داخل الحزب الديمقراطي الشعبي أجبر كيشي على الاستقالة. وأخذ هاياتو أيكيدا مكانه ممثلاً خط يوشيدا، كما فعل من بعد خليفته إيساكو ساتو (1964-1972). إن اختيار إيساكو ساتو ربما جرى بناء على صفقة بين أيكيدا وكيشي، وكان من حظه أن يكون أخاً لكيشي وأثبت عن نفسه أنه كفوء.

إن بقاء ساتو ثماني سنوات قد اقترن بالتباعد بين اليابان والولايات المتحدة بعد أن أثارت حكومة نيكسون مطالبتها بأن تكون صادرات اليابان من النسيج إلى الولايات المتحدة مقيدة ومحددة. رغم ذلك إن تجديد المعاهدة الأمنية بين الولايات المتحدة واليابان في سنة 1970 (يونيو) حملت نيكسون، بعد الاضطرابات الكثيرة اليابانية، على الإسراع بالوعد بإعادة أكيناوا، ولهذا الغرض عُقد اتفاق في يونيو 1971. وبعد شهر ساءت العلاقات مجدداً عندما أعلن نيكسون أنه يريد زيارة الصين، وتمنعه عن إعلام اليابان عن الانقلاب في سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين الوطنية في تايوان التي سبق لليابان أن دعمتها كثيراً أغضبا اليابانيين الذين لم يصدقوا ولم يرتضوا أن يعاملوا كشريك صغير وبشكل غير لائق في آسيا.

وجاءت «الصدمة الثانية» من نيكسون في أغسطس 1971 وكان تخفيض سعر الدولار، الأمر الذي جعل الصادرات اليابانية أكثر كلفة، وفرض على الاستيراد المؤقت عبئاً إضافياً. وفسرت

اليابان التحركات الاقتصادية الأميركية الدفاعية بأنها تحركات غير صديقة ضدها. هذه الصعوبات في السياسة الخارجية ومناورات الحزب الديمقراطي الليبرالبي أنهت رئاسة ساتو في الوزارة. في يوليو 1972، وبعد خلاف داخلي بين نائبي ساتو الرئيسيين: الأصغر سناً والأكثر طموحاً، كاكوي تاناكا، هزم تاكيو فوكودا فكسب الرئاسة وأصبح هو رئيساً للوزارة.

كان تاناكا نشيطاً غير عادي في الشؤون الخارجية. زار بكين على أثر زيارة نيكسون بها، وجال في جنوب شرقي آسيا حيث كانت ذكريات الاحتلال الياباني ما تزال حية بحيث تأمَّن له الاستقبال الجيد.

في إندونيسيا والفيليبين وتايلادن، قام المتظاهرون بحمل يافطات تطالب «عد إلى بلدك يا تاناكا». كانت رئاسته على كل حال هائجة. في سنة 1973 أحدثت الحرب العربية - الإسرائيلية الصدمة الرباعية في أسعار النفط. وقد ضُربت اليابان نفطياً بشكل خاص، لأنها كانت مرتبطة بصورة شبه كلية بنفط الشرق الأوسط، وانتشر الذعر سريعاً. هنا استعان تاناكا بخصمه اللدود تاكيو فوكودا - الخبير المالي - ليتولى وزارة المال. واتخد فوكودا تدابير قاسية ليضبط الاقتصاد، ونجحت تدابيره. في سنة 1975، كان الاقتصاد الياباني مزدهراً مرة أخرى بمعدل صحي هو 6%، وظل مستمراً يعمل لبقية العقد . كانت خطط تاناكا الطموحة من أجل تطوير المناطق اليابانية قد وُضعت في ثلاجة وأخذت تطبَّق بصورة تدريجية بعد 1975. والشيء الأكثر دلالة، اتخذت اليابان خطوات فعلية لتخفف من اعتمادها - بشأن الطاقة - على نفط الشرق الأوسط، فأمَّنت لنفسها مصادر بديلة وطورت محطات نووية للطاقة.

حتى فيما بين الزعماء السياسيين اليابانيين كان تاناكا استثنائياً في الحكم، وفي المال كان آمراً. إن الفساد المترسخ في المؤسسات قد بلغ ذرى جديدة. في الأخير عملت الدعاية وأفعاله المالية الخاطئة في اليابان وفي الصحافة الأجنبية على زعزعة موقفه. إن الفرق داخل الحزب الديمقراطي الليبرالي وافقت على استبداله بشخص أدنى هو تاكيو ميكي من أجل بعث صورة للنظافة، ولكن ميكي أثبت أنه شديد القوة حين حاول أن يصلح الحزب الديمقراطي الليبرالي خاصة حينما أوقف تاناكا سنة 1976 لأنه قبض رشاوى في فضيحة شراء الطيران النفاث لوكهيد. فقد سلمت لوكهيد أكثر من 12مليون دولار كرشاوى للبيروقراطيين اليابانيين وللسياسيين، بمن فيهم تاناكا، وحتى يتم له إثبات ما دفعته شركة الطيران النفاث ذهب إليهم. وأمضى تاناكا فترة قصيرة في السجن ثم أطلق سراحه بناء لكفالة أنه ما يزال وسيطاً قوياً وراء المسرح بين فرق الحزب الديمقراطي الليبرالي. كانت نهاية عقد 1970 حقبة مضطربة في سياسة الحزب الداخلية. ومن سنة 1978 إلى 1982 وجد المزيد من الخلفاء الأمناء الأوفياء.

في نوفمبر 1982 كانت فرق الحزب الديمقراطي الليبرالي، فرق تاناكا وسوزوكي، قد

اختارت ياسوهيرو ناكاسوني للزعامة ولرئاسة الوزارة. وتحول لأن يصبح أكثر حزماً وأكثر مما كان أحبه وتوقعه تاناكا أو سوزوكي. كان نجاحه في كسب الانتخابات العامة سنة 1986 قد مكّنه من أن يستمر سنة أخرى في المنصب، رغم أن قواعد وأنظمة الحزب الديمقراطي الليبرالي كانت عادة توجب عليه التخلي عن الرئاسة في تلك السنة.

وأراد ناكاسوني أن يبتعد عن التراث الياباني العتيق ليبعد الأيدي «الثقيلة» عن السيطرة المركزية وما لها من ملايين الأنظمة، وهكذا مهد الطريق أمام مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي. وأكد على مطلب اليابان أن تكون محترمة من دول العالم، وهو مطلب كان قد أعاقها وخسَّرها مكانة طليعية دولية وجعلها تابعة للولايات المتحدة. في سنة 1986 استضاف القمة السنوية للدول الصناعية الأولى في طوكيو، وفي السنة ذاتها زار بكين. إن جريمة الحرب أصبحت الآن من التاريخ. وأراد أن يقود اليابان سنداً إلى تأييد شعبي، إلى النموذج الرئاسي الأميركي.

إن ثقة ناكاسوني بنفسه ومحاولة بعث سياسة خارجية ناشطة لقيت ترحيباً لدى الزعماء الغربيين. أثناء زيارته لواشنطن سنة 1983 وعد ناكاسوني الرئيس ريغن بمساعدة يابانية ناشطة في لجم الاتحاد السوفييتي. وزار دول جنوب شرق آسيا وأشار إلى أنه مستعد لتوسيع قدرة اليابان العسكرية. ولكن محاولته تعديل الدستور من أجل هذا الغرض أرعب اليابانيين إلى درجة حملته على الوعد بعدم إكمال هذا الأمر بخلال المرحلة الأولى من حكمه. وتدخل ناكاسوني في الدبلوماسية العليا كان ضعيفاً. وجهود الحكومة من أجل فتح السوق الداخلية أمام السلع الأجنبية، كما تطلب ذلك بقية العالم، كان يتعطل باستمرار من قبل البيروقراطيين ومن قبل رجال الأعمال.

كل سنة كانت اليابان تحقق ميزان مدفوعات ضخماً ذات فوائد عظيمة في حين كان على الولايات المتحدة أن تتدبر أمرها في مواجهة أكبر دين في العالم. وكان هذا الدين في جزء منه من تدبير اليابان وهي تعيد جدولة فوائضها بشراء سندات الخزينة في الولايات المتحدة.

وكان اليابانيون يشترون العديد من الأصول الحقيقية في الخارج: سندات ملكية في كاليفورنيا، ومركز روكفلر في نيويورك، مصانع في أميركا وأوروبا. إن قوة اليابان الصناعية والمالية على العموم تبدو في اتجاه صاعد باستمرار. وعندما ترك ناكاسوني أخيراً الرئاسة في نوفمبر 1987 كانت شهرته العالمية في الداخل في ذروتها. لقد أنجز إنجازاً عظيماً طيلة سنواته الخمس في رئاسة الوزارة، فنسق أكثر فأكثر بين اليابان والغرب وحرر اليابان من عوائق التراث. ولكن الساسة اليابانيين كانوا على وشك اتخاذ موقف مغاير مفاجئ.

إن خليفة ناكاسوني، بعد الكثير من الصراع بين الفرق، كان نوبورو تاكيشيتا الذي تمتع بدعم ناكاسوني له. أكمل تاكيشيتا رحلات ناكاسوني الخارجية عارضاً سياسة خارجية يابانية أكثر

استقلالاً، وإن ظل التحالف الأميركي الصخرة الأساس رغم تنامي التوترات التجارية. إن التقدم نحو علاقات أوثق مع الصين كان يلاقي معارضة مؤقتة من خلال وحشية الزعامة الصينية في مذبحة ساحة تياناتمن. إن جهود تاكيشيتا في الداخل تركزت على تخفيف الضرائب المباشرة وزيادة الضرائب غير المباشرة من خلال الرسم على المشتريات، الذي كان غير شعبي بشكل خاص بالنسبة إلى العائلات اليابانية الفقيرة.

ولكن الحدث الأكثر إثارة في وزارة تاكيشيتا كان الفساد الأكثر الذي اكتشف فيما عرف بـ«فضيحة الإصلاح» إن «مجموعة الإصلاح» كانت تعمل عن طريق النشر والدعاية للملكية العقارية وغيرها في المناطق، وكانت تحتاج إلى قرار بالموافقة من الحكومة ومن البيروقراط إذا كان لها أن تتوسع وأن تبدأ بالحصول على أرباح كبيرة. وللحصول على الحظوة، لم تكتفِ بتبديد الهبات الرسمية على الأحزاب السياسية، بل إنها أيضاً قامت بدفع أموال غير شرعية للسياسيين وللرسميين. وكما هو معتاد، كان المال لازماً في السباق على الزعامة بين الفرق سنة 1986، والأرباح الضخمة جناها وزراء ناكاسوني في المشاركة في الصفقات اللامشروعة. وانتشرت الفضيحة سنة 1988، واستمر التحقيق فيها طيلة السنة التالية. حتى رئيس الوزراء تاكيشيتا تلقى هدايا سياسية واضطر إلى الاستقالة. والعديد اشتبهوا بناكاسوني أيضاً، ولكنه لم يتهم بصورة رسمية. ورغم ذلك كان موقف سياسيي الحزب الديمقراطي الليبرالي قد بلغ أدنى الدرجات في الاعتبار الشعبي. ولأول مرة بدا وكأن الحزب يوشك أن يفقد السلطة. ولم يطل الأمر كذلك طويلاً بسوزوكي أونو، رئيس الحزب الجديد ورئيس الوزراء، وذلك عندما ثارت بشأنه فضيحة جنسية مسلية للجماهير ولسخريتها. وبعدها أصبح توشيكي كيفو رئيساً للوزارة وزعيماً للحزب الديمقراطي الليبرالي، وجمع وحدة الحزب ووعد بتخليصه من السياسيين الفاسدين.

وكان هذا كافياً. ففي سنة 1990 أصبح الحزب من جديد يتمتع بالسلطة المطلقة بعد انتصار ساحق في الانتخابات. وبسرعة زال الحلم بأن امرأة ساحرة سياسية، تاكالو دوا، التي كانت تقود الحزب الاشتراكي الياباني والتي كان مأمولاً منها أن تحدث تغييراً حاسماً في السياسة اليابانية من وجهين: إجبار الحزب الديمقراطي الليبرالي على أن يتحول إلى المعارضة ثم التقدم بقضية ذات أهمية بالغة وهي قضية الجنس الآخر في اليابان. وفضلت الأكثرية الالتحام بالحزب الذي أشرف على ازدهار اليابان المتنامي. ولكن المعجزة اليابانية أخذت تخبو في سنة 1990. واستمرت الفضائح المالية تنسف معنويات الوزراء والأعضاء والقادة في الحزب الديمقراطي الليبرالي. إن بعض الأسماء الشهيرة في شركات الضمان أخذت تتلاعب بسوق الأسهم، وذلك بقبولها دفع تعويضات لبعض الزبائن المحظوظين ضد الخسائر. وتباطأ الإنتاج، وتحولت القروض لبناء مساكن وأراض ذات أثمان مضخمة إلى ديون معدومة. وسجلت سوق الأسهم خسائر كبيرة وبدا كل البناء المالي مهدداً.

وبدا كيفو كرئيس وزارة ضعيف أمام بارونات فرق الحزب الديمقراطي الليبرالي وبدا مجرد صورة لملء الفراغ، في حين كانت الفضائح معلقة في الهواء. ولكن كيفو ظل طيلة سنتيه في الحكم كثير الشعبية بين أفراد الشعب الياباني باعتباره سياسياً نظيفاً، ولكن هذا الأمر كان قليل الأهمية بالنسبة إلى الحزب. وفي أكتوبر 1991، قام سكين كانيمارو، وهو الأقوى بين البارونات ورئيس فريق تاكيشيتا، بتأليف التحالفات الضرورية في كواليس الحكم بحيث استطاع إسناد رئاسة الوزارة إلى كينسي ميازاوا. كان ميازاوا في السابق وزيراً للمال أيام فضيحة الاستملاك المالية، وقد استقال في ديسمبر 1988. وعودته إلى السياسة كان يُقصد بها التدليل على نهاية المهاترات. ووُزِّعت مناصب الوزارة بين الفرق، وواجه ميازاوا تحديات جديدة. إن فائض التجارة مع الولايات المتحدة كان سبباً في توتر ضخم، في حين أميركا غارقة في الانحسار والكساد وزيارة الرئيس بوش إلى طوكيو في يناير 1992 قلما أفادت في إصلاح صورة الولايات المتحدة العاجزة عن التنافس مع اليابان في السلع المصنوعة مثل السيارات حيث كانت اليابان تتبوأ زعامة العالم فيها.

وميازاوا الذي تخلى عن معظم برنامج كيفو الإصلاحي جابه سنة 1992 تحقيقاً جديداً بشأن فضيحة مالية بدت وكأنها هي الأكبر حتى أكبر من قضية الاستملاكات، وعرفت بفضيحة ساغاوا، وتتعلق برشاوى قدمت لحوالي مائة من السياسيين، معظمهم من الحزب الديمقراطي الليبرالي ومعهم وزيران. كانت مؤسسة ساغاوا كيوبين مؤسسة لتوزيع الحصص، ولكنها وقعت في الإفلاس بديون ضخمة وكانت كارثة بالنسبة إلى العديدين. واضطر سمسار السلطة السياسية سكين كانيمارو إلى الاستقالة في أكتوبر 1992. وألفت فرقة منشقة من الحزب الديمقراطي الليبرالي حزباً متجدداً. وأدت انتخابات 1993 إلى اضطراب سياسي. وسقط الحزب من السلطة ورأس موريهيرو هوساكاوا تحالفاً حكومياً جديداً مؤلفاً من سبعة أحزاب وتعهد بالإصلاح إلى أن سقط في أبريل 1994.

إن الفرق بين السياسة اليابانية المحكومة من قبل الفرق والغارقة بشكل مرضي مزمن في الفضائح، وبين جناح اليابان كدولة عظمى اقتصادياً تكذب الادعاء، أنه في كل المناطق من العالم تكون الديمقراطية أساسية من أجل الازدهار. لا شك أن الازدهار قد نسف تنامي الديمقراطية الصحية في اليابان وفي أكثرية الدول ازدهاراً في آسيا وهي تايوان وسنغافورة وتايلاند، هذا إذا لم نذكر هونغ كونغ. توجد هنا مقارنة مع الصين، حيث يعتقد دانغ أيضاً بأن معظم الشعب قد قبل النظام السياسي الشيوعي، ما دام يقدم ارتفاعاً في مستويات المعيشة. وبالعكس، تكون الديمقراطية في خطر في المكان الذي يتدنى فيه مستوى المعيشة. هل تكسر اليابان هذا التقليد (النظام) وتدمج الديمقراطية مع الازدهار؟

إن التغيير يمكن أن يحدث أيضاً قبل أن ينهي القرن العشرين مساره، وذلك عندما يستلم الجيل الجديد الشاب الحسن المثقف زمام الأمور. وبخلاف ما هو حال سكان الكثير من المناطق في العالم، يتمتع اليابانيون بالحريات المدنية وحكومتهم ليست دكتاتورية ولا تسلطية، ولو أنها كانت كذلك لما كان السياسيون مضطرين إلى بذل المال الكثير والمساعدات لتأمين إعادة انتخابهم. كان عليهم أن يلتزموا الجانب الأصوب والأصح من الشعب. إن السياسة هي شيء مهم بالنسبة إلى الياباني العادي، باستثناء الخدمات الضرورية، وباستثناء تقدمه في عمله الخاص وتعليم أطفاله ورعايتهم بالنسبة إلى الذين يكسبون مكاناً في المدارس الجيدة والجامعات والشركات بتأمين العمل مدى الحياة. إن الشركة ترعاك شرط أن تدين لها بالولاء المطلق، ويتأمن الخير للذين هم في «الداخل» بعد اجتيازهم محنة المنافسة المخيفة. وهناك مكان أيضاً للذين هم في «الخارج»، ولكن يوجد أيضاً الكثير من الجَرح ومن الجريمة والإحباط.

إن نمو اليابان الحديثة سمي بالأعجوبة الاقتصادية، ولكن ليس فيها أي شيء من العجائبية. إن براعة إدارة العمل وقوة العمل الجيد والتعليم الجيد كلها تفضل على أي قوة أخرى في العالم، والفخر بالكفاح من أجل الأفضل وسلامة النية والطوية في الهدف والظروف الدولية الملائمة، كل ذلك ساعد إلى حدٍّ بعيد على التوسع. وأكثر من ذلك، إن ما أنجزته اليابان كان مقلداً في أمكنة أخرى من آسيا، وإن لم يكن وفقا لسلم أصغر. ولكن الآمال تراجعت في مطلع التسعينات، وتباطأ النمو وانخفضت الأرباح الصناعية والمصرفية. إن العقد الأخير من القرن قد أتى بالتغييرات وأخد يتحدى الأعراف القديمة.

إن الصين «الأخرى»، جمهورية الصين في تايوان قد تأسست عندما انسحبت بقية جيش شان كاي شك إلى الجزيرة سنة 1949. وقام عشرون ألف تايواني تقريباً بمقاومة الكيومنتانغ وحكمه فقُتلوا تلك السنة وأُعلنت حالة الطوارئ. وتحت الحماية الأميركية وبواسطة القوات الأميركية المرابطة في تايوان، استطاع شان كاي شك وحزب الكيومنتانغ المعمر والزعماء العسكريون مع جيش قوامه نصف مليون جندي، أن يحكم أهل تايوان الأصليين تحت واجهة من المظاهر الدستورية. وأمن بوليس الأمن عدم قيام معارضة يشعر بها لمدة طويلة. ورغم النفوذ الأميركي، لم تعطَ الحريات المدنية والديمقراطية فرصة حقيقية لتترسخ. من الناحية السياسية كانت تايوان حليفة، وفي هذه الحالة كان الكيومنتانغ يتصرف داخلياً وفقاً لما هو الأفضل حسب اعتقاده. كانت تايوان فقيرة، ولكن حتى تحت حكم الكيومنتانغ كان التقدم الاقتصادي قد تحقق بفضل إنتاج السلع الكهربائية البسيطة مثل رادويات الترانزيستور. مات شان كاي شك سنة 1975، وبعد فترة خلفه ابنه البكر شيانغ شنغ كيو سنة 1978.

والتقارب التدريجي بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية أدى إلى انسحاب

الأميركيين سنة 1979 وإلى الاعتراف الدبلوماسي بالصين. وكان على شان كاي شك أن يعيد تضبيط موقع تايوان الدولي. وحسَّن وضعه بحذر مع الجمهورية الشعبية، فاتسعت التجارة وغيرها من الروابط. ولم يكن زعماء بكين - في هذه الأثناء - ينوون أبداً محاولة توحيد الصين بالقوة. في الداخل اتبع شيانغ شنغ كيو سياسة إصلاحية متدرجة أيضاً، بقصد أن تحمل معها رفاق شان كاي شك السياسيين والعسكريين. وفي سنة 1987 رفع أخيراً القانون العسكري وسمح بنظام تعدد الأحزاب ليتطور. وبعد موته أصبح نائب الرئيس لي تنغ هوي، وهو أول تايواني يرأس الكيومنتانغ، رئيساً وتابع إصلاح العملية الديمقراطية الهزيلة. إن سجل تايوان فيما خص حقوق الإنسان كان تعيساً في السابق، وبالعكس كان نموها الاقتصادي مختلفاً عمَّا يسمى بالأعجوبة الاقتصادية، فأعطاها دخلاً فردياً يزيد بمعدل عشرين ضعفاً عن دخل الفرد في الصين الأم.

وحرص الرئيس لي بذكاء أن يعمل من أجل أن يرفع من شأن موقف تايوان الدولي وإعادة العلاقات مع الصين إلى طبيعتها، ورفض كذلك صيغة بكين في «الدولة الواحدة» والنظامين المختلفين، وشجع العلاقات الاقتصادية والزيارات العائلية لزيادة التماس. كانت صيغة تايوان ليس التوحيد بل «بلد واحد ومنطقتان»، وقانون لحكومتين منفصلتين. وانتهت حالة الحرب بين الصينيين، ووافقت بكين سنة 1990 على عدم استعمال القوة ضد تايوان.

وفي أول مايو 1991 أعلنت تايوان انتهاء «التمرد الشيوعي» الذي دام اثنتين وأربعين سنة، كدليل على الاعتراف بالحكومة الشيوعية في أرض الوطن الأم الصين. وهكذا أصبحت دبلوماسية تايوان المرنة أكثر برغماتية بعد نهاية الحرب الباردة. والحال هذه، فإن فكرة دولة مستقلة تماماً في تايوان كانت غير مقبولة كحل لا بالنسبة إلى حكومة تايوان ولا بالنسبة إلى حكام بكين: فالاثنان استمرا يعتقدان معاً «بدولة واحدة».

في الداخل أدخل الرئيس لي إصلاحاً سياسياً، وشرعن وجود أحزاب معارضة في الانتخابات التي جرت في ديسمبر 1991 من أجل «برلمان تايوان». كان الحزب التقدمي الديمقراطي قادراً على كسب بعض المقاعد البرلمانية ضد الكيومنتانغ الذي بقي الحزب الحاكم.

و«الأعجوبة» الصينية الأخرى كانت هونغ كونغ، التي لا تمتلك من الموارد إلا عبقرية تجارها وكياسة سكانها الصينيين. انضمت هونغ كونغ الرأسمالية إلى الصين الأم الشيوعية والتي هي مرهونة لها باستيراد الماء والطعام. إن موقعها الجغرافي يجعلها بالمعنى العملي غير قابلة للدفاع عن نفسها. استولت بريطانيا على جزيرة هونغ كونغ سنة 1841، ثم تم الاستيلاء على مزيد من الأراضي بالقوة في سنة 1861. ثم في سنة 1898 اضطر الصينيون إلى تأجير ما يسمى بالأراضي الجديدة لمدة تسع وتسعين سنة، في ما اعتبر شبيهاً «بالزحف نحو الصين». وعقد الإيجار ينتهي سنة 1997، والمستعمرة المزدهرة هونغ كونغ يجب أن تنضم حتماً إلى بقية الصين.

وحاولت حكومة مارغريت تاتشر المحافظة أن تستفيد من هذا الاستحقاق وذلك بالتفاوض على شروط إرجاع هذه المستعمرة التابعة للعرش، في وقت (منتصف عقد 1980) بدا فيه وجود زعامة صينية ذات عقلية إصلاحية في الحكم واعداً بمستقبل ليبرالي. في البيان المشترك الصيني - البريطاني في سنة 1984، أعلنت الصيغة أن حكومة هونغ كونغ تتألف من السكان المحليين وأن ما يُعرف بالمنطقة الإدارية الخاصة بهونغ كونغ سوف تتمتع بأعلى درجات الاستقلال الذاتي. وخشيت بريطانيا أن تغضب الصين فرفضت أن تختار - سنداً لحق الشفعة - نظاماً تمثيلياً عن طريق إنشاء نظام تشريعي كامل قبل عودة المستعمرة إلى الصين. وأعلن التصريح أن «الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية القائمة في هونغ كونغ سوف تبقى بدون تغيير وكذلك نمط الحياة»، وأن «الحقوق والحريات، بما فيها حقوق وحريات الفرد والقول والصحافة والتجمع والتنقل... [وكذلك] الملكية الخاصة [و]... التوظيف الأجنبي سوف تكون مصونة بحكم «القانون».

ولكن قانون بكين الأساسي بالنسبة إلى هونغ كونغ، المنشور في أبريل 1988، أثار المخاوف من عدم احترام حريات هونغ كونغ واستقلالها الذاتي بعد أول يوليو 1997، ويجعل بدون معنى مبدأ بكين القائل «بلد واحد ونظامان». في يونيو 1989، إن مذبحة تيانانمن للطلاب المتظاهرين لم تثر فقط العطف والمحبة [تجاه الطلاب] في هونغ كونغ، بل أكثر من ذلك نسفت الثقة في تعهدات الصين.

لأول مرة في تاريخها جرت انتخابات في هونغ كونغ في سبتمبر 1991، ولكن المجلس التشريعي ظلّ تحت سيطرة المعيّنين: ما يقرب من الثلثين انتخبهم الحاكم والثلث الآخر انتخبته الهيئات المهنية، وثمانية عشر مقعداً من أصل ستين مقعداً وُضعت قيد المنافسة. كان ظل الصين يحوم فوق تطور هونغ كونغ. إن المحاولات المتأخرة من أجل توسيع الحكم التمثيلي قبل التسليم، كما اقترح الحاكم البريطاني سنة 1993، قد رفضت بحدة في بكين. إن خمسين ألفاً من حملة الباسبور البريطاني من أهل هونغ كونغ المحظوظين فقط سُمح لهم بالذهاب إلى بريطانيا، ومستقبل أكثر من 3.5 مليون إنسان من هونغ كونغ المزدهرة ظل مرتبطاً بالصين.

إن الصينيين في سنغافورة كانوا أكثر حظاً بكثير، فقد بقيت لهم دولة جزيرتهم المستقلة التي لم يكن لأحد آخر فيها مطلب. وسنغافورة التي كانت مستقلة منذ انفصالها عن فدراسيون (اتحاد) ماليزيا سنة 1963، كانت دولة حسنة التنظيم ذات دستور ديمقراطي، وكان فيها حزب واحد هو «حزب العمل الشعبي» الذي حكم منذ 1959. إن رئيس الوزراء لي كوان يو، الذي رأس الحكومة لمدة واحد وثلاثين سنة إلى حين سقوطه سنة 1990، اشتهر بميوله التسلطية وباستقامته وبحماسه الخالص تقريباً للنظام والقانون، الذي امتد إلى حد أنه فرض على الشبان الذين يطيلون شعرهم بقصّه. وبالاشتراك مع تايلاند وبعض البلدان الآسيوية الأخرى، حاربت سنغافورة خطر المخدرات

بقوانين صارمة للغاية بما فيها عقوبة الإعدام. كانت في أحسن الأحوال نصف ديمقراطية. كانت تسمح للمعارضين من السياسيين وللأحزاب، ولكن قانون الأمن الداخلي الذي مرّ سنة 1963 سمح للسلطات بأن تعتقل المشبوهين دون محاكمة. وأما سلطة المحاكم في مراجعة القرارات الإدارية فقد حُدَّت وتقلصت. كانت سنغافورة ذات سياسة قمعية، ولكنها كانت متحررة اقتصادياً، فشجعت المشروع الخاص، ولما كانت الجزيرة - مثل هونغ كونغ - بدون موارد، ما عدا السمك، فإن المعامل والتجارة قد ازدهرتا.

وراقب لي بعين ساهرة خليفته المختار غوه شوك تونغ، الذي بقي في الوزارة كوزير ممتاز مقدم وظل كسكرتير عام لحزب العمل كان التقدم الديمقراطي من النوع الرديء في سنغافورة، في الانتخابات العامة الي جرت في إغسطس سنة 1991 ضاعفت المعارضة أربع مرات تمثيلها، من واحد إلى أربعة أعضاء، رغم أنها كانت مستغرقة بحزب العمل الحاكم ذي السبعة وسبعين عضواً. وظلت سنغافورة مصدر قوة اقتصادية في آسيا في عقد الـ 90، وشديدة الارتباط بالغرب. كانت الحكومة ترحب بالأسطول الأميركي الذي كان يلقى التسهيلات في سنغافورة بعد أن خسر الأميركيون قواعد في الفيليبين.

تايوان – هونغ كونغ وسنغافورة (١٩٩٠ – ١٩٩١)		
	السكان بالملايين	الناتج القومي القائم بالرأس الواحد (بالدولار الأميركي)
تايوان	٢٠,٠	٨٩٧٠
هونغكونغ	٥,٧ (١٩٨٨)	٩٦٠٠ (١٩٨٨)
سنغافورة	٢,٧	١٤٣٠٠

بعد الدمار المخيف للحرب ظلت كوريا بلداً مقسوماً وذلك في عقد 90. وجرت محادثات متقطعة لضم الكوريتين معاً ولتوحيد العائلات من جديد، ولكنها لم تحرز إلا القليل من التقدم. ولم تجد عبادة الشخصية في أي مكان بحيث تعادل التجاوزات في العبادة المؤداة إلى الرفيق كيم إيل سونغ في سنة 1992، وهو الحاكم الشيوعي الدكتاتوري الأطول حكماً في العالم. لقد ترأس الجمهورية الديمقراطية الكورية منذ 1948، وأصبح يومئذ الرائد الشيوعي المحنك المتمرس. لم توجد حرية في كوريا الشمالية رغم حسن مظهر عاصمتها بيونغيانغ، ومنشآتها الضخمة والمكلفة عسكرياً ورغم كل زخارف حزب الدولة الوحيد القمعي ظلت مستويات المعيشة متدنية بشكل مريع وبالتالي لا تمكن مقارنتها بمستويات المعيشة في الجنوب.

إن تاريخ كوريا الجنوبية يمكن سرده في طريقتين مختلفتين تماماً. عندما جاءت دول العالم إلى سيول سنة 1988 وتم بث الألعاب الأولمبية في الدورة الرابعة والعشرين، شاهد الناس مدينة

حديثة جميلة بشعبها الحسن الهندام في الشوارع. إن الانتعاش الاقتصادي والنمو الصناعي في كوريا الجنوبية اللذين تسارعا بعد عقد 1970 وضعاها يومئذ في نادي آسيا للدول الغنية. الجانب الآخر من تاريخ كوريا الجنوبية، على كلٍّ، هو إعادة ذكر العنف والوحشية في سياستها، في معظم السنوات، ابتداء من مطلع عقد 1950، حكم العسكر كوريا حكماً ظالماً، وقمعت احتجاجات الشعب ومظاهرات الطلاب العنيفة بالقوة وبإراقة الدماء. وانحازت كوريا الجنوبية للغرب وللولايات المتحدة بصورة خاصة، فكان عليها أن تلتزم ظاهراً بالعملية الديمقراطية: جمعية وطنية وانتخابات... ولكن العسكر توثقوا من إمساكهم بزمام الأمور، فحكموا في ظل قانون الحرب، فسجنوا زعماء المعارضة ولجأوا إلى التعذيب وإراقة الدماء لقمع المتظاهرين الذين كانوا يلجأون تحت الضغط والإحباط إلى العنف في معظم الأحيان. وكانت الزمر الحاكمة في نظر المعارضين متماهية مع الولايات المتحدة، ولهذا قامت تحركات ضد الأميركيين وضد العسكر. بالنسبة إلى الأميركيين كانت هذه الأنظمة التسلطية تشكل إحراجاً، ولكن الضغط من أجل الديمقراطية اتخذ مرتبة ثانوية قبل سنة 1990، أمام الهدف الشامل وهو صدُّ الشيوعية. كانت كوريا الجنوبية دولة خط مواجهة بالنسبة إلى العالم الحر ولذا فإن مصداقية حكام كوريا الجنوبية كعداة للشيوعية لم تكن أبداً موضع شك.

كان أول رئيس لكوريا الجنوبية، سنغمان ري، قد بقي في الحكم حتى سنة 1960. في هذه الأثناء فقد هذا الدكتاتور قبضته وكان عليه أن يتراجع أمام أعمال شغب طلابية في أبريل من تلك السنة ، احتجاجاً عل الفساد وعلى التزوير في الانتخابات. وكان هناك أمل قصير بأن يعمد السياسيون إلى إقامة حكومة مدنية ديمقراطية على الأقل. وبعد عدة أشهر من الاضطرابات وفي مايو 1961 تدخل العسكر وقامت زمرة بقيادة الجنرال بارك شونغ هي فاستولت على الحكم. وكان نظامه البوليسي العسكري القمعي قد سمح بمهلة كافية في عقد 1970 لقيام نشاط سياسي يعمل بشكل متقطع. ولكن، عندما كانت مثل هذه النشاطات توشك أن تتحول إلى «الجد» أو إلى العنف، كان بارك يعود فيفرض الحكم العسكري العنيف عن طريق إعلان حالة الطوارئ، فيوقف المعارضين السياسيين ويعلق الحكومة المدنية. وبعد القمع تأتي تدابير استرخائية تمتد طالما أنها لا تهدد السلطة العسكرية [الأميركية]. وفي أكتوبر 1979 نحر رئيس الاستخبارات الكورية نفسه [حسب الإعلام الرسمي] وسُمح بقيام رئيس مدني لمدة تسعة أشهر، ولكن العسكر ظلوا الحكام الفعليين على الأرض.

في سنة 1980، تمت السيطرة لجنرال آخر هو الجنرال شون دو هيوان، ولم يكن أقل تصميماً من بارك على إبقاء المعارضة تحت السيطرة المحكمة. إن عقد 1980 كعقد 1970 كان موبوءاً بالتظاهرات والمشاغبات التي كانت تواجه بهراوات البوليس وبإطلاق الرصاص

وبالتعذيب. وكان في مدينة كوان جو، في مايو 1980، حيث سقط المئات من القتلى أسوأ تلك المجازر. ولكن النمو الصناعي السريع في كوريا خوَّلها أن تتخذ صورة أفضل في نظر الغرب. ومن جديد سُمح للمعارضة بدرجة من النشاط، وتم إطلاق سراح السجناء السياسيين، وقد سُمح لأعظم زعماء المعارضة: كيم داي جونغ وكيم يونغ ببعض الحرية من وقت إلى آخر ورُفعت عنهم الإقامة الجبرية وسُمح لهم بالتجول. وفي سنة 1987، وفي عشية الألعاب الأولمبية، جرت انتخابات رئاسية حرة نسبياً، ونجح مرشح الجنرال: روه تاي ووّ، ولكن المعارضة كانت قادرة على أن تربح لو أنها رصَّت صفوفها وراء مرشح واحد. وبدون ديمقراطية كاملة كان من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، على الأحزاب السياسية وعلى المؤسسات أن تتطور وتنمو وهي أمور ضرورية للديمقراطية لكي تزدهر. وهكذا كانت سياسة كوريا الجنوبية واقعة في حلقة مفرغة. كان روه تاي ووّ مستعداً لأن يسمح بهامش أوسع من الحرية السياسية، أكثر من سابقيه. في مايو 1990 استقوت المعارصة فربحت الأكثرية في الجمعية الوطنية عندما اندمج حزبان معارضان فيما بينهما. وتم انتخاب المعارض الشهير كيم يونغ سام زعيم الحزب الديمقراطي الليبرالي رئيساً للجمهورية في ديسمبر 1992، واستلم مهامه في فبراير 1993 فكان أول رئيس مدني بعد اثنتين وثلاثين سنة .

إن الانقسام بين الرجعية السياسية والتحديث الاقتصادي كان بارزاً مميزاً مند 1962. بالنسبة إلى الكوري العادي، كانت السياسة تأخذ المقام الثاني بعد الرفاه المادي الذي سرعان ما تنامى وتزايد بالنسبة إلى عامة الناس.

إن المعارضة السياسية والمظاهرات العنيفة كانت من صنع الشبيبة ومن عمل القلة من الناشطين السياسيين، ولم تكن تعني شيئاً بالنسبة إلى الغالبية من الناس.

بالنسبة إلى الذين لم يعارضوا بقوة، لم يكن هناك فقط الازدهار الكبير بل كانت هناك أيضاً حرية أكبر في كوريا الجنوبية. لقد تراجع نفوذ الجنرالات، وعالج الرئيس الفساد. في عقد 1990 أخذت النظرة الديمقراطية تشق طريقها إلى الأمام. في كوريا الشمالية لم يحدث شيء من التغيير إلا بعد موت كيم إيل سونغ الذي بلغ الثمانين في سنة 1992، ورشح ابنه نفسه ليكون خليفته.

وخلال عقد 1990 كان توحيد كوريا، ومنذ مدة طويلة، أحد مطالب المعارضة الراديكالية المتشددة. وكان السياسيون في الجنوب من أنصار التوحيد الذي كان السياسة الرسمية. وتبادل الطرفان زيارات البعثات الحكومية من الشمال ومن الجنوب في سنة 1990 و1991. في ديسمبر 1991 وقَّع الشمال الشيوعي والجنوب الرأسمالي - في اجتماعهما الخامس - عقد عدم اعتداء. واستمرت اللقاءات في سنة 1992. وعملت كوريا الشمالية من أجل صنع أسلحة نووية. وسحب الأميركيون جيشهم من الجنوب. وكان اهتمام الرئيس روه الأول هو منع الشمال من صنع قنبلته الخاصة به. إن سلامة كوريا، سنداً لتمنيات الجنوب، واليابان والولايات المتحدة هي في خلوّها

من الأسلحة النووية، ولكن المزعج في الأمر أن كوريا الشمالية كانت أول دولة - يومئذ - سحبت اعترافها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ربيع 1993. إن حماس كوريا الجنوبية للاندماج مع الشمال كان في ذروته عندما توحدت ألمانيا سنة 1989، ولكنه خفّ وتضاءل في ضوء التجربة الألمانية. إن سكان كوريا الشمالية في مستواهم المعيشي المتدني لا يقاسون أبداً بسكان كوريا الجنوبية ومستواهم المعيشي العالي، والفرق بينهما أكبر بكثير من الفرق بين مستوى معيشة ألمانيا الشرقية المتدني ومستوى معيشة الألمان الغربيين العالي.

وإذا كان على ألمانيا الغربية أن تضحي من أجل استيعاب الألمان الشرقيين ومن أجل تحديث الشرق، فإن الوطأة على كوريا الجنوبية - بوحدتها مع الشمال - سوف تكون أكبر بكثير، مما يستدعي هبوطاً في مستوى المعيشة إلى الربع أو إلى الثلث. إن الحماس الوطني خَفَّ نتيجة المصالح المادية الذاتية. ثمة نوع من الحل هو الحل الفدرالي الذي يبدو، بعد هذا، أكثر جدباً بالنسبة إلى الجنوب في عقد 1990. إضافة إلى ذلك، وبخلال 1994، أثار برنامج كوريا الشمالية النووي المخاوف. والتوتر بين الشمال والجنوب وحليفته الولايات المتحدة بلغ الذروة. وشعرت اليابان أيضاً بأنها مهددة بتصعيد الوضع. إن تخفيض الجيوش الكبيرة والأسلحة الكثيرة، والعبء الضخم المروع وخاصة على الشمال، وتخفيف التوتر والتبادل المتزايد بين الشمال والجنوب، كل ذلك سوف يعطي مكاسب ملموسة لشعب قد عانى الكثير الكثير في القرن العشرين.

مقارنة بين كوريا الشمالية والجنوبية في سنة ١٩٩٠				
	السكان بالملايين	الناتج القومي القائم بالرأس الواحد (بالدولار الأميركي)	التجارة الخارجية (بليون)	
كوريا الجنوبية	٤٢,٨	٥,٥٦٩	٦٥	٦٩,٧
كوريا الشمالية	٢١,٧	١,٠٦٤	٢	٢,٦

حافة الباسيفيك المزدهرة:
أستراليا ونيوزيلندة

من بين القارات الغير مأهولة في العالم تبدو أستراليا الأقل نمواً والأقل عدد سكان. إن السكان الأصليين قد بنوا معيشتهم وثقافتهم من آلاف السنين، إلى أن جاء - في أواخر القرن الثامن عشر - المستوطنون من بريطانيا، وأخذوا بصورة تدريجية ينتزعون منهم ملكية أراضيهم. كان السكان الأصليون أعلى من المتوحشين بقليل، وكانوا يُستغلون ويعاملون، في أفضل الأحوال، كالأطفال، وكانوا يعشيون حياة هامشية إلى أن جاء الربع الثالث من القرن العشرين. وأدان غوغ ويتلام، رئيس الوزراء العمالي، في سنة 1972 التمييز العنصري الأسترالي حيث قال: «إن معاملة أستراليا للشعب الأصلي فيها يجب أن تكون الشيء الذي عليه سوف تحكم بقية العالم على أستراليا وعلى الأستراليين ليس الآن فقط بل من المنظور الكبير للتاريخ». ولكن صوت السكان الأستراليين الاحتجاجي لم يكن عالياً بما فيه الكفاية حتى يُحدث أثراً كبيراً في العالم.

قبل مجيء الأوروبيين كان هناك، سنداً لتقديرات غير موثقة، ما بين 300000 إلى 400000 أسترالي أصلي، وفي سنة 1961 قدر عدد الباقين منهم بحوالي 40000. ولا أحد يستطيع تحديد عددهم الدقيق لأنهم لم يدخلوا في الإحصاء قبل 1967. ولم يشكلوا خطراً على أستراليا البيضاء. إن الخطر على الأستراليين أتى من خارج القارة.

إن موقع أستراليا الجغرافي في «طرف» آسيا أثّر كثيراً في صياغة وجهة نظر الأستراليين بخلال القرن العشرين. إن آسيا في فقرها الذي يضرب ملايينها المحتشدة تلوح وكأنها تهدد جارتها الجنوبية بعدد سكانها البالغ الصغر وبالازدهار النسبي لشعبها الأبيض البالغ في مجموعه سبعة ملايين إنسان سنة 1945، معظمهم من أصل بريطاني، والقليل القليل منهم يسكنون النصف الشمالي [الحار الصحراوي]. هل تستطيع أستراليا أن تعيش كمركز أمامي متقدم «أبيض» للحضارة؟ هذا هو السؤال الملحّ والمحرق. بالنسبة إلى الأستراليين إن الثقافة الحضارية هي الثقافة الغربية، و«العرق» المفضل هو الشعب المنحدر من أصل بريطاني.

في القرن التاسع عشر كان هناك بعض المهاجرين الصينيين واليد العاملة كانت تجلب من جزر الباسيفيك. كان عدد هؤلاء العمال، رغم كل شيء، ضئيلاً، وكانوا في معظمهم غرباء قليلي الحيلة في مواجهة الطرد والإبعاد خارج البلاد. في سنة 1901، ومباشرة بعد أن تحولت أستراليا - من وضع المستعمرة - لتصبح دولة فدرالية من دول الكومنولث ذات حكم ذاتي، كانت القضية المهمة جداً والخطيرة جداً هي مسألة الهجرة.

إن قانون الهجرة الذي صدر سنة 1901 قد نص على استبعاد غير المرغوب فيهم، وهذا يتضمن ويشمل كل «غير الغربيين»، كما ورد في النص الرسمي، ولهذا فإن برنامج الهجرة قد عُرف واشتهر بسياسة «أستراليا البيضاء». حتى بعد الهجرة على نطاق واسع من بريطانيا ومن أيرلندا، من سنة 1909 إلى سنة 1913 ومن سنة 1921 إلى سنة 1925، ظل سكان أستراليا بخلال الحرب العالمية الثانية في حدود السبعة ملايين فقط.

قبل الحرب العالمية الثانية كانت أستراليا مرتبطة ببريطانيا بشكل وثيق وليس فقط بسبب روابط الأصل والمنشأ. إن تجارة أستراليا من الصوف وغيره من المنتوجات الريفية كانت تجد سوقها الرئيسية في بريطانيا بحكم أنها عضو في الإمبراطورية وفي الكومنولث.

كانت الصناعة البريطانية تزود أستراليا بمعظم ما تستورده. وبالنسبة إلى الدفاع كانت أستراليا تنظر إلى بريطانيا أيضاً. وعندما دخلت بريطانيا الحرب سنة 1914 و1939 كان المتطوعون الأستراليون تحارب وحداتهم جنباً إلى جنب مع الوحدات البريطانية في أوروبا وفي الشرق الأوسط.

كانت هذه حروباً بعيدة دفاعاً عن البلد الأم. ولكن خطر اليابان كان معلقاً فوق الباسيفيك. في يونيو 1940 بعد سقوط فرنسا، جاءت برقية من لندن إلى حكومتي أستراليا ونيوزيلندة تنذرهما بأن عليهما أن يسعيا إلى طلب الحماية من الولايات المتحدة. وعندما دخلت اليابان الحرب في ديسمبر 1941، اضطرت بريطانيا، رغم كل شيء، للدفاع عن القاعدة البحرية الأساسية في سنغافورة. إن الانتصارات اليابانية غير المتوقعة جاءت كصدمة مروعة للأستراليين. وفشل البريطانيون والهولنديون في صد التقدم الياباني، وبعد ثلاثة أيام من بيرل هابر، في 10 ديسمبر 1941، تم إغراق سفينتين حربيتين بريطانيتين حديثتين، هما «ربولس» و«برنس أوف ويلز»، أرسلتا للدفاع عن الملايو، من قبل الطائرات اليابانية. وحدث الأسوأ بعد ذلك. في فبراير 1942، استسلمت قاعدة الدفاع الكبرى، القاعدة البحرية في سنغافورة، لليابانيين، وتم أسر خمسة عشر ألف جندي أسترالي. وفيما بعد استولى اليابانيون بسرعة على الهند الشرقية الهولندية (إندونيسيا)، وأصبحوا بعدها قريبين من الشواطئ الشمالية لأستراليا وضربت مدينة داروين بالقنابل وأصبحت كوينلاند والأراضي الشمالية مفتوحة أمام الغزو.

في أستراليا ساد مزاج قريب من الرعب. فقد كانت هناك ثلاث فرق جاهزة تحارب في الخارج في ليبيا. وتم سحب فرقتين. وأعدت خطط للتخلي عن شمال أستراليا ووسطها، امتداداً حتى «خط بريسبان». عندها حصل ما تنبأت به لندن. لقد أصبحت أستراليا ونيوزيلندة تابعتين للحماية الأميركية. وهدأ الأعصاب مجيء الجنرال دوغلاس ماك آرثر ومعه فرق من الجنود الأميركيين حيث اتخذوا قيادة أركان لهم في ملبورن. وشكل الجنود الأميركيون السود صدمة أخرى، من نوع مختلف، ولكن كان لا بد من قبولهم طالما امتدت الحرب. ولم تعد بريطانيا بل الولايات المتحدة هي الحليف الرئيسي لأستراليا. وقدم الأستراليون مساهمة عسكرية رئيسية. وفيم كانت فرقة منهم تقاتل تحت إمرة مونتغمري، كان المجهود الرئيسي موجهاً نحو حرب الباسيفيك. وإلى أن انتهت الحرب كان هناك 863000 جندي أسترالي قد تم تجنيدهم.

وزادت تجربة الحرب مخاوف الأستراليين من الخطر الآسيوي الآتي من الشمال. وكان لا بد لأستراليا الفارغة أن تُملأ بالمهاجرين أو أن الآسيويين سوف يتحركون نحوها. إن الهجرة أصبحت الآن موضوع حياة أو موت. وقوت هذه المخاوف أيضاً سياسة الهجرة في «أستراليا البيضاء»، التي كانت عرقية في قلبها. وجسدت الحكومة العمالية، القائمة في الحكم منذ 1941، هذه التصورات العرقية المسبقة. وعُيِّن رئيس الوزراء شيفلي آرثر كالول ليكون على رأس وزارة للهجرة جديدة. وانطلقت حملة دعائية للتغلب على المخاوف الأسترالية بأن الهجرة الكثيرة سوف تزيد البطالة. ولعبت الحكومة على هذه المخاول بقولها إنه بدون الهجرة فإن الآسيويين سوف يكتسحون القارة. في أوروبا صورت أستراليا على أنها بلد الشمس والحرية حيث تستطيع العائلات بناء حياة جديدة مزدهرة في مجتمع غير مقيد بالشعور الطبقي وبالتحيز. وبدا انتقال الجنود السابقين وعائلاتهم مفتوحاً ومجانياً. أما الآخرون فيدفعون رسماً اسمياً مقداره عشر ليرات استرلينية. ووجد المهاجريون الذين يتلقون المساعدة الحياة شاقة خاصة طيلة السنتين الأولين، حيث كان يسكنون في المعسكرات وحيث كان عليهم أن يعملوا في مشاريع كبيرة مثل السدود المائية لتوليد الكهرباء في الجبال المكسوة بالثلوج.

ولحسن الحظ خلق الازدهار الاقتصادي في ما بعد الحرب نقصاً في اليد العاملة في أستراليا. واعتبرت بريطانيا وأيرلندا الخزان الحق للمهاجرين، وأرسل المسؤولون الرسميون عن الهجرة تعليمات سرية لرفض الطالبين من منشأ غير أوروبي. إن جداً جامايكياً في كادريف قد تسبب باستبعاد عائلة بأكملها. وكان المسؤولون عن الهجرة قد سُمح لهم بتكوين حكم على أساس لون البشرة أو على إمارات أو إشارات معبرة ذات دلالة شرقية مثل نظرة العين واللمحة. وبعض المتقدمين من البريطانيين السيِّئي الحظ رُفضوا بعد أن سبق لهم أن عادوا من عطلة قضوها في بلدان البحر المتوسط سمَّرت بشرتهم. وحتى اليهود رُفضوا عملياً باستثناء عدة مئات سُمح لهم بالدخول

جاءوا مع أشخاص أُبعدوا من معسكرات الاعتقال في محاولة لإخفاء هذه السياسة. ولكن ببساطة لم يكن هناك من البيض الصمّ من الإنكليز عدد يكفي الطلب الضخم على المهاجرين. وطار كالول إلى أوروبا ليوسع الشبكة. وتم الترحيب بسكان شواطئ البلطيك من ذوي البشرة النقية فيما بعد. وحتى منتصف عقد 1950 كانت التعليمات لمسؤولي الهجرة بالتأكد على أن أن يكون طالبو الهجرة من الجنس «الآري» النقي، سنداً للأيديولوجية النازية التي وجدت الحكومة الأسترالية بعض الصعوبة في تبريرها والتنصل منها عندما شاعت الأخبار بها. ولكن الجهود المبذولة من أجل رفع معدل الهجرة لم تنجح نجاحاً كبيراً. وعندما بدا أن المدد من الأوروبيين الشماليين البيض غير كاف، شجعت الحكومة، أولاً وبسرية، الهجرة من دول البحر المتوسط: إيطاليا، اليونان، يوغوسلافيا وتركيا ولبنان فيما بعد - وتحدت ببساطة الرأي الذي كان سائداً في عقد 1950 وعقد 1960 لدى غالبية الشعب الأسترالي. أما الآسيويون فقد استبعدوا تماماً باستثناء أعداد قليلة، بل إن بعض المتوطنين سابقاً قد رحلوا. ومع تغير الجيل الجديد حصل تبدل في المواقف. فأستراليا لا تستطيع الهرب من جوارها لآسيا. فمنذ أواخر عقد 1960 وما بعده أصبحت الهجرة الآسيوية مفتوحة. وتم قبول لاجئين من فيتنام في مطلع عقد 1970. إن ثلث مجموع المهاجرين يأتي الآن من آسيا. والهمّ الذي كان شاغلاً، وهو تمثل «الأستراليين الجدد» وإدخالهم في الثقافة الأسترالية، واللغة الإنكليزية قد حل محله تقبُّل التعددية الثقافية. وإن سكان أستراليا ما كانوا ليزدادوا إلا ببطء لولا كتلة المهاجرين من أوروبا وآسيا. في سنة 1967 بلغ تعداد السكان 12 مليوناً وفي سنة 1970 بلغوا 17مليوناً، وهو معدل عال لم يسبقه إلا معدل نمو سكان إسرائيل. إن النجاح في استيعاب مثل هذا العدد من الملايين، وضعف المواقف العرقية العمياء، والتسامح الكبير كانت كلها إنجازات مهمة في التاريخ الأسترالي الحديث. إن أستراليا، رغم الكساد، تنعم - في عقد 1990 - بالمرتبة الثانية من حيث ارتفاع الناتج القومي القائم الفردي في آسيا (الناتج القومي القائم بالنسبة إلى الفرد الأسترالي في سنة 1989 بلغ 14360 دولار أميركي، وتأتي اليابان في المرتبة الأولى).

إن توسع الأكثرية الأسترالي قد أصبح ممكناً بفضل الهجرة، التي جلبت عائلات شابة ورجال في سن العمل لتزويد المصانع والمناجم وللمساعدة في بناء الهيكلية التحتية. إن الطلب على المساكن وعلى الأثاث والسيارات وغيرها من السلع مدَّته منتوجات الصناعة الأسترالية التي استوعبت مع الصناعة التعدينية معظم اليد العاملة، التي أسكنت في مدن كبرى بُنيت لهذه الغاية. إن المجتمع الأسترالي لم يعد أبداً مجتمعاً رعائياً، ولكن بقية العالم لم تكن تعرف بأن أستراليا قد تغيّرت تغيُّراً جذرياً منذ الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك فإن تجارتها التصديرية ما تزال قائمة بشكل كثيف على المنتوجات الأولية: صوف، قمح، معادن، ركاز، فحم حديد وفولاذ - وبأسعارها المتقلبة.

لم يعد الصوف يحتل المكانة الأولى كتصدير مربح بخلال الربع الأخير من هذا القرن. فالفحم والحديد الخام يجلبان دولارات أكثر. إن ازدهار أستراليا متعلق دائماً بتجارتها الخارجية وكانت بريطانيا تقليدياً أفضل سوق وأفضل مزود بالرساميل والسلع المصنوعة، ولكن قبل أن تنضم إلى السوق الأوروبية المشتركة في أول يناير 1973 اتجه المد التصديري الأسترالي نحو آسيا والولايات المتحدة والعالم الواسع واستقر على ذلك جيداً. وبدأت الصادرات نحو الولايات المتحدة ونحو كندا سنة 1967 تفوق الصادرات إلى بريطانيا، في حين أن الصادرات إلى المجموعة الأوروبية عادلت تقريباً الصادرات إلى بريطانيا. ولكن التغيير الأكثر بروزاً كان في الصادرات نحو اليابان التي تجاوزت في قيمتها الصادرات إلى أي بلد آخر.وتم وضع معيار تجاري حديث. فقد أخذت أستراليا تبحث بقوة عن أسواق لها جديدة في الباسيفيك، وتصدير القمح اتجه نحو الصين ولحم البقر إلى الولايات المتحدة. وكانت الصادرات إلى دول جنوب شرق آسيا واليابان قد زادت على 40% من مجموع صادراتها.

إن الأعجوبة الاقتصادية في اليابان التي بدأت طلائعها في عقد 1960، كان لها وقع كبير في أستراليا. كانت في الأساس محتاجة إلى الفحم الحجري وركاز الحديد والمعادن، وسرعان ما نمت صناعتها التعدينية. وتم اكتشاف احتياطات جديدة من ركاز الحديد في منطقة بيلبارا في غرب أستراليا. إن النمو الصناعي في جنوب شرق آسيا زاد في الطلب وبخلال الربع الأخير من القرن ظلت أوروبا الغربية المزدهرة سوقاً مهمة، ولكن أهم عميل تجاري بالنسبة إلى أستراليا كانت الدول الواقعة في حوض الباسيفيك.

وعندما مات الإمبراطور هيروهيتو في سنة 1988 ارتفعت الأعلام فوق البنايات الرسمية في كانبرا مخنوقة أي إلى نصف الصاري. هذا المظهر من مظاهر الاحترام يرمز تماماً إلى وجه واحد من وجوه تحوُّل العلاقة بين أستراليا وبقية دول العالم.

إن أستراليا ما تزال عضواً مهماً من أعضاء الكومنولث البريطاني، وظلت ملكة بريطانيا ملكة على أستراليا حتى سنة 1992. وتدين أستراليا بدستورها وبنظامها الشرعي إلى بريطانيا، كما تدين أيضاً لها بالتزامها بالديمقراطية. والمباريات التجريبية بين البلدين تتابع بشوق من قبل المتحمسين للعبة الكريكت عبر بلدان الكومنولث. آلاف الأستراليين يزورون لندن والعلاقات العائلية ما تزال قائمة. ولكن مستقبل أستراليا يكمن في الباسيفيك. إن الخوف من اليابان قد زال وحل محله الترابط الاقتصادي. إن الاستثمار الياباني ورجال الأعمال والتكنولوجيين مرحَّب بهم في أستراليا. ولم يعد الأستراليون يتطلعون نحو بريطانيا للمحافظة على أمنهم في آسيا، بل إن معظمه يتكل على علاقاتها الخاصة بالدول الآسيوية في عصر ما بعد الكولونيالية وعلى تحالفها مع الولايات المتحدة.

ولأكثر من عقد ين من الزمن بعد الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة وبريطانيا أهم حليفتين لأستراليا. وهاتان الدولتان مع نيوزيلندة عقدتا مع أستراليا التحالف الدفاعي مع الولايات المتحدة في ما يسمى بالأنزوس وذلك في يوليو 1951. إن الولايات المتحدة كانت متمنعة فقط عن توسيع التزاماتها لتشمل جنوب الباسيفيك وذلك لتطمين المخاوف الأسترالية من انبعاث اليابان التي كانت الولايات المتحدة يومئذ راغبة في عقد معاهدة سلام معها. وبريطانيا التي تخلت عن دورها الإمبريالي في الهند ظلت الدرع العسكري لحماية مصالحها والمصالح الأسترالية في المنطقة، كما دافعت بقوة عن الملايو بخلال الانتفاضة الشيوعية في عقد 1950، وبخلال هذا العقد كانت الشيوعية المعتدية في نظر أستراليا تشكل خطراً يماثل الخطر الذي شكلته اليابان في الماضي.

إن الحرب الباردة التي بدأت في آسيا سنة 1949-1950 سيطرت عى العلاقات في جنوب شرق آسيا، وعلى سياسة أستراليا الخارجية. وأدى انتصار الشيوعية في الصين سنة 1949 إلى إحياء مخاوف لدى الملايين من فقراء آسيا الهاربين جنوباً نتيجة الاعتداء المباشر ونتيجة التخريب، ويمكن للصين أن تكرر عطش اليابان إلى الجنوب. وأستراليا المزدهرة والقليلة السكان تشكل طمعاً مغرياً. ولكن الحرب اندلعت فعلاً في شمال الباسيفيك أي في كوريا وذلك سنة 1950. أرسلت أستراليا جنوداً إلى كوريا الجنوبية لمساعدة الأميركيين وقوات الأمم المتحدة لوقف الاعتداء. وبالقرب القريب من أستراليا تقع إندونيسيا. وفكر الزعماء الأستراليون، بعد الحرب، في إقامة علاقات صداقة مع الدول الحديثة الاستقلال. وكانت إندونيسيا بعد الهند وباكستان واحدة من تلك الأهداف المبكرة لهذه السياسة، وذلك عندما توسطت أستراليا بين الإندونيسيين وهولندا.

ولكن التوسع الإندونيسي كان متعباً. فبريطانيا في عقد 1950 وفي معظم عقد 1960 كانت هي القوة العسكرية المسيطرة في تلك المنطقة. في مطلع عقد 1960، وبعد تشكيل ماليزيا، انضمت أستراليا إلى بريطانيا في مواجهة إندونيسيا وإن كانت ترغب في إقامة علاقات طيبة مع المستعمرة الهولندية السابقة التي كان سكانها أقل عدداً من سكان أستراليا. في سنة 1962 أصبحت أستراليا وإندونيسيا جارتين في غينيا الجديدة عندما ابتلعت إندونيسيا آريان الغربية. وحتى سنة 1968 عندما انسحبت بريطانيا تدريجياً من دورها العسكري شرقي السويس ظلت أستراليا على علاقة مع البريطانيين ومع حلف الكومنولث. ولكن أحداث الحرب العالمية الثانية بيَّنت أن أمن أستراليا ونيوزيلندة في آسيا كان يوجب عليهما التحالف مع الولايات المتحدة، وقد أصبح هذا التحالف أكثر أهمية وبالطبع أساسياً.

إن هزيمة فرنسا في شمال الهند الصينية في سنة 1954 وتسوية جنيف لم يأتيا بالسلم إلى المنطقة. وأصبحت أستراليا عضواً مؤسساً في معاهدة الدفاع عن جنوب شرق آسيا «السيتو» الذي

حاول بزعامة الولايات المتحدة أن يؤمّن الأمن الجماعي. وكانت بريطانيا وفرنسا عضوين أيضاً وإن كانتا قد رفضتا إرسال جنود للمساعدة في الدفاع عن جنوب فيتنام. ولكن الحكومات الأسترالية المتعاقبة قبلت بصحة نظرية الدومينو وأن الصين الشيوعية تحارب حرباً توسعية من أجل السير بالشيوعية إلى الأمام وأنه إذا لم توقف فإن الدول سوف تسقط أمامها الواحدة تلو الأخرى كما في وصف الدومينو ما لم يتم توقيفها. وهكذا فإنه كان من صالح أستراليا الأمني الذاتي أن تقدم مساعدة عسكرية إلى جنوب فيتنام، ولم يكن من الأقل أهمية أن تبين الولايات المتحدة أن أستراليا يمكن الاعتماد عليها كصديق. ولكن إرسال المتطوعين إلى فيتنام بدا أمراً غير متفق عليه في الداخل. ومنذ عقد 1990 ظل التحالف الأميركي حجر الزاوية في علاقات أستراليا الخارجية وذلك بعد أن تراخت الروابط التي تشد أستراليا إلى بريطانيا. إن الخوف من اليابان قد استبدل بعد ذلك بالتعاون. وازدهار المنطقة قوَّته بشكل ضخم اقتصاديات اليابان والتوظيفات الخارجية في الدول غير الشيوعية الواقعة في جنوب شرق آسيا. في عقد 1990 برزت اليابان لا كسدّ مهم جداً في وجه الشيوعية، بل إن مثلها الناجح قد نسف أيديولوجيا المخططين المركزيين في بقية الدول الشيوعية من آسيا.

كانت السياسة الأسترالية في الداخل تدور حول ثلاثة أحزاب: حزب العمل الأسترالي، حزب الوطن والحزب الليبرالي. ولكن في الواقع كان نظام الحزبين هو الذي يعمل بعد أن شكَّل حزب الوطن والحزب الليبرالي تحالفاً حكومياً، وكان كل حزب في ذاته يمثل مصالح متنوعة وآراء مختلفة. فحزب العمل الذي أسسه النقابيون كان يناضل من أجل تحسين ظروف القطاع الفقير من السكان بواسطة التشريع، ولكنه عملياً لم يكن حزباً ماركسياً اشتراكياً وكان يدعم الملكية الخاصة والمشروع الاقتصادي الحر مع تدخل ضعيف بواسطة رقابة الدولة. على مستوى الولاية وعلى المستوى الفدرالي كانت الفروقات بين الأحزاب موضوع شخصيات وموضوع تشدد ومواقف أكثر مما كان اختلافاً أيديولوجياً عميقاً. إن بقاء حزب العمل لفترة طويلة في المعارضة من سنة 1949 إلى سنة 1972 نمى التوترات بين الفرق داخل الحزب ولكنه أنهى حقبة مستمرة في الحكم من سنة 1972 إلى 1975 وبعد 1983. إن حزب الوطن كانت قواعده في المناطق الريفية وكان يمثل المزارعين ومصالحهم الخاصة. وكان هذا الحزب متعصباً ضد الاشتراكية ولهذا كان حزباً أقلياً ولكن تحالفه مع الحزب الليبرالي جعل نفوذه أكبر من عديده. وكان الحزب الليبرالي هو أيضاً محافظاً إلى حد بعيد، وكان يعارض توسيع الإنعاش الاجتماعي، وكان حريصاً على منع النقابات من ممارسة نفوذ كبير. وكان هناك حزب شيوعي صغير وكان دعمه القوي من قبل بعض النقابيين. وعلى العموم كانت السياسة الأسترالية تدور لا حول الأيديولوجيات بل حول جاذبية السياسيين الشخصية وحول مصالح المجموعات الخاصة.

قاد جان كورتن كرئيس للوزراء حكومة عمالية كسبت محبة أستراليا بسبب المتابعة الناجحة للحرب العالمية الثانية. وترتيبات الإنعاش الاجتماعي وُسِّعت بتواضع. وظهرت قوة كانبيرا الفدرالية في صنع السياسة، واستقوت كثيراً في سنة 1942 وذلك بأن أخذت عن الولايات المتحدة حق الحكومة الفدرالية وحدها في فرض ضريبة الدخل. وظلت الولايات الأسترالية غيورة على حقوقها الدستورية، واستمرت حدة الحرب بينها وبين الحكومة الفدرالية كمشهد متكرر في سياسة أستراليا لما بعد الحرب.

في مطلع ديسمبر 1942 وضعت حكومة مارتن خطاً أفضل لأستراليا ما بعد الحرب فأنشأت وزارة للإعمار بعد الحرب. وقد استلهمت في ذلك إصلاحات روزفلت في «نيوديل» كما استلهمت كينس أكثر من العقيدة الاشتراكية. وعمل اقتصاديون أكفياء على وضع خطة رئيسية بقيادة بنشيفلي وهو الوزير المسؤول. وأصبح بنشيفلي بعد موت كورتن في سنة 1945 رئيساً للوزراء. والشيء الذي كان يراود أذهان الأستراليين كما بقية العالم الغربي هو توقع عودة الكساد الذي ساد في عقد 1930 والبطالة الجماعية، ولهذا جرى التخطيط مرتبطاً بالإسكان والمزارعة والصناعة والتدريب. وكان لا بد من تطمين الأستراليين إلى أنهم سيجدون عملاً ومسكناً لائقاً للعائلة، وكان توسيع مدد الإنعاش الاجتماعي كثير التواضع: فمنحت معاشات تقاعدية للأرامل، ولكن الجهود المستمرة لتوسيع التغطية الحكومية ضد المرضى، وحتى اقتراحات بسيطة من أجل الأدوية المجانية، سقطت تماماً من جراء معارضة اللوبي الطبي القوي الذي كان يناضل بكل قوته ضد أي شكل من أشكال الطب الاشتراكي والذي كان يكره بشكل خاص نموذج الخدمة الصحية الوطنية في بريطانيا، وهو أهم إنجازات حكومة العمال البريطانية لما بعد الحرب.

كانت محاولات بنشيفلي من أجل توسيع الإنعاش الاجتماعي ومن أجل الإبقاء على السلطة الفدرالية التي حصلت عليها كامبيرا بخلال الحرب، هذه المحاولات تحدتها الولايات التي كانت مطالبها مدعومة عموماً من قبل المحكمة العليا المحافظة. إن أهم إصلاحات بنشيفلي هو أنه أمَّن رقابة الحكومة على السياسة المالية وذلك عن طريق تأميم البنك المركزي الأسترالي وبنك الكومنولث في سنة 1945، وإن كانت محاولته غير الشعبية وغير الضرورية من أجل توسيع السيطرة على البنوك الخاصة قد فشلت بفعل قرار المحكمة العليا. وكانت الظروف ملائمة للاقتصاد الأسترالي في سنوات ما بعد الحرب إذ ازداد الطلب على الصوف واللحم، والقمح كان يؤمِّن أسعاراً جيدة وازدهاراً متنامياً وعملاً كافياً. وجرب بنشيفلي وضع إدارة مالية والتزام فدرالي محدود في الصناعة فترك معظم الاقتصاد الأسترالي في الأيدي الخاصة. وبخلاف حزب العمال البريطاني كان حزب العمل الاشتراكي مستعداً للتعاون مع المشاريع الخاصة والإفادة مونها، محاولاً فقط تنظيم السوق ورفض التأميم.

ولم تكن حكومة بنشفلي العمالية لتصطدم مع النقابات المناضلة التي استعادت نشاطها يومئذ يعد الاستغلال والمعاملة القاسية التي لقيها العمال قبل الحرب. وتم شجب الإضرابات التي يقوم بها الشيوعيون. وحاولت المعارضة أن تستفيد من حذر بنشيفلي ومن إدارته الواقعية فتزايد عليه بهذه الطريقة. ولكن رئيس الوزراء استمر يركز على أن الاستجابة لمطالب النقابات يجب أن يتم الوصول إليها عن طريق مجلس التحكيم الذي رفض هو تفكيكه. إن مجلس التحكيم كان محافظاً كما ظهر بوضوح مثلاً من خلال رفضه مساواة الدفع للنساء في سنة 1950 ولكنه حكم لصالح المطالبة بالأجر الأساسي وبعدد ساعات العمل الأسبوعية بمعدل 40 ساعة والتي طالبت النقابات بها. ولم يتردد بنشيفلي في اتخاذ تدابير قاسية ضد الاتحادات التي دعت إلى الإضراب وكان من أهم التدابير المتخذة منع إضراب عمال المناجم في صيف 1949. فأمام تهديد البلد بالشلل أرسل الجنود لإعادة فتح المناجم، وأجبر العمال على العودة إلى العمل بعد إعطائهم بعضاً من مطالبهم. إن التأثير العام للشيوعيين في الاتحادات العمالية قد انحسر وإن كان قد بدا أقوى بين عمال المناجم بعد إضراب 1949 غير الناجح. ولكن الخوف من تهديد شيوعي غير موجود ظل هو الصورة الطاغية على السياسة الأسترالية بخلال السنوات التي تلت.

في ديسمبر 1949 شعر الأستراليون أنهم في مأمن كاف فصوتوا لحكومة عمالية لم تكن في الحكم. ووعد روبرت منزس الذي رأس معارضة حزبي الوطن والليبرالي بالازدهار وبحياة أفضل متحررة من الرقابة البيروقراطية، ولكن تكتيكه مثل تكتيك المحافظين في بريطانيا سنة 1945 أخفق في إحداث التأثير المطلوب. فهو قد حذّر يومئذ من الاشتراكية التوتاليتارية، وبالطبع لم يكن هناك مثل هذا الخطر ولكن الناخبين كانوا مستعدين للتأرجح فوق هذا الرقّاص فصدقوه. ورئس منزس، الذي سرعان ما أصبح من أشهر السياسيين في العالم، الحزب الليبرالي وأعاد بناء المعارضة بخلال الحرب. وكان محافظاً معتدلاً يدعو إلى التوافق والتساهل وكان نسخة أسترالية عن ستانلي بلدوين الذي كان يمشي نصف الطريق مزوداً بحس مرهف ويتمسك باللياقة وبالقيم العائلية وبغضب ضد الشيوعية والنقابات وخاصة عندما تلجأ إلى الإضراب. وفيما بعد بدا دعمه للتاج البريطاني واحترامه ومحبته للملكة الشابة أليزابيت الثانية وكأنه قد أعاد تقوية السمة البريطانية التقليدية، وأعاد تبعية أستراليا لبريطانيا. ولكن وراء هذه الصورة الطيبة يتمايل سياسي ذكي مكار. إن حكومته لم تجر تغييرات كبيرة مختلفة عن سياسة حكومة العمال السابقة. إن بعض التقديمات الإنعاشية الاجتماعية قد تحسنت، وتم فعل المزيد من أجل الدفع للرعاية الصحية رغم أنياب المهنية الطبية المشبوهة. وإن كانت أستراليا غير معرضة لخطر التخريب من قبل الشيوعية إلا أن منزس حاول أن يؤجج المشاعر ضد الحزب الشيوعي الصغير. وفي سنة 1950 صدر تشريع يجعله خارجاً عن القانون وتمت مصادرة أملاكه. ويعود الفضل في تعطيل هذا التوجه إلى إحساس المحكمة

العليا الأسترالية بالقيم الديمقراطية، فأبطلت هذا التشريع بقرار الأكثرية. والشعب الأسترالي رفض هذا التشريع إنما بأغلبية بسيطة وذلك عندما عمد منزس في سنة 1951 إلى جعل الحزب خارجاً عن القانون وذلك بواسطة استفتاء وطني.

وسيطر منزس على السياسة الأسترالية في عقد 1950 و1960، وكانت هذه السنوات هي السنوات الذهبية للتوسع الاقتصادي وللتقدم المستمر في مستوى المعيشة وتم استيعاب أكثر من مليوني مهاجر بنجاح. والنقطة السوداء كانت في الإهمال المستمر لمصالح سكان أستراليا الأصليين، فقد كانت حصتهم ضئيلة في الازدهار الأسترالي. وطالما أن أستراليا البيضاء كانت مزدهرة فلم تكن هناك حاجة للمخاطرة بالاتجاه نحو حزب العمل الذي كانت سياسته رغم كل شيء غير معادية للأساس الرأسمالي للاقتصاد الأسترالي أكثر من الحكومة التي يقودها منزس. إن التحالف بين الحزب الليبرالي وحزب الوطن كان قادراً على البقاء في الحكم لمدة تزيد على ثلاثة عقود وصولاً إلى عقد 1980 وأدى الازدهار إلى تآكل الطبقة العاملة والاستغناء عن دعمها. إن حزب العمل المحكوم عليه بالمعارضة المبدئية تقريباً تشتت إلى فرق. هل تستطيع الديمقراطية البرلمانية أن تعيش في مثل هذه الظروف؟ الواقع أنها عاشت ذلك بالتأكيد. فحزب العمل ربح السلطة في عدد من حكومات الولايات. في سنة 1966 تقاعد منزس بعد أن خدم بصورة مستمرة كرئيس للوزارة مدة ستة عشر سنة، وكان إنجازه الدائم والمهم في الداخل، عدا عن كونه قد ترأس بشكل عملي بخلال سنوات ازدهار أستراليا، تقديمه الدعم الحكومي للمدارس وللجامعات التي انتشرت بشكل واسع. وكان توقيت انسحابه مدروساً بصورة جيدة لأن أزمنة المصاعب الاقتصادية المتزايدة كانت في الأفق، وكان جيل جديد من الأستراليين يستعد لمواجهتها.

إن معظم الأستراليين ظلوا مصممين على معاداة الشيوعية، ولكن التحدي الآتي من الجيل الشاب الذي كان يكتسح العالم الغربي في منتصف عقد 1960 لم يغفل أستراليا تماماً. إن حرب فيتنام أعطت للنقمة تركيزاً وقامت مظاهرات ضد الدعم الذي قدمته الحكومات المتعاقبة إلى الولايات المتحدة من سنة 1966 حتى 1971 تحت رئاسة هارولد هولت وجان غروتون ووليم مكماهون، وهؤلاء هم رؤساء الوزارة الثلاثة الذين جاءوا بعد منزس. كانوا طلائع تحول في الولاء السياسي الأسترالي، بعد ثلاث وعشرين سنة من سيطرة الحزب الليبرالي - الوطني. والمنافسة الصناعية أصبحت أكثر حدة واستمد حزب العمل أملاً جديداً من هذه الظروف التي كان الكثير من الأستراليين يلومون من أجلها النخبة السياسية في الحزب الليبرالي الوطني، وذلك في وقت وجد فيه حزب العمل، أخيراً، زعيماً جديداً داهية ذا جاذبية على الصعيد الوطني وذا سحر: ذلك هو غوغ وايتلام.

في ديسمبر 1972 صوَّت معظم الأستراليين لصالح حزب العمل ليكون في الحكم وأصبح

غوغ وايتلام أول رئيس للوزارة من حزب العمل في أستراليا منذ 1949، ذلك أن التصويت للعمل كان إشارة إلى انطلاقة جديدة وإلى أوجه جديدة، إنما ليس من أجل الاشتراكية. إن أستراليا ظلت اقتصاداً يعتمد المشروع الخاص حيث كان قلة تستطيع تجميع الثروات. إن وايتلام لم يخرج من صفوف العمال. كان مثقفاً جامعياً، ومحامياً ممارساً، وسياسياً محترفاً. كان يستسيغ الحكم ويهوى السلطة، ولم يخرج عن التزامه بتفادي المواجهة والخصومة. كان يرى في انتصار حزب العمل توكيلاً من أجل التغيير الاجتماعي والتزم بتنفيذه بفضل نشاط مكثف ومباشر، مقلِّداً في ذلك فعل الرئيس فرنلكين د.روزفلت في الأسابيع الأولى من «الخطة الجديدة» (النيو ديل) أن الـلـه [عزل وجل] قد خلق العالم في سبعة أيام. إن وايتلام قد أعاد تفصيل السياسة الأسترالية في أربعة عشر يوماً. إن لائحة القرارات المتخذة والوعود المعطاة كانت مخيفة رائعة، ووعد السكان الأصليين بمعاملة أفضل. وأعطيت «بابويا» غينيا الجديدة الاستقلال، ورفع التجنيد الإجباري، ومنح المتخلفين عن الدعوة إلى الحرب في فيتنام الإعفاء، وتم اتخاذ موقف من العنصرية في الكومنولث، وتم الاعتراف بالصين الشيوعية، ووضعت خطط من أجل الإشراف الدقيق على الصناعة السلعية.

وبخلال السنتين الأوليين كان هدف حكومة العمل الرئيسي هو التخفيف من حدة التفاوت في الحظوظ والفرص الذي يعاني منه الأقل غنى من المهاجرين إلى أستراليا، وكانت الوسيلة الأفضل من أجل المساواة التعليم، وتحسين حال المدارس بالنسبة إلى المحرومين، وفتح الجامعات أمام الطلاب الموهوبين، واهتمام حزب العمل بالفقير قد ظهر أيضاً من خلال توسيع الخدمات الاجتماعية.

كل شيء يكلف مالاً، والتضخم لن يمهل أبداً أو يؤخر يوم الحساب. وتقهقرت حظوظ حزب العمل، وضُرب الاقتصاد بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية التي تلت نهاية حرب فيتنام وارتفاع أسعار النفط، وازداد التضخم وازدادت البطالة. والتدابير المتخذة لمكافحة التضخم بدت غير شعبية، وعدم الكفاءة المالية والفضائح المالية والفضائح والبطالة التي بلغت 5% أظهرت إدارة حزب العمل للاقتصاد بأبشع صورة. وقامت الصحف المعادية للعمل تبرز معظم هذه المصاعب. ووصلت حكومة العمل إلى نهاية مأسوية في نوفمبر 1975. وجمع زعيم المعارضة مالكولم فرازر ما يكفي من الأصوات ليمنع مرور الموازنة، مبرراً عمله بأن اتهم الحكومة بإساءة إدارة الأموال العمومية. وقام الحاكم العام سير جون كرّ، ممثل الملكة، بتعيين مراسمي استناداً إلى سلطاته النظرية فاختار فعلاً أن يستخدمها وتصرف بدون عاطفة وبتسلط عال، فأقال وايتلام من رئاسة الوزارة. وتقبل وايتلام إقالته وسلَّم فرازر مهمة تشكيل حكومة تصريف أعمال إلى حين إجراء انتخابات جديدة في ديسمبر سوف تقرر هي المصير. وعندما صوَّتت أستراليا كان هناك اهتمام

قليل بدستورية الإقالة في حين انصبّ الاهتمام عل المستقبل الاقتصادي للبلد. وكان من الأسلم في نظر الغالبية الأسترالية إعادة الحزب الليبرالي الوطني (في السابق حزب الوطن) إلى الحكم. لم يكن حزب العمل محظوظاً في الإمساك بالحكم بخلال السنوات الصعبة التي مرّ بها العالم الغربي. فأي حزب كان في الحكم كان سيخسر بالتصويت. ولكن رغم كل أخطائها كانت أهداف حكومة العمل من أجل عدالة اجتماعية أكبر ومن أجل مساواة عرقية أفضل، الأمر الذي عكس عودةً إلى هذه التطلعات عندما عاد حزب العمل إلى الحكم في سنة 1983، وفي هذه المرة ظلّ في الحكم لمدة تنوف على عقد من الزمن.

إن التحالف الليبرالي - الوطني وعلى رأسه مالكولم فرازر استلم زمام الحكم مجدداً بعد فترات متقطعة وقصيرة من حكم حزب العمل. لم يكن هناك شيء مفزع في السنوات السبع التالية من حكم المحافظين المعتدل. ففي حين وقف وايتلام نوعاً ما إلى يسار الوسط، وقف فرازر ليس بعيداً عنه في يمين الوسط. وكانت النقابات ملومة بالإجماع عن الأوضاع الاقتصادية، وعندما انحسر الكساد الاقتصادي العالمي أصبحت الصادرات الأسترالية التي كانت مرتبطة جداً بالتحسن الاقتصادي العالمي في عافية وازدهار. كان فرازر أكثر ميلاً إلى التساهل من سلفه بشأن حقوق الولايات وعلاقاتها بالحكومة الفدرالية في كانبيرا.

إن المجتمع الأسترالي أصبح أكثر استعداداً للاستقطاب. فالعديد من الأستراليين، وبصورة خاصة طبقات الحرفيين، كانوا يتمتعون بمستويات معيشية عالية، ولكن الشعب العامل بخلال عقد 1970 لم يتقدم كثيراً. وهناك واحد من أصل ستة أستراليين صنف في مطالع هذا العقد على أنه يعيش حالة الفقر أو بالقرب منها. كانت سياسة فرازر الاقتصادية تقليدية، ورغم تزايد البطالة فإن نفقات المساعدات الاجتماعية لم ترتفع. كانت خطوة إلى الوراء تفكيك خطة واستلام بشأن الرعاية الصحية، المسماة «بنك الطبابة - مديبنك» وذلك في سنة 1981. إن تقديم الخدمة الطبية مجاناً قد حُصر بالفقير، وهو الذي تتحدد صفاته بواسطة معايير محددة وبالمسنين من أصحاب المعاشات. في مارس 1983 خسر التحالف الليبرالي الوطني بقيادة فرازر الانتخابات العامة وجاءت حكومة حزب العمل مرة أخرى إلى الحكم.

كان روبرت هوك الذي سيطر على السياسة الأسترالية كزعيم لحزب العمل ناشطاً ونابضاً بالحياة في ما بقي من عقد 1980، كان من الناحية الأكاديمية حسن التهيئة وقد كسب حوافزه في السياسة الأسترالية كباحث في مجلس النقابات الأسترالية (أكتو) منذ ثلاثين سنة . كان بوب هوك محامياً ناشطاً وماهراً باسم «الأكتو» ثم كرئيس له فيما بعد. دخل مجلس النواب سنة 1980 مصمماً على الفوز بزعامة حزب العمل.

كانت حقبة هوك في رئاسة الحكومة قد اتسمت بالمصالحة مع جماعة رجال الأعمال من

جهة، كما اتسمت باعتدال النقابات من جهة ثانية. وقد رغب من جميع الأطراف في الصناعة أن يعملوا معاً، مع الحكومة الفدرالية للعب دور الحزب الثالث الهادف إلى النفع العام. في ذلك الوقت كان حزب العمل محظوظاً في توقيت انتصاره. كانت سنوات منتصف عقد 1980 سنوات ازدهار عالمي اقتصادي ليس له مثيل، وقد استفادت أستراليا من هذا. لم يكن عند هوك أية نزعة راديكالية أو اشتراكية، وقد عرف كيف يحسِّن الإفادة من تجربته النقابية في التفاوض وموازنة الأطراف المتعارضة، وبهذه الطريقة حافظ على وحدة حزب العمل وقاوم ميله إلى الانقسام بين أجنحة يسارية ويمينية. ولم يكن هناك أي تحرك كبير لإفادة المعوزين من قطاعات الأستراليين وذلك عن طريق توسيع الخدمات الاجتماعية وزيادتها، باستثناء قطاع العناية الصحية. إن الخطة الصحية الوطنية التي تقدم الخدمة للجميع أصبحت شيئاً يشبه لعبة الفوتبول السياسية في أستراليا، مع الاتحاد الطبي الأسترالي الذي كان يناضل من أجل المحافظة على النظام القائم عبر العقود كلها. وأحيت حكومة هوك خطة وايتلام المسماة «البنك الطبي - مديبنك» والتي أصبحت تسمى «العناية الطبية» ووافق عليها أطباء أستراليا. ولكن حكومة العمل لم تتورط في إنفاق مسرف أو في سياسة ضريبية عالية، وفي هذا كان هوك مسنوداً بإخلاص وبكفاءة من قبل زميله بول كيتنغ. ولكن القطاع الخاص وحكومات الولايات كانت قد رفعت فاتورة الديون، والحماس السياسي الأكبر بخلال تلك السنوات كان بسبب جهود هوك لتخليص السياسة الأسترالية من الفساد. وقد أيد الأستراليون مقاربته غير العقائدية، وعلاقاته الجيدة مع رجال الأعمال والاستقرار الظاهر في الاقتصاد، الذي كان يتوسع بفضل تدفق رأس المال الأجنبي. وقد تم دفع الثمن فيما بعد في حالة الانحسار والكساد والخسائر المشهودة في مشاريع الأعمال. ربح هوك انتخاب 1984 وانتخاب 1987، وكانت شخصيته المنفتحة وإيمانه الواثق بالهوية الأسترالية قد جعلاه لفترة أكبر رؤساء الوزارة شعبية في تاريخ البلد. وقد رأس في سنة 1988 مناسبة الاحتفال بمرور مائتي سنة على بلوغ أستراليا مرحلة الاكتفاء الذاتي.

ولكن الاحتفالات أصبحت أيضاً تذكيراً بأن فريقاً من الأستراليين، وهم المستوطنون الأوائل - السكان الأصليين، لم يكن لهم نصيب مساو في هذه الثروة، وأن ظلاماتهم لم تلاق حتى الآن الحل المناسب. إن المقيمين الأولين، منذ أواخر القرن الثامن عشر، أعطيت لهم تعليمات بالتعامل مع السكان الأصليين ككل، فيتركونهم وشأنهم «يتمتعون بكامل حقوقهم في ممتلكاتهم». ولكن النوايا الطيبة لدى الحكومة العليا في لندن - البعيدة آلاف الأميال - لم تحدث أثرها الكبير على الرواد الذين قاموا بالمهمة الصعبة مهمة إحياء الأراضي التي بدت لهم أنها أرض فضاء خالية. إن جهود حكومة الولايات في أستراليا وتصرفات الإرساليات لم تستطع عمل شيء كبير لتخفيف الوقع الكارثي الذي احتله نمط الحياة الغربية على ثقافة وعلى طريقة عيش السكان الأصليين المستغلين.

بعد الحرب العالمية الثانية أخذ السكان الأصليون ينظمون أنفسهم ويطالبون لأنفسهم «بحقوق المواطنية وبأجور أفضل». في سنة 1957 منحت «المناطق الشمالية» السكان الأصليين الخُلَّص وخلائطهم الحق بأن يطلبوا لأنفسهم حق المواطنية. واعتبر السكان الأصليون كمتحضرين إن هم تشبهوا وتمثلوا بالثقافة الأسترالية البيضاء - والتمثيل يقصد به الاستفادة من الخدمات الاجتماعية التي تحسِّن الوضع. إن السياسة «الأسترالية البيضاء» كانت تعني عملياً إضعاف معنوياتهم.

في مطلع سنة 1960 فقط بدأ السكان الأصليون - على مهل - يكتسبون الحقوق المساوية. وظهرت زعامة فيهم قادرة على تنظيم حركات احتجاجية فعلية وعلى تركيز المطالبة: حول قضايا الأجور والتمييز في المعاملة وعلى الحقوق في الأرض. إن غوغ وايتلام، عندما رجع إلى الحكم في ديسمبر 1972، خرق العرف الموروث حين التفت إلى احتياجات «السكان الأصليين» فوعدهم بالمدارس، وبحماية حقوقهم في أرضهم ضد شركات استخراج المعادن التي كانت أساس الثروة المعدنية في باطن الأرض. ورغبت الشركات في توسيع استكشافاتها بهذه الطريقة لتجني الربح، وتزيد الإنتاج القومي والثروة ضد حقوق السكان الأصليين. في السنة التالية بذل جهد آخر مشكور وخيِّر من أجل إقامة لجنة استشارية وطنية للسكان الأصليين. إن هذا التحسين في مجال تحسين أوضاعهم المعيشية تسبب بسوء استعمال حتى في تقديم المساعدة الخادعة الماكرة.

وظل التمييز العنصري منتشراً في أستراليا في مطلع عقد 1990، وحرم السكان الأصليون من الرعاية الصحية الجيدة ومن الإسكان ومن التعليم وصدوا عنه. وأضافت البطالة العالية إلى بؤسهم بؤساً، وكذلك مشاكل الجريمة والسكر. وصدم الأستراليون بتقرير يفيد بأن أكثر من مائة من السكان الأصليين قد قضوا معتقلين ومقفل عليهم في سجون البوليس منذ 1980. وفي تقرير وضع سنة 1992 من قبل لجنة كلفت بالتحقيق في هذه القضية ورد أن اللجنة ترى أنه من الضروري القول «إننا كجماعة علينا أن نغير موقفنا تجاه السكان الأصليين، علينا أن نعترف بهم كشعب مميز وأنهم قد نزعت منهم ملكية هذه القارة، وأن نتعامل معهم باحترام. ولكن العرقية والتمييز العرقي لا يزولان بين ليلة وضحاها. ولكن أستراليا البيضاء ليست وحدها التي تواجه في عقد 1990 ما يشكل الآن الأسباب الرئيسية لحرب قائمة ولإراقة دماء في أمكنة أخرى في هذا العالم. إن مهمة رفع مستويات المعيشة لأقلية عاشت لمدة عقود في العوز أو في حدوده هي مهمة ضخمة. إن حكومة العمل الأسترالية - في سنة 1992 - كشفت النقاب عن خطة أخرى لتحسين أوضاع السكان الأصليين في مجالات التربية والإسكان والتقديمات الصحية، وقبل كل شيء لتأمين معاملة أفضل من قبل البوليس والمحاكم. إن الأستراليين البيض يجب أن يجبروا على التداول مع ممثلي مجموعات السكان الأصليين حول التدابير وعلى الأعمال التي من شأنها أن تؤثر فيهم.

إن الازدهار الاقتصادي في عقد 1980 بدأ ينحسر سنة 1988، ولكن رغم المتاعب

الاقتصادية قاد بوب هوك حكومة العمل إلى أربعة انتصارات في الانتخابات الفدرالية سنة 1990. لقد التزم حزب العمل بسياسة اقتصاد السوق، فخفف الحماية عن الصناعات الأسترالية، ورفع معدلات الفوائد، وكافح ليحتفظ بمخزون المال تحت السيطرة، وضرب التراجع الاقتصادي الذي لم تظهر عليه علامات انحسار حزب العمل وهو يواجه انتخابات 1993 فاضطر إلى تغيير قيادته في ديسمبر 1991. وسقط بوب هوك، وأعلن بأن الحكومة سوف تتحرك بتصميم أكبر لجعل الصناعة أكثر فعالية، وألغى التعريفات الجمركية وقدم المساعدات لرجال الأعمال بواسطة الإعفاء الضريبي، في حين حرص على إبقاء الإنفاق الحكومي محصوراً بقوة وضيقاً.

في مطلع سنة 1990 عانت أستراليا سوءاً من الانسحار الاقتصادي في الغرب، وذلك بمعدل بطالة بلغ 10%. إن نمو اقتصاد جنوب شرق آسيا من إندونيسيا إلى تايلاند وماليزيا لم يوفر علاجاً مباشراً للبطالة نظراً لأن النشاط الأعمالي الأسترالي كان ينقل الصناعة إلى حيث تكون الأسواق وإلى حيث تكون اليد العاملة رخيصة، في مارس 1993 كسب كيتينغ بصعوبة شرطاً آخر للعمال ضد توقعات العديد من المراقبين الذين كان الانحسار برأيهم يقلص حظه في إعادة انتخابه.

وبخلال سنة 1990 كانت لأستراليا ثقافة معقدة وكونية، كان فيها أكثر من ثلاثين ألف مليونير. ولذا يصعب القول إنها كانت بدون طبقات، ولكن «الطبقة» هنا كانت ترتكز على ثروة الرجل العصامي لا على المولد ذي المقام العالي. ولكن هذا الواقع قد تغير بعد أن انتقلت الثروات بالوراثة. كان الأستراليون يعون التغييرات الكبيرة التي ستطرأ، وقد لعبت الصناعة والصادرات الصناعية دوراً متزايداً باستمرار في الاقتصاد. إن أسواق الصادرات إلى أوروبا وإلى الولايات المتحدة احتفظت بأهميتها، ولكن الأسواق الجديدة المتوسعة بسرعة ترقد في آسيا، حيث كان ما يقارب من نصف صادرات أستراليا يذهب الآن. ولم يعد باستطاعة أستراليا أن «تحارب واقع جغرافيتها الخاصة حسب قول غارت إيفنز وزير خارجية أستراليا النشيط. كانت اليابان نموذجاً للتنظيم الاقتصادي المتقدم والفعال، وإن لم تكن أستراليا بلداً آسيوياً: إن معظم سكانها من أصل أوروبي وغالبية ثقافتها وأسلوب حياتها وشكل حكمها الديمقراطي كلها غربية. في عقد 1990 شُدَّت بشكل لا رجعة فيه إلى الاقتراب من آسيا وإن بقيت على حدة، وتخلت أيضاً عن سياسة الهجرة البيضاء إلى أستراليا في منتصف عقد 1970. إن الكره لآسيا المتجلي في العنصرية الأسترالية لم يختف، ولا اختفت أيضاً أستراليا المتعددة الأعراق والتي قبل بها الأستراليون جميعهم. فلا عجب أن تكون الهوية الوطنية ومستقبل أستراليا من المواضيع التي تبحث بحرارة وحدّة.

ليست السويد بل مستعمرة بريطانية صغيرة منعزلة بعيدة في جنوب الباسيفيك هي نيوزيلندا التي يحق لها أن تدَّعي بصدق أنها طليعة دولة الرفاه الاجتماعي. فمنذ تأسيسها في العقد 1890

عندما جاءت حكومة ليبرالية إلى الحكم وأقرت تشريع الإنعاش الاجتماعي، أصبح التدخل الطيب من قبل الدولة لحماية الأضعف والأفقر في المجتمع هو الشكل الدائم والمستمر للسياسة، وأياً كان الحزب الحاكم، على الأقل حتى مطالع عقد 1990 عبر الزمن الجيد والزمن الرديء.

ظل الليبراليون لمدة إحدى وعشرين سنة (1891-1912) فكانوا المصلحين الأصليين، وأدخلوا التحكيم الإلزامي في نزاعات العمل سنة 1894 فحجموا بذلك النقابات التي كانت ضعيفة يومئذ. وقبل سنة من ذلك منحوا المرأة حق الاقتراع. في سنة 1898 أصبحت نيوزيلندة الرائدة في إقرار تعويض الشيخوخة. كان الليبراليون يؤمنون بالديمقراطية وبما أصبح يعرف فيما بعد «بالعدالة الاجتماعية». كانوا ممن يؤمن بالرأسمالية التي هي الملكية الخاصة والسوق، ولم يكن لديهم تطلعات اشتراكية، بل أرادوا استعمال سلطة الدولة من أجل منع استغلال الفقير. كان دافعهم المثالي إيجاد مجتمع مساواة. ولكن في عملية الحكم الوطني أيضاً كانوا يرغبون في زيادة قوته الخاصة. وفي مطالع القرن كان بعضٌ من الخطوط الرئيسية للتطور السياسي قد رُسم ووُضع.

هدف الليبراليون إلى توافق وطني متناغم، بين القرية والمدينة، بين العامل ورب العمل، بين المزارع ورجل الأعمال. ونجحوا لمدة طويلة، ولكن المصالح القطاعية الأنانية دمرت في المدى البعيد الهدف حتى كأن إصلاحات الليبراليين لم تُحدثه. إن تزايد عدد العمال في المدن حفزهم على تشكيل حزب عمل منفصل يتماهى بشكل ضيق في مصالحهم، ومالت النقابات كثيراً إلى المشاكسة والنضال. إن «حزب الإصلاح» قام بشكل واسع على مزارع الألبان، وكان محافظاً في معارضته، فنما وتطور. فيما بين 1912 و1935 لم يكن واحد من هذه الأحزاب الثلاثة القدرة على السيطرة الواضحة على الحزبين الآخرين. في عقد 1920 كانت الحقبة هي حقبة الكساد العام فتدهورت أسعار منتوجات المزارع في نيوزيلندة، وكان كساد مطالع عقد 1930 أشد وأسوأ. كانت نيوزيلندة مرهونة بشكل حصري من حيث صادراتها بالأسعار العالمية، وبريطانيا التي كانت سوقها الرئيسية كانت مضروبة بشدة بالكساد. إضافة إلى هذا لم يستطع برنامج حزب العمل، الاشتراكي، أن يأمل بالعثور على الدعم الكافي ليجعل «حزب العمل» الحزب الحاكم. إن غالبية النيوزيلنديين لم تكن على اتصال بالماركسية الاشتراكية ولا كانت تدعو إلى إلغاء حقوق الملكية، بل بالعكس كانوا يطمحون إلى مستوى معيشة أعلى وإلى أن يتملكوا أرضهم الخاصة بهم ومنازلهم. وكان حزب العمل النيوزيلندي يقبل الاشتراكية نظرياً وليس عملياً، وتلك كانت سياسة المقيمين البيض الأوائل في نيوزيلندة. ولكن ماذا كان من أمر أهل البلاد الأصليين في نيوزيلندة والذين اسمهم الموريس؟

إن الأثر المبكر الذي أحدثه الأوروبي كان كارثياً، كما كانت الحال بأثر الأوروبيين على سكان أميركا الأصليين. كان المستوطنون الجدد يستولون على الأرض أحياناً بوسائل شرعية ولكن

في أغلب الأحيان كانوا يستولون عليها بالقهر والغصب والخداع. وعندما كان عدد الأوروبيين يتزايد كانوا يضغطون على الموريس ليأخذوا أرضهم. لقد مزق المقيمون الأوروبيون المجتمعات التقليدية، وأسوأ من ذلك أدخلوا معهم أمراضاً جديدة كان سكان البلاد الأصليين لا يتحملونها. عندما قطن الأوروبيون أول الأمر كانت هناك تقديرات عن وجود 200 ألف موريس في نيوزيلندة كانوا في معظمهم يقيمون في شمال الجزيرة، والتي كانت قسمة بين القبائل المتعادية. وكان تملُّك الأرض من قبل القبيلة هو دلالة هي الأهم بالنسبة إلى الوضع، والأرض تدخل في ملكية الجماعة ككل وليست ملكاً للأفراد. في القرن التاسع عشر أدى النزاع حول الأرض إلى حروب عنيفة ضد المقيمين وسميت هذه الحروب بحروب الموريس، ومات من جرائها ما يقارب من ألفين موريس. إن تراجع عدد سكان الموريس بسرعة إلى 42 ألفاً في نهاية القرن يعزى إلى المرض وإلى الخلل الحاصل في ثقافتهم التقليدية ومعيشتهم أكثر مما يعزى إلى الحرب.

وفي البعيد في لندن النائية كان مقصد الحكومات تجاه السكان الأصليين مقصداً رحوماً، وبخلاف ما كانت عليه الحال مع سكان أستراليا الأصليين فقد تلقى الموريس ضمانات بموجب معاهدة تحفظ لهم حقوقهم، وموجز هذه المعاهدة، المسماة معاهدة «وطنجي»، في سنة 1840 وخلاصها أن زعماء الموريس يسلمون نيوزيلندة إلى التاج البريطاني وبالمقابل أعطوا ضمانات بملكية أراضيهم وأحراشهم ومصائد الأسماك، وكذلك مُنحوا حقوقاً وامتيازات الرعايا البريطانيين. وهذا الأمر أعطى للموريس قاعدة شرعية متينة تخولهم إحقاق الحق في المصادرات الخاطئة التي استمرت من يومها إلى يومنا هذا. وفي العلاقات مع البيض من المقيمين وأحفادهم أعطت المعاهدة للشعب الموريسي عهداً حاسماً وإن كان تأويل هذا العهد في الظروف المعاصرة أمراً معقداً ولا شك. وهكذا توصل الموريس إلى حقوق في القرن التاسع عشر لم يتمتع بها السكان الأصليون في أستراليا إلا في أواخر القرن التاسع عشر. ومُنحوا أيضاً حق إجراء انتخابات خاصة بهم وكان لهم الحق في أربعة أعضاء في البرلمان سنة 1867. وفيما بعد في القرن العشرين ولكي يحفظ الموريس على حسهم بالهوية وكذلك ذرياتهم من أصل مختلط الذين أرادوا أن يتماهوا مع الموريس كانوا يستطيعون إدراج أسمائهم في اللوائح الانتخابية بناء للطلب. وبدأ الموريس يعودون إلى رشدهم فقط في القرن العشرين بعد أن خسروا أو باعوا معظم أراضيهم. وأخذت تظهر زعامات فيما بينهم مثقفة في المدارس الإنكليزية المخصصة للموريس وذلك في مطلع القرن. ومُنحوا حقاً بإقامة حكومة محلية ذات استقلال ذاتي وذلك قبل الحرب العالمية الأولى. واستعاد شعب الموريس عافيته ببطء. في سنة 1921 بلغ عددهم ستاً وخمسين ألفاً، وهويتهم الثقافية أخذت الآن تستقوي وذلك بفضل إقامة عبادة دينية موريسية خاصة هي كنيسة الراتانا التي تأسست بفضل تاهو بوتيكي فيرومي راتانا الذي جاءته الرؤيا سنة 1918.

واستولى تلامذة راتانا على كل المقاعد السياسية الموريسية في البرلمان وشكلوا تحالفاً مع حزب العمل. وعندما جاء حزب العمل إلى الحكم في سنة 1953 تبنى برنامج إنعاش اجتماعي موريسي من أجل التعليم ومن أجل الاستقرار الاجتماعي ومن أجل تملُّك الأرض.

في سنة 1946 ازداد عدد السكان الموريسي فبلغوا مائة ألف، وقد تضاعف هذا العدد بعد جيل من الزمن في سنة 1966 فوصل إلى مائتي ألف. في هذه الأثناء كان نصف الموريس يعيشون في مناطق من المدن، ولم يعد النيوزيلنديون البيض يرغبون في امتصاصهم، وأصبحت نيوزيلندة مجتمعاً متعدد الثقافات، وخف التمييز العنصري وحلت محله نشأة الاهتمام بالثقافة الموريسية. وأصبح إنجاز الموريس في الحرب بخلال الحرب العالمية الثانية، وفي حقل الركبي، مثار عزة وافتخار لكل سكان نيوزيلندة. وبقي التمييز العنصري رغم كل شيء لا على أساس اللون بل بسبب مدى الثقافة المتدنية لدى الشعب الموريسي. وهذا الأمر جعل الوضع الموريسي لغير صالحهم كما أن البطالة بينهم في أيام الانحسار الاقتصادي كانت أعلى مما هي عليه بالنسبة إلى النيوزيلنديين البيض.

من سنة 1935 إلى سنة 1949 استقرت السياسة النيوزيلندية استقراراً جيداً أثناء وجود حزب العمل في السلطة، والحزب قد تخلى عن الكثير من مبادئه الاشتراكية النظرية، وأصبح يدعو إلى تقسيم الطبقات الوسطى وكذلك إلى تقسيم الشعب العامل. وضمن حزب العمل الأسعار لمنتوجات المزارع، ورغب حزب العمل في حماية المزارعين وحماية أصحاب الحرف وذلك بتحرير نيوزيلندة من التبعية لتأرجحات الأسعار في العالم وذلك عبر مراقبة الدولة للتسويق وللتوزيع. واتبع كذلك التراث الإنساني الذي اتبعه الليبراليون حين وسَّع المعونات الإنعاشية لتشمل الفقير. وكانت حكومة العمل بقيادة ميشيل جوزيف سافاج حكومة قادرة وكانت من أكثر الحكومات حظاً في المجيء إلى الحكم عندما كانت الظروف الاقتصادية العالمية آخذة في التحسن. وضُمن للعمال حد أدنى من الأجر ولكن سلطات النقابات قد حُدَّت بفضل إعادة قرار التحكيم الإلزامي في النزاعات الصناعية. وتم تنفيذ الأشغال العامة وبرامجها وفقاً لنموذج «الخطة الجديدة» (نيوديل) الأميركية، وتقلصت البطالة وزيدت التعويضات. وبدا قانون الضمان الاجتماعي في سنة 1938 قانوناً مشهوداً حين أنشأ مصلحة للصحة الوطنية مع معالجة شبه مجانية وتقديم أدوية مجانية وذلك قبل أن يطبّق مثل هذا القانون في بريطانيا نفسها قبل عقد من الزمن. في سنة 1945 و1946 جرت هجمة جديدة تشريعية ناشطة أعطت تعويضات عن الأطفال بدون إجراءات تثبُّتية لكل عائلة، وهكذا أنشأت نيوزيلندة ضماناً اجتماعياً شاملاً ومتكاملاً أبطل المخاوف من فقر مدقع وطبّق على حد سواء على البيض والموريس من سكان نيوزيلندة.

الفرق بين سياسة نيوزيلندة الاجتماعية ومعاملة أستراليا للسكان الأصليين فيها في ذلك

الوقت، ومعارك أستراليا المرة حول الخدمات الصحية كان بارزاً. ولكن الخدمات الصحية يجب أن يُدفع ثمنها من خلال مستوى عال نسبياً من الضرائب. فسكان نيوزيلندة أمكنهم دفع أتعاب خدمات الإنعاش بخلال العقود التي تلت الحرب العالمية لأنه كان هناك طلب كبير على منتوجات مزارعهم من الأبقار والأغنام ومشتقات الألبان.

والمعارضة وحزب الإصلاح والحزب الليبرالي القديم اجتمعوا لكي يشكلوا الحزب الوطني، وهم مثل حزب العمل قبلوا جميعاً بنصوص حالة الإنعاش الاجتماعي - ولا شك أنهم في ذلك لم يختلفوا بشكل كبير عن حزب العمل إلا من حيث إنه يشدد على قصر تدخل الدولة وعلى أهمية المشروع الفردي. إن أبرز المؤرخين في نيوزيلندة، وهو كيث سنكلر، يصف الحزبين، حزب العمل وأحزاب الجبهة الوطنية لما بعد الحرب، على أنهم جميعاً من «المحافظين» وهذا يبقى صحيحاً بالنسبة إلى حزب العمل بخلال عقد 1980.

في الانتخابات العامة لسنة 1949 استولى الحزب الوطني على الحكم فوعد بإنهاء الرقابة الاشتراكية غير الضرورية وعلى اتباع سياسة تنسجم أكثر مع مصالح نيوزيلندة أكثر من دولية حزب العمل وانسجامها مع هذه المصالح. وأصبح سدني جورج هولاند رئيساً للوزارة. في هذه الأثناء تسارعت هستيريا الحرب الباردة فوصلت إلى نيوزيلندة، وهزمت الحكومة النقابات الأكثر نشاطاً نضالياً متهمة إياها بالتآمر على الاضطرابات من أجل مصلحة روسيا. وربح الحزب الوطني الانتخابات مرة بعد مرة. وكان النيوزيلنديون راضين بذلك تماماً نظراً للادزهار السائد بخلال الطفرة الاقتصادية بعد الحرب. وسرَّع سيد هولاند السياسة المحافظة البريطانية بأن مكَّن المقيمين من شراء المنازل التي تمتلكها الدولة بشروط هي من صالحهم. ولكن الرقابة على التسويق أبقيت للتأكد من استقرار الأسعار. في سنة 1957 حل محل هولاند كيث هوليوك وأعطت الانتخابات العامة حزب العمل نصراً عسيراً، فقط ليتمكن الحزب من قيادة البلاد بخلال ثلاث سنوات صعبة اقتصادياً أي من 1957 إلى 1960. ونتيجة لذلك كان على الحكومة أن ترفع الضرائب فكان عقابها أنها هزمت في الانتخابات التالية. وعاد كيث هوليوك إلى الحكم وقاد حكومة مصممة على مواصلة تنفيذ إصلاح التراث فألغت الرقابة على تحرك رأس المال، وعينت الدولة مرجعاً للشكاوى يستطيع أن يحكم في ظلامات المواطنين الذين يشتكون من أعمال المصالح الحكومية، وتم إدخال دفع التعويضات عن الحوادث التي يتعرض لها الرجال والنساء بمنزلة سواء.

وقامت حكومة عمالية أخرى في سنة 1972 من أجل تدبير شؤون مستقبل الصادرات النيوزيلندية بعد أن دخلت بريطانيا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وبالتالي اتخاذ ترتيبات انتقالية لتخفيف وطأة هذه الضربة. فاللحوم والزبدة بقيت هي الصادرات الرئيسية، وأصبح من

الضروري تنويع الأسواق وتطوير المنتوجات غير الأولية. وفي منتصف عقد 1970 تم تنويع الأسواق وأصبحت اليابان تستورد من نيوزيلندة ما كانت بريطانيا تستورده منها، وفيما كانت أقلية من القوة العاملة لازمة من أجل المزارعة. وبعد انتشار الصناعة بشكل كبير وخاصة المنتوجات البترولية والورق والخشب والبلاستيك والكيميائيات والحديد والفولاذ والآلات، ظلت نيوزيلندة مرتبطة بتصدير اللحم ومنتوجات الألبان لتقوم بدفع ما يترتب عليها من أجل استيراداتها، وهذا الأمر جعلها تتكل على أرباحها من المزارعة وعلى تدني كلفة المستوردات. ولكن أسعار الصادرات تدنت وأسعار المستوردات ارتفعت فوقعت نيوزيلندة في مصاعب اقتصادية قاسية في عقد 1970 خاصة بعد ارتفاع أشعار النفط، وانحسرت السنوات الذهبية سنوات الفائض.

انقسمت أصوات الناخبين بشكل متواز بين الحزب الوطني وحزب العمل بخلال عقد 1970 المضطرب. في سنة 1975 أصبح روبير ملدون رئيساً للوزراء عندما ربح الحزب الوطني الانتخابات العامة، وتصرف هو وحزبه في الحكم من أجل كسب المزيد من المقاعد في البرلمان ومن أجل أن يبقى هو في رئاسة الوزارة بعد الانتخابات التي حصلت سنة 1978 و1981. وقررت الحكومة إجراء الانتخابات على أساس حالة الاقتصاد وعلى أساس وعود بإرجاع نيوزيلندة إلى حالة الازدهار السابقة. كان ملدون زعيماً سياسياً قوياً ميالاً إلى معاملة المعارضة بقسوة، ولكن في الحقبة الأولى من الحكم وفي المجال الأشد إرضاء للنيوزيلنديين وهو الإنعاش الاجتماعي، شرَّع لأكرم تعويض يُدفع من أجل تقاعد في تاريخ بلاده. إن الظروف الاقتصادية في نيوزيلندة كانت سيئة في عقد 1980 نظراً لارتفاع البطالة والتضخم.

تفصل نيوزيلندة عن أستراليا مسافة 1300 ميل من البحار، وفي عقد 1990 توثقت العلاقات بين هاتين المستعمرتين البريطانيتين السابقتين ولا يوجد أي بلد غربي آخر متطور يمكن الوصول إليه بعد ساعات قليلة من الطيران. في مرحلة الريادة البيضاء في البلدين واجه البلدان مشاكل متشابهة، وإن كان نموهما قد اختلف في القرن العشرين، وكانت نيوزيلندة هي الأنجح في هذه الفروقات.

من الناحية الاقتصادية كان إنتاج المعادن في نيوزيلندة، وكانت الموارد النفطية ذات أهمية محدودة. وهي بخلاف أستراليا كانت مرهونة شكل بالغ للصادرات الزراعية. ولكن من منظور أول واجه البلدان اهتماماً مشتركاً في القرن العشرين. كانا بلدين سكانهما قليل نسبة إلى الملايين من الآسيويين في الشمال. ولكي يحافظ البلدان على أمنهما شعرا بالحاجة إلى حليف قوي. وكجزء من الكومنولث كانت بريطانيا هي البلد التي اتكلت أستراليا ونيوزيلندة عليها. وطالما أن بريطانيا كانت سيدة البحار كان البلدان يشعران بالأمان، وكانت المشاعر المتبادلة مبنية على الثقة والدعم. وحارب النيوزيلنديون، ليس أقل من الأستراليين، مع بريطانيا في الحربين العالميتين في

أوروبا وفي الشرق الأوسط. وبعد سقوط سنغافورة في سنة 1942 لم تسحب نيوزيلندة كل جيوشها من أوروبا ومن الشرق الأوسط. إن التهديد الياباني أخذ يلمع واسعاً، ولكن بريطانيا لم توفر قواتها. وكانت ضماناً للمستقبل عندما جاءت فرقة من الولايات المتحدة من مشاة البحرية قوامها عشرين ألف رجل لترابض في نيوزيلندة، وبدت الولايات المتحدة وكأنها تحمي دمينيون نيوزيلندة.

في سنة 1944 عقدت نيوزيلندة وأستراليا تحالفهما الأمني الإقليمي الخاص والمتبادل وسمي حلف كمبيرا، منذ أن أصبح البلدان غير قادرين على الاعتماد على الرابط الدفاعي الذي كانت تقدمه بريطانيا قبل الحرب. وعندما انتهت الحرب أصبحت الولايات المتحدة الحليف الرئيسي لنيوزيلندة كما كانت حالها مع أستراليا. ولكن الأميركيين رغبوا في توسيع التزامهم في جنوب الباسيفيك بعد أن اندلعت الحرب الباردة في آسيا، وقررت الولايات المتحدة إعادة إعمار اليابان وعقدت المعاهدة الدفاعية الثلاثية المسماة أنزوس في سبتمبر 1950 لكي تخفف المخاوف الأسترالية والنيوزيلندية من إعادة إحياء اليابان ومن الشيوعية الآسيوية. واستبعدت بريطانيا من الأنزوس هي ونيوزيلندة ولكنهما انضمتا إلى السيتو. وأرسلت نيوزيلندة قوات للدفاع عن ماليزيا في مواجهة إندونيسيا، وأرسلت قوات إلى فيتنام في عقد 1960. وأظهرت نيوزيلندة ولاءها لحليفيها الولايات المتحدة وبريطانيا، ولكن كان هناك شك حول من هو الأهم بينهما. من سنة 1966 إلى سنة 1976 أخذت بريطانيا تنسحب تدريجياً من مسؤولياتها في شرق السويس، وظل الأنزوس خشبة الخلاص بالنسبة إلى نيوزيلندة وأستراليا في سياستهما الدفاعية. وبالنسبة إلى نيوزيلندة تغير الوضع بشكل مأساوي فقط في منتصف عقد 1980.

كانت الحكومة العمالية التي جاءت إلى الحكم بعد أن نالت غالبية عظمى في الانتخابات التي حصلت سنة 1984 على أساس من الرغبة في إيجاد حل للمشاكل الاقتصادية النيوزيلندية بحماس تاتشري [نسبة إلى رئيسة وزراء بريطانيا مرغريت تاتشر].

إن تماهي حزب العمل في نيوزيلندة مع سياسة اليسار كان غير ملائم. إن التوافق على تشريع الإنعاش الاجتماعي ظل سليماً لا يمس كما حصل لحكم المحافظين في بريطانيا. والشيء الذي قصد إليه حزب العمل هو جعل نيوزيلندة أكثر قدرة على المنافسة فعدّل في التعريفات وفي المعونات وحوّل مشاريع الدولة إلى شركات خاصة وفرضت ضرائب جديدة. وبذات الوقت اتبعت سياسة نقدية صارمة، فازدادت البطالة وتراجع مستوى المعيشة. ولكن الناخبين وثقوا بتدابير الحكومة القاسية معتقدين بعدم وجود حل آخر أفضل. وأعيد انتخاب حزب العمل في سنة 1987 رغم التقشف ورغم القيود التي فرضت على العديد من النيوزيلنديين وحصلت سياسة رئيس الوزراء دافيد لانج وسلوكه القوي في علاقات نيوزيلندة مع الدول العظمى على التأييد

الشعبي وعوضت إلى حد ما من المشاكل في الداخل. المهم أن نيوزيلندة لم توضع جانباً. ورأى لانج بحق أن عقلية الحرب الباردة القديمة قد مضى عليها الزمن، والتجربة النووية الفرنسية في الباسيفيك تمت إدانتها بشكل واسع. ودخل حزب العمل الانتخابات متعهداً في سنة 1984 بالعمل من أجل إلغاء الأساطيل النووية الحربية، ولم ترَ حكومة لانج أن المستقبل يقوم على الدفاع النووي عن نيوزيلندة الذي من شأنه أن يدمر المحمية. ولكن في نظر الأميركيين كان الرادع النووي هو الوسيلة الوحيدة الموثوقة في الدفاع، وكانت حرارة الجدل النووي قد وصلت إلى حد الحمى في نيوزيلندة عندما قام العملاء السريون الفرنسيون بإغراق سفينة السلام الأخضر المسماة «المحارب رامبو» في مرفأ أوكلاند عندما كانت تستعد للإبحار إلى منطقة التجربة النووية الفرنسية. ومات أحد البحارة وتم الاستيلاء على عميلين فرنسيين وأسرهما. وفيما بعد لم تمنح سفينة نووية حربية أميركية الإذن بزيارة نيوزيلندة. بالنسبة إلى واشنطن كان هذا الرفض حالة تجربة، وعندما لم تستجب حكومة لانج لطلب الولايات المتحدة أعلنت الولايات المتحدة بأنها لم تعد تشعر بأنها ملتزمة بالأنزوس وتعهداته بالدفاع عن نيوزيلندة. لحسن الحظ، ومع تغيرات العالم الحالّة الجديدة، أصبحت الحاجة إلى الدفاع عن نيوزيلندة - ضد أي دولة معادية - قليلة الاحتمال.

في عقد 1990 ارتبط مستقبل نيوزيلندة بعلاقاتها الخارجية وبتجارتها في حوض الباسيفيك، وأصبحت المجموعة الأوروبية، بما فيها بريطانيا، سوقاً مهمة لمنتوجاتها الزراعية. ولكن شركاءها التجاريين الكبار كانوا: أستراليا واليابان والولايات المتحدة، وأصبح الباسيفيك يستوعب ثلاثة أرباع تجارتها. ومع العلاجات الاقتصادية لم تنجُ نيوزيلندة من الكساد، إلا أن الحكومة لم تعدّل أو تبدّل مسار سياستها.

في سنة 1989 استقال دافيد لانج من رئاسة الوزراء، ولكن هذا لم يؤثر أبداً في زيادة شعبية حزب العمل. لقد عانى الناخبون الكثير من المتاعب، ولم تظهر في الأفق بوادر المكاسب. بخلال انتخابات 1990، دعم الكثير من الناس أحزاباً ثالثة من جراء خيبة أملهم، وهذا ساعد جيم بولجر ليرأس حكومة وطنية.

كانت ساسة بولجر الرئيسية تقوم على الاستمرار في عدم التنظيم. في محاولة لتخفيف البطالة، عادت حكومته إلى تلك التدابير التي حمت الأجور وحقوق النقابات. إن التوافق حول دعم الإنعاش الاجتماعي قد توقف، وألغيت المساعدات العائلية العامة وجرت اقتطاعات من برامج الإنعاش الأخرى. ونجحت الحكومة في لجم التضخم سنة 1991 بمعدل 2% تماماً، وكانت الكلفة مرتفعة أي ما يزيد على 10% من البطالة. وازداد الغني غنىً والفقير فقراً، أما الموريس، وهم أقل مستوى ثقافياً من البيض، فأصبحوا في قاع البطالة. إن الأمل بالوصول إلى مجتمع متساوي قد تلاشى تماماً. وتصرفت الحكومة تجاه أمراض البلاد الاقتصادية بالاقتطاع

المتزايد من المساعدات الاجتماعية، ولكن اقتصاد نيوزيلندة في مطالع 1990 عجز عن مماشاة التغيرات الجذرية. في ظروف الكساد المتمادي كان الخطر الحقيقي كامناً في يأس الجسم الانتخابي من جميع السياسيين معاً.

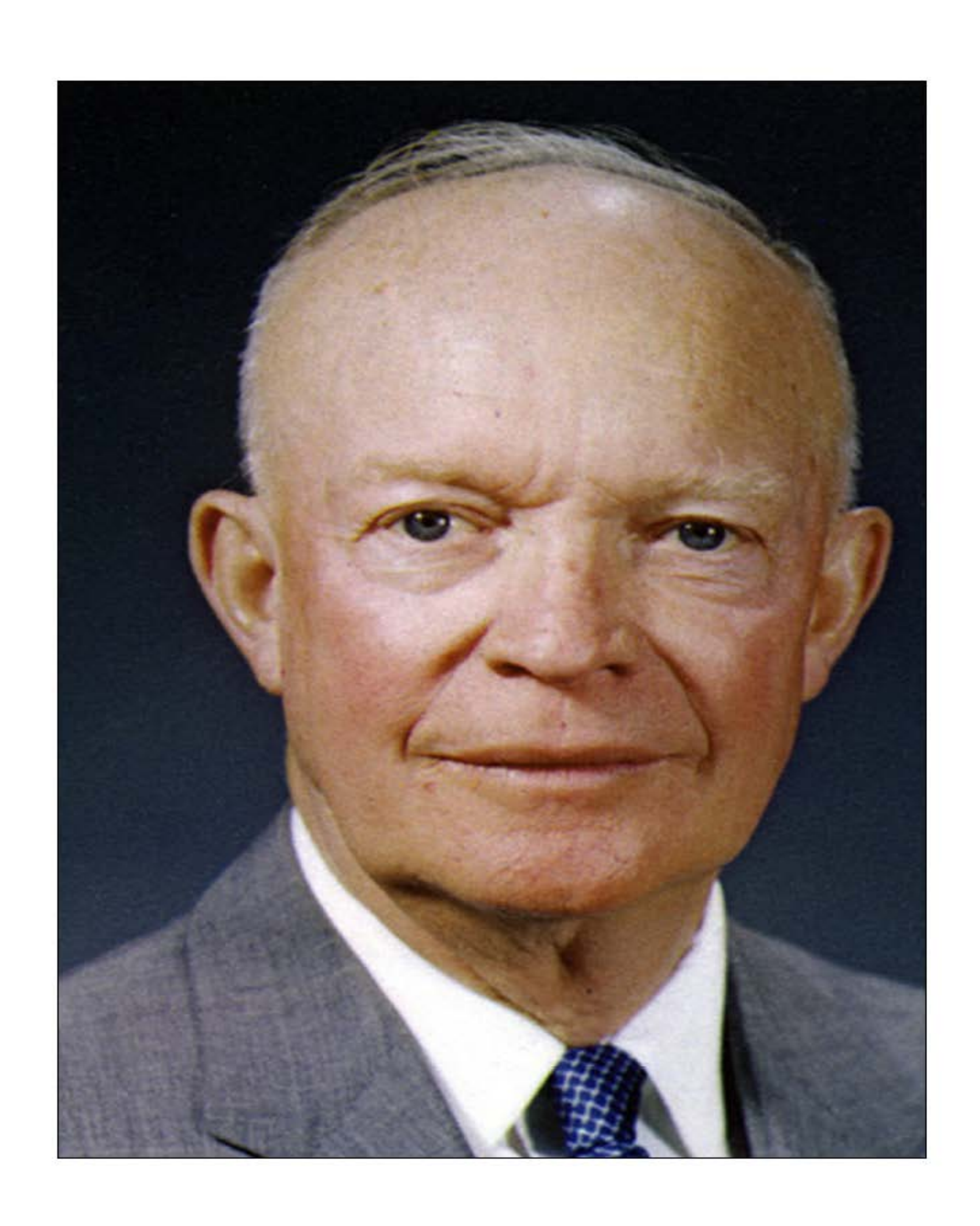
كان النيوزيلنديون رواداً. لقد طلعوا هم كرواد بحالة الإنعاش الاجتماعي. وفي مطلع 1990 كانوا أول من انقلب على حالة الإنعاش الاجتماعي وذلك بقصد فطم الشعب - حسب اعتقاد الحكومة - عن توقع الصدقة والإحسان. وضعفت قوة النقابات بسبب إبطال العمل بمبدأ «عدم تشغيل غير العمال النقابيين» وبسبب جعل التفاوض على الأجور مركزياً. واحتجت النقابات سنة 1990 ولكنها صُدَّت من قبل حكومة بولجر.

وتمت خصخصة الصناعات التي تملكها الدولة أو حُوِّلت إلى شركات (كوربوريشن)، والقطاع المالي رُفعت عنه القيود، والأسواق المحمية لصالح المزارعين والصنَّاع فُتحت أمام رياح المنافسة، وخُفِّضت نفقات الدولة. إن التحول عن تراث من التدخل الحكومي عمره مائة سنة وعن تقديم المساعدات الاجتماعية كان جذرياً جداً، وبدلاً من فرض الضريبة التصاعدية، التي من شأنها - مبدئياً - نقل الثروة من الغني إلى الفقير، وبدلاً من المعدلات المرتفعة على ضريبة الدخل - من أجل الوصول إلى حالة الإنعاش النموذجية - تم ألغاء كل شيء. والنقص الكبير في الموارد استعيض عنه بالضريبة غير المباشرة على الخدمات وعلى المبيعات جميعاً حتى الطعام، الأمر الذي ضرب الفقير بقسوة.

والشيء الذي بقي وقاوم هو التراث البرلماني الديمقراطي، والبنية التحتية الشرعية للدولة وما فيها مثل العدالة والمساواة لكل سكانها، مهما كان جنسهم ودينهم وجذرهم العرقي. لقد ازداد عدد سكان نيوزيلندة من أقل من مليون في مطلع القرن إلى ما يقارب 3.5 مليون سنة 1992، وهي تتمتع بأعلى مستوى معيشة في آسيا.



أحمد بن بيلا



ایزنهاور (دوایت)



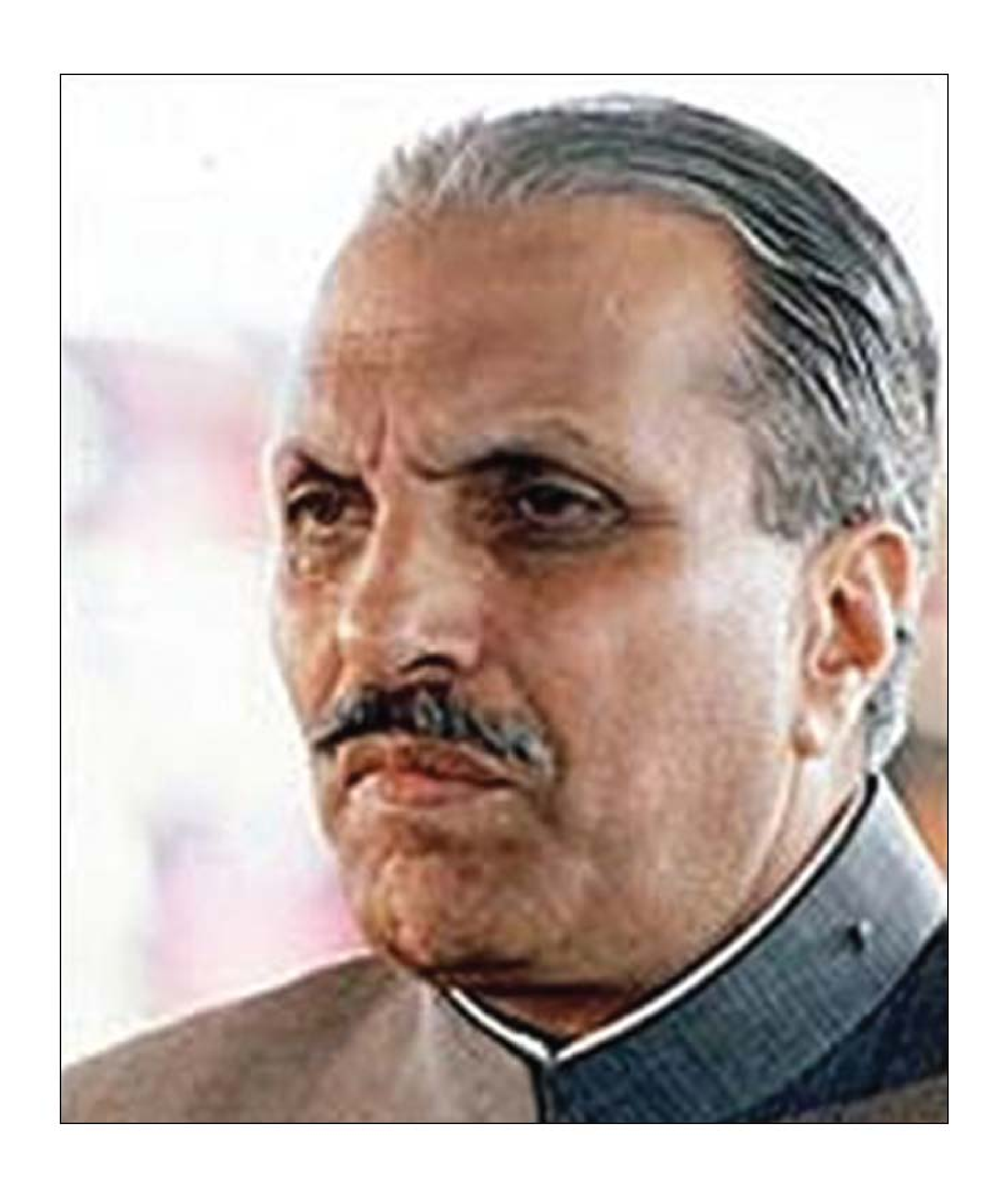
ليندون جونسون



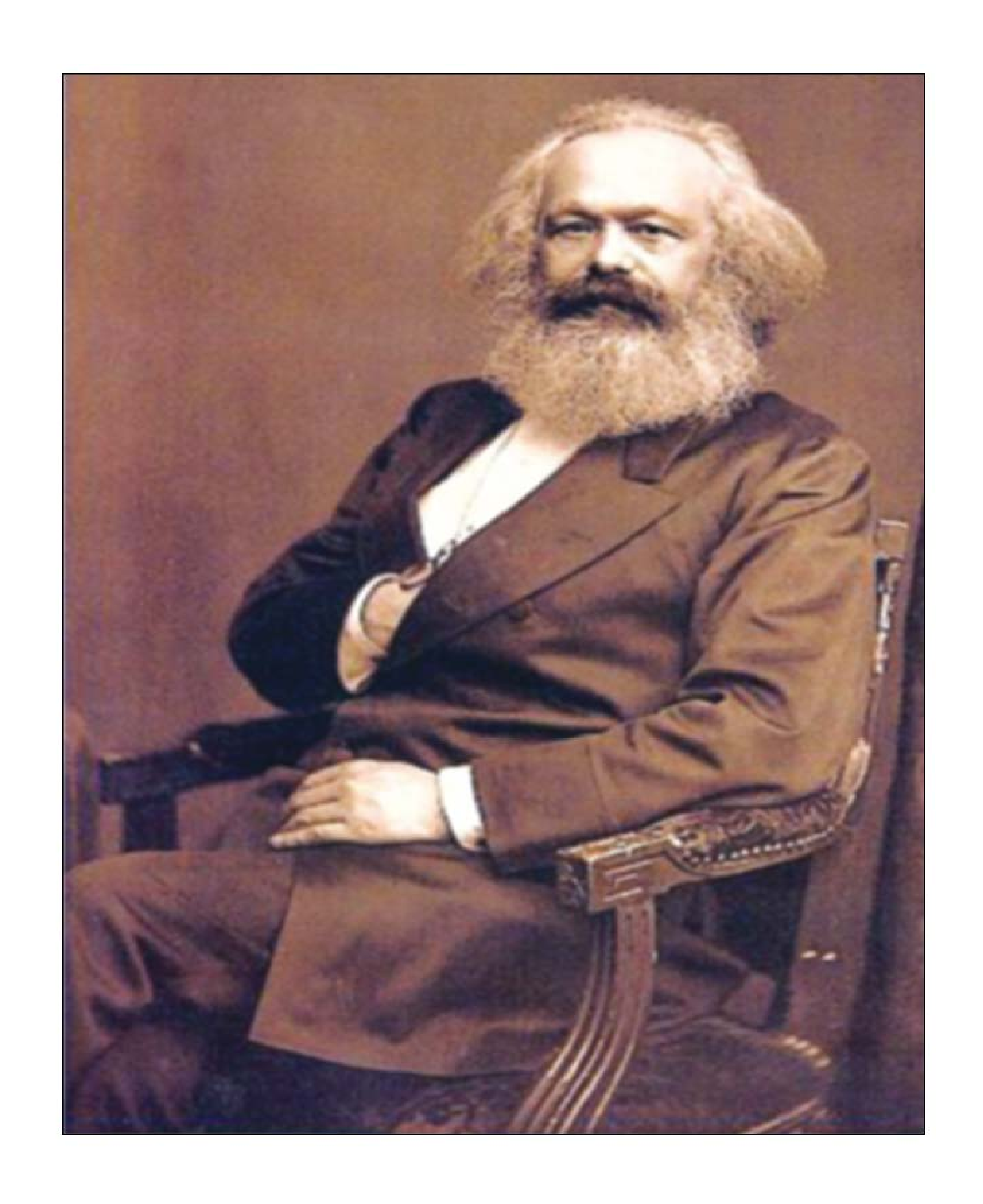
نیکیتا خروتشوف



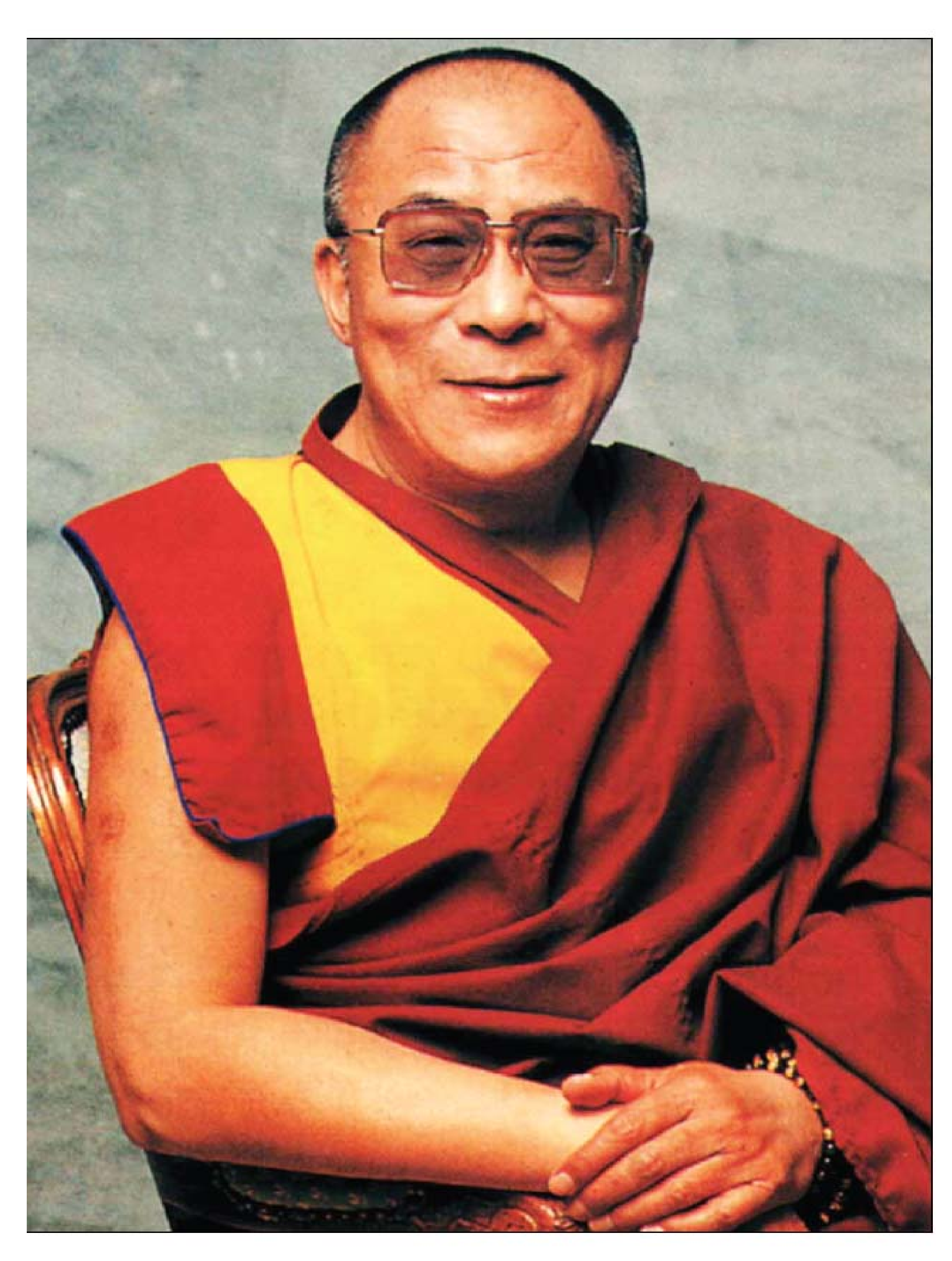
ذو الفقار علی بوتو



ضیاء الحق



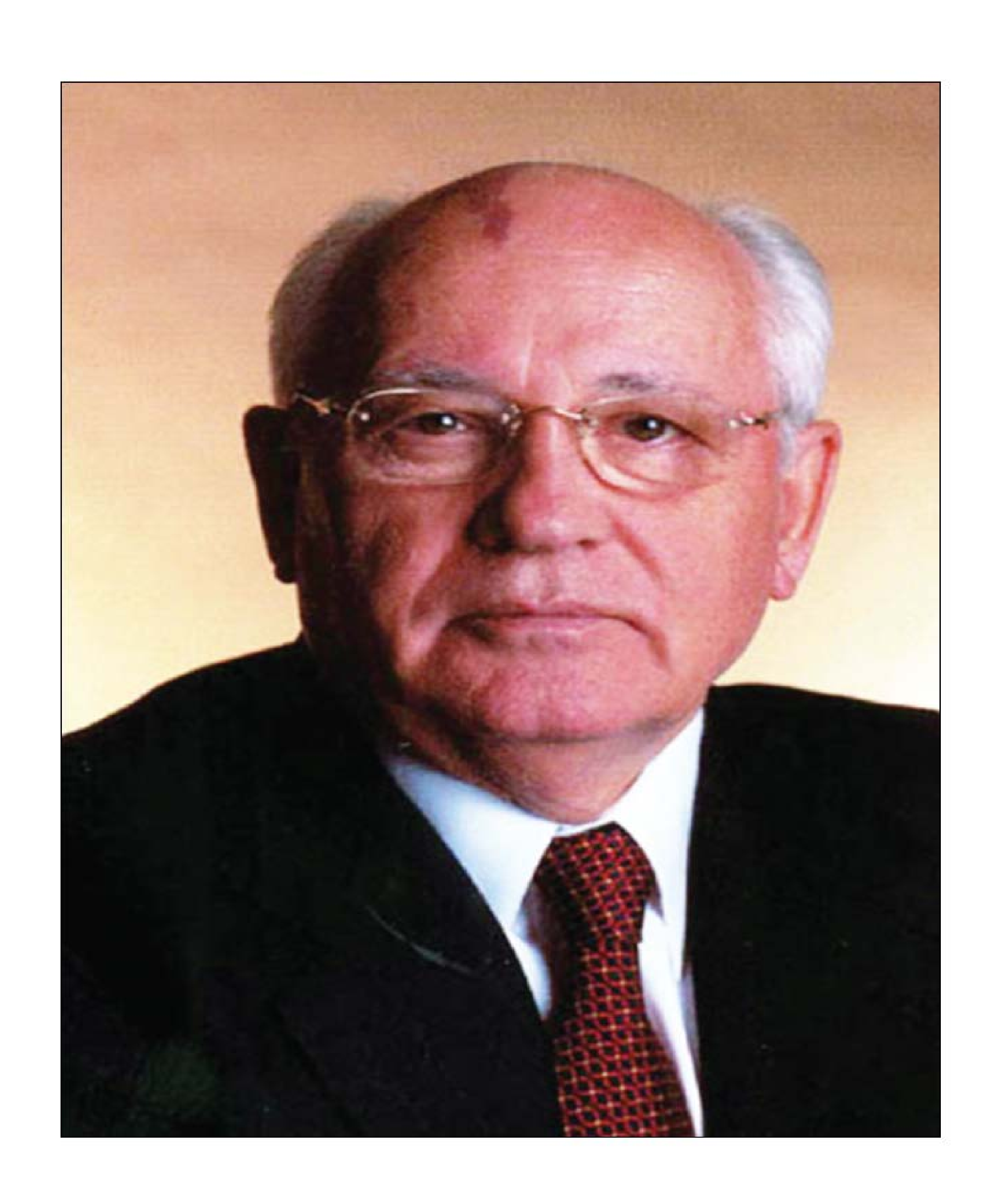
کارل مارکس



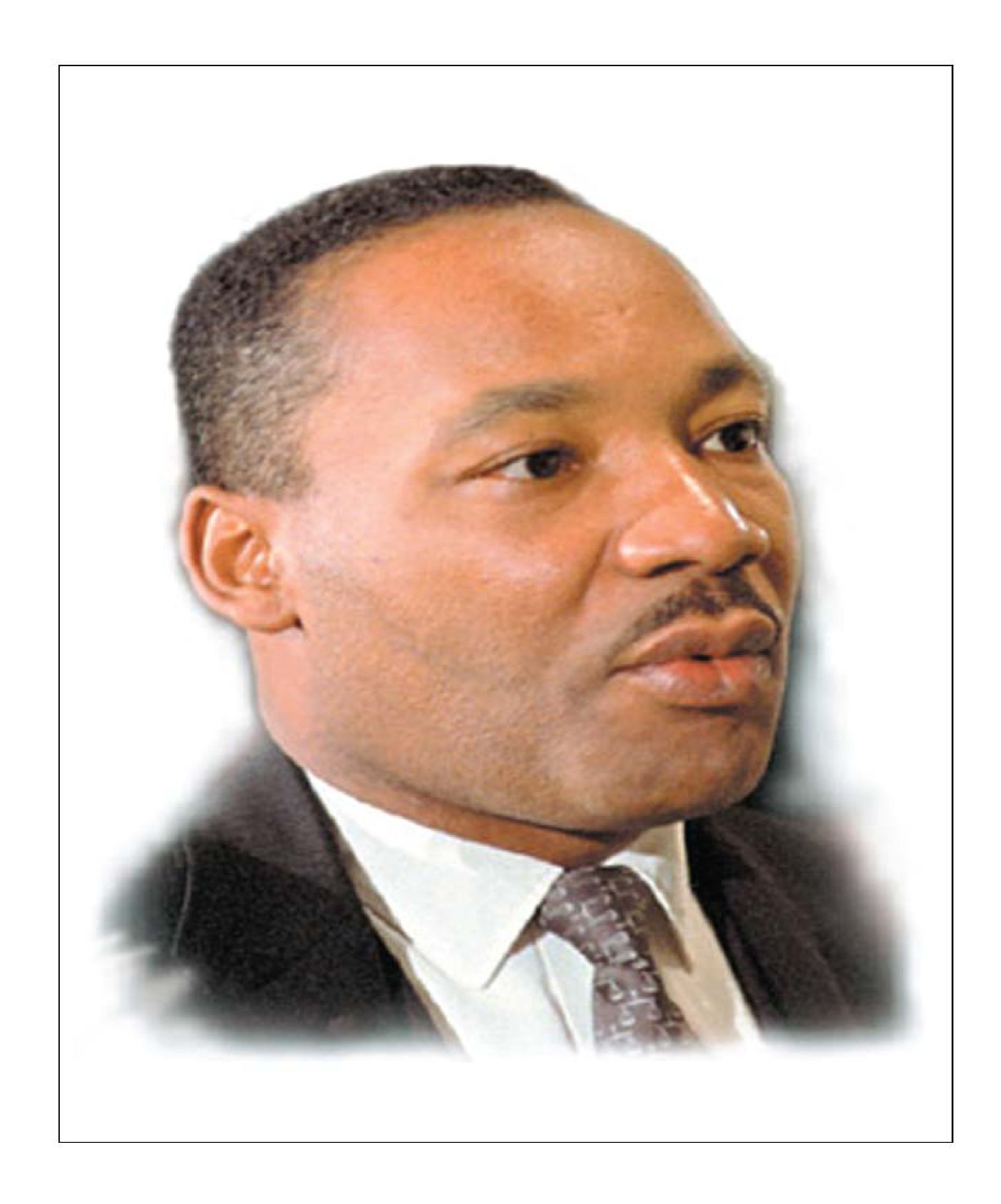
دالاي لاما



فیدیل کاسترو



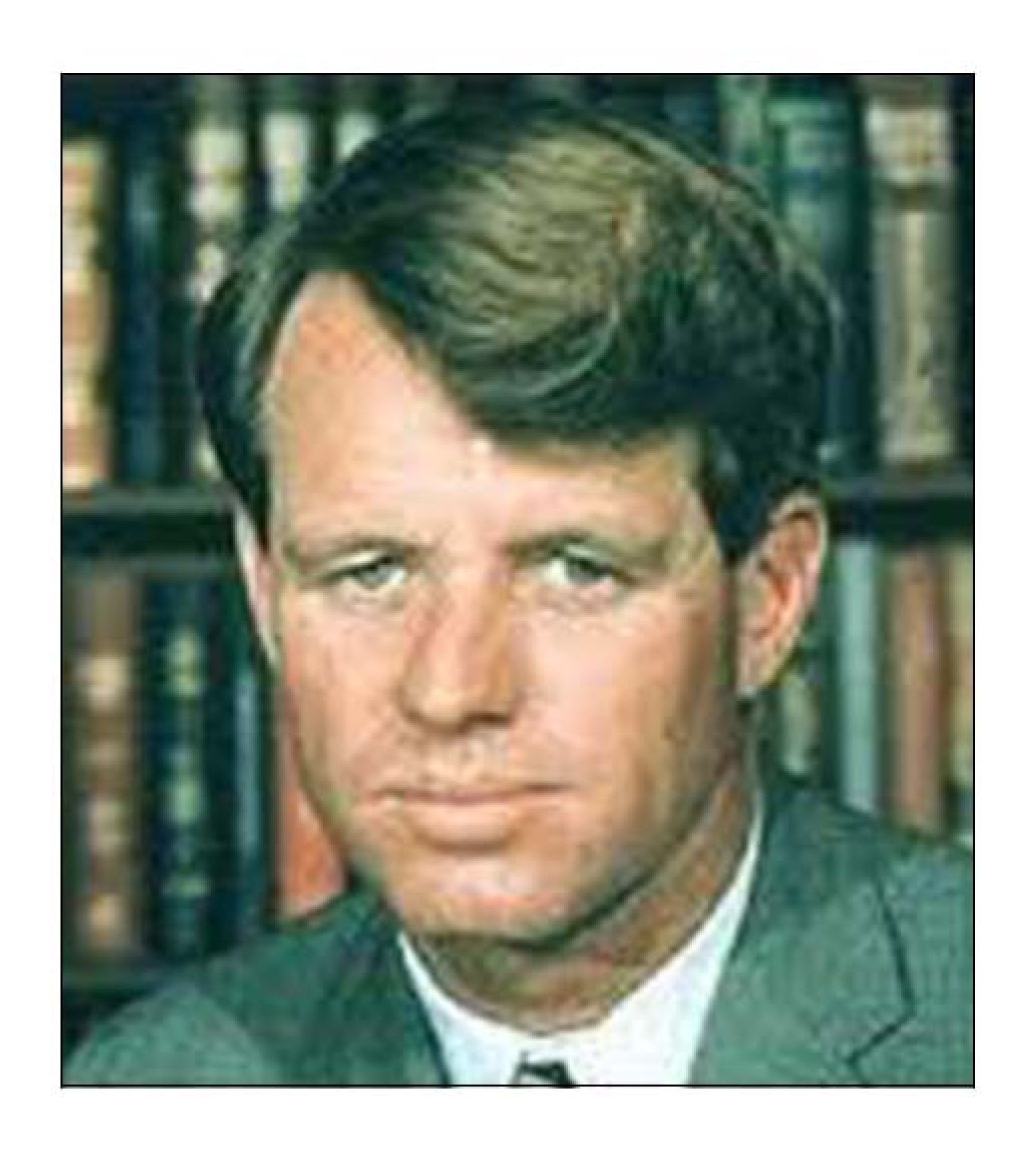
ميخائيل غورباتشوف



مارتن لوثر كنغ



غيفارا



روبرت كيندي



تشرشل

فهرس المحتويات

الموسوعة
التاريخية العسكرية الكبرى
لأحداث القرن العشرين

اسم الكتاب: الموسوعة التاريخية العسكرية الكبرى لأحداث القرن العشرين

المؤلف: ج.آ.س غرنفيل

الطبعة الأولى: ٢٠١٢م - ١٤٣٣هـ

ISBN 978-9953-563-80-0 (٤ مجلدات)
ISBN 978-9953-563-84-8 (المجلد الرابع)



الدار العربية للموسوعات

المدير العام: خالد العاني

الحازمية - مفرق جسر الباشا - سنتر عكاوي - ط١ - بيروت - لبنان
ص.ب: ٥١١ الحازمية - هاتف: ٩٥٢٥٩٤ ٥ ٠٠٩٦١ - فاكس: ٤٥٩٩٨٢ ٥ ٠٠٩٦١
هاتف نقال: ٣٨٨٣٦٣ ٣ ٠٠٩٦١ - ٥٢٥٠٦٦ ٣ ٠٠٩٦١
الموقع الإلكتروني: **www.arabenchouse.com** البريد الإلكتروني: **info@arabenchouse.com**

الموسوعة
التاريخيةالعسكرية الكبرى
لأحداث القرن العشرين

ج. آ. س غرنفيل
J.A.S Greenville.

A history of the world in the twentieth century

The Belknap Press of Harvard University Press,
Cabmridge.

ترجمة ومراجعة

الدكتور علي مقلد

المجلد الرابع

الدار العربية للموسوعات

القسم الرابع عشر

* * *

أميركا اللاتينية بعد 1945 م :

مشاكل لم تحل

الفصل التاسع والستون

عالم أميركا اللاتينية
كولومبيا ، بيرو ، التشيلي

بلغ سكان أميركا اللاتينية وبلدان البحر الكاريبي سنة 1990، 455 مليون، وفي سنة 2000 من المحتمل أن يصلوا إلى 600مليون. ومع ذلك، وفي تاريخ القرن العشرين، تعتبر أميركا اللاتينية عموماً مهمشة، ربما بسبب أنها لم تلعب في النصف الأول من هذا القرن دوراً رئيسياً في الحروب الشاملة التي حدثت في هذا القرن، والتي كان مركزها في أوروبا وفي آسيا، وهكذا تُرك تاريخ أميركا اللاتينية للمؤرخين المتخصصين. ولكن المناظر أخذت تتغير فقط في عقد 1950، ليس بسبب الاعتراف المتأخر بأن ملايين من البشر يستحقون شيئاً أفضل مما هم عليه، بل بسبب الحرب الباردة. قبل هذا فقط الأرجنتين ومغازلتها للفاشستية قد أثارت الاهتمام الواسع. بعد الحرب العالمية الثانية كان انتشار الماركسية وكان تأثير الاتحاد السوفييتي قد أثار الاهتمام الغربي، وبصورة خاصة اهتمام الولايات المتحدة، وتركز الاهتمام على غواتيمالا آربنز وعلى جهود شي غيفارا لنشر الشيوعية من كوبا إلى القارة كلها، وتركز الاهتمام على تشيلي أللندي وعلى السندانيين في نيكاراغوا وعلى الحروب الأهلية في السلفادور وغواتيمالا والبيرو.

حين أطلق الرئيس كندي «التحالف من أجل التقدم» في سنة 1961 حاولت الولايات المتحدة تقويم الظلم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في أميركا اللاتينية، ولكن لما كان الخوف من الثورة الماركسية أخذ يتعاظم في عقدي 1970 و1980 احتلت السياسة الإيجابية المقام الثاني من أجل تأمين هزيمة الحركات الثورية عسكرياً. عندها، وفيما كان عقد 1980 يوشك أن ينتهي، قامت مسألتان شدتا الانتباه نحو أميركا الجنوبية: الأولى المخاطر التي تهدد البيئة الكونية. إن الحياة على الأرض مربوطة بتوازنات دقيقة بدرع من الفضاء يحيط العالم. إن التدمير القاسي لغابات المطر البرازيلية العظيمة يمكن أن تكون له نتائج لا تحصى على مناخ العالم، وشدَّ الانتباه هكذا نحو مشكلة «الهنود» في البرازيل ونحو تعرية مناطق واسعة من الغابات.

المسألة الثانية هي مسألة المخدرات: الكوكايين والهيروين والماريجوانا. الهيروين يُنقل بصورة رئيسية من آسيا حيث تنمو نبتته، وأيضاً من المكسيك. الماريجوانا تُزرع في المكسيك وكولومبيا وجامايكا. والطلب الأكبر على المخدرات وبخاصة في الولايات المتحدة، تركز على الكوكايين ومشتقاته «الكراك». وتطرح المخدرات خطراً مباشراً على الرفاه وعلى الحياة البشرية. في سنة 1990 قدر عدد المدمنين في الولايات المتحدة وحدها بـ14.5 مليون مدمن ينفقون عليها مائة بليون دولار سنوياً، ولسع المخدر متمكن بشكل خاص من المحرومين والبطالين، ولهذا فهو سريع الانتشار في الغيتوات السوداء الفقيرة. ولكن المخدر ليس مقصوراً فقط على الفقراء: فالكراك يستعمله أيضاً المتخمون والقائلون بمذهب اللذة في الحياة من طبقات المجتمع، ولهذا فإن تجارة المخدرات غير الشرعية تقترن بالجريمة وبالعنف على مستوى لم يسبق له مثيل. بالنسبة إلى العديد من الفلاحين في أميركا اللاتينية، في العقود الأخيرة من القرن العشرين، اعتبرت زراعة الكوكا (لأوراقها) مصدر دخلهم الوحيد، وهم يأخذون ثمنها قليلاً. وهذه النبتة في معظمها تنمو في البيرو وبوليفيا، ولكن كولومبيا في مصافيها غير الشرعية هي مركز المخدرات في أميركا اللاتينية، فيها تجني كارتيلات المخدرات وباروناتها الأرباح الضخمة.

خارطة أميركا سنة ١٩٩٠ كولومبيا، البيرو، بوليفيا وباراغواي سنة ١٩٨٧		
	عدد السكان (بالملايين)	الناتج القومي القائم نسبة للرأس (بالدولار الأميركي)
كولومبيا	٣٢,٣	١٢٤٩ (في السنة)
البيرو	٢١,٣	١٠١٠ (في السنة)
بوليفيا	١	٦٢٠ (في السنة)
باراغواي	٤,٢	١٠٩٠ (في السنة)

إن المشاكل الاقتصادية لهذه البلدان المثقلة بالديون تعطي الولايات المتحدة نفوذاً في معركتها ضد كارثة المخدر، ومقابل المساعدة والامتيازات التجارية أمل الرئيس بوش بالتعاون مع حكومات جبال الآندز الثلاث: كولومبيا وبوليفيا والبيرو. كانت البيرو في وضع اقتصادي وسياسي سيئ. فهي منهكة بحرب عصابات ماوية (نسبة إلى ماو تسي تونغ) تقوم بها حركة ناشطة وصعبة «سانديرو ليمونوزو» «الأدب المنير» تخصصت بقتل مؤيدي الحكومة. والبيرو مثقلة أيضاً بدين خارجي كبير يعادل نصف ناتجها القومي القائم. وجارتها بوليفيا هي واحدة من أفقر الدول في أميركا اللاتينية وهي أيضاً مثقلة بدين خارجي ساحق. والقوات المسلحة في هذه البلدان، بمساعدة الولايات المتحدة، تدمر بعضاً من هذه المزروعات من الكوكا في فرجات داخل أدغال لا يمكن الوصول إليها. ولكن زراعة نبتات الكوكا تستمر تنمو في أماكن أخرى كثيرة.

وأصبحت مدلين عاصمة المخدر في كولومبيا، وعاصمة العنف أيضاً، وجهود الحكومة المصممة على ضرب بارونات المخدرات تجابه بالقنابل وبالاغتيالات. في باراغواي، حيث يحكم الديكتاتور الجنرال ألفريدو ستروسند منذ أربع وثلاثين سنة يدعمه العسكر، وتقيم الحكومة علاقة حميمة مع بارونات المخدرات. وأخيراً أطاح انقلاب عسكري بالدكتاتور سنة 1989، ومن غير المؤكد أن يستطيع خليفته إنهاء الفساد والقضاء على تجارة المخدرات. وتشمل المتاجرة بالمخدرات كل أميركا اللاتينية عبر شحنات ترسل إلى أميركا الشمالية وإلى البيرو من مرافئ الأطلسي وكذلك من مرافئ الباسيفيك. وطلما أن هذه السوق مربحة فهي ستستمر في الغرب، والحظوظ بالقضاء عليها من مصادرها أمر قليل الاحتمال.

بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي، لم تعد مشاكل أميركا اللاتينية تدرس من وجهة نظر أيديولوجية. إنها عالم مهم شريك في التجارة، وديونها تشكل عنصراً ملحوظاً ثقيل الوطأة على التجارة وعلى النمو، والتخلف عن سدادها يخلق مشاكل جدية للقطاع المصرفي في الغرب. ثم إن أميركا اللاتينية هي مصدر مهم للمواد الأولية، وليس أقلها نفط فنزويلا. في أميركا اللاتينية يتعايش العالم الثالث مع العالم الغربي جنباً إلى جنب، ولكن النمو الاقتصادي الضخم منذ عقد 1960 لم ينعكس تحسناً في العدالة الاجتماعية. فالديمقراطية ما تزال ضعيفة، ويبقى العسكر أقوياء، والغني يصبح فقيراً، والفقير قليل الكسب، هذا إذا تسنى له أن يكسب. وأميركا اللاتينية تمثل لوحة غنية من الثقافات. هناك ظلم عرقي، ولكن هناك تزاوج بين الأجناس وتمازج أعراق. وفي حين يشارف القرن العشرون على نهايته، هناك قنبلة ديموغرافية موقوتة قيد الإعداد: هل يمكن إيقاف نمو السكان المتسارع أو ضبطه ضمن تزايد مسيطر عليه؟ إن مشاكل القارة ضخمة، ومن الحيوي العثور على حلول لها. إن أميركا اللاتينية ليست مما يسهل شطبه من روزنامة تاريخ العالم مجدداً.

في القرن التاسع عشر بدا التوظيف في أميركا اللاتينية تخصيصاً مربحاً بالنسبة إلى الرأسماليين المغامرين في أوروبا الغربية وفي الولايات المتحدة. بنت بريطانيا السكك الحديدية حتى أصبحت الممول الرئيسي قبل الحرب العالمية الأولى، ووظفت الولايات المتحدة بصورة رئيسية في كوبا وفي أميركا الوسطى وذلك عن طريق شراء العديد من المزارع الكبرى. ففي حين بقيت زراعة البن في معظمها بين يدي أهل أميركا الوسطى، فإن التوظيف الأميركي والنفوذ السياسي في ذروته تمثل في شركة الأثمار المتحدة التي احتكرت زراعة الموز وتجارته، وتملكت خطوط شحنه والكثير من ملحقاته الأخرى وذلك في نهاية القرن التاسع عشر.

ورغم تدفق الرأسمال الأجنبي بشكل واسع، بقيت الجماهير في أميركا اللاتينية فقيرة وظل الفرق بين الغنى والفقر واسعاً إلى أقصى حد. بخلال النصف الأول من القرن العشرين كانت هناك

صناعة معملية صغيرة فقط منتشرة في أميركا الجنوبية. في الأساس قام هناك تحالف بين النخبات في أميركا اللاتينية بين مربّي المواشي في الأرجنتين وملاّك زراعة البن في البرازيل والتجار المحليين وبين أصحاب المشاريع الأجانب، وهذا التحالف مكّن الطرفين من الحصول على أرباح ضخمة في أزمنة مواتية، وذلك على حساب معيشة الجماهير. بالنسبة إلى استهلاك السلع المصنّعة والسلع الترفيهية ظل سوق أميركا اللاتينية صغيراً، لأن 90% من السكان لم يكونوا يحصلون على ما يكفي لشرائها. وكان هذا الأمر هو أحد العوائق الرئيسية التي منعت التنويع الصناعي وانتشاره في القارة. وبدون قاعدة داخلية متطورة وملائمة، أصبحت المصاعب التي تقوم بوجه إقامة مصانع - يمكن أن تكون مربحة في الداخل وقادرة على المنافسة في الخارج - ضخمة للغاية.

الديون الخارجية المتراكمة ورؤوس الأموال الهاربة إلى الخارج حتى ١٩٨٨ (بلايين الدولارات الأميركية)		
	الديون الخارجية	الأموال الهاربة
البرازيل	١٢٠	٣١,٢
مكسيكو	١٠٧,٤	٨٣,٨
الأرجنتين	٥٩,٦	٤٥,٩
فنزويلا	٣٥	٥٥,٩
تشيلي	٢٠,٨	٢٠,٨
البيرو	١٩	١٩
كولومبيا	١٧,٢	١٧,٢

تتميز دول أميركا اللاتينية أيضاً بعدم الاستقرار الذي لم يشجع على الاستثمار فيها في الماضي. إن النخبات المحلية كانت ترسل أموالها إلى الخارج إلى أمكنة أكثر أماناً. ومن المفيد مقارنة المديونية الثقيلة لدول أميركا اللاتينية مع رؤوس الأموال الهاربة إلى الخارج والمقدَّرة من سنة 1982 إلى 1988. رغم ذلك، إن كفالة الدولة والاستثمار الأجنبي (التوظيف الأجنبي) منذ 1945 قد حوَّلا تدريجياً أميركا اللاتينية، فقامت صناعات على نطاق واسع في كل دول أميركا اللاتينية الرئيسية مثل: مكسيكو، البرازيل، الأرجنتين وتشيلي. وكما هي الحال في أوروبا الصناعية، حصل تحول من المشاريع الزراعية إلى الصناعة، ومن المجتمع الريفي إلى المجتمع المدني. ولكن الخطوة المستعجلة في التنمية الصناعية تركت العديد من الدول الأميركية تنوء بالديون الثقيلة للغرب التي كانت في معظمها لا تؤمل إعادة دفعها لما ثقلت به من معدلات فائدة مرتفعة. إن التوقع بأن يعمل التحديث، وتوسيع الطبقة الوسطى المهنية،

وتنامي اليد العاملة الحضرية الماهرة، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة التعليم والتثقيف على إزالة السياسة التسلطية في أميركا اللاتينية ليحل محلها نمط السياسة الديمقراطية الغربية، لم يتحقق حتى الآن. في أميركا اللاتينية، كما في غيرها من المناطق السائرة في طريق النمو، لا يوجد رابط أوتوماتيكي وحتمي بين التقدم الاقتصادي والديمقراطية.

في العديد من دول أميركا اللاتينية، في عقد 1980، سلَّم العسكر الحكم لحكم مدني ديمقراطي، ولكن في كثير من الأحيان يبدو هذا تقدماً إنما على السطح. تنشر منظمة العفو الدولية تقريراً سنوياً شاملاً عن اختراقات حقوق الإنسان، وقراءتها مفيدة. إن التعذيب والقتل ما يزالان منتشرين في ممارسة السلطة السياسية ضد المجموعات المعارضة. بخلال عقد 1970 ومطلع عقد 1980 بلغت هذه البربرية حدوداً لم يشهدها من قبل تاريخ أميركا اللاتينية، ومن المأمول أن لا يشهدها بعد مجدداً. على الأقل هناك 90000شخص «اختفوا» ببساطة ولا يعرف أحد بالتأكيد من أين أخذ هؤلاء: أمن منازلهم أم في الطريق، ولم يسمع بهم أحد أبداً.

في محاكمة رؤوساء الطغمة العسكرية الأرجنتينية سنة 1985 قُدِّر أن 9000شخص قد فُقدوا بخلال السنوات الست من الحكم العسكري من سنة 1976 إلى سنة 1982. في غواتيمالا وتشيلي وهايتي والسلفادور كان التعذيب والإعدام بدون محاكمة على يد «قوات الأمن» أو فرق الموت منتشراً بشكل واسع.

في عقد 1960 ظهر صوت جديد قوي يحتج ضد القهر، واستطاع أن يجعل نفسه مسموعاً. إن الكنيسة الكاثوليكية، التي ظلت لمئات السنين دعامة للمجتمع المحافظ، توقفت عن إعطاء الدعم غيرالمشروط لهذه النخبات الحاكمة، ولكن الفاتيكان والبابا جون بول (يوحنا بولس) كانا يراقبان بذعر أي ميل ماركسي لدى الأساقفة والرهبان والراهبات، وسط التوترات الاجتماعية والصراعات السياسية في أميركا اللاتينية. في أقصى أشكاله نظرت «التيولوجيا المتحررة» إلى الماركسية على أنها تفسير للفقر وللقهر ولكنها ترفض الإلحاد، ولكن في أغلب الأحيان كانت الكنيسة ببساطة تندد بالتفاوت المسرف في الثروة وضد استعمال العنف بشكل لا مبرر له وبدون تمييز: «إن أميركا اللاتينية ما تزال تظهر وكأنها تعيش في ظل التخلف... ورغم كل الجهود المبذولة يواجهنا الفقر والجوع، وانتشار المرض، وموت الأطفال، والأمية، والتهميش، والحدية، واللامساواة العميقة في المداخيل، والتوتر بين الطبقات الاجتماعية، واندلاع أعمال العنف، وانعدام مشاركة الشعب في إدارة الصالح العام، والشكاوى من أن تكون الإدارة ورجال الدين والمتدينون أغنياء ومتحالفين مع الأغنياء أيضاً تصل إلينا...».

نذرت الكنيسة نفسها لتكون كنيسة الفقير والمقهور. في سنة 1978 اجتمع أساقفة أميركا اللاتينية مجدداً في مدينة بوبلا - في المكسيك - وكانت الغالبية تقدمية فضغطت من أجل العمل

التحريري الجديد. صرح الأساقفة: «بين ميديلن وبوبلا مضت عشر سنين، وإن نحن أمعنَّا النظر في منطقة أميركا اللاتينية ماذا نرى؟ لا حاجة إلى التدقيق العميق. الحقيقة هي أنه يوجد مسافة تتزايد بسرعة بين الكثرة التي لديها القليل وبين القلة التي لديها الكثير. نحن نكتشف أن هذا الفقر ليس مرحلة عابرة، وهو بالمقابل نتيجة أوضاع وبينات اقتصادية واجتماعية وسياسية...». والشيء المطلوب، كما حضَّ عليه زعماء الكنيسة التقدميون، هو «ردة شخصية وتغيرات بنيوية عميقة من شأنها أن تحقق التطلعات المشروعة للشعب نحو العدالة الاجتماعية الحقيقية».

في أميركا اللاتينية كان الأعضاء القياديون التسلسليون في الكنيسة يعرفون أنه إذا فشلت الكنيسة في الوقوف إلى جانب الفقير فإن الجماهير في يأسها سوف تتجه من أجل خلاصها بعيداً عن الكنيسة نحو الماركسية الملحدة، وسرعان ما اكتشفت الكنيسة الانعكاسات والعواقب السياسية المحتومة لهذا الدور الجديد، وأخذت تندد بـ«اختفاء» الناس في الأرجنتين والتشيلي وضد كتائب الموت في السلفادور طيلة العقد 1970، وأخذت تدافع عن الهنود (الحمر) المستبعدين من تيار التنمية في بوليفيا والبيرو.

والتغيير البالغ في موقف قطاعات الكنيسة الكاثوليكية اتخذ شكل حملة تتجاوز الناس العاديين، من أجل تقديم مساعدة فعلية، ومن أجل الاتصال، ومن أجل تنظيم مجموعات ذات جذور شعبية جماهيرية. هذه الطوائف المسيحية في أميركا اللاتينية سعت إلى «تحرير» الشعب عبر ممارسة الإيمان وعبر التشديد على قيمة وكرامة الحياة الإنسانية، وهي ترتكز على مساعدة الذات عبر المناقشة وعبر العمل المشترك المهتم بالقضايا العملية في الحياة وفي السياسة. وشكل الأحبار والراهبات وسواد الكاثوليك الزعامة وتولوا التعليم، ولكن بخلاف الأحزاب اليسارية الخاضعة لرقابة تسلسلية صارمة كانت المجموعات المنتشرة هنا ترتكز على مبادرتها الذاتية. في البرازيل، حيث كانت الطوائف متطورة إلى أقصى حد، قام عشرات الألوف من هذه المجموعات لتتشكل في الأرياف وفي المدن والأكواخ وذلك في مطلع عقد 1990، وقام أكثر من نصف مليون إنسان من الفقراء المحرومين ليجتمعوا معاً. والطائفة قد تتشكل من عشرين أو ثلاثين رجلاً يجتمعون في بناء بسيط عادي فيؤدون القداس مع الكاهن ثم يناقشون مشاكلهم المباشرة والملحَّة وهمومهم، وقد يتخذون إجراءات عملية: التظاهر أو تقديم عريضة أو طلب خدمات أساسية لطائفتهم، مثل الكهرباء والسكن أو ربما مركز صحي. وحصلت لهم مشاعر ثقة بأنفسهم وهم يعملون معاً ضد السلطات المحلية الفاسدة، وكان الكهنة المخلصون والراهبات وغيرهم يخدمونهم، وعلَّموهم احترام القيم المسيحية وكذلك القيم الديمقراطية الأساسية وأساليب عدم العنف في العمل من أجل تحسين معيشتهم. في البرازيل كانت هيئة الأساقفة ترفع الصوت بقوة تأييداً لهذه الطائفة وحركتها، وارتضت العلاقات المتوترة التي نشأت بعد ذلك مع الدولة.

فهمت الحكومات القمعية الخطر على الصعيد الدولي والمحلي إن هي اتخذت خطوات جذرية ضد مثل هذه الكنيسة المتحدة بقوة. ورغم ذلك وقعت ضحايا كثيرة عندما قام العسكر، بعد أن لم يستطيعوا ضبط أنفسهم في مواجهة الاتهامات الموجهة إليهم، ضد التسلل الشيوعي، فلجأوا إلى القهر وإلى القتل. إن إحدى هذه الفعلات التي جذبت انتباه العالم الواسع سنة 1980 كانت قتل الأسقف أوسكار ميرو وهو أحد النقاد الجريئين ضد نظام السلفادور الذي قتله رمياً بالرصاص عندما كان يخطب في الجماهير في مذبح المستشفى. وعندما تقمع الأنظمة العسكرية المعارضة، تصبح الكنيسة الصوت الوطني الوحيد المنادي بالحرية. وكانت الكنيسة بذاتها منقسمة بعمق في بعض دول أميركا اللاتينية، حيث كان الأساقفة أكثر استعداداً لدعم الحرب ضد الشيوعية بدلاً من انتقاد الحكومات التسلطية. في بلدان أخرى، كما كانت الحال في البرازيل والسلفادور، كانت الكنيسة أكثر توحداً في المعارضة. وعلى العموم لم تكن الكنيسة ثورية بالفعل، ولكن حيث ما وجدت كانت تتخذ موقفاً روحياً واضحاً ضد الظلم وضد الاستغلال الاقتصادي فتصبح قوة تضعف أمامها مواقف الأنظمة القمعية المتسلطة، وهي تفضح غطاء السرية الذي تحاول هذه الأنظمة أن تغطي به جرائمها. وفي المدى الأبعد تعمل الكنيسة كمعارضة من شأنها - نظراً للاحترام الدولي الذي تتمتع به - أن تنسف الدعم الغربي وبخاصة الأميركي لهذه الأنظمة التي أصبح سجلها من جهة حقوق الإنسان شائناً لا يحتمل الدفاع عنه. وقامت منظمات أخرى، مثل منظمة العفو الدولية والنقابات ومجموعات المقاومة، تركز الانتباه على ممارسات التعذيب والقتل، ولكن غالبية رجال الكنيسة عندما يتكلمون ويندددون فإنهم يتمتعون بمكسب عظيم وهو أنهم لا يوصمون بأنهم يسار السياسيين، رغم محاولات الأنظمة لإسكاتهم اتهامهم بالبواعث المشبوهة والمغرضة.

في مطلع عقد 1990 كانت الكنيسة ما تزال تقوم بجهود قوية من أجل تحسين وضع الجماهير الفقيرة، ولكن في القضية الحساسة الحاسمة، قضية السيطرة الشعبية، بدت خطب البابا يوحنا بولس غير مهادنة.

إن الوسيلة الوحيدة للحد من النسل المسموح به من قبل الكنيسة، وهي قاعدة التناغم، كانت غير مطبقة عملياً ولا يمكن الاعتماد عليها أبداً. ملايين النساء تعاني من مخاطر ومن بؤس الإجهاض المتكرر، ولكن المعدل المرتفع لوفيات الأطفال من الفقر كانت أيضاً مسؤولة عن طلب الفقراء كثرة الأطفال، وهكذا تضافرت أسباب متعددة لرفع مستوى الولادة. مهما كان السبب، فإن تزايد السكان المتسارع يعيق التقدم، وهو ملحوظ جداً في المناطق ذات معدلات الولادة المرتفعة حيث الشبان هم الأكثر عدداً، والشبان والفتيات في مدن الأكواخ التي تحيط بالكثير من المدن الرئيسية في أميركا اللاتينية ينصرفون إلى الشحادة والسرقة والدعارة، وتصبح الحياة الشابة

رخيصة. مثله في ريو دي جانيرو يُعثر على الأطفال المتردين وعلى المجرمين الصغار مقتولين رمياً بالرصاص من قبل فرق الحراسة. وأكثر من ذلك ملايين الفلاحين ومن الفقراء في مدن أميركا اللاتينية مصابون بسوء التغذية، ومعظم الزيادة المحققة في الإنتاج الزراعي بما فيه القهوة (البن) مخصص للتصدير، فهو لا يستعمل لتغذية الفلاحين الذين لا أرض لهم أو الذين يحتالون على العيش بالعيش في مناطق صغيرة من الأرض القابلة للزراعة تقسم فيما بينهم، ومعظم الأرض مقسوم إلى ملكيات واسعة. فقط دولتان من دول أميركا اللاتينية أصبحت فيهما معدلات الولادة متدنية في مطلع عقد 1990، وهاتان الدولتان يغلب على سكانهما العنصر الأوروبي: الأرجنتين والأوروغواي. وبدون تحديد تزايد عدد السكان، لا يجدي التحديث كثيراً في مساعدة الفقير المديني أو في مساعدة الفلاحين.

ومع معدل وسطي تزايدي مقداره 3-4%، يتضاعف عدد السكان مرتين كل واحد وعشرين عاماً. إن تزايد السكان في بلدان كثيرة يتنوع تنوعاً عظيماً. في كوبا، في ظل السياسة الماركسية، وصل معدل التزايد إلى 1% تماماً. والمعدلات العليا - فوق 3% - توجد في أميركا الوسطى وفي المكسيك. إن أكثر من نصف السكان في تلك القارة يعيشون في بلدين: البرازيل والمكسيك، مع معدل تزايد يزيد على 2% في البرازيل و3.5% في المكسيك.

إن التعميمات حول أميركا اللاتينية تحتاج إلى العديد من الاستثناءات والتحفظات، مثاله صحيح أن هنا لغتان سائدتان البرتغالية في البرازيل والإسبانية في ما تبقى من دول أميركا اللاتينية (باستثناء الفرنسية في هاييتي)، ولكن العديد من لغات الهنود الحمر ما تزال تحكى مثل لغة كيشوا Quechva والأيمارا Aymara ، وهما مشتقتان من لغة الأنكاس والمايا والغواراني.

إن تنوع العلاقات الثقافية ينشأ ليس فقط من الهنود الحمر، وهم السكان الأصليون، بل أيضاً من موجات المهاجرين المتدفقة عبر القرون: الإسبانية والبرتغالية والهولندية والبريطانية والفرنسية ولغات العبيد من إفريقيا، ثم في القرن التاسع عشر جاء فلاحون من إيطاليا وألمانيا وأميركا الشمالية وآسيا.

السكان بالملايين					
	١٨٨٠	١٩٤٨	١٩٦٢	١٩٨٠	١٩٨٩
البرازيل	٣٠,٦	٤٦,٤	٧٥,٣	١٢٦,٤	١٤٧,٣
المكسيك	١٤,٢	٢٢,٨	٣٧,٢	٧٠	٤٨,٦

تعتبر كولومبيا رسمياً ديمقراطية وفقاً لنموذج الولايات المتحدة، ولها رئيس منتخب وكونغرس منتخب، ولكن النخبة المحافظة ما تزال تحتفظ لنفسها بالسلطة. بين 1910 و1930

أدى شرط القراءة للتمتع بحق الانتخاب إلى استبعاد 90% من الناس وحرمانهم من هذا الحق. إن ملاكي الأرض كانوا يسيطرون على كولومبيا في النصف الأول من القرن العشرين. والقهوة هي أهم صادراتها، في حين أن الموز تزرعه شركة الأثمار المتحدة الدائمة الحضور والنفوذ. وأدت الإصلاحات المتواضعة التي قام بها الليبراليون في عقد 1930 إلى إحداث أثر قليل. إن النتيجة الرئيسية لمثل هذه المحاولات هي أنها كرست ولمعت الجناح اليميني الرجعي الذي تدعمه هيئة أساقفة الكنيسة والأغنياء من ملاكي الأرض والصناعيون، كان عدوهم المعلن هو واحد من الزعماء الليبراليين من اليسار هو جورج السير غيتان الذي كانت اقتراحاته الجذرية في عقد 1940 حول الإصلاح الزراعي وحول تدخل الدولة في الصناعة قد اعتبرت كفراً من قبل النخبة الكولومبية المؤلفة من الليبراليين والمحافظين الذين كانوا يتقاسمون السلطة. إن تحالف المصالح هذا هو الذي سيطر على السياسة الكولومبية لمدة عقد من الزمن بعد الحرب العالمية الثانية.

إن الجماهير الناقمة من العمال والفلاحين غير الملاكين تطلعت إلى غيتان كزعيم للتغيير، وردت الحكومة بالقمع. وفي سنة 1948 تم اغتيال غيتان. هذا الحدث اعتبر من أشرس وأسوأ فصول تاريخ كولومبيا العنفي، وثار العمال في بوغوتا والفلاحون في الأرياف ضد الحكومة فاحتلوا المصانع وصادروا الأرض، وأعيد إقرار النظام من قبل الجيش لقاء آلاف القتلى.

وبعد إجراء انتخابات في سنة 1950 حكم المحافظون وحدهم بشكل دكتاتوري. والسياسة الكولومبية اليوم تتسم بسمتين: القمع العنيف والاقتصاد الليبرالي المطلق. ولكن العنف لم يحل أبداً المشكلة. إن جغرافية البلد، وما فيه من مواصلات ضعيفة وجبال وأودية وهضاب معزولة عن بعضها البعض تشكل المكان الأمثل لحرب العصابات تقوم بها مجموعات تعمل في الداخل، والقمع الإرهابي البوليسي، والفوضى، وحرب العصابات وقطع الطرق يجتاح الريف. في منتصف عقد 1960 أكثر من (200.000) مائتي ألف كولومبي من الفلاحين لقوا حتفهم.

وظل العنف مستشرياً في كولومبيا في عقد 1990، والإصلاحات كانت ضعيفة جداً وغير مجدية من أجل مساعدة الفلاحين الذين لا أرض لهم. في المدن إن المناخ الاقتصادي القاسي الذي ساد في عقد 1970 وعمّ العالم كله شكل ضربة إضافية للعمال الصناعيين، وتأرجحت أسعار البن ولكنها ظلت على العموم متدنية. وانقلب الفلاحون المعزولون عندئذ إلى محصول جديد هو زراعة أوراق الكوكا. وعندما أوشك عقد 1970 على الانتهاء نشر العصابات وبارونات المخدرات ثقافة العنف بشكل لا مثيل له في أي مكان آخر من أميركا اللاتينية، وفي مطلع عقد 1990 حاولت الحكومة الكولومبية أن تضع حداً للعنف وذلك بالتوصل إلى اتفاقات مع بارونات المخدرات والعصابات وتم إعداد دستور جديد أكثر ديمقراطية. إن سنة 1990 - وهذا هو المأمون - سوف يرى تحولاً نحو الأفضل في السياسة الكولومبية وفي المجتمع الكولومبي.

إن سلاسل جبال الآندس الواسعة تقسم قطاع الشاطئ في جنوب غرب أميركا عن بقية القارة، والصراعات العالية في الشاطئ الغربي من الإكوادور حتى البيرو والتشيلي مسكونة بصورة رئيسية من قبل الهنود الحمر، الذين تغير أسلوبهم في الحياة قليلاً عبر القرون. وبعكس ذلك تماماً حال المدن في الشواطئ مثل سنتياغو وفالباريزو وليما حيث يسود التراث الغربي وطرق عيش القرن العشرين.

عانت جماهير البيرو بخلال القرن العشرين من تنوع عجيب غريب مدهش من حكومات تتفاوت أوليغارشيتها (حكم القلة)، ولم تنجح أي واحدة منها في التصدي للإصلاحات الأساسية الاقتصادية والسياسية التي يحتاجها البلد. ورغم وجود أحزاب سياسة وصولية تتبنى أفكاراً عظيمة عن الإصلاح، فإن حقبات من حكم الكونغرس والرئاسة، مع مظاهر من الديمقراطية، كانت تتخللها نوبات حكم دكتاتوري. إن البيرو عاجزة عن تطوير اقتصادها وعن استخراج النفط والمعادن برساميلها الذاتية ومواردها. وتم تشجيع القروض والاستثمارات الأجنبية في عقد من الزمن فقط، مما أثار موجة من ردة الفعل الوطنية ضد التبعية الأجنبية في عقد آخر. وانهار الاقتصاد من الازدهار إلى الركود والإفلاس بسبب تبعيته للأسعار العالمية المتقلبة للسلع التي تصدِّرها البيرو. وفي آخر القرن أضاف الدين الخارجي الماحق في زيادة مديونيتها، ولكن معدل نموها الاقتصادي لم يختلف بشكل جذري عن معدلات جيرانها.

إن مفاعيل أيام البؤس على الفقر تبدو كارثية تماماً عندما يكون الفرق في الثروة بين الذروة (7%) والقاع (40%) متناهياً أقصوياً حتى في عقد 1990. إن كل الشعب الهندي تقريباً، الذي يشكل ثلث مجموع السكان، هو في أشد حالات الفقر المدقع، والأطفال ناقصو التغذية، والإدمان على الكحول والأمراض منتشران، وفي مطلع 1990 انتشرت مجدداً الكوليرا نتيجة تلوث مخزون المياه.

إن الأبنية البهية في ليما والتي تعود في تاريخها إلى حقبة الاستعمار الإسباني تمثل فارقاً صارخاً مع البؤس المعاصر. في القرن السادس عشر والقرن السابع عشر كانت ليما أغنى الممتلكات الإسبانية، ومنها نقلت الفضة إلى العالم القديم. وسميت ليما مدينة الملوك، يومها كان المعدن الثمين يذهب إلى الخارج. وحصل البلد على استقلاله في مطلع القرن التاسع عشر وتعاقبت على حكمه سلسلة من الرجال العسكريين. وحتى منتصف القرن التاسع عشر لم يكن هناك أي انتعاش اقتصادي، إلى أن اكتشف أن مسالح الطيور غنية بالنيتروجين. ولكن التشيليين الذين انتصروا في الحرب استولوا على القطاع الشاطئي الضيق حيث تعشش الطيور. في النصف الأول من القرن العشرين، وبفضل التوظيف الأجنبي، أصبحت البيرو تصدِّر السكر والقطن والصوف والنحاس والنفط (لفترة وجيزة) ووجبات السمك. كانت الشركات الأجنبية تمتلك الحصة الرئيسية

حين طورت هذه السلع من أجل الأسواق الخارجية، وشهدت العقود الثلاثة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية توسع الطلب، وعكس صعود وسقوط الحكومات الحظوظ المتغيرة للاقتصاد.

إن مجتمعاً منقسماً بمثل هذا العمق مرتهن ليكون مجتمع صراع، والذين حكموا البيرو حاولوا بشتى الوسائل الإصلاح والقمع، وأحياناً استعملوا الأمرين معاً بذات الوقت. إن الهنود الحمر الذين لا أرض لهم في المرتفعات جاعوا بعد إصلاح الأراضي، وأدى النزوح إلى ليما إلى نشوء مدن الأكواخ في الضواحي بشكل غير صحي، وخلقت الصناعة المحلية طبقة عمالية حضرية، فكانت أرضاً خصبة لقيام الشيوعية في عقد 1920. وواحد من أكثر الزعماء السياسيين شهرة في البيرو، فيكتور راول هايا دي توري، ردّ ببرنامج اشتراكي ضد الإمبريالية وبسيطرة الدولة وبالتأميم وبحماية الحرية وحقوق الإنسان. وأسس في سنة 1924 التحالف الشعبي الثوري الأميركي (APRA) لمدة وجيزة. ما زال الأبرا APRA حزباً سياسياً في عقد 1990 وما يزال له أتباع كثر. وسرعان ما تخلى عن مراميه الماركسية عندما وصل إلى السياسة العملية، حتى يستطيع الوصول إلى السلطة وإلى الرئاسة فقط بدعم الطبقة الوسطى، وهو لم يتطرق إلى المشكلة الهندية فعلاً لأنها لا حل لها بدون إصلاح زراعي جذري.

في عقد 1960 تم انتخاب بيلوندي عن حزب العمل الشعبي على أساس أنه رئيس إصلاحي، ولكن عندما قام الـ300.000 هندي فلاح بانتفاضتهم في سنة 1965 أرسل الجيش إليهم لقمعهم. إن تاريخ البيرو لم يتبع دائماً النموذج المتبع في أميركا اللاتينية. وقام الجيش بانقلاب عسكري في أكتوبر 1968 في ذروة أزمة اقتصادية أخرى، وكانت الزمرة العسكرية بقيادة الجنرال جوان فيلاسكو ألفارادو، وكان رجلاً يعطف على الهنود المظلومين وعلى الفقير (إن العسكر في البيرو لم يكونوا دائماً قوة رجعية). وأعلن ألفارادو أن العسكر سيصلحون «النظام الاقتصادي والاجتماعي الظالم» وسينهي التبعية للمصالح الاقتصادية الأجنبية. إنها ثورة تحاول من فوق. إن ملكيات السكر الواسعة على الشواطئ قد نُزعت ملكيتها من أصحابها وحُوِّلت إلى كوبراتيفات، وتم القضاء على الملاكين الكبار على الشاطئ وفي أعالي الجبال باعتبارهم نخبة ذات نفوذ سياسي. وحوالي 40% من الأراضي تم نقل ملكيتها سنة 1975، وأعطي ثلاثة أرباع مليون محتل في مدن الأكواخ الحق بالأرض، وتم تشجيع الشعور بالجماعة، وأعطي العامل سهماً في ملكية المصنع، وتم تعيين مجلس إدارة لإقامة «جمعيات صناعية» على موازاة «الجمعيات الريفية»، وتم تأميم ملكيات الشركات الأجنبية التي كانت في معظمها أميركية [الولايات المتحدة]. وكان هدف الجنرال فلاسكو إقامة اشتراكية بيروية [نسبة إلى البيرو] خاصة.

وأخذ الخلل الاقتصادي يبرز نفسه عاجلاً. ففي حين حصل بعض العمال والهنود على مساعدة، إلا أن مجمل الإصلاحات لم يؤت كامل ثمارها كما كان متوقعاً. إن أسعار المواد

الغذائية المتدنية المحددة بقصد مساعدة فقراء المدن أضرت بجماعة الفلاحين، والكساد الاقتصادي العالمي في منتصف عقد 1970 أدى إلى سقوط أسعار النحاس وغيره من السلع التصديرية الاستهلاكية في وقت كانت مديونية البيرو تجاه المستثمرين الأجانب ثقيلة للغاية. وأعاد العسكر الحكم إلى السياسيين المدنيين بعد فشلهم فيه.

في سنة 1980 انتخب بيلوندي رئيساً للجمهورية من جديد، وفكك الحالة النقابية التجمعية التشاركية التي أرادت إقامتها جماعة العسكر، وقضت الإدارة المالية التقليدية الصحيحة، وبصورة خاصة السياسة الرامية إلى تقليص الدين الخارجي، بالوقوع في التقشف والبطالة والاحتجاج، ووقعت إضرابات عديدة في ليما. وفي الجبال النائية البعيدة نظمت المعارضة نفسها بشكل مجموعات حرب عصابات «السنديرو لومينوزو» المعروفة عند الغربيين باسم «الدرب المضيء». واستمد «الدرب المضيء» من مبادئ ماو وسلوكه فأجج الحرب بدون شفقة على الطبقات المعادية، ورغم الهجمات الكاسحة من قبل الجيش فقد استطاع «الدرب المضيء» أن يستمر في مداومة الحرب الأهلية منذ ذلك الحين. وقامت حركة توباك أمارو الثورية بتمرد مستقل.

في سنة 1985 تعلق أمل البيرو بالانتعاش الاقتصادي بانتخاب زعيم حركة آليانزا الثورية الشعبية الأميركية (APRA) آلان غارسيا. كان هذا الأخير شاباً حيوياً فوضع خطة إصلاح اقتصادي حاولت أن تنعش الصناعة البيروية. لم يكن اشتراكياً، وفضَّل ترك الصناعة بين أيدي القطاع الخاص، وعمل رفضه دفع كل الفوائد المترتبة للمستثمرين الأجانب على جعله محبوباً شعبياً. وهكذا بدأ صراع طويل بين الحكومات الأجنبية والمصارف من جهة وبين المدنيين من أميركا اللاتينية الذين لم يكونوا مستعدين لإفقار شعوبهم من أجل الوفاء بموجباتهم المالية. كانت ردَّات الفعل الأميركية عدائية خصوصاً عندما التزم غارسيا خطاً استقلالياً قوياً في السياسة الخارجية.

في عقد 1990، بعدما استشرت الزعامة للولايات المتحدة على العالم، أصبح من المقبول أن ديون أميركا اللاتينية هي عبء ثقيل جداً، وأنه من الأفضل للمصارف أن تقبل بالتخفيض بدلاً من الرفض ومن إعلان الإفلاس في العلاقات التجارية. في هذه الأثناء وقعت الانتخابات مجدداً في سنة 1990، وكان الاقتصاد في حالة مفزعة. وازدادت الجرائم والمخدرات وكانت جماعة «الدرب المضيء» مستمرة في نضالها الدموي انطلاقاً من داخل البلاد إلى مدن الأكواخ المحيطة بليما، فقتلت خمسين من أعيان الريف، كما قضت على المبشِّرين والكهنة والفلاحين. وفي سنة واحدة، سنة 1989، قتل العصاة وفرق الموت الحكومية فيما بينهم أكثر من ثلاثة آلاف شخص، وكانت خيبة الأمل الشعبية من السياسيين قد تأججت وظهرت بيِّنة في النزاع على الرئاسة في يونيو سنة 1990 عندما استطاع ابن مهاجر ياباني اسمه ألبرتو فوجيمورو، وهو خريج جامعة أكاديمي وعد بالإصلاح وكان غير معروف من قبل، فاستطاع الحصول على أكثرية غالبة. وكان ألبرتو

فوجيمورو مصمماً على القضاء على جماعة «الدرب المضيء». وبالمقابل، ولقاء حماية زارعي الكوكا وبارونات المخدرات، كانت جماعة «الدرب المضيء» تتمول عن طريق تجارة المخدرات. وأعلن الرئيس حالة الطوارئ سنة 1991 وبدأت الحرب بين كلا الطرفين. وأطلق فوجيمورو أيضاً برنامج تقشف اقتصادي، وبذات الوقت حرر الاقتصاد ورفع التأميم عن مشاريع الدولة، فنتج عن ذلك مباشرة تفاقم البطالة. في أبريل 1992 استولى فوجيمورو على السلطة بصورة دكتاتورية يدعمه في ذلك الجيش، فحلَّ الكونغرس وأوقف بعض الزعماء السياسيين.

وزعم فوجيمورو أنه يحتاج إلى سلطات تنفيذية لتنفيذ برنامجه من أجل تحرير الاقتصاد من القيود ومن أجل قطع المعونات ومن أجل التخصيص وكذلك من أجل القضاء على حركة «الدرب المضيء» بصورة أكثر فعالية. وكان نجاحه الأول في إلقاء القبض على زعيم العصابة بعد عملية تجسسية في شقة داخل ليما في سبتمبر 1992، ولكن هذا الأمر لم ينه ببساطه الصراع مع «الدرب المضيء» أو مع زارعي المخدرات وتجَّارها، بالنسبة إلى الهنود، كانت زارعة الكوكا قد أصبحت جزءاً أساسياً في معيشتهم الاقتصادية، وعانى الشعب في البيرو من تقشف قاس، وكان الإصلاح الاقتصادي - إن هو نجح - يحتاج إلى عدة سنوات في عقد 1990 ليرفع مستويات المعيشة المتدنية.

الشعب التشيلي شعب متجانس في معظمه، وهو من أحفاد الإسبان ومن السكان الأصليين ثم فيما بعد من المهاجرين الأوروبيين، وعمل التزاوج فيما بين الشعب التشيلي على خلق مجتمع أوروبي في نظرته، وهو نسبياً متحرر من الخلفيات العرقية. والهنود الأصليون في تشيلي قلة، ربما يبلغ عددهم ثلاثمائة ألف. ومن بين هؤلاء هناك الهنود الآروكانيون في الجنوب الذين حاولوا الاحتفاظ بطريقة عيشهم في مواجهة ترسخ التحديث.

التشيلي غنية بالمعادن وأشباه المعادن، الأمر الذي جعل منها في عقد 1990 من أكثر الدول تطوراً وتحضراً في أميركا اللاتينية. بخلال القرن العشرين استوعبت المدن معظم السكان. وتلعب الزراعة دوراً ملحوظاً إنما تراجعياً في الاقتصاد بفعل البنيات التقليدية للملكيات الواسعة في السهول الخصبة الموجودة في وسط التشيلي والتي يعمل فيها فريق من الفلاحين الفقراء غير الملاكين، ما يزالون يعيشون في وقتنا الحاضر. إن الروابط الوثيقة بين ملاكي الأراضي الأغنياء وكبار الصناعيين مكَّنت هذه المجموعات المحافظة من الاستيلاء على السلطة السياسية بشكل يتجاوز بكثير قوتها العددية. فالتصنيع والتمدين في القرن العشرين خلف طبقة عمالية كبيرة نسبياً نشأت في التشيلي وأخذت تلعب دوراً مهماً في السياسة التشيلية. إن نظام بينوشيه التسلطي الذي حكم طيلة عقدين من الزمن (1973-1990) حجب صورة من أهم الصور التي تُمِّيِّز السياسة التشيلية في أميركا اللاتينية وهي النظام الدستوري البرلماني التقليدي، وذلك برضا العسكر أن

يكونوا تابعين للسياسيين رغم موقعهم المحترم جداً. إن تصاعد الصراع السياسي ونتائج تضارب المصالح الاقتصادية والاجتماعية في عقد 1970، وكون الاقتصاد الوطني في حالة ركود عميق نتيجة فشل التدابير الاشتراكية ورفض قبول مساعدة الغرب وخاصة الولايات المتحدة، كل ذلك أدى إلى انقلاب عسكري في سنة 1973 كما كان يتوقع البعض، الأمر الذي أدى إلى قيام دكتاتورية جائرة مستمرة.

الاقتصاد التشيلي مرتبط بالأسعار العالمية لسلعة واحدة هي النيترات وذلك قبل عقد 1920، ثم أصبحت السلعة الأخرى هي النحاس. وكانت الأسعار تتأرجح بشكل عنيف الأمر الذي فرض تقلُّباً في النمو الداخلي، وكانت السياسة أيضاً متقلبة. وبرز ما هو ملحوظ أنه منذ 1891 وبعد نهاية حرب قصيرة أهلية ولكن دموية وحتى سنة 1973 - باستثناء حقبة قصيرة امتدت من سنة 1927 إلى 1931 - حيث علقت الحريات العامة وحيث حكم العسكر، عاد النظام البرلماني إلى الوجود وعادت الانتخابات الوطنية العامة بانتظام وعاد الانتقال السلمي للسلطة من تحالف ساسي حاكم إلى تحالف آخر. وبخلال هذه السنين كان المصير السياسي مرتبطاً بشكل قوي بعافية اقتصاد الدولة، هذا الاقتصاد الذي كان بدوره مرتبطاً باقتصاديات الغرب الصناعي. والشيء الذي جعل التقدم التشيلي مشكوكاً به جداً هو أن السلعة الأولى التصديرية المربحة كانت مملوكة من قبل الأجانب (وهي النحاس). إن شركات الولايات المتحدة كانت تنقل معظم الأرباح إلى الولايات المتحدة ولا تستثمرها أبداً داخل التشيلي بسبب قلة الجدوى، والقضية الوحيدة التي أجمعت عليها الأحزاب السياسية كلها هي كره الولايات المتحدة. وعندما تم تأميم شركات النحاس في سنة 1971 من قبل سلفادور اللندي، لقي هذا التدبير وحده الدعم الإجماعي في الكونغرس التشيلي.

والشيء الذي يميز الحقبة السياسية في التشيلي من سنة 1891 إلى 1927 هو ظهور التحالف بين الملاكين الكبار وصفوة التجار المحافظين وبين الطبقة الوسطى الخائفة من تصاعد مطالب النقابات التي كان أعضاؤها يناضلون ضد التضخم المتصاعد في الاقتصاد من أجل المحافظة على مستوى المعيشة، وكان جواب الحكومة في معظم الأحيان القمع والسجن لزعماء النقابات بدلاً من التنازل ومن شرعنة نشاطات النقابات. وبذات الوقت بذلت جهود للتخفيف من نضالية العمال بواسطة التشريع الاجتماعي، واستلم العسكر الحكم في سنة 1927. ولكن وطأة الكساد العالمي جعل الحكومة أمام مهمة لا تُحمد عليها وجعل جنرالات الجيش مضطرين إلى تسليم الحكم إلى السياسيين المدنيين وإلى الكونغرس في سنة 1931. وتدنَّت أسعار النحاس بشكل مفاجئ وعنيف لكي تعود وترتفع ببطء شديد بعد 1932. وكان الاقتصاد مدبراً تدبيراً حسناً بحيث نجت التشيلي من مخنق عقد 1930، ومن البطالة لقاء أجور متدنية ولقاء تضخم. ولما أوشك العقد على الانتهاء كانت سياسة التشيلي مستقطبة. فالسياسية لدى الطبقة العمالية وقوة النقابات قد تزايدت، بحيث

تكوَّنت جبهة شعبية بشكل تحالف بدا متزناً في سياسته الاشتراكية المعتدلة، ولكنه تحالف غير مستقر في مضمونه عندما استلم السلطة، الأمر الذي شكَّل تهديداً دائماً للتراث التشيلي حول الحكومة البرلمانية.

كان تحالف اليسار معرضاً لعدائية الولايات المتحدة في وقت كانت الحرب الباردة مستمرة. في سنة 1948 جُعل الحزب الشيوعي خارج القانون (إنما ليس لمدة طويلة). وبخلال الخمس وعشرين سنة ظل الساسة التشيليون مختلفين جداً وظلت الانتخابات موضوع نزاع شديد، ولم يكن اليسار يستطيع تأمين غالبية تدعمه وظل خارج الحكم في مواجهة تحالف الوسط واليمين، وظلت البطالة ملجومة ولكن الاقتصاد كان راكداً، وظل التضخم مشكلة دائمة. وكانت مكاسب ارتفاع أسعار النحاس بقوة فيما بين 1945 إلى سنة 1955 قد قابلها أيضاً تراجع في الإنتاج. في عقد 1960 تضاعفت مشاكل التشيلي الاقتصادية والاجتماعية، وقد يمكن أن تكون أسوأ لولا الدعم الذي جاءها من لجنة كندي للتحالف من أجل التقدم. ومشاكل فقراء الأرياف لم تعالج بفعالية، وكان تدفق الريفيين على المدن قد خلق طلباً متزايداً على المساكن وعلى التربية وعلى الاستخدام، وهي مشاكل تعاني منها المناطق المتخلفة في العالم. إن عدد السكان القليل (11.2 مليون في سنة 1980) وقدرتهم الشرائية الضعيفة لا يمكن أن تقوم... صناعة سكنية متطورة على مستوى واسع، باستثناء السلع الأساسية جداً التي كانت في متناول يد الشعب الفقير.

لم تستطع أية حكومة تشيلية في القرن العشرين أن تعثر على حل للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وعلى حل للصدام بين الأحزاب السياسية وما يقابلها من تضارب مصالح بين الفقير والطبقة الوسطى والقلَّة الغنية. إن أية سياسة جريئة حاولت خرق الوضع القائم كانت تُخنَق في الحال مصطدمة بمعارضة داخل الكونغرس التشيلي، ومع ذلك وبخلال عقد من الزمن امتد من 1964 إلى 1973 حاول الزعماء السياسيون في تشيلي الخروج من هذه الحلقة المفرغة ولكن فشلهم كانت له نتائج مأساوية سيئة.

وعندما اقتربت الانتخابات سنة 1964 حصل التحالف الشيوعي الاشتراكي بقيادة الداهية الماركسي سلفادور اللندي على غالبية الأصوات في الاقتراع العام، وإن كان لم يحصل على الغالبية العظمى. كانت أحزاب اليمين قد جاءت في الترتيب الثاني من حيث القوة، وكان الثالث الحزب الديمقراطي المسيحي الجديد، وقد تعهدت أحزاب اليمين بقيادة إدوار فري بتنفيذ إصلاحات جدرية. وتفادياً لمجيء اليسار إلى الحكم قررت أحزاب اليمين مساندة إدوار فري. ودعا اللندي إلى ثورة اشتراكية، ودعا فري إلى ثورة من أجل الحرية من شأنها أن لا تعرض الحقوق المدنية للخطر ولا حقوق الملكية. وكانت حكومة جونسون في واشنطن عازمة على القيام بكل ما من شأنه منع اللندي من الفوز، إذ يكفي وجود كوبا واحدة في القارة الأميركية. وصرفت وكالة المخابرات

المركزية مبالغ كبيرة مناصرة لحملة فري وربح بسهولة، ورغم ذلك قام اللندي، الذي فاز تقريباً في سنة 1958 بثلاثة أرباع الأصوات، قام باستعراض قوي.

كانت سياسة فري إصلاحية بشكل جريء، وقد ساعده تدفق عون أميركي من الولايات المتحدة مقداره 327 مليون دولار من سنة 1964 إلى 1967. وكانت هناك مشكلة عالقة منذ زمن بعيد مرتبطة باهتمامات الولايات المتحدة بالنحاس. لم يؤمم فري المصالح الأميركية ولكنه اشترى حصلة للدولة باعتبارها من برنامج تمليك الدولة التشيلية. واتخذت الحكومة دوراً تدخلياً في تخطيط الاقتصاد وتم تنويع الصناعة المحلية. وكان البلد غنياً بالخشب، فقامت صناع ورقية وتم تطوير الصناعة البتروكيميائية. وانضمت التشيلي إلى عقد جبال الأندس المؤلف من البيرو وبوليفيا والإكوادور وكولومبيا لتشكل سوقاً واسعة، ولكن التركيز جرى حول الوطنية والاستقلال عن السيطرة الاقتصادية الأجنبية، وبُذلت جهود مخلصة من أجل الإصلاح الريفي ومن أجل كسر الملكيات الكبيرة الواسعة. وفيما بين 1964-1967 ارتفعت أسعار النحاس بشكل عمودي كما ارتفع الإنتاج، وبعدها سقطت أسعار النحاس مجدداً وازداد التضخم. وجرت إضرابات على نطاق واسع قابلها قمع عنيف، وفي سنة 1970 اقتربت الانتخابات الرئاسية وكانت كل طبقات المجتمع ولعدة أسباب ناقمة على إصلاحات فري الاقتصادية. وقدم اليمين المحافظ مرشحه الخاص وكان الدستور يمنع فري من الترشيح مرة ثانية، وهكذا بدا واضحاً أن الفرصة مواتية للندي.

ورأى الرئيس نيكسون ومستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر انتصار اللندي أمراً غير مقبول على الإطلاق في نظر الولايات المتحدة، لأن انتصاره يعني نهاية عزلة كوبا. واعتقدا أن هذا الأمر هو بداية تقدم الماركسية في أميركا الجنوبية، ولذلك قررا منع انتخاب اللندي. ودلت استقصاءات الكونغرس في الولايات المتحدة فيما بعد على مدى اتساع تورط الولايات المتحدة وتدخلها، وشجع العسكريون التشيليون من قبل وكالة المخابرات المركزية بناء على تعليمات من واشنطن، للقيام بانقلاب لمنع اللندي من الوصول إلى الرئاسة، ولكن القائد الأعلى للجيش التشيلي الجنرال رينيه شنادير وقف إلى جانب الدستور وفشّل المؤامرة. وقرر المتآمرون بعد ذلك الإطاحة به فأطلقوا عليه النار وقتلوه، ربما عرضاً، عندما قامت محاولة ثالثة لإقالته. هذا التدخل العنيف أغضب القادة العسكريين التشيليين، ولهذا لم تتحقق خطة الانقلاب العسكري. وحلَّ محل القائد العام المقتول قائد عام آخر متمسك أيضاً بالدستور. وعندما أعلنت نتائج الانتخابات حصل اللندي على أكبر عدد من الأصوات وهو 36.3%، ولكن خصمه اليميني جاء بعده بقليل حيث حصل على 34.9% وحصل الحزب الديمقراطي المسيحي على 27.8%. وحل لألندي أن يطالب بالرئاسة، وبالفعل تم تنصيبه وفقاً للقانون من قبل الكونغرس. ولكنه لا يستطيع الزعم بأنه

استطاع الحصول على إجماع وطني لكي يقوم بثورة اشتراكية إذ يلزمه من أجل ذلك وفي جميع الأحوال الحصول على الأكثرية في الكونغرس الذي كان مقدوره نقض أي تحول ماركسي.

وكانت السنوات الثلاث من رئاسة اللندي في تشيلي حقبة من أشد الحقب مرارة في النزاع في تاريخ أميركا اللاتينية. البعض رأى أن اللندي شهيداً ،وأنصاره اتهموا الولايات المتحدة بقمع أهم نضال ماركسي من أجل تحسين حالة الشعب. الواقع أنه حقق موته على يد العسكريين أكثر مما حقق طيلة رئاسته. والوحشية التي تلت مقتله أظهرت الفارق الكبير بين الرئيس الإنساني وخليفته، وهو الجنرال أوغستو بينوشيه. وأصبح اللندي صرخة التجمع بالنسبة إلى اليسار وإلى كل الذين يطالبون بالعدالة وبالتغيير في التشيلي.

الأصوليون الاقتصاديون لم يكونوا محبين لألندي. وأسعار النحاس تدهورت من الذورة إلى القاع في أواخر عقد 1960، وإن كان اللندي قد أحدث تقدماً إلا أنه غير كاف، وارتفع التضخم فحاول اللندي إيقافه بتدابير تقشفية ولكنه تراجع عنها. وأحيا اللندي وحسَّن مستويات المعيشة لدى العمال وذلك بفضل زيادة الأجور الكبيرة ومراقبة الأسعار. وكان المكسب قصير العمر، وعقب ذلك ازدهار بفعل التضخم العالي، والتزم تحالف اليسار مع اللندي بالتحول إلى الاشتراكية، وهذا يعني سيطرة الدولة على الاقتصاد إلى حد بعيد أكثر مما فعل سابقه أو حاول أن يجعله ممكناً أو مرغوباً به. وفي قضية الشركات الأجنبية العاملة في التشيلي كانت الحركة الوطنية تكره دورها الاقتصادي، ولذا اتحدت الأحزاب كلها عندما صوَّت الكونغرس في سنة 1971 على الموافقة على تأميم شركات النحاس التابعة للولايات المتحدة وبدون تعويض، على أساس أن أرباحها عبر السنين تفوق أي تعويض مستحق. والشركات الأخرى ذات النفوذ داخل الولايات المتحدة مثل فورد والـ ITT قد صودرت هي أيضاً، ولكن عندما وصل الأمر إلى حد تأميم المصارف الكبرى والمؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى في التشيلي قامت النخبات الصناعية بالاحتجاج. وقام اللندي بتشريع الإصلاح الأرضي الواسع، ولكن التنفيذ لقي معارضة قوية بحيث انضاف ملاكو الأراضي إلى المعارضة الصامدة. وخافت الطبقات الوسطى من توسيع سيطرة الدولة، التي لم ينجُ منها إلا أصغر المشاريع. وكان من السهل إخافة هؤلاء الصغار من أصحاب المحلات بالقول بأن ملكيتهم الخاصة لن يطول أجلها هي أيضاً. في هذه الأثناء كانت توقعات العديد من العمال قد صدقت. أثناءاحتلال المصانع حاول العمال المزايدة على الحكومة، وفي بعض الأحيان نجحوا في ذلك ولهذا حاول اللندي أن يسيطر على السياسة.

عندها أثير عدد من المسائل المهمة. هل إن اللندي كان يقود التشيلي إلى دولة سوفيتية النمط تماماً كما زعم خصومه؟ كان اللندي سياسياً مجرباً، وقد شارك في سياسة التشيلي الدستورية لعدة سنوات. وقد ترأس يومئذ تحالفاً من اليسار، يمتد من الاشتراكيين المعتدلين إلى الشيوعيين الذين

كانوا هم أيضاً أكثر اعتدالاً من زملائهم في أوروبا الشرقية. ولكن التحالف ضم أيضاً مجموعات راديكالية متطرفة أرادت تسريع إنشاء دولة اشتراكية. هل كان بإمكان اللندي أن يسيطر على التحالف أم إن العناصر المتطرفة هي التي ستغلب؟

في سنة 1973 أوقع اللندي نفسه في مأزق. كان بإمكانه التخلص من المتطرفين إن هو أمَّن فقط دعم المصلحين من المسيحيين الديمقراطيين، وكونه قد حاول الانفتاح على الوسط يدل على أن قصده لم يكن فقط البقاء في الحكم بل أن يلطِّف من مسار التغيير. لم يكن ألعوبة بيد موسكو بل كان اشتراكياً يفتش عن حل أميركي لاتيني لاقتصاد التشيلي وللمسائل الاقتصادية.

ولم يكن اللندي ثائراً على خطى كاستور، وإن كان الزعيم الكوبي قد استقبل بحماس بالغ حين زار التشيلي سنة 1971. لم يحلّ اللندي الكونغرس بالقوة، ولا قضى على الأحزاب المعارضة ولا حكم باستعمال القمع والإرهاب والرقابة، أو تعليق الحقوق المدنية والحريات. قد يمكن أن يكون هناك أنصار لمثل هذا المسار في داخل شركائه في التحالف، ولكن ولاء الجيش كان للعملية الدستورية، ولو كان اللندي قد حاول إقامة نظام ماركسي تسلطي لكان أوقع التشيلي في حرب أهلية.

إن الطريق إلى الاشتراكية كان مسدوداً بفعل الكونغرس، حيث كانت المعارضة تمتلك الأكثرية. وأحيا اللندي الأساليب غير الديمقراطية حين تجاوز الكونغرس، واستمر في مصادرة الملكيات مستعملاً سلطاته الرئاسية، واقترح تعديلاً دستورياً مستبدلاً الكونغرس بمجلس شعبي وعرض ذلك للاستفتاء العام. وبصورة مسبقة رفض الكونغرس هذه الحيلة سنة 1972، واعتبر هذا الاقتراح ذروة محاولات اللندي من أجل إقامة دولة ماركسية [؟!]. ولم يستمر اللندي في هذا المسار غير القانوني. وبدلاً من ذلك، وتجاه الاقتصاد المتخبط في الفوضى، اتجه نحو المسيحيين الديمقراطيين من أتباع فري، ودعمهم ربما كان هيأ التحالف مع أكثرية ثابتة في البلد من شأنها أن تجمِّد المتطرفين داخل التحالف. ولم تؤدِّ المفاوضات إلى نتيجة، والحالة الاقتصادية المتردية في سنة 1973 أدت إلى خلق حالة واسعة من الاضطراب، وبلغ معدل التضخم 150%، وقام بيروقراطيون غير مجربين بتسيير قطاعات الدولة في الصناعة، والصناعة الخاصة أصبحت محتقرة، ولم يكن أصحاب المصانع ميَّالين إلى التعاون مع حكومة اشتراكية، وازدهرت السوق السوداء في الاقتصاد، ونفذت الاعتمادات الأجنبية. وكانت حالة الاقتصاد المؤسفة هي بالدرجة الأولى نتيجة سياسة اللندي، إضافة إلى أن حكومة نيكسون ظلت معادية بشكل قاطع فساعدت على القضاء على اللندي. وكان سلاح الولايات المتحدة الرئيسي هو رفض تقديم المساعدات والقروض، التي بلغ مجموعها فقط 18مليون دولار بخلال السنوات الثلاث من سنة 1971 إلى سنة 1973، وكذلك 158مليون دولار من سنة 1968 إلى 1970. ومنذ منتصف 1970 جمَّد

نيكسون الاقتصاد التشيلي فنضب التوظيف الخاص وانقطع لمدة سنة . ومنذ صيف 1972 وما بعدها تزايدت الإضرابات والمقاطعات والمظاهرات الجماهيرية في الشوارع لمناصري اللندي ومعارضيه، وشجعت المعارضة هذه المواجهات العامة واستنجد التحالف الماركسي بأنصاره. وفي انتخابات الكونغرس في ربيع 1973، التي كانت حرة وديمقراطية، حصلت «جبهة اللندي الشعبية» ليس على ما كان لها من دعم بل زادته إلى 43% (مقارنة مع الانتخابات الرئاسية)، ومع ذلك فقد كانت نسبة المعارضة مجتمعة أعلى حيث حصلت على 55%. إن ضعف «انتقال اللندي إلى الاشتراكية» قام على أنه لم يحصل على دعم الطبقة الوسطى الدنيا، وهم أصحاب المحلات الصغيرة والتجار الصغار، أولئك الذين لهم رأي وتمسك باقتصاد المشروع الحر. في صيف 1973 وقعت أحداث إرهاب أضيفت إلى الإضرابات المتكررة على نطاق واسع ومظاهرات. وبعد فشل المفاوضات مع الديمقراطيين المسيحيين طلب اللندي دعم الجيش وأدخل في وزارته جنرالاً معتدلاً كوزير للدفاع، واستقال الجنرال المذكور فتوجه اللندي إلى جنرال آخر اعتقد أنه يعتنق نظرة الجيش التقليدية الدستورية وهو أوغيستو بينوشيه، ولكن العسكر كانوا يتآمرون للقيام بانقلاب. في 10 سبتمبر سنة 1973 ضربوا ضربتهم، وفي الصباح التالي هرب اللندي من منزله الخاص إلى القصر الرئاسي، ورفض ما عُرض عليه من تسليم ينقذ حياته ومن نفي وفقاً لتقاليد أميركا اللاتينية. وبقراره الشجاع هذا أكَّد على أن الانقلاب هو انقلاب محكوم عليه بأنه غير دستوري. وقامت طائرات مقاتلة بإحراق القصر وقتل اللندي فيه مقاوماً الهجوم على سلطته هجوماً اعتبر إهانة لتاريخ التشيلي الدستوري المديد.

ولم يكن لمعركة القمع التي قامت بها زمرة العسكر ضد المدنيين من أنصار حكومة اللندي السابقة مثيل في تاريخ التشيلي. بالتأكيد لم يكن هناك شيء أكثر دموية من هذه الحرب منذ الحرب الأهلية التي وقعت منذ قرن تقريباً. وكان المشتبه بهم قد جُمعوا في ملعب الفوتبول حيث تمت تصفيتهم، وحُبس آلاف المعارضين وقُتل الآلاف، ربما بلغ عدد القتلى خمسة آلاف وربما ثلاثة أضعاف هذا العدد، بخلال الأيام الأولى من استلام الحكم. إن أمل الفقير الحضري وأمل الفلاحين بخطة إصلاحية جديدة قد قضى بفعل هذه الضربة. وحكم العسكر، وذهب اللندي وتنفست واشنطن الصعداء، ولكن التخلص من الزعيم الماركسي هو شيء واستبداله بحكومة إصلاحية ديمقراطية مناصرة للمشروع الحر تحترم حقوق الإنسان هو شيء آخر. هذا ما أرادته الولايات المتحدة، وهذا ما أرادته أكثرية الشعب التشيلي. وبرز الجنرال بينوشيه كقائد وكرجل قوي في العسكر وخالف التراث العسكري التشيلي، ولم يرجع الحكم إلى السياسيين المدنيين. وعلَّق نظامه كل نشاط سياسي وأقال الكونغرس وألغى الأحزاب السياسية، ووضع الدستور الديمقراطي التشيلي جانباً وأعلن حالة الطوارئ التي ألغت فعلاً الحرية والحقوق المدنية، ولم تكن هذه التدابير مؤقتة. ودام إعلان حالة الطوارئ خمس عشرة سنة إلى صيف 1988 حين حاول

بينوشيه أن يلمِّع صورته وصورة نظامه القمعي بفضل استفتاء عام قصد به تثبيت نفسه في الحكم، ولم يدعُ المنفيين التشيليين للرجوع إلى وطنهم.

ولكن مهمة بينوشيه الأولى في سنة 1973 كانت تأمين الأمن لنظامه العسكري، وهذا ما فعله طيلة الخمس عشرة سنة التالية وذلك بقيامه بحملة لا هوادة فيها من أجل القضاء على أية معارضة. وكان يخطف الأشخاص من الشوارع أو من منازلهم ويقضي عليهم بدون محاكمة، وكان أقرباؤهم يتلقون الجواب بعدم معرفة شيء عنهم. ونال القمع كل طبقات المجتمع وطاول أي ظل للحرية السياسية، وهكذا انصبَّ الضغط الرئيسي على الجناح اليساري، وابتدأ حكم الإرهاب. وسُجنت النساء كما الرجال وعُذِّبوا وقُتلوا، وعانى آخرون من السجن ومن الاعتقال في المعسكرات، وكان الأشخاص المقضي عليهم قد أصبحوا يمثلون الصورة الأكثر بشاعة في تاريخ أميركا اللاتينية المعاصرة. في التشيلي، وحسب تقدير أولي، قُتل ثلاثة آلاف شخص، وفي الأرجنتين قضى ثلاثون ألف شخص، وفي غواتيمالا قُتل خمسة وثلاثون آلاف شخص، وفي السلفادور تسعة آلاف، وفي هايتي خمسة عشر ألفاً. ويُتِّم أطفال وطُمست هوياتهم وقام بتبنِّيهم آباء «صالحون سياسياً». هذا الاعتداء الصارخ على حقوق الإنسان أثار فقط احتجاجات متقطعة في الغرب، ولكن بينوشيه (بفضل الدعم الأميركي ورضاه) نجا من أي تدخل فعلي دولي في شؤونه، وكان موقف الولايات المتحدة الداعم له ذا أهمية خاصة.

كانت حكومات نيكسون وفورد تريد حكماً مستقراً في التشيلي، وكانت تفضل حكماً ديمقراطياً معقولاً وكانت تدعم المشروع الحر اقتصادياً ومعه سجلاً لائقاً يحترم حقوق الإنسان. ولكن الولايات المتحدة ترى في الماركسية سرطاناً ينتشر من كوبا وكان لا بد من حصره في كوبا، ويجب أن لا تخرج كوبا من عزلتها نظراً للمشاكل الصعبة القائمة في أميركا اللاتينية. فهذا المرض إن خرج من كوبا لن يتوقف عند بلد واحد، بل يُخشى أن ينتشر في جيران الولايات المتحدة فيشكل تهديداً لها في نصف الكرة الخاص بها. وإذاً لا بد من إعطاء الأولوية لمحاربة الشيوعية. وتدفقت المساعدات على التشيلي من جديد وقُدِّمت لها قروض للمساعدة على إنعاش الاقتصاد وقُدِّمت لها معونة ضمن برنامج غذاء من أجل السلام، وكان هذا العون ثماني مرات أكبر من العون المُقدَّم أيام حكم اللندي، وقُدِّمت لها الأموال لتشتري أسلحة. في كل هذه التدابير أعلنت حكومات نيكسون وفورد عن دعمها لبينوشيه. صحيح أن هدفها كان هزيمة الشيوعية وليس تأييد الفظائع التي ارتكبها النظام التشيلي، فقد كانت لا تستطيع الهرب من المعضلة: لأن الأمرين مرتبطان. وكانت حكومة الولايات المتحدة تختار - حب رؤيتها - الحل الذي يناسب ويخدم مصالح الولايات المتحدة. وكما شرح ذلك كيسنجر: إن الولايات المتحدة يجب أن لا تتورط في «إغراءات» الحروب الصليبية. ولكن السيناتور إدوار كيندي وأعضاء آخرين في

الكونغرس أحرجوا الحكومات الجمهورية بمعارضتهم من خلال محاولتهم كسرالمساعدة إلى التشيلي بربطها بحقوق الإنسان، وأصبحت مهمة الحكومة بعد ذلك أكثر صعوبة. ولكن وُجدت طرق بديلة من أجل الاستمرار في تقديم المساعدة لحكم بينوشيه من سنة 1973 إلى 1976، وهي السنوات الأكثر قمعاً في حكم بينوشيه إذ استطاع خلالها القضاء على المعارضة تماماً. ولهذا، عندما جاء الرئيس الديمقراطي الجديد جيمي كارتر جعل حقوق الإنسان القاعدة الأساسية في سياسة الولايات المتحدة، مع الالتفات بشكل خاص إلى أميركا اللاتينية، ولكنه جاء متأخراً جداً. وقطع كارتر المساعدة عن التشيلي وغيرها من الأنظمة القمعية تماماً دونما أن يؤثر ذلك بشكل ملحوظ على عنف تلك الأنظمة، والولايات المتحدة لم تكن تستطيع الوصول إلى إسقاط هذه الأنظمة بالوسائل الاقتصادية. وكذلك لم يكن العون الاقتصادي كافياً للإبقاء عليها، وهذا هو السبب في أن سياسة الولايات المتحدة في التشيلي تشكل مثلاً مفيداً يدل على الصعوبات وعلى الإحباطات التي تواجه صانعي السياسة في واشنطن.

وفي التشيلي أيضاً سُمح للاقتصاديين الغربيين وللأكاديميين وللتكنوقراط بأن يكون لهم تأثير حاسم في صنع السياسة من أجل شفاء الاقتصاد من الفوضى التي كانت سائدة في أواخر عهد بينوشيه. ولم يكن العسكر في التشيلي يفهمون بالاقتصاد ولكنهم - بحكم معاداتهم للاشتراكية - كانوا يدعمون التدابير من أجل سوق حرة، وهذه التدابير طرحها البروفسور ميلتون فريدمان من مدرسة شيكاغو. وهذه النظرية في أساسها تقضي بأن نظام السوق الحر يجب أن يُسمح له بالعمل وأن كل القيود المصطنعة مثل حماية القطاعات الاقتصادية التي ليست تنافسية، وقيام النقابات بفرض أجور أعلى من قيمتها السوقية وتسيير الصناعات الحكومية غير مكسبة تجارياً. كل ذلك يجب أن يُلغى ويجب معالجة التضخم، وعلى قوى السوق أن تقيم التوازن بين العرض والطلب شرط أن تقوم الحكومة بموازنة موازنتها وأن تمتنع عن اللجوء إلى طبع العملة. من الناحية الأيديولوجية كان أبو هذه السياسة الاقتصادية فريدريك حايك الذي كان يرى في الاشتراكية وفي سيطرتها المركزية الطريق إلى العبودية. إن مواقف وتوقعات العمال والموظفين يمكن تغييرها بصدمة حادة من خلال إزالة نظام الحماية بسرعة. وللغرابة كانت هناك أمة وقعت تحت النظام الدكتاتوري الفاسد، وهو النوع من الحكم الذي كان حايك يكرهه كرهاً شديداً. هذا النظام هو الذي قدَّم يومئذ طريق الخلاص.

في التشيلي لم يكن التكنوقراطيون منزعجين من النتائج العملية المباشرة: فالعمال يجب أن يخضعوا والنقابات لا يُسمح لها بالتدخل. وفي نظام أقل تسلطاً كان يمكن لقسوة التضخم النقدي في التشيلي أن تكون أقسى رغم أنها بلغت 500% في سنة 1973، ولكن التدابير طُبِّقت بدقة. وإذا نُظر إليها في المدى القصير، كانت السياسة الاقتصادية المعتمدة في التشيلي ناجحة. حتى أن بعض

الناس تكلم عن أعجوبة التشيلي. وتم القضاء على التضخم بخلال عدة سنوات حتى وصل إلى أقل من عشرة بالمائة. وكان معدل النمو في عقد 1970 صحياً، ولكن الأسعار المدفوعة بالنسبة إلى المأساة التي عانى منها الفقراء كانت أيضاً ضخمة جداً. كانت هناك بطالة واسعة في المدن وارتفع الدين العام، وكان أصحاب المصارف قد أخطأوا الحساب حين اعتقدوا أن الأرباح الجيدة يمكن كسبها في أكثر بلدان أميركا اللاتينية قمعاً والتي كان لها سجل في فرض الاستقرار في بلدانهم والتي سددت قروضها الخارجية تماماً وكمالاً. ولكن التراجع في أسعار السلع في مطلع عقد 1980 ضرب التشيلي بقسوة نظراً لارتباطها بصادرات النحاس، وكانت خدمات القروض الخارجية تشكل استنزافاً دائماً للاقتصاد.

وخضع نظام بينوشيه لضغط متزايد لا من المعارضة فقط في الداخل والمعبَّر عنها بإضرابات ضخمة، بل من قبل إدارة ريغان التي رعت في سنة 1986 قراراً صادراً عن الأمم المتحدة ينتقد سجل التشيلي من حيث حقوق الإنسان. حتى الجنرالات زملاء بينوشيه عارضوه حين صرح بأنه سيبقى في الحكم حتى سنة 1997. في سبتمبر 1986 نجا بأعجوبة من محاولة اغتياله، عندها كان جوابه بموجة جديدة من القمع تضمنت توقيف زعماء المعارضة وزرع المناضلون اليساريون والجبهة الوطنية القنابل. واحيت زيارة البابا يوحنا بولس الثاني في سنة 1987 المزيد من الانتقاد على رأس بينوشيه، ودعا قادة الجيش صراحة إلى تسليم الحكم لرئيس مدني. وقامت تظاهرات عنيفة في الشوارع عندما قام بينوشيه في سنة 1988 بحملة من أجل الاستفتاء لصالحه لتثبيته في الرئاسة حتى سنة 1997، ولكن الجنرال كان واثقاً بما فيه الكفاية في رفع حالة الطوارئ وفي السماح للمعارضة بالتظاهر ضده. والواقع أن التشيليين رفضوا بينوشيه بأغلبية ضئيلة مدهشة بلغت 463.833 صوتاً من أصل مجموع يزيد على خمسة ملايين صوت. لا شك أن تحسن الوضع الاقتصادي والنمو الملحوظ من سنة 1985 إلى 1988 وذكريات الفوضى التي تركها اللندي وراءه أقنعت ما يقارب من نصف الناخبين لكي يدعموا بينوشيه عملاً بالقول: «الشيطان الذي تعرفه خير من الذي تجهله» ، ولكن النتيجة كانت حاسمة بما فيه الكفاية. في ديسمبر 1989 سيطر باتريسيو ألوين أزوكور، وهو رجل ابن 71 سنة محامياً، على الانتخابات الرئاسية واستلم الحكم في مارس 1990. ولم يعتزل بينوشيه بل عيَّن نفسه في وظيفة القائد العام، وفي نوفمبر 1990 احتفل ببلوغه الخامسة والسبعين. إن عجوز لا يأمل بردّ الساعة الدستورية إلى الوراء من جديد. ولكن يبقى أن نعرف ما إذا كان الجيش سوف يعود إلى دوره القديم القائم على احترام الحكم الدستوري التشيلي. وإن كان الثمن المدفوع على الصعيد البشري ضخماً، فإن سنوات حكم بينوشيه حوَّلت الاقتصاد الوطني إلى أحسن.

وبعد نظام الحكم العسكري عرف البلد الحقيقة المرة عن سنوات الدكتاتورية. فقد مات ما

يقارب من ألفي وثلاثمائة شخص، كثيرون منهم ماتوا بالرصاص والتعذيب، وفُقد حوالي ألف شخص، وتم أخيراً اكتشاف قبر جماعي خفي. ومن أشق المهام التي تواجه التشيلي في عقد 1990 هي التخلص من ماضيها وإبقاء العسكر ضمن حدوده، وهي تواجه التحدي في إصلاح بنياتها الاجتماعية والاقتصادية بما فيها العون الصحي والتربية والتعليم والإسكان، وبذات الوقت تأمين العمل والإبقاء على اقتصاد السوق الحرة.

الفصل السبعون

عالم أميركا اللاتينية :
الأرجنتين ، الأورغواي ، البرازيل وفنزويلا

مثل تشيلي، حكمت الأرجنتين من قبل زمرة عسكرية متسلطة بخلال عقد 1970، وهذه الزمرة لم تُعِر أي احترام لحقوق الإنسان. وبعكس تشيلي، لم تعرف الأرجنتين أبداً تراثاً برلمانياً راكزاً على نطاق واسع. والأرجنتين هي أوسع بلد في أميركا اللاتينية، بعد البرازيل، وهي تغطي منطقة أوسع من أوروبا الغربية. ولكن الريف فيها قليل السكان تماماً، ذلك أن إنتاج الحبوب وتربية المواشي هما العمود الفقري الزراعي لاقتصاد الأرجنتين التصديري، ويتطلبان نسبياً القليل من الفلاحين. وهي تكسب من تجارتها فتصدِّر القمح ولحم العجل المعلَّب وتستورد السلع المصنَّعة. قبل الحرب العالمية الثانية كانت بريطانيا تملك أكبر حصة في التجارة الخارجية، فوظَّفت أموالاً في السكك الحديدية وفي بعض الصناعات. كان سكان الأرجنتين يسكنون في المدن، وقد نموا بسرعة من مليونين في منتصف القرن التاسع عشر إلى ثمانية ملايين في سنة 1914 ثم إلى 31.1 مليون في سنة 1987. وهذا النمو جاء بصورة رئيسية من الهجرة المكثفة من إيطاليا وإسبانيا خلال حقبة توسعية سريعة منذ عقد 1880 إلى بداية الكساد العالمي في سنة 1929، وهكذا أصبحت الأرجنتين أكثر بلد يحتوي أوروبيين في أميركا اللاتينية ودولها. ولكن العادات الغربية يغلب عليها عادات جنوبي أوروبا حيث الحكم التمثيلي وحيث الديمقراطية لم يزدهرا في مناطق ما تزال تعتبر إلى حد بعيد مناطق متخلفة اقتصادياً، والحكومة في الأرجنتين هي تمثيلية بالاسم وديمقراطية، ولكنها في الواقع واقعة تحت سيطرة أوليغارشية غنية يرتكز سلطانها على ما تملكه من مزارع وما يتعلق بها من صناعات زراعية، وعلى دعم من الجيش طبعاً. ولم تكن هذه الأوليغارشية تخشى شيئاً من جانب الفلاحين في الأرياف، حيث لم يكن هناك منهم الكثير عملياً. ولم يكن في الأرجنتين أيضاً هنود أصليون بأعداد مؤثرة: فقد توزعوا أخيراً خلال الحروب الهندية حتى نهاية القرن التاسع عشر حين استولى الجيش على أراضيهم في الجنوب وفي الجنوب الغربي من بونس أيرس.

إن التوترات السياسية والاجتماعية والاقتصادية صدرت عن أجزاء مختلفة من الأرجنتين المتطورة: من عمال المدن، ومن أصحاب المحلات الصغار، ومن طبقات دنيا من التجار والصناعيين والمهن الحرة المستبعدين من النفوذ ومن حصة عادلة في ثروة البلد النامية، وهم لم ينظموا أنفسهم من أجل المساهمة في العملية الانتخابية. وكانت نقابات العمال التي تتبع العادات الفوضوية والنقابية في إسبانيا مقموعة بشدة، وكان زعماؤها في السجن. كانت هناك مجموعة أكثر نجاحاً من الدخلاء الأغراب مؤلفة من الطبقة الوسطى المزدهرة والثرية، التي اكتسبت حصتها في الاقتصاد وليس في السلطة السياسية، وشكلوا الحزب الراديكالي. وأخيراً وصل هذا الحزب إلى الحكم سنة 1916 في الإضرابات التي تلت الحرب العالمية الأولى، وكان موقف هذا الحزب موقفاً ليناً ومحبباً تجاه العمال في المدن ثم تحول إلى قمع عنيف. وكان الحكام يرون في الاشتراكية والنقابية والفوضوية عدو الداخل.

وبخلال عقد 1920 ارتفعت أجور عمال المدن، ولكن التوقعات ازدادت بسرعة أكثر. وكان الراديكاليون قد خلقوا لأنفسهم العديد من الأعداء في اليسار وكذلك بين القلة المحافظة الموجودة خارج السلطة، وظلت الديمقراطية المحدودة تعمل فقط إلى أن حدث انقلاب في سنة 1930.

إن التحالف بين المحافظين والعسكر المحتقرين للديمقراطية - رغم وجود الانتخابات الملغومة - بدا معجباً بألمانيا النازية في عقد 1930 ودخل الحرب ضد المحور في اللحظة الأخيرة الممكنة قبل أن تطبق عليه لعنة واستبعاد الأمم المحدة والحلفاء في سنة 1945.

في ذلك الوقت تبرَّم العسكر من بقايا الحكومة التمثيلية وما فيها من نظام حزبي، وبرموا كذلك بما تمتع به القلة المحافظة من سلطة لا تتناسب مع قوتهم. في سنة 1943 قام الضباط بانقلاب، وكان النجم اللامع فيهم الكولونيل خوان بيرون. وفيما كانت الدولة القائمة على الاتحادات في أوروبا تواجه الهزيمة، فإنها عاشت في إسبانيا فرانكو وكان لها أن تعيش في أرجنتين بيرون. وأقام بيرون وعشيقته إيفيتا، التي أصبحت فيما بعد زوجته، قاعدة جديدة للحكم قوامها التحالف بين الجيش وبين الجماهير التي لا تملك أية قوة سياسية، جماهير عمال المدن. وظل العمال لا سلطة لهم ولكنهم كسبوا وهم السلطة، وذلك بدعمهم للقائد الساحر الجذاب. كان فرانكو في إسبانيا وسالازار في البرتغال وبيرون في الأرجنتين مفارقات بارزة في العالم الغربي الذي حارب من أجل الحرية ومن أجل الديمقراطية، وقد دام حكمهم وازدهر. واستطاع بيرون أيضاً أن يدَّعي لنفسه الشرعية بعد أن كسب انتخابات 1946 بأغلبية قوية بلغت 54%، وهناك سبب وحيد لنجاحه أنه أدخل جملة من التشريعات الاجتماعية، ورفع الأجور، وحدد الحد الأدنى، وصرف المعونات. واستخدمت إيفيتا أموال الدولة لتمويل مؤسستها التي ضخَّت المعونات على اليتامى وعلى المساكين، وحين ماتت كانت شابة وجميلة سنة 1952 كان الحزن

الوطني عليها لا مثيل له. إن أسطورة إيفيتا دعمت حكم بيرون الذي استعمل تحت مظاهر شعبية لامعة تكتيكات النظام الفاشستي القمعية، فوضع خطة اقتصادية حكومية وتدخلاً للدولة تحت شعار التصنيع، وكان الهدف بناء أرجنتين جديدة، وازدهر العمال وانتعشوا.

إن الركود الاقتصادي بعد سنة 1949 أنعش وبسرعة التوترات وأظهرها على السطح. فالتدابير الاقتصادية الأكثر صحة خفضت مستويات المعيشة وأربكت المسرح السياسي، كما أن دعم الجماهير لبيرون أزعج الكنيسة كما أزعج النخبات الحاكمة والعسكر. في سبتمبر 1955 قام العسكر بانقلاب آخر وأرسل بيرون سالماً إلى المنفى، وتم انتخاب رئيس مستقل ومدني وسُمح له بالحكم لمدة أربع سنوات فقط، أي من 1958 إلى 1962، قبل أن يقوم العسكر بالإطاحة به والاستيلاء على الحكم مجدداً: وكان العسكر دائماً جاهزين لتدبير الانقلابات عندما تكون نتيجة العملية الانتخابية غير مرضية لهم، واستمر الرئيس الذي انتخب سنة 1963 ثلاث سنوات أخرى قبل أن يطيح به انقلاب عسكري آخر. ولكن عبر هذه العقود كان إغراء البيرونية، رغم جهود العسكر من أجل القضاء عليها، لم يفقد وهجه لدى جماهير المدن.

كانت الأرجنتين مرهونة للأسواق العالمية في صادارتها ووارداتها، ولكن على العموم كانت شروط التجارة الدولية بخلال عقدي 1950 و1960 تتحرك ضد مصلحة منتجي المواد الأولية، وكانت هناك حقبات قصيرة من الازدهار على الأقل بسبب أنها تمثل سوقاً داخلية بما يكفي للازدهار الضخم في القطاع الصناعي. كانت الأرجنتين معذبة بفعل تأرجحات السياسة الاقتصادية بين الازدهار والركود، وكانت مطية لعبء متزايد وهو عبء الديون الخارجية. ورغم وجهها الأوروبي في نموها الاقتصادي وفي قوتها العسكرية، ظلت الأرجنتين أيضاً بلداً من بلدان أميركا اللاتينية.

ووسط عنف سياسي متصاعد عاد بيرون سنة 1973 وانتُخب رئيساً، ولكن الأمر جاء متأخراً جداً بالنسبة إليه لكي يحقق عودة سياسية ناجحة كما في السابق. وبعد انتخابه بتسعة أشهر مات، وتولت زوجته الثالثة مقاليد الرئاسة لفترة وجيزة ولكنها كانت أعجز من أن تسيطر على الوضع الاقتصادي والسياسي المتردي. في مارس 1976 قام العسكر بانقلاب آخر واستولوا على الحكم لمدة ست سنوات تالية، وانقلبت هذه الزمرة العسكرية لتكون الأكثر دموية والأكثر قمعاً في تاريخ الأرجنتين الحديث. وكانت الصحافة العالمية قادرة على تسليط الانتباه على عنفها وعلى تقديم الشكر لشجاعة النساء والجدات اللواتي كنَّ يتظاهرن كل أسبوع بصمت أمام القصر الرئاسي ويحملن لافتات وصور لأعضاء عائلاتهم المفقودين، وكان فقدهم هو نتيجة للحرب القذرة التي تشنها زمرة العسكر بدون تمييز ضد المعارضة.

ولم يكن الثائرون وحدهم الذين يوقفون ويُقتلون، بل كل شخص يُعتبر محزباً يمكن أن يلقى

نفس المصير. بالنسبة إلى العسكر لم تكن هناك روادع تفرضها قوانين الحرب. واكتُشفت قبور جماعية فيما بعد، ولكن لم يستطع أي واحد معرفة عدد القتلى طيلة سنوات الإرهاب، ربما كان عددهم ثلاثين ألفاً. وفي إدارة الاقتصاد لم يكن العسكر أكثر توفيقاً من سابقيهم، وباكراً أعطيت التحسينات التي أدخلت على نظام رقابة الأموال المتشددة طريقاً إلى التضخم وإلى الكساد في عقد 1980.

وبهدف تحويل النقمة الشعبية قررت الزمرة العسكرية، وعلى رأسها يومئذ الجنرال ليوبولدو غالتياري، القيام بهجوم مفاجئ على جزر فوكلاند البريطانية التي تطالب بها الأرجنتين باعتبارها من جزر مالفينا. وقعت فوكلاند تحت الاحتلال البريطاني سنة 1833، والسكان البالغ عددهم حوالي ألفي شخص كانوا في معظمهم يرغبون في البقاء بريطانيين. وفقاً للقانون الدولي كانت الأرجنتين مشكوكاً بها، ولكن الحكومات البريطانية المتعاقبة كانت تفضل حلاً يرضي الغرور الأرجنتيني الوطني، وكان العائق الرئيسي في وجه التسوية هو البرلمان البريطاني الذي كان يرفض بحق أي حل دبلوماسي يقضي بتسليم مواطنين بريطانيين لنظام أرجنتيني تسلطي. ولم تتح أية فرصة لحل سلمي بعدما قام الأرجنتينيون بغزو للجزيرة في 2 أبريل 1982، ولم يكن باستطاعة الحاكم البريطاني وحرسه المؤلف من جند قلائل إلا يقوم بمقاومة رمزية. وقامت الأمم المتحدة وغيرها من الوسطاء، بمن فيهم الجنرال ألكسندر هيغ وزير الخارجية الاميركي، بمحاولة من أجل العثور على حل سلمي قبل أن تقوم بريطانيا بتجميع جيشها وقوتها البحرية الضاربة التي تبعد حوالي ثمانية آلاف ميل لإرسالها إلى فوكلاند. والحدث الأكثر إثارة للجدل في الحرب هو قيام غواصة بريطانية بإغراق الطراد الأرجنتيني «البلغرانو» في 2 مايو، الأمر الذي تسبب بخسائر كبيرة في الأرواح في وقت كان فيه الأسطول الأرجنتيني عائداً إدراجه إلى الوطن الأم، واتُهمت رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر في ذلك الوقت بأنها نسفت عن عمد خطة سلام موعودة كانت قد قدمت قبل ذلك بقليل، وإنه لمن المشكوك فيه تماماً أن يكون القادة العسكريون قد سحبوا القوة من فوكلاند، وهو المطلب البريطاني الأقل. في حرب قصيرة بدا المجندون الأرجنتينيون غير المدربين غير مؤهلين للتصدي للجنود البريطانيين المحترفين، ولكن الطيران العسكري الأرجنتيني بمقاتلاته الحديثة وأسلحته الأكثر حداثة ألحق أضراراً قاسية بالقوات البريطانية المرسلة بمهمة إلى فوكلاند. في 14 يونيو 1982 تمَّت استعادة بورت ستانلي، واستسلم القائد الأرجنتيني.

في بريطانيا لم تظهر مشاعر العداء والكراهية ضد الشبان الأرجنتينيين الأسرى بسبب الحرب، وفي قداس النصر الذي أقيم في كاتدرائية سان بول كانت الصلوات تقام باسم الموتى البريطانيين والأرجنتينيين. وكانت حرباً لا لزوم لها أبداً في الأزمنة الحديثة، وكان بالإمكان تفاديها لو أن

الحكومة البريطانية استمعت في الوقت المناسب للتحذيرات التي أنبأت بحدوث الغزو الوشيك. مقابل ذلك، أرسلت الإشارات الخاطئة عن غير قصد إلى بونس أيرس، والغزو لقي في العاصمة الأرجنتينية حماساً كبيراً، وإن كانت المستعمرة البريطانية لم تلقَ أي أذى، إلى حد - على الأقل - أن الحرب بدت حريقاً في مدينة. إن وتراً عميقاً في الوعي الوطني الأرجنتيني قد لمس وارتعش حتى بدا القادة العسكريون أبطالاً، وكان وقع الهزيمة قد ترك أثراً عميقاً والنتيجة الحسنة لها هو أن العسكر لم يعودوا يأملون البقاء في الحكم لمدة أطول، وأفسح العسكر المجال للحكم المدني في أكتوبر 1983، وكسب الانتخابات راوول ألفونسين والحزب الراديكالي على أثر ذلك.

وورث ألفونسين مشاكل اقتصادية مستعصية فاقمها عدم قدرته على إنهاء حالة الحرب على أساس تقبُّل السيادة البريطانية على جزر فوكلاند، وبعد الخسائر التي منيت لها بريطانيا أصبحت التسوية على هذا الأساس التي ربما كانت ممكنة قبل الاجتياح أصبحت الآن غير مقبولة. ولم ينتعش الاقتصاد الأرجنتيني الأمر الذي جعل ألفونسين بدون شعبية في الداخل، ولكن الرئيس وهو قانوني بحكم المهنة أعاد فرض حكم القانون فتوقفت الاعتداءات على حقوق الإنسان، وهذا الأمر أكسبه الاعتراف الدولي به والتعاطف معه. وأولئك العسكر المسؤولون عن التعذيب وعن القتل بخلال الحرب القذرة أحيلوا إلى المحاكمة، وهو تطور لم يسبق له مثيل في تاريخ أميركا اللاتينية. وصدرت أحكام متنوعة بالسجن في سنة 1985 على حفنة من العسكر وكذلك على زعماء الحكم العسكري. ولكن ألفونسين لم يكن قوياً بما فيه الكفاية بحيث يستطيع التصادم مع العديد من المجرمين في الجيش الذين بقوا قوة كامنة في الدولة، وكان أهم خطر جدي ومباشر على المؤسسات الديمقراطية في الأرجنتين هو المشكلة المستعصية مشكلة الاقتصاد. عندما أصبح راوول ألفونسين رئيساً في ديسمبر سنة 1983 بلغ معدل التضخم ألفين بالمئة وهرب الرأسمال الأجنبي من هذا الاقتصاد المبتور، وعملت تدابير ألفونسين الاقتصادية المحافظة ومراقبة للأسعار والأجور على تثبيت اقتصاد إنما لفترة وجيزة فقط وهي قد تمَّت على حساب مستوى معيشة العمال.

في سنة 1986 دعا الكونفديراسيون العام البيروني العمالي إلى الإضرابات ضد البرنامج الاقتصادي، وفي السنة التالية أثبتت المعارضة البيرونية بالتأكيد قدرتها من جديد عندما استطاعت أن تربح الأصوات في انتخابات حكام الولايات. أما حزب ألفونسين الراديكالي فقد استطاع الاحتفاظ بأكثرية محدودة في مجلس النواب. واستمر الاقتصاد في التدهور وازدادت اضطرابات الجيش، وجرت محاولات انقلاب من قبل عناصر ثائرة داخل الجيش ولكنها هُزمت بسهولة بفضل القادة المخلصين. وتوقف التضخم عند حدود 200% في سنة 1988 وبلغ 600% في سنة 1989، وكانت هذه المصاعب عطية من السماء بالنسبة إلى البيرونيين، وكان اختيارهم للمرشح الرئاسي في مايو 1989 اختياراً غير موفق حين اختاروا الزعيم الساحر كارولوس شاوول ابن التاسعة والخمسين.

وفقد ألفونسين الرغبة في الحكم وسلَّم الرئاسة إلى منعم الذي ربح الانتخابات وذلك قبل الوقت المحدد في يوليو 1989.

وبدأ منعم ببرنامج تقشفي قاس، ولكن في نهاية السنة ظلت الأرجنتين تعاني من سوء التضخم. وحاول الرئيس تمشياً مع العقلية البيرونية أن يقيم اتفاقات بين طبقة أرباب العمل والنقابات بمباركة من الكنيسة، ومنح العفو الخاص لأعضاء الجيش الذين اعتدوا على حقوق الإنسان ومن بينهم ثلاثة من زمرة العسكر المسجونين وذلك بقصد استرضاء الجيش. ولكن علاقات منعم الزوجية الفاشلة وادعاء زوجته بأنه سجنها خارج المقر الرئاسي أضافت عنصراً ذا صبغة معينة لوضع الأرجنتين الفوضوي في الداخل.

في أكتوبر 1990 أصدر منعم مرسوماً أسقط فيه حق النقابات التي يسيطر عليها البيرونيون بالإضراب، وكان هذا التحرك قد أحدث انشقاقاً داخل أنصاره. وبعد شهرين عمدت البقية الباقية من العسكر إلى محاولة انقلاب، ولكي يسترضي القوات المسلحة عفا منعم عن الضباط الكبار المسؤولين عن التعذيب والقتل خلال الحرب القذرة. وفي النهاية تعلقت سمعته ليس فقط بقدرته على تفكيك الطبقة النقابية البيرونية وهو أمر كان يؤرقه، وليس فقط في البيروقراطية المتضخمة وفي مشاريعه الحكومية غير القادرة على المنافسة، بل تعلق مصيره أيضاً بقدرته على الإمساك بالتضخم في المدى البعيد. وحزم أمره في سنة 1991 على خصخصة الصناعات التي كانت بيد الدولة ورد الأرجنتين إلى اقتصاد السوق الحرة المحررة من كل تنظيم وقيد [وقد تجدد لمنعم لفترة رئاسية جديدة لأنه أصلح الموجود].

* * *

ليست دولة الأورغواي دولة واسعة ولا قوية، وقد ظلت الأورغواي لفترة طويلة تتمتع بحكومة مدنية تقليدية حرة نسبياً وتمثيلية. وكانت بلداً مزدهراً ومتقدماً تصدر اللحوم والحبوب والأخشاب، وكان سكانها أقل من مليونين في عقد 1950 وكان يغلب على السكان طابع المهاجرين الأوروبيين وكانوا منسجمين نسبياً. وتميزت الأورغواي أيضاً بأنها أول من أدخل نظام الإنعاش الاجتماعي في نصف الكرة الغربي. ولم تكن مصادفة أن اختيرت الأورغواي الضعيفة لينطلق منها «التحالف من أجل التقدم» في أميركا اللاتينية، ولكن قوة هذه الأعراف لم تنقذ الأورغواي من الحكم العسكري في سنة 1973. وكانت ذريعة الانقلابيين الحاجة إلى إلغاء الجناح اليساري المسيء في عصابات توبامارو. وشهدت السنوات الثلاث الأولى من الحكم العسكري التعذيب وقتل الضحايا والإرهاب الشبيه في أي بلد آخر في أميركا اللاتينية، حتى أن أحد أعضاء الكونغرس في الولايات المتحدة وصف الأورغواي أنها بالوعة . (Cesspool) كانت المعارضة فيها مقموعة، وخفَّت شراسة الاعتداءات بعد أن رفض الكونغرس في الولايات المتحدة

ورفضت حكومة كارتر منحها المساعدة العسكرية وكذلك الضغوطات الإنسانية من قبل المنظمات الدولية مثل منظمة العفو الدولية، كل ذلك حمل الحكام العسكريين على التصرف ضمن حدود.

وكما هي الحال في الكثير من بلدان أميركا اللاتينية، كانت المشاكل الاقتصادية المتفاقمة تعيد العسكر إلى ثكناتها في سنة 1984، وسلَّم الزعماء العسكريون الحكم إلى حكومة مدنية لتتولى مهمة ترتيب الفوضى وتحمل مسؤولية التدابير التقشفية غير الشعبية التي تقتضيها الحال. وبالمقابل، حاول الرئيس المدني أن يصدر عفواً خاصاً عن العسكر المتورطين في الاعتداء على حقوق الإنسان، ولكن الإضرابات الغاضبة والكونغرس في الأورغواي عطَّلت جهوده حتى سنة 1989، وتسببت التدابير التقشفية بالإضرابات وبالنقمة العامة. ومن التطورات الجيدة هو أن عصابات التوبامارو أوقفت حربها ودخلت في اللعبة السياسية، وحسنة أخرى إيجابية أن الانتخابات الرئاسية الحرة جرت في نوفمبر 1989 ففاز فيها مرشح المعارضة، وظلت الديمقراطية، المرتبطة بشكل وثيق بحالة الاقتصاد، غير عميقة الجذور.

* * *

البرازيل هي جارة الأورغواي في الشمال الشرقي، والبرازيل هي أوسع دولة وأقواها في قارة أميركا اللاتينية، والبرازيل أيضاً جارة الجميع ما عدا بلدين في أميركا الجنوبية هما التشيلي والأكوادور في الشاطئ الغربي من الناحية الجغرافية، ومن الناحية التاريخية لها جذور برتغالية مالت بها إلى العزلة عن بقية القارة. وهناك أيضاً صور من أميركا اللاتينية فيها أيضاً مثل مسألة مصير السكان الأصليين من الهنود. في البرازيل تم التزاوج عملياً بين الأعراق المتعددة في المجتمع من أصول أوروبية وأفريقية في المجاهل الأقرب من أدغال الأمازون ما زالت القبائل الهندية تعيش عى ضعف ووهن يتهددها التقدم واستئصال الغابات المستجلبة للمطر. وربما يوجد ما يقارب 220 ألف هندي ما يزالون يعيشون في المناطق الحدودية ويفترض بهم أنهم يتمتعون بحماية الدولة لهم، وحتى نهاية الإمبراطورية في سنة 1889 كانت البرازيل، رغم مواردها المعدنية الغنية، تعتبر بلداً متخلفاً نسبياً وتعتمد بصورة رئيسية على تصدير البن. ولكي يتم تزويد الفلاحين باليد العاملة لزراعة البن، كان الأفارقة يُباعون عبيداً ويُنقلون إلى البرازيل حيث كان الرق غير محظور إلى سنة 1888. وبحلول النظام الجمهوري في البرازيل استمرت البرازيل تعتمد بصورة رئيسية على تصدير البن وعلى استيراد السلع المصنَّعة وسلع الرفاهية لإرضاء الطبقة الوسطى المدينية وملاكي مزارع البن والتجار. وفي عقد 1920 نشأت قطاعات صناعية صغيرة ونمت. وكانت الأوليغارشية البَنِّية هي التي تسيطر على السياسة إلى أن حدثت ثورة 1930 وحدثت أول هجمة قوية على التصنيع بخلال السنوات الممتدة من 1930 إلى 1945، عندها حُكم البلد من قبل نظام تسلطي وعلى رأسه زعيم سياسي بارز في الأزمنة الحديثة هو غوتيليو فارغاس.

جاء فارغاس إلى الحكم عن طريق الجيش في سنة 1930 على أثر الأزمة الاقتصادية، فأدخل دستوراً جديداً تسلطياً في سنة 1937. وهذا الدستور ما سمي «بالدولة الجديدة » (Estado noveau)، وأصبحت الدولة هي السيدة في السياسة وفي العلاقات الصناعية وفي الإدارة الاقتصادية. ولم يقترن ذلك بثورة اجتماعية موازية، وكان على فارغاس أن يحتفظ بدعم تحالف مصالح بين التجار والصناعيين وملاكي الأرض والمزارع، وهم قلة، ومعهم العمال الريفيون المرتبطون بهم بأجر قليل، ومجموعات من الفلاحين تُعتبر على حافة الفقر. وكان العمال في المدن يحتفظون لأنفسهم بنصيب غير عادل من الثروة الوطنية، وكانت قوانين العمل صارمة تضبط الأعداد المتنامية من العمال الصناعيين. وأمَّمت الدولة المصارف والصناعات الأساسية، وبدأت بصناعة الحديد والفولاذ. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية ظلت البرازيل تعتمد بصورة رئيسية على تصدير البن، وكان أساس نموها الصناعي الأخير قد وُضع أثناء حكم فارغاس الدكتاتوري.

وانتهت الدكتاتورية في أكتوبر سنة 1945 حين أجبر الجيش فارغاس على الرحيل إلى المنفى، وفي الشروط التي سادت بعد الحرب وبعد انتصار الدولة الغربية الحرة على النازية المستبدة. ورغم أن فارغاس انضم إلى قضية الحلفاء في سنة 1942، كان حكم فاراغاس التسلطي يعتبر في نظر الجيش مضايقاً وحرجاً. كانت الولايات المتحدة يومئذ هي الأقوى في نصف الكرة الغربي، وجرت انتخابات في ديسمبر 1954 سُمح فيها فقط لنصف الناس بالتقدم إلى التصويت. وتزاحم على الرئاسة ضابطان كبيران، وكانت النتيجة تشكيل حكومة محافظة معادية للشيوعية بشدة.

في سنة 1950 دخل فارغاس في المعركة الانتخابية التالية وربح، ولكن محاولته إقامة قاعدة قوية عن طريق كسب دعم العمال واعداً إياهم برفع الأجور وبوضع تشريع عمل ملائم أظهر بسرعة محدودية نظام البرازيل الدستوري. ولم يتجاوز فارغاس مدة الرئاسة واتهم جناح اليمين العسكري فارغاس بالفساد وبتغلغل النظام الشيوعي، وأبعد فارغاس عن منصبه مدة أخرى في سنة 1954 وأنهى حياته في الزعامة بأن انتحر بنفسه.

كانت انتخابات الرئاسة في سنة 1955 قد ربحها جوسيلينو غوبيتشيك مع الزعيم الشعبي جواغولار وزير العمل في حكومة فارغاس باعتباره رفيق طريق. وترشح غوبيتشيك على أساس الدفاع عن الديمقراطية وعلى أساس تسريع النمو الاقتصادي. وكان الجيش يراقبه حتى لا ينحرف كثيراً نحو اليسار، ولكن الجيش لم يقم بانقلاب كما حرضه البعض على فعل ذلك، وبمعنى محدود يمكن الاعتقاد بعد ذلك بأن حكومة برلمانية موثوقة قد استقرت. وكان العسكريون يرون أن من واجبهم الوطني إقرار الديمقراطية الموجهة تتولاها حكومة مدنية، وبعد عقد من

الزمن حاول غولار الذي أصبح الرئيس المنتخب أن يصلح النظام الزراعي في البلد لتقادمه، كما حاول أن يصلح هيكليات الضرائب. ورغب أيضاً في منح جماهير الفلاحين الأميين حق الانتخاب حتى يعادلهم مع قوة القلة المدينية، ومثل هذه التغيرات الأساسية كان يُقصد بها دينامية جديدة في الاقتصاد. وأمام معارضة الكونغرس أصبحت مبادرات غولار في سياسته أكثر راديكالية حينما استنجد باليسار لدعمه، وليس فقط دعم العمال الصناعيين بل العمال الفلاحين أيضاً. وعندها أضاف إلى إصلاحاته استملاك الأراضي من أصحابها، كما أضاف إلى إصلاحاته تشريعات الحزب الشيوعي، وهذا الأمر أدى إلى تدخُّل الجيش وإلى إسقاطه.

وقامت مؤامرة في سنة 1964 بين جناح اليمين من الجيش وبين السياسيين المحافظين تدعمها الطبقة الوسطى في المدن، وذلك من أجل القيام بانقلاب. وهذه المؤامرة أمَّنت لنفسها سلفاً رضا الولايات المتحدة. في 1 أبريل 1964 أطيح بغولار بدون مقاومة وهرب إلى الأورغواي واستلم العسكر الحكم، وهذه المرة لم يعيدوا الحكم إلى المدنيين.

وبخلال السنوات الأولى من حكم الجنرالات لم يصل القمع إلى أشكاله القصوى، وظلت هناك حكومة برلمانية في الواجهة. ووضع دستور جديد في سنة 1967 فحد من الحقوق السياسية، مما حمل جناح اليسار المديني وعصابات الريف إلى حمل السلاح، ولكنهم لم يحظوا أبداً بتأييد الجماهير لهم وكان نجاحهم المشهود الوحيد هو خطف سفير الولايات المتحدة في سنة 1969. ومن سنة 1968 إلى سنة 1973 تصرفت الزمرة العسكرية بوحشية وشاع التعذيب وقتل الخصوم وانتشر، وازدهرت أجهزة القمع الأمني على أثر هزيمة العصابات. إن المحاولات العديدة التي قام بها الجنرالات للحصول على الدعم الخارجي ولإقامة صيغ دستورية مقبولة، كل ذلك فشل. وأدت المعارضة الداخلية والإضرابات، وبصورة خاصة إدانة الكنيسة الكاثوليكية الأكثر راديكالية في أميركا اللاتينية، إلى إتعاب الجنرالات والحد من رغبتهم في تحمل مسؤولية الحكم في البرازيل، فسلموا الحكم إلى حكومة مدنية في سنة 1985، ولم تكن مصادفة أن يحدث هذا بخلال أزمة اقتصادية طالت وقست. وكان العسكر في عقد 1990 لم يتخلوا عن دورهم في التدخل عندما يجدون ذلك ضرورياً.

وازدهر الاقتصاد البرازيلي بشكل مدهش منذ الحرب العالمية الثانية فحول البلد إلى عملاق اقتصادي حديث، ولم يعد البن هو السلعة المسيطرة بل أصبح يعادل 10% من مجمل الصادرات. في سنة 1981 أصبحت شركة بتروباذ هي أكبر مجمع صناعي وكيميائي ونفطي تملكه الدولة، وأصبحت أكبر شركة في البرازيل على الإطلاق. واعتمدت في الأسلحة التكنولوجية الحديثة وكذلك صناعة الطيران النفاث وصدرت المصنوعات إلى بقية العالم، وقامت شركات النفط العالمية المتعددة الجنسيات باتخاذ مراكز لها في البرازيل في حين طورت شركات فورد وجنرال

موتور وفولسفاكن صناعة المحركات فيها. وقامت صناعة أجنبية واستثمارات خاصة ومصارف إقراض كبيرة، وجذبتها إلى البرازيل توفر يد عاملة محلية رخيصة وقادرة أظهرت أنها قادرة بشكل جيد على أن تكون قادرة على الاستيعاب. ولم يكن قمع اليد العاملة عاملاً قليل الجذب وكذلك منع الإضرابات، إضافة إلى الاستقرار السياسي الذي أقره حكم الجنرالات البوليسي وضمنه. وهكذا تم الربط غير السعيد بين الرأسمالية والتسلل الأجنبي والقمع، الأمر الذي أشعل بقوة العداء الغربي وبصورة خاصة عداء المشاعر الجماهيرية في أميركا الشمالية.

وحقق الاقتصاد البرازيلي نمواً سريعاً ولكنه كان عليه أن يواجه حقبات تقشف وانكفاء، وذلك عندما يخلق النمو المسرع تضخماً كبيراً ويخلق أزمات في ميزان المدفوعات. وبعد حقبة فارغاس كانت الحقبة التالية هي حقبة نمو مشهود حفزته خطة اقتصادية طموحة ابتدعها الرئيس جوسيلينو غوبيتشيك في عقد 1950، وكان هو الذي اقترح بناء مدينة برازيليا الجديدة باعتبارها تعبيراً عن وحدة الوطن وعن الثقة وعن الحداثة القصوى. ولكن الازدهار المرتكز على اجتذاب الرساميل الأجنبية كان ولا بد أن تعقبه فترة تقشف. وتحت حكم الجنرالات حدث ازدهار جديد في سنة 1968، ولقي هذا الازدهار صدمة ولكنه لم يتوقف بفضل تزايد أسعار النفط ثلاث مرات في سنة 1973 و1974. وكان الصيارفة الأجانب، وقد تدفقت عليهم بغزارة أموال نفط الشرق الأوسط، فقذفوها وضخوها بالبرازيل التي وفقاً لذلك راكمت على نفسها أكبر دين خارجي في العالم. في مطلع عقد 1990 أصبح من غير المعقول إعادة دفع الديون بكاملها بفوائدها، وأدى الخطأ في حساب الدائنين من الصيارفة العالميين في أميركا اللاتينية إلى أن دفعوا ثمن ذلك غالياً، وهكذا تعرضت الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وسويسرا بشكل خاص إلى خسائر ثقيلة.

وأصبحت البرازيل في معظمها مدينية قبل عقد 1950، ولكن عمال المدن لم يكونوا شركاء في ثروة البلد. إن أجورهم الحقيقية التي ارتفعت في عقد 1950 سقطت من جديد بعد 1960، ولم يتلقَّ معظم العمال أكثر من الحد الأدنى من الأجر، وهذه الأجور سقطت في العقدين الأخيرين إلى نصفها تقريباً. وبالمقابل أفاد هذا الوضع الصناعيين والقلة من التقنيين، وأتاح للبرازيل التمتع بمعدلات نمو عالية جداً. وفي سنة 1981 توقفت الدورة التنموية تماماً، وفي عقد 1980 كان الاقتصاد تخيم عليه الحاجة إلى سد فوائد الدين الخارجي، ورغم نجاح القطاع الصناعي في البرازيل لم تستطع الحكومة البرازيلية أن تخصص لبرامجها الاجتماعية والإنعاشية الموارد اللازمة جداً من أجل خدمة الفقير. إن العوائق المتشابكة التي فرضها هذا الوضع على الاقتصاد البرازيلي خلق الحلقة المفرغة حلقة الحرمان الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي الذي طبع بطابعه الكثير من بلدان قارة أميركا الجنوبية [الملاحظ أن العمال هم سبب الازدهار ما دامت أجورهم متدنية، والغول الذي يلتهم الأرباح على الصعيد العام والخاص هو برنامج الضمان الاجتماعي].

وكما هي الحال في أي مكان آخر في أميركا اللاتينية، كانت حكومة الرئيس جوزي سارني في سنة 1986 فرضت برنامجاً تقشفياً قاسياً، فتوقف التضخم لفترة، ولكن الخطة فشلت فعاد التضخم من جديد بمعدل 800% في سنة 1987. وإلى جانب حالة الاقتصاد كانت المسألة المحرقة الملحَّة: هل إن البرازيل يجب أن تكون نوعاً من الديمقراطية بفضل الدستور الجديد؟ عندما نُشر هذا المرسوم في أكتوبر 1988 كان الرئيس ممنوحاً سلطات واسعة، أما القوات المسلحة فقد أعطيت مسؤولية غامضة هي المحافظة على النظام الدستوري. وبمنظور آخر، كان الحكم القمعي الذي فرضه الحكام العسكريون الدكتاتوريون في السابق قد استبعد ورفض، وضمن الدستور الجديد الحقوق المدنية الأساسية بما فيها حق العمال في الإضراب كما ضمن حرية القول وحرية الصحافة. ووضعت خطة أخرى بنيوية للاقتصاد من أجل محاربة التضخم الراكض في يناير 1989، وأدى فشل الرئيس سارني الأكيد على هزيمته في الانتخابات الرئاسية في ذلك الشهر (نوفمبر). أما الوجه الإيجابي في حكمه فقد كان أنه اتخذ الخطوات الأولى من أجل حماية غابات الأمازون المولِّدة للمطر والتي كانت تعريتها قد لقيت اهتماماً عالمياً. في مارس 1990 استلم الرئيس الجديد فرناندو كولور دي ميلو السلطة، ووعد كولور بالقضاء على الفوضى الاقتصادية في البرازيل. كان شاباً أنيق الزي وتعهد بمساعدة المضطهدين والعراة وأن يقضي على سوء الإدارة والفساد الذي كان سارياً في أيام حكم الجنرالات وأيام الرئيس سارني.

وبدأ كولور رئاسته باتخاذ أكثر التدابير التقشفية الجذرية أكثر من أي بلد أميركي لاتيني آخر، وذلك بتجميده 80% من المساعدات المالية باستثناء أدناها ولمدة ثمانية عشر شهراً، وأطاح بالبيروقراطية الواسعة وتعهد بالتحرك من أجل إقامة اقتصاد السوق الحرة وألغى التعريفات العالية الجمركية في البرازيل وألغى نظام التوظيف الإجباري في صناعات الحكومة، وكانت النتيجة في الأشهر القليلة الأولى ارتفاع البطالة والكساد. وفي صيف 1990 خفف من تدابيره القاسية فعاد التضخم إلى الارتفاع مرة أخرى وبدا مستقبل الاقتصاد مربوطاً بتسوية حبية مع الدائنين الأجانب من أجل تسهيل دفع ديون البرازيل العالية، وتم التوصل إلى اتفاق أولي في سنة 1991. وكان تصميم كولور على إيقاف تعرية غابات الأمازون وعلى حماية الشعوب الهندية القليلة قد لقي تعاطفاً عالمياً، واختيرت البرازيل لتكون مكان التقاء قمة الأرض، وهو اجتماع غايته حماية البيئة ولكن نتائجه كانت طفيفة. وتدهور الاقتصاد مجدداً ففقد كولور الكثير من مصداقيته، ومرة أخرى خابت الآمال من جديد. في سنة 1992 اتهم كولور بالفساد وحكم عليه بالخيانة وأقصي عن منصبه.

* * *

كانت فنزويلا قادرة على توليد قسم كبير من طاقتها لا عن طريق الصناعة بل عن طريق

استخراج النفط من حقولها الأكثر إنتاجية في العالم، وكان النفط يساهم بـ90% من مردود صادراتها في عقد 1980 وبما يعادل الثلث من ناتجها القومي القائم، ولعبت الزراعة دوراً ضئيلاً في الاقتصاد. وفي عقد 1960 تفوقت على الأرجنتين كأغنى بلد في أميركا اللاتينية. وفي 1987 قُدِّر دخل الفرد من سكانها البالغين 18.3 مليون بما يعادل 3230 دولار أميركياً. إن ارتفاع النفط الجنوبي في سنة 1973-74 وفي سنة 1979-80 جلب لها ثروات جديدة ضخمة وسمح لها بتنويع صناعتها وتطوير البتروكيميائيات وصناعة الحديد والفولاذ والورق وتطوير صناعة الألمنيوم، وتقاطر الصيارفة الغربيون لتقديم القروض لها. وأصبحت كاراكاس مدينة ناطحات السحاب في القرن العشرين. وفي نهاية عقد 1980 أصبحت فنزويلا مضروبة بمشاكل قاسية تشارك فيها بقية القارة، فقد تجمدت أسعار النفط وتراجعت، وعجزت فنزويلا عن مواجهة مدفوعات ديونها المجدولة وخدمات الدين الكبيرة وتعطل اقتصادها بشكل واسع ولم تعد عائدات الذهب الأسود تفيد كل إنسان. وأحيطت كاراكاس في عقد 1990 بأسوأ أحياء للفقراء أحاطت بأي مدينة في أميركا اللاتينية، وكانت نسبة الولادة مرتفعة جداً بين الفقراء. ورغم شبكة الطرقات الأفضل في أميركا اللاتينية كان الريف مقطوعاً ومهجوراً، وتدنى عدد أبناء فنزويلا الذين يعيشون في الأرياف بسرعة من 40% سنة 1950 إلى 18% في سنة 1980. وكان الفلاحون ومعظمهم من غير الملاكين يعيشون في ظروف ليست أفضل من العبودية، وكانت ثلاثة أرباع الأراضي مقسومة إلى إقطاعات واسعة رغم الإصلاح للأراضي الذي أدخل في عقد 1960. ورغم أن فنزويلا ظلت منذ العشرينات حتى الحرب العالمية الثانية تُصنَّف أنها المصدر الأول للنفط وأنها منذ مطلع التسعينات ظلت من بين المنتجين الأوائل للنفط، إلا أن المقارنة بين الثروة والنمو الاقتصادي لم يسيرا بالتساوي مع السياسة المتنورة والسياسة الاجتماعية.

وحتى سنة 1958 اشتهرت فنزويلا بأنها بلد يقع تحت سيطرة القادة العسكريين، وبلعبة ماكرة لعبها جان فانسان غومز، مربي المواشي وزارع البن، استطاع أن يجعل من نفسه واحداً من أطول الدكتاتوريين عمراً في أميركا اللاتينية، واستطاع أن يبقى في الحكم منذ سنة استيلائه عليه في 1908 إلى حين موته في سنة 1935.

وكان هذا جهداً ملحوظاً مقروناً بالفساد وبتنمية الذات، وعند وفاته كان غومز قد امتلك أرضاً تعادل في مساحتها مساحة الدانمارك ومساحة الأراضي المنخفضة معاً. وكان تطور فنزويلا مرتكزاً على صناعة النفط وإن كانت قد سمحت بظهور طبقة حرفية جديدة وطبقة وسطى كانت قد استبعدت من الحكم من قبل نخبة ملاكي الأراضي والعسكر التي كانت تستمد الدعم من جماهير الفلاحين، وشكلوا جميعاً حزب العمل الديمقراطي بزعامة روميليو بيتنكور. في سنة 1945 وعند ظهور حكومة ديمقراطية حقيقية جداً، استولى بيتنكور وحزبه (حزب العمل الديمقراطي) على

الحكم بمساعدة أعضاء ساخطين من العسكر، وجرت محاولات للإصلاح: توزيع الأراضي على الفلاحين وتوسيع حق الانتخاب في دستور 1940، وتلت ذلك الانتخابات. ولكن العسكر والنخبة من ملاكي الأراضي طردوا الرئيس المنتخب الجديد روميليو غاليغوس في نوفمبر 1948، وظلت فنزويلا لمدة عشر سنوات تحت حكم العسكر. وفي ظل بيريز جيمينيز ما بين 1953-1958 لقيت المعارضة القمع، وكان «الاستقرار» ملائماً للمصالح النفطية الأميركية بشكل خاص في فنزويلا. وقام التكنوقراط الأجانب بتطوير الصناعة برضا من جيمينيز ومباركته.

في سنة 1985 أقيل جيمينيز وحكومته الفاسدة بانقلاب عسكري لقي دعماً شعبياً في أول الأمر، وعاد بيتنكور من المنفى. وزار نائب الرئيس الأميركي نيكسون كاراكاس في مهمة استرضائية لأميركا اللاتينية، فلقي استقبالاً قاسياً من قبل الجماهير التي رشقته بالحجارة لأنها رأت في الولايات المتحدة السند الرئيسي للدكتاتور السابق جيمينيز. وربح حزب العمل الديمقراطي الانتخابات التي جرت سنة 1959، وأصبح بيتنكور أول رئيس يكمل مدته في سدة الرئاسة بعد أن نجا من عدة محاولات قتل. وكانت العملية الديمقراطية قد ضربت جذوراً قوية من خلال انتقال السلطة الرئاسية بصورة سلمية في الانتخابات التي تلت. وفيما خص إصلاح الأراضي ذهب هذا الإصلاح مع ذهاب حزب العمل الديمقراطي فجمد توزيع الأراضي، ولكن الحزبين التزما بالعناية الصحية وبالتعليم فخطت فنزويلا خطوات إلى الأمام طيلة حكم بيتنكور.

كان الرجل الذي أحدث أكبر الأثر في السياسة الداخلية هو كارلوس أندريه بيريز الذي أصبح رئيساً في سنة 1974، فأمم صناعة الحديد والفولاذ كما أمم شركات النفط التي كانت في معظمها للولايات المتحدة. وابتعدت فنزويلا بنفسها عن سيطرة الولايات المتحدة اقتصادياً وسياسياً، وانضمت إلى المكسيك وإلى كولومبيا وإلى بناما في مبادرة «كونتا دور» السلمية الرامية إلى إعادة السلام إلى نيكاراغوا وإلى بقية دول أميركا الوسطى التي أنهكتها حرب العصابات، وتلك كانت محاولة أخرى لتنظيم شؤون أميركا اللاتينية بدون تدخل من الولايات المتحدة.

ومنذ منتصف عقد 1980 واجهت فنزويلا مشكلة اقتصادية خطيرة، وذلك على أثر تدهور أسعار النفط وعلى أثر تنامي الدين الخارجي. عاد كالروس أندريه بيريز على أثر الانتخابات في سنة 1988، ولكن تبنيه لبرنامج تقشفي في سنة 1989 أدى إلى قيام اضطرابات في كاراكاس خلفت 300 قتيل. وقد كسب هو الانتخابات على أثر وعده بتخفيف عبء سد ديون فنزويلا، وارتفعت أسعار النفط في سنة 1990 فخفف عبء الديون. ولكن طالما أن دول أميركا اللاتينية بقيت مربوطة بشكل وثيق بتقلبات أسعار النفط وبغيرها من السلع، وطالما أنها مديونة بديون كبيرة من جراء خطط تنموية سابقة وفضفاضة، فإن اقتصادياتها سوف تظل ضعيفة واهنة. وكان العوز الذي سببه الإصلاح الاقتصادي وسببته برامج التقشف بصورة متكررة يهدد الديمقراطية ويهدد الاستقرار

الاجتماعي، وفاقم سوء توزيع الثروة المشكلة. ورغم تحقيق هجمة من التقدم والنمو مجدداً في فنزويلا سنة 1991، تدنت الأرباح فلم تصل إلى الفقير. وفي مطلع السنة التالية تدنت شعبية بيريز إلى أدنى حد لها، وقامت عناصر محبطة من الجيش دفعتها الأجور المتردية بمحاولة انقلاب. وحاول بيريز أن يصلح العملية الديمقراطية التي تآكلها الفساد، وأصبح تصدير المخدرات البضاعة الرئيسية المصدرة إلى جانب النفط. وفي الأيام الصعبة أصبح الشعب محبطاً وخاب أمله بالديمقراطية غير المتجذرة. وكانت الديمقراطية في أميركا اللاتينية يتيمة لا تلقى الأصدقاء إلا قليلاً، في حين كان على الشعب أن يتحمل عبء التدابير الاقتصادية التي نفذها الرؤساء المنتخبون.

الفصل الحادى والسبعون

أميركا الوسطى والثورة : كوستاريكا ، نيكاراغوا هندواس ، السلفادور ، غواتيمالا ، بناما والمكسيك

في عقد 1980 لفتت الثورات والحروب الأهلية والصراع ضد الشيوعية الذي قامت به الولايات المتحدة في نصف العالم الغربي انتباه العالم نحو أميركا الوسطى، واعتبرت سنة 1990 نقطة تحول في حروب أميركا الوسطى الدموية. وانتهت الحرب الأهلية في نيكاراغوا. وبعد انتخابات حرة أزيل نظام سندينيستا الماركسي وسُلِّم الحكم بصورة سلمية إلى المعارضة.

وهناك ست دولة في كل أميركا الوسطى هي: كوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس والسلفادور وغواتيمالا وبناما، ومجموع سكانها يقارب 26مليون في سنة 1980 رغم أن النمو السكاني كان مرتفعاً جداً في المنطقة كما هي الحال في أميركا اللاتينية.

لا شك أن النمو السكاني في مطلع 1990 هدد ومنع أي تقدم في مستوى المعيشة، وفرض على الجماهير الحرمان والعوز. إضافة إلى ذلك، كانت الموارد المتاحة موزعة بشكل غير عادل، وكان التفاوت المستمر ملحوظاً بصورة أكبر في التوزيع غير العادل للأرض المتاحة. وكانت تموجات الأسعار الواسعة فيما خص تصدير البن والموز والقطن، التي كانت هذه الدول ترتكز عليها، كل ذلك خلق أزمة اقتصادية قاسية لأن أسعار السلع المصنَّعة المستوردة لم يكن يتجاوب مع أسعار المواد الأولية المصدرة، في حين أن كلفة النفط المستورد بلغت ذرى مرتفعة قبل أن تسقط متراجعة لترتفع من جديد في سنة 1990.

في عقد 1970 جرت محاولة خلق اقتصاد متوازن من شأنه أن يقلل الارتكاز على استيراد السلع المصنعة وينمي استيراد الصناعات البديلة. وبعد مضي عشر سنوات فاقمت هذه المحاولة المآسي الاقتصادية العامة في معظم دول أميركا اللاتينية. وعلى العموم كانت دول أميركا الوسطى مثل بقية دول أميركا اللاتينية تستقرض بشكل مكثف من الصيارفة المتخمين بأموال نفط الشرق الأوسط، وكانت النتيجة ازدياد عبء الدين المتفاقم بصورة واسعة من جراء أسعار الفوائد المرتفعة، مما حوَّل المصاعب المؤقتة ظاهرياً في عقد 1970 إلى أزمات دائمة. ولا شك أن

هذه المصاعب لم تكن في الواقع مؤقتة، فالإصلاحات السياسية والاجتماعية بما فيها إعادة توزيع الأراضي كانت شروطاً ضرورية من أجل المصلحة الاقتصادية والاجتماعية الأفضل. إن أسباب مشاكل أميركا الوسطى تتطلب حلولاً جذرية إقليمية ودولية، ولا شيء بدون جهد جماعي يمكن أن يشيع الاستقرار في المنطقة. جهد إرادي من جهة العالم المتقدم لكي يتوقف عن حماية أسواقه الخاصة ولكي يدفع أسعاراً أعلى لقاء ما تصدره أميركا الوسطى من منتوج زراعي، وكذلك حماية هذه الأسعار من التقلبات السريعة.

السكان بالملايين					
	١٩٢٠	١٩٤٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٨٩
كوستاريكا	٠,٤٢	٠,٦٢	١,٢٥	٢,٢	٢,٧
نيكاراغوا	٠,٦٤	٠,٨٣	١,٤١	٢,٦	٣,٧
هندوراس	٠,٧٢	١,١٥	١,٩٥	٣,٧	٥
السلفادور	١,١٧	١,٦٣	٢,٤٥	٤,٧٥	٥,١
غواتيمالا	١,٢٣	٢,٢	٣,٨	٧,٣	٨,٩

وكان الصيارفة الدوليون يرغبون في تخفيض استثماراتهم فعلاً، في حين كان الأميركيون اللاتينيون الأغنياء يرغبون في استثمار أموالهم داخل اقتصادهم الخاص بدلاً من إرسال أموالهم إلى الخارج.

في سنة 1961 ارتفعت الآمال والتوقعات بفضل الرئيس كيندي عندما أطلق برنامجه «التحالف من أجل التقدم»، وكان قصده مداواة أميركا اللاتينية الاقتصادية والاجتماعية بالوسائل السلمية. وكان القصد من هذا هو جواب العالم الحر الديمقراطي على التحدي الماركسي الثوري. ولكن العون الكافي لمواجهة المشاكل الاقتصادية الضخمة لم يقدم ولم يتوفر، ومعظم المبالغ التي قدمت حولت من أجل الأمن العسكري ضد الثورة الاجتماعية في عقد 1960. إن الثورة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة بصورة عادلة وتوزيع الأرض كلها أمور رفضتها النخبات القوية في أميركا اللاتينية، التي زعمت بأن هذه التدابير سوف تفتح الطريق أمام الشيوعية، وكذلك كانت الطبقات الوسطى في أميركا اللاتينية هي أيضاً تخشى من الإصلاحات البعيدة الغور. وهكذا لم يكن هناك رغبة في التغيير السياسي والاجتماعي لدى المجموعات الحاكمة والنافذة، وأدى هذا إلى فشل ما يرمي إليه «التحالف من أجل التقدم» من هدف مفترض له، وبالنتيجة لم يكن هناك تشارك حقيقي أو تحالف يمكن أن يتطور بين الولايات المتحدة ودول أميركا اللاتينية ونخباتها، ولكنه لم يكن أكثر من زواج مصلحي. وبعد موت كيندي وانشغال حكومة جونسون بفيتنام سقط «التحالف من أجل التقدم» باعتباره أكثر ديمقراطية وأولوية، وباعتبار أن الأنظمة المسؤولة فشلت في تطويره

اجتماعياً، ولم يحقق «التحالف من أجل التقدم» في أميركا اللاتينية ما حققته خطة مارشال من أجل أوروبا. إن دورة العنف والإحباط والثورة لم تنكسر في عقد 1960 و1970 و1980، وكان الجواب في مواجهة الثورة الماركسية هو القمع العسكري.

ورغم كل ذلك تحقق في بعض دول أميركا اللاتينية قدر ما من التقدم خاصة في كوستاريكا وفي هندوراس، ولكن حتى هنا كان التقدم قد جاء بسيطاً جداً. أما في الدول الأخرى، مثل نيكاراغوا والسلفادور وغواتيمالا، فكان القمع وقتل الفلاحين وانصراف المعارضة في المدن وتحولها إلى حركة مقاومة إرهابية مسلحة، كل ذلك خلق حلقة دامت ثلاثين سنة من سفك الدماء ومن العنف. ورغم رغبة واشنطن الحميدة في تشجيع التحسينات الديمقراطية والاقتصادية وكذلك إنهاء التعدي على الحريات البشرية الأساسية، رغم كل ذلك كانت صورة الولايات المتحدة ممرغة وغاصة طيلة عهدي ريغن من 1981 إلى 1989، وذلك بإعطاء الأفضلية للأمن وللجهود المبذولة لإيقاف انتشار الماركسية في دول الكاريبي وفي أميركا الجنوبية والوسطى، وكان الفقر والتدمير الحاصل من قبل الشعب خلال سنوات الثورة والحروب الأهلية والصراعات هو ثمن رهيب يجب دفعه.

كانت كوستاريكا البلد الأكثر حظاً بين دول أميركا اللاتينية، فقد نجت من الحروب الأهلية باستثناء حقبة قصيرة في سنة 1948، وكان الدخل الوطني القائم بالنسبة إلى الفرد في سنة 1987 قد بلغ 1610 دولار مع دخل فردي هو الأعلى، وكان التوزيع للثروة هو الأعدل من أي مكان آخر في أميركا اللاتينية، وكانت أيضاً الدولة الوحيدة في أميركا اللاتينية التي تمتلك نظاماً برلمانياً شبه مستقر. ولم يغب عنها خرق حقوق الإنسان كما تفيد بذلك تقارير لجنة العفو الدولية، ولكن معدلاتها تبدو بسيطة إذا ما قورنت بالخروقات في الدول الأخرى. هذا ولم تنجُ كوستاريكا من الأزمات الاقتصادية التي يسببها الدين الخارجي ومن النمو غير المتوازن الذي بلغ ذرته عندما ارتفعت أسعار النفط 4 مرات في سنة 1979-1980.

أقامت كوستاريكا نظام دولة ليبرالية دستورية في عقد 1920 قائماً على انتخابات حرة وعادلة، وأدى انهيار أسعار البن، وهو المنتوج المعتمد فيها، إلى حدوث شرخ مدمر عبر أميركا اللاتينية. واستبدلت الحكومات البرلمانية الليبرالية والأكثر أوليغارشية في المنطقة برجال أقوياء «كوديو» حافظوا على مصالح ملاكي الأراضي ومصالح التجار وواجهوا خطر العمال والاضطراب الاجتماعي. في كوستاريكا وحدها بما لها من تراث دستوري قوي كان الكوديو ألين حكماً في عقد 1930 و1940، وذلك بفضل الانتخابات الرئاسية النظامية. كان جوزيه فيغيريس هو الزعيم السياسي الأبرز الذي ظهر في حقبة ما بعد 1945، وتمتعت كوستاريكا الإصلاحية ببرنامج إنعاش اجتماعي موسَّع، وعملت زمرة جوزيه فيغيريس الثورية في ما بين 1940-1949 على

تقوية التراث البرلماني، فأعطيت النساء حق الاقتراع وسقط فيغيريس بعد أن خسر الانتخابات، وربما كان العمل الأبرز بالنسبة إلى الزمرة السياسية الحاكمة - في سياق أميركا اللاتينية - هو استبعاد الجيش.

ولكن دستورية كوستاريكا معيوبة بشكل واضح، فقد جمعت بشدة الحركة العمالية المنظمة، والإصلاحات كان تجري من فوق أكثر مما كانت وليدة التفاوض مع تنظيمات العمال والفلاحين من تحت. وانتخب فيغيريس رئيساً في سنة 1953 ووسَّع إصلاحاته حتى شملت الإنعاش الاجتماعي والصحة والتعليم. وكما هي الحال في معظم أميركا اللاتينية، كانت مستويات المعيشة في مطالع عقد 1990 مرهونة بالأسعار الزراعية وبكلفة السلع المستوردة، ورغم تنويع الاقتصاد ظل البن والموز العمود الفقري للصادرات. وكانت مشاكل عقد 1970 وعقد 1980 قد علقت كوستاريكا بدين خارجي ضخم.

وعلى الصعيد الدولي انجرَّت كوستاريكا، التي ساعدت السندينستاس في الإطاحة بدكتاتورية سوموزا في نيكاراغوا المجاورة، انجرَّت إلى الصراع بين النظام الماركسي في نيكاراغوا وبين الولايات المتحدة. أصبحت كوستاريكا هي الأبعد عن أن تكون الملاذ المتحمس لقواعد ألكنترا على طول حدودها، وكان رئيس كوستاريكا أوسكارا أرياس سانشزو الزعيم المتحمس للقيام بمحاولات وساطة سليمة في المنطقة. وأدى انتهاء الحرب الأهلية في نيكاراغوا وهزيمة النظام الماركسي في الانتخابات سنة 1990 إلى تحفيف حدة التوتر، ووعد بمستقبل أفضل عندما تغيرت الرئاسة وعندما ترك أرياس سانشز منصبه.

إن هندوراس بعكس كوستاريكا هي الأفقر بين دول أميركا اللاتينية، وحمل ارتفاع معدل الولادة على تعطيل كل الجهود من أجل تحسين مستويات المعيشة بشكل ملموس. وكان دخل الفرد من السكان في سنة 1987 فقط 810 دولارات. إذا نُظر إلى هندوراس في دليل تاريخ أميركا اللاتينية وإلى العنوان الفرعي (الموز)، بدا المردود البائس من مزارع الموز التي يسيطر عليها الأجانب وكأنه يبقي البلد فقيرة ومتخلفة. إن هندوراس هي أبرز مثل على جمهوريات الموز، وبقول عملي آخر إنها تحت السيطرة الاقتصادية للولايات المتحدة لأن الأميركيين يملكون معظم القطاع الزراعي ومعظم ما يستتبعه من قطاعات. إن الحكومات في الولايات المتحدة كانت تريد من هذه الدول تقدماً نحو حكومة ديمقراطية دستورية وتريد رفع مستويات المعيشة خاصة في سنوات حكم كيندي وما جاء به من تحالف من أجل التقدم، ولكن هذا المراد يقتضي إعادة توزيع الأراضي (يعني تشليح ملكية الأميركيين) ورفع أجور العمال الزراعيين ثم القبول ببعض مطالب التنظيمات العمالية، وهذه أمور من شأنها أن تضر بمصالح المستثمرين من الولايات المتحدة. وكان لواشنطن رسمياً جدولها الخاص في الأفضليات، وفي رأس هذه الأوليات كان

إيقاف نمو اليسار. وإن كانت الولايات المتحدة ترغب في إنعاش الديمقراطية وحقوق الإنسان إلا أن الحكام العسكريين المتسلطين كانوا في نظرها هم الحلفاء الأصدق، إذ كانوا يشكلون أفضل ضمان لأمن المستثمرين. وكانت السياسة المتبعة في واشنطن منذ أيام كيندي إلى أيام ريغن تتغير، ولكن الاهتمامات الأيديولوجية والأمنية تبقى في النهاية هي المسيطرة. في سنة 1954 قام عمال الموز بإضراب ناجح ضد شركة الأثمار المتحدة الأميركية، وبدأت حقبة من التغيير غير متوقعة في أكثر الجمهوريات تخلفاً. وبعد حقبة من الاضطراب السياسي أصبح فيليدا مورالي رئيساً وحاول - مثلما فعل أربانيز في غواتيمالا وفيغيريس في كوستاريكا - أن يصلح البنية الاجتماعية الجامدة في هندوراس، كما حاول أن يرفع المجتمع من وهدته. ولكن عندما هددت الإصلاحات في توزيع الأراضي مصالح شركة الأثمار المتحدة، اضطرت واشنطن إلى التراجع. وفي سنة 1963 قام انقلاب عسكري فاسد ودموي فأطاح بموريالي. وإن كانت هندوراس قد عادت بصورة تدريجية إلى الحكم المدني في سنة 1981، إلا أن الجيش بضباطه المتدربين في الولايات المتحدة وراء الواجهة الدستورية كانوا يمسكون بزمام السلطة الفعلية داخل البلد.

ولم يكن بإمكان الاقتصاد أن يحرر نفسه من السيطرة الأجنبية، وبدأ التقدم بطيئاً في حين كان الفساد مستشرياً. وفي الصراع مع نيكاراغوا ظلت هندوراس رغم كل شيء الحليف الأكثر أهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وكانت الملاذ والمأوى لقواعد ألكلونترا الرئيسية. حتى بعد انتهاء الصراع في نيكاراغوا، ظلت هندوراس في حالة عدم استقرار سياسي.

إن المشاكل التي شغلت غواتيمالا كانت مشاكل بلد نصف سكانها البالغ أربعة ملايين «مايان» هندي لا يقاسم الآخرين بأي حس في الهوية، وهؤلاء الآخرون يشكلون النصف الآخر من الإسبان الأميركيين. وكان الدخل القائم بالنسبة إلى الفرد من السكان في سنة 1987 قد بلغ 870 دولاراً أميركياً، وكانت السلطة بين يدي الجيش ومعه نخبة من زارعي البن. وطيلة قرن من الزمان، أي منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين، حكم البلد أربعة قادة «كوديو»، وكان الأمل الوحيدة بالنسبة إلى الأكثرية الفقيرة الجاهلة قد جاء سنة 1944 عن طريق ثورة قام بها قلة من الطبقة الوسطى تساندها قطاعات في الجيش. وجاءت الانتخابات الحرة بجوان جوزيه أريفالو إلى الحكم في سنتي 1945-1950 وبالكولونيل جاكوبو أربينز غوزمان بين 1951-1954. ألغي العمل بالسخرة وبدأت الإصلاحات الاجتماعية وامتدت حتى شملت الهنود، وتم وضع قانون للعمل وقانون لإصلاح الأراضي شرع به. وفتح أريفالو الحكم أمام اليسار وسرع أربينز العملية، وعندها ذُعرت الأرستقراطية المالكة للأرض ومعها واشنطن التي ظنت أن الشيوعية أصبحت ولها اليد العليا. وتم تأميم الشركات التي تملكها الولايات المتحدة وأوشك التأميم أن يشمل قطاعات أخرى، وسُمح للحزب الشيوعي بالشرعية. وبمساعدة من وكالة المخابرات

المركزية أطيح بأربينز في سنة 1954، وعادت الساعة إلى الوراء واستعادت الأوليغارشية القديمة وشركة الأثمار المتحدة نفوذها. وعاد الحكم على الأرض إلى الجيش، ووقع آلاف القتلى، ومُسحت حركة العمل الماركسية، وأخذت الأنظمة التي يقودها العسكر الفاسدة وغير الفعالة تجلب المتاعب للمستشارين الأميركيين الذين لم يجدوا بديلاً في الساحة غير الشيوعية.

وفي سنة 1960 أصبحت غواتيمالا القاعدة الأساسية لغزو كوبا. وبعد انقلاب عسكري آخر حصل سنة 1963 ظل العسكر مسيطراً في غواتيمالا حتى سنة 1982، وكان اضطهاد العصابات والخصوم اليساريين دموياً بشكل خاص، وحصدت الحرب الأهلية 120 ألف قتيل. إن خرق حقوق الإنسان بشكل حاد وواسع لم يكن له مثيل في درجته حتى بالمعايير الدنيا السائدة في أميركا الوسطى، وكان الزعماء العماليين وأساتذة الجامعة والخصوم السياسيون يختفون ببساطة، وقُدِّر عدد الذين اختفوا بهذه الطريقة بأربعين ألف قتيل. وفي مطلع عقد 1980 حارب قادة الجيش بعضهم بعضاً على مغانم المناصب، وكان الجيش هو الذي تلقى معونة عسكرية من الولايات المتحدة قوية. واتهمت منظمة العفو الدولية حكومة غواتيمالا في سنة 1982 بأنها قتلت 2600 شخص، وكان هذا التقدير هو الحد الأدنى.

كانت السياسة في غواتيمالا عرضة لتراوح بين الأمل وخيبة الأمل. في سنة 1986 استلم الرئاسة فينيسيو سيريزو أريفالو باعتباره رئيساً شعبياً إصلاحياً، وكان الأمل في أنه سوف ينهي التجاوزات العنيفة التي قام بها الجنرالات الذين سيطروا على غواتيمالا لمدة ثلاثة عقود، وتحت حكمهم قتلت قوات الأمن ما يقارب من 65 ألف مدني. ولكن الإصلاح لم يدم طويلاً، وأخذ العسكر يمارسون سلطتهم مجدداً، وقامت فرق الموت بتنفيذ مهمتها القتلية فقتلت زعماء الطلاب وقادة النقابات الذين ينادون بحقوق الإنسان. وأصبحت غواتيمالا نقطة ترانزيت مفيدة لتهريب الكوكايين من كولومبيا في طريقه إلى مدن الولايات المتحدة. وكان نصف السكان تقريباً عاطلين عن العمل وكان التضخم عالياً، وفقدت الحكومة المدنية في سنة 1990 السيطرة، وبذلت الجهد القليل من أجل قمع العنف والإجرام والفساد. وفي يناير 1991 أصبح جورجي سيرانو لياس رئيساً وتصدى لعبء محاولة إنهاء العنف وإحياء الاقتصاد.

وسقطت السلفادور في الحرب الأهلية وكان الصراع فيها أيضاً دموياً ومأساوياً. كانت السلفادور أصغر دولة وأكثر سكاناً في جمهوريات أميركا الوسطى، وكانت هناك أربعون عائلة تمتلك مزارع البن وتسيطر على المصارف وعلى القطاع التجاري، وكان توزيع الثروة غير متساو أبداً، وكان دخل الفرد 860 دولاراً سنوياً في سنة 1987 وهو منخفض مثل دخل الفرد في هندوراس.

إن تاريخ انتفاضات الفلاحين واحتجاجاتهم هي الأكثر رعباً، وقامت ثورة فلاحية ذات استلهام شيوعي في سنة 1932 وانتهت بمذبحة شاملة جماعية، واعتبرت سابقة خطرة بالنسبة

إلى الأزمنة الحديثة. وهنا أيضاً كانت مواقف الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية محكومة بالخوف من التسلل الشيوعي، واعتبر التحالف بين الأوليغارشية الغنية وبين العسكر هو الخيار الوحيد القابل للحياة. ودعمت الولايات المتحدة هذا التحالف وقمعت بالتالي حركات الإصلاح والتغيير. في سنة 1969 دخلت السلفادور بحرب وجيزة مع هندوراس وأدى الانتصار إلى مزيد من رفع اعتبار العسكر، ولكن العسكر والأوليغرشية واجهوا تحدياً بانتفاضة قام بها القطاع المتوسط المديني. وقاد جوزي نابوليون ديوارت حزباً ديمقراطياً مسيحياً انتشر بسرعة. وبخلال عقد 1970 بدت هناك إمكانية بحكومة أكثر تمثيلاً وكان الأمل كاذباً. في سنة 1972 أحبط الجيش الانتخابات التي كان متوقعاً أن تأتي بديوارت إلى الحكم، وقد استطاع بجهد أن ينجو بحياته. ولكن القمع في السلفادور لم يأت بالاستقرار. إن التدهور الاقتصادي الذي عقب ارتفاع أسعار النفط في سنة 1973-1974 أدى إلى ازدياد نشاطات حرب العصابات تبعاً لليأس الذي أصاب السلفادوريين، وأدت الأزمة الاقتصادية أيضاً إلى حرب قذرة أخرى. وبُذلت جهود من أجل الإصلاح قمعتها الأنظمة العسكرية التي لم تكن تأبه بحقوق الإنسان. وتسلط انتباه العالم على أساليب النظام البغيض عندما قام رئيس الأساقفة أوسكار روميرو، وهو خطيب بارع يندد بهذه التجاوزات فاغتيل في سنة 1980، وكانت كتائب الموت اليمينية تغتال أي شخص لا ترضى عنه. وفي سنة 1980 وحدها كان هنالك ما يقارب العشرة آلاف قتيل سياسي. واستمرت الحرب الأهلية ودربت الولايات المتحدة وساعدت جيش السلفادور لقمع العصابات التي كانت ترهب الأرياف. وتحت ضغط دولي من قبل حكومة ريغن جرت انتخابات تحت إشراف دولي في سنة 1982، ولكن العصابات رفضت إلقاء سلاحها والمشاركة في الانتخابات. وفاز اليمين الأقصى، ولكن في سنة 1984 تم انتخاب جوزي ديوارت الديمقراطي المسيحي المعتدل رئيساً للبلاد.

وتحت ضغط شديد من الولايات المتحدة قام حكم مدني وانتخابات منتظمة فغيرت سياسة السلفادور إلى أحسن، ولكن الحكومة كانت تقع تحت السيطرة. فالعصابات تسيطر على الأرياف والجيش ظل القانون بذاته. وكانت نشاطات كتائب الموت اليمينية قد خفَّت، واستطاعت الولايات المتحدة أن تزعم وجود تحسين في وضع حقوق الإنسان، ولكن آلاف الضحايا سقطوا حتى تخضع الجماهير في المدن. وقدمت إدارة ريغن في عقد 1980 ستة ملايين دولار كمساعدة وعن طريق التأثير والضغط من أجل إجراء إصلاح بشأن الأراضي أملت حومة ريغن بقطع الدعم عن العصابات وبتحسين الديمقراطية.

ولكن ديوارت لم يستطع حل المشاكل السياسية أو الاقتصادية في السلفادور، وأثبتت العصابات التي تقودها الماركسية جدارتها وقدرتها على الضرب وذلك بقطعها كل إمدادات

الكهرباء تقريباً عشية انتخابات الكونغرس في سنة 1988، والشعب الذي نفذ صبره لكي يصوِّت انقلب إلى اليمين، واجتاحت البلد الصغير الحرب الأهلية التي بلغ عدد قتلاها في مطلع عقد 1990 سبعين ألف قتيل كما أن اليسار واليمين مارسا الإرهاب. وكان نصف السكان تقريباً عاطلاً عن العمل ومرض ديوارت الذي عقدت عليه واشنطن الآمال وضعف تأثيره، وحل محله في انتخابات يونيو 1989 ألفريدو كريستياني وهو مرشح حزب كتائب الموت اليمينية في خرق حقوق الإنسان. ورغم المعونة الكبيرة عسكرياً واقتصادياً من الولايات المتحدة الأميركية ظل مستقبل السلفادور غير مضمون رغم أن السكرتير العام للأمم المتحدة وكان جافيير بيريز دي كويلار قد ضمن خطة سلام في ديسمبر 1991. وفي أول فبراير 1992 تم عقد سلام ووعد بإجراء إصلاحات انتخابات تشرف عليها الأمم المتحدة في سنة 1994.

في نيكاراغوا وجدت واشنطن التحدي الأكبر لمصالح الولايات المتحدة في عقد 1980، ولأميركا اللاتينية وتقدمها باتجاه حكم ديمقراطي دستوري. إن الدولة الماركسية التي برزت بعد 1979 والتي كانت معادية للمشروع الخاص والتي أممت المصالح المملوكة من الأجانب واجهت أيضاً مشاكل اقتصادية كبيرة، وهذه المشاكل سببها جزئياً المقاطعة الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة والتي لم يمكن الاستعاضة عنها بالتجارة مع أوروبا وبالقروض من مصادر ليست تحت سيطرة الولايات المتحدة، وهذه المشاكل تقود أيضاً إلى عدم كفاية الاقتصاد الاشتراكي المخطط كما تمت تجربته في كوبا مثلاً.

إن نيكاراغوا هي أقل الدول عدداً في أميركا الوسطى، وفيها بلغ دخل الفرد 830 دولاراً في سنة 1987 وهو الأدنى بعد هندوراس. هنا أيضاً بالإمكان العثور على الرابط بين سيطرة البن والموز كسلعتين رئيسيتين معدّتين للتصدير في نيكاراغوا إلى أن اجتياح المرض المواسمي في عقد 1930، وكذلك الفارق الكبير في الثروة بين مالكي المزارع والتجار وبين الفلاحين الذين لا أرض لهم، وكان هذا الفارق هو الأكبر في أميركا الوسطى. والتنويع بين لحم البقر والقطن والسكر في عقد 1960 لم يعوض تدني المداخيل في التصدير لزراعي ومن تراجع شروط التجارة الخارجية. مثلاً: إن أسعار السلع المصدرة ترتفع ببطء أو تتدنى في حين أن أسعار السلع المصنوعة والمستوردة ترتفع، وكذلك ارتفاع أسعار النفط في عقد 1970.

على أساس مثل هذه القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن بناء الديمقراطية، بل بالعكس إن الحرمان وتلاقي الفقر المدقع والغنى الفاحش يمهد الأرض للعصيان وللقمع الوحشي.

وكانت نيكاراغوا دائماً موضع اهتمام الولايات المتحدة، فعندما هددتها الاضطرابات والمطالب المالية الخارجية في سنة 1912 دخلتها قوات المارينز الأميركية ولم تتركها إلا في يناير 1933. وبعدها كان على الولايات المتحدة أن تتعامل مع الحركة الوطنية وارتجاعاتها،

وقاد أوغستو سيزار ساندينو حرب عصابات ضدها وضد حكومة نيكاراغوا المسنودة من قبل القوات الأميركية، وقد اخضع بإدخاله في المفاوضات زعماء نيكاراغوا الذين تركتهم قوات البحرية الأميركية وراءها، وفي سنة 1934 قتله الحرس الوطني في نيكاراغوا. كان ساندينو مصلحاً ليبرالياً ووطنياً مخلصاً، وبعد قتله أصبح شهيداً ورمزاً قوياً تبنَّت الساندينية اسمه وعقيدته في كفاحها بخلال عقد 1970 ضد حكم عائلة سوموزا.

وأقامت عائلة سوموزا أسرة حاكمة في نيكاراغوا. في عقد 1930 وقع حكم البلد بين يدي الحرس الوطني الذي نظمته الولايات المتحدة لحفظ الأمن الداخلي، وكان على رأس الحرس الوطني الجنرال أناستازسو سوموزا غارسيا ، وكانت المؤسسات الدستورية واجهة يعمل من وراءها الحرس الوطني. في سنة 1973 نصب سوموزا نفسه رئيساً وحكم البلد طيلة السنوات التسع عشرة التالية إلى أن قُتل في سنة 1956، وأصبح حكمه التسلطي مشهوراً بالفساد وبالقمع ومحاباة الأقارب، ولم يكن انقلاباً على الأحداث شرعته الولايات المتحدة حين انشأت الحرس الوطني المفترض به أن يكون بعيداً عن السياسة، ولكن الدفاع عن الملكيات الدستورية لم يكن ذا شأن كبير في لائحة أفضليات واشنطن طالما أن مصالح الولايات المتحدة محفوظة. وكان الحرس الوطني التابع لسوموزا أفضل من اضطرار الولايات المتحدة إلى إرسال قوات المارينز. وحرص سوموزا على أن لا يمس مصالح الولايات المتحدة وجعل نيكاراغوا كتابعة للولايات المتحدة وكحليف يعتمد عليه. وكان بارعاً أيضاً في مراعاة المصالح السياسية والأرضية في الداخل وفي تقسيم الغنائم،وكان الحرس الوطني هو المدلل وسمح لملاكي المزارع وللتجار بالاستيلاء على أرباح مشاريعهم كاملة وغير محسومة، وهذا الأمر ترك غالبية السكان في فقر مدقع وفي الأمية وفي انعدام الأمل بالمستقبل. وبعد اغتيال سوموزا ورثه في الرئاسة ابنه البكر لويس وتولى ابنه الأصغر، أناستازيو جونيور، قيادة الحرس الوطني. وقضى عقد 1950 وعقد 1960 في أمان نسبي في نيكاراغوا، وهي حقبة تنويع في القطن وغيره من المحاصيل. وبدأت تتكون طبقة وسطى أخذت تظهر بواسطة دولارات «التحالف من أجل التقدم» وتم تحقيق بعض التقدم الاقتصادي. ولكن بالنسبة إلى الفلاحين كان توسيع وانتشار تربية القطن يعني الطرد من الأرض.

كان لويس هو الأضعف في عائلة سوموزا. وفي سنة 1967 تولى أناستازيو الرئاسة، وعندها بدأ عقد هو الأكثر دموية والأشد قمعاً في تاريخ نيكاراغوا، ولم يطمح أناستازيو إلى أن يحكم كسياسي، واستخدم قوة الحرس الوطني العارية الفجة فقتل وعذب لكي يقضي على المعارضة المتنامية. وعندما اجتاح زلزال 1972 نيكاراغوا وهدم ماناغا أرسل نيكسون مساعدة الولايات المتحدة. وإعادة التعمير بعد الزلزال استفاد منها فقط أنصار سوموزا وليس الفقراء. وبدأت حرب العصابات وازدادت فظاعات الحرس الوطني في قمع العصابات مما أثار الكنيسة وبدأت

خروقات حقوق الإنسان تؤثر في الدعم الأميركي. وكانت هناك معارضة متنامية داخل الولايات المتحدة لمنع تقديم الدولارات لمساندة دكتاتور لا يرحم، ورغم ذلك وحتى أيام حكم الرئيس كارتر ظلت المساعدات العسكرية تعطى لسوموزا منذ أن اعتبر البديل هو استلام الماركسية قيادة نيكاراغوا، وهو أمر لا تقبل به الولايات المتحدة إطلاقاً.

ولكن خروقات سوموزا وحرسه الوطني المدان بالإجماع العالمي وفظائع حكم سوموزا الأكيد ترك حكومة كارتر بدون خيار إلا التخلي عن دعم نظامه في ربيع 1979، وبعد عدة أسابيع وفي يوليو أزيح سوموزا بتحالف واسع بين العصابات تحت اسم جبهة التحرير الوطنية الساندينية. FSLN

كانت تجاوزات عائلة سوموزا وتجميعهم للثروة الضخمة وتفشي الفساد العام قد ألَّبت عليهم الأعداء الكثر، خاصة أولئك الذين لم ينالوا أي شيء من الغنائم. وهذه المجموعات المأخوذة من اليمين المحافظ والتي كانت تعارض أي إصلاح ديمقراطي حقيقي وصولاً إلى المهنيين وإلى القطاعات التجارية الوسطى ووصولاً إلى اليسار الاشتراكي والماركسي، كان تحالفاً يسارياً هو الذي شكّل مجموعات المعارضة الأولى في عقد 1960 وكانت تستمد دعمها من الفلاحين ومن الطلاب. واستشرى الفساد والقمع في زلزال ماناغوان الذي حصل سنة 1972 مما وسَّع المعارضة، وبعد اغتيال الناشر المحترم في جريدة نيكاراغوا الأولى واسمها «لابرانسا» في سنة 1978 أصبح المحافظون والطبقة الوسطى مستعدين لمساندة المعارضة المسلحة ضد سوموزا. كانت قوات الجبهة الوطنية تتلقى العون من كوبا وأصبحت حسنة التنظيم، ومن خلال سلسلة الهجمات زعزعت ثقة الحرس الوطني بنفسه واستولت على الحكم في 19 يوليو 1979، وهرب سوموزا من البلد.

كانت الزمرة الثورية بقيادة زعامة ماركسية لينينية منذ البداية. كان اتخاذ القرار يتم جماعياً، وكان أبرز النافذين في الجبهة المتشدد توماس بورجي مارتينز والأخوان همبراتوا أورتيغا ودانيال أورتيغا. وكانت الزمرة أكثر براغماتيكية من كل الأنظمة الشيوعية فسمحت ببعض درجات التعددية السياسية وببعض الملكية الخاصة، ولكنها كانت أيضاً مرتبة وفقاً للنموذج اللينيني السوفييتي من أجل الاحتفاظ بالحكم حقيقة ومن أجل بناء مجتمع اشتراكي. وعكست الجمعية الوطنية السيطرة القوية التي تمارسها الزمرة على البلد من خلال الحزب الثوري ومن خلال الجيش ومن خلال قوى أمن الدولة، وظلت جريدة لابرنسا إلى حين إغلاقها في سنة 1986 الصوت الوحيد في المعارضة. وفي طول البلاد وعرضها سادت الرقابة على كل وسائل الإعلام المحلية. وبخلال عقد 1980 بدأت الانشقاقات داخل الزمرة الحاكمة وأرسل الفرقاء الأكثر اعتدالاً في التحالف في مجلس الدولة الأول إلى المنفى وترك البلد تحت سيطرة الجبهة الوطنية. وفي المنفى أيضاً كانت هناك

بقايا من حرس سوموزا الوطني كما كان هناك أيضاً منشقون من جبهة التحرير ونظامها، وشكلوا عصابات تحارب على حدود نيكاراغوا وسميت بالكونترا. وبمساعدة الولايات المتحدة بالمعدات والمؤن أججت هذه المجموعات حرب عصابات ضد الساندينيين. وداخل نيكاراغوا كانت الزمرة الحاكمة قد أخلت بتعهداتها التي التزمت بها في سنة 1979 ومنها إقامة نظام ديمقراطي وأخذت تؤجل الانتخابات إلى أن تثبت حكمها في سنة 1984، وأصبح دانيال أورتيغا رئيساً للبلاد واعتمد برنامج إصلاحات من أعلى وأجج المشاعر الوطنية ضد الولايات المتحدة ودعمها للكونترا. وظلت الزمرة قادرة على حكم البلد مدة عشر سنين مدعومة من حزب قوي ومن أجهزة الأمن. ورفضت المعارضة الرئيسية المشاركة في الانتخابات قبل سنة 1990، ولم يستطع الساندينييون تنفيذ تحسن الرعاية الصحية والإسكان وبخاصة التعليم، وكان التخطيط والإصلاح الزراعي والأرضي قد أقر بصورة تدريجية ولكن اجتماع آثار الحرب الأهلية والمبالغ الكبيرة المخصصة لبناء جيش قوي يستطيع محاربة الكونترا الذي تدعمه الولايات المتحدة وكذلك مقاطعة الولايات المتحدة الاقتصادية كل ذلك زعزع اقتصاد نيكاراغوا. وحدها المساعدة المحددة من السوفييت ومن أوروبا مكَّنت الساندينيين من البقاء.

ولكن مشاكل موسكو الاقتصادية الخاصة أدت إلى قطع المعونة. والتقارب السوفييتي من الولايات المتحدة أجبرا دانيال أورتيغا والزعامة الساندينية على تغيير سياستها وعلى إقامة نيابة أو وكالة شعبية أكثر أصالة عبر انتخابات حرة. إن الكونترا، بذات الوقت، ورغم دعم ريغن القوي، حرمت أيضاً من المعونات الأساسية من أجل الحرب من قبل كونغرس الولايات المتحدة الذي رفض توفير الأموال اللازمة.

هذه الظروف هيأت فرصة من أجل إقامة مفاوضات سلم طويل الأمد تتعهده كولومبيا والمكسيك وبناما وفنزويلا، التي اجتمع رؤساؤها في جزيرة «كونتا دورا» في مطلع عقد 1980 وبعدها من قبل رئيس كوستاريكا. ووقعت خطة سلم من قبل أرياس سانشيز ومن قبل رئيس كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا في أغسطس 1987، الأمر الذي أكسب أرياس سانشيز جائزة نوبل للسلام. وهذه الخطة دعت إلى وقف إطلاق النار في المنطقة من قبل كل حروب العصابة، وإلى إصلاحات ديمقراطية وإنهاء الدعم الخارجي للثوار. وهي دلت على محاولة زعماء أميركا الوسطى العمل من أجل حل مشاكلهم الخاصة بدون تدخل خارجي. في واشنطن ساد الشك والظن السيئ. لقد صعب (على واشنطن) الظن بأن الزعامة السندينية كانت تستهدف شيئاً آخر غير إقناع الكونغرس في الولايات المتحدة بأن دعم حكومة الولايات المتحدة للكونغرس هو عائق ضد السلم. وإذن، وبعد زوال ضغط الكونترا، سوف يستطيع الساندينيون الحكم بدون عقاب. وبعد هذه الردة فإن تفاؤل أرياس سانشيز، رغم كل النكسات، كان له ما يبرره

ولو جزئياً على الأقل. لقد تغير دانيال أورتيغا: فلم يعد بعد ذلك الزعيم الثوري الماركسي - اللينيني المصمم على جعل نيكاراغوا اشتراكية بأي ثمن. والنكسات في نيكاراغوا بدت حتمية. واستلم دانيال أورتيغا القيادة متبعاً خط البيريسترويكا. في أبريل 1990، جرت انتخابات حرة في نيكاراغوا وربحت فيها المعارضة، أمام دهشة السنديستاس، وسلَّم أورتيغا السلطة بصورة سلمية إلى فيوليتا شامورو واتبع هذا بدوره سياسة التراضي والاستجلاب المقبولة قبل كل شيء من السنديستاس الذين سمح لهم الاحتفاظ بقيادة الجيش والمقبولة أخيراً من جانب الكونترا أيضاً الذين تخلوا عن الصراع المسلح. على الأقل، وبعد توقف الحرب، بدا مستقبل نيكاراغوا أكثر أملاً بعد أن انتهت حروب العصابات المسلحة، ولكن الاقتصاد ظل في اختناقات أليمة مع بقاء نصف السكان عاطلين عن العمل.

إن أميركا اللاتينية في مطلع عقد 1960 شهدت تغييراً اقتصادياً واجتماعياً متسارعاً، وذلك بعد أن كانت بنياتها السلطوية التقليدية متكيفة مع الاعتماد المتزايد على القوة العسكرية وعلى القمع، أو التي تتقاسم الحكم مع قطاعات أخرى من المجتمع والتي ظلت تتكل على العسكر للتصدي للمجموعات العمالية والفلاحية المنظمة، كما حصل في البرازيل. ولم تكن الخيارات الاشتراكية قادرة على الإمساك بالحكم، فعدائية الولايات المتحدة كانت تؤمِّن الدعم للقوى المعارضة للاشتراكية في غواتيمالا (1954) وفي جمهورية الدومينيك (1965) وفي التشيلي (1973) وفي غرينادا (1983) وأخيراً في نيكاراغوا. ولم يكن الاتحاد السوفييتي في موقع يمكِّنه من تحدي الولايات المتحدة بفعالية في نصف الكرة الغربي.

وبخلال عقد 1980 بدأت التطورات السياسية في أميركا اللاتينية تبدو أكثر انسجاماً مع الآمال الغربية ومع المقاصد الأميركية، وانحسرت الأنظمة العسكرية في الأكوادور والبيرو وبوليفيا والأورغواي والبرازيل، وكانت كولومبيا وفنزويلا وكوستاريكا قد حكمت من قبل حكومات مدنية، وساعدت الولايات المتحدة بصورة غير مباشرة على العمل من أجل إسقاط الزمرة العسكرية في الأرجنتين، وذلك بعد أن قدمت معلومات إلى لندن. كما قدمت مساعدة فعالة إلى بريطانيا لكي تستعيد جزر فوكلاند سنة 1982، مما شكل ضربة للزمرة العسكرية لم تستطع الحياة بعدها. وفي جزر البحر الكاريبي، حيث كان أسوأ دكتاتور هو دوفاليه، حيث أجبرته هايتي على الرحيل سنة 1986. وكان النظام الأكثر يسارية في غرينادا، التي بليت بحرب داخلية دموية، فأزال غزو الولايات المتحدة لها سنة 1983 وذلك مساعدة أكيدة للسكان المحليين. والشيء الذي حمل إدارة ريغان على التدخل كان تصميمها على إيقاف انتشار النفوذ الكوبي. وبعد كفاح طويل وبعد نكسات عدة نجحت حماية الولايات المتحدة في جعل الحكم الماركسي التسلطي على يد السندينيين غير مستقر.

إن سياسة الولايات المتحدة في أميركا الوسطى وفي الكاريبي في عقد 1980 كانت إحياءً لمبدأ مونرو [أميركا للأميركيين وحدهم] الأمر الذي بررته الحاجة إلى استبعاد الدول الكبرى من الدنو من نصف الكرة الغربي - بريطانيا وإلمانيا قبل 1914، والاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية.

استمرت الولايات المتحدة منذ الحرب الإسبانية - الأميركية في سنة 1898 في احتلال القاعدة البحرية في غوانتنامو في كوبا، ومنذ ذلك الحين أبرز ألفرد كايرماهان الأهمية الاستراتيجية الحاسمة للقنال [قنال بناما الملاحية]. في عقد 1890 قررت الولايات المتحدة أن تؤمِّن لنفسها سيطرة كاملة على بناما وأن تمارس سيادة كاملة على أي قتال يمكن أن يحدث.

في سنة 1903 قدمت الحركة الوطنية البنامية الناشطة ضد الحكم في كولومبيا الفرصة. ساعدت الولايات المتحدة الثورة البنامية ولكنها اشترطت الثمن: السيطرة على القنال الموعودة. هنا يكمن موطن الضعف في تاريخ بناما في القرن العشرين. إن بناما - رسمياً - مستقلة وسيدة نفسها، ولكنها في الواقع ظلت أقل بقليل من مستعمرة للولايات المتحدة طيلة ستة عقود والوطنيون البناميون يتحرقون غضباً من جراء عدم سيادتهم على منطقة القنال، ومن جراء الحقوق الواسعة التي تتمتع بها الولايات المتحدة على اقتصادهم وعلى سياستهم الخارجية. وبناما محكومة بأوليغارشية غنية وفاسدة من النوع الشائع في أميركا اللاتينية، ولكنها حكومة مطلوب منها أيضاً أن تتقبل علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة.

وعند حدوث الاضطرابات الشعبية كانت الولايات المتحدة تتدخل لقمع الشغب. في بناما أيضاً تتمتع شركة الأثمار المتحدة بحقوق واسعة وبأراض واسعة والمدفوعات التي تقدمها الولايات المتحدة لقاء استعمالها منطقة القنال تعتبر دعماً مهماً للاقتصاد، وفي بعض الأحيان تشكل ثلث الدخل الوطني البنامي (والموز والسكر يشكلان عنصرين آخرين مهمين). إن محاولات الرئيس روزفلت من أجل إقامة سياسة حسن جوار لم تكن لتقنع الحركة الوطنية البنامية، التي ثارت في عقد 1930 ضد المصالح الأميركية.

في سنة 1936 بدت معاهدة القنال غامضة بشكل مدهش. فقد جاء في المعاهدة أن منطقة القنال هي أرض تابعة لجمهورية بناما إنما هي تحت حكم الولايات المتحدة. في عقد 1950 وعقد 1960 تنامت النقمة الشعبية ضد الولايات المتحدة وشهد عام 1964 حركات شغب كبيرة.

بعد 1968 فقدت القلة الحاكمة السياسية السيطرة أمام الحرس البنامي، وأي دعوى أو ذريعة بوجود عملية دستورية ديمقراطية فاسدة لم تقم. وظهر الجنرال عمر طوريجوس كزعيم مطلق لا ينازع، وأصدر قوانين عمل قاسية وكذلك أيضاً وضع برنامج إصلاح للأراضي أساسي وجذري مع وعد شعبي بأنه سيساعد الفقير. وكذلك اكتسب التأييد حين اعتمد الموقف الوطني

المتشدد في قضية سيطرة الولايات المتحدة على القنال وعلى منطقة القنال. وبعد ثلاث عشرة سنة من المفاوضات مع الحكومات المتتالية في الولايات المتحدة، استطاع طوريجوس أن يضبط بحذر الضغط الوطني الشعبي والمشاعر المعادية لأميركا واستطاع أن يعقد في سنة 1977 معاهدة جديدة للقنال مع حكومة كارتر، وهذه المعاهدة صدق عليها مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة في السنة التي تلت فقط بصعوبة بالغة مع إضافة تحفظات. في الشروط تنتقل السيطرة على القنال إلى بناما في العام 2000، وفيها أن الولايات المتحدة مضمون لها العبور في القنال بصورة دائمة لسفنها التجارية والحربية، وهي مخولة حق استعمال القوة لحفظ هذه الحقوق بعد السنة 2000 إذا لم يستطع الجنود البناميون المحافظة عليها. وهكذا أمَّنت بناما لنفسها شيئاً أقل من السيادة الكاملة.

شهد عقد 1980 أسوأ علاقات قامت بين الولايات المتحدة وبناما. فقد مات طوريجوس في حادث طائرة في سنة 1981، حادث قد يكون مدبراً. وحل محله بسرعة الجنرال مانويل نورييغا، وهو جندي بلا ضمير وعنيف. وقد اختارته المخابرات المركزية التي كانت تسعى إلى استخدام صلاته لكي تكتشف طريق انتقال المخدرات من كولومبيا إلى بناما ومنها إلى الولايات المتحدة. ودونما حرج، حصل نورييغا على أرباح من تجارة المخدرات لنفسه، وبالطبع لم يكن للدكتاتور البنامي أي مثيل سابق في العنف وفي الفساد.

وعلى هذا، فقد ارتفع الناتج القومي القائم محسوباً على أساس الفرد حتى وصل إلى 2240 دولاراً أميركياً سنوياً سنة 1987 (علماً بأن سكان بناما يعدون 2.3 مليون).

وانتخابات 1984 التي بموجبها عُيِّن رئيساً كانت مهزلة. وبعدها أخذت الولايات المتحدة تعمل على تخليص بناما من الجنرال. في سنة 1988 اتهم نورييغا بالمتاجرة بالمخدرات في الولايات المتحدة، فرد بأن قرع طبل المعاداة لأميركا وطنياً. ولم تكف ضغوطات الرئيس ريغن والعقوبات الاقتصادية لردعه، ولم تنجح محاولتا انقلاب عسكري ضده بمباركة من الولايات المتحدة فاستمر في الحكم. في مايو 1989 أجرى نورييغا انتخابات مجدداً، ولكن حينما جمع زعيم المعارضة غيلرمو أندارا أصواتاً أكثر منه رغم تهديدات سفاحي نورييغا عمد إلى تزوير الانتخابات. وفي 20 ديسمبر 1989 قطع الرئيس بوش العقدة الغوردية ونزل أربعة وعشرون ألف جندي أميركي في مدينة بناما للقبض على نورييغا والإطاحة به. وهرب إلى سفارة الفاتيكان ولكنه سلَّم نفسه في يناير 1990، وحوكم وأرسل إلى السجن. ونصب غيلرمو أندارا كرئيس لبناما، وكانت نهاية فصل لا نهاية كتاب، فالعلاقات بين بناما والولايات المتحدة من غير المعقول أن تمر براحة بخلال ما تبقى من القرن العشرين.

إن دور الولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي مكروه أيضاً وكثيراً في المكسيك، رغم أنه

لا يوجد بلد كمثل المكسيك مرتبط بالولايات المتحدة من الناحية الاقتصادية. داخل منظمة الدول الأميركية لا تجد كوبا الماركسية ونيكاراغوا دعماً إلا في المكسيك.

قامت المكسيك بثورتها الذاتية سنة 1911. فهي البلد الأول بين دول العالم الثالث الكبرى التي أعلنت استقلالها عن الاستعمار الغربي وعن السيطرة الاقتصادية. في سنة 1848 خسرت ما يقارب من نصف أراضيها من تكساس إلى كاليفورنيا تجاه الولايات المتحدة فقط من أجل التخلص من الاحتلال الفرنسي (1863-1867) وعاد الاستقرار إلى المكسيك أخيراً عندما استلم الجنرال بورفيريو دياز السلطة سنة 1876 واحتفظ بالحكم لمدة خمس وثلاثين سنة حتى سنة 1911. كان التقدم الاقتصادي مدهشاً، ورأت الطبقة الغنية من الكريوليين [المكسيكيين المتحدرين من أصل إسباني أو أوروبي] في أوروبا الحضارة التي يجب أن تتبع. ولكن جماهير الفلاحين الهنود كانوا حراثين لا ملكية لهم، يعملون في مزارع الملاكين الكبار. وكانت الكنيسة الكاثوليكية والجيش السند الذي عليه يتكل دياز. في المدن كان العمال المكسيكيون يعملون في معامل غير صحية وبأجور منخفضة جداً وكذلك حالهم في مصانع النسيج.

وبدأت الثورة المكسيكية سنة 1910 بعد خلاف وقع في ما بين القلة الحاكمة، وتم التخلص من دياز بسهولة مدهشة سنة 1911. وجاءت انتخابات جديدة برجل ذي عقلية أكثر ليبرالية إلى الحكم، ولكن بسقوط دياز بدأ الانهيار. وكان بطل الثورة المكسيكية إميليانو زاباتا الذي بدا على حصانه الأبيض الشهيد الروماني للثورة. في سنة 1913 غرقت المكسيك في الحرب الأهلية، وقاد زاباتا جيش الفلاحين، وكوَّن سارق للماشية لماع وذكي بانشوفيلا قوة صغيرة ولكن فعالة من المرتزقة ضد الدكتاتور القمعي الجنرال فيكتورياتو هويرتا الذي احتل يومئذ قصر الرئاسة في سنة 1914. واجه هويرتا عدواً ثالثاً وأرسل وودرو ويلسن الجنود المارينز إلى المكسيك فهرب هويرتا. وظل مصير الثورة المكسيكية مشكوكاً فيه حتى سنة 1923، في هذا الوقت قُتل كل من فيلا وزاباتا من قبل القوات الحكومية.

ورغم الخطاب الاشتراكي في الدستور المكسيكي، كان الإصلاح يجب أن يأتي من فوق والعمال والفلاحون يجب أن لا يكونوا متحكمين بالسلطة، ولا مكان للثورات الاجتماعية. إن علمنة الدولة وانتزاع ملكية الكنيسة وثروتها كانتا من المحاصيل المهمة في الثورة، والتحالف بين العسكر والأغنياء والطبقة الوسطى ساند السلطات العامة للرؤساء، وأتباعهم كانوا يكافئون بغنائم المراكز. ولكن الفرق بين المكسيك وغيرها من دول أميركا اللاتينية يكمن في وجود حزب منظم فعال، غيَّر اسمه عدة مرات ومنذ 1945 سمي الحزب الثوري الدستوري، وهو يحكم البلد ويضم الفلاحين والعمال كما يضم المجموعات ذات الدخل فوق المتوسط. وترأس لازارو كارديناس

البلد من سنة 1934 إلى سنة 1940، وطور دولة نقابية فيها كل قطاع من الناس: العمال والفلاحين والعسكر والطبقة الوسطى كانوا يوضعون تحت مظلة الحزب كمجموعات لا كأفراد.

وعبر توزيع على مستوى واسع للأراضي حقق كارديناس أحد الأهداف الرئيسية للثورة، فحطم المزارع الكبرى ومنح الأرض كقطع خاصة أو مشتركة للفلاحين المزارعين. وكان هناك هدف آخر هو السيطرة على موارد المكسيك الرئيسية، وأهمها النفط. وأمَّم كارديناس معظم شركات النفط التي تمتلكها الولايات المتحدة، ولم ترضَ الشركات عن التعويضات المقدمة لها فقاطعت شركات النفط الدولية نفط المكسيك وأهملت تطوير شركة النفط الحكومية إلى أن بدأت الشكوك والقلاقل في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، عندها أصبح النفط المكسيكي عالي القيمة كمصدر غربي لم يستفد منه بعد.

كان الغربيون ينظرون إلى المكسيك على أنها بلد ثوري حقاً لعدة أسباب منها: الهجوم على الكنيسة، اعتماد الحكومة الإلحاد بصورة رسمية، التأميم، الإصلاح الذي طال ملاكي الأرض الأغنياء، انتشار أسطورة ثورة الفلاحين والعمال، الإعجاب بماركس ولينين، التأكيد على الهوية المكسيكية والافتخار بجذورها الهندية، تخليد أشهر فناني المكسيك دييغو ريفيرا بجداريات سياسية تاريخية، منح المأوى إلى ليون تروتسكي.

والواقع أن المكسيك تنسجم تماماً مع النماذج الأميركية اللاتينية أكثر مما تنسجم مع النموذج السوفييتي. وفي مطلق الأحوال، إن الدولة التسلطية ليست محصورة بالاتحاد السوفييتي بل هي شاعت في الأمم الفاشستية في أوروبا في عقد 1930. إن الملكية الخاصة في مطلع عقد 1990 ظلت مصدراً للثروة والغنى في المكسيك وذلك بالنسبة إلى أقلية، في حين أن الفقر كان من حظ الفلاحين والجماهير في المدن. إن ارتفاع معدل الولادة يهدم كل الجهود الرامية إلى رفع مستوى المعيشة. وعرفت المكسيك أيضاً النزوح الكثيف من الريف إلى المدن. فبخلال عشر سنوات، من سنة 1970 إلى 1980، زاد عدد سكان مدينة مكسيكو من سبعة ملايين إلى 15مليوناً، مع وجود أناس كثيرين مهمشين يعيشون في مدن الأكواخ. وازداد عدد سكان الدولة ككل من 25.8 مليون سنة 1950 إلى 34.9 مليون سنة 1960 وإلى 84.6 مليون سنة 1989، في حين بلغ دخل الفرد السنوي القائم 2010 دولارات أميركية.

إن دولة المكسيك هي تجمُّع من عناصر اشتراكية، ومن تخطيط حكومي، ومن عملية انتخابية دستورية. وتتمتع المكسيك بتخمة من الانتخابات: انتخابات المخاتير وحكام الولايات، وأعضاء المجالس النيابية، وانتخاب الرئيس، بعض أحزاب المعارضة مسموح لهم بالعيش وبالمنافسة.

وحصلت انتخابات رئيسية كل ست سنوات وتعاقب رؤوساء دائماً على كرسي الرئاسة بصورة

سلمية، وهكذا كانت الغنائم يعاد توزيعها بانتظام. ولكن حزباً واحداً وحيداً هو الحزب الجمهوري الشعبي كان يسيطر وكان هو الذي يقرر مصير أي انتخابات على الصعيد الوطني وعلى صعيد الرئاسة. وكان ميغل ديلا مدريد أورتادو هو مرشح الحزب الجمهوري الشعبي وقد انتخب سنة 1982 بنسبة أصوات تعادل وتزيد على 74%.

وعمل توزيع الأراضي على الفلاحين المقيمين فيها (كومبي زينو) وهكذا أصبح الفلاحون المالكون أقساماً صغيرة من الأرض والذين كانوا ثوريين بالسليقة ممسكين بأكثرية الفلاحين الهادئين عند بداية عقد 1990. وتم السير في محاولة الوصول إلى حد أدنى من مستوى المعيشة. كان النزوح الموسمي وغير الشرعي عبر حدود تمتد ألفي ميل إلى الولايات المتحدة يشكل صمام أمان بالنسبة إلى عشرات الألوف من الفقراء، وعلى هذا في المناطق المدينية حيث يعيش معظم المكسيكيون كانت هناك بطالة قوية جداً وكان الأثرياء محاطين بفقر الجماهير. وكانت الطبقات الوسطى تتمتع بمستوى عال من المعيشة أتاحته مسيرة النمو وتنوع الاقتصاد المكسيكي وجعلته ممكناً، في حين كانت المغانم الوظيفية تستخدم لتأمين أتباع مخلصين لمن يحتل سدة الرئاسة، والسيطرة على الحزب الجمهوري الشعبي. وكانت هناك حريات أكبر في المكسيك وأكثر من أي بلد آخر في أميركا اللاتينية، ولكنها كانت حرية مراقبة تماماً وكانت معظم قطاعات الجماهير ميالة إلى تقبل فقدانها للنفوذ السياسي. وعلى كلٍّ، كانت الدولة تحتفظ بقوات لحفظ الأمن خاصة وكانت سنداً لتقارير لجنة السلم العالمية ما تزال تستعمل في مطالع عقد 1990 التعذيب والقتل ضد أي شخص يعتبر مزعجاً لنظام الحكم السياسي في المكسيك. وفي المكسيك أيضاً كان مئات الأشخاص يختفون ولكن القمع لم يكن على مستوى القمع في الأرجنتين والتشيلي. وكان الاستقرار المكسيكي يرتكز طيلة أربعة عقود على أسطورة ثورية وعلى سلطة وعلى سيطرة حكومية محافظة.

وتحت السطح أحدثت التغييرات الاقتصادية السريعة نقمة تجاه نمط الحكم التسلطي بشكل متزايد. وبخلال الألعاب الأولمبية التي جرت سنة 1968 قامت احتجاجات طلابية واسعة أدت إلى مقتل المئات في مدينة المكسيك مما لفت انتباه العالم بشكل واسع. في مطلع عقد 1970 ظهرت عصابات محاربة ولكنها قُمعت من قبل قوات الأمن، وعندها ارتفعت أسعار النفط بشكل ضخم بتدبير من منظمة أوبيك التي لم تكن المكسيك عضواً فيها. وبعد اكتشاف آبار نفط جديدة زادت أرباح تصدير النفط، بعد 1975، عشر مرات حتى وصلت إلى عشرين بليون دولار. ولكن التبذير في النفقات وبرامج التنمية الطموحة أدت إلى ارتفاع التضخم. وبعد نهاية الطفرة النفطية في عقد 1980 وبعد الركود الاقتصادي العالمي زالت الطفرة المكسيكية كفقاعة، وأدى الاستقرار الخارجي البالغ والتقشف في البرامج بشكل قاصم إلى تدني مستويات المعيشة، في حين أن معدل الولادة إن

استمر على مساره فسوف يؤدي إلى مضاعفة عدد السكان كل عشرين سنة . ونصف السكان هم دون الستة عشر، وترزح المكسيك تحت أكبر ديون خارجية في العالم وعبء هذه الديون كانت تعاد جدولته بشكل دوري. وكانت المصارف الدائنة تطلب من المكسيك التقشف الأمر الذي يجعلها ممسوكة بين محاولة إرضاء الدائنين الدوليين وذلك عن طريق التوفير وبين محاولة استباق الاضطراب الداخلي نتيجة السياسة المفروضة من الخارج. وكان عجز النظام عن مواجهة الزلزال الكارثي الذي أصاب مدينة مكسيكو في سبتمبر 1985 مما أدى إلى فقدان الثقة بالحكومة، هذه الثقة التي كانت قد زعزعتها الأزمة الاقتصادية في المكسيك. إن الاستقرار الذي فرضه النظام السياسي بدأ يظهر ضعفه بشكل متزايد واتهم الحزب المعارض وهو حزب العمل الوطني اليميني الانتخابات بأنها مزورة بشكل كبير، ولكن الحزب الحاكم وهو الحزب الجمهوري الشعبي لم يقر بذلك. ورغم شكوك واشنطن حول الطبيعة المخالفة للديمقراطية في السياسة المكسيكية فقد وجدت خطراً كبيراً في عدم الاستقرار في المكسيك وقدمت دعماً مالياً لها. في سنة 1988 جرت انتخابات رئاسية ففاز فيها مرشح الحزب الجمهوري الشعبي وهو كارلوس ساليناس ديغورتاري، وجرت فيها تزويرات ضخمة ولكن احتكارالحزب الجمهوري الشعبي للحكم تحطم في الكونغرس المكسيكي. ورغم ذلك فقد ظل الرئيس وهو من الحزب الديمقراطي الجمهوري في السلطة وجرى وضع برنامج تقشفي اقتصادي. ولكن لأول مرة بخلال عدة عقود بدت هناك بشائر على التغيير السياسي في المستقبل.

في سنة 1961 كان مبدأ كيندي القائم على «التعاون من أجل التقدم» هو نقطة البداية في تحويل أميركا اللاتينية، وبدت حالة الحرمان والظلم الاقتصادي والاجتماعي يجب تحطيمها ومجتمعات أميركا اللاتينية بدأت تسير على طريق الإصلاح السياسي الديمقراطي. وبعد ذلك بثلاثين سنة ظلت مشاكل القارة جاثمة. فقد عمل تكاثر السكان على تخريب النمو الاقتصادي، وجرى التخلص من خطر الثورة الماركسية ولكن الإرهاب والقمع ظلا قائمين. وعمل النزوح من الأرياف نحو المدن على تضخيم الأكواخ حول المدن مما جعل شوارع الأغنياء المرتبة محاطة ومحاصرة. وفي كل مكان كان هناك آلاف الأطفال يشحذون ويسرقون أو يعرضون أنفسهم للدعارة، وكانت مدينة مكسيكو خير مثل على هذه الحالة وكان «المنقبون» في النفايات وعددهم عشرة آلاف قد جعلوا من مزابل المدينة منزلهم.

وحتى هنا، أي في التنقيب في النفايات، كان هؤلاء الأطفال يُستغلون من قبل (زعماء) يستطيعون تبييض أموالهم وجعلها مقبولة ليعاد ضخها في الكتلة النقدية.

وبالمقابل في السوق الاقتصادية وبعد خصخصة تجارتها واعتماد الليبرالية فيها مع شريكاتها المتوقعة في منطقة عمليات التجارة الحرة التي تضم ، إضافة إلى المكسيك، الولايات المتحدة

وكندا تأمل العاصمة مكسيكو أن تستطيع في عقد 1990 بناء أعجوبتها الاقتصادية الخاصة بها. وقد تمت خصخصة العديد من الشركات. وفي سنة 1990-1991 تم التوصل إلى معدل في النمو جيد في حين أن التضخم الذي وصل في سنة 1987 إلى 160% قد جُمِّد في سنة 1992 عند معدل 12%. أما الديون الخارجية فقد تقلصت وبدأ التوظيف الخارجي يعود إليها. وجال ساليناس في البلد وكسب دعم جماهير الفلاحين، وقد استخدم الأرباح الحاصلة من جراء بيع الشركات التي كانت تملكها الدولة ليبني مدارس وليربط المدن الريفية بشبكة من الكهرباء ولكي يؤمِّن المياه النظيفة للشرب. وفي سنة 1991 تم فتح ألف ومائتين عيادة صحية لخدمة الشعب الهندي، وما تظل المشاكل الكبرى تنتظر. وصرح كارلوس ساليناس دي غورتاري بأن مقصده طيلة حكمه لمدة ست سنوات كرئيس للجمهورية من سنة 1988 إلى 1994 أن يرتقي بالمكسيك من بلد من بلدان العالم الثالث إلى مرتبة البلد المتقدم، وبخلال السنوات الأولى من رئاسته بدأ بداية ناشطة.

وهناك على الأقل مؤشرات فيها أمل من حيث التغيير في أميركا اللاتينية في عقد 1990. فهناك عدد من الدول مصممة على محاولة تغيير المأزق الاقتصادي وأخذت تعمل على رفع مستوى المعيشة للأكثر حرماناً.

إن مستوى الدين الخارجي الكبير في أميركا اللاتينية الذي ارتفع من 62 بليون سنة 1975 إلى 410 بلايين في سنة 1987 يوشك أن يجمد الجهود باتجاه المزيد من التوظيف والمزيد من التنمية، ولكن الغرب الذي لا يستطيع أن يغطي مجمل الدين وافق على إعفاء المكسيك من قسم منه. والمؤسسات الغربية مثل الصندوق الدولي للنقد يصرّ ويلحّ على التزام التقشف كعلاج ويصر على إدارة اقتصادية أفضل. وعلى المكسيك أن تقبل بالنصيحة من أجل أن تجتذب رؤوس أموال جديدة. بين الحركات المناضلة اليسارية هناك سقوط في المعنويات بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، وقد سلَّم الجميع باستثناء المتعصبين الماركسيين وأظهروا استعدادهم لإنهاء الاقتتال واستبدال المدفع بصندوق الاقتراع. والحكومات المدنية المنتخبة والبرلمان ذو الأحزاب المتعددة أصبح هو القاعدة. ولم تحل الديمقراطية حتى الآن بل هناك تقدم وهناك بُعد عن الأنظمة الظالمة والمتسلطة.

وحتى مع هذه الحال، لا توجد ضمانات بأن المؤسسات الديمقراطية التمثيلية يمكن أن تعيش طويلاً ضمن سوء إدارة اقتصادية، كما أظهر ذلك مثل البيرو في سنة 1992. فالديمقراطية لا يمكن أن تنفصل عن التقدم الاجتماعي والاقتصادي، والديمقراطية لا يمكن أن تتجذر إلا بعد معالجة احتياجات الفقير وعندما يقبل الرسميون المنتخبون بأن سلطتهم مشتقة من الشعب وليست مشتقة من القلة، والنخبة عندها يمكن أن تقوم للديمقراطية الحقة قائمة.

إن انتشار الفساد ما يزال يخيم على أميركا اللاتينية في العقد الأخير من القرن العشرين،

ومعدلات الولادة تنزع لأن تكون عالية جداً وإن كانت قد أخذت في التراجع في الأرجنتين وفي التشيلي وفي البرازيل وفي المكسيك. وارتفاع معدلات الولادة تعني أنه حتى البلدان السائرة في طريق الإصلاح الاقتصادي سوف تواجه الفقر المتزايد. إن توزيع الثروة أو انعدام الثروة بالنسبة إلى الغالبية الفقيرة نادراً ما يزيل الهوة بين الغني والفقير. والإحصاءات الدالة على دخل الفرد من السكان تلقي غموضاً على هذا لأنها ليست إلى معدلات متوسطة: فحالة الفقير هي أسوأ بكثير من المعدل الوسطي، ومجرد استيعاب الصغار في السن ومجرد توفير بعض الأعمال لهؤلاء الشبيبة عندما يكون نصف السكان من عمر تحت العشرين سنة، مجرد هذا يشكل مشكلة ضخمة. والنزوح إلى المدن وتشكل المدن التي تحتوي على عدة ملايين تضخم المشكلة. إن مركز السلطة لدى الزعماء السياسيين الناشطين في أميركا اللاتينية هو مركز ضعيف وسياستهم التقشفية من أجل معالجة التضخم تبدو سياسة غير محبوبة شعبياً، والزعماء السياسيون أنفسهم كثيراً ما تعزيهم المكاسب في مناصبهم.

الفصل الثاني والسبعون

دول البحر الكاريبي

على قوس طوله 2500 ميل يمتد من شاطئ فلوريدا الجنوبي إلى شمالي شواطئ فنزويلا ترقد سلسلة جزر الكاريبي. كانت فيما مضى أقدم الممتلكات الكولونيالية التابعة لإمبراطوريات أوروبا الغربية، التي تعود في تاريخها إلى أيام اكتشافات كريستوف كولومبس للعالم الجديد، وكان سكانها الأصليون قد ماتوا منذ قرون مضت من جراء استعبادهم ومن جراء المرض والتزاوج مع الشعوب التي استقرت في الجزر كمزارعين أو تجار أو عبيد جُلبوا من إفريقيا أو أجراء عمل جُلبوا من آسيا.

كانت المستعمرات ذات قيمة عالية بسبب القصب السكري الذي كان ينمو فيها، وإلى أن تم اكتشاف الشمندر السكري في أوروبا المحرومة من السكر والذي - في وضعه الراهن - يومئذ كان يعتبر من الرفاه في نهاية القرن التاسع عشر.

كانت الجزر معزولة عن بعضها البعض قبل تاريخ الاكتشاف، وطيلة خمسة قرون تحت السيطرة الأجنبية ظلت هذه الجزر معزولة ومنقسمة عن بعضها البعض. كانت جزيرة المارتينيك على صلة وثيقة بفرنسا أكثر من صلتها مع كوبا، وكانت جزيرة جامايكا تتعامل مع بريطانيا التي تبعد عنها آلاف الأميال أكثر مما تتعامل مع موراسايو. وهذه الأمثلة تدل على وطأة التاريخ العام.

كانت الجزر تتكلم لغات مختلفة: الإنكليزية والإسبانية والفرنسية والهولندية، وكان لكل منها نظام سياسي مختلف في كل جزيرة من جزر الكاريبي، وهذا النظام يعكس تاريخها الاستعماري الطويل. إن الممتلكات البريطانية كانت تتألف من جزر جامايكا ولورد ووند وورد فيها غرينيدا أو الترينيداد وكوباغو. أما الجزر الفرنسية فكانت تتألف من المارتينيك ومن غواديلوب. أما أهم الجزر الهولندية فكلما كوراسو. واستولت الولايات المتحدة على بورتيريكو من الإسبان سنة 1898 واحتفظت لنفسها بالقاعدة البحرية غواتانامو في كوبا. واشترت جزر العذراء (فيرجين) من الدانمارك في سنة 1917. وفي شواطئ الأطلسي من جنوب

أميركا ترقد جزر غوايانا الثلاث: واحدة بريطانية وواحدة فرنسية وواحدة هولندية (سورينام)، وكل هذه المستعمرات السابقة كانت ذات اقتصاد مبني على الزراعة وعلى التعدين والمناجم بشكل مشترك، وتزود أوروبا بالمواد الأولية وكذلك تزود الولايات المتحدة خاصة بالسكر والموز والبوكسيت وفيما بعد بالنفط. وكان التركيب الثقافي والعرقي لشعوب هذه الجزر منبثقاً أيضاً عن الاقتصاد الكولونيالي الذي يتطلب استجلاب العبيد الإفريقيين والعمال المأجورين. وكان نظامها الكولونيالي الذي يربطها بالبلدان المختلفة في أوروبا قد قسَّم هذه البلاد من الوجهة السياسية، وهذه التجزئة حطمت الجهود التي بذلتها جزر الهند الغربية بعد الاستقلال من أجل تأليف منظمات إقليمية مشتركة. وليس أقل أهمية تلك المفارقة الظاهرة والتي مفادها أن هذه الجزر التي لم تحصل على استقلالها حتى في مطلع عقد 1990 تتمتع بأعلى مستويات المعيشة.

كانت السياسة الفرنسية تقوم بعد الحرب العالمية الثانية على عدم إعطاء الاستقلال للمستعمرات السابقة، بل كانت تقوم على توثيق الصلة بشكل أقوى مع الوطن الأم أي فرنسا. ولهذا أصبحت جزر الكاريبي الفرنسية في سنة 1946 مقاطعات فرنسية في ما وراء البحار، أي جزءاً كاملاً من جمهورية فرنسا وعضواً في المجموعة الفرنسية. وكانت مكاسب شعوب هذه الجزر ضخمة: فقد تعمَّمت العطاءات الاجتماعية التي كان يتمتع بها الفرنسيون في فرنسا الأم بحيث منحت أيضاً لسكان جزر الكاريبي الفرنسية، وكانت النفقات الاجتماعية بالنسبة إلى كل فرد من السكان في مطلع 1980 أكثر بثلاث مرات في المارتينيك مما هي في باريس، وكانت هناك حركة حرة ما تزال قائمة في مطلع عقد 1990.

كان شعب الجزر يتمتع بالمواطنية الفرنسية الكاملة، وكان الناس يستطيعون الهجرة إلى الوطن الأم، وكان هذا الأمر حقاً له قيمته لأن البطالة في الجزر كانت مرتفعة. وأكثر من ذلك، كانت فرنسا قد زوَّدت الجزر بالمدارس وبالمستشفيات وبالمساكن بمستوى عال ومن جانب آخر كانت النخبة التي تملك المزارع قد عاشت واستمرت تسيطر على معظم التجارة. وكان النمو الصناعي بطيئاً وكان الإنتاج الزراعي وكذلك الاستخدام قد توقفا عن الزيادة التي تعادل نمو السكان واحتياجاتها. وكانت هناك انتقادات توجَّه إلى الدولة الفرنسية، ولكن المطالبة بالاستقلال كانت ضعيفة، إذ كانت المكاسب من الانتماء الفرنسي مؤكدة وموثوقة.

وفي حين كانت فرنسا ترغب في إبقاء الجزر كأجزاء كاملة مدموجة مع فرنسا، فإن هولندا بعد الكفاح المر والفاشل في إندونيسيا في عقد 1940 فضَّلت منح الاستقلال للجزر التابعة لها في الكاريبي وفي جنوب أميركا وإعطاءها الاستقلال الكامل، وبالتالي أعفت نفسها من مسؤولية هذه الجزر. وتم الاتفاق على تسوية في سنة 1954 حيث أصبحت الجزر شركاء مستقلين ومشاركين في مملكة البلدان المنخفضة. واعتبرت هذه المرحلة أولية للتدرب على الاستقلال. وفي سنة 1975

أصبحت سورينام مستقلة وقد شجعها على ذلك الشروط المالية السخية. ولكن جزر الكاريبي الهولندية، رغم حثّ كوبنهاغن لها، رفضت أن تحذو حذوها. وأصبح شعب الجزيرة مواطناً هولندياً كاملاً يتمتع بالتحرك الحر نحو الأراضي المنخفضة كما يتمتع بكامل العطاءات الاجتماعية. والواقع أن خُمس هؤلاء السكان هاجروا فعلاً إلى هولندا، ولكن الاستقلال كان من شأنه إن يقفل هذه الفرصة وبالطبع خفض المعونة التنموية الضخمة التي أنفقتها هولندا على جزر الأنتيل الهولندية. وليس من العجب أن يقوم قسم كبير من سكان الجزر فيعارض الاستقلال عن هولندا في عقد 1990.

وتصح المقارنة هنا أيضاً مع بورتوريكو، فلم تأخذ استقلالها بل اندمجت اندماجاً كبيراً مع الولايات المتحدة باعتبارها ولاية من الولايات المتحدة، وهذا الأمر طلبته غالبية شعب بورتوريكو في العقد الأخير من القرن العشرين. وقد تمتع أهل بورتوريكو طبعاً بالجنسية الأميركية التي مُنحت لهم في سنة 1917، وهذا الوضع مميز مهما كانت الانتقادات التي يمكن أن توجه حقاً إلى حومة بورتوريكو التي كانت في الماضي قد لجأت إلى سجن الأخصام السياسيين. وكان أهل بورتوريكو على علم تام بأنهم في حال أفضل بكثير من حال بعض الدول المجاورة التي تتكلم الإسبانية والتي كانت تعاني من مساوئ الحكام المستبدين، وهكذا نجا مئات من ألوف البورتوريكيين من البطالة ومن الفقر في بورتوريكو وذلك بعد هجرتهم إلى نيويورك وإلى غيرها من مدن الولايات المتحدة، وكانوا كمواطنين أميركيين يتمتعون بكل الخدمات الصحية وبكل تقديمات الإنعاش الاجتماعي في الولايات المتحدة. وكان هناك العديد من السكان الذين يتكلمون الإسبانية، من دول مستقلة في البحر الكاريبي يرغبون تماماً بالهرب من هذه الجزر.

وكانت الدولة المستقلة الأكثر إرهاقاً في المنطقة ومن أشدها فقراً هايتي. وكانت هايتي أيضاً أول دولة أعلنت استقلالها عن المستعمر الأوروبي الفرنسي في سنة 1804، وكان في تاريخ هايتي الطويل والبائس حقبة هي الأسوأ وهي حقبة حكم فرنسوا دوفالييه وهو طبيب أسود اشتهر باسم مخيف هو اسم «باب دوغ» وكان يرهب الناس وخصومه بواسطة عصابة من أتباعه الشخصيين وقطاع الطرق «تون تون ماكوت» أو «بوجي من»، وكانوا معروفين بثيابهم وبالنظارات الشمسية التي يلبسونها. وأصبح التعذيب عادة. وعند موت دوفالييه في سنة 1917 خلفه ابنه جان كلود دوفالييه أو بيبي دوغ واستمر في حكمه الدكتاتوري إلى حين سقوطه من الحكم بعد انتفاضة عنيفة في سنة 1986. وحاولت واشنطن بدون فائدة أن تربط المساعدة بالإصلاحات التي تحافظ على حقوق الإنسان. وأدى قطع المعونة الأميركية عن دوفالييه إلى إرساله إلى المنفى ولكن الظروف السياسية في هايتي لم تتحسن. وانتُخب كاهن سابق هو الأخ جان برتران أليستير في ديسمبر 1990 فأحيا الآمال بالتغيير الديمقراطي، ولم يستكمل حكمه قبل أن يطرد بانقلاب عسكري عنيف في

سبتمبر 1991. وفرضت المخدرات والفساد والمرض وسوء التغذية والجهل على سكان الجزيرة. وليس عجباً أن تكون هايتي واحدة من دولتين هما الأفقر في نصف الكرة الغربي.

كانت جمهورية الدومينيك مجاورة لهايتي، وقد استقلت الدومينيك سنة 1844. وكان تاريخها في القرن العشرين تحت سيطرة الحكم الدكتاتوري للجنرال ريفاييل كروجيلو الذي كسب الرئاسة سنة 1930 وقُتل سنة 1961، وكان فاسداً وعنيفاً وقضى على كل معارضة. وإن كانت الدومينيك أقل فقراً من هايتي، إلا أنها واحدة من أفقر الدول في نصف الكرة الغربي.

إن أقوى الدول الغربية وبصورة خاصة الولايات المتحدة لم تنسَ ببساطة هاتين الدولتين المستقلتين من دول البحر الكاريبي في هايتي. وفي جمهورية الدومينيك وبورتوريكو وكوبا كان الأميركيون قد استثمروا أموالهم في المزارع وفي المصانع مستخدمين اليد العاملة الرخيصة المتاحة هناك. وكانت الغريزة التي تقضي بالوصول بالربح إلى أقصى درجاته تفتقر إلى المستند الأخلاقي، ولكن التوظيف جلب المنافع الاقتصادية إنما بدون أساس أخلاقي، والتوظيف وفر المرابح الاقتصادية إلى السكان المحليين. حتى ولو كانت معدلات الدفع تشكل جزءاً من كلفة العمل في الولايات المتحدة، فإن تحول هذه الاستثمارات إلى آسيا وغيرها بعد عقد 1960 يعتبر ضربة أخرى للأمم الكاريبية.

لماذا تعمل الحكومات التي أساءت بشكل دائم إلى حقوق الإنسان لكي تعيش طويلاً بهذا الشكل؟ إن مصالح رجال الأعمال تحبب الاستقرار حتى الاستقرار المبني على الاستبداد. وبالنظر إلى انعدام الحماس الإصلاحي الذي أدارته الولايات المتحدة إذا نظرنا إلى القرن العشرين ككل، يوجد هناك سبب آخر مهم: تنظر واشنطن إلى دول الكاريبي كمنطقة يمكن أن تهدد أمن الولايات المتحدة مباشرة إذا حكمت فيها سلطات عدوة. بعد 1945 كان أعظم معيار لكسب دعم الولايات المتحدة هو معارضة الشيوعية، أما في مطلع القرن فكانت الولايات المتحدة تخاف من انتشار الإمبريالية الأوروبية في العالم الجديد بقوة.

إن الولايات المتحدة تعرف أن ليس لها أن تخاف من إسبانيا التي حكمت مستعمرة كوبا في القرن التاسع عشر، والولايات المتحدة لم تتدخل بادئ الأمر في الحرب الكوبية من أجل الاستقلال، الحرب التي قام بها الثوار الكوبيون من سنة 1868 إلى 1878. وعندما انتهت الحرب في سنة 1895 كان الوضع الدولي قد تغير. وكانت ألمانيا متعطشة إلى الكثير من المستعمرات. وأن تكون ملكة إسبانيا هي الجار (بالنسبة إلى الولايات المتحدة) فهذا شيء، أما أن يكون قيصر ألمانيا هو الجار فذلك شيء آخر. في سنة 1898 دخلت الولايات المتحدة بحرب مع إسبانيا وذلك من أجل حصول كوبا على استقلالها، هذا في الظاهر. وبعد أن ربحت الولايات المتحدة الحرب الإسبانية - الأميركية اطمأنت إلى أنها ستكون الدولة الوحيدة القادرة على

السيطرة على الجزيرة حتى بعد استقلال كوبا. إن تاريخ كوبا في القرن العشرين أصبح متعلقاً بالولايات المتحدة حتى سنة 1959، إلى أن وقعت ثورة كاسترو.

وفي مطلع القرن العشرين حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا كقوة مسيطرة في البحر الكاريبي، وحافظت على هذا الموقع. في سنة 1903 ناور الرئيس ثيودور روزفلت لكي يسيطر على قناة بناما، ووجدت واشنطن أيضاً أنه من الضروري أن تستبق الخطر الحاضر الدائم والقائم من جراء سوء إدارة ومن جراء فساد الحكومات الكاريبية، مما يمكن أن يؤدي إلى التدخل الأوروبي من أجل استيفاء الديون أو من أجل الانتقام من سوء معاملة المواطنين الأوروبيين. وعملاً بالتصرف الخاطئ المزمن أو الشعور بالقصور والعجز أعلن ثيودور روزفلت في سنة 1904 تحديداً جديداً لمبدأ مونرو ليبرر قيام الولايات المتحدة بدور البوليس الدولي، ولم يكن هذا المنطق بالمنطق المقنع. استعمرت (الولايات المتحدة) هايتي منذ سنة 1915 إلى سنة 1934 وكذلك جمهورية الدومينيك من سنة 1916 إلى سنة 1924، ولو أن هذين الاحتلالين كانا أشبه بفعل الاستعمار الفرنسي أو الهولندي أو البريطاني فأديا إلى تحسين كبير في وضع هذه الدول المستعمرة لكان الانتقاد الموجه صغيراً إن نحن عدنا إلى الوراء، ولكن الاحتلال الأميركي لم يكن أبداً مفيداً وهذا ظاهر. فهذه الدول «المستقلة» حيث كانت الولايات المتحدة قادرة على التدخل بدون الاصطدام مع دولة أوروبية كان لها السجل الأسوأ فيما خص مستويات المعيشة وفيما خص حقوق الإنسان.

بعد الحرب العالمية الثانية عادت واشنطن مرة أخرى إلى الحسابات الاستراتيجية التي سيطرت على سياستها، وهي قبل كل شيء الحسابات المتعلقة بالحرب الباردة. كان الحكام المتسلطون يتنكرون لحقوق الإنسان وللحقوق المدنية وكانوا هم الأسوأ، ولكن السوء الأكبر من هذا كان في نظر الولايات المتحدة هو انتشار الماركسية ومعها انتشار التأثير السوفييتي في نصف الكرة الغربي.

هايتي وجمهورية الدومينيك في سنة ١٩٨٩		
	السكان بالمليون	الناتج اوطني القائم بالنسبة إلى الفرد
هايتي	٦,٤	٣٦٠ دولار أميركي
جمهورية الدومينيك	٧	٧٩٠ دولار أميركي

في الحالة الكوبية، وبعد ثورة كاسترو في سنة 1959، لم تنجح الولايات المتحدة. فالرابط السوفييتي مع كوبا كاسترو لم يمكن قطعه منذ عقد 1960 إلى عقد 1980 (راجع الفصل60). في جمهورية الدومينيك خلق اغتيال تروجيلو الفرصة من أجل التغيير، وجرت الانتخابات الحرة

الأولى من أجل الرئاسة وذلك في ديسمبر 1962، وربحها جوان بوش وهو مرشح اليسار. ولكن انقلاباً عسكرياً أطاح به في سبتمبر 1968، وبعدها دخلت الدولة في حرب أهلية بين أنصار بوش (Bosch) الذين حاولوا إعادته إلى الحكم. وأنزلت الولايات المتحدة جيوشاً في أكتوبر 1965 كي تمنع حصول هذا الأمر، ونجحت في ذلك وانسحبت في السنة التالية.

كانت الحرب الباردة مسؤولة بخلال عقد 1980 عن تدخل الولايات المتحدة في أميركا الوسطى، وكانت أيضاً مسؤولة عن تدخلها المباشر عندما غزت القوات الأميركية جزيرة غرنادا الصغيرة وعدد سكانها 95 ألفاً وذلك في أكتوبر 1980 أيام حكم ريغن. وهذا الأمر أحرج كثيراً حكومة مارغريت تاتشر في لندن، لأن غرنادا كانت عضواً في الكومنولث البريطاني، إضافة إلى أن بريطانيا لم تتسلم أي إنذار مسبق.

وبررت الولايات المتحدة عملها بأنه ضروري من أجل سلامة المواطنين الأميركيين، وأضافت أن غرنادا أصبحت ضحية التدخل الكوبي السوفييتي الدولي. ودخلت غرنادا في دوامة العنف الداخلي والثورة وإراقة الدماء، وكان حزبها الثوري القائد أو ما يسمى بحركة الجوهرة الجديدة ماركسياً لينينياً. وقع انقلاب عسكري تم فيه القضاء على رئيس الوزراء اليساري والذي بكته كوبا التي دعمت حكومته الثورية، وكان هذا الأمر هو السبب المباشر لزوال حكم القانون والنظام. وتمنّع الاتحاد السوفييتي عن التدخل. ولم تكن الجزيرة الصغيرة تستخدم كقاعدة سوفييتية ولم تكن على الإطلاق تشكل أي تهديد لأمن الولايات المتحدة، رغم أن أيديولوجية حكومتها كانت معادية للولايات المتحدة.

ومن الناحية الإيجابية قدمت الولايات المتحدة العون والمساعدة، إنما ليس بالمقدار الذي يحدث تغييراً في الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأفقر دول البحر الكاريبي وبعد نهاية الحرب الباردة انحسر الخطر الشامل للشيوعية كما كانت تخشاه واشنطن وذلك في البحر الكاريبي بخلال عقد 1980 وخف التوتر في المنطقة بشكل قوي.

كانت الحياة في جزر البهاماس تتعارض بشكل قوي مع الحياة في أفقر الجزر في المنطقة. فهذه الجزر الصغيرة تقع شمال كوبا (وهي الآن تُحسب فعلاً ضمن الأطلسي لا ضمن البحر الكاريبي)، وكانت تضم القليل من السكان، أي حوالي 234 ألف إنسان سنة 1990. وكانت تعيش بصورة رئيسية على السياحة، وإن كان الانحسار في مطلع عقد 1990 قد أدى إلى تراجع هذا المورد. في الماضي كانت كميات كبيرة من المخدرات تمر عبر جزر البهاماس آتية من أميركا الوسطى، وكان الدخل الوطني القائم بالنسبة إلى الفرد يساوي 11 ألفاً و300 دولار أميركي في سنة 1989، وكان هو الأعلى في المنطقة. وكان معظم أعضاء البرلمان البهامي، أي ما يعادل 25 من أصل 49، في سنة 1990 من المليونيرية. وكانت هذه الجزر مختلفة تماماً من حيث الاقتصاد

عن اقتصاديات المنطقة. كانت جزر البهاماس جزءاً من الممتلكات الكولونيالية البريطانية في جزر الهند الغربية، وحصلت تجزئة أيضاً في الصورة التي كانت سائدة في السابق في جزر الهند الغربية البريطانية التي ظلت مستمرة كأرث من أيام الاستعمار القديم، وكانت تركيبتها الاجتماعية معقدة. فقد كان المقيمون القدماء البيض قد تركوا أحفاداً لهم، يضاف إليهم العبيد الإفريقيون المجلوبون من أجل الحكم الذاتي، ونمط المؤسسات التمثيلية مختلفاً في كل مستعمرة من المستعمرات الخمس عشرة. وكانت جزيرة باربادوز تمتلك أعنف نظام تمثيلي مجلسي يقوم على المشاركة بشكل لجنة تنفيذية تحكم. وكانت جامايكا تملك دستوراً يسمح للأعضاء المنتخبين في المشاركة في حكم الجزيرة. وكانت هناك ترتيبات مختلفة ومتنوعة من أجل استشارة السكان الأصليين في جزيرة ترينيداد وفي الجزر الأخرى. ولكن السيطرة الفعلية، حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ظلت بيد وزارة المستعمرات في لندن. إن مستعمرات جزر الهند الغربية لم تعتبر أنها مؤهلة للحكم الذاتي.

وضرب الكساد العالمي في عقد 1930 هذه الجزر بشكل خاص، فقامت الاضطرابات واندلع العنف وانتفض الردايكاليون ونقابات العمال. في جامايكا أسس ماركوس غارفي وتورمان مانيل وألكندير بوستمانت حركات نقابية منضبطة سياسياً.

في لندن اعترفت الحكومة عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية بأن وقت التغيير قد حان، وقامت لجنة ملكية شُكِّلت في سنة 1938 فأوصت بأن المساعدة الاقتصادية هي أكثر إلحاحاً ووجوباً من الإصلاح الدستوري. في البداية جرت ترتيبات من أجل المساعدة لإضافية ومن أجل الانتعاش الاجتماعي وقدمت أموال للتطوير طيلة الحرب العالمية الثانية، ووعد الشعب بإقرار التصويت العام للراشدين.

وعلى الرغم من عدم الرضى عن الظروف السائدة في الجزر، فإن العديد من الهنود الغربيين نظروا إلى بريطانيا، عندما اندلعت الحرب، على أنها الوطن الأم. ولم تفرض بريطانيا التجنيد الإجباري: إلا أن قساً من الهنود الغربيين وعددهم يزيد على عشرة آلاف انتقلوا إلى بريطانيا بعد 1938 لينضموا إلى قوات البر والأسطول والجو كمتطوعين.

واشترك الطيارون من جزر الهند الغربية في معركة بريطانيا، وشكلوا الدفعة الأولى الكبيرة من الجنود السود الذين وصلوا إلى بريطانيا والذين سبقوا بوقت طويل السود الأميركيين. وقد عانوا من التمييز العنصري ضدهم، وبصورة خاصة عندما انتهت الحرب وعندما قدرت مساهمتهم من قبل المؤرخين في الحرب العالمية الثانية. فقدرت مساهمتهم بشرف ودوِّنت مع المساهمة التي قدمها غيرهم من المتطوعين في الصراع ضد ألمانيا - هتلر.

بعد الحرب تعمم حق الاقتراع الممنوح للبالغين من جامايكا التي كانت أوسع جزيرة وأكثرها

سكاناً، حيث أدخل الاقتراع سنة 1944 إلى الترينيداد وإلى التوباغو وإلى باربادوس، ثم في سنة 1953 إلى غويانا البريطانية التي تقع على البر من أميركا اللاتينية وكانت أوسع المستعمرات البريطانية في البحر الكاريبي. وكان الهدف المقبول يومئذ في لندن هو نظام الدومينيون بالنسبة إلى جزر الهند الغربية، ولكن تطبيقه لم يكن ممكناً ما لم تدخل مختلف الجزر جميعها لتشكل وحدة فدرالية واسعة يمكنها أن تجمع يومئذ مجموعة سكان من ثلاثة ملايين إنسان. ولكن إلى جانب الروح الرياضية الشهيرة كانت هذه الجزر قليلة الاتصال بعضها ببعض نظراً لما يتمتع به كل منها من مؤسسات خاصة مميزة، ولم يكن هناك متاجرة بين الجزر من أي نوع. وفي عقد 1950 كان السياسيون من أهل البلد يرغبون بالاستقلال سريعاً لجزرهم، وقد حققوا في هذا المجال بعض التقدم حين توصلوا إلى تشكيل ما يسمى بحكومة مسؤولة. وكانت وزارة المستعمرات في لندن قد نظرت إلى هذه المبادرة التي قادت إلى إنشاء فيدراسيون لجزر الهند الغربية من بعد سنة 1958، وكان المأمول نقل السلطة إليها باعتبارها من الدمنيون الجدد في الكومنولث البريطاني. ودام هذا الحكم أربع سنوات فقط. وكان الجامايكيون أول من استقل وسيطرت فكرة الاستقلال المحلي الكامل على فكرة الفدراسيون المصطنع الذي كان أعضاؤه بدون رابطة تجمعهم. وأصبحت دول الجزيرة مستقلة: جامايكا الترينيداد سنة 1962. وأدى الصراع العرقي إلى تأجيل الاستقلال في غويانا البريطانية التي عرفت باسم غويانا حتى سنة 1966، وفي ذات السنة حصلت باربادوس على استقلالها. أما أصغر جزيرة فمُنحت حق الاتحاد «الحر والخيار» مع حق الحكم الذاتي الداخلي في سنة 967. وأدى دخول بريطانيا إلى السوق المشتركة إلى دخول دول جزر الهند الغربية المستقلة في السوق المشتركة للبحر الكاريبي في سنة 1973.

وتم التفاوض على المساعدة وعلى عقد اتفاقات تجارية خاصة من أجل تصدير السكر والموز مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وكان النمو الاقتصادي في جزر الهند الغربية بخلال عقد 1980 جيداً بالمقاييس الدولية. ولكن تفاوت توزيع الدخل أدى إلى أن يعيش معظم السكان في حالة فقر شديد.

بعد الاستقلال سعت دولة جزر الهند الغربية بدون جدوى إلى إيجاد حلول لمشاكلها الأساسية وهي الفقر، والتبعية لبقية دول العالم وما تدفعه من أثمان للمنتوجات الأولية، ثم للعبء المترتب على المستوردات الأساسية التي يحتاجها الناس. وكان ميزان التجارة على العموم ضد صالح هذه الدول المحسوبة من دول العالم الثالث منذ نشأتها حتى عقد 1990. ورغم المساعدات فقد كان النمو صعباً. وكان على غويانا أن تتغلب، لا على فقرها فقط بل على العنف العرقي، وكانت حكومتها تشجع على تشكيل الكوبراتيفات وكانت تراقب في عقد 1970 معظم الاقتصاد وأمَّمت الصناعات التي يملكها أغنياء الداخل والأجانب، وكانت مفاعيل هذا

التأميم كارثية. ومن الناحية السياسية عانى شعب غويانا تحت حكم ليزن فوربس بورنهام منذ 1964 إلى حين وفاته في سنة 1985. وكان حزب الشعب الوطني يكسب الانتخابات كل سنة ، وكان المعارضون مغلوبين على أمرهم وكانت الانتخابات ملغومة. وحكم فوربس بورنهام غويانا بعد استقلالها في سنة 1966، وكان حكمه أول الأمر أكثر اعتدالاً مما كان متوقعاً من حزب الشعب التقدمي الشيوعي الخصم بقيادة شدى شاغان، ولكن سرعان ما شكل فوربس بورنهام حزب الدولة الوحيد المتسلط. وتابع خليفته ريموند هوات سياسته، وتراجع البلد أكثر في النصف الثاني من عقد 1980 منافساً هايتي في الفقر وفي مرتبة الدولة الأفقر في البحر الكاريبي. وفيما البلد يتخبط بأزمته الاقتصادية والسياسية العميقة ارتأى هوات القيام بالخطوات الأولى من أجل الإصلاح، وكان يساعده في ذلك صندوق النقد الدولي. ولكن الانتخابات التي كان يفترض بها أن تجري في سنة 1991 أُجِّلت إلى سنة 1992 ومع ذلك فقد كان هناك بعض التقدم في إدارة الاقتصاد بفضل المساعدة الغربية، وكان هذا مثلاً على كيفية تأثير انهيار نظم الحكم الشيوعية الدكتاتورية في أوروبا الشرقية وانعكاساتها البالغة في البعيد البعيد على بلد مثل غويانا التي توجهت بعدئذ إلى الغرب طلباً للمساعدة.

وكانت جامايكا بلداً ديمقراطياً برلمانياً، وكان السياسي البارز في عقد 1970 هو ميشال مانلي الذي كان يرأس حزب الشعب الوطني. وكان مانلي اشتراكياً يعارض الماركسية التسلطية، وسعى إلى تحسين مستوى المعيشة لدى الغالبية العظمى من بلده الفقير، وذلك بفضل إضافة رسوم إضافية على الشركات الأجنبية المالكة. وكانت علاقاته الحميمة مع كوبا قد أثارت عداء الولايات المتحدة في حقبة الحرب الباردة، واضطر إلى الرجوع إلى صندوق النقد الدولي طلباً لمساعدة اقتصاده المنهار، وكانت الشروط التي قُرن بها القرض قد زادت الورطة التي تقع فيها جامايكا سوءاً. وفي سنة 1980 خسر مانلي الانتخاب أمام حزب العمل الجامايكي المحافظ، وظل رئيس الوزراء الجديد إدوار سيغا في الحكم حتى سنة 1990. وفرض صندوق النقد الدولي شرطاً أكثر قسوة لكي يصحح العجز المتراكم، ولكن رغم المساعدة الكبيرة من الدول الغربية ورغم نمو السياحة وزيادة الأرباح من معدن البوكسيت (الألمنيوم) وصناعته، ظل الشعب يعاني من الفقر الشديد. وأدت سياسة السوق الحرة بصورة تدريجية إلى زيادة أرباح جامايكا. وفي سنة 1989، عندما عاد ميشال مانلي إلى الحكم، لم يرجع إلى سياسته الاشتراكية السابقة بل تابع سياسة سلفه السابق. وظلت جامايكا مديونة بشكل قوي، وكانت حالة الاقتصاد والنقمة الشعبية والظروف الصعبة تهدد الاستقرار السياسي إلا أنها لم تكن لتؤثر في عراقة الحكم الديمقراطي البرلماني القوي. وعلى العموم كانت دول الهند الغربية تحاول أن تعتمد سياسة تنموية تختلف عن السياسة التي كان يتبعها الحكام الكولونياليون السابقون، وتم

إدحال نوع من أشكال الاشتراكية فشلت في تقديم الحلول للكارثة الاقتصادية. وفي مطلع عقد 1990 تم اعتماد سياسة السوق الحرة بشكل واسع.

غويانا وجامايكا والترينيداد وتوباغو في سنة ١٩٨٩		
	السكان	الناتج القومي القائم بالنسبة إلى الفرد
غويانا	٧٩٦,٠٠٠	٣٤٠ دولاراً أميركياً
جامايكا	٢,٤٠٠,٠٠٠	١٢٦٠ دولاراً أميركياً
الترينيداد وتوباغو	١,٣٠٠,٠٠٠	٣٢٣٠ دولاراً أميركياً

القسم الخامس عشر

* * *

إفريقيا بعد 1945 م:
الصراع والخوف من المجاعة

الفصل الثالث والسبعون

نهاية الحكم الأبيض في غرب إفريقيا

بالنسبة إلى بريطانيا كان المتخرج من جامعاتها في مطلع عقد 1950 يجد في وزارة الاستعمار مجالاً راقياً للإنجازات ووظيفة لائقة تماماً، وبعد فترة من التدريب في أواخر عقده الثاني أو في مطلع عقده الثالث كان المتخرج يأمل بأنة يصبح رئيس مقاطعة في جزر فيجي أو في أي مقاطعة من إفريقيا، فيستلم المسؤولية عن الآلاف من السكان الوطنيين باعتباره المرجع الأخير وباعتباره السلطة التي إليها يرجع أخيراً.

مثل هذه الفرص بالنسبة إلى الشبان لكي يمارسوا السلطة الأبوية لم تكن موجودة في العالم الغربي، وكان العائق الوحيد في مجال وزارة المستعمرات هو الزواج أو بصورة أدق كانت المشكلة كيف يستطيع أبيض العثور على امرأة تليق به وترضى بالذهاب إلى الأدغال. وكان الزواج محلياً غير معقول، وإرضاء هذه الحاجة الإنسانية الأساسية كان يقضي يومئذ بترتيب العودة السريعة إلى الوطن بصورة دورية. كانت زوجة الموظف البريطاني يومئذ تلعب دوراً مهماً في المجتمع الاستعماري الأبيض الذي كان ينفذ بدقة الأوامر التي يتلقاها من الحاكم أو من زوجته.

على السطح، القليل من هذا الواقع قد تغير طيلة نصف قرن في ما خص العادات وأكثر من ذلك في ما خص الحكم الاستعماري، وهذا الواقع كان يطبق فعلاً بالنسبة إلى الفرنسيين. ولكن وبعد أقل من عشر سنوات فيما بعد انتهى كل شيء فجأة. لم يعد هناك مندوبون للحكومات الاسعمارية، فقد حازت إفريقيا السوداء على استقلالها السياسي بلداً بعد بلد.

وتاريخ انتهاء الوظيفة الاستعمارية المدنية يشكل مجرد عالم مصغر في التاريخ ولكن كان له صيت ذائع، وهو يدل على ظاهرة تاريخية يستطيع المؤرخون مشاهدتها تكراراً. كانت الاضطرابات الرئيسية تحصل غالباً بصورة مفاجئة وتأخذ المعاصرين على حين غرة، وذلك من جراء سرعتها وقوتها. والمؤرخون - وليسوا في ذلك أفضل من أي شخص آخر في تنبؤهم بالمستقبل - هم الذين يحللون فيما بعد كيفية حدوث التغيرات بصورة تدريجية وذلك بعد مضي فترة من العقود.

بعد زوال الإمبراطوريات كان الحكم الأوروبي على معظم القارة الإفريقية قصير الأمد نسبياً، وإذا استثنينا الحصون والمحميات على الشواطئ بدأ الحكم السياسي متأخراً أكثر مما كان في آسيا وفي الأميركيتين وانتهى بسرعة، أما الإمبراطورية الاقتصادية فكانت أقدم وأعتق.

إن المصالح الأوروبية في إفريقيا كانت اقتصادية بشكل رئيسي وذلك قبل التقسيم الذي حصل في القسم الأخير من القرن التاسع عشر، وحل الأوروبيون محل العرب في ربط إنتاج إفريقيا ببقية العالم وحتى القرن التاسع عشر كان ناتج إفريقيا الرئيسي هو الإنسان أي العبيد. وكانت الموارد الأخرى مجهزة لخدمة الاحتياجات الغربية في عالم الاقتصاد. من وجهة النظر الإفريقية كان الموضوع الرئيسي هو استغلال الأبيض لهم، ولكن السيطرة السياسية الغربية أدت أيضاً إلى فرض نظام جديد وأدت إلى خلق دول أو نواة دول، وارتدت هذه الدول شكل المستعمرات الأوروبية ضمن حدود مقبولة دولياً، وانفتحت هذه الدول على تأثير الأفكار الغربية في الحكم والتي تضمنت مبدأ تقرير المصير. إن حلول النقد الأوروبي محل الوسائل الإفريقية في التبادل وإدخال اقتصاديات السوق والطرقات والبنية التحتية والتوظيف الرأسمالي، كل ذلك حوَّل وغيَّر أحوال المجتمعات الإفريقية، وبخلال ثلاثة أجيال تطورت القارة لتشكل دولاً مستقلة متعددة.

وداخل هذه الدول استمرت الخلافات القبلية والثقافية تتسبب بالتوتر وبالمنازعات. إن الحدود الوطنية الاستعمارية لم تكن مقبولة في كل مكان عن رضى وعن قناعة، بعد مضي الحقبة الاستعمارية. في نيجيريا وفي الكونغو وقعت حرب أهلية في عقد 1960 وفي القرن الإفريقي - أريتريا والصومال وأثيوبيا - استمرت حروب مدمرة لمدة عقود (وما تزال)، رغم ذلك فإن خرائط ما قبل الاستقلال وما بعده - لتقسيم إفريقيا - ظلت متشابهة بشكل ملحوظ.

إن الحدود التي رسمتها بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال في أواخر القرن التاسع عشر عكست التوغل الذي حققته البعثات التبشيرية والتجارية والمصالح الاستراتيجية والسياسية للحكومات الأوروبية، والمشاريع الكولونيالية في إفريقيا وحصيلة منافستها في ما بينها لم تتوافق مع أي تقسيمات جغرافية طبيعية أو عرقية أو قبلية.

إن تنوع البلدان الخمسين التي خلقها الاستعمار هو تنوع عجيب، يتراوح بين البلد الضخم والبلد الصغير، بين البلد ذي الموارد الكثيرة الغنية والبلد الفقير بشكل يائس. إن الانقسام الديني في الشمال والشمال الغربي بين الإسلام وبين المسيحية في الجنوب قسَّم نيجيريا والسودان وأثيوبيا، والبلدان الإفريقية الجديدة مقسومة أيضاً أيديولوجياً بين ماركسية مثل الموزمبيق والمملكة الإقطاعية التي هي أثيوبيا سابقاً. ومن الملحوظ أن الحروب كانت قليلة عبر الحدود الكولونيالية بين الدول الإفريقية الجديدة، ووضعت خطط من أجل «الجامعة الإفريقية» كما دعا

إليها كوامي نكروما الزعيم الشعبي، وهو أول رئيس لغانا «الشاطئ الذهبي» بعد الاستقلال، وتبينت هذه الخطط فيما بعد أنها غير واقعية. وانتقال السلطة خلق مجموعات جديدة وأوجد زعماء أرادوا ممارسة السلطة كل في بلده، وهم مع قليل من الاستثناء كانوا غير راغبين في محاولة الاندماج مع غيرهم من البلدان.

إن صوت إفريقيا المستقلة بكليتها هو تنظيم إقليمي دولي مكوَّن من دول ذات سيادة أُطلقت عليه تسمية منظمة الوحدة الإفريقية. أنشئت هذه المنظمة سنة 1963 على غرار الأمم المتحدة، وانقسامية إفريقيا لم تمكّنها من أن تكون جسماً مؤثراً أو فعالاً، وكانت جهودها الرئيسية منصبَّة على العمل من أجل استكمال تحريرها وطرد الاستعمار من أجزاء إفريقيا التي ما زالت تحت الحكم الأوروبي، ومن أجل الدفاع عن حقوق السود حيث كانت هذه الحقوق مُداسة كما في جنوب إفريقيا. وإنه من دواعي التأمل الخلافات فيما بين الدول الإفريقية ثم قبول المبدأ القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان ذات السيادة. إن الحدود الموروثة من أيام الاستعمار اعترفت بها منظمة الوحدة الإفريقية في لقائها الثاني في القاهرة سنة 1964. وهل كان بإمكانها أن تفعل غير ذلك؟

ونظراً لاصطناعية الحدود الكولونيالية الإفريقية،فإن محاولة إعادة رسمها يعني العودة إلى الفوضى. وكما هي الحال في البلقان، لم تستطع الأمم القابلة للحياة والمرتكزة فقط على الهوية القبلية أن تتشكل وتستقر بدون تقسيم القارة إلى مئات من الأجزاء. ومبدأ تقرير المصير اتخذ بالتالي مرتبة ثانوية في تكوين الشكل السياسي لإفريقيا المستقلة. إن الحقبة الكولونيالية خلقت «واقعاً» والساعة لا تعود إلى الوراء. حتى نكروما كان عليه أن يتقبل هذا الواقع. وهكذا أصبحت الصراعات في إفريقيا داخلية وحرباً أهلية داخل الدول القائمة، فتحاربت مجموعات عرقية في ما بينها من أجل الاستقلال عن بعضها البعض مثل ذلك ثورة الإيبو في نيجيريا أو مثل الحرب الأرتيرية ضد حكومة الحبشة (أثيوبيا) أو الحرب الأهلية القائمة كما في موزمبيق وأنغولا وهما مستعمرتان برتغاليتان سابقتان حيث استمر الصراع لمدة عقود تغذيه التدخلات الخارجية. والدول الإفريقية أيضاً ساعدت السكان السود فيما كان يسمى روديسيا للحصول على حكم الأكثرية. وإفريقيا السوداء ساندت الأكثرية السوداء في جنوب إفريقيا في نضالها من أجل المساواة. وفي مطلع عقد 1990 لم تكن إفريقيا قد وجدت بعد السلم في طول القارة وعرضها.

إن توقيت الاستقلال لم يكن أول الأمر قد حددته استعدادية المستعمرة بواسطة الحالة الاقتصادية المتطورة والقادرة ولا التنمية الاجتماعية والسياسية التي تم التوصل إليها. إن التعقيد السياسي في حكومات أوروبا ورؤية زعمائها والاعتبارات الاقتصادية التي أصابت الوطن الأم، كل ذلك لعب دوراً كبيراً في المستعمرات، وساعدت على عدم الاستقرار أيضاً حدة الخلافات بين المستعمرات ذات المناخ غير الصحي كما هي الحال في غرب إفريقيا وبين المستعمرات في

المناطق المعتدلة المناخ في الشاطئ الجنوبي أو على طول الداخل الممتد من الشمال إلى الجنوب في إفريقيا وصولاً إلى ما كانت تسمى روديسيا الجنوبية «زمبابوي» أو بين المناطق ذات الغنى في المعادن والتي جذبت المهاجرين الأوروبيين. إن عائلات المقيمين من المزارعين البيض، وبعضهم وجد في إفريقيا طيلة أجيال والمهاجرين الهولدنيين والإنكليز والمهاجرين الهنود الذين بنوا مجتمعاً صناعياً حديثاً كما في جنوب إفريقيا، وغالبيتهم العظمى ولدت في إفريقيا، كانوا جميعهم يعتبرون إفريقيا موطناً أصلياً لهم أيضاً. إن البيض والآسيويين في جنوب إفريقيا يشكلون أقلية كبرى، والبيض هم بمعدل الخُمس، والآسيويين يشكلون أقل من واحد على عشرين ($\frac{1}{20}$) من أعراق مختلطة. ومن يُسمَّون بالملونين يشكلون العُشر في جنوب إفريقيا وفي الكونغو البلجيكي - كما كان سابقاً في روديسيا الجنوبية - كان البيض يمتلكون معظم الأراضي الصالحة ومعظم الثروة.

إن تحويل السلطة يمكِّن الأكثرية السوداء من حكم البلد مما يهدد البيض الأفارقة، لا بسبب خسارة السلطة السياسية بل يهددهم أيضاً بثورة اجتماعية واقتصادية، كما حصل للمقيمين الفرنسيين في الجزائر. هذا ما شكل عائقاً ضخماً ضد الاستقلال وحكم الأغلبية. وتنامي المقيمين البيض بشكل واسع بعد الحرب العالمية الثانية جعلهم يزدادون في روديسيا الشمالية من 9900 شخص إلى 50.000، وفي كينيا من 18.000 إلى 42.000، وفي أنغولا البرتغالية من 30.000 إلى 80.000، وفي موزمبيق من 10.000 إلى 50.000، وفي الكونغو البلجيكي من 18.600 إلى 77.000 وهذا ما شكل مجموعة مصالح لم يكن بالإمكان تجاوزها بسهولة. وليس عجيباً أن تكون المستعمرات التي يقيم فيها مستعمرون بيض أن تتأخر في نيل استقلالها، حيث نالت موزمبيق استقلالها في سنة 1975، ونالت أنغولا استقلالها سنة 1975 وزمبابوي سنة 1980 وناميبيا سنة 1989، في حين أن الأكثرية في جنوب إفريقيا لم تستلم الحكم إلا في سنة 1992 ولم تستقر فيه بعد (في سنة 1994 خرج مانديس مانديلا من السجن وتولى الحكم في جنوب إفريقيا).

في المستعمرات، حيث البيض كانوا يشكلون مجموعة كبيرة العدد، لجأ السود وهم الأكثرية إلى السلاح. في الجزائر وفي روديسيا وفي أنغولا والموزمبيق لم تنتقل السلطة بدون إراقة دماء ومستقبل الجنوب ما يزال معلقاً (قد تقرر في سنة 1994) وما يزال متأرجحاً. إن تاريخ الكولونيالية الأوروبية في مختلف الدول الإفريقية ومطالبتهم بالاستقلال فيه بعض التشابه ولكنه متميز بالنسبة إلى كل منطقة وإلى كل بلد.

كيف يمكن وضع ميزانية للكولونيالية الأوروبية؟ السؤال ليس له جواب. إن الرابط بين إفريقيا والعالم الصناعي بخلال القرن العشرين كان مربوطاً للحصول على تغيير في المجتمع الإفريقي وفي التنمية الاقتصادية الإفريقية وبالطبع في كل مظهر من مظاهر الحياة الإفريقية.

المسألة يمكن أن تطرح بصورة أفضل على الشكل التالي: إلى أي حد سهَّلت الحقبة الكولونيالية التحول لمصلحة الشعوب الإفريقية؟ إن التعليم والتدريب التقني يشكلان أحد المفاتيح الظاهرة، وهما معاً غير متلائمين وإن كان قد تم خلق قاعدة تجعل الانتشار الواسع ممكناً بعد الاستقلال. إن التقدمات الطبية وكذلك السيطرة واستبعاد الأمراض كلها تشكل مكسباً أكيداً مشتقاً من الإدارة الكولونيالية، ولكن ليس من المنكر أن الهدف الرئيسي للحكم الكولونيالي كان الربح من خلال استغلال إفريقيا ومن أجل رفع ثروة الأمم الأوروبية بالذات وتقوية سلطتها. وكانت البعثات الإرسالية وغيرها تتصرف هي أيضاً خارج نطاق الحس بالأبوة الحقيقية، بل في المآل الأخير كانت حياة الشعوب الإفريقية تُفصَّل وفقاً للاحتياطات الاقتصادية للسلطة الكولونيالية ووفقاً للظروف السياسية والإدارية والاقتصادية الكولونيالية والشركات التجارية والتجار والمزارعين المقيمين من البيض ومن الحرفيين المهرة من البيض أيضاً ومن العمال. وفي هذه العملية كانت الخصومات بين الدول الأوروبية وكذلك قوة كل منها هي التي تقرر الكينونة الكولونيالية دونما اعتبار للتقارب العرقي أو دون اهتمام بآثار وبقايا الإمبراطوريات الإفريقية السابقة. كانت هذه الإمبراطوريات قد مُحيت وسُحقت، ولم تكن الشعوب الإفريقية شعوباً متجانسة هي أيضاً بل إنها كانت تتنوع وتختلف في معتقداتها وفي أدوارها في المجتمع.

عندما انتشر الأوروبيون في إفريقيا كلها في القرن التاسع عشر زالت ألوان النسيج والفخار والأسلحة التي كانت تشبه التحف التي صنعت قبل عهد المجتمعات الصناعية، وجرى تطويرها وفقاً لاحتياجات السوق الأوروبية، والبعض منها أُخرج إلى لندن وباريس وبروكسل باعتبارها تحفاً فنية وُضعت في المتاحف. إن الصادرات الإفريقية كانت منذ وقت مبكر تقوم على أشباه المعادن، وقبل كل شيء على الذهب وعلى المنتوجات الزراعية وعلى التبغ والملح والأفاوية (البهارات) والقطن، وفيما بعد زيت البلح من دلتا النيجر. وليست كل المنتوجات الزراعية من أصل إفريقي، فقد أُدخل الكاكاو إلى إفريقيا على يد البعثات في عقد 1860. وفي القرن العشرين أصبح الذهب هو البضاعة المصدرة الرئيسية، أما السلع المصنعة في أوروبا فقد وجدت أسواقها في المستعمرات. ولكن باستثناء جنوب إفريقيا لم تتطور أية صناعة سلعية في المستعمرات الأوروبية رغم الفيض في اليد العاملة السوداء الرخيصة، وربح الأوروبيون احتكار التجارة فعلاً. في داخل البلاد الإفريقية وفي الأراضي المحتلة حل الأوروبيون محل التجار الأفارقة الذين سيطروا من قبل على التجارة نحو الشاطئ والرأسماليون الأفارقة الذين ظهروا في العهد الأوروبي كانوا قلة وقد ارتبطوا بالأوروبيين وبالشركات التجارية الأوروبية الاحتكارية القوية. كان الرأسمال الأوروبي يستثمر بصورة تدرّ ربحاً أكبر في المجتمعات الصناعية البيضاء المزدهرة في كل من أوروبا وأميركا لأنها كانت أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية. كان التثمير في إفريقيا مزدهراً في

مجالات المناجم التي توسعت بسرعة، وفي مجال الموارد الزراعية التي تتطلب يداً عاملة غير ماهرة وكبيرة العدد كما تتطلب القليل من التقنيين المهرة. وكانت الأيديولوجية والعنصرية تلعب دوراً في هذا المجال أيضاً، كان الأفارقة السود، باستثناء القلة منهم، يُعتبرون بكل بساطة غيرمؤهلين للتعليم المهني والتكنولوجي، ومال الأوروبيون إلى اعتبارهم شبيهين بالأطفال.

ولكن في المآل الأخير لم تكن التحفظات ولا السياسة الحكومية هي التي أملت التطور الاقتصادي في إفريقيا وبشكل حاسم، بل منجزات الاقتصاد الرأسمالي ككل في القرن العشرين. إن تبعية الاقتصاد الإفريقي للغرب من حيث النظام النقدي ومن حيث التسليف ومن حيث تنمية وتغذية الموارد الإفريقية وتجارتها كانت قد استقرت زمن الاستقلال في عقد 1950 وعقد 1960، بحيث إن التغيرات الجذرية أصبحت صعبة إن لم تكن مستحيلة. كانت إفريقيا السوداء في عقد 1990 ما تزال بصورة رئيسية في حالة الإنتاج البدائي، وجرت محاولات من أجل الاكتفاء الذاتي والنمو المعتمد على النفس عبر الإنتاج الصناعي وفقاً لأسلوب الغرب أو كما يجري في أقسام من آسيا. ولكن المحاولات انتهت إلى الفشل. ولكن المصانع ازداد عددها وبدأت تحل محل السلع المصنعة المستوردة. وكانت المنتوجات الأولى مقصورة على مصنعين أو ثلاثة مصانع في كل بلد، بحيث إن الثروة الإفريقية ظلت إل حدٍّ بعيد مرتبطة بالأسعار العالمية المقررة لهذه السلع، سواء تعلق الأمر بالنفط كما هي الحال في نيجيريا والغابون أو بالفوسفات والكاكو في التوغو أو الماس والقهوة في جمهورية وسط إفريقيا. في هذه الأثناء لم يماش إنتاج الطعام في إفريقيا زيادة السكان. في عقد 1980 وعقد 1990 عانت أثيوبيا من مجاعة رهيبة. ومن النظر إلى المستقبل كان تسارع المساعدات قد شكل أيضاً معضلة واجهتها إفريقيا السوداء التي كانت مواردها لا تتلاءم مع الأزمة.

إن الدول الأوروبية الإمبريالية كانت تبدو شحيحة وبخيلة عندما يتعلق الأمر بالمصاريف الكولونيالية. كان البريطانيون والفرنسيون والبرتغاليون يعتمدون على التمويل الخاص مثل الشركات الكبرى ذات الامتيازات الحصرية مثل شركة النيجر وشركة جنوب إفريقيا البريطانية، وكانت هذه الشركات بدورها تُخضع توسّعها وإدارتها في إفريقيا لقاء امتيازات تجارية وامتيازات على الأراضي في المستعمرات. لقد فُتحت إفريقيا بالقوة وعلى يد العمال اليدويين الأفارقة.

وكان هذا الأمر يتم باستغلال البشر بأسلوب وحشي عنيف أكثر مما حصل في إقطاعية الملك ليوبولد الشخصية في الكونغو.

هنا أدى إنشاء إدارة وإقامة بنية تحتية من الطرقات وتكوين قوة عاملة من أجل جمع المطاط، كل ذلك أدى إلى التعذيب وإلى القتل. حتى أوروبا البيضاء اعتادت أن تنظر إلى السود على أنهم عرق منحط، وهي قد صدمت عندما انفضحت هذه الحالة من المعاملة قبل بدء الحرب العالمية الأولى بقليل.

ولكن هذا الوضع لم يكن وضعاً معزولاً أو منفرداً. في عملية تطوير موارد إفريقيا لم يكن الأوروبي مهيئاً للقيام بالعمل اليدوي الضروري والذي لا يحتاج إلى مهارة، مثل قطف المحاصيل أو استخراج أركاز المعادن من المناجم أو بناء الطرقات أو طرق السكك الحديدية المؤدية إلى الشواطئ. وتم تجنيد قوة من السود في ظروف هي أسوأ من ظروف الاستعباد، وذلك لإقامة أساسات إفريقيا الغربية الحديثة، واستمر النظام الإقطاعي مفروضاً على المواطنين الأفارقة في إفريقيا الغربية الفرنسية إلى سنة 1946. وفي جنوب إفريقيا كان على السود أن يدفعوا ضريبة نقدية وحدهم إن هم أخذوا أجرتهم نقداً من العمل في المناجم، واستدعى الرجال بموجب عقود مدتها سنة أو أكثر من ذلك. وأصبحت اليد العاملة المهاجرة صورة راسخة في الحياة الاقتصادية الإفريقية، واستعمل الخزان البشري الموجود في إفريقيا أيضاً خارج شواطئها، فقد سُفِّر الأفارقة عبر الأطلسي لتطوير قارات أخرى، وقد استخدموا في القرن العشرين لتطوير (أميركا) وهكذا حققوا المكسب المشروط لمزيد من التطور. ولكن التوظيف المالي كان يأتي من خارج إفريقيا، وكانت المهارات التكنولوجية مسندة بكاملها تقريباً إلى الرجل الأبيض الذي ترك الأفارقة تابعين وضعفاء. وأكثر من ذلك، وطيلة حربين عالميتين، اعتبرت إفريقيا مخزن الجنود بالنسبة إلى أوروبا في حروبها الداخلية.

كيف كانت السلطات الكولونيالية ترى مستقبل إفريقيا وكيف كانوا يرون العلاقة بين الأفارقة وبين مستعبديهم؟ هل إن علاقة السيد بالعبد ستدوم أبداً؟ إن التنوير الأوروبي يفسر ويشرح معنى التقدم البشري. ولا يمكن استبعاد الأفارقة تماماً من ذلك، فهم على كل حال جزء من الأسرة البشرية. ولكن العرقية الفجة قسَّمت هذه العائلة وأوضاعها الحضارية سنداً للَّون بين أبيض وأسود وأحمر هندي في وضع وسط. في الإمبراطورية البريطانية كان الشعب الأبيض يعتبر قادراً ومؤهلاً ليحكم نفسه. فاستقلال الهند قبل به قُبل سنة 1914 باعتباره محتوماً في مدة من الزمن، ولكن الشعب الأسود لم يحن وقت اعتبارهم مستعدين لحكم أنفسهم، ولم يتصور أحد ذلك (الحقيقة التي يغفلها المؤلف هي أثر العدد).

وبعد الحرب العالمية الأولى اخذت المستعمرات الألمانية في إفريقيا الشرقية الألمانية وفي جنوب غرب إفريقيا الألمانية وأسمها تانجانيكا، وأخذت جنوب إفريقيا التي كانت جنوب غرب إفريقيا الألمانية والتي سُمِّيت فيما بعد ناميبيا، وأخذت فرنسا معظم التوغو والكاميرون وأخذت بلجيكا راواندا وأورندي التي كانت من قبل جزءاً من شرق إفريقيا الألمانية والتي أصبحت فيما بعد دولتين مستقلتين هما راوندا وبورندي. ولكن هذه الأراضي لم تكن تعتبر أنها مستعمرات فقط، فقد وضعت تحت رعاية عصبة الأمم التي انتدبت بريطانيا وجنوب إفريقيا وفرنسا وبلجيكا وكلها اعتبرت مؤتمنة من أجل تقدم سكان هذه المناطق. ولكن هذ الوضع الخاص لم يساعد هذه

الدول على التقدم نحو الاستقلال سريعاً، ولكن واحدة من هذه الأراضي المنتدب عليها وهي ناميبيا اعتبرت الأخيرة للحصول على الاستقلال في سنة 1989.

عدد قليل من الأوروبيين حكم إفريقيا، وقد استطاعوا ذلك بفضل تركهم مهمة الإدارة بين يدي الأفارقة إنما تحت إشراف أوروبي وتحت حكمهم وأمرهم، وهذا ما كان يسمى بالحكم غير المباشر. ولما كانت المهمة الأولى هي إحلال السلم كان الضباط الأوروبيون والجنود السود يلعبون دوراً كبيراً في إفريقيا، وفيما بعد ملأ الأفارقة المراكز الإدارية الدنيا في كل المستعمرات إذ لم يكن هناك عدد كاف من الأوروبيين للقيام بهذه المهمة. في شاطئ العاج، وهي مستعمرة بريطانية، على سبيل المثال كان على ثمانية وخمسين أوروبياً، رسمياً، أن يحتلوا المراكز الإدارية العليا وقيادة الجيش والبوليس والمركز التقنية في بلد يعد أربعة ملايين وذلك في عقد 1930، وهذا كان يعني أن الأفارقة يحتاجون إلى التدريب والتعليم للقيام بالوظائف الكتابية وبالرقابة الدنيا. وأقيمت المدارس، ولكن رغم ذلك فإن 2% أو أقل تلقوا العلم شكلياً من بين الأفارقة وقلة قليلة جداً سنحت لها الفرصة لكي تصل إلى الجامعة، علماً بأن شاطئ العاج تعتبر أكثر تقدماً من حيث التعليم الإفريقي من بقية دول إفريقيا. وتحسَّن الوضع في عقد 1950، ولكن التعليم الابتدائي والثانوي أتيح بصورة أقل أمام أقلية من الأفارقة.

إن نقص التدريب التقني والمهني عند الأفارقة قبل الاستقلال حجب أي فرصة من أجل التطور فيما بعد، وهذا الوضع أنشأ مجموعة صغيرة من السياسيين الأفارقة ومن الجنود الذين استلموا اسلطة الفعلية فيما بعد، وهذا الوضع لم يكن وضع نوع من المجتمع تستطيع الديمقراطية أن تمد جذورها فيه. إن إهمال المستعمرين لأهل إفريقيا كان نتيجة السياسة الاقتصادية، وهذا الأمر مكَّن لقيام حكم بأرخص الأثمان بالنسبة إلى السلطات الكولونيالية الأوروبية.

ورغم اعتراف المستعمرين الأوروبيين بحقوق الأفارقة بعد الحرب العالمية الثانية، ظلت الحكومات الأوروبية بطيئة في تنفيذ التحسينات الأساسية في عقد من الزمن أو في عقدين قبل الاستقلال. وفي جميع الأحوال كانت هناك عوائق أكبر تمنع من التنفيذ أكثر مما يسمح به الوقت، وكانت أفكارهم حول مستقبل المستعمرات متنوعة أيضاً وغير واضحة.

أقامت فرنسا إدارة تراتبية شديدة المركزية ووضعت فيها رؤساء أفارقة تحت إمرتهم مباشرة، وكانوا تحت المراقبة من قبل مفوضين إقليميين والجميع تحت إمرة حاكم عام هو بدوره مسؤول أمام وزارة المستعمرات في باريس. وكانت فرنسا تتبع مبدأ أن الأفارقة السود يستطيعون الارتقاء إلى مرتبة المساواة مع الفرنسيين البيض من خلال التعليم ومن خلال قبول الحضارة الفرنسية والمعتقدات الفرنسية والمواقف الفرنسية. وباختصار، كان مرامهم الأخير أن يجعلوهم غير

مختلفين عن الفرنسيين إلا في لون الجلد فقط، وعندها يحصلون على حقوق وواجبات المواطن الفرنسي بما فيها أهلية التصويت واستلام المناصب الوزارية.

وبالمقابل من كل هذا، كانت أيديولوجية متنورة ولكنها لم تكن في شيء بالنسبة إلى السير بالمستعمرات الإفريقية إلى استقلالها الذاتي. كانت عاصمة إفريقيا الفرنسية باريس، وكان عدد الأفارقة المؤهلين لنيل حقوق المساواة قليلاً جداً، وكانت الفكرة بأنهم سوف يكونون معترفين بالجميل لنظام مفيد لهم لأنه يميزهم عن جماهير إفريقيا الفقيرة. وكان الغرض من ذلك هو الامتصاص بدلاً من منح الاستقلال. وفي مؤتمر برازفيل للحكام الفرنسيين في إفريقيا في شهر يناير 1944، ناقشت «فرنسا الحرة» مستقبل المستعمرات الفرنسية في إفريقيا وقدمت اقتراحات من أجل إصلاحات اقتصادية وليس من أجل الاستقلال. وبعدها تكلم ديغول عن مستقبل فيه يقوم كل شعب إفريقي بتطوير نفسه وإدارة نفسه وبعدها يحكم نفسه بنفسه، وكلمة بعدها تعني التطويل الكثير. وجرى كلام عن بعض أشكال التشارك والاتحاد مع فرنسا. ولكن كل ذلك كان غامضاً ولم يُدعَ أي إفريقي لحضور المؤتمر.

وكان أثر الحرب العالمية الثانية وبروز زعامات إفريقية متعلمة وبارعة تحتج ضد التفاوت الاقتصادي وسمع شكاوى وظلامات الإفريقيين قد بدأ يُحدث نوعاً من التغيير. في شاطئ العاج أسس فليكس هوفوت بوانييه الحزب الديمقراطي الإفريقي في سنة 1946 الذي لقي دعماً واسعاً، وذلك إلى حد كبير، بسبب استمرار نظام السخرة وقلة الأجر. وهذا الواقع هو الذي شكل المظالم التي كان تعتور حياة الأفارقة. في هذه الأثناء كانت الحكومات الفرنسية مستعدة للتخلي عن الأشكال البالية الصارخة من أشكال السيطرة المركزية الاستعمارية، ولإدخال إصلاحات على إدارتها الكولونيالية، وللسماح بمزيد من التمثيل في الجمعية الوطنية الفرنسية، وكانت الفكرة السائدة هي فكرة الاستقلال الداخلي ضمن اتحاد فرنسي تدعمه بحرية الشعوب الإفريقية. في الواقع كان يُقصد بهذا الاتحاد الإبقاء على الروابط الاقتصادية والسياسية بل تقويتها بين فرنسا الأم وإفريقيا الفرنسية والإبقاء أيضاً على كل الإمبراطورية الفرنسية التي أصبحت يومئذ غير مقبولة، وكانت الرؤية تقوم على نوع المشاركة في قضية مشتركة هي خدمة جمهورية فرنسية تُبعث عظيمة كقوة عالمية، ولم يخطر بالبال يومئذ قيام مشاركة على أساس من المساواة. وبدت هذه الأفكار وهماً جر فرنسا وإمبراطوريتها السابقة في الهند الصينية وفي شمال إفريقيا إلى كثير من الضرر ومن إراقة الدماء. لقد أعطي الاستقلال بعد صراع مرير. في إفريقيا الغربية السوداء، بخلاف الجزائر، تم تجنب الصراع المسلح إلا في الكاميرون، وانتقال السلطة منذ منتصف سنة 1950 جرى سلمياً وحتمياً. ولكن إقامة برلمانات تمثل الأراضي (فيما وراء البحار) وتتألف من نواب أفارقة منتخبين، زاد التمثيل في الجمعية الوطنية في باريس، وإقامة مجلس أعلى

فدرالي لإفريقيا الغربية الفرنسية لمساعدة الحكام العامين، الذين أطلقت عليهم يومئذ تسمية «المفوضين السامين»، كل ذلك لم يكن إلا مسكنات. وظل الأسود الإفريقي مواطناً من الدرجة الثانية.

وبعد أن نالت غانا استقلالها سنة 1957، وبعد الصراع الدموي في الجزائر الذي وصل إلى مرحلة حاسمة، عاد ديغول إلى الحكم سنة 1958 يحمل مبادرة كاملة: لقد ارتأى تسوية دستورية جديدة. إن الاتحاد الفرنسي سوف يتحول إلى المجموعة الفرنسية، وأعضاؤها سوف يستمرون في تلقي الدعم الاقتصادي والتقني من فرنسا. إن أراضي المستعمرات الفرنسية السابقة سوف تحصل على الحكم الذاتي وعلى الاستقلال الاسمي الرسمي، ولكنها تظل مربوطة بباريس. وأخضعت المجموعة الفرنسية للاستفتاء العام في أراضي المستعمرات الفرنسية في نوفمبر 1958. ولما كان العون الاقتصادي ضرورياً صوَّتت دول غرب إفريقيا باستثناء غينيا، بالموافقة على المجموعة وبقيت فيها. ولكن بخلال 1959 و1960 طالبت النخبات الإفريقية الحاكمة بالاستقلال الكامل. وكان على باريس أن تقبل لأن جهودها من أجل الإبقاء على السيطرة الإمبريالية السياسية، مهما كان شكلها قد فشلت. والبقية الباقية من دول إفريقيا السوداء، التي كانت تشكل إفريقيا الغربية وإفريقيا الاستوائية، منحت استقلالها سنة 1960 (هنا غفل المؤلف ذكر تدخُّل الولايات المتحدة عن طريق مخابراتها ودبلوماسييها من أجل تحريض بعض الزعماء الأفارقة للمطالبة بالاستقلال).

إن شاطئ العاج، وهو أكثر الدول سكاناً ضمن الأراضي الفرنسية السابقة في إفريقيا، كان اقتصادياً أفضل من غيره في مطلع عقد 1990 كدولة مستقلة، وإن كان بالنسبة إلى المستويات الغربية ما يزال متأخراً فقيراً. في عقد 1930 بدأ النمو الزراعي يتحسن بسرعة وكان الكاكاو والقهوة وزيت النخل هي أهم المصدرات. وفي مطلع عقد 1990 كان شاطئ العاج دولة ذات حزب واحد، وقد حكمها منذ الاستقلال في سنة 1960 رجل مثقف ثقافته فرنسية هو فليكس هوفوت بوانييه الذي كان في السابق وزيراً في باريس وكان عضواً في الجمعية الوطنية وكان أول من تخلى عن انتمائه إلى الشيوعية. من الناحية السياسية يعتبر شاطئ العاج متقدماً ومتنوع المداخيل، كما أن هوفوت بوانييه كان رجلاً عملياً فرحَّب بالرأسمال الغربي ورحَّب بالمساعدة الفرنسية وتقرَّب ببلده من فرنسا إلى أقصى حد. كان عمره سنة 1992 سبعاً وثمانين سنة فلم يعد يلقى الاحترام الذي يليق به. وكان تدني أسعار الكاكاو والقهوة قد أحدث أثراً سيئاً في الاقتصاد، وكانت خدمة الدين الخارجي تبتلع قسماً كبيراً من أرباح الصادرات، وتراجعت الظروف الاقتصادية بسرعة. وقامت أجيال جديدة من الطلاب والمعلمين والحرفيين والنقابات فلم تعد مستعدة لتقبُّل حكم «آباء الوطن»، ولا تقبُّل الفساد ودولة الحزب الواحد. وعادت سيطرة الغرب

على القارة الإفريقية على أثر انهيار الاتحاد السوفييتي وكان على هوفويت بوانييه أن يقبل بإجراء انتخابات رئاسية لأول مرة في أكتوبر 1990. وأدت سيطرته على مقاليد الحكم إلى تأمين انتصار سهل له، ولكن هذا لم ينه المطالب الرامية إلى توسيع الحصص في الحكم وفي المغانم.

ومثل نيكروما، أنفق هوفوت بوانييه الملايين لفرض الأبنية الهندسية الفخمة على بلده الفقير، وكانت عاصمته تتباهى بأنها تحتوي على كاتدرائية شهيرة نموذجها مأخوذ عن كاتدرائية القديس بطرس في روما مع فسحة تتسع لـ18 ألف رجل، وقد دشَّنها فيما بعد البابا يوحنا بولس الثاني في سنة 1990.

كانت غينيا ذات حزب واحد إلى أن استلم العسكر في سنة 1984، ولكن غينيا بدأت استقلالها بقطع علاقاتها مع فرنسا في سنة 1958. وكان رجل غينيا القوي وزعيمها طيلة عقود هو سيكوتوري الذي بنى قوته على الحركة النقابية. وقد أقام دولته الاستبدادية وتبنى الماركسية الإفريقية، وهكذا تخلى عن المقومات الأساسية للصراع الكلاسيكي. والشيء الذي أخذه عن الشيوعية هو دولة الحزب الواحد المنظمة جداً. وكان نظامه القاسي قد دفع بشراذم اللاجئين إلى البلدان المجاورة، وقُدِّر عددهم ما بين مليون إلى مليونين. في الوهلة الأولى بدا وكأن غينيا سوف تقع ضمن المدار السوفييتي، ولكن سيكوتوري كان وطنياً إفريقياً متحمساً مستعداً لقبول المساعدات من جميع الأطراف وأن يضبط علاقاته مع الغرب والشرق ليناسب رؤيته لمصالح غينيا الوطنية. كانت غينيا غنية بالمناجم وخاصة بالبوكسيد لصنع الألمنيوم، وكانت غينيا في مطلع 1990 وقد ربحت قليلاً من صادراتها. وكان الروس الذين طوروا استخراج البوكسيد يدفعون سعراً متدنياً. وظلت غينيا تحت رحمة المستثمرين الأجانب القلائل.

وبموت سيكوتوري سنة 1984 انتهى حكم حزبه القمعي، ولكن الانفتاح على حكم حزب مدني لم يحصل. واستلم الجيش السلطة بانقلاب غير دموي قاده رجل قوي جديد هو الكولونيل لانسانا كونتي الذي ندد بدكتاتورية سيكوتوري الدموية والقاسية. كان الاقتصاد بحالة رهيبة بعد عشرين سنة من «الماركسية»، واتجه الحاكم الجديد نحو الغرب. وطلباً للمساعدة الاقتصادية أنهى سياسة العزلة، فقدمت له فرنسا والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي المساعدة لتحرير الاقتصاد. وتصاعدت المعارضة ضد الحكم العسكري ووضعت الحكومة العسكرية برنامج الخمس سنوات في سنة 1988 من أجل الانتقال إلى الحكم المدني مع انتخابات تجري للبرلمان في سنة 1992 على أن تجري الانتخابات الرئاسية في سنة 1993.

أصبح نظام الحزب الواحد والزعامة الدكتاتورية هو القاعدة في دولة مستقلة حديثاً عن فرنسا في أراضي إفريقية هي: بينين والنيجر والكاميرون والتوغو وبوركينافاسو وموريتانيا. وطبقت ذات القاعدة على السنغال وإن كان زعيم السنغال ليوبولد سنغور رجلاً متأثراً بالثقافة الغربية ومثقفاً

ثقافة مسيحية إنسانية وكاثوليكياً وأستاذاً في جامعة السوربون، وهو الذي أشاع في السوربون الثقافة الإفريقية السوداء. إن ثقافة سنغور الفرنسية المعمقة حملته على التفتيش عن قيمة الثقافة السوداء وإلى وضع حد للتمثل، وإن كان قد اعتمد أيضاً الاشتراكية الغربية التي تقول بسيطرة دولة الحزب الواحد.

وبعد انهيار الجمهوريات الشعبية في أوروبا الشرقية في سنة 1989 وفشل الاقتصاد الشيوعي وفشل إدارة الدولة للاقتصاد والذي بدأ أكيداً عندما أخذ عقد 1980 في الإشراف على الانتهاء. عندها فكر الحكام المستبدون بتغيير صورتهم، وهناك سبب أهم للتغيير هو الظرف الاقتصادي الخطر في إفريقيا الساعية إلى التطور والنمو. إن الدول الإفريقية قد أنفقت بتبذير سخي في عقد 1970 فقط لكي تدفع الثمن موجعاً اقتصادياً من جراء ارتفاع السلع في منتصف عقد 1970 ثم هبوط الأسعار في عقد 1980. معظم الدول الإفريقية أصبحت مثقلة بالديون الخارجية، وللحصول على قروض جديدة ضرورية من البنك الدولي ومن صندوق النقد الدولي كان على هذه الدول أن تقبل بإعادة نظر مؤلمة في سياستها وفي اقتصادها. ولكن الجماهير الفقيرة لم تخضع طائعة، فالعمال والمعلمون والموظفون المدنيون أخذوا بإعلان الإضراب من أجل إيقاف التدني الحاصل في مستويات معيشتهم. وأصبح الفساد هو الهدف الأول لغضب هذه الفئات. وكنتيجة لهذا الوضع أخذ نموذج الحكم الإفريقي يتغير: وكان على الزعماء الأفارقة في المآل الأخير أن يظهروا بمظهر المقبول لدى الشعب. فرئيس بينين مثلاً أعلن في سنة 1990 فشل الماركسية وأدخل بلاده نظام تعدد الأحزاب. واعتبرت الانتخابات الرئاسية في سنة 1991 أول خطوة نحو هذا المنحى في قارة إفريقية. وجرت الانتخابات حرة وخسرها الرئيس وكان أول رئيس يقبل بالهزيمة ويخضع للعملية الديمقراطية، وسلَّم العسكر الحكم إلى المدنيين. وفي الغابون حيث حكم الرئيس عمر بونغو بصورة مستمرة طيلة عشرين سنة وأكثر وانتهى نظام الحكم الواحد في سنة 1990. واستطاع بونغو أن يعيش بعد الانتقال والتحول وأن يحتفظ بالسلطة، ولكن المشاكل القديمة الناتجة عن التخلف الاقتصادي وحاجة الناس إلى التعليم رغم التحسينات الكبيرة الملحوظة والصراعات العرقية والعادات السياسية تضافرت كلها ضد إقامة حكومة تمثيلية ديمقراطية متجذرة الأصول بعمق في عقد 1990 (ألا يلاحظ أن كل دول العالم الثالث يتبع حكمها تعليمات المايسترو ذاته المتمثل بالبنك الدولي وبصندوق النقد الدولي اللذين همهما استعداء الشعوب على حكامها...). وكانت المستعمرات البريطانية قد سلكت سبيلاً آخر نحو الاستقلال يختلف عن الأسلوب الفرنسي: الاحتفاظ بالسيطرة الإمبريالية أو في حالة وجود مقيمين بيض فإن سيطرة هؤلاء المقيمين كانت بعد كل شيء الهدف المشترك في كل من الأراضي الفرنسية والبريطانية في إفريقيا طيلة عقد 1950، وسمحت الحكومات البريطانية بمزيد من المبادرة للرجال

من هذه الجهة فأتاحت قيام إدارة استعمارية أقل مركزية مما سمحت به الحكومات الفرنسية. وعلى هذا وجد القليل من الأوروبيين الذين أصبحوا يُعرفون بـ«الحكام غير المباشرين»، وكان هذا الأمر شبه محتوم. وتم الاتفاق مع الزعماء الأفارقة ومع الأعيان الذين ارتضوا السيادة البريطانية على أن تترك لهم سلطة الحكم في إقطاعاتهم تحت إشراف بريطانيا النهائي.

إن الحكم إدارياً بواسطة الحكم غير المباشر برز بشكل خاص مع فردريك لوغارت الذي استولى على شمال نيجيريا من سنة 1900 إلى سنة 1906 ثم ضمها إلى نيجيريا الجنوبية في مستعمرة كبيرة واحدة. ولكن نيجيريا الشمالية وتعداد سكانها عشرة ملايين لا يمكن أن تُحكم مباشرة من قبل حفنة من الأوروبيين، ولهذا تُرك الأمراء المسلمون من قبيلة فلاوني يحكمون ظاهراً وتُركت لهم سلطتهم القديمة في المحافظة على الأمن وتسيير الإدارة.

والنقطة البارزة في الحكم البريطاني في منطقة إفريقيا الاستوائية قامت على طريقة بدأت كتدبير مؤقت، ثم أصبحت فيما بعد مبدأً عاماً هو مبدأ الحكم غير المباشر، وهي وسيلة بريطانية إفريقية في التعاون من أجل تطوير المستعمرات، وعلى هذا - هكذا كان يُعتقد - فإن المجتمع الإفريقي الممزق شر تمزيق يمُثُل العبودية يمكن إنقاذه منها من أجل مستقبل إفريقي محتمل. ولكن الحكم غير المباشر ساد فقط في أسوأ المناطق الإفريقية وأقلها تطوراً، أما في الشاطئ الغربي من إفريقيا فساد حكم مباشر وحل محل النظام الاجتماعي الإفريقي الأقدم. وعندها قام عدد كبير من المقيمين البيض يطالبون باستلام الحكم في مناطق وجودهم باعتبارهم أصحاب حق كإفريقيين مولودين فيها كما كانت الحال في روديسيا الجنوبية وفي كينيا وفي جنوبي إفريقيا، أو حيث أتاح استخراج معدن النحاس بشكل واسع قيام مؤسسات صناعية مهمة كما في روديسيا الشمالية أو جنوب إفريقيا حيث كانت البنيات الإفريقية التقليدية قد استخدمت من أجل احتياجات البيض ومصالحهم.

جدول بأربع عشرة دولة إفريقية تتكلم الفرنسية سنة ١٩٨٧		
	عدد السكان بالملايين	الدخل السنوي لكل فرد بالدولار الأميركي
موريتانيا	١,٨٦	٤٤٠
مالي	٧,٧٧	٢١٠
نيجر	٦,٧٨	٢٦٠
تشاد	٥,٣٦	١٥٠
جمهورية إفريقيا الوسطى	٢,٧٢	٣٣٠
الكونغو	٢,٠١	٨٧٠
الغابون	١,٠٥	٢٧٠٠
الكاميرون	١٠,٨٦	٩٧٠
بينين – داهومي	٣,٣١	٢٩٠
بوركينوفاسو (فولتا العليا)	٣١٨	١٩٠
شاطئ العاج	١١,١٢	٧٤٠
غينيا	٦,٥٠	٣٢٠
السنغال	٦,٩٥	٥٢٠

ملاحظة:

كانت هذه الدول في الماضي من مستعمرات فرنسا في الغرب وفي خط الاستواء، وكلها نالت الاستقلال في سنة ١٩٦٠ إلا غينيا أخذت استقلالها سنة ١٩٥٨.

في المستعمرات الواقعة في الغرب الإفريقي كان المثقفون الأفارقة قد برزوا كمجموعات نخبة مميزة تشارك في الإدارة، وكانت أكثرية هؤلاء الأفارقة تأمل بأن تلعب دوراً في التراتبية الاستعمارية وأن تستفيد من النظام القائم يومئذ. إن الرقابة الأوروبية كانت بعيدة كل البعد عن إعطاء الأفارقة أي أمل واقعي بالاستقلال قبل الحرب العالمية الثانية، وكان الأفارقة الذين يتعاونون مع الحكم الكولونيالي في موقع يمكِّنهم من ممارسة بعض النفوذ سنداً للحقوق الإفريقية، ولكنهم كانوا أعجز من أن يتحدّوا التبعية الكولونيالية المسيطرة. ولكن كان بإمكان الأفارقة أن يتّحدوا معاً من أجل حماية مصالحهم، وهو تحرُّك ساعد بذات الوقت على تحديد وعلى تقوية الهوية الإفريقية والتضامن الإفريقي. من الأمثلة على ذلك الاتحاد في ما بين مزارعي الكوكا الأفارقة الناشطين في الشاطئ الذهبي من أجل تنظيم إضرابات في سيراليون ونيجيريا والسنغال في عقد 1920. كانت النضالات السياسية الإفريقية في عقد 1920-1930 ذات مدلول فقط من حيث إنها تمثل جذور السياسة الإفريقية بعد الحرب العالمية الثانية عندما قامت تحركات هدفها الأخير استكمال استقطاب الجماهير، ولكن الكساد الاقتصادي في عقد 1930 ثم الحرب العالمية الثانية بذاتها

تعتبر عاملاً أساسياً في تغيير وجه إفريقيا وتقويض الدعائم التي قامت عليها السيطرة الأوروبية الكولونيالية.

وضعت بريطانيا في إفريقيا كل زخارف الديمقراطية البرلمانية مثل رئاسة المجلس كمؤسسة تشريعية ومثل القضاة الذين يقدمون النصائح أو التوبيخ، كما وضع المؤسسات التشريعية. أما الفرنسيون فقد فرضوا من فوق معطيات حضارتهم الديمقراطية. ولكن أبهة الديمقراطية هذه لم تلائم وقائع وحقائق الحكم الكولونيالي. وإذا أردنا أن نحكم بصورة إيجابية نقول إن بريطانيا وفرنسا بدأتا بقيادة إفريقيا نحو طريق الديمقراطية، ولكن هذه الطريق أريد لها أن تكون أطول طريق ممكنة. فالحكومات في لندن وباريس بعد نهاية الحرب العالمية الثانية اعتقدت أن الأفارقة يمكن أن يكونوا أهلاً لأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم بعد جيل أو جيلين على الأقل. وفي الواقع منح الاستقلال بسرعة كبيرة بخلال أقل عقد من الزمن، وأعطيت المؤسسات التمثيلية والدساتير لشعوب تنقصها المعرفة التكنولوجية، شعوب هي الأفقر من غيرها من شعوب العالم الثالث والتي كانت الغالبية العظمى فيها أمية. وحصلت المجموعات القوية والأفراد الأقوياء على سلطة الحكم وتمسكوا بها أطول مدة ممكنة، فقمعوا كل معارضة اعتُبرت في نظرهم تخريباً وتهديماً. وهكذا حكمت إفريقيا السوداء طيلة عقود من الزمن من قبل زعماء أقوياء أو من قبل العسكر عندما تكون الزعامة السياسية ضعيفة أو غير قوية بشكل كاف. وكان العسكر يثورون عندها ويزيلون الحكم السياسي «الفاسد» إلى أن أفسدهم الحكم هم أيضاً. إن سجل العديد من الدول الإفريقية بعد الاستقلال هو سجل أسود. فبعض هذه الدول مثل أوغندا مثلاً عانت الكثير من الصراع الداخلي ومن الحكم الاستبدادي منذ أن انتهى الحكم الكولونيالي وكانت معاناتهم بعد الاستقلال أكبر من معاناتهم قبله، ولكن هذا الأمر أيضاً يعتبر إرثاً من الحقبة الكولونيالية ومن حقبة التخلف.

إن الشاطئ الذهبي كان أكثر تقدماً وازدهاراً من كل مستعمرات إفريقيا البريطانية. وكان المعلمون من النخبات المثقفة ثقافة غربية والإداريون والمحامون ورجال الأعمال قد بدأوا يشعرون بالضيق المتزايد من سيطرة المصالح البريطانية في إدارة المستعمرة بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن إن كانت بريطانيا محكومة يومئذ بحكومة عمالية تشعر بتعاطف كبير مع الشعوب الإفريقية، إلا أن مصالحها الخاصة، وبخاصة حالة العملة الاسترلينية الخطرة، جعلها تقاوم الاستقلال. فالكوكا في الشاطئ الذهبي كانت محصولاً ذا قيمة لكسب الدولارات. ومُنحت الهند الاستقلال بسرعة خيفةً من الاضطراب السياسي البالغ الخطورة، ولكن لم يكن هناك أي خطر متوقع في المستعمرات الإفريقية التي سُمح لها بأن تحكم نفسها بنفسها خطوة خطوة تحت رعاية طويلة الأمد من قبل بريطانيا التي كانت ترعى هذه الخطوة. كانت الخطوة هذه بطيئة جداً في نظر النخبة

الإفريقية في الشاطئ الذهبي. وكان الدكتور دانكاه، وهو محام قدير، قد شكَّل في سنة 1947 حزباً سياسياً معتدلاً هو حزب المؤتمر المتحد في الشاطئ الذهبي، وذلك من أجل الإسراع بالإصلاح الدستوري، وقد عيَّن الشاب المعتد بنفسه كوامي نكروما كسكرتير له. في فبراير 1980 قامت تظاهرات وأعمال شغب ضد المضايقات الاقتصادية وضد مصالح الأوروبيين أدت إلى تخريب واسع بعد أن قام ضابط بوليس بريطاني بإطلاق النار على متظاهرين من المجندين السابقين فقتل اثنين منهم، وقُتل خمس وعشرون آخرون في أعمال العنف. وتجاوبت حكومة العمال في لندن بشكل إيجابي بأمل اكتساب رضا الزعماء الوطنيين المعتدلين. ودُعي دانكاه مع زعماء معتدلين آخرين لإبداء رأيهم في دستور جديد يسمح بمزيد من التمثيل الإفريقي، وأقر الدستور في سنة 1945.

كان نكروما أكثر تشدداً من المؤسسة الإفريقية القائمة، فعارض مسارها وتطورها باعتبارها في رأيه مباعة للبريطانيين. وكان متحمساً مؤمناً بالسلطة الإفريقية وباتحاد إفريقيا جمعاء، وكان يستوحي كتابات لينين في ما خص الإمبريالية وإن لم يكن أداة بيد موسكو ولا تابعاً مستعبداً للشيوعية.

كان هدفه الأول إفريقيا للإفريقيين. في الشاطئ الذهبي اكتشف موهبته الخطابية والتنظيمية. كان يعارض نخبوية مؤتمر الشاطئ الذهبي المتحد فاستقال من منصبه كسكرتير، وربما كان زعماء المؤتمر مستعدين لطرده على أي حال. وأنشأ قاعدته الشعبية الخاصة في يونيو 1949 تحت اسم مؤتمر حزب الشعب، واختار ببراعة الشعار «الحكم الذاتي الآن وليس الاستقلال التام» وتحدى دستور 1951. وجهود الحكومة لإلغاء حركته دفعته بسرعة إلى الإجابة بعمل إيجابي وإلى القيام بإضراب عام، وأمر الحاكم البريطاني بإيقافه وسجنه مع زعماء آخرين من حزبه. ولكن - وليس هذا بالحدث الأول في التاريخ الاستعماري - هذا السجن عمل ببساطة على أن يجعل من نكروما بطلاً وطنياً. وكسب نكروما كل المقاعد تقريباً في الجمعية التشريعية عندما جرت الانتخابات في سنة 1951.

وأظهرت بريطانيا يومئذ حساً مميزاً بالواقعية بدون أن تلتفت إلى أي شعور بإنقاذ ماء الوجه، فأمرت بإخلاء سبيل نكروما من السجن وطلبت منه في الحال تقريباً ومن زملائه تأليف وزارة. ومن سنة 1951 إلى 1957 تمت أفرقة إدارة الشاطئ الذهبي تحت قيادة نكروما كرئيس للوزارة. وجرت انتخابات أخرى ودستورٌ آخر في سنة 1954، وكانت الخطوة الأولى والأخيرة نحو الاستقلال التام. ولو أن البريطانيين أملوا بقيام حزب منافس قوي بمساعدة تحالف أحزاب يقودها الدكتور كوفي بوزينا الذي كان يعتمد بقوة على منطقة آسانت، ولكن أمل البريطانيين خاب. وتمتع حزب نكروما مرة أخرى بأكثرية واضحة في انتخابات 1956. وفي 5

مارس 1957 جرى تحويل السلطة بصورة سلمية واحتفال رسمي وأصبح الشاطئ الذهبي يشكل دولة غانا وحل العلم الأحمر والأخضر والمذهب محل العلم البريطاني.

لقد احتل نكروما مكانة مرموقة في التاريخ باعتباره زعيماً إفريقياً قاد بلده نحو الاستقلال، ولكه كزعيم سياسي أول لغانا فإنه عرض بعض أسوأ الصور للحكتم بعد الاستقلال. لقد أوقف الحريات السياسية بسرعة وألغاها وسجن دانكاه وغيره من الساسة المعارضين دون محاكمة. وتمادى نكروما فأبطل المؤسسات البرلمانية والشرعية المستقلة التي أقامها البريطانيون وتركوها وراءهم. لقد أفسدته السلطة وكان هواه وهوايته إقامة أبنية عامة بدون ضرورة ولا فائدة وشجع عبادة الشخصية. وذوى حزبه بفعل استمرار رئاسته الدكتاتورية مدة طويلة. لقد أثرت عظمته في الجماهير ولكن سياسته الاقتصادية المتداعية التي انتقلت من المشروع الرأسمالي إلى اشتراكية الدولة، وكذلك الإنفاق الحكومي الضخم أوقع الاقتصاد في التردي. وحدث فقر وعوز وكان نكروما مسؤولاً عنه ولكن السبب الأساسي في هذا التردي الاقتصادي كان تراجع أسعار الكوكا في العالم بين 1954 وسنة الاستقلال 1957 بحيث تدنَّت الأسعار إلى النصف، ثم بين 1957 و1965 تدنَّت إلى النصف مرة أخرى. وحدث انقلاب عسكري في سنة 1966 عندما كان نكروما في الخارج فانتهى حكمه ومات في المنفى الإفريقي.

وكان تاريخ غانا السياسي بعد نكروما مليئاً بالانقلابات العسكرية التي تتخللها فترات حكم مدني، وكان العسكريون وضباطهم في الغالب من المدربين في الغرب وقد أثبتوا أنهم أكثر قدرة في العديد من الدول الإفريقية المستقلة أكثر من السياسيين الذين كانوا قد استمدوا خبرتهم وأنماط عيشهم من أوروبا الغربية أو أوروبا الشرقية. كان الحكم لا يعتمد على قواعد حزبية مضمونة ولا على شرعية انتخابية، لم يكن في أغلب الأحيان مجمعاً بين يدي زعيم واحد. وعندما كان يُزاح الحاكم بفعل انقلاب يكون من السهل نسبياً تغيير النخبة الحاكمة والمستفيدين منها. وكانت الجماهير تقبل بالتغيير لأنها كانت ترحِّب بالحكم الجديد أملاً بحكم أفضل. واعتماد اقتصاد الدول الإفريقية على سلعة أو سلعتين أدى إلى تأرجح عنيف في ثروة هذه الدول. كان الشعب يعاني عندما تتدنى الأسعار فيلوم الحكام الذين كانوا في الحكم وأصبح فساد هؤلاء الحكام أكثر تحدياً وبروزاً.

قاد الجنرال أنكرا أول انقلاب عسكري في غانا سنة 1966 ولكنه لم ينجح في حل المشاكل الاقتصادية المعقدة، وكانت سياسته تقوم على استرضاء العسكريين. وقد عمل أنكرا مع ذلك على إعادة غانا إلى الحكم المدني وأطلق سراح خصوم نكروما السياسيين، ولكن التهم بالرشوة والفساد أجبرت أنكرا على الاستقالة في سنة 1969. وفي الانتخابات التي تلت حصل حزب بوزيا «بوضياء» على الأكثرية. وعقب حكم مدني لم تكن حقبته حقبة سعادة إذ أظهر الدكتور

بوزيا بدوره ميولاً نحو الدكتاتورية وانتهى حكمه بعد ثلاث سنوات بانقلاب عسكري جديد حصل في سنة 1972، وأنشأ مجلس إصلاح وطني. في أول الأمر أدى تصاعد أسعار الكاكاو إلى نفع النظام العسكري، ولكن في سنتي 1973-1974 كان على النظام العسكري أن يواجه ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير، وكان وقع هذا الارتفاع كارثياً على وضع غانا فحصل انقلاب عسكري جديد في سنة 1978 ولكنه كان قصير العمر. وحصل انقلاب رابع في مايو 1979 وبرز من خلاله زعيم ساحر وعد بتخليص غانا من الفساد والعودة بالحكم إلى المدنيين. كان اليوتنان الطيار ديري راولن من أبوين غاني وسكوتش وكان يتمتع بشعبية واسعة.

وبعد حقبة من العقوبات ومن حمامات الدم طاولت الأعيان الغانيين بمن فيهم ثلاثة رؤساء سابقين للدولة، سلم رالون الحكومة للمدنيين في سبتمبر 1979. ولكن هذا الأمر استمر فقط حتى ديسمبر 1981 حين استولى راولن من جديد على الحكم مرة أخرى.

حكم راولن غانا طيلة عقد 1980 وهو عقد تميز بالصعوبة الاقتصادية عانى منها الشعب. في 1984 صرَّح عن عزمه على العمل من أجل إقامة نظام تمثيلي في الحكم، ولكنه شدد أنه بذات الوقت سوف يعمل على تلافي الضعف والفشل في التنمية الاقتصادية. وتحسن الاقتصاد ببطء، ولكن التقدم نحو حكم تمثيلي لم يتحقق أبداً في عقد 1980. الواقع أن البلد كان محكوماً بنظام عسكري وكان المعارضون السياسيون موقوفين ومعتقلين، ولكن راولن ضم الكثير من المدنيين إلى الحكومة لأنه كان متأكداً بأنه يملك السيطرة، ولكن انعدام المحاسبة غذَّى الفساد تماماً. وفي نهاية العقد أخذت المطالب بنظام ديمقراطي تنمو عالياً رغم أن زعماء المعارضة كانوا معتقلين. من الناحية الدولية ازدادت الثقة في السياسة الاقتصادية التي انتهجها النظام أكثر مما صدقت المزاعم بالسير بالبلاد إلى نظام حكم تمثيلي ديمقراطي، ولكن في سنة 1991 حصل نوع من التقدم واتفقت مجموعات المعارضة ودعا راولن إلى إقامة جمعية تأسيسية لوضع مسودة دستور جديد، ووعد بالسماح للأحزاب السياسية وبإقامة انتخابات رئاسية وطنية في سنة 1992.

يبيِّن التاريخ الغاني كيف أن ما كان يسمى بإفريقيا البريطانية سابقاً قد استعصى على الحكم المدني وعلى الحكم العسكري في إيجاد حلول للمشاكل الأساسية. وعندما كان العسكر يعجزون عن تسيير الأمور كانوا يسلمون الحكم للمدنيين، وعندما كان هؤلاء يظهرون العجز والفساد كان العسكر يقوم بانقلاب ويعود إلى الحكم.

كانت الخصومة بين العسكر والسياسيين وتزاحمهم على الحكم أمراً مؤكداً في تاريخ نيجيريا، وهي أكبر دولة إفريقية من حيث عدد السكان. نالت نيجيريا استقلالها سنة 1960 بعد غانا مباشرة، وإضافة إلى المشاكل، مشاكل التخلف المشتركة بين كل دول إفريقيا الغربية البريطانية، واجهت نيجيريا معضلة بعد الاستعمار، تجد جذورها في الأراضي المكتسبة وفي

الإدارة أيام البريطانيين. في الشمال المسلم كانت قبائل الهوسافولاني تحكم من خلال أمرائها هي، في حين كانت قبائل يوروما تعيش في المنطقة الغربية، وكانت قبائل الإيبو تعيش في المنطقة الشرقية. وكانت كل منطقة تدعم زعيمها السياسي الخاص بها وتدعم حزبها. في عقد 1950 وفي عقد 1960 انتخبت نيجيريا زعماء سياسيين كبار تجاوزوا القبلية والإقليمية، رغم أن قواعدهم الانتخابية كانت إلى حد كبير إقليمية وعرقية.

من بين الزعماء الأوائل في نيجيريا الذين حاربوا الاستعمار كان الدكتور ناندي أزيكيو وهو مشبع بالثقافة الأميركية، وقد انطلق بإنشاء صحف كانت أولاها في سنة 1937 وذلك من أجل نشر أفكاره حول الظلم العرقي. وعارض الحكم البريطاني وطالب بضرورة العمل الإيجابي وكانت صحفه قد تصادمت مع السلطات البريطانية. وفي سنة 1945 أيدت هذه الصحف الإضرابات التي يقوم بها العمال الذين يعملون في خدمة الحكومة. كانت قاعدة أزيكيو الانتخابية في المنطقة الشرقية، وهي منطقة تسيطر عليها قبائل الإيبو. وكانت هذه القبائل تدعم الحزب الذي أنشأه في سنة 1944، وكان اسمه المؤتمر الوطني لنيجيريا والكاميرون. وكانت قبائل يوروما في المناطق الغربية تدعم الحزب الذي يقوده الرئيس أوبافيمي أوبوو. ولكن شعوب المناطق الغربية والشرقية لم تكن تشكل أكثر من نصف عدد سكان نيجيريا. وكان الشمال الذي يسيطر عليه المسلمون من قبائل هوسافولاني قد شكَّل حزبه الخاص واسمه حزب المؤتمر للشعوب الشمالية، وكان الزعيم السياسي الأكثر نفوذاً هو النائب الزعيم أبو بكر تفاوا باليوا. وكانت مآسي الاستقلال النيجيري تنطلق من مواقع أن الصدامات الثقافية والإقليمية، وكذلك عسكرة المجموعات الإقليمية، قد بدت أقوى من الحافز إلى إنشاء دولة نيجيرية موحدة تسمح لكل منطقة بنوع من الاستقلال الذاتي. وكان النظام البرلماني الذي أقامته بريطانيا قبل الاستقلال لم يعط أي حزب الأكثرية، ولهذا فقد كان لمناطق الشمال تمثيل أقوى من تمثيل المناطق الغربية والشرقية مجتمعة.

وبعد الاستقلال مباشرة في سنة 1960 مورس الحكم من قبل تحالف بين الشمال والشرق، بين الإيبو والهوسة التي لم يكن يجمعها أي شيء مشترك إلا الرغبة في اكتساب السيطرة. وأصبح آزيكيوي رئيساً للدولة، وأصبح طفاوا بيلاوا رئيساً للوزارة الفدرالية حتى وقت سجنه سنة 1962. وتسبب التزوير الانتخابي والفساد بالمرارة الشديدة وحصلت اضطرابات جدية. في يناير 1962 قاد ضباط الإيبو في الجيش الفدرالي عصياناً وقتلوا سياسيين كباراً بمن فيهم رئيس الوزراء الفدرالي أبا بكر باليوا. وكان الضباط جميعهم آتين من الجنوب، وكان هدفهم القضاء على سيطرة الشمال السياسية.

وتمكن المايجور جنرال آغويي أيرونسي من السيطرة على الوضع وتسلم الحكم، واستلم العسكر الحكم من السياسيين الضعفاء. واتَّبع أيرونسي سياسة توحيد نيجيريا وألغى الفدراسون،

وقرَّب منه المستشارين من الإيبو وهكذا أثار مخاوف الشمال المحافظ. وكان رجال الإيبو الذين هاجروا إلى الشمال ليستلموا مناصب في السكك الحديدية وفي المصارف والذين نصَّبوا أنفسهم تجاراً وأصحاب مشاريع شكلوا نخبة غنية مكروهة أشد الكره من قبل الهوسة. ووُصف انقلاب أيرونسي العسكري بأنه مؤامرة من الإيبو للسيطرة على البلد. وعندما انتشرت الشائعات الكاذبة بأن العديد من ضباط الإيبو في الشمال يخططون لقتل زملائهم من الضباط، معظَّم الضباط الشماليون الصغار وضباط الـ NCO في يوليو 1966 انقلاباً آخر بدأ بمذبحة جماهيرية لضباط الإيبو، وكان من بين الضحايا الجنرال أيرونسي. واختير رئيس أركانه الكولونيل يعقوبو غوون، وهو مسيحي من منطقة مسلحة دونما خلفية عرقية، من قبل زعماء الانقلاب ليكون الحاكم العسكري الجديد.

وغوون، الذي جاء إلى الحكم عرضاً، كُتب عليه أن يلعب دوراً كبيراً في تاريخ نيجيريا. ولكن بخلال الأشهر التي تلت، ورغم الجهود السلمية، لم يستطع أن يسيطر على التعصب المتنامي في الشمال وفي الشرق. في الشمال بلغت الاضطرابات ذروتها في مذبحة الآلاف من الإيبو، والهوسة الذين يعيشون في الشرق طُردوا منه، وحدثت مذابح انتقامية، وهرب مليونان من اللاجئين الخائفين، معظمهم من الإيبو من الشمال، محاولين الرجوع إلى جماعاتهم. وسادت الفوضى في نيجيريا، وكانت كل منطقة تسلك سبيلها الخاص.

والمأساة الكبرى كانت وشيكة الوقوع وهي الحرب الأهلية. الحاكم العسكري لمنطقة الإيبو الشرقية أودو ميغوو أعلن استقلال المنطقة في 30 مايو 1967 باسم دولة بيافرا الجديدة، وبدأت الحرب على الأرض فعلاً في يوليو عندما قرر غوون، بعد أن يئس من الحل السلمي، المحافظة على وحدة نيجيريا. ودامت الحرب الأهلية تقريباً ثلاث سنوات حتى يناير 1970. فأهل بيافرا، وفي منطقتهم تقع حقول النفط الاحتياطية الرئيسية، وبفضل المصفاة الموجودة في مرفأ هارمورت في منطقتهم أيضاً، كانت لديهم الموارد اللازمة لتأمين الأسلحة والمساعدات من الخارج، وبخاصة من فرنسا والبرتغال وجنوب إفريقيا، وسرعان ما تم الاعتراف بانفصالهم من قبل عدد من الدول الإفريقية. وإن كان الإيبو قد حاربوا بشراسة إلا أنهم واجهوا جيشاً فدرالياً أكبر منهم بكثير، وعندما فُرض عليهم الحصار انقطعت عنهم إمدادات الطعام لحاجات السكان المحليين. وقتلت المجاعة مئات الألوف أكثر ممن قضوا في الحرب، ووصلت إلى الغرب صور تلفزيونية محزنة وتقارير صحفية فأثارت تعاطفاً واسعاً مع قضية بيافرا [؟!]، ولكن بريطانيا رفضت أن تتدخل. وصرَّح غوون بأن الحكومة الفدرالية والجيش لن يقوما بمذابح عنصرية.

وبدت جدارة غوون كرجل دولة عندما استسلمت بيافرا. لم ينتقم كما خشي الإيبو. وذهب أوجوكوو إلى المنفى. وتم سجن القليل من الضباط البيافراويين لمدة قصيرة، ولكن العديد من

الإيبو عادوا إلى مراكزهم الفدرالية. ولسوء الحظ أظهر غوون عن تردد وعدم كفاءة كزعيم في السلم. وعلى الرغم من الطفرة في البترول التي عقبت ارتفاع الأسعار في سنة 1973-74، ورغم ارتفاع عائدت تصدير النفط بشكل ضخم، فإن خطط التنمية لعقد 1970 وعقد 1980 لم تجلب الازدهار الكثير لغالبية الشعب. وجمع النخبة من رجال الأعمال الكثير من المال، وازدهرت الصناعة والنقل والخدمات الاجتماعية، ولكن النمو الزراعي لم يستطع أن يتكيف مع تزايد السكان.

وفي سنة 1975 أطاح انقلاب عسكري بالجنرال غوون ، وعملت عملية التطهير التي أعقبت الانقلاب إلى إقالة حوالي عشرة آلاف بيروقراطي. وأثناء عصيان في الجيش في سنة 1976 قُتل رئيس الدولة وخلفه في الحكم جنرال آخر. في هذه الأثناء كانت الطفرة النفطية قد زالت وسقط الاقتصاد النيجيري في العجز، وتوقف النمو الاقتصادي بفضل عدم الاستقرار السياسي. في سنة 1976 سلم العسكر للمدنيين، ولكن هذه الجمهورية الثانية دامت فقط حتى سنة 1983. وعندما حصل انقلاب آخر أعاد العسكر إلى الحكم مع وعود بإعادة حكم البلد إلى المدنيين عندما يكون السياسيون الفاسدون من الجمهورية الأولى والجمهورية الثانية قد طُردوا من الخدمة. ورغم أن عائدات نيجيريا من النفط بلغت الذروة سنة 1988 على أثر ارتفاع الأسعار في سنة 1979-1980، عمل الإسراف في الاستيراد على ارتفاع المديونية الخارجية بخلال أقل من عقد من الزمن. وبعد أن أصبح الجنرال إبراهيم بابان جيدا رئيساً للدولة في سنة 1980، بُذلت جهود من أجل تصحيح الأخطاء التي وقعت في سنوات الازدهار النفطي، وذلك من أجل زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة الصادرات ومن أجل تنويع الصناعة. وانتقلت نيجيريا من الإصلاح الاقتصادي في سنة 1986 إلى سوء الإدارة وإلى الفساد في ظل الحكم العسكري. وما إذا كان قد حصل تحسين في استقرار الحكم في عقد 1990، فالأمر يظل مسألة مفتوحة. وحصلت انتخابات محلية وعلى نطاق الدولة في سنة 1990 وسنة 1991، وظلت الآمال معلقة بانتقال الحكم إلى المدنيين المنتخبين بصورة تمثيلية إلى أن خابت هذه الآمال في يونيو 1993. وفي نوفمبر من تلك السنة استلم العسكر الحكم مجدداً.

إن الصراع وعدم الاستقرار منذ الاستقلال لم يكونا نتيجة للحكم الكولونيالي الأوروبي في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وقد ظهر هذا الأمر من خلال تاريخ ليبيريا ومن خلال حربها التمييزية في مطلع عقد 1990. كانت ليبيريا الجزء الوحيد في إفريقيا الغربية التي نجت من الاستعمار الأوروبي، وكانت فريدة في إفريقيا بطريقة أخرى: فالمقيمون الآتون من الخارج الذين فرضوا حكمهم على الشعوب الإفريقية المقيمة لم يكونوا بيضاً بل سوداً. في مطلع القرن التاسع عشر كانت الجمعية الأميركية الاستعمارية المدفوعة بالمحبة تحمل فكرة رومانسية قوامها عمل شيء ما للتعويض عن الضرر الذي حصل من جراء تجارة النخاسة، وذلك بإعادة توطين العبيد المحررين في إفريقيا وبالتالي إعادتهم من أميركا لكي يعيشوا طريقة إفريقيا في العيش. وحضَّت

الجمعية الزعماء الأفارقة من السكان الأصليين على السماح بإقامة دولة على الشاطئ سميت ليبيريا، ونزل إلى الشاطئ أول دفعة من العبيد المحررين في سنة 1822. ولكن أميركياً أبيض هو جهودي أشمون هو الذي نظم الحكومة للمقيمين السود من خلال إقامته الطويلة في أرض ليبيريا بين 1822-1828، وهكذا أصبح المؤسس الحقيقي لليبيريا. وبدت التبعية للأميركيين الأنكلوسكسون ظاهرة بيّنة عقب مرور 15 سنة على تاريخ ليبيريا، وتم الاعتراف باستقلالها من قبل الدول الأوروبية في منتصف القرن التاسع عشر. ولكنها ظلت تحت الحماية الأميركية، وإن كنت الولايات المتحدة قد ظلت فعلاً آخر دولة كبرى تعترف باستقلال ليبيريا حتى سنة 1862.

وتم وضع دستور وفقاً للنموذج في الولايات المتحدة، وسميت العاصمة مانروفيا تيمناً بالرئيس الأميركي مونرو. ولكن المتحضرين فقط كان لهم حق التصويت، وهذا يعني فقط المتحررين من أصل العبيد الأميركيين المحررين الذين عُرفوا بالليبريين الأميركيين. وكان داخل البلاد حيث تعيش الأكثرية من السكان تُدار بصورة غير مباشرة من قبل الأعيان.

كان معظم السكان مستعمرين كما لو كان في مستعمرات البيض. في سنة 1919 تم تسليم قسم من داخل البلاد لم يستطع الأميركيون الليبيريون السيطرة عليه إلى فرنسا بكل بساطة، وحصلت فضيحة أسوأ ظهرت للعيان في عقد 1920 عندما اكتشفت عصبة الأمم، في استقصاء قامت به، نظام السخرة وبيع عبيد إلى المزارع الإسبانية في فرناندو بو. إن الشره للربح لا يعرف حدود الألوان.

كانت ليبيريا محكومة من قبل حزب واحد حزب الويغ الحقيقي الذي احتكر السلطة والزعامة لمدة تزيد على مائة سنة. وكانت الأكثرية التي تعيش في الداخل قد أُشركت بصورة تدريجية في المواطنية الليبيرية بعد الحرب العالمية الثانية. وطيلة الحقبة التي كان فيها الرئيس وليم طوبمان رئيساً من سنة 1944 إلى سنة 1971 (كان يُعاد انتخابه بصورة مستمرة)، حصل تمثيل نيابي على نطاق واسع محصور بأقلية ارتضت بها أكثرية الشعب. كان طوبمان محافظاً وكان مستعداً على الدوام للترحيب بالنفوذ الاقتصادي الغربي، ومات وهو في الحكم. وكان خليفته نائب الرئيس تولبرت قد افتتح عهده بنظام أكثر ليبرالية، وقد حلف اليمين وهو يلبس قميصاً مفتوح العروة. واتَّبع سياسة إصلاحية معتدلة، وعمل على دمج الشعب في داخل البلاد.

وكانت المشاكل الاقتصادية العالمية في منتصف عقد 1970 وكذلك تنامي مجموعات المعارضة قد قضت على تولبرت، وبقي الفساد مستشرياً. في سنة 1980 قام السيرجانت صامويل دو بتنظيم انقلاب عسكري واستولى جيل جديد من الجنود على الحكم من يد النخبة السياسية. وتم إعدام الوزراء السابقين علناً بالرصاص وأمر بتصوير الإعدامات، وأنهى انقلابه الدموي حكم حزب الويغ الحقيقي وأنهى حكم الليبراليين الأميركيين، وصادر مؤتمر «استلام

الشعب العسكري الجديد» ممتلكات الزعماء السياسيين السابقين ورفع الأجور، ولكن ليبيريا ظلت فقيرة ومتخلفة ووقعت الحكومة مرة أخرى في الفساد. كانت روابط ليبيريا بالولايات المتحدة قوية وكانت القروض الغربية والمساعدات قد فشلت في نشل الشعب من الفقر. بالنسبة إلى العالم الخارجي أصبح اقتصاد ليبيريا مقروناً بشركة المطاط فايرستن التي أدخلت زراعة شجر المطاط إلى ليبيريا في عقد 1870 [إضافة إلى ركائز الحديد، بحيث تشكل مناطق واسعة جداً داخل ليبيريا محميات تابعة للشركات الأميركية لا علاقة لأهل ليبيريا بها. وإذا كانت شركات الولايات المتحدة العالمية تبتلع ثروات أميركا الجنوبية والوسطى وإفريقيا والشرق الأوسط بدون مقابل، فأين يذهب هذا الثراء المسلوب المنهوب في حين يشكو حوالي خمسين مليون يانكي من العيش تحت مستوى حد الفقر؟؟ وإلى متى سيدوم هذا؟]. وأصبح المطاط أهم سلعة مصدَّرة وأصبح ذا قيمة لا تُقدَّر بعد سقوط مالايا بخلال الحرب العالمية الثانية، وبعد عقد 1950 أصبح تراب الحديد يحتل مكان المطاط كسلعة تصديرية رئيسية. والمادتان، الحديد والمطاط، ساهمتا بمقدار 90% من قيمة تجارة ليبيريا التصديرية، وبقيت الصناعة صغيرة بحيث إن اقتصاد ليبيريا ينطبق على اقتصاد دول العالم الثالث من حيث اتكاله على ظروف التجارة العالمية وعلى أسعار السلع الأساسية القليلة. ولكن وصف ليبيريا لن يكمل بدون الإشارة إلى خصوصية تتميز بها. إنها تمتلك اسمياً أوسع أسطول تجاري في العالم، وهذا الأسطول لم يكن بالطبع ملكاً لليبيريا بل هي سفن أجنبية مسجلة تحت اسم العلم الليبيري، وذلك بسبب التسهيلات وبسبب رسوم التسجيل المتدنية التي كانت ترضي إلى حد كبير ملاّكي السفن [لماذا ينسب المؤلف ملكية المطاط والحديد إلى ليبيريا وليس إلى الولايات المتحدة وشركائها؟].

وحكم الرئيس صاموئيل دو البلد بشكل تسلطي طيلة عشر سنوات. وفي سنة 1989 انفجرت الحرب الأهلية في ليبيريا بين المجموعات العرقية المتخاصمة، وأدت الوحشية في هذه الحرب وما رافقها من قوى غير منضبطة ومستعصية تطلق النار وتنهب، الأمر الذي حطم البلد. وتمسَّك دو بحماقة بالسلطة معتصماً بقصره في مانروفيا رافضاً العروض الأميركية بترحيله آمناً إلى الخارج. وفي صيف 1990 تشكلت قوة سلام إفريقية ودخلت إلى ليبيريا، وفي سبتمبر قامت إحدى القوات المتخاصمة بإلقاء القبض على دو وقتلته. ووقعت الدولة في الإفلاس وانهارت الإدارة عندما قامت الفرق المتخاصمة بنشر الذعر عبر البلاد كلها، وأدى التدخل الإفريقي الأسود بجيوشه وعبر التوسط إلى إقامة وقف لإطلاق النار، وجرى توافق على قيام رئيس بديل ولكن التسوية الليبيرية الصعبة بدت عاجزة عن تثبيت وقف إطلاق النار. ووقعت الحرب الأهلية والفوضى السياسية في سنة 1993 رغم وجود قوات حفظ السلام من الدول الإفريقية المجاورة في غرب إفريقيا، وهنا أيضاً بدت المأساة البشرية عندما سقطت الضحايا البريئة في حرب عمياء.

الفصل الرابع والسبعون

الحرية وما بعدها
من إفريقيا الوسطى والشرقية

كان الحكم الكولونيالي الأوروبي المعتمد على القوة العسكرية الغالبة قد أقام معايير أو نماذج مشتركة للمراقبة، وكانت مقاومة السلطة تُلغى بقسوة، وكانت المساواة في الحقوق وفي فرص العمل محظورة على الأكثرية الإفريقية. كان لكل من الحكم البريطاني والبلجيكي والفرنسي والبرتغالي الاستعماري صورته المتميزة، وكانت الدول الأوروبية تأمل بأن تشكِّل هذه الصور أسس الحكم في إفريقيا المستقلة. ولم ينعدم تأثير الحقبة الكولونيالية، ولكن كل دولة إفريقية جديدة مستقلة طوَّرت تدريجياً طريقها الخاص. معظم هذه الدول كانت متمسكة بزعامتها الإفريقية المسيطرة، تتبع شخصية ونظرة أقوى رجل أو مجموعة فيها، معتمدة على ما كان له أو لها من مكانة في الصراع من أجل الاستقلال، أو هي تعتمد على مجموعات جديدة وزعماء جدد استولوا على الحكم في صراع مستقل على السلطة. وإفريقيا تكثر فيها الأمثال على تأثير الأفراد في التاريخ، وهذا الأمر ينطبق على الأقل جزئياً على التطور المختلف تماماً الذي حصل في تنزانيا وكينيا وأوغندا بعد تخلي بريطانيا عن السلطة الاستعمارية.

إن الكونغو البلجيكي في وسط إفريقيا لا يمكن أن يبقى بمنأى عن الحركة القومية التي اجتاحت إفريقيا الغربية البريطانية والفرنسية، إلا أنه جاء متأخراً من حيث النظرة إلى الحركة الوطنية السوداء. وعندما حدث، في سنة 1960، كان انتقال السلطة مفاجئاً وكان الأقل نجاحاً، ولسنوات طويلة فيما بعد كان البلد الضخم ممزقاً بالصراع الداخلي. والشيء الذي جعل الأمور أكثر سوءاً هو أن البلد كان مركزاً للمنافسة الناتجة عن الحرب الباردة الدولية. إلى هذا، وبمعنى من المعاني، كان البلجيكيون من أكثر الإداريين الاستعماريين تنوُّراً في إفريقيا، وذلك بعد أن تحمل البرلمان البلجيكي المسؤولية عن البلد في سنة 1908. هذه المفارقة تستدعي بعض الشرح.

كانت عاصمة الكونغو الحقيقية هي بروكسل، كانت المستعمرة محكومة من أوروبا بشكل مركزي خالص ومن قبل إداريين بلجيكيين بدون أي مشاركة إفريقية. والمائة ألف أو أكثر من

البلجيكيين في الكونغو - بخلاف ما كان عليه حال البيض في المستعمرات البريطانية التي يوجد فيها مقيمون - لم تكن لهم حقوق سياسية، وهذا الأمر لم يكن له سبب واحد بسيط. قبل 1957 لم يكن هناك هيئة انتخابية ولا كان هناك مجلس تشريعي مقيم في الكونغو، وكانت الفكرة تقوم على ما يلي: إلى أن يصبح الأفارقة مؤهلين لممارسة التصويت فلا أحد يجب أن يكون له هذا الحق، وهكذا أمكن تفادي سيطرة المقيمين البيض. في سنة 1949 وافق البرلمان البلجيكي على خطة عشرية من أجل التطوير الاقتصادي والاجتماعي للكونغو ومن أجل رفع مستويات معيشة الأفارقة. كان التعليم الابتدائي هو الأفضل في كل إفريقيا، وكانت معرفة القراءة والكتابة هي الأعلى. ويعود الفضل في ذلك إلى الإرساليات وإلى التشجيع البلجيكي الرسمي، ولكن لم تكن هناك مدارس عالية بشكل خاص. وأول إفريقي حقيقي تخرج من جامعة بلجيكية حصل فقط سنة 1956، كما لم يكن هناك أي ضابط أسود في البوليس الكونغولي ولا في الجيش ولا في القوات العامة مسؤول عن النظام العام، وهكذ كان الاستقلال أمل بعيد جداً. كان أهم تطور اقتصادي قد تمركز في إقليم كاتنغا على حدود روديسيا وتانجانيكا، من هذا الإقليم كانت تُصدَّر التربة الغنية بالنحاس والكوبالت وغيرها من أشباه المعادن الثمينة، وفي الشمال الغربي يقع إقليم كاسي الذي زوَّد العالم في سنة 1959 بمعظم الألماس الصناعي. هذه الثروة المعدنية كانت بين يدي الترستات البلجيكية، وأكثرها أهمية كانت الشركة العامة والاتحاد المنجمي. وإن كان معظم الأرباح يذهب خارج البلد، كما هي الحال في المستعمرات الأخرى، إلا أن البلجيكيين كانوا على الأقل أكثر تنوُّراً من ملاَّكي المناجم في جنوب إفريقيا، وذلك من خلال تشجيعهم الأفارقة على الحصول على الخبرة التقنية في مناجمهم. أما المناطق الأخرى في الكونغو فكانت فقيرة جداً، وفيها كانت الزراعة هي التي تؤمِّن وسائل العيش وكانت مصدر التصدير.

وعندما انتشرت الحركة القومية فيما بعد في منتصف عقد 1950 كانت في معظمها عرقية وإقليمية وتقسيمية، وكانت الأحزاب الرئيسية أربعة هي: آباكو وعلى رأسه أنطوان جزينكا، وحزب الاتحاد الكاتانجي ومختصره (كوناكات) وعلى رأسه موييس تشومبي، ثم حزب الحركة الوطنية الكونغولية وعلى رأسه الزعيم باتريس لومومبا الناري الحاد والمثير للجدل.

في عقد 1950 قرر البلجيكيون بعد طول انتظار أنه أصبح من اللازم وجود تمثيل إفريقي في إدارة الكونغو، ولهذا أجروا انتخابات في سنة 1959 بواسطة الاقتراع للرجال فقط ولكل رجل صوت، وهذا الأمر أثار الاضطراب. في سنة 1959 قامت مشاغبات وأعمال سلب في ليبولدفيلد، وتسارعت الخطى بعدها. والبلجيكيون الذين كانوا في الماضي متمهلين في قبول الأفرقة أصبحوا الآن متسرعين ومتعجلين، وأرادوا التخلي عن المهمة الثقيلة، مهمة حفظ النظام في البلد، على أن يحتفظوا بمصالحهم الاقتصادية. وعلى كل حال، لا يستطيع أهل الكونغو تسيير أعمال المناجم

وتسويق المعادن بدون البلجيكيين. وواقعة أن الكونغوليين ليسوا مستعدين لتسلُّم إدارة الحكومة ولا جيشهم وبوليسهم كان قادراً على ردع البلجيكيين، وظنوا أن أهل الكونغو هم بحاجة دائمة إلى طلب المساعدة منهم. وفي مايو 1960 جرت الانتخابات واستلم الكونغو المستقل تحالفاً بين الأخصام السياسيين، على أن يكون كازافوبو الرئيس ولومومبا رئيس الوزراء.

وكان عيد الاستقلال في 30 يونيو 1960، وبعد أسبوع فقط اندلع العنف. وإحباط ونقمة حزب الـ NCO الكونغولي والجند في القوات العامة وانفجرت حرب معلنة، وكان سبب الغضب أن الضباط البلجيكيين هم أصحاب الأمر. وتمرد الجند وقتلوا ضباطهم وانطلقوا يقتلون وينهبون البيض ويعيثون فساداً. وتخلى الجنود البلجيكيون الذين ما زالوا في الكونغو عن قواعدهم لكي يتولوا حماية مواطنيهم وترحيلهم، ولكن كازافوبو ولومومبا أساءوا الظن بالبلجيكيين واعتقدوا أنهم ينوون نوايا سيئة، خاصة عندما أعلن تشومبي استقلال مقاطعة كاتنجا الغنية بالمناجم. واستفظع العالم الفوضى والصور المتلفزة لأجساد عائمة فوق سطح الأنهر، ولكي يصدّ لومومبا المآسي ولكي يحافظ على أرواح الأوروبيين لم يكن يملك من قوة يعتمد عليها غير الجنود البلجيكيين ولكنه رفضهم، ورغب أيضاً في استعادة السيطرة على كاتنجا فاستنجد بالأمم المتحدة. وأجابت الأمم المتحدة بوعود بالمساعدة على إعادة النظام والقانون، ولكنها أعلنت أن انفصال كاتنجا ليس من اهتماماتها.

وبخلال تموز وصلت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ورحل الجنود البلجيكيون، ولكن العصابات المسلحة والمتطوعين من أوروبا وروديسيا وجنوب إفريقيا كانوا مستعدين للدفاع عن كاتنجا وعن المصالح المنجمية الأوروبية. وارتكب لومومبا يومئذ خطأ التوجه بطلب المساعدة من الاتحاد السوفييتي، وطلب من الروس تجهيز جيش كونغولي لم يكن بعد مهيأ لأن يكون أهلاً للاعتماد عليه، وذلك من أجل احتلال كاتنجا وإفشال الانفصال. وأدى رفض لومومبا الاعتماد على قوات الأمم المتحدة وعزمها على المحافظة على الجنود الكونغوليين غير المنضبطين تحت السلاح إلى استمرار الاضطرابات وإلى مهاجمة الإرساليات البيضاء ومهاجمة الأوروبيين. وبعدها في آب ازدادت مشاكله سوءاً عندما أعلن إقليم كاساي انفصاله. وبدون هذين الإقليمين الغنيين بالمعادن سوف تصبح دولة الكونغو واحدة من أفقر دول العالم في إفريقيا. وجواباً على طلب لومومبا رأت موسكو الفرصة سانحة من أجل التدخل في هذا البلد المهم استراتيجياً. ووصل العون السوفييتي في الجو وقت استعادة كاساي أول الأمر، ولكن كازافوبو ورئيس الأركان الإفريقي موبوتو سين سيكو قررا التخلص من لومومبا الراديكالي والاعتماد على العون الغربي. وتمت إقالة لومومبا ثم ألقي القبض عليه واستلم موبوتو الحكم. في ديسمبر 1960 أعلنت المقاطعة الموالية للومومبا العصيان وأقامت حكومة منافسة، وخطط موبوتو عندئذ لإسكات لومومبا الذي، رغم حماية الأمم

المتحدة، نُقل إلى كاتنجا من قبل جنود موبوتو. وهناك، في يناير 1961، قُتل لومومبا «وهو يحاول الهرب». ولا شيء يمكن أن يعذر ما يمكن أن يوصف بأنه اغتيال صريح، ولكن هناك أسطورة قد حيكت ونُفِّذت.

واحتُفل بموت باتريس لومومبا في موسكو باعتباره بطلاً ضد الاستعمار وبطلاً إفريقياً استقلالياً ومواطناً شريفاً وماركسياً، ولو أن لومومبا عاش بعد ذلك فإنه من غير المحتمل أن يكون قد اكتسب مثل هذه السمعة وهذا التنويه. ولومومبا كسياسي افتقر إلى المهارة وإلى صوابية الحكم، وهذان الأمران هما اللذان ساعدا على سقوطه. كان ولا شك وطنياً إفريقياً ولكنه كان غير واقعي، وكانت ميوله للاشتراكية، وهو خط مشترك بين الزعماء الأفارقة المناضلين ضد الاستعمار، قليلاً ما ينسجم مع الشيوعية السوفييتية.

ولم تشهد سنة 1961 تراجعاً في الفوضى في الكونغو. كان تشومبي قد استقر في كاتنجا وانفصل محلياً عن باقي الكونغو، وكانت تدعمه المصالح المنجمية البلجيكية، وكان كثير التصريحات وينادي بأنه على استعداد للتفاوض مع الأمم المتحدة، ولكنه لم يكن ينفّذ شيئاً مما يقول. في الكونغو اجتمع برلمان جديد تحت حماية الأمم المتحدة وقام حكم مدني ضعيف وجديد، واستمرت كاتنجا في هذه الأثناء محافظة على استقلالها، وبالفعل كانت تساعدها القرارات البلجيكية في دفع عائدات المناجم إلى تشومبي وليس إلى الحكومة المركزية. ولكن تشومبي لم يحسب حساباً للسكرتير العام داغ همارشولد الطموح والمصمم على أن يتوِّج بالنجاح جهوده لإقامة أول قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، وكان هذا التقرير قد كلف همارشولد حياته. في ظروف غامضة سقطت طائرة همارشولد في سبتمبر 1961 فيما كان يتفاوض مع تشومبي، وأدى هذا إلى تصلب موقف الأمم المتحدة تجاه كاتنجا. واندلعت الحرب بين قوات الأمم المتحدة وقوات تشومبي في مدينة أليزابيث - فيل عاصمة كاتنجا. وبالتعاون مع الحكومة الكونغولية المركزية، التي أصبحت الآن ميالة إلى الغرب في توجهها، تغير الوضع. وقررت الأمم المتحدة احتلال كاتنجا بالقوة، وفي يناير 1963 سقط إقليم كاتنجا أمام القوة الدولية.

وترك تشومبي كاتنجا ليعود إليها في يوليو 1964 كرئيس للوزارة في كونغو متحد، ولكنه لم يبق طويلاً في منصبه. في أكتوبر 1965 قام موبوتو، الذي كان يمارس السلطة الفعلية في الكونغو مع قادة جيشه، بانقلاب واستولى على الحكم. وهكذا شطب العقد الكولونيالي البلجيكي، وتمت إعادة تسمية المدن فأصبحت ليوبولد فيل مدينة كنشاسا واستُبدل اسم الكونغو باسم زائير.

إن الشغب الذي عقب مباشرة زوال الاستعمار في الكونغو والفظائع والوحشية واستئجار المتطوعة البيض، كل ذلك برر النظرة القائلة بأن إفريقيا السوداء غير جديرة بأن تحكم نفسها. إن ما جرى فعلاً في الكونغو وفي غيره من الأماكن في إفريقيا السوداء يدل، رغم كل شيء، على

ضعف الديمقراطية وعلى ضعف البرلمانات الوطنية المنتخبة، وهي برلمانات انقسم أعضاؤها بشكل عشائري الأمر الذي لم يمكن معه الحفاظ على الوحدة في بلاد متخلفة، كما هي الحال في زائير حيث كانت المناطق الريفية تفتقر إلى التعليم، وكان الولاء للقبائل وللأعراق في مثل هذه الظروف. وكانت هناك أحقاد مكبوتة ضد الأغنياء من الأعراق الأخرى سواء كان هؤلاء الأغنياء من الآسيويين أو من الأوروبيين، وانفجرت هذه الأحقاد بشكل أعمال عنف. وإذا كان لا بد من الحفاظ على وحدة البلد وعلى النظام، كانت البلاد تحتاج إلى رجل قوي يدعمه حزب طيِّع أو رجل عسكري يعتمد على جيش منضبط.

بخلال الثلاث عشرة سنة الأولى من حكم موبوتو انشغل هذا الرئيس بالقضاء على الثورات التي كانت تتلقى المساعدات الأوروبية، وفي السنوات الاثني عشرة التالية قضى بقسوة على كل معارضة سياسية. ولكن انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفييتي أقنعت موبوتو أن الحزب الواحد المتسلط أصبح غير مقبول لدى العالم الخارجي، الذي تعتمد زائير عليه في المساعدة وفي التجارة. وفي سنة 1990 وعد بالسماح بحكم متعدد الأحزاب، واعتقد موبوتو أن رجوعه إلى دولة متعددة الأحزاب تجعل منه رجلاً فوق السياسيين والحَكَم الأخير وضامن الوحدة الوطنية. وقضى على الاضطراب وعلى المنشقين بقسوة، وفي جامعة لومومباشي تم قتل عدد كبير من الطلاب في معسكراتهم. في سنة 1991 اجتمعت أحزاب سياسية عددها 130 حزباً لأول مرة ضد الرئيس، وأكثر من ذلك عصى الجيش الأوامر عندما لم تُدفع له المعاشات. وفي السنة التالية ثارت وحدات أخرى من الجيش ورحَّل البلجيكيون آلافاً من مواطنيهم. كان البلد من الناحية الاقتصادية في حالة خراب رغم غنى الموارد فيه، وقطع الغرب مساعدته ليسجل عدم رضاه ولكنه قرر عدم التدخل لتخليص زائير من فساد الحكم الذي استمر في سنة 1992 بشكل فوضى داخلية.

إن تاريخ أوغندا المستقلة لا يختلف كثيراً عن تاريخ زائير، هذا البلد الذي كان خصباً وغنياً ظل يعاني عقوداً من الزمن من الصراع ومن التدمير. وطريق الاستقلال جلب أيضاً المصاعب التي لا حل لها خاصة لأوغندا. لم يكن المقيم الأبيض هو الذي أعاق منح الاستقلال، فقد كان في أوغندا أقل من عشرة آلاف أبيض، والمقيمون الآسيويون كان عددهم يفوق السبعين ألفاً إلا أنهم لم يكن لهم اعتبار. إن طريق الاستقلال كان معبَّداً باتفاقات الكولونيالية القديمة التي احتفظت بالملكيات المحلية التقليدية، وأهم هذه الملكيات كانت ملكية أوغندا التي يحكمها الهاباكا، وكانت هذه التسوية نوعاً من المرونة الكولونيالية وشكلاً من أشكال الحكم غير المباشر الذي تطور فيما بعد في شمال نيجيريا. كان الهاباكا والأوغنديون يريدون المحافظة على استقلالهم الذاتي وعلى عاداتهم التي كانت تتعارض مع صعود القومية الإفريقية في بقية أوغندا، ورغم هذا اتُّبعت العملية المعتادة تجاه الحكم الذاتي: ازداد عدد التمثيل الإفريقي في الجمعية

التشريعية في عقد 1950، ثم في سنة 1961 جرت انتخابات نيابية. واتَّبع ميلتون أوبوت، وهو زعيم المؤتمر الشعبي الأوغندي الذي طالب بالاستقلال باكراً، اتَّبع هذا الزعيم تكتيكاً كان يُعتمد من قبل السياسيين في دول إفريقيا المنقسمة على نفسها، وذلك بتشكيل تحالفات سياسية مؤقتة من أجل إجبار السلطة الكولونيالية على منح الاستقلال، ولكن بريطانيا كانت راغبة بقبول «الوهم» بأن الساسة الأفارقة قد شكلوا فعلاً توافقاً جماعياً ضرورياً لجعل الاستقلال قابلاً للمعيشة. وهكذا في أكتوبر 1962 نالت أوغندا استقلالها على أن يكون كاباكا هو الرئيس المسمى. في سنة 1963 أصبح الدكتور أوبوت رئيساً للوزراء، وحاول أوبوت التغلب على الصراع الداخلي بالحكم التسلطي وبالاعتماد على الجيش. في سنة 1966 ألغى أوبوت الحقوق الخاصة التي كانت لقبيلة بوغندا في مملكة بوغندا، وحكم على كاباكا بالنفي. وفي مايو قامت ثورة قصيرة قام بها البوغنديون وقُمعت بالقوة.

كانت مأساة أوغندا نابعة ممَّا يسمى جيش أوغندا، وهو قوة غير منضبطة ظلت لعدة سنوات تنشر الدمار في البلد. في سنة 1971 استولى الجيش على الحكم بقيادة رئيسه رئيس الأركان عيدي أمين الذي كان قبل الاستقلال قد ارتكب الجرائم. كان عيدي أمين رجلاً ذا قوة بدنية كبيرة، وكان قليل الثقافة إنما كان ذا حضور خارجي مرح. كان عيدي أمين رسمياً مسلماً ولكنه كان في الواقع بربرياً متوحشاً. كان واحداً من أولئك السود القلائل الذين رُفعوا إلى رتبة ضابط أيام الاستعمار، وكان الجيش الأوغندي مثل الجيش الكونغولي يفتقر إلى الضباط السود، وهكذا أصبح كولونيلاً مباشرة بعد الاستقلال. والأوغنديون، الذين فرحوا بادئ الأمر بالتخلص من أوبوت، سرعان ما بدأوا يعانون أكثر تحت حكم أمين الذي كان يتلقى، بحكم كونه مسلماً، دعماً من معمر القذافي زعيم ليبيا الغنية بالنفط. وأعطى أمين الحرية للجيش لقتل سكان هذا البلد الصغير الذي يقل عدد سكانه عن عشرة ملايين، ومن الممكن أن يكون حوالي 300 ألف إنسان قد قضوا أو اختنقوا، وعدد الضحايا الصحيح لم يتقرر أبداً. واختفى المعارضون أو لقوا مصرعهم. وحكم أمين بالإرهاب، وقتل أعضاء الحكومة كما قتل رئيس القضاة الشجاع وهو أسقف أنجليكاني. وطيلة حكم أمين السيئ قضى على الحقوق الإنسانية تماماً، رغم ذلك اعترف به العالم المتحضر وكذلك الأمم المتحدة كرئيس واستقبلوه بتكريم واحترام.

إن معظم دول إفريقيا لم تكن تتصرف بشكل أفضل. وقدمت منظمة الوحدة الإفريقية التهنئة لأمين باجتماع كامبالا واختارته رئيساً لها، وكانت السياسة تقضي بتجاهل دوره في مقتل الألوف من شعبه. كانت هذه هي السياسة الواقعية السائدة في عقد 1970. وكان نيريري من تنزانيا هو الذي أسقط أمين من الحكم سنة 1979 بعد أن هاجم رئيس أوغندا تنزانيا لكي يسوي بالقوة نزاع الحدود بين البلدين.

لم يُحَلْ أمين أبداً إلى القضاء من أجل جرائمه، وبدلاً من ذلك استقبله معمر القذافي عندما نُفي إلى ليبيا وعاد أوبوت إلى الحكم من جديد على أثر انتخابات ملغومة واستولى على الرئاسة. ولكن أوغندا المسكينة مزّقتها الحروب الأهلية والصراعات القبلية حتى سنة 1986 عندما قام جيش المقاومة الوطني بقيادة يوري موزي فاني فاستولى على كامبالا، وكان عليه أن يعيد بناء أوغندا. ولم يكن بالأمر السهل بعد سياسة الأفرقة التي، بناءً على أوامر أمين في منتصف عقد 1970، طردت عشرات الألوف من الآسيويين المهرة خارج البلد، ومشروعهم أفاد بريطانيا رغم الاشمئزاز الذي مُنحوا به رخص الدخول إلى بريطانيا.

وبذل الرئيس يوري موزي فاني ووزراؤه جهوداً شجاعة من أجل إحلال المصالحة بين الفئات المتحاربة، ونجحوا في ذلك إلى حد ما. كان اقتصاد أوغندا يرتكز على تصدير البن، وقد ضُرب هذا الاقتصاد بعنف عندما سقطت أسعار البن من جديد في سنة 1992، وجاءت المساعدة الاقتصادية الخارجية لدعم الجهود من أجل إصلاح الاقتصاد. في سنة 1991 بدا أن كارثة جديدة تهدد أوغندا وهي «الإيدز». كانت حكومة أوغندا أكثر انفتاحاً من غيرها في مواجهة الوباء الذي قتل الشباب وترك وراءهم العجّز. في سنة 1991 اعتُبر مليون وربع مليون مصابين بالإيدز وكان العدد يتزايد يومياً، والعجيب في الأمر أن إفريقيا في مطلع 1990 ما تزال تتهددها كثرة السكان والمجاعات.

الثقل والفساد في الحكم لم يكن وقفاً على أوغندا وحدها مع الأسف. والتعدي على حقوق الإنسان كان أمراً مشتركاً في كل دول إفريقيا ذات الحزب الواحد، وكانت الديمقراطية تصنف كجزء من الماضي الاستعماري. وبعض دول إفريقيا اشتهرت بوحشية قياداتها وليس أقلها بينين في عقد 1970، الذي قتل رئيسها باعتباره فتاكاً بالبشر على أثر انقلاب حصل سنة 1979. وتم الوصول إلى ذروة الفظائع في إحدى أفقر دول إفريقيا وهي جمهورية إفريقيا الوسطى، حيث استولى الكولونيل جان بول بوكاسا على الحكم في ديسمبر 1965. ولم يكتف بأن يصبح رئيساً فتوَّج نفسه إمبراطوراً، ودعا أكثر من ثلاثة آلاف شخصية عبر العالم كله إلى حفلة تتويجه المكلفة المدمرة، واكتسب رضا فرنسا ونادى ديغول كأب له بالتبني، وقدَّم الجواهر إلى الذين كان يرغب في كسب رضاهم. وأثبت قتل مجموعة من الأطفال في سنة 1979 مسلكه، وهو قد وُضع تحت الحماية يومئذ وبمساعدة من الجنود الفرنسيين طُرد في أواخر تلك السنة. ومثله مثل أمين لم يُحاسَب على جرائمه وسُمح له بأن يعيش في المنفى مرفَّهاً في شاطئ العاج.

إنها لمثل رهيب يدل على الضمير الانتقائي للعالم - لا تدخُّل ما دام السود يذبحون السود أو الآسيويون يذبحون الأسيويين - تلك المذابح التي حصلت في بلدين صغيرين مستقلين في إفريقيا، راواندا وبوروندي، حيث حكمت الأقلية «التوتسي» من دون الأكثرية الهوتو. وبدأت الحروب

القبلية في سنة 1959 وهرب الآلاف من التوتسي. في سنة 1963، وخوفاً من اجتياح توتسي من جارتها بوروندي، قام الهوتو بذبح الآلاف من التوتسي. وفي بوروندي، وبعد انتفاضة قام بها الهوتو سنة 1972، تم ذبح 100 ألف منهم على الأقل. ولم تنته الحروب القبلية عند هذا الحد، فقد قام جيش بوروندي على أثر ذلك فقتل آلافاً من التوتسي في سنة 1988 واكتفى العالم بتقديم المساعدة على يد الأمم المتحدة بواسطة اللجنة العليا للاجئين. وظلت راوندا وبوروندي مرجلاً للأحقاد القبلية. ولاءم الاستقلال بلجيكا، وهي الدولة المستعمرة السابقة، في البلدين اللذين لم يكونا مهيئين للاستقلال ولم يعطيا الدعم المناسب.

وعملت كاميرات التلفزيون ومغني البوب، بوب جلدوف، على إيقاظ ضمير العالم تجاه ضحايا المجاعة في شمالي أثيوبيا، وأقيمت حفلات مساعدة شاهدها 1.5 مليار إنسان في أرجاء العالم جُمع فيها 503 ملايين ليرة استرلينية للعون من أجل المجاعة سنة 1985، وقدم العون الرياضي 8.2 مليون. وكانت ردة فعل الحكومات الرسمية بطيئة ومشت على أثر الرأي العام بدلاً من أن تقوده. إن الحيوانات في الغرب تتغذى بصورة أفضل من الملايين في إفريقيا. في مطلع 1990 أدى الجفاف والمجاعات في الصحارى الإفريقية إلى تهديد ملايين البشر مجدداً. إن المجاعات والشغب أصبحت هي القاعدة بدلاً من أن تكون الاستثناء.

وفي تنزانيا وبخلاف أوغندا، لم تحدث صراعات عرقية جدية. كانت تنزانيا أكبر دول إفريقيا الشرقية وهي أشدها فقراً، ولم تكن فيها قبيلة قوية بما يكفي لتسيطر على القبائل الأخرى. وكانت اللغة السواحلية تشكل رابطاً مشتركاً، وهنا أيضاً كان التعيين في المجالس التشريعية الاستعمارية قد بقي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وبخلال سنة 1960 حدثت انتخابات عامة استعداداً للاستقلال عن بريطانيا، وحصل الدكتور جوريوس نيريري وحزبه الاتحاد الوطني الإفريقي التنزاني، الذي شُكِّل سنة 1954، على الرئاسة. إن الوحدة القوية والأكيدة في البلد سهَّلت الاستقلال السريع الذي استُكمل في ديسمبر 1961، وتبع ذلك انتخابات جديدة في سنة 1962 وانتُخب نيريري رئيساً. نادى نيريري بالاشتراكية الديمقراطية الإفريقية التي تعني عملياً حكومة الحزب الواحد وشكلاً راديكالياً من الاشتراكية الملائمة بشكل خاص، وهكذا اعتقد نيريري بشعب يجب أن ينقذ نفسه بنفسه بكد ذراعه [ويا ويله من هذا الاعتقاد الذي لا يلائم مورِّدي السلاح لإشعال الحرب الأهلية]. كانت جزيرة زنجبار المجاورة وعلى رأسها سلطان إقطاعي وفيها شعب عربي إفريقي مسلم مُنح استقلاله الذاتي من قبل بريطانيا في ديسمبر 1973، وبعد شهر حصل انقلاب على يد أفارقة أطاح بحكومة السلطان وأُحلَّ محلها مجلس ثوري أعلن في أبريل الاتحاد مع تانجانيكا التي أصبح اسمها الآن تنزانيا. ويشكل الأفارقة أربعة أخماس سكان زنجبار، وهرب العديد من العرب والآسيويين عندئذ. وفي الداخل، وفي نفس السنة، واجه نيريري

المشاكل عندما أعلن الجيش العصيان طلباً لمزيد من الرواتب ولتحسين أوضاعه، ولكن بمساعدة الجنود البريطانيين استطاع نيريري أن يهزم التحدي.

ولمدة ثمان وعشرين سنة منذ 1962 شكل نيريري الأب غير المنازع والمعلم بالنسبة إلى الأمة، إلى أن اعتزل بملء إرادته في سنة 1990. كان أباً متسلطاً يدين بالكثير لماو، وكان معجباً به. ومثل ماو، كان نيريري زعيماً مثقفاً وعالماً يكتب المناشير لكي يشرح أيديولوجيته الاشتراكية للشعب، وكان حكمه التسلطي مبرراً بتطلُّع طوباوي إنساني كثيراً ما كان يؤدي إلى الإكراه وإلى الرقابة على الجماهير الشعبية التي تحتاج إلى «الإصلاح». وبرر قيام دولة الحزب الواحد كضرورة للتغلب على الانقسام الطبقي والعرقي، بحيث إن كل واحد يناضل للتغلب على الجهل والجوع والمرض، والحرب على هذه المصاعب معاً بالاتكال على الذات الإفريقية هي ما أعلنه نيريري في خطابه في آروشا سنة 1967. إن النمو الاقتصادي يجب أن يتركز على أساسيات، أي على الزراعة بدلاً من المشاريع الصناعية الطموحة. إن تنزانيا لم تجعل نفسها مرهونة للتوظيفات الأجنبية، وباتِّباع النماذج الشيوعية تم تجميع الأرض وجُمعت عائلات الفلاحين معاً فيما يسمى «القوى العائلية الإفريقية» وفي أغلب الأحيان بعيداً عن أراضيهم، وعندما تبين أن الحث على التبرع غير ملائم فإن ملايين العائلات من الفلاحين أعيد توطينها حيث كانت. إن التركيز على النمو الزراعي وعلى محاربة الأمية كان جدياً بما فيه الكفاية، ولكن في كل مكان من العالم يفشل الفلاحون في الإنتاج عندما تكون الأرض التي يزرعونها ليست ملكيتهم الخاصة. لم يؤدِّ مجتمع نيريري الجديد إلى رفع مستويات المعيشة، ونجاحه الرئيسي كان في نشر التعليم الابتدائي وفي محو الأمية. وهناك إنجاز آخر كبير هو أن البلد لم يقع تحت وطأة الإعدامات السياسية أو المذابح.

كان نيريري مستبداً وذا نظرة رؤيوية وكان في المحصلة الأخيرة محترماً ومحبوباً، أما خليفته الرئيس علي حسن مويني فقد بدأ يبتعد عن أيديولوجية الحزب الواحد. إن الولايات المتحدة، وهي بصورة غير مباشرة المموِّل الرئيسي من خلال البنك الدولي ومن خلال صندوق النقد الدولي، أظهرت عداءها بشكل واضح لنظام دولة الحزب الواحد. في مطلع عقد 1980 كان فساد دولة الحزب الواحد والتخطيط الاشتراكي قد دمر الاقتصاد، بما فيه الزراعة التي تستوعب 90% من السكان والتي تشكل 80% من التجارة الخارجية. حكم نيريري وفقاً لأسلوب نموذجي هو سمة زعماء الاستقلال السود في فرض أيديولوجيتهم ثم اعتزل بإرادته الرئاسة، ولكنه صرح بأنه يريد أن يرشد البلد باعتباره رئيساً للحزب الحاكم. في سنة 1990 تخلى عن رئاسة الحزب أيضاً. وتحت قيادة الرئيس الجديد علي حسن مويني أخذت تنزانيا تبعد وتتخلى عن تجربتها الاشتراكية المدمرة وتوجهت نحو الغرب ونحو صندوق النقد الدولي في واشنطن طلباً للقروض، وبعد 1986 قبل بالعلاجات المفروضة [وبعدها بدأت المآسي].

واعترض نيريري، ولكن مويني ركب رأسه في قراراته وأعيد انتخابه لمدة خمس سنوات كرئيس في سنة 1990. وفي سنة 1991 اتُّخذت خطوات حذرة من أجل التأكد من أن تنزانيا التزمت بالتحرر السياسي والتحرر الاقتصادي [وربما يعود الفضل في عدم وقوع حرب أهلية مدمرة في تنزانيا إلى سياسة نيريري في الاعتماد على الزراعة لتغذية الشعب بدلاً من قروض البنك الدولي].

إن طريق كينيا نحو الاستقلال كانت مختلفة تماماً عن طريق تنزانيا من حيث تقدم هذه الأخيرة سلمياً. كانت كينيا أول دولة في شرق إفريقيا مستعمرة انتشر فيها القمع الدموي ضد الانتفاضة من أجل الاستقلال، ولم يكن هذا هو الفرق الوحيد. في كينيا كان هناك عدد من السكان البيض المقيمين ملحوظ، وزاد هذا العدد في حجمه بعد 1945. في أيام الاستقلال كان عدد السكان يقارب عشرة ملايين إفريقي، وكان الخمس وأربعون ألف أوروبي ملحوظين ليس في عددهم بل في وزنهم السياسي. وكان هناك أكثر من 35 ألف مسلم عربي، وكان عدد الهنود 188 ألفاً جاءوا في الأصل لبناء خطط السكك الحديدية في أوغندا، ولكن الآسيويين والعرب لم يكن لهم وزن في «المقر الأبيض» على الطريقة التي كانت للمقيمين البيض من حيث الوزن السياسي.

إن تأسيس الحكومة الكولونيالية كان يقوم على العنصرية وهذا أمر لا شك فيه، ولكن المقيمين البيض يستطيعون الزعم بأنهم عملوا بجهد كبير لبناء مزارعهم المنتجة وأنهم وظفوا فيها حياتهم وحياة عوائلهم لكي يصبحوا أفارقة بيضاً. إن إفريقيا هي وطنهم وموطن نشأتهم. ومن جهة أخرى كان ثلث كينيا خصباً وكانت الهضبة العليا أفضل ما في الأرض، وكانت حكراً حتى سنة 1960 على المقيمين البيض. وعند اقتراب الاستقلال توقع المقيمون الاحتفاظ بامتيازاتهم والإبقاء على تأثيرهم ونفوذهم أكثر مما يبرره عددهم.

وكان أقدم الزعماء السياسيين الأفارقة في كينيا هو جومو كينياتا الذي تدخل في كل السياسات الوطنية الإفريقية منذ عقد 1920، وعندما أصبحت السياسة الوطنية محظورة في عقد 1930 ذهب كينياتا للدرس في لندن والعيش في بريطانيا حيث العمل غير ممنوع.

في سنة 1947، وقد أصبح يومئذ رجل دولة مخضرم، عاد إلى كينيا لكي يقود الاتحاد الوطن الإفريقي في كينيا. وكان هدفه كسب حكم الأكثرية الإفريقية بصورة دستورية وخطوة خطوة، وذلك بالابتداء بزيادة عدد الأفارقة في المجلس التشريعي، ولكن جناحاً أكثر راديكالية في الحزب وهو مجموعة الأربعين قرر طرد الإنكليز بالقوة. كانت الأحزاب السياسية في كينيا عرفية إلى حد بعيد في قواعدها وكانت أقوى مجموعتين فيها هما الكيكو واللبو. كان الاتحاد الإفريقي الكيني، والذي كان في معظمه كيكاوياً، كان قد نظم مظاهرة في سنة 1952. كان الكيكو يشكون من مظالم كثيرة وبصورة خاصة من عدم وجود أرض كافية لهم ولكن كان هناك

أيضاً نقمة من التمييز العنصري ومن حاجز اللون. كان الموظفون المتقاعدون قد جربوا من قبل عالماً مختلفاً من الرفقة مع البيض الأوروبيين، وكانت وطنية الكيكو قوية متأججة، وكان القسم المعقود لجيش تحرير الأرض هو جزء من التراث الكيكوي المعلن. وفي ذروة الثورة كان هناك ما يقارب من 25 ألف مقاتل في الغابات. وقمعت بريطانيا العصيان بعنف وبدون شفقة، وأظهرت الصور التي عرضت في بريطانيا المزارع البطل واضعاً الرشاش فوق ركبتيه حامياً عائلته ومنزله من المتوحشين، وقد سلبت عقولهم أيمان الولاء الدموية لمنظمة الماماو السرية التي تبغي تقطيع البيض قطعاً بواسطة بلطاتها وفؤوسها (البنغا). في الواقع، بخلال السنوات الأربع من قيام الانتفاضة فقد أقل من 70 رجلاً أبيض حياتهم.

أما الضحايا الكثر فكانوا من الأفارقة، وقد تم أسر حوالي 90 ألف كيكوي تتراوح أعمارهم بين الـ16 والـ35 من قبل السلطات في معسكرات الاعتقال، وكان أحد هذه المعسكرات معسكر هولا وقد اشتهر بالضرب والقتل. كان الجنود الأفارقة، وعلى رأسهم ضباط بريطانيون، قد هزموا جيش العصابات، وكانت خسائر السود من الطرفين قد وصلت إلى ما يقارب 18 ألف ومات العديد من السود الأفارقة المدنيين من سوء التغذية في الغابات، وبادر الحاكم الذي أعلن حالة الطوارئ إلى توقيف كينياتا ومعه الزعماء الكبار من حزب الاتحاد الوطن الإفريقي الكيني متهماً إياهم بتنظيم الماوماو. وحوكم كينياتا وحُكم عليه في سنة 1954 بالأشغال الشاقة، وكانت ضربة قاضية نموذجية. وبعد القضاء على الانتفاضة وإنهاء حالة الطوارئ في سنة 1956 تغلبت المفاوضات الحكيمة، وبدأ العمل البنَّاء من أجل إعداد كينيا للاستقلال.

في سنة 1961 أُطلق سراح كينياتا . في بريطانيا أصبح يومئذ هارولد ماكميلان رئيساً للوزراء. كان ماكميلان دائماً محافظاً واقعياً وتقدمياً، وعرف عدم جدوى محاولة الإبقاء على امتيازات عدة آلاف من البيض المقيمين على حساب كلفة عالية يدفعها المواطن البريطاني. في سنة 1960، وعقب جولة في إفريقيا، أطلق خطابه الشهير المسمى «ريح التغيير» وذلك في مدينة الكاب، وبدت عواقب هذا الخطاب جلية وعملية. وفُتحت البلاد الداخلية من كينيا أمام التوطُّن الإفريقي ورُفعت القيود عن الأشياء التي يمكن للكيكو زرعها مثل البن. وحاز كينياتا على زعامة حزب الاتحاد الوطن الإفريقي الكيني، وأعاقت الخصومات السياسية العرقية التقدم لفترة من الزمن. ولكن عندما حاز حزب كينياتا الأغلبية في مايو 1963 تم التخلي عن خطط معقدة لدولة فدرالية وعُيِّن كينياتا رئيساً للوزراء، وكانت هذه هي آخر مرحلة في طريق الاستقلال الذي أُعلن رسمياً في ديسمبر 1963.

وبخلال حرب الماوماو وتنافس السياسيين، وهم أوجانكا أودنكا (وهو من قبيلة الليو) وتوم أمبويا برزا، كزعيمين، ولكن شخصية كينياتا وسمعته عمَّت البلاد وسيطرت عليها. وظلت السياسة العرقية مستمرة لعدة سنوات تخلق المشاكل، وقد واجهها كينياتا بإقامة دولة الحزب الواحد.

ولعبت الدولة دوراً قيادياً في مجال الزراعة أيضاً ووضعت خططاً وطنية. وكانت كينيا عند الاستقلال أكثر الدول الإفريقية الشرقية الثلاث تقدماً تجارياً. وكانت الزراعة هي المصدر الرئيسي للتصدير وخاصة القهوة والشاي والألبان. ووضع كينياتا المصالح الوطنية فوق الرغبة في الانتقام، وشجع الأوروبيين على الإقامة وعلى مساعدة الدولة الإفريقية الجديدة بخبرتهم وبمعرفتهم، ولم يشجع الآسيويين الذين لعبوا دوراً قيادياً في التجارة. فهؤلاء واجهوا الرغبة الكينية في الأفرقة فطُردوا، وكان العديد منهم يحمل جوازات سفر بريطانية فأقاموا في بريطانيا. وشجع كينياتا الاستثمار الخاص واجتذب الأجانب ليوظفوا أموالهم في هذا البلد الإفريقي الأسود الوحيد الذي كان مستقراً والذي انحاز إلى الغرب وعارض الشيوعية.

وسار هذا الاقتصاد المختلط الحر والمدوَّل بصورة جيدة حتى منتصف عقد 1970 رغم عدم تقدم الزراعة وتقدم الصناعة، ولكن تكاثر السكان السريع وخسارة مشاريع الآسيويين شكَّلا نكسة قوية. وأسوأ من ذلك كان تنامي الفساد في مراكز السلطة طيلة حكم كينياتا من سنة 1963 إلى سنة 1978، وهذا الأمر محتوم نتيجةً لحكم الحزب الواحد.

عند موت كينياتا سنة 1978 استلم دانيال أرب موا نائب الرئيس الحكم، وأبقى الحزب الواحد كما هو. كان النمو الاقتصادي سنة 1984 أفضل نمو في إفريقيا السوداء، وبلغ معدل النمو 5% وبقي في الطليعة، في حين تنامى السكان بمعدل 3.5%. ولكن موا كان له أسلوبه في الحكم التسلطي فقمع كل معارضة. حتى في المعايير الإفريقية كان نظامه هو نظام الحزب الواحد قمعياً بشكل خاص. ثم حصل اغتيال وزير الخارجية المحترم روبرت أوكو في سنة 1990 بعد أن هاجم الفساد في الحكم، ولكن نتائج التحقيق لم تُعلَن وانتهت الحكومة بالتغطية على الجريمة. وزاد الضغط على موا في كينيا وفي الخارج. في ديسمبر 1991 سمح بتعديل الدستور من أجل إجازة قيام أحزاب سياسية أخرى، ولم يبدُ واضحاً ما إذا كان هناك إصلاح سياسي حقيقي سوف ينطلق من هذه البدايات المتأخرة. إن البيروقراطية المتحكمة وانتشار الفساد جعلا كينيا أقل اجتذاباً للمستثمرين الأجانب. وعزا موا إنجازات كينيا الاقتصادية إلى دولة الحزب الواحد، واستمر يقاوم الضغط الغربي من أجل إدخال إصلاحات ديمقراطية.

قبل الاستقلال كانت هذه الدول الثلاث [كينيا وتنزانيا وأوغندا] في إفريقيا الشرقية تحت الحكم الكولونيالي، وقد استفادت من الهيكلية الاقتصادية المشتركة ومن سوق مشتركة ومن عملة مشتركة. وكان البريطانيون يأملون بإقامة اللجنة العليا لشرق إفريقيا (1948) وذلك بإقامة منظمة الخدمات المشتركة الإفريقية في سنة 1961. وعند الاستقلال كان من المأمول أن تتحد هذه البلدان الثلاث بشكل فدرالي في دولة واحدة قابلة للعيش. كان يؤمل أن يصبح عدد سكانها في سنة 1990 سبعين مليوناً إن نيريري في تنزانيا حبَّذ هذه الفكرة أيضاً وكان مستعداً أن يؤجِّل استقلال

تانجانيكا، ولكن المطامح المحلية والظروف المختلفة جداً في كل بلد وطريق كينيا المختلف إلى الاستقلال، كل ذلك أبطل هذه الأعمال. وكذلك لم تُظهر المجموعة الاقتصادية الإفريقية الشرقية أنها مؤسسة ناجحة وذلك في سنة 1967، وبدت الحركة القومية الإفريقية أقوى في التعامل الإقليمي. ولم يرتفع صوت الإفريقي القوي ينادي بالوحدة الإفريقية في العالم طيلة عقد 1990 كما فعل الحزب والأسيويون والأميركيون أو الأوروبيون.

إفريقيا الوسطى والشرقية سنة ١٩٨٧		
	عدد السكان	الناتج القومي القائم نسبة إلى الفرد بالدولار الأميركي
أوغندا	١٥,٧	٢٦٠
راوندا	٦,٤	٣٠٠
بوروندي	٥	٢٥٠
تنزانيا	٢٣,١	١٨٠
كينيا	٢١,١	٣٣٠
زائير	٣٢,٦	١٥٠

الفصل الخامس والسبعون

حرب ومجاعة في قرن إفريقيا

من بين كل أقاليم إفريقيا المستقلة، ربما كانت شعوب القرن الإفريقي هي التي عانت الأسوأ. معظم الأراضي صحراء وسقوط المطر فيها غير مؤكد، وهكذا يكون العيش فيها عند حد الكفاف أمراً صعباً. وضربت المجاعة المنطقة وقضت على أكثر من مليون شخص، وبقي خمسة ملايين في خطر في مطلع عقد 1990. وحدها ليبيا حصلت على ثروات لا تقدر من عمق هذه الصحراء بشكل نفط، ولكنها وقعت تحت حكم أحمق Marver ، حكم العقيد معمر القذافي، الذي استعمل قسماً من هذه الثروات لصالح الليبيين ولكنه أيضاً تسلى بخلق الصراع بين جيرانه وفي كل مكان آخر في العالم. ويظل القذافي شخصاً غير محزور عليه. إن ثروة ليبيا لم تفد كل المنطقة، رغم أن جيرانها التشاد والصومال هما من بين الدول الأكثر فقراً. وقام في إفريقيا، في أثيوبيا (الحبشة) والصومال، نظامان استبداديان تميَّزا بالفساد وسوء الإدارة الاقتصادية، إضافة إلى البؤس. ولكن فوق كل شيء كانت الحروب القبلية والأهلية في المنطقة هي المسؤولة عن معاناة الملايين من الناس الذين لا عون لهم، واستُعملت الموارد النادرة الغزيرة والمساعدات لدفع أثمان الأسلحة من أجل تغذية وإمداد هذه الحروب. وكان الغرب والشرق، عندما كانت الحرب الباردة تتحكم باختياراتهما، يقدمان فقط السلاح، علماً بأن هذه البلدان كانت بلداناً «حررتها» الأمم المتحدة من الحكم الأوروبي الكولونيالي. وكان القصد من استقلالها فتح حقبة جديدة أمام الشعوب المضطهدة في العالم، وهذا ما ظهر فيما بعد أنه خطأ مميت.

إن أول دولة إفريقية نجت من التبعية الكولونيالية كانت أثيوبيا التي كانت تسمى يومئذ (الحبشة)، وذلك بفضل الصراع الخفي في الحرب العالمية الثانية بين الدول الكولونيالية الأوروبية. في سنة 1941 تحررت أثيوبيا من الاحتلال الإيطالي الذي بدأ سنة 1936، وأعيد هيلا سيلاسي إليها كإمبراطور إقطاعي. وأثيوبيا وحدها نجحت في مقاومتها بقوة السلاح من التقسيم الكولونيالي الأوروبي في القرن التاسع عشر، عندما تقدم الجيش الإيطالي في الداخل

نحو مستعمرة أريتريا على البحر الأحمر وانهزم سنة 1896. وعندما عاد هيلا سيلاسي سنة 1941 استفاد من التحديث ومن المركزية التي فرضها الاحتلال البريطاني، وقام بحملة تحديث أثيوبية في محاولة للوصول بمملكته المتخلفة إلى القرن العشرين. كان التقدم ملحوظاً في مجال التعليم، وبدأت انطلاقة صغيرة في إقامة بعض المصانع وبعض التصنيع، وبمساعدة الولايات المتحدة تم إنشاء جيش حسن التجهيز جيد التدريب. هذه التطورات، على كل حال، نسفت البنيات القديمة للدولة الملكية. وفي عقد 1970 حدثت هزات جديدة في الحكومة وانقسم المجتمع على نفسه.

وبدت سنة 1973 سنة كارثية. إن ارتفاع أسعار النفط ضرب الدول الأكثر فقراً ضرباً قاسياً، ووقع هذا الارتفاع في وقت جفاف لا يصدق. ووقعت مجاعات في إقليم النمر، وانهزم الجيش الملكي أمام المقاتلين لتحرير أريتريا، وبدأ العصيان الذي تحول إلى ثورة في ربيع 1974. ووراء هذه الثورة كانت مجموعة من الضباط، وانضم إلى عصيان الجيش الطلاب والمعلمون في العاصمة أديس أبابا. وتحولت الثورة تدريجياً إلى مزيد من الراديكالية، والإمبراطور ابن 83 عاماً أُنزل عن العرش في سبتمبر 1974 وسُجن، وفيما بعد أُعدم مع عائلته. وقام صراع داخل الجيش بين المجموعات الراديكالية واستمر حتى فبراير 1977، عندما قام الكولونيل هيلا منغستو منتصراً وفرض نظام حكم إرهابي، وجُمع المعارضون وأُعدموا في الحال. وتبنى النجمة الحمراء وأحابيل الجمهورية الشعبية الماركسية، واحتفظ بالسلطة المطلقة على الحياة السياسية والاقتصادية في البلد وقضى على خصومه كأعداء للثورة.

ورأى الاتحاد السوفييتي فيه فرصه لمدّ نفوذه في منطقة من إفريقيا محاذية للبحر الأحمر ذات الموقع الاستراتيجي الأكيد، ورحّبت موسكو بوقاحة باستيلاء منغستو على السلطة باعتبارها ثورة بولشفية حقيقية وقدمت له السلاح والعون. في هذه الأثناء كانت الانقسامات الداخلية في البلد ودكتاتورية منغستو قد أحدثت نتيجة أخرى: اندلاع حرب عنيفة بين المكتب السياسي المركزي في أديس أبابا وبين أريتريا الخارجة، وهي مقاطعة أُلحقت بأثيوبيا بعد الحرب العالمية الثانية. أمام المواجهة مع الأريتريين في الشمال ومع الصوماليين في الجنوب الشرقي، تعلق منغستو بالأسلحة السوفييتية وبالتدريب العسكري. وأدت مطالب العسكريين، والخراب الذي أحدثته حرب لا تنتهي على حدود متنازع عليها مع الصومال، وحرب التحرير الأريترية إلى تدني مستويات المعيشة الأثيوبية إلى الدرك الأسفل في إفريقيا. وقتلت المجاعات الدولية مئات الألوف وهددت حياة الملايين من الناس، وكشفت كاميرات التلفزيون عن مشاهد رهيبة من الجوع أمام أعين الغرب المذعور في سنتي 1984 و1985. ولكن ردَّات الفعل العامة، مثل مساعدة باند إد Band Aid التي نظمها مغني البوب من أجل تقديم العون المادي للمعوزين، لا يمكن أن تقلع جذور المشكلة وهي الفساد وسوء الإدارة في نظام منغستو الدكتاتوري، إضافة إلى استمرار الحرب في ألتيغرا ومع أريتريا والصومال.

وجاء تصريح منغستو في 5 مارس 1990 متأخراً جداً حينما أعلن أن الدولة سوف تتخلى عن الماركسية اللينينية. وفي مايو من السنة التالية انتهت اللعبة: لقد انتصرت القوات المتمردة، واستولى التحالف الذي تقوده الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية على أديس أبابا. في هذا الوقت هرب منغستو طلباً للسلامة إلى زنبابوي. وتغلب رجال العصابات على 350 ألف رجل، أي على ما ظاهره جيش حديث، وعلى قوة جوية مزودة بأسلحة قدمها الاتحاد السوفييتي. لقد تخلى الحليف القديم عن منغستو وفقد الجيش معنوياته. وبعد سبعة عشر عاماً من الحكم فقد منغستو المصداقية كلها.

وكانت هناك مجموعة من الأثيوبيين السود مهددة بالاضطرابات تمارس ديانتها بشكل اليهودية القديم، وكان الأحباش يسمونهم «الأغراب» (الفلاشا) وكان عددهم يقارب 140 ألفاً - معظمهم بقي على قيد الحياة بفضل نقلهم الأول بالطائرة في سنة 1984 - وقد أُنقذوا يومئذ بإخراجهم من إفريقيا ونقلهم إلى إسرائيل. وأثبت الإسرائيليون مرة أخرى للعالم أنهم يحمون أهلهم بصرف النظر عن الاعتبارات الأخرى - الاقتصادية والدولية والسياسية والاجتماعية. إن اليهود السود سوف يُدمجون في إسرائيل مثل اليهود الآتية من كل القارات الأخرى، مهما كانت أعراقهم ومجموعاتهم الاثنية. إن الخدمة في الجيش والتعليم المخصص للأجيال الجديدة سوف يعملان عملهما فيهم [مؤرخ يهودي...].

إن الزعماء الجدد في أثيوبيا واجهوا مهمة صعبة في محاولاتهم إحياء بلد مهشَّم. على الأقل لقد تخلصوا من الحرب مع أريتريا التي أصبح استقلالها وشيكاً، وكما لو أن مشاكلها الخاصة لم تكن تكفيها. وحاولت أثيوبيا أيضاً أن تغذي مئات الألوف من اللاجئين من جنوب السودان. كان سكان أريتريا يعدّون في مطلع عقد 1990 ثلاثة ملايين ونصف المليون، وقد استعمر الأحباش بالقوة هذا البلد وقبلهم الأتراك وأخيراً في سنة 1889 استعمرها الطليان.

كانت المستعمرات الإيطالية تُدار لصالح إيطاليا بصورة رئيسية، ولهذا كانت المشاعر الوطنية المحلية ملغية. وطرد البريطانيون سنة 1941 الطليان من أريتريا، ولم يمنحوها الاستقلال رغم الوعود الموعودة زمن الحرب. في الواقع حدثت خلافات طويلة بعد الحرب بين المنتصرين حول ما يجب عمله بشأن المستعمرات الإيطالية القديمة، فالبريطانيون والفرنسيون لم يعد باستطاعتهم ببساطة جعلها مستعمرات جديدة لهم كغنائم حرب. إن المناخ السائد في الأمم المتحدة لم يكن ليساعد على هذا هذه الكولونيالية الوقحة. كان هناك فقط شيء واحد توافق عليه المنتصرون الغربيون، وهو استبعاد الاتحاد السوفييتي. وبالفعل، في سنة 1951 مُنحت المستعمرة الإيطالية السابقة ليبيا الاستقلال.

وعانى الأريتريون من الأسوأ بموجب قرار من الأمم المتحدة. أعطيت لهم تطمينات باحترام

«مؤسساتهم وتراثهم وأديانهم ولغاتهم، وبإعطائهم أوسع ما يمكن من تدابير الحكم الذاتي»، وبالمقابل دخلوا في اتحاد فدرالي مع أثيوبيا بحيث يكون لأثيوبيا منفذ على البحر. واعتقد الغرب المسيطر والأمم المتحدة أنهم وجدوه خير حليف في هيلا سيلاسي . والبحر الأحمر عظيم الأهمية استراتيجياً، بحيث يمكن معه السماح لأريتريا الصغيرة بأن تشكل دولة مستقلة وأن يكون لها قرار حاسم. وسرعان ما تشكلت حركة التحرير الأريترية، ولكنها سرعان ما قُمعت في الحال. وفي سنة 1962 استلحق هيلا سيلاسي أريتريا. وبمساعدة العرب المجاورين استطاعت جبهة التحرير الأريترية الجديدة أن تنتصر في صراعها المسلح ضد أثيوبيا في عقد 1960 رغم الانشقاقات والمؤتمرات، وظلت تحارب أطول حرب في إفريقيا حتى الإطاحة بمنغستو سنة 1991. إن جنوب أريتريا متصل بشمال أثيوبيا، وتسكنه شعوب التيغري وعددها خمسة ملايين مقاتل، وهم أيضاً سعَّروا حرب التحرير ضد حكم منغستو. وعمل الجفاف والحروب على تدمير الزراعة الضرورية لإعاشة الناس، بحيث قضت المجاعات على التيغريين. بذات الوقت كان الأثيوبيون يحاربون جمهورية الصومال فوق الأرض المعروفة بـ«أوغادين» وأقام الحكام الأثيوبيون الجدد السلم مع هذه الدولة، ونعمت هذه المناطق ببعض الحكم الذاتي. وأجري استفتاء للرأي العام فاختارت أريتريا بالإجماع الاستقلال في سنة 1993، وكل هذا سمح بأن تصل المساعدات للقضاء على المجاعات إلى الشعوب البائسة وبأن تعود الحياة الطبيعية إليهم في عقد 1990.

كانت جمهورية الصومال قد أنشئت سنة 1960 من المستعمرات الإيطالية والبريطانية المعروفة بأراضي الصومال. كان الصوماليون يتكلمون لغة واحدة ولهم ثقافة واحدة ودينهم الإسلام، وكانت الوطنية قوة قوية قادرة على التغلب على التقسيمات الكولونيالية من قبل إيطاليا وبريطانيا وفرنسا. استولى الأثيوبيون على أوغادين في عقد 1890، وبعد الحرب العالمية الثانية سُلِّمت أوغادين مرة أخرى إلى أثيوبيا. وقام الصراع بين البلدين بعد استقلال الصومال. في سنة 1969 حدثت ثورة عسكرية في الصومال تلقت دعماً سوفييتياً، ولكن عندما وقعت الحرب مجدداً بين الصومال وأثيوبيا سنة 1977 اضطر الاتحاد السوفييتي إلى الاختيار بين حليفيه فدعم فعلاً منغستو لأنه الأقوى. وانهزم جيش الصومال في أوغادين سنة 1978، وحلت الولايات المتحدة عندئذ محل السوفييت في الصومال.

مثل هذا الصراع الداخلي في القرن الإفريقي العظيم الأهمية الاستراتيجية جعل الحرب الباردة مثل لعبة الكراسي الموسيقية. لا شيء يوضح - بصورة أفضل - نفاق Hollowness المزاعم والمطامع لدى هذه الأنظمة العسكرية الإفريقية أكثر من ادعائها بأنها تتبع مبادئ «العالم الحر الديمقراطي» في الحكم، أو تتخذ لها نموذج الديمقراطيات الشعبية الماركسية. إن سياسات

إفريقيا تعكس الواقع الإفريقي: إن مقتضيات الزعامة توجب البقاء في الحكم والمحافظة على تماسك الدولة الجديدة.

كانت الجمهورية الشعبية الصومالية محكومة من قبل مجلس ثوري أعلى له رئيس هو الجنرال محمد زياد بري ، الذي ظل رئيساً حتى إسقاطه في سنة 1991. الحروب والصراع الداخلي جعل هذه الدولة الأفقر بين دول إفريقيا، تعيش حد الكفاف على المنتوج الزراعي. وفي سنة 1990 دخل البلد في الفوضى، بعد محاولة بري - وبدون شفقة - الإبقاء على تماسكها بفضل حرسه من النخبة.

في يناير 1991 أُزيح بري من الحكم. حتى الأسوأ كان مخبأ لشعب الصومال من حكم بري العنيف، رغم أن الستة ملايين صومالي كانوا الوحيدين في إفريقيا الذين يشكلون دولة واحدة - كلهم يتكلمون لغة واحدة ويتبعون ديناً واحداً هو المذهب السني من الإسلام - إلا أن الفرق حاربت بعضها البعض طيلة قرون من أجل امتلاك المراعي، وحكم بري - بدلاً من اجتذاذ النزاعات القبلية - اكتفى بالقضاء عليها. والآن بعد زوال الكابح، انطلق الضغط كما من مرجل يغلي وكشف صمامه. انطلقت الفرق وأمراء الحرب المحليون والعصابات تعبث فساداً من خلال حرب أهلية. كانت الدولة تعج بالسلاح.

وانبهر العالم من المشاهد التلفزيونية والتقارير المرسلة من العاصمة موغاديشو، المدينة المهدمة التي يحاول المليون من سكانها التفتيش عن ملجأ له. وأرسلت الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة المساعدات الغذائية للسكان البؤوساء، ولكن عدة مئات من «القبعات الزرق» - جنود الأمم المتحدة - كانت أعجز من أن تحرس المعونات ومن التأكد من وصول هذه المعونات الطارئة إلى الشعب. بالنسبة إلى مئات الألوف من المعوزين المقبلين على الموت جاء الترياق متأخراً. ورغم تدخل الأمم المتحدة المتكرر ظل الصومال منكسراً من جراء أفرقائه المتحاربين.

يمثل الصومال أكثر وجوه إفريقيا المعاصرة إثارة للشفقة. لقد أدى الاستقلال إلى الحكم الدكتاتوري وإلى الفساد وتبديد الموارد القليلة على التسلح، وانتهاء الدكتاتورية لم يخلف بالانتقال إلى الديمقراطية بل بالفوضى والضياع والخراب. وقامت جهود دولية أكثر تصميماً، ما تزال قيد التنفيذ، في خريف 1992 تحاول إنقاذ حوالي مليوني من الصوماليين من البؤس.

على شواطئ البحر الأحمر ومن جهة الشمال الغربي من أثيوبيا يرقد السودان، حيث لاذت شعوب بائسة من تيغري ومن أريتريا. في واحدة من أغرب الهجرات قام ألوف من اليهود الأثيوبيين - الفلاشا - بالهرب إلى السودان في 1983-1984 في رحلتهم السرية نحو إسرائيل. السودان الطريق الرئيسية التي عبرتها المساعدات إلى أريتريا وتيغري [كان يومئذ على رأس السودان جعفر النميري]، ولكن السودان لم يشكل بذاته بلداً مستقراً سياسياً أو عرقياً. الجنوب من السودان إفريقي، وهو يعارض بحماس انتشار الدين الإسلامي والشريعة الإسلامية اللذين يحاول الشمال

- الغربي - فرضهما. عندما حاز السودان استقلاله من بريطانيا سنة 1956 في يناير، كانت هناك اعتبارات عليا بريطانية تجعل بريطانيا مصممة على منع مصر عبد الناصر من السيطرة على السودان، ولكن ترك للسودانيين أمر البتّ بهذا الأمر. وقام عصيان في الجنوب في صيف 1955 باعثه الخوف من انتقال كل السلطة إلى الشمال، وقُمع العصيان ولم يؤخر الحصول على الاستقلال. كانت بريطانيا على عجلة من أمرها وفشلت في الإلحاح من أجل الحفاظ على الجنوب. إن سياسة بريطانيا الشرق أوسطية تتطلب دولاً قوية موحدة، وليس انقسامات سياسية ضعيفة يمكن أن يستغلها الاتحاد السوفييتي.

بعد حقبة وجيزة من حكم متعدد الأحزاب في السودان، استلم العسكر الحكم سنة 1958 وحكم طيلة السنوات الست التالية. اتبع نظام الجنرال عبود سياسة قمعية للتعريب، وأنشأ المدارس القرآنية في الجنوب وأبعد الإرساليات المسيحية. وشهد عام 1962 بدايات الحرب الأهلية التي تسببت بالدمار وبالخسائر الكبيرة في الأرواح بين سكان الجنوب. وبعد حكم مدني قصير الأمد حصل انقلاب عسكري آخر سنة 1969 جاء بالكولونيل جعفر النميري إلى الحكم، ومكّنت سياسته التقاربية من وضع حد للقتال في الجنوب سنة 1972. ولكن محاولة متجددة لفرض الشريعة الإسلامية والعادات الإسلامية على الجنوب أدت إلى اندلاع القتال من جديد في السودان، كما أن أوضاعه السياسية غير المستقرة فاقمت المشاكل الضخمة لبلد أدت تقلباته المناخية إلى القضاء على إنتاجه الزراعي، في وقت كان فيه تكاثر السكان المتسارع يتطلب إنتاج المزيد من الغذاء. وأدت الفيضانات المدمرة في أغسطس سنة 1988 إلى تشريد مليوني إنسان من منازلهم.

في يونيو سنة 1989، بعد شهور من الاضطرابات، حصل انقلاب عسكري أطاح بالحكومة وجاء الجنرال عمر حسن أحمد البشير إلى رئاسة الدولة، والقائد الأعلى على رأس مجلس ثوري للإنقاذ الوطني. وحُلّت الأحزاب السياسية، واعتُقل العديد من السياسيين ومن المهنيين. كان النظام لا يرحم المعارضين والأعداء المحتملين. وجرت محاولات انقلاب سنة 1990 و1991 أدت إلى إعدام ضباط في الجيش متورطين، ولكن الاحتجاجات استمرت. ووراء الجيش تكمن الجبهة الإسلامية الوطنية المؤلفة من المسلمين الأصوليين بقيادة الدكتور حسن الترابي ، وفُرضت الشريعة الإسلامية من جديد، وامتلأت الخرطوم بحوالي مليون وثمانمائة ألف لاجئ لا يمتلكون شيئاً، ونصف مليون إضافي أُسكنوا بالقوة خارج المدينة. واستمرت الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب. إن الجنوب غير المسلم، وفيه المسيحيون وعبدة الجمادات (وهي ديانة تقول بأن الأحياء والأشياء الجامدة لها أرواح)، هو في أوضاع بائسة وتنتشر فيه المجاعات، إضافة إلى الحرب الأهلية وإلى منع وكالات الإغاثة من الوصول إلى المعوزين. ومع استمرار الحرب في الجنوب، تبقى الآمال معلقة.

إن السودان هو من أفقر الدول في إفريقيا، وليبيا هي الأغنى. في سنة 1951 كانت ليبيا أول دولة إفريقية استبدلت النظام الكولونيالي بالاستقلال، وهذا ليس لأنها كانت متقدمة أبداً. بخلال الحرب العالمية الثانية استولى الجيش الثامن البريطاني على طرابلس الغرب وعلى سيرينيكا المستعمرين. كان همّ بريطانيا الرئيسي التأكد من أن الروس لن يؤمنوا لأنفسهم موطئ قدم، وذلك بالمطالبة بحصة من تركة المستعمرات الإيطالية.

ولهذا دُمجت المنطقتان مع فران المحمية الفرنسية لتشكل جميعها ليبيا، ونصب الرئيس الأقوى للعائلة السنوسية (السيرينيكي) الأمير محمد إدريس الذي كانت «محافظته» موثوقة ملكاً باسم الملك إدريس. لم يكن هذا الحل هو الحل المثالي من وجهة النظر الغربية، وبريطانيا وإيطاليا كانتا تفضلان حقبة طويلة من الوصاية. ولكن في الأمم المتحدة استطاع العرب وحلفاؤهم الحصول على الاستقلال لليبيا، وحقق إدريس الآمال والتوقعات الغربية وسمح بإقامة قاعدة عظيمة جوية للناتو في ضواحي طرابلس الغرب. ولم يحلم أحد بالثروة تأتي بعد اكتشاف البترول إلى هذه المملكة الصحراوية، ولا بالاضطرابات والإزعاجات التي سوف تسببها للغرب.

القرن الإفريقي ١٩٨٧		
	عدد السكان بالملايين	الناتج القومي القائم نسبة إلى الفرد بالدولار الأميركي
أثيوبيا	٤٤,٨	١٣٠
الصومال	٥,٧	٢٩٠
السودان	٢٣,١	٣٣٠
ليبيا	٤,١	٥٤٠٠

بدأت ليبيا تصدر النفط سنة 1961. في هذا الوقت بدأ عبد الناصر يغيِّر السياسة في الشرق الأوسط، وبعد السويس أصبحت إمبريالية بريطانيا وفرنسا في حالة تراجع. هذه التحولات أثَّرت في طلاب ليبيا وفي ضباطها الصغار الذين انجرّوا إلى الأفكار الاشتراكية وإلى إحياء القيم الإسلامية، وبذات الوقت كانوا يشعرون بكره متزايد للغرب وبخاصة تجاه الأميركيين في سيطرتهم العسكرية والتجارية. في سبتمبر 1969 قام ضابط عمره (29) سنة، الملازم معمر القذافي، بانقلاب على نظام الملك إدريس، وقد كان خطط لهذا الانقلاب كخطوة أولى لتحرير ليبيا من الاستغلال الأجنبي ولترك الشعوب العربية تعيش حياتها وفقاً لتعاليم القرآن. وكل شعوب ليبيا، شعوب الواحات وكذلك سكان المدن، يجب أن يساهموا في ازدهار ليبيا. وعرض القذافي أيديولوجيته في الكتاب الأخضر. إن نظريته الكونية المثالية «ترفض الأيديولوجيا الغربية الرأسمالية والشيوعية وكذلك مفهوم الدولة». إن الشعب يجب أن يُحكَم عبر اللجان الشعبية المحلية، والحياة

يجب أن تجري وفقاً للشريعة الإسلامية. من الناحية الفعلية إن معمر القذافي هو الحاكم الأعلى، وإن كان الضباط الرفاق في اللجنة الشعبية العامة يستطيعون من وقت إلى آخر ممارسة نوع من التأثير في السياسة.

والقذافي بتطويره لليبيا اقتصادياً كان ذكياً بارعاً. في سنة 1971 قاد الدول النفطية الغنية إلى سياسة تجبر المستهلكين الغربيين على دفع الثمن غالياً لنفط أخذوه في الماضي رخيصاً. والثروات التي تعود هكذا إلى ليبيا استُعملت في التطوير الزراعي وفي التنويع الصناعي، وهي مكَّنت القذافي أيضاً من إقامة دولة الرفاه العربي، وهكذا عاد دخل النفط بالفائدة العظيمة على الشعب.

إن علاقة القذافي ببقية العالم تأثرت بحماس ثوري خاص غير مشوب. أقفل القذافي القواعد العسكرية وطرد الحضور العسكري الغربي. في عقدي 1970 و1980 دخل معمر القذافي في حرب التشاد العرقية داعماً الشماليين ضد الجنوبيين واحتل أقساماً من شمال التشاد، وحكومة التشاد الجنوبية أنقذها التدخل الفرنسي. ولكن شهرة القذافي في الغرب تعود بصورة رئيسية إلى دعمه للمجموعات الإرهابية الممتدة من منظمة التحرير الفلسطينية وصولاً إلى منظمة جيش التحرير الإيرلندي. وأدى هجوم إرهابي في مقهى ليلي في برلين إلى مقتل جنود أميركيين فقامت محاولة أميركية في أبريل 1986 لإسكات القذافي نهائياً وذلك بضرب معسكر إقامته وأهداف عسكرية أخرى، ونجا القذافي ولكن أضراراً وقعت. إن الضربات الجوية الموجعة التي استخدمت القواعد البريطانية لقيت إدانة جماعية، ولكن دعم القذافي للإرهاب أصبح أقل علانية.

سوف تستمر ليبيا في لعب دور واسع في السياسة البترولية في القرن الإفريقي وفي الشرق الأوسط، وقوتها تنبع لا من حجم سكانها بل من ثروتها العظمى. ولقد مُنع القذافي من صنع الغازات السامة ومن صنع قنبلة نووية بعد تدمير مصانعه، ولكن في العقود القادمة يأتي خطر عظيم على استقرار العالم وعلى السلم من زعماء مثل القذافي الساعين إلى الأسلحة النووية والبيولوجية.

الفصل السادس والسبعون

إفريقيا الجنوبية :
زوال التفوق الأبيض

في الدول الإفريقية التي فيها أقليات من المقيمين البيض الأقوياء، أدى الحكم إلى صراعات وحشية وإلى حروب ضارية. في مطلع عقد 1990 فقد استلم المقيمون البيض السلطة في كل البلاد باستثناء بلد واحد. إن مستقبل جنوب إفريقيا ما يزال معلقاً ما دام الاضطراب يتهددها [يبدو أن المؤلف لم يدوِّن مجيء مانديلا إلى الحكم سنة 1994 وانتهاء حكم البيض في جنوب إفريقيا] (المترجم).

قبل عقدين من الزمن حاربت مجموعة قوية أخرى من الحكام البيض المقيمين في روديسيا من أجل مقاومة إنهاء حكمهم باكراً، ورغم تفوقهم العسكري في الموارد كان عليهم أن يرتضوا بالهزيمة. وأصبحت روديسيا الجنوبية زيمبابوي أما في نياسلاند فقد حملت اسم مالاوي، وحملت روديسيا الشمالية اسم زامبيا.

لقد استولى سيسيل رودس أول الأمر على هذه الأراضي في نهاية القرن التاسع عشر باسم شركة جنوب إفريقيا البريطانية، وسرعان ما تدفق المقيمون البيض على هذه الأراضي الغنية في جنوب روديسيا وشمال روديسيا. وألحقت نياسلاند مباشرة بوزارة المستعمرات في لندن، واجتذبت القليل من المقيمين. وروديسيا، التي آلت في سنة 1924 إلى الحكم المباشر من قبل وزارة المستعمرات، كان لها مورد وحيد غني يجب استثماره وهو النحاس Copperbelt ، وكانت مناجمه تنتج ثاني أكبر كمية من النحاس في العالم. في ذلك الوقت كان هناك أربعة آلاف أبيض بين مليون إفريقي. لم تُطرح مسألة استيلاء البيض المقيمين على الحكم. في سنة 1929 صرح وزير المستعمرات البريطاني بأن مصالح الأفارقة في روديسيا الشمالية وفي أراضي إفريقيا الشرقية لها الأولوية. من الناحية العملية كان لهذا التصريح أهمية قليلة. إن توزيع الأراضي كان لصالح الأقلية البيضاء على حساب السكان الأفارقة المتكاثرين، ولكن المقيمين البيض في روديسيا الشمالية أرادوا تثبيت وضعهم بشكل أكثر ضماناً. كان هذا هو المنطق الكامن وراء رغبتهم في إحداث وحدة بين شمال روديسيا وجنوبها، لما فيها من مجموعة كبيرة من البيض المقيمين.

إن الاستيلاء على روديسيا في عقد 1890 كان عنيفاً، وكلما سار خط السكة الحديدية بعيداً في الداخل كان المقيمون يتبعونه. وكان هناك بعض الذهب، ولكن الزراعة أصبحت تدريجياً أكثر أهمية. وكان من المفترض دائماً أنه إذا أراد المقيمون البيض البلد فإن عليهم أن يحلوا محل الشركة البريطانية لجنوب إفريقيا ذات الولاية الشرعية. كانت سنة 1923 حاسمة عندما رفض 34 ألف مقيم في روديسيا الجنوبية الاتحاد مع جنوب إفريقيا، ومنحوا الحكم الذاتي الكامل والذي يعني الاستيلاء على 900 ألف إفريقي. من الناحية الدستورية، أصبحت روديسيا الجنوبية مستعمرة تابعة للتاج البريطاني، والحكومة الإمبراطورية تحتفظ لنفسها بحق الفيتو على التشريع الذي يطال الأكثرية الإفريقية.

وبخلال العقود الثلاثة سمحت لندن للبيض في روديسيا الجنوبية بأن يحكموا البلد كما يرونه مناسباً، وكان على الأغلبية الإفريقية أن تقبل بالحكم الأبيض والخضوع لقوانين جائرة، وذهبت أفضل الأراضي إلى المقيمين البيض. وصدر قانون يقرر نظاماً اجتماعياً يرقى إلى حدود التمييز العنصري ونُفِّذ، وأجبر قانون تقسيم الأراضي وتخصيصها الصادر سنة 1931 الأفارقة على الامتناع عن السكن في أرض في المناطق البيضاء. وتلقى 50 ألف أبيض 49 مليون آكر، أما المليون إفريقي فكان عليهم أن يقبلوا بـ29 مليون آكر. وعملت قوانين تجاوز القانون Pass Lowsوقوانين الضرائب والرقابة على الأفارقة في المدن وقانون الأسياد والعبيد، عملت كلها على إجبار السود على الطاعة. ومُنع السود من تشكيل نقابات، وأقيمت لهم مدارس منفصلة ومستشفيات ومسابح مخصصة للسود، وكلها تشكل بنية متوسعة من التمييز العنصري . وكان الأفارقة السود محرومين عملياً من التصويت، عندما حرص البيض على أن لا يكون في مقدور السود ممارسة الحق الدستوري بالانتخاب لعدم توفر الصفة أو الأهلية فيهم.

ولكن روديسيا الجنوبية بدت مزدهرة ومنظمة، وحصل القليل من الإضرابات ولكنها عرفت كيف تتعامل معها بسهولة. وبواسطة الجيش والقوة الجوية تحت إمرة القيادة البيضاء، بدا وضع المقيمين البيض منيعاً في عقد 1950. وأقبل المهاجرون البيض بغزارة تجذبهم الحياة الجديدة في المناطق الجميلة بعيداً عن أوروبا المكتظة بالسكان. وبدت الآمال مرتفعة عندما أقنع المقيمون البيض الحكومة البريطانية بالسماح للأقليات الثلاث في كل من روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسلاند لتشكل فيما بينها «فدراسيون»، وذلك في سنة 1953، مع حكومة فدرالية في سالسبوري. كانت الغالبية السوداء قد مُنحت مقاعد قليلة في البرلمان الفدرالي الجديد وبعض مراكز الخدمة المدنية، وحتى وزيراً أسود ليقوم بالإعداد للانتقال إلى استقلال أكثر تقبُّلاً. وحصل تقدم حقيقي ولكنه محدود، مثل إقامة جامعة متعددة الأعراق في سالسبوري حيث يستطيع السود الوصول إلى مرتبة الدكتوراه، وكانت شهاداتهم مقبولة ومزكّاة من قبل

جامعة برمنغهام في إنكلترا. هذه الإشارات تجاه السود كشفت مدى الثقة التي كان المقيمون البيض يكنُّونها من أنهم سوف يستمرون في حكم البلد على الأقل لمدة مائة سنة قادمة، وهي تكشف إلى أي مدى كان المقيمون البيض مستعدين للذهاب في توقعاتهم. قلائل هم، في ذلك الوقت، الذين توقعوا إلى أية سرعة سوف ينقلب المد. لا شك أن حكم الأكثرية السوداء جاء أسرع بكثير من السبع وعشرين سنة التي لزمت له لكي يكتمل. لقد تأجل بعد 1963 بسبب المقاومة المسلحة التي قام بها المقيمون البيض.

إن التحرك السياسي الأسود قد جاء متأخراً نسبياً، وذلك بسبب ما بدا الموقع الأبيض حصيناً وممتنعاً في نظر الأفارقة السود. إن الهدف الأول عند الوطنيين السود كان الفدراسيون مع ما فيه من مشاركة غير متكافئة. كان جوشيا نكومو أعتق رجل دولة بين رجال السياسة الأفارقة السود، وإن كان له من العمر خمس وأربعون سنة فقط، ولكنه كسكرتير عام في اتحاد عمال السكك الحديدية اشتهر كزعيم إفريقي. وكان أيضاً من الكنيسة الميتودية ويعمل كواعظ، لا يؤمن بالعنف ويعمل من أجل التسوية ومن أجل الإصلاح التدريجي. وتزعَّم نكومو المؤتمر الوطني الإفريقي في روديسيا الجنوبية، وهذا المؤتمر تلقى الدعم من الجماهير الإفريقية المحرومة من الأرض ومن المشاركة العادلة في ثروة البلد. كان رد حكومة روديسيا القمع. في سنة 1954 تم إيقاف عدة مئات من السود الأفارقة، وألغي المؤتمر الوطني الإفريقي، وصدرت قوانين قاسية ضد «التخريب». وبأمل تقليص الدعم للسياسة السوداء الراديكالية، كانت قوانين التمييز العنصري قد عُدِّلت. هل كان هذا كافياً لإرضاء السود ولإقناع بريطانيا بالتخلي عن حقها في السيادة الذي يضمن حماية السود؟ عملت لندن القليل من أجل مساعدة السود من سكان روديسيا. على كل حال، لقد مُنح السود في غربي إفريقيا الاستقلال، والآن لم يعد بالإمكان إنكاره على روديسيا البيضاء، ولكن الأزمنة تغيرت متجاوزة بكثير الروديسيين البيض. في لندن كانت وجهات نظر الوطنيين السود معروفة وغير مجهولة: كانت سنة 1960 سنة هارولد ماكميلان في خطابه الشهير «رياح التغيير».

في روديسيا الجنوبية تشكل حزب سياسي أسود جديد باسم الحزب الوطني الديمقراطي بقيادة ندا باننجي سيول وروبر موغابي وهربرت شيتيبو، وعمل جوشوا نكومو أولاً باعتباره الناطق باسم الحزب الوطني الديمقراطي وفيما بعد كرئيس له. مع إفريقيا الغربية السوداء ومع شرق إفريقيا المستقلة أو التي هي على طريق الاستقلال على أساس دستوري: صوت واحد لرجل واحد. لم يجد الزعماء الوطنيون الأفارقة سبباً يمنع من تطبيق ذات المبدأ على الأراضي الثلاث التي يتألف منها الفدراسيون.

ولما كان السكان من المقيمين البيض في نياسلاند، وعددهم 72 ألفاً في سنة 1960، هم أقل عدداً من السكان البيض في روديسيا الجنوبية، ظن الوطنيون السود أن التقدم نحو حكم

الأكثرية السوداء سوف يكون أسهل تحقيقاً في الشمال. في البرلمان الفدرالي وما فيه من نفوذ للأكثرية الغالبة من بيض روديسيا الجنوبية، سوف تجد الحركة الوطنية السوداء الصراع أشد مرارة. وعندها قاموا بحملة من أجل إنهاء الفدراسيون الإفريقي المركزي كخطوة ضرورية باتجاه كسب استقلال نياسلاند وروديسيا الشمالية في ظل حكم الغالبية السوداء.

لقد فرض الفدراسيون على الأفارقة سنة 1953، ولكن قُطع وعدٌ بإعادة النظر في أعماله بعد عشر سنوات. كانت الحركة الوطنية في روديسيا الشمالية بقيادة هاري نكومبولا وكنيت كاوندا، والحركة في نياسلاند بقيادة الدكتور هاستنغ باندا. في لندن كان رئيس الوزراء هارولد ماكميلان وكان مصمماً على تسوية ما يمكن تسويته، فبريطانيا يكفيها ما عندها من مشاكل بين يديها في كينيا وعصيان حركة الماماو التي اقتضى أمر القضاء عليها جهوداً بريطانية مكلفة ورئيسية. كانت روديسيا الجنوبية تحتوي على مشاكل قاسية بسبب كثرة مقيميها من البيض، ولكن الوضع كان مختلفاً في نياسلاند وفي روديسيا الشمالية. فعدة آلاف من المقيمين البيض في هذين البلدين لن يُسمح لهم بالوقوف في وجه التسوية مع الحركة الوطنية الإفريقية هناك. وجاءت بعثة بريطانية لتقصّي الوقائع إلى هاتين المنطقتين ووجدت أن غالبية الأفارقة يعارضون الفدراسيون الإفريقي المركزي. في ديسمبر 1963 تم حل الفدراسيون، وفي يوليو 1964 حصلت نياسلاند - التي سميت فيما بعد مالاوي - على الاستقلال، وفي أكتوبر من ذات السنة حصلت أيضاً روديسيا الشمالية - المعاد تسميتها بزامبيا من قبل الزعامة الإفريقية - على استقلالها.

وهكذا بقيت مشكلة روديسيا الجنوبية بدون معالجة. ووقعت القوات الفدرالية المسلحة بعدئذ تحت قيادة وإمرة روديسيا الجنوبية، وهذه القوات وإن كانت صغيرة إلا أنها كانت عظيمة، مزودة بطائرات نفاثة من نوع هنتر وبقاذفات فامبير وكمبيرا وبمدفعية وبسيارات مصفحة وهيلكوبتر. وقوام هذه القوات 35000 رجل كان ألف منهم أفارقة سود. وكان من أسوأ صور التفوق الأبيض ترك الشعوب الأهلية السوداء تواجه بعضها البعض: سود ضد سود. كان بإمكان هذه القوات المحافظة على حكم البيض لعدة سنوات. إن الصراع من أجل التفوق في روديسيا استعرّ في عقد 1960 وعقد 1970 بين الوطنيين السود (الذين كانوا منشقين فيما بينهم ولكنهم تلقوا المساعدة من السود الأفارقة المجاورين) وبين المقيمين البيض. إن دور بريطانيا الإمبريالي كان مثيراً للاستياء. كان بإمكان لندن التنكر لاستقلال روديسيا الرسمي ولكن الحكومة، سواء كانت محافظة أم عمالية، لم تكن في وضع يمكّنها من استخدام القوة ضد السلطات الروديسية. كان الرأي العام البريطاني لا يطيق ولا يسمح بمحاربة الروديسيين البيض، وهم الرجال الذين وقفوا بخلال الحرب العالمية الثانية إلى جانب بريطانيا ومهما بدا هذا الموقف منحازاً عنصرياً للمراقب الآن، إلا أنه كان حدثاً لا يرحم واجه رؤساء الوزراء المتتالين: ماكميلان، هيون، ويلسن، هيث

كالانمان وتاتشر. وكان الشيء الثاني الأفضل هو محاولة إجراء تسوية دستورية عامة يمكن أن تُقنع المقيمين البيض والسود بالقبول بها. إن الضغوطات الوحيدة التي يمكن ممارستها من الخارج هي العقوبات الاقتصادية عبر الأمم المتحدة وعبر الكومنولث.

من سنة 1961 إلى 1971 جرت محاولات متكررة من قبل الحكومات البريطانية من أجل منح روديسيا الجنوبية الاستقلال وفقاً لشروط مقبولة من قبل الأكثرية السوداء ومن قبل الروديسيين البيض. إن أيان سميث، وهو طيار سابق في القوات الجوية الملكية، كان الزعيم الصلب لحزب الجبهة الروديسية للبيض. إن التسوية المقبولة من قبله هي التي لا تقضي بالمساواة في التصويت لكل الروديسيين وتحدّ من حكم الأكثرية السوداء. ولكن هل يرضى القوميون الأفارقة بالأقل وبالأدنى؟ إن نكومو ارتكب الخطأ: خطأ القبول بهذا الضبط وذلك في اجتماع دستوري عُقد سنة 1961 تحت رعاية بريطانية. إن الدستور المقترح الذي انبثق عن هذا الاجتماع قد أجَّل حكم الأكثرية السوداء لعدة عقود وربما إلى الأبد، ولكن الحكومة البريطانية استغلت هذه الفرصة للتخلي عملياً عن كل تحفظاتها باستثناء حقها في القبول النهائي باستقلال الروديسيين. والأفارقة الوطنيون الذين أعادوا تنظيم أنفسهم في حزب جديد هو الحزب الديمقراطي الوطني رفضوا الاتفاق، وأُجبر نكومو على القبول بهذا الارتداد وأصبح مطلب السود الوطنيين الذي لا تنازل عنه هو صوت لكل رجل أو صوت واحد لرجل واحد. وعندما ألغت حكومة سميث الحزب الديمقراطي الوطني أدى ذلك ببساطة إلى إقامة تجمُّع إفريقي جديد تحت اسم الشعب الإفريقي الزيمباوي. في سنة 1963 أدى نزع الثقة من زعامة نكومو إلى انشقاق في الحزب، وألَّف دابانينجي سيتول اتحاداً وطنياً إفريقياً زيمباوياً أكثر راديكالية. وأضعف الانشقاق التأثير السياسي الإفريقي طيلة الصراع على الاستقلال. في سنة 1965 قرر سميث قطع العقدة الغوردية وصرح بأن روديسيا مستقلة من جانب واحد، وبدا أنه من غير المقبول لدى المقيمين البيض أن تكون جاراتاهم قد مُنحتا الاستقلال سنة 1964 واتخذتا اسم زامبيا ومالاوي واستُثنيت بلدهم أي زيمبابوي الشمالية.

وكان يمكن للحكومة البريطانية ولأيان سميث أن يتوصلا إلى اتفاق يرضي الطرفين، حتى بعد إعلان الاستقلال من جانب واحد الذي لم يحظَ بالاعتراف من جانب بريطانيا ومن جانب دول العالم. وجرت مفاوضات على أساس خمسة مبادئ:

1-عدم الاعتراض على تقدم حكم الأكثرية.

2-ضمانات ضد التعديلات ذات المفعول الرجعي على الدستور.

3-التحسين المباشر في الوضع السياسي للشعوب الإفريقية.

4-السعي من أجل إنهاء التمييز العنصري.

5-الاقتناع البريطاني بأن المقترحات من أجل الاستقلال التي توافق عليها بريطانيا والمقيمون البيض ستكون مقبولة لدى شعب روديسيا بأكمله.

ولكن كم من السنين يحب أن تمر قبل أن يحصل الأفارقة على حكم الأكثرية؟ في سنة 1968 صرح سميث بعد لقائه مع ويلسون: «لن يكون هناك حكم للأكثرية في فترة حياتي ولا في فترة حياة أولادي، وهذا بالطبع لن يرضي على الإطلاق الزعماء الوطنيين السود». وفرض برلمان سميث الروديسي دستوراً سمح بمشاركة إفريقية أكبر ووعد «بمساواة محتملة»، ولكن «محتملة» في ضوء تصريحات سميث هي أمل بعيد جداً وراء الأفق. كان سميث يعتبر ببساطة الوطنيين السود شيوعيين ومجرمين، والعديد منهم اعتُقل تحوُّطاً، وحجته أن السماح للأكثرية السوداء بالحكم سوف يكون كارثة على البلد كما سبق وحصل في الكونغو وفي أوغندا. إن روديسيا سميث، حسب ادعائه في ذلك الوقت، هي بلد القانون والنظام، وهي دولة مزدهرة اقتصادياً رغم العقوبات بفضل مساعدة جنوب إفريقيا والبرتغال. والسود أنفسهم سوف يستفيدون أكثر من التقدم في ظل الحكم الأبيض أكثر من استفادتهم في الفوضى السوداء.

في سنة 1971 بدت صلابة سميث وقد وهنت، وحاولت حكومة المحافظين يومها - بعد أن استلمت الحكم - مرة أخرى التوصل إلى تسوية معه. وبعد مفاوضات طويلة أصبحت المبادئ الخمسة - وقد خفت حدتها نوعاً ما - أساس اتفاق تسوية بين الحكومة الروديسية المستعصية وبريطانيا. وفي القضية الحاسمة، قضية حكم الأكثرية، تم التخلي عن الجدول الزمني للروديسيين البيض، وقامت اعتراضات على هذا من قبل نكومو وسيتول وآخرين من الوطنيين الأفارقة الذين ظلوا في الاعتقال، وعملت لندن وسالسبوري على ريازة الرأي العام الأسود. في سنة 1972 أُرسلت لجنة بريطانية، وبددت تحقيقاتها الأوهام في كل من بريطانيا وروديسيا. لقد استنتجت اللجنة، بدون التباس، أن «شعب روديسيا ككل» يرفض التسوية المقترحة.

إن الحزبين الوطنيين الممنوعين: الاتحاد الوطني الزيمباوي والاتحاد الشعبي الزيمباوي قد فوجئا بتحرير سود روديسيا بالقوة، منذ أن بدت الحكومة البريطانية عاجزة. وبعدة مئات من مقاتلي العصابات المنطلقين من قواعد موزمبيق وزامبيا، بدت المهمة ميؤوساً منها. وتطلع الاتحاد الشعبي إلى موسكو، ومقاتلو الاتحاد الوطني تلقوا تدريبهم وسلاحهم من الجزائر وغانا والصين وتشيكوسلوفاكيا. هذه المساعدة جعلت سميث يتَّهمهم بالشيوعية. كان الفلاحون السود في شمال شرق البلاد ضحية الحرب العنيفة بين المقاتلين وقوات الأمن، وحتى منتصف عقد 1970 لم يتوصل المقاتلون إلى إحراز أي تقدم. وبخلال 1974 أصبح أيان سميث أكثر استعداداً للتفاهم مع الزعامة الإفريقية في الداخل والخارج من روديسيا، أكثر مما كان في عقد 1960. وأدى الانقلاب في لشبونة - تلك السنة - إلى نسف التصميم البرتغالي على البقاء في

موزمبيق، وبدا جنوب إفريقيا راغباً في فصل نفسه عن روديسيا التي أدانت الأمم المتحدة أعمالها، وفعلت العقوبات مفعولها. عندها تفاوض سميث مع كاوندا في زامبيا وأطلق الزعامة السوداء بمن فيها نكومو وستول وموغابي، ولكن المفاوضات الجديدة فشلت وانضم موغابي إلى العصابات.

وعملت العقوبات ومخاوف المقيمين من المستقبل على تقويض معنوياتهم، وزاد الاتحاد الشعبي والاتحاد الوطني ضغوطاتهما وذلك بتأجيل خلافاتهما مؤقتاً، فشكّلا الجبهة القومية. وإن كانت القوات الروديسية ما تزال تستطيع إلحاق الضرر البالغ بالمقاتلين وملاحقتهم إلى قواعدهم، إلا أن المقاومة لم يكن بالإمكان إنهاؤها. ومرة أخرى حاول سميث أن يصل إلى تسوية عبر المفاوضات مع الوطنيين السود، وبدا مستعداً لتقديم تنازلات كبرى. في مارس 1978 تم التوصل ألى «اتفاق داخلي» حول تقاسم السلطة بين أيان سميث وبين زعيمين أسودين من الوطنيين هما الأسقف موزوريوا وسيتول، وبموجب هذا الاتفاق يكون هناك رئيس وزراء أسود وأكثرية سوداء مع حق الأقلية بالفيتو (بالتعطيل والإبطال). قبل عشر سنوات كان يمكن لهذا الحل أن يكون مقبولاً، أما الآن فقد بدا متأخراً جداً. ورفضت الجبهة القومية، جبهة موغابي ونكومو، هذه التسوية. رغم ذلك، حصلت انتخابات فربحها موزوريوا. وأمل سميث بأنه قد شق المعارضة السوداء وأنه ربح على الأكثرية السوداء الساعية إلى السلام، ولكن حرب العصابات التي سعَّرتها الجبهة القومية الضعيفة التماسك تأجَّجت.

وبُذلت جهود لاحتواء حرب العصابات التي أصبحت تعدّ الآن عدة آلاف، وجمع نظام سميث موزوريوا القرويين في ما يسمى «بالقرى المحمية» التي كانت في الواقع عادة مجمعات غير صحية تنقصها تماماً الخدمات والتسهيلات المناسبة. في هذه الأثناء كانت القوات المسلحة الروديسية تهاجم العصابات في قواعدها عبر حدود زامبيا وموزمبيق فتقتل المقاتلين والنساء والأطفال بدون تمييز، وبشكل غير متوقع انتهى القتال تقريباً.

وفي أيام حكومة تاتشر الجديدة المحافظة تم ترتيب انتقال السلطة إلى حكم الأكثرية السوداء، وذلك في اجتماع دُعي إليه في قصر لانكاستر برئاسة لورد كارنغتون وهو وزير الخارجية. بدأ اجتماع قصر لانكاستر في سبتمبر ولم ينته إلا قبل عيد الميلاد بقليل سنة 1979. ولعب كارنغتون وزعماء الكومنولث ورئيس موزمبيق دوراً إيجابياً، وذلك بجمعهم كل الزعماء الأفارقة: موزوريوا وموغابي ونكومو معاً. كان موغابي هو الأكثر تمنُّعاً عن قبول التسوية، خاصة الشرط بأن خمس مقاعد البرلمان في الدولة المستقلة يجب حفظها للبيض. واستمر القتال المسلح حتى عندما كانت المفاوضات تجري حول طاولة الاجتماع، وتمت الموافقة على وقف إطلاق النار على أن يسري مفعوله فقط بعد تمام التوصل إلى تسوية في لندن، عندها تجري الانتخابات في روديسيا - زيمبابوي. في هذه الأثناء تقوم حكومة مؤقتة بقيادة حاكم بريطاني

إلى أن يتم قيام حكومة منتخبة في سالسبوري، وعند الانتهاء تقريباً رفض موغابي الموافقة. ولكن في 21 ديسمبر تم التوصل إلى اتفاق، وبعد أسبوع دخل إيقاف إطلاق النار موقع التنفيذ. وضمن الاتفاق للبيض عشرين مقعداً في برلمان متعدد الأحزاب، وأعطاهم تعهدات بأن ممتلكاتهم لن تُصادَر إلا لقاء تعويضات كاملة وأن الدستور لا يمكن أن يُعدَّل بدون أكثرية الثلثين في برلمان يعطي للحركة الشعبية المتحدة (MP) البيضاء حق الفيتو.

وبدا الانتقال في يناير وفبراير سنة 1980 رائعاً حقاً، ولعبت بريطانيا والكومنولث دوراً إشرافياً وبوليسياً حاسماً: وتم تجميع مائة واثنين وعشرين ألف مقاتل في ثماني مناطق، وتمت طمأنتهم بفضل وجود مجموعة من المراقبين وخمسمائة رجل أمن بريطاني. تمت الانتخابات في فبراير 1980 وسط اتهامات وإدانات بقصد التخذيل، وأعطت النتائج أغلبية كاسحة لا للأسقف موزوريوا بل لروبرت موغابي، وربح الاتحاد الوطني الزيمباوي من الجبهة القومية الانتخابات. أما حزب نكومو - الاتحاد الشعبي الذي حمل العبء الأقل في القتال - فقد خسر مع موغابي، وموزوريوا الذي تقاسم الحكم مع سميث خسر خسراناً مهيناً. أما استقلال روديسيا - زيمبابوي، التي صار اسمها زيمبابوي فقط، فقد تم الاعتراف به دولياً في أبريل 1980.

بعد إراقة الدماء وبعد الصراع، وفي مواجهة صعوبات بدت لا تُقهر يومئذ، بدا انتقال الحكم إلى الغالبية السوداء وقيام دولة مستقرة نوعاً ما حدثاً ملحوظاً في التاريخ المعاصر. كانت الشخصية المسيطرة في زيمبابوي في السنوات الأولى هي شخصية روبرت موغابي، فقد استحق الكثير من الثقة. إن زعامته أصبحت مختلفة تماماً عما كان يمكن توقعه بعد أن رجع إلى روديسيا في يناير 1980 لكي يشترك في الانتخابات، بعد ست عشرة سنة أمضاها في الاعتقال أو في المنفى.

وكان المقيمون البيض على حق كبير أن يخافوا أن يأتي إلى الحكم هذا الزعيم المقاتل الوطني المتشدد. لقد أظهر موغابي إعجابه بالماركسية بوضوح بخلال الصراع ضد المقيمين الذين أدانهم بأنهم «المستغلين البيض». في نظر موغابي إن أيان سميث ليس أكثر من مجرم يستحق الإعدام. إن موافقته على اتفاق قصر لانكاستر كانت صعبة للغاية، ولولا حشره من قبل الوطنيين السود الأكثر اعتدالاً لكان هناك أمل ضئيل في أن يحترم فعلاً وعلى طول التنازل والضمانات التي أعطيت للمقيمين البيض. إن لهجة موغابي المعتدلة بخلال الحملة الانتخابية التي تلت اتفاق قصر لانكاستر بدت مناقضة للعنف والترهيب اللذين مارسهما أتباعه.

إن نتائج الانتخابات وفوز موغابي تم الأعلان عنهما في 4 مارس 1980 وجاءت كصدمة للمقيمين، ولكن أول خطاب لموغابي على التلفزيون ذلك المساء كان مفاجأة تقريباً. كان مصالحاً، ودعا إلى المصالحة وإلى الاتحاد، ووعد بالتزام القانون والملكية الخاصة. وتبعت

الأفعال الأقوال عندما تم تثبيت الجنرال الأبيض بيتر وولر المكلف برئاسة قوات الأمن الروديسية في منصب القائد العام لجيش الدولة الجديد، الذي فيه سوف يُدمج مقاتلو حرب العصابات. وعُيِّن وزراء في حكومة موغابي كانوا يدعمون نكومو، وعُيِّن الوزراء البيض أيضاً. كان أيان سميث قد سمح له بترؤس حزب المقيمين البيض في البرلمان وأن يتمتع بحريته وبرفاهه. لم يكن هناك مقاصصة. لم يتخلَّ موغابي عن تطلعاته الاشتراكية وعن دولة الحزب الواحد، ولكنه لم ينو أبداً طرد المقيمين البيض ورجال الأعمال الذين عليهم يقوم اقتصاد البلد ولا إغراق البلد في حرب جديدة.

كانت زعامة موغابي لزيمبابوي زعامة رجل دولة منذ البداية. إن إدارته العملية الواقعية لسياسة زيمبابوي بصورة تدريجية منحته ثقة الأغلبية من المقيمين البيض الذين لم يتغير نمط حياتهم كثيراً بعد الاستقلال. منذ البداية كانت المشكلة السياسية الأولى أمام الدولة الجديدة هي الخصومة القديمة بين حزب نكومو «الاتحاد الشعبي» وقاعدته القبلية عشائر ندبيلي في ماتابيليلاند وحزب موغابي «الاتحاد الوطني» الذي كان أعضاؤه من الشونا. كان الشونا ينكرون بمرارة عدم الدعم العسكري الذي تخلف حزب نكومو عن تقديمه لهم أثناء معركة التحرير. إن الجبهة القومية لم تكن أكثر من زواج مصلحي مؤقت.

إن نكومو الحذر، الضعيف المتهاوي، العجوز فقد المباراة أمام موغابي الشاب ذي الأهداف الواضحة: السعي إلى دولة الحزب الواحد، إلغاء المقاعد المنفصلة (والعنصرية) المخصصة للبيض في البرلمان كان موغابي يتوعد ويهدد نكومو وبذات الوقت يداعبه ويدلله. وتم قمع الاضطراب في ماتابيليلاند في منتصف عقد 1980 بقسوة، واستمرت حكومة موغابي توقف المعارضين وتحبسهم بدون محاكمة في ظل الأحكام العرفية والطوارئ التي كان أيام سميث قد أقرها سنة 1965. في سنة 1987 توصل موغابي أخيراً إلى تحقيق هدفين من أهدافه، وبفضل أكثرية الثلثين اللازمة التي تضمنت دعم المقيمين البيض تم إلغاء المقاعد المخصصة للبيض. ووافق نكومو على توحيد الحزبين: الاتحاد الوطني والاتحاد الشعبي، منهياً خصومة السنوات العشرين الماضية. ودخل نكومو الحكومة كنائب للرئيس. ولكن أحداث الاتحاد السوفييتي وشرق أوروبا حملت موغابي في سنة 1990 على التخلي عن العمل من أجل دولة الحزب الواحد، وقد تخلى أيضاً عن بعض الطروحات الاقتصادية الماركسية، ومرة أخرى فُضِّلت البراغماتية الباردة والحاجة إلى مساعدة الغرب على الالتزام الأيديولوجي.

كان الاقتصاد في البداية كعب آخيل [نقطة الضعف] في نظام موغابي. رفضت زيمبابوي التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، إلا أنها كانت محتاجة إلى جارتها في كثير من وارداتها وصادراتها. كانت الصادرات الرئيسية المنتجة بشكل معقول بخلال العقد هي التبغ والقطن.

كانت الزراعة رهينة لتقلبات الطقس وكانت زيمبابوي تعاني من جفاف طويل، وكانت أيضاً رهينة للأسعار العالمية. وكان ارتفاع أسعار النفط قد أحدث أثراً سيئاً هنا كما في غير مكان. كان قطاع المناجم يعمل بشكل أقل جودة، وأعاق تخطيط الدولة وارتفاع المكوس والضرائب النمو الاقتصادي. عدد من الفضائح المالية ورَّطت وزراء موغابي، وحدث بعض التقصير في الإدارة المالية. وكانت البيروقراطية أيضاً غير فعالة. كانت مهارة موغابي السياسية قاصرة عن أن تطال الاقتصاد.

ولكن هذا كله لم يؤثر في حكم الناخبين الذين ظل هو بحاجة إليهم كرئيس. في سنة 1990 ربح الحزبان - الاتحاد الشعبي والاتحاد الوطني - نصراً ساحقاً وأصبح موغابي مدعوماً بشكل ساحق كرئيس. واستطاع أن يشعر بالاطمئنان، وأظهر رؤيته غير العنصرية حين عيَّن قانونياً أبيض في منصب الرئيس الأعلى للقضاء، وبعد خمس وعشرين سنة أنهى حالة الطوارئ.

بعد 1990 حاولت زيمبابوي أن تسير في خط مقتضيات السوق وفقاً للمؤسسات الغربية، الأمر الذي خلق مصاعب اقتصادية قاسية في المدى القصير. وكان للجفاف في سنة 1992 أثر مدمر، وأصبح أكثر من مليون إنسان في الريف عالة على المساعدة من أجل البقاء، إلى أن سمحت الأمطار باجتناء محصول جديد. ومع ذلك كانت الحكومة قادرة على مواجهة الوضع بشكل أفضل من أي حكومة في وسط إفريقيا، ولهذا الأمر سبب واحد: لم يكن هناك حرب أهلية ولا حروب في زيمبابوي، وهذا كان أفضل إنجازات موغابي.

أصبح الدكتور هاستنغ باندا رئيساً لجارة زيمبابوي، مالاوي، عندما منح الاستقلال لنياسلاند سنة 1964. في الظاهر لم يكن أي شيء تقليدياً إفريقياً في الدكتور باندا، الذي كان يرتدي ثياباً سوداء نظيفة من ثلاث قطع وقبعة من هامبورغ، ومع ذلك فقد كانت هناك مسحة محلية ترافقه وهي الـ«مباس» أو البنات الراقصات في ثياب مزركشة يحطن به ويرافقنه في ظهورة الرسمي يتغنين بفضائله. مارس الدكتور باندا الطب في بريطانيا وكان أحد دعائم كنيسة سكوتلاندا. إن الصراع من أجل حل فدراسيون إفريقيا الوسطى بالقوة، الذي ألحق نياسلاند بروديسيا الجنوبية والشمالية، جاء به إلى الحكم. وقد أثار الرأي العام ضد الفدراسيون وسُجن لفترة من الزمن، ثم ترأس حزب المؤتمر الملاوي وأصبح رئيساً للوزراء سنة 1963. كانت الحكومة البريطانية مقتنعة بحجج باندا من أجل حل الفدراسيون وإعطاء نياسلاند الاستقلال والهوية المنفصلة في السنة التالية.

وبعد الاستقلال أخرج الدكتور باندا خصومه من الزعماء السياسيين، وحوَّل مالاوي إلى جمهورية وأصبح رئيسها الأول. وبعد السنوات الأولى المضطربة استطاع بسرعة أن يمتِّن موقعه في الدولة. كان تاريخ ميلاده الرسمي في سنة 1906 تقريباً، ويُعتقد أنه في الواقع من مواليد بداية

القرن. إن تمسكه بالسلطة لم يتراخَ إلا حين موته فقط. كانت شهرة استقرار مالاوي طيلة ربع قرن من الزمن ترتكز على طول عمره وتمسكه بالرئاسة طالما هو حي.

كانت مالاوي باندا موضع إعجاب كبير من جانب الغرب. فقد أقام علاقة سياسية واقتصادية وثيقة ببريطانيا. كان يتخاصم غالباً مع الزعماء الأفارقة السود وخاصة زعماء زامبيا وتنزانيا. كان يدين انتقاد جنوب إفريقيا على أنه «نفاق وقلة شرف»، وكان يحض على مزيد من الواقعية. ولم يتبع سياسة الانتقام ضد المقيمين البيض في مالاوي، وظل هؤلاء يعيشون حياة من نمط خاص لهم دونما إزعاج. ولم يكن على المزارعين البيض ولا على الموظفين المدنيين أن يخشوا شيئاً، إلا أن تسامحه المدهش لم يشمل المعارضة السوداء. كانت هناك رقابة صارمة وكانت قوات الأمن تقمع المُخلِّين بالأمن.

وقد أمسك بمالاوي بعيداً عن التورط في الصراع الأسود من أجل الاستقلال الذي قامت به روديسيا الجنوبية المجاورة في عقد 1970، كما لم يحاول باندا أن يوقف دعم جنوب إفريقيا لمقاومة الحكومة الماركسية في موزمبيق، وذلك بالقيام بهجمات على موزمبيق انطلاقاً من قواعد في مالاوي على الحدود. كانت سياسته تعتبر من قبل إفريقيا السوداء على أنها خيانة، ولكن همه الرئيسي كان الإبقاء على مالاوي بعيدة عن الصراعات الدموية وعن الحروب الأهلية في إفريقيا. وكان أكبر إنجازاته، من غير شك، الحفاظ على السلم في بلده. وكان رائعاً أيضاً تجاوب مالاوي الإنساني مع الحرب الأهلية في موزمبيق. في سنة 1991 اجتاز الحدود مليون لاجئ إلى داخل مالاوي وقد استُقبلوا في هذا البلد الصغير الفقير وبُذلت لهم كل رعاية، وكان موقفاً حضارياً لم يُشهد مثله في مطلع عقد 1990 حتى في بعض دول أوروبا الغربية.

إن السلم الداخلي في مالاوي كان على كل حال سلماً مبنياً على القمع. في عقد 1990 أخذت المعارضة بأمثلة الإطاحة بالدكتاتورية في كل مكان في العالم، فقامت تتنامى مصممة على أن تُمنح صوتاً مسموعاً وأن يُسمح له بانتقاد باندا. وأضاف وضع الاقتصاد الكارثي الزيت على نار النقمة. إن دوام الحزب الواحد وحكم الرجل الواحد يولِّد الفساد، في حين أن تولي الدولة المشاريع كان غير فعال ولا يقبل المنافسة. إن صادرات مالاوي من الشاي والبن والتبع واستيراداتها قد تأثرت بالحرب الأهلية في موزمبيق، التي قطعت عملياً خط السكة الحديدية نحو مرفأ بيرا. وخضع باندا للضغط الدولي والداخلي، فسمح بإجراء استفتاء سنة 1993 وكانت النتيجة التصويت لحكم تعدد الأحزاب. كانت مالاوي تمتلك مزارع في أرض جيدة صالحة، ولكن سوء الإدارة أدى إلى انتشار سوء التغذية.

إن الفرق بين مالاوي وزيمبابوي، الجارة الشمالية أي زامبيا، هو فرق صارخ، كانت زامبيا لمدة سبع وعشرين سنة بعد الاستقلال في سنة 1974 تحت حكم مؤسس الدولة وواليها كنيت

كاوندا، وظلت كذلك إلى أن عُزل عن منصبه على أثر تصويت. وإلى حين ذهاب كاوندا، كانت زامبيا دولة الحزب الواحد إنما من نوع غير معتاد: فكاوندا الذي كانت له أيديولوجيته الخاصة به وهي «الأممية الإنسانية» لم يلجأ إلى القمع أو الحبس ضد معارضيه ولا إلى نفيهم. كان تأثيره الشخصي قد تغلب على الخلافات القبلية وعلى الصراعات الإقليمية طيلة السنوات الأولى من الاستقلال، وبشأن قضية الصراع الأسود من أجل المساواة في الحقوق اتخذ موقفاً مبدئياً هو الدعم.

إن الكونغرس (المؤتمر) الوطني الإفريقي وجد ملاذاً ومساعدة في زامبيا، وإن كان - بصورة دورية - عرضة لهجمات القوات الخاصة من جنوب إفريقيا. عانى الاقتصاد بشكل سيئ. إنه رهينة أكيدة لجنوب إفريقيا، حيث تمر معظم واردات وصادرات زامبيا، التي تعتمد على النحاس بمعدل 90% من صادراتها، وسعر المعدن تدنى كثيراً في عقد 1980. وبناء على توجيهات صندوق النقد الدولي وبموجب مساعدة تمت محاولة إصلاح خاصة في حقل الإنتاج الزراعي الذي كان سعره المتدني يحتاج إلى رفع، ولكن هذا الرفع الحقيقي قد تدنى في حين كانت أسعار المواد الغذائية ترتفع. إن انعدام التوظيف في تحديث التعدين وتجهيزاته ثم الاستنزاف أخذا يظهران في مناجم النحاس عندما كانت أسعار النحاس ترتفع لم يكن الإنتاج قادراً على الزيادة. ورغم أن كاوندا قد قطع العلاقات مع صندوق النقد الدولي سنة 1988، فإنه لم يستطع إيقاف الكساد المتمادي حتى في الأمد القصير. الاضطراب والمعارضة، الإضرابات والتوقف عن العمل في مناجم النحاس، كل ذلك قضى على شعبيته. وارتفعت البطالة بسرعة وتدهورت مستويات المعيشة، وبدا واضحاً سوء إدارة نظام الحزب الواحد السياسي.

في أكتوبر 1991 وافق كاوندا على الطلب من أجل انتخابات متعددة الأحزاب، وحزبه «حزب الاستقلال الوطني المتحد» انهزم أمام الحزب الجديد «الديمقراطية المتعددة الأحزاب» الذي كان زعيمه فردريك شيلوبا، وحل هذا الأخير بحق كرئيس هو الثاني لزامبيا. وخضع كاوندا للإرادة الديمقراطية وانسحب.

زيمبابوي، زامبيا ومالاوي ١٩٨٩		
البلد	عدد السكان بالملايين	الناتج القومي القائم للفرد بالدولار الأميركي
زيمبابوي	٩,٥	٦٥٠
زامبيا	٧,٨	٣٩٠
مالاوي	٨,٢	١٨٠

إن زوال الحكم الأبيض في روديسيا قد يؤول في ذلك الوقت على أنه قضى على مصير

الحكم الأبيض في إفريقيا الجنوبية. لا شك أنه بعد عشر سنوات من انهيار الحكم الأبيض في روديسيا، بدأت حكومة جنوب إفريقيا البيضاء المفاوضات التي كان يؤمل منها أن تؤدي إلى دستور ينص على تقاسم السلطة.

إن المؤتمر الوطني الإفريقي وهو المشارك الأسود الكبير - وإن لم يكن الوحيد - في المفاوضات طالب بحكم الأكثرية، والفجوة بين هذين الموقفين كانت فجوة واسعة. إن إجراء مفاوضات في عقد 1990 في جنوب إفريقيا كان أمراً غير مصدَّق حتى قبيل حدوثه بسنين قليلة فقط. كانت هناك بعض المشابهات مع روديسيا. إن تطبيق العقوبات الدولية، وعزلة جنوب إفريقيا، والضغوطات الاقتصادية المتزايدة والقاسية مثل انقلاب تدفق الاستثمار الأجنبي بصورة عكسية، أقنع الحكومة أخيراً والأكثرية البيضاء في جنوب إفريقيا أن حلاً ما يجب إيجاده لمشكلة البيض والسود.

رغم ذلك كانت هناك اختلافات مهمة بين جنوب إفريقيا - في مطلع عقد 1990 - وبين روديسيا يومئذ. وإن كان البيض يشكلون أقلية في البلدين، روديسيا - زامبيا وجنوب إفريقيا، إلا أن موقعهم في كل من البلدين - من حيث الاعتبارات الأخرى - لم يكن متشابهاً على الإطلاق. في المقام الأول كان الشعب الأبيض في جنوب إفريقيا يشكل أقلية، ولكنها كانت أكبر بكثير من عدد الأقلية في روديسيا. لم يكونوا بضع مئات الألوف من البيض بين ملايين السود بل أربعة ملايين أبيض، كما لم يكن بيض جنوب إفريقيا مهاجرين جدداً بالمقارنة. إن معظمهم كان مولوداً في جنوب إفريقيا، وعائلاتهم عاشت في إفريقيا منذ عدة أجيال. كان «الأفارقة» يعودون في جذورهم التاريخية إلى القرن السابع عشر، عندما أقام جدودهم في مدينة الكاب «الرأس» منذ ما يقارب سبعين سنة بعد إقامة أولى المستعمرات الإنكليزية في شمال أميركا. إن وطنهم الأم لم يعد أوروبا بل إفريقيا. ولكنهم بخلاف المقيمين في شمال أميركا لم يتكاثروا ولم يتناموا بحيث يفوق عددهم بعدة مرات عدد سكان البلاد الأصليين، ورغم الهجرة الإنكليزية الملحوظة ظلوا أقلية. وإنه من الأساسي من أجل فهم جنوب إفريقيا المعاصرة أن يكون التمايز بين البيض والسود والملونين والآسيويين يتسع وأنه مستمر في التزايد. إن ثمانية وعشرين من أصل مائة إنسان كانوا بيضاً في سنة 1911، وفي سنة 1980 سقطت هذه النسبة إلى العشرين بالمائة. والتطلع إلى العام 2000 يوحي بأن النسبة سوف تتدنى أكثر حتى أربعة عشر أول أقل في المائة.

رغم هذا، ما تزال الأقلية البيضاء في سنة 1993 تطالب بحقها في معظم الأراضي المتاحة، ومن خلال ذلك تدَّعي ملكية مناجم الذهب والألماس والصناعة والسيطرة على اقتصاد جنوب إفريقيا. إن الإيرادات من صادرات المناجم مكَّنت جنوب إفريقيا أن تسلك سبيل الثورة الصناعية بسرعة منذ عقد 1940 أو ما بعده وفقاً للنموذج الغربي، والتصنيع الآلي زاد عدة مرات مما جعل

جنوب إفريقيا ذات اكتفاء ذاتي في عدة صناعات، وأتاح للسكان البيض ازدهاراً شبيهاً بالازدهار الذي تتمتع به الدول الغربية. وإن كان السكان السود والملونون يكسبون فقط جزءاً من كامل المداخيل التي تعود للبيض، إلا أنهم يشاركون أيضاً في الازدهار المتزايد. وحكومة جنوب إفريقيا لم تكن تعلن وتبين أن السود في البلد يتمتعون بمداخيل تساوي أعلى مداخيل السود في إفريقيا.

هذا التحول الاقتصادي كانت له انعكاسات مهمة اجتماعياً ودولياً. لم يعد «الأفارقة» المتأفرقون مزارعين فقراء، والانقسامات بينهم وبين «الإنكليز» تراجعت. إن السود والملونين والآسيويين لازمون جميعاً في العمل الماهر وفي التجارة وفي المهن الحرة. لا يوجد عدد من البيض كاف لتشغيل بلد صناعي حديث ويلبي احتياجاته الاقتصادية. إن المثقفين والماهرين من غير البيض، من أصحاب المطامح العالية، يستطيعون أن يضاهوا في نوعية حياتهم نوعية حياة البيض. وهذه المقارنة أثارت الأحقاد والصراع، وجعلت استبعادهم من النقابات ومن الحقوق السياسية أمراً يستحيل تبريره باستمرار. على الصعيد الدولي، أيضاً، إن اقتصاداً حديثاً يتفاعل مع اقتصاد العالم يجعل من المستحيل على الدولة مهما كانت أن تتجاهل الرأي العام العالمي أو الضغوطات الاقتصادية التي تمارسها العقوبات، وأكثر أهمية من تلك العقوبات كان حكم رجال الأعمال الأجانب بأن جنوب إفريقيا غير المستقرة اقتصادياً، والتي ربما تتجه نحو الثورة ونحو إراقة الدماء، ليست بلداً صالحاً للاستثمار فيه.

رغم كل ذلك كانت حكومة جنوب إفريقيا البيضاء قادرة على الامتناع عن التقدم باتجاه منح السود المساواة في الحقوق السياسية بقدر ما تشاء، وذلك بفضل قوتها العسكرية الذاتية وبفضل قدرتها الاقتصادية ونظامها المستقل. وبخلاف ما كانت الحال مع روديسيا، لم تحتفظ بريطانيا لنفسها بأي سلطة عليا. عند منعطف القرن (1899-1902) حاربت بريطانيا كلاً من جمهوريتي البوير: دولة أورنج الحرة والترنسفال.

سكان جنوب إفريقيا (بالملايين)					
	١٩١١	١٩٥١	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٢
السود	٤	٨,٦	١٥	١٩	١٩,١
البيض	١,٣	٢,٦	٣,٨	٤,٥	٥
ملونون	٠,٥	١,١	٢	٢,٦	٣,٢
آسيويون (هنود في معظمهم)	٠,٣	١٢,٧	٢١,٥	٢٦,٩	٣٨,٤
المجموع	**٦**	**١٢,٧**	**١٢,٥**	**٢٦,٩**	**٣٨,٤**

من أجل تثبيت السيادة العليا الإمبراطورية، كانت حرباً على السيادة بين البيض. بالنسبة إلى الليبراليين في بريطانيا إن البوير قد ظُلموا، وهم - أي الليبراليين - يريدون التعويض عليهم أن جاءوا إلى الحكم. تشكل اتحاد جنوب إفريقيا سنة 1910، فمنح البيض الاستقلال كومينيون ضمن الإمبراطورية البريطانية. ولكن الذكريات المرة عن المعسكرات التي أجرت عائلات البوير على السكن فيها طيلة الحرب وموت العديد بالأمراض، ظلت تحفر في العلاقات بين أشد الوطنيين تحمساً من المتأفرقين وبين الإنكليز حتى منتصف القرن (العشرين). أما بالنسبة إلى السود، فإن حرب البوير لم تساعدهم بشيء. كان عتقهم متعلقاً بالأكثرية البيضاء. كانوا محرومين من الأراضي الصالحة، فثار الزولو سنة 1906 إنما لكي يقضى عليهم بالدم. الاحتجاج والتعبير عن الرأي الأسود المستقل وجد له ملاذاً في الكنائس السوداء، كما كانت الحال في الدول الجنوبية من أميركا. ولعبت هذه الكنائس دوراً مهماً بخلال القرن العشرين، وهي كمؤسسات دينية كانت تتمتع ببعض الحماية. أما الآسيويون، ومعظمهم من الهنود كطائفة، وجدوا ناطقاً باسمهم لامعاً ومنظماً ماهراً وذلك في المحامي الشاب غاندي. في سنة 1910 عندما شكلت المستعمرات التي تحكم ذاتها فعلاً (وهي الكاب، ناتال، ودولة أورانج الحرة والترنسفال). اتحاد جنوب إفريقيا لم تتوحد فدرالياً بل أصبحت أقاليم في اتحاد مركزي. ولا أي شخص غير أبيض يمكن أن يُنتخب للبرلمان، وحق الانتخاب ظل كما كان قبل الاتحاد، وهذا أتاح بعض الأصوات للملونين وللسود في الكاب ولكن لا أحد خارجها. في لندن قامت لجنة سوداء وملونة، رفعت اعتراضات وسُمع لها بعطف، ولكن دستور الاتحاد اعتبر هذا الأمر مسألة يبتّ بها البيض في جنوب إفريقيا. وكان هناك بعض السياسيين الكبار من بيض جنوب إفريقيا كانوا يعارضون التمييز من أجل اللون في السياسة. بالطبع بخلال القرن العشرين حفل تاريخ جنوب إفريقيا بعدد من البيض المميزين، ابتداء بـ ولتر ستانفورد في مطلع القرن وصولاً إلى السيد هلن سوزمان في وقتنا الحاضر، الذين تكلموا من أجل حقوق الأعراق الأخرى في البرلمان، ولكنهم كانوا أقلية ضئيلة. إن الضمانات الوحيدة التي قدمتها لندن للشعب الأسود عندما تشكل الاتحاد هي أنها احتفظت بالحماية البريطانية على باسوتولاند وبيشوانالاند وسوازيلاند، وظلت هذه الحكاية قائمة ما لم يوافق سكانها السود على الدخول في الاتحاد. هذا الأمر لم يرده السكان، ورفضت بريطانيا محاولات جنوب إفريقيا دمجهم. وأصبحت هذه المستعمرات مستقلة فعلاً - باسوتولاند باسم ليزوتو وبيشوانالاند باسم بوستوانا في سنة 1966 وسوازيلاند في سنة 1968 - وإن كانت الدول الثلاث مرتبطة بالكامل باقتصاد جنوب إفريقيا. إن حقوق التصويت المحدودة (تخوِّل السود بأن يمثلوا من قبل البيض فقط) التي يتمتع بها السود والملونون في إقليم الكاب، كما هو مثبت في قانون الاتحاد، قد ألغيت بالنسبة إلى السود في سنة 1936 وبالنسبة إلى الملونين عملياً في سنة 1955.

رغم وجود فروقات بين الأحزاب السياسية البيضاء في كل شأن من الشؤون الأخرى، إلا أن مواقفهم من غير البيض متماثلة بشكل عام. فهذه الأحزاب تحظِّر التزاوج بين الأعراق، وهي مصممة على المحافظة على سيطرة البيض وحكومتهم. وينكر على السود الأفارقة المساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية، ودورهم يقتصر على خدمة دولة البيض.

وسُمِّيت السياسة المتَّبعة «سياسة التمييز العنصري» (العزل أو الفصل) مقدمة للتفرقة العنصرية. في بداية تاريخ الاتحاد صدر قانون يوضح بأن طريق نمو جنوب إفريقيا لن يسير باتجاه أهداف مشتركة لكل شعوبها بدون النظر إلى اللون، وقانون الجنسية الصادر سنة 1913 حظِّر على السود أن يشتروا أو يستأجروا أرضاً خارج المناطق المكتظة المخصصة للسود. في القسم الأكبر من جنوب إفريقيا حُرم السود من الحق الأساسي لكل مواطني البلد وهو حق ملكية الأرض. لم يُطبَّق القانون بقسوة إلا في دولة أورانج الحرة، ولكن مبدأ هذا التمييز كان هنا مدعَّماً بالقانون بشكل واضح. إن قانون المنطقة المدينية لأهل البلاد الأصليين فصل - بعد عشر سنوات - السود عن السكان البيض في المدن، وقد عجَّلت فيه الأوضاع غير الصحية في مساكن السود والخوف من أن ينتشر المرض وينتقل إلى البيض. ولكن بمنحه الحكومة الحق، ليس فقط في الفصل بل في مراقبة عدد الناس من السود المسموح لهم بالعيش في المدن، شكل هذا القانون مع قانون الأراضي في سنة 1913 وفي سنة 1936 الأساس والبنية للتشدد في موضع التمييز العنصري لما بعد 1948.

إن سنة 1948 شكلت نقطة تحوُّل في السياسة الإفريقية قبل الحرب العالمية الثانية. من سنة 1933 حتى سنة 1939 كانت الأجنحة الراديكالية والأكثر اعتدالاً بين المتأفرقين قد أجمعت على إنشاء الحزب المتحد الذي شكل الحكومة. كان رئيس الوزراء الجنرال هرتزوغ ورجل الدولة الجنرال جان سمطس نائباً للرئيس، ولم يرضَ «المتأفرقين» بالدمج. وشكل مجموع صغير بقيادة ف.مالان الحزب الوطني «النقي» سنة 1934، وكانت أيديولوجية حزب هتلر العرقية «القومية الاشتراكية» هي جاذبة بشكل خاص، واستقوت القومية المتأفرقة بالحرب العالمية الثانية. وشق هرتزوغ الحزب المتحد سنة 1939 لأنه أراد التزام الحياد، في حين كان سمطس قد استطاع بجهد أن يحمِّل البرلمان على دخول الحرب مع بقية دول الكومنولث. وعملت الحرب نفسها على إضعاف قوة القومية المتأفرقة، وألقي القبض على بعض المتأفرقين من المتطرفين في حب ألمانيا، ولكن أكثر سكان جنوب إفريقيا من المتأفرقين والإنكليز حاربوا ضد النازيين، وبدا سمطس مسيطراً بشكل تام. ولكن مالان، بمهارة بالغة، استطاع الإبقاء على قسم صغير موحَّد من الحزب الوطني. وبعد انتهاء الحرب واجهت السياسة العنصرية الفجة سياسة الحزب الوطني المتأفرق - سياسة التمييز العنصري - المشاعر الليبرالية لحزب سمطس «الحزب المتحد» وأعطت

حزب مالان أكثرية بسيطة في انتخابات سنة 1948، رغم ما لسمطس من مقام كبير. ومات سمطس سنة 1950 وتراجع الحزب المتحد، وازدادت أكثرية الحزب الوطني في كل انتخابات جرت حتى عقد 1980. بعد سنة 1948 كان النمو السياسي والاجتماعي والاقتصادي لجنوب إفريقيا قائماً (حتى سنة 1990) على التفرقة العنصرية، التي كانت تلقى الدعم من أكثرية السكان البيض، ولكنها كانت تلقى أشد المعارضة وبحماس متزايد من قبل السود.

وطيلة ست عشرة سنة ظل الدكتور هنريك فيرورد مهندس بنية التمييز العنصري كوزير لشؤون الأحوال الشخصية، أولاً من سنة 1950 حتى 958 ثم كرئيس للوزراء حتى سنة 1966. فقد وضع وضبط - وفق الظروف الحديثة - القوانين التي من شأنها الإبقاء على تفوق البيض في مجتمع مأخوذ بالعزل العنصري بدقة متزايدة، وقد خلفه - بعد مقتله على يد مجنون أبيض - ب.ج.فورستر، الذي ظل رئيساً للوزارة حتى سنة 1978. إن دعاة التمييز العنصري زعموا أن هذا التمييز مسنود بشريعة الـلـه، وفقاً لتعاليم الكنيسة الإصلاحية الهولندية. إن كل عرق - عنصر - يجب أن يبقى نقياً وأن يُسمح له بتطوير وجوده الوطني الخاص به، ولكن كل هذا يرتكز على الفرضية القائلة بأن الأعراق المختلفة المستقاة من أعمال النبي الآخر، نبي العرق السيد أدولف هتلر: لقد قتل عرقه السود واستعبد الملايين من الذين ينتمون إلى الأعراق الدنيا، وإنه ليس من العدل إجراء المقارنة الدقيقة بين السياسة التي اتبعتها حكومات جنوب إفريقيا والسياسة التي اتبعتها الحكومة النازية. رغم ذلك، وبعد أحداث الحرب العالمية الثانية، لم يعد لأي أيديولوجية تقول بتفوق الأعراق أي احترام. إن عضوية الأمم المتحدة تعود إلى حد بعيد إلى دول ليست أمماً بيضاء، كما هي الحال في الكومنولث البريطاني. وللمفارقة، بفعل الإلحاح على الفصل بين النمو الأسود والنمو الأبيض، عمل التمييز العنصري على حفز القومية السوداء على نمو قاعدة قوة سوداء منفصلة. في سنة 1990، عندما اعترفت الزعامة السياسية البيضاء بهذا الخطر وفتحت الحزب الوطني أمام السود، كان الزمان قد فات على إزالة الأذى الذي تراكم عبر عقود من سلطة سياسية منقسمة عرقياً.

إن عقيدة التمييز العنصري ذهبت بعيداً وراء سياسة الفصل والعزل بالطبع. إن قوانين الدم تشبه إلى حد كبير قوانين نورمبورغ النازية التي صدرت سنة 1935 والتي ألغيت سنة 1949 و1950، والتي كانت تمنع الزواج المختلط والعلاقات الجنسية (باستثناء الزيجات التي حصلت في السابق) بين البيض وغير البيض. وبالمقارنة، إن قانون تسجيل السكان لسنة 1949 صنَّف كل فرد داخل مجموعته العرقية: أبيض، أسود، ملون أو آسيوي. والنازيون ليميِّزوا اليهود عن الآريين ركَّزوا على الدين لأربعة أجيال، ولكن لما كان السود أيضاً مسيحيين مثلهم كمثل البيض، فإن الحزب الوطني في جنوب إفريقيا استطاع أن يحكم سنداً للمظهر: «تجعد الشعر ولون الجلد».

وبعض الحالات «المشكوك فيها» صُنِّفت ضمن الفئة «الأفضل»، وفي كل سنة تصدر دعوات من أجل «إعادة التصنيف». والسبب الوحيد لهذا التصنيف سنة 1949 هو أن هذا «التمرير» يجب أن يراقب بعد أن يكون كل فرد قد صُنِّف وفقاً للأصول بحسب عرقه. وقوانين الانتقال شددت أيضاً سنة 1952. إن كل غير أبيض كان يُلزم بأن يحمل جوازاً يشير إلى عرقه أو عرقها وإلى المكان الذي يُسمح له فيه بالعمل والعيش، والسود لم يكن مسموحاً لهم بالعيش في مدن البيض ما لم يكونوا مولودين فيها أو ما لم يكونوا قد عملوا فيها لعدد من السنين من قبل، والمقيمون غير الشرعيين في المدن والقرى يمكن أن يُبعدوا عنها بالقوة. في سنة 1953 فرَّق قانون التعليم «قانون بانتو» تعليم السود وفصله وقضى بتعليم يتلاءم مع الوظائف الوضيعة التي يمكن للسود احتلالها في المجتمع في جنوب إفريقيا.

إن العديد من قوانين الفصل العنصري كان يُطبَّق على الهنود وعلى الملونين. ولتقوية قوانين التمييز العنصري، الواسعة والضيقة، كانت الحكومة بحاجة إلى مراقبة السكان وقمع المعارضة. وبموجب قانون إلغاء الشيوعية سنة 1950 قلبت الحكومة فعلاً جنوب إفريقيا إلى دولة بوليسية، وتهمة «الشيوعية» يمكن مدّها وتوسيعها بدون حدود لتشمل المعارضة للحكومة في سياستها. وعلى سبيل المثال مكَّنت هذه التهمة الحكومة من أن تتحرك ضد نقابات التجارة المتعددة الأعراق حتى قبل أن يتم حظرها سنة 1957.

قام السود والملونون والآسيويون أنفسهم بحركات احتجاج منذ مطلع القرن العشرين. في سنة 1912 تم تأسيس (الكونغرس) المؤتمر الوطني الإفريقي (هكذا سُمِّي في سنة 1923 من قبل بلكسلي إيزاكاسيم وهو محام من الزولو، درس في جامعات كولومبيا وأوكسفورد وميدل تامبل، وكان ينادي بالاعتدال وبالتعقل، ولم يبحث عن المواجهة بل كان واثقاً بأن حق الاقتراع يجب أن يشمل العدد الصغير نسبياً من السود «المتحضرين» ولم يكن الأمر كذلك). بخلال حقبة الكساد بين الحربين العالميتين، دعم حزب المؤتمر الوطني الإفريقي إضرابات السود وأطلق حركات احتجاجية ضد قوانين الانتقال، ولكن الحكومة كانت قوية جداً فاستطاعت أن تحجم حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بالتوقيف الجماعي. وحصلت أيضاً مؤتمرات وحدوية بين منظمات غير البيض، وللأسف وقع أيضاً توتر كبير وصدام بين السود والهنود. في سنة 1942 قامت مجموعة من الحزب الوطني الإفريقي - الرابطة الشابة - واعتنقت نظرة نضالية متشددة. في مطلع عقد 1950 تعاون الهنود والسود مرة أخرى تحدياً للقوانين الظالمة، ولكن الحكومة كانت قوية سياسياً فاستطاعت أن تحبط الإضرابات والاحتجاجات الشعبية، وذلك باستعمال القوة والتوقيف ومحاكمة الآلاف. وزاد هذا الأمر الجهاد والكفاح. وفيما كان حزب المؤتمر الوطني الإفريقي مستمراً في التعاون مع الهنود ومع الشيوعيين ومع الاشتراكيين البيض حصل انشقاق

سنة 1958، وقامت منظمة سوداء منافسة وتأسست باسم «المؤتمر الإفريقي الواسع» واعترضت على مثل هذا التعاون وهذه الروابط.

في مطلع 1960 قام الحزب الوطني الإفريقي و«المؤتمر الإفريقي الواسع» بإطلاق حملة جماهيرية ضد قوانين الانتقال. في 21 مارس 1960، وفي المدينة الصغيرة شاربفيل الذي تردد اسمها عبر العالم، اجتمع جمهور واسع خارج محطة الشرطة. وإن كان الناس لم يستعملوا العنف، إلا أن البوليس ارتعب وفتح النار فقتل تسعة وستين أسود وجرح مائة وثمانين أسود آخر. في معظم المدن السوداء، إن لم يكن في كلها، تم تفريق المظاهرات السوداء بدون ضحايا. إن صور ما عُرف فيما بعد بمذبحة شاربفيل نُشرت في كل جنوب إفريقيا وفي الخارج لتصدم العالم. وبدأ السود يقعدون في بيوتهم بعيداً عن العمل، وردت الحكومة بقسوة بالغة كما هو المعتاد واعتبرت الحزب الوطني الإفريقي والمؤتمر الإفريقي الواسع منظمتين غير شرعيتين. وتم اعتقال الألوف وحُكم على الكثيرين بالسجن، وأعلن رئيس الوزراء فرورد أيضاً حالة الطوارئ. ولم يطل الأمر حتى قام أبيض مختل عقلياً بإطلاق النار على رئيس الوزراء في رأسه فجرحه جرحاً بالغاً، الأمر الذي زاد تأزيم الوضع.

في ذلك الخريف وافق الناخبون البيض على اقتراح يقضي بتحويل جنوب إفريقيا إلى جمهورية، وهذا الأمر قطع آخر روابط ببريطانيا. في سنة 1961 انسحبت جنوب إفريقيا من الكومنولث، مستقبلة رفض رؤساء وزراء الكومنولث السماح لهم بالبقاء كعضو فيه. على أثر مذبحة شاربفيل التي شكلت حركة الاحتجاج السوداء «مجلس عمل وطني جديد» ليعمل بدون عنف ضد التمييز العنصري، وفي سنة 1961 اختارت محامياً شاباً اسمه نلسون مانديلا كزعيم لها. وتمت الدعوة إلى إضراب، والأمر يحتاج إلى أكثر من الاحتجاجات السلمية لإقناع جنوب إفريقيا البيضاء بإعطاء السود حقوقهم. وعمل مانديلا في الخفاء ونظَّم جناحاً مقاتلاً ناشطاً داخل المؤتمر الوطني الإفريقي سمَّاه حرية الأمة، وكان قصده تخريب المنشآت دونما إيذاء الناس. في هذه الأثناء أدى إلغاء «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي» إلى إقامة أركانه خارج جنوب إفريقيا في زامبيا. وألقي القبض على مانديلا في أغسطس 1962، وحُكم عليه في سنة 1964 بالسجن المؤبد مع مناضلين آخرين من زعماء حزب المؤتمر الوطني الإفريقي. وأكسبته محاكمته السياسية إعجاب العالم الواسع، وحاولت سلطات جنوب إفريقيا أن تنسب إليه تهمة الشيوعي العامل من أجل روسيا، وقد أصبح هذا الخط هو المعتمد لإدانة كل الجهود السوداء من أجل هزم الظلم. ولكن كلمات مانديلا في محاكمته عبَّرت عن معتقد آخر «مثال»، لقد تكلم عن مجتمع ديمقراطي وحر فيه يعيش كل الناس معاً بانسجام أمام فرص عمل متكافئة.

»إنه معتقد «مثال» آمل أن أعيش من أجله وأن أحققه، وإن قضت الضرورة إنه مثال أنا مستعد

لأن أموت من أجله». وأصبح مانديلا ملهماً للأفارقة السود، وإن كان قابعاً في السجن مفصولاً عنهم لمدة ثمان وعشرين سنة، عشرين منها في ظروف صعبة في جزيرة روبن.

لقد حاول الزعماء البيض في جمهورية جنوب إفريقيا المستقلة منذ 1960 وما بعدها أن يقدِّموا صورة أكثر إيجابية عن سياستهم، وأُلغيت كلمة «التمييز العنصري» لتحل محلها كلمة «النمو المنفصل». وكانت السياسة الجديدة تهدف إلى تطوير وتنمية ممتلكات السود لتتحول إلى «مَواطن» لهم، وعند اللزوم لتتحول إلى «دول سوداء مستقلة» من شأنها بالطبع أن تبقى مربوطة تماماً، من أجل بقائها، بجنوب إفريقيا، وعندما يستطيع البيض الادعاء لأنفسهم بأنهم «ديمقراطيون» وأنهم لم يعودوا يحرمون السود حقوقهم السياسية، التي سوف يتمتعون بها في دولهم الخاصة بهم. كانت مستوطنات السود أو «البانتوستان» مناطق مجزأة من الأرض غير صالحة أو غير قابلة للإصلاح حتى يمكن أن تعيش فيها غالبية السود في جنوب إفريقيا. ثم إن جعل كل أسود مواطناً في بانتوستان حيث يعيش فيها أو في الجمهورية، فإن غالبية السود في الجمهورية سوف يتحولون إلى مهاجرين ليست لهم حقوق سياسية فيها. في عقد 1960 وعقد 1970 سارت هذه السياسة قُدُماً إلى الأمام بقوة. وأُعطي الحكم الذاتي وفيما بعد «الاستقلال» لترانسكي في سنة 1976، ولـ«بوفو تانسوانا» سنة 1977، ولـ«فندا» سنة 1979، ولـ«سيسكي» سنة 1981. ورفض المجتمع الدولي الاعتراف باستقلالها، ومُنح الحكم الذاتي لست «دول» أخرى ولكن من دون الاستقلال، وأهمها كان كوازولو. وكان رئيس وزرائها مانغو سوتو بوتوليزي يرغب في الإبقاء على الاستقلال الإقليمي داخل جنوب إفريقيا تحكمها الغالبية السوداء، وقد عمل من ضمن القانون لتأمين حقوق السود. لقد رفض الأيديولوجيا الاشتراكية التي اعتنقها «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي»، وكان عازماً على إبقاء انفصالية الزولو تناضل بشدة متزايدة ضد حزب المؤتمر الوطني الإفريقي.

حرت محاولات في عقد 1960 وعقد 1970 لتحسين الظروف في المستوطنات «السوداء» عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي. وإن كان هناك بعض الصناعة والتجارة لتأمين معيشة السود، إلا أن معظمهم كانوا يجدون عملاً في الجمهورية، سواء بشكل مهاجرين عمال آتين من البانتوستانات أو بشكل مقيمين مسموح لهم الإقامة في المدن. إن العامل المهاجر كان في أغلب الأحيان مفصولاً عن عائلته لمدد طويلة، ولكن الأجور التي يعود بها إلى منزله كانت تشكل في منتصف عقد 1980 ما يقارب نصف الدخل في ما يسمى «الدول السوداء». إن القمع المستمر من قبل البوليس قد أدى إلى رحيل ما يقارب من ثلاثة ملايين ونصف مليون أسود إلى بانتوستاناتهم.

إن البانتوستانات وحظر حزب المؤتمر الوطني الإفريقي لم تحل مشكلة جنوب إفريقيا، حتى ولو أدى قمع البوليس والسلطات العسكرية في إفريقيا البيضاء إلى استحالة استلام السود للحكم.

واستمر الزعماء السود ينظمون الحركات ضد النظام بأكمله، وإحدى هذه الحركات، وهي حركة طلابية غير بيضاء بقيادة ستيف بيكو، لقيت الكثير من النجاح، بعد أن استحثت الوعي الأسود إلى عدم التعاون مع البيض. وأوقف البوليس بيكو سنة 1977 ومات في النظارة (الحبس الاحتياطي) بعد استجواب عنيف من قبل البوليس، وأدى موته إلى مزيد من السوء في سمعة الجمهورية. ومن المنافي كانت المعارضة السوداء المجزأة والمناضلة، وكان حزب المؤتمر الإفريقي وحزب «المؤتمر الإفريقي الموسع»، كانوا جميعاً يقومون بأعمال تخريبية. كمقاتلي عصابات كانوا غير فعالين، ولكنهم احتفظوا بالقضية السوداء بكاملها حية من حيث حقوقها السياسية والاقتصادية على اللائحة السياسية في جنوب إفريقيا.

إن الشغب الذي اندلع بين السود في الضواحي المكتظة، من مثل سويتو خارج جوهانسبرغ، لا يعود إلى المنظمة السياسية السوداء بقدر ما يعود إلى نقمة السود. ومثل بقية العالم، عانى اقتصاد جنوب إفريقيا من الكساد الذي حصل في منتصف عقد 1970، وضرب الكساد دائماً السود بقسوة أكبر. وفي سنة 1973 حصلت إضرابات سوداء كبيرة جداً. وبعد شاربفيل تجلت في سويتو أسوأ مظاهر القمع الأبيض. في سنة 1976 في سويتو بدأ أطفال المدارس يتظاهرون ضد إجبارهم على أن يكون المتأفرقون وسطاءهم في التعليم . (Medium) في 16 يونيو اجتمع 15000 تلميذ أسود وشبان معاً، وأطلق البوليس النار عليهم لتفريقهم فقُتل خمسة وعشرون وجُرح الكثيرون أيضاً. وعمَّت موجة من الاحتجاج الأسود البلد وقُمعت، ولكنها لم يُقضَ عليها ولكنها حُملت على التخفي. ولم يكن بالإمكان تهدئة السود رغم سجن عدة آلاف منهم.

إن عقد 1980 كان محكوماً بتسلط ب.و.بوتا، الذي تحول إلى مزيد من التسلط كلما تقدم به السن، حتى استحق بجدارة هذا اللقب المحابي «قالب الكروكوديل Die Groot Krokodil» . إن مبدأ التمييز النقي الخالص قد تخلت عنه غالبية الشعب الأبيض باعتباره غير عملي، ولا يمكن فرضه بالقوة في جنوب إفريقيا التي تحتاج إلى مليون أسود يعملون مع البيض في اقتصاد حديث. حتى بوتا بعد أن أصبح رئيساً سنة 1979 وافق على أن البيض يجب أن يتكيفوا. في السياسة الخارجية هذا يعني محاولة إقامة علاقة عملية مع الجيران السود في جنوب إفريقيا، وهي سياسة سبق أن قال بها المتعصب العرقي الأول دكتور فيرورد في منتصف عقد 1960، وسهَّلتها التبعية الاقتصادية لما سُمِّي بدول خطوط المواجهة الست: أنغولا، زامبيا، بوتسوانا، زيمبابوي، موزمبيق، مالاوي وتنزانيا. إن الانقلاب الذي حصل في لشبونة سنة 1974 أدى في السنة التالية إلى استقلال المستعمرتين البرتغاليتين أنغولا وموزمبيق، اللتين أثارتا مشاكل جدية في وجه جنوب إفريقيا. ولكن هذه السياسة القائمة على إقامة علاقات عمل بين كل منها اقترنت بالمعارضة: فالدول السوداء (باستثناء مالاوي) أدانت التفرقة العنصرية، وأرسلت جنوب إفريقيا جنودها إلى

داخلها لتقضي على قواعد العصابات العاملة انطلاقاً منها ضد الجمهورية. ووجه آخر من الأوجه حذر جنوب إفريقيا من الدول السوداء ومن الأمم المتحدة هو استمرارها في احتلال ناميبيا.

داخل جنوب إفريقيا بخلال سنوات حكم بوتا في عقد 1980، سادت سياسة التراخي في بعض مظاهر التفرقة العنصرية جنباً إلى جنب مع القمع العسكري والبوليسي ضد المنظمات السياسية السوداء في استعراضات استقوائية لإظهار التفوق الأبيض، وضرب البوليس المتظاهرين بالعصي والسياط وفي بعض الأحيان كان يرميهم بالرصاص. إن سنتي 1985 و1986 كانتا مملوئتين بالاحتجاجات وبالعنف وبآلاف الموقوفين، وأعلن بوتا عن حالة الطوارئ، والعنف في المدن السوداء لم يكن بالإمكان السيطرة عليه من قبل أي منظمة سوداء سياسية مسؤولة لأن قوات الأمن تأكدت أنها لا تستطيع العمل بتماسك داخل الجمهورية، في حين أن معظم زعمائها في السجن مع ما يقارب من عشرين ألف أسود الكثيرون منهم أطفال معتقلين مند أشهر في سنة 1987. وكانت احتجاجات المنظمات مجزأة، وأخذ السود يقتلون السود متهمين إياهم بالتعاون أو لمجرد أنهم ينتمون إلى مجموعة أخرى. وعندما انهار القانون والنظام، أصبح الاحتجاج الصادق والنضال من أجل الحرية وقد امتزجا مزجاً شديداً بالحرق المتعمد وبالجريمة وبحرب العصابات فيما بينها، وهذا الواقع أتاح للحكومة أن تدَّعي أن الحركة السوداء هي بآن واحد مجرمة وشيوعية.

ولما كان بوتا قد سار في سياسة لا هوادة فيها من القمع، إلا أنه أخذ يعدِّل في بعض النظم والقوانين العنصرية وعددها مائتين ونيف. في سنة 1979 سُمح للسود لأول مرة أن ينضموا إلى النقابات الرسمية، ودخول السود إلى المدن وحقهم في استلام وظائف وأعمال جديدة أصبح أيسر وذلك بفضل إلغاء كتب الانتقال سنة 1986. ولكن هذه التحولات لم تلامس الأعمدة الأساسية التي عليها يرتكز تفوُّق البيض، ومن بينها الحق الأهم وهو السلطة السياسية. إن الدستور الجديد المعقد الذي أدخله بوتا سنة 1984 أقام مجالس برلمانية منفصلة لكل من الآسيويين والملونين البيض في حين ترك السلطة النهائية بين يدي البيض، ولكنه لم يرض أحداً وعلى الأقل الغالبية السوداء التي لم تتمثل على الإطلاق. إن الاضطراب الدولي في مجال الأعمال وبعض الشدة في العقوبات الدولية في سنة 1986 زادا أيضاً في الضغط، وأهم من ذلك بخلال عقد 1980 توصلت غالبية البيض إلى الاعتراف بأن تغييرات أساسية يجب أن تحدث وإن كانت هذه التغييرات كريهة في نظرها.

إن العلاقة القديمة بين السود والبيض، والتي كثيراً ما تضمنت روابط حذرة بين الخادمات السود والأطفال البيض أو بين أرباب العمل العطوفين وعمَّالهم، كانت في أحسن الأحوال علاقات غير متساوية بين سيد ومسود مرتكزة على فارق العرق، وهي كانت في غير مكانها في جنوب إفريقيا الحديثة كما كانت العلاقات بين سيد وعبد وبين غني وفقير في إنكلترة الفكتورية. فالشعب الأسود لم بعد مؤلفاً من أنصاف المتعلمين ومن العمال غير المهرة، فقد كان هناك عدد متنام – وإن

كان صغيراً - من المهرة ومن أصحاب المهن الحرة ومن الطبقة الوسطى السوداء، والعديد منهم كان يسوق سيارات ب.م.ف، وكان رئيس الأساقفة ديموند توتو أسود. إن استبعاد السود جميعاً من نظام الحكم أصبح غير مبرَّر بصورة متزايدة.

إن هذه الشكوك المتنامية بخلال عقد 1980 - داخل غالبية المجموعة البيضاء وحول موضوع التفرقة العنصرية، وليست هي معارضة قلة بيضاء صغيرة حاربت لعدة سنوات لصالح حقوق السود - هي التي قسَّمت نظاماً كان بإمكانه أن يستمر باقياً بالقوة العسكرية التي تعود قيادتها إلى البيض. إن العالم الخارجي قد ساعد، ولكن التغييرات الداخلية في المواقف أصبحت أكثر أهمية. إن الكنيسة الهولندية الإصلاحية لم تساند التفرقة العنصرية لمدة طويلة، بل أدانتها بأنها لا تتلاءم مع الأخلاق المسيحية.

إن البيض في جنوب إفريقيا في مطلع عقد 1990 بدوا أكثر ميلاً إلى التخوف من مستقبل يبدو مختلفاً تماماً عن الماضي إذا ما استلمت الأكثرية السوداء السلطة، ولكن معظمهم كان مستسلماً للأمر. المطلوب الآن - كما يرونه هم - أن يتم الأمر على أحسن وجوهه بالنسبة إليهم، وأن تتحصن بعض حقوق البيض، وأن يحافَظ على الجمهورية من العودة بها إلى الوراء على يد السود ومن التجارب الاشتراكية الراديكالية.

كانت جنوب إفريقيا على مفرق طرق. في سنة 1989 وُجدت في رجلين بارزين الزعامة التي تساعد على قيادة البلد خارج معضليتها: العنف وإراقة الدماء. في سبتمبر 1989 عُيِّن ف.و.دي كليرك كرئيس بدلاً من بوتا. كان قد اشتهر بالحذر، وظن أنه يوافق على رؤية بوتا في تعامله مع مشاكل جنوب إفريقيا بالمزج بين الإصلاح والقمع. وكوزير للتعليم أدخل لزوم قيام المتأفرقين بالتعليم داخل مدارس السود، الأمر الذي أدى إلى مجزرة سويتو ومقاطعة المدارس سنة 1976. إن الحزب الوطني الذي انتخبه كان يتطلع إليه على أنه خيار أمين، ولكن في مدة وجيزة جداً خطط دي كليرك لمسار إصلاحي جديد ولمفاوضات جدية مع الزعماء السود. في فبراير 1990 أبطل الخطر المفروض على «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي» وعلى «حزب المؤتمر الإفريقي الموسع» الممنوعين منذ شرابفيل سنة 1960، وأمام الدهشة العامة ألغى أيضاً الحظر القديم جداً المفروض على الحزب الشيوعي في جنوب إفريقيا الذي كان يتعاون مع «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي». كان شريك الرئيس دي كليرك في بدايات المفاوضات هو نلسن مانديلا ، الذي أطلق سراحه بدون قيد ولا شرط أمام ترحيب مذهل في 21 فبراير سنة 1990 بعد سبع وعشرين سنة في السجن. وبعد ذلك، وبسرعة، في مايو حصلت مفاوضات جدية بين مانديلا و«حزب المؤتمر الوطني الإفريقي» من جهة وبين دي كليرك من جهة ثانية، ومنذ البداية كان التقدم سريعاً. وفي أغسطس أعلن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي أنه أوقف النضال المسلح.

لم يكن دي كليرك ولا مانديلا بالطبع مطلقي اليدين. في المقام الأول كان على مانديلا أن يتعامل مع زعامة جماعية في «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي»، ولم يكن بإمكانه هو أن يزعم لنفسه أنه يتكلم باسم كل السود. فالزعيم بوثيليزي الذي يمثل الزولو بصورة رئيسية وحركته حركة إنكاتا اتَّبع خطاً منفصلاً بالنسبة إلى حقوق الأفارقة داخل إفريقيا لعدة سنوات. إن صراعاً على السلطة بين الزعامة السوداء، والتي تنظر إلى ما بعد نهاية حكم الأكثرية البيض، أدى إلى إراقة دماء بين إنكاتا و«حزب المؤتمر الوطني الإفريقي». لم يكن بوثيلزي ومعه مليون ونصف مليون تابع مستعداً لأن ينزاح جانباً. إن الحزب الصغير «المؤتمر الإفريقي الموسع» كان أيضاً حذراً من «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي» ومن نظرة جناحه الأيسر. وكان أقل استعداداً للتساهل مع بيض جنوب إفريقيا، ولكنه كان يعتدّ فقط بدعم الأقلية بين الأفارقة السود. والسود فيما يسمى بالمستوطنات ومعهم حكوماتهم وحكامهم الخاصين بهم، والمدعومين من قبل بريتوريا، قد أنشأوا مجموعات تهمها مصالحها الخاصة وتفضل الإبقاء على الوضع القائم.

في أية تسوية إنهم يعرفون أنهم سيزولون. إن فوارق الثروة كما الفوارق القبلية كانت أيضاً تقسم المصالح السوداء. كانت أنظار العالم مسلَّطة على مانديلا، بزعامته المحترمة المتحررة من الحقد والضغينة ضد سُجَّانه القدامى البيض، قد أكسبته إعجاب العالم به. في أية تسوية سوف يلعب الزعماء غير البيض الآخرون دوراً، بمن فيهم الملونون والهنود. إن «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي»، وهو أوسع تنظيم سياسي إفريقي، رغم كل شيء يستطيع الادعاء بأنه يتكلم باسم أكثر الأفارقة السود.

لم تكن العقبة الأولى أمام دي كليرك فقط الوصول إلى تسوية مع الزعماء السود، بل كان عليه أن يحمل حزبه هو «الحزب الوطني» وكل المجموعة البيضاء على تأييده. وكان هناك أكثر من ربع مؤيديه السابقين يعارضونه، ابتداء بالمناضلين البيض من المتعصبين عرقياً - ومعهم شعاراتهم النازية الجديدة - وصولاً إلى المتأفرقين الذين يقولون إنهم مستعدون للرحيل مجدداً لإقامة جمهورية إفريقية نقية في إحدى الزوايا البعيدة من «الاتحاد». وكانت مجموعة رجال الأعمال مرعوبة من تحالف «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي» مع الشيوعية. إن الخوف من مصادرة أملاك البيض والخوف من التأميم يصيب صناعات جنوب إفريقيا ومناجمها ومؤسساتها المالية خف بعد 1990، بعد انهيار الاقتصاديات الموجَّهة من النمط السوفييتي. حتى ولو كانت الحال كذلك، إن حكم الأغلبية السوداء يريد أن يحسِّن مستويات معيشة السود وشروط العمل بأسرع ما يمكن، ومثل هذا الهدف يقتضي حكومة تدخلية ناشطة بدلاً من حكومة تلتزم بسياسة السوق الحرة وسياسة «دعه يفعل».

إن اندلاع العنف الأسود، وإن كان موجهاً ضد سود آخرين، قد زاد اشتعاله بفعل عناصر

خبيثة في بوليس جنوب إفريقيا وفي وكالات الاستخبارات. لقد لوَّح بالشبح المرعب شبح الانهيار الكامل لحكم القانون والنظام. وإذا كانت تطلعات السود لا يمكن تحقيقها، وهل يرتد السود نحو الأغنياء البيض، كيف تمكن المحافظة على حقوق الأقلية البيضاء ضد الأكثرية السوداء؟ إن المهمة الصعبة، مهمة التوصل إلى تسوية سياسية، كان عليها أن تواجه هذه الاهتمامات وغيرها. كانت هناك قطاعات من السكان البيض مصممة على تعطيل المفاوضات، وبعض العناصر الكئيبة في قوات الأمن في جنوب إفريقيا وفي البوليس استغلت العداء بين «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي» وبين إنكاتا، وأخذت تتآمر على العنف. في الماضي، تلقت إنكاتا دعماً مالياً من مصادر حكومية، وحصلت أعمال عنف بيضاء وسوداء أيضاً. واتَّهم «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي» دي كليرك بالتعامل بوجهين، وأنه لم يبذل الجهد الكافي لإيقاف العنف. حتى لو كان دي كليرك مخلصاً في جهوده - وكان من الصعب الشك بهذا الإخلاص جدياً - من الصعب جداً عليه أن يسيطر على كل ما جرى باسم الحكومة.

بدأ دي كليرك بتعديل قوانين التفرقة العنصرية الصغرى، وهي التي تحظِّر على السود الاختلاط بالبيض اجتماعياً في المسابح وغيرها. إن «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي» و«حزب المؤتمر الإفريقي الموسع» اعترف بهما كتنظيمات سياسية ولم يعودا يوصما بالإرهاب، وأطلق سراح زعمائهما من السجن. وبخلال مدة ثلاث سنوات، وفي منتصف 1992، كان النظام القانوني للتفرقة العنصرية بكامله قد تعدَّل، ولكن المفاعيل الاجتماعية والاقتصادية لهذا النظام لم تُلغَ أو تزول بفعل تعديل القوانين بين ليلة وضحاها. إن التمييز العنصري، وعمره أكثر من قرن من الزمن، قد جعل الغالبية العظمى من السود في وضع وضيع ومتأخر بشكل قاس في مجالات السكن والتدريب والتعليم، وفي مجال الإفادة من الخدمات الاجتماعية، والاستخدام، والصحة، والدخل، وفي كل مظاهر العيش.

ووقعت اشتباكات عنيفة في مطلع عقد 1990 بين إنكاتا وأنصار الحزب (المؤتمر الوطني الإفريقي) وفي المستوطنات السوداء، وأدت هذه اشتباكات إلى موت عدة آلاف وأوشكت أن تنسف المزيد من التقدم باتجاه التسوية وتشكيل حكومة انتقالية. ولكن الرئيس دي كليرك، الذي لقي اللوم من أجل العنف الحاصل من قبل «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي»، نجح بالدعوة إلى «اجتماع سلام» في سبتمبر 1991 حضره إنكاتا وحزب الحرية و«حزب المؤتمر الوطني الإفريقي» والحزب الوطني، ولكن على الرغم من «اتفاق السلم الوطني» الذي وضع إجراءات لاحتواء العنف ظلت الاشتباكات الدموية مستمرة. رغم كل شيء، ظلت جلسات المفاوضات - التي كثيراً ما قُطعت بصورة دورية من قبل «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي» احتجاجاً على العنف - تتقدم بخطى ثابتة.

في ديسمبر 1991 أنشأ ممثلون عن تسعة عشر مجموعاً سياسياً من كل الأعراق مؤتمراً من أجل جنوب إفريقيا ديمقراطية، سُمِّي المؤتمر باختصار «كوديسا». وبدأ كوديسا أعماله بإقرار كيفية تشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة، وتشكيل برلمان أو جمعية وطنية مع تحديد صلاحياتها للاتفاق على دستور. إن الفجوة بين مطالبة «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي» بحكم الأكثرية ورغبة دي كليرك بدولة لامركزية مرتكزة على مبادئ تقاسم السلطة، بحيث لا تستطيع أية أغلبية أن تتحكم بالأقلية، ظلت العقبة الرئيسية أمام التسوية. في السياسة الاقتصادية طمأن مانديلا البيض أنه لا توجد خطة لتأميم كل شيء. وتحققت خطوة ذات مدلول إلى الأمام في مارس 1992 من خلال استفتاء عام من كل البلاد للبيض في جنوب إفريقيا، ربح دي كليرك أغلبية كبرى من أجل سياسته الإصلاحية ومن أجل تقاسم السلطة مع السود. كان الكوديسا هو أفضل أمل من أجل حل الخلافات القائمة حول كيفية إقامة دولة دستورية جديدة في جنوب إفريقيا. ولكي يضغط أكثر على الحكومة أطلق حزب المؤتمر الوطني الإفريقي عملاً جماهيرياً من أجل إنهاء الحكم الأبيض. وأدت حملة الاحتجاجات إلى مزيد من إراقة الدماء، ومن خرق القانون ومن العنف. كانت جنوب إفريقيا البيضاء في سنة 1992 في كرب الكساد، وكان ثلث السود على الأقل عاطلين عن العمل، وكان احتمال تصعيد العنف - الذي ينسف عملية التقدم نحو تسوية سلمية يتم التفاوض عليها - كبير جداً. ولكن غالبية السود كانت قد قبلت بزعامة مانديلا الذي كان يناضل من أجل تسوية عادلة مع دي كليرك، وقد عرف السود أيضاً أن دي كليرك هو أول زعيم سياسي أبيض يستطيع أن يحقق هذه التسوية العادلة وأن يحمل معه بيضاً من جنوب إفريقيا. وأبرمت الصفقة في ربيع 1993 فتخلى دي كليرك عن مبدأ تقاسم الحكم، ووافق مانديلا على تأجيل قاعدة لكل رجل صوت وعن حكم الأكثرية حتى سنة 1999، وفي هذه الأثناء يكون قد تم وضع مسودة دستور من قبل جمعية تأسيسية وتشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة. وبقيت مشاكل كثيرة عالقة: عدائية بوتيليز، والمخاوف من إنكاتا، والانتقام من البيض Back lash ، والخلافات الباقية بين «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي» والحزب الوطني. واستمرت أعمال العنف، ولكن بعد التقدم بعيداً إلى الأمام نحو تسوية سلمية تم اجتياز القطوع «لقد تم اجتياز الروبيكون». مَن كان يتصوَّر مسبقاً حصول هذا الذي حصل من قبل عدة سنوات؟؟

إن مانديلا هو الزعيم الإفريقي الوحيد المحتمل القادر على كسب دعم الأكثرية من شعب جنوب إفريقيا من أجل تسوية حول تقاسم السلطة، يجري التفاوض حولها بين السود والبيض وبين السود والسود. إن توقعات التغيير السلمي في جنوب إفريقيا تتعلق بصحة وبقوة رجل دولة عجوز في منتصف العقد السابع من عمره. وعلى كلٍّ، إن دي كليرك أيضاً يستحق الثقة لأنه رسم مسار إصلاح ديمقراطي بعزم وتصميم. إن مهمة جنوب إفريقيا المرعبة هي احتواء العنف - الأبيض والأسود - وتحقيق توقعات ثمانية وعشرين مليوناً من السود المحررين في سنة 1994.

عندما بدأ عقد 1990 كانت المنطقة الجنوبية الغربية من القارة الإفريقية مسرحاً لإراقة الدماء بشكل مستمر ومسرحاً للتدخلات الدولية منذ عقد 1960. في أنغولا كانت الحرب الباردة وكان القتال بين الحركات السوداء المتخاصمة، التي حاربت البرتغاليين قبل الاستقلال في نوفمبر سنة 1975، قد ألحق الدمار بالبلد. وأصبحت جنوب إفريقيا متورطة بثقلها في الحرب الأهلية لأسباب أيديولوجية وعرقية، ومن أجل أن تحتفظ بسيطرتها على ناميبيا.

كان قسم من هذه الحروب قد حل أخيراً عندما أخذت ناميبيا استقلالها سنة 1990 وانسحبت جنوب إفريقيا، والتدخل الدولي وفي طليعته الأمم المتحدة قد أدى إلى تدابير ناجحة في إحلال السلم في هذه المنطقة من إفريقيا. في أنغولا كانت الحركات الثلاث المستقلة: جبهة التحرير الوطني الأنغولية FNLA والاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا UNITA والحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA ، قد أخذت يحارب بعضها بعضاً بعد الاستقلال مباشرة. كان صراعاً على السلطة مع تأثيرات عرقية قوية. كانت الحركة الشعبية MPLA تنظيماً ماركسياً حاول أن يستغل الانقسامات القبلية، وكانت جبهة التحرير في الشمال الغربي من أنغولا تستمد قوتها من قبيلة باكونغو. في حين أن أعظم مقاومة ضد الحركة الشعبية MPLA كانت تأتي من جنوب أنغولا بقيادة الدكتور جونانس سافيمبي وحزبه «الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا»، وكانت قوته ترتكز على أكبر قبيلة، قبيلة أوفيمبندو. كانت الفنلا FNLA وسافيمبي يغازلان جنوب إفريقيا والغرب استجلاباً للدعم ضد الشيوعية. وأرسل جنود من خارج القارة الإفريقية في سنة 1976 لمساعدة الحركة الشعبية «مبيلا» من أجل التغلب على الاتحاد «أونيتا» وعلى الفنلا. وبالتنسيق مع موسكو أخذ الجنود الكوبيون يصلون تباعاً حتى بلغ عددهم في نهاية عقد 1980 خمسين ألف محارب. وهكذا امتدت الحرب الباردة لكي تفاقم الصراع الدموي في المنطقة، وبعد قتال مستمر لم يستطع الأنغوليون والكوبيون التغلب على اتحاد أونيتا المدعوم من جنوب إفريقيا. كان دعم جنوب إفريقيا لجبهة فنلا ولأونيتا مرتبطاً باحتلالها لناميبيا، ولكن بعد 1989 أصبحت جنوب إفريقيا راغبة في التخلص من أنغولا. في مايو 1991 تم أخيراً توقيع اتفاق سلمي في لشبونة. إن البرتغال والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، كلهم جميعاً تدخلوا كوسطاء. وكان لا بد من مرور عدة سنوات لإعادة بناء البلد المدمر، هذا إذا أمكن الحفاظ على السلم.

في سبتمبر 1992، وكجزء من اتفاق السلم، جرت انتخابات عامة تحت رعاية الأمم المتحدة، وحصل جوزي إدواردو من الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (مبيلا) على 58% من المقاعد، ورفض سافيمبي وأنصاره (أونيتا) النتيجة. وجددت عصاباته الحسنة التسلح الحرب الأهلية، وسحب رعاة الحرب الباردة دعمهم للأطراف المتحاربة. ولكن لا هذا ولا الشجب

الشعبي ولا دمار البلد يبدو قادراً على ضمات تسوية سلمية. بالنسبة إلى ثلاثة ملايين أوفمبوندي تظل أونيتا قضيتهم وتضل «مبيلا» (الشيوعية) عدوهم اللدود، وسيظل الشعب يعاني في حين تقف بقية العالم لا حول لها ولا قوة.

ظلت ناميبيا مستعمرة ألمانية في الجنوب الغربي من إفريقيا حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. عندما سُلِّمت إلى جنوب إفريقيا في ظل انتداب عصبة الأمم في سنة 1966 ألغت الأمم المتحدة هذا الانتداب، وفي سنة 1969 طلب مجلس الأمن من جنوب إفريقيا أن تنسحب. لم تكن الدول الغربية مستعدة لإرغام جنوب إفريقيا على الخروج من ناميبيا: فمناجمها للذهب، واقتصادها، وأهميتها الاستراتيجية، وموقعها المعادي للشيوعية جعل بقاءها حيوياً للغرب وأكثر أهمية من ناميبيا.

كانت بريطانيا بشكل خاص فاترة الهمة بالنسبة للعقوبات وضد أي ضغط غير مناسب، حتى وإن كانت تدين التفرقة العنصرية. وبدأت حركة المقاومة باسم «منظمة الشعب في الجنوب الغربي من إفريقيا (سوامبو)»، وقامت بعمليات حرب عصابات ضد جنوب إفريقيا سنة 1966 تدعمها الحركة الشعبية الأنغولية (مبيلا) بعد 1975، وصعَّدت جنوب إفريقيا هجماتها في جنوب أنغولا في محاولة عبثية لتدمير سوامبو.

وأدى «زوال الحرب الباردة» تدريجياً إلى تراجع همة المتنازعين، وقادت الأمم المتحدة حملة سلمية توصلت في ديسمبر 1988 إلى تسوية حول مستقبل ناميبيا. ووافقت جنوب إفريقيا على انسحاب جنودها وعلى تسليم ناميبيا شرط انسحاب الكوبيين من أنغولا. وارتحلت الحرب الباردة عن النزاع، وربحت سوامبو الانتخابات العامة التي جرت تحت إشراف الأمم المتحدة في نوفمبر 1989، وشكل زعيم سوامبو سام نوجونا حكومة عندما نالت ناميبيا استقلالها سنة 1990.

تتألف ناميبيا في معظمها من صحراء، ولكنها تملك موارد ذات قيمة من الأورانيوم والألماس. لقد اتبعت الحكومة بقيادة سوامبو سياسة اعتدال: أعضاء من الأحزاب الأخرى دخلوا في الإدارة، والسبعون ألف أبيض لم تُنزع منهم ملكيتهم. وأكثر من ذلك تركت جنوب إفريقيا وراءها بنية تحتية جيدة، ولهذا بدت ناميبيا ولها مستقبل واعد إذا استمر السلم الداخلي سائداً. ولكن لم يتم العثور على حل لمشكلة إقامة المقاتلين السابقين من سوابو الذين لا أرض لهم والذين عادوا إلى البلد من أنغولا.

في موزمبيق، وهي المستعمرة البرتغالية السابقة الأخرى، كان هناك أمل ضئيل بمستقبل أفضل. حتى سنة 1990 لم يجر بذل أي جهد دولي لحفظ السلام، وجزئياً بسبب الحرب الباردة لم تضرب بذات الزخم كما فعلت في أنغولا، وجزئياً بسبب أن موزمبيق لم يكن فيها أي مورد مهم مثل بترول أنغولا. إن الاتحاد السوفييتي والصين أرسلتا مساعدة وعوناً تقنياً، ولكنهما لم يرسلا

جنوداً من الكتلة الشرقية. وإن كانت حكومة ما بعد الاستقلال المؤلفة من حركة التحرير المنتصرة، حركة فريليمو حكومة ماركسية، فقد وجد دائماً عراك بين المتشددين والبراغماتيين. إن أول رئيس، وكان شديد الحماس، سامورا ماشل، الذي قُتل بحادث طائرة في سنة 1986، قد خلفه الأكثر اعتدالاً جواكيم شيسانو الذي كان يتمتع بكثير من عطف الغرب. كانت موزمبيق عرضة للسلب والنهب من قبل المقاومة الوطنية الموزمبيقية «منر» التي أنشئت سنة 1976 من قبل المخابرات الروديسية. في سنة 1980 نقلت (منر) قواعدها إلى جنوب إفريقيا. وكما هي الحال في أنغولا، كان تدخل جنوب إفريقيا عرقياً في بواعثه، من أجل الحفاظ على تفوق جنوب إفريقيا البيضاء ومن أجل التضييق على نشاطات «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي». وإن لم يكن لهذا الحزب قواعد عسكرية في موزمبيق، ولكنه كان يتدرب في أنغولا وفي تنزانيا، وكانت موزمبيق طريق العبور المستعملة لقيام العصابات بغزواتها في جنوب إفريقيا، وردَّت جنوب إفريقيا بدعم «منر». في سنة 1984 حاول الرئيس ماشل أن يكسب دعم جنوب إفريقيا وذلك بامتناعها عن السماح بعبور عصابات حزب المؤتمر الوطني. ولكن معاهدة عدم الاعتداء هذه وحسن الجوار كان لها أثر قليل على الظروف في موزمبيق، واستعرت الحرب الأهلية بعنف ووحشية، وارتُكبت فظاعات بحق المدنيين الذي علقوا فيها، وهرب مليون لاجئ إلى مالي، وعسكر ربع مليون إلى جانب خطي السكة الحديدية الممتدين من زيمبابوي إلى البحر. وهددت المجاعة نصف الستة عشر مليوناً في موزمبيق إضافة إلى رسم الموتى الضخم المرتفع. في سنة 1990 نجحت جهود الوسطاء من كينيا وزيمبابوي ومن المجموعة الدولية في حمل حكومة فريليمو والـ«منر» إلى طاولة المفاوضات بعد تخلي فريليمو عن الماركسية اللينينية. في سنة 1993 بدا الوضع أكثر أملاً مما كان في أنغولا، وأدى وقف النار وإشراف الأمم المتحدة على الانتخابات إلى قيام بعض الأمل في السلم.

إن إفريقيا في مطلع عقد 1990 كانت في أزمة. فالاستقلال لم يأت بالمكاسب المأمولة في المدى البعيد. إن الحرية السياسية لم تغيِّر في أساسيات الاقتصاد، فالأفارقة مرتهنون للأسعار العالمية فيما خص إنتاجهم التصديري الأولي مثل: القهوة والقطن والبلح والمعادن مثل النحاس، فظلوا فقراء طيلة الربع الأخير من القرن العشرين، وإن كانت قد مرت عليهم سنين قليلة من البحبوحة بخلال السنوات الحسان. وأقرض الغرب المال من أجل التنمية، ولكن بعد التحسن البسيط في عقد 1960 أدى ارتفاع أسعار النفط في عقد 1970 إلى الركود وإلى التراجع في حين كانت الدول تكافح من أجل فوائد المبالغ الضخمة من الديون ومن أجل تدني الأرباح من منتوجاتها.

وبخلال عقد 1980 سارت التنمية الإفريقية إلى الوراء، ولكن هذا لم يكن يرجع فقط إلى

الظروف الاقتصادية العالمية. تمتلك دول إفريقيا خطوطاً جوية وبعض العمارات العامة الرسمية الرائعة، ولكن هذا كله ليس إلا رمزاً للوطنية. ومنذ أن كانت حدودها ترتكز على التقسيمات الكولونيالية الأوروبية، فإن الفروقات القبلية والثقافية والدينية تبدو وكأنها خطوط خاطئة عبر العديد من هذه الدول السبع والأربعين، خطوط خاطئة من شأنها - في أقصى أبعادها - أن تتسبب بحروب أهلية كما فعلت في نيجيريا.

في مطلع عقد 1990 تأججت الحرب الأهلية دونما نهاية ظاهرة في السودان، كما كانت منذ الاستقلال. وفي أحسن الأحوال، كان الصراع القبلي قد جعل من الصعب إقامة دولة عاملة مؤسسة على الحكم التمثيلي - وهذا يصدق على زيمبابوي. في جنوب إفريقيا كان القتال بين حركة إنكاتا المرتكزة على الزولو السود وبين «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي» أحد العوائق الأكثر جدية في وجه إقامة دولة غير عنصرية. إن اتساع الهوَّة بين القلة الذين هم أغنياء وبين الجماهير الفقيرة تجعل قيام أية ديمقراطية حقيقية صعب التحقيق. كان همّ الشعوب الأول هو البقاء لا الحكومة التمثيلية، والبقاء ضمن الظروف السائدة في إفريقيا يتطلب العبقرية. هذه العقبات التي منها: خرق القانون عند اللزوم والإفادة من الرعاية ومن الصفقات والتورط في الرشاوى لقاء الأفضليات والمحسوبيات. أثبتت الهند أن المؤسسات الديمقراطية يمكن أن تُبنى في مجتمع فلاحي معظمه من الفقراء بفضل وجود الطبقة الوسطى والطبقات الحرفية والبنية التحتية الأكثر تقدماً من إفريقيا السوداء. ما هي حظوظ الكونغو البلجيكي بالمقارنة؟

من أجل التغلب على الانقسامية داخل الدول الإفريقية، أصبح الرجال الأقوياء الذين لهم قاعدتهم القبلية الخاصة والمدعومين عسكرياً صورة مشتركة من صور ما بعد الكولونيالية، فقط من أجل مفاقمة هذه الانقسامية. القلائل من الحكام المتسلطين، بعد ما يقارب من ثلاثة عقود، استمروا على قيد الحياة في عقد 1990: موبوتو في الكونغو، هوفوي - بوانيه في شاطئ العاج وهاستنغ باندا في مالاوي، ولكن العمر الطويل والتغيير السياسي قد غيَّر إباء الدول الأخرى. الرئيس كواندا في زامبيا، بعد سبع وعشرين سنة في الحكم بعد الاستقلال سنة 1964، سمح لنفسه في سنة 1991 أن ينتخب وهو خارج الحكم - وهي حالة نادرة الحدوث في إفريقيا. الرئيس نيريري خرج بإرادته مكرماً، بعكس الرئيس بري في الصومال الذي أطاح به الثوار العصاة. فعدة سنوات من الحكم المتواصل الذي لا يقبل التحدي يولد حتماً الفساد والمحسوبية لدى عشيرة محظوظة. البيروقراطية (كثرة الموظفين) في جداول الرواتب أصبحت منتفخة، وإن كان دفع معاشات الجنود له الأفضلية إلا أنه إذا تخطى الحدود - كما حصل في الكونغو - عندها تقع الفوضى. إن القروض من الغرب بدت قليلة الفعالية في تحسين النمو، والكثير من هذا المال يُهدر. واليوم أن إفريقيا السوداء مركوبة بديون ضخمة. في هذه الأثناء، بعض الزعماء الأفارقة

جمعوا الثروات لأنفسهم، يعيشون في الرفاه بعد أن حوَّلوا لأنفسهم مداخيل بلدهم ليودعوها في حسابات مصرفية سرية في الخارج.

إن الدول الإفريقية التزمت أيضاً سياسات اقتصادية هي في النهاية كارثية. إن التخطيط المركزي وتملُّك الدولة أحدث تدهوراً في ما كان في السابق أفضل وأفعل إدارة بين الأيدي الخاصة، كما أن الوثبة على النمو عبر التصنيع لم تنتج المنتوجات التي يمكنها أن تنافس المنتوجات الخارجية على الصعيد الدولي، وأهملت الزراعة وأسعار المنتوجات الزراعية أبقيت متدنية بأمر من الدولة، وتركيز السلطات على المحاصيل التي تعطي أموالاً نقدية يعني أن الطعام من أجل الناس مهمل. إن النمو الاقتصادي في عقد 1980 هو من بين الأكثر تدنياً بين الدول المتخلفة اقتصادياً.

في أقصى إفريقيا الصحراوية سقط إنتاج الغذاء - حالياً بمعدل الخُمس بخلال العقدين بعد سنة 1970 - ولكن السكان يزدادون سنوياً بمعدل يزيد على ثلاثة بالمائة. وبخلال عقد 1990 وصل عدد سكان إفريقيا إلى 530 مليون. الجفاف والجوع والحروب تسببت بملايين اللاجئين، والذين يبقون ينهون أيامهم في معسكرات تعيش على الصدقات الغربية. وأيضاً، رغم الكوارث التي يتسبب الإنسان بها ورغم مرض الإيدز والكوارث الطبيعية، ما يزال عدد سكان إفريقيا يزداد بسرعة.

ونهاية الحرب الباردة كان لها أيضاً وقع كبير للخير وللشر. إن زوال تخاصم الدولتين الكبيرتين لم يعد يجعلها تتسابق على النفوذ في إفريقيا أو على إرشاء الزعماء بالمستوردات التي يحبونها وهو السلاح(؟!!). فلم تعد الدول الكبرى تدعم الطرفين المتخاصمين في الحروب الأهلية، وبالتالي تلتزم بالوكالة الصراع على النفوذ. إن انتهاء الحرب الباردة يعني أيضاً قلة الاهتمام الآن بدعم الأول أو إنهاء الحروب الأهلية المدمرة: الإصلاحات الاقتصادية وإعادة البناء أصبحت مطلوبة قبل منح المزيد من المساعدات. في البلدان حيث مستويات المعيشة متدنية كما هي حالها في إفريقيا، ما هو صواب في الكتب النظرية قد يكون من الناحية السياسية كارثياً ويقود إلى هياج الجماهير عندما تصبح المواد الغذائية الأساسية شحيحة وعزيزة.

إن الانتقال من الحكم التسلطي إلى الديمقراطية ليست عملية سهلة على الإطلاق. إن إفريقيا، حيث الخصومات القبلية القديمة وحيث الصراعات السياسية قد قُمعت لمدة طويلة، ليست استثناء. وحين ينكفئ الرجل القوي أو تزول دولة الحزب الواحد المتكلة على قوات الأمن الظالمة، تنشأ صراعات جديدة وقد تعم الفوضى عقب ذلك.

وهناك وجه إيجابي برز عندما دخل القرن العشرين في عقده الأخير: فبعض الحروب الأهلية مثل الحرب في ناميبيا انتهت، وهنا برز زعماء سود حكماء وإنسانيون مثل نيلسون مانديلا الذي

يناضل ليؤمِّن لجنوب إفريقيا مستقبلاً أفضل. والأمل أن تكون الدروس من الأخطاء الماضية قد وُعيت. بعد مرور نصف قرن من الصراع من أجل الاستقلال تواجه إفريقيا تحدياً كبيراً وجديداً وهو التخلص من عواقب الحروب الأهلية واستباق صراعات جديدة وحروباً يُخشى أن تندلع، وكذلك انتهاء الحروب التي ما تزال متزايدة، وكذلك تغذية الشعوب وتحدي نمو السكان ليساوي النمو الاقتصادي الأكثر ملاءمة لاحتياجات إفريقيا. ذلك هو المأمول، علماً بأن الحروب والمجاعات في عقد 1990 ما تزال تواجه القارة.

الفصل السابع والسبعون

الاتحاد السوفييتي والعالم الواسع :
اندلاع ربيع براغ

بخلال سنوات حكم بريجينيف أخذت علاقات الاتحاد السوفييتي مع العالم الخارجي تتغير بشكل ملحوظ. لقد قبل الكرملين يومئذ بفكرة أن صداماً مسلحاً مع الغرب هو أمر غير محتمل، شرط أن يكون الاتحاد السوفييتي قوياً بما فيه الكفاية ليثبت أن الحرب سوف تكون انتحاراً للطرفين. والمفارقة هي أن هذه الحقبة كانت أيضاً حقبة نمو سريع في الأسلحة الصاروخية النووية.

وأعطيت تفسيحات لحلفاء حلف وارسو لتطور اقتصادها ضمن خطوط أقل صلابة من خطوط الاقتصاد المخطط له من قبل الدولة. في هنغاريا جانوس كادار كانت المشاريع الخاصة محدودة وكانت الحوافز متنوعة، وحولت القروض الغربية الاقتصاد الراكد إلى اقتصاد مزدهر لفترة من الزمن وذلك على مستويات معيشة الجمهوريات الشعبية السابقة. ولكن كادار عرف أين يرسم الخط، وقبل الأمر «ديكتات» المفروض بخلال التدخل السوفييتي سنة 1956.

إن الاقتصاد البولوني، رغم القروض الغربية الكبيرة، فشل في تحقيق مثل هذا التقدم. إن المهادنة العامة بين الشرق والغرب في عقد 1970 والاعتراف بحدود بولونيا القائمة في مؤتمر هلنسكي سنة 1975 حسَّنت العلاقات، ولكن الانتقاد الشعبي لفشل الحزب الشيوعي في تحسين ظروف المعيشة أدى إلى أزمات متكررة. كانت الحركة القومية قوية في شرق أوروبا، وكانت المشاعر المعادية للسوفييت مخبأة تحت السطح تكاد تبين.

وبدت الشيوعية أكثر أمناً بين يدين قويتين يدي الزعيم المتشدد لجمهورية ألمانيا الشعبية: الكنيسة البروتستنتية كانت التنظيم الوحيد المتروك إنما غير القادر على أية معارضة، ولكنها رفعت صوتها بصورة معتدلة حينما عبَّرت عن إخلاصها للدولة.

ورومانيا كانت أرثوذكسية أيضاً في ظل حكم الستاليني نيكولاس سيسكو ، وقد اتبعت بجهد مساراً قومياً متشدداً ومستقلاً. ولم يكن الاتحاد السوفييتي ليردع الجمهوريات الشعبية عن طلب المساعدة الاقتصادية الغربية والتجارية. فنمو الجمهوريات يساعد الاتحاد السوفييتي أيضاً الذي

كان يقدم النفط بأسعار تشجيعية لقاء مزيد من السلع التكنولوجية المتقدمة، مثل الكمبيوتر التجاري من) DDR جمهورية ألمانيا الغربية). إن المقاطعة الأميركية والغربية المفروضة على بيع السلع مثل الكمبيوترات المتقدمة جعلت هذا الدعم التقني ذا قيمة بشكل خاص. ولكن الجنود السوفييت ظلوا يرابطون في أوروبا الشرقية باعتبارها عضواً في خلف وارسو وباعتبارها ضامنة عظمى للسيطرة السوفييتية.

كانت هناك حدود للسيادة. لقد فرضت الزعامة السوفييتية شرطين على دول أوروبا الشرقية ضمن دائرة أمنها: أن كلاً منها يجب أن ينضم إلى ميثاق حلف وارسو وأن الحزب الشيوعي يجب أن يمارس وحدة السلطة السياسية. إن تحالف الشركاء والأحزاب الأخرى الصغيرة الموجودة في بولونيا والجمهورية الديمقراطية الألمانية هي مجرد توابع توافق على أي مسار يقرر الحزب الشيوعي اتباعه. إن تأثيرها الحقيقي غير موجود. والحزب الشيوعي وجدولة (Nomenklateera) شبكة الموظفين الذين يحتلون كل المراكز المفاتيح في الإدارة والصناعة وفي الحزب، يأخذ تعليماته من المكتب السياسي ويشتق امتيازاته ومداخيله من النظام. كل هذا كان وفقاً لمبدأ لينين بأنه يمكن وجود نقاش داخل الحزب ولكن لا يمكن أن يكون حزب ضد الحزب، حزب واحد فقط مسموح به.

وخرق الهنغاريون الشرطين معاً سنة 1956. وبعد عقد، وفي سنة 1968، ظهرت الزعامة التشيكية برئاسة ألكسندر دوبشك في الكرملين لتكون قادرة على تتبع نفس هذا السار الخطير. إن دوبشك و«ربيع براغ» منح حرية أكبر للصحافة وللراديو [أي السماح لها بمهاجمة عيوب الاتحاد السوفييتي، وهي كثيرة طبعاً مثلها مثل كل حكم (المترجم)] وواعدا بإصلاح اقتصادي (أي بالخصخصة)، وكان القصد تحديث الاشتراكية أي خلق «اشتراكية ذات وجه إنساني» لتحويلها إلى نظام حكم جذاب بدلاً من أن يكون نظاماً قمعياً مخشياً وقمعياً. ولكن إصلاحات دوبشك بدت متجهة نحو الشواطئ الممنوعة، شواطئ «الديمقراطية»، نحو نظام تعدد الأحزاب من شأنه أن يحد من سلطة الحزب الشيوعي وآلته. كانت للإصلاحات شعبية كبيرة، وبدأت في استبدال «المراقبة من فوق» بالدعم وبالموافقة من تحت. هل كانت تشيكوسلوفاكيا فقط مجرد خطوة بعيدة عن أن تكون تخلياً عن التحالف السوفييتي وتوجهاً إلى الغرب؟ كانت مخاوف الكرملين مبالغاً فيها. فبعد تجارب هنغاريا قبلهم كانت الزعامة التشيكية تعلم أنها غير مسموح لها أن تتخلى عن التحالف السوفييتي الأخوي. رغم الهياج الدولي الذي سوف يعقب، قرر بريجينيف والمكتب السياسي، بعد عدة ملاسنات مع الزعامة التشيكية، وبعد نقاش فيما بينهم اختار التدخل المسلح. وتحطم ربيع براغ بالدبابات الروسية في 20 أغسطس سنة 1968. كانت إشارة واضحة تدل على «جنون العظمة الكاذبة» أو على «جنون الاضطهاد» حول سلامة حدود الاتحاد السوفييتي أن ورقة التين (أي تدخل

دول حلف وارسو وليس الاتحاد السوفييتي وحده) (وحدها رومانيا رفضت التدخل) جعلت الوضع أسوأ من الوضع الذي استجد عندما دخل جنود ألمانيا براغ منذ ثلاثين سنة بعد أن اجتاز جيش هتلر حدود دولة ديمقراطية ذات سيادة هي تشيكوسلوفاكيا.

كان التبرير السوفييتي يقوم على ما يسمى مبدأ بريجينيف الذي يزعم أن الدول الاشتراكية (أي الدول الشيوعية) لها الحق في التدخل إذا كان الحليف المجاور مهدداً بالارتداد إلى الرأسمالية، لأن هذا الارتداد - حسب زعمهم - يشكل خطراً على الجميع. بحسب التعريف السوفييتي، إن هذا المسار غير الطبيعي قد يكون فقط نتيجة تخريب غربي داخلي وخارجي.

وبعد «ربيع براغ» بأكثر من عقد من الزمن وإعادة فرض حكم الحزب الشيوعي الوحيد في تشيكوسلوفاكيا، واجه المكتب السياسي ما اعتُبر شبه تحدٍّ مماثل لمبدأ بريجينيف في بولونيا.

إن الفشل الاقتصادي الذي وقع فيه النظام الشيوعي البولوني في عقد 1970، والذي أصبح مؤكداً بعد الاندفاعة نحو التحديث المرتكزة على الصناعات الثقيلة وعلى التكنولوجيا، أوقع النظام في المديونية الكبيرة. وافتقرت الزراعة - وكانت إلى حد بعيد بين يدي عدد قليل من المزارعين الفلاحين - إلى التمويل اللازم لتصبح منتجة، ولتأمين الطعام لقاء ثمن كان الأمر يتطلب تأمين ساعدات كبيرة من الدولة نظراً لأن الجماهير المدينية لا تستطيع أن تقدم أكثر مما تسمح به أجورها المتدنية. إن ارتفاع أسعار النفط في سنة 1973-1974 أضاف إلى أوجاع البلد، وعندما حاولت الحكومة أن تحسِّن إدارتها الاقتصادية، بأن قطعت المعونات الغذائية، سار العمال في مسيرات احتجاج على أثر ارتفاع الأسعار. منذ 1976 وما بعدها، ورغم التوقيف والقمع، أصبحت الجماهير البولونية مستعصية على الإخضاع بشكل كامل من قبل النظام. وأنشأ المثقفون بقيادة جاسك كورون لجنة الدفاع عن العمال، وطلبوا إخلاء سبيل العمال الموقوفين، وألحوا على الصدق بدل الأكاذيب، وعلى واقع العدالة بدلاً من الخطابات والبروباغاندا. إن القومية البولونية لقيت التشجيع بفضل زيارة البابا يوحنا بولس الثاني البولوني في سنة 1979. وعُقد تحالف بين العمال الكاثوليك والمثقفين وغيرهم من المعارضين، شكل تحدياً قوياً ضد النظام. وأدى ارتفاع آخر في أسعار الغذاء في صيف 1980 إلى اشتعال الإضرابات وإلى مجابهة سياسية على طول الوطن وعرضه. وبدأت الحركة في ساحة لينين في غدانسك، وبرز عامل كهرباء ليش فاليسا ليصبح بطلاً قومياً. إن العمال المضربين في غدانسك أظهروا أنهم أكثر تصميماً من الزعماء الشيوعيين.

إن نظام جيريك ، وقد أجبر على التفاوض، قام بتراجع تكتيكي واعداً بالسماح بقيام نقابات حرة وبحق الإضراب وبحرية الصحافة وبحق قيام التنظيمات الدينية في نشر إيمانها، وسُمِّيت النقابة الجديدة الحرة «التضامن» وسرعان ما جذبت إليها 9 ملايين عامل يمثلون تنظيماً بديلاً للحزب الشيوعي وللتنظيمات الشيوعية التابعة. إنه وإن كانت «التضامن» قد قبلت نظرياً بـ«الدور

القيادي للحزب الشيوعي» وادَّعت بأنها ليست حزباً سياسياً، إلا أنها رغم ذلك مثلت تحدياً للدولة الشيوعية. إن الحزب الشيوعي البولوني قد فقد سيطرته، وربما أن الكرملين المتنبِّه قد أشار إلى تفسخ بولوني (لاسوفييتي) ضروري، خاصة وأن الاتحاد السوفييتي قد غرق في الحرب الأهلية في أفغانستان. والحال هذه، جرى في بولونيا كلام كثير عن تدخل سوفييتي محتمل. والجنرال جاروزلسكي المتشدد والعديم اللون استبق أي تحرك من هذا النوع فأعلن الأحكام العرفية في ديسمبر 1981، وأقام نظاماً عسكرياً شيوعياً. وبدا الجيش ملتزماً يوثق به، وحتى ولو أن الحزب الشيوعي خسر الكثير من مصداقيته التي لن تعود إليه بعدها أبداً. فرض جاروزلسكي السلم العسكري، أوقف زعماء «التضامن» أو أرسلهم إلى القبر. ولقد حكم جاروزلسكي طيلة عقد من الزمن لم يحل مشاكل بولونيا الأساسية ولا هو قضى على روح «التضامن». في أوروبا الوسطى كانت سيطرة السوفييت ممسوكة بصعوبة، وظهرت الانهيارات، ولكن لم يتوقع أحد أن النظام كله سوف يتفكك قبل نهاية عقد 1980.

أراد بريجينيف أن يقدم صورة سلمية عن نوايا السوفييت. إن برنامج الصواريخ والفضاء كانت مكلفة، ولكن بعد تحقيقها يستطيع الاتحاد السوفييتي أن يتعامل مع الولايات المتحدة كفريق مساو وربما استطاع الحد من هذا النزف في الموارد. إن أي شيء يمكنه أن يوسِّع احتمالات الحرب التقليدية أو يمكنه أن يزيد التوتر سوف لن يعيق فقط محاولات إيقاف الزيادة المستمرة في نفقات التسلح النووي، بل يمكنه أن يتسبب بارتفاع لا هوادة فيه من كلفة الأسلحة التقليدية عندما يرفع حلف الناتو استعدادته العسكرية الذاتية. ولهذا رحَّب بريجينيف باستعداد ألمانيا الغربية لتحسين علاقاتها المسترخية مع نظام ألمانيا الشرقية، كما طمأن بولونيا إلى أن حدودها الغربية الجديدة التي تضم داخل بولونيا أراضي ألمانيا سابقة لن يجري تغييرها بالقوة.

وأصبحت ألمانيا الغربية شريكاً تجارياً أساسياً لألمانيا الشرقية، وشكل هذا الأمر حافزاً للنظام الشيوعي. ولكن راحة التحرك بين الألمانيتين والتسوية الفعالة للمواجهة في برلين بموجب معاهدات مع الدول الأربع في سنة 1971 و1972 (التي ثبتت الحقوق الغربية في المدينة) ساهمت بشكل حقيقي في إيجاد جو دولي سلمي أكبر. واعترفت الجمهورية الفدرالية (ألمانيا الغربية) بالجمهورية الشعبية الألمانية. DDR

هذا الامتناع عن التورط المباشر في شؤون الدول الأخرى بخلال عقد 1990 قد ظهر بجلاء وبشكل خاص في آسيا، إلى حين غزو أفغانستان في ديسمبر 1979. إن نمو علاقات الصداقة بين الاتحاد السوفييتي والهند في عقدي 1970 و1980 هو إحدى حكايات النجاح القليلة من السياسة السوفييتية الخارجية، ولكنها لم تأت رخيصة. فقد قدم الاتحاد السوفييتي مساعدة عسكرية واقتصادية ذات قيمة للهند، والعلاقات الطيبة مع الهند تعني بالضرورة تقريباً علاقات سيئة مع

باكستان. وهذه العلاقات قد توترت بفعل قرار بريجينيف - وسرت شائعات في موسكو أنه كان ثملاً في ذلك الوقت - اجتياح أفغانستان في ديسمبر 1979، هذا الاجتياح كان - على كل حال - توسيعاً منطقياً لمبدأ بريجينيف لدولة مجاورة كان نظامها الشيوعي بحاجة إلى الدعم ضد ثورة المسلمين الأصوليين، حتى ولو كانوا يتمتعون بدعم شعبي واسع.

انقلاب ناجح لوضع «دمية» أفغانية فعالة شيوعية مدعومة بتدخل سريع، هذا ما توقعه الكرملين. وبدلاً من ذلك كانت القوات المسلحة السوفييتية بحاجة إلى المدد إلى أن وصل عددها إلى مائة ألف رجل. أن المجاهدين في حصونهم الجبلية لم يكن من الممكن محوهم بهجمات الصواريخ من الهليكوبتر. إن الجيش الأفغاني الشيوعي والجنود السوفييت سيطروا على المدن وعلى الخطوط الرئيسية للمواصلات، ولكن في الأرياف الوعرة وفي الجبال كان المجاهدون،والمسلحون بأسلحة أميركية وبقواعد خلفية في باكستان، قد أثبتوا أنهم لا يُغلَبون. وتدفق غير المقاتلين إلى معسكرات اللاجئين في باكستان محررين الوحدات المقاتلة من رعايتهم. بالنسبة إلى بريجينيف كانت الحرب كارثة مثلثة. بالنسبة إلى الأنفار العسكريين المجندين من أجل القتال في أفغانستان، وبالنسبة إلى عائلاتهم، كان الصراع الذي لا نهاية له (والذي تسبب بستين ألف إصابة) ضد عدو مختبئ، وبعيداً عن البيت عبئاً ثقيلاً وغير شعبي. بالنسبة إلى جنرالات الجيش الأحمر كانت الحرب فرصة مناسبة لتجربة التكتيكات والأسلحة ولطلب المزيد والأفضل من الدبابات والبنادق والطائرات، وهذه الأشياء لم تكن لتنكر عليهم. وكان على بريجينيف أن يعثر وأن يحول الموارد لمواجهة الاحتياجات العسكرية الجديدة. وفشل واشنطن في فهم الباعث السوفييتي أعاق - على الأقل لوقت قصير - الاسترخاء، وعرقل - وفي بعض المناطق الحساسة أوقف - المساعدة الغربية التكنولوجية التي كان الاتحاد السوفييتي بأمسّ الحاجة إليها.

وبمعزل عن أفغانستان، كانت سياسة الاتحاد السوفييتي في آسيا حذرة. فهو قدم فقط مساعدة محدودة للشمال في الحرب الأهلية في فيتنام، وقد تنبَّه محاذراً الإجابة بالمثل عن التدخل الأميركي على الأرض. إن أهم مشكلة في آسيا كانت عدائية الصين. إن الانشقاق الصيني السوفييتي، الذي بدا للعيان أيام خروتشوف، تعمق بعد راديكالية (تشدد) ماو في عقد 1970. أدان ماو تراخي السوفييتي في القمع، واتهمهم بالانحراف عن الثورة. وانتقد الصينيون أيضاً اجتياح تشيكوسلوفاكيا ورأوا أنفسهم وكأنهم المركز الحقيقي الوحيد للحركة الشيوعية العالمية، وهذا لم يمنعهم من تحسين علاقاتهم بالولايات المتحدة في عقد 1970. في نظر الصينيين العدو الأكبر الآن لم يعد الإمبريالية الغربية بل «التفوق» السوفييتي. في سنة 1969 حصلت اشتباكات مسلحة خطيرة في بعض المواقع على الحدود الصينية - السوفييتية، وهي أطول حدود في العالم. لقد أوقف الاتحاد السوفييتي وحدات صدام مسلحة بالصواريخ النووية للدفاع عن أرضه. كان هناك

خوف شديد «هوس مرضي» مماثل للخوف الذي أثاره «الخطر الأصفر» عند منقلب القرن بدأ يستحوذ على الكرملين. إن حجم الصين الواضح، بسكانها الذين يعادلون خمسة أضعاف سكان الاتحاد السوفييتي بقيادة زعامة راديكالية تبغض الأجانب، كل ذلك شكل تهديداً كابوسياً متمادياً لموسكو. منذ عقد 1960 إى مطلع عقد 1980 تتالت حقب من تبادل الاتهامات المعيبة تناوبت مع جهود سوفييتية من أجل جعل العلاقات مع بكين على مستويات أفضل. ولكن في كل مكان من آسيا، مثلاً في الهند وفي فيتنام، كانت الدبلوماسية السوفييتية والمساعدات تلقى معارضة من الدبلوماسية الصينية ومساعداتها، كما كانت الحال في كمبوديا وباكستان.

إن مطامح الاتحاد السوفييتي في توسيع نفوذه نحو العالم الثالث ونحو الشرق الأوسط في عقد 1960 و1970 أعطى نتائج قليلة وخلق مشاكل وبوجه تخفيف حدة التوتر. في إفريقيا كان الفقر وكانت الصراعات العرقية والعنصرية، والقومية الجديدة الشرسة قدمت التربة الخصبة إلى انتشار النظام الاشتراكي التسلطي وكأنه الطريق الوحيد لإخراج القارة من دورة الخراب والحرمان، وقدمت الكتلة الشرقية لدعم الحركة المناضلة من أجل طرد آخر آثار السيادة البيضاء في إفريقيا البرتغالية وروديسيا. إن الصراع الشامل بين الشرق والغرب امتد بالتالي إلى إفريقيا، ولكن زبائن موسكو الجدد كانوا مقلقين.

عندما لم يستطع خليفة ناصر، أنور السادات، الحصول من موسكو على ما يريد، لم يظهر أي عرفان بالجميل للمساعدة الضخمة المدنية والعسكرية (بما فيها التدريب على الأسلحة الحديثة وعلى التكنولوجيا) التي تلقتها مصر. إنها أكبر مساعدة قدمها الدكتاتورية لأي بلد بمفرده بخلال عقدين من الزمن من سنة 1955 إلى سنة 1976، وقد بلغت 4750 مليون دولاراً أميركياً.

في سنة 1972 أمر أنور اسادات الخبراء السوفييت بالرحيل عن مصر، واستلم منهم التجهيزات والقواعد والأسلحة التي كان عليهم أن يتركوها وراءهم. كان درساً مفيداً: مهما كانت التعقيدات ومهما كان تنوع الحكومة المحلية، اشتراكية أم لا، كان زعماؤها المستبدون يفكرون فقط باستغلال خصومات الدولتين الأعظم من أجل مصالحهم الخاصة، والدول الإفريقية الأخرى، واللائحة طويلة: الجزائر، غانا، مالي، السودان، البيضاء وغينيا الاستوائية[1] .

(1) إن هذا المؤلف جاهل أو متعصب بشكل لم يُرَ له مثيل: إن هذه الدول، بحسب قوله هو، كانت إذا قربت من الاتحاد السوفييتي فإن نقمة الأميركيين والغرب تنصبّ عليها بشكل إمدادات بالأسلحة المتطورة تعطيها الدول الغربية للمعارضة لتشكيل حرب عصابات ولقيام حرب أهلية يلعب فيها المستشارون الغربيون الدور الحاسم، وبعد أن يخرب البلد وبعد أن يتعب الزعماء يستلمون لرغبة أميركا في طرد الروس. فإذا فعلوا يأتي هذا المؤرخ ليتهمهم بعدم الوفاء للسوفييت (المترجم).

ولكن النفوذ السوفييتي دام أكثر في أثيوبيا وأنغولا والموزمبيق. الكولونيل القذافي الزعيم الليبي أثبت أنه أكثر مضايقة (لمن؟؟) مذ كان دعمه للمجموعات الإرهابية، وطموحاته الإقليمية في التشاد قد شكلت عوامل ناشطة لإشاعة عدم الاستقرار.

في الشرق الأوسط شكلت سوريا الحليف الأكثر إخلاصاً لروسيا. بعد سقوط الشاه في إيران سنة 1979 أصبح العراق أيضاً مخزن الأسلحة السوفييتية، عندما سعت موسكو إلى صد الأصوليين المسلمين من أتباع الخميني الذين لم يكتفوا بلعن الشيطان الأميركي بل أيضاً روسيا الملحدة. ومع الملايين من المسلمين السوفييت، المؤهلين لبعث إسلامي، شكلت الأيديولوجيا الخمينية تهديداً جديداً للاستقرار السوفييتي.

في أميركا اللاتينية في عقدي 1960 و1970 كسب الاتحاد السوفييتي حليفه الشيوعي الأول في كوبا. لم يكن كاسترو شريك سهل. والوعد بشراء المحاصيل من سكر كوبا، الذي كان يُصدَّر من قبل إلى الولايات المتحدة، من أجل الإبقاء على الاقتصاد الكوبي عائماً، كلَّف الاتحاد السوفييتي آلاف الدولارات سنوياً في عقد 1980. إن الدول الزبونة للاتحاد السوفييتي في إفريقيا وفي الشرق الأوسط وفي آسيا شكلت استنزافاً ضخماً للموارد التي كان الاتحاد السوفييتي بأمسّ الحاجة إليها لتحديث نفسه ولرفع مستويات المعيشة للشعب الروسي. إن مساعدة العالم الخارجي لم تكن شعبية في الاتحاد السوفييتي الذي كان مواطنوه يقولون: الصدقة تبدأ بالبيت أولاً.

والشيء الأساس في السياسة الخارجية السوفييتية هو إلغاء التوتر مع الولايات المتحدة، لأنه هو - في عقدي 1970 و1980 - بالذات يثبت الأمن الشامل ويخفض الميزانية العسكرية. إن الإنفاق المفرط الفادح في تطوير الأسلحة الحديثة ومحاولة إفشال وإحباط مبادرة الولايات المتحدة الدفاعية الاستراتيجية أو «حرب النجوم»، أصبحت الكابوس بالنسبة إلى السوفييت. إن ضخامة القدرة الصناعية والتكنولوجية - لدى الولايات المتحدة والغرب - تعني أنه من الأساسي بالنسبة إلى الاتحاد السوفييتي أن يضع حدوداً للنمو وأن يطور الأسلحة النووية - في حرب غير نووية أيضاً - الحصيلة يجب أن تتحدد بفضل تطوير الأسلحة التقليدية. إن الصواريخ الأميركية المعترضة دونما رؤوس نووية حربية يمكنها أيضاً أن تسبب دماراً يدمر مراكز القيادة. إن تفوق الطيران النفاث والأدوات المعطِّلة للرادار تستطيع الوصول إلى الفضاء السوفييتي، وهكذا فالموازنات العسكرية عليها بذات الوقت أن تتحمل عبء الأسلحة التقليدية وتطويرها. ولكن توفير كل الأسلحة التي يطلبها العسكريون من شأنه أن يجمد أية محاولة لتحسين مستويات المعيشة لدى المواطن السوفييتي العادي، بعد أن أصبح من الصعب زيادة الناتج القومي بشكل متزايد في النصف الثاني من عقد 1970. وأسوأ من كل شيء، إن العجز عن إعطاء الشعب

السوفييتي بعض الشعور بالتقدم المادي قد حطم المعنويات وأثار الخصومات القومية بين الجمهوريات التي يتكون منها الاتحاد، وبهذا يتهدد استقرار النظام السوفييتي.

وكان رد بريجينيف وخلفاؤه على هذا النذير السيئ بإطلاق مبادرات السلام. كرر بريجينيف وأندروبوف القول بأن المخزون النووي لدى الدول العظمى هو أكثر من كاف ليخدم الأهداف الرادعة، وأن لا حرب نووية «رابحة». وكما أشار أندروبوف إلى الأمر «على المرء أن يكون أعمى عن رؤية الحقائق في عصرنا حين لا يرى هذا: أينما حصل الإعصار النووي وكيفما حصل فهو حتماً يصبح خارج السيطرة ويُحدث كارثة على مدى اتساع العالم». والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، مهما كان سيئ الظن أحدهما بالآخر، فإنهما بذات الوقت يتشاركان في المصالح. وانسجاماً مع هذا فقد عقدا في أول يوليو 1968 معاهدة حول عدم انتشار الأسلحة النووية، وهذه المعاهدة ألزمتهما بعدم مساعدة الدول غير النووية من أجل الحصول على الأسلحة النووية أو من أجل صنعها. وإن كانت هذه المعاهدة قد وقَّعتها أكثر من مائة دولة، إلا أن القدرة على الأسلحة النووية ظلت تتسع. إن الضمان المفترض، وهو الرقابة من قبل وكالة الطاقة الذرية الدولية، أثبت أنه غير فعال في بلدان مثل إسرائيل والعراق.

بخلال عقد 1970 جرى حوار عقلاني بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي حول كيف أن حرباً نووية بينهما من شأنها أن تدمر البلدين وكيف يمكن ضمان عدم وقوعها وبأفضل السبل؟ والجواب الذي توصلا إليه بدا ملتوياً. لقد استخلصا بأن أفضل سبيل لتفادي الحرب هو التأكد من أن البلدين يهلكان بالدمار الشامل، وهذا الأمر يمكن تحقيقه من خلال معاهدة تحد بدقة الدفاعات التي يمكن إقامتها لتدمير الصواريخ النووية الآتية.

إن المعاهدة حول تحديد أنظمة الصواريخ المضادة البالبستية، والتي عُرفت باسم معاهدة «إي.بي.أم ABM »، قد وُقِّعت في 26 مايو 1972 بخلال زيارة قام بها إلى موسكو الرئيس نيكسون، وفي ذات اليوم عُقد اتفاق مؤقت حول تحديد الأسلحة الهجومية الاستراتيجية عُرف باسم «سالت واحد». إن الولايات المتحدة كانت يومئذ تمتلك أكثر مما هو كاف من الصواريخ النووية الكافية لتدمير الاتحاد السوفييتي.

كان اسم ماد MAD ، وهو اختصار لعبارة تأمين التدمير المتبادل التي أعطيت لهذا المبدأ الذي كان القصد منه ضمان السلم، يومئذ توقفت الدوافع نحو مزيد من نزع التسلح. وسالت اثنان تفاوض فيه الرئيس كارتر مع بريجينيف ، ووقّع وختم ظاهراً عندما قبَّل الزعيم الروسي رئيس الولايات المتحدة على خده في فينا في 18 يونيو سنة 1979، ولكن الكونغرس في الولايات المتحدة رفض التصديق عليه. وكان القصد منه تخفيض مخزون الأسلحة النووية لدى الجانبين، ولكنه كان حرفاً ميتاً بعد الاجتياح السوفييتي لأفغانستان في ديسمبر 1979، وبعدها بدأ أنه لم يكن

هناك أمل بالتفاوض بشأن سالت الثالث من أجل تخفيض الأسلحة الهجومية لدى الطرفين. ولكن بخلال حكم بريجينيف بدأت المفاوضات بين السوفييت والولايات المتحدة تجد طريقاً لها خارج السلوك الأعمى سلوك تجميع وتكديس أسلحة الدمار الشامل. وبعد حقبة من الزمن طولها عقد تقريباً توصل غورباتشوف وريغان - في النصف الثاني من عقد 1980 - إلى هذه النتيجة، ومفادها التوفيق بين مصالح الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبالتأكيد مصالح العالم أجمع.

سنوات حكم بريجينيف وما بعده :
فشل الإصلاح من الداخل

إن سنوات حكم بريجينيف السبع عشرة، هي وذيلها، سجلت نهاية المرحلة السلطوية التوحدية من الحكم الشيوعي. دولة عظمى ذات اقتصاد واهن، إمبراطورية قوميات ممسوكة معاً بالقوة. ليس إلا بعد موت بريجينيف سنة 1982 بزمن طويل، حتى عرف الغرب - وهو مندهش مذهول - كم كان الاتحاد السوفييتي قد أصبح ضعيفاً. لقد شكل مثلاً آخر على كيفية التجمع البطيء للتيارات التغييرية الخفية في التاريخ، إلى أن يحدث التفكك المفاجئ في التوازن، تفكك يبدو أكيداً لكل أحد.

لقد أخَّر الاتحاد السوفييتي السباق بينه وبين الغرب. فقد عجز عن تقديم بديل حي وجذاب عن رأسمالية السوق وعن الديمقراطية. كانت هذه هي السنوات التي حاولت فيها الزعامة الشيوعية الإصلاح وتشغيل نظامها بصورة أفضل. كانت النتائج في السنوات الأولى ملتبسة. كان استثمار نفط روسيا الغني ومواردها المنجمية - في وقت ارتفاع أسعار الطاقة في عقد 1970 - قد أحدث طفرة. ولكن نقص الاستثمار (التوظيف المالي) كانت له نتائج سيئة، إذ لم تجدد المصانع والبنية التحتية كالطرقات، ووسائط النقل قد أهملت. مبالغ ضخمة حُوِّلت إلى الشؤون العسكرية. أقصى الاستثمار دونما التفات إلى التلوث مهَّد الطريق إلى كوارث بيئية. آلة بيوقراطية واسعة تستطيع فقط خنق المبادرة الخلاقة كانت تُدفع لها الرواتب. تكنولوجيا عتيقة تزداد قُدُماً بمرور الزمن مع انعدام الحوافز. لقد أصبح العامل السوفييتي عديم الإنتاجية بشكل ميؤوس منه. وفي النهاية، وإن كان «الإصلاح الشيوعي» قد أحدث تغييرات وبعض التحسينات، إلا أنها لم تكن كافية لإنقاذ النظام.

منذ ثلاثين سنة من قبل كانت المحاولة الأولى لإعطاء الدولة الشيوعية وجهاً جديداً قد فشلت مع سقوط خروتشوف، وظل المكتب السياسي لفترة عديم الثقة بأي خليفة بعده. في سنة 1964 عُيِّن ثلاثة أعضاء قياديين لتولي المناصب الرئيسية في الدولة، وأصبح نيقولا بودغورني رئيساً وليونيد بريجينيف رئيساً للحزب وألكسي كوسيغين رئيساً لمجلس الوزراء. كان كوسيغين

تكنوقراطاً ذا كفاءة، وكان على اطلاع جيد بالعوائق التي تحول دون التقدم الاقتصادي السوفييتي. ومحل تغييرات خروتشوف المفاجئة، كان كوسيغين بالتنسيق الكامل مع تفكير زميليه، حاول عملية أكثر تماسكاً وتدريجية.

والمهمة التي وضعها الزعماء السوفييت لأنفسهم كانت تحسين مستويات المعيشة، جعل البوليس KGB تحت السيطرة، الترقي بالقطاع العسكري تكنولوجياً وكمّياً، بعد أن كشف تفوق الصواريخ الأميركية، وبشكل فاضح، بخلال الأزمة الكوبية، والقيام بذلك بدون خلق توترات جديدة في العلاقات السوفييتية - الأميركية. وكان المسار المقرر مسار إصلاح ونمو طموح، ولكن النظام السياسي والرقابة المركزية يجب أن لا يضعفا أو يُتركا جانباً دون تعريضهما للخطر. وأصبح بريجينيف الزعيم الشارح لهذه السياسة، سياسة محاولة إرضاء الجميع، وبصورة خاصة الأعمدة الثلاثة الرئيسية في النظام الشيوعي: هيكلية الحزب، البيروقراط والجيش. والمسار المعادي للدين الذي اتَّبعه خروتشوف تم التخلي عنه أيضاً. أمام هذه الأفضليات بدت الفسحة أمام التغيير والتنمية ضيقة بشكل قاس. إن التقدم بين 1964 و1984 كان ضعيفاً جداً وغير متساو. بعد اندفاعه من سنة 1961 إلى سنة 1975، بعد فشل الإصلاحات الاقتصادية التي أدخلها كوسيغين، حصل بعدها جمود وركود.

ولكن التغييرات الحاصلة في الاتحاد السوفييتي لم تكن أساسية: فأسعار المواد الداخلة وأسعار المنتوج الخارج ظلت تُحدَّد من قبل المخططين المركزيين، و«الربح» أو «المردود» الحافز الذي أُدخل في بنية التسعير ظل يُصحَّح ويُضبط بشكل كيفي. رغم ذلك، إن المحفز الجديد أمَّن حافزاً للمديرين الصناعيين وللعمال الذين رحبوا بدفع المكافآت الحافزة للإنتاجية العالية. بخلال العقد بين 1970-1980 أُعيد نشر مليون عامل في القطاعات الأكثر فعالية في الصناعة، وخفف هذا التدبير كثرة اليد العاملة وزاد في الإنتاجية. ولكن المخططين المركزيين «الغوسبلان» والوزارات ظلوا يحددون الأسعار ويحددون أهداف الإنتاج ويسيطرون على الإمدادات والمؤن.

كانت مقاربة الإصلاح الإداري مجزأة، وحصلت نتائج جيدة في قطاعات قليلة فقط من الاقتصاد، التي شُدَّت إلى الوراء فلم تحقق تقدماً أسرع بسبب القطاعات المتأخرة، وبسبب نقص الاتصالات، وبسبب الطرق الفقيرة، وانتشار الفساد، وسوء الإدارة، وانعدام التنسيق العام الشامل، بحيث تسعى كل وزارة إلى تحقيق أفضل النتائج بشكل مرض ضمن دائرتها دونما نظر إلى الكل الشامل. هذه الصورة «القطاعية» قلما حققت مكاسب للمستهلك، باستثناء قطاع فعال بشكل خاص كان ينتج فعلاً ما يطلبه الزبائن، وفي بعض الأحيان كان لهذا الأمر نتائج غريبة: إن قطاع إنتاج الصواريخ الاستراتيجية أخذ ينتج أفضل البرادات، ووزارة الطيران صنَّعت كناسات فراغية ممتازة.

لقد دعم الجيش إقالة خروتشوف، واستفاد من زيادة نفقات الدفاع اللازمة لتحقيق التعادل مع الولايات المتحدة في الأسلحة النووية والصاروخية ولمعالجة التخلف الروسي في أعالي البحار. كانت تقوية القوات المسلحة من سنة 1964 إلى سنة 1974 مأساوية وابتلعت قسماً غير متناسب من الموازنة السوفييتية، ولكن خروتشوف أراد أيضاً أن يترأس ازدهاراً استهلاكياً. ورأت القوات المسلحة ووزاراتها الفرصة سانحة للكسب، وبدأت تهيئ السلع وتوفرها لأفرادها وقواتها المسلحة: الخضار وعربات الأطفال Pramb وأشباهها، وعندها توسع إنتاجها أكثر حتى توفرت بكثرة. وكانت المشكلة في كيفية ربط المستهلكين بالمنتجين في اقتصاد موجَّه ومركزي بدون آلية السوق، في نظام تكون فيه الأسعار والأكلاف محددة بشكل كيفي. هذه المشكلة ما كُبحت ولا حُلَّت. فهل يمكن لهذا الاقتصاد أن يُصلح وأن يُضبط حتى يفي بالاحتياجات السوفييتية، وأن يحتفظ بذات الوقت بسمته الاشتراكية؟ تلك هي المشكلة الأساسية التي واجهت المصلحين من عقد 1960 إلى عقد 1980.

وبعد تراخي حدة القمع وتزايد الاتصال بالغرب أصبح المواطن السوفييتي، خاصة في المدن الرئيسية، أكثر تعقيداً. وتوالت الشكاوى والانتقادات وظهرت إلى العلن. ومن القضايا القليلة الناجحة في الاتحاد السوفييتي هي انتشار التعليم. وإن كان الإخلاص للدولة السوفييتية قد ظل مطلباً أساسياً إلا أن التعليم بُني على الكفاءة، وهذا ما خلق طبقة متعلمة واسعة. وبدأت النقاشات الانتقادية في عقد 1960 وعقد 1970 من قبل مجموعة مطَّلعة من طلاب الجامعات، التي انتمى إلى إحداها ميخائيل غورباتشوف. هذا النقاش شمل الدوائر المهنية لأجيال جديدة نشأت بعد الحرب، ولكنه كان عليه أن يتم بصورة سرية وخصوصية. إن الانطلاقة التي بدأت مع خروتشوف لم يعد بالإمكان ردّها إلى الوراء في عهد بريجينيف، ولكن حدوداً دقيقة رُسمت وفُرضت عقوبات رادعة على أعاظم المنشقين الذين استمروا بشجاعة يتكلمون في العلن. رجال بارزون أمثال أندرو سخاروف والكتَّاب أندريه سينيافسكي ويالي دانيال. وكان من بين المنشقين المشهورين يهود، فازداد العداء لليهود كما لغيرهم من المنشقين. واعتبرت الصهيونية معادلة للخيانة والغش، وكان على اليهود الذين طلبوا مغادرة الاتحاد السوفييتي أن يتخلوا عن وظائفهم (وهل يُعقل أن يحملوها معهم). الـ(ك.ج.ب) بعد إصلاحها، والتي كان على رأسها يوري أندروبوف، استطاعت أن تحتوي - لا أن تقضي على - حركة المنشقين المنتشرة يومئذ. وعملت آلات التصوير تحت الأرض كصحافة مختبئة، وكانت طبعاتها ساميزوات تمر عبر مئات الأيدي. هذا الانشقاق المزدهر يدل على شجاعة قطاع من أهل الفكر. إن سنوات طويلة من الدعاية الشيوعية لم تستطع أن تقضي على الفكر المستقل.

وعندما أصبح الرأي العام العالمي مهتماً بمصير المنشقين، لم يعد بإمكان السلطات

السوفييتية أن تتصرف كما في أيام ستالين. ومنذ أن انتسب الاتحاد السوفييتي بصورة رسمية إلى اتفاقية هلنسكي سنة 1975، متعهداً باحترام حقوق الإنسان الأساسية، فإن هذا الأمر منح المحتجين نوعاً من الموقف الشرعي، على الأقل في نظر العالم. ورفض الاتحاد السوفييتي السماح لليهود بالهجرة إلى إسرائيل قوبل بضغط من الكونغرس الأميركي الملتزم بمصالح إسرائيل، والذي ربط الاعتمادات والمنح التجارية للاتحاد السوفييتي بتساهل السوفييت وبالسماح لليهود بترك روسيا (تعديل السناتور جاكسون)، في وقت كانت الاستيرادات الأميركية ذات قيمة مهمة بالنسبة إلى الروس.

وردَّت موسكو بغضب على ما اعتبرته تدخلاً غريباً غير مشروع في الشؤون السوفييتية. وفي المجال الأبعد، على كل حال، إن الروابط المتنامية مع الغرب جعلت القمع الجماعي للرأي المعارض المخالف غير ممكن. في عقد 1970 كان «سجناء الضمير» في الاتحاد السوفييتي يعانون الشدائد من الإقامة الجبرية إلى النفي، من الأشغال الشاقة إلى الاعتقال الجبري في المصحات النفسية، وكان عددهم بالألوف بدلاً من الملايين في أيام ستالين، وتوقف الإعدام.

بالنسبة إلى جماهير الشعب السوفييتي، تتطابق ظروف الحياة الصعبة الفقيرة بالتحسين الحاصل في سنوات حكم بريجينيف. إن إنتاج الحبوب من سنة 1964 إلى سنة 1969 وصل إلى معدل وسطي مقداره 156 مليون طن كل سنة، ولكنه كان يتراوح في السنة الخاصة بين 121 مليوناً (سنة 1965) إلى 171 مليوناً (سنة 1969)، وهذا المعدل كان يغطي احتياجات الاتحاد السوفييتي الأساسية. لم تحدث منذ زمن بعيد مجاعات أو نقص في الخبز، ولكن الشعب كان يريد أنواعاً أكثر، والمزيد من الحليب، والمزيد من اللحم والمزيد من الخضار. إن الإنتاج الزراعي، وإن كان عالياً، إلا أنه لا يتماشى مع ما هو مطلوب.

إن زيادة استعمال المخصبات، والمدفوعات العالية للمزارعين، وإدخال عدد من الحوافز بما فيها الإجازات بمزيد من قطع الأرض الخصوصية، والسماح بالبيع في السوق الحرة بعد تحقيق كوتا الإنتاج، كل هذه الإصلاحات بخلال سنوات حكم بريجينيف فشلت في معادلة الطلب المتزايد، وكان النقص يتغطى باستيراد الحبوب قبل كل شيء من وفرة المنتوج الأميركي، إلى أن وقع غزو أفغانستان سنة 1979 وما نتج عنه من خطر بيع الحبوب الأميركية، الأمر الذي أوجب التحول نحو مزوِّدين آخرين. والمزيد من اللحوم قد تأمَّن. فيما بين 1970-1985 ارتفع معدل الاستهلاك بمعدل النصف، ولكن إنتاج الحبوب استمر يتغير بشكل واسع من سنة إلى سنة. كان المطلوب السنوي الاعتيادي بمعدل 210 ملايين طن، ولكن الموسم الانفجاري في سنة 1978 أنتج 237 مليون طن فغطى كل مطلوب الاتحاد السوفييتي من الحبوب، ولكن الرقم سقط في السنة التالية إلى 180 مليون طن. في سنة 1981 ارتفع إلى 189 مليون طن لينزل بعدها مجدداً في

سنة 1981 إلى مقدار كارثي 160 مليون طن، الأمر الذي اقتضى استيراد ستة وأربعين مليون طن من الحبوب من الخارج، الأمر الذي يتطلب عملة صعبة عزيزة أُخذت من الاحتياط. إن الحوافز والإصلاحات والاستثمار العالي قد أنتجت أبعد من النتائج المرضية بخلال السنوات الأخيرة من حقبة بريجينيف.

وبفضل كسب المزيد من المال، فإن معدل الأجر الشهري قد تضاعف مرتين تقريباً. فأصحاب المزارع وعمال النقل وعمال البناء يعملون بصورة أفضل، وعمال المناجم ثلَّثوا مدخولهم، والروسي العادي أصبح يعيش أفضل. وأخذوا يقفون مدة أقل في الصف لشراء السلع والمؤونة في محلات الدولة أو هم يشترون السلع بأسعار عالية من السوق الحرة والسوق نصف السوداء، وأصبح استهلاك الفودكا وأصبحت الكحولية مشكلة تتفاقم. إن السلع المتوفرة، غير تلك التي تؤمِّن الاحتياجات الأساسية مثل المأوى والطعام، أصبحت مرتفعة الثمن بشكل غير معتاد سنداً للمستويات الغربية، وهي على العموم ذات نوعية فقيرة. ولكن الأمر يحتاج إلى أن يتولد في الذهن أن مثل هذه النسبة الضئيلة من الأجر المخزون يجب أن تُصرف على السكن وعلى الأساسيات، التي كانت أكلافها تُحدَّد بصورة كيفية.

إن الأسعار المرتفعة للسلع الاستهلاكية الأخرى كانت تعمل كشكل من أشكال الضريبة غير المباشرة من أجل سحب الأموال الفائضة، والحال هذه لم تكن السلع الاستهلاكية المتوفرة لتستطيع استيعاب الأجور وملايين الروبلات المكدسة في حسابات التوفير. إن العامل في المناجم لم يكن يستطيع شراء منزل أفضل رغم توفيراته، إنه كان غنياً بالروبلات ولكنه ظل يعيش حياة بدائية. إن أفضل الممتلكات بالنسبة إلى المتزوجين الجدد كان الانفراد بمنزل يخصهم، ولكن المتزوجين الشبان كان عليهم أن يظلوا لسنوات يعيشون مع أهاليهم حتى يمكن أن يُخصَّص لهم منزل متواضع. وكانت الملكية الثانية الأكثر قيمة هي السيارة. إن الإنتاج الضخم لسيارات من نموذج الفيات بدأ أيضاً في سنوات بريجينيف، وإن كانت نسبة مالكي السيارات بالمعايير الغربية متدنية إلا أنها بالمعيار السوفييتي كانت مدهشة، لأن عائلة من أصل كل سبع عائلات أصبحت تمتلك سيارة، وتقريباً كان في كل بيت جهاز تلفزيون ثلثها ملون، وبراد وغسالة. وإذا تركنا جانباً نقص المساحات المزمن في المنازل والعدد الكبير من الأسر الكثيرة العدد الذي حصل في هذه الفترة وبلغة أدوات توفير العمل المنزلي وما تقدمه من خدمات، انطلقت الأسرة السوفييتية المتوسطة بشكل صاروخي من الظروف التي كانت سائدة قبل الثورة إلى العصر الحديث بخلال أقل من عقدين. ولكن إذا أخذنا في الاعتبار المؤشرات الأخرى، مثل التلفون والكمبيوتر الشخصي، فإن الفرق بين الغرب والاتحاد السوفييتي يظل كبيراً جداً. إن الاقتصاد ككل كان على العموم غير فعال في استخدام الموارد وكان مثقلاً بالمنتوجات التي تجاوزها الزمن، وأكثر من ذلك

إيذاء أكثر المخزون من آلات الباليه والأنابيب والصمامات (الأسكار) والمضخات من لزوم صناعة النفط المثقوبة والمصدية التي لا لزوم لها. ولم يستطع الاتحاد السوفييتي أن يستفيد حتى من موارده الغنية ومن حبوبه المهترئة، نتيجة النقص في وسائط النقل وفي القدرة على الخزن الجيد. لقد كان متجهاً إلى الانهيار الكامل.

إن المظاهر السلبية للاقتصاد الموجَّه السوفييتي ولهيكلية الدولة ذات الحزب الواحد كانت ظاهرة وأكيدة. إن عبء البيروقراطية الخانق، والحاجة الشاملة تقريباً إلى الارتشاء الذي بدونه لم يكن إلا القليل يُنفَّذ، ثم التقسيم غير العقلاني بين السلطات المتنافسة وبين الوزارات وتنظيمات الحزب، كل ذلك كان يعرقل سير الأمال بما فيه الكفاية. إضافة إلى ذلك، كانت هناك الامتيازات التي يتمتع بها النومانكلاتورا (أشخاص معنيون بأسمائهم) ودكاكينهم الخاصة، والمستشفيات وأماكن الراحة في العطل والتي أثارت الحسد والحقد. إن قوات الأمن ذات القبضة الثقيلة والمتخلفة ظلت تعمل في عهد بريجينيف، ساعات العمل الطويلة كانت القاعدة بالنسبة إلى المواطن السوفييتي العادي. وحماية القانون لم تكن أكيدة على الإطلاق، كما كان من المستحيل على الفرد أن يعيش بكفاية ضمن حدوده. إن ملكية سيارة مثلاً يقتضي وجود موارد من أجل السوق السوداء ومن أجل قطع الغيار ومن أجل الخدمات، وهذا مخالف للقانون. الرشوة الصغيرة والفساد كانا منتشرين. في المقام الأعلى كانت النخب الحكومية والإدارية يمارس لديها الفساد على مستويات عليا بخلال سنوات حكم بريجينيف، وبريجينيف نفسه قدَّم المثال الأعلى في البذخ فتملَّك ملكيات واسعة وأسطولاً من السيارات الفخمة.

وتقدُّم الرجال والنساء من أصحاب الكفاءات ظل يتطلب رعاية بعض الكبار في الحزب وفي الوزارة، ولم ينحصر الفساد في الكرملين فقط ولكنه كان منتشراً في الجمهوريات السوفييتية، وقد أصبح أسطورة في جورجيا حيث أدت الرشاوى الكبيرة إلى تمكين رجال الأعمال من أصحاب المشاريع من بناء إمبراطوريات خاصة، وأعضاء (النومكلاتورا) كانوا يعيشون نمط حياة يُذكِّر بالأميركيين من ملوك المال. بالنسبة إلى هذه القلة كانت منتوجات الغرب تصلهم بسهولة: سيارات مرسيدس وأدوات إرسال الصوت بأمانة (الهيفي)، وكذلك أدوات الرفاه الروسية مثل الكافيار. واستطاعت حملة أندروبوف التطهيرية، عندما كان رئيساً للـ KGB ، استطاعت فقط أن تصل إلى السطح وإن كانت قد طالت كل أفراد عائلة بريجينيف مثل ابنته وألماساتها وكان مسلكها مشبوهاً به، في حين أن ابنه يوري، وإن كان في أغلب الأحيان ثملاً، فقد كان يعيش حياة سحرية. إن نمط الحياة الغربية الذي كان يعيشه أولاد الزعماء كان مكروهاً بشدة من قبل عامة الروس.

إن الازدهار الاستهلاكي المعتمد في عهد بريجينيف جعل العديد من السلع النادرة أسهل

تناولاً، وإن كانت في معظم الأحيان من نوعية فقيرة. من أعسر المشاكل التي تستعصي على الحل بالنسبة إلى المخطط المركزي كانت مشكلة أن الطلب الذي يجب تلبيته هو طلب الوزارات المعنية وليس الطلب الآتي من المستهلكين الذين من أجلهم خُصِّصت السلع. إن المستهلك كان يمثل وحدة تجريدية بسيطة، وكانت الوزارات هي التي تقرر احتياجات المستهلك. بالطبع لم تكن رغبات المواطنين مسرفة في الاقتصاد الموجَّه، وكان من الصعب أن تكون غير ذلك حيث لم يكن كمبيوتر تمكن برمجته بشكل ملائم حتى يؤخذ في الحسبان تعقيدات مطالب المستهلكين. إن التزود بالأحذية من مختلف النوعيات والأسعار والأحجام والتفاصيل التي تلائم رغبات المستهلكين على اتساع الوطن يمكن أن تعطي مثلاً على هذه المشكلة، وفي مطلق الأحوال كان الاتحاد السوفييتي يفتقر إلى كمبيوترات قوية. ومن مساوئ هذا النظام الأخرى كانت كمية المنتوج القائم، وهو المؤشر الأشهر لقياس تنفيذ الخطط. إن التمزق الذي خلقه هذا الوضع واضح من خلال المصنع الذي ينتج المسامير. كان المطلوب منه إنتاجاً معبَّراً عنه بالوزن، فكان مدير العمل يرتِّب الإنتاج وفقاً للوزن بحيث تكون المسامير كبيرة جداً وثقيلة جداً، وعندما اكتشفت الوزارة هذا الأمر وجعلت المنتوج وفقاً للكمية والعدد رتَّب مدير المصنع الأمور لإنتاج مسامير صغيرة جداً. ربما تكون القصة موضوعة ولكنها تعطي دليلاً جيداً على القصور الملازم للتخطيط المركزي. وحيث ما كان المستهلك هو الذي يُعيِّن المطلوب، كما حدث على سبيل المثال في مسألة التزود بالأسلحة من أجل القوات المسلحة، برع الاتحاد السوفييتي. إن المشروع الفضائي السوفييتي هو مَثَل آخر وهو يتعادل مع الغرب، وربما كان أكثر نجاحاً من وكالة الناسا في الولايات المتحدة.

إن سجل حقبة بريجينيف غير متساو. كانت هناك بداية إصلاح اقتصادي وإن كانت لا تتناول الأساسيات إن استثمار الموارد المنجمية الواسعة في الاتحاد السوفييتي: النفط والغاز والذهب في سيبيريا وفي شرقي جبال الأورال، وإدخال التكنولوجيا الغربية بشكل محدود رفع الناتج، ولكن معظم الصناعة لم يتجدد. والقيود التي وُضعت على الـ KGB وتحسين مستوى المعيشة التي عاشها الشعب السوفييتي كانت مظاهر إيجابية، ولكن النظام السوفييتي الاستبدادي لم يأخذ بالديمقراطية في أي أمر أساسي. كان تصميم بريجينيف على إعادة الاستقرار إلى قاعدة الحكم ضمن الهيكلية السياسية السوفييتية استلزمت إيجاد سياسة معيشية اقتصرت على الحياة في القمة. إن تأمين إقطاعات الحزب وكادرات الحزب أمَّنا الاستقرار، وكان الفساد وكانت الامتيازات هي الدعامة. وكان الإنسان العادي على كل حال قليل الحقوق وكان عليه أن يفعل ما يُطلب منه، وهذا الأمر لم يمنع شيغار نادزي الذي قام، كرئيس في الحزب في جورجيا، بتطهير شامل للنظام الذي كان أفسده سابقه الفاسد. وكان يوري أندروبوف كرئيس للـ KGB من معدن مماثل، وحاول أن يخلِّص الحزب من الفساد.

ورغم أن نوعاً من عبادة الشخصية قد أُقيم حول بريجينيف، إلا أن سلطته لم تكن مطلقة. وبخلال سنوات مرضه الأخير كان معظم العمل يقوم به نوابه. وتزايد قلة احترام العامة تجاه الزعيم ربما يبرز بصورة أفضل من خلال العديد من النكت التي دارت حول شخصه بخلال سنواته الأخيرة. كثير من الأمور قد تغير. لم يجرؤ من قبل أي أحد على التنكيت على تراجع هيبة ستالين بعد مرور ثلاثين سنة عليه في الحكم، ولكن بريجينيف كان يُرى كزعيم مسامح ومتساهل بشكل زائد. ورغم أن ظروف الحياة قد تغيرت بشكل ضخم من منطقة إلى منطقة، إلا أن مشكلة السكن في الأرياف ظلت مهمولة وظلت ظروف الحياة البدائية مستمرة. رغم ذلك أصبحت الحياة أفضل في المدن بشكل عام. إن الحرية الجديدة في التحرك سمحت للفلاحين بالنزوح نحو المدن، وهو أمر تميزت به البلدان في العالم المتخلف اقتصادياً.

بدا يوري أندروبوف أفضل خيار اتُّخذ بعد موت بريجينيف في نوفمبر 1982. كان نمط حياته مختلفاً تماماً عن نمط حياة بريجينيف. كان يعيش بتواضع شديد، وقد بنى شهرته على حُسن إمساكه بالـ KGB مما جعل هذه المنظمة نموذجية تحت سيطرته مع إمساكه بسريتها. كان مصلحاً ولكنه لم يكن بأية حال ليبرالياً بالمعنى الغربي. الإصلاح في نظر أندروبوف يعني سيطرة زعامة الحزب وإصلاح الدولة الشيوعية كي تطبِّق نظاماً شيوعياً فعالاً. وأقام توازناً حذراً بين القمع غير القانوني الارتيابي من أجل المحافظة على النظام الشيوعي، مع تجنب التجاوز غير اللازم وتجنب إساءة استعمال السلطة. إن النفي والاعتقال في المستشفيات النفسية لم يعد نزوة شخصية بل كان أمراً محسوماً بدقة من أجل ردع المخالفين. إن الموقف الغربي من ناحية العدالة والشرعية لم يكن مقبولاً، رغم هيلسنكي، وكان المرتد من الروس من حيث مجموعة الحقوق الإنسانية التي جعلت من وظائفها مراقبة تطبيق اتفاقات هيلسنكي كانت بصورة دائمة عرضة لخطر الاضطهاد.

وتصرف أندروبوف بمزيج ذكي من التساهل والتنازل، فسمح لثلاثمائة ألف يهودي بترك الاتحاد السوفييتي بعد أن كانوا قد جُرِّدوا من وظائفهم وامتيازاتهم، وكان بعضهم قد سُجن بتهم مختلفة ومنهم مَن بقي ينتظر غالباً لعدة سنوات. كان أشهر كتَّاب روسيا المنشقين، وهو حامل جائزة نوبل، ألكسندر سولجنستين قد سُمح له بترك روسيا إلى الغرب، وكان العالم الفيزيائي المنشق الدكتور أندريه زخاروف قد رفض مثل هذا المسار وظل لعدة سنوات يعاني من النفي ومن الحرمان من زوجته. وكانت الصحف الغربية متتبعة للأمر، مما أدى إلى إطلاق سراحهما بعد أن جاء غورباتشوف إلى الحكم سنة 1985. أما أحكام الإعدام فلم تُطبَّق إلا على الفساد الأكيد، وكانت قد طالت المقامات العليا في صفوف الحزب.

كان أندروبوف كرئيس للـ KGB قد بنى شهرته على جرأته في مهاجمة زعماء الحزب الكبار في سلسلة من الهجمات ضد الفساد بخلال عقد 1970. واختار المكتب السياسي أندروبوف بدون

تردد، وكان في نظرهم أنه أهل وأنه مستعد لدفع الاتحاد السوفييتي إلى الأمام اقتصادياً بدون أن يعرِّض للخطر الأيديولوجية الشيوعية الأرثوذكسية. كان بالتالي مصلحاً من النوع المحقّ حسب رأي أكثرية المكتب السياسي، ولم تؤول الخلافة كما كان متوقعاً إلى قسطنطين شيريننكو الذي كان ملازماً لبريجينيف في سنواته الأخيرة. ولكن أندروبوف كان مريضاً وكان أثناء مرضه يجد في غروباتشوف حليفه الرئيسي الذي، في سنة 1983، قام بجهد كبير وخاص من أجل حفز الإصلاح الاقتصادي. وجرت محاولة أيضاً لتغيير تركيبة زعامة الحزب في الأقاليم وفي الأقضية عبر الاتحاد السوفييتي كله. وتدهورت صحة أندروبوف بسرعة بحيث لم تؤت مبادارته هذه بثمارها، وقضى أشهره الأخيرة القليلة في المستشفى مصاباً بقصور في الكليتين ومات في فبراير سنة 1984.

كان غورباتشوف في ذلك الوقت أصغر سناً وكان مقداماً أكثر بحيث يتحمل أمانة الزعامة ومركز السكرتير العام للحزب، ولكن بدا أنه من المؤكد أن المسار الذي رسمه أندروبوف يجب أن لا يُترك. واستلم شيريننكو ابن السبعين من العمر الحكم، ولكن المكتب السياسي القوي جدّد السياسة وكلّف غورباتشوف بالاقتصاد بمعاونة واحد من الأعضاء الأطول خدمة وهو أندريه غروميكو ، الذي بقي يتولى الشؤون الخارجية. وتدهورت صحة شيريننكو بسرعة أيضاً، وسُمح له بالاستمرار إلى حين وفاته، ومات بمرض الرئة (أنفيزيما) في مارس 1985. إن وفاة ثلاثة زعماء مسنين بخلال سنتين ونصف دون التوصل إلى وضع تصور للإصلاح والتغيير أعطى الاتحاد السوفييتي والعالم صورة عن بلد قد شاخ في أساليبه وهو مرؤوس بحكم الشيوخ، وذلك عشية التغيير المأساوي.

الفصل التاسع والسبعون

الولايات المتحدة :
من التطلعات الكبرى الى زوال الوهم

إن عقد 1960 ومطلع عقد 1970 يشكلان حقبة مميزة وحاسمة في التاريخ الأميركي. فقد كانت سنوات ازدهار يتنامى بسرعة، ولكنها كانت أيضاً سنوات حرب فيتنام وسنوات خيبة أمل واحتجاج.

إن الازدهار الطفرة في اقتصاد ما بعد الحرب قد تجاوز كل التوقعات، وكان مستوى المعيشة لمعظم الأميركيين يتزايد كل سنة تقريباً. ألم يكن هذا مجرد ادعاء من المشروع الأميركي الحر؟ لقد أصبح الأميركيون مواطنين في مجتمع غني - على الأقل مجتمع تملُّك - واكتشف أعاجيب التسليف. الملايين تحركت باتجاه حياة أفضل في حزام الشمس من تكساس إلى كاليفورنيا، وأصبحت فلوريدا ملجأ للأجيال الطاعنة في السن. ولكن في سنة 1992 أصبح واحد من كل أربعة من الأميركيين، أي ما يقارب 42 مليون، ما يزالون يعيشون في فقر سيئ، وهذا العدد يشمل تقريباً نصف السكان الأفرو - أميركيين والغرب والأطفال والعجزة والمرضى والفقراء الذين يفتقرون إلى التعليم والمهارات، من المكسيك المضروبة بالفقر كان المهاجرون يدخلون إلى كاليفورنيا وإلى تكساس بصورة غير مشروعة لكي يعملوا بأجور متدنية. كان الفقراء الذين يفتشون عن حياة أفضل ينتهون في المساكن الوضيعة داخل المدن الداخلية وفيها ينضمون إلى الأميركيين بالولادة الذين تخلوا عن تحفظاتهم العقيمة، ولكن نصيب الفقير يتحسن بصورة مأساوية.

الرئيس جونسون في أول خطاب له عن حالة الاتحاد سنة 1964 أعلن الحرب بلا هوادة على الفقر، وصرفت الحكومة الفدرالية مليارات الدولارات على الإنعاش الاجتماعي وعلى المشاريع الطموحة لمحاربة الفقر. إن برامج جونسون للمجتمع الكبير بدأ يعمل. في سنة 1973 نزل عدد الفقراء إلى أكثر من النصف حتى وصل إلى 11%. إن نيكسون المعادي لليبرالية واجه عجزاً فدرالياً متزايداً عندما جاء رئيساً في سنة 1969، ولم يخفض بصورة جدية الإنعاش الاجتماعي. إن التدابير

لمحاربة الفقر، وهي تدابير إيجابية اتخذتها إدارته، تضمنت العطاءات باسم الضمان الاجتماعي وانفتاحاً أكبر على التعليم وتقديم الأموال للإسكان الفدرالي، وقد استمر كل ذلك أيضاً.

رغم كل ذلك ما تزال الولايات المتحدة مجتمعاً منقسماً بعمق. إن سنوات عقد 1960 الليبرالية المشجعة للإنعاش الاجتماعي وللاحتجاج ولثورة الطلاب ومقاطعة حرب الفيتنام قد أحدثت كلها نقمة واضطراباً من قبل عمال البناء ومن قبل أميركا الوسطى المجروحة التي نسبت إلى الولايات المتحدة التسبب في ارتفاع معدلات الجريمة واللامبالاة التي أظهرها الشبان تجاه الإباحية المفرطة والتخنُّث. إن الأميركيين الذين نظروا إلى نيكسون رأوا فيه أنه رئيس يريد التمسك بقيم أميركا التقليدية.

بعد هزيمة نيكسون الضيقة أمام كيندي في سنة 1960 ثم، بعد سنتين، هزيمته في المنافسة من أجل حاكمية كاليفورنيا بدا مستقبل نيكسون السياسي، الذي أثار الجدل، وكأنه قد انتهى في مؤتمره الصحفي الذي ظنه هو أنه مؤتمره الأخير. التفت إلى رجال الصحافة الذين ظن نيكسون أنهم لم يعاملوه بلباقة: «إنكم لن تروا نيكسون يناقش بعد هذا أبداً...»، وبعد أيام قلائل أذاع التلفزيون خبراً خاصاً: النعي السياسي لريشار نيكسون . وترك نيكسون قاعدته في كاليفورنيا وانضم إلى مكتب محاماة نيويورك، وإن كان - في سنة 1964 - قد دعم الحملة الرئاسية لباري غولدوتر الذي كان إلى يمين التيار الجمهوري السائد.

في سنتي 1966 و1967 أعاد بناء دعامته السياسية كرجل هو الأفضل لتوحيد الجمهوريين، وأثناء انعقاد الحزب سنة 1968 بدا مرة أخرى المرشح الأكيد في التنافس من أجل انتخابات رئاسية جديدة.

طموح حافز وعمل قاس مطلق بدلاً من الامتياز ومن ملعقة الفضة هو الذي أوصل نيكسون إلى البيت الأبيض. كان يرى نفسه وكأنه الضحية الذي ليس له أمامه إلا أن يشق طريقه بنفسه. كرئيس ظل يشعر بأنه يواجه الخطر من عدة أعداء عديمي الضمير ومن مؤسسة لا تضمر له الخير، وبدا مصمماً على هزيمتهم. كانت هناك وحشة وعزلة في سنواته في البيت الأبيض. كان يتكل على فريق صغير من موظفي البيت الأبيض السياسيين، وكان يطلب منهم أقصى الولاء له. بالنسبة إلى نيكسون كانت السلامة مضمونة فقط إذا استطاع هو أن يسيطر على أولئك الذين يعتقد أنهم راغبون في تشويهه وتشويه سياسته. وانتهى كل شيء بفضيحة وترغيب وباستقالته حتى يتفادى المحاكمة، ولكن إنجازه كرئيس بخلال إدارته الأولى أكسبته الثقة والمصداقية لدى أكبر غالبية من الناخبين الأميركيين في انتخابات 1972 وأكثر من انتخابات 1968 الباهتة.

كان همّ نيكسون الأول أن يرسم لأميركا استراتيجية جديدة تُخرجها من تصلُّب وجمود الحرب الباردة، وعيَّن وليم ب.روجرز، وهو مدعٍ سابق من أيام أيزنهاور، كوزير خارجية.

ولكنه، وهو بفضل سياسة خارجية جديدة، استعان بأستاذ من هارفرد هنري كيسنجر ليعمل كمستشار أمن قومي. وحل كيسنجر محل روجرز كوزير للخارجية عندما استقال روجرز في خريف 1973، وأثبت كيسنجر أنه استراتيجي ماهر في معالجة المشاكل الدولية المعاصرة، وكانت الحاجة الأكثر إلحاحاً هي تخليص الولايات المتحدة من حرب لا نهاية لها في فيتنام.

قسَّمت فيتنام الأمة الأميركية. بخلال حملته الانتخابية وعد نيكسون أن لديه خطة من أجل إنهاء الحرب. كانت الخطة تقوم على كر الفيلم إلى الوراء، إلى النقطة قبل إرسال جنود الولايات المتحدة بكثرة بالغة إلى فيتنام. واستمر الأمل قائماً بأن يستطيع الجيش الفيتنامي الجنوبي المجهَّز تجهيزاً أميركياً، إضافة إلى الضرب الاقتصادي بالقنابل من قبل الولايات المتحدة، أن يحمل كل ذلك فيتنام الشمالية على التسليم. كان كيسنجر مثل نيكسون شديد التفكير بالحرب، وكان مصمماً على أنها يجب أن لا تنتهي بهزيمة مهينة. كان الموقف الأميركي الذي عرضه في مفاوضات باريس - وهذه المفاوضات بدأت أيام رئاسة جونسون في مايو 1968 - يقوم على انسحاب جميع القوى الأجنبية من جنوب فيتنام التي يجب أن تُترك لتقرر مستقبلها بانتخابات حرة، وكان هذا الاقتراح غير مقبول من فيتنام الشمالية. فهم يعرفون أن أي فريق ينظِّم الانتخابات الحرة سوف يكون مطمئناً إلى أنه سيربحها. وطلبوا تأليف حكومة تحالف في فيتنام الجنوبية، التي كانوا يسيطرون عليها بسهولة بعد أن أدى هجوم «التيت» إلى إلحاق خسائر فادحة بالفيتكونغ.

كانت خطة نيكسون تقوم على فتنمة الحرب على الأرض، وإرجاع الجنود المقاتلين الأميركيين إلى بلدهم على مراحل. وقد تكبَّد الأميركيون خسائر فادحة سنة 1969، وكانوا فاقدي المعنويات إلى أقصى حد، وكان العديد من الجنود قد لجأ إلى أرخص المخدرات. في سنة 1968 بلغت قوات الولايات المتحدة أقصى عددها وهو 536000 رجل، وفي سنة 1969 تقلص العدد إلى 475 ألفاً، وفي سنة 1971 سقط عددهم إلى 157800 رجل، وعندما وُقِّعت الهدنة في يناير 1973 كان هناك فقط 23500 رجل يعيشون في فيتنام. ولكن فيما كان عدد الجنود يتقلص كانت حرب الجو قد امتدت سراً إلى كمبوديا وصولاً إلى طرق التموين في فيتنام الشمالية على أثر هوشي منه. في أبريل 1978 هاجمت الجيوش الأميركية والفيتنامية الجنوبية عملياً كمبوديا، رغم عدم موافقة الرأي العام الأميركي الذي كان يريد الخلاص من هذه الحرب بأي ثمن وليس الوقوع في حرب جديدة. على الأرض كانت فيتنام الشمالية والفيتكونغ لم يظهروا علامات التعب، وكان جواب نيكسون الوحيد تصعيد الضرب بالطائرات لفيتنام الشمالية. في هذه الأثناء كان كيسنجر قد اتصل بصورة سرية بالمفاوض الفيتنامي الشمالي في باريس كدوك شو ، في فبراير 1970، وقبل أن يصبح الأميركيون مستعدين للتخلي عن مطلبهم الذي يصرون عليه وهو انسحاب القوات الفيتنامية الشمالية الموجودة في الجنوب بذات الوقت مع انسحاب

الأميركيين. وقد لقي هذا الاتفاق معارضة شديدة من رئيس فيتنام الجنوبية الجنرال نغوين فان ثيو. إذا ترك الأميركيون يصبح على فيتنام الجنوبية أن تواجه كل ثقل الفيتنمة في الجنوب وحدها. وحصلت هزات في المفاوضات النهائية في باريس عندما رفضت فيتنام الشمالية التعديلات على اتفاق السلام، ولإقناعهم أمر نيكسون بضرب هانوي بالقنابل في عيد الميلاد في ديسمبر 1972. في يناير 1973 قبل المفاوضون، ولم يُترك للفيتناميين الجنوبيين أي خيار غير الانضمام نظراً لأنهم كانوا كلياً عالة على الدعم الأميركي.

إن المرحلة الأخيرة والممتدة من سنة 1970 إلى سنة 1973، والتي أصبحت بها حرب فيتنام أقل الحروب شعبية في تاريخ الولايات المتحدة، استمرت مقرونة بالاحتجاج في داخل الولايات المتحدة. كانت ردات فعل نيكسون الخاصة به قد أخذت تستقطب الصراع بين «المحافظين» و«الليبراليين». في مايو 1970 أطلق الحرس الوطني النار على جمهرة من الطلاب المتظاهرين في جامعة ولاية كنت، وقُتل أربعة طلاب وجُرح كثيرون، الأمر الذي صدم حتى المحافظين. واجتاح الاحتجاج المعسكرات الجامعية الأميركية. والحرب كانت لم تنته بعد، في نوفمبر 1972، عندما قدم نيكسون نفسه للناخبين.

أن يكون نيكسون قد ربح الانتخابات الرئاسية بأغلبية كبيرة، بمعدل أكثر من 60% من أصوات الشعب، يكشف عن التغيير في المشاعر العامة. كان نيكسون شخصياً رجلاً خجولاً متحفظاً وغير موثوق تماماً، ولم يكن محبوباً شعبياً حيث بدأ التنكيت عليه «هل تريدون أن تشتروا له سيارة عتيقة»، ولكنه أيضاً كان يبدو معتدلاً وكفياً في الداخل. هو ومعه كيسنجر قد استفاد من «حرتقات» المحافظين الذين طالبوا بالقانون وبالنظام وبعودة العافية إلى الاقتصاد الأميركي، وكان غير موهوم من حيث كلفة «المجتمع الكبير» ومن المبالغة في الطموحات الموضوعة منذ سنوات حكم جونسون. وعاد الشبان إلى وطنهم من فيتنام وظل هناك القليلون. إن مهارة كيسنجر في معالجة الأمور الخارجية (وإن لم يكن وزيراً للخارجية)، وأكيدية ارتخاء التوتر مع الاتحاد السوفييتي، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومحادثات تحديد الأسلحة مع الروس، كل ذلك ساعد في تحسين صورة إدارة نيكسون. إن أكبر ضربة ضربها نيكسون وكيسنجر وأكثرها إثارة للدهشة كانت إقامة علاقات صداقة مع صين ماو. إن دبلوماسيتها السرية أخذت تعطي ثمارها عندما دعت الصين في أبريل 1971 فريق كرة طاولة أميركي إلى الصين، وتبع ذلك رحلة كيسنجر السرية إلى بكين ليمهِّد الطريق لزيارة نيكسون المشهودة في فبراير 1972. إن تغيير اتجاه سياسة الولايات المتحدة قوَّت ذراع دبلوماسية الولايات المتحدة عبر العالم. في مايو 1972 كان نيكسون قد وصل إلى موسكو ليوقِّع اتفاق تحديد الأسلحة. لقد كان الارتياح الدولي في عزّ رقصته.

إن موقف نيكسون هذا كرجل دولة عالمي ناجح أنعش هيبة الولايات المتحدة بعد إحباطات فيتنام، الأمر الذي ساعده على ربح ولاية ثانية في الرئاسة، ما في ذلك من شك. ولكن انتصاره الانتخابي قد ساعده عليه أيضاً ضعف المعارضة المنقسمة على نفسها. فالمرشح الديمقراطي السيناتور جورج ماكفرن لم يثبت أنه كسب أصوات أقوى، و إدوار كيندي ، وهو الأخير بين الإخوة كيندي، كان يمكن أن يفعل ذلك ولكن حظه في النجاح قد زال منذ ثلاث سنوات من قبل في قضية «الماء الضحل» عند شابكويديك، وذلك عندما سقطت السيارة التي يقودها على أثر حادث من فوق جسر، وكانت صديقته التي ترافقه قد غرقت، وسلوك السيناتور بعد الحادث في فشله في استدعاء النجدة بسرعة أثارت الأقاويل وعطلت طموحاته الرئاسية. وبخلال فترة تقل عن سنتين سقط نيكسون من ذروة انتصاره إلى حضيض النقمة عليه، ولكن العالم لم يفكر في قضية «ووترغيت». إن الاتفاق حول إنهاء حرب فيتنام في يناير 1973 والتصريح الدولي المرافق لدعمه، والذي وقَّعته اثنتا عشرة دولة بحضور السكرتير العام للأمم المتحدة، كان على الرغم من الآمال الرسمية المعلقة عليه أوشك أن ينهار من حيث غرضه الرئيسي وهو إحلال السلام. فقد ترك الاتفاق الشيوعيين المعارضين والقوات المعادية للشيوعية تسيطر على مناطقها الخاصة بها في أقاليم جنوب فيتنام، وكانت الغلبة تميل إلى قوات فيتنام الشمالية التي لم تشأ أن تنسحب إلى شمال خط العرض السابع عشر، وكذلك لم تكن فيتنام قريبة من أي حل سياسي. وكانت حكومة فيتنام الجنوبية قد شعرت أنها قد بيعت تماماً بعد أن أخذت القوات الأميركية الباقية تنسحب بصورة تدريجية، وكان آخرها قد رحل في مارس 1973. ولم يكن الأمر كذلك تماماً، فقد احتفظ الأميركيون بقواعدهم في فيتنام الجنوبية وقدموا كميات ضخمة من الأعتدة إلى أن أصبحت فيتنام الجنوبية تمتلك رابع قوة جوية في العالم. وكان على حكومة فيتنام الجنوبية أن تربح الحرب لو أنها استطاعت الإفادة ممَّا لديها من سلاح. لم يحترم الفيتكونغ ولا فيتنام الشمالية ولا فيتنام الجنوبية الهدنة ولم تكن لديهم النية على احترام هذه الهدنة، إلا أن الشيوعيين (في الخارج) ظلوا على كلمتهم بالوفاء. فالصين والروس رفضوا معاً تقديم المساعدة لهم، إذ لو أن الشيوعيين خرقوا الاتفاق كما فعلوا من قبل لكان بإمكان نيكسون أن يأمر بضربات جوية جديدة، ولكنهم بدوا غير راغبين في ردعهم.

في خريف 1973، حينما استؤنف القتال، كان نيكسون قد ضعف بسبب «ووترغيت»، واستمر القتال حتى أبريل 1975 عندما استولى الشيوعيون على سايغون وجاءت النهاية بسرعة. بالنسبة إلى الولايات المتحدة كانت المشاهد لا توصف عندما تجمهر الفيتناميون الجنوبيون رجالاً ونساءً وهم حلفاء الولايات المتحدة فوق سطح السفارة المتحدة، أملاً بالانضمام إلى طائرة الهيلكوبتر التي ستخلي موظفي السفارة. هذه المشاهد دلت على نهاية مخزية للجهود الأميركية

المبذولة من أجل إنقاذ فيتنام الجنوبية من الشيوعية. إن الرجال الذين ماتوا في الحرب والرجال الذين عادوا وهم أبطال فيتنام تلقوا القليل من التشريف ومن الشكر.

أراد الأميركيون نسيان الحرب. ومن خلال كلمات خليفة نيكسون الرئيس جيرالد فورد (الآن يستطيع الأميركيون استرداد الشعور بالكرامة التي كانت لهم قبل حرب فيتنام)، وقد شدد فورد بحق على القول بأن الأحداث المأساوية (لم تحمل لا نهاية العالم ولا هي قضت على زعامة أميركا في العالم). ولكن هذه الحكمة جاءت بعد الأحداث، ولو وُجدت هذه الحكمة فقط عندما ورَّط جونسون بشكل كثيف الولايات المتحدة في الحرب بين يوليو 1965 ومارس 1966 لكان أفضل. في الداخل، وبخلال ولايته الثانية، كان على نيكسون أن يتخبط مع التضخم ومع تدهور الحالة المالية. وبدأ بتخفيض بعض برامج «المجتمع الاجتماعي الكبير» فخفَّض قيمة الدولار، ولفترة من الزمن فرضت إدارته الرقابة على الأجور وعلى الأسعار، وبعد ارتفاع أسعار النفط العربي تأثرت كل اقتصاديات العالم الغربي في سنة 1973 و1974. في الولايات المتحدة ازدادت البطالة وازداد التضخم وانخفض الإنتاج وسادت في الأعمال حالة من الضيق شملت معظم الدول الغربية. وسنداً لمبادئ كينز في الاقتصاد يؤدي التضخم إلى زيادة في الإنتاج وإلى تراجع في البطالة، أما يومئذ فقد كان الاقتصاد العالمي في حالة اضطراب سيئ. وتحددت كلمة جديدة لوصف ما أصاب الغرب، إنها كلمة "stag flation" أي المزيج من الجمود ومن التضخم.

في العالم السياسي كانت فضيحة «ووترغيت» قد طغت على كل ما عداها، وأخذ حلفاء أميركا بالطريقة التي عاملت فيها صحف الولايات المتحدة ووسائل الإعلام في تحقير رئيس أظهر بالبرهان أنه أنجح رئيس في الحفاظ على الأمن الأميركي والمصالح الغربية حتى بدا منظوراً أكثر من أي رئيس آخر في القرن العشرين. ولكن السياسة الأميركية قاسية والألاعيب القذرة ليست شيئاً جديداً والتنصُّت على الهاتف بصورة غير شرعية والرشاوى وسوء استخدام الأموال، كل ذلك مارسته غالبية أعاظم الزعماء الأميركيين. والصحافة لم تتعرض للمعلومات السرية حول جميع السياسيين أو حتى جميع الرؤوساء. فحياة جون كيندي الغرامية أُبقيت سرية وكذلك لوطية مارتن لوثر كينغ، ووكالة المخابرات المركزية (CIA) ووكالة الأمن الداخلي (FBI)قامت بنشاطات حقيرة ودونية أدانها حتى الكونغرس الأميركي. كان نيكسون يؤمن أن له أعداء كثيرين مصممين على النيل منه، وكانت السكاكين بعيدة عنه حتماً ولكنه نفسه ساعد على خلق هذا الجو الموبوء التآمري. لقد أصبح موظفو البيت الأبيض إدارة سرية ثانية، فقد تآمروا من أجل تقوية الرئيس ومن أجل إيجاد أفضل طريقة للنيل من أعدائه. ولم يكن نيكسون خارج هذه النقاشات السرية، وبدت هذه النقاشات أنها غير سرية في النهاية إذ أوقعتهم جميعاً فيها بعد أن سُجِّلت كلها.

إن قضية «ووترغيت» بدأت فعلاً قبل سنة من تصميم نيكسون القضاء على خصوم سياسته في فيتنام، وفي الداخل على أولئك الذين كانوا في الداخل يأخذون من الموظفين مستندات سرية ليقدموها إلى الصحافة، وأقام البيت الأبيض وحدة تجسس خاصة لملاحقة استقصاءاتهم الخفية. وعُرف موظفو هذه الوحدة باسم «السماكرة»، وكان هؤلاء الموظفون قد نظموا اقتحام مركز الحزب الديمقراطي في بناية ووترغيت في واشنطن في يونيو 1972، وكان القصد سرقة معلومات تساعد نيكسون وتخذل الديمقراطيين بخلال حملة الانتخابات الرئاسية، وأُلقي القبض على المتسللين. ولم يعرف نيكسون بالتسلل قبل حصوله ولا هو سمح به، ولكن بعض مساعديه الرئيسيين كانوا متورطين. وحرص البيت الأبيض على أن يُبقي الفضيحة بعيدة عن أن تؤثر في انتخابات نوفمبر 1972 التي فاز بها نيكسون بأكثرية ساحقة، ولكن شعلة «ووترغيت» كانت مولعة لكي تنفجر باكراً في سنة 1973 حينما حوكم المتهمون وهددوا بأقصى العقوبات وضعف بعضهم وورَّط أركان الرئيس.

ووُجِّهت الاتهامات الجنائية ضد رؤوساء موظفي البيت الأبيض، وهذا أمر لم يكن بالجديد في عقد 1970. فكيف تم المساس بالرئيس نفسه؟ لقد طالت التحقيقات القضائية عدة شهور والرئيس يدافع عن نفسه دونما قناعة كبيرة، وفقدت الإدارة معظم مصداقيتها حينما استقال نائب الرئيس سبيرو أغنيو على أثر تحقيق ضرائبي مرتبط بـ«ووترغيت»، وعندما أُلزم نيكسون من قبل المحكمة العليا أخيراً على تسليم أشرطة البيت الأبيض، بدا بشكل لا يقبل الدحض أن الرئيس في بادئ الأمر حاول مع مستشاريه أن يعرقل مسار العدالة في محاولته اليائسة إبعاد البيت الأبيض عن «ووترغيت» وغيرها من الممارسات القذرة. التغطية أثبتت عدم فعلة نيكسون. بالنسبة إلى الليبراليين أصبح نيكسون والبيت الأبيض ومؤتمراته تشكل خطراً حقيقياً على الحريات المدنية الأميركية وعلى الحكومة الدستورية، وأمام الاتهام الوشيك المداهم كان نيكسون أول رئيس يستقيل. في 9 أغسطس 1974 صعد إلى هيلكوبتر من ساحة البيت الأبيض ملوِّحاً بالوداع لفريق صغير وهو يبكي. في خارج الولايات المتحدة كان اعتبار نيكسون ما يزال عالياً، والوضع كان أكثر سخرية ذلك أن خطأ نيكسون هو أنه وقع وأُطيح به. وظل يُستقبل باحترام في الصين وفي غيرها من الأمكنة بعد سقوطه، وكان رأيه ومشورته في الشؤون الدولية مأخوذاً بهما من كل الرؤوساء الذين جاءوا بعده. والحسنة التي انبثقت عن «ووترغيت» هي أنها كانت إنذاراً للإدارات اللاحقة. فالسلطة الرابعة، أي الصحافة، وحقوقها الموسَّعة في الاستقصاء والتحري وحريتها في النشر وفي تغطية الفضائح أصبح رادعاً على الأقل إلى حدٍّ ما.

أقسم نائب الرئيس جيرالد فورد اليمين الدستورية وأنهى ولاية نيكسون ، وبدأ بعمل غير شعبي حين منح نيكسون العفو، وأعطى انطباعاً بأنه رجل لائق وسياسي نظيف ولكنه لم يكن يوحي

بالجدارة وأنه ببساطة لم يكن أهلاً للمهمة، مهمة الرئاسة. كان في أغلب الأحيان يتلعثم وفي بعض الأحيان يتعثر. كانت علاقته بالكونغرس ضعيفة وساءت الأحوال الاقتصادية في الولايات المتحدة في سنة 1974-1975. في الشؤون الخارجية ساد الانفراج الدولي قليلاً، ولكن هذا الانفراج قد ألقت عليه الظلال انتصارات الشيوعيين في فيتنام وفي كمبوديا. وللحق إن اللوم على هذا لا يمكن أن يقع على إدارة فورد، فهذه الأوضاع كانت نتيجةً للوضع الذي ورثه هو.

وتعيَّن كيسنجر وزيراً للخارجية فبدأ نجم الإدارة يبزغ حينما وضع سجلات جديدة وقواعد أخرى للدبلوماسية المكوكية. وبخلال أزمة الشرق الأوسط بين إسرائيل والعرب (1973-1975) أظهر التلفزيون في العالم هذا الوزير الذي لا يتعب وهو يقفز من طائرته الخاصة في المطارات العربية والإسرائيلية بسرعة مذهلة. وحقق فك اشتباك ونهاية قتال بين مصر وإسرائيل في سبتمبر 1975، وهذا الإنجاز كان هو الأكثر بروزاً من حيث إنه لقي القبول من قبل كل الأطراف المعنيين باعتباره وسيطاً مقبولاً، وإن كان قد دخل إلى الولايات المتحدة في عقد 1930 كلاجئ يهودي هرباً من اضطهاد النازيين الألمان.

ربما كان جيرالد فورد قد قُيِّم بأقل من قدره. إن هدوءه وأسلوبه المطمئن قد ساعد على إعادة الاعتبار للرئاسة، وقد أمَّن الانتقال من حقبة هي أقل الحقب الأميركية ثقة بالنفس، حقبة عنف واغتيالات في الداخل، من «ووترغيت» إلى فيتنام. فقد تعلمت الطبقة الأميركية الوسطى كيف تقدِّر السياسيين الأقل حيوية والأقل طموحاً بالتأكيد، لقد عرفوا أن جيرالد فورد هو أميركي عادي مثل الملايين من الأميركيين الآخرين. وكان المرشح الديمقراطي للرئاسة، جيمس أيرل كارتر، رجلاً أميركياً عادياً - ظاهراً - يستطيع الملايين أن يتماهوا فيه. في نوفمبر 1967، كان الناخبون في الولايات المتحدة أمام خيار بين متنافسين مستعدين لقيادة العالم، لم يكن أي منهما قد سُمع به خارج ولايتيهما قبل سنتين من قبل. لقد خرج فورد من الظلام بفضل استقالة أغينو واستقالة نيكسون. كان كارتر ضابطاً سابقاً في البحرية، وبعد موت والده، الذي كان مزارعاً للفستق ناجحاً، ارتقى ليصبح حاكماً لجورجيا، وكان حاكنماً مصلحاً وناجحاً. وبفارق ضيق تغلب كارتر على فورد، وبعدها أنهى ثماني سنوات حكمها الجمهوريون في البيت الأبيض. ولكن الحظوظ الاقتصادية في الولايات المتحدة قد تبدَّلت بعد الرئيس الديمقراطي الأخير الرئيس جونسون، الذي كان أطلق مشروع «المجتمع العظيم» وهو رؤية كبرى هادفة إلى إلغاء الفقر في أميركا. إن كارتر لم يجد أمامه وقتاً سهلاً.

كان كارتر أول رئيس بعد الحرب الأهلية يأتي من الجنوب وهو أيضاً دخيل على واشنطن ويدين بنجاحه الانتخابي جزئياً إلى هذا الواقع. إن مصادقية الحكومة قد تهاوت، والشعب الأميركي كان يتطلع إلى تغيير الطقم العتيق. كان فورد ذكياً وكانت استقامته فوق المطاعن،

ولكن العفو الذي منحه لنيكسون قد أضرَّ به كثيراً، وإن كان هذا التصرف في المدى البعيد كان من أجل المصلحة الوطنية وخطوة شجاعة في مواجهة المشاعر العامة في ذلك الوقت. كان فورد يفتقر إلى السحر الشعبي (كاريسما) وكان أيضاً ذا صورة غير محببة في التلفزيون. كان كارتر أيضاً يفتقر إلى حضور قيادي، ولكن حرارته وحماسه وسلوكه الشعبي وابتسامته العريضة كانت تكسبه الأصدقاء. كان مشهوداً له بالشرف، لم يتلوث بسياسة واشنطن الخسيسة أو فضائحها القديمة. والحال هذه، كان الهامش في أصوات الناخبين الذي حمله إلى البيت الأبيض صغيراً. إن قوته في الجنوب وفي الشمال الشرقي أكسبته الفوز، ولكنه كان ضعيفاً في الغرب وهكذا افتقر إلى قاعدة وطنية واسعة تدعمه.

كان كارتر مصمماً على التشديد لتكون رئاسته فاصلاً يفصل عن الماضي، خاصة «رئاسة نيكسون المتآمرة». أراد أن يكون رئيس الشعب ومؤتمناً على احتياجاتهم ومهتماً بمصالحهم الوطنية الواسعة، وهذا الأمر يتطلب رئاسة غير ضعيفة بل زعامة قوية «تعمل ما هو صواب لا ما هو سياسي». كان يرى نفسه فوق سياسات الأحزاب يعمل بشكل مختلف عن الكونغرس الذي كان شيوخه ونوابه يتصرفون مدفوعين بالاعتبارات السياسية، وعليهم أن يتذكروا مصالح ناخبيهم الخاصة وداعميهم بالمال، وكان عليهم أن تكون عينهم بصورة دائمة على إعادة انتخابهم. وإن كان كارتر قد حاز على أكثرية مريحة في المجلسين، فإن هذا لا يعني الدعم الأوتوماتيكي لكل رغباته التي يريد إنجازها. لقد تجنب كل لقب تمييزي: كان ليبرالياً في بعض مواقفه السياسية وكان محافظاً في بعضها.

بعد هذا الكثير من الاضطراب والتغيير، رأى كارتر حاجة إلى التكاتف في الداخل وإلى فعالية واستقامة في الحكم، وأراد تشذيباً وتقليماً للهدر في برامج الإنعاش الاجتماعي وحصراً لتدخل الحكومة وتخفيفاً للقيود المفروضة على الأعمال وعلى الصناعة. إن السياسة الأميركية يجب أن لا تفرِّق بوضوح بين حزب هو في يمين الوسط في نظرته وبين حزب آخر هو ليبرالي في يسار الوسط، وبدلاً من الغرق بين السياسة الاجتماعية الأكثر محافظة والسياسة الاجتماعية الأكثر ليبرالية اللتين ينتهجهما كل من الحزبين. إن التدبير بالنسبة إلى كارتر يعين الاقتصاد الواعي بالمال المجلوب من الضرائب. إن السياسة المالية الحكيمة تتطلب التوازن في الميزانية، وعدم الصرف أكثر من المال الموجود في اصناديق. كان كارتر يأمل بخفض الأسلحة والنفقات العسكرية، ولكنه كان أيضاً منتبهاً للاحتياجات الآنية وبخاصة لمعدل البطالة. ولكي يحفز الاقتصاد ويخفض البطالة اعتمد رأية كينزية فأرسل إلى الكونغرس مشروع قانون يخفض الضرائب باعتدال وقدم قروضاً فدراية لخلق الوظائف، وعدَّل الكونغرس المقترحات في التفصيل ولكنه وافق على الفكرة عموماً.

وبخلال السنوات الأخيرة من رئاسته، أصبح كارتر أكثر حذراً فتجنب أي إعادة نظر مكلفة في الإنعاش الاجتماعي، وأصبح أكثر اهتماماً بالتضخم وبارتفاع العجز الفدرالي. إن عقد 1970 بعد صدمة ارتفاع أسعار النفط سنة 73-1974 كانت حقبة صعبة أمام الإدارة الاقتصادية في العالم الغربي كله. كانت الحكومات محظوظة أو غير محظوظة عندما يتعلق الأمر بالظروف الاقتصادية العالمية وبالدورة المالية التي قلما لهم سيطرة عليها، ولكن الحكومات كانت تُلام عندما ترتفع البطالة وتتدنى مستويات المعيشة. في سنة 1978 عاد كارتر إلى العلاجات القديمة، علاجات التنظيم، وتحديد ارتفاع الأجور بالنسبة إلى الموظفين الفدراليين، ووضع الخطوط الكبرى - الإرادية إنما غير الفعالة - حول الأجور والأسعار، واعتمد أيضاً العلاج التقليدي للتضخم وذلك برفع معدلات الفائدة. وجرى إضراب في المناجم فلجأ كارتر إلى قانون تافت هارتلي ضد النقابات. ومرت تدابير فدرالية تنظيمية أخرى تحمي البيئة في ألاسكا وتحد من الضرر الحاصل للأرض بفعل التعرية المنجمية.

لم يحقق كارتر أي شيء مشابه للإصلاحات التي كان يأمل بها بخلال رئاسته، وقد تكون علاقته بالكونغرس أفضل لو أنه استعمل لهجة أقل أخلاقية رفيعة ومرونة أكثر. كان أركانه في البيت الأبيض، غرباء من جورجيا أيضاً، يفتقرون إلى التجربة اللازمة في التعامل مع الكونغرس بمهارة أكبر. كانوا يعجبون لطول المدة التي تأخذها عملية التشريع لتتم، وأرسلوا إلى الكونغرس العديد من المشاريع دون أن تكون لديهم فكرة واضحة عن الأفضليات. كان المحور الرئيسي لمساعي كارتر في عشية ارتفاع أسعار النفط سنة 1973-1974 هو تخفيض الهدر المسرف في استخدام الطاقة في الولايات المتحدة، ولكن خطته بشأن الطاقة كانت قد لقيت المعارضة من قبل العديد من مجموعات المصالح، وبالنسبة إلى عامة الأميركيين الحرية هي السيارة والغازولين الرخيص. وبعد مرور أكثر من سنة من المشاحنات، أصبح المشروع الملطِّف للطاقة قانوناً عاماً في خريف 1978.

في علاقات الولايات المتحدة مع بقية العالم، كان كارتر مصمماً على وضع نوتة جديدة. أراد تخفيف حدة التوتر وبخاصة مع الاتحاد السوفييتي، ولكنه كان مصمماً أيضاً على الوقوف إلى جانب حقوق الإنسان «روح سياستنا الخارجية»، ووعد بأن يكون إيجابياً وأن يلتفت باهتمام كبير إلى العالم الثالث الفقير وإلى علاقات الشرق بالغرب. في يونيو 1979 تم توقيع «سالت2» مع الاتحاد السوفييتي وبموجبه قبلت الدول العظمى بالتعادل في قوة الصواريخ النووية بينهما، وهذا الاتفاق انتُقد بشدة لأنه ترك لكل فريق عدداً من الرؤوس النووية ومن الصواريخ ما يكفي ويزيد لجعل كل حرب نووية كارثة أو جحيماً. إن «الماد (MAD) «أو ضمان التدمير المتبادل ظل سائداً كمبدأ وهذا يقتضي وجوب بقاء بعض الصواريخ الأميركية سليمة وصالحة بعد أول ضربة، وسعياً

وراء هذا المبدأ تم وضع خطط مجنونة ولكن أياً منها لم يُعتمد. في قلب الإدارة الأميركية كان هناك صراع بين السياسات المقترحة من قبل مستشار كارتر للأمن القومي أزبيغنيو بريجنسكي الهجومي وبين وزير الخارجية الأكثر مهاندة سيروس فانس ومعه الحكومة تساندها وزارة الخارجية. strotc departement

في أميركا اللاتينية كانت الحاجة البادية لمحاربة الشيوعية قد أدت إلى انتهاج سياسة هجومية جارفة، ولكن معاهدة منطقة قنال بناما كانت أحد أبرز إنجازات سياسة كارتر الخارجية. ولكن اللايقين كان واضحاً في معالجات الإدارة للثورة في نيكاراغوا.

إن الاجتياح السوفييتي لأفغانستان في ديسمبر سنة 1979 أعاد الحدة إلى الحرب الباردة. وكانت إدارة كارتر قد انزعجت بشكل خاص من التهديد الاستراتيجي الحاصل يومئذ للخليج ونفطه، وأنذرت الاتحاد السوفييتي بالابتعاد بتعابير صريحة حين أعلن كارتر: «إن أية محاولة من قبل أي قوة خارجية من أجل السيطرة على منطقة الخليج العربي سوف تُعتبر هجوماً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية، ومثل هذا الهجوم سيُصدّ بالوسائل اللازمة بما فيها القوة ». والشيء الذي زاد الوضع سوءاً قيام الاضطرابات في إيران.

إن إدارة سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط جلبت لكارتر أكبر التقدير وأشد الإدانة وأسوأها. فقد ظل كارتر يعمل طيلة ثلاثة عشر يوماً وبدون كلل في كامب ديفيد في سبتمبر 1978، والاتفاقات التي تم التوصل إليها بين مناحيم بيغن وأنور السادات أدت إلى وضع أساس متين للسلم بين إسرائيل ومصر. في إيران، تابع كارتر سياسة الولايات المتحدة الرامية إلى الدعم غير المشروط للشاه رغم خرقه لحقوق الإنسان، وحتى أواخر 1979، مع دعم الجيش الذي أوصله الشاه إلى الحداثة والعصرنة، ساد الاعتقاد بأنه - أي الشاه - في أمان وأنه حليف الولايات المتحدة وأنه شرطي الخليج، ولكن بدا فيما بعد أن الإدارة كانت مخدوعة بالمعلومات التي وصلتها من المخابرات ومن الدبلوماسيين. إن تقييم حظوظ الشاه في البقاء لم يتم إلا في خريف 1978. في يناير 1979 هرب من بلده، وتسلَّم الحكام الجدد إيران واستولوا على الحكم في الشهر التالي، وأدانوا الولايات المتحدة بأنها «الشيطان الأكبر» وفقد المعتدلون السيطرة في إيران.

وعندما قُبل الشاه المريض، أخيراً، في الولايات المتحدة للمعالجة الطبية في أكتوبر 1979، استخدم الأصوليون ذلك كذريعة لتصعيد هجومهم على الولايات المتحدة. وطلبوا تسليم الشاه لمحاكمته، واستولوا على سفارة الولايات المتحدة في الشهر ذاته وأخذوا كرهائن (63) أميركياً الذين وُجدوا فيها. وألقت أزمة الرهائن بظلها على السنة الأخيرة من حكم كارتر في البيت الأبيض، وعارض استعمال القوة خشية أن تتعرض حياة الرهائن للخطر. وبدلاً منها فرض العقوبات الاقتصادية وجمَّد كل موجودات إيران في الولايات المتحدة وقطع العلاقات الدبلوماسية

في أبريل 1980، وفي أواخر الشهر وافق على مهمة إنقاذ الرهائن عن طريق الجو وعلى يد القوات المدرَّبة خصيصاً. وانقلبت العملية إلى مأساة. إن ثمانية رجال من قوة الإنقاذ تُركوا أمواتاً في الصحراء لينقضّ الإيرانيون عليهم وكانت إهانة عميقة، وساهمت العملية في خسارة كارتر للانتخابات الرئاسية في نوفمبر وإن كانت الإدارة قد فاوضت فيما بعد على إطلاق الرهائن. وبناء على لعبة استخباراتية أميركية - إيرانية لم يُسمح للرهائن ترك إيران عن طريق الجو إلا بعد نصف ساعة من استلام رونالد ريغان الحكم في 20 يناير 1981.

لقد انتهى حكم كارتر بحالة من التضخم ومن الاضطرابات الاقتصادية عشية الارتفاع الثاني لأسعار النفط سنة 1979-1980، وبدا كارتر وكأنه الخاسر الأكبر فيها. إن أزمة الطاقة كانت مفتعلة ومؤقتة فقط، ولكن بنوع من الأنواع بدا الرئيس مرتبطاً بها. وبدا الكونغرس متمنعاً شموساً، ولهذا توجه كارتر إلى الشعب الأميركي على شاشات التلفزيون في يوليو 1979 قائلاً: «إن الطاقة هي الرائز المباشر لمهارتنا في توحيد هذه الأمة...» وكانت مبالغة غريبة. وفي ما عُرف فيما بعد بخطاب «أزمة الثقة» هاجم كارتر الكونغرس ورسم صورة قاتمة للمستقبل، وادَّعى أن مشاكل أميركا تجد أصولها في «أزمة الثقة». أما رونالد ريغان بالمقابل فكان فوق الهزيمة وكان متفائلاً، ووعد ببداية جديدة وبأميركا «تقف عالياً»، ودعا إلى تجديد المواطنية وإلى بداية جديدة. ولم يزعج أميركيون كثيرون أنفسهم من أجل الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 1980، إلا أولئك الذين أعطوا أصواتهم لريغان مما وفر له أكثرية حاسمة ضد كارتر السيئ الحظ [والذي تعاونت على إسقاطه المخابرات الأميركية مع الشركات الكبرى اليهودية الميول لأنها نقمت عليه لأنه ضغط على إسرائيل لعقد صلح لا تريده هذه الشركات ومَن وراءها] المترجم.

الفصل الثمانون

تفكك الاتحاد السوفيتي
غورباتشوف ، إصلاح وأزمة

إن التغييرات التي حدثت في الاتحاد السوفييتي بعد أن حل ميخائيل غورباتشوف في موقع السكرتير العام للحزب الشيوعي وفي زعامة البلد سنة 1985 أذهلت العالم . وضع غورباتشوف روزنانة جديدة للعلاقات مع حلف وارسو وحلفائه وسمح لبولونيا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا وهنغاريا أن تختار علاقاتها الداخلية والخارجية . لقد أنهى دولة الحزب الشيوعي الواحد الذي كان يدافع عنه الأخ الأكبر بغيرة طيلة أربعة عقود، وسارت سياسته في درب طويل فبدَّدت مخاوف الغرب من الاتحاد السوفييتي. إن نزع السلاح كان في قلب السياسة الجديدة للاتحاد السوفييتي. واستقبل «غوبي» بترحيب وتصفيق في شوارع بون وفي وسط ناطحات سحاب نيويورك. وضغطت الشعوب في الغرب على حكوماتها لتجيب بسرعة وبحرارة على الزعيم السوفييتي وعروضه حول نزع التسلح وحول السلم. وأخيراً تغلبت رغبة غورباتشوف الصادقة في إنهاء الحرب الباردة على الشكوك الغربية، وحل حلف وارسو وانضمت ألمانيا الموحَّدة إلى حلف الناتو. وانتهت الحرب الباردة سنة 1991 وبدأ الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة يعملا معاً من أجل أهداف مشتركة في الشرق الأوسط وفي آسيا وأوروبا (؟!؟!!).

حدد غورباتشوف الخطوط الكبرى لأفكاره وحول التغيير الجذري في كتابه «بيروستريكا « Perostrecka الذي نُشر سنة 1987 ككتاب «كمرجع» عبر العالم وعرض فيه برهافة «الأفكار الجديدة من أجل بلدنا ومن أجل العالم». في كتابه شرح غورباتشوف أهدافه في «إعاد ة البناء» وفي إصلاح المجتمع السوفييتي، وفي إحياء المبادرة الفردية والمسؤولية الشخصية لدى كل مواطن سوفييتي. الفساد وعدم الفعالية يجب أن ينتهيا (؟!). والتمويه الذي أخفى كبت الشعب - الشعب الذي «ضُمِنَت» له الحريات الدستورية التي وُجدت فقط على الورق - هذا التمويه يجب تطهيره. وكان توأم البيروستريكا أي «إعادة البناء» هو كتاب «الغلاسنوست Glasnost «أو «الصراحة» (الانفتاح). «إعادة البناء» و«الصراحة» هما كلمتان معتدلتان تعبِّران عن أهداف غورباتشوف التي

تعتبر - في سياق التاريخ السوفييتي - ثورية بحق. إن الشعب يجب أن تُؤَمَّن له الحريات الشرعية الحقيقية وحق النقد، والتعبير عن وجهات نظره، والاختيار، بناء على الاستحقاق (عن طريق ممارسة التصويت) بين مرشحين متنافسين على الوظائف السياسية المهمة. هل كان غورباتشوف يريد حقاً، وبصورة نهائية، تخليص الاتحاد السوفييتي من أيديولوجية الثورة الروسية وكل إنجازاتها؟

إن قراءة واعية لكتاب البيروسترويكا تكشف عن انفصامية (انشقاقية، بدعة) في تفكير غورباتشوف، انفصامية تجلت فيه منذ البداية. لم يكن ديمقراطياً بالمعنى الغربي للكلمة أو مرتداً إلى وجهة النظر القائلة بأن الرأسمالية سوف تنقذ الاتحاد السوفييتي من تخلفه الاقتصادي [وهل الرأسمالية هي المخلص حقاً وفعلاً، وهل خلصت الأنظمة التي تأخذ بها من تخلفها؟؟]. إنه مصلح اشتراكي، يستوحي الأفكار التي تنسجم مع المثالية الغربية وقوامها الإيمان بالحقوق المدنية للفرد وبالحريات. وقد بذل كل جهده واستخدم كل مواهبه ليتيح للشعب السوفييتي ممارسة هذه الحقوق وهذه الحريات لأول مرة. إن المنشقين البارزين أناتولي شارانسكي وأندريه سخاروف قد أطلق سراحهما على التوالي من السجن ومن المنفى في سنة 1986، ولكن غورباتشوف ظل يرفض الرأسمالية «كرأسمالية». حسب تصريح له في خطاب ألقاه في فبراير 1986 «تعتبر ولادة الاشتراكية كخطأ في التاريخ يجب أن يُصحَّح بأي ثمن وبأية وسيلة...». وفي مكان آخر كتب: «البيروسترويكا لا تعني «التحرر من الاشتراكية»، وليس هي وليدة «أزمة بين مُثُلها والأهداف النهائية. لا شيء يمكن أن يكون أكثر بُعداً عن الحقيقة من مثل هذه التأويلات...».

بشأن سياسة الاتحاد السوفييتي الداخلية والخارجية الكثير من الأشياء يحتاج إلى التغيير وإلى التحسين، ولكن غورباتشوف لم يكن بصدد قيادة الاتحاد السوفييتي في الطريق التي سلكته تشيكوسلوفاكيا أو بولونيا. كان التشيكيون والبولونيون يعرفون أن نموذجهم هو النظام البرلماني الغربي المتعدد الأحزاب، ومعه اقتصاد السوق المحكوم بالملكية الخاصة للأرض وللصناعة. كان غورباتشوف يرفض «الرأسمالية البورجوازية». إن مُثُل الاتحاد السوفييتي الاشتراكية يجب أن لا تكون موضوع بحث، وكذلك مسألة تماسك اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية. إن كل أصولية غورباتشوف تهدف إلى وضع حدود «للتفكير السياسي الجديد»(؟!).

ولكن هل إن الاقتصاد السوفييتي قابل للإصلاح إن هو تمسك وتشبث بما اعتبره غورباتشوف غير قابل للتحدي: أي بالاشتراكية؟ عندما كان زبيغنيو بريجنسكي مستشاراً للرئيس كارتر للأمن القومي، كتب كتاباً ملحوظاً قبيل الانتفاضات الثورية في أوروبا الوسطى والشرقية بعنوان: «السقوط الكبير: ولادة وموت الشيوعية في القرن العشرين»، وفيه تنبأ بنهاية الشيوعية. وكان

غورباتشوف يتفق مع بريجنسكي حول السنوات الضائعة، حول النقص في أنتاجية العمل السوفييتي، وحول عدم فعالية استخدام الموارد. ولكن بالنسبة إلى غورباتشوف إن هذه الأمور لا تستدعي موت الشيوعية بل تستدعي الحاجة إلى التجديد، إلى «البيروستريكا» (إعادة البناء) وإلى المصارحة «غلاسنوست» باعتبارهما أدوات التغيير. إن الشيوعية ببساطة لم تصل إلى كل مداها. هذا الإيمان من غورباتشوف من محاولة إصلاح الاقتصاد السوفييتي وسياسته بصورة جذرية كما أصلح علاقات الاتحاد السوفييتي الخارجية. في الداخل كشفت سياسته عن التردد وعن الغموض والالتباس، في حين انتقل الاقتصاد من السيئ إلى الأسوأ.

في المدن تزايدت صفوف المشترين للمواد الغذائية الأساسية وللسلع المعمِّرة، وازدهرت السوق السوداء والسوق الحرة وأصبح من الصعب التمييز بينهما. وإصلاح الحزب وزعمائه الفاسدين كان له تأثير جانبي أنه فلَّت الانضباطية، وزالت المصداقية وراء ازدهار الانقاذية من أجل تحدي المتمسكين بالدولة السوفييتية. وكل واحدة من الجمهوريات قررت أن تعمل ما هو من صالحها، وأخذ الصراع الاثني ينسف تماسك الاتحاد. إن ظروفاً اقتصادية أفضل وإن سياسة أكثر وضوحاً كان يمكن أن تعطي نتائج قد يمكن أن تمسك بالشعب السوفييتي في غياب القوة القمعية. ولكن الظروف المتردية أشعلت الصراع، وبرزت القومية كقوة بدائية قوية بحيث إن قمعها طيلة عقود تركها قوة كامنة على استعداد للانفجار.

في سنة 1985 عندما بدأ غورباتشوف مهمته الضخمة في تغيير الاتحاد السوفييتي بصورة جذرية، كانت تسانده أقلية إصلاحية في الحزب. ولكنه كان يواجه أيضاً أكثرية في المراكز الرئيسية كانت، رغم قناعتها بالحاجة إلى التغيير، غير مستعدة للقيام بثورة تؤدي إلى فقدهم سلطاتهم وامتيازاتهم. وكان على غورباتشوف أن يعمل عندئذ ضد الشعور السائد لدى الأكثرية. وارتجل ببراعة إلى أن وصل التلاعب (الشعوذة) إلى الإخفاق. عندئذ هزم خصومه بالمناورة وكشف عن مهارات سياسية باهرة عندما بدَّل الحزب وبنيات الدولة، وغيَّر أسماءها ووظائفها، وأدخل ترتيبات انتخابية جديدة، وأنشأ هيئات جديدة والكل على بعضه كان إنجازاً ملهماً. لقد ترك الشعب السوفييتي لاهثاً ولكنه في النهاية أفاق من ذهوله عندما تدهورت مستويات المعيشة بشكل متسارع بعد 1987. ومن أجل توضيح مدى إنجازات غورباتشوف، قد يكون من المفيد أن نستعرض باختصار بنيات الدولة والحزب التي ورثها غورباتشوف.

كان من المفترض أن تكون هيئات الحزب المختلفة قد انتخبت بصورة ديمقراطية منذ البدايات تدرجاً إلى الأعلى، ولكن العكس هو الصحيح. فالأعضاء كان يُعيَّنون منذ القمة تدرُّجاً نحو القاعدة، باستثناء الموقع القيادي للسكرتير العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، الذي كان يُنتقى من بين أعضاء المكتب السياسي وإن كان من حيث الشكل يتم بناءً على إيحاء

المكتب السياسي واللجنة المركزية هي التي توافق. وقد تمت الموافقة على غورباتشوف في 11 مارس 1985. والمكتب السياسي يتألف من عشرة أعضاء كاملي العضوية ومن ستة أعضاء مرشحين، كانوا من حيث المبدأ يُنتخبون من قبل اللجنة المركزية المؤلفة من 319 عضواً كاملي العضوية ومن 151 عضواً مرشحاً يجتمعون عادة كل ستة أشهر. وتنتخب اللجنة المركزية أيضاً هيئة السكرتاريا التي كان رأسها هو السكرتير الثاني، ونائب السكرتير العام. والسكرتارية المؤلفة من أحد عشر عضواً تراقب عشرين مقاطعة (ولاية) تشرف عليها وزارات حكومية. وتقوم شبكة من اللجان، الجمهورية والإقليمية والمدنية والقروية والمقاطعاتية، بالإشراف على الاتحاد السوفييتي، وهي مرتبطة بسكرتاريا اللجنة المركزية وتشكل هيكلية إدارية من ثلاثة آلاف موظف.

من المهم أن نذكر أنه حتى سنة 1985 كان الحزب يشرف على الوزارات، التي كانت أيضاً مسؤولة أمام رئيس الوزراء وأمام وزراء الحكومة. وبهذا تكون هناك رقابة مزدوجة على الوزراء من قبل الحكومة ومن قبل الحزب، اللذين يُفترض أن يجري التنسيق بينهما من قبل السكرتير العام. والسكرتير العام هو أيضاً رئيس البرلمان في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتي، ورئيس السوفييت الأعلى في الاتحاد الذي ليس هو أكثر من هيئة تشريفية، يستمع كل سنة إلى السكرتير العام وبالتالي يصفق له على كل ما يقول. وتكون السوفييتات المنتشرة في الجمهوريات والقرى والمناطق نسخة طبق الأصل عن السوفييت الأعلى.

هذه الهيكلية تشتمل أيضاً على هيئات أخرى. في المناسبات غير الاعتيادية يمكن دعوة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي إلى الاجتماع، والاجتماع الثامن عشر من مثل هذه الاجتماعات قد تم سنة 1941. واستعمل غورباتشوف هذا الإجراء فدعا الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي للاجتماع سنة 1988 من أجل إحداث تغييرات بعيدة المدى في هيكيات الحزب وأخيراً يمكن دعوة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي إلى مؤتمره الذي يجتمع بصورة غير منتظمة، عندما يريد السكرتير العام ذلك. واستخدم غورباتشوف كلاً من هذين المؤتمرين، السابع والعشرين في سنة 1986 والثامن والعشرين سنة 1990، كمقدمتين لإصلاحاته.

بخلال السنوات الأولى من حكمه شجع غورباتشوف الضغط من تحت ليكسب دعماً لإصلاحاته وليتغلب على جمود الحزب وعلى المعارضة، ولكنه هنا مشى على خط كحد السيف بين مقتضيات الاحتفاظ بالاحتجاج الشعبي تحت المراقبة وبين تطمين زعامة الحزب أنه ليس بمفكك للنظام الشيوعي السوفييتي (لقد فعل ذلك بالخداع: وها هو قابع لم يمسسه سوء. لقد نجح هو ومستشاروه في شغل الناس بلقمة العيش، أما المخلصون فوقفوا عاجزين بعد أن التهى

الشعب عن مساندتهم بلقمة العيش وبالقومانية الغبية). والتغيير الاقتصادي يقتضي «إصلاح» الحزب نفسه، وإصلاح بنيات الحكم القديمة، وإصلاح الـ«ك.ج.ب والجيش والنومانكلاتورا» - النومانكلاتورا هي الفئة المؤلفة من نخبة الحزب والتي يمكنها التحكم بالمواقع الحساسة في الإدارة والقضاء والصناعة والزراعة والتربية.

كان همُّ غورباتشوف الرئيسي في الإصلاح «الديمقراطي» أن يسرِّب إلى النفوس رغبة عميقة في الوصول، بحيث يحفِّز مشاعر المعدين لملء الشواغر الدنيا في النومانكلاتورا. هذا ما قصده بتحويل الدولة السوفييتية إلى الديمقراطية. ولكن بدا من البداية أن الحزب لن يستطيع أن يكتسب من جديد احترام الشعب، بعد أن ظل هذا الحزب طيلة عقود مجموعة شبه مستقلة تعين ذاتها بذاتها داخل الدولة حيث كان أصحاب الوظائف الكبرى يتمتعون بالعديد من الامتيازات التي يحرم منها الباقون.

بخلال السنوات الخمس الأولى من حكم غورباتشوف كثرت اللقاءات والاجتماعات والمؤتمرات، وكانت مناقشاتها تذاع متلفزة فيراها الشعب الروسي في محاولة لم يسبق لها مثيل للتعبئة ولإعلام الرأي العام. ورسم غورباتشوف المسار في خطابات نُشرت وأذيعت بشكل واسع سنة 1985. في اللجنة المركزية، التي ساندته كسكرتير عام، كان عليه أن يتحرك بحذر: كان مهماً جداً بالنسبة إليه أن يبني دعماً هنا وفي المكتب السياسي. في السنة الأولى من حكمه غيَّر ثلثي الزعماء الكبار في القمة واستمر يحدث التغييرات في السنوات اللاحقة، ولكن ذلك لم يقتلع كل معارضة لوجهات نظره، كما أظهرت ذلك الأحداث المأساوية في أغسطي 1991. في اجتماع أبريل 1985 للَّجنة المركزية، قبلت «النسخة الزرقاء» للبيروستريكا (إعادة البناء)، وتم القيام ببعض الإصلاحات العملية. وفي محاولة لتفعيل الوزارات الرئيسية، حذفت الوزارات المقابلة: في الزراعة دمجت ست وزارات منفصلة في وزارة واحدة كبيرة مع تخفيض عشرين ألف وظيفة، وأنشئت وزارتان كبيرتان أخريان في المناطق الرئيسية لصناعة آلات البناء والكومبيوتر. لسوء الحظ كانت الوزارات نفسها مجهزة بكمبيوترات كانت طاقة أخذها وإعطائها متصدعة عاجزة، فهي لم تكن تتناسب مع تعقيدات الاقتصاد.

في 25 فبراير 1986 افتتح المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي في موسكو. كانت الشوارع مملوءة بالشعارات: «الحزب والشعب هما واحد» ، ولم يكن هذا الشعار صحيحاً أبداً. وبعد دورته التي دامت عشرة أيام، قَبِل المؤتمر بفتور بالغ مشروع خطة غورباتشوف لإصلاح الاقتصاد الاشتراكي، ولكن إصلاحات الحزب المحددة جمدت إلى حد كبير. وفشل آخر أصاب محاولة إحياء «قاعدة خروشوف: إن الحزب رسمياً لا يمكنه أن يستمر أكثر من خمسة عشر عاماً، وإن ثلث الأعضاء في كل اللجان يجب أن يتغيروا كل خمس سنوات». وقد عنى

هذا أن أكثرية الرسميين المعمِّرين في الحزب منذ عهد بريجينيف سوف يبقون في أماكنهم، ولكن امتيازاتهم تتقلص بعد السنوات الثلاث التالية، ويصبحون أكثر عرضة للحساب من فوق ومن تحت، والممارسات الفاسدة أصبحت أكثر خطورة. ولم يشعر ملايين العمال في الحزب تجاه إصلاحات غورباتشوف إلا بالاستياء والغيظ، ولم يكن لهم أي مصلحة شخصية أن يرفعوا إصبعاً لتأييدها.

في أبريل 1986، وبعد المؤتمر السابع والعشرين مباشرة، ضربت الاتحاد السوفييتي كارثة: لقد وقع انفجار داخل المفاعل النووي في تشرنوبيل. وتأثرت أوكرانيا بقسوة الإشعاع، ومات المئات، وتأثرت صحة الآلاف لعدة سنوات قادمة، وتلوثت أراضي المزارع الغنية بشكل قاس. وأكثر من ذلك، كان الضرر نكسة للاقتصاد السوفييتي.

أين هي الغلاسنوست (الصراحة) إذن، حين تردد غورباتشوف والكرملين لعدة أيام قبل أن يعلنوا الحقيقة عن الكارثة النووية التي انتشرت عبر اسكندنافيا وصولاً إلى أوروبا الغربية؟ إن الجمهوريات التابعة للاتحاد السوفييتي كانت تمتلك العديد من المفاعلات النووية المبنية وفقاً لذات التصميم الذي لم يكن لهم أن يستغنوا عنه. إنها تظل قنابل موقوتة كامنة. وإن كان غورباتشوف قد بدا بنفسه زعيماً مختلفاً عن سابقيه. كان هناك انفتاح جديد وإنسانية وفضاء من الحماس للتغييرات القادمة، ولكن القليل قد تحقق فعلاً في سنة 1985 و1986 من أجل تحسين حياة المواطن السوفييتي العادي. كانت صورة غورباتشوف في وسائل الإعلام الغربية واعدة جداً ولكن كان هناك خطر بأن تتجاوز التوقعات والآمال الإنجاز وبسرعة. وحتى ولو كان هذا، فإن هناك إشارات حقيقية تدل على التغيير. لقد قضت الغلاسنوست على اضطهاد الناشطين من أجل حقوق الإنسان، وأبرزهم ساخاروف الذي أطلق من معتقله السيبيري في ديسمبر 1986. وتم تعيين وزير خارجية جديد إدوار شيفارنادزه في يوليو 1985، بعد عزل المحارب العجوز في الحرب الباردة أندريه عروميكو الذي قذف به إلى أعلى المراكز المراسمية إلى الرئاسة (تبين فيما بعد أن همّ شيفارنادزه كان الانفصال ليرأس جمهورية أوكرانيا).

في أكتوبر 1986 التقى السكرتير العام غورباتشوف «ريغان» في قمة ريكجافيك واقترح نزع السلاح النووي الكامل، هذا الاقتراح الذي يقطع النفس لم يؤدِّ إلى شيء لأن ريغان لم يوافق على شرط غورباتشوف قصر برنامج الدفاع الاستراتيجي للولايات المتحدة المسمى «حرب النجوم» عل المختبرات. ولهذا فهو لم يثبت نهاية الاسترخاء بل بدايته (من طبع الأميركيين أن يدوسوا على رأس من يستسلم لهم). ولما كان غورباتشوف قد بدأ عملاً جديداً في الداخل والخارج، فقد لقي مقاومة شديدة من اثنين، هما طرفان متناقضان، هما: إيغور ليغاشيف السكرتير الثاني في الحزب وقد أظهر شكوكه وريبته من نجاح الإصلاح. وبوريس يلتسين (عميل أميركا حقاً) الذي كان رئيس

حزب موسكو الناشط وعضواً في المكتب السياسي، وقد رأى أن إصلاحات غورباتشوف الاقتصادية والسياسية متردية جداً. كان يلتسين (وكان من أتباع ليغاشيف قبل أن يختطفه منه غورباتشوف) قد تصادم بشدة مع ليغاشيف في المكتب السياسي. وبدا ليغاشيف مصمماً على تدمير التأثير السياسي لزعيم موسكو الذي أصبح راديكالياً والذي فضح امتيازات الحزب والفساد، وحتى ما سماه تجدد عبادة الشخصية للسكرتير العام. في اللجنة المركزية حسم يلتسين الأمر، فأعلن في اجتماع اللجنة المركزية عن عزمه على الاستقالة من المكتب السياسي. وغضب غورباتشوف . إن المظهر الخارجي لوحدة اللجنة المركزية قد تحطم عشية الاحتفال السنوي للثورة الروسية في نوفمبر. كان يلتسين رجلاً مريضاً وقتها، وربما كان يعاني من اضطراب في القلب، فاضطر إلى الذهاب إلى المستشفى. إن مسحة القسوة في غورباتشوف قد بدت من خلال ما حدث فيما بعد، حين أجبر يلتسين على الخروج من المستشفى ليحضر اجتماع لجنة حزب موسكو. وقد تم طرده وتحقيره، وهكذا كان انتقام ليغاشيف وانتصاره. ولكن طرد يلتسين دل على بداية الخصومة المرة، شخصياً وسياسياً، الأمر الذي حمل يلتسين على الوقوف ضد غورباتشوف. في هذه الأثناء، ضاع يلتسين في ضخامة الاضطراب السياسي. وعودة ظهوره كانت لتغيير مجرى التاريخ السوفييتي.

في سنة 1987 شعر غورباتشوف أنه قوي بما فيه الكفاية لكي يندفع في البدء في التغيير السياسي والبنيوي في الحزب وفي الدولة. في يناير، اقترح في اللجنة المركزية أن النواب يجب أن لا يُعيَّنوا ببساطة من قبل «أجهزة» الحزب في المناطق المحلية وفي سوفييتيات الجمهوريات: إن الشعب يجب أن يشارك وأن يُسمح له باختيار حقيقي للمرشحين، وما هو أكثر من ذلك، أن النواب لا يحتاجون لأن يكونوا مطايا الحزب، بل يمكن أن يكونوا من المهنيين الأحرار ويجب أن يختارهم الشعب عن طريق الاقتراع السري. هذه لم تكن بَعْدُ الديمقراطية، لأن المرشحين يجب أن يفحصهم الحزب وأن توافق عليهم لجنة الانتخابات الرسمية. ولكن بالنسبة إلى الاتحاد السوفييتي، شكَّل هذا الأمر نقطة تحوُّل حيوية بالنسبة إلى الماضي. ومثل هذه الانتخابات يجب أن تتم في المصانع للاختيار مدراء الأعمال. واقترح غورباتشوف أيضاً إقامة اجتماع آخر هو المؤتمر التاسع عشر للحزب على صعيد الوطن.

وشهدت سنة 1987 أيضاً مبادرات حذرة في حقل الإصلاح الاقتصادي. كان غورباتشوف ينظر في نوع من أشكال تأجير الأرض الزراعية، وسمح للمشاريع الخاصة بأن تبدأ بالعمل. واغتنى بعض الأشخاص بسرعة، ونمت حركة المشروع الحر التعاوني من بدايات قليلة العدد ليصبح عددها 133000 مؤسسة تجارية وصناعية تستخدم ثلاثة ملايين شخص، ولكنها مُنعت من أن تطور نفسها إلى الآخر. وظلت الدولة، مباشرة أو مداورة، رب العمل للغالبية العظمى للشعوب

السوفييتة، ويه ظلت كذلك أكبر زبون. وجرت محاولات لجعل قطاع الدولة الاقتصادي أكثر فعالية، بفعل تدابير مثل قانون مشاريع الدولة في يونيو 1987 الذي ألغى الرقابة التفصيلية للمخططين المركزيين، إلا أنه انتهى بكارثة. كان الإصلاح بطيئاً وغير محبوب، والأسعار لم يكن يقررها السوق والمستهلك بل مخططي الدولة، ولم يكن هناك حساب للكلفة حقيقي. هذه الحال المقرونة بانعدام رقابة الحزب الصارمة، جعلت الاقتصاد جديراً بأسوأ وصفين: فهو لم يكن اقتصاداً تخطيطياً شاملاً ولا كان اقتصاد سوق.

وظلت الحكومة تطبع النقد كي تتلافى نقمة العمال، وهكذا أصبح الشراء يتم بروبلات كثيرة لأشياء قليلة جداً. في هذه الأثناء أخذت تتقلص التسليمات بأسعار الدولة، كما أن السلع أخذت تتحول إلى السوق الحرة الأكثر ربحية. كانت الدعوة إلى مقاومة الإصلاح الجذري والسريع قوية. إن المصلحين الراديكاليين والاقتصاديين أمثال يلتسين (الذي تبين في السنوات الأخيرة أنه لم يفعل شيئاً) كانوا مجمدين بالحرب مع المحافظين ومع الرجعيين. وكان غورباتشوف قد أخذ يميل إلى الحذر.

وظهرت إلى السطح مشكلة أخرى جديدة في سنة 1987 هي الاضطرابات القومية والاثنية في الجمهوريات. في أغسطس (من سنة 1987) حدثت مظاهرات على مستوى واسع في جمهوريات البلطيق: ليتوانيا، لاتفيا وأستونيا. وكانت هذه الجمهوريات قد أُلحقت بالاتحاد السوفييتي سنة 1940 بموجب اتفاق عُقد مع هتلر . في السنة التالية ظهرت وكبرت المطالبة بالاستقلال وطلب برلمان أستونيا الحق بالفيتو على القوانين التي يتخذها السوفييت الأعلى حول القضايا الوطنية. في القوقاز قام الأرمن المسيحيون - في ناغورنو، كارباخ - بحرب داخلية مع أذربيجان المسلمة، حيث أقاموا جمهورية مسوَّرة ومُحاطة، وتبع ذلك مظاهرات وإراقة دماء. وانتقلت الاضطرابات إلى جمهورية أرمينيا، وفقدت موسكو سيطرتها تماماً. وشكلت الصراعات الاثنية خطراً جديداً على إصلاحات غورباتشوف ، لأنها أوشكت أن تثير ردة فعل محافظة ضد التحرر الكبير من رقابة الحزب المركزي، هذا التحرر الذي يكمن في تصميم «بيروستريكا» غورباتشوف الذي قال للأرمن إنهم طعنوه في ظهره. واعترف غورباتشوف أيضاً بأن إعادة إثارة مسألة الحدود بين الجمهوريات يتسبب بصراع لا يمكن إيقافه، ولذا كان لا يحبّذ الاضطرابات الوطنية سواء ظهرت في القوقاز أو في البلطيق.

وحقق غورباتشوف نجاحاً دولياً كبيراً سنة 1987. فعلى الرغم من فشله في ريجافيك، استمرت المفاوضات بين موسكو وواشنطن. في نهاية السنة تم التوصل إلى اتفاق حول التخلص من طبقتين كاملتين من الصواريخ النووية المتوسطة المدى والقصيرة المدى، وعقدت معاهدة

تكرس الاتفاق المبدئي وتم توقيعها في واشنطن من قبل ريغان وغورباتشوف. كانت لحظة مهمة: لقد قامت الثقة المتبادلة.

إن مؤتمر الحزب التاسع عشر، الذي ترأسه غورباتشوف في 28 يونيو 1988، دعا إلى موسكو من كل البلاد خمسة آلاف عضو في الحزب، كان معظمهم محافظاً. ورغم كل الجهود التي بذلتها منظمة الحزب الشيوعي قامت قلة من الراديكاليين «الانفصاليين» بالاجتماع أيضاً، ومن بين هؤلاء القلة كان بوريس يلتسين الذي أمَّن لنفسه انتخابه في كاريليا. كما أن انتخابات المندوبين في كل مكان لم تعد كما كانت من قبل شأناً من شؤون الماضي المفروضة والمدجنة. وجرت تظاهرات عامة في عدد من المدن ضد تكتيكات الحزب، منها تظاهرة جذبت الانتباه الواسع جرت في ساحة بوشكين في موسكو. وشكَّل الراديكاليون داخل الحزب الشيوعي حزباً أسموه «الاتحاد الديمقراطي»، وكان هدفه إقامة نظام برلماني ديمقراطي متعدد الأحزاب. العديد من هؤلاء الراديكاليين كانوا بين الألفي شخص الذين تجمعوا في ساحة بوشكين. وحاولت قوات من البوليس المسلح بالهراوات تفريق المتظاهرين الأكثر نضالية، والتقطت كاميرات التلفزيون هذه الوقائع، كما التقطت ثبات الجمهور الشجاع وإصراره على ما افترض أنه ضمان للحريات الشرعية.

ورئس غورباتشوف الاجتماع، محاولاً قدر جهده أن يظهر بمظهر غير المتحيز بين الأكثرية الكبيرة من الشيوعيين المحافظين ودعاة الاعتدال والتوسط من جهة، وبين المجموعة الصغيرة من الراديكاليين الذي كان نجمهم البارز يلتسين من جهة أخرى. وعرض غورباتشوف عندئذ خططه للإصلاح الراديكالي أمام الحزب: إن سكرتيرية الحزب لن تشرف بعد الآن على وزارات الحكومة، وبهذه الطريقة ينفصل الحزب عن الدولة. ويجب أن يُلغى السوفييت الأعلى ليحل محله «مؤتمر نواب الشعب». ثلثاه يُنتخبون من لائحة من المرشحين توافق عليها اللجان الانتخابية، وثلثه يُعيَّن: مائة من قبل الحزب الشيوعي والباقون يُعيَّنون من قبل التنظيمات الاجتماعية المتنوعة التي تضم أكاديمية العلوم التي تمنح عشرين مقعداً، وصولاً إلى جمعية جامعي الطوابع والصليب الأحمر... الخ. وكان المؤتمر يشكل هيئة ضخمة تضم 2250 عضواً.

أما مهمته الرئيسية، إضافة إلى الاستماع إلى الخطابات أثناء الاجتماعات (خلال يومين أو ثلاثة في السنة)، فهي أن ينتخب سوفييتاً جديداً من 400 إلى 450 عضواً يُختارون من النواب. ويجتمع البرلمان في دورة من ثمانية أشهر كل سنة. أما رئيس الدولة، المسؤول عن الحكومة وعن السياسة الخارجية وعن الدفاع وكذلك عن الحزب، فإنه يكون رئيس السوفييت الأعلى. وأقنع غورباتشوف مؤتمر الحزب بالموافقة على خططه التي تسمح بهذه الإصلاحات الدستورية لتنفذ حالاً، وبانتخاب نواب المؤتمر الوطني في ربيع 1989.

كانت وقائع الاجتماع تعرض بواسطة التلفزيون وتقدم صوراً حية للنقاش الذي مكّنت منه ديمقراطية غورباتشوف التي شجعت على إقامته في الاتحاد السوفييتي. وكان هذا مشهداً لم يسبق له مثيل في التاريخ السوفييتي. وشهد اليوم الأخير من المؤتمر حدثاً مهماً وذلك عندما وقف بوريس يلتسين بوجهه الممتلئ يصر على أن يُسمع من على منبر الخطابة. ربما كان باستطاعة غورباتشوف كرئيس للاجتماع أن يمنعه من الكلام، ولكنه لم يفعل. وطالب يلتسين بالإسراع نحو التقدم الديمقراطي، وأصر على أن تكون الانتخابات حقيقية وعلى محاسبة زعماء الحزب الشيوعي الفاسدين المرتشين المليونيرية. ثم قال: البيروستريكا يجب أولاً أن تنجح في مجال أو مجالين أساسيين قبل تعميمها على الآخرين. لقد فقد الشعب الثقة محبطاً بفعل انعدام التقدم. ودحض ليغاشيف، أشد المحافظين ورأسهم، مزاعم يلتسين وحاول أن يتهزأه، وأنكر أيضاً، بدون إقناع، أن يكون زعماء الحزب يتمتعون برفاه غير شرعي. ولكن الشعب السوفييتي، وكان يستمع إلى النقاش عبر الاتحاد السوفييتي بأكمله، عرف من يقول الحقيقة.

من خلال سلطة الإعلام وبفضل شجاعة يلتسين في تصديه، لفت الانتباه العام باعتباره المصلح «البديل» من غورباتشوف، فازداد أتباعه. في نهاية الاجتماع أيد المؤتمر ببرودة مقترحات غورباتشوف الدستورية باعتبارها أهون الشرور المقدمة إليهم. كانت الطاعة لإرادة السكرتير العام ما تزال هي القاعدة. إن عادات الدكتاتورية خدمت غورباتشوف المصلح.

إن «السير في العملية الديمقراطية» كان بالنسبة إلى غورباتشوف قد خلق (ليس فقط) حرباً بين المحافظين الشيوعيين أمثال ليغاشيف، الذي كان يخاف أن يفقد الحزب السيطرة على البلد، وبين الراديكاليين الذين كانوا يتهمون غورباتشوف بأنه يريد أن يقف في منتصف الطريق بين الحزب القديم ونظامه وبين الديمقراطية الحقة. (بل) إن إصلاحات غورباتشوف خلقت (أيضاً) صداماً مع الجمهوريات المستقلة التي تعارض سيطرة الكرملين المركزية على دول الاتحاد.

في جمهوريات البلطيق قويت الحركة الاستقلالية (بسرعة بفضل تشجيع الغرب وتدخلاته الخفية). إن الذكرى السنوية لاتفاق مولوتوف - روبنتروب (عن الاتحاد السوفييتي وعن ألمانيا هتلر) - الذي عُقد سنة 1939، والذي جعل الجمهوريات البلطيقية الثلاث: لاتفيا، أستونيا وليتوانيا ضمن دائرة النفوذ السوفييتي، قبيل ابتلاعها في سنتي 1940 و1941 من قبل الاتحاد السوفييتي - كانت مناسبة للتنديد والرفض. كانت هناك رابطة إنسانية بين هذه الجمهوريات جعلتها تقوم بمظاهرة تضامن مشهودة. وقامت جبهات شعبية بين الشيوعيين الميَّالين إلى الاستقلال والوطنيين في الدول الثلاث، وأكثرها قوة كان الساجوديس الليتواني. وصدرت محاولات إعلان سيادة في كل من البلدان الثلاثة، فأدانها غورباتشوف باعتبارها «تجاوزات قومية». واستمرت العلاقات بين ممثلي البلطيق وموسكو تتدهور طيلة السنة. واعتقد

غورباتشوف أنه لا يستطيع التسامح بدون أن تقوم مطالبات مماثلة في جمهوريات الاتحاد الأخرى، ولم يشأ أن يعطي أكثر من الوعد بإجراء تدبير استقلال اقتصادي، ولكن هذا لم يرض الوطنيين (ومَن وراءهم من مخابرات غربية طبعاً).

ولم تكن الحركة القومية مقصورة على البلطيق. في القوقاز كانت الحرب حول ناغورنو - كاراباخ مستمرة لا هوادة فيها، وتوسُّط موسكو أو تهديدها باستعمال القوة لم يجد نفعاً (لأن علاقات زعماء أرمن القوقاز بالغرب قديمة وإن لم تؤدِّ في معظم الأحيان إلاَّ إلى المآسي لعامة الناس). إن تغييرات غورباتشوف التأسيسية قد أثارت أيضاً قلق شعب جورجيا الذي كان يخشى أن تؤدي هذه التدابير إلى تقوية المراكز على حساب الجمهوريات. في نوفمبر 1988 جرت مظاهرات في تبليسي عاصمة جورجيا (بقيادة شيفارنادزه الذي أصبح رئيساً لأوكرانيا فيما بعد).

إن عدم فعالية المساعدة التي أرسلت إلى ضحايا الزلزال الكبير في أرمينيا في ديسمبر 1988 انعكس سوءاً أيضاً على سلطة الكرملين عموماً وعلى غورباتشوف بشكل خاص، والأكثر سوءاً جاء فيما بعد. في أبريل 1989 حصلت تظاهرة سلمية أخرى في تبليسي. كان غورباتشوف خارج البلاد. وطلب الزعيم الشيوعي الجيورجي من الكرملين الدعم، والمتشددون بقيادة ليغاشيف أمروا بإرسال جنود إضافيين للمساندة. ورجع غورباتشوف متوقعاً حصول حل سلمي، وبدلاً من ذلك أخذ الجنود يطلقون النار على الجماهير ويستعملون الغاز لتفريقها. وتركت «مذبحة» تبليسي ثلاثين قتيلاً ومئات الجرحى. وأبهت العنف صورة غورباتشوف عشية اللقاء الأول لمؤتمر نواب الشعب في مايو.

وامتدت الانتخابات عدة أسابيع وسادت فيها الفوضى، وبذل الحزب جهده لكي يؤثر في النتائج، ولكن مجموعة قوية من الراديكاليين تغلبت. وأخذ الضغط الشعبي يُحسب له حساب، خاصة في المدن الكبرى (حيث يسهل تستُّر عملاء الخارج). والمحاولة الرامية إلى إخراج أندريه زخاروف ، أكثر المنشقين المدافعين عن حقوق الإنسان شهرة، أشعلت الحماس في أكاديمية العلوم فتم انتخابه. ولكن أكثر النجاحات بروزاً كان فوز بوريس يلتسين في دائرة موسكو، حيث هزم «مرشح الحزب» بفارق كبير. وبتأييده من قبل خمسة ملايين صوت استطاع يلتسين عندها أن يدَّعي نوعاً من المصداقية الديمقراطية، بعكس غورباتشوف الذي لم يخضع نفسه لأي انتخاب شعبي.

وبدأت أول جلسة لمؤتمر نواب الشعب في 25 مايو 1989، وقلةُ الاحترام التي ظهرت تجاه الزعماء الرئيسيين من النظام القديم، وتمنُّع عدد كبير من النواب عن التقيُّد بالأنظمة كانت ضريبة لجو الحرية ولغياب الخوف الذي عمل غورباتشوف الكثير من الجهد من أجل إزالته. وغورباتشوف نفسه وجد صعوبة بالغة في السيطرة على السلوكات والإجراءات التي كانت متلفزة بفضل روحية الغلاسنوست. ويلاحظ أن أندريه ساخاروف دعم الاقتراح الرامي إلى انتخاب

غورباتشوف رئيساً للسوفييت الأعلى، وهو البرلمان الأصغر العامل والذي اختير من بين النواب. كان ساخاروف معجباً بغورباتشوف، ولكنه كانت له تحفظات حول مسار الإصلاح. كان معظم النواب من الصامتين الإمّعيين، ولكن الراديكاليين الناشطين والمحافظين المناضلين، إضافة إلى بعض الأفراد المتطرفين، أمّنوا جواً خطابياً حياً ألقيت فيه العديد من الخطب في شتى المواضيع. وسمع غورباتشوف ووزراؤه الانتقاد والتحدي ضد سياستهم، وعندما وصلت الأكثرية إلى انتخاب السوفييت الأعلى صوَّتت كحزب محافظين وكأشخاص تافهين.

وترك يلتسين وغيره الراديكاليين مهملين ساقطين، وقام شعب موسكو بتظاهرة كبيرة ضد استبعاد بطلهم يلتسين(؟!). إن الروح الديمقراطية وإن ضعفت إلا أنها لا يمكن أن تُخنق بعد من قبل الـ«ك.ج.ب» ذات النمط القديم ومن قبل بوليس القمع. حتى المحافظين فهموا ذلك يومئذ وعدَّلوا القوانين وفقاً لذلك.

هل يمكن أن تمنح شعوب الاتحاد السوفييتي حريات سياسية أقل مما أخذته شعوب الجمهوريات المجاورة والحليفة؟ إن الأزمة الاقتصادية في الداخل قد سرَّعت فلكّ الارتباط بما كان يسمى بالتوابع في الماضي، أي هنغاريا وبولونيا وبلغاريا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الألمانية الشعبية. منذ ربيع 1989 حتى آخر السنة أصبح الزعماء السوفييت - بعد أن ارتفعت عنهم حماية الجيش الأحمر - مطارَدين الواحد تلو الآخر بفعل الحركات الشعبية الثورية. هذه التأكيدات على الاستقلال لا يمكن أن تفشل في إحداث أثر في الجمهوريات السوفييتية. لماذا تبقى الشيوعية حية في الاتحاد السوفييتي، في حين تُطرد وتُرفض من قبل الشعب في كل مكان آخر؟ حتى الصين لم تستطع أن تعزل نفسها تماماً عن هذه الحركة الثورية العالمية. في الاتحاد السوفييتي، كان يمكن لتحسين الظروف الاقتصادية أن يصرف الشعب قليلاً ولمدة أطول عن إصلاح الشيوعية، الإصلاح الذي كان غورباتشوف يكافح من أجل تحقيقه، ولكن الظروف المادية كانت تسير إلى الأسوأ باستمرار. إن إضراباً ضخماً قام به عمال المناجم في صيف 1989 قد يُوحيَ فقط بإعطاء العمال كل مطالبهم، وإن كانت الوعود التي أُعطيت لا يمكن أن تتحقق كلها.

كان غورباتشوف يعتقد بوجود جواب واحد فقط: الاندفاع في إصلاحاته السياسية والمؤسساتية. وكان يظن أنه يستطيع التصدي للمخاطر المتزايدة التي تهدد بالانهيار، وذلك بأن يجمع بين يديه المزيد المزيد من السلطة. لم يكن يقصد أن يتحول إلى حاكم مستبد إلا بمعنى أن يرى الإصلاحات الديمقراطية تصل إلى نهايتها المنتصرة، وبذات الوقت كان يخشى من إدخال العلاجات الاقتصادية الجذرية التي من شأنها أن ترفع الأسعار وأن تخلق ملايين العاطلين عن العمل، وعندها قد يطيح الغضب الشعبي بـ«البيروستريكا» وبـ«الغلاسنوست» وببرنامجه الإنساني الخاص (ولكن يلتسين فعل ولم يسأل عن شيء إلا رضى الغرب عليه ورضى المخابرات).

في الجلسة الثانية من مؤتمر نواب الشعب في ديسمبر 1989، خطت المخابرات خطوة أخرى للأمام بعد إلغاء المقاعد المخصصة للحزب الشيوعي وللمنظمات الاجتماعية التي يسيطر عليها الشيوعيون. بخلال دورة الربيع من سنة 1990، أعيد تشكيل حكومة الاتحاد السوفييتي من جديد وأُعطيت صلاحيات أكبر لغورباتشوف، فانتُخب رئيساً للاتحاد السوفييتي في 15 مارس 1990. وكانت وظائف الرئيس التنفيذية يقوم بها مجلسان: مجلس رئاسي مؤلف من مستشاريه الشخصيين ومن وزراء، ومجلس فدرالي من الممثلين عن الخمس عشرة جمهورية. وكان هذان المجلسان يجتمعان معاً أحياناً كثيرة. هذان المجلسان أزاحا بصورة كاملة مراكز القوى القديمة في الحزب والمكتب السياسي (الذي صار اسمه برزيديوم - مجلس رئاسي) واللجنة المركزية. حتى «الدور القيادي» للحزب الذي كرَّسته المادة (6) من الدستور تعرض لهجمات ثقيلة، إلى حد أن هذه المادة عُدِّلت، وبدا الاتحاد السوفييتي على عتبة السماح بانتخابات على أساس تعدد الأحزاب. وبالنسبة إلى غورباتشوف ظل الاحتفاظ بالحزب الشيوعي، كعنصر تماسك أساسي يربط الاتحاد معاً، هدفاً أساسياً. وإن لم يدم هذا الوضع بموجب قانون دستوري؛ كما أمل هو أن يكون - عندها فإن حزباً مستصلحاً يجب أن يكسب موافقة الشعب في منازعته مع الآخرين. ظل غورباتشوف في قناعاته شيوعياً، إنما ضمن نمط جديد من «الشيوعي الإنساني». ولكن تيار التاريخ (وأصابع الاستخبارات الغربية التي وجدت المجالات مفتوحة دون رقيب أو حسيب) كان ضده.

كانت سنة 1990 بداية سنوات أزمته الحقيقية. وللمفارقة، كلما ازدادت سلطة غورباتشوف الدستورية كلما ازداد ضعفه فعلاً وواقعاً. تحت ضغط التوترات التي فرضتها المأساة الكبرى عليه، بدا غورباتشوف تعباً. وذات مرة أوشك أن يفقد شجاعته وأن يقدم استقالته، ولكن لم يكن هناك أحد من الأكثرية المحافظة في الحزب مستعداً للحلول محله. أما الراديكاليون أمثال يلتسين فكانوا اللعنة بالنسبة إلى هذه الأكثرية، وأخذت مشاكل القوميات الوطنية تتزايد وتتصاعد. ولجأ غورباتشوف إلى السلاح الأخير سلاح التكتيك لكي يستعيد السيطرة ولكي يحافظ على الاتحاد. في يناير أدت مذبحة الأرمن على يد الأذريين في باكو إلى نكسة، فقامت وحدات الجيش الأحمر باستعادة باكو بأوامر من غورباتشوف . وعندما زار الرئيس ليتوانيا لقي العداء العام. إن الحركة الديمقراطية التي قام بها وحرَّكها بخلال ربيع 1990 أدت بعدها إلى إجراء انتخابات لبرلمانات جديدة في كل من هذه الجمهوريات، انتخابات عملت على تقوية القوميين الوطنيين بشكل كبير. وتجاوزت الجبهة الشعبية في ليتوانيا الحد. وفي 11 مارس 1990 أعلن برلمان ليتوانيا استقلال البلد وعَيَّن فيتانتاس لندسبرجيس رئيساً. وأعلنت موسكو أن هذا الإعلان غير صالح وظهرت الدبابات السوفييتية والمظليين في شوارع فيلينوس في محاولة عبثية للضغط على الجماهير.

وبعدها فرض غورباتشوف الحصار الاقتصادي ثم أظهر موقفاً ليِّناً ولكن أستونيا ولاتفيا سلكتا

مسلك ليتوانيا بخلال السنة. في نهاية 1990 بلغت المفاوضات بين ممثلي دول البلطيق وغورباتشوف حد الورطة. وترددت الدول الغربية في مساندة تحركات دول البلطيق (علناً) من أجل الاستقلال، لأنها ظلت تؤمن بل تعتمد على غورباتشوف في الشؤون الدولية ولم تشأ أن تقوم بأي عمل من شأنه أن يُضعف موقفه. ولكن من الناحية الاقتصادية عملت الدول الغربية القليل من أجل تقويته لأنها لم تكن تثق بالإصلاحات الاقتصادية التي قام بها والتي لم تبلغ المدى الكافي برأيها.

إن أوسع الجمهوريات السوفييتية هو الفدراسيون الروسي الذي كان يضم نصف سكان الاتحاد السوفييتي تقريباً وثلاثة أرباع أراضيه. وأرجعت الانتخابات في المدن النواب بوبوف وحاكم سان بطرسبرغ (التي أعيد إليها اسمها المسيحي القديم، بعد أن كانت لينينغراد)، وديمقراطياً آخر هو أناتولي سوبشاك. وبدا برلمان الفدراسيون الجديد مقسوماً بعدل وبالتساوي بين المحافظين والراديكاليين، وأخذ بوريس يلتسين، أبرز زعيم في الراديكاليين، يناضل من أجل الرئاسة على البرلمان الذي سيجعله عملياً زعيم الجمهورية. لقد حدد هدفه بوضوح: الحصول على استقلال الفدراسيون الروسي دونما ترك للاتحاد السوفييتي(؟!!). أما السلطات الموكولة إلى الاتحاد فإنها ستكون موضوع مفاوضات. ودعم غورباتشوف مرشحاً محافظاً، ولكن يلتسين كسب التصويت بأكثرية مريحة، وبرز عندها كزعيم وطني قادر.

كانت هناك اختلافات كبيرة في السياسة بين يلتسين وغورباتشوف، وليس أقلها حول أفضل السبل لمعالجة صراع القوميات. آمن يلتسين بأن الجمهوريات يمكن أن تشارك فقط باختيارها في الاتحاد على أن تحتفظ باستقلالها، إنما تتحمل بض المسؤوليات المشتركة تجاه الاتحاد السوفييتي. وإذا أراد أحد ترك الاتحاد السوفييتي كله، مثل ما فعلت جمهوريات البلطيق، فلا مانع من ذلك ولا وقوف في وجهه. وتمشياً مع ذلك رتَّب للفدراسيون الروسي أن يوقِّع اتفاقات منفصلة مع جمهوريات البلطيق. هذا الأمر بدا لغورباتشوف ذهاباً إلى البعيد، الذي كان يرى أن المشاركة الخيارية الخالصة هي تمهيد للتفكك وللفوضى. (وهكذا حصل). وبشأن قضية الديمقراطية، كان يلتسين على عداء تام مع الحزب الشيوعي ولم يرد أبداً له أن يتمتع بأي وضع خاص في الاتحاد السوفييتي. أما بالنسبة إلى غورباتشوف فقد كان الحزب هو العمود الفقري للوحدة وهو الأداة الإدارية الوحيدة المتاحة للقيام بالإصلاح.

وكانت هناك أيضاً قضية كيف يتم تحديث الاقتصاد السوفييتي؟ كان غورباتشوف يتمسك ببعض الحلول التدريجية الاشتراكية. أما يلتسين فلم يرَ أي خيار غير التحول السريع إلى اقتصاد السوق مهما كان الثمن قاسياً في شروطه الآنية بالنسبة إلى الشعب الروسي.

إن الأمل الوحيد أمام الاتحاد السوفييتي سنة 1990 في نظر الخصمين اللدودين يلتسين

وغورباتشوف كان في تعاونهما معاً، والاثنان أعربا عن رغبتهما في المحاولة. في اجتماع المؤتمر الثامن والعشرين للحزب الشيوعي في يوليو 1990، ألقى غورباتشوف خطاباً حدد فيه الخطوط الكبرى لتصوُّره لمجتمع حر حقاً مؤسَّس على احترام حقوق الإنسان. وقد سار أبعد من ذي قبل حين عرَّف الدخول في الديمقراطية بأنها تتضمن الانتخابات الحرة ونظام تعدد الأحزاب، ودافع عن البيروسترويكا ونفى أن تكون مسؤولة عن الحالة المزرية التي وصل إليها الاقتصاد السوفييتي، وإن كان لديه القليل - غير الكلام - ليقدمه كعلاج. كان قوياً في ما خص الحرية وفي السياسة وإصلاح الحزب، وكان ضعيفاً وحذراً في موضوع أفضل السبل لمعالجة الأزمة الاقتصادية. وهاجمه ليغاشيف بحدة وكذلك أكثرية المحافظين. أما يلتسين، وعينه دائماً على البداية المأساوية، فاختار المؤتمر ليعلن استقالته من الحزب الشيوعي. وانشق الحزب وفقد معنوياته، وفقد معظم الشعب السوفييتي ثقته في غورباتشوف وإصلاحاته التي بدت وكأنها تزيد في طول الصفوف وفي نقص السلع وفي زيادة أرباح السوق السوداء. وازدهر الفساد في الطبقات الدنيا أيضاً. لقد تعوَّد الشعب على استعمال الحرية وأصبح الآن يراها قد تحققت.

حتى هذه الساعة الأخيرة كان رئيس وزراء غورباتشوف نيكولاي ريشكوف يقدم مقترحات حذرة للإصلاح الاقتصادي من شأنها أن تؤجل أيَّ تحرك جدي نحو اقتصاد السوق ونحو أسعار حقيقية غير مدعومة. ولكن هل تغيرت الأشياء في هذا الشأن؟

وفيما كان ريشكوف يتخبط مع الاقتصاد، التفت غورباتشوف في يناير 1990 نحو اقتصادي أكاديمي شاب ستانيسلاف شاتالين واتخذه مستشاراً إضافياً. بخلال الصيف تعاون غورباتشوف مع يلتسين، وكلَّفا شاتالين بالعمل على رأس فريق من الاقتصاديين المتشابهي التفكير لوضع برنامج من شأنه أن يدخل اقتصاد السوق بسرعة. وفي نهاية أغسطس كانت خطة «خمسمائة يوم» جاهزة، وتوافق غورباتشوف ويلتسين على دعمها.

وعندما انقلب الصيف إلى خريف أخذ غورباتشوف يغيِّر أفكاره، فقد رأى أن كل سيطرة سوف تفلت من يديه وغالبية الحزب تعارضه، فيما كانت الجمهوريات تنادي بالاستقلال وبالمطالب الجديدة دونما اهتمام بتعليمات الكرملين.

وساءت الأوضاع، حتى أن سمعة غورباتشوف العامة قد ساءت إلى أقصى حد. وإن هو اعتمد العلاج بالصدمة، علاج خطة شاتالين التي سوف تستلزم تصاعد الأسعار بشكل ضخم وتتسبب ببطالة كبيرة، خشي أن ينزلق الاتحاد السوفييتي في الفوضى، ولهذا سحب دعمه لتوصية شاتالين الجذرية. ولكي ينقذ البناء المتهاوي، بناء الاتحاد السوفييتي، ناقش مع يلتسين وغيره من الزعماء الجمهوريين إنشاء معاهدات جديدة مع الجمهوريات من شأنها أن تحفظ

الاتحاد، في حين قدَّم تنازلات كبيرة بشأن مطالبة الجمهوريات بالاستقلال، وحاول أن يكسب الوقت لصالحه.

وهذا يعني أنه التفت أيضاً إلى خصومه المحافظين السابقين ليسند ويدعم سلطات الكرملين المتهاوية. وفي تعديل آخر ألغى المجلس الرئاسي الاستشاري ودعا الـ«ك.ج.ب» والجيش والبوليس إلى مجلس أمن جديد. وأصبح المتشددون الجدد اليد اليمنى للرئيس، وسرعان ما سُمعت من جديد أدبيات الحرب الباردة القديمة مرة أخرى. إن الدورة الرابعة لمؤتمر نواب الشعب في ديسمبر 1990 كانت مشهودة بفعل حدث صاعق مذهل: لقد أعلن وزير الخارجية إدوار شيفارنادزه رسمياً استقالته احتجاجاً على اتصال غورباتشوف بأعضاء الحزب الرجعيين، وحذَّر من «تقدم الدكتاتورية».

وعندما بدأت السنة الجديدة كان غورباتشوف قليل الأفكار المجدية حول كيفية إخراج الاتحاد السوفييتي من أزمته. وعندما حاول العسكر قمع القوميين في ليتوانيا ولاتفيا وقضوا على حركاتهم الاستقلالية، اتحد شعب ريغا وشعب فيلنيوس من أجل الدفاع عن برلمانيهم الجديدين وعن حكومتيهما. إن موت عشرين مدنياً فقط زاد في العداء الشعبي فيما كان الشعب يقيم الحواجز. وادعى غورباتشوف أنه لم يأمر بإراقة الدماء. كانت جهوده الرئيسية في ذلك الربيع والصيف مقصورة على التفاوض من أجل دستور جديد مع زعماء الجمهوريات. وحتى عندما أعلنت جورجيا استقلالها في أبريل 1991 حققت مهارات غورباتشوف التفاوضية نجاحاً أخيراً. في مايو 1991 وافق زعماء الجمهوريات الخمسة عشر، وقد جمعهم الرئيس، على تأليف اتحاد جديد. فيما بعد وافقت تسع جمهوريات، من بينها فدراسيون روسيا، على «مبادئ» مثل هذه المعاهدة، التي وُقِّعت بشكل احتفالي في 20 أبريل 1991. ولكن المتشددين عاودوا الهجوم. وفيما كانت الأحداث المأساوية تتفاعل في موسكو نهار الاثنين 19 أغسطس، أمسك العالم كله بأنفاسه.

إن الانقلاب الذي كان متوقَّعاً أخذ غورباتشوف على حين غرة. نهار الأحد، 18 أغسطس 1991، كان غورباتشوف يقضي اليومين الأخيرين من عطلته في فيلان في جزيرة القرم يعمل في الخطاب الذي سيلقيه في الاحتفال بمناسبة 20 أغسطس يوم توقيع معاهدة الاتحاد الجديد. في عصر ذلك اليوم زارته مجموعة تمثل، حسب قولهم، لجنة الدولة من أجل إعلان حالة الطوارئ في البلد، وطلبوا منه أن يعلن حالة الطوارئ وأن يسلِّم السلطة إلى نائب الرئيس جينادي يانايف. ورفض غورباتشوف بغضب. عندئذ اعتُقل في منزله وقُطعت عنه الاتصالات الخارجية كلها، فيما كان الانقلاب يستكمل طريقه في موسكو.

في صباح اليوم التالي 19 أغسطس، استيقظت موسكو على الأخبار بأن غورباتشوف مريض

وأن «لجنة حكومية» مؤلفة من ثمانية من الأعضاء أعلنت حالة الطوارئ واستلمت الحكم. والأكثر صدمة من كل شيء هو أن هؤلاء الرجال لم يكونوا أعضاء في المعارضة الرجعية، بل كانوا وزراء غورباتشوف الجدد، زعماء ومساعدين، وكانوا من المحافظين الذين اختارهم هو في سنة 1989 وهم: جينادي يانايف، بوريس بوغو (وزير الداخلية)، ديمتري يازوف (وزير الدفاع)، فلاديمير كريوشكوف (رئيس الـ«ك.ج.ب» منذ 1988)، فالنتين بافلوف (رئيس الوزراء) وثلاثة آخرين. لقد كانت خيانة كاملة. ووُضع غورباتشوف في السجن وظل بدون حول ولا قوة طيلة اثنتين وسبعين ساعة. وأعدّ شريط فيديو يدين فيه الانقلاب، في حين وقعت زوجته مريضة من هول الصدمة.

كل هذا جرى في موسكو، وأعلنت اللجنة حالة الطوارئ وأخذت تحكم بموجب قرارات ومراسيم،ومنعت التظاهرات وظهرت الدبابات والجنود في الشوارع في موسكو ومترسوا حول المباني الرئيسية. وأصدرت الزمرة العسكرية أيضاً مرسوماً يقضي بأن دستور الاتحاد السوفييتي له الأفضلية على دساتير الجمهوريات، وهذا يعني نهاية أي فكرة سيادة بالنسبة إلى الجمهوريات ونهاية معاهدة الاتحاد الجديد. ونجا بوريس يلتسين من إلقاء القبض عليه واندفع نحو مبنى البرلمان الروسي، الذي أصبح يُعرف بـ«البيت الأبيض» بسبب واجهته من الرخام الأبيض. ولكن زعماء الانقلاب كانوا غير أكفاء وفشلوا في اتخاذ التصرفات الحاسمة والقاسية غير الرحيمة في اليوم الأول. كانوا يتصرفون خارج قناعاتهم. ويانايف، الرأس الرسمي، قيل إنه كان ثملاً معظم الوقت.

وحمل يلتسين دمه على كفه حينما اندفع نحو «البيت الأبيض». والصورة لا تُنسى: في الانقلاب كانت صورة يلتسين وهو يتسلق دبابة في باحة البرلمان في صباح نهار الاثنين في التاسع عشر. ورفض يلتسين الانقلاب بدون هوادة ودعا إلى الإضراب العام وإلى المساندة الشعبية، ولكن التجاوب كان متفاوتاً مرقعاً. فعمال مناجم حوض كوزنتسك وراء الأورال أعلنوا أنهم سيُضربون. ولكن، فقط، في سان بطرسبرغ أعلن الحاكم أناتولي سبويشاك عن مساندة حاسمة.

إن مصير الانقلاب سوف يتقرر في موسكو. وبدا طلب يلتسين من شعب موسكو أن يدافع عن مبنى البرلمان الروسي حاسماً، وقبل ندائه تجمع أكثر من 200 شخص أمام واجهة «البيت الأبيض». ذهب الملايين من الموسكوفيين ببساطة إلى أعمالهم متقبلين الانقلاب بتسليم، ولكن شجاعة يلتسين بدت ثابتة. وفي ليل الاثنين تجمع مئات آخرون، ومرت الساعات وثبت أن بعض العناصر في الجيش وفي الـ«ك.ج.ب» لم يكونوا مع الانقلاب. ولم يحدث الهجوم المتوقع على البيت الأبيض تلك الليلة. وفي ليل الثلاثاء تجمع عشرات الألوف لحماية البيت الأبيض وأقيمت حوله الحواجز وبدا طاقم الجند الشبان الموجودين على الدبابة مذهولين، وبدا واضحاً أنه لو

أُعطيت الأوامر بإطلاق النار لما استطاع الجنود تنفيذ الأمر وقتل الشعب. حول أحد الحواجز جرى خطأٌ فقُتل ثلاثة أشخاص خطأً وكانوا الوحيدين الذين قُتلوا في موسكو، وبعض القطعات هربت وانضمت إلى الشعب للدفاع عن برلمان روسيا. ومضى ليل الثلاثاء دون أن يتم الهجوم على البيت الأبيض فعلاً. وأدان الغرب متأخراً يوم الثلاثاء الانقلاب واعتبره غير شرعي. ونهار الأربعاء انتهى كل شيء. وحاول كريشكوف ويازوف أن يُنقذا نفسيهما بالهرب من موسكو والتفاوض مع غورباتشوف في جزيرة القرم، وبدلاً من ذلك أُوقفا وأُودعا السجن هناك. وسُجن أيضاً كل المتآمرين. وحده بوريس بوغا نجا بأن انتحر.

ونهار الخميس في الصباح الباكر عاد غورباتشوف إلى مطار موسكو واستقبله يلتسين وجمهور من المهنئين، ولكن غورباتشوف بدا رجلاً محطماً. وناور يلتسين بدهاء فلم يحاول أن يحل محل غورباتشوف بصورة غير شرعية. وخلال ثلاثة أشهر تالية أنهك يلتسين الاتحاد السوفييتي قلم يُبْقِ للرئيس أية صلاحية. بعد عودته فَقَدَ غورباتشوف كل مبادرة وتلطَّى وراء الحزب الشيوعي الذي فَقَدَ الثقة. لقد حطم يلتسين سلطة الحزب الشيوعي من خلال فدراسيون روسيا وهو الآن يكمل المهمة محطماً الحزب في موسكو أيضاً. وفي ساعة متأخرة من نهار السبت في الرابع والعشرين من أغسطس أعلن غورباتشوف استقالته من سكرتارية الحزب، وأوصى بأن تحل اللجنة المركزية نفسها. وهكذا قطع رأس الحزب وانتهى كل شيء. وأُنزلت تماثيل الحزب عن قواعدها، ولكن تمثالاً واحداً وحيداً بقي إذ لم يجرؤ أحد على إنزال تمثال لينين عن مقامه. واتبع يلتسين خطاً غير خط غورباتشوف الذي حذَّر من المخاطر التي تواجه الاتحاد السوفييتي إذا لم يتم التعاون مع الجمهوريات بفضل معاهدة اتحاد جديدة. وسار يلتسين في خطه مؤكداً على استقلالية العمل الروسي. وفي أكتوبر 1991 اقترح برنامج إصلاح مستقل وجذري من شأنه أن يؤدي إلى اقتصاد السوق الحرة، وكانت الخطة تحت إشراف الاقتصادي الشاب إيغور غيدار وفريقه.

بدأ يلتسين أيضاً محادثات منفصلة مع أوكرانيا وبيلاروسيا لتأمين التعاون بين هذه الجمهوريات. إن الاحتفاظ الشكلي بالاتحاد السوفييتي ظل مفيداً بالنسبة إلى الفدراسيون الروسي اليلتسيني باعتباره هيكلاً لتجارة تبادلية أساسية، خاصة مع أوكرانيا. ولكن في أول ديسمبر 1991 حينما صوَّتت أوكرانيا بأغلبيتها بموجب استفتاء عام على الاستقلال، أصبح الاتحاد السوفييتي القديم فاقد الجدوى. وبعد ذلك بأسبوع في 8 ديسمبر قام يلتسين والزعماء في أوكرانيا وتوصلو إلى إقرار سريع وأكيد بالانفصال التام عن الماضي وإنشاء اتحاد جديد هو الكومنولث المؤلف من دول مستقلة نواته السلافية ثلاث دول سلافية (على أن تكون بيلاروسيا هي الجمهورية الثالثة). وانضمت إليهم سريعاً كازاخستان ثم الجمهوريات الآسيوية الأربع وتلتها ثلاث جمهوريات أخرى.

وبابتداء سنة 1992 ظلت الدول الإحدى عشرة، الأعضاء في الكومنولث الجديد، تعاني من مشاكل عليها أن تحلها، ومن بينها السيطرة على الصواريخ النووية، والانقسام العسكري في المستقبل، وتقاسم الوحدات البحرية، وأي الهيكليات الوحدوية يجب أن تبقى، ثم علاقاتها الاقتصادية وقضية الأراضي غير المحلولة.

وكانت القضية الأكثر دقة تتعلق بأوكرانيا وروسيا، وكان على رئيسيهما أن يقررا مستقبل جزيرة القرم ومستقبل أسطول البحر الأسود، ونقل الأسلحة النووية إلى روسيا والتجارة بين البلدين. وأدى موت الاتحاد السوفييتي إلى حل عدد من المشاكل القديمة، ولكنه أثار أيضاً مشاكل جديدة عديدة.

في عيد الميلاد سنة 1991 استقال غورباتشوف، بعد أن حاول مرة أخيرة أن يحافظ على الاتحاد السوفييتي. وكان إنجازه العظيم قد كوفئ بحق منحه جائزة نوبل للسلام. كان إيمانه بالاشتراكية الإنسانية مخلصاً، وهو يعرف أنه بدون الشرعية في أي دولة لا يمكن أن تكون إنسانية. طوال سنوات حكمه صُفِّيت سجون «الغولاك»، وأُطلق سراح كل السجناء السياسيين، وأُعيدت الحقوق المدنية والحريات إلى الشعوب السوفييتية.

ورفض حماية الزعماء الشيوعيين في البلدان التابعة السابقة أو استعمال الجيش الأحمر لقمع الاضطرابات الشعبية، وأُعطيت الحرية إلى الألمان الشرقيين وإلى التشيكيين وإلى السلوفاك والهنغار والبولونيين والبلغار والرومان. ومع الحرية جاءت مشاكل جديدة، خلَّفتها عقود من سوء الحكم الشيوعي. ولكن كابوس الكارثة النووية تراجع عندما آلت الحرب الباردة إلى نهايتها.

كل ذلك قد تحقق على يد رجل، غورباتشوف، هو بذاته نتاج وتنشئة الشيوعية والنظام الشيوعي الذي ظل هو له أميناً حتى النهاية. لقد اجتذب إليه رجالاً أكفاء يساندونه في سياسته وخلق جمهوراً من الأتباع في الاتحاد السوفييتي. في بادئ الأمر تجاوب بحذر وشك، وفيما بعد بانفتاح كبير. إنه غورباتشوف الذي فعل الكثير لكي يبدأ بالتغيير الأكبر في العلاقات على مستوى الكون، منذ الحرب العالمية الثانية.

لهذا السبب وحده بدا كواحد من كبار الزعماء في القرن العشرين، وكان دوره الحاسم أنه صنع تاريخ هذا القرن. ونستطيع أيضاً أن نفهم أسباب فشل غورباتشوف لأنها كامنة في مفهومه «للاشتراكية الديمقراطية الإنسانية». لقد اختار المسار المعاكس لمسار المصلحين الصينيين في عقد 1980، أي اللجوء إلى العنف. كانت أفضلية غورباتشوف تنصبّ على إصلاح الحزب، وعلى أن ينفتح الحزب على التأثيرات الديمقراطية وعلى المنافسة التي من شأنها أن تبعث الحياة في الاقتصاد السوفييتي بحيث تنزاح عن أكتاق الشعوب السوفييتية أعباء الحرب والبيروقراطية.

كان يتصور أن توسيع القطاع الخاص - وإن كان ضئيلاً - في الاقتصاد، والذي كان موجوداً

على الدوام، حتى في أيام ستالين، سوف يسمح له أن يتنافس مع قطاع الدولة المعاد إحياؤه. المهم أن تزداد الفعالية، دون أن تهدد سيطرة الاقتصاد الاشتراكي. ولكن غورباتشوف رأى دائماً أن أكثر الاحتياجات إلحاحاً كانت الحاجة إلى الإصلاح السياسي، الذي ظن هو أنه يؤدي إلى التحسن الاقتصادي.

ست سنوات من مارس 1985 لم تكن زمناً طويلاً لإحداث تغيير من الأساس إلى الذروة، من الجذر إلى الغصن، في الحزب وفي الحكومة، بعد مرور أكثر من (60) سنة من الحكم الدكتاتوري الشيوعي، الذي لم يجرؤ أحد على تحدي فرضياتها الأساسية أبداً، لا من قِبَل خروشوف ولا من قِبَل حلفائه من بعده. كان تفكير غورباتشوف ثورياً، وقد فتح المجال أمام إمكانية مستقبل جديد للاتحاد السوفييتي. فلا هو ولا معظم معاصريه في داخل وخارج الاتحاد السوفييتي كان يستطيع التنبؤ إلى أين ستؤدي هذه السياسة، حتى ولو أنها لم تفشل في الإشارة إلى المصاعب المتزايدة الموضوعة أمام الشعوب السوفييتية بخلال سنوات التحول والانتقال.

لقد لِيمَ غورباتشوف من قبل يلتسين وأتباعه، كما ليم من قبل بعض الاقتصاديين في الغرب لأنه لم يباشر بذات الوقت متابعة الإصلاحات الجذرية في اقتصاد السوق. إن الدعم المالي الغربي القوي لم يقدم بسبب عدم تنفيذها(؟!)، ولكن غورباتشوف خاف أن تؤدي إلى الفوضى وإلى التشوش. في هذه الأثناء، في العالم، حدثت محاولة تغيير سياسي عميق وتغيير اقتصادي عميق، ونجحت المحاولة لأول مرة وبذات الوقت (وذلك في الصين). بخلال عقد 1980 تابع دنغ والمصلحون الصينيون الإصلاح الاقتصادي، في حين ظل قائماً الحكم الشيوعي السياسي وبدون مساس به. في كل من الصين والاتحاد السوفييتي السابق، تم السعي إلى هذا التحول المزدوج: اقتصاد السوق والديمقراطية. ونجحت المحاولة المزدوجة، في كل من البلدين، إنما في نصفها الديمقراطي في الاتحاد السوفييتي، وفي نصفها الاقتصادي في الصين.

إن قوة وإن ضعف غورباتشوف يكمنان في ميوله السياسية، وفي خصوبة الفكر التي بدت تستحضر التسويات دوما اعتبار للتناقضات التي لا يمكن اجتيازها ظاهراً. كان يتكلم عن الديمقراطية، ولكنها ديمقراطية كان يقصد بها أن تتعايش مع الحزب الشيوعي ومع بيروقراطيته الضخمة، ومع صحفه، ومع مصحاته، وملاذاته، ومع الامتيازات التي لا تحصى. لقد وافق على أن تترك الجمهوريات الاتحاد إن شاءت، ولكنه أرسل الدبابات والسلاح لكي يضغط على جمهوريات البلطيق عندما أرادت الاستقلال بدون تأخير. إن السيادة المنقوصة التي كان مستعداً لمنحها هي أقل بكثير ممَّا أرادت الجمهوريات أن تأخذه إن هي لم تشق طريقها بنفسها. والوعود غير المنفَّذة أفقدها دعم الشعوب السوفييتية عندما سقط الاقتصاد في دوامة التردي، إن التسويات هنا قد أدت إلى أسوأ عالمين. وكما عبَّر هو بنفسه في النهاية «لقد سقط النظام القديم قطعاً حتى قبل

أن يعمل النظام الجديد». ولكن إلى أي نظام قديم يشير هو؟ لم يكن هناك بنيات اقتصادية جديدة قد وُضعت عندما أخذ الجهاز المركزي للتخطيط يتفكك مع تصاعد القوميات في الجمهوريات. وربما كان عمل غورباتشوف الضعيف العقيدة أخَّر الانهيار لفترة أطول لو أن زعامة المحافظين الرجعيين لم تقم بإسقاطه في أغسطس سنة 1991. لم يكن هناك أي رجل قويٍّ بما فيه الكفاية ليماشيه في خطوته، إلى أن ظهر يلتسين كرجل الساعة كمنقذ لروسيا. لقد نقَّصَ الانقلاب من مكانة الحزب الشيوعي ومن مكانة غورباتشوف الذي وصل من حيث الشرعية إلى نقطة جعلته رئيساً لاتحاد لم يعد له وجود. في ديمقراطية الفدراسيون الروسي كان هناك أمل ضئيل في الحياة بدون الانتقال الناجح إلى اقتصاد السوق. كانت البداية المخطط لها جذرية، والسياسة التي اعتمدها نائب رئيس الوزراء إيغور غايدار بدعم من يلتسين كانت محاولة من أجل التحول السريع. وحتى مع الدعم الغربي، إن ذلك سوف يتسبب ببطالة جماهيرية بعد انهيار صناعات الدولة المنتفخة المريضة. وحدها حكومة قوية تستطيع أن تحول التيار وأن تهزم محاولات الارتداد إلى أساليب الحكم القديمة التسلطية التي قد تبدو أقل تخويفاً للملايين من توقع البطالة والشح. إن المفتاح، حسب اعتقاد يلتسين، يكمن في جعل فترة الانتقال أقصر فترة ممكنة حتى لو كانت المعاناة أكبر.

وأصبح يلتسين رئيساً ورئيس وزراء للفدراسيون الروسي سنة 1992. واكتسب غيدار بصعوبة دعم البرلمان الروسي لسياستهما في أبريل من تلك السنة. ونعم يلتسين بدعم شعبي غالب، ولكنه لا يحتمل أن يُعْطَى مهلة كما أُعطي غورباتشوف من أجل تحقيق مستويات معيشة مقبولة للشعب الروسي. إن الاقتصاد الروسي ما يزال يتابع انحداره الكارثي سنة 1992، والشعب الروسي، رغم إظهاره الصبر العجيب والتسليم، قد أصبح لا يثق بعد ذلك أبداً بحكامه الذين عجزوا أن يحققوا له مستوى معيشياً أساسياً.

وفشلت نتائج إصلاحات غيدار في أن تجعل نفسها محسوسة بشكل يمكن للشعب الروسي أن يراها كذلك. وبصورة تدريجية تراخت الإصلاحات لأنها تحتاج إلى رقابة مالية دقيقة، وطُبعت الروبلات لدفع أجور العمال في صناعات غير فعالة وبدون رقابة من البنك المركزي. وأخذت الجمهوريات تطبع المزيد من الروبلات حتى امتلأ البلد بالأوراق النقدية، فوقع في التضخم المميت في آخر السنة.

في صميم الأزمة الروسية تكمن مشكلة ليست اقتصادية فقط بل سياسية، وهي: مَن هو المسؤول وعن ماذا؟ الوزارات والبنك المركزي يتنافسان على الرقابة. إن السلطة التنفيذية في روسيا ويلتسين على رأسها خاضعة للبرلمان، وهو المؤتمر الروسي المؤلف من نواب الشعب. وكان الكونغرس ما يزال محشواً بالنواب الشيوعيين الذين انتُخبوا في ربيع 1990 عندما كان هناك

سوفييت أعلى وقبل انقلاب أغسطس الفاشل سنة 1991. ويلتسين وأغلبية النواب الشيوعيين في المؤتمر، الذين كانوا يكرهون إصلاحاته، كانا يتصادمان. وأظهر يلتسين بعض الاستعداد للمهادنة فأقال غيدار في ديسمبر سنة 1992، في حين أكد للبنك الدولي بأن مسار الإصلاح لا يمكن التخلي عنه. والصراع بين المعارضة في البرلمان السوفييتي والرئيس هدد بإيقاف الإصلاح الاقتصادي. في 21 ديسمبر 1993 أقال يلتسين البرلمان ودعا لانتخابات جديدة دي ديسمبر، وقامت معارضة تدين هذا المرسوم ووصفته بأنه غير دستوري. وعيَّنت حكومة بديلة على رأسها ألكسندر روتسكوا كرئيس وزراء. ورد يلتسين بأن أمر الجيش بتطويق «البيت الأبيض»، ولكنه في ذات الوقت حاول أن يترك الباب مفتوحاً أمام الحل السلمي للأزمة. وبدلاً من ذلك قام المئة نائب الباقون فأقالوا يلتسين وأعلنوا روتسكوا رئيساً. وأخطأ روتسكوا ورئيس البرلمان خسبولاتوف وظنا أنهما يستطيعان استمالة الجيش والشعب لحسابهما، وقاما بانقلاب ووجَّها نداءً إلى الأعوان كي يستولوا على محطة تلفزيون موسكو. في 4 أكتوبر رد يلتسين بقوة فأمر الدبابات بإطلاق النار على البيت الأبيض، وكان المشهد يُبَثّ إلى الخارج على شاشات التلفزيون العالمية. وانتهى كل شيء بخلال 24 ساعة واستسلم النواب وروتسكوا وخسبولاتوف ، وكانت الحصيلة 140 قتيلاً والعديد من الجرحى. ولكن الصراع بين البرلمان والرئيس لم ينته بعد. وأثبتت انتخابات ديسمبر أنها مخيبة لأمل الإصلاحيين، وإن كان الدستور الجديد الذي اقترحه يلتسين، الذي يقوي سلطة الرئيس، قد قُبل بموجب استفتاء وطني. إن الصدمة الكبرى، صدمة الانتخابات، كانت في بروز فلاديمير زيرينوفسكي، وهو زعيم شعبي قومي متطرف من المجموعة المعادية للإصلاح والمسماة خطأ «الحزب الديمقراطي الليبرالي» الذي كسب أربعاً وستين مقعداً. أما حزب «إغور غيدار - خيار روسيا»، وهو حزب إصلاحي، فقد كسب سبعين مقعداً مخيباً للآمال، والحزب الشيوعي حاز ثلاثاً وثلاثين مقعداً، وحزب نساء روسيا ثلاثة وعشرين مقعداً. إن موازين القوى كانت ضد الإصلاح الجذري، وإن كان هناك 129 نائباً مستقلاً قد انتُخبوا. إن مؤسسات روسيا الديمقراطية الجديدة كانت ضعيفة، وإن فضائل الديمقراطية لم تكن مفهومة بكاملها في صراع حزبي يفتقر إلى أي توافق. والاقتصاد في مردوده المتردي باستمرار قد أُصلح جزئياً. وإضافة إلى صعوبات محاولة الحفاظ على مستويات المعيشة، كانت هناك مشكلة القوميات الأطرافية إنما المهلكة.

عندما ينظر المرء إلى هذه السنوات المليئة بالأحداث في التاريخ السوفييتي منذ سنة 1985 إلى سنة 1994، ربما كان الشيء الأكثر إثارة للعجب - في ثورة الاتحاد السوفييتي بالذات وفي الدول التابعة له سابقاً في أوروبا الوسطى وفي البلقان - هو أن التحول الكبير - بعكس ما جرت عليه الثورة الروسية الأولى - جرى بدون إراقة دماء بالمقارنة نسبياً.

إن جَيَشان الحياة لدى العديد من عشرات الملايين من الناس في هذه الرقعة الواسعة من

الأرض لم يحدث بدون ضحايا - خاصة في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز ومولدافا - ولكنها ضحايا تشكل نسبةً مئوية بسيطة من مجموع السكان. إن الإمبراطورية الشيوعية انهارت وزعماؤها لم يوقعوها في حمامات الدم أثناء احتضارها. ومع بعض الاستثناءات الدموية في الحروب في طاجيكستان وأرمينيا وجورجيا وأذربيجان، أظهر الشعب السوفييتي عن درجة من الانضباط الذاتي ومن الإنسانية، قلما كان لها نظير في الجَيَشانات التي حصلت من قبل.

الفصل الواحد والثمانون

الولايات المتحدة :

ريغان وبوش

المنقبون على رونالد ريغان كثيرون، فهم يوجهون إليه الأقوال الساخرة باعتباره ممثلاً سينمائياً أصبح رئيساً. إنه «الموصل الكبير» الذي فشل في إدراك التفصيلات الأساسية من القضايا، إنه الرئيس النظيف اليدين. وعندما يوشك أن تزل به قدمه في مشكلة، كما في قضية إيران كونترا، لم يظهر عليه أنه أدرك بالضبط ما هو الشيء الخطأ ومن هو المخطئ. ورغم ذلك احتفظ بشعبيته الخاصة خلال ولايته، كأنما المشاكل تبدو كأنها تنأى عنه مكسبة إياه لقب «الرئيس النظيف». كان ريغان محظوظاً تماماً أن يكون في البيت الأبيض بخلال عقد معظمه حدث فيه الازدهار المتزايد في العالم الغربي، بخلاف عقد 1970 الصعب. هل كان حقاً محظوظاً أن يكون الاتحاد السوفييتي قد اختار زعيماً جديداً في منتصف عقد 1980 رأى تفاهة وعدم جدوى الحرب الباردة وصمم على إنهائها لئلا يكون النزيف منها؟ ربما كان هذا الحكم هو الذي جعل ريغان يستغل الفرص ويتجاوب معها بالإيجاب. كان إمَّعةً Likeable رئيساً لطيفاً، وكانت لديه المهارة بأن يشيع حماسة في الآخرين، وكان الشعب الأميركي متجاوباً مع تفاؤله. أراد تناسي فيتنام. وتجاوب الأميركيون مع طموحاته العالية نحو مستقبل مشرق ورفضوا «أزمة الثقة» المعتمة التي نادى بها كارتر باعتبارها الشيء الغلط في أميركا.

لقد اندفع ريغان إلى الأمام من خلال الأمة، وليس بالضبط في كاليفورنيا فقط من خلال إحياء تراث المحافظين الذي برز ملموساً في عقد 1970. إن تراث المحافظين كان يقوم على الشك في «الدولة المربية»، وحول قدرة الحكومة على إيجاد الحلول لكل أمراض البلد ومنها: تنامي طبقة السود كطبقة دنيا، الإدمان على المخدرات، وثقافة البندقية، وتزايد عدد أبناء العائلات التي تقوم على أحد الزوجين. كان على الشعب الأميركي أن يتحمل مسؤولياته. في كاليفورنيا وفي سنة 1978 كان على الدولة أن تخضع لنتائج استفتاء شعبي سُمِّي «الاقتراح13»، الذي يخفض الضريبة على الملكية، والذي ترك ميزانية الدولة في عجز عن إيجاد الأموال الكافية للإنفاق على كل

برامجها الإنعاشية والاجتماعية. اعترف ريغان أن الانتفاضة الضريبية في كاليفورنيا لم تكن محلية بل شكلت قضية وطنية. وكان التشخيص يقول «التمكيس» يثقل جداً على أصحاب الثروات وخالقيها. هناك قيود كثيرة تضرب المشروع الأميركي الطبيعي. في خطابه الافتتاحي الموجَّه إلى الأمة أطلق هذا الشعار: «الحكومة ليست هي الحل لمشكلتنا، الحكومة هي المشكلة». تحتاج الولايات المتحدة إلى حكومة، ولكن على الحكومة أن تعمل مع الشعب لا أن تمتطي ظهره. وأعلن بنوع من المبالغة: «إن الولايات المتحدة كانت الملاذ الأخير والأكبر للحرية» (أي إن عليها أن لا تتدخل في شؤون أصحاب الثروات).

ولكن كيف يمكن بعث العظمة والازدهار في أميركا؟ يظهر أن جواباً ما قد وُجد. لقد ارتد ريغان قبل الانتخابات إلى النظرية الاقتصادية المسماة «الادخار الجانبي» أو بصورة أدق إلى الحقيقة العلمية المسماة «منحنى لافر»، وهي نظرية وضعها الأستاذ آرثر لافر. إذا كان كارتر قد جدد المسيحية في أميركا فإن ريغان قد جدد الاقتصاد من جديد. في أحد وجوهها، تبدو النظرية الاقتصادية «الادخار الجانبي» هي العجيبة، وهي تقوم على المبدأ «إذا خُفِّضت الضرائب فإنك تجني فعلاً المزيد من الموارد». والنظرية تقول إن تخفيض الضرائب يعطي المنشآت أرباحاً أكثر، ويعطي المستهلكين المزيد من النقد في جيوبهم، وهذا بدوره يؤدي إلى مزيد من التوظيف وإلى تشغيل أكثر. ويكون لدى الناس حافز أكبر للعمل الشاق، وبازدياد النشاط الاقتصادي تزداد حصيلة الضرائب المجبية وتخف البطالة وتتوفر أرباح الانتعاش الاجتماعي. وتمسك ريغان بهذه السياسة الجذابة وفرضها على الشعب الأميركي، وهي لم تحسب، على كل حال، أي حساب لمفاعيل التضخم الذي ينجم عنه حتماً «التمكيس» العالي، لأن الأرباح المتزايدة بيد الناس تؤدي إلى خضوعهم لمعدلات الرسوم الأعلى المتوجبة على الشطور العليا. وبدون تخفيض معدلات الرسم بصورة دائمة، فإن وطأة المكوس سوف ترتفع فعلاً.

إن أهداف سياسة ريغان الاقتصادية، كما عرضت إدارته، كانت تتجه إلى تخفيض الضرائب، وتقليص الأنفاق الحكومي، وإلى توازن الموازنة، وإلى الحد من الفائض النقدي وبالتالي إلى تقليص التضخم. كان ملتون فريدمان من جامعة شيكاغو هو المعلم المشرف على السياسة النقدية، وهو مع فردريك حايك هاجما فكرة دولة الإنعاش والاشتراكية لأنها تؤدي - حسب تعليمهما - إلى الدولة التوتاليتارية. إن السياسة السليمة هي في التخفيف من القيود ومن التنظيمات، وفي التحرر من القيود على النشاطات الأعمالية، وفي تشجيع المنافسة في السوق. والمزج بين كل هذه الأفكار عُرف بـ«الريغانية الاقتصادية». إن العلاجات الاقتصادية ضد التضخم وضد الركود قد وُضعت موضع التجربة في التشيلي أيام بينوشيه ببعض النجاح، والآن هي موضوعة قيد التجربة في الولايات المتحدة.

وسمعتها تبدو جيدة بشكل يجعلها لا تُصدَّق. وقبل أن يصبح جورج بوش نائب رئيس، وعندما كان يتنافس مع ريغان من أجل التسمية من قبل الحزب الجمهوري، أطلق العبارة الخالدة الشعوذة الاقتصادية «فوو دوو اقتصاد» ليصف «اقتصاد ريغان». فهي «أروع من أن تصدق»، لأن كل هذه الأهداف لا يمكن التوفيق بينها. فالولايات المتحدة لم تتقيد بالتوازن في ميزانيتها كما هو موعود بل حوَّلت دَينها الوطني البسيط إلى دين كبير. وبكلام آخر، إن زيادة الإنفاق الحكومي تجاوزت المدخول من الإيرادات بخلال سنوات حكم ريغان، مما وفر حافزاً منشطاً في الاقتصاد وفقاً للرؤية الكينزية القائمة على تضخيم العجز بشكل كبير.

إن التفلت من التنظيم له أيضاً حدوده. إن الاهتمامات البيئية مثلاً لا يمكن تجاهلها تماماً. وهناك ظروف قضت بإخراج نصف نشاطات الأعمال عن نطاق التنظيم، مما أدى إلى كارثة اتحاد التوفير والقروض في عقد 1990. ففيما كان المودعون مضمونين فدرالياً (إلى حد مائة ألف دولار في أي حساب من حسابات التوفير والقروض) كان المدراء الماليون يستطيعون يومها أن يتصرفوا دونما أي قيود على نشاطاتهم في السنين السابقة. ولجلب الزبائن كانوا يتنافسون فيما بينهم بتقديم أعلى معدلات الفوائد، وهكذا تورطوا في تثميرات خطرة ليستطيعوا دفع الفوائد المترتبة عليهم للمودعين. وبعد انهيار أسواق العقارات في نهاية 1980، أدى عدم الملاءة لدى العديد منهم ولدى بعض المصارف إلى تدخل السلطات الفدرالية لتقديم مبالغ ضخمة للتعويض على المستثمرين. هذا مثل مهم للدلالة على أن عدم التنظيم لا يؤدي دائماً إلى النتائج الحسنة المتوقعة.

هناك دلائل قليلة تدل على أن تدابير ريغان الاقتصادية كانت فعالة حقاً بخلال السنتين الأوليين من ولايته. أراد ريغان تخفيض 10% من الضرائب على الشركات وعلى الأفراد في كل سنة من السنوات الثلاث، ولكن هذا يعني تخفيض الميزانية الفدرالية أيضاً، والتعويض الكامل عن تخفيضات الضرائب يوجب تخفيضاً في الإنفاق ويعني عملية مؤلمة إلى أقصى حد، ولهذا لم يعمد ريغان إلى تخفيض أي تقديمات إنعاشية للعجزة وللمعوزين. كان هناك هدر كبير ونفقات على الأنصار والمحاسيب كان يمكن قطعها، ولكن أعضاء الكونغرس دافعوا بشدة عن التنفيعات المخصصة لأنصارهم من الناخبين. وهكذا ظلت مقتراحاته في الموازنة العامة لم تُمَس في مجلسي الكونغرس - الشيوخ والنواب - في سنة 1981 رغم وجود الأغلبية الديمقراطية في مجلس النواب، واعتبر تمريرها نصراً مبيناً لريغان شخصياً.

في النهاية أقدم الكونغرس على أكبر تخفيض للضرائب في تاريخ الولايات المتحدة، إنما بهوادة. في السنة الأولى كان التخفيض 5% بدلاً من 10% المقترحة أصلاً، بحيث لا يزيد عجز الموازنة العامة بمبالغ غير اعتيادية، وتم قبول 10% من كل سنة من السنتين التاليتين. ولكن مدير الموازنة ديفيد ستوكمان قدَّم مشروعاً مالياً غير مكتمل، وهذا المشروع كان يمكن أن يوقع أي

مدير شركة خاصة في ورطة. في قصته الحقيقية الدقيقية جداً لسنواته في الإدارة، القصة التي نشرها بعد استقالته سنة 1985، يكشف ستوكمان عن شبه عماوة لا تصدق تجاه حقائق الحسابات المالية الفدرالية. الموازنة لا يمكن أن تتوازن بسبب تخفيض الضرائب وبسبب زيادة نفقات الدفاع بمعدل 10% كل سنة. كان كاسبار وينبرغر، الذي اشتهر من قبل بسبب أساليبه في تخفيض الأكلاف، تولى وزارة الدفاع. إن الخطأ في الحساب أدى إلى أنه بدلاً من السبعة بالمائة الثقيلة سنوياً كان الارتفاع الحقيقي في نفقات الدفاع قد تجاوز فعلاً العشرة بالمائة، بحيث قفزت النفقات فيما بين 1980 إلى 1986 من 142 بليون (مليار) دولار في سنة 1980 إلى الرقم المخطط له وهو 368 بليون (مليار) دولار في سنة 1986. وعندما اكتشف الخطأ شذبت نفقات الدفاع بحيث إن المبلغ قد تضاعف مرتين فقط بخلال 1986، أي بحيث أصبح 273.4 بليون (مليار) دولار. كيف أمكن إذن جمع أرقام الموازنة بحيث تكوَّنت موازنة متوازية في سنة 1984؟

أعطى الكمبيوتر جواباً بسيطاً. إن الحافز الاقتصادي (Supply-Side) سوف يزيد المنتوج بحوالي 5% في السنة، وبدلاً من أن يتراجع الاقتصاد إلى حال الكساد في سنة 1981 و1982، بحيث يخلق عجزاً متفاعلاً، جعل الكساد التضخم تحت السيطرة، ولكن البطالة ارتفعت إلى 10% (أكثر من أحد عشر مليون أميركي كانوا بدون عمل في كل الولايات المتحدة، وفي بعض المناطق كانت البطالة أسوأ منها في مناطق أخرى، وكان السود وغيرهم من الأقليات الإثنية قد ضُربوا أكثر من غيرهم). كانت قدرة النقابات في الدفاع عن أعضائها قد ضعفت بفعل سياسة ريغان، وجاءت الضربة المأساوية الأشد سنة 1981 عندما دعا اتحاد مراقبي النقل الجوي إلى الإضراب، عندها اتخذ ريغان القرار الجائر بإقالة كل المضربين بعد رفضهم العودة إلى العمل. وحل مراقبو النقل الجوي العسكريون لسد النقص إلى أن تم تدريب موظفين جدد. وهذا مثل حملته مسز تاتشر في ذهنها عندما اصطدمت بعمال المناجم سنة 1984. وأدت نفقات الدفاع المحمية من قبل ريغان، على أساس أنها ضرورية لتحطيم الروس، والحاجة إلى الاستمرار في التخفيض الضريبي، وتقليص تنامي نفقات الإنعاش، كل ذلك كان شديد الوطأة على الاقتصاد إذ كانت تدابيره غير كافية لإيقاف تزايد عجز الموازنة (الفدرالية). وتزايد بعض الضرائب المحققة بخلاف النظريات الاقتصادية المشروعة أثبت قصور مقترحاته عن التحكم في العجز. وانقلب التخفيض الضريبي ليفيد منه الأغنياء بدلاً من العائلات ذات الدخل المتوسط والفقراء، وفشل الإثراء في الوصول إلى عمق الـ20% كما تنبأت النظريات به.

واستمر ريغان في سياسته غير الشعبية، وبدأ الاقتصاد يراوح مكانه سنة 1983 وتبع ذلك ست سنوات من النمو الاقتصادي، رغم النكسات المؤقتة (كما في سنة 1987) بفضل إيجاد 17 مليون فرصة عمل، وإن كان معظمها ذو أجور متدنية في خدمات الصناعة. ولكن هل هذا يعود إلى فضائل مفاعيل الاقتصاد المتزود بالحوافز الجانبية؟؟

لقد ازداد الإنفاق الفدرالي بدلاً من التراجع في معظم البنود الرئيسية، بما فيها نفقات الضمان الاجتماعي ومختلف دفوعات الإنعاش. ولما كان الدين العام قد ازداد، فقد تضاعفت الفوائد عليه، مضيفة 68 بليون (مليار) بخلال خمس سنوات. إن سهولة التسليف والعجز في الموازنة الفدرالية وضعا بين يدي الناس المزيد من المال فأخذوا ينفقون أكثر. وظهر خطأ تنبؤ الاقتصاديين القائلين «بالحوافز الجانبية (Supply-side) «بأن التوظيف سوف يزداد.

في نهاية عقد 1980 كانت الولايات المتحدة تعاني أيضاً من أعظم عجز تجاري عرفته دولة صناعية عظمى.

إن نسبة الاقتطاع من الناتج القائم بشكل ضرائب لم تنخفض بشكل كبير عن المعدل الذي كان سائداً بعد الحرب. هل كانت سياسة ريغان الاقتصادية دخاناً وسراباً؟ هل كان الازدهار في الولايات المتحدة في السنوات الواقعة بين 1983 و1990 مبنياً على «استقراض الزمن»، أي على اعتمادات يجب أن تستحق في المستقبل؟ ليس هناك من جواب سهل. إن الولايات المتحدة بلد غني جداً في موارده. وبحسب المعايير الأوروبية الغربية، كانت النفقات على الإنعاش الاجتماعي متدنية وغير ملائمة بشكل مؤسف قبل 1981، بل إن زيادة النفقات الفدرالية لم ينته بها نسبياً إلى ذات المستوى كما هي الحال في ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، ذلك أن عجز الولايات المتحدة غير مسموح له أن يخرج عن نطاق الرقابة أكثر من الوقت اللازم لإجراء إصلاح يشرعه مجلس الشيوخ، بناء على اقتراح قدَّمه شيخان جمهوريان فيل غرام ووارن رودمان. وهذا يتطلب تنفيذ تخفيضات على مراحل في العجز، ويتطلب تخفيضاً أوتوماتيكاً في الإنفاق (يطال بآن معاً الاعتمادات العسكرية وغير العسكرية)، عندما تكون حدود العجز قد تُخُطِّيَتْ.

إن برامج المعاشات التقاعدية وبرامج الفقر قد استُثنيت من التخفيض. وبمفعول رجعي وقَّع ريغان المرسوم في ديسمبر 1985، فأوقف تزايد العجز إلى أن يتم تجاوز التراجع في الاقتصاد في أواخر العقد.

إن ثورة ريغان لم تكن ثورية كما بدت. ولكن الشعب الأميركي الذي أعاد انتخابه بأغلبية ساحقة في نوفمبر 1984، أعطى «راكب الجيب العجوز» «مكسب الشك». فقد ظل بخلال سنواته الأخيرة في منصب أحد الرؤساء الأكثر شعبية في تاريخ أميركا. وظل الاقتصاد يتجاوب، ولم تتجاوز البطالة 7%. وكان الشعب يشعر أنه بخير - على الأقل معظمهم شعر بذلك. إن الجانب الأكثر ظلاماً يكمن هنا أيضاً: في التمييز العنصري، والفقر، والجريمة، والمخدرات، وتآكل المدن الكبرى، وتزايد المديونية وتراجع الميزان التجاري (لقد نجحت الشركات الكبرى - التي رضيت عن ريغان لأنه خفض الضرائب عليها - في التمويه على الناخبين بشكل محبب).

ورغم منحنى «لافر»، لم يكن هناك علاج سحري. الواقع أن ريغان كان مبذراً في الإنفاق

على برامج أخرى غير الدفاع (إرضاء المحاسيب والمنتفعين). إن السبيل الوحيد لإعادة التوازن إلى الموازنة كان في رفع الضرائب (أو في البلطجة على موارد العالم الثالث). ولم يشأ ريغان أن يستمع إلى هذا، ولا أراد ذلك أيضاً جورج بوش (اللبيب) بخلال الحملة الانتخابية الرئاسية سنة 1988. وشكل هذا الأمر السبب المهم في انتصار بوش في الانتخابات في نوفمبر على المرشح الديمقراطي الذي كان صريحاً أكثر من اللازم، رغم أن الإنفاق قد زاد في منتصف عقد 1980 إلى حد أزعج بشبحه خليفته في البيت الأبيض عندما تراجع الاقتصاد مرة أخرى (وقد عالجه بوش بحرب الخليج الثانية سنة 1990 حينما دَفَّع الدول النفطية العجز في النفقات العسكرية).

بخلال حقبة حكم ريغان - بوش كانت كندا، جارة الولايات المتحدة الشمالية، تواجه مشاكل دستورية جدّية. فالحزب الليبرالي، في الحكم منذ 1963 - ما عدا فترة تسعة أشهر - انهزم وترك الحكم - في الانتخابات العامة سنة 1984 - بين يدي الحزب التقدمي المحافظ بقيادة بريان ملروني. وكانت نهاية فترة حكم ترودو. لقد سلم ترودو بنفسه زعامة الحزب الليبرالي واتبعت كندا «تغيُّر الاتجاه» في السياسة الغربية، معتمدة سياسة الانكفاء ضمن حدود الدولة، وخفضت الإنفاق الحكومي، وشجعت مشاريع الأعمال الخاصة. ووعد ملروني أيضاً بحل المشاكل الدستورية العالقة من زمن بعيد في كندا، وبخاصة مسألة كيبك المتكلمة بالفرنسية. وكانت مقاربته تسووية، ولهذا سرعان ما اعتُبر شديد التردد قليل الحزم.

استفادت كندا من التأرجح الذي أصاب الاقتصاد الغربي بعد 1982، وظل ناتجها الوطني القائم يتنامى بقوة حتى سنة 1990. والمطعن الرئيسي في استراتيجية ملروني كان توجُّهه نحو حرية التجارة. بعد نقاش حاد حول الخطر الذي يتهدد استقلالها، عقدت كندا في سنة 1988 معاهدة مع الولايات المتحدة وُضعت موضع التنفيذ في يناير 1989، وتنص على إزالة كل الحواجز التجارية التي مضى عليها حقبة تزيد على العشر سنوات. إن 70% من تجارة كندا هي مع الأميركيين. إن الحالة الاقتصادية الرضية مكَّنت حزب ملروني «الحزب التقدمي المحافظ» في الانتخابات الفدرالية لسنة 1988 أن يحتفظ بالحكم بأكثرية غالبة. ولكن القضية الدستورية استيقظت بفعل حماس ورغبة كيبك المتكلمة بالفرنسية التي تريد أن تحافظ على هويتها، وأصبحت المسألةَ المحرقةَ في السياسة الكندية. في بادئ الأمر كان الكنديون يتكلمون علناً بأن إمكانية حل الفدراسيون الكندي هو أمر غير معقول.

وجاء دستور جديد بقصد تنظيم العلاقات بين الحكومات الإقليمية والحكومة الفدرالية، بناء على مبادرة من ترودو سنة 1982، فذوَّب الاعتراضات التي وضعتها كيبك. رغم ذلك توصل ملروني ورؤساء الوزراء في عشرة أقاليم إلى اتفاق يونيو 1987 عُرف باسم اتفاق «بحيرة ميتش»، وينص على قبول طلب كيبك المتكلمة بالفرنسية باعتبارها «مجتمعاً مميزاً». والاتفاق

يحتاج بعدها إلى التصديق عليه من قبل برلمانات الأقاليم. في ديسمبر 1988 أصرَّ رئيس وزراء كيبك، روبير بوراسا، على أن الإشارات الخارجية بالفرنسية سوف تكون مسموحاً بها فقط في كيبك، وهذا همَّش ونقَّص حقوق 12% من سكان الإقليم الذين يتكلمون الفرنسية. إن قضية اللغة كانت ترمز إلى مقاصد عميقة وأثارت عاصفة داخل المجموعة الإنكليزية. يومها ألغى إقليمان يتكلمان الإنكليزية قرارات الموافقة على اتفاق بحيرة ميتش. وهذا الاتفاق إذا أريد له أن يُنفَّذ، فهو يتطلب إجماع كل الأقاليم. في يونيو 1990، وبعد جدال كبير، وافقت تسعة أقاليم، بما فيها كيبك، على الاتفاق، ورفض الموافقة إقليم مانيوتوبا وإقليم نيوفوندلاند، وهذا الرفض يعني أن الاتفاق قد سقط. ومن جديد دارت مفاوضات لإيجاد حل. في هذه الأثناء كانت الأحزاب الداعية إلى الاستقلال في كيبك تزداد قوة، وفرص التوصل إلى نتيجة ناجحة قد دمرت بعد فشل اتفاق بحيرة ميتش. إن الأقاليم التي تتكلم الإنكليزية تتساءل: لماذا تعطى كيبك، التي استفادت بشكل مميز من المساعدة الاقتصادية الفدرالية، نظاماً خاصاً!؟ وملروني أضعفته قلة شعبيته الشخصية، وضعف شعبية حكومته، في حين كان يتعين على برواسا أن يحافظ على موقعه في كيبك ضد التيار المتصاعد من المشاعر الداعية إلى الاستقلال. في هذه الأثناء تم وضع اتفاق جديد وأعلن عنه في سبتمبر 1991 من قبل الحكومة الفدرالية ومن قبل رؤساء وزراء الأقاليم ويتضمن تغييرات دستورية كبيرة، وهو يتضمن الاعتراف الحاسم بأن كيبك هي «مجتمع مختلف»، كما مُنح الحكم الذاتي لسكان كندا الأصليين «الأميرنديين» والإينويت. وأسفر الاستفتاء العام في كل كندا في أكتوبر 1992 عن رفض المقترحات الدستورية، وهذا عكس جزئياً عدم شعبية ملروني. وأكثر من ذلك، أخذت الأغلبية من السكان المتكلمين بالإنكليزية تشعر بأن التنازلات للكنديين المتكلمين بالفرنسية مبالغٌ فيها، في حين يرى الكنديون الفرنسيون أنهم لم يصلوا بعد إلى ما يجب لهم. وكندا لم تنقسم حتى الآن، وإن كان الكنديون قد تعبوا من هذه القضية.

وإذا كان هناك أقل من ثورة في سياسة الولايات المتحدة الداخلية، كما ساد الاعتقاد في وقت من الأوقات، فقد حدثت ثورة حقيقية طيلة سنوات حكم ريغان في دور أميركا وموقفها تجاه السياسة العالمية. وبحلول 1988 قام علماء أكاديميون مميزون يتحاورون فيما بينهم لتحليل أسباب انحدار أميركا في النهاية. إن الانتشار الكبير لمسؤوليات أميركا الإمبريالية العالمية كان التشخيص المفضل. فكيف تغيرت الصورة بعد ذلك. لا شك أن الأكاديميين سيظلون يتصارعون (Catch up) ليصلوا إلى نتيجة.

بدأ ريغان سنوات حكمه في البيت الأبيض كعدو معلن للشيوعية عبر العالم كله. إن روسيا هي «إمبراطورية الشر» وهي «تركيز الشر على العالم الحديث». إن انتشار الشيوعية خاصة في ما يعتبره ريغان «الدار الأميركية»، أي أميركا الوسطى وبلدان البحر الكاريبي، يشكل تهديداً مباشراً

لأمن الولايات المتحدة، لأن انتصارات الشيوعية في نيكاراغوا وفي السلفادور يمكن أن تنتشر إلى المكسيك وبالتالي إلى حدود الولايات المتحدة. وتم إحياء نظرية الدومينو. فوراء الأخطار العالمية، في نظر حكومة ريغان، تكمن يد الكرملين. وبلغت إدانة الاتحاد السوفييتي الذروة عندما قامت مقاتلة سوفييتية في سبتمبر 1983 بإسقاط طائرة مدنية كورية ضلَّت طريقها فوق أراض عسكرية سوفييتية حساسة، وقُتل كثيرون ممن فيهم أميركيون.

ولكن كان هناك دائماً جانب إيجابي في حسابات سياسة ريغان وإدارته. إن السوفييت عقلانيون. وإذا كانت الولايات المتحدة لا تتهرب من المواجهة ولا من إنفاق كل ما هو لازم من أجل تأمين القدرة على السيطرة العسكرية، فالأساس المحتمل لبلوغ التسوية والتفاهم ولبلوغ نزع السلاح، وبخاصة المخزون النووي، موجود. عندما أطلق ريغان مبادرته حول الدفاع الاستراتيجي، أو «حرب النجوم» كما عُرفت شعبياً في مارس 1983، كان يعرف أن السوفييت لا يستطيعون المنافسة والاستمرار فيها. إن مبادرة الدفاع الاستراتيجي يؤمل منها أن تمكن الولايات المتحدة في النهاية من أن تدافع عن نفسها ضد هجوم نووي بفعالية كبيرة وأكبر مما يستطيعه الاتحاد السوفييتي، وكانت الفكرة قائمة على الاحتمال الأقل بأن تكون الولايات المتحدة هي البادئة بالعدوان في حرب بين الدول العظمى، ولهذا (فحرب النجوم) تجعل العالم في مأمن من الحرب النووية. فإذا أمكن إقناع الاتحاد السوفييتي بأن يقبل ويصدق بأن الولايات المتحدة لا تريد أن تكون في المستقبل هي البادئة بالعدوان، فإن المخزون النووي يصبح عديم الجدوى. إن نزع السلاح يمكن أن يُعْطَى فرصة، وذلك بواسطة الأسلحة النووية وغيرها المستخدمة كضمان رادع محدود الفعالية. وحدث التغيير الكبير في حقبة حكم ريغان في عقد 1980.

إن تحول العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لم يكن ليحصل أو يحدث فقط بفضل سيطرة ريغان لولا تغيير الزعامة في الكرملين ولولا الأزمة الاقتصادية السيئة والمتردية في الاتحاد السوفييتي. عندما أصبح غورباتشوف زعيماً للاتحاد السوفييتي في مارس 1985 كان المشهد يقوم على «لا وجود لاثنين بآن واحد»، وبدأ المشهد يقوم على احتفاظ كل زعيم بمسافة حذرة يقوم بها بعيداً عن الآخر. وانتهى بالعناق، عندما قام ريغان بدورة مكرماً حول الساحة الحمراء في ربيع 1988. ربما كان ريغان، بقناعاته المعادية للشيوعية بشكل لا هوادة فيه، هو الرئيس الوحيد الذي يستطيع إقناع الكونغرس بأن الاتحاد السوفييتي يمكن الركون إليه والثقة به وبأنه يلتزم بالاتفاقات التي يمكن التوصل إليها معه وأنه قد توقف عن أن يكون «إمبراطورية الشر».

بخلال ولايته الأولى، كان منطق ريغان النضالي يقوم على تأديب الشيوعية، والإمبراطورية السوفييتية لم تتحدَّ أبداً وحقيقةً السياسة الفعلية للإدارة الأميركية. إن معاهدة «سالت2»، وإن لم يصدقها مجلس الشيوخ الأميركي، إلا أن بنودها قد روعيت، وهذا يثبت في النهاية أنها كانت

لمصلحة أميركا. إن احتمال استخدام القوات العسكرية الأميركية كان محدوداً بقانون وافق عليه الكونغرس بعد حرب فيتنام بالحد من حرية عمل الرئيس في هذا الشأن. إن الرئيس كقائد أعلى للجيش ما يزال قادراً على استخدام القوة العسكرية حيثما يعتقد أن الأمر ضروري، ولكن عليه أن يُعلم الكونغرس بخلال ثمان وأربعين ساعة بعد انتشارها في الخارج، وعليه أن يسحبها بخلال ستين يوماً ما لم يوافق الكونغرس بشكل خاص على خلاف ذلك. وكانت هناك قيود عملية أخرى. إن الغزو السوفييتي لأفغانستان في ديسمبر 1979 أدى إلى رد انتقامي أميركي يمنع الحبوب من الوصول إلى الاتحاد السوفييتي، ولكن مصلحة المزارعين الأميركيين لها الأفضلية والأولوية. وحملت احتجاجاتهم إدارة ريغان على إنهاء مقاطعة كارتر لبيع الحبوب في أبريل 1981، والسماح بمزيد من المبيعات في سنة 1983، وهذا أدى بدوره إلى صعوبة إقناع المؤسسات الأوروبية الغربية، من جانب الولايات المتحدة، بعدم تزويد الاتحاد السوفييتي بالمعدات والأجهزة النفطية وبأنابيب الغاز الطبيعي.

في هذه الأثناء، أصبح الرأي العام في الولايات المتحدة وفي أوروبا الغربية أكثر عداء للتصعيد النووي وتزايده. وأعلن ريغان عن التزامه بمراقبة التسلح، ولكن المفاوضات مع الاتحاد السوفييتي لم تحرز تقدماً بخلال ولايته الأولى. في هذه الأثناء أصبح الروس متورطين أكثر في أفغانستان. بالنسبة إلى الولايات المتحدة إنها فيتنام مقلوبة. مع باكستان كحليف، تستطيع الولايات المتحدة تسليح المجاهدين اليائسين في أفغانستان الذين كبدوا الجنود السوفييت خسائر بدت غير مقبولة في حرب لا يمكن كسبها.

إن تورط الولايات المتحدة في لبنان وفي عملية السلام في الشرق الأوسط، كذلك أحرز القليل من التقدم. ولم تشأ الولايات المتحدة أن تستخدم كل نفوذها لإجبار إسرائيل والدول العربية على التفاوض. في جميع الأحوال، كان من الصعب جداً إحراز الكثير من التقدم في المسألة الفلسطينية. إن القسم من اتفاقات كارتر وكمب ديفيد بقي حرفاً ميتاً. أرسل ريغان ثمانمائة من جنود البحرية الأميركيين إلى لبنان كجزء من قوة حفظ السلام الدولية بعد اجتياح إسرائيل للبنان سنة 1982. في أكتوبر 1983، مات 241جندياً من المارينز في مقرهم على يد المسلمين المتعصبين، وعلت الصرخة في الولايات المتحدة. وبعد فترة لائقة انسحب المارينز في سنة 1984. إن مشاكل الشرق الأوسط أصبحت الآن كبيرة جداً، والسياسة الأميركية ليست حاسمة لأن تجربة الولايات المتحدة في المتوسط بإرسال عدة مئات من المارينز عجزت عن إيجاد حل.

إن المنطقة الناشطة في السياسة الخارجية كانت في أميركا الوسطى وفي الكاريبي. في أكتوبر 1983 أرسل جنود المارينز إلى جزيرة غرينادا من أجل الإطاحة بنظام يساري غير شرعي، ولما كانت غرينادا عضواً في الكومنولث البريطاني، كان إعجاب مارغريت تاتشر

بالبادرة عظيماً. وكان تدخل الولايات المتحدة أكثر جدية في أميركا الوسطى. هناك كان ريغان ووزير الخارجية ألكسندر هيغ (وفيما بعد خليفته جورج شولتز) يحاربان الشيوعية بنشاط أكبر. إن انتصار السندينيتا في نيكاراغوا قد أقام حكومة من النسق الشيوعي تتولى الحكم، فقطعت الولايات المتحدة عنها المساعدات. في السلفادور قامت ثورة يسارية، وأرسلت حكومة ريغان كميات كبيرة من المساعدات العسكرية والاقتصادية إلى حكومة السلفادور رغم خرقها لسجلات حقوق الإنسان. وقامت حرب بالوكالة تستعر في نيكاراغوا يساعد فيها الاتحاد السوفييتي السندينانيين، ووكالة المخابرات المركزية الأميركية تساند منذ 1981 قوات المعارضة التي عُرفت بقوات «الكونترا» وتعمل من قواعد لها في السلفادور وفي هندوراس.

واجه ريغان معارضة عامة قوية تجلت في الكونغرس. معظم الأميركيين كانوا قليلي الاهتمام بتجاوزات السندينيين وبالثوار اليساريين في السلفادور، إذا قيس باهتمامهم في إمكانية رمي الجنود الشبان من الولايات المتحدة في الصراع وعودة الكثيرين منهم في أكياس الموتى إلى بيوتهم.

إن انتصار ريغان القوي في انتخابات سنة 1984 أطلق يده بشكل كبير، وبخلال ولايته الثانية كان عليه أن يلتقي الزعيم السوفييتي الجديد ميخائيل غورباتشوف 5 مرات. في أول لقاء لهما في جنيف في نوفمبر عام 1985 كسر الجليد، وكان ريغان يؤمن بقوة في أثر العلاقات الشخصية من أجل التغلب على المواقف الأيديولوجية. وقد وافق مارغريت تاتشر في وجهة نظرها بأن غورباتشوف هو نوع جديد من الزعماء السوفييتيين الذين يمكن التفاوض معهم على أساس من الثقة كبير. إن المفاوضات المتقلبة والمتنوعة حول تخفيض الأسلحة سارت سيراً غير بعيد المدى. طُرح على طاولة المفاوضات منذ 1981 مبدأ ريغان القائم على «الاختيار الصفر : (zero-option) «إذا سحب السوفييت صواريخهم S.S.20 وغيرها من الصواريخ المتوسطة المدى في أوروبا الشرقية، فإن الولايات المتحدة لن تعارضهم في ذلك بأن ترسل صواريخ برشنغ وكروز إلى بريطانيا وإلى غيرها من أراضي الحلفاء الغربيين في الناتو. والاقتراح لن يشمل الصواريخ الموجودة خارج أوروبا، سواء كانت في الولايات المتحدة أو في سيبيريا. ورفض السوفييتي هذا الاقتراح ورفضت الولايات المتحدة اقتراحات السوفييت الرامية إلى التخفيض عند كلا الجانبين. وعندما التقى غورباتشوف وريغان في «ريغ جافيك» في أكتوبر 1986 أمل الزعيم السوفييتي بأنه يستطيع حمل ريغان على التخلي عن حرب النجوم، وذلك بإغرائه باتفاق شهير حول تخفيض الأسلحة النووية. ورغم انزعاجه الأكيد من فشل كل جهوده وقف ريغان موقفاً صلباً، وبدا هذا الجمود مؤقتاً. إن حاجة السوفييت إلى المساعدة التكنولوجية الغربية وحاجتهم إلى الاقتصاد في الإنفاق العسكري كانت ملحَّة.

في ديسمبر 1980 أدى التوقيع على معاهدة تخفيض الأسلحة النووية المتوسطة المدى في

واشنطن إلى فتح الباب أمام علاقة جديدة بين الولايات المتحدة والسوفييت، ليس فقط في تسوية قضايا مباشرة بينهما بل أيضاً في مسار الصراعات الإقليمية عبر العالم كله. وألغت المعاهدة إنتاج وتجارب الصواريخ المتوسطة المدى وكل الصواريخ الموجودة من هذا النوع يجب أن تلغى. إن سياسة ريغان في أميركا الوسطى كانت موضوع جدل خاصة حول تسيير الإدارة للعلاقات الخارجية.

إن دعوته لدعم الكونترا في نيكاراغوا تحت اسم «المقاتلون من أجل الحرية»، كما دعاهم، رفضها الكونغرس الذي حصر المساعدة بالمساعدة غير العسكرية فقط. في هذه الأثناء، إن المبادرة السلمية التي قام بها رؤوساء أميركا الوسطى كانت موضوع شك في البيت الأبيض. إن المقاطعة الاقتصادية الأميركية المفروضة على نيكاراغوا، وقيام وكالة المخابرات المركزية بلغم المرافئ في سنة 1984، وجهود الإدارة من أجل الاحتفاظ بالكونترا في الساحة أحدثت أضراراً كبيرة في اقتصاد نيكاراغوا. هذا الاقتصاد الذي وُضع في حالة حرب، وعمل السندينيون بسوء إدارتهم على تدمير الباقي. وعندما قطع الاتحاد السوفييتي والدول التابعة له المساعدة عن السندينيين وافق المتشددون الماركسيون اللينينيون بصدق على الانتخابات الحرة التي خسروها وهم متعجبون من ذلك. بالنسبة إلى الوقت الباقي على الأقل كان نصر ريغان على الشيوعية في أميركا اللاتينية كاملاً، ولكن معظم الظروف التي تسببت بقيام الشيوعية ظلت موجودة.

إن معالجة مشكلة الشرق الأوسط كانت المظهر الأقل نجاحاً في سلوك الإدارة في مجال العلاقات الخارجية، وقد أدت إلى واحدة من أكبر الفضائح في عهد ريغان في ما يسمى بقضية «أيران كونترا». في حرب الخليج بين إيران والعراق لم يكن هناك شك حول الجانب الذي كانت الولايات المتحدة تفضله، وإن كان قد فرضت حظراً على السلاح بالنسبة إلى كلا الجانبين. إن حملة آية الـله الخميني المبغضة للولايات المتحدة باعتبارها العدو رقم واحد، وتعصب الأصوليين المسلمين لإيرانيين، هدد أمن دول الخليج النفطية المحافظة وهي: الكويت، العربية السعودية وإمارات الخليج.

وبالنتيجة دعمت الإدارة الأميركية ودول الخليج صدام حسين - العراق، حتى ولو كان الذي بدأ حرب الخليج بالهجوم على إيران. وحينما ردت إيران بمهاجمة شحنات النفط المنطلقة من الكويت، تحركت الولايات المتحدة في مايو 1987 بحيث جعلت شحنات النفط تحت حماية الولايات المتحدة مباشرة. وقامت السفن الحربية الأميركية بضرب منشآت النفط الإيرانية كرد انتقامي وكرد على مهاجمة ناقلات النفط.

ولسوء الحظ إن الفضيحة التي انفجرت كانت تتعلق بشحنات أسلحة غير شرعية مرسلة من الولايات المتحدة عن طريق إسرائيل إلى إيران، وكان السبب إنسانياً إنما فيه مصلحة مادية

لإسرائيل. في الورطة اللبنانية علق ثمانية رهائن أميركيين بين يدي المجموعات اللبنانية مثل «حزب الـلـه»، ويعتقد أن هذه المجموعات تخضع لقيادة الخميني، وتم إطلاقهم بسرية وبتدبير سنة 1985 لقاء شحنات من الأسلحة الضرورية جداً ومن قطع الغيار إلى الإيرانيين. ودفعت إيران أثمانها بسخاء أيضاً، والمنظم المباشر لهذه الصفقة كان أحد رجال المخابرات في واشنطن: الليوتنان - الكولونيل أوليفر نورث.

ويبدو أن الفكرة هي فكرته «النظيفة» و«البريئة» بأن أرباح الصفقة يجب أن تُحوَّل بصورة غير مشروعة إلى الكونترا. وتم إطلاق سراح رهينة، وكان من المأمول إطلاق المزيد عندما فضحت الصفقة. وكشف التحقيق القضائي اللاحق واستقصاءات الكونغرس أن المشاركين في الخطة، ومن بينهم رئيس الكولونيل نورث الأميرال جون م.بوندكستر وهو مستشار الأمن الوطني، قد خالفوا القانون. وقبل الرئيس ريغان تحمل مسؤولية التعامل مع إيران من دون تحويل الأموال إلى الكونترا، ويبدو أنه لم يدرك حقيقة ما يحاك. ولكن قضية إيران - كونترا قد ألقت بظلالها على سجل الإدارة الريغانية. بعد انتهاء الحرب الإيرانية - العراقية في صيف 1988، بدت الضرورة لمباشرة دبلوماسية ناشطة في الخليج غير ملحَّة. فالحرب قد انتهت إلى غير رجعة، ولكن السلام في الخليج سرعان ما بدا وهماً.

عندما ألقى ريغان خطابه الوداعي على الشعب الأميركي في 1 يناير 1989، استطاع أن يدَّعي بحق «أن أميركا عادت من جديد محترمة في العالم وأنها تستطيع أن تتطلع إلى الزعامة...». وكان صحيحاً أيضاً أن الدول عبر العالم قد عادت إلى الأسواق الحرة وإلى حرية القول، وأنها ابتعدت عن الأيديولوجيات الماضية... وأن الديمقراطية، وهي الحيز العميق، هي أيضاً المنتجة العميقة. إن التغييرات المدهشة في أوروبا الشرقية سنتي 1989 و1990 جاءت فجأة لتحقق نبوءة ريغان.

وظل الأميركيون يشعرون أنهم بخير إلى أن وصل الأمر إلى حد الاختيار بين مرشحين رئاسيين في نوفمبر 1988 إن مسائل عدم التنظيم، وعجز الموازنة، وتسهيل التسليف، والسندات الساقطة كلها سوف تؤثر في المستقبل. والاقتصاد ظل يسير قوياً، وتحسن ميزان المدفوعات، والبطالة أخذت تتراجع إلى حد 5%. ولكن المرشح الجمهوري نائب الرئيس جورج بوش لم يكن يوحي بالأمل الكبير، وباكراً في الصيف بدا وكأنه يخسر أمام المرشح الديمقراطي مايكل دوكاكيس، حاكم ماساشوست، الذي حسَّن إلى حد كبير اقتصاد ولايته. ولكن الشخص الأكثر جاذبية من غيره كان الزعيم الديمقراطي المحترم جيسي جاكسون ، ولكن الوقت لم يحن بعد أمام أسود أميركي ديمقراطي ليكون نائب رئيس. ثم إن بوش قد أضر بنفسه أكثر حينما اختار السناتور دان كيلي، وهو شخصية محافظة في السياسة وصغير السن وقليل

الخبرة. ودارت الانتخابات إلى حد بعيد حول القضايا الداخلية، ونبَّه دوكاكيس إلى الحاجة إلى ضرائب أعلى. وردّ عليه بوش «اقرأ ما على شفتي (خذ كلامي)، لا ضرائب جديدة» ، وهذه العبارة أصبحت فعلاً شعار حملته الانتخابية. كانت حملة دوكاكيس، على سبيل المفارقة، غير بارعة وخسَّرته زعامته الموعودة المبكرة. إن «أميركا الراضية»، حسب تعبير ألبرفسوا غالبرت، كانت في أكثريتها (أكثرية رجال المال) تميل إلى السلامة والراحة مع بوش، وإلى الاستنتاج المريح بأن إنفاق المزيد من المال على الإنعاش وعلى الحرمان في المدن لا يقدم الحل لمشاكل أميركا الاجتماعية. كان يكفي بوش لينجح أن يعد بتقديم المساعدة فقط حيث تدعو الحاجة الملحَّة، ثم الإفصاح عن الرغبة في خلق زعامة لطيفة ودّية. في 8 نوفمبر 1988، فاز بوش بأغلبية كبيرة على أساس وعوده الوردية.

في الكونغرس في سنة 1989 واجه بوش الأكثرية الديمقراطية في المجلسين، ولم يكن الديمقراطيون ميالين إلى التصويت على التدابير التي من شأنها تقليص العجز الكبير إن كان يُقصد بها تقليص التقديمات الإنعاشية، والضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية للعجزة أو لأي مشروع مزعج تعودالفائدة فيه على الأنصار والمحاسيب الذين هم دعامة الديمقراطيين والجمهوريين معاً أي جمهور الناخبين.

إن سياسة الرئيس بوش في الداخل بدأت حذرة سنة 1989. العين على العجز جعلته يرفض زيادة الإنفاق العام، ولكن عدم تنظيم مؤسسات التوفير والقروض بخلال سنوات حكم ريغان أدت إلى إقراض طائش وإلى وشك وقوع إفلاسات استدعت تقديم تسليفات وكفالات فدرالية كبيرة. وتضخم العجز بدلاً من أن ينخفض، وأخذ الاقتصاد تظهر عليه دلائل التراجع بعد توسع التسليف وبعد ازدهار أسواق الأسهم والتعامل الحاصل في عقد 1980.

وبدأ الكساد القاسي سنة 1990 واستمر بخلال 1992. ورغم وعود بوش في حملته الانتخابية، اضطر بوش إلى رفع الضرائب غير المباشرة وإلى تخفيض الإعفاءات الضريبية التي كان يفيد منها الأغنياء. ولقي اللوم الواسع لأنه لم يلتفت بانتباه إلى حالة الاقتصاد وإلى تزايد البطالة. ورغم ذلك بلغت شعبيته لفترة ارتفاعات مدهشة (لقد أرضى ريغان جماعة وول ستريت فتستروا عليه كما تستَّر عليهم واستمر الأمر ثماني سنوات ولم يعد بالإمكان التستُّر أيام بوش)، وتفسير ذلك يكمن في «حب الوطن» أميركا. إن معالجة بوش القوية لمسألة بناما جلبت له الحماس والدعم. إن الرجل القوي في بناما كان الجنرال مانويل نورييغا العدو اللدود للولايات المتحدة، والذي كان مطلوباً في الولايات المتحدة بتجارة مخدرات. في مايو 1990، منع نورييغا بالقوة زعيم المعارضة الديمقراطي من الوصول إلى الرئاسة: لقد اقترنت الانتخابات بالعنف والتخذيل والفساد. وضغطت الولايات المتحدة لإقالة نورييغا ولكن بدون نجاح. وأخيراً في

20 ديسمبر 1989، قامت قوة عسكرية أميركية كبيرة بالهبوط في مدينة بناما، الأمر الذي تسبب بخسارة في الأرواح والدمار. وحُشر نورييغا وطُوِّق وأُسر ونُقل إلى الولايات المتحدة للمحاكمة، وحل محله في الرئاسة المرشح الديمقراطي في انتخابات مايو السابقة. ولكن مثل هذا التدخل بالقوة أثار مخاوف متجددة في أميركا اللاتينية من «دبلوماسية المدفع».

والقضية الأكبر والأهم كانت أزمة الخليج بعد أن غزا العراق الكويت في أغسطس 1990. كان جواب الرئيس بوش الحاسم والحازم - في قيادة الأمم المتحدة وفي تشكيل تحالف من دول أوروبا والدول العربية للدفاع عن المملكة العربية السعودية - قد لقي الدعم العام.

إن نشر الجيوش البرية قد تسبب رغم كل شيء بخوف كبير في داخل الكونغرس وخارجه. وفي نهاية السنة - ومن الجانب الديمقراطي في الكونغرس بشكل خاص - قامت معارضة ضد استعمال القوة، وجرى إلحاح على الاستمرار في المفاوضات وفي فرض العقوبات وإعطاء الفرصة للعمل الدبلوماسي. وعندما تم كسب حرب الخليج بسرعة وبشكل مدهش دونما خسائر تُذكر في أرواح الأميركيين سنة 1991، بلغت سمعة بوش الحسنة ذروتها.

ولكن قرار بوش بإيقاف الحرب بعد تحرير الكويت دون إنزال صدام حسين أضرَّت بسمعته (بوش)، كما أن الجهود الضخمة التي بُذلت من قبل وزير الخارجية الأميركية جيمس بيكر - والتي جمعت بين إسرائيل وجيرانها العرب في محاولة للتفاوض على تسوية سلمية في اجتماعات في مدريد وفي واشنطن في خريف 1991 ومطلع 1992 - لم تؤدِّ إلى تحسين وضع بوش بل بالعكس. (لأن بوش استعمل قوته لفرض حلول غير مرضية للطغمة الإسرائيلية المتشددة وعلى رأسها رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو الذي لم يكن يحب بوش).

إن القضية الفلسطينية ومستقبل القدس بقيت عقبات لا يمكن تجاوزها (وهي التي عملت على إقالة بيكر وخسارة بوش). إن إدارة بوش قد استفادت حتماً من التجاوب الإيجابي تجاه التغيرات في الاتحاد السوفييتي ومن الاعتراف والترحيب في توحيد ألمانيا، إذ بدت سياسته أكثر واقعية وأكثر إنتاجية إذا ما قورنت بردات الفعل الأكثر تردداً في أوروبا الغربية. كما أنه لا يمكن توجيه اللوم إلى بوش وبيكر بعدم الاعتراف باستقلال دول البلطيق بسرعة، لأن ذلك من شأنه أن يزيد في المصاعب أمام غورباتشوف. إن سمعة غورباتشوف كرجل دولة دولي وصانع للسلام كانت ممتازة. وظل بوش حذراً في هذه الأثناء وفضَّل اتِّباع النهج الأكثر سلامة، كذلك لم يكن مستعداً لتوريط الموارد الأميركية أو للتضحية بحياة الجنود في الولايات المتحدة من أجل أسباب أيديولوجية أو للتورط في حرب طويلة الأمد أكثر مما هو مطلوب لمواجهة الأهداف الأميركية. كان بإمكانه أن يدَّعي أن سلوكه كان سلامة اليدين.

ولكن انتخابات نوفمبر 1992 بعد زوال الحرب البادرة لم تعد تدور حول القضايا الخارجية

أو الدفاع، كان الانتباه مركّزاً على القضايا الداخلية وعلى حالة الاقتصاد وعلى إحباط المحرومين اقتصادياً وإحباط الطبقة الوسطى حيث كان العديد منهم مهدداً بالبطالة.

وأصبحت الأمة مستقطبة بشكل بالغ، ليس فقط بين السود والبيض بل أيضاً بين مَن يملك ومَن لا يملك،كما بيَّنت ذلك أعمال الشغب المدمِّرة في لوس أنجلوس في مايو 1992. إن الولايات المتحدة تستطيع في هذا الشأن أن تثبت أنها نموذج لمستقبل الدول العالية التصنيع. إن نمو «طبقة دنيا من الفقراء» إضافة إلى مجموعة السود العرقية التي تشكل معظم المحرومين وليس كل المحرومين يمكنها أن تُحدث المزيد من العنف والإجرام وتعاطي المخدرات والاتكال المتزايد على الإنعاش الاجتماعي. وقامت حلقة مفرغة. إن الغيتوات داخل المدن، المقرونة بتردّي التعليم وانعدام فرص العمل، أصبحت مساكن الفقراء المفضلة. إن الاستخدام الحسن للأجر يتطلب التعلُّم والمهارة، واقتصاد السوق يقدم وظائف أقل لغير الماهرين، وهؤلاء الذين تنقصهم المهارة من أجل تشغيلهم وتهيئة التدريب والتعليم لهم وإعادة إحياء داخل المدن، واستحداث المزيد من الوظائف اليدوية، كل ذلك يتطلب المزيد من الإنفاق العام الذي بدوره يعني المزيد من فرض الضرائب والمزيد من تضحيات الأغنياء. وعندما يشكل الفقراء وأصحاب الدخل المتدني الأكثرية فإنهم يمثلون قوة انتخابية وقوة سياسية، كما حدث في أيام ف.د.روزفلت. وفي الربع الأخير من القرن العشرين ازدادت أعداد الفقراء والعديد منهم استُبعدوا من العملية الديمقراطية لأنهم رأوها غير مفيدة لهم، فلم يعودوا يشكلون مجموعة ذات قيمة بين الناخبين. إن تراجع الدخل الحكومي وتخفيض أعباء الضرائب يلائم الذين يصوِّتون ومن بينهم جماهير واسعة من كبار السن الذين يطالبون بالإفادة من المعونات الطبية والاجتماعية بشكل كامل، حتى ولو كانت مداخيلهم لا تتطلب العون والمساعدة.

وبقدر ما يكون عنف القطاع الفقير من المجتمع ممسكوكاً يضعف الحافز الحقيقي من أجل إعلان الحرب على الفقر، خاصة عند وجود حجة قوية بأن الجهود الماضية التي بُذلت في هذا الصدد في عقد 1960 لم تكن مجدية. والآن بعد أن زالت الحرب الباردة هل يستطيع الشعب الأميركي حل الأزمة الواقعة في قلب المراكز المدينية التي تشبه في أوقات الانفجار ساحة الحرب؟ هذه إحدى المسائل الكثيرة المطروحة في عقد 1990.

إن انتخابات نوفمبر 1992 كانت سباقاً بين ثلاثة خيول: المليونير روسي بيرو الذي تقدم كمرشح مستقل، ويعتبر ترشيحه مقياساً لعدم رضا الأميركيين كشعب عن العملية الانتخابية، وساعد بيرو في نجاحاته الإطلالية التلفزيونية الكثيرة التي أعطته 19% من الأصوات الشعبية. بالمقابل لم يستطع بوش لسوء الحظ إقناع الشعب الأميركي بأن الكساد قد انحسر، الأمر الذي جعله يخسر الانتخابات بفارق بسيط من الأصوات الشعبية. إن حاكم أركنساس المصلح

بيل كلينتون ونائبه للرئاسة المرشح ألبير غور، وهو سيناتور من تينيسي، جاءا إلى البيت الأبيض عن الديمقراطيين.

هذان الرجلان، وهما في الأربعين من العمر، ينتميان إلى جيل جديد من بعد الحرب. بعث كلينتون الهالة التي ذكّرت العالم وأميركا بسنوات كيندي الناشطة مع فارق بارز، وبعكس جاكلين كيندي، أن السيدة الأولى الجديدة هيلاري كلينتون تشكل رفيقاً هائلاً وناشطاً يتدخل في السياسة. والسؤال المطروح في عقد التسعينات هو: إلى أي حد يؤدي التغيير في الإدارة والتخلي عن «اقتصاد ريغان» إلى النجاح في مواجهة التحدي من أجل قيادة الاقتصاد العالمي الواسع والسير به إلى الأمام؟ وكيف يمكن ينجاح معالجة أمراض الفقر والحرمان التي ما تزال موجودة في مجتمع متقدم؟

القسم السادس عشر

* * *

أوروبا الغربية تستجمع قوتها:

بعد سنة 1968 م

الفصل الثاني والثمانون

جمهورية المانيا الفدرالية :
بلوغ سن الرشد

سجل عقد 1960 نقطة تقاطع في تاريخ العالم الغربي. لقد مضى الجيل القديم من الحكام، ودولة الإنعاش قدَّمت السلامة صافية. إن التعليم الجامعي لم يعد مقصوراً على القلة المميزة، والشبان تحرروا من المحرمات الجنسية ومن المخاوف، واكتشفوا معنى جديداً للهوية وللرسالة: رومانسية، مثالية، البحث عن قضية أكثر قيمة بدلاً من المادية المتشددة في عصر دنيوي. هذه المشاعر المتشابهة قد تبرعمت في الشرق الذي يسيطر عليه السوفييت، وبدت واضحة في أحداث بولونيا ومنذ ربيع براغ. ولكن في الجزء الأعظم غطى القمع على التعبير الحر. في الولايات المتحدة تماهى طلاب الجامعات - خاصة في الشاطئ الشرقي في عقد 1960 - مع قضية الحقوق المدنية للسود، وهم في هذا السباق تلقوا دعم جيل جديد هو جيل الرئيس ج.ف.كيندي. في أمكنة أخرى ظل الجيل القديم مسيطراً ونمطه ديغول في قصر الأليزيه (فرنسا). في الولايات المتحدة انتهت وعود سنوات حكم كيندي مع اغتيال الرئيس. والتهمت فيتنام بشكل متزايد حياة الشباب، حياة المجندين المرسلين ليحاربوا في الطرف الآخر من العالم. وأصبحت الحرب بؤرة لحركة احتجاج طلابية جديدة، وأثارت تساؤلات عامة حول شرف ونزاهة الذين يحكمون.

بالنسبة إلى شبان ألمانيا الغربية كانت هناك صدمة جديدة سببها السؤال «ماذا صنع أبويَّ خلال الحرب؟». إن الصمت شبه الكامل - في بلدهم - حول الماضي النازي فقط وسَّع الهوة بين الأجيال. وكما رأى المحتجون الناشطون في برلين وهمبورغ وفرنكفورت الأمر، إن «التحالف الكبير» بين كيسنجر وبرانت كان تغطية كاذبة ومعيبة لما جرى في المؤسسة. جرى انبعاث قصير الأمد لليمين المتطرف. حصل تحول في الناخبين عن حزب الاتحاد الديمقراطي (CDU)لأنهم رأوا التحالف مع الديمقراطيين الاجتماعيين مقرف.

وبدت جوهريةً أكثر الحركةُ التي قام بها أهل اليسار الذين لم يستطيعوا هضم التحالف لسبب

مناقض تماماً، والذين شعروا بخيبة أمل من مناورات ويلي برانت السياسية (مماشاة الأميركيين). هذه النقمة دل عليها انتشار أخبار مظاهرات الطلاب في باريس وعبر العالم الغربي. وبرز زعماء طلاب دوليون صقلوا أنفسهم فأصبحوا صوراً تُعبد. كان هؤلاء المجتمعون على حق بالنسبة إلى بعض القضايا التي تبنوها، ومنها على سبيل المثال الحاجة إلى إصلاحات عملية في الجامعات، أو الحملة ضد حملة القمع البوليسي الذي يهدد الحريات المدنية. ولكنهم كانوا بسطاء في اقتراحهم أنهم يستطيعون السير قُدُماً في حركة ثورية تروتسكية أو فوضوية. فهم أنفسهم وفي معظمهم من أبناء طبقات غنية مميزة مهنية ووسطى، والعمال في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا كانوا قليلاً ما يحبونهم (أي الطلاب) وكانوا قليلي الحماس للتماهي مع الكثير من قضاياهم. ما الشيء الذي أعطى لشغب الطلاب هذا الزخم؟ إنه رغم كل شيء كاميرات التلفزيون التي تنقل إلى ملايين المشاهدين في غرف الجلوس الهادئة مشاهد عن قنابل البترول الملتهبة وعن هجمات البوليس.

إن الحدث الفريد الذي قدم الشعلة والذي سمح لليسار المتطرف بأن يجتذب المنظمات الطلابية كان الرد العنيف الذي قام به بوليس برلين ضد الطلاب وهم يتظاهرون احتجاجاً على زيارة شاه إيران.

في 2 يونيو 1967 أطلق شرطي النار على طالب مسيحي غير مسلح فقتله، وأصبح الطالب بعد ذلك شهيداً. وقامت حرب شوارع بعد ذلك في العديد من المدن الألمانية، ولكن الحركة الطلابية لم يكن لديها بديل تقدمه للمجتمع الألماني. ولم تستطع أية حركة يسارية متطرفة أن تجتذب محبة الجماهير بعد مشهد الحكم الشيوعي في الشرق، هذا المشهد الذي كان معروضاً أمام كل عين. هل كان على الحركة الطلابية يومئذ أن لا تنهي أي شيء قبل أن تصلح عشها أولاً، أي الجامعات؟ ربما كانت الحركة الطلابية هي التي أججت مشاعر الحاجة إلى التغيير. فبعض رجال السياسة أمثال ويلي برانت زعيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي SPD قد فهم أن هناك جيلاً جديداً من الناخبين وجيلاً جديداً يجب أن يُسمع له ويجب اجتذابه نحو المؤسسات الديمقراطية في الجمهورية الفدرالية التي أنشأها الآباء والمؤسسون الكبار.

في هذه الأثناء جرت الانتخابات العامة في سبتمبر 1969، وسقط التحالف الكبير ممزقاً. وكسب الحزب الديمقراطي الاجتماعي SPD عدداً كبيراً من الأصوات بعد أن انتعش الاقتصاد الألماني بتوجيه وإشراف الوزير الديمقراطي الاجتماعي وهو يعمل بالتعاون مع فرانز جوزيف شتراوس، وهذا التعاون خلَّصهم من «صورتهم الحمراء» ورغم ذلك بقي ائتلاف الحزبين-CSU CDUالحزب القائد، وكان شركاؤهم في الـ FDP قد خسروا خسارة كبيرة فحولوا بعدها دعمهم إلى SPD الذي قدَّم بزعامة ويلي برانت توجهاً جديداً في السياسة الخارجية. وألَّفوا معاً الحكومة الجديدة، وعندها بدأت حقبة جديدة من حكم . FDP-SPD وبهذه الطريقة عمل نظام

التمثيل النسبي في سنة 1969 على وضع الحزب ذي العدد الأكبر من الأصوات - وهو حزب CSU/CDU - في جبهة المعارضة، وهكذا استطاع أصغر الأحزاب الثلاثة وهو FDP أن يكون هو الذي يحسم ويرجِّح أياً من الحزبين الرئيسيين يكون في الحكم. وبواسطة أقل من مليونين من الأصوات وبأكثر بقليل من 5% كحد أدنى ضروري لكسب التمثيل، استطاع الـ FDP أن يُحدث تغييراً حاسماً بانحيازه من فريق إلى فريق.

انتخابات الندستاغ (أي مجلس النوات الألماني) ١٩٦٩ - ١٩٧٦ (الأصوات بالملايين)												
	CSU\CDU			SPD			FDP			اليمين المتطرف		
الأعوام	الأصوات	٪	المقاعد	الأصوات	٪	المقاعد	الأصوات	٪	المقاعد	الأصوات	٪	المقاعد
١٩٦٩	١٥,٢	٤٦,١	٢٤٢	١٤	٤٢,٧	٢٤٤	١٠٩	٥,٨	٢٠	١,٤	٤,٣	٠
١٩٧٢	١٦,٨	٤٤,٨	٢٢٥	١٧,٢	٤٥,٩	٢٣٠	٣٠١	٨,٤	٤١	٠,٢	٠,٦	٠
١٩٧٦	١٨,٤	٤٨,٦	٢٤٤	١٦,١	٤٢,٦	٢١٣	٣	٧,٩	٣٩	٠,٣	٠,٧	٠

إن عمل الديمقراطية في ظل التمثيل النسبي عليه انتقادات، ولكن التغيير في الحكومات يصبح بفضله ممكناً، الأمر الذي يقوّي الحكومة البرلمانية في الجمهورية الفدرالية.

إن الحكومة الفدرالية وجدت سحر «كيندي» في ساحرها ويلي برانت. كان رجلاً عمره (55) سنة، ولم يلعب أي دور في حكم ألمانيا النازية بعد أن هاجر في سنة 1933 وكان عمره فقط (19) سنة. عاش في النروج ثم ذهب إلى السويد. في سنة 1974 استعاد هويته الألمانية وبعد عشر سنين أصبح حاكم برلين الشجاع وبطل حقوق البرلينيين. كانت معتقداته المعادية للشمولية والمعادية للشيوعية بيضاء ناصعة. إن حقبة طويلة من التمرس في العمل الحكومي بدت وكأنها تمهّد الطريق أمامه، خاصة بعد فوزه في الانتخابات سنة 1972 التي جعلت حزب الـ SPD لأول مرة الحزب القائد. ولكن ثقته بأحد اللاجئين غنتر غليوم، وأصله من ألمانيا الشرقية وقد خدم في أركانه وكان مطّلعاً على أسرار الدولة الخاصة، بدت في غير محلها. فقد ظهر فيما بعد أن غليوم هذا هو جاسوس، وتحمَّل برانت المسؤولية فاستقال سنة 1974، ولكنها كانت خمس سنوات من الحكم رائعة. وليس أقله التوجه الجديد الذي أعطاه برانت للعلاقات بين الجمهورية الفدرالية وبين الاتحاد السوفييتي وجيرانه في الشرق، وهي سياسة عُرفت بسياسة الانفتاح.

ساهم برانت في إشاعة الاسترخاء والمهادنة بين الشرق والغرب، ولم يكن منفعلاً بها فقط. فبعد مضي ربع قرن على نهاية الحرب اعتقد أن الوقت قد حان للعودة بالعلاقات إلى طبيعتها في أوروبا الوسطى. إن رفض ألمانيا الفدرالية الاعتراف بدولة ألمانيا الأخرى (الشرقية) أي جمهورية

ألمانيا الديمقراطية قد تسبب بمنع كل المفاوضات مع الجمهورية الديمقراطية الألمانية التي كانت تستطيع تخفيف المعاناة المفروضة على العوائل الألمانية من جراء تقسيم ألمانيا. في سنة 1954 تعهد أيدناور بصورة رسمية بأن ألمانيا الفدرالية (أي ألمانيا الغربية) لن تغيِّر الحدود بقوة السلاح، ولكن هذا التعهد كان قد قُدِّم إلى الحلفاء الغربيين فقط. وادعاء ألمانيا الفدرالية (الغربية) بأنها تتكلم باسم كل الألمان، ورفضها استلحاق بولونيا الشرقية لمنطقة سيليزيا الألمانية «أودر - نيس» والكلام عن توحيد ألمانيا في النهاية وكذلك عداؤها الشديد للشيوعية، كل ذلك جعل ألمانيا الفدرالية (الغربية) وكأنها الخطر الأكبر على أمن جمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشيوعية) وعلى بولونيا عندما تحين الفرصة. مثل هذه المواقف العدوانية من قبل دولة ألمانيا الغربية لم تكن تعكس الواقع.

إن حقبة الاسترخاء في العلاقات بين الشرق والغرب جاءت على أثر أزمات خاصة عنيفة. إن الغزو السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا سنة 1968 تبعته حقبة من الزمن مدتها عشر سنوات خفَّ فيها التوتر وازداد التواصل. إن سياسة برانت القائمة على قبول الحدود الموجودة لألمانيا الفدرالية الغربية والاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية الشرقية تتطلب من ألمانيا الغربية التغلب على حاجز نفسي عميق وبالتالي الانفصال عن بعض الروابط مع الماضي، لأن الأراضي الشرقية قد تُركت بصورة قانونية، والشرعية لألمانيا الديمقراطية أصبحت مقبولة.

ارتكز تأسيس سياسة المهادنة مع الشرق على خمس معاهدات. في أغسطس 1970 سافر برانت إلى موسكو وذلك لكي يفتح صفحة جديدة في التاريخ حسب قوله، ودعا إلى إنهاء العداء وإلى التعاون بين كل شعوب أوروبا الشرقية والغربية. وبعد توقيع المعاهدة السوفييتية - الألمانية، زار برانت وارسو في ديسمبر 1970 لعقد معاهدة بولونية - ألمانية. وسجلت كاميرات التلفزيون لكل العالم ليشاهدوا فعل الندامة الذي قدمه برانت ، وذلك عندما ركع عفوياً على ركبتيه بصفته مستشار ألمانيا الفدرالية أمام نصف مليون يهودي ضحايا الغيتو في وارسو. وهذه البادرة ترمز علناً إلى ألمانيا الجديدة وتقبُّلها للمسؤولية عن ماضي النازية. إن اتفاق الدول الأربع حول برلين (سبتمبر1971) والمعاهدة بين الجمهورية الفدرالية الغربية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية (ديسمبر1973) أكملت سلسلة المعاهدات الشرقية.

في مارس 1970 زار برانت جمهورية ألمانيا الديمقراطية الشرقية ودعا إلى تأسيس علاقات أعمال جديدة. إن حائط برلين المبني سنة 1961 قد سد النزيف البشري الذي تخسره ألمانيا الشرقية، وبهذه الطريقة السلبية خلق أساساً من الاستقرار المفروض لما يقارب ثلاثين سنة. ولكن أسياد جمهورية ألمانيا الديمقراطية أخافتهم شعبية برانت، فحتى بعد توقيع المعاهدة كانت العلاقات بين الألمانيين أبعد ما تكون عن الطبيعة. إن بقاء ألمانيا الشرقية كدولة يعتمد بالدرجة

الأولى على الدعم السوفييتي، وبصورة خاصة على الفيتو السوفييتي ضد توحيد الألمانيتين. ورغم كل شيء تجاوب بريجينيف مع انفتاح برانت وأجبر زعيم الحزب في ألمانيا الشرقية أولبراخت على الموافقة على الاتفاقات. إن الاعتراف الغربي بالتسويات الشرقية يعود الفضل فيه إلى الاتحاد السوفييتي بعد أن استقرت قبضته على الشرق في أوروبا، والازدهار الذي سُمح به في التجارة بين الألمانيتين قد دعم الاقتصاد في الشرق من أوروبا أيضاً. كانت سياسة برانت تجاه الشرق قد نالت الاعتراف الدولي وجاءت بالمكاسب إلى جمهورية ألمانيا الفدرالية الغربية، التي كانت الأولى التي نالت اعتراف الاتحاد السوفييتي بدوام الروابط بين الجمهورية الفدرالية وبرلين الغربية. وأكثر من ذلك، لقد تيسرت الحركة بين الألمانيتين.

هكذا خلَّص برانت بلده من نظرية هلشتين المضرة والتي بموجبها قطعت الجمهورية الألمانية الفدرالية علاقاتها بأي دولة اعترفت بجمهورية ألمانيا الديمقراطية الشرقية باستثناء الاتحاد السوفييتي، لأن هذا الأمر ضيَّق على ألمانيا الغربية مجال المناورة والآن أصبح الطريق مفتوحاً من جديد لإعادة تجديد العلاقات التجارية والثقافية بأوروبا الشرقية والوسطى. وحين أخذت الجمهورية الفدرالية هذه المبادرة أظهرت للعالم أنها لم تعد مربوطة بوضعها المتدني «عملاق في الاقتصاد وقزم في السياسة».

إن ويلي برانت وشريكه وولتر شيل من حزب "FDP" فتحا عهداً جديداً في الداخل، وحققا إصلاحات بعيدة المدى من شأنها أن تعمِّق تعلُّق كل مواطن بالنظام الديمقراطي. إن نظرة النخبة القليلة إلى الحكومة التي لا تهتم بمجموع الناخبين من حيث موافقتها على الحكم أو غضبها عليه هو أمر يجب أن يتغير بشكل جذري. إن ثورة الشباب حرقت نفسها بنفسها. وبناء على توجيهات برانت أصبح حزب الـ SDP أكثر تساهلاً من اشتراكية الشبان، وأمل برانت أيضاً في إيجاد مظلة من شأنها أن تظلل وجهات النظر من اليمين واليسار بدلاً من أن يحارب اليسار اليمين داخل الحزب في أغلب الأحيان. وظلت هذه المسألة هي المشكلة العالقة داخل الـ SPD وكانت المكافأة الدعم الانتخابي الواسع الذي لقيه الحزب والذي مكَّنه من البقاء في الحكم.

وعجزت حكومة برانت عن تحقيق أغراضها الكبرى في الداخل. فيما بين 1969 و1975 سارت الدورة الأعمالية نحو التراجع، والنمو السنوي لاقتصاد ألمانيا تهاوى من 8% إلى 1%. وهذا التهاوي حصل بشكل خاص على أثر رفع أسعار النفط في سنة 1973-1974، وبدت الأعجوبة الاقتصادية وكأنها قد زالت. إن ألمانيا الغربية لم تستطع التهرب من الكساد الذي ساد في عقد 1970.

وخلف هلموت شميدت برانت في الحكم، وكان أكفأ مستشار عن حزب الـ SPD في السنوات التي تلت الحرب. كان رجلاً عملياً نشيطاً وحازماً في قيادته وقدم النموذج الحي

لنقيض برانت المثالي والعاطفي، ولكنه لم يكن يتحمل البلد المخادعين بسهولة ولذلك كثر أعداؤه وخاصة بين الأيديولوجيين. وكان مبدؤه يقوم على إيجاد الحلول البراغماتية للمشاكل القائمة ثم جعل الأشياء قابلة للتنفيذ، وقد ورث تراجع الاقتصاد والصدمة التي أحدثها ارتفاع سعر النفط الذي تلاه الكساد القاسي في سنة 1974-1975. وعملت حكومة شميدت على لجم التضخم تحت 6%. وبالنسبة إلى الألمان يعتبر التضخم موازياً للخطيئة المميتة. ولكن تدابير الحكومة في تشجيع الفعالية والمنافسة من أجل الحفاظ على العمالة الكاملة نجحت بصورة جزئية، وبهذا أمكن الإمساك بالبطالة فيما بين 4 و5%. وتراجع النمو الاقتصادي لم يسمح بتنفيذ خطط إصلاحية اجتماعية عظيمة، ولكن التخفيضات في الموازنة العامة والاستقامة المالية أمسكت بالاقتصاد الألماني في وضع أكثر جودة من أوضاع جيرانها. لقد عرف شميدت الترابط في العالم الغربي وعمل بتنسيق كامل مع الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان.

إن سنوات حكم شميدت قد ضاقت ذرعاً بتزايد الإرهاب. فقد تم اختطاف صناعي ألماني كبير هو هانس مارتن شيلر سنة 1977 وقُتل عندما رفض شميدت الاستجابة لطلبات الإرهابيين، وكان هذا الأمر واحداً من سلسلة أعمال الخطف والقتل. في ذات السنة في أكتوبر اختطفت طائرة لوفتهنزا وعليها (86) راكباً من قبل الإرهابيين العرب إلى موغاديشو، حيث قامت قوة ألمانية مدربة تدريباً خاصاً بعملية مشهودة لتحرير الرهائن. ولحسن الحظ انحسرت موجة الإرهاب دون أن تتحول الجمهورية الفدرالية الألمانية إلى دولة بوليسية.

كانت فترة حكم شميدت تتطلب تقريباً إدارة للأزمة مستمرة. في الشؤون الخارجية كان يهتم بشكل خاص بتنامي بناء الصواريخ السوفييتية الموجَّهة نحو أوروبا الغربية. في ذات الوقت عندما كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي قد توصلا إلى اتفاق يقضي بتوازن صواريخها العابرة للقارات «سالت واحد»، رأى شميدت في هذا الاتفاق خطرين: أو إن الولايات المتحدة تنحسب من أوروبا في حال الخطر النووي، أو، وهذا هو الأكثر احتمالاً أن تقع حرب ثالثة عالمية فتنفجر في أوروبا وعندها لا يبقى شيء من ألمانيا. وحتى يفكك الاتحاد السوفييتي صواريخه الأوروبية، الجواب الوحيد هو إقامة صواريخ غربية في أوروبا من أجل الردع. ولكن شميدت قضى وقتاً صعباً من أجل حمل الرئيس كارتر على إعطاء هذه القضية الأهمية والانتباه اللازمين.

في ديسمبر 1979، ومع شميدت كمدافع أول، اتخذ الناتو قراراً في مسارين: هناك حقبة من المفاوضات هدفها إقناع الاتحاد السوفييتي بسحب صواريخه الأوروبية تماماً (وهو الخيار الصفر) أو إنقاص عددها، فإن لم يتم ذلك فإن رد الناتو بإقامة صواريخ من الولايات المتحدة في أوروبا، وخاصة أكثرها خطراً وهي صواريخ «برشن»، وستوضع في جمهورية ألمانيا الفدرالية. وكانت إدارة ريغان الجديدة غير متحمسة لهذه الصفقة ولا لأي مفاوضات جدية مع الاتحاد

السوفييتي، وزاد الطين بلة ملاحظات الناطق باسم الإدارة الأميركية بأن حرباً نووية «محدودة» ممكنة الوقوع مما زاد الوضع سوءاً. ودور شميدت وقرار الناتو أوجبا إعادة إحياء سلسلة قوية من الاحتجاجات خارج البرلمان وأوجدا معارضة قوية داخل الحزب، ولكن شميدت استمر مثابراً. وتبنى ريغان الخيار الصفر في نوفمبر 1980 إنما بدون نتيجة، وبعد ذلك بسنتين في سنة 1983 بدأت الولايات المتحدة ببناء صواريخها لتواجه المخزون الروسي. وهذا الوضع أدى فعلاً إلى السير قُدُماً في المعاهدة السوفييتية - الأميركية لإلغاء الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى، والتي وُقِّعت في واشنطن في ديسمبر 1987 من قبل ريغان وغورباتشوف. وهذا النجاح يعود الفضل فيه إلى وضوح الرؤية أساساً عند شميدت بمثابرته وشجاعته في سياسة غير شعبية في ذلك الوقت تتميز بأنها رقص غير عقلاني تجاه تفاقم خطر هو الأسلحة النووية.

عندما فكَّر شميدت في تجديد ولايته كمستشار مع شريكه في التحالف أي حزب الـ FDP، الذي أصبح الآن بقيادة هانس ديترش جنشر وزير الخارجية، في الانتخابات العامة التي حصلت سنة 1980، واجه مرشح ائتلاف CDU و CSU الرجل الكفي والحزبي شتروس الذي أخافت سياسته اليمينية المصلحين الليبراليين خوفاً شديداً. ورغم أن الاقتصاد لم تظهر عليه علامات التحسن - وذلك بسبب ارتفاع التضخم بدلاً من نزوله - استطاع تحالف شميدت أن يهزم ائتلاف الـ CDU و . CSU وقد نال حزب SPD نصيبه من الأصوات حيث بلغت 9،42%، أما حزب الـ FDP فقد ارتفع نصيبه إلى 6،10%، وشتراوس خسر أصواتاً بالمقارنة مع نتائج ائتلاف الـ CSU-CSU قبل أربع سنوات. وبدا شميدت مستعداً لحقبة طويلة من الحكم، ولكن صحته قد تدهورت. ثم إن التحالف المتعب باستمرار مع الـ FDP سقط هشيماً في سنة 1982، وقد تدهور الوضع الاقتصادي بشكل جدي عبر أوروبا كلها. في الجمهورية الفدرالية ارتفعت البطالة إلى فوق 7% وطالب حزب الـ FDP تخفيض الإنفاق الحكومي على تقديمات البطالة وهذا أمر لا يستطيع حزب الـ FDP قبوله، عندها حوَّل حزب FDP مرة أخرى دعمه إلى ائتلاف . CSU-CDU وبمساعدة جنشر أصبح هلموت كول المستشار في أكتوبر 1982.

كان الوضع الاقتصادي، وإلى حدٍّ بعيد، هوالذي هزم شميدت ، وإن كان الخطأ لا يعود إلى سياسته بل إلى الكساد العالمي الذي أصاب يومئذ الجمهورية الفدرالية بشكل أقل قسوة من جيرانها. في أوقات الأزمات الاقتصادية المنظورة كانت أكثرية الناخبين تتوجه لتصبح أكثر محافظة. وربح كول انتخابات 1983 بهامش كبير. وفي مرحلة جديدة بدأ حكم الأحزاب الثلاثة المتحالفة : CDU-CSU-FDPزادت البطالة بسرعة عندما حارب التحالف الكساد بسياسة نقدية عميقة كما فعلت بقية الدول في أوروبا الغربية، وأبرز صورة لوضع الجمهورية الفدرالية ثبت أنه استقرارها في الأزمنة الصعبة. وبخلاف ما كانت عليه حال الألمان أيام جمهورية ويمار، كانت

الغالبية الكبرى من الناخبين الحاليين لا ترغب بالتغيير الجذري. وعمل زعيم الـ SPD الجديد هانش جوشن فوجل على توجيه حزبه نحو اليسار، ولكنه فشل في الحصول على الناخبين الخضر. وكان الحزب المشاغب الجديد هو حزب الخضر الذي بدأ عمله في سنة 1979 وكسب نتيجة مدهشة هي 6،5% من الأصوات أعطته 27 مقعداً في البندستاغ، وهذا الحزب مَثَّل مزيجاً من أصحاب التوجه اليساري ويهتم بالبيئة. وأخذوا يضربون على وتر حساس وعلى قضايا بيئية، واستمروا يمارسون نفوذاً شاملاً رغم سلوكهم الشاذ داخل البرلمان وخارجه ورغم عدم وحدتهم.

لقد أضافوا لمسة مجددة إلى الجمهورية الديمقراطية التي غلب عليها الجمود والنضوج، هذه الجمهورية التي أصبحت ألمانيا الغربية بنعمة الـلـه. وفشلت التطرفية في كسب الأصوات الانتخابية الكافية لكسب أي مقعد. وبقي الإرهاب صورة متعبة في الحياة الاجتماعية، ولكنه بشكل أو بآخر أصبح شائعاً في أوروبا الغربية والشرق الأوسط وفي العديد من مناطق العالم.

انتخابات البندستاغ ١٩٨٣ – ١٩٨٨ (النسب المئوية للأصوات)				
الأعوام	C.S.U\C.D.U	F.D.P	S.P.D	الخضر
١٩٨٠	٤٤,٥	١٠,٦	٤٢,٩	–
١٩٨٣	٤٨,٨	٦,٩	٣٨,٢	٥,٦
١٩٨٨	٤٤,٤	٩,١	٣٧	٨,٣

كانت المشكلة الرئيسية عند كول هي إرضاء فرنز جوزيف شتراوس، لأنه حليفه عن حزب C.S.U الشريك، والذي كان بذات الوقت رئيس وزراء بافاريا، والذي كان في معظم القضايا الاجتماعية يقف بجانبه. وأراد غينشر الاحتفاظ بوزارة الخارجية وأصبح تقريباً صاحب هذا المنصب بصورة دائمة. ولكن شتراوس أيضاً أراد أن يكون وزيراً للخارجية، وفي النهاية كانت لكول اليد العليا، واستبعد شتراوس، ولكنه - أي شتراوس - لم يكن لديه أي مكان آخر يذهب إليه. والقضيتان اللتان شغلتا الإدارة من سنة 1983 إلى 1987 هما: الاقتصاد والعلاقات بين الشرق والغرب والتي كانت تتمحور حول تمركز الصواريخ النووية في الجمهورية الفدرالية لمواجهة الاتحاد السوفييتي وصواريخه، وكان من المأمول أنها تمهد الطريق أمام نزع سلاح شامل من الطرفين. ولكن في هذه الأثناء ثارت قضية سياسية غير متوقعة هي قضية «فليك» التي طغت على السياسة في الداخل، والتي أتعبت وأثارت مسائل تتعلق بصحة الديمقراطية في ألمانيا. إن مجموعة واسعة من الشركات كانت تحت سيطرة المدير الرئيس لشركة فليك، وقد اتهم هذا الرجل بأنه رشا الـ C.D.Uو S.P.D و F.D.P كأحزاب ورشا سياسيين أفراد. إن وزير الـ F.D.P المستلم وزارة الاقتصاد الكونت أوتو لام دورف قد استقال في يونيو 1984، وكذلك فعل رئيس C.D.U

ورئيس البندستاغ بعد اتهامهما بتهمة التورط. ولكن في الجانب الإيجابي بدأ الانتعاش الاقتصادي سنة 1984 واستمر ثابتاً حتى سنة 1987، وتراجع التضخم إلى أدنى معدلاته بخلال عقود من الزمن. في سنة 1986 تراجع التضخم تماماً، وازدهرت الصادرات ونما الفائض التجاري إلى أقصى مداه. وبالنسبة إلى الغالبية العظمى من العاملين كل هذه الآمال بالازدهار استمرت ثابتة، ولكن النقطة السوداء كانت في البطالة التي قلَّما تحسنت أوضاعها.

الناتج الداخلي القائم بالدولارات الأميركية			
	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٧
الجمهورية الفدرالية الألمانية	٦٥٤,٥٦٥	٦٢٢,٢٤٩	١,١١٧,٧٣١
بريطانيا	٤٥٥,٩٩٥	٤٥٥,٧٤٠	٦٦٩,٥٧٢
الناتج الداخلي القائم بالنسبة لعدد السكان (دولارات الأميركية)			
	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٧
الجمهورية الفدرالية الألمانية	١٠,٥١٠	١٠,٩٤٠	١٤,٤٠٠
بريطانيا	٨,١٨٦	٨,٤٦٠	١,٤٢٠
النسبة المئوية للبطالة قياساً على القوة العاملة			
	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٧
الجمهورية الفدرالية الألمانية	٨,٩	٩	٨,٩
بريطانيا	١٢,٥	١١,٣	١٠,٣

إن 9% من القوة العاملة، أي ما يقارب أكثر من مليونين من العمال، كانت بدون عمل.

والشيء الذي كان صحيحاً بالنسبة إلى الدول الأوروبية الغربية كان صحيحاً بالنسبة إلى ألمانيا الغربية: حتى ولو كانت الأكثرية منها قد رفعت مستويات معيشتها، فقد تشكلت في كل منها طبقة دنيا منافية. كانت هناك طبقة لا مكان لها تحت أي طبقة معترف بها: المهاجرون الذين لا يجدون لهم مكاناً في المجتمع الغربي، والذين لم يكونوا مستخدمين أو كانوا مستخدمين بصورة غير شرعية بأجور متدنية، والمرضى عقلياً بدون عائلة أو روابط عائلية، والمدمنون على المخدرات والدُّعَّار، وبعض المراهقين والذين يترددون على مناطق مثل جنينة الحيوانات في بانهوف في برلين. وأيضاً هناك الذين ينامون في علب الكرتون مثلاً تحت قناطر واترلو في لندن وفي محطات السكك الحديدية، والقليل منهم كانوا هجوميين وهم المحتلون في هافن ستراس في هامبورغ كانوا هم الاستثناء. في العديد من المدن كانت البطالة عالية جداً بشكل غير مقبول، ولكن المناخ الاجتماعي في عقد 1980 غلبت عليه في مجمله القسوة والتقشف. إن الصحة

الاقتصادية كان لها الأفضلية، وكانت الحكومات تشجع المشاريع والإنتاج في الصناعة «والعترة على المقصر «المقلعط»». وهكذا بدأت السلامة تظهر فيها خروقات كبيرة.

إن البيئة أو صحة الأرض أصبحت قضية متنامية. في ألمانيا الغربية بشكل خاص قام قسم لا يستهان به من الأمة وأخذ يحتج ضد مجتمع يجعل المصالح المادية فوق أي شيء آخر، وبالتالي فهو يضر بالبيئة. كانت هناك سيارات كثيرة وغابات تموت من جراء المطر الحمضي، وبدأت الحكومات تأخذ علماً بالأمر وتناقش التدابير لخفض التلوث. وزادت كارثة تشرنوبيل سنة 1986 حساسية الشعوب تجاه مخاطر المفاعلات النووية، وكسب الخُضْرُ كحزب المعركة ضد النوويات، وحصلت تصادمات عنيفة بين المجتمعين والبوليس عند مراكز مفاعلين نوويين بُنيا في واكر دورف وبروغ دورف. وأخذت الحكومة تدافع عن خيار الطاقة النووية ولكن هذا كان نهاية الانتشار النووي في ألمانيا الغربية، في حين كانت فرنسا تتخذ المسار المعاكس.

لقد تميزت ألمانيا الغربية بخلال هذه السنوات بأنها ذات أنشط جمهور مستعد للانضمام إلى الاحتجاج الجماهيري في قضايا كانت لا تحرك الجماهير من قبل، ولم يعد المحتجون مقصورين فقط على الشبان وعلى الطلاب كما كانت الحال في عقد 1960. وكانت هذه البادرة إشارة خير: إن الألمان لم يعودوا مروعين من قبل السلطة ومن قبل البيروقراطيين كما كانوا في الأيام السود السابقة في 1930. إن صواريخ برشنغ التي أقيمت في ألمانيا كانت سبباً لاحتجاجات مستمرة وموسعة، ولكن دبلوماسية جنشر أبقت ألمانيا الغربية على الطريق المستقيم واحتفظت بالعلاقات الفرنسية - الألمانية بحال جيدة متصرفة تصرف الأوروبيين الصالحين في المجموعة الأوروبية، وخاصة أنها أعادت العلاقات إلى طبيعتها مع ألمانيا الشرقية. وفي حين كان توحيد ألمانيا قد بات الخط الرسمي، فإن قلة في ذلك الوقت اعتقدوا بأن هذا التوحيد سوف يحصل في حياتهم. إلا أن حكومة ألمانيا الغربية قد وضعت لنفسها مهمة التغلب على التقسيم غير الطبيعي الذي تسبب به حائط برلين، وعقدت الاتفاقات لتسهيل المرور بين الدولتين الألمانيتين. كان نظام ألمانيا الشرقية قد استفاد كثيراً في التجارة المزدهرة مع ألمانيا الغربية التي أعطت لجارتها ألمانيا الشرقية تسليفات سمينة.

ومع ارتفاع معدل البطالة كان كل الجهد الحكومي ينصبّ على كبح عدد الباحثين عن مأوى، باستثناء الألمان الآتين من ألمانيا الشرقية الذين يرغبون بالدخول إلى الجمهورية الفدرالية الغربية.

إن «ألفستر بيتر» «الغرباء» لم يعودوا يجدون الترحيب كما من قبل، والعائلات التركية التي عاشت طيلة سنوات في ألمانيا الغربية أخذ أفرادها يلقون التشجيع للعودة إلى بلادهم بتقديم هبة إليهم من الحكومة الفدرالية وقلة من الأشخاص استفادت من هذه الأوضاع.

وعندما اقترب موعد الانتخابات في يناير 1987 كانت حكومة كول تعتمد على دعم قوي من قبل الناخبين الذين تحمسوا لها من جراء الازدهار الاقتصادي، والذين كانوا مستعدين للتغاضي عن البطالة. وكان جنشر شعبياً أيضاً، وكان يتمتع بسمعة بأنه وزير خارجية بارع وناجح وأنه كان قد تجاوز في رحلاته الجوية رحلات أي من سابقيه. كان كول مقيَّماً بأقل من قيمته عندما غادر، واعتبر ثقيل الظل تنقصه حاسة حسن اختيار موقع قدمه. ومع ذلك، فإن محطة التلفزيون رددت خطابه في عيد الميلاد الذي ألقاه سنة 1985، وقد حصل ذلك سنة 1986 خطأ واعتُبر الأمر حادثاً مؤسفاً.

وحصل حدث أكثر جدية بخلال زيارة ريغان في مايو سنة 1985. أثناء القيام بالاحتفال السنوي لنهاية الحرب العالمية الثانية، وكبادرة على الاسترضاء والمصالحة، قام رئيس الولايات المتحدة والمستشار الفدرالي بتقديم احترامهم للمقبرة العسكرية الألمانية، ولكن اختيار بتسبورغ كان اختياراً غير موفق لأنها - أي المقبرة - تضم العديد من قبور البوليس السري S.S ، وقُدِّمت احتجاجات، وشعر ريغان بالمضايقة. وارتكب كول هفوة أخرى سنة 1987 حين شبَّه بروباغندة غورباتشوف ببروباغندة جوزف غوبلز. ولكن الحقيقة أن هذه كانت فعلاً مضايقات بسيطة، فلا أحد يمكن أن يعتقد كم كان المستشار ثابت القدم، بمساعدة غينشر، من أجل التغلب على المصاعب التي تعترض التوحيد، فيما كان العقد ينسحب نحو نهايته.

أعطت انتخابات البندستاغ في يناير 1987 حزبي الـ CDU و CSU 223 مقعداً و44.3% من أصوات الناخبين، ونال الـ FDP وشركاؤه في التحالف 46 مقعداً و9.1% من الأصوات، ونال الـ SPD 186 مقعداً و37% من الأصوات، وتقدم الخضر بشكل مشهود فحصلوا على 42 مقعداً، ولم يحصل أي حزب آخر حتى على 1% من الأصوات. إن تأييد الأحزاب المتطرفة مثل النازيين الجدد كان تافهاً قبل التوحيد. في سنة 1989 استطاعت ألمانيا الغربية، بمناسبة مرور 40 سنة على تأسيس الجمهورية الفدرالية، استطاعت أن تشعر أنها مزدهرة وناضجة وأن الديمقراطية فيها راسخة، واستطاع الألمان أن يظهروا بمظهر الواثق لمواجهة المشاكل الكامنة أمامهم في المستقبل.

الفصل الثالث والثمانون

إيطاليا المعاصرة ،
التقدم بالرغم من السياسة

في إيطاليا لم يُعْزَ الاحتجاج والمشاغبة اللذين حصلا سنة 1968 إلى مجموعات الطلاب ولا إلى انتفاضات الشباب، بل فُرضت كنتيجة لهبَّة نضالية قام بها العمال الصناعيون. إن انقسام وضعف الحركة النقابية أمكن التغلب عليها بالصفقات التفاوضية المحلية وبنمو التنظيمات الصناعية فيما يسمى بمجالس المصانع. إن الحركة الماركسية الطلابية الاحتجاجية بذرت جذورها في العمال بخلاف حال ألمانيا الغربية وفرنسا، حيث يلاقي الطلاب المحتجون القليل من العطف من الشعب العامل الذي بفضل الضرائب المفروضة عليه على أن يعطي الطلاب الوقت للمناقشات وللامتناع عن الدرس وهي أمور لا تنتهي. في بريطانيا بدت الاحتجاجات الطلابية وتأثيرات الطلاب مهمولة خارج الجامعات، ربما بسبب أن السلطات تحض الطلاب على اللـهو والتسلية أو ربما على انتقاد السلطة حين تسمح بمثل هذه المشاغبات في أماكن محددة، أما في إيطاليا فقد بدت الاحتجاجات وانتهاكات النظام أكثر جدية وأكثر عمقاً.

إن الخريف الحار في سنة 1969 شهد العديد من الإضرابات التي تسندالمطالبة بأجور أعلى وبظروف عمل أفضل. إن الشعب الإيطالي لا يمكن أن يقاد بسهولة. هناك قلة احترام للسلطة وهناك فقد لاحترام المؤسسات وللزعامة السياسية، وقلة الاحترام هذه منتشرة بين كل الأحزاب وهي من التراث. وأعطى التشريع العمالي في السنة التالية، أي في سنة 1970، النقابيين مزيداً من النفوذ. إن الاقتصاد الإيطالي بدأ يعاني من ضعف مميز: التضخم ارتفع في منتصف عقد 1970، وارتفاع أسعار النفط المفاجئ ضرب الاقتصاد الإيطالي بقسوة حتى تجاوزت أجور العمال إنتاجيتهم. أما الجنوب الزراعي فكان يتجرجر متأخراً جداً وراء الشمال الصناعي، وتباطأ نمو الاقتصاد الإيطالي. وإن كان المعدل السنوي لنمو الناتج القومي القائم قد ظل في عقد 1970 يتجاوز 3%، إلا أنه كان يتراجع بشكل واسع من سنة إلى سنة. إن النكسات الاقتصادية والغليان الاجتماعي انعكسا في عدم استقرار الحكومات من سنة 1968 إلى سنة 1976. إن الحزب

الديمقراطي المسيحي قلما تغيرت قوته الانتخابية، ولكن الانقسامات الداخلية والألاعيب السياسية المستمرة بين الشركاء المتخالفين، الذين قلما كانوا يتوافقون إلا على الحاجة إلى استبعاد الشيوعيين، كانوا يتسببون بأزمات حكومية متتالية. وكان التوجه العام يرمي إلى تشكيل خط وسط يساري، وكان التشريع القائم يعكس هذا الأمر بحيث نجح في إبعاد السياسة عن طلبات الكنيسة بعد أن أصبحت إيطاليا دولة علمانية بشكل متزايد. واستمرت الكنيسة تعارض الطلاق بقوة وكذلك فعلت زعامة حزب الديمقراطيين المسيحيين.

ولكن حينما جرى الاستفتاء العام في سنة 1974 ساندت غالبية الشعب الإيطالي الطلاق، وحقوق المرأة أيضاً سارت مسارها تدريجياً في إيطاليا بخلال عقد 1970 وعقد 1980 كما في غيرها من البلدان في العالم الغربي، وكسب الشباب المزيد من النفوذ بعد أن خُفِّض سن الانتخاب من 21 إلى 18 سنة (سنة1974).

في محاولة أخرى لإصلاح الصورة السياسية الإيطالية، تمَّت تحسينات في مسألة اللامركزية والاستقلال الإقليمي. وأعطت الانتخابات الإقليمية الأولى في سنة 1970 تقدماً محدوداً فقط، فقد سمحت هذه الانتخابات بمشاركة الشيوعيين في الحكم المحلي دون أن تقبل بوجود الشيوعيين في الحكومة المركزية.

وقدم الحزب الشيوعي، بالمقارنة، إدارة فعالة في المناطق الوسطى الحمراء: مناطق إميليا، رومانيا، أمبريا وتوسكانا، إذا ما قورنت بالفساد الحاصل في المناطق الأخرى. هذا الجواب الشيوعي على الإنعاش وعلى الحاجات البيئية حفَّزت الديمقراطيين المسيحيين والأحزاب الأخرى للتنافس على هذه القضايا، ولكن التصافق السياسي والسلطة المركزية في روما رغم ذلك سيطرت، فعطلت تنامي الاستقلال الذاتي الإقليمي الحقيقي كما نص عليه الدستور الإيطالي. الشيء الذي لم يحققه النظام الإقليمي هو التوازن بين الأكثر غنى والأكثر فقراً من مناطق إيطاليا. في سنة 1978، في مقابل ناتج قومي قائم للفرد - بالنسبة إلى إيطاليا ككل مقداره 100 - إن المنطقة الأفقر كالابريا في جنوب «الحزمة» توصلت إلى ما يقارب نصف هذا المعدل (53) والمنطقة الأغنى - فال دوستا في المقرن الشمالي الغربي - حققت ثلاثة أضعاف هذا المعدل (157)، في حين أن شمال إيطاليا الصناعي حقق أكثر من ضعفي الناتج القومي القائم الحاصل في الجنوب، وهكذا ظلت إيطاليا منقسمة اقتصادياً.

كان هناك جانب مظلم في تاريخ إيطاليا الحديث. إن النضال السياسي العميق الجذور خلق عنصراً متعصباً متطرفاً. إنه صغير العدد، ولكنه قوي في وطأته بسبب التكتيكات الإرهابية العنيفة المستعملة. وأشهر هذه العناصر هم «الدوريات الحمراء». زرعت قنابل في قطارات السكك الحديدية في ميلانو وبولونيا وغيرها وتسببت بخسائر كبيرة في الأرواح، وكان هدفهم تدمير

البنية الاجتماعية والسياسية الديمقراطية. وأشهر عمل للدوريات الحمراء الإرهابية هو خطف ألدو مورو في مارس 1978، وهو زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي، عندما كان في طريقه إلى البرلمان. وطلب الإرهابيون إطلاق سراح ثلاثة عشر رجلاً من أتباعهم، ووقفت الحكومة موقفاً صلباً رغم رسائل مورو الضارعة. وبعد ثمانية أسابيع وُجد جسد مورو مرمياً في صندوق سيارة في وسط روما، وكان الغضب العام كبيراً إلى درجة أنه نشَّط الديمقراطية في إيطاليا بدلاً من إضعافها. ولكن الإرهاب استمر حتى بلغ حداً مرعباً في أغسطس 1980 عندما وضعت قنابل في محطة سكة حديد بولونيا عندما كانت مكتظة بالسياح، ومات من جراء ذلك أربع وثمانون ضحية.

وعانت إيطاليا أيضاً من المشاكل الشائعة في أوروبا الغربية يومئذ وأبرزها الهجرة. فهي لم تعد متأخرة أو أنها على حدة. لقد كان على الإيطاليين - منذ زمن بعيد - أن يهاجروا إلى البلدان الأكثر ازدهاراً تفتيشاً عن عمل، والآن أصبح الأفارقة يأتون إلى إيطاليا. وكما هي الحال في بقية أوروبا الغربية، كان تدفق المهاجرين - الذين يقومون غالباً بالأعمال اليدوية لقاء أجر ضئيل - غالباً ما يقترن وجودهم بمشاكل الاستغلال والتمييز العنصري والفقر والإجرام والتوتر. في الانتخابات العامة في سنة 1976، أمل الحزب الشيوعي - بعد أن أصبح بقيادة أنريكو بيلنغر - بالتقرب من الديمقراطيين المسيحيين، بعد أن جاهر بيلنغر علناً بعدائه لموسكو ودورها القيادي في النهضة الشيوعية الأوروبية، الأمر الذي حسَّن موقف الحزب وقارب النجاح في ذلك.

وطالب الشيوعيون بكامل قبولهم في داخل المجتمع السياسي، بما فيه دخولهم في حكومة الوحدة الوطنية، وكانت تدعمهم أحزاب اليسار. وتنبَّه لذلك شركاء إيطاليا في الناتو، وأنذروا الزعامة الديمقراطية المسيحية بخطورة هذه الخطوة.

ولتفادي خطر استحالة تشكيل حكومة في إيطاليا وخطر أن تصبح إيطاليا غير قابلة للحكم، لأن الديمقراطيين المسيحيين لم يستطيعوا تشكيل ائتلاف مع غير الشيوعيين حتى يحصلوا على أكثرية، تم الاتفاق مع الشيوعيين في سنة 1976 على أن يساندوا حكومة أقلية مؤلفة من الديمقراطيين المسيحيين لقاء دخولهم في الاستشارات.

انتخابات مجلس النواب ١٩٧٢ – ١٩٨٧										
	١٩٧٢		١٩٧٦		١٩٧٩		١٩٨٢		١٩٨٧	
	٪	المقاعد	٪	المقاعد	٪	المقاعد	٪	المقاعد	٪	المقاعد
الحزب الشيوعي	٢٧,٢	١٧٩	٣٤,٤	٢٢٧	٣٠,٤	٢٠١	٢٩,٩	١٩٨	٢٦,٦	١٧٧
الحزب الاشتراكي	٩,٦	٦١	٩,٧	٥٧	٩,٨	٦٢	٤١١	٧٣	١٤,٣	٩٤
الاشتراكيون الديمقراطيون	٥,١	٢٩	٣,٤	١٥	٣,٨	٢٠	٤,١	٢٣	٣	١٧
المسيحيون الديمقراطيون	٣٨,٧	٢٦٦	٣٨,٨	١٦٣	٣٨,٣	٣٦٢	٣٢,٩	٢٢٥	٣٤,٣	٢٣٤
الحزب الليبرالي	٣,٩	٢٠	١,٣	٥	١,٩	٩	٢,٩	١٦	١٢	١١
الحزب الجمهوري	٢,٩	١٥	٣,١	١٤	٣	١٦	٥,١	٢٩	٧,٢	٢١
الفاشست الجدد	٧٨	٥٦	٦,١	٣٥	٥,٣	٣٠	٦,٨	٤٩	٥,٩	٣٥
آخرون	٣,٨	٠	٣,٢	١٠	٧,٥	٢٤	٦,٩	١	١٠,١	٤١

هذا التضمين للشيوعيين في حكومة البلد الذي سُمِّي «التحالف التاريخي» انتهى بعد انتخابات 1979، عندما شكَّل الديمقراطيون المسيحيون حكومة تحالف جديدة مع اليسار غير الشيوعي.

إن انتشار الفساد وتأثير بيع الأصوات Peddling ظل يعيق مسار الديمقراطية الإيطالية. إن الروابط بين الديمقراطيين المسيحيين والمافيا في صقلية تسببت بالحرج الشديد للحزب، وإن فضيحة بيوت الدعارة Freemason التي اشتهرت بـ P2 والتي انفجرت سنة 1981 كانتا نذير سوء وحساستين. إن جماعة المساكنة Lodiga شكلوا مجتمعاً سرياً قوامه ألف عضو تقريباً مأخوذين من النخبات السياسية والإدارية والعسكرية، وفيهم أعضاء من الحكومة وقد امتدت علاقاتهم إلى عالم الجريمة والمال العالمي.

وكشفت التحقيقات المتأخرة عن تنظيم سري خفي «المعتم (Murky)» «اتخذ له اسم منظمة «غلاديو». لقد وُضع في الأصل في مطلع الحرب الباردة كمجموعة عسكرية سرية تتحرك للعمل ضد استيلاء الشيوعيين على إيطاليا أندريوتي، وتسببت التحقيقات القضائية سنة 1990 بالحرج الشديد للنخبة السياسية الحاكمة، وبدا أنها قد أصبحت منظمة إرهابية يمينية متطرفة سعت إلى التحريض على أعمال عنف ضد اليسار. وسرت شائعات تقول بأن «غلاديو» كانت مسؤولة عن أعمال إلقاء قنابل في عقدي 1970 و1980 بما فيها انفجار محطة سكة حديد بولونيا. والمبدأ يقول بأن «غلاديو» قصدت بعملها هذا تشويه سمعة اليسار، الذي اعتُبر إرهابيوه مسؤولين عن هذه التجاوزات. إذا صح هذا فإن «غلاديو» كانت خارجة على السيطرة مثل «الدوريات الحمر». الشيء الواضح أن «غلاديو» تنتمي إلى الجانب غير المقبول من السياسة الإيطالية، ومع ذلك

فإنه دليل عافية أن يوجد سياسيون آخرون وموظفون مدنيون ورجال مسؤولون في المناطق يريدون إخراج الفساد إلى العلن. إن المحاكمات الجماهيرية للمافيوزو في بالرمو في منتصف عقد 1980 تدل على شجاعتهم وتصميمهم. إن الحرب ضد الفساد لم تُكتسب بعد، ولكنها على الأقل مستعرة (من هي الجهة التي تريد تشويه سمعة اليسار؟).

في حقبة من الاستقرار السياسي المستقوية بإصلاحات مالية قام بها بتينو كراكسي، وهو أول اشتراكي يصبح رئيساً للوزارة وقد شكَّلها بأكثرية يدعمها الحزب الديمقراطي المسيحي، أخذ الاقتصاد الإيطالي يسير نحو العافية وتراجع التضخم إلى حد مقبول (5%) وكذلك تراجعت البطالة، ولكن مشاكل إيطاليا الأساسية ما تزال قائمة. إن الهوَّة بين الشمال والجنوب تتسع. إن الصناعة في الشمال تتقدم بشكل تنافسي داخل أوروبا الغربية، أما الأقاليم الواقعة جنوبي روما، رغم ثلاثين سنة من المساعدات التنموية، فما تزال متخلفة وغير قادرة على المنافسة مع وجود استثناءات قليلة. إن إقليم أبرورز، غربي روما، وسكانه مليون ومائتي ألف، لم يعد مربوطاً بالمزارع الفقيرة، فقد طوَّر صناعة حديثة وسياحة. هل يشكل هذا طليعة أحداث مفيدة ستحصل؟ هناك دلائل قليلة على هذا في كالابريا وصقلية أو سردينيا. إن عشرين مليون إيطالي يعيشون في الجنوب. في مطلع عقد 1990 واحد من أصل خمسة عاطلين عن العمل، ويعيش ست وثلاثون مليون إيطالي في النصف الشمالي حيث واحد من أصل أربعة عشر عاطلاً عن العمل، ومستوى المعيشة في الشمال أعلى بضعفين.

عندما تكاملت أوروبا الغربية واندمجت في عقد 1990 ظل الجنوب من إيطاليا يجرجر متأخراً في الوراء. وإذ بقيت الحكومات الإيطالية غير مستقرة والبشائر غير مشجعة فإن سوء إدارة الموارد العامة، وتزايد الدين العام بشكل ضخم، وكذلك عدم فعالية جيوش الموظفين واستمرارها في الإعاقة، وكذلك مصالح الجماعات قد استمر يتعيش على أموال الدولة، كل ذلك شكَّل عبئاً ضخماً يحمله بصورة رئيسية القطاع الصناعي الخاص في معظمه والفعال الموجود في الشمال وبدون إصلاح سياسي سوف تظل هذه المشاكل تتضخم وتتركز.

وعمل كراكسي على أن يبقى في الحكم حتى أغسطس 1987، أي أقل من أربع سنوات، وهو أمر لا سابقة له. في الانتخابات التي جرت في ذلك الشهر كسب هو نسبة مئوية من الأصوات أعلى، نالها على حساب الديمقراطيين المسيحيين الذين كسبوا رغم ذلك ضعفين من الأصوات التي حصل عليها الاشتراكيون. إن تحالف الاشتراكيين والديمقراطيين المسيحيين تحت قيادة كراكسي كرئيس للوزراء كانت مجرد توافق انتخابي خالص أكثر مما كانت اتفاقاً على أهداف مشتركة أو على ثقة متبادلة، وحل محل هذا الحلف تحالف ضعيف بين خمسة أحزاب على رأسها الحزب الديمقراطي المسيحي ومعهم الاشتراكيون من أتباع كراكسي. في مارس 1988 جاءت حكومة

جديدة وعلى رأسها رئيس ديمقراطي مسيحي مع مشاركة غير مريحة مع كراكسي، هذه الحكومة نجحت بفضل إلغاء الاقتراع السري الذي لم يعد من موجب له في المجلس عند بحث القضايا. وفي مارس 1989 عندما سحب كراكسي حزبه من التحالف استقال رئيس الوزارة الديمقراطي المسيحي، وكان لا بد من مضي تسعة أسابيع للعثور على رئيس جديد. في يوليو 1989 أصبح السياسي العتيق جيليو أندريوتي رئيساً للوزارة للمرة السادسة وقاد الحكومة التاسعة والأربعين بعد الحرب بفضل تحالف آخر بين خمسة أحزاب وفيهم اشتراكيو كراكسي، وهكذا ظل استقرار الحكومة مرتكزاً على التعاون بين الديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين وهو تحالف سمح لكراكسي بأن يرفض الكثير من شروطه.

من صور السياسة الإيطالية الفريدة في أوروبا الغربية هي صورة التغيير الصغيرة نسبياً في حصص الأصوات بين اليمين واليسار. كانت الأكثريات في البرلمان تحقق في بعض الأحيان عن طرق إجراء الصفقات مع الشيوعيين، الذين استطاعوا بهذا الشكل أن يؤثروا في الحكم الوطني بدون أن يكونوا جزءاً من الحكومة. وفي الأقاليم لم يكن التحالف الاشتراكي الشيوعي أمراً غير مألوف، وبهذا لم يكن الشيوعيون مستبعدين تماماً من التحالفات التي تحكم إيطاليا. في مطلع عقد 1990 كان الديمقراطيون المسيحيون في الحكم باعتبارهم أكبر شريك في التحالف الحكومي وبدون انقطاع منذ تحرير إيطاليا. والتغييرات في السياسة حصلت رغم ذلك، وهي تغيرات قلما عكست التأرجحات السياسية التي حصلت في أوروبا الغربية. هذه التغيرات لم تكن تحصل في إيطاليا بسبب انتقال الحكومة فيما بين الأحزاب المتعارضة، بل نتيجة تغيير الأحزاب لاتجاهاتها. كانت سياسات الأحزاب براغماتية عملية، فالحزب الشيوعي غيَّر مساره والحزب الاشتراكي قلما كان اشتراكياً والديمقراطيون المسيحيون لم يكونوا دائماً يتبعون سياسة يمين الوسط، وكل ذلك جعل التغيير في توجهات الحكومة ممكناً. إن عقد 1990 طرح المشاكل القديمة بشكل أكثر حدة على السطح: إن فضيحة فساد المافيا والاتجار بالمخدرات قد انتقلت إلى الشمال، وقد صُدمت إيطاليا كلها عندما قُتل اثنان من عظماء القضاة الذين كانوا يحاربون المافيا في ربيع وفي صيف 1992. وأظهرت الجريمة المنظمة أنها تعمل تحت سيطرة الحكومة، والفضائح عن الفساد أبعد الشعب عن السياسيين الذين لا يخدمون إلا أنفسهم. والعجز الكبير الذي سببه الإنفاق الحكومي قد زاد مديونية البلد بخلال عقد 1980، وبذات الوقت كانت البنية التحتية الإيطالية: سككها الحديدية وطرقاتها ووسائل المواصلات السلكية منهارة متهاوية.

وبشكل ما أديرت السياسة الإيطالية لكي تتحدى خطورة الماضي. إن إيطاليا، وهي من الأعضاء المؤسسين للمجموعة الأوروبية، قد ساندت بحماس الوحدة النقدية والسياسية التي نصت عليها معاهدة ماستريخت، ولكن ظروف إيطاليا الاقتصادية الخطرة جعلت فكرة تلاقي اقتصادها مع اقتصاد فرنسا وألمانيا بخلال سنوات قليلة أمراً يصعب تنفيذه بجدية.

إن انتخابات 1992 العامة قد أضعفت التحالف الرباعي الحاكم وتركت الحكومة تحت رحمة أكثرية ضعيفة، حيث إنها لم تكن تأمل بالقيام بأية تدابير إصلاحية جدية. وكنتيجة لذلك طُلب إلى جيليانو أماتو، وهو النائب والزعيم للحزب الاشتراكي، طُلب إليه من قبل الرئيس أن يشكل الحكومة الـ51 في إيطاليا. وقد واجه أماتو مشكلة نيل الثقة البرلمانية من أجل إصلاحات مالية ضرورية لإنقاص تقديمات الإنعاش الاجتماعي ومعاشات التقاعد، ولم تكن هناك سبل أخرى لمواجهة العجز المالي المتزايد في إيطاليا. في سبتمبر 1992 واجهت إيطاليا النقمة التي أصابت بريطانيا أيضاً، لكي تخفض قيمة عملتها ولكي تتخلى عن آلية تحديد صرف العملة. في مطلع عقد 1990 بدت إيطاليا وكأنها قد وصلت إلى منعطف حاسم. فالفضائح السياسية وإجرام المافيا والانهيار الاقتصادي كلها تسببت بأزمة وطنية مستمرة، وكان المطلوب إصلاحات جذرية وبسرعة لا أن يُكتفى بالكلام عن الإصلاحات فقط.

إن التحقيق بالجرائم بدأ من قبل قضاة أعضاء في المحاكم في ميلانو سنة 1992، وشمل كراكسي بشكل متزايد. في سنة 1993 كشف هذا التحقيق عن فساد متأصل في السياسة والمال وطاول المقامات العليا في الحكومات المحلية والوطنية وفي التجارة. حتى أندريوتي، وهو أقدم سياسي بقي حياً وقد استلم رئاسة الحكومة سبع مرات، اتُّهم بأنه يعمل في خدمة المافيا. وأدى انهيار الحرب الباردة إلى كشف فضائح السياسة الإيطالية. إن حكومات التحالف التي شُكِّلت من قبل الديمقراطيين المسيحيين وأبقت الشيوعيين خارج الحكم فقدت مبررها. إن العديد من زعماء الأحزاب، وزراء ونواب، قد مسَّتهم الفضيحة واتُّهموا بالفساد بحيث إن اللعبة السياسية لم تكن تستطيع الاستمرار كما في السابق. وأصيب الناخبون بالإحباط، وكان رجال الأعمال يريدون التخلص من الهدر الحكومي، وشعب الشمال تعب من إعالة الجنوب، والبطالة فاقت الـ10%، وهكذا أصبح مطلب التغيير السياسي أمراً لا يمكن مقاومته.

وجرت الإصلاحات في وقتها، أي في وقت الانتخابات الوطنية في مارس 1994، وأسندت ثلاثة أرباع المقاعد إلى الرابحين الأوائل الذين تجاوزت أصواتهم الحد المطلوب، أما الربع الباقي فقد أُسند على أساس التمثيل النسبي القديم إنما على أساس 5% جديدة كعائق. إن السياسيين من الأحزاب القائمة تسارعوا ليلبسوا لباساً جديداً، والحزب الشيوعي الشبيه بأبي الهول ظهر باسم جديد كحزب ديمقراطي لليسار (PDS) ، وهناك أقلية من الحزب الشيوعي القديم سموا أنفسهم باسم «الشيوعيون الجدد». والمغضوب عليهم من أعضاء الحزب الديمقراطي المسيحي عادوا إلى ماضيهم السابق الفاشستي ودخلوا الانتخابات باسم الحزب الشعبي الإيطالي. ولكن كانت هناك قوى جديدة تماماً مثل الحلف الشمالي بقيادة أمبرتو بوسي، وهو حزب إقليمي أراد فرط الحكومة المركزية وطالب بحق الاحتفاظ بالثروة التي ولدتها الصناعة في هذه المنطقة، وقام هذا الحلف

بإضراب أولي في انتخابات 1992. والحدث الحقيقي في سنة 1994 هو ظهور حزب يميني معاد للاشتراكية ومطالب بحرية السوق، وهو الابن الروحي لرجل الأعمال الساحر سيلفيو بيرلوسكوني الذي كان يمتلك ثلاث قنوات تلفزيونية وطنية ويمتلك نادي «فوتبول» ميلانو الذي كانت صرخته في اللعب هي كلمة «فورزا» (القوة) والتي أوحت باسم حزبه «فورزا إيطاليا». وتشكل هذا الحزب قبل انتخابات مارس 1994 بأسابيع قليلة لكي يوقف انتصار اليسار المتوقع. وحصل بيرلوسكوني على انتصار غير متوقع. وجرت الانتخابات على أساس تحالف مجموعات: بين أهل اليسار باعتبارهم من التقدميين، وبين أهل اليمين تحت اسم «التحالف من أجل الحرية»، وبين أهل الوسط تحت اسم «التعاقد من أجل إيطاليا».

ولكن هل الاستقرار السياسي قد أصبح أكثر قرباً؟ كانت هناك اختلافات كبيرة بين الأحزاب جعلت التحالفات الثلاثة والوسط ضعيفاً. إن السياسة الإيطالية كانت مستقطبة وبهذا كان التكتل لا بد منه، ومع ذلك تغيرت السياسة الإيطالية بغير ما كان متوقعاً في سنة 1994 وبدون سؤال وبدون قضية.

الفصل الرابع والثمانون

ماذا يمكن أن يجعل بريطانيا أكثر ازدهارا؟
علاجات المحافظين وعلاجات العمال

بخلاف ما توقعت بقية العالم، فإن الشعب البريطاني لم يبذل أي جهد للمحافظة على إمبراطوريته الضائعة أو في سبيل التوق إلى الأمجاد الماضية. فإلى جانب الأزمات الخارجية التي كانت بريطانيا متورطة فيها بشكل مباشر، مثل أزمة برلين سنة 1948، وأزمة السويس سنة 1956 وأزمة فوكلاند سنة 1982، القليل القليل من الأزمات التي حصلت في العالم الخارجي صرفهم عن القضايا الداخلية. كان اهتمامهم منصباً بشكل غالب على الاقتصاد في الداخل وعلى مساوئ الأمور والحد منها، وعلى النقابات وتنامي نفوذها، وكذلك هل تستطيع بريطانيا أن تواجه، وفيما بعد هل تستطيع أن تتحدى التقدم المشهود الحاصل في دول أوروبا الغربية من جيرانها؟ وقبل كل شيء كان البريطانيون مشغولين في: «هل يشعر البريطاني بالثقة والأمل في أوقات أفضل تنتظره؟». هذه القضايا هي التي كانت تحسم الانتخابات. كان على وزراء المالية أن يطوروا سياسات من شأنها أن تخلق ظروفاً اقتصادية سليمة وأن تخلق مزاجاً قوياً في أيام الانتخابات.

كان حزب العمال وحزب المحافظين يهاجم كل منهما السياسة الاقتصادية التي يتبعها الآخر، وإن كان التوافق هو الذي يسود عملياً في العديد من قضايا السياسة الداخلية، على الأقل حتى سنة 1979، مثل: تأمين العمالة الكاملة، دعم الاقتصاد المنهار وتحقيق التقدم الاقتصادي. لا شك أن هناك ثمناً يجب دفعه. فتشغيل اليد العاملة أكثر يعني إنتاجاً أقل، والصناعات المحمية تصبح أقل قدرة على المنافسة، الإفراط في الضريبة التصاعدية لمواجهة أكلاف هذه السياسة يجب أن تكون دقيقة. كانت بريطانيا تتجرجر وراء مستويات المعيشة التي ترتفع ببطء أكثر من مستويات المعيشة في الدول الأوروبية المجاورة، وإن كانت الإحصاءات الاقتصادية وحدها لا تعكس حقيقة نوعية الحياة. إن تملُّك المساكن في بريطانيا على سبيل المثال قد امتد حتى شمل المجموعات ذات الدخل المتدني نسبياً وذلك أكثر من دول أوروبا القارية.

وسعت سياسة الحكومات إلى زيادة الإنتاجية وإلى نمو الصناعات التصديرية وإلى تقليص

الاستيرادات من السلع الاستهلاكية، من السيارات إلى البرادات، ومن آلات الغسيل إلى التلفزيون، التي تعتبر اليوم من المستلزمات الأساسية. فإذا أمكن سد هذه الاحتياجات من الإنتاج المحلي، وإذا استطاعت بريطانيا أن تصدر ما يكفي لاستيرادها الضروري، فإن الاقتصاد يمكن أن ينمو بشكل صحيح. وحصل تقدم، ولكن الاقتصاد كان يمر في أزمات أو في ما يسمى بالتوقف الاقتصادي وسوء الإدارة مما أخذ يطبع سياسة الخزينة بطابعه.

وعودة إلى بداية عقد 1950. كان الاقتصاد البريطاني ما يزال يحتفظ بطابعه الخاص من حيث التصنيع، وكانت حاضرة لندن تساهم في تحقيق مكاسب غير منظورة مهمة عن طريق تقديم الخدمات المصرفية والتأمينية. كانت أوروبا الغربية يومئذٍ تستردّ عافيتها من الحرب، ولكن التوجه العام بدا واضحاً من خلال الإحصاءات الموضوعة على الطاولة.

كان الاقتصاد البريطاني يعاني من مشكلة أخرى. إن متوسط معدل النمو السكاني المتراوح بين 2 و3% كان يخفي تنوعاً كبيراً بين الانطلاقة التنموية السريعة في سنوات الازدهار والتوقف عند النمو البطيء في بعض الحقب. إن المعدل السنوي للنمو الوسطي في الإنتاج الصناعي في سنوات الانطلاق من سنة 1953 إلى 1955، ومن سنة 1959 إلى 1960، ومن سنة 1962 إلى 1964 هذه المعدلات الوسطية المحترمة كانت 5.8% سنوياً، ولكن سنوات التوقف فيما بين سنوات 1955 إلى 1958، 1960، 1962، 1966 رفعت الإنتاج بمعدل مئوي سنوي مقداره 9 0%. وبخلال عقد 1970 ومطلع عقد 1980 كانت الهوة بين إنتاج بريطانيا وجيرانها في النمو الصناعي أقرب إلى أن تكون تراجعاً، وإنتاجها الصناعي قد هبط بعمق مما خلق أزمة بطالة على مستوى واسع.

الناتج القومي القائم بين ١٩٥١ – ١٩٧٨ (المتوسط السنوي المئوي لمعدلات النمو)							
الأعوام	اليابان	الولايات المتحدة	بريطانيا	ألمانيا الغربية	فرنسا	إيطاليا	البلدان المنخفضة
١٩٥١-١٩٧٣	٩,٥	٣,٧	٢,٧	٥,٧	٥	٥,١	٥
١٩٧٣-١٩٧٨	٣,٧	٢,٤	٠,٩	١,٩	٢,٩	٢,١	٢,٤

وبالأرقام النسبية لم تكن بريطانيا تسير بصورة جيدة. ولكن الشعب كان يقارن مستوى معيشته بسنوات سابقة، لا مع مستويات معيشة جيرانه من الدول القارية الأوروبية. بخلال حكم المحافظين من سنة 1957 إلى 1964 ارتفعت مستويات المعيشة بشكل واضح وتحسنت عمليات السكن وفعالية الخدمات الاجتماعية، وقامت مصلحة الصحة الوطنية التي رفعت العبء المالي عن المرضى وقدمت الأجور العالية الحقيقية والتعليم الأفضل وكذلك التقديمات للمتقدمين في السن. ونعمة العمالة الكاملة اعتبرت وكأنها القاعدة. كانت هناك فرص عمل للمهرة وبدايات جديدة في

المهن الحرة وفي الوظيفة العامة المدنية. وكان هناك المزيد من الأماكن في الجامعات وازدادت المنح المقدمة الأمر الذي سهَّل خرق الحواجز الطبقية وبصورة خاصة أمام الجنود المُسرَّحين. والمساواة الكاملة في فرص العمل لم تنوجد على الإطلاق في الماضي أكثر مما هي الآن. وكذلك لم يكن هناك حواجز لا يمكن تجاوزها أمام الموهوبين وأمام الذين يقومون بأعمال شاقة بالمقارنة مع المسنودين من فوق. وبالمقارنة مع ما قبل الحرب أصبحت بريطانيا أفضل بلد للعيش فيه.

كانت سنوات حكم هارولد ويلسون كرئيس للوزارة من سنة 1964 إلى 1970 رائعة بالنسبة إلى التفكير الجديد ومن أجل التصدي لتحسين الإنجاز البريطاني في اقتصاد مختلط يجمع بين مشروع الدولة والمشروع الخاص. واعتقد ويلسون أن على الحكومة أن تكون أكثر تدخلاً وأن تطبق التخطيط الإرشادي الذي ثبت نجاحه في ألمانيا وفي فرنسا. وكانت غاية هذا الهدف هي محاولة إقامة رابط بين الأجور العالية والإنتاجية. كانت الأسعار والمداخيل منظمة بشكل إلزامي من قبل مكتب تعينه الحكومة أنشئ في سنة 1965. في مارس 1966 استلم ويلسون البلد ونجح بأكثرية عمالية ضخمة، ولكن في السنة التالية دخل الاقتصاد في معاناة قاسية وكانت الليرة الاسترلينية قد فقدت قيمتها متأخرة عن مماشاة التغيير العالمي. وفشلت المحاولة من أجل التنسيق بين التخطيط الاقتصادي الوطني بواسطة وزارة الشؤون الاقتصادية، التي كان رئسها النائب جورج براون الزعيم العمالي، فشلاً تاماً. إن التزامات بريطانيا الخارجية والعسكرية شرقي قناة السويس كانت قد انتهت سنة 1968. ووسع ويلسون سيطرة الدولة وأعاد تأميم الفولاذ وهي خطوة كلفت دافعي الضرائب في المدى البعيد أكلافاً باهظة، وأدى تدني الأجور ونقمة العمال إلى العديد من الإضرابات. ومع حزب العمال الذي كان مرتبطاً من الناحية المالية بالنقابات لم تستطع الحكومة أن تضع تشريعاً فعالاً يحد من نفوذ النقابات مما تسبب بعلاقات صناعية غير متوازية. تلك كانت هي الثغرة الكبرى في التخطيط العمالي من أجل بريطانيا أكثر فعالية. إن استثمارات الدولة المباشرة لم تكن دائماً ناجحة، وإن كانت الصناعة الخاصة لم تكن تختار دائماً الطريق السليم أيضاً. إن اندماج صانعي السيارات البريطانية داخل لايلاند وحدها سرَّع في تراجع هذه الصناعة التي كانت قوية في المنافسة وناجحة. وأراد ويلسون أيضاً إدخال بريطانيا في المجموعة الأوروبية الاقتصادية ولكنه رفض مرة ثانية حينما استعمل ديغول الفيتو ضد طلب بريطانيا في نوفمبر 1967.

واهتم حزب العمال بشكل خاص بالسياسة الرامية إلى التساوي في فرص العمل أمام كل الشباب البريطانيين. وأعيد تنظيم المدارس على أساس المقدرة والمهارة الشاملتين. وقد نجح العمال أكثر في متابعة الالتزام بتوسيع الجامعة والتعليم العالي وهو مشروع أطلقه المحافظون أولاً. ولكن الثغرة المستمرة كانت عدم الالتفات إلى التعليم المهني الذي لم يُعطَ القيمة

الأكاديمية التي أعطيت للمواضيع الأخرى وهو اهتمام قد سبقت إليه ألمانيا منذ زمن بعيد على سبيل المثال. إن «المدرسة الرسمية» المميزة لم تلغ وهكذا استمرت تدعم المجتمع المبني على الطبقية وإن كان التحرك فيما بين الطبقات قد ازداد بشكل واضح. لقد ازدادت الطبقات الوسطى وكذلك ازدادت ثقافة الطبقة الوسطى. والمزيد من الشباب كانوا يتوقون إلى الحصول على مسكن ويفضلونه على الحصول على مدخول. وبخلال سنة 1970 كان نصف المساكن يشغلها مالكوها. في سنة 1961 وحدها سافر إلى الخارج أربعة ملايين بريطاني في عطلاتهم. في سنة 1984 قام مليون ونصف فقط بالرحلة إلى الخارج. كانت آلات واشنطن من التلفزيونات والسيارات قد أصبحت شائعة ولم تعد حكراً على القلة.

وأخذت النساء يطالبن بالمساواة في الحقوق: إن حبة منع الحمل أعطتهن ملء السيطرة على حياتهن الجنسية. رغم استمرار أعمال العنف، خاصة في شمالي إنكلترا وفي شمالي إيرلندا، كانت سنوات عقدي 1960 و1970 سنوات افاق منفتحة وحريات متنامية.

من بين المناطق المظلمة كانت أوساط المدن المهملة، وذلك بسبب البطالة والمخدرات والتوتر العنصري الذي فاقمتها بطالة الشبان. إن الجيل الثاني والجيل الثالث من المهاجرين (الأغراب)، وقد تربى على الحقوق المدنية وعلى حركات الاحتجاج، لم يكن ليرضى بتقبل التمييز العنصري كما فعل آباؤهم وأجدادهم من قبل. وحصلت مشاغبات في لندن - «نوت هيل» سنة 1958 كانت مقدمات تنذر بما سيحصل في بريستول، بريكستون، ليفربول (توكستت)، في صيف 1981، وهاندسورت سنة 1985. وكلها جذبت الانتباه إلى المشاكل الحاصلة في أماكن الاكتظاظ السكاني، وفي مناطق المدن المحرومة. في عقد 1970 وعقد 1980 حصلت ظاهرة جديدة تهدد التماسك الاجتماعي القوي في بريطانيا، هذه الظاهرة هي المجموعات الكاملة المنبوذة من المجتمع، مثل الشبان السود غير المدربين وكذلك البيض، الذين تراجعت آمالهم بالعمل فأصبحوا يفتشون عن التغيير، عن مجتمع بديل حيث لا يتكلون على عطايا الإنعاش. بالنسبة إليهم كان سياسيو وستمنستر بعيدين عنهم وغير واقعيين.

ولكن بطالة الشباب في عقدي 1970 و1980 لم تكن بالضبط محصورة ببريطانيا، لقد ضربت البطالة دول أوروبا الغربية. ثم إن وجود الاقتصاد الأسود يجب أن يحسب له حساب، فالإحصاءات الرسمية تحكي قصة منفرة عن الهدر وعن الإحباط.

هناك نقطة سوداء أخرى هي شمالي إيرلندا. إن تقسيم إيرلندا سنتي 1920-1921 بعد الحرب الأهلية الدموية لم يكن مقبولاً تماماً من قبل أهل الجنوب، في حين أن الغالبية البروتستنتية في أقاليم أولستر الستة في الشمال كانت تصر على البقاء متحدة مع بريطانيا. إن

الاقلية الكاثوليكية في أولستر كانت تعاني من التمييز العنصري ضدها وكانت محرومة من النفوذ السياسي.

إن حكومة منفصلة وبرلماناً منفصلاً في ستورمونت، تحت سلطة وستمنستر العليا تسبب الممارسات التمييزية باستمرار، وهي ممارسات لم تكن مقبولة في بقية بريطانيا. إن جيش التحرير الإيرلندي (ايرا)، الذي يريد إكراه الشمال ليكون ضمن إيرلندا الموحدة، قد استطاع بنجاح أن يقاوم سلطة مفوضية أولستر الملكية التي يسيطر فيها البروتستنت (روك). وعمل التراجع الاقتصادي على مفاقمة الصراع. إن نضال (ايرا) قد تأجج بفضل «الضرب من بعيد = اضرب واهرب (IRA off shoot Provisiona) «، وتأجج النضال البروتستنتي بفضل تشكيل اتحاد الدفاع عن أولستر.

في سنة 1969، أرسل الجنود البريطانيون إلى إيرلندا لمساندة البوليس، ولكن الانفجارات والقتل العنصري قد تزايد بسرعة، وبإطلاق النار في الشوارع ارتكبت أخطاء مشينة، وأسوؤها كان الأحد الأسود 30 يناير 1972 عندما فتح الجنود البريطانيون النار على مسيرة تحمل الشعارات والبيارق الكاثوليكية وتطالب بالحقوق المدنية في لندنديري، فقتل ستة عشر شخصاً. وقام إرهابيو ايرا (جيش التحرير الإيرلندي) بسلسلة من الجرائم القذرة: في 21 يوليو 1973 قتلت عشرون قنبلة عشوائية أحد عشر إنساناً في بلفاست. في سنة 1979 تعرض اللورد مونباتن وثمانية عشر جندياً للهجوم. وبحلول 1992 كان حوالي 300 مدني وجندي قد لقوا حتفهم منذ أن بدأت الاضطرابات. وقد أدان زعماء الكنيستين الكاثوليك والبروتستنت قتل الأبرياء المدنيين ولكن عبثاً، إذ بالنسبة إلى جيل كامل من الصغار أصبح العنف هو القاعدة. إن جهود الحكومة البريطانية لايجاد حل قد فشلت، والحال هذه أصبح الإقليم ملحقاً مباشرة بوستمنستر في مارس 1972، في ظل مراقبة يومية من قبل وزير الدولة لشؤون إيرلندا الشمالية.

وحصل بعض التقدم في محاولات إيجاد تعاون بين لندن ودوبلن ولكنها لم تنه حلقة العنف. إن المحاولة الأولى كانت في ديسمبر 1973 حيث جرى اتفاق سننفدال، الذي اقترح تقاسم السلطة في الإقليم بين الكاثوليك والبرتستنت، وإعادة السيطرة إلى سلطة تنفيذية إيرلندية شمالية.

ولكن جرى احتجاج من قبل العمال البروتستنت فأبطل الاتفاق. إن العلاقات التعاملية على الأرض بين الكاثوليك والبروتستنت - المتمثلة على سبيل المثال بحزب التحالف غير الطائفي - ظلت ضعيفة. إن الآمال بالتعاون بين لندن ودوبلن قد انتعشت بفضل توقيع الاتفاق الإنكليزي - الإيرلندي في نوفمبر 1985 من قبل مارغريت تاتشر وكارل فيتز جيرالد، ولكن المعارضين البروتستنت في شمال إيرلندا رفضوا فكرة إعطاء دوبلن أي دور في سياسة شمال إيرلندا باعتبارها «خيانة»، رغم أن حكومة جمهورية إيرلندا قد اعترفت بأن الوحدة الإيرلندية يمكن الحصول عليها

فقط بموافقة الأكثرية في إيرلندا الشمالية. إن المؤسسة التعاونية التي نص عليها الاتفاق، «المؤتمر الحكومي المشترك» ظل يعمل، وإن كانت إنجازاته العملية قليلة متفرقة.

رغم الصعوبات التي عانت منها حكومة ويلسن من الناحية الاقتصادية، من 1967 إلى 1969، كان من المأمول أن يهزم العمال المحافظين، عندما دعا رئيس الوزراء إلى انتخابات يونيو 1970، وأمام دهشة الشعب، ربح المحافظون. ودخل زعيمهم إدوار هيث مقر رئاسة الوزارة (10 دوننغ ستريت). كان هيث مجرد معلم للغة Grammer schoolboy وشكل خرقاً للتراث السائد عند زعماء «التوري» الكبار. وهو قد فشل أيضاً في التغلب على فيتو ديغول ضد دخول بريطانيا في المجموعة الأوروبية الاقتصادية، ولكن إدارته للمفاوضات من سنة 1961 إلى سنة 1963 قد أكسبته الاحترام.

والآن جاء دور هيث والمحافظين ليحاولوا علاج «المرض البريطاني» أي الجمود الاقتصادي، والعلاج المقترح كان مقاربة التوجه إلى السوق: إن بريطانيا قوية سوف تنقص المعونات الحكومية وتقديمات الإنعاش، وتكافئ العمل الشاق والمشاريع الناجحة. يجب تخفيض الضرائب. إن حدود الدولة يجب أن تتراجع، والرقابة على الأجر قد تم التخلي عنها. وأوقفت البرامج الاجتماعية، بما فيها وجبة الحليب المجانية لأطفال المدارس. ولكن مبدأ عدم تدخل الدولة، وإطلاق اليد للصناعة، قد تم الرجوع عنه سريعاً. إن الانقلاب على الأعقاب بدأ في فبراير 1971، عندما تم استرداد رولس - رايس ودخلت في الملكية العامة. وأسوأ فعلة لحكومة هيث هي صدامها مع النقابات. إن الحد من حقوقها بموجب قانون العلاقات الصناعية في سنة 1971 قد توافق مع التراجع الاقتصادي. في سنة 1973 أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تزايد سوء الحالة. إن الطب على حساب الحكومة أصبح مكلفاً جداً والأجور مراقبة. في فبراير 1974 أضرب عمال المناجم ضد سياسة الحكومة حول الأجور. إنه «الشتاء الداكن». فالأضواء قد خففت، واضطرت الصناعة أن تشتغل ثلاثة أيام في الاسبوع. إن المواجهة بين الحكومة وعمال المناجم بدت خشنة قاسية، وعندما دعا هيث للانتخابات في فبراير 1974 حول قضية «من يحكم بريطانيا» خسر على شيء بسيط.

إن إنجاز حكومة هيث كان دخول بريطانيا أخيراً إلى السوق الأوروبية المشتركة في سنة 1973. في هذه الحقبة الصعبة من السياسة كان هيث وولسن مقبولين، وإن كان كل منهما قد واجه معارضة ضخمة داخل حزبيهما حول القضية. وكانت المصاعب التي واجهت ولسن هي الأكثر جدية.

في أكتوبر 1971 صوّت مؤتمر حزب العمال ضد الانضمام إلى الجماعة الأوروبية الاقتصادية. وكان من حسن حظه يومئذ أن الحكم كان بيد حكومة المحافظين فعرضت الشروط التي حصل عليها هيث على مجلس العموم للموافقة، فوافق على الانضمام.

إن شروط الدخول تسمح لبريطانيا بمرحلة انتقالية لتسوي أوضاعها مدتها القصوى ست سنوات. في هذه الأثناء، وبقليل من الاستثناءات، تصاعدت أسعار المواد الغذائية فيها فوق الأسعار العالمية، بسبب فرض رسوم على الأطعمة المستوردة من دول الكومنولث ومن الولايات المتحدة. كما أن صيغة حساب المساهمة البريطانية في الميزانية الأوروبية المشتركة خلقت نوعاً من العبء غير المناسب، الأمر الذي اضطر مارغريت تاتشر إلى التفاوض من أجل تخفيضه، وسط جوٍّ كثير الحدة، بخلال حكومتها الأولى (1979-1983).

إن معارضة الدعوة إلى «الانضمام إلى أوروبا» أثارت حساسيات كثيرة، وفي البرلمان أكثر مما في البلد، حيث كانت الأكثرية تميل ببساطة إلى بذل الجهود من أجل إيجاد حلول لمشاكل بريطانيا. ولكن المعارضة في البرلمان. كانت تقدم حججاً قوية منها: فقد السيادة، والخضوع لمجموعة موظفي بروكسل، خسائر بريطانيا في قطاعها الزراعي الصغير والفعال من جراء السياسة الزراعية المشتركة المتراجعة، وارتفاع كلفة العضوية نظراً إلى المساهمات البريطانية الكبيرة في الموازنة. وكان المؤيدون يزعمون بأن المكاسب من السوق الواسعة تعوض كلفة جعل بريطانيا قادرة على المنافسة، وهذه الكلفة الصعبة مقدرة بأقل من حقيقتها.

إن أكثريات مجلس العموم لم تكن أبداً كبيرة، بل إن العدد الكافي من نواب حزب العمل المحبين لأوروبا قد هوت لصالح القانون من أجل التغلب على المحافظين المعادين للسوق الأوروبية المشتركة وعلى الاعضاء من حزب العمل الذي صوَّتوا ضده. واستطاع ويلسن بمهارة أن يبقي حزبه متماسكاً واعداً إياهم بالمفاوضة على شروط أفضل وبعدها يخضع القرار للأمة بموجب استفتاء عام. ومر القانون من مجلس العموم في 13 يوليو 1972 ودخلت بريطانيا الجماعة الاقتصادية الأوروبية في أول يناير 1973.

في فبراير 1974 كان على الحكومة العمالية ذات الأقلية أن تحاول حل مشاكل بريطانيا وأن توقف تراجعها الاقتصادي. بخلال الحملة الانتخابية، قدم حزب العمال للبلد شيئاً ما جديداً: ما يسمى بالعقد الاجتماعي بين الحكومة والنقابات لقاء إبطال قانون هيث حول العلاقات الصناعية، وبالتالي تحرير النقابات من خطر الدعوى القانونية. وعدت النقابات بالحد من الأجور طوعاً. في هذه الأثناء دعا ويلسون لانتخابات أخرى في أكتوبر 1974 بعد أن زالت وانتهت أسوأ اضطرابات اقتصادية.

وعملت الحاجة إلى إنجاح حزب العمال كقيدٍ فُرِضَ على النقابات. وتمت تسوية إضراب عمال المناجم وعاد البلد إلى أسبوع عمل كامل. في هذا الوقت - في أكتوبر - حصل حزب العمال على أكثرية صغيرة. ولكن بخلال 1975 ارتفع التضخم إلى 24% وكانت تسويات الأجور أعلى. ولم يكن العقد الاجتماعي قد بدأ ينفذ. ومرة أخرى كان على ويلسون أن يلجأ إلى ما يرقى لأن يكون سياسة أجرية إكراهية فعلاً.

واجه ويلسون أيضاً قضية أوروبية تقسيمية. لقد وعد بأن يعود إلى التفاوض بشأن شروط الدخول إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية وأن يخضعها للاستفتاء العام، باعتبارها أفضل الوسائل لالتئام الصدع في حزبه المنقسم. وقد أمَّن تنازلات لها دلالة في المفاوضات، وبأكثرية الثلثين تبنى الناخبون العضوية في «المجموعة الاقتصادية الأوروبية».

في مارس 1976 استقال ويلسون دون توقع. فبعد أن مضى ما مجموعه ثماني سنوات في عشرة دوننغ ستريت وهو يحاول المناورة بين اليسار واليمين داخل حزبه وبين النقابات، بدا ظاهراً أنه فقد حماسه للسياسة. إن الازمة الاقتصادية التي كانت تواجه البلد كانت هي الأقسى منذ 1947. وكانت آماله في إنعاش الصناعة البريطانية عن طريق اليسار قد خابت. ولكنه وفر نفوذاً ثابتاً، وبأسلوبه الثابت الذي لا يتزعزع كانت فيه سمة من ماكميلان. إن حكومته ورَّثت «المكتب الوطني للمشاريع» وكانت غايته تحفيز النمو في صناعة جديدة رابحة من خلال توظيف الدولة مقابل حصة في الأرباح. وأقامت الحكومة أيضاً شركة النفط الوطنية البريطانية آخذة الحصة الكبرى فيها، حتى تتأكد من أن الدولة تريد أن تربح من مخزون الذهب الآتي من نفط بحر الشمال. ولكن توسيع تدخل الدولة في الصناعة قد هوجم بشدة من قبل المعارضة المحافظة.

عندما استلم جيمس كالاهان مقاليد الحكم في أبريل 1976 وجد الأكثرية العمالية غير مستقرة ووجد البلد في حالة اقتصادية مضطربة، وثبت موقعه في البرلمان وذلك من خلال الاتفاق مع الحزب الليبرالي، سامحاً لزعيمه دافيد ستيل أن يمارس نفوذاً كبيراً في التشريع الحكومي دون أن يدخل في الحكومة بالذات؛ هكذا استطاع كالاهان أن يستمر حتى 1979.

مرة أخرى في طليعة الأهداف السياسية كان الحد من الأجور. وجرت مفاوضات جديدة مع مؤتمر نقابات العمال (توك) في سنة 1976. ولكن في محاولة الحفاظ، لأطول مدة، على سعر تبادل الدولار والاسترليني، واجهت بريطانيا أزمة مالية جدية في ميزان المدفوعات سنة 1976 ولذا كان عليها أن تأخذ قرضاً كبيراً من صندوق النقد الدولي، بشرط تخفيض الإنفاق العام. وأخذ الاقتصاد ينتعش، وانخفض التضخم إلى ما دون 16% في سنة 1977 وإلى 8% سنة 1978. ولكن البطالة ظلت عنيدة تدور حول مليون ونصف مليون عاطل عن العمل (ما يقارب من 8%) وقد تدنى مستوى معيشة الشعب العامل بخلال فترات متتالية من الدفع كتعويض بطالة.

في شتاء 1978- 1979 ازداد الضغط لاستعادة ما تمت خسارته في تسويات الأجور السابقة. وعندما حاول كالاهان أن ينزل التضخم أكثر عن طريق الإعلان عن تخفيض الأجور بمعدل 5%، الأمر الذي يعني تخفيض المزيد من مستويات المعيشة، عمت النقمة. لو أن كالاهان جاء إلى البلد في خريف 1978 عندما كان البلد يبدو على الأقل خارج الأزمة وفي مسار ثابت لكان قد كسب الانتخابات. إن عدم الاستقرار الصناعي المنتشر فيما عرف بشتاء

النقمة خرَّب حظه في النصر. حتى حفَّاري القبور أضربوا. وبدا الأمر للشعب العامل وكأنه مطلوب منهم أن «يحلوا» مشاكل بريطانيا عن طريق تخفيض مستويات معيشتهم وقتاً بعد وقت. فرب العائلة لا يمكن أن يعيش من أجره، بل كان عليه أن يجمع سلسلة كاملة من التقديمات الاجتماعية من الدولة. كان البلد في فوضى والعديد ألقوا اللوم على النقابات وآخرون على الحكومة.

والحكومة - بعد أن خسرت دعم الليبراليين ودعم الوطنيين السكوتلانديين، على أثر فشلها في تحقيق مقترحات منح الحكم الذاتي لسكوتلاندا وويلز - وجدت نفسها مجبرة على إجراء انتخابات عامة في مايو 1979، وقد انهزمت هزيمة منكرة.

وجاءت إلى الحكم رئيسة وزراء جديدة محافظة هي مارغريت تاتشر التي جردت هيث من زعامة الحزب سنة 1975، ووعدت بإجراء تغيير جذري. ومثل هيث لم تأت من خلفية طبقية مميزة، بل كانت الابنة الشجاعة لبقَّال. إنها مثل يدل على ما يمكن تحقيقه في بريطانيا ما بعد الحرب عن طريق الجد والاجتهاد والشجاعة والمثابرة. لقد وصفت نفسها بأنها «سياسية الاقتناع والإيمان» وأن سياستها ونظرتها ترتكز على قيم بسيطة، وقد كسبت ليس فقط دعم الطبقات الوسطى بل أيضاً دعم الطبقات العاملة، خاصة أصحاب المهارات الذين كانوا يعانون في مجملهم مع السير «كيث جوزف» الصارم كموَّجهٍ فكري. وعدت بأن تبتعد عن التسويات الماضية بين العمال والمحافظين، الأمر الذي حمل الوسط على الانجرار نحو اليسار.

كانت السياسة الجديدة ترمي إلى جعل قوى السوق هي التي تحسن القدرة التنافسية البريطانية، وصناعات الدولة يجب أن تجعل فعالة بحيث تستطيع أن تقوم بنفسها ولنفسها من دون مساعدات من دافعي الضرائب. فإذا أصبحت المشاريع مربحة فإن بعضها سوف يعاد إلى القطاع الخاص. وتراجع نفوذ النقابات، وجُعِلتْ عرضةً للمحاسبة أمام أعضائها وأمام الجمهور. وسنداً للتفكير المحافظ، إن توازناً أفضل بين رب العمل والعامل يتوفر بهذه الطريقة. إن المسؤولية الفردية والحرية يجب تشجيعها. إن العمل الشاق والمشروع يجب أن يأخذ مكافأته. إن الضرائب المباشرة قد خفضت. والتأييد الانتخابي الشعبي تم اكتسابه عن طريق وعد جمعية شاغلي المنازل الشاغلين بتمكين كل منهم من شراء منزله بسعر مخفض. والتقديمات الاجتماعية يجب أن تقتصر فقط على العجزة الذين لا يستطيعون مساعدة أنفسهم بسبب السن أو المرض، ويجب أن لا تتوسع لتشمل القادرين الممتنعين عن العمل مثلاً، والحكومة يجب أن لا تمول نفقاتها عن طريق طبع العملة بحيث تلهب التضخم: العملة القوية يجب أن تكون شعارها.

بخلال وجود مسز تاتشر في الحكم، في سنتها الأولى نفذت الوعد الانتخابي باحترام دفع المكافآت مما أدى إلى التوسع في دفع أجور عالية. هذا كله، مع رفع أسعار النفط ثانية في 1979-1980، ضرب الاقتصاد في خاصرته وتصاعد التضخم إلى أكثر من 20%. ورغم ذلك

نفذت الحكومة جزءاً من برنامجها بتحويل العبء الضريبي من التكليف المباشر إلى التكليف غير المباشر. إن تخفيض ضريبة الدخل، والوعد بخفض التكليف المباشر أكثر، ثبت الرابح في الانتخابات طيلة العقد المقبل. إن تخفيض السيولة القاسي في سنة 1980 و1981، مع التشدد في الاحتياطي النقدي، ورفع معدل الفوائد. أعاق الصناعة السلعية البريطانية وجعل البطالة ترتفع إلى ما يزيد عن ثلاثة ملايين. إن العمالة الكاملة لم تعد لها الأفضلية في سياسة الحكومة. في خريف 1981، سنداً لإحصاء الرأي العام، أصبحت مارغريت تاتشر أقل رؤساء الوزراء شعبية منذ أيام نفيل شمبرلين سنة 1940. ولكنها عندئذ كانت تعرض ما سوف يكون رصيدها الانتخابي الأكبر: حيث تمسكت بسياستها داخل الحكومة مما ثبت سيطرتها، وتخلصت تدريجياً من الوزراء «الباردين» - من مؤيدي هيث الكبار - وأحلت محلهم أتباعاً لها مخلصين يأخذون بوجهة نظرها. بالنسبة إلى البلد ككل صرحت بأنه ليس من سبيل آخر غير إعادة العافية إلى المريض.

في هذه الأثناء كانت المعارضة من قبل حزب العمال قد ضعفت بفعل الانقسامات الداخلية بين اليمين واليسار. إن اندفاع المعارضة إلى اليسار أدى في سنة 1981 إلى تشكيل حزب يميني جديد هو الحزب الديمقراطي الاجتماعي، الذي عقد فيما بعد اتفاقاً انتخابياً مع الحزب الليبرالي، وهكذا وُلد تحالف. لأول وهلة بدا من غير المؤكد أن يكون حزب العمال سوف يبقى كمعارض رئيسي. إن الانشقاق في أصوات الناخبين المعارضين جعل حكومة تاتشر المحافظة غير قابلة للقهر طيلة عقدين من الزمن، وإن كانت مساهمة المحافظين في التصويت لم تتجاوز أبداً 44% في الانتخابات العامة التي جرت 1979 و1983 أو 1987.

في أبريل 1982 غرقت بريطانيا في حرب محتملة مع الأرجنتين. عندما هاجمت الزمرة العسكرية الأرجنتينية جزر فوكلاند (ملوين بالفرنسية) لم تتردد مارغريت تاتشر، وبصرف النظر عن كلفة الدفاع عن جزيرة نائية غير منتجة، الأغنام فيها أكثر من البشر، كان المبدأ على المحك. إن على بريطانيا أن ترد عندما تهاجم أراضيها. إن سكان فوكلاند من البريطانيين وقد رفضوا أي شكل من السيادة الأرجنتينية. إن سمحت بريطانيا بأن تطرد من قبل الأرجنتينيين فإن مصداقيتها كقوة كبرى سوف تتأذى كثيراً. ومثل مغامرة السويس، كان هذا مشروعاً استقطب إجماع الدعم الشعبي.

وبعد سنة تماماً، في يونيو 1983، حصلت تاتشر على انتخابها ثانية. لقد ساعدها انتصارها في فوكلاند وزعامتها القوية البادية، فكسب المحافظون انتصاراً كاسحاً بأغلبية برلمانية قوامها 188 مقعداً على حزب العمال، الذي كانت حصته من الأصوات قد تدنت إلى 27.6%. إن حزب العمال قد أعاقته قضيتان: الخروج ببريطانيا من السوق الأوروبية المشتركة إن هو نجح، وموافقته

على نزع السلاح النووي من جانب واحد. ونال المحافظون أكثرية غالبية مقدارها 144 فوق كل الاحزاب الأخرى مجتمعة. إن «التحالف الجديد» - في هذا الشأن وفي أول تجربة له - جاء بعد حزب العمال مباشرة ونال 25.4% من الأصوات، ولكن النظام الانتخابي أعطاهم ثلاثة وعشرين مقعداً. وبقيت القضية مفتوحة: هل يصبح صراع الأحزاب الثلاثة هو القاعدة أم إن التحالف أو حزب العمال هو الذي سيخرج رابحاً بحيث تتم العودة إلى سياسة الحزبين؟

كانت حكومة تاتشر الثانية من سنة 1983 إلى سنة 1987 لم تشهد تراجعاً أو تباطؤاً، محاولة جذرية لإعادة تشكيل الاقتصاد البريطاني. إن النفقات العامة وعجز الموازنة العامة قد انخفضا، وخصخصة الصناعات التي تشرف عليها الدولة قد سُرِّعَت: برتيش تلكوم، بريتيش إيرويز وبريتش غاز فردّت عائدات بيعية جيدة. وكانت الحكومة واعية فيما خص الدفاع حيث زادت الإنفاق ودعمت إقامة صواريخ كروز الأميركية في القواعد البريطانية. القانون والنظام وتقوية البوليس كانت أيضاً في رأس اللائحة، في حين فُرِض المزيد من القيود على الاتحادات بموجب قانون إصلاح اتحاد النقابات. والحال هذه أنه من الاتحاد الوطني لنقابات عمال المناجم بقيادة آرثر سكارجل واجهت الحكومة التهديد الكبير الذي تعرضت له. إن عمال المناجم هم الذين أسقطوا هيث. هل يستطيعون الآن إنزال تاتشر، التي لم تكن فقط مصممة على إذلال النقابات عموماً بل كانت مستعدة لإذلال العمال أيضاً؟ كان رئيس مكتب الفحم الوطني الجديد هو أيان ماك كريغور الذي نال شهرة بفضل فعاليته القاسية التي لا ترحم والذي أخضع وعقلن صناعة الفولاذ، وفي أثناء العملية هزم عمال الفولاذ. إن تعيينه رئيسا للمكتب الوطني للفحم من قبل الحكومة أقنع عمال المناجم بالإضراب خوفاً من الإقفال المخادع ومن خسارة الوظيفة. بدأ الإضراب في مارس 1984 وانتهى بهزيمة العمال بعد سنة. في أثناء الإضراب، حصل العديد من المواجهات البشعة بين عمال المناجم والبوليس، ولكن الحكومة كانت على أتم الاستعداد. بعد تخزين كبير للفحم، وفي جميع الأحوال، إن عمال المناجم إلى التراجع. ورغم الكمية الكبيرة من التعاطف تجاه المعاناة التي عاناها العمال وعائلاتهم، كان هناك القليل من الدعم في أرجاء الوطن تجاه الاتحاد لعمال المناجم أو تجاه زعماء النقابات.

إن سياسة الحكومة الاقتصادية، مع ذلك، استمرت تُنْتَقدُ بشدة. فالبطالة ارتفعت حتى فوق الثلاثة ملايين، وتخفيض الإنفاق وضع الحكومة وجهاً لوجه مع السلطات المحلية. والإعجاب بسلوك تاتشر قد ارتفع في أكتوبر 1984، وذلك بعد القاء قنبلة على غران هوتل في بريغتون من قبل «ايرا»، حيث كانت الوزارة مقيمة أثناء اجتماع حزب المحافظين. ولكن أسلوبها الشخصي في القيادة اصبح بعدها يلاقي الانتقاد المتزايد، حيث بلغ ذروته في يناير 1986، بعد انسحاب ميخائيل هزلتين وزير الدفاع الشعبي من الوزارة. إن الخطأ والصواب في خلافهما ليسا مهمين

بمقدار اتهام هزلتين بأن مارغريت تاتشر لم تقبل بالاجراءات العادية المتخذة من قبل اللجنة الحكومية المصغرة، وإن سلوكها يشكل خرقاً للسياق الدستوري. كان هذا أولى المؤشرات المنذرة بأن الرضى عن قيادة قوية قد ينقلب إلى كره لـ«التنمر» ولـ«التمعز» (التعالي). وقد ذكر أن تاتشر اعتادت أن تتكلم عن نفسها بكلمة ملوكية هي «نحن»).

وعندما قربت الانتخابات، كان من السهل تخفيض الإنفاق الحكومي، وتسهلت عملية الحكم بفضل ارتفاع عائدات الرسوم على النفط وبفضل النمو الصناعي بعد انخفاضه سنة 1981. وتراجع التضخم من 11% في سنة 1981 إلى معدل وسطي 4،4% سنة 1985-1987، وارتفع أجر العاملين أكثر من ارتفاع التضخم في حين استفاد حملة الأسهم والسندات (أصحاب الرهنيات) من تدني معدلات الفوائد. وبدأ بيع البيوت الجاهزة قوي الشعبية أيضاً ورائجاً. ولكن البطالة التي زادت عن ثلاثة ملايين ظلت عالية، وإن كانت تدابير التدريب الحكومية قد خفضت المجموع العام. إن الصناعة السلعية قد انكمشت وما تبقى منها كان الأقوى والاكثر انتاجية.ولكن الوظائف،وعددها مليونان،الملغاة اضافت الكثير الى العدد القديم الكبير من البطالين.

في الشؤؤن الخارجية بدت تاتشر مصممة على جعل وجهات نظرها معروفة بوضوح، لقد دعمت حلف الناتو بقوة كذلك التحالف مع اميركا وأقامت علاقة وثيقة بشكل خاص مع الرئيس ريغان، وان كانت لم تمتنع عن تقديم الاحتجاجات القوية على تصرفاته عندما كانت تعتقد إنه على خطأ، مثاله عندما اجتاحت الولايات المتحدة غرينادا سنة 1983.

ولكن تاتشر سمحت للولايات المتحدة باستخدام قواعد لها في بريطانيا من أجل الهجوم الأميركي على ليبيا في أبريل 1986 لانها اعتبرته عملاً مبرراً بسبب مساندة القذافي للارهاب. واستمرت تظهر أنها تستحق لقب «السيدة الحديدية»، تمسكاً بمعارضتها القوية لكل المظالم الشيوعية. وكانت أول زعيم في العالم عرف أن ميخائيل غورباتشوف هو ظاهرة جديدة في الزعامة السوفييتية، وإنه «رجل يمكن التعاطي معه». في نهاية مارس 1987، زارت موسكو وأجرت محادثات طويلة مع الرئيس السوفييتي من شأنها أن مهدت الطريق من أجل إنهاء الحرب الباردة.

أن مستقبل مستعمرة التاج في «هونغ كونغ» - ومعظم أراضيها سوف تعود إلى الصين في 1997 - كانت قضية أخرى تولتها حكومتها. بالنسبة إليها أنها مسألة عملية أن تقوم بأحسن صفقة ممكنة. أثناء المحادثات في ديسمبر 1984، كانت الصين في مرحلة اصلاحات، وبدت بريطانيا وكأنها قد أمنت لنفسها على الأقل بعض الضمانات، فأعطت لهونغ كونغ درجة عالية من الاستقلال الذاتي.

كانت علاقات تاتشر مع بقية دول الكومنولث أقل توفيقا. لقد عارضت كل عقوبة إلا العقوبة

غير الضارة ضد سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا. بحجة أن العقوبات سوف تضر بالسود أكثر من إضرارها بالبيض. وهذا الأمر جعلها ذات أقلية لم يسبقها إليها أحد. في أوروبا الغربية أيضا وجدت نفسها في كثير من الأحيان وحيدة معزولة. لم تكن صديقة لأي من موظفي بروكسل، وكانت ميالة لمقاومة مطالب اللجنة الأوروبية بشأن التنظيم التفضيلي. وبحسب رأيها، لم تكن على استعداد لتحرير البريطانيين من «الوايت هول» فقط لتربطهم ببروكسل. كانت من أنصار التجارة الحرة في الصميم، تؤمن بعدم إعاقة مد التجارة العالمية باعتباره أفضل ضمان للازدهار. كانت تعارض تدخلية بروكسل وبصورة خاصة مد يد المساعدة إلى المزارعين الفرنسيين والالمان. وقد بذلت جهودا لا تكل لتخفيض كلفة السياسة الزراعية المشتركة، التي تجعل أسعار الأغذية عالية بشكل مصطنع بالنسبة إلى الشعوب في «المجموعة»، وذلك جزئياً، بفضل مراكمة الجبال من الزبدة والبحيرات من الخمر. ولكن لهجتها كانت في الغالب حادة وجلفة. لقد حققت نتائج حول قضايا مثل تخفيض المساهمة البريطانية المسرفة في ميزانية المجموعة المشتركة، ولكنها كانت غير موفقة في سبل أخرى، أن مسز تاتشر لم تكن في نظر زملائها من الزعماء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية «أوروبية جيدة»، وإن كانت تعتقد أن السياسة التي تتبعها صحيحة ليس فقط من أجل بريطانيا بل من أجل المجموعة ككل.

عندما قررت مارغريت تاتشر أن تدعو، لثالث انتخابات عامة سنة 1987 كانت الأكثرية العاملة في حال أفضل مما كانت عليه من قبل وبدا الاقتصاد في حالة تحسن مستمر وكانت المعارضة مقسومة بين التحالف وبين حزب العمال ومنذ أكتوبر 1983 كان لحزب العمال زعيم شاب هو نيل كينوك ابن عامل مناجم في ولش.

ينتمي كينوك إلى اليسار المعتدل، وقد نجح في توحيد الحزب مرة أخرى، ولكنه كان معوقاً بتعهد انتخابي هو إزالة كل الأسلحة النووية من بريطانيا. في قضية الدفاع النووي. كان «التحالف» في ضياع كامل. كل من الأحزاب الثلاثة استعان بخلال الحملة الانتخابية بوكالة معلومات بارعة. كان مستشارو التلفزيون ووسائل الإعلام مندفعين في الحملة كما لم يسبق لهم من قبل بالنسبة إلى العمال لقد حلت الوردة الحمراء محل العلم الأحمر وبالنسبة إلى المحافظين كانت تاتشر تزهو وتنعم في الأزرق وبتسريحة ذهبية ذات قيمة عالية فريدة. كان «التحالف» يشارك في اللعبة بواسطة «باصات معركة» مزينة ببالونات ذات ألوان حية. في يوم الاقتراع في يونيو 1987، حصل المحافظون تقريباً على ذات المستوى من الدعم أي على (42.3% من الأصوات المقترعة)، كما في سنة 1983. أما بالنسبة إلى «العمال» وإلى «التحالف» فقد كانت النتيجة حاسمة: فالعمال قد تبينوا بوضوح محاولة التحالف التآمر عليهم (العمال حصلوا على 30،8% من الأصوات و«التحالف» سقط إلى 22.6%). إن برنامج تاتشر في تغيير بريطانيا سيستمر لحقبة مقبلة. لا

شك أنه قد بدا أنه ليس من الممكن أبداً أن تكون قد فكرت بالاعتزال فقد صرحت أنها مستعدة لمتابعة المسيرة نحو انتخابات رابعة تربحها.

كانت تاتشر مصممة على أن تبين أنها وإن كانت هذه هي وزارتها الثالثة فإن الحيوية لم تذهب عنها، وإنه لا تراجع عن ثورة تاتشر. إن مصالح الدولة الأكثر إعاقة - الضمان الاجتماعي، ومصلحة الصحة العامة والتربية - يجب نفضها عن طريق ادخال المنافسة فيها، واستحداث الفعالية في الإنتاج والتجاوب مع الزبون، وأداء خدمات أفضل بالنسبة إلى دافع الضرائب. وهذا كان عملاً محافظاً بصورة جذرية. ولما كانت وزارة العمال الراديكالية مستعدة بعد 1945 للقيام بمثل هذا العمل فقد استساغت مسز تاتشر القيام به فأنشأت الاتحاد الطبي البريطاني، والاتحاد العام للمعلمين، واستحدثت نواب رؤساء الجامعات، ومراكز للمحامين ومراكز قضاة جديدة. لا شك أن الإصلاحات كانت مطلوبة بشكل كبير. إن تخصيص المزيد من المال ليس هو الجواب لتنظيف المستشفيات الوسخة، وللقضاء على التلوث، ولا هو داوء للمستويات المتدنية في العديد من مدارس الدولة، ولا من أجل إقامة قطاع تربوي أرقى يرفض زيادة عدد الطلاب بدون دفع المزيد من الأجرة. ولكن مزاج الرأي العام آخذ في التغير،كان هناك شعور بأن الوقت قد حان لفعل كل الإصلاحات. إن فلسفة تاتشر كانت تصدم ليس فقط الكسول بل أيضاً الفقير. إن مكاسب الإصلاحات لم تظهر بعد على السطح. إن خصخصة كل مشاريع الدولة ذات الزبائن ابتداء من شركة الطيران البريطانية وصولاً إلى مصالح المياه قد فقدت إغراءها وبدت فقط وكأنها ترد ريوعاً للمستثمرين وحدهم.

كان البلد مقسوماً بين الجنوب الغني والمدن الصناعية المحرومة في الشمال. وبدخول الثورة الصناعية الثالثة، عانت بريطانيا الكثير من تأخر إعادة التضبيط. وبقيت البطالة فوق مستوى المليونين. إن القاعدة الصناعية البريطانية قد تقلصت ولكنها أصبحت في مستوى تنافسي جيد. كان هذا هو الجانب الإيجابي. إن انجاز تاتشر الأعظم كان السيطرة على التضخم، أو ما يشبه ذلك. لقد بدأ الاقتصاد يتراجع سنة 1988، بعد ست سنوات من النمو الذي لم يسبق له مثيل.

بعد سقوط أسعار الأسهم (سقوطاً ظن أول الأمر أنه انهيار) قام وزير المالية نيجل لاوسن بتسهيل صرف النقود براحة. عندها - وفي محاولة منه لمنع الإسترليني من الارتفاع بشكل عال جداً ومنعاً للإضرار بالصادرات - أسرف في عمليات المقاصة، ودفع بمعدلات الفوائد إلى أدنى مستوى. وازدادت المصاعب: ومال ميزان المدفوعات إلى الهبوط، وبدا تخفيض الضرائب في موازنة 1988 أنه ليس العلاج السليم. إن تخفيض ضريبة الدخل كان الاستراتيجية الأكثر شعبية في حكومة تاتشر، وهذا التخفيض استعيض عنه عن طريق رفع الضرائب غير المباشرة، مما قلص

مساهمة الحكومة في نفقات السلطة المحلية، وقلَّص مدفوعات التأمين الوطنية. إن مجموع العبء الضريبي لم يخف في الواقع. والاغنياء استفادوا من «الإصلاح» أكثر من الفقراء. وبدأ التضخم يرتفع من جديد ومعدلات الفائدة أيضاً تصاعدت إلى معدلات أضرت بكل حاملي سندات الرهن وارتفعت أسعار الداخل ارتفاعاً لم يتوقف.

وبعد ضغط من لاوسن ومن هوو ، وافق رئيس الوزراء على أن على بريطانيا أن تدخل سريعاً في «آلية معدل الصرف الأوروبية» (آرم (ERM عندما يتوفر عدد من الشروط. ولكن في أكتوبر 1989 استقال لوسن شاكياً بأن مسز تاتشر قد نسفت خطته الاقتصادية بأن اتخذت لها مستشاراً من الخارج. بعد هذا بدت معجزة تاتشر الاقتصادية باهتة. ولكن الشيء الذي أضرَّ بنهجها السياسي كان ادخال طريقة جديدة وغير مناسبة في تمويل انفاق الحكومة المحلي وهو الضريبة على الجمهور أو ما عرف «بضريبة الرؤوس» كما عرفت وشاعت عموماً. وإذا كان مجموع الإيرادات الذي وجب على السلطات المحلية أن - تجبيه بسبب تراجع مساهمة الحكومة المركزية - غير مرتفع عموماً، وإذا كان لا يستحق كل الانتقاد الذي وجه إليه إلا إنه بالمقارنة بدا جائراً وغير ملائم بشكل جازم حين تبين أن اللورد في برجه أصبح الآن يدفع أقل من عائلة الطبقة العاملة المجتمعة في بيت من بيوت البلدية.

بخلال سنة 1990 ازداد عدم الارتياح داخل حزب المحافظين الواثق من نفسه. كان الحزب منقسماً بعمق بين المخلصين لتاتشر وهم قلة تتضاءل بارستمرار، وبين المشككين الذي آمنوا بأن المحافظين - بقيادة تاتشر - سوف يخسرون الانتخابات المقبلة التي لن يتأخر حدوثها عن 1992. في نوفمبر 1990، عندما أصبح السير جوفري هو ثالث وزير محافظ كبير يستقيل من الوزارة، بعد أن اغتاظ من إدارة تاتشر للعلاقات مع المجموعة الأوروبية، عندها عرفت أنها تواجه معركة حقيقية تحرق يديها أن كان لها أن تبقى زعيمة للحزب. ورغم أنها حصلت على أكثرية وحققتها في الاقتراع الأول، إلا أن أكثريتها بحسب قواعد الحزب لم تكن مريحة بما فيه الكفاية بحيث تؤمن لها نصراً مبييناً. كان زملاؤها في الوزارة قد أنذروها - يومئذ - بأنها سوف تخسر الدورة الثانية أمام ميخائيل هزلتين. في 22 نوفمبر 1990 استقالت وجيرت دعمها لجون ميجور، وزير المالية، في حركة حازمة لإيقاف هزلتين. وتم انتخاب ميجور وواجه انقسامات الحزب بأن طلب من هزلتين الانضمام إلى الوزارة.

كان التوجه في بريطانيا في مطلع 1990 - كما في الولايات المتحدة - يقوم على الاهتمام بالصورة الاجتماعية - أكثر من ذي قبل. إن حزب المحافظين قد أسقط تاتشر أطول رئيس للوزراء مدة حكم، في القرن العشرين، بعد أن ربحت ثلاثة انتخابات رغم هفوات أكيدة في السياسة، نجحت مارغريت تاتشر في تغيير مسار السياسة البريطانية. في سنة 1979 عندما دخلت إلى

(10 دوننغ ستريت) مقر رئاسة الوزارة البريطانية، كان من المقبول قطعاً وبشكل واسع أن الحالة الاجتماعية كانت فشلاً كئيباً فغيرت الروزنامة السياسية. إن بلداً مفتقراً، إلى كل شيء لا يستطيع الاهتمام بالمعوزين. إن التوازن الصحيح يجب إقامته بين خلق الثروة وتأمينها وبين الخدمات الاجتماعية لكل أولئك الذين يستحقونها.

كانت التاتشرية تقوم في أساسها على رفض الاشتراكية في كل مظاهرها ابتداء من الملكية العامة للصناعة وصولاً إلى معالجة الفقر عبر الإنعاش الاجتماعي. دمرت تاتشر سلطة النقابات وقيود اتحادات (كارتل) العمل وأظهرت الاحتقار للمبدأ القائل «بأن الاهتمام بالفرد من «المهد إلى اللحد» هو مسؤولية المجتمع». وانبرت لايقاف محور السياسة وهو يميل - كل عدة سنوات - نحو اليسار. وفيما خص الحالة الاشتراكية كانت لها رؤية مختلفة؛ فالافراد القادرين جسدياً الذين يملكون ويتحكمون بمصيرهم الخاص يجب أن يقدروا على إعالة أنفسهم بدلاً من الاتكال على عون الدولة. إن اللامساواة في الثروة يجب الترحيب بها كضرورة للتحفيز والترغيب، وعلى حكومات المحافظين أن تعمل على تخفيض الضرائب المباشرة وتسعى إلى تخفيض الإنفاق الحكومي باعتباره جزءا من الثروة الوطنية وإن الشعب يجب أن يكون قادراً على صرف أمواله بنفسه، لا أن تقوم الحكومة بانفاقه نيابة عنه. إن اقتصاد السوق الحرة هي السبيل الأقوم للبلد، وليس التخطيط من قبل الدولة ولا التدخل.

عملياً أن العديد من سياسات مسز تاتشر قد تعدل بخلال فترة حكمها في ثلاث حكومات. إن الشعب البريطاني كان جميعاً ضد أي تلاعب جدي بالتعليم المجاني الدولي، وبالضمان الاجتماعي وبتقديم الخدمات الطبية.

إن الإنفاق في سبيل هذه القطاعات ابتداء من 1978 إلى 1990 تزايد ليتلاءم مع البطالة المرتفعة ومع السكان الذين تطول أعمارهم بفضل تنامي العناية الصحية. إن البريطانيين ككل ليسوا مهيئين للتطرف الأيديولوجي. في مواجهة الشكوك والحذر من قبل الناخبين حول أهدافها، حاولت الحكومات المحافظة، بما فيها حكومة جون ميجور منذ 1990، عبر إعادة التنظيم، وخلق عنصر منافسة، لتحقيق أفضل قيمة للنقود في قطاع الدولة. وظلت المعالجة الطبية مجانية للجميع، أي لكل مريض، في حين أن أسعار الأدوية، والخدمات التابعة قد رفعت بالنسبة إلى أصحاب الرواتب. إن رؤية بفريدج حول دولة الإنعاش (أو دولة المعروف والاحسان) لم تمس. لقد انقلب المجتمع البريطاني ضد التنظيم الماركسي للاقتصاد، ولكن المُثل الاشتراكية حول تساوي الفرص، وحول المجتمع بدون طبقات، وحول الضريبة التصاعدية، وحول مساعدة المحروم والفقير، استمرت تخترق كل الأحزاب السياسية.

إن ثقافة المشروع (المقاولة) كانت لها بعض النجاحات لفترة وخاصة في إقرار سجل عددي

للمشاريع الصغيرة. إن ملاكي المساكن ارتفع عددهم من النصف أو ما يزيد إلى 66% من عدد السكان وهو الأعلى في أوروبا الغربية كلها. إن الكساد العميق الذي بدأ سنة 1990 قضم هذه الإنجازات. ولكن التيار حول تزايد عدد من يملكون مساكنهم استمر صاعداً طيلة العقد. والشيء ذاته ينطبق على الأعمال الصغيرة، وإن كان السجل العددي تراجع خلال الكساد في السنوات الأولى من عقد 1990.

نجحت مارغريت تاتشر أيضاً في زيادة اللامساواة. إن معدل الضريبة الأعلى البالغ 40% قد أفاد منه الأكثر غنى الذين أصبحوا يدفعون بمعدل هامشي مثلهم مثل الطبقة الوسطى. وارتفعت مستويات المعيشة بالنسبة إلى كل قطاعات المجتمع، ولكن الأغنياء (ونسبتهم 20% ربحوا ثلث الثروة الوطنية في حين أن القاعدة ونسبتها 20% تعيش على واحد بالمائة لا أكثر، من الدخل الوطني).

أن أسوأ أثر لسنوات حكم تاتشر كان النمو المطلق للبطالة المديدة المقرونة بالفقر الحقيقي الذي تضاعف أكثر من ثلاث مرات حيث قفزت النسبة من 6% إلى 19% بين 1979 و1987. ولما كانت البطالة والفقر يرتفعان كذلك الجريمة. فمع بطالة بلغت مليوني إنسان سنة 1990 وأكثر، ومع تسهيلات نقدية اشعلت التضخم تركت تاتشر تركة لا يحسد عليها خليفتها، جون ميجور. وهو كوزير للمالية، حاول أن يعالج السياسة التضخمية سنة 1987 و1988، حينما استلم نيجل لاوسن هذا المنصب.

كان نجاح مارغريت تاتشر يقاس في عبارات النمو الاقتصادي. بعد الكساد الذي حصل بين سنتي 1980- 1982 حصل نسبياً نموٌ سريعٌ استمر حتى حصل الكساد الذي بدأ سنة 1990، ولكن الصناعة السلعية في مجملها شهدت بعض التوسع، بعكس ما جرى لتجربة الأمم المتطورة الأخرى.

كان قطاع الخدمات هو الذي نهض يعوض بعض هذا التراجع، فساعد على زيادة حساب الناتج القومي حتى وصل إلى معدل 27% بخلال السنوات من 1979 إلى سنة 1990. من سنة 1991 إلى سنة 1992 تراجع الناتج وهكذا انخفض معدل الربح السنوي. كانت الخصخصة أحد الأوجه الصارخة في سنوات حكم تاتشر. وليس أقل من ذلك بروزاً الزيادات في الإنتاجية وفي التنافسية فيما بين العديد من الصناعات، التي توصلت إلى تحدي أفضل جيران بريطانيا الغربيين. ولكن هيئة المحلفين قد تجاوزت حين خصخصت الاحتكارات أو ما يشبهها مثل التلفونات والغاز والمياه وما شابه من دون أن تأبه إلى أي مدى تفيد انظمتها الجديدة المستهلك.

أن الاقتصاد التفصيلي والاحصاءات الاجتماعية يكشفان عن النجاحات غير المتوازنة في سنوات حكم تاتشر. إن سطوة النقابات قد كبحت. ولكن تحركية العمال ظلت معوقة بالتدريب

التقني وباختلافات أكلاف المساكن بين المناطق من حيث ارتفاع معدل البطالة وانخفاضها. وأصبحت لندن فوق متناول الرجل العامل من ليفربول، وتراجع مجمل التسهيلات في الإيجار والمجمعات السكنية Council- home بشكل مفزع. ونجحت تاتشر حين غيرت النقاش داخل السياسات البريطانية. المحافظون هم الذين أجبروا حزب العمال على الابتعاد عن بعض العقائد الاشتراكية مثل التأميم. ولكن جون ميجور حين تبنى المجتمع بدون طبقات سرق بعض الثياب الاشتراكية.

في أيام زعامة نيل كينوك دخل حزب العمال انتخابات أبريل 1992 على أساس الدعوة إلى اعتماد سياسة التقرب من سياسة المجموعة الأوروبية. مع التخلي عن نزع السلاح النووي من طرف واحد، وعن التأميم، كان البند الرئيسي الاشتراكي هو اقتراح إعادة توزيع الضرائب بحيث تسقط بشكل أثقل على المجموعات ذات الدخل العالي. وهذا أثبت أنه أحد الأسباب التي خسَّرت حزب العمال الانتخابات، حيث خاف الناخبون من أن لا يكون الغني هو الخاسر في النهاية. لقد اهتموا قبل كل شيء بالشأن المالي، لكي يحافظوا على عملهم ولكي يخفضوا كلفة رهنياتهم. إن إعادة التوزيع بالنسبة إلى الفقر لم تكن من أولى أولوياتهم. وكان هناك نوع من المقارنة هنا مع الولايات المتحدة.

إن حقبة ما بعد سنوات تاتشر في السياسة البريطانية كانت مختلفة في نموذجها. قدم جون ميجور صورة إنسان يفهم احتياجات الرجل العادي والمرأة العادية. ومعظمها مصنوع من واقع أنه تسلق السلم الاجتماعي بالطريقة الأشق، وإنه في سنوات شبابه قد عانى من البطالة. ولذلك بدأ في الحال في تصحيح كارثة الضريبة على الرؤوس التي عارضها هو ونيجل لوسن (وكان يومئذ وزيراً للمالية)عندما قدما مشروعها للمناقشة في مجلس الوزراء سنة 1987 و1988. واستبدلها سنة 1993 بضريبة على الملكية معدل. إن عبء الضريبة على الرؤوس - قد لطف في هذه الأثناء بموجب اعطاءات إضافية تقدم للسلطات المحلية وتدفع من رفع الضريبة على القيمة المضافة. إن حكومة ميجور، وفيها نورمان لامونت مستمراً كوزير للمالية، تحدت لاشعبيتها بعد 1990 حين تعين عليها أن تقاوم التضخم مرة أخرى من خارج النظام، وذلك برفع معدلات الفائدة والابقاء عليها مرتفعة. ودخلت بريطانيا في آلية معدل الصرف التابع للمجموعة الأوروبية (ارم) عندما كان معدل الصرف فيها عاليا نسبيا في أكتوبر 1990 وذلك بأمل أن يعمل هذا أيضاً على تراجع التضخم. إن الضغط الشديد جداً أدى إلى ارتفاع البطالة مجدداً وإلى انخفاض لم يسبق له مثيل في أسعار المساكن بعد ازدهار طفروي في أواخر عقد 1980. وكان القصد من هذه السياسة إنهاء مبكر للكساد بحيث إن الانتخابات التالية في مطلع عقد 1990 أمكن خوضها ومعدلات الفوائد منخفضة، والعملة موثوقة والاقتصاد متين بفضل عودة الثقة.

وبدأ نورمان لامونت يتكلم عن بدايات الانتعاش في صيف 1991. ولكن في ربيع 1992 لم يكن هناك أي انتعاش قد بدأ يظهر وهكذا وجد المحافظون أنفسهم يخوضون الانتخابات في أبريل 1992 في عز الكساد والتراجع. يقول العارفون بأن المحافظين يحسنون الصنع أن هم ظلوا حزب الأكثرية، بينما يمسك الليبراليون الديمقراطيون بالميزان وحزب العمال لا يأتي بعيداً وراء المحافظين بل إنه لمن الممكن حتى أن يربح حزب العمال الشوط فلتة.

عندما بدا كل شيء مظلماً حوله خاض جون ميجور معركة انتخابية متفائلة تعكس مرة أخرى شخصية عاقلة محبوبة، شخصية نوع من الرجال الذين يوثق بهم. أما نيل كينوك زعيم حزب العمال - الذي بذل الكثير ليوحد حزبه، وليبعد المتطرفين المناضلين وليكتسب نظرة معتدلة وراعية من خارج، فقد ناضل هو أيضاً بحماس وحرارة. ولكن التغلب على الأكثرية المحافظة الضخمة هو جبل لم يستطع حزب أن ينجح في تسلقه من قبل. عندما أعلنت نتائج الانتخابات في 9 أبريل حقق حزب العمال مكاسب واسعة ولكن ليس بالقدر الكافي ليصبح حزب الحكومة. والمدهش أن الأصوات المحافظة في مجموعها لم تقل عن العدد الذي حصلت عليه مارغريت تاتشر سنة 1987.

الانتخابات البرلمانية ١٩٨٧ و١٩٩٢				
	١٩٨٧		١٩٩٢	
الأحزاب	٪	المقاعد	٪	المقاعد
المحافظون	٢٤٢	٣٧٦	٨٤١	٣٢٦
العمال	٨٣٠	٢٢٩	٢٣٤	٢٧١
الليبراليون الديمقراطيون	٦٢٢	٢٢	٩٢٧	٢٠

إن آمال الليبراليين الديمقراطيين في التقدم عبر نظام تمثيل نسبي قد خاب. ولكن زعامة نيل كينوك قد زادت. وأملت حكومة المحافظين بحقب طويلة من الاستقرار السياسي. إن وزارة جون ميجور جعلت من أولوياتها معالجة الاقتصاد لمرة أولى وأخيرة وذلك بتخفيض التضخم إلى أدنى المستويات السائدة في كل من ألمانيا وفرنسا. إن نظام «ارم» بمعدلاته الصرفية الثابتة وما ينتج عنها من مردودات فوائد متدنية كانت من بين الأسلحة. في قمة ماستريخت في ديسبمر 1991، سجل ميجور انتصاراً شخصياً حين أمن لبريطانيا شروطاً خاصة أرادها هو. في الداخل وبعد حقبة قصيرة من التعب كان المأمول أن تخرج بريطانيا من كسادها المتمادي منذ الحرب. لقد انخفض التضخم بحدة سنة 1992، ولكن البطالة استمرت ترتفع. إن العلامات الخضراء الدالة على الانتعاش قد زالت منذ زمن بعيد في حين بقي الريف مزرياً كما من قبل.

إن حزب العمال، في تموز 1992 في ظل زعامة جون سميث المنتخب جديداً كسب مصداقية كبيرة حين دعا إلى تغيير السياسة. كل واحد كان يلوم الألمان، الذين مولوا انتعاش المانيا الشرقية حين أنفقوا الأموال التي تحصل عليها الحكومة لقاء رفع الضرائب بشكل مسرف.

وكانت النتيجة ارتفاع معدلات الفائدة في ألمانيا وبؤس منتشر. ولكن أمراض بريطانيا كانت اعمق تجذراً. وميجور بشخصيته المحببة وبسمته الناعمة انتخب كبديل أقل عظمة وأكثر مرونة من «السيدة الحديدية» (تاتشر).

ولكن في السياسة الاقتصادية حاول ميجور أن يتصرف كرجل حديدي حين صرح: إن بريطانيا سوف تلعب دوراً في أوروبا. في محور سياسة الحكومة، ومن أجل هزيمة التضخم وجعل بريطانيا أكثر قدرة على المنافسة، كان قرار ربط الاسترلينية بالعملة الأقل عرضة للتضخم في أوروبا، بالمارك الألماني عبر «ارم» بمعدل محدد للصرف.

في سبتمبر 1992 واجه ميجور تراجعاً مخزياً. إن معدل الصرف لم يعد ممكناً وبريطانيا انسحبت من «ارم». عملياً أدى هذا إلى تخفيض قيمة الليرة الاسترلينية. وكانت كارثة سياسية عظيمة لم تعان مثلها إلا قلَّة من الحكومات منذ الحرب. إن مصداقية رئيس الوزراء، ومصداقية وزير المالية وبالطبع أن مصداقية الحكومة كلها قد عانت من الكارثة، أن قضية الروابط الوثيقة مع أوروبا والتحرك نحو اتحاد سياسي ومالي بخلال تاريخ القرن قد فرقت بين الحزبين: حزب المحافظين وحزب العمال. ولكن أكثرية في كليهما كانت تحبذ التحرك نحو هذا الهدف المتمثل في معاهدة ماستريخت. أما الجماعة المعارضة لماستريخت في كل من الحزبين فقد انطلقت من الكارثة - الانهيار. لقد بدا واضحاً - والانتصار المحدود في التصديق عليها في فرنسا أثبت ذلك،- أنه يوجد العديد من الناس عبر أوروبا، الذين يشعرون بالقلق إزاء الاتحاد الأوروبي خوفاً على السيادة الوطنية أن المواقف الشعبية في بريطانيا قد تصلبت ضد حكومة المحافظين وضد سياستها الأوروبية.

في الداخل، بدا شهر أكتوبر كارثياً آخر بالنسبة إلى رئيس الوزراء ووزارته. إن الإعلان بأن واحداً وثلاثين منجماً يجب أقفالها وإن ألوف من عمال المناجم سوف يصبحون بدون عمل لقاء القليل من التعويض، قد تسبب بانتشار النقمة الشديدة فيما بين مجموعات العمال المنجميين. وواجهت الحكومة الهزيمة أمام مجلس العموم وكان عليها أن تستقيل. إن فقد الاتصال بالمشاعر الشعبية، واستمرار التراجع، والانكماش وتصاعد البطالة حتى حدود الثلاثة ملايين، أي أكثر من واحد من أصل عشرة من اليد العاملة، جعلت معدل التأييد للحكومة يتدهور إلى أدنى. والأسوأ من ذلك أن زعامة جون ميجور والحكم الصالح عليه قد أصبحا موضوع تساؤل بشكل واسع. قلما كان حظ حكومةٍ ما قد انقلب بهذه السرعة بعد نصر انتخابي.

كان هناك مقارنات شديدة بين «تدابير ريغان الاقتصادية» ومسلك السياسات الاقتصادية التي اتبعها المحافظون في بريطانيا. وتشمل هذه المقارنات على ارتفاع عجز الموازنة العامة في حين أن أكلاف البطالة قد ازدادت حينما تدنت عائدات الضريبة بخلال سنوات الكساد، التي طالت مدتها منذ الحرب. إن الأسعار في الداخل قد تدنت تدريجياً. وبروز التسليف التمويني - في عقد 1980 الذي تم بفضل «كرت التسليف» (البلاستيكي) المعطى لكل واحد واستمرار الخوف من البطالة قد نسف ثقة رجل الشارع في انفاق المال على أي شيء آخر غير الضروريات.

في سنة 1993، أصبح التحول في السياسة الاقتصادية أمراً لا مفر منه. إن المشكلة الأولى أصبحت الآن البطالة، التي أصبحت مرة أخرى تطال ثلاثة ملايين. إن القياسات الإحصائية الخاصة، وخطط الحكومة التدريبية أخفت ضخامة البطالة الحقيقية التي كانت أكبر بكثير. في هذا الوقت أصابت البطالة الريف والمناطق الصناعية الشمالية بل أصابت أيضاً قلب لندن وكر المحافظين، وشرقي وجنوب انكلترا.

أن رقاص السياسات الاقتصادية الاجتماعية قد عاد يتأرجح نحو الوراء (من حكومة هي الأقل تدخلاً) نحو الحاجة إلى مزيد من التدخل والمساعدة. إن المحافظة التاتشرية أثبتت أنها ليس لها الكلمة الأخيرة في السياسات البريطانية كما أن «سياسات ريغان » لم يكن لها أيضاً الكلمة الأخيرة في الولايات المتحدة.

الفصل الخامس والثمانون

انبعاث فرنسا

بعد المأساة العظيمة: مأساة سنوات حكم ديغول. أعاد الرئيس جورج بومبيدو الهدوء إلى فرنسا. كان بومبيدو مشاركاً لطيفاً لديغول وخدم كرئيس وزراء إلى أن أقاله الجنرال في يوليو 1968. بعد استقالة ديغول 1969، عاد بومبيدو إلى الحكم كخليفة له. كان بومبيدو محافظاً واعياً، ومع ذلك كان مستعداً للقيام بإصلاحات محددة لتخفيف حدة التوترات الاجتماعية والإقليمية. إن خلافته في الرئاسة اتاحت الاستمرارية دونما نمط ديغول الأتوقراطي (التفرد في الحكم التسلطي) في الحكم. كان محبباً، رمزاً لحياة حسنة رغيدة توفرها لمواطنيها الأكثر حظاً. كان بومبيدو من قبل في القطاع المالي، حيث خدم كمدير للبنك التجاري للإخوة روتشليد [اليهود]. إن مداواة انقسامات فرنسا - حسب اعتقاد الرئيس - سوف تتم - بصورة أفضل - من خلال وضع فرنسا من جديد على طريق الازدهار.

برنامج تقشفي وضع موضع التنفيذ في سنة 1969: تخفيض قيمة الفرنك ثم قرض من البنك الدولي، خطوتان عمليتان كان ديغول سيرفضهما باعتبارهما وصمة للحركة الوطنية الفرنسية أمَّنتا منطلقاً للتوسع المستقبلي، ولكن خلقتا أيضاً سلسلة من الإضرابات سنة 1969. في فرنسا استمر القديم والحديث يتعايشان جنباً إلى جنب: الفلاح المزارع الصغير إلى جانب الملاَّك الكبير، المحلات التجارية الكبرى إلى جانب العديد من أصحاب الحوانيت، الصناعات المتقدمة تكنولوجياً والحرفيون اليدويون. والصادرات تتجرجر وراء البلدان الأخرى لأن صناعة فرنسا لم تكن على مستوى المنافسة. إن الخطة السادسة التي وُضعت لتحديث فرنسا بسرعة أكبر، وذلك بانفتاحها على المنافسة الدولية، أعطت الأفضلية للنمو الصناعي، ولكنها أعطت حجماً أقل للسيطرة المركزية من الخطط السابقة. إن مقاربة بومبيدو الليبرالية، المبنية على حرية السوق، حققت نتائج طيبة، إلى أن حدثت الصدمة النفطية سنة 1973-1974. ساعد بومبيدو على تسريع التصنيع، المحفوز يومئذ بفعل الطلب العالمي على السلع الفرنسية. إن الناتج المحلي القائم بين

1969 و1973 قد نما بمعدل قدره 6،5% في حين تم لجم التضخم، والبطالة بقيت متدنية. وبعد أن أصبحت الصناعة تنافسية من جديد في الأسواق العالمية. وبذكاء أرضى بومبيدو المزارعين الفرنسيين الذين لم يستطيعوا أن يكونوا تنافسيين. ولقاء تخليه عن الفيتو الديغولي على دخول بريطانيا في السوق الأوروبية المشتركة عقد صفقة جيدة لصالح المزارعين الفرنسيين من قبل شركائها في السوق المشتركة. إلى جانب الأسلوب الأنعم والتحسن في العلاقات الفرنسية البريطانية، كانت فرنسا شديدة الإيمان بقوميتها وبنظرتها المستقلة، فلم يحدث تغيير كبير في الشؤون الخارجية. إن الاستمرار في الخيار الأوروبي والتهادن مع الاتحاد السوفييتي، والكتلة الشرقية، بدا ناجحاً بصورة مؤقتة ولم تكن له عواقب ثابتة طويلة الأمد. كذلك لم تفد سياسات فرنسا المصادقة للدول العربية في إنقاذ فرنسا من ارتفاعات اسعار النفط الضخمة التي فرضتها الدول العربية المنتجة للنفط على بقية العالم بعد اندلاع الحرب العربية - الإسرائيلية في أكتوبر 1973.

وأراد رئيس وزراء بومبيدو، جاك شابان دلماس، برنامجاً أكثر راديكالية، من نمط أسلوب كندي حول نمط «المجتمع الجيد»، ولكنه استطاع فقط أن يحصل على موافقة الرئيس على إصلاحات محدودة. إن اللامركزية والتعاون بين القطاعات الحديثة والتقليدية في الصناعة الفرنسية والتجارة الفرنسية قد دفعت إلى الأمام، سنة 1969، وذلك بإنشاء لجان محلية وإقامة غرف تجارة وصناعة منتخبة. إن الهيئات الإقليمية المنتخبة بصورة غير مباشرة، والتي أنشئت سنة 1972 لكي تشرف على التطور الإقليمي كانت محاولة لتوسيع المشاركة على المستوى المحلي.

إن أياً من هذه الإصلاحات لم يكن عميقاً بما فيه الكفاية، والسنة الأخيرة لبومبيدو في الحكم قبل موته بالسرطان في أبريل 1974، شهدت تراجعاً في الاقتصاد. وفي يوليو 1972، استبدل شابان دلماس بالأكثر محافظة: بيار مسمير.

إن السياسات الفرنسية لم تكن على خط واحد، ولم تكن وليدة تنافس بين حزبين أو ثلاثة أحزاب كما في بريطانيا والجمهورية الفدرالية الألمانية. إن نجاح التحالف المسيطر يتعلق بمناورات الأحزاب الرئيسية، وليس أقله بين مجموعات أكثر عدداً من اليمين واليسار. هناك مجموعتان تشكلان تحالف اليمين والوسط. أوَّلاً هناك الديغوليين الذين عُرفوا بعد 1968 باسم «اتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية . (u.d.r) «كثيرون من الأعضاء الكبار كانوا من زعماء المقاومة الديغولية السابقين النافذين، الذين قبلوا بزعامة ديغول وحماسه لاستقلال فرنسا وقوميتها. بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية كانوا، رغم كل شيء، مختلفين تماماً. وهكذا بعد زوال الزعيم المعترف به ديغول وزوال خليفته المقبول، أصبح تماسكهم متداعياً. وقد توارثوا أيضاً تراث ديغول تراث الانضباط المتراخي (!؟)، الذي جعل استمرار تماسكهم بعد سنة 1974

أكثر تداعياً عندما أخذ السياسيون الأكثر قوة ونفوذاً يتنازعون الزعامة. وإن كانوا في حالة تراجع بعد 1968، وأكثر من ذلك بعد 1973، فإنهم ما يزالون يشكلون الأكثرية في تحالف اليمين.

الحزب الآخر في تحالف اليمين الوسط أسسه وزير المالية أيام بومبيدو، فاليري جيسكار ديستان. كان هذا الحزب الأخير أكثر ليبرالية من حزب التجمع (UDR) وأقرب إلى وجهات نظر الحزب الألماني (CDU) من جهة السوق المشتركة، وهذا الحزب الجمهوري المستقل (RP) كان أقل قومانية، وأكثر انفتاحاً على التعاون الأوروبي وأكثر تحبيذاً للتحالف مع أميركا.

أن الاضطراب الذي اعترى السياسات الفرنسية في عقد 1970 وعقد 1980 كان يعزى إلى الخصومات داخل تحالف اليمين الوسط كما كان يعزى إلى نزاعه مع الاشتراكيين.

في اليسار، كان الانقسام التقليدي بين الأحزاب السياسية والنقابات يعود في تاريخه إلى «مؤتمر تورس» في سنة 1920 الذي تم فيه الانقسام بين الأحزاب اليسارية وبين النقابات. إن الحزب الشيوعي الفرنسي في أعقاب الحرب نشَّط نفسه، وعلى شاكلة أخيه الكبير الحزب السوفييتي وكان أميناً لموسكو. ولكنه في أسلوبه أصبح قوة محافظة أيضاً وقد حرص على أن لا يكون على علاقة بالطلاب وتكتيكهم الثوري [ضد ديغول] في سنة 1968. واتخذ موقفاً أكثر ديمقراطية في عقد 1970. ثم إنه من سنة 1972 إلى سنة 1977 ارتضى مرة أخرى التحالف الانتخابي، في الجبهة الشعبية، مع الحزب الاشتراكي بعد أن تزعمه فرانسوا ميتران وهو الزعيم المهم للحزب الاشتراكي. ولكن تراجع الحزب الشيوعي الفرنسي السريع بعد 1978 (في انتخابات 1986 كسب فقط 35 مقعداً أي ليس أكثر من اليمين المتطرف في الجبهة الوطنية) حقق تغييراً جذرياً في السياسة الفرنسية.

كان الحزب الاشتراكي قبل 1971 مؤلفاً من الوسط ومن اليسار، وقد فقد بسرعة أيضاً دعمه وعندما أصبح فرنسوا ميتران زعيماً للحزب الاشتراكي آلى على نفسه إحياءه بفضل برنامج أكثر ديمقراطية مع توجه اشتراكي، والبرنامج يقوم على: التأميم وسيطرة العمال واللامركزية. وقد تبنى إضعافاً للحكومة الرئاسية تمشياً مع هجماته المرة على نمط الأوتوقراطي لديغول. والأهم من ذلك أنه وضع الأساس لنجاحه المحتمل حين أنهى مساره الذي دام ثلاثاً وعشرين سنة بالتحالف مع يمين الوسط. وأصبح فوزه مضموناً حين أنه أمَّن موافقة الشيوعيين على برنامج الحكومة العام. وانضم إلى هذا التكتل مجموعات أخرى منها الحركة الراديكالية الجديدة لليسار . (MRE) في الانتخابات الرئاسية التي جرت سنة 1974 أوشك ميتران أن يهزم الرجل الذي ظهر أخيراً على أنه المرشح الرئاسي لتكتل اليمين الوسط وهو جيسكار ديستان.

كان جيسكار قد هزم المرشح الديغولي في الاقتراع الأول من الانتخابات الرئاسية قبل أن يتوصل إلى التغلب على ميتران بفارق بسيط. ولكن الديغوليين كانوا في الجمعية الوطنية الحزب

الأكبر بل كانوا أيضاً يحوزون ثلاثة أضعاف المقاعد التي كانت لحزب ديستان . (PP) وقد سبق لديستان أن انفصل عن ديغول سنة 1962، إلا أن علاقة (جيسكار) مع الديغوليين تميزت بالمعارضة كما تميزت بالتعاون. ثم إن التعاون بين الديغوليين وحزب الجمهورية (RP) كان يمكن أن يكون أساسياً لو أنهم استطاعوا هزيمة قوى اليسار مجتمعة. وهكذا أخذ جيسكار يقوي حكومته وذلك بأخذ وزرائه من التحالف الواسع بين اليمين والوسط وذلك حين عيَّن جاك شيراك وهو زعيم ديغولي لحزب الاتحاد الديمقراطي الجمهوري (UDR) كرئيس للوزارة. إن شيراك الطموح جداً كان مثل جيسكار قد خدم عند بومبيدو كوزير. ولكنه لم يشعر بالتعاطف الكبير لحماس جيسكار إلى الإصلاح الليبرالي ولا إلى نظرته الأوروبية. إن قاعدة قوة شيراك تكمن في الاتحاد الديمقراطي الجمهوري (UDR) الذي حاول جيسكار أن يقضي عليه بفضل إنشاء تكتل واسع بين الوسط واليمين. في بداية تعاون الرجلين امتنع الرئيس جيسكار بصورة حبية عن التدخل الرئاسي في شؤون الحكم. ولكنه سرعان ما اصطدم مع شيراك حول السيطرة على السياسة. ولكن تعاونهما في سنة 1974 و1975 شهد تمرير إصلاحاتٍ مهمةٍ.

طرح جيسكار نفسه على أنه رئيس شعبي، ونَمْذَجَ صورته التلفزيونية على نموذج فرانكلين روزفلت، في محاولة منه التغلب على احتقاره النخبوي للشعب. ولكن رغبته في مجتمع ليبرالي حديث وعادل كانت قوية ومخلصة. كان متعاطفاً بكل التأكيد مع حقوق المرأة. وقد مرر عدداً من القوانين في سنة 1974 و1975 من شأنها أن تساعد على استكمال المساواة بين الجنسين. ومنح مكاسب كبيرة للأبوين الغربيين. وشرعن الإجهاض وسهَّل عملية الطلاق، إذا كان مرغوباً به من الطرفين أو إذا كان الزواج فاشلاً. والبرامج الصحية لقيت تخصيص اعتمادات إضافية كبيرة. والمعوزون زيد لهم الحد الأدنى من الأجر. وأظهر جيسكار اهتماماً بمصير النازحين من شمال إفريقيا. إن سيطرة الدولة بقوة والتدخل الإداري في الحياة الخاصة مثل تسجيل المراقبة على التلفونات قد تقلص.

هذه الإصلاحات الليبرالية لقيت معارضة كبيرة من قبل الديغوليين في الجمعية الوطنية ولكنها مرت فقط بمساعدة اليسار. وبدا واضحاً لشيراك أن انضمامه إلى سياسة مستوحاة من جيسكار من شأنه أن يبعده عن الحزب الديغولي، أي عن الاتحاد الديمقراطي الجمهوري فانفصل عن الرئيس في أغسطس 1976 عندما استقال احتجاجاً على تدخل جيسكار في الحكم، وعلى اتكاله المتزايد على أركانه في قصر الإليزيه. إن «الاختلاف بينهما حول السياسات الاجتماعية والخارجية ومحاولة جيسكار المتزايدة في تقوية التعاون مع أوروبا الغربية ومع مؤسسات المجموعة الأوروبية كانت حقيقية وعميقة. وبالطبع أن شيراك المستقبل عمل ليكون في وضع أفضل لبناء قاعدة سياسية قوية لزحزحة جيسكار عندما يحين الوقت. وبدون مساعدة شيراك ما

كان لجهود جيسكار بعد 1976 أن تتقدم عبر المزيد من الإصلاحات الاجتماعية. ولولاه لكانت قد فشلت في معظمها.

على الجبهة الاقتصادية كان جيسكار غير محظوظٍ بأن يكون في الحكم، بخلال عقد 1970 الصعب وعندما وقعت صدمة رفع اسعار النفط في سنة 1973-1974 وسنة 1979-1980، هذا الرفع الذي أضر بالتجارة العالمية. لا شيء مثل هذا قد حصل من قبل والحكومات في الغرب بدت غير واثقة حول أفضل طريقة لتصحيح السياسة الاقتصادية. في 1974 بدأ جيسكار سياسة تقشفية وتخفيضاً لكتلة السيولة النقدية. وتراجع الإنتاج الصناعي وارتفعت البطالة حتى وصلت إلى مليون عاطل عن العمل. عندها وفي الصفة الغالبة لنموذج العصر وهو نموذج النجاح والتوفيق، ثم الانطلاق نحو انتهاج سياسة اقتصادية جديدة هادفة إلى محاربة الكساد وذلك في سنة 1975. وكانت النتيجة تضخماً وأجوراً أعلى الأمر الذي أدى إلى زيادة الاستيراد وإلى اختلال ميزان التجارة. وخلف ريمون بار شيراك في رئاسة الوزارة سنة 1976 واحتفظ بار لنفسه بوزراة المالية. لم يأت بار من بين صفوف الجمعية الوطنية من السياسيين بل كان أستاذ اقتصاد في السوربون، وفي ما بعد أصبح نائب رئيس اللجنة الأوروبية وكان متأثرا بوزير المالية الألمانية الناجح الويغ ارهارد في عقد 1950 واتخذ بار اقتصاد السوق الحرة الألماني بما فيه من عدم تدخل الحكومة في التنظيم، كنموذج خاص به.

إن خطة بار بدأت بتقشف صارم من أجل خفض التضخم بسرعة ولكنه زاد البطالة. وأتبع ذلك في سنة 1978 ببرنامج الخطوة الخطوة من أجل صناعة حرة غير مقيدة بتنظيمات الدولة وتوجيهاتها. ولكن المراقبة الشديدة مورست في قطاعات الدولة الصناعية. وخفضت المساعدات كما أن الصناعات الضعيفة لم تعد بكفالة الدولة. ولكن الدولة رغم كل شيء ظلت تشرف مباشرة على التخطيط في ما كان جيسكار وبار يعتبرانه من القطاعات الرئيسية في الصناعة. وبسبب التبعية للنفط المستورد ظهر الضعف في الطاقة. واندفعت فرنسا في توسيع موارد الطاقة النووية فكان برنامجها هو أكثر البرامج طموحاً في أوروبا. وتوقفت الموازنة الوطنية عن التخطيط المبني على العجز الكبير والمستمر والمبني على تخفيض قيمة العملة (وهو الفرنك) وهي عملية لم تعد تعتبر وكأنها الخيار الأسهل. إن خطة بار بدأت تنفذ في سنة 1978. وفي مطلع 1979، وكان الميزان التجاري بحالة جيدة وكان النمو الاقتصادي جيداً، وكان معدل الصرف مستقراً والتضخم ملجوماً. ولكن الاضطرابات الجديدة في الشرق الأوسط ورفع اسعار النفط مرة أخرى قد عطل الاقتصاد بالطبع. إن التضخم والبطالة قد ارتفعا وتهاوت فرنسا مرة أخرى في الكساد.

وكانت الجرعة الثانية من علاج بار التقلص الذي تسبب بمزيد من البطالة، قد تطابق مع الانتخابات الرئاسية في مايو 1981.

من الناحية السياسية يعتبر مايو 1981 نقطة تحول في السياسة الفرنسية: فالاشتراكيون قد قاموا باختراق كبير واستولوا على الرئاسة ، وبعد شهر من الزمن . أصبحوا أيضاً أكثرية في انتخابات الجمعية الوطنية، وتغلب فرنسوا ميتران على خصمه في الانتخابات وقدم برنامجاً هدفه اجتذاب أصوات اليسار مجتمعين بمن فيهم الشيوعيين. قدم بياناً اشتراكياً وعد فيه بتقليص البطالة، وتوسيع التأميمات، ورفع الحد الأدنى للأجور، وفرض ضريبة على الثروة والاستمرار في الإصلاحات الدستورية لتقليص صلاحيات الرئاسة الأتوقراطية، التي اتهم جيسكار باستغلالها. إن الزعيم الشيوعي جورج مارشي، قد نافس في الدورة الأولى من الاقتراع على انتخابات الرئاسة، ولكنه اضطر إلى الانسحاب بعد فشله في الحصول على المكان الأول والثاني وبعدها وضع ثقله لدعم المرشح الاشتراكي الباقي ميتران في الدورة الثانية.

في اليمين كسب الرئيس ديستان التحدي في التسمية، على جاك شيراك، الذي كان يقود الجناح الديغولي الكبير في تحالف اليمين. في الدورة الثانية من الاقتراع، تراجع الأنصار التقليديون من اليمين الذين أغاظهم أسلوب جيسكار المتعالي في الرئاسة، واجتذبهم وعد ميتران بتغيير برنامج التقشف الاقتصادي، وكذلك تأييد الناخبين الشيوعيين، كل ذلك أعطى ميتران أغلبية ضئيلة ولكنها حاسمة نصرته على جيسكار بخمسة عشر مليون صوت وسبعماية صوت ضد 14.6 مليون صوت لجيسكار.

انتخابات الجمعية الوطنية ١٩٨١		
	٪	المقاعد
الحزب الاشتراكي MRG	٣٧,٨	٢٨٦
الحزب الشيوعي	١٦,١	٤٤
RPG	٢٠,٩	٨٣
UDF	١٩,١	٦١

إن المفاجأة في انتخابات الجمعية الوطنية التي دعا إليها ميتران في يونيو كانت الزيادة الكبيرة في الدعم للحزب الاشتراكي. لقد خسر الحزب الشيوعي المزيد. وبدعم الشيوعيين في الجمعية الوطنية حاز متيران على أكثرية غالبة. إن تراجع جيسكار وحزبه (UDF) أعطى زعامة المعارضة المجتمعة في اليمين لشيراك القاسي في قيادته وغير المحزور عليه، والذي كان التجمع (UDF) لا يثق به. وهكذا وقع اليمين في الضياع الكبير.

تأخر شهر العسل بالنسبة إلى ميتران سنة كاملة. ولكي يحافظ على الدعم الكبير من قبل اليسار والوسط، فضمن حكومته أنصاراً من كل المجموعات. لأول مرة منذ 1947، دخل أربعة

وزراء شيوعيين في الحكومة. ميشال روكار كوزير للتخطيط مُثَّلَ الجناح اليمين ذا التوجه السوقي من الحزب الاشتراكي، ورئيس الوزراء بيار موروا وهو الاشتراكي التقليدي مُثَّلَ اليسار غير المتشدد. واستصدرت الحكومة تشريعاً لتقوية الحريات العامة، استكمالاً لجهود سابقة قام بها جيسكار ديستان. كانت وعود ميتران الانتخابية في الضريبة على الثروة وفي رفع الحد الأدنى للأجور وفي تقديمات الإنعاش الاجتماعي قد نفذت. أما اللامركزية، فقانون دي فيرا أعطى صلاحيات أكبر لانتخابات المجالس المحلية، في حين قُلِّصت مهمة المحافظين المعينين من قبل الإدارة المركزية. كل هذا غيَّر في ميزان الرقابة على الحكومة المحلية بشكل ملحوظ.

وهذا لا يعني أن الحكومة المركزية كانت مستعدة للتخلي عن سلطتها الرقابية الشاملة. إن برنامج التأميم الشامل كان دعامة أخرى من برنامج ميتران الاشتراكي الدقيق. إن تأميم صناعة الأسلحة الطليعية وتأميم الشركات التعدينية والكهربائية وشركات الكومبيوتر وشركات الكيمياء والادوية وشركات التأمين، والبنوك التي ما يزال في الملكية الخاصة يجعل ما يقارب من ثلث الصناعة في الملكية العامة (أقل من عشرين بالمئة كان في الملكية العامة قبل 1982) أن الجزء الأهم في برنامج ميتران كان محاولته التصدي للكساد العالمي الذي تسبب به رفع أسعار النفط، وذلك بحل «اشتراكي»: تقديم التسليفات الميسرة من أجل النمو قلبت خطة بار التقشفية. العديد من الناس في بريطانيا في ذلك الوقت عانوا من جمود حكومة مرغريت تاتشر المحافظة التي اجتزأت قسماً كبيراً من الصناعة السلعية، ونظروا بإعجاب إلى استراتيجية ميتران الشجاعة. إن «الخطة الإنعاشية» ضخت النقود في الاقتصاد الفرنسي وخلقت وظائف في قطاع البناء وفي الخدمة المدنية، ورفعت مداخيل المعوزين في المجتمع، وزادت الاستثمار في القطاع العام. وكان من المقبول أن الضرائب المرتفعة لن تجدي في حال تراجع التأميم، ولكن قيل إنه في حال الكساد يكون العجز الكبير مقبولاً إلى أن ينعش الطلب الكثيف الاقتصاد من جديد ويزيل العجز.

ولكن لم تنجح الخطة. فالبطالة ارتفعت إلى مليونين وازداد التضخم مرة أخرى إلى ما يزيد عن 15% في أكتوبر 1981. إن العجز أجبر على تخفيض قيمة الفرنك، وفقد الثقة من جانب الصناعة الخاصة بالحكومة الاشتراكية ظهر في تراجع التوظيف وتراجع الإنتاج.

في يونيو 1982 وضع ميتران سياسته الشهيرة الانقلابية واتجه إلى التقشف وإلى تخفيض الإنفاق العام الذي اقترحه وزير المالية جاك ديلو. إن الإنفاق العام كان قد تقلص أكثر في ربيع 1983. إن الإصلاحات الاشتراكية قد نزلت مرتبتها في يوليو 1984، وذلك عندما حل لوران فابيوس، وزير الصناعة الشاب الكفئ، والمتحرر والتكنوقراط، محل موروا كرئيس للوزراء، وانقلبت السياسة نحو الوسط، نحو إصلاحات السوق الموجهة ونحو التحديث الصناعي. ولم يكن عجيباً أن يستقيل الوزراء الشيوعيون. وانتعش الاقتصاد الفرنسي، بفضل تطبيق سياسات لم

تكن تختلف كثيراً عن سياسات جيسكار - بار في سنوات حكمهما. إن الإنتاجية الأعلى تقترن دائماً بارتفاع معدل البطالة كقرين لها، كما هي الحال في بقية الدول الغربية. وتقبَّل ميتران الثمن من سقوط شعبيته بأمل توقع حدوث انقلاب يعقب تقشف حقبة 1984-1986، في زمن أفضل من أجل انتخابات رئاسية تستحق سنة 1988. وبعد جهد لتحسين حظوظ الاشتراكيين الذين تدنت شعبيتهم، اندفع في إصلاح انتخابي، منتقلاً من نظام «الأول ينال المنصب» إلى نظام التمثيل النسبي؟.

إن انتخابات الجمعية الوطنية، في مارس 1986، انتهت بنتيجة أفضل من المتوقع للاشتراكيين، الذين ظلوا الحزب الأكبر، الذي استمد الكثير من الدعم من الأنصار الشيوعيين السابقين. إن الحزب الشيوعي انقلب إلى كارثة، حيث خسر ثلث الأصوات. إن التحالف اليساري الواسع (بمن فيه الشيوعيون) قد أعيد بناؤه واستطاع الحصول على 251 صوتاً، واليمين، رغم الخصومات بين حزب جيسكار (UDF) وحزب شيراك - (RPR) حاز 277 صوتاً. والامر الذي تسبب بصدمة حقيقية للسياسات الفرنسية التقليدية هو صعود حزب الجبهة الوطنية الفاشستية بقيادة الطواف في الأرياف المظلي السابق جان ماري لوبن. تقريباً واحد من أصل عشرة من الناخبين صوت لهذا الحزب العرقي، المعادي للسامية، معرضين عن الأحزاب التقليدية واضعين ثقتهم في زعيم، يهاجم باسم «الوطنية القومية» المهاجرين من شمال إفريقيا باعتبارهم أجانب تسببوا بالبطالة للبيض. ووعد لوبن بإعادة القانون والنظام إلى فرنسا. والأجانب يردون بالقوة إلى أوطانهم.

بعد الانتخابات وجدت الجمهورية الخامسة نفسها بوضع لم يسبق له مثيل من قبل: رئيس اشتراكي وجمعية وطنية عليها اليمين. وبعكس ما هو عليه حال الحكومة في الولايات المتحدة حيث يتولى الرئيس السلطة التنفيذية مع الذين يعينهم هو في إدارته عن الكونغرس، أما حكومة فرنسا فيعينها الرئيس، ولكنها بحاجة لكي تستمر في عملها لأن يكون لها أكثرية في الجمعية الوطنية تمنحها الثقة.

في مارس 1986، استدعى ميتران جاك شيراك ، الذي كان يترأس أكبر أحزاب اليمين، لتشكيل حكومة. لم يجد شيراك أمامه مهمة سهلة، لأنه كان دائماً يرى فوق كتفيه حزب جيسكار في الجمعية الوطنية، وكان أعضاء حزب جيسكار يكرهون شيراك كرهاً شديداً. ولكنهم كانوا رغم ذلك قسماً ضرورياً من أكثريته. وكان له أيضاً في الإليزيه اشتراكي كرئيس. ولم يعدم الفرنسيون أسلوباً ذكياً فكهاً لوصف مساكنته المحرجة مع الطرفين.

ولم يجد شيراك مكاناً في الحكومة لجيسكار ، الذي أمل بالعودة إلى وزارة المالية. ومنذ البداية عرَّض شيراك نفسه ليس فقط لمعارضة اليسار له، بل أيضاً للحسد من قبل الـ UDF ، الذي استبعد إلى حد بعيد عن السلطة. إن جزءاً من برنامج شيراك للإنعاش الاقتصادي، لم يكن مختلفاً

عن برنامج الحكومة الاشتراكية الخارجة من الحكم. ولكنه كان مصمماً على الخصخصة وعلى رد تأميم الشركات اتي تملكها الدولة. ومهما حاول الرئيس ميتران (رئيس الجمهورية) إلا أنه لم يستطع إيقاف الخصخصة التي نالت موافقة الجمعية الوطنية.

وعمل شيراك أيضاً على تغيير نظام التمثيل النسبي، الذي بسببه نالت الجبهة الوطنية اختراقها المشهور على صعيد الوطن. وتمت العودة إلى نظام «الأول ينال المركز»، بحيث لم يعد بإمكان الجبهة الوطنية أن تأمل بكسب العديد من المقاعد. إن الاقتطاعات والتخفيضات التي فرضتها الحكومة لم تكن شعبية. في ديسمبر 1986 قام اضراب لعمال السكك الحديدية طويل فشل السكك الحديدية في فرنسا لمدة شهر تقريباً. وانتشر الإضراب في يناير 1987 إلى القطاع العام واضطر شيراك إلى المهادنة والتنازل حول الدفع وحول الشروط. وبخلال الفترة من سنة 1986 إلى سنة 1988، سقط التضخم إلى ما يتراوح بين 2% و3% واستطاع ميتران بدهاء أن يعطي لنفسه صورة الحكم بين الأحزاب وهكذا تجنب اللوم من أجل سياسات الحكومة.

انتخابات الجمعية الوطنية ١٩٨٦		
	٪	المقاعد
الحزب الاشتراكي وMRG (ميتران)	٣١,٩	٢١٦
الحزب الشيوعي	٩,٧	٣٥
(حزب شيراك) RPR	٤٢,٠	١٢٩
(حزب جيسكار ديستان) UDF		١٤٨
الجبهة الوطنية (لوبان)	٩,٧	٣٥

كانت رسالته تقوم على أنه يمثل نقطة تجمع قوي بالنسبة إلى الأمة. في هذه الأثناء كان الطلاب في الجامعات يصرخون بالاحتجاج، وكانت البطالة فوق 5،2 مليون. واتهم شيراك ميتران بتدخل الرئاسة في الحكم بشكل مسرف. المزارعون - كانوا من قبل في حماية اليمين - أخذوا يواجهون منذ عقد 1980 تقليص المعونات لهم وتزايد المزاحمة، وعلى العموم واجهوا أوقاتاً صعبة. وميتران «كرجل دولة» احتفظ لنفسه بصورة متعالية في الشؤون الخارجية، ولعب بشكل خاص دوراً قيادياً في مؤتمرات القمة الأوروبية. وأقام أيضاً علاقات وثيقة مع مستشار ألمانيا الغربية هلموت كول، الأمر الذي قوى محور بون - باريس. إلا أن علاقاته مع مارغريت تاتشر، فكانت بالمقابل شكلية وباردة. وكان ميتران صارماً مثل سابقيه في المحافظة على القوى الضاربة الفرنسية النووية المستقلة.

وعندما حان وقت الانتخابات الرئاسية في ربيع 988، قاد ميتران بسهولة الاقتراع الأول بين تسعة منافسين. وجاء شيراك الثاني. وكانت الصدمة الحقيقية أن لوبن قد حصل على ما يريد عن

أربعة ملايين صوت، أي 14.4% من الأصوات وجاء رابعاً وراء بار المحترم والشعبي. في دورة الاقتراع الثانية كانت النتيجة معروفة سلفاً حيث نال ميتران زيادة مئوية في الأصوات، بلغت 54 بالمئة ونال شيراك 46% (16.7 مليون صوت للأول و14.2 مليون صوت للثاني واستقال شيراك من رئاسة الوزراة واختار ميتران ميشال روكار غير الملتزم، ذا التوجه السوقي كخليفة لشيراك وعندها حل الجمعية الوطنية).

وسجل الاشتراكيون نصراً كبيراً، قوياً بعد الدورة الثانية في الاقتراع من أجل الجمعية الوطنية ولكنهم لم يحصلوا على الأكثرية المطلقة إلا أنهم حققوا مع الأحزاب الحليفة 276 مقعداً. الواقع أن اليسار الواسع وتحالف اليمين كانا متحدين إلى حد ما بالتساوي في مواجهة الجبهة الوطنية التي حصلت على مقعد واحد بعد التخلي عن نظام التمثيل النسبي وتجاه الشيوعيين، الذين لا يعقل أن يصوتوا مع اليمين. ومع اليمين المنقسم على نفس، تمتع رئيس الوزراء الوسطي الاشتراكي، ميشال روكار بأكثرية قوية عندما جرى الاقتراع في الجمعية الوطنية. روكار الذين شدد على التوافق في السياسة كان فاتراً إذا قورن بلوران فابيوس. لم تكن لديه خطط كبيرة، ولكنه ركز على الإنجاز المتين وكسب موافقة الجمهور لأن الكثير من الناس كانوا متعبين من المواجهات بين اليمين واليسار. واستمر الاقتصاد على الطريق «القويم»، مع معدلات نمو جيدذة وتضخم قليل. إن حكومة روكار لم ترهب الصناعة الخاصة وكان ميتران يتطلع إلى مسار سياسي أكثر مركزية. ولكن الرقابة الشديدة على القطاع العام وأدائه أدت إلى تجدد الإضرابات في السنوات الأخيرة من عقد 1980.

إن العافية المالية قد اقترنت بـ10% من البطالة، التي استمرت بقوة في عقد 1990. إن فرنسا ميتران، كانت مصابة بمرض سياسي. إن الحزب الاشتراكي كان يعاني من افتقار عميق إلى الشعبية من جراء سلوك رئيسه، رغم أنه أي الرئيس قد توقف منذ زمن طويل عن اتباع السياسة الاشتراكية التقليدية. في هذه الأثناء كانت الخصومة بين شيراك وفاليري جيسكار ديستان قد أبهتت جاذبية اليمين. كان ميتران يأمل بأن استبداله روكار بمدام اديث كريسون كرئيسة للوزراء سوف تعيد الحظ السعيد إلى الحكومة الاشتراكية. ولكن معدل تأييدها سقط سريعاً. في الأساس أن السياسة الاقتصادية لم تتغير ولم تكن هناك دلائل على الازدهار قوية بما فيه الكفاية لتستوعب البطالين.

القضية التي أثارت الكثير من الحرارة كانت الموقف من النازحين من الشمال الإفريقي. كانت الجبهة الوطنية التابعة لجان ماري لوبن تركز دعمها القوي - إلى حد بعيد - على هذا العداء الواسع الانتشار للمهاجرين العرب، وهي طائفة فقيرة في معظمها، ومتجمعة في مدن قليلة مثل مرسيليا وباريس. في سنة 1991 قدَّرت الأرقام الرسمية أن أربعة ملايين مهاجر معظمهم من

المسلمين العرب من شمال إفريقيا، يعيشون في فرنسا. كان معدل الأنسال عندهم مرتفع، وهناك مليون طفل تقريباً تركوا خارج هذا الإحصاء. وامتدت العرقية أيضاً إلى تجدد العداء للسامية داخل الجبهة الوطنية التي حرصت على أن تكون الحزب الوحيد الناشط فعلاً في مسرح سياسي آسن. في الانتخابات الإقليمية في مارس 1992، ربح الحزب الاشتراكي 2% فقط أكثر من الأصوات التي ربحتها الجبهة الوطنية (نال 14%). في أبريل 1992، وبعد أقل من سنة، استبدلت مدام كريسون كرئيسة للوزراء بـ«بيار بيريغوفوا».

أن المرض العميق في السياسة قد انعكس أيضاً عدم يقين حول السبيل الذي كان على فرنسا أن تواجه به عقد 1990. بعد الحماس للشركاء المؤسسين لأوروبا الجديدة - بالتحالف الوثيق مع الألمان - بدا الشعب الفرنسي منقسماً بعمق في سبتمبر 1992 عندما طلب اليه أن يوافق على معاهدة ماستريخت. كانت الأصوات الموافقة «نعم» كافية بجهد، والكثيرون قد صوتوا بالموافقة لا لانعدام الشعور بالحماس لأوروبا بل الأولى أنهم صوتوا لأسباب سلبية. لقد كانت لديهم مخاوف منتشرة من ألمانيا الجديدة الموحدة ذات التسعة وسبعين مليوناً.

وبهامش قليل قرر الشعب الفرنسي بأنه من الأسلم الاحتفاظ بألمانيا مقيدة بالمؤسسات الأوروبية، رغم ثقلها المرجح في مثل هذا الاتحاد، بدلا من ترك فرنسا تواجه وحدها العملاق الألماني حراً بدون قيد. ولكن أكبر قضية في فرنسا سنة 1993 كان الانحسار الاقتصادي والبطالة. في الانتخابات للجمعية الوطنية في مارس 1993، انزلق الاشتركيون (بعد أن ظلوا في الحكم لمدة اثنتي عشرة سنة) خارج السلطة. كان النظام الانتخابي يبالغ في تأرجح المقاعد. وفقد الاشتراكيون 212 مقعداً وبقي لهم 70 مقعداً. واحتل حزب شيراك 247 (RPR) مقعداً ونال حزب جيسكار ديستان 213 (UDF) مقعداً، وخسر الشيوعيون ثلاثة مقاعد ليظل لهم 23 مقعداً، وخسرت الجبهة الوطنية مقعدها الوحيد. وهكذا نال اليمين أكثرية غالبة من أصل الـ577 مقعداً في الجمعية الوطنية القوية. واختار ميتران إدوار بالادور من حزب شيراك (RPR)كرئيس جديد للوزراء لحقبة جديدة من التعايش». ولكن الشعب الفرنسي، والطامحين الخصمين، جيسكار ديستان وشيراك ، كانا صالحين للانتخابات الرئاسية، مع وجود حظ، بتنصيب صاحب الكرسي أي ميتران نفسه.

الفصل السادس والثمانون

الاتحاد الأوروبي

في المجموعة الأوروبية كان الاتفاق على الأهداف المشتركة قد تم التوصل إليه فقط بعد مفاوضات استمرت وقتاً طويلاً وبعد ترقيع دقيق للتسويات. ولكن الهدف الأساسي لمعاهدة روما لسنة 1957 (وهو: أن العقبات التي تعيق حرية حركة السلع والرساميل والخدمات، مثل التأمين والمصارف - داخل المجموعة البالغة 360 مليون إنسان - يجب أن تذلل، لم يكن قد تحقق بعد تماماً في مطلع عقد 1990. إن أوروبا المؤلفة من أثني عشر عضواً من المجموعة كانت مشققة بالحدود الجمركية، ومجمدة بجبال من النماذج الورقية كما بالعقبات المخفية المستورة. رغم كل شيء كانت الدول الأوروبية الغربية القارية الثلاث الرئيسية - وهي: ألمانيا وفرنسا وإيطاليا - تدعم التوجه نحو اتحاد وثيق. كانت بريطانيا أكثر تمنعاً بشأن تسليم الرقابة إلى اللجنة في بروكسل، التي كان رئيسها منذ 1985 وزير مالية فرنسا السابق جاك ديلور. وقفت مارغريت تاتشر في طليعة الذين يعتقدون بأن جعل اللجنة المصدر الأعلى للسلطة هو مخالف بعمق للديمقراطية، وأن البرلمان الأوروبي هو أضعف من أن يلعب دور البرلمانات الوطنية القائمة.

إن أي توجه تتخذه المجموعة الأوروبية كان منوطاً بالقرار الذي يتوصل إليه رؤوساء حكومات الدول الأعضاء فيها. لقد كان الأمر دائماً هكذا وهو قد بقي كذلك بصورة جوهرية في مطلع عقد 1990. وهذا لم يكن قصد الآباء المؤسسين الذين أرادوا التحرك باتجاه الاندماج الوثيق لأوروبا الغربية. لقد قرروا أنه - بعد مرحلة مبكرة - بخلالها يكون الإجماع مطلوباً في مجلس الوزراء تأتي مرحلة الأغلبية المؤهلة التي تصوت على صيغة توضع موضع التنفيذ. إن هذا يعني أنه إذا وافقت فرنسا وألمانيا وإيطاليا، فإن الأعضاء المؤسسين الآخرين الثلاثة (وهم البلدان المنخفضة وبلجيكا واللوكسمبورغ) يوافقون حكماً وبدون تصويت . (Outvoted) وأكثر من ذلك، أن الدول الثلاث الصغرى ولو أجمعت فإنها لا تحصل على ما يكفي من الأصوات لاتخاذ تدبير قابل للتنفيذ ما لم تحصل - على الأقل - على صوتين من أصل الثلاثة الباقين. وبكلمات أخرى،

لا تستطيع ألمانيا وحدها ولا فرنسا وحدها ولا إيطاليا وحدها أن تمتلك ما يكفي من الأصوات لنفسها لتواجه بالفيتو قراراً اتخذه الأعضاء الباقون أو وافقوا عليه. كان ديغول يترقب (يترصد) أي فكرة مثل هذه من شأنها انتقاص السيادة سنة 1965: لقد قاطع المجموعة طيلة سبعة أشهر وعاد فقط عندما تمت الموافقة على ما سمي «بتسوية لوكسوبرغ» في يناير 1966. هذا الأمر أعطى لكل عضو الحق بالقاء الفيتو في وجه أي قرار يتعارض مع مصالحه الوطنية الحيوية. وتفسير «المصالح الوطنية الحيوية» متروك للدولة العضو ويمكن أن يتضمن قضايا مثل أسعار الشعير.

إن التوسيعات المتتالية للمجموعة الأوروبية قد عطلت آليات «الأكثرية المؤهلة» في التصويت ولكن الفيتو الوطني ظل قائماً في مكانه في مطلع عقد 1990. إن اجتماع القمة الدوري - بين رؤساء الحكومات، يرافقهم منذ 1974 وزراء الخارجية - أعطيت الاسم الرسمي «المجلس الأوروبي». وهم يجتمعون ثلاث مرات في السنة، وقراراتهم تضع الخطوط الكبرى. في مجلس الوزراء يتم التوصل إلى اتفاقات تفصيلية أكثر. إن اللجنة الأوروبية للموظفين المدنيين تحت رعاية الرئيس ووزارته من ست عشرة قومية تعين المفوضين وهي تتمتع بنفوذ قوي. وتستطيع اللجنة الأوروبية أن تقدم اقتراحات وبالتالي أن تطلب تعديلات، ولكن هذه التعديلات تقتضي موافقة أعضاء مجلس الوزراء، الذين يأخذون تعليماتهم من حكوماته الوطنية. إن البرلمان الأوروبي، المنتخب مباشرة لأول مرة سنة 1979، له صلاحية إقالة اللجنة ولكن ليس له الحق بأن يعين أخرى. إن سلطته محدودة. إنه برلمان استشاري أكثر مما هو برلمان تشريعي. وهناك أيضاً مجلس قضائي.

إن «القانون الأوروبي الأول» لسنة 1987، قد حدد استعمال الفيتو الوطني وذلك باشتراط أن تستبدل «الأكثرية المؤهلة» ليحل محلها الإجماع إنما فقط في المجالات المهمة التي لها علاقة بانشاء السوق المشتركة. ولكن الفيتو الوطني ظل يطبق في المجالات الأخرى. أن المشكلة الدائمة أمام المجموعة تتمحور حول الموازنة التي تساهم في تغذيتها الدول الأعضاء. والصعوبة الرئيسية هي السياسة الزراعية المشتركة المكلفة (كاب (CAP = وهي تستغرق ثلثي مجموع النفقات. وهناك صعوبة مؤقتة قوامها تنفيذ تعهد 1980 القاضي بتخفيض المساهمة البريطانية الصافية التي تبدو عالية نسبياً بالمقارنة مع ما تقتضيه من معونات قليلة من «كاب» بسبب ضآلة قطاعها الزراعي. وبما أن بريطانيا هي واحدة من الدول الأفقر في المجموعة الأوروبية فإن تحميلها مساهمة كبيرة يبدو أمراً غير عادل بشكل واضح. ولهذا أصرت مارغريت تاتشر سنة 1983 بأن الحكومة البريطانية لن توافق على أي زيادة في المساهمة المالية للمجموعة مالم يوضع حل بعيد المدى بدلاً من المماحكة السنوية.

وباساليب متعددة بدت تاتشر غير منسجمة مع نمط المجموعة «القارية». هذه المجموعة

التي انضمت إليها بريطانيا متأخرة جداً. كانت تاتشر تكره جداً بيروقراطية بروكسل وانظمتها المتدنية الوضيعة. لقد عارضت الموقف الحمائي الذي اتخذته المجموعة الأوروبية ضد التجارة العالمية. وفوق كل شيء، هاجمت سخافات «كاب» (الهيئة الزراعية المشتركة) التي اشترت جبالاً ضخمة ومكلفة من الزبدة وبحيرات من الخمر لمساعدة المزارعين بأعفائهم من الضرائب المفروضة في الدول الأعضاء. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، رفعت أسعار الغذاء في المجموعة الأوروبية، فوق الأسعار العالمية عموماً. إن التاجر الحر حقاً، بنظر تاتشر، هو الذي يعمل على رفع الحواجز من طريق التجارة بين الدول الأعضاء ولكنها ظلت متحفظة تشك بعمق في الاتحاد السياسي الوثيق. أن مؤسسات المجموعة الأوروبية ليست ديمقراطية، والهيئة الوحيدة المنتخبة ديمقراطيا، هي البرلمان الأوروبي الذي يفتقر إلى السلطة الفعلية. وفي جميع الأحوال، لم تكن تاتشر مستعدة لان تسمح للمؤسسات الأوروبية بأن تتجاوز برلمان وستمنستر الذي يبلغ من العمر ثمانماية سنة. كانت ترى أن الديمقراطية والمؤسسات البرلمانية في القارة هي حديثة العهد جداً وأنها غير متجذرة في التراث كما هو حالها في بريطانيا. والشيء الذي كانت تخافه أكثر هو سيطرة نفوذ ألمانيا القادرة على ممارسة هذا النفوذ سياسياً واقتصادياً على المجموعة الموحدة. كل هذه الآراء عبرت عنها بحماس واستقامة الأمر الذي جعلها تبدو كدخيل حتى عندما كان آخرون يوافقونها سراً على ما قالت.

رغم الكثير من الفظاظة ورغم إعطاء الشعور بالجمود غالباً. فإن المجموعة اتجهت إلى التحرك إلى الأمام بشكل مفاجئ، عندما كانت الأزمات المستمرة تهدد مصداقيتها. في قمة فونتينبلو في يوليو 1984 تم التوصل إلى اتفاق حول أهم نقاط النزاع. حصلت بريطانيا على تقسيط بعيد المدى لمساهمتها في الميزانية. وموارد المجموعة قد ازدادت بالتعهد برفع مستوى الضريبة على القيمة المضافة. في تحرك ذي شأن ومدلول كبيرين في عقد 1990، تبنى البرلمان الأوروبي سنة 1984 تقريراً يدعو إلى إقامة معاهدة جديدة لإنشاء اتحاد أوروبي سياسي جديد.

إن الشجار الدائم في سنة 1985 قد انتهى في ديسمبر في قمة لوكسوبورغ عندما تم التوافق على مبدأ اعتماد قانون أوروبي وحيد. وهذا يتضمن قسمين منفصلين: الأول إقامة معاهدة للتعاون السياسي، الثاني تعديل معاهدة روما من أجل إزالة كل الحواجز الموجودة والتي تحول دون سوق حرة داخلية في نهاية سنة 1992. وهذ يجعل الرؤية الأساسية للسوق المشتركة حقيقة واقعة.

من الواضح أن القسمين «السياسي» و«التجاري» يمكن أن يتحركا إلى الأمام بسرعات مختلفة. كان هذا الأمر أمنية بعيدة من الاتحاد الأوروبي حين كانت الأكثرية في البرلمان الأوروبي تريده، رغم أن القانون كان ينصّ كما سبق ورأينا، على توسيع «للأكثرية المؤهلة» للتصويت.

إن جاك ديلور الحيوي والذي ينقصه في الغالب الحس الدقيق، رئيس اللجنة، قلما نجح في إقناع مارغريت تاتشر بالموافقة على زيادة صلاحيات أو دعم الاندماج السياسي لاعضاء المجموعة الأوروبية بشكل أوثق.

بالنسبة إلى مارغريت تاتشر، أنها استلمت قيادة المطالبة بإصلاح «الكاب» وإن كان هذا قد تقدم ببطء. ولكن في سنة 1987 كان القانون الأوروبي الوحيد قد عدل من قبل الحكومات الوطنية وفي النهاية جرى تبنيه. وقبلت المجموعة أيضاً التسويات حول الميزانية وفقاً للأسس التي بنيت على الاقتراحات التي قدمها ديلور، وقد تضمنت التقليص التدريجي للمساهمات بنسبة الإنفاق على الزراعة. والمزيد من التخفيضات كان مأمولاً إذا تجاوز إنتاج بعض الأصناف الزراعية المحددة السقوف الموضوعة.

وفيما كان العقد الأخير من القرن العشرين ينسحب نحو النهاية كانت الفروقات بين بريطانيا وبقية الدول في المجموعة قد أصبحت أكثر حدة. كانت بريطانيا تحبذ إزالة الحواجز أمام التجارة وإنشاء سوق حرة ولكنها رفضت الانضمام إلى النظام النقدي الأوروبي (إي.أم.أس EMS) الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1979. وبالتالي لم تشارك في آلية معدل الصرف (رام) التي كان القصد منها العمل على استقرار العملة. في سبتمبر 1988 رأس ديلور لجنة من الخبراء لمناقشة موضوع الاتحاد النقدي الأوروبي. وعرفت النتيجة بخطة ديلور، التي عرضها الرئيس على الأعضاء، رؤساء الحكومات، في يونيو 1989. من أجل المشاركة في المرحلة الأولى:أي الموافقة على مسودة معاهدة اتحاد نقدي. ولكن بريطانيا رفضت البدء في المرحلة الثانية التي - بعد توقيع المعاهدة - سوف تضع شروطاً تعرض على الدول الأعضاء الأمر الذي يمكن من الوصول إلى المرحلة الثالثة: أي مرحلة الاتحاد النقدي بعملة واحدة تستعمل في كل مكان في المجموعة.

إن مارغريت تاتشر حين عارضت التحرك باتجاه الاتحاد النقدي وجدت نفسها في عزلة متزايدة ليس فقط في أوروبا بل داخل مجلسها الوزاري بالذات. إن وزير ماليتها ووزير خارجيتها هما اللذان ألحَّا، في قمة مدريد في يوليو 1989، بأن على بريطانيا أن تقبل رسمياً كل المرحلة الأولى من حيث المبدأ. وظلت مارغريت تاتشر تعارض هدف الاتحاد النقدي لانه سوف ينسف السيادة الوطنية. ولكن في أكتوبر 1990 اضطرت متأخرة إلى الموافقة على انضمام بريطانيا إلى نظام معدلات الصرف الثابتة (ارم). ورشح أن جون ميجور، وكان يومئذ وزيراً للمالية انضم إلى القبول بمعدل صرفي عالٍ جداً للمارك الألماني. وكما حذر مستشار مسز تاتشر، سير آلان ولتر، أن نتيجة ارتفاع معدل الفائدة في بريطانيا سوف تكون نتيجته تعميق الكساد وزيادة في البطالة.

وبقي الاتحاد السياسي والاقتصادي هدفاً في عقد 1990 وإن كان صعباً تحقيقه في حال بقاء

اقتصاديات الأعضاء مختلفة بشكل واسع. وبدا هذا موجعاً بشكل واضح في سبتمبر 1992 عندما اعتبرت الليرة الإيطالية والليرة البريطانية من قبل (مؤسسة) صرف العملات أنهما مقيمتان بأكثر من قيمتها الفعلية. إن المضاربة ضد العملتين غلبت الدفاع عنهما داخل (ارم)، وكان على العملتين أن تقبلا حكم السوق وأن تخرجا من (ارم) وهذا يعني فعلاً أنهما قد خفضتا بالنسبة إلى المعدل المحدد سابقاً. وكان الأمر تذكيراً سليماً للسياسيين بأنه في عالم للمال حرٍّ تكون سلطاتهم محدودة. ولم تجرب مجموعة الدول أن تقف موقفاً واحداً مشتركاً من كل القضايا الحيوية في الشؤون الداخلية، والخارجية. إن التثبت بأن مثل هذا الاتحاد لا يمكن أن يتحقق ضمن البرنامج الزمني المقبول، سرعان ما ظهر جلياً واضحاً.

وفاوضت سبعة دول صغيرة مزدهرة تماماً - من دول أوروبا الغربية - لم يسبق لها أن انضمت إلى المجموعة الأوروبية - وهي: السويد، النروج، فنلندا، أيسلندا، النمسا، سويسرا وليختنشتاين، وهي أعضاء في اتحاد التجارة الحرة الأوروبي - فاوضت من أجل إقامة معاهدة مع المجموعة سنة 1991، من أجل خلق منطقة اقتصادية أوروبية موسعة، في سنة 1993، تضم 380 مليوناً. إضافة إلى ذلك أن النمسا والسويد والنروج وفنلندا رغبت في الانضمام إلى المجموعة في يناير 1995. وسويسرا أيضاً كان من المنتظر أن تنضم إلى هؤلاء وراء الكواليس إلى أن قرر الشعب - بموجب استفتاء عام في ديسمبر 1992 - وبأكثرية ضئيلة عدم الانضمام. لقد انتصر حياد سويسرا. على أن تستكمل والمفاوضات قبل منتصف عقد 1990. وقد أخذت مشكلة كل بلد الخاصة في الحساب. فالسويد وسويسرا كانت حريصتين على عدم التخلي عن حيادهما التقليدي. والسويد بعد أن غيرت Shed سياستها الاشتراكية وحكومتها، اندفعت في إصلاح اقتصاد السوق لتخليص البلد من كساد عميق. وفنلندا، الواقعة أيضاً في الكساد، في مطلع عقد 1990، وجدت نفسها متحررة من تبعيتها للاتحاد السوفييتي، الذي أدى انهياره إلى فقد أفضل شريك تجاري له. والنمسا في سنة 1992 غيرت رئيسها كورت فالدهايم [لأن إسرائيل غاضبة عليه] الذي أصبح عبئا عليها ومضايقة دولية لها. وفي ذات السنة كانت سمعتها قد ارتقت بفضل الطريقة الكريمة التي فتحت بها هذه الدولة الصغيرة أبوابها أمام اللاجئين الآتين من يوغوسلافيا السابقة. ورحبت المجموعة بإمكان دخول هذه البلدان الغنية إليها، الأمر الذي يمكنها من الحصول على الأموال لصالح الأعضاء من دول المتوسط الأكثر فقراً ولصالح البرتغال.

وبقيت المشاكل الأساسية قيد الحل. ومن بين هذه المشاكل إصلاح موازنة المجموعة، وبصورة أخص تخفيض الإنفاق على المزارع، والعلاقة التي يجب تطويرها مع الدول الأوروبية الشرقية والوسطى المتحررة حديثا. والعلاقات التجارية مع بقية دول العالم. وبخاصة الولايات المتحدة التي كانت تطالب بإزالة الحواجز الحمائية في المجموعة.

ستة أعضاء من دول «إفتا» EFTA		
	السكان (بالملايين)	الناتج القومي للفرد دولار أميركي
السويد	٨,٥	٢١,٥٠٠
النروج	٤,٢	٢٢,٢٩٠
فنلندا	٥,٠	٢٢,١٠٠
أيسلندا	٢٥٤ ألف	٢١,١٠٠
النمسا	٧,٦	١٧,٢٠٠
سويسرا (١٩٩٠)	٦,٨	٣٧,٨٠٠

وعقدت دورة الأورغواي لمفاوضات تحرير تجارة العالم عبر «الاتفاق العام على التعريفات والتجارة (غاك (GAIT التي بدأت سنة 1986 وانتهت في ديسمبر 1993. والعقبة الرئيسية الباقية كانت موافقة الكونغرس الأميركي قبل أن يصبح الاتفاق موضع التنفيذ سنة 1995. وكان من الواجب الوصول إلى اتفاق أيضاً حول الأدوار المتبادلة لمؤسسات المجموعة، والعلاقة بينها وبين البرلمان الأوروبي والمفوضين والحكومات الوطنية. كان هناك استعداد لدى الحكومات الوطنية للتخلي عن السيادة إلى درجة معينة محددة فقط.

وبدا أن نقطة من التعاون عالية قد تم التوصل إليها وذلك في ديسمبر 1991 عندما عقد زعماء المجموعة، كجزء من خطة ديلور، معاهدةً جديدةً في ماستريخت لإنشاء «اتحاد أوثق بين شعوب أوروبا». وقادت بريطانيا المعارضة تجاه فكرة (المبدأ) «أوروبا فدرالية» وذات عملة واحدة مشتركة. واختارت بريطانيا أن تبقى خارج الفصل الاجتماعي «الذي نص على تأمين الظروف الأدنى وتأمين المستويات في أماكن العمل للموظفين. كان دعم فرنسا وهولندا وبلجيكا لماستريخت مرتكزاً إلى حدٍ بعيدٍ على الرغبة في التأكد من أن ألمانيا الموحدة حديثاً سوف تظل مرتكزة بقوة على المؤسسات الأوروبية. هذه النظرة لقيت الدعم المتحمس من قبل مستشار ألمانيا كول. ووافق جون ميجور، وإن بتحفظ كبير جداً، لأنه رغب بأن يحافظ على مركز نفوذ بريطانيا في «قلب أوروبا».

وبخلال أشهر قليلة تبين أن زعماء المجموعة سوف يواجهون ناخبيهم وأنهم عقدوا معاهدة يصعب التصديق عليها وتفتقر إلى الرغبة الشعبية الأكيدة.

إن خطر خسارة الهوية الوطنية، والاعتراضات، وإعطاء بروكسل سيطرةً مركزيةً أقوى يحتوي على مخاطر. الدانمارك وحدها وافقت على المعاهدة بعد استفتاء شعبيٍ ثانٍ جرى في مايو 1993. في الاستفتاء الفرنسي (رفراندوم) لم يكن هناك تأييد عميق. والأصوات المؤيدة كانت قليلة في وقت انحسارٍ اقتصاديٍ انتشرت فيه مخاوف من الالتزام بمثل هذه التغييرات

الأساسية. في بريطانيا قسم التصديق المحافظين، إلا أن التهديد بانتخابات عامة مكَّنَ الحكومة من تمرير المعاهدة، بدون الفصل الاجتماعي، لدي البرلمان في سنة 1993.

كان هناك ثلاثة بلدان - هي اليونان وإسبانيا والبرتغال - ممنوعة لعدة سنوات من تقديم طلب الانضمام إلى المجموعة الأوروبية. ليس بصورة رئيسية، من أجل المصاعب الاقتصادية التي تثيرها عضويتها، بل بسبب نظامها السياسي. وهناك بلد رابع، تركيا «المشتركة» منذ عقد 1960 والتي تزال تنتظر حكماً لصالحها في مطلع عقد 1990.

إن المعاهدة اليونانية للدخول في المجموعة قد عقدت سنة 1979 وأصبحت اليونان عضواً كامل العضوية في سنة 1981. لقد عادت اليونان حديثاً إلى الديمقراطية بعد انهيار نظام حكم العسكر سنة 1974، أن العضوية في المجموعة الأوروبية تعتبر دعماً قوياً للديمقراطية.

واليونانيون ظلوا يعانون أكثر من أي دولة أخرى في حقبة ما بعد الحرب بالنسبة إلى العالم الحر. إن الحرب الأهلية الممتدة من سنة 1946 إلى سنة 1949 أحدثت دماراً شاملاً. وعقبت تلك الحقبة حقبة حكم محافظ برلماني تحت رئاسة الفلدمارشال بابا غوس، وفي ظل أطول السياسيين عمراً في يونان ما بعد الحرب وهو قسطنطين كرمنليس. وبعد لأيٍ استطاع جورج بابا ندريو، في سنة 1963، أن يُشكل تحالفاً ليبرالياً إصلاحياً، إلى أن أقاله الملك قسطنطين بعد نزاع حول موضوع: من يسيطر على الجيش. واتهمت مجموعة متطرفة من ضباط الجيش حزب بابا ندريو: «حزب اتحاد الوسط» بأنه يمهد الطريق أمام انقلاب شيوعي، ونظمت انقلاباً في أبريل 1967 قبيل الانتخابات العامة المخطط لها. إن حكم الكولونيلات اليونانيين الدكتاتوري، من 1967 إلى سنة 1974، كان حقبة كارثية بالنسبة إلى اليونان. ولكنه كان بعلم الولايات المتحدة ورغبتها الأكيدة. إن التعدي على حقوق الإنسان بما فيه التعذيب، كان مستشرياً وكذلك الفساد. والاقتصاد الذي كان حسن الأداء في عقد 1960 تدهور بحدة. في سنة 1974 ثار الجمهور المتظاهر الصاخب والمقاومة التي تلت فشل سياسة العسكر في قبرص وتجاوز استنفار الجيش وأحدق بزمرة الكولونولية وأسقطهم.

بعد صراع طويل منحت قبرص استقلالها في أغسطس 1960. ووضعت تحت رعاية اليونان وتركيا وبريطانيا ولكن دستور تقاسم السلطة لم يعمل، في مواجهة العداء المستحكم بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونان.

أدى الصراع في الجزيرة إلى نزول قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في سنة 1964، لأن تركيا واليونان بالذات أوشكا أن تقع الحرب بينهما. وبعد عشر سنوات، في يوليو 1974، نظم الكولونيلات اليونانيين انقلاباً واجبروا رئيس قبرص المطران مكاريوس على الهرب تمهيداً لجعل قبرص تحت السيطرة اليونانية. ورد الأتراك بأن غزوا الجزيرة واحتلوا القسم الشمالي منها.

ملحقين الهزيمة بالقبارصة اليونانيين. وجرى تبادل السكان. فترك مئتا ألف قبرصي يوناني بيوتهم في الشمال، واستقر القبارصة الأتراك محلهم، الأمر الذي أدى إلى تقسيم الجزيرة. وكل الجهود المبذولة لتوحيد النصفين والوصول إلى تسوية عملية بين الطائفتين قد فشلت في مطلع عقد 1990. وحصل التقسيم، ولكن وجود قوات الأمم المتحدة المرابطة على خطوط التماس بين الطرفين، قد أوقف إراقة الدماء.

إن النزاع القبرصي أدى إلى قيام علاقات متوترة بين دولتين حليفتين في الناتو هما تركيا واليونان.

ولكن تعلق اليونانيين بالناتو بعد 1974 كان متكافئ الضدَّين، جزئياً لأنه شاع الاعتقاد في اليونان أن الولايات المتحدة قد دعمت حكم الكولونولية المكروهين. ووجود قواعد للولايات المتحدة ووجود الأسطول الأميركي في اليونان كانا بالتالي مكروهين من الشعب، ومن قبل حكومات المحافظين وعلى رأسها كرمنليس، الذي عارض الكولونيلات من منفاه في باريس، ومن قبل حكومات الوسط الليبرالية بزعامة اندريا بابا ندريو (ابن جورج بابا ندريو) في عقد 1980.

وبعد عودة كرمنليس من المنفى في سنة 1974، وكرجل دولة حق، قاد اليونان من جديد إلى الديمقراطية. إلا أن أندريا بابا ندريو زعيم الحزب الاشتراكي الهليني النزعة ربح انتخابات سنة 1981، وإن كانت حكومته أظهرت القليل من الميل نحو الاشتراكية.

اكتسب بابا ندريو شهرة بأنه اقتصادي مدرب على الطريقة الأميركية، ولكن، كما هي الحال في أي مكان آخر في العالم أدت صدمة رفع سعر النفط إلى مضاعفة المصاعب الاقتصادية اليونانية في منتصف عقد 1980. بالمقابل كان بابا ندريو معارضاً شديداً ضد السوق المشتركة وضد الأميركيين. في الحكومة تصرف بحق كبير للمسؤولية. ولكن في نهاية عقد 1980 تورط هو ووزراؤه في فضائح مالية. ومع ذلك ظلت قاعدته الشعبية متينة. والسياسة اليونانية قد انتعشت بقضية حبه لمضيفة طيران سابقة وهي أصغر منه بخمس وثلاثين سنة حيث التقطت لهما صور وهي عارية الصدر في المسبح.كان بابا أندريو مريضاً بالقلب وكانت تصيبه نوبات جدية بذات الوقت. وبعد ذلك طلق زوجته وتزوج من عشيقته وقد هزم بصعوبة في الانتخابات العامة سنة 1989. ولم يبرز حزب كرابح صريح. وحكومات التحالف تعاقبت سنة 1990، مع إدارة محافظة بأغلبية ضئيلة بقيادة رئيس الوزراء قسطنطين ميتسوتاكيس. وعملت الإصلاحات على تحسين الاقتصاد بعد سنوات من الفوضى الاشتراكية التي تسببت أيضاً بالبؤس والشدة. في أكتوبر 1993 أعادت الانتخابات بابا ندريو إلى الحكم. وظلت القضية القبرصية تعمل على توتير العلاقات مع تركيا. ولكن اليونان كعضو في المجموعة الأوروبية تلقت مساعدات وحازت على مكاسب مادية.

انضمت إسبانيا إلى المجموعة الأوروبية سنة 1986، وتحركها أصبح ممكناً بفضل عقد مدهش من التغيير. في نوفمبر 1975، مات أخيراً الدكتاتور العجوز فرانكو، بعد استخدام عدة آلات في محاولة عبثية لإطالة عمره عدة أيام. لقد أعطى إسبانيا الاستقرار، وبشكل جريء لم يندفع وراء مساعدة الفاشستي موسوليني أو وراء هتلر بخلال الحرب العالمية الثانية. وكان من صالحه أنه لم يستولِ على جبل طارق بخلال أزمة بريطانيا الكبرى سنة 1940. إن يكون المتطوعون حاربوا على الجبهة الروسية مع هتلر لم يؤخذ الأمر ضده في عقد 1950، لقد عاش وتجاوز سنوات النبذ الدولي له. ولكن مع بداية الحرب الباردة أخذت الولايات المتحدة تعيد إليه اعتباره بدأً في سنة 1950. وبعد ثلاث سنوات، في سبتمبر 1953، قدمت الولايات المتحدة له مساعدة لقاء ثلاث قواعد في إسبانيا وعقد اتفاق للدفاع المشترك. وكانت المسامحة الدولية قد توسعت عندما أصبحت إسبانيا في ديسمبر 1955 عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة (لم تقبل إسبانيا في الناتو حتى سنة 1982).

ظلت إسبانيا فرانكو نظاماً قمعياً في عقد 1950 ولكن بخلال عقد 1960 تم إدخال الإصلاحات بصورة تدريجية، فالغيت المحاكم العسكرية، ومنح العمال حق الإضراب المحدود. وتحققت تغييرات دستورية سنة 1966 هيأت لانتخاب قلة من الأعضاء في البرلمان، وإن كانت الأحزاب السياسية ممنوعة. كان فرانكو يتمتع بشعبية واسعة، ونظراً إليه على أنه فوق «الكتائب» (الفالانج) والكنيسة والجيش، التي كانت تتصارع صراعاً مراً.

إن أكبر خطر كان يتهدد حكمه جاء من منظمة «إيتا (ETA) «وهي حركة مستقلة من الوطنيين الباسك. وهيأ فرانكو، كخليفة له، الأمير خوان كارلوس حفيد الفونسو الثالث عشر. ورأى فرانكو أن العودة إلى الحكم يشكل أفضل ضمانة لحفظ سلام يتولاه المحافظون في إسبانيا. لم يعط خوان كارلوس أي إشارة، بخلال حياة فرانكو، عن الدور الديمقراطي والليبرالي الذي سوف يلعبه بحزم بعد موت القائد (الكوديو).

بخلال العقود الثلاثة، بعد الحرب العالمية الثانية، أخذت إسبانيا تعصرن زراعتها وصناعتها معاً. والتقدم الذي حصل منذ عقد 1960 كان ضخماً ساعد عليه اكتشاف أوروبا الغربية لاسبانيا على أنها ملعب أعياد. ولكن التقدم الديمقراطي لم يكن مؤمناً بأي شكل من الأشكال سنة 1975. وعين الملك خوان كارلوس اشتراكياً معتدلاً هو ادولف سواريز كرئيس للوزراء. واعاد سواريز البرلمانية الديمقراطية، وسمح لكل الأحزاب، بمن فيهم الشيوعيين، لتتنافس في الانتخابات العامة في سنة 1977. وأعطى الملك خوان كارلوس دعمه الثابت للديمقراطية ولم يسمح هو ولا شعبه بانقلاب عسكري، كما جرت محاولة ذلك سنة 1981 ولكن بدلاً من الانقلاب العسكري حصل انقلاب أعمق أوشك أن يهدد الانتخابات العامة سنة 1982، وذلك حين ربحها

الحزب الاشتراكي. وأصبح فيليب كوانزاليس رئيساً للوزراء. إن أكبر نجاح حققه كوانزاليس كان في يونيو 1985 عندما تم توقيع معاهدة الدخول إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي انضمت إليها اسبانيا في يناير 1986.

إن النصف الثاني من عقد 1980 كان حقبة نمو اقتصادي مستمر - عندما تبع غوانزاليس سياسة اقتصادية تقليدية - الأمر الذي أحزن أكثر أتباعه اشتراكية. في 1989 كسب الانتخابات العامة للمرة الثالثة بهامش ضيق. واستمر النمو الاقتصادي في إسبانيا. ولكن كان هناك نقطة سوداء في تقدم اقتصاد اسبانيا المدهش إلا وهي استمرار الهجمات الإرهابية المتقطعة من قبل المتطرفين الباسك. ولكن إسبانيا لم تكن وحيدة في المجموعة الأوروبية بهذا الشأن في مطلع عقد 1990 عانت اسبانيا من مشاكل الكساد مع الأعضاء الأخرين في المجموعة، بما فيها البطالة المرتفعة، وعندها سقطت شعبية كوانزاليس.

* * *

انضمت البرتغال إلى المجموعة الأوروبية بذات الوقت مع إسبانيا ولكن انتقال البرتغال إلى الديمقراطية جاء مأسوياً أكثر. إن انطونيو سالازار كان دكتاتور أوروبا الأطول مدةً وعمراً، إذ حكم من سنة 1932 إلى سنة 1968. عندما أصيب بفالج جعله مشلولاً استولى على الحكم النظام اليميني نظام مارسلو كاتيانو واستمر لمدة ست سنوات. وبخلاف ما يفعل الدكتاتوريون، كان مارسلو كاتيانو لينا نسبياً، إذ كان يسجن خصومه دون أن يقتلهم، وبخلال الحرب العالمية الثانية ساعد قضية الحلفاء بنشاطٍ كبيرٍ.

بعد 1945 بقي موقفه جيد نسبياً، رغم أنه كان يمتلك بوليساً سرياً ونظام سجلٍ مفهرساً بخصوص خصومه، مأخوذاً عن نظام الغستابو. في سنة 1970 مات سالازار. والثورة التي اندلعت في أبريل 1974 لم تكن ديمقراطية في قصدها، ولكنها كانت منظمة من قبل ضباط الجيش الذين ايقظتهم من أوهامهم حروب البرتغال في المستعمرات الإفريقية موزمبيق وأنغولا. وارتدى الانقلاب منحى غريباً عندما دخلت مجموعات راديكالية من الجيش في تحالف مع الشيوعيين. وجرت انتخابات عامة في أبريل 1975 وربح الحزب الاشتراكي معظم الأصوات. وخسر الشيوعيون. وأصبح ماريو سواريز رئيساً للوزراء إلى أن استبدل في سنة 1979 بتحالف بين اليمين والوسط. بعد هذا استقر الحكم البرلماني الديمقراطي بقوة واحكام. ورغم الفقر الشديد، لم ينقلب الشعب البرتغالي نحو الشيوعيين. بعد انتخابات 1983، رأس سواريز من جديد حكومة ائتلافية، بين الاشتراكيين والوسط، قامت بنجاح بإصلاحات اقتصادية، جعلت مشاريع الدولة أكثر فعالية، وشجعت القطاع الخاص، مع القليل من الاشتراكية التقليدية.

تحولت البرتغال من بلد بدون انتخابات، إلى بلد فيه العديد منها. كانت مناورات الأحزاب

قد أدت إلى سقوط سواريز سنة 1985 وإلى انتخابات عامة في السنة التالية. كانت سياسات البلد المتعددة الألوان تقتضي انتخاب رئيس جديد. وبعد مناورات معظم الأحزاب، نال المنصب سواريز الذي استقال بعدها من رئاسة الحزب الاشتراكي. إن حكومة البرتغال بعد 1985 ارتكزت على دعم الحزب الديمقراطي الاجتماعي، الذي ربح، لأول مرة، أكثرية غالبة في انتخابات 1987، واتخذ لنفسه مهمة رفع سيطرة الدولة الاشتراكية عن الصناعة. وكان رئيس الوزراء سيفا سوسيلفا «يتعايش» بمودة مع الرئيس الاشتراكي سواريز الذي أعيد انتخابه بأكثرية ساحقة في يناير 1991.

في أكتوبر التالي سجل الحزب الديمقراطي الاجتماعي - حزب سافا سوسيلفا - نصراً انتخابياً ثانياً بأكثرية عالية ملحوظة باسم «التعايش».

بخلال عقد 1980 حققت البرتغال تقدماً اقتصادياً ضخماً، بعد أن تحولت الحكومات من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق الموجهة. وكل المزاعم القائلة بأن البرتغال «تتحول إلى الاشتراكية» وأنها ملتزمة بأن تصبح «لاطبقية» قد سقطت من الدستور الجديد في سنة 1989. إن ناتجها القومي القائم بالنسبة إلى الفرد ارتفع من 2020 دولار في سنة 1978 ليتضاعف ثلاث مرات في مطلع عقد 1990. ومنذ منتصف عقد 1980 حققت البرتغال درجة عالية من الاستقرار السياسي ومن التقدم الاقتصادي وأصبحت عضواً متحمساً في المجموعة الأوروبية.

* * *

طلبت تركيا أن تحصل على العضوية الكاملة في المجموعة سنة 1987. وبعد سنتين، ردت المجموعة بأنه قد تأجل النظر في المزيد من الطلبات حتى ما بعد 1993، وإن كانت قد أرضتها بأنها مستجمعة شروط القبول.

واليونان، كعضو في المجموعة، ظلت حذرة بعمق من تركيا، وإن كانت علاقاتهما قد تحسنت بعد أن وصلت إلى أدنى نقطة سنة 1987. ذلك أن المسألة القبرصية ظلت تقف في طريق العلاقات الودية العادية. إن سجل تركيا فيما يتعلق بحقوق الإنسان ظل مشبوهاً واقتصادها يميل إلى التأرجح بشكل واسع بين النمو والجمود. ويمثل الأكراد مشكلة أقلية جدية. ومنطقة آسيا الصغرى من تركيا لم تكن مضروبة بالفقر فقط، بل كانت تحت الحكم العسكري. والاقتصاد متأخر أيضاً. لقد أقام كمال اتاتورك دولة تملك مشاريع اقتصادية في عقد 1920 وعقد 1930 من أجل تحديث الصناعة التركية، ولكنها في مطلع عقد 1990 أصبحت عتيقة وغير منتجة. ومع سكانها الذين يتزايدون بسرعة والبالغين 57 مليون سنة 1990، يقدر ناتج تركيا القومي القائم بالنسبة إلى الفرد بـ1870 دولار، مما يجعلها مع بلدان العالم الثالث، أقل بكثير من ناتج اليونان وحتى أقل من ناتج البرتغال وهي أفقر بلد في المجموعة الأوروبية. وحتى الديمقراطية البرلمانية

ليست مضمونة بإطلاق في تركيا. إن الجيش مخلص لتراث اتاتورك وهو يراقب السياسيين المدنيين، ومن وقت إلى آخر يجعل نفسه مسؤولاً عن وحدة البلاد.

في مايو 1960 استولى الجيش على الحكم ورئيس الوزراء السابق عدنان مندريس أعدم بعد سنة. وعندما استعاد السياسيون المدنيون السلطة في عقد 1960 وعقد 1970 اقترن ذلك من جديد بتزايد الاضطرابات وبالبؤس الاقتصادي. فحصل انقلاب عسكري آخر في سيبمبر 1980.

في نوفمبر 1983 تمت العودة إلى حكومة برلمانية مدنية نصفية، اقترنت بقمع سياسي لليبراليين وللاشتراكيين. وبقيت الأحكام العرفية مطبقة أيام حكم رئيس الوزراء المحافظ توركت أوزال. واستحدث بعض الإصلاحات الاقتصادية القوية وبعض التخصيصات، واعاد تركيا بصورة تدريجية إلى مزيد من الحالة السياسية العادية، ولكن الأحزاب المتنازعة على السلطة ظلت غير مستقرة.

وفكر اوزال في تخفيف التوتر مع جيران تركيا، وخاصة اليونان. وكان هدفه الرئيسي الحصول على العضوية الكاملة في المجموعة الأوروبية، وأن تستمر المساعدة العسكرية والاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة لهذا الحليف الموثوق بخلال الحرب الباردة. وكانت تركيا أيضاً لاعباً مهماً في الشرق الأوسط. في نوفمبر 1989، متن اوزال موقعة بأن أصبح رئيساً للجمهورية. ولكن الاقتصاد تدهور مجدداً. وهرب الأتراك من بلغاريا سنة 1989. في أبريل 1993 مات اوزال. وكانت المشكلة الأكبر، التي واجهت خلفاءه هي الثورة المسلحة التي قام بها الثوار الأكراد.

* * *

إن جمهورية ألمانيا الديمقراطية، بالطبع، كانت ممنوعة من الدخول في المجموعة الأوروبية، ولكن ألمانيا الغربية كان مسموحاً لها أن توسع تعاملها التجاري معها. بعد زوال جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) ودخولها مع ألمانيا الموحدة سنة 1990 أصبحت الأراضي (الألمانية) جزءا من المجموعة الأوروبية، دون أن ينضاف شيء إلى عدد الأعضاء بالطبع.

وجرت محادثات أيضاً في مطلع عقد 1990 حول الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الشرقية والوسطى. من أجل الانضمام وتحويل مجموعة أوروبا الغربية الأصلية إلى أوروبا موسعة حقيقية. وهذا الأمر أيضاً بقي حلماً، خاصة في وقت كانت فيه الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية تحاول أن تحقق وحدة اقتصادية وسياسية أوثق.

وأحد انجازات المجموعة الأوروبية كان تقوية الديمقراطية في الأمم الفقيرة من الغرب وهي: إسبانيا، البرتغال واليونان. إن عضوية هذا النادي كانت مفتوحة فقط أمام الدول التي

تحترم حقوق الإنسان وترفض الأشكال التوتاليتارية في الحكم. فإذا قبلت فيه دولة ما فإنها لن تعاني من النكسة، ومثل هذا الاحتمال صعب التصور. وعلى هذا فإن المجموعة الأوروبية لم تصبح فقط اتحاداً واعداً بازدهار أكبر للدول الأوروبية الأكثر فقراً بل أصبحت أيضاً القاعدة القوية للحرية في العالم.

أن عادة التعاون الوثيق والتسوية التفاوضية للخلافات أصبحت القاعدة في العلاقات الوطنية داخل المجموعة. وبعد أن زالت الحواجز أمام التجارة، سجل شهر يناير 1993 بداية مرحلة جديدة من التعاون الوثيق داخل المجموعة في إطار التجارة لصالح 340 مليون إنسان بلدانهم أعضاء فيها.

في مواجهة الكساد العام بخلال السنوات الأولى من عقد 1990 كان على المجموعة أن تلتقط أنفاسها، ولهذا فإن التوق نحو عملة مشتركة بخلال نهاية العقد كما كان متفقاً عليه في معاهدة ماستريخت بدا أكثر من طموح. إن التنسيق بين الاقتصادات مع قيود من شأنها الحد من نسبة خسائرها، وغيرها من الشروط، بدا غير محتمل الحصول في نهاية العقد.

والتقدم لم يكن متماسكاً خاصة مع بيروقراطية بروكسل المنغمسة أحياناً في الكثير الكثير من التدخلات في التفاصيل. ولكن بخلال أربعة عقود تقريباً، غيرت المجموعة المواقف في أوروبا الغربية وأصبحت الأمم المتنازعة جيراناً، وإن كان الجيران بالطبع يتصادمون مع بعضهم البعض من وقت إلى آخر.

اليونان، قبرص إسبانيا والبرتغال ١٩٨٩ - ١٩٩٠		
البلد	عدد السكان (بالملايين)	الناتج القومي القائم بالنسبة إلى الفرد (بالدولار)
اليونان	١٠	٥٣٥٠
قبرص اليونانية	٥٥٤ ألف	٩٠٠٠
قبرص التركية	١٦٥ ألف	٣٥٠٠
أسبانيا	٣٩	٨٩٥٠
البرتغال	٣١٠	٥٦٨٠

القسم السابع عشر

* * *

الحرب الباردة وما بعدها

الفصل السابع والثمانون

الستار الحديدي يتهاوى :
موت الشيوعية في أوروبا الشرقية

في سنة 1989، حولت موجة من الثورات الشعبية أوروبا الشرقية والوسطى وغيرتها. لقد انزاحت الشيوعية بعيداً. وانسحب الاتحاد السوفييتي. منذ عشر سنوات من قبل بدا حلف وارسو والسيطرة السوفييتية على أوروبا الشرقية والوسطى متينة لا تتزعزع. كانت هناك صعوبات بالطبع. وأظهرت رومانيا بالطبع إشارات تدل على الرغبة في الاستقلال الوطني. إن زعيمها الشيوعي نيوكولاي سيسكو كان يلقى الإعجاب الكثير في الغرب الذي كان يتقرب إليه باستمرار إلى حد الإحراج فيما بعد. في بلغاريا، والجمهورية الديمقراطية الألمانية (ألمانيا الشرقية) وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا كانت الأنظمة الشيوعية تبدو متينة، وإن كان البلدان الأخيران قد اضطرا إلى الخضوع بواسطة الدبابات والمدافع. فطيلة جيلين لم تعرف شعوب أوروبا الشرقية شيئاً غير الشيوعية. والبالغون من العمر خمساً وأربعين سنة والأكبر منهم عرفوا فقط أشكالاً مختلفة من الحكم التسلطي قبل أن يزول الستار الحديدي. إن الزعامات الشيوعية أدعت أنها حققت تقدماً اجتماعياً واقتصادياً كبيراً وأن المستقبل الذهبي بالانتظار. الشدة والمعاناة هما مؤقتتين، إنهما الوسائل إلى فضيلة كبرى وإلى الازدهار.

فضيلة واحدة مفترضة هي أن تضامن العامل والفلاح قد حل محل الوطنية البورجوازية المخربة. كان يقال للشعوب: إن التحالف مع السوفييت يضمن لهم الحماية من انتقام الألمان. وهذا كان يبرر مرابطة الجيش الأحمر في بلادهم. الرومانيون وحدهم سنة 1958 نجحوا في تخليص أنفسهم من ضيوفهم السوفييت غير المرغوب فيهم. ولكن كل القوى الوطنية من كتلة أوروبا الشرقية كانت تتكل بصورة رئيسية على الأسلحة الروسية. إن الاستغلال الاقتصادي للدول التابعة، بصورته التي تلت في سنوات ما بعد ستالين، قد توقف منذ زمن بعيد. لا شك أن الاتحاد السوفييتي ظل يغذي يومها اقتصاديات أوروبا الشرقية في عقد 1980 إلى حد كبير، مع بعض التضحية من جانبه. فالنفط والمواد الأولية كانت تقدم بأقل من أسعارها العالمية. والسلع

المصنعة في أوروبا الشرقية، كانت ذات شكل وذات نوعية، يجعلها في معظمها غير قابلة للبيع في أي مكان آخر غير الاتحاد السوفييتي. لا شك أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، بالنظر إلى حجمها الكبير فقط، كانت تسيطر على العلاقات التجارية. ومن الصعب بشكل أكيد تقدير المكاسب والخسائر من خلال مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) الذي كان بقيادة السوفييت، على أساس السعر المقرر المحسوب. ولو كان تسنى للأوروبيين الشرقيين أن يفتشوا عن سوق تتقبل سلعهم في أسواق أوروبا الغربية، أما كان ذلك حافزاً لهم على جعل سلعهم أكثر تنافسية؟ في النهاية لقد وجدوا أنفسهم مربوطين باقتصاد سوفييتي منهار، وأنه، عندما انقطع هذا الرابط، واجهوا هم أنفسهم الانهيار. القليل من الموثوقية تعطى للإحصاءات عن التقدم الاقتصادي إلتي كانت تنشرها هذه الأنظمة، وإن كانت تحلل بدقة من قبل الخبراء الاقتصاديين في الغرب. وعلى كل حال، كانت هذه الإحصاءات متسارعة منذ عقد 1970 حتى نهاية عقد 1980.

والشيء الذي كان يمكن قياسه بوثوق هو المديونية المتزايدة لأوروبا الشرقية تجاه الغرب. وبعد تراجع التوتر بين الشرق والغرب، أصبحت القروض متاحة بصورة أفضل من أجل وضع خطط من قبل هذه الأنظمة للحاق بالغرب صناعياً.

ولكن هذه الخطط فشلت أيضاً. وأثقل حمل حمله الألمان الشرقيون الذين ارتفعت ديونهم من 1.4 مليار (بليون) دولار في سنة 1971 إلى 20.7 مليار سنة 1988. وكانوا محظوظين: لقد تحملت عنهم ديونهم الجمهورية الفدرالية (ألمانيا الغربية). والبولونيون (وكانت ديونهم 1.1 مليار دولار سنة 1971) رزحوا تحت دين يزيد على 48.5 مليار دولار في سنة 1991. والهنغاريون عانوا أيضاً من ديون خارجية ضخمة هي الأعلى بالنسبة إلى الفرد من السكان. البلد الوحيد «النظيف» كانت رومانيا. وبفضل تدابير قاسية عيشت الناس تحت أدنى مستوى معيشة مقبول استطاع شاوشيسكو - إلى حين سقوطه سنة 1990، أن يسدد ديون بلاده التي بلغ مجموعها عشرة مليارات دولار سنة 1981. ولم يقاسم هو ولا عائلته الشعب شظف العيش الذي فرضه على أهل بلاده: فهو وعائلته لم يحرموا من أي رفاه عن طريق استيراد كل المتع الغربية. في هذا الشأن يعتبر شاوشيسكو المثل المتطرف في الزعامة الشيوعية في شرق أوروبا، الذي استطاع أن يتصرف بامتياز بدون الشيوعية وبدون الحماية السوفييتية.

الفساد كان أكيداً وعلنياً. ولكن الأنظمة كانت لها زبانية مميزة واسعة تستفيد من استمرار الحكام في السلطة. إن عدداً من البيروقراطيين الضروريين في وزارات التخطيط المركزية، وضباط الجيش، والبوليس السري والحزب ونقابات الموظفين كلهم جميعاً كانت لهم مصلحة كسبية في التمسك بالدولة الشيوعية ونظامها. وأحياناً وفي أسوأ الأحوال، يمكن احلال زعيم بزعيم آخر، ولكن في عقدي 1970 و1980 لم يحصل إلا قليل من التغيير في المراكز العليا من الزعامة الشيوعية.

كانت بولونيا عشية أزمة نقابة التآخي (نقابة العمال) من سنة 1979 إلى سنة 1982 - تشكل نوعاً ما من الاستثناء. إن انتخاب الكاردينال البولوني الأصل كارول وجتيلا، باسم البابا يوحنا بولس الثاني سنة 1978 شجع كثيراً الشعب البولوني على مقاومة الشيوعية. وزيارة البابا إلى بولونيا سنة 1983 بعد إلغاء نقابة التآخي Solidarity عجل في قيام مظاهرة ضخمة مقاومة تنادي بالاستقلال. ولكن القليل القليل تنبأوا بانهيار الحكم الشيوعي في أوروبا الشرقية قبل حدوثه. إن وطأة سنة الثورة أي سنة 1989 كانت هي الأقوى.

من النظرة إلى الوراء، يمكن تبين جذور هذه الثورة، ونقمة الجماهير التي كانت تغلي، والسبب الذي جعل الزعماء الشيوعيين خائفين من اللجوء إلى القمع الدموي. فلم يحاولوا أن يفعلوا ذلك لأن القوى التي كانت مستعدة لتنفيذ أوامرهم لم تعد قوية بما فيه الكفاية. إن كتلة الشعب هي التي نهضت ضد الزعامة. لم يكن المثقفون والمنشقون فقط بل مئات الألوف من الشيوعيين السابقين المخلصين هم الذين انقلبوا على نظام سبق لهم أن دعموه. أمام الحقائق الواقعية، وأمام القمع وتدني مستويات المعيشة، استيقظوا من غفلتهم تماماً. وبعد أن تحققوا أنهم لم يعودوا مجموعة صغيرة يمكن قهرها وضربها وسجنها، أخذ الشعب يفقد خوفه من الدولة. إن الاتصال المتزايد بالغرب في عقد 1970 وعقد 1980 أبرز الفارق في مستويات المعيشة بشكل صارخ. والشيء الذي اشاع النقمة أكثر فأكثر، ليس تدني مستوى المعيشة وتلاشي الآمال في غد أفضل، بل تنامي المعرفة بأن زعماءهم هم السبب وأن كل النظام الشيوعي القمعي والإدارة الاقتصادية هي السبب أيضاً في مآسيهم.

والتفكير الجديد المحفوز من قبل غورباتشوف في الاتحاد السوفييتي انتقل إلى الدول الصغيرة من أوروبا الشرقية بسرعة الكهرباء بعد 1987. إن الزعامات الشيوعية لم يستطيعوا تضبيط (مواءمة) أنفسهم مع الوقائع. فقد ظلوا مقوقعين، مغسولي الدماغ بآيديولوجيتهم ودعاياتهم. وليس من توضيح أفضل دلالة على ذلك من ظهور شاوشيسكو الأخير، في 22 ديسمبر 1989، على شرفة قصره غير قادر على سماع صوته من جراء هتافات الجماهير المتجمعة في الساحة تحته. إنه الارتباك الكامل لأقدر رجل. كانت تجربته الوحيدة، لعدة سنين، هي عبادة بطولته وسماع التصفيق المتزلف له وحده، ظهر على وجهه في الصور المتلفزة المبثوثة في طول العالم وعرضه. حتى في اليوم الذي أوقفته المعارضة فيه مع زوجته البغيضة ألينا إلى جانب الحائط لإطلاق النار عليه، كانا معاً مقتنعين بأن الشعب يحبهما. كان ذلك يوم عيد الميلاد. إن السلطة المطلقة لا تفسد فقط أنها تعمي.

إلى يوم الثورة، ظلت الزعامات الشيوعية مقتنعة بأنها في أمان كاف لاتخاذ تدبير بالاستقلال الوطني عن السيطرة السوفييتية الاقتصادية والسياسية. وإلى هذا الحد بدت ظاهرة غورباتشوف

مفيدة. فقد وعد في أبريل 1985، بعد شهر من وصوله إلى الحكم، أن يحترم كل الاحترام سيادة دول أوروبا الشرقية التي تتمسك «بالأممية الاشتراكية». وقد دوى هذا وكأنه انقلاب بالحسنى على مبدأ برجنيف، وليس رفضاً له. واستمرت الأنظمة في اعتقادها بأن الدولة الشيوعية بخير وأنها - عند اللزوم - سوف تدافع عنها بالجيش الأحمر، كما حدث في ألمانيا الشرقية سنة 1953، وهنغاريا سنة 1956 وشيكوسلوفاكيا سنة 1968. وقد لاح لهم الأمر ببطء، - هذا إذا صح - أن غورباتشوف مستعد لتركَكهم إذا كانت هذه إرادة الشعب.

أثناء انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للحزب في فبراير ومارس 1986 تحرك غورباتشوف وكان يدعو بالحاح إلى مزيد من الإصلاح السياسي الجذري في الاتحاد السوفييتي. في سبتمبر، تحدث إلى شعب كراسنودار بأن جوهر الـ«بيريسترويكا»... يقوم على شعور الشعب بأنه هو سيد البلد». في سنتي 1987 و1988 أعاد تفصيل السياسة الخارجية السوفييتية، مصمماً على كسب دعم وثقة مساعدة الغرب الاقتصادية. كان وزير خارجيته الجديد، أدوار شيفارنادزة، فأعطاه دعمه المتحمس وقدم إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، في فبراير 1990 سبباً مهماً لهذه الثورة في سياسات الاتحاد السوفييتي. «أنه من خلال التعاون الدولي المكثف نستطيع أن نحل مشاكلنا الداخلية الأكثر حدة». إن القمع السوفييتي في أوروبا الشرقية سوف يؤذي المصالح السوفييتية الجديدة الأكثر أهمية. وجرى التركيز على العلاقات السوفييتية مع بقية دول العالم. في عصر الصواريخ، لم تعد الأراضي الحاجزة، تؤدي إلى توفير الحماية. «أن المقتضيات العسكرية» في السنوات التي أعقبت الحرب مباشرة قد تلاشت هي أيضاً.

إن السند الذي أقام الأنظمة الشيوعية الوطنية في أوروبا الشرقية هو الاعتقاد الشعبي بأن الزعماء الشيوعيين هم على الأقل، أفضل من الاحتلال السوفييتي ومن الحكم السوفييتي المباشر هذا السند زال وقد نبذ بعيداً. في سنة 1989، كان احتمال التدخل السوفييتي ضعيفاً وغير مخشي. وبدون الجيش الأحمر يساندهم، كانت الجيوش الشعبية من المتطوعين، لا تستطيع بعدُ أن تعمل على دعم الأنظمة ضد شعوبها بالذات.

واحداً بعد آخر أتضحت أسباب الثورات التي اندلعت عبر أوروبا الشرقية سنة 1989. إن نواة زعامة منشقة كانت، بشكل من الأشكال غير المؤكدة، متمكنة في هنغاريا، ورومانيا وألمانيا الشرقية؛ وكانت هناك زعامة أكثر تحصناً في تشيكوسلوفاكيا حيث كان «المجموع 77» المرخص له، له تاريخ طويل في الاحتجاج. وكانت نقابة التضامن. (سوليداريتي) في بولونيا قد وصلت إلى الحكم بقدرتها الخاصة. وكان بارزاً أيضاً سقوط الوهم عن الجماهير مع الوضع الاقتصادي السيئ ومع النظام المتردي بأكمله. عرفت النخبة الحاكمة أنها لن تستطيع إنقاذ نفسها ببساطة بتغيير الرجل الجالس في القمة، وبدأ العصيان مع الشباب. وانتشر الشعور سريعاً بأن الستار الحديدي مملوء

بالثقوب، وأنه لم يعد يستطيع فصل غضب الشعب عن مراكز القوى في برلين الشرقية، وبراغ وبودابست وصوفيا، وكذلك لم يعد باستطاعته أيضاً منع الشعب في الشرق من الاتصال بالغرب. ومن «التسمم» به. في 9 نوفمبر 1989، سقط حائط برلين هذا الحاجز الشهير من الستار الحديدي، وأمام اكتساح الشعب له، كان الحدث رمزاً مدوياً كسقوط الباستيل.

كان الشغب الحاسم قد بدأ منذ عشر سنين من قبل في ساحة لينين في غدانسك. لقد انتشرت حركة التضامن إلى أن كسبت دعم وتأييد نصف سكان بولونيا من البالغين. وبموجب اتفاق غدانسك المعقود بين زعماء حركة «التضامن» والحكومة في سنة 1980 بدت قبضة الحزب الشيوعي البولندي القوية وكأنها قد تحطمت. إن تأييد «التضامن» كانت له حذور متنوعة. الفشل الاقتصادي المتكرر طيلة خمس وثلاثين سنة من الحكم الشيوعي، مقاومة الطبقة العاملة والمثقفين ضد دولة الحزب الواحد، التسلطية القومية الوطنية، والرفض الكاثوليكي للالحاد الشيوعي. كل هذه مجموعة شكلت أرضاً خصبة لنمو معارضة واسعة. إن «التضامن» هي حزب بالتمام والكمال انما من دون اسم، وفي السنة التي سمح لها فيها بالعمل باعتبارها حركة نقابية حرة انتسب إليها عشرة ملايين عضو. وانهارت معنويات الحزب الشيوعي كما أن أفراداً شيوعيين انضموا إلى التضامن.

ولما تدهور الاقتصاد أكثر أصبح الجنرال جاروزلسكي الزعيم الجديد للحزب وأعلن الأحكام العرفية في 13 ديسمبر 1981. وخشية التدخل السوفييتي، أطاع الجيش البولوني المتطوع أوامره وظهر تحسن بسيط، ولكن اضرابات الاحتجاج اندلعت أيضاً، فقمعت بقسوة لقاء ثمن من القتلى والجرحى. واعتبرت نقابة التضامن خارج القانون، وتم إيقاف اعضائها ومعهم لفترة وجيزة ليش فاليسا وأما بقية الزعماء فقد أرسلوا إلى السجن. مع هذا فإن محاولة القضاء على «التضامن» قد فشلت تماماً. إن العامل الكهربائي ليش فاليسا لم يتراجع إلى الظلام بل اشتهر دولياً بعد منحه جائزة نوبل للسلام سنة 1983. وفشل الاقتصاد المدعوم والموجه في التجاوب مع العلاجات الاقتصادية التي طبقها الشيوعيون خاصة بعد العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة، وبعد مقاطعة الغرب للنظام مما أدى إلى عزله حتى سنة 1983. إن القوة العاملة لم تكن تستجيب للنداءات العسكرية أو الشيوعية من أجل العمل بقوة. وهناك مثل بارز بشكل خاص يدل على العنف السائد في ظل النظام هو إبعاد ثم قتل كاهن شعبي راديكالي على يد قوى الأمن التابعين لوزارة الداخلية. وهو «الاخ جرزي بوبيلوسكو الذي أصبحت كنيسته بؤرة لتجمع المعارضة.

خفف جاروزيلسكي تدريجياً الحكم العسكري وأطلق معظم الناشطين من حركة التضامن من السجن. ولكن محاولات جاروزيلسكي تحسين الاقتصاد عن طريق قطع المعونات تسبب

باضطرابات جديدة سنة 1988. الشعب لم يكن مستعداً لقبول مثل هذه التدابير من نظام يُبْقي نفسه في الحكم بالقوة. كانت السلطات تعلم أن المرض الوطني والأزمة الاقتصادية لا يمكن التغلب عليهما بدون تعاون المعارضة. وهكذا في فبراير 1989 بدأت «مفاوضات الطاولة المستديرة» بين النظام الشيوعي العسكري ومجموعات المعارضة بمن فيها «التضامن». وتم التوافق على الإصلاحات الدستورية، في أبريل من تلك السنة، وكانت هذه الإصلاحات هي التي انهت نظام حكم الحزب الواحد. وسمح للتضامن بأن تظهر كحزب سياسي. وهذا تنازل بعيد المدلول. لقد هوجمت تشيكوسلوفاكيا في 1968 عندما تنازل دوبشكك كثيراً. هذه المرة أوضح غورباتشوف أن دول أوروبا الشرقية تستطيع أن تتبع سبيلها الخاص نحو النمو الاقتصادي.

إن التنازل الوحيد الذي قدمته «التضامن» هو جعل المجلس الأدنى من البرلمان البولوني، «السيجم» 65% من مقاعده مخصصة للحزب الشيوعي و35% فقط هي محل منافسة، وتم إنشاء مجلس شيوخ ينتخب بحرية ومجلس الشيوخ «السينا» و«السيجم» معاً ينتخبان الرئيس. وحصلت التضامن على الأغلبية في الانتخابات التي حصلت في يونيو 1989، فمن أصل 161 في المجلس الأدنى، التي هي موضوع منافسة، ربحت هي ومرشحيها 160 مقعداً. في مجلس الشيوخ ربحت 92 مقعداً من أصل مائة مقعد. وكان النصر لفاليشا. أما الشركاء في التحالف الشيوعي مع مالهم من مقاعد محفوظة وعددها 299، فقد ظلت لهم الغلبة في المجلس الأدنى. وعندما وصل الأمر إلى انتخاب الرئيس، نالها جاروزيلسكي بتصويت واحد، بمساعدة من فليشا الذي رفض الترشح ضده خوفاً من أن يدفع ذلك بالشيوعيين وبموسكو إلى أبعد. وتوثقت التسوية في أغسطس 1989 عندما عيَّن جاروزلسكي أول رئيس للوزراء من غير الشيوعيين، وكان من أنصار التضامن، واحد معاوني فاليشا، وهو تادوس مازوشكي. وهذا بدوره، وعينه على موسكو، شكل حكومة ائتلاف فيها شكل وزراء التعاون أكبر مجموعة، ولكنها خصصت وزارة الدفاع المهمة ووزارة الداخلية لشيوعيين.

وبسبب أن الدور القيادي للشيوعيين قد أزيل بفضل التنازل والتفاوض في بولونيا، ظلت أثار تحصين السلطة الشيوعية - المتمثلة بانتخابات حرة حول قسم فقط من المجلس الأدنى - حتى أكتوبر 1991، عندها لم تعد الأكثرية الشيوعية «المحفوظة» خياراً مقبولاً بعد الثورات التي حدثت في كل مكان من أوروبا الشرقية، بخلال 1989. ثم إن بولونيا كانت الدولة الشيوعية الوحيدة التي حاولت تحويل نفسها من التخطيط المفروض إلى اقتصاد السوق الحرة من النمط الغربي. وورثت الحكومة الجديدة. اقتصاداً مدمراً، ذا تضخم راكض ونقص في الإنتاج. وبدأ وزير المالية ليزك بالسيرويز برنامجاً تقشفياً لكي يثبت قيمة العملة، فقطع المعونات وعالج الدين الخارجي الضخم وجعل الاقتصاد تنافسياً ومنتجاً مرة أخرى. وبدأت الحوانيت تمتلئ بالسلع سنة 1990، ولكن

باسعار لا يستطاع التقدم لها. وتهاوى مستوى المعيشة بأكثر مما كان أيام الشيوعيين. وبدا تحالف التضامن أضعف بعد زوال العدو المشترك، واخذ فاليشا يهاجم مازويشكي، آخذا على حكومته فشل الإصلاح الاقتصادي لأنه لم يعمل بقوة وبسرعة كافية.

في ديسمبر 1990 انشغل البولونيون المربكون بانتخاب رئيسهم الجديد، بعد أن تم تقصير مدة ولاية جاروزيلسكي. وربح بولوني - كندي أصواتاً أكثر من مازويشكي، وربح ليش فاليسا بسهولة وكان من الصعب جداً عليه أن ينفذ ما وعد به. كانت المساعدة الغربية نسبياً ضئيلة. وبدون السوق السوفييتية، فإن معظم صناعة بولونيا كانت غير تنافسية. أمام مثل هذه الآمال الضعيفة في النشاط الأعمالي. من يجرؤ على شراء أسهم في صناعات مخصخصة؟ أن معالجة الاقتصاد بالصدمة في بولونيا أوقفت التضخم وانقذت قيمة العملة، ولكن مستوى المعيشة تدنى.

في سنة 1990 قامت حكومة مازوشكي بتحريك سياسة جريئة من أجل الانتقال السريع إلى اقتصاد السوق. واستوعب التخصيص تقريباً نصف المستخدمين العاملين في القطاع الخاص سنة 1992، وكل مؤسسات المفرق أصبحت بالأيدي الخاصة. وظل هناك قطاع صناعي للدولة كبير لم يرد أحد شراءه. في سنة 1990 كانت بولونيا تعاني من تضخم منتفخ بمعدل 70% ولكن في سنة 1991 تراجع إلى 60% الأمر الذي جعله أسهل إدارة. ورغم ذلك، أشعل ارتفاع الأسعار النقمة الشعبية لأن الأجور لم تساوقه. في هذه الأثناء تجاوزت البطالة 11% من اليد العاملة، وفي سنة 1992 ظلت البطالة ترتفع وكانت خيبة أمل البولونيين بالسياسيين الديمقراطيين واضحة للعيان عندما - في الانتخابات العامة التي حصلت في أكتوبر 1991 - امتنع أكثر من نصف البولونيين عن التصويت اطلاقاً، والذين انتخبوا، أعادوا إلى السيجم (مجلس النواب) عشرين حزباً مختلفاً لم ينل أي واحد منها أكثر من 12% من الأصوات. إن الوحدة التي تمتعت بها نقابة «التضامن» في المعارضة لم تدم طويلاً بعد انتصارها على الشيوعية.

إن العلاج بالصدمة في الإصلاح الاقتصادي - الذي صفق له الغرب - والذي أدى في النهاية إلى تقليص عبء الدين الخارجي - في بولونيا - حوَّل حماس الشعب البولوني للحرية بعد العهد الشيوعي إلى خيبة أمل. إن التحول إلى الرأسمالية بدا قاسياً، وإن كانت بولونيا قد بدأت باكراً. في سنة 1993 أظهر الاقتصاد البولوني أخيراً علامات انتعاش بعد ارتفاع الناتج المحلي. إن نصف الناتج المحلي تقريباً كان من صنع القطاع الخاص. وأصبحت بولونيا محكومة من قبل سيدة لأول مرة كرئيسة للوزراء هي حنة سوشوكا. في مواجهة عدم الاستقرار أحرزت بولونيا تقدماً ثابتاً وأعادت هيكلة اقتصادها. إن التراجع العميق للناتج ما بين سنتي 1989 و1991 أخذ ينقلب سنة 1992.

* * *

إن نظام كادار في هنغاريا قد وضع منذ أواخر عقد 1960 إصلاحات اقتصادية، رفعت مستويات المعيشة، واعطت المزيد من الاختيار وحريات أكبر في واجهة سياساته. إن الصورة الحلوة للحزب الشيوعي، ودوره القيادي لا يمكن تحديها، واسترضى غالبية الشعب بالخيارات المحدودة التي سمح النظام بها. وطرح كادار نفسه كزعيم يعرف إلى أي مدى يستطيع الذهاب بدون أن يخشى تكرار الاجتياح السوفييتي سنة 1956. آلية الاقتصاد الجديد، في سنة 1968، كمزيج من التخطيط المركزي وسياسات السوق الموجهة بدت لفترة وكأنها تعمل بنجاح، وبعد أربع سنوات بدا أن هناك ما يشد إلى العودة إلى الاقتصاد المخطط. إن شيوعية غولاش استمرت تعمل بفعل تزايد عبء الاعتمادات الخارجية، ومن ثم الديون. في منتصف عقد1980 بدت على اقتصاد هنغاريا كل إشارات المرض كانت إصلاحات كادار شديدة الحذر وسيطرة الحزب الشيوعي على الاقتصاد المخطط جمدت أي مسار نحو السوق الموجه الحقيقي. وكادار في القلب كان شيوعياً يريد أن يجعل الشيوعية تعمل، ولم يكن اقتصادياً سوقياً براغماتياً ولا مؤمناً بالديمقراطية، حتى ولو كان الحكم الشيوعي يتراجع ويتجرجر.

في مايو 1988 تخلص الحزب نفسه من كادار . وحل محله المصلح الشيوعي رئيس الوزراء كادولي غروز . كان غروز يعتمد على نظام شيوعي أكثر تصلتاً وفعالية من أجل إنقاذ هنغاريا من ركودها الاقتصادي. ولكن، بالنسبة إلى المعارضة داخل الحزب بقيادة ايمري بوزغي، لم يشكل هذا أي انفصال حقيقي عن «الكادارية». لقد مجَّد بوزغي شبح ايمري ناجي الذي - حسب قوله - لم يقم بثورة مضادة بل وضع نفسه كرأس للانتفاضة الوطنية. والقضية إذن تقوم على رفض مزاعم كادار بالشرعية، ومزاعم الحزب بأن ناجي كان مخطئاً في تبني نظام تعددية الأحزاب. في يونيو 1988 أعيد دفن جثة ناجي بالتكريم. وبعدها أصبح الحزب الشيوعي منقسماً بعمق بين الإصلاحيين والمحافظين.

إن الأحزاب المعارضة كانت مقسومة بالتساوي بين التحالف الليبرالي المديني الثقافي القيادة - تحالف الديمقراطيين الأحرار، وبين المنبر الديمقراطي الهنغاري الشعبي Populist الذي يطالب بالدفاع عن الإنسان العادي وعن المزارعين الصغار وعن فلاحي الريف. وكما هي الحال في بولونيا، حيث كانت المشاعر المعادية للثقافة والمعادية للسامية بخلال الانتخابات الرئاسية قد استعملت ضد مازويسكي (لقد وصم بأنه من أصل يهودي في حين أنه ليس كذلك) كانت الحال في هنغاريا، حيث هاجم المنبر الديمقراطي تحالف الديمقراطيين «الاحرار» بالنظر إلى التأثيرات «اليهودية». الفكرية المفترضة (أن معاداة السامية ظلت مزدهرة كثيراً في أوروبا الشرقية). عندما أقيمت الانتخابات الحرة في مارس 1990 عانى الشيوعيون - الذي سموا أنفسهم الحزب الاشتراكي الهنغاري من هزيمة مشينة، كانت لها أيضاً تأثير على مصير بوزغي

وهكذا في هنغاريا كما في بولونيا، كانت هناك نهاية سلمية للحكم الشيوعي حيث انتقل الحكم إلى «حكومة المنبر الديمقراطي» في مايو. وكان رئيس الوزارة، زعيم الفوروم (المنبر) جوزف انتال، قد شدد على أنه يريد أن يتبع طريقاً متدرجاً نحو اقتصاد السوق. ولكن القومية الهنغارية قد تأججت، وأوشكت أن تسبب بعزلة هنغارية وأن تفاقم المشكلة مع جيرانها: سلوفاكيا وفيها 600 ألف هنغاري الأصل، وصربيا وفيها 150 ألف ورومانيا وفيها مليون و800 ألف. في سنة 1993 ساد الاعتدال ورفضت نداءات الفاشيست الجدد الداعية «إلى المجال الحيوي» (لبنسروم). وجاء الازدهار قبل وقوع الصراع.

كانت هنغاريا في سنوات كادار الأخيرة ليبرالية بالمعنى الإيجابي إذا قورنت بتشيكوسلوفاكيا بعد اندلاع «ربيع براغ» سنة 1968. كان غوستاف هوساك زعيم الحزب الشيوعي قد فرض نظاماً تسلطياً قوياً.

وكان على الشعبين التشيكي والسلوفاكي أن يوافقا على حكم هوساك، ومعه جنود الجيش الأحمر مرابطين في تشيكوسلوفاكيا مستعدين لدعمه. ونجَّح الاستقرار تدابير التحسن الاقتصادي في عقد 1970 ورفع مستويات المعيشة. ولكن بخلال عقد 1980 أصبح الاقتصاد التشيكي في أزمة عميقة. كما كان الحال عبر أوروبا الشرقية.

وكما كانت الحال في أوروبا الشرقية اعتمدت تشيكوسلوفاكيا على مصانع قد مضى عليها الزمن وعلى أساليب في الإنتاج قديمة. أول الأمر، وفي السنوات السابقة كانت تشيكوسلوفاكيا نموذجاً للتقدم الاقتصادي في أوروبا الشرقية، شبيهة بالدول الغربية. وبعدها انقلبت إلى اقتصاد تميزت به الكتلة الشرقية السوفييتية: جمود مع تركيز على الصناعة الثقيلة دونما التفات إلى البيئة التي تخلقها الصناعة في أقسام في البلد من شأنها أن تؤدي إلى كارثة بيئية تجعل الهواء ملوثاً وتمرض السكان. ولكن تشيكوسلوفاكيا كانت ذات مظهر إيجابي يتناقض مع مدبرها السوفييتي المسيطر. كان لديها مجموعة مميزة شديدة الحيوية من الكتاب المنشقين والمثقفين. وكان الناطق باسمهم الشجاع هو «فافلاف هافل».

إن اتفاقات هلسنكي وعدت بحفظ حقوق الإنسان تجاه المنشقين الذين كان لديهم برنامج يوحدهم هو مهاجمة النظام السوفييتي. في يناير 1977 أسسوا الحركة المسموح بها وهي «حركة الـ77». وكان بيانها ينص على احترام حقوق الإنسان. وكان زعماء هذه الحركة الذين كانوا يجتمعون بدون اعلام في بيوت الآخرين قد أوقفوا وعذبوا وسجنوا من أجل نشاطات مناوئة للدولة. ولكن احتجاجاتهم انتشرت انتشاراً واسعاً في الغرب واحتفظت بشرارة المقاومة حية في تشيكوسلوفاكيا.

وفيما كان عقد 1980 ينسحب إلى نهايته لم يستطع هوساك أن يعزل تشيكوسلوفاكيا، عن ضجيج الحرية في بولونيا وهنغاريا أو عن تأثير المصلح غورباتشوف في تفكيره الجديد. إن

الموقف الشيوعي الرجعي القديم كانت له أيامه. ولكن هوساك لم يستسلم لقد استقال من زعامة الحزب في ديسمبر 1987 فقط من أجل تسليمه إلى رجل شيوعي آخر صلب هو ميلوس جاكس. في حين احتفظ هو لنفسه بالرئاسة. في سنة 1988 وفي الأشهر الأولى من سنة 1989 بدت تشيكوسلوفاكيا أنها ما تزال في القبضة الشيوعية القوية وخارج سربها وخارج اللـهجة السائدة في كل أوروبا الشرقية الأخرى باستثناء رومانيا التي ظلت خاضعة لدكتاتورية تشاوشيسكو. ولكن الزعامة الشيوعية التشيكية بدت ضعيفة وغير مرتاحة وأخذت تقدم بعض التنازلات.

وبعد ذلك انهار الحكم الشيوعي بشكل مفاجئ وغير متوقع. في 17 نوفمبر 1989 حصلت تظاهرة طلابية واسعة في براغ انضم إليها آلاف الناس. وحاول عنف رجال البوليس القضاء على التظاهرة الأمر الذي أدى إلى وقوع جرحى مما أثار احتجاجاً جماهيرياً واسعاً. في هذه الأثناء وتحت زعامة هافل أخذت مجموعات معارضة ومعها أعضاء من حركة الـ77 المسموح بها تنظيم نفسها على شاكلة مؤتمر مدني معارض. وكان الهدف الإطاحة بالنظام الشيوعي. وجرى لقاء عاطفي في الهواء الطلق وكان موجهه الكسندر دوبشيك في براغ. في النهاية عمل قرار العمال الانضمام إلى الإضراب الوطني على إسقاط الحكومة واستقال جاكز مع وزرائه. واكتملت ثورة «فلفت» بدون عنف أنما بعد شهر عندما انتخب هافل رئيساً في 29 ديسمبر 1989. وكان في رأس الروزنامة بالنسبة إلى هافل وإلى الحكومة المنتخبة في يونيو 1990 كيف تتم معالجة المشاكل من أجل خلق اقتصاد سوقي. ثم مشكلة القوميات التي شغلت الدولة منذ ولادتها والعلاقة بين السلوفاك والتشيك.

كانت سلوفاكيا بشكل خاص قد ضربت بقسوة منذ أن كان معظم الصناعة الثقيلة متمركزاً فيها. وقامت أحزاب إصلاحية مختلفة منها: «المنبر المدني» «وجمهور السلوفاك ضد العنف» اللذين ربحا أكثرية واضحة في الانتخابات الفدرالية المتعددة الأحزاب التي جرت في يونيو 1990 أما الحزب الشيوعي فبقي متداعياً بدون دعم. والقضية المسيطرة في سنة 1991 أضحت تدور حول قسمة البلد. وسلوفاكيا التي كان عليها أن تخاف أكثر من التحرك السريع نحو اقتصاد السوق توجهت نحو زعيم جديد هو فلاديمير ميشيار الذي أسس حزباً وطنياً. وفي نهاية 1992 حصل انفصال غير دموي بين جمهورية التشيك وبين سلوفاكيا وتم الاتفاق عليه. وكان الرئيس هافل ما يزال الزعيم السياسي الأكثر شعبية في النصف التشيكي. وقد خسر في الواقع دوره كرئيس فدرالي. والجمهورية التشيكية على الرغم من مشاكلها الاقتصادية العميقة وبحكم جوارها لألمانيا وبحكم ماضيها الصناعي القديم ونظراً لجمال عاصمتها التي بقصدها السواح كانت في وضع يمكنها في النظر إلى المستقبل بثقة أكبر من سلوفاكيا. وبفعل البطالة المتدنية وتدني التضخم في جمهورية التشيك أخذ الإنتاج ينتعش في سنة 1992.

* * *

إن ثورة رومانيا في سنة 1989 كانت الأكثر دموية والأكثر غموضاً في نتيجتها. كان هناك زعيمان شيوعيان يسيطران على تاريخ رومانيا فيما بعد الحرب وهما: جورج جيورجيو ديج من سنة 1945 إلى وفاته في سنة 1965. ثم خليفته نيكولا شاوشيسكو من 1965 إلى حين نهايته المأسوية قتلا بالرصاص مع زوجته إلى جانبه أمام الحائط. إن وحشية الثورة الرومانية كانت ردة فعل ضد حكم القمع القاسي في السنوات الأخيرة. كان جورجيو ديج وشاوشيسكو موجهين بقومية لا ترحم من أجل الوصول برومانيا إلى الاستقلال عن الاتحاد السوفييتي وأن تستعيد عافيتها وقوتها. واتبعا الطريق الستاليني الكلاسيكي في التركيز على تنمية الصناعة الثقيلة. وفي أيام شاوشيسكو تم هذا الأمر بدون النظر إلى الكلفة التي يدفعها الشعب من مستوى معيشته.

ونجح جيورجيو ديج في اقناع الكرملين بسحب الجيش من الأراضي الرومانية في سنة 1958. وبعد ذلك أصبح بلده اسمياً عضواً في حلف وارسو بدلاً من أن يكون حليفاً مخلصاً ونافعاً. في الكرملين كان الموقف الروماني غير المريح مقبولاً. لأنه لم يكن هناك أدنى شك في إيمانهم الشيوعي.

وخلف شاوشيسكو جيورجي ديج بعد موته سنة 1965 وأزاح كل خصومه السياسيين وتقرب من الجماهير بلعب ورقة معاداة السوفييت. وبخلال سنوات حكمه الأولى راعى مواقف الجماهير بأن سمح بحرية ثقافية كبيرة. وتبع أيضاً سياسة خارجية مستقلة فسمح بالانفتاح على الغرب. وأكمل الإعجاب بالزعيم القوي والخوف من التدخل السوفييتي دعم موقفه في الداخل. واستفاد أيضاً كثيراً من عدم انتقاده في الغرب. فاعتبر فارساً في بريطانيا واستضاف أيضاً الرئيس نيكسون في بوخارست سنة 1969. في سنة 1983 وصل الأمر بنائب الرئيس جورج بوش إلى حد وصفه بأنه: واحد من الشيوعيين الأخيار في أوروبا. لقد حجبت الحرب الباردة الحكم الصحيح على شاوشيسكو.

وبخلال عقد 1970 ساعدت الاعتمادات الغربية شاوشيسكو على متابعة رؤيته في تحويل رومانيا إلى بلد صناعي حديث. ولكن في عقد 1980 انتهت خططه الاقتصادية الطموحة جداً إلى الفشل. ولم يكن هناك توظيف جديد، كما توقع الدكتاتور بأن كل شيء ينتج من أجل التصدير بغية دفع الديون الخارجية. ولم يشأ أن يكون تابعاً للدائنين الغربيين أيضاً. وفقد شاوشيسكو ومعه زوجته ايلينا أي حس بالواقع. وبنى عبادة الشخصية بشكل ليس له مثيل واستغلت عائلته موارد رومانيا القليلة ونهبتها لكي تتمتع بحياة مرفهة جداً. لقد عاشوا عيشة الملوك. ومن بين أعماله الأخيرة الدالة على الجنون الاقتصادي كان برنامجه السياحي الرامي ببساطة إلى جرف نصف قرى رومانيا ثم بناء مجمعات من الأبنية الجامدة التي لا روح فيها مكان القرى المهدومة. وشرع في الأمر وفي الأخير صدم الغرب بها.

إن البوليس السري، وقوات الأمن، ضمنا القضاء على أي معارضة من الشعب المستذل.
في رومانيا حرص زعماء الكنيسة على سلامة أنفسهم بالمصالحة مع النظام. بالنسبة إلى شاوشيسكو كان الطريق القويم الذي يجب سلوكه بخلال سنوات الأزمة الشيوعية في نهاية عقد 1980 هو الطريق الذي اتبعته الزعامة الصينية في ساحة ناناثمن، وليس «الغلاسنوست» و«البيريسترويكا» الكرملينية. وإلى حين اندلاع الثورة المفاجئة في ديسمبر 1989، بدت رومانيا وكأنها «مسوكرة» في قبضة زعيمها مثلها مثل ألبانيا. ورغب شاوشيسكو في تحسين موقفه من الغرب فكان حله تجاه المعارضة الفكرية الشجاعة والصغيرة هو إجبارها على ترك البلد. في عقد 1980 تصرفت قوات الأمن بمزيد من القسوة ضد منتقدين للنظام غير معروفين كثيراً. وقتل عدد غير معروف والذي كشف الستر عن الثورة. بعد سنتين هو انتفاضة عمال كرونستاد سنة 1987. قام ما يقارب من خمسة آلاف عامل بمحاصرة مراكز الحزب الرئيسية واخذوا يصرخون «ليسقط شاوشيسكو». لقد أصبحت حياتهم لا تطاق. وقمعت قوات الأمن الانتفاضة بعنف دموي. قليل من الأفراد الشجعان استمروا في الاحتجاج والتظاهر. من بينهم كان الراعي (الراهب) لاسلو توكس في نيموشوار الذي رعى رعيته من الاثنية الهنغارية. تقع نيموشوار في منطقة رومانيا الغربية التي كانت جزءاً من الأمبراطورية النمسوية الهنغارية قبل سنة 1918. وبعدها ظلت في رومانيا. وهجمت قوات الأمن على الراعي. وأمرت أسقفه - تحت ضغط الحكومة - بنقلة إلى رعائيه أخرى. في 15 ديسمبر 1989، أحاطت رعيته من الهنغاريين والرومانيين بمنزله لحمايته وعائلته من الإبعاد. ومرة أخرى، كما يحدث دائماً في التاريخ، كان هذا التمرد الصغير، الذي لا عواقب ظاهرة له، الشرارة التي أشعلت الثورة. وانتشر الاحتجاج إلى الجماهير المختلطة الرومانية الهنغارية في نيموشوار. في 17 ديسمبر 1989 تحرك الجيش نحوها وحصلت صدامات دامية، وسرعان ما انتهت المعركة غير المتكافئة بعدة قتلى. وسار الخبر عبر رومانيا والعالم. وفقد شاوشيسكو السيطرة.

في 21 ديسمبر رتب شاوشيسكو المداهنة المعتادة للسلام عليه عندما خاطب جمهوراً من مائة ألف في باحة جامعة بوخارست من شرفة بناية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وانطلقت عباراتٌ معادةَ السماعِ، بالتأييد له من مقدمة الجماهير، ولكن من الوراء انطلقت صرخات تناديه بـ«قتلة نيموشوار». وذعر شاوشيسكو، وتراجع مختبئاً في البناية وقطع التلفزيون الروماني بثه. كانت إشارةً انتظرها الشعب طويلاً: في ما بعد الظهر وفي المساء نزل الشعب إلى الشوارع. وأخذت قوات الأمن والجيش تطلق النار عشوائياً على الناس، فقُتل وجُرح الكثيرون. واجتمعت الجماهير متحدية في ساحة الجامعة في 22 ديسمبر، وبدت مستعدة للهجوم على بناء اللجنة المركزية. واحست الجماهير أن الجيش أصبح معها وأن بعض المتعصبين المعزولين من قوى

الأمن ما زالوا يقاومون الإطاحة بشاوشيسكو. في ذلك الصباح هرب شاوشيسكو أخيراً من سطح البناية بالهليكوبتر. وانتهت رحلته بمحاكمته السريعة وإعدامه في صبيحة عيد الميلاد.

* * *

تشكل مجلس من جبهة الإنقاذ الوطني، وانتخب بون ايليسكو الذي كان في السابق سكرتير شاوشيسكو للشؤون الأيديولوجية من قبل المجلس كرئيس. لم يكن هناك تراث ديمقراطي في رومانيا. كانت جبهة الإنقاذ الوطنى تحت سيطرة الإصلاحيين الشيوعيين الذين أنكروا ببلادة أنهم ما زالوا مستمرين بالحزب الشيوعي في شكل آخر. وكسب أيليسكو تأييد الطبقة العاملة بعد تنازلات حول الأجور أما ظروف وشروط الحياة فقد تحسنت بسرعة. وأراد أن يجنب رومانيا الوقوع في الشدة وذلك بمحاولة اتباع اقتصاد السوق الموجهة من النمط الغربي. واستنفزَ أيضاً الوطنية الرومانية، وخاصة عن طريق «رومنة» ترانسيلفانا التي كان سكانها منقسمين بالتساوي بين العرقين الهنغاري والروماني. كانت المنطقة جزءاً من هنغاريا حتى سنة 1918. وبعدها سلمت إلى رومانيا ثم أعيدت إلى هنغاريا من قبل هتلر سنة 1940 ثم أعيدت إلى رومانيا من قبل الحلفاء سنة 1945. لقد كانت طابة بين أرجل الدبلوماسية الدولية التي أظهرت الاهتمام القليل من أجل حماية الأقليات الموجودة فيها.

في مايو 1990، حصل ايليسكو على نصر مبين في الانتخابات الرئاسية، وجبهة الإنقاذ الوطني لم تكن أقل انتصاراً في الانتخابات البرلمانية. في يونيو، زعم ايليسكو أن الجبهة في خطر فترك ما يقارب من عشرين ألف شيوعي من عمال المناجم الذين نقلوا إلى بوخارست، يتسببون في معارضة ديمقراطية وأخذوا يعتدون على المدنيين عشوائياً من أجل إعادة النظام. ووسم التصرف بالعنف في التعامل مع المعارضة الديمقراطية التي قام بها حزب الاتحاد الديمقراطي الهنغاري المشبع بالاحقاد العرقية وبالتمييز العنصري ضد الأقليات وبعداء الدهماء والصعاليك وبالعداء للأغراب وللهنغاريين ولليهود. وبدا مستقبل رومانيا، وهي بلد لم يسبق له أن عرف الديمقراطية، غامضاً كئيباً. إن تركة حكم شاوشيسكو الرهيبة، ومن بينها الأيتام المهملون والايدز، والاقتصاد المتردي، ظلت عبئاً ثقيلاً. إن التهويل على المعارضة بخلال وبعد الانتخابات في مايو، وعنف عمال المناجم المجلوبين إلى بوخارست في يونيو 1990، كشف عن التوجهات الحقيقية لجبهة الإنقاذ الوطني. إن التوجه السريع نحو اقتصاد السوق أطلقه رئيس الوزراء بيتر رومان. والنتائج كانت محزنة: إنتاج متدنٍّ، وتزايد البطالة. عندها أقال الرئيس ايليسكو وزارة رومان. في مطلع عقد 1990 كانت رومانيا ما تزال تحتفظ بروابط مع الماضي الشيوعي.

استمر الرئيس ايليسكو بعدها في تلقي الدعم، ولكن كان هناك إصلاحات اقتصادية وإن بخطى بطيئة، أبطأ مما حدث في هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا. واستمر تراجع الناتج

الاقتصادي القومي حتى في سنة 1992 إلى ما يقارب النصف من معدل 1989. في مثل هذه الظروف البائسة كان الشعب يخاف من العلاجات الجذرية ويرنو إلى بعض من الزعامة القديمة الحارسة.

* * *

بلغاريا: بالنسبة إلى معظم سنوات ما بعد الحرب، من سنة 1954 إلى سنة 1989، قاد تودور جيفكوف الحزب الشيوعي البلغاري كنوع من الزعيم الفيودالي (الاقطاعي). فحكم البلد بمساعدة الزعماء الأقليميين الفيوداليين من خلال ما هو - صناعياً - النظام الأكثر تخلفاً في أمم أوروبا الشرقية باستثناء ألبانيا فقط. وتميزت بلغاريا أيضاً في انها ترنو - تقليدياً - إلى روسيا كصديقة لها. ولهذا لم يجرِ فيها أي تحرك من التحركات القومية ضد الاتحاد السوفييتي كما حصل في غيرها من دول أوروبا الشرقية. ولكن الكره القومي الهنغاري كان محصوراً بالجارة تركيا، اشد أعدائها منذ أيام العثمانيين.

كان جيفكوف دكتاتوراً كريهاً كأي من المستبدين مثله. وكانت آلته القمعية في الدولة قد أردت آلاف الضحايا. وبإيعاز من الكرملين اقترح إصلاحات سنة 1987 ولكنها لم تحدث أي شيء. بدلاً من ذلك، وليعضد زعامته، التفت إلى الأقلية التركية فاضطهدها في صيف 1989. وأدى القمع العنيف للمظاهرات التركية إلى هجرةٍ جماعية تركية من بلغاريا إلى تركيا، الأمر الذي أساء إلى موقف جيفكوف في الغرب وفي الكرملين. وتشكلت مجموعات المعارضة الديمقراطية حديثاً، وإن كانت ضعيفة جداً بحيث لا تستطيع الإطاحة به. المهمة نفذت من قبل الشيوعيين الإصلاحيين من داخل، في نوفمبر 1989، أقيل جيفكوف مذهولاً من قبل المكتب السياسي. وربح الإصلاحيون، وفي يونيو 1990، وبواسطة انتخابات حرة، ربح الشيوعيون الذين صار اسمهم الحزب الاشتراكي البلغاري ربحاً مبيناً على اتحاد القوى الديمقراطية ذات التوجه الغربي، وإن محققين فقط أكثريةً عامةً صغيرةً قوامها أحد عشر مقعداً في برلمان من 400 عضو. إن الحركة الوطنية ضد الأتراك، والخوف من نتائج إدخال الرأسمالية الغربية كان قد أمال الناخبين (نحو الحزب الاشتراكي).

في أغسطس 1990 اتجهت المعارضة المدينية في صوفيا إلى الاضطرابات العنيفة، ولكن في ظروف جعلت جواب الحزب الاشتراكي البلغاري معتدلاً، وبالانتخاب المباشر لجيوليو جيليف المحتم كرئيس في يناير 1992، كان من المأمول أن تكون بلغاريا قد دخلت في حقبة أكثر استقراراً. إن معظم البيروقراطية الشيوعية ظلت في مكانها، والإصلاح الاقتصادي كان فاتراً في أفضله.

وليس بعجيب أن يتأخر ظهور التوظيف الأجنبي، والتضخم بلغ في سنة 1991 600% ولكن

بعد اعتماد التدابير التي وصفها صندوق النقد الدولي تراجع إلى 80% سنة 1992. مع رومانيا عانت بلغاريا أيضاً بقسوة حيث سقط إنتاجها إلى ما فوق 60% بقليل عن إنتاج 1987.

* * *

في ألبانيا استمر الحكم الشيوعي فيها طويلاً في حين توقفت السيطرة السوفييتية منذ عقود سابقة.

كان أنفرهوكسا «خوجا» المعجب المتحمس لستالين محظوظاً بأن يموت سنة 1985 قبل اندلاع موجة الثورة. في ألبانيا تأجلت الثورة، حتى 1991 أقلاً ظلت تماثيل الزعيم الكبير «أنفر» قائمة حتى دمرها الطلاب الغاضبون. ذلك أنه لم يكن هناك طلاب على الإطلاق، ولا جامعة، والدرجة العالية من معرفة القراءة والكتابة كانت أحدى النتائج القليلة من حكم خوجا الذي دام أربعين سنة. كانت البانيا أكثر بلدان أوروبا تأخراً وفقراً. كان خوجا ستالينيا وقمعياً وقطع علاقاته مع الاتحاد السوفييتي - بعد ستالين - في عقد 1960، كما مع المرحلة الإصلاحية في الصين الشيوعية في أواخر عقد 1970. إن قوة الحركة الوطنية في نظامه، والتأكيد الناجح على الاستقلال عن الجيران الأقوياء، وخاصة يوغوسلافيا، ساهم في التأييد الشعبي الذي تمتع به بخلال سنوات حكمه. وخليفته رامز علي كان أيضاً شيوعياً مؤمناً ولكنه. حاول أن يضبط البانيا مع التغيير، ومع المناخ الأكثر ليبرالية في أوروبا الشرقية. وقد عمل على الخروج بها من عزلتها التي فرضتها على نفسها. وظل كواحد من أصفى الشيوعيين الأحياء في سنوات ما بعد الثورة. إن الغرب، وإن اعتاد رؤية الفقر في العالم الثالث، قد صدم بعمق من الظروف التي ظلت قائمة في ألبانيا. وإن كان لاجئون قد حاولوا الفرار بالمراكب إلى إيطاليا، إلا أنهم أعيدوا من حيث أتوا. إن عملية نجدة إيطالية أعطيت اسم بليكان أطلقت بخلال شتاء 1991 وحدها أنقذت البانيين من أنتشار البؤس والمجاعة. ولم يخرج الشيوعيون من الحكم حتى سنة 1992، عندما انتخب سالي بريسلا أول رئيس غير شيوعي بالنسبة إلى الألباني العادي كانت الآمال في عقد 1990 ما تزال باهتة.

إن إراقة الدماء والحروب والصراع الاثني في أوروبا الشرقية بلغت الذرى فيما كان يسمى في السابق «يوغوسلافيا»، بحيث تجاوزت أي حد شوهد في أي مكان آخر حتى الاتحاد السوفييتي. وكانت الدول الغربية تتصارع فيما بينها على الأراضي اليوغوسلافية. وكان القصد تأديب الكروات لأنهم ساندوا دول المحور ألمانيا وإيطاليا. كما أن القصد تهجير المسلمين. وحاولت الأمم المتحدة أن تتوسط، ولكن الصربيين وتؤيدهم روسيا، والكروات وتؤيدهم ألمانيا والمسلمين المتروكين. توصلوا بعد محادثات لا نهاية لها إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار، بعد حروب دموية فيما بينهم. تم خلالها إحياء ذكرى الصراع المرير بين الصرب وبين الكروات الذين ساندوا النظام الفاشيستي العميل في كرواتيا، بخلال الحرب العالمية الثانية. إن

تركة تيتو الدولة الفدرالية التي أمسكت متجمعة من قبل الحزب الشيوعي قد تفككت باثر كارثي. ولكن، وبعد وفاة تيتو سنة 1980، بدا عظيم قيمته. ولكن قوة أجهزة الحزب الشيوعي لم تستطع التغلب على التفكك الحاصل. أدى تعصب زعماء الحزب المحليون، والاختلافات الثقافية، والفروقات الاقتصادية الكبيرة بين سلوفينيا المزدهرة بالمقارنة مع فقر أجزاء صربيا، كل ذلك أدّى إلى انفصال الجمهوريات. وحاولت الدساتير المتتالية أن تتفادى الصدمات العنيفة بين القوميات وذلك بإعطاء المزيد من السلطة للزعامة الشيوعية واجهزتها في كل جمهورية. وهذا ما يناقض توجه الغرب خصوصاً وأن يوغوسلافيا كانت منفتحة على الغرب. وأصبحت السياحة بالطبع أهم مورد للحصول على القطع النادرة مع بداية السفر الجماهيري إليها بالجو في عقد 1960. وفي عقد 1980 كان اقتصاد يوغوسلافيا في ورطة ووصل إلى حدود التضخم الراكض الشبيه بأسوأ تضخم في أميركا اللاتينية.

في سنة 1990 كان الإصلاح النقدي الذي قام به رئيس الوزراء الفدرالي، وكانت التدابير الاقتصادية قد أعادا الاستقرار المالي إنما لقاء ثمن هو التقشف والبطالة اللذين فاقما الصراع بين القوميات.

وأصبحت الحرب أكيدة تماماً سنة 1987، عندما أصبح الحزب الشيوعي في أقوى جمهورية هي صربيا، بقيادة سلوبودان ميلوسيفتش . الذي كسب زخماً وشعبية عندما هيج الحماس القومي الصربي. وطرحت في الحال قضية قديمة كامنة على بساط البحث: إنها المشكلة التي تتعلق باقليم كوسوفو ، وهو منطقة من أفقر المناطق في كل البلاد، تسكنها أكثرية ألبانية [مسلمة] وأقلية كبيرة صربية. إن نسبة الألبانيين، ومعدل الإنسال كبير فيهم، كانت تتزايد أكثر في جميع الأحوال، ولكن هذه النسبة أرتفعت بفعل الهجرة الجماعية للصربيين. وبدون أن يتأكد فعلاً من صحة مدعاه، أدعى ميلوسفيتش بأن هذه الهجرة هي نتيجة الإرهاب الألباني. والاحتجاج الألباني ضد القمع الصربي أدى إلى قيام انتفاضات ومظاهرات وإلى قتال دموي. والأكثر جدية كان القتال بين القومية الكرواتية المنبعثة وصربيا [صربيا دولة في البلقان على الدانوب تحدها كرواتيا وبوسنيا ومقدونيا ومونتي نغرو وألبانيا وبلغاريا ورومانيا والمجرة عاصمتها بلغراد. كانت عضواً في اتحاد جمهوريات يوغوسلافيا منذ 1945].

وسعت صربيا إلى السيطرة على الجمهوريات الأخرى. وقاومت الحركة الوطنية الكرواتية ليس فقط المطامع الصربية بل كان لها مخططاتها الخاصة حول السكان المختلطين المختلفين عرقياً في جمهورية البوسنة [على الأدرياتيك خمسة ملايين بوسني] والجبل الأسود (هرزوغوفينا) في هذه الأثناء أخذ الصرب في تركيا يحتجون ضد التمييز الذي يمارس ضدهم. ولم يكن السلوفينيون أيضاً يريدون فقط تخليص أنفسهم من سيطرة شيوعية بل كانوا يرغبون في الاستقلال التام [سلوفينيا: هي

جمهورية على حدود إيطاليا والنمسا. عدد سكانها مليونان. كانت إحدى جمهوريات اتحاد يوغوسلافيا منذ 1945، وأصبحت جمهورية مستقلة منذ حزيران 1991]. والانتخابات الحرة التي جرت في يوغوسلافيا لم تؤدِّ إلى إضعاف الشيوعيين وحدهم، وإن كانوا قد عملوا الكثير من أجل إبعاد أنفسهم عن الماضي بأن أعادوا تسمية حزبهم، بل أضعفت أيضاً الاتحاد الفدرالي. وفي نهاية 1990، في كل الجمهوريات الدستورية صربيا وكرواتيا وسلوفينيا، جرت انتخابات وشكلت حكومات. وجرت محادثات حول الاستمرار في البنية الفدرالية اليوغوسلافية ولكنها فشلت. بخلال الأشهر الأولى من سنة 1991 تحركت سلوفينيا وكرواتيا نحو الاستقلال، وشجبت صربيا محاولة تقطيع يوغوسلافيا وصرحت بأنها تريد الدفاع عن الصرب الذين سوف يجبرون على العيش كأقليات في ظل حكم كرواتي بغيض. في يونيو 1991 أعلنت سلوفينيا وكرواتيا نهائياً أستقلالهما. لأول وهلة كان هناك توقع لحرب دموية بين الصرب المجهزين عسكرياً، ووحدات الجيش اليوغوسلافي الفدرالي بضباطه، المرابطين في ثكنات سلوفينيا وكرواتيا، وكذلك الميليشيات المحلية التي أنشئت على عجل. كانت سلوفينيا محظوظة في أنها تفادت الحرب الأهلية، وأنها بعد حضنها من قبل «المجموعة الأوروبية» توصلت إلى انسحاب كل الجيوش من أراضيها. ولكن كرواتيا وفيها أقلية صربية كبيرة هوجمت من قبل الصرب، الذين بعد قتال مرير استولوا على المنطقة الشرقية من البلد الجديد. وعرضت «المجموعة الأوروبية» والولايات المتحدة التوسط، الذي نجح فقط بإقامة هدنة في ربيع 1992 بعد أن كانت صربيا قد ربحت كل الأراضي التي سعت إليها. وأرسلت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لكي تفصل بين الفريقين المتقاتلين إنما بدون أوامر باستعمال القوة لأنها كانت ضعيفة جداً وصغيرة جداً.

في مارس 1992 أعلنت البوسنة هرزوغوفينا استقلالها، وتولدت من ذلك فاجعة كبيرة. إن الجمهورية الجديدة تضم شعوباً عرقية متنوعة ومتفجرة 44% مسلمون 33% صرب مسيحيون [أرثوذوكس] و17% كروات كاثوليك مسيحيون. وبعض الصرب [وتؤيدهم روسيا] والكروات والمسلمون أخذوا يذبحون الأقليات الموجودة فيما بينهم. ورفض الكروات الاعتراف بحدود جمهورية البوسنة هرزوغيفين واستولوا على منطقة في الشمال وفي الشرق تسكنها أكثرية كرواتية من 600 ألف كرواتي. في هذه الأثناء قامت الميليشيا الصربية، تدعمها بلغراد، فهاجموا جيرانهم المسلمين، بحيث إن المليون عدداً من الصرب الذين يعيشون في البوسنة - هرزيوغفيين - استطاعوا أن يمكنوا قبضتهم على شريحة كبيرة من أراضي الجمهورية وضموها إلى بقية صربيا.

وقام الصرب بعملية «تنظيف عرقي» فطردوا السكان المسلمين - وهكذا أضافوا جملة جديدة إلى معجمية القتل الجماعي العرقي. العديد من المسلمين قتلوا وآخرون وضعوا في معسكرات الاعتقال. وسارجيفو عاصمة البوسنة هرزوغوفين حوصرت وقصفت بالمدفعية عشوائياً. ولم يجر

تمييز في هذه الحرب الأهلية المرعبة بين المقاتلين والمدنيين. والقناصة كانوا يقتلون جزافاً، فيطلقون النار على النساء والأطفال وحتى على المشيعين للجنائز. هذه البربرية لم تحدث في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وتركتها من الحقد سوف تسمم العلاقات طيلة أجيال ستأتي بين شعوب كانت منذ وقت قصير تعيش متجاورة مسالمة في يوغوسلافيا. وارتكبت فظائع من قبل كل الأطراف ولكن المسؤولية الأثقل عن هذه الحروب الدموية تقع على أكتاف الصربيين في هدفهم «تحرير» كل الأقليات الصربية في كرواتيا وفي البوسنة هرزغوفين. فقط تدريجياً وبصورة متقطعة بذلت جهود للمساعدة دولية لتقديم الطعام والأدوية لسارجيغو وغيرها من المدن المحاصرة الواقعة في الطريق إليها.

وتمنعت دول الغرب عن التدخل بالقوة لإيقاف الحرب وإنهائها، ولكن الجهود الديبلوماسية والعقوبات الاقتصادية فشلت في ردع الصرب عن مواصلة اعتداءاتهم. إن الحروب تمثل أكبر مأساة بشرية منذ الحرب العالمية الثانية. عشرات الألوف فقدوا حياتهم، وإن كان العدد غير ممكن إحصاؤه في الوقت الذي تستعر فيه الحرب. إن «حرب التنظيف العرقي» اقتلعت مليوني لاجئ معدم، يمتلكون فقط ما استطاعوا حمله، من جمهورية يوغوسلافيا إلى جمهورية أخرى: في سنة 1992 كان هناك ما يقارب من 640 ألف لاجئ في المخيمات في كرواتيا و680 ألف في البوسنة هرزيوغوفين و415 ألف من صربيا، والباقون مقيمون في المناطق التي تشرف عليها الأمم المتحدة، وفي الجبل الأسود (مونتينغرو) وسلوفينيا وماسيدونيا. إضافة إلى المليونين، هناك نصف مليون آخر من اللاجئين الذين وصلوا إلى الغرب. وقبلت ألمانيا معظمهم. وبالنسبة إلى احجامها استوعبت النمسا (57 ألفاً) وهنغاريا (50 ألفا) كرماً وتفضلاً. وتقبلت سويسرا (70) ألفاً والسويد 48 الفا. ولكن السجل في الدول الأوروبية الأخرى غير محدود.

أن ضمير أوروبا والعالم أظهر القليل من التجاوب حيث لم يقدم أكثر من قوات لحفظ السلام محدودة ومساعدات إنسانية ووساطة دبلوماسية. وكل يتكلم ويتكلم في حين القتل دائر. ولأنه لم يجر تصرف أكثر حزماً منذ البداية، في صيف 1991 فإن اتساع المعارك، وما نتج عنها من مآسٍ بشرية قد تزايد بدون حدود. في البوسنة قتل 130 ألفاً معظمهم من المسلمين، وفي ما كان يسمى يوغوسلافيا فقد مائة ألف وأكثر من ثلاثة ملايين هم من اللاجئين.

* * *

ألمانيا: بالمقارنة مع جيرانهم في أوروبا الشرقية - فإن الألمان الذين يعيشون الآن في جمهورية ألمانيا الديمقرطية (الشرقية) المقبورة هم الأسعد حظاً. فهم ببساطة لم يطرحوا وينبذوا مطرودين مثل جيرانهم. الذين اقتطعوا بعيداً عن الاتحاد السوفييتي، والذين كان عليهم أن يكافحوا لتحويل بلدانهم بجهودهم الخاصة، مع معونة قليلة نسبياً من الغرب. إن الألمان في الشرق قد

توحدوا مع أكثر البلدان ازدهاراً في أوروبا، مع إخوانهم الألمان في الغرب. إن الفريقين معاً قد بكوا ابتهاجاً عند تهديم حائط برلين في 9 نوفمبر 1989.

أن اقتصاد جمهورية ألمانيا الشرقية كان الاقتصاد الأكثر تقدماً بالنسبة إلى اقتصاديات أوروبا الشرقية. وبمساعدة وباستثمار من الجمهورية الفدرالية، كان من المتوقع أن يصل إلى المستويات الغربية بعد التوحيد. وثمن كل ذلك، كان ولا شك كبيراً جداً بصورة مؤقتة، وكان يمكن مواجهته بالاقتراض المتزايد من قبل الدولة. ثم إعادة دفعه من نمو الاقتصاد الألماني ككل. وبالضبط عندما وصلت الجمهورية الفدرالية إلى سقف معين. عندها كانت هناك فرصة لحدوث الأعجوبة Wirts Chafts Wonder ، دمج سعيد لنصر أدبي وفرصة اقتصادية. ولكن كل شيء بدا حاداً حاقداً وبسرعة كسرعة تنفيذ التوحيد غير المتوقع لألمانيا.

عندما بدأ عام 1989 لم يكن أحد في أوروبا أو في بقية العالم يتوقع حدوث تغيير هائل كارثي. إن أريك هونيكر رئيس دولة ألمانيا الديمقراطية (الشرقية) مجَّد الشيء الذي «قلما يصدق» والذي هو انجازات «أول دولة اشتراكية» دولة العمال والفلاحين على الأرض الألمانية». إن الشيوعي العنيد المتخصص والتر اولبرخت قد أجبر في مايو 1971 على الاعتزال من سكرتارية الحزب، بناء على تعليمات موسكو ربما ليحل محله أريك هونيكر. إن أولبرخت هو الذي أمر ببناء حائط برلين في أغسطس 1961 ليوقف النزف من «العمال» و«الفلاحين» الذي اجتازوا الحدود نحو الحرية ونحو حياة أفضل من الغرب. وهو أيضاً وجه بدون شفقة، صناعة ألمانيا الشرقية نحو الصناعة الثقلة ونحو الكيميائيات، دونما أي اعتبار للثمن البيئي. إن محاولة جعل ألمانيا الشرقية قطعة نادرة شيوعية صناعية ومستقلة قد سقطت أشلاء أيام هونيكر في عقد 1970 وعقد 1980، رغم المكاسب المتأتية من العلاقة المميزة مع المجموعة الأوروبية. إن التجارة بين الألمانيتين اعتبرت تجارة داخلية ضمن تجارة السوق الأوروبية المشتركة EEC ، وهو تنازل مُنِح للجمهورية الفدرالية (ألمانيا الغربية) التي كانت تمنح المواطنية الألمانية الغربية بصورة أوتوماتيكية لأي مواطن من ألمانيا الشرقية يطلبها ويستطيع المجيء إلى الغرب.

كان من الممكن تماماً أن يكون هونيكر يؤمن فعلاً بكل الإحصاءات الكاذبة التي وضعتها حكومته لتظهر كم تسير الأمور بشكل جيد. إنها كانت في نظره تسير بشكل كاف بالنسبة إليه. والنخبة الشيوعية التي كانت تعيش في حضن الرفاه كانت تمتلك فيلات فخمة جداً مخصصة لها في أراض لا يسمح للمخلوقات العادية من البشر أن تطأها أقدامهم. إن الرقابة على الشعب كانت بيد «الستازي» وهي لواء من رجال الأمن الأشداء عدده خمسة وثمانون ألف رجل يعتمدون الوشايات لإعلامهم بحال الرفاق المنشقين. وكما كان حال ألمانيا الوطنية الأشتراكية (ألمانيا هتلر)، لم يكن هناك نقص في الأصدقاء والجيران والمعلمين والمدراء الذين كانوا مستعدين للتجسس ولتقديم

المعلومات الكاذبة إلى السلطات الحكومية. إن الملفات المكتنزة ملفات الستازي، هي اليوم من بين المتروكات الأكثر إحراجاً بالنسبة إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية.

بخلال ربيع وصيف 1989 قاوم هونيكر كل الضغوطات من أجل الإصلاح. رغم التغيرات الجذرية الجارية في دولتين مجاورتين للجمهورية الألمانية الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) وهما بولونيا وهنغاريا. في الكرملين أيضاً أظهر غورباتشوف أنه لا مفر من الإصلاح ومن احترام حقوق الإنسان، ومن إزالة الفساد ومن تسفيه أجهزة الحزب. إن المكتب السياسي في ألمانيا الشرقية لم يرحب بهذا، ولكن الرفاق المتشددين يمكن أن يستمدوا قوة من الصلابة التي أظهرها الزعماء التشيكيون. وإذا كانت المظاهرات تبدو وكأنها خرجت من اليد، فقد أظهر الصينييون ذلك الصيف كيف يمكن التعامل معهم. حتى أن هونيكر أرسل محميه، أيغون كرنز إلى بكين لتهنئة الزعامة الصينية على تعاملها الدموي مع الطلاب في ساحة تيانانمن. وكانت ألبانيا أيضاً حليفاً آخر جريئاً. وطمح هونيكر وقد أصبح تماماً بدون ممسك عليه إلى إقامة احتفال بمرور أربعين سنة على إقامة الجمهورية الديمقراطية الألمانية.

لقد بالغ الغربيون في عدم القيام بأي قليل من أجل تشجيع أفكار التغيير الجذري في العلاقات بين الألمانيتين. فالمستشار كول، الذي تراجعت شعبيته كثيراً بدا غائباً وبعيداً عن العمق. داخل حكومته الائتلافية كانت هناك توترات مع الحزب الديمقراطي الحر ومع وزير الخارجية الماكر هانس - ديتريت غرينشر، الذي اعتمد منذ 1987 سياسة أكثر مرونة تجاه الاتحاد السوفييتي. إن لحظات التغيير المحورية في العلاقات المثلثة بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية والاتحاد السوفييتي يمكن تحديد تاريخها ببعض الدقة.

إن كاهل آخيل (نقطة الضعف) في سيطرة الاتحاد السوفييتي كان اقتصاده المنهار. كان غورباتشوف يحتاج كثيراً جداً إلى المساعدة الغربية، وبصورة خاصة إلى مساعدة ألمانيا الغربية. عندما وصل إلى بون في يونيو 1989 لقى ترحيباً جماهيرياً في حين أنه جاء فعلاً يستجدي المساعدة الاقتصادية. والثمن كان حرية الألمان في ألمانيا الشرقية. ووقع غورباتشوف وكول اتفاقاً يلزمهما بالعمل على إنهاء تقسيم أوروبا، وعلى احترام حقوق الإنسان وعلى توسيع التعاون الاقتصادي والثقافي لخص الناطق باسم غورباتشوف جينادي جيراسيموف ذلك، بالنسبة إلى شعب ألمانيا الشرقية: «كان هناك مبدأ بريجينف. الآن عندنا مبدأ فرانك سيناترا - لنتركهما يشقان طريقهما» وقد فعلا ذلك سريعاً.

إن نظام ألمانيا الشرقية كان عليه أن يراقب بحذر تدفق السواح إلى الجمهورية الديمقراطية الألمانية في طريقهم إلى هنغاريا المجاورة وإلى تشيكوسلوفاكيا وإلى بولونيا وبعدها يعسكرون هنا في سفارة ألمانيا الغربية من أجل التحرك نحو الغرب. وتحول الجدول إلى تيار. بخلال أغسطس

وسبتمبر 1989 عشرات الألوف تركوا وفتح الهنغاريون الحدود مع النمسا وهنغاريا المديونة جداً تجاه الغرب. لقد كانت أكثر رغبة في إرضاء المانية الغربية المزدهرة بدلاً من الشرق المفلس. في 7 أكتوبر، أقيمت الاحتفالات السنوية في برلين الشرقية. وطبع غورباتشوف «قبلة يوضاص» (قبلة النفاق) على خد هونيكر ابن السابعة والسبعين. وكانت هي الفرصة الأخيرة التي كان فيها الموالون المدربون (الملتزمون) قد لوحوا بأعلامهم وهيّصوا لزعيمهم. في الشوارع الخلفية، كان بوليس المشاغبات يحاول قمع الاحتجاجات. وبسرعة، حض هونيكر البوليس والجيش على إطلاق النار على المتظاهرين، الذين تجمعوا في مدن ألمانيا الشرقية الرئيسية: شرق برلين، درسدن وقبل الكل ليبزيغ. هذا الأمر حمل الزعماء الشيوعيين في المكتب السياسي على تنظيم انقلاب، بموافقة سرِّية من الكرملين. في 18 أكتوبر 1989، قام أريغون كرنز بالإطاحة بهونيكر المندهش وحل محله. ولكن كرنز بنظرته الذئبية (الخبيثة) وبسمته لم يكن يستطيع القضاء على روح الثورة. في 9 نوفمبر أمر بفتح حائط برلين.

ولعبت الكنيسة البروتسنتية في ألمانيا الشرقية دوراً مشرفاً وشجاعاً في تشكيل تجمع معارضة. وأطلقت على نفسها «المنبر الجديد»، ائتلاف من رجال الدين والفنانيين، والاشتراكيين والناس العاديين والنساء الذين كانوا يريدون إنهاء القمع. وسريعاً ما نزل مئات الألوف من الناس، معظمهم من الشيوعيين السابقين إلى الشوارع للتظاهر. ودعوة عصبة الزعماء الشيوعيين للذهاب كانت شبه عامة شاملة مئات الألوف أرادوا العيش والتحرك بحرية، وتغيير حياتهم الروتينية الكئيبة. شدهم نعيم الغرب إليه. في هذه الأثناء بدا المستشار كول مذعوراً، لقد أخذ الألمان الشرقيون يتدفقون على ألمانيا الغربية، التي كانت تحاول مواجهة البطالة فيها ومشاكل السكن ولهذا بدت، بعد التفكير المتأني، غير مرحبة بهذا الذي يجري. أليس من الأفضل لهم - بعد كل حساب - أن يقعدوا في نصفهم الشرقي من ألمانيا بعد إصلاحه؟؟.

في انهيار جمهورية ألمانيا الديمقراطية الاقتصادي وتصاعد الاحتجاج الشعبي لقد فقدت الزعامة الشيوعية السيطرة مرغمة. الفضائح والفساد انتشرا وحل شيوعي مصلح هانس مودرو محل كرنز في مطلع ديسمبر 1989. وكانت إقامته في الحكم قصيرة. كان الألمان الغربيون أيضاً يتحسسون خطر فقدان السيطرة. وكان خوفهم كبيراً من أن يتدهوروا ويغرقوا مع الألمان من الشرق. وكول، الذي تردد حتى نهاية 1989، لم يجد خياراً آخر، في سنة 1990، إلا «ركوب النمر» (إلا ركوب الخطر).

وبعد أن وصل إلى هذه القناعة انطلق بحماس متزايد. في بادئ الأمر، أي في أواخر نوفمبر 1989، وضع أمامه خطة «الكونفدرالية» بين الألمانيتين. وهذا الأمر لم يلق القبول الحسن لدى موسكو ولا هو لقي الكثير من الترحيب من قبل حكومة مسز تاتشر. إن الحلفاء السابقين بعد

الحرب العالمية الثانية هم أصحاب الكلمة الأخيرة في جميع الأحوال. وأشارت تاتشر ومتيران بمقارنة حذرة. أما بوش، فكان صاحب حكم أفضل، فقدم لكول كل دعم.

وفي النهاية كان على الشعب الألماني أن يتخذ الخطوة. وبعد السماح بإجراء انتخابات حرة في ألمانيا الشرقية قام «المنبر الجديد» وهدفه إقامة دولة ألمانية شرقية متمدنة واشتراكية، وقامت معه مجموعات أخرى سياسية طارئة ذات شعارات شاذة غريبة سرعان ما طرحت جانباً. وتحركت الأحزاب السياسية ذات الوزن الثقيل في ألمانيا الغربية الـ SDP, FDP, CDU .أما أحزاب ألمانيا الشرقية المقلدة لأحزاب ألمانيا الغربية فنشطت من أجل السيطرة. إن كول وغرينشر، ثم براندت وكذلك أعضاء الحزب الديمقراطي الاشتراكي (SPD) استقبلوا في الشرق بلهفة وذهول.

إن توحيد ألمانيا الكامل بدا محتوماً لا يمكن إيقافه. وحدث بأسرع مما يمكن لأي أحد أن يتصوره. وحمل كول الوعود معه في دورة شملت ست مدن كبيرة، في مارس 1990، واعداً بالوحدة النقدية وبمعادلة المارك الألماني الشرقي بالمارك الألماني الغربي واحداً لواحد. إن انتخابات 18 مارس 1990 أعطت نصراً كاسحاً للحزب الديمقراطي (CDU) الألماني الشرقي. وأصبح زعيمه لوثار دي ميزيير رئيساً للوزراء جديداً في ألمانيا الشرقية، في أول يوليو، تمت الوحدة النقدية فعلاً كما كان الوعد. مع استبدال مارك بمارك إلى حدود 4000 مارك.

وظل ميزيير يأمل بعملية توحيدية تدريجية ولكن غالبية الألمان الشرقيين لم يريدوا التأجيل. في هذه الأثناء في يوليو، وخلال اجتماع بين كول وغورباتشوف تم التوصل إلى اتفاق عاجل. اسقط غورباتشوف اعتراضه على بقاء ألمانيا الموحدة عضواً في الناتو، بالمقابل رضي كول بتخفيض الجنود الألمان من 590 ألف إلى 370 ألف، وبرفض الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. ووافق غورباتشوف على سحب الجنود الروس إلى خارج ألمانيا الشرقية بخلال 1994، ووعده كول بأن يشارك في نفقة إعادة إيوائهم في الاتحاد السوفييتي. وبعد موافقة الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة على الوحدة فإن الدولتين الأخريين المشاركتين في المعاهدة وهما فرنسا وبريطانيا، لم يعد بإمكانهما تأجيل موافقتهما الرسمية طويلاً. في هذه الأثناء أدى إفلاس دولة ألمانيا الشرقية إلى تخلي ميزيير عن المفاوضات من أجل توحيد تدريجي. في 23 أغسطس 1990 صوت الفولكسكامر على حل الدولة وعلى أن تصبح ألمانيا الشرقية جزءاً من الجمهورية الفدرالية. مثل هذا الانتحار كان فريداً في تاريخ السياسات الدولية. إلا عندما يكون المريض مريضاً ميؤساً منه (عندها تصبح كل الإجراءات مقبولة).

في منتصف ليل 3 أكتوبر 1990، وعلى وتر النغمة الصماء ألمانيا «دوتشلاند، دوتشلاند فوق الجميع» وتحت سماء مشتعلة بالمفرقعات والألعاب النارية، تحقق أعظم تغيير مؤقت في تحول أوروبا الشرقية. في هذه الأثناء لم يكن هناك أحد في ألمانيا الغربية يعتقد بأن التوحيد

سوف يكون عملية سهلة أو رخيصة الثمن أو بدون ألم. وكان كول قد أصبح أول مستشار بعد الحرب لكل ألمانيا الموحدة. وحصد هذه المكافأة كدليل على مهارته في الزعامة، مدعوماً بكفاءة من قبل غينشر. وفي ديسمبر 1990 جرت أو انتخابات لكل ألمانيا فانهزم حزب اليسار SPD تماماً، وبرز حزب التحالف CDU \ CSU وحليفه الديمقراطي FPD بأغلبية متزايدة بشكل ملموس. ووعد كول جيران بلده، بأن ألمانيا ستكون بلداً أوروبياً جيداً، ديمقراطياً ومسالماً. إن صدقة في هذه النقطة، كان يعكس وجهات نظر غالبية الشعب الألماني، لم يكن موضع شك. على كل لقد كان لألمانيا من المشاكل ما يكفيها بحيث لا تتشجع حتى على مجرد التفكير بالمغامرة.

الأحزاب	انتخابات البوندستاغ	المقاعد
CDU\CSU	١٩٩٠	٣١٩
SPD	٪	٣٢٩
FDP	٨٤٣	٧٩
PDS (حزب الاشتراكية الديمقراطية)	٥٣٣	١٧
الخضر الشرقيون	٠١١	٨

ملاحظة: إن حزب PDS (حزب الاشتراكية الديمقراطية) هو اسم جديد للحزب الشيوعي الذي كان يطلق عليه DDR.
لم يحصل الخضر الغربيون على مقاعد. والحزب الجمهوري المتطرف. الذي حصل على ١ و٢٪ من الأصوات لم يحصل على مقاعد هو أيضاً.

كانت الدولة المتداعية، دولة الأراضي لاندر الفدرالية الجديدة في النصف الشرقي من ألمانيا، ذات اقتصاد مترنح من قبل، وقد فشلت تجارتها مع الكتلة الشرقية، مما جعلها في سنة 1990 عاجزة عن مواجهة المنافسة الغربية؛ القوة العاملة الألمانية الشرقية كانت ذات إنتاجية متدنية بعد عقود من اقتصاد شيوعي موجه. كل ذلك خلق مشاكل بعيدة الغور للنصف الغربي من ألمانيا، أكثر مما كان متوقعاً من قبل حكومة كول.

لقد وعد كول بإحياء ألمانيا الشرقية بدون فرض ضرائب. إن عملة جمهورية ألمانيا الديمقراطية استبدلت ضمن حدود معينة بمعدل مارك شرقي لمارك ألماني غربي قوي. والعمل بخلاف ذلك كان سيحمل الجماهير على الهجرة الجماعية نحو القطاع lander الغربي المزدهر، وهذا أمر خافته حكومة كول وكان لا بد من إرسال المساعدة بسرعة لتضييق الهوة ما أمكن بين مستويات المعيشة، والأجور والمدفوعات والتعويضات بين الشرق والغرب.

ورغم هذا فإن حوالي 300 ألف ألماني انتقلوا من الشرق إلى الغرب بخلال السنة بعد الوحدة. إن الصعوبات، والأكلاف والوقت اللازم لدفع الاقتصاد الشرقي إلى مستوى الاقتصاد الغربي، والسوق الحرة. والمستويات المعيشية كانت مقدرة تقديراً سيئاً. كانت تقديرات كول،

بخلال الحملة الانتخابية لسنة 1990، في الأرياف المزدهرة الواعدة في الشرق بخلال 1994، قد بدت بسرعة أنها غير ممكنة التنفيذ. إن تعهده بأن «لا أحد بعد الوحدة سوف يكون خاسراً». قد تُخلي عنه.

فرغم بلايين الماركات الألمانية التي أرسلت إلى «القطاع» الشرقي. ورغم الجهود من أجل خصخصة صناعات الدولة، فإن غالبية الألمان العائشين في الشرق ظلوا يعانون من مشاكل قاسية. إن المكاسب المادية ظلت مرهونة بمستقبل ثلاثة ملايين عامل، أي ثلث القوة العاملة في الشرق، الذين كانوا بدون عمل، أو كانوا يعملون ضمن برامج خاصة بقصد إخفاء الاتساع الحقيقي للبطالة. إن زوال الوهم والإحباط أديا إلى مزيد من الدعم للمجموعات المتطرفة، حتى للنازيين الجدد. وتحولت النقمة عداءً ضد اللاجئين الأجانب طالبي اللجوء، الذين استفادوا في الماضي من السخاء الألماني على المهاجرين: 190 ألف دخلوا إلى ألمانيا سنة 1990 و250 ألف دخلوا سنة 1991. إن إلقاء القنابل الحارقة على دور الضيافة والإضرابات العنيفة ضد الأجانب غير الألمان صدمت الرأي العام الديمقراطي في ألمانيا وفي الغرب. ولكن العاطلين عن العمل في ألمانيا الشرقية ظلوا يحقدون على المساعدة المعطاة للأجانب، والتي تحرم - حسب ادعائهم - الأشقاء الألمان من حقهم. وهكذا بعد نصف قرن من الزمن، من الديكتاتوريات السمراء والحمراء، ثبت النقص البارز في القيم الأخلاقية.

كان عدد المهاجرين الأجانب في الواقع أقل من عدد الألمان العنصريين الذين عاشوا أجيالاً في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية، ثم هاجروا بعدها إلى ألمانيا. لقد شجعهم على ذلك ظروف مختلفة تماماً، قبل التوحيد، ليعودوا إلى أرض الأجداد. بخلال 1990 و1991 وحدهما، اغتنم ما يقارب من ثلاثة أرباع المليون هذه الفرصة. من نتائج الانحسار الاقتصادي من نتائج الضغط من أجل المجيء إلى الغرب أن الجهود من أجل إيقاف المد أخذت تلعب دوراً مهماً ومتزايداً في السياسات الألمانية والأوروبية الغربية.

إن المواطنين السابقين في جمهورية ألمانيا الديمقراطية في عقد 1990 كان عليهم أن يقوموا بتصويبات مؤلمة قبل أن يتوقعوا العيش بمستوى معيشة شبيه بمستويات في الغرب. بعض الدروس هي سيكولوجية، مثل عدم توقع أو عدم الانتظار بأن يقال للمرء ماذا عليه أن يفعل بل إن يأخذ هو المبادرة. وبعض الدورس هي عملية أكثر مثل التكيف مع احتياجات السوق، كالعمل بفعالية من أجل رفع الإنتاجية وتعلم مهارات إدارة السوق. وهناك عقبة أخرى كان يجب التغلب عليها وهي الفساد الماضي، الذي تكمن أكيديته في الاثني عشر ميلاً من الملفات التابعة للبوليس السري السابق (ستازي) في المحفوظات. وهذه الملفات تحتوي على الوشايات والمعلومات المقدمة من قبل آلاف المخبرين الذين قدموا تقارير عن جيرانهم، وعن أرباب العمل، وعن

المستخدمين وعن المعلمين والطلاب. ولم يكن من السهل القبول أن النظام القديم لا يمكن تقسيمه إلى صالح (مثل ضمان الاستخدام) وإلى سيئ (مثل حائط برلين)، وإن حكومة ومجتمعاً يجب أن يحاكما ككل. وكان من الصعب بالنسبة إلى الألمان الشرقيين أن لا يكرهوا الألمان الغربيين الذي صاروا يترأسونهم ويحتلون أفضل المراكز الإدارية. وكان من الصعب عليهم أن ينتظروا عدداً من السنين غير محدود ليصلوا إلى الأرض الموعودة أرض الغنى. في هذه الأثناء في ألمانيا الغربية كان هناك حقد وموجدة ضد التضحيات الضرورية من أجل تحويل النقود إلى الشرق، وضد رفع معدل الضرائب ورفع معدلات الفوائد. كان الألمان الشرقيون ملومين من أجل ورطتهم الخاصة ومن أجل توقعاتهم غير العملية، والتي تقوم على الظن أنه بالإمكان، بين ليلة وضحاها تنفيذ ما يتطلب تنفيذه من الألمان الغربيين العقود الكثيرة.

إن الصدمة التي واجهت النظام الاقتصادي من جراء تقديم المساعدة إلى 17 مليون ألماني شرقي قد شعرت بها أوروبا كلها. وأزالت معدلات الفوائد المرتفعة، الآمال بالانتعاش في كل من فرنسا وبريطانيا وبقية دول المجموعة الأوروبية. ولم يعد باستطاعة ألمانيا أن تتصرف وكأنها مكمن القوة في التجارة وأن تترك المجموعة خارج نطاق التراجع. وازدادت البطالة في دول المجموعة حتى وصلت إلى حدود 10%، وفي بعض البلدان زادت على ذلك في سنة 1992.

إن أوروبا في مطلع عقد 1990 كانت قد وقعت في مرحلة التراجع، بدلاً من التنعم «بالمردود السلمي» المتوقع من جراء انهيار الشيوعية. ووقف الاتحاد السوفييتي السابق على شفير هاوية الانهيار الاقتصادي. ولكن المجهود الألماني الضخم من أجل التحول أخذ يعطي نتائجه، ولم يعد هناك إلا بعض الشك أنه في المدى الطويل وإن لم يكن بإمكان أحد التأكد من المدة لا بد من التغلب على المشاكل. وألمانيا، بخلاف إيطاليا، لم يكن من المعقول أن تبقى بلداً مقسوماً إلى غرب مزدهر اقتصادياً وإلى شرق فقير.

الفصل الثامن والثمانون

استمرار الأزمة والحرب
في الشرق الأوسط

في الغرب. كان عقد 1980 عقد مشاكل اقتصادية تم التغلب عليها وكان عقد ازدهار متصاعد بخلال السنوات الحسان. وخف التوتر بين الشرق والغرب، بعد أن انتهت الحرب الباردة. في الشرق الأوسط غير المستقر، بدا عقد 1980 عقد حروب واضرار جسيمة في الخليج. وهي المنطقة التي يريد لها العالم الواسع السلم والهدوء.

الغرب كله لم يكن يرضى بأن تصبح أي دولة بمفردها - وهي تكن المعاداة للغرب - قادرة على السيطرة على كامل الشرق الأوسط بقوة السلاح. من وجهة النظر الاقتصادية الغربية. المنطقة تعني البترول، والبترول هو دم الحياة في الحياة الاقتصادية المعاصرة. وإن كان هذا النفط يكمن في المملكة العربية السعودية وفي مختلف إمارات الخليج كما في العراق وإيران. والجماهير يمكن بسهولة استنهاضها بالحركات الوطنية القومية كما هي الحال داخل الصراعات العربية، وبالبغض للغرب «الإمبريالي» الذي سبق له في الماضي القريب أن استعمر المنطقة، وباليقظة الأصولية الإسلامية المعادية للغرب، وبما هو معتبر بالاستعمار الإمبريالي الصهيوني الغريب إسرائيل. إن أكثر الحروب دموية في القرن العشرين جرت في الشرق الأوسط ولمدة ثماني سنوات ووقعت بين دولتين نفطيتين مسلمتين من دول الشرق الأوسط، هما إيران والعراق، إيران الفارسية والعراق العربية. وعندما شارف العقد على نهايته كانت الدول العربية ما تزال تحقد وتكيد كل واحدة للأخرى، فالعراق البعثي الاشتراكي، المتعصب قومياً والمحكوم من قبل صدام حسين معاد لسوريا البعثية الاشتراكية التي حكمها حافظ الأسد وجماعة العسكر أما علاقات مصر العلمانية؟! مع العربية السعودية الغنية وإمارات الخيلج فكانت علاقة عدائية (؟!) [ليس هذا صحيحاً بالضبط والدقة، والمؤلف كما قلت سابقاً متعصب للنظام الغربي ويظن أن كل ما عداه تخلُّف]. المترجم.

وعلى درجات متفاوتة فإن الدول العربية مجتمعة تواجه إسرائيل. إن مختلف فرق منظمة

التحرير الفلسطينية والانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة وفي غزة أضافت عناصر عدم استقرار بالغة. إضافة إلى ذلك، وبخلال القسم الأعظم من عقد 1980، كان الغرب والشرق يسعيان إلى إقامة مناطق نفوذ لهما، حسابات مبنية على سياسة الحرب الباردة لم تكن تعمل من أجل السلم.

ضمن أتون اللا استقرار، قذف الغرب والاتحاد السوفييتي إلى دول المنطقة بأحدث الأسلحة الحربية. وقدم الغرب هذه الأسلحة ليضمن التوازن في سياسات دول الشرق الأوسط ولحماية العربية السعودية وإمارات الخليج من جيرانهم الأقوياء إيران والعراق. وقدم الاتحاد السوفييتي كميات كبيرة من الأسلحة لسوريا والعراق. ووصل الغرب إلى نتيجة، أن منع الأسلحة سوف يؤدي فقط إلى ترك الطريق مفتوحة أمام النفوذ السوفييتي، وأمام أسلحته وهكذا كانت الحرب الباردة مسؤولة جزئياً عن اشتعال الحروب التي لا تنطفئ. فلم ترسل فقط «الأسلحة الشرعية». إن «تجار الموت» في ألمانيا الغربية وغيرها من البلدان قد ساعدوا بصورة خفية على إقامة مصانع الغازات السامة وتكنولوجيا صنع الأسلحة النووية. إن الأسلحة كانت تأتي من بلدان بعيدة جداً مثل البرازيل وهي قد استعملت في حروب الشرق الأوسط لهدف رهيب. وبالنسبة إلى الغالبية العظمى التي تعيش عيشة الفقر والتي تتصارع في جزء من هذا العالم، عملت الحروب على القضاء على أي أمل بالتقدم والتحسن.

والارهاب أيضاً ارتبط تماماً بالحروب في الشرق الأوسط. وهي ظاهرة خارجة على الدبلوماسية وعلى التعقل. كان من الصعب السيطرة على الإرهاب. القليل من الرجال الذين لا شفقة في قلوبهم ومن النساء استطاعوا أن يرتكبوا أعمالاً مشهودة من المذابح وأن يستولوا على أخبار الصحف العالمية. وبهذه الطريقة استطاع الضعفاء عددياً أن يلفتوا الانتباه إلى قضاياهم متوقعين ممارسة النفوذ كبيراً بما يفوق نسبياً وإلى حد كبير، الدعم الذي يتمتعون به [ننقل هنا رأي المؤلف المخاوز والذي ينظر باحتقار إلى بلداننا].

وينقل التلفزيون هذه الجرائم بالصورة إلى ملايين المنازل عبر العالم كله. ولم يقتصر الإرهاب على الشرق الأوسط فقط وقامت اتصالات خفية وواسعة بين مجموعات الإرهابيين المتنوعة: المان، يابان، إيرلنديين، وعرب. إن مصنعاً تشيكياً قدم البلاستيك الأكثر استعمالاً «سمتكس» إلى ليبيا (هنا يتعرض الكاتب بانحياز بالغ لتعيين أسماء مقامات لا نوافقه الرأي عليها)، وغيرهم قدموا الأموال والأسلحة إلى عدد من المنظمات الأرهابية من أجل ما يعتقدونه النضال من أجل القضايا العادلة. وكانت النتيجة، أن ازداد الأرهاب ابتداء من نهاية عقد 1960. ومن بين المجموعات المستمرة هناك مجموعات عربية متنوعة عدوة لإسرائيل وللولايات المتحدة. وعدوة أيضاً لبعضها البعض (بفضل الاختراقات الاستخباراتية طبعاً) أن السيارات

المحملة بالقنابل في عاصمة لبنان - بيروت تسببت بمذابح دون تمييز (ولكن مذبحة قانا في آذار 1996 التي قتلت مائة شخص وشخص في عنبر لقوات حفظ السلام على يد الجيش الإسرائيلي تكذب مزاعم الكاتب) وخطفت طائرات وبعض الضحايا قذفوا بأنفسهم ليقتلوا أعداءهم.

إن لائحة الأعمال الإرهابية طويلة جداً فلا يتسع لها المقام هنا. ومن أشد هذه الأعمال ارهاباً قتل الرياضيين الإسرائيلين في الألعاب الأولمبية في ميونخ في سبتمبر 1972. ولكن في بعض الأحيان كان بالأمكان انقاذ بعض الضحايا المقصودين (الكاتب هنا يعرض وجهة نظر متحيزة طبعاً ونحن نوردها للتدليل على أنه يرى بعين واحدة) فقد اختطفت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين طائرة للخطوط الجوية الفرنسية وعلى متنها ثلاثة وثمانون إسرائيلياً. وكانت محطتها الأخيرة في آنتيبي أوغندا، حيث اعتُقل الإسرائيليون كرهائن. وهذا مشهد من أكثر المشاهد مأسوية وجرأة في عمليات الإنقاذ، ونصَّب عيدي أمين ، دكتاتور أوغندا المجنون، نفسه كوسيط: إطلاق سبيل الأرهابيين في سجون إسرائيل وغيرها كان مطلب الخاطفين. وبدلاً من ذلك نزل المظليون الإسرائيليون، وغطوا وصولهم إلى المطار في أسطول من السيارات كالتي يستعملها عيدي أمين ومرافقوه وحلوا بدون أن يكتشفهم أحد، في أبنية المطار، وقتلوا الخاطفين وانقذوا الرهائن من دون ثلاثة منهم، بعد أن خسروا ضابطاً إسرائيلياً واحداً وامرأة إسرائيلية عجوزاً (كانت رهينة) ماتت في مستشفى أوغندا.

ضد العمليات الانتحارية يصعب الدفاع في لبنان عن ثلاثة وستين أميركياً في أبريل 1983 من قبل الفدائيين الشيعة بعد أن قادوا سيارة مملوءة بالمتفجرات نحو سفارة الولايات المتحدة في بيروت. وبعد عدة أشهر في أكتوبر جرت عملية انتحارية بتفجير قنابل قتلت 241 من البحرية الأميركية في قاعدتهم بالقرب من مطار بيروت.

وارتكبت جريمة تفجيرية بشعة في ديسمبر 1988 عندما فجرت فوق سكوتلندا طائرة جامبو تابعة لشركة بان أميركان في طريقها من لندن إلى نيويورك فقتل طاقمها والمسافرون. ولكن حياة الغربيين المقتولين ليست إلا نسبة صغيرة من أعداد الناس الذين يسقطون يومياً في الشرق الأوسط.

كان لبنان في شبه فوضى منذ منتصف عقد 1970 إلى سنة 1991 حيث سقط مدنيون كثيرون وسط صراع الجماعات المتقاتلة، وفي لبنان توقف خطف الرهائن الأجنبية في سنة 1992. كان التجاوب الغربي محدوداً وغير فعال إلى حد بعيد. إن منظمي الإرهاب، والرجال خلف المسارح، كانوا يقيمون مراكزهم الخفية والمتنقلة في بغداد وطهران (وغيرها...). وفرقهم المتنوعة ليست إلا بيادق في التحارب العربي على السيطرة. وحدهم الزعماء العرب يستطيعون السيطرة عليهم. والإمساك بهم ليس مستحيلاً [نلاحظ هنا أن المؤلف خواطره متناثرة].

لا يوجد بلد في الشرق الأوسط قد عانى من الحرب الأهلية أكثر من لبنان. إن التجار

اللبنانيين المسيحيين وأصحاب المصارف لم يتمتعوا طويلاً بالثروة التي جلبها لهم الشرق الأوسط الغني بالبترول في عقدي 1960 و1970. إن اتفاقاً حبياً عل تقاسم السلطة، عرف بالميثاق الوطني، عمل به منذ الحرب العالمية الثانية ضمن رئاسة الجمهورية للموارنة المسيحيين. ولكنه سقط تحت ضغط الخصومات بين المسلمين والمسيحيين، وبين اليمين واليسار، الأمر الذي أدى إلى حرب أهلية قصيرة في سنة 1958. وإن كانت الحرب قد توقفت بعض الوقت إلا أن الحكومة المركزية اللبنانية كانت أعجز من أن تتغلب على المشاكل المتأتية من صراع الطبقات، ومن الولاءات العائلية ومن مختلف الميليشيات التابعة للمجموعات المسلمة والمسيحية. في سنة 1967، كان المأزق المصيري قد تعرض لمزيد من الخطر بفعل المجيء - غير المرغوب فيه - للاجئين الفلسطينين على أثر الحرب العربية الإسرائيلية. لقد عمق عداء العرب لإسرائيل الهوة بين ما سوف يصبح الأكثرية المسلمة - التي تتضمن أفقر قسم من السكان اللبنانيين - وبين المسيحيين الموارنة الأغنياء. إن «الوطني» بالنسبة إلى المسلمين يعني المحب للعرب، وبالنسبة إلى المسيحيين (باستثناء الأرثوذكس) «الوطني» يعني استمرار سيطرة المسيحيين واليمين على لبنان المستقبل المحب للغرب.

في سنة 1970 فشل المناضلون الفلسطينيون في محاولتهم السيطرة على الأردن. وأجبر ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية على الخروج من الأردن وتحركوا مع أتباعهم من المناضلين نحو لبنان التعيس السيئ الحظ حيث بدأوا يبنون آخر معقل قوي لهم في المناطق التي يسيطر عليها اللاجئون.

إن كلمة «مخيمات اللاجئين» التي أطلقت على هذه المراكز الحصينة هي تسمية خاطئة، لأن الفلسطينين أنشأوا دولة ضمن الدولة. من لبنان كان الكومندوس الفلسطيني يغزو إسرائيل فيهاجم المنشآت ويتسبب بضربات إسرائيلية مضادة ضد أهداف فلسطينية في لبنان.

في سنة 1975 تجددت الحرب الأهلية في لبنان. وأقامت المجموعات المسلمة تحالفاً مع الفلسطينيين وانشق الجيش وفقدت الحكومة المركزية السيطرة على البلد وكان بإمكانها استعادة السيطرة بواسطة المعونة الخارجية فقط وانقسم لبنان إلى فرق متحاربة كانت الأحزاب العائلية المسيحية تحارب بعضها بعضاً على السلطة العليا، في الوقت الذي كانت تتحارب فيه مع التحالف المسلم الفلسطيني اليساري. وأرسل الإسرائيليون السلاح إلى المسيحيين الموارنة والسوريون قد استجابوا لطلبات المساعدة التي قدمتها الحكومة المركزية التي يسيطر عليها المسيحيون فتدخلوا عسكرياً في سنة 1976 فهزموا القوى المسلمة الفلسطينية. كانت منظمة التحرير الفلسطينية التابعة لعرفات (ياسر عرفات) غير محبوبة في سوريا كما في الأردن. في سنة 1978، ولكي توقف إسرائيل هجمات الكوماندوس الفلسطيني احتل الإسرائيليون جنوب لبنان، وقبل أن ينسحبوا

أقاموا ميليشيا مارونية مسيحية صديقة بقيادة سعد حداد لحفظ النظام ولصد المزيد من هجمات منظمة التحرير الفلسطينية. وهكذا توقف لبنان عن أن يكون دولة موحدة وأصبح قطاعات (مستنقعات) تتقاسمها الميليشيات الداخلية كل بحسب قوته. وكأنما لم تكن هذه الصراعات الداخلية كافية حتى جاء العداء السوري الإسرائيلي، والصراع الفلسطيني الماروني المسيحي، وثم بعد اندلاع حرب الخليج في سنة 1980، عجلت الخصومة بين أنصار العراق وأنصار إيران من المسلمين، كل ذلك زاد في تفكك وفي تدمير لبنان.

بالنسبة إلى الإسرائيليين كان استمرار وجود منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان حتى من دون ذكر السوريين، يشكل تهديداً خطيراً. وهكذا قدمت الحرب الأهلية الفرصة لإسرائيل إلى غزو لبنان غزواً مشؤوماً سنة 1982. وكان القصد منه القضاء مرة واحدة وإلى الأبد على القضية الفلسطينية، ولإثبات أن العداء لإسرائيل غير مجد وغير عملي نظراً للتفوق العسكري الإسرائيلي. إن منظمة التحرير الفلسطينية المقاتلة، قد أجليت عن قاعدتها الأرضية الأخيرة في دولة مجاورة وبدت التطلعات الإسرائيلية مؤاتية لأن سوريا والفلسطينيين كانوا عملياً معزولين وقواتهما أقل بكثير. لقد سبق لأسرائيل أن عقدت سلاماً مع مصر مما ضمن لها حدودها الجنوبية ضد الجيش الوحيد القوي الذي كان يمكن أن يتهددها.

إن حربها الاعتدائية الأولى كانت نتيجة تغير أساسي في سياستها الداخلية طيلة السنوات الخمس السابقة.

في السياسة الإسرائيلية حدث تحول رئيسي سنة 1977 بعد نجاح اليمين المتمثل بحزب الليكود وتفوقه على تجمع العمال الواسع بقيادة حزب العمل (الماباي). لقد تراجعت قوة حزب العمل بعد الخسائر الجسيمة التي حصلت في حرب يوم كيبور سنة 1973، التي كشفت عن استعدادهم الضعيف والذي وضع البلد لفترة في خطر حقيقي. وسقطت غولدا مائير عن الوزارة وخلفها اسحاق رابين الذي كان رئيس الأركان في حرب الأيام الستة سنة 1967. بخلال وزارة اسحاق رابين - بذلت الولايات المتحدة جهوداً كبيرة توسطاً للسلام بين إسرائيل وجيرانها. وهذا أدخل العالم الدبلوماسي في المفهوم الجديد المسمى بـ«الدبلوماسية المكوكية»، عندما تولى وزير الدولة للشؤون الخارجية الأميركية هنري كيسنجر المفاوضات، طائراً بدون تعب بين دمشق والقاهرة والقدس. ونجح كيسنجر على الأقل جزئياً بالتوصل إلى اتفاقات لفك الارتباط[1] عُقدت بين إسرائيل وسوريا ومصر. والشيء الذي جمد التسوية الأكثر شمولاً كان مطلب دول

---

[1] لأن كيسنجر لم يكن يريد الوصول إلى أكثر من ذلك ، نظراً لأن الزعماء اليهود بنتيجة الحرب كانوا مستعدين لتقويم تنازلات كبيرة وكثيرة . كان كيسنجر يريد التوصل إلى فك ارتباط فقط .

العرب من إسرائيل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام 1967 وهي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية (ويبدو أن زعماء اليهود ارتضوا ذلك لقاء السلم ولكن كيسنجر «اليهودي» لم يرتض هذه التنازلات التي حصلت برأيه في ساعة ضعف أعصاب على أثر هذه الحرب التي لولا الدبابات الأميركية التي نزلت بطواقمها في سيناء لما قام لأسرائيل بعدها قائمة، ولولا الأقمار الصناعية الأميركية لما تمكنت هذه الدبابات من خرق الجبهة المصرية في الدفراسوار والوصول إلى بعد مائة كيلومتر عن القاهرة (المترجم) وهذا المطلب من شأنه أن يوفر أمكانية وجود فلسطيني معاد أو حتى دولة جديدة مجاورة لإسرائيل. كان المناضلون اليهود قد أوجدوا مستوطنات لهم وكان هناك دعم واسع من قطاعات واسعة من الناخبين لضم الضفة الغربية، التي هي أرض توراتية باسم جودا والسامرة، وأنها يجب أن تبقى جزءاً من إسرائيل الموسعة. في المحادثات العربية الإسرائيلية المجمدة كان خليفة ناصر، الرئيس أنور السادات مستعداً للتحرك إلى الأمام من أجل استعادة سيناء التي ضاعت سنة 1967.

بخلال 1977 - سنة الانتخابات - كان حظ حزب العمل قد تعطل بسبب فضائح الحكومة وبسبب الضرر الحاصل للاقتصاد من جراء ارتفاع كلفة الحرب والسلاح. واليهود الشرقيون بشكل خاص، كانوا ينظرون إلى وزراء حزب العمل على أنهم شديدو الاستعداد للتنازل مع الجيران العرب. كل هذا ساعد على التغير الهائل في السياسة الإسرائيلية.

إن انتخابات مايو 1977 جاءت بمناحيم بيغن وبحزب الليكود إلى الحكم على رأس تحالف أنهى ثلاثة عقود من سيطرة حزب العمل المتواصلة. كان بيغن في الرابعة والستين من العمر، ولم يعد ذلك الإرهابي الذي كان بخلال كفاح إسرائيل من أجل الاستقلال. ولكنه كان مؤمناً بأن القوة المسلحة وحدها، والاعتماد على الذات والصلابة الشديدة في التصميم، هي التي تضمن مستقبل إسرائيل. بشأن مسألة الضفة الغربية واحتمال التسوية مع منظمة التحرير الفلسطينية كان غير متساهل على الإطلاق: في نظره أن حق الشعب اليهودي بـ«جودا والسامرة» غير قابل للمساومة. إنها بالنسبة إليه ليست أرضاً محتلة بل أرضاً محررة وهكذا، بالنسبة إليه، وضع القدس الشرقية التي أخذت من الأردن سنة 1967. وبيغن في سنة 1977 لم يعط أي إشارة إلى أنه يفكر في تسليم سيناء المحتلة لقاء السلام مع مصر، وإن كان هذا قد حصل كتتويج لولايته الأولى. ربما لأن رئيس وزراء إسرائيلي ذي شهرة متشددة كشهرة بيغن، يستطيع وحده فقط أن يكسب فعلاً التأييد الإسرائيلي الكامل من أجل التخلي عن سيناء.

في الداخل أدت سياسة المشروع الحر إلى إدخال البلد في أزمة اقتصادية. نظراً لضخامة النفقات العسكرية الإسرائيلية ولضخامة الديون الخارجية، مما اضطر الليكود إلى الرجوع إلى سياسة الاقتصاد المختلط التي كانت تعتمدها الحكومات السابقة. ومع هذا - بالنسبة إلى

مؤيديه - من اليهود الشرقيين الفقراء قدم بيغن المساعدات في المسكن وساعد في تجديد نظام «جيرة الفقر» وذلك بالتوأمة بينهم وبين الطوائف اليهودية في الخارج. وتوسيع التعليم المجاني كان الإصلاح الاجتماعي المهم جداً.

في الخارج كانت حكومة بيغن قد تجاوبت مع مسعى السادات إلى السلم بواسطة وساطة الولايات المتحدة التي لعبت دوراً حاسماً (بعد ذهاب كيسنجر من وزارة الخارجية الأميركية). كان السادات يريد تحديث مصر ورفع مستوى معيشة شعبها المتكاثر بسرعة. والتفت إلى الاستثمارات الخارجية وابتعد عن اقتصاد الدولة الموجه واعتقد أن النجاح يكمن قبل كل شيء في تأمين سلم دائم مع إسرائيل. إن اجتياز الجيش المصري لقنال السويس في حرب سنة 1973 قد أزال عقبة رئيسية أمام السلام. إن صورة مصر عن نفسها، الكبرياء والثقة بالنفس، قد أعيدت. إن إسرائيل لم تربح كل المعارك. إن وهم القدرة العسكرية في الحرب كان كافياً ليعيد السادات كبطل في نظر المصريين، كما كان ناصر بطلاً بعد السويس. وقطع السادات كل العلاقات مع الاتحاد السوفييتي والتزم بأن يعتمد على الولايات المتحدة لدعمها المتمادي ولنفوذها في إسرائيل. في سنة 1975 فتح قنال السويس أمام الملاحة مجدداً وسمح للبواخر المبحرة من وإلى إسرائيل، وليس للبواخر الإسرائيلية، بأن تمر عبر القنال. في سنة 1977 ربما لأن أربعة رجال احتلوا مراكز مهمة في بلادهم جعل التسوية السلمية ممكنة:

في واشنطن جيمي كارتر: دخل البيت الأبيض، مثل سابقيه راغباً في تسهيل التسوية في الشرق الأوسط. وكان هم بيغن تأمين جودا والسامرة والقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية. السلم مع مصر حتى ولو لقاء ثمن إعادة معظم أراضي سيناء المحتلة، الأمر الذي من شأنه أن يعزل أعداء إسرائيل ويجعل وضعها العسكري غير قابل للتحدي.

وكان هذا ثمناً جديراً بأن يدفع، إذا أمن لأسرائيل التسويات الحاضرة. وإذا أبقى القواعد الجوية قائمة في سيناء. وشارك الجنرال موشى ديان وزير خارجية بيغن في وجهة النظر هذه. إن الأمن في الضفة الغربية يستحق الثمن أي خسارة معظم سيناء. وكان السادات أيضاً راغباً في السلام: إن ثمن الاستمرار في العداء هو ببساطة مرتفع ومكلف جداً من أجل خاطر التضامن العربي أو من أجل القضية الفلسطينية. في سنة 1977 طرد منظمة التحرير الفلسطينية من القاهرة. وكان نيقولاي شاوشيسكو، رئيس رومانيا، الذي نزعت الثقة منها فيما بعد، بسبب أعماله القمعية في الداخل، كان وسيطاً غيرمتوقع وغير مقبول لأنه كان قد احتفظ بعلاقات ودية مع إسرائيل. وفتحت قناة أخرى للاتصال بين مصر وإسرائيل عبر المساعي الحميدة لملك المغرب. وأظهر بيغن حسن نية حين أنذر السادات بمؤامرة فلسطينية لاغتياله.

إن الحقبة الجديدة من العلاقات الإسرائيلية المصرية قد بدأت، ولكنها انتهت علناً بأسلوب

مأسوي. كان السادات يحب المفاجآت النابضة. في 9 نوفمبر 1977 أعلن أمام برلمان القاهرة أنه مستعد شخصياً للذهاب إلى البرلمان الإسرائيلي «الكنيست» في القدس، ليناقش القضايا التي تبعد إسرائيل عن جيرانها العرب.

وسخر بيغن في بادئ الأمر ولكنه سرعان ما عاد إليه رشده. وفي اليوم التالي دعا السادات إلى القدس. وشجب العالم العربي الزيارة. لقد كانت سابقة، ورد الكثيرون في إسرائيل بحرارة وبانفعال عاطفي. قطعة من النشيد الوطني المصري يجب ارسالها بسرعة بالغة إلى الفرقة الموسيقية للجيش الإسرائيلي المنتشر في مطار بن غوريون من أجل استقبال الرئيس المصري وحاشيته. وعندما نزل السادات إلى الأرض في 19 نوفمبر 1977 أطلقت له واحد وعشرون طلقة تحية، والأعلام الإسرائيلية والمصرية ترفرف جنباً إلى جنب. كان مشهداً مؤثراً. لقد استلم السادات بالتأكيد زمام المبادرة، واستدعى انتباه العالم كصانع للسلام، وكانت الملايين من الناس تراقب وصوله على التلفزيون. وتكلم السادات في الكنيست في 20 نوفمبر. العديد من جلسات المفاوضات كانت ضرورية، لأن السادات تكلم عن السلام مع كل العرب بمن فيهم الفلسطينيون وعن انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي المحتلة.

ولكنه تكلم أيضاً عن قبول إسرائيل بصداقة وبسلام، كلمات لم يتلفظ بها زعيم عربي من قبل، على الأقل علناً، منذ 1947. كان جواب بيغن مهادنا في الشكل ولكنه كان غير مهادن في الواقع حول قضايا الفلسطينيين واستمرار إسرائيل في تملك الضفة الغربية والقدس الشرقية. وإن كانت الاتصالات الشخصية قد قامت، فإن الطريق الطويلة، طريق كامب ديفيد والسلام، أصبحت الآن وأخيراً مفتوحة.

وعرض بيغن إعادة سيناء بدون المستعمرات الإسرائيلية القائمة فيها. وحتى هنا وبعدها لم يجر الكلام عن سلام رسمي، وتوافق السادات وبيغن على أنه عن طريق المفاوضات فقط لا عن طريق الحرب يمكن حل القضايا العالقة.

وبعدها جرت المفاوضات بين القاهرة والقدس بدون جدوى طيلة ما يقارب السنة. في حين حاولت واشنطن عبثاً أن تجد طريقة لحل الخلافات. إن القضية الفلسطينية والضفة الغربية وقطاع غزة والمستعمرات الإسرائيلية كانت تجمد التقدم. وحاول كارتر مرة أخرى. وأخيراً قبل السادات وبيغن دعوة إلى الاستراحة الرئاسية في كمب ديفيد في محاولة لكسر الجمود. وبدا السادات الأكثر تنازلاً وذهب في ذلك إلى أبعد حد. فهل يتنازل بيغن ويساوم؟؟.

وظل السادات وبيغن وكارتر ومعاونهم ينحتون لمدة (13) يوماً في كامب ديفيد إلى أن تم التوقيع على الاتفاق في 17 سبتمبر 1977. كان دور كارتر حاسماً في استرضاء بيغن والضغط على السادات (بشكل خاص) وعلى بيغن بدوره. إن التوصل إلى اتفاق في مواجهة زعماء إسرائيل

وعنادهم يعتبر نصراً شخصياً للرئيس كارتر . إن القضيتين الرئيسيتين كانتا سيناء والضفة الغربية وغزة. هل يستطيع بيغن أن يتخلى عن كامل سيناء وما فيها من آبار النفط التي طورتها إسرائيل بثمن مكلف، ثم سحب المستعمرات الاستراتيجية التي تعهد تكراراً بعدم التخلي عنها أبداً؟ ثانياً هل يسمح للفلسطينيين بأن يطوروا في الأراضي المحتلة نوعاً من الحكم الذاتي بدون إقامة دولة، بعد انسحاب معظم الإسرائيليين. وهل يمكن ربط هاتين القضيتين، كما أصر على ذلك السادات. ألا يوجد سلم مع مصر بدون خطوات محددة نحو حل للمشكلة الفلسطينية؟ رفض بيغن بادئ الأمر أن يتزحزح وهدد السادات بالترك. وهدد كارتر بالقاء اللوم بالفشل على بيغن عندما يقدم تقريره إلى الكونغرس. ولكن العملية المؤدية إلى الاستقلال الذاتي للفلسطينيين، وما يعنيه ذلك فعلاً ترك عملياً لارادة ولأستعداد إسرائيل وحكمها. الواقع لم يكن هناك ربط. إن التسويات المتنوعة قد تضمنها اتفاقان رئيسيان وعدد من الرسائل الإضافية المقبولة والمستندات. وفي مؤتمر صحفي لاحق، بث عبر التلفزيون، تعانق السادات مع بيغن في حين كان كارتر ينظر مفعماً بالغبطة حتى عندئذ كان الطريق إلى معاهدة سلام نهائي، وقعت في البيت الأبيض في 26 مارس 1979، مزروعاً بالعقبات التي تم التغلب عليها بفضل تصميم الولايات المتحدة على الوساطة وعلى تقديم المساعدة المالية لأسرائيل استرضاء لها. في إسرائيل معظم الشعب كان يؤيد السلام: الصقور لأن السلام يقوي إسرائيل ضد الدول العربية وذلك بتركها متمكنة من احتلال الضفة الغربية، والحمائم لأنه يظهر أن السلام يمكن عقده مع دولة عربية، كانت في الماضي عدواً لدوداً. ولكن القضية الفلسطينية تقيحت. إن الحظ بإحراز تقدم حقيقي قد ضاع. لو أن إسرائيل تصرفت بسرعة فنفذت روح كامب ديفيد: اتفاقات «استقلال ذاتي» - درجة حقيقية من تقرير المصير - كل ذلك كان له حظ من القبول. إن الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي غزة كانوا مستفيدين إلى حد كبير من ارتفاع مستوى المعيشة السريع، وذلك كنتيجة دخولهم في الاقتصاد الإسرائيلي. ولكن الاحتلال العسكري عمل كمذكر دائم بأن وضعهم (كيانهم) لم يكن وضع شعب حر يحترم نفسه. بكل تأكيد أن جيلاً من الشبان، الأفضل تعليماً من الفلسطينيين قد تطرف. إن الأمل بالمصالحة الفلسطينية الإسرائيلية قد استبعد وقد دفع الإسرائيليون والفلسطينيون الثمن المر بعد ذلك.

كم كان من الأفضل لو اتبع رأي السادات. لقد أمَّن رجوع سيناء ولكنه أُخرج وكُفِّر وأدين من قبل بقية العالم العربي. إن المساعدة المالية الأميركية وموارد سيناء لم تعوض مصر تماماً من خسارة المساعدة من الدول العربية النفطية. إن مشاكلها الاقتصادية مع تزايد السكان السريع، طغت على التحسن المفاجئ في مستويات المعيشة خاصة بالنسبة إلى الجماهير الفقيرة. ولكن لم يعد هناك شبان مصريون يفقدون حياتهم في الحرب. بالمقابل لقد دفع الرئيس الشجاع والبعيد النظر ثمن السلام من حياته الذات. في عرض عسكري في 6 أكتوبر 1981 قامت مجموعة صغيرة

من المصريين جندها أصوليون مسلمون فاغتالت السادات وهو على منصبة الشرف يتلقى التحية في العرض ونجا نائب الرئيس حسني مبارك بأعجوبة من زخة الرصاص ليصبح رئيس مصر الجديد. وغلب السلام، ولكن الإخلاص وحرارة المشاعر، والرغبة في مصالحة حقيقية بين مصر وإسرائيل كلها دفنت مع بقايا السادات.

إن حكومة بيغن الأولى من سنة 1977 إلى سنة 1981 بدت وكأنها تعد ببداية سلام جديد مع اتفاقات «كمب ديفيد» ومع معاهدة السلام المصرية. كان العسكر في وزارته رجالاً حذرين، غير راغبين في الانجرار إلى مواجهات جديدة، كان ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والرئيس السوري حافظ الأسد واعيين لموقعهما وقد التزما بمواثيق الهدنة. ولكن داخل لبنان كان القتال الطائفي يغتذي من السوريين في دعمهم للمسيحيين الموارنة الذين كانوا في الوقت ذاته يطلبون باستمرار الدعم الإسرائيلي. في هذه الأثناء كانت منظمة التحرير الفلسطينية قوية بما فيه الكفاية لتسيطر على جنوب لبنان بفعالية متزايدة. كان وزراء بيغن يحضون على الحذر بالتعامل مع الفوضى في لبنان. ولكنهم كانوا منقسمين حول جدوى ضربة جوية وقائية ضد العراق، البعض كان يحتج بعدم وجود مبرر في القانون الدولي لمثل هذا الجهوم في زمن اسلم. ولكن رأي بيغن تغلب.

في 7 يونيو 1981 انطلقت ثماني مقاتلات نفاثة إسرائيلية من طراز اف 16 ترافقها ست طائرات من طراز «أف-15-أس»، وبدقة جراحية دمرت المفاعل النووي العراقي «أوسيراك». كل الطائرات الإسرائيلية عادت إلى قواعدها سالمة. المفاعل بني بمساعدة فرنسية (ودمر بدقة متناهية بمساعدة فرنسية وأميركية أيضاً) ولم يكن بعد جاهزاً لإنتاج القنابل الذرية، ولكن لو أعطي الوقت للعراقيين لكانوا نجحوا ولا شك في الحصول على كل ما هو لازم لصنع الأسلحة الذرية. وحصلت ادانة دولية لإسرائيل، ولكن في الداخل التفّ الإسرائيليون حول بيغن الذي لم يصب تحالفه بأي أذى في الانتخابات العامة في يونيو. ورغم التراجع الاقتصادي قوّى الليكود موقعه، ولكن التحالف الجديد الذي يقوده بيغن كان يتعلق باكثريته الرقيقة الضعيفة بالأحزاب الدينية. كانت أراؤه حول قضية الفلسطينيين وحول قضية الضفة الغربية دائماً قاسية. وبدلاً من أن تكون معتدلة من جراء متطلبات التحالف الحكومي، فإنها قد ازدادت قسوة بفعل المجموعات الدينية المتطرفة. وكان الأكثر هجومية بين الصقور، اريبل شارون، القائد الجريء العسكري الذي غير المد لصالح إسرائيل في حرب يوم كيبور سنة 1973 [من سخف المؤرخين أنهم يكتفون بذكر الأحداث الظاهرة وربما يخفون حقائق معروفة من الجميع فالذي غير المد لصالح إسرائيل لم يكن رجل فرد بل قرار دولة ارسلت دباباتها الجديدة بطاقمها إلى سيناء وانزلتها ضمن خطة مرسومة من قبل البانتاغون - بتوجيه الأقمار الصناعية نحو نقطة ما سمي فيما بعد بـ«الدفراسوار». وبعد أن ردمت الدبابات

الأميركية قناة السويس كاملة عبرت الدبابات إلى القسم الغربي من قناة السويس وبعدها عبر شارون. وكتب التاريخ المحايدة ذكرت ذلك [المترجم] . وأصبح اريبل شارون وزيراً للدفاع. إن سياسة الحكومة الجديدة، الخارجية قد طغى عليها «التصميم الكبير» الذي وضعه شارون، وقد انقلبت هذه السياسة (المتهورة) إلى كارثة بالنسبة إلى بيغن شخصياً وبالنسبة إلى إسرائيل أيضاً.

في الضفة الغربية المحتلة كانت المستعمرات الإسرائيلية الجديدة قد تكاثرت ومعظمها كان مخططاً له. كانت تعبر بوضوح عن المقصد الإسرائيلي في البقاء. وأراد شارون المضي قدماً. ضربة قاضية ضد الفلسطينيين والسوريين من شأنها أن تحل مرة واحدة وإلى الأبد القضية التي من شأنها أن تشكل ضمان أرض إسرائيل. كان مجلس وزراء بيغن مقتنعاً بأن يدعم ما سمى ادعاء «بعملية سلام الجليل». بالاتفاق مع المسيحي الماروني بشير الجميل، خطط شارون لغزو لبنان حتى حدود بيروت للقضاء على السوريين وعلى منظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها. إن لبنان بقيادة الموارنة يصبح عندها جاراً صديقاً غير عربي. وعندها تصبح سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وانكارها للحقوق الفلسطينية أمراً لا يقبل التحدي.

إن قرار البدء بالهجوم جاء كنتيجة لهجوم قاتل على دبلوماسي إسرائيلي بعيداً عن الشرق الأوسط. إن شلوموا آرغوف كدبلوماسي كان يغادر أوتيل دورشستر في لندن مساء 3 يونيو 1982، أن مجموعة فلسطينية خارجة على عرفات ومعادية له، تعمل بتعليمات عراقية أطلقت رصاصة في رأس أرغوف أحدثت له جراحاً خطيرة تركته مشلولاً (ذريعة مكشوفة. سياسات الدول لا تبين على شلل شخص دبلوماسي فرد. كم من المشلولين بالجسد وبالروح وبالمعنويات على يد الإسرائيليين).

في 4 يونيو ضربت الطائرات الإسرائيلية مراكز لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وردت منظمة التحرير بضرب كيبوتزيم إسرائيلية بالقنابل في الجليل. وخرقت الهدنة.

وفي 6 يونيو بدأت «قوات الدفاع» الإسرائيلية عمليتها في لبنان. ولكن بدلاً من الاكتفاء بجنوب لبنان، كما كان يتوقع العالم المترقب، إذا بالجيش الإسرائيلي يضرب الصواريخ السورية السوفييتية (؟!) في وادي البقاع في 9 يونيو. وبعدها بأربعة أيام تقدم هذا الجيش في طريقه نحو ضواحي بيروت الغربية حيث أقامت منظمة التحرير الفلسطينية مراكزها ومعاقلها.

في نظر العالم - وفي مواجهة معارضة شديد في الداخل، حيث شجب حزب العمل بشدة توسيع الحرب حتى بيروت - بدأ الإسرائيليون عندها يلعبون دوراً جديداً خالصاً. فهم لم يعودوا يدافعون ببطولة عن أرض وطنهم بل بدأ الجيش الأسرائيلي، والقوات الجوية، يضرب بشكل عشوائي مناطق بيروت الغربية (وإن لم يكن هذا قد حصل بالفعل) [هكذا يقول المؤلف ونحن

الذين كانوا في قلب بيروت الغربية رأينا أن هذا قد حصل بل وأكثر من ذلك أيضاً (المترجم)] نصف المدينة ظل تحت الحصار لمدة تزيد على الشهر. إنها حرب شارون، وذروة مخططه الكبير، ولم يكن بيغن ولا مجلس الوزراء الإسرائيلي على علم تام بخططه، في 21 أغسطس بدأت قوة منظمة التحرير الفلسطينية المقاتلة، والتابعة لياسر عرفات بالانسحاب من بيروت عبر البحر تحت حماية قوات متعددة الجنسية، بعد أن قبلت شروط إسرائيل في التسليم. إن ما يقارب من 15 ألف فلسطيني وسوري قد أخلوا بخلال الأيام القليلة التالية عن طريق البحر والبر. ولكن لا السوريين ولا منظمة التحرير الفلسطينية قد سحقوا ولا حتى روعوا. إنهم سوف يعودون إلى القتال من جديد في يوم آخر. إن مخطط شارون الكبير لم ينجح، بل الأولى، لقد أضر كثيراً بسمعة إسرائيل الدولية، وبثقة شعبها بالحكم الديمقراطي. ولا أمكن إقامة لبنان مسيحي ماروني مستقر كجار صديق. في منتصف سبتمبر اغتيل الرئيس اللبناني المنتخب المسيحي الماروني بشير الجميل بناء على أوامر (.....) وغطس لبنان في الفوضى بعدما أخذت الأطراف المتحاربة يقاتل بعضها بعضاً من جديد.

إن اتفاق الإخلاء الذي تم التوصل إليه مع منظمة التحرير الفلسطينية تضمن بنداً مهما ينص على أن الفلسطينيين غير المقاتلين، والخاضعين للقانون، الذين ظلوا في بيروت الغربية وفي جنوب لبنان تضمن لهم الحماية. في المذبحة التي تلت في ميخمين للاجئين: صبرا وشاتيلا، تلقت سمعة إسرائيل الأكثر خزياً وعاراً. إن القتل السادي كان انتقاماً وحشياً لمقتل بشير الجميل ولكن الكتائبيين المسحيين الذين ارتكبوا هذه المجزرة والذين يكرهون الفلسطينيين كانوا قد خططوا للمذبحة من قبل. لقد أرسلهم الضباط الإسرائيليون إلى المخيمات ليطهروها من أي ارهابي باق، وهم لم يتصوروا أنهم سيقتلون عائلات بأكملها، بمن فيها النساء والأطفال العُزَّل. كان عليهم أن يعرفوا بصورة أفضل أن الأجساد المنتفخة بفعل الشمس عرضت على أعين العالم عبر التلفزيون. وأدينت إسرائيل من أجل مئات القتلى. في التحقيقات التالية في إسرائيل سنة 1983، اعتبر شارون مسؤولاً أول وحُثَّ على تقديم استقالته كوزير للدفاع. وكان من سوء حظ بيغن أن شارون أجبر على ترك وزارة الدفاع. إلا أنه ظل وزيراً في حكومات بيغن التالية واستجمعت منظمة «السلام الآن» قوتها الضخمة في إسرائيل وعرضت ضخامة الخسائر الإسرائيلية داخل القوات التي كانت تحتل أقساماً من لبنان وأخيراً أقنعت الحكومة بإصدار الأوامر بالانسحاب.

إن حرب لبنان كانت كارثة بالنسبة إلى إسرائيل لقد حققت لا شيء على الإطلاق. فلبنان ظل ممزقاً بين الفرق الإسلامية المتنازعة الإيرانية والعراقية، وبين الدروز والكتائبيين المسيحيين اليمينيين. والحكومة المركزية كانت معدومة القوة مهددة في استمرارها لولا المساندة السورية لها والقتل استمر يومياً والمدينة مقسومة بين بيروت الغربية المسلمة وبيروت الشرقية المسيحية

ويفصل بينهما خط أخضر إلى أن وافقت القوات المسيحية على الانسحاب في نوفمبر 1990. وعلم الغرب أنه لا يقدر على شيء، بالقوة أو بالدبلوماسية، من أجل إحلال السلام في لبنان، حتى ولو كانت المجموعات المسلمة المتنازعة تحتفظ برهائن غربيين لها. والسوريون الذين يستولون على أجزاء من البلد كانوا غارقين في هذا المستنقع من الصراع. ولم ينسحب السوريون كما جرى الوعد.

وتقبل بيغن نتائج فشله وكان يؤرقه ما أصاب الإسرائيليين من أضرار (أما غير الإسرائيليين فلم يكونوا بشراً تؤرقه مصائبهم) فاستقال في سبتمبر 1983، لكي يحل محله ليكودي آخر متشدد هو إسحاق شامير. إن انتخابات 1984 أنهت مأزقاً مع الأحزاب الدينية التي كانت تمسك بالميزان. فبدلاً من الاستجابة لمطالبهم، توافق العمل مع الليكود في حكومة «وحدة وطنية» تقاسمها شامير وزعيم حزب العمل شيمون بيريز. مثل هذه الحكومة المنقسمة لم يكن يمكنها أن تتبع سياسة حاسمة. واستمر الانقسام داخل الناخبين الإسرائيليين، حيث كان أنصار الليكود يريدون سياسة متشددة في الضفة الغربية والمسألة الفلسطينية، في حين أن أنصار العمل بدوا أكثر استعداداً للتوصل إلى تسوية رضائية.

وكانت النتيجة بعدما بلغ جيل جديد من الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي غزة، مرحلة الرجولة - تحدياً كبيراً للاحتلال الإسرائيلي المستمر - وكانت النتيجة أيضاً هي الانتفاضة التي بدأت في ديسمبر 1987. وصدرت الأوامر للمجندين الشبان الإسرائيليين لاعادة السيطرة والنظام. وبدأت الحرب المدنية تعنف داخل إسرائيل. وكان الجنود الإسرائيليون غير المجربين غير كفوئين لمهمة التعامل مع شبان رشق الحجارة ومع الأطفال. وأطلق الرصاص للتخويف. ومات فلسطينيون غير مسلحين، وفرض منع التجول العسكري، الأمر نفَّر الفلسطينين أكثر.

كان ياسر عرفات واحداً من الزعماء السياسيين الكبار المتبقين، وهو وجه مألوف في عالم الدول في مطالع عقد 1990 وكان قد كرس حياته لإقامة دولة فلسطينية. ونجح الفلسطينيون عبر الإرهاب (كما فعل اليهود ويفعلون) في جذب الانتباه العالمي إلى قضيتهم بعد أن كانوا لا يأبه لهم لا أشقاؤهم العرب ولا بقية العالم. بالنسبة إلى الدول العربية بدا الفلسطينيون رهائن يجب أحتمالهم أو رميهم بحسب ما تمليه المصالح(!؟). ومقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية هم فرق وضيوف عصاة عند الدول المضيفة، وعلى هذه طرد التيار الرئيسي من الفلسطينيين سنة 1969 كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبخلال عقد 1970 ساند الإرهاب باعتباره السلاح الوحيد الذي يملكه الفلسطينيون. في سنة 1974 في قمة الرباط العربية ارتضت الدول العربية منظمة التحرير الفلسطينية لتكون الناطق الرسمي باسم الفلسطينيين، وهي خطوة إلى الأمام تعنى الاستقلال ليس فقط عن إسرائيل بل أيضاً عن الملك حسين ملك الأردن. وتوصل عرفات إلى

معرفة أن الاستمرار في الإرهاب سوف يضر بقضيته التي تتطلب مساندة العالم له. وتطورت العداوة اللدودة بينه وبين الفرقاء الفلسطينيين الآخرين الذين استمروا في حملتهم الإرهابية. ولكنه لم يكن بإمكانه أن يدين هجمات الإرهابيين الأفراد ضد إسرائيل أيضاً خوفاً من أن يخسر تأييد الفلسطينيين الذي يعتبرون هؤلاء المقاتلين كشهداء. ولهذا كان يتكلم بلسانين متناقضين: للغرب يقدم التطمينات، ثم سرعان ما ينكرها عندما يتكلم إلى شعبه واستمر هكذا حتى سبتمبر 1993.

بخلال عقد 1980 وضع عرفات استراتيجية «شرعية» من أجل انشاء دولة فلسطينية، وكان من غير الواقعي أن يتخذ لنفسه هدفاً هو القضاء على إسرائيل واستعادة كل فلسطين فبدلاً من ذلك قبل وارتضى حل الدولة المصغرة «الميني». وتشمل الدولة الفلسطينية الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية من أجل كسب تأييد الولايات المتحدة رفض عرفات في ديسمبر 1988 علناً الإرهاب واعترف بحق إسرائيل في الوجود. وجرت محادثات بين ممثلين عن الولايات المتحدة وعن منظمة التحرير الفلسطينية بصورة متقطعة ولكنها انتهت عندما ظهر أن عرفات يتغاضى عن الإرهاب عملياً. في هذه الأثناء، كان شامير يقاوم كل ضغوطات الولايات المتحدة من أجل درس أي شكل ما من أشكال الاستقلال الذاتي الفلسطيني الحقيقي على أن تكون الضفة الغربية (أو معظمها) وغزة والقدس الشرقية مقابلاً للسلام. ثم إن اليمين الإسرائيلي رفض أيضاً أي مفاوضات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية. وكان رأي إسرائيل - على كل حال - منقسماً بعمق. وبقية دول العالم أخذت تفقد صبرها من ما بدأ وكأنه تشدد إسرائيلي. إن استمرار قتل الفلسطينيين والضرب العشوائي على كنيسة القيامة (Temple Mount) في أكتوبر 1990، بعدما رشق فلسطينيون الحجارة على يهود يصلون أبعد الرأي العام العالمي أكثر عن إسرائيل.

إن تحالف اسحاق شامير مع حزب العمل قد انهار في مارس الماضي 1991 وانتهى إلى خلاف مرير حول عملية السلام. وبمساعدة المجموعات الدينية اليمينية المتطرفة، أستطاع شامير أن يشكل حكومة في يونيو، مما أفقد الأمل بأي تنازل تجاه الفلسطينيين. والحكومة لم ترد مفاوضة منظمة التحرير الفلسطينية ولا السماح دولة فلسطينية.

وتضررت قضية ياسر عرفات كثيراً عندما انحاز إلى جانب صدام حسين في حرب الخليج بعد غزو الكويت في أغسطس 1990. وخسر عرفات أيضاً أصدقاءه العرب في الخليج الذين أمدوا منظمة التحرير الفلسطينية بالمال. واستطاع الإسرائيليون بعدها أن يصرحوا أن مخاوفهم على أمنهم الذاتي لم يكن مبالغاً به، بعد أن سقطت صواريخ سكود من العراق على تل أبيب أمام ابتهاج الفلسطينيين وتهليلهم. في أغسطس 1992 حل زعيم حزب العمل رابين - بعد أن وعد بالبحث في السلام - محل شامير «المتشدد». وانقلب رابين أشد تشدداً من شامير في معالجة موضع الإرهابيين

الأصوليين الفلسطينيين التابعين لحماس. إن «عملية السلام» بدأت تحت الرعاية الأميركية في مدريد في أكتوبر 1991، وأحرزت تقدماً قليلاً بعد جولات وجولات من المحادثات بين الممثلين الفلسطينيين والإسرائيليين. وسمح رابين، ضمن سرية تامة، يومها لوزير الخارجية بيريس بأن يتفاوض مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية في النروج.

حرب الخليج

إن أطول حرب وأكثرها دموية في الشرق الأوسط في عقد 1980 كانت حرب الخليج بين إيران والعراق. هذه الحرب بخلال ثماني سنوات اجتاحت مناطق واسعة من كلا البلدين وخلفت على الأقل نصف مليون قتيل وأكثر من ذلك من المعاقين والمقعدين. في 22 سبتمبر 1980 هاجم العراق إيران آملاً بنصر سريع وسهل.

كان ذلك بعد مرور عشرين شهراً على عودة آية الـلـه الخميني إلى طهران مظفراً منتصراً في أول فبراير 1979. وبسرعة قرر الخميني مصير السياسيين والجنرالات الذين كانوا موالين لنظام الشاه، بل تركهم يقتلون في الحال بمحاكمات ثورية سرية. هذا الصراع بين الملكيين والثوريين كلف آلاف القتلى وأدى بالاقتصاد إلى الدمار، ومع ذلك ظل الخميني محترماً من قبل جماهير الشعب.

ولعبت الجوامع وما فيها من لجان ثورية محلية Komiteh دوراً مهما بخلال الثورة وبعدها مرة أخرى. وبالنسبة إلى العالم الخارجي بدت إيران أنها ستظل سائرة طيلة شهور في الاضطرابات التي تصل إلى حد الفوضى، مع مجموعاتها المسلمة الأصولية، ومع السياسيين المعارضين من الماركسيين ومع الأكثر اعتدالاً الذين يناضلون من أجل السيطرة على البلد، ومع العلماء أو رجال الدين يعملون كفرق متصارعة. والخميني كقائد معترف له تلبث في الوراء مراقباً لفترة. كانت الدولة مقسومة بشكل غامض بين رئيس الوزراء وحكومة شكلية وبين مجلس الثورة الإسلامية. ولكن بين 1979 و1982، أخذ المجلس يستولي تدريجياً على الحكم الفعلي، أولاً حين أنشأ لنفسه حزبه السياسي الخاص، الحزب الثوري الإسلامي، وبعدها بإنشاء ميليشيا إسلامية هي الحرس الثوري. بخلال صيف 1979 سيطر الحرس الثوري الإسلامي على مجلس النواب الذي سن دستوراً للجمهورية الإسلامية. وهذا أدى إلى أن الزعامة الدينية هي التي تقود البلد. ولم يكن من زعيم غير «آية الـلـه العظمى الإمام الخميني» الذي هو قائد الجيش ورئيس مجلس الدفاع الأعلى. وهو يستطيع إعلان الحرب والسلم. وهو مخوَّل بأن يوافق ويعين الرئيس بعد انتخابه من قبل مجلس النواب. وهو رئيس العدالة. إن تعاليم الإسلام هي العليا ولكن المؤمنين بالإسلام أحرار في مناقشة خلافاتهم.

وكان الإمام الخميني دائماً إلى جانب الأصوليين. وسرعان ما تورطت إيران الثورة في محاربة الأكراد، وهم الأقلية العرقية الأشد تعصباً لقوميتها في البلد وأجبر انتصار الأكراد في أكتوبر 1979 إلى قبول طهران باتفاق لوقف إطلاق النار. وبعد ذلك بقليل ظهر عدو جديد أنه «الشيطان الأميركي». وخاف الخميني من محاولة تدعمها أميركا للإطاحة بالثورة الإسلامية وإعادة الشاه إلى الحكم. وطلب استرجاع الشاه لمحاكمته. ورفضت إدارة كارتر التي سمحت للشاه بأن يدخل إلى مستشفى نيويورك، الطلب. وفي الحال وتشجيع من الخميني استولى الطلاب الميليشياويون على السفارة الأميركية في 4 نوفمبر 1979 في عملية جيدة التخطيط من أجل الاستيلاء على المستندات السرية للولايات المتحدة بقصد توريط الولايات المتحدة والخصوم الداخليين. وتم القبض على موظفي السفارة وعددهم (52) أخذوا كرهائن طيلة خمسة عشر شهراً انتهت في 21 يناير 1981، يوم استلام ريغان للحكم. في هذه الأثناء، بدأت الخصومات بين رجال الدين والسياسيين في إيران تقدم مشهداً عن الضياع الكامل. وهذا الوضع أغرى العراقيين بغزو إيران. وكان الظرف بالنسبة إليهم مثالياً. من أجل الحاق الهزيمة بخصم قديم ينافس على السيطرة في الخليج.

والسبب المباشر للصراع هو «شط العرب» أو الممر المائي بين العراق وإيران والمؤدي إلى الخليج. هل تمر الحدود في وسط الشط أم أن الضفتين هما أراض عراقية؟! إذا كان الأخير فإن إبحار السفن في شط العرب يجب أن يدفع الرسوم للعراقيين وعندها يسيطر العراق على الممر المائي الذي تمر عبره ناقلات النفط. والنزاع يعود إلى القرن التاسع عشر. وتم عقد تسوية سنة 1937 كانت لصالح العراق ولكنها مزقت سنة 1969 من قبل الشاه الذي فرض خط الوسط عن طريق القوة. وتدهورت العلاقات بين إيران والعراق، وأخذت كل دولة تشجع حركات المنشقين الوطنيين في البلد الآخر. وخاصة الأكراد، الذين يقطنون في المناطق الحدودية بين البلدين. ولكن بين 1975 و1978 أعيدت العلاقات السلمية بينهما.

لقد أخافت الثورة الإسلامية نظام صدام حسين البعثي الاشتراكي لأسباب كثيرة ليس أقلها بسبب أن صدام مدانٌ من قبل الخميني باعتباره معادياً للحكم الإسلامي. وردة فعل صدام كانت أنه قضى وبدون شفقة على المعارضة الداخلية فقتل المتعاطفين والمحاربين مع الثورة الإسلامية الإيرانية. ودعا الخميني عندها الجيش العراقي إلى أن يطيح بصدام حسين.

وبدأت الحرب بكل مستوياتها في 22 سبتمبر 1980 مع الغزو العراقي للأراضي الإيرانية. وقامت القوات الجوية الإيرانية بالرد الجيد وأخذ كل فريق يهاجم مراكز النفط عند الآخر، ولكن الجيش العراقي وإن كان قد تقدم بسرعة، فشل في الاستيلاء على المصفاة الكبرى في عبادان. واستمرت المدفعية الإيرانية بخلال الحرب تمنع السفن الحربية العراقية من عبور شط العرب في

حين كان الجيش الإيراني والحرس الثوري الجديد يدافعان باستماته، ملحقين بالقوات العراقية الخسائر الكبيرة ويمنعانها من توسيع مكتسباتها السابقة.

وأصبح الصراع حرب استنزاف، الأمر الذي قوّى قبضة رجال الدين الإيرانيين. وأعلن الخميني الحرب المقدسة التي سوف تنتهي حسب تصريحه بالإطاحة بصدام حسين المعتدي ضد الجمهورية الإسلامية. وفي ربيع 1982 بدأ الإيرانيون، بفضل احتياطهم الكبير من اليد العاملة، يستلمون زمام المبادرة، وأخذوا تدريجياً يدفعون العراقيين إلى خارج الأراضي التي احتلوها في الأشهر الأولى من الحرب وجرت محاولات وساطة وعروض لوقف إطلاق النار رفضها آية اللـه ما دام صدام حسين باقياً في الحكم ولم يعاقب.

وانضم الشبان الإيرانيون، والعديد منهم كان ما يزال في سن الطفولة، إلى الحرس الثوري، استجابة لطلب الخميني بوجوب محاربة الشر. إن الموت من أجل الإيمان يتسبب بالشهادة المجيدة وسوف يوصل إلى الجنة في مقبرة الشهداء في طهران، كان «نبع الدم» يرمز بالصورة إلى التضحية بالحياة. وتمت لقاءات تعبدية يحضرها الآلاف في القرى والمدن تقوي العزيمة وروح التضحية. عشرات الألوف من المتطوعين الشبان قذفوا بأنفسهم موجات بشرية مهاجمة ضد الدفاعات العراقية.

ونجح صدام حسين أيضاً بالابقاء على روح الحرب، ولكنه فشل في تقديم نفسه على أنه بطل العروبة ضد العدو الفارسي القديم. إن سوريا وهي خصم العراق، دعمت إيران. وفي سنة 1982 أقفلت خط أنابيب النفط نحو المتوسط وإسرائيل - وإن كانت الصهيونية مرفوضة من قبل الثوريين في إيران - بدت أنها قدمت مساعدة تقنية سرية للجيش الإيراني وللقوات الجوية. وفي معظم الحرب كان الاتحاد السوفييتي وكانت الولايات المتحدة حريصتين على احتواء إيران وعلى معارضة تصدير الأصولية الإسلامية من النمط الإيراني إلى جمهوريات آسيا الوسطى التي كانت ضمن الاتحاد السوفييتي، أو إلى حلفاء الولايات المتحدة في الخليج، والعربية السعودية ودول الخليج.

إن زعماء دول الخليج الواقعة على خط النار مباشرة كانوا يخافون إيران أكثر. ولهذا قدمت هذه الدول للعراق المال. ولكن المخاوف من ثورات وفقاً للنمط الإيراني والتي من شأنها أن ترعب دول الخليج لم تتحقق في مطلع عقد 1990.

وتكبدت إيران خسائر فادحة من أجل إخراج العراقيين. ولم تكن قواتها تأمل بهزيمة الجيش العراقي المتمرس بقوة والذي كانت ذخائره العسكرية تشتري بمساعدات من العربية السعودية ومن الكويت ومن الولايات المتحدة. إن حظر الأسلحة على ايران من الولايات المتحدة، والأسطول الدولي من الغرب الذي كان يحمي ناقلات النفط من دول الخليج من الانتقام الإيراني، بعد هجوم

العراق على منشآت النفط الإيرانية، زاد في عزلة طهران الدبلوماسية. وكانت الأسلحة تصل إلى إيران رغم الحظر الأميركي. لا شك أن قضية «إيران كونترا» الأميركية تعود إلى عمليات صفقات الأسلحة السرية من الولايات المتحدة. وهي لم تكن كافية بحيث تقلب الحرب لصالح إيران ولكنها كانت كافية لإطالة المأساة العسكرية.

إن جهود إيران في الحرب بدأت تضعف في نهاية 1987. إن صواريخ العراق البعيدة المدى بضرباتها أخذت تهز المعنويات في طهران، وحماس المتطوعين أخذ يتلاشى بعد ما فشلت الهجمات الإيرانية في أحداث المزيد من التقدم. وأضاف استعمال العراق للغاز السام المزيد من المآسي إلى الحرب. ومرة أخرى أخذ الفقير الإيراني يعاني أكثر في حين كان الغني قادراً على شراء السلع المستوردة للرفاهية. وأكثر من ذلك وبعكس العراقيين كان الأيرانيون مسموحاً لهم بدرجة كبيرة حرية التحدث والمناقشة. إن إسقاط طائرة مدنية إيرانية في يوليو 1988 خطأ (!!!) من قبل السفن الحربية الأميركية بحسبانها طيارة مقاتلة آتية للهجوم، ساعد على إقناع الزعامة الإيرانية بأن الإمبرياليين الأميركيين لن يقفوا عند حد. وبعد الخميني، كان أقوى رجل في إيران هو حجة الإسلام رفسنجاني ، رئيس مجلس الشورى وكان شيخاً بارعاً متنوراً وتابعاً مخلصاً للخميني. واستنتج رفسنجاني - كبراغماتي - بأن الحرب يجب أن يوضع لها حد. وكل شيء يتعلق بالخميني الذي لم يكن ليهادن أو ليسمح بالتساهل في شأن الحق والباطل. ولكن حالة إيران المحزنة، وعدم قدرة العسكر على القيام بهجمات أفعل أقنعته بعد تمنع كبير وبكثير من مشاعر المرارة أن يميل إلى جانب رفسنجاني وإلى جانب الذين يريدون أنهاء الحرب. وسنداً لذلك وافقت إيران على قرار وقف إطلاق النار الصادر عن الأمم المتحدة. وفي 18 يوليو 1988، جاءت رسالة الخميني أنه بعد ثماني سنوات انتهت الحرب بدون هزيمة العراق الأمر الذي صدم وصعق الجماهير الإيرانية.

وبعد موت الخميني بسنة في يونيو 1989 آل الحكم إلى أكثر المعتدلين واستلم رفسنجاني الدور القيادي في البلد، وإن كان المتشددون يشكلون مجموعة قوية. وتعطلت جهود رفسنجاني من أجل تحسين العلاقات مع الغرب بقضية غريبة: هي سلمان رشدي - وهو مؤلف بريطاني لكتاب «آيات شيطانية» - اعتبرها المسلمون تجديفاً على الدين. وقامت احتجاجات عنيفة في الكثير من الدول الإسلامية وأصدر الخميني فتوى أو حكماً دينياً بالموت على رشدي الذي اضطر إلى الاختباء. وحتى بعد موت آية اللـه الخميني، لم يكن بإمكان رفسنجاني أن يبطل الحكم. ولكن علاقات إيران مع الغرب قد تحسنت وتحسنت أكثر وتدعمت من خلال تعاونها بخلال حرب الخليج الكويتية. إنها ما تزال عاملاً مهماً في أي نظام سلمي في الشرق الأوسط.

فسر العراق تغير موقف إيران كنصر له. وبعد انتهاء الحرب قرر العراق ضرب الأكراد

المنشقين في الشمال وذلك بقتلهم بقنابل الغاز داخل قراهم. وفر مائة ألف كردي إلى تركيا. كانت جريمة ضد الإنسانية، ولكن العالم اكتفى بالأسف فقط. وكان الغرب أكثر اهتماماً باستقرار الشرق الأوسط وهكذا تحول نحو الخليج وهو النفط. في العراق، قوى صدام حسين نظامه بتمتين قبضته على البلد وعبادة شخصيته بلغت آفاقاً جديدة.

في سنة 1990 قام في العراق مجلس مطواع فعينه رئيساً لمدى الحياة. إن تنامي قوة العراق وطموحاته أصبحت بعدها مصدر خوف في الغرب وفي إسرائيل خصوصاً أن هجومة في 2 أغسطس 1990 على جارته الكويت الذي أدعى صدام السيادة عليها مهدت لبداية أزمة عالمية جديدة.

أن يبدأ صدام حسين بحرب جديدة أخرى وبهذه السرعة بعد انتهاء الحرب العبثية المدمرة مع إيران، فاجأ الغرب كثيراً. لقد ساعدت الكويتُ العراق والآن أصبحت ضحيته. إن الصراع بين الإمارة الصغيرة وجارها القوي سببه الخلاف على الحدود وعلى حقل النفط الممتد تحت هذه الحدود. ثم إن العراق اتهم الكويت بأنها خفضت أسعار النفط من جراء رفع إنتاجها منه. وكان العراق بأمس الحاجة إلى القطع الأجنبي (الأموال) وهكذا بدت الإمارة الغنية بنفطها غنيمةً مغرية للاستيلاء عليها. ثم إن الدول العربية اعتقدت بأن النزاع يمكن أن يحل بمساعدتها وقبلت تأكيدات صدام بأنه لن يهاجم الكويت. وعندما فعل فعلته واستولى على الكويت فإنه قد أخذ الكويت ومصر وسوريا والعربية السعودية على حين غرة. كانت لعبة مقامرة. ولكن مع جيش هو الأقوى في المنطقة اعتقد صدام أنه في أمان وسلام [خصوصاً بعد أن أوهمته سفيرة الولايات المتحدة في بغداد أن واشنطن لا تتدخل في نزاع بين دولتين عربيتين]. وألحقت الكويت بالعراق باعتبارها المحافظة التاسعة عشرة. وشاع السلب والنهب الرسمي والخاص على يد الجنود العراقيين الغزاة دون رادع. إن طمع العراق في الإمارة كان في الواقع مطلباً تاريخياً ولكنه مطلب كاذب. لقد وجدت الكويت ككيان (محمية بريطانية سنة 1899 وأعطيت الاستقلال سنة 1961) قبل أن يوجد العراق من بقايا الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى.

وتصرف الغرب بسرعة بالغة وتولت القيادة إدارة بوش في واشنطن. في 6 أغسطس 1990 أصدر مجلس الأمن قراراً يطلب من كل الدول الأعضاء قطع تجارتها مع العراق. إن المصدر الرئيسي المربح في العراق وهو النفط قد شُلَّ. وفي المجموع صدر أثنا عشر قراراً متزايدة القوة عن مجلس الأمن وهي تطلب من العراق الانسحاب من الكويت فوراً ودونما شرط. وبمبادرة من الولايات المتحدة تحدد تاريخ محدد للانسحاب هو 15 يناير 1991. بعد هذا التاريخ، وإذا لم يكن العراق قد انسحب من الكويت يسمح باتخاذ «جميع الوسائل الضرورية» لإخراج القوات العراقية. وكان مجلس الأمن يتخذ قراراته بإجماع الآراء. بما فيها الصين التي تظهر احترامها لحكم القانون الدولي بعد الإدانة العالمية لمذبحة ساحة تيانانمن. وغورباتشوف الذي التقى

بوش في هلسنكي في 9 سبتمبر، كان يتطلع إلى الغرب للمساعدة في مواجهة الأزمة الداخلية الاقتصادية فانضم إلى الرئيس الأميركي في إدانة الغزو العراقي. وعند اقتراب الموعد المحدد، فشلت جهود الوساطة التي قام بها السكرتير العام للأمم المتحدة جافيير بيريز دي كويار. وكذلك المحاولة التي قام بها غورباتشوف في اللحظة الأخيرة. وتصرف بوش بدون تردد وكان مدعوماً بقوة من قبل مارغريت تاتشر. إن صدام حسين لن يُسَمحُ له بالمضي في الاستلحاق الاغتصابي. بعد الكويت، العربية السعودية، وغيرها من إمارات الخليج سوف تكون تحت رحمته، فإذا سيطر على نفط الخليج، فإنه يأخذ اقتصاد العالم كرهينة. وسوريا ومصر ليستا مستعدتين للسماح لصدام. بمثل هذه القوة المتزايدة أيضاً. وهكذا منذ البداية استطاعت الولايات المتحدة وبريطانيا أن تعتمد على الحلفاء العرب المحليين، بمن فيهم بالطبع امارات الخليج والعربية السعودية التي كانت فوائضها المالية تحت تصرف التحالف. وهكاذ فإن الحرب ضد العراق لن تكون حرباً غربية «استعمارية» أخرى لأمة عربية. وجهزت الولايات المتحدة حشداً عسكرياً مخيفاً، هو الأكبر بعد فيتنام، وهو أسرع حشد عسكري للقوة منذ الحرب العالمية الثانية. في هذه الأثناء بدأت حرب البر. نصف هذه القوات لم تكن أميركية، وإن كانت الولايات المتحدة قد قدمت أكثر وأكبر مساهمة في القوات المسلحة على الأرض وفي البحر وفي الجو. وأعطيت قيادة الجيوش الحليفة (أكثر من 600 ألف مقاتل) إلى الجنرال الأميركي نورمان شوارزكوف ، الذي سرعان ما أصبح شخصية تلفزيونية مشهورة. ولم يحدث أبداً من قبل أن بثت مشاهد ما يجري في كل دقيقة من الحرب بالتلفزيون كمشهد عالمي. الحرب لم تعلن بصورة رسمية، فمراسلو الإعلام ظلوا في بغداد حتى أثناء اسابيع الهجمات الجوية التي سبقت الحرب البرية.

كان بوش الزعيم الأكثر إطلاعاً على المجهود الدولي المبذول الذي يتضمن أكثر من (30) دولة ساهمت بجيوشها أو بذخائرها أو بمالها النقدي: الأبرز في هذا الدول كانت بريطانيا ومصر وسوريا وفرنسا وإيطاليا والعربية السعودية والإمارات الخليجية، ومعهم الكثير من الجنود من الكويتيين المهجرين. وقدمت العون المالي ألمانيا واليابان. معظم هذه الدول المتحالفة وعددها ثمان وعشرون دولة لم يكن لها دور قتالي: مثاله أن مائتي مقاتل أرسلتها تشيكوسلوفاكيا كانوا كلهم متخصصين بالطب وبالكيمياء الحربية، في حين أن 310 مجاهد مسلم حرست الأماكن المقدسة. وحرص بوش على أن يبقى ضمن حدود قرارات الأمم المتحدة. وكان يلزم ستة أشهر لبناء قوة تعتبر كافية للتعامل مع الجيش الذي يعتبر رابع أكبر جيش في العالم في هذه الأثناء. فشلت الدبلوماسية الضغط المتزايد في تحريك صدام خارج الكويت. وكبادرة حسن نية في مطلع ديسمبر 1990 أطلق سراح عشرين ألف عامل أجنبي يعملون في العراق. ثلاثة آلاف منهم أميركيون، كان قد اتخذهم كرهائن «كدرع بشري». وأظهر استعداداً للانسحاب من الكويت إذا عقد اجتماع شرق أوسطي

ليبحث ليس فقط مسألة الكويت بل أيضاً مسألة احتلال للاراضي العربية والقضية الفلسطينية، وهي مكيدة القصد منها شق الدول العربية التي اصطفت ضده.

وفي أسوأ الأحوال أنه سيبدو بطلاً في عيون العرب إن فرض تسوية بناء على المطالب الفلسطينية. ولكن بوش لم يرد أن يسمح بأي ربط للقضية الفلسطينية بالكويت. إن صدام يجب أن لا يرى مستفيداً من الاعتداء. إن الزعيم العراقي أخذ يهدد بـ«أم المعارك» من أجل الكويت وباستعمال الأسلحة الكيميائية أن هو هوجم.

في الصباح الباكر من 17 يناير 1991 بدأت حرب القذائف في «عاصفة الصحراء» بضربات جوية على أهداف استراتيجية في بغداد. بخلال ستة أسابيع حصلت آلاف الطلعات الجوية ضد أهداف عسكرية عراقية، طرقات، جسور، وخدمات أساسية. وعملت الأسلحة العالية التكنولوجيا بدقة مذهلة. بالطبع حصلت إصابات مدنية بريئة، وأكثرها إفجاعاً عندما تلقى ملجأ ضد الغارات الجوية في بغداد ضربة مباشرة. وكان الرد العراقي المضاد بواسطة صواريخ سكود الروسية، ولم تكن من الناحية العسكرية ذات فعالية. ولكن الضربات الجوية الحليفة المدمرة أخذت تخلق ردة فعل شعبية عربية في شمال إفريقيا والأردن وغيرها من الدول الإسلامية. وبعد نهاية الهجوم الضاري، انهارت الروح القتالية العراقية. وعندما فتحت المنطقة الحربية في 24 فبراير كان الدرع العالي التكنولوجيا يقطع ويشرح ويتفادى ويلتف حول الجنود العراقيين. إن عددهم واستعدادهم القتالي قد قدر بأكثر من قيمته. إن العديد من أولئك الذين دفعوا إلى الكويت كانوا نصف ميتين من الجوع وكانوا سعداء أن يُتَّخذوا أسرى.

بخلال مائة ساعة بالضبط كان الجيش العراقي بأكمله مهزوماً. لا توجد أرقام دقيقة عن الخسائر العراقية من القتلى. وربما تراوح عددهم بين 30 ألف إلى 90 ألف قتيل. وخسرت الولايات المتحدة 389 قتيلاً، والبريطانيون أربعا وأربعين قتيلاً، ومجموع قتلى الحلفاء حوالي 466 قتيلاً والجرحى جميعاً بلغوا 1187 جريحاً. إن الخطر الحقيقي الوحيد على التحالف العربي الغربي، كان تدخل إسرائيل في الحرب كرد على الهجمات العراقية بصواريخ سكود، وقد أمكن تفاديه بفضل دبلوماسية الولايات المتحدة. وتركيز بطاريات صواريخ باتريوت من قبل للولايات للدفاع عن إسرائيل. في 26 فبراير أعلن صدام انسحابه من الكويت. وفي اليوم التالي قَبِلَ العراق بكل قرارات الأمم المتحدة. وفي ذات اليوم، 27 فبراير 1991 أمر بوش بإيقاف القتال. لقد رأى المساوئ الخطيرة على العلاقات العربية الغربية إذا ظل العراقيون العزل يذبحون وهم يفرون من الكويت ومن المناطق العراقية التي احتلتها الجنود الحليفة. واستخلص بوش أيضاً أن صدام لا يمكنه بعد ذلك أن يرفض المطالب التي تقدم إليه مهما كانت، ومن غير المعقول أن يبقى في الحكم ولكن صدام أظهر تحديه واستخفافه عندما شعل النار في آبار النفط الكويتية عندما كان

جنوده المهزومون ينسحبون متراجعين. وكانت أشهر كارثية في محاربة النيران التي أمكن التغلب عليها جزئياً [هنا لا بد من إيراد الشكوك الكبيرة حول من كانت له مصلحة في تدمير آبار النفط؟!].

وكان من المتوقع انتفاضة من الشعب العراقي، ولكن بغير الأشكال التي حصلت بها. إن الشيعة المسلمون نهضوا في جنوب البلاد فاستولوا على البصرة، وقام الأكراد في الشمال ورأوا فرصتهم سانحة لكي يحصلوا على الأقل على الاستقلال الذاتي أن لم يكن الاستقلال الكامل [وذلك بتشجيع من الغرب].

واحتل الثائرون الأكراد المدن الرئيسية في العراق كما احتلوا محافظة كركوك الغنية بالنفط. وتقطع العراق مزقا. واهتم الاتحاد السوفييتي وسوريا وتركيا بالأقليات الكردية غير المستقرة التي تعيش في أراضيها وبالثورة الكردية. بالنسبة إلى الولايات المتحدة، أن إمكانية توسيع نفوذ الشيعة الإيرانيين، في جنوب العراق كان أيضاً غير مقبول، وهكذا ترك الأكراد والشيعة لمصيرهم حين أخذ ما تبقى من قوات صدام، من الدبابات ومن الطائرات النفاثة تضرب الخارجين عليه بعنف وقوة. وكانت نتيجة غير إنسانية لحرب الخليج أيقظت ضمائر أعضاء مجلس الأمن من جراء القمع الداخلي. بالنسبة إلى الصين والاتحاد السوفييتي، أن تمسكا بالمبدأ القائل بأن الأمم المتحدة، إنما تناضل من أجل السلام والاستقرار. وإثارة المسألة القومية الكردية سنة 1991 بدت وكأنها تضيف قضية أخرى متفجرة إلى القضايا التي سبق ذكرها في الشرق الأوسط، وفي مقدمتها الصراع الإسرائيلي الفلسطيني العربي.

في مواجهة الكارثة الإنسانية التي تهدد الشعب الكردي، عندما فروا إلى الجبال في شمال العراق بدت صدمة العالم المتحضر قد فاقت كل حسابات «السياسة الواقعية». أعلنت بريطانيا والولايات المتحدة المنطقة منطقة «ملاذٍ آمن». وبواسطة قواعد جوية في تركيا وبدعم الأمم المتحدة نفذت قرار هذه الأخيرة بإيقاف أي هجوم عراقي عسكري آخر. وأرسلت الأمم المتحدة أيضاً مساعدة إنسانية، رغم وجود الكثير من الانتقادات بسبب عدم وجود ما يكفي كما ظهر ذلك أثناء الشتاء. بخلال سنة 1992 أقام الأكراد شبه استقلال لهم، فكونوا جيشهم الخاص وأقاموا حكومة وانتخبوا برلماناً، واعلنوا عن مقصدهم بأن يكونوا ضمن عراق فدرالي ديمقراطي. وكان الأكراد بشكل خاص مرتهنين لتساهل تركيا معهم وهي أقوى جار لهم ولذا تجنبوا أن يقرروا بأنهم ينوون تشكيل دولة كردية مستقلة. فإيران وسوريا وتركيا جميعها فيها أقليات تركية خاصة بها، ولها مصالح مشتركة بأن تصد أي طموحات من هذا النوع. ومن أجل تطمين الأتراك، قام الأكراد العراقيون بالتضامن مع الأتراك، فحاربوا معهم ضد أبناء جلدتهم العصابات الكردية الماركسية في تركيا. ولكن حتى الاستقلال الذاتي الكردي ظل مشكوكاً فيه وكان منظوراً إليه بحذر من قبل الجيران أنهم يريدون عراقاً موحداً يقوده رجل قوي آخر غير صدام حسين.

إن مصير الشيعة في جنوب العراق لقي في الأساس القليل من الانتباه. ولكن قمع صدام العنيف، عندما امتد إلى العائلات العربية الأصل التي عاشت قديماً في المستنقعات الأهوار في جنوب البلاد، والذين كانت معيشتهم تقوم على صيد السمك، قد أثار فعلاً الغرب. وأعلن الغرب عن منطقة أخرى محظور فيها الطيران من أجل تغطية الجنوب ولتأمين نوع من الحماية. وإن بدا غير كاف على الإطلاق.

في هذه الأثناء بقي صدام حسين في الحكم في بغداد، متعايشاً مع حصار اقتصادي دولي ومع الإذلال المفروض على العراق من قبل الأمم المتحدة. ربما كانت هذه الأحداث قد ولدت ردة فعل عكسية فالتف العراقيون حول زعيمهم الذي قدم نفسه على أنه يقف في وجه العداء الغربي الساحق. ولعب صدام لعبة القط والفار فأحبط تنفيذ طلبات الأمم المتحدة الرامية إلى الكشف على ما لديه من منشأت نووية وإلى تفتيشها بغية اتلافها وماطل بذلك وما يزال. ويبقى أن من مصلحة الدول في المنطقة ومن مصلحة الغرب أن يبقى العراق كدولة موحدة، وهذا الأمر ساعد صدام لكي يظل في الحكم طيلة هذه المدة بعد الهزيمة. والشيء الذي يبدو كحق، أدبياً وأخلاقياً لا يعني بالضرورة أنه يتطابق مع ما يعتبر على أنه من مصلحة السلام في الشرق الأوسط وأنه من أولويات الدول الأقوى في العالم. إن السلم الشامل في الشرق الأوسط المتطاير يبقى أملاً بعيداً. ولكن في 13 سبتمبر 1993 حدث تحول مأسوي نحو الأحسن غير متوقع. في ذلك اليوم، وفي ساحة البيت الأبيض تصافح رئيس وزراء إسرائيل رابين مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عرفات. إن اتفاقهما كان قد مهد له بصورة سرية وزير خارجية النروج. ووقع عرفات كتاباً أقر فيه بأن إسرائيل يجب أن تعيش بأمن وسلام وقبل رابين بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني. وتسلم غزة وأريحا Jericho كأقليم للحكم الذاتي الفلسطيني عندما يتم الاتفاق على التفصيلات. حصلت صرخة من الخصوم - من حماس - ومن قبل المستوطنين اليهود المذعورين في 144 مستعمرة قائمة في الضفة الغربية وفي غزة، والذين يشكلون 4% بالمئة من شعب إسرائيل. وتدرجت تفصيلات المفاوضات ومر شهر ديسمبر المحدد كتاريخ للتسليم والاستلام. وبعد ثلاثة أشهر قام مستعمر إسرائيلي متعصب فرشَّ المصلين في جامع الخليل وهو «مقام إبراهيم» بالرصاص من سلاح أوتوماتيكي كان يحمله رفاقه المهاجمون من المستعمرين اليهود المستوطنون فقتلوا ثلاثين فلسطينياً. وردت حماس بذات النوع وشوهد الجيش الأسرائيلي الذي يحفظ النظام وهو منحاز يطلق النار على الفلسطينيين وليس على اليهود. وكانت نكسة، ولكن لم يكن هناك خيار آخر غير المحاولة وغير تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من حيث المبدأ في واشنطن. في هذه الأثناء كان الرئيس حافظ الأسد المتمنع أصلاً، وقد تملقه الأميركيون، قد تقدم خطوة من أجل إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل. ولكن مطلبه المسبق وهو استعادة مرتفعات الجولان، ظل مطلباً مرفوضاً من اليهود لا

يمكن الوفاء به. في مصر، تعرض الرئيس محمد حسني مبارك لمزيد من الضغط من قبل مجموعات من المسلمين الأصوليين الأرهابيين. إن نيران الصراع ظلت هكذا تشتعل ببطء، تحت السطح. ويظل المستقبل غامضاً لا يمكن التنبوء به. ولكن مع نهاية الحرب الباردة كان هناك مكسب أكيد: لم يعد لأي دولة خارج هذه المنطقة أن تناصر أحداً في داخلها [باستثناء إسرائيل التي تتلقى الدعم المالي والعسكري من الولايات المتحدة. وكل رئيس جديد يزايد على من سبقه في إعطاء إسرائيل ما تريد. إلى درجة أن كل الجهاز التابع للرئيس هو من اليهود في قلب البيت الأبيض]

الفصل التاسع والثمانون

بعد الحرب الباردة

عكست الحرب الباردة التوترات بين الدولتين العظيمتين على الأرض، وقد سيطرت على العقود منذ 1945 إلى 1990. وأدت إلى فيض من الالتزامات الاقتصادية والعسكرية في الشرق الأوسط، وفي آسيا وإفريقيا من قبل الغرب ومن قبل الاتحاد السوفييتي. لا شك أنه لولا الحرب الباردة ما كانت الدول القوية خارج هذه المناطق لتتدخل فيها [هذا قول غافل: الدول الغربية تعيش على النفط وهي تتدخل في منطقة الشرق الأوسط من أجل النفط والأسواق]. المترجم.

خلقت الحرب صراعات دولية أضيفت إلى الصراعات الأقليمية. إن الحرب الأهلية في كوريا في عقد 1950 تصاعدت لتصبح حرباً تورطت فيها الولايات المتحدة وحلفاؤها من جهة والصين من جهة أخرى. وفي ما كان سابقاً يسمى بالهند الصينية، كان الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي قد تطور إلى حرب أهلية وإلى حرب دولية شيوعية ضد العالم الحر. إن تدمير الحياة والموارد الذي تسببت به هذه الحروب كان كبيراً إلى حد أنه لا يحصى. فالصينيون والروس والأميركيون كانوا يرتابون في بعضهم البعض. وهم جزئياً مسؤولون عن استمرار الحرب الأهلية وعن طول معاناة كمبوديا حتى سنة 1992. في إفريقيا كانت الحروب في أنغولا وموزمبيق بين المجموعات المتخاصمة تتلقى المساعدة العسكرية من أعداء الشيوعية ومن القوى الشيوعية بمن فيها الصينيون والكوبيون.

في الشرق الأوسط، في عقد 1980، أصبحت أفغانستان بؤرة التدخل الدولي من قبل الاتحاد السوفييتي في حين كانت فرق المجاهدين المضادين للشيوعية تتزود بالأسلحة من الولايات المتحدة عبر باكستان. في أميركا الوسطى، عانى السلفادور ونيكاراغوا كذلك من تفاعلات حروبها الأهلية مع الحرب الباردة. العديد من الأمثلة يمكن ذكرها. ماذا عَقِبَ الحرب الباردة؟.

لسوء الحظ لم تكن العقبى على الأرجح السلم الشامل. إن شبه الإجماع في الأمم المتحدة

على تخليص الكويت وهي عضو في الأمم المتحدة من قوات الاحتلال العراقي خلق توقعاً بأن الأمم المتحدة سوف تتصرف بعد ذلك من أجل حفظ السلام والعدالة في كل مكان من العالم. وهكذا تنهض بأنبل مُثُلها العليا. مثل هذه التوقعات لم يكن بالإمكان تنفيذها. في سنة 1991 خلق تضافر غير معتاد الإجماع الضروري في مجلس الأمن. كان الاتحاد السوفييتي محاصراً بمشاكل داخلية وكان غورباتشوف يفتش عن مساعدة الغرب، في حين كانت الصين ترغب أن تتخلص من وضعها شبه المنبوذ بعد مجزرة ساحة تيانانمان. والغرب بقيادة الولايات المتحدة، كان قد صمم على إيقاف الحرب والاعتداء في الشرق الأوسط، خاصة في منطقة الخليج لما فيها من احتياطي النفط. إن الدول العربية رأت الذعر وبعداء تنامي القوة العسكرية العراقية المستخدمة بوحشية. وبنتيجة ذلك أصبح من الممكن تشكيل تحالف تحت علم الأمم المتحدة. والشيء ذاته لا يمكن توقعه أينما كان وفي أي وقت كان. عند حدوث اعتداء أو حرب أهلية أن التدخل العسكري مكلف. إن حرب الخليج القصيرة كلفت الحلفاء حوالي 600 مليار دولار. تحملتها الدول النفطية. ولحسن الحظ أنها لم تسبب بخسائر ثقيلة للحلفاء، وإن كانت قد كلفت العراق خسائر كبيرة في الأرواح والأرزاق. وما يقارب من كل آبار النفط في الكويت قد اشتعلت فيها النيران. إن حرب فيتنام أدت ليس فقط إلى تدمير البلد بل أدت أيضاً إلى سقوط الكثير من القتلى على يدي قوات الولايات المتحدة المتدخلة.

إن الحرب الباردة هي التي تسببت بمثل هذا الثمن الغالي إذ ساد الاعتقاد بأن الصراعات توشك أن تطال أبعد وأكثر من مستقبل نيكاراغوا أو مستقبل فيتنام، وبأن هذه البلدان هي خط الجبهة، وأرض المعركة، في الصراع بين عبودية العالم الشيوعي وحرية العالم الحر.

إن خطة يالطا، خطة الشرطيين الأربعة [الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، وبريطانيا والصين]. ظلت تعمل إلى نقطة معينة، وبشكل غير متوقع من سنة 1945 إلى عقد 1980. إن الاتحاد السوفييتي والصين كان لكل منهما نصيب في حفظ نظام العالم، إلى حد استعمال حد السيف حيث يلزم الأمر. عملت الولايات المتحدة شرطياً للبحر الكرايبي ولأميركا الوسطى. وبنت أوروبا الغربية دفاعاتها وحفظ الغرب مصالحه الحيوية في الشرق الأوسط. وبدون الحرب الباردة، أخذت تتقلص وظيفة الشرطي. إن الصراع في بلد ما أو في منطقة ما الذي لا يؤثر في مصالح الغرب أو الشرق يترك على الأرجح لكي يجد هو حله الدموي. إن المساعي الحميدة الدبلوماسية وهي محاولات مخلصة للتوسط داخل الأمم المتحدة أو خارجها، والمساعدات الإنسانية يمكن أن تقدم ولكن هناك تمنع عن التدخل عسكرياً. ربما كان الجزرة والعصا الاقتصادية، ومنح القروض أو منعها، والمساعدات والتجارة، ستكون الوسائل غير العنيفة الأكثر شيوعاً، التي بها يسعى الغرب لكي يؤثر في نتائج الصراعات الخاصة (وذلك بعد زوال

الحرب الباردة) [إذ من مصلحة الغرب أن تبقى الحروب الأهلية مستعرة في دول العالم الثالث وذلك لأمرين التخلص من كثرة السكان وتشغيل مصانع الأسلحة].

إن وطأة العلاقات الاقتصادية الدولية لعبت، في عقد 1990، دوراً نسبياً أكبر من ذي قبل. ولكن التوق إلى تجارة حرة في البلدان غير الشيوعية، كما نصت عليها الاتفاقات العامة حول التعريفات والتجارة (الغات (GATT صعب التحقيق. ثم إن مصير الحكومات في الداخل في المدى البعيد يتعلق بحالة اقتصاد البلد، وبالعلاقات التجارية مع التعرفات، من جهة، وبالقيود على الاستيراد من جهة أخرى التي هي السبب في المشاعر السيئة وفي المخاوف من الصراعات بين الأمم الغنية الغربية. إن المجموعة الأوروبية بحمايتها للمزارعين دخلت في نزاع مع الولايات المتحدة. إن صادرات اليابان التي تتوجه نحو بيع السيارات والسلع الألكترونية تلاقي مقاومة في الولايات المتحدة وفي أوروبا لأن سوقها الداخلية تمنع الاستيراد من الخارج.

وللتحايل على صعوبات الحماية أقامت الشركات العالمية مراكز للإنتاج والتوزيع لا في داخل بلدانها بالضبط بل عبر العالم. في سنة 1914 كانت الشركات المتعددة الجنسيات تعمل في مثل صناعات النفط والكيميائيات والألمنيوم ولكن منتوجها كان صغيراً إذ قورن بالناتج الوطني. وبعد 1945 حصل توسع ضخم قادت إليه شركات الولايات المتحدة مثل فورد وأي بي أم في أوروبا الغربية. ومن النتائج الإيجابية نقل التكنولوجيا من بلدان الاقتصادات المتقدمة إلى بلدان الاقتصادات الأقل تقدماً، ولكن معظم هذا التوظيف ذهب إلى البلدان المتقدمة. وقامت الشركات المتعددة الجنسيات من أوروبا الغربية بتوظيفات واسعة في الولايات المتحدة.

وطرأت شركات جديدة أخيراً في عقد 1980 وهي يابانية، فتحت مصانع للسيارات ومجمعات إلكترونية في أوروبا الغربية وفي الولايات المتحدة وعلى ضفاف الباسيفيك. إن ضعف الدولار يعني أن امتلاك العقارات والموارد الأخرى من قبل اليابانيين داخل الولايات المتحدة يبدو رخيصاً نسبياً.

ولكن بعد ضعف الاقتصاد الياباني في سنتي 1991 و1992 بيعت هذه الموجودات بخسارة إلى الشركات المتعددة الجنسيات، حين قفزت فوق الحدود الوطنية لعبت دوراً تزايدت أهميته في التجارة الدولية بشكل لم يكن بالإمكان ترقبه قبل سنة 1945. في العالم الثالث وإن كانت الشركات المتعددة الجنسية تنقل التكنولوجيا الغربية الضرورية جداً وتنقل معها الإدارة ورأس المال إلى البلد المضيف الفقير إلا أنها تشكل نسبة أعلى بكثير من مجموع اقتصاد البلد المضيف. وهذا الأمر يجعلها في موقع التحكم الاقتصادي وأحياناً في موضع التحكم السياسي.

بعد الحرب الباردة كانت العلاقات المثلثة بين الدول النفطية ودول العالم الثالث الفقيرة وبين الغرب ما تزال تشكل مشكلة عامة. وقد تبين أنه من غير الممكن في الأمد البعيد. بالنسبة

إلى البلدان التي تنتج السلع الزراعية والمعادن والبترول، أن تشكل كارتيلات ناجحة لرفع الأسعار بما يكفي لمماشاة ارتفاع أثمان المنتوجات الصناعية المصنعة من قبل الغرب. والشيء الذي يسمى شروط التجارة لم يكن لصالح دول العالم الثالث بعد سنة 1953 رغم التأرجح والتردد المؤقت. في العقد الواقع بين 1973 و1983 بدا منتجو النفط وكأنهم يعيقون المد التنموي العالمي عن طريق تنظيم الإمداد عبر أوبك. ولكن في مطلع عقد 1990 كان العالم مرة أخرى متعطشاً إلى النفط الذي أصبح مصدر للطاقة رخيصاً بالنسبة إلى السعر الحقيقي. في الدول المنتجة للنفط مثل إيران ذات عدد السكان الكبير نسبياً، «لم يستفد من (الثروة النفطية)» الشعب العادي كثيراً، والمردود كان يحول إلى دبابات تدمر وإلى طيارات تعتق وتصدأ. كان الكويتيون (حتى سنة 1990) والعرب السعوديون وسكان امارات الخليج النفطية محظوظين لأن مجموع عدد السكان لم يتجاوز 12 مليوناً.

جرت محاولات في إفريقيا وأميركا اللاتينية للتملص من الفقر من خلال التحديث، والتصنيع فتسببت بديون ضخمة كانت مدفوعات فوائدها قد تجاوزت المساعدة الدولية. والمهمة الضخمة التي بقيت هي اكتشاف الطريقة التي بها يستطيع الغرب، من أجل مصالحه الخاصة، مساعدة العالم الثالث من أجل الوصول إلى النمو الكافي لمواجهة تكاثر السكان. والخيار لم يكن فقط المجاعة بل استمرار الاضطراب الاجتماعي. ثم إنه لم يكن من المعقول أو المحتمل أن يقوم الغرب الغني بتضحيات كبيرة تؤخذ من مستويات معيشته لمساعدة ملايين الفقراء في العالم الثالث. إن «عائد السلام» الناتج عن تخفيض حدة التوتر بين الشرق والغرب هو على الأرجح مما يزيد في أعباء الخدمات الاجتماعية في أوروبا الغربية وفي الولايات المتحدة. إن الصراع المزمن والحروب جعلت بلداناً مثل يوغوسلافيا والصومال والسودان، وأفغانستان وليبيريا وموزمبيق وسري لنكا - ونكتفي بذكر هذه - في حالة من الفقر المزري لمعظم سكانها. إن بقية العالم ودوله القوية لن تعمد إلى فرض السلام [لأنها لا مصلحة لها في القضاء على الأمراض ولا مصلحة لها في توطيد الأمن].السلام يأتي على الأرجح عندما تتوقف شعوب هذه البلدان عن القتال (وهي لن تتوقف ما دامت شركات السلاح تذكي أوار الحرب بإمدادات السلاح لتشغيل المصانع والقضاء على البطالة). إن الحرب الباردة كسرت الاقتصاد العالمي. إن الأمم الغربية المتقدمة منعت نقل التكنولوجيا إلى الشرق الشيوعي في مناطق من شأنها أن تزيد في القدرة العسكرية السوفييتية. كان الاتحاد السوفييتي في بعض المجالات مثلاً مجال تطور الصواريخ قادراً على تحدي الغرب، ولكن الأمر لم يكن كذلك بوجه عام، في بقية القطاعات.

منذ عقد 1970 ومنذ بدء الثورة الصناعية الثالثة - الكومبيوتر والميكروشيب وتكنولوجيا الإعلام - ظل الشرق الشيوعي في الخلف. إن التخطيط المركزي الشيوعي تستر على التخلف

النسبي في الشرق، كما تفاعلت البيروقراطية وتضاعفت عدم الفعالية والفساد. وقضى انتهاء الحرب الباردة على هذه العوائق، في حين أن احتمال اندماج الاقتصاديات الشرقية بالاقتصاد العالمي الشامل الذي يسيطر عليه الغرب، فتح آفاقاً Vistas جديدة في عقد 1990.

إن السيطرة على السكان بوسائل غير المجاعات والأمراض هو أهم حاجة ملحة بالنسبة إلى العالم الثالث. إن رفع مستويات المعيشة مرتبط بالسيطرة على تكاثر السكان، عندما تحاول الأسر المحافظة على طريقة معاشها ومعاش ذريتها. في العالم الغربي يتركز الخوف حول النمو غير المتوازن وعلى أكلاف المحافظة على السكان المسنين. ولكن رفع مستوى معيشة فقراء العالم الثالث يبدو بطيئاً أو غير موجود لأن مبدأ التحديد الذاتي للنسل لا يعمل. إن تزايد سكان العالم يبدو غير متوازن وغير ملائم. إن التوازن السكاني النسبي في أوروبا يبدو في حالة تناقض صارخ مع الانفجار السكاني في آسيا وإفريقيا وأميركا الجنوبية وهو انفجار تخطى متاحية الغذاء، وحكم على العديد من الملايين بسوء التغذية وبالمجاعة. إن معدلات تزايد السكان بشكل متورم لا يمكن أن تستمر متصاعدة. دلت الحسابات أن سكان العالم قد زاد عددهم على أربعة آلاف مليون في سنة 1980 وأن هذا العدد سوف يتضاعف بخلال ثلاثين سنة ما لم تحدث عوامل تحديدية عنيفة. في سنة 2150، وسنداً للأمم المتحدة، كل إنسان رابع سيكون إفريقيا، ونصف سكان العالم سوف يعيشون في آسيا. في العالم الديمقراطي الحر، ترك تحديد حجم العائلة للفرد. في أميركا الجنوبية التعاليم التقليدية للكنيسة الكاثوليكية تحصر الوسائل التي بها تمكن السيطرة على الخصوبة بالوسائل الطبيعية. في معظم العالم المتقدم، هناك موانع اصطناعية والحبة توفر وسائل فعالة ضد الحمل. تبذل الهند جهوداً كبيرة لتعليم الفقير كيف ينجح في تحديد النسل، وقد نجحت نجاحاً محدوداً، في حين أن الزعماء المتسلطين الصينيين ذهبوا أبعد من ذلك ففرضوا سياسة شبه إكراهية لتحديد حجم العائلة. بوجه عام تبقى المشكلة مشكلة خطيرة بالنسبة إلى المستقبل وهي ترتبط بشكل حميم بالحفاظ على البيئة في العالم. وإذا أريد لغابات المطر أن لا تتعرض للزوال، وإذا أريد لطبقة الأوزون أن تبقى وتدوم، فإن سكان العالم يجب أن يتكاثروا بشكل أبطأ.

إن عقد 1980 ومطلع عقد 1990 شاهد تزايداً في الوعي الشعبي بأن موارد العالم ليست بدون حدود وأنها يجب أن تراعى بحذر أشد. ولكن هناك قليل من ترجمة هذه المعرفة إلى سياسات عملية ناجحة، فيما تتكاثر السيارات ويرتفع استهلاك الطاقة. هنا وهناك نفذت بدايات، واعدة: على سبيل المثال منها جهود الحكومة البرازيلية الجادة للحفاظ على غابات المطر من مزيد من الإبادة. والوجه الآخر من العملة هو الأذى الممكن حصوله من جراء استخدام الطاقة في العصر الحديث بشكل تبذيري مما يزيد من مقذوفات الكربون في الفضاء. إن أثر «بيوت الاستنبات» على

ارتفاع الحرارة في الكرة الأرضية والأعاصير الكارثية وتغييرات المناخ التي تنتج عن ذلك، ما زالت موضوع نقاش لم يؤدِّ إلى نتيجة حاسمة من قبل العلماء.

في قضية بيئية وحيدة فقط هناك تغيير ملحوظ في المواقف وهذه القضية هي انتشار القوة النووية بعد الحادث في المعمل الحراري الأميركي في «ثري ميل ايلاند» حيث أمكن بجهد تفادي أضرار الإشعاعات على البيئة وبعد كارثة تشرنوبيل التي فرضت أضراراً بالغة على أوكرانيا، أن مخاطر القوة النووية حملت الشعوب على الضغط على حكومتها لوقف انتشار المعامل النووية.

والحملات بدت أكثر نجاحاً في عقد 1980 في الولايات المتحدة وفي ألمانيا الغربية، وأن خطط القوة النووية قد تباطأت في بريطانيا أيضاً. ولكن في عقد 1990 ظلت فرنسا تعتمد بصورة مكثفة على القوة النووية لتوليد الطاقة. إن عدم كفاءة سلامة محطات القوة النووية في أوروبا الشرقية والوسطى، المبنية وفقاً للنموذج السوفييتي، تمثل شيئاً من القنبلة الموقوتة. وأكثر إيذاء - وبصورة مباشرة - بالنسبة إلى الحياة البشرية هي الصناعة التي تراكم الدخان في الطبقة الجوية فوق الأراضي الشيوعية السيئة الإدارة، والبدء بتنظيف آثارها البيئية المضرة ما يزال أيضاً على الروزنامة في عقد 1990.

إن كابوس الخوف من وقوع حرب عالمية ثالثة في القرن العشرين قد زال. إن الحرب الباردة قد تم الإعلان عن انتهائها في سنة 1990. والمفاوضات من أجل تخفيض الأسلحة التقليدية والنووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وما خلفته من دول هو في طريقه إلى إحراز تقدم مشهود. إن التحالف العسكري لحلف وارسو قد تم حله في مارس 1991. وبقي الناتو ولكنه غَيَّر وظائفه. إن الحدود المسلحة التي كانت تقطع وسط ألمانيا قد زالت. فخط الدفاع الغربي النظري لم ينتقل فقط نحو الشرق، بل إلى شرق هذا الخط توجد بلدان صديقة مثل: تشيكوسلوفاكيا وبولونيا، ترغب بالحاح في الانضمام إلى المجموعة الأوروبية.

والعلاقة بين الشرق والغرب لم تعد تدور حول مشاكل حربية بل حول مشاكل اقتصادية. ومن المأمول بأن تصبح الحاجة إلى الدفاع عن حدود أوروبا الشرقية عسكرياً قد تجاوزها الزمن كما أصبح حالها من قبل في أوروبا الغربية.

أن التهديد بكارثة نووية تبدأ بحرب أميركية سوفييتية قد تراجع وزال، وكذلك نما الوعي من خطر الانتشار النووي نحو البلدان الأصغر ذات الحكومات غير المستقرة في مناطق تسودها الحرب والتوترات. كانت هناك مخاوف من أن تعمد روسيا الفقيرة إلى بيع صواريخها إلى أي بلد قادر على الدفع، وأن العلماء السوفييت السابقين سوف يغريهم الخارج بالأجور العالية. إن الحواجز ضد انتشار الأسلحة النووية ظهرت غير ملائمة رغم إقامة وكالة الطاقة النووية الدولية في سنة 1957

التي قصد بها مراقبة المنشآت الخاصة بالطاقة النووية عبر العالم كله للتأكد من أنها تستعمل لأغراض سلمية.

إن معاهدة عدم الانتشار لسنة 1968 قد أمنت في سنة 1990 مائةً وواحداً وأربعين منتسباً، ولكن عدداً من الدول - بمن فيها فرنسا والصين والدول ذات المطامع بالأسلحة النووية (مثل إسرائيل التي لم يشأ المؤلف ذكرها) - لم تنضم إلى المعاهدة، وواحدة هي كوريا الشمالية جربت أن تنسحب. من بين غير الموقعين هناك باكستان والهند. لقد أظهرت الهند كفاءتها بانفجار نووي. وباكستان رغم قطع المساعدة الأميركية عنها هي أيضاً قد طورت أو هي قريبة من تطوير سلاحها الخاص في مطلع عقد 1990.

في سنة 1993 اعتبرت دولة جنوب إفريقيا في جملة المالكين للأسلحة النووية، ولكن الرئيس دوكلرك أكد للعالم بأنها كلها قد دمرت. في أميركا اللاتينية يوجد للأرجنتين وللبرازيل برامج أسلحة نووية. وفي الشرق الأوسط الملتهب، رغم أن إسرائيل لم تعترف علناً بامتلاكها للأسلحة النووية، إلا أنها على الأرجح تكدس بعض الأسلحة الذرية، مستعملة البلوتينيوم من مفاعلها في ديمونا. وكان العراق مرشحاً مبكراً لصنع قنبلته النووية في ظل حكم صدام حسين، واعتبر قيام إسرائيل بتدمير مفاعله المسمى أوزيراك سنة 1981 عقبة حقيقية في وجه امتلاكه سلاحاً نووياً.

عندما ألحت الأمم المتحدة على تفكيك منشآت العراق النووية سنة 1992، تبين أن العراق كان متقدماً جداً مرة أخرى. وبدت ليبيا راغبة في الحصول على التكنولوجيا المتعلقة بالأورانيوم المكثف لصنع قنبلتها الخاصة بها، ولكنها لم تصل إلى ذلك في مطلع عقد 1990. حازت جنوب إفريقيا الأورانيوم وطورت بكفاءة صنع الأسلحة النووية. إن التقدم في صنع الأسلحة النووية أصبح ممكناً بفضل المساعدات التكنولوجية وبفضل تسليم الأورانيوم من أجل أغراض «سلمية» أكثر من 340 مفاعل نووي يمد بالكهرباء ويعمل في ست وعشرين دولة. إن الصين والاتحاد السوفييتي السابق (في سنة 1992 كانت الأسلحة في كازاخستان وفي أوكرانيا يقدر بأنها حولت لاتلافها إلى الفدراسيون الروسي)، وأن فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة جميعهم جربوا الأسلحة النووية. إن الأورانيوم والتكنولوجيا قدما لدول أخرى من قبل بعض الدول المذكورة ومن قبل بلجيكا وإيطاليا. إن فرنسا أرسلت الأورانيوم حيث وصلت إلى البلدان المتلقية بطرق ملتوية من خلال نشاطات السوق السوداء. فحيث يوجد المال يوجد عادة الطريق. وكان من المهم تضمين روزنامة السلام لعقد 1990 إشرافاً أفضل ومراقبة أفعل للأسلحة ذات الدمار الشامل، وهي فئة تتضمن أسلحة بيولوجية وكيميائية.

هناك شكل آخر من أشكال الدفاع الغربي برز في مطلع عقد 1990 هو:وقف رصد موجات المهاجرين من البلدان الفقيرة من أوروبا الشرقية ومن بلدان العالم الثالث نحو الغرب.

إن القيود ضد الهجرة الحرة لم تكن جديدة، ولكنها أصبحت شائعة بعد الحرب العالمية الأولى. بعد 1945، كان المهاجرون إلى بريطانيا يلاقون الترحيب لنقص اليد العاملة. ولكنها لم تستطيع تحمل المواطنية المشتركة الآتية من إمبراطوريتها السابقة في الربع الثالث من القرن العشرين. هذا وحده من شأنه أن يجعل التخلي عن الحكم الأمبراطوري ضرورة. ومثل ذلك إيطاليا فهي لم تكن لتستطيع استيعاب هجرة بدون حدود من مستعمراتها الإفريقية السابقة، ولا فرنسا من بلدان شمال إفريقيا. إن اللاجئين قد انجذبوا إلى ألمانيا الغربية من كل أنحاء العالم مما اضطرها إلى تضييق قانونها الذي يمنح حق اللجوء. ولهذا ظلت الأقل تعدداً ثقافياً من غيرها من دول أوروبا الغربية.

إن عقد 1990 يضع ألمانيا اليوم داخل أوروبا المتغيرة شكلاً ومضموناً في الخط الأمامي للهجرة من أقصى الشرق ولكن هناك ردة عنيفة ضد المهاجرين القدامى والجدد لها وقع قوي في ألمانيا وفي فرنسا: إن النازيين الجدد اليمينيين والحركات النازية الجديدة في كلا البلدين أخذت تحرز تقدماً في الانتخابات التي جرت سنة 1992.

بعد التوحيد واجهت ألمانيا الغربية مشكلة هجرة فريدة قوامها 17 مليون ألماني في ألمانيا الشرقية الشيوعية السابقة. إن منتوجات صناعاتها المتقادمة وغير الفعالة التي كانت موجهة للتصدير نحو الاتحاد السوفييتي ونحو المجموعة الاقتصادية الأوروبية الشرقية السابقة لم تعد مطلوبة. ونتج عن ذلك بطالة ضخمة. إن طاقات ألمانيا مجندة طيلة معظم عقد 1990 لتتلاءم مع مشاكل الوحدة. إن ألمانيا قوية فوق العادة، في قلب أوروبا، تحيي ذكريات التخوف بين جيرانها. لقد تجاوبت حكومة كول. بأن طمأنت العالم بأن الجمهورية الفدرالية تريد مجموعة أوروبية قوية وتريد أن تبقى شريكاً مخلصاً وجيداً.

وفيما عقد 1990 يمر فإن الواقعية سوف تحل على الأرجح محل الحلم الطوباوي القائم على تحقيق وحدة كاملة داخل المجموعة في المستقبل القريب. إن الاتحاد الاقتصادي والاتحاد النقدي، ربما لن يتما إلى أن تصبح اقتصاديات المجموعة أكثر تلاقياً. إن الأهداف الموضوعة في قمة ماستريخت في ديسمبر 1991 من الصعب الوصول إليها في الأمد القصير. إن أزمات العملات في سنة 1992 و1993 وانسحاب بريطانيا من نظام معدل الصرف المحدد، والكساد الاقتصادي سنة 1993، ووقع البطالة المدمر للاستقرار كلها تشكل عوائق ضد التقدم في الوحدة الأوروبية الموعودة.

عبر الغرب كله، كانت إدارة الأعمال الاقتصادية تميل إلى الركود. وكان الحكم يتراجع في مطلع عقد 1990 نحو الوسط السياسي، مع حكومات تركز أكثر على مزيد من العناية وعلى تقديم خدمات اجتماعية أفضل، وعلى تعليم أفضل وتدريب أفضل. فليست الشيوعية وحدها، بل

والاشتراكية الديمقراطية أيضاً هي التي تدعو إلى صناعات تديرها الدولة وإلى الرقابة على «بنود الاقتصاد المتحكمة». قد فقدت هي أيضاً مصداقيتها عبر العالم.

فيما الحقبة الواقعة بين 1945 ومطلع عقد 1990 تنسحب نحو النهاية، أخذت ترتفع صرخات «الديمقراطية» و«الحرية» و«حرية الاختيار» من قبل الشعوب في العديد من أقسام العالم، من جنوب إفريقيا إلى كوريا. وإن هذه الكلمات ربما يكون لها معان مختلفة في المجتمعات المختلفة، ولكن قوتها أكيدة بالنسبة إلى تحريك الشعب للمطالبة بحكومة تتجاوب مع رغباتهم. إن «قوة الشعب» هي مصطلح جديدة فقوة الشعب ساعدت على الإطاحة بالشاه في إيران بالرئيس ماركوس في الفيليبين، وغيرهما. إن الحكام المتسلطين قد أخذوا علماً بأن حقوقهم المفترضة بالحكم لا يمكن أن تقبى من المسلمات.

لقد أخذ الشعب العادي يفقد الخوف. وليس من صورة مقنعة تثير المشاعر أكثر من الطالب الصيني الوحيد الفرد وهو يتصدى لخط كامل من الدبابات في شوارع بين أثناء المظاهرات التي تطالب بالديمقراطية في ساحة تيانانمان. إن الحكم القمعي أخذ يتراجع عبر العالم كله، حتى ولو كان الحكم في بعض الأقاليم - مثل الصين - قادراً على استعادة السلطة. إن هذا قد حطم وهماً غريباً بأن تغيير الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الحرة مربوط بنسف الرقابة السياسية التي تمارسها الدولة ذات الحزب الشيوعي الواحد. إن هذا يمكن أن يتحول إلى أن يكون حقيقة في المدى البعيد. ولكن ليس هناك إشارات مباشرة تدل عليه في الصين في مطلع عقد 1990.

في بداية عقد 1990 حصلت تغييرات ثورية في العالم من أوروبا الشرقية إلى جنوب أميركا، من النيبال. ناميبيا وباعثها هو المطلب بأن حقوق الإنسان يجب أن تحترم. في الاتحاد السوفييتي السابق كانت آلة القمع قد دُمِّرتْ وتماثيلُ مؤسسيها قد حطمت. في الشيلي أخذ التحقيق مجراه بشأن الإساءة إلى حقوق الإنسان وبشأن القتل الذي ارتكبته الزمر العسكرية.

إن التمييز العنصري، وهو إهانة للكرامة البشرية قد تفكك في جنوب إفريقيا. وهذه هي غيض من فيض من الإشارات الدالة على التقدم. ولكن التعديات على حقوق الإنسان مستمرة في أنحاء العالم. في العراق، حيث الأكراد والشيعة تحت خطر دائم من القمع، في تركيا، وما فيها من مئات المعتقلين السياسيين، وما فيها من أكراد أتراك مقموعين. وفي الواقع في كل دولة من دول العالم يوجد تعسف وقمع [إلا في إسرائيل؟؟].

(إن النظام والأمن لا يستتبان بغير ذلك ولكن يختلف القمع بين قمع مبطن وقمع صريح)

في الصين يوجد مئات من المعتقلين السياسيين، والإعدام من أجل مختلف الجرائم، طال عدة آلاف في سنة 1990 (ولكن سكان الصين يعدون ملياراً وربع المليار صيني؟!). إن تقارير لجنة العفو

الدولية تقدم مطالعات قاتمة بهذا الشأن. كان هناك أمل، وليس هنالك ضمان بأن المد ضد القمع سوف يستمر راكضاً بقوة.

ولكن الحروب العنصرية والدينية والعرقية الدموية ما تزال مشتعلة. (بفضل مخابرات الدول الكبرى ضد بعضها البعض وليس عفوياً). في جنوب إفريقيا، في مطلع عقد 1990 كان نلسن منديلا هو الأمل لدى الأكثرية السوداء، رغم القتال فيما بين السود. في سري لانكا فرض الصراع الإثني جراحات ترفض أن تندمل. هذه الأنواع من الحقد تبدو مستعصية على القضاء عليها. وهي ليست محصورة بالعالم الثالث، كما ظهر في يوغوسلافيا وشمالي إيرلندا.

إن أوروبا الشرقية والوسطى توجه مشاكل ضخمة في عقد 1990، فيما هي تحاول أن تحقق التحول من الاقتصاد الشيوعي الموجه إلى اقتصاد السوق الحرة. في بولونيا كان التحول المؤلم قد حقق تقدماً ملحوظاً. في الاتحاد السوفييتي ما يزال التحول في بدايته فقط. إن المشقة الآتية التي يفرضها التحول على الشعب وخطر البطالة الجماعية وتدني مستويات المعيشة أذبلت الآمال بـ«ديمقراطية جديدة». إن الشعب يتساءل هل أن زعيماً مثل ليش فاليسا في بولونيا عامل كهربائي سابق وزعيم نقابي وهل أن زعيماً مثل فاسلاف هافل في تشيكوسلوفاكيا، وهو كاتب ومثقف، هل أن مثل هؤلاء الزعماء الشجعان في نضالهم ضد التحكم الشيوعي الفردي يشكلون حقاً الرجال الأكفياء لقيادة دولهم في الحقبة الجديدة، حقبة ما بعد الشيوعية الصعبة؟؟.

إن العناء الاقتصادي يدمر هو أيضاً تماسك الدول حين يسمح لمجموعاتها المختلفة بمزيد من حرية التعبير. إن السلوفاك والتشيك وافقوا سلمياً على الانفصال. في يوغوسلافيا أدت الأحقاد العرقية المرة والطموحات القومية إلى حروب أهلية دموية، فالقوي يأكل الضعيف. إن التركيبة الإثنية المتنوعة في أمم البلقان، والتي لم يلغها الحكم الشيوعي، أحيت نماذج تاريخية من الصراع. إن الشدة الاقتصادية والقومية هما قوتان أكالتان. في الاتحاد السوفييتي أن محاولة غورباتشوف الحذرة في الموازنة بين الحرية والإصلاح الاقتصادي من جهة وضرورة المحافظة على الاتحاد بدت صعبة يوماً فيوم، إلى أن أنهارت كلها في ديسمبر 1991. إن كومنولث الدول المستقلة كان عليه أن يحاور حول تقسيم ما كان ينتمي إلى الاتحاد السوفييتي من الدول الأتنية المختلفة.

في سنة 1993 كان تفكك الاتحاد السوفييتي السابق قد سار شوطاً بعيداً أن روسيا ما تزال الجمهورية الأوسع بكثير. إن الكومنولث الجديد، أي كومنولث الدول المستقلة ما يزال يتمتع بوجود وهمي متزايد.

في مطلع عقد 1990 ظلت هناك حروب كثيرة قائمة ومحتملة: في آسيا وفي إفريقيا وفي الباسيفيك وفي الأميركيتين وفي أوروبا. إن القضية الكشميرية تقرحت في نصف القارة الهندية.

بعد نهاية الحرب الباردة، انهار النظام الشيوعي أخيراً في أفغانستان، وبوقت متأخر جداً عما كان متوقعاً وذلك في أبريل 1992. ودخل المجاهدون المنتصرون إلى كابول وفي الحال بدأوا يتقاتلون فيما بينهم وما يزالون.

في إفريقيا، دمرت الصومال نفسها والحرب الأهلية اكتسحت موزمبيق وأنغولا وراوندا وبوروندي. في يوغوسلافيا السابقة أن نذر السلام قد تبددت، عندما أدت الخصومات العرقية إلى حرب وحشية لم يُجْدِ فيها تدخل الأمم المتحدة إلا بعدما استنفدت من داخل. في العديد من البلدان يتحارب الإسلام المعتدل مع الأصولية في بورما (أو ميانمار) الأكثر عزلة من أي وقت مضى ما زالت الحقوق المدنية غير معترف بها والأقليات الأثنية مقموعة.

في الشرق الأوسط أحرزت عملية السلام بين إسرائيل وسوريا والفلسطينيين تقدماً بطيئاً ومتعباً. إن مستقبل الاتحاد السوفييتي القديم، ما يزال موضع شك، أنه ما يزال واحداً من أكثر الشكوك أهمية في عقد 1990.

أن نهاية الحرب الباردة أزالت أحد أكبر الأشباح قتاماً. لأول مرة في القرن العشرين، إن لم يكن بالطبع في التاريخ الحديث، أن أكثر الأمم قوة على الأرض لم تعد تتوقع أن يحارب بعضها البعض الأخر. ففي ثقتها المتجددة بعلاقاتها، عمدت في الحال إلى تخفيض أسلحتها. وكان ذلك خطوة ضخمة إلى الأمام. إن صراعات الحرب الباردة بالنيابة قد توقفت عن الحرب، وهذا مكسب للبشرية.

والقضايا الخاسرة ما تزال تقوم على استمرارية الحروب الأهلية كما هي الحال في أفغانستان، أو على اندلاعها حيث انهار الحكم الشيوعي كما في يوغوسلافيا السابقة. إن العالم يمر مرة أخرى بتجربة انتقال كبير كما حدث له منذ قرن من قبل. وسيكون من الجنون إنكار الأخطار الكامنة أمامنا أو تصغير خطورة محاذير المستقبل. إن احتمالات السلام والتقدم في العقود القادمة قد فتحت رغم كل شيء مما سمح للمؤرخ أن ينهي تاريخه بالتعبير عن الأمل بأن تاريخ أكثر القرون دموية يمكن أن يتوارى سريعاً وراءنا.

الفهارس العامة

* * * * *

فهرس الأعلام

[أ]

[ب]

[ت]

[ث]

[ج]

[ح]

[خ]

[د]

[ذ]

[ر]

[ز]

[س]

[ن]

[هـ]

[و]

فهرس القبائل والجماعات



فهرس الأماكن والبقاع

[ح]

[خ]

[د]

[ر]

[ش]

[ص]

[ق]

[ك]

[ن]

[ي]

فهرس الأحداث التاريخية
حسب الترتيب الألفبائي

[ب]

[ت]

[ث]

[ج]

[ح]

[خ]

[د]

[ر]

[ز]

[س]

[م]

[ن]

[هـ]

[و]

[ي]

فهرس الأحداث التاريخية
حسب التسلسل الزمني (السنوات)

[ما بين 1941 - 1944]

[سنة 1942]

[سنة 1943]

[سنة 1944]

[سنة 1945]

[سنة 1946]

[سنة 1947]

[سنة 1948]

[سنة 1949]

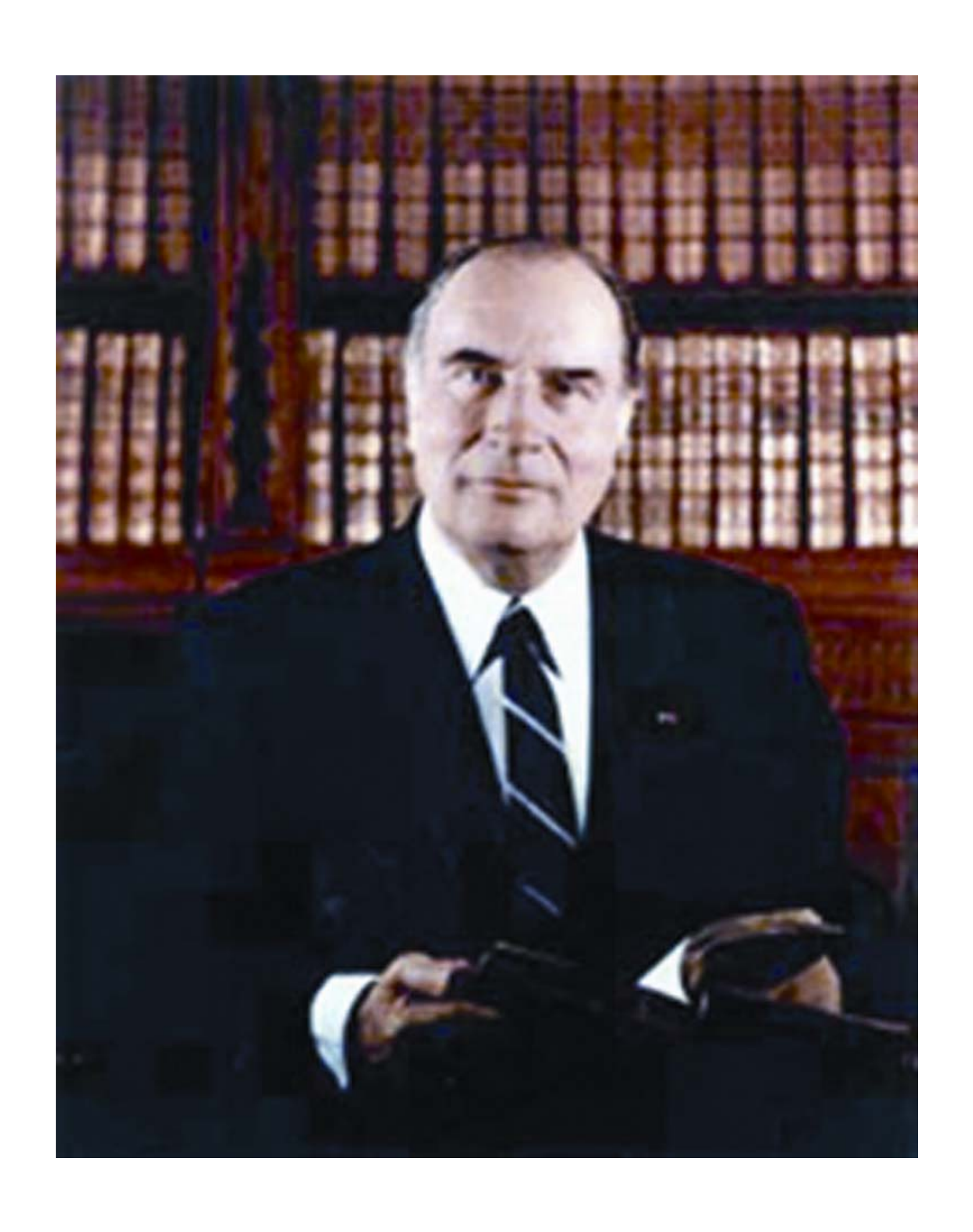
[سنة 1991]



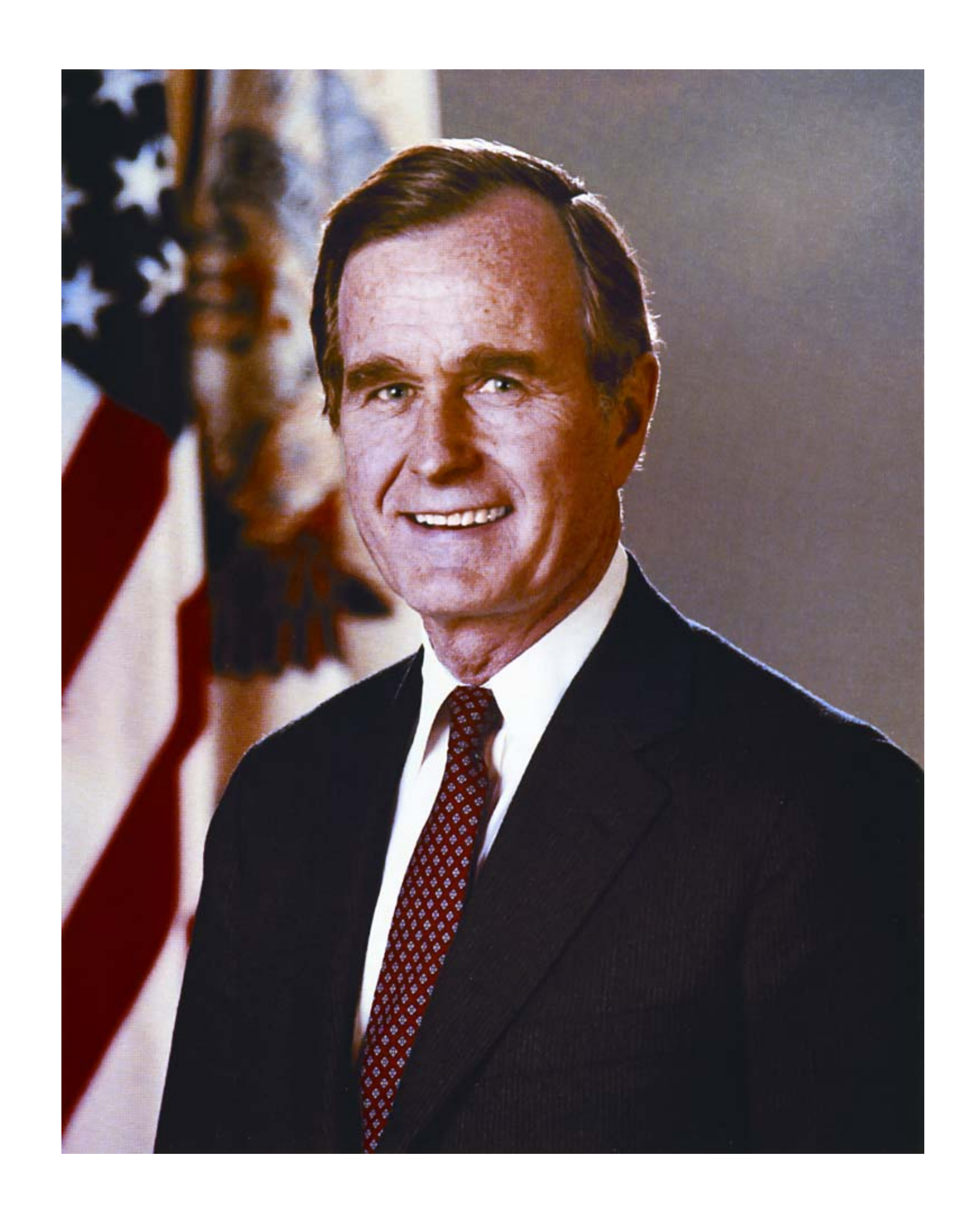
جيمي كارتر



أنور السادات



فرانسوا میتران



جورج بوش (الأب)



هنري كيسنجر



جاك شيراك



برجنيف



معمر القذافي



نكسون



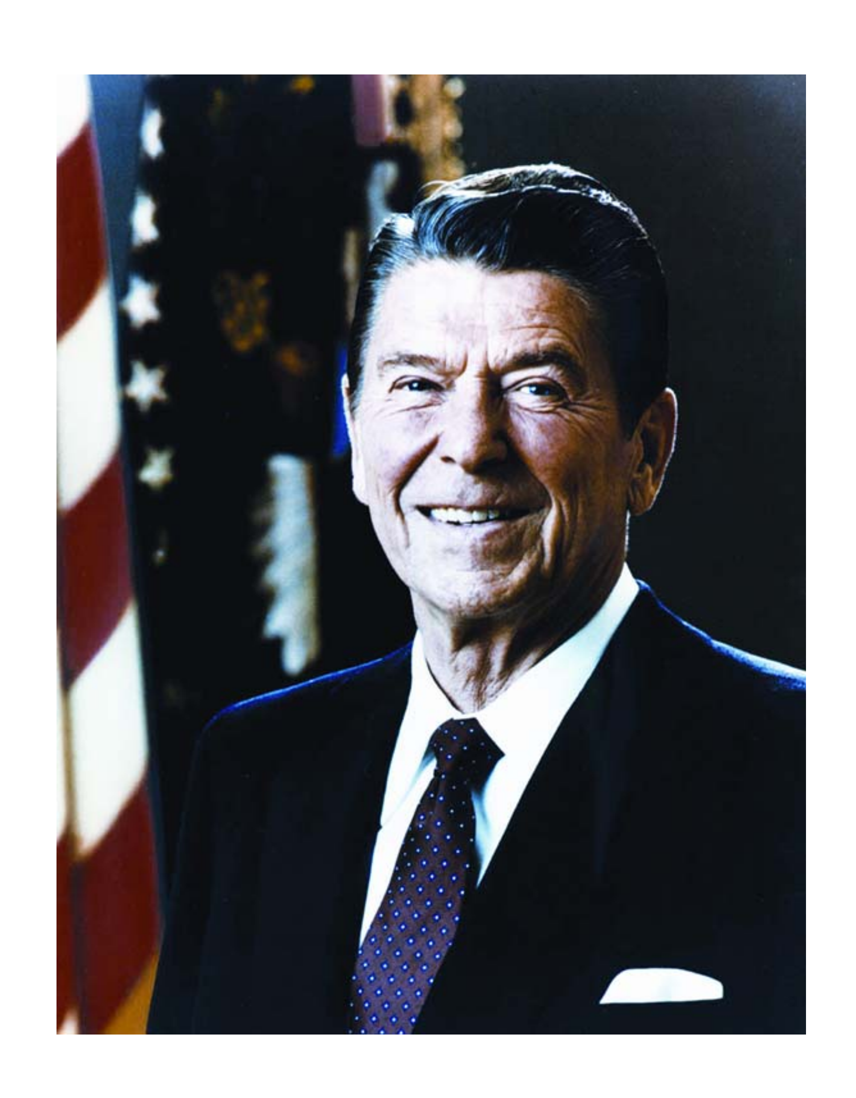
نلسون ماندیلا



باتريس لومومبا



البابا يوحنا بولس الثاني



رونالد ريغن



صدام حسين



يلتسن

فهرس المحتويات